مركز دراسات الوحدة العربية

المعهد السويدي بالإسكندرية

مستقبل التغيير في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية

أحمد يوسف أحمد
بسمة مبارك سعيد
خير الدين حسيب
الزبير عروس
سعد محيو
سعد ناجي جواد
شفيق ناظم الغبرا
عبد الإله بلقزيز

عبد الستار قاسم
عماد فوزي شعيبي
عمّار علي حسن
محمد الاخصاصي
محمد جميل ولد منصور
محمد رضا الأجهوري

محمد محسن الظاهري
مصطفى التير
مصطفى عثمان إسماعيل
مضاوي الرشيد
معن بشور
منى عباس فضل
هاني الحوراني
يوسف خليفة اليوسف

مستقبل التغيير
في الوطن العربي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية/أحمد يوسف أحمد... [وآخ.].

١٠٤٠ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-740-7

١. العالم العربي ـ الأحوال السياسية. ٢. الربيع العربي. ٣. الديمقراطية.

أ. أحمد، أحمد يوسف. ب. ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي (٢٠١٥: بيروت).

ج. مركز دراسات الوحدة العربية. د. المعهد السويدي بالإسكندرية.

320.956

العنوان بالإنكليزية

The Future of Change in the Arab World

(Conference)

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

المحتويات

مقدمة ..... عبد الإله بلقزيز ١١

كلمتا الافتتاح

(١) ..... خير الدين حسيب ٣٥

(٢) ..... بيتر فايدرود ٣٧

المشاركون ٤١

الفصل الأول : مدخل إلى قراءة إجمالية
في المشهد العربي ..... أحمد يوسف أحمد ٤٧

تعقيب (١) ..... عبد الحسين شعبان ٦٧

تعقيب (٢) ..... رضوان سليم ٧٩

المناقشات ٨٥

القسم الأول

ما بعد المرحلة الانتقالية: نظرة مستقبلية

الفصل الثاني : ما بعد المرحلة الانتقالية في مصر ..... عمّار علي حسن ٩٩

تعقيب (١) ..... حسين عبد الغني ١١٥

تعقيب (٢) ..... سليمان عبد المنعم ١٢٦

المناقشات ١٣٤

الفصل الثالث : مستقبل الحالة التونسية
في ما بعد المرحلة الانتقالية ..... محمد رضا الأجهوري ١٤١
تعقيب (١) ..... توفيق المديني ١٧٤
تعقيب (٢) ..... حسن نافعة ١٩٠
تعقيب (٣) ..... ضياء الفلكي ١٩٥
المناقشات ١٩٩

الفصل الرابع : المرحلة الانتقالية وآفاقها في اليمن .. محمد محسن الظاهري ٢٠٥
تعقيب ..... محمد ناصر البخيتي ٢٣٦
المناقشات ٢٤٢

القسم الثاني

مشروع التفكيك ومساراته: الوقائع والاستراتيجيات البديلة

الفصل الخامس : آليات التفكيك وظواهرُه في الوطن العربي .. عبد الإله بلقزيز ٢٥١
تعقيب (١) ..... محمد الحبيب طالب ٢٧٥
تعقيب (٢) ..... محمد نور الدين ٢٨٨
تعقيب (٣) ..... طلال عتريسي ٢٩٥
المناقشات ٣٠١

الفصل السادس : سورية: من مطالب الإصلاح
إلى مخاطر تفكيك الكيان ..... عماد فوزي شعيبي ٣٠٩
تعقيب ..... حسين العودات ٣٢٨
المناقشات ٣٣٦

الفصل السابع : العراق: من الاحتلال إلى مخاطر التفكيك سعد ناجي جواد ٣٤٣
تعقيب ..... الشيخ جواد الخالصي ٣٦٩
المناقشات ٣٨٥

الفصل الثامن : ليبيا: من «الثورة» إلى «اللّادولة» ..... مصطفى التير ٣٩٥
تعقيب (١) ..... عمر خليفة الحامدي ٤١٥
تعقيب (٢) ..... محمود جبريل ٤٢٨
المناقشات ٤٣٣

الفصل التاسع : السودان: من الاستبداد إلى التقسيم .. مصطفى عثمان إسماعيل ٤٤١
تعقيب (١) ..... المحبوب عبد السلام ٤٦١
تعقيب (٢) ..... محمد حسب الرسول ٤٦٨
المناقشات ٤٧٢

الفصل العاشر : آثار التفكيك في الجوار العربي ..... سعد محيو ٤٧٧
تعقيب (١) ..... آمنة الزعبي ٥٠٤
تعقيب (٢) ..... محمد عبد الشفيع عيسى ٥٠٩
المناقشات ٥٢٧

القسم الثالث

مطالب التغيير... إلى أين؟ نظرة مستقبلية

الفصل الحادي عشر : الإصلاحات في المغرب:
الحصيلة والمستقبل ..... محمد الاخصاصي ٥٤٣
تعقيب (١) ..... محمد الشيخ ٥٨٧
تعقيب (٢) ..... نور الدين العوفي ٥٩١
المناقشات ٦٠١

الفصل الثاني عشر : مستقبل الإصلاح في عُمان ..... بسمة مبارك سعيد ٦٠٧
تعقيب ..... سعيد سلطان الهاشمي ٦٢٧
المناقشات ٦٣٨

الفصل الثالث عشر : مستقبل مطالب الإصلاح والتغيير في البحرين ..... منى عباس فضل ٦٤٧
تعقيب (١) ..... وداد كيكسو ٦٥٧
تعقيب (٢) ..... محمود علي الداود ٦٦٢
المناقشات ٦٦٦

الفصل الرابع عشر : مستقبل مطالب الإصلاح في السعودية ... مضاوي الرشيد ٦٧١
تعقيب ..... محمد مصطفى القباج ٦٨٧
المناقشات ٦٩٢

الفصل الخامس عشر : مستقبل الإصلاح في الإمارات العربية المتحدة وقطر ... يوسف خليفة اليوسف ٦٩٩
تعقيب ..... عبد الخالق عبد الله ٧٣٠
المناقشات ٧٣٨

الفصل السادس عشر : مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت .. شفيق ناظم الغبرا ٧٤٧
المناقشات ٧٦٦

الفصل السابع عشر : مستقبل الإصلاح في الأردن ..... هاني الحوراني ٧٧١
تعقيب ..... ناهض حتّر ٨٠٢
المناقشات ٨١٣

الفصل الثامن عشر : مستقبل الإصلاح في لبنان ..... معن بشور ٨١٧
تعقيب (١) ..... أديب نعمة ٨٣١
تعقيب (٢) ..... شربل نحاس ٨٤٨
تعقيب (٣) ..... حياة الحويك عطية ٨٥٣
المناقشات ٨٥٩

الفصل التاسع عشر : مستقبل الإصلاح في الجزائر ..... الزبير عروس ٨٦٧
تعقيب (١) ..... مصطفى نويصر ٨٨٩
تعقيب (٢) ..... سهام شريف ٨٩٢
المناقشات ٨٩٨

الفصل العشرون : مستقبل مطالب الإصلاح في موريتانيا محمد جميل منصور ٩٠٥
تعقيب ..... محمد الحسن ولد لُبات ٩٢٠
المناقشات ٩٢٧

الفصل الحادي والعشرون : تداعيات الحراك العربي
على القضية الفلسطينية ..... عبد الستار قاسم ٩٣٣
تعقيب (١) ..... نافذ أبو حسنة ٩٥٦
تعقيب (٢) ..... كمال خلف الطويل ٩٦٣
تعقيب (٣) ..... أحمد يوسف أحمد ٩٦٧
المناقشات ٩٧١

الفصل الثاني والعشرون : العرب... إلى أين؟ نحو خطة طريق للخروج
من المأزق العربي الراهن ..... خير الدين حسيب ٩٧٧
تعقيب (١) ..... علي الدين هلال ٩٩٧
تعقيب (٢) ..... جورج جبور ١٠٠٠
المناقشات ١٠٠٣

كلمة الختام ..... بيتر فايدرود ١٠٠٧
البرنامج النهائي للندوة ١٠١١
فهرس ١٠١٧

مقدمة

عبد الإله بلقزيز(*)

ـ ١ ـ

ما الذي يعنيه التغيير في البلاد العربية الراهنة؛ تلك التي شهدت انتفاضات و«ثورات»، منذ خواتيم العام ٢٠١٠، وتلك التي لم تشهد شيئاً من ذلك؟ وما مستقبل ذلك التغيير في البلدان التي انطلقت فيها موجات منه في الأعوام الخمسة الأخيرة؟ وهل انحسرت موجة ذلك الذي سُمّي «ربيعاً عربيّاً»، أم قد تتدفق ثانيةً؟ أسئلة عديدة تتوقف مقاربتُها على تحديد المعنى المقصود بمفهوم التغيير.

ربّما كان من المبالغة والتزيُّد، أو من باب طلب المستحيل، أن تُسَاءَلَ «الثورات» والانتفاضات ـ التي اندلعت في البلاد العربية منذ الأسابيع الأخيرة من نهاية العام ٢٠١٠ ـ عمّا إذا كانت قد أنجزت التغيير، أو أفضت إلى التغيير، الذي يحقّق أهدافاً تاريخية كبرى مثل الثورة الاجتماعية أو الديمقراطية. التغيير مفهومٌ **نسبيّ** وينبغي **تعيينُه**، بدقةٍ نظرية، وفق قاعدةٍ **تاريخية**، مناسِبة وسليمة، ترى إلى جملة **الشروط** التي يجري فيها ذلك التغيير، وإلى **ممكناته** ومستَطَاعاته الفعلية، وليس وفق **نموذجية معيارية** (افتراضية) لِـ«ما ينبغي» أن يكون عليه وأن ينتهي إليه. وقد يكون الحامل على الالتباس في استخدام هذا المفهوم، لوصف ما جرى ويجري، أنّ القَوْمَ عنوا به أن «الربيع العربي» محطة تاريخية واعدة بتحقيق ما أخفقت في تحقيقه تجارب حركية وشعبية سابقة: الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، الدولة الوطنية الحديثة (دولة الحق والقانون)، الدولة الإسلامية (دولة الشريعة أو دولة الخلافة)..! هكذا **أُسْقِط** على تلك «الثورات» والانتفاضات والحروب الداخلية من المهمات الجسام ما تعجز هي ـ ذاتياً وموضوعياً ـ عن حمله لتواضُع إمكانياتها، من جهة، ولاستباحةِ داخلها أمام تأثيراتٍ واستخداماتٍ متنوعةٍ من خارج: من جهة أخرى.

(*) أستاذ الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني.

النتيجة أن الاصطدامَ العامّ بالمآلات الدراماتيكية ـ المجافية للرغبات ـ التي إليها آلت حركات «الربيع العربي»، والاعتقادَ المتواترَ بأنها من فعلِ فاعلٍ خارجي أراد بها الشرّ، أو من فعلِ نُظُم داخلية سَعَت، من جهتها، في الإفشال لوقف امتداد الزلزال إلى نواحيها، أو من فعلِ ثورةٍ مضادّة نظّمتها الفلول لاستعادة ما فقدته على حين غرّة...، ولَّد مثل هذا الشعور الجمْعي العارم، الذي نشهده ونستشعره، بالصدمة والخيبة واليأس والسوداوية. هكذا ينتقل المزاج العام انتقالَته الفجائية ـ في بحر سنوات معدودات ـ **من الحماسة للتغيير**، بعنفها وعنفوانها اللاعقلانيَّيْن، **إلى اليأس من التغيير**: الممزوج بانكساريةٍ نفسية شديدةِ الوطأة.

كيف حصل مثل ذلك الانتقال الدراماتيكي ولماذا حصل؟ كيف أمكن لتلك الشحنة العالية من الحرارة في إرادة التغيير أن تنضب سريعاً وتخمد فتُخْليَ المكان لمشاعر المرارة والحسرة؟ وما علاقة ذلك كلِّه بطريقة وعيِ مسألة التغيير؟

لذلك الانتقال ـ بل التحوّل ـ ما يفسّره من دون أن يبرِّره. ومما يفسّره عاملان: نفسيّ وثقافي (معرفي)، مترابطان ولكننا نعزلهما عن بعضٍ لضرورات منهجية. ولنبدأ بالعامل النفسي.

كان المزاج الجمْعي العربي، قبل ثورة تونس، متعكِّراً غايةً، ومزدحماً بمشاعر الحبوط والانكسار نتيجة ما خذَّلَتْه به معطياتُ واقعٍ بَدَا مريضاً ومَرَضيّاً؛ الاستبداد والفساد يستشريان؛ والفقر والحرمان والتهميش الاجتماعي تترسَّخ ظَواهرُه وتزداد انتشاراً؛ والكرامةُ الوطنية والإنسانيةُ تُمْتَهن وتُمَرَّغ في الأوحال؛ ولا أُفْق في آخرِ النفق يضيء؛ وليس من معارضات يُعوَّل عليها فتجذب الناس إلى السياسة والشأن العام، وتعيد إلى الناس ثقتهم بإرادتهم وأملهم في تغييرٍ ممكن... إلخ. في هذا المناخ السياسي والنفسي السوداوي، اندلعت أحداث الانتفاضة في تونس؛ وما هي إلّا أسابيع أربعة، حتى كان نظام زين العابدين بن علي يتهاوى على غير توقُّع. لم يكتشف المُحْبَطون أنّ التاريخ يحبل بممكنات أخرى لا يتوقعونها فحسب، وإنما جنحوا للظنّ أنّ كلَّ شيء باتَ، فجأةً، ممكناً وفي المتناول، وأنّ ما كان في حكم الممتنع ـ بل المستحيل ـ أصبح في حكم المُتاح. ولمّا كانت أمّ المشكلات والبلايا هي الاستبداد والفساد، خُيِّل إلى كثيرين أن الأفق سالكٌ أمام الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كأنما للاستبداد والفساد مظهرٌ حصْريّ، وعنوانٌ رسمي يتجسّدان فيهما (= هي النخبة الحاكمة)، وكأنّ من سيأتي بعدها لن يكون مثلها، وكأنهما (= الاستبداد والفساد) رجُلٌ أو رجال متحلقون حوله، وليس نظاماً اجتماعياً ـ سياسياً!

الأهمّ في الأمر أن انعطافةً مزاجية حصلت، على نحوٍ حادّ، من الأقصى إلى الأقصى: من حال اليأس والإحباط والخيبة وفقدان الشعور بالمستقبل، بما يساوقها ويقترن بها من سلبيةٍ وعدمية، إلى حالٍ نقيض من الاستبشار والثقة المطلقة بالذات والوهم بإمكان تذليل المستحيلات وإحلال الرغبة محلّ الممكن، مع ما يلازم ذلك من شعورٍ انتصاري ومن ميْلٍ إلى رفع سقوف المطالب والتوقعات. ومن آكَدِ الأمور أن هذا الانتقال السيكولوجي من مزاجٍ سلبي ومُحجِم إلى مزاجٍ إيجابي

ومُقْدِم، لا يُترجم نفسَه دائماً ـ وخاصةً في مثل هذه الحال ـ انتقالاً في الوعي والفكر من النكوص إلى اقتحام الآفاق، ومن الانفعال إلى الفعالية؛ مثلما لا يتجسد في ورشة تفكير تقرأ الواقعات بعين الممكنات التاريخية، بعيداً من إغراء النزعات الشعاراتية والإرادوية والمنازع الأيديولوجية القصووية، وإنما هو **انتقال شعوري يجري في النفس** فيبدّلها من حال إلى حال، ويصوّرُ لها كلّ صعب ذليلاً. وفي ظني أنّ ذلك عينُ ما حصل بمناسبة اندلاع أحداث «الربيع العربي»، خاصة في لحظة الاندفاعة الأولى بين نهاية خريف العام ٢٠١٠ وأواسط صيف العام ٢٠١١.

هكذا، ما إن بدأتِ «الثورات» العربية تُفصح عن الحدود المتواضعة لمستَطَاعاتها، فلا تَعِدُ بأكثر ممّا هو ممكن (في مصر وتونس خاصة)؛ وما إن بدأت تكشف عن وجوهٍ من المَخَافة العامّة ممّا يتربَّص بمصير الشعوب والأوطان، الغارقة في الحروب الداخلية والفوضى وانعدام الأمن والاستقرار (خاصةً في ليبيا وسورية والعراق واليمن)، حتى انطلقت ـ من جديد ـ مشاعر الخيبة والمرارة لتزحف على النفوس. وقد يُخشى، فعلاً، من أن تعود بالسيكولوجيا العامّة إلى ما كانَتْهُ حالُها من انكسار، قبل هلال «الربيع العربي»، بل وإلى ما هو في حكم الأسوإ من ذلك.

ذلكم تفسيرٌ أوَّلٌ لِـ«النازلة» يتوسَّل العامل النفسي (الذي ليس ينبغي التقليل من شأنه في حياة الشعوب والأمم). أما العامل الثقافي، الذي يفسّر الانعطاف الحادّ من الانتصارية إلى الانكسارية، ومن المغالاة في الطلب إلى التواضع فيه و ـ أحياناً ـ إلى لا طلب، فنعني به نوع الثقافة السياسية التي قرأت أحداث «الثورات» العربية، وَبَنتْ على القراءة ما بنت من استنتاجات وخيارات اصطدمت، في النهاية، بحائط الامتناع. وليست الثقافة السياسية هذه، في مفهومنا، ما ينتجُه المثقفون والباحثون من أفكار، بل أيضاً ـ وأساساً ـ ما يستبطنه الفاعلون الحركيون ـ من قيادات سياسية ونشطاء وشباب حركيين ـ من أفكار سياسية توجّه حركتهم وعملهم، حتى في الأحوال التي يُنْظَر فيها إلى أفعالهم الحركية بوصفها «عفوية» (= فالعفوية من جهة غياب التنظيم والتأطير لا من جهة خلُوّ الوعي من الفكرة السياسية). لقد كان لهذه الثقافة السياسية ـ التي سَنَصِف أظْهر سماتها ـ الأثر الكبير في أخذ الرأي العام إلى تلك الاستدارة الحادّة من النقيض إلى النقيض.

نَصِفُ تلك الثقافة السياسية ـ الموجِّهة والمتمثَّلة في وعي الفاعلين ـ بأنها ثقافة قُصْووية (Maximaliste) غير واقعية، و**تحشيدية** (تحريضية، تجييشية) غير تنظيمية، و**شعاراتية** غير برنامجية. وبين هذه السمات الثلاث اتصال وارتباط لا تنفصم عُراه، لكنَّا سننظر إليها مستقلةً عن بعضها لضرورةٍ منهجية.

نعني بالقُصووية، نزعةً، طلبَ الأقصى من المطالب من دون الاحتفال بما عساه يُمكن فيها ـ من وجهة نظر الواقع وميزان القوى ـ أو لا يمكن. ولقد تجلت تلك القصووية، أعلى أشكال التجلي، في مطالب المنتفضين والمجموعات الشبابية المؤتلفة في أطرٍ خاصة، كما في مطالب أحزاب سياسية منخرطة في موجات الحَراك الاجتماعي الاحتجاجي. من مطلب الديمقراطية، إلى مطلب

العدالة الاجتماعية، إلى مطلب إسقاط النظام (ملاحظة: إسقاط النظام غيرُ إسقاط فريقٍ حاكم)، إلى مطلب إقامة ملكية برلمانية، إلى مطلب إقامة «الدولة الإسلامية»... إلخ، كان طيف الينبغيات القصووية يتشكل وتفشو مفرداتُه.

ونعني بالنزعة التحشيدية ذلك الميل الجارف إلى التشديد على التعبوية والتجييش؛ منظوراً إليهما بوصفهما يكفيان لإحداث الضغط الضروري لإسقاط نخبة حاكمة، أو إجبارها على تقديم تنازلات سياسية في مسألةٍ ما. ولا يكاد ينتبه المسكونون بفكرة التحشيد للحاجة إلى تنظيم الفعالية الثورية وتأطيرها. بل نحن شهدنا، في خضمّ أحداث الانتفاضات، أشكالاً من الحطّ من العمل المنظّم، والزراية به، بل وتبجيل العفوية، مع المبالغة في التشديد على استقلالية الحركات السياسية عن أي عنوانٍ حزبي.

وأخيراً نعني بالنزعة الشعاراتية ذلك الوهم بإمكان بناء رأيٍ عامٍّ ثوري على شعارٍ، والاستخفاف الشديد بالمسألة البرنامجية ـ حيث البرنامج يستند إلى رؤيةٍ سياسية ـ والاعتقاد الساذج بإمكان اختزال برنامجٍ سياسيّ (حول الديمقراطية والانتقال الديمقراطي مثلاً) إلى مجرّد شعارٍ يطالب بالديمقراطية!

تلك كانت سماتُ ثقافةٍ سياسية، رثّةٍ وضحلةِ المحتوى، أطلّت علينا بمناسة ما سمّوه «الربيع العربي»، وكان لها مقاليد أحداث ذلك «الربيع» وتحرّكاته في فصولها كافة. وإذا كان يمكن أن تُعْذَر الجموع الشعبية والشبابية في إفصاحها المادي (الحَرَكي) عن تلك الثقافة، لحداثة عهدها بالعمل الاجتماعي ـ السياسي، فلا سبيل إلى التماس الأعذار للنخب السياسية، الحزبية والمدنية، عن سقوطها في مستنقعات القصووية والتحشيدية والشعاراتية؛ فلقد جرّت أفعالُها إلى نتائج سياسية في غاية السوء؛ وهل من سوءٍ أشدّ سوءاً من أن يكون من تلك النتائج انقلابُ المزاج العام من الحماسة للتغيير إلى الخيبة والحبوط.

ـ ٢ ـ

إذا لم يكن مشروعاً أن نسائل «الثورات» العربية عمّا استطاعتْه، أو لم تستطعه، من إحداث التغيير الثوري الضروري في البنى السياسية والاجتماعية العربية؛ فلأن لمفهوم التغيير الثوري هذا دلالة نظرية لا يجوز افتراضُ انطباقها على تجربة الانتفاضات و«الثورات» العربية، التي حدثت، وما تَنَجَّم منها من نتائج، إلّا من باب الإسقاط غير التاريخي، أو من باب التخليط بين الظواهر، وبين المفاهيم، وبين الأزمنة الاجتماعية، أو من باب إقامة المطابقات الذهنية ـ غير المشروعة ـ بين القوالب النظرية للتغيير وحالاته التاريخية، العيانية والخاصة، المحكومة بشروط ـ ذاتية وموضوعية ـ مختلفة عن تلك التي تستدخلها نظريات الثورة في منظومتها الفكرية. لِنُلْقِ، إذن، نظرةً سريعةً على مفهوم التغيير الثوري، ومعناه، لنقف على مشروعية القول بعدم جواز توسُّلِه للحكم

على «ثورات» السنوات الخمس الأخيرة، أو بعدم جواز تحليل نتائجها ومحصّلة حقائقها، المتولّدة منها، بمعيارية المفهوم ذاك.

الثورة، أو التغيير الثوري، ليست حالة مشهدية، جموعية، يحتشد في نطاقها الناس («الجماهير») ليمارسوا ـ بالعنف السياسي المدني أو بالعنف المسلّح ـ عمليةَ تغيير للنخبة السياسية الحاكمة. إسقاط سلطة حاكمة ليس، بالضرورة، ثورةً أو يفتح طريقاً إلى الثورة؛ بل قد تُنجِز طبقةٌ حاكمة ثورةً، هي نفسُها، أو تشترك مع غيرها من الطبقات والفئات في إنجاز الثورة سلميّاً ومن دون قطيعة دموية مع عهد سابق (ماذا حصل في بريطانيا غير ذلك؟). لا تتحدد الثورة بوسائلها (= أدوات العنف)؛ هذا تصوُّر أداتي (Conception instrumentale) أو وسائلي ـ خاطئ ـ للثورة، واختزالي لها؛ يشبه التصور الأداتي للديمقراطية (الذي وصفْتُه في كتابي: **ثوْرات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**[1]، وهو التصوّر الرّث والمبتذل الذي يختزلها إلى صناديق الاقتراع، وإلى ما سميتُه **الداروينية السياسية**: حيث البقاء للأقوى في لعبة (غالبية/أقلية)... إلخ. وقد تكون ثورةٌ ما ـ بهذا المعنى الوسائلي السطحي ـ سبيلاً إلى إنتاج ثورة مضادة، أي عودة بالمجتمع عهوداً سابقةً للحقبة التي ثارت في وجهها «ثورة». وهل سنختلف في أنّ بعض «الثورات» العربية أنتجت من الأوضاع ما عاد بمجتمعاتنا إلى وراء الوراء، وربما بمئات السنين؟!

الثورة ليست، حصراً، غضْبةَ «الشارع»، وضغطَه الكثيف، وهزَّهُ أركان سلطة النخبة الحاكمة، وإسقاطَهُ النخبةَ إياها، وقيامَ سلطة انتقالية تلغي الدستور، وتحلّ البرلمان، وتعزل حزب النخبة الحاكمة السابقة، وتكتب دستوراً جديداً، وتنظّم انتخابات نيابية ورئاسية على مقتضى قانونِ انتخابٍ جديد، وتفتح محاكمات رجالات العهد البائد... إلخ (وهو عيْن ما حدث في البلدان العربية التي سقطت أنظمتُها)؛ فقد لا تفضي هذه الإجراءات إلى إحداث ثورة حقيقية، وقد لا تنتهي ـ في أفضل أحوالها ـ إلى أكثر من إعادة الأمن والاستقرار وانتظام عمل المؤسسات (التي تعطلت أثناء «الثورة»)...

والثورة ليست، قطعاً، امتشاق السلاح ونهجَ طريق التغيير بالعنف المسلّح، حتى ولو كانتِ التِّعِلّة الردّ على عنف النظام المستبد؛ فالعنف المسلّح لا يُنْتَهج إلّا في مواجهة المحتل الأجنبي، أما في الداخل فَتَوَسُّلُه آيلٌ بالبلد إلى الفتنة والحرب الأهلية واستباحة الوطن أمام التدخلات الخارجية. بماذا تفيدنا تجربة لبنان الأليمة، بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠، إنْ لم تُفِدنا بدرسِ عبثيةِ السلاح في تسويةِ الخلافات السياسية الداخلية؟! وإلى ذلك فإن التغيير الاجتماعي والسياسي المشروع، في عالمِ اليوم، هو الذي يتوسّل الوسائل السلميّة الديمقراطية، ويشارك فيه الشعب بفئاته كافة، ولا تنوبَ عنه نخبة مسلحة تدّعي النطق باسمه...

الثورة ليست هذا ولا ذاك؛ هي ـ في مفهومها النظري ـ **تغييرٌ شامل للبُنى والعلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية**، وهو ما يترافق مع تغيير علاقات السلطة وتركيبها الطبقي المناسب لنوع

(١) عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٢).

العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة. إنّ علاقات **السيطرة** (Dominance) السياسية، وما يكتنفها من علاقات الغَلَبة أو **الهيمنة** (L'Hégemonie)، تَبَعٌ لعلاقات الإنتاج المسيطرة. ويعلِّمنا التحليل الاجتماعي ـ الاقتصادي أن منظومات الإنتاج ـ أو أنماطه ـ محدودة بينما تشكيلاته الاجتماعية متعدّدة ومتنوعة. ولذلك، **ما من ثورةٍ حقيقية لا تمسّ نظام العلاقات الإنتاجية ومواقع السيطرة فيها**، وكلّ ما يسمّى ثورةً ويُبقي على العلاقات تلك مكتفياً بتغييرٍ، أو تعديل، الموقع من السلطة والموقع في السلطة (علاقة: حاكمين/محكومين)، ليس من الثورة في شيء، وإنما هو إلى التبديل في علاقات **السيطرة ـ الخضوع** (Domination – subordination) أقرب. إن مثل هذا التبديل في علاقات السلطة والسيطرة، داخل المنظومة الاجتماعية ـ الاقتصادية نفسِها، يحدُث بيُسرٍ شديد وتلقائي، من دون رجَّات وانتفاضات، في المجتمعات التي يحكُمها نظامُ التداول الديمقراطي على السلطة؛ وفيها قد يصبح اليسار المعارض حاكماً واليمين الحاكم معارضاً، ولكنهما يكونان سواء في منطق نظام الإنتاج الحاكم: هذا الذي لا يتغيّر إلّا بثورة شاملة من جنس الثورة الفرنسية، التي أسقطت نظام الإقطاع، أو الثورة الروسية، التي أسقطت نظام البرجوازية.

لا ينبغي، إذن، ابتذال معنى الثورة واستخدامُه على غير أصوله، أو اشتقاقُ مفهومه من لفظه (= ثَارَ)، وإطلاقُه على أيّ تحرُّكٍ شعبي لمجرَّد أنه حاشد، أو لمجرَّد أن شكلاً ما من أشكال العنف أفصح عن نفسه في ذلك التحرك. الثورة ليست التظاهر الحاشد في الشارع؛ الثورة هي **الإنجاز المادي لمشروعٍ اجتماعي ـ اقتصادي جديدٍ** ونقيضٍ من النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم. من يقول، مثلاً، إنّ الثورة هي الديمقراطية يتحدث مجازاً؛ علماً أن إنجاز الديمقراطية ممتنعُ الحصولِ بمعزل عن إنجاز شروطها الاجتماعية ـ الاقتصادية.

من النافل القول إنّ ما حدث من انتفاضات، وما يحدث من حروب، لا يقع تحت مفهوم الثورة بمعناها الحقيق، مع فارقٍ لا يجوز جَهْلُه بين انتفاضات وحركات احتجاجية مدنية بلغت مبتغاها كُلّاً أو جزءاً (تونس، مصر، المغرب، سلطنة عُمان)، وبين تحرُّكات مسلحة أدخلت نفسَها في نفق حروب داخلية لا يتبيَّن ضوءٌ في نهايته، وقدّمت الذرائع لأنظمتها لاستخدام أقسى أنواع العنف. ولو نحن أخذنا، فقط، مثال البلدين اللذين نجحت فيهما عملية إسقاط النخبة الحاكمة بالوسائل الذاتية، ومن دون عونٍ خارجي، وهما تونس ومصر، لاكتشفنا مقدار البون الشاسع الذي يفصل حالة ما بعد سقوط النظامين فيهما عن معنى الثورة المتقدِّم بيانُه. فإلى أن البلدين ما زالا يتخبطان في نتائج فوضى انهيار السلطة السابقة، لا يوفّر مؤشرُ السياسات الاجتماعية ـ الاقتصادية المتَّبعة فيهما دليلاً على قيام مشروعٍ مجتمعي فيهما.

هذه ليست مشكلة تونس ومصر، إنها مشكلة مَن يصفون ما جرى فيهما باسم الثورة، غير متحرّين في مدى صحة الوصف والاستخدام. من الأحرى، إذن، أن نتحدث عن حركات للتغيير،

في الوطن العربي، لا عن حركات للثورة، على أن نحدِّد ـ على وجه التحقيق والتدقيق ـ معنى التغيير الذي نقصد، وحدوده المتاحة والممكنة، لا المفتَرَضَة والمتخيَّلة.

ـ ٣ ـ

إذا حكمنا على «الثورات» والانتفاضات انطلاقاً من المُعْلَنَات والملفوظات (= من أهدافٍ صيغت في شعارات)؛ من قبيل الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الانسانية..؛ فلن يكون الحكم عليها في صالحها قطعاً؛ فليس كلّ ما يريدُ المرءُ يدركه، لوجود الفجوة الموضوعية بين الرغبات وموارد القوة المتاحة لتحقيقها، بين الينبغيات والممكنات، أو ـ اختصاراً ـ لامتناع ميزان القوى المناسب. هذه واحدة؛ الثانية أن أهدافاً كبيرة، من حجم الديمقراطية والعدالة، لا تكفي الإرادةُ ـ والرغبةُ فيها ـ كي تتحقق، حتى وإن أسعفت موارد القوّة (وميزان القوى) بذلك؛ فهي ـ مثل سواها من الأهداف النهضوية الكبرى ـ **تتوقف على تولُّدٍ تاريخيّ طويلٍ لشروطها التحتية**؛ وليس في جوف البنى الاجتماعية والسياسية والتنموية والثقافية العربية، اليوم كما أمس، ما يُفْصِح عن علائمها ومؤشراتها. وليس من مشمولات هذا النصّ الحديثُ في تلك الشروط التحتية، ولا في مقدّماتها، ولكن من المناسب التشديد على أنها لا تتحقق دفعةً واحدةً، ونهائياً، بضربةِ ساحر، وإنما تنمو ببطء في النسيج المجتمعي الشامل، وعلى نحوٍ من التوازن، والاعتماد المتبادل، بين مجالات نموّها تلك.

من النافل القول إنّ تلك الشروط التحتية تكون شروطاً موضوعية متحققة، بهذه الدرجة أو تلك، في المجتمع الذي تقوم فيه حركة اجتماعية، من نوع التي نشأت في سنوات «الربيع العربي»، متطلعةً إلى تحقيق الأهداف الكبرى لحَراكها. بمعنى أنه يكون عليها، انطلاقاً من قيام تلك الشروط، أن تطرح على نفسها أهدافاً قابلةً للتحقيق موضوعياً، وتخوض فيها مطمئنَّةً إلى أنّ مقدماتها متوفرة، وأن خطّ سيرها على طريق كفاحها سالك ومفتوح على الممكن. ولكن الذي ينبغي عدم تجاهله، في الوقتِ عينه، أنّ تحقُّق تلك الشروط التحتية الموضوعية للتغيير نحو البناء الديمقراطي وإرساء قواعد العدالة، لا يكفي إن لم تتهيَّأ للحركة الاجتماعية شروطها **الذاتية** من **وعي سياسي** ومن **تنظيم** محكَم لحراكها. إنّ هذين غيرُ **الشرط النفسي** الذي ترجَمَ نفسَه جرأةً وشجاعةً وإقداماً وتفانياً في العمل، في الساحات والميادين، حتى تحقيق النصر على النخبة الحاكمة. لا شك أنه عاملٌ رئيس في تمكين أيِّ حَراك من الاستمرار، والضغط، والنجاح، ولكنه لا ينوبُ منابَ ذلك الشرط الذاتي الحاسم في تمكين الحركة الاجتماعية من رؤية أهدافها بوضوح، وتحديد مهماتها بدقة، ومرْحلتها على النحو المطلوب، وتحقيق وحدة إرادتها ووحدة رؤيتها وموقفها وطريقة عملها من طريق وحدة تنظيمها. وما أغنانا عن القول إن ذلك، بالذات، هو ما كان الغائب الأكبر في الانتفاضات: جنباً إلى جنب مع غياب تلك التي سميناها الشروط التحتية الموضوعية.

ولقد يكون مفيداً أن تُلْحَظ ظاهرةٌ جديرةٌ بالانتباه، في مجرى الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، في العالم كلِّه وفي بلادنا العربية خاصة، هي ظاهرة **الفجوة** الكبيرة **بين المُعْلَنَات** (= الشعارات) و**موارد القوّة** لتحقيقها، بين **التوقعات** و**النتائج** المنجَزَة والمتحصّلة. هذه فجوة طبيعية في تجربة أيّ حركة اجتماعية، وقلّما نجحت حركةٌ في جسْرها إلّا إذا كانت قد صمَّمت مطالبها، منذ البداية، على مقتضى الممكن (وذلك ما يمكن أن ينطبق، جزئياً، على تجربة الحركة الاجتماعية في المغرب وسلطنة عُمان: المطالِبة بإصلاحات داخل النظام). هي فجوة طبيعية كالفجوة التي يمكن أن تنشأ في التفاوض، مثلاً، بين أهداف عليا يطلُبُها المفاوِض من خصمه و(بين) نتائج دونَها: بكثير أو قليل، يُسْفِر عنها التفاوض. والحقّ أن الاحتجاج، من طريق الإضراب أو الاعتصام أو التظاهر أو الانتفاض، هو ـ بمعنًى ما ـ **تفاوُضٌ بوسائل أخرى** مع القوّة المحتَجّ عليها (السلطة، النخبة الحاكمة...). وفي مثل هذا «التفاوض» ـ في الغرف المغلقة أو في الساحات العامّة ـ لا يُكتَب النجاح، عادةً، إلّا للمطالب **الواقعية**، أي لتلك التي يتحمَّلها واقعُ التوازن في القوى بين أطراف الصراع؛ فكما يحكُم نتائجَ أيِّ تفاوضٍ ميزانُ القوى، كذلك أيُّ صراع في الشارع محكومٌ بميزان القوى.

على أنه كلّما أمكن إدراكُ الحقيقة الموضوعية لتلك الفجوة مبكِّراً، وصِيرَ ـ في الأثناء ـ إلى ترجمة ذلك الإدراك تكييفاً للشعارات والمطالب وتعديلاً لها، وربّما إعادةَ مَرْحَلَةٍ أو جدولةٍ لها: من الأدنى إلى الأعلى (عملاً بقاعدة: «خُذ وطالب»)، أمكن ـ بالتَّبِعة ـ إنقاذ الحركة الاجتماعية من تناقضاتها الذاتية، ومن الانغماس في المتاهة، والتضارب في الخيارات، و ـ أخيراً ـ إنقاذها، وإنقاذ المجتمع معها، من النتائج الكارثية التي يمكن أن تؤول إليها الخيارات القصووية أو المتطرفة، والنتائج النفسية القاسية التي قد يولّدها الفشل في تحقيق الأهداف، ومنها الخيبة والحبوط واليأس... إلخ. ولكن مثل هذا الإدراك يفترض وجود قيادة منظمة للحركة الاجتماعية تُحْكِم الإمساك بأزِمَّة الحراك النضالي، وبوسائل توجيهه نحو أهداف محدَّدة، وتمتلك الوسائط التنظيمية الكافية لربط فعاليات الحركة الاجتماعية بتلك الأهداف. وإذا كان وجود مثل تلك القيادة المنظمة، في تجارب احتجاجية عدّة في العالم، ما يفسّر نجاح تلك التجارب في بلوغ أهداف التغيير ـ ومجتمعات أوروبا الشرقية آخر الأمثلة ـ فإنّ غيابها، كما في حال تجارب «الربيع العربي»، هو ما يفسّر أيلولَتَها إلى الإخفاق أو التعثّر.

علينا، في هذه المسألة بالذات، أن نعترف بحقيقتين متلازمتين: أن الحركات الشبابية الاحتجاجية لم تكن مسؤولة ـ مسؤوليةً مباشرة ـ عن قصووية مطالبها وشعاراتها و، بالتالي، عن سعة الفجوة بين تلك المطالب، وما اقترن بها من كبيرِ توقعات؛ وأن القيادات السياسية الحزبية المنظَّمة ـ وقد انضمت إلى الحراك بعد انطلاق موجاته ـ لم تخطئ فقط في عدم نهوضها بمهمة التقليص من تلك الفجوة، وإنما أخطأت، أيضاً، في تعميقها وتَوْسعتها إيّاها من طريق ركوبها الشعارات عينِها! فأما

عدم مسؤولية الحركات الشبابية فمأتاها من حداثة عهدها بالعمل العام والسياسي، وضَعف خبرتها في التنظيم الاجتماعي، ناهيك بما يقترن بفئاتها العمرية من منازع رومانسية ثورية (طبيعية للغاية)، على الرغم ممّا كان في إمكانها من ممكناتِ ترشيد عملها أكثر في مواجهة ما كان يتولّد، في غضون الحراك، من فوضى وتعدُّدٍ في الخيارات. وأمّا مسؤولية القيادات الحزبية فمتعددة؛ فإلى أنها تحتاز خبرةً عريقة في العمل التنظيمي والعمل العام المنظم، تستطيع توظيفها في تجربةٍ من الحراك الجماهيري استثنائية، لم تُبْد مثيلاً نحو أيّ مبادرة قيادية ـ ما خلا جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر ـ بل (وهذا هو الأنكى) انساقت مع الجموع وراء مطالب تَعْرف، سلفاً، أنها صعبة التحقيق، وتصرفت معها على نحوٍ انتهازي. ففيما كان الشباب يهتف «الشعب يريد إسقاط النظام»، وهو يقصد من أجل بناء نظامٍ ديمقراطي، كانت الأحزاب تبغي رحيل النظام فحسب وهي تعلم أن النظام الديمقراطي ليس على ألأبواب، فيما انفرد «الإخوان»، ونظراؤهم في الحركات الإسلامية، بالإيحاء أن الديمقراطية تساوي نتائج صناديق الاقتراع. هكذا زادتِ الفجوةُ اتساعاً بين انتظارات الناس والنتائج الهزيلة التي تمخضت منها التضحيات الجِسام!

سيكون من باب إنكار الحقائق حسبانُ وقائعَ مثل سقوط نظام حسني مبارك في مصر، ونظام زين العابدين بن علي في تونس، ونظام العقيد معمّر القذافي في ليبيا، وإزاحة علي عبد الله صالح من السلطة في اليمن، وقائع عادية في يوميات السياسة والحياة العامّة و، بالتالي، لا تنطوي على أيّ وجهٍ من وجوه التغيير في المشهد السياسي. وبالمثل، سيكون من باب الإنكار حسبان الحركات المطلبية الإصلاحية في بلدان مثل المغرب وسلطنة عُمان، والردّ عليها بأشكالٍ من التجاوُب مع قسم كبيرٍ من مطالبها، مجرّدَ وقائعَ عاديةٍ لم يتولّد منها أيُّ تغيير في قواعد المجال السياسي. و، أخيراً، سيبلغ الإنكار ذراهُ إنْ حَسِبنا حال الفوضى العارمة في سورية وليبيا والعراق ـ في امتداد ما جرى فيها ويجري منذ العام ٢٠١١ (وفي العراق منذ العام ٢٠٠٣) ـ شيئاً من تفاصيل السياسة وعاداتها في هذه البلدان. لا مهرب، إذن، من التسليم بأنّ تغييراً ما حصل في جملة هذه البلدان، التي كانت مسرحاً لِـ«ثورات» وانتفاضات وتدخلات خارجية، وبدَّل من صورة المشهد السياسي فيها. ولكن: بأيِّ معنًى حصل التغيير ذاك، وفي أيّ اتجاهٍ أو اتجاهات؟ لنبدأ من الأدنى إلى الأعلى.

لم يكن تغيير النظام السياسي القائم مطلباً من مطالب المتظاهرين في المغرب وعُمان؛ انتظمت شعارات التظاهرات في البلديْن تحت سقف مطلب الإصلاحات السياسية. ولا بدّ، هنا، من الاعتراف للنظامين بالحُنكة والحكمة في كيفية استقبالهما تلك المطالبات الشعبية، وفي طريقة الاستجابة لها استجابةً ناجحة؛ امتصَّت اندفاعةَ تلك المظاهرات وما كانت تحبل به من احتمالاتٍ أعلى وأشدّ، فضمِنت ـ بذلك ـ الاستقرار من دون تجاهُل الحقوق المشروعة للمتظاهرين. وفي المقابل، لا مهرب من الاعتراف لقوى الحَراك الاجتماعي في البلدين بما تحلَّت به من واقعية ومسؤولية وطنية في مطالبها الديمقراطية والإصلاحية السلمية، على نحوٍ ساهمت فيه في طمأنة

النظاميْن إلى واقعية مطالبها، وإلى حرصها ـ هي الأخرى ـ على الاستقرار. هكذا استفاد البَلَدَان من نضج النخب المعارِضة والحاكمة معاً، فاجتازا امتحان «الربيع العربي» بأقلّ الخسائر، إن لم نقل بأفضل الأرباح الممكنة. ونحن لا نمنع أنفسنا، في هذا المعرض، من إبداء الاعتقاد بأنّ أنظمةَ ومعارضات بلدان «الربيع العربي» الأخرى دفعت جميعُها ـ وعلى تفاوُتٍ في الأنصبة ـ ثمن الافتقار إلى تينك الواقعية والحكمة التي ميّزت قوى النظام والمعارضة في المغرب وعُمان، فوفّرتْ على الأولى (= قوى النظام) ركوب رأسها، ووفّرت على الثانية ركوب المطالب القصووية. ولا يحسبنّ أحدٌ أن المكتسبات المحصَّلة من تواضُع المطالب وواقعيتها في المغرب وعُمان مكتسباتٍ «هزيلةً» (وكأنها لا تكون جزيلةً إلّا بسقوط النظام: من دون التدبُّر في سؤال: وماذا بعد سقوطه؟!)؛ ذلك أنّ ما قدّمه النظام في المغرب ـ مثلاً ـ من تنازلات سياسية في موضوع توزيع السلطة، في بحر شهور معدودات (آذار/مارس ـ تموز/يوليو ٢٠١١)، يُعادل ـ بل يفوق ـ مجموع التنازلات التي قدّمها للمعارضة خلال أربعين عاماً.

ـ ٤ ـ

إذا كان لا بدّ من جردة حساب لتقديم حصيلةٍ موضوعية لما جرى، ويجري، منذ انطلاق موجات ما سُمِّي بـ «الربيع العربي»، وللنتائج التي تمخَّضت عن «ثوراته» وانتفاضاته وحركاته الاحتجاجية، فالموضوعيةُ تقتضينا القول إن الحصيلةَ تلك لم تكن، في وجهتها العامة، بمستوى توقعات الشعوب العربية وحركاتها الاجتماعية والشبابية الفاعلة التي صنعت حدث الانفجار العظيم (من دون أن تمتلك القدرة ـ من أسفٍ شديد ـ على التحكّم في مجرياته وتعرُّجاته، و ـ أحياناً ـ من دون أن تتمكّن حتى من «تأميمه»). الفجوة التي كانت بين المقدمات والنتائج، بين التوقعات والمكتسبات، كبيرة بل هائلة بحيث إنّ من المكابرةِ ـ أو سوء النية ـ إنكارَها. أمّا الزعم، الدارج في بعض البيئات، بأنّ من المبكّر الحكم على ما جرى، وتقديم حصيلته، فينتمي ـ في أحسن الظنّ به ـ إلى ثقافةٍ فقيرةٍ إلى قيمة الزمن، سادرة في غياهب انتظاريتها؛ فهل علينا أن ننتظر فَنَاءَ جِيلٍ بأكمله حتى يكون الحديث في الحصيلة مشروعاً؟! وهل في المشهد الكالح ما ينمّي الشعور الإيجابي بأن في جوف ما جرى مخبوءاً آخر غيرَ الذي يُفْصِح عن نفسه اليوم حتى نوجّل الكلام على حصيلة النتائج؟!

في الحصيلة، التي نحن أمامها، خليطٌ من أرباح وخسائر؛ لم يكن بعضُ ما جرى سيئاً على وجه اليقين والقطع، لكن أكثر ما جرى ليس طيباً ولا يَسُرُّ الناظرين. والنظر إلى هذه الحصيلة لا يكون موضوعياً إلّا إذا كان نقدياً. والنظر النقديُّ لا يكون إلّا بعينين لا بعينٍ واحدة ترى من العملةِ وجهاً من دون آخر. لذلك ليس في نيّتنا أن نَرْكب، في عرض الحصيلة، مَرْكبيْن محفوفين بالمخاطر: مَرْكب التبجيل والتبرير، الذي يتراءى فيه لأصحابه مشهدُ «الربيع العربي» مشهداً انتصارياً، ورديا، تُدَاخِلُه

بعضُ الحسرةِ من عدم اكتماله جرّاء ما عَرَض لمسيرته من إجهاضٍ هنا وهناك؛ ومَرْكب التحبيط والتأييس والتخذيل، الذي لا يرى أصحابُه في مشهد «الربيع العربي» سوى مؤامرة خارجيّة مبيَّتة، ضدّ الأمّةِ مجتمعاتٍ ودولاً، لتدميرها وتقسيمها مجدّداً. ومع يقيننا أنّ قدراً ما من الوجاهةِ موجود في هذه الرؤية وتلك، فإن تغليبَ ذلك القدر مع تغييب غيرِه فعْلٌ من أفعال الرواية الأيديولوجية لأحداثٍ لم تكن صافيةً، ولا خطّيةَ التطور، وإنما كانت ـ وما زالت ـ مخلوطة المواد والعناصر، ومعقَّدة (= مركَّبة) بحيث يستعصي أمرُها على التفسير المُبَسَّط.

تأسيساً على هذه القاعدة ـ قاعدة **الرؤية الموضوعية التركيبية** إلى الحصيلة **الإجمالية** لأحداث «الربيع العربي» ونتائجها **كافة** ـ نقترح مدخلاً منهجياً **تصنيفياً** لأنواع الأرباح والخسائر المحصَّلة على مقياس مزدوَج: النتائج **المنظورة** والنتائج **بعيدة الأثر**، مستدخلينَهُ في النتائج السلبية والنتائج الإيجابية على السواء.

على صعيد ما يبدو لنا سلبياً في حصيلة ما جرى، نميّز بين المنظورِ من نتائجه والبعيدِ الأثرِ على النحو التالي (مبتدئين بالنتائج السلبية المنظورة):

أ ـ خروج قسم كبير من الاحتجاج الاجتماعي عن منطلقاته المدنية، ومساره السلمي، من طريق جنوحه للعمل المسلّح، الأمرُ الذي نقل بلداناً عربية من مشهد «الثورة» والتغيير السياسي إلى مشهد الفتنة والحرب الأهلية، مثلما وفَّر للمداخلات الخارجية ـ السياسية والعسكرية ـ البوابات الضرورية للنفاذ إلى الداخل المجتمعي، والنفوذ فيه، و ـ بالتالي ـ إلى تركيب بطّارية جداول أعمال أجنبية على جهاز الصراع الداخلي، وتعليق أي تسويةٍ في الداخل على تسوياتٍ في الإقليم وفي العالم!

ب ـ الانتقال، في بعض بلدان «الربيع العربي»، من «برنامج» إسقاط النظام إلى متاهات إسقاط الدولة وتدمير مقدَّراتها ـ ومقدّرات المجتمع ـ من موارد اقتصادية وعسكرية ومدنية (مستشفيات، مدارس، جامعات، مصانع، بنى تحتية، أحياء سكنية... إلخ)، واستباحة سيادتها من طريق السيطرة على المعابر البرّية الحدودية مع الجوار، وفتح الأبواب أمام تطوُّع المسلحين من خارج. وكلّما نِيل من قوّة الدولة ومن سلطانها، عمَّتِ الفوضى، وانعدم الأمن الاجتماعي، وتعطلت مرافق الإنتاج والحياة، وضاقت مساحة المتعلمين في المدارس، وازدادت أعداد اللاجئين إلى الجوار والعالم والنازحين من ديارهم إلى المناطق الآمنة أو الحاضنة في الداخل، وتكاثرت أعداد القتلى والجرحى من المدنيين...

ج ـ انحراف الصراع الداخلي عن خطه كصراعٍ سياسي بين معارضةٍ وسلطة، أو بين فريقيْن في المجتمع، إلى صراعٍ عصبويّ؛ طائفي ومذهبي وقَبَلي ومناطقي، يمزّق النسيج المجتمعي ويزيد من تهشيش الوحدة الوطنية وتفسيخها، ويضرب في الصميم الولاءات الوطنية الجامعة ليُعلي الولاءات العصبوية الفرعية والمغلقة؛ ومن الشعب الواحد، المتعايشة جماعاتُه لمئات السنين، إلى عصبيّات

أهلية مقفَلة على بعضها ومتقاتلة. ولقد دفعت الجماعات الأهلية الصغرى أثماناً فادحةً في خضمّ هذه الحروب الأهلية، وتشتت أبناؤها في الآفاق فراراً بأرواحهم.

د ـ تَغَلْغُل قوى الإرهاب في الداخل العربي من وراء حال الفوضى المعمّمة ـ التي نجمت من انهيار الدولة أو تراجع قبضتها ـ وصيرورتها لاعباً كبيراً في تقرير مصائر البلاد العربية، مع ما يقترن بوجودها واتساع نطاق نفوذها من إدخال تقاليد في العمل غريبة عن قيم السياسة، ناهيك بالأثمان الفادحة التي يدفعها المجتمع من جرّاء أفعالها الخرقاء!

هذه بعضٌ قليل من النتائج السلبية المنظورة التي تولّدت من رحم «ربيع عربيّ» قاسٍ على قسم من المجتمعات والدول العربية؛ وجَد نفسَه تحت رحمة قوانين تدافُع طائشة أدخلتْ حياتَه في دوّامةِ عنفٍ مديد. ولا تقل النتائج السلبية البعيدة الأثر سوءاً عن هذه، ولَو أن مفاعيلها مؤجَّلة. ونحصي منها، هنا، نتائج **ثلاث**:

أوّلها الآثار العميقة لما جرى، وتبعاته النفسية الحادّة، على العلاقات بين الأفراد والقوى والجماعات، داخل الجماعة الوطنية الواحدة بعد زوال هذه العاصفة الهوجاء. وقد يُخشى على العيش المشترك، مستقبلاً، من ثقلِ ضغوط ما جرى من تقاتُل في هذه السنوات العجاف، مثلما يُخشى من أن تؤسّس هذه التجربة المُرّة لتخاوُفٍ مديد يُصيب وحدة المجتمع والوطن بالهشاشة والتأزم.

و**ثانيها** الميراث الثقيل لتجهيل جيلٍ بكامله حرمَتْه الحروب من التعليم، ومن التربية في بيئةٍ عائلية واجتماعية طبيعية، وزجَّت بكثير من مراهقيه في الميليشيات، أو رمت به في مناطق اللجوء. ولن يكون في وسع أيّ بلدٍ مدمَّر أن يتدارك، بسهولة، هذا النزيف الإنساني (خروج ملايين الأطفال والمراهقين والشباب من حساب العلم والتنمية). وهو الميراثُ عينُه لهجرة الكفاءات العربية من بلدان الحروب إلى الخارج!

و**ثالثها** المخاطر الدائمة التي ستظل تتولّد من استغلال الدين في السياسة: على المجتمع وعلى الدين معاً، وخاصةً في ضوء تزايُد نفوذ قوى «الإسلام الحزبي»، واتساع نطاق انتشار أفكارها في البيئات الاجتماعية والشعبية المفقَرة، بل وحتى في بيئة الطبقة الوسطى المتهالكة. وسيلعب انتشارُها ونفوذها، قطعاً، ضدّ أيّ تقدُّمٍ نحو البناء الديمقراطي في الوطن العربي.

*

أمّا على صعيد ما يبدو لنا إيجابياً في ما جرى، فنختصر النتائج المنظورة فيه في وجوهٍ **ثلاثة**:

أوّلها يقْظة القوى الشبابية العربية، وازدياد فاعليتها على الرغم من عقودٍ من سياسات التجهيل، والاستعباد، والتهميش، والإقصاء عن العمل العام، والتمييع الهادف إلى إفراغ وجودها الاجتماعي من أيّ فاعلية إيجابية تخدم المجتمع وقضاياه. إن هذه اليقْظة، معطوفة على نهضة مؤسسات

المجتمع المدني ـ الوطنية المستقلة والمنزَّهة عن أيّ اشتباه ـ لهي من الأرباح الصافية التي جنيناها من موسم الانتفاضات والحركات الاحتجاجية، علماً أن ترشيد عمل هذه القوى، وتنمية قدراتها التنظيمية، مما سيكون على تلك القوى أن تنهض به حمايةً لفعاليتها ولتضحياتها من التبدّد.

و**ثانيها** طرح بعض ممنوعات السياسة، في الحياة العامة العربية، مثل الإصلاح السياسي والدستوري، وإعادة توزيع السلطة والثروة، ومكافحة الفساد ومحاكمة المتورطين فيه، وإصلاح أجهزة الأمن، والمطالبة باستقلالية القضاء... على جدول أعمال انشغالات الرأي العام والحركات الاجتماعية.

و**ثالثها** إزاحة أنظمة فاسدة من السلطة، وتحقيق بعض التقدم في بناء سلطة جديدة أكثر شرعية (في تونس ومصر) من سابقتها، وفي إعادة بناء المؤسسات بعد انهيارها.

وثمة، إلى جانب هذه، نتائج إيجابية بعيدة الأثر، وقد تُثمر ـ لاحقاً ـ حقائق سياسية جديدة في غاية الأهمية. وسنشير إلى نتيجتين منها:

أولاهما انهيار حاجز الخوف الذي كان حائلاً، دائماً، أمام مشاركة الناس في الحياة العامّة، والمطالبة بحقوقهم. والخوف هذا ـ وقد صنعته حقب الاستبداد وكرّسته ـ يفسّر جوانب كثيرة من تلك الحال من السلبية والعزوف عن السياسة، التي طبعت سلوك قطاعات عريضة من المجتمع، وخاصةً الشباب، مثلما يفسّر إطلاق أيدي النخب الحاكمة في شؤون السلطة والثروة من غيرِ خشيةِ ردّ فعل. وبعد موجات الاحتجاج، وارتفاع معدّل الجرأة في أفعال الناس، واستمرار حالة الانتفاض لأسابيع وأشهر، وشعور الكثيرين أن ضغوطهم منتجة...، لن يكون في وسع سلطةٍ عاقلة أن تتجاهل هذا المعطى السياسي الجديد، مثلما سيكون مستحيلاً على قانون الخوف أن يفرض أحكامه على جمهورٍ تَخلّص، إلى حدٍّ بعيد، من قيوده. وهذا، في ما نزعم، من الحقائق الجديدة التي سيكون لها كبيرُ الأثر في الحياة العامة مستقبلاً و، بالذات، في مستقبل عملية التغيير.

و**ثانيتهما** أن وعياً بأهمية الدولة للاجتماع الوطني تَزايَد في السنوات الأخيرة، ودلَّ عليه ما بَدَا واضحاً من احترام رموزها ومؤسساتها (مثل الجيش والقضاء) من قِبل قطاعات من الرأي العام الفاعل في قسم من البلاد العربية، بعد فترةٍ كانت فيها تلك المؤسسات، أثناء الأحداث، موضعَ نقمةٍ من المتظاهرين. ولقد كان الشعور بفقدان الدولة، وحال الفراغ التي انتعشت فيها الفوضى وانهار فيها الأمن، باعثاً على إعادة الوعي لأهميتها. ومن النافل القول إن ذلك الوعي كان أكثر حدّة في البلدان التي سقطت فيها الدولة تماماً (كما في ليبيا) أو خرجت فيها مناطق عدّة من تحت سلطانها (كما في سورية). وظني أن آثار هذا المتغيّر الجديدة ستكون إيجابيةً جدّاً في المستقبل، وربما قد نبلغ المرحلة التي نعي فيها، فعلاً، الفارق بين الدولة والنظام السياسي.

*

هي، إذن، حصيلة جزئية وسريعة، ولكنها ضرورية لبيان حدود ما استطاعتْه الحركاتُ الاحتجاجية في هذا الطور من الصراع الداخلي في البلاد العربية؛ وهو الذي لم يكن ـ قطعاً ـ بمستوى التوقعات الكبرى التي ميّزت بداية الأحداث، حتى لا نقول إن المحصَّل أتى أحياناً ـ كما في حالات التفكيك والحرب الأهلية ـ على العكس والضدّ من تلك التوقعات.

ـ ٥ ـ

هل بقيَ، ثمة، من مستقبلٍ ممكن للتغيير في الوطن العربي بعد هذه التجربة المرّة من المعاناة والدماء: التي أسفرت عنها حقبة «الربيع العربي»؟ هل في نهاية هذا الأفق الكالح والمديد ضوءٌ يفتح الطريق إلى المستقبل، ويُنْصِف التضحيات الجسيمةَ التي قدمتها المجتمعات العربية وحركاتها الاجتماعية طوال هذه الحقبة المزدحمة بالملاحم والدماء والآمال والخيبات؟ وإن كان، هناك، من مستقبلٍ للتغيير، فما السبيل إليه، وما المداخل إليه؟

سؤال مشروع جدّاً؛ ليس فقط لأن نتائج التغيير، التي حصلت وجوهٌ منه في بعض البلاد العربية، أتت دون نسبة التوقعات والانتظارات العمومية، وإنما لأنّ سقف المطالب والطموحات ـ أيضاً ـ انخفض إلى حدود ما قبل «الثورات» نفسها؛ حيث تواضعت ـ أو تكاد أن تتواضع ـ إلى مطلبٍ واحدٍ وحيد هو: عودة الأمن والاستقرار ومعهما عودة الدولة إلى الوجود بعد غيابٍ أو انكفاء! ولكنه مشروع، أيضاً، من زاوية ملاحظة درجات النضج النسبي في الوعي السياسي لدى قطاعات اجتماعية عدة، في المجتمعات العربية، ودرجات التقدّم الحاصل في الحركات الاجتماعية وخبْراتها الحركية في الميدانيْن المطلبي والتعبويّ، ناهيك بما باتت تُفصح عنه من جرأةٍ في المواقف، وفي التعبير عنها. وأخيراً، هو سؤال مشروع لأن وطأة الأوضاع الاجتماعية والسياسية، في الأعمّ الأغلب من البلاد العربية، لم تعُد تُطاق، لأنّ اشتداد تلك الوطأة ينذر بانفجارات اجتماعية كبيرة يُخشى من أن لا يكون استيعابُها واحتواؤُها من مستطاعات أحدٍ: إن لم تنجح النخب الحاكمة في تدارُك الأمر، بسياسات عاقلة تتجاوب مع المطالب (الاجتماعية ـ السياسية)، وإنْ لم تنجح القوى والحركات الفاعلة في تأطير جموع الناقمين على تلك الأوضاع، وصوْغ أفقٍ برنامجي لها يجنّبُ مجتمعاتنا الفوضى ومغامرات العنف.

ننطلق، في رؤيتنا مستقبل التغيير، من الاعتقاد أن أحداث «الربيع العربي» لم تُغْلِق ملفّ التغيير، بما أثمرتْه ـ إيجاباً أو سلباً ـ من نتائج سياسية، وإنما هي فتحتْه على مصراعيْه وحوَّلتْه إلى مسألةٍ عمومية في البلاد العربية كافة؛ وإن على درجات مختلفة ومتفاوتة من الشروط الموضوعية والاستعدادات الذاتية في كلّ بلدٍ عربي. ولن نعتم أن نرى، في مستقبلٍ قريبٍ ومنظور، موجات جديدة من ذلك «الربيع» تُطِل على البلاد العربية وتمتحن قدرة النخب الحاكمة والمعارضات على ممارسة فعل الاستجابة الخلّاق مع ضغوطها. وقد يخطئ كثيراً من يحسب أن كرة النار المتدحرجة

من ساحات اجتماعية ستتوقف اندفاعتُها عند حدود انطلاقها؛ والحكيمُ مَن أمسك النفسَ عن إلهابها ـ ظنّاً أنها ستُحرق من وقَعتْ عليه حصراً ـ والأكثرُ حكمةً منه مَن هيَّأ النفس لتوفير الأجوبة السياسية الضرورية عنها، إن داهمتْ داخلَه، لاستيعاب ضغوطها وذيولها، ولكفّ نتائجها السلبية عليه، ولحفظ كيانه من مداخلات الأجنبي. إن الحصيلة المُرّة لأحداث «الربيع العربي» ـ في نطاقها الإجمالي ـ لا يمكن أن يُراهَن عليها كي تصير عائقاً كابحاً لأيّ تغيير، ولأيّ تفكيرٍ في التغيير. قد يكون ذلك ممكناً بالنسبة إلى قوًى أحبطتها تجربة التغيير ومآلاتها الدراماتيكية، ولكنها ـ قطعاً ـ لن تمنع من وجدوا فرصةً في «الربيع العربي»، وفوضاهُ المسلحة، للتمدُّد والتَّقوِّي من أن يستأنفوا ما بدأ من موجات، منذ أعوامٍ خمسة، فينقلونه من ساحة لأخرى.

التغيير قادم لا محالة؛ فهذه سنّة التاريخ أوّلاً؛ وهذه علامات المرحلة ثانياً، ولكن: في أيّ اتجاه؟ وكيف يمكن أن يحدث من دون خسائر كبيرة تلحق الدولة والمجتمع والوحدة الوطنية فيه؟ وكيف ينبغي الإعداد له من قِبَل جميع مَن يستشعرون المسؤولية عن مصير مجتمعاتهم ودولهم؟ وما السُّبل إلى الإمساك بخيوطه والتحكُّم فيه لتوجيهه الوجهة الإيجابية المنتجة؟ هذا هو السؤال الذي يُفْتَرض أن يصبح موضعَ تفكيرٍ عميقٍ وهادئ من قبل القوى العاقلة والمسؤولة في المجتمعات العربية. ومن نافلة القول إن المعنيين بالتفكير في هذا السؤال (= هذه الأسئلة) كُثرٌ: من المثقفين والباحثين الأكاديميين ـ في ميادين العلوم الاجتماعية ـ إلى السياسيين والحزبيين ورجال الدولة، من المعارضة والسلطة على السواء، إلى الفاعلين في الميدان النقابي والمنظمات الشعبية، إلى الناشطين في جمعيات المجتمع المدني ومؤسساته... إلخ. وقد لا يكون الجواب المناسب عن تلك الأسئلة عند فريقٍ واحدٍ من هؤلاء حصراً، بل قد تكون عناصرُه موزّعةً بين هؤلاء وأولئك بحيث تحتاج إلى تأليفٍ وتجميع في صيغةٍ أو صيغٍ مركَّبة، يُصار إلى التوافق عليها أو اعتمادها من الجميع إنْ قرَّ العزم على تحقيقِ تحوُّلٍ متوافَقٍ عليه، وإلّا كان في وُسع الفاعلين، من هذا الموقع ومن ذاك، أن يعتمدوا الجواب ذاك مستحضرين غيرهم، ومصالح غيرهم، ممّن قد يكونون شركاء لهم ـ غيرَ معلنين ـ في تحقيق ذلك التحوُّل.

لسنا، هنا، بصدد رسم برنامجٍ للتغيير؛ لا نزعُم ذلك، ولا هو من مهماتنا ومشمولات عملنا؛ فالبرنامج من صميم عمل المؤسسات السياسية ـ المعارِضة والرسمية ـ لا ممّا يُنْتَظَر من المثقفين. ولكنّا ـ من موقع النظَر كما من موقع الالتزام الوطني والديمقراطي ـ نملك أن ننبّه على أشياء أخرى في الوقت عينِه. والهاجس الحاكم، هنا، هو: كيف يمكن لأيّ تغييرٍ قادم أن يتحاشى الوقوع في أخطاء ارتُكبت أثناء أحداث «الربيع العربي»، وأن يستفيد من دروس التجربة الماضية الاستفادةَ الضرورية من أجلِ تجنيب مجتمعاتنا ـ ودولنا ـ العربية الهزّاتِ الدراماتيكية والمساراتِ الدمويةَ والتفكيكيةَ التي شهدتْها في الأعوام الماضية. في سبيل ذلك كلِّه، لا مهْرب من التشديد على المبادئ والمنطلقات التالية:

أ ـ إنّ أيّ عملية تغيير، خاصّة إذا كان هدفها البناء الديمقراطي، لا يمكن أن تكون إلّا بالوسائل **السلمية المدنية**. هذه وحدها تؤمِّن حولها إجماع الشعب، وتُحيطُها بحزام الأمان المجتمعي. وأيّ جنوحٍ للعنف ـ حتى بدعوى الدفاع عن النفس في مواجهة عنف السلطة ـ سيحْرف التغيير عن مساره وهدفيّته، ويُفقدُهُ نصابَه الشعبي، ويُدخِلُه في متاهة المواجهات المدمّرة المفتوحة على الاحتمالات كافة: بما فيها احتمال الفتنة والحرب الأهلية: في مجتمعات (عربية) يتميّز نسيجُها المجتمعي بالهشاشة والنقص الحاد في الاندماج الاجتماعي. لا يُحْمَل السلاح إلّا في وجه المحتل الأجنبي، أمّا في الداخل فهو ـ قطعاً ـ سلاح الفتنة والحرب الأهلية. ومَن يحمله في الداخل، لا ينخرط في التغيير بل في التدمير. وهذا ـ من أسفٍ شديد ـ ما وقعت فيه حركات معارضة عدة في تجربة «الربيع العربي»؛ فكان له الأثرُ السلبي البالغ في إجهاض الحَرَاك الاجتماعي المدني.

ب ـ أيُّ تغييرٍ يحتاج إلى **رؤية** تسترشد بها قواهُ الاجتماعية، وتَشْتَقّ منها برنامج عمل. ومثل هذه الرؤية يمكن اشتقاقُها من إنتاجات المفكرين والباحثين، في شؤون الاقتصاد والاجتماع والسياسية (ممّن تُهمِل السياسةُ ـ عادةً ـ إنتاجاتهم!)، كما يمكن اشتقاقُها من المصادر الفكرية التي يعتمدها العمل السياسي ويبني عليها. غير أن الأهـمّ من هذا المسلك ومن ذاك أن يُصَار إلى بناء مثل تلك الرؤية على أساس حوارٍ عميق، بين القوى كافة، في المسائل العامة (نظام الحكم، التنمية، الديمقراطية، توزيع الثروة...) تتولَّد منه تفاهمات، بل **توافقات**، على خيارات مشتركة وجامعة. كلّما نتجتِ الرؤيةُ من تفاهُمٍ مشتركٍ عريضٍ، أو متَّسِع النطاق، أتت مستجيبَةً لطلبٍ اجتماعي عام، وبالتالي، حظِيت بالتفافٍ اجتماعي أوسع حولها. وحينها ستكون شعارات التغيير وأهدافه واضحةً في الأذهان، أو ـ على الأقل ـ ستتقلص مساحةُ الالتباس وتنازُع الخيارات. وفي الأحوال جميعها، لا تغيير يمكن من دون رؤيةٍ سياسية إليه. ولا نضيف شيئاً حين نقول إنّ من بين أسباب إخفاق معظم حركات «الربيع العربي» غياب، أو انعدام، مثل تلك الرؤية السياسية.

ج ـ كلّ تغييرٍ يفترض، حكماً، قدراً من **التنظيم** و**القيادة** للحركة الاجتماعية (= الاحتجاجية، المطلبية، السياسية) التي تقوم به. **العفويةُ** ليست امتيازاً هنا، كما قد يُظَنّ، ولا مَبْعَثَ تفاخُرٍ؛ فهي ليست رديفاً لاستقلالية الحركة الاجتماعية عن قوًى سياسية منظَّمة مطعونٍ في تمثيليتها: على نحو ما يحلو لكثيرين أن يعرِّفوها؛ العفوية رديفٌ للفوضى، وتعبيرٌ عن نقصٍ حادّ في التنظيم وفي **العقلانية الاجتماعية**. إنّ التنظيم عقلُ المجتمع ومبدأُ تماسُكِ أيّ حركةٍ اجتماعية، وفي غيابه ـ أو انعدامه ـ سببٌ لانفراط تلك الحركة. والتغيير مهما كان عفوياً، لا تَقْوى على الإمساك به والتحكُّم في مجرياته سوى القوى المنظَّمة من أحزاب وجماعات سياسية أو ميليشيا (!) (ماذا حصل في أحداث «الربيع العربي» غير هذا؟). لا بدَّ من **نقد** ظاهرة **تقديس العفوية**، لأن ذلك التقديس يعادل إسقاط إمكانية التغيير، ولأنه رديفٌ لتقديس الفوضى؛ ولا بـدَّ ـ في المقابل ـ من ضرورة انتباه الحركات الاجتماعية المطلبية لضرورة تنظيم صفوفها، وإنتاج قيادات لها حتى يكون في وسعها

الوصول إلى تحقيق أهدافها أو بعضٍ من أهدافها. يمكن لحَرَاكٍ اجتماعي أن يبدأ عفويّاً ـ وهو غالباً ما يبدأ كذلك ـ لكنه لن يبلغ أيَّ هدفٍ بعفويته إن لم يتداركها بتنظيم نفسه.

د ـ يحتاج كل فعلٍ للتغيير أن يُقلّص من دائرة خصومه، وأن يقلّل من الجبهات التي يمكن أن يخوض فيها. ولا يملك أن يفعل ذلك إلّا من طريق تحييدهِ مَن لا مصلحة له في مواجهته اقتصاداً للقوى، وتجنّباً للوقوع في معارك تستنزفه. **وأوّل ما عليه تحييدُه أجهزةُ الدولة ومؤسساتها؛** من جيشٍ، وقضاء، وحتى أجهزة الأمن إنْ أمكن. نجح، في ذلك، التونسيون والمصريون ـ نسبياً ـ فوفّروا الكثير على أنفسهم، لكن غيرهم لم ينجح، فدَفَع كلفةً ثقيلة، ودفَّع المجتمع والوطن أضعافَ أضعافها!

ـ ٦ ـ

ليس للتغيير مسلكٌ واحد، أو مشهد واحد، تكون فيه الحركات الاجتماعية والمعارضات السياسية حاملَهُ الوحيد وأداتَهُ الرئيسَة. لا شكّ في أن هذا الخيار هو الغالب في تجارب التغيير التي حصلت في العالم: قديماً وحديثاً، ومنها التجربة العربية الحديثة والمعاصرة؛ غير أنّ سوابق أخرى من التاريخ ـ الماضي والراهن ـ تُطلعنا على أنّ وجوهاً أخرى من التغيير، ومن الانتقال السياسي، حدثت من طرقٍ أخرى غير إسقاط «الشارع» والمعارضات لنظم الحكم القائمة، أي من غير طريق القطيعة والثورة بل من طريق **الاستمرارية التاريخية المتكيّفة** مع موجِبات التحوّل. إذا كان النموذج الانكليزي في بناء النظام الديمقراطي الحديث مرجعياً في هذا الباب؛ حيث وقع ما يُشبه التسوية بين الارستقراطية والبرجوازية الصاعدة والتفاهم على الانتقال إلى نظام الملكية الدستورية البرلمانية، من دون صدام كبير كالذي شهدته فرنسا في ثورتها التي اندلعت بعد الديمقراطية الانكليزية بعقود، فإنّ المثال الإسَباني والجنوب أفريقي والمثال الأمريكي اللاتيني، في التغيير والانتقال الديمقراطي، بات يؤكّد ما كان يبدو ـ سابقاً ـ في حكم الاستثناء، أي إمكان الانتقال من طريق التسوية والتوافق بين قوى المجتمع المختلفة، وتحديداً بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة على السواء.

من النافل القول إنّ مثل هذا المشهد التوافقي ليس مستبعَداً، تماماً، في بلادنا العربية ولا هو بالأمر المستحيل: مثلما قد يخال البعض ممّن يفترض أن الفجوةَ وسيعةٌ بين النُّظم الحاكمة والمعارضات؛ ذلك أنها لن تكون أوسع من تلك التي كانت بين الدكتاتوريات العسكرية والمعارضات في أمريكا اللاتينية، ولا بين نظام الميز العنصري و(بين) الشعب و«المؤتمر الوطني الأفريقي» في جنوب أفريقيا؛ والجراحات والمرارات هنا ليست أشدّ غوراً وإيلاماً ممّا كانتْه في البلدان المذكورة. وإلى ذلك فإن التضحيات التي قدّمتها شعوب أمريكا اللاتينية عقوداً، وشعب جنوب أفريقيا قروناً، من أجل نيْل حرياتها وحقوقها لا تقلّ عن تلك التي قدّمتها شعوبُنا منذ نيلها

استقلالاتها الوطنية. لا مجال، إذن، لحسبان الفارق في التجارب كابحاً أمام الذهاب إلى النتائج السياسية عينِها، بالوسائل والخيارات عينِها.

غير أن تجارب التوافُق تلك تُطلعنا على كلمة السرّ في نجاحها، التي تبدو ـ حتى الآن ـ الغائب الأكبر والعقبة الكأداء أمام أيّ تغيير سلمي متفَاهَم عليه في بلادنا العربية؛ وكلمة السرّ تلك ليست شيئاً آخر غير **وعي الحاجة إلى الانتقال التوافقي**، وتوفُّر **الإرادة** الشجاعة لتحقيق ذلك. حصول ذلك الوعي، وميلادُ تلك الإرادة، هما ما أسَّسا لإنجاز الانتقال التوافقي في البلدان المذكورة، وغيابُهما عندنا هو ما يهدّد بتبديد هذا الخيار، وتكريس المنازعات الصِّدامية شكلاً وحيداً لسعْي المعارضات إلى التغيير، وسبيلاً وحيداً لمدافعة النخب الحاكمة عن سلطتها. وما أغنانا عن كبيرِ شرحٍ لبيان الحقائق المرتبطة بخيار التوافق الوطني على التغيير والانتقال السلميين. ولكنّا نُؤْثِر أن ننوِّه بها في عجالة:

أُولاها أن وعيَ الحاجة إلى التغيير والانتقال السلميَّين، وحيازةَ الإرادة الصادقة في ذلك، لا يمكنهما إلّا أن يكونا **متبادليْن**، أو بشكل متبادل، بين السلطة الحاكمة والمعارضة. لا يكفي أن تنضج الفكرة في وعي فريقٍ واحد كي يُسَاغ تحقيقُها. ومن نافلة القول إن حدوث ذلك وقْفٌ على ممارسة تمرينٍ طويل، متبادل، من **إجراءات الثقة المتبادلة** التي تُطَمْئِن كلَّ فريقٍ على مصالحه، وتؤسِّس لفكرة الشراكة في صنع المستقبل الجماعي. وهذا، بالذات، ما قام بين نيلسون مانديلا و«المؤتمر الوطني الأفريقي» و(بين) فريدريك دوكليرك وحكومته ونخبة الأبارتهايد الحاكمة، كما بين النخب الأوليغارشية العسكرية الحاكمة والمعارضات الديمقراطية في بلدان أمريكا اللاتينية، وقبل ذلك بين «حزب الشعب» والقوى الديمقراطية في إسبانيا بعد رحيل فرانكو.

و**ثانيتهما** أن لخيار الانتقال التوافقي ما يَحْمل عليه ويفرضه في بلدان عديدة مثل بلادنا العربية، وأن هذا الذي يحْمل عليه ليس أفكاراً سلْمية متحضّرة ومسؤولة فحسب، بل أوضاع سياسية ـ اجتماعية ليست الأفكار تلك إلّا ترجمة لها وتعبيراً عنها. الأوضاع التي نعني هي موازين القوى بين الأطراف المتصارعين، وتَكَافُؤُها الموضوعي الذي لا يسمح لفريقٍ بحسم الصراع لمصلحته حسماً نهائياً. إنّ مثلَ هذا التوازن في القوى، ووعْيَهُ من الجانبين، كثيراً ما يُنْضِج خيار التوافق ويقود إليه بما هو السبيل الوحيد للخروج من نفق الاستنزاف المتبادَل غير المفتوح على أيّ نهاية انتصارية؛ وذلك عيْنُ ما حصل في البلدان المذكورة، التي اهتدت إلى سيناريو التوافق: وبلداننا تشهد أيضاً وجوهاً مختلفة من ذلك الاستنزاف المتبادل.

و**ثالثتها** أن كلفة التغيير السلمي التوافقي أقل كثيراً من كلفة التغيير بالعنف أو إخماد التغيير بالعنف؛ فالتغيير التوافقي يجنّب المجتمع والدولة مشهد الصِّدام والحروب الأهلية، ويوفّر القوى والموارد والمقدّرات والأرواح، ناهيك بحفظه مصالح الجميع من دون عزلٍ أو إقصاء.

نسلّم بأنّ إنضاج شروط هذا الخيار وقفٌ على وعْي أمورٍ مختلفة من طرفيْ العلاقة الصراعية في الداخل:

أ ـ أن تُدرك النخب الحاكمة أنها لا يمكنها أن تحتكر السلطة إلى ما شاء الله، وتمارسها من غير قيود، وتستبعد مَن عداها من القوى؛ ذلك أن الواقع الإنساني الكوني تغيَّر، ومعه تغيّرت قواعد الشرعية، وزاد معدّل الوعي السياسي لدى المواطنين في امتداد زيادة معدّلات التعليم واتساع نطاق الاندماج في شبكة المعلومات، وتعاظم تأثير الإعلام المفتوح.

ب ـ أن تُدرِك النخب إياها أنّ الردّ الأمني على مطالبات الشعوب والمعارضات لن يُجدي نفعاً في إخماد حقوقها المشروعة؛ قد يردعها ـ بثمنٍ قاسٍ ـ ولكنه، قطعاً، لن يُنْهيَ إرادتَها في انتزاع حقوقها؛ ناهيك بأنه قد يقود البلاد إلى حروبٍ أهليةٍ، ويؤسِّس لحالٍ مديدة من التأزم السياسي وفقدان الثقة على نحوٍ يوفّر البيئة الخصبة للنزاع الدائم، وفقدان الأمن والاستقرار.

ج ـ أن تدرِك المعارضات أن خيارات التغيير متعدّدة وليست واحدة، بحيث تُختصَر في مشهد الثورة؛ وأن **أسلوب التغيير ليس خياراً ذاتياً وإنما يقرّره الواقع الموضوعي وحقائق ميزان القوى**، وأن تدرِك أنّ أيّ تغيير ينبغي أن يَلْحظ حقوق الجميع لا حقوق فريقٍ واحد في المجتمع، وأن هذا يمتنع حصولُه من دون الجنوح للتوافق. إنّ هذا كلّه يقتضيها **إجراء مراجعة شاملة لخياراتها ويقينياتها السياسية وأساليب عملها** انطلاقاً من مكتسبات تجارب غيرها ودروس تلك التجارب.

د ـ أن تكُفّ المعارضات ـ بعضُها أو جُلُّها ـ عن ركوب مرْكب العصبيات (الطائفية والمذهبية والقبلية) في معركتها من أجل السلطة؛ فهذا مرْكب انتهازي، وخطير؛ يمزّق النسيج الاجتماعي ويطيح بالوحدة الوطنية، ويُدخل المجتمع الوطني في مجاهلَ كالحة. وكما أنّ عليها أن تعيد النظر في استراتيجية التغيير من طريق توسُّل العنف، لأن العنف حمَّالُ أوجه، عليها أن تكفّ عن محالفة الأجنبي والاستعانة به، واستدراجه للتدخل، في معركتها من أجل السلطة؛ لأن ذلك يطعن في وطنيتها، وعندي أنه لا وجود لمعارضةٍ ديمقراطية أو يسارية أو إسلامية فقدت وطنيتها.

هـ ـ أما أمّ الشروط جميعاً فهي انتشار ثقافة سياسية ديمقراطية حقّاً في المجتمع؛ وهذه مسؤولية الجميع: من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات الأحزاب والنقابات والجمعيات المدنية.

أضعنا وقتاً طويلاً في إفناء بعضنا من دون نتيجة. ها قد حان الوقت للذهاب إلى كلمة سواء، تضع بها حروبُنا الداخليةُ أوزارها، ونصوغ فيها القواعد السياسية لبناءٍ مشترَك لمستقبلٍ مشتَرَك.

ـ ٧ ـ

هذه الأفكار والهواجس والأسئلة في جملة ما حرَّك فكرة عقد هذه الندوة الموسعة التي أتشرَّف بالتقديم لها. والندوةُ هذه تنتمي إلى برنامجِ عملٍ علميٍّ متكامل أطلقه **مركز دراسات الوحدة العربية** منذ مطلع العام ٢٠١١؛ غدَاة انطلاقَ موسمِ الانتفاضات والحركات الاحتجاجية العربية،

لمحاولة فهم ما يجري، وتحليل عوامله وأسبابه ونتائجه وتداعياته، ومن أجل معرفة كيفية استثمار مكتسباته، لمصلحة التغيير والتقدّم، وتحييد آثاره السلبية في مستقبل البلاد العربية. والبرنامج هذا كناية عن مسلسلٍ متّصِل من الحلقات النقاشية المكرّسة لتحليل الأوضاع في بلدان الحَراك الاحتجاجي (تونس، مصر، اليمن، سورية، ليبيا، البحرين، المغرب...)؛ ومن النَدْوات السياسية والفكرية الموسَّعة (ندوة «**الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**»، وندوة: «**الدولة والدين في الوطن العربي**»، وندوة «**مستقبل الإسلام السياسي**»)؛ ناهيك بعشرات الدراسات والمقالات المنشورة في مجلة المركز (= **المستقبل العربي**) وفي كتب جماعية (ضمن سلسلة «كتب المستقبل العربي»)؛ فضلاً عن نشر دراسات عدّة حول الأوضاع الجارية لباحثين كثر في كتبٍ عدة صدرت في الأعوام الخمسة الأخيرة. وإلى هذا كلِّه، كرّس المركز، في برنامجه العلميّ الجديدٍ للأعوام الخمسة القادمة، حيّزاً معتَبَراً لمتابعة موضوع الحركات الاجتماعية بالدّرس والتحليل، والتفكير في أوضاعها من مُدخل أدوارها المفتَرَضة، والمُنتظرة، في النهوض بأعباء ومهمات التغيير الاجتماعي الذي يخدُم المسعى إلى تحقيق أهداف المشروع النهضوي العربي.

تنطلق الفكرةُ التأسيسية للندوة من أن التغيير فعْلٌ قادمٌ لا محالة، ومن أنّ بعض ظواهره قائمٌ اليوم، بل منذ مطالع العام ٢٠١١، وأنّ مشهداً سياسياً واجتماعياً جديداً ينشأ وتترسَّخ ظواهرُه، منذ ذلك الحين، وتنشأ في نطاقاته توازناتٌ سياسية جديدة...؛ وبكلمة، يُسلّم عنوانُ الندوة بأن التغيير أمرٌ واقع، اليوم، وليس في حُكمِ المفتَرض. لكن هاجس الندوة هو التفكير في **أفضل مستقبلٍ ممكن** لهذا التغيير، في البلدان التي انطلقت فيها سيرورتُه، وفي **أفضل السُّبلِ إليه** في البلدان التي امتنعت عليه حتى الآن. والمستقبل ليس، دائماً، قَدَراً موضوعياً محتوماً يفرض أحكامه، على الشعوب والمجتمعات والأمم والدول، بقوّة الضرورة العمياء؛ ففي مثل هذا التصوّر **الحتْمويّ** للمستقبل مقدارٌ من النظرة الميتافيزيقية إلى التاريخ تنفي عنه تاريخيتَه الإنسانية. إنّ المستقبل محصّلةُ فعْلٍ مزدوج للعوامل المادية الموضوعية وللعوامل الذاتية الإنسانية الواعية؛ ذلك أن إرادة الناس (= الشعوب والطبقات والحركات الاجتماعية) في جملة أهمّ عوامل ذلك المستقبل وحوامله، وما إسقاطُها من الحسبان إلّا تسليماً بالأمر الواقع القهري، وإدراكاً مبتذَلاً للعلاقة بين الضرورة والحرية الإنسانية، بين موضوعية التطور وإرادة التدخّل الإنساني الفاعل في مجرى ذلك التطور وتصويب حركته. ولا يعادل هذه النظرة القَدَرية الاستسلامية إلى المستقبل ابتذالاً وارْتِثَاتاً سوى النظرة الإرادوية (Volontariste) التي تُحِلُّ الرغبة محلَّ الممكن، والإرادة محلّ الناموس الطبيعي والتاريخي.

لكن إرادة صنع المستقبل، أو التدخل ـ بالفعل الواعي والمنظَّم ـ في عملية تحقيقه لا تكفي فيها فاعليةُ الناس الثورية، وأيّاً تكن درجةُ قدرتها على تغيير أوضاعها الاجتماعية والسياسية، إن لم تقترن تلك الفاعلية التغييرية **برؤيةٍ** لكيفية بناء المجتمع والسلطة بعد لحظة التغيير. ولعل هذه الثغرة ما كان في جملة أسباب تناقضات عملية التغيير، التي جرت في سياق «الربيع العربي»، وتعثراتها

المتعاقبة؛ فبقدر ما كان الضغط الاجتماعي شديداً على أنظمة الحكم القائمة، وقادراً ـ في حالاتٍ منه ـ على إزاحتها بالقوة المدنية، أو بالقوة المسلّحة المستعينة بالتدخل الأجنبي، كان أداء «قوى الثورة» باهتاً ومرتبكاً وغارقاً في المفارقات، الأمر الذي نجم منه هدْرُ الكثير من مكتسبات التغيير تلك، وتضحيات جماهيره وحركاته. وإذا كانت هذه الخبرة المعاصرة تقدّم دروسها للمرحلة القادمة، فإن أوّل ما ينبغي الاحتفال به من تلك الدروس هو الدرس المتعلّق **بحاجة الممارسة السياسية إلى الرؤية السياسية**، وحاجةِ هذه الأخيرة إلى الفهم والإدراك القائمين على معطيات المعرفة الدقيقة عن الواقع الاجتماعي والواقع المحيط. وهي معرفة لا يملكها الفاعلون الاجتماعيون ـ أو الثوريون ـ دائماً، وإنما يملكها المثقفون والباحثون والمفكرون، ولكنّ المؤسسات الحَركية المنظَّمة مسؤولة عن تسخير نتائج تلك المعرفة ومكتسباتها في العمل السياسي، والاهتداء بها في صوْغ برامجها، وتحديد أهدافها، كما في نشاطها التعبوي والتثقيفي لجمهورها وللرأي العام. إنّ أشدّ نكْبات «الربيع العربي» إنما كان في **انفصالَيْن** مؤسفيْن عادا على عملية التغيير بأوخم العواقب: انفصال الأحزاب والقيادات الحزبية والنخب السياسية عن الجماهير والحركات الاجتماعية، ثم الانفصال بين العمل السياسي والحزبي والعمل الفكري!

نتأدى من هذا إلى القول إنّ بناءَ مستقبلٍ أفضل للتغيير، وسبيلٍ أفضل إلى التغيير، وقْفٌ على **فَهْم أفضل** لما جرى و**التخطيط** للمستقبل في الآن عينِه؛ وهذا ما وضعتِ الندوةُ أمرَهُ على عاتقها، وماً حاول مخطَّطُها أن يستوعبَهُ في هندسته موضوعات بحوثها، وفي تعريفه الدقيق بالعناصر التفصيلية المطلوب تناوُلُها في كلّ بحثٍ من تلك البحوث. أمّا السؤال عمّا إذا كانت بحوث الندوة والتعقيباتُ عليها قد نجحت في التعبير، تعبيراً مطابقاً، عن تلك الهندسة فالجواب عنه متروك لقرّاء مادة هذه الندوة؛ فالقرّاء أُولَاء هُم من يملكون تقدير ما إذا كانت مواد الندوة تستجيب لهواجسهم وانتظاراتهم فتقدّم لهم ـ كُلّاً أو أبعاضاً ـ أجوبةً عن أسئلة المرحلة والمستقبل، أم تتواضع في إجابة حاجتهم من الأفكار والرؤى.

بقي أن نشير، في هذه المقدمة، إلى أمورٍ **ثلاثة** تتعلق بخِطَّةِ الندوة وأدائها (= سيْر أشغالها):

أوّل تلك الأمور أن تخطيط الندوة تحاشى طرح سؤال مستقبل التغيير بعمومية، فاختار عينَ ما اختارهُ في ندوة «**الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**»؛ أي سلك سبيل التفكير في السؤال في كلّ حالةٍ عربية على حدة، آخذاً بنظر الاعتبار ـ في ذلك ـ أن البلاد العربية لا تتساوى، جميعُها، في حظوظ التغيير وفُرَصه عينِها، وأنّ بينها **تفاوُتاً في التطور** والاستعدادات والقابليات لذلك، تبعاً لمستوى التراكم في المكتسبات والخبْرات في كلٍّ منها. وكان من الطبيعي أن يُسْنَد بحثُ كلِّ حالة عربية إلى باحثٍ من القطر المدروس عينِه، وأن تُعْتَمد هذه القاعدة ـ إلّا في حالات استثنائية قليلة ـ بإسناد التعقيبات إلى باحثيْن من نفس القطر.

وثانيها أنّ المركز وجَّه الدعوات، للمشاركة في كتابة البحوث والتعقيبات وفي المناقشات، إلى باحثين من مشارب فكرية وانتماءات سياسية متعدّدة. ولم يكن جميعُ مَن استجابوا وشاركوا يمثلون خريطة الدعوة المتنوّعة لأسبابٍ خارجةٍ عن إرادة المركز. ومع ذلك كان التمثيل الجغرافي متوازناً، إلّا في حالات نادرة، وإنْ لم يكن التمثيل الفكري ـ السياسي كذلك. وقد يكون من محمودات هذه الندوة أن مشاركةً للباحثات وللباحثين الشباب فيها أتى أعلى نسبةً من غيرها من الندوات السابقة، على نَحْوٍ يَعِدُ بتقدُّم أكبر ـ في المستقبل القريب ـ في مجال جَسْرِ الفجوة بين الجنسيْن في العمل الفكري، كما بين أجيال الباحثين.

وثالثها أن المركز وفَّر، على جاري عادته، فُرص الحوار المفتوح بين المشاركين في الندوة، والحرية الفكرية الكاملة في التعبير عن الآراء من دون حدودٍ أو قيود؛ إلّا ما يضعها المشاركون على كلامهم؛ والتزم (= أي المركز) بنشر آراء الجميع التي يوافقون خطياً على نشرها في الكتاب الخاص بوقائع الندوة.

وأخيراً؛ واستمراراً لتعاوُنٍ مشترك في عقد ندوات سابقة (= ندوة «**الحوار القومي ـ الإسلامي**» في الإسكندرية؛ وندوة «**الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي**»، وندوة «**الدولة والدين في الوطن العربي**»، في الحمّامات؛ وندوة «**مستقبل الإسلام السياسي**» في بيروت)، عُقِدت هذه الندوة («**مستقبل التغيير في الوطن العربي**») بتعاونٍ بين **مركز دراسات الوحدة العربية**، في بيروت، و**المعهد السويدي بالإسكندرية**، على مدى أربعة أيام وفي اثنين وعشرين جلسة. وهي الجلسات التي تابعها ـ أولاً بأوّل ـ مدير المعهد السويدي د. بيتر ويدرود (Peter Weiderud)، وتفاعل فيها مع وقائعها ومع الباحثين المشاركين. وإذْ تُثبِت هذه الشراكة العلمية وجاهتَها وفائدتَها بين مؤسستيْن رصينتيْن، من الوطن العربي وأوروبا الشمالية؛ وإذْ تؤسِّس لتعاوُنٍ خصبٍ من أجل التفاهم بين مجتمعات الغرب ومجتمعات الوطن العربي، فإن نتائجَها ـ الفكرية والسياسية ـ يتحمّلها مركز دراسات الوحدة العربية وحده؛ كما لم يفتأ رئيسُ لجنته التنفيذية، د. خير الدين حسيب، يذكِّر بذلك في ختام كلّ الندوات المنعقدة بالتعاون بين المؤسستين.

بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

كلمات الافتتاح

كلمة الافتتاح (١)

خير الدين حسيب(*)

تمثّل هذه الندوة مرحلةً هامّة من أعمال **مركز دراسات الوحدة العربية** بعد أن سبقها العديد من الندوات التي رافقت الربيع العربي بنجاحاته وإحباطاته.

وآمل أن يتمخض عن هذه الندوة خطّة عَمَل للخروج من الوضع العربي الراهن. ونظراً إلى اختلاف الأوضاع العربية فإنه لم يكن من الممكن وضع خطّة تصلح لجميع الأقطار العربية؛ فكان لا بدّ من مراعاة المرحلة التي تمرّ بها ووضع ما يناسب كل منها من مخطّطات.

الأخوات والإخوة،

قد حاول المركز وكعادته في الندوات التي ينظّمها، أن يدعو باحثين ومفكّرين عرباً من مدارس فكرية متميّزة ومختلفة، للمساهمة في أبحاث الندوة والتعقيبات عليها. وكعادته أيضاً، سيكون حريصاً وأميناً على الآراء والمقترحات التي ستقدم خلالها، من خلال نشرها في كتاب يتضمّن وقائع هذه الندوة. وعليه، أذكّركم أنه بإمكان أيٍّ منكم أن يقول ما يريده في المداخلات والمناقشات، وأن يسجّل تحريرياً فقط، ما لا مانع لديه من نشره في وقائع هذه الندوة. وبالتالي، ما سيكتبه بخط يده هو ما سينشره المركز. ولجميع المشاركين الحرّية في التعبير عن آرائهم وأفكارهم ومقترحاتهم خلال المناقشات، مع اتباع المعايير الحضارية، التي اعتادها المركز في نداوته.

(*) رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

الأخوات والإخوة،

لا شكّ أنه لم يكن من الممكن دعوة كل من يجب أن يُدعى إلى هذه الندوة، وبخاصّةٍ أن دائرة المفكرين والمثقفين الذين تربطهم علاقات بالمركز واسعة ومتميّزة، لأن تقاليد المركز تقضي أن يكون نصف المشاركين في كل ندوة جديدة هم ممّن لم يسبق لهم أن شاركوا في أيٍّ من الندوات التي نظّمها المركز في السابق، وذلك من باب الحرص على توسيع دائرة المشاركين والمتفاعلين مع المركز من فئات ومدارس مختلفة. وهذا ما يجعل من المتعذَّر عليه أن يوجّه الدعوة إلى الكثير ممّن سبق لهم المشاركة في الندوات السابقة لكي تُتاح الفرصة للآخرين بالمشاركة. وبناءً على هذا، نعتذر إلى كل من لم تُتَح له فرصة المشاركة في فعاليات هذه الندوة.

كما يسرّني أن أقدّم إليكم السيد بيتر فايدرود، مدير المعهد السويدي بالإسكندرية، الذي يمثّل إحدى المؤسسات الأجنبية القليلة والنّادرة التي يتعاون معها **مركز دراسات الوحدة العربية** منذ سنوات عديدة وحتى الآن لقناعته بأنّ هذا المعهد لا يوجد لديه أجندة غير مُعلنة. يسرني الترحيب به ليلقي كلمته.

أتمنى لندوتكم كل النجاح.

كلمة الافتتاح (٢)

بيتر فايدرود(*)

آتي إلى بيروت مصحوباً بتطلعات كبيرة وسعادة عارمة وفضول حقيقي للعمل معكم كخبراء من كل أنحاء الوطن العربي في هذه الأيام.

أنا ممتن جداً للتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية من خلال الجهود المشتركة التي نبذلها معاً لنجتمع بهدف تحسين فهمنا للتطورات التي تشهدها المنطقة عقب الربيع العربي. إن خوض هذا الحوار في هذه الندوة أمر استراتيجي ومحفز.

لقد كان المعهد السويدي بالإسكندرية على مدى ١٥ عاماً فضاءً للحوار بين أوروبا والمنطقة العربية. فالمعهد السويدي يعطي الناس مجالاً للتحرر والنقاش والتفكير ملياً ليعود ذلك بالفائدة على كل من الدولتين اللتين وافقتا على تأسيس المعهد ـ السويد ومصر ـ ولمصلحة أوروبا والمنطقة العربية. ومن أجل قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والاحترام المتبادل التي تشكّل عناصر أساسية لمستقبل مزدهر.

تعود جذور المعهد السويدي بالإسكندرية إلى وقت كانت فيه الحرب الباردة قد انتهت، حيث بعض الناس كانوا يتحدثون عن خطر حدوث تصدّع جديد ومختلف ـ ما بين الغرب الذي تغلب عليه المسيحية وبين الشرق المسلم، فقد صاغ صموئيل هنتنغتون آنذاك نظرية صراع الحضارات بين القارات والتيارات الحضارية.

وهذا أمر كان للحكومة السويدية موقف حازم تجاهه، إذ إننا حظينا بتجربة معينة كوننا بلداً صغيراً خارج التحالفات العسكرية على مدى قرون. وقد تعلمنا أن تشويه صورة العدو أو شيطنته يمكن أن يتولد ذاتياً بسهولة. كما تعلّمنا أن الحوار والانفتاح والتعاون، بالرغم من وجود آراء متباينة بين الناس أو الدول، تؤدي إلى نمو الحضارة. ومن جهة أخرى، فإن العزلة وسياسة إغلاق الأبواب تخلقان مفهوماً ركيكاً متفككاً.

(*) مدير المعهد السويدي بالإسكندرية.

قامت الحكومة السويدية بعدد من المبادرات في ذلك الوقت، كعقد مؤتمرات حوار بين الحضارات، ووضع سياسات ملموسة لتقوية العلاقات الأورو ـ متوسطية، في سياق ما تدعى عملية برشلونة أو الشراكة الأورو ـ متوسطية. ومن المنطلق نفسه، قررت السويد جنباً إلى جنب مع الحكومة المصرية تأسيس منبر دائم للحوار بين المنطقتين في الإسكندرية حول القضايا الملحّة. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ افتتح المعهد السويدي من قبل صديقتي العزيزة آنا ليند وزميلها عمرو موسى.

المعهد السويدي في الإسكندرية هو مكان للحوار. والحوار يعني الجهوزية للمساهمة والاستماع والتغيير. الحوار يعني تخطي الجهل وسوء التفاهم، سواء في أوروبا أو في هذه المنطقة. كما يعني الحوار توافر الإرادة للحديث عن القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلي وإلى خصمي على حد سواء. وهو يعني فتح الأبواب التي توشك على الإغلاق، ويعني البحث عن سبل لمواجهة التحديات معاً، عوضاً من أن تواجهها وحدك.

الحوار هو فن البحث عن الحقيقة، وذلك في ظل الاحترام الكامل للآخر. فلدى الأمريكيين الأصليين قول شهير: «لا تحكم على أي رجل، إلى أن تكون قد مشيت عبر قمرين مرتدياً حذاءه».

إن هذا الزمن هو زمن اضطراب وخطر وعنف غير مسبوق؛ فالشرق الأوسط قد يكون ماراً بأسوأ فترة صراع منذ العصر الصليبي. وبسبب هذا الوضع في الشرق الأوسط، فإننا نشهد تدفق أكبر عدد من اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. لذا تبدو الحكومات في المنطقة وأوروبا مرغمة على التركيز على إدارة الأزمات، والمعهد السويدي يجب أن يستجيب لهذا الواقع، لكن بمسؤولية معيّنة من دون تجاهل الأسباب الجذرية الكامنة والحاجة إلى منع الصراعات وعملية بناء السلام على المدى الطويل.

لهذا السبب تغدو لقاءات كهذه في غاية الأهمية؛ فكيف يمكننا الرد على تحديات كبيرة تواجهنا؟

إن التزايد الهائل في معدلات البطالة، ولا سيّما عند الشباب، يولّد الإقصاء ويضعف الأمل بالمستقبل وينتج التطرف، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في أوروبا. ويمنحنا تغيّر المناخ الدافع السياسي للتعاون، لكن في وقت يزداد ضيقاً، لإعادة تنظيم اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. إن انتشار الأسلحة الخفيفة في منطقة الشرق الأوسط يعرّض الأمن البشري لتهديدات تماثل تلك التي رأيناها سابقاً في أجزاء من أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وإذا كانت الهجرة قوة دافعة ومهمة للتنمية البشرية والاقتصادية عبر التاريخ، فهي أصبحت اليوم ضخمة جداً إلى درجة أن الدول باتت تتخذ تدابير تستخف بحقوق الإنسان في اللجوء وتحول دون توظيف إمكانات المهاجرين من أجل التنمية وتترك الفئات الضعيفة في مستنقع اليأس. أدت أقلمة الهوية والثقافة والدين إلى وصول صراع الحضارات إلى مستوى دول وقرى ومجتمعات.

هذه التحديات لا يمكن البلدان أن تحلها فرادى. كما يستحيل على أي من أوروبا أو من منطقة الشرق الأوسط أن تحلها وحدها، لذا لا بد من حلها معاً. إننا مرتبطون بعضنا ببعض وارتباطنا هذا يتعمّق أكثر فأكثر كل يوم. إن حل القضايا سوياً لا بد من أن يبدأ من خلال فهم بعضنا بعضاً ـ بالسير بأحذية بعضنا البعض. وهو ما يقودنا مرة أخرى إلى الحوار.

لا يوجد بديل في عالم اليوم عن العيش معاً كبشرية موحدة بالرغم من كل خلافاتنا. إنها الوحدة في التنوع. تتمتع معظم البلدان في الشرق الأوسط بتجربة طويلة مع ديانات وثقافات مختلفة تعيش جنباً إلى جنب. ولبنان مثال واضح لذلك.

بالنسبة إلى السويد هذه تجربة جديدة، وعلينا أن نمر بعملية تعلم لخلق مجتمع يعامل الجميع بالطريقة نفسها. قال عالم اللاهوت والفيلسوف الدنماركي كراندفيك ـ مؤسس الفكرة التعليمية للمدارس الثانوية الشعبية ـ قبل مئتي عام، إننا أولاً بشر؛ عندها فقط يمكننا أن ندعي أننا ثانياً مسيحيون أو مسلمون أو ندعي أية هوية أخرى. والأداة الأكثر أهمية لتحقيق الوحدة في التنوع هي احترام حقوق الإنسان. أعني بذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الاتفاقيات التي ترافقه.

كان الدافع وراء الربيع العربي هو سعي الناس من جميع أنحاء المنطقة لتحسين حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه أظهرت المطالبات العامة الارتباط الوثيق ما بين حقوق الإنسان والسلام والتنمية.

شدّد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، قبل عشر سنوات، وذلك قبل قمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، على هذه العلاقة الواضحة، فقال إنه يستحيل تحقق الأمن في غياب التنمية ولا يمكن أن تتحقق التنمية في غياب الأمن ولا يمكن تحقيق أي منهما من دون احترام حقوق الإنسان.

وأنا على ثقة أننا سنكون قادرين على التطوّر استناداً إلى هذا المبدأ التوجيهي حين ننظر سوياً من كثب أكثر إلى تطورات المنطقة.

المشاركون

الأستاذة آمنة الزعبي: مستشارة في قضايا المرأة والتنمية، وعضو برلمان سابق ـ الأردن.

الدكتور أحمد حلواني: أستاذ جامعي ـ سورية.

الأستاذ أحمد عصمت بكر: باحث عراقي مقيم في السويد.

الدكتور أحمد موسى جياد: خبير نفطي وأكاديمي مستقل ـ العراق.

الدكتور أحمد يوسف أحمد: أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة ـ مصر.

الأستاذ أديب نعمة: مستشار الإسكوا ـ لبنان.

الدكتور أمين حطيط: خبير شؤون عسكرية وشؤون قانونية ـ لبنان.

الأستاذ الياس مطران: باحث وكاتب من لبنان.

الدكتور باسل البستاني: المستشار الدولي للتنمية (العراق/الأردن).

الأستاذ بيتر فايدرود (Mr. Peter Weiderud): مدير المعهد السويدي بالإسكندرية

الدكتورة بسمة مبارك سعيد: محامية وباحثة من عُمان.

الدكتور توفيق المديني: كاتب وباحث تونسي مقيم في دمشق.

الدكتور جاك قبانجي: أستاذ علم الإجتماع والإپيستمولوجيا ـ لبنان.

الدكتور جمال زهران: أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية، جامعة بورسعيد والنائب الأسبق بالبرلمان المصري (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠).

الشيخ جواد الخالصي: مدرس ـ جامعة مدينة العلم للإمام الخالصي ـ رئيس الهيئة التأسيسية لكلية مدينة العلم الجامعة.

الدكتور جورج جبور: عضو مجلس الشعب السوري، ومستشار رئاسي، رئيس الرابطة السورية للأمم المتحدة سابقاً، وأستاذ محاضر في كلية الحقوق ـ جامعة حلب.

الدكتور حسن الشريف: مستشار في المنظمة العربية للترجمة ـ لبنان.

الدكتور حسن نافعة: أستاذ العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الأستاذ حسين عبد الغني: إعلامي وكاتب عربي ـ مصر.

الأستاذ حسين العودات: كاتب وصحفي ـ سورية.

الدكتور حيان سليم حيدر: أمين سر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ـ لبنان.

الدكتورة حياة الحويك عطية: أستاذة جامعية ـ كاتبة، باحثة وخبيرة إعلامية ـ الأردن.

الدكتور خير الدين حسيب: رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

الدكتور رضوان سليم: أستاذ الفلسفة، كلية علوم التربية ـ المغرب.

الدكتور رغيد الصلح: مستشار في مركز عصام فارس ـ لبنان.

الدكتور عروس الزبير: أستاذ التعليم العالي ـ جامعة الجزائر.

الدكتور زياد حافظ: أمين عام المؤتمر القومي العربي، ومدير قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

الأستاذة ستناي الشامي: المدير العام المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ـ لبنان.

الأستاذ سعد محيو: كاتب لبناني.

الدكتور سعد ناجي جواد: أستاذ العلوم السياسية، ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية (العراق/لندن)

الدكتور سعيد سلطان الهاشمي: باحث من عُمان.

الدكتور سماح ادريس: رئيس تحرير مجلة الآداب.

الدكتورة سهام شريف: أستاذة باحثة في علم الاجتماع ـ الجزائر.

الدكتور سليمان عبد المنعم: أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية ـ مصر.

الدكتور سمير حباشنة: رئيس الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة ـ الأردن.

الدكتور شربل نحاس: وزير سابق ـ لبنان.

الدكتور شفيق ناظم الغبرا: أستاذ في جامعة الكويت، كلية العلوم السياسية الكويت.

الدكتور شيرزاد النجار: أستاذ جامعي، جامعة صلاح الدين ـ العراق.

الدكتورة صفية سعادة: مؤسسة سعادة للثقافة، وأستاذة باحثة ـ لبنان.

الأستاذ صلاح عمر العلي: باحث عراقي مقيم في لبنان.

الأستاذ ضياء الفلكي: مدير عام، فندق الحمامات ـ لو رويال، تونس.

الدكتور طلال عتريسي: أستاذ جامعي ـ لبنان.

الدكتور عامر خياط: مدير عام المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

الدكتور عبد الإله بلقزيز: أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

الدكتور عبد الحليم فضل الله: مدير عام المركز الاستشاري ـ لبنان.

الدكتور عبد الحسين شعبان: مستشار قانوني وأستاذ جامعي عراقي مقيم في لبنان.

الدكتور عبد الخالق عبد الله: أستاذ جامعي في العلوم السياسية، جامعة الإمارات.

الدكتور عبد الستار قاسم: بروفيسور في العلوم السياسية ـ فلسطين.

الأستاذ عبد المجيد مناصرة: رئيس «جبهة الدعوة والتغيير» في الجزائر.

الدكتور عبد الله النيباري: رئيس تحرير جريدة «الطليعة» ـ الكويت.

الدكتور عصام الجلبي: وزير النفط العراقي سابقاً.

الدكتور عصام نعمان: محامٍ وكاتب ـ لبنان.

الدكتور علي أومليل: سفير المغرب في لبنان.

الدكتور علي الدين هلال: أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الدكتور عماد فوزي شعيبي: بروفيسور الإپيستيمولوجية في جامعة دمشق، ورئيس مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية ـ سورية.

الدكتور عمار علي حسن: كاتب وخبير في علم الاجتماع السياسي، مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط ـ مصر.

الأستاذ عمر خليفة الحامدي: حقوقي وكاتب ـ ليبيا.

الأستاذ عمر عبد الرازق: صحافي مصري في قناة «البي. بي سي» (BBC).

الأستاذ فوزي الراوي: القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب شؤون العراق ـ سورية.

الدكتور كرم الحلو: أستاذ جامعي ـ لبنان.

الدكتور كمال خلف الطويل: مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

الأستاذ المحبوب عبد السلام: سياسي وكاتب سوداني ـ باحث في الدراسات الإسلامية الخرطوم.

الدكتور محمد الاخصاصي: دبلوماسي، وأستاذ جامعي ورئيس مؤسسة التنمية الجهوية ـ المغرب.

الدكتور محمد ناصر البخيتي: عضو مجلس سياسي لأنصار الله ـ اليمن.

الأستاذ محمد حسب الرسول: باحث من السودان.

الأستاذ محمد الحبيب طالب: صحفي متقاعد ـ المغرب.

الدكتور محمد الحسن ولد لُبات: بروفيسور من موريتانيا.

الدكتور محمد رضا الأجهوري: أستاذ القانون الجنائي والقانون الإسلامي المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة تونس المنار سابقاً

الأستاذ محمد سعيد طيب: ناشط حقوقي ومستشار قانوني ـ السعودية

الدكتور محمد الشيخ: أستاذ جامعي ـ المغرب.

الدكتور محمد جميل ولد منصور: كاتب ورئيس حزب ـ موريتانيا.

الأستاذ محمد العجاتي: باحث في العلوم السياسية ومدير منتدى البدائل العربي للدراسات ـ مصر.

الأستاذ محمد عارف: باحث عراقي مقيم في بريطانيا.

الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى: أستاذ في معهد التخطيط القومي بالقاهرة

الأستاذ محمد فائق: وزير سابق، ومدير عام دار المستقبل ـ مصر.

الدكتور محمد نور الدين: أستاذ في الجامعة اللبنانية.

الدكتور محمد مصطفى القباج: أستاذ باحث في الفلسفة وعلوم التربية ـ المغرب.

الدكتور محمد محسن الظاهري: أستاذ جامعي ورئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء ـ اليمن.

الدكتور محمود جبريل: رئيس المكتب التنفيذي التابع للمجلس الوطني الانتقالي الليبي السابق.

الدكتور محمود علي الداود: سفير سابق، ورئيس قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة ـ العراق.

الدكتور مصطفى التير: أستاذ علم الاجتماع، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

العميد مصطفى حمدان: أمين الهيئة القيادية في حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون ـ لبنان.

الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل: وزير خارجية سابق، عضو البرلمان السوداني، أستاذ جامعي، ورئيس مجلس أمناء جامعة أفريقيا العالمية، عضو مجلس أمناء العلاقات العربية والدولية بالكويت.

الدكتور مصطفى الفقي: سفير/مساعد أول وزير خارجية مصر.

الدكتور مصطفى نويصر: أستاذ جامعي، باحث في التاريخ العربي المعاصر ـ الجزائر.

الدكتور مضاوي الرشيد: أستاذة زائرة في مركز دراسات الشرق الأوسط، كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية.

الأستاذ معن بشور: أمين عام سابق للمؤتمر القومي العربي، ورئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

الدكتورة منى عباس فضل: كاتبة وباحثة متفرغة ـ البحرين.

الدكتور مفيد الزيدي: أستاذ جامعي، جامعة بغداد ـ العراق.

الأستاذ نافذ أبو حسنة: المدير التنفيذي لتلفزيون «فلسطين اليوم».

الأستاذ ناهض حتّر: كاتب وصحفي من الأردن.

الدكتور نور الدين العوفي: أستاذ الاقتصاد ـ جامعة محمد الخامس، عضو أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات ـ المغرب.

الدكتور هاني حوراني: مركز الأردن الجديد للدراسات ـ الأردن.

الدكتورة هدى زريق: أستاذة في الجامعة الأميركية في بيروت.

الدكتور هشام العوضي: أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية، الجامعة الأميركية في الكويت.

الدكتور هيثم عبد الله سلمان: أستاذ اقتصاديات الطاقة المتجددة المساعد، ورئيس قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة البصرة ـ العراق.

الدكتور هيثم غالب الناهي: مدير عام المنظمة العربية للترجمة.

الدكتورة وداد كيكسو: أستاذة الاقتصاد ـ البحرين.

الدكتور واثق سالم الهاشمي: رئيس المجموعة العراقية للدراسات الاستراتيجية.

الدكتور وليد سالم: محاضر في جامعة القدس، ومدير مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع في القدس.

الأستاذ وليد شرارة: باحث من لبنان.

الدكتور يوسف خليفة اليوسف: أستاذ اقتصاد سابق في جامعة الإمارات والمشرف الحالي على موقع «دار السلام»

الدكتور يوسف مكي: رئيس موقع التجديد العربي اليوسف للاستشارات الإدارية، وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

الفصل الأول

مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي(*)

أحمد يوسف أحمد(**)

تمهيد

أصبح البحث في الأوضاع العربية الراهنة مصدراً للإحباط الكئيب الذي يخنق الأنفاس ويدمي القلوب ويصدم العقول. كيف لا وقد تحول الأمل في تصحيح حقيقي لمسيرة النظام العربي حين بدأت بشائر ما سمي في حينه الربيع العربي إلى الوضع المخيف الذي يشهده الوطن العربي في اللحظة الراهنة؛ وكيف لا والملايين من أبناء هذه الأمة العظيمة يجبرون بعد مأساة الشعب الفلسطيني على النزوح من وطنهم إلى أوطان غريبة يحلمون فيها بغد أفضل؛ فإن نجحوا فهذا شهادة على فشل النظام العربي ومكوناته، وإن فشلوا فهو الحط من الكرامة بل وضياع الحق في الحياة. كيف لا ودولنا الوطنية التي كان الأنصار المتحمسون للوحدة العربية يعتبرونها عقبة تعترض مسيرة تحقيق هذه الوحدة قد آل عدد منها إما إلى التفكك الفعلي وإمّا حتى القانوني وإمّا إلى خطر هذا التفكك، وأصبح الحفاظ على كياناتها وسلامتها الإقليمية حلماً بعيد المنال. وكيف لا وقد أصبح وطننا العربي مخترقاً بكل أشكال الاختراق من قوى عالمية وإقليمية طامعة فيه أو مرتزقة تصب في خانة الإرهاب سواءٌ لحساب أفكار مريضة أو لحساب قوى خارجية لها استراتيجياتها ومصالحها. وكيف لا والعدو الأول للأمة العربية يمر بأزهى مراحله بعدما شُغلت الأمة بمواجهتها أخطار الإرهاب والتفكيك عن السعي إلى استعادة حقوق الشعب الفلسطيني وحمايته من الهجمة البربرية الصهيونية المتصاعدة. وكيف لا وتيارات الطائفية والمذهبية والتبعية تهدد هويتنا العربية. وكيف لا والمؤسسة العربية

(*) نشر هذا الفصل ضمن ملف، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، ص ٤١ ـ ٥٨.

(**) أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

الجامعة تقف دون أدنى حراك فاعل أو مفيد في مواجهة الأخطار الداهمة التي تحيط بالأمة، وتمزق بنيتها. بل لقد استدرجت الأمة إلى قرارات كانت تداعياتها خطيرة على قضايا عربية أساسية.

في هذه الظروف تصبح قراءة المشهد العربي الراهن معضلة نفسية قبل أن تكون مشكلة تحليلية. ومع ذلك، لا مفر من محاولة البحث في ملامح المشهد لعلنا نضع أيدينا على مواطن الداء ونفكر في احتمالات استفحاله أو تطويقه، ونستشرف من ثم، سيناريوهات التطور المستقبلي للمشهد وماهية التحرك المطلوب إذا أردنا وقف التدهور والسعي إلى غد أفضل. وفي هذا الإطار يتضمن هذا البحث خمس نقاط فرعية تنتهي بكلمات عن المستقبل.

أولاً: دروس الخبرة الماضية

كان تأسيس جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥ بمنزلة علامة تنظيمية على نشأة النظام العربي المعاصر وإن كانت الإرهاصات الشعبية لهذه النشأة قد سبقت ذلك كثيراً. ولأن استقلال الدول العربية التي أسست الجامعة أو بعضها كان منقوصاً فقد أتت الجامعة على هذا النحو الضعيف الذي لا زالت تعانيه حتى الآن، ومُني العرب في ظلها بأول هزيمة في الصراع مع إسرائيل بعد ثلاثة أعوام من تأسيس الجامعة. غير أن تداعيات الهزيمة أفسحت الطريق أمام محاولات جادة للتطوير كما تبدّى في عقد معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في العام ١٩٥٠، كما أن التداعيات ذاتها كانت عاملاً مهماً في التعجيل بثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ التي قادت اعتباراً من العام ١٩٥٥ مرحلة المد القومي التي شهدت تصفية الاستعمار والاحتلال الأوروبيين في الوطن العربي، عدا الحال الفلسطينية التي بدأت فيها مع ذلك إرهاصات المقاومة المنظمة وتبلور الكيان السياسي اعتباراً من العام ١٩٦٥، كما نجح النظام العربي في مرحلة المد القومي في التصدي لمحاولات الاختراق الخارجي وأهمها مشروعا حلف بغداد وأيزنهاور، كما تحقق فيها الإنجاز التاريخي للوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، وعلى الرغم من تفكك الوحدة قبل أن تكمل عامها الرابع فهي كانت، **أولاً**، دلالة على إمكانية تحقيق الوحدة العربية، **وثانياً**، معيناً لدروس بالغة الأهمية للنضال الوحدوي العربي، كما عجّلت **ثالثاً** بالثورة العراقية في تموز/يوليو ١٩٥٨. وفي مرحلة المد القومي أيضاً تحققت خطوات مهمة على طريق العدالة الاجتماعية كما اتسمت حركة الجماهير العربية بفاعلية ظاهرة في عدد من المعارك التي واجهت الأمة فيها خصومها.

وعلى الرغم من تعدد الصراعات البينية العربية التي شابت مرحلة المد القومي العربي، فإنه يلاحظ **أولاً** أن جانباً يعتد به من هذه الصراعات كانت له وظيفته التطويرية، **وثانياً** أن هذه الصراعات كانت تتوارى إلى الخلف عند بروز تهديد خارجي للنظام العربي لتتيح الفرصة لقيام تحالف عربي ضد هذا التهديد. حدث هذا في العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، وفي العدوان الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ وما أعقبه من تحالف عربي استمر بنجاح حتى حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ التي مثلت ذروة التضامن العربي في وجه أعداء الأمة، إذ سوف نفتقد هاتين السمتين

للصراعات العربية ـ العربية لاحقاً في المراحل التالية لتطور النظام العربي، وتحديداً عقب أزمة الخليج ١٩٩٠.

وبوقوع هزيمة العام ١٩٦٧ تلقت مرحلة المد القومي ضربة قاسية، وكانت نكسة الوحدة المصرية ـ السورية في ١٩٦١ قد مثلت في حينه تراجعاً لا شك فيه، لكن استمرار المد الثوري وبخاصة بعد نجاح ثورة اليمن في العام التالي للانفصال والدعم المصري العسكري الصارم لها تكفّلا باستمرار موجة المد القومي. ومع أن هزيمة العام ١٩٦٧ مثلت انتكاسة لهذا المد، إلا أنه استمر، سواء بتصاعد حركة التحرر من الاحتلال الإنكليزي في جنوب اليمن وصولاً إلى استقلاله بعد خمسة شهور فقط من هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، أو بالاستعداد الجاد لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي، وهذا ما ظهر جلياً في حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، وصولاً إلى أول سابقة لعمل عربي مخطط في المجال العسكري كما ظهر في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وأول سابقة كذلك لتخطيط استراتيجي عربي كما في توظيف سلاح النفط إبان الحرب.

غير أن الإدارة السياسية لثمار الحرب تسببت في تأكيد التداعيات السلبية لهزيمة حزيران/يونيو؛ فقد أقدم الرئيس المصري أنور السادات أولاً على توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأولى مع إسرائيل في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، التي أنهت ضمن مثالب أخرى استخدام سلاح النفط، ثم عاد ثانية فتوصل في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ إلى اتفاقية فض الاشتباك الثانية التي أنهت مصر بموجبها حال الحرب مع إسرائيل مقابل تحرير الجزء الثاني من سيناء (بافتراض أن ما حررته القوات المصرية في الحرب هو الجزء الأول)، وتالياً أصبح مصير ما تبقى من أرض سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي رهناً بمفاوضات مع إسرائيل، وهو ما أفضى بالسادات إلى مبادرته إلى زيارة القدس في العام ١٩٧٧ وتوصله إلى اتفاقية كامب دايفيد مع إسرائيل في العام ١٩٧٨، ثم معاهدة سلام معها في العام ١٩٧٩، لتكون هذه التطورات بداية لانشقاق مصري ـ عربي شبه كامل، وكانت هذه بداية أو تأكيداً لمرحلة انتهى فيها المد القومي وحل محله انحسار ظاهر لازم النظام العربي. غير أن تطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) سهلت عودة العلاقات المصرية ـ العربية، وما كاد هذا التطور يتم ويبعث الأمل في أن يكون له مردود إيجابي على النظام العربي حتى وقعت أزمة الغزو العراقي للكويت التي كانت علامة فارقة في تطور النظام العربي، لسببين على الأقل، **أولهما** أن تهديد أمن دولة عربية قد تم من داخل هذا النظام، وهو ما ألقى ظلالاً من الشك على فكرة الأمن الجماعي العربي وأولوياته، و**ثانيهما** أن آلية دفع هذا الغزو قد تمثلت بتدخل دولي غير مسبوق تزعمته الولايات المتحدة أسس لاحقاً لمزيد من اختراق النظام العربي وتخريبه، وبخاصة عقب غزو العراق في العام ٢٠٠٣.

وفي مرحلة الانحسار عاد الاحتلال الأجنبي إلى الوطن العربي ممثلاً بالاحتلال الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ والإثيوبي للصومال في العام ٢٠٠٦، وانهار الجدار الذي كان النظام العربي يصد عنده محاولات الاختراق الخارجي، فزاد الاختراق

الإسرائيلي للوطن العربي بعد المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية وكذلك بعد الغزو الأمريكي للعراق ناهيك بدول عربية سارعت إلى إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل بل وعلاقات دبلوماسية كاملة، كما في الحال الموريتانية، وإن كانت موريتانيا هي الدولة العربية الوحيدة التي قضت على هذا الاختراق بقطعها العلاقات مع إسرائيل في سياق الرد على عدوانها الوحشي على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وزاد الاختراق الأمريكي كذلك بعد دور الإدارة الأمريكية في السلام الرسمي بين مصر وإسرائيل وتشديد القبضة الأمريكية على مصر وبعد غزو العراق والتلاعب بمصيره أيضاً، كما زاد الاختراق الإيراني بعد تفكيك مفاصل الدولة العراقية، وهكذا.

وأخذ هدف الوحدة العربية يتوارى بالتدريج كما اتضح في تراجع معدلات المشروعات الوحدوية **أولاً** وبروز صيغة التجمعات الفرعية **ثانياً**، التي لم تصمد إلا في حال مجلس التعاون الخليجي، الذي يعاني باعتراف أعضائه عدم الفاعلية، كما فشلت مبادرة الملك عبد الله بتحويله إلى اتحاد، ثم دخلنا في مرحلة تفكيك الدول، بدءاً بالصومال في العقد الأخير من القرن الماضي وصولاً إلى السودان في العام ٢٠٠٦، ناهيك بخطر التفكيك الذي تعرض له اليمن في العام ١٩٩٤ ثم في العقد الأول من هذا القرن، والخطر الذي تعرض له العراق منذ الغزو الأمريكي، وتراجع كذلك هدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانتشار مقولات انتصار الرأسمالية ونهاية التاريخ، وحماسة نخب حاكمة عربية متعددة لهذه التطورات، وتبني أطر رأسمالية للتنمية وبروز ظاهرة زواج السلطة والمال، وأخيراً وليس آخراً، سادت الجماهير العربية حالاً من السكون إزاء كل ما ألمّ بالوطن العربي، حتى إن حركة الجماهير في عدد من البلدان غير العربية، بما في ذلك بلدان أوروبية وأمريكية، تجاوزت كثيراً حركة الجماهير العربية، كما بدا واضحاً في واقعتي الغزو الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ والغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣. واكتسبت الصراعات البينية العربية طابعاً استنزافياً تدوم بموجبه سنوات من دون أن يكون لها مردود تطويري.

ومع ذلك، فإن المراحل التاريخية تعبر عن سمات وملامح أساسية لا تمنع وجود استثناءات، فكما شهدت مرحلة المد القومي تفكك الوحدة المصرية ـ السورية من دون أن يؤثر ذلك في مجراها العام، شهدت مرحلة الانحسار إنجازات تاريخية كما في إجبار المقاومة اللبنانية إسرائيل على الجلاء مرتين في أقل من عقدين، **أولاهما** بعد احتلال العام ١٩٨٢ و**الثانية** بتحرير الشريط الجنوبي المحتل في العام ٢٠٠٠، ناهيك بالتصدي الناجح لعدوان العام ٢٠٠٦. كما أن المقاومة العراقية أجبرت الغزاة الأمريكيين على الجلاء عن العراق بعدما كبدتهم آلاف القتلى وعشرات الألوف من الجرحى.

وتجلت المقاومة الفلسطينية في أقوى صورها مرتين، **الأولى** في انتفاضة الحجارة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و**الثانية** في انتفاضة الأقصى التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وأفضت الانتفاضة الأولى إلى توقيع إسرائيل في العام ١٩٩٣ اتفاقية أوسلو التي مثلت رغم عيوبها الفادحة أول اعتراف إسرائيلي بالشعب الفلسطيني ومنظمته، بينما أدت تداعيات الانتفاضة الثانية إلى إجبار إسرائيل على الانسحاب من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥ وتفكيك المستوطنات حولها في سابقة هي الأولى في نوعها؛ وتحققت الوحدة اليمنية في العام ١٩٩٠ وانتصرت عسكرياً على مناوئيها في العام ١٩٩٤، غير أنه بالمنطق نفسه الذي اعتبر تفكك الوحدة المصرية ـ السورية غير مؤثر في المجرى العام للمد القومي، فإن بطولات المقاومة العربية لم تُنهِ للأسف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ولا هي عالجت آثار الغزو الأمريكي في العراق كياناً وشعباً، وأدى سوء أداء النظام اليمني بعد الانتصار على الانفصاليين في العام ١٩٩٤ إلى ظهور إرهاصات تمرد في جنوب اليمن وصلت بالتدريج إلى حد المطالبة بالانفصال، وعكس أداء النظام العربي الرسمي حالاً من العجز التام كما تبدى في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث اتجه النظام العربي رسمياً اعتباراً من العام ١٩٨٢ إلى التسوية مع إسرائيل بموجب مبادرة فاس، بعدما قامت الدنيا ولم تقعد عقب السلام الرسمي بين مصر وإسرائيل، وظلت مبادرة فاس «على الطاولة» عشرين عاماً حتى استبدلت بها مبادرة بيروت في العام ٢٠٠٢ التي تضمنت تنازلات أفدح وفشلت حتى الآن في التقدم قيد أنملة باتجاه تسوية متوازنة للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

هكذا كان المشهد العربي قبيل زلزال ما سمي الربيع العربي.

ثانياً: بنية النظام العربي

حين اشتعلت في تونس الشرارة الأولى لانتفاضة الشعوب العربية ضد أنظمتها المستبدة في آخر العام ٢٠١٠ وامتدت بسرعة لافتة للنظر إلى عدد من البلدان العربية، أهمها مصر واليمن وليبيا وسورية، تجسدت آمال كبار في أن تكون هذه بداية إصلاح جذري أو حتى تغيير جوهري في النظام العربي ينطلق من حقيقة أن الشعوب في هذه البلدان في سبيلها إلى الإمساك بمصيرها وتأسيس نظم ديمقراطية تتسم بالكفاءة والفاعلية. غير أن انقسام القوى الثورية وافتقارها إلى التنظيم ومسارعة القوى المنظمة لما يسمى الإسلام السياسي إلى القفز لاغتنام السلطة، والتدخل الخارجي المباشر وغير المباشر ـ الذي تم للأسف بدعوة عربية ـ كلها عوامل أفضت إلى الوضع القائم حالياً في النظام العربي: أنصاف ثورات أو أقل، صراعات داخل الدولة الواحدة بين خصوم متناحرين، تدخل خارجي ظاهر على جميع الصعد عربياً وإقليمياً ودولياً، زخم إرهابي غير مسبوق يستند إلى مقاتلين من داخل الوطن العربي وخارجه وصل إلى حد التعبير عن نفسه على الأرض كما في تنظيم «الدولة الإسلامية» في سورية والعراق، وخطر حقيقي على عدة كيانات من البلدان العربية.

هكذا طرأ تحول ظاهر على خريطة الصراعات في الوطن العربي؛ فالمتابع هذه الخريطة يدرك بسهولة كيف تحولت من غلبة الصراعات العربية ـ الإقليمية، كالصراع العربي ـ الإسرائيلي والحرب العراقية ـ الإيرانية والنزاعات العربية ـ العربية، كالنزاع بين السعودية واليمن، والنزاع السعودي ـ

الهاشمي، والعراقي ـ الكويتي، والسوري ـ العراقي، والمصري ـ السوداني، واليمني ـ اليمني قبل الوحدة، والجزائري ـ المغربي، إلى شيوع النزاعات داخل البلدان العربية نفسها إلى حد لافت للنظر، كما نرى الآن بوضوح في الصومال وليبيا وسورية والعراق واليمن والسودان وفلسطين ومصر ولبنان بدرجات متفاوتة، وقد تطول القائمة أكثر من ذلك.

صحيح أن جذور ظاهرة النزاعات الداخلية العربية ترجع إلى المراحل الأولى من نشأة النظام العربي المعاصر كما في الحالات اليمنية والسودانية واللبنانية والعراقية، التي بدأت النزاعات فيها منذ أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي وامتدت بعد ذلك على نحو منتظم في عقود أخرى، كما شملت حالات أخرى كالصومال في التسعينيات، لكن الصورة الآن تبدو مختلفة بكثافة أشد وتعقيدات أكثر وتدخلات خارجية أوضح.

تعود ظاهرة الصراعات داخل البلدان العربية بصفة عامة إلى عوامل جغرافية وسكانية واقتصادية وسياسية متعددة، غير أن تفاقمها في السنوات الأخيرة وصولاً إلى الوضع الراهن يعود إلى تداعيات الربيع العربي كما بدت الحال بوضوح في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية، إذ نتيجة غياب قوى ثورية قادرة على ترجمة تلك المحاولات إلى تغيير حقيقي تعبر عنه نظم سياسية مستقرة تزامنت إطاحة الحكام في تلك الدول، أو السعي إلى إطاحتهم، مع حال من عدم الاستقرار الواضح بلغ أشده في الحالات السورية والليبية واليمنية، وفاقم من هذا أن التيار السياسي الذي ينسب نفسه إلى الإسلام استطاع، نتيجة حسن التنظيم المعروف عنه، أن يهيمن، بدرجة أو بأخرى ولو إلى حين، على التفاعلات السياسية كما في تونس ومصر، وأن يكون متغيراً فاعلاً كما في الحالات السورية والليبية واليمنية والعراقية، وأن تكون إطاحته مصدراً لنزاع جديد كما حدث في مصر اعتباراً من حزيران/يونيو ٢٠١٣، كما أن تنويعات ذلك التيار وما تضمنه من فصائل بالغة العنف أدت للمرة الأولى في التاريخ المعاصر للإرهاب إلى تحقيق مكاسب إقليمية والإعلان عن نفسه في صورة دولة كما الحال بالنسبة إلى داعش في كل من العراق وسورية ومحاولة التغلغل في ليبيا ولبنان والسعودية واليمن بل ومصر.

يضاف إلى العوامل التفسيرية السابقة دعم الإرهاب من داخل النظام العربي، كما في الاتهامات الموجهة إلى نظامي الحكم في قطر والسودان، والدعم المالي الذي يحصل عليه الإرهاب من دوائر عربية غير رسمية ومن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وربما بعض القوى الإقليمية الكبرى ناهيك بالتباس الموقف الأمريكي من الإرهاب بسبب ما يبدو من تفكير أمريكي استراتيجي خاطئ أو مغرض يراهن على أن يكون الإخوان المسلمون، رغم كل ما بدا من عنفهم، رقماً أساسياً في معادلة مستقبل الشرق الأوسط، وهو رهان خاطئ لما بدا من فشلهم في الحكم، وبالذات في مصر وبدرجة أقل في تونس، أو أنه خيار مغرض بمعنى أن تكون النية الأمريكية المبيتة من وراء هذا التفكير هي حقن العملية السياسية في المنطقة بفيروس عدم الاستقرار والتفكك لتسهيل السيطرة عليها، مع أن تحقيق ذلك لن يكون سهلاً بالضرورة في ظل الفوضى المدمرة التي يمكن أن تسود.

ولا يقل خطورة عن تفاقم النزاعات الداخلية ما كشفت عنه من سمات لم تكن مألوفة في السابق في هذه الصراعات، كما هي الحال في البعد الطائفي، وتحديداً على المحور الشيعي ـ السني، كما يبدو بوضوح في الحالين العراقية والسورية وبدرجة أقل في اليمن، وكذلك في البعد الديني الإسلامي ـ المسيحي نتيجة موقف التنظيمات البالغة التطرف التي تنسب نفسها إلى الإسلام تجاه غير المسلمين، وما ترتب على هذا الموقف من عمليات قتل وتفجير لدور العبادة وتدميرها على نحو بشع. يضاف إلى هاتين السمتين بروز دور الفاعلين من غير الدول، كما في قتال «حزب الله» في لبنان إلى جوار النظام السوري، وظاهرة داعش التي أعلنت دولتها على جزء من إقليمي العراق وسورية، وحركة حماس التي اتهمت في مصر بدعم الإرهاب في سيناء.

وقد ترتبت على كل ما سبق حال من الاستقطاب الحاد جعلت التوصل في المدى القريب إلى تسويات لهذه الصراعات مستحيلاً، وتالياً فهي مستمرة ولو إلى حين في إحداث آثارها التدميرية في بنية النظام العربي. وتتمثل هذه الآثار بمشهدين محتملين، **أولهما** الإضعاف البيّن الذي أصاب عدداً غير قليل من البلدان العربية كسورية والعراق وليبيا واليمن وبدرجة أقل لبنان ومصر، و**ثانيهما** مشهد التجزئة المخيف الذي يهدد النظام العربي ويؤكد التحول الذي طرأ على واحد من أهم أهدافه، وهو تحقيق التكامل والاندماج بين وحداته، إلى محاولة الحفاظ على تماسك كل وحدة على حدة وسلامتها الإقليمية. هكذا بات النظام العربي مهدداً بأن يزيد عدد وحداته بمقدار الثلث على الأقل؛ ففي مشهد التجزئة، في ظل من مزيد من تردي الأوضاع العربية وزيادة اختراقها من الخارج، يمكن أن يكون العراق مهدداً بالتفكك إلى ثلاث دول وكذلك سورية واليمن وليبيا، ناهيك بالحالات الموجودة أصلاً بحكم الأمر الواقع في الصومال والسودان. ويعني استمرار الإضعاف وتفاقم التجزئة والتفاعلات الصراعية التي ستنجم عنها أن النظام العربي لن يكون رقماً فاعلاً في المعادلات الإقليمية والعالمية، وإنما سينكفئ على نفسه، تنهشه صراعاته ويزداد اختراقه من الخارج. وما يزيد الأمر سوءاً ما كشفت عنه تطورات السنوات الأخيرة من أن مشروع بناء دولة عربية حديثة قد أخفق باستثناءات قليلة في الوطن العربي. وقد رأينا كيف غابت «الدولة» عن مواجهة التحديات أو عجزت عن المواجهة الفاعلة كما يبدو بوضوح من الحالات العراقية والسورية واليمنية والليبية، ومن قبلها كثيراً الحال الصومالية وبعدها السودانية، ومن المؤسف أن ما خفي ربما يكون أعظم.

وقد أدى هذا الانكفاء إلى الداخل لمواجهة تداعيات الصراعات الداخلية وتفاقم الإرهاب الذي هدد كيانات دول عربية كثيرة إلى تغير واضح في جدول أولويات النظام العربي، تصدرت بموجبه قضية مواجهة الإرهاب هذه الأولويات على حساب القضايا الأخرى، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي بصفة عامة. وهكذا فإن النظام العربي فقد من الناحية العملية اهتمامه بهذه القضية، بعدما كان قد فقد فاعليته.

بعد خريطة الصراعات وتأثيرها في بنية النظام العربي تأتي أنماط التحالفات. يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يرد على متانة التحالف بين أعضائه أكثر من تحفظ، كان آخرها تعثر مشروع تحويل المجلس إلى اتحاد كان ملك السعودية عبد الله هو المبادر إليه، والأزمة غير المسبوقة التي تعرض لها المجلس وتضمنت سحب كل من السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من الدوحة، وهي الأزمة التي وجدت طريقها إلى الحل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بالإعلان عن «اتفاق الرياض التكميلي» الذي أعيد السفراء بموجبه، وذلك بعد قمة استثنائية عقدت في الرياض بغياب عمان قبيل قمة الدوحة التي انعقدت في الشهر الذي يليه.

وقد استحوذ التقارب المصري ـ الخليجي، باستثناء قطر وعمان، على اهتمام كبير كونه قد يكون مقدمة لظهور تحالف عربي قوي جديد، وبالذات بين مصر والسعودية والإمارات، يستند إلى دعامتين أساسيتين، تتمثل **الأولى** بالتأييد الحاسم من جانب هاتين الدولتين للنظام المصري بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين عقب ثورة الشعب المصري ودعم القوات المسلحة هذه الثورة في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ وتأييد هذه الدول هذا التغيير وإعلان القصر الملكي السعودي مباركته التغيير بعد ساعات من حدوثه، واستمرار هذا الموقف في تحدٍ واضح للولايات المتحدة وموقفها تجاه مصر. وقد شمل هذا التأييد البعدين السياسي والاقتصادي معاً. أما الدعامة **الثانية**، فهي الدور السياسي الذي أداه النظام المصري في وقف التقدم السياسي للإخوان المسلمين في الوطن العربي انطلاقاً من سيطرتهم على الحكم في مصر، وقد مثل الإخوان بأفكارهم وسلوكهم هاجساً حقيقياً لدول الخليج، وربما دولة الإمارات بصفة خاصة، التي أعلنت عن اكتشاف تنظيم تابع لهم يضم مصريين مقيمين في الإمارات ومواطنين، عمل التنظيم على تجنيدهم، فضلاً عن تصريحات صدرت عن إحدى القيادات البارزة للإخوان المسلمين في مصر تسيء إلى الإمارات شعباً وقيادة.

كذلك كان مبدأ التدخل العسكري المصري المحتمل لحماية أمن الخليج العربي قد طرحه الرئيس المصري حتى قبل انتخابه، واختزل في عبارة أجاب بها عن سؤال في لقائه إحدى الفضائيات العربية عما إذا كان من الممكن لمصر أن تلبي طلباً خليجياً بالمساعدة العسكرية ضد أخطار تهدد ذلك الأمن، وهي عبارة «مسافة السكة»، بمعنى أن الاستجابة المصرية لهذا الطلب لن تستغرق من الوقت أكثر من الزمن اللازم للوصول إلى موقع الخطر. وعلى الرغم من عمومية العبارة، فإنها أسست لمبدأ أن مصر جادة في نية المشاركة في الدفاع عن أمن الخليج إن طلبت دوله ذلك. وقد خضع هذا التحالف المحتمل للاختبار بمناسبة «عاصفة الحزم» التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٥ ضد الحوثيين وأنصار علي عبد الله صالح في اليمن؛ إذ شاركت مصر في التحالف الذي أنيطت به هذه المهمة، وبالذات بقوة بحرية وجوية، غير أن تقارير قد تحدثت عن عدم رضا سعودي عن مستوى المشاركة المصرية، وبالذات عدم المشاركة بقوات برية. وقد جاء ذلك على خلفية تقارير سابقة بالغت في أثر التغيير في القيادة السعودية في علاقة هذه الدولة بمصر، فضلاً

عن أنه من الواضح تماماً الآن أن ثمة اختلافاً بين الرؤيتين المصرية والسعودية لحل الأزمة السورية، وعلى الرغم من الأسس القوية للتعاون المصري ـ السعودي والمصالح الاستراتيجية المتبادلة بين الدولتين، وكذلك الدعم الإماراتي الواسع لمصر، فإن ما يعنينا هنا أنه قد يكون من غير الدقيق الحديث عن تبلور تحالف ثلاثي راسخ يجمع الدول الثلاث معاً، إذ ثمة أنماط أخرى لتحالفات محتملة لكن تناولها يقع ضمن تحليل الاختراق الخارجي للنظام العربي لأنها تتضمن أطرافاً إقليمية ودولية.

ثالثاً: تهديد الهوية العربية

تأسس النظام العربي أصلاً على قاعدة التمييز بين العروبة والإسلام ليس بمعنى وجود تناقض بينهما وإنما كمبرر أيديولوجي صحيح للرغبة في الاستقلال عن الدولة العثمانية. ولا يعني هذا أن كل العرب كانوا يؤمنون بهذه الفكرة، فقد كانت في البدء فكرة مشرقية بامتياز، إذ كانت سلبيات الحكم العثماني ظاهرة في المشرق العربي بالذات، ولقد ساهم مفكرون عظام في بلورة الفكرة العربية وتعزيزها إلى جانب أحزاب وتنظيمات قومية وزعامات عربية تاريخية، وذلك في مواجهة دعاوى التعصب للدولة الوطنية والأطر الشرق أوسطية والمتوسطية والإسلامية. وإذا كان الإطار الوطني المنغلق قد نظر إليه من أنصار العروبة على أساس أنه يمكن أن يمثل عقبة أمام تحقيق الوحدة العربية، فإن الإطارين الشرق الأوسطي والمتوسطي اعتبرا آلية لتمزيق رابطة العروبة وتمييعها حيث يجتزئ كل منهما قسماً من البلدان العربية ويوجد أساساً لرابطة ببلدان أخرى غريبة عن الهوية العربية، أما الإطار الإسلامي فحتى لو لم يتناقض مرحلياً مع تحقيق الوحدة العربية فهو من شأنه أن يوسع نطاقها بحيث تضم بلداناً إسلامية لا يجمعها مع البلدان العربية إلا رابطة الدين.

في هذا الإطار تحققت الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) وبدا أن تحقيقها مجرد بداية لتحقيق الوحدة العربية؛ غير أن تفككها أثار جدلاً واسعاً حول ما إذا كان الخطأ في الفكرة أم في التطبيق، ورغم التمسك بالعروبة من جانب قيادات متعددة ونخب واسعة في الوطن العربي وعدم توقف المد القومي بعد تفككها، فإن تطورات مثل هزيمة ١٩٦٧ ووفاة الزعيم التاريخي جمال عبد الناصر من دون أن يترك مؤسسات قوية فاعلة تواصل مسيرته، ثم تفكك حزب البعث، و«السلام» المصري ـ الإسرائيلي وفجوة الفقر والغنى في الوطن العربي، كلها عوامل أدت دوراً في اهتزاز الفكرة العربية ولو نسبياً، بدليل تراجع محاولات الوحدة العربية عبر الزمن. وقد أدى الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠ دوراً في تعزيز هذا الاهتزاز لدى البعض بعدما ظهرت أفكار كالقول إن الخطر قد جاءنا من دول عربية لا من إسرائيل إو إن الأمن لم يتحقق إلا بإرادة الولايات المتحدة وقوتها.

غير أنه يمكن القول إن الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ مثّل نقطة تحول في هذا الصدد، فالمردود الفعلي لسياستها في إدارة العراق بعد الغزو أشعل فتنة طائفية لم يكن هذا البلد العربي

الأبي يعرفها على الرغم من الاعتراف بوجود مسألة طائفية في عدد من البلدان العربية ومنها العراق بدرجة أو بأخرى. ويؤكد كتاب بول بريمر، الحاكم العسكري للعراق، المسؤولية الدامغة للولايات المتحدة عن إشعال الفتنة الطائفية في العراق، كما أن «مجلس الحكم المؤقت» الذي ألّفه قام على أساس طائفي وإثني، إضافة إلى أن «قانون الإدارة المؤقتة للعراق»، الذي أصدره والذي تم اعتماده في ما بعد كأساس للدستور العراقي قام بدوره على أسس طائفية. وهكذا شهدت سنوات ما بعد الغزو الأمريكي للعراق صعوداً للهويات الطائفية والمذهبية والإثنية تُرجم في صراعات عنيفة في بعض الأحيان وأضاف أو عزز بعداً انقسامياً جديداً للمجتمعات العربية، وأصبحت مصطلحات «السنة» و«الشيعة» حاضرة في الجدل الفكري في الوطن العربي، وتواتر على الصعيد السياسي الحديث عن اصطفاف وتحالفات شيعية وأخرى سنية بين الدول أو عبرها، وعكست وثائق دستورية عربية علامات الحيرة أو الارتباك أو التراجع بالنسبة إلى النص على الهوية العربية.

وإذا كانت الإشارة قد تمت إلى واقعة الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ كنقطة تحول في تصعيد الهويات الطائفية والمذهبية والإثنية على حساب الهوية العربية بمبادرة وتشجيع من السياسة الأمريكية، فإن هذا الاتجاه قد استمر لاحقاً وثابرت مؤسسات رسمية في الدول الغربية، وبالذات الولايات المتحدة، وكذلك مراكز بحثية ووسائل إعلام، على محاولة تعميق المفاهيم السالبة للعروبة لدى أبناء الأمة بما يعمق دواعي الانقسام والتفتيت استناداً إلى أسس طائفية، مع أن هذه الإثنيات كما يقول علي الدين هلال «عاشت لعقود طويلة في سلام مع بعضها بعضاً، وشارك أبناؤها في الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال، ونشأت الأحزاب السياسية على أسس أيديولوجية وفكرية وليست إثنية وطائفية، وتولى أعلى المناصب في هذه الدول قيادات من إثنيات وطوائف مختلفة، ومؤدى هذا ضرورة التفرقة بين التنوع الإثني كحقيقة وجودية اجتماعية لا مراء فيها وتسييس العلاقات الطائفية أو الطائفية السياسية»، غير أن الخلط قد وقع بفعل خارجي متعمد أدى إلى تهديد حقيقي للهوية العربية بوصفها المقوم الأساسي للنظام العربي.

رابعاً: تفاقم الاختراق الخارجي

سبقت الإشارة إلى نجاح النظام العربي في مرحلة المد القومي في صد محاولات الاختراق الخارجي كافة، غير أن جدار الصد بدأ في التداعي بفعل السلام المصري ـ الإسرائيلي وأزمة الخليج في العام ١٩٩٠ والغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، وهو ما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في هذا الاختراق سواء من حيث الأطراف الفاعلة فيه أو من حيث شدته، وهكذا تفاقم الاختراق الأمريكي والإسرائيلي والإيراني للنظام العربي.

وكما سبقت الإشارة، فقد مثل ما سمي الربيع العربي أملاً في النهوض بالنظام العربي، غير أن مآله، وبالذات في الدول التي أطاحت فيها انتفاضات الربيع رؤوس النظم الحاكمة، أفضى إلى تفاقم ظاهرة الاختراق الخارجي للنظام العربي بسبب تعثر محاولات التغيير وعدم الاستقرار في

الدول التي نجح فيها هذا التغيير، وتحول عدم الاستقرار هذا في معظم الحالات إلى صراعات داخلية محتدمة. والخلاصة أن تطور الأوضاع السياسية في كل البلدان التي استهدفتها موجة ما يسمى الربيع العربي على نحو مباشر قد فتح الطريق، بما أفضى إليه من عدم استقرار وانقسام، أمام زيادة نوعية في الاختراق الخارجي الذي يمكن تحليله من خلال الإشارة إلى ثلاثة أبعاد:

البعد الأول هو **تدفق مقاتلين أو مرتزقة إلى البلدان التي تعاني الصراعات**، وبالذات إلى سورية وليبيا واليمن، أو تأييد قوى إقليمية ودولية لهذا الطرف أو ذاك في الصراعات القائمة. يضاف إلى ما سبق أن عدم الاستقرار المزمن في العراق بعيداً من «الربيع العربي» وتفاقم مخاطر تفكيكه وتهميش سنَّته كلها عوامل أفضت إلى ظاهرة داعش الخطيرة التي يثور الشك في أنها أصلاً صنيعة مخططات خارجية. وأدت تداعيات هذه الظاهرة في ظل ضعف النظامين العراقي والسوري إلى إعطاء ذريعة إضافية لمزيد من التدخل الإيراني في كل من العراق وسورية ولما يسمى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لشن غارات جوية على «داعش» في أراضي كل من العراق وسورية من دون موافقة الأخيرة، إضافة إلى الاتهامات التي وجهت إلى تركيا بدعم خفي لداعش. وأخيراً وليس آخراً جاء التدخل الروسي في الصراع على أرض سورية بطلب من حكومتها.

أما **البعد الثاني** في تفاقم الاختراق عقب «الربيع العربي» فهو **الارتباك والضعف العربيان**. وسوف تجيء الإشارة إلى المسؤولية غير المباشرة لقرارات جامعة الدول العربية التي أفضت في النهاية إلى التدخل الأطلسي في ليبيا الذي يعد مسؤولاً إلى حد كبير عما آلت إليه أوضاعها حتى الآن، كما أنها في الحال السورية لم تتمكن الجامعة من أن يكون لها أدنى سيطرة على الأوضاع في سورية، وبالذات من منظور التسوية السياسية، ولا أدنى قدرة على منع الاختراق الخارجي للساحة السورية. وفي اليمن اقتصر معظم المواقف العربية على إدانة السيطرة الحوثية على صنعاء ومفاصل الدولة فيها وفي الأماكن التي امتدت سيطرتهم إليها، والمساعدة الخليجية، وبالذات السعودية، للقوى المناوئة للحوثيين، واتخذت هذه المساعدة أساساً الشكل المالي والدبلوماسي والعسكري بدعم شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي. لكن هذا كله لم يمنع تزايد الدعم الإيراني للحوثيين.

و**البعد الثالث** في تفاقم الاختراق الخارجي للنظام العربي هو **البعد الإقليمي**. ومن الواضح في الإطار الإقليمي لهذا النظام أنه يواجه مشروعين إقليميين للهيمنة، حقق **أولهما** وهو المشروع الإيراني نتائج محددة في كسب مواقع نفوذ في كل من العراق وسورية ولبنان واليمن، وليس ببعيد تصريح علي يونسي مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني لشؤون القوميات والأقليات المذهبية في منتدى عن الهوية الإيرانية تضمن ما نصه «أن إيران اليوم أصبحت إمبراطورية كما كانت عبر التاريخ وعاصمتها بغداد حالياً، وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا اليوم كما هي في الماضي»، وتلك إشارة تاريخية إلى عهد الإمبراطورية الفارسية الساسانية التي مدت سيطرتها على العراق، وقد كان هذا التصريح موضع تنديد واسع النطاق من جهات مختلفة عراقية وعربية، وهو ما أدى كالعادة إلى أن تخرج تصريحات رسمية إيرانية تدفع بسوء التأويل.

أما المشروع التركي الذي قد يكون أقل إنجازاً لكنه بالتأكيد ليس الأقل طموحاً، فقد كان في السابق يعتمد على ما حققته تركيا من تقدم اقتصادي يسمح لها بالتغلغل في الوطن العربي وما أدخلته من تطوير على موقفها تجاه إسرائيل والصراع العربي ـ الإسرائيلي بحيث تبدو ـ كما تحرص إيران أيضاً ـ ملكية أكثر من الملك بالنسبة إلى تأييد العرب والفلسطينيين. وأضيف الآن إلى دعائم المشروع التركي مساندة «الإخوان المسلمين» في سعيهم إلى استعادة السلطة في مصر، والوصول إليها أو الانفراد بها، وفي غيرها من البلدان العربية، غير عابئة بما أدى إليه ذلك من خسارتها مصر ذات المكانة المحورية في النظام العربي، ومن استعداء قوى متعددة في البلدان العربية، وربما أضيف مؤخراً إلى دعائم المشروع التركي في الوطن العربي ما تردد عن رغبة القيادة السعودية الجديدة في إقامة تحالف سني تكون تركيا طرفاً أساسياً فيه، وهو إلى حد بعيد منطق يشبه في طبيعته الاستجارة من الرمضاء بالنار.

ومن الأمور ذات الدلالة في هذا الصدد أن رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو ألقى كلمة في مناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لانتصار العثمانيين في آذار/مارس ١٩١٥ في معركة «شناق قلعة» ضد الأسطولين البريطاني والفرنسي اللذين كانا يحاولان احتلال المضايق التركية، ولا تخرج روح هذه الكلمة عن تصريح مستشار الرئيس الإيراني، فقد تطرقت إلى الأمر من زاوية دينية وعثمانية عبر التركيز على «وحدة المصير بين شعوب المنطقة تحت الحكم العثماني والنصر الإلهي للجنود المؤمنين». واستشهد أوغلو بأن قتلى سقطوا خلال خوضهم المعركة في صفوف الجيش العثماني أتوا من بغداد وحلب وبيروت وأصقاع العالم الإسلامي دفاعاً عن عاصمة الخلافة العثمانية. والطريف أن مؤرخين أتراكاً مشهورين قد نبهوا أوغلو إلى أن العرب لم يرسلوا متطوعين للمشاركة في الحرب، وأن دول الشام عانت في تلك المرحلة أسوأ حقبة في تاريخها، وأن الشبان العرب كانوا يقتادون عنوة للقتال في صفوف الجيش العثماني.

أما الاختراق الأمريكي، فقد سبقت الإشارة إليه وإلى تفاقمه، سواء عقب الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠ أو عقب الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣. وربما يكون الجديد في هذا الصدد هو الغارات العاجزة التي يقوم بها طيران التحالف الدولي بقيادة أمريكية ضد مواقع داعش في العراق وسورية، وتقوم بها من حين إلى آخر طائرات أمريكية من دون طيار على مواقع القاعدة في اليمن، غير أن الأهم من ذلك من دون شك هو ما يبدو من رؤية أمريكية ملتبسة ما زالت تتمسك بدور أساسي في مستقبل المنطقة لما تسميه القيادات الإسلامية المعتدلة. وهذا أمر ينعكس على موقفها غير الودي من النظام القائم في مصر وكذلك رفضها تأييد الحكومة الشرعية في ليبيا، بل تحفظها عن الغارات المصرية على مواقع داعش في ليبيا بعد قيام التنظيم بإعدام ٢١ مصرياً من العاملين هناك.

لا شك في أن التحليل السابق لتفاقم ظاهرة الاختراق الخارجي يظهر مدى الخطورة الكامنة في أبعاد المشهد العربي الراهن على الأقل من منظور أن حل الصراعات العربية الراهنة التي تسبب وهناً بالغاً للنظام العربي لم يعد بيد أطراف عربية أساساً.

خامساً: حال الجامعة العربية

من المعلوم أن الاتجاه الغالب في عملية تأسيس الجامعة العربية لم يكن يضع نصب عينيه تحقيق الوحدة أو الاندماج بين الدول العربية، فالغرض من الجامعة وفقاً للمادة ٢ من الميثاق «توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها». واتساقاً مع ما سبق قام الميثاق على احترام مطلق لمفهوم السيادة الوطنية للدول الأعضاء، وهو ما يبدو جلياً من نص المادة ٧ (قبل تعديلها في قمة الجزائر ٢٠٠٥) على أن «ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله». هذا يعني أن دولة ما عضواً في الجامعة تستطيع أن تقوم بسلوك يرفضه باقي الأعضاء كافة ويصدرون قراراً بذلك، لكن هذا القرار لا يلزم تلك الدولة، وهو ما يفقد القرار أي قيمة له، وهذا ما حدث بالفعل في عدة قضايا خطيرة.

أدى كل هذا إلى شيوع حال من الجمود في حركة الجامعة ككل وإلى تشكيك البعض في مصداقية ما تتخذه من قرارات وفاعليتها. وقد دفع هذا الاتجاه إلى تعديل نظام التصويت في الجامعة لحرمان الدول الأعضاء رخصة رفض الالتزام بقرارات الجامعة بإرادتها المنفردة، وهو ما أدى إلى أن تقر قمة الجزائر في العام ٢٠٠٥ تعديلاً في المادة ٧ من الميثاق الخاصة بنظام التصويت، ومؤدى هذا التعديل أن الأصل في طريقة اتخاذ القرارات هو توافق الآراء، فإن تعذّر ذلك يؤجل بت القرار إلى الدورة اللاحقة، وإذا كان الموضوع ذا صفة استعجالية تعقد له دورة استثنائية في غضون شهر واحد، فإذا لم يتم التوافق يصار إلى التصويت، وفي هذه الحال يكون القرار نافذاً بحصوله على أغلبية ثلثي أصوات الدول الحاضرة (التي لا بد من أن تبلغ نسبتها ثلثي الأعضاء في القرارات الموضوعية والأغلبية المطلقة بالنسبة إلى القرارات الإجرائية، لكن هذا التعديل لم ينعكس حتى الآن على فاعلية قرارات الجامعة).

وتعزيزاً لالتزام الدول الأعضاء تنفيذ القرارات اتخذت قمة الجزائر أيضاً قراراً بإنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات، وأعطاها نظامها الأساسي سلطة فرض عقوبات تبدأ بالتنبيه واللوم وتنتهي بإسقاط العضوية، ولم تكشف وثائق الجامعة وقراراتها عن تفعيل تلك العقوبات في شأن أي من الدول الأعضاء رغم تواتر ظاهرة عدم الامتثال لكثير من القرارات، وهو ما يكشف آلية سوف تتكرر لوأد عملية التطوير في نظام الجامعة وأدائها، وهو الموافقة حين يحل وقت اتخاذ القرار في شأن التطوير، على الأفكار المطروحة ثم القضاء عليها لاحقاً من الناحية العملية بإحالتها إلى لجان

يمتد عملها لسنوات ثم التوقف عند أول نقطة يحدث فيها خلاف سياسي بين الدول الأعضاء حول التفاصيل، وهو ما يضع نهاية فعلية لهذه الأفكار.

والواقع أن النزوع إلى التطوير قد ظهر على استحياء في ميثاق الجامعة منذ الوهلة الأولى، وذلك في الغالب لإرضاء اتجاه الأقلية بين مؤسسي الجامعة الذين كانوا يحلمون بأن تكون رابطة وحدوية الطابع، وانعكس هذا في المادة ٩ من الميثاق التي نصت على أنه «لدول الجامعة العربية الراغبة في ما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض كما نصت المادة ١٩ من الميثاق [المادة ٢٠ حالياً بعد إضافة المادة الخاصة بإنشاء البرلمان العربي] على أنه يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى وجه الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام».

وبالفعل جرت عدة محاولات لتطوير الجامعة بإنشاء محكمة عربية للعدل وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في العام ١٩٥٠ وإنشاء منظومة من منظومات العمل العربي المشترك المتخصصة وإقرار بروتوكول دورية القمة وإنشاء مجلس السلم والأمن العربي والبرلمان العربي وغير ذلك، لكن لا يُخفى على المهمومين على العمل العربي أن المحاولات السابقة كافة لم تفضِ للأسف إلى أي نقلة نوعية في أداء الجامعة ومنظومة العمل العربي المشترك، بل إن فكرة القوة العربية الموحدة التي بادر الرئيس المصري الحالي إلى طرحها لمواجهة تصاعد الإرهاب في الوطن العربي واجهت في البداية اعتراضات عدد من الدول رغم عدم إلزامية المشاركة فيها وقيود السيادة الوطنية التي تحيط بعملها. ومع أن قمة شرم الشيخ في آذار/مارس ٢٠١٥ قد وافقت عليها في إطار توضيحات قدمها الرئيس المصري ومناخ اتضاح الحاجة إلى عمل عسكري عربي مشترك لمواجهة الأوضاع المتدهورة في الوطن العربي بعد «عاصفة الحزم»، فإن الفكرة لاقت حتى الآن المصير نفسه الذي واجهته الأفكار السابقة للتطوير، وبصفة خاصة القيادة العربية المشتركة التي أقرتها قمة القاهرة في العام ١٩٦٤: موافقة على المبدأ وإجراء الدراسات ثم وضع العصي في عجلات التنفيذ.

هذا يعني أن مفهوم «التعلم» الضروري للتطوير قد غاب عن منظومة العمل الجماعي العربي، فبينما بدأت مسيرة التكامل الأوروبي باتفاقية روما في العام ١٩٥٧ التي وحدت صناعتي الصلب والفحم في ست دول أوروبية واقتربت الآن من إكمال هذه المسيرة لثمان وعشرين دولة، وتضمنت تنازلات تدريجية عن أجزاء متتالية من السيادة الوطنية للدول الأعضاء في المجال الاقتصادي، نجد أن منظومة العمل الجماعي العربي لم تعرف هذه الممارسات أصلاً. وهكذا بقيت حال هذه المنظومة على ما هي عليه: من السيادة المطلقة إلى السيادة المطلقة مع أن منظومات جماعية أخرى لا يربط أعضاءها ما يربط الدول العربية قد تجاوزت هذا المفهوم. تكفي الإشارة هنا إلى أن الاتحاد الأفريقي بقرار من قمته الاستثنائية الأولى في العام ٢٠٠٣ يتمتع بحق التدخل في أي دولة

عضو بقرار يصدره مؤتمر القمة في الظروف الخطيرة، وكذلك منع أي دولة عضو في الاتحاد من استخدام أراضيها قاعدة لأعمال تخريبية ضد دولة عضو.

هكذا ميز العجز عن تحقيق إنجازات نوعية على مدار سبعة عقود أداء منظومة العمل الجماعي العربي بصفة عامة، ولا يعني هذا أنها لم تنجز شيئاً، ولكن تعني أن قضايا العرب الكبرى، كالقضية الفلسطينية أو قضية التكامل الاقتصادي العربي، ظلت تراوح مكانها عبر العقود من دون إنجاز حقيقي، بل إن القضية الفلسطينية تدهورت أوضاعها تحت وطأة الاحتلال والاستيطان الإسرائيليين على نحو ما نرى.

يرجع الوضع الذي تعانيه منظومة العمل الجماعي العربي إلى عدد من العوامل، من أهمها النزاعات والصراعات العربية ـ العربية المزمنة التي ميزت التفاعلات العربية وحالت كثيراً دون توافق الآراء بين الدول العربية، وتآكل الثقة المتبادلة بين الدول العربية أو انعدامها، بما عزز من صعوبة تحقيق هذا التوافق وسطوة مراكز القوى المالية على قرارات الجامعة. ولا يمكن هنا أن نغفل دور العوامل الخارجية في تعويق مسيرة العمل الجماعي العربي؛ فالقوى الإقليمية المحيطة بنا، وكذلك القوى العظمى والكبرى، لا يوافق مصالحها كثيراً أن يكون الإطار العربي هو الإطار الناظم للعلاقات بين الدول العربية. وهكذا طرحت الولايات المتحدة وإسرائيل دائماً الإطار الشرق أوسطي لتنظيم التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط بدولها العربية وغير العربية، وطرحت أوروبا الإطار المتوسطي. كما أن تركيا وإيران قد أمعنتا في محاولات اختراق النظام العربي وحققتا في هذا الصدد إنجازات محددة كما سبقت الإشارة إليها.

واعتباراً من تطورات ما عرف بالربيع العربي منذ نهاية العام ٢٠١٠ في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية على التوالي، فضلاً عن تحركات أمكن وأدها أو التكيف معها في عدد من البلدان العربية الأخرى، بدأت الجامعة العربية تواجه تحديات من نوع جديد انبثقت من تعثر محاولات التغيير في عدد من البلدان، فبينما تم تغيير الحكام بسلاسة نسبية وكذلك في وقت قصير يحسب بالأيام في الحالين التونسية والمصرية، تعثرت محاولات التغيير وطال أمدها في الحالات اليمنية والليبية والسورية وارتبط ذلك بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من النظم التي كانت هدفاً لتلك المحاولات، وكان من المستحيل أن تقف الجامعة مكتوفة الأيدي إزاء هذه الانتهاكات، وعزز من ذلك أن عدداً من النظم العربية أبدى حماسةً فائقةً للتخلص من النظامين الليبي والسوري لاعتبارات سياسية لا ترتبط بالضرورة بحقوق الإنسان.

تمثل مأزق الجامعة العربية حينذاك بأن العمل قد درج في المنظمات الدولية على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وإن لم يكن هذا الاحترام مطلقاً بالضرورة في كل الأحوال، ويمكن القول إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ظل مطلق الاحترام في جامعة الدول العربية، غير أن بداية موجة ما سمي الربيع العربي قد شهدت اهتزازاً ولو نسبياً لهذا المبدأ، ثم زاد هذا الأمر بتفاقم خطر الإرهاب في الوطن العربي ككل، لذلك وجدت

الجامعة العربية نفسها مضطرة إلى اتخاذ مواقف تجاه التطورات الداخلية في عدد من البلدان العربية بما يخرج عن مألوف سلوكها في هذا الصدد.

وكانت الحال الليبية هي الحال الأولى والأسوأ في نوعها، فقد طلب المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية من مجلس الأمن توفير غطاء جوي لحماية قوى المعارضة من بطش الذراع العسكرية لنظام القذافي براً وجواً، أي أن مجلس الجامعة أقر بضرورة التدخل الخارجي في الحالة الليبية، لكنه أوكل تلك المهمة للمنظمة الدولية، ولم يتصدَّ لها بنفسه، وهو ما يشير إلى عجز المنظمة العربية التي يفترض أن تكون هي المنفذة لهذا التدخل ما دامت تعتقد أنه بات ضرورياً، وقد انتهى الأمر، كما هو معلوم، إلى أن أصبح التدخل تحت ستار نصرة الثورة الليبية تدخلاً أطلسياً، وهو تدخل لا يمكن فصله عما آلت إليه الأوضاع في ليبيا الآن، ويتسق في الوقت نفسه مع الخبرة الكارثية لعمليات التدخل الخارجي في الوطن العربي وعلى رأسها الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، وليست مصادفة بطبيعة الحال أن تصل الأوضاع في الحالين ـ العراق وليبيا ـ إلى حد يقترب من غياب الدولة، الأمر الذي أوجد مناخاً مثالياً لبروز الإرهاب وتفاقمه.

ربما تكون جامعة الدول العربية قد أدركت خطأ ما فعلته في الحال الليبية، فنأت بنفسها من المطالبة بتدخل دولي في سورية. لكن تداعي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية قد استمر، فأصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ قراره بتعليق مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، وحث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف بوصفه الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية. وطالبت قمة بغداد للعام ٢٠١٢ الحكومة السورية بالوقف الفوري لأعمال العنف والقتل كافة، وبحماية المدنيين السوريين وضمان حرية التظاهر والإطلاق الفوري لسراح الموقوفين كافة في الأحداث الجارية، وسحب القوات العسكرية والمظاهر المسلحة من المدن والقرى السورية والسماح بحرية وصول وسائل الإعلام العربية والدولية إلى أنحاء سورية كافة، وخطت قمة الدوحة للعام ٢٠١٣ خطوة أبعد بقرارها الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة مقعد سورية في الجامعة ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تأليف حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سورية كون هذا الائتلاف الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية.

وعلى الرغم من تفهم الدواعي السياسية والإنسانية لهذه الخطوة، فإن التطورات اللاحقة لها أظهرت أنها ربما كانت متسرعة، **أولاً** لغياب الاتفاق بين المعارضة السورية على من هو الأجدر من بينها بتمثيل سورية في الجامعة العربية، **وثانياً** لأن أحداً لا يستطيع أن يجزم حتى الآن في ضوء صمود النظام السوري في وجه القوى المعارضة له، والتطورات اللاحقة التي أدت إلى تراجع أولوية

هدف القضاء على النظام السوري مع التقدم الذي حققته داعش في العراق وسورية بأن استبعاد النظام الحاكم في سورية من تمثيلها في الجامعة العربية ومؤسساتها كان هو البديل الأفضل، أم أن إبقاءه داخل إطارها كان من شأنه إخضاع هذا النظام لضغوط شديدة من أجل إجرائه الإصلاحات المطلوبة، كي يستطيع أن يصل إلى كلمة سواء مع قوى المعارضة المخلصة لوطنها، وهذا ربما كان كفيلاً بتجنيب سورية الويلات التي تتعرض لها الآن، فضلاً عن أن البدائل المطروحة للنظام السوري لا تقل عنه سوءاً إن لم تكن أسوأ.

أما الحال اليمنية فكانت المثالية لتجاوز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. غير أن مجلس التعاون الخليجي قد احتكر تقريباً هذا التدخل، سواء في صورته الدبلوماسية (المبادرة الخليجية) أو في صورته العسكرية (عاصفة الحزم بقيادة السعودية)، وذلك نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية لليمن في الجزيرة العربية. واقتصر دور الجامعة على مباركتها كلاً من الصورتين نافية عن نفسها أي دور في تهدئة الأوضاع في اليمن وتسوية الصراع الناشب فيه. في حين تنشط الأمم المتحدة في هذا الاتجاه وتحاول توجيه مسار الأحداث.

في كل ما سبق اختلطت محاولات التغيير بتقدم الإرهاب، لكن أحداث العراق التي بدأت بما حققته «داعش» من مكاسب وصلت إلى حد السيطرة على مناطق في كل من العراق وسورية، مع محاولات لذلك في لبنان ثم في ليبيا، وفي حالي العراق ولبنان بخاصة يبرز الإرهاب وحده منفصلاً عن أي محاولة للتغيير. ونظراً إلى أن مواجهة الإرهاب بحسم أصبحت ضرورة ملحة، وإلى أن أحد الأسباب الرئيسة لتصاعده هو صيغ نظم الحكم التي لا تعبر على نحو مرضٍ عن كل مكونات الجسد السياسي في بلدانها، فإن موقف المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية من التطورات العراقية المتمثلة بإعلان دولة «الخلافة» جاء منطقياً وصحيحاً، وتمثل بحثٌ مهذب على ضرورة وجود حكم موضع توافق وطني، ذلك بأنه لا يمكن التورط في الدفاع عن حكم طائفي لا يمثل كل ألوان الطيف العراقي إلى الحد الذي جعل قطاعات من سنة العراق تؤيد «داعش» أو تسكت عنها على الأقل.

تتضح من كل ما سبق المسيرة المتعثرة لجامعة الدول العربية ومنظوماتها، ويرجع هذا التعثر أساساً إلى غلبة السيادة الوطنية على النزوع القومي في هذه المنظومة، إضافة إلى عوامل أخرى عربية ودولية سبقت الإشارة إليها، لذلك بدأت تجربة الاتحاد الأوروبي بعد نشأة الجامعة باثنتي عشرة سنة وهي تسبقها الآن بما يساوي عمرها كله تقريباً. وقد لوحظ تبلور نموذج لإحباط التطوير إذا جاز التعبير، يبدأ بالموافقة من حيث المبدأ على فكرة التطوير أو مشروعه، ثم تظهر النيات الحقيقية بعد ذلك من خلال إحالة الفكرة أو المشروع إلى لجنة للدراسة، ثم تتعثر هذه اللجنة في عملها تعبيراً عن ممانعة التطوير على نحو أو آخر، وتصل في النهاية إلى طريق مسدود بالخلاف حول قضايا سياسية، فيحال الأمر إلى الدول لطلب الرأي فتتباطأ في إبدائه، فإذا حدث أن اكتملت ردودها اقتضى هذا إدخال تعديلات على الفكرة أو المشروع الأصليين، وعادة ما يصعب التوفيق

بين هذه التعديلات، فإذا نجحت محاولات إدخالها اتهمت الفكرة أو المشروع بعدم التجانس، وهكذا تكتمل الحلقة المفرغة الخبيثة الممانعة للتطوير. وقد أدى هذا الجمود، الذي أفضى إلى عجز واضح، إلى ارتباك الجامعة على نحو واضح في مواجهة مطالب التغيير وتداعياته في الوطن العربي.

خاتمة: كلمات عن المستقبل

يبدو المشهد العربي في مجمله بالغ الكآبة محملاً بنذر خطيرة. وتشير هذه النذر إلى عدد من المشاهد المستقبلية المحتملة، منها مشهد التفتت المخيف الذي يفضي بالنظام العربي إلى أن يكون لوحة بشعة من فسيفساء طائفية ومذهبية وإثنية وعرقية سواء بسبب الإخفاق العام في بناء دول وطنية حديثة تسمو على الانتماءات الأولية لمواطنيها رغم مرور ما يزيد على نصف القرن على استقلال الأغلبية العظمى من الدول العربية، أو بسبب المخططات الخارجية المكشوفة التي تسعى إلى إدامة التفتت وزيادته تسهيلاً للهيمنة وإلحاق الجزيئات العربية القادمة لا قدّر الله بأطر غير عربية تُنهي حلم العرب المشروع في الوحدة والتنمية والعدل.

ويراهن البعض على أن ثمة مشاهد أخرى بديلة من هذا المشهد المخيف منها على سبيل المثال وقف تدهور الأوضاع بالتوصل إلى حلول للصراعات الساخنة والأزمات المستحكمة في الوطن العربي بما يمكّن من العودة بالتدريج إلى الوضع الطبيعي (أي الطفو بديلاً من الغرق مع استمرار العجز بطبيعة الحال)، ومنها أيضاً أن تنهض قوة أو قوى مؤتلفة عربية بمهمة إصلاح أو تطوير تنعكس بالإيجاب على الأوضاع العربية، من دون أن يجرؤ هذا البعض على الحديث في المدى القصير أو المتوسط عن مشهد وحدوي أو حتى تضامني ولو في وجه الأخطار الخارجية.

وليس في نية كاتب هذه الورقة أن يبذل أدنى جهد لاستشراف الفرص المتاحة لأي من المشاهد السابقة، فالأوضاع التي تواجهها الأمة الآن جديدة ومفاجئة في خطورتها وليس في طبيعتها، وشديدة التعقيد من منظور الأطراف الفاعلة فيها. ونعلم أن عمليات استشراف من هذا النوع، وقد كان لكاتب الورقة شرف المشاركة في عدد منها، ولاحظ كما لاحظ كثيرون غيره أن كثيراً من الجهد المحمود الذي بذل فيها قد تبدد من حيث تراجعه أمام مستجدات بالغة التأثير لم تكن متوقعة، غير أن هذا للأمانة ليس سبب العزوف عن محاولة الاستشراف والترجيح بين المشاهد المختلفة وإنما السبب يكمن في أنني أرى أن هذا ترف ورفاهية في وقت يبدو خطر السقوط في القاع والانحدار إلى الهاوية داهماً. لذلك فإن كل الجهد في تقديري ينبغي أن يتجه إلى منع السقوط ووقف الانحدار البادِيين أمامنا، وليس هذا وقت طرح الحلول أو تقديم التوصيات أو مناشدة النظم لأنها إما عاجزة وإما متواطئة.

وقد أثبتت الشعوب العربية أن لها إرادة عامة وأنها قادرة على فرض التغيير، لكن تضحياتها للأسف ذهبت سدىً كما ظهر من مآل ما بدأ «ربيعاً» وانتهى بكارثة بسبب غياب نخبة قادرة على

قيادة الجماهير وتوجيههم إلى المسار الصحيح، وهنا ألفت النظر إلى مسؤولية النخبة القومية العروبية بصفة خاصة، فليس من حقها أن تكتفي بتوجيه اللوم والإدانة وتقديم النصح والإرشاد وإنما عليها أن تتذكر دائماً أنها فقدت وحدتها حتى داخل الفصيل الواحد، وأنها بذلك قد قصّرت في أداء مهمتها التاريخية تجاه أمتها العربية، وأن الاعتذار الوحيد المقبول عن هذا القصور هو أن تستعيد وحدتها توطئة للاضطلاع بمسؤوليتها القومية.

المراجع

اعتمد إعداد هذه الورقة على عدد من الدراسات السابقة لكاتبها في نطاق الموضوع نفسه، أهمها وفقاً للترتيب الزمني ما يلي:

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية ـ العربية: دراسة استطلاعية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

ـــــــــ. **الأوضاع السياسية في الوطن العربي.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٥.

ـــــــــ. «تأثير الإرهاب في العلاقات العربية.» **السياسة الدولية**، السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ـــــــــ. «دور مؤسسات العمل العربي الجماعي ومستقبلها.» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي العشرين لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بعنوان: «الشرق الأوسط: تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات»، ٣١ آذار/مارس ـ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ـــــــــ. «النظام العربي: أولوية تحدي الإرهاب.» في: علي الدين هلال (محرر). **حال الأمة العربية (٢٠١٤ ـ ٢٠١٥)، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥.

كما رجع الكاتب إلى عدد من الدراسات ذات الصلة من أهمها وفقاً للترتيب الزمني ما يلي:

هلال، علي الدين (محرر). **حال الأمة العربية (٢٠١٣ ـ ٢٠١٤): مراجعات ما بعد التغيير.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

خربوش، صفي الدين. «التحدي الإسلامي للهوية الوطنية.. وإحباط التغيير العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٥٠، العدد ١٩٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

هلال، علي الدين. «سؤال البقاء: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية.» **السياسة الدولية**: السنة ٥٠، العدد ١٩٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

عبد المجيد، وحيد. «الشرق الأوسط بين التفكك والتفتت.» **السياسة الدولية**، السنة ٥٠، العدد ١٩٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

إدريس، محمد السعيد. «مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلة النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية.» **آفاق سياسية**: العدد ١٣، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

Ragab, Eman. «Tactical Alliance?: The Relationship between Saudi Arabia, UAE and Egypt after the June 30 Revolution,» Workshop 1/Egypt and the GCC: Renewing an Alliance Amidst Shifting Policy Pressures, Gulf Research Center Cambridge, 2015.

تعقيب (١)

عبد الحسين شعبان(*)

مقدمة

يبدأ أحمد يوسف أحمد، وهو من أكثر الباحثين العرب المعروفين بالاستقامة والمواظبة، بحثه الموسوم «مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي» بمقدمة فيها الكثير من المرارة وربّما الخيبة، لما وصلت إليه حركة التغيير في الوطن العربي، فيشير إلى أن البحث في الأوضاع العربية الراهنة سيكون «مصدراً للاكتئاب» الذي «يخنق الأنفاس» و«يدمي القلوب» و«يصدم العقول»، وذلك في إطار مقاربة تتحسّس مدى انكسار الأمل وتحوّله إلى «وضع مخيف»، وخصوصاً في ظل الإرهاب والتفكّك والطائفية والهجرة والاختراق الخارجي، وهي عناوين كلّها يمكن أن تعقد حولها ندوات متخصّصة ومتنوّعة في موضوعاتها ومعالجاتها وزوايا النظر إليها.

خمس نقاط أساسية يستدرجنا إليها الباحث، لكي نتمعّن النظر فيها ونتوقّف عندها لما يحيط بنا من مخاطر وما ويواجهنا من تحدّيات في سردية منهجية متّسقة أراد منها الوصول إلى الحاضر واستشراف المستقبل: **أولها** الدرس التاريخي، و**ثانيها** الصراع والخطر الخارجي، و**ثالثها** بُنية النظام العربي وخريطة الصراعات الداخلية والإقليمية، سواء كانت دينية أم طائفية. و**رابعها** تهديد الهوّية العربية، و**خامسها** جامعة الدول العربية، فيبحث في أزمتها وميثاقها ومحاولات تطويرها في السابق والحاضر.

مثلما يبدأ أحمد يوسف أحمد في المقدمة ينتهي في الخاتمة، بالكآبة نفسها المحمّلة بنذر خطيرة، منها مشهد التفتّت المخيف لأسباب داخلية وخارجية، ويرجع ذلك إلى غياب قوة أو قوى مؤتلفة عربية لكي تضطلع بمهمة التغيير، ويعد من الترف بمكان محاولة استشراف الوضع، وترجيح بعض المشاهد، في حين يبدو السقوط في القاع والانحدار إلى الهاوية داهماً، ويضع الأوليات كالتالي: منع السقوط ووقف الانحدار، وهو ما أجد نفسي أتفق معه تماماً.

(*) مستشار قانوني وأستاذ جامعي.

أمّا طرح الحلول أو تقديم التوصيات أو المناشدات للأنظمة، فهو غير مجدٍ بحسب رأيه، لأن هذه الأنظمة إمّا عاجزة وإما متواطئة. وبغضّ النظر عن طبيعة هذه الأنظمة ورأينا السلبي بها، فإنني أعتقد أن واجب النخبة الفكرية والثقافية يقتضي عدم تركها تتخبّط بما هي عليه وتدور في أزماتها المتلاحقة، ويتطلّب الأمر ممارسة ضغوط عليها. وسواءٌ أخذت بمقترحات تلك النخب وآرائها أو لم تأخذ، فإن واجب تجسير الفجوة لا يقع على السلطات الحاكمة لوحدها، وإنْ كانت تتحمل المسؤولية الأساسية في ذلك، بل يستوجب من النخب الفكرية والثقافية، التقدّم بمبادرات ومشاريع قوانين ولوائح ومقترحات، سواء تمت الاستجابة لها أو لم تتم، بدلاً من الاكتفاء بالاحتجاج، إذْ إن تحوّلها إلى قوة اقتراح أيضاً، سيسهم في رفع الوعي من جهة والتأثير في الرأي العام وقواه الحيّة من جهة أخرى، وخصوصاً عبر تراكم قد يكون طويل الأمد، ولكن لا غنى عنه.

ثم يعود الباحث ليتحدّث عن إرادة الشعوب القادرة على فرض التغيير، لكنه في الوقت نفسه يبدي أسفه للتضحيات التي ذهبت سدىً في الربيع العربي، الذي انتهى وفقاً لوجهة نظره إلى **كارثة** بسبب غياب نخبة قادرة على قيادة الجماهير وتوجيهها إلى المسار الصحيح. وأجد نفسي في اختلاف مع الباحث، لأن الثورات غالباً ما تتعرّض لمحاولات حرف أو ثلم أو انكسار أو احتواء، وقد تتمكّن منها الثورة المضادة أحياناً، لكن المسار الذي حفرته سيتعمق مع مرور الأيام، وخصوصاً إذا ما لامست هموم الناس وعبّرت عن تطلعاتها.

لهذه الأسباب يجب أن نأخذها كعملية بعيدة المدى، لا كحدث عابر أو كظرف طارئ أو كرد فعل. وحسبي هنا أن أستحضر مثال الثورة الفرنسية ومآلاتها، التي جاءت نتائجها بعد قرن ونيّف من الزمان، وعبر معاناة شاملة وأعمال عنف وإعدامات ومجازر وحروب، لكن مُثُلَ الحرية والإخاء والمساواة، ظلّت تُلهم الشعوب والأمم وتجذب الملايين من البشر، ولم تذهب تضحيات الناس سدىً، بل بالتراكم والتطور التاريخي، تحوّلت المفاهيم إلى قوانين وهذه أصبحت نافذة في إطار مؤسسات ورقابة ومساءلة وقضاء.

ويحدّد الباحث أحمد يوسف أحمد مسؤولية **النخب «القومية العروبية»** بصفة خاصة، وبحسب رأيه: ليس من حقها الاكتفاء بتوجيه اللوم والإدانة وتقديم النصح والإرشاد، وإنما عليها أن تتذكّر دائماً أنها فقدت وحدتها، حتى داخل الفصيل الواحد، وأنها قصّرت في أداء مهمتها التاريخية تجاه أمتها العربية، وأن الاعتذار الوحيد هو استعادة وحدتها توطئة للاضطلاع بمسؤولياتها. وهو الأمر الذي ينسحب على النخب **اليسارية** بوجه عام و**الماركسية** بوجه خاص، إضافة إلى نخب **إسلامية** معتدلة ظلّت على هامش التغيير، في حين أن الجماعات المتشدّدة والمتطرّفة كانت تتقدّم المشهد مستغلة اسم الإسلام ومتاجرة به ومُفسِّرة تعاليمه بصورة مسيئة لجوهره، وخصوصاً التوظيف السياسي والانتقائي للشريعة الإسلامية وأحكامها من دون إخضاع ذلك للسياق التاريخي ولمقاصد الشريعة ذاتها التي تستهدف خدمة الإنسان، وكل دين لا يخدم الإنسان ليس من الدين الحقيقي بشيء.

وبالعودة إلى المقدمة فإن الباحث المهموم يرى أن «قراءة المشهد العربي الراهن، في هذه الظروف تصبح معضلة نفسية قبل أن تكون تحليلية»، وهو تعبير يدلّ على الضيق والتبرّم لمشاهد التراجع والنكوص التي شهدت بعض تجارب الربيع العربي، وهو ما يمكن تحليله من خلال اصطفافات القوى واندلاع العنف وتفشّي الإرهاب واستشراء الفساد وضعف مرجعية الدولة، بل وتشظّيها في بعض البلدان.

أعتقد أن ما ذهب إليه الباحث لا يقتصر عليه وحده، بل إنه يمثّل الاتجاه السائد لدى التيارات الفكرية والسياسية القومية العروبية واليسارية الماركسية والشيوعية والإسلامية بوجه عام؛ ففي الغالب الأعم، وبسبب العجز والعزلة والأزمة المستفحلة للتيارات التقليدية، إضافة إلى مفاجأة التغيير للكثير منها، ولاسيّما تداعيات وانهيارات الأنظمة السابقة وتدحرج شرعياتها، وانتشار حالات الفوضى وعدم قيام شرعية جديدة بعد الشرعية الثورية الانتقالية، كلّها عوامل تُسهم في حالات الخذلان والخيبة.

لقد كان الكثير من القوى السياسية التقليدية وعلى مختلف توجهاتها، يأمل أن تكون حركة الثورة أو الانتفاضة تنسجم مع ما هو في ذهنها أو في تصوّرها للتغيير أو في إطار مسطرتها الفكرية والسياسية، في حين أن ذلك مخالف للواقع وتعقيداته في ظروف العولمة والتطوّر الهائل في ميدان العلوم والتكنولوجيا، ولا سيّما في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والمواصلات والطفرة الرقمية «الديجيتل».

وبما أن أية ثورة ليست مقنّنة أو مرسومة وفق ضوابط محدّدة أو مصنوعة في معمل ومغلّفة بالسيلوفان، بل هي نتاج تفاعل اجتماعي واقتصادي وثقافي في لحظة معينة تتحدّ فيها العوامل الذاتية مع العوامل الموضوعية، لتندلع الشرارة التي تشعل اللهب في السهل كلّه على حدّ تعبير ماو تسي تونغ، فإن الأمر قابل لمواجهة الكثير من المنعرجات في طريقها وتعرضها للعديد من الانثلامات والانكسارات والتراجعات، وهو ما أصاب بعض الثوريين بالتشاؤم والقنوط، إلى درجة أقرب إلى اليأس، وهو ما حاول الباحث رصده باستنتاجاته إزاء مستقبل التغيير.

يمكنني القول إن الثورة ليست طريقاً مستقيماً، بلا نتوءات أو منحدرات أو منعطفات، وعلى العكس من ذلك، فهي مليئة بكل ذلك. إنها درب وعرة، وفيها الكثير من المفاجآت والمفارقات المُبهجة والمُحزنة، السعيدة والمؤلمة، وأعقد ما فيها أن سرعة التغييرات تشمل حتى من كان وراء تفجيرها وقيادتها، لذلك قيل إن «**الثورات تأكل أبنائها**». وهو قول مُستمدٌ من التجربة التاريخية الكونية.

وعلى الرغم من أن التشاؤم حال تكاد تكون سائدة في منطقتنا منذ أربعة عقود من الزمان تقريباً، وخصوصاً في ظل صعود الموجة الدينية وتأثيراتها التقسيمية، إضافة إلى ذيولها الطائفية والمذهبية وارتفاع منسوب التطرّف والتعصّب والإقصاء والتهميش للآخر والعنف والعدوان، بما فيه استمرار هدر حقوق الشعب العربي الفلسطيني عبر ممارسات «إسرائيل» العنصرية، إضافة إلى

احتلال العراق وتداعياته في العام ٢٠٠٣، لكن منهج التحليل والاستقراء والمراجعة التاريخية والسوسيولوجية والحقوقية لأحداث كبرى حرّكت دولاً وشعوباً بكاملها، يحتاج إلى مقاربة من نوع مختلف، وخصوصاً إذا ما درسنا ذلك بالارتباط مع حركة التغيير العالمية، التي شهدتها أوروبا الغربية والشرقية وعدد من البلدان في العالم، وكجزء من قانون عام ومسار كوني.

فبعدما كان التغيير استعصاءً في اليونان والبرتغال وإسبانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فإذا بنا نشهد في أواسط السبعينيات تغييرات جوهرية في هذه البلدان نحو الديمقراطية والتعدّدية والتنوّع وسن دستور يقرّ بمبادئ المساواة والمواطنة الكاملة والشراكة، وأقيمت على أساسه انتخابات دورية لاختيار الشعب ممثليه، وهكذا تم وضع حدٍّ للدكتاتوريات وإنهاء فترة حكمها والانتقال إلى حكم سيادة القانون واستقلال القضاء.

ثم حدث التغيير في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات، حين تمت الإطاحة بالأنظمة الشمولية، وكان سقوط جدار برلين إيذاناً بمرحلة جديدة للصراع العالمي اتّسمت بهيمنة الولايات المتحدة كلاعب أساسي في العلاقات الدولية، وتوزّعت الأنظمة الاشتراكية السابقة بخصوص ما سمّي العدالة الانتقالية بين فقه المواصلة وتحقيق مصالحات ضرورية للانتقال الديمقراطي، وبين فقه القطيعة مع الماضي وتجريمه، حيث اختارت بولونيا وهنغاريا فقه المواصلة، في حين كانت ألمانيا الديمقراطية قد سارت شوطاً بعيداً في فقه القطيعة، وخصوصاً بانضمامها إلى ألمانيا الاتحادية، أما تجربة تشيكوسلوفاكيا فقد كانت منزلة بين المنزلتين، حيث ابتدأت بفقه القطيعة وانتهت بفقه المواصلة وافترقت بانفصال مخملي لتصبح جمهوريتين هما جمهورية تشيكيا وجمهورية سلوفاكيا، في حين عرفت رومانيا تجربة دموية، وشهدت يوغسلافيا تقسيماً وحروباً انتهى بها إلى ست دول، وكذلك الاتحاد السوفياتي انقسم إلى ١٥ كياناً دولياً.

لم يكن الوطن العربي جزيرة معزولة، وكان من المؤمل أن تصل رياح التغيير إليه في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لكنها انكسرت عند شواطئ البحر المتوسط لأسباب تتعلّق بعدم الاستعداد الكافي من جانب النخب السياسية والمجتمعية، أي عدم توافر العامل الذاتي، إضافة إلى عدم نضج العامل الموضوعي، ولا سيّما الدولي، حيث كانت القوى الكبرى لا تريد تحريك ساكن في منطقة النفط الحيوية، التي لديها مصالح كبرى فيها، كما أنها لم تكن هي الأخرى مستعدة لفتح معركة في جبهتين في آن واحد، وكان يكفيها جبهة أوروبا الشرقية آنذاك، إضافة إلى ذلك أن البيئة الإقليمية طاردة للتغيير وغير صالحة للتحوّل الديمقراطي، وتشكّل «إسرائيل» أحد الكوابح بوجه عملية التغيير الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية.

لم يتوقف الأمر عند الوطن العربي، بل امتد إلى عدد من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية المهيأة للتغيير، على الرغم من بعض العوائق والتحدّيات مثل دور العامل الديني السلبي بقراءاته الانتقائية السلفية ومشاكل التنوّع الثقافي التي يطلق عليها تجاوزاً «الأقليات»، وكذلك العادات

والتقاليد البالية والتخلّف والأمية وغير ذلك، وتلك سمات بارزة ومشتركة للعالم الثالث، مع أن لكل بلد خصوصيته ومشاكله.

أقدّر وجدانياً حالات الخيبة والخذلان والإحباط والنكوص والتشاؤم، وهي جميعها حالات إنسانية لا بدّ من أخذها في الحسبان، وأريد أن أميّزَ بينها وبين اليأس، وقد حاول الباحث التوقف عند أبوابه من خلال تشخيص الواقع. وأجد نفسي في مقاربتي موضوع التغيير ومستقبله أقف على ذات الأرض التي يقف عليها أحمد يوسف أحمد، ولكنني أتوصّل إلى استنتاجات مغايرة، من خلال تأملات فكرية مختلفة، وسأحاول إضاءة ذلك عبر عشر نقاط أساسية، أطرحها على شكل أسئلة إشكالية.

لا أستهدف من هذه المقدمة الطويلة تقديم مخطط تفصيلي للثورات العربية الناجزة وغير الناجزة، وليس في نيتي تقديم وقائع يومية للأحداث، فتلك قد تكون مهمة المؤرخ التي تتلخّص في جمع وقراءة الأحداث وربط بعضها ببعض، بما قبلها وما بعدها وبما يناظرها في هذا البلد أو ذاك، بما فيها الروايات المتباينة؛ فالتاريخ مراوغ وماكر في الكثير من الأحيان بحسب هيغل، كما أنني لا أستهدف تدوين تاريخ اللحظة، أو لحظة «التاريخ» فتلك مهمة الإعلامي بحسب ألبير كامو بوصفه مؤرخ اللحظة، وستكون مهمة السوسيولوجي غير مكتملة، لأنه لا يتنبأ، بل يعطي أحكامه وتقديراته بعد وقوع الحدث ووفقاً لمعطياته، فيستخدم أدوات التحليل، ومثل هذا الأمر لا زال في تفاعلاته الأولى، بما فيها من انتهاكات وتجاوزات بانتهاء «شرعية» كانت سائدة أو تآكلها، مع بدايات لشرعية جديدة لم يتم التوافق عليها أو ما زالت تتقاذفها تيارات شتى ولم تستقر بعد.

أما مهمة المنشغل بقضايا الفكر فتتلخّص في الوصول إلى الحقائق وتحديد السمات العامة والخلاصات والدروس الضرورية التي يمكن الوصول إليها، والهدف هو تحديد المعاني والدلالات، ليس لما وقع من الأحداث وحسب بل لاستشراف أبعادها ومضامينها وآفاقها المستقبلية.

وقد استُهدفت من عملية البحث والتقصي والاستنتاج، استكشاف العملية الثورية الجارية، بالتوقّف عند مقدماتها والبحث في مساراتها والسعي إلى التعرّف إلى حقيقتها وخصائصها، ومن جهة ثانية دراسة التحدّيات والخيارات الصعبة التي أثارتها إزاء المستقبل، ولا سيّما التباسات بعض جوانبها وتداخلاتها مع بعض العوامل الخارجية، وخصوصاً المسلحة وارتباط ذلك بحصار وعقوبات، قد تطول، من دون إحداث التغيير المنشود، ولعلّه في **النموذج الليبي**، على الرغم من التضحيات والخسائر التي قدّمها الشعب، لم تحدث عملية الحسم إلاّ بعد التدخل الخارجي لحلف الناتو، الأمر الذي عقّد المسألة إلى حدود غير قليلة، ليس لأوضاع الحاضر فحسب، بل في ما يتعلق بالتطور المستقبلي أيضاً.

ولا زال **المأساة السورية** ماثلة للعيان، ولا سيّما تأثيراتها الخطيرة في السكان المدنيين وارتهاناتها للعامل الدولي والإقليمي، حيث يدفع الشعب الثمن باهظاً منذ ما يزيد على عامين من الاحتراب

والاقتتال وسقوط عشرات الآلاف من الضحايا وتدمير البنية التحتية وتخريب المرافق الحيوية والمعالم الثقافية والحضارية والآثارية.

أولاً: الثورة والديمقراطية

يمكن القول: لا تولد الثورة مع الديمقراطية في يوم واحد، والثورة لكي تولد وتترعرع ويشتّد عودها وتنضج تحتاج إلى مسار طويل وتراكم يحتمل التجربة بما فيها الخطأ والصواب، وهي بذلك تحفر في الأساسات المفضية إلى الديمقراطية وإنْ كان الطريق إليها وعراً وغير سالك أحياناً، ولا بدّ من أن يتسم بالآليات الديمقراطية حيث يتم حفره وتعبيده ارتباطاً باحترام حقوق الإنسان والسعي إلى إعلاء قيمه وحرياته الأساسية الفردية والجماعية، وعلى عكس ذلك، ستكون «الثورة» تغييراً فوقياً سرعان ما يتبخّر، لأنه نقرٌ في السطح، وليس حفراً في العمق على حد تعبير المفكر ياسين الحافظ.

وبين الثورة والديمقراطية طريق طويل وشائك ومعقّد، وحتى وإنْ تعاشقا فإنهما لا ينامان في سرير واحد، وتصادف علاقاتهما، منعرجات وتضاريس وتباعدات أحياناً، ويعتمد نجاح الأولى على درجة سيرها بخط متواز مع الثانية، أما التطابق فهو أقرب إلى الأمنيات الكبرى، وحسب فريدريك إنجلز إذا استطاع التطبيق (البراكسيس) السير بخط مواز للنظرية، فذلك يعني أنه في الطريق الصحيح، أما التطابق فيكاد يكون مستحيلاً. ويختلف مسارا الثورة والديمقراطية، قرباً أو بُعداً بدرجة تطور كل بلد اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وقانونياً، الأمر الذي يمكن أن يصل فيه بلد إلى الديمقراطية بطريق أقصر، في حين يحتاج بلد آخر للوصول إليها إلى فترات مضاعفة وبخسائر أكبر وتضحيات أعظم.

سأكون معنياً في هذا البحث **بالمعنى والدلالة** بالدرجة الأساسية، لأنهما يراكمان المعرفة ويمنحان الفرصة لقراءة التاريخ بوقائعه وأحداثه، بتضاريسه ومنعرجاته، وإذا ما توقفت عند التفاصيل فقد كان هدفي هو استنطاقها للوصول إلى المعنى والدلالة، والإحاطة بجوانب المسألة المعرفية من كل جوانبها، ومع انفتاح العالم، ولا سيّما في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات الحديثة، فإن إعادة صياغة المتوافر منها تتم بالتراكم المعرفي، ولعلّ التمرّد التلقائي العفوي على الواقع البائس الذي عايشه الشباب مع وجود عوالم أخرى يمكنه الإبحار فيها أو التحليق إليها عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة، جعلت خياله يتشكّل معرفياً، الأمر الذي ساهم في إشعال نار الثورة وانتقالها، وهنا تكمن وظيفة الباحث والمعني بقضايا الفكر والمعرفة، وأقصد بذلك استخلاص المعنى من كل ما حصل خارج حدود الجغرافيا والتاريخ والسياسة، بتجاوز الواقع إلى المستقبل، من خلال خطوط عريضة، فمن السابق لأوانه تقديم أحكام واستنتاجات متكاملة، وحتى هذه الخطوط العريضة، يمكن إعادة النظر فيها بعد حين، إذا لم تؤيدها الوقائع اللاحقة.

وهكذا فإن المتأمِّل في ما حدث في الوطن العربي من تغييرات جذرية عميقة ومن ثورات شعبية ووعي جماهيري هائل، يدرك أن ما حصل لم يكن أحداثاً طارئة أو تمردّات عابرة وانتفاضات

تقليدية، بل إنه مخاض قد يكون طويلاً وعسيراً لولادة جديدة لوطن عربي لم يعد بالإمكان الإبقاء عليه خارج الزمن والتاريخ، ويعيش في جزر معزولة بعيداً من التأثير، ولعلّ تلك واحدة من الاستحقاقات المؤجلة منذ نحو ربع قرن وترافقاً مع موجة أوروبا الشرقية للتغيير. ومهما حدث أو سيحدث فالأمر يتعلّق بالتطور المستقبلي على الوجهة التي سيتخذها وعلى اصطفافات القوى الاجتماعية والسياسية، ودرجة الاستقطاب والصراع الذي سيحصل بين قوى إسلامية متنفّذة وسيكون لها القدح المعلاّ، وبين قوى شبه علمانية (يسارية وعروبية)، شبه ليبرالية، شبه ديمقراطية تريد تلمّس طريقها في ظل تجاذبات حادة.

إذا كان الربيع العربي قد أطاح نظماً استبدادية سلطوية وهيّأ المستلزمات الأولية لإحداث تغييرات في الوطن العربي، إنْ عاجلاً أم آجلاً، فإنه في الوقت نفسه أسقط بعض المقولات والأفكار التي سادت في العقدين الأخيرين أو برهن على بطلانها وهزالها حتى وإنْ ظلّ البعض يتشبث بها، وأدت تلك الأفكار والمزاعم دوراً كبيراً في إطالة عمر بعض الأنظمة، بل ساهمت أيضاً في التأثير سلباً في وعي بعض النخب الفكرية والسياسية وحتى تخديرها، على الرغم من معاناة السكان وتوقهم إلى التغيير والتحوّل الديمقراطيين، ناهيكم بحالات اليأس أو القنوط التي سببتها سواءٌ بوضع كوابح داخلية أو خارجية، ولا سيّما في جانبها النظري أو العملي.

سنحاول أن نرصد بعض هذه الأطروحات، التي كادت تصبح مسلّمات لدى بعض القوى والفاعليات السياسية، والتي لم تكن بعيدة من ترويج الأنظمة الحاكمة لها، فضلاً عن سدنتها من الأيديولوجيين والمثقفين، بمن فيهم الذين يتحدثون عن التغيير، بل يدعون إليه ولكن على نحو «تجريدي» أحياناً، أو في ما يخص الغير، من دون أن يصل إلى أولي الأمر أو الحكام الذين يبررون استمرارهم ووجودهم بحجة غياب البديل أو عدم نضج عملية التغيير أو يراهنون على بعض الاصلاحات.

ومثل هذه الأطروحات لم تكن حصراً على القوى الداخلية، بل إن بعضها تبنّته القوى الخارجية، ولا سيّما القوى الدولية المتنفّذة، التي شكّلت عائقاً فكرياً وعملياً إزاء التغيير الديمقراطي المنشود، حتى بدت الديمقراطية أو التحول الديمقراطي وكأنها استعصاء أو «وعد» غير قابل للتحقّق، في العالم العربي.

ثانياً: أسئلة وأطروحات: منزلة بين المنزلتين!

الأطروحة الأولى: هل أن الصراع هو بين **الإسلاميين والعلمانيين**؟ وعلى الأخيرين حتى وإنْ اختلفوا مع الأنظمة الحاكمة، لكنها بكل الأحوال هي أقرب إليهم من الإسلاميين، الذين يشكّلون خطراً على الديمقراطية المنشودة.

يمكنني القول إن عملية التغيير بما حملته من دينامية أدّت إلى انتعاش الأفكار الديمقراطية، ولا سيّما المطالبة بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وهو ما سيضع خريطة طريق

جديدة لكل بلد وفي بلدان المنطقة بوجه عام من خلال لوحة الصراع السياسي التي ستستغرق وقتاً ليس بالقصير، وخصوصاً عندما يكون الإسلام السياسي في الواجهة خلال العقد أو العقدين المقبلين، وربما ذلك واحد من الاستحقاقات لما بعد التغيير.

وبالعودة إلى هذه الأطروحة التي تفترض أن الصراع الأساسي هو بين الإسلاميين والعلمانيين، فإن ثمة اجتهادات وتوجّهات مغايرة، ولعلّها الأكثر واقعية والأكثر راهنية، وخصوصاً تلك التي تقول إن الصراع ضد الاستبداد الداخلي هو في جوهره صراع ضد الطغيان الخارجي، وفي الوقت ذاته صراع ضد التطرّف والتعصّب وإقصاء الآخر إلى درجة لا يمكن فصل بعضه من بعض، ولا سيّما أن هناك ترابطاً أحياناً بين الطغاة والغزاة والغلاة، الأمر الذي يجعلنا بحاجة إلى إعادة قراءة المعادلة على نحو صحيح، وخصوصاً أن الوطن العربي يعاني احتلالاً وعدواناً منذ نحو ستة عقود ونصف من جانب «إسرائيل»، ناهيكم بمحاولات فرض الهيمنة والاستتباع، وهذا يتطلب تعاون الكتل والتيارات السياسية اليسارية، الماركسية والقومية والإسلامية لإنجاز مرحلة التحرر من جهة، وللسير من جهة ثانية في طريق الديمقراطية والتنمية.

الأطروحة الثانية: هل صحيح أن وجود أنظمة تسلطية تحمي الأمن والاستقرار هو أفضل من **الفوضى** التي قد تسود بعد التغيير؟ أم أن علينا قبول التغيير حتى وإن أدى إلى نوع من الانفلات أو الفوضى لكنها ستكون مؤقتة؟

من الطبيعي أن يخلف أية ثورة أو انتفاضة نوع من الفوضى أو عدم الاستقرار، ولا سيّما أن الأنظمة السابقة هي التي قوّضت حكم القانون وتغوّلت على القضاء وداست على كرامة المواطن، ولهذا فإن مجرد الشعور العام بتقويض هذه الأنظمة سيدفع إلى الواجهة بعض أعمال التمرّد والفوضى بعد التدمير المنهجي المنظم لعقود من الزمان لمبادئ الدولة القانونية، لكن ذلك لا ينبغي أن يحول دون عملية التغيير التي أصبحت حاجة ماسة لا يمكن الاستغناء عنها أو حتى تأجيلها، كما أن بعض الحوادث الفردية والانفلات الأمني المحدود الذي أعقب عمليات التغيير، ينبغي أن يُقرأ ضمن هذا المنظور، وأن يتم التعامل معه تاريخياً وستراتيجياً بما له علاقة بقضايا التقدّم وصيرورة العملية التاريخية.

الأطروحة الثالثة: هل أن الثورات والانتفاضات التي اندلعت العام ٢٠١١ ما كان لها أن تنجح أو تستمر لولا **الدعم الخارجي**؟ بل إن البعض يتّهمها صراحة أو ضمناً بالعلاقة مع الغرب، أو أن أصابعه ليست بعيدة منها، وهكذا يجري التهويل من خطر «التدخل الخارجي» وزعم «**المؤامرة**» التي تحوكها الدوائر الغربية، وهو الأمر الذي تتعارض فيه الرؤى حدّ التخوين أحياناً بخصوص سورية. وإذا كان الغرب ليس بعيداً من المؤامرات والمشاريع التي تضمن مصالحه، فإن ضغط العامل الموضوعي أجبره هو أيضاً على الحديث عن إصلاح وتغيير ديمقراطي وتحول سياسي ـ اجتماعي لأنظمة مغلقة أو محافظة أو استبدادية أو ثوروية متسلطة، حتى وإن كان بعضها صديقاً له.

وإذا كان الغرب لاعباً مهماً في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات، لكن الوضع الداخلي وتطورات الأحداث، ناهيكم بالبيئة التي خلقتها حركة غورباتشيف (البريسترويكا والغلاسنوست) والتي كانت قد هيأت التربة الدولية المناسبة لعملية التغيير، إذ التقت موضوعياً مع التوجهات الغربية في إطار الصراع الأيديولوجي وسيل الدعاية الذي كان سائداً بين الشرق والغرب في ظل الحرب الباردة، لكن الأمر مختلف في الوطن العربي، بوجود «إسرائيل» من جهة والنفط من جهة أخرى، فضلاً عن تيار إسلامي أو إسلاموي مناقض كلياً للغرب وتوجهاته حتى وإن جرت محاولات لمدّ الجسور معه، فليس من السهولة حساب عملية التغيير بطريقة تقليدية على الغرب وتوجهاته ومؤامراته.

وقد برهنت ثورات العام ٢٠١١ أن عملية التغيير هي **داخلية بالأساس** وأن دور الخارج فيها محدود جداً، وأن هذا الخارج يستثمر تعنّت الأنظمة ورفضها إجراء التغيير المنشود واللجوء إلى القمع والعنف وارتكاب أعمال منافية لحقوق الإنسان، وعندها يكون من واجب العالم، بما فيه الأمم المتحدة، «**التدخل الإنساني**» لوقف المجازر بحق السكان المدنيين في إطار قواعد القانون الدولي الإنساني، ولا ينسى الغرب في هذه الحال استثمار ذلك لمصالحه الخاصة، سواءٌ في عمليات التدمير أو إعادة البناء لاحقاً، وبالدرجة الأساسية للنفوذ السياسي والعسكري.

الأطروحة الرابعة: هل أن العرب لا يحتاجون إلى **الديمقراطية** بقدر حاجتهم إلى **التنمية**؟ وهل ثمة **تعارض بين التنمية والديمقراطية**؟ وإذا أردنا إعادة تركيب هذه الأطروحة فقد تصل إلى تبرير عنصري ينطوي على استصغار حاجة العرب إلى تأمين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهي حاجات إنسانية لبني البشر جميعاً. صحيح أن العرب بحاجة إلى الغذاء والدواء والعمل والصحة والتعليم والسكن كأولويات لا غنى عنها، ولكن من قال إن الإنسان يحيا بالخبز وحده؟ ومن قال إن في الإمكان تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من دون تأمين الحقوق المدنية والسياسية والمساواة أمام القانون وبين الرجال والنساء والمواطنة والحق في انتخابات دورية وتغيير الحاكم عبر صندوق اقتراع والحق في المساءلة في إطار سيادة القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء، وغير ذلك من عناصر الديمقراطية التداولية السلمية للإدارة والمسؤولية؟

الأطروحة الخامسة: هل إن **الدين الإسلامي يحضّ على العنف والإرهاب**؟ أم أنه دين متسامح، ومن أين إذاً خرج هؤلاء الإرهابيون؟ وكيف فرّخت المنظمات الإرهابية بهذه السرعة إلى درجة إنها لم تعد تقوم بعمليات إرهابية أو تفجيرات، بل احتلال مناطق كاملة وإدارتها تحت عنوان «الدولة الإسلامية» وهذه الدولة ومختصرها «داعش» تسيطر على ثلث أراضي سورية وثلث أراضي العراق، وقامت بهدم حدود اتفاقية سايكس ـ بيكو الاستعمارية لعام ١٩١٦.

تلك أسئلة بحاجة إلى دراسة معمقة لما بعد التغيير وأعراضه الجانبية، فضلاً عن الحاجة إلى إعادة قراءة تاريخنا بعين نقدية بما فيه من إيجابيات وهي كثيرة، وبما فيه من سلبيات وهي غير قليلة، كما أننا بحاجة إلى إعادة النظر بالفكر الديني وخطابه الإعلامي والدعائي.

الأطروحة السادسة: هل صحيح أن الثورات العربية لم تطرح «القضية المركزية» **قضية فلسطين** وتضعها في المكان الذي تستحقه (الصدارة) مثلما كانت حركة التحرر العربي تفعل لعقود؟ وهل صحيح أن أولوياتها ليبرالية؟ في حين أن الصراع مع العدو الصهيوني ينبغي أن يشكّل محور عملية التغيير، ويذهب أصحاب هذه الفرضية إلى أنه لم يتم التحرّش باتفاقية كامب دايفيد بعد الثورة المصرية، وأن غياب أنظمة ممانعة كما هي سورية، مثلاً سيؤدي إلى اختلال موازين القوى لمصلحة الدولة المغتصبة.

وإذا كان ثمة صحّة في نصف الاستنتاج الأول، فإن النصف الثاني يجيب ويكمّل الاستنتاج الأول، وقد واجهت الثورات مسائل ملحّة كيانياً تتعلق بالحرية والكرامة ومحاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان، ولعلّه لا يمكن الحديث عن مواجهة مع العدو، من دون توافر الحدّ الأدنى من الحريات التي غابت عن عالمنا العربي بفضل أنظمة الاستبداد والدكتاتورية، والحرّية هي المدخل لأي مواجهة وأي تغيير، وحتى حق الحياة لا يمكن الدفاع عنه من دون توافر الحد الأدنى من حرية التعبير، ناهيكم بحق الاعتقاد وحق التنظيم وحق المشاركة، وهي أركان أساسية وهياكل ارتكازية للحريات والحقوق الأخرى.

الأطروحة السابعة: هل أن اندلاع الثورات العربية سيؤدي إلى **تصدّع الهوّية الجامعة والمانعة للشعوب العربية**؟ أم سيؤدي إلى الاعتراف بالهوّيات الفرعية التي كانت مهمّشة؟ وعلى المنتظم الاجتماعي والسياسي والقانوني أخذها في الحسبان، وخصوصاً الموقف من التنوّع الثقافي الديني والقومي والإثني واللغوي وغير ذلك.

وإذا كان الأمر صحيحاً، أي أننا شهدنا انتعاش الهوّيات الفرعية بعد التغيير، إلى درجة الفوضى أحياناً، فإن ثمة أسباباً موضوعية وذاتية لذلك، وكان لا بدّ لها أن تظهر مشكلة التنوّع والتعددية الثقافية على نحو عاجل أو آجل، فالنار كانت تستعر تحت الرماد كما يقال، حيث غذّت أغلبية الأنظمة العربية الانقسام المجتمعي، تارة لأسباب دينية وأخرى لأسباب طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو جهوية أو إثنية أو غيرها، بهدف الإبقاء على سلطة الحكام بأي ثمن، وخصوصاً أنها هي التي تحكم تارة باسم الأغلبية القومية وأخرى باسم الأغلبية الدينية وثالثة الطائفية، وحتى لو كانت «أقلية»، فهي تتصرّف بوصفها ممثلة لكل المجتمع، حيث تحاول التسيّد على الهوّيات الفرعية وغمط حقوقها.

الأطروحة الثامنة: هل يمكن إنجاز **التغيير الديمقراطي من دون ثقافة**؟ وهل علينا أن ننتظر حتى تعمّ الثقافية البلاد العربية، لكي نشرع عندها بالتغيير الديمقراطي؟ أليس ثمة مثالية في الأمر وفي جوهر السؤال؟ وخصوصاً أن الديمقراطية والثقافة هما ركنان أساسيان في عملية التنمية المستدامة بجميع جوانبها.

فالشعوب العربية ما تزال من أقصاها إلى أقصاها تفتقر إليها، وحتى تتأهل هذه الشعوب فهي تحتاج إلى زمن ليس بالقصير، الأمر الذي يتطلب الاهتمام **بالتربية والتعليم**، ولا سيّما أن هناك

أكثر من ٧٠ مليون أمي عربي، أغلبيتهم الساحقة من النساء، اللواتي لا زلن بعيدات من سوق العمل والتأثير، كما هناك بوجه عام مشكلة البطالة، وبوجه خاص لدى جيل الشباب المتخرّج في الجامعات، فضلاً عن معاناة الأرياف العربية بوجه عام من حالات الفقر الشديد، حيث لا يتعدى متوسط دخل الفرد في الأرياف العربية الـ ٣٠٠ دولار في السنة.

ويعاني العالم العربي نسبة عالية من هجرة الكفاءات وتركّز الثروات والمداخيل بشدة لدى فئة قليلة من رجال الأعمال وبعض المسؤولين الحكوميين، وغياب أي إبداع في الانتاج السلعي والخدماتي، الأمر الذي يبرز مساوئ الطابع الريعي للاقتصادات العربية الذي يشلّ قدرات مجتمعاتها الكبيرة ويحول دون دخولها النهضة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المطلوبة.

وعلى النشطاء والمعنيين التوجّه إلى الأغلبية الساحقة من الناس الذين هم بعيدون من فهم أوليات الديمقراطية، ناهيكم بثقافتها، بحكم الموروث والعادات والتقاليد، وأحياناً بسبب التربية الدينية الخاطئة التي تجعل من الديمقراطية استيراداً غربياً أو اختراعاً مشبوهاً، وقد يكون ذلك دور النخب الفكرية والسياسية التي ينتقدها الباحث، فما بالك إذا كانت هي مأزومة ومعزولة ومحدودة التفكير؟

يضاف إلى ذلك استغلال الحكومات بعض الأطروحات ذات الطابع الطفولي لدمغ بعض دعاة ونشطاء حقوق الإنسان والمطالبين بالديمقراطية بوصفها صناعة خارجية، ولا سيّما بعض الاستفزازات للوجدان العام أو العقل الجمعي، وخصوصاً وقد دخل التمويل على بعض منظمات المجتمع المدني، التي لم تكن بعيدة من أصابع بعض الأجندات الغربية وضعف حصانتها.

وعلى الرغم من محاولات التشويه والإساءة وبعض التصرّفات الخاطئة من بعض العاملين في إطار المجتمع المدني، فإن هذه المنظمات أدت دوراً مشهوداً على امتداد الوطن العربي كلّه، فبعدما كان العاملون بضع عشرات أو مئات، فقد أصبحوا اليوم عشرات الآلاف، من المنخرطين في أطر المجتمع المدني مع استمرار ظاهرة المنع أو عدم الترخيص القانوني أو وضع الكوابح والعقبات في طريقها أو ملاحقة النشطاء وزجّهم في السجون أو اضطرارهم الذهاب إلى المنافي.

الأطروحة التاسعة: هل صحيح أن **عدم وجود حامل اجتماعي** يعرقل عملية التحوّل الديمقراطي؟ فالقوى الديمقراطية واليسارية الماركسية والقومية والليبرالية الأقرب إلى المشروع «التحرّري» ما تزال ضعيفة ومشتّتة وتعاني مشكلات مزمنة وإخفاقات مستمرة إلى درجة الإحباط واليأس أحياناً، فضلاً عن ضعف ثقتها بنفسها بسبب ما تعرّضت له من قمع وملاحقة. أما الإسلاميون فهم يريدون دولة إسلامية، وربما هم غير معنيين كثيراً بالتحوّل الديمقراطي، وأن ما يطرحونه عن الديمقراطية، هو مجرد زيادة بعض الهوامش في ظل الدولة الاستبدادية القائمة، تتيح لهم فرصة التحرك والكسب وتخفف عنهم الملاحقة والتضييق.

الأطروحة العاشرة: هل حقاً أن **الشباب** الذي فجّر الثورات وقادها، **غير مؤهل لإدارة الدولة؟** لأنه لا يمتلك الخبرات الكافية، الأمر الذي يتطلّب الوقوف على هذه الخبرة من مصادرها وليس ذلك

سوى القوى السياسية التقليدية، التي تتمتع بالنضج والحكمة وبُعد النظر، ناهيكم بالتأني والتبصّر وعدم الاندفاع. ولعل في ذلك محاولة لمصادرة حق الشباب في قيادة التحوّل الديمقراطي.

وإذا كان جزء من الأطروحة صحيحاً، وهو ما يحتاج الشباب إلى الاستعانة به، ولا سيّما للعقول والأدمغة المفكرة، فضلاً عن التجارب والخِبَر المتراكمة في الإدارة والاقتصاد والاجتماع والقانون والسياسة، فإنه لا ينبغي النظر إلى الشباب باستصغار، أو من فوق، ففي ذلك نظرة «أبوية ـ بطريركية» لجيل الشباب الذي قاد الربيع العربي على نحو شجاع وحاسم.

هذه بعض التأملات الفكرية التي حاولت أن اشتبك فيها ودياً مع الباحث الرصين أحمد يوسف أحمد.

تعقيب (٢)

رضوان سليم(*)

يقدم بحث أحمد يوسف أحمد تحليلاً للمشهد العربي الراهن، بتحديد عمقه التاريخي من جهة، وتحوّله السياسي من جهة ثانية، كما يرصد تأثيرَ الأحداث التاريخية المتعاقبة في بنية النظام العربي، وفي الهوية العربية والاستقلال الوطني.

لقد نهجتُ طريقاً خاصاً في التعقيب على البحث، ملتزماً بالموضوعات التي تناولها، مع السعي إلى إثرائه بأفكار إضافية. طريقي الخاص هو تقديم أطروحات أي مقترحات نظرية تتمتع بقدر كبير من الصلاحية وتتميز بطابعها الجدلي الذي يخضع الأحداثَ والكلماتِ والأفكارَ لمطرقة النقد، بهدف بلوغ خلاصات واضحة، وتجاوز وضعيات غامضة.

الأطروحة الأولى، «إن الخاصية المميزة للمشهد العربي الراهن هي مأساويته»؛ فالعنف الأعمى الذي يسعى إلى نشر الموت وتعميم الفوضى وتوزيع الألم، هو نفسه الذي يحقق ذاته في زمن العدم ويؤدي من ثم إلى إنتاج المأساة. لكن الوعي المستلَب الناشئ من مكر الشبهة ومن التضليل الذاتي والمسحورَ بالتقوى الرهيبة؛ يحجب بستار القدسي معاناة ملايين الضحايا من القتلى والجرحى والمعطوبين والمعاقين والنازحين واللاجئين من مختلف الأوطان والأعمار.

إن المشكل الذي يواجه الوعي العربي ليس طابعه المأساوي فقط، بل تلك الخاصية المبتذلة للمأساة أيضاً، أي منع الشعور المأساوي من التعبير عن نفسه بوضع حد لسفك الدم العربي. إن المنخرطين في هذا المشهد العنيف المرعب والمأساوي يفتقدون الضمير الأخلاقي. فهم يتجاهلون عبء المأساة متطلعين إلى انتصار وهميٍّ على أنفسهم، متنافسين على التدمير الذاتي لوجودهم.

إن الربيع العربي الموعود يتجلى في أزهار العدم وأغصان الهباء وعطر الموت.

إن مشاعر الحزن، الألم والأسى، هي مشاعر إنسانية نبيلة، لكنها لا تؤدي إلى إضفاء المعقولية على المأساة. فزمن المأساة صورة للوعي المنفتح على الوجود، يواجه رعب العنف بمعاناة،

(*) أستاذ الفلسفة، كلية علوم التربية ـ المغرب.

ويتصدى للتقوى الرهيبة ببراءة، وينتصر على جحيم الكراهية بنعيم الإنسانية. فمن رحم المأساة يولد الإنسان ككائن وجودي وكفرد حر وشخص أخلاقي.

الأطروحة الثانية، «أن الحقبة التاريخية الراهنة هي **شرخ** تاريخي عميق»؛ شرخ سياسي يتجلى في سقوط الدولة الوطنية؛ شرخ ديني يتجلى في حرب دينية بين مذاهب وطوائف وجماعات دينية؛ شرخ ثقافي يتجلى في صدام الكلمات واليقينيات والأيديولوجيات؛ شرخ اجتماعي يتجلى في الانقسام الاجتماعي والتقسيم الترابي والحروب المدنية.

إن وظيفة الوعي التاريخي هي إضفاء المعقولية على الشرخ التاريخي، فهمُ أسبابه وتفسيرُ دوافعه وتحديدُ وجهته، أي منحُه معنىً، فخلف الفوضى الظاهرة يوجد نظام.

لكن هل يمكن فهم معنى ما هو غير قابل للفهم؟ وهل يمكن إضفاء العقلانية على اختيار لاعقلاني وعلى فعل مجاني؟

إن إشكالية التاريخ التي شغلت الفكر العربي قرناً كاملاً، أصبحت أمراً حتمياً وفي الوقت نفسه متعذر الحل؛ وهذا ما أحدث شرخاً تاريخياً وسياسياً ودينياً وثقافياً عميقاً، من أبرز تجلياته سقوط الوعي العربي في العدم. فالأمة العربية التاريخية الواعية بذاتها، هي اليوم أمة مستلَبة وغريبةٌ عن ذاتها.

يسقط الوعي في العدم عندما ينفصل عن الوجود، ينقطع عن الزمان وينسلخ من الواقع. ذلك بأن منطلقات ودوافع وحالات الوعي العدمي، هي تدمير ذاته وتخريب كائنات وأشياء العالم. فالمشروع الوحيد المفتوح أمامه هو مشروع الموت. فهو وعي من دون أفق، غير منفتح على الواقع ومنفصل عن التاريخ، أي أنه لا يقبل سوى بالكل أو اللاشيء. تلك مأساته، لكنها قبل ذلك مأساة ضحاياه.

ينشأ الشرخ التاريخي من إخفاق الصراع الاجتماعي في تحقيق هدفه وبلوغ غايته: اضمحلال النظام القديم وانبثاق نظام جديد. يقول كارل ماركس: «لا يمكن الحكم على عصر التحولات من خلال وعي هذا العصر بذاته، بل على العكس من ذلك ينبغي تفسير هذا الوعي بتناقضات الحياة المادية وبالصراع المحتدم بين قوى الإنتاج المادية وعلاقات الإنتاج».

يحدث التغيير إذاً، بحسب ماركس، بتوافر الشروط الموضوعية والذاتية، أي وجود علاقات قوى ترفع قوة اجتماعية إلى السلطة، وتحكم على غيرها بالخضوع لها، وهي علاقات لا تتغير إلا بتغيير موازين القوى. فلا يمكن أن يؤدي الصراع الاجتماعي إلى التحول من نظام قديم إلى نظام جديد إلا بوساطة تطور القوى المنتجة.

وهكذا، فإن حلم الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية في ظل انتقال مشوّه إلى الرأسمالية؛ هو مجرد تطلع وهمي. ذلك بأن مفارقات التحول الاقتصادي والاجتماعي هي نفسها التي أدت إلى احتدام الصراع الاجتماعي بين قوى متناقضة عكست الشكل المشوَّه ـ وأحياناً العنيف ـ لهذا

الانتقال. فقد خلق النمو الصناعي في المدن جماهير عمالية فقيرة وهامشية، كما عرف العالم القروي تأخراً مهولاً. أما النشاط التجاري فقد أسهم في ظهور فئات طفيلية ريعية غير منتجة، وقطاع اقتصادي واسع غير منظم عشوائي وخطير؛ بينما ألحق الطابع التبعي للنشاط الاقتصادي أبلغ الضرر بالفئات الشعبية العريضة. أما بالنسبة إلى البلدان التي تتوافر فيها الثروة النفطية، فقد عرفت أشكالاً من المضاربات العقارية والمالية، كما أيقظت هذه الثروة الرغبةَ في الاستهلاك، وشجعت الفئات الميسورة على البذخ، والأُسَر الحاكمة على الاستبداد. وقد أفرز التناقض بين النشاط الاقتصادي والوعي الاجتماعي ظهور نظام سائد للقيم الدينية والأخلاقية الأصولية، يمثل المظهر البارز والشكل المشوَّه للشرخ التاريخي.

الأطروحة الثالثة، «أن العصر العربي الراهن هو عصر أزمة الدولة الوطنية». نشأت فكرة المواطنة في المفهوم العربي من الانتماء إلى الوطن، فهي نتاج حركة التحرر الوطني، وهي الحركة التي أثمرت، في الوقت نفسه، تكوين الدولة الوطنية. بينما نشأت فكرة المواطنة الغربية من المدينة، فالمواطن (Le Citoyen) ينتمي إلى المدينة (La Cité) أي المدينة اليونانية، وهو المواطن الحر، في مقابل العبد الذي رغم وجوده المادي في المدينة فإن وجوده السياسي غير معترف به من طرف المجتمع السياسي الذي عليه أن يؤكد انتماءه إلى المدينة. وهو مواطن مُجرّد ستمنحه الإمبراطورية الرومانية نظاماً قانونياً في مقابل الأفراد الذين لا يتمتعون بالحقوق القانونية.

لقد سعى المؤرخون الأيديولوجيون إلى عدّ الثورة الفرنسية (١٧٨٩) اللحظة التاريخية المؤسِّسة للمواطنة الحداثية، أي نشأة مجتمع تمثل المواطنةُ أساسَ شرعيته السياسية.

انتقدت النظرية الماركسية هذه الرؤية معتبرةً فكرة المواطن البرجوازي مغالطةً سياسيةً، فهو ليس إلا فرد مجرّد، أناني ومنفصل عن مجتمعه؛ ومن ثم يجب خلق مواطن حرّ، واقعي ملموس ومندمج في مجموعته البشرية، ما يعني امتداح الفرد التاريخي بدل تمجيد المواطن البرجوازي. وقد أفضى هذا النقد النظري لمفهوم المواطنة المجردة إلى رفض الديمقراطية الليبرالية.

إن الاختلاف بين المفهومين العربي والغربي هو اختلاف في شروط النشأة والتكوين، وهو نفسه أحد العوامل الأساسية في أزمة الدولة الوطنية العربية. ذلك بأن العلاقة بين الدولة والمواطنة علاقة جدلية. فإذا كانت فكرة المواطنة قد أثمرت ميلاد الدولة الوطنية، فإن هذه الأخيرة بلورت بدورها مفهوم المواطنة من خلال تحرير المرأة وتعميم التعليم وبسط الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الاقتصادية للعمال والفلاحين وترسيخ دعائم التلاحم الاجتماعي؛ فالدولة الوطنية هي دولة راعية تسهر على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات، وهو ما يمثل نقطة قوتها التي تتحول في فترة معينة من تطورها إلى نقطة ضعفها. ذلك بأن وظيفتها كراعية للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، تضفي على سلوكها طابع التوجيه وخاصية التحكم، ما يمنع تحولها الديمقراطي.

هكذا تواجه الدولة الوطنية العربية تحدياً مزدوجاً: نظام الدولة الليبرالية ونظام الخلافة الإسلامية. فالتيار الليبرالي (قيم الحرية الفردية، المواطنة، دولة القانون والأخلاق المدنية) يدعو إلى تكوين نظام ديمقراطي، بينما يدعو تيار الإسلام السياسي (البيعة، الطاعة، الإجماع، الخاصة والعامة) إلى إقامة نظام الخلافة الإسلامية.

يمثل هذا التحدي المزدوج مأزقاً بنيوياً للدولة الوطنية العربية، ذلك بأن تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين (١٩٨٩) فرض نموذجاً وحيداً معولماً: الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، وفي الوقت نفسه أخضعت الأيديولوجيا الإسلامية المجتمعَ العربي لغواية طوبى الخلافة.

وهكذا، فإن التمزق الداخلي الذي يعانيه المواطن العربي بين تطبيق شرع الله من جهة، وسلوكه اليومي الذي يحتمي بالقانون الوضعي من جهة ثانية؛ هو التناقض نفسه الذي يخترق بنية الدولة الوطنية ويمثل أزمتها بل مأزقها.

الأطروحة الرابعة، «أن انهيار النظام السياسي العربي دليلٌ على تفكك بُناه وتصدع مؤسساته». لقد بني النظام السياسي العربي على قاعدة هشة وأرضٍ رخوة، ما جعل بُناه ومؤسساته عاجزة عن مواجهة التحديات والتكيف مع التحولات ومواكبةً التغيرات. وهكذا طبع سلوكَ مؤسساته، وبصفة خاصة الجامعة العربية، الخضوعُ لتحكم أنظمة سياسية محددة في توجّه المؤسسة ورسم استراتيجيتها ووضع سياساتها. ومن دون شك، إن لجوءها إلى المجتمع الدولي طلباً للتدخل العسكري ضد بعض أعضائها، يُفقدها أصلاً، مبرر وجودها.

إن هيمنة التنظيم البيروقراطي وغياب الرقابة الشعبية وانعدام التمثيل الديمقراطي داخل مؤسسات وهيئات النظام السياسي العربي، أنتج هيئات شكلية تضم دولاً متنافرة في شكل نظامها وأسلوب حكمها وتَوَجُّه مشروعها؛ ما جعلها تتحول أثناء فترة الصراع إلى ساحة معركة تلهب بسعيرها الأحلاف والمجالس والتجمعات. أما القوانين والتشريعات والاتفاقيات الموقعة والمصادق عليها بإجماع الأعضاء؛ فسرعان ما تُواجَه بالتجاهل أو التنكر لها تبعاً للمصالح والرغبات والأهواء. وهكذا، فإن التناقض بين الشعور القومي العربي والعجز عن ترسيخه بوساطة مؤسسات وتشريعات وممارسات، يُفرغ النظام السياسي من محتواه.

لقد بلورت النخبة الثقافية العربية منذ القرن التاسع عشر فكرة القومية، وشيدت صرحها على مبادئ اللغة والثقافة والتاريخ والحضارة، أي المبادئ المؤسسة للحمة الأيديولوجية العربية، والبنية الفوقية للنشاط الاقتصادي والتشكيلة الاجتماعية والنظام السياسي. وقد تجلت تلك الفكرة في السياسة والثقافة والدين والأخلاق والفن. لكن هذه الفكرة تعرضت لتخريب منهجي، بنيوي ووظيفي من طرف قوى وجماعات، وأحياناً دول وأنظمة سياسية. وهكذا، مثّل النظام العربي عائقاً بنيوياً أمام التجسيد السياسي للفكرة القومية من خلال مؤسسات صوريةٍ وهيئات شكليةٍ خاضعةٍ للتحكم، مستسلمةٍ للتوجيه ومنضبطةٍ للتبعية.

الأطروحة الخامسة، «أن نفي الهوية التاريخية العربية يؤدي حتماً إلى نهاية مفهوم العرب السياسي، الديني والثقافي». إن المشكل الأساسي الذي تواجهه كل هوية جماعية (أمة قومية أو دينية)، هو مشكل زمنيتها، أي هل لها ماضٍ، حاضر ومستقبل؟ فإذا كانت الاستمرارية التاريخية ترتبط بأصل، ومن ثم، مقاومة التبدل باعتباره انحرافاً عن البدء؛ فإن وعيها بذاتها لا يتحقق إلا بإدراكها للتغيّر في الزمن.

يعتبر المنطق الجدلي الهويةَ كنتاج لسيرورة تاريخية، فهو يميز الهوية الرمزية (العرقية أو الإثنية) من الهوية التاريخية. فالوعي التاريخي الذي يجد تحققه في التغير والتطور والتقدم، هو الذي يضفي على الهوية شكلها التاريخي ويمنحها مضمونها الجدلي. فالهوية إذاً، هي تاريخية كونها نتاج سيرورة تاريخية، لكنها أيضاً تاريخية بمعنى مختلف، فهي تؤثر في سير التاريخ، تمنحه المعنى وتحدد له الوجهة.

إن التصور التقليدي للهوية يحسبها جوهراً خالصاً وثابتاً من ثوابت الماضي، ومن ثم تسخّر مذهبياً لمقاومة التغير، بدلاً من فهم وظيفتها كوسيلة للتقدم. وهكذا تتحدد وظيفة الهوية في السهر على ديمومة الشعور بالانتماء رغم التغير الزمني، أي الشعور بالاستمرارية التاريخية رغم التغير الذي هو خاصية مميزة للزمن.

إن وظيفة الهوية هي الحفاظ على التلاحم الاجتماعي، لكنها تتحول إلى نقيضها حين توظَّف أيديولوجياً بهدف تفكيك ذلك التلاحم. فالهوية التي أضاعت ذاتها، تبحث عن حقيقتها في مرآة الآخر، في حين أن الهوية تعثر على حقيقتها في ذاتها.

إن القول بأن الهوية تاريخية لا يعني صمودها في وجه أعاصير التغير فقط، بل قدرتها أيضاً على الحفاظ على أصالتها. فهي تعي فكرة التغير، ليس كنفيٍ لجوهرها بل لتحقيق تاريخيتها.

وهكذا تعثر الهوية على ذاتها وتحقق جوهرها في الوعي التاريخي الذي يتمثل الأمة كهوية تاريخية، وفي الوقت نفسه كماهية خالصة. فالهوية هي سيرورة تاريخية نحو المستقبل.

لكن المهم اليوم، بالنسبة إلى الأمة العربية، ليس معنى الهوية بل وظيفتها التاريخية. فالتصنيفات الماكرة التي تعتمد تكوين هويات إثنية أو عرقية أو طائفية أو مذهبية بهدف تحقيق مصالح سياسية، أو تلجأ إلى تسخير الأيديولوجيا الدينية بغاية تفكيك الهوية العربية التاريخية؛ لا تمثل تهديداً حقيقياً للهوية العربية فقط، بل تخريباً متعمداً لمفهومها.

إن نفي الهوية التاريخية العربية، يؤدي حتماً إلى خروج العرب من التاريخ، وإلى نهاية مفهوم العرب السياسي والديني والثقافي. ذلك بأن الأمة العربية الواعية بذاتها تتحول إلى أمة مستَلَبة وغريبة عن ذاتها.

الأطروحة السادسة، «المصير العربي رهين بفلسفة الحاضر». يتحقق الوعي بالتاريخ من خلال الوعي بالحاضر، أي الوعي بالتغير. ذلك بأن الوعي بالزمن التاريخي لا يتم إلا من خلال الشعور

بديمومة الزمن. الزمن هذا النهر المتدفق، ولكنه أيضاً ذاك التغير الدائم. يفقد الماضي وجوده بمجرد انصرامه، فهو مجرد ظل لذكرى، إذ إن تزييف حقيقة الحاضر المأسوية تعكس الصورة الحقيقية للوعي العربي الذي يضع ذاته خارج الزمن؛ فالانفصال عن الحاضر سقوطٌ في العدم. ذلك بأن الكائن الذي ينفي وجوده الآن، لا يفقد تاريخيته فقط، بل يضيّع أيضاً كينونته.

وهكذا فإن الوعي العربي مطالَب اليوم بتحديد علاقته بالسياسة والدين والعنف والحرية والعدالة، وأن يكشف كذلك عن اللامفكر فيه في السلوك والفعل. ذلك بأن القوى العنيفة والعمياء هي التي تعبِّر عن نفسها من خلال تطلعات جامحة وسلوكيات مدمرة. فهي تحقق ذاتها بالتدمير الذاتي للحاضر وللمستقبل.

المستقبل العربي رهين بفلسفة الحاضر ذلك بأن المنعطف التاريخي الذي نحياه منفتح على آفاق مختلفة ومتناقضة: أفق الرعب والموت والمأساة من جهة، وأفق الحرية والعدالة والحياة الكريمة من جهة ثانية. وهكذا فإن انتصار الدولة الوطنية ودمقرطتها وإعادة بناء نظام عربي منسجم، متضامن، يملك مشروعاً سياسياً، وبرنامجاً اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً؛ هو شرطٌ ضروري للتطلع نحو مستقبل تاريخي.

نلاحظ أن الثورات ترجع إلى مهدها، ففي مصر احتمت بالناصرية، وفي الجزائر بجبهة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، وفي تونس بالثورة الوطنية... ما يعني أن أفق الثورة هو الثورة نفسها. ذلك بأن المبادئ والمعايير والقيم المؤسِّسة للمجتمع هي نفسها التي تمنحه المعنى وتحدد وجهته. وفي هذه الحالات جميعها، فإن الضحايا هم الذين صنعوا تاريخها.

إن الأسئلة التي تفرض نفسها اليوم على المثقف العربي النزيه، هي:

ـ ما هو موقعه أمام الدعاة والخبراء والمحللين السياسيين والصحافيين والإعلاميين الذين يتنافسون على تخريب الوطن العربي وتزييف الوعي وتشويه الحقيقة؟

ـ ما هو موقفه من العنف الأعمى والرعب الأسود الذي تنهجه الجماعات الإرهابية، تارة تحت مظلة الجهاد الإسلامي وتارة أخرى تحت غطاء ثوري؟

ـ ما هي وظيفته في ظل المنعطف التاريخي الحاسم؟ هل هي دعم الدولة الوطنية والهوية العربية والنظام السياسي العربي، أم الانخراط في مسلسل التخريب والتدمير الذاتي والعدم المأسوي؟

لا يمكن المثقف العربي المساهمة في الحوار، ذلك بأن العنف ينفي الكلمة، بيد أنه يمكنه التعبير عن موقف تاريخي من المصير العربي المطلق والكلي.

المناقشات

١ ـ عصام نعمان

نحن العرب في محنة. والخروج من المحنة يتطلّب مراجعة تجربتنا الحضارية بكل أبعادها. والمراجعة تتطلب نقداً. والنقد يتطلب تشخيصاً لما نحن فيه. بكلمة، الخلاص يتطلّب تغيّراً. التغيّر يبدأ بالحرية. الحرية هي المبتدأ والخبر. هي الانعتاق من الارتهان لثالوث التقليد الجامد والسلطان الجائر والعدو الطامع.

تسبّب أولياء التقليد والسلطان (بمعنى السلطة) والعدو الخارجي في استلاب العرب حريتهم وأرضهم ومواردهم الطبيعية. كوابح التقليد عززت جور السلطان، وجور السلطان أعطى العدو الخارجي ذريعة للتفريق والسيطرة.

في ظل التقليد وانتفاء التجديد وجور السلاطين ومطامع الأعداء، غابت الحرية أو غُيبت. هل من تراث للحرية في تجربتنا الحضارية؟ كلا. ثمة بديل منها هو الطاعة. فالطاعة هي القاعدة، الحرية هي الاستثناء. بل الطاعة أضحت طريقة حياة، والحرية مجرد انقطاع طارىء لطاعة مزمنة. وفق هذا المفهوم، أصبح للأصالة معنى وحيد هو الإيغال في ممارسة الطاعة، الطاعة للنص الديني الذي جرى تأويله لمصلحة السلطان. في المقابل، أصبح للحرية مدلول رامز: التمرد على التأويل السلطاني للنص وتالياً التمرد على جمود التقليد وجور السلطان، والانطلاق إلى اكتناه الحداثة.

غير أن العرب والمسلمين أخفقوا في اكتناه الحداثة مثلما أخفقوا في طلب الحرية. السبب؟ تلازم مزمن بين الحداثة والعدو الخارجي. فقد شقّ عليهم أن يطلبوا الدواء ممن اعتبروه مصدراً للداء!

هكذا خسر العرب الحرية والحداثة معاً. خسروا الحرية بسبب التقليد الكابح الذي فرض عليهم ثقافة الطاعة. وخسروا الحداثة بسبب من التقليد الجامد والسلطان الجائر اللذين اعتبرا الحداثة رديفاً للعدو الطامع.

كيف نتغيّر اذاً؟

التغيّر إرادة ونهج في آن. هو للفرد المستنير نهوضٌ بثقافة النقد ونقد الثقافة والممارسة. هو للجماعة الواعية نهج لتجاوز التقليد الجامد والسلطان الجائر ومواجهة العدو الطامع، واكتناه حداثة مجزية والنزوع إلى الإبداع.

في مسار التغيّر ليس ثمة خروج من التراث بل خروج على جوانبه الشائخة. وليس ثمة اقتبال لكل مضامين الحداثة بل اكتناه لجوانبها المجزية والنافعة. غير أن للتغّير شرطاً رئيساً هو الحرية، الحرية بما هي القدرة على الاختيار وعلى اتخاذ القرار. فالحرية قيمة وحاجة. إنها قيمة بذاتها نابعة من طبيعة الكون المبني على التنوع والتعدد، وهي حاجة كيانية وجودية للاختيار واتخاذ القرار لتحقيق الغايات. والسبيل إلى التغيّر الحضاري المتكامل هو في اقتبال الحرية كقيمة وحاجة معاً على مستوى الفرد والجماعة، وفي مسالك المجتمع ومؤسسات الدولة.

من أين نبدأ؟

نبدأ في أي زمان وأي مكان. القرار في هذا المجال فردي كما هو جماعي يتخذه الأحياء والأحرار في نفوسهم.

لا شكل معيّناً لقرار التغيّر. إنه إرادة فعل، يباشرها الفرد كما الجماعة في لحظة أو على مراحل. بمقدار ما يكون التغيّر نتيجة تنظيم أو حركة ناهضة تتأمن وفرة في الفاعلية والإنتاجية والحصاد. وبمقدار ما تكون المشاركة واسعة يكون القرار متكاملاً ومجزياً.

للمشاركة صيغ وأوجه متعددة. غير أن أفضلها وأفعلها ما يضمن صحة التمثيل الشعبي وعدالته في آن. من هنا تستبين فاعلية صيغة التمثيل النسبي في انتخابات حرة، تكفل أوسع مشاركة لشتى فئات مجتمعاتنا التعددية. بمثل هذه المشاركة، تمكن مباشرة عملية إعادة التأسيس على مستوى مؤسسات المجتمع والدولة.

لكن، ماذا لو قاوم أولياء التقليد الجامد والسلطان الجائر والعدو الطامع مسار الحرية والعملية الديمقراطية؟

في هذه الحال، لا مناص للقوى الحية العاملة للتجديد والديمقراطية من أن تمارس في مواجهة الخصوم نهجَ الممانعة والمقاطعة والمقاومة. الممانعة تعني المعارضة بكل أوجهها. المقاطعة تعني العصيان المدني. المقاومة تعني الكفاح المسلح في سياق الدفاع عن النفس. ولا بأس في أن يدفع طلاب الحرية والديمقراطية ثمناً لمطلبيهما العادلين. إنهما يستحقان أغلى التضحيات من أجل خروج الأمة، أفراداً وجماعات، من مستنقع الركود الى فضاء النهوض.

بعد عصور وأجيال من الركود والاستبداد والاستعمار والهيمنة، آن أوان التغيّر بإرادةٍ حرة وعزيمة جادة. آن أوان التغيّر بالشعب وللشعب. التغيّر بالحرية وللحرية. فالحرية هي المبتدأ والخبر.

٢ ـ جمال زهران

أحيي أحمد يوسف أحمد على ورقته التي تعكس العلم والخبرة. وأكاد أتفق وأختلف معه من زاوية المنهج: فالاتفاق في التوصيف أدى إلى طرح الحل في وقف التدهور في الأوضاع الحالية على خلفية إنقاذ ما يمكن إنقاذه قدر الإمكان.

لكنني أطرح في مقابل ذلك فكرة التبعية السياسية في مواجهة الاستقلال الوطني، كإطار تحليلي. فالنظم العربية الحاكمة لديها الاستعداد والقابلية للاختراق السياسي، ثم التأثير في الشعوب بطبيعة الحال بأدوات المال والإعلام، ومن ثم فهي نظم تابعة، وفي المقابل فإن الطرح في مواجهة هذا الواقع يكمن في التشديد على فكرة الاستقلال الوطني لمواجهة المشروع الاستعماري الجديد.

وأرى أن الحل يجب ألّا يتوقف على وقف تدهور الأوضاع فقط، والحؤول دون القضاء على الهوية العربية لمصلحة مشروعين إقليميين إيراني وتركي، فقط، بل يجب أن يكون الحل الحقيقي في استعادة الدور الإقليمي الفاعل لمصر بغطاء عروبي، وهو أمر يواجه مشاكل ضخمة، ويمكن صياغته بالتنسيق مع الشرق (روسيا والصين والهند...) في ظل تغيرات النظام الدولي وعودته إلى الثنائية القطبية مرة أخرى بعد عشرين سنة من الغياب. بعبارة أخرى نحن بحاجة إلى مشروع مصري عروبي في مواجهة المشروعين الإقليميين الآخرين، وما زلت أراهن مع أحمد يوسف أحمد، على دور الشعوب في إحداث التغيير وهو آتٍ بإذن الله.

٣ ـ أمين حطيط

أسجل أن الباحث حاول التزام الموضوعية واحترام حقائق التاريخ ووقائعه، لكن عن قصد أو خلافه وجد نفسه يأخذ بمصطلحات ومفاهيم طرفٍ من أطراف الصراع في المنطقة من دون نقاشها. فالذي يطلق عليه ربيع عربي ظهر أنه في معظمه محل لحريق وليس ربيعاً في أي حال، كما أن القول إنَّ الصراع هو بين محاور سني ـ شيعي أو مسلم ـ مسيحي أو عربي ـ كردي أو عربي ـ فارسي... إلخ، إنما هو قول يبعد من عمق الأمور كما نراها.

إن المشهد العربي القائم إنما هو نتاج صراع بين مشروعين: مشروع استعماري احتلالي تقوده أمريكا، ومشروع تحرري استقلالي يجمع دولاً عربية وغير عربية. المشروع الاحتلالي الاستعماري يعتمد استراتيجية هجومية متعددة الأساليب الميدانية. وجاء في السنوات الخمس الأخيرة أسلوب الحرب المتكئة على العمل المسلح الذي تنفذه قوى غير تقليدية تتظاهر **بأنها** تعتمد فكراً إسلامياً سنياً، لتوفر فرصة التحشيد على أساس مذهبي والتهديد بالمليار مسلم يتعبدون وفقاً للمذاهب الأربعة في مواجهة مسلمين يتعبدون على مذاهب شيعية اثني عشرية أو زيدية أو خلافها. وهنا نجيب الباحث ونقول إن أمريكا تستثمر بالإرهاب وتدّعي أنها تحاربه؛ وبالنسبة إلينا فموقفها غير ملتبس بل تحاول الخداع.

أما الاصطفافات العربية في هذا الصراع، فيبدو أنها اصطفافات تفتقر إلى الثبات والاستقرار النهائي في الموقع، لذلك تجد أن هذه الدولة أو تلك تعيش حال مد وجزر من القضايا النزاعية

والصدامية في الوطن العربي، وقد تكون السعودية وقطر والإمارات وحدها من يستمر في مواقفه ويقدم ترجمة لها كل ما يستطيع من مال وإعلام وصولاً إلى مرحلة شن حرب خارج قواعد القانون الدولي العام على اليمن بقصد إخضاعها تحت عنوان أو بذريعة التصدي للمد الإيراني الشيعي على حد توصيفهم.

أما عن مصر، فلا أعتقد أن الورقة تعمقت في حقيقة الموقف المصري المحكوم بعوامل ثلاثة، الالتزامات العقدية الدولية، والتهديدات الداخلية المتنوعة، والطموح الوطني المصري للعودة إلى موقع يؤهله لها وضعها الجيوسياسي. فمن يَغُصْ في ذلك يعرف أن مصر لا تستطيع أن تماشي السعودية في حربها على اليمن إلى آخر المطاف، ولا تستطيع أن تماشي من يريد هدم سورية وتفكيكها، ولا تستطيع مع حكمها الجديد أن تقبل بأن تكون جرماً يدور في فلك أي دولة عربية أخرى. ولأن مصر هكذا فهي تتعرض لحرب مركبة وتتعرض لضغوط متعددة أمنية واقتصادية حتى وسياسية.

غابت فلسطين وما يجري من تهويد ممنهج فيها عن الورقة مع أن هناك تكمن القضية.

وفي الختام ـ وبقرار من الباحث ـ غاب عن الورقة طرح رؤية لمسار الأحداث والتطورات وتحديد ما يمكن أو ما يجب فعله في مواجهة التهديد العميق للأمة في وجودها وأمنها وفاعليتها وثرواتها وإنسانها. وهنا ولأنني أعتقد أن هذه الندوة قد تضطلع بوظيفة التوجيه فينبغي أن نطرح مخارج مما نحن فيه، وأهمها تعطيل وسائل جبهة العدوان على الأمة عبر كشفها ووقف عمل العرب بسياسة التدمير الذاتي ولحس المبرد. والعودة إلى حقيقة الصراع وأهداف العدوان على الأمة وتجاوز الخدع والأكاذيب حول غيرة الغرب علينا.

يجب أن نستفيد مما آل إليه الوضع خلال خمس سنوات من الحريق العربي وأن نتمسك بما تحقق من مكاسب ومن ومضات مضيئة في المشهد الآن. ننطلق منها لإطفاء النار والبحث عن طريق حقيقي للربيع. نعلم أنه لا نتصور أن الوقت يتيح الآن الدعوة إلى موقف عربي واحد، ولكن يجب أن نبدأ من مكان ما وأهم ما يمكن الانطلاق منه هو وقف التجييش والعودة إلى الهدوء والحوار العربي المنتج تمهيداً لوقف نار العرب في ما بينهم.

٤ ـ نور الدين العوفي

ليس لدي خلاف مع بحث أحمد يوسف أحمد من حيث المضمون، بل من حيث المقاربة المعتمدة. يقول في بداية البحث: «قراءة المشهد العربي الراهن معضلة نفسية قبل أن تكون مشكلة تحليلية». في تقديري، إن العكس هو الصحيح. ذلك بأن ما يُشكِّل معضلة حقيقية هو بالذات التحليل الموضوعي، وليس النفسي والذاتي، لما يحدث في الوطن العربي من فتنة اختلط فيها الحابل بالنابل، ومن تدمير للبلاد وللعباد غير مسبوق. بطبيعة الحال، لا يستقيم التحليل سوى حينما تهدأ الأمور، وتستكين الأحداث، وتتحسن مقروئية المشهد المعقد والملتبس والمتحول باستمرار.

لكن، على الرغم من الصعوبة المنهجية، وهي صعوبة حقيقية، لإنتاج مفاهيم مفتاحية من شأنها أن تساعد على معرفة التحديات، وعلى إدراك الرهانات، وعلى الرغم من الحركية التي يتسم بها المشهد الراهن، والغموض الذي يلف الوضع العربي منذ ما يسمى «الربيع العربي»، فإنه، مع ذلك، لا مناص من اجتراح فعل التفكير ومن بلورة أدوات التحليل والتشخيص.

كنت أتمنى أن يحظى هذا الجانب بما يستحقه من الاهتمام، وبخاصة أن للباحث إسهامات سابقة في النظر إلى القضايا العربية من المنظور الاستشرافي. فالبحث في المخرجات الممكنة، والعناية بالفرص المتاحة ليس «ترفاً» فكرياً، كما يقول أحمد يوسف أحمد، بل هو المدخل الأنسب، والطريق الأسلم لتجاوز الأنفاق نحو الآفاق.

٥ ـ علي الدين هلال

أوافق على التوجه العام للبحث في أننا نواجه أزمة معقدة ومتداخلة فهي أزمة دول، وأزمة مجتمعات، وأزمة نخب سياسية وثقافية، وأزمة في علاقة الدولة بمجتمعها ومدى تعبير مؤسسات هذه الدولة عن التكوينات الاجتماعية والثقافية القائمة. في هذا السياق، أود التركيز على نقطة واحدة، هي أن استفحال التناحرات المذهبية والإثنية، وخصوصاً تلك المتعلقة بما يسمى «الانقسام السني ـ الشيعي» لم تكن نتيجة طبيعية لتطور التفاعلات في المجتمعات العربية، وإنما تمت بفعل فاعل، ونتيجة لإعداد وتخطيط في المرحلة التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وإعادة تصميم نظام الحكم فيه على أسس طائفية ومذهبية، ثم تم تدعيم وتحفيز هذا الانقسام وتوظيفه سياسياً من طرف أيادٍ أجنبية وعربية.

٦ ـ مصطفى عثمان إسماعيل

تعقيب في أربع نقاط:

أولاً: هنالك تحولات كبيرة في النظام العالمي قوى تتقدم وتدخل في حلبة الصراع (روسيا في سورية) هل نحن نشهد بروز نظام متعدد الأقطاب بديلاً من النظام الأحادي القطبية الذي ظل سائداً؟ وما هي تأثيراته في المنطقة العربية؟

ثانياً: أتفق مع الباحث حول خطيئة الجامعة العربية في إبعاد النظام السوري من مقعد سورية في الجامعة وهذا لا يقل عن خطيئتها في شرعنة التدخل الأجنبي في ليبيا والعراق.

ولكن الجامعة العربية ما هي إلا تعبير عن إرادة الدول العربية، فلا نلومنّ إلا أنفسنا. وكما يقول المثل: الضرب على الميت حرام.

ثالثاً: أتحفظ تماماً على ما جاء في البحث من اتهام لما يسمى قوى الإسلام السياسي. وأرفض بشدة شيطنتها بوضعها كلها في سلة واحدة من دون تمييز وربطها بالإرهاب وتحميلها مسؤولية ما يجري في المنطقة. فقوى الإسلام السياسي موجودة في البحرين وفي الكويت وفي السودان

وفي مصر، وهي تحكم في تونس والمغرب، وهي موجودة في اليمن وهي جزء لا يتجزأ من نسيج هذه الأمة. وتحميلها المسؤولية كتحميل مسؤولية هزيمة حزيران ١٩٦٧ للقوى القومية واليسارية. فأرجو ألا نلجأ إلى هذا المنطق التقسيمي، فاتهام كهذا بالجملة قد يفهم أنه اتهام للإسلام.

رابعاً: في تقديري التقسيم آتٍ؛ فكتاب رالف بيترز نائب رئيس الاستخبارات العسكرية الأمريكية السابق أصدر كتابه **لا توقفوا القتال** عام ٢٠٠٦ وأرفقه بخريطة لتقسيم الوطن العربي. رالف هذا هو سايكس ـ بيكو الجديد. ولن نستطيع إيقاف خريطته إلا بمشروع عربي شامل.

٧ ـ محمد جميل ولد منصور

البحث الذي قدمه أحمد يوسف أحمد لا يبدو لي بالموضوعية والتوازن المطلوبين؛ فهو أقرب إلى مرافعة عن رأي فئة منه إلى قراءة إجمالية لمشهد عربي بالغ التعقيد، ظهر ذلك في المقدمة وتأكد في المتن وأثناء التحليل وبرز في نداء الخاتمة.

مر البحث أثناء حديثه عن التدخلات في الحال العربية على تدخلات الإسرائيلي والأمريكي والإيراني والتركي والإثيوبي، ومع عدم ذكر تدخلات أخرى (الفرنسي والروسي والإنكليزي مثلاً).

فإن الذكر المتلازم لهذه النماذج عادة ما يخلق التباسات شديدة...

لفت انتباهي استعمال مصطلحات التيار السياسي الذي ينسب نفسه إلى الإسلام واستسهال إطلاق تهم الإرهاب وهدم الدولة ونحوها على هذا التيار في خلط لا يسعفه الواقع والحال، وأكتفي هنا بالقول إن هذا المنطق لا ينتمي إلى مستوى الخطاب الحواري الذي ساد في عدد من أدبيات وندوات هذا المركز، كما أنه يستبطن وصفاً سياسياً خاصاً ويعبر عن أنظمة أكثر مما يعبر عن مفكرين وأكاديميين.

عند ذكر العلاقات الموريتانية ـ الإسرائيلية، وهي سوءة خلقية ودبلوماسية من دون شك، يبقى ذكر أنها قُطعت وانتهت، وهو أمر نعتز به ولو أنه صادر عن نظام نعارضه لأسباب أخرى طبعاً.

في الختام... أذكر أن فشل الربيع العربي وتحوله إلى كارثة كان بسبب غياب نخبة تقوده...

لا أحب القراءة التآمرية وتحميل المسؤولية للآخرين، لكن ألا يبدو أن جهات محلية متكلسة وأطرافاً دولية وإقليمية أرادت لهذا الربيع ـ بأخطاء أصحابه ومعها ـ أن يتحول إلى مشكلة وكارثة.

أحيي مقارنة التناقض بين المواقف والمواقع (من يريد التغيير ومن لا يريده) بدلاً من التناقض الفكري والأيديولوجي (إسلاميون وعلمانيون) التي قدمها شعبان، وأرى أنها تعبر عن إدراك سليم للحال، فالمشكلة هي كيف نؤسس لإطار ونعبر من وضع إلى وضع ديمقراطي رصين، وليس البرنامج الفكري لهذا الطرف أو ذاك.

٨ ـ مفيد الزيدي

أعتقد أن الصفحات الست الأولى من بحث الأخ أحمد جاءت مكررة في أحداثها ومعالجتها، ربما بحكم كثرة ما كتب عنها في الأدبيات العربية والغربية وتعقيد أحداثها وتشابكها، وأعتقد أنه كان من الأفضل الدخول إلى البنية العربية من عشية الربيع العربي أو مع انطلاقته.

أشار الباحث إلى أن العراق مهدد بالتفكك إلى ثلاث دول. ربما كان هذا الرأي قائماً منذ عام ٢٠٠٣ وكل الأحداث الجسام التي مرت بالبلاد خلال تلك السنوات. إلا أن التجربة ودروس الماضي أثبتت أن النزاعات والصراعات الإثنية والطائفية والقومية غير مجدية ولم تحقق مكاسب نهائية لجميع الأطراف وكانت خسائرها جسيمة، وتالياً لن يكسب أي طرف على حساب الطرف الآخر بفضل الوعي العشائري والديني والشعبي ومواقف النخب الاجتماعية والثقافية ودعواتها إلى ضرورة التوحد والوحدة الوطنية والمواطنة للحفاظ على العراق كدولة وشعب وأرض وسيادة، ولا ننسى أن العامل الخارجي (الغربي) أدى دوراً كبيراً منذ عدة عقود ولا يزال في مؤامرة إضعاف العراق وتفكيكه بوصفه « الدولة الأمة» ومحاولة تحويله إلى مفهوم «دولة المكونات».

٩ ـ عبد الخالق عبد الله

في ظل مسار التفتيت الراهن للدولة الوطنية تبقى المهمة الرئيسة أمام الشعوب والنخب العربية الفاعلة هي التصدي لحركة تفتيت الدولة الوطنية العربية والخروج برؤية ثقافية وفكرية وسياسية تدافع عن بقاء واستمرار الدولة الوطنية المعرضة للمزيد من التفتيت مستقبلاً بعدما انطلقت قوى الفوضى والعنف والتطرف من عقالها على نحو غير مسبوق في التاريخ العربي المعاصر.

١٠ ـ سمير حباشنة

كنا أمام بحث مقدر وأمام تعقيبين مهمين عميقين، نص عبد الحسين شعبان ونص رضوان سليم.. والحقيقة أن ملاحظتي تنصب على أهمية أن لا نعزز الاتهام للعقل العربي بأنه عقل ماضوي يسهب في قراءة التاريخ ونبشه من دون أن يتم توظيفه لخدمة الحاضر أو رسم معالم مستقبل عربي واعد منتظر.

إنني أتمنى على ملتقانا أن لا يسهب تالياً في تحليل أسباب ما جرى وتشخيص الواقع وتوصيفه... من دون أن نتقدم إلى الأمام بفكرة عملية قد تخدم المستقبل العربي. وحتى لا يكون لقاؤنا أكاديمياً بحتاً فإنني أقترح أن نقوم بتقديم مبادرات عملية لإعادة ترتيب الأمور في أقطارنا: سورية، اليمن، ليبيا، العراق... بحيث نضع نصب أعيننا أهمية وقف الحرب الآن والحفاظ على وحدة شعب وأرض هذه الأقطار، ودفع أطراف المعادلات الوطنية من حكم ومعارضة وأطراف متقاتلة «خارج حسابات الإرهاب ومنظماته» بحيث يتم التوافق على شكل وجوهر النظام السياسي التوافقي الديمقراطي الذي يكون للجميع دورٌ فيه من دون تهميش أو إقصاء.

حاول النظام العربي الرسمي أن يتعامل مع قضايا هذه الأقطار بأساليب شتى.. من دون نجاح، وحاولت هيئة الأمم وقوى دولية كثيرة أن تقوم بفعل من شأنه حل إشكاليات هذه الدول المبتلاة ولم تنجح.

أعتقد أن على الفكر العربي والمفكرين العرب أن يخرجوا من إطار الصمت أو التحليل النظري وأن يتقدموا بمبادرات نزيهة من شأنها إنقاذ أقطارنا العربية تلك من حال الدمار والقتل والانقسام المذهبي وما يمكن أن تصل إليه الأمور بتقسيم هذه البلدان، حيث المستفيد الوحيد بلا شك هو إسرائيل.

١١ ـ محمد محسن الظاهري

استمتعت بقراءة بحث أستاذي أحمد يوسف أحمد، ولكن ما أحزنني وأدهشني في آن، ما أورده في خاتمة البحث الموسومة بـ«كلمات عن المستقبل». فقد ورد في البحث ما نصه: «ليس في نية الكاتب أن يبذل أدنى جهد لاستشراف الفرص المتاحة لأي من المشاهد السابقة». والتساؤل في هذا السياق: لمَ تبدد هذا الجهد الاستشرافي الذي ورد في البحث؟ أين مواطن الضعف؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟ وهل هذا يستوجب الاستقالة الاستشرافية؟ ولماذا تحول الاستشراف إلى «ترف ورفاهية» كما جاء في الورقة البحثية؟ وهل يمكن الاستغناء عن مرحلة الاستشراف وفصلها عن مراحل وصف الظواهر وتحليلها وتفسيرها؟

لقد لفت نظري تحميل الأنظمة والنخب مسؤولية ما وصلنا إليه. حيث وسم الباحث النظم العربية بأنها «إما عاجزة وإما متواطئة»

وفي الوقت الذي أشاد فيه الباحث بالشعوب العربية بالقول إن «لها إرادة عامة وإنها قادرة على فرصة التغيير لكن تضحياتها للأسف ذهبت سدى» فهو حمّل مسؤولية هذا الفشل للنخب العربية بعامة، والنخب القومية العروبية بصفة خاصة، حيث إنها «فقدت وحدتها حتى داخل الفصيل الواحد».

كما لفت نظري ما أورده الباحث في عرضه للمشاهد الثلاثة: مشهد التفتيت المخيف، ومشهد وقف تدهور الأوضاع بالتوصل إلى حلول للصراعات الساخنة والأزمات المستحكمة في الوطن العربي، والعودة بالتدريج إلى الوضع الطبيعي، أما المشهد الثالث فقد تمثل بـ«أن تنهض قوة أو قوى مؤتلفة عربية بمهمة إصلاح أو تطوير تنعكس بالإيجاب على الأوضاع العربية». وفي هذا الصدد، أسجل للباحث شجاعته في نقد الذات لا جلدها.

١٢ ـ محمود علي الداود

إن أيّ قراءة إجمالية في المشهد العربي الراهن لا بد من أن تأخذ في الحسبان ظاهرة الإرهاب الذي يتوسع ويتمدد في منطقة واسعة بين سورية والعراق. واليوم فإن المنطقة الواقعة بين حلب

وبين الرمادي والفلوجة وعلى امتداد أكثر من ١٢٠٠ كم٢ هي اليوم تحت احتلال داعش الذي يبلغ امتداده سيناء المصرية وليبيا وحتى الصحراء الغربية في الشمال الأفريقي. إن النجاح الذي حققه الإرهاب في كل هذه الأقطار كان نتيجة حتمية لفساد الحكومات وفشلها الذريع في تحقيق مطالب شعوبها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية. هذا إضافة إلى الدور الكبير الذي أدته الاستخبارات الأمريكية والصهيونية في خلق هذه المجاميع المسلحة من الإرهابيين بهدف تحقيق أهدافها بعيدة المدى بتدمير القوى الذاتية العربية وإمكانياتها الاقتصادية والتمهيد لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط يكون للدور الإسرائيلي فيها موقعاً قيادياً يحقق لها أطماعها التوسعية ووضع الخطط لعرقلة بزوغ فجر لأي نهضة عربية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

لقد أفرزت تداعيات عدوان الإرهاب على العراق تهجير الملايين من العراقيين وتدمير مدنهم وقراهم وأصبحت مدناً عراقية تاريخية، مثل الموصل والرمادي والفلوجة، أسيرة بيد هذا النظام الإرهابي المتخلف. من هنا فأنا أدعو إلى تحرك عربي شامل لمواجهة الإرهاب. إن اندحار الإرهاب هو الذي سيعيد للعراق سيادته الكاملة على أراضيه ويهيئ الأجواء لوحدة وطنية حقيقية، مع ضرورة مبادرة الحكومة إلى معالجة المشاكل الداخلية القائمة وفي مقدمها المصالحة الوطنية.

١٣ ـ أديب نعمة

المسار الراهن الذي يعيشه الوطن العربي منذ انطلاق «الربيع العربي» في تونس نهاية العام ٢٠١٠، هو مسار معقد ومتعدد المستويات، وتفعل فيه ديناميات مختلفة، متعارضة لا بل متناحرة أحياناً. وما نشهده اليوم من صراعات مسلحة وفوضى وتفكك (العراق، سورية، ليبيا...إلخ)، ومن استعادة السلطة في بعض الدول (مصر، تونس، البحرين... إلخ)، ليس امتداداً وتطوراً لـ «الربيع العربي» بما هو حركة وديناميا الحراك الشبابي ـ الشعبي المطالب بالعدالة والحرية والكرامة. لا بل هو وليد ثورة مضادة على الربيع العربي، وانقضاض عليه من جانب قوى مختلفة أطلقت ديناميات بديلة أو مضادة للدينامية التي سعى الربيع العربي إلى إطلاقها.

الربيع العربي خرج علينا بتحديات مصيرية، وأعلن دخولنا ـ أو احتمال دخولنا ـ في مرحلة تكوينية جديدة من تاريخنا العربي الحديث. وبناء عليه فإن اختيار الإطار المرجعي للتحليل، واختيار نقطة الانطلاق التي نقارن بها أو نحلل انطلاقاً منها أساسي وله أثر في مجمل التحليل. وفي اعتقادي أن نقطة الانطلاق يجب أن تكون عصر النهضة (نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)، لا مرحلة بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال.

أعلن الربيع العربي بالممارسة فشل عملية بناء الدولة الوطنية في البلدان العربية، وفشل التصور القومي السائد لـ «الوطن العربي» أيضاً. الإشكاليات التي يطرحها الربيع العربي اليوم هي أكثر شبهاً بإشكاليات عصر النهضة، لجهة طبيعتها وشمولها ولجهة الظروف المحيطة، أكثر مما هي مشابهة لإشكاليات مرحلة بناء الدولة الوطنية والاستقلال وتشكُّل النظام العربي. حتى في موضوع الهوية

العربية، الإشكالية الحالية أقرب إلى فكرة الهوية العربية ببعدها الثقافي والحضاري في عصر النهضة أكثر من الفكرة القومية العربية في مرحلتها الأيديولوجية (الناصرية ـ البعثية).

وفي رأيي أن الربيع العربي (في أيامه الأولى في الشارع) قدم الجواب الصحيح عن السؤال المصيري الذي تواجهه البلدان العربية، وهو ضرورة بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة. وهذا يعبر عن طبيعة ووجهة المشروع الإصلاحي التغييري الذي يعبر عنه الربيع العربي والقوى التي أطلقته. وإذا كان لا بد من تطوير الجواب التاريخي على الأزمة، فلا بد أن يجري ذلك في الاتجاه نفسه، بحيث تستكمل عناصر «الأجندة» التي أعلن عنها الربيع العربي وتقترب من مشروع نهضة جديدة، يكون بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة قلبه النابض.

١٤ ـ أحمد يوسف أحمد (يرد)

أبدأ بشكر الأخوين عبد الحسين شعبان ورضوان سليم على التعقيبين اللذين قدّمهما، من خلال مقاربة مختلفة للموضوع، إضافة حقيقية لبحثي، وأود الإشارة إلى أنني أتفق مع عبد الحسين شعبان تماماً في أن مستقبل ما يجري من تطورات في الوطن العربي لا يمكن أن يكون محكوماً بتطورات اللحظة الراهنة وأن الأفق الزمني الممتد هو الذي سيحكم على المآل الأخير لما يحدث أمام أعيننا من ظواهر، ويجب أن أعترف بأنني تعمدت أن أركز على اللحظة الراهنة لأسباب عملية أوضحتها في ختام البحث يتلخص جوهرها في أن تطورات هذه اللحظة وتداعياتها تنذر بخطر داهم لا بد من التركيز عليه والتحسب لمواجهته، وتالياً فلم أكن منشغلاً حتى بما يمكن أن يحدث بعد أربع أو خمس سنوات، لأن هذا الذي سيحدث سيتأثر بالتأكيد بمدى نجاعتنا في مواجهة التحديات الراهنة وليس باجتهادات عن المستقبل قد تصيب أو تخيب بينما ساحة الفعل الحقيقية هي وقف التدهور في الأوضاع العربية الذي يمكن أن يفضي بنا، إذا ما استمر، إلى اختفاء النظام العربي أصلاً. وفي هذا التوضيح الكفاية بخصوص الرد على الأخ محمد الظاهري في خصوص استقالتي من الاستشراف، فأنا لم أستقل منه ولا يجوز لي ذلك علمياً، وإنما أؤكد أن المهمة العاجلة أمامنا الآن هي وقف الانزلاق إلى الحضيض.

أما بالنسبة إلى مداخلات المشاركين، فكلها إما أضافت إلى بحثي إضافة قيمة وإمّا أنها أتاحت لي الفرصة لتوضيح نقاط ربما لم أوضحها على نحوٍ كافٍ في عرضي للبحث. وسوف أعلق على بعض ما أثير أثناء هذه المداخلات للتوضيح، وأرجو اعتبار أنني أتفق مع الأفكار التي لن أتناولها في ما يلي، لذلك لن أشير إليها وأكتفي بتوجيه الشكر إلى من أفادوني بها.

أتفق مع أمين حطيط تماماً في أن الصراع الدائر الآن في الوطن العربي ليس سنياً ـ شيعياً وإنما هو بالأساس، كما ذكر، صراع بين قوى الاستعمار والتحرر، غير أنه لا شك في أن قوى الهيمنة الغربية قد تعمّدت إذكاء الصراعات الطائفية والمذهبية حتى أصبحت على النحو الذي نراه الآن،

ومن ثم يتعيّن علينا مواجهتها، ويظهر هذا المعنى واضحاً من مراجعة نص بحثي وهو موجود بين أيديكم.

وأود أن أوضح للأخ نور الدين عوفي أنني عندما ذكرت أن الوضع العربي بات معضلة نفسية أكثر منه مشكلة أكاديمية، لم أكن أقصد أن معالجته التحليلية ينبغي أن تكون نفسية وإنما قصدت أنه أصبح مصدر إحباط واكتئاب لكل المهمومين بالعروبة.

وقد ثار الحديث مرتين عن التيار الذي وصفته بأنه ينسب نفسه للإسلام، أولاهما في مداخلة مصطفى إسماعيل الذي تحفظ على «شيطنة» هذا التيار، والثانية في مداخلة محمد جميل منصور الذي لامني على تسمية «التيار الذي ينسب نفسه للإسلام»، والحقيقة أنني لم «أشيطن» التيار، ولكن أفعاله واضحة في مصر بصفة خاصة وهي في غنىً عن أية شيطنة، أما تسمية التيار فلا أملك سواها لأنني لو استخدمت مصطلحات أنصاره ووصفته بالتيار الإسلامي فكأنني أنزع الصفة الإسلامية عن بقية التيارات كلها فضلاً عن أني لا أقبل أصلاً أن يدّعي تيار سياسي أنه يمثل الإسلام.

وقد وصلني سؤال مكتوب من الأخ محمود جبريل يقول فيه: «هل كان هناك حقيقة نظام عربي تم اختراقه أم أنه كان فكرة وحلماً ولم يكن واقعاً في يوم من الأيام، بل إن غيابه قد يكون سبباً من أسباب ما حدث؟»، ولا أتردد في الإجابة بالإيجاب. نعم كان هناك نظام عربي فاعل في مرحلة المد القومي في خمسينيات القرن الماضي وستينياته استطاع أن يخوض معركة التحرر من الاحتلال والاستعمار بنجاح وأن يصد محاولات الاختراق الخارجي وأن يطور بعضاً من نظمه السياسية وغير ذلك من الإنجازات، وخاضت جماهيره معارك ناجحة كما في التصدى لحلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر ومشروع أيزنهاور، بل إن النظام تصرف بمسؤولية وفاعلية ملحوظتين، حتى بعد هزيمة ١٩٦٧ وصولاً إلى حرب ١٩٧٣. ولم يبدأ التفكك إلا بعد خطوات الـ «سلام» المصري ـ الإسرائيلي، ومع ذلك استطاع أن يستعيد توازنه في الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى أن جاءته الضربتان القاصمتان بغزو الكويت ثم غزو العراق.

وفي النهاية وصلني سؤال من الأخ شيرزاد النجار عن المخططات الخارجية الهادفة إلى تقسيم جديد للبلدان العربية، وهو ما أتفق معه تماماً، أما الإجابة عن سؤال ما العمل الذي طرحه فهي موجودة في كم هائل من الدراسات والتقارير لا يحتاج صانعو القرار إلا إلى الاطلاع عليها والاسترشاد بها، لذلك قصرت إجابتي على هذا السؤال في البحث على النخبة العروبية التي آن الأوان لأن تتجاوز انقساماتها غير المبررة وغير المقبولة كي تصنع صدقية لما تنادي به.

القسم الأول

ما بعد المرحلة الانتقالية:
نظرة مستقبلية

الفصل الثاني

ما بعد المرحلة الانتقالية في مصر

عمّار علي حسن(*)

تمهيد

لا يسعنا أن نفهم الوضع في مصر عقب انقضاء المرحلة الانتقالية، إلا في ضوء الخطوات المنتظمة التي قطعتها الثورة المصرية منذ انطلاقها في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وكذلك المعطيات والمؤشرات والنموذج الذي صنعته. ففي فترة «التخمر الثوري» وما تبعها، رسم الشارع المصري دورة كاملة لحضوره السياسي وتأثيره الكبير في مجريات الأمور، كطرف أول وأصيل في المعادلة، ليبرهن على أن «الناس هم الأساس»، وسارت هذه الدورة على النحو التالي:

١ ـ توقظ النخبة الشارع، وتعمق درجة وعيه، من دون أن يكون لها سلطان عليه، لأنها افتقدت أيام حكم مبارك الشبكات الاجتماعية والمشروعية القانونية والقدرات المالية التي تمكنها من التواصل المباشر والواسع مع الجماهير.

٢ ـ لا تستطيع النخبة بمفردها أن تحدث التغيير العميق والتحول الاستراتيجي في المشهد أو الموقف أو الحالة. والمثال الناصع لذلك حركة «كفاية» التي رغم شجاعتها ومغامرتها وانضمام عدد من الرموز الوطنية إليها من مختلف التيارات السياسية، ظلت على مدار أكثر من ست سنوات مجرد جماعة احتجاجية ذات مواصفات خاصة، ولم تتمكن بمفردها من تحقيق هدفها في «منع التمديد لمبارك والتوريث لنجله»، بل شهدت قبيل انطلاق ثورة يناير تصدعات وتشققات وتراخت إمكاناتها إلى درجة أن كثيرين تحدثوا عن مرضها أو موتها وانقضائها تماماً، ولا سيما بعدما ظهرت «الجمعية الوطنية للتغيير» التي تسلمت الراية، وانفتحت أكثر على الجمهور من خلال حملة التوقيعات على

(*) كاتب وباحث في علم الاجتماع السياسي ـ مصر.

مطالب التغيير السبعة، والتي بلغت مليون توقيع قبل شهور قليلة من ثورة يناير، والتي تجددت قبيل ثورة يونيو من خلال حملة تمرد التي جمعت توقيعات أكثر من ٢٢ مليون شخص، حسبما أعلنت، لسحب الثقة من حكم الإخوان.

٣ ـ حين تنضم القاعدة الشعبية إلى ما تراه النخبة أو تقدّره يحدث هذا التحول، وتضطر السلطة إلى الاستجابة للمطالب مثلما حدث في انتفاضة ١٨ و١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، أو تغادر الحكم نهائياً إن أصر الشعب على هذا. وقد حدث في المرتين بتدخل «القوة الصلبة» وهي المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن، من أجل إجبار السلطة لتنزل على إرادة الشعب.

٤ ـ حين تنحسر القاعدة الشعبية عن النخبة تقف الأخيرة عاجزة عن تحقيق مطالبها، وتعود السلطة إلى التجبّر من جديد، أو الالتفاف حول المطالب التي كانت الجماهير قد نزلت الشارع من أجلها، بدعوى أن الثورة كانت مجرد انتفاضة أو تعرض كيان الدولة نفسه للخطر، وذلك بعدما وظفت الناس كساتر حماية لهذه القوة، إما للثقة فيها أو للتعويل عليها، ولو إلى حين، حتى يتسنى لها ترتيب أوراقها للحفاظ على مصالحها الراسخة.

٥ ـ تبدأ النخب في حفز وإيقاظ وعي الجماهير من جديد مناشدة إياها أن تنزل إلى الساحة من جديد بغية التغيير، وتسعى إلى تفنيد حجج وذرائع السلطة الجديدة.

لم يكن الجمهور «كتلة متجانسة» في هذه التجربة، بل امتزج فيه خليط بشري، أغلبه سائل، إذ إن أغلب المحتجين لم يكونوا منتظمين في أحزاب سياسية أو حركات اجتماعية أو جماعات دينية، وهم «الزاحفون» الذين يؤلفون نموذجاً للحركات الاجتماعية، إلى جانب «متحدي السلطة»، ويمثلهم الألتراس، إلى جانب البلطجية ومعتادي الإجرام في مراحل ما بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو.

هذا الخليط، وفق التجربة المصرية، يمر بثلاث مراحل على النحو التالي:

أ ـ يتوحد الشارع السياسي المصري حول هدف قصير المدى، في وسعه أن يشحذ الهمم، ويشحن الطاقات، ويأخذ بالأفئدة والألباب، مدة معينة، فيندمج الناس، على أشتاتهم، في كتلة واحدة، فتتحقق معادلة «الكل في واحد» ويؤمن الجميع بمبدأ «قوتنا في وحدتنا».

ب ـ حين يتحقق الهدف قصير الأمد، وكان في ثورة يناير إسقاط حكم مبارك وفي ثورة يونيو إسقاط حكم الإخوان، يحدث الخلاف حول ترتيب المرحلة المقبلة، أو حول الأهداف الأبعد، وفي مطلعها كيفية بناء نظام سياسي جديد، ويتوزع الشارع بين أغلبية راغبة في تحقيق الاستقرار، الذي يكون أحياناً المصطلح السحري للثورة المضادة، وبين أولئك الراغبين في استكمال الثورة، منطلقين من أنها عملية تغيير جذري، يجب ألا تكتفي برحيل الحاكم أو إسقاط نظامه، إنما ببناء نظام آخر يحقق كل مطالب الثوار، كاملة غير منقوصة. وبين الفريقين

هناك من يؤمن بأن هذه المعركة لا يمكن الفوز فيها بالضربة القاضية، لأن الثورتين المصريتين كانتا ثورتين شعبيتين، بلا قيادة واضحة ومحددة ومتفق عليها، لذا لم يصل الثوار إلى الحكم مباشرة ولم يطبّق ما طالبوا به، والذين كانوا أيضاً بلا استراتيجية متكاملة ومعلنة، يتم فرضها بقوة على من حاز الحكم.

ج ـ يؤدي هذا الخلاف، وهذا التوزع على الأهداف والوسائل، إلى تفكك الكتلة البشرية من جديد، وعودة كل طرف منها إلى أرضيته الأولى، ينطلق منها ويدافع عنها، وهو في النهاية دفاع عن خليط من المصالح والمنافع والأيديولوجيات والمبادئ.

د ـ لا يعني هذا أن الكل يعود إلى النقطة التي بدأ منها قبل الثورة، فالفعل الثوري يكون قد أدى دوره في هز الكثير من الاعتقادات الجامدة وأعاد صياغة بعض المصالح، وأعاد تشكيل بعض التحالفات، الأمر الذي يعني إحداث قدر من التغيير إلى الأمام، لا يمكن لأي سلطة حصيفة أو رشيدة أن تنكره، وإلا أعادت الثورة إنتاج دورة جديدة، أو موجة أخرى.

في ضوء ما سبق ستتم في هذا المقام دراسة خيارات الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية المصرية اليوم، وهي السلطة الحاكمة، والقوى الثورية والحزبية، وجماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها، والقاعدة الشعبية العريضة من غير المنتظمين في التشكيلات الثورية والتنظيمات الدينية المسيَّسة والأحزاب السياسية.

أولاً: خيارات السلطة السياسية

تقود قراءة السياق الذي يحكم العملية السياسية إلى الاعتقاد أن السلطة الحاكمة في مصر تواجه ثلاثة خيارات أساسية، على النحو التالي:

١ ـ خيار الحفاظ على النظام الحاكم

ليس من قبيل التجني أن نقول إنه لم يحدث، إلى الآن، تغيير جوهري أو جذري وعميق في نظام حسني مبارك، فقد ذهب هو أو سقط عن عرشه، وبقيت «المباركية» طريقة في تفكير السلطة، وأسلوب عمل لأجهزة الدولة ومؤسساتها. وقد يرجع هذا بالأساس إلى أن من تسلموا الحكم عقب خلع مبارك لم يكن في حسبانهم أو في نيتهم الاستجابة لمطالب الثورة، فالمجلس العسكري الذي تسلّم الحكم في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، تعامل مع ما بدأ في ٢٥ كانون الثاني/يناير بوصفه مجرد انتفاضة ضد التوريث. وكان همّه الأساسي هو الحفاظ على تماسك كيان الدولة الذي تعرّض لهزة عنيفة، فضلاً عن افتقار أعضاء هذا المجلس إلى الخبرة الكافية لإدارة شؤون الحكم، وكذلك طبيعة الجيش كمؤسسة «أمنية بيروقراطية» تعتقد أن المجتمع يجب أن ينتظم على شاكلتها، لذا فهي

لا تحبذ تعددية الآراء والمواقف واختلاف المشارب والأهواء[1]. لهذا حاول المجلس طوال الوقت «تبريد الثورة» وخفض سقف مطالبها أو تفريغها من مضمونها تدريجاً[2].

وجاء حكم جماعة الإخوان المسلمين من خلال محمد مرسي، فلم يترجم هذه المطالب إلى واقع عملي، لأن الإخوان اعتبروا الثورة «فرصة» تاريخية منحها الله عبر الشعب لهم للانتقال من «مرحلة الصبر» إلى «مرحلة التمكين» سريعاً، فضلاً عن أنهم من المنشأ أو الأساس لم يكن لديهم أي بدائل حقيقية عما كان يجري قبل «ثورة ٢٥ يناير»[3].

وبعدما أطيح حكم الإخوان المسلمين، مرت مصر بمرحلة انتقالية أو تأسيسية جديدة، لتجد السلطة نفسها في مواجهة موجة جديدة من إرهاب الجماعات المتطرفة والتكفيرية التي تحالفت مع الإخوان، وتستفيد من إمكاناتهم المادية أو من المظلة السياسية التي يوفرونها تحت لافتة تسمى «الدفاع عن الشرعية». حتى لو كانوا يختلفون مع الإخوان فكراً وتنظيماً.

وتحت ذريعة ألا يعلو صوت فوق صوت «مكافحة الإرهاب» وجدت السلطة السياسية التي يأتي على رأسها الرئيس عبد الفتاح السيسي مبرراً تسوقه لعموم الناس بأن الوقت لا يسمح بترف اسمه «إنجاح الثورة»، ولا سيّما أن المعركة مع الإخوان كانت لاسترداد الدولة التي أصبحت إبان عهدهم في خطر، وما يزال هذا الخطر مستمراً من وجهة نظر السيسي؛ ليس على أيدي الإرهابيين فحسب، بل بفعل المؤامرات الخارجية أيضاً.

٢ ـ خيار الانتصار للثورة

هذا الخيار هو أكثر الخيارات نجاعة في كسب الشرعية وتعزيز رضا الجماهير والحفاظ على تماسك الدولة وغلق الطريق أمام إعادة الأمور إلى الوراء، سواء بعودة المباركية أو بعودة الإخوانية. فثورة ٢٥ يناير انطلقت لأن شروطها كانت متوافرة كاملة، وما زاد سخط الناس على المجلس العسكري الأول، ومن بعده على «الإخوان المسلمين»، أنهما أهملا مطالب الثورة المستحقة، وغير القابلة للتأجيل، وراحا يعملان ما في وسعهما من أجل أن تبقى الأمور على حالها. لكن ما يعوق هذا المسار الآن هو أن من جلسوا في مقاعد الحكم بعد ثورة يونيو، ليسوا من الثوريين، بل هم مزيج من أتباع النظام القائم والمنحازين إلى الخيار الأمني، والميّالين إلى رفض التغيير. وهذا أمر خطير جداً على السلطة الراهنة، إن استمرت في عدم الاستجابة لنداءات العدالة الاجتماعية، وفي فعل ما يجرح كرامة المواطنين ويخنق الحريات العامة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: إبراهيم خضر، **الجيش والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع العسكري** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥).

(٢) عمار علي حسن، **الطريق إلى الثورة: التباشير والنبوءة.. الانطلاق والتعثر** (القاهرة: دار ميريت، ٢٠١٢)، ص ٢٩٠.

(٣) عمار علي حسن، **الفريضة الواجبة: الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين** (القاهرة: الدار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ١٤٠.

٣ ـ خيار الإصلاح

يعني هذا الخيار عدم الاستجابة الفورية والسريعة لاستحقاقات الثورة، واتباع النهج الإصلاحي الذي يقوم على ترك الآليات والإجراءات التي يحددها الدستور من تداول سلطة، وتعددية سياسية، وتكافؤ فرص بين المتنافسين السياسيين، ونزاهة الانتخابات، ورقابة شعبية، وتقوية المؤسسات، وحضور المجتمع المدني، لتصحيح أخطاء الماضي تباعاً وتحقيق ما أراده الثوار، ولا سيّما أن الفساد والاستبداد نجما عن «التأبد في الحكم» وضعف المجتمع في مواجهة السلطة. لكن هذا المسار يبدو متعثراً الآن إلى حد بعيد، وبخاصة مع عدم احترام الدستور، وغياب أي إجراءات لمكافحة الفساد، وسن قوانين تضيق على الحريات العامة.

ثانياً: خيارات جماعة «الإخوان المسلمين»

صنعت مصرُ جماعةَ الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨، فصنعوا ظاهرة «الإسلام السياسي» في العالم بأسره، إما انسلاخاً عنهم وإما تأسياً بهم وإما مضاهاة لهم وإما امتداداً لجماعتهم التي جعلت مقصدها ما تسميه «أستاذية العالم»، فساحت في الأرض وراء هذا الحلم بعيد المنال. وبانكسار الإخوان بعد إزاحة حكمهم في مصر، تتعرض فكرتهم للانطفاء، وتتساقط شعاراتهم الأخلاقية، ويتصدّع تنظيمهم؛ ما يفتح باباً وسيعاً أمام أسئلة منطقية عن مستقبل الإسلام السياسي برمَّته، ولا سيّما أن إطاحة حكم الإخوان المسلمين في مصر تبعه تظاهرات منددة لأعضاء التنظيم في بلدان شتى، في مقدمها تركيا وباكستان والأردن وقطاع غزة وبعض دول أوروبا.

لكن قبل الإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نجيب عن تساؤل أوّلي هو: أي سيناريوهات مطروحة أمام الإخوان أنفسهم في الوقت الحالي؟ وبالتأكيد ليس الجواب سهلاً مع استمرار حالة «الالتهاب العاطفي» للجماعة بعد إسقاطها من الحكم، وظاهرة التصريحات المتضاربة التي تتوازى مع العودة شبه الكاملة إلى «العمل السري»، وبخاصة بعد إعلان مجلس الوزراء المصري جماعة الإخوان تنظيماً إرهابياً. لكن يمكن أن نصل إلى تحديد هذه المسارات من خلال استقراء الطريقة التي يفكر فيها الإخوان، والتي ندركها من خلال قراءة تاريخهم، والسياق الراهن الذي يحيط بهم، والارتباطات والرهانات الدولية عليهم، والتي جعلت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تنظر إليهم بوصفهم طرفاً قادراً على خدمة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

بناءً على هذا، يمكن القول إن خيارات الإخوان بعد إسقاط حكمهم توزعت على دروب ثلاثة هي:

١ ـ خيار السير إلى الأمام

كان هذا الخيار يعني مراجعة الأفكار والأدوار وإبداء الاعتذار عما اقترفته الجماعة في حق الشعب المصري من أخطاء في أثناء وجودها في الحكم، ومن خيانتها ثوار يناير، وتقديم تصور

جديد يؤلف بين الجماعة وبين فكرة «الوطنية»، ويظهر إيمانها الجازم بالتعددية السياسية والفكرية وتداول السلطة، وقطعها بأن الديمقراطية لا تعني فقط «صندوق انتخاب»، إنما هذا مجرد إجراء من حزمة إجراءات يجب أن تواكبها قيم ونسق للحرية الشخصية والعامة والتسامح والانفتاح وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان، وكذلك إعادة ترتيب صفوف الجماعة بما يقود إلى تنحية القادة المنحدرين من «التنظيم الخاص» الذي مارس العنف والإرهاب، ويتقدم بالإصلاحيين على حساب المنتمين إلى أفكار سيد قطب التكفيرية. وبعد هذا يمكن المجتمع أن يعيد طوعاً دمج الإخوان، فكراً وتنظيماً. ولن يبقى سوى وضع هذا التنظيم تحت سلطان الدولة، مراقبةً ومحاسبةً، لا إبقائه على صيغته الحالية، وكأنه دولة داخل الدولة.

٢ ـ خيار الرجوع إلى الخلف

وهو الدخول في مواجهة عنيفة وأعمال عدائية وإرهابية ضد المجتمع ومؤسسات الدولة، وفي طليعتها القوات المسلحة والشرطة والقضاء، انتقاماً لإسقاط سلطة الإخوان، ورغبةً في إفشال السلطة التي حلت محلهم، وإرهاق الدولة وإنهاك قواها، وإجبار أهل الحكم على تقديم تنازلات جذرية أو فارقة. وهذا الخيار يعني ببساطة انتحار الإخوان، لأنه لا يمكن تنظيم أن يهز أركان دولة راسخة مثل مصر، لديها تجربة في التعامل مع الإرهاب، وسبق لها أن انتصرت عليه غير مرة، ولا سيّما أن الأغلبية الكاسحة من الشعب المصري ترفض تماماً هذا المسار.

٣ ـ خيار الثبات في المكان

يدخل الإخوان بمقتضى هذا الخيار في تفاوض مع السلطة الجديدة، ولو بعد حين، يعيدهم إلى الحياة العامة تحت طائلة المشروعية القانونية والشرعية السياسية، فيخوضون غمار الانتخابات البرلمانية والمحلية وربما الرئاسية، ويظهرون تسليمهم التام بما جرى، لكنهم يبطنون عكس ذلك من خلال تمويل وتحريك بعض التنظيمات التكفيرية التي تمارس الإرهاب لاستنزاف الدولة. ويتطلب الشق الأول من هذا الخيار إعادة «حزب الحرية والعدالة» الذراع السياسية للإخوان تحت طائلة الشرعية.

وفي ظل هذا الخيار التحايلي، هناك قضيتان ستحكمان جزءاً كبيراً من تصرفات الإخوان وما يفعلونه في الوقت الراهن أو المستقبل، وهما غائبتان إلى حد كبير عن النقاش العام، وإن تطرق إليهما البعض فيكون وروده إياهما على استحياء وعلى نحو عابر، وهما قضية «صناعة المظلومية» وقضية «الفصام الإخواني حيال الحقوق والواجبات».

بالنسبة إلى **القضية الأولى**، ما يفعله الإخوان الآن لا يعدو كونه خلق «مظلومية جديدة» يسوّقونها هذه المرة إلى العالم بأسره، بعدما سوقوها في مصر عقوداً من الزمن، واستعطفوا بها الناس، فصمتوا عن سرقتهم لثورة يناير العظيمة، وصوتوا لهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية وأعطوهم السلطان

كاملاً. ومن المؤسف أن هذه المظلومية تُصنع بسكب الدماء الغزيرة في الشوارع لمصريين من الإخوان وغيرهم، وفي ركاب ترويع الآمنين وقطع الطرق والتضييق على الناس، واستعداء الخارج إلى الداخل، والغرب إلى مصر.

وبالنسبة إلى **القضية الثانية**، فهناك من دافع بوضوح عن حق الإخوان في «الشرعية السياسية» عبر السماح لهم بتأسيس «حزب سياسي»، ورفضوا محاكمة أعضاء الجماعة أمام «محاكم عسكرية»، وأيدوا حصولهم على حقوق المواطنة كافة، من دون تهميش ولا تمييز ولا نبذ. وكثير من منظمات حقوق الإنسان كانت تدافع عن وجهة النظر تلك من دون مواربة كجزء من مهمتها. ونظراً إلى أن الإخوان المسلمين كانوا في المعارضة وتحت الملاحقة، لم يقف أحد ليسأل نفسه: هذه حقوقهم فما هي واجباتهم؟

وبعد الثورة، وإنشائهم حزباً سياسياً وحيازتهم أغلبيةً في البرلمان، وفوز أحدهم بمنصب رئيس الجمهورية، أخذوا كل الحقوق، لكن أحداً أيضاً لم يسألهم عن الواجبات. وبعدما أزيحوا عن السلطة بفعل انتفاضة شعبية عارمة، انحاز لها الجيش، راحوا يطلبون بالحقوق؛ حق التظاهر، وحق الحصول على التقاضي العادل، وحق التعبير عن الرأي، وحرمة الدم... إلخ.

هناك من يقف معهم في كل هذه الحقوق، لكن لم يسألهم الجميع عن واجباتهم حيال الدولة التي يعيشون فيها.

وأتصور أن الإخوان لم يذهبوا إلى الخيار الأول، لأنه بدا صعباً على قيادات تكلست وشاخت في مواقعها، وتتوهّم أن ما في رؤوسها من أفكار يجسد الطريق المستقيم. لكن ربما يتزايد بمرور الوقت حجم المقتنعين بهذا المسار في صفوف الإخوان، من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من ميراث الجماعة.

كما أن الخيار الثاني بدا مكلّفاً ومتعباً؛ فالإخوان يدركون جيداً جوهر المحن التي مروا بها حين اصطدموا بالدولة، وخصوصاً المؤسسة العسكرية، والتجربة نفسها يعيها حلفاء الإخوان، ولا سيّما «الجماعة الإسلامية» التي رفعت السلاح ضد نظام حسني مبارك، فانهزمت وراجع قادتها أفكارهم حتى يمكنهم الخروج من السجون. والصدام سيؤدي إلى اتساع الهوة بين الإخوان والمجتمع، ويزيح صورتهم في المخيِّلة الشعبية من أعضاء «الجماعة الدعوية» أو «التنظيم السياسي» إلى «العصابة الإجرامية» أو «المجموعة الإرهابية». ولهذا، تكلفة باهظة على صورة الإخوان التي اهتزت بقسوة حين أصيب الناس بالصدمة من الفجوة المتسعة إلى أقصى حد بين أقوالهم وأفعالهم.

وغالباً، ستمضي الجماعة إلى الخيار الثالث، وهو الثبات في المكان، وتتوقف حاجتها إلى تحريك أدوات العنف التي تمولها على الظرف المتجدد الذي تعيشه، وعلى قدرة أجهزة الأمن على اكتشاف هذا المخطط والتعامل معه باقتدار، وعلى رد فعل المجتمع والقوى السياسية والنخب الفكرية على هذا إن قُدِّمت أدلة عليه. وكذلك على مدى وجود رهانات خارجية على الإخوان

لزعزعة الاستقرار في مصر من عدمه، وكذلك مفاضلة قيادات الجماعة بين الغُرم والغُنم الناجمَين عن انتهاج هذا المسلك.

ثالثاً: خيار القوى الثورية والسياسية المدنية

قبل أن نفحص عن خيار القوى الثورية والسياسية علينا أن نبين مدى أهمية أن تعمل هذه القوى على خلق بديل سياسي حاضر، ومحدد المعالم، وذي شعبية جارفة. فابتداءً، لا توجد أمة حيّة متمكنة إلا وتمتلك عدة بدائل في التفكير والتدبير، تجربها كيفما أرادت، وبحسب مقتضيات الحاجة، فإن أخفق أحدها، تذهب مباشرة إلى غيره، ساعية ما أمكنها إلى الترقي في المعاش، متنقلة من حَسن إلى أحسن، من دون توقف ولا تردد، وسائرة دوماً إلى الأمام في خط مستقيم، متلمسة سُنة الحياة السليمة والصحيحة، التي تقول إن الغد يجب أن يكون أفضل من اليوم، وإن الجيل المقبل من الضروري أن يكون أوعى وأسعد من الجيل الحالي، وإن هذا يسلّم ذاك الراية، في رضا واطمئنان وإخلاص واضح وجلي للوطن.

ومثل هذه الأمة لا تترك طرفاً بعينه يحتكر تقديم البدائل، بل تعطي الفرصة للجميع للمشاركة في صنعها، مهما كان موقعهم من السلطة، أو موقفهم منها؛ فالكل شركاء في الوطن والمسار والمصير، والمستقبل لن تكون مغارمه على طرف من دون آخر، ويجب ألا تصبح مغانمه لمصلحة جهة على حساب البقية.

أما الأمم المريضة أو الهشة، التي تقف على أبواب الفشل، وربما الموت الموقت، فتفتقر إلى إنتاج البدائل، حيث لا تصنع غير الحزب الواحد والرجل الأوحد، ولا تزرع غير الأفكار والرؤى النمطية التي عفّى عليها الدهر، وتسمي الركود استقراراً، وقلة الحيلة حكمةً، والتمسك بمن شاخ وأفلس خبرة. وهذا الصنف من الأمم، لا يمتلك غير مسار واحد، لذا ترممه حتى لو تعمق الشرخ وصار عصياً على الترميم، وترتقه حتى لو اتسع الخرق على الراتق، وتضيّع سنوات كثيرة هباءً في سبيل الاحتفاظ بهذا المسار المتداعي، لأنها لا تعرف غيره، ولا تألف سواه. وترتضي أن تمضي الحياة يوماً بعد يوم؛ فلا أفق ولا أمل، ولا خطة ولا تصور للمستقبل المنظور أو البعيد، مع أن العالم غني بالخيارات والبدائل والمسارات، ولا سيّما في أوقات الراحة والسلم، والتركيز على التنمية والرفاه والرخاء.

ومن المؤسف أن القوى السياسية والثورية المصرية، تعيش هذه الحال المريضة، فلا تمضي إلا في طريق واحد، هو الذي حددته السلطات. ومن أجل هذا الخيار الذي لم يختبر أحد مدى صوابه أو ملاءمته واقعنا، تحشد كل الطاقات، وتعمل أغلب العقول والنفوس في اتجاه واحد. وحتى لو تمكن أي من هذه القوى السياسية من الوصول إلى السلطة في المستقبل، فإنه لن يكون في وسعه، من دون حيازته بديلاً قوياً، أن يخلق نظاماً سياسياً مغايراً لحكم الإخوان أو حكم مبارك، حيث كانت تتحول خطب الرئيس إلى برامج عمل، وتوجيهاته إلى قوانين، وتعليقاته العفوية إلى خطط،

وإيماءاته إلى قرارات، تجد طريقها سريعاً إلى التنفيذ، بغير فحص ولا دراسة، وبذا تحوَّل الوزراء إلى مجرد موظفين مطيعين، يجلسون في انتظار تعليمات الرئاسة لينفذوها، أو يبادرون بالتصرف بحسب ما يرضي رأس السلطة، بغض النظر عن مدى حاجات الواقع إلى هذا، أو حاجة الناس إلى ذاك[٤].

وفي ظل البديل الواحد، تصبح القوى السياسية والاجتماعية والثورية المختلفة مع النظام الحاكم أو المتفق معه، مجرد حواشٍ باهتة على متن غليظ، ومجرد كائنات رخوة لا تصلب ظهرها في وجه السلطة، أو كائنات طفيليةً تعيش على الفتات المتاح، وعلى البقايا التي يتركها النظام أو تنحسر عنه أرديتها الثقيلة، التي تغطي المجالات العامة كلّها. وبذلك، تصبح عاجزة عن أن تطرح نفسها بديلاً من النظام، أو تؤلف «نظام ظل»، وتصير مغلولة اليدين عن إنتاج تصور مختلف، يسعى إلى حشد مناصرين له، ومنافحين عنه، فتأتي ثمار أي كفاح أو نضال من أجل تحسين شروط الحياة، هزيلة وضئيلة وعطنة، أو يكون حصاد الهشيم.

وفي ظل البديل الواحد أيضاً، تختار السلطة الإطار الذي يحكم التصرفات والتحركات والقرارات في الداخل والخارج، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، ويكون على مؤسسات الدولة أن تخضع لهذا الإطار، ويفكر قطاع كبير من الجماعة العلمية والبحثية في الوسائل التي تخدمه، إما بحثاً عن رضا الحاكم، أو لتجنب آثار غضبه، أو رضوخاً للأمر الواقع، ويأساً من إصلاحه. وحتى القلة التي تحتفظ باستقلاليتها وتحاول أن تبدع بدائل أخرى، لا يجد إبداعها أي صدًى، ولا يحظى بأي اهتمام أو رعاية، لذا تبقى الأفكار البديلة حبيسة الأدمغة والأدراج، وكثير منها يموت في صمت مطبق.

ومع البديل الواحد، تفتقد الدولة إدارة ناجعة متجددة قادرة على تجنب الكوارث، وإدارة الأزمات، وقبل كل هذا النهوض بالأمة، ودفعها إلى الإمام دفعاً، لتأخذ موقعها اللائق في طابور الأمم. وكذلك تتجمد حياتنا وتتوقف، أو تسير سير البطة العرجاء، بينما تسرّع البلدان الغنية بالبدائل في خطاها، فتتسع الهوة بيننا وبينها، ونصير بتتابع الأيام ذيلاً لها، وعالة عليها.

إن القوى السياسية والثورية المصرية بحاجة إلى إبداع بدائل لا تنتهي لحل مشكلاتها التي تعقدت في كل مناحي الحياة. وهذا الإبداع يجب ألا يتوقف مهما تعنتت الحكومات أو عمدت إلى وأد الأفكار والأعمال التي لا تأتي على هواها ومصالحها، فتلك السلطة أو هذه ليست باقية إلى الأبد، وليست قدراً محتوماً. ولا بد من أن نؤمن بأنه سيأتي في لحظة إلى سدة الحكم من يدركون أن تجميد البدائل أو وأدها جريمة في حق الأمة ومستقبلها. لذا، من الضروري أن يجد هؤلاء الجادّون

(٤) حول الآليات التي كانت تحكم عمل النظام السياسي في مصر خلال فترة حكم مبارك، انظر: محمد صفي الدين خربوش، محرر، **التطور السياسي في مصر، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بالأهرام، ١٩٩٤). وانظر أيضاً: Phebe Marr, ed., *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role* (Washington, DC: National Defense University Press, 1999).

المخلصون أفكاراً عملية جاهزة، ليستخدموها في مواجهة التخلف، والأخذ في أسباب التقدم والرقي، لنظفر في نهاية المطاف بدولة ومجتمع قويين وقادرين على الصد والرد، وتحقيق أحلام المواطنين الذين يتحرقون شوقاً إلى الحرية، ويتطلعون إلى حياة مادية أفضل، فتتحقق للأنظمة الشرعية المفقودة، وتمتلك الدولة منعة وحصانة في مواجهة أي عدو أو طرف خارجي طامع. ومن دون ذلك، ستجد الدولة المصرية نفسها في نهاية المطاف في وضع لا تحسد عليه.

ويتقاطع طرح البديل الواضح مع خيارات القوى السياسية كافة، الثورية والحزبية، التي يمكن أن تتوزع على النحو التالي:

١ ـ التحالف مع السلطة أو الصمت حيال أفعالها والصبر عليها

يأتي هذا الخيار خوفاً على الدولة التي دخلت في مواجهة حاسمة مع الإرهاب؛ فكثير من قوى المعارضة التي شكلت «جبهة الإنقاذ» ضد حكم الإخوان ترى أن الوقت غير مناسب لممارسة ضغوط شديدة على سلطة تقع على كتفيها مهمة ثقيلة، وهي إعادة الأمن والاستقرار إلى الشارع ومواجهة التآمر الدولي على البلاد، فضلاً عن مكافحة العنف المفرط والإرهاب الذي تمارسه أجنحة من جماعة الإخوان وحلفائها، وكثير من التنظيمات التكفيرية وفي مطلعها «بيت المقدس» الذي بايع داعش. وتعتقد هذه الأطراف أن الدفاع عن السلطة الحالية بوصفها نتاجاً لثورة ٣٠ يونيو، والجسر الواصل بين مرحلتين في تاريخ البلاد، عمل لا بد منه، لأن العكس يعني رفع الغطاء السياسي عنها، وتعريتها أمام خصمها الأول وهو الإخوان، بما يصب في صالح هذه الجماعة في النهاية، ويشكل خطراً جديداً على الدولة.

٢ ـ العودة إلى الميادين

يكون هذا الخيار احتجاجاً على السياسات القائمة كونها لا تترجم مبادئ الثورة (عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية) في الواقع المعيش، ومن منطلق الإيمان بأن ابتعاد السلطة الحالية من «الخط الثوري» سيؤدي في النهاية إلى شحن رصيد غضب جديد في نفوس الناس وقلوبهم، ولا سيّما أن الثورة قامت أصلاً نظراً إلى أن شروطها كانت قائمة بقوة في عهد حكم حسني مبارك، حيث التوريث، وتزوير الانتخابات، واستشراء الفساد، واحتكار القرار السياسي، وسطوة الأمن الغاشمة، والفجوة الطبقية الهائلة، والتجبر البيروقراطي الظاهر، وتراجع مكانة مصر إقليمياً ودولياً.

وقد يؤدي الاحتجاج المباشر إلى عدة نتائج: **أولها**، إمكان تنبيه السلطة إلى تأخر الاستجابة للثورة ودفعها إلى اتخاذ ما يلزم حيال هذا الاستحقاق المنتظر. وهذا بالقطع أكثر الاحتمالات أمناً وسلاماً وعدلاً أيضاً؛ **وثانيها**، عناد السلطة ومن ثم انفجار التظاهر من جديد بما يعرض مصر لتكون دولة فاشلة بعدما نزفت كثيراً وطويلاً نتيجة استمرار الاضطراب السياسي؛ **وثالثها**، قيام جماعة الإخوان، إن كانت ما تزال في حالة مواجهة مع النظام الحاكم، باستغلال هذه الاحتجاجات من

جديد لمصلحتها، وامتطائها مثلما امتطت «ثورة ٢٥ يناير»، وتحويلها قوة دفع في الضغط على السلطة من أجل إجبارها على تقديم تنازلات لحساب الجماعة. وهنا يكون الثوار محل تلاعب جديد من قبل الإخوان المسلمين، بعدما تحولوا في النهاية إلى دفقة نقية من دم جديد تنساب في شرايين الجماعة، فتقويها. والجماعة نفسها تراهن على هذا الخيار، فتطرح نفسها، كذباً وافتراءً، بوصفها راعية «ثورة ٢٥ يناير» أو حارستها، حتى تخدع شباب الثورة، الذين أزعجهم خروج بعض الوجوه تشكك في «ثورة ٢٥ يناير» وتصفها، زوراً وبهتاناً، بأنها كانت مؤامرة خارجية.

٣ ـ مسار الانتخابات

يمكن أن تُكمل هذه القوى عبر صندوق الاقتراع، في الانتخابات البرلمانية والمحلية ثم الرئاسية في ما بعد، ما سبق أن بدأته بحناجرها الهادرة، وأياديها التي كانت تدق الهواء، أو بالسواعد التي واجهت قوات الأمن في «ثورة ٢٥ يناير».

لكن ما يجعل الثوار مترددين في المضي قدماً في هذا الخيار الانتخابي، أن إمكاناتهم المادية ما تزال محدودة، كما أنهم لم يتوحدوا بعد بالقدر الذي يتيح لهم منافسة أصحاب المال أو المستندين إلى ظهور قبلية وعشائرية وعائلية أو المعتمدين على توظيف المال العام للدولة ومؤسساتها، كما يعرقل هذا الخيار حالة الضعف التي تعانيها الأحزاب السياسية المصرية في الوقت الراهن، وهي مشكلة مزمنة بدأت بعد عودة الحياة الحزبية عام ١٩٧٦، تحت ما سمي «المنابر»، وذلك بعد توقفها عقب «ثورة ٢٣ يوليو» ١٩٥٢ في مصر[٥]. لكن هذا العيب يمكن تفاديه إن توحد التيار المدني المرتبط بالثورة في هذه اللحظة الفارقة، ليملأ الفراغ السياسي الكبير الذي تعيشه مصر في الوقت الراهن.

فرغم أن الطليعة التي أطلقت «ثورة ٢٥ يناير» تنتمي إلى «التيار المدني»[٦]، فإن نصيب هذا التيار من «الشرعية الدستورية» لم يتناسب مع ما له من «الشرعية الثورية»، وذلك وفق النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية التي شهدتها مصر عقب الثورة، وانتخابات الرئاسة التي أوصلت مرسي إلى الحكم، لتعيش مصر في حكمه سنة صعبة بكل المقاييس، ثم أوصلت السيسي الذي تبدو ممارساته بعيدة كثيراً من مطالب الثورة، ولا سيّما في شقَّي العدالة الاجتماعية والحرية.

---

(٥) انظر في هذا الصدد: محمد سيد أحمد، **مستقبل النظام الحزبي في مصر** (بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤). ولمعرفة مزيد من التفاصيل حول الأحزاب السياسية في مصر عبر تاريخها، انظر: إبراهيم أحمد شلبي، **التطور السياسي والدستوري في مصر** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤)، وطارق البشري، **الحركة الوطنية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣). أما عن العيوب التي وصمت التجربة الحزبية في مصر في عهد مبارك، انظر: وحيد محمد عبد المجيد، «الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية، دراسة مقارنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).

(٦) عن جذور التيار المدني المصري بشقيه الليبرالي واليساري، انظر: علا أبو زيد، محرر، **الفكر السياسي المصري المعاصر** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بالأهرام، ٢٠٠٣).

وقد خرج التيار المدني من الموجة الأولى للثورة من دون أن يتخلّص من أمراضه التي عاناها في العقود التي خلت، مثل غياب التنظيم القوي، سواء عبر الأحزاب أو الحركات الجديدة، وعدم وجود شبكة اجتماعية راسية على الأرض، وضعف التمويل وتهالكه. كما أن الأحزاب المدنية التي رأت النور في ركاب الثورة، ما تزال هشة وبلا قواعد جماهيرية عريضة، وفشلت، حتى الآن، في استغلال النزوع الشديد إلى المشاركة السياسية الإيجابية عقب الثورة، وبعد موجاتها الثلاث، وهي ٢٥ يناير، وأحداث محمد محمود الأولى التي أجبرت المجلس العسكري على تحديد موعد لانتخابات الرئاسة، و٣٠ يونيو التي أسقطت حكم الإخوان.

فملايين المصريين انشغلوا بالسياسة وقضاياها بعدما تم تغييبهم عن هذه الدائرة، وسعى كثيرون إلى تحصيل معرفة بكل ما يخص المجال العام على اختلاف المسائل والقضايا التي تشكله، وكانوا ينتظرون على باب الرغبة في الانخراط داخل الأحزاب السياسية، ولا سيّما الجديدة منها، لكن الأخيرة لم تكن تمتلك خطة للتعبئة والحشد، لذا بقيت على حالها من التكلس والضعف.

يعاني التيار المدني أيضاً تدني خبرته في التعامل المباشر مع الشارع؛ فقد حوصر المدنيون في مراكز انطلاقهم، ووضعت السلطة في عهد مبارك بينهم وبين الناس جداراً سميكاً، ليتحولوا إلى تجمعات ضيقة تتآكل تدريجاً. واستسلم التيار المدني لهذا الحصار الذي حماه ووضع إجراءاته الصارمة قانون الطوارئ البغيض. وبذلك افتقد بمرور الوقت أساليب وآليات الالتحام بالناس، وربطهم برموز هذا التيار من خلال علاقة مباشرة، وليس من خلف الكاميرات أو عبر صفحات الكتب والصحف والمجلات.

كما يعاني التيار المدني التشرذم، إذ إنه يبدو عاجزاً أو متراخياً، حتى الآن، في توحيد صفه، وتجميع قواه. وقد ظهرت هذه النقيصة في انتخابات مجلسَي الشعب والشورى، والرئاسة، وفي الاستفتاءين على الدستور (استفتاء ١٩ آذار/مارس ٢٠١١، واستفتاء ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛ ففي حين كان الإخوان والسلفيون ينافسون عبر كتلتين محددتين على «القوائم»، ولهم مرشحان اثنان فقط في الدوائر الفردية، **أحدهما** عن حزب الحرية والعدالة و**الثاني** عن حزب النور، فإن التيار المدني خاض غمار الانتخابات مبعثراً، في أكثر من قائمة، وكان العشرات من بين المنتمين إليه يتنافسون على كل مقعد بالنسبة إلى الفردي. وأدى هذا العيب، إلى جانب عوامل وأسباب أخرى، إلى تدني حصاد المدنيين من مقاعد البرلمان بغرفتيه.

ويصاب التيار المدني بغياب فضيلة «إنكار الذات» لدى قادته، فكلٌّ منهم يرى نفسه الأحق بحيازة الصدارة، ولا يقبل العمل تحت آخر. وقد كان لهذا العيب دوره في تفكيك وإضعاف «الحركة المصرية من أجل التغيير» (كفاية) وكذلك «الجمعية الوطنية من أجل التغيير»، جنباً إلى جنب مع الأهواء الشخصية والمصالح الذاتية الضيقة التي غلّبها بعض قيادات هذا التيار على المصلحة العامة.

وقد استغلت السلطة ممثلة بالمجلس العسكري، واستغل المنافسون السياسيون ممثلين بالتيار الإسلامي، هذه الآفة في استقطاب رموز وحركات مدنية وتوظيفها في وجه قوى مدنية رديفة.

وبغية التغلب على هذه المشكلات يحتاج التيار المدني إلى تقارب أو حدوث اندماج بين وحداته وتنظيماته، سواء بتوحيد القوى والتجمعات الثورية أو بدخول الأحزاب الصغيرة تحت لواء الأحزاب الأكبر المنسجمة معها في البرامج، ذائبة فيها تماماً. كما يحتاج رموز التيار المدني إلى امتلاك فضيلة «إنكار الذات»، والانخراط أكثر بين الناس.

ويبدو المستقبل في مصلحة التيار المدني، شريطة أن يعي هو ذلك، ويعمل بأسلوب علمي يتسم بالجرأة، ويراهن على تعزيز الثقافة المدنية بين الناس، ويدرك بصورة جلية مدى «نزيف المصداقية» الذي بدأ يعانيه التيار الإسلامي على نحو جارح.

ولا يعني هذا أن المستقبل هو للتيار الغارق أو الصارخ في العلمانية الشاملة والكلية، أو ذلك الذي ينادي بإقصاء الدين من الحياة. فمثل هذا التيار غير موجود، إلا في أفراد قلائل من بين الناشطين المدنيين، والأغلبية الكاسحة تؤمن بدور الدين في الحياة لكنها تريد إقصاءه من السلطة، وخلافها مع التيار الإسلامي ليس خلافاً في «التنزيل» إنما خلاف في «التأويل».

فالناشطون المدنيون يمتلكون بمرور الوقت قدرة على التعبئة والحشد، ويستفيدون من اهتزاز صورة التيار السياسي المتخذ من الإسلام أيديولوجية له، وتآكل مصداقيته لدى الشارع، ويحوزون أدوات للتغلغل في أروقة المجتمع.

لكن تقدم المدنيين من الثوريين والسياسيين مشروط أكثر بترسيخ الآليات التي تضمن تداول السلطة، وتقوم على نزاهة الانتخابات وحريتها وشفافيتها، واستقلالية الجهة التي تشرف عليها. وعلى هذا الأساس، يجب أن يتوحدوا قبل جولات الانتخابات المنتظرة، ويستفيدوا من إخفاقاتهم السابقة، ليحافظوا بقدر الاستطاعة على «مدنية الحكم».

رابعاً: خيار القاعدة الشعبية

يؤدي انضمام القاعدة الشعبية إلى أيٍّ من الأطراف الثلاثة الفاعلة في الساحة السياسية المصرية، السلطة والثوار والإخوان وحلفائهم، إلى تعزيز فرص هذا التيار أو ذاك في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها. فحين انضم عموم الناس إلى الطليعة الثورية يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ حدث الاختراق أو التحول الكبير نحو إسقاط حكم مبارك. وتمتع المجلس العسكري السابق بهذا شهوراً. فلما ساءت صورته في أذهان الناس، راح يتساقط تدريجاً، بينما راحت فرص الإخوان تتعزز مع احتضان أغلبية الشعب لهم في الانتخابات التشريعية والرئاسية. وحين استبد الإخوان، وبدأ فسادهم الإداري، وبانت الهوة الواسعة بين رغبتهم وقدرتهم، وبين ما وعدوا به وما يفعلونه في الواقع، راح من عوّلوا عليهم ينفضّون عنهم، ويذهبون في اتجاه الثوار الذين هيأوا الشارع للانتفاضة من جديد.

وهو ما جرى بالفعل، وأُسقط مرسي عن الحكم، وبدأت عملية تصفية وجود الإخوان في أركان السلطة ومؤسساتها، وأخذت القاعدة الشعبية تتجه من جديد إلى الجيش لتقف إلى جانبه وتؤيده وتقدره، ولا سيّما بعد الدور الذي أداه في حماية ثورة ٣٠ يونيو.

وتمت ترجمة إرادة الشعب من جديد في عمليات الاقتراع الرئاسية التي جاءت بالسيسي إلى الحكم، بعد الاستفتاء الذي جرى يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على التعديلات الدستورية الواسعة التي أعدتها لجنة الخمسين التي أصدر الرئيس الموقت عدلي منصور قراراً بتأليفها بعد خيارات أولية من جانب المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية وعلى رأسها الأحزاب والمجتمع المدني والحركات الشبابية.

وفي هذين الاستحقاقين، حددت القاعدة الشعبية إلى من تميل، ومن حظي بتأييدها أصبحت له اليد الطولى في الحياة السياسية الحالية.

ويمكن هذه الإرادة أن تترجم، في حال تردي الأمور، إلى احتجاج جارف يعيد صياغة الأوزان السياسية النسبية من جديد، وهي مسألة بدأت إرهاصاتها باحتجاجات فئوية، وإدراك للهوة بين ما علقه الناس من آمال على السيسي أيام انتخابه، وبين الواقع الذي يعيشونه الآن. إذا استمرت هذه الهوة في الاتساع، ووصلت إلى أقصى مدى لها، فإن هذا قد يسهل عمل الطليعة الثورية في الضغط على السلطة من أجل الاستجابة إلى مطالب الثورة، وامتثال الإرادة الشعبية، فإن لم تستجب السلطة سينفتح الطريق أمام هذه الطليعة لتعبئة الشارع من جديد من أجل موجة ثورية أخرى، قد تصحح الأخطاء، وتقيل العثرات، التي واجهت «ثورة ٢٥ يناير».

خاتمة

لا يمكن أن نقف على مسارات المستقبل السياسي في مصر من دون البحث عن خيارات وانحيازات ومواقف أربعة أطراف متشابكة عناقاً في أمور، ومشتبكة افتراقاً في أخرى، تتسطر فوق خريطة المشهد العام، وهي: السلطة السياسية، والقوى الثورية والحزبية المدنية، وجماعة الإخوان وأتباعها، وجماعات التيار الديني المتسلف، وموقف القاعدة الشعبية العريضة، من دون أن ننسى في الوقت نفسه، موقف الأطراف الخارجية المهتمة بحال مصر ومستقبلها، دفاعاً عن مصالحها المستقرة منذ سنين طويلة.

إن السلطة في مصر مخيَّرة الآن بين الحفاظ على النظام من خلال الجهد الأمني الفائق تحت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت مكافحة الإرهاب»، وبين الانتصار لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بترجمة شعاراتها ومبادئها في سياسات عامة واضحة المعالم، سواء كان هذا الانتصار فورياً، أو من خلال عملية إصلاح متدرج تصحِّح تباعاً الخلل الهيكلي الذي يعانيه النظام السياسي.

أما القوى الثورية، فأمامها ثلاث طرائق: **الأولى**، أن تستمر في التحالف مع السلطة الراهنة، أو تصمت على سياساتها حتى إن لم ترقْ لها خوفاً على الدولة المعرضة لخطر الإرهاب، وإدراكاً منها

أن هذه السلطة المنبثقة من «ثورة» ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ بحاجة دائمة إلى غطاء سياسي قوي. **والثانية** هي أن تعود القوى الثورية إلى الميادين في تظاهرات احتجاجية جديدة قد تستغلها جماعة الإخوان المسلمين في الضغط على أهل الحكم؛ أما **الثالثة**، فأن تؤمن هذه القوى بأن الطريقة الآمنة لإثبات وجودها وتحقيق أهدافها، هي التجهيز للمنافسة القوية في الانتخابات البرلمانية، ثم تجهيز مرشح للرئاسة في الاستحقاق المقبل المقرر في عام ٢٠١٨ والالتفاف حوله. ويكون عليها في هذه الحال أن تطرح بدائل راسخة في المجالات كافة، وتقنع القطاع الأكبر من الرأي العام بأنها تمثّل حلاً ناجزاً، أو وعداً جديداً، لجموع المصريين.

وأمام جماعة «الإخوان المسلمين»، التي أعلنت الحكومة المصرية أنها إرهابية، ثلاثة خيارات أيضاً: **الأول** إلى الأمام، ويعني قيام الجماعة بمراجعة أفكارها وأدوارها وإبداء الاعتذار للمصريين عما بدر منها من فشل في الحكم وعنف ضد المجتمع واستهداف لمؤسسات الدولة. **والثاني** إلى الخلف، وهو الاستمرار في المواجهة العنيفة، المفتوحة والسافرة، ضد الدولة والمجتمع، وهو خيار انتحاري من دون شك بالنسبة إلى الإخوان الذين لا قِبل لهم ولا طاقة بإمكانات دولة قديمة عريقة راسخة البنيان، ولا سيَّما أن الأغلبية الكاسحة من الشعب تقف مع السلطة في مثل هذه المواجهة. **والثالث** المراوحة في المكان، وهو خيار تحايلي تقوم الجماعة بمقتضاه بتعويم جزء صغير منها في الحياة السياسية والاجتماعية، محاولةً أن تحافظ على المشروعية والشرعية التي اكتسبتها بعد «ثورة ٢٥ يناير»، مع بقاء الجزء الأكبر منها، يتعاون مع الجماعات التكفيرية والتنظيمات الإرهابية، بغية إنهاك نظام الحكم الحالي.

وأخيراً تأتي القاعدة الشعبية العريضة، وهي الرقم الأهم في المعادلة السياسية برمتها، لتتخير بين الاستقرار والرضا بما هو قائم أياً كان، أو الإصرار على استكمال الثورة التي لا تزال ناقصة حتى الآن، سواء كان هذا الاستكمال بالاحتجاج المباشر في الشوارع، أو بالوقوف ساعات أمام طوابير الانتخابات، لاختيار وجوه أو برامج ثورية أو تروم التغيير، حال تبلورها واكتمالها.

وحاصل تفاعل هذه الخيارات التي تتلاقى في بعض النقاط، وتتجافى في بعضها الآخر، هو الذي سيشكل أبعاد المستقبل القريب، وربما المتوسط، في مصر، مع الأخذ في الحسبان دور القوى الإقليمية والدولية التي ثبت أنها تؤثر، إيجابياً وسلبياً، في الوضع الداخلي المصري، ولا سيّما في الأزمات العاصفة التي تواجه الدولة، وتخلق ذرائع أمام التدخل الدولي، أو تدفع بعض الأطراف إلى الاستعانة بطرف خارجي مثلما تفعل جماعة الإخوان»، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت ببناء نمط سياسات مع مصر[٧]، توظف كل العناصر لخدمته.

وهنا، نكون أمام مسارين أساسيين على النحو التالي:

---

(٧) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، انظر: Jason Brownlee, *Democracy Prevention: The Politics of the US – Egyptian Alliance* (New York: Cambridge University Press, 2012).

١ ـ مدى وقوف القاعدة الشعبية إلى جانب السلطة الراهنة، سواء كان وقوفاً اضطرارياً خوفاً على الدولة أو بسبب غياب البديل أو نكاية في جماعة الإخوان، أو تخليها تدريجاً عن السلطة إما بفعل اللامبالاة وإما في حال ظهور بوادر بديل سياسي محدد الملامح ومعيّن القوام وراسخ الأقدام، وإما رغبة في خلق هذا البديل بأي طريقة وأي ثمن، وإما نكاية في النظام الحاكم.

٢ ـ مدى قدرة الأطراف المتنافسة على جذب هذه القاعدة الشعبية إلى جانبها، وإقناعها بالتعاطف معها أولاً، ثم الانضمام إليها ثانياً. وهذه القدرة محددة بأمرين: **الأول** هو المدة التي يستغرقها هذا الإقناع، **والثاني** هو العمق الاجتماعي الذي يصل إليه.

هذان المساران يتوقف تفعيلهما على عدة أمور متغيرة، هي:

أ ـ الإمكانات المتاحة في تعبئة الجماهير، ومدى القدرة على أن تظل هذه التعبئة فترة طويلة، وتحقق الاندفاع نحو الأهداف التي حددها المعبؤون.

ب ـ الظروف القائمة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، التي يمكن أن تُحدث تغييراً متفاوتاً في التناطح أو الصراع بين الأطراف الأساسية الفاعلة في المشهد السياسي.

ج ـ مستوى واتجاه التفاعلات بين هذه الأطراف، وتنقلها بين التوافق والتصادم أو التهدئة أو التواطؤ المتبادل.

د ـ حدوث أزمات طارئة حادة تحدث تغييراً جوهرياً في الوضع السياسي القائم، وتقود إلى خلق عامل حاسم يؤدي إلى تعديل في الأوزان النسبية للأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية.

تعقيب (١)

حسين عبد الغني(*)

لا يخفي صاحب هذا التعليق حقيقة أنه والباحث كاتب الورقة، يتفقان في عدد من المنطلقات النظرية وأنهما تجاورا عملياً في صفوف المعسكر الثالث الموصوف في ورقته باسم معسكر (القوى الثورية والمدنية) وأنهما في مرحلة الموجات الثلاث لثورة ٢٥ يناير:أحداث ٢٥ كانون الثاني/يناير، وأحداث محمد محمود ومجلس الوزراء عام ٢٠١١، وأحداث ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، انحازا إلى الميادين ضد السلطة وقتذاك (المجلس العسكري ثم الإخوان المسلمين).

وتالياً لزم التنويه من البداية، أن هذه الورقة منحازة إلى الثورة وتيارها وليست ورقة محايدة.

كما لا يخفي التعقيب تقديره للورقة التي أعدها الباحث، وللخيارات المحددة التي وضعها أمام الندوة وأمام النقاش العام.

لهذا سيركز التعقيب أساساً على الاشتباك مع الورقة، والتفاعل معها لاستكمال جوانب تصب في النهاية في المسارات نفسها من ناحية، ولإلقاء ضوء أكبر على قضايا لم يسمح حجم الورقة بإعطائها حقها من الاهتمام، من ناحية أخرى.

ومن الملاحظات النقدية الأولى على الورقة المتميزة للباحث عمار توجد ملاحظتان رئيستان:

الملاحظة الأولى زمنية، وهي تتعلق بواقع أن الباحث بالتزامه المعروف أعد ورقته للندوة وأرسلها قبل وقت من إجراء المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية المصرية (جرت في شهر تشرين الاول/أكتوبر الماضي) التي مثلت شواهدها، والمشاركون فيها، ونتائجها الغريبة، وإن كانت غير المفاجئة، ما يمكن اعتباره تلخيصاً حقيقياً لطبيعة النظام السياسي المصري منذ ٣ تموز/يوليو

(*) إعلامي وكاتب عربي ـ مصر.

٢٠١٣ من جهة، ولما أحدثته هذه الطبيعة من أثر في الحياة السياسية المصرية وفي القوى الأربع التي حددها في ورقته، من جهة أخرى.

تقدمت القاعدة الشعبية أو جماهير الشعب المصري (القوة الرابعة في الورقة) ـ مفتاح أي تغيير ـ على القوى الثلاث، وبادرت إلى استخدام هذه الانتخابات كمنصة للحكم على ما يقرب من سنتين ونصف السنة من عمر البلاد.. فوجهت رسائل صادمة إلى كل الأطراف الأخرى:

في ما يتعلق بالطرف الأول، وهو بحسب الورقة النظام الحاكم: وجّه عزوف القاعدة الشعبية عن النزول إلى الانتخابات، رغم دعوة السيسي الملحة إلى النزول بكثافة، ورغم عمليات ترغيب وترهيب إعلامي وحكومي غير مسبوق، مثل رسالة قاسية مفادها:

ـ إن شعبية الرئيس لم تعد جارفة كما كانت في ٣٠ حزيران/يونيو و٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٣ ولا كما كانت عند انتخابه في حزيران/يونيو ٢٠١٤ رئيساً للبلاد، وإن هذه الشعبية تعرضت للطمة في هيبتها لا يمكن إنكارها.

ـ إن خطر الإرهاب وضرورة مواجهته لم تعد كافية وحدها لدى الجماهير لتقديم دعم غير مشروط إلى الرئيس.. إذ بدا واضحاً تراجع تأثيرها كفزاعة سياسية أو كسبب للوقوف مع النظام وتقديم غطاء سياسي له مهما كانت الأخطاء التي يرتكبها.

وفي ما يتعلق بالطرف الثاني، وهو من بقي عملياً في ساحة الصراع السياسي السلمي، بعد ٣٠ يونيو من فصائل الإسلام السياسي، أي حزب النور، فقد عزفت الجماهير القليلة عن التصويت له في محافظات المرحلة الأولى وهي معاقل تقليدية للتيار السلفي، ولقي الحزب ومرشحوه هزيمة قاسية. لكن الرسالة في الواقع كانت موجهة إلى تيار الإسلام السياسي كلّه، وبخاصة الإخوان المسلمون، وهي أن المصريين، ولمدّة قد تكون طويلة، قد فقدوا الثقة تماماً بهذا التيار، وأن مرحلة أفول هذا التيار الذي سيطر على الشارع العربي منذ الثلث الأخير من سبعينيات القرن الماضي، وعلى مراحل منه على السلطة السياسية في بعض البلدان العربية تحت مسمى واسع هو «الصحوة الإسلامية»، هي مرحلة أفول أو انحسار مستمرة بعد سقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر.

اللافت النظر في هذا التطور، أن القاعدة الشعبية ضَربت في الاتجاهين في وقت واحد بالقوة نفسها تقريباً. والمقصود هنا.. أنها تحدّت بصورة أو بأخرى وفي وقت واحد، القوتين اللتين تصارعتا على مصر منذ ٢٥ كانون الثاني/يناير وتناوبوا على سلطتها وهما (١) السلطة السياسية المرتكزة أساساً على ما وصفه الباحث بالنواة الصلبة للمؤسسة العسكرية والأمنية (المجلس العسكري من شباط/فبراير ٢٠١١ حتى حزيران/يونيو ٢٠١٢) والرئيس عدلي منصور والرئيس عبد الفتاح السيسي منذ ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣ وحتى الآن، و(٢) الإسلام السياسي ورأس حربته الإخوان المسلمون من ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ وحتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

أما الطرف الذي يكمل المعادلة، وهو القوى الثورية والمدنية، فقد تلقى هو الآخر درساً قاسياً يتعلق على وجه الخصوص بالخيار الثالث الذي وضعه أمامه الباحث، ألا وهو خيار الضغط على السلطة القائمة للانتصار لأهداف ثورة يناير (من دون التصادم معها أو النزول إلى الميادين ضدها بما قد يفسح في المجال أمام الإخوان) من طريق مسار الانتخابات؛ إذ من الناحية العملية لم يسمح لهذا التيار (والباحث نفسه د. عمار كان أحد المسؤولين عن إعداد قائمته (صحوة مصر)) بالنزول إلى الانتخابات أصلاً واضطر إلى الانسحاب.. وكان ضحية ما وصفه بعض رموزه بتآمر أجهزة الأمن السيادية لإخراجه من اللعبة وجعلها حكراً على قائمة ـ حصلت على اعتراف عام تقريباً بأنها صنعت على أعين هذه الأجهزة ـ لتستحوذ على جميع المقاعد للقوائم في المرحلة الأولى.

وربما كانت هذه الإشارة الأهم إلى أن الهندسة المعقدة التي صنعها النظام الحالي لكل من قانوني الانتخاب ومباشرة الحقوق السياسية، تفيد بأن السلطة السياسية ليست في وارد الحاجة إلى «معارضي الإخوان والإسلام السياسي والإرهاب» من الثوار والمدنيين من صناع ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، سواء كظهير سياسي أو كمعارضة راشدة وجادة... وأنها إما مكتفية بمؤسسات القوة الصلبة ظهيراً وإما إذا سعت لظهير سياسي فستخلقه هي بنفسها وتصممه هي على هيئتها. وليست أعجوبة الفوز بالمركز الثاني في مقاعد المرحلة الأولى لحزب غير معروف.. يقوده شاب غير معروف سياسياً.. باستثناء مشاركته في حملة الرئيس الرئاسية وحضوره منفرداً معه على يخت المحروسة في حفل افتتاح التفريعة الجديدة لقناة السويس.. إلا مثالاً صريحاً على مثل هذا الظهير.

لقد عبّر عن ذلك أحد الفائزين في المرحلة الأولى، حين رأى أن فوزه «قلم على وجه نخبة يناير» وذهب في الاتجاه نفسه والد أحد المرشحين، وكان نفسه متهماً في معركة الجمل الشهيرة، حين رأى فوز ابنه على مرشح ينتمي إلى يناير (انتصاراً لـ٣٠ يونيو ودرساً لـ٢٥ يناير).

لقد بدا أن المسار أو الخيار الانتخابي من داخل النظام الذي طرحه الباحث (قبل إجراء انتخابات المرحلة الأولى) على قوى الثورة مسدوداً أو شبه مسدود لسببين رئيسين:

١ ـ هندسة الانتخابات بقانونين انحازا إلى النظام الفردي الذي يستدعي المال السياسي والعصبيات ضد نظام القوائم الذي يدعم التعددية الحزبية والبرامج والشخصيات ذات التاريخ السياسي والنضالي. لقد اعتبر مرشحٌ للمرحلة الثانية، وباحثٌ معروفٌ هو محمد السعيد إدريس، أن قانون الانتخابات على النحو الذي صدر به لم يكن إلا تزويراً مبكّراً للانتخابات، وأن البرلمان المقبل هو إعادة لبرلمان٢٠١٠، من خلال تحالف رجال الأعمال مع الأمن عبر الضباط المرشحين، متوقعاً برلماناً يضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال والمال ونواب الوطني المنحل وضباط الجيش والشرطة، وعدداً قليلاً جداً من الثوار واليسار.

٢ ـ طغيان المال السياسي على الانتخابات، إلى درجة أن رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي محمد أبو الغار اعتبر أن حزبه (المصري الديمقراطي) تراجع لمصلحة الأحزاب الغنية، صاحبة المال الوفير، مثل المصريين الأحرار ومستقبل وطن.

وكذلك ما أشار إليه أحد أهم الداعمين للنظام المصري، وهو رفعت السعيد زعيم حزب التجمع، الذي حصل على صفر في المرحلة الأولى، بقوله إن العملية الانتخابية كان يحكمها تلال من الأموال، مُنع فيها الفقراء عن عمد، وإن البرلمان المقبل سيكون ممثلاً حقيقاً لرأس المال بشرائه المقاعد وأصوات الناخبين، لافتاً النظر إلى أنه سيكون برلماناً بلا فقراء، ومعادياً للعدالة الاجتماعية.

كانت النتيجة عودة شبه كاملة لنظام مبارك؛ إذ إنّ من حصل على الأكثرية في المرحلة الأولى، كان الحزب الوطني المنحل عندما فاز منتمون إليه نزلوا تحت لافتات أحزاب جديدة وقوائم جديدة أو كمستقلين، على ٨٤ مقعداً. وهو رقم لم يفز به أي حزب أو قائمة أخرى.

الملاحظة الثانية موضوعية، تتعلق بمنهج التحليل الذي اتبعته الورقة في تحديد خيارات القوى الأربع، إذ إنه مر مروراً عابراً على الأساس الذي تستند إليه هذه القوى في تحديد خياراتها وهامش المناورة المتاح أمامها للمفاضلة بينها. بعبارة أوضح، كيف أتكلم مثلاً على القوة الأولى والأساسية، وهي السلطة القائمة في مصر، من دون أن أحاول تحديد طبيعتها ورؤيتها الفكرية، وما تعبر عنه من طبقة أو طبقات اجتماعية... وما تكشف عنه سياستها أو تصرفاتها السياسية من مصالح وانحيازات؟

وفي رأي هذا التعقيب المتواضع أنه من دون تحديد هذه الطبيعة، لا يمكن المساهمة في التنبؤ بمستقبل التغيير.

أولاً: في السلطة السياسية في مصر

لم تصدر عن النظام السياسي المصري الحالي وثيقة فكرية أو سياسية، يمكن أن تقطع بتوجهه الاجتماعي وأولوياته الاقتصادية والاجتماعية وانحيازاته الطبقية وبالتحديد موقفه من التجربتين التاريخيتين المعاصرتين **الأولى** هي تجربة جمال عبد الناصر (بكل السلبيات والأخطاء المعترف بها فيها) ولكن التي لخصت نضالات الحركة الوطنية المصرية في الاستقلال الوطني وقيادة الأمة العربية ورفض التبعية الاقتصادية والسياسية للرأسمالية العالمية. وهي السياسة التي كانت امتداداً طبيعياً لسياسة داخلية، انحازت إلى العمال والفلاحين وتصفية الإقطاع وإخضاع النمو الرأسمالي لدور اقتصادي حاكم للدولة.

و**الثانية** هي تجربة أنور السادات التي كان حكم مبارك الرتيب مجرد امتداد لها، والتي تنصلت من كل أهداف الحركة الوطنية المصرية، وتحولت إلى التبعية الكاملة للولايات المتحدة سياسياً وللاقتصاد الرأسمالي العالمي اقتصادياً، وفقدان الدور إلى درجة التبعية الإقليمية لإسرائيل ولبعض البلدان العربية النفطية الغنية. وكان ذلك أيضاً امتداداً لسياسة داخلية انحازت إلى الأغنياء وأعادت

الإقطاع ولكن في صورة رأسمالية زراعية ورثت القطاع العام وخلفت ما وصفته دراسات دولية رصينة، بواحد من أسوأ البلدان ظلماً وتفاوتاً في توزيع الدخل وتركّز الثروة في يد حفنة قليلة من السكان.

بعبارة اخرى، لم يلزم الرئيس السيسي نفسه بوثيقة فكرية أو حتى بخطاب سياسي واضح يحدد ما إذا كان سيكون في التاريخ المصري، مثل محمد علي وأحمد عرابي وسعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر، أم سيكون مثل الخديوي توفيق والملك فؤاد والملك فاروق وأنور السادات وحسني مبارك؟

وليس أمام الباحث في ظل هذا الغموض ـ الذي لم يعد بناءً بالنسبة إلى مستقبل هذا البلد ـ كـأداة تحليل سياسي سوى النظر في تصرفات السلطة السياسية، كمؤشر فعلي يكاد يستحيل الاختلاف حول المستفيدين والمتضررين (اجتماعياً وسياسياً) من هذه التصرفات:

١ ـ التصرفات في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية: وهي اتسمت كلها بالإبقاء على سياسة الليبرالية المتوحّشة لنظامي السادات ومبارك متدرجاً من مرحلة تكوين القطط السمان في عهد الأول إلى تزواج الثروة والسلطة في عهد الثاني. وفي هذا، كانت هناك محطات بارزة، منها على سبيل المثال لا الحصر، عملية إلغاء الدعم الجزئي التي تحمّلها الفقراء وشرائح من الطبقة الوسطى... وقانون الاستثمار الجديد الذي أعطى الرأسمالية العالمية وتابعها الوظيفي المتمثل بالرأسمالية المحلية ما عجزت عنه في أكبر لحظات جمال مبارك وفريقه التوريثي تجبّراً... وحتى النظام الضريبي أحد وسائل النظام الرأسمالي الحق لإعادة توزيع الدخل وتمويل الإنفاق العام على التعليم والصحة والبنية الأساسية رفض النظام السياسي استخدامه والإفادة من فكرة الضرائب التصاعدية الموجودة في الدول الرأسمالية التي تصل إلى ٦٢ بالمئة في بعض دول إسكندينافيا وقامت بدلاً من ذلك بتوحيد الضرائب على الفقراء والأغنياء بنسبة واحدة هي ٢٢ بالمئة.

وتراجعت الحكومة عما تم اتخاذه من قرارات حول فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية بالبورصة، ففي بداية تولي السيسي الرئاسة، صدّق على قانون يفرض بموجبه ضريبة على التوزيعات النقدية بواقع ١٠ بالمئة إلى جانب ضريبة أخرى بنسبة ١٠ بالمئة على الأرباح الرأسمالية من الاستثمار في البورصة، وبعدما أثار ذلك القرار غضب رجال الأعمال الذين ضغطوا على الحكومة، وبعد تلاعب كبار المستثمرين بالبورصة وهو ما تسبب في خسائر فادحة للبورصة خلال العام الأول من حكم السيسي، قامت الحكومة في أيار/مايو ٢٠١٥ بإصدار قرار بتأجيل العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية مدة عامين وكذلك إلغاء ضريبة الـ ٥ بالمئة الإضافية على من يتخطى دخله المليون جنيه سنوياً. وبدأ التصالح مع المستثمرين الذين نهبوا المال العام.. وتم الامتناع عن تشغيل المصانع والشركات التي حكم القضاء المصري بإلغاء خصخصتها... أضف إلى ذلك، الموقف المعادي من الطبقة العاملة وجناحها المناضل الممثل بالنقابات المستقلة وإعادة اتحاد العمال التابع لأجهزة الأمن إلى الصدارة، فضلاً عن المواجهة الأمنية العنيفة لكل إضراب أو تحرك عمالي... إلخ.

٢ ـ التصرفات في المجال العام السياسي، المتعلق بالحريات العامة أو حقوق الإنسان أو بعلاقة السياسي بالأمني: اتسمت المرحلة بتضييق المجال العام إلى أقصى درجة ممكنة، وتم تفكيك تحالف ٣٠ يونيو ضد سلطة الإخوان الفاشية واعتبار كل من يوجه نقداً من داخل التحالف، وكل من ليس مع السلطة في هذه المسألة أو تلك، عدواً. وتم إهدار الحق في التظاهر بقانون مخالف للدستور كما أُلقي بشباب الثورة في السجون، في الوقت الذي تم فيه الإفراج عن جمال وعلاء مبارك وعن رموز نظام مبارك، وتمت تصفية الإعلام الجاد لمصلحة إعلام الشعوذة والمسابقات، وتمت إزاحة الإعلاميين المنتمين إلى ثورة ٢٥ يناير واستكمالها في ٣٠ يونيو لمصلحة إعلاميي مبارك الفاسدين، واستكملت عملية القضاء على إعلام الدولة لمصلحة فضائيات رجال الأعمال الذين أصبحوا اللسان الرئيس للسلطة المصرية. كما عاد جبروت الأمن وممارسات التعذيب والقسوة وإهدار كرامة المصريين إلى معدلات تفوق معدلات حبيب العادلي. وبدلاً من تراجع هيمنة الأمن ومؤسساته على السياسة وعملية اتخاذ القرار السياسي والحكومي، تزايد هذا الدور إلى درجة أن هذه المؤسسات أصبحت المستشار الأول لصانع القرار المحاط بنخبة ضيقة جداً معظمها عسكرية لا سابق خبرة لها بالسياسة، وذلك عوضاً من أن يتم خلق موسسة رئاسية حقيقية مبنية على التجارب الناجحة للدول الكبيرة.

وبعبارة أوضح، بينما ظلت عملية تركّز السلطة الاقتصادية في يد الأغنياء كما في عهد السادات ـ مبارك، وتم بناء تحالف جديد يعترف به رجال الأعمال المدنيون بدور قيادي لاقتصاد الجيش وحقه في التوسع وقبول التشارك معه بدلاً من المواجهة... ازدادت على الناحية الآخرى عملية تركّز السلطة السياسية في يد السلطة التنفيذية وحدها مع غياب السلطة التشريعية واستتباع السلطة القضائية.. بل تم تركّز السلطة كلها مجدداً في يد الرئيس بما يتعارض مع كل منجزات ثورة يناير بل وبما يفوق التراخي النسبي في قبضة الرئيس في آخر خمس سنوات من عهد مبارك بسبب نجاح الحراك السياسي والاجتماعي والعمالي والشبابي المصري آنذاك في الضغط وانتزاع الحق تلو الآخر.

ثانياً: نمط العلاقات الإقليمية والدولية عائق آخر أمام حركة النظام السياسي المصري

من الضروري الاعتراف أن العوامل الداخلية كانت هي الحاسمة في تحديد الوضع الراهن للثورة المصرية من ناحية ولطبيعة النظام السياسي المصري من ناحية أخرى، ولكن لا يمكن إغفال العوامل الخارجية في التأثير في المشهد وفي خيارات السلطات السياسية الثلاث التي تناوبت على حكم مصر بعد إطاحة مبارك.. ويعتقد هذا التعقيب أن من العوامل التي زادت ضيق هامش المناورة أمام النظام الحالي في إحداث تغيير جذري أو متدرج هو نمط التحالفات الإقليمية والدولية التي دخل أو اضطر إلى الدخول فيها بقوة بعد ٣٠ يونيو.. وبخاصة مع تصاعد عمليات الإرهاب وانحياز

الإخوان إلى خيارات العنف مدعومين من حلفاء إقليميين مهمين مثل تركيا وقطر، ولجوئه في مقابل ذلك إلى الحصول على دعم مالي وسياسي من قوى لم تخفِ تقليدياً عدم حماستها لثورة يناير أو لخيارات المصريين الإطاحة بنظام حليف مثل نظام مبارك وعلى رأس هؤلاء السعودية، المملكة المحافظة جداً. وقد مثل وقوف السعودية (وبخاصة في عهد الملك عبد الله) ـ الراعي التاريخي الإقليمي للإخوان المسلمين لعقود طويلة ـ ضد نظام الإخوان في مصر ودعمه الغضبة الشعبية العارمة التي أطاحته في ٣٠ حزيران/يونيو وتقديم مساعدات مالية وممارسة نفوذ دولي لمساعدة الرئيس السيسي والنظام الجديد بعد ٣ تموز/يوليو على تأكيد شرعيته.. مثل قيداً على انحياز القيادة المصرية الجديدة إلى خيارات اجتماعية تقوم على العدل الاجتماعي أو إعادة توزيع الثروة في الداخل، لطالما اعتبرتها السعودية منذ زمن صراعها مع جمال عبد الناصر خيارات معدية ومؤذية لها. كما قيدت قدرته على اتباع سياسة خارجية حرة الحركة لتحقيق مصالح أمنها المباشر، مثل الملف السوري الذي يعتبر، ومنذ فجر التاريخ، عنصراً مهدِّداً أو مؤمِّناً لأمنها الوطني، فتمنعت مصر عن فتح علاقة مباشرة مع إيران، وهي طرف رئيس في الأزمة السورية وحرمت نفسها من مجال حركة يمكن أن يبدأ معه إعادة دورها العربي، وتبدأ معه ربما، نهاية مرحلة الاختلال الحادث في الوطن العربي، منذ توقيع اتفاقيات كامب دايفيد.

رغم تحركات محمودة، ولكن محدودة، في علاقات بدأها النظام المصري بعد ٣٠ حزيران/يونيو مع روسيا والصين والهند، وفي المتوسط مع اليونان وقبرص، وضخ قدر من الدماء في شرايين العلاقة الأفريقية، فإن خيار البقاء تحت الخيمة الأمريكية خيار السادات ومبارك والمجلس العسكري والإخوان، ظل كما هو من دون تغيير. كما ظل التعايش مع السياقات الأمريكية التي طرحتها السلطات الثلاث بعد الثورة كحدود لا يمكن الخروج عليها في التعامل مع الثورة المصرية، والتي يمكن تلخيصها في: اجروا ما شئتم من التغييرات بعد الثورة، شريطة ألّا تقربوا من دعائم النظام المصري القائم منذ تفاهمات السادات/كسينجر الشهيرة وهي:

ـ نظام رأسمالي مرتبط بالنظام الرأسمالي العالمي، دور الدولة فيه محدود.

ـ استمرار العلاقات الاستراتيجية مع أمريكا والسلام مع إسرائيل والإبقاء على السلام المصري ـ الإسرائيلي، كحالة دائمة متطورة وليس موقتة.

ـ احتفاظ السلاح الأمريكي بالدور الأساسي في تسليح الجيش المصري وتدريبه.

ـ بقاء الدور العربي لمصر كما هو قبل ثورة يناير، منكمشاً ومتوقفاً على حاجات الاستراتيجية الأمريكية عند دراسة خيارات النظام الحاكم كما طرحتها ورقة د. عمار.

سنجد أن انحيازه إلى الخيار الثاني، وهو الانتصار المباشر للثورة، مستبعد جداً بعدما تمكنت من مفاصل النظام القوى القديمة اقتصادياً المكونة من رجال الأعمال، والقوى القديمة سياسياً، المكوّنة من أجهزة الأمن والبيروقراطية المدعومين بإعلام ولاؤه التام مكرس لتحالفهما معاً.

أما الخيار الثالث، وهو خيار الإصلاح التدريجي، وإن كانت فرصه شاحبة بعد تجربة المرحلة الأولى للانتخابات، إلا أنها ليست معدومة.. إذ إن هذه التجربة نفسها وما تطرحه من مخاطر تعطي، في الوقت نفسه، فرصة أخرى للنظام السياسي إذا كانت استجابته لتحدياتها استجابة صحيحة، إذ قد تدفعه ابتداء من المرحلة الثانية التي تُجرى هذا الشهر إلى العمل على إيقاف منسوب السخط الشعبي المتزايد بسياسات فيها قدر من المقاومة لهيمنة المال والأمن على عملية صنع القرار السياسي ومنح السياسة وتوازن المصالح مساحات أكبر في عملية صنع القرار السياسي.

الخيار الأول عند السلطة، وهو ترتيب صحيح جداً من د. عمار، هو الحفاظ على النظام الحاكم، أي على النظام القديم، وهو للأسف خيار مرجح، ليس فقط لأن هذا هو تقريباً ما فعله منذ ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣ وحتى الآن، ولكن أيضاً لأن التحالف الاجتماعي الرأسمالي الذي تعبر السلطة عنه أو اختارت أن تعبر عنه، هو مثل آل بوربون لا ينسون شيئاً ولا يتعلمون شيئاً.

المشكلة في هذا الخيار إذا تم الاستمرار فيه، أنه سيدفع القوى الثورية والمدنية إلى الانحياز إلى «خيار الميادين» ضده، وسيكون ذلك بالطبع الخيار التدريجي لها، ولكن الخيار المرجّح، فهل في وسع المرء توقع نتائج مختلفة عما لاقاه مبارك إذا تم استعادة أساليب حكمه نفسها؟

ثالثاً: خيارات الإخوان المسلمين

لأن الباحث أعطى قدراً من الورقة للحديث عن طبيعة جماعة الإخوان في مصر، فلن يخوض التعقيب كثيراً في تحديد طبيعتها كما فعل مع السلطة السياسية.

ولكن يكفي فقط الإشارة إلى أن الباحث الإسلامي وشقيق مؤسس الجماعة، جمال البنّا أطلق على الجماعة عبارة أنهم «مثل آل بوربون لا ينسون شيئاً ولا يتعلمون شيئاً»، مثلهم في ذلك مثل غريمهم الرأسمالي الذي يشكل التحالف الاجتماعي الحاكم.

اللافت النظر أن الطرفين يتفقان كذلك في الانحياز إلى الأغنياء، وقد دلت مواقف الإخوان المعادية للإصلاح الزراعي الذي طبقه عبد الناصر وتأييدهم الجارف في البرلمان للانقضاض عليه بقانون الأراضي الزراعية الذي سنَّه مبارك، وكذلك مواقفهم أثناء سنة حكم الرئيس مرسي ووضعهم قسماً من كبار رجال أعمال مبارك تحت مظلتهم واصطحابهم حتى في رحلات مرسي الخارجية، هي دلت بوضوح تام على توجهاتهم الاجتماعية المعادية للفقراء.

الأهم هنا، أن جماعة الإخوان تبدو، من كل شواهد خطابهم السياسي في الأعوام الثلاثة الأخيرة، وقد استعادت بقسوة تخلف الخطاب القديم كله ضد المواطنة والمرأة والقوى السياسية المدنية (قارن هنا خطابها بخطاب الغنوشي في تونس أو خطاب بن كيران في المغرب)، أي تخلت حتى عن كل التقدم الجزئي الذي كان قد بدا نسبياً مع المرشد العلني الثالث عمر التلمساني، وتبلور بصورة أوضح في أتون الصراع ضد مبارك ابتداء من العام ٢٠٠٤. وتبدو من كل شواهد

الممارسات الفعلية، أيضاً منذ سقوط مرسي، أنها شاركت في تمويل العنف وتقديم غطاء سياسي له وسيطر خطاب المظلومية والثأر وتبرير «قطع الرؤوس». كل هذا يكشف بوضوح لا لبس فيه، أن الجماعة مثلها أيضاً مثل غريمها، لا تتجه نحو خيار الانتصار للثورة والاعتذار إليها عن الخيانات المتكررة.

إن مقالاً لنائب المرشد العام للإخوان محمد حبيب، يجسد حقيقة أنهم انحازوا في الخيارات التي يطرحها الباحث في ورقته إلى خيار «الرجوع للخلف» وليس حتى خيار «الثبات في المكان».

يقول حبيب:

«إن معرفتي الوثيقة بهؤلاء وخبرتي الطويلة معهم تؤكد أنهم لن يقوموا بأي مراجعات فكرية. كما أنهم لن يعترفوا بأخطائهم وخطاياهم في الممارسات الماضية، سواء قبل أو أثناء توليهم الحكم أو بعد الثورة عليهم والإطاحة بهم، أو ما حدث في اعتصامَي رابعة والنهضة وما بعدهما. بل أكاد أجزم أن هناك إصراراً على كل ذلك، ولن يكون هناك تراجع ـ ولو خطوة واحدة ـ إلى الخلف. إن العقلية التي انعزلت عن الجماعة الوطنية عقب ثورة ٢٥ يناير، وخانت رفاق الثورة في كل المراحل، ونكثت عهودها أمام الرأي العام في المنافسة على مقاعد مجلس الشعب، والترشح لرئاسة الجمهورية، واعتبار الرئيس المعزول ومعاونيه في قصر الاتحادية شعبة من شعب الإخوان، والتحرش بالمحكمة الدستورية العليا ومحاصرتها، وإصدار الإعلان الدستوري الكارثي والمشؤوم، وإضاعة الفرص كافة، والتي أتيحت لإنقاذ المجتمع والوطن، والمسؤولية عن الدماء التي سالت فى رابعة، والتخريب والتدمير وإشاعة الفوضى والإفساد في الأرض الذي حدث وما يزال، أقول هذه العقلية التي تورطت في ذلك كله، هي العقلية نفسها التي تقود الحركة الآن، وتراهن على أعمال العنف والإرهاب».

رابعاً: القوى الثورية والمدنية

هذا التعليق يغامر بالقول، إن القوى الثورية والمدنية التي هي ظاهرياً في أسوأ وضع سياسي أو هكذا تشي نتائج انتخابات المرحلة الأولى المهندسة سياسياً، التي خرجت منها صفر اليدين، وبخاصة أبرز قسمين في هذه القوى الثورية، وهما الشباب وجماعات اليسار المختلفة.. هي عملياً في أفضل وضع أو تموضع من الناحية التاريخية منذ انتصارها على سلطة الإخوان في ٣٠ حزيران/ يونيو الماضي؛ فالخصم المعادي لقيم التيار الثوري والمدني في الحداثة والمواطنة والديمقراطية وتداول السلطة واحترام الدولة الوطنية ممثلاً بالإخوان وقوى الإسلام السياسي، نجد أنه انحسر عنه أي تأييد شعبي.

أما السلطة السياسية التي تخلت عن هذا التيار بقسوة وأودعت شبابه السجون وتركت الإعلام التابع لليبرالية المتوحشة ينهش في رموزه السياسية ويشبعها اغتيالاً معنوياً وتساهلت مع عودة رجال

النظام القديم إلى المجال العام ليتصدره ويهيلون التراب على ثورة يناير وشهدائها، فقد أعطى العزوف الشعبي عن المشاركة في التصويت ظهره جزئياً لهذه السلطة بعدما كان متيماً بها وأفسح في المجال لأول مرة أمام بدء تقبل خطاب تيار الثورة مجدداً عن الحرية والعدالة الاجتماعية والعيش والكرامة الإنسانية، التي سحقها غلاء الأسعار ورفع الدعم وانخفاض قيمة الجنيه.

وإذ يتباعد بقوة خيار الصمت ودعم النظام من جانب الثوريين، والذي وضعه د. عمار كأحد الخيارات أمامهم... فإن خيار الضغط الإصلاحي على النظام، كما جرت الإشارة إليه سابقاً، تضيق مساحته وإن لم يختفِ تماماً. لكن ذلك سيكون مرهوناً بالدرجة الأولى، بقدرة النظام السياسي القائم على تصحيح الأخطاء الجسيمة التي فككت تحالف ٣٠ يونيو وأخرجت منه هذا التيار الثوري (الذي يرجع إليه الفضل في تعبئة الشارع ضد نظام الإخوان) وعلى بلورته رؤية فكرية وسياسية تقوم على أرض يناير وشرعيته.

إذا لم يحدث ذلك، سيتحول التيار الثوري والمدني بصورة متدرجة إلى خيار الاحتجاج والميادين، وبخاصة أن القاعدة الشعبية أو الجماهيرية سبقت أيضاً النخبة الثورية في النزول إلى الشارع في الأسابيع السابقة باحتجاجات محدودة ولكنها ذات دلالة، منها وقفة موظفي الحكومة ونقابات مستقلة بالآلاف أمام نقابة الصحافيين واحتجاجات حاملي الماجستير والدكتوراه بالقرب من ميدان التحرير وعودة إضرابات عمال الغزل والنسيج في كفر الدوار والمحلة.

إلا أن التيار الثوري أمامه عقبات جسام قد تقوض قدرته، سواء في خيار الضغط الإصلاحي ولكن الفاعل على النظام أو في خيار النزول إلى الميادين واستعادة الثورة.

لا أتكلم فقط على الانشقاقات والتشرذمات الهائلة في صفوفه، ولا على التخوين المستمر من بعضه ضد بعضه الآخر، ولا على غياب قيادة شعبية سياسية بعينها يتوافق التيار على أن تكون رمزه.. ولكن أيضاً على تدارك حقيقة أنه عجز، مثله في ذلك مثل السلطة السياسية، عن تقديم رؤية سياسية تتجاوز الهدف المشترك (إسقاط مبارك، إبعاد المجلس العسكري، إسقاط مرسي)، وهو هدف ما إن تحقق، حتى بدأت الخلافات داخل صفوف الثوريين.

لقد دفعت الثورة المصرية في الحقيقة ليس فقط أثمان التآمر عليها من القوى الخارجية الدولية والإقليمية مع كل من المجلس العسكري ثم مع الإخوان، ولكن دفعت أيضاً وربما بفداحة أكثر أثمان عدم وجود برنامج للمستقبل متفق عليه.

ويزعم هذا التعقيب أن الخلل في أولويات الثورة والثوار مكّن الإخوان **أولاً**، ثم قوى رأس المال والنظام القديم **ثانياً**، من رقاب ثورتهم.

أبرز جوانب هذا الخلل هو عدم الاستماع الجيد إلى شعارات الجماهير في ميادين الثورة، التي أعطت القضية الاجتماعية أولوية متقدمة في ثلاث هي (العيش والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية) تتعلق بما وصلت إليه معيشة أغلبية المصريين بدءاً من عام ١٩٧٤ وحتى الآن، من انهيار

تام وإفقار متعمد لمصلحة أقلية، لم تترك شيئاً في ثروة البلد ولا إنتاج وكدح فقراء هذا البلد، لم تنهبه.

لقد تراجعت أولوية العدالة الاجتماعية والخبز والتعليم والصحة والمسكن والمرافق الأساسية التي تهم الفقراء (نحو خمسين في المئة من السكان، إضافة إلى الشرائح الدنيا والمتوسطة من الطبقة الوسطى التي ترفع النسبة إلى نحو ٨٠ بالمئة من السكان) في احتجاجات الثوار وتقدمت عليها قضايا الحريات على أهميتها القصوى، ولكنها ليست الهم الأول لمن يقرص بطنه الجوع. وقد نجحت السلطات الثلاث التي توالت على مصر في السنوات الخمس التالية لثورة يناير، في جر الثوار إلى معارك يكون أعظم انتصار فيها، هو إطلاق سراح شاب من شباب الثورة.

من دون إعادة الاعتبار للقضية الاجتماعية الوحيدة التي لم تفكر الجماهير مرتين، أنها تكسر قانون التظاهر أو تفيد الإخوان، ونزلت من أجلها في الشهور الأخيرة في القاهرة والمحلة وكفر الدوار ـ وما يعنيه إعادة الاعتبار هذا من اتفاق بين الشباب ككتلة حيوية واليسار والديمقراطيين الاجتماعيين والطلائع المستنيرة من الليبراليين على إجراءات اجتماعية وانحيازات اقتصادية محددة لمصلحة الـ ٨٠ بالمئة ـ فإن التفاف الثورة المضادة على كل مكسب، قد يحققه هذا التيار المدني، عبر الضغط الإصلاحي أو الضغط الثوري في الميادينٍ، مرشح للضياع، مرة رابعة وخامسة.

تعقيب (٢)

سليمان عبد المنعم(*)

ثمة مناهج عديدة لقراءة مستقبل التغيير في الوطن العربي. أحد هذه المناهج المقترحة هو البدء بتأصيل طبيعة المأزق العربي بهدف فهم السيناريوهات/الخيارات التي يختزنها الواقع الحاضر، ثم مناقشة الضرورات/الشروط (أو بعضها على الأقل) التي قد تمثل خروجاً من هذا المأزق.

أولاً: طبيعة المأزق العربي الراهن

ينبئ واقع الحال أن الدولة العربية مأزومة والمجتمع العربي حائر. أزمة الدولة العربية أنها وصلت إلى نهاية طريق مسدود. والطرق المسدودة لا تتيح خيارات كثيرة؛ فإما الإصلاح وإمّا الثورة. يتطلب الإصلاح بحكم اللزوم العقلي حلولاً جذرية لمشكلات عميقة ومزمنة. فهل يمكن لمن كان جزءاً من المشكلة أن يصبح جزءاً من الحل؟ نظرياً ليس هناك ما يحول دون ذلك. لكن من الناحية الواقعية فإن هذا يتطلب مؤهلات كثيرة من إرادة سياسية، وجسارة أخلاقية، وإعلاء للمصلحة الوطنية على حساب ما عداها (وما أكثر ما عداها).

أما الثورة (البديل الثاني)، فتعني بحكم التعريف والمنطق التغيير «الراديكالي» والقطيعة مع الأوضاع السابقة التي استمرت في الدولة العربية الحديثة ما يقرب من ستين عاماً أو يزيد. وثورة بهذا المعنى، لا بد من أنها تهدد مصالح أنظمة وقوى وتحالفات وأنساق ثقافية وتقاليد اجتماعية. التهديد، بمنطق الأشياء، ينصب على مصالح قوى كبرى مهيمنة. لهذه القوى مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية في منطقة، كانت ثروتها نعمة ونقمة في آن معاً. وللثورة تطلعاتها الوطنية والقومية المشروعة وإلا ما اكتسبت بالبداهة وصف الثورة. فالطبيعي أن يقود منطق الثورة عاجلاً أو آجلاً إلى المطالبة بالحقوق الفلسطينية، والسعي إلى إقامة نموذج تنموي وطني مستقل، وربما

(*) أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

محاولة إقامة تكتل عربي أو تضامن إسلامي (في حالتَي مصر وتونس خلال ٢٠١١ ـ ٢٠١٣)، فهل يمكن للقوى الكبرى القبول بمثل هذه التطلعات والطموحات العربية؟

إنّ جزءاً من مشكلة القوى الكبرى الغربية في أن الثورات العربية (المجهَضة أو الناقصة) قد كشفت عما تعانيه من حيرة وتناقض وربما انفصام؛ فالمجتمعات الغربية تؤيد بعواطفها العربية الثورات والانتفاضات العربية، لكن الأنظمة الغربية تتوجس في عقلها السياسي من هذه الثورات. أما القوى الكبرى الآسيوية مثل الصين وروسيا، فيبدو أنها كانت تحمل قدراً من الجفاء والبرود لا تخطئه العين في مواجهة الثورات العربية. إنّ مشهد الميادين الغاضبة والتظاهرات المليونية، لن يسعد الصينيين والروس. في عصر الصورة المؤثرة والسماوات المفتوحة لا بد من أن تتعاطف الشعوب وجدانياً وتتفاعل عقلياً. تسائل الشعوب نفسها في مرآة الذات كلما رأت شعباً آخر يثور. يضاف إلى هذا توافق المصالح بين القوى الكبرى شرقاً وغرباً في التوجس، بفعل امتداد الحالة الثورية، من أي طموحات عربية يمكن أن تؤثر، ولو في المدى المتوسط أو البعيد، في ثلاثية الطاقة، والسوق، والاعتبارات الاستراتيجية.

ولا تهدد الثورات العربية مصالح القوى الكبرى فحسب، بل تُقلق أيضاً نظماً وأنساقاً اجتماعية وثقافية عربية أخرى. ولم تبلغ بعض هذه النظم بعدُ الدرجة نفسها من التطور المدني والحقوقي والسياسي والنقابي، الذي كانت أدركته مصر وتونس على سبيل المثال قبل اندلاع الثورة فيهما. من هنا، تبدو أزمة الدولة في هذه النظم. فالخيار الإصلاحي الجذري ربما يثير المخاوف. فهو لدى البعض قفزة في الهواء غير محسومة النتائج. لكن أحداً لا يتوقف عند كونه البديل الآمن والأقل كلفةً. أما الخيار الثوري، فلربما يرى البعض أنه يمثل لمجتمع ذي طابع قبلي ونسق ثقافي محافظ قفزة في الزمان تأتي قبل موعدها. وما بين قفزات «المكان» وقفزات «الزمان»، يظهر البديل الثالث وهو الإصلاح من طريق التدرج والتراكم. إنه الإصلاح بالخطوات بديلاً من القفزات. لكن هل يسمح إيقاع العصر بهذا البديل الثالث؟

الدولة العربية إذاً مأزومة، واقعة بين شقَّي رحى إصلاح عميق مطلوب أو ثورة على الأبواب. والإصلاح بالقطعة لن يسد نهم الشعوب. فما إن تقدم السلطة جزءاً من الإصلاح حتى تطالب الشعوب بجزء تالٍ. فإذا قدمت هذا الجزء، ارتفع سقف مطالب الشعوب مرة أخرى. فما قُدّم بالأمس لم يعد يكفي اليوم، وما يُقدم اليوم لن تقنع به الشعوب غداً. وهكذا سيصل السقف يوماً إلى منتهاه. أما خيار الثورة، فهو غالي التكلفة. تتصاعد هذه التكلفة في كل ثورة تالية على ما سبقها. فكل نظام كان يستفيد من تجربة غيره في مقاومة الغضب الشعبي. ففي مصر، فاقت التضحيات ما قدمه الشعب التونسي، وفي ليبيا زادت التضحيات عمّا قدمه المصريون، ثم تجاوزت التضحيات في سورية ما بذله الآخرون، وهكذا دواليك. هي لحظة مرعبة في تاريخ الدولة العربية؛ فحين تقترب الأنظمة من نهاياتها، تجد نفسها مدفوعة «بالخيار الشمشوني» إلى هدم المعبد كله.

يشتبك خيار الثورة أيضاً مع قضية التدخل الأجنبي، وهذا بذاته سيناريو كارثي آخر. فكأنه مكتوب على الشعوب العربية أن تعاني في سنيِّ هوانها، وفي لحظات تحررها. كان التدخل الأجنبي في ليبيا هو الدواء المر الذي تجرعه الشعب الليبي في بداية ثورته. وها هو الدواء يغدو أشد مرارةً في الحالة السورية، ومن قبل في الحالة العراقية. لكن هل تقتصر آثار هذا الدواء المر على مجرد الأعراض الجانبية لكل دواء؟ أم سيفرز دواء التدخل الأجنبي عللاً وأمراضاً مزمنةً أخرى؟ تصعب قراءة هذه الأوضاع العربية بمعزل عن الأفكار شرق الأوسطية الجديدة. إنها شعوب عربية تستجير من الرمضاء بالنار. فهل خطأ الأنظمة المستبدة أو الفاسدة يبرر خطيئة استدعاء التدخل الأجنبي؟ أم أن خطيئة الأنظمة هي سبب ارتكاب خطأ استدعاء هذا التدخل؟ هكذا بدا العرب مدفوعين إلى الاختيار المر بين الخطأ والخطيئة. مأساة أخرى في تاريخ بلاد العرب.

ثانياً: عرض الخيارات

أحد الخيارات المطروحة هو المضي قُدُماً إلى الأمام، كما لو أن «ثورة ٢٥ يناير» لم تكن. يترتب على ذلك تجاهل مطالب «ثورة يناير» في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. هذا يعني تضييق المجال العام، وتقييد الحريات، وتجاهل مطالب الطبقات الفقيرة، وتبني مجموعة من السياسات والتشريعات الاقتصادية والضريبية وغيرها التي تحقق مصلحة القوى والتكتلات الاقتصادية المسيطرة، والميل إلى نهج تفضيل المشروعات الكبرى على حساب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتصلة مباشرة بحاجات الناس اليومية وبإصلاح قطاعات التعليم والصحة والإسكان والبنية الأساسية، وهي قطاعات تعاني تدهوراً عميقاً ومزمناً.

تكمن مبررات هذا الخيار في: (١) تحقيق الأمن والاستقرار بعد مراحل من القلاقل والاضطرابات والفوضى كمبرر لتضييق المجال العام وتقييد الحريات. (٢) حفْز مساهمة القطاع الخاص ورجال الأعمال لتوفير مصادر التمويل اللازم للإنفاق على المشروعات كمبرر للسياسات والتشريعات التي تراعي مصالح هذه الكيانات الخاصة. (٣) محاولة إيقاظ مشاعر الانتماء الوطني لدى المصريين، وتأكيد الحضور الإقليمي والعالمي للدولة المصرية ممثلة بسلطة الحكم الجديد الذي أفرزته الانتخابات الرئاسية الأخيرة في عام ٢٠١٤، كمبرر للإنفاق على مشروعات كبرى يرى كثرٌ من المتخصصين، أنها كانت بحاجة إلى دراسات جدوى سابقة، متعمقة ومتأنية.

على صعيد التحليل المنهجي، يستدعي هذا الخيار عدداً من الملاحظات. فمن ناحية **أولى**، قد لا تصمد كثيراً سياسة تضييق المجال العام وتقييد الحريات ليس فقط لأنها أصبحت تمضي خارج حركة العصر، ولكن أيضاً لأنها تخلق قطيعة تزداد فجوتها (بفعل الزمن والممارسة) مع مطالب ثورة ٢٥ يناير. يُضاف إلى ذلك، أن هذه السياسة قد أسهمت في شق صفوف كتلة ٣٠ يونيو وتفتيتها، وربما في مرحلة لاحقة إلى استعداء بعض قواها. ولعلّ شيئاً من هذا قد أوحى به مشهد الانتخابات البرلمانية الجارية حالياً على الأقل على صعيد المعدلات المتدنية للاقتراع. ومن ناحية **ثانية**، فإن

متطلبات مكافحة الإرهاب الذي يسعي إلى خلخلة حدود مصر الشرقية في سيناء، تبرر بغير شك لجوء الدولة إلى وسائل القوة المتاحة للدفاع عن حدودها وحماية أمنها الداخلي، لكنها لا تبرر المبالغة في التوجس من الرأي الآخر، والضيق بممارسات حريات الرأي والتعبير، وتهميش دور شباب ٢٥ يناير، واختلاط الحابل بالنابل في السجون والمعتقلات، وهو وضع يزيد في وطأة هذا الخيار، ويُسهم في تعقيده ويضفي الغموض على مآلاته.

ومن ناحية **ثالثة**، لا تبدو الرؤية الاجتماعية والاقتصادية واضحة في ظل البحث المستمر عن تمويل مشروعات كبرى مع استمرار تفاقم معيشة المواطنين. إن الطموح الوطني مشروع ومطلوب، لكن تمتين ودعم القدرات المعيشية للناس، والنهوض بالقطاعات المتهورة في البنية التحتية، والتعليم، والصحة أمور ملحّة للوصول إلى مجتمع قادر ومؤهل ومنتج. ويبدو أن الإشكالية الأبرز في هذا الوضع هي استدرار تمويل هذه المشروعات الكبرى سواء من الخارج (دولاً أو مؤسسات تمويل) أو من الداخل (صناديق تبرعات المجتمع والقطاع الخاص). يظل تمويل الخارج من دول الجوار العربي قابلاً للتغيير بمقدار تغير التوجهات والطموحات الوطنية المصرية، لأنه لا ينطلق من مشروع قومي عربي، ثم إن معدلاته تراجعت بفعل انخفاض أسعار البترول ومتطلبات حرب اليمن، وأشياء أخرى. أما تبرعات القطاع الخاص التي بدت متواضعة جداً، فتوحي، لأسباب متعددة ومعقدة، بمحدودية الرهان على القطاع الخاص الذي يسهم بدور كبير في عملية التنمية، ولا سيَّما حين مقارنته بالنموذج الصيني أو الكوري الجنوبي أو الماليزي.

ثالثاً: استشراف الضرورات

ربما نتفق أو نختلف حول تفسير الإخفاقات والانتكاسات التي مُنيت بها الثورات والانتفاضات العربية، ومنها مصر بطبيعة الحال. لكن المؤكد أن هذه الإخفاقات والانتكاسات تضعنا وجهاً لوجه أمام مجموعة من الأسباب. معالجة هذه الأسباب هي وحدها ما يضمن تغيير النتائج وفق ما يمليه منطق السببية بعيداً من أي عواطف ثورية أو أحلام وطنية وقومية. فالسببية التي تحكم تفسير الظواهر الكونية، تسري أيضاً (بشكل ما) على تفسير السلوك الإنساني. بعبارة أخرى، ستظل قدرة المجتمع العربي على إنتاج ثورة أو حتى القيام بعملية إصلاح جذري عميق مشروطة بتثوير الوعي الفردي والجمعي والمؤسسي. لعلّ أبرز هذه الضرورات/الشروط لبناء مستقبل عربي ثوري/إصلاحي/نهضوي تتمثل بما يلي: ضرورة إدماج البعد العربي القومي في مسارات التغيير الوطني، والنهوض بوعي الإنسان العربي.

١ ـ ضرورة إدماج البعد العربي القومي ضمن مسارات التغيير العربي

من الصعب تصور نجاح ثورة في بلد عربي ذي بنية ثقافية وتاريخية ولغوية وجغرافية واحدة بدون أن يكون البعد العربي حاضراً في منظومة مطالبها السابقة أو المعاصرة للحراك الثوري أو

بالأقل ضمن منظومة قيمها اللاحقة على نجاح الثورة، وهو الأمر الذي غاب، بصورة أو أخرى، في الحالة المصرية، وفي غيرها من الحالات العربية الأخرى. فقد كان الانكفاء على الذات الوطنية (القطْرية) ثغرة اختراق خارجي لإضعاف الحالة الثورية. وبقدر ما يمنح حضور البعد العربي في مسارات التغيير بتجلياتها الثورية والإصلاحية مسارات التغيير الوطني قوى دفع إضافية، فإن غياب هذا البعد قد يُجهض هذه المسارات.

من ناحية **أولى** يمنح البعد العربي قوة دفع إضافية لمسارات التغيير الوطنية؛ ليس فقط من باب أن الثورات تتعاطف وتتآزر، ولكن أيضاً لأن وجود مشروع عربي مقنع وملهم (ولو على سبيل الفكرة) كفيل بأن يسد الفراغات ومناطق الضعف في مسارات التغيير. وهو ما حدث في الحالة المصرية حيث أدى غياب البعد العربي إلى تمدد قوى وأيديولوجيات وربما أجندات أخرى، سواء تعلق الأمر بأيديولوجيات أصولية دينية من الداخل أو بقوى وأجندات إقليمية ودولية من الخارج.

كان جليّاً في الحالة المصرية، وعلى مدى أربعين عاماً مضت، أن الفراغ، بحكم قوانين الفيزياء ومنطق الأشياء، كان لا بد من أن يستدعي ما يملأه. لهذا لم يكن غريباً أن تتقدم أفكار الأصولية الدينية (على اختلاف منابعها وتنظيماتها وأجنداتها) لتملأ هذا الفراغ الموحش. ولم يكن غريباً أيضاً أنه في حقبة المد القومي في الزمن الناصري، لم يكن ثمة حضور يُذكر لتيار الأصولية الدينية، ولا لقوى الإسلام السياسي التي ظهرت بعد رحيل عبد الناصر. كان السبب ببساطة، ضمن أسباب أخرى بالطبع، أن هناك مشروعاً عربياً ملهماً على صعيد الفكرة، حتى ولو كان متواضعاً على سبيل الحركة. إن مشروعاً عربياً كهذا كان يومذاك، كفيلاً بسد الفراغ، ناهيك بشحذ الهمم واستنفار الإرادات وإيقاظ التطلعات، مهما جاء الحصاد الكئيب والمُخيّب ذات حزيران من السابع والستين في القرن الماضي.

ومن ناحية **ثانية**، يمثل غياب البعد العربي في مسارات التغيير أحد عوامل إجهاض هذه المسارات. ففي ظل واقع عربي تتباين فيه من مجتمع إلى آخر الظروف الاقتصادية (ثروة/فقر) والاجتماعية (قبلية/طائفية/مدنية) والسياسية (ملكية/جمهورية) والثقافية (تقليدية/منفتحة/حديثة). كان من المتوقع ـ ولا يزال ـ أن تثير حركات التغيير في بلدان مخاوف الأنظمة السياسية في بلدان أخرى من امتداد الحالة الثورية أو الإصلاحية إليها. حدث هذا بصورة جليّة في حالة المد الإسلامي في مصر، عقب ثورة ٢٥ يناير، بصرف النظر عن الجدل حول ما إذا كان وصول التيار الإسلامي إلى الحكم نتاجاً طبيعياً لثورة يناير أو امتطاءً لصهوة جواد الثورة. إنّ غياب المكوّن العربي في مسارات التغيير الوطنية يُسهِّل انفراد القريب والبعيد بهذه المسارات والاستقواء عليها والالتفاف حولها بما لا حصر له من وسائل وأدوات. وعلى العكس من ذلك، فإن إدماج الفكرة العربية في مسارات التغيير الوطني وما يستتبعه ذلك من مؤازرات أو تضامنات أو تحالفات، كان بوسعه تحييد قدرات القوى المتربصة بحركات التغيير الثوري أو الإصلاحي، فضلاً عن إضعاف دور أيديولوجيات

وأجندات الأصولية الدينية في استقطاب قطاعات جماهيرية واسعة، لم تكن تجد مشروعاً سياسياً واقتصادياً مقنعاً مقابل ما يُقدم لها من وعود.

٢ ـ النهوض بالوعي العربي

كان من بين الاكتشافات (وربما المفاجآت) التي أفرزتها الثورات والانتفاضات في بعض البلدان العربية التغير الحاد الذي طرأ على موقف المواطن العربي من فكرة الثورة في ذاتها. فعلى الرغم من الدهشة التي أدركت العالم وهو يشاهد الملايين المحتشدة في ثورة ٢٥ يناير وهي تطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ثم الملايين التي خرجت في ٣٠ يونيو مطالبة بالدفاع عن الدولة الوطنية/المدنية إلا أن الأحداث والانتكاسات التي حدثت خلال هذه المرحلة وحتى الآن، تطرح بشدة قضية الوعي على مستوياته الفردية والجمعية والمؤسساتية ومدى قدرته على الصمود في مواجهة الطغيان الإعلامي، والاستقطاب السياسي، والتزييف الثقافي. إنّ التذكِرة واجبة بأن معدل الأمية القرائية في الوطن العربي ما زال يدور حول ٢٧ بالمئة من إجمالي عدد السكان، وأن معدل التسرب التعليمي قد تجاوز العشرة ملايين تلميذ بسبب النزاعات المسلحة في البلدان العربية، وأن معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي ما بين سن ١٨ ـ ٢٥ يقل عن نصف المعدل في كوريا الجنوبية مثلاً، ناهيك بتفاقم معدلات النشر والقراءة في الوطن العربي مقارنةً، ليس فقط بدول غربية بالغة التقدم، بل بدول في شرق آسيا.

يبدو أن الوعي الفردي خلال ثورة ٢٥ يناير وانتفاضة ٣٠ يونيو كان لحظة/ومضة خاطفة سرعان ما خبت جذوتها. عاد الجميع أو معظمهم إلى مربع الصفر حيث اللامبالاة والعزوف عن المشاركة الديمقراطية (تراوحت نسبة التصويت في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية حول ٢٥ بالمئة من إجمالي المقترعين، مقابل نسبة اقتراع بلغت ٨٥ بالمئة في الانتخابات البرلمانية التركية الأخيرة). بالطبع ثمة أسباب وعوامل متعددة لتفسير هذه اللامبالاة السياسية، لكن يبقى ضعف الوعي وهشاشة الثقافة السياسية عاملاً يصعب تجاهله في هذا الخصوص. يكشف واقع المجتمع العربي اليوم عن اعتقاد الكثيرين بأن الثورة هي التي أوصلت المجتمع إلى هذا الدرك من المعاناة المعيشية، والفوضى، والتشرذم الاجتماعي. وبصرف النظر عن تحديد الأطراف المسؤولة عن ترويج هذه الثقافة السياسية المشوشة وتشكيل هذا الوعي الفردي المرتبك، فالمؤكد أن النظم والأنساق التعليمية والتربوية والأسرية والثقافية تحتاج إلى ثورة إصلاحية داخل المؤسسات المعنيّة. فهذه هي الثورة التي لم نقم بها بعد. يكفي أن نتذكر في هذا السياق، أن كل القوى والجماعات الأصولية بل والإرهابية، قد خرجت من رحم النظام التعليمي العربي بقدر ما أن تعليم التلقين لا التفاعل وتحفيز المواهب هو المسؤول عن إنتاج ثقافة اللامبالاة والسلبية في بلاد العرب.

٣ ـ المعضلة الإخوانية

يبدو أن ما بلغته المعضلة الإخوانية من تعقيد على مدى العامين الماضيين يجعل خيارات وبدائل معالجتها ليست أقل تعقيداً. فالخيارات المتاحة (أو المتصوَّرة) لجماعة الإخوان المسلمين ما بين السير إلى الأمام، والرجوع إلى الخلف، والمراوحة في المكان، تمثل خيارات/سيناريوهات من أحد أطراف المسألة؛ ولهذا سوف تظل محكومة في ما تنتجه من آثار وتداعيات بموقف طرفين آخرين هما السلطة والمجتمع. أحد هذه الأطراف الثلاثة (جماعة الإخوان أو السلطة أو المجتمع) لن يُقَدَّر له في ما يبدو الاضطلاع وحده بمسؤولية الخروج من هذا المأزق، ولكن حركة التفاعل بين مواقف الأطراف الثلاثة تبدو مؤثرة إلى حدٍ بعيد. أما الطرف الخارجي، فقد يكون له تأثير عارض أو محدود أو موقت لكنه لا يملك في الحالة المصرية تحديداً مكانة ولا سلطة التأثير في المسارات أو وضع الشروط.

ولعلّ الدولة بمعنى السلطة هي الطرف الأكثر تأثيراً في حل المعضلة الإخوانية، وتالياً رسم ملامح التغيير المحتمل في الوطن العربي. إنّ محاولة استشراف معالجة المعضلة الإخوانية تتوقف على طرح المعطيات. تقول هذه المعطيات، في الحالة المصرية، إننا **أولاً** أمام قطاع اجتماعي من المنتمين والمؤيدين والمتعاطفين مع جماعة الإخوان، ربما يُقَدِّر بعدة ملايين. ونحن **ثانياً** أمام جماعة تختلط فيها الأيديولوجية الدينية بالأدوار والتطلعات السياسية ما صنع لها جذوراً وفروعاً في البنى الاقتصادية والأوساط المهنية المختلفة والتجمعات النقابية. ثم نحن **ثالثاً** أمام جماعة دينية أمدَّت حضورها الديمغرافي والاجتماعي والنقابي والمهني بمظلومية تاريخية كان لها تأثير ما لدى الكثيرين. مع وصول الإخوان إلى الحكم بدأت ملامح تحول المزاج الشعبي لدى أكثرية المصريين ضد جماعة الإخوان المسلمين. لكن لم يخلُ الأمر من حيرة المصريين وانقسامهم بين فريقين: **أولهما** تعمّق لديه الشعور بالتحول أكثر فأكثر ضد الإخوان بتأثير موجات العنف والإرهاب على مدى العامين الماضيين، والفريق **الثاني** استرد بعضاً من الشعور بمظلومية الإخوان من جديد بتأثير أحداث رابعة العدوية وما لحقها. وبرغم التأثير الهائل الذي مارسه الإعلام في لعبة الاستقطاب، فالواقع أنه ليس لدينا أدوات قياس يُعتد بها لمعرفة نسبة هذين الفريقين في حقيقة الأمر، لا سيَّما في ظل التراجع الملحوظ للحضور الإخواني في الشارع المصري والتجمعات النقابية والأوساط المهنية. ومع هذا، يبقى الاعتقاد العام أن الفريق الرافض لجماعة الإخوان يشكل الأكثرية.

ولئن كانت مواقف/سيناريوهات جماعة الإخوان المسلمين تتراوح بين المضي إلى الأمام (من خلال مراجعة أيديولوجية وتنظيمية) أو الرجوع إلى الخلف (باتخاذ مواقف أكثر راديكالية وعنفاً) أو الثبات في المكان (ترقباً لما سوف تؤول إليه الأحداث)، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف سيكون موقف السلطة في حالة تبني جماعة الإخوان الخيار الأول (الإيجابي)؟ وهل تكون السلطة في هذا الفرض على استعداد لمعالجة التراكمات القانونية والسياسية التي آلت إليها المواجهة مع الجماعة؟ هذه عينةٌ من جملة تساؤلات كثيرة، فيما لو اختارت جماعة الإخوان نهج النقد الذاتي

والمراجعة الأيديولوجية والتنظيمية. بالطبع، سيظل التساؤل مُشرعاً ومشروعاً حول ما إذا كانت الجماعة قادرة ابتداء على القيام بعملية نقد ذاتي تاريخي لثوابت أيديولوجية لم تحد عنها منذ ما يزيد على الثمانين عاماً، تتعلق بقضية الحريات ومفهوم الدولة الوطنية والحسم النهائي للمسألة الديمقراطية. هل تكون جماعة الإخوان قادرة على مراجعة أسسها وتقاليدها التنظيمية بما ينهي الازدواجية والتداخل بين مفاهيم وأدوار الحزب/مكتب الإرشاد/التنظيم الدولي؟ ثم هل تسمح الحالة الإخوانية اليوم بظهور جيل جديد من الكوادر والقادة يتبنى نهجاً إصلاحياً واقعياً في مواجهة الفريق القطبي على غرار ما فعله أردوغان ورفاقه بعد إخفاقات حزب نجم الدين أربكان برغم الاختلافات بين السياقين التركي والمصري؟

لا أحد بوسعه أن يتنبأ بأمرٍ ما، فكل الاحتمالات ممكنة. هذه حقبة التساؤلات بامتياز.

المناقشات

١ ـ محمد محسن الظاهري

لقد استمتعت بهذا البحث؛ فقد كُتب بنفَس ثوري. ولدي عدة ملاحظات:

على الرغم من أن البحث قد ورد ضمن محور ما بعد المرحلة الانتقالية، وعنوان البحث «ما بعد المرحلة الانتقالية في مصر»، إلا أن البحث قد توصل إلى أن مصر لم تجتز المرحلة الانتقالية بعد. وفي هذا الإطار، فقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن مصر «تعيش مرحلة مباركية من دون مبارك» بمعنى، استمرار الثورة المضادة.

٢ ـ محمود علي الداود

جمهورية مصر العربية هي قلب الوطن العربي جغرافياً وثقافياً، إضافةً إلى دورها الإسلامي، لأنها تحتضن الأزهر الذي يُعتمد كمرجعية إسلامية رئيسة. إن مصر من ناحية أخرى، هي أحد أهم معاقل الفكر القومي العربي، وخصوصاً بعد انبثاق ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢. وقد حقق عهد الثورة المصرية بزعامة جمال عبد الناصر انتصارات مهمة في المجالات الداخلية والخارجية. كان أهم هذه الإنجازات في المجال القومي هو قيادة مصر حركة النضال العربي ضد الاستعمار والصهيونية، وتبني الدعوة إلى الوحدة العربية. ورغم قصر المرحلة التي حكم فيها عبد الناصر، إلا أنها كانت تؤلف قفزة نوعية في توجه الشعب المصري نحو فكرة الوحدة ودعم الجماهير المصرية لأفكاره في التعاون العربي المشترك، إضافةً إلى قيادة الصراع ضد الكيان الصهيوني ودعم حركة المقاومة الفلسطينية وتوجيه الجامعة العربية في هذا الاتجاه من خلال مؤتمرات القمة والعمل الدبلوماسي العربي المشترك.

إن الصراعات الداخلية في مصر بين مختلف التيارات المدنية والدينية والصراع بين قيادة القوات المسلحة وقيادة الإخوان المسلمين، قد أضعف دور مصر القومي، والذي كان منكمشاً في عهد مبارك ويخضع للتوجيهات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل. واليوم تخوض مصر مخاضاً لاختيار

الطريق الذي تستحقه عربياً وإقليمياً ودولياً. ويهمنا جداً استقرار مصر وعودتها إلى قيادة العمل العربي المشترك بحكم دورها التاريخي والحضاري في التاريخ العربي المعاصر.

إن بحث د. عمار علي حسن بعنوان «ما بعد المرحلة الانتقالية في مصر» هو دراسة علمية وموضوعية يدرس كل السيناريوهات المحتملة لدولة مصر قوية داخلياً وخارجياً. وبعد دراسة خيارات السلطة السياسية وهي ١ ـ خيار الحفاظ على النظام الحاكم. ٢ ـ خيار الانتصار للثورة. ٣ ـ خيارات جماعة «الإخوان المسلمين» ثم ٤ ـ خيار القوى الثورية والسياسية المدنية. ويعتقد الباحث أن المستقبل يبدو في مصلحة التيار المدني، شريطة أن يعي هو ذلك ويعمل بأسلوب علمي يتسم بالجرأة، ويراهن على تعزيز الثقافة المدنية بين الناس، ويدرك بصورة جلية مدى «نزيف المصداقية» الذي بدأ يعانيها التيار الإسلامي على نحو جارح.

لاستكمال هذا البحث المهم، أرجو إعطاء أهمية للعاملين القومي والدولي. في الوقت الذي رحب أغلبية العرب بانكفاء مرحلة الإخوان المسلمين (وقد تكون موقتة)، إلا أن هناك قلقاً عربياً في التوجهات الخارجية المصرية. مصر يجب أن لا تخضع أو تتأثر بالمساعدات المالية وخصوصاً من منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية؛ فإن مصر المستقبل يجب أن تكون قائدة دائماً، دولة عصرية قوية، تؤلف الحاضن للقضايا العربية.

٣ ـ مضاوي الرشيد

لمصر محورية في الوطن العربي؛ فهي خلال القرن الماضي أفرزت للوطن العربي التيار الحداثي (مطلع القرن العشرين)، والتيار القومي (منتصف القرن العشرين)، والتيار الإسلامي وجاءت كل هذه التيارات في إطار حكم العسكر (رغم ان التيار الأول جاء تحت مظلة الحكم الملكي). ومع الأسف، فقد انحسر دور مصر بعد تحييدها عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتعمقت تابعيتها لدول النفط في العهد الساداتي ـ المباركي (تابعية واضحة للسعودية) ومن ثم تحت العهد الاخواني القصير (تابعية لقطر).

وككل العرب، استبشرنا خيراً في الثورة المصرية والحراك الشبابي والجماهيري لكننا لا نجد في هذه الورقة إلّا الزج بهذا الحراك في خانة غير منصفة. إذا كان هدف الورقة استشراف المستقبل، فهي قد أخفقت؛ أما إذا كان هدفها إدانة حكم الإخوان القصير، فهي قد نجحت بالفعل. ولا أجد في الورقة تقييماً موضوعياً للوضع المصري بعد الثورة.

يقول الكاتب إن الولايات المتحدة راهنت على الإخوان، لكنها كانت خلال نصف قرن تراهن على الأنظمة العربية الرسمية من المغرب إلى السعودية، وعلاقة أمريكا بالأنظمة الديكتاتورية العربية لا يحتاج الى تفصيل فهو معروف.

ولي مأخذ على مقولة الكاتب «لا صوت يعلو فوق صوت الإرهاب» وقد يستعمل كذريعة للمثقف العربي الذي لا يريد المواجهة مع السلطة الآن. ويطلب الكاتب اعتذاراً من الإخوان ولكن

من يعتذر للمصريين الذين قتلوا في رابعة؟ ما لم يتبنَّ المثقف حقوق الإنسان للجميع، فسنظل ندور في دوامة الاستقطاب. ومن يقمع عدوك الآن، فقد يقمعك في المستقبل.

من يعتذر من المصريين عن أربعة عقود من الاستبداد وحالة الطوارئ ومصادرة الحريات المدنية والسياسية؟ لا بد أن تنظر إلى الواقع بعين موضوعية خاصة في مجال حقوق الإنسان.

٤ ـ أحمد حلواني

منذ انهيار الدولة العثمانية، كانت مصر قطب الرحى في الحياة العربية ومحورها. لكن هزيمة حزيران (يونيو) كانت بداية انهيار النهوض القومي العربي، بالرغم من الحركات الانقلابية في بعض الأقطار العربية والتي سميت بالثورات. ونحن نعيش حالياً نتائجها المدمّرة، وبخاصة بعد غياب الدور الريادي المصري بسبب كامب ديفيد، والمشاكل الداخلية التي تعيشها؛ الأمر الذي يستدعي جهداً من المتنورين المصريين للعمل على عودة دور مصري فاعل ورائد.

أمّا ما ذكره سليمان عبد المنعم عن مصير الإخوان أو التيار الإسلامي، تعقيباً على مقترحات د. عمار علي حسن، فإنني أرى أن الموضوع يتعلق بمفهوم الاعتراف بالآخر، وتالياً الحوار الذي شدّد عليه السيد بيتر مدير المعهد السويدي بالإسكندرية في كلمته الافتتاحية (مشيراً إلى أهمية مساعدة المعهد مع مركز دراسات الوحدة العربية).

إن الحوار بين مجموع القوى المصرية يقتضي الاعتراف بالآخر بدلاً من اتهامه بالإرهاب، وإنكار وجوده، وإلغاء حضوره.

٥ ـ محمود جبريل

أود أن أشير إلى ملاحظات أربع، الهدف منها أن نصنع حوارنا خلال أيام الندوة في إطاره الصحيح، خصوصاً ونحن لا نزال في بداية جلساته وحتى يمكننا الاستفادة مما يطرح:

أولاً: نحن نلتقي، أكثر من مئة باحث ومفكر، لنناقش مستقبل التغيير في وطننا العربي في ضوء الانتفاضات العربية التي حدثت وتحدث، من دون إطار مرجعي واحد يجمعنا يمكننا من خلاله أن نفرز أدوات تحليل ومعايير تقييم لما حدث ويحدث. فنحن كداخلين إلى سوق للتبضع، وكل يبحث عن مبتغاه. وتالياً، يجب أن ننأى بمداخلاتنا عن ثنائيات الصواب والخطأ... فلعل كلاً منا له صوابه من منطلق مرجعيته وثوابته.

ثانياً: الإطلاقية في الأحكام تتناقض مع طبيعة البحث العلمي خصوصاً في مجال العلوم الإنسانية، وتناقض بشكل تصادمي جوهر فكرة الحوار التي تسعى إلى تأسيس الفهم المشترك تمهيداً للفصل المشترك، الذي هو محور قضية التغيير التي اجتمعنا لنناقش مستقبلها في بلادنا. علينا أن نميز تماماً بين أن نمتلك الفكرة وبين أن نتمكن من الفكرة وبين أن تتملكنا الفكرة. فنحن نكون أكثر سيطرة على أفكارنا وآراءنا، عندما نكون على استعداد للتخلي عنها.

ثالثاً: العلوم الإنسانية بعامة وعلم السياسة بخاصة، هي علوم ما بعد الحدث (post de facto science)، قدرتها على التنبؤ ضئيلة للغاية، رغم جهود الدراسات المستقبلية في الثلاثين عاماً الأخيرة... فأغلب الكافرين بانتفاضات الربيع العربي وناقديها اليوم كانوا أكثر المهللين والمستبشرين بها منذ أقل من خمسة أعوام مضت ناسين أو متناسيين أن الأحداث التاريخية الكبرى تتخذ مساقها ومسارها التاريخي من منعرجات متعددة حتى تتخذ الشكل النهائي الذي يعطيها استدامة الشرعية.

رابعاً: أدَّعي، كشاهد ومشارك في إحدى هذه الانتفاضات العربية، أنّها غير مسبوقة في تاريخنا العربي، منها عفوية تلقائية كزلزال يصعب التنبؤ به، وإن كانت نتائجه مدمرة في بعض الأحيان، ومنها الانتفاضات التي لم يخطط لها، ولم تمتلك التنظيم أو المشروع أو القيادة وهو ما يسَّر الانحراف بها من بعض البلاد، بينما تحاول أخرى ضبط إيقاعها وتطويقها بما يتسع وأحلام شعوبها.

إن سيطرة القوى السياسية الأكثر تنظيماً وتمويلاً، والتدخلات الخارجية التي ميّزت هذه الانتفاضات يشكل في رأيي استغلالاً من هذه القوى والتدخلات للفرصة التي سنحت بسبب غياب التنظيم والقيادة والمشروع في هذه الانتفاضات. وتالياً، فإن التسرع بإصدار الأحكام الجاهزة، بأن هذه الانتفاضات تمثل مؤامرة خارجية لتفتيت الوطن العربي أو النظام العربي يعتبر افتئاتاً على دماء الشباب الذين انطلقوا بصدور عارية غير مسلحين، إلا بقوة الرفض. وكأنّ هذا الوطن العربي أو هذا النظام العربي، كان موحداً راسخاً قوياً وفاعلاً في تشكيل ماجريات السياسة أو الاقتصاد أو الحضارة العالمية، حتى يتم التآمر عليه بهدف تفكيكه.

٦ ـ علي الدين هلال

يتعلق سؤالي بعنوان البحث الذي يحمل تعبير «ما بعد المرحلة الانتقالية»، وهو التعبير نفسه الذي يرد أيضا بالنسبة إلى تونس. وإنني أطرح السؤال حول ما إذا كانت المرحلة الانتقالية قد اكتملت فعلاً في مصر أو تونس أم لا. ويبدو لي أن المرحلة الانتقالية والتي تعني بناء مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد واستكمال قوانينه وتشريعاته، ومواجهة القوى المعادية للديمقراطية ما زالت مستمرة في الأدبيات النظرية المتعلقة بعملية الانتقال الديمقراطي، ثم ولوج مرحلة التدعيم أو الترسيخ الديمقراطي. وتتضمن الأدبيات النظرية مجموعة من المؤشرات التي لا توجد في مصر أو تونس، وكما يتردد في هذه الأدبيات من أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية تتم عندما تصبح مؤسسات الديمقراطية وقيمها «اللعبة الوحيدة في المدينة».

٧ ـ نور الدين العوفي

في ورقة د. عمار علي حسن، وردت جملة من المفاهيم بالغة الأهمية، مثل «النخبة»، «القوى الثورية»، «القوى المدنية»، «القاعدة الشعبية»، «الجماهير». وهي مفاهيم جاءت مُؤطِّرة للتحليل

بصفة عامة، ولاستعراض الخيارات الممكنة في المرحلة الانتقالية التي تعرفها مصر بخاصة. من هنا تأتي أهميتها. وسؤالي منهجي محض، لا خلفية سياسية من ورائه : ماذا تعني النخبة؟ وكيف تتحدد القوى الثورية؟ وما هي تخوم القاعدة الشعبية؟ هل النخبة التي يقصد نخبة سياسية، أم اقتصادية، أم ثقافية، أم علمية؟ أم أنها كل هذا؟ السؤال نفسه، حول مفهوم القاعدة الشعبية والقوى الثورية: ما هي الفئات، أو الطبقات الاجتماعية التي تدخل ضمنها؟ هل هي متجانسة أم متفاوتة من حيث المستويات المادية، ومن حيث معدلات الوعي السياسي؟ هل جميع الخيارات خيارات وطنية؟ أم أن ما يحرك البعض منها هو، في آخر التحليل، خيارات فئوية وإن ظلت، في الخطاب، مُتلفِّعة بمفردات الخيار المشترك، والمصلحة الوطنية؟

٨ ـ رضوان سليم

تتلخص ملاحظاتي في ممارسة النخبة السياسية الزمن السياسي. فهنالك تأخر واضح في الموقف والقرار السياسي أمام تطور الأوضاع وتسارع الأحداث، وعادة ما يأتي القرار السياسي بعد فوات الأوان. وهكذا، فعودة مصر إلى نقطة البدء أو الرجعة الزمنية دليل على أن مبدأ التقدم والتطور لا يتحقق من دون وعي مسألة الزمن السياسي، ذلك أن التراكم السياسي هو منطلق التفاعل الفوري مع الأحداث، وتقديم الحلول النظرية للإشكاليات، والحلول العملية للمشاكل السياسية القائمة.

٩ ـ أمين حطيط

لا بد من التنويه بمنهجية الورقة وعلميتها وموضوعيتها، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الورقة عالجت الوضع المصري انطلاقاً من العوامل الداخلية فقط، وغيبت العامل الدولي، مع أن الأمر كما نعتقد هو خلاف ذلك.

ومن جهة الخيارات التي طرحت ووزعها الباحث بين السلطة والإخوان والقوى السياسية والقاعدة الشعبية، فإننا ومع تقديرنا معظم ما طرح، إلا أننا نجد أن هناك حاجة لتفصيل أبعد. فهل القوى الثورية والسياسية المدنية من جهة، أو القاعدة الشعبية من جهة أخرى، هي كلها موحدة حول موقف واحد في مواجهة الإخوان؟.. أعتقد أن هذا الامر غير صحيح، وأن من المفيد التصنيف هنا على اساس القوى المؤثرة في المشهد والقادرة على العرقلة أو على التغيير أو الإسقاط: فمن هي هذه القوى اليوم؟

من جهة أخرى، ألا يُعتبر ما تواجهه مصر من تحديات أمنية خطرة، حجب مفردات الثورة أو الحراك الشعبي وعطلها أو أدرجها في لوحة خلفية وبات تثبيت الأمن يتقدم اليوم على أي اعتبار يليه مسألة التحدي الاقتصادي، وبخاصة أن مصر باتت تحت ضغط شديد؛ فمن جهة توقفت المساعدات السعودية، ومن جهة يستعمل الإرهاب لإفساد الاقتصاد كما حصل مؤخراً في طائرة روسية في سيناء.

إننا نرى أن مصر اليوم أمام خيارات ثلاثة:

١ ـ خيار الاستتباع وتجاهل مفردات الثورة وهنا، قد تكون في مأمن من التدخل الخارجي المتوسل للأمن والاقتصاد، وستجد مصر نفسها في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل ٢٠١١.

٢ ـ خيار الاستقلالية، وأن تتصرف وفقاً لحقيقة ما يجري في الإقليم، وأن تتمسك بخيار الموقع الوطني السيادي والريادة القومية. وهنا، قد تجد ضغطاً اقتصادياً.

٣ ـ خيار الانفعال والتعامل بنظرية ردات الفعل. وهنا، ستجد نفسها تراوح مكانها أو تتراجع مع كل عملية ضغط خارجي جديد.

طبعاً، إن مصلحة الأمة، ومصلحة مصر، هي في أن تتخذ مصر الخيار الثاني وأن تجهد في تلمُّس هذا الطريق؛ فالمخاطر التي تواجهها ليست محصورة بالإخوان وطموحاتهم، بل تشمل طموحات خليجية، وهواجس غربية وإسرائيلية وإقليمية. من جهتنا، نرى أن مصر تدرك ذلك، وتتعامل معه بمرونة ونعومة. وهذا ما نشهده اليوم من سلوك حيال الأزمة السورية.

الفصل الثالث

مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية

محمد رضا الأجهوري(*)

تمتاز الحالة التونسية الراهنة المرتبطة بمختلف مراحل الانتقال الذي عاشته البلاد منذ سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي غداة الرابع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، سواء في ذلك المرحلة التمهيدية للسقوط أو المرحلة الانتقالية اللاحقة له أو المرحلة ما بعد الانتقالية، بتمزق شديد في مستوى ازدواجية الانتماء، يعكس بوضوح تام تناقضاً حاداً قائماً بين عمق شعبي راسخ وقمع رسمي متواصل، وهو ما نجد له انعكاساً ملحوظاً في مسارات الصراع الأيديولوجي والسياسي الذي يطبع بشكل شبه دائم تطورات الأوضاع السياسية والعامة في البلاد.

وليس من شك في أن هذا التناقض الصارخ القائم بين انتماء تونس العربية شعبياً للعروبة، لغةً وثقافةً وحضارةً، وانتمائها رسمياً للفرنكوفونية، لغةً وثقافةً وسياسةً، إنما هو انتماء مزدوج متضارب يحمل في طياته بذور الصراع المشهود في الظاهر والباطن، وهو أيضاً في جزء مهم منه مناقض لنص وروح دستور ١٩٥٩، ومناقض كذلك لنص وروح دستور٢٠١٤.

من هذا المنطلق الذي له ـ حتماً ـ جذوره التاريخية القريبة نتعرض لمستقبل الحالة التونسية ضمن مستقبل التغيير في الوطن العربي، في مرحلة ما قبل إسقاط واستبدال نظام بن علي وخلال المرحلة الانتقالية، وفي ما بعد المرحلة الانتقالية. بهذا المعنى تمسح هذه الحالة أحداثاً ووقائع ومواقف وتطورات، سيكون من الصعب لكثرتها وثرائها وعمق تأثيرها التغاضي عنها أو التعاطي السطحي والسريع معها.

(*) أستاذ القانون الجنائي والقانون الإسلامي المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس المنار.

يعتبر التناقض في مستوى الانتماء، بين انتماء شعبي مترسخ للعروبة وانخراط رسمي متحمس للفرنكوفونية، عنصراً أساسياً في بلورة الحالة التونسية ورسم مسار تطورها، وبما يساعد على ملامسة ملابسات هذه الحالة المتميزة والتباساتها. وعلى هذا الأساس، نتناول مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية، من خلال عنصرين أساسيين: الملابسات والالتباسات؛ وذلك بتخصيص محور **أول** للحديث عن ملابسات الحالة التونسية، ومحور **ثانٍ** للحديث عن التباسات المرحلة ما بعد الانتقالية.

أولاً: ملابسات الحالة التونسية

ترتبط هذه الملابسات بمواكبة حقبة زمنية طويلة، انطلقت منذ الإعلان عن استقلال تونس سنة ١٩٥٦ ثم تأسيس الجمهورية الأولى بإصدار دستور ١٩٥٩، وامتدت بذلك طوال مرحلة حكم بورقيبة ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧، مكملة بمرحلة حكم بن علي ١٩٨٧ ـ ٢٠١١ باعتبار هذه المرحلة امتداداً لفترة حكم بورقيبة، تأسيساً على أن النظام السياسي في تونس الذي يستغرق كامل المدة المتراوحة بين ١٩٥٦ و٢٠١١، إنما هو نظام واحد في مرحلتين متواصلتين مترابطتين متكاملتين بلا خلافات جوهرية بينهما أو حتى شكلية، وصولاً إلى المرحلة التمهيدية لسقوط واستبدال نظام بورقيبة ـ بن علي، ثم المرحلة الانتقالية بمرحلتيها الأولى والثانية.

ويمكن اختزال الحديث عن ملابسات الحالة التونسية في النقاط التالية: (١) ظاهرة الاكتساح الفرنكوفوني؛ (٢) ملامح مرحلة حكم الرئيس بورقيبة؛ (٣) نظام بن علي امتداد لنظام بورقيبة؛ (٤) تسلل اليسار الماركسي لأجهزة الحكم؛ (٥) التمهيد لسقوط حكم بن علي واستبداله.

وفي ما يلي، توضيح على التوالي لجملة هذه الملامح التي تساعد بلا أدنى شك على تشخيص جانب مهم من ملابسات الحالة التونسية خلال المرحلة ما قبل الانتقالية التي تبقى مرحلة تمهيدية ضرورية وحتمية لكل من المرحلة الانتقالية والمرحلة ما بعد الانتقالية.

١ ـ ظاهرة الاكتساح الفرنكوفوني

تكرس المشهد الثقافي السياسي المتميز للحالة التونسية بعد الاستقلال بالاكتساح الفرنكوفوني للتعليم العمومي لغةً وفكراً وثقافةً، فرض ذلك وأملاه من جهة **أولى** قناعة أيديولوجية لدى الممسكين الجدد بالسلطة يقودهم بورقيبة المنتصرين بحماسة وحسم للغة والثقافة الفرنسيتين والمناوئين بدرجات متفاوتة للثقافة العربية ـ الإسلامية، ومن جهة **ثانية** رد فعل سياسي قد نراه متسرعاً ومتشنجاً وغير مدروس، وربما هو في حقيقته موقف واعٍ متبصر ومقصود للسلطة الجديدة إزاء الطلبة التونسيين الدارسين بجامعات المشرق العربي ببيروت ودمشق والقاهرة وبغداد، الذين اعتنق أغلبهم أطروحات القومية العربية، ناصرية وبعثية، وانخرطوا في النضال الثقافي والسياسي من أجل التعريب والتصدي للمسخ الفرنكوفوني. وكان جلهم عند العودة إلى تونس خلال ستينيات

القرن الماضي من قيادات ونواتات تأسيس الأحزاب القومية السرية، ناصرية وبعثية، علاوة على انتصار أغلب هؤلاء للزعيم الوطني صالح بن يوسف ذي التوجه العروبي بعد تقاربه مع جمال عبد الناصر.

هكذا تكرس الخيار الفرنكوفوني ثقافياً وسياسياً في تونس وانحسر الحضور العروبي الذي أصبح حضوراً متقطعاً وغير مؤثر في أغلب الأحيان، وذلك بفعل ما تعرض له أنصاره من مضايقة ومحاصرة وملاحقة ومن قمع وبطش وتنكيل، لكن من دون أن يصل هذا الحضور المتقطع إلى مستوى الانسحاب والغياب.

وحتى لا أتوغل أكثر مما يجب في تناول هذه النقطة الأولى فإني أختم بالإشارة إلى أن من مظاهر هذا الاكتساح الفرنكوفوني، كملمح أساسي في تشكيل الحالة التونسية، الذي يصل إلى حد قمع الحرف العربي وامتهانه والتنكيل به وإقصائه واستئصاله انتصاراً للفرنكوفونية، ما شاهدناه من خطاب رسمي لوزير خارجية تونس في مجلس الأمن غداة النظر في الشكوى المرفوعة ضد العدوان الصهيوني الغادر (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥) على القيادة الفلسطينية المقيمة بتونس ضاحية حمام الشط، حين ألقى ذلك الوزير الذي هو الرئيس الحالي للجمهورية كلمته بالفرنسية وكأنه يوجه خطابه إلى سفير فرنسا ومن ورائه سفراء مستعمراتها القديمة إرضاءً لهذا السفير وحكومته وإظهاراً للخضوع والخنوع والامتثال؛ وكأن العالم بأسره مختزل في فرنسا. والحال أن اللغة العربية هي لغة رسمية معتمدة في جميع مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، وهي أيضاً وقبل ذلك اللغة الرسمية للدولة التونسية المستقلة حسبما يكرس ذلك الفصل الأول من دستورها لسنة ١٩٥٩، وحسبما يكرسه أيضاً الفصل نفسه في الدستور الجديد لسنة ٢٠١٤.

ثم نشاهد مقابلاً لذلك، وعلى النقيض منه، وفي الجلسة الأممية نفسها وزير خارجية الجزائر المناضل الوطني أحمد طالب الإبراهيمي، الذي يتقن اللغة الفرنسية حد الكمال كتابة وحديثاً، يتكلم بلغة عربية طليقة وجميلة، فينقل فحوى كلمته فورياً بجميع اللغات المعتمدة لدى الأمم المتحدة إلى كل السفراء وكل المتابعين وكل الشعوب والأمم، مؤكداً أن العالم ليس فرنسا وأن الأمم المتحدة ليست فرنسا، وأن من بين مستعمرات فرنسا القديمة المستقلة حديثاً من تملك جرأة الموقف واستقلال القرار، بناء على الاعتزاز بالذات والهوية والثقافة الوطنية، وعلى الاعتزاز بالانتماء إلى الأمة العربية، شأن جزائر الثورة والتحرر والكرامة والاستقلال الحقيقي.

نموذجان متقابلان لمسارات دولة الاستقلال في مغربنا العربي: استقلال حقيقي متجذر في التربة الوطنية لغةً وفكراً وهويةً؛ واستقلال شكلي مشدود إلى ما وراء البحر يكرس التبعية للفرنكوفونية.

٢ ـ ملامح مرحلة حكم بورقيبة

إنّ مرحلة حكم بورقيبة رغم كونها ثرية بالمكاسب والإنجازات، إلا أن حصيلتها لا تقل عن ذلك على صعيد السلبيات والثغرات والأزمات. وأهم مكسب يحسب لهذه المرحلة ـ وبالأخص لشخص رئيسها ـ هو التأسيس لدولة جديدة تطمح إلى أن تكون دولة مدنية حداثية منفلتة من موروث تقليدي مشدود إلى الخلف في المسائل الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ولقد مثلت دولة الاستقلال المدنية أداة حاسمة في تنوير العقليات وتطوير الأوضاع، فكان من نتيجة ذلك تعميم التعليم وانتشاره وتوسيع دائرة الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والنقل والبنية التحتية، لتكون البصمة البارزة الباقية بعد هذا كله في مشروع التحديث البورقيبي ملتصقة أشد الالتصاق بإصداره مجلة **الأحوال الشخصية** سنة ١٩٥٦ وما جاءت به هذه المجلة من أحكام جديدة على أنقاض أحكام فقهية تقليدية موروثة.

غير أن السلبية الكبرى في فترة حكم بورقيبة ـ التي تولدت عنها سلبيات كثيرة واكبت تلك الفترة ودنستها ـ تمثلت أساساً بالاستفراد بالسلطة وانتهاج أساليب القمع في الإنجاز، فكان التسلط والاستبداد والتضييق على الحريات، وكان الاكتساح الفرنكوفوني وقمع الهوية، وكانت الأزمات الاجتماعية، وكان التمرد على السلطة الأبوية لبورقيبة، ثم كانت الرئاسة مدى الحياة، وكان التصادم مع القوى السياسية المعارضة، وكان الإقصاء والاستئصال والتعذيب، وكانت المحاكمات وكانت الإعدامات، وكان تزييف الانتخابات وكان ارتباك السلطة، وكان العجز عن مسايرة تطور الأوضاع في اتجاه مزيد من الحقوق والحريات، وكان الفشل، وكان في النهاية استنفاد أغراض المرحلة من دون التقدم مسافة ذات قيمة أو دلالة في طريق اللحاق بركب الحضارة.

باختصار شديد، حصلت في بداية مرحلة حكم بورقيبة بعض النجاحات تجسمت في مكاسب أصبحت الآن محل اتفاق وحصلت إخفاقات في مستوى إقرار الديمقراطية كإطار أنسب للحكم تحترم فيه الكرامة والحقوق والحريات، فإذا استنفدت أغراض المرحلة فقد معها وبسببها مبرر وجود القائمين عليها، ويكون حينئذ لا مناص من البحث عن البديل في سياق نظام الحكم نفسه، وذلك بضخ دماء جديدة من الفصيلة نفسها في جسد سياسي منهك فقدَ بدوره القدرة على الاستمرار وأضحى على حافة الانهيار. وكان لا بد من نفخ روح جديدة في الهيكل الخاوي ذاته، فكان الانقلاب الطبي وكان مجيء الرئيس بن علي للترميم وليجعل نظام حكمه امتداداً لنظام حكم سلفه المجاهد الأكبر صاحب المشروع الأبتر، مع مكاسب اجتماعية ينقصها مكسب الديمقراطية.

٣ ـ نظام بن علي امتداد لنظام بورقيبة

لقد حكم بن علي بأغلب رجالات بورقيبة وبكامل أجهزة نظام حكم بورقيبة حزبياً وإدارياً وأمنياً وقضائياً وإعلامياً مع استمرار تماهي الحزب الحاكم مع الدولة إلى حد الانصهار، محكماً قبضته البوليسية على مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها مثلما كان الأمر تماماً طوال فترة حكم بورقيبة،

ولئن احتاج في البداية إلى البحث له عن شرعية مفقودة تبقى إن وجدت من دون الشرعية التاريخية للزعيم بورقيبة، فإنه كان لتحقيق شيء من ذلك لا مناص من رفع شعار الديمقراطية، وكان في إطار ذلك إعداد الميثاق الوطني الذي هندسه وأشرف على صياغته وتنفيذه محمد الشرفي المناضل السياسي الفرنكوماركسي الذي أصبح في ما بعد وزيراً خادماً لبن علي الذي قلده وزارة التربية والعلوم جهازاً أيديولوجياً رسمياً لممارسة سياسة قمعية فرنكوماركسية بصفة علنية.

وتزداد مقولة أو فكرة امتداد نظام بن علي لنظام بورقيبة وضوحاً ورسوخاً عندما نعلم علم اليقين أنه لا فرق جوهرياً بين مرحلة حكم بورقيبة ومرحلة حكم بن علي في ما يتعلق بالمسألة الديمقراطية؛ ذلك أن الامتداد بين الحكمين يتركز في هذا الجانب السلبي الكبير والمشترك الذي راكم طوال الفترتين كل ما عايشه الشعب التونسي وتسلط عليه من تجاوزات وانتهاكات وقمع الحريات وتزييف الانتخابات وتنفيذ الإملاءات ومحاصرة التحركات والاحتجاجات.

وهذه جميعها، كما هو واضح، علامات بارزة مشتركة بين الحكمين في جوهر الخيارات والممارسات وفي العقلية والأجهزة والرجالات بما يجعل اللاحق امتداداً طبيعياً للسابق، وبما يجعل النظام السياسي الممتد على مرحلة زمنية طويلة تجاوزت نصف قرن من ١٩٥٦ إلى ٢٠١١ نظاماً سياسياً واحداً، وإن أمكن العثور مصادفة، على فروق سطحية بسيطة لا تأثير حقيقي لها ذا بال في الجوهر.

٤ ـ تسلل اليسار الماركسي إلى الحكم

طالما أن من حق نشطاء السياسة أن يطمحوا إلى أخذ نصيبهم المشروع في الاستيلاء على السلطة أو المشاركة فيها بحسب ما تسمح به مقتضيات المرحلة وطبيعة نظام الحكم ونسق تطور الأوضاع، فإن تسلل عدد من العناصر وشخصيات اليسار الماركسي إلى أجهزة السلطة يبقى أمراً جائزاً، وقد كان هذا التسلل محتشماً في البداية ومنحصراً في عدد محدود جداً من الشخصيات خلال حكم بورقيبة، ثم أصبح يمثل ظاهرة خلال حكم بن علي الذي سمح في وقت ما خلال حكمه باكتساح عدد هام من رموز اليسار الماركسي لأجهزة الحزب والسلطة والدولة.

يكفي في هذا السياق التذكير بما وجد عليه بن علي نفسه من حاجة ماسة إلى شرعية تعزز استيلاءه على السلطة بعد إقدامه على إزاحة الرئيس بورقيبة، فكان بن علي مضطراً في البداية إلى رفع شعار الديمقراطية الذي استهوى الجميع، وامتص في الوقت ذاته النقمة على الدكتاتورية والرغبة في الديمقراطية. وما إن استتبت له مقاليد الأمور، وفي إثر تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية سنة ١٩٨٩، وبروز نتيجتها في خصوص التشريعية لفائدة الإسلاميين رغم التزييف، حتى وجد بن علي نفسه في مأزق وفي حالة قلق على مستقبل حكمه؛ ما بعث الفزع والرعب وبخاصة التخوف من أن تكون الانتخابات المقبلة في مصلحة الإسلاميين بنسبة أقوى ومقاعد أكثر، فكان الإسراع في تشكيل الحكومة التي سجل فيها اليسار الماركسي الفرنكوفوني لأول مرة في تاريخ تونس مشاركة

قوية بعدد مهم من الوزراء على رأسهم وفي مقدمهم، مهندس هذه المشاركة وزير بن علي محمد الشرفي.

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من حكم بن علي عنوانها الإقصاء والقمع والاستئصال، لأنه من غير الجائز أن ينتظر المرء غير الإقصاء والقمع والاستئصال من أدعياء الديمقراطية وحقوق الإنسان أوفياء دكتاتورية البروليتاريا وامتهان كرامة الإنسان، وكان ما كان من تقاسم وتبادل الأدوار داخل اليسار، بين مشارك في الحكم ومعارض صوري، وبين اليسار وبن علي اللذين لا يطمئن أحدهما إلى الآخر، وإنما كان زواج المتعة الذي جمع بينهما موقتاً تحت سقف واحد، قد فرضته ضرورة التصدي لعدو مشترك واحد.

وكان لا بد من هذا التحالف ضد هذا الخصم المشترك الواحد لقطع الطريق مستقبلاً أمامه حتى وإن وصف هذا الخصم بالمقموع الصامد. وبالنسبة إلى اليسار فقد كان مثل هذا التحالف مع بن علي لقطع طريق وتمهيد طريق وضرب العصفورين معاً في آن واحد بحجر واحد.

٥ ـ التمهيد لسقوط بن علي

ينبغي ألّا يغيب عن الأذهان أن المجاهد الأكبر الرئيس بورقيبة قد ساهم بنفسه في التعجيل في إنهاء فترة حكمه، فهو الذي فتح الطريق سالكة أمام وصول بن علي إلى الاستيلاء على الرئاسة بعد أن عيَّنه بورقيبة وزيراً أول، متيحاً له بذلك إنجاز الانقلاب عليه، بقطع النظر عن وصف هذا الانقلاب بالطبي أو الأمني أو الدستوري الذي ذهب فيه ودافع عنه أحد أساتذة القانون الدستوري الذي سارع إلى عقد ندوة ولمّا يمضِ على الانقلاب أسبوع واحد، صفَّق فيها للانقلاب وبارك دستورياً الممسكين الجدد بمقاليد السلطة.

ولم يستمر النظام البورقيبي الدستوري اليساري التجمعي الجديد غير مدّة قصيرة، فقد في إثرها مبرر وجوده، فكان لا بد من إنهائه واقعياً، وكان لا بد لليسار الماركسي من دور في إنجاز ذلك، وكان لا بد من موعد لهذا الإنهاء. وكان في هذا السياق والسباق أن تولى المنظِّر البارز لليسار الماركسي الوزير محمد الشرفي هندسة البرنامج لتحقيق ذلك بداية من إضفاء شرعية مفقودة في بن علي فأسبغ عليه هذه الشرعية المزيفة والموهومة بالميثاق الوطني الذي حرر بنوده، ثم أشفع ذلك بتنظيم انتخابات ١٩٨٩ للوصول إلى تقديم المنقذ بن علي بأنه رجل المرحلة الديمقراطي رغم أن الجميع يعلم يقيناً أن رجل الاستخبارات، وقمع الاحتجاجات والتظاهرات بالرصاص في أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ لا يمكن أن ينقلب بشهادة وصولي ماركسي انتهازي إلى حاكم ديمقراطي.

ونتج من ذلك إدخال البلاد في الدوامة والمتاهة، وتوريط بن علي الحاكم الديمقراطي في القمع، وانتهاز اليسار الفرنكوماركسي الفرصة من خلال وزرائه وكوادره في شتى المواقع لشن حملة الاستئصال التي بلغت حد اقتحام الحرم الجامعي، وهو تحت إشراف ومسؤولية الوزير الماركسي للتربية والعلوم، لإطلاق الرصاص الحي على الطلاب داخله وإقالة عمداء كليات الحقوق والعلوم

والطب، وهم عمداء منتخبون لمّا رفضوا السماح لقوات البوليس بتدنيس الحرم الجامعي لقمع وقتل طلاب الجامعة.

وكان نتيجة ذلك، وهي نتيجة مقصودة ومبيَّتة ومدروسة لاستغلالها في الوقت المناسب، إظهار بن علي الحاكم الديمقراطي، في عيون الشعب وأمام أنظار العالم، بأنه رجل القمع والدكتاتورية، وهم جميعاً سواء في ذلك، من دون استنكاف من استغلال أجهزة حكم بن علي لتوريطه، وفي الوقت ذاته، للتنكيل بخصمهم الأيديولوجي والإجهاز عليه بالمحاكمات غير العادلة، والملاحقات الحاقدة والتهجير القسري والتشتيت والتفقير والإقصاء والاستئصال.

أما بن علي، رجل الاستخبارات طيلة خمسة عقود من السنوات، فإنه بادر إلى عزل وزيره الماركسي، فكان من تأثير ذلك، التسويق لصورة جديدة لـ ابن علي الحاكم الديمقراطي في البدء لحظة الشروع في استغلاله ليصبح حاكماً غير ديمقراطي، والحال أن بن علي لم يكن ليحلم باكتساب وصف الديمقراطي، لو لم يرشحه له ويضفه عليه وزيره المنظِّر الماركسي الانتهازي، وكانت تونس على موعدين مع عملية إنهاء مدّة حكم بن علي، موعد أول خلال أوائل الألفية الثالثة وتحديداً سنة ٢٠٠٢، تم فيه إحباط محاولة إطاحة بن علي، وموعد ثانٍ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تحققت فيه إزاحة بن علي من الحكم، وربما استوجب هذان الموعدان شيئاً من التوضيح.

أ ـ إحباط محاولة إطاحة بن علي

كان الوزير الفرنكوماركسي الذي هندس ديمقراطية بن علي وورطه في القمع ثم انقلب عليه، قد سجل حضوره بإحدى القنوات التلفزية من لندن غداة الاحتفال بالذكرى ٤٥ للاستقلال في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١، وذلك من دون استحياء من الشعب الذي ساهم في تدميره، ومن عائلات ضحاياه الذين غاب بعضهم عن الحياة، ومن ضحاياه القابعين في سجون نظام بن علي، ومن دون استنكاف من أنه كان جزءاً أساسياً من هذا النظام القمعي. كان هذا الظهور إعلاناً واضحاً منه عن بداية التحرك في اتجاه التخلص من بن علي وإزاحة نظامه، وقد تزامن ذلك مع بدء التحضير للانتخابات الرئاسية في فرنسا التي لم يخفت اهتمامها يوماً بالشأن التونسي العام سياسياً وثقافياً، إذ تسجل فرنسا حضورها المؤثر من طريق أتباعها ومواليها من غلاة الفرنكوفونية، وغلاة الفرنكوماركسية والوزير الفرنكوماركسي واحد من أبرزهم.

وكان المنتظر في هذه الانتخابات الرئاسية الفرنسية في دورتها الأولى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الانتصار الكاسح للمترشح التروتسكي عن الحزب الاشتراكي واليسار الموحد ليونيل جوسبان لينضم هذا الأخير بوصفه الرئيس الجديد لفرنسا، في حال فوزه الذي لم يتحقق، إلى هرسلة نظام بن علي فيدق الإسفين الأخير في نعشه بعد إنهاء وجوده، غير أن جوسبان سقط سقوطاً مدوياً في هذه الانتخابات، منذ دورتها الأولى؛ إذ جاء ترتيبه الثالث بعد كل من جاك شيراك وجان ماري لوبان، وانقلبت في إثر ذلك الموازين وتبعثرت الأوراق واختفت التحركات.

ونتج من ذلك بالنسبة إلى تونس، وتحديداً نظام بن علي، أن أصبح من المستحيل استحالة مطلقة انطلاق حركة العصيان المدني التي بدأ الإعداد لها لإنجازها بالتزامن مع كل من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، واستفتاء بن علي على تعديل بعض بنود الدستور في أيار/مايو ٢٠٠٢، وهي حركة تمت برمجتها من طرف اليسار الماركسي بالتنسيق مع بعض العناصر القومية التي انساقت بحماسة غبية في هذه اللعبة من دون أن تدري أو تدرك أو تعي، بأنها ستكون أولى ضحاياها مع وصول الطغمة الماركسية إلى السلطة. وهكذا ضاعت الفرصة الوحيدة الأولى والأخيرة لتحقيق اليسار الماركسي الاستئصالي حلمه الدفين في الاستيلاء على مقاليد الحكم بتونس العربية الإسلامية.

وهكذا أفلت نظام بن علي من السقوط في المرة الأولى، أو في الموعد الأول إن صح التعبير، غداة إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية في دورتها الأولى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ والتي سقط فيها، كما ذكرنا المترشح التروتسكي جوسبان. وليس من المستبعد أن يكون لـ ابن علي دور استباقي في إسقاط جوسبان وإزاحته وشل دوره المنتظر في إرباك نظامه، والتسريع بإسقاطه. وتمثل الدور الاستباقي لـ ابن علي في تشجيع المترشح للرئاسة المنافس الاشتراكي شوفانمان، مما أدى إلى تشتيت أصوات الناخبين وإسقاط جوسبان. ومعلوم أن المترشح للرئاسة الفرنسية شوفانمان، كانت له زيارة لتونس أثناء الحملة الانتخابية، وكانت له اتصالات بباروناتٍ نظام بن علي، ونتائج الأمور تكشف خفايا الصدور، وبذلك أخفق اليسار الفرنسي في دعمه اليسار التونسي لإسقاط نظام بن علي، وبقي المجال مفتوحاً أمام محاولة أمريكا إزاحة عميلها بن علي الذي استنفد دوره، وفقد مبرر استمراره.

ب ـ تحقق إزاحة بن علي

في سياق ما أطلق عليه صدقاً أو زيفاً، موجة الربيع العربي، بقيادة غير معلنة هي أقرب إلى الخفية من الولايات المتحدة الأمريكية، صُدمت فرنسا الاستعمارية بما حصل قي تونس العربية، رغم دعمها السافر بقاء بن علي، يقر بذلك ويؤكده ويشهد به كبار الساسة والمحللين في فرنسا، الذين ينتقدون بشدة ما لاحظوه من غياب مريع لفرنسا هذه المرة عن تحريك المشهد في بعض مستعمراتها القديمة والتأثير فيه وتوجيهه مثلما هو دأبها منذ الاستقلالات الشكلية لمستعمراتها في القارة الأفريقية. وفي كتاب **الاستثناء التونسي** بالفرنسية لكاتبين فرنسيين متابعين للشأن التونسي هما نيكولا بو ودومنيك لاغارد توضيح لهذا الموقف وإشارة إلى مساعي الدبلوماسية الفرنسية من خلال زيارات مكوكية لكبار مسؤوليها إلى تونس بعد سقوط بن علي لتدارك ما فات وتجديد العهد استعداداً لما هو آتٍ وتقوية التعاون والصلات مع محبّي فرنسا، وسدنة مصالحها الثقافية والاقتصادية والسياسية المنتسبين إلى الطغمة التونسية الفرنكوفونية.

في مثل هذا السياق، كان لا بد من تضخيم المبررات لتسريع وتيرة التخلص من بعض الأنظمة العربية التي أضحت عبئاً ثقيلاً على القوى الأجنبية الداعمة لها، والمتحكمة فيها، والموجهة بإملاءاتها لسياساتها الداخلية والخارجية. هذه الأنظمة التابعة التي احترقت جميع أوراقها، وتبخرت شعاراتها وافتضحت مغالطاتها وخياناتها لقضايا شعوبها، ما أفقدها مبرر وجودها واستمرارها، وشجع الدول الراعية لها في نطاق الخريطة الإقليمية الجديدة التي هيأتها للعقود المقبلة على التخلص منها، ليس كما هو متعارف ومألوف بالوسائل التقليدية، كالانقلابات وتزييف انتخابات، وإنما من خلال استغلال سخط ونقمة الجماهير الغاضبة الهادرة والاستحواذ المفضوح على نتائج احتجاجاتها وتحركاتها في مواجهة أنظمة القمع التي بطشت بها، حفاظاً على مصالح الدول الأجنبية، التي تحرك المشهد من وراء ستار وبوساطة سفاراتها، وذر الرماد في عيون الناس بالفتات من أموالها والاستمرار في استقطاب الموالين لها عبر الجمعيات والمنظمات ليكونوا القائمين الأوفياء على سياساتها والحافظين الأمناء لمصالحها.

كل ذلك أيضاً، وبلا أدنى شك، في إطار رسم خريطة الشرق الأوسط الجديد، والتصدي لأي محاولة، من هنا أو هناك، في هذا القطر العربي أو ذاك، للنهوض ولإنجاز مشروع الإنماء العربي الوحدوي الديمقراطي الجديد، تم الإمعان في التزييف والتفتيت والتشتيت، إقصاء للعرب غافلين ومغفَّلين من سياق التاريخ حتى لا يكون لهم مستقبل، ولن تبقى لهم باقية، طالما أن أمة العرب في التخلف جاثية.

وهكذا كان لا بد في غمرة هذه الموجة العاتية من إنهاء نظام بورقيبة في نسخته الثانية، فتحققت الإزاحة بالهروب الآمن الذليل. وبرز بعد الهروب مشهد يترجّح بين شروق وغروب، وأفاقت تونس، على ما اتفق القوم في الداخل والخارج أن يسمّوه المرحلة الانتقالية وما بعد الانتقالية وما تخللها من إشكالات وصعوبات والتباسات.

ثانياً: التباسات ما بعد المرحلة الانتقالية

إذا كانت ملابسات الحالة قد أفضت إلى ما حصل لنظام حكم بورقيبة ـ بن علي من إزاحة، فإنها أيضاً قد فتحت مستقبل الحالة التونسية على جملة من الالتباسات المصيرية بالنسبة إلى كامل المسار الجديد بمرحلتيه الأساسيتين: الانتقالية، وما بعد الانتقالية.

ومن المعلوم أن المرحلة ما بعد الانتقالية، قد أعقبت بصفة طبيعية ومنطقية المرحلة الانتقالية التي امتدت منذ سقوط نظام حكم بورقيبة ـ بن علي غداة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى غاية تنظيم الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ والرئاسية في دورتين، الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وكان منطلقها الحقيقي والفعلي منذ تشكيل الحكومة الجديدة الحالية المنبثقة من هذه الانتخابات، لتذهب البلاد بجميع أطيافها

ومكوناتها ومؤسساتها أحزاباً وجمعيات ومنظمات إلى تدشين مرحلة جديدة هي المرحلة ما بعد الانتقالية التي نحن بصدد التعرض لأهم ما يميزها من التباسات وتحديات.

ولكون هذه الالتباسات والتحديات قد غطت في تقديرنا كامل مراحل مسار الحالة التونسية، وبالخصوص المرحلة ما بعد الانتقالية، فإنه يمكن تناولها بشيء من التركيز في هذه النقاط الخمس الأساسية: (١) التباس بخصوص حقيقة المسار الجديد؛ (٢) التباس بشأن حكم الترويكا؛ (٣) التباس بشأن الصراع الأيديولوجي؛ (٤) التباس بخصوص ظاهرة الاستنساخ؛ (٥) التباس بشأن التعايش الديمقراطي.

١ ـ التباس بخصوص حقيقة المسار الجديد

الواقع يؤكد، منذ سقوط نظام حكم بورقيبة ـ بن علي في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أن حضور أو بقاء القوى الحاكمة المطاحة، أمكن الحفاظ عليه بوسائل شتى دستورية وسياسية وإدارية، وتم استغلال ذلك في العملية الملتبسة للتحريف والتحكم والاحتواء، من دون أن ننسى طبعاً أو نسقط من اهتمامنا في هذا السياق، دور الدبلوماسية الأجنبية التي يمكن وصفها بالدبلوماسية الإمبريالية ارتباطاً بطبيعة المهمة والدور، الذي كان مشهوداً في رسم معالم هذا المسار، وإن يكن جانب من الدبلوماسية العربية التابعة، قد أسهم في إنجاز ذلك الدور على مستوى التنفيذ.

لعل في هذا تأكيداً لمعنى الالتباس الذي لازم حقيقة المسار الجديد، ولعل مرد هذا الالتباس جملة من العناصر المتضافرة نوجزها في ما يلي: **١** ـ تحريف المسار السياسي؛ **٢** ـ استمرار السلطة القديمة؛ توظيف القضاء في تصفية التركة؛ **٣** ـ دور الدبلوماسية الإمبريالية.

أ ـ تحريف المسار السياسي

منذ الأيام الأولى لسقوط نظام حكم بورقيبة ـ بن علي، وتحسباً لما يمكن أن يحصل من فراغ في السلطة، بادرت مجموعة من الشخصيات الوطنية ذات الإشعاع والصدقية من كبار رجالات الدولة التونسية، وهم: أحمد المستيري وزير سابق في فترة حكم بورقيبة ومناضل ديمقراطي؛ أحمد بن صالح وزير سابق أيضاً خلال حكم بورقيبة ومناضل ديمقراطي؛ ومصطفى الفيلالي وزير سابق في فترة حكم بورقيبة وكاتب مهتم بالقضايا المغاربية والعربية؛ مدعومين ثلاثتهم بثلة من مناضلي الأحزاب المعارضة ومن نقابيي الاتحاد العام التونسي للشغل، واتفق الجميع على إعلان مبادرة تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة كجهاز أو هيكل يدعمها ويؤمِّن مسارها ويؤطر تحركاتها من أجل إرساء إطار سياسي يؤسس للديمقراطية ولحياة سياسية سليمة، بما يساعد على إنجاز مطالب الشعب في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

وبالرغم من شروع هذا المجلس الوطني غير الرسمي في القيام باتصالاته، ولقاءاته بالممسكين بمقاليد السلطة وبالنشطاء السياسيين ونشطاء المجتمع المدني من أجل الإعداد لأرضية مشتركة

تحتمها مقتضيات المرحلة للعبور بالبلاد إلى شاطئ السلام بعدما حصل من ارتجاج في الوضع العام، إلا أن هذا المجلس الوطني لحماية الثورة بتركيبته المذكورة، لم يكتب له الاستمرار بفعل ما حُبك ضده من تواطؤ غير بريء انتهى بإبعاده من القيام بدور مؤثر في الحياة السياسية، ومن المساهمة إيجابياً في تأمين المسار الجديد، وكان أن أفسح في المجال واسعاً أمام لجنة بن علي للإصلاح السياسي، التي سبق أن بعثها للوجود بن علي نفسه في ظل اضطلاعه بالسلطة، لتحل محل المجلس الوطني لحماية الثورة، بعد أن أذِن الرئيس الوقتي الجديد للجمهورية بتثبيتها وإكمال دورها بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة، فأصبحت تسمى بصفة رسمية «الهيئة العليا للإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة».

وبذلك تم تحويل الوجهة من المجلس الوطني للثورة إلى هيئة بن علي ـ المبزع للإصلاح والانتقال وتحقيق أهداف الثورة، وأُسند إلى هذه الهيئة دور شبيه بدور مجلس نيابي للاضطلاع بمهام تأطير المسار بوساطة التشريع من طريق المراسيم، وأصبحت هذه الهيئة العليا رديفاً وسنداً لبقايا رموز نظام حكم بورقيبة ـ بن علي الممسكين بمقاليد السلطة، وأدّت هذه الهيئة دورها في سياق من التجاذب فرض على جميع مكونات الحياة السياسية القبول بهذا الدور حفاظاً على المصلحة العامة وتسريعاً بالخروج من وضعية السلطة غير الشرعية القائمة والتي تكبِّل المسار وتعرقل تحركه في الاتجاه الصحيح.

ب ـ استمرار السلطة القديمة

جدير بالتذكير أن الثالوث الذي أمسك بمقاليد السلطة بعد ٢٠١١/١/١٤، المتكون من رئيس الجمهورية الوقتي فؤاد المبزع، ووزيره الأول محمد الغنوشي، ثم خلف هذا الأخير الوزير الأول الباجي قائد السبسي، إنما هو ثالوث قديم من محترفي السلطة في مراحل نظام حكم بورقيبة ـ بن علي، بما يثير تساؤلاً ليس فقط بخصوص الشرعية التي سأبدي بشأنها ملحوظة سريعة في سياق هذا العنصر، وإنما أيضاً بخصوص إشراف رموز الطغمة السياسية المطاحة على تأطير وتوجيه المسار السياسي الجديد.

أما بخصوص الملحوظة المتعلقة بشرعية سلطة هذه الطغمة، فإنه ينبغي التذكير بالظروف والطريقة التي تسلّم بها فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية يوم ٢٠١١/١/١٥. ربما يكون من المعلوم ما حصل من تردد وارتباك، بعد هروب بن علي عشية ٢٠١١/١/١٤، بما يتعلق بنقل السلطة وتحديداً منصب رئيس الجمهورية. وهذا الارتباك يجسده تضارب موقفين متقابلين لفقيهين من فقهاء القانون الدستوري: الموقف **الأول** اعتمد الفصل ٥٦ من الدستور التونسي لسنة ١٩٥٩ ليقرر على أساسه تكليف الوزير الأول بمنصب رئيس الجمهورية. وتم إعلان ذلك، وبات الوزير الأول محمد الغنوشي رئيساً للجمهورية ساعات معدودة، وفي الليلة نفسها يطرح الموقف الدستوري **الثاني** الذي يعتمد الفصل ٥٧ من الدستور، ليقرر أن منصب رئيس الجمهورية يجب أن يؤول حتماً

إلى رئيس مجلس النواب السيد فؤاد المبزع، من دون رئيس مجلس المستشارين، وتم ذلك صبيحة يوم ٢٠١١/١/١٥، ليؤدي هذا الأخير اليمين الدستورية رئيساً للجمهورية.

ومن نافلة القول، التأكيد أن هذا الثالوث (المبزع ـ الغنوشي ـ قائد السبسي)، الممثل لاستمرار القوى القديمة المطاحة في الإمساك بالسلطة في المرحلة الجديدة، تحوم حول مكوّناته الثلاثة فرداً فرداً شبهات وممارسات القمع والتعذيب وتزييف الانتخابات في كل المناسبات الانتخابية طوال كامل مرحلتي نظام حكم بورقيبة ـ بن علي. وهذا مهم في محاولة فهم الحرص الشديد لدى بعضهم والإصرار الأشد لدى البعض الآخر، على البقاء في السلطة والتصدي للوافدين الجدد ولما عسى أن يأتوا به من فتح ملفات قديمة وإجراء المحاسبة والمحاكمة بشأن شبهات قائمة، وربما جرائم ثابتة.

ويبقى من الضروري في هذا السياق التعريج على مسألة الانحراف بالشرعية الوقتية، كانحراف متعمد بالدستور الذي أضفى هذه الشرعية الوقتية؛ فإذا كان مصدر اكتساب الرئيس الوقتي الجديد لشرعيته الوقتية هو الفصل ٥٧ من الدستور الذي أضفى عليه هذه الشرعية الوقتية، فإنه قد أدى اليمين الدستورية، على أساس هذا الدستور، ليقوم بمهامه الرئاسية بكامل الأمانة والنزاهة، وكانت المهمة الأساسية التي كلفه بها الدستور حصرياً تتمثل بدعوة الناخبات والناخبين التونسيين إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال المدةّ المحددة دستورياً لذلك، وهي تسعون يوماً، وهي المدّة نفسها المحددة لشرعية الرئاسة الوقتية للجمهورية.

غير أن الرئيس الوقتي للجمهورية الذي يتمتع بشرعية دستورية وقتية، لم يلتفت إلى هذه المهمة ولم ينجزها، فلم يدعُ إلى تنظيم انتخابات رئاسية كيفما يفرض عليه الدستور ذلك، وإنما قام بالانقلاب على الدستور، عندما مّدد لنفسه بنفسه فترة رئاسية إضافية من دون سند دستوري. ومن جميع ذلك، تتكون تجاهه تهمة الخيانة العظمى لإخلاله بالدستور وبيمين الأمانة. والحال أنه كان عليه ـ على الأقل عند تعمده خرق الدستور الذي جاء به رئيساً وقتياً للجمهورية ـ أن يتدارك ذلك بأن يعلن، بحلول أجل نهاية المدة الدستورية للرئاسة الوقتية، استقالته وإحالة السلطة على مجلس رئاسي يتم التوافق عليه، وهو ما لم يحصل بتعلَّة واهية يتمسك بها من أفتى له بأن التخلي عن الرئاسة الوقتية في ميعاد انتهائها يفتح الباب على مصراعيه أمام إمكان استيلاء الجيش الوطني على السلطة، وهؤلاء المفتون الدستوريون والسياسيون من أنصار النظام القديم نظام بورقيبة ـ بن علي لا يقبلون تولي الجيش مقاليد السلطة، رغم ظهور موقف آخر له أنصاره نادى بتمكين الجيش من ذلك تجاوزاً لحالة عدم شرعية رئاسة الجمهورية... ومع ذلك استمر الحال.

ج ـ توظيف القضاء في تصفية التركة

انطلق الانحراف بالمسار القضائي مع حكومة الوزير الأول محمد الغنوشي واستمر مع حكومة الوزير الأول الباجي قائد السبسي باعتبار أن وزير العدل المكلف هو نفسه في الحكومتين، وباعتبار

أن الخيار الذي رسمه هذا الوزير وسار عليه هو خيار خاطئ لا ينسجم مع طبيعة المرحلة الانتقالية ولا يحقق مطالب الشعب في المحاسبة كما لا يحقق ضمانات المتهمين أو المتورطين في محاكمة عادلة.

كان هذا الخيار في المستوى القضائي أقرب إلى تصفية حسابات سياسية بين جناحين من جهاز حكم بن علي، أحدهما ثبت في السلطة القديمة الجديدة والآخر وجد نفسه خارجها فتمت التضحية به سياسياً وأضحى عرضة للمحاكمة والتوقيف، بناء على جرائم تتعلق بالحق العام، من قبيل مخالفات صرفية ذات علاقة بتهريب العملة الأجنبية وتهريب الأموال التونسية إلى الخارج أو جرائم استيلاء على أموال عمومية وهي أخطر التهم التي حوكم من عليها الرئيس بن علي، وعدد من وزرائه الذين سرعان ما تم إطلاق سراح أغلبهم.

والحال أن الخيار الصحيح لمحاكمة رموز نظام حكم بورقيبة ـ بن علي سواء في فترة حكم بورقيبة أو فترة حكم بن علي، بمن في ذلك الممسكون القدامى الجدد بالسلطة بعد ٢٠١١/١/١٤ هو خيار المحاكمة على أساس الخيانة العظمى أمام المحكمة العليا، علماً بأن جميع الجرائم المذكورة وغيرها تندرج حتماً ضمن المفهوم القانوني لجريمة الخيانة العظمى، وعلماً أيضاً بأن القانون المنظم لمثل هذه المحاكمة بمثل هذه التهمة ما زال ساري المفعول زمن محاكمة بن علي ووزرائه.

وهذا القانون المنظم للخيانة العظمى والمحكمة العليا كان يتطلب فقط إدخال بعض التعديلات عليه، من شأنها توسيع دائرة اختصاص المحكمة العليا ليشمل هذا الاختصاص جريمة الخيانة العظمى التي يرتكبها الوزراء، وكذلك رئيس الدولة بعد إلغاء الحصانة الدستورية التي ينتفع بها، ومن شأنها أيضاً توفير ضمانات محاكمة عادلة لرئيس الدولة والوزراء وباقي المتهمين من أقارب الرئيس وأصهاره ومن كبار الموظفين الذين تقع محاكمتهم بوصفهم شركاء في الخيانة العظمى، بناء على ما ارتكبوه من جرائم الاستيلاء على المال العام واستغلال النفوذ والتعذيب وتدليس الانتخابات.

وكل هذه التهم ستطاول الممسكين القدامى الجدد بالسلطة، ولذلك استُبعد هذا الخيار وهذا التمشي رغم مناداتي شخصياً، كمحام وأستاذ جامعي مختص في القانون الجنائي عبر عدة مقالات منشورة في الصحافة التونسية، بأن يكون القانون المنظم لجريمة الخيانة العظمى والمحكمة العليا هو الإطار القانوني الصحيح للمحاكمات التي شملت رئيس الدولة ووزراءه وغيرهم من الأقارب والأصهار والموظفين، ولعل هذا الخيار كان سيوقف سخط الجماهير وسيعطي للمحاكمة معنىً يرتقي بها إلى مستوى ما حدث، ولكن لم يحصل شيء من ذلك بفعل تستر الحاكمين القدامى الجدد على جرائمهم للإفلات من المحاكمة والعقاب.

د ـ دور الدبلوماسية الإمبريالية

ما إن رحل بن علي وسقط برحيله نظام حكم بورقيبة ـ بن علي بنسختيه حتى غدت تونس قبلة الزيارات المكوكية لكبار المسؤولين في كثير من الدول الأجنبية، ونشطت بذلك الدبلوماسية من خلال هذه الزيارات، وبخاصة زيارات وزراء الخارجية ومساعديهم، فاستقبلت تونس وزير خارجية فرنسا رغم دعمها حكم بن علي، ثم سرعان ما عدلت موقفها مخافة أن تفلت من قبضتها السياسية والثقافية والاقتصادية إحدى مستعمراتها القديمة التي لا تزال طغمتها الحاكمة تدين للأم فرنسا الاستعمارية بالطاعة والولاء والتبعية؛ كما استقبلت تونس مساعد الوزير الأمريكي للخارجية، ووزراء خارجية ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، وغيرهم.

في مثل هذا الإطار نشطت الدبلوماسية الأجنبية طوال المرحلة الانتقالية، ولا تزال تنشط بالهمة والعزيمة والحماسة والحرفية نفسها، في ما بعد المرحلة الانتقالية. وكان للدبلوماسية الأمريكية بالدرجة الأولى، ثم الفرنسية والألمانية والإيطالية بدرجات أدنى ومتفاوتة، بلا أدنى شك، أدوار مؤثرة وحاسمة في توجيه المسار السياسي الجديد في تونس، وأصبح من المألوف تبادل الزيارات بين القيادات الحزبية التونسية من دون استثناء مع جميع هذه السفارات، وفي تبادل الزيارات تبادل للمشاورات وإملاء للأوامر والتعليمات والتوجيهات.

وقد كان تشكيل الحكومات المتعاقبة منذ رحيل بن علي إلى الآن، يتم تحت أنظار ومباركة السفارة الأمريكية بصفة أساسية وبدرجات متفاوتة تحت تدخل وتأثير السفارتين الألمانية والفرنسية، إذ كان لهذه السفارات جميعها، أمريكية وألمانية وفرنسية، دور ما بشكل أو بآخر في توجيه المسار السياسي الجديد طوال كامل المرحلة الانتقالية، وما تخللها من تشكيل الحكومات وتنظيم الحوارات، ولا يزال لها جميعاً دور ما ـ بشكل أو بآخر ـ في ما بعد المرحلة الانتقالية، سواء في مستوى المسار السياسي أو في مستوى الحالة المالية والاقتصادية، وما تتطلبه من إسناد فروض وتشجيع على الاستثمار، لتنتهي جميع هذه الأدوار المتكاملة، سياسياً ودبلوماسياً ومالياً، ضغطاً وإكراهاً وترغيباً وترهيباً، إلى احتواء المسار الجديد، وتدجينه وتحويل وجهته في غير مصالح الشعب ومستقبل الأمة.

٢ ـ الالتباس في شأن حكم الترويكا

تدليس الانتخابات بصفة متكررة ودائمة ومتواترة ارتقى بالتدليس في نظام حكم بورقيبة ـ بن علي إلى ممارسة سياسية دنيئة ممنهجة، لذلك، فإن جميع الانتخابات التي تم تنظيمها بتونس خلال وطوال عمر النظام، بنسختيه وحقبتيه، الممتد من ١٩٥٦ إلى ٢٠١١، لم تسْلم مطلقاً من التدليس، ولم ينج الفائزون فيها بالتزوير تبعاً لذلك من الشتيمة والإهانة، كما لم يبرؤوا من تهم الغدر والخيانة.

وهذا بالتأكيد ما جعل الرئيس الأمريكي أوباما حريصاً على معرفة حقيقة المشهد السياسي لتونس بغرض تمكين أجهزة استخباراته ومؤسساته البحثية والاستراتيجية ومراكز القرار لديه من مزيد معرفة حقيقة الواقع، عبر النتائج الحقيقية للانتخابات ليتسنى في ضوئها رسم سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع القوى السياسية التي ستفرزها الانتخابات، كما بدا أيضاً شديد الحرص في ذاك الوقت على أن تتم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي المقرر إجراؤها في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في كنف النزاهة والشفافية والسلمية.

وربما يكون الرئيس أوباما قد همس في أذن الوزير الأول التونسي الباجي قائد السبسي خلال زيارة هذا الأخير لأمريكا قبيل الانتخابات، بأن يلتزم بتنظيم انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة، وربما وقعت الاستجابة لهذه الرغبة أو لهذه التعليمات، فانبرى العجوز بحماسة الشباب، يهيئ الإطار القانوني واللوجيستي لهذه الانتخابات، فكان المرسوم الانتخابي متعدد الزوايا القائم على القائمات وعلى أفضل البقايا، وكان الشيوعي الملقب بالحقوقي مشرفاً على الإنجاز الانتخابي، وكان التنبؤ المسبق في ضوء ذلك للقائد السبسي بخصوص نتائج بعض الأحزاب، فصرح تصريح المتيقن الواثق بأن حزب حركة النهضة الإسلامي لن يتجاوز، في جميع الأحوال ومتفائل التكهنات، سقف العشرين بالمئة من الأصوات، وكانت مفاجأة الجميع في الداخل والخارج عندما أعلن أن النتيجة هي الضعف وأنها بلغت قرابة اثنين وأربعين بالمئة، وانتفعت بالبقايا البقايا وبالبواقي البواقي.

أ ـ الرفض الفرنكوماركسي

ساهمت النتائج المباغتة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في إعادة تشكيل المشهد السياسي التونسي بعد ٢٠١١/١/١٤، وكانت هذه النتائج المباغتة صادمة لجانب مهم من الطيف السياسي الذي وجد نفسه متحصناً بموقف الرفض هذا الوضع السياسي الجديد وكل المنخرطين فيه والممسكين به، ومثل هذا الرفض أحد أهم ملامح فترة حكم الترويكا.

وقد استقطب هذا الرفض جميع مكونات التوجه الفرنكوماركسي العلماني الذي فوجئ بحضور قوي للإسلاميين رغم المطاردة والإقصاء من الحياة السياسية طوال كامل مدة نظام حكم بورقيبة ـ بن علي ١٩٥٦ ـ ٢٠١١، وكان التخوف من أن يجلب هؤلاء الممسكون الجدد بالسلطة معهم مشروعاً مجتمعياً مختلفاً ومناقضاً للمشروع المجتمعي البورقيبي الذي كرَّس التوجه العلماني المنفصل بالكامل سياسياً وثقافياً عن الدين، وعن أي ارتباط به من قريب أو من بعيد.

وقد استوجب هذا الرفض الفرنكوماركسي العلماني، كأداة للتحرك السياسي في مواجهة الحكام الجدد كعدو أيديولوجي، إعادة الترتيب والإعداد لنجاح هذا التحرك وهذه المواجهة، فكان من متطلبات ذلك إعادة تجميع القوى الماركسية في جبهة شيوعية لتجاوز حالة الضعف الناجمة عن التشرذم، وبدأ في إثر ذلك التنسيق الميداني لدعم الإضرابات والاعتصامات التي بلغت عشرات

الآلاف وانتهت إلى إرباك أداء السلطة الجديدة بما يساعد على تسريع حركة المطالبة برحيلها ورحيل كل المؤسسات المنبثقة من الانتخابات التي جاءت بها، وبخاصة بعد الزلزال السياسي الكبير، وغير المسبوق الذي أحدثه الاغتيال السياسي المتكرر، باعتباره في نظر البعض من السياسيين والمحللين بمثابة أسلوب جديد، يدخل لأول مرة بمثل هذه الحدة، في الحياة السياسية بالبلاد التونسية.

ب ـ أخطاء سلطة الترويكا

ممارسة السلطة في المطلق، وفي ظل كل الأنظمة السياسية، ليست بالأمر الهين ولا بالفسحة الترفيهية، وإن اندفع السياسيون والأحزاب في اتجاه الظفر بهذه السلطة والاستيلاء عليها بجميع الوسائل؛ المشروعة وغير المشروعة، فهي لا تخلو من الوقوع في الخطأ بقطع النظر عن تفاوت درجات جسامة هذا الخطأ، ولم تشذ ممارسة السلطة من طرف الترويكا عن هذه القاعدة، فارتكبت بكل تأكيد بعض الأخطاء التي ربما وقع تضخيمها إعلامياً وسياسياً في سياق موقف الرفض والتصدي.

(١) **الخطأ الاستراتيجي**: تمثل بتسلم السلطة والاستئثار بها، وكأن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، كانت انتخابات الإمساك بسلطات الدولة، ربّما يبرر هذه الهرولة للإمساك بمقاليد السلطة التخوف من حصول حالة فراغ، في ظل وضع انتقالي حساس. ولعل ما يفسر الإمساك بمقاليد السلطة على أنه من قبيل الخطأ السياسي الاستراتيجي، بالرغم من حصول ذلك في إثر انتخابات ديمقراطية، هو أن الممسكين الجدد بالسلطة تعوزهم التجربة، وربّما الكفاءة، ولو أنه يقع الرّد على هذا النقد، بأن حكومة الاستقلال في بداية التأسيس للدولة التونسية الجديدة، اعتمدت على رجالات تعوزهم التجربة أيضاً بما يجعل التشابه قائماً بين الإمساك بالسلطة غداة الاستقلال، والإمساك بها غداة مرحلة الانتقال.

ولقد كان متاحاً لأحزاب الترويكا المشاركة في ممارسة السلطة الجديدة، ليس من خلال المواقع المتقدمة، وإنما من المواقع الخلفية للسلطة، وكان متاحاً أيضاً لامتصاص حالة الاحتقان المتأتية من موقف الرفض الفرنكوماركسي العلماني تسليم السلطة إلى رجالات دولة لهم التجربة والخبرة والكفاءة ولهم القبول والتجاوب مع أحزاب الترويكا، وغيرهم من بعض الأحزاب الأخرى التي أعلنت موقف المعارضة، ورجالات الدولة هؤلاء من أمثال السياسي الكبير أحمد المستيري بمعية ثلة من الشخصيات السياسية، وهم معروفون بانخراطهم في المشروع المدني الديمقراطي غير الصدامي وغير المعادي للتوجه العروبي ـ الإسلامي، وخصوصاً أن قيادات أحزاب الترويكا تجمعها علاقات وثيقة بأحمد المستيري قائمة على الاشتراك في النضال من أجل الديمقراطية وقائمة على الثقة المتبادلة والاستعداد للتعاون، إلى درجة أن زعيم حزب حركة النهضة أطلق عليه وصف «أبو الديمقراطية في تونس». وكان متاحاً أيضاً في إطار ذلك، لأحزاب الترويكا بدلاً من تحمُّل مسؤولية الحكم مباشرة وبصفة أساسية، الاكتفاء بالمشاركة فيه من خلال عدد مهم من شخصياته

تتولى الاضطلاع بمسؤوليات حكومية ذات أهمية تسمح باكتساب وإثراء التجربة والكفاءة، وهو ما لم يحصل بالرغم من أنه وقع التفطن لذلك في ظل أزمة اختيار حكومة جديدة بعد التوافق على إنهاء حكم الترويكا؛ فاتجه التفكير إلى اقتراح اسم أحمد المستيري رئيساً للحكومة، لكن بعد فوات الفرصة التي كانت متاحة بسهولة في بداية حكم الترويكا ومن دون اعتراضات أو احتجاجات ذات قيمة أو خطورة.

(٢) الاختلاف حول مدّة عمل المجلس: ربّما تمّ تضخيم هذا الاختلاف بشأن مدّة عمل المجلس الوطني التأسيسي إعلامياً وسياسياً ليقع استغلاله في المطالبة بإنهاء شرعية عمل هذا المجلس، استناداً إلى ما حصل من تجاوز لمدّة عام واحد، باعتبار أن مدّة شرعية عمل المجلس محدّدة في نظر أحزاب الرفض بعام واحد، في حين أنها غير محددة بعام في نظر أحزاب الترويكا الحاكمة.

وهذا الاختلاف بشأن مدة شرعية عمل المجلس الوطني التأسيسي المنتخب، أدى إلى انقسام المواقف بالنسبة إلى شرعية استمرار وجود المجلس في حدّ ذاته، بين متمسك بهذه الشرعية ومدافع عنها وبين مشكك فيها ومطالب بإنهائها. وكان ذلك من أهم أسباب التوتر الذي اندلع بين أحزاب الترويكا الممسكة بالسلطة وأحزاب الرفض المنادية بالإنقاذ وإزاحة الترويكا من السلطة، ليتم في ما بعد ترحيل الخلاف إلى اجتماعات الحوار الوطني في جو يسوده التجاذب والاحتقان.

(٣) التعثر في كتابة الدستور: وهو خطأ محل اتفاق الجميع حكماً ورفضاً ومجتمعاً سياسياً ومدنياً، وقد حصل هذا التعثر في كتابة الدستور الجديد للبلاد كنتيجة في ذاك الوقت للإمساك بسلطات الحكم من ناحية، والحرص على المساهمة والتأثير في توجيه مضمون الدستور من ناحية أخرى، من دون أن نغفل ما حصل من إرباك واضطراب في الوضع العام بالبلاد، سواء بفعل الإضرابات والاعتصامات أو بفعل تداعيات الاغتيالات.

ج ـ تداعيات الاغتيالات

لقد أحدث الاغتيالان الكبيران البارزان اللذان استهدفا مناضلين سياسيين يملآن الحياة السياسية نشاطاً وحيوية وحركية، وهما المناضل الماركسي العروبي **الشهيد شكري بلعيد** في ٢٠١٣/٢/٤ والمناضل الناصري العروبي **الشهيد الحاج محمد البراهمي** ٢٠١٣/٧/٢٤، أحدث هذان الاغتيالان زلزالاً سياسياً مدوياً، هزّ في كل مرّة أركان الحياة السياسية ببلادنا بما تولد من كل واحد منهما في الداخل والخارج من اهتمام وردود أفعال، وبخاصة من تداعيات.

بات من المؤكد، أن هناك صعوبة كبيرة مضنية في التعرف إلى الحقيقة في ما يتعلق بعمليات الاغتيال السياسي، وهذه الصعوبة في معرفة الحقيقة لا تمنع من الخوض في الافتراضات والاحتمالات من باب ما يعرف بمنطق الترجيح بينها استخداماً لأسلوب الإقصاء للتوصل إلى

اختيار أقوى الفرضيات تماسكاً واقعاً ومنطقاً، وأقربها إلى الإقناع وجداناً وبرهاناً، ويتأثر التدليل تبعاً لاختلاف الأوضاع وتبعاً للأهداف.

وباستقصاء تاريخ الاغتيال السياسي ارتباطاً بطبيعة النظام السياسي القائم لحظة اتخاذ قرار وتنفيذ الاغتيال سواء من طرف النظام الحاكم أو من طرف المجموعات المناهضة له، فإنه يتبيَّن بكل وضوح وتأكيد أن الاغتيال السياسي يتأثر حتماً بطبيعة ممارسة السلطة، إن كانت ممارسة استبدادية أو ممارسة ديمقراطية، في الحالة **الأولى** يقدم النظام على اغتيال الخصم السياسي ببرودة وبيقين لا يساوره الارتياب في الإفلات من الحساب أو العقاب، في الحالة **الثانية** سيكون من غير الممكن للسلطة في أجواء ديمقراطية الإقدام على الاغتيال السياسي من دون أن تقرأ له ألف حساب، وبخاصة أنه من المستحيل الإفلات من العقاب ومن دفع فاتورة الحساب.

والاغتيال السياسي لا يخلو في كل الأحوال والملابسات من بصمة أجهزة الاستخبارات التي تتولى رسم الاستراتجيات وترتيب جميع المراحل والتجهيزات، أشخاصاً وأدوات ومكاناً وتوقيتاً وتنسيقاً وتنفيذاً وتمويهاً، وغير ذلك.

وليس من شك في أن أجهزة الاستخبارات العابرة للقارات، علاوة على التنسيق في ما بينها، تولي أهمية قصوى للتنسيق مع الجهات السياسية ذات المصلحة في الاغتيال؛ سواء كانت هذه الجهات أحزاباً أو زعامات، ويسهل الأمر كثيراً عندما تكون هذه الجهات السياسية وزعاماتها تؤمن في ثقافتها السياسية والحزبية بالتصفية الجسدية للمنافس داخل التنظيم أو خارجه من أجل تحقيق مآرب سياسية، فإنها لا تتورع عن إنجاز ذلك، وليس لديها أخلاقياً ما يمنعها من إنجاز ذلك طالما أن الغاية تبرر الوسيلة، كل ذلك في سبيل تحقيق مصلحة الحزب أو ما يعتقد خطأ أنه مصلحة الحزب، وبالأخص تحقيق المصلحة السياسية الشخصية لزعيم الحزب، وبخاصة إذا كان للحزب شكل تنظيم فاشي أو ستاليني أو مافيوزي، إذ لا بأس ولا مانع من انتهاج ما بات يعرف في الممارسة السياسية لدى بعض الأوساط الحزبية ستالينية أو غيرها، بقطع الطريق على الجميع، والمنافس السياسي هو المستهدف من أسلوب قطع الطريق سواء كان هذا المنافس خصماً عدواً أو رفيقاً قوياً، أو حتى مجرد صديق، فلا بد من قطع الطريق.

يضاف إلى ذلك طبعاً، المال السياسي الدافق من بين الداخل والخارج الذي يستخدم في التمويل السخي لكل الأنشطة مهما يكن دورها واضحاً جلياً أو باهتاً في حكم المخفي، اغتيالات وإضرابات واعتصامات وانتخابات ومكافآت، والمهم من وراء كل ذلك إحداث المطلوب من التغييرات التي قد تبدو في الظاهر تحولات أو تداعيات.

فإذا كان الإضراب شكلاً من أشكال النضال، وإذا كان الاعتصام أيضاً شكلاً من أشكال النضال، أفلا يكون الاغتيال أقوى وأسرع أشكال النضال، عندما يختصر إلى السلطة مسافة الوصول والوصال؟

أما تداعيات الاغتيالات، فهي من الوضوح والبروز، بحيث لا تحتاج إلى توقف مطول عندها بحثاً عن تأويلات أو مبررات، فكان من تداعيات الاغتيال السياسي الأول إرغام حكومة الترويكا برئاسة النهضة على إجراء تعديلات، تجسّدت بخاصّة في استقالة رئيسها حمادي الجبالي الذي اضطر إلى تقديمها بعد فشل مقترحه في تكوين حكومة كفاءات ورفضه، وتم الاكتفاء بإزاحة وزارات السيادة: العدل والداخلية والدفاع والخارجية، وتكليف شخصيات وُصفت بالمستقلة مع استمرار الترويكا في الحكم برئاسة حزب النهضة ومساهمة حزبي المؤتمر والتكتل.

وكانت تداعيات الاغتيال الثاني أوسع وأعمق، فاتجه التحرك الضاغط نحو المطالبة بالرحيل وحل أجهزة السلطة الجديدة المنبثقة من الانتخابات، والتأسيس في الإثناء لهيكل الحوار الوطني الذي ضم الكثير من الأحزاب برعاية منظمات مهمة ومؤثرة من المجتمع المدني.

وقد أمكن تضييق دائرة المطالبة بترحيل مؤسسات الدولة، رئاسة الجمهورية والحكومة، وحل المجلس الوطني التأسيسي من دون إتمام كتابة الدستور التي تم الشروع فيها وربما شارفت على نهايتها، لتنحصر المطالبة في إنهاء الحكومة وإزاحة الترويكا منها وتشكيل حكومة كفاءات مستقلة تعمل أساساً على استكمال الأعمال التحضيرية لتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية لمرحلة ما بعد الانتقالية، وأمكن بعدها التوصل إلى ذلك.

د ـ إنجاز الدستور التوافقي

المهمة الرئيسة لمرحلة حكم الترويكا بعد انتخاب المجلس الوطني السياسي، تمثلت باضطلاع هذا المجلس بكتابة دستور جديد للبلاد، وبالرغم من التعثر في إنجاز هذه المهمة الوطنية الكبيرة في سياق التأسيس لمرحلة ديمقراطية جديدة، تحقق الانتقال الديمقراطي وصولاً إلى وضع عام بالبلاد مستقرٍ سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ينصرف نحو بناء وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل ممارسة ديمقراطية سليمة، فإنه قد كان لتدخل الرباعي الراعي للحوار الوطني دور مهم في تسريع نسق إنجاز كتابة الدستور من خلال حسمه بعض الخلافات الحادة، التي بدت في بعض الأحيان مستعصية، فوقع اللجوء إلى أسلوب التوافقات، ما أفضى بالأخير إلى إنجاز دستور تونسي توافقي اجتمع فيه الفرقاء حول أمهات المسائل المثيرة للجدل ولتضارب المواقف، وهي لا تزال كذلك الآن وفي المستقبل نتيجة اختلاف التأويلات الخاصة بهذه التوافقات تبعاً لاختلاف المنطلقات الأيديولوجية لمحرري الدستور الجديد، الذين ينتمون إلى خليط غير متجانس من الأفكار والتوجهات، ما سيكون له حضور بارز في الحياة السياسية خلال المرحلة ما بعد الانتقالية.

وبالرغم من المعوقات الكبيرة والخطيرة التي أسهمت في تأخير إنجاز كتابة الدستور الجديد في وقت معقول ومناسب، سواء تجسدت هذه المعوقات في إضرابات أو اعتصامات أو، وهو الأخطر، اغتيالات كان لها جميعاً بلا أدنى شك تأثير حاسم في الحياة السياسية بالبلاد، بما يحصل فيها من إرباك عمل الحكومة وعمل المجلس الوطني التأسيسي، فإنه قد أمكن تجاوز هذه المعوقات

وتعديل نسق كتابة الدستور الجديد، وذلك بتسريع هذا النسق بالتزام نسق سريع انتهى إلى تنظيم حفل التوقيع.

٣ ـ الالتباس الأيديولوجي واستمرار الصراع

إن التوصل إلى إقرار دستور تونسي توافقي، بقدر ما يمكن اعتباره حدثاً تاريخياً سيسهم إيجاباً في إرساء الاستقرار بالبلاد بتجاوز موضوعات أو مسائل التناحر والخلاف، بقدر ما يحمل في طياته بذرة من الخلاف أو التطاحن الذي تدور رحاه حول جملة من القضايا المحسومة نصاً في الدستور والتي لا تزال في الوقت ذاته عالقة واقعاً في الأذهان والممارسة.

ويمكن تناول هذه المسائل بوصفها مواطن التباس أيديولوجي، وفي الوقت ذاته سبباً مباشراً لاستمرار هذا الصراع الأيديولوجي في النقاط التالية: طبيعة الدولة؛ الدين والشريعة والهوية؛ المساواة عامة وفي الميراث؛ التوافق الدستوري المهدد. ونخصص لكل مسألة فقرة مستقلة.

أ ـ طبيعة الدولة

لقد حسم الدستور الجديد إلى حين يطول أو يقصر مسألة طبيعة الدولة، وذلك في اتجاه الانتصار إلى تأكيد مدنيتها، وترك الأمر في النهاية إلى مستقبل تطور موازين القوى السياسية المتصارعة في البلاد، ومدى التزامها باحترام مبادئ الدستور والتقيد ببنوده الصريحة المتعلقة بهذه المسألة والمنظمة لها.

فمنذ توطئة الدستور التي يؤكد فصله ١٤٥ أنها «جزء لا يتجزأ منه» وقع تبني الموقف المؤكد مدنية الدولة من خلال التصريح بما يلي: «وتأسيساً لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي في إطار دولة مدنية، السيادة فيها للشعب...»، وبذلك يكون الدستور الجديد قد حسم في الوقت ذاته مصدر السيادة في الدولة وأساسها الفلسفي، مقصياً المفهوم الديني للدولة المرتبط بنظرية الحق الإلهي، ومتجاوزاً أشكال أنظمة الحكم في التراث العربي ـ الإسلامي، سلطنة أو مملكة أو خلافة، المرتبطة بشكل أو بآخر بمفهوم الدولة الدينية رغم النقاش الفكري والسياسي القائم بشأن هذه المسألة قديماً وحديثاً.

وقد تأكد تبني الدستور التونسي الجديد للدولة المدنية التزاماً بطابعها الشعبي الديمقراطي من خلال الفصل الثاني منه الذي ينص صراحة على ما يلي: «تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون»، علماً بأن هذا النص تضمن عدم قابليته للتعديل، وأيضاً من خلال الفصل ٤٩ الذي ورد فيه تأكيد ما يلي: «يحدد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية...».

والسؤال المطروح على المستقبل: هل تحول هذه التوافقات بشأن الدولة المدنية ومقتضياتها الأساسية دون حصول مراجعات تمس جوهر التوافقات، وصميم طبيعة الدولة المدنية بفعل تغير موازين القوى السياسية تبعاً لتغير الأوضاع المجتمعية؟

ب ـ الدين والشريعة والهوية

حافظ الدستور الجديد على الفصل الأول نفسه من دستور ١٩٥٩ رقماً وصياغة ومضموناً، مع إضافة لا تخلو من أهمية هي عدم قابلية نص هذا الفصل للتعديل، وقد جاءت صيغة هذا النص كما يلي: «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادةٍ الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها. لا يجوز تعديل هذا النص»، ويعتبر هذا النص مصدر التباس بخصوص قضايا الدين والشريعة والهوية، وفي الوقت ذاته، إطاراً لجدل حاد ومحتدم حولها استناداً إلى مرجعيات فكرية وأيديولوجية متعددة ومتضاربة، بالرغم من الوضوح والحسم اللذين يميزان النص شكلاً ومضموناً وروحاً.

ومع ذلك، فقد كان هناك اتجاه بعيد ٢٠١١/١/١٤ يدعو إلى إلغاء الفصل الأول من دستور ١٩٥٩ وعدم تبنيه من جديد في نص الدستور الجديد، وذهب بعض غلاة الفرنكفونية إلى طلب الاستنجاد بالرئيس الفرنسي، وفرنسا عموماً من أجل التدخل، وفرض إلغاء النص المذكور باعتباره يمثل تهديداً لمدنية الدولة ولمكاسب المرأة التي حققتها مجلة الأحوال الشخصية منذ إصدارها سنة ١٩٥٦.

غير أنه، من دون إطالة الوقوف عند هذا العنصر، يتجه التأكيد إلى أن تبني نص الفصل الأول من دستور ١٩٥٩ من طرف زعيم حزب حركة النهضة الإسلامي راشد الغنوشي، جعله يلتقي مع الزعيم العلماني الرئيس الحبيب بورقيبة الذي في إطار مشروعه التحديثي، قبل بصيغة الفصل الأول المذكور، كما جعله يسهم في دور إيجابي في حسم مسألة المطالبة بتضمين الدستور الجديد تنصيصاً صريحاً على اعتماد الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع، وبذلك أنهى إلى حين هذا التمشي وهذه المطالبة.

هذه الثغرة التي فتحها زعيم النهضة في جدار الدستور، يمكن أن يتوسع مداها ليتجاوز حدود عبارة الدين، فتسمح بالتوسع في تأويل مصطلح ومفهوم الدين ليستوعب عبارة الشريعة مصطلحاً ومدلولاً. وهذه الثغرة أبانت العجز الكبير لأنصار الدولة المدنية ذات المضمون العلماني في التعاطي مع هذه القضية، وهو تعاطٍ فكري لم يتمكن من سد هذه الثغرة الخطيرة التي تهدد بإمكانية اكتساح الشريعة الدولة المدنية الحديثة.

وفي تقديري المبني على اجتهادي الشخصي في التعاطي مع هذه القضية، أنه كان على أنصار الدولة المدنية، إذا كانوا جادين في مطاردة ما يعتبرونه شبح الشريعة وإيقاف كل تهديد لخيار الدولة المدنية أن يستبدل مصطلح «الدين» بمصطلح أكثر دقة وأكثر انسجاماً مع مدلول الدولة المدنية وذلك باستعمال مصطلح «ديانة» الذي يترجم بشكل سليم وعلى وجه الدقة

المصطلح الفرنسي «روليجيون» (Religion) من دون أن يترتب على ذلك مصادمة أو مصادرة عقائد الناس، بما تكون معه صياغة الفصل الأول المقترح على النحو التالي «تونس دولة الإسلام ديانتها والعربية لغتها...»، ومن المؤكد أن هذا الاجتهاد يحتاج إلى مزيد توضيح ليس هنا موضعه.

وأهمية الفصل الأول من الدستور التونسي القديم والجديد تتمثل بالرفض المطلق للدولة الأيديولوجية أو العقائدية، سواء في ذلك قيام دولة دينية على أساس الأيديولوجية الإسلامية، أو قيام دولة شيوعية على أساس الأيديولوجية الماركسية، وبذلك تفقد الدولة العقائدية أو الأيديولوجية إسلامية كانت أو ماركسية مبرر وجودها، وهذا مهم جداً في مستوى رسم الإطار الدستوري السليم للنشاط السياسي وللممارسة الديمقراطية للسلطة.

وللفصل الأول أيضاً دور إيجابي وحاسم لقضية الهوية والانتماء العربي ـ الإسلامي للشعب ولدولة تونس إلى العروبة وإلى الإسلام المدني الحضاري. فإضافة إلى تأكيد العربية لغةً رسميةً للدولة وللبلاد التونسية، فإن هذا الخيار الثقافي الوطني الحضاري، قد تكرس أيضاً بالفصل ٣٩ من الدستور الجديد الذي ورد فيه تنصيص صريح على ما يلي: «تضمن الدولة الحق في التعليم العمومي المجاني في كامل مراحله، وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين، كما تعمل على تأصيل الناشئة في هويتها العربية الإسلامية وانتمائها الوطني وعلى ترسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها والانفتاح على اللغات الأجنبية والحضارات الإنسانية ونشر ثقافة حقوق الإنسان».

وبالرغم من مرونة هذا النص وتماسكه إلى حد التناسق وإقراره بصفة صريحة توازناً رائعاً بين الانتماء القومي الحضاري للهوية العربية ـ الإسلامية وبين الانفتاح الحضاري الإنساني على اللغات الأجنبية وثقافة حقوق الإنسان الكونية، فإن غلاة الفرنكوفونية الغارقين في أوحال التبعية، قد قابلوه بسخط غريب لا يصدق ولا يضاهى، حتى نطق أحدهم غير عابئ بخيار الشعب وإرادته، واصفاً اليوم الذي تم فيه تصويت نواب الشعب في المجلس الوطني التأسيسي على هذا النص، بأنه يوم حزين في حياته، فإذا كان الانتماء إلى الوطن لغة وثقافة وحضارة وانفتاحاً على لغة وثقافة الآخر يوم حزن عليه وتعاسة لديه، فإنه بلا ريب يوم عيد وفرح واعتزاز وانسجام مع الذات وحب الحياة والتطلع إلى مستقبل الحرية والتحرر بالنسبة إلى جماهير الشعب الذي يجد نفسه في حالة انسجام تام مع الذات، ومع تجذر انتمائه الثقافي الوطني وانفتاحه على الحضارة الإنسانية...

سيبقى الفصل الأول ـ مدعماً بالفصل ٣٩ ـ مثار التباس وربما دخول في متاهة الصراع الذي بدأت تبرز بعض ملامحه مع الشروع في القيام ببعض الإصلاحات ومنها إصلاح التربية والتعليم.

ج ـ المساواة عامة وفي الميراث

ذهبت البلاد التونسية شوطاً كبيراً في إقرار المساواة بصفة عامة، سواء على صعيد النصوص أو الممارسة أو المجالات، وأضحت المساواة كمبدأ وكحق أمراً يكاد يكون بديهياً في الحياة السياسية والاجتماعية، بالرغم من أن إقرار المبدأ أو الحق نظرياً لا يؤدي حتماً وبالضرورة إلى أن يكون دوماً محل احترام والتزام في الواقع.

ولقد جاء الدستور الجديد ليؤكد هذه الحقيقة، وليدعم الحق في المساواة كحق دستوري غير قابل للمناقشة كمبدأ، وغير قابل للمراجعة كممارسة إن لم يكن بحاجة إلى مزيد من التكريس. وقد أمكن تجاوز ما حصل من تجاذب بخصوص صيغة تأكيد الحق في المساواة عند تحرير النص المتعلق بذلك في الدستور، بعد أن تركز الجدل حول عبارة «التكامل» التي اقترحها نواب حزب حركة النهضة والتي رأى فيها بعض النواب المنتصرين للحداثة والمساواة انتقاصاً من مكانة المرأة، ومن حقها في المساواة السياسية الكاملة، وانتهى الأمر إلى العدول عن مقترح التكامل ليترك مكانة للمساواة التامة، وبذلك رفع الالتباس وحسم الإشكال.

غير أن أهم ما في موضوع المساواة ما يتعلق بمطلب المساواة في الميراث، الذي لم تتوقف التحركات الضاغطة بأشكال متعددة عن المطالبة بوجوب إقراره في قانون العائلة، وذلك بتعديل قواعد توزيع الميراث المضمنة بمجلة **الأحوال الشخصية**، والتي تعتمد أحكام الفقه الإسلامي بصفة أساسية، وذلك بتجاوز هذه القواعد والأحكام والتنصيص صراحة على حق المساواة الكاملة في الميراث بين الذكر والأنثى، في سياق الارتقاء بحق المساواة إلى أن تكون مساواة تامة في التشريع التونسي، انسجاماً مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المناهضة لكل أشكال التمييز ضد المرأة.

ومن المؤكد أن الإشكال الخاص بمسألة المساواة في الميراث سيبقى بالنسبة للمرحلة القريبة المقبلة أهم التباس سياسي أيديولوجي مؤثر في الحياة العامة ومولد تجاذبات وصراعات لا تخلو من مخاطر ومخاوف، يبدو أن أطروحات المتخاصمين عاجزة الآن عن التوصل إلى تجاوزها بسهولة من دون أن تخلف تداعيات خطيرة، طالما أن كل طرف يتشبث بموقفه إلى حد الاستماتة في سبيله بما يضفي عليه من قداسة عقائدية زائفة، مكبلة ومعوقة، تتخذ لبوساً إسلامياً متشدداً عند هذا الطرف، ولبوساً ماركسياً أو علمانياً متطرفاً عند الطرف الآخر، بما سيفرض استمرار الصراع حول هذه المسألة إلى الآخر.

والحال هنا أنه من الممكن، إذا تحررت العقول من التعصب وصفت الرؤية من زيف القداسة، أن يتوصل المجتمع التونسي المتمدن بكل أطيافه المعتدلة، الذي يحدوه عزم على التعايش في استقرار وتعاون وتسامح، إلى ابتكار حل للمسألة ينطلق من هذا التصور ويتأسس عليه في إطار مقاربة ديمقراطية للإشكالية هي من صميم اجتهادنا الشخصي الآن في التعاطي معها بناء على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما يكرسه من حقوق وحريات قد يدخل بعضها مع بعضها

الآخر في حالة تناقض أو مواجهة، شأن المواجهة القائمة بين حق المساواة في الميراث والحق في حرية الاعتقاد، وهو الطرح السليم الذي أراه لهذه المسألة، والذي يؤدي إلى إقرار التعايش الديمقراطي بين الحقين؛ حق المساواة في الميراث والحق في حرية الاعتقاد، وجزء أساسي منه أحكام القرآن المنظمة للميراث، وتالياً التعايش الديمقراطي بين المتخاصمين من أنصار هذا الحق وذاك، من دون الوقوع في القمع أو الاضطهاد أو الإقصاء من هذا الطرف أو ذاك للطرف المقابل.

ويحتاج هذا الاجتهاد الشخصي الخاص إلى شيء من التحليل والبيان ليس موضعه هذا البحث الآن.

د ـ التوافق الدستوري المهدد

الولادة الصعبة للدستور التونسي الجديد التي واكبتها ملابسات عسيرة وخطيرة سبق أن أتينا على أهمها، تجعل هذا الدستور التوافقي عرضة لمخاطر جدية تهدد دوام الالتزام به وتنفيذه مستقبلاً، وبخاصة إذا ظلّ الصراع الأيديولوجي قائماً كلما حصل تجاذب أو توتر أو احتقان.

وإذا كان الصراع السياسي أمراً عادياً في الديمقراطيات العريقة، وأيضاً في بلادنا ذات الديمقراطية الناشئة أو الوليدة، فإن أخطر ما في هذا الصراع السياسي عندنا، هو الانفلات غير المبرر عن الإطار الديمقراطي المنظم للنشاط السياسي بما يفرضه من قواعد وضوابط وربما أخلاقيات، بما يرتقي بهذا الإطار الديمقراطي إلى أن يكون الإطار الجامع لكل القوى السياسية، مهما اختلفت أحجامها وأدوارها وتأثيراتها، ومهما تباينت مرجعياتها الفكرية السياسية وممارساتها الفعلية الميدانية، وإلى أن يكون أداة فاعلة في الارتقاء بالممارسة السياسية إلى مستوى التعايش السلمي في كنف احترام والتزام قواعد اللعبة الديمقراطية.

وإذا لم يحصل تغيير حقيقي في العقلية بما يجعلها أكثر تأقلماً مع الحياة الديمقراطية، وما لم يتم تجاوز النظرة الأيديولوجية للدولة واستبدالها بنظرة ديمقراطية مدنية، وما لم يقع تعديل مفهوم العلمانية بالخروج بها من سياق السلاح الأيديولوجي الذي تستعمله الأحزاب والأنظمة للقمع والإقصاء، وإرجاعها إلى مفهومها الأصلي كأرضية مشتركة للتعايش، فإن الانقضاض على هذا الدستور التوافقي الهش يبقى وارداً وممكناً. فالحزب الذي يحدوه ويوجهه هدف عقائدي أيديولوجي لا يعنيه كثيراً الالتزام بالدستور، ويبقى التزامه به إن وجد، التزاماً ظرفياً اضطرارياً في انتظار الفرصة السانحة التي سيجود بها الدهر لإلغاء هذا الدستور واستبداله، وفي أفضل الأحوال إجراء تعديلات عليه بما يتلاءم مع أهداف الحزب العقائدية ويساعد على تحقيقها، ولو أدى الأمر إلى تعطيل المسار.

هـ ـ التباس الاستنساخ وتوقف المسار

في عقب ما حصل غداة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ من صراع معلن حول السلطة بعد إزاحة الممسك الرئيس بها، تجند معظم السياسيين من قدماء السلطة ومن زعماء الأحزاب لخوض معركة الوجود حرصاً على التموقع من جديد وعلى استمرار البقاء، فكان الالتفات إلى الوراء بحثاً عن مبررات هذا الوجود السياسي في الحياة العامة الجديدة، وذلك في المرجعيات الفكرية والأيديولوجية المنقرضة، وكان بروز الاستنساخ كأداة لذلك، ما ولّد ظاهرة عجيبة في عالم الفكر والسياسة، تثير تساؤلاً جدياً حول مدى إمكانية بناء مستقبل جديد للبلاد باستخدام آلية الاستنساخ.

وأضحى المشهد السياسي العام، نتيجة ذلك، أقرب إلى عقلية البسطاء من العوام في عصور الانحطاط، يستحضرون الأولياء الصالحين في المراقد والزوايا ويستمدون منهم الإلهام والأوهام، وأضحى الاستنساخ ملجأً وملاذاً لكل من الخاصة والعوام، وبات إحياء الغابر من التجارب والمحنَّط من الزعماء شبيهاً في عالم السياسة باستنجاد العوام ببركات الأولياء، بل بلغ الأمر بأحد دعاة التقدمية الماركسية إلى أن يتبرك بالرموز الدينية للمرحلة الإقطاعية من مراحل المادية التاريخية، ممثلة بالحضرة العلية للسادة الأولياء، ليلتقي بذلك مع العامة في تمجيد القديم والعودة إلى الوراء، وبذلك يتطابق الاستنساخ في عالم السياسة مع محاولة إحياء الأموات سواء كانوا زعماء أم تجارب. وقد أصاب هذا الداء جميع مكونات المشهد السياسي الجديد بلا استثناء.

(١) عودة البورقيبية والرئاسة مدى الحياة: حصلت عودة نظام بورقيبة ـ بن علي تحت غطاء أو لافتة عودة بورقيبة، على تحالف جميع مكونات نظام بورقيبة ـ بن علي، سواء في ذلك قدامى الدستوريين وأغلبهم من الطاعنين في السن أو امتداداتهم من التجمعيين الذين يبقون في كل الأحوال تجمعيين دستوريين، مدعومين جميعاً ببقايا اليسار الماركسي الذي ذاق طعم السلطة مع بورقيبة وشبع منها مع بن علي، طالما أن الجميع من دستورين وتجمعيين ويسار ماركسي يشكلون نظام بورقيبة ـ بن علي، الذي أجبر على المغادرة وقتياً ليعود من جديد، وفي برهة زمنية قصيرة في عمر الشعوب، بالمكونات نفسها بعد أن اشتغلت الماكينات في كل الاتجاهات واستخدمت جميع ما لديها وتوافر لها من آليات المال والإعلام والإضرابات والاعتصامات والاغتيالات والتحالفات والانتخابات والمكافآت، وأصبح نظام بورقيبة ـ بن علي في نسخته الثالثة برئاسة قائد السبسي، الرئيس الحالي، أمراً مشهوداً ومحموداً.

وأما **معنى هذه العودة**، في النسخة الثالثة للرئيس السبسي، فإنه لا يعدو أن يكون سوى إنهاء مدّة اضطرارية قصيرة مكّنت من امتصاص الغضب والاحتقان وعدَّلت مسار الانفجار، ليصبح من الممكن بعد ذلك إعادة الأمور إلى نصابها حسب أجندة الممسكين دائماً بمقاليد الأمور في الظاهر المعلن أو من وراء المستور.

وبذلك، فإن هذه المرحلة الإضافية لرئاسة السبسي للجمهورية، هي في حقيقة الواقع الحلقة الثالثة والأخيرة في نظام بورقيبة ـ بن علي ـ السبسي، إذ يلتقي ثلاثتهم في مرض مشترك هو المرض

المزمن للسلطة، بما انعكس على نص الدستور وروحه في المراحل الثلاث، وسمح بتقلد الرئاسة مدى الحياة، وهي السمة الأساسية البارزة لما يسمى أو يوصف بالجمهورية التونسية الأولى التي لم تبرح مكانها؛ فهي باقية على حالها، رغم ما يروَّج له تبجحاً من دخول تونس بدستورها الجديد مرحلة الجمهورية الثانية، فكيف نصدق ذلك وهذا الدستور الجديد يكرِّس الرئاسة مدى الحياة وهي العنوان المشترك الذي تجمع فيه وحوله الرؤساء الثلاثة: بورقيبة وبن علي وقائد السبسي.

ولست في وارد ـ أو مقام ـ التدليل على وجاهة هذا الموقف، إذ يكفي فقط أن نعلم أن الدستور الجديد قد ألغى سقف السن عند الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، ليفتح بذلك باباً كان يجب أن يوصد وهو الرئاسة مدى الحياة.

لقد فُرض على محرري الدستور الجديد حذف النص المقيِّد لسن الترشح بتحديد سقفه بخمسة وسبعين عاماً، وتالياً إطلاق حرية الترشح من دون تقيد بسن أقصى. لقد كان على هؤلاء المحررين أن يتولوا على الأقل ضبط ذلك باشتراط الإدلاء بملف طبي نزيه بخصوص الحالة الصحية للمترشح، ومثل هذا الضبط، ومن دون أن يكون له مساس بما وقع فرضه من عدم تقييد سن الترشح بسقف محدد، يبقى إجراء ضرورياً لمصلحة المترشح نفسه ولمصلحة الشعب ولمصلحة الديمقراطية الوليدة الناشئة.

علماً أن الضبط كإجراء تبناه الدستور الجديد بالنسبة إلى المترشح مزدوج الجنسية عندما سمح له بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية مع إرفاق ملف ترشحه بتعهد أو التزام بالتخلي عن الجنسية الثانية في حال انتخابه رئيساً للجمهورية، فما الذي كان يمكن أن يمنع محرري الدستور الجديد من التنصيص فيه على هذا الضبط الخاص بإرفاق المترشح لرئاسة الجمهورية ملف ترشحه بتقرير طبي نزيه عن حالته الصحية، وما لم يقع التنصيص على مثل هذا الضبط في الدستور، ومع عدم تقييد الدستور لسن الترشح بسقف عمري محدد، فإن الدستور الجديد يكون بذلك قد كرس الرئاسة مدى الحياة بالنسبة لمن صيغت الأحكام المنظمة لشروط الترشح للرئاسة على مقاسه، وهو بكل تأكيد الرئيس الحالي للجمهورية الباجي قائد السبسي.

فالسبسي لن يستطيع أن يكمل مدته الرئاسية في مثل ما هو عليه من سن متقدمة وحالة صحية متردية، إذ تبقى وفاته منتظرة في كل لحظة (كل نفس ذائقة الموت). وعلى الأقل، فإن تفاقم مرضه وتدهور حالته الصحية سيفرضان عليه يوماً ما تقديم استقالته بناء على تقارير طبية قبل نهاية مدته الرئاسية، وفي كل الأحوال هناك في تونس الآن رئاسة ثالثة مدى الحياة، ناضل الشعب من أجل إنهائها. لكن مرضَى السلطة في كل حقبة، لا يعبؤون بإرادة الشعب مهما تكن هذه الإرادة صامدة صلبة.

حينئذ، فالوضع، بسبب ذلك، مضافاً إليه ما يشهده حالياً حزب السبسي الذي أوصله إلى الرئاسة والحكم من انقسام يؤذن بالانفجار وقرب النهاية والرحيل، مرشح حتماً في المدى القريب لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية سابقة أوانها، إذا كُتب للمسار الديمقراطي أن يتواصل. وربما

يتولى الجيش الإشراف عليها أو تسلُّم السلطة مدّة قصيرة تسمح بالإعداد لتنظيم هذه الانتخابات، وإعادة رسم ملامح المشهد والتوجهات، ثم بعد ذلك إرجاع السلطة من الجهة العسكرية إلى الجهة المدنية. يتزامن كل ذلك، مع وصول السفير الأمريكي الجديد بتونس دانيال روبنسان، المثير للجدل، لمباشرة أعماله وإنجاز مهامه، وهو المعروف بإنجاز المهام في أكثر من بلد عربي، وفي الكيان الصهيوني، اعتماداً على ما يتمتع به من خبرة دبلوماسية ومعرفة واسعة دقيقة بتفاصيل شؤون الشرق الأوسط القديم والحالي والجديد.

والمعنى **الثاني** لهذه العودة، عودة بورقيبة أو عودة نظام بورقيبة ـ بن علي ـ السبسي، هو أن الاستنساخ، وإن أمكن حصوله بشكل أو بآخر، خداعاً وتضليلاً وزيفاً، فإنه سيؤدي حتماً إلى ربط مستقبل البلاد بلحظة توقف أو تعطل تاريخي عن مسايرة التطور والتقدم؛ فإضافةً إلى استحالة إعادة مشروع بورقيبة التحديثي لأنه استنفد أغراضه وفقدَ مبرر وجوده واستمراره، ولأن عجلة التاريخ لا تدور إلى الوراء في اتجاه الخلف، فإن مثل هذه العودة، كشعار سياسي زائف ومخادع، تعني توقف حركة التاريخ وتعطل مساره، والوقوف مكانكْ سرْ عند النقطة التي انتهى إليها مشروع بورقيبة من حيث العجز عن إتمام الإنجاز، بما يعنيه ذلك كله من إضاعة وقت وتبديد جهد في محاولة العودة إلى الخلف، والحال أن المستقبل أولى بأن يُسخَّر له كامل الوقت والجهد.

ثم إن استحالة العودة ترتبط حتماً باستحالة تحقيق المراد أو المرجو منها، وتبرير أو تفسير ذلك في الحالتين هو استحالة عودة الأموات، وتالياً استحالة إتمام الإنجاز. والرئيس بورقيبة نفسه لو يقع إحياؤه اليوم وتسليمه مقاليد الأمور من جديد، فإنه لن يضيف شيئاً يذكر باعتبار أن مشروعه الأبتر لن يكتمل أبداً. وهكذا لن يستطيع أي متزلف لبورقيبة ميتاً، مهما يكن إسفاف هذا التزلف، أن يخطوَ خطوة واحدة نحو الكمال تتجاوز ما توقف عنده بورقيبة، لأن شروط تجربة بورقيبة البشرية والمادية والتاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية والإقليمية والدولية في الحكم، تغيرت في العمق والجوهر، والواقع التونسي الجديد بكل مكوناته ومقتضياته ومستلزماته لا يمكنه أن يكون الإطار نفسه، الملائم لنفسية بورقيبة وعقليته ومنهجه في القيادة والحكم، ولا لنفسية وعقلية ومنهج أي شخص يزعم أو يراد إيهامه أنه بورقيبة جديد، ما يجعل شعار العودة إلى البورقيبية أو تجديد البورقيبية شعاراً ضد مسار التاريخ وقوانينه وضد إرادة الشعب ومصالحه.

أليس الاستنساخ بعد هذا خدعة كبيرة ومغالطة كبرى؟ أوَليس شعار عودة بورقيبة أو تجديد البورقيبية أو البورقيبية الجديدة كذلك خدعة كبيرة ومغالطة كبرى؟

(٢) اليسار لم يعلم بسقوط الجدار: عندما سقط جدار برلين في ذاك اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٩ نهاية القرن العشرين، كان قد ردم تحت ركام أنقاضه إلى أبد الآبدين، مقولات ماركس وإنغلز وممارسات لينين وتروتسكي وستالين، وما تورطت فيه كل الأنظمة القمعية الشمولية، التي حكمت باسم اليسار الماركسي في كل بقعة أرض طيبة زكية، استولت عليها ودنستها بالبطش والقهر والدكتاتورية، من جرّاء اقتراف جرائمها الفظيعة ضد الإنسانية.

وسقوط جدار برلين، بقدر ما يجسد تطلع وتوق الشعوب المقهورة إلى الانعتاق والحرية بقدر ما يؤكد أن اليسار الماركسي، القائم أساساً على فكرة الدكتاتورية، دكتاتورية الطبقة أو الحزب أو الزعيم، وهي جميعها دكتاتورية، لم يعد له مكان في حياة الإنسانية الجديدة القائمة أساساً على قيم الكرامة والحق والعدل والحرية، باعتبارها الإطار الأنسب والأسلم لممارسة الفكر والاعتقاد والحكم والاقتصاد بصفة ديمقراطية.

ومعنى ذلك أنّ أطروحات اليسار الماركسي في بلاد العرب والمسلمين المناهضة للهوية والثقافة الوطنية، التي هي في جوهرها ثقافة عربية ـ إسلامية، وللقيم الإنسانية، لن يكون لها إطلاقاً أي مستقبل في مقبل الأعوام، وأنّ مستقبلها قد ردمه ركام أنقاض الجدار، فبات وراء ظهور من جربوها ولم تعمر تجاربهم أكثر من سبعة عقود، أشاعوا خلالها الحقد والنقمة والكراهية والقهر والقمع والدكتاتورية.

إنّ المرحلة المقبلة في تونس والبلاد العربية والإسلامية كافة، لن تُحكم أبداً بالقهر والقمع والدكتاتورية والكراهية. لقد أضحت الشعوب ملقَّحة محصَّنة ضد هذه الكوارث باعتبارها جميعاً رذائل دوَّنتها سجلات جرائم الشيوعية ضد الإنسانية.

ولن يتأثر المجتمع التونسي أو العربي في مسيرته مع التقدم والتاريخ بما قد يصدر من بقايا أفراد وسلالات حزبية في طريقها إلى الانقراض، من تحركات فوضوية ثورجية هنا أو هناك، لأن المجتمع سائر في طريقه بكل جدية نحو بناء مستقبله القائم أساساً على التعايش السلمي المتكافئ بين جميع مكوناته الاجتماعية والسياسية والمدنية، لتحقيق تحرره الوطني الشامل من الظلم والقهر والاستبداد والفساد والإرهاب والتبعية، انسجاماً مع تطلعاته الإصلاحية التي يزداد عطاؤه من أجلها قناعةً ونكرانَ ذاتٍ وحماسةً ونضالية.

(٣) الإسلام السياسي ولعبة الكبار: طغى على المشهد السياسي التونسي بشكل لافت هذا الحضور الديني الذي انحشر في السياسة من خلال جماعات، أكاد أصفها بالغريبة عن المجتمع التونسي، ترفع شعارات ومطالب وصفت جميعها بالإسلامية أقحمتها في الحياة العامة لتغدو في فترة ما جزءاً هاماً وفي ذات الوقت محيراً من هذا المشهد السياسي التونسي الجديد.

وضمن هذا المشهد السياسي الجديد، احتلت حركة النهضة كحزب سياسي ذي مرجعية فكرية إسلامية موقعاً مهماً له حضور دائم ومؤثر وغير قابل للانزياح أو النظر إلى مستقبل تونس على كل الصعد، من دون مراعاته وأخذه بعين الاعتبار. وهذا ما هو حاصل اليوم لدى كبار المتحكِّمين في اللعبة السياسية، الذين يخططون لمستقبل البلدان العربية، وينتهجون أساليب متعددة وربما مختلفة في التعاطي مع الظاهرة الإسلامية أو المعطى السياسي الإسلامي بما يتلاءم مع أوضاع وملابسات كل بلد عربي، وبما يحقق مصالح الدول الكبرى الراعية، من دون أن يكون في اختلاف الحلول المقترحة والمتبعة لتجاوز المشاكل والصعوبات والوضعيات المتشابهة، أي إشكال في مواصلة التمشي وتنفيذ استراتيجيات الهيمنة وفرض التعاون، وربما الانصياع في بعض الحالات والأحيان.

في مثل هذه الحال، يواجه الإسلام السياسي صعوبات وتحديات من أجل الحفاظ على وجوده وحضوره، وربما تأثيره، ما فرض عليه ـ وبخاصّة على الطرف البارز فيه، وهو حزب حركة النهضة ـ محاولة التأقلم مع الأوضاع، والتعامل معها بكثير من المرونة والذكاء والدهاء.

غير أن محاولة التأقلم بالتحلي بالمرونة في التعاطي مع الشأن السياسي العام في الداخل والخارج، بحسب ما هو مشاهَد وملموس منذ حصول الهزات السياسية في البلاد في إثر الاغتيالات وما خلفته من تداعيات، وإن حققت بعض النجاح في تجاوز العقبات، إلا أنه يظل نجاحاً سياسياً محدوداً شهد به وله خصوم النهضة قبل مناضليها والمتعاطفين معها، وغير كافٍ لبناء مستقبل تونس جديدة تسودها الديمقراطية والتعايش والانفتاح.

لذلك، فإن الإسلام السياسي مدعوٌّ، من خلال حزب حركة النهضة، في سياق التأقلم مع الواقع الجديد وطنياً وإقليمياً ودولياً، إلى أن يُحدث تغييراً جذرياً في مرجعيته الفكرية وأطروحاته وأولوياته، بما يجعله حزباً سياسياً مدنياً ملتزماً بالدستور الذي ساهم الحزب المذكور إيجابياً في صياغته وتبنّي توافقاته.

إنّ الالتزام بالدستور التونسي الجديد يعني الانخراط في مشروع الدولة المدنية الديمقراطية التي يتحقق في إطارها التعايش مع الاختلاف، وتحترَم وتضمن فيها للجميع الحقوق والحريات، دفاعاً عن مستقبل تونس الديمقراطي المتجذِّر في هويته العربية ـ الإسلامية، والمنفتح على حداثة الحضارة الإنسانية. وكل هذا يمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع مكونات المجتمع التونسي الجديد.

لذلك، فإن المطلوب من هذه المكونات، سياسية أو اجتماعية أو مدنية، أن تجعل التنافس القائم بينها جميعاً منصرفاً نحو ترسيخ الديمقراطية، كإطار أنسب وأسلم لتحقيق التنمية والحرية والعدالة الاجتماعية والارتقاء بمستوى العيش إلى ما يحقق للشعب الكرامة والسيادة الوطنية والتحرر الحقيقي من التبعية، رغم صعوبة ذلك في ظل أوضاع إقليمية ودولية تتحكم في مسارها ومصيرها القوى الكبرى المهيمنة التي ليس وارداً أن تتخلى اليوم عن هذه النزعة المهيمنة، طالما تجد من ترغمه عليها، فيقبل بها طوعاً أو كرهاً في انتظار لحظة التحرر الوطني للشعوب المقهورة بأنظمة الحكم المستبدة التابعة.

(٤) أي موقع للحركة القومية؟ لقد انتهت التجربة القومية العربية أو المشروع القومي العربي إلى إخفاق وعجز عن تحقيق الأهداف المركزية الكبرى في الوحدة والتحرر والتقدم، بما يجعل التفكير في المشروع القومي العربي، من أجل إحيائه وإعادة التبشير به وإنجازه، لا يخلو بدوره من وقوع جانب مهم من المؤمنين بضرورته والمناضلين في سبيل تحقيقه، في أسلوب أو وهم الاستنساخ، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالتجربة الناصرية وبرائدها جمال عبد الناصر، وموقفي المعلن الرافض محاولات الاستنساخ يصح بالنسبة إلى الجميع: بورقيبيين وماركسيين وإسلاميين

وقوميين، قناعةً منّي أنه لا سبيل إلى بناء المستقبل بمحاولة استحضار تجارب الماضي، بعد أن فقدت شروط نجاحها واستهلكت أدواتها واستنفدت أغراضها.

ولا يزال للمشروع القومي العربي ما يبرره وجوداً وموقعاً، وبخاصة عندما نلاحظ ونعايش مآسي وكوارث التشتيت والتمزيق والضعف والعجز والتخلف، إذ لا يزال الواقع ما ذُكر وما وُصف لقيم الكرامة والسيادة والعدالة والوحدة والحرية والتقدم والتحرر، التي تعبِّر جميعها عن مضمون المشروع القومي العربي، ما يوفر ليس فقط مبرر وجود هذا المشروع، وإنما مبرر استمراره والنضال في سبيله من أجل احتلاله موقعه مجدداً في المشهد السياسي في تونس والوطن العربي.

لذلك، فإن موقع الحركة القومية في المشهد السياسي التونسي، يتوقف على تحرّك المؤمنين بالمشروع القومي العربي في اتجاه النضال من أجل التوحد، وإعادة الوهج للقيم التي بشر بها رواد الفكر القومي وحاول الساسة، وفي مقدمهم عبد الناصر، تحقيقها في دنيا الواقع رغم العراقيل والمثبطات والأخطاء أيضاً.

ويمكن إنجاز هذه الخطوات كلها بالتوازي والتنسيق والمرونة والإشعاع، مما يساعد في أن تؤدي الحركة القومية الموحدة دورها الريادي في إعادة البناء والالتحام بالجماهير التي لا يزال يشدها انتماء قومي حضاري، يتخذ من الإسلام الشعبي المدني قاسماً مشتركاً، ومن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية إطاراً وأداةً، ومن الوحدة العربية العقلانية المتدرجة والتحرر الوطني من التبعية والتقدم أهدافاً استراتيجيةً. ويظل النضال من أجل تحقيقها، استفادة من التوجهات الأساسية للدستور التونسي الجديد، ضرورة حتمية لمستقبل شعب تونس العربي، ولاستعادة الأمة العربية دورها الريادي في الدورة الحضارية الإنسانية، بالرغم من حملة التمزيق الهمجية، «حتى إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد».

٤ ـ التباس التعايش الديمقراطي

التعايش السلمي الديمقراطي بين جميع مكونات المجتمع يمثل جوهر المرحلة ما بعد الانتقالية، بما يفرض أن يكون مثل هذا التعايش إطاراً جامعاً، في الحد الأدنى من القيم والضوابط، لمختلف الخصوم والفرقاء، وكذلك للمتوافقين سواء من المناضلين المتحمسين داخل الأحزاب أو خارجها من المتعاطفين والأصدقاء.

وحتى يمكن ضمان التعايش السلمي الديمقراطي حفاظاً على مصالح الشعب وسلامة الوطن، فإنه ينبغي التوقف عند أهم الأدوات والأهداف التي تحقق هذا التعايش السلمي الديمقراطي بوصفه خياراً جوهرياً وضرورياً في المرحلة ما بعد الانتقالية، ويمكن اختزال هذه الأدوات في عناصر **أربعة**: الاستقرار والمصالحة الوطنية، والإصلاح وبناء الديمقراطية، والاستفتاء لضمان الديمقراطية، والاستقلال والتحرر من التبعية.

أ ـ الاستقرار والمصالحة الوطنية

من الطبيعي أن الهزات السياسية والاجتماعية، بقدر ما تُحدث تحولات إيجابية، بما تفرضه من أجواء الحرية والحرص على الالتزام والتحلي بالممارسة الديمقراطية، تتولد منها مخلفات سلبية تكون بمنزلة المعوقات التي تعرقل المسار السياسي والاجتماعي السليم خلال المرحلة ما بعد الانتقالية، وبخاصة إذا كان لهذه المخلفات مساس بالاستقرار.

غير أن الاستقرار، على أهميته في تجاوز الانخرام الأمني والاضطراب الاجتماعي، يبقى بحاجة إلى تدعيمه بإنجاز المصالحة الوطنية، وكلاهما من الملامح المميزة للمرحلة ما بعد الانتقالية، وكلاهما أيضاً محل التباس في هذه المرحلة لارتباطهما بالخيارات السياسية.

وإذا كان الاستقرار محل اتفاق سياسي يبلغ درجة الإجماع بين الجميع، فإن المصالحة الوطنية رغم ضرورتها لنجاح المرحلة ما بعد الانتقالية، تبقى محل تجاذب وربما صراع في مستوى أسلوب الإنجاز، ولذلك طُرح في مواجهة خيار العدالة الانتقالية لتصفية الجرائم والتجاوزات السياسية طوال عمر نظام حكم بورقيبة ـ بن علي، خيار المصالحة الاقتصادية الذي بادر إليه رئيس الجمهورية لإيجاد حل لوضع رجال الأعمال المتورطين في تجاوزات مالية في مرحلة حكم بن علي، من أجل دفع عجلة الاستثمار وإعادة عدد مهمّ من رجال الأعمال إلى تأدية دورهم في العملية التنموية.

والمواجهة قائمة الآن بين خيارين متقابلين: **أولهما**، خيار العدالة الانتقالية المنصوص عليه في الدستور، ويتم إنجازه حالياً بإشراف هيئة الحقيقة والكرامة. **والثاني**، خيار مشروع قانون المصالحة الاقتصادية في شكل مبادرة من رئاسة الجمهورية. وهذه المواجهة لا تخلو من خلفية سياسية.

وكانت النتيجة الحتمية لهذه المواجهة السياسية، أن أضحت المصالحة الوطنية رغم ضرورتها محل تهديد مباشر من جراء هذا التجاذب وهذا الاحتقان، وأضحت تبعاً لذلك تشكل التباساً سياسياً جدياً وحقيقياً في هذه المرحلة ما بعد الانتقالية. والمرجو أن يتوصل الفرقاء، ولو من طريق آلية الحوار الوطني، إلى حل توافقي بشأنه، ليلتقي الخياران عند نقطة وسط، فيحفظ للعدالة الانتقالية دورها الوطني في تصفية التركة السياسية، ويمنح المصالحة الاقتصادية حيزاً أو هامشاً يسمح باقتراح حلول لا تتعارض مع الدستور وجوهر العدالة الانتقالية، بما يفضي إلى دعم الاستقرار وإنجاح المصالحة الوطنية.

ب ـ الإصلاح وبناء الديمقراطية

إن بناء الديمقراطية على أسس متينة راسخة تجعلها قادرة على الصمود في مواجهة الانحرافات، يتطلب تغييراً عميقاً في العقلية والممارسة والقناعات. وهي عناصر ثلاثة متداخلة، تسمح بتوفير إطار ديمقراطي سليم يطوق كل محاولات التحريف ويحبطها.

(١) **ضرورة تجاوز العقلية الدكتاتورية**: إنّ الجميع، أفراداً وأحزاباً ومجتمعاً مدنياً وقيادات، مدعوون إلى تجاوز هذه العقلية الدكتاتورية التي يصعب عليها الانسجام مع الواقع الديمقراطي

الجديد، ويسهل عليها في الوقت ذاته، إفساد مُناخ الديمقراطية وإفشال المشروع الديمقراطي قبل أن يبنى ويترسخ، وذلك يفسح في المجال أمام الانفلات والتمادي في إخفاء عقلية الاستبداد بقناع أو نقاب الثورية أو الثورجية حسب تعبير البعض.

(٢) **ضرورة إنهاء فوضى الثورية:** المجتمع ليس بحاجة إلى أن يبقى على الدوام في حالة فوضى منقبة بالثورية، فذاك نقيض الديمقراطية ويشكل عائقاً يحول دون بنائها وترسيخها، ويوفر مِعول هدم يستخدمه من لا يؤمنون بها ولا يملكون الاستعداد والقدرة على الانخراط فيها والالتزام بضوابطها. لذلك، يبقى من مستلزمات المرحلة ما بعد الانتقالية وضع حد نهائي لحالة الفوضى الثورية من أجل المساهمة الإيجابية في توفير مناخ سليم يتحقق فيه ومعه التعايش السلمي الديمقراطي الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

(٣) **ضرورة تعميق ثقافة ديمقراطية إصلاحية**، ما من شك في أن الثقافة الإصلاحية الديمقراطية تمثل تحصيناً للجميع، سلطةً وأحزاباً ومجتمعاً مدنياً ونخبةً وجماهيرَ، ضد الثقافة القمعية القائمة على الإقصاء والاستئصال والحقد والكراهية، وهي رذائل تبشر بها وتمارسها بعض الأيديولوجيات التي لم ينقرض بعد بالكامل بقايا معتنقيها، بما يفرض أن تكون الثقافة الإصلاحية الديمقراطية ضرورة حتمية في مثل هذه المرحلة ما بعد الانتقالية، لتجاوز العقلية القمعية وإنهاء فوضى الثورية وتحصين المجتمع من آفات الدكتاتورية وجرائمها الفظيعة التي يوصف جانب كبير منها بالجرائم ضد الإنسانية.

ج ـ الاستفتاء لضمان الديمقراطية

الملاحظ أن الدستور الجديد لم يُعر أهمية تذكر للاستفتاء كآلية ديمقراطية لحسم الالتباسات والإشكالات بشأن القضايا الوطنية والقومية الكبرى، مثل التطبيع مع الكيان الصهيوني وقيام علاقة دبلوماسية معه، أو عقد اتفاقيات مع القوى الكبرى ذات مساس بالأمن القومي مثل تركيز قواعد عسكرية أجنبية، وحتى أقل من ذلك بخصوص بعض المسائل الوطنية الملتبسة التي تمس الأحوال الشخصية، كمسألة المساواة في الميراث مثلاً، وغير ذلك من القضايا الأخرى الملتبسة أيضاً، وإنما اكتفى الدستور الجديد بنص يتيم هو الفصل ٨٢ منه، الذي استعمل فيه الاستفتاء بالنسبة إلى بعض المسائل وجعل منه مجرد إمكانية لرئيس الجمهورية ترجع بالنظر إلى سلطته التقديرية في اتخاذ قرار اللجوء إلى إعمال الاستفتاء من عدمه. والحال، أنه كان من المفروض بالنظر إلى أهمية القضايا الموجبة اللجوء إلى إعمال الاستفتاء، أن يقع تخصيصه بتنظيم أكثر وضوحاً وشمولاً، ما يجعل منه حقيقة ضمانة شعبية لترسيخ الممارسة الديمقراطية، حفاظاً على استقلال الوطن وسيادة الشعب من أن يكون أي منهما عرضة لأخطار الإملاءات الأجنبية المهدِدة التحرر الوطني والمكرِّسة التبعيّة.

د ـ الاستقلال والتحرر من التبعية؟

أن نتعايش من أجل الوطن لتحقيق مصالح الشعب العليا في الكرامة والحرية والسيادة والعدالة والتنمية والاستقلال الحقيقي والتحرر من الهيمنة، يمنح المرحلة ما بعد الانتقالية مبررات جدية ودوافع حقيقية للحلم من أجل تحقيق هذه الأهداف السياسية في إطار قيم إنسانية نبيلة تشترك البشرية جميعاً نظرياً في الإيمان بها على مستوى نصوص المواثيق، وتستفرد القوى الكبرى، نظراً إلى نزعتها الإمبريالية، بخرقها والدوس عليها لممارسة الهيمنة وفرض التبعية على شعوب بدت قابلة لذلك على حد تعبير مالك بن نبي وتعيش الذلقراطية بحسب وصف المهدي المنجرة.

في مثل هذا السياق الإقليمي والدولي، غير متكافئ القوى، والمقسم بين أنظمة تابعة خاضعة، تنصاع إلى إملاءات وتعليمات دول قويّة مهيمنة، توجه السياسات الداخلية والخارجية لأنظمة عربية عاجزة تابعة، بعد أن تطلق على بعضها تسميات زائفة، وتمنح بعضها الآخر درجات خادعة كاذبة، كالشريك المتميز مثلاً، تزداد الخشية لدى الوطنيين الأحرار من التوغل أكثر في أوحال التبعية وفقدان القدرة على التعامل مع القوى الإمبريالية بكرامة وندية، وتزداد أسئلة ثلاثة إلحاحاً، وربما لا نعثر لها على أجوبة شافية مقنعة: **أوّلها**، هل نملك نحن العرب خيار الاستقلال؟ **وثانيها**، هل مفروض علينا، قضاء وقدراً أو خيانة وغدراً، التبعية الأبدية للإمبريالية؟ **وثالثها**، هل يحق لنا نحن العرب أن نحلم بامتلاك القدرة يوماً على استعادة الكرامة والسيادة وإنجاز استقلالية الموقف والقرار، وتحقيق التحرر الوطني المبني على القوة والحرية والنديّة؟

أجد شيئاً من الإجابة عن ذلك في الجزائر، ولكن خشيتي بل خشيتنا جميعاً على الجزائر كبيرة، من أن يطاولها ويفتك بها التدمير والتمزيق: تدمير المقدرات، وتمزيق الوحدة: وحدة القطر ووحدة المغرب العربي ووحدة الوطن العربي، وحدة على مستوى القناعة والفكرة، ليسهل بالتدمير والتمزيق فسح الطريق أمام المد الصهيوأمريكو إمبريالي لإنهاء الاستقلال وفرض الهيمنة والإذلال.

وإذا كان لا بدّ لهذا الفصل من خاتمة ينتهي إليها، فإنني أؤكد أن «مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية» يجد مكانه حتماً ضمن سياق ما أُطلق عليه «الأفق الحضاري للمستقبل العربي»، عنواناً لكتاب جديد، يحوي في طيَّاته النص الأصلي المطول لهذه المحاضرة، الذي تم اختصاره في هذه الأوراق.

تعقيب (١)

توفيق المديني[*]

تتحكم في هذا البحث ثنائية العروبة ـ الإسلام المحافِظة والتقليدية مقابل الفرنكوفونية ـ العلمانية، التي اعتمدها الباحث في معالجته الحالة التونسية طوال الحقبة التاريخية الممتدة من مرحلة استقلال تونس في العام ١٩٥٦، مروراً بتأسيس الدولة الوطنية الحديثة وحتى سقوط النظام الدكتاتوري السابق، عقب إنجاز الثورة التونسية التي كانت قاطرة ما بات يُعرف في الخطاب السياسي العربي بـ«الربيع العربي»، إضافةً إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي التي شهدتها البلاد من العام ٢٠١١ وحتى صدور الدستور الديمقراطي الجديد في بداية العام ٢٠١٤، وإنجاز الانتخابات التشريعية والرئاسية في خريف السنة عينها.

وكان من الأفضل على الباحث محمد رضا الأجهوري أن يركز أكثر على تحليل الجذور التاريخية للصراع بين التيار الفرنكوفوني ـ العلماني والتيار العروبي ـ الإسلامي المحافظ، لكي نفهم بصورة موضوعية هذا الانقسام الأيديولوجي والهوّياتي الذي يسود المجتمع التونسي. وهنا، أود أن أقدم مقاربة تاريخية حول جذور الصراع بين التيارين المذكورين آنفاً في مختلف المراحل التي شهدتها الدولة التونسية المعاصرة.

أولاً: مرحلة تأسيس الدولة الوطنية الحديثة ما بعد الاستقلال

١ ـ الصراع حول مضمون الاستقلال

ولدت دولة تونس المستقلة في مناخ الأزمة التي عصفت بالحركة الوطنية التونسية، والاتحاد العام التونسي للشغل خلال عامي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، حول موضوع الكفاح المسلّح، ومضمون الاستقلال السياسي؛ ففي حين كان الجناح المعتدل داخل الحزب الحر الدستوري الذي يتزعمه

(*) كاتب وباحث تونسي مقيم في دمشق.

الحبيب بورقيبة، ينادي بانتهاج سياسة المراحل وبمبدأ «خذ وطالب»، الأمر الذي قاده إلى عقد تسوية مع الاستعمار الفرنسي وتالياً معارضة أنصار الكفاح المسلح في المغرب العربي، كان الجناح الراديكالي داخل الحركة الوطنية، الذي يتزعمه صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب آنذاك، ينادي بتوحيد معركة التحرير الوطني مع الثورة الجزائرية، في سبيل تحرير المغرب العربي كله من الاستعمار الفرنسي، وتوحيده في إطار دولة مركزية واحدة، فضلاً عن تأثره بأفكار باندونغ التحريرية.

منذ الاستقلال السياسي لتونس، احتلت جهازَ الدولة نخبةٌ سياسية ـ إدارية من الشرائح العليا للفئات الوسطى، وهي في الوقت عينه الفئة القائدة للحزب الدستوري الجديد، وعملت على تعبئة مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية بهدف تكوين قاعدة اجتماعية وجماعة سياسية مساندة للدولة الوطنية الجديدة ـ من حيث هي كيان سياسي قانوني وقطب لتحقيق الذات الجماعية ـ التي تبحث عن إضفاء الشرعية على تأسيسها، والتغلب على الأزمات التي كانت تهددها في وحدتها ووجودها، في مختلف مراحل نموها، انطلاقاً من قوة المساندات هذه. ومع ذلك، ظل تكوين هذه الدولة التونسية الجديدة المنبثقة من الاستقلال السياسي هشّاً، ويعاني نقصاً بنيوياً في إضفاء الشرعية، بسبب ممارسة هذه الدولة البعد الوصائي على المجتمع المدني الوليد...

إن النخبة السياسية الحاكمة في تونس، التي قادت الكفاح الوطني في عهد الاستعمار، كانت تعبر عن الموقع المفصلي لأيديولوجيا النزعة القومية الكلية في خصوصيتها التونسية، التي تتّسم بها هذه الفئات الوسطى في ممارستها الصراع الوطني باسم الوطن، بوصفه كياناً قائماً بذاته، يمثل «الأمة التونسية» على حد تعبير بورقيبة، وذلك في تناقض كلي مع أيديولوجيا القومية العربية التي تركز على مفهوم الأمة العربية الواحدة، وفكرة الوطن العربي الواحد. وكانت هذه الفئات الوسطى توظف هذه الأيديولوجيا الوطنية الكلية في خدمة قضية الاستقلال الوطني على الصعيد القطري، وبناء الدولة الوطنية.

وفي نطاق تركيز سلطة الحزب الدستوري، الأيديولوجية والسياسية، بوصفه أداة للسيطرة الطبقية لهذه الفئات الوسطى، نظراً إلى العلاقة العضوية القائمة بين جهاز الحزب وجهاز الدولة، أسس الحبيب بورقيبة النظام الجمهوري بعدما خلع الباي الصادق باي في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٧، وقام بتصفية الأحباس (الأوقاف العامة)، وبذلك دخلت تونس في مرحلة بناء جهاز دولة عصري، وتدعيم المؤسسات، وذلك على الوجه التالي:

ـ إصدار دستور لتونس في العام ١٩٥٩، يتسم بطابعه العام بقدر معين من «الليبرالية» حيث حدد انتخاب رئيس الجمهورية مرةً كل خمس سنوات.

ـ تأسيس مجلس الأمة، أي إنشاء البرلمان التونسي، الذي يوافق بصورة مطلقة على كل القوانين والقرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية.

ـ إصدار مجلة **الأحوال الشخصية** للمرأة، التي تعد مكسباً ديمقراطياً حققته المرأة العربية في تونس لا مثيل له في بقية الأقطار العربية، من حيث جذريته وعلمانيته، إذ حددت سن الزواج

بـ ١٧ سنة، وأقرت بالإجهاض، ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وعدّلت من قوانين الميراث المستمدة من الشريعة الإسلامية لمصلحة المرأة خصوصاً، وحددت الزواج بامرأة واحدة لا أكثر، والمهر بدينار، أي ما يساوي دولار أمريكي.

ـ إنشاء جهاز قضائي منفصل ومستقل عن السلطة التنفيذية (نصيّاً).

ـ فتح الجامعة التونسية، وإغلاق جامع الزيتونة، تحت دعوة «علمنة التعليم».

ـ حل كل الأحزاب المعارضة وتجميدها كالحزب الشيوعي.

٢ ـ الصراع حول موضوع الحداثة وعلمنة المجتمع

ليس من شك في أن النخبة السياسية ـ الإدارية المسيطرة على مجموع الدولة ـ الحزب الواحد بقيادة الحبيب بورقيبة ـ لم تكن نخبة ثورية بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكنها طليعة من المثقفين ـ الذين تعلموا في الجامعات الفرنسية، وتشبعوا بثقافة الغرب البرجوازية ـ وهي تتسم في طابعها العام بالثورية البرجوازية ضمن الأفق العلماني، بسبب اعتناقها العلمانية البرجوازية الفرنسية. وقد تأثر بورقيبة نفسه بكمال أتاتورك بوجه خاص، الأمر الذي جعل هذه النخبة تجسد في مشروعها الوصائي على المجتمع المدني نوعاً من العقلانية، هي عقلانية الـ «ثورة من الأعلى»، التي تخدم البناء القومي الأيديولوجي والسياسي للنظام الجديد، وتدعيم طابع الكلية الدولتية، كنفي سلبي لدور الشعب. إن ما يميز الدولة التونسية بعد الاستقلال هو طغيانها الكلي على مجموع المجتمع المدني بوساطة حزب سياسي ذي طبيعة شمولية، ولكنه اكتسب شرعيته السياسية والتاريخية بفضل النضال ضد الاستعمار الفرنسي، وهيمنت عليه أيديولوجيا توفيقية، هي الأيديولوجيا الدستورية القومية الكلية، التي لم تجسد قطيعة منهجية ومعرفية مع الوعي بالانتماء إلى الأمة الإسلامية والحضارة العربية الإسلامية، «وهي أيديولوجيا توفيقيه بحكم جمعها تاريخياً وزمنياً لعناصر متناقضة، ظاهرياً على الأقل، مثل الوطنية والعروبة والإسلام».

فضلاً عن ذلك، هي أيديولوجيا شمولية إقصائية، لأنها ناصبت العداء للمعارضة اليوسفية التي كانت متسلحة بشعارات العروبة والإسلام، ومستندة إلى دعم القومية العربية بزعامة عبد الناصر، مثلما حاربت الحركة النقابية العمالية والطلابية والحركة الماركسية التي نشأت في أواسط الستينيات على حد سواء. فهي أيديولوجيا إقصائية فوق كل الأيديولوجيات الأخرى. ومهما اختلفت المحددات والمؤثرات، فإن الأيديولوجيا التي تستند إليها السلطة السياسية متعددة في مصادرها الفكرية، وهي تتغير بحسب المعطيات السياسية للبلاد. فهي وإذ دافعت في مرحلة من المراحل عن الحجاب، وقاومت التجنس فإنها لم تتردد في مرحلة التمكّن من السلطة وأجهزة الدولة من إعلان علمانيتها وتأكيد هذه العلمانية من خلال الإصلاحات الاجتماعية والثقافية وفق أيديولوجيا مبنية على شبكة ممتدة من الرموز والمفاهيم والتصورات التي تتداخل فيها الاعتبارات الذاتية والمؤثرات الداخلية والخارجية على حد سواء...

ثم إن هذه النزعة الحداثية كظاهرة تونسية لها خصوصيتها، قادها بورقيبة وارتبطت بشخصيته الكاريزمية التي تتدخل في كل المجالات من دون استثناء. وهي ناجمة بالدرجة الأولى عن الاحتكاك والتأثر بالحداثة الأوروبية خلال العصر الإمبريالي، مرتكزة في الوقت عينه على الأيديولوجيا القومية الكلية القادرة، مثل بناء «الأمة التونسية»، والخصوصية التاريخية والحضارية لتونس، وخصوصية حركتها الوطنية التحررية التي حققت الاستقلال السياسي، وبنت أول سلطة وطنية تحكم البلاد، على نقيض كل السلطات السابقة التي كانت في معظمها إمّا أجنبية وإمّا تركية، وعلى مبدأ «القومية التونسية»، التي لم تتحدد فقط كحركة تمايز عن المشرق العربي، وإنما في الأساس كأداة تعبئة وتوعية للجماهير الشعبية، في مواجهة الغزو الاستعماري. فقد كان هذا المبدأ، في المرحلة الاستعمارية، أرضاً يمكن أن يجتمع عليها التيار الديني التقليدي ممثلاً بحزب الدستور القديم، إلى جانب الحزب الشيوعي التونسي، والتيارات الاشتراكية الأخرى، إذ مهما تباينت المواقف السياسية، فإن «الحفاظ على الشخصية التونسية» وحمايتها من الذوبان والفرنسة، لا يمكن أن يكون مصدر اختلاف أو خلاف. أما في مرحلة الاستقلال، فسيتحول هذا المبدأ إلى قناعة سياسية ثابتة، برزت بحدة في مراحل الخلاف بين عبد الناصر وبورقيبة، وزيارة هذا الأخير منطقة المشرق العربي. ثم بدت أكثر مرونة مع الانفتاح على رؤوس الأموال العربية، وتشدد الغرب الرأسمالي في مجال المعونة الاقتصادية. وقد يصل مفهوم «الشخصية التونسية» عند بعض السياسيين أحياناً، إلى حد التطرف في الانغلاق، وإلغاء كل موروث عربي أو حتى عالمي.

لقد اضطلعت الدولة المركزية التونسية الجديدة بمهام إنجاز المشروع التحديثي الذي كان من أهدافه انتهاج سياسة ثقافية خاضعة جوهرياً لمؤثرات الفكر السياسي الليبرالي الفرنسي، ومفسحة في المجال أمام إنشاء تعليم عصري وحديث يرتكز على مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص.

وبذلك أصبحت العلمانية في نطاق الممارسة السياسية للنخبة السياسية ـ الإدارية الوطنية، أحد مكونات الأيديولوجيا القومية الكلية. وتجسدت بالدرجة الرئيسة في العلمنة الراديكالية للتعليم في جميع صفوفه ومستوياته، من الابتدائي مروراً بالإعدادي والثانوي وصولاً إلى الجامعي.

لذلك، كانت علمانية التعليم التي طبقتها النخبة السياسة ـ الإدارية الحاكمة في سياستها التعليمية تهدف إلى خلق وعي وطني في مجتمع كولونيالي غير متجانس، من أجل نشر التجانس وإضفاء الشرعية التاريخية على هذه السلطة المسيطرة على مجموعة الدولة ـ الحزب. غير أن هذه العلمانية في السياسة التعليمية، التي شكّلت قوام المشروع التحديثي، لم تجسد قطيعة معرفية ومنهجية مع حضور التراث العربي ـ الإسلامي في البرامج التعليمية، على الرغم من أن النخبة السياسية الإدارية كانت تريد توظيفها لـ «خلق نمط من الرجال قادرين على استيعاب الحضارة المعاصرة»، أي استيعاب الحضارة الرأسمالية الغربية.

٣ ـ الصراع مع المؤسسة الدينية التقليدية

إن المشروع التحديثي الذي أطلقته دولة الوصاية البورقيبية على المجتمع المدني، قد تم في سياق خيار أيديولوجي تغريبي، تبنى الفرنكوفونية وشعار اللحاق بالغرب الرأسمالي، على أساس «أن كل ما هو مستورد من الغرب يمثل الرقي والتطور والمدنية»، وعمّق التبعية الثقافية للغرب الرأسمالي، وجسّد القطيعة الفجة بين السياسي والديني وأجّج التناقض بينهما، بعدما أصبحت المؤسسة الدينية الزيتونية مهمشة، ونخبتها الثقافية معزولة، حين لم يعد علماء وفقهاء جامع الزيتونة هم وحدهم الناطقون باسم الدين، والممثلون سلطته في المجتمع. وكان لهذا أثره الكبير في تفجير الصراع بين السلطة السياسية الجديدة والمؤسسات التقليدية الدينية والنخبة الثقافية التقليدية، المقصيّة من المشاركة الثقافية والسياسية في حقبة الخمسينيات والستينيات، ومع الحركة الإسلامية الجديدة لاحقاً، حين تعمّقت أزمة الهوية للمجتمع والشباب على أوسع نطاق في تونس، في ظل إرهاصات مرحلة ما بعد الاستقلال.

من الواضح أن الصدام بين دولة الوصاية البورقيبية التي تجسد في أيديولوجيتها القوميةَ الكليةَ، وفي خطابها السياسي والثقافي سياسةً علمانيةً على المستويين الثقافي والاجتماعي تقوم على توظيف وتطويع إسلام الدولة الجديدة في عملية التعبئة والتأطير الشموليين لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية في نطاق مخاطبتها المجتمع المدني، وبين المؤسسة الدينية التقليدية، يعكس في جوهره الصراع الثقافي التقليدي في تونس منذ عصر النهضة وحتى مرحلة الاستعمار الفرنسي، بين المؤسسة التعليمية للمدرسة الصادقية التي أدّت دوراً كبيراً في إعداد وتخريج النخبة السياسية والثقافية التونسية المنحدرة في معظمها من الفئات الوسطى التي واصلت دراستها الجامعية العليا في باريس متلقية بذلك تعليماً عصرياً وحديثاً، وبين المؤسسة الدينية الزيتونية التي تدرّس القرآن، والشريعة الإسلامية، والفقه، من دون أن تُدخل إصلاحات جذرية على تدريس العلوم الحديثة التي كانت تسهم في إفراز النخبة الثقافية التقليدية المرتبطة أيديولوجياً بمصالح شرائح البرجوازية التقليدية التونسية، من تجار وأعيان ومؤسسة العلماء.

١ ـ إن الصراع بين السياسي والديني يعود في الواقع إلى ثنائية تزداد متطلباتها ثقلاً بين الدستوريين والزيتونيين، منذ مرحلة الاستعمار، وهو يعكس صراعاً أيديولوجياً وسياسياً بين الحزب الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة، الذي اضطلع بدور قيادي للحركة الوطنية التونسية في مقاومة الاستعمار الغربي، وانتزع الاستقلال، وقام ببناء دولة عصرية، وكان له خطاب سياسي ينسجم أكثر فأكثر مع متطلبات التطور، في مختلف قطاعات المجتمع التونسي، وبين الحزب الدستوري القديم بقيادة الثعالبي الذي كانت تسانده المؤسسة الدينية التقليدية، المتحالفة تاريخياً مع البرجوازية التجارية التقليدية، بحكم التجانس في الانتماء إلى الفضاء الأيديولوجي التقليدي.

٢ ـ إن الصراع بين النخبة السياسية الإدارية الحاكمة الحاملة لواء التحديث والعلمنة، وبين النخبة الزيتونية التقليدية، هو صراع مجتمعي، وهو صراع بين مشروع مجتمعي تحديثي علماني،

من جهة، يجد مرجعيته السياسية والأيديولوجية في الفكر السياسي البورقيبي المتشبع بالأيديولوجيا الثقافية الفرنسية، وبالنزعة التحديثية لكمال أتاتورك، وهو يمثّل استمراراً تاريخياً لفكر ونهج خير الدين التونسي السياسي، الإصلاحي والتحديثي، حيث إن الاستراتيجية التي تبناها الرجلان السياسيان، تسعى إلى تحييد معارضة المنشأة الدينية في تونس العاصمة بتضمين وتوريط ممثليها في عملية الإصلاحات المؤسسية. وتقدم هذه الإصلاحات الأوروبية الإلهام بوصفها أفضل منظومة دفاع للأمة الإسلامية، وبين مشروع النخبة التقليدية، المعارض مشروع التحديث، الذي تتحكم فيه الرؤية السلفية الماضوية التي تركز على ضرورة العودة إلى قيم السلف الصالح. وهذا الصراع بين المشروعين يعكس في جوهره الصراع التاريخي والتقليدي على الصعيد العربي بين الأصالة والتحديث.

ثانياً: قضايا المرحلة الانتقالية
ما بعد ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

في هذه المرحلة الانتقالية، نجد الباحث محمد رضا الأجهوري، يستمر أيضاً في تركيز نقده غير الموضوعي للتيار العلماني، ويتحاشى الغوص في تحليل المعضلات التي طرحتها هذه المرحلة، وعجزت حركة النهضة الممسكة بزمام السلطة آنذاك، في معالجتها بصورة سليمة.

رغم أن الثورة التونسية قادتها مبادئُ عامةٌ وأهدافٌ نبيلة، التفّت حولها مختلف مكونات المجتمع المدني الحديث، وعموم الشعب: «شغل، حرية، كرامة وطنية»، فإن الخلل الجوهري الذي كان ينقص هذه الثورة هو غياب الحزب الثوري المؤطر، والقائد لهذا الحراك الشعبي الكبير، الأمر الذي أسفر عن غياب القيادة الوطنية المركزية التي كان من المفترض أن تتسلّم السلطة، عقب سقوط رأس النظام الدكتاتوري السابق. وبعد الانتخابات الأولى للمجلس التأسيسي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وتسلّم حركة النهضة السلطة في إطار الترويكا الحاكمة، تعرضت الثورة التونسية **للانحراف**، من جانب حركة النهضة، المنتمية إلى جماعة الإخوان المسلمين، وحلفائها من التيارات السلفية التكفيرية، ولا سيّما أن حركة النهضة وحلفاءها لا يمثلون قوى ديمقراطية ولا قوى ثورية، وهم لم يشاركوا أصلاً في هذه الثورة، حتى وإن كانوا معارضين. فضلاً عن أنهم فكرياً قوى محافظة، وسياسياً قوى لا تبحث عن إقامة جمهورية ديمقراطية، وإنما تبحث عن إقامة نظام استبدادي جديد وفقاً لفكر الإخوان المسلمين. وقد تمثّل هذا الانحراف بالمسائل الآتية:

الانحراف الأول: بدأ منذ تحويل دور المجلس الوطني التأسيسي الذي انتخب مدة سنة واحدة بهدف كتابة الدستور الديمقراطي الجديد، إلى دور برلماني عبر المصادقة على القانون المتعلّق بالتنظيم الموقت لـ«السلطة العمومية» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. لقد أرادت حركة النهضة للمجلس التأسيسي أن يكون مجلساً تجتمع فيه كل السلطات: التشريعية والتأسيسية، وفي الوقت

عينه، أن يكون مصدر القوة التنفيذية التي تخضع لمراقبته، فاختلطت كل السلطات بيد مجلس تأسيسي.

الانحراف الثاني: رغم أن حركة النهضة كانت جزءاً من المعارضة الديمقراطية التي قاومت النظام البوليسي السابق، ووصلت إلى السلطة من طريق صناديق الاقتراع، فإنها لم تلتزم بموجبات الديمقراطية، كنتاج لديناميات سياسية واجتماعية وجيوستراتيجية عاشتها الثورة التونسية، بل ذهبت إلى التحالف مع الجماعات السلفية التكفيرية التي تمارس الإرهاب ضد المجتمع التونسي، واستخدمتها كأداة قاهرة لتركيع المعارضة الديمقراطية، وتغيير نموذج المجتمع التونسي الذي يعيش إرهاصات الحداثة منذ القرن التاسع عشر، ونوعاً من العلمنة السياسية، منذ أكثر من نصف قرن.

الانحراف الثالث: إطلاق العنان لموجة الإرهاب التكفيري التي يقودها تنظيم «أنصار الشريعة» المرتبط بتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، التي شكلت خطورة حقيقية على تماسك الدولة التونسية، وعلى الوحدة الوطنية؛ فكان اغتيال القائد اليساري شكري بلعيد في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، واغتيال النائب القومي في المجلس الوطني التأسيسي محمد البراهمي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣؛ وكانت هناك اغتيالات أخرى مُبرمجة. أما ميليشيات «رابطات حماية الثورة»، فكانت تهاجم مقارّ الاتحاد العام التونسي للشغل، وتتدخل، وتعتدي على اجتماعات أحزاب المعارضة اليسارية والليبرالية. وكانت المساجد «تشكل» منابر دعوة إلى العنف. عند ذلك الحدّ، اعتبر التونسيون أن أمنهم غير مكفول، وأن الظاهرة الإرهابية تتطور بمباركة محلية، وأن الاغتيالات السياسية تدبّر... من أجل تصفية المعارضة الديمقراطية، وإرساء دكتاتورية جديدة.

ثالثاً: في مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي

لم يتناول الأجهوري أهم حدث شهدته البلاد التونسية في نهاية مرحلة الانتقال الديمقراطي، ألا وهو الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية، بوصفهما محطة تاريخية ومفصلية نحو انتقال تونس إلى عهد الجمهورية الثانية في تاريخها المعاصر. فقد توجه يوم الأحد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، إلى صناديق الاقتراع في تونس، نحو ٥ ملايين ناخب بحسب إحصاءات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، لانتخاب أول برلمان وحكومة دائمين منذ إطاحة نظام زين العابدين بن علي.

١ ـ انتصار المشروع الوطني الحداثي وهزيمة «الإسلام السياسي»

ما ميّز تلك الانتخابات التشريعية هو العودة السريعة لعدد من قيادات وكوادر «حزب التجمع الدستوري» المنحل بقرار قضائي في آذار/مارس ٢٠١١، إلى واجهة الأحداث السياسية، فعادت الماكينة الحزبية لـ «التجمعيين» تعمل بكل قوتها لمصلحة «حزب نداء تونس» وعدد من الأحزاب الأخرى المنبثقة من «حزب التجمع» نفسه، مثل «حزب المبادرة» الذي يترأسه كمال مرجان وزير

الخارجية السابق في عهد بن علي، و«الحركة الدستورية» التي يترأسها حامد القروي رئيس الحكومة السابق في عهد بن علي أيضاً.

إنها عودة «حزب التجمع» القوية إلى الحياة السياسية، من خلال الحضور القوي لمسؤولي الرئيس الأسبق بن علي خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية لأول مرة بعد الثورة. بينما في الانتخابات الماضية التي جرت يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، لم يشارك أي مسؤول من النظام السابق في الانتخابات بسبب منعهم بقانون موقت.

في المقابل، لم تستطع القوى الديمقراطية التونسية أن تحدث نقلة نوعية حاسمة في موازين القوى العاملة لمصلحتها في تونس، نظراً إلى أن القوى السياسية الفاعلة في عهد النظام الدكتاتوري السابق لا تزال ممسكة ومتحكمة بعناصر القوة المادية والسياسية في المجتمع والدولة. ورغم أنها فقدت، في إثر نجاح الثورة، تعبيراتها السياسية القديمة «التجمع الدستوري»، فإنها بعد فترة من الارتباك والتذبذب اتجهت نحو حسم خيارها في مَنْ سيَحلّ مَحَلَّهُ سواء بالاصطفاف وراء حركة النهضة أو بإعادة تنظيم صفوف التجمعيين أو بعودة الوئام والتحالف أيضاً بين النهضة والتجمعيين. فتجانس المصالح وتطابق الرؤى بينهما يؤدي دوراً محدداً في حسم الخلافات بينهما، بعدما اتخذت في وقت من الأوقات طابعاً عنيفاً وحملات تشهير واسعة.

أما من الناحية السياسية، فإن «الدساترة التجمعيين» الذين تمت إزاحتهم من الحكم يعملون بتسمياتهم المختلفة جاهدين لاستعادة السلطة المفقودة ويجري في أوساطهم سعي محموم إلى إعادة التشكل والانتظام من أجل العودة إلى الحكم من جديد أو المشاركة فيه؛ بينما تعمل النهضة من أجل الاحتفاظ بالحكم. وتوصف «حركة النهضة» بأنها الحزب الأكثر انضباطاً في تونس، التي تعاني أحزابها العلمانية المعارضة التشتت، ولا سيّما اليسارية منها. وقد ركزت «حركة النهضة» حملتها للانتخابات التشريعية على «التوافق» الذي أمكن بفضله المصادقة على دستور جديد للبلاد، وتجنيبها العنف والفوضى التي سقطت فيها دول شهدت حركات احتجاج شعبية. وتقول الحركة، إن تونس لا يمكن أن تحكم على المديين القصير والمتوسط، إلا بالتوافق بين الإسلاميين والعلمانيين. وخلافاً لانتخابات العام ٢٠١١، لم ترشح الحركة لانتخابات ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ رموزاً من جناحها المتشدد الذي يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية.

٢ ـ ولادة «الديمقراطية التوافقية» من زواج غير شرعي

تطرق الباحث الأجهوري إلى عدد من القضايا حول ما بعد المرحلة الانتقالية، منها مرحلة بناء الديمقراطية. وهو تطرُّق عام وعائم، من دون أن يعالج حقيقة الواقع التونسي، ونمط الديمقراطية الذي يسود اليوم في تونس. ويشبِّه عدد من التونسيين هذه «الديمقراطية التوافقية» بمولود جديد، ناجم عن زواج غير شرعي، بين اليمين الليبرالي بزعامة حزب «نداء تونس» واليمين الديني بزعامة حزب «النهضة الإسلامي»، الذي تمخّض عن حكومة الحبيب الصيد، المتكونة من أربعة أحزاب

سياسية، هي «النداء» و«النهضة» و«الاتحاد الوطني الحر» و«آفاق تونس»، وهي أحزاب جميعها ذات توجّه ليبرالي. وبينما كانت الحكومة السابقة بقيادة حزب «النهضة الإسلامي» تلقب بـ «حكومة الترويكا» نظراً إلى مشاركة حزبين صغيرين فيها، هما حزب المؤتمر وحزب التكتل، عقب انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ فإن الحكومة الحالية التي يترأسها الحبيب الصيد تلقب بـ «الكواترو» أي «الرباعية».

بعد أن أنجزت تونس ثورتها في بداية العام ٢٠١١، التي كانت ثورة قوّية في صراعها مع النظام الدكتاتوري السابق، بنهجها السلمي وتَفَوُّقِهَا الأخلاقي، وبعدالة مطالبها في الحرّية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وقوية بقاعدتها الاجتماعية العريضة التي انخرطت فيها طبقات المجتمع وفئاته وأجياله كافة، وقوية بالتماسك الداخلي للقوى المشاركة في صنع فصولها البطولية، ثم قوية بنَفَسها الثوري الطويل الذي لا يكل ولا يتقطع بأثر من عياء، وصلت حركة النهضة الإسلامية إلى السلطة في تونس، وعاد الإسلاميون إلى أرثوذكسيتهم الأيديولوجية الإخوانية التي كشفت ممارسة الحكم عندهم حقيقتين أساسيتين:

الحقيقة الأولى هي فصل جماعة الإخوان المسلمين التقليديّ بين الديمقراطيّة بوصفها مجموعة قيم تُلهم طريقة الحياة والسلوك الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصادي، فرديّاً وجماعيّاً، وتُحدِّدُ مكان الدين في المجتمع ودوره في الحقل العام، وتقود إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية، وبين الديمقراطيّة بوصفها آليّة انتخاب، تُعبِّدُ الطريق أمام وصول الإسلاميين إلى السلطة، ثم الانقلاب عليها.

و**الحقيقة الثانية** هي ميل جماعة الإخوان إلى مصادرة تمثيل الإسلام السياسي، وتالياً نزعتها التلقائيّة إلى الانفراد بالحكم، و«أخونة» الدولة رويداً رويداً، متسلّحة بقدرتها على تمرير قراراتها «ديمقراطيّاً». وهذا ما أثبتته التجربتان التونسية والمصرية، وإن بدرجات متفاوتة.

وبعد تسلم حكومة الترويكا مقاليد السلطة في المرحلة الانتقالية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد (٢٠١١ ـ ٢٠١٣) تزايدت موجات العنف السياسي من جانب بعض الجماعات السلفية المتحالفة مع الجناح المتشدد لحركة النهضة الإسلامية، القوة المسيطرة في الترويكا الحاكمة، واتخذ هذا العنف أوجهاً متعددة. وشهدت تونس أزمة سياسية وأمنية عصفت بالبلاد بسبب الاغتيالات السياسية التي أصابت أحد رموز المعارضة في٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣، فتشكل الرباعي (الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين)، الراعي للحوار الوطني في تونس، الذي فاز مؤخراً بجائزة نوبل للسلام للعام ٢٠١٥. وأدت هذه المنظمات الأربع دوراً حاسماً في دفع الفرقاء السياسيين إلى تغليب مبدأ الحوار على مبدأ المغالبة، وتجنب الاحتقان والاندفاع نحو العنف والفوضى. وتقديراً لدقة وحساسية المرحلة التي كانت تمر بها البلاد في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وسعياً إلى الوصول إلى مرحلة المؤسسات الديمقراطية بما يحقق أهداف الثورة، وشعوراً من كل الأطراف بضرورة تغليب المصلحة العليا للوطن، قدمت المنظمات

الراعية للحوار الوطني خريطة طريق جسّدت إرادة الأطراف السياسية في الخروج من الأزمة، ومثّلت تفعيلاً لمبادرتها بعدما عرضتها وناقشتها مع الأحزاب السياسية.

وبالتزامن مع ذلك، كان اللقاء الذي جمع بين الشيخين، الباجي قائد السبسي، زعيم «حزب نداء تونس» الذي كان في المعارضة آنذاك، وراشد الغنوشي زعيم «حزب النهضة الإسلامي» الذي كان يقود حكومة الترويكا آنذاك أيضاً، في باريس يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، هو الذي رسم المشهد السياسي التونسي الراهن، وهو أيضاً الذي أسّس وشكّل المرجعية الحقيقية للشراكة في الحكم بين «النداء» و«النهضة»، في مرحلة ما بعد الانتخابات التي شهدتها البلاد في خريف ونهاية العام ٢٠١٤.

تعيش تونس في ظل ديمقراطية ناشئة، تواجه صعوبات جمة، لأن الثورة ليست الديمقراطية، ولأن الانقسام السياسي والأيديولوجي القائم في المرحلة الانتقالية وما بعدها، يتطلب من الأطراف السياسية (سلطة ومعارضة) تبني خيار «الديمقراطية التوافقية» بوصفها أحد النماذج المقترحة لإنجاز مهام الثورة في شروط يطبعها الانقسام المجتمعي.

فالمجتمع التونسي الذي يدافع عن هويته العربية ـ الإسلامية بالمعنى الحضاري والتاريخي، بات يعاني الانقسامات على صعيد الهوية وما يرتبط بها، بفعل الانقسامات الأيديولوجية في داخله بين حركة النهضة والتيارات السلفية الجهادية التي تتبنّى الأيديولوجيا الإسلامية، بصرف النظر عن تفسير وممارسة هذه الأيديولوجيا على أرض الواقع لكل منهما، وبين الأحزاب الليبرالية واليسارية والقومية، وتكوينات المجتمع المدني الحديث، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام، والمدارس، التي تتبنى منهج الحداثة والعلمانية المنفتحة من دون تعارضها مع الإسلام.

إضافة إلى كل ذلك، تعاني تونس في هذه المرحلة، ضعفَ الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي وعُسر ديمومته، وتواتر موجات العنف السياسي والإرهاب الذي تمارسه التيارات السلفية الجهادية التكفيرية. لذا اختار الشيخان الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية، وراشد الغنوشي زعيم حزب النهضة الإسلامي، إقامة شراكة في الحكم، بين حزب النداء الفائز في الانتخابات الأخيرة، وحزب النهضة الذي مُنِيَ بهزيمة، لكنه حافظ على احتلاله المرتبة الثانية، تحت واقع الإكراهات السياسية والظروف الموضوعية، ولا سيّما بعدما رفضت الجبهة الشعبية الالتحاق بالحكم وتفضيلها البقاء في الدولة ضد السلطة الجديدة من خلال الدور البرلماني.

ففي ظل هذا النظام «الديمقراطي التوافقي»، الذي هو أقرب من النظم الديمقراطية من دون التمكّن من الوصول إليها، لن يتحقق الاستقرار السياسي في تونس الذي يمثّل شرطاً مفصلياً للديمقراطية التمثيلية، إلا حين يتم التوجه نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، والتصدّي بحزم لمواجهة الإرهاب الأصولي عبر فرض هيبة الدولة، وتطبيق القانون من دون تلكؤ، وتأليف حكومة وطنية وفاقية ومحايدة قادرة على تحقيق السلم المدني، وعلى ضمان حيادية دور العبادة عن التوظيف السياسي، وكذلك حيادية الإدارة، وأن تتأسس على المشروعية

والفاعلية، وتكون قادرة على تقليص العنف المدني وترشيد إمكانات اللجوء إليه. وهذا ما حصل في تونس ما قبل الانتخابات، واستمر بعدها في ظل الحكومة الوفاقية الجديدة التي تألفت في آذار/مارس ٢٠١٥.

تختلف «الديمقراطية التوافقية» عن الديمقراطية التمثيلية، لأنها لا تستند إلى عناصر التنافس في البرامج والاستراتيجيات، والاحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة، والاعتماد المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب، بل تعتمد أساساً على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه إلى أسفله، من دون الخضوع لسلطة الأغلبية، إذ تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الاعتراض، وهو ما يجعل قدرتها على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاحة وممكنة على صعيد الممارسة، وهو ما لا تتيحه الديمقراطية التمثيلية، على الرغم من اعترافها بشرعية المعارضة وضمان حقوقها الدستورية في النشاط والعمل من أجل التحوّل إلى أغلبية بدورها.

بسبب المشاكل الناجمة عن الانقسامات التي أصابت مُكونات المجتمع التونسي، وغياب توافق أو وفاق مُوحِّدٍ، وتفاقم حالة الاحتقان التي بلغت مداها في العام ٢٠١٣، ولا سيّما بعد سلسلة الاغتيالات التي أصابت رموز المعارضة اليسارية والقومية، أسس الشيخان الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي نموذج «الديمقراطية التوافقية» ليس على تصورات نظرية، أي أنه لا يستقي عناصر نجاحه من تراكمات وخبرات تاريخية كما هي حال «الديمقراطية التمثيلية» الغربية، بقدر ما يستمد عناصر صلاحيته من واقع المجتمع التونسي الذي تعذّر عليه، بفعل ظاهرة الانقسام في نسيجه العام، إنجاز الديمقراطية بمعناها التنافسي. فبينما يُعد العامل الأيديولوجي السبب الرئيس للانقسام الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الغربية، يَرجع الانقسام في المجتمع التونسي إلى الهُوية وما يرتبط بها. وثمة علاقة بين مصدرَي الانقسامات (الأيديولوجي والهُويتي)، وهما ينصهران معاً في المجتمع التونسي.

لقد شكل الإصرار على صناعة دستور ديمقراطي يلبي طموحَ الشعب التونسي في تحقيق أهداف ثورته في الحرّية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، العاملَ الحاسمَ في سيرورة التحوّل الديمقراطي نحو بناء الدولة الوطنية، والعامل الحاسم أيضاً في تحقيق سيادة الشعب، رغم أن هذه السيادة لا تزال صورية إلى حدّ بعيدٍ، بحكم التفاوت الاجتماعي الذي لا بد من أن ينعكس سياسياً، ويلقي بظلاله على برلمان الشعب، وبتحقيق المساواة في المواطنة أو المساواة أمام القانون في الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي الحرّيات العامة، والحرّيات الشخصية. لذلك كانت الديمقراطية نسقاً مفتوحاً على الصعيدين التاريخي والنظري، ومحكوماً بالشروط الموضوعية والذاتية للمجتمع المعني. ففي عالم اليوم، عدة نماذج ديمقراطية تختلف فيها نسبة عدم المساواة من نموذج إلى آخر، ولكنها جميعاً ديمقراطيات سياسية تتوافر في قوانينها وآلياتها الداخلية إمكانية التحسن والتقدم.

٣ ـ إعادة إنتاج الأزمة الهيكلية

في تقويم موضوعي لنتائج تجربة «الديمقراطية التوافقية» في ظل حكومة الحبيب الصيد، يمكن القول إنّ الأحزاب الأربعة يجمعها قاسم مشترك، ألا وهو الإيمان بالليبرالية الاقتصادية، والاندماج في نظام العولمة الليبرالية عبر الاعتماد على المؤسسات الدولية المانحة والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الحصول على القروض، وجلب الاستثمارات، واتباع نهج التنمية الذي كان سائداً خلال العقود الخمسة الماضية، والذي وصل إلى مأزقه مع بداية الألفية الجديدة، واندلاع الثورة مطلع العام ٢٠١١.

ولم يكن في برنامج حكومة «الديمقراطية التوافقية» التي يترأسها الحبيب الصيد، أي مسعى إلى محاربة الفساد، الذي أصبح له لوبيات قوية داخل هياكل ومؤسسات الدولة نفسها، حيث استطاعت هذه اللوبيات بعد الثورة المزاوجة بين التهريب والإرهاب. كما عجزت حكومة الصيد عن انتهاج نموذج جديد للتنمية يقوم على إعطاء دور حقيقي للدولة لكي تضطلع بالمشاريع الاستراتيجية المنتجة، والتحرر من ضغوط الدول والمؤسسات المالية المانحة التي تريد فرض شروطها، ولا سيّما برامج الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، التي تفرض التضييق الأقصى من مجالات تدخّل الدولة، وتوسيع مجال الأفراد الخواص الذين لا يتجاوز عددهم بضع عشرات على حساب الملايين من الفقراء، وعلى ضرب منظومة الفساد، وانتهاج سياسة إغراق البلاد في الديون الأجنبية، والتغطية على الجرائم الكبرى مثل الاغتيالات السياسية، وإفساح المجال أمام المافيات لتتحرك بكل حرية في كل أرجاء البلاد، كما جرى في محاولة تصفية رجل الأعمال رضا شرف الدين، أو السيطرة على مؤسسات إعلامية وعلى بعض الأجهزة الأمنية.

وبدلاً من أن تتبع حكومة «الديمقراطية التوافقية» نهجاً سيادياً وطنياً، أبقت على علاقات التبعية لتونس مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الخليجية، التي تمكّنت عبر النظام الدكتاتوري السابق، وكذلك في ظل «حكومات الترويكا» بقيادة النهضة زمن الانتقال الديمقراطي، من التدخّل في القرار السياسي الوطني السيادي، إذ أصبح هذا الأخير مرتبطاً بمصالح تلك الدول، ولوبياتها الموجودة داخل هياكل ومؤسسات الدولة التونسية، حيث اللوبي الفرنسي، واللوبي الألماني، واللوبي الإنكليزي، واللوبي الأمريكي، واللوبي القطري، واللوبي الصهيوني... فسارت حكومة «الديمقراطية التوافقية» في الطريق نفسه، الذي كانت تتبعه حكومة النهضة، من تشريع القوانين وفقاً لمصالح لوبيات الفساد، والمافيات، وارتباطات تونس بالمحاور الغربية والخليجية المعادية لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية التعددية، ولانتهاج تونس نموذجاً جديداً من التنمية يخرج على نهج التبعية للغرب.

والحال هذه، أبقت حكومة «الديمقراطية التوافقية» التي أسّسها تحالف حزبَي «النداء» و«النهضة الإسلامي» على تلك المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الفاسدة نفسها التي تشكّلت تاريخياً، واستطاعت التداخل مع الدولة، الأمر الذي أدّى إلى مزيد من إفقار الفقراء وإثراء الأثرياء، وإعادة

إنتاج شروط الأزمة الهيكلية التي تعانيها تونس، ولا سيّما بعد تخلّي حزب «النداء» من خلال الحكومة عن الجانب الاجتماعي في تصوره «الاجتماعي الديمقراطي»، وتغلّب الشق اليميني في الحكم على حساب إمكانية تغليب العمل على رأس المال، أو على الأقل التخفيف من التناقض التاريخي بينهما.

٤ ـ تفجر أزمة الحزب الحاكم وعودة الجُمْهورية الوراثية

تفجرت أزمة حزب «نداء تونس» الطرف المهيمن على الائتلاف الحاكم على أوسع نطاق، بين الجناح الذي يقوده الأمين العام للحزب محسن مرزوق، والجناح الموالي لنائبه حافظ السبسي، وهو نجل الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي مؤسس النداء. ولا تبدو الأزمة الداخلية في النداء عابرة، بل أعمق من مجرد اختلافات في وجهات النظر، وهو ما ينذر بتفكك حزب نداء تونس في ضوء انقسامه إلى جناحين، أحدهما مؤيد للسبسي الابن، والثاني مؤيد لمحسن مرزوق أمين الحزب.

لقد تحوّل حزب «نداء تونس» إلى «الرجل المريض» بسبب الأزمة الهيكلية التي يعانيها، وتلك التي تفاقمت بعد وصوله إلى السلطة عقب نجاحه في احتلال المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حين نجح في قلب المعادلة السياسية في البلاد بتمكُّنه، بعد عامين من تأسيسه من صوغ خريطة حزبية جديدة، لعل من إيجابياتها إحداث توازن مع حركة النهضة، رغم ثنائية الاستقطاب وسلبياتها وتبعاتها. وتعمقت أزمة الحزب لأنه لم يعقد مؤتمره، رغم كثرة الحديث عن المواعيد المؤجله لعقده، لا قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية ولا بعدها. وهذا يضع علامات استفهام كثيرة حول الديمقراطية داخله، وتالياً يستنقص من شرعية هياكله وقياداته.

لم تكن هذه الأزمة الهيكلية التي شهدها «حزب النداء» مفاجئةً في شيء للمتابعين والمحللين للمشهد السياسي التونسي، ذلك بأن هذا الحزب الذي منحه قسم كبير من الشعب التونسي، ولا سيّما الطبقة المتوسطة، الأكثرية، لاعتقادها أنه الحزب الأوفر حظاً لإلحاق الهزيمة بمشروع الإسلام السياسي المتمثل بانفراد حركة النهضة بالمشهد السياسي التونسي منذ انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، لم يكن منذ تأسيسه سوى «تحالف» انتخابي للحد من هيمنة النهضة أكثر من كونه حزباً يتمتع بمرجعية فكرية، وبرنامج اقتصادي ومجتمعي وثقافي، لبناء مجتمع جديد، ودولة وطنية ديمقراطية في مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي، تلبي أهداف الثورة التونسية. لهذا صُدم الشعب التونسي والرأي العام، وبطبيعة الحال قاعدته الانتخابية، حين أقدم على تأليف الحكومة الجديدة مع «حزب النهضة الإسلامي»، على قاعدة ما بات يُعرف في تونس بـ «الديمقراطية التوافقية».

يضم حزب «نداء تونس» نقابيين ويساريين ومنتمين سابقين إلى حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم في عهد بن علي الذي حكم تونس بين العامين ١٩٨٧ و٢٠١١. لكن حزب

«نداء تونس» يتجسد في شخص زعيمه الباجي قائد السبسي، الذي يدافع عن المدرسة البورقيبية الدستورية، ويسير على خطاها، وإن كان يريد أن يضفي الطابع الديمقراطي على البورقيبية الذي كان مفقوداً في عهد الزعيم الراحل نفسه. فقد تجسدت فكرة الحزب في «الأنا» ممثلة بشخص الباجي قائد السبسي، التي اقتبسها بدوره من «الأنا» البورقيبية بكل دلالاتها الرمزية، حين قدم نفسه للشعب التونسي بأنه الزعيم المخلّص من هيمنة الإسلاميين وبرنامجهم المجتمعي المناهض للحداثة.

والحال هذه، استوعب الحزب في داخله النخب والفئات الاجتماعية التي تشاطر الباجي قائد السبسي رؤيته هُويّة الحزب وتموقعه، ولا سيّما المحافظة على طبيعة الدولة المدنية، ونموذج المجتمع التونسي، ومقاومة الإرهاب التكفيري، وإعادة الهيبة للدولة التونسية التي أصبحت مفقودة في ظل حكم الترويكا السابقة بقيادة حركة النهضة. فتشكل حزب «نداء تونس» من روافد متعددة، منها: الرافد الدستوري/التجمعي، والرّافد النقابي، والرّافد اليساري، والمستقلون، التي يجمعها قاسم مشترك، هو الدفاع عن المكاسب الحداثية لمشروع دولة الاستقلال والإسهام في بناء المشروع الديمقراطي.

وفي هذا السياق، تأسس حزب «نداء تونس» في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٢، وهو يحمل أيديولوجيا علمانية تؤمن بفصل الدين عن السلطة، وببناء مجتمع مدني متطور يسوده العلم والثقافة. وكان الزعيم التاريخي الذي التفت حوله الجموع الغفيرة من التونسيين هو السيد الباجي قائد السبسي الذي قاد الحزب إلى الفوز في الانتخابات التشريعية يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وإلى الفوز في الانتخابات الرئاسية يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وحين أصبح رئيساً للبلاد، وممثلاً لجميع التونسيين، قدم استقالته من رئاسة الحزب. وكانت هناك هيئة تأسيسية للحزب مؤلفة من ١٢شخصاً، تقود العمل اليومي للحزب.

وبينما تغيب «أنا» قائد السبسي من «نداء تونس»، برزت النزعة الذاتية والأنانية عند جانب من قيادات الحزب، وربما يمكن اختزالها في شقي الصراع حالياً، ويتعلق الأمر بجناح محسن مرزوق الأمين العام وجناح حافظ قائد السبسي نائب رئيس الحزب. مرة أخرى، تبرز «الأنا» لكن في صورة مجزّأة ومفرّقة، بعدما كانت موحّدة للصفوف رغم اختلاف المشارب السياسية والرؤى. لقد حدّت الطموحات الشخصية وتناقضها من صوت «النحن» لتفتح باب الصراع على المستقبل، ومن أجل المستقبل.

كشفت لنا الأزمة التي يعيشها حزب «نداء تونس»، أن هذا الحزب لا يقبل بالتعددية «الزعامية»، وهو وضعٌ يذكّرنا بالحزب الاشتراكي الدستوري الذي أسّسه بورقيبة، حزب بورقيبة، حيث لا زعامات منافسة لد «أنا» البورقيبية، ولا أفكار مخالفة للفكر السائد الواحد المقرّر من «أنا» البورقيبية، وما يحصل في «نداء تونس» هو معركة أجنحة ستحدد اسم الزعيم، زعيم الحزب الذي ستخول له الصفة السير على خطى الباجي قائد السبسي... من البحيرة إلى قصر قرطاج.

وأكدت الأزمة السياسية الأخيرة في حزب «نداء تونس»، أنها ليست أزمة ناجمة عن خلافات أيديولوجية وسياسية، أو خلافات في البرامج والخيارات الاقتصادية، بقدر ما هي صراعات وحرب مواقع حول «التموقع» المستقبلي سواء للأفراد أو للتيارات التي تشكل هذا الحزب، ولا سيّما مع اقتراب موعد انعقاد أول مؤتمر للحزب، الذي سيفرز هياكل منتخبة، وخصوصاً موقع الأمين العام للحزب، كونه من أشد المعارك الساخنة، نظراً إلى علاقتها بمعركة توريث حافظ قائد السبسي على رأس قيادة الحزب.

ولا تبدو الأزمة الداخلية في النداء عابرة، بل أعمق من مجرد اختلافات في وجهات النظر، وهو ما ينذر بتفكك حزب «نداء تونس» في ضوء انقسامه إلى جناحين، أحدهما مؤيد للسبسي الابن، والثاني مؤيد لمحسن مرزوق أمين عام الحزب. ويبدو أن الرئيس التونسي الذي نجح في جمع الدستوريين في حزب علماني هو النداء، وخاض به الانتخابات التشريعية والرئاسية وفاز فيهما، يجد نفسه اليوم بين نارين؛ فإما أن يضحي بابنه نائب رئيس الحزب، وإما أن يضحّي بأمينه العام مرزوق، وهو أيضاً من المقربين منه، الذي يضع نصب أعينه أن يصبح رئيساً في قصر قرطاج.

تكمن خطورة أزمة حزب «نداء تونس» في التداعيات التي ستتركها على صعيد عمل مؤسسات الدولة في ظل تجربة ديمقراطية هشة، وعلى صورة تونس، وعلى الاستحقاقات الانتخابية المقبلة التي من دون شك ستكون سلبية. فمن تداعيات هذه الأزمة داخل حزب «نداء تونس»، سيناريو حدوث الانقسام في كتلته البرلمانية (٨٦ نائباً). ومن المنتظر أن يحصل الانشقاق داخل الكتلة في المجلس النيابي، ولكن من دون أن يكون لذلك أي تأثير سلبي في الحكومة التي تبدو اليوم غير عابئة بهذه الأحداث.

ويمكن أن يؤدي الانشقاق إلى انسحاب إحدى الكتلتين من الأغلبية. وبالرغم من ذلك، تبقى الحكومة قائمة، وقد تتحول إلى حكومة أقلية وتواصل مهماتها، لكنها تكون في هذه الحالة ضعيفة سياسياً، لكن ضعفها لن يؤثر في وجودها وفي استمرارها.

يمكن أن يمتد تأثير الانشقاق في الكتلة البرلمانية لحزب «نداء تونس» نحو تركيبته التنظيمية، إذ من المحتمل أن ينشأ من صلب الأزمة حزب جديد يكون على شاكلة ظروف نشأة الحزب، أي حزب «نداء تونس». وكان هذا التصدع الذي يعيشه الحزب متوقعاً، لأن قادته اجمعوا على رفض مشروع حزب «النهضة الإسلامي» ولم يجمعوا على مشروع وطني ديمقراطي واضح.

ويتهم يساريو حزب «نداء تونس»، التيار الدستوري الذي يستمد مرجعيته من الحزب الاشتراكي الدستوري الذي كان أسسه بورقيبة في ثلاثينيات القرن العشرين، والذي يقوده حافظ قائد السبسي، بأنه يسعى إلى جرّ الحزب إلى تحالف مع حركة النهضة الإسلامية وإلى تجريده من هويته كحزب ديمقراطي حداثي؛ فالجناح الذي يقوده حافظ قائد السبسي يعتمد على مجموعة من رجال بن علي، أي المنتمين السابقين إلى «حزب التجمع»، داخل الحزب، وضع حداً لسيطرة اليساريين والنقابيين، الذين يشغلون اليوم أكثرية «المواقع القيادية العليا في الحزب»، وأن المنتمين السابقين

إلى التجمع يرون في السبسي الابن «الحليف المناسب» لإنهاء سيطرتهم. كذلك يسعى السبسي الابن إلى التقرب من حركة النهضة لتثبيت أقدامه. والحال هذه، فالصراع الذي اشتد بين الجناح الذي يتزعمه محسن مرزوق الأمين العام للنداء، وبين الجناح الذي يتزعمه نائبه حافظ السبسي «ليس صراعاً شخصياً وإنما هو صراع حول هوية الحزب».

هكذا قد نكون أمام إعادة إنتاج «قضية» التوريث بإخراج جديد تبدأ على الصعيد الحزبي، وقد تنتهي بالوصول إلى قصر قرطاج الذي أبى بورقيبة أن يؤهل ابنه لدخوله رئيساً بعده، وحاول بن علي تأهيل زوجته وأحد أصهاره للإبقاء على الحكم في إطار «العائلة»، وهي مسألة يتعين على حزب «نداء تونس» أخذها في الحسبان. وهناك مخاوف حقيقية في تونس الآن من سعي الباجي قائد السبسي لتثبيت ابنه كوريث له في الحكم، بالاستناد إلى أقلية محافظة.

أصبح الباجي قائد السبسي ماهراً جداً في العلاقات العامة، فهو يجيد استخدام لغة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والأسواق الحرة، بينما يُثابر على الحفاظ على الأدوات القديمة والاعتباطية في عملية اتخاذ القرار. وخلال ما بات يُعرف بـ «الربيع العربي» في السنوات الخمس الماضية، سقطت الأنظمة العربية في ما يمكن تسميته «الجُمْهوريانيّة السُلالية»، وهو وجه من أوجه الحكومات، يُترجم نفسه تقريباً بتعبير الإرْداف الخُلْفي: «الرئاسة الملكية». وها هو الرئيس الباجي المنتخب ديمقراطياً، يريد أن يحافظ على الهيمنة العائلية على الحكومة التونسية، لكي تختصر الدولة التونسية إلى مجرد أدوات لتعزيز المصالح الخاصة والشخصية، بدلاً من تحقيق المصلحة العامة. هذا علاوة على أن النظام السياسي البورقيبي ـ النوفمبري الذي أُعيد إنتاجه، بعد تحالف حزب «النداء» مع حزب «النهضة الإسلامي»، فيه مؤسسات سياسية لا تزال هشة، غالباً ما تكتنفها النزعة الجهوية والعائلية المافياوية الفاسدة. وهذه الأخيرة تُسفِر بدورها عن مؤسسات سياسية لاديمقراطية ومُشوّهة.

تعقيب (٢)

حسن نافعة(*)

تمتاز ورقة محمد رضا الأجهوري بسمتين أساسيتين: **الأولى**، بلاغة الأسلوب الذي كتبت به وعكَس عاطفة جياشة واعتزازاً واضحاً بالانتماء إلى هوية تونس العربية ـ الإسلامية. **والثانية**، وضوح الرؤية الفكرية المحددة للمواقف السياسية التي يتبناها الباحث في مختلف القضايا التي تناقشها الورقة، بصرف النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع هذه الرؤية أو تلك المواقف.

قبل الحديث عن أي ملاحظات نقدية، يفيد أن نبدأ باستعراض سريع للملامح العامة للرؤية الفكرية التي حكمت موقف الباحث من القضايا التي ناقشتها هذه الورقة، وذلك من خلال مجموعة من النقاط أجملها على النحو الآتي:

النقطة الأولى: تتعلق بالإشكالية الأساسية التي يفترض الباحث أنها تختزل خصوصية الحالة التونسية وتتلخص في وجود هوّة سحيقة تفصل بين رؤية النخبة الحاكمة لما ينبغي أن تكون عليه هُوية تونس الوطنية، ورؤية أغلبية الشعب التونسي لهذه الهوية. ففي تقدير الباحث أن النخب التي تعاقبت على حكم تونس منذ حصولها على استقلالها كانت ولا تزال فرنكفونية الهوى ويتملكها شعورٌ بالانبهار والدونية إزاء التفوق الفرنسي، بينما ظل الشعب التونسي في مجمله متمسكاً ومعتزاً بانتمائه للحضارة العربية الإسلامية، ما أوجد إشكالية تسببت في العديد من الملابسات والالتباسات التي ظلت ملازمة للحالة التونسية ومعبرة عن خصوصيتها.

النقطة الثانية: تتعلق بتقييم مرحلة حكم بورقيبة. فالباحث يرى أنها لم تكن كلها سلبيات، وإنما كان لها بعض المزايا، في مقدمها جهود مقدَّرة بذلها نظام بورقيبة لتأسيس «دولة تطمح إلى أن تكون مدنية حداثية منفلتة من موروث تقليدي مشدود إلى الخلف»، وهو ما بدا واضحاً في إقدام النظام على إصدار **مجلة للأحوال الشخصية** «جاءت بأحكام جديدة على أنقاض أحكام تقليدية

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

موروثة». أما أبرز عيوب تلك المرحلة، فتركزت في تقدير الباحث في: التسلط وانتهاج أساليب قمعية والتمكين للفرنكوفونية وقمع الهوية العربية...

النقطة الثالثة: تتعلق بتقييم مرحلة حكم بن علي. فالباحث يرى أن نظام بن علي، لم يكن سوى امتداد طبيعي لنظام بورقيبة؛ إذ حكم بمعظم رجاله وبكامل أجهزته الحزبية والإدارية والقضائية والإعلامية. ولأنه نظام خلا من كاريزما الزعامة التي ميزت نظام بورقيبة، فقد سعى إلى استمالة عناصر يسارية، كان من أبرزها الوزير محمد الشرفي، لإضفاء مسحة ديمقراطية شكلية على النظام ظن أنها تكفي لتعويض ما افتقده من شرعية. بيد أن هذه الخطوة لم تغير شيئاً في الواقع من الجوهر القمعي للنظام، وربما تكون قد ساعدت على إكسابه مزيداً من الشراسة.

ويفسر الباحث قبول بعض فصائل اليسار الماركسي، التي وصفها بالانتهازية، التعاون مع نظام بن علي برغبة الطرفين في مواجهة تهديد مشترك، برز عقب أول انتخابات تشريعية جرت في عهد بن علي عام ١٩٨٩ وهي الانتخابات التي أظهرت تفوق التيار الإسلامي، رغم القمع الذي تعرض له. ويؤكد الباحث أن فصائل اليسار التي تعاونت مع نظام بن علي، لم تكن مخلصة له ولم تعتبر نفسها جزءاً منه، وإنما تسللت إليه بهدف الانقضاض عليه لاحقاً حين تتاح الفرصة وهو ما حدث بالفعل عام ٢٠٠٢ حين حاولت استغلال احتمال فوز ليونيل جوسبان برئاسة فرنسا لإطاحة هذا النظام، لكن محاولتها باءت بالفشل، لأن جوسبان خسر هذه الانتخابات بجدارة.

النقطة الرابعة: تتعلق بالعوامل التي عجلت في اندلاع «ثورة الياسمين». ويلاحظ هنا أن الباحث لم يتوقف كثيراً عند تحليل الأسباب الداخلية التي أدت إلى اندلاع الثورة التونسية الرائدة وساعدت على إنجاحها في هذا التوقيت تحديداً. ويتضح من تحليله، أنه يبدو أكثر ميلاً إلى ترجيح كفة العوامل الخارجية، التي يعتقد أنها أدت الدور الأكثر حسماً في تفجير الثورة وتمكينها من التخلص من نظام انتهت صلاحيته وفقدَ مبرر وجوده من منظور المصالح الغربية بعد أن أصبح عاجزاً عن خدمة هذه المصالح بالكفاءة المطلوبة.

النقطة الخامسة: تتعلق بإدارة الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية. وهنا يبدو واضحاً أن الباحث كان مؤيداً ومتحمساً للمبادرة التي أطلقتها شخصيات وصفها بأنها «وطنية ذات إشعاع ومصداقية» لتأسيس «مجلس لحماية الثورة» وحمّل مسؤولية فشلها لـ «تواطؤ غير بريء» أفسح في المجال أمام عودة رجال بن علي لإدارة المرحلة الانتقالية، عبر ما أطلق عليه لاحقاً «الهيئة العليا للإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة» ما أدى ـ في تقديره ـ إلى «حرف مسار الثورة». كما يرى أن الجهاز القضائي وُظِّف للتعامل مع تركة النظام المخلوع بطريقة أتخذت منحى تصفية حسابات سياسية بين جناحين من أجنحته، بدلاً من الإقدام على محاكمة رموزه بتهمة الخيانة العظمى. ويلاحظ هنا أن الباحث لا يعفي القوى الخارجية من مسؤولية حرف مسار الثورة مؤكداً أن «الدبلوماسية الإمبريالية» أدت دوراً حاسماً في التأثير في مسار الأحداث اللاحقة وضغطت لإجراء انتخابات نزيهة، ليس حرصاً على إنجاح عملية التحول الديمقراطي، ولكن لقراءة المشهد السياسي

بصورة أدق والتعرف إلى خباياه على نحو يسمح بتوجيه مساره بعد ذلك، بما يتفق مع مصالح القوى الغربية.

النقطة السادسة: تتعلق بإدارة الفترة الثانية من المرحلة الانتقالية، إذ يرى الباحث أن «الترويكا» التي فازت بأغلبية المقاعد في انتخابات المجلس التأسيسي وقعت في «خطأ استراتيجي» بتعجلها تولّي السلطة، وكان الأجدى بها أن تعمل على تسليمها إلى «رجالات دولة من أمثال أحمد المستيري وغيره» وأن تكتفي بمشاركة محدودة فيها لاكتساب الخبرة وإثراء التجربة. كما يرى أن الترويكا وقعت في أخطاء لاحقة بإثارة خلافات حول مدة عمل المجلس وبطء أو تعثر عملية صياغة دستور توافقي؛ وهي أخطاء سهلت مهمة المشككين في شرعية بقاء أو استمرار الترويكا، خصوصاً بعد تكرار حوادث الاغتيال التي وضعت المسمار الأخير في نعشها.

النقطة السابعة: تتعلق بتقييم مخرجات الحوار الوطني. فبينما يعترف بالدور الذي مارسه الرباعي كراعٍ للحوار الوطني في تسوية خلافات بدت مستعصية، إلا أن الباحث لا يبدو مطمئناً لمخرجات هذا الحوار، ويرى أنها ليست متماسكة بما يكفي لتمكين النظام السياسي الذي انبثق منه من البقاء والاستمرار وتحقيق الاستقرار. فالدستور الذي تم التوافق عليه، لم يحسم كل القضايا الجدلية بشكل نهائي، وخصوصاً تلك التي تمس مدنية الدولة وهويتها، وفيه ثغرات قد تؤدي إلى إعادة فتح باب الجدل من جديد حول تلك القضايا المفصلية إذا ما تغيرت موازين القوى السياسية استجابة لتغير الأوضاع المجتمعية مستقبلاً.

ويرى الباحث أن النص الدستوري الذي يؤكد أن «الإسلام دين الدولة» ينطوي على التباس كان يمكن تجنبه باستبدال مصطلح «الدين» بمصطلح آخر هو «الديانة». كما يرى أن مطالبة بعض قوى المجتمع المدني بترجمة ما ورد في الدستور حول عدم التمييز إلى نص قانوني يضمن المساواة في الميراث بين الجنسين، سيظل مصدر تجاذبات وصراعات لا تخلو من مخاطر قد تشكل تهديداً جدياً للتعايش المجتمعي في المستقبل، بل ويذهب إلى حد الإيحاء بأن النظام السياسي الذي خرج من رحم الحوار الوطني ليس محصّناً بما يكفي ضد المحاولات الرامية إلى العودة إلى الوراء وإعادة استنساخ صيغ أيديولوجية عفّى عليها الزمن كصيغة «البورقيبية والرئاسة مدى الحياة» أو الصيغ القائمة على «دكتاتورية طبقة أو حزب أو زعيم» أو ضد المحاولات الرامية إلى إعادة بعث «الخلافة الإسلامية»...

النقطة الثامنة: تتعلق بمستقبل عملية التحول الديمقراطي. فالباحث يرى أنها في تونس لن تنجح وتحقق غاياتها إلا بتوافر مجموعة من الشروط أهمها: ١ ـ استقرار اجتماعي يُبنى على مصالحة وطنية تتطلب عدالة انتقالية ناجزة لتصفية الجرائم والتجاوزات السياسية التي ارتُكبت طوال مرحلتي حكم بورقيبة وبن علي، وعدم الاكتفاء بالصيغ المطروحة لتحقيق مصالحة اقتصادية تستهدف حل مشكلة التجاوزات المالية التي تورط فيها رجال المال والأعمال. ٢ ـ إصلاح سياسي حقيقي يفرض على القوى السياسية كافة تجاوز العقلية الدكتاتورية وإنهاء الفوضى الثورية وتعميق

ثقافة الديمقراطية الإصلاحية. ٣ ـ إشراك الشعب مباشرة في العملية الديمقراطية باعتماد الاستفتاء أداة للتغلب على الالتباسات وتجاوز القضايا الخلافية. ٤ ـ توافر إرادة سياسية حقيقية لتحقيق الاستقلال والخروج من إسار التبعية لأي جهة أو قوى خارجية.

خلافنا مع ورقة الأجهوري ليس حول المواقف السياسية التي تتبناها؛ فمن حق كل باحث أن يتبنى المواقف التي يرى أنها تتفق مع رؤيته وقناعاته الفكرية الأساسية، لكنه حول ما إذا كانت الاستنتاجات التي توصلت إليها ولدت من رحم رؤية فكرية تحكمها أو تتحكم فيها انحيازات أيديولوجية مسبقة أم أنها استنتاجات توصل إليها الباحث عبر تحليل سياسي مبني على منهج علمي سليم وتالياً يمكن الاتفاق أو الاختلاف جزئياً أو كلياً مع هذه الاستنتاجات بالاحتكام إلى قواعد ومعايير علمية محددة. ولا شك في أن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب إخضاع ما جاء في هذه الورقة لفحص نقدي يستند إلى معايير وقواعد علمية محددة سلفاً ومتعارف عليها. ونجمل أهم ما استخلصناه من هذا الفحص في مجموعتين من الملاحظات الشكلية والموضوعية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الملاحظات الشكلية

الملاحظة الأولى: تتعلق بحجم الورقة. فالورقة طويلة أكثر مما ينبغي، فحجم الورقة زاد على ضعفي الحجم المتعارف عليه. فإذا أضفنا إلى ما تقدم أن الباحث استرسل في قضايا لم تكن تستدعي هذا الاسترسال، وأوجز في أخرى كانت تتطلب شرحاً أو تفسيراً يتطرق إلى التفاصيل، وأغفل قضايا كانت تستحق الالتفات والاهتمام لتوصلنا بعد ذلك إلى نتيجة مفادها أن الورقة لم تكن متوازنة رغم حجمها المتضخم.

الملاحظة الثانية: تتعلق بدقة بعض المعلومات الواردة فيها. فالورقة تتضمن معلومات متعددة لم توثق بالقدر الكافي، ومن ثم كانت تقضي بأن يكشف الباحث عن مصادرها حتى يمكن الاطمئنان إلى دقتها وتصبح موضع اتفاق من الجميع كوقائع مجردة. لكن الورقة رغم حجمها المتضخم، لم تتضمن أي هوامش أو إحالات مرجعية، وتخلو حتى من قائمة بالمراجع العامة في نهايتها. لذا تبدو أقرب ما تكون إلى «ورقة موقف» منها إلى «ورقة بحثية» بالمعايير والقواعد العلمية المتعارف عليها.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بمدى مواءمة بعض الألفاظ أو العبارات أو الأوصاف المستخدمة. فالورقة مليئة بألفاظ أو عبارات أو أوصاف قد يراها البعض غير دقيقة أو مبالغاً فيها أو حتى مستهجنة وتعبر عن أحكام قيمية أكثر مما تعبر عن وقائع أو حقائق مسلم بها. فالورقة تصف السياسي محمد الشرفي تارة بأنه «فرنكوماركسي» وطوراً بأنه «وزير البروليتارية المتستر بقناع ديمقراطية البرجوازية»، وتصف رفاقه بأنهم «أدعياء الديمقراطية وحقوق الإنسان أوفياء دكتاتورية البروليتاريا وامتهان كرامة الإنسان» وتصف السفارات الأجنبية بأنها «أوكار جاسوسية واستخبارات» وتصف التزوير المتكرر للانتخابات في عهد بورقيبة بأنه «ممارسة سياسية دنيئة ممنهجة» وتصف أجواء الغموض التي

أحاطت بالاغتيالات السياسية بـ «استراتيجيات وممارسات من يعشقون ويتلذذون في تعاطي بغاء السياسة عبر استنشاق دخان الكارثة». والأمثلة أكثر من أن تحصى.

ثانياً: الملاحظات الموضوعية

الملاحظة الأولى: تتعلق بتقييم مرحلة ما قبل الثورة التونسية. فربما يكون الباحث محقاً في التعامل إجمالاً مع مرحلتي حكم بورقيبة وبن علي، باعتبارهما كُلاً واحداً لا يتجزأ وامتداداً للنظام نفسه، لكن هذا لا ينفي وجود اختلافات جوهرية بين المرحلتين؛ سواء من حيث طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت بورقيبة وبن علي أثناء ولاية كل منهما، أو من حيث السياسات وآليات السيطرة والتحكم، أو الممارسات التي أدت إلى شيوع الفساد في العهدين بأنواعه المختلفة. لذا كان الأحرى بالباحث أن يبذل جهداً أكبر لتحليل خريطة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي أفضت إلى الثورة التونسية وأن يقدم بعض الأرقام والجداول التي تخلو الورقة منها.

الملاحظة الثانية: تتعلق بتحليل العوامل التي حالت دون انفجار الأوضاع في تونس خلال المراحل الانتقالية التي أعقبت اندلاع الثورة. فتجربة التحول الديمقراطي في تونس كادت تنهار تحت وطأة التباين في الرؤي السياسية والتداعيات الناجمة عن جرائم الاغتيال، غير أن عوامل كثيرة أسهمت في الوقت نفسه في إنجاح الحوار الوطني، منها: حياد الجيش وقوة المجتمع المدني التونسي والمرونة الأيديلوجية التي أظهرتها حركة النهضة في مراحل مفصلية، وكلها عوامل أسهمت في صنع خصوصية التجربة التونسية. غير أن الورقة تخلو من أي كلمة أو إشارة إلى الجيش التونسي ودوره، أو إلى مؤسسات المجتمع المدني ودورها (باستثناء إشارة عابرة وفي جملة واحدة إلى الدور الإيجابي للثلاثي في إنجاح الحوار الوطني) أو إلى المواقف المختلفة لحركة النهضة...

الملاحظة الثالثة: تتعلق بوزن التيار الإسلامي في تونس، وفي القلب منه حركة النهضة وتأثيره المحتمل في مستقبل تجربة التحول الديمقراطي فيها. فالورقة تخلو من أي تحليل منهجي لتطور التيار الإسلامي ككل، أو لوزن حركة النهضة في هذا التيار، أو لعلاقة هذه الحركة بالتيارات الجهادية المتطرفة وبالإرهاب...

الملاحظة الرابعة: تتعلق بتأثير الوضع الإقليمي في مسار ومستقبل التجربة التونسية. فالورقة تخلو من أي إشارة إلى العوامل الخارجية عموماً باستثناء إشارة عابرة إلى نشاط «الدبلوماسية الإمبريالية» أو إلى التطورات الإقليمية على وجه الخصوص، كأن ما حدث في مصر من إزاحة لحكم جماعة الإخوان، لم يكن له تأثير في مسار التجربة، ولن يكون له أي تأثير في مستقبلها.

هذه الملاحظات النقدية لا تقلل من قيمة الورقة التي استمتعت بقراءتها، واستفدت منها استفادة كبيرة.

تعقيب (٣)

ضياء الفلكي[*]

شهد عام ٢٠١٠ تذمراً جماهيرياً بادياً للعيان من سلوك بن علي وعائلته وحاشيته ومن سياسة القمع للمعارضة وتكميم الأفواه واحتكار الإعلام، اضافةً إلى استشراء الفساد في الشريحة العليا من الجهاز البيروقراطي المهيمن على مصير البلاد والعباد. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ اندلعت شرارة الثورة بحادثة إضرام الشهيد محمد بوعزيزي النار في جسده، ومن ثم توالت وبسرعة مذهلة الحركة الاحتجاجية والمطالبة بالكرامة وتوفير فرص العمل وأسباب العيش الكريم للمواطنين. في ١٤ كانون الثاني/يناير تكَلَلَت الثورة بالنصر عند هروب بن علي بعد حصار الجماهير الغاضبة وزارة الداخلية والإعلان عن نواياها بالزحف على قصر قرطاج.

تسلّم السلطة حسب مواد الدستور رئيس الوزراء محمد الغنوشي ورئيس مجلس النواب فؤاد المبزع، وكان هَمَهما الأول استرضاء الحشود الغاضبة والسيطرة على الوضع الأمني الذي سادته الفوضى، وأُجْرِيَت عدة تغييرات وزارية سريعة مضطربة تحت ضغط الجماهير المعتصمة في القصبة، وصدرت قرارات بإجازة عدد كبير من الأحزاب، والعفو عن السجناء، وتوالت عودة المبعدين واللاجئين من المنفى. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١ تشكلت وزارة جديدة برئآسة الباجي قائد السبسي شاركت فيها وجوه سياسية معارضة، وتم حل السلطة التشريعية بمجلسيها النواب والمستشارين وتعويضها بـ «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» وأصبحت أغلبية أعضائها من قيادات الأحزاب المعارضة ونُشَطاء المجتمع المدني، وفي هذه المرحلة، مُنِحت رُخَص لإصدار عشرات الصحف والإذاعات والقنوات التلفازية الخاصة.

تم تشكيل «الهيئة العليا المستقلة للانتخابات» التي أشرفت على أول انتخابات حرة نزيهة للمجلس الوطني التأسيسي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ والتي فازت فيها أحزاب الترويكا

(*) نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي سابقاً.

بقيادة حركة النهضة بالأغلبية المطلقة، وأنتُخِب المنصف المرزوقي رئيساً للجمهورية، وتشكلت حكومة حزبية برئاسة حمادي الجبالي التي ما لبثت أن استقالت في إثر اغتيال المناضل شكري بلعيد في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، هذا الاغتيال الذي هزّ أركان الدولة وألهَبَ مشاعر التونسيين الذين خرجوا في أكبر موكب تشييع بتاريخ البلاد، وقاد الاتحاد العام التونسي للشغل إضراباً ليوم واحد شلّ كل مرافق الحياة.

شُكلت حكومة الترويكا الثانية برئاسة علي العريض في ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ التي تولى فيها مستقلون وزارات السيادة. وفي ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٣ فُجِع الشعب باغتيال المناضل محمد البراهمي، فاهتز كيان السلطة، ودخل نواب المعارضة في اعتصام مفتوح، وعُلِقت جلسات المجلس الوطني التأسيسي، وأُجْبِرَت الحكومة من قبل المشاركين في الحوار الوطني بإشراف «الرباعي» على التعهد بالاستقالة وتسليم السلطة لحكومة كفاءات غير حزبية برئاسة مهدي جمعة لتسيير شؤون البلاد والإشراف على انتخابات مجلس نواب الشعب، وانتخاب رئيس الجمهورية بموجب الدستور الجديد الذي جرت المصادقة عليه يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بأغلبية ساحقة.

يعتبر التصديق على الدستور انتصاراً رائعاً لإرادة الشعب وثورته، حيث إن الدستور التونسي الجديد يعزز الديمقراطية والحريات ويضمن مساواة المواطنين أمام القانون وحقهم في العمل والعيش الكريم. ويُعْتبر هذا الدستور متقدماً على الدساتير العربية كافة، ويضاهي دساتير أرقى الديمقراطيات العالمية في توجهاته، وبخاصة في ضمان حق المرأة ومساواتها التامة مع الرجل وتأمين دورها في المجتمع وصنع القرار. كما أن الدستور لم يكن مِنَّةً من حاكم أو وثيقة خبراء، وإنما نتيجة مناقشات واسعة معمقة بين ممثلي الشعب والأحزاب والمجتمع المدني. وجرت استشارة المختصين في المجالات كافة والقواعد الشعبية في الجهات كافة، وقد جرت المصادقة على مواده، واحدةً بعد أخرى بعد تدقيق وتمحيص، ومن ثم صادق أعضاء المجلس التأسيسي على الدستور برمته علناً وعلى رؤوس الأشهاد.

في الانتخابات العامة التي جرت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ فاز حزب «نداء تونس» بالأغلبية في مجلس نواب الشعب، وتلته حركة النهضة في عدد النواب، متراجعةً بذلك عن موقعها الأول الذي كانت تحتله في المجلس الوطني التأسيسي، وتم التوافق على تشكيل حكومة دائمة من الأحزاب الأربعة الكبرى في المجلس برئاسة المستقل الحبيب الصيد. وفاز مؤسس حزب «نداء تونس» وزعيمه الباجي قائد السبسي برئاسة الجمهورية بانتخابات مباشرة من الشعب.

يُعَوِل الشعب على هذه التشكيلة الجديدة أن تتخذ قرارات مصيرية لتوفير الأمن ومواطن الشغل وتحقيق التنمية المستدامة، ولكن المعطيات التي لمسناها من ممارسات السلطة وما أنجزته على أرض الواقع منذ تشكيلها إلى الآن لا يوحي بالاطمئنان ولا يبعث على الثقة في مستقبلها كحكومة

دائمة، وبخاصة أنها فاقدة للتجانس والانسجام بين الأحزاب المشاركة فيها، وأن حزب الأغلبية «النداء»، يفتقد الهياكل التنظيمية والبرامج العملية، ولم ينجز شيئاً حتى الآن من وعوده الانتخابية، وبات واضحاً أن حزب النداء الذي أُسِس على عجل من خليط غير متجانس لمواجهة حركة النهضة، قد فاز في الانتخابات بأصوات الناخبين المحتجين على أخطاء «الترويكا» الحاكمة آنذاك، وليس بأصوات المؤمنين بأهداف وبرامج هذا الحزب، حديث الولادة والتكوين.

لقد شهد الاقتصاد التونسي تدهوراً حاداً في الإنتاج السلعي والاستثمار في مشاريع التنمية، مما دفع الحكومات المتعاقبة إلى الاقتراض، حتى زادت مجموع القروض على نسبة ٥٥ بالمئة من الناتج المحلي الخام حسب النشرة الصادرة عن البنك المركزي، وزادت نسبة البطالة التي كانت السبب الأساس في الثورة، فبلغت ١٧ بالمئة من عدد السكان و٣٠ بالمئة من ذوي الشهادات العالية. ويعاني القطاع السياحي أزمة حقيقية، مما يستدعي إعادة النظر في هيكليته بصورة جذرية مع التراجع الكبير في عدد السواح من الأسواق التقليدية في أوروبا. أما قطاع الفوسفات، فقد كان شبه معطَّل خلال السنوات الماضية نتيجة الإضرابات المستمرة وتَظَلُّم الجهات المنتجة من الحيف الذي أصابها. ولكن القطاع الفلاحي وحده أنقذ الحكومة من الإفلاس، العام الماضي، بسبب وفرة محصول زيت الزيتون وارتفاع أسعاره دولياً، وكذلك محصول التمور العالية الجودة. إن توقعات النمو في تونس ستتراجع هذا العام الى ٠,٠٥ بالمئة حسب التصريحات الرسمية بعد أن كانت معدلات النمو تتجاوز ٤ بالمئة لسنوات متوالية قبل الثورة.

ويعاني الاقتصاد التونسي أيضاً تفشي الفساد في أجهزة الدولة وبيروقراطيتها، وانتشار ظاهرة السوق الموازية والتهرب الضريبي، التي أنهكت موارد الميزانية العامة وزادت من عجزها، وارتفعت معدلات التضخم إلى ٥,٦ بالمئة. وأصبح غلاء الأسعار فاحشاً، مما جعل أغلبية الشعب في ضنك من العيش، وغَدَا ٢٤ بالمئة من السكان فقراء حسب تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية، كما أن سعر صرف الدينار التونسي في تراجع مستمر تجاه العملات العالمية، مما يستدعي التدخل المستمر للبنك المركزي. وإن الصادرات لا تغطي سوى ٧٠ بالمئة من كلفة الاستيراد، مما جعل الميزان التجاري في عجز دائم. وعلينا أن لا ننسى الدور السلبي الذي تؤدّيه القوى المتضررة من الثورة وتَشَبُّثِها بمختلف الطرائق والأساليب لاستعادة مكانتها وتأثيرها في توجهات البلد الاقتصادية.

إن الحل للمشكلة الاقتصادية في تونس لا يمكن أن يكون تونسياً بحتاً، ولا بالاعتماد على الوعود الغربية والأمريكية حصراً، وإنما يكمن في تفعيل الاتحاد المغاربي الذي تؤدّي فيه تونس دوراً محورياً، بما يتوافر لديها من طاقات بشرية متخصصة وسياسات متزنة، بعيدة من المحاور والصراعات، وبنية تحتية جاهزة للسياحة والاستثمار. وفي حال تأخر الحلول العملية وفقدان الأمل في الأمد المنظور، فسَيعزِف الشباب عن المشاركة في العملية السياسية، وسيلجأ إلى المنظمات

الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة دولياً ويغامر في هجرة «الحرّاقين» عبر البحر بحثاً عن الفردوس المفقود، أو الانتحار الذي بات مألوفاً، ولا يهز الضمائر والمشاعر.

لقد قُرع ناقوس الخطر في تونس؛ فإما الانطلاق في برنامج توافق وطني يُنقِذ البلد من الدوامة التي تَلُفُه، وإما أن تتحول تونس الى دولة فاشلة. وهذا ما يسعى ويخطط له الأعداء. وآمل أن يتنبّه له محبّو الوطن وعشاق الحرية والساعون إلى الكرامة والعيش الكريم الذين ضحوا بنضالاتهم عبر العهود والسنين، فيلتقطون اللحظة التاريخية المواتية للإمساك بزمام الأمور، ويضعون الأسس السليمة لمشروع نهضوي جديد، بمشاركة جماهيرية واسعة، وتعبئة للطاقات والموارد الداخلية والخارجية، لضمان وطن حر وشعب سعيد.

المناقشات

١ ـ واثق سالم الهاشمي

أصبحت البلاد العربية ضحية صراع بين الدول الكبرى الولايات المتحدة وروسيا، وصراع إقليمي إيراني ـ تركي، جعل من بلدان المنطقة تتمحور بين المعسكرين. ويمكن الخروج من نتائج هذا الصراع بإشكاليات مختلفة:

١ ـ الربيع العربي الذي لم يكن ربيعاً يجمعنا، ولّد ظاهرة ما يسمى الإسلام السياسي وولّد صراعاً طائفياً وقومياً وإثنياً.

٢ ـ إضعاف قضية العرب الأولى (القضية الفلسطينية) وانشغال الدول العربية بصراعاتها الداخلية فضلاً عن إضعاف دول المواجهة مع الكيان الصهيوني عسكرياً.

٣ ـ بروز ظاهرة الإرهاب بشكل كبير ومؤثر في أمن واستقرار دول المنطقة.

٤ ـ انهيار في اقتصاد أغلب البلدان العربية، وبخاصة بلدان الربيع العربي.

٥ ـ الحنين بعد الربيع العربي والتجربة الإسلامية إلى الحكم العسكري، كما حدث في مصر (السيسي) أو العودة إلى رجالات العهر القديم (تونس).

٢ ـ أديب نعمة

أبدأ من نقد مفهوم المرحلة «الانتقالية» ومفهوم «الانتقال الديمقراطي». إن وصف المرحلة بالانتقالية بسيط جداً مقارنة بطبيعة التحول الذي تشهده البلدان العربية ومنها تونس. واستخدامه قد يكون مضلِّلاً بعض الشيء، وهو منقول بطريقة غير مناسبة من وصف عملية انتقال دول أوروبا الشرقية من الاقتصاد الدولتي الموجّه إلى اقتصاد السوق الرأسمالي. كما أن تحديد التحول في هذه المرحلة في بلداننا بأنه انتقال ديمقراطي، فيه المزيد من التشويه واستباق الأمور.

في تونس، كما في البلدان العربية الأخرى، تم الحراك الشعبي تحت شعارات العدالة والحرية والكرامة والتشغيل وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، ولم يتم تحت شعارات قومية أو إسلامية أو طبقية ـ اشتراكية. ومعنى هذا، أن الملايين من الشباب والمواطنين في الوطن العربي قد «صوتوا» في الشارع وأعلنوا خياراتهم في هذا الاتجاه وهو الاتجاه الأغلب عددياً، لا التوجهات الأخرى. ولا يمكن أن نغفل هذا الواقع، والربيع العربي قد أحدث تغييراً جوهرياً.

لا بد من التحفظ على التحليل التبسيطي للعملية الانتخابية في تونس وغيرها. أليس هناك مبالغة في وصفها بالانتخابات الديمقراطية من دون تحفظات في ظل عزوف الشباب بنسبة عالية جداً عن المشاركة في الانتخابات. المشكلة أن آلية الانتخابات نفسها، والاقتصار على مسار حصري هو إنتاج الديمقراطية التمثيلية من خلال الانتخابات، منحازة لصالح القوى المنظمة، وهي في غير صالح الشباب والفئات غير المنظمة، التي صنعت التغيير في الشارع. لذلك، فإنّ المشكلة البنيوية هي أن صورة البرلمانات التي انتخبت بعد الربيع العربي (في تونس مصر)، لم تكن على صورة الحراك الشعبي. ولا يختلف الأمر في تونس بين برلمان النهضة الأول أو برلمان نداء تونس الثاني. وفي الحالتين، لم يكن بالإمكان أن تنجح النهضة أو نداء تونس بهذا الشكل، لو لم يمتنع الشباب عن المشاركة في الانتخابات. وهذه هي المشكلة الحقيقية التي يجب التصدي لها، والتي لا يمكن اختزالها في آليات الانتخابات والآليات المؤسسية.

٣ ـ محمد مصطفى القباج

إنّ حالة تونس تحتاج إلى تحليل علمي ومُعَمّق لجانبين اثنين: الجانب **الأول**، وأرجو أن لا أُفهم أنني أمدح الاستعمار أو أنني أجمّل صورته، فكلّنا ضد الاستعمار وقاومناه بشدة. ولكن هذا الاستعمار له فضل تسريع وتيرة التحديث مُؤسّسياً وبنيوياً، وفسح المجال أمام دعاة التحديث للاستيلاء على دفّة الحكم السياسي. وحين تم ذلك، أقصوا علماء الدين ومجتهديهم مما أدى إلى تقوية ظاهرة التديّن، فانزوى رجال الدين واتجه بعضهم إلى الاصطفاف إلى جانب الحداثيين ومنحهم شرعية دينية مزيّفة. وكان أيضاً من نتائج هذه السّيرورة تفسُّخ النسيج الاجتماعي. وبرز في الجو تديّن متساهل وتديّن متطرف كامن، يترعرع يوماً بعد يوم إلى أن وقع الانفجار الذي آلت إليه الأمور في تونس.

الجانب **الثاني** الذي يحتاج منا إلى تحليل علمي رصين هو البحث عن الكيفية التي تحقّق من خلالها التوافق السياسي. علماً أن راشد الغنوشي تنبّه بذكاء إلى خطورة التشبث بالسلطة، وهو من الذين تكوَّنوا فلسفياً. علماً أن المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي الجامعي ـ وقد أسهمت شخصياً في ذلك ـ عمِلَ على إشاعة فكرة الحوار العمومي من دون خلفيات سياسية. وبالمفهوم «الهابرماسي» الذي لا يُقصي أحداً، ولا يقصي أي فكرة أو صوت للوصول إلى ما به، يتأسّس

البناء الديمقراطي الذي يفصل في إشكالية التوفيق بين الحداثة والأصالة. هذا أمر لا يخصّ الحالة التونسية، ولكن يمكن أن يُعمّم على باقي البلدان المغاربية، بل وباقي البلدان العربية.

٤ ـ هيثم عبد الله سلمان

أعتقد أن قيام الثورات في مصر وتونس ليس نابعاً من وجود نظم دكتاتورية مستبدة، وإنما هناك أسباب اقتصادية ومن أهمها: إخفاق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد والبنك الدوليين، إذ إن من المعروف أن تلك السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في مصر وتونس في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وإن جني ثمار تلك الإصلاحات الاقتصادية تأتي أكلها خلال ثلاثين سنة تقريباً، من خلال توسيع الطبقة الغنية وتوسيع الطبقة المتوسطة على حساب تضييق الطبقة الفقيرة. بيد أن إخفاق تلك السياسات الإصلاحية في مصر وتونس أدى إلى توسيع الطبقة الفقيرة، ومن ثم اندلعت الثورات للتخلص من حالة الفقر والفساد والبطالة.

٥ ـ آمنة الزعبي

يشكر الأجهوري على التلخيص المفيد الذي أدلى به، وسلّط الضوء على الكثير من الحقائق والمعلومات حول الحالة التونسية. وأيضاً كل الشكر لكل من توفيق المديني وحسن نافعة على التعقيبين المهمين.

أولاً: رغم كل التحديات التي تواجهها تونس أو الحكومة التونسية الآن، حكومة السبسي، واحتمال عدم قدرتها على الوفاء بوعودها التي قطعتها للشعب التونسي، إلا أن تجربة تونس أو ثورة تونس ـ ثورة الياسمين ـ كما أتفق على تسميتها منذ البداية، تعتبر ثورة ملهمة لكل الشعب في الوطن العربي، حيث انتفض الشعب التونسي بشكل قوي ومؤثر وسلمي في مواجهة نظام غنائمي مستبد؛ فاحتكر كل مصادر النفوذ والسلطة والثورة، وتمكّن من اقتلاعها. وفي ظل المشهد العربي الراهن المقلق والمخيف ـ من التفكيك إلى الإرهاب ـ فإن الثورة التونسية أنجزت بتسميتها جزءاً لا يستهان به من أهدافها. ومن الجدير بالذكر أن المجتمع المدني التونسي له كبير الأثر بكل أطيافه من منظمات حقوقية ونقابات عمالية ومنظمات نسوية في تحفيز الثورة، وتحقيق منجزاتها، وقيام عقد اجتماعي جديد يكرس قيم المساواة والمواطنة والعدالة وحقوق المرأة.

وأشير إلى أنّ المجتمع المهني التونسي قد حاز على جائزة نوبل للسلام، والمرأة التونسية جازت هذا العام على جائزة مجلس القيادات النسائية العالمي، احتراماً لهن واستحقاقاً لنضالهن.

٦ ـ سليمان عبد المنعم

لديّ ثلاثة تعليقات على ما دار في هذه الجلسة:

الأول: أننا ما زلنا نحتاج إلى القيام بعملية مقاربة للثورتين/الحالتين التونسية والمصرية. بالطبع نظمت ندوات في هذا الموضوع من قبل، لكن أحسب أننا ما زلنا نحتاج إلى مقاربة جديدة، ولا سيما بعد الانتخابات البرلمانية في كل من تونس ومصر، لكي نستخلص الدروس، ونستظهر الدلالات في كل منهما. حبذا لو قام مركز دراسات الوحدة العربية بمثل هذه المهمة، وأصدر أعمالاً مثل هذه الندوة في كتاب.

الثاني: وبشأن ما قيل عن عوامل الثورة في تونس؛ فالواقع أن عوامل الثورة قائمة في المجتمع العربي عموماً، وكل ما هنالك، أن هذه العوامل تبقى كامنة في بعض المجتمعات، وتبدو ساخنة فوق السطح في أخرى.

الثالث: برغم خصوصية الحالة المصرية، وبحكم موقع مصر الاستراتيجي ودورها التاريخي، فإن الثورة/الحالة التونسية تظل في غاية الأهمية لأن تونس، في وضعها الحالي، لن تضطلع بتجسير الفجوة (وهناك بالفعل فجوة) بين المشرق العربي والمغرب العربي. ولا وجود لهذه الفجوة على صعيد النخب الثقافية، لكنها بقيت قائمة (على نحو ما) على الصعيد الجماهيري.

٧ ـ رضوان سليم

يعكس الوضع في تونس مفارقات الاحتجاجات العربية في مجملها. وأقصد بذلك تناقضات الوعي العربي:

ـ فوز الإسلاميين بالتصويت الانتخابي رغم التاريخ العلماني السياسي لتونس.

ـ انفجار العنف الإرهابي والاغتيالات السياسية في بلد عُرف بسلميته وتلاحمه الاجتماعي.

ـ انهيار اقتصادي وتأخر اجتماعي رغم أن منطلق الاحتجاجات هو التهميش الاجتماعي.

ـ عودة أو رجوع النظام السياسي، رغم الانتفاضة، إلى المرحلة البورقيبة، بل الرجوع إلى رجالات بورقيبة.

ـ التقسيم الاجتماعي القائم حول القيم الأخلاقية، سيفرض في المستقبل تناوباً على السلطة بين الإسلاميين والعلمانيين أو السقوط في هباء العنف.

٨ ـ سعيد سلطان الهاشمي

لدي ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى: يبدو أن استخدام تعبير «ما يسمى الربيع العربي» الذي يردده أغلب حضور هذه الندوة يعكس تأزيماً حقيقياً تعانيه النخبة العربية. إذ لا أحد ممن يجلس في هذه القاعة، في تصوري على الأقل، كان يقول «ما يسمى الربيع العربي» في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. كان الجميع يفاخر بـ «الربيع»، ويتسابق إلى إعلاء سقف الأحلام والتطلعات، وهذا حق مشروع. أفهم

تماماً اللايقين الذي أصاب الجميع بعد الأحداث التي عصفت بالمنطقة، وأظن أننا هنا نجتمع لكي نتساءل ونبحث ونفكر في الأسباب والمآلات والآمال. إن طريقة استخدام «ما يسمى الربيع العربي»، في تصوري، تسلّلت من الخطاب الإعلامي إلى الأنظمة السلطوية الحاكمة الرافضة والمعادية لأي تغيير، ومن باب أولى لأي ثورة. لقد كان ربيعاً بحق، وفي حينه؛ ربيعاً لأنه عبّر عن تطلعات الإنسان لأجل الحرية والعدالة والكرامة. التاريخ يشهد بذلك، والتضحيات شاهدة وخالدة. أن يكون ذلك شيء، وأن تتحول مساراته، شيء آخر، ولذلك أسبابه ونتائجه. وواجبنا نحن هنا هو الحفر والتنقيب عنها وبصوت مسموع. أتمنى على النخب المُفكّرة أن تتنبّه وتحذر من خطورة استخدام وترويج هذا اللايقين المقبل من أدبيات وخطابات الثورة المضادة.

الملاحظة الثانية: واضح أن عنوان الندوة «مستقبل التغيير في الوطن العربي» وسؤالي: أين الذين صنعوا الثورة؟! أين من حرك الشارع العربي؟! أين من يستهدفهم التغيير أولاً؟ أين المستقبل؟ أين الشباب؟! متوسط أعمار الحضور في هذه القاعة يتجاوز الخمسين عاماً. كُنت أتمنى من مركز دراسات الوحدة العربية أن يعطي الفرصة لأصوات الشباب، وبخاصة لأولئك الذين ساهموا في الميادين ووسائل الحراك الشعبي بفضائَيْه: الحقيقي والافتراضي. تمنيت لو أُفسح في المجال أمام الشباب والعمال وممثلي المجتمع المدني للتعقيب على ورقة كل بلد عربي لنضمن تصوراً أكثر اتساعاً، وأقرب إلى روح الرأي العام العربي، وأكثر صدقية لمبدأ الشراكة لأجل المستقبل. ولا يكفي أن تعقد ندوات مغلقة للشباب وحدهم بمنعزل من النخب المعنية بالتفكير والتنظير.

الملاحظة الثالثة يبدو أننا لم نبارح بعد، لغة اللوم والشيطنة، بل والتخوين بين التيار القومي والتيارات الإسلامية! إنه لأمر مؤسف حقاً أن الربيع العربي لم يعلّمنا درس التسامي على الخلافات التي أقعدتنا وعطّلت الكثير من الممكنات والمساحات المتوخاة من: التفكير عوضاً من التكفير، والنقد بدلاً من الاتهام. تنظير كهذا، برر ثقافة الإقصاء المتبوعة بسياسات الانتقام والاجتثاث العنفي، لمن سبق في السلطة، الأمر الذي أرعب الناس على سلامتهم الشخصية وعلى أحلام أجيالهم، إذ إن التاريخ يخبرنا أن الإساءة لا تنسل إلا إساءة أخطر منها وأكثر إيلاماً، لتتحول إلى متوالية لا نهاية لها من الثأر والسحائم والانتقامات. والشباب العربي أبلغ ما أعلنه للعالم في ثوراتهم هو تجاوزهم للأيدلوجيات المُحبِطة والقوالب المُهدِرَة للزمن والطاقات: فهلّا أصغينا، ولو قليلاً، إلى صوت الاختلاف الفكري وأهميته في مسيرة الإصلاح الشاق والطويل، بدلاً من اجترار الصراعات ذاتها، باللغة نفسها والشعارات عينها، والنتيجة ماثلة أمامنا كالشمس في رابعة النهار!

٩ ـ أحمد حلواني

لتونس ومثقفيها مكانة كبيرة في حركة النهضة العربية من أبي القاسم الشابي إلى جامع الزيتونة إلى رواد وأساتذة كثر. مع تأييدي لما ذكره سليمان عبد المنعم أن كل الأقطار العربية قابلة أو جاهزة لانتفاضات ضد سلطاتها مطالبة بتحسين أوضاعها الديمقراطية، بعد ثورة تونس ومصر سألت

السفير الليبي بدمشق عن الحالة الليبية، فقال من الصعب على ليبيا أن تبتعد عما يجري في شرقها وغربها (مصر وتونس). واستذكر المناقشات الكبيرة التي سبقت انتفاضة سورية وأحداثها الخطيرة المؤسفة وإمكانية نجاحها في ضوء الخبرات الماضية منذ تسلم البعث الحكم.

مسيرة تونس الحالية بمضمونها السياسي السلمي والديمقراطي في عقده الاجتماعي، التي حازت على جائزة نوبل للسلام، موضوع مهم وجدير بالدراسات والنشر مع إمكانية التطوير والمعايشة لتكون عظةً وتجربة قابلة للحياة والتطبيق في الأقطار العربية التي تعيش حالة غليان قائمة.

١٠ ـ محمد محسن الظاهري

إن إشكالية الحديث عن محور «الما بعديات» ما زالت مستمرة؛ حيث إن الحالة التونسية تؤكد هذه الإشكالية، حيث تم الحديث عنها من أرضية ما يمكن تسميته بـ «ما قبل البعديات»، حيث يلاحظ حضور ما أسميه معضلة التحايل من دون تحول أو الانتقام من دون انتقال! ومن شواهد هذا الاستنتاج أن الحالة التونسية أكدت أن نظام بن علي هو امتداد لنظام بورقيبة؛ باعتبار أنه قد جاء في سياق تغيير شكلي. وهكذا لا يزال الوضع في تونس استمراراً للسلطة المقبلة.

كما يلاحظ أن الباحث قد استخدم مفهوم الالتباس. وفي هذا السياق، يتعين تأكيد أن من وظائف المنهجية والبحث مهاجمة «الالتباس» والغموض. وعلى الرغم من أن الباحث قد أوضح عبر مقدمته الجانب القانوني لمفهوم «الالتباس»، ولكن يبدو أن توظيف المفهوم في المجال السياسي لا يساعد على اكتمال التوضيح. وهكذا يمكن القول إن كلا الحالتين (المصرية والتونسية) قد أكدتا استمرار القبليات، امتداداً للماضي السياسي الاستبدادي.

الفصل الرابع

المرحلة الانتقالية وآفاقها في اليمن

محمد محسن الظاهري(*)

يتناول هذا البحث بناء الدولة ومعضلات المرحلة الانتقالية وآفاقها في اليمن، بدءاً بتنويهٍ منهاجي، والمقولة الرئيسة التي ينطلق منها، وتبيان خصوصية مفهوم الدولة اليمنية وسماتها وإشكاليات بنائها، مروراً بتحليل الواقع الانتقالي اليمني عبر مراحل تحليلية، ودراسة أدوار الفاعلين السياسيين في المشهد اليمني، وتحليل سياسات النظام الانتقالية، وأدوار القوى الخارجية، وانتهاءً برصد أهم معضلات المرحلة الانتقالية، إضافة إلى نظرة مستقبلية حول مآل المرحلة الانتقالية وآفاقها.

وانطلاقاً من القاعدة المنهاجية التي تؤكد ضرورة تناول الجزئية موضع التحليل والتفسير بالسياق العام الذي تقع في إطاره هذه الجزئية، والمتمثلة هنا بالمرحلة الانتقالية وآفاقها في اليمن؛ سيتم تناول هذه المرحلة ومعضلاتها وآفاقها في إطار بيان سمات الدولة اليمنية، وخصوصية مفهومها، وطبيعة بنائها، وإشكالياتها، وفقاً للتقسيم التالي:

أولاً: المقولة الرئيسة وتوصيف المرحلة الانتقالية

ننطلق هنا، من مقولة توصيفية للمرحلة الراهنة حيث يعيش اليمن مرحلةً من سماتها: دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف، ونخبة حاكمة ضعيفة؛ بسبب ضعف ركائز كلٍ من المجتمع والدولة وتآكلها.

(*) أستاذ جامعي ورئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء.

لقد عرف الواقع السياسي اليمني، وما زال، سياسات وظواهر غير سوية؛ حيث عانت البلاد حاكماً سابقاً وأحد اللاعبين السياسيين الحاليين[1] سعى إلى إطالة عمره السياسي عبر اتباع تكتيك «تقوية الضعيف؛ لإضعاف القوي، وإضعافهما معاً في المآل الأخير»؛ عبر تسييس التنوع المجتمعي في ثنائيات صراعية، والسعي إلى الحكم عبر التوازن النزاعي، وتهميش المؤسسات، وحربنة الحياة السياسية ومحاكاة الخارج والتأثر والانفعال به وتالياً ظهور ما يمكن تسميته «الانتقال إلى الأضداد»؛ فقد تم «تحوير» بوادر «التحول السياسي» إلى «تحايل سياسي»، و«المعارضة السياسية» إلى «معاركة سيفية»[2]، والتوجه نحو «التوريث السياسي» إلى «توريط سياسي»، و«المشاركة السياسية» إلى «مشارسة سياسية»، و«التداول السلمي للسلطة» إلى «تمديد سلمي أو عنيف للسلطة»[3].

ولذا فقد ظهر أسوأ القديم (القبيلة)، ومتخلف الحديث (الحزب)؛ حيث تعانق الأسوأ (قيماً وسلوكاً)، وظهرت مؤسسات حديثة الشكل والمبنى، وتقليدية الجوهر والمعنى. أما الدولة اليمنية، فقد اختُزلت في شخص الحاكم وقلة من أتباعه ومتزلفيه!

وهكذا كانت حصيلة ما سبق غياب دور الدولة، وحضور شرعية اللاشرعية، إضافة إلى المشهد الراهن بما يتسم به من عدوانٍ خارجي، واستئسادٍ وتنمُّرٍ واحترابٍ داخلي.

ثانياً: خصوصية مفهوم الدولة اليمنية وسماتها وإشكاليات بنائها

سنتناول هنا خصوصية الدولة اليمنية وسماتها، التي تكونت عبر نشأتها التاريخية، إضافة إلى تبيان إشكاليات بنائها.

١ ـ خصوصية مفهوم الدولة اليمنية وسمة نظامها السياسي

بداية، يتعين التوضيح أنَّ دراسة خصوصية الدولة اليمنية ضرورة منهجية لا تعصبٌ وطني أو «شوفيني». صحيح أنَّ ثمة قوانين عامة تنطبق على كل الظواهر، لكن هذه القوانين العامة لا تلغي خصوصية الظاهرة، حيث يتعين التركيز على الخصائص التفصيلية والنوعية للظاهرة المدروسة.

إنّ دراسة النشأة التاريخية للدولة اليمنية واستقراء سماتها، في إطار خصوصيتها، يشيران إلى أنَّ الدولة اليمنية تتسم بثنائية نظامها السياسي؛ حيث تحتضن نظامَين سياسيَّين، متجاورَين ومتفاعلَين في آنٍ معاً، هما النظام السياسي القبلي، والنظام السياسي (الرسمي ـ التحكيمي).

---

(١) المقصود هنا، الرئيس السابق علي عبد الله صالح والذي لا يزال لاعباً سياسياً وعسكرياً في المشهد الراهن.

(٢) المقصود هنا بـ «المعاركة السيفية» نسبة إلى السيف واستخدام العنف.

(٣) يتعين التنويه هنا، إلى أننا لا نحمِّل الرئيس السابق علي عبد الله صالح كل المسؤولية في ما حدث بل معظمها، ويشاركه المسؤولية، وإنْ بنسبة أقل، نائبه الذي غدا رئيساً عبد ربه منصور هادي، عقب التوقيع على المبادرة الخليجية في الرياض بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣، وتزكيته شعبياً في شهر شباط/فبراير من عام ٢٠١٢، وكذا بقية الحركات الاجتماعية والأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة والمشاركة في الحكم.

أ ـ مفهوم ثنائية النظام السياسي للدولة اليمنية

نتيجة لطبيعة الإطار المجتمعي اليمني، وما يفرز من ثقافة سياسية تحكيمية فإن الدولة اليمنية، وفقاً لاستنتاجنا[٤]، تتسم بثنائية نظامها السياسي. حيث تحوي نظامين سياسيين متفاعلين ومتمايزين في آن معاً، هما: النظام السياسي القبلي، والنظام السياسي (الرسمي ـ التحكيمي)؛ فالنظام السياسي القبلي يرتكز على العصبية القَبليَّة (بالمفهوم الخلدوني). ويركن إلى خصوصية مفهوم القَبيلة اليمنية التي هي سياسية بحكم التعريف. كما أنَّ النظام السياسي (الرسمي ـ التحكيمي) يستند، بدوره، في بداية نشأته إلى صراع العصبيات القَبليَّة، والقوى الاجتماعية الأخرى وتوازنها.

ب ـ مفهوم النظام السياسي (الرسمي ـ التحكيمي)

يُقصد هنا، بكلمة «رسمي» الواردة في العنوان، أنَّ من يترأس النظام السياسي في اليمن، هي السلطة الحاكمة العليا في الدولة. ومن ثم هي السلطة «الرسمية» العليا التي تتولى رئاسة الدولة اليمنية. وهذا النظام السياسي يوسم بأنه «رسمي»؛ لأن من يتسنمه يُعد مفوضاً «رسمياً» في تسيير أمور المجتمع والدولة، مستنداً في ذلك إلى الدستور والقوانين المعلنة في الدولة اليمنية. كما أن هذه السلطة الحاكمة تملك «رسمياً» حق احتكار استخدام القوة في الدولة، وتترأس، أيضاً المؤسسة العسكرية، إضافة إلى امتلاكها حق صنع القرار السياسي واتخاذه، وتوزيع جميع الوظائف والمناصب في الدولة اليمنية. كما أن هذه السلطة الحاكمة (رئيس الدولة) لا تعتمد بالضرورة، في وصولها إلى سدة الحكم وتَسنُّمها رئاسة الدولة اليمنية، على النظام القبلي، أو الركون إلى قبيلة ما «دائماً»، بل قد توجد آليات أخرى متعددة تساعد على «القفز» إلى قمة الهرم السياسي اليمني، ومن هذه الآليات: المؤسسة العسكرية، والتنظيم السياسي، أو العامل الخارجي.

أما لفظة «تحكيمي» الواردة، فتؤكد، هنا، حضور «العامل القبلي»، ودوره في إيصال من سيتولى رئاسة الدولة اليمنية، ودعمه لمن يتولى النظام السياسي «الرسمي»، وفقاً لثقافة التحكيم القبلي، ومن ثم المجتمعي[٥].

ج ـ النظام السياسي القبلي اليمني في إطار مفهوم القبلية السياسية

تشكل القبيلة اليمنية مفهوماً سياسياً يجمع بعضاً من سمات الحزب السياسي، وجماعات الضغط أو جماعات المصلحة، وهي فاعلة في السياسة ومنفعلة بها رغم تفاوت القبائل اليمنية من حيث القوة والضعف، وتباين مواقفها وتحالفاتها السياسية، وتعدد آليات النظام السياسي القبلي في

---

(٤) للتعرف تفصيلاً إلى تأصيل نظري وشواهد تطبيقية لخصوصية مفهوم الدولة اليمنية وثنائية نظامها السياسي (الرسمي ـ التحكيمي) و(النظام السياسي القبلي)، وكيفية قيامهما، انظر: محمد محسن الظاهري، **المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤)، ص ١٨٥ ـ ٢٠٠ و٢٢٨ ـ ٢٣٣.

(٥) عن كيفية قيام النظام السياسي (الرسمي ـ التحكيمي) في اليمن، وشواهد وجوده، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٩ ـ ١٩٦.

التعبير عن مطالبه وحاجاته، وتباين عوامل القوة والضعف في هذا النظام. وهكذا فالقبيلة اليمنية ـ إذاً ـ فاعلة في السياسة ومنفعلة بها.

وفي هذا الصدد، يمكن القول إن خصوصية الدولة اليمنية واحتضانها هذه الثنائية (النظام السياسي الرسمي ـ التحكيمي والنظام السياسي القبلي) ليس في مصلحة وجود دولة ومجتمع قويَّين؛ حيث إن حضور الدور السياسي للقبائل يساهم، غالباً، في إضعاف مؤسسات الدولة الحديثة، وإن كان في مصلحة الحكام المستبدين والفاسدين. ولذا، فإنَّ المرغوب فيه حضور الدولة بمؤسساتها الحديثة الفاعلة، القادرة على تأسيس دولة الحق والعدل وحكم القانون.

٢ ـ إشكاليات الدولة اليمنية

تعاني الدولة اليمنية إشكاليات متعدّدة، منها، أنها:

أ ـ دولة يمانية متَوْأَمة صراعياً أفضت إلى تعايش الأضداد وتزامنها

إنَّ استقراء النشأة التاريخية للدولة اليمنية يدفع إلى الاستنتاج بـ «تَوْأَمة» هذه الدولة صراعياً، مما نجم عن هذه التَوْأَمة ما يمكن تسميته بتعايش الأضداد وتزامنها. وللتدليل على هذا الاستنتاج يمكن تناول سمة هذه الدولة اليمنية بمسماها الحالي، وقبلها الوضع «المتَوْأم» على مستوى دولتَي الشطرين (شمالاً وجنوباً).

فعلى الرغم من أن اليمن قد عرفت التجزئة والتشطير قبل توحيدها في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، إلا أنها قد كانت كـ «التَوْأَم»؛ حيث عانت ما يعانيه «التَوْأَمان» من أفراح وأحزان، رغم ما كان يبدو على كلا الدولتين (المجزأتين) آنذاك، من تباين في «العباءة الأيديولوجية» التي تزيّا بها كل شطر. ومن شواهد هذا الاستنتاج ومؤشراته ما يلي:

إنَّ اليمن المجزأة كانت كـ «التَوْأَم»؛ عانت ما يعانيه «التوْأَمان» عادةً من أفراح وأتراح، رغم ما قد يبدو من تباين في «العباءة الأيديولوجية» التي لبسها كل شطر[٦]. فعلى الرغم من الاختلاف المُعلن في الإطار المرجعي والأيديولوجي (ماركسية الجنوب، وقومية الشمال وإسلاميته)، وما قد يبدو من تباين في الخبرة السياسية للحزبين الحاكمين في كلا الشطرين إلا أن الوطن اليمني بشطرَيه كان «كالجسد الواحد»؛ فالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كانت متشابهة.

فسياسياً: اتسم الشطران بعدم الاستقرار السياسي بل كانت دورات العنف السياسي متشابهة، وبخاصة في قمة هرم السلطة السياسية.

إن الشطرين قد عرفا ما يمكن تسميته «التوْأمة السياسية»؛ ومن دلائل هذه «التوْأَمة»:

---

(٦) عن لاماركسية الجنوب، ولارأسمالية الشمال، يؤكد سالم صالح محمد، الأمين العام المساعد السابق للحزب الاشتراكي اليمني، أن: «... الإجراءات التي تمت في الجنوب لم تكن إجراءات اشتراكية... والإجراءات التي تمت في الشمال ليست رأسمالية...» انظر نص الحديث، في: **الوحدة** (صنعاء)، ١٩٩٢/٥/٢٢، ص ٢٧.

ـ المساواة العددية في رئاسة دولتي الشطرين؛ فقد حكم الشطرين عشرةُ رؤساء، خمسة رؤساء لكل شطر[٧].

ـ المساواة في توديع السلطة والحكم قسراً. من طريق التصفيات الجسدية[٨]. (رئيسان في الشمال ومثلهما في الجنوب).

ـ المساواة في توديع الحكم والسلطة «تنحِّياً» أو «إقالةً» (رئيسان من كل شطر)[٩].

وثقافياً: كانت الثقافة السياسية ثقافة طاردة لمفهوم التعددية السياسية والحزبية في كلا الشطرين؛ بفعل حظر الحزبية في الشمال، وواحدية الحزب في الجنوب.

واقتصادياً: كان اقتصاد كلا الشطرين متشابهاً، ويتسم بالضعف والهشاشة، ويعتمد ـ في الأغلب ـ على تحويلات المغتربين والمعونات الخارجية.

واجتماعياً: إن التركيب الاجتماعي اليمني واحد؛ فالقبيلة في الشمال كانت حاضرة «قيماً ومؤسسة» وفي الجنوب غابت القبيلة «كمبنى» وبقيت «كمعنى»؛ بمعنى «بقيت كقيم قبلية مشوَّهة» زاوجت بين أسوأ ما في كل من القبيلة والحزب؛ ولذا كانت الصراعات الدموية كثيرة، ودورات العنف مستمرة[١٠].

وعلى الرغم من انتقال اليمن من مرحلة الدولتين المجزأتين إلى مرحلة الوحدة الاندماجية، إلا أنها ما زالت تعاني مما وسمناه بـ «التَوْأَمة الصراعية» أو الانقسامية الثنائية؛ إذ يُلاحَظ أنه قد غدا لدينا في اليمن رئيسان: رئيس للجمهورية، ورئيس لـ «اللجنة الثورية العليا». وعاصمتان: العاصمة صنعاء، التي أصبحت تحت سيطرة التحالف (الحوثي ـ الصالحي)، منذ سقوطها في ٢٠١٤/٩/٢١، والعاصمة عدن، التي أُعلنت كعاصمة مؤقتة في شباط/فبراير من عامنا الحالي (٢٠١٥).

أما «التَوْأَمة الصراعية» في مجال الإعلام، فقد أصبح لدينا قناتان تلفزيونيتان فضائيتان (تتنازعان الرسمية)، **الأولى** تتحدث باسم الرئيس عبد ربه منصور هادي، وحكومة خالد بحاح. وقناة **أخرى** تتبع (التحالف الحوثي ـ الصالحي). إضافة إلى وجود وكالتين للأنباء، كل منهما تدَّعيان تمثيلهما لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ».

---

(٧) هـؤلاء الرؤساء هم: في الشطر الشمالي: عبد الله السلال، عبد الرحمن الإرياني، إبراهيم الحمدي، أحمد الغشمي، علي عبد الله صالح. وفي الشطر الجنوبي: قحطان الشعبي، سالم ربيع علي، عبد الفتاح إسماعيل، علي ناصر محمد، علي سالم البيض.

(٨) قُتل في الشمال الرئيسان: إبراهيم الحمدي (١٩٧٧/١٠/١١)، وأحمد الغشمي (١٩٧٨/٦/٢٤) أما في الجنوب فقد قُتل كل من: سالم ربيع علي (١٩٧٨/٦/٢٦)، وعبد الفتاح إسماعيل (١٩٨٦/١/١٣).

(٩) نُحي كلاً من: عبد الله السلال، وعبد الرحمن الإرياني من الشمال، وقحطان الشعبي وعلي ناصر محمد من الجنوب.

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: الظاهري، **المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية**، ص ٤٩٨ ـ ٥٠٠.

وفي هذا الصدد، يبدو أن ثمة أسباباً كثيرة لهذه التوأمة الصراعية التي عرفها التاريخ السياسي اليمني الحديث والمعاصر. ومن ضمن هذه الأسباب: طبيعة بناء الدولة اليمنية وثنائية نظامها السياسي، إضافة إلى طبيعة الثقافة السياسية اليمنية السائدة، التي تتسم بالعنف وعدم الاعتراف بالآخر السياسي وسعي الحاكم إلى إطالة عمره السياسي عبر العبث بمكونات المجتمع اليمني وتنوعه وتحويلها إلى ثنائيات نزاعية وصراعية؛ بهدف توليد ثقافة تحكيمية تعيد إنتاج الصراع وتمد عمر الحاكم (المحكم) في آنٍ معاً!

ب ـ دولةٌ غائبة بمؤسسيتها ومهامها وحاضرةٌ بشخصانية سلطتها وقيودها

بالرغم من الحضور التاريخي للهوية اليمنية العامة المشتركة، إلا أنَّ الدولة اليمنية فشلت في القيام بوظائفها؛ فقد تدنت قدرات الحكومات اليمنية المتعاقبة وعجزت عن تعبئة الموارد المادية والبشرية. كما يلاحظ عجز النظام السياسي اليمني عن توجيه سلوك الأفراد والجماعات وضبطها. وفي هذا السياق، يُلاحظ افتقار الدولة لحكم المؤسسات، وكراهية الساسة اليمنيين للمؤسسية، وولعهم لاختزالها في شخوصهم.

تتمثل الإشكالية الصارخة في الجسد السياسي اليمني بوجود مبانٍ حديثة، ونخب قديمة. كما إن ثمة أفكاراً جديدة ومؤسسات تحديثية (كالأحزاب)، في مقابل استمرار تعايش اجتماعي وسياسي مع أسوأ ما في الماضي، وهكذا يتم تجديد المبنى مع بقاء جمود المعنى واستمراريته[١١].

ج ـ دولةٌ اختزلت مفهوم الوحدة في إطار التعدد إلى واحدية قمعية

على الرغم من اتسام الإطار المجتمعي اليمني بالتعدد والتنوع إلا أن هذا التنوع، غالباً، ما يُختزل في ثنائيات مُسيّسة ومستقطبة، حيث تسعى الدولة عبر السلطات الحاكمة (فاقدة أو ناقصة الشرعية) إلى زرع ثقافة الخصام، صرعنة التحول المجتمعي وتحويله إلى «ثنائيات نزاعية».

صحيح أنه لا يمكن تحميل الحاكم السياسي وحده، وزر «ثقافة الخصام» وتبعاتها التي عرفتها بعض مكونات المجتمع (القبائل اليمنية تحديداً)، لأن ثمة مكونات وروافد وأبعاداً تاريخية ومجتمعية لهذه (الثقافة الخصامية)؛ إلا أن هذا لا يحول دون تأكيد وجود شواهد تومئ إلى وجود دور لهذه السلطات الحاكمة المتعاقبة في رفد هذه الثقافة النزاعية والخصامية في اليمن، في بعض المراحل التاريخية، ومنها التاريخ المعاصر.

وهنا، يمكن التأكيد أنَّ الوحدةَ اليمنيةَ ليست صنماً يُعبَد، ولا شيطاناً يُصفَّد، بل إنّها وحدةُ وطنٍ، وأملُ شعبٍ يمانيٍ عانى طويلاً الحروب والتجزئة والتشطير، وأضحى فريسةً لطغاةِ الداخل وغزاةِ

(١١) للتعرف تفصيلاً إلى هذه الإشكالية، انظر: محمد محسن الظاهري، «ساسة اليمن وكراهية المؤسسية،» **الخليج** (الشارقة)، ٢٠١٠/٨/٢٧، <http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/CB82F5BA-6ECD-4FC3-AB67-6A653231D6F6>.

الخارج. وعلى الرغم من أن الوحدة كانت من أهم مصادر شرعية السلطة الحاكمة السابقة، إلا أن حضور الفساد والاستبداد، وتهميش النهج الديمقراطي ثم تغييبه، قد أدى إلى نشوب أزمة هوية، وظهور ما عُرف بالحراك السلمي في المحافظات الجنوبية عام ٢٠٠٧.

نعم إن القضيةَ الجنوبيةَ قضيةٌ عادلةٌ، بل هي بمنزلة «أم القضايا اليمنية»، ولكن يتعين ألا تُرادف مفهوم الانفصال، ولا تعني فك الارتباط، أو التبرّؤ من الهُوية اليمنية الجامعة والمشتركة[١٢]. لقد أرادها الشعبُ اليمني (وحدةً) مقترنةً بالتعدديةِ السياسيةِ والحزبية، فاختزلها الحكام إلى «واحدية» تنفي الآخرَ (اليمني) وتحرمه حقوقه وحرياته.

إنَّ الحل يتمثل بالوحدة في إطار دولة اتحادية تكفل لجميع اليمنيين واليمنيات تمتعهم بحقوقهم وحرياتهم، وتدفعهم إلى أداء واجباتهم. وحدة في إطار التعدد، مع الاعتراف بالآخر، من دون «خطوطٍ حمر»، أو تقديسٍ وتبخيس، أو تقزيم[١٣].

د ـ دولةٌ مستأسدة ثأرية تجاه الداخل وضعيفة خانعة أمام الخارج

إنَّ الدولة اليمنية ما زالت أقرب إلى مفهوم دولة انتهاك الحقوق والحريات. إنها دولة الجباية والواجبات؛ دولةٌ تُختزَل في شخوص حكامها، وبمنأى عن دولة الحق والعدل، وحكم القانون. أما على المستوى الخارجي، فإذا كنا قد أثبتنا عبر دراسات سابقة لنا، أنَّ اليمنيين غالباً ما يحاكون الخارج ويتأثرون به؛ إلا أن الإشكالية هنا، تتمثل بأنهم يحاكونه بشكل سلبي؛ بحيث يتأثرون وينفعلون به لا فاعلين فيه. إنَّهم يهربون من مشكلاتهم وأزماتهم وصراعاتهم باتجاه الخارج. إنَّها محاكاة الضعيف المنشغل في صراعاته وحروبه الداخلية، بل والمنهمك في القيام بدور «الحرب بالإنابة» لمصلحة القوى الخارجية (إقليمياً ودولياً).

وفي هذا السياق، أقول: إنَّه رغم حضور المقولة الخلدونية التفسيرية الصحيحة، التي مفادها أن «الطغاة يستجلبون الغزاة»؛ فإنَّ من الصحيح أيضاً أنَّ الطغاة لا يتعظون، مما ينجم عن ذلك ضعف كل من المجتمع والدولة، وتهديد وحدة اليمن وسيادة الدولة، ووضع اليمن في فخ الوصاية، منذ مدة غير قصيرة. وما صدور قرار مجلس الأمن الرقم (٢١٤٠) في ٢٦ شباط/فبراير٢٠١٤، بخصوص الأحداث في اليمن، والذي وضعه تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلا شاهد على هذا التدخل وهذه الوصاية[١٤].

---

(١٢) محمد محسن الظاهري، «الوحدة بين الصَّنميَّة والشَّيْطنَة،» موقع «المصدر أونلاين»، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، <http://almasdaronline.com/article/45972>.

(١٣) محمد محسن الظاهري، «وحدةٌ من دون تقديس أو تبخيس!،» موقع الأهالي. نت، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، <https://alahale.net/mobile/article/16579>.

(١٤) يتضمن القرار الأممي الرقم (٢١٤٠) «تشكيل لجنة عقوبات تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ لدراسة فرض عقوبات على جميع الأطراف التي تسعى إلى عرقلة عملية التحول الديمقراطي في اليمن». للاطلاع على =

ثالثاً: الواقع الانتقالي عبر مراحل تحليلية

كنا وكثير من الباحثين، قد تناولنا الواقع السياسي اليمني منذ قيام دولة الوحدة (١٩٩٠) بالدراسة، وصفاً وتحليلاً وتفسيراً واستشرافاً. وقد توصلنا في إحدى الدراسات، إلى أن النظام السياسي اليمني قد مر بمراحل تحليلية انتقالية متعدّدة، وسمناها بـ «المراحل الدالية»[١٥]. ويمكن القول إن النظام السياسي اليمني قد عرف ست مراحل تحليلية رئيسة هي:

١ ـ مرحلة التحديد (١٩٩٣ ـ ٢٠٠١)

بمعنى مرحلة تحديد مراحل تولي المنصب سواء أكان منصباً نيابياً أم منصباً رئاسياً. وهذه المراحل استمرت منذ قيام أول انتخابات برلمانية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠١، حيث يتم تعديل الدستور اليمني للمرة الثانية، ومددت مراحل كل من مجلس النواب ومنصب رئاسة الجمهورية. وبالنسبة لموقف المعارضة السياسية فقد كان في هذه المرحلة أقرب إلى التأييد.

٢ ـ مرحلة التمديد (ورطة تمديد السلطة دون تداولها) (٢٠٠١ ـ ٢٠١٠)

في هذه المرحلة عرفت الحياة السياسية اليمنية ظاهرة تمديد السلطة، وتأجيل الانتخابات النيابية. وهذا التمديد يُعد مؤشراً يدلّ على انتهاك أحد مبادئ الحكم النيابي الديمقراطي، وأحد أركانه؛ والمتمثل بضرورة تحديد مدة البقاء في المنصب السياسي، بمعنى انتخاب من يتولى السلطة مدّةً محددة، ثم يتم الرجوع إلى الشعب؛ لأنه مصدر السلطات، بحيث تتاح الفرصة لأن يقول الشعب كلمته ورأيه في نوابه وحكامه المنتخبين، بعد مضي مدّتهم القانونية المحددة وتفعيل مبدأ دورية الانتخاب. فإما أن يجدد الثقة بهم إن أنجزوا ووفوا بوعدهم وبرامجهم الانتخابية، أو يخلعهم الشعب وينتخب غيرهم. فالديمقراطية ترتكز على فكرة تبادل الأدوار، وتناوب السلطة.

إن من أهم شواهد «تمديد» السلطة دون تداولها في اليمن، تمديد مدّة ولاية علي عبد الله صالح من خمس سنوات إلى سبع سنوات، وفقاً للتعديلات الدستورية التي أجريت عام ٢٠٠١، كما أنه تم تمديد مدة مجلس النواب الحالي (السلطة التشريعية) عام ٢٠٠١ من أربع سنوات إلى ست سنوات، ثم مُدد له مرة ثانية لسنتين أخريين عام ٢٠٠٩ (حتى نيسان/أبريل عام ٢٠١١). كما أنَّ ما عُرف بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية قد أطالتا عمر هذا المجلس «الكهل» سنتين أخريين (حتى عام ٢٠١٣). وها نحن في أواخر عام ٢٠١٥ والمجلس (في إطار صراع الشرعيات وحضور واقع شرعية اللاشرعية) لم يُحل بعد! أما الرئيس التوافقي (عبد ربه منصور هادي) الذي أُنتخب في

= قرار مجلس الأمن الرقم (٢١٤٠) الخاص بوضع اليمن تحت الفصل السابع، ومهام لجنة العقوبات، انظر: <http://www.un.org/ar/sc/committees/2140>.

(١٥) للوقوف على هذه المراحل الثلاث التي وصفناها بـ «المراحل الدالية المتناظرة»، انظر: محمد محسن الظاهري، «اليمن بين الحاكم والمعارضة (محاولة للفهم)،» موقع «المصدر أونلاين»، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، <http://almasdaronline1.com/article/14759>.

٢١ شباط/فبراير عام٢٠١٢ (أو بمعنى أدق «زُكِّيَ»؛ حيث نصت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية على أنه «... يلتزم الطرفان الموقعان (المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه) بعدم ترشيح أي شخص بخوض الانتخابات الرئاسية المبكرة أو تزكية أي مرشح غير المرشح التوافقي نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي»، كما أنَّ الآلية التنفيذية المزمنة نفسها قد حددت مدة حكمه بعامين انتهت بداية العام الماضي ٢٠١٤[١٦]. ثم تم التمديد له عبر ما عرف بضمانات مخرجات الحوار الوطني الشامل؛ حيث نصت على أن «ولاية الرئيس تنتهي بتنصيب الرئيس المنتخب وفقاً للدستور الجديد»[١٧].

٣ ـ مرحلة التوجه نحو التأبيد: (السعي إلى بقاء الرئيس في منصبه مدى الحياة) (٢٠١٠ ـ ٢٠١١)

حيث يلاحظ أنَّ الحزب الحاكم (أو حزب الحاكم) كان قد عزم على تعديل بعض مواد الدستور، بغرض تأبيد المنصب الرئاسي (أو ما وصفه الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام بعدم الاكتفاء بتصفير العداد (أي إتاحة الفرصة لرئيس الجمهورية بالبقاء في منصبه السياسي عقب انتهاء مدّته الدستورية في عام ٢٠١٣)؛ بل السعي (إلى قلع العداد) بمعنى تأبيد السلطة، عبر مقترحات التعديلات الدستورية التي تقدم بها المؤتمر الشعبي العام لمجلس النواب عام ٢٠١٠، والتي كان من أهمها، تعديل نص المادة (١١٢) من دستور الجمهورية اليمنية، التي تنص على أن «مدة رئيس الجمهورية سبع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أداء اليمين الدستورية ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل دورة سبع سنوات»، لتصبح بعد التعديل «ما نصه «مدة رئيس الجمهورية خمس سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أداء اليمين الدستورية، وهكذا يُلاحظ أنّ التعديل المقترح، قد قام بخفض فترة الرئاسة من سبع إلى خمس سنوات، ولكن التعديل قد ألغاه مبدأ التحديد الذي كان متضمناً في المادة نفسها (قبل التعديل) والتي تنص على أنه «لا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين»[١٨]، وهذا من أهم الشواهد على التوجه نحو تأبيد السلطة، لولاء قيام الثورة الشبابية الشعبية في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ التي أحبطت هذا التوجه، وأجبرت الحاكم (علي عبد الله صالح) على سحب هذه التعديلات المقترحة من مجلس النواب، بقوله : «نعلن عن تجميد التعديلات الدستورية وندعو اللجنة الرباعية إلى استئناف الحوار»[١٩].

---

(١٦) انظر نَص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية في: صحيفة **الثورة** (صنعاء)، ٢٠١١/١١/٢٤، ص ٢.

(١٧) انظر: وثيقة الحوار الوطني الشامل، الأمانة العامة للحوار الوطني، صنعاء (٢٠١٣ ـ ٢٠١٤)، ص ٢٩٢.

(١٨) ورد نص التعديل المقترح للمادة ١١٢من الدستور عبر ما عُرف بـ «نص مصفوفة التعديلات الدستورية» المقدمة من أعضاء مجلس النواب [كتلة المؤتمر الشعبي العام الشعبي العام الحاكم] والمحالة إلى لجنة التعديلات الدستورية. انظر نص تعديل هذه المادة في جريدة: **السياسية** (صنعاء) التي تصدرها وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، ٢٠١١/١/١٢، ص ٦.

(١٩) ورد هذا الإعلان الرئاسي عن تجميد التعديلات الدستورية في جريدة: **الثورة** (صنعاء)، ٢٠١١/٢/٣، ص ١.

٤ ـ مرحلة الثورة والسعي نحو التجديد (٢٠١١ ـ ٢٠١٤)

نزولاً عند رغبة مخططي الندوة في «تناول معضلات المرحلة الانتقالية واستعصائها في اليمن، منذ عزل الرئيس السابق علي عبدالله صالح حتى اليوم»؛ فإننا سنتناول هذه المرحلة الزمنية منذ شباط/فبراير ٢٠١١ وحتى الآن، بشيء من التفصيل، مقارنَة بالمراحل الثلاث السابقة التي تمت الإشارة إليها سريعاً، لأن هذه المرحلة وما يعقبها هي (محط الاهتمام والتركيز)، من دون التضحية بالقاعدة المنهاجية التي تشدد على ضرورة ربط المرحلة الانتقالية موضع البحث بما قبلها وما بعدها؛ لأنه يفترض أنَّ لكل ظاهرة أو واقعة (أو مرحلة)، مقدمَّة تاريخية كامتدادٍ لها، ولها حاضر أو واقع، ولها تطوراً وأفاق أو مآل. لذا، سيتم تناول هذه المرحلة (مرحلة الثورة والتوجه نحو التجديد) بشيءٍ من التفصيل النِسبي[٢٠].

لقد سعى غالبية اليمنيين واليمنيات إلى تجديد نظامهم السياسي وتغييره، عبر ثورتهم الشعبية.

يمكن الحديث عن هذه المرحلة «الثورية التجريدية» عبر المحطات التالية:

أ ـ محطة إشعال الثورة وإعلانها شعاراً وممارسة

انطلقت شرارتها الأولى كلحظة ثورية على أيدي طلبة جامعة صنعاء وشبابها في ١٥ كانون الثاني/يناير من عام ٢٠١١، تحولت إلى (حالة ثورية) بتاريخ ١١ شباط/فبراير من العام نفسه؛ حيث حضرت الثورة قولاً وفعلاً، وأعلنت «الثورة الشبابية الشعبية السلمية» هادفة إلى إسقاط النظام القائم وترحيله، وحضر شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» وفعل الأمر «ارحل». وتعد هذه المحطة بمنزلة إعلان حضور لمفهوم «الشرعية الثورية» التي حلت عبر حضور الثائرين في ٤٠ ساحة تغيير وميدان للحرية في ١٨ محافظة من مجموع ٢١ محافظة يمنية. كما اتسمت هذه المحطة بسقوط شهداء وجرحى، (تجسد ذلك بوضوح في مجزرة «جمعة الكرامة» التي ارتكبها النظام ورجاله في آذار/مارس عام ٢٠١١). إضافة إلى حدوث انشقاق في بعض مكونات النظام، عبر ما عُرف بـ «الجيش المناصر للثورة»، وحضور كثير من القبائل بسلميتها إلى الساحات والميادين. وقد استمرت هذه المحطة زمنياً حتى ظهور ما عُرف بـ «المبادرة الخليجية» في أيار/مايو من العام نفسه.

ب ـ محطة صراع الشرعيات، وحضور «ثورية الشعار وإصلاحية الممارسة»

يلاحَظ أن النظام السياسي اليمني قد مر بـ «مرحلة انتقالية توافقية» امتدت من أيار/مايو ٢٠١١ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر، حيث فرضتها ما عُرف بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة اللتين تم التوقيع عليهما في ٢٠١١/١١/٢٣.

---

(٢٠) تجدر الإشارة هنا إلى أنني سأتحدث كمشارك في هذه الأحداث في اليمن، ومن ثم سيكون مصدر معلوماتي في أغلبها عبر أداة «الملاحظة بالمشاركة».

وفي هذا السياق، يمكن القول إن الساحة اليمنية شهدت ما يمكن تسميته «صراع الشرعيات»؛ فثمة **أولى** شرعية توافقية و**أخرى** شرعية ثورية، و**ثالثة** شرعية دستورية معطلة بفعل المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية[٢١].

وهكذا فثمة شرعيتان تتصارعان هما الشرعية التوافقية والشرعية الثورية. حيث تُعَدُّ الشرعية التوافقية من أهم مخرجات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وكذا قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٠١٤. حيث نصت الآلية على أن المرحلة الانتقالية تتمثل بمرحلتين تبدأ **الأولى** مع بدء نفاذ هذه الآلية وتنتهي مع تنصيب الرئيس عقب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة التي تم إجرائها في ٢٠١٢/٢/٢١. أما المرحلة الانتقالية **الثانية** ومدتها عامان فتبدأ مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقاً للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد[٢٢].

ج ـ محطة انتصار الشرعية التوافقية

حيث تم انتخاب الرئيس التوافقي (المُزكّى) في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ ومن سمات هذه المحطة، تواري الشرعية الثورية (فكراً وممارسة)، وحضور حكومة توافقية من كلا طرفي الاتفاق «المؤتمر» وحلفائه و«المشترك» وشركائه، وحضور مرحلة المحاصصة وتقاسم المناصب الحكومية بين المتوافقين، وإعادة توزيع بناء القوة وانتشارها (توازن القوى ـ توازن الضعف).

د ـ محطة حوار الأضداد وتزامن المتناقضات وتعايشها

وقد امتدت من آذار/مارس ٢٠١٣ حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وهو تاريخ انتهاء الحوار الوطني.

ومن سمات هذه المحطة ازدواجية الحوار (حوار برامج وفنادق في مقابل حوار خنادق وبنادق)؛ انتشار ظاهرة الاغتيالات للمدنيين والعسكريين؛ وضوح التحالف بين علي عبد الله صالح والحركة الحوثية، عبر ما عرف بـ «التحالف الحوثي ـ الصالحي».

٥ ـ مرحلة الاستئساد والاستحواذ والتبديد

نقصد هنا، بمفهوم «الاستئساد»، أن الحركة الحوثية (أنصار الله)، قد تملكتها غطرسة القوة؛ حيث تحالفت مع علي عبد الله صالح؛ وقامت بمهاجمة خصومها، سواء أكان رئيس الدولة أو

(٢١) انظر نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، في: صحيفة **الثورة** (صنعاء)، ٢٠١١/١١/٢٤، ص ٢.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢.

رئيس الحكومة وبعض أعضائها، أو كانت قوى وحركات وأحزاب سياسية، وقد كان حزب التجمع اليمني للإصلاح (قيادات ومقار)، من أوائل من تم استهدافهم والاستئساد عليهم[٢٣].

وقد اتضح ذلك جلياً إبان قيام الحركة الحوثية بمساعدة «صالح» عبر ما عُرف بـ (التحالف الحوثي ـ الصالحي)، أو ما يمكن تسميته «التحالف الثأري ـ الاستئسادي» بإسقاط العاصمة اليمنية صنعاء ودخولها بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٤.

ويُعد يوم الواحد والعشرين من أيلول/سبتمبر من عامنا الماضي يوماً مهمّاً؛ حيث يعتبره الحوثيون بمنزلة يوم «إعلان ثورتهم»، بينما يصفه خصومهم بـ «الانقلاب». وفي هذا السياق، يمكن القول إنَّه بمنزلة إعلان «مرحلة استئساد واستئثار» لحركة «مُبندقة» تملّكها غرور القوة وغطرستها تجاه خصومها.

كما إنَّ الاستئساد قد بلغ مداه؛ حين قام الحوثيون بالسيطرة على «دار الرئاسة»، إذ أعلنت وزيرة الإعلام اليمني أن «الرئيس هادي يتعرض للهجوم من قبل مليشيات مسلحة تود الإطاحة بالحكم... فالحوثيون سيطروا على الرئاسة وألويتها الحمائية وحاصروا منزل هادي واشتبكوا مع حراسته»[٢٤]. وعلى الرغم من المطالب الحوثية التي أعلنها قائدها عبر كلمة متلفزة[٢٥]، إلا أنَّ هذا الاستئساد قد وُصف بـ «غرور القوة [الذي] يلتهم طموحات اليمنيين»[٢٦].

أما تاريخ ٢٠١٥/٢/٦ فهو يوم إعلان الحركة الحوثية لما سمته «الإعلان الدستوري»[٢٧].

أما مفهوم (الاستحواذ)، فيُراد به هنا، استحواذ الحوثيين على الكثير من مؤسسات الدولة، والاستيلاء على أغلبيّة مواردها. وفي هذا السياق، ذكر أحد التقارير أن حركة الحوثيين (أنصار الله) أصبحوا يسيطرون على كثير من إمكانيات الدولة وتتحكم بمفاصلها»[٢٨].

---

(٢٣) للتعرف إلى بعض الإحصاءات عن انتهاكات الحركة الحوثية، انظر: جريدة **المصدر** (صنعاء)، ٢٠١٤/١٢/٢٢، ص ٨ ـ ٩.

(٢٤) لقد ورد هذا التصريح لوزيرة الإعلام اليمني نادية السقاف، في: جريدة **المصدر** (صنعاء)، ٢٠١٥/١/٢١، ص ١.

(٢٥) هذه المطالب الأربعة وردت عبر «قناة المسيرة»، على لسان قائد الحركة الحوثية عبد الملك الحوثي: «سرعة تصحيح وضع الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ مخرجات الحوار، وسرعة تهذيب مسودة الدستور وتعديلها، وسرعة تنفيذ الشراكة في السلطة، وسرعة معالجة قضية مأرب». انظر جريدة: **١٤ أكتوبر** (عدن)، ٢٠١٥/١/٢١، ص ١.

(٢٦) ورد هذا التوصيف في جريدة: **الوحدوي**، التي تصدر عن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، (صنعاء)، العدد ١٠٥٥، بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٠،ص ١.

(٢٧) انظر نص ما عُرف بالإعلان الصادر عن الحركة الحوثية بتاريخ ٢٠١٥/٢/٦ في موقع يمنات الإخباري، <http:// www.yemenat.net/news54512.html>.

(٢٨) أشار مركز أبعاد، إلى أن الحوثيين «يمتلكون حوالى ٧٠ بالمئة من قدرات الجيش اليمني، فيما هم يحاصرون معسكرات أخرى فيها أسلحة نوعية واستراتيجية مثل الصواريخ بعيدة المدى، ويتحكمون بالمطارات العسكرية [و] بالطيارات الموجودة فيها»، كما ذكر أن الحركة «قد أصبحت تسيطر على مفاصل الدولة وتمتلك أعتى وأقوى أنواع الأسلحة متفوقة على الدولة، وبيدها القدرة على السيطرة أكثر بعد تغلغلها في الدولة ومؤسساتها المخابراتية والأمنية والعسكرية والمدنية وابتلاعها تدريجياً من الداخل». انظر نص التقرير الصادر عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث بتاريخ ٢٠١٥/١/٤ في موقع مركز أبعاد: <http://www.abaadstudies.org>.

أما «التبديد» فهو مفهوم توصيفي للمرحلة التي تعيشها اليمن (مجتمعاً ودولة). حيث تم في هذه المرحلة التبديد بما يوصف بالثوابت، والتضحية بسيادة الدولة والتفريط باستقلالها وما تحقق من مكتسبات. لقد تم، ويتم التفريط بمكاسب تحققت لليمنيين؛ حيث إن الوحدة اليمنية في خطر داهم، إضافة إلى أن التعددية السياسية والحزبية التي أعلن النظام السياسي التوجه نحوها، تم التبديد بها، أما أهداف الثورات اليمنية السابقة (ثورتي سبتمبر وأكتوبر تحديداً)، ومن بعدهما ثورة «فبراير الشبابية الشعبية السلمية». وهكذا فقد غدت «ثوراتنا اليمانية المُجهضَة»، مجرد ذكريات تستدعى في المناسبات السنوية ولم ترَ النور، بل إن أهدافها قد غُدر بها وأجهضت ولم يجنِ اليمنيون واليمنيات ثمارها. كما أن النظام الجمهوري لم يعد جمهورياً، بل غدا عائلياً.

٦ ـ مرحلة العدوان والتكبيد

يقصد بالتدخل هنا، التدخل العسكري في اليمن، والذي شُن صباح يوم ٢٠١٥/٣/٢٦ عبر ما عُرف بـ «عاصفة الحزم». وهي عملية عسكرية سعودية بمشاركة تحالف دولي مكوَّن من عشر دول ضد «أنصار الله» (الحوثيين)، والقوات الموالية لهم ولعلي عبدالله صالح»[٢٩]. حيث قامت القوات الجوية السعودية بقصف جوي كثيف على مواقع مسلحي أنصار الله وقوات صالح. وقد تم عبر هذه العملية «السيطرة على أجواء اليمن وتدمير الدفاعات الجوية ونظم الاتصالات العسكرية... وأعلنت السعودية بأن الأجواء اليمنية منطقة محظورة»[٣٠].

وهكذا قامت السعودية بالمشاركة مع ما عُرف بـ «دول التحالف» بحصار اليمن براً وبحراً وجواً، والعدوان على اليمن منذ صبيحة ذلك اليوم وحتى الآن.

أما «التكبيد»، فنقصد به هنا، تلك الخسائر الفادحة في الأرواح والعتاد والبنى التحتية، التي «تكبدّها» اليمن (مجتمعاً ودولة)، جراء العدوان الخارجي، عبر ما عُرف بـ «عاصفة الحزم». وكذا الخسائر المقابلة التي «تكبّدتها» السعودية والحلفاء. فرغم مضي سبعة أشهر على العدوان والحرب، ما زال الشعب اليمني هو الضحية والخاسر الأول. حيث تشير بعض الإحصاءات إلى «ارتفاع ضحايا العدوان السعودي إلى أكثر من ٢١ ألفاً، بينهم ١,٩٨٦ طفلاً و١,٥٠٨ نساء شهداء»[٣١].

رابعاً: أدوار الفاعلين السياسيين في المشهد اليمني

إنَّ ثمة فاعلين سياسيين واجتماعيين ومسلحين، متفاوتي الكفاءة والتأثير في المشهد اليمني. فهناك « قوىً بازغة وصاعدة، كالحركة الحوثية (أنصار الله)، والحراك الجنوبي. وقوة راديكالية باقية

---

(٢٩) انظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، «عملية عاصفة الحزم» على الموقع التالي: <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85>.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) أورد هذه الإحصاءات «الائتلاف المدني لرصد جرائم العدوان»، في: جريدة **الثورة**، ٢٠١٥/١٠/١٤، ص ٢.

كتنظيم القاعدة. وقوى تقليدية ذات لغة حداثية، متقاسمة الوظائف ومتحاصة المناصب، كأحزاب المؤتمر الشعبي وحلفائه، واللقاء المشترك وشركائه. وهناك قوى مساندة ومؤازِرة موزعة ومُستقطَبة بين القوى بنسب متفاوتة كالقبائل[٣٢].

سنتناول في ما يأتي هؤلاء الفاعلين كالتالي:

١ ـ القوى البازغة والصاعدة

وتتمثل كلٍ من الحركة الحوثية (أنصار الله)، والحراك الجنوبي.

أ ـ الحركة الحوثية

تُعد هذه الحركة من أهم الفاعلين في المشهد اليمني، حيثُ شهد العام ٢٠١٤ مرحلة تحول جديدة في تطور الحركة الحوثية؛ فقد سيطرة الحركة على العاصمة اليمنية صنعاء، وأسقطتها رمزياً وعسكرياً وسياسياً في ٢١ أيلول/سبتمبر من العام نفسه، إضافة إلى سيطرتها على عدة محافظات أخرى كما وضحنا آنفاً. وبالتالي فقد حضرت كحركة مسلحة ذات أهداف سياسة متسعة. واتضح أن من أهم أهدافها أن تحل محل السلطة القائمة، وهذا ما حدث لاحقاً، حيث أعلنت في ٢٠١٥/٢/٦ ما سُمي «الإعلان الدستوري»[٣٣]. وعلى الرغم من أنَّ قائد الحركة،عبد الملك الحوثي، قد وسم هذا الإعلان بأنه «خطوة تاريخية وكان لا بد منها لمواجهة الفراغ... [وأنَّه] خطوة صححت المسار لإدارة المرحلة الانتقالية نحو الشراكة»[٣٤]، إلا أن هذا الإعلان واجه رفض كثير من القوى الداخلية والخارجية؛ فقد وصفه المؤتمر الشعبي العام بأنه «تعدٍّ على الشرعية الدستورية»[٣٥]. أما التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري فقد وصفه بـ« انقلاب متكامل الأركان»[٣٦]. أما التجمع اليمني للإصلاح فقد اعتبره «موقفاً أحادياً... وأنه لا حل إلا بإلغاء كافة الخطوات الانفرادية والعودة للحوار»[٣٧].

ب ـ الحراك الجنوبي

لقد أُعلن عن «الحراك الجنوبي» السلمي في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية من الوطن اليمني. وبالرغم من أنَّ الأهداف المعلنة لهذا الحراك

---

(٣٢) انظر: محمد محسن الظاهري، «الدولة اليمنية بين غياب الدور وحضور شرعية اللاشرعية،» في: علي الدين هلال، محرر، **حال الأمة العربية ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥).

(٣٣) لمزيد من الاطلاع على بقية المواد التي تضمنها الإعلان بتاريخ ٢٠١٥/٢/٦، انظر موقع يمنات الإخباري: <http://www.yemenat.net/news54512.html>.

(٣٤) انظر خطاب قائد الحركة في جريدة: **نبض المسار** (صنعاء)، ٢٠١٥/٢/٨، ص ٤ ـ ٥.

(٣٥) لمزيد من التعرف إلى تداعيات هذا الإعلان، انظر جريدة: **اليمن اليوم** (صنعاء)، ٢٠١٥/٢/٨، ص ١ و٨ ـ ٩.

(٣٦) انظر جريدة **الناس** (صنعاء)، ٢٠١٥/٢/٩، ص ٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢.

بدأت أهدافاً حقوقية ومطلبية، إلا أنه بسبب فشل النخبة الحاكمة في القيام بمهامها وتلبية الحد الأدنى من ضروريات الحياة المعيشية والإنسانية لكثير من اليمنيين، وبخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية؛ فقد صعد من «الأهداف الحراكية» لتغدو مطالب وأهدافاً سياسية، ولذا فقد ظهر مفهوم (القضية الجنوبية)، بل وحضرت شعارات غير وحدوية؛ كالمطالبة بالانفصال وفك الارتباط، وحق تقرير المصير.

كما أنه قد ظهر في ما بعد ما سُمي «الحراك الجنوبي المسلح». حيث يُلاحظ أن أحد التقارير قد أحصى سقوط ٦٥ قتيلاً و١٤٠جريحاً في محافظة الضالع وحدها[٣٨]. وفي هذا السياق، يمكن القول: إنَّ ثمة تبايناً واضحاً في مواقف مكونات الحراك الجنوبي تجاه تحركات الحركة الحوثية وتمددها باتجاه المحافظات الجنوبية، فثمة من يرى أن نجاح الحركة الحوثية بمثابة نجاح للحراك الجنوبي[٣٩]. كما أن هناك من يقول بغياب توحد قيادات الحراك[٤٠]، وثالث يدعو إلى «التوقف عن فرض الوصاية المنهارة على شعب الجنوب وحراكه السلمي»[٤١].

٢ ـ قوة راديكالية باقية كتنظيم القاعدة

بدايًة، يمكن القول إن تنظيم القاعدة في اليمن، أو ما يُعرف بـ (أنصار الشريعة وقاعدة جزيرة العرب) قد استفاد مما يمكن تسميته بثلاثية: الجغرافيا، والبنية الاجتماعية (القبلية تحديداً)، وضعف سلطة الدولة اليمنية وعدم ديمقراطيتها.

فثمة حقيقة جغرافية ـ تاريخية عرفها اليمن؛ وهي أنه بسبب موقعه وطبيعته الجغرافية كان، ولا يزال، محط أنظار الطامعين بموقعه الجغرافي المهمّ والاستراتيجي.

وفي هذا الصدد، يشير أحد التقارير إلى «اعتماد القاعدة على أعمال فردية غير منظمة واستراتيجية من خلال تفجيرات واغتيالات وهجمات واستهداف المدنيين والعسكريين، المبرر الرئيس لتمدد الحوثيين وحصول تحالفات سياسية ومجتمعية معهم، كون مثل هذه العمليات تخلف ضحايا مدنيين وأبرياء»[٤٢].

---

(٣٨) للتعرف إلى الأحداث التفصيلية في محافظة الضالع، وكذا نص أحد بيانات بعض المجاميع المسلحة في الحراك الجنوبي كـ «المقاومة الجنوبية التي أعلنت عن نفسها بتاريخ ٢٠١٤/٢/٥، انظر: **أخبار اليوم** (صنعاء)، ٢٠١٤/١٢/٣٠، ص ٨ ـ ٩.

(٣٩) يرى العميد علي السعدي: أنَّ «نجاح أنصار الله مؤشر إيجابي لنجاح ثورتنا الجنوبية». انظر نص هذا التصريح في جريدة: **اليقين** (صنعاء)، ٢٠١٤/١٠/١٨، ص ١.

(٤٠) من شواهد تباين بعض مواقف قادة الحراك؛ كالموقف من دخول الرئيس هادي العاصمة المؤقتة عدن، وغياب هذا التوحد لدى قيادات مكونات الحراك، ما دفع بعض المحتشدين إلى الاعتصام في ساحة العروض بخور مكسر بعدن، إلى الإعلان «مستمرون في اعتصامنا وندعو قيادات الثورة إلى التوحد»، انظر: **الأيام** (عدن)، ٢٠١٤/١٠/١٩، ص ٩.

(٤١) انظر تصريح محمد غالب أحمد، عضو المكتب السياسي، رئيس دائرة العلاقات الخارجية للحزب الاشتراكي في جريدة: **الثوري** (صنعاء)، ٢٠١٤/١٠/١٦، ص ٢.

(٤٢) انظر نص التقرير الصادر عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث بتاريخ ٢٠١٥/١/٤ في موقع المركز، <http:// www.abaadstudies.org>.

وعلى الرغم من أننا كنا قد أشرنا ـ في تعقيب سابق على أحد البحوث منذ أوائل عام ٢٠١١ ـ إلى أنَّ من أهم التحديات التي تواجه «ثورة ١١ فبراير الشبابية الشعبية عام ٢٠١١؛ «السعي إلى حربنة الثورة السلمية وقعدنتها محاولة إلصاق تهمة القاعدة على بعض شبابها»[٤٣]؛ ها نحن اليوم في أواخر عامنا الحالي ٢٠١٥ نقرأ ونسمع عن «الجماعات المتطرفة هي المستفيدة من الحرب في اليمن»[٤٤]، ومن أنَّ «ثمة انتفاضة ضد القاعدة»[٤٥]. وهكذا يمكن القول إن الجماعات والقوى الراديكالية والعنيفة (ومن ضمنها القاعدة) تستفيد، غالباً من الحروب والأوضاع غير المستقرة.

٣ ـ قوى تقليدية ذات لغة حداثية

بدايًة، يُحبَّذ الإيضاح هنا، إلى أنَّ المقصود بمفهوم القوى التقليدية ذات اللغة الحداثية، تلك القوى والأحزاب التي تتسم بحداثية الشعار والبرامج، وتقليدية الفعل والممارسة. كما يُلاحظ أنها قوى وأحزاب «تلوك» مفاهيمَ التغيير، والتحديث، والتشاركية. ولكن عندما تطالبها بضرورة تفعيلها، تحدثك عن «التقاسمية»، والمصالح الحزبية الضيقة. وحينما تواجهها بمواطن ضعفها، وإخفاقاتها في تأدية كثير من مهامها الحزبية والوطنية، تهرب باتجاه الحديث عن الظروف و«المرحلة الاستثنائية» التي يمر بها الوطن. أما حين تذكرها بأنها قد غدت في السلطة، وتشارك في الحكم، واقتسام المناصب ومحاصصتها (كما حدث وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة)، فإنها تتقمص دور (المعارضة)[٤٦].

أ ـ المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه

يُعد المؤتمر الشعبي العام بمنزلة تنظيم «الحاكم»؛ بسبب افتقاره إلى مقومات النجاح التنظيمي والسياسي، لأنه كحزب تعوزه المؤسسية، ويستمد وجوده السياسي والحزبي من نفوذ حاكمه لا من فاعلية كوادره؛ حيث إن أغلبية كوادره الكفية والنزيهة مُهمشة، كما أنه كان يعتمد بشكل كبير على المال العام (أموال الدولة) وإمكانياتها، على الأقل خلال المدّة التي انفرد الرئيس صالح فيها بحكم اليمن (تحديداً خلال الأعوام ١٩٨٢ ـ ٢٠١١).

---

(٤٣) انظر تعقيب محمد محسن الظاهري، على بحث محمد عبد الملك المتوكل، «الآفاق الديمقراطية في الثورة اليمنية،» ورقة قدمت إلى: **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٧.

(٤٤) هذا جزء من تصريح المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ. انظر جريدة **اليمن اليوم**، ٢٠١٥/١٠/١٥، ص ٣. كما أوردت الجريدة ذاتها في الصفحة ذاتها: «الاحتلال يخلي أبين للقاعدة».

(٤٥) انظر جريدة: **الثوري** (صنعاء)، ٢٠١٥/١٠/١٥، ص ٣.

(٤٦) انظر: الظاهري، «الدولة اليمنية بين غياب الدور وحضور شرعية اللاشرعية».

وعلى الرغم من انفراد المؤتمر الشعبي العام بالحكم عبر رئيسه، إلا أنه قام بالتحالف مع أحزاب ضعيفة؛ لا تمتلك مقعداً واحداً في البرلمان[٤٧].

صحيحٌ أنَّ حزب المؤتمر الشعبي العام يُعد من أهم القوى الفاعلة في المشهد اليمني، إلا أنه منذ العام ٢٠١١، وتحديداً منذ ما عُرف بـ «ثورة ١١ فبراير»، قد عانى داء الانقسام والتشرذم؛ حيثُ إنَّ رئيسه (أو زعيمه) لم يعد حاكماً منفرداً، كما أنَّ بعض أعضائه وقياداته انسحبوا وشكلوا لهم حزباً جديداً سُميَّ «حزب العدالة والبناء». والأخطر في هذا السياق، أن «اللجنة الدائمة» لحزب المؤتمر الشعبي العام برئاسة علي عبد الله صالح قد اتخذت قرار إقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي؛ باعتباره كان يشغل منصباً حزبياً في المؤتمر الشعبي العام، حيثُ كان نائباً أول للحزب وأميناً عاماً. كما أُقيل د. عبد الكريم الإرياني، من منصبه كنائب ثانٍ لرئيس الحزب[٤٨].

وفي هذا السياق، يبدو أن صراع الأدوار بين كل من رئيس الدولة اليمنية الرئيس هادي، ورئيس الحزب صالح، قد فاقم من الحال الانقسامية والصراعية التي يعانيها المؤتمر الشعبي العام[٤٩].

كما يلاحَظ أنَّ العدوان الخارجي على اليمن والاقتتال الداخلي قد زاد من الشرخ وحدَّة الانقسامات في إطار المؤتمر الشعبي العام، وما حديث الرئيس السابق صالح إلا أحد شواهد هذا الاستنتاج[٥٠].

ب ـ تكتل أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه

إن تجربة اللقاء المشترك تحمل دلالات إيجابية في الحياة السياسية تتمثل بعدم التمترس الفكري والأيديولوجي؛ فقد التقى الاشتراكي مع الإصلاحي مع الوحدوي مع البعثي وبقية الأحزاب الأخرى وكذا يُصنف هذا التكتل في إطار المعارضة الحزبية السلمية؛ لأن اليمن يعرف معارضات متعددة، فهناك **أولاً** معارضة عنيفة ومسلحة، و**أخرى** شبه مسلحة، و**ثالثة** سلمية. كما أن من مواطن قوة هذه المعارضة، انتقالها من المعارضة الحزبية إلى المعارضة المجتمعية؛ فقد كانت بمنزلة الحامل التغييري لما عُرف بـ «ثورة ١١ شباط/فبراير عام ٢٠١١». لكن من أهم مواطن ضعف تكتل أحزاب اللقاء المشترك، أنه ما زال حبيس مرحلة الإصلاح السياسي التدريجي، فهو أقرب إلى مرحلة ثورية

---

(٤٧) انظر: هلال، محرر، **حال الأمة العربية ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**.

(٤٨) للوقوف على حيثيات قرارَي إقالة الرئيس هادي ود. الإرياني، ونص ما وصف بـ «قرارات تاريخية في اجتماع استثنائي للجنة الدائمة الدائمة» للمؤتمر الشعبي العام، انظر: صحيفة **الميثاق** (لسان حال التنظيم، صنعاء)، ٢٠١٤/١١/١٠، ص ٢ ـ ٤.

(٤٩) لمزيد من التعرف إلى بعض تفاصيل هذا الصراع، انظر: **إيلاف** (صنعاء)، ٢٠١٤/٦/١٧، ص ١ ـ ٢، و**الأولى** (صنعاء)، ٢٠١٤/٦/١٩، ص ٩.

(٥٠) حيث قال رئيس المؤتمر في آخر مقابلة له لقناة «الميادين»: «المؤتمر موجود في كل اليمن وليس في الرياض... وهؤلاء [أي بعض قيادات المؤتمر المتواجدين في الخارج] كانوا من المتملقين وأن الصامدين والثابتين لمواجهة العدوان كانوا هم المهمشين في المؤتمر...» انظر: **اليمن اليوم** (صنعاء)، ٢٠١٥/١٠/١٤، ص ٨ ـ ٩.

الشعار وإصلاحية الممارسة، وعجز عن فض الاشتباك بين الفعل الثوري والفعل السياسي، حيث تم تجيير الأول لصالح الأخير[٥١].

إن من أهم مواطن ضعف الأحزاب اليمنية، (وأحزاب المعارضة تحديداً) أن أغلبيتها تجمع بين ديمقراطية الرؤية والتصور، واستبدادية النهج والممارسة؛ فهي ترتدي عباءة الديمقراطية إبان صياغتها برامجها السياسية والانتخابية، وتمارس في آن واحد، أعمال القهر والتسلط تجاه معارضيها ومخالفيها في الرأي.

فهي، أحزاب مستقطبة تمارس مهام اختزالية، كما إنها لم تنجُ من معضلة الاستقطاب الثنائي الذي تعرفه الحياة السياسية اليمنية. إذ يلاحَظ أن الخارطة الحزبية اليمنية مستقطبة في ثنائيات، حيث يضم النظام الحزبي في اليمن إلى جانب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) وحلفائه، أحزاب اللقاء المشترك وشركائه[٥٢].

٤ ـ قوى مساندة ومؤازِرة موزعَّة ومُستقطَبة بين القوى

يمكن القول إن القبيلة اليمنية سياسية الجذور بحكم تطورها التاريخي؛ فالقبيلة اليمنية، تاريخياً، كانت تتحول إلى دولة قوية أو إلى مملكة بزعامة القبيلة القوية (الغالبة). أما في التاريخ اليمني الحديث والمعاصر فقد مارس، وما زال يمارس، زعماء (شيوخ) القبائل مهام سياسية متعدّدة؛ حيث شاركوا في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة. كما أن أحد أبرز الشيوخ القبليين الراحل (الشيخ عبد الله الأحمر) قد ترأس ثلاثة مجالس نيابية، إضافة إلى ترؤسه، حتى مماته، حزب «التجمع اليمني للإصلاح».

وفي هذا الصدد، يمكن القول إن القبائل اليمنية ليست كتلة مصمتة؛ حيث تتنوع مواقفها وتتغير تحالفاتها. فقد يتحالف بعضها مع الحاكم، وقد تجد بعض القبائل المعارضة، سواء المعارضة السلمية أو المعارضة العنيفة. كما يلاحظ أنها تتفاوت قوة وضعفاً؛ فليست القبائل اليمنية على مستوى واحد من التأثير والفاعلية، فهي متفاوتة القوة من قبيلة إلى أخرى، وتجمع قبلي إلى آخر، ومنطقة إلى أخرى. وتالياً تتعدد مواقف القبائل اليمنية نحو بعض القضايا والأحداث السياسية[٥٣]. فالمتتبع لكثير من المواقف والممارسات القَبليَّة يلحظ، غالباً، غياب «موقف» قبلي «موحد»، في مقابل حضور «مواقف» قبلية «متعددة»، بل ومتباينة.

---

(٥١) انظر: هلال، محرر، **حال الأمة العربية ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**.

(٥٢) للتعرف إلى مزيد من أزمة النظام الحزبي في اليمن ومواطن ضعفه، انظر: الظاهري، **المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية**، ص ٤٥٠ ـ ٤٥٥.

(٥٣) للوقوف على شواهد تباين مواقف القبائل اليمنية وتفاوت مواقفها تجاه الآخر، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٦.

إنَّ أخطر ما في المشهد اليمني الحالي؛ ظهور أسوأ ما في القديم (كالقبيلة)، ومتخلف الحديث (كالحزب)؛ حيث ظهر «كائن مسخ» لا هو بالقبيلة ولا بالحزب، فتم تحويل الثأر القبلي إلى ثأر حزبي، واستسهال استخدام السلاح والعنف بدلاً من الحوار مع الآخر والتسامح السياسي تجاهه. والأخطر أنهم ما انفكوا يغازلون القبيلة نهاراً ويهجونها ليلاً! إضافة إلى أنه ما زال لدينا «متحدثون لا حداثيون».

خامساً: سياسات النظام الانتقالي

سيتم تناول هذه السياسات والتفاعلات وفقاً للتالي:

١ ـ قرار رئاسي يمني مأزوم يتوارثه الخَلَف عن السَلَف (الرئيسان صالح وهادي نموذجاً)

إن من غرائب الحياة السياسية اليمنية ونماذجه غير السوية؛ أن تلاحظ رئيساً للدولة لمدة ٣٣ عاماً (علي عبد الله صالح) يعيِّن نائباً له (عبد ربه منصور هادي) لما يربو على ١٨ عاماً، ونتيجة لمتغيرات سياسية داخلية وخارجية، يعلن الرئيس السابق (وفقاً للمبادرة الخارجية وآليتها التنفيذية المزمنة) تسليمه السلطة للذي كان نائباً له (الرئيس هادي)، فيغدو الرئيس السابق «زعيماً حالياً» لحزب المؤتمر الشعبي العام!

فيغدو لدينا «رئيس سابق وزعيم حالي معاً»، في مقابل وجود «رئيس حالي ونائب سابق في آن!» وفي الوقت نفسه يتقاسمان هذا التنظيم، ثم يسعيان إلى محاولة إطالة عمرهما السياسي والتشبث بالسلطة؛ عبر التمديد لكلا المنصبين (الرئاسي والحزبي). ثم يحضر الصراع بينهما وفقاً لثقافة التشبث بالسلطة والمنصب وتملكانهما، وفي هذا السياق لا عجب؛ إذ يؤكد العلّامة ابن خلدون: أن «المُلك منصبٌ شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسية فيع فيه التنافس غالباً، وقلَّ أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غُلب عليه»[٥٤].

وبما أن كلا الرئيسين «يمنيَّان»، واليمن «قلب العرب»؛ فإن ابن خلدون قد أكد أن الحكام «متنافسون في الرياسة، وقَلَّ أن يسلم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته»[٥٥]. ولكن من المحزن أنها كانت منافسة، وما زالت، غير بريئة ولا شريفة، بل تنافس مسلح (دموي). ومن شواهد هذا الاستنتاج أن الرئيس السابق صالح يمنّ على الرئيس الحالي هادي بقوله: «نعم، أنا من رشحه، عيَّنته وزير دفاع، عينته نائب رئيس، رشحته رئيس دولة وأنا عارف أنه مرشح من السعودية

(٥٤) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق وتقديم علي عبد الواحد وافي، ط ٣ (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، [د. ت.])، ج ٢، ص ٥٢١.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٥١٥ و٩١٩ ـ ٩٢٠.

ومرشح من الإخوان المسلمين هو تربية الإخوان المسلمين»[٥٦]. ثم يواصل صالح التجريح بخلفه هادي بأنه لا يجيد المعارضة بقوله: «معارضش [بمعنى لم يعارض] ولا عيعارض [لن يعارض].. هو مش داري ما هي المعارضة»[٥٧].

٢ ـ المعارضةُ الحاكمة خصوصيةٌ يمانية!

ترتكز الديمقراطية الحقيقية على مبادئ متعدّدة، من أهمها: مبدأ تداولها السلطة وتناوبها سلمياً، عبر مفهومَي الأغلبية والأقلية.

أما الخصوصية اليمنية، في هذا الصدد، فقد زوَّدتنا بما يمكن تسميته بمفهوم «المعارضة الحاكمة»! فبعد أن كنا نقول (قبل الثورة الشبابية الشعبية السلمية)، سيظل «الحاكمُ» حاكماً، و«المعارضُ» معارضاً؛ جراء غياب تداول السلطة واستمرار تمديدها، وتملكها!

ولكن لوحظ أنه، وعقب «ثورة فبراير غير المكتملة»، وإجهاض «ثوراتنا المتعاقبة»، وانتصار شرعية التوافق، أنَّ المتوافقين، بل المتقاسمين: (المؤتمر وحلفاؤه والمشترك وشركاؤه)؛ ما زالوا مشبعين بثقافة العصمةِ السياسية، والتملُّك ِالسياسي، ومولعين بثقافةِ الهروب من تحمل مسؤولية الفشل، وإزاحة المسؤولية عن الذات؛ حتى حضر «العدوان الخارجي والاستئساد والاقتتال الداخلي».

ثمة أسباب كثيرة وراء هذا المفهوم (غير السوي سياسياً)؛ والمتمثل بأن يتقمص «الحاكمون» فعلاً، المتصارعون واقعاً، دور ما يمكن وسمه بـ «المتبرئ سياسياً»، و«المتخفي حزبياً»؛ بحيثُ «يحكمون ويعارضون في آنٍ واحد!».

نعم، إن الإشكالية، وفقاً لاستنتاجاتنا السابقة، هي في أن الديمقراطية في اليمن ليبرالية الآليات والوسائل، ويمنية الثقافة والقيم. حيثُ اكتفى اليمنيون باستيراد المبنى الديمقراطي الليبرالي الغربي، بينما بقي المعنى يمني الثقافة، والفعل، والجوهر.

٣ ـ تقاسم ومحاصصة من دون انجاز

بداية، يتعين الإشارة إلى أنَّ تقاسم المناصب ومحاصصة الوظائف لا يُنجِح ثورة ولا يحقق إصلاحاً؛ فقد عرفَ النظامُ السياسيُ اليمنيُ فكرةَ (التقاسم) منذ قيام دولة الوحدة وحتى اليوم؛ فقد تقاسم السلطةَ كلٌ من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، باعتبارهما كانا الحزبين الحاكمين لدولتي شطري اليمن آنذاك. وقد اقتسما السلطة خلال الأعوام (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣).

---

(٥٦) انظر مقابلة علي عبد الله صالح لقناة «الميادين»، في: جريدة **اليمن اليوم** (صنعاء)، ٢٠١٥/١٠/١٣، ص ٩.

(٥٧) ويواصل الرئيس السابق صالح تجريحه هادي قائلاً: «هادي كان مهتماً بنفسه، يبني له مسكن يشل له اعتمادات، يبنيله مسكن في عدن، يبنيله مسكن في الحديده، ويبنيله شقه في لندن، يعني من هذه الشغلات». انظر: المصدر نفسه، ص ٩.

كما حضر عام ٢٠١١ ما عُرف بـ «المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية» التي وُقعت في أواخر ذلك العام، لتعيد فكرة «تقاسم السلطة» من جديد بين «المؤتمر» وحلفائه و«المشترك» وشركائه.

إن فكرةَ تقاسم السلطة، فكرةٌ غير ديمقراطية؛ فهي تستبعد بقية القوى وتهمشها، كما أنه تزيد القوي قوةً والضعيف ضعفاً.علاوةً على أنها تعزز ظاهرة ما نسميه «الثنائيات المُستقطَبة» التي عرفتها الحياة السياسية اليمنية؛ حيثُ يُختزلُ التنوعُ اليماني في ثنائياتٍ نزاعيةٍ، تساعد على بقاء صراع ممتد نعاني منه حتى الآن.

وعليه، فإن تقاسم السلطة غدا غير مثمر، ومرفوض، ونقول لأنصار فكرة الإصلاح، يتعين إحلال فكرة «التشاركية» محله؛ لأن الأخيرة تعترف بالآخر ولا تقصيه، بشرط أن تحتكم للآليات الديمقراطية (كالانتخابات الحرة الدورية والنزيهة) وحضور مبدأ تكافؤ الفرص، وعدم توظيف المال العام أو الزج بالمؤسسة العسكرية والأمنية في الصراع السياسي، الذي عانيناه، طويلاً ومازلنا.

سادساً: أدوار القوى الخارجية

قبل تناول أدوار القوى الخارجية وتأثيراتها على الوطن اليمني، ينبغي التذكير، بأن إحدى إشكاليات العقل السياسي اليمني بعامة، وصانع القرار بخاصة، أنه يهرب من مشاكل داخلية باتجاه الخارج؛ فاليمنيون بمن فيهم رئيسهم، مولعون بتحكيم الخارج ومحاكاته، في مقابل مخاصمة الداخل وإهماله.

ويلاحظ أن صانع القرار، بسبب تدني الإنجاز وغياب شرعية الأداء والإنجاز يهرب من مشاكل الداخل باتجاه الخارج، سواء عبر ظاهرة إصدار المبادرات اليمنية لإصلاح هذا الخارج، أو من طريق الاستجابة الطيِّعة لكثير من مطالب هذا الخارجي ومخططاته[٥٨].

سنتناول أدوار هذه القوى كالتالي:

١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن الحديث عن الدور الأمريكي في اليمن ومداخل تأثيره، حيث سعت واشنطن إلى تحقيق أهدافها في اليمن عبر مداخل أربعة: أمنية، واجتماعية، واقتصادية، وأخرى سياسية. فـ **أمنياً**، مثلت المساعدات الأمنية والعسكرية الأمريكية مدخلاً مهماً عبر ما سمي خوض حرب ضد الإرهاب بالشراكة مع اليمن. أما **اجتماعياً**، فتمثل الاهتمام الامريكي بالبنية الاجتماعية اليمنية (القبلية تحديداً)؛ عبر زيارة كثير من المناطق القبيلة، وتقديم الدعم المالي والتدريبي، وإجراء دراسات ميدانية فيها. أما المدخل **الاقتصادي** فكان من طريق المساعدات والمعونات الاقتصادية الأمريكية،

(٥٨) محمد محسن الظاهري، «القرار السياسي اليمني محدداته وإشكالياته،» في: أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن ـ الجزائر ـ السعودية ـ السودان ـ سورية ـ العراق ـ الكويت ـ لبنان ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن**، تحرير وتنسيق نيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٥٨١ ـ ٥٨٢.

إضافة إلى وجود الكثير من الشركات الأمريكية العاملة في مجال الغاز أو النفط. ويعد المدخل **السياسي** من أهم مداخل التأثير الأمريكي في اليمن؛ حيث تكامل هذا المدخل مع المداخل الثلاثة السابقة، وبخاصة عبر إعلان واشنطن لدعم التوجه الديمقراطي في اليمن، وهذا ليس حباً بالإصلاح السياسي، وإنما كراهية للإرهاب(٥٩).

كما أن الدور الأمريكي لم يكن داعماً لثورة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١؛ حيث سعت إلى تحقيق إصلاح سياسي بهدف إيجاد استقرار سياسي، عبر ما عرف بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وكما هو معروف فإن السياسة الخارجية الأمريكية ترى أن نشوب الثورات في الوطن العربي لا يحقق مصلحتها القومية بالضرورة.

وفي هذا الصدد، يذهب أحد الدبلوماسيين اليمنيين إلى القول: «يجب على الولايات المتحدة أن تتغير وأن تبدأ في النظر إلى اليمن خارج نظرة مكافحة الإرهاب، وبناء علاقات شراكة استراتيجية تحقق مصالح البلدين»(٦٠).

٢ ـ الأمم المتحدة

بداية يمكن القول، صحيح أننا نعيش في عصرٍ ما زالت القوة فيه فوق الحق؛ إلا أنه من الصحيح أيضاً، وجوب أن تحضر المصلحة الوطنية لليمن (مجتمعاً ودولة) أولاً. وفي هذا السياق يتعين التركيز على أننا كنا توصلنا إلى أنه قد تم تدويل قضايانا اليمنية؛ لأسباب متعدّدة، منها شيوع الفساد والاستبداد، وغياب تداول السلطة وتناوبها؛ فبسبب «غياب التداول حضر التدويل»(٦١).

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أنَّ اليمن قد وقع في فخ الوصاية، منذ زمن ليس بقصير، وما صدور قرار مجلس الأمن الرقم (٢١٤٠)، في ٢٦ شباط/فبراير٢٠١٤، بخصوص الأحداث في اليمن، والذي وضعه تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا شاهد على هذا التدخل، وهذه الوصاية. ويتضمن هذا القرار الأممي(٦٢) تشكيل لجنة عقوبات تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ لدراسة فرض عقوبات على جميع الأطراف التي تسعى إلى عرقلة عملية التحول الديمقراطي في اليمن. وهكذا، فإنَّ الواقع يُفصح عن أن اليمن قد غدا، بالفعل، تحت الوصاية. ولأهمية موقعه، وما يتمتع به من أهمية جيواستراتيجية؛ فما زال اليمن محط أنظار القوى الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً.

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٨.

(٦٠) انظر مقالاً للسفير اليمني مروان نعمان بعنوان: «هل يمكن أن يكون اليمن شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة،» جريدة **الجمهورية** (تعز)، ٢٠١٢/٦/٢٣، ص ٦.

(٦١) انظر: الظاهري، «الدولة اليمنية بين غياب الدور وحضور شرعية اللاشرعية».

(٦٢) للاطلاع على قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤١ الخاص بوضع اليمن تحت الفصل السابع، ومهام لجنة العقوبات، انظر: <http://www.un.org/ar/sc/committees/2140>.

وقد تجلى هذا الاهتمام الدولي عبر إصدار مجلس الأمن الكثير من القرارات والبيانات الرئاسية، بدءاً من الإعراب عن قلقه البالغ إزاء ما يحدث في اليمن، سواء من قبل الحركة الحوثية أو بقية الأطراف اليمنية الأخرى[٦٣]؛ وكذا قيام المجلس بفرض عقوبات على المعرقلين، منها «حظر عالمي للسفر وتجميد لأرصدة الرئيس السابق علي صالح وعلي الحاكم وعبد الخالق الحوثي»[٦٤]؛ إضافة إلى قيام مجلس الأمن بإصدار قرارات متعدّدة؛ تضمنت بما فيها وضع اليمن تحت الفصل السابع من ميثاقه الذي يجيز فيه استخدام القوة والتدخل العسكري لتنفيذ قراراته.

وفي هذا السياق، فقد حذر المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، «من إضاعة فرص إجراء الحوار بين الأطراف اليمنية كونه سيؤثر على مستقبل اليمن وأنه لا حل عسكرياً لهذا الصراع ووحدها مباحثات السلام تمهد لمستقبل أفضل» [٦٥].

ورغم أن ثمة مشاورات لإجراء محادثات مقبلة في ما يعرف بـ «جنيف٢» إلا أن المبعوث الأممي قد أعلن تأجيل الحوار، فإن ثمة محاولات جارية لمجلس الأمن، «يدعو الأطراف اليمنية إلى المشاركة في الحوار المقبل دون شروط مسبقة»[٦٦].

٣ ـ الدور الإيراني في اليمن

إن المتتبع ما يكتب عن العلاقات اليمنية ـ الإيرانية، ودور إيران في أحداث اليمن؛ يلحظ وجود تهوين وتهويل. فثمة من «يهوِّن» من الدور الإيراني وتواجده، لدرجة أن علي عبد الله صالح يرى أنه «لا وجود لأي تواجد إيراني داخل البلد... ولا وجود لقطعة سلاح إيرانية في اليمن»[٦٧] أما عن طبيعة التحالف الإيراني مع الحوثيين (أنصار الله) فيرى صالح أنه «كان مع الإيرانيين علاقات مع أنصار الله، يدوا [يمنحوا] لهم منح دراسية في داخل إيران... ومساعدة مالية، تواجد خبراء...»[٦٨]. وأن زيارة بعض الحوثيين طهران تختصر على «بحث آفاق تقرير التعاون المستقبلي بين البلدين الشقيقين في المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها من المجالات»[٦٩].

وفي المقابل، هناك من «يهوّل» من هذا الدور الإيراني، في إطار ما سُمي بخطر «الهلال الشيعي»، و«أن التوسع الحوثي هو بالأساس توسع إيراني ضمن المخطط الفارسي الإيراني وهو أن

(٦٣) انظر البيان الرئاسي لمجلس الأمن في: جريدة **المصدر** (صنعاء)، ٢٠١٤/٨/٣١، ص ٨.

(٦٤) انظر نص البيان الصحفي للجنة العقوبات علي صالح والحاكم والحوثي في جريدة: **الأولى** (صنعاء)، ٢٠١٤/١١/٩، ص ٢.

(٦٥) انظر نص التحذير لولد الشيخ أمام بيان الإحاطة لمجلس الأمن، في: **الثورة**، ٢٠١٥/١٠/٢٤.

(٦٦) انظر: **الثورة** (صنعاء)، ٢٠١٥/١٠/٢٥، ص ٣.

(٦٧) انظر حوار صالح لقناة «الميادين»، في: **اليمن اليوم** (صنعاء)، ٢٠١٥/١٠/١٤، ص ١٠.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٦٩) انظر تصريحات صالح صالح الصماد رئيس المجلس السياسي لـ «أنصار الله» رئيس الوفد اليمني الزائر لإيران، في: **الثورة** (صنعاء)، ٢٠١٥/٣/٢، ص ١.

تحكم إيران من قُم إلى مكة ثم تحقيق السيطرة الكاملة على المملكة العربية السعودية»[٧٠]. إضافة إلى تصريح سابق، لإحدى القيادات الإيرانية، مفاده أن صنعاء تعد بمنزلة رابع عاصمة تقع تحت النفوذ الإيراني.

وبمنأى عن التهوين والتهويل، يمكن القول إن ثمة مصالح «حيوية» لإيران في الخليج واليمن. قد تصل إلى درجة أن تكون «أطماعاً»، وبخاصة أن إيران لا تزال محتلة الكثير من الجزر الإماراتية (طنب الكبرى والصغرى، وأبو موسى)، إضافة إلى تصريحات لقادة إيران، تشير إلى هذا التدخل في اليمن؛ كقول المسؤول الإيراني علي أكبر ولايتي «إن الجمهورية الإسلامية في إيران تدعم النضال العادل لأنصار الله في اليمن ونعتبر هذه الحركة بأنها جزء من الحركات الناجحة للصحوة الإسلامية»[٧١].

كما قال ولايتي: «لقد اطلعت على أخبار انتصاراتكم القيمة، ولقد ارتحنا كثيراً وأهنئكم لأن علاقتنا مع الحوثيين تعود إلى السنوات الأولى من انتصار الثورة»[٧٢]. كما يلاحظ أنه (ولايتي) قد خاطب «ضيوفه» قائلاً: «لقد أزلتم العقبات من أمامنا ونأمل أن تكونوا مثل حزب الله»[٧٣].

وهنا نؤكد أنَّ من معضلات الحياة السياسية اليمنية، أنَّ الخارجي ما زال قريباً من شؤونها أكثر مما ينبغي.

٤ ـ الدور السعودي في اليمن

أ ـ طبيعة العلاقات اليمنية ـ السعودية

كثيراً ما وسُمت السياسة السعودية تجاه اليمن بأنها سياسة توسعية مسيَّجة بالأطماع التدخلية، وفي غير صالح اليمن.

ب ـ القبيلة اليمنية والتأثر بالخارج وتحكيمه (السعودية مثالاً)

إن استقراء الواقع الاجتماعي والسياسي اليمني المعاصر يدفع إلى القول إنَّ هذا الواقع لا يزال واقعاً تحكيمياً[٧٤].

---

(٧٠) علي بن ياسين البيضاني، «مأرب وأبعاد الصراع الإيراني السعودي،» موقع مأرب برس، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، <http://marebpress.net/articles.php?id=41035>.

(٧١) انظر تصريحات علي ولايتي في لقاء جمعه بعدد من العلماء الزيديين اليمنيين، انظر: جريدة **الناس** (صنعاء)، ٢٠١٤/١٠/٢٠، ص ٢.

(٧٢) انظر: المصدر نفسه.

(٧٣) انظر: **أخبار اليوم** (صنعاء)، ٢٠١٤/١٠/١٩، ص ١ و٢٠.

(٧٤) الظاهري، **المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية**، ص ١٦٠ ـ ١٦٢.

وفي هذا السياق يمكن القول إن السعودية تتبع في علاقتها باليمن بعامة، وبعض القبائل اليمنية تحديداً، سياسة «تقوية الجزء لإضعاف الكل»؛ بمعنى سعي السعودية الحثيث والمستمر إلى تحقيق أهدافها ومطامعها باليمن، عبر دعم وتقوية بعض الزعامات القبلية، ومن ثم بعض القبائل (الجزء)، بهدف إضعاف (الكل) واحتوائه، ممثلاً باليمن (مجتمعاً ودولة).

ومن آليات التعامل السعودي مع بعض القبائل اليمنية: استقطاب بعض القبائل اليمنية المتاخمة للسعودية ومحاولة منحها الجنسية (التابعية) السعودية؛ ومحاولة استمالة بعض القبائل اليمنية من طريق المال والسلاح السعوديين؛ والسعي إلى عرقلة عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه في الأراضي اليمنية القريبة من السعودية، بهدف حرمان اليمن مورداً اقتصادياً مهمّاً؛ وتشجيع عمليات تهريب السلع إلى اليمن عبر الأراضي السعودية، بهدف حرمان اليمن من رسوم الجمارك والضرائب على هذه السلع المهرَّبة.

وهكذا، إذا كانت السعودية قد سعت عبر الآليات السابقة تحقيق أهدافها ومطامعها في الوطن اليمني، فإنها أيضاً، قد ساعدت على تعزيز الدور السياسي لبعض الزعامات القبلية في اليمن[٧٥].

ج ـ السعي السعودي إلى إضعاف اليمن مجتمعاً ودولة

إن الشقيقة السعودية لا ترغب بوجود دولة قوية على حدودها، وإذا كانت قريبة من القبائل اليمنية أكثر مما ينبغي، فهي أيضاً، قريبة من شؤون المجتمع والدولة في اليمن. فالسعودية حينما تدعم بعض مشائخ القبائل، إنما تهدف إلى تحقيق أمرين: **الأول**، إضعاف الدولة اليمنية؛ و**الثاني**، إضعاف المجتمع اليمني.

صحيح أن البعد الأمني أصبح مُحدداً في العلاقات اليمنية ـ السعودية، ولكن من الصحيح أيضاً، أن النظرة السعودية تجاه اليمن لا تزال نظرة سلبية؛ وما كشفته إحدى وثائق ويكيليكس المتضمنة «كشف استراتيجية سعودية لاستمالة القبائل اليمنية عبر لقاء جمع الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية السعودي بالسفير الأمريكي ريتشارد هولبورك في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، حيث وصف الأمير محمد بن نايف اليمن بأنها دولة فاشلة خطيرة، وبأنها تشكل تهديداً متنامياً للمملكة العربية السعودية لأنها مصدر جذب لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب. وقال نايف: إن الرئيس علي عبد الله صالح فاقد السيطرة. ولخص الاستراتيجية السعودية لاستمالة القبائل اليمنية بمشاريع مساعدة. كما إنه قال: لدينا مشكلة اسمها اليمن»[٧٦].

وعلى الرغم من احتفاظ السعودية بنفوذ وتأثير كبيرين في اليمن، إلا أن قيام ثورة ١١فبراير الشعبية السلمية في عام ٢٠١١ قد دفع السعودية إلى مراجعة سياساتها وأدوات تدخلها؛ حيث

---

(٧٥) محمد محسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٧٦) صحيفة **الشارع** (صنعاء)، ٢٠١٠/١٢/٤، ص ١٠، نقلاً عن: موقع ويكيليكس الإلكتروني، تاريخ إنشاء الوثيقة ٢٠٠٩/٥/١٧ (تاريخ النشر ٢٠١٠/١٢/١).

قامت بقطع الدعم المالي (المرتبات) التي كانت تُدفع لبعض شيوخ القبائل ومسؤولين سياسيين وعسكريين وأمنيين في اليمن عبر ما يسمى «اللجنة الخاصة».

كما أن التطورات الأخيرة، وحضور الحركة الحوثية وتنمرها، وإسقاطها للعاصمة صنعاء والتمدد في كثير من المدن والمحافظات اليمنية قد صعّد من المخاوف السعودية. ويبدو أن إعلان الحوثيين إجراء مناورة على الحدود الجنوبية السعودية (وفقاً لمعاهدة جدة لترسيم الحدود اليمنية ـ السعودية)؛ قد كان بمنزلة «القشة التي قصمت ظهر البعير» وهنا، يذهب البعض إلى أن «الرياض لا تريد أن تفتح عينها يوماً على دولة «فارسية» يمكن أن تتعدى الحدود اليمنية وتتسع إلى جنوب السعودية حيث العمق الشيعي والمخزون النفطي»[٧٧].

وفي هذا الصدد، يتعين ألّا نطلب من السياسة الأمريكية، أو مجلس الأمن، أو السعودية، وإيران أن يكونوا يمنيين أكثر من اليمنيين. كما ينبغي على الحكام والممارسين السياسيين اليمنيين أن يتذكروا المقولة الأثيرة في العلاقات الدولية، التي تؤكد «أنه لا توجد علاقات دائمة بل مصالح دائمة»؛ ولذا فلتكن مصلحة اليمن فوق المصالح الشخصية الضيقة. وليعلموا أن أولادنا وأحفادنا من بعدنا، سيحاكموننا، ويتساءلون بقولهم: لِمَ ضيَّعنا «حكمتنا»، وفرَّطنا بمصالح شعبنا اليمني؟

سابعاً: معضلات المرحلة الانتقالية

يعيش اليمن مرحلة تحضر فيها معضلاتٌ كثيرة، من أهمها:

١ ـ معضلة التحايل بدلاً من التحول

يشهد اليمن الآن مرحلة انكشاف تحايل التوجه الرسمي؛ حيثُ نفدت صلاحية الكذب السياسي، واستمرار مرحلة ورطة التحايل السياسي؛ إذ استنفد الحاكم والحكومة كل الرداءات الشكلية المستجلَبة من الديمقراطية الليبرالية الغربية كآلية الانتخابات وغيرها. إنَّنا نعيش مرحلة ما يمكن تسميتها بـ «الانتقال اللاتحوُّلي» أو «تحول اللاانتقال». وباختصار شديد يمكن القول إننا نمر بمرحلة «اللاتحوُّل».

إنَّنا نمر بمرحلة من أهم سماتها:

ـ حضورٌ سيئ القديم، وغياب إيجابي الجديد (الحديث)، بمعنى انتقال تراجعي يُفَعِّل مساوئ التقليدي، والحديث في آن.

ـ استمرار التمديد برداء الانتقال، ونحن، عادة نفرق مفهومياً وعملياً بين التمديد والانتقال؛ فالتمديد (أو المرحلة التمديدية) بمنزلة تمديدٍ للوضع الراهن رغم سوئه. بينما الانتقال يقتضي التغيير نحو وضع أفضل.

(٧٧) انظر تقريراً لـ أحمد شبح بعنوان: «السعودية تمد يدها لليمن،» **الأهالي** (صنعاء)، ٢٠١٤/٧/٢٢، ص ٦.

ـ تَعانُق الأضداد، وتعايُش المتناقضات وتزامنها؛ حيث تحضر الثورة والثأر، والمناداة بالسلمية عبر الحرب، والحوار عبر الاقتتال، وننشد الثقة عبر الشك، والصدقية عبر الكذب، والحلول الداخلية عبر التوجه نحو الخارج.

وباختصار شديد يمكن القول إننا نمر بمرحلة «اللاتحوُّل»! وهكذا، لأن التحايل السياسي قد نفد، فقد حضر الاقتتال الداخلي، والعدوان الخارجي.

٢ ـ معضلة الاقتتال من دون انتقال

إنَّ من معضلات الحياة السياسية اليمنية أنها تشهد «اقتتالاً من دون انتقال»، رغم حضور أداة الانتخابات، والتي تعد من أهم أدوات انتقال السلطة وتناوبها سلمياً. فلدينا في اليمن انتخابات هي أقرب إلى مفهوم «الانتحابات» ـ بالحاء لا الخاء ـ وتعني (البكاء الشديد)، أو التوافد إلى ميدان المعركة والقتال. إذ يُلاحظ حضور انتخابات من دون غياب الحروب! وبالفعل، للأسف، كما حذرنا منذ سنوات[٧٨]، فها قد حضرت «الحروب والانتحابات» وغاب الأمن والاستقرار، و«الانتخابات».

وفي هذا الصدد، نود التذكير، بأنه إذا «كانت الحرب استمراراً للسياسة بوسائل أخرى»، فإن الانتخابات ليست استمراراً للحرب ولا مرادفة لها؛ فالانتخابات آلية سلمية للمشاركة السياسية، وهي بحكم التعريف نقيض للحرب، إنها أداة مهمة لتحقيق التحول السياسي وتداول السلطة سلمياً لدى المجتمعات الديمقراطية، حيث يتم الصراع عبر البرامج لا عبر البنادق.

بينما يُلاحظ أنَّ دولة الوحدة في اليمن قد شهدت سبع حروب (حرب الانفصال أو حرب صيف ١٩٩٤، وحروب صعدة الست خلال الأعوام (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠)، كما شهد اليمن سبع دورات انتخابية، ثلاث دورات برلمانية (١٩٩٣ و١٩٩٧ و٢٠٠٣)، ودورتين انتخابيتين محليتين (انتخابات المجالس المحلية عامي (٢٠٠١ و٢٠٠٦)، ودورتين انتخابيتين رئاسيتين (١٩٩٩ و٢٠٠٦).

والتساؤل الإشكالي في هذا السياق: لماذا يشهد اليمن تزامن المتناقضات وتعايشها (حروب وانتخابات معاً؟).

إن استقراء التاريخ السياسي اليمني يدفع إلى الاستنتاج، بأن أهم آليات إسناد السلطة في النظام السياسي اليمني تتمثل بآليات ثلاث: تحكيمية، سلمية، وحربية، لكن تعد الأخيرة (الآلية الحربية) أهم آلية ركن إليها أغلبية حكام اليمن.

فالملاحظ أن الحاكم السياسي اليمني يكون، غالباً، من خارج شريحة القوى الاجتماعية الفاعلة، ولأنه لا يمتلك عصبية قبلية قوية ليستند إليها في حكمه، ولأنه يكره المؤسسية الحديثة المدنية، فإنه

---

(٧٨) كنا قد حذرنا من حضور الحروب و«الانتحابات» (بالحاء لا الخاء)، وخطورة غياب الاستقرار (والانتخابات) معاً، انظر على سبيل المثال: محمد محسن الظاهري، «حروب وانتخابات يمانية معاً: أين الخلل؟،» **الخليج** (الشارقة)، ٢٠١٠/٨/١٩، <http://www.alkhaleej.ae/home/print/0138e6e8-a48f-4f00-9a66-8f80ee951ee2/2087bf76-bba8-4e7b-9342-e5d5fda0e7df#sthash.z3Ev8k1y.dpuf>.

يستقوي بالمؤسسة العسكرية لتغدو «عصبيته المصطنعة»، والتي يمكن تعريفها بأنها: تلك الجهة التي يستعين بها الطامح السياسي إلى الوصول إلى سدة الحكم، حيث يصطنعها ويرسخ وجودها عقب إمساكه بزمام السلطة؛ ليركن إليها وتعينه على التشبث بالحكم أطول مدة ممكنة، وتتكون هذه (العصبية المصطنعة) من أقارب الحاكم السياسي، ومن يثق بهم من زملائه ومعارفه والقيادات (الثقة) في المؤسسة العسكرية والأمنية، وبعض الموالين للحاكم من القبائل والعصبيات الأخرى.

ومن الأمثلة ذات الدلالة في هذا السياق، سعي كثير من الحكام اليمنيين المعاصرين إلى تولية أقاربهم مناصب مهمة في المؤسسة العسكرية والأمنية؛ مثل قيام الرئيس اليمني الأسبق الراحل عبد الرحمن الإرياني بتولية قريبه محمد عبد الله الإرياني منصب القائد العام للقوات المسلحة، وكذا قيام الرئيس الأسبق الشهيد إبراهيم الحمدي بتنصيب أخيه عبد الله الحمدي كقائد لقوات العمالقة اليمنية.

أما أقارب الرئيس السابق علي عبد الله صالح، فإنهم كانوا يتبوؤون مناصب مهمة في المؤسسة العسكرية والأمنية، وما انتقال أحمد علي عبد الله صالح من منصب مدني تشريعي (عضو مجلس نواب) إلى منصب عسكري كقائد للحرس الجمهوري إلا دليل على هذا الاستنتاج. والتساؤل الإشكالي الذي يفرض نفسه في هذا الصدد، لماذا يحترب اليمانيون رغم وحدتهم وتعدديتهم السياسية؟

يمكن القول إن ثمة أسباباً ومحددات لظاهرة تعانق الأضداد وتعايش المتناقضات في حياة اليمنيين، حيث ينجحون في توحيد وطنهم اليمني جغرافياً وسياسياً، ولكنهم في الوقت ذاته يشطرون نفسياً! ينجحون في إجراء (انتخابات) برلمانية ومحلية ورئاسية، ولكنهم يفشلون ـ كالعادة ـ في جني ثمارها، بل يتبعونها بأزمات وحروب في ما بينهم.

إن من أهم أسباب استمرار الأزمات والحروب اليمانية: ثأرية الثقافة اليمنية وبأسها تجاه أصحابها، إذ تتسم طبيعة الثقافة السياسية اليمنية السائدة في بعض جوانبها بالثأرية والمبالغة في الانتقام من الخصم السياسي، فهي لا تكتفي بتصفيته معنوياً وسياسياً، بل ترى أنه لا بد من تصفيته جسدياً، لأن الإبقاء على حياته الجسدية قد يطرح افتراض عودة الخصم السياسي لسدة الحكم، والقيام بالمقابل، بالتخلص من خصومه السياسيين بالطريقة الثأرية نفسها.

وهكذا فالعرب (واليمن جزء منهم) وفقاً لابن خلدون: «إنهم لخلق التوحش الذي فيهم أصعب الأمم انقياداً بعضهم لبعض للغلظة والأنفة وبعد الهمة والمنافسة في الرياسة، قلما تجتمع أهواؤهم». إن ما يحز في النفس ويدمي القلب أن بأس اليمنيين بينهم شديد.

كما أنّ شكلية النقل المؤسسي واستيراد المبنى الديمقراطي من دون معناه، كما بيَّنا سالفاً، إضافة إلى انتشار ثقافة الاستبداد وأخلاقه كما ذكرها عبد الرحمن الكواكبي، عبر كتابه الموسوم بـ **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**؛ حيث» يغدو التصاغر أدباً، والتذلل لطفاً، والتملق فصاحة

وترك الحقوق سماحة، وقبول الإهانة تواضعاً، والرضاء بالظلم طاعة، وحب الوطن جنوناً بل عمالة»[٧٩]!

وهكذا، يلاحَظ أن معضلة الاستبداد من أهم سمات الواقع السياسي اليمني، حيث يختزل الوطن والدولة في شخص الحاكم الفرد، ما يؤدي إلى إحلال فكرة الحاكم محل فكرة الأمة والوطن والدولة.

٣ ـ معضلة غياب الحياد السياسي للمؤسسة العسكرية

على الرغم من أنَّ من سمات الدولة الحديثة، التزام المؤسسة العسكرية بالحياد في النزاع السياسي، كما أن الدولة وحدها لها الحق في امتلاك القوة المسلحة واستخدامها في إطار الدستور والقانون، وتالياً لا يحق لأي جماعة تملك السلاح واستخدامه؛ لكن الإشكالية في اليمن أن ثَّمة جماعات، سواء أكانت قبائل أم جماعات متمردة تمتلك السلاح وترفعه ضد الدولة أو في وجه خصومها. يمكن القول: إن ثَّمة حربنة للحياة السياسية والمجتمعية اليمنية، وما حوار البنادق بين اليمنيين، سواء في حروب صعدة الست أو في بعض المحافظات اليمنية، سواء الجنوبية أو الشرقية، وما يحدث الآن؛ إلا بعض شواهد هذه الحربنة!

إنَّ من أهم معضلات النظام السياسي اليمني أن الجيش والأمن يفتقران إلى الحياد السياسي؛ حيث يخبرنا التاريخ السياسي اليمني بأن الحكام اليمنيين كثيراً ما سيّسوا المؤسسة العسكرية واستقووا بها؛ فالآلية الحربية تعد من أهم آليات تولّي السلطة وإسنادها في الدولة اليمنية، حيث يركن إليها أغلبية حكام اليمن. بل إنَّ الأخطر هنا، أنَّ أغلبيّة حكامنا المتعاقبين هم أقرب إلى «قيادات حرب» منهم إلى «صُناع سياسة»؛ ولذا عرفت الحياة السياسة اليمنية، ظاهرة عسكرة السياسة، وتسييس العسكرة!

الإشكالية أن الجيش اليمني قريبٌ أكثر مما ينبغي من سياساتنا وصراعاتنا الداخلية !أما حدودنا الخارجية، فيبدو أنها منكشفة تجاه الخارجي ومُنتهَكة من الجار، سواء أكان جاراً قريباً (سعودياً) ومتدخلاً (إيرانياً) أم غريباً (أمريكياً). وما نعانيه اليوم في اليمن من عدوان واقتتال إن هو إلا أحد المؤشرات على ما نقول. فلقد ظلت حدودنا، بمنأى عن نطاق اهتمامات الجيش اليمني وعقيدته، وكذا خارج حيز وظائفه فعلاً وواقعاً !ولذا فإن الخشية، هنا، من استمرار مرحلة حضور (ميليشيات الحكام)، في مقابل غياب (جيوش الأوطان)!

وتُسلب الدولة من أهم صفة لها والمتمثلة بـ «حق احتكار القوة واستخدامها» في إطار الدستور والقانون. وفي هذا الصدد، فإن نجاح الحوثيين في إسقاط «عمران»، ومن بعدها «صنعاء» العاصمة،

(٧٩) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٤)، ص ١٢٦.

والتمدد تالياً إلى كثيرٍ من المحافظات اليمنية؛ يُعد بمنزلة شرعنة ثقافة الغلبة، وتبريراً لانتشار ثقافة العنف المجتمعي، وحضور ثأر السياسة وسياسة الثأر[٨٠].

٤ ـ معضلة تعريف مفهوم العدو

إنَّ من المعضلات اليمانية (وربما العربية)، عدم وضوح مفهوم العدو وضبابيته لدى كثيرٍ من اليمنيين؛ حيث اختل لديهم «مفهوم العدو»، وتملكتهم الثقة بالخارجي البعيد، في مقابل الشك بالأخ والقريب! وتالياً غابت الثقة بين فرقاء العمل السياسي، وانتشر الشك المتبادل، وذاعت ثقافة التخفي السياسي، وانتشر أسلوب السطو على السلطة واقتناصها بدلاً من تداولها؛ مما نجم عنه أزمة مشاركة وحضرت الحروب في اليمن. فعلى الرغم من أن الأمثال الشعبية اليمانية، وكذا العربية، تدفع باتجاه مؤازرة الأخ ونصرة القريب، مثل «أنا وابن عمي على الغريب» وكذا «أهلي وإن كسروا ظهري»، إلا أن الواقع السياسي اليماني يشير إلى عكس هذه الأمثال، بحيث غدا الغريب قريباً وصديقاً والقريب غريباً وعدواً.

فالثقافة اليمانية السائدة جزء منها ثأري وعنيف تجاه أصحابها؛ وآخر تسامحي وودي تجاه الأجنبي؛ ومن ثأرية الثقافة اليمانية وبأسها تجاه أصحابها: قيام الحروب القبلية ـ القبلية وانتشارها، وحدوث عنف وصراعات حزبية داخلية، وكذا وقوع تصفيات جسدية لبعض الرؤساء والحكام اليمانيين.

ثامناً: آفاق المرحلة الانتقالية ومآلها

سنتناول في ما يأتي آفاق المرحلة ومآلها، عبر توظيف فكرة «المشاهد» أو «السيناريوهات»؛ حيث يتم طرح مجموعة من الاحتمالات المتوقع حدوثها؛ إن توافرت شروط تحققها. نتحدث هُنا عن مشاهد ثلاثة:

١ ـ المشهد التمديدي ـ التكبيدي

بمعنى أنه امتدادٌ للوضع الراهن، بحيث تستمر الحرب، والعدوان على اليمن؛ وتحقيق الهدف الخارجي، المتمثل بمزيدٍ من إضعاف اليمن (مجتمعاً ودولة وقوى). وتالياً حضور (توازن الضعف المتبادل) بين مكونات الاقتتال في اليمن، وحدوث مزيد من المعاناة المؤدية إلى الضعف الداخلي والتبعية الخارجية.

---

(٨٠) في هذا الصدد، أود التذكير بأنني كنت قد خاطبت الأخوة الحوثيين (أنصار الله) قائلاً: اعلموا أن الذي كان «ضحية» لحروب ست، وقيامه بقتال الأخ المغاير له مذهبياً، وتقمصه لدور «الجلاد»، ستدور عليه الدوائر، ومن ثم يتحول «الضحايا» إلى «جلادين»، و«الجلادون» إلى ضحايا، وهكذا دواليك.

٢ ـ المشهد التجديدي ـ التشييدي

حيث تحضر الثقة والصدقية السياسية، ويعود العقل والرشد للقادة والمتقاتلين اليمنيين. فتحضر إرادة سياسية يمنية وقد تخلصت من ثقافة الانتقام والثأرية، وتستعين بأهل القلم والسيف في آن. بحيث يتم العودة إلى الحوار، وانعقاد جولة «حوار جنيف ٢» المزمع عقده في مقبل الأيام [عُقدت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥]. وتقتنع دول الإقليم واللاعبون الأمريكيون والغربيون بضرورة وقف العدوان الخارجي والاحتراب الداخلي، والتوقف عن استمرار لعبة (الحرب بالإنابة)، وبالتالي حضور (الحكمة اليمانية) التي تغنّى بها معظم اليمنيين طويلاً، وتصلح أمور اليمنيين وأحوالهم من كل جانب وهذا هو المشهد المرغوب فيه أو (المشهد الأمنية). وإن كان يبدو أنه ما زال بعيد المنال؛ بسبب عدم توافر بعض شروط تحققه؛ كالإصرار على مواصلة القتال داخلياً ومواجهة الخارج، وعدم إدراك ما يحدث من تمزق مجتمعي يمني داخلي، وحضور مرامٍ وأهدافٍ إقليمية ودولية، ليست بالضرورة تتوافق ومصالح اليمن واليمنيين.

٣ ـ المشهد التفكيكي ـ المعبدي أو مشهد الحزن اليماني

حيث تتفكك الدولة اليمنية، وتتحول إلى كيانات ودويلات متصارعة ومتزامنة، وتحضر قوى ما قبل الدولة الحديثة؛ فيُهدم السد اليماني، ويحضر المشهد «المعبدي». بحيث تتكاثر الأزمات والحروب، وتتفرق أيادي سبأ، وتدخل اليمن مرحلة «حرب الجميع ضد الجميع». وهذا هو المشهد الكارثة.

تعقيب

محمد ناصر البخيتي(*)

١ ـ الوضع في المنطقة

من أجل أن نتمكن من تفسير مختلف الظواهر لا بد من أن نلقي نظرة كلية على وضع المنطقة والعالم قبل الخوض في التفاصيل؛ وهذا ما أهمله بحث الدكتور محمد الظاهري. وعندما نلقي نظرة على خريطة العالم سنجد أن ترابط المصالح الاقتصادية بين الدول وسهولة انتقال المعلومة جعل من حال الاستقرار في العالم مصلحة مشتركة ومطلباً للرأي العام العالمي. لذلك نلاحظ أن دول الهيمنة تتحرك بدافع مصالحها وبدافع إرضاء الرأي العام لردم أي بؤرة صراع في العالم باستثناء منطقتنا العربية والإسلامية التي لا تزال تمثل حال انعدام الاستقرار فيها مصلحة اقتصادية وعسكرية للدول الغربية. فمن الناحية الاقتصادية تعد المنطقة مصدراً مهماً للطاقة ومصدراً للاستثمارات وسوقاً للسلاح، ومن الناحية السياسية والعسكرية فهناك إرادة غربية لاستمرار حال الخلل في موازين القوى لمصلحته ولضمان تفوق إسرائيل النوعي. لذلك فإن ضرب استقرار المنطقة وإجهاض أي مشروع نهضوي تحرري يعد مصلحة استراتيجية غربية.

من خلال هذه النظرة الكلية الشاملة نستطيع تفسير تحرك الغرب عسكرياً لإسقاط مشروع محمد علي باشا «العلمي والصناعي»، وتحركه لإسقاط مشروع جمال عبد الناصر «القومي التحرري» وتحركه مخابراتياً لإسقاط حكومة محمد مصدق في إيران، وتحركه بغطاء سياسي وتمويل عربي لتدمير العراق.

أما اليوم فلم يعد بحاجة للتحرك بشكل مباشر وقد أصبح بإمكانه التحرك بـأدوات عربية وإسلامية لاستهداف كل كيانات المقاومة من دون تحمل أي أعباء مالية أو أخلاقية؛ لأن أدوات أمريكا في المنطقة ذهبت بعيداً في عدائها لكيانات المقاومة إلى درجة أنها أصبحت في حاجة إلى تقديم التنازلات إرضاء لأمريكا وإسرائيل في سبيل ما تقدمه لهما من خدمات. أما بخصوص

(*) عضو مجلس سياسي لأنصار الله ـ اليمن.

القاعدة وداعش فهما صنيعة المشروع الأمريكي ويخدمانه تحت عنوان مواجهته. صحيح أن التنظيمين يشكلان تهديداً لأمن المواطن الأمريكي والغربي عموماً إلا أنهما لا يشكلان أي خطر على الاستراتيجية الأمريكية بل يخدمانها ويُعَدّان إحدى أدواتها في المنطقة. لأن أمريكا تتعامل مع التنظيمين كما يتعامل صائد الثعابين مع ثعابينه، فهو يجمعها ويربيها ويكاثرها من أجل وضعها في بيوت الناس ليلاً ليأتي صباحاً ليخلصهم منها. وهكذا يتمكن من دخول كل غرف البيت للإمساك بثعابينه وقتلها بلا رحمة ومن ثم يأخذ أجر أتعابه.

من خلال هذه النظرة الكلية نستطيع فهم وتفسير مختلف القضايا في المنطقة؛ فالتحالف «الدولي ـ الداعشي» نفسه الذي يدمر سوريا تحت عنوان إسقاط شرعية رئيس لا يزال يمتلك كل مقومات البقاء، يدمِّر اليمن أيضاً تحت عنوان حماية شرعية رئيس فقد كل مقومات البقاء. لماذا؟ لأن بشار الأسد رئيس معادٍ للمشروع الأمريكي في المنطقة، وهادي رئيسٌ متعاونٌ مع المشروع الأمريكي بصرف النظر عن بقية سلبيات أو إيجابيات أي منهما.

من حق كل شعب عربي أن يتحرك ضد حكومته لنيل حريته وكرامته شرط أن يكون ذلك في سياق حرية وكرامة أمته العربية والإسلامية وتحرير فلسطين. لأننا إذا ما تحركنا في سياق استدعاء أمريكا لنيل حريتنا وكرامتنا، فإننا سنسقط في حال من الفوضى ونُعبّد أنفسنا مرتين: مرة للمتسلط الداخلي وأخرى للمتسلط الخارجي.

قد يقول قائل إن مشكلتنا داخلية وليست خارجية وبدلاً من المبالغة في عداء أمريكا، علينا بإصلاح وضعنا الداخلي أولاً. نقول له وهذا ما نقوم به بالفعل لأننا نخوض صراعاً فكرياً لتوعية الشعب اليمني والعربي على خطورة المشروع الأمريكي من جانب، ومن جانب آخر نخوض معركة عسكرية شرسة ضد أدوات أمريكا في اليمن وفي المنطقة.

٢ ـ مرحلة الثورة في اليمن

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عمد بوش إلى استغلال ذلك الحدث مطلِقاً شعار «من ليس معنا فهو ضدنا» بهدف إخضاع حكومات المنطقة وشعوبها. وقد صمت العالم أمام هذا التوجه وسعى علي صالح إلى استغلال هذه الفرصة من أجل تقوية علاقته بأمريكا بعد تدهور العلاقات السعودية ـ الأمريكية وبدأ في قمع التيار السلفي والزج بهم في السجون وسمح للمحققين الأمريكيين بالتحقيق معهم.

أمام هذا الهيمنة الأمريكية الطاغية التي تجاوزت حدود الحكومات لتمس بكرامة وحرية شعوب الإمة العربية والإسلامية كان لا بد من ردة فعل شعبية مقاومة. ولأن الشعب اليمني قومي وإسلامي بفطرته وسلوكه، لذلك تجاوب مع الشعار الذي أطلقه السيد حسين الحوثي في جامع الإمام الهادي في مران بمحافظة صعدة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، والذي يقول فيه «الله أكبر. الموت لأمريكا. الموت لإسرائيل. اللعنة على اليهود. النصر للإسلام» في ظل صمت عالمي مطبق. وقد

برر الحوثي ضرورة رفع الشعار بأن أمريكا تتعمد قتل المسلمين في أفغانستان بشكل علني، ثم تطلب منا السكوت حتى يصبح قتل المسلمين عملاً معتاداً. واعتبر السكوت هزيمة نفسية محذراً من أن الهزيمة النفسية أخطر من الهزيمة العسكرية. ومن أجل مواجهة الهزيمة النفسية طالب برفع شعار الموت لأمريكا وترديده في التظاهرات والمناسبات والجوامع، وكان ذلك إيذاناً بقيام الثورة. ومع التوجه الأمريكي لاحتلال العراق وزيادة وتيرة القمع الإسرائيلي للفلسطينيين تحرك الشعب اليمني في تظاهرات أسبوعية مردداً ذلك الشعار.

لقد أحرج هذا التحرك الشعبي صالح أمام أمريكا وبات يهدد طموحه، وقد حاول في بداية الأمر إقناع الحوثي بالتخلي عن الشعار بالترهيب والترغيب؛ إلا أن الحوثي رفض بشكل قاطع وتالياً بدات عمليات القمع ضد مرددي الشعار حتى امتلأت سجون الأمن السياسي والقومي. لم تؤتِ سياسة القمع ثمارها؛ حيث استمر أنصار الله يرددون الشعار حتى داخل السجون «رغم شدة القمع الذي كانوا يتعرضون له والذي أدى إلى موت الكثير منهم في السجون وتسبب بعاهات دائمة لبعضهم الآخر» ما دفع صالح في النهاية إلى إعلان الحرب عام ٢٠٠٤ بعد عودته من زيارة لأمريكا.

رغم أن تحرك أنصار الله تجاوز الحواجز المذهبية وتسامى عن المطالب الحقوقية الخاصة إلى رحاب قضايا الأمة العربية والإسلامية ورغم معارضتهم سياسة مكافحة الإرهاب الأمريكية التي كان ضحاياها التيار السلفي، إلا ان هذا لم يمنع التيار السلفي والإخواني من أن يكونوا رأس حربة في الحرب على أنصار الله. هذا الموقف عزز من ثقة أنصار الله بعدالة قضيتهم وسلامة موقفهم ومكّنهم من الصمود في مواجهة السلطة وحلفائها.

عجز السلطة بتحالفاتها الحزبية والقبلية في القضاء على أنصار الله شجع الجنوبيين على إطلاق الحراك السلمي الجنوبي في عام ٢٠٠٧ بعد حرب صعدة الرابعة. وقد صمد الحراك الجنوبي في مواجهة السلطة وحافظ على سلميته رغم سقوط مئات الشهداء، كما صمد أنصار الله في الحرب السادسة أمام جيش دولتين وحلفائهم من التيار السلفي الجهادي والقبلي. هذا الصمود السلمي والعسكري في اليمن أكد قدرة الشعوب العربية على مواجهة أنظمتها سلمياً وعسكرياً، ووضع بذرة ميلاد الربيع العربي الذي تحول إلى ربيع أطلنطي بفعل التدخل الخارجي.

اعتمدت الثورة في تونس على العنصر الشبابي غير المتحزب والمتحمس للتغيير وتحركت تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» وتكرر هذا الأمر في مصر. وانعكس نجاح الثورة في تونس ومصر على الشباب في اليمن الذين استلهموا شعار وآليات الثورة التونسية والمصرية وأعلنوا عن ثورتهم الشبابية في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ في صنعاء. كان أنصار الله أول مكوِّن سياسي يعلن انضمامه إلى الثورة الشبابية متقيداً بشعارها المُطالِب بإسقاط النظام وبطريقتها السلمية. كما أن الحراك الجنوبي الذي كان في الساحات أصلاً تفاعل مع مطالب الثورة الشبابية بشكل تلقائي وتخلى عن شعار فك الارتباط ورفع شعار إسقاط النظام.

٣ ـ العدوان الخارجي على اليمن

رغم تفجر الصراع المسلح الذي حرف ثورة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ عن مسارها وفرض المبادرة الخليجية إلا أن حال التوازن بين القوى الرئيسة الممثلة بأنصار الله وحزب المؤتمر والإخوان والحراك الجنوبي عزز القناعة لدى الجميع بضرورة التوصل إلى حل يستوعب كل المكونات في العملية السياسية. إلا أن التدخل الخارجي أخلَّ بحال التوازن الداخلي لأنه أغرى الإخوان بإمكانية الاستقواء بالخارج لإقصاء أنصار الله وحسم المعركة عسكرياً لمصلحتهم إنْ تطلَّب الأمر ذلك. ولهذا فإن أزمة اليمن لم تعد تعبِّر عن مشكلة داخلية بقدر ما تعبر عن مشكلة أخلاقية خارجية. فقد وصلنا إلى مرحلة متقدمة تمكنّا من التوصل إلى حل أزمة اليمن بأدوات داخلية؛ إما عبر اتفاق سياسي يستوعب كل القوى السياسية، وإمّا عبر الحسم الثوري. إلا أن الخارج تدخل لتعطيل الاتفاق السياسي وعندما بدأ الحسم الثوري تدخل عسكرياً لإعاقته. وهدف العدوان هو إخضاعه اليمن بعد أن أوشك على الانتقال من المحور الأمريكي إلى محور المقاومة.

٤ ـ دوافع أنصار الله

تعتبر ثورة ٢١ من أيلول/سبتمبر أعظم ثورة في تاريخ العرب المعاصر لأنها اعتبرت حرية المواطن العربي وكرامته وعزته جزءاً لا يتجزأ من كرامة وعزة الوطن والأمة العربية والإسلامية. لذلك كانت سيادة اليمن وقضية فلسطين حاضرة في وعي الثورة اليمنية بل وتعتبر تحرير فلسطين قضيتها الأساسية. ورغم الحصار وحجم الضربات الجوية التي لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية «وفق تقرير نشرته صحيفة **الغارديان** البريطانية دون احتساب الضربات التي تقوم بها طائرات الأباتشي» إلا أن الثوار لا يراودهم أدنى شك في الانتصار على هذا العدوان وفي تحرير فلسطين.

ووصْفُ د. محمد محسن الظاهري لـ ثورة ٢١ من أيلول/سبتمبر بأنها تمثل حال استئساد وغطرسة وثأر لأنصار الله ضد خصومهم السياسيين غير صحيح ولتوضيح ذلك أضع الحقائق التالية:

ـ أولاً اعترف بوجود أخطاء كثيرة لأنصار الله بحق بعض المواطنين لأن من يمارس السلطة لا بد من أن يخطئ، خصوصاً عندما يمر البلد بحال حرب. وهذا الأخطاء لا بد من معالجتها وإعادة الاعتبار للضحايا، ولكن ينبغي أن نلفت إلى أن هذه الأخطاء لم ترقَ إلى مستوى القتل. فهذه أول ثورة شعبية تمر بحال صراع مسلح لم يجرِ فيها تنفيذ أي حكم بالإعدام حتى بحق عناصر القاعدة وداعش الذين ارتكبوا جرائم قتل متعمد بحق المتظاهرين السلميين وبحق قيادات في أنصار الله.

ـ ثورة ٢١ من أيلول/سبتمبر تعبِّر عن إرادة شعبية حقيقة وإلّا لما استطاعت الصمود في مواجهة العدوان الخارجي وخصومها السياسيين في الداخل فضلاً عن داعش والقاعدة.

ـ قبل ثورة ٢١ من أيلول/سبتمبر قُتل المئات من أنصار الله في صنعاء، وبعد انتصار الثورة استمر مسلسل القتل ضدهم، وقُتل المئات أيضاً بالاغتيالات والمفخخات والأحزمة الناسفة؛ ومع ذلك لم تُسجل حال قتل واحدة لمجرد الخصومة السياسية، إلا حال واحدة اتُّهموا فيها بالتسبب بوفاة أحد المعتقلين تحت التعذيب وهذه التهمة لم تثبت لأن أسرة المتوفي وأنصاره رفضوا إجراء تشريح لجثته لمعرفة سبب الوفاة وقاموا بدفنها.

ـ منذ الحرب الأولى على أنصار الله وحتى الآن لم تسجل حال إعدام واحدة للأسرى أو حال قتل واحدة على الهوية. وعلى سبيل المقارنة عندما سيطرت ميليشيات هادي والإخوان على بعض أحياء تعز (لمدة ٢٤ ساعة فقط) قاموا بما قامت به داعش خلال أربع سنوات، حيث ذبحوا وأحرقوا وسحلوا الكثير من المواطنين والأسرى وهم أحياء ورموا بعضهم من على أسطح البنايات وسلخوا أحدهم وقاموا بقتل أكثر من ثلاثين شخصاً من أسرة واحدة لأنهم أسرة هاشمية. وهذه الحوادث مسجلة ومصورة، ناهيك بآلاف الحالات المماثلة في كل مراحل الصراع.

٥ ـ طبيعة العلاقات بين تحالف صالح وأنصار الله

أشار الظاهري إلى وجود تحالف بين أنصار الله وعلي صالح وهذا اتهام غير صحيح وإليكم الحقائق التالية:

ـ قامت العملية السياسية التي حكمت اليمن قبل ثورة شباط/فبراير ٢٠١١ على أساس تحالف ثنائي «صالح ـ الإخوان» وفق اتفاق ضمني غير مكتوب يقضي بإبقاء صالح على رأس السلطة حتى وفاته في مقابل احتكار الإخوان الساحة الدينية والسياسية وتضييق الخناق على بقية المكونات السياسية والثقافية بما يؤهل الإخوان ليكونوا الوريث الوحيد للسلطة بعد وفاة صالح. إلا أن هذه المعادلة السياسية بدأت تتآكل بسبب التنافس بين أبناء أركان النظام على الاستحواذ على الثروة والسلطة، فضلاً عن ظهور قوى جديدة على الساحة فرضت نفسها وكسرت احتكار الإخوان الساحة الدينية والسياسية كأنصار الله عام ٢٠٠٤ والحراك الجنوبي عام ٢٠٠٧.

ـ في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ أعلن الشباب في صنعاء بدء ثورتهم وكان أنصار الله أول مكوِّن سياسي يعلن انضمامه إلى الثورة كما أن الحراك الجنوبي تفاعل مع مطالب الثورة الشبابية بشكل تلقائي وتخلى عن شعار فك الارتباط ورفع شعار إسقاط النظام. تصاعد الزخم الثوري في ساحة عدن متفوقاً على ساحتي صنعاء وتعز ليصل عدد الشهداء في عدن إلى أكثر من عشرين شهيداً بينما لم يتجاوز وقتها عدد الشهداء في ساحة صنعاء وتعز خمسة شهداء. حتى ذلك الحين كان اللقاء المشترك لا يزال متردداً في الانضمام إلى الثورة بسبب معارضة الإخوان ولم ينضموا إليها إلا بعد أن أدركوا أن النظام قد شارف على السقوط. وبسبب سعي الإخوان إلى السيطرة على الثورة فإن المشهد الثوري بدأ يتخذ طابعاً شاذاً وغريباً؛ حيث انقسم أركان النظام قسمين: قسم متمسك بالسلطة، وقسم يقود الثورة بعد أن تمكن الإخوان من السيطرة على منصة ساحة صنعاء بقوة

السلاح. هذا المشهد الشاذ صدم الجنوبيين وهم يرون رموز الفساد والقمع الذين كانوا يشكلون رأس حربة في الحرب عليهم وكفَّروهم وأباحوا دماءهم قد أصبحوا هم قادة الثورة والمتحدثين باسمها مثل علي مسحن وحميد الأحمر والشيخ الزنداني والشيخ عبد الوهاب الديلمي وغيرهم. وهكذا بدأ الجنوبيون ينفضّون عن الثورة ويستعيدون شعارهم المُطالب بفك الارتباط وبدأت الخلافات والصدامات تتصاعد بين الثوار وتظهر للعلن في كل الساحات.

ـ أعادت المبادرة الخليجية إنتاج النظام السابق القائم على أساس التحالف الثنائي «الإخوان ـ صالح» وأعادت تقسيم الثروة والسلطة في ما بينهم وحصنتهم ووضعت اليمن تحت الوصاية الدولية.

ـ اتفق صالح والإخوان على أهم القضايا الرئيسة التي كانت سبباً في تأزم الوضع وتفجُّر الصراع. حيث تبنوا مشروع تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم؛ عارضوا مشروع المرحلة التأسيسية لما بعد الحوار الوطني التي كانت تقضي بالتوافق على رئيس جديد يستمد شرعية من الحوار وليس من المبادرة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تستوعب جميع المكوِّنات، وتشكيل هيئة وطنية تنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني كسلطة تشريعية. موقف صالح المعارض للعدوان لا يعبر بالضرورة عن تحالف بينه وبين أنصار الله. فهناك قوى كثيرة وشخصيات من مختلف المكوِّنات بما فيها الإخوان يعارضون العدوان على اليمن. والدكتور محمد الظاهري نفسه اتُّهم بأنه عميل لأنصار الله لمجرد أنه أجرى مقابلة مع رئيس اللجنة الثورية.

٦ ـ معوقات الحل

ـ لم تعد القوى السياسية الموجودة في الرياض تجد لها أي موطئ قدم في الداخل بدليل اضطرار هادي وبحّاح إلى الهروب من عدن إلى الرياض للمرة الثانية، ومع ذلك لا يزالون مصرِّين على الانفراد بالقرار السياسي.

ـ منذ استقالة هادي وبحاح لم يقْدم أنصار الله على ملء الفراغ في مؤسستي الرئاسة والحكومة التزاماً منهم بمبدأي الشراكة والتوافق الذي شدد عليهما مؤتمر الحوار الوطني.

ـ ترفض القوى السياسية في الرياض إجراء حوار بين القوى السياسية وفق الآليات السابقة وتضع شروطاً تعجيزية.

ـ لا تسمح بنية النظام في السعودية بمراجعة أخطائه كما أن الشعب السعودي مغيَّب عن القرار.

ـ القوى السياسية الموجودة في الرياض والمؤيدة للعدوان أصبحت مسلوبة الإرادة والقرار.

المناقشات

١ ـ أحمد يوسف أحمد

أبدأ بشكر الابن العزيز الأستاذ د. محمد الظاهري على بحثه القيِّم وتوجهاته الوطنية والقومية وكذلك أشكر الأستاذ محمد البخيتي على تعقيبه الذي قدم منظوراً آخر لفهم الحال اليمنية، ولدي عدد من التعليقات والأسئلة.

وتعليقي **الأول** خاص بمسألة الشرعية، والحقيقة أن لا أحد في اليمن اليوم يتمتع بالشرعية، فقد طعن مجلس النواب السابق بالإعلان «الدستورى» الذي أصدره الحوثيون في العمر وتجاوز بكثير مدته القانونية؛ والرئيس عبد ربه منصور هادي وإن مُدد له حتى انتخاب رئيس جديد كان قد قدم استقالته. ومع ذلك فإنه الوحيد الذي يستطيع أن يزعم أن له شرعية لأن مجلس النواب لم يقبل استقالته ثم تراجع عنها في ما بعد عقب إفلاته من قبضة الحوثيين ووصوله إلى عدن على أساس أنه كان قد اضطُر إلى الاستقالة بسبب فقدان سلطته من الناحية الفعلية. أما الحوثيون، فلا يمكن لهم الادعاء بأي نوع من الشرعية، فكل تصرفاتهم قبل الاستيلاء على العاصمة صنعاء وبعدها فاقدة للشرعية، وقد يقولون إن شرعيتهم ثورية مثلها في ذلك مثل شرعية الثورة التونسية والثورة المصرية وهكذا، غير أنه لا يمكنني أن أقبل هذا المنطق لسبب بسيط هو أن حليفهم في هذه «الثورة» هو علي عبد الله صالح الذي قامت الثورة أصلاً في عام ٢٠١١ للتخلّص منه، وأزاحته المبادرة الخليجية وإن لم تتحسب لدهائه فأعطته حصانة قضائية ولم تمنعه من مزاولة العمل السياسي مما أدى دوراً أساسياً في إجهاض الثورة لاحقاً.

وقد حاول الأستاذ محمد البخيتي في تعقيبه أن يظهر أساس شرعية الحركة الحوثية بالقول إنَّهم كانوا قوة أصيلة في مؤتمر الحوار الوطني في اليمن بدليل أنهم مثلوا بخمسة وثلاثين عضواً من إجمالي مئة واثني عشر عضواً تكوَّن منهم المؤتمر، وإن لم تخنّي الذاكرة فقد كان عدد أعضاء المؤتمر ٥٦٥ وليس ١١٢، وأرجو أن يصحح لي هو أو د. محمد إذا كانت هذه المعلومة غير صحيحة.

والتعليق **الثاني** ينصرف إلى علاقة «أنصار الله» بإيران، ولا شك عندي في أن هذه العلاقة قوية وعضوية وأنها أحد العوامل الأساسية في الصعود السياسي والعسكري لأنصار الله، وبعيداً من التهويل يجب وضع هذه العلاقة في السياق العام للمشروع الإيراني في المنطقة، وفي هذا السياق يجب أن يكون واضحاً أن إيران صديق بل حليف محتمل لنا في قضايانا الرئيسة لكننا لا يمكن أن نقبل الخضوع لمشروعها في المنطقة.

وبعد ذلك، ثمة ملاحظات جزئية أود الإشارة إليها منها أنني لم أسترح لوصف «القاعدة» بأنها تنظيم «راديكالي». صحيح أنه من الممكن وصفها على هذا النحو لأنها تهدف لتغيير جذري، ولكنها قبل ذلك تنظيم إرهابي ويجب وصفها أولاً على هذا النحو. كذلك فإن تحليل الدور الأمريكي في رأيي لم يكن كافياً، وبخاصة أنه كان حاضراً أكثر مما ينبغي في المشهد اليمني منذ ما قبل انتفاضة شباط/فبراير بكثير.

ولديّ أخيراً سؤالان للباحث القدير **أولهما** عن اتجاهات الرأي العام اليمني نحو ما يجري في اليمن حالياً، و**ثانيهما** عمّا أُطلق عليه في البحث «المشهد التفكيكي» لمستقبل اليمن، وسؤالي بخصوص هذا المشهد: هل يقتصر على احتمال انفصال الجنوب عن الشمال والعودة إلى الوضع اليمني قبل الوحدة أم أن المسألة أعقد من ذلك بكثير لوجود اتجاهات تفكيكية داخل الجنوب نفسه على سبيل المثال؟ ويلاحظ في تجارب التفكك السابقة ما يبدو من أن ثمة آلية لإعادة إنتاج التفكك كما في الحال السودانية سواء في الجنوب أو الشمال.

وأخيراً ماذا عن المستقبل؟ سوف أبتعد كما فعلت في بحثي عن النصائح الكبرى التي لا يأخذ بها أحد من صنّاع القرار وإنما أركز على مقترحات يمكن للمجتمع المدني والنشطاء السياسيين أن ينشغلوا بها ويعملوا على وضعها قدر المستطاع موضع التطبيق، وهي مقترحات لها صفة العجلة دون شك وأكتفي منها بثلاثة هي التالية:

١ ـ المتابعة الوثيقة للعمليات العسكرية بهدف التحديد الدقيق لوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل طرفي الصراع، والعمل على توثيق هذه الانتهاكات وفضحها إعلامياً وإبلاغها للمنظمات الدولية من أجل ممارسة أقصى ضغوط ممكنة على أطراف الصراع حماية لحقوق الإنسان اليمني.

٢ ـ التشديد على ضرورة الارتفاع بمستوى عمليات الإغاثة إلى الحد الذي يتناسب مع الكارثة الإنسانية التي يمر بها المجتمع اليمني وممارسة أقصى الضغوط الممكنة محلياً وعربياً ودولياً في هذا الاتجاه.

٣ ـ تبصير أطراف الصراع بأنه لا حل عسكرياً للصراع الدائر في اليمن الآن كما تفيد بذلك الخبرة التاريخية لهذه النوعية من الصراعات بعامة والصراعات اليمنية بخاصة، وكذلك كما تشير التطورات الحالية للصراع، ومن ثم ضرورة الاجتهاد في التوصل إلى إطار سياسي عام للحل ينطلق

من وقفٍ لإطلاق النار وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بإشراف أممي تقبل الأطراف كافة بنتائجها باعتبارها كلمة الشعب اليمني في اختيار حاضره ومستقبله.

٢ ـ مصطفى عثمان إسماعيل

إن حالة اليمن هي أفضل مثال لغياب المشروع العربي. تفاءلنا بالمبادرة الخليجية في اليمن باعتبارها مبادرة عربية خالصة فإذا بها تختطف بوساطة الأمم المتحدة. ثم جاءت عاصفة الحزم لتقيد الأمل في إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك ونخشى ما نخشاه أن تختطفها القوى الخارجية.

بدأ اليمن بالطريق الصحيح بالحوار الوطني وبخاصة أن المجتمع اليمني فيه مجتمع مدني نشط. ويكمن الحل في العودة مرة أخرى إلى طاولة الحوار الوطني.

٣ ـ محمد حسن ولد لُبات

لقد شاركت في محاولة الحوار الوطني اليمني وقدمت عروضاً أمام كوادر جل القوى السياسية اليمنية بمن فيهم أنصار الله، حزب الإصلاح، وحزب المؤتمر، وجميع فرق العمل في الحوار. ولقد لاحظت أن مسار الأمور يسير حتماً إلى الفشل، وكتبت ذلك في مجلة غربية وقلت إن العملية ستكون أكبر فشل للأمم المتحدة في المنطقة إذا ما استثنينا القضية الفلسطينية. السبب في ذلك بسيط وهو يتركز حول الإقصاء الذي هو أبرز محددات كل الأزمات التي لامستها طوال تجربتي في مناطق كثيرة من العالم. فإقصاء أنصار الله والشباب والنساء من الحكومة كان خطأً فادحاً. كما أن التصرف الفظّ وغير اللائق للرئيس السابق لم يدخل في منطق الوئام والمصالحة الضروريين لاستقرار البلد.

٤ ـ سليمان عبد المنعم

اتضح لنا حتى الآن، على مدى الجلسات السابقة، أن لكل حال ثورية سياقها الخاص في البلدان العربية. ولكن القاسم المشترك في كل هذه الحالات كان محاولة إقصاء تيار ما وشيطنته. وقد انعكس هذا على بعض السجالات التي دارت في جلسات هذه الندوة. وقد رأينا على مدى الخمسين عاماً الأخيرة في الوطن العربي، كم كان يتم إقصاء بل وشيطنة تيار ما، وحدث هذا للجميع: للتيار الماركسي، وللتيار الليبرالي (خصوصاً في مرحلة المخاض الثوري قبل اندلاع الثورات والانتفاضات) وللتيار القومي الناصري وللتيار الإسلامي. والمؤكد أن التيار الإسلامي قد ارتكب في مصر على سبيل المثال أخطاء بل خطايا. لكن من لم يرتكب أخطاء أو خطايا في هذا الوطن العربي؟

أنا هنا أدعو إلى بحث معضلة الإقصاء من منظور قانوني وليس من منظور سياسي. المنظور القانوني يتمثل بمبدأ المواطنة، هذا المبدأ الذي يمنح الحقوق نفسها ويفرض الواجبات ذاتها على الجميع. علينا أن نواجه الحقيقة؛ فإما أن نعترف بأننا لن نعبأ بقيمة المواطَنة وإما أن نرتب النتائج القانونية والسياسية التي توجبها المواطَنة.

ولعلّ التذكرة واجبة هنا بالدرس الإسباني بعد سقوط فرانكو في إسبانيا والموقف الذي كان يجب اتخاذه من حزب الشعب الفاشي. كان المتوقع آنذاك، ولعلّها كانت دعوات البعض أن يتم إقصاء حزب الشعب الفاشي، لكن الذي حدث أن المجتمع الإسباني قد توافق على ضرورة إدماج حزب الشعب ذي الطبيعة الفاشية ضمن المسار الديمقراطي. وقد نجحوا في ذلك. درس الخبرة التاريخية هنا أن الإقصاء لن يحل المشكلة، خصوصاً إذا كان الطرف الذي يتم إقصاؤه هو حقيقة ديمغرافية واجتماعية لا يمكن إنكارها. إن علينا أن نكفَّ عن سياسة الإقصاء (التي أصبحت في الواقع ملمحاً لثقافة عربية) مقابل تبني سياسة الإدماج بشروطها القانونية والسياسية في إطار دولة القانون.

٥ ـ أمين حطيط

القارئ للورقة يستمتع بما فيها خاصة لجهة اللغة والأسلوب ومحاولة الشفافية والموضوعية. أما ما نراه ونسجله هنا فقد يكون إضافة أو ملاحظة فإننا ندرجه في عناوين ثلاثة:

الأول، يتصل بمفهوم المرحلة الانتقالية، ونحن هنا نجد من المفيد أن نحصر البحث في شأنها بما يجعل الأمر انتقالاً من مرحلة ما قبل التحرك الشعبي المتعارف عليه بأنه ثورة ٢٠١١، إلى مرحلة استقرار وطني تنتجه عملية سياسية متكاملة ترتكز على الإرادة الشعبية ومنطوق صناديق الاقتراع شاملاً الإجراءات والآليات التي تمكن من عملية الانتقال هذه مع تحديد عناصرها ومراحلها والمشرفين عليها والمسؤولين عن نتائجها.

الثاني، يتصل بالواقع الراهن اليوم وما يختزن من تدخل خارجي يحول دون إجراء أي جزئية من جزئيات المرحلة الانتقالية، وبخاصة أن ما أُسميَ «مبادرة خليجية» اعتمدت لتكون دليل المرحلة الانتقالية تبين أنها كانت خدعة سياسية أمنية تهدف إلى إنتاج كيان سياسي يبقي السيطرة السعودية قائمة رغماً من إرادة اليمن، ويثبت اليمن ككيان عاجز عن إنتاج أو إنشاء دولة مستقلة سيدة. ولما اكتُشفت الخدعة وحاولت القوى اليمنية تصحيح المسار حل التدخل العسكري السعودي مكان المبادرة الخليجية.

الثالث، يتصل بالقوى المحتربة وخريطتها السياسية وأهدافها التي فيها لقاء مرحلي عارض، كما فيها تناقض استراتجي ثابت، من دون أن يغيب ارتباط هذه الفئة أو تلك بقوى خارجية تتنافر في أهدافها.

كل ذلك يقود إلى القول إنَّ نجاح العمل في المرحلة الانتقالية والوصول إلى الاستقرار الوطني أمر مشكوك فيه مع استمرار هذا الواقع الراهن. وهنا نعتبر أن الحرب التي تشنها السعودية على اليمن، والتي تعتبر وفقاً لقواعد القانون الدولي العام عدواناً مجتمع المواصفات؛ ولا يغيِّر في الوصف صدور القرار ٢٢١٦ بشأن اليمن لأننا لا نعتقد أن لأحد أن يشرِّع العدوان.

وإننا نسجل أيضاً:

ـ تغييب الدور الإماراتي الذي فيه تكامل ظاهر مع الدور السعودي ولكن فيه تنافس خفي وهذا ما سينعكس أيضاً على المرحلة الانتقالية التي تبقى في ضبابية مشكوك فيها.

ـ تغييب طبيعة الصراع هل هو طائفي؟ أم قبلي؟ أم صراع خارجي بوسائل داخلية أم ماذا؟ وحسناً فعل المعقِّب بأن نفى طائفيته لكنه لم يتوسع ويجيب عن كل الأسئلة.

ـ أهمية التشديد على وطنية التحرك اليمني الهادف إلى استعادة استقلاله وأمنه وهو تحرك استقلال قبل أن يكون تحرك من أجل السلطة. وهذه الطبيعة تجعل مقبولاً لقاء المتنافرين في وجه عدوان خارجي (لقاء الحوثي مع صالح).

وأخيراً، كنا نتمنى أن نجد ربطاً في الورقة بين ما يجري في اليمن وما يجري في الإقليم من حريق عربي، فاليمن ليس جزيرة معزولة؛ ورغم ما ذكر الباحث من عناصر التأثير الخارجية فإنه لم يربط بما فيه الكفاية بين الكل والجزء. وإن مسار الصراع في اليمن سيكون مطبوعاً بشكل أو بآخر بما سيكون عليه حال جبهة الصراع المركزية القائمة في سورية والعراق.

٦ ـ محمد محسن الظاهري (يرد)

نظراً لقصر الوقت المخصص للرد، سأختصره في نقاطٍ ثلاث:

الأولى: لقد كان تعقيب أ. محمد البخيتي، للأسف، خارج سياق البحث وأهدافه؛ فكما هو معلوم، أنَّ هدف البحث واضحٌ ومحدد، كما ورد ضمن مخطط معدّي الندوة. والمتمثل بدراسة معضلات المرحلة الانتقالية واستعصاءاتها منذ عام ٢٠١١ حتى الآن. وتالياً لم يكن من مهام البحث مناقشة: «مختلف الظواهر» أو أنْ «نلقي نظرة كلية على وضع المنطقة والعالم» كما جاء في التعقيب. كما أن البحث لم يهمل المحدد الخارجي كما ورد في التعقيب؛ حيث إنَّ البحث قد خصص حيِّزاً مناسباً للحديث عن أدوار القوى الخارجية في الأزمة اليمنية، بعنوان: (سادساً: أدوار القوى الخارجية). حيث تم تناول أدوار القوى الخارجية، بدءاً من الولايات المتحدة، والأمم المتحدة (مجلس الأمن وأهم قراراته تحديداً)، مروراً بالحديث عن الدور الإيراني في اليمن، وانتهاءً بالدور السعودي وتأثيره في اليمن. ولذا، فقد كان التعقيب خارج المطلوب، وبمنأى عن موضوع البحث ومراميه.

الملاحظة الثانية: بخصوص اعتراض المعقِّب على ما أوردته في البحث من استئساد الحركة الحوثية (أنصار الله) وتنمُّرها داخلياً في اليمن، فأود التأكيد أنني قد بيَّنت الشواهد على هذا الاستئساد والتنمُّر وأثبتها في ثنايا البحث (تحت عنوان المرحلة الخامسة: مرحلة الاستئساد والاستحواذ والتبديد). وفي هذا الإطار، يبدو أنَّ الأستاذ محمد البخيتي قد عقَّب باعتباره عضواً مدافعاً في «المجلس السياسي لأنصار الله»، لا باعتباره باحثاً عن الحقيقة!

الملاحظة الثالثة والأخيرة: بخصوص حقيقة (التحالف الحوثي ـ الصالحي)، الذي حاول المعقِّب التشكيك فيه، فإنني أقول في هذا الصدد، لقد غدا هذا التحالف واقعاً مشاهداً باعتراف صالح نفسه. فقد اعترف علناً، وأمام بعض وسائل الإعلام المرئية، وبخاصة عقب قيام الدولة السعودية وحلفائها بقصف أحد قصوره؛ حيث ظهر عقب تدمير قصره معلناً عن هذا التحالف (الحوثي ـ الصالحي). إضافة إلى تصريحاته الكثيرة، التي كان آخرها ما ورد عبر مقابلته مع «قناة الميادين»، التي أُذيعت في ٢٠١٥/١٠/١٢، وتم نشرها عبر جريدته[1]؛ حيث أجاب عند سؤاله عن التحالف مع الحوثيين بقوله: «العدو هو الذي خلّانا حلفاء».

(١) **اليمن اليوم** (صنعاء)، ٢٠١٥/١٠/١٣، ص ١٠.

القسم الثاني

مشروع التفكيك ومساراته
الوقائع والاستراتيجيات البديلة

الفصل الخامس

آليات التفكيك وظواهرُه في الوطن العربي(*)

عبد الإله بلقزيز(**)

مقدمة: في مشروع التفكيك الكولونيالي المتجدّد

قديمة هي الفترةُ التاريخية التي تحقَّق فيها التطابقُ بين الدولة والأمّة في البلاد التي تحْمل، اليوم، اسم الوطن العربي. حصل ذلك، على نحوٍ شبه تام، في القرنين الهجريَّين الأول والثاني: في دولة الخلافة الراشدة، وفي الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية. بعد ذلك تعدّدتِ الدول التي قامت في مناطق مختلفة من البلاد العربية الإسلامية: الدول التي قامت في مناطق مرابطية وموحدية في المغرب، ثم فاطمية في تونس فمصر... إلخ. وحين تهالكت الدولة العباسية، ودخلت على مشهد السياسة موجات البويهيين والسلاجقة، وتكاثرت الدول السلطانية والممالك والإمارات، بدءاً من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، بَدَا كما لو أنّ قوّة الدفع السياسية، التي أطلقتها الفتوحات منذ عهد الخليفة عمر، وتوسَّع بها نطاق جغرافيا الدولة ونفوذها، تُوشك على الانتهاء ليُلقيَ الانتهاءُ ذاك نتائجَهُ على علاقةِ التلازم بين الأمَّة والدولة. لقد بات على الأمّة، منذ ذلك الحين، أن تعيش متفرّقةً بين ظهرانيْ دولٍ عدّة: تحكم باسمها وباسم شرعها؛ وهي حالٌ جديدة عليها، على الأقل منذ بداية الدعوة الإسلامية.

لم تتوحّد البلاد العربية الإسلامية، من جديد، إلا تحت سلطان الدولة العثمانية السياسي. وباستثناء ما كان خارج سلطانها من بلادٍ عربية، مثل المغرب (الأقصى) وجنوب الجزيرة العربية، كان على باقي البلاد (العربية) الأخرى أن تعيش في كنف إمبراطورية متعددة القوميات (عرب، ترك، إغريق، بلغار، أرمن...)، وكان على فكرة الأمَّة، بالتالي، أن تشهد تعديلاً حاسماً في مفهومها

(*) نشر هذا البحث، ضمن ملف، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، ص ٥٩ ـ ٨٠.

(**) أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء.

وفي علاقتها بكيانيتها السياسية. نجح نظام الخلافة العثماني ـ نسبيّاً ـ في أن يخاطب المفهوم الديني التقليدي للأمَّة بما هي عينُها المِلّة ـ وهو ما كان في أساس تمسُّك العرب، طويلاً، بإطار الرابطة العثمانية ـ لكن مصادر شرعية الخلافة نفسَها تعدَّلت، حين قامت دولة آل عثمان، عما كانتْهُ في فقه السياسة الشرعية، بل في واقعها التاريخي، و ـ بالتالي ـ أصبحت مخاطَبَةُ الخلافة لذلك المفهوم نسبيّةً ورمزية إلى حدٍّ بعيد. والنتيجة أن العرب ارتضوا إطار الخلافة (العثمانية) لا لاتصاله بكيان الخلافة ورمزيته الدينية، وإنما لأنه وحده الإطار المتاح لوحدة بلادهم السياسية التي أنهكتها موجاتُ التقسيم وتجاربه المُرّة في الفترة الفاصلة بين سقوط بغداد وسلطان العباسيين و(بين) سيطرة الأتراك العثمانيين على معظم البلاد العربية.

سُقْتُ هذا السياق التاريخي الموجز لغرضِ التشديد على **حقيقتين** كثيراً ما نُشيح عنهما بالنظر كلما تناولنا مسائل الوحدة والتجزئة في بلادنا العربية: **أُولاهُمَا** أن ظاهرة التفكُّك والتجزئة، في بلادنا، ظاهرة تاريخية عريقة وليست حديثة، ناشئة عن اندفاعة المطامع الكولونيالية في ديارنا، في القرنين التاسع عشر والعشرين، كما يذهب إلى ذلك فريق كبير ممّن درسوا الظاهرة أو أرَّخوا لها في العهد الحديث منها؛ و**ثانيهما** أنّ فكرة الأمَّة ظلت في الوعي العربي، قديماً وحديثاً، أكبرَ وأرحبَ، بل ألحَّ على ذلك الوعي من فكرة الدولة والكيان السياسي. وكان ذلك للأسباب التي أومأنا إليها، وفي مقدِّمها المسارُ المتعرِّج الذي قطعتْه منذ اللحظة التي اكتسبت فيها معنًى دينياً ـ يقترن فيه معنى الأمّة بمعنى المِلّة ـ إلى أنِ اكتسبت معنًى قوميّاً حديثاً، في القرن العشرين، مروراً بما شهِده المفهوم من ترجُّحٍ بين مشهد التناسب، بين الأمَّة والدولة، ومشهد التجافي بينهما.

مفاعيلُ تينك الحقيقتين ما زالت تعتمل معطياتُها في الحياة العربية المعاصرة، بل هي المفاعيل التي هيّأت أرضاً خصيبة لنجاح فعل التجزئة الكولونيالية للوطن العربي، قبل قرن، والتي صالحتِ الوعيَ العربي ـ غير القومي ـ مع واقعةِ التجافي بين فكرة الأمَّة (الموحَّدة) وواقع الدول المجزَّأة. وبيانُ ذلك كالتالي:

حيث وقَع فِعْلُ التجزئة والتقسيم الاستعماري على البلاد العربية، كان ميراثُ التفكُّك في أوصال هذه البلاد ثقيلاً ومكيناً، من فرط تراكُم معطياته ومفاعيله عبر التاريخ، وما كان «التوحيد» العثماني يكفي لرتْق فتوقه. ولم يكن ذلك من نتيجة عجز الإطار العثماني عن استيعاب البلاد العربية كافة فيه ـ فقد استوعب الأعمّ الأغلب منها ـ وإنما كان مما نجَمَ عن **هشاشة** فعل «التوحيد» ذاك. وآيُ ذلك أن بلاد العرب ظلت، في نطاقه، ولايات منفصل بعضُها عن البعض، فيما العلاقةُ الوحيدة التي تشُدّ الواحدة منها إلى خارجٍ هي علاقتُها بالمركز. بل كانت علاقات المناطق ببعضها، في نطاق الولاية أو الإيالة، تفتقر إلى آليات الدمج. لقد دافع عربٌ كُثر عن الرابطة العثمانية، مطالبينَها بمزيدٍ من اللامركزية الإداريـة، حتى إنّ حزباً قام على أساس ذلك («حزب اللامركزية الإدارية العثماني»)، غير أنّ مَن كانت لديهم هذه الطِّلْبة هُم، أنفسُهم، من اكتشفوا أنها أقصر الطرق إلى تبنّي

خيار الاستقلال القومي، مثلما إليه صاروا في ما بعد؛ ولكن بمقدار ما نفعهم مطلب اللامركزية، لتهشيش قبضة المركز التركي على الأطراف (خاصة مع صعود النزعة الطورانية والجنوح لسياسات التتريك)، فقد ألحقَ الضرر بالعلاقة الأفقية بين الولايات العربية، فأطلق في كلٍّ منها نزعة الاستقلال (الفكرة القومية العربية في المشرق، الفكرة القومية السورية، الفكرة الوطنية النهائية في مصر ولبنان، الفكرة المغربية في المغرب العربي...). في هشاشة «التوحيد» العثماني، إذن، كان المرتع الخصب للجراحة التقسيمية الكولونيالية.

هذه واحدة، الثانية أن رجحان فكرة الأمَّة ـ ذات الجذور الدينية ـ على فكرة الدولة جَعَل الفكرتيْن منفصلتين في أكثر الوعي العربي؛ فارتضى قسمٌ أغلب من العرب أن يتمسَّك بفكرة الأمّة من دون أن يُلِحَّ عليه الهاجسُ بوجوب التعبير عنها سياسياً في دولةٍ موحَّدة. أما من اجتمعت الفكرتان عندهم، وهم القوميون والعروبيون والوحدويون، فمال أكثرُ مثقفيهم إلى الاهتجاس بمسألة الأمّة، في ما كتبوهُ، فيما هُم أعرضوا كليةً ـ أو كادوا أن يُعْرِضوا كذلك ـ عن الانهمام بمسألة الدولة. وكانت النتيجةُ أن الفكر القومي أنتج الكثير الكثير في موضوعة الأمَّة الواحدة ومصادرها، ولم ينتج شيئاً يُذكر في موضوعة الدولة القومية[1]؛ والحال إن مشكلة التجزئة ليست في نطاق الأمّة، وإنما في نطاق الدولة (إطارها السياسي)، أو قُلْ: هي في الأمّة نتيجة كونها في الدولة.

أولاً: التجزئة في طورها الأول

أيّاً يكن دور العوامل الداخلية، والقابليات المحلية، في التمكين لفعل التفكيك الخارجي، الذي أجرتْهُ السياسات الاستعمارية على قسم كبير من البلاد العربية، عقب الحرب العالمية الأولى، لن يَسَع الباحث المدقِّق أن يتجاهل حقيقةً الدور **الحاسِم** لذلك الفعل الخارجي في إنجاز التقسيم والتجزئة. ومبنى هذا الاعتقاد على واقع أن الهشاشة الداخلية للبنى الاجتماعية، وضَعْف النسيج الاندماجي فيها، كان يمكنهما أن يستمرا عائقين رئيسيْن في وجْه أيّ عملية توحيد ممكنة للبلاد العربية، أو كان يمكنهما ـ على الأقل ـ أن ينتصبا كتيارٍ معاندٍ لذلك التوحيد، بحيث يُعَسِّران عليه فرص النجاح، لكنهما ما كانا لِيُوَلِّدا عمليةَ تجزئةٍ وتقسيمٍ بالتلقاء (أو من تلقاء ذاتهما) و، بالتالي، ما كان لمثل تلك العملية أن تشهد النور إلّا بفعل فاعل خارجي: على نحو ما حصل فعلاً. وآيُ ذلك أن المناطق التي لم تتعرّض للجراحة الكولونيالية واستمرّت محكومةً بمنطق العصبيات المنقسمة أو المناطق، المنفصلة عن بعضها، لم تَنْتَهِ بها الحال إلى التجزئة، بل بالعكس انتهت إلى التوحُّد: إمّا من طريق الغلبة والدمج، كما حصل في توحيد قسم من الجزيرة العربية (= المملكة العربية السعودية)، وإما ـ في ما بعد ـ من طريق التوافق والاتفاق على نحو ما جرى في بعض الخليج العربي وقاد إلى تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

(١) عبد الإله بلقزيز، **في نقد الخطاب القومي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

إذا تركنا، جانباً، البلدان التي لم تخضع لسيطرة السلطنة العثمانية (في المغرب واليمن وبعض الجزيرة العربية)، ومصر التي نجح واليُها، محمد علي باشا، في فصلها عن الباب العالي، قبل احتلالها من الإنكليز في ثمانينيات القرن التاسع عشر، فإن مناطق من السيطرة العثمانية خرجت من سلطان الآستانة قبل الحرب (العالمية الأولى)، ومنها بلدان المغرب العربي الثلاثة: الجزائر (١٨٣٠)، وتونس (١٨٨٣)، وليبيا (١٩١١)، ولم يكن ما بقي تحت سيادتها من بلدان المشرق العربي (سورية والعراق) محصّناً بما يكفي لمنع سقوطه. كان العثمانيون يخسرون الحرب بالتدريج، ويفقدون «ممتلكاتهم» في البلقان، في الوقت الذي يزداد فيه النفوذان البريطاني والفرنسي في العراق، وفلسطين، وشرق الأردن، وسورية، وجبل لبنان، من طريق الادّعاء الاستعماري بحماية «الأقليات». وحين كانت القوات العثمانية تندحر، كانت فرنسا وبريطانيا تبرمان معاهدةً سرية ـ عرفت باسم موقعَيْها الديبلوماسيَّين وزيريْ الخارجية سايكس وبيكو ـ سرعان ما كشف عنها البلاشفة حين وصلوا إلى السلطة واستولوا على الأرشفيات الرسمية. في الوقت عينه وعدت بريطانيا بمنح «وطن قومي» لليهود في فلسطين، بعد انتهاء الحرب، في ما عُرِف ـ منذ ذلك الحين ـ باسم «وعد بلفور» (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧). والنتيجة ما يعلمُه الناس جميعاً.

لم يتأذَّ المشرق العربيّ وحده من هذه الجراحة الكولونيالية التقسيمية، بل نزلت أحكامُها على المغرب (الأقصى) أيضاً؛ إذ بعد تقاسُم أراضيه بين احتلالَيْن: فرنسي (في الوسط والغرب والجنوب وإقليم شنقيط) وإسباني (في الشمال وفي مناطق الصحراء الجنوبية الغربية: سيدي إفني، وطرفاية، والساقية الحمراء، ووادي الذهب)، جلت قوات الاحتلال ـ في منتصف الخمسينيات ـ من الأراضي المغربية التي قامت عليها دولة الاستقلال، لكنها ظلت جاثمة على بلاد شنقيط (= موريتانيا) وعلى الصحراء المغربية (إقليما الساقية الحمراء ووادي الذهب). غير أن الأسوأ من استمرار احتلال هذه المناطق السعيُ في تهييء شروط انفصالها عن الوطن تحت ذريعة استقلال مناطق لم تكن خاضعة لسيادة «المخزن» (= الدولة المركزية) قبل احتلالها. نجح المخطط التقسيمي الفرنسي بقيام دولة موريتانيا، في بداية الستينيات، لكن مخطط الجنرال فرانكو في منح «الشعب الصحراوي» حقّ تقرير المصير فشل بصمود المغاربة دولةً وشعباً. وهذا، من أسفٍ شديد، فصلٌ من فصول التجزئة لا ينتبه إليه جميع مَن يكتبون في مسائل التجزئة والوحدة، تماماً كما يتجاهلون مقدمات فصل السودان عن مصر في السياسة الاستعمارية البريطانية!

لا يمكن النظر إلى هذا الفصل التأسيسي من التجزئة الكولونيالية، الذي دشنه «اتفاق سايكس ـ بيكو» ونظائرُه الأخرى في أفريقيا العربية، بوصفه مشروعاً لتفكيك كيان الدولة العثمانية حصراً؛ لأن في هذا التعريف له ابتساراً واختزالاً يمنع من رؤية أبعاده الجيوستراتيجية، ناهيك بتجاهله أهدافَهُ الخاصة بالجماعة القومية العربية بعد ارتفاع سلطان السيطرة العثمانية عليها. إذا كان من هدفٍ أوروبي لتفكيك الدولة العثمانية ـ وهو من غير شك وُجِد ـ فإن تجسيده المادي تَبَدّى في وراثة

«أملاكها» العربية من طريق الاحتلال العسكري ـ مثلما حصل في الجزائر وتونس وليبيا ـ وفرْضِ السيطرة المباشرة على هذه البلدان المنزوعة من الإمبراطورية. لكن هذا الفصل الابتدائي انتهى قبل نشوب الحرب (العالمية) الأولى. أما الجديد في المشروع الاستعماري فأصبح الانتقال من احتلالٍ ـ يفكّك الإمبراطورية ـ إلى تجزئة تفكِّك البلاد العربية نفسها، من طريق رسم حدودٍ وأوطان صغيرة لا يكون ثمة من سبيلٍ إلى جمْع أمشاجها. وهكذا، فالتجزئة السايكسبيكوية ـ ونظيراتها ـ لا تستهدف الدولة العثمانية بمقدار ما تستهدف الأمّة العربية التي أرهصتِ الفكرةُ القوميةُ فيها، منذ بداية القرن العشرين، وخاصة منذ «المؤتمر العربي الأوّل» (١٩١٣)، بإمكانيات تاريخية واعدة. والبريطانيون يعرفون، أكثر من غيرهم، المزاج القومي العربي الجديد، الذي وُلِد في المنطقة ـ منذ صعود «حزب الاتحاد والترقي» إلى السلطة في تركيا واندفاعة النزعة الطورانية ـ وهم أنفسهم من أَوْهَم القيادات العربية (الهاشمية) بدعم مطلبهم في الدولة العربية المستقلة إنْ هُم ساعدوا الحلفاء في الحرب على تركيا؛ و«مراسلات مكماهون ـ الحسين» خير دليل على ذلك!

من النافل القول إن التجزئة السايكسبيكوية تغيَّت قطع الطريق على أي مطمح للعرب في التوحيد القومي. لكنها تطلعت إلى ذلك ضمن رؤية استراتيجية مَصَالحية تراءى لها ذلك القطعُ أقصرَ سبيلٍ إلى صوْن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة من معارضةِ قوّةٍ محلية (عربية) ذاتِ بالٍ وشوكة. وبيانُ ذلك أن هذه المنطقة كانت ـ وحتى قبل حفر قناة السويس ـ عقدة التجارة الدولية مع الشرق وممرّها المائي والبرّي (وهي زادت أهمية منذ نهاية الثلاثينيات مع اكتشاف النفط في جزيرة العرب)؛ وهي تتحكم في أهم المضائق والخلجان (مضيق جبل طارق، قناة السويس، باب المندب، مضيق هرمز) تقع على ثلاثة بحار وبين محيطين كبيرين (الأطلسي والهندي). وليس أفضل من تقسيم البلاد الواقعة على هذا الموقع الجيوستراتيجي الحيوي إلى دويلات صغيرة، لا حول لها ولا قوّة، لتأمين عدم إلحاق الضرر بالمصالح الاستعمارية في المنطقة. ولكن المقصّ الذي قصّ الخرائط، في العام ١٩١٦، وأعمل فيها عبثاً، وزرع في الحدود ما زرع من ألغام وقنابل موقوتة، لم يتوقف عن العمل بعد إخراجه صيغة «سايكس ـ بيكو»، بل هو عينُه المقصّ الذي اشتغل لتصميم صيغة «جامعة الدول العربية» على النحو الذي تنتظم فيه الدويلات السايكسبيكوية في إطار «جامع» تحت سقف السياسات الكولونيالية، ولكن ـ في الوقت عينِه ـ دون أن يكون في وسع ذلك الإطار «الجامع» أن يولِّد ديناميات للتوحيد الأفقي لكياناته التكوينية.

هل كان التمكينُ للمشروع الصهيوني الوليد بعيداً من الهندسة الكولونيالية السايكسبيكوية للتقسيم؟

لم يكن بعيداً، بل كان في القلب: على الأقل بالنسبة إلى الوزير البريطاني وحكومته؛ آيُ ذلك أن «وعد بَلفور» كان، حينها، في طور المداولات والتحضير. وإذا كان ـ هو ـ قد تغيَّا منح «وطن قومي» لليهود في فلسطين (= الشيء الذي ترجَمَه في التمكين للهجرة اليهودية إليها)، فإن

هذا «الوطن القومي» يستحيل إمكانُه إن نجح العرب في تحقيق وحدتهم السياسية، وهو ـ على العكس ـ سيُقيم إقامةً مريحة، في قلب بلادهم، إن جُزِّئَتْ بلادُهم إلى دويلات صغيرة. هذا، في ما نزعُم، كان في صلب حسابات عملية التجزئة تلك. وهي لم تلحظ مصلحة المشروع الصهيوني ـ وحصّته من الكعكة ـ إلّا بما هو رديفٌ للمشروع الاستعماري وشريكٌ صغير يتولّى أدوار الوكالة في منطقة كانت وما زالت، وستبقى، مَبْعثَ قلقٍ وأرَقٍ لسياسات الدول الكبرى. لقد آن أوان إعادة التفكير في تجزئة «سايكس ـ بيكو» من هذا المدخل.

* * * * *

يمكن النظر إلى التجزئة السايكسبيكوية، ونظيراتها، بما هي **الطور الأوّل** والابتدائي لاستراتيجية التفكيك الكولونيالية، ثم الإمبريالية ـ الصهيونية، للوطن العربي. ستستمر مفاعيل تلك التجزئة، في طورها ذاك، حتى يوم الناس هذا. لكن طوراً جديداً منها سيُطل، مبكراً، منذ النصف الأول من السبعينيات من القرن العشرين، وسيمتد العمل فيه وعليه، منذ ذلك الحين، متخذاً صوراً وأشكالاً، ومتوسلاً وسائلَ وأدواتٍ، مختلفة للغرض عينِه الذي لم يتبدّل. تَغَيّا الطور **الأول** من التجزئة تفكيك الأمّة إلى كيانات صغيرة متعدّدة لقطع السبيل أمام توحُّد المنطقة في كيانٍ قوميٍّ جامع؛ ويتغيَّا الطور **الثاني**، منذ أربعين عاماً، تفكيك الدولة (القطرية) عينِها، وتقسيم الشعب الواحد فيها إلى جماعات أهلية منفصلة على حدود كيانات أصغر، قصد إعادة تركيب المنطقة على مقتضى مصالح الدولة الكبرى في العالم وحليفاتها. وما أغنانا عن القول إن الهندسة الكولونيالية الجديدة، في طورها الثاني (الأمريكي)، أتت تعيد النظر في خرائط «سايكس ـ بيكو»، بعد أفول نجم الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، في سياق وراثة النفوذ الاستعماري في المنطقة.

اشتغلت تجزئة «سايكس ـ بيكو»، ونظيراتها، على العصبيات المحلية والمناطقية والوطنية لاستيلاد كيانات سياسية على حدودها. ركزت على فكرة الشعب الواحد، المتمايز من غيره، مستثمرةً مخزوناً تاريخياً من الحساسيات بين منطقة وأخرى. لم تتجاوز كثيراً التقسيمات الموروثة للممالك والولايات إلّا في النادر (حالة لبنان وحالة شرق الأردن)، فوفّرت لنفسها، بذلك، أسباب نجاح عملية تصنيع الدولة القطرية الجديدة، وأسباب دفع النخب المحلية، والعصبيات المحلية، إلى الدفاع عنها حين تقوم. أما التجزئة الكولونيالية الجديدة ـ التي لم تنجح حتى الآن إلا في السودان ـ فقامت على قواعد أخرى مختلفة أدعاها إلى التوظيف قاعدة الانقسام الطائفي: بين المسلمين والمسيحيين داخل الجماعة الوطنية الواحدة. جُرّبت هذه الصيغة التفجيرية في ثلاث ساحات عربية، على الأقل، في الأربعين عاماً الماضية، وأتت حصائلُها متفاوتة العائدات على السياسة الأمريكية ـ الصهيونية. وقبل أن نستعرض معطيات تلك الحصيلة، لا بدّ من التنبيه إلى الأسباب التي جعلت هذه التجزئة الكولونيالية الجديدة تهتدي إلى الداخل الوطني من هذا الباب الطائفي بالذات.

نشير هنا، على وجه السرعة، إلى **عاملَيْن** رئيسَيْن كانا الدافعيْن إلى ذلك: **أوّلهما**؛ له علاقة بالتاريخ الاجتماعي للبلاد العربية، ولتاريخ الدولة الوطنية فيها، هو عامل الهشاشة في البنى الاجتماعية العربية، وضَعف ديناميات الاندماج الاجتماعي والوطني فيها. لقد كان سهلاً على قوى التفكيك أن تَلحظ آثار ذينك الهشاشة والضعف في مشاعر التّخاوُف (= الخوف المتبادل) بين المسيحيين والمسلمين في الوطن الواحد. يخشى الأولون من الغالبية العددية للمسلمين؛ ويخشى الأخيرون من استمرار روابط المسيحيين بالغرب. ولقد عُزِف على وتر الشعور القِلّوي عند المسيحيين، وجرى تخويفهم من الأكثرية المسلمة، مثلما أُوحيَ إلى المسلمين بأن المسيحيين لم يعودوا يرغبون في الشراكة الوطنية، وإنما هم إلى مطلب الانفصال ذاهبون. وهكذا كانت تكتمل مشاهد القابلية الداخلية للانفجار؛ ولم تكن هذه تحتاج إلى أكثر من إدارة خارجية ناجحة للأزمة المُضمَرة قصد إخراجها إلى العلن. و**ثانيهما**؛ وله علاقة بترسيخ وجود الدولة الصهيونية في قلب الوطن العربي: إن أقصر الطرق إلى خلع الشرعية عليها، كدولةٍ طائفية، هو استيلاد دول طائفية جديدة من جوف الكيانات الوطنية العربية. وحينها لن يكون في المحيط العربي لفلسطين مشروعٌ وطني اندماجي جاذب لليهود العرب، أو ـ على الأقل ـ يُدين وجودُهُ وجودَ دولةٍ طائفية في المنطقة.

الساحات العربية الثلاث التي كانت ـ بتفاوت ـ مسارحَ للاصطراع الطائفي الإسلامي ـ المسيحي، منذ سبعينيات القرن الماضي، هي لبنان، والسودان، ومصر. وكان واضحاً أنها انزلقت إلى ذلك بتأثير، وإدارة، قوًى أجنبية (الولايات المتحدة وإسرائيل)، وبتحالفٍ مع قوًى محلية، أو مقيمة في الخارج، تراءت لها العلاقة بأمريكا وإسرائيل فرصةً ثمينة لتحقيق حلم الانفصال.

بدأ الصراع في لبنان من مدخل الصدام مع الوجود الفلسطيني، في نيسان/أبريل من العام ١٩٧٥، وسرعان ما أفصح عن أهدافه السياسية المتدرّجة: من الدفاع عن صيغة التقاسم الميثاقي للسلطة (كما قررها الاتفاق غير المكتوب في العام ١٩٤٣) ضدّ خطر تهديده من المسلمين المُسْتَقْوين بالسلاح الفلسطيني، إلى الدفاع عن التقسيم وتكوين كيان ماروني ـ مسيحي، إلى الدفاع عن صيغة الفَدْرلة حلّاً لعسر التعايش بين الفريقيْن المتحاربيْن: الحركة الوطنية من جهة و«الجبهة اللبنانية» من جهةٍ أخرى. فاقم الاحتلال الصهيوني للجنوب، في العام ١٩٧٨، ثم لنصف الأراضي اللبنانية تقريباً، بما فيها العاصمة بيروت، في العام ١٩٨٢، من حال الانقسام والحرب الأهلية، وكان له دورٌ كبير في هندسة حروب داخلية عدّة مثل حرب الجبل (١٩٨٣) وحرب شرق صيدا، ورعاية القوى التي سُمّيت، حينها، بالقوى الانعزالية المعادية لعروبة لبنان. لكن نجاحاً طيّباً حصل في مجال رعاية مصالحة وطنية لبنانية، انتهى بتوقيع «اتفاق الطائف» وإعادة توزيع السلطة مناصفةً، ونزع سلاح الميليشيات، وإعادة بناء جيش وطني موحّد، لِيُقْفَل بذلك ملف تفكيك البلد من المدخل الطائفي، قبل تجديد محاولات إعادة فتحه من المدخل المذهبي في السنوات العشر الأخيرة.

ما استعصى على التفكيك في لبنان، سهُل في السودان؛ مورِست سياسة إقصاء منهجية للجنوب في كل عهود الحكم في هذا البلد، وزادت معدّلاً في عهد جعفر نميري، فأفضت إلى تمرُّدِ ضباط جنوبيين، مسيحيين، قادهم العقيد جون غارانغ في العام ١٩٨٣. وكان يمكن لحوار وطني أن ينطلق، بعد الثورة التي أطاحت نميري، وفي ظل سلطة الشراكة الوطنية التي قامت، في العام ١٩٨٦، بين «حزب الأمّة» و«الاتحادي الديمقراطي» و«الجبهة القومية الإسلامية»، لولا الانقلاب العسكري الذي قاده عمر حسن البشير معلناً به «ثورة الإنقاذ». لم يقطع الانقلاب الطريق على الحوار الوطني، والحوار بين الشمال والجنوب، وبين المسلمين والمسيحيين، فقط وإنما هو زاد على ذلك كلّه بتوسيع الخرق من طريق «تطبيق الشريعة الإسلامية»، في بلدٍ متعدّد الاعتقادات، ومن طريق التوسّع في الحرب. وكانت النتيجة أن جرائم النظام في الجنوب، كما في إقليم دارفور، جرّت عليه ضغطاً دولياً وملاحقةً لرئيسه؛ الأمر الذي نَجَمَ منه انصياع البشير لمشروع استفتاء تقرير المصير في الجنوب الذي فتح الباب أمام انفصال جنوب السودان. وهكذا أفسحتِ الدكتاتوريةُ الجَهْلاء البابَ أمام إنجاحِ مخطط التقسيم من مدخل المنازَعة الطائفية.

لم يبلغ التَّغاضُب الطائفي في مصر مبلغ الصراع، أو حتى النزاع الأهلي، بسبب تماسُك النسيج الوطني والقدْر الكبير من الاندماج الاجتماعي. ظل حلم تمزيق ذلك النسيج يخامر الدوائر الإمبريالية والصهيونية لاتصاله بحلم إسقاط مصر ودورها المركزي في محيطها العربي. لكنه اصطدم بوطنيةٍ مصرية عالية اعتاصتْ على فِعل التهشيش أو التفسيخ. ولكن في مقابل الرعاية الأمريكية ـ الصهيونية لمشروع الوقيعة الطائفية بين قوى الجماعة الوطنية الواحدة، كان سيْلٌ مخيف من الأخطاء القاتلة يُرتَكب من قبل بعض القوى المصرية. من ذلك ما قامت به جماعات قبطية ـ منبوذة من الكنيسة ـ من أفعال التحريض ضدّ وطن«ها»، باسم مظلومية الأقباط، وما جرّبه نظاما السادات ومبارك من محاولات لتفجير التناقضات الإسلامية ـ القبطية في مصر ـ ممالأةً للإسلاميين أو توريطاً لهم ـ وما فعله نظام مرسي من إساءة للمؤسسات القبطية، ناهيك بأعمال الاعتداء الخرقاء التي قامت بها جماعات إسلامية متطرفة ضد الكنائس والمواطنين الأقباط. ولكن الإرادة الوطنية، والقوى العاقلة ـ بمن فيها البابا ـ أصابت حظاً من النجاح في استيعاب الأزمة وعزل القوى الموتورة من الجانبين.

ثانياً: استراتيجيا التفكيك بعد الحرب الباردة

لعلّ الفترة التي أعقبت زوال «المعسكر الاشتراكي»، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، هي الفترة المثالية ـ في السياسة الأمريكية ـ لإطلاق هندسة سياسية جديدة لمنطقة «الشرق الأوسط»، تعيد النظر في خرائطه وحدوده، بعد أن تعذّر عليها إصابةُ حظٍّ من النجاح في ذلك منذ وراثة نفوذ الإمبراطوريتين الهَرِمتين (البريطانية والفرنسية) في المنطقة عقب فشل العدوان

الثلاثي على مصر (١٩٥٦). لا مِرْيةَ في أنها نجحت في تحقيق بضعة أهداف غير قليلة الشأن تغيَّر، بتحقيقها، الكثيرُ من موازين القوى والخيارات في المنطقة: إلحاق الهزيمة بمصر وسورية في حرب العام ١٩٦٧؛ إفراغ نصر حرب أكتوبر النسبي من أيّ مضمون سياسي باستدراج نظام السادات إلى تفاوضٍ منفرد مع إسرائيل؛ نقل مصر من دائرة التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي إلى دائرة العلاقة بأمريكا ودول الغرب؛ توقيع «اتفاقية كامب دايڤيد» وإخراج مصر من الصراع العربي ـ الصهيوني؛ إخراج الثورة الفلسطينية من لبنان بموجب «اتفاق فيليب حبيب»؛ فرض «اتفاق ١٧ أيار» (١٩٨٣) على لبنان؛ تقوية نفوذ الدول العربية المحافظة في النطاق الإقليمي العربي (خاصةً في العهد الريغاني)؛ دفع العراق وإيران إلى الصدام وتغذية الحرب بينهما... إلخ؛ غير أن هذه المنجزَات ما أمكنها أن تفتح لها إمكاناً نحو تحقيق هندسةٍ جديدة للمنطقة على النحو الذي تشاء. كان ما يزال ثمة بضعة مواقع اعتراضية حائلة: بقايا النفوذ السوفياتي في الوطن العربي؛ نجاح العراق في الخروج من حربه مع إيران منتصراً؛ استعصاء سورية على التطويع السياسي؛ استمرار الهاجس الليبي الذي لم تُنْهِه الغارات الأمريكية في العام ١٩٨٦؛ استمرار النفوذ الفرنسي ـ الاقتصادي والسياسي ـ في بلدان المغرب العربي...

وفّر انهيار الاتحاد السوفياتي الفرصة التاريخية للمباشَرَة، أمريكياً، في إطلاق مشروعِ هندسةٍ جديدة لمنطقة «الشرق الأوسط» يُعاد، في نطاقها، رسْمُ توازناتِ قوى جديدة بين دول الإقليم، ويعاد فيها النظر في خرائط الكيانات القائمة وحدودها الموروثة عن التقسيمات الكولونيالية السابقة، بل ويُعاد فيها ـ أيضاً ـ النظر في الروابط التي تقوم عليها الكيانات السياسية العربية وتشُدُّ بعضَها إلى البعض الآخر. ولقد جرت وقائع تنفيذ هذه الهندسة الكولونيالية الجديدة تحت عنوان «نظام الشرق الأوسط»، لتمرَّ بمحطاتٍ **خمس** استهلكت من الزمن عقداً ونصف العقد بين العدوان على العراق (حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١) والعدوان على لبنان (حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦).

في المحطة **الأولى**، وهي الحرب على العراق، ليس المجالُ مجال تحليلٍ تفصيلي للسياقات، والأسباب، التي قادتِ العراق إلى قرار الاجتياح العسكري للكويت (الذي نُفِّذ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠)، أو لمساحة التأثير الخارجي في إنضاج القرار (= الإيحاء الأمريكي بالحياد في المنازعة بين دولتين عربيتين)، لكن الذي لا مِرْيةَ فيه أن حرب «عاصفة الصحراء» (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١) أتت تمثل أول حلْقة من حلْقات تنفيذ مشروع «الشرق الأوسط الجديد». لقد تغيَّت تحقيق جملةِ أهداف مترابطة: تدمير أكبر قدرة عسكرية استراتيجية عربية في ذلك الحين؛ إحداث الإخلال الفادح في توازن القوى الإقليمية لصالح التفوُّق الصهيوني؛ جرّ الدول العربية إلى تسوية مُذِلّة تحصد فيها إسرائيل نتائج الانكفاء الاستراتيجي العربي؛ ناهيك بإحداث الوقيعة بين الدول العربية وتعميق الشرخ والانقسام بينها. ولا يخامرنا شك في أن رصيد الولايات من هذه الأهداف كان كبيراً، في حينه، وفتح أمام سياستها ممكنات عدّة ما كان لها أن تنفتح لولا العدوان، ومعه السيطرة

(الأمريكية) على القرار الرسمي العربي: الذي بات طيّعاً جداً، ومنصرفاً عن ثوابته التقليدية انصرافاً كاملاً غير مسبوق!

وكانت المحطة **الثانية** «مؤتمر مدريد للسلام» في «الشرق الأوسط» (١٩٩١). وفي هذا المؤتمر ـ الذي عقِد على قاعدة مبدإ «الأرض مقابل السلام» و«مرجعية» مائدة التفاوض بدلاً من مرجعية قرارات الأمم المتحدة ـ سيق العرب إلى تفاوُضٍ غير متكافئ مع إسرائيل، وتكرّست فيه صيغة المفاوضات المنفردة على مسارات متوازية. وكان ذلك إعلاناً رسمياً، من الدول العربية، عن نهاية شيء اسمه الصراع العربي ـ الصهيوني، وبداية العمل بمقولة النزاعات العربية (المنفردة) مع إسرائيل: على الحدود والأراضي والمياه، فيما جرى إسقاط جوهر ذلك الصراع (القضية الفلسطينية) تحت عنوان أنها من مشمولات عمل المفاوض الفلسطيني؛ وخاصة بعد أن لم يعد المفاوض الفلسطيني ـ في مفاوضات واشنطن ـ يعمل في نطاق الوفد الأردني، بل في نطاق مسارٍ مستقل مع المفاوض الإسرائيلي. ولم تكن هي إلّا فترة قصيرة حتى بدأ «مؤتمر مدريد» يطلق مفاعيله، وينجب نتائجه المدمِّرة: فُتِحت قناةٌ سرّية في أوسلو ـ موازية لمفاوضات واشنطن التي انطلقت بعد مدريد ـ وانتهت المفاوضات فيها إلى إنتاج «اتفاق أوسلو» (الذي وُقّع في حديقة البيت الأبيض في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، فيما انتهت المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية إلى توقيع «اتفاق وادي عربة»، لِيُسْدَل الستار على فصلٍ من الصراع العربي ـ الصهيوني امتدّ من خمسة وأربعين عاماً: منذ نكبة العام ١٩٤٨ (حتى «اتفاق أوسلو»).

في المحطة **الثالثة**، نجح الأمريكيون في الخطو خطوةً نحو وضْع الحجر الأساس للنظام الذي اعتزموا إقامته ـ على مقتضى هندستهم الكولونيالية الجديدة للوطن العربي ـ تحت عنوان «نظام الشرق الأوسط» مستفيدين، في ذلك، من النتائج التي حصدوها من «حرب الخليج الثانية» و«مؤتمر مدريد». هكذا أطلقوا فكرة عقد مؤتمرات دورية لِـ«التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لتكون إطاراً لتوليد نظام إقليمي «تعاوني» عربي ـ إسرائيلي. وقد انعقدت منها مؤتمرات في الدار البيضاء والقاهرة والدوحة وعمّان، شاركت فيها وفودٌ حكومية وخاصة (رجال أعمال) وشركات ومؤسسات استثمارية من البلدان العربية وبلدان الإقليم. ولأول مرّة سيجد العرب أنفسهم يتباحثون مع الإسرائيليين ـ على طاولة واحدة ـ برامج «التعاون» والاستثمار «المتبادل»! وكان واضحاً من المشروع الأمريكي ـ الصهيوني لإقامة «النظام الشرق الأوسطي» ـ الذي كشف عنه كتاب شمعون بيريز **الشرق الأوسط الجديد** ـ أنه يَهْدُف إلى إعادة تشكيل المنطقة في نظام إقليمي جديد تكون فيه إسرائيل هي **المركز** الذي يدير **الأطراف** والهوامش العربية، وتمحو فيه الرابطةُ الشرقُ الأوسطية الرابطةَ العربية محواً نهائياً!

كانت المحطة **الرابعة** أشد محطات تلك الهندسة الكولونيالية الأمريكية قسوةً وشراسةً على الإطلاق، وهي محطة غزو العراق واحتلاله (٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣). ما كان هدف الاحتلال إسقاطَ

نظام فحسب، وإنما إسقاط الدولة أيضاً، ناهيك بتحقيق حلم السطو على نِفْط العراق. وإذا كانت إيرانُ قد قدّمت مساهمتها في التمكين لذينك الغزو والاحتلال، فإن أتباعها من العراقيين ومن عملاء أمريكا «كافحوا»، وما يزالون، منذ اشتراكهم في مؤسسات الاحتلال («مجلس الحكم الانتقالي») وحتى يوم الناس هذا، في التطبيق الدقيق لمشروع التفكيك الكياني لوطنِ«هم». منذ اتخذت إدارة بوش والمحافظين الجدد قرار الحرب على العراق، في بداية هذا القرن، واستغلت هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ذريعةً لذلك، كان واضحاً أنها ذاهبة إلى أكثر من عدوان عسكري: إلى تفتيتِ بلدٍ وتفكيكه؛ إذ لم يتوقف «أنبياء» تلك الإدارة (ريتشارد پيرل، پول وولفوفيتز، دونالد رامسفيلد) عن التبشير بعراقٍ جديد ينعم فيه الأكراد والشيعة بالحقوق التي اهتُضِمت. وحين دخلت قواتهم العراق، بدأ حاكمهم «المدني» (= پول بريمر) في تطبيق وصفة التفكيك بعد أن مهَّد لها المحتل بحلّ الجيش الوطني. ولقد قضت هذه الوصفة بإعادة تعريف الشعب العراقي تعريفاً طائفياً ومذهبياً وإثنياً: شيعة، وسنة، ومسيحيون، وكرد! وبإعادة تقسيم السلطة على مقتضى ذلك التصنيف، وصولاً إلى تكريس الاحتصاص (= المحاصصة) الطائفي والمذهبي والعرقي في «الدستور» والنظام. ولقد أطلق هذا المشروع، وما يزال، حروباً مذهبية وموجات عنفٍ دموي، ومغامرات انفصالية (كردية)، على النحو الذي أذهَبَ البقية الباقية من روابط الوطن بين العراقيين.

أما المحطة **الخامسة** في مشروع «الشرق الأوسط» فكانت الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو ـ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٦. الهدف المباشر كان سلاح المقاومة: آخر عقبة اعتراضية في وجه مشروع التفكيك الأمريكي. وقد فضحت كوندوليزا رايس ـ وزيرُ خارجية الولايات المتحدة ـ المكنون الأبعدَ من الأهداف حين صرَّحت ـ معرِّفةً ما يجري من حرب ـ بأنها «مخاض لولادة الشرق الأوسط»، قبل أن تبلع تصريحها وأهداف دولتها حين تلقّى العدوان الصهيوني الردّ لينكفئ مدحوراً من دون أن يبلُغ أيّاً من أهدافه السياسية المعلَنَة والمضمَرة.

* * * * *

هذه، بإيجاز، المحطات الخمس التي مرَّ بها مشروع «الشرق الأوسط» الجديد، الأمريكي، في سنوات التسعينيات والعقد الماضي، قبل أن يصطدم بحقيقة الامتناع. لكن هذا المشروع، الذي انكفأ، لم يَسْقُط تماماً، وإنما تراجع تكتيكيّاً متحيِّناً فرصة جديدة مناسِبة لمعاودة الظهور. ولعلّ ممّا شجَّعه على الاستمرار في محاولاته أن «نظرية» «الفوضى الخلّاقة»، التي أطلقها صقور المحافظين الجدد، أثمرت بعضَ ثمارها في العراق بعد الانسحاب العسكري الأمريكي منه و، بالتالي، شجَّع ذلك على الاستمرار في اختبار نجاعة السيناريو العراقي، في غير بلدٍ عربيّ آخر، بما هو السيناريو الأفعل لتهشيش البُنى الداخلية، وتفجير تناقضاتها، والتمكين ـ بالتالي ـ لعملية تفكيك المجتمع والدولة.

* * * * *

ما كان للنكسة التي تلقتها السياسة الأمريكية، ومعها مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، في المنطقة العربية ـ بمناسبة هزيمة العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦ ـ أن تدفع بتلك السياسة إلى انكفاءٍ استراتيجي؛ فموازين القوى لم تكن تسمح بذلك، من وجْهٍ، ومفاعيل الغزو الأمريكي للعراق وتحطيم الدولة فيه كانت ما تزال، من وجْهٍ ثانٍ، تقدّم الدليل لإدارة المحافظين الجدد بأنّ استراتيجية التفكيك تفعل فعلها في تمزيق الروابط الاجتماعية والوطنية، وتوليد الانقسامات العمودية ومعها ألوان من الصراعات الأهلية، على النحو الذي يسهّل عملية إعادة تكوين كيانات جديدة على حدود الأعراق والطوائف والمذاهب. أما ما يشبه الانكفاءة الاضطرارية لمشروع «الشرق الأوسط الجديد»، فلم يكن سوى شكل من التراجع التكتيكي في انتظارِ متغيراتٍ كبيرة يمكن الاستفادة منها، لقلب الطاولة، على مثال الاستفادة من اغتيال الرئيس رفيق الحريري لقلب التوازن في لبنان، وإجبار سورية على الانسحاب منه، ثم توتير العلاقات الداخلية على قاعدة اصطفافٍ استقطابيٍّ سياسي (بين فريقيْ ١٤ آذار و٨ آذار) ابتداءً، ثم على قاعدة استقطاب مذهبي (سنّي ـ شيعيّ).

والحقّ أن ما جرى في لبنان من انقسامٍ حادّ، على إيقاع التمايز المذهبي، بين العامَيْن ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، وما استتبعه من انقسامات عربيةٍ ـ على المقتضى المذهبي ذاتِه ـ بين مؤيّدٍ لفريقٍ ومؤيّدٍ لآخر، ثم بين أطراف الجماعة الوطنية داخل كلّ بلدٍ عربي...، لا يمكن عزلُهُ عن نتائج الجراحة الكولونيالية التي أنجزتْها الغزوة الأمريكية ـ البريطانية للعراق، في العام ٢٠٠٣؛ فلقد كانت البنية الاجتماعية العراقية، التي تعرّضت للتفجير، ما تزال تُفصح عن تناقضاتها الأهلية والعُصبوية العميقة، وتُلقي بتبعاتها وذيولها على البنى الاجتماعية العربية المجاورة والشبيهة ـ في معاناتها هشاشةَ النسيج الداخلي ـ لبنية الاجتماع الأهلي العراقي. وهكذا تواترت الوقائع والنتائج، المترتبة من الزلزال العراقي، لتقوم منها الأدلّة الكافية ـ في نظر المحافظين الجدد ـ بأن سياسة «الفوضى الخلّاقة» ناجحة، بل جزيلة العوائد، وبأن على الإدارة الأمريكية أن تمنح الأوضاع العربية فرصةً زمنيةً لمزيدٍ من الاستفحال والتآكل والاهتراء، قبل قِطاف نتائجها. ولسنا نتزيّد حين نقول إنها وجدت في أحداث ما سمّاه الإعلام الغربي بـ«الربيع العربي» المناسبةَ المثالية للذهاب بسياسة «الفوضى الخلاقة» إلى ذروةٍ يصبح معها الانحدار والانكسار والاستنقاع مآلاً وحيداً للكيانات العربية المذخورة بكل أنواع التناقض والصراع.

لن ندخل، هنا، في جدلٍ حول نازلة «الربيع العربي» و«ثوْراته»، ومدى وجاهة تسمية الحَرَاك الاجتماعيَّ ـ في البلاد العربية ـ ثورةً؛ نكتفي بالقول إن بعض تلك «الثورات» بدأ أصلاً من غير وازعٍ خارجي، وبعضُها الثاني لُوحِظت يدُ الأجنبيّ فيه منذ البدايات، وبعضُها الثالث وقع إجهاضُه بحَرْفه عن خطّه المدني السلمي، وإقحامه في مغامرات مسلَّحة أمسكَ بأزِمَّتها المسلحون الوافدون من خارج، وبعضُها الرابع لم يعرِّف نفسه ـ منذ البداية ـ ثورةً بل حركة احتجاجية للإصلاح السياسي

والدستوري، فكان له من ذلك بعضُ الحصاد الطيب. ولكن، وأيّاً تكن «ماهية» هذه أو تلك من الحركات الاحتجاجية، وأيّاً تكن النتيجة التي أنجزتها (= إسقاط نظام، إسقاط رئيس فحسب مع بقاء النظام، تحقيق بعض الإصلاحات، التوغُّل في مستنقع الحرب الأهلية...)، فإنّ الذي لا مِرْية فيه أنها وفّرت ـ بحال الفوضى التي أطلقتها ـ بيئة ملائمة للاندساس الأجنبي إلى الداخل العربي بدعاوى كثيرة منها «مناصرة» مطالب الشعب في الحرية والديمقراطية!

ما أغنانا عن القول إن الحالات الاحتجاجية العربية ليست بالمرتبةِ عينِها في حجم الفراغ المؤسَّسي الذي أحدثتْه ضرباتُها للنظام أو للدولة، وإنّ الفارق وسيعٌ بين حركات أسقطت سلطةً بـأدوات سلمية، وفي أيـام معـدودات، أو أجبرت نظاماً على النـزول ـ ولـو جزئيـاً ـ أمـام مطالبها الإصلاحية والديمقراطية، و(بين) حركاتٍ أخرى عجزت عن إسقاط السلطة، لكنها فجَّرتِ الوطن ـ دولةً ومجتمعاً ـ بركوبها مركب العمل المسلّح، والإمعان في هذا الخيار لسنواتٍ عدّة أهلكَتِ الزرع والضّرع. إن النظر إلى وقائع «الربيع العربي» يتعصَّى على الدقة إنْ لم يَلْحظ هذا الكمّ الهائل من الفروق بين نماذج الاحتجاج، في ذلك «الربيع»، وبين النتائج والتبعات التي تولّدت من كل نموذج منها. ويتصل بهذا، شديدَ الصّلة، شكلُ الاختراق الأجنبي للبلاد العربية، التي كانت مسرحاً لتلك الحركات الاحتجاجية، وحجْمُه، والمدى الذي بلغتْه حركتُه؛ فهذا، أيضاً، يمتنع رصدُه ـ الرصدَ الدقيق ـ من دون تجْليةِ أوضاع بيئاته العربية الجاذبة، ومستوى الاستعداد الذاتي (= القابلية) في كلّ بيئةٍ لاستقبال التدخل الأجنبي فيها؛ وفي جملة ذلك الاستعداد ـ بل في قلبه ـ استعداد قوى الحَراك نفسِها للتفاعل معها إيجاباً.

حين نشدّد على الحاجة إلى وعي الفروق والتمايزات بين الحالات المختلفة للحركات الاحتجاجية العربية، ثم بين البيئات العربية ومدى تهيُّئِها لتكُون حواضن للتدخل الأجنبي، لا نقصد من ذلك إلى القول إن ذلك التدخل لم تتأتَّ له أسباب النفاذ والفعل إلّا في البلدان العربية التي عمّت فيها فوضى السلاح والحروب؛ فلقد كان له أن يندسَّ، أيضاً، في البلدان التي سقطت فيها الأنظمة ـ أو أنْصَافُها ـ بشكلٍ سلمي، وخاصةً من طريق الرعاية الأمريكية لقوى «الإسلام الحزبي»، وتمكينها إياها من إدارة السلطة في بعض البلاد العربية، ووقوفها في وجه إزاحتها بدعوى أنها تتمتع بشرعيةٍ انتخابية، من دون الاحتفال بأمر الشرعية الشعبية التي أطاحتها في الشارع. مع ذلك، لا مجال للقياس والمضاهاة بين هذا التدخل «الناعم» و(بين) التدخل الخشِن، والسافر والمدمّر، الذي حصل في البيئات العربية التي كانت عرضةً للاقتتال الداخلي المديد. وهل ثمة من تدخّلٍ أكثر من التمكين اللوجستي والتسليحي والاستخباراتي والمالي لعشرات الآلاف من المسلّحين، المستَوردين من كلّ بقاع الأرض، للتوغّل في عمق المجتمعات العربية، وتمزيق نسيجها الوطني، والاعتداء على جماعاتها المِلّية المتعددة، وإرهاق جيوشها، وتخريب اقتصاداتها، وإقامة إمارات فيها، والعودة بها وباجتماعها الأهلي إلى القرون الوسطى؟!

قلنا إن أحداث «الربيع العربي» ونتائجَه أتت توفّر بيئة مناسبة لاستئناف العمل باستراتيجية التفكيك الكولونيالي، ممثَّلاً في مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، وقصدنا من ذلك إلى القول إنّ تَيْنك الأحداث والنتائج شرّعت الأبواب على مصراعيها أمام اختراقٍ في عُمق البنى الاجتماعية العربية، وفي عمق بيئات النخب السياسية والثقافية فيها، لتفجيرها من الداخل وانتقاض البقية الباقية من عوامل الاجتماع والتوحُّد فيها. ومثلما أحرز الاختراقُ نجاحاً في العراق، الذي تمزّق، يمكن ـ في نظر أصحاب الهندسة الكولونيالية الجديدة ـ إحرازُ نظائره في بلادٍ عربية أخرى. ومثلما اشترى الغزاةُ المعارضة العراقية، في عهد الدولة الوطنية، وسخّروها لتخريب وطنـ«ها»؛ ومثلما اشتروا «رجال الدين» وزعماء العشائر (أيام «الصحوات»)، ومَالَؤوا فريقاً مذهبيّاً بعينه ضد آخر، كذلك يمكن ـ في نظرهم ـ أن يفعلوا الشيءَ عينَه في غير بلدٍ عربي. ومن المكابرة أنْ نُنكِر أن الأمريكيين أصابوا حظّاً من النجاح في إعادة توليد معارضات عربية متعاونة، و«رجال دين» تابعين، وقيادات أهلية (عصبوية) جاهزة لتقديم السُّخْرَة السياسية، و«جهاديين» مستعدين لنقْل «الجهاد» إلى داخل «دار الإسلام» للقتال نيابةً عن جحافل الغزاة!

ثالثاً: الأدوات المتوسَّلة

لكلّ استراتيجية سياسية أدوات ووسائل تعتمدها في سبيل تحقيق أهدافها. لا تشذّ الاستراتيجيا الكولونيالية (التفكيكية الشرق الأوسطية) عن هذه القاعدة؛ فمنذ بدأت تتطلع إلى وراثة نفوذ الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية في الوطن العربي، مستغلةً نكستها التاريخية في حرب السويس، أدركت السياسة الأمريكية أن تدخّلها المباشر في إعادة صوغ وتركيب خريطة المنطقة من جديد يمتنع من دون إحداث هزّات شديدة في الاستقرار الداخلي للمجتمعات والدول العربية، من طريق إحداث الإضرار الشديد بقدرة الدولة على إدارة الكيان الاجتماعي، وتوليد الشعور الجماعي بفقدان الثقة بها، مقدمةً نحو توليد ولاءات جديدة بديلٍ من الولاء للدولة. وليس من وسيلةٍ إلى تحقيق ذلك سوى الحرب. لا عجب، إذن، إن كانت الحروب من مألوفات الحياة السياسية العربية في الستين عاماً الأخيرة، ولا عجب إن كان الإرهاق الشديد الذي استبدّ بالدولة والمجتمع، في البلاد العربية المعاصرة، ممّا ولّدتْهُ الحروب تلك: سواء التي وقعت على هذه البلاد من خارج، أو التي نشبت بين الجماعات المختلفة في الداخل.

ولكن، من ذا الذي عليه أن يخوض هذه الحرب لهزّ الاستقرار، وإضعاف الدولة، وتفجير الصراعات الاجتماعية الداخلية، وإيصال أطراف الجماعة الوطنية المتقاتلة إلى الشعور باستحالة العيش المشترك تحت سقف الوطن الواحد؟

كثيرون هُم أولئك الذين أفردت لهم الاستراتيجيا الكولونيالية الأمريكية مكاناً في منظومة وسائلها وأدواتها؛ الكيان الصهيوني **أوّلهم**: ذاك الذي كرَّسته أمريكا حارساً لمصالحها ومصالح

الغرب في المنطقة، وقاعدة عسكرية لشن الحروب على الأنظمة الوطنية المناهضة للسياسات الغربية؛ والأدوات العربية المحلية المرتبطة بواشنطن، والمناهضة للأنظمة الوطنية والتقدمية **ثانيها**؛ ثم الخلافات الداخلية، في كلّ قطرٍ عربي، التي ينبغي تسعيرُها أكثر وتوجيهُها وجهة الانفجار والاقتتال **ثالثها**؛ و،أخيراً، التدخل العسكري المباشر عند الاقتضاء، وحيث لا يكون التعويل على الأدوات الأخرى مفيداً، **رابعها**.

إسرائيل، النزاعات العربية ـ العربية، الحرب الأهلية، التدخل الخارجي المباشر، تلك هي الأدوات المعتمَدَة ـ أمريكياً ـ لأداء أدوار الحرب على الوطن العربي. غير أن العمل بها تدرَّج بمقدار ما تَوَاقَتَ متحرِّكاً ـ هكذا ـ بين إيقاعين: إيقاع **تعاقبيّ** وإيقاع **تزامنيّ** تناسباً مع الحاجة والكُلْفة. يمكن، في هذا المضمار، القيام بتحقيبٍ تقريبي لطريقة التوسُّل أو الاستخدام الأمريكي لهذه الوسائل، علماً أن مثل هذا التحقيب ـ وهذا سببُ تسميته تقريبياً ـ قد يستعصي بالنظر إلى التداخل بين الأدوات، في الحقبة الواحدة، والعمل بها كُلّاً أو أبعاضاً. لذلك لن يكون هذا التحقيب أكثر من توصيفٍ لكلّ وسيلةٍ من الوسائل الأربع المومأ إليها.

ظلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ـ جمهورية كانت أو ديمقراطية ـ تَكِلُ لإسرائيل، ولفترة طويلة، دور الوكيل الإقليمي لخوض الحروب ضدّ الأنظمة الوطنية، أو ضدّ حركات التحرر والمقاومة، نيابةً عنها. ولمّا كانت المصلحة في هذه الحروب مشتركةً بين واشنطن والدولة الصهيونية، فقد أدّتها الأخيرة أصالةً عن نفسها، أيضاً، وبحماسةٍ عقائدية مستفيدة من الدعم العسكري والتكنولوجي الأمريكي اللامحدود، كما من الغطاء السياسي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي نطاق تلك الوكالة، شنّت إسرائيل الحرب على مصر وسورية والأردن؛ في حزيران/يونيو من العام ١٩٦٧؛ وضدّ مصر وسورية، في تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٧٣؛ وضدّ منظمة التحرير والثورة الفلسطينية في لبنان، في حرب الليطاني في العام ١٩٧٨، ثم في حرب «سلامة الجليل الأعلى»، في حزيران/يونيو ـ آب/أغسطس ١٩٨٢، وصولاً إلى حصار الثورة في بيروت، وإخراجها منها ـ بموجب «اتفاق فيليب حبيب» الأمريكي، واحتلال العاصمة بعد جلاء الثورة؛ وأخيراً ضد المقاومة اللبنانية في حرب «تصفية الحساب» (تموز/يوليو ١٩٩٣)، وحرب «عناقيد الغضب» (نيسان/أبريل ١٩٩٦)، وحرب «ما بين الضائقتين» (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ٢٠٠٦)؛ إلى الحروب المتعاقبة على غزة (بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٤)؛ ناهيك بإطلاق واشنطن يَدَ إسرائيل في تنفيذ الغارات الجوية ضدّ البلاد العربية (من جنوب لبنان وبقاعه، إلى «مفاعل تموز» العراقي، إلى «حمّام الشطّ» في تونس، إلى منشآت البحث النووي وقواعد عسكرية في سورية...)، وفي تنفيذ الاغتيالات ضدّ قادة المقاومتين الفلسطينية واللبنانية، والعلماء العرب...

في الغضون، لم تتوقف الإدارات الأمريكية عن سياسة توتير العلاقات العربية ـ العربية، والنفخ في جمْرات خلافاتها، قصد تسعيرها والدفع بها نحو الصدام. بدأت ذلك منذ دعمها للرئيس كميل

شمعون في وجه «ثورة» ١٩٥٨ التي اندلعت ضدّ حكمه في لبنان، فأدى ذلك إلى اندلاع أول حرب أهلية لبنانية؛ واستأنفت السياسة عينَها لتمزيق العلاقة المصرية ـ السورية، التي تمزقت فعلاً مع انفراط الوحدة في إطار الجمهورية العربية المتحدة (١٩٦١)؛ ولتسعير الخلافات المصرية ـ السعودية التي انفجرت على أرض اليمن، في النصف الأول من الستينيات؛ ولتسعير الخلافات المصرية ـ الليبية (في عهد السادات)، والخلافات الليبية ـ التونسية (في عهد بورقيبة)، والخلاف المغربي ـ الجزائري حول الصحراء المغربية، والخلاف العراقي ـ الكويتي حول حقول النفط والتعويضات، ثم لتفجير العلاقات السورية ـ اللبنانية بعد اغتيال الرئيس الحريري (في شباط/فبراير ٢٠٠٥) بل قبله مع استصدار القرار ١٥٥٩... إلخ. ومع أن الإدارة الأمريكية لهذه النزاعات العربية ـ العربية لم تنجح في إيصالها إلى حدود الصدام العسكري (ما خلا في حالة الخلاف المصري ـ الليبي الذي قاد إلى اشتباكات محدودة)، إلّا أن لعبها على التناقضات العربية ـ العربية أرهق البلاد العربية كثيراً، وبدَّد قواها ومواردها، ودقّ الأسافين بينها، وزاد من حدّة الاستقطاب بين محاورها، ممّا ارتدّ على «الإجماع العربي» في القرارات المصيرية، وشلّ ـ في أحيان كثيرة ـ مؤسسات النظام العربي الإقليمية.

في الحروب الأهلية، التي اندلعت داخل غيرِ بلدٍ عربي، لا نملك أن نتجاهل أسبابها ومقدّماتها الداخلية، التي يعود أكثرُها إلى أزمة النظام السياسي القائم، وعجزه عن استيعاب قوًى وفئات عدّة تعرّضت للتهميش، فوجدت نفسها تنزلق نحو المواجهات العسكرية، أو تردّ على العنف المسلح للنخبة الحاكمة بعنف مضاد. وقد يعود بعضها إلى ضَعف الدولة و، بالتالي، إلى ميْل كلّ جماعة إلى الحلول محلّها، من طريق إقامة سلطة أهلية عصبوية على منطقة من المناطق. ولكن على الرغم من ميلاد الحروب الأهلية من رحم الأزمات الداخلية، فإن رعايتها كانت أجنبية، والتدخل الخارجي في فصولها شغل مساحةً لم تَقِلَّ ـ إن لم تكن فاقت ـ مساحةَ الإدارة السياسية والمليشياوية الداخلية لها. ما من حربٍ أهلية عربية لم تكن واشنطن ـ وحليفاتها الغربيات والكيان الصهيوني ـ طرفاً فيها. يصدق ذلك على الحرب الأهلية الأولى في لبنان (١٩٥٨)، وعلى حربه الأهلية الثانية المديدة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، كما على الحروب الصغيرة والمدمّرة داخل الحرب الكبرى (كما في حرب الجبل للعام ١٩٨٣ التي هندستها إسرائيل وواشنطن)؛ ويصدق ذلك على الحرب الأهلية في السودان (بين الشمال والجنوب)، والحرب في إقليم دارفور؛ ويصدق على الحرب الأهلية في الجزائر (١٩٩٢ ـ ١٩٩٩)، وعلى الحرب الأهلية في العراق (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥)، وفي سورية (٢٠١١ ـ ٢٠١٥)... إلخ. وليس ثمة ما يُسْتَغرب له في هذا الاندساس الأمريكي ـ الغربي ـ الصهيوني في يوميات الحروب الأهلية؛ فهو جزيل العائدات السياسية عليها: تمزيق النسيج الاجتماعي وروابط الانتماء إلى الوطن، إخراج العصبيات الأهلية من كهوفها ومقابعها وتهيئتها لاستقبال هندسات كيانية جديدة، و ـ طبعاً ـ تدمير الدولة ومؤسساتها. ولقد حصدت سياسةُ هندسةِ الحروب الأهلية ورعايتُها نجاحاتٍ كبيرةً: تقسيم السودان، تمزيق الروابط الوطنية في لبنان، تدمير الدولة في العراق

وتمزيق كيانه مذهبياً وإثنياً إلى ثلاثة أوصال، وتمزيق المجتمع السوري وتدمير مقدّراته...، وليس ذلك بالقليل.

حين كانت الوسائل الثلاث، المشار إليها، لا تؤدي الأهداف المبتغاة والمنتظر منها، كان التدخل العسكري المباشر، من وجهة نظر الحسابات الأمريكية، يفرض نفسه. وقد أطلّ هذا التدخل العسكري، الأمريكي والغربي، منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً في صورتين: في صورة غارات محدودة على أهداف محدَّدة، كما في القصف الشديد من المدمرات البحرية الأمريكية على مواقع «الحزب التقدمي الاشتراكي» في جبل لبنان ـ برفقة القصف الفرنسي للمواقع عينها ـ أو كما في غارة طيران رونالد ريغان على معقل الرئيس الليبي الراحل معمّر القذافي في باب العزيزية (١٩٨٦) بغاية قتله. كما أطل في صورة حروبٍ ثلاثة مدمِّرة شُنَّت على العراق: حرب «عاصفة الصحراء» (١٩٩١)، في إطار تحالفٍ دولي وعربي ضمّ ثلاثاً وثلاثين دولة؛ وحرب «ثعلب الصحراء» (١٩٩٨)؛ ثم في حرب غزو العراق واحتلاله، في العام ٢٠٠٣، بتحالف مع بريطانيا بلير، وإسبانيا أثنار وجيوش أخرى أصغر (إيطاليا، أستراليا...). ولا يفسّر إقدام أمريكا على شنّ حروب مباشرة بنفسها، على الوطن العربي، بانهيار التوازن الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة، فحسب بل يتعلق، أيضاً، بإدراكها أن إسقاط دولةٍ ـ ونظام وجيش ـ كالتي في العراق، لا تَقْوَى عليه دولُ المنطقة ولا الدولة الصهيونية. ولذلك ما كان للوكالَة، هنا، أن تؤدي الهدف المطلوب.

لم نُدخِل، ضمن منظومة الوسائل، الانقلاباتِ العسكريةَ الفاشلة، التي كانت البصمات الأمريكية ملحوظةً فيها، والتي جُرِّبت في مصر عبد الناصر، وعراق صدّام حسين، وسورية حافظ الأسد وبشّار الأسد، وليبيا معمّر القذافي، وسلطة ياسر عرفات...، فهذه المحاولات ـ حتى لو نجحت ـ لم تكن لتؤديَ الغرض البعيد؛ فهي قد تُسقط نخبة حاكمة، لكنها لا تُسقِط دولةً ولا تمزِّق مجتمعاً: وهو البُغية في الاستراتيجيا الكولونيالية الأمريكية.

* * * * *

استُخدمت هذه المنظومة من الوسائل والأدوات لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في الوطن العربي، في فترات متعاقبة منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي حتى اليوم. لو أخذنا العقد الأول من هذا القرن الجديد فقط، لوجدنا أنها استُخدِمت جميعُها: من الاحتلال المباشر للعراق، إلى حرب إسرائيل على المقاومة ولبنان وغزة، إلى تسعير الحرب الأهلية في السودان وتوتير العلاقات الداخلية في لبنان، فإلى النفخ في جمْرات الخلافات العربية ـ العربية وتعميق الانقسام داخل النظام الرسمي العربي وبين محوريْه: المؤيِّد للمقاومة والمعارض لها. غير أن بداية العقد الثاني من هذا القرن تُطلِعنا على أن اتجاهات السياسة الكولونيالية الأمريكية بدأت ترسو على خيارٍ وسائلي يبدو لها، اليوم، أَفْعَلَ من غيره؛ هو خيار التفجير الداخلي للأوضاع، وفتح الباب أمام الفتن

والحروب الأهلية، قصد استثمار مفاعيلها التفتيتية وإعادة تصنيعها. لهذا الخيار «أسباب نزول» تُرجِّحه على ما عداه، نكتفي بأن نتناول، منها، سببيْن:

أوّلهما أن الفتن والحروب الأهلية أقلُّ كلفةً لأمريكا من التدخلات العسكرية المباشرة؛ لقد جرّبت أمريكا تبعات ذلك التدخّل العسكري عليها في العراق، والأكلاف الباهظة التي رتَّب على أرواح جنودها وأجسادهم ونفسياتهم، كما على اقتصادها وسمعتها ومركزها في النظام الدولي وتوازناته الاقتصادية والسياسية. تكفي جَرْدةٌ سريعة، هنا، لبيان ذلك المقدار الهائل من النتائج السلبية التي حصدتْها الولايات المتحدة الأمريكية من غزوتها الكولونيالية للعراق. تتحدث التقارير الرسمية عن مقتل ما يزيد كثيراً على الأربعة آلاف جندي أمريكي في الحرب (عدا القتلى من الجنود البريطانيين والإسبان وغيرهم)، وجرح ما يقارب الستة وثلاثين ألفاً (آلافٌ منهم خرجوا من الخدمة العسكرية نتيجة أعطابهم الشديدة)، وعن إنفاق آلاف ملايير الدولات على عملية الحرب التي أرهقت الميزانية الفدرالية، وحرَّكتْ اعتراض قطاعات شعبية عريضة مناهضة لها. وكانت النتيجة أن قادت نكسةُ الولايات المتحدة إلى أكبر أزمة مالية عالمية ضربت بخناق أمريكا والنظام الرأسمالي العالمي، في العام ٢٠٠٨، مثلما قادت إلى انهيار الثقة بأمريكا كقوةٍ قائدة للنظام الدولي القائم بعد نهاية الحرب الباردة. وفي أثناء انشغال الولايات المتحدة بورطتها العسكرية في العراق ـ وفي أفغانستان استطراداً ـ كانت روسيا تتعافى من أمراض عهدها اليلتسيني الليبرالي المتوحش لتنهض من جديد، في الوقتِ عينِه الذي كانت فيه الصين تقفز، قفزتها الهائلة، نحو الصيرورة قطباً اقتصادياً ثانياً في النظام العالمي.

بدتْ هذه الكلفة عالية جدّاً ومرهقة، بل ومستنزفة للقوى والموارد. وهي، في الأحوال جميعاً، أعلى حتى من تلك الكلفة التي اعتادت أن تدفعها للكيان الصهيوني كلما أنشب مخالبَ حروبه في جسم البلاد العربية. ومن الشعور بفادح النتائج التي يفضي إليها شنّ الحرب مباشرة، كانت تتبيّن امتيازات خيار حروب أخرى بالوكالة؛ ولكن هذه المرّة ليس من طريق إسرائيل، وإنما من طريق وكلاء محليين أو مستَقدمين من خارج، وبتمويلٍ من دول المنطقة عينِها!

و**ثانيهما** أن توسُّلَ الاحتلالِ الأمريكي للعراق أسلوبَ إشعال الفتن الداخلية بين العراقيين، خاصة بين العامٰين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، وفَّر لذلك الاحتلال بعض الأمان الدفاعي لقواته المحتلة في العراق، وتبينت نتائجهُ ـ خاصةً ـ مع التقليص التدريجي للقوات، والانكفاء إلى الثكنات والمواقع الحصينة، وتسليم المهمات الأمنية في البلاد إلى قوات عراقية أشرف ـ هو ـ على تنشئتها على عقيدته وتدريبها. لقد فعلت الفتن الأهلية في العراق فعلَها المنتظَر منها، وأنجزت للاستراتيجيا الكولونيالية الأمريكية المتجدّدة الأهداف المرسومة: تمزيق المجتمع العراقي بعد تحطيم الدولة، ودفع العصبيات المذهبية والإثنية إلى صدام معمَّم تستحيل به قيامةُ الوطن من جديد وقيامةُ الدولة الوطنية الواحدة والجامعة. انتقلت سريعاً فكرة الفَدْرلة، التي خامرت قوًى عراقية متعاونة

مع الاحتلال، إلى فكرة الأقاليم؛ وهي اسمٌ حركي مهذّب للكانتونات، وبثّنا أمام دويلات ثلاث تتقاسم الجغرافيا وتتناهب الثروة والمقدَّرات. واليوم، بعد كلّ ذلك التخريب المنظَّم الذي هندسَتْه الإدارة الأمريكية، ونفّذتْه القوى الطائفية والمذهبية والإثنية، من هذا الفريق ومن ذاك، بات رَتْقُ المفتوق في الجغرافيا والمصالح والنفوس في العراق أشبهَ بالمستحيل، وقد يحتاج إلى «معجزة» لا تتبيّن لها في الأفق تباشير! من قلب هذه التجربة الأمريكية، في مستنقع الحرب في العراق، وتحت وطأة ضربات المقاومة العراقية الشديدةِ الإيلام للوجود العسكري الأمريكي؛ ولكن أيضاً استناداً إلى نجاحات الاحتلال في هندسة الفتن والحروب الداخلية، ودفْع العراقيين إلى استكمال ما دشنه الاحتلال من تدميرٍ وتمزيق...، تبلورَ الخيارُ الوسائلي الأمريكي الجديد (خيار تفجير الأوضاع الداخلية وتَهْرِئتها) بما هو الخيارُ الأقلُّ كلفةً مادياً وسياسياً، والأفْعَلُ في مضمار التفتيت والاستنزاف الداخلي. هذا ما بَدَا، منذ سنواتٍ خمسٍ خلت، الرهانَ الأداتي المعتَمَد في استراتيجيا التفكيك الكولونيالية الأمريكية المتجددة.

لن نكرّر ما قلناهُ سلفاً عن توفير أحداث «الربيع العربي» المناسبةَ المثالية لاستخدام هذا الأسلوب، من قِبل الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني، لكنَّا نكتفي ببيان معنى «المناسبة المثالية»، وصلةِ الاتصال بين «ثورات» جرت، في عِدّةٍ من بلدان العرب، من أجل الإصلاح والتغيير، واستراتيجيا خارجية لا تبغي من الموضوع إلّا الخراب. المناسبة المثالية، في حسبان أي سياسة، هي اللحظة التي تتوافر فيها الشروط الموضوعية القابلة للتوظيف. لا تكفي الإرادة، والقوة، والشروط الذاتية لتحقيق أهداف سياسية ليست شروطها الموضوعية ناضجة. في حالة السياسة الأمريكية يُمكن إنضاج الشروط الموضوعية تلك بوسائل شتى. لكن أقل الوسائل، في منطق مدفوعات السياسة، ضرراً هو إنضاجها من بعيد، بواسطة قوًى محلية. والشرط الأهمّ، في منظومة الشروط الموضوعية التي احتاجتها السياسة الأمريكية لاستئناف مشروع التفكيك، هو **انهيار الدولة والمؤسسات ونشوء حال الفوضى**؛ ففي مثل هذه البيئة **الجاذبة** يغدو يسيراً التصرف في المجتمع والكيان، المُنْحَلّ حينها من روابطه الجامعة، كما لو كان عجيناً خاماً قابلاً للإخبازِ في صوَرٍ مختلفة. كلما ظلت الدولة (والجيش) صامدة، في حال الفوضى، استمرت العوامل **النابذة** في البيئة تلك و ـ بالتالي ـ تَعَسَّر التصرّف الحُرّ في المجتمع والكيان.

ما الذي جرى في مجتمعات «الربيع العربي» غير هذا؟! اندلعت حركات احتجاجية تحوَّل بعضُها إلى انتفاضات عارمة، وبعضُها إلى «ثورات». بدأت بمطالب إصلاحية في غاية التواضع، دار أكثرُها على مطالب الخبز والحرية والإصلاح السياسي ومناهضة الفساد، لينتقل بعضُها الكثير إلى المطالبة برحيل النظام وفتْح الباب أمام التغيير السياسي. ولكن ما لبث بعضٌ منها أن تحوّل عن أسلوب النضال المدني السلمي إلى امتشاق السلاح، وإدخال الوطن في مغامرات غير محسوبة منها فتْح الباب أمام دخول ميليشيات مستوردة إلى البلاد، وصيرورتها القوة المسلحة المهيمنة. ما

يُهِمّنا في هذا كلّه أن هذه الأحداث ولّدت نتائج عدّة، منها ـ في ما له علاقة بحديثنا ـ حال الفوضى العامّة التي تلت سقوط الأنظمة أو استنزافها في المعارك مع «المعارضات» المسلحة. وفي سياق الفوضى المعمَّمة تلك وغضونِها، كانت تجري أضخم عملية تمزيق للنسيج الاجتماعي الداخلي (بعد تدمير الدولة ومؤسساتها)، من طريق توليد صراعات ومواجهات أهلية انقسامية على حدود تكوينات عصبوية تقليدية ـ وقع إحياؤها فجأةً ـ طائفية، ومذهبية، وقبلية، وعشائرية، وعرقية وتغذية آلتها من خلال التمكين لعشرات الآلاف من المسلحين «الجهاديين» من الوفود على تلك البلدان، والعبث فيها تخريباً وتدميراً؛ وحالة سورية، مثلاً، حالة قصوى بسبب التسهيلات اللوجيستية التي قدمتها لهم تركيا، والدعم المالي الذي كفلته لهم قطر وبعض دول المنطقة. وفي البلدان التي نجحت في الاستيعاب السريع لحال الفوضى والفراغ ـ مثل تونس ومصر ـ جرى ذلك التمزيق من طريق توسعةِ وتعميق الشرخ بين الإسلاميين والعلمانيين، قبل فشل المحاولة واللجوء، رأساً، إلى إغراقها ـ هي الأخرى ـ بجحافل المسلحين «الجهاديين»: الممتدة رقعة «غزواتهم» من جبل الشعانبي، في تونس، إلى شمال سَيْناء في مصر.

كان أهمّ متطلبات إنتاج هذه البيئة المتعفنة الجاذبة، وما يزال، هو كسر العمود الفِقري للدولة: الجيش. وليس صدفة، في المضمار هذا، أنّ خمسةً من أكبر الجيوش العربية تعرّضت إمّا **للتدمير** المنهجي المباشر ـ بالتدخل الخارجي ـ وإما **للاستنزاف** الطويل الأمد خلال نيّفٍ وعشرين عاماً. دُمِّر الجيش العراقي في العام ٢٠٠٣ بغزوٍ أمريكي ـ أطلسي، بعد استنزافه لمدى اثني عشر عاماً؛ ودُمِّر الجيش الليبي بضربات الحلف الأطلسي في العام ٢٠١١؛ واستُنْزف الجيش الجزائري، شطراً مديداً من سنوات التسعينيات، في مواجهات مفتوحة مع «الجيش الإسلامي للإنقاذ» و«الجماعة الإسلامية المسلّحة»؛ وها هُمَا الجيشان السوري والمصري يتعرضان للاستنزاف في مواجهة الجماعات المسلحة الإسلامية المتطرفة. الهدف واضح: انهار الخط الدفاعي الأخير للدولة كي ينفسح المجال أمام الفراغ الكامل، ثم تتهيأ لعملية التفكيك أفضل الشروط.

ولم تتوقف عملية إفراغ الدولة من مقومات القوة العسكرية لديها على تدمير الجيوش، أو تحطيمها البطيء بالاستنزاف، وإنما تلازَمَ مَعَه، وساوَقَه، جَهْد خارجي معادٍ لإفراغ المجتمع نفسِه من وسائل الحماية الذاتية في وجه العدوان الأجنبي؛ فلقد شُنّت حروب ثلاثة على المقاومة اللبنانية في الأعوام ١٩٩٣، و١٩٩٦، و٢٠٠٦، وصدر قرار دولي (= القرار ١٥٥٩) بتجريدها من السلاح؛ ومثلها تعرّضت المقاومة الفلسطينية لسلسلة حروب بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٤؛ فيما جُرّدت المقاومة في الضفة الغربية من السلاح، من قِبل أجهزة السلطة الفلسطينية، في عهد رئيسها الحالي محمود عباس؛ ونجحت الإدارة الأمريكية، بتواطؤ من بعض زعماء العشائر في العراق، في إنهاء المقاومة العراقية من طريق حرفها عن خطها الوطني المقاوم، وتسخيرها في مشروع «الصحوات»! هكذا كان على الفراغ الأمني، الذي سدّتْه المقاومة، في بلدان ضعيفة القدرة العسكرية لجيشها

الوطني، مثل لبنان، أو في بلدان لا دولة وطنية ولا جيش فيها، مثل فلسطين والعراق المحتل، أن يعود من جديد (= أي الفراغ). لم يُصِبْ هذا المشروع نجاحاً حقيقياً إلا في ليبيا والعراق، بينما ظل في وسع الجيوش المصرية والسورية والجزائرية، والمقاومتان اللبنانية والفلسطينية، الصمودُ في وجه ضربات التدمير والاستنزاف، بل إيذاءُ قوى العدوان نفسِها في بعض الأحيان.

* * * * *

مشروع التفكيك الكولونيالي الأمريكي المتجدّد (= «الشرق الأوسط»: الجديد والموسَّع)، الذي دار حديثنا عليه وعلى وسائله في الصفحات السابقة، يحتاج إلى تعريفٍ تستبين به ملامحُه. إنه لا يعبث، فحسب، بالخريطة الكيانية للوطن العربي، ويولِّد من أرخبيلها الأصل أشتاتاً أخرى جديدة تستعصي معه على أيّ مشروعٍ للتوحيد القومي، تتطلع إليه الأمّة الممزَّقة، المسجونة في أقفاصٍ كيانية يُطلق عليها اسم دول، وإنما هو ـ فوق ذلك ـ يعيد النظر، مثلما ألمحنا قبلاً، في خريطة التقسيم الاستعماري الذي أنجبتْه التجزئة السايكسبيكوية البريطانية ـ الفرنسية قبل ما يقلّ قليلاً عن مئة عام. ومعنى ذلك أن هذا الفائض الخرافي من الدول والدويلات العربية (٢١ دولة!)، التي خرج قسمٌ كبير منها من رحم التجزئة السابقة، سيصبح هو نفسُه عرضة لتجزئةٍ جديدة تفرِّخ منه كيانات جديدة!

سبق القول إن التجزئة السايكسبيكوية سوَّغت نفسَها بتعلّة الشخصية الوطنية التاريخية لكلّ شعب، وانطوت تقسيماتُها على تمزيق كيانات تاريخية، ولكنها تقسيمات لم تتجاوز كثيراً الجغرافيا السياسية ـ التي أرادتها ـ إلى الجغرافيا الأنثروبولوجية؛ أي لم تعمد، مثلاً، إلى تفصيل الشعوب والكيانات على حدود تكويناتها الدينية والطائفية والمذهبية والقبلية؛ ظل في الشعب الواحد والبلد الواحد مسلمون ومسيحيون ويهود وقِلّات («أقليات») أخرى دينية؛ وظل فيه أكراد وأرمن وشركس وزنوج؛ وقبائل وعشائر عدّة، بحيث تشكَّل من كلٍّ شعبٍ من شعوب سايكس ـ بيكو طيفٌ فسيفسائي من التكوينات. ليس هذا دفاعاً عن اتفاقيةٍ، سيئة الصيت، في وجه مشروعٍ أمريكي للتفكيك أسوأ، وإنما هي ملاحظة تشدّد على بيان الفارق بين مدرستين استعماريتين، وعقلين سياسيين استعماريَّين في العالم المعاصر: المدرسة الاستعمارية البريطانية ـ الفرنسية القديمة، والمدرسة الإمبريالية الأمريكية الجديدة.

مشروع التقسيم الكولونيالي الجديد، الذي تنخرط السياسة الأمريكية في إعداد شروطه وتربته، قائم ـ بالأساس ـ على تجزئة الكيانات «الوطنية» القائمة إلى كيانات سياسية أصغر؛ تنشأ على حدود الهويّات الأنثروبولوجية: الدينية، والطائفية، والمذهبية، والعرقية، والعصبوية القَرابية (القبلية والعشائرية). التطبيق الناجح لهذه التجزئة حصل في السودان؛ الذي قُسِّم ـ بتواطؤ شنيع ـ من قيادته الدكتاتورية الحاكمة ـ إلى دولتين على أساسٍ ديني ـ (= شمال مسلم وجنوب مسيحي ـ وثني). وعلى الطاولة مشاريع لتقسيم العراق، وليبيا، وسورية، واليمن، وحتى السعودية نفسها، وقد تسربت

معلوماتها وخرائطها، وباتت في متناول السياسيين والباحثين من أبناء هذه البلاد والمنطقة. ولقد ذكرنا أن مثل هذا التقسيم يمتنع من دون التفكيك: بما هو السبيل الوحيد لإعادة تكوين الخريطة الكيانية للوطن العربي. والتفكيك معناهُ ذلك **الفعل السياسي، والجغرافي، الذي يُقَطِّع أوصال الجماعة الوطنية ويمزِّق روابطها الجامعة**؛ وذلك من طريق إحلال الروابط الأهلية محل الرابطة الوطنية، وتغيير الولاء من ولاء للوطن والدولة إلى ولاءٍ للجماعة الأهلية القطيعية، المتضامنة ـ داخلياً ـ على أساس بدائي (قرَابي) أو على أساسٍ افتراضي غير مادي (الجماعة الاعتقادية المغلقة). تنتقل الجماعةُ، بهذا التفكيك، من نطاق الجماعة المواطِنة؛ حيث علاقات المواطَنة تصهر تكويناتها و«أصولها» الابتدائية، وتعيد صوغها في صورة جماعة وطنية، إلى جماعات أهلية مغلقة على أساطير «تجانُسها» الهويّاتي الأنثروبولوجي، وصولاً إلى تفصيل كيانٍ سياسي على مقاسها!

من النافل القول إن هذا المشروع، الذي طُبخ منذ سنوات السبعينيات (في أقل تقدير)، في المعاهد ومراكز الدراسات التابعة للخارجية والبنتاغون والاستخبارات الأمريكية، لم تعد معطياتُه موضع سرّ بعد أن أفصح عنه سياسيون وعسكريون كبار في الولايات المتحدة! من يمكنه أن ينسى مشروع جو بايدن (نائب الرئيس أوباما) لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات ـ وقد طرحه في العام ٢٠٠٦ عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ ـ؛ ومن يمكنه أن يتجاهل تجديد القول بذلك المشروع بلسان أوديرنو رئيس أركان القوات الأمريكية (في آب/أغسطس ٢٠١٥)؛ ثم هل علينا أن ننسى الحديث المتواتر السيَّال عن تقسيم ليبيا، وعن عودة اليمن إلى التشطير، ناهيك بالتفرُّج الأمريكي على «الدولة الإسلامية» في العراق وسورية، بحسبانها مشهداً (سيناريو) من مشاهد تجزئة بلاديْ الشام والرافديْن؟! ليس التفكيك الكولونيالي أزعومةً يَختلقها عقلٌ مسكون بفكرة المؤامرة، بل التشكيك في أنه جارٍ على الأرض والأعناق هو الأزعومةُ الحقّ.

ولكن، لِمَ يجري التفكيك، في طوره الأمريكي، على نحوٍ يختلف به عمّا جرى في محطته الابتدائية البريطانية الفرنسية؟ لماذا ينتقل من هندسةٍ تُنتِج «دولة وطنية» إلى أخرى تنتج «دولة» طائفية؟

لهذا الفارق علاقة باختلاف الثقافة السياسية بين المدرستين الكولونياليتين، كما أشرنا، لكن له علاقة ـ أيضاً ـ بالفارق بين نموذجيْ الدولة في الحالتين البريطانية ـ الفرنسية والأمريكية، والتأثير اللاموعَى به (= اللاشعوري) لذلك النموذج في الهندسة السياسية المطبَّقة على المنطقة العربية. نموذج الدولة في فرنسا ـ خاصةً ـ وبريطانيا (هو) نموذج الدولة الوطنية أو الدولة ـ الأمّة (Etat-Nation)؛ بينما نموذج الدولة الأمريكية نموذج الدولة الاتحادية المؤلفة من أمشاج من الجماعات المهاجرة إلى القارة؛ منذ موجات الهجرة الأوروبية الأولى في القرن السادس عشر، حتى الهجرات الحديثة في القرن الماضي. وكما انتشرت، في نطاق الدولة الوطنية، ثقافة سياسية

مستلهَمَة من الفلسفة السياسية الإنكليزية والفرنسية الحديثة (للقرنين السابع عشر والثامن عشر)، انتشرت في المجتمع الأمريكي، بتأثير تركيبته الفسيفسائية، وبتأثير العلوم الاجتماعية والإثنوولوجيا والأنثروبولوجيا، ثقافة أنثروبو ـ سياسية، أي ثقافة سياسية تؤسِّسها مفاهيم أنثروبولوجية مثل العِرْق، والهوية، والثقافة الخاصة، والجماعات ذات السمات الماهوية المتميزة والمتمايزة من بعضها... إلخ. لقد طبَّقت المدرستان معاً مفاهيمهما في الهندسات السياسية الاستعمارية على البلدان التي خضعت لسيطرتهما: مفاهيم علم السياسة وفلسفة السياسة، من جهة، ومفاهيم الأنثروبولوجيا السياسية من جهة أخرى. وراء الأولى أمَّة (الأمّة الفرنسية والأمّة الإنكليزية)، ووراء الثانية المجتمع التعددي المتنوّع. ولكن بينما طبّق الفرنسيون والبريطانيون نَمْذَجتهم بطريقة انتقائية، ومزوّرة، فحالوا دون قيام دولة الأمّة، أو الدولة القومية، مصوّرين الدولة القطرية دولة وطنية نهائية، طبّق الأمريكيون نمذجتهم بانتقائية أكبر، وبدرجة من تزوير حقائق الاجتماع العربي غير مسبوقة؛ ففيما قسَّم البريطانيون والفرنسيون الأمّة إلى شعوب، قسَّم الأمريكيون الشعب الواحد إلى أعراق، وطوائف، ومذاهب، ومناطق، وقبائل، وعشائر، وبطون، وأفخاد... إلخ.

ليس هذا تفسيراً ثقافياً لهندستين استعماريتين مختلفتين في عُدّة الاشتغال، لكنه محاولة للتنبيه إلى حاجتنا إلى استدخال العوامل غير المادية (الثقافية، النفسية، الروحية...) في تفسير ظواهر سياسية في غاية التعقيد، لا تقبل الفهمَ ـ حصراً ـ بأدوات الفكر السياسي والاقتصادي وعلوم الأمن والاستراتيجيا؛ على نحو ما هو دارج وسائد.

ومن اليسير جدّاً فهم الأسباب التي تدعو السياسة الأمريكية إلى هذا النوع من الهندسة الانقسامية: إعادة تصنيع كيانية عربية أرخبيلية ممزَّقة لا حول لها، للسيطرة على مصادر الطاقة وإنهاء كل مخاوف الأمن الصهيوني. ولكن وراءَها، أيضاً، هدفاً لا يمكن حجبه: تكوين دويلات طائفية ومذهبية تسوِّغ شرعية الدولة الطائفية اليهودية في قلب المنطقة العربية. من هنا حاجتُنا إلى ملاحظة علاقات الاتصال والاقتران الماهويَّين بين المشروع الكولونيالي الأمريكي والمشروع التقسيمي الصهيوني؛ فهُمَا متداخلان «تداخُل أنياب الكلب» على قول ماو تسي تونغ واصفاً المصالح بين الإمبرياليات.

*****

ليس قدراً مقدوراً على العرب نجاح هذا المشروع في بلوغ أهدافه: تقطيع أوصال المنطقة وإعادة صوغ كيانيتها على مقتضى الهندسة السياسية التقسيمية الكولونيالية. في جوف البلاد العربية، مجتمعاتٍ ودولاً، موارد للمقاومة والدفاع الذاتي هائلة يمكن تسخيرها لإسقاطه. بعضُ تلك الموارد حيٌّ يشتغل، وبعضُها الثاني معطَّل في حالٍ من الخمود يمكن استنهاضُه، وبعضُها الثالث في حكم الإمكان ولكنه أخطأ طريقه. ما أغنانا عن القول إن المقاومتين الفلسطينية واللبنانية ستكونان، مثلما كانتا دائماً ومنذ عقود ثلاثة، طليعتين في مواجهة هذا المشروع الكولونيالي التفكيكي، لأن أولى

أهدافه تصفية قضية فلسطين، وتمكين الكيان الصهيوني من السيطرة المطلقة، والإمساك الكامل بمصيرها. وهو الهدف الذي يمتنع من دون إسقاط موقع المقاومة بما هو الموقع الاعتراضي الوحيد، في الوطن العربي اليوم، في وجه الهيمنة الإمبريالية ـ الصهيونية. وكما سددت المقاومة ضربةً لمشروع «الشرق الأوسط» ـ في طبعته الأولى («الشرق الأوسط الجديد») ـ في العام ١٩٩٦، وضربةً ثانية له ـ في طبعته الثانية («الشرق الأوسط الموسَّع») ـ في العام ٢٠٠٦، ستكون قادرة على أن تسدّد له ضربات جديدة، اليوم وغداً، على الرغم مما انتهت إليه المقاومة العراقية من مآلات دراماتيكية، منذ تطييفها، وعلى الرغم من تصرّفات قيادة حركة «حماس»، واختيارها وضعَ الحركة في محور القوى الرجعية العربية والإقليمية. إن قانون الصراع العربي ـ الصهيوني سيفرض أحكامه على المقاومة، وسيجعل الاشتباك مع هذا المشروع، وأدواته، سبيلاً وحيداً لسلوكها السياسي.

في نطاق الدول والأنظمة، يمكن التمييز بين مجموعة صغيرة منها تدرك مخاطر هذا المشروع عليها، مثل سورية ولبنان والجزائر ومصر وتونس وسلطنة عمان، وأخرى ـ هي الأكبر عدداً ـ يتوهّم قسمٌ صغيرٌ منها أن كيانه سيكون بمنأىً عن مفاعيل التفكيك، بل يقدّم مساهمته فيه بالمال والقرار السياسي، وقسمٌ أكبر يدرِك المخاطر تلك لكنه مرتهن في قراره وعاطل من العمل السياسي، أو مدفوع إلى مجاراة حُلفائه في هذا المحور. لعلّ تآكُل الجامعة العربية واهتراءَها وارتهانَها لقوى المال، منذ بداية هذه الفوضى «الخلّاقة»، يعبّر عن مستوى الانحطاط المروّع الذي بلغته السياسة الرسمية العربية ونظامها الإقليمي. ومع ذلك، نتوقع أن يكون لصمود المقاومة في وجه الاقتلاع، ولصمود دولٍ عربية ـ مثل سورية ومصر وتونس ـ في وجه الإرهاب والتفتيت، واستمرار الدول ذات السياسة العاقلة ـ مثل سلطنة عُمان والجزائر ـ في التزام عدم التدخل في النزاعات الداخلية العربية، والبحث عن التسويات التي تحفظ الكيانات العربية من التخريب...، (نتوقع لذلك أن يكون له) المفعول المتدرّج في تصحيح هذه الانحرافة الخطيرة في السياسة العربية، بما يرتّق فتوقَها، ويعيد بناء إجماعها على مشتَرَكات سياسية دفاعية تتحصن ضدّ أخطار التفكيك والإرهاب والحرب الأهلية العربية ـ العربية. إن واحدة من أفعل أدوات مشروع التفكيك، اليوم، هي أداة تفجير التناقضات الداخلية؛ بين البلدان العربية ومحاورها بعضها البعض، وبين القوى الاجتماعية والسياسية داخل كلّ بلدٍ عربي. ومتى أمكن إنهاء حال الحرب الداخلية العربية البينية ببناء تسوية سياسية عربية ـ عربية وإعادة الرشد إلى النظام العربي وجامعته المتهالكة؛ ومتى أمكن إنهاؤها داخل كلّ بلدٍ عربي، من طريق استيلاد مشروع وطني جامع يردّ على الطائفية والمذهبية والحرب الأهلية، سيكون في المُكن ـ حينها ـ تجريد ذلك المشروع من أدواته المحلية التي يتوسّلها للتخريب.

تعقيب (١)

محمد الحبيب طالب(*)

كعادته، أتحفنا أ. عبد الإله بلقزيز بعرض مركّز ومركّب، ضم أغلب الوقائع التاريخية الدالة على استمرار مسار مخططات تجزئة الأمة، وعوامله الموروثة، والمفتعلة، والكامنة إلى اليوم. وتطرق إلى ذلك بمنظور تحليلي للمراحل والأهداف والوسائل، ومن دون أن يتغاضى عن العوامل الداخلية المجتمعية الكابحة للوحدة والمشجعة على المزيد من الانقسام والتشظي.

والحق، أجد نفسي على اتفاق تام مع مجمل ما أتى به العرض نصاً وروحاً، ما عدا في بعض الملاحظات الجزئية متفاوتة الأهمية. ولذلك، لن يكون ما سأقدمه قولاً في معارضة قول، وإنما، وكأي قارئ مادة غنية ودسمة، ليس أمامي سوى تناول بعض الأفكار الأولية التي أوحى لي بها النص. وأنا أستخلص مباشرة ما يموج في الوضع العربي الراهن من الأفكار والمواقف السياسية.

إنها إذاً أفكار أولية تحت ظلال العرض، أو من إسقاطاته على تناقضات الراهن السياسي. وهي لذلك، مجرد رأي، أو جزء منه، وأبعد من أن تكون بحثاً نظرياً أو سياسياً تفصيلياً في أي قضية من القضايا التي تناولتها. والأسئلة الثلاثة التي شغلتني هي التالية:

ـ أولاً: سؤال حول العقلية التآمرية

ـ ثانياً: سؤال حول الأمة والدولة

ـ ثالثاً: سؤال حول إمكانية إعادة تقسيم الكيانات الوطنية

أولاً: العقلية التآمرية

عندما تشتد الأزمة في مجتمع متأخر، كمجتمعاتنا العربية، لا يكون مفاجئاً ولا مستغرباً أن تتفشى، لدى أقسام من المجتمع، العقلية التآمرية في تفسير ما يحدث من كوارث، وبخاصة أن

(*) صحفي متقاعد ـ المغرب.

الأزمة الحاصلة هي فوق كل توقع أو تصور، بل لا سابقة لفتنها التي بلغت الذروة إزاء كل الفتن الداخلية الأخرى التي مر بها الوطن العربي، إلا إذا قارنا إدماءاتها الوجدانية التي ستستمر زمناً طويلاً، كما استمرت إلى زمننا الحاضر إدماءات الوجدان الإسلامي في الفتنة الكبرى خلال بواكر تشكل الدولة الإسلامية.

إنّ القيم القومية الوجدانية اليوم، أشد كآبة وحزناً مما كانت عليه القيم الإسلامية الوجدانية في ذلك الزمن البعيد. ولعلنا جميعا سنتذكر، أن العامل النفسي من أحد المكونات المهمة في التشكل القومي، بما ينجم عنه من تضامن وتآزر عفويين في السراء والضراء. وإذا ما حصل فيه الهدم والتخريب، تعطل الزمن القومي، إن صح التعبير، إلى أمد قد يطول حتى تندمل الجروح الغائرة، ويستعيد الوجدان القومي عافيته وسويته النفسية والقيمية.

ما يزيد في تفشي العقلية التآمرية، بل لعله الدافع والمستنفر، هو التدخلات الخارجية والإقليمية العارية الرجعية والتآمرية، والتي ركبت ما يسمى «الربيع العربي». ولذلك، يكون الحديث عن التآمر له وجه من الصواب والحق، إلا أن المسألة تحتاج إلى بعض التدقيق والتوضيح، أخص منها الأمور التالية والتي سأبينها في معرض الكلام.

وقبلها، لا بد من أن أشير إلى أن الكاتب تناول هذه المسألة عرضاً ودون أن يعيرها كبير الاهتمام، وهو على حق في ذلك، لأن موضوع بحثه لا يلزمه بالوقوف على هذه الظاهرة السياسية الثقافية التي تقسم النخبة العربية اليوم. وما قاله الكاتب في هذا الشأن ما يلي: لن ندخل، هنا، في جدل حول نازلة «الربيع العربي» و«ثوارته»، ومدى وجاهة تسمية الحراك الاجتماعي في البلاد العربية ثورة، (...) ولكن، أياً تكن «ماهية» هذه أو تلك من الحركات الاجتماعية وأياً تكن النتيجة التي أنجزتها (...) فإن الذي لا مرية فيه، أنها وفرت، بالفوضى التي أطلقتها، بيئة ملائمة لاندساس الأجنبي إلى الداخل العربي بدعاوى كثيرة، منها مناصرة الشعب في الحرية والديمقراطية...».

أما أهم الأفكار الأولية التي يوحي بها هذا النص في مقابلته تناقضات الواقع السياسي الراهن، وفي هذه المسألة ذاتها، فهي مسألتان:

أولاهما: إذا كانت المؤامرة تتمظهر في إخفاء المتآمرين مقاصدهم الحقيقية من وراء ما يبدونه من نوايا وشعارات نبيلة، فإن هذا المعنى العريض يطال كل ما نطلق عليه خيارات وسيناريوهات واستراتيجيات أي طرف معين نحسبه عدواً، سواء تضمنت تلك الخيارات والاستراتيجيات أهدافاً عدائية صريحة أو كانت مغلفة بإعلان نوايا نبيلة. فالصراع السياسي العدائي إذاً، دولياً أو اجتماعياً، لا يخلو إطلاقاً من وسمة التآمر. ألا ينطبق هذا مثلاً على وعود بريطانيا الكاذبة في تشجيعها الثورة الهاشمية على الدولة العثمانية، بينما توضَّح أن الغرض كان الاحتلال والتجزئة ؟

لكن إذا كانت هذه حقيقة تكاد تكون في مصاف البداهة، فإن العقلية التآمرية في تفسير التاريخ، شيء آخر، غير الوعي ببداهة الخلفيات التآمرية في الصراعات العدائية. ومن أوجه الخلاف الرئيسة،

أن العقلية التآمرية تنكر وتعدم في حساباتها عوامل الضعف الداخلية أو الذاتية، التي سببت أو سهلت تمكّن العدو المفترض من التحكم في الصراع لصالحه.

وأخطر ما يخصنا نحن في هذا الموضوع، أن القراءات التآمرية المتنوعة لكل ما جرى في الساحة العربية من حراك شعبي تفضي، بوعي أو بدون وعي، إلى تجريد الجماهير العربية من أي إرادة في التحرر وفي المبادرة الذاتية. وبهذا تزيد من الاستلاب إلى الخارج، ومن الانبهار بقدراته العجيبة، فتقوي روح الاستسلام والعدمية السياسية والريبية المطلقة في الجماهير، وفي ما بينها.

وما أجزم به في هذا التعقيد الحاصل داخل ما يجري في الساحة العربية بين عوامل التقدم والثورة، وعوامل التأخر والثورة المضادة، أن التداخل بين تلك العوامل كلها من طبيعة الأمور في أزمة مفصلية كبرى، كما جرى ذلك في التجارب السابقة التي شهدها عصرنا.

والمنطق العقلاني يفترض في المنطلق، الإقرار بأن «العفوية» الجماهيرية ذات التطلعات التحررية جزء بنيوي في مسار التقدم، وأن لا أحد يستطيع أن يخرج حشوداً بلمسة زر منه، حتى ولو اختار التوقيت المناسب، لأن الخروج حينذاك، يتخذ معانيه ودلالته من طبيعته الجماهيرية، لا من الذين خططوا أو بادروا به. وفقط، بعد هذا الإقرار العقلاني، يمكن البحث في موقع هذا أو ذاك من القوى التقدمية أو الرجعية التي يحاول كل منها التأثير في الحراك وتوجيهه.

ثانيتهما: لم يدخل بلقزيز في النقاش الذي دار حول طبيعة الحراك الشعبي؛ أهو ثورة أو انتفاضة، أم هو مجرد حراك ضخم استغل في غير اتجاه؟ وهو في ذلك على حق، كما أسلفت.

ما أريد قوله، هنا، إن الإغراق في التصنيفات «الأكاديمية» (وهي تصنيفات حديثة العهد) يفقدنا أحياناً حسّنا الجدلي العفوي.

في الماضي القريب، كان مفهوم الثورة مفهوماً مَرِناً يتسع لعدة حالات، يشمل منها، الثورة من تحت أو من فوق. وعلى سبيل المثال، الانقلاب الناصري الذي تحوّل إلى ثورة، وساندته الجماهير منذ البدء، ومع ملاحظة أن الانقلاب كان في الماضي مرادفاً عندنا للثورة، ثم تطور التمييز بينهما.

كما كانت الثورة تشمل قوى اجتماعية أو مجالاً اجتماعياً محدداً، كثورة الفلاحين في ألمانيا أو ثورة العبيد في الامبراطورية الرومانية، أو الثورة الثقافية، كما نعبر عن ذلك أيضاً في قطاعات أخرى... وكذا، ثورة التحرر الوطني ضد الاستعمار والثورة الاجتماعية... وفي الحالتين الوطنية والاجتماعية لا يكون شرط النجاح في الإنجاز شرطاً لازماً في توصيف الحدث بالثورة. والتاريخ مليء بالثورات الوطنية والاجتماعية الفاشلة، ولا يسقط عنها الفشل أنها ثورة. العنصران الثابتان إذاً في توصيف الثورة: أن يكون المسعى من شأنه أن يُحدث تحولاً نوعياً في بنية النظام القائم. وأن تسانده، أو أن تحمله كتلة شعبية، تدل كثافتها على تبدل نوعي في الوعي الشعبي، وفي استعداداته ضد النظام القائم.

والانتفاضة لا تختلف من ذلك، إلا من حيث إن طابعها العام في الأغلب احتجاجي، أكثر منه تغييري (كانتفاضات الخبز في مصر والمغرب والجزائر). ولذلك تظل قابلة للمساومات الآنية من داخل النظام نفسه أو أن كثافتها الشعبية لا تدل بعد على اتساع في تغير موازين القوى داخل النظام القائم.

ومن البديهي أن هذه التمايزات نسبية ومتحركة ولا يحكمها قانون إطلاقي جامد. أما الحراك، فهو كلمة عامة تصلح لأصغر حراك في أهدافه وكثافته إلى أكبر حراك من مستوى الثورة أو الانتفاضة.

ألا يبعث على الدهشة والاستغراب، أن يضيّع المثقفون الفلسطينيون والعرب بعضاً من الوقت في سفسطة أكاديمية، أكان الحراك الفلسطيني الجاري اليوم انتفاضة(؟)، بينما نضال الشعب الفلسطيني المعاصر، أعلنها ثورة حتى النصر منذ منتصف الستينيات، وما تزال قائمة إلى اليوم، بكل تقلباتها ونجاحاتها. أيعجز عقلنا الجدلي على الجمع بين الثورة والانتفاضة في آن واحد؟ أو قل، الانتفاضات المتكررة هي حلقات في ثورة مستمرة !!

إنّ الخلاصة في رأيي، أنّ الحراك الشعبي في مصر، بموقف مساند من الجيش في طفرتيه، ومثيله في تونس، كانا ثورة سياسية لم تستكمل بعد أهدافها. وما جرى في ليبيا وسورية واليمن، كان حراكاً شعبياً ضخماً ركبته قوى رجعية وإمبريالية أجهضته أو وأدته في المهد. وما جرى في المغرب ويجري في البحرين، حراك شعبي من أجل تحقيق أهدافه الإصلاحية.

ثانياً: الأمة والدولة

أبدأ النظر في هذه المسألة، وهي من زوايا الظل في البحث المقدم، ومثار تناقضات واصطفافات سياسية متنوعة، بسؤال إلى أ. بلقزيز، وهو يقول: «قديمة هي الفترة التاريخية التي تحقق فيها التطابق بين الدولة والأمة في البلاد التي تحمل اليوم، اسم الوطن العربي، حصل ذلك على نحو شبه تام، في القرنين الهجريين الأول والثاني في دولة الخلافة الراشدة، وفي الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية».

سؤالي ليس في أن الدولة المركزية كانت في تلك الحقبة عربية العصبيات الحاكمة، ولكنه في ما إذا كانت هذه الدولة تطابق أمة عربية ناجزة لغوياً على الأقل. وبعبارة أخرى: السؤال في ما إذا كان التعريب قد أخذ مداه بين الشعوب التي كونت «الأمة الإسلامية»حينذاك.

أظن أن هذا السؤال غير محسوم فيه بعد من الوجهة التاريخية، لما اقتضاه التعريب بالضرورة من مدى تاريخي طويل، حتى في البلدان التي تعربت، فما بالك تلك التي لم تتعرب قط، غير بعض نخبها، كالشعوب الفارسية في ذلك الوقت.

بعد هذا السؤال، أوافق الكاتب على ما توصل إليه في مقدمته التاريخية المكثفة من خلاصات، وأخص منها «وكانت النتيجة أن الفكر القومي أنتج الكثير الكثير في موضوعة الأمة الواحدة ومصادرها. ولم ينتج شيئاً يذكر في موضوعة الدولة القومية. والحال أن المشكلة في التجزئة ليست في نطاق الأمة، وإنما في نطاق الدولة (إطارها السياسي) أو قل: «هي في الأمة نتيجة كونها في الدولة».

نعم، ما كان للفكر القومي أن ينتج الكثير في موضوعة الدولة القومية، لأنه كان فكراً متشظياً، يتعاطى سياسياً مع الدولة القطرية، وينفيها نظرياً بحسبانها دولة لا تملك شرعية الوجود في الأغلب، وهي تالياً، كانت عنده إشكالية ثانوية، ودولة عابرة نحو دولة الحلم: الدولة القومية الموحدة.

وبوجه آخر، إن التنظير للدولة القومية ليس إلا عبر إعمال الفكر في الدولة القطرية، أولاً وأساساً، لأنها هي الواقع الفعلي المادي الموصل إلى الهدف المنشود في الدولة القومية.

بيد أن الإشكالية القومية عندي لا تنحصر كلّها في إشكالية الدولة، مع الاعتراف بالتطور الإيجابي الجاري في الفكر القومي على هذا الصعيد، بل تتعداه إلى التفكير في كينونة الأمة بحد ذاتها. ولا أعني بذلك العودة إلى نقاشات ماضية في وجود الأمة أو عدمه، إذ لا وجود إلا وهو في صيرورة جدلية من التكون الدائم. ما أعنيه إذاً هو كيف هذا الوجود ونوعه اليوم، آخذين بعين الاعتبار المقولة الأرسطية الشهيرة، من «الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل».

وهذا ما يأخذني مباشرة إلى تأكيد الخلاصة الأولية التالية: الوضعية القومية لا تنحصر في عدد العوامل الموضوعية الموروثة التي تجمع الأمة، سواء اتفقنا عليها جميعاً أو اختلفنا على بعضها، إنما هي بالأحرى، في مدى قناعة الشعوب العربية، وفي قوة حركتها النضالية من أجل الوحدة. الإرادة الوحدوية إذاً شرط أساس في تشكل الأمة. فإذا تراجع هذا الشرط الذاتي إلى الحضيض أو انعدم، ستبقى العروبة بأي شكل من الأشكال، ولكنها ليست قومية بعد. العوامل الموضوعية هي شرط الكفاية. أما العامل الذاتي، فهو شرط الوجوب.

وإذا تأملنا في العوامل الموضوعية نفسها، فإن ما يثير الانتباه، أننا ما زلنا نتعاطى معها، وكأنها مسلمات موروثة ثابتة لا حركة فيها، تقدماً أو تراجعاً. وهذا ما يأخذني من جهة أخرى إلى الخلاصة الأساس التالية:

إن الإشكالية الرئيسة في وجود الأمة العربية، أن وجودها ما يزال تقليدياً أو تقليدانياً في طابعه العام. ويحتاج في ما يحتاج إليه، إلى تحديث جذري لكل مقوماته الموروثة، سواء في اللغة لكي تكون لغة العلم والمعرفة والقدرة على استيعاب التسارع التقاني، بل ولكي تكون حقيقة لغة ذات السيادة الفعلية في أوطانها... هذا، فضلاً عما تعانيه من مشكلات متنوعة في مجال التواصل نفسه، وفي الموروث الحضاري الثقافي والديني الذي صار مركز ثقله في المجتمع في وضعية الفوات الثقافي الحضاري في هذا العصر. وما تعاني الشعوب العربية ذروته اليوم خير دليل على ذلك.

وثمة عامل آخر لا يأبه به الكثير ممن يتطرقون لهذا الموضوع، ولا يضعونه من ضمن المقومات، والمتجلي في الامتداد الجغرافي لوحدة الأرض. وإهمالهم لهذا الشرط المادي لأي أمة متأتٍ من نظرتهم إليه كامتداد مكاني فارغ، لا كأساس مادي يعكس تاريخية الإنتاج والاجتماع في كل مجالاته. هنا، أيضاً، يحتاج هذا الرابط المهمل إلى أن يكون بالمعنى الحديث منتجاً لتبادل السلع والبشر والثقافات، وليس كما هي الحال، كمجرد تجاور من موروثات الماضي العثماني والتقسيم الاستعماري، بل حتى في هذا الإطار الموروث أغلقت معظم الحدود البينية فيه.

عندما تخرج الأمة من وجودها التقليدي هذا، وتتقدم في تحديث مقوماتها الأساسية تلك، عندها لا خشية إطلاقاً على اتحادها في المستقبل. إذ كلما تراجع الوجود الحي، تقدم العدم القاتل!

بعد هذا الإطار العام لما أفهمه من الفكرة القومية، أعود إلى مسألة الأمة والدولة. وقد انتهينا في السابق إلى أن التفكير في الدولة القومية يبدأ بالتفكير في الدولة القطرية أولاً وأساساً.

هنا أيضاً، نحتاج إلى بعض التوضيحات الإضافية:

أولاً: سيكون من غير المنطقي أن أضع تشديدي السابق على العامل الذاتي النضالي للحركة الشعبية القومية الوحدوية، كشرط لا بد منه في التشكل القومي، ثم تشديدي على ضرورة تحديث المقومات الكبرى لوجود الأمة، (سيكون من غير المنطقي) أن أضع ذلك في تناقض مع دور الدولة في استكمال الوحدة القومية. غير إنني لست متحمساً لاستنساخ هذا الدور بكامله من التجارب التاريخية الوحدوية في أوروبا سابقاً (وبخاصة ألمانيا وإيطاليا) لما أسميناه النزعة البسماركية، أي استخدام القوة في إنجاز الوحدة. أو بإعطاء الدولة دوراً غامضاً مدغماً، لا نعرف فيه المقدمات من النتائج. هل هي دولة قومية موحدة تسبق وحدة الأمة وتستكملها، أم دولة قطرية ذات خيار وحدوي تقوم بما يلزمها خيارها؟

أسوق هذه الملاحظة، وأنا متيقن من أن أ. بلقزيز يفهم قصدي ويوافقني الرأي.

ولكي تكتمل الصورة في هذه المسألة، ينبغي أن أذكر بأن الفكر القومي، ومنه اجتهادات نديم البيطار، وهو الذي كان أول من استنتج من التجارب التاريخية السابقة الدور الذي تقوم به ما أسماه «الدولة القاعدة» في العملية الوحدوية. وهي عندنا الدولة المصرية، لعوامل موضوعية لا حاجة لنا إلى التذكير بها. وأذكر الآن، أن الراحل محمد عابد الجابري تحفظ في إحدى مقالاته عن هذا المفهوم معتبراً إياه أنّه ليس بالمفهوم الإجرائي قي تقديره. وكلاهما كان على صواب. فمصر تبقى في كل الحالات الرافعة الاستراتيجية الأقوى في الاستنهاض الوحدوي التحرري. والتجربة تؤكد أن انسحابها بعد اتفاقية كامب دايفيد كان أخطر ضربة تلقتها الحركة القومية بالتحديد، وتلاها الانهيار العربي الشامل. وسيكون لعودة مصر إلى مكانتها السابقة في ريادة المشروع القومي الوحدوي، الدفعة الاستراتيجية اللازمة لانتصاره... ومع حساب التدافع الديمقراطي الطوعي الذي سيحكم، وينبغي أن يحكم المشروع القومي الاتحادي المقبل.

وهو مفهوم غير إجرائي، بمعنى أن أي بلد من البلدان العربية يمكنها أن تكون سباقة لأخذ زمام المبادرة التكتيكية في النضال الديمقراطي الوحدوي، وحتى في إنجاز عملية وحدوية مع أي بلد آخر. وبخاصة في مجالها العربي الجهوي. وبحيث لا يمكن، ولا ينبغي أن يكون مفهوم «الدولة القاعدة» معطلاً المشروع الاتحادي، أو دافعاً إلى ممارسة انتظارية تتسنى حضور مصر!

ثانياً: عاد الفكر السياسي العربي لما يزيد على ثلاثة عقود سابقة إلى إرجاع الاعتبار للتراث الفكري الليبيرالي، وإلى النهل منه في التنظير لواقع الدولة القطرية القائمة. وهي عودة محمودة، لأن القطيعة الفكرية السابقة، كانت قطيعة غير تاريخية، وغير مطابقة، تالياً للحاجات الفعلية لمجتمعاتنا. هذا مع الإدقاع الفكري الذي سببته، وتضمنته.

ومن بين خلاصات هذه العودة، ما تقيمه النظرية الليبرالية من فصل بين السلطة والدولة، باعتبار أن الدولة هي مجال المصلحة العامة، بينما السلطة هي مجال المصلحة الخاصة بسبب خضوعها للتنافس الديمقراطي بين المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

ولأن السلطة تقوم على نظام التعاقد الديمقراطي وعلى حقوق الإنسان وحقوق المواطنة، ونظام فصل السلطات وتوازنها، والتناوب على الحكم، فإن الفصل بين السلطة والدولة يكون وسيعاً، بحيث تغدو ركائز الدولة في الجيش والقضاء خصوصاً مؤسستين في خدمة الصالح العام ومستقلتين من الصراعات السياسية.

لم يكن ما أوردته جرداً نظرياً أميناً لما في التراث الليبرالي، على تنوع مدارسه، حول هذه المسألة. وإنما كان القصد الإشارة إلى المفاهيم الرائجة في التداول السياسي والفكري عندنا. ما تقصدته الوصول إلى ملاحظتين: **الأولى** نظرية، و**الثانية**، سياسية ـ فكرية، تخصنا نحن العرب.

نظرياً، ثمة في الواقع المادي فصل ووصل بين السلطة والدولة حتى في البلدان الليبرالية الأكثر تقدماً ونموذجية. وتالياً، لا يمكن التفكير في الدولة بدون هذه الجدلية. ومن هذه الناحية، ولكي يكتمل النظر إلى الدولة، لا بدّ من تحليل كل بنى السلطات وأجهزتها المختلفة في تفاوتات أزمنتها، وتناقضاتها الداخلية، وعلاقاتها بالصراعات الاجتماعية وبالبنية الاقتصادية القائمة. تلك هي المنهجية الأصوب في النظر إلى الدولة في واقعها المادي العيني وديناميّاتها الداخلية. ونحن أولى بهذه المنهجية للتداخل البين عندنا بين السلطة والدولة في هذه المرحلة ما قبل الديمقراطية. التداخل عندنا، كمجتمعات متأخرة، بين السلطة والدولة شديد التعقيد، لأنه لم يرقَ بعد إلى ذلك الهامش الموسع من الاستقلالية بين السلطة والدولة، الذي بلغته الدول الديمقراطية المتقدمة. ويفرض هذا الوضع الملتبس والمتداخل والمعقد في مجتمع غير مسيس في معظمه، ومروض عبر قرون على ثقافة تقليدية لـ «الرعاية من فوق»، الكثير من الحذر والتؤدة والتبصر في الممارسة السياسية، ومن ذلك، أشد الإصرار على الطريق السلمي التراكمي.

وعلى هذا المستوى من التفكير (وهي الملاحظة الثانية) انطرحت علينا مشكلة سياسية فكرية تزعم بعض الحق أريد به أكبر باطل. مفاد هذا الطرح، أن كل ما أصاب البلدان العربية من تدخل خارجي وانتشار للإرهاب وتدمير للبشر وللمقومات المجتمعية وللبنى التحتية، علته الأساسية غياب الديمقراطية، وأن الأولوية في معالجة هذا الخراب الشامل، وتحقيق الانتصار على الإرهاب، يبدأ بأولوية الديمقراطية على ما عداها، ولو كانت على حساب الدولة القائمة.

وفي عجالة الرد، ليس لي إلا تأكيد الحيثيات التالية المترابطة، من جهة، عندما يكون الوطن مهدداً في كيانه ودولته، فإن الموقف العقلاني الوحيد الذي ييسر الدينامية الديمقراطية نفسها، يستوجب إعطاء الأولوية المطلقة للمسألة الوطنية، أي للدفاع عن الكيان والوطن والدولة أولاً وأخيراً، أكان ذلك من موقع المشاركة في الحكم، أو من موقع المعارضة التي عليها في مثل هذه الحال أن تساند الدولة في دفاعها ومحافظتها على وحدة الكيان.

ومن جهة ثانية، فالديمقراطية، إذا لم تكن نمواً مجتمعياً عضوياً طبيعياً، لن تكون إلا ليبرالية شكلية تخدم القوى الخارجية التي كان لها كل الفضل في انتزاع السلطة. ومآلها إما الفشل وإما عودة الاستبداد بشكل مقنّع.

ومن جهة ثالثة، فإنّ الديمقراطية ليست مفتاحاً سحرياً لكل الاستعصاءات التنموية وغيرها. وهي على علاتها في مبتدإ نشأتها عندنا، لا تلغي موازين القوى الداخلية والخارجية. ألم تُهزم فرنسا الديمقراطية أمام جيوش هتلر النازي؟! الحساب الدقيق إذاً لموازين الصراع في الداخل المجتمعي وفي خارجه، هو الطريق العقلاني لإنجاز التقدم. وغير ذلك، صنمية أيديولوجية تنتقي من تعقيدات الواقع مجرداً مفرداً تعطيه أكثر مما يستحق في الواقع الملموس. وأخيراً، كيف يستقيم التفكير في بناء الديمقراطية على أنقاض دولة ومجتمع منهارَين ومفككَين؟!

ثالثاً: إعادة تفكيك الوطن العربي

من بين ملاحظاتي الجزئية على ما ورد في النص، أكتفي بهذه لأهميتها: في سياقها، وبكلمة وجيزة تبدو عابرة، وصف الأخ بلقزيز نهاية الحرب بين العراق وإيران بأنّها انتصار للعراق. وفي الحقيقة لا أرى «انتصارا» لأي من الجهتين، وما جرى ليس إلا حرباً تدميرية للدولتين، دفعت إليها البلدان العربية الرجعية والولايات المتحدة خصوصاً، وهي التي نهجت إزاءها ما أسمته «الاحتواء المزدوج» والذي استهدفت منه إطالة أمد الحرب لإنهاك الدولتين.

بعد هذه الملاحظة الجزئية، أنتقل إلى صلب الموضوع في زوايا الظل، كما اخترت من البدء:

أولاً: في البيئة الايديولوجية التي استحدثتها العولمة، ما عاد الخطاب العربي بعامة يتداول مفهوم «الإمبريالية» كما كان في الماضي. ما أريده من إثارة هذه المسألة، ليس العودة إلى النقاشات النظرية في ماهية الإمبريالية، واقتصادها السياسي، فقد نتفق على أن العالم اليوم يحكمه قانون

الاعتماد المتبادل غير المتكافئ. ومع ذلك، فإن الطابع الإمبريالي، بأسوء مظاهره، ما يزال قائماً وسارياً في وطننا العربي. فالإمبريالية لا تعني فقط الاستغلال غير المباشر من طريق التبادل اللا متكافئ وفرض التبعية في كل مستوياتها. بل هي أيضاً استعمال للعنف بكل أشكاله لإنجاز التفوق على وطن ما. وهو بيت القصيد. ولا ينبغي نسيان أن مفهوم الإمبريالية الحديث قد ترافق مع حرب عالمية أولى، كانت دوافعها العميقة تقاسم النفوذ بين الدول الاستعمارية لاحتلال أراضي الآخرين.

ما أريد قوله في النتيجة، إنّ وطننا العربي خصوصاً، إضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي الجاثم بقوة الولايات المتحدة، ما يزال الأكثر عرضة في العالم للسياسة الإمبريالية في أسوء مظاهرها، الاحتلال والعنف بكل أوجهه المباشرة وغير المباشرة. ولا أستثني من تلك الأدوات غير المباشرة، الحصار الاقتصادي، كأحد أشكال الحروب «الناعمة». ولا أظن أن «الحصار الاقتصادي» من مبادئ الليبرالية، فلا هو تلك اليد الخفية لآدم سميث في الحفاظ على توازنات السوق، ولا هو من شعار «دعه يعمل دعه يمر» ولا حتى من آليات التبادل اللامتكافئ. إنه آلية من آليات العنف ليس إلا.

ثانياً: قدم لنا بلقزيز تحليلاً تاريخياً مكثفاً ومركباً لتلك السياسة الإمبريالية الهادفة إلى تفكيك وتقسيم الوطن العربي. وشخّص المرحلة الثانية في هذه السياسة التي تتزعمها الولايات المتحدة بالهدف الذي تصبو إليه في إعادة تفكيك الوطن العربي ودوله القائمة إلى دويلات تخومها عصبيات مذهبية وطائفية وإثنية، ومدَّنا بالكثير من الشواهد التي تؤكد هذا المسعى الاستراتيجي الأمريكي. فالمسألة ليست من خيال عربي مريض بالمؤامرة. ولقد دخل هذا الخيار التفكيكي حيز التنفيذ بدءاً باحتلال العراق، ثم أعلن عنه رسمياً في الحرب على لبنان في ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد أو الكبير.

ليس ضرورياً أن أعيد ما قدمه العرض من مواد وتحليلات شافية ومقنعة، إنما الغاية من هذا التذكير النظر إلى احتمالية نجاح هذه الاستراتيجية التفكيكية من زاوية المؤشرات التي تشي بفشلها.

المؤشرات التي سأطرحها تجمع بين الممكن والخيار في آن واحد، فلا حياد علمياً مزعوماً في هذه المسألة. وإذا كان الواقع حمال أوجه، فنحن نختار الوجه الذي نريده للتطور الممكن.

وأستثني من تلك المؤشرات القضايا التالية: اليمن الجنوبي، ودارفور السودان (إذا ما تم الاستفتاء) وأكراد سورية والعراق. لأن هذه القضايا لا ترتبط فقط بالمعارك القائمة لما لها من خصوصيات تجبرنا على التساؤل حول ما إذا كانت قناعة الأغلبية لمصلحة الانفصال، على الرغم من أننا نريد استمرارية الوحدة لتلك الأوطان، فالمسألة حينها ستكون أكبر من تنسيبها لمخطط إمبريالي، حتى وإن كان يدعم الانفصال.

ومع ذلك، نعرف جميعاً أن الواقع الدولي والجهوي في المنطقة ليس لمصلحة الدولة الكردية، والأكراد في سورية لا يطمحون إلى حكم ذاتي على الشاكلة العراقية، وتوزيعهم الديمغرافي ـ

الجغرافي قد لا يسمح لهم أيضا بذلك. ومع هذا وذاك، فإن توق القومية الكردية إلى دولة مستقلة في الأمد البعيد مسألة ستظل قائمة في كل الحالات.

• **أول** تلك المؤشرات الاستراتيجية، أن الولايات المتحدة ليست حرة وطليقة اليدين في أن تفعل ما تريده ولعدة أسباب منها:

إن العالم يشهد تحولات كبرى تؤسس لعالم متعدد الأقطاب. والتحولات المشار إليها تتمظهر في مؤهلات التنافس على القيادة العالمية، الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وفي بناء تحالفاتها الضرورية، وعلى رأسها مجموعة بريكس. صحيح أن كل مؤهلات القوة في التنافس العالمي المتنامية عند دول بريكس الصاعدة، وبخاصة منها الصين وروسيا الاتحادية والهند، لن تجعل في العقود المقبلة من الولايات المتحدة دولة أضعف، ولكنها ستفرض لا محالة توازناً جديداً للقوى العالمية يطوي مرحلة القطب الأمريكي الواحد الذي هيمن بعد الانتصار في الحرب الباردة على الاتحاد السوفياتي.

وصحيح أيضاً، أن توزيع القوى المقبل، لن يكون تكراراً لما كان عليه في الحرب الباردة من انقسام عمودي، بعدما تشابكت المصالح في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لكنه بلا ريب سيلجم طموحات الولايات المتحدة العدوانية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، لما لهذه المنطقة من حساسية جيوبوليتيكية لدى روسيا الاتحادية، وليس بقليل عنه الصين أيضاً. وذاك ما يشهد به الصراع على سورية اليوم. وكما سيسمح ذلك أيضاً لدول الجنوب بعامة، بحرية أكبر في استعادة قرارها السياسي.

وإذا نظرنا إلى الدور الأمريكي في ما يخص مخططه تحديداً في سورية والعراق، فإن الفشل وارد لأسباب نذكر منها في عجالة: فشل الولايات المتحدة في تشكيل معارضة سورية قوية ومعتدلة (كما تسميها)... ولذلك لم يجد هدفها التقسيمي أمامه سوى التنظيمات الإرهابية، والتي قد تستغلها، ولكن لا ضمانة لها عليها. ومن جهة ثانية، نجاح الاتفاق النووي مع إيران الذي سيفك عنها العزلة الدولية، وسيجعلها لاعباً حاضراً بحرية في التوازنات المقبلة، وهي الحليف الاستراتيجي لسورية والعراق معاً. وكذلك، دخول روسيا الاتحادية بقوة في سورية لحماية الدولة ومحاربة الإرهاب، مما فاجأ وغيّر في موازين الصراع في المنطقة، إضافة إلى صمود الجيش العربي السوري واستعادة العراق، رغم كل الاختراقات والقيود، زمام المبادرة في محاربة الإرهاب وتضميد جروحه في خضم كل الصعوبات الكبيرة التي لا زالت تواجهه. وأخيراً، القلق الضاغط على أوروبا من تدفق الهجرة وانتقال الإرهاب إلى ديارها. ولا يكثرت كثيراً بالسياسة المتقلبة والبهلوانية لفرنسا ذات الصراخ العالي، لأنها تنضبط في النهاية تحت سقف الموقف الأمريكي.

واللافت في هذا الموضوع، أن فكرنا السياسي العربي بعامة، يضرب عن التفكير في مصلحتنا العربية إزاء هذا التحول العالمي الجاري.

فإذا كان النقد بالأمس، أن العرب لا يدركون جيداً أن العلاقات الدولية تبنى على المصالح لا على الأخلاقيات والأيديولوجيات، مع أنه كان زمن الأيديولوجيا بامتياز، فإن فكرة المصالح هي نفسها صارت حجة وسلاحاً في التعمية السياسية وفي التموقع العدمي. أليس الكل يدافع عن مصالحه؟ فلا فرق إذاً بين هذا أو ذاك. ولعلنا في غنى عن تحليل ما في هذا الخلط من تعمية لا عقلانية ومقصودة لإدخالنا في دوار استراتيجي لا نهاية له.

• **وثاني** تلك المؤشرات الاستراتيجية التحولات المرتقبة في النظام العربي الآفل. نحن بحاجة، وأكثر من أي وقت مضى، إلى التشديد على أن المخطط الأمريكي ما كان له أن يحقق بعضاً من أهدافه طيلة العقود السابقة، لولا التغطية الشاملة التي وجدها من بعض بلدان الخليج العربي في نظام عربي كانت لها فيه السيادة شبه مطلقة، بعد الطفرة النفطية، وانكفاء مصر، وتأزم الاتحاد السوفياتي، ثم انهياره.

وسواء كانت زاوية النظر اليوم في تفشي الانقسامات المذهبية، أو في تفجر واتساع ظاهرة الإرهاب، أو في تمكين الولايات المتحدة واسرائيل من التغطية العربية لحروبها في العراق وليبيا ولبنان وغزة وسورية، فالمسؤولية تعود في كل هذا وذاك، إلى تلك الهيمنة الفرعية التي امتلكتها تلك الدول على مجمل النظام العربي.

ليس عسيراً علينا أن نتبين في الصراع الدائر بين الدول الإقليمية، مَن كان بحاجة ماسة من بين دول الخليج إلى استقطاب مذهبي، عله يستغل الأغلبية المذهبية للشعوب الإسلامية لمصلحته، لأنه لا يملك في هذا التنافس سوى ورقة المال والمذهبية. وليس عسيراً، أن نتبين الصلة الأيديولوجية العضوية للمنظمات الإرهابية مع نفس الأيديولوجيا المذهبية الحاكمة المنغلقة والمتحجرة، بل هي من تفريعاتها ومن صنع ساستها منذ لحظة النشأة والتكوين.

في المرحلة الراهنة، ما كان للبنى التقليدية من عشائر وقبائل وطوائف ومذاهب أن تتحول إلى ظاهرة سياسية فتاكة، في بلدان عربية قطعت أشواطاً في التمدن، بعيوبه واختلالاته، لولا الدور النكوصي الأيديولوجي والسياسي والقتالي، الذي قامت به الرجعية العربية مع قوى خارجية في استنفار تلك التناقضات وتضخيمها وتمويلها وتحويلها إلى فواعل سياسية أو مقاتلة تهدد وحدة الكيان وتعود به إلى ما قبل الدولة الوطنية.

صحيح، أن للتجفيف السياسي، الناجم في السابق، عن استبداد الدولة الوطنية، نصيباً في ما آلت إليه الأوضاع، إلا أن هذا النصيب كيفما كان قدره، لا يقارن البتة بدور التدخل الخارجي في تحطيم الدولة أو إضعافها إلى الحد الذي فقدت فيه الكثير من سيطرتها وسيادتها الكاملتين. كان من الممكن في تحول ديمقراطي عضوي وطبيعي أن تظل تلك الترسبات التقليدية في المجتمع كمسائل اجتماعية واقتصادية ومناطقية، وقد يكون لها تأثيرها السياسي الهامشي، ولكنها قابلة

للحلول الهادئة في المدى المتوسط والبعيد، لو تم هذا التحول بدون تحطيم الدولة أو إضعاف شوكتها وسيادتها.

بيد أن وقائع الصراع في البؤرتين المركزيتين الحاكمتين على مستقبل الوطن العربي في سورية والعراق، تبين، أن التسوية آتية في نهاية المطاف. ولن تكون قطعاً مطابقة لما توخته الإدارة الأمريكية والرجعية العربية وحليفتها «العثمانية الجديدة». فكل ما بقي لتلك القوى في الحالة السورية أن تطيل ما أمكن حربها بالوكالة، عساها أن تفرض على النظام شراكة ما تضمن لوكلائها موطئ قدم في مؤسسات الدولة ضمانة لمصالحها في الحاضر والمستقبل. وأما في العراق، فإن المردود الإيجابي للتسوية في سورية، والنجاح المحقق للحرب الوطنية على الإرهاب، وميل موازين القوى الإقليمية لصالح حلفائه، من شأنه أن يفتح صفحة جديدة لتعزيز الوحدة الوطنية التي هي العقبة الرئيسة الكأداء في الزمن المنظور.

هنالك **ثلاث** هزائم مرجحة للسياسة التي نهجتها بعض دول الخليج العربي، والتي جندت لها كل ثقلها المالي والديبلوماسي والتحالفي، فجعلت منها معركة حياة أو موت: **الأولى**، عندما راهنت (ولو باختلافات في ما بينها) وبتحالف مع العثمانية الجديدة، على شمول الحكم الإخواني جميع الأنظمة العربية، فجاءتها الضربة القاتلة هذا المشروع من الثورة المصرية الثانية. **والثانية**، عندما راهنت على إسقاط النظام السوري، وعلى تغيير موقع سوريا في الصراع القائم في المنطقة، وكان مآل هذا الرهان فشلاً تاماً. **والثالثة**، عندما أعلنت الحرب على اليمن لإدامته تحت السيطرة المطلقة، لكن الحرب ستنتهي بدون الوصول إلى هذا المبتغى كاملاً.

وإذا أضفنا إلى ذلك، إنتقال مركز ثقل الاستراتيجية الأمريكية من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادي لمجابهة الصين الصاعدة والمنافسة، وانهيار أسعار البترول لأمد قد يطول. فإن الأفق يؤشر إلى تراجع حقبة الهيمنة على النظام العربي، ولا سيما أن معظم البلدان العربية، بما فيها سورية المقبلة، ستكون في وضعية مفتوحة على التطور الديمقراطي، وهذا ما سينقل الأزمة إلى موطنها ومنبعها الأصلي للرجعية العربية.

• **وثالث** المؤشرات، أن الثورة الفلسطينية حية وإسرائيل في تراجع استراتيجي. قد يكون هذا العنوان من أكبر مفارقات المشهد الفتنوي العربي القائم. كيف تكون إسرائيل متراجعة، والحال أن أفضل وضع عربي لها هو القائم، حيث إن الهم الفلسطيني هو آخر هم لدى الدول والشعوب العربية المشغولة والمفتونة بأزماتها الداخلية، بل من دولها من كان يهيئ لتحالفات علنية مع إسرائيل لمواجهة التحولات الجيوبوليتيكية الجارية في المنطقة، والكثير منها كان يجعل من التطبيع الخفي، الورقة المثلى لكسب رضى الولايات المتحدة، ولربط أفضل الصلات مع لوبياتها لدى مراكز القرار!

كثيرة هي العلائم التي تدفع بنا إلى التفاؤل وإلى تثبيت ذاك الاستنتاج القوي. أذكر من بينها:

أ ـ إن أي حرب مقبلة، كما دلت تجربة ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، لن تكون من الطبيعة نفسها التي كانت إسرائيل تحتكر فيها إدارة الحرب على أرض عدوها، ومن دون أن يكلفها ذلك خسارات على جبهتها الداخلية. فهذه الأخيرة صارت ميداناً مفتوحاً لصواريخ المقاومة بكل ما يكلف ذلك إسرائيل من خسارات باهظة ومحتملة، اقتصادياً وسياسياً وبشرياً، وبالقدر الذي لا تستطيع إسرائيل تحمله، ولم يعتد المجتمع عليه. إنه توازن الردع كما يقال في المصطلحات العسكرية.

ب ـ وإن الشعب الفلسطيني، وهو الأهم في هذه المعادلة، قد برهن للعالم على حيوية تاريخية فائقة الدهشة والإعجاب؛ فأن ينتفض جيل جديد، عاش في زمن اتفاقية أوسلو والانقسامات الفلسطينية الفصائلية وتراجع الاهتمام والدعم العربيين، وسط فتن لا أول لها ولا آخر، بل وأن تكون الانتفاضة شاملة للأراضي المحتلة لما قبل ٤٨ في أكبر سابقة تاريخية حديثة، وأن يكون معظم المنتفضين من جيل الشباب الذي لا تقيده الحسابات الفصائلية المتنافرة. هذا في حد ذاته، يحمل أكثر من معنى، وفي مقدمها جميعاً، أن الشعب الفلسطيني وقضيته سيظلان المحرك الدائم خلف كل الأحداث والتطورات في المنبع والمصب.

بهذه القيمة التاريخية إذاً، والتي لا أغالي في شأنها، وكيفما كانت النتائج السياسية التي ستحصدها الانتفاضة آنيا، فإنها تعلن بلا ريب أن الشعب الفلسطيني سيحمي قضيته في كل الظروف وعلى مر الزمان. ولذلك، تفاعلاته في إحياء الوجدان العربي واستنهاض قواه في هذا المخاض العربي العسير.

تعقيب (٢)

محمد نور الدين[*]

في مقاربته آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي، يجول الباحث عبد الإله بلقزيز ويصول بين منعطفات الموضوع ومنعرجاته، كما لو أن مصوّراً يمسك بكاميرا تلتقط واقعاً لا يحتاج إلى الكثير من التعليق أو الشرح أو التفسير. فالمشهد الذي يرسمه الباحث هو صورة موضوعية وصادقة وأمينة للواقع الذي تعيش فيه وتمر به المجتمعات العربية في كل الأقطار العربية، سواء تلك التي تشهد اضطرابات دموية وتفكيكية مدمرة، أو تلك التي كأنها تعيش على حافة هذا الاضطراب.

وإذا ما عددنا البلدان العربية التي ما تزال فعلاً وبالكامل خارج الاضطرابات، ما استطعنا أن نستثني أي دولة؛ ففي حين يمكن أن نشير إلى دولتين أو ثلاث من أصل ٢٢ دولة ما تزال خارج دائرة النار والقتل المباشر. يجول بلقزيز في الجذور التاريخية لمسألة التفكيك في عودة إلى التاريخ القريب المتمثل بالمرحلة العثمانية. وهذا منطق سليم كون المرحلة العثمانية امتدت أربعة قرون. ومع ذلك، يمكن القول إن المسألة تحفر عميقاً في الفكر العربي والوعي المجتمعي، لتصل إلى المراحل الأولى من قيام الدولة العربية ـ الإسلامية.

يمكن هنا الملاحظة أن الباحث أحسن الظن نسبياً بالعثمانيين حين قال إن العرب ارتضوا إطار الخلافة العثمانية لأنه «كان الإطار الوحيد المتاح لوحدة بلادهم السياسية». وفي الواقع أنه لا يمكن في رأيي الحديث هنا بقوة عن هوية عربية خلال كل المراحل التي تلت قيام الدولة الإسلامية، بعد خروج العرب من الجزيرة، وانخراط جغرافيات واسعة في آسيا وبلاد الشام وشمال أفريقيا في منظومة الدولة الإسلامية. وبمجرد أن انتفت الصبغة العربية عن الدولة بدخول هذه الأقوام الجديدة لم يعد ممكناً الحديث عن وحدة حقيقية داخل كل مكون من الدولتين الإسلاميتين الكبريين آنذاك، أي الدولة الأموية والدولة العباسية. ورغم التمدد الفاطمي والمملوكي على مصر وبلاد الشام، فإن السمة الأساسية كانت التفكك.

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

مع ذلك، فإن الدخول العثماني إلى المنطقة ذات الأغلبية العربية في العام ١٥١٦ كان دخولاً استعمارياً كاملاً ولا علاقة له بشعارات الجهاد التي رفعتها الدولة العثمانية في مواجهة أوروبا؛ بل كان الدخول العثماني بداية مرحلة جديدة من استثارة العصبيات المذهبية داخل العالم الإسلامي. وهذا الأمر في الحقيقة هو امتداد لما كان عليه في العصور الأموية والعباسية والأيوبية والمملوكية مع إضافة عامل انشطار جديد، وهو أن السلطة الجديدة لم تكن عربية، بل تركية غريبة وافدة بالكامل بقوة النار من الخارج، بخلاف ما كان عليه وضع جميع السلطات التي تعاقبت على حكم الولايات العربية سابقاً. وهذا المستجد وضع العلاقة، ولو متأخرة، تجاه السلطنة العثمانية في خانة الصراعات القومية التي تجسدت في الحركة القومية العربية التي بدأت تعبّر عن نفسها ثقافياً منذ منتصف القرن التاسع عشر، وصولاً إلى الثورة الكبرى عام ١٩١٦ بمعزل عن ظروف اندلاع الثورة والنتائج التي آلت إليها.

في تقديري، لم يرتضِ العرب إطار الخلافة العثمانية طوعاً، بل كانت المرحلة العثمانية مرحلة قمع كل صوت يعارض الثنائية التركية ـ السنية العثمانية. ولم تتوقف الانتفاضات رفضاً للحكم العثماني من فخر الدين وناصيف النصّار في لبنان إلى ظاهر العمر في فلسطين ومحمد علي باشا في مصر، وصولاً إلى الحركة الوهابية في الجزيرة العربية، فضلاً عن الانتفاضات العلوية في الأناضول نفسه. وإذا كان الوعي القومي العربي غير بادٍ بقوة في المراحل الأولى، فهو كان جلياً في المراحل اللاحقة، ولا سيّما في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

إن أحد أهم عوامل فشل المشروع التركي العثماني الجديد مع رجب طيب أردوغان، في المنطقة العربية والإسلامية، هو أنه يكرر النزعة القومية ـ المذهبية، التي سادت في المرحلة العثمانية والتي جعلت الجميع، الآن، يعارضونها من سنة وشيعة وعرب وأرمن وأكراد ومسيحيين تماماً كما كانوا يعارضونها في السابق.

لم تعرف الجغرافيا التي عرفت لاحقاً بالوطن العربي، وحدة سياسية حقيقية على امتداد تاريخها. حتى في ذروة المد القومي بعد الحرب العالمية الثانية، كانت هذه الجغرافيا موزعة على كيانات سياسية مستقلة، بلغ عددها ٢٢ دولة في إطار جامعة الدول العربية. أي أن نزعة التقسيم كانت في أساس هذه الكيانات. ومع أن الخارج فرض هذه التقسيمات، فإن التطورات اللاحقة حوّلت النزعة القومية الجامعة إلى نزعات قطرية تخوض حروباً، دفاعاً عن الحدود الجديدة المصطنعة.

لا يخطئ الباحث في القول، إن الخارج كان له الدور الحاسم في إنجاز التقسيم والتجزئة؛ فالعرب تحديداً لم يستفيقوا من استعمار عثماني إلا ليدخلوا في كنف استعمار آخر إنكليزي وفرنسي. قد يغمز البعض ليقول إن مصطفى كمال نجح في الأناضول، بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣ بعد تفكك الدولة العثمانية، في تعطيل مفاعيل التجزئة في الأناضول على الأقل، وفي إعادة تحرير وتوحيد ما تبقى من أراضٍ عثمانية في تلك البقعة بتوليد ما سمي في العام ١٩٢٣ «الجمهورية التركية». مثل هذا الغمز لَم يخرج إلا ليوهن من عضد العرب، ويقلل من عزيمتهم

وإيمانهم بعروبتهم وإرادتهم في التحرر. فالأتراك في النهاية كانوا أولئك الذين احتلوا كل العالم العربي وجنوب شرق أوروبا، ولم يكونوا تحت الاحتلال مثل العرب. كانوا يملكون القوة العسكرية والثروات. المقارنة غير جائزة البتة. ومع ذلك فإن وحدة الأناضول لم تتحقق إلا بعد تنازل رئيس يمس الخيار الحضاري التركي، وهو أن تكون الجمهورية الجديدة جزءاً من المنظومة الفكرية للعالم الغربي، وفي عمق هذه المنظومة علمنة الدولة التي كانت غير مقبولة لدى الأغلبية الساحقة من المسلمين في العالم العربي والإسلامي.

ويصيب الباحث هنا بالقول إن فكرة الأمة عند العرب كانت الأرحب والأوسع على حساب فكرة الدولة والكيان السياسي. في حين أن الجمهورية التركية قامت على عصبية الدولة ـ الأمة بمعناها الفعلي تحت شعار «هنيئاً لمن يقول أنا تركي».

وهنا نلتقي مع الباحث بالقول، إن العامل الخارجي كان الحاسم في رسم مسار التجزئة والتفكيك. لا يهمل الباحث أبداً العوامل الداخلية المفككة من الداخل للمجتمعات العربية والمسلمة عموماً.

مع ذلك أضيف مستعيناً بفكرة للباحث السوداني حيدر ابراهيم علي بالقول، إن العوامل الداخلية تقع في جذر عوامل التفكيك التي أنتجت مشكلة ما يسمى «الأقليات». مشكلة الأقليات هي، بحسب حيدر ابراهيم علي، عبارة عن مياه جوفية موجودة لا تُرى لكنك لست بحاجة، عند الحاجة، إلا إلى الحفر بضعة أمتار لإخراجها فوارة غزيرة. وهو ما فعله الغرب أو الخارج عندما وصل إلى بلادنا ليجد مشكلة موجودة منذ بداية التاريخ الإسلامي وتفاقمت مع الزمن ومع سلوكيات الحكام ليحرك هذا الخارج المشكلة ويعمل عليها ويدخل إلى بلادنا على صهوة حصان أبيض نابشاً القبور ممعناً سكين التقسيم مع سايكس ـ بيكو، ومن ثم إنشاء الكيان الإسرائيلي. يقول أحدهم إن الانسان العربي محكوم بالتاريخ. وأضيف أن الإنسان المسلم أيضاً محكوم، أكثر، بالتاريخ. لقد بدأت عوامل التفكيك والتمييز ضد الآخر تظهر وتتبلور وتترسخ منذ الاختلاف على تفسير النص الديني القرآني والحديث النبوي. لم نعد أمام ترجمة واحدة للفكرة الدينية. وبات من مبطلات الصلاة في العهد العباسي ثلاثة: الكلب والحمار و.. المولى!.... وبات النصراني جزءاً من دار الحرب، وعليه، في المرحلة العثمانية، أن يَشْمِل (يمشي مستتراً بظل الحائط).

إنّ الخارج عامل حاسم في فتك السكين في الجسد الواهن. لكن مسؤولية الداخل سابقة على فعل الحسم الخارجي. ومن كان محتلاً من الداخل، فليس من قوة خارجية يمكن أن تحرره، ما لم يتحرر هو بنفسه.

التركيز على العامل الخارجي أمر واقعي جداً، ولا أحد يجادل في ذلك. ولقد انتهجت القوى الخارجية مختلف الوسائل، التي يفضّلها د. بلقزيز بدقة، تارة بالتدخل العسكري المباشر، وتارة اخرى بالتدخل بأدوات محلية. ولكن أصل المشكلة في داخلنا. حين يقول أردوغان مثلاً إنه حاشا

أن يكون له أصل أرمني أو جورجي، فإنما يختصر كل هذه الهشاشة في الفكر الإسلامي لا العربي فقط.

إنّ نقد الفكر القومي، ولبلقزيز باع طويل في هذا الموضوع، أكثر من ضروري. بل نقول إن نقد الفكر الديني هو أيضاً أكثر من ضروري، بل يتقدم على نقد الفكر القومي. فالفكر الديني سابق على الفكر القومي. وإذا كان الفكر القومي عرضة للنقد والتشريح والتقليب والتشهير بل الترجيح إذا ارتأى أحدهم، فهذا غير ممكن بهذه البساطة بالنسبة إلى نقد الفكر الديني.

وهذه هي المشكلة الكبرى التي واجهت المجتمعات العربية والإسلامية، حيث كل واحد ينصب نفسه ناطقاً باسم الدين ووصياً بالقمع والنار على من يخالفه. لذا نجد عبر التاريخ تلك الموجات الفكرية التي تكفر الآخر أو على الأقل تخرجه من إيمانه. منذ الخوارج وصولاً إلى «داعش»، مروراً بمدارس فكرية تقع في جذر هذه الظواهر التكفيرية، ولها صفات رسمية ودولها أيضاً.

نتفق قلباً وقالباً على توصيف الباحث مآلات الربيع العربي وواقعه، وانتقاله من سايكس ـ بيكو ذات كيانات كبيرة إلى سايكس ـ بيكو ذات كيانات أصغر فأصغر.

لقد جاء ما يسمى «الربيع العربي» ليضع الأمة العربية تحديداً (وتالياً الإسلامية) أمام التحدي الكبير، وقد سقطت، حتى الآن على الأقل، في هذا الامتحان المصيري. السؤال الكبير هو: كيف يمكن أن تنحصر هذه الأحداث في المنطقة العربية فقط من دون تجاوزها إلى خارجها، اللهم إذا استثنينا بعض الساحات الأفريقية غير العربية؟ هل هذا يعني أن تلك الدول المسلمة غير العربية بمنأى من هذا التفكك الذي بات جهوياً وقبلياً ومذهبياً وإثنياً؟ هذه ليست دعوة إلى امتداد الاضطراب إلى تلك الدول، لكن التساؤل يفتح باب القول، إن تلك الدول المسلمة غير العربية، لا تختلف عن الساحة العربية لجهة اختزانها كل عوامل التفكيك والتجزئة، لكنه لم يجد بعد ترجمة له على أرض الواقع. الأسباب مختلفة، تبدأ بقوة الدولة ـ الأمة، وتصل إلى الرعاية الخارجية للتوحيد (يا للمفارقة)، لكن في انتظار انتفاء الحاجة الوظيفية كما في حالة تركيا.

نموذج تركيا

نوسّع «بيكار» مساحة البحث قليلاً من الدائرة العربية إلى دائرة مجاورة.

تقع تركيا في رأس قائمة الدول التي ما تزال تحتفظ بوحدة جغرافية، بينما مقومات الوحدة الاجتماعية متهالكة فيها منذ زمن طويل، يعود إلى بدايات الدولة العثمانية، ولا سيّما حين تطلعت إلى المشرق لتوسع هيمنتها في مطلع القرن السادس عشر.

كانت حرب السلطان سليم الأول المعروف بياووز، أي القاسي، حرباً قومية (تركية) ـ مذهبية. احتل سليم الأول العالم العربي، ودخل في صدام مع الصفويين الشيعة، وفي طريقه كانت المجازر الكبرى ضد العلويين، أبناء الدولة العثمانية، في الأناضول. ومن قبله، جدد الأتراك العثمانيون الحرب المقدّسة ضد المسيحيين، فحولوا آيا صوفيا إلى جامع، بخلاف النموذج العُمري في

القدس، وسبَوا حينذاك، كآباء للطريقة الداعشية الحالية، نساء مدينة القسطنيطينة ثلاثة أيام واستباحوا كل من وما فيها، بعدما سلخوا الطفل النصراني من أهله ليكون انكشارياً بخدمة السلطان.

لم يقم الاتحاد والترقي في مطلع القرن العشرين، إلا بترقية النزعة القومية والمذهبية إلى مرتبة أعلى، فكانت المذابح ضد الأرمن والمسيحيين وكانت الإعدامات في بيروت ودمشق.

ومع العهد الجمهوري، ورغم اعتماد العلمنة في النظام، كان الطرح المزدوج القومي (التركي) ـ الديني (المذهبي) أساس أيديولوجيا النخبة الحاكمة. المفارقة أن الجميع، علمانيين وإسلاميين وقوميين أتراكاً، اعتمدوا هذا الطرح.

اتخذت آليات التفكيك الغربي ضد تركيا الحديثة الأوجه نفسها التي اعتمدت تجاه الوطن العربي. غزو عسكري لإسطنبول وشمال العراق من جانب الإنكليز، فرنسي في كيليكيا، وإيطالي في أنتاليا ويوناني في ساحل إزمير. كما اتخذ طابع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية سيفر في العام ١٩٢٠.

لم يفشل الغرب، بل ضمن، من خلال أدوات التفكيك تلك، تنازل تركيا عن الموصل وقبولها أن تكون جزءاً من الخيارات الغربية في الحضارة والسياسة. لذا كانت تركيا جزءاً لا يتجزأ من المحور الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، سواء في حلف شمال الأطلسي أو التحالف مع الكيان العبري، وكونها أول دولة مسلمة تعترف بهذا الكيان في العام ١٩٤٩.

كان هذا الشكل من التحالفات ربما القشة التي تحمي الكيان التركي الوليد عام ١٩٢٣ من التفكك. تحاول تركيا أحياناً التمرد على التبعية الكاملة للغرب، لكنها سرعان ما تعود إلى حضنه لمواجهة الأخطار الخارجية. حدث هذا في الخمسينيات وفي التسعينيات، وهو يحدث الآن مع أردوغان، الذي سرعان ما يذكّر الغرب بأن حدود تركيا هي حدود الأطلسي.

في ظل المعادلات الدولية، قد تجد تركيا من يحمي وحدتها الجغرافية.

لكن أحداً لا يستطيع منعها من التفكك في ظل توافر كل الشروط اللازمة للتفكك والاحتراب الأهلي، حالما ينتفي، كما أسلفنا، الدور الوظيفي لهذا البلد والمجتمع.

إذا كان من مشكلة أقليات تفرض نفسها في العالم الإسلامي فتركيا تقع في رأسها.

في العلاقة مع المسيحيين، كانت السياسات التركية كلها منذ العام ١٩٢٣ تهدف إلى تطهير الاقتصاد من نفوذ رجال الأعمال المسيحيين، وخصوصاً أنهم كانوا عماد النظام المصرفي والاقتصادي منذ أواخر العهد العثماني. فكانت أحداث ١٩٤٢ و١٩٥٦ بحيث صودر رأس المال غير المسلم، أو هرب باتجاه اليونان. وصودرت ممتلكات المسيحيين وأغلقت أديرتهم ومدارسهم الدينية وباتت مجاورَة المسيحي في السكن تهديداً وخطراً في الدراسات الاجتماعية التي أجريت. وبعدما كان المسيحيون يمثّلون من عدد سكان إسطنبول مثلاً نسبة ٢٥ في المئة عام ١٩٢٤ (٢٨٨ ألفاً) فهم الآن يقلون عن الواحد في المئة: بضعة آلاف فقط. مع الإشارة إلى أن سياسة

التمييز ضد المسيحيين وتطهيرهم شملت كل من هو غير مسلم ومنهم اليهود. هذا كان في جذر أسباب الحساسية المتبادلة بين تركيا والغرب، وفي رأس امتناع الاتحاد الأوروبي عن إدخال تركيا في عضويته وجعلها تنتظر إلى الأبد. هذا أيضاً ينسحب على الأتراك حتى العلمانيين، فكيف بالإسلاميين لجهة عدم الجدّية في الرغبة في الدخول إلى نادٍ مسيحي.

وعلى المستوى المذهبي كانت سياسات النخبة التركية أكثر وضوحاً وخطورة. فالعلويون في تركيا، الذين يعدون في أضعف التقديرات ١٥ مليوناً، هم فئة غير معترف بها معتقدياً. هم، في نظر الأغلبية السنية، مسلمون انحرفوا عن العقيدة. وفي نظام علماني حين تعرّف «الآخر» وفقاً لما تريد أنت، لا كما هو فعلاً ولا كما هو يريد، فهذا يعني أننا أمام علمانية مزيفة وخادعة.

حين تمعن النخبة السنية في تركيا في إنكار الهوية العلوية فهي تنكر أيضاً الصفة المواطنية لهذه الكتلة. الناس في تركيا متساوون أمام القانون. لكن من أصل ٨١ محافظة في تركيا لا يوجد محافظ علوي واحد، رغم أنهم يمثلون عشرين في المئة من السكان. وحتى في المحافظات ذات الأغلبية العلوية، فإن المحافظ سنّي. وهذا أمر يذكّر كثيراً بوضع الأقباط في مصر. وفي المدارس والمناطق العلوية في تركيا، ليس من تدريس للدين إلا على المذهب السنّي الحنفي. يأتي أستاذ دين سنّي إلى المناطق العلوية، ويعلّم الطلاب العلويين العقيدة الدينية الإسلامية الحنفية.

يدفع العلويون الضرائب التي تنفق على مصاريف ٧٥ ألف جامع وأئمتها وموظفيها ومطبوعاتها، بينما تُحرم كل مراكز العبادة العلوية أيَّ قرش من خزينة الدولة ومن هذه الضرائب.

وكما كان يفعل المسلمون في القرن التاسع للميلاد، بوضع صور شياطين من خشب على أبواب بيوت المسيحيين، تؤشِّر الجماعات السنيّة في تركيا اليوم بعلامة الإيكس (x) على بيوت العلويين في أكثر من مدينة وبلدة، خارج أي تحرك من القضاء المحمي من حزب العدالة والتنمية! هذا مجرد غيض من فيض.

أما على المستوى القومي، فإن التعامل التركي مع الأكراد، وهم أكثر من ١٢ مليوناً، منذ العام ١٩٢٣ وحتى اليوم، لا يوازيه في طمس الهوية أي مثال آخر. فالأكراد في تركيا محرومون التعبيرَ عن أنفسهم باللغة الكردية في المدارس والجامعات، أو الاعترافَ بهويتهم في الدستور والقوانين.

من الطبيعي أن تكون نتيجة هذه السياسات التمييزية احتقاناً اجتماعياً وسياسياً وتوترات سياسية وحروباً أهلية ولو جزئية. فلا يعود ممكناً تقبل العلوي أن يكون نائباً في حزب إسلامي. فهل يعقل أن يكون جميع نواب حزب العدالة والتنمية الذين وصل عددهم في وقت ما إلى أكثر من ٣٦٠ نائباً هم من السنّة وليس من نائب علوي واحد بينهم؟

هذه التركيا هي النموذج العربي الذي كان يمكن أن يضاف إلى بحث بلقزيز لو كان إطار البحث يشمل دولاً غير عربية.

لا يأتي الخارج إلينا، إلا بعدما نكون قد استكملنا كل شروط الضعف والتفسخ والكراهية البينية، وهيأنا له كل التسهيلات ليغزونا بأقل الأضرار له وبأرفع تكلفة لنا.

ويصيب د. بلقزيز حين يقول إنه ربما لا تكون هناك حاجة بعد الآن إلى الخارج لكي يأتي بنفسه، فهو يدير حروبه بالوكالة عبر الجماعات المحلية، بل هو يتقصّد اختيار الجماعات الأكثر عنصرية وتعصباً وتطرفاً وهمجية مثل «داعش» وجبهة النصرة وغيرها ليخوض هذه الحروب.

من سايكس ـ بيكو الجغرافية والاقتصادية إلى سايكس ـ بيكو الاجتماعية والإثنية والقبلية والجهوية والريفية والمدينية والمذهبية والدينية، يبدو الوطن العربي والجوار الإسلامي للعرب في مواجهة أكبر التحديات منذ عقود بل ربما قرون. وتزداد المعضلة في ظل داخل واهن وهش جداً، مقابل خارج قوي جداً. وهو ما يحتاج إلى جهود ضخمة جداً لتوسل العثور على كوة للخروج من هذا الجحيم الأسود. ومهما يكن، يجب ألّا نفقد الأمل بل نواصل المحاولة والصمود والمقاومة في وجه الداخل والخارج في آن معاً. فكلنا ثقة وإيمان أن الظلمة الحالكة ستنقشع يوماً، لكن بالجهد والكد والصبر والعرق والدم.

تعقيب (٣)

طلال عتريسي(*)

يعود الباحث إلى التاريخ العربي الإسلامي ليؤكد أن ظاهرة التفكيك والانقسام والتجزئة هي ظاهرة عريقة وليست حديثة مرتبطة بالتوسع الغربي الاستعماري في بلادنا، وأن التوحيد الذي حصل في ظل الرعاية العثمانية كان توحيداً هشاً، لم يصمد أمام ضغوط الخارج من جهة، ونزعات الاستقلال والانفصال من جهة ثانية.

ما يستحق التأمل والنقاش الذي لم يتوقف منذ عقود طويلة هو دور كل من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في التجزئة وفي منع التوحيد وفي تقسيم الأمة. وينحاز الباحث إلى الدور الحاسم للفعل الخارجي في إنجاز التقسيم والتجزئة.

لقد ساهم الكثيرون في هذا النقاش منذ مطلع القرن العشرين، أي بعد صدمة المسلمين والعرب مع الغرب الذي احتل بلادهم وفكك «دولتهم» وأزال «الخلافة»، فانقسمت الدعوات إلى الوحدة بين من يريدها من خلال استعادة «الخلافة الإسلامية»، ومن يريدها تحت راية «الوحدة العربية».

ولم تتحقق، وبطبيعة الحال، هذه أو تلك بعد مضي أكثر من قرن. لا بل باتت التهديدات تصيب حتى تقسيمات سايكس ـ بيكو الاستعمارية، التي بات البعض يخشى حتى عليها أن تزداد تفتتاً وتشظياً إلى مزيد من دول إثنية وعرقية ومذهبية وطائفية. ولا ننسَ أن الخلاف كان واسعاً وحاداً بين الاتجاهات القومية والماركسية وسواها من الاتجاهات الفكرية حول أولوية ما ينبغي تحقيقه من أهداف في الوطن العربي، وأولوية برامج وسياسات تلك الاتجاهات؛ فقد انقسم هؤلاء بين من يرى في جعل الوحدة أولوية على ما عداها، ومن يرى في التحرير تلك الأولوية (بعد احتلال فلسطين) وبين من يريد الاشتراكية في مرحلة، ثم الديمقراطية في مرحلة لاحقة، بحيث باتت (الوحدة) أحد عناوين الانقسام بين النخب وبين الاتجاهات السياسية والأيديولوجية.

(*) أستاذ جامعي ـ لبنان.

ومع ظهور حركة المقاومة الفلسطينية في مطلع الستينيات تفاقم الانقسام حول تلك الأولويات؛ فقد فرضت تلك المقاومة نفسها أولوية على الساحة العربية، وحسبت نفسها هي محك الوحدة وعليها، ومن أجلها يجب أن تتوحد كل الإرادات والاتجاهات، على أساس وجود الكيان الإسرائيلي الذي هو رأس حربة المصالح الغربية في قلب المنطقة العربية، وهو أيضاً رأس حربة التقسيم ومنع الوحدة.

أضف إلى ذلك، أن الأحزاب القومية (البعث والناصرية) التي وصلت إلى السلطة بعد رحيل الاحتلال الغربي عن بلادنا في منتصف القرن العشرين، انصرفت إلى شؤونها القطرية الداخلية، وإلى حماية سلطتها، واستغرقت في صراعاتها الداخلية، وحتى جامعة الدول العربية لم تؤدِّ دورها المفترض، بل حافظت على وحدتها الشكلية وبقيت معظم قراراتها الاقتصادية والثقافية والسياسية حبراً على ورق، حتى إنها تحولت بعد «الربيع العربي» إلى أحد عوامل شق الصف العربي، بعد صمتها المريب عن تقسيم السودان، وعدم رفعها الصوت في مواجهة التهديد بتقسيم العراق وصولاً إلى طرد سورية من هذه الجامعة...

لقد أثرت صدمة العرب مع الغرب منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلى حد كبير في جدلية العلاقة بين الداخل والخارج في موضوع الوحدة والتجزئة. فقد وجدت النخب السياسية والثقافية في الغرب المهيمن والمسيطر نموذجاً يجب تقليده ومحاكاته في المجالات كافة: القوات العسكرية (إعداد الجيوش والاعتماد عليها) وأنظمة التعليم، وبرامج التنمية... وبات هذا التقليد هو مدخل النهضة والتقدم والالتحاق بركب العصر بالنسبة إلى هذه النخب التي اتهمت مجتمعاتها بالتخلف والبدائية. في حين وقفت نخب أخرى سياسية وثقافية ضد هذه الهيمنة الغربية ودعت إلى مقاومتها على كل المستويات. وبدلاً من ان تعمل أنظمة الاستقلال بعد تراجع الاحتلال المباشر، على تأكيد فكرة الوحدة، والاستقلال الثقافي والسياسي والاقتصادي عن الغرب، ذهبت هذه الأنظمة في اتجاه مغاير تماماً، فعملت على استخدام الوحدة أو تحرير فلسطين شعارات من دون أي توجه حقيقي، في حين تم تكريس الالتحاق الثقافي والتعليمي والتنموي والزراعي والصناعي بالنموذج الغربي من دون أي تقدم حقيقي أيضاً في هذه المجالات. ووصل الأمر ببعض المثقفين إلى الدعوة إلى تغيير البنى الأخلاقية وتحديث المجتمع، وتحرير المرأة، ومواجهة السلطة الأبوية، وسواها من بنى وروابط في بلادنا العربية بوصفها من معوقات التقدم والنهضة، وذلك استناداً إلى القطيعة نفسها التي مرت بها التجربة الغربية مع هذه الروابط الاجتماعية والعائلية. ورأى هؤلاء أن مواجهة هذا «التخلف» يجب أن يسبق أي وحدة وأي تحرير استناداً إلى النموذج الغربي الذي قطع العلاقة مع الدين وتجاوز البنى الأُسرية إلى مؤسسات الدولة وخدماتها الرعائية والاجتماعية.

يذهب د. بلقزيز، وهو محق في ذلك، إلى القول إن «هشاشة البنى الداخلية وضعف النسيج الاندماجي فيها، قد يعوقان عملية توحيد ممكنة للبلاد العربية، ولكنهما لن يولدا عملية تجزئة وتقسيم للبلاد، لأن كل مشاريع التجزئة والتقسيم التي حصلت في بلادنا، كان المبضع فيها خارجياً

قديماً وحديثاً». وإذا كانت الحكومات أو الأحزاب العربية التي حكمت منذ عقود بعد الاستقلال، لم تتحمس كثيراً لفكرة الوحدة خوفاً على سلطانها، فإن الشعوب كانت وما تزال تعيش الوحدة على مستوى الثقافة الاجتماعية والدينية والفنية والأخلاقية واللغوية.

حتى إن العثمانيين الذين وحدوا هذه البلاد تحت سلطانهم بضعة قرون، قد خسروا ممتلكاتهم وتقلصت سيطرتهم، وانفصلت عنهم البلدان، واحداً تلو الآخر، تحت ضغط النفوذين البريطاني والفرنسي (الدول الكبرى في ذلك الوقت)، من حماية الأقليات إلى سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، فكانت النتيجة تقسيماً استعمارياً وحدوداً بين البلدان العربية، وتقسيماً احتلالياً بزرع الكيان الصهيوني في قلب هذه المنطقة، إلا أن الجديد في المشروع الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الانتقال من احتلال يفكك الإمبراطورية (العثمانية) إلى تجزئة تفكك البلدان العربية نفسها.

ـ إن أخطر ما حصل في هذا المشروع التفكيكي هو زرع «الكيان الصهيوني» من خلال وعد دولي باركت مشروعيته الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الوقت، سيتحول هذا الكيان إلى مشروع استنزاف لكل طاقات الأمة وأولوياتها.

لقد ترك تأسيس هذا الكيان تأثيرات خطيرة في كل مسارات الأمة واتجاهاتها وأولوياتها؛ فعندما نشأ هذا الكيان (١٩٤٨) كانت البلدان العربية إما تحت الاحتلال المباشر، وإما على عتبة الاستقلال. في حين أن الطرف المقابل الذي أسس هذا الكيان، كان في موقع الهجوم والمبادرة. أي أن العرب في تلك اللحظة التاريخية كانوا يرزحون تحت عبء الاحتلال والتقسيم والتفكيك الذي صنعته الدول الكبرى في ذلك الوقت، في حين كان مشروع ولادة «إسرائيل» نتاج تخطيط استراتيجي بدأ قبل عشرات السنين. أي أن هذا المشروع الذي زرع في قلب وحدة المنطقة كان مشروعاً هجومياً على المستويات كافة، تحميه الدول الكبرى والقرارات الدولية، في حين كان المشروع المقابل مشروعاً دفاعياً، تم استنزاف قدراته في البحث عن أولويات ما ينبغي القيام به في مواجهة هذا الهجوم: الوحدة أم التحرير والمقاومة أم التنمية أم الاشتراكية أم مواجهة التخلف أم تحرير المرأة؟! وهذه سمة أساسية لا يمكن تجاهلها في قراءة أو تحليل ما تم إنجازه سواء على مستوى مشروع الوحدة أو على مستوى مشروع المقاومة على طريق الوحدة.

بهذا المعنى لا يمكن مقاربة ما تحقق أو ما لم يتحقق على مستوى مشروع الوحدة من دون أن نلحظ هذا الخلل الكبير في موازين القوى، الذي جعلنا طوال كل تلك السنوات في الموقع الدفاعي، تارة لمنع المزيد من احتلال الأرض، وطوراً لمنع المزيد من التقسيم والتفتيت. وكان تحقيق النجاحات حتى الجزئية أو النسبية في هذه المواجهات الدفاعية، يعد إنجازاً في مسار الصراع الطويل والمتعرج والمتعدد مع المشروع الكولونيالي لتقسيم البلدان العربية والإسلامية ودوام السيطرة عليها وعلى ثرواتها.

في هذا الإطار من البحث عن آليات التفكيك ومستقبل التغيير في الوطن العربي، أود الإشارة إلى العناوين الثلاثة التالية:

١ ـ ما أُنجز على صعيد المواجهة مع المشروع الغربي (عدم تحقق الوحدة لا يعني فشل التحديات مع الغرب).

٢ ـ تنوع عناوين التقسيم والتفتيت (من القطرية إلى الإسلامية).

٣ ـ ما هي أولويات المرحلة المقبلة؟

١ ـ إن ما أُنجز على صعيد المواجهة مع المشروع الغربي منذ منتصف القرن الماضي، لم يكن بسيطاً ولا يسيراً. وما يكتب اليوم في كل الدوائر العسكرية والسياسية وفي مراكز الدراسات ومجموعات التفكير الأمريكية والاستراتيجية عن تراجع هيمنة الولايات المتحدة وسيطرتها على العالم، وكذلك عن تراجع قدرة الردع الإسرائيلية في العقدين الماضيين، هو نتيجة هذه المواجهة مع المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي الذي خاضته قوى المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، مع إيران وحلفائها في محور المقاومة والممانعة في مراحل مختلفة وبأوجه متعددة ومتنوعة. فلو هزمت المقاومة في لبنان عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال، لكان «شرق أوسط كوندوليزا الجديد» قد بزغ وتحقق على أنقاض المزيد من التبعية والتقسيم، ومن القضاء على أي إرادة مقاومة في هذه المنطقة، ولحساب حلفاء واشنطن ودعاة التصالح والسلام مع العدو الإسرائيلي.

إن إسباغ القوة الثابتة أو المطلقة على العدو، التي لا يعتريها أي ضعف، هو مبالغة لا يمكنها إخفاء ما يتحدث عنه الإسرائيليون أنفسهم بوضوح منذ سنوات، وبخاصة بعد تحرير جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ وبعد عدوان عام ٢٠٠٦.

كما أن رؤية عوامل الضعف بوصفها من الثوابت العربية التي تؤدي إلى الهزائم، تحتاج إلى مراجعة، لأن هذه العوامل تتشابه مع عوامل الضعف عند الطرف المقابل من الصراع.

فمن المعلوم أن التفوق العسكري والعقيدة القتالية الإسرائيلية، ومفهوم الأمن القومي، ونظرية الردع، هي عناصر القوة الأساسية التي سمحت لدولة إسرائيل أن تحقق الانتصارات العسكرية والمعنوية على العرب في صراعها معهم منذ أكثر من نصف قرن، وقد ساعد الخارج (الولايات المتحدة) بصورة مباشرة على المحافظة على هذا التفوق واستمراره بالطرائق كافة، وعلى عدم الإخلال به في أوقات الحرب والسلم معاً. ولكن تجربة السنوات الماضية بيّنت أن هذا التفوق هو أخطر ما يتعرض للاهتزاز (كعامل من عوامل الضعف الاستراتيجي) والتراجع عند إسرائيل. وهو ما يطلق عليه بعض الجنرالات والباحثين الإسرائيليين «هزيمة الوعي»، و«أفول قدرة الردع».

يشدد ليفران، في معرض تفسيره أسباب أفول الردع الإسرائيلي، على الأسباب المتعلقة بالجيش، وفي مقدمها الخط البياني الهابط لانتصارات هذا الجيش، ثم بالمجتمع الإسرائيلي، وبغياب قدرة الصمود اللازمة[1].

إن ما تقدم من تبدل في عوامل القوة و الضعف من وجهة نظر استراتيجية إسرائيلية، وما اعترف به أمثال أهارون ليفران، ثم تقرير فينوغراد بعد حرب ٢٠٠٦، ثم ما جاء في «استراتيجية الجيش الإسرائيلي» التي نشرها موقع يديعوت أحرونوت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ يسمح بالاستنتاج الذي قد يتردد كثير من الباحثين العرب في الإشارة إليه، بأن «المجتمع الإسرائيلي يتسم في العقدين الأخيرين بمواطن ضعف كثيرة وعميقة، أهمها التعب والإعياء المعنوي من النزاع الطويل والمستمر، وتزعزع الإيمان والثقة بعدالة الهدف والطريق، وضمور جلي في المُثل القومية... ما يجعل المجتمع الذي يخوض غمار صراع مستمر يصاب بضعف ووهن شديدين... وهذا يعني وجود مشكلة في جذور وأسس وقدرة الصمود لدى هذا المجتمع، ولا عجب في أنه يعكس ضعفاً تاماً»....

ـ إذا كان مشروع الوحدة لم يتقدم خلال كل تلك السنوات، فإن هذا لا يستوجب التهوين من حجم الإنجاز الكبير ومن التضحيات التي أدت إلى هذا الضعف والتراجع لدى العدو الإسرائيلي. وهذا بتقديرنا، لا يقل أهمية على الإطلاق عن التقدم في مشروع الوحدة، لأن إضعاف أداة تقسيم المنطقة وتفتيتها (الكيان الصهيوني)، والتصدي للهيمنة الغربية ومنعها من استباحة بلادنا، هو تقدم موضوعي نحو الوحدة. كما أن هذه الوحدة قد تحققت فعلياً في تلك الحالة الشعبية من تأييد المقاومة إبان مواجهة الاحتلال الأميركي للعراق والحرب الاسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ وعلى الحروب الاسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة في فلسطين منذ عام ٢٠٠٨ إلى اليوم.

٢ ـ يرجع الباحث (د. بلقزيز) إلى خمس محطات في تاريخ ما يسميه «استراتيجيا التفكيك بعد الحرب الباردة». ويرى أن المحطة **الأولى** هي الحرب على العراق (١٩٩٠)، و**الثانية** هي مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١)، و**الثالثة** هي «مشروع الشرق الأوسط الجديد»، و**الرابعة** هي «غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣»، أما **الخامسة** فكانت الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦، ليصل بعدها إلى المحطة **السادسة** وهي الحرب التكفيرية.

ربما لا نختلف مع الباحث في تسلسل هذه المحطات في إطار مشروع التفكيك والهيمنة. على أن أخطر محطة في ذلك المشروع كله هي الحرب «التكفيرية». لأن هذه الحرب هي محاولة ضرب كل إنجازات التصدي والممانعة والوحدة التي حصلت في العقود الثلاثة الماضية ضد مشاريع الهيمنة والاحتلال، وضد الالتفاف حول فكرة المقاومة.

إن هذه الحرب (التكفيرية) التي خرجت من أوكارها بعد «الربيع العربي»، لهي أشد خطورة من المحطات السابقة كلها، لأنها ستنقل الصراع مع العدو الخارجي (الاحتلال الأمريكي والإسرائيلي

---

(١) أهارون ليفران، **أفول قدرة الردع الإسرائيلية**، سلسلة أوراق إسرائيلية؛ ٥ (رام الله: منشورات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠١).

والهيمنة الغربية...) إلى الصراع مع العدو «القريب»، وبخاصة أن أصحاب هذه الحرب التكفيرية يتسلحون برؤية عقائدية تبرر لهم قتال العدو القريب (أولى من قتال العدو البعيد)، وتبرر لهم شق البلدان العربية والإسلامية وتمزيقها تحت عنوان مشروعية إعلان «الخلافة».

إن خطورة هذا المشروع لا تقتصر على هذا التبديل في أولويات الصراع، أو على أولويات التقسيم على حساب الوحدة، بل تزداد هذه الخطورة لأن المشروع يدغدغ آمال جيل كامل، أحبطته تجارب الحكومات العربية في الاستبداد والتبعية والتخريب وأحبطه اللايقين في «الإسلام المعتدل» فبات يتطلع هذا الجيل إلى «الخلافة» المفقودة، ولو كان ذلك بالعنف والذبح على حساب وحدة المجتمعات نفسها، وتفتيت الجيوش وتهديد الكيانات، وحتى لو كان ذلك كله سيصب في خدمة الأهداف الأمريكية ـ الإسرائيلية التي تتطلع إلى مزيد من التقسيم والتفتيت وإلى نقل أولوية المواجهة معها إلى أولوية المواجهة العربية ـ الإيرانية، أو أولوية المواجهة بين السنَّة والشيعة.

هذه الحرب التكفيرية، حتى لو تغذت من مستوى عقائدي واضح، هي أداة من أدوات التفكيك الغربي لبلادنا وأداة من أدوات تصدع المجتمعات. وهذا أشد خطورة من أي أمر آخر.

٣ ـ إن أولوية المرحلة المقبلة لا يمكن أن تكون تكرار الرهان على ما يدعو إليه الباحث من «إصلاح عربي ـ عربي» مقبول من حيث الأهداف، لكنه غير ممكن واقعياً، أو إعادة النظام العربي إلى رشده. فما دام الخلل في موازين القوى بين هذه الدول في غير مصلحة مصر والعراق وسورية، فلن يعود هذا النظام العربي إلى رشده. لذا، فإن أولى أولويات المرحلة المقبلة هي مواجهة المشروع التكفيري بوصفه أحد أخطر أدوات المشروع الغربي ـ الأمريكي ـ الإسرائيلي ضد وحدة الأمة، وضد إرادة المقاومة فيها.

المناقشات

١ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

لفتت نظري تلك « الفذلكة الفلسفية» اللطيفة التي أجراها عبد الإله بلقزيز في إجابة عن السؤال حول اختلاف نمط التفكيك الأمريكي عن نمط التفكيك البريطاني ـ الفرنسي، فقد عزا الاختلاف إلى التباين في منشإ نموذج الدولة في الحالتين، حيث قام الأنموذج البريطاني ـ الفرنسي على مفهوم «الدولة ـ الأمة» بينما قام النموذج الأمريكي على التعددية المفتوحة بل والفسيفسائية بمعنى معين.

تشجعني هذه اللمحة الفلسفية على أن أطرح عدة شذرات مختصرة، لعل د. عبد الإله يشاركني المطارحة من حولها. **الشذرة الأولى** تتخذ شكل سؤال: لماذا الجماعة الثقافية العربية ـ دوناً عن جماعات ثقافية أقرب على امتداد العالم وبخاصة في الجنوب والشرق خلال الخمسين سنة الأخيرة ـ قد أخفقت في بناء نسيج فكرى متكامل وعميق، قادر على مخاطبة «الجمهور العام» عند الجذور ودفعه ودفع السلطة العامة إلى الأمام..؟ لا أزعم أن لديّ جواباً مقنعاً، وإنما أتصور أن النخب الثقافية العربية، ربما تعيش مجموعة متناثرة أو متنافرة من (العوالم الافتراضية) من الفضاء المتخيل، إذا صح هذا التعبير، تتشرنق داخلها، وتتصوره واقعاً لا خيال فيه.

الشذرة الثانية: إن النخب في المنطقة العربية، والمصرية في قلبها، تعيش راهناً، واحدةً من أسوأ حالاتها خلال التاريخ المعاصر، إذْ لم يعد الأمر أمر افتراض وخيال، وإنما اندفاع من الفضاء إلى الفراغ، إلى درجة أن يقوم بعضها بالعمل على «اجتذاب بعض أطراف خارجية» ليساعدها في معركتها الداخلية. حدث هذا فى العراق حيث أتوا مع الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ على ظهور الدبابات، ثم تجسد بعد ٢٠١١ في ليبيا وسورية. وها هي الظاهرة تبدو في صورة مختلفة الآن، ولو غير مباشرة، في بلدان عربية أخرى، حيث تفتقد (البوصلة) إلى حد كبير، وتأخذ شرائح ثقافية وسياسية في التخبط.

الشذرة الثالثة: اتصالاً بما سبق، نلاحظ أمراً، ربما يفسر جزءاً من أزمة المثقف العربي، هو أنه ينطلق من (مقولات) ـ بالمعنى الفلسفي الكانطي ـ مستعارة من نظم فكرية غير مطابقة لمتطلبات واقع الحال في المنطقة العربية. وهذه النظم الفكرية إما أنها مأخوذة من الخبرة السياسية الأجنبية، شرقية أو غربية، وبخاصة غربية ـ ليبرالية، وإما هي مأخوذة من خبرة الماضي العربي ـ الإسلامي العتيق. وفي الحالتين، يفسر لنا «اغتراب المثقف» عجزه عن تحليل واقع مجتمعه العربي الراهن، ومخاطبة شعبه بلسان قوي عميق. وهذا ما أدى ـ من بين عوامل أخرى ـ إلى إجهاض الانتفاضات الكبرى في عام ٢٠١١ الذي لا ينسى.

٢ ـ أمين حطيط

قد يكون هذا الموضوع أحد أهم المواضيع التي تعني الأمة وتشكل مصدراً من مصادر الخطر الذي يتهددها والذي قد يقود إلى شرذمتها واندثارها، كأمة تملك أمرها، قادرة على حفظ ذاتها وتاريخها وتراثها في زمن بلغت فيه الهجمة عليها حد اجتثاثها من التاريخ.

و قد بذل الباحث جهداً مشكوراً في تسليط الضوء على ظاهرة التفكك تاريخياً وآلياتها في الماضي القريب، ولامس بعض العوامل في الوقت الحاضر. لكنه كان مقلاً في التحليل والإضاءة على سبب العلة ومكامنها وكيفية مواجهتها. ونحن نرى أن هذه الأمور هي ما يرمي إليها المركز، وهو الذي اتخذ من الوحدة العربية اسماً له.

إننا نرى وجوب البحث عن بذرة اللقاء القائمة في النفس العربية، بذرة تعيش جنباً إلى جنب مع نزعة الانفصال والتشرذم، النزعة المستجدة. وإذا كنا نرى أن الميل إلى الاجتماع والتحشد هو نزعة طبيعية طلباً للقوة، فإن النزعة إلى الانفصال تكاد تكون بدافع الهروب من ظلم ويأس من الجماعة التي تعجز عن تأمين متطلبات مكوناتها. ولهذا انتشرت الأنا أولاً... كعبارة تطبع السلوك في معظم الأقطار العربية، شعار أُطلق لأن صاحبه يئس من تحقيق مصلحة الكل دفعة واحدة، فاتجه إلى نفسه وترك غيره.

وهنا نصل إلى أمر مهم، وهو فشل العمل العربي الجماعي بعد الإخفاق في بناء الدولة الوطنية المنفتحة على العمل العربي المشترك. وبدل إقامة الدولة على أساس أنها دولة الجميع، اتجهت معظم الفئات الحاكمة إلى بناء دولة الشخص أو شخصنة الدولة والدمج بين الحاكم والدولة وربط مصير الاثنين حتى إذا ذهب الشخص ذهبت الدولة، والمثل الساطع هنا ما جرى في ليبيا، وما هو قائم في الخليج ليس ببعيد.

ومع الشخصنة، ومعطوفاً على ما في البلدان العربية من ثروة، تجذب أصحاب المطامع، فقد باتت الوحدة العربية حلماً يعوق تحقيقه عاملان رئيسان:

(١) عامل داخلي مرتبط بالفشل في إقامة الدولة الوطنية، وقاد إلى الظلم والتهميش والتمييز ما دفع إلى التفكير بالانفصال والبحث عن بيئة تحقق فيها الذات وتؤمن فيها الحقوق... وهنا أرى أن

بناء الدولة الوطنية العادلة، التي تحقق المساواة وتنهض بالمجتمع كله دونما تمييز، هي العلاج لهذا العامل. وتالياً، لا يكون ذلك إلا عبر التخلص من منظومة حكم الشخص وحكم الطائفة وحكم الفئة الرائدة.

(٢) عامل خارجي يحول دون إقامة الدولة القومية أو الدولة الوطنية القوية، لأن الخارج ينظر إلى هذه الدولة على أنها تعوق سيطرته على الثروة، وتمنع تمدد فضائه الاستراتيجي عليها. ترجم هذا العامل بوسائل متتالية بدءاً ببناء منظومة حراس المصالح الأجنبية، ومن ثم تركيز إسرائيل، ثم الأخطر المشروع التكفيري. وإننا نرى أن تعطيل هذا العامل لا يكون إلا بالسعي إلى امتلاك القوة بالعمل على مسارين: مسار ذاتي داخلي ومسار خارجي تحالفي عبر البحث عن الحلفاء والأصدقاء الموثوقين.

إضافة إلى ذلك، ينبغي الإشارة إلى دور بعض النخب الفكرية في هذا المجال، عبر الامتناع عن تبرير أخطاء وظواهر دولة الشخص والعائلة، أو تبرير التعامل مع الخارج من أجل الوصول إلى السلطة، وينبغي أن نذكر أن الخارج إذا قدم مساعدة، فإنها لا تكون إلا إذا رآها ستصب في قناته، ولا يمكن أن يقدم لنا الخارج مساعدة من أجل أن نحتل موقعنا الذي نستحق وفقاً لموقعنا الجيوسياسي، الموقع الذي افتقده العرب كلياً اليوم وانقلبوا إلى متكئ للآخرين لبلوغ أهدافه. وقد يكون الوضع السوري اليوم، وحده، الذي ما يزال في ميدان الدفاع عن الذات بمساعدة من حلفاء موثوقين هو الوضع الذي يؤمل فيه التصدي لظاهرة التفكك، لأن نجاح سورية في دفاعها يعني فشل المشروع التفتيتي على أرضها. وهنا، يكون مشروع المقاومة قد سجل انتصاراً استراتيجياً على المشروع الصهيوأمريكي، ما سيشكل قاعدة يبنى عليها في المستقبل.

٣ ـ سمير حباشنة

أقدر محاضرة د. عبد الإله وإطلالته على عوامل التفكيك في وطننا العربي.. وأسجّل هنا ملاحظتين:

الأولى: أعتقد أن علينا أن نذكر حين نتحدث عمّا جرى من تفكيك للجسم العربي، أو تفكيك محتمل بضرورة أن نقف عند العامل الذاتي أي الفعل العربي في مواجهة التفكيك، بل والذهاب نحو وحدة الجسم العربي.

نقول إن ردّ فعل الجماهير العربية على تفكيك «سايكس بيكو» كان أن أعطت ثقتها لدعاة العروبة والقومية ومنحتهم السلطة في كل من مصر وسورية والعراق، أي حواضن العرب الرئيسة، إضافة إلى حقبة بن بيلا/بومدين العروبية في الجزائر، بل ومعمر القذافي وجعفر النميري في ليبيا والسودان بطبيعتهما الأولى القومية... وكان المأمول من هذه القوى الصاعدة العروبية أن تحقق ما انتظرته الجماهير العربية، وهو إنهاء حالة التفكيك في الجسم العربي. لكن مع الأسف كان الأداء القومي دون الطموح ولم يرتقِ إلى مستوى جلال المهمة العروبية، بل إن هذه الأنظمة بدلاً من

أن تتوحد أو توحد المصالح على الأقل، غلّبت التناقض الهامشي على الرئيسي... ولم تنجح في الحفاظ على التوجهات المدنية الحداثية للجماهير العربية.

عندما كانت الجماهير تقبل أن يكون المسيحي رئيس وزراء في سورية أو مصر، وأن يكون الدرزي رئيساً للوزراء في الأردن... وغيرها من الأمثلة الحية، كان العرب، حينذاك، في بداية مرحلة النهضة، ولم يكونوا منحازين على أساس ديني أو مذهبي.

الملاحظة **الثانية**: أتمنى على الفكر العربي وعلى المفكرين العرب، أن نخرج من دائرة البحث والتشخيص والتوصيف وأن نسعى إلى تكوين مبادرات توافقية خلاقة لوقف الحرب والدمار في الأقطار العربية المبتلاة... خصوصاً بعد أن أخفقت المبادرات الرسمية والدولية بوقف هذه الحروب التي إذا ما استمرت، فسيكون التفكك غير قابل لإعادة تركيبه.

٤ ـ مصطفى التير

منذ البداية، انقسم المثقفون العرب في توصيف الحراك الشعبي الذي حدث في المنطقة العربية، خلال الأيام الأخيرة من العام ٢٠١٠ ومطلع العام ٢٠١١. وصف الكثيرون هذا الحراك بالربيع العربي، لكن البعض لم يقبل بهذا الوصف وفضل الإشارة إليه كنسخة جديدة من سايكس ـ بيكو. وبغض النظر عن نوايا وترتيبات الغرب تجاه المنطقة، فإن العرب أنفسهم مهيؤون للقبول بحالة التقسيم التي قد تؤول إليها بعض دول المنطقة التي شملها الربيع العربي. لم يعش السكان ـ وأنا في ذهني الحالة الليبية بصفة خاصة ـ كمواطنين يدينون بالولاء لوطن، وإنما عاشوا كرعايا تتبع لراعٍ. يعني هذا، أن الولاءات البدائية متمثلة بالأسرة والعشيرة والقبيلة والطائفة ما تزال موجودة، ولمّ تتبدل بعد بحيث يصبح الولاء الأقوى لوطن، كما هي الحال في الدولة الحديثة. لذلك عندما غاب الراعي الذي كان يمثل الشرطي صاحب العصى الغليظة، التفتت الرعايا لولاءاتها التقليدية طلباً للحماية وللأمن. وهكذا ظهرت صيحات وبصوت عالٍ، يطالب بعضها بالنظام الاتحادي «الفدرالي» ويدعو البعض الآخر إلى بناء كيانات مستقلة على خصائص إثنية أو قبلية أو مناطقية.

٥ ـ معن بشور

ليس لي من تعليق على ورقة الصديق العزيز د.عبد الإله بلقزيز، فهو من أفضل من يقرأ الأحداث بدقة ويصيغ قراءته بشكل أنيق وجميل.. ولقد استوقفني بلقزيز حين اعتبر أنّ بداية التفكيك في الوطن العربي، كانت مع احتلال العراق بكل ما أطلقه في العراق والأمة من سموم التفتيت والتفكيك. وهو في نظري تشخيص سليم تكشف الأيام صحته. وكم أتمنى لو أن بعض الذين قرأوا احتلال العراق من زاوية ضيقة أو من اعتبارات خاصة، أعادوا اليوم قراءتهم، وأدركوا حجم تأثير الفتنة العراقية على مجمل الأوضاع الفتنوية في المنطقة، وأعادوا الاعتبار لتلك المواقف والتحليلات التي قدّمت رؤى مستقبلية صحيحة لعراق ما بعد الاحتلال.

إن مواجهة مشاريع التفكيك في الوطن العربي تنطلق في تقديري من مواجهة الواقع المتردي في العراق، حيث على كل القوى المؤثرة في الواقع العراقي، الداخلية والإقليمية، أن تعيد النظر في أجنداتها الذاتية وتسعى إلى إطلاق مصالحة وطنية عراقية شاملة، تبدأ بإلغاء منطق الإقصاء والاجتثاث في العلاقة بين القوى العراقية ومكونات المجتمع العراقي. من هنا البداية، من العراق لتشمل كل أرجاء الوطن العربي.

٦ ـ شيرزاد النجار

هناك ثلاث نقاط تستحق المناقشة في ورقة د. بلقزيز:

١ ـ ركز د. بلقزيز كثيراً على العامل الخارجي، بينما لم يركز على العامل الداخلي الذي سهل عملية التقسيم، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فشلت عملية بناء الدولة بحيث اعتبرت أغلبية البلدان العربية دولاً فاشلة. وقد أشار إلى هذه المشكلة المفكر الأمريكي (فوكوياما) في كتابه (بناء الدولة) الصادر عام ٢٠٠٤.

٢ ـ يشير د. بلقزيز في ورقته إلى أن المشروع الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣ قد أطلق (مغامرات انفصالية كردية). إن هذا القول غير دقيق، حيث إن مثل هذا الوصف لا ينطبق على القضية الكردية كونها قضية تاريخية بدأت مع قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ حيث اندلعت انتفاضات وثورات مسلحة، أهمها ثورة عام ١٩٦١ واستمرت إلى عام ١٩٧٥ وعقدت خلالها عدة اتفاقيات مع الحكومات العراقية المختلفة، كان أهمها اتفاقية آذار/مارس عام ١٩٧٠ وإعلان قانون الحكم الذاتي عام ١٩٧٤ الذي عارضه الكورد. ثم نوقشت القضية الكردية في مشاريع المعارضة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ واتفقوا على إعلان الفدرالية في العراق بعد إسقاط النظام. وبعد الغزو والاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ تم إعلان قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤ حيث أقرت الفدرالية في العراق، وأقر الوضع الدستوري لإقليم كردستان العراق، كإقليم فدرالي. وتكرر ذلك في دستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥.

٣ ـ في ورقة د. بلقزيز، ورد وصف الوضع في العراق بكونه حرباً أهلية في المدّة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى الآن، عام ٢٠١٥. وهذا الوصف غير دقيق، حيث إن مثل هذه الحرب جرت أحداثها بين عامي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧. ولكن بعد ذلك هدأت الأوضاع حتى عام ٢٠١٤، إذ بدأت حرب من نوع آخر مع امتداد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، والاستيلاء على الموصل والرمادي حيث بلغت المساحة التي هي تحت سيطرة التنظيم حوالى ٤٠ بالمئة من الأراضي العراقية.

٧ ـ أديب نعمة

في الحديث عن آليات التفكيك في الوطن العربي، الجديد اليوم هو تفكك الدولة الوطنية وتفكك المجتمعات الوطنية نفسها، لا تفكك الأمة (العربية). لا تتعامل الورقة المقدمة مع هذا

الجديد، بل تعالج مسألة تفكك الامة، والأصح تفكك ما يفترض أن يكون دولة الوحدة العربية. وبهذا المعنى، فإن الورقة تبالغ أيضاً في التركيز على دور العوامل الخارجية، وتحديداً الدور الأمريكي من دون غيره. والورقة فيها إلى جانب المبالغة وتغليب نظرية المؤامرة، انتقائية في اختيار الأمثلة والأحداث والتواريخ بما يخدم حكمه المحدد مسبقاً. وما ذكر من أحداث يحتمل أكثر من تفسير ووجهة نظر. على سبيل المثال، عندما نحدد أن نقطة التحول في الوضع العراقي (واستطراداً في الوضع العربي) هي الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وهذا حدث بالغ الخطورة من دون شك. ولكن هل حدث التحول عام ٢٠٠٣، أم عامي ١٩٩٠/١٩٩١ عندما اندلعت ثورة شعبية ضد نظام صدام حسين كادت أن تطيحه، وحينذاك، فضلت الولايات المتحدة الأمريكية، حماية النظام وسمحت له بقمع الثورة بدموية. وبذلك، فإن احتلال عام ٢٠٠٣ هو احتلال مؤجل من عام ١٩٩١، أو على الأصح هو تفضيل احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وإطالة عمر النظام ١٣ عاماً، على السماح بثورة شعبية عام ١٩٩١؟

وفي مجال آخر، يجري تفسير الاختلاف في المقاربة التفكيكية الأمريكية الحالية مقارنة بالمقاربة التفكيكية الفرنسية ـ الإنكليزية (سايكس ـ بيكو تعبير عنها)، بعوامل أنثروبولوجية وحتى باختلال التكوين السياسي للدولة الفرنسية والبريطانية الواحدية، مقابل الفديرالية الأميركية، لذلك هي أكثر ميلاً إلى التفكيك إلى وحدات صغيرة على أساس إثني. اعتقد أن التفسير الأصح هو الاختلاف في المراحل التاريخية. فسايكس ـ بيكو والتكفيك في حينه، تم في مرحلة تلت الحرب العالمية الأولى التي امتازت بإنشاء الدول الوطنية المستقلة، وعضويتها في المنظومة الدولية على هذا الأساس. في حين أن التفكيك الحالي يتم في مرحلة العولمة المتطرفة المعادية للدولة الوطنية، اقتصادياً وسياسياً، وهذا عامل تفسير أكثر أهمية من الأسباب التي وردت في الورقة.

٨ ـ محمود جبريل

لا بد من أن يكون للتفكيك بواعثه ودوافعه. فالدول تسعى إلى تفكيك خصومها الذين يمثلون تهديداً قائماً أو محتملاً لها... ولا أتصور أننا، وفي حالتنا العربية الراهنة، نمثل تهديداً لأحد إلا أنفسنا. فنحن لا نمثّل كياناً فاعلاً في خريطة الكون اليوم، لا عسكرياً، ولا اقتصادياً ولا سياسياً، ولا تكنولوجياً. تفكّك الدول من يهددها فقط، وحتى الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثل الخصم الأول لأمريكا، تفككَ لأسباب ذاتية داخلية، ولكنها تستغل المفكك لتحقيق مصالحها. ولا أحد يستطيع أن يعتلي ظهرك ما لم تنحنِ.

إن التفكيك الذي يجدر بنا الانشغال به هو تفكيك مؤسسات التنشئة الاجتماعية لإنتاج عقل عربي جديد، يحاكي العصر، وقادر على الفعل. ولعل البداية تكون من الصحة الإنجابية للمرأة. هذا لا يعني إطلاقاً، أنه لا توجد محاولات خارجية للاختراق وانتهاك السيادة، فالدولة تستغل الفرص لتحقيق مصالحها.

٩ ـ يوسف خليفة اليوسف

أعتقد أنه من الإجحاف بحق الشباب العربي الذي تظاهر في ميادين التحرير بصورة سلمية وحضارية بهرت العالم أن نعتبر الربيع العربي... صورة من صور المؤامرة. نعم، يمكننا القول إن هذا الحدث التاريخي هو تعبير عن واقع أمة مأزومة وتطلعات مشروعة تم اختطافه من قبل حكومات مستبدة وقوى دولية، وتحويله إلى كابوس.

١٠ ـ عصام الجلبي

ورد في أكثر من بحث، وبخاصة في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة (آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي) الإشارة إلى اتفاقات سايكس ـ بيكو ـ سان ريمو، وغيرها منذ حقب الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية. ومعلوم أيضاً أن ذكرى صدور وعد بلفور المشؤوم قد اقترب موعد ذكراه المئوية، وفي رأيي يرتبط ذلك من حيث الأهداف والتوقيت بقرارات التفكيك. وأنا أتحدث عن مرحلة ١٩٨٦ ـ ١٩٢٠ والتي يبدو أن مفعولها قد يتجدد بصيغ جديدة.

١١ ـ محمود علي الداود

خصص د. نور الدين جل تعقيبه على حتمية تفكيك تركيا مؤكداً أن هذا التفكيك حتميٌّ. أنا أختلف معه تماماً حول إمكانية تفكك تركيا أو إيران (وهي من دول الجوار العربي) لا في القريب ولا في المدى متوسط التطور.

إن تركيا دولة قوية وجيشها من أقوى جيوش حلف الأطلسي، إضافةً إلى أنها حققت في السنوات العشر الأخيرة تقدماً كبيراً في المجال الاقتصادي والصناعي والتجاري والسياحي؛ فهي عضو في مجموعة الأربعة عشر صناعياً، وفي مجموعة العشرين. وقد حققت تركيا في السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً في الحقول الاجتماعية وخصوصاً الضمان الاجتماعي وتوسع الطبقة الوسطى، إضافةً إلى أنها في طليعة دول العالم سياحياً. وعلى العرب، عدم الرهان على احتمال تفكيك تركيا في المستقبل. وهذا ينطبق أيضاً على الجارة إيران التي حققت في السنوات القليلة الأخيرة قفزة كبيرة في مجال الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا وأصبحت دولة إقليمية كبيرة.

نحن بحاجة إلى إقامة علاقات طيبة مع جارتينا تركيا وإيران، وأن نركز على وحدة البيت العربي وخصوصاً البلدان العربية في الجوار التركي والإيراني، وهي العراق وسورية اللذان يتعرضان اليوم لمؤامرات أمريكية وصهيونية بهدف تفكيكهما.

١٢ ـ عبد الخالق عبد الله

سؤالي للباحث بلقزيز هو: هل تفكيك العراق **خطة** أمريكية يتم تنفيذها بدقة وإتقان أم إن تفكيك الدولة والمجتمع في العراق **خطأ** أمريكي استراتيجي شنيع وفشل ذريع للمشروع الأمريكي

الإمبراطوري الذي جاء من وحي صعود وهبوط تيار المحافظين الجدد؟ الشواهد تؤكد أن أمريكا تخطئ وترتكب أخطاء شنيعة وتفشل في مشاريعها، كما حدث في فيتنام وأفغانستان والعراق. من الوهم الاعتقاد أن الدولة/القوى العظمى قادرة دائماً على أن تنفذ خططها وأجنداتها بالدقة والإتقان. وما يحدث في العراق دليل على ارتكاب أمريكا خطأ غزو العراق، وأصوات أمريكية كثيرة، بمن في ذلك أوباما، تحدثت عن «الحرب الخطأ» في العراق.

هذا ليس بتبرير لأمريكا، وإنما محاولة لفهم ظاهرة تفكيك العراق من منطلق مختلف. فالشواهد تشير إلى أن الطرف الأكثر سعياً إلى الإبقاء على ضعف العراق هو إيران. فمن مصلحة إيران أن يكون العراق ضعيفاً ومنقسماً ومذهبياً وضعيف الصلة بمحيطه العربي. لقد فشل المشروع الأمريكي الإمبريالي في العراق، وهناك مشروع إيراني فاعل يود الإبقاء على العراق الضعيف، المفكك بشكل مستديم. لذلك، إن كان هناك من عامل خارجي يعمل بنشاط على تفكيك العراق، فهو إيران.

١٣ ـ عبد الإله بلقزيز (يرد)

لا أدري إن كان مَن آخذني على تغليب العوامل الخارجية على عوامل الداخل قد قرأ بحثي حقّاً؛ ففي البحث تشديد على أثر عوامل الداخل في التجزئة. وهذا ديدني في جميع ما كتبتُه في المسألة في عشرات المقالات والدراسات، كما في كتب من قبيل: **إشكالية الوحدة العربية، ومن العروبة إلى العروبة، وفي نقد الخطاب القومي**... إلخ. أما اتهامي بركوب فرضية المؤامرة، فتهمةٌ دارجة درجت عليها ألسنة ليبرالية، مسكونة بقيم ثقافة العولمة، في ردّها على خطابٍ وطني استقلالي وتحرّري.

أحد المتدخلين زَعَم أن فرضية التفكيك مختَلَقَة لأن المتعرّض للتفكيك لا بدَّ من أن يمثل تهديداً لمن يريد تفكيكه، والحال ـعنده ـ إننا لا نهدِّد أحداً بحيث نُغريه بنا. وأنا أسأل هنا: هل كانت ألمانيا المدمَّرة، في الحرب العالمية الثانية، مبعث تهديدٍ لأحدٍ من القوى العظمى حين قُسِّمت؟ وهل كانت كوريا قوةٌ مهدِّدة للولايات المتحدة كي تتعرض للتقسيم؟ أما أن يعتقد معتقد أن الانشغال بالتفكيك الكولونيالي المتجدّد مضيعة للوقت، فإنه إمّا لاهٍ عن قضايا الأمّة والمصير، بأخرى، يحسب أنها الأجدر بالاعتناء، وإمّا يزعجه أن نذكّره بواقع التآكل الكياني لمجتمعاتٍ عربية خرّبتها أوهام معارضاتها المتعاونة مع الخارج. وعندي أن الوطنية مقياسُ المقاييس جميعاً؛ إذ ليس يمكنُ المرء منّا أن يكون ديمقراطياً، أو يسارياً، أو إسلامياً، أو ليبرالياً... إن لم يكن وطنياً. تلك خيارات أيديولوجية ومواقف سياسية، أما الوطن فليس موقفاً، بل هُويّة وماهية.

الفصل السادس

سورية: من مطالب الإصلاح إلى مخاطر تفكيك الكيان

عماد فوزي شعيبي(*)

مقدمة

يمكن النظر إلى تحولات السلطات في بعض الوطن العربي من «مشاريع» أكسبتها شرعية دُعيت بـ«شرعية ثورية» آنذاك، تيمّناً بالثورات اليسارية في العالم، وانسجاماً مع مناخ دولي وقتئذ (ما جعل من طبائع الدول الناشئة «رد فعل» أو انعكاسات واقع دولي)، إلى مشاريع لدول اختلطت بالسلطة والمصالح، حيث سرعان ما تبدّلت اعتبارات الشرعية سابقة الذكر وساهم في فقدانها وهجها وزخمها سقوط الاتحاد السوفياتي.

هنا يُنظر إلى تحول هذه الدول من «دول ـ مشاريع» إلى «دول ـ سلطة»، ولتصبح مع الوقت الدول بحد ذاتها شائخة الشرعية، باعتباره أنها قد أصبحت مثلومة من الداخل وسهلة الاختراق من الخارج، فضلاً عن غرقها في «الدولة ـ الإدارية: الروتينية والورقية» التي أصبحت الوقائع الحياتية للبشر فيها مجرد أرقام محض، تظهر أنها متوافقة مع اللغة العلمية الحديثة، لكنها تفتقد حسّ المشاريع والرعاية لجمهورها بعيداً من تلك العلاقة بين الدول وجماهيرها واعتبار الجمهور مجرد أداةٍ غير متعيّنةٍ بالبعد الإنساني والحقوقي.

وعلى اعتبار أن العالم قد تغيّر، فيما مانعت «قوى القصور الذاتي للأنظمة» التطور ودخول العصر، فإن المناخ قد أصبح في هذه الدول ـ كما في كل البلدان العربية ـ مهيأً للانفجار لاعتبارات ذاتية. وهو ما ينطبق على كل البلدان العربية، سواء ذات «الشرعيات الثورية» أو التي نشأت تحت حاضنات دول غربية.

(*) بروفيسور الإيبيستيمولوجية في جامعة دمشق، ورئيس مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية.

وهنا يأتي دور الخارج، فالدول التي لم تتم عملية التغذية الخلفية الراجعة (Feedback) لأوضاعها القابلة للتفجر خارجياً لم تتفجر حتى الآن، فيما تفجّرت دولة سورية على سبيل المثال نظراً إلى توافر الاعتبار الخارجي الذي عزز الشحن والانفجار بالإعلام والتحريض والتمويل والتسهيل والتسليح، مستنداً إلى الاعتبارات الداخلية التي تم ذكرها آنفاً.

هذا التفجّر لم تُدرَك مخاطره ومستتبعاته سلفاً، لأنّ معزّزي التغذية الخلفية الراجعة، فضلاً عن الذين فاض بهم الكيل، لم يفهموا «طبيعة الأشياء» في كيان جغرافي ـ تاريخيّ بشريّ يُدعى سورية، والمتمثلة بـ:

١ ـ طبيعة واقع سورية الموزاييكي؛

٢ ـ طبيعة تكوين الجيش تاريخياً وبُناه؛

٣ ـ طبيعة تحالفات سورية عشية «الانفجار الكبير»؛

٤ ـ واقعها الجيوبوليتيكي؛

٥ ـ حقيقة أن أيّ انفجار مجتمعي، لا تتحقق فيه الأكثرية الوطنية يؤول ـ مهما كانت دوافعه حقيقية ولا يمكن الازورار عنها ـ، إلى صراعاتِ تشظٍّ وفتنٍ.

٦ ـ إن واقع سورية الجيوبوليتكي ـ التاريخي قد كان تاريخياً منذ سقوط الدولة الأموية إما ممراً أو موقع صراع دولي وإقليمي؛ وتالياً فعند سقوط الدولة ـ مطلق دولة ـ لن يقود آلياً إلى قيامة الدولة الوطنية بسبب ملء الفراغ باشتداد الصراعات خارجياً على وراثة سورية إقليمياً وخارجياً، ما يقلل مِن نتائج الإرادات الطيبة. وهذا ما ينطبق أيضاً على الصراع بحدّ ذاته، وهو أمر لم تعِهِ الأطراف المتصارعة جميعاً.

٧ ـ إن سياق فوضى الصراع ينسحب إلى إنتاج ظواهر غير متوقعة، تتمخض عن وقائع تتجاوز حدود الحسابات التقليدية، وهي بسبب الطبيعة الخاصة لسورية في الإقليم وفي الداخل سرعان ما تتأتى عنها وقائعُ تعيد التأثير في العالم والإقليم وفي الجغرافيا السياسية التي صنعت الدول بما فيها داخل سورية، التي غدت بعد كل ما جرى تعيش ـ حتى لحظة كتابة البحث ـ تفتتاً قد يصل إلى التقسيم، وهو ما سيؤدي «بأثر الانتشار» إلى انتشار عدوى التفتت والتقسيم في المنطقة بأسرها. وهذا ما سنفيض في شرحه معتبرينه جوهر بحثنا.

فرضية منهج البحث: تقوم فرضية منهج البحث على أن اعتبارات «طبيعة الأشياء» السورية، لم تُفْضِ ـ ولم يكن لها أن تُفضِ ـ إلى صراعٍ من النوع الذي يمكن التعامل معه وفق المنهج الاستقرائي ـ التاريخي، والذي نعرفه بالمقارنات التاريخية، فضلاً عن أن السياق الدولي كان معنياً في صيغته الأمريكية «لدى المحافظين الجدد وبقاياهم وورثتهم في الخارجية الأمريكية رغم حكم الديمقراطيين» بالعماه (Chaos)؛ أي بالفوضى العمياء التي لا يمكن تنظيمها، بل بفوضى من النوع العماهي، التي تنظم نفسها بنفسها، بتغذية خلفية راجعة تراها خلّاقة، وفقاً

لما ينص عليه القانون الثاني للديناميكا الحرارية (الترموديناميك) كمبدأ أساسي يقول: إن أي تغير يحدث تلقائياً في نظام فيزيائي لا بد من أن يصحبه ازدياد في مقدار «إنتروبيته»[1] أي في مقدار الفوضى العارمة التي تحدث فيه. إذاً الفكرة تتمثل بأنه لكي يحدث التغيير لا بد من عماءٍ وفوضى عمياء.

التغذية الخلفية الراجعة ـ صورة

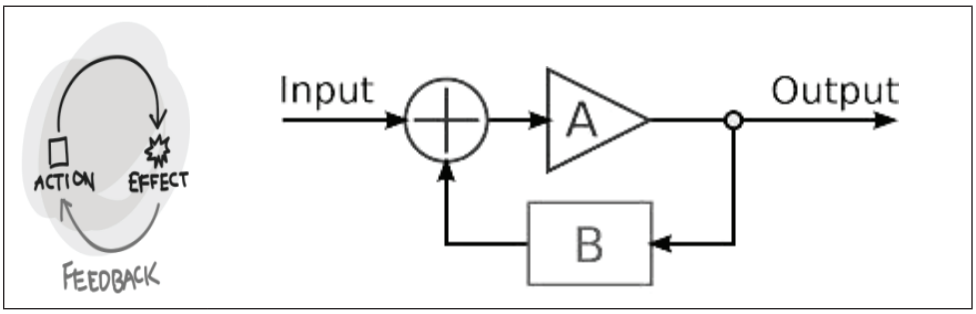

وبتضافر العاملَين الذاتي «السوري وطبيعته» ومناخ الفوضى الأمريكي تعزّز تحوُّل الصراع السوري إلى صراع عماهي (Chaotic) وهنا لم تعد للاستقراءات التقليدية أو للتوقعات النمطية أي أهمية قياسية (Standard). فواقع الحال أن الحالات العماهية تنتهي إلى مناهج ما فوق حداثية.

وقطعاً للالتباس، فربما يرى بعضهم في ما سنطرحه هنا من منهج منفردين فيه في عالمنا العربي، ضرباً من تمثّلات ما بعد الحداثة التي تعتمد النسبوية التي تلغي أي يقين والتي تؤدي إلى البوهيمية والعبثية السياسية وتحيل كل القضايا على اللامعنى، وهو ليس ما سوف ننتهي إليه هنا، لأننا نعتبر أن منهج البحث في وقائع عماهية، سينتهي إلى التالي:

---

(١) تعني الكلمة (الاعتلاج) وأصل الكلمة مأخوذ عن اليونانية ومعناها «تحول عنيف على غير ما هدى». يميل أي نظام مغلق إلى التغير أو التحول تلقائياً بزيادة أنتروبيته أي عماهه حتى يصل إلى حال توزيع متساوٍ في جميع أجزائه، مثل تساوي درجة الحرارة عند خلط الماء البارد بالساخن، وتساوي الضغط، وتساوي الكثافة وغير تلك الصفات. وقد يحتاج الوصول إلى التوازن في تعميم الفوضى على الجميع بعضا من الوقت.

مثال على ذلك سنلقي قطرة من الحبر الأزرق في كوب ماء، سنلاحظ أن قطرة الحبر تذوب وتنتشر رويداً رويداً في الماء حتى يصبح كل جزء من الماء متجانساً بما فيه من حبر وماء، فنقول إنَّ أنتروبة النظام تزايدت أي أن فوضاه قد تعممت وأصبحت في كل مكان. أي أن مجموع إنتروبية (فوضى) نقطة الحبر النقية مع إنتروبية الماء النقية تكون أقل من إنتروبية النظام «حبر ذائب في ماء». فمآل العماه في الحبر والماء المخلوطين هو انتروبية أكثر أي فوضى عمياء أكثر، ففوضى ـ فوضى يساوي فوضى أكبر ولا رجوع عنها، فإذا أردنا فصل نقطة الحبر ثانياً عن الماء ليصبح لدينا ماء نقي وحبر نقي فتلك عملية صعبة ولا تتم إلا ببذل طاقة. فنقول إن حال المخلوط له إنتروبيا كبيرة وتالياً فاختلاط الناس بعضهم ببعض شعوباً ودولاً مع حروب وخلافات هو أعلى درجات العماه...

١ ـ أن معاملات الميكرو (Micro) في أي فعلٍ صراعي؛ أي الوقائع الصغرية المتفلّتة من الضبط، هي الأكثر فاعلية في الفهم من الوقائع الماكروية (Macro) «الكبرى» التي تكون مناسبة لرؤية اتجاه المستقبليات بناء على تحليلات تاريخية نمطية واستقرائية تفيد ـ فقط ـ في التعامل مع المشكلات الناجمة عن منظومة مستقرّة وليس بالتعامل مع منظومة عماهية[٢].

٢ ـ من المعروف «إبيبستيمولوجياً» أن وقائع العماه «تُفهم»، أكثر منها تُفسّر، بسبب طبيعتها اللاقياسية. وبين الفهم والتفسير مسافة لا تسمح للتحليل الاستقرائي والتاريخي بالعمل في عمق الظاهرة.

٣ ـ تؤول الظواهر العماهية إلى منهج مشابه للمنهج الفيزيائي الذي يتعامل مع الفيزياء الكوانتية «الكمومية» حيث يتم:

أ ـ تجاوز المنهج الاستقرائي في قراءة المستقبل وفتح بوابة الاحتمالات.

ب ـ اعتماد مبدأ كمومي لا يرى الأحداث بداية تفلّتها ومسارها قابلة للقياس الدقيق وفقاً لمبدأ: «الكون كله يلعب النرد» ويصيبنا بالاضطراب أحياناً عبر رمي النرد في مكان لا يمكن رؤيته فيه؛ أي أننا لن نفهم الأحداث ولن نستطيع ضبطها بمقياس. «الفهم» الكمومي للعالم سيخبرنا بأنه لا يوجد شيء حتمي، وتالياً كل الاحتمالات في فضاء العماه ممكنة.

ج ـ أننا لا نستطيع أن نعرف بالتأكيد نتائج ما سيحدث أو ما لن يحدث استناداً إلى المعلومات المحدودة التي نملكها أو لا نملكها. فكل حقيقة تحليلية تُقابلها حقيقة معاكسة وهي أيضاً حقيقية[٣]، وحيث الكلّ ليس مجموع أفراده وعناصره بل شيء آخر.

د ـ أقصى ما يمكن أن نفعله أنه يمكننا أن نعيّن احتمالية حصول شيء ما أو احتمالية تطوره مع الوقت.

هـ ـ للتنبؤ بالأحداث الجيوبوليتيكية يفرض علينا أن نكون موجودين أيضاً في الماضي والحاضر والمستقبل لكي نستعد لعالم لا نعرف عنه شيئاً بعد. وهذا طبعاً يعني أن لا تنبؤ.

و ـ كل الاحتمالات مفتوحة وستتعايش المتناقضات والوقائع غير المتوقعة والتي لا يبدو ـ للتو ـ أنها ستعيش بعضها مع بعض.

---

(٢) يعاني الفكر مشكلة مقاربتين: الأولى تناول الأحداث بصورة **ماكروية**، أي بالتعامل مع الظواهر من المستوى العام دون الدخول في التفاصيل، وهو ما يضم القِيم والأعراف والسياسات والقوانين العامة أيضاً... بينما يدخل **الميكرو** في التفاصيل الدقيقة. فإذا كانت المعرفة هي بالكليات، أي بالماكرويات، فإن المعرفة لدى باشلار هي بالجزئيات، أي بالميكرويات. وفي المعرفة العماهية يولى للميكرويات أولوية على استقراءات الماكرويات.

(٣) هذه هي فلسفة الكوانتم حيث الميكرو بلا قوانين وعما هي (Chaotic) بينما الماكرو يخضع للقوانين. هذه المفارقة تجعل الحياة بالفوضى... والتنظير بالقوانين. وهذا يعني أن الوقائع تسير في اتجاه وبحثها سيسير في اتجاه لا يطابقها.

تقول الكوانتا إن الحقيقة وعكسها يتواجدان معاً وكلاهما وقعان. وأن الانسان هو الذي (يخلق) الوجود. نعم يخلق الوجود كتابع موجي ـ جسيمي تارة (تملك).

أولاً: سورية في كمين الفوضى العمياء

١ ـ مُقاربة سياسية لتطبيق منهج العماه

بـ «فهم» يقارب تخوم ما يتجاوز التفسير، دخلت سورية الفوضى. كانت حسابات كل الأطراف لا تُدرك مًا أسميناه آنفاً «طبيعة الأشياء». فالجميع كان يرسم سلوكه على تحليل نمطي لا يقارب طبيعة تلك البلاد ومآل صراعاتها الذي عرفناه لاحقاً. ما جعل كل التوقعات التي رسمها الأطراف تذهب إلى ما هو أبعد وإلى ما يدعى في نظرية العماه: الوقائع غير المتوقّعة. أو ما يدعوها باحث رصين كنسيم طالب. في علم اللامتوقع بـ «البجعة السوداء»؛ وتعني كل الوقائع التي تكون متوافرة كاحتمالات ولا تراها العين النمطية:

أ ـ فالنظام السياسي كان يرى أن من طبيعة الواقع السوري أن مآل الصراع سينتهي به إلى تعيين الصراع وفق ثنائية: «بينه/وبين القاعدة»، فانتهى إلى صراع بين شظايا لامتناهية من الثوار وشُذاذ الآفاق ومجموعات ما قبل الدولة «العشائر والقبائل ووقادة الحارات...» ومجموعات إسلامية تمولها وتدير أغلبها قوى إقليمية ودولية. والأخطر كبجعة سوداء بروز «داعش» ضمن قوى الصراع وهي ظاهرة من ظواهر «الطفرات المتنحية» والتي تكبر وفق نظرية العماه خارج الحسابات بأثر الانتشار (Spill Over Effect) أو وفقاً «للتراكبات» الحدثيّة التي تنتج طفرات غير محسوبة بالقياس التقليدي[٤]. والواقع هنا أن النظام السياسي في دمشق قد قرأ الأحداث بصورة نمطية يغلب عليها استدعاء الماضي (أي المعركة مع الإخوان المسلمين (١٩٧٨ ـ ١٩٨٣)) فحاول تكرار التجربة من دون ملاحظة أن كل مقاييس المقارنة لم تكن متوافرة فوقع في كمين إعادة تكرار التاريخ الذي انتهى به إلى مواجهة العماه.

ب ـ وواقع الحال أن التبني «الماكروي» لدى النظام السياسي لما درجت عليه طقوس ومواريث الدولة الحديثة، بدا بشكل «خام» ومنها أن ما يَحسم أي صراع هو بالمآل الأخير ميزان القوى، فكانت قراءته الماكروية هذه مطباً جعله يدخل في دوامة «ميكروية» تمثلت بموازين القوى الإقليمية والدولية والقوى المتشظية الداخلية وامتداداتها الخارجية، ودوافعها الميكروية «كالحقد، ودورة العنف، والانتقام، وتنامي الدافعية الاستشهادية، واستدعاء اللاوعي الجمعي ممثلاً بالنمط العريق[٥] (Arche Type) لدى فئات اجتماعية دينية ترى **الخلافة** خلاصاً يستدعي القتال حتى الموت...»

---

(٤) يتجاوز تحليلنا هنا نظرية المؤامرة التي تقول بالصناعة المسبقة لداعش من أي طرف من الأطراف.

(٥) النمط العريق: يتواجد مفهوم النمط العريق في المجالات المتعلقة بالسلوك والنظرية النفسية الحديثة، والتحليل الأدبي. ويمكن أن يكون النمط العريق عبارة أو نمطاً من السلوك، أو نموذجاً أولياً تنسخه أو تحاكيه عبارات وأنماط سلوك وأجسام أخرى؛ وهي فكرة فلسفية أفلاطونية تشير إلى أشكال نقية تجسد الخصائص الأساسية للشيء؛ فكرة لاواعية موروثة بشكل جماعي، نمط فكرة أو صورة... إلخ، وهو موجود عالمياً في نفوس الأفراد، كما في علم النفس اليونغي، أو أنه رمز أو فكرة تتكرر باستمرار في الأدب والرسم أو الأساطير (هذا الاستخدام للمصطلح مأخوذ من كل من الأنثروبولوجيا المقارنة ونظرية النمط العريق اليونغية). يقول عنها يونغ: هي آرائي عن «بقايا قديمة»، اسميها «الأنماط العريقة» أو «الصور =

٢ ـ النمط العريق

هو كل التمثلات اللاواعية، أي ما يدخله البشر أفراداً أو مجموعات في لاوَعيهم من رموز أسطورية أو شبه أسطورية لأفراد أو مجتمعات ماضية «سمتها الأخلاق الصرف والهناء والتعبد المحض والابتعاد عن الأذى أو الماديات...». هذا التصور عن النمط العريق هو تصور مبتغى بمعنى أنه ما يجب أن يكون متجسداً في ماضٍ سحيق لا يمكن التّماس معه اليوم، إلا باستعادته حاضراً، ولا يمكن التّماس معه لاختباره. هؤلاء الذين يتمثلون هذا النمط العريق في اللاوعي ويريدون تحقيقه في وعيهم وواقعهم الحاضر لا يقرؤون التاريخ وإذا قرؤوه فمن أجل ما يفيدهم لتعزيز صورة النمط العريق لا لتهديمها أو حتى لاعتبارها موضع بحث أو تقص. هؤلاء يعيشون في عالم ماضوي الحاضر لديهم في أقصى تجلياته انبعاث لذلك الماضي. يعيشون في الحاضر وعيونهم شاخصة نحو الماضي المتصور المنقول بصورته الزاهية.

ـ في النمط العريق تتحقق الهناءة والانتظام النفسي المسبق الصنع في اللاوعي وفيها يحقق المرء أو الجماعات التوازن في عالم البشر يتم تحويله إلى عالم من الملائكيات. وتالياً يتم الهروب من الواقع إلى المأمول «عبر تصويره أسطورياً».

ـ النمط العريق يشكل البناء التحتي (Substratum) المشترك للجماعات البشرية وعلى أساسه يبني الأفراد المنضوون تحته وفي هذا البناء تجربة حياتهم المقبلة؛ إنه الهوى الذي ينقله من الفكرة إلى الواقع ولهذا تراه يلح في تطبيقه كربط بين الهوى... والعالم الفيزيقي.

هنا تغدو الخلافة الإسلامية هي النمط العريق الذي انبعث من داخل العماه (الفوضى العمياء) التي ابتكرتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ولعبة البحث عن مكان «لخلافة إسلامية» قد تكلف المنطقة وسورية بالذات سنين طويلة من الفوضى والاضطراب وقد يمتد الأمر ليطاول جزءاً كبيراً من العالم، وسيترافق معه سمعة تتداعى عالمياً عن الإسلام والعرب ستكون تداعياتها الارتجاعية مؤلمة، فضلاً عن تعزيز حال الدارة المعيبة[٦] التي تعيشها البلاد، وتدفعها نحو المزيد من الضعف، فيما تُهيئ حال النمط العريق لترسيخ «دولة» أو ما يشبه من كيان يصبح مع الوقت دولة ويدفع التفتت الذي تعيشه سورية إلى انقسامات وجيوبوليتيك جديد.

= البدائية»، كانت تنتقد باستمرار من قبل الناس الذين يفتقرون إلى المعرفة الكافية من علم النفس من الأحلام والأساطير. وغالباً ما يساء فهم مصطلح «النمط العريق» على أنه يعني بعض الصور الأسطورية المحددة أو الأفكار، ولكن هذه ليست أكثر من تمثلات واعية. لا يمكن أن تكون هذه التمثلات المتغيرة موروثة. النمط العريق هو الميل لتشكيل مثل هذه الأفكار ـ التمثلات التي يمكن أن تختلف كثيراً في التفاصيل دون أن تفقد النمط الأساسي. والنمط العريق هو وجود اتجاه لتشكيل مثل هذه التمثلات للبواعث ـ والتي يمكن أن تختلف كثيراً في التفاصيل دون أن تفقد النمط الأساسي... وهي في الواقع اتجاه غريزي» وهكذا، يتم تنشيط النمط العريق للبدء بقوة لتوفير انتقال هادف... مع «طقوس العبور» من مرحلة واحدة للحياة إلى أخرى. <https://en.wikipedia.org/wiki/Archetype> (من ترجمة المؤلف).

(٦) سنشرحها لاحقاً.

أ ـ المجموعات المنتفضة: وهي ليست بالأصل متجانسة أو ذات منتظمات نمطية «أحزاب، نقابات، تشكيلات متجانسة فكرياً...» مما لم يجعلها «قوىً» بل كانت تشكيلات عماهية ـ غرائزية أغرقتها الأخيرة في مزيد من العماهية، كانت ترى حساباتها بأشكالٍ متشظيّة، بمقاييس نمطية تستدعي نماذج ثورية تصوّرية من التاريخ وتعتقد أن المسار السوري سيؤول إليها. فهي **تارة** تريدها ثورة فرنسية، و**أخرى** بلشفية، و**ثالثة** سلفية، «في استدعاءات نفسية أكثر منها تحليلية أقرب إلى «الاستمناءات» الثورية والسلفية واللاتاريخانية وغير المنفتحة على تجربتها الفذة أي التي تشكّل ذاتها»، و**رابعة** انتقامية ثأرية بلا أفق أكثر من الغرائزية... إلخ، ما جعل الحراك لا ينتج قيادات ولا يعرف مساراً بل يتخذ حال هلامية وسيولةَ العشواء المتخبّطة. وثمَّ يخرج على حالته الوطنية «في لحظة البداية» لينضوي تحت تأثيرات التداخلات الخارجية فيقع في مفارقة الوطني الذي أصبح تابعاً أو مرتهناً.

والواقع أن هذه الرهوط على اختلاف مشاربها لم يكن لها إلا أن تقع فريسة التمظهرات الإسلاموية التي غطت على المناداة الأولى بدولة مدنية ديموقراطية على غرار الدول العصرية؛ والسبب في ذلك يكمن في الوقائع الميكروية التي تتجاوز العناوين الماكروية لدُعاة الديموقراطية كأفضل نظام سياسي عصري. فوقائع **العقل المكوِّن** أي «**العقل الأساس**» تستدعي في اللحظات الحرجة «كالثورات والكوارث والفوضى...» كل مكونات اللاوعي الجمعي الديني في أبلغ تجلياته الماضوية. وتالياً في ما يُفترض «ماكروياً» بحراك سياسي ينزع نحو الديموقراطية أن تكون متجهة شُعاع تقدّمه نحو الأمام فإن متجهة الحراك السوري الميكروية قد انبرت في اتجاهات عشوائية محصلة قواها الإجمالية نحو الخلف، بل نحو عهود سحيقة.

ب ـ أبدت القوى الإقليمية والدولية المُتداخلة نوعاً من «الماكروية» في التداخل بالأزمة السورية، كلٌ لاعتباراته ومصالحه، إذ بنت تحليلاتها على اعتبارات متداخلة بين الحسابات الاستقرائية أو البرانية «الإكسيتورية»، التي غدت معززة للفشل في حسم الصراع السوري لعدم قراءته قراءة عميقة تستند إلى قاعدة : أن المعرفة الدقيقة ليست بالتجريد والكليات ولكنها فعلياً تكون بالتفاصيل والجزئيات، وهي ما ثبت أن هذه الدول لا تعرفها واستهانت بأهميتها. أضف إلى ذلك المخاطر المترتبة على الميكروية في الواقع الدولي التي لم تكن ضمن الحسابات الماكروية التي بدت ساذجة ونمطية وتسطيحية بشكل لافت.

٣ ـ واقع اللاقطبية المعزّز للعماه

وقعت سورية في كمين استحقاقات صراعات اللاقطبية الذي عرفه العالم بعد عشرين سنة من انهيار الاتحاد السوفياتي، وعدم قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بوحدانية القطبية العالمية، حيث نتفق هنا مع ما كتبه ريتشارد ن. هاس[٧] بما مفاده أن القرن العشرين بدأ متعدد الأقطاب على

(٧) ريتشارد ن. هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية (Council of Foreign Relations) في عام ٢٠٠٩.

نحو واضح، ولكن بعد حوالى خمسين عاماً وحربين عالميتين وصراعات كثيرة أصغر، نشأ نظام ثنائي القطبية، ثم مع نهاية الحرب الباردة أخلت القطبية الثنائية الطريق للقطبية الأحادية؛ كنظام دولي تهيمن عليه قوة واحدة. لكن «لحظة أحادية القطبية» عرفها العالم منذ سقوط جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي، وكانت ـ برأينا ـ محض لحظة! بالقياس التاريخاني؛ ففي ذلك الوقت كانت الهيمنة الأمريكية حقيقة واقعة لكنها استمرت فقط خمسة عشر أو عشرين عاماً، وبمقياس التاريخ كانت هذه مجرد لحظة!

فالقوى في لحظة الانفجار السورية كانت موزعة بما لم يسمح بأي تعاون عالمي، بل امتاز بالعماهية المتراكبة.

كان النظام متعدد القطبية يمكن أن يكون تعاونياً، بل يحتمل حتى التناغم بين القوى حيث يعمل فيه عدد قليل من القوى الرئيسة وفق قواعد مستقرة ويُعاقب من يخترق تلك القواعد، كما أنه يمكن يكون أكثر تنافسية ويدور حول توازن في القوة. ويكون أكثر اتجاهاً للصراع عندما يختل هذا التوازن. لكن اللاقطبية لا تتمتع بأي مما سبق. فإذا كان نظام القطبية الثنائية يصلح للاعتبارات الماكروية ويمكن ضبط متوقعاته بالاستقراء أو المنهج التاريخي، فإن اللاقطبية غدت أقرب فأقرب إلى الميكروية حيث السيولة الدولية بلا ضوابط كافية لرسم أي صورة استقرائية خارج حدود الاحتمالية المفتوحة للعماه.

اللاقطبية لم تعيّن قوىً يمكن الركون إلى انتظام قواعدها فهي ذات تحولات عنيفة وسائلة؛ فالقوى الرئيسة لحظة انفجار الأزمة السورية قد كانت: الصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وورسيا والولايات المتحدة ودول البريكس الصاعدة. وتضم أكثر من نصف سكان العالم وتستحوذ على ٧٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و٨٠ بالمئة من الإنفاق العسكري. ومع ذلك فقد كانت ثمة مراكز قوى أكثر كثيراً من هذه الأقطاب وهي ليست من دول قومية، بعضها أرخى بظلاله على الأزمة السورية بشكل مباشر أو غير مباشر.

ففي هذا النوع من النظم اللاقطبية تكاد الدول القومية أن تفقد احتكارها للقوة. فالدول التي تنشأ فيها نزاعات كسورية سرعان ما تجد نفسها تواجه التحدي الآتي من الأعلى من قبل المنظمات الإقليمية والعالمية ومن أسفل من قبل الميليشيات ومن الأجانب ومن قبل المنظمات غير الحكومية.

فالقوة قد غدت موجودة بين أيدٍ عديدةٍ وفي أماكنَ عديدة. فمنظمات كثيرة غدت في قائمة مراكز القوة المؤثرة، بما في ذلك منظمات دولية مثل «الأمم المتحدة» ومنظمات إقليمية مثل «الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي»، وتلك المنظمات الوظيفية كتلك التي أشرفت لاحقاً على نزع السلاح الكيميائي السوري. وهناك كيانات أخرى يجب ألا تغفل وكوسائل الإعلام العالمية «الجزيرة وBBC والعربية وFrance24...» وقوى عسكرية لا لدولة «كحماس وحزب الله وميليشيات محلية» وأحزاب سياسية وحركات ومؤسسات دينية ومنظمات إرهابية «القاعدة» ومنظمات غير حكومية... كلها تداخلت في الأزمة ميكروياً ما أخرجها خارج أي آفاق مضبوطة.

كما يجب ألا يخفي علينا حسابات الهبوط النسبي والأفول في موقع الولايات المتحدة في العالم وما يصاحب هذا من هبوط واضح في النفوذ والقدرة على الفعل وتالياً فتح المجال أمام مزيد من الفوضى، فالمزيد من الميكروية وعدم التعيين.

تدعم اللاقطبية الفوضى في سورية بطريقتين أساسيتين: **أولاهما**، أن الكثير من التدفقات عبر الحدود تأخذ طريقها خارجة على سيطرة الحكومات ومن دون معرفتها، وأحياناً بالتخادم معها ما يوصل بالنتيجة إلى استقلالها عنها. ونتيجة لذلك، فإن اللاقطبية قد حدَت من نفوذ القوى الرئيسة، و**ثانيتهما** أن تلك التدفقات نفسها غالباً ما تدعم من قدرات أطراف يصعب حصرها وتعزز العماه وتأثيرات الميكرويات على الماكرويات.

لقد أصبح من الظاهر بشكل متزايد أن كون دولة ما أقوى دولة في العالم لم يعد يعني امتلاك احتكار قريب للقوة، فقد أصبح أسهل من ذي قبل بالنسبة إلى الأفراد والجماعات أن يراكموا ويوظفوا قوىً مؤثرة. وعليه، فالقوة العظمى هنا تأفُل ولا تنتهي والقوة الناشئة في ثنايا اللاقطبية تتمادى.

إن العالم المتزايد في توزيع القوة على فئات صغيرة ومنفلتة من عقالها في حال عدم القطبية ستقع أغلب آثاره السلبية على القوى العظمى كالولايات المتحدة لاحقاً وهي قد كانت تنفرد لحظة الأزمة السورية بقطبية شبه واحدية، وهو ما جعل من الصعب على واشنطن أن تتولى القيادة في تلك المناسبات التي تتطلب منها أن تشجع الاستجابات الجماعية للتحديات الإقليمية أو العالمية. فمع وجود أطراف كثيرة تمتلك قوة واضحة وتحاول أن تمارس نفوذها سيكون من الأصعب أن تبني استجابات جماعية وتجعل المؤسسات تقوم بعملها، وهنا نشأت خلافات وقوى وجدت لنفسها فرص تشكيل منظوماتها خارج أي ضوابط ومع الوقت أصبحت أمراً واقعاً وفرضت نفسها كجزء من السياق العالمي سواء كوجود أو كخطر «داعش نموذجاً».

٤ ـ مخاطر الهيولى الدولية

إن قياس فاعلية وكفاءة أي قيادة دولية يكون بقدرة الدول العُظمى على رسم قواعد النظام الدولي أولاً ثم أداء وظيفة وضبط الصراعات الدولية، ومن ثم السيطرة عليها أو حتى منع حدوثها، بأعلى درجة من الفاعلية، وأقل قدر ممكن من التكلفة. لكن خبرة عقدين ونصف العقد الماضيين تكشف عن فشل واضح في فاعلية القيادة الأمريكية، بأداء أي من المسؤوليتين السابقتين، وعجز روسيا عن أن ترتفع من دولة إقليمية إلى عظمى وتعديل اللعبة، وإحجام الصين عن المواجهة بمستوى دولة عظمى... ما عنى عدم وجود نظام بل حال من الهيولى الدولية السائلة؛ فلا مجال لقبول بانفراد قطب واحد، وليس ثمة منظومة تسمح بقسم العالم إلى قطبين ولا خبرة أو إمكانية لقبول عالم متعدد الأقطاب.

هذه الهيولى العالمية تعني استمرار الصراعات بضراوة في أماكن كانت في الماضي كالشرق الأوسط مناطق اختبارات النفوذ وأحياناً الصراع عبر طرف آخر «إسرائيل....» لتصبح مناطق احتراب، كما هي الحال في سورية، ولسنوات عدة.

هنا ستغدو نزعات الحرية التي ينادي بها الناس **طبيعية وأنتروبية** في آنٍ وهي تقتضي بدورها ـ الأنتروبية العالية أي فوضى بلا حدود.

هنا وللأسف ستغدو الحرية تعميماً للفوضى والعماه... وستكون كل الشعوب في حال فوضى عمياء.

هكذا إذاً خُلق العماه فسار بسورية في دارة مُعابة (Vicious Circle) كحلقة مُفرغة لا تعرف مبتدىً من منتهىً.

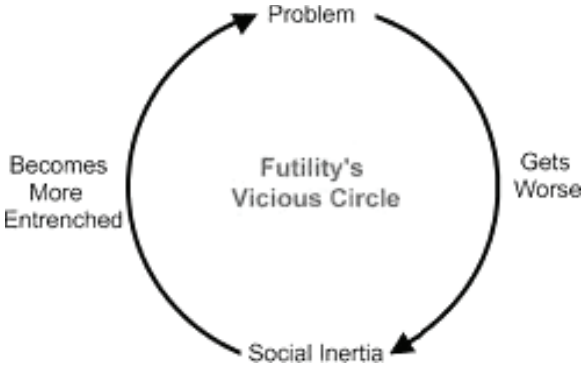

هذا الصراع لم يكن له أن يُبشّر بأنه سيتوقف إلا إذا توافقت القوى الدولية على أن ظهور داعش يستدعي تعديلاً في قواعد الصراع والاحتراب.

كان واضحاً أن عدم القطبية سيولد مزيداً من عدم القطبية، ونتفق هنا مع ما قاله المنظر في العلاقات الدولية هيدلي بول (Hedley Bull) من أن السياسة الدولية في أي لحظة هي مزيج من الفوضى والنظام والمسألة هي التوازن والتوجه، لكن لحظة الفوضى قد تغلّبت على لحظة النظام في الأزمة السورية فانتهت إلى سنوات من التخبّط غير المفضي إلى حلول وبلا أفق. وهنا كان لا بد من بجعة سوداء جديدة تمثلت باللامتوقع وهو التداخل الروسي من خارج السياق المحسوب دولياً بوزن لا يزال صاعداً لقوة غير عظمى اقتصادياً ولكنَّها عظمى بالقوة النووية، لتنسج لامتوقعاً آخر وهو القاعدة العسكرية الروسية في سورية، وهي مسألة عزّت منذ استقلال سورية ومنذ خروج سورية نهاية ١٩٥٧ من النفوذ الأمريكي؛ فالنظام اللازم للاستقرار كان واضحاً أنه لن ينشأ من تلقاء نفسه. وعلى الضد من ذلك، فإن ترك عالم عدم القطبية لنهجه الخاص سيجعله يصبح أكثر تعقيداً مع مرور الزمن. فتفشي الفوضى سيفرض على النظم التي تتكون من عدد كبير من الأطراف أن تتجه إلى مزيد من العشوائية والفوضى في غياب التدخل الخارجي. وهنا جاء التدخل الخارجي

اللانمطي واللااستقرائي بدون غزو متمثلاً بمظلة روسية لم تكن كل السياقات تتوقع الوصول إليها بالشكل الذي تبدت فيه.

٥ ـ مدخل إلى احتمالات مآلات الصراع

إن نهاية الأزمة السورية قد تُرسم على مرتسمات عدة وقائع:

الأول، واقع مآل الصراع طويل الأمد بين القوى المتفلتّة والناشئة من خارج السياق ومنها داعش.

الثاني، القسمة العالمية لجغرافيا الصراع الإقليمي والدولي وبخاصة أن الصراع السوري قد فتح الآفاق على طي يالطا وقسمتها والبدء بترسيم يالطا جديدة! على إيقاع العمليات العسكرية والأدوار الدولية إضافة إلى أولوية قسمة الغاز وخطوط نقل الطاقة عبر سورية والعراق وتركيا. فضلاً عن احتمالات صراعات الدول العظمى على المعركة ضد داعش وتالياً على يالطا جديدة في المنطقة.

الثالث، التداعيات المترتبة على احتمالات أنصاف الحلول التي تترتب على تداخلات صراعات دولية لفرض النفوذ تستبدل الصراعات الإقليمية بأخرى دولية أو بتضافر الدولية والإقليمية معاً، وتالياً تهيئة المناخات أمام احتمالات التفتت والتفكيك وقيام دول جديدة واضمحلال دول أخرى، خصوصاً إذا تم اعتماد لعبة ميزان القوى الخام.

صحيح أن السياسة هي في المآل الأخير تُحسم لمصلحة ميزان القوى، ولكن ميزان القوى الخام الذي يُضفي معادلة «رابح/خاسر»، خصوصاً عند توافر قوى دولية حاسمة القوة في هذا الاتجاه، قد يبقي على مُعاملات الصراع لعقود طويلة. وهو في أحسن الأحوال في حال إنجازه مهمته ولو بعد سنوات، فإنه سيُبقي المُستتبعات كالجمر تحت الرماد، تاركاً آفاق الصراع مفتوحة لجولات أخرى في المستقبل.

إن ميزان القوى الخام الذي ينهي الصراع برابح/خاسر يتصرف وفق قواعد السياسة الواقعية الكلاسيكية، وهذا تصرّف ماكروي، لكن اعتبارات مُضافة تستدعي «تنقية الخام» واستخدام معادلة «رابح/خاسر/رابح» الميكروية، التي تعني أن الحسم العسكري في لحظة انتهاء لعبته يمكن أن يُجيّر جزءاً من منتوج ربحه لتحقيق مصالحات من موقع القوي، وهو ما يعني تحويل الخاسر إلى رابح. وبغير هذا يصعب في الصراعات ذات البعد الفوضوي والمُغذاة باعتبارات فئوية أو طائفية أو دينية أو مناطقية... إطفاء شُعلة الصراع لأطول فترة ممكنة؛ فالاعتبارات الميكروية تعود في تغذية خلفية راجعة لتعزيز الصراع ولو بأشكال أو مختلفة ولو بعد حين، وبخاصة إذا تم اعتماد الحسابات الخام الماكروية. وهذا ما يحتاج إلى «مشروع» له بُعدٌ تغييري راديكالي ويتجاوز لغة الدولة الكلاسيكية الرقمية الماكروية إلى لغة ««الاحتضان» + الأرقام» وحسابات الدولة معاً و«أشياء أخرى تخص الميكرويات التي تمسّ المواطنين مباشرة».

من أسوأ ما تعانيه الأزمة السورية أنها ناشئة في سياق «استعراف (Cognitive) السياسة» أي سيرورة تعلم السياسة، التي تعرفها حال العرب جميعاً؛ فهم لم يُراكموا تجربة سياسية تُعيّن مصالحهم القومية والوطنية (Raison d'état) وهو ما تعرفه التجربة الغربية التي راكمت الكثير وأرست السياسة الواقعية. وهنا لا بد من أن نذكر أنه عند وجود حدث سياسي يصعب في السياسة الواقعية، ووفقاً للنظرية الوظيفية، أن تتم معالجة الأسباب التي أدت إليه، فهذا من النظرية السلوكية التي تعتقد النظرية الوظيفية أن الحياة الجماعية قد تجاوزتها.

تتعامل السياسة فقط مع الوقائع الجديدة (كما هي) من دون الالتفات إلى أسبابها. مثال على ذلك إذا وجدت حكومة في مجتمعها زبّالاً ونشالاً وأستاذ جامعة ورجل دين وعاهرة... فإنها لا تسأل عن السبب الذي جعل الزبال زبّالاً وأستاذ الجامعة أستاذاً و... إلخ. إنها تتعامل مع أدوارهم وعلاقاتهم بعضاً ببعض وصراعاتهم وتدير هذه الصراعات.

٦ ـ بين المنهجين السلوكي والوظيفي

قبل أن تعصف بنا رياح اللا تعيين المنهجية المتأتية من العماه، فإن ثمة «افتراضية» لتطبيق أحد منهجين كلاسيكيين لحلّ الأزمة السورية، بمسؤولية معرفية؛ إذ هنالك طريقتان ومنهجان للتعامل مع الأزمة السورية، يمكن أن يوضح الفرق بينهما إمكانية ما لحل المسألة السورية عندما يصبح التفاوض هو المادة المنهجية للحل. ولكل منهما مبرراته حيث:

المنهج السلوكي	المنهج الوظيفي
يبحث في «الأسباب» التي أدت إلى الحدث	حل المشكلة من حيث انتهت أي من واقع اليوم.
تحميل كل طرف الآخر «أسباب» الأزمة.	أي حرب هي كالدائرة كل نقطة فيها بداية أي سبب، وكل طرف سيكون سبباً. لذلك يجب إنهاء الحرب من النقطة التي انتهت إليها.
يرى أن إنهاء الأسباب ينهي المترتب عليها «القتال».	التسوية هي «عدالة» اللحظة التي وصلنا إليها.
البحث عن الأسباب يعيد الحق إلى صاحبه	البحث في «الأعراض والواقع» الحالية التي تحيط بالحدث.

باختصار مستقى من التاريخ: إن حرب داحس والغبراء وحرب الثلاثين عاماً كمثالين أنهتهما «جوهرياً» النظرية الوظيفية: بالاكتفاء بحجم القتل والدمار، والتسوية باعتراف الطرفين بالآخر، لكن وصفة البحث عن الأسباب ومن المُسبب، كانت وصفة لاستمرار الحرب.

فمن يود أن يحل مشكلة سياسية ببحث أسبابها وإزالتها فهو قد يكون محقاً من زاوية النظرية السلوكية، لكن السياسة لا تتعامل مع الأمر بهذه الطريقة؛ إنها واقعية إلى الحد الذي يجعلها تتعامل مع الواقع «كما هو». وواقع الحال في الأزمة السورية أن أغلبية سياسيّ المعارضة تغلب عليهم

النزعة السلوكية والأخلاقية، وهي نزعة تصلح للتحليل وللنظرية السياسية والتنظير السياسي، لكنها لا تصلح للممارسة السياسية أو لحل الأزمات.

إن حلّ الأزمات يرتبط ـ عادة ـ في المدرسة الواقعية والوظيفية في العمل السياسي بالعدالة اللحظية، وبعضهم «في الأمم المتحدة مثلاً، يُطلق عليها العدالة الانتقالية، وهي تتعيّن بميزان القوى وببعض «المُلطِّفات» الإنسانية التي تصبح عناوين تُخفي واقع ميزان القوى الذي يحسم مضمون الصورة النهائية للتسوية أو للنظام السياسي الناتج من الصراع. ولسوء الحظ لم يصل المتنازعون في هذه الأزمة إلى هذا الإرث الممتد في التجربة الغربية منذ حرب الثلاثين عاماً والتي انتهت إلى توافق الواقع الأخير.

على السوريين أن يختاروا... والواقع أن حجم الخسارات هو الذي سيجعلهم يختارون، أو أن «حكماءهم» هم الذين سيقطعون الطريق على حرب الثلاثين عاماً.

ثانياً: تأثيرات الميكرويات الدولية

تتداخل الأزمة السورية مع عدة أزمات بعضها إقليمي وبعضها الآخر دولي، ولهذا دعونا ما حدث بكمين استراتيجي وتاريخي، وقعت فيه هذه الدولة التي خرجت لعقود من كونها ممراً للصراعات، ومن كون الصراع عليها، لتكون طرفاً في الصراع على الشرق الأوسط، فإذا بها تعود إلى المربع الأول ويكون الصراع عليها وبها معاً، ولتكون ساحة عمليات الانتقال أو بلورة نظام عالمي جديد، أو ربما ساحة استمرار اختبارات اللاقطبية، ما قد يجعل الصراع طويلاً.

كما أن الصراعات الإقليمية قد لا تفسح في المجال أمام حلول سريعة أو أمام تخليص البلاد من التداخلات؛ فليس دقيقاً أن التوافقات الدولية ستؤول آلياً إلى تراجعات إقليمية باعتبار أن اللاعبين الإقليميين بعضهم يلعب لمصلحته منذ زمن كـ «إيران وتركيا» وبعضهم يستشعر الضعف الأمريكي فتراه يلعب بتمرد لمصلحته (السعودية وإلى حدّ ما تركيا) ولو إلى حين، ما قد يطيل الأزمة السورية.

الواضح أن الذين تدخلوا في الصراع الحالي من الطرف المناوئ للنظام السياسي، وحتى لحظة الانتهاء من كتابة هذا البحث، لا يزالون يتحدّثون عن إنهاء النظام وهي القوى الإقليمية والدولية التي كان طموحها يترجح بين إسقاط النظام وإقامة نظام تابع، أو إسقاطه وإقامة عماءٍ متحرك ولو إلى حين، أو في أسوأ الأحوال تحويله إلى نظام مُحاصصة «طائفي ـ إقليمي ـ دولي». إلا أن التوجهات الحالية تعكس عدم تحقيق أيٍّ من الطموحات السابقة «حتى لحظة الانتهاء من كتابة البحث» والتي فضلاً عن ماكرويتها التي بدت افتراضية وتصورية ذهنية على طريقة «التصور الذهني» لدى علم اجتماع ماكس فيبر، فإن ميكروية الأحداث لم يكن لها أن تحقق ما سبق لأن المتداخلين في مواجهة النظام السياسي لم يكونوا يتمتعون بمقاسمة إرادات متوافقٍ عليها حول اليوم التالي لسقوط النظام، وهو كهدف مشترك لا يُشكل قاسماً مشتركاً لليوم التالي، فلكلّ طرف أهداف تتناقض في أغلب الأحيان مع الطرف الآخر، ولهذا فإن خروجها جميعاً «خاسرة» ـ بخلاف احتمال تقسيم البلاد

الذي قد يكون الرد على الخسارة الآنية والتجسيد لميكروية التداخلات واختلافها في ما بينها ـ هو المعنى الأكثر مُطابقة لواقع الاختلاف في ما بينها.

١ ـ بعض السيناريوهات الميكروية للحل

بعد الدخول الروسي الوازن في تعديل ميزان القوى لمصلحة النظام السياسي، وبالمآل هنا الدولة، بات واضحاً أننا أمام تعديل واضح في معادلة الحل.

إن للأزمة السورية ثلاث معاملات كما هو معروف: (الداخل ـ الإقليم ـ الخارج). وهذه المعاملات يتفرع عنها، بسبب الفوضى المرّة التي رافقتها، ظواهر من خارج السياق أو الظواهر غير المتوقعة كداعش والمجموعات المتقاطرة من خارج سورية إليها ومن غير السوريين.

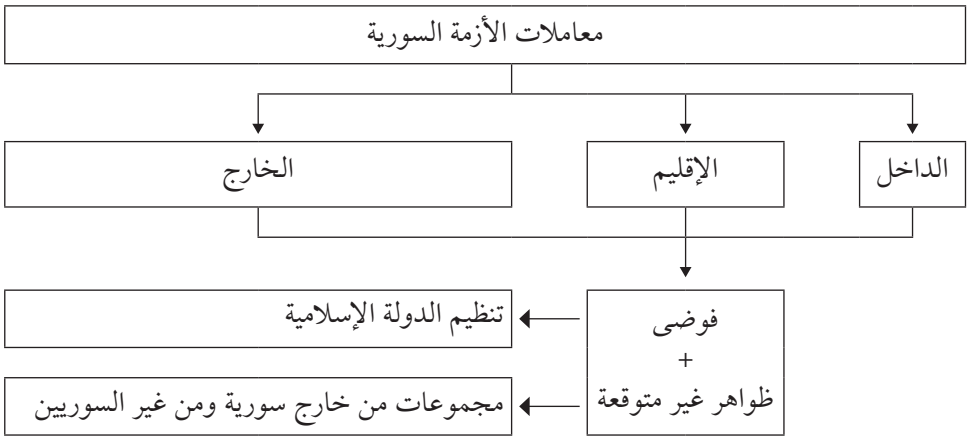

٢ ـ مقاربات

للمُقاربة فهم استشرافي للمقبل وفقاً لمنهجية الكوانتا السياسية وهي هنا بمعنى الميكروية السياسية، آخذينً بعين الاعتبار التداخل الروسي، ثمة مجموعة أسئلة، وليس مجموعة أجوبة، ستكون الأحداث المقبلة هي التي ستجيب عن هذه الأسئلة:

أ ـ الواضح أن هنالك تفاهماً روسياً ـ سورياً «رسمياً» على:

(١) أن الأولوية هي لمكافحة داعش والإرهاب.

(٢) تحجيم خطر «وليس إنهاء» داعش والإرهاب شرط للانتقال السياسي والتغيير السياسي.

(٣) أن هذا التغيير سيكون جذرياً.

(٤) أن هنالك ما يدعو الرئيس الروسي ليضمن حسن تنفيذ وحسن نيات هذه «الوديعة» كما فعل في تجربة سابقة.

وقد تُترك الأمور إلى مفاوضات أو حوارات طالما أن المسألة تتلخص بأن الحكم هو صندوق انتخابات وليس محض موازين القوى. وأيضاً قد تُترك لصراع مرير.

(أ) السؤال هنا الذي يطرح نفسه بإلحاح: هل هذا التفاهم السياسي السوري ـ الروسي متوافق عليه مع الطرف الأمريكي؟

ثم هل هذا التفاهم كلي أم جزئي؟

ـ إذا كان كلياً فنصف الأزمة قد حُلَّت، لأن الباقي من داعش وقوى إقليمية ومتفلّتة... يشكل الجزء المهم في معادلة النصف الثاني. ولكن سياق ردود الفعل لا يبيّن أن هذا الاحتمال قائم.

ـ أما إذا كان التفاهم جزئياً، والعامل الروسي ذهب بعيداً، فالأمر قد يقود إلى صراعات موازية على التوازي مع قتال داعش. وهذا يعني أن هنالك قوى على الأرض لن تستجيب ولن تكون سمةُ الصراع الرئيس هو داعش فقط بل ستتعدد الجهات. وفي هذا سيولة لا تسمح بضبط اتجاهية الصراع وتالياً النتائج.

ـ إذا كان التفاهم جزئياً أو كلياً، فهل تنصاع القوى الإقليمية التي ترسم لنفسها استقلالية في التداخل في الأزمة السورية، وبخاصة أنها تستشعر التردد أو الأفول الأمريكي من المنطقة كالسعودية وتركيا؟ ونحن لسنا مع الرأي الذي يقول بتبعية هؤلاء كلياً للطرف الأمريكي.

(ب) إذا كان التفاهم الروسي ـ الأمريكي جزئياً «وهنالك مؤشرات تقول إن الأمريكيين فوجئوا بالقاعدة الروسية وبحجم الوجود الروسي» فهل يسلّم الأمريكيون والفرنسيون والبريطانيون بالمظلة الروسية أو حتى الأوراسية لسورية؟

إن وصفة كهذه هي وصفة صراع أو ربما تحوّل البلاد من التفتت إلى تقسيم، جراء تفاعلات الصراع الذي قد ينشأ عن تجاوز يالطا إلى وضع آخر؛ فالمعروف أن سورية ككيان سياسي رُسم بعد الحرب العالمية الأولى والمسألة الشرقية، ولكن وضع سورية النهائي من حيث ملاءات النفوذ أو المصالح الغربية عُلِّق في تفاهمات أو اتفاقية يالطا. ولهذا انتُزعت من سورية فلسطين لترك المنطقة مادة للصراع بين العملاقين الروسي والأمريكي الصاعدين آنذاك في وقت لم يحسم كم سيكون لفرنسا من مصالح في سورية وهي الخارجة حديثاً من الحرب العالمية الثانية مثخنة بالجراح. ولهذا كان الصراع على سورية ممتداً من عام ١٩٤٦ وحتى منتصف السبعينيات حيث تحول إلى صراع على الشرق الأوسط وسورية مركزه. ثم عاد إلى صراع على سورية منذ سقوط بغداد.

(ج) السؤال الآن في مشهد التداخل الروسي بسورية: أيُّ معاملات نفوذ وتحالفات نابذة قد تنشأ من هذا المشهد؟ وأي تصارعات سنشهدها؟

قد تكون الأزمة مفتوحة على احتمالات صراعات دولية وإقليمية منفلتة من عقالها على الأرض السورية قد لا نعرف لها منتهىً لأنها ستكون رائزاً ليالطا جديدة أو لاستنزاف دولي ـ إقليمي من نوع غير معهود.

العقبات أمام الحلول هي أيضاً من النوع الميكروي وهذه بعضها:

ـ هنالك دول لا تريد حلولاً شاملة وقد تفضّل حلولاً من النوع التجزيئي وبعضهم قد يرى أن الحلول المقسَّطة أقل تكلفة.

ـ هنالك دول تفضل استنزاف الروس والسوريين معاً في الصراع.

ـ قد تحدث مواجهات إقليمية وربما دولية تفرز أوضاعاً جديدة.

ـ هنالك اعتقاد لدى أطراف أن تعديل ميزان القوى يفرض معادلة رابح/خاسر.

ـ هنالك قادة لدول عظمى يعتقدون أن ترحيل الأزمة إلى ولاية من هو بعدهم أفضل من تحمُّل تبعات حلول لا تنسجم مع زخم خطتهم السياسية، وربما يعتقدون أن وصفة كهذه مناسبة لترك البلاد بحال فوضى تنبري لاحقاً عن حل مناسب.

ـ ستكون مع الوقت ثمة أحداث لا يمكن التنبؤ بها قد تكون هي التي سترسم شكل الواقع الجديد للبلاد.

لسوء الحظ لن يكون هنالك إمكان لوضع تصور نهائي لما سيؤول إليه وضع دولة دخلت مكر التاريخ بواقعها الجيوبوليتيكي وبالصراع الذي آلت إليه. وقد يكون مآل الصراع فيها وعليها بادئة لرسم واقعها الجديد أو للتعايش مع عالم من العماه الطويل الأمد وهو ما لم نعتده وذلك بقراءة من خارج النمطيات السائدة (Out of the Box).

إن تداخل روسيا في المشهد السوري يزيده عماهاً فهي كما أوضحت الأحداث المتتالية ـ حتى لحظة تقديم هذا البحث ـ قد دخلت إلى المشهد السوري بخلاف التوافق الدولي حول طبيعة تكوين معاملات النفوذ على سورية. فهي من ناحية تُطيح ـ بتدرّج ـ تفاهمات يالطا من طرف واحد، ومن ناحية أخرى ترسي النظام السياسي في مواجهة أعدائه، كما أنها تقترح الوساطة لحل سياسي... كل هذا يدخلنا في العماه والكوانتا التحليلية لمشهد اليوم التالي الروسي. فمن ناحية يأتي التداخل الروسي من خارج الصندوق، ومن ناحية أخرى فهو يخلق وقائع جديدة، بناء عليها سيخلق الأطراف الآخرون وقائع موازية... إلخ؛ ما سيعني أن إمكان وضع تصوّر للمشهد المقبل سيكون بطيف احتمالي غير متعيّن أوسع.

إن الصراع على سورية قد يزداد مع التداخل الروسي، وقد تدخل فيه قوى جديدة بأدوار أكثر فاعلية (كفرنسا مثلاً و/أوحتى الولايات المتحدة) كما أن تقويض قوى تعتمد عليها تركيا وقطر والرياض بحد ذاته قد ينعكس على مشهد الحل أو مشهد اليوم التالي في الصراع ومدى تداخل القوى الإقليمية فيه بصورة غير مسبوقة. إضافة إلى أن الوزن الإيراني سيحلّ ثانياً في المشهد بالحضور الروسي مما قد ينعكس على خيارات بعض الدول الإقليمية التي جلّ عدائها ينصب على الدور الإيراني.

إن المشهد يزداد تعقيداً وتزداد الاحتمالية... ويبدو أن العماه إلى استمرار.

ثالثاً: الكوانتية في تحليل المشهد السوري

بعد أن «اجتهدنا» في مُقاربة نظرية العماه في تناول المشهد العماهي السوري، نقوم الآن بمُقاربة متممة وهي مُقاربة النظرية الفيزيائية الكوانتية «الكمومية» تناول مآلات الصراع متعدد الوجوه في هذا البلد.

في الفيزياء الكوانتية عدة مبادئ تبدو غير مُعتادة في المناهج الحالية المستخدمة، وهو ما يُفسر كيف أن التحليل السياسي يميل إلى الجزم وفي أحسن الأحوال إلى الترجيح لاحتمالات استقرائية وهو أمر ينتهي فعلياً إلى خيبات أمل تحليلية تنتهي بالباحث إلى الإسقاط والرغبوية والذاتية في أغلب الأحوال ما يُضعف التعامل مع المشهد بكليّته ومقاربة احتمالاته».

تقوم الفيزياء الكوانتية على الاعتبارات التالية والتي سنستخدمها في تحليل الصراع السوري ومآلاته:

أ ـ أن أي واقع مستقبلي تحكمه احتمالات لانهائية. وتالياً، فإن مستقبل سورية مفتوح على اللامتناهي من الاحتمالات المتوقعة وغير المتوقعة معاً.

ب ـ أن الواقع يحمل نوعين من الحقيقة «الحقيقة ونقيضها» وكلاهما حقائق بمعنى احتمالات ووقائع محمولة على «تابع موجي كمومي «تمك»»، وبتطبيق ذلك على سورية فإن كل احتمالين متناقضين لنهاية أو تحركات الأحداث موجودان.

ج ـ أن أي واقع مستقبلي هو نتاج «تراكب» حالين متعاكستين إذا ما تدخّل ظرف ما كاشف وحاسم وغير مقصود النيّة سلفاً يجعلها بحال واحدة متعيّنة، أي أن كل جزيء كوانتي لحال ما أو حدث حالي أو مستقبليّ لا يزال موجوداً بكل حالاته الممكنة في دفعة واحدة إلى أن يتم قياسه؛ فقط عندما يتم رصده يصبح موجوداً في حال واحدة.

د ـ لقد أصبح هذا المفهوم معروفاً بمبدأ التراكب (Superposition)[٨]. وهنا نقول: إن بقاء سورية موحدةً أو تقسيمها كلاهما أمران متراكبان في المشهد الحالي كوانتيّاً، ولا يمكن التنبؤ سلفاً به، إنما مجريات التدخلات في هذا الحدث الكمومي هي التي ستحرر التراكب ليصبح أحد المشهدين ممكناً. بمعنى أن التداخلات التي تجري في «سيولة» بالمشهد السوري قد لا تسمح بظهور واقع بعينه، ولكن حدثاً بعينه (قد يكون التداخل الروسي، أو الرد عليه غربياً من الناتو أو من تركيا، ورد فعل داعش...) قد يُخرج الاحتمالات المتراكبة إلى حال بعينها. نعم إن توقعاً احتمالياً كهذا لا يشفي عطش التحليل لكنه الأقرب إلى علم اليوم منه إلى ما تم الاعتياد عليه من كلاسيكيات الاستقراء والتوقع.

(٨) «Approaching a Quantum Leap in Computing,» Stratfor (24 July 2015), <https://www.stratfor.com/analysis/approaching-quantum-leap-computing>.

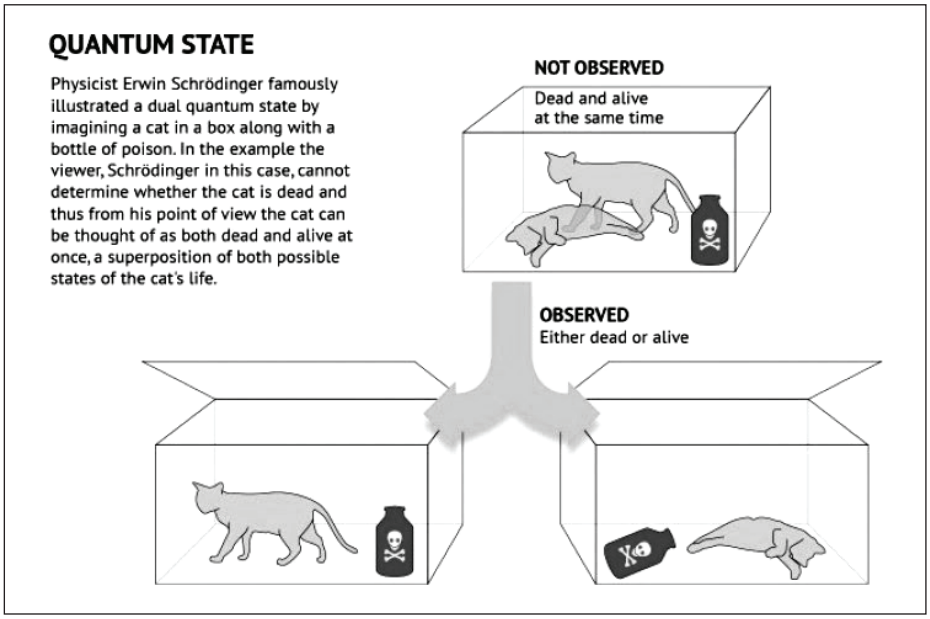

هـ ـ كل حدثٍ مستقبلي هو حدثٌ خاضع لما لم يعتده «الحسّ العام» (Common Sense) فكل الوقائع الجديدة إثر صراع مرير لم تكن من النوع المتوقع وكانت مُخالفة لما اعتاده الجيل الذي واكب الصراع والمراحل الانتقالية. وكذلك سيكون المستقبل الآتي لسورية، فهو سيكون مختلفاً عما ألفه أو توقعه جيل ما قبل الأزمة وجيل الأزمة نفسها، ومشهد «النهايات» سيكون من النوع الذي يشكّل قطعاً إبيبستيمولوجياً (Epistemological Rupture) مع ما اعتاده الحس العام وألفه[٩]. إذ يمكن أن نشهد قطعاً كاملاً بين سوريتي، أو سورية الأوسع والتي تحتوي سورية التي عرفناها أو سوريتين متضايفتين بتعايش أو تعايش صراعي.

(٩) انظر: عماد فوزي شعيبي، **الإبستمولوجية وبعض مسائلها** (دمشق: جامعة دمشق، ٢٠١١)، ص ١٧٥.
أنواع القطيعة الإبستمولوجية:
أولاً: القطع التام: وفيه تنقطع الصلة بين معرفة سابقة ومعرفة لاحقة انقطاعاً كلياً بمعنى أن المعرفة السابقة تصبح ملغية تماماً أمام المعرفة اللاحقة وهذا ما رأيناه في القطع بين باطليموس وكوبرنيكوس حيث اعتبر باطليموس الأرض مركز الكون، فيما اعتبر كورنيكوس وجاليلو الشمس مركز المجموعة الشمسية، والأرض ـ بالتالي ـ جزء من هذه المجموعة وتدور حول نفسها وحول الشمس.
هنا تم القطع الكامل بين منظومة معرفية وأخرى.
ثانياً: القطع بالاحتواء والتطوير: ومثال ذلك القطيعة بين فيزياء نيوتن وفيزياء أينشتاين بحيث أصبحت قوانين نيوتن جزءاً أو حالة خاصة من عمومية قوانين نيوتن.
ثالثاً: القطع بالتعايش والتضايف: ونموذجه القطع بين نظرية ماكسويل حول الطبيعة التموجية للضوء (والتي تفسر ظواهر الانعراج في الضوء) والطبيعة الجسيمية له والتي ظهرت في نظرية ماكس بلانك (والتي تفسر ظاهرة الانتشار وبالتالي ميل السماء إلى لون الزرقة)، وتم القطع بالجمع التضايفي والتعايشي بين النظريتين باعتبار أن الضوء جسيمات (كوانتات) تموجية.

و ـ في نظرية العماه الكوانتية ثمّةَ اعتبارات تؤخذ بجدّية لأثر الانتشار (Spill over Effect)؛ أي لأثر المحيط وتغيُّراتِه في الحدث السوري/ومن الحدث السوري نفسه، ولأثر الفراشة؛ وهو أثر التغييرات الطفيفة في استحداث تغييرات هائلة غير متوقعة، فالأزمة بدأت بأثر الانتشار الآتي من دومينو «الربيع العربي» مشفوعاً بالتغذية الخلفية الراجعة الخارجية وهذا بحد ذاته كأثر مُرجح للأزمة السورية أن ينعكس بدوره على المُحيط الجواري والقاريّ وهو ما نرى تأثيراته حالياً بظاهرة داعش. كذلك فإن أثر الفراشة يمكن أن يُغيّر أيّ توقع نراه حاليّاً مُرجحاً على احتمال آخر. فالأزمة ـ باختصار ـ مفتوحة وهي لم تعدّ أزمة في منظومة بحيث يمكن استخدام الاستقراء والتوقّع عليها إنما غدت لا منظومة الأزمة.

ز ـ لا يجوز التغافل عن أثر الدومينو في المتغيرات السورية «وخاصة بعد التداخل الروسي» وله هنا ثلاثة شروط للتحقق: (١) إمكان توافر بيئة انتشار الحدث؛ (٢) أن تكون المسافات المكانية والزمانية للحدث ومستتبعاته متقاربة؛ (٣) أن تتوافر للأحداث سرعة مناسبة للإنتشار؛ (٤) أن يكون الكيان في المنظومة مستعداً للتأثر بهذه الموجة. وفي هذا السياق فإن موجة دومينو التداخل الروسي المفاجئة والتي تُشكِّل لحظة انبثاقية من خارج سياق الحدث السوري المتعارف عليه بصراع داخلي زائد تداخلات إقليمية «تركية قطرية سعودية إيرانية حزب الله» وفرنسية وبعض بريطانية وأمريكية، وهذه اللحظة الانبثاقية تغيّر المشهد، ولكن انتشار نتائج الحدث الروسي قد يعرقلها تداخل آخر علني أو سرّي مُعرقل أو توريطي في مستنقع «أفغانستاني المشهد»، ورغم أن تواتر التأثير الحدثي الروسي يحدث بمسافات مُتقاربة ـ بخلاف اللعبة الخارجية لمناوئي النظام منذ ٢٠١٢ ـ ٢٠١٤ ـ الأمر الذي يهيئ الحدث الروسي للتأثير الأكبر، كما أنه يتقدم بسرعة مناسبة لتداع نوعي في الجبهات، لكن وجود داعش وتنوع المجموعات القتالية وضغط من يقف وراءها وتوافر العنصر التمويلي الخارجي... إلخ لا يسمح بالتنبؤ المُفرط بالتفاؤل بخصوص التداعي الدومينوي السريع كما أن لا ينفي في الوقت نفسه إمكانية حدوث ذلك.

***

يصعب على الباحث أن يُقدم بحثاً لانمطياً كان يُنتظر من أجوبة عبره، ليتوقع ثناء عليه وهو يضع قارئه أمام اللاتعيّن، ومنهجاً جديداً يُطبق لأول مرة على قضية ساخنة، ولكن البحث يدّعي أنه يتناول قضية ساخنة بعقل بارد ويرى أنه كلما ارتفعت السخونة وزادت برودة العقل كلما كانت «العلمية» أبرز وما يشبه الموضوعية[١٠] متوافرة. وكل ما يزعم الباحث أنه يستطيع أن يجزم به هو: أن عالم الغد لن يكون كعالم الأمس أو اليوم.

(١٠) انسجاماً مع المنهج الكوانتي الذي نتبعه فإن لا موضوعية في العلم لأن تداخل الذات هو الذي يحدد السياق وهو الذي «يخلق» الحدث ويعيّنه.

تعقيب

حسين العودات(*)

جاء في مخطط الندوة أن هدف مركز دراسات الوحدة العربية من عقدها هو فهم ما يجري في البلدان العربية منذ عام ٢٠١١، وتناول المعطيات/الظواهر بالدراسة والتحليل، لتقديم مادة علمية تفهم ما يجري، وأن تجري مقاربة موضوعاتها بنظرة مستقبلية. وقد حددت خطة الندوة بحثاً مستقلاً لكل بلد عربي ومنها سورية، عنوانه من مطالب الإصلاح إلى مخاطر التفكيك، وقد طرح المخطط عدة تساؤلات كان من المفروض أن يجيب الباحث عنها، ولكنه ـ باعتقادي ـ لم يفعل، إذ غرّد بلا منهج أو حسب منهج عدّه مبتكراً، اعتمد قراءة سماها لانمطية، ولم يُجب عن التساؤلات؛ بل لم يحاول الإجابة عنها، وراح بعيداً وخلط الأوراق، وزيَّن بحثه بإدغام بعض الكلمات، وإنشاء مصطلحات جديدة مثل (التغذية الخلفية الراجعة، العماه، الكوانتية السياسية، والتروبيته، معاملات الميكرو، الوقائع الماكروية) وغيرها. ورأى تهميش الأولويات في المنهج المتَّبع (الوقائع الماكروية) وعدم الاعتماد على الشروط الموضوعية (فلا وجود لشيء اسمه «الحقيقة» بحسب رأيه، وأن المعرفة تأتي من الأمور الصغيرة التي سماها «الجزئيات الميكروية)، وليس صحيحاً في نظره أن «لا علم إلا بالكليات»؛ لذلك قال: «إن معاملات الميكرو في أي فصل صراعي، أي الوقائع الصغرية المنفلتة من الضبط، هي الأكثر فاعلية في الفهم من الوقائع الماكروية الكبرى، التي تكون مناسبة كرؤية اتجاه المستقبليات بناء على تحليلات تاريخية نمطية واستقرائية، تفيد فقط، في التعامل مع المشكلات الناجمة عن منظومة مستقرة وليس بالتعامل مع منظومة عماهية».

أي، بصريح العبارة، ليس من الضروري الاهتمام بالأولويات الأساسية ولا بالشروط الموضوعية للحدث ولا بالتحليل التاريخي التقليدي، إذ ينيب عنها التعامل مع الأحداث الصغيرة الميكروية التي هي سبب الأحداث، على طريقة روايات بلزاك الكاتب الفرنسي (الذي كان يهتم بالأشياء الصغيرة).

(*) كاتب وصحفي ـ سورية.

وفي إطار منهج البحث هذا همّش الباحث التفتيش عن أسباب أو خلفيات الأحداث، واهتم بوصف واقعها، وطالب أي تفاوض أن يبدأ من اللحظة الحاضرة ويتجاهل ما قبلها، أي أن لا يقترب الحل المقترح من الماضي أو يبحث عن الأسباب. وقال بوجود إحدى طريقتين ومنهجين للتعامل مع الأزمة السورية وإمكان حلها «عندما يصبح التفاوض هو المادة المنهجية للحل» وهما المنهج السلوكي والمنهج الوظيفي؛ حيث يبحث المنهج **الأول** (أي السلوكي) عن الأسباب التي أدت إلى الحدث، ويحمّل كل طرف فيه الطرف الآخر أسباب الأزمة، بينما يرى المنهج **الثاني** (أي المنهج الوظيفي) لزوم حل المشكلة من حيث واقع اليوم، وإنهاء الحرب من النقطة التي انتهت إليها، لأن التسوية هي عدالة اللحظة.

ويخلص إلى أن وصفة البحث عن الأسباب ومَن المُسبب، كانت دائماً وصفة لاستمرار الحرب، وأن السياسة تتعامل مع الواقع كما هو. وفي الخلاصة، يطالب الباحث بتجاهل مسؤولية النظام السوري في الأزمة الحالية، ومسؤوليته في التدمير والقتل والتهجير والعنف وقدوم المنظمات الإرهابية، وقبل ذلك يعفي النظام السوري من مسؤولية رفض أو عدم تطبيق معايير الدولة الحديثة، وأعني بها الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة وفصل السلطات وغيرها، وكذلك يدعو إلى إعفائه من تجاهل رفضه إصلاح النظام وقبول الحوار مع المنتفضين، أو الاعتراف بالقرارات الإقليمية والدولية والقبول بمناقشة الأزمة من خلالها، وتجاهل قراره الكارثي في استدعاء الميليشيات غير السورية لتدافع عنه، والسكوت عن استباحة الأرض السورية من جانب هذه الميليشيات ومن الجيوش الأجنبية بحجج واهية ومبررات لا تقنع أحداً.

وعن أسباب الانتفاضة يرى الباحث أن كميناً استراتيجياً نُصب للنظام السوري وأوقعه في المصيدة، وهذا الكمين من تخطيط الخارج ومن صنعه وتدخل في الشؤون السورية، وتهيئة مناخ التفكك (بعدما صمدت سورية عشرات السنين أمام الكمائن ولم تتفجر)، وهو يشير بخاصة إلى توافر الاعتبار الخارجي «الذي عزز الشحن والانفجار بالإعلام والتحريض والتمويل والتسليح». وتبنى الباحث بذلك مزاعم النظام السياسي السوري عن أسباب الانتفاضة.

أعتقد، على عكس ما يرى الباحث، أن الانتفاضة السورية لم تكن عند قيامها، صناعة غير سورية، فالتدخل الخارجي جاء بعد أشهر من انطلاقتها وبعدما استخدم النظام العنف؛ فالمتتبع لممارسات النظام السياسي السوري خلال العقود الأربعة السابقة للانتفاضة يلاحظ أن هذا النظام كان أقرب إلى أن يكون سلطة منه إلى نظام سياسي كامل المواصفات التقليدية لأمثاله؛ فهو لم يهتم، مثلاً، بمعايير الدولة الحديثة، فسلب حريات الشعب السوري كلها، من خلال الدولة الأمنية التي أقامها، والتي هيمنت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، فقد منعت السلطة السورية ممارسة ١٠٥ مهن صغيرة وكبيرة إلا بموافقة الجهاز الأمني (من إقامة كشك على الرصيف إلى تعيين الوزير)، وأُطلقت يد هذا الجهاز في اختيار المرشحين للمجالس البلدية ومجلس الشعب، والموافقة أو عدم الموافقة على تعيين الموظف، حتى لو كان بواباً أو

خادماً أو يحمل اختصاصاً نادراً، وكان يمكن عنصر الأمن ممارسة القتل من دون أن يحاكم إلا إذا وافق وزير الدفاع على إجراء هذه المحاكمة، في حين أن الوزير لم يوافق على محاكمة أحد خلال عشرات السنين ولا مرة واحدة. ولجهاز الأمن حق اعتقال من يريد من دون مذكرة قضائية وإبقائه في الاعتقال عشرات السنين، وهذا ما تم تطبيقه فعلاً.

وقد تدخلت الأجهزة الأمنية بكل مفصل من مفاصل حياة المجتمع، فمن المستحيل مثلاً أن تقع مناقصة لأي مشروع على أحد من دون موافقتها، أو القيام بأي مشروع من دون هذه الموافقة، وكان لا بد للخطة الخمسية ومن بعدها للموازنة السنوية لموافقتها كي تصدر. وبديهي أنه لا يمكن تعيين مدير لأي مؤسسة أو معمل أو منشأة أو إدارة أو اختيار نائب أو وزير من دون أن يحظى بمثل هذه الموافقة. وقد تدخلت الأجهزة الأمنية في شؤون القضاء، فكان من المتعذّر صدور حكم قضائي من دون مباركتها، ليس في القضايا السياسية فقط بل في القضايا الاقتصادية والاجتماعية وأحياناً في الشؤون الشخصية أيضاً. واستتبع ذلك أن عم الفساد مختلف جوانب الحياة، من أصغر الأمور والأفراد إلى أكبر القضايا والمسؤولين؛ كما استتبعه تكريس سلّم قيم جديد؛ فنتيجة شرعنة ما سمي الربح السريع (أي ربح الصفقات والربح غير المشروع) غزا نمط الحياة الاستهلاكي عادات السوريين وقيمهم، فزاد مصروفهم أضعاف دخلهم، وهو ما اضطرهم إلى البحث عن إيجاد التوازن في أعمال غير مشروعة. ولم يعد السوريون يهتمون بتقاليدهم الداعية إلى التوازن بين الدخل والإنفاق، كما أصبح التدليس والنفاق والكذب قيماً محمودة إذا أدت إلى فوائد. وزوِّرت الانتخابات ولم تُجرَ انتخابات واحدة في سورية، بلدية، أو نيابية، أو رئاسية، خلال أربعين عاماً من دون تزوير وتحديد مسبق لنتائجها.

وعلى ذلك كان أهل دمشق مثلاً ينتخبون نواباً من محافظات أخرى لا يعرفونهم ولم يروهم مرة واحدة سابقاً. ولم يُحترم القانون (ولا النظام طبعاً)؛ فالمحكمة الدستورية العليا لم تنظر، أو لم يُحل إليها لتنظر، قضية واحدة خلال أربعين عاماً من تأسيسها، رغم عشرات القوانين المخالفة للدستور التي صدرت، ولم يكن أحد يجرؤ على طلب إحالة هذه القوانين على المحكمة، وانعكس هذا جميعه وغيره على المجتمع السوري فأدى إلى انهيار الطبقة الوسطى، وهروب الرساميل خارج سورية (قال أحد الوزراء إنها ١٣٠ مليار دولار)، وإلى صعوبة الاستثمار من دون شريك من أهل السلطة وموافقة الأمن. وطفا على السطح شريحة من الأغنياء الجدد (أغنياء الصفقات والطرق غير المشروعة)، وفي المقابل وعلى نطاق أوسع، كانت الدولة في قبضة الحكومة، والحكومة في قبضة السلطة، والسلطة في قبضة الرئيس بوساطة أجهزة الأمن التي وصل عددها إلى عشرة أجهزة لكل منها كامل الصلاحية في مخالفة القانون وإرهاب الناس وممارسة الفساد.

هذه ملامح من ممارسات السلطة السورية، وقد وصل حال السوريين، بسبب ذلك كله، إلى قبيل الانفجار، ونضجت الشروط الموضوعية المهيئة له، ولم يبق إلا شرارة ليحدث، وهذا ما حصل في آذار/مارس ٢٠١١، وأظن أنه من غير الحكمة إلقاء المسؤولية على «التغذية الخلفية الراجعة»

والتآمر الخارجي كما أشار الباحث. وعلى هذا فإن أسباب الانتفاضة، في الغالب الأعم، هي أسباب داخلية محضة لا تبتعد من نتائج ما مارسته السلطة السياسية، كالاستبداد والظلم والقمع والاعتقال والفساد وعدم احترام القانون والتصرف كسلطة حاكمة لا كنظام سياسي له مؤسساته وقوانينه. لقد كانت الشعارات الأولى للانتفاضة لا تتجاوز مطلبَي الحرية والكرامة، وقد انتقلت الاحتجاجات والتظاهرات من مدينة إلى أخرى ومن محافظة إلى أخرى، حتى غطت سورية بكاملها، وامتلأت شوارع المدن السورية بمئات آلاف المتظاهرين، وكانوا جميعاً يرفعون شعارات المطالبة بالحرية والكرامة وتأكيد وحدة الشعب السوري وسلمية التظاهرات، ولم تشذ تظاهرة واحدة عن هذه الشعارات.

كان رد فعل السلطة السورية غريباً، بل شاذاً، ويعبر عن الصلف وعدم فهم ما يجري والإصرار على رفض أي إصلاح للنظام أو تعديل ممارسات السلطة، أو التخلي عن بعض الامتيازات غير المشروعة الممنوحة لشريحة اجتماعية من دون أخرى، إضافة إلى إلقاء التهم جزافاً على المنتفضين سواء بسبب «قوى القصور الذاتي للنظام وعدم فهمه التطور ودخوله العصر»، كما يقول الباحث، أو لأسباب أخرى؛ فقد أعلنت السلطة وأكد مسؤولوها وإعلامها منذ اليوم الأول أن الانتفاضة من صنع أيادٍ خارجية، ومندسين، وعملاء للأجنبي، وأحياناً عملاء لإسرائيل، من دون أن تعترف بالأخطاء أو توحي بقبولها للإصلاح أو حتى للحوار، واستقدمت صناديق أسلحة وضعتها في أحد المساجد وعرضتها بوسائل الإعلام، كما عرضت رُزم دولارات لتُؤكد من خلالها أن المنتفضين عملاء. وعلى النطاق الوطني رفعت الرواتب واعتقدت أن الأمر سيحل بمثل هذه التهم وهذه الرشوة (دفع الرواتب)، إلا أن الانتفاضة استمرت سلمية، فبدأ النظام استخدام العنف ولم يتهيّب من إطلاق الرصاص والقتل، فقابلته الجماهير برفع سقف مطالبها إلى المطالبة بـ «إصلاح النظام». وبدأ الانشقاق بالجيش، ووجد النظام أن أجهزة الأمن والشرطة (التي يتجاوز عددها معاً عشرات الآلاف) لا تكفي لقمع الانتفاضة، فاستعانت بالجيش، وحولته من جيش الدولة إلى جيش السلطة، فرد عليها المتظاهرون بأن رفعوا هذه المرة شعار المطالبة بـ «إسقاط النظام».

وهكذا أنهت الأزمة مرحلة لتبدأ مرحلة جديدة. وكما قال الباحث مُحقاً، لم يكن للانتفاضة قيادة في هذه المرحلة، فوُجِد بين المنتفضين، إضافة إلى مئات الآلاف من الجماهير «شظايا من الثوار ومجموعات من مرجعيات ما قبل الدولة كالطوائف والقبائل وغيرها». وهذا أيضاً هو من مسؤولية النظام الذي منع قيام أي معارضة أو تنظيم أو مؤسسة مجتمع مدني أو حتى جمعية تعاونية خلال العقود التي حكم فيها سورية، إلا إذا كانت تحت هيمنة الأمن؛ فالنظام لم يمنع التنظيمات السياسية فحسب وإنما منع أيضاً تأسيس مؤسسات المجتمع المدني، وقد قام قادة الأحزاب والتنظيمات المعارضة من تحت الأرض التي بقوا فيها أربعين عاماً، فكانوا هم والشعب والنخبة أيضاً لا يمتلكون الخبرة الكافية لقيادة المعارضة وتنظيمها، ومع ذلك تجمع مثقفون سوريون من مختلف الاتجاهات السياسية في الأسابيع الأولى للانتفاضة، واتفقوا على تقديم مبادرة إلى أهل السلطة

تعتمد بالدرجة الأولى على إجراء حوار بين الطرفين يحدد الأخطاء ويقوّم الحال ويضع الحلول. وبعد أخذ ورد رفض النظام إجراء هذا الحوار، لكن أهل السلطة أنفسهم عقدوا مؤتمراً كُلف نائب رئيس الجمهورية وآخرون معه باختيار المشاركين فيه، وقد تجاوز عددهم مئة شخصية، وتوصل المؤتمر إلى سبع عشرة توصية، ولكن السلطة لم تنفذ منها توصية واحدة، وكان واضحاً أنها إنما تحاول إضاعة الوقت بانتظار أن تحسم بالعنف وتقمع التظاهرات، ولكنها فشلت وأفشلت مبادرات الحوار والحلول السياسية جميعها. وكانت السلطة أمام هذا وذاك، وأمام العنف الذي استخدمته، غارقة في أوهامها ومعتقدة أن استعمال العنف هو طريق الخلاص، وأنها ستنتصر عسكرياً، بعدما فُتحت الأبواب للعنف من كل حدب وصوب، كما فتحتها للتدخل الإقليمي والدولي. ثم رفضت جميع المبادرات التي قُدِّمت إليها منذ انطلاقة الانتفاضة، سواء مبادرات المنظمات الإقليمية أو الدولية، كمبادرات مبعوثي الجامعة العربية والأمم المتحدة وغيرهم، وكانت في كل مرة تطرح أفكاراً تواجه بها المبادرة من شأنها إطالة أمد أي مفاوضات أو تغيير في الأولويات أو ما يشبه ذلك من محاولات كسب الوقت، منطلقة من وهم أنها ستحقق انتصاراً عسكرياً قريباً وتقلب الطاولة على جميع المبادرين في الداخل والخارج. وهكذا فشلت المبادرات التي قُدمت بسبب إما رفض النظام لها أو المطالبة بتغيير أولوياتها واقتراح ما يؤدي إلى إطالة أمد وصولها إلى منتهاها.

بعد مضي الأشهر الستة الأولى، التي كانت الانتفاضة فيها شعبية محضة. تدخَّل الجيش وزاد النظام عنفَه، وهو ما أدى إلى انشقاق بعض ضباط الجيش ورفضهم قصف شعبهم واستخدام العنف ضده، ونشأ عنف مضاد من جانب سوريين في الداخل لا علاقة لهم في الواقع بالانتفاضة، وهم كما سماهم الباحث من تنظيمات ما قبل الدولة العشائرية والطائفية أو من طامعين وباحثين عن المكاسب والمغامرات. وعند ذلك وجدت الدول الإقليمية والدولية فرصة لتتدخل في الشأن السوري وعقد صلات مع فئات متعددة من المعارضة. وفي الوقت نفسه، رأت السلطة أنها يمكن أن تستعين بأفراد إرهابيين كانوا في سجونها من بقايا الذين شاركوا في الصراع في العراق وسجناء بسبب جرائم ارتكبوها، فعقدت صفقة معهم بأن تخرجهم من السجن على أن يحاربوا مع الجيش السوري مجموع المنتفضين فوافقوا ومارسوا ذلك مدة قصيرة، ثم قلبوا ظهر المجن للسلطة، وبدأوا تشكيل تنظيماتهم الخاصة، وكانت بداية نشوء المنظمات الإرهابية وتوسعها وتواصلها مع أمثالها في خارج سورية وقبولها متطوعين في صفوفها.

لم تستطع فصائل المعارضة السورية وتياراتها المتعددة أن تتوحد في تنظيم موحد لأسباب متعددة (يصر كل تنظيم على أنه يمثل الشعب السوري)، كما لم تستطع الاتفاق على أهداف محددة، وانقسمت أهداف فصائل المعارضة بين المطالبة بإسقاط النظام بكامل رموزه وفوراً، وبين تيارات أكثر اعتدالاً، كما انقسمت بين من يريد استدعاء القوات العسكرية الأجنبية للقضاء على النظام. وفي الخلاصة بقيت المعارضة متذررة ومنقسمة على نفسها. ثم تبلور هذا الانقسام إلى معارضة خارجية مدعومة من دول المحيط وبعض الدول الكبرى، عُمدت واعتُرف بها كجبهة واحدة

خارجية، وسمَّت الدول الداعمة نفسها مجموعة أصدقاء سورية، ومعارضة داخلية مرتبكة ومترددة. واستمر النظام يعيش في أوهامه وينتظر النصر المتوقع.

طُرحت مشاريع حلول في عدة مبادرات، منها قرارات مؤتمر جنيف الأول التي رفضها النظام واقعياً في مؤتمر جنيف الثاني من خلال إصراره على أن الأولوية هي لمكافحة الإرهاب، كما أنه اقترح أن يبدأ الحل من النقطة التي نحن فيها، وطيِّ صفحة الماضي من دون أي إجراءات، ونسيانه تماماً كما يقترح الباحث في بحثه الذي بين أيدينا. في ضوء ذلك حاول النظام عقد ما سماه المصالحات في هذه المنطقة أو تلك، كانت تنص على بوس اللحى والانطلاق من النقطة الحالية، وتناسي الماضي بكل آلامه وآثامه، وتجاهل الذين غرقت أياديهم في دماء الضحايا أو أولئك الذين ساهموا في تدمير سورية وتهجير سكانها إما نزوحاً داخل البلاد وإمّا هجرة خارجها. ومع ذلك فقد تبيّن أن هذه المصالحات ما هي إلا أكذوبة كبرى ولعبة يلعبها النظام، لأنه لم يطبق أي واحد من بنود الاتفاق لأي مصالحة تمت. وهو يرفض حتى الآن المصالحة التاريخية بما هي اتفاق شامل يحدد أسباب ما جرى ويضع أسساً للنظام السياسي المقبل وهيكلية للدولة المقبلة، لئلا يعود الشعب السوري فيختلف من جديد على ما اختلف عليه وما أدى إلى الانتفاضة. ولا بد من أن يكون من شروط هذه التسوية تحديد المسؤوليات السابقة والمقبلة، والقبول بشروط الدولة الحديثة بأوسع تفاصيلها، ومحاسبة المرتكبين، وإدخال ذلك في مضمون المصارحة والمصالحة المقبلتين لئلا تقع سورية في مثل ما وقعت فيه خلال السنوات الخمس الماضية.

يمكن تشخيص الوضع الحالي في سورية كما يلي:

١ ـ من جهة، ليس للنظام عملياً القدرة على اتخاذ القرار، فقد أصبح مرتهناً لإيران وميليشياتها المتعددة، ولروسيا وقواتها العسكرية، وتالياً هُمشت إرادته ومواقفه ووضعت جانباً كون الحل صار خارج الحدود، ولا يعود الحلفاء ذوو الشأن إلى النظام إلا لإثبات أن التسوية ذات شرعية.

٢ ـ لم يعد للمعارضة أيضاً، الداخلية منها والخارجية، أي دور في التسوية المحتملة، فالمعارضة الخارجية تتخذ المواقف التي يقررها الممولون، أما الداخلية فهي خائرة القوى ولا تملك القدرة على تعطيل أي مشروع، وهذا يؤكد أيضاً أن الحل أصبح خارج الحدود.

٣ ـ للدول الإقليمية، تركيا والأردن والسعودية وجزئياً مصر، دور مهم جداً في الحل، ويبقى موقفها حاسماً ويأخذ فيه كل من له علاقة بالحل.

٤ ـ تسعى الدول الكبرى إلى تحقيق مصالحها المادية والمعنوية من خلال تدخلها في الشأن السوري أو في التسوية السورية، وهي في الواقع صاحبة الدور الحاسم في هذه التسوية.

حاول الباحث دفع المسؤولية عن السلطة السورية في التسبب بما جرى وفي أسباب الانتفاضة، وألقى بهذه المسؤولية على التدخل الخارجي والتحريض الإعلامي والمصالح الضيقة للأفراد والجماعات. الأمر في الواقع ليس كذلك. كما اختار ما سمّاه المنهج الوظيفي لحل الأزمة

السورية حين تبدأ المفاوضات، الذي يعني بحسب رأيه أن حل الأزمة يكون من حيث انتهت، أي من النقطة الحالية التي نحن فيها، وتالياً ينبغي نسيان ما قبل ذلك وطي صفحة مسؤولية قتل ربع مليون سوري على الأقل وإعاقة مليون وتشريد اثني عشر مليوناً بين نازح ومهاجر، وتدمير الاقتصاد الوطني والقيم الوطنية وتعميق الشرخ الطائفي، وتغيير المفاهيم الوطنية، واستسهال استدعاء الميليشيات الخارجية والجيوش الخارجية لدخول البلاد وتحويلها إلى بضاعة معروضة لمن يزعم أنه سيساعد النظام.

لقد فرحت السلطة في بدء الانتفاضة لفكرة تجنيد الإرهابيين القابعين في سجونها لمساعدة الجيش ولنصرتها، ولم تحسب حساباً أن هؤلاء سيعملون يوماً لمصلحتهم وينشئون تنظيماتهم الإرهابية، وهذا ما حصل. وهي لم تحاول مرة واحدة أن تحارب هذه المنظمات جدياً، وكانت حربها دائماً ضد قوات المعارضة المسلّحة، فلم تشتبك داعش اشتباكاً كبيراً مع الجيش، كما أن السلطة كانت دائماً تضرب الجيش الحر خلال اشتباكاته مع داعش، وهو ما يشير إلى وجود اتفاق غير مكتوب وضمني بين السلطة وداعش على المهادنة. وربما كان النظام، على طريقته في الرؤية المنقوصة وقصيرة النظر، يتمنى استمرار وجود المنظمات الإرهابية لإعطاء أمر محاربتها الأولوية، وتالياً تكون التسوية المقترحة أمراً ثانوياً، وبحسب هذه النظرة الضيقة والمتهالكة ربما كانت السلطة تتمنى بقاء المنظمات الإرهابية كي تعتقد الدول الكبرى وأصحاب الشأن بضرورة استمرار هذا النظام لمحاربتها، وأن الأولوية في القضاء عليها، وهذا ما طرحه وزير الخارجية في أكثر من مناسبة وعلى رأسها مؤتمر جنيف ٢، حيث تعتقد السلطة أن هذا الطرح، في حال قبوله، يشغل الدول والناس جميعاً بمحاربة المنظمات الإرهابية، ويُترك النظام إلى مرحلة أخرى، بانتظار وجود شروط موضوعية جديدة تؤدي إلى مواقف لمصلحة النظام قد تطيح أي تسوية.

أعتقد أن سورية مقبلة على تسوية، بعدما دمر شعبُها بلادَه، وبعدما تحقِّق الدول الإقليمية والدولية مصالحها، وتصل إلى اتفاق يوازن بين هذه المصالح، وأرى أن أي حل مقبل للأزمة السورية لن يكون بتقسيم البلاد، لا رحمةً بالشعب السوري إنما تفادياً لانتقال هذا التقسيم إلى دول الجوار ولكي لا يصبح سابقة في الشرق الأوسط، ويفتت دول المنطقة ويوقعها في صراعات محلية (صراعات قبلية وطائفية يصعب إنهاؤها) وفي حروب طائفية لن تعود على أوروبا والولايات المتحدة وروسيا إلا بالويل، وتسهم في عدم الاستقرار العالمي، كما لن تعود على إيران وتركيا وأمثالهما إلا بالتفتت أيضاً. ولهذا يُستبعد التقسيم، لكن من غير الحكمة تجاهل إمكان حدوث عمليات ثأر فردي وجماعي بعد الاتفاق. وما لم يتم التسريع بالاعتراف بمرجعية المواطَنة كمرجعية رئيسة وممارستها بجدٍ وحزم فسوف يتأخر الوصول إلى نسيج اجتماعي سوري منسجم يعيد لسورية قوتها ودورها وسيادتها.

أما الحركات الإرهابية، فإن جزءاً من ازدهارها الحالي هو نتيجة سياسة النظام الخرقاء، وأظن أن إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي سوف يُعَقْلِن الناس، ويعيد من تورَّطَ مع هذه الحركات إلى

الوطن، ويحرّض جميع شرائح الشعب لمحاربة الإرهاب الذي يستاء منه الآن ويدينه، لكنه يتفرج على صراعه مع النظام بسبب عدائه له.

في الخلاصة، صارت الأزمة السورية شديدة التعقيد، تداخل فيها الداخلي مع الإقليمي مع الدولي، وتشابكت مصالح الدول، وأصابت تأثيراتها دول المحيط، وأخيراً الدول الأوروبية (بسبب طالبي اللجوء السياسي وغيره). أود الإشارة أخيراً إلى الدور الإسرائيلي الذي كان منذ البدء يرى عدم المبادرة إلى حل الصراع في سورية، وترك السوريين يدمِّرون بلادهم، وهذا ما حاولت السياسة الإسرائيلية إقناع الأوروبيين والأمريكان به. لذلك رأينا تردد الموقف الأمريكي وعدم حسمه أول الانتفاضة في قضية تصيب حلفاءه الآخرين بالضرر، وذلك تنفيذاً للمصلحة الإسرائيلية، وقد تركت هذه السياسة السوريين يدمرون بلدهم ويخرجونها من الصراع العربي ـ الإسرائيلي لعدة سنوات مقبلة، إضافة إلى تغيير قيم المواجهة وأولوية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وتحويل الدور السوري إلى عامل ثانوي في الصراع، رغم أن النظام السوري كان يرفع شعارات الممانعة (التي لم يمانعها طوال أربعين عاماً) والمقاومة (التي لم يمارسها قط) لتضليل القوى القومية والوطنية في البلدان العربية، ولم يكن دوره يوماً مهدِّداً إسرائيل.

المناقشات

١ ـ أمين حطيط

نشكر الباحث على ما قدمه من دراسة عميقة في الفلسفة والعلوم، وعلم النفس الذي أسقطه على الحال السورية ليلامسها سياسياً واستراتيجياً بشكل ناعم. مع أننا كنا نتمنى أو نتوقع بحثاً سياسياً ضارباً في الاستراتيجية يعالج أزمة باتت محور اهتمام العالم كله ومنها يولد نظام عالمي جديد لا يكون كما اشتهت أمريكا وبشرت به منذ عقود.

لم تُجب الورقة على العنوان الذي حملته، ولم تحدد سبب الانقلاب في الحراك الشعبي من حركة مطلبية داخلية إلى حركة عسكرية أجمعَ العالمُ على أن الارهاب بات صفة مؤكدة لعمل الفرقاء الأساسيين فيها وترى سورية وحلفاؤها أنّ الأمر لم يعد يمتُّ إلى الحركة الإصلاحية بصلة؛ إنما هو إرهاب يريد إسقاط سورية وتدميرها وإلغاءها.

إننا إذا أردنا أن نحترم التاريخ والواقع، نجد أن سورية تعرضت لنار دولية خططت بإحكام ولم تقع في كمين صنعته لنفسها، كما يستشف من مقولة الباحث الذي لا نوافقه على ما ذهب إليه. سورية عرضة لعدوان حقيقي ولا نقزِّم المسألة أيها السادة باحثاً ومعقباً. سورية يُعتدى عليها لأنها ظلت في محور المقاومة عائقاً أمام مشروع استعماري احتلالي يستهدف المنطقة بعامة والعرب بخاصة. ولا نقول كما يقول الباحث إنَّ بقاء سورية مرتبط بعماه أو فك رموز المشهد السوريالي... إلخ؛ مما قال به الباحث؛ بل نقول إن سورية تبقى أو لا تبقى واحدة ربطاً بنتائج المواجهة القائمة بين المشروعين الاحتلالي والتحرري. والآن يبدو أن الكفة راجحة وبإقرار أمريكي للمشروع التحرري.

وبعيداً من الغوص في مناقشة المعادلات الفيزيائية والكيمائية أرى أن أؤكد أربع حقائق كالتالي:

أولاً، إن سورية معتدَى عليها من إقليم استغل ثغرات في الداخل ونفذ بناءً على قرار خارجي.

ثانياً، كان الخارج منذ بدء العدوان مطمئناً إلى نتائج المواجهة لأنه يقاتل بمال سواه وأنفسهم، ومطمئن إلى أن حربه يمكن أن تبقى عشرات السنين الكافية لاستنفاد طاقات العرب والإقليم. لذا

كانت أمريكا تبدع خطة كلما سقطت خطة إلى أن حدث ما ليس في الحسبان وشكَّل المفاجأة للغرب وهو الصمود الأسطوري السوري المقاوم.

ثالثاً، إن دخول العامل الروسي عسكرياً وبشكل مباشر أحدث للغرب صدمة استراتيجية تفوق ما يتصوره وجعل خطة حرب الاستنزاف خطة فاشلة.

رابعاً، يجب تمييز حق الشعب السوري بالإصلاح وإقامة الدولة الوطنية التي تحافظ على الجميع بالمساواة وجوداً وحقوقاً، من إلغاء سورية وتفكيكها بيد الإرهاب المتعدد الأشكال والوسائل. وهنا نرى أن مستقبل سورية اليوم مرتبط بنتيجة الصراع بين المشروعين في المنطقة؛ فإنِ انتصر المشروع الاحتلالي فإن سورية التي نعرفها لن تبقى قائمة، وإن انتصر المشروع التحرري فإن سورية الموحدة العلمانية هي التي ستحتل موقعها في الخريطة الاستراتيجية الإقليمية والدولية. وهذا ما ننتظره ونتوقعه.

٢ ـ أحمد حلواني

إن الحديث عن الأزمة السورية القائمة بما فيها من مآسٍ وتدمير ونزوح ومصاعب حياتية قاسية وغير مسبوقة على السوريين، أصبح من الأمور الصعبة بسبب تداخل هذه الأزمة المستعصية منذ خمس سنوات الإقليمي والدولي والتدخل الأمريكي والروسي (القوتين العظميَين على الساحة السورية). لذلك فإنني أقدّر بحث د. الشعيبي وتعقيب الأستاذ حسين العودات ومحاولاتهما المرور فوق الأشواك وتكسرات الزجاج.

لكنني أتمنى من المتدخلين مرة أخرى احتراماً لطبيعة الندوة بجانبها العلمي أن يبتعدوا عن الآراء الشخصية المستندة إلى اتجاهاتهم السياسية وتأييدهم أو معارضتهم. إن التدخل الروسي مثله مثل التدخل الأمريكي؛ فروسيا حالياً ليست الاتحاد السوفياتي. والمستفيد مما يحدث هو إسرائيل في تدمير الأقطار العربية، من العراق وسورية وليبيا وغيرها.

ما دور ومسؤولية القيادات في إدارة الأزمات؟ لماذا ننتخب رؤساء إذا كانوا لا يستطيعون إدارة أزمات بلادهم؟ وهل دورنا احترام الرؤساء فقط على الرغم من عدم قيامهم بمسؤولياتهم في حماية البلد والشعب؟

إن التسوية السياسية وفق نتائج فيينا بمؤتمرها الأخير هو الأمر المنتظر لإنقاذ سورية وعودتها بحيوية شعبها وعودة نازحيها مما هم فيه من عذابات. والأمل كبير بالتوصُّل إلى هذه التسوية الوطنية.

٣ ـ مصطفى عثمان إسماعيل

أولاً، أنا كمواطن من إحدى دول التخوم العربية (السودان) حزينٌ جداً لما يدور في هذه الجلسة عن سورية. كنت أعتبر أن أهم جلسة في هذه الندوة ستكون الجلسة الخاصة بسورية، غير أنني أُصبتُ بخيبة أمل من ورقة البحث ومن المعلق الرئيس ومن المداخلات والمشاكسات التي تدور

حول هذا الموضوع المهمّ. كنت أنتظر إجابات عمّا حدث، ولماذا حدث، وعن أفق الحل. بلدٌ كان يعتبر نموذجاً في الاستقرار والنمو الاقتصادي والاكتفاء الذاتي، وظل يحتضن المقاومة الفلسطينية ويعتبر قلعة الصمود وفجأة ينهار كل ذلك؛ شعبٌ يُشرد وجيش وطني يُدمّر.

ثانياً، في تقديري إن سورية، كأي بلد عربي، كانت تحتاج إلى الإصلاح، وكان لا بد من أن يحدث هذا الإصلاح.

ثالثاً، في سورية، للأسف الشديد، إشكال داخلي ومؤامرة خارجية كبرى استفادت من الإشكال الداخلي. النزيف الذي يحدث للطرفين: للنظام وداعميه والمعارضة وداعميها، سيستمر حتى تعود سورية إلى العصور المظلمة ويخرج الجيش السوري من معادلة المواجهة كما خرج الجيش العراقي؛ والكاسب الوحيد هو إسرائيل.

رابعاً، أخطأت الجامعة العربية بإبعاد النظام السوري من مقعد سورية فكانت النتيجة انعزال الجامعة عما يجري في سورية وبقيت الأمم المتحدة تسيطر على المبادرات فيها.

خامساً، سؤال للباحث: هل التدخل الروسي في سورية يوحي بقرب ميلاد نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية بديلاً من النظام العالمي القائم اليوم على الأحادية القطبية؟

٤ ـ حياة الحويك عطية

يؤسفني القول إنَّ كلاً من المعارضة والموالاة قد ظلمتا في هذه الجلسة حول سورية. بدءاً بالأستاذ حسين العودات الذي قدّم لنا «حدوتة» على نمط «شاهد عيان» أشبه ببعض المحطات الفضائية. شكا من أن سورية لم تعرف الحرية منذ أربعين عاماً، وقدّم نفسه على أنه كان مستشاراً في الدوائر العليا للدولة، مدة أربعة عشر عاماً. فكم تبلغ حصته من التعويض والحال هذه؟

أنتقل إلى د. عماد فوزي الشعيبي، وإذا بنا أمام ورقة نموذج لقول أبسط الأشياء بأعقد المصطلحات والمعادلات، تمزج العلوم التطبيقية بالعلوم الإنسانية من دون أن تقودنا إلّا إلى حال توصيفية هروبية.

١ ـ يزيد في هذا التعقيد استعمال المصطلحات الأجنبية «مُعَرْبنة» لا مُعرَّبة (أقلمة لفظها الأجنبي على اللفظ العربي من دون ترجمتها)، مثلاً يكرر عشرات المرات «الميكروات والميكرويات» ثم نراه يستعمل، بالمعنى نفسه، في أحد الهوامش «الكليات والجزئيات». فلماذا لا نبقى على الكليات والجزئيات ونتفاهم بشكل أفضل؟ وقس على ذلك عشرات الأمثلة.

٢ ـ استغرب استعماله عبارة: «مجتمع سورية الموزاييكي» أي الفسيفسائي، للسبب الوارد في البند الأول، ثم لمسالة أهم: هل صحيح أن مجتمعاتنا فسيفسائية؟ الفسيفساء هي قطع من حجارة مختلفة الأشكال والأحجام والألوان ترصف من دون أن تتماهى وتمسك بطبقة زجاجية. فهل يصح أن نقول عن شعب إنَّه كذلك؟ أم أن القول يعكس اعترافاً لاواعياً بالتجزئة المذهبية والعرقية، وتبنٍّ للمنطق الأمريكي بأننا نشكل جماعات لا مجتمع؟ علماً بأن الولايات المتحدة نفسها قد جهدت

في ما يخصها، ومنذ أول مدرسة فكرية نشأت في شيكاغو، لتوظيف كل الفاعليات، وعلى رأسها وسائل الاتصال الجماهيري لخدمة مسألة الاندماج فوق العرقي وفوق الديني. فكيف بنا نحن في المجتمعات الألفية (في أقدم عاصمة في التاريخ) نعود إلى صورة الفسيفساء التي ما إن ينكسر الزجاج حتى تتفكك؟ صحيح أن هذه الصورة تعبر عن حال قائم ولكنه قائم في حالته المرضية ـ حال ردة حضارية ـ وهذا ما علينا أن نرفضه حتى مصطلحاً تطبيعياً مع المرض؛ إلا إذا اعتبرنا أن ما يصح للإمبراطورية لا يصح للبرابرة.

٣ ـ الحديث عن التغذية المرتدة، هو استعمال مصطلح في علوم الفيزياء وهو أيضاً مصطلح نظّرت له جماعة «باولو التو» بخصوص تأثير وتأثر وسائل في الاتصال الجماهيري. ولكن لماذا لا نقول هنا، ونحن نتحدث عن الأحداث في سورية، الفعل والأثر أو التأثير وارتداده؟

٤ ـ لا يمكن تطبيق كل نظريات الفيزياء والكيمياء على علم الاجتماع، خوفاً من أن يصل اعتماد العلوم التطبيقية إلى ما وصل إليه اعتماد النظرية العضوية في القرن التاسع عشر؛ حيث أدى تطبيق هذه النظرية على الاجتماع إلى تبرير الملكية المطلقة والدكتاتورية والمنطق الاستعماري. وذلك رغم قبولنا بالمنهج العبرتخصصاتي، في العلوم الإنسانية.

٥ ـ نستغرب أن يشكك الباحث في مقولة إن ميزان القوى هو ما يحدد حسم أي صراع.

٦ ـ في مجال حديثه عن «النمط العريق» نجدنا أمام هذا التساؤل: أهي طبيعة النفسية الجمعية العربية والعقل العربي؟

٧ ـ نستغرب استعمال الباحث تعبير المجموعات المنتفضة للدلالة على الجماعات المسلحة. إذ حتى لو كانت هناك جماعات يمكن أن نطلق عليها هذه الصفة من منطلق كونها تطالب بالإصلاح ديمقراطياً وسلمياً، فهل يمكن استعمال التعبير على سبيل الإطلاق؟

٨ ـ تبقى الملاحظة الأساسية الأهم على هذا البحث هي التباكي في الصفحات الأخيرة منه على الولايات المتحدة، على «الهبوط والأفول» اللذين أصابا الامبراطورية؛ ما «فتح المجال أمام مزيد من الفوضى» بحسب تعبيره. فهل يعتقد الباحث أن الولايات المتحدة لم تكن تريد الفوضى في سورية؟ وهل رآها في عز صعودها وإشراقها تنشر النظام والنماء في العالم عموماً وفي بلادنا على وجه الخصوص، العراق، مثلاً؟

أخيراً يقول الباحث: «ما سنطرحه من منهج، منفردين فيه في عالمنا العربي» وأعتذر منه إن كنت لم أجد أي فرادة، اللهم إلا موقفاً ضبابياً يلجأ إلى التعقيد هروباً من وضوح الموقف ويحيلنا في النهاية على البدء من حيث انتهينا، كما يقول.

٥ ـ رضوان سليم

الآن دخلنا في صلب الموضوع، فسورية هي محور الصراع وهي قطب الرحى للوضع العربي الراهن، والمأساة السورية هي مأساة عربية، هي نكبة جديدة. فملايين القتلى والجرحى والنازحين

واللاجئين من مختلف الأعمار تعكس هذه المأساة بكل معاناتها الإنسانية المؤلمة. وسورية في الوقت نفسه هي اليوم ساحة معركة، بل ميدان حرب عالمية بين تحالفَين شرسَين في طرائق وأساليب ووسائل صراعهما. تحالف يضم السعودية وقطر وتركيا والناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحالف مضاد يضم النظام السوري وإيران وروسيا. وهذه الحرب العالمية ستستمر طويلاً وستلحق الأذى بمجموع بلدان المنطقة العربية.

٦ ـ باسل البستاني

إن الأسلوب التحليلي الذي استخدم في البحث، ممثلاً بنموذج «الفوضى العمياء» المستند إلى قاعدة علمية فيزيائية، جاء في غاية التعقيد الذي وصل به إلى وضع تَجاوز واقعيته، وفي محاولة للانتقال به من مستوى التجديد إلى التجسيد، أود الإشارة إلى القضايا الآتية:

أولاً، النتائج التي أفرزها غزو العراق واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية له عام ٢٠٠٣. فحسب تنامي المقاومة الوطنية الضارية ضد قوات الاحتلال الأمريكي والتي أحدثت خسائر جسيمة بشرية ومادية في صفوف قواتها. قررت القوات المحتلة سحب قواتها من العراق وتحويل مسؤولية إدارته إلى السلطات المحلية. هذا القرار نتج منه حصول تحول نوعي محسوس في فلسفة وماهية الاحتلال. فلقد انتهت هذه الماهية من محتوى تطبيق ما سمِّي استراتيجية «الفوضى الخلّاقة» إلى «الفوضى المستمرة».

ثانياً، إن النموذج الذي احتواه البحث المعروض يضم في صميمه الفوضى الخلاقة والمستمرة، وهو المضمون الذي احتوته «الفوضى العمياء» ولكن بدون التمييز بين الأطراف التي تجمعها هذه الفوضى.

يؤكد واقع الحال أننا نقف أمام صورة من الفسيفساء، طرفاها صانع ومشاهدون. في هذه الصورة، يكون بديهياً القول إن الصانع هو الأدرى بتفاصيل لوحته، والمشاهدون يتفاعلون استجابةً لطبيعة إدراكهم لما تعكسه محتويات هذه اللوحة. الآن، إذا كانت الفسيفساء هي القطع الممثلة للأحداث، والمشاهدون هم أهل البلد المعني، والصانع هو الفاعل الدخيل، نكون قد انتهينا إلى حال من فوضى رؤيتها نصف مدركة ونصف عمياء. بعبارة أخرى، في الوقت الذي يصنع الدخيل قراره بناء على رؤية «كلية» لإطار ومحتوى الأحداث، فإن المشاهدين لا يملكون التعرف إلا إلى جزء من هذا الوضع بسبب نقص المعلومات المتوافرة لديهم بشأن طبيعته ومساره. إنها فوضى بالنسبة إلى صاحب القضية، وقرار مكشوف بتفاصيله ومآله بالنسبة إلى صانعه.

٧ ـ شيرزاد النجار

سأناقش نقطتين:

النقطة **الأولى**، أن مسألة الفوضى (Chaos) واللانظام (Disorder) هي من المسائل المهمة في تحليل العلاقات الدولية، وأن عدداً من علماء العلاقات الدولية يصنفون المجتمع

الدولي بأنه مجتمع فوضى، ولذلك فإن التمييز بينهما مهم. وقد حاول الأستاذ عماد فوزي أن يحلل وضع سورية في إطار العلاقات الدولية، وقد نجح فيه نظرياً حيث إن المنهج الكمي هو من المفارقات المهمة في عالم السياسة، ولكن من الناحية العملية فإن الوضع في سورية يحتاج إلى مدخل آخر يربط مقاربة تحليلية كمية في العلاقات الدولية بالمقاربة النظمية (System Analysis) حتى يمكن أن تقدم صورة أكثر وضوحاً، وتحديداً دقيقاً للعوامل التي تفعل في القضية السورية.

النقطة **الثانية**، أن وصف روسيا الفدرالية بكونها دولة لا عظمى ولا إقليمية غير دقيق. روسيا دولة كبرى ولكن ليست بدولة عظمى. وقد وصفها المفكر الاستراتيجي هانتينغتون في مقالة مهمة له في **فورين أفيرز** (*Foreign Affairs*) عام ١٩٩٢ بأنها دولة كبرى كألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها دولة عظمى. ومع ذلك فإن النظام الدولي يمر بمرحلة تغيير ستقرِّب روسيا لكي تكون في مصاف دولة عظمى ستكون عليها مسؤوليات كبيرة.

٨ ـ محمد محسن الظاهري

ثمة ملاحظات كثيرة على هذا البحث منها:

أ ـ مدى الملاءمة المنهاجية التي استخدُمت في هذا البحث، والتي وسمها الباحث الشعيبي بـ «قراءة لانَمَطية باستخدام منهج مبتكر في ضوء العماه والكوانتية السياسية». وفي هذا الصدد، يتعين الإشارة إلى أن الظاهرة تفرض منهجها وإطارها النظري.

ب ـ ما مدى نجاح الاستعارة أو «استخدام مبتكر» لمنهج ولد في رحم العلوم الطبيعية وتطبيقه في مجال الظواهر الاجتماعية (السياسية تحديداً)؟ وما شواهد نجاح هذا المنهج المبتكر (العماه)؟

ج ـ لماذا ودع الباحث القراءة اللا نمطية باستخدام ما سماه بـ «المنهج المبتكر»، واستدعاء المنهجية التقليدية (الكلاسيكية)؛ عبر تطبيق منهجين نمطيين هما: المنهج السلوكي والمنهج الوظيفي.

فهل هما منهجان (مبصران)؟ أم أنهما مكملات لمنهج (العماه)؟ ولماذا استخدم الباحث منهج (السلوكية) و(الوظيفية) في دراسة المعارضة السورية؟ وأين منهج (العماه)؟ ثم لماذا لم يطبق المنهج (المبتكر) (منهج العماه) على دراسة الحاكم السوري وسلطته؟

٩ ـ محمد الحبيب طالب

كلامي موجه إلى بعض المعارضة، وليس إلى كلها:

أولاً، لا جدال في أن نظام الحكم اتسم بمنظومته الأمنية الشاملة (كجميع الأنظمة العربية في المرحلة الآفلة مع بعض التفاوتات التي لا تغيِّر من الجوهر). لكن، ينبغي أن نتنبه إلى الملاحظات التالية:

١ ـ لا ينبغي الاستخفاف، كما تفعل هذه المعارضة، بالتناقض القومي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ودور النظام السوري الإيجابي فيه في ظل موازين قوى دولية، يهيمن فيها القطب الأمريكي، وفي ظل شروط التدهور العربي العام، الماضي إلى الاستسلام.

٢ ـ لا ينبغي الاستهانة بما أنجزه النظام من تمدُّن (طبقة وسطى مدنية عريضة نسبياً، التعليم، العلمنة السياسية والثقافية، الاكتفاء الغذائي الذاتي... إلخ). ويبدو لي أن معيار التمدن غائب في أحكامنا ونقاشاتنا، مع العلم أن إشكالية التنمية والعدالة الاجتماعية إشكالية معقدة لا تستوفيها ميكانيكياً الديمقراطية السياسية كما تبين لنا كل التجارب.

ثانياً، في مقولة الثورة السورية، أرى الملاحظات التالية:

١ ـ لماذا لم تقم الثورة في الأشهر الستة الأولى، قبل انقلابها إلى ميليشيات مسلحة، في دمشق وحلب؟ ولماذا كان الحراك في الأرياف أكثر منه في المدن؟

٢ ـ لماذا يتم إغفال المخططات الخارجية المهيأة منذ سنوات قبل الحراك. وما هو العامل الداخلي المتجلي في نقص الديمقراطية أو العامل الخارجي الذي عبّأ ١٢٠ دولة ومنها دول الجوار في التسليح والتمويل وغيره؟

للسؤال السابق أهميته، لأن من يعتمد العامل الداخلي في ما وصل إليه المجتمع السوري يصل بالنتيجة إلى أولوية الديمقراطية وتغيير الحلم على إنهاء الإرهاب وحماية الوطن والدولة. ومن يعتمد العامل الخارجي، وهو الأقوى بلا ريب، يصل بالنتيجة إلى أولوية حماية الوطن والدولة. وهل تقوم الديمقراطية في مجتمع ممزق ومنهار، ودولة مهددة في وجودها؟

١٠ ـ سليمان عبد المنعم

ما قيل في هذه الجلسة، وما يحدث في سورية بصفة عامة، هو أمر يصيب المرء بالتمزُّق؛ فورقة البحث التي أُلقيت تضعنا أمام معضلة سياسية/نفسية خلاصتها أن قلوبنا تنفطر وتتمزق على ما يحدث في سورية الدولة، وسورية العربية؛ لكن عقولنا تغضب من ممارسات (شمشونية) سبق تجربتها في ليبيا، واليمن، ولا ندري في أيّ أرض عربية أخرى تكون غداً؟ الخيار (الشمشوني) واحد، لكن صيغه ومقولاته متعددة مثل «سأهدم المعبد على رؤوس الجميع» و«أنا أو الفوضى».

السؤال الآن لم يَعُدْ هو الندم على ما كان في سورية العربية قبل عام ٢٠١١ من أمن واستقرار واكتفاء ذاتي من الغذاء، أو الألم مما نراه من رحى حرب عالمية صغيرة على أراضي سورية العربية: السؤال الأكثر جدوى الآن هو: ماذا نحن فاعلون؟ لم أسمع إجابة أو رؤية أو مقترحاً على سؤال من هذا النوع! لماذا الدوران حول الذات، واجترار الألم، وإعادة اختراع العجلة بديلاً من تفكير إيجابي يقترح الحلول والبدائل والخيارات؟

الفصل السابع

العراق: من الاحتلال إلى مخاطر التفكيك

سعد ناجي جواد(*)

أولاً: المسؤولية الأمريكية ـ البريطانية ـ الصهيونية في إسقاط الدولة العراقية والتشجيع على تفكيكها

لم يكن احتلال العراق في ٢٠٠٣ وليد لحظته، ولا رد فعل على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كما رُوِّج له، وإنما جاء تتويجاً لسياسة أمريكية بدأت منذ خمسينيات القرن الماضي والتي كانت تخطط لضمِّ العراق إلى دائرة النفوذ الأمريكي. إلا أن ما سهَّل عملية الاحتلال هو ما مرَّت به المنطقة، والعراق بالذات، من تطورات وتحولات، إيجابية وسلبية، جعلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تشعر بأن وجود عراق غير منضبط يمتلك إمكانات كبيرة سيشكل ضرراً على النفوذ الأمريكي في المنطقة.

يمكن اعتبار وصول حزب البعث إلى السلطة مرة ثانية في تموز/يوليو ١٩٦٨ نقطة تحول كبيرة في تاريخ العراق والمنطقة والمخططات الأمريكية لها. ومع أن بداية التغيير كانت تشير إلى نفوذ بريطاني واضح وأمريكي أقل وضوحاً في هذه العملية، إلا أن الحال انقلب بصورة كبيرة بعد ١٣ عشر يوماً عندما استطاع قادة حزب البعث إزاحة القيادات غير البعثية والمؤشر عليها ارتباطات خارجية من الحكم والانفراد فيه. وبدأت بعد ذلك مرحلة المصارحة بالعداء للسياسة الأمريكية. وتجسدت بداية هذه المرحلة بإقامة جبهة مع الحزب الشيوعي العراقي وحل المشكلة الكردية حلاً سلمياً واتباع خطط تنموية طموحة توِّجت بتوقيع معاهدة الصداقة العراقية ـ السوفياتية لعام ١٩٧٢. إلا أن هذه المرحلة شهدت أيضاً قسوة وتصفيات جسدية غير مسبوقة مع خصوم الحزب،

(*) رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية ـ العراق.

بل حتى مع قيادات الحزب نفسه، كي تنتهي الأمور بسيطرة شخص واحد، الرئيس صدام حسين، على الحزب والدولة.

ربما تكون الحرب العراقية ـ الإيرانية (أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ـ آب/أغسطس ١٩٨٨) الحدث الذي قلَب المنطقة ومستقبلها رأساً على عقب. لقد كانت هذه الحرب العقيمة وغير المبررة، والتي كان يمكن تفاديها بسهولة، الحدث الذي أدخل النفوذ الأجنبي وبخاصة الأمريكي ـ الأوروبي ـ والإسرائيلي إلى المنطقة بصورة واضحة، نتيجة لاحتياج الطرفين العراقي والإيراني إلى التسليح والدعم اللوجستي. يمكن القول إن قادة البلدين يتحملون مسؤولية مشتركة عن قيام هذه الحرب واستمرارها لثماني سنوات عجاف. لقد تصور قادة البعث وبالذات صدام حسين، أن سقوط الشاه ودخول إيران بمرحلة من الاضطرابات وعدم الاستقرار يمثل فرصة ذهبية لإلغاء اتفاقية الجزائر (آذار/مارس ١٩٧٥) التي وقعها بنفسه مع شاه إيران وتنازل بموجبها عن نصف شط العرب إلى إيران. هذه الاتفاقية التي ظلت تؤرقه والتي اعتبرها نقطة غير سارة في تاريخه لا بد من التخلص منها. في حين أن الإمام الخميني اعتقد أن نجاحه في إطاحة نظام الشاه الأقوى والأكثر صلابة والأطول تجربة يُمكِّنه من أن يفعل الشيء نفسه مع نظام البعث في العراق، وأن الأمر لا يحتاج إلا إلى اشعال الفتيل[١]. وهكذا كان واضحاً منذ البداية أن الطرفين يتجهان إلى صِدام محتَّم لا وجود للحكمة والتعقل فيه. وبالنتيجة ذهب الطرفان إلى حرب طاحنة غير مجدية استنزفت قدرات البلدين البشرية والاقتصادية بالإضافة إلى تدميرها للبنية التحتية التي صرفت عليها المليارات، ناهيك بالجهود المضنية والسنوات الطويلة التي تطلبتها.

كان الكيان الصهيوني أول من تحدث عن ضرورة تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات مختلفة أثناء اشتداد الحرب العراقية ـ الإيرانية بعد عام ١٩٨٢. جاء ذلك في بحث كتبه الصحفي الإسرائيلي والموظف السابق في الخارجية الإسرائيلية عوديد ينون ونشرها في صحيفة **كيفونيم** في شباط/فبراير ١٩٨٢. وركزت هذه الدراسة على تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات؛ كردي وسني وشيعي من أجل حماية أمن الكيان الصهيوني[٢]. لقد اعتبر يونون العراق الدولة الأقوى والأخطر من غيرها من دول المنطقة على الكيان الصهيوني وبالذات سورية، وبالتالي فإن إسرائيل يجب، من وجهة نظره، أن تسعى لتقسيم العراق، كما تصور أن الحرب العراقية ـ الإيرانية ستكون كفيلة بتحقيق ذلك. إلا أن أمله خاب بعد أن انتهت الحرب بانتصار عسكري عراقي واضح. ولكن خطته وآراءه ظلت جاهزة لكل طرف معادٍ للعراق. ولم يكن مستغرباً أن يكون المحافظون الجدد أول من يحيي هذه الخطة

---

(١) رشيد الخيون، «العراق وإيران: ٣٥ سنة على الحرب والضغينة راسخة،» مجلة **الخليج**، ٢٠١٥/١٠/١٧، <http://www.gulfmagazine.com/section/5491>.

(٢) طبعاً الخطة تحدثت أيضاً عن تقسيم دول عربية أخرى مثل لبنان وسورية. للاطلاع على الخطة، انظر: <http://cosmos.ucc.ie/cs1064/jabowen/IPSC/php/art.php?aid=5345>.

انظر أيضاً: Oded Yinon, «A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties,» with a foreword by, and translated by Israel Shahak, <http://cosmos.ucc.ie/cs1064/jabowen/IPSC/articles/article0005345.html>.

قبل وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣. وهكذا يمكن القول إن خطة تقسيم وشرذمة العراق تعود إلى عقدين من الزمن قبل الاحتلال.

كما ذكر سابقاً أن نية الولايات المتحدة لضم العراق إلى مناطق نفوذها سبقت العمل الذي بدأ التخطيط له منذ حدث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولقد أنعش انهيار الاتحاد السوفياتي رغبة قادة الولايات المتحدة من المحافظين الجدد وأشعرهم بالقدرة على الهيمنة على العالم، عن طريق استعمال سلاح الحصار الاقتصادي والعسكري والتلويح بنشر الديمقراطية والفوضى الخلّاقة التي تؤدي إلى قلب الأنظمة «الاستبدادية» بحجة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل ومساندتها للإرهاب. ويؤكد فوكوياما أحد منظِّري هذا التفكير والذي انقلب عليه فيما بعد، أن مثل هذا الوهم الخادع هو الذي دفع قادة المحافظين الجدد إلى القيام بالهجوم على العراق. تحدث فوكاياما أيضاً عن حقيقة أن قادة المحافظين الجدد، وغالبيتهم العظمى من اليهود المؤمنين بالصهيونية، كانوا على استعداد لفعل أي شيء في سبيل خدمة المصالح الإسرائيلية التي لم تكن دائماً تصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

ومع كل ما قيل أعلاه فإن اجتياح الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ من قبل قوات الحرس الجمهوري العراقي، ورفض الانسحاب منه، منح الولايات المتحدة وبريطانيا الذريعة الأهم لشن ضربة عسكرية مدمرة لكل ما في العراق وليس فقط لقوته العسكرية، في عام ١٩٩١. وعلى الرغم من أن هذه الحرب أدت إلى تدمير القوة العسكرية العراقية والبنية التحتية للعراق بصورة عامة إلا أنها أيضاً أفرزت مسألتين على جانب كبير من الأهمية: **الأولى**، هي إقدام الرئيس العراقي صدام حسين على إطلاق ٣٩ صاروخاً بعيد المدى على الكيان الصهيوني، هذا الفعل الذي بالإضافة إلى تأشيره لبداية مرحلة واستراتيجية جديدة في الصراع العربي ـ الصهيوني أسقطت وإلى الأبد فكرة بقاء إسرائيل في مأمن من رد الفعل العربي المؤثر، فإنها أثبتت أن الرئيس العراقي السابق غير مستعد للتنازل للمخططات الأمريكية والصهيونية. أما المسألة **الثانية** فهي قدرة الكفاءات العراقية على إعادة بناء ما دمرته الحرب بكفاءة وسرعة لم يكن يتوقعها الكيان الصهيوني والغرب والولايات المتحدة. ولهذا نجد أن وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق مادلين أولبرايت تقول بعد أن سئلت عن جدوى استمرار الحصار الظالم على العراق بعد أن دمرت كل قدراته أن ترد بسرعة بالقول (نعم ولكن العقول ما زالت موجودة).

هكذا نجد أن الولايات المتحدة لم تكتفِ بالحصار المدمر الذي استمر لمدة ثلاثة عشر عاماً والذي حصد حياة أكثر من مليون وثمانمئة ألف عراقي أغلبهم من الأطفال والشيوخ والنساء، بالإضافة إلى الجوع والفقر وتدمير المجتمع العراقي، ولا بالضربات الجوية المدمرة المتتالية ولا بتفشّي الأمراض، وإنما خططت لاحتلال العراق، الذي ظل رغم كل الإجراءات معارضاً

(٣) «فوكوياما: أصل المحافظين الجدد،» ترجمة أنور المرتجي، <http://www.minculture.gov.ma/index.php?option=com_content&id=416:fukuyama-traduction-anouar-el-mourtaji&Itemid=157>.

للسياسة الأمريكية في المنطقة ولفكرتها حول بناء شرق أوسط جديد يكون الكيان الصهيوني من ضمنها أو أساسها، لا بل إن الدعم العراقي للانتفاضة الفلسطينية قد زاد في تلك الفترة، ومعه ازداد الإصرار على إطاحة النظام العراقي.

وهكذا ظلت الولايات المتحدة ومنذ عام ١٩٩١ تختلق الذرائع من أجل تشديد الحصار والتمهيد لاحتلال العراق. فعلى الرغم من أن لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، والتي كانت تضم العديد من الصهاينة، أكدت (في الكواليس) خلو العراق من هذه الأسلحة، إلا أن الولايات المتحدة ظلت مصرة على أن هناك ما يخفيه العراق في هذا المجال، ثم أثبتت الأحداث فيما بعد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تدخلت بصورة مباشرة لإجبار رؤساء وأعضاء لجان التفتيش على عدم التصريح بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل[٤].

لتبرير عملية احتلال العراق أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية جملة من الأسباب الكاذبة مثل امتلاك العراق برامج سرية لإنتاج أسلحة الدمار الشامل ووجود علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة[٥]. ثم بدأت تضيف لهذه الأسباب أسباباً أخرى مثل عدم احترام النظام لحقوق الإنسان في العراق وغياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق المرأة[٦]،... إلخ من الأمور التي يمكن إدراجها في خانة كلمات حق يراد بها باطل. في عام ١٩٩٨ أصدرت إدارة كلينتون قانون تحرير العراق لكي يكون سبباً مضافاً لجدية المخططات الأمريكية ضد العراق. ولكن بالنسبة إلى كل محايد ومنصف كان هناك سببان رئيسان للاحتلال: **الأول**، هو ثروة العراق النفطية؛ و**الثاني**، أمن إسرائيل[٧].

تمهيداً للحرب لجأت الاستخبارات البريطانية والأمريكية والإسرائيلية إلى تجنيد العديد من العملاء العراقيين الذين روَّج إعلام هذه الدول لهم على أنهم علماء نوويون عراقيون أكدوا وجود الأسلحة والبرامج العراقية لإنتاج وتطوير أسلحة دمار شامل. ومع أن أجهزة الاستخبارات هذه كانت على ثقة بأن أغلب هؤلاء العملاء يكذبون وأن هدفهم الحقيقي هو الحصول على إقامة وجنسية تلك الدول، إلا أن كل الدول الأوروبية والولايات المتحدة اعتبرت معلوماتهم أساسية لتبرير

---

(٤) انظر في هذا المجال الاعترافات المتأخرة التي جاءت على لسان رؤساء وأعضاء اللجان: Scott Ritter, *Endgame: Solving the Iraqi Crisis* (New York: Simon and Schuster, 2002); Hans Bellix, *Disarming Iraq: The Search for Weapons of Mass Destruction* (London: Bloomsbury, 2004); «Blair's Blind Faith in Intelligence,» Hans Bellix Interview, *Guardian*, 28/1/2010, <http://www.theguardian.com/commentisfree/2010/jan/28/hans-blix-tony-blair-iraq>, and Ralph Ekeus, «UN Weapons Inspectors Knew That Iraq No Longer Possessed WMD,» <http://www.informationclearinghouse.info/article4869.htm>.

(٥) انظر التحقيقات الأمريكية حول هذه المزاعم بعد الاحتلال، في: Report of the Select Committee on Intelligence on the Use by the Intelligence Community of Information Provided by the Iraqi National Congress, 8 September 2006, <https://fas.org/irp/congress/2006_rpt/srpt109-331.pdf>.

(٦) سوسن إسماعيل العساف وسعد ناجي جواد، **المرأة العراقية بين ديقراطية الاحتلال الأمريكي ومبدأ التدخل الإنساني** (عمّان: دار الجنان للنشر، ٢٠١٣)، ص ٤٣ وما بعدها.

(٧) Zbigniew Brzezinski, *Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower* (New York: Basic Books, 2007), p. 136.

الحرب على العراق[٨]. الأدهى من ذلك أن أغلب أجهزة الأعلام والصحف الغربية والأمريكية، والتي يتصف قسم منها بالرصانة، قبلت هذه الأكاذيب وروَّجتها، ولم تجر لحد هذا اليوم محاسبة أي من الذين نشروا وروَّجوا هذه الأكاذيب من الصحافيين والإعلاميين واعتبروها حقائق ثابتة. لا بل إنه حتى اللجنة البرلمانية البريطانية (لجنة تشليكوت) لم يسمح لها لحد الآن بإعلان نتائج تحقيقاتها بشأن الحرب.

في البداية اعتمدت جهود أجهزة الاستخبارات الغربية، وبخاصة البريطانية، والأمريكية والإسرائيلية على العناصر العراقية المعارضة لنظام البعث والتي كانت قد لجأت إلى الدول الغربية، وقامت بدعمها مادياً ومعنوياً لكي تكون الواجهة للتحرك ضد النظام العراقي السابق. ومع أن أطراف هذه المجاميع كانت متنافرة إلا أن الضغط الأمريكي جعلها تتوافق في عملها ظاهرياً. تكونت هذه الأطراف من أحزاب وشخصيات طائفية وشخصيات وأحزاب علمانية كانت طوال تاريخها تعادي الإمبريالية، كالحزب الشيوعي العراقي، وأحزاب وشخصيات انتهازية مصلحية ذات تاريخ ملوث وارتباطات معروفة بأجهزة الاستخبارات الغربية والأمريكية بل وحتى الإسرائيلية. وهكذا كان النفَس الطائفي والشوفيني والأطماع الشخصية والخنوع لأوامر أجهزة الاستخبارات المذكورة أعلاه أكثر من واضح بل وصريح جداً وبدون أي حياء وطني أو شخصي. علماً بأن الغالبية العظمى من هذه التنظيمات لم يكن لها نفوذ أو تأييد يذكر داخل العراق بسبب التوجهات الضيقة لقسم منها ولارتباط الأخرى بأجهزة الاستخبارات الدولية وللتاريخ الأسود للقسم الآخر. ومن المؤسف القول إن أجهزة الاستخبارات الغربية والصهيونية استطاعت أيضاً في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣ أن تجند العديد من عراقيي الداخل ومن بينهم أعضاء في حزب البعث والأجهزة الأمنية والقوات المسلحة المتقاعدين أو كانوا في الخدمة الذين قدموا للقوات الغازية الكثير من المعلومات الحساسة.

ثانياً: احتلال العراق والسياسة التي اتبعتها الإدارة الأمريكية والمتعاونون معها

في آذار/مارس ٢٠٠٣، بدأت عملية احتلال العراق من قبل قوات التحالف الدولية المتمركزة في الكويت، والتي كانت بالأساس متكونة من القوات الأمريكية والبريطانية. لم تكن تمتلك هذه العملية أي غطاء شرعي دولي وبخاصة من الأمم المتحدة، وجوبهت بمعارضة غير مؤثرة من بعض الدول والأمم المتحدة. لا بل حتى الرأي العام الأوروبي والأمريكي والذي خرج بالملايين ضد هذه

(٨) Report of the Select Committee on Intelligence on the Use by the Intelligence Community of Information Provided by the Iraqi National Congress, 8 September 2006, <https://fas.org/irp/congress/2006_rpt/srpt109-331.pdf>.

الحرب ضرب عرض الحائط. بعد معارك استمرت أسبوعين تمكنت القوات الأمريكية الغازية من الوصول إلى بغداد واحتلالها في يوم الأربعاء ٩ نيسان/أبريل.

منذ اليوم الأول للاحتلال بدا واضحاً أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانا يهدفان إلى إزالة النظام وتدمير العراق بطريقة لا تسمح لهذا البلد بأن يكون قوة فاعلة في المنطقة. وساعد في هذه السياسة وسهلها الأشخاص الذين تم اختيارهم لحكم العراق المحتل. ولإعطاء بعض الأمثلة فإن المسؤول الأمريكي الأول الذي تم أختياره كحاكم مدني أمريكي للعراق، جي غارنر، أتى مع فريق لا يعرف شيئاً عن العراق كما كان هو نفسه كذلك. ومنذ اليوم الأول لم يسمح حتى لشرطة المرور من القيام بواجبها في تنظيم السير في العاصمة. كما لم يسمح لموظفي الخدمات بالقيام بأي دور لمساعدة المواطنين في حياتهم اليومية. كما أن القوات المحتلة، والتي لم تعلن حظراً للتجوال، وهو أبسط وأهم إجراء يجب اتخاذه في مثل تلك الحالة، كانت تشاهد بأم عينيها السرقات التي تعرضت لها المصارف والمؤسسات العامة من دون أن تتدخل لمنع ذلك. أضف إلى ذلك تدفقت أفواج ما كانت تطلق على نفسها المعارضة، على بغداد مصحوبة بميليشيات مسلحة بدأت عمليات إرهاب المواطنين مع عمليات منظمة لتصفيات جسدية للعلماء والأكاديميِّين[٩]، والقادة العسكريين والطيارين وسرقة المصارف. الأدهى من ذلك أن حدود العراق تركت مفتوحة دون مراقبة مما سهل دخول المجاميع المسلحة من دول الجوار وبخاصة إيران وسورية. وهكذا تدفقت مجاميع القاعدة من سورية وبدأت تتمركز غرب العراق، في حين أن الميليشيات التابعة لإيران، الأكثر عدداً وانتشاراً، بدأت تتدفق من الشرق واستقرت في بغداد. وكانت الداعم الأهم للأحزاب الطائفية الشيعية التابعة لإيران ما أعطى هذه الأحزاب قوة ونفوذاً كبيرين وسهل لهم السيطرة على مفاصل الدولة. كما أن النفوذ الإيراني الكبير والمتشعب في كل العراق وبخاصة في المحافظات الجنوبية ومن دون أي منازع أو معارضة من قوات الاحتلال، أكد المقولة التي سادت في بداية الاحتلال أن الولايات المتحدة وحلفاءها قدَّموا العراق على صحن من ذهب إلى إيران.

كان واضحاً أيضاً أن سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، وكذلك العراقية المصاحبة لها، مبنية على عدة أسس. **الأول** أنها اعتبرت كل من هو موجود في العراق عميلاً لصدام حسين ولحزب البعث مهما كان كفئاً ومشهوداً له بالنزاهة، وأن كل من قَدِم مع الاحتلال مهما كان جهله وتاريخه الملوث الأحق بحكم العراق. **الثاني** أنها اعتبرت أن الحكم السابق كان حكماً سنياً وأن الشيعة والأكراد تعرضوا لمظلومية من قبل النظام السابق وأن هاتين الشريحتين يجب أن تكون لهما اليد العليا في الحكم الجديد على حساب السنَّة. **الثالث** أن كل الدوائر يمكن أن تستباح باستثناء وزارة النفط ودائرة الاستخبارات اللتين وضعتا تحت رقابة مشددة: **الأولى**، لسبب لا يخفى على لبيب؛ **والثانية**، لتمكين فرق محددة من السيطرة على ملفاتها وبخاصة القسم المتعلق بأمريكا وإسرائيل، ثم

(٩) Saad N. Jawad and Sawsan I. Al-Assaf, «The Higher Education System in Iraq and Its Future,» *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, vol. 8, no. 1 (2014).

تركت لكي يعبث بها العابثون فيما بعد. والأساس **الرابع** أن كل سني هو بعثي ولا مانع من تصفيته. **الخامس**، أن للقادمين الجدد مع القوات المحتلة ومن يتعاون معهم الحق بالتصرف في الممتلكات العامة كما يشاؤون دون محاسبة أو تبعات قانونية. بعد أن عمَّت الفوضى قامت واشنطن بإبعاد غارنر وعينت بدلاً منه بول بريمر الذي بدأ يتصرف كحاكم مطلق لا يستطيع أحد مناقشته. ويبدو أن بريمر، والذي يعتبر من أسس للنظام الطائفي المحاصصاتي، كان على علم جيد بما يجب فعله لتنفيذ السياسة الأمريكية ـ الصهيونية في العراق.

لم يكن لبريمر علم بالعراق وشؤونه، وهو سيعترف فيما بعد في كتابه الذي أصدره عام ٢٠٠٦[١٠]، بأن أهم القرارات الحساسة والمدمرة للعراق كانت قد أعدت له مسبقاً في البنتاغون أو وزارة الخارجية. من هنا يمكن الاستنتاج بأن سياسته وآراءه حول طبيعة دولة العراق، والتي التقطها البقية من المشاركين في الحكم لانسجامها مع تفكيرهم الضيِّق، وأصبحت تردد جهاراً نهاراً على العراقيين والعالم، كانت هي الأخرى من ضمن إرشادات الدوائر المعنية في واشنطن.

لقد اعتبر بريمر دولة العراق بأنها وهمية أو ملفقة أنشأها البريطانيون عقب الحرب العالمية الأولى، مشدداً على أن هذه التوليفة مختلفة إثنياً وطائفياً، والأخطر فإنه من وجهة نظره لا يوجد شعب عراقي وإنما هناك شيعة وسنّة وأكراد وتركمان ومسيحيون ويزيديون. وبهذا فإنه ألغى وجود العرب أو صفة العروبة عن العراقيين على الرغم من أنهم يؤلفون ٨٠ بالمئة من شعب العراق[١١]. والأكثر سوءاً في أفكاره أنه اعتبر سكان المحافظات الشيعية الجنوبية أكثر التصاقاً بإيران منهم بالعراق، متناسياً أن أبناء هذه المحافظات يعتزون ويتباهون بعروبتهم. وظل يردد، ومن ورائه السياسيون الجدد، أن السنَّة حكموا العراق لمدة ٤٠٠ سنة وأنه آن الأوان لكي يتخلوا عن الحكم[١٢]. ولقد لاقت تلك الأفكار قبولاً وترحيباً كبيرين من الأحزاب الكردية والشيعية المرتبطة بالمحتل وبإيران واعتبرتها نصراً لها. وترجمت أفكار بريمر هذه على أرض الواقع عندما قرر أن يشكل مجلس الحكم الانتقالي والذي اختار له ١٣ شيعياً و٥ سنة و٥ أكراد و١ تركماني و١ كلدو أشوري (مسيحي). ولم يكتف بهذه الاختيارات الاعتباطية بل ثبت الانتماءات الطائفية والإثنية والدينية أمام اسم كل شخص معين في المجلس بدلاً من تثبيت مؤهلاته وكفاءاته.

لقد كان مضحكاً مبكياً مثلاً أن تكون صفة سكرتير الحزب الشيوعي العراقي المثبتة أمام اسمه في قرار التعيين هي شيعي، وكذلك الحال مع من يفترض أن يكونوا علمانيين. في حين أنه لم يثبت

---

(١٠) Paul Bremer with Malcolm McConnell, *My Year In Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope* (New York: Threshold, 2006),

وتمت ترجمته إلى العربية بعنوان: بول بريمر بالاشتراك مع مالكولم ماك كونل، **عام قضيته في العراق: النضال لبناء غدٍ مرجو**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦).

(١١) وهذا ما تم تثبيته في الدستور فيما بعد حيث إن الدستور لم يذكر أن العراق جزء من الأمة العربية، كما درجت كل الدساتير العراقية السابقة، وإنما أورد فقرة تقول إن العراق عضو في جامعة الدول العربية.

(١٢) عبد الحسين شعبان، «بول بريمر العراقي في الميزان،» **الحوار المتمدن**، ٢٠٠٦/٩/٢٨، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=76721>.

الانتماء الطائفي للأكراد وأبقاهم على أساس أنهم قومية واحدة. ثم اتبع النهج نفسه عند تشكيل الوزارة الانتقالية الأولى و(الجمعية الوطنية) التي أراد منها المصادقة على ما يصدره من قوانين. أصدر بريمر طوال فترة إدارته مئة أمر واجب التنفيذ كان أخطرها حل القوات المسلحة العراقية بمختلف صنوفها وتشكيلاتها، وهكذا وبجرّة قلم قام برمي حوالى مليون ونصف عسكري، من جيش وشرطة وقوات خاصة وأجهزة استخبارية وغيرها، على قارعة الطريق من دون أي مستحقات مالية تكفل لهم إعالة عوائلهم. وإذا ما تذكرنا كم من الخبرة والدراية كانت تمتلكها هذه القوات نستطيع أن نفهم الفاعلية التي ظهرت بها المقاومة العراقية في السنين الأولى للاحتلال.

أما الأمر **الثاني** فتمثل بحل حزب البعث والذي تبعه قانون اجتثاث البعث وفصل البعثيين من الوظائف الحكومية. هذا القرار الذي لم يتسبب فقط بفصل الآلاف وإنما بدأ يُستخدم لتصفية الخصوم. وصرح بريمر أكثر من مرة بأن القيادات الكردية والشيعية التي تعاونت معه كانت مرحبة بقراراته وداعمة لها. ثم أصدر بريمر قانون تأسيس «الحرس الوطني» لكي يحل محل الجيش العراقي (لاحظ التسمية «حرس» وليس «جيش»)، والكارثة في هذا القرار أن تشكيل هذه القوة لم يُبنَ على أسس مهنية وإنما على أسس طائفية وإثنية ومحصصاتية. بناءً على هذا الأمر تم تشكيل الحرس من الميليشيات التي شكلت في الخارج قبل الاحتلال أو التي ظهرت في الداخل بعده. كما مُنحت هذه الميليشيات الحق في منح الرتب والمناصب، بحيث ظهرت تسمية ضباط الدمج، وهم الضباط الذين لم ينضموا إلى أي مؤسسة عسكرية سابقاً أو يمتلكوا أي خبرة عسكرية. علماً بأن هذه الميليشيات لم تكن خاضعة لقانون أو انضباط عسكري موحد وإنما ظلت تابعة لأحزابها.

وهكذا أُدمجت ميليشيات كانت قد شُكلت في الخارج مثل «قوات بدر» التي شكلت في إيران وشاركت مع القوات الإيرانية ضد الجيش العراقي في الحرب العراقية ـ الإيرانية، و«القوات العراقية الحرة» التابعة للمؤتمر الوطني العراقي، مع ميليشيات أخرى ظهرت بعد الاحتلال مثل جيش المهدي التابع للتيار الصدري. علماً بأن هذه الميليشيات بدأت تمارس نشاطاتها المسلحة حتى قبل أن يشْرع في تأسيس (الحرس الوطني) الجديد. كما ظهر فيما بعد أن الفساد قد نخر هذه المؤسسة، مثلما نخر المؤسسات الأخرى في البلاد، حيث أظهرت تحقيقات ما بعد احتلال الموصل من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أن الحرس، والذي بدأ يطلَق عليه الجيش بعد الانسحاب الأمريكي في ٢٠١١، كان يحتوي على منتسبين وهميين لا وجود لهم في الواقع، ولم تكن أعداد هؤلاء الوهميين (أو الفضائيين، كما يسمونهم في العراق) بالهيِّنة أو الصغيرة. فلقد صرح رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أنه أحصى خمسين ألف «فضائي» في أول جرد عمله لبعض التشكيلات العسكرية[١٣]؛ وصرح وزير الداخلية بكلام مشابه عن

(١٣) «العبادي يُطهّر الجيش العراقي من الجنود الفضائيين،» ميدل إيست أونلاين، ٢٠١٤/١١/٣٠، <http://www.middle-east-online.com/?id=189193>.

قوات الشرطة. علماً بأن قوات الحرس التي شكلها بريمر تشتت في مناسبات كثيرة حاولت فيها الحكومات العراقية المتعاقبة استخدامها ضد بعض الميليشيات التي بدأت تمد نفوذها، حيث كان الكثير من أفراده إما يتسربون رافضين القتال أو ينضمون إلى الميليشيات المطالبين بمقاتلتها لأنها تابعة لأحزابهم أو كتلهم نفسها.

بمجرد أن أكملت قوات التحالف احتلال العراق استصدرت قراراً من الأمم المتحدة (١٤٨٣) أيار/مايو ٢٠٠٣ والذي اعتبر العراق دولة محتلة، الأمر الذي زاد بريمر تسلطاً ونفوذاً. وكمثال على استبداد بريمر برأيه وعلى نظرته للعراق الذي يتسيَّده، والذي أسس لفساد استمر ليومنا هذا، يورده هو بنفسه في قوله للمسؤول عن أموال العراق في الأمم المتحدة الذي رفض إطلاق أموال العراق إلا بطلب من الحكومة العراقية «أنا الحكومة العراقية الآن، وإني أطلب من الأمم المتحدة نيابة عن تلك الحكومة تحرير هذه الأموال على الفور»[١٤]. وظهرت شبهات فساد على بريمر نفسه حيث قام إما بهدر أو الاستيلاء على مليارات الدولارات[١٥].

ونهج من جاء من بعده من العراقيين النهج نفسه. لا بل إن الإدارتين الأمريكية والبريطانية أسهمتا بشكل مباشر في تفشّي الفساد من طريق توزيع الأموال الضخمة على مؤيديهم وعلى المشاريع الوهمية، أو من طريق منح رواتب كبيرة وغير مسبوقة لمن يعمل في الإدارات التي أنشؤوها، أو السكوت عن سارقي المال العام والسماح لهم بنقل ثرواتهم الكبيرة إلى دولهم التي يحملون جنسياتها وبلا محاسبة، وبعد أن كانوا لسنين طويلة يعيشون على مساعدات الرعاية الاجتماعية. لا بل إن شركة أمنية أمريكية تعمل مع القوات المحتلة هرَّبت أحد وزراء الاحتلال السابقين الذي يحمل الجنسية الأمريكية حكم عليه بالفساد والاختلاس من أحد السجون العراقية إلى الولايات المتحدة ومن طريق مطار بغداد الدولي وفي وضح النهار.

وإذا كان بريمر مسؤولاً مسؤولية مباشرة عمّا جرى في العراق بعد ٢٠٠٣، فإن هذا لا يعفي العراقيين الذين عادوا مع القوات الأمريكية، من مسؤولية ما جرى. فالعلماني الذي لم يُعرف عنه أي تمسك بالدين، أحمد الجلبي، أسس البيت الشيعي وبدأ يخطب ود إيران التي وجدها أكثر نفوذاً في العراق المحتل، وترك (مؤتمره الوطني اسماً بلا مسمى أو فاعلية). في حين أن أحد شركائه (مضر شوكت) وهو قيادي في المؤتمر الوطني، والذي لم يعرف عنه أيضاً أي تمسك بالدين أو بالطائفية وإنما ركز كل جهوده منذ أن عاد إلى العراق بعد ٢٠٠٣ على الكسب المادي وبشراهة، أخذ يخطب ود المكوِّن السني وعقد مؤخراً مؤتمراً للنازحين في أربيل يحرِّضهم على المطالبة بالإقليم السني بأسلوب طائفي مقيت. وفي الوقت الذي كان فيه الشيعة من السياسيين الجدد يتهافتون لكسب ود إيران كان نظراؤهم من السنَّة يتسابقون على كسب ود قادة الأحزاب

(١٤) بريمر وماك كونل، **عام قضيته في العراق: النضال لبناء غدٍ مرجو**، ص ٥٢.

(١٥) «So, Mr. Bremer, Where did all the Money Go?,» *Guardian*, 7/7/2005, <http://www.theguardian.com/world/2005/jul/07/iraq.features11>.

الشيعية من أجل المكاسب المادية، أو ود حكام الخليج العربي الذين وجدوا فيهم معيناً يدر عليهم الأموال الطائلة. أما الأحزاب والقيادات الكردية فلقد كانت فرحة بهذا التشرذم ولم تسعَ إلى إصلاح أي سياسة خاطئة، ناهيك بسكوتها عن فساد أعضائها وبعض قياداتها في كردستان العراق. أكثر من ذلك أن هذه الأحزاب ساهمت أو غضّت الطرف عن السرقات وتهريب الممتلكات والأسلحة والآثار العراقية إلى دول الجوار. كل همها كان هو كم سيحصل الإقليم من واردات من المركز، وفي الوقت الذي لم تعد فيه العلاقة بالكيان الصهيوني أمراً مخجلاً أو معيباً وطنياً، وطّد الإقليم علاقته بهذا الكيان بصورة كبيرة، وأصبح وجود الشركات والمدرِّبين والمستشارين «سراً مكشوفاً»[١٦]؛ علماً بأن إسرائيل هي الطرف الوحيد الذي يعلن صراحة دعمه لإنشاء دولة كردية مستقلة في شمال العراق. كما تجدر الإشارة إلى أن عراقيين عرباً قاموا بزيارات علنية لفلسطين المحتلة. لا بل إن بعض وسائل الإعلام نشرت قصة كاملة عن سرقة الأرشيف اليهودي ووثائق تراثية كثيرة من العراق ونقلها إلى الكيان الصهيوني[١٧].

ثالثاً: الدستور الجديد وأثره في تمزيق العراق وإضعافه

على الرغم من الأضرار التي ألحقتها سياسة بريمر بالنسيج الوطني والوحدة الوطنية العراقية إلا أن الضرر الأكبر كان في تثبيت هذه الأمور التمزيقية في «قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية (٢٠٠٤)» ومن ثم في «الدستور الدائم» الذي صدر في ٢٠٠٥. لقد كان واضحاً في الوثيقتين، وبخاصة في الدستور الدائم، الرغبة الأمريكية في إنشاء دولة مركزية ضعيفة وأقاليم أقوى مع تثبيت أمور خلافية قد تستنزف وقتاً، ودماءً، من أجل حلها. وربما يكون أخطر ما ثبت في القانون وضع توقيتات زمنية لكتابة الدستور الدائم والانتخابات التشريعية والنيابية الأولى من دون توضيح الآليات وضمن وقت قصير جداً. فلقد حدد القانون الذي صادق عليه مجلس الحكم دون أي اعتراض يذكر ووضع حيز التنفيذ في نهاية أيار/مايو من العام نفسه، ألزم الجمعية الوطنية بإنجاز مسودة الدستور الدائم في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

من المهم التأكيد ابتداءً أن الغرض من الإصرار الأمريكي على كتابة وإقرار دستور دائم لم يكن حباً في العراقيين أو من أجل تحقيق الديمقراطية كما ادّعت الإدارة الأمريكية، وإنما بسبب عمليات المقاومة العراقية التي تمكنت من قتل ما يقارب ٤٤٨٧[١٨]، جندياً ومتعاقداً أمريكياً حسب الإحصاءات الرسمية الأمريكية، وأكثر من عشرة آلاف حسب إحصاءات أخرى، هذا ما عدا

(١٦) Magdi Abdelhadi, «Israelis «Train Kurdish Forces»,» BBC (20 September 2006), <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/5364982.stm>.

(١٧) «ستوديو التاسعة ـ انتفاض قنبر، ٢٠١٥/١٠/١،» <http://www.albaghdadia.com/studio9/item/44911-1-10-2015>.

(١٨) «Iraq War in Figures,» BBC News (14 December 2011), <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-11107739>.

الأعداد الكبيرة من المعوقين[١٩]. كل ذلك دفع الإدارة الأمريكية إلى التفكير بالانسحاب المبكر (Early Exit Strategy)، وكانت تريد أن يصادق على الدستور في الوقت المحدد بغض النظر عن محتوى الدستور وفقراته المبهمة والتمزيقية، كي تليه الانتخابات حتى تنسحب من العراق مدعية أنها حققت ما جاءت من أجله (إرساء الديمقراطية).

لقد كُتب الكثير عن حقيقة من كتب الدستور العراقي، فعلى الرغم من إصرار قادة الأحزاب العراقية على أنهم هم من وضعوا مسودة الدستور، إلا أن هناك حقيقتين أساسيتين تثبتان عكس ذلك: **الأولى**، ما ظهر عن دور الأكاديمي الأمريكي نوح فيلدمان (يهودي أرثوذوكسي بالغ من العمر ٣٢ سنة فقط)، في وضع المسودة، الأمر الذي أكده هو بصورة غير مباشرة عندما اعترف بأنه كان أحد مستشاري كتابة الدستور بالإضافة إلى كتاباته في هذا المجال[٢٠]، وما أوردته الصحافة الأمريكية عن هذا الخبر والذي علق عليه الراحل إدوارد سعيد بأسى كبير[٢١]؛ أما الحقيقة **الثانية** فإن الدستور الدائم جاء متطابقاً مع قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي لم يكن للعراقيين أي يد فيه وصادق مجلس الحكم المؤقت عليه بأمر من بريمر كما أسلف.

المهم في الأمر أن اللجنة العراقية الموكل إليها (كتابة الدستور) لم تشكَّل إلا في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، وهذا يعني أنه لم يكن أمامها سوى شهرين فقط لإتمام المهمة. وتكونت اللجنة، بموجب نظام المحاصصة، من ٢٨ عضواً من الائتلاف الشيعي، ١٥ من التحالف الكردستاني، ٨ من قائمة أياد علاوي (العراقية) التي كانت في غالبيتها من الشيعة أيضاً، مع عضو شيوعي وآخر تركماني وأخير مسيحي. وبعد شهر واحد وإثر اعتراضات قوية من ممثلي المكوِّن السني تم إضافة ١٤ عضواً منهم للجنة[٢٢]؛ ولكن بعد أيام قليلة من تعيينهم تم اغتيال أربعة منهم، ليعلن ممثلي هذا المكون عن تعليق عملهم في اللجنة[٢٣]. وفي الخلاصة أن الوقت الحقيقي لكتابة دستور دائم للعراق لم يتجاوز الشهر الواحد. الأهم من ذلك هو ما شهدته اللجنة من نقاشات. ففي الوقت الذي كان هَمّ ممثلي الائتلاف الشيعي منصبّاً على تثبيت الأمور الطائفية المتعلقة بدور المرجعية الدينية والحق في إقامة الشعائر الخاصة بطائفتهم، وممثلي المكوِّن السني على تثبيت عروبة العراق وانتمائه للأمة العربية، كان ممثلو الأحزاب الكردية، وهم الطرف الوحيد الذي استعان بلجنة من

---

(١٩) هناك من يقول إن عدد الضحايا من الأمريكيين يصل إلى سبعين ألف جندي ومتعاقد. انظر حديث وزير الخارجية العراقي الأسبق ناجي الحديثي لقناة «العربية» الفضائية، برنامج «الذاكرة السياسية»، تقديم طاهر بركة، <http:// www.alarabiya.net/programs/politic-memory.html>.

(٢٠) كمثال، انظر: Noah Feldman, *What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).

(٢١) نقلاً عن: هيفاء زنكنة، **مدينة الأرامل: المرأة العراقية في مسيرة التحرير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٠٨.

(٢٢) Saad N. Jawad, «The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications,» *LSE, Middle East Centre Paper Series*, no. 1 (2013), p. 10, <http://www.lse.ac.uk/middleEastCentre/publications/Paper-Series/Iraqi-Constitution.aspx>.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١.

الخبراء الدوليين[٢٤]، مصرِّين على الامتيازات التي منحها إياهم قانون إدارة الدولة الانتقالي، مع المطالبة بأمور أخرى تزيد استقلالية قرارهم. علماً بأن السفارة الأمريكية وممثليها كانوا متواصلين مع اللجنة ومتدخلين يومياً في أعمالها. وقوبلت كل المطالبات بتمديد مدة عمل اللجنة برفض قاطع من بريمر والسفارة الأمريكية.

وإذا ما عدنا إلى مناقشة صلب الدستور فسنجد أنه وثيقة فريدة من نوعها من ناحية الإضرار بالوحدة الوطنية وإثارتها للنعرات الطائفية والإثنية الضيقة، والفقرات المبهمة واستحالة التعديل والمواد الناقصة التي تحتاج إلى قوانين أخرى لتفعيلها والعلاقة الغامضة بين السلطة المركزية والإقليم، لا بل من ناحية ترجيح كفة الإقليم على حساب السلطة المركزية. فمثلاً:

١ ـ وعلى الطريقة الأمريكية، احتوى الدستور على ديباجة نثرية (٣٢٥ كلمة) مليئة بالتحريض على العنف وإقصاء الآخر بالإضافة إلى المسائل الطائفية الواضحة، ولا يمكن إلا وصفها بالبيان السياسي[٢٥]. بداية تقول الديباجة «نحن أبناء وادي الرافدين» وليس العراق، وهذا الأمر له دلالات عميقة إذا ما علمنا أن الأحزاب الكردية تؤكد أن العراق متكون من كردستان الجنوبية ومنطقة ميزوبوتيما (ما بين النهرين)، ثم تعرِّج على ذكر المراجع العظام، ثم تذكِّر بمآسٍ ونكبات جرت في السابق بدلاً من التشديد على الأخوة والوحدة الوطنية.

٢ ـ تثبيت الانتماءات الطائفية، والتي لم يحدث في تاريخ العراق أن ثُبتت في أي من دساتير دولة العراق، وهذا ما ورد في هذا الدستور مرتين على الأقل وكذلك في الديباجة. كما أن حق ممارسة الشعائر الخاصة بالطائفة الشيعية ذكرت بصراحة دون سواها من الشعائر (المادة ٤٣ ـ أ). كما تم إصدار قانون جديد للأحوال الشخصية ثبت من جديد المحاكم الخاصة بكل طائفة. (تم اقتراح وتمرير هذا القانون من قبل مجلس الحكم والذي كان من السوء بحيث أن بريمر تدخل شخصياً لوقف تنفيذه)[٢٦].

٣ ـ ربما كانت الفقرات المتعلقة بالعلاقة بين السلطة المركزية وإقليم كردستان العراق هي الأكثر غرابة بل وتشجيعاً على تقسيم العراق. فمثلاً تقول المادة (١١٥): (تكون الأولوية لقانون الأقاليم في حالة وجود أي خلاف بينه وبين قانون السلطة الاتحادية. كما تنص المادة (١٢١ ـ ثانياً) على أنه «يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية». وأخيراً، فإن المادة (١٢٦ ـ رابعاً) ثبّتت الآتي : (لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلة ضمن

---

(٢٤) انظر: بيتر و. غالبريث، **نهاية العراق**، ترجمة إياد أحمد (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٧)، حيث كان الكاتب أحد المستشارين للأعضاء الأكراد.

(٢٥) علماً بأن ديباجة الدستور الأمريكي احتوت على ٥١ كلمة وشددت على الحرية والوحدة والرفاهية.

(٢٦) قدم القانون من قبل عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى.

الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني، وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام). والأسلوب نفسه استُخدم في مسألة استثمار الموارد الطبيعية وخاصة النفط فإن المادة (١١٢ ـ أولاً) نصت على أن (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة...)، وهذا يعني أن أي حقول جديدة مستكشفة ستكون تحت إدارة الإقليم. إذا ما علمنا أن وزارة أياد علاوي أقرت في عام ٢٠٠٤ قانوناً تم بموجبه منح إقليم كردستان ١٧ بالمئة من ميزانية العراق السنوية بالإضافة إلى تحمل الميزانية المركزية نفقات قوات البيشمركة المسلحة الكردية، فيمكن أن نفهم لماذا محافظة مثل البصرة المنتجة الأكبر للنفط في عراق اليوم تصر على الحصول على صفة الإقليم بعد أن اكتشفت أن مجموع ما تستلمه من الميزانية العامة هو ١ بالمئة أو أكثر قليلاً.

٤ ـ ابتدع قانون إدارة الدولة الانتقالي تسمية (المناطق المتنازع عليها) وانتقلت هذه العبارة إلى الدستور الدائم كي تكون عقبة كأداء أمام الوحدة الوطنية ومشكلة مزمنة لا يمكن حلها في ظل تعقيدات ومطبات الدستور الدائم. كما أضيفت له المادة (١٤٠) لتزيد الأمور تعقيداً، والتي ثبتت ما ورد في قانون إدارة الدولة بشأن كركوك وما سمي بالمناطق المتنازع عليها. علماً بأن الدستور الذي كان يفترض بعد إقراره أن يلغي قانون إدارة الدولة إلا أن المواد الأكثر اثارة للجدل في القانون السابق (مثل المادة ٥٣ ـ أ) تم استثناؤها من الإلغاء والتي أبقت على كل صلاحيات حكومة إقليم كردستان[٢٧].

٥ ـ لتعديل الدستور ورد في الدستور أن أي تعديل لا يمكن أن يمرر إذا ما تم رفضه من قبل ثلاث محافظات، واذا ما علمنا أن إقليم كردستان يتكون من ثلاث محافظات، أربيل والسليمانية ودهوك، يمكن أن يدرك استحالة إجراء أي تعديل لهذه الوثيقة.

إن إحصاء المثالب والمواد التي أسهمت في تمزيق العراق وشرذمته يمكن أن يشغل حيِّزاً أكبر من هذه الورقة، ولكن هذه الأمثلة تكفي لإظهار الأسلوب والغاية الذي كُتب من أجلها، ويمكن أن تعطي فكرة عن أسباب الأزمات المزمنة التي يعانيها العراق منذ عام ٢٠٠٣.

الأمر الآخر الذي يجب ذكره في نهاية الحديث عن الدستور هو أن الشعب العراقي قاطبة، وباستثناء الأحزاب المشاركة في الحكم، ظل مغيَّباً عن ما يجري لكتابة مسودة الدستور[٢٨]، ولم يعلم بتفاصيله وذهب للتصويت عليه بناءً على توصيات ونداءات قادة الأحزاب المشاركة في كتابته، ويتساوى في ذلك الأحزاب الشيعية والسنية، لا بل يمكن القول إن الدور الذي قام به

(٢٧) وتنص المادة على أنه «يعترف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في ٢٠٠٣/٣/١٩ الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى...».

(٢٨) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وقبل يوم من الاستفتاء على الدستور كتب أحد مستشاري اللجنة الأمريكي لاري دايموند بالحرف الواحد «سيصوت العراقيون على دستور لم يروه أو يقرؤوه أو يدرسوه أو يناقشوه أو يكتبوا مسودته». انظر: Larry Diamond, in: *Los Angeles Times*, 15/10/2005.

الحزب الإسلامي العراقي (السني) وحثه المواطنين وبخاصة في المناطق ذات الأغلبية السنية على التصويت بقبول الدستور، كان ما حوَّل آراء قسم غير قليل من أبناء الموصل للتصويت لمصلحة الدستور. ومع كل هذه الجهود والتواطؤ مع المحتل من أجل تمريره، فإن هناك ما يؤكد أن الدستور تم رفضه من أربعة محافظات على الأقل وهي الأنبار وصلاح الدين (حيث كانت النتائج بالرفض واضحة وقاطعة) في حين أن نتائج نينوى وذي قار كانت سلبية أيضاً، وهناك من يضيف ديالى، قد تم تزويرها لتمرير الدستور[٢٩].

رابعاً: آثار وتداعيات احتلال الموصل وغيرها من مناطق غرب العراق

قبل أن تنسحب القوات الأمريكية من العراق في ٢٠١١ قامت في نهاية عام ٢٠٠٨ بتوقيع «اتفاقية وضع القوات» (Status of Forces Agreement – SOFA) أو الاتفاقية الأمنية. بموجب هذه الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها يُسمح للقوات الأمريكية للعمل بحرية ومن دون الحاجة لموافقة العراق لمحاربة الإرهاب في العراق وحوله[٣٠]. ولكن واشنطن لم تفعل شيئاً لمنع مقاتلي ما يُعرف بالدولة الإسلامية (داعش) من التمدد في العراق ومن ثم احتلال الموصل وتكريت وأجزاء من الرمادي وديالى في حزيران/يونيو ٢٠١٤ أو بعده. ولم تتخذ الولايات المتحدة أي إجراء يذكر لوقف هذا التمدد الخطير لتنظيم أقل ما يمكن أن يقال عليه إنه دموي ويذبح الأشخاص نساءً ورجالاً وأطفالاً. ولم تهتز الإدارة الأمريكية إلا بعد أن وصلت قوات داعش إلى حدود إقليم كردستان العراق بل وتجاوزتها في بعض المناطق. آنذاك فقط أرسلت الولايات المتحدة الطائرات الحربية لإبعاد خطر داعش عن الإقليم ونجحت في ذلك.

ومنذ ذلك التاريخ لم تحقق ضربات الطيران الأمريكي والتحالف الذي تعاون معه أي حقيقة على الأرض العراقية. في بداية احتلال الموصل قيل إن الولايات المتحدة لم تتحرك لسببين: **الأول**، هو أن الحكومة العراقية لم تطلب ذلك؛ **والثاني**، هو أنها أرادت أن تقول للحكومة العراقية إن ما حدث سببه فشل سياسة وإدارة المالكي الذي يرفض الاستماع إلى نصائحها. إلا أن ما لم يذكر هو أن كل ما كان يجري في العراق لا يخرج عن ما خططته الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبريطانيا. هذه الأطراف الثلاثة بالذات، أرادت عراقاً ممزقاً، مشتتاً وضعيفاً. كما يمكن القول إن تنظيم داعش كان مدعوماً من الولايات المتحدة والغرب وتركيا ودول من الخليج العربي عندما كان يقاتل في سورية، ولم يكن هناك عليه اعتراض يذكر من قبل هذه الدول عندما تمدد في العراق بل

(٢٩) في فرز النتائج الأولية للتصويت في نينوى ـ الموصل ظهرت نسبة عالية من الرافضين، الأمر الذي حدا بالحكومة على إيقاف الفرز ونقل الصناديق إلى بغداد كي يعلن بعدها أن نسبة الرافضين لم تصل إلى الثلثين.

(٣٠) Saad N. Jawad, «Agreement to Withdraw or Permission to Remain?,» *Bitterlemons International* (18 December 2008).

كان سيدعم لو تمكن من الوصول إلى إيران، إلا أن توجه التنظيم إلى إقليم كردستان العراق أولاً، ثم ذبحه مواطنين أمريكيين وغربيين هو ما حدا بالولايات المتحدة على أن تنتفض وتقود تحالفاً لمحاربته.

إن احتلال الموصل أظهر حقائق كثيرة وكشف عيوباً وإخفاقات جسيمة حاولت الحكومة العراقية التستر عليها أو الادعاء بعدم وجودها: **أولى** هذه الحقائق تمثلت بكشف هشاشة وهزالة ما أطلق عليه الجيش العراقي، هذا الجيش العريق وصاحب التاريخ المشرف الطويل. لقد كشفت التحقيقات الهزيلة التي جرت بعد الحدث أن الوحدات الموجودة في الموصل كانت مضخمة بشكل كبير على الورق وغير موجودة على الأرض. **ثانية** هذه الحقائق أن الحكومة العراقية التي كان يقودها المالكي لم تهتز لهذه الفاجعة الكبيرة ولم تحاسب عسكرياً واحداً على هذه الهزيمة المنكرة، لا بل إن هناك من يعتقد أن المالكي لم يأبه لخسران مناطق سنية كانت ولا تزال تعتبر مناهضة للحكومة الطائفية التي كثيراً ما اضطهدتهم. **ثالثة** هذه الحقائق أن حكومة إقليم كردستان لم تأبه لما حدث لكارثة احتلال الموصل واعتبرته في البداية جزءاً من الصراع الشيعي ـ السني في العراق، هذا من ناحية، ومن ناحية **ثانية** أن حكومة الإقليم كانت متشفية، إن لم نقل راضية، لهزيمة القوات العراقية واعتبرتها فرصة ذهبية للتمدد في المناطق التي كانت تطالب بها مثل كركوك وسنجار. ولم تشعر حكومة الإقليم بخطأ تصوراتها إلا بعد أن وصلت قوات تنظيم داعش إلى أبواب أربيل عاصمة الإقليم ووضعت الإقليم تحت تهديد جدي. وحتى بعد تمدد تنظيم داعش فإن حكومة الإقليم استغلت الوضع كي تطالب بالمزيد من المساعدات العسكرية الدولية المباشرة لقوات البيشمركة والتي حصلت على قسم كبير منها.

خامساً: السياسة الطائفية وما تولد منها

لقد كانت اللغة والسياسة الطائفية واضحة بل جلية في أحاديث وتصرفات الساسة الجدد، وفي التركيبة الحكومية. ولقد تجلى هذا الأسلوب بوضوح في التعامل مع المحافظات الغربية ذات الأغلبية السنية (الموصل، الأنبار، صلاح الدين وديالى). لا بل حتى مع المناطق المختلفة في بغداد التي كانت دائماً مناطق مختلطة. وبدأت الميليشيات، من كلا الطرفين بشن عمليات مسلحة لتطهير المناطق على أسس طائفية دون أي رد من الأجهزة الحكومية.

لقد نجح المشروع الطائفي الذي تبنته إدارة الاحتلال في زرع الفتنة بين العراقيين. كما أن الأحزاب والأشخاص الذين أتوا مع الاحتلال تمسكوا وشجعوا هذا المشروع لأنهم عرفوا أنهم لا يمتلكون أي قاعدة شعبية داخل العراق ناهيك بعدم امتلاكهم أي كفاءات أو مؤهلات، ولم يكن أمامهم سوى التعكز على الطائفية والدين والعصبوية. لا بل إن قادة الأحزاب والتحالفات ظلوا يتبارون في إقامة الشعائر الدينية البالية، وبعض هذه التنظيمات حرصت على رفع صور رموز دينية عراقية وحتى إيرانية في بغداد والمحافظات الجنوبية. كما إن قياديين من المكوِّن السني

ظل همهم الحصول على وزارات ومناصب درَّت عليهم المليارات. وعندما بدأت الجماهير تعي حقيقة القادمين الجدد وفسادهم وعدم كفاءتهم كان الوقت متأخراً جداً حيث تمكنت هذه العناصر بفضل ما سرقته من المال العام قد اكتنزت ثروات هائلة بدأت باستخدامها للحصول على التأييد والولاء.

من ناحية أخرى فقد أججت هذه السرقات، إضافة إلى الفساد، صراعات داخلية بين مجموعات من الطائفة الواحدة (صراع شيعي ـ شيعي وسني ـ سني وكردي ـ كردي)؛ لأنه، وببساطة، المنافع المادية الهائلة المتأتية من الخدمة الحكومية وغير المراقبة من إدارة الاحتلال أو من الإدارات العراقية التي تلتها جعلت عصابات الفساد والميليشيات التابعة لها تستميت من أجل البقاء في الحكم. وسجلت حوادث كثيرة ظهر فيها الصراع على الوزارات التي كانت توصف بالدسمة؛ لا بل أثبتت بعض الوقائع أن مسؤولين كباراً كانوا هم قادة لعصابات اختطاف وسرقة.

وهكذا فإن السلطة المركزية سواء في عهد مجلس الحكم أو وزارات علاوي أو الجعفري أو المالكي لم تنظر إلى الاعتراضات على سياساتها على أنها مطالبة لتصحيح نهج أو سياسة خاطئة وإنما نظرت اليها كمحاولات لاستلاب الحكم منها ونزع امتيازاتها الكبيرة. لا بل إن المالكي اعتبر المعارضة لسياسته وفساد إدارته «ثورة سنية» ضد «الحكم الشيعي» وحرباً بين جيش «يزيد» الذي يمثل معارضيه وجيش «الإمام الحسين» الذي يمثله هو. وبالتالي فإنه، من وجهة نظره، يتوجب عليه محاربة أي اتجاه معارض وبخاصة إذا كان من المكوِّن السني أو من المحافظات الغربية. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يوجه المالكي قواته في الموصل والأنبار باستخدام القوة المفرطة لإخضاع وترويع سكانها الذين خرجوا في اعتصامات سلمية في البداية. لا بل إنه وفي حديث جانبي مع الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني أخبره (لماذا لا تأخذون الموصل وتخلصونا من إزعاجاتها)[٣١].

في الناحية المقابلة ونتيجة للتهميش والإقصاء الذي تعرضوا له فإن الفصائل والعشائر السنية، والتي كان لها الفضل في دحر قوات القاعدة في السنين الأولى للاحتلال، شعرت بالخذلان بعد الانسحاب الأمريكي والإهمال من قبل حكومة المالكي، والذي فسرته لأسباب طائفية فقط، فقامت هي الأخرى بالرد بطائفية مقابلة. واعتقد بعض قادة هذه الفصائل والعشائر أن السبيل الوحيد للتخلص من المالكي المدعوم من إيران هو بالتعاون مع التنظيمات التي تمتلك القدرات على مواجهة قوات المالكي ومن يدعمها؛ حتى وإن كان هذا التنظيم هو داعش. ولم يكتشف أصحاب هذا الرأي خطأهم إلا بعد الجرائم والمذابح التي ارتكبها مسلحو التنظيم ضد أبناء طائفتهم. ولم تكن العشائر السنية وحدها من يفكر بهذه الطريقة، وإنما حتى قادة حزب البعث، الحزب صاحب التاريخ العلماني، انجرّوا إلى هذا التفكير وتعاونوا مع تنظيم داعش في عملية اقتحام الموصل. لقد أثبتت بعض الوقائع أن ممثلي الحزب كانوا هم من أتى على رأس الإدارات الجديدة في كل

(٣١) جريدة **المدى** (بغداد)، ٢٠١٢/١٢/١٤، <file:///C:/Users/Saad/AppData/Local/Microsoft/Windows/Tem porary%20Internet%20Files/Content.IE5/2HAAKTPY/kitabat.com-6654-.html>.

من الموصل وصلاح الدين، في البداية وقبل أن يقوم تنظيم داعش بتصفيتهم جسدياً ليعلن سيطرته المطلقة في المحافظتين.

ورغم كل هذه المآسي والدماء والتشرذم لم تظهر الأحزاب والتنظيمات على الساحة العراقية ما يدلل على رغبتها في بناء وحدة وطنية جديدة مبنية على حب العراق والتمسك بوحدة ترابه. لا بل يمكن القول بأن كارثة احتلال الموصل وانهيار ما أُطلق عليه زوراً الجيش العراقي، ثم تشكيل قوات الحشد الشعبي، التي وإن نجحت في تحرير بعض المناطق مثل ديالى وصلاح الدين، فإن تصرفاتها الطائفية كانت أكثر من واضحة ومسببة لنفرة واستهجان أبناء المناطق السنية، وإصرار ممثلي المناطق الغربية على تشكيل قوات مماثلة باسم قوات الحرس الوطني في كل محافظة، كل هذه الأمور عمقت الخلافات في العراق وأصبحت تهدد بتقسيمه بصورة جدية.

مع ذلك وفي ظل هذا الجو القاتم ظهرت جذوة من أمل قبل أكثر من شهر تمثلت بانطلاق تظاهرات شعبية كبيرة تطالب بالإصلاح الجدي ومحاربة الفساد. وقد تكون ميزة هذه التظاهرات الجديدة عن سابقاتها التي لم تصل إلى نتيجة تذكر أنها: **أولاً**، بدأت في المناطق الشيعية التي تدّعي أحزاب المنطقة الخضراء أنها تمثلها وأنها تحكم بدعم أصواتها؛ **ثانياً**، أنها حصلت على دعم مطلق وصريح من مرجعية النجف الأشرف، والتي يمكن تفسير دعمها بأنه شعور متأخر بالندم أو الذنب لصمتها على الفساد والمفسدين الذين ادعوا دعم المرجعية لهم في الانتخابات السابقة. **ثالثاً**، أنها حافظت على استمراريتها وسلميتها رغم كل محاولات القمع التي استخدمت ضدها. (اللافت للنظر أن بعض القيادات الشيعية بدأت بمهاجمة التظاهرات ووصفتها بأنها أعمال مدعومة من الخارج، لا بل إن بعضهم هاجم حتى المرجعية واعتبرها وراء دعم التظاهرات واستمرارها).

سادساً: مستقبل المشروع الوطني ـ الوحدوي والديمقراطي في العراق

في البداية يمكن القول إن المشروع الوطني الوحدوي الديمقراطي تلقى ضربة قوية بعد الاحتلال نتيجة لتفشي النهج الطائفي المقيت وأسلوب المحاصصة، ولوصول أحزاب وأشخاص تعكزوا على هذا النهج وعلى دعم الاحتلال وقوى إقليمية لهم للاستئثار بالحكم، بالإضافة إلى الحجم الهائل من الفساد.

بالنسبة إلى المشروع الوطني الوحدوي فإنه من المؤسف القول، بل والاعتراف، بأن المجتمع العراقي قبيل الاحتلال، بعد ٣٥ سنة من حكم حزب البعث وثماني سنوات من الحرب الضروس مع إيران، وحرب مدمرة إثر اجتياح الكويت وأكثر من ١٢ سنة من الحصار اللاإنساني والمفقر أصبح غير مبالٍ بما سيأتي. وربما يكون الاعتراف الأكثر قساوة، والناتج من معايشة يومية للأحداث، أن قسماً غير قليل من العراقيين كانوا يعتقدون بأن الاحتلال الأمريكي لن يخلصهم من النظام البعثي فحسب؛ بل إنه سيحقق لهم الديمقراطية والرفاهية الاقتصادية. ومن المؤسف أيضاً أن نخباً مثقفة

وأكاديمية كانت هي الأخرى تفكر بهذا الأسلوب. (ربما المؤسف أكثر أن نخباً عربية أخرى لا تزال تفكر بهذه الطريقة رغم كارثة ما حل بالعراق).

وأستطيع أن أؤكد، ومن تجربة شخصية ومعايشة يومية للأحداث أيضاً، أن من كان يفكر بصورة مغايرة كان في الأقلية. في نقاشات كثيرة كنت أكرر أنه لا يمكن تصديق أن أمريكا تضمر الخير للعراق، إلا أني كنت أفاجأ بردود مفادها أن كل ما سيأتي سيكون بالتأكيد أفضل مما هو موجود. الشيء المؤسف الآخر هو تقبُّل المجتمع للأفكار الطائفية والإثنية والعصبوية والانجرار وراءها. وفي الوقت الذي انحسر فيه نفوذ الوجوه الوطنية والقومية والعلمانية وتأثيرها؛ بشكل كبير تكاثرت بصورة مرعبة وكبيرة الأحزاب الدينية، أو التي تدعيه، والأحزاب الطائفية. ربما كانت الحملة الإيمانية التي أطلقها الرئيس صدام حسين أحد الأسباب للتوجه الديني، وربما كانت المعاناة التي مر بها العراقيون من حروب وأزمات سبباً في توجه الكثير من العراقيين إلى الدين أو إلى خالقهم كما يقولون، لكن هذا لوحده لا يمكن تفسير هذا الانتشار الكبير لهذا التوجه في مجتمع لم يعرف أو يعترف بالطائفية أو يمارسها كسياسة من قبل. فالأحياء السكنية في عموم العراق كانت أحياء مختلطة والتزاوج ما بين الطوائف والقوميات بل وحتى الأديان كان حدثاً اعتيادياً إن لم نقل يومياً. ولم يكن أحد يتجرأ في المجتمع العراقي على الاستفسار من أي شخص عن طائفته لأن مثل هذا السؤال يمثل إهانة للسائل والمسؤول، وبخاصة للسائل الذي ينظر إليه نظرة ازدراء. إلا أن الوضع انقلب رأساً على عقب بعد الاحتلال حيث أصبحت المجاهرة بالطائفية والعصبوية ظاهرة أكثر من اعتيادية. واللافت للنظر أن من جلب هذه الظاهرة وروَّجها بعد المحتل هم الأشخاص الذين عاشوا ربع قرن أو أكثر في الدول الأوروبية المتقدمة والديمقراطية. بل إن من الظواهر المثيرة للعجب أن قيادات لأحزاب كبيرة وعريقة، مثل قيادة الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي، كانت قد ارتضت بهذا التوجه وانضمت إلى التحالف الأمريكي ـ البريطاني ـ الإسرائيلي قبل الاحتلال أو بعده.

تمثلت المشكلة الأخرى والأهم بغياب التنظيمات الوطنية وضعفها. لقد أدت سياسة حزب البعث المبنية على عدم السماح لأي تنظيم بالظهور يمكن أن يقلق ولو بقدر يسير هيمنة حزب البعث، إلى أن الساحة السياسية العراقية كانت خاوية من أي تمثيل يمكن أن يرفع راية الوطنية الرافضة للاحتلال. كل الذي ظهر شخصيات وطنية رافضة حاولت تشكيل تيارات وطنية لم تكن لديها القدرة المادية التي توازي القدرات التي وزعتها الإدارة الأمريكية أو إيران أو دول الخليج على مناصريهم، ولا الأعداد المدنية القليلة التي كانت مستعدة للمجابهة التي بدت عقيمة منذ الأيام الأولى للاحتلال بسبب التضييقات والتصفيات الجسدية. أفضل مثال على ذلك هو المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي الذي أعلن عن تشكيله في أيار/مايو ٢٠٠٤ في بغداد. كان في هذا التنظيم قوميون عرب، إسلاميون، مستقلون، شيوعيون وبعثيون سابقون، ووطنيون ديمقراطيون، عرب وأكراد وتركمان ومسيحيون وصابئة. وعلى الرغم من شعبية هذا المؤتمر فإنه فشل في الحفاظ

على فاعليته خاصة بعد رفضه للدستور أو المشاركة في الانتخابات التي تلته. وبسبب معارضة ـ بل ومحاربة ـ الإدارة الأمريكية في العراق والأحزاب المتعاونة معها له تجمد عمله وتوقف[٣٢]. ولحد هذا اليوم لم تنجح أي مجموعة وطنية وغير طائفية من تشكيل حركة فاعلة أو حزب مؤثر في الساحة العراقية. وبالتأكيد فإن مثل هذه الحقيقة ستظل مؤشراً على العجز في تغيير الواقع العراقي.

أما في مسألة الديمقراطية فإن الاحتلال نجح في تطبيق ديمقراطية عرجاء شوهاء، وأن الفساد والسرقات الممنهجة للثروات العراقية، والتي يعترف نائب رئيس وزراء سابق (وُجهت له هو أيضاً تهم فساد) أن مجموع ما ضاع من الأموال العراقية سواء بالفساد الإداري أو بالمشاريع الوهمية أو بعقود التسليح المغشوشة والمضخمة بشكل هائل، إلى غير ذلك من الأساليب الملتوية للسرقة، بلغ تريليون دولار من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤[٣٣]. (بعض المصادر تقول إن المبلغ يصل إلى ٧٠٠ مليار[٣٤]، وأخرى تضعه في حدود ٣٥٠ مليار دولار)[٣٥]. وفي كل الأحوال إن الجزء الأكبر من هذه المبالغ قد ذهب إلى ميزانيات الأحزاب التي تشارك في العملية السياسية أو إلى جيوب قادتها، وبالتالي وفي هذا الوضع لا يمكن تصور انتخابات ديمقراطية أو أي محاولة لتصحيح العملية الديمقراطية. وأن أي انتخابات جديدة ستأتي بالأحزاب والوجوه نفسها.

لقد كان وصول حيدر العبادي إلى منصب رئيس الوزراء بعد انتخابات ٢٠١٤ مؤشراً على رغبة عراقية أمريكية في إزاحة نوري المالكي، الذي حكم لفترتين متتاليتين منذ عام ٢٠٠٦ وكان يطمح بإصرار إلى ولاية ثالثة. وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي حصل عليه ولم يحصل عليه أحد من قبله، والمتمثل بالدعم الدولي الكبير، والدعم الداخلي من الشارع المنتفض والمرجعية الدينية في النجف الأشرف، إلا أن العبادي لا يزال يرواح محله بعد أكثر من سنة في الحكم. كما أنه وإن كان خطابه مغايراً لخطاب سلفه إلا أنه ظل أسير التحالف الشيعي وحزب الدعوة الذي ينتمي إليهما،

---

(٣٢) ترأس المؤتمر التأسيسي المرحوم صبحي عبد الحميد مع الشيخ جواد الخالصي أميناً عاماً والدكتور وميض نظمي نائباً والسيد سلمان عبد الله أميناً للصندوق. كما ضم هيئة علماء المسلمين والتيار الصدري ومجموعة منشقة عن حزب البعث وشخصيات مستقلة كثيرة. وكان كاتب السطر المتحدث الرسمي للمؤتمر. علماً بأن بعض أعضاء المؤتمر ممن كانوا يعيشون في العراق قبل ٢٠٠٣ حوربوا أيضاً من قبل النظام آنذاك ومُنعوا من إصدار جريدة لهم بسب مطالباتم بإصلاحات ديمقراطية.

(٣٣) يقول الأعرجي إن هذا المبلغ يمثل ٨٠٠ بليون دولار عوائد النفط منذ ٢٠٠٣ و٢٠٠ بليون مساعدات ومنح خارجية. ويضيف أنه لا توجد حسابات ختامية حتى تتم معرفة كيف أنفقت ولا يوجد إنجاز على الأرض لالتماس تلك الأموال من خلال مشاريع ومنجزات. انظر: <http://www.alsharqiya.com/?p=172297>.

(٣٤) حسب ما ادعى أن تقرير صادر عن السفارة الأمريكية في بغداد سلمته إلى هيئة النزاهة وفصلت فيه ثروات الساسة والأحزاب السياسية العراقية. بحيث أصبح العراق على قمة الدول الأكثر فساداً. انظر: «السفارة الأميركية: ٧٠٠ مليار دولار ثروات ساسة العراق،» **البيان**، ٢٠١٢/٧/٦، <http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2012-07-06-1.1683217>.

(٣٥) تقرير قناة «الجزيرة» والذي يتحدث عن الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤، «تداعيات الفساد في العراق وآفاق مكافحته،» <http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/8/14/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%AA%D9%87>.

ولا يمكن لهذين الطرفين أن يوافقوه على إصلاحات جذرية ستصيب بالتأكيد تكتلاتهم وقياداتهم. كما انه كان هو نفسه جزءاً من الحكومة السابقة التي أوصلت العراق إلى هذا الحال ولم يُظهر أي اعتراض على السياسة السابقة. المشكلة الأخرى هي أنه لا يزال يعتقد أن بإمكانه الوصول إلى مصالحة وطنية من خلال المؤتمرات والتصريحات ولم يدرك أن أولى خطوات المصالحة الوطنية تبدأ من اتخاذ القرارات الصحيحة والجريئة التي ترفع الغبن والظلم والتهميش عن الذين يعانونه.

والسؤال الذي يجب أن يُسأل هو هل من سبيل إلى تجاوز ذلك بعد كل هذا الانقسام المريع للمجتمع؟ إن الجواب يمكن أن يكمن في التظاهرات التي تجري الآن في بغداد والمحافظات الجنوبية التي شدد القائمون بها على رفضهم للطائفية والمحاصصة والدفاع عن المهجَّرين من المحافظات الغربية والمعتقلين من أبنائها بدون وجه حق. إن القيمة الحقيقة لهذه التظاهرات هي أنها أظهرت بأعدادها الكبيرة حقيقة المجتمع العراقي المتعالي على التفكير الطائفي. صحيح أن هذه التظاهرات لم تحقق أي شيء ملموس لحد الآن إلا أنها كسرت حاجز الخوف **أولاً** وستهدد باستمرارها، إذا ما نجحت في المحافظة عليه، نفوذ ساكني المنطقة الخضراء. المشكلة **الثانية** تمثلت بعزوف أبناء المحافظات ذات الأغلبية السنية عن القيام بتظاهرات مماثلة.

لقد كان الأمل يحدو القائمين بالتظاهرات على أن يستند رئيس الوزراء الجديد إلى شرعيتها ويقوم بإصلاحات جذرية وفورية، وبخاصة أنه ورث حكومة على شفا الإفلاس وينخرها الفساد، وبلد احتُل أكثر من ثلثه من قبل تنظيم داعش. إلا أنه وللأسف ظلت كل وعوده كلاماً في الهواء وحبراً على ورق، إما لخوفه من حزبه (الدعوة)، أو لعدم امتلاكه قاعدة نزيهة نظيفة داخل الإدارة الفاسدة التي يرأسها لتدعمه في تحقيق الإصلاح. أو ربما يكون هناك سبب آخر يتمثل بتورطه هو نفسه بفساد طوال مشاركته في الحكم منذ الاحتلال حتى الآن.

ولكي لا نلقي باللائمة على شخص العبادي فقط، فإن مسؤولية مجلس النواب الذي هو نموذج للفساد وعدم الكفاءة والتشبث بالطائفية والإثنية والمحاصصة المقيتة، يتحمل مسؤولية توازي ـ إن لم تتجاوز ـ مسؤولية رئيس الوزراء. لقد منح الدستورُ البرلمانَ صلاحيات كبيرة في المراقبة والمحاسبة واتخاذ الإجراءات الحازمة والقانونية لتصحيح كل انحراف، إلا أن مسيرة هذا المجلس منذ تشكيله عام ٢٠٠٦ حتى اليوم تخبرنا بأنه لم يحاسب فاسداً أو يحيله على القضاء، ولم يتخذ أي إجراء ضد مزوِّر أو مرتشٍ، ولم يحاسِب وزيراً فاشلاً... إلى غير ذلك من الإجراءات التي هي من صلب صلاحياته، لا بلْ ما أؤشر عليه هو النقيض تماماً. تخبرنا مسيرة المجلس أن غالبية أعضائه هم من الفاسدين وسارقي المال العام ومزوِّري الشهادات، أو الواصلين إلى مقاعدهم ليس بسبب الانتخابات وإنما بسبب نظام المحاصصة (في كل الدورات البرلمانية حصل برلمانيون على مقاعدهم، رغم فشلهم في الانتخاب وحصولهم على أصوات بالعشرات فقط، عن طريق المحاصصة ونظام الانتخاب الذي يسمح لكل قائمة فائزة أن ترشح من أعضائها من تراه مناسباً لشغل مقعد برلماني). لقد كانت كل استجواباته ولا تزال مبنية على أسس طائفية وإثنية،

فالوزير والنائب الفاسد والفاشل يبقى في موقعه مستنداً إلى دعم كتلته ودون خوف من أي إجراء أو عقاب.

سابعاً: الحلول المقترحة والمحتملة

في مجال البحث عن حلول للأزمة العراقية تبرز وجهتا نظر: **الأولى**، تعتقد أن الأزمة بلغت من التعقيد مكاناً أصبح معها كل حديث عن حل من الداخل أمراً صعباً إن لم يكن شبه مستحيل. ويستند أصحاب هذا الرأي إلى حجتين: ١ ـ التشرذم والانقسامات الكبيرة بين مكونات المجتمع العراقي وبين الحركات السياسية فيه؛ ٢ ـ كثرة التدخلات والمصالح الخارجية التي أصبح أصحابها يؤمنون بأنهم يجب أن يكون لهم دور في كل ما يحدث في العراق. أما وجهة النظر **الثانية** فإن أصحابها يؤمنون بأن الحل لا يمكن أن يأتي إلا من الداخل وبأيدٍ عراقية ومن غير أي تدخل خارجي أو أجنبي.

يمكن القول إن أول من بحث عن تدخل خارجي للمشاركة في حل المشكلة في العراق هو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، الدولتان اللتان احتلتا العراق وأوصلتاه إلى ما هو عليه. يعتقد البعض بأن الإدارة الأمريكية عندما فكرت في احتلال العراق خططت ونفذت بصورة جيدة، لكنها لم تخطط جيداً لما بعد الاحتلال، ولاقت هذه الفكرة هوىً عند مؤيدي الاحتلال أو السياسة الأمريكية لتبرير جريمتها. بالمقابل هناك مجموعة أخرى تعتقد، والكاتب من ضمنهم، أن كل ما حدث ويحدث في العراق يقع ضمن الخطة المرسومة مسبقاً. ما لم تكن تتوقعه الولايات المتحدة وحلفاؤها هو المقاومة الشديدة التي جوبهوا بها. المهم هنا هو أن الولايات المتحدة وبعد أن شعرت بأنها أصبحت في وضع لا تحسد عليه في العراق، وأن كل ما نقل لها من معلومات بشأن انتظار العراقيين لقواتها كي يستقبلوها بالورود كان كاذباً[٣٦].

وهكذا بدأت تفكر في حلول ليس من أجل سواد عيون العراقيين ولكن من أجل أن تؤمن لنفسها ولقواتها انسحاباً يحفظ ماء الوجه وأرواح قتلاها من الجنود والمتعاقدين. وادعت في ٢٠٠٤، بعد أن أعلنت العراق دولة محتلة، بأنها ترغب في تسليم السلطة للعراقيين من طريق الأمم المتحدة، بعد أن أثبتت سياستها عجزاً واضحاً. استجاب الأمين العام السابق للأمم المتحدة آنذاك، كوفي عنان، للطلب وأوفد الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي كمبعوث له لدراسة إمكان إيجاد مخرج للأزمة. بعد اتصالات مكثفة أجراها الإبراهيمي مع عدد كبير من الوجوه السياسية العراقية توصل من خلالها إلى بعض الاستنتاجات. **أول** هذه الاستنتاجات، أن مجلس الحكم لا يتمتع بأي شعبية وأنه غير مقبول لكي يشكل حكومة انتقالية تتسلم السلطة من الاحتلال، (كان أعضاء مجلس الحكم

(٣٦) Report of the Select Committee on Intelligence on the Use by the Intelligence Community of Information Provided by the Iraqi National Congress, 8 September 2006, <https://fas.org/irp/congress/2006_rpt/srpt109-331.pdf>.

يصرون على أن يكون مجلسهم هو الحكومة الانتقالية). **الثاني**، أن الرأي العام العراقي يمتلك وجهة نظر مماثلة تجاه غالبية الأحزاب والتنظيمات التي أتت مع الاحتلال. **الثالث**، أن العراق بحاجة إلى حكومة انتقالية تتشكل من تكنوقراط وكفاءات لا يكون من بينها أعضاء من مجلس الحكم أو ممثلي الأحزاب التي أتت مع الاحتلال. **الرابع** لا يُسمح لأعضاء الحكومة الانتقالية بعد انتهاء فترة خدمتهم من الترشح للانتخابات القادمة، وأن على الأحزاب السياسية أن تستغل الفترة الانتقالية لكي تعد برامجها للانتخابات القادمة. أما الاستنتاج الأخير فهو أن العراقيين بما يمتلكونه من قدرات وكفاءات قادرون على تسلم السيادة وحكم أنفسهم بأنفسهم. ولم يكن مستغرباً أن تشن الأحزاب المتعاونة مع الاحتلال وقياداتها وأعضاء مجلس الحكم هجوماً عنيفاً على الإبراهيمي لإسقاطه وإفشال مهمته، بدءاً من اتهامه بأنه من عملاء صدام حسين، وإنتهاءً بأنه كان طائفياً ومعادياً وكارهاً للشيعة[٣٧]. في نهاية الأمر كانت الولايات المتحدة هي بنفسها من أفشلَ مهمته، بعد أن صورت له بأنها موافقة على مقترحاته. فعندما جاء الحديث عن تسمية رئيس وزراء الانتقالي أصرت إدارة الاحتلال على شخص علاوي وفرضته، وكذلك الأمر مع أغلب الوزراء الآخرين ولم يتحقق من برنامج الإبراهيمي أي شيء. الشيء المؤسف له أن الإبراهيمي سكت عن هذه التجاوزات الأمريكية، بل وباركها عند تقديمه تقريره إلى المنظمة الدولية في حزيران/يونيو ٢٠٠٤[٣٨].

يجب التأكيد هنا أن الأفكار التي طرحها الإبراهيمي كان قد استقاها من الوجوه الوطنية العراقية التي التقاها في بغداد أو خارج العراق، ولكنه لم يوفق في الدفاع عنها. وهذا ما حدا بشخصيات وطنية عراقية على أن تطرح هي بنفسها هذه الأفكار بصورة مستقلة وتفصيلية[٣٩]. وربما كان د. خير الدين حسيب أكثر من حاول، ولا يزال، في سبيل إيجاد حل عن طريق الأمم المتحدة. فبعد أن عجز عن لمّ شمل الحركات والشخصيات الوطنية في مؤتمر تصالحي، بادر في عام ٢٠٠٥ إلى طرح صيغة ترتكز على انسحاب أمريكي كلي من العراق ومن دون أي شروط ووفق جدول زمني محدد، يرافقه وقف للعمليات العسكرية من قبل المقاومة، ثم (يتم الاتفاق من خلال مجلس الأمن وبضمانته، بالتشاور مع المقاومة الوطنية والقوى الوطنية التي لم تتعاون مع الاحتلال)، على اختيار رئيس وزراء للعراق، لفترة انتقالية لا تزيد على سنتين، ويفوض صلاحية اختيار وزارة عراقية بالتشاور غير الملزم مع ممثل الأمم المتحدة في العراق، من التكنوقراط ومن عناصر حيادية وغير

---

(٣٧) حميد عبد الله، «مهمة عسيرة للأخضر الإبراهيمي في بغداد،» **الجزيرة**، ٢٠٠٤/٤/٦، <http://www.al-jazirah.com/2004/20040406/du9.htm>.

(٣٨) «تقرير الأخضر الإبراهيمي إلى مجلس الأمن عن مهمته في العراق واستمرار المفاوضات حول القرار الجديد،» <http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2004/06/20040608152432aywalhsib-le0.2970392.html#axzz3nuXmZH8B>.

(٣٩) انظر مبادرة خير الدين حسيب في: **برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٢٨١ ـ ٢٨٥. وفي الحقيقة فإن المركز عقد ندوة سابقة بتاريخ آذار/مارس ٢٠٠٤، بعنوان: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً**.

حزبية، ويلتزم رئيس الوزراء والوزراء عدم الترشيح لأي انتخابات قادمة... (وتخول هذه الوزارة خلال الفترة الانتقالية الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمالية اللازمة لتنفيذ واجباتها). كما ألزمت المبادرة مجلس الأمن «بالمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه». وتطرقت المبادرة إلى مسألة إعادة تشكيل الجيش الوطني العراقي على أسس وطنية ومهنية، وإمكان أن تقوم الحكومة الانتقالية بطلب مساعدة قوات عربية من الدول التي لم تحرض أو تسهل احتلال العراق، لأغراض حفظ السلام والأمن، وإلغاء الدستور لكونه مرر بالتزوير، وأن يتم خلال سنة إعداد قانون للانتخاب وأن يتم انتخاب مجلسين للنواب والشيوخ بالاستفادة من مسودة الدستور المؤقت المعد في ندوة بيروت حول مستقبل العراق، وبالتشاور مع عدد كبير من العراقيين داخل العراق وخارجه. كما حمّلت المبادرة كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا مسؤولية ما جرى في العراق وألزمت الدولتين بدفع تعويضات للعراق جراء ما حل به بعد الاحتلال وبسببه[٤٠].

ومن أجل تأكيد هذه الآراء تم إعداد برنامج مفصل لإعادة بناء العراق كتبه مجموعة من الكفاءات العراقية كل حسب اختصاصه، في المجال الاقتصادي والدستوري وتنظيم الانتخابات وإعادة بناء الجيش والوحدة الوطنية. وربما كان عدم الاهتمام بهذه المبادرة يرجع إلى حقيقة أنها جاءت في وقت مبكر جداً حيث كان هناك شعور إقليمي وداخلي يعتقد أن الولايات المتحدة ستنجح في النهاية في العراق[٤١].

أما أصحاب الرأي **الثاني** والذين يعتقدون أن الحل يجب أن يأتي من الداخل فإنهم لا ينكرون دور الأمم المتحدة. ويمكن هنا إدراج أحدث مبادرتين تمثلان هذا الاتجاه. **الأولى**، طُرحت من قبل هيئة علماء المسلمين؛ و**الثانية** من قبل قيادة حزب البعث العراقي. أعلنت هيئة علماء المسلمين العراقية مبادرتها التي أطلقت عليها (مشروع العراق الجامع: الحل المناسب لإنقاذ العراق والمنطقة) في عمان بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٥[٤٢].

وتقول الهيئة إنها حصلت على موافقة شفوية من قيادة حزب البعث على دعم هذه المبادرة إلا أن ممثلي الحزب لم يحضروا جلسة طرح المبادرة وأنكروا الموافقة عليها. وجاء ذلك في دعوة حزب البعث العراقي من الدوحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، إلى مؤتمر عراقي وطني عام يحضره جميع الأطراف العراقية برعاية الأمين العام للأمم المتحدة وبضمانات عربية ودولية ملزمة[٤٣]. وفي

---

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) وهذا ما أكده أحد مؤيدي الاحتلال عندما قال إن المعروف عن الولايات المتحدة أنها في البداية ترتكب أخطاء ولكن بعد أن تنتبه لفشلها فإنها تستنجد بعقولها وتعيد النظر في سياستها وتأتي بالحلول الناجحة في النهاية.

(٤٢) «الضاري: مبادرة «العراق الجامع» تشمل تدويل القضية،» الجزيرة.نت، ٢٠١٥/٨/٢٧، <http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/2015/8/26/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B4%D9%85%D9%84-%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9>.

(٤٣) **الحياة**، ٢٠١٥/٩/٦.

تحليل المبادرتين يمكن القول إن مبادرة الهيئة قد تعالت على التحدث باللغة الطائفية، إلا أن منتقديها وجهوا لها انتقادين أساسين: **الأول**، أن المبادرة جاءت من جهة دينية، وأن العراقيين وبعد تجربة ثلاث عشرة سنة، لم يعودوا راغبين في أن يكون للهيئات الدينية دور أساسي أو محوري في السياسة وأن تأتي المبادرة من تجمع لمكونات عراقية وطنية علمانية من أجل ضمان تحقيق الديمقراطية والتعددية وإبعاد الدين عن السياسة، ومن ضمن هذا التجمع الهيئة، وحبذوا أن تأتي المبادرة من المؤتمر التأسيسي العراقي المجمد. أما الانتقاد **الثاني** فهو إن المبادرة شددت على التدخل والدور الإيرانيين في عراق اليوم، وهما أمران مرفوضان تماماً وبالتأكيد، إلا أن المبادرة لم تتحدث عن تدخلات دول إقليمية أخرى في الشأن العراقي وفي تغذية الخلافات الطائفية في العراق. وللإنصاف فإن المبادرة أكدت الالتزام بالنهج التعددي واستبعاد آليات الانتقام السياسي، وأن مأساة العراق هي مأساة وطن وشعب، وشددت على استلهام روح المقاومة والانتفاضات والاعتصامات والثورات الشعبية. وأخيراً دعت إلى لقاءات تشاورية للقوى العراقية المناهضة للمشروع السياسي القائم ودعوة المجتمع الدولي لاغتنام الفرصة لإيجاد حلول واقعية وشاملة كفيلة بإنهاء مشاكل العراق الخطيرة[٤٤]، إلا أنها لم تنجح في كسب التأييد الكبير لها.

أما مبادرة حزب البعث فلقد بدأت بداية خاطئة بالأساس عندما أعلن ممثله مشاركة الحزب في مؤتمر «القوى السنية»[٤٥]، وهذه اللغة كان يجب أن تكون مرفوضة من حزب يعتبر نفسه حزباً علمانياً. ثم جاء تصريح فصيلين محسوبين على الحزب، هما الجيش الإسلامي والمجلس العسكري العام لثوار العراق عدم مشاركتهما في مؤتمر الدوحة لأنه (يبعثر الصف السني) حسب وصفهما. صحيح أن سياسات حكومات العراق ما بعد الاحتلال كانت طائفية بامتياز إلا أن مواجهة هذه السياسات لا يكون بالمنهج واللغة نفسيهما. وفي الوقت الذي أكد فيه ممثلو الحزب أنهم تبنوا أجزاء كبيرة من ورقة هيئة علماء المسلمين وأن الهيئة متفقة معهم في مضمون مبادرتهم، إلا أن الهيئة رفضت هذا الادعاء ورفضت حضور المؤتمر[٤٦].

وظلت الصورة مشوشة بشأن ما حدث في الدوحة، إذ ظهر أن هناك لقاءين مختلفين دعت إليهما العاصمة القطرية، كما ظهر أن الدعوة وُجهت أيضاً إلى ممثلين حكوميين عراقيين من المكوِّن السني فقط، رئيس مجلس النواب وبعض النواب، في حين أعلن رئيس الوزراء العراقي العبادي أنه يرفض المؤتمر ومنع وزير ومسؤولين عراقيين آخرين من حضوره أو اللقاء بمنظميه. لا بل زاد بالقول إن انعقاد هذا المؤتمر في قطر جاء من دون التنسيق مع العراق وأن هذا يعتبر شأناً عراقياً يمس السيادة. في حين أن نواب كتلة دولة القانون التي يتزعمها المالكي أعلنوا جمع تواقيع

---

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه. ومما أسهم في تشويش الصورة أن الدوحة رعت اجتماعاً آخر في الموعد نفسه ضم شخصيات معروفة بلغتها وتوجهاتها الطائفية.

(٤٦) وظهر لاحقاً أن فصيلاً منشقاً عن الهيئة قد حضر المؤتمر.

لمساءلة رئيس البرلمان وإقالته. ولتفادي مصير الإقالة عاد رئيس البرلمان إلى العراق عن طريق إيران!

إن كل هذه الأحداث أكدت عمق الانقسامات العراقية وترجح كفة من يعتقد بأن العراقيين لوحدهم في ظل هذه الخلافات والتشتت غير قادرين على حل مشاكلهم بنفسهم على الرغم من معاناة العراقيين ومآسيهم، وحقيقة أن ثلث بلدهم محتل من داعش والأجزاء الباقية تعيش معاناة التفجيرات الإرهابية اليومية ونقص الخدمات، بل شبه انعدامها، ويضاف إلى ذلك الأزمة المالية التي يعانيها الاقتصاد العراقي.

ويمكن القول ومن وجهة نظر شخصية، إن التحليل النهائي لفشل هذه المبادرات والتي جاءت من أطراف متعددة لا يشك في وطنيتها، يقول إنه في ظل التشرذم الذي يعيشه العراق والعراقيون فإن المشكلة تكمن في رغبة الأحزاب والكتل في أن يكون لكل واحد منها ولوحده الدور الأساس في قيادة أي عمل؛ فمثلاً مبادرة د. حسيب أُجهضت واختُلقت لها العقبات بسبب شعور بعض الأطراف بأنه يسعى إلى القيادة معتمداً على التأييد الشعبي الذي يمتلكونه، والذي أصلاً كان قد أنهار وتلاشى قسم كبير منه بعد الاحتلال. وقسم آخر رفضه لأسباب طائفية بحتة. وأن مبادرة هيئة علماء المسلمين أجهضت من قبل أطراف من نفس المكوِّن نفسه اعتقاداً منهم بأنهم هم من يمتلكون الثقل الأكبر داخل مكونهم وأن قيادة الهيئة الجديدة بعد وفاة المرحوم الشيخ حارث الضاري، لم تعد تمتلك التأييد داخل المكوِّن الذي يمكنها من التحدث باسمه. وبدلاً من وجود اتفاق ما بين الأطراف المختلفة، وبخاصة أنهم في الأصل متفقون على الخطوط الأساسية العامة، نجدهم يختلفون، ويصل الأمر إلى التوسل باللغة الطائفية والتعاون مع دول وأطراف خارجية تجاهر بهذه اللغة بدلاً من التعاون فيما بينهم. وتبقى المشكلة الأكبر بالنسبة إلى هذه المبادرات هي أنها لم تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي حدثت في العراق، وأنها لا تزال تتحدث عن عراق ٢٠٠٣ أو ٢٠٠٤، ولا تأخذ في الحسبان أن ما جرى في العراق وبخاصة بعد عام ٢٠١٤ (احتلال الموصل والرمادي وتشكيل الحشد الشعبي وتشرذم الجيش)، خلق وضعاً جديداً يجب التعامل معه بدقة. كما أن كل الأطراف التي تطرح المبادرات لا تمتلك في الواقع أو على الأرض القوة التي يمكنها أن تواجه النفوذ الإيراني أو مجاميع الحشد الشعبي التي ستقاتل كل محاولة لتهميشها أو إبعادها عن الحلول المطروحة.

من ناحية أخرى فإن التجارب العالمية تخبرنا بأن الدول التي تمر بما يمر به العراق من فتن وحروب داخلية، وفساد مستشرٍ، وإفلاس مالي، تشرذم، ميليشيات أكثر نفوذاً وقوة من القوات الحكومية إلى غير ذلك من المظاهر السلبية المدمرة للدول فإن أسلوب التغيير من الداخل يتأتى بأسلوب واحد، ومن طرفين. أما الأسلوب فهو القوة التي تزيح الفاسدين وتقضي على كل سلاح يُحمل لدعم الفساد والتشرذم، ولم يخبرنا إلا في حالات نادرة جداً، أن الديمقراطية يمكن أن تحقق ذلك. وربما يمكن أن تحقق الديمقراطية ذلك إذا ما كان أركان وأجهزة الدولة قائمة وتحتاج إلى

تقويم، في هذه الحالة وإذا ما وصل قائد نزيه وإصلاحي وكفيّ فإنه يمكن أن يحقق شيئاً، وعكس ذلك فإن أطراف الفساد ستكون بالتأكيد أقوى منه وتنهي أي تجربة إصلاحية بسرعة.

أما الطرفان اللذان يمكنهما تحقيق هذا التغيير فهما: **أولاً**، الجيش والعودة إلى عهد الثورات أو الانقلابات الوطنية التي جرت في القرن الماضي. وفي حالة العراق فإنه من الصعوبة أن نأمل من هذا الطرف (الجيش) والذي بني على الطريقة التي تم الإشارة إليها، أن يحقق هذا التغيير في القريب المنظور، وأن هذه المؤسسة تحتاج إلى وقت طويل كي يعاد تشكيلها كمؤسسة مهنية منضبطة. وحتى وإن جازف أحد قادته بمثل هذا العمل الآن فإنه سيصطدم بعقبتين: **الأولى**، الميليشيات التي أصبحت أقوى من المؤسسة العسكرية، و**الثانية** هي رد الفعل الأمريكي والذي سيتهمه بأنه (عمل غير شرعي ضد حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية)[٤٧]. أما **الطرف الثاني** فهو الحركات الشعبية التي يمكن أن تسيطر على الشارع وأن تقلب الموازين، مثلما حدث في الصين وكوبا في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. ومثل هذا الحل سيكون أصعب وأطول وقتاً إذا ما أدركنا أن مثل هذه الحركة غير موجودة أصلاً على أرض العراق.

في حالة العراق اليوم يبقى هناك احتمال آخر يتمثل بالتدخل الأمريكي المباشر، والذي قد يأتي، مرة أخرى ليس حباً في مصلحة العراق وإنما بسبب الإعلان عن التحالف الرباعي الذي يضم روسيا وإيران وسورية والعراق[٤٨]، والذي من الواضح أن الإدارة الأمريكية غير راضية عنه. من هنا ظهرت الأخبار التي بدأت تتحدث عن عمل أمريكي لاستبدال العبادي بشخص آخر عراقي الأصل ويحمل الجنسية الأمريكية كي يكون بديلاً له كرئيس للوزراء[٤٩]. والسؤال **الأول**، هو كم سيكون استعداد الإدارة الأمريكية للدفاع عن هذا الخيار الذي سيصطدم بالتأكيد برفض الميليشيات القوية والمتنفذة. أما السؤال **الثاني** فهو كم أن استعداد الأمم المتحدة قادرة على إيجاد حل للمشكلة العراقية يحافظ على العراق ووحدة أراضيه في الوقت الذي أنتجت حلول وتدخلات الأمم المتحدة تقسيمات للدول التي تدخلت لحل مشاكلها.

وتبقى ملاحظة أساسية **أخيرة** هي أن حل مشكلة العراق يبقى جزءاً لا يتجزأ من حل مشاكل المنطقة، وبالأخص في سورية. فإذا نجحت المؤامرة على سورية وتم تفتيتها فإن العراق سيذهب إلى المصير نفسه لا محالة. وإذا ما فشلت المخططات المرسومة ضد سورية فإن هناك أملاً في أن يفلت العراق مما يخطَّط له في هذا الاتجاه.

---

(٤٧) ربما من المفيد التذكير بأن تجربة الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية كانت عكس ذلك، إذ إنها سمحت بانقلابات وتغييرات ودعمت الجهود لبناء صناعة قوية وانتقال للديمقراطية، ولكنها لم تفعل ذلك في العراق.

(٤٨) لقد بدا واضحاً أن دخول العراق لهذا التحالف جاء بقرار إيراني.

(٤٩) «تحرك خليجي أمريكي صوب العراق.. عماد الخرسان رئيساً للحكومة بدعم المرجعية،» شبكة عراق الخير والمحبة، <http://www.iraqkhair.com/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D8%B5%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1>.

تعقيب

الشيخ جواد الخالصي(*)

أحيلت عليّ مهمة التعقيب على بحث «العراق: من الاحتلال إلى مخاطر التفكك» الذي أُوكل إلى أحد الإخوة الباحثين، ثم أحيل على الباحث الصديق سعد ناجي جواد، والذي وصلتني دراسته متأخرة ـ قبل نحو أسبوعين من الندوة ـ ومع كثرة ما في العراق من أزمات وأحداث، فإن الوقت لم يكن كافياً لدراسة دقيقة في البحث المذكور، إلا أن أسباباً خاصة أعطتني فرصة للانفراد لعدة أيام ساعدت على تحقيق بعض المطلوب من هذا البحث.

أولاً: في مشروع تقسيم العراق

وقبل أن أدخل في التفصيل المتاح كتبت مقدمة على الموضوع، قبل أن يصلني الموضوع نفسه بنحو شهرين، وذلك تعليقاً على العنوان الكبير والخطير: العراق من الاحتلال إلى مخاطر التفكك. وهذه المقدمة تبدأ بسؤال مهم هو: هل العراق بلد موحّد في الأصل حتى يقسَّم، وتوضع خطة لتقسيمه؟

هذا هو السؤال الذي وفَدَ مع مشروع الاحتلال، بل سبقه بمدة مع أسئلة معلّبة أخرى، غايتها التشكيك في وحدة العراق وبقاء كيان البلد من أجل تمرير المشروع الأهم في خطة الاحتلال وهو الهدف الأخطر من كل عملية المواجهة مع المشروع المعادي للأمة، وهذا الهدف هو تقسيم العراق ووضع الأسس لمرحلة «سايكس ـ بيكو» جديدة سُميت الشرق الأوسط الجديد وتبناها ساسة معروفون في الغرب أمثال بايدن وديك تشيني ورايس وتوني بلير وعصابة المحافظين الجدد.

والسؤال **الأول** حول وحدة العراق ليس بجديد، بل نقله بعض الكتاب والمؤرخين عن ساسة قدماء، مثل الملك فيصل الأول حيث ذكروا أنه كان يؤكد أن الانتماء إلى العراق أمر ضعيف إلى درجة الاضمحلال، وأن ما يعرف بالهوية الوطنية شيء مفتقَد عند العراقيين حيث لا يوجد إحساس حقيقي بالانتماء إلى وطن واحد اسمه العراق، وأن الملك وفق هذه الرواية كان يعمل ويسعى لتأكيد هذه الهوية الوطنية من أجل قيام العراق الجديد، المنسلخ بولاياته الثلاث بغداد (الكوفة

(*) مدرّس، جامعة مدينة العلم للإمام الخالصي، ورئيس الهيئة التأسيسية لكلية مدينة العلم الجامعة ـ العراق.

سابقاً) والبصرة، والموصل، التي ضُمت إلى العراق الجديد بعد الحرب في مرحلة لاحقة بعد خروج القوات العثمانية منها سنة ١٩١٧، وهي السنة التي عُقدت فيها الهدنة وتوقفت فيها الحرب العالمية الأولى.

وقبل أن نأخذ من الواقع المعاصر، وهو أن العراق بلد موحد ومعترف به في كل دول العالم، فإن كل الذي يملك أرضية فكرية، ونظرة أولية إلى تاريخ العراق والمنطقة عموماً، يعلم ببداهة قاطعة أن العراق والعراقيين، والكوفة وبغداد والبصرة ونينوى والموصل، وما حولها وما يحيط بها، هي أقدم أرض سكنها الإنسان وأنشأ فيها حضارات، ومدناً وبلداناً وممالك وإمبراطوريات عبر التاريخ، وأن وادي الرافدين وما بين النهرين هي أول مصطلحات التاريخ الجغرافي والسياسي التي عرفتها البشرية، وهذه المنطقة شكلت كياناً سياسياً واجتماعياً عبر عشرات القرون، لم يبلغها إلا النادر من البلدان والمناطق، وهي ممالك وبلدان ما جاور العراق من أرض الشام والجزيرة وإيران وتركيا ووادي النيل.

ولكن العراق كان هو المنطقة الوسطى التي تشد إليها الأطراف الأخرى، وأن أي تغيير حصل في أنظمتها الحاكمة أو هجرات بعض الشعوب منها وإليها أو موانع حدودها وأطرافها، فإن كل ذلك لم ولن يغيِّر من حقيقة وجودها ووحدة كيانها عبر تاريخها الطويل، وبالتالي حقيقة قيامها والانتماء إليها.

ولكن مجمل مشروع الاحتلال وممارساته، من البريطاني عام ١٩١٧، إلى الأمريكي عام ٢٠٠٣، كان يركز على إضعاف المنطقة وتقسيم شعوبها، من خلال العمل على تقسيم العراق وتفتيته، بوصفه الحلقة الوسطى لبلدان منطقتنا كلها، فكانت الشائعات التي أشرنا إليها والتساؤلات المشبوهة، هل العراق موحد بالأصل أم هو كيان مصطنع، جاءت بها اتفاقيات سايكس ـ بيكو فقط، وألاعيب السياسة الاستعمارية.

فلا ضيرَ وفق هذا الرأي من تقسيم العراق وتحديد نهاياته أو حدوده من جديد.

وكان جوابنا في كل مرة وما زال، أننا حين نرفض حدود الذل والهزيمة، فلا يعني قبولنا بحدود تقسيمية جديدة تصنعها مؤامرات خارجية أو حركات متطرفة مارقة؛ فحين قال القائد البريطاني الجنرال «مود» عند دخول بغداد، إننا أصبحنا نمسك بالعقدة المركزية في العالم الإسلامي، فإنهم حاولوا في المقابل، وبخطة فكرية وسياسية مدروسة، أن يشككوا في أصل العراق وحقيقة كيانه ووحدة أراضيه، وهوية شعبه، كما نصحوا بغدرٍ وخسَّةٍ وقدموا بخبثٍ ولؤم وحقدٍ «نصيحةً» مسمومة عنوانها أن لا نقع في «خطأ ثورة العشرين» مرة أخرى، ومعناها أن لا نقاوم الإرادة الاستعمارية الجديدة مرة أخرى كما أخطأنا وأخطأ آباؤنا ـ بحسب زعمهم ـ في رفض الاحتلال البريطاني، ومرروها بعبارة محدودة عبر عملاء معروفين وعنوانها «خطأ ثورة العشرين». وعلينا أن نقبل بالمشروع القادم مع المحتلين، وبدستور مكتوب من الخارج وعلى أعين حكماء الحقد

الصهيوني ليدعوا إلى فدرالية عرقية أو طائفية، ليس لها من نهايات إلا التقسيم وعبر بحر من الدماء والتفجيرات والاغتيالات حتى الوصول إلى الحرب الأهلية.

وحاولوا أحياناً أن يصوروا للناس أن الفدرالية هي مشروع عمل إداري، وبعدها ليقولوا بصراحة إن التقسيم هو الحل الذي يريحنا جميعاً، السنّة يأخذون حقوقهم، والشيعة في أماكنهم والكرد في شمالنا وشمالهم، والحقيقة التي لا تفوت على المتابع أن هذا التقسيم لن يؤدي إلا إلى مزيد من الدمار والقتال والفتن، وأن العراق سيدخل في حرب أهلية شاملة أوسع من حروب اليوم، منذ لحظة بدء عملية التقسيم، والشاهد القائم أمامنا وأمام العالم، هو انفصال جنوب السودان، الذي جرى تحت شعار ديني مسيحي، وبمظلة إنسانية من أجل تحقيق الرفاهية والديمقراطية لشعب جنوب السودان الفقير، ولم يكن الغرض الحقيقي إلا إضعاف بلد عربي مسلم كبير له ثقله في حركة الأمة وفي موازنة الصراع مع الأعداء، وخصوصاً عتاة المشروع الصهيوني، فجرى العمل على التقسيم باستغلال أخطاء القادة السودانيين وصراعاتهم واختلافاتهم، وماذا كانت النتيجة؟ ملايين من الجياع والمشردين في جنوب السودان، وحرب أهلية قبلية هذه المرة، دفعت بالناس إلى ترك الجنوب واللجوء إلى الشمال الذي انفصلوا عنه، وقد وصلت الجرائم في الجنوب إلى مرحلة أن يقوم الجنود هناك باغتصاب عشرات الفتيات ومن ثم إحراقهن في داخل بيوتهن الخشبية وهن أحياء. أما الذين خططوا للتقسيم من صهاينة ومؤيدين فإنهم تركوا الشعب الفقير في الجنوب ليموت ببطء ومن دون اهتمام أو رعاية بعدما حققوا هدفهم اللئيم.

لكن دعاة التقسيم والفدرالية قد يأتون بشواهد أخرى فيقولون إن تشيكوسلوفاكيا انقسمت إلى دولتين بالحوار والتفاهم، وهذا صحيح حين لا يكون هنالك اقتتال وإرادات فوقية وتكون أسباب الانفصال أقوى من أسباب التلاحم ومن دون تدخل خارجي. فهل حالنا يشبه حال تشيكوسلوفاكيا، أم يشبه حال السودان الذي أشرنا إليه، وحال يوغسلافيا وكيف تقسمت على جثث الآلاف من أبنائها، ومجازر الحرب الأهلية المروعة التي لا توصف؟ ثم ما هي أسباب الانفصال، وأين سنذهب بالكرد في بغداد (عدد الكرد في بغداد هو الأعلى، فالعاصمة هي المدينة الكردية الأولى من ناحية العدد) وأين سنذهب بالعرب والتركمان في الشمال، والمسيحيين واليزيديين؟ وماذا سنفعل بالشيعة في الإقليم السنّي؟ وأين سيذهب السنّة في الإقليم الشيعي؟ في الأغلب لا جواب، لأنهم لا يملكون خطة ولا فكرة حقيقية عن التقسيم ونتائجه، بل هم متأثرون بالمخطط المعادي الذي يتبناه عتاة الصهاينة ومن يدعمهم من الغرب لتقسيم العراق، ويعارضه حتى الساسة الأمريكيون والغربيون العقلاء وغير الخاضعين للوبي الصهيوني والمهتمون فقط بمصالح بلادهم بحق وحقيقة، أي ليسوا عملاء للصهاينة وكيانهم اللقيط.

وحين سأل بعض المفكرين الكرد في العراق وسورية وتركيا في ندوة على إحدى الفضائيات، عن كيفية التعامل مع الأقليات في الأقاليم الكردية، فأجابوا أننا نستوعبهم ضمن المشروع العام للمواطنة، ولذلك ما سميت الجبهة السياسية في شمال العراق بالجبهة الكردية، بل سميت الجبهة

الكردستانية، إذ إن **الأولى** تخص الكرد فقط، و**الثانية** تشمل الكرد وغيرهم من سكان كردستان. هنا سأل المذيع لماذا لا تطبقون الفكرة نفسها مع القطر كله، فالعراق يشمل كل أبنائه وعلى نفس أساس المواطنة وحقوقها وواجباتها. فلم يُجب الباحث الكردي، بل أبدى نوعاً من الموافقة والتأييد. هذا طبعاً مع صعوبة تطبيق التقسيم في الأجواء السياسية الحالية، بل استحالة ذلك في هذه الظروف وعدم صحة المراهنة على ظروف أخرى أو متغيرات جديدة.

نحن هنا لا ننكر بأي حال من الأحوال حقوق الكرد أو غيرهم من القوميات والجهات الدينية أيضاً، ولا ننكر أنهم قومية مستقلة محترمة وكريمة، ولا ننكر المظالم التي جرت بحقهم وعليهم، مع أن العراقيين جميعهم قد أخذوا حصتهم من الظلم والإجرام، ويعلم قادتهم والكثير من علمائهم المواقف التاريخية لعلماء الدين والحركات الإسلامية في رفض المظالم التي جرت للشعب الكردي، حتى كان هذا الرفض في كثير من المراحل سبباً للصدام مع الحكومات القاسية ومؤيديها، كما حصل سنة ١٩٦١ وما بعدها، أو كانت هذه المواقف سبباً لتغيير توجهات الحكومة المعتدلة التي انتقلت من العنف في معالجة الموضوع إلى السياسة، كما حصل سنة ١٩٦٤ وما بعدها.

نعم نحن لا ننكر أيَّ حق، ولكن ننكر ونرفض أن تُستغل هذه الأحداث لسَوقنا إلى صراعات أشد وأقسى مما جرى ويجري اليوم في جنوب السودان الممزق والجريح. أي أننا نرفض أن يعبث أحد بجراحاتنا ليستغلها في مشروعه الذي يؤدي إلى إهلاكنا جميعاً، وما سيطبق على الكرد، سيطبق على التركمان والعرب وهم ليسوا الأقلية في العراق. ورأينا ينطبق على دعاة الطائفية أو الحقوق الشيعية، وهم يدّعون أنهم الأكثرية، فكيف أدّعي ذلك وأنا أطالب بالحقوق، والأكثرية هي التي تحفظ المجتمع وتصون الدولة وتعطي الحقوق، ولا تتخندق وتتحزّب وتطالب بالتقسيم والفدرالية وتسعى إلى حقوقها التي هي ليست إلا مغانم ومطالب لأفراد وأشخاص معروفين، ينفذون مخططات أجنبية معادية وحاقدة على العراق وأهله والأمة ومشروعها في النهوض والتحرر، ولا يهتمون بوحدتها في ظل رسالتها ومشروعها المعنوي الإيماني ذي البعد الإنساني.

ثانياً: ملاحظات على البحث

يبدو أن الباحث كان يعاني أيضاً ضيق الوقت فلم يكتب مقدمة للبحث ولم يقدم منهجاً منظماً بل بدأ هكذا: «في إسقاط الدولة العراقية والتشجيع على تفكيكها»، ولم نعلم أنه الفصل الأول من البحث إلا بعدما قرأنا عنواناً آخر: «ثانياً: احتلال العراق والسياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة والمتعاونون معها». ثم يستمر التدرج إلى «سابعاً» ليشكل البحث بمجمله إحدى وثلاثين صفحة، مفعمة بالمعلومات والتحليلات المهمة ما اتفقنا معها وما اختلفنا، وهذا ما نشير إليه في الأسطر الآتية. وبصورة سريعة بحسب ما يتيحه لنا الوقت الآن وما أتاحه منذ إيصال الموضوع إلينا.

١ ـ في إسقاط الدولة العراقية والتشجيع على تفكيكها

يقول البحث إن احتلال العراق عام ٢٠٠٣ «لم يكن وليد لحظته أو رد فعل على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، كما روّج له» وإنما جاء «تتويجاً لسياسة أمريكية بدأت منذ خمسينيات القرن الماضي كانت تخطط لضم العراق إلى دائرة النفوذ الأمريكي».

ثم يشير إلى أن الكيان الصهيوني كان أول من تحدث عن تقسيم العراق خلال اشتداد الحرب العراقية ـ الإيرانية كما جاء في بحث كتبه الأكاديمي الصهيوني عوديد ينون ـ وكان عنوانه على ما أذكر «الاستراتيجية الاسرائيلية في الثمانينات» وقد كتبه في فترة عمله كمستشار أو مدير مكتب رئيس الوزراء الصهيوني مناحيم بيغن. والحقيقة أن موضوع تقسيم العراق طرح في أوائل القرن الماضي ورفع في العشرينيات كشعار للمشروع البريطاني للعراق والمنطقة آنذاك، فجعلت ولاية الشمال ومركزها الموصل وأُشيرَ في بعض الفقرات إلى إقليم كردستان والاعتراف باستقلاله الذاتي، والمنطقة الوسطى ومركزها بغداد والجنوبية ومركزها البصرة، التي ارتأى الكولونيل ولسن الحاكم البريطاني آنذاك إلحاقها مباشرة بالإدارة البريطانية في الهند. ولكن حركة الشعب العراقي الموحدة، وثورة النجف عام ١٩١٨، وثورة العشرين الشاملة، أسقطت المشروع وأخرجت رجالها من الإدارة السياسية، فاستبدل ولسن بحاكم آخر، وهو برسي كوكس، الذي سمي المندوب السامي البريطاني. وهي الحالة نفسها التي تكررت في مواجهة المشروع الأمريكي والجنرال جي غارنر الذي رفع شعار ولسن نفسه، وأسقطت المقاومة مشروعها المتصل بالمخطط الصهيوني المذكور، فاضطروا إلى استبداله بالحاكم المدني بول بريمر، وما عمله لتشكيل مجلس الحكم والتغطية على الفشل والهزيمة بشعار إعادة السيادة وتأليف الحكومة المؤقتة وما أعقبها من خطوات العملية السياسية والانتخابات والدستور والتصويت عليه.

أشار البحث بصورة واضحة إلى محاولات تمرير الدستور والعملية السياسية والتدخل الأمريكي وقانون إدارة الدولة الذي جيء به معلباً من الخارج، والذي تحول إلى دستور دائم صوّت عليه العراقيون، من دون أن يروه أو يقرؤوه.

لقد أثبت الاحتلال منذ البداية، أنه يريد أن يصل إلى هدف مركزي في كل مشروعه، وهذا الهدف هو تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات أو أقسام أثبت إطارها في الثلاثية المعروفة والغريبة الجامعة بين العرقي والطائفي، حيث أكد أن العراق مكوَّن من سنّة وشيعة وأكراد. وهذا التقسيم أكدوه حتى في دراساتهم الأكاديمية حيث وضعت خانة أمام اسم كل سياسي أو ضابط، تتم الإشارة إليه والحديث عنه، وهل هو سني أم شيعي أم كردي (لاحظ كتابات حنا بطاطو وإسحاق نقاش وأمثالهما).

إن هذا التقسيم المقصود والعدائي، يلغي وجود العرب وهم القومية التي تمثل أغلبية لجعلهم سنّة وشيعة، ويجري التشديد على خلافاتهم وصراعاتهم التي لا يراد لها أن تنتهي، ولجعل الكرد، ومن معهم من سكان شمال العراق، جهة واحدة، لا تفرقها الأديان ولا المذاهب ولا المناطق. ولما

تصارعت الأحزاب الكردية في مواجهاتها الدموية سعى المحتلون إلى إجبارهم على إنهاء الصراع ليبقوا كتلة واحدة يمكن استمرار استخدامها في مشروع التفكيك والتقسيم.

يؤكد البحث أن وصول حزب البعث إلى السلطة في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، يشكل نقطة تحول كبيرة ويقول «مع أن بداية التغيير كانت تشير إلى نفوذ بريطاني واضح وأمريكي أقل وضوحاً إلا أن الحالة انقلبت بصورة كبيرة بعد ثلاثة عشر يوماً حين تسلط حزب البعث بشكل كامل»، فلم أتمكن من فهم مقصد العبارة وهل تشير إلى تغير النفوذ حيث أصبح أمريكياً أكثر منه بريطانياً، أم يشير إلى شيء آخر وهو ما ذكر أنه مرحلة المصارحة بالعداء للسياسة الأمريكية.

ثم يشير إلى الحرب العراقية الإيرانية (أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ـ آب/أغسطس ١٩٨٨) التي يصفها بالحدث الذي قلب المنطقة رأساً على عقب ويقول عنها «الحرب العقيمة وغير المبررة التي كان يمكن تفاديها بسهولة، كانت الحدث الذي أدخل النفوذ الأجنبي وبخاصة الأمريكي ـ الأوروبي ـ الإسرائيلي إلى المنطقة بصورة واضحة». وينتهي إلى توزيع المسؤولية في الحرب على الطرفين، مع أنه يؤكد أن قادة البعث، وبخاصة من وقّع اتفاقية الجزائر مع شاه إيران، تصوروا أن سقوط الشاه يمثل فرصة لإلغاء اتفاقية الجزائر آذار/مارس ١٩٧٥، التي وقعها بنفسه مع شاه إيران وتنازل بموجبها عن نصف شط العرب، «هذه الاتفاقية التي ظلت تؤرقه والتي عدها نقطة غير سارة في تاريخه». ولكن الحصيلة المرة للحرب فتحت كل الأبواب أمام العواصف القادمة، حتى انتهت إلى الحصار والاحتلال بعد حرب الخليج الثانية (الكويت)، الحرب الطويلة التي استغرقت ثماني سنوات، بدأت بإلغاء اتفاقية الجزائر وانتهت بعد ثماني سنوات مريرة وحصيلة دمار عريضة بالعودة إلى الاتفاقية نفسها وبتنازلات أكبر، لا لتنتهي صفحة الحروب المحرقة والمدمرة وإنما ليُجَر البلد إلى حرب أخرى هي حرب الكويت، وهذه بدورها أحدثت انشقاقاً عمودياً في مواقف الشعوب بعدما كانت الخلافات محصورة بين الساسة والحكّام العرب. وهذا كله يؤكد أن الحروب كانت تجري بأمر خارجي لخدمة مخططات خارجية، كما كانت الاتفاقيات تتم بنفس الطريقة وبنفس الأهداف ومنها اتفاقية الجزائر.

ذكر الباحث من الأسباب التي دفعت المحافظين الجدد ليطبقوا برنامجهم المعلن والخطوات غير المعلنة، ومنها غزو العراق واحتلاله لضمِّه إلى المجموعة الدولية الجديدة في المنطقة، لتأمين الطاقة والثروات للغرب وصناعاته، وللحفاظ على أمن قاعدتهم المتقدمة، في فلسطين (إسرائيل)، ولهدف أخطر وهو منع التجمع والوحدة لدول العرب والمسلمين لمواجهة أي احتمال لحركة نهضة جديدة، وخنق أي صوت يدعو إلى الوحدة، لأنهم يعلمون أن الوحدة هي أساس حركة النهضة المحتملة لأي أمة، وخصوصاً أمتنا التي عملوا طويلاً على تفتيتها وتقسيمها، فلا بد من استمرار مخططهم التقسيمي في كل مرحلة من مراحل مشروعهم الطويل، الذي تبناه قادة المحافظين الجدد ومعظمهم من اليهود المؤمنين بالصهيونية (ومنهم مسيحيون صهاينة) أو مسيحيون توراتيون أو أتباع المسيحية (الإنجيلية) [المعقب] «كانوا على استعداد

لعمل أي شيء في سبيل خدمة المصالح الإسرائيلية، ولو كانت على خلاف المصالح الأمريكية نفسها».

ويشير البحث إلى اجتياح الكويت وكيف أصبحت المبرر الأكبر للولايات المتحدة وبريطانيا لشن حرب مدمرة على العراق ١٩٩١، أفرزت بحسب رأيه أمرين مهمين: إقدام العراق على إطلاقه ٣٩ صاروخاً على إسرائيل والثانية هي إعادة ما دمرته الحرب على أيدي خبراء عراقيين وبكفاءة عالية. وإذا كان موضوع إطلاق الصواريخ لا يشكل سوى ضجة إعلامية للتغطية على مشروع تدمير العراق بحسب رأي بعض المحللين وإخراجه من الصراع وهو ما بررته الهجمة العسكرية على الكويت، وهو المشروع الذي شارك فيه النظام نفسه منذ سحب الجيش العراقي من الجبهة الشرقية سنة ١٩٦٩، إلّا أن إعادة الإعمار دل على بقاء الإنسان العراقي فاعلاً وقادراً على العطاء ولو عانى الحصار والحرب والطغيان، أن سنحت له أدنى فرصة للعطاء، وهذه الفرصة هي التي حصلت بعد العدوان الأمريكي سنة ١٩٩١، ما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية إلى أن تشير إلى العقول العراقية التي أرادوا إفناءها، وانتهت هذه الهجمة على الكويت كما هو معروف إلى الحصار المدمّر والجائر، الذي أودى بحياة الآلاف من العراقيين الأطفال أولاً ومعهم الكبار، وانتهى إلى آثار سلبية خطيرة على المجتمع العراقي وتقسيم أفراده وتماسك شرائحه. وقد صرحت وزيرة الخارجية نفسها، وبوقاحتها المعهودة، أن قتل آلاف الأطفال العراقيين ثمن مقبول للوصول إلى الأهداف المعلنة، هذا إضافة إلى نقطة كانت تستحق الاهتمام لم ترد في البحث، وهي موضوع المنطقة الآمنة أو منطقة الحظر الجوي، في شمال العراق، التي مهدت مع مبرراتها الإنسانية المعلنة إلى فرض أمر واقع سيؤدي إلى انفصال الشمال وعزله، وهو المشروع الذي بدأ في الحقيقة وبشكله الرسمي المعلن منذ اتفاقية آذار/مارس ١٩٧٠، بحسب رأي محللين سياسيين وخبراء قانونيين، ومع عدم ثبوت وجود أسلحة دمار شامل، بحسب تقارير لجان المتابعة المخترقة في الأصل من قبل الصهاينة وعملائهم، إلا أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا يميلون إلى تصديق تقارير الاستخبارات المشبوهة والعمل على ترويجها من أجل التمهيد لغزو العراق وتدميره.

وستتم الإشارة لاحقاً إلى القانون الأمريكي الذي يشبه قرارات رعاة البقر والمسمى «قانون تحرير العراق» الذي صدر سنة ١٩٩٦، والذي يفتقد أي غطاء قانوني أو مرجعية شرعية، كما يشير البحث إلى تجنيد مجموعة من العملاء العراقيين بوصفهم معارضين للنظام ويكشفون عيوبه، حتى يصل بهم الأمر إلى مرحلة تقديم تقارير كاذبة عن أسلحة الدمار الشامل أمام شاشات التلفزة، كما حصل مع وزير الحرب والدمار الأمريكي رامسفيلد، ولكن المعلومات أو المبررات سقطت أمام إعلان أمين عام الأمم المتحدة أن الحرب على العراق ليست قانونية، وتراجع وزير الخارجية الأمريكية كولن باول عن مدعياته حول أسلحة الدمار التي أعلنها في الأمم المتحدة، وآخر المتراجعين الآن رئيس وزراء بريطانيا توني بلير في أيامنا الأخيرة واعتذاره المتأخر، ذلك خوفاً من نتائج تقرير لجنة التحقيق عن الحرب (لجنة تشلكوت) التي لم تنشر إلى الآن بينما يصر حزب

العمال بقيادته الجديدة على إعلان النتائج، وهذا التأخير المتعمد في إعلان النتائج يدل على كل الممارسات الإجرامية التي اكتنفت الحرب اللاقانونية على العراق التي استهدفت الدولة العراقية وكيانها الموحد.

بقي أمر مهم أورده الباحث وهو اعتماد أجهزة الاستخبارات الغربية على معلومات أوردها معارضون عراقيون لتبرير الحرب والعدوان، والحقيقة أن هذه الأدوات كانت تتزود بالمعلومات من قبل الاستخبارات الغربية نفسها وتُدفع إلى إعلانها ليقال إن العراقيين هم الذين يقولون ذلك.

وختاماً لهذا الفصل، يجب التأكيد أن ممارسات النظام الداخلية والخارجية كانت تمثل الوسيلة الفضلى لدعاة الحرب من أجل الهجوم على العراق، وهو ما أشار البحث إليه على نحو يحتاج إلى تركيز أكبر حتى لا يُفهم أن أحداً يبرر للنظام والأنظمة الاستبدادية أفعال القمع والإساءة التي كانت تحظى بتأييد وتغطية العالم الغربي المتحضر، حتى تحين فرصة استغلالها لتطبيق المخطط بشكل كامل.

٢ ـ احتلال العراق والسياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة والمتعاونون معها

يبدأ هذا الفصل بالتأكيد أن العملية العسكرية «لم تكن تمتلك أي غطاء شرعي ودولي وبخاصة من الأم المتحدة» ـ الأمين العام كوفي عنان قال بصراحة أثناء الحرب إن الحرب ليست قانونية (ووجهت بمعارضة غير مؤثرة من بعض الدول والأمم المتحدة، وحتى الرأي العام الأوروبي والأمريكي وملايين المتظاهرين المعترضين).

إن الغطرسة الأمريكية وصلت إلى مراحلها العليا في القرار الأمريكي بغزو العراق وأفغانستان، حتى إن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ـ السيد غونزالس، أقر بعد دفاعات عريضة أن السياسة الأمريكية تتسم بالحماقة والغطرسة، وهذا ما كان مشاهَداً في كل القرارات التي اتُّخذت آنذاك، حتى إن الباحث أورد مثالاً صارخاً على تصرف الحاكم العسكري الأمريكي ـ جي غارنر حين منع حتى وجود أفراد شرطة المرور في الشوارع العراقية لتنظيم سير المركبات، وتجلى حتى مع المتعاملين معهم، فجلسات مجلس الحكم وقراراته كانت تنتظر مجيء الحاكم الأمريكي ليعبث بها كيف يشاء، وهذا ما نقله بعض المشاركين في ذلك المجلس المشؤوم الذين هاجموا الحاكم الأمريكي بعد خروجه من العراق وكانوا من أوائل المتعاونين معه. بهذه الصورة المذلة كانت تصدر القرارات المصيرية بحق العراق العظيم وشعبه العريق وحضارته وثقافته الخالدة، ومنها قرارات حل الجيش العراقي وإسقاط مؤسسات الدولة وتقسيم الوقف والمناطق كمقدمات واضحة للسير بالعراق نحو التفكك والتقسيم. وقد قام المتعاونون مع الاحتلال، أو عملاؤه في الأصح، بالانغماس الفاضح في التعامل الطائفي والعرقي مع قضايا العراق الكبرى، وكانت صرخة الاحتلال الزائفة مؤثرة في نفوس الكثيرين الذين صدّقوا أنها الفرصة المتاحة لتحقيق المطالب الطائفية بعد تاريخ طويل من العزلة، كما أقنعوا القيادات الكردية بنفس المدعيات ولكن بلافتة عرقية، كما خوفوا السنّة من تركهم للعملية

السياسية، إذ لن يحصلوا على شيء في العراق. وهي الخطة نفسها التي جرت في العشرينيات ولكن بصورة مقلوبة.

والخلاصة، اعتبار صدام ونظامه ممثلين لطائفة هي السنة، والمعارضين لطائفة أخرى وهم الشيعة، والكرد يأخذون بعدهم المؤثر في الجهتين بحسب حاجة المشروع الاحتلالي وأهدافه التقسيمية، وهي أهداف كان يفهمها الحاكم الأمريكي ومن جاء معه من الأتباع الذين أسسوا للكيان كله على هذه الثلاثية والمحاصصة، التي يجمع القوم على أنها أهم سبب من أسباب الفساد الذي أهلك العباد ودمّر البلاد، وأنهى كل أسس الإدارة النزيهة للعراق ودولته. كما أشار البحث إلى دور الاحتلال ودولتيه الرئيسيتين ـ أمريكا وبريطانيا ـ في الفساد نفسه، حيث قام بتوزيع الثروات على أنصاره وعملائه ومحاسبيه وعلى المشاريع الوهمية التي استهلكت الميزانية العراقية ولم تقدم على الأرض شيئاً.

٣ ـ الدستور الجديد وأثره في تمزيق العراق وإضعافه

يؤكد البحث صيغة مهمة وخطيرة، حيث يقول: «على الرغم من كل الأضرار التي ألحقتها سياسة بريمر وقراراته بالنسيج الوطني والوحدة الوطنية والعراق، فإن الضرر الأكبر كان في تثبيت هذه الأمور التمزيقية في قانون إدارة الدولة» ومن ثم في «الدستور الدائم». ولكن هذه الإجراءات تبقى بعيدة من القانونية والشرعية مهما حاولوا وجهدوا لإثبات ذلك وتحوير هذه الوقائع.

كان ملخّص عمل الدستور المصطنع إنشاء أقاليم أقوى من المركز لكي يتمكن الإقليم من الابتعاد والانعزال أو الانفصال. ويشير البحث إلى الانسحاب الأمريكي المبكر الذي أجبرت عليه الإدارة الأمريكية بعد تصاعد حركة المقاومة في العراق، كما ذكر البحث أسلوب بريمر في التعامل الانفرادي مع العراق وقوله لمسؤول في الأمم المتحدة «أنا الحكومة الآن»، وكان هذا قد تجلى في كلامه الأول مع أعضاء مجلس الحكم حين جمعهم وقال لهم إنني صاحب القرار النهائي وأملك حق الفيتو النهائي، فصمتوا صمت القبور ولم ينطق أحد ببنت شفه.

إن نظرة عامة على الدستور ـ كما وضعها البحث ـ تكفي لمعرفة المخاطر الكامنة في هذه الوثيقة التي فرضت على العراقيين وصوتوا عليها دون أن يقرؤوها. وإذا كان لا بد من تحقيق جاد فإن نسبة المشاركين في التصويت لم تكن بالمستوى المدعى عند الجهات الرسمية. ومع ذلك فإن أغلب من صوتوا عليه لم يكونوا على دراية به فضلاً عن قراءته ومناقشته قبل التصويت.

أما الادعاء بأن الناس كانوا يرون الحاجة إلى إقامة الأقاليم، فإن هذا وإن انطلى على بعض الشرائح إلا أن النتائج الأخيرة أظهرت عمق القلق عند أغلب الناس من قانون الأقاليم، لذلك رُفض في الجنوب بأوجهه المختلفة ورُفض في المنطقة الغربية، ومع أنه مُرر في الشمال واقتنعت به شرائح واسعة من الناس آنذاك، إلا أن الأمور تغيرت حيث بدأت تنقشع الأوهام التي وضعوها لمشروع الفدرالية حتى في شمال العراق.

٤ ـ آثار وتداعيات احتلال الموصل وغيرها من مناطق غرب العراق

في هذا الفصل يتطرق البحث إلى الاتفاقية الأمنية التي تركز على حرية الحركة للقوات الأمريكية لمحاربة الإرهاب حتى «من دون الحاجة إلى موافقة الحكومة العراقية لمحاربة الإرهاب في العراق وحوله». ولكن واشنطن لم تفعل شيئاً لمواجهة اندفاع عناصر الدولة من التمدد إلى العراق من سورية واستيلائهم على الموصل. حتى بدا للكثيرين وكأن الأمر كان متفقاً عليه بين ثلاث جهات في الأرض وهم مقاتلو داعش، والبيشمركة وبعض المرتبطين بالنظام السابق، وكل ذلك بإشراف وتوجيه الولايات المتحدة، حيث كانت الخطة تقتضي دخول الموصل والاستيلاء على مخازن السلاح الكبيرة ـ في الموصل ثلث ما تركته القوات الأمريكية من أسلحة بعد انسحابها ـ وتقسيم هذا الكم من السلاح بين داعش ليعودوا به إلى سورية لإتمام مهمتهم في إسقاط النظام وتمزيق البلاد، والنصف الآخر يمنح للبيشمركة مكأفاة وإعانة على الدور المرسوم لهم في مخطط تمزيق العراق.

ولكن عناصر التنظيم المارق وهم مستغفلون في أغلب أحوالهم، تحولوا بسرعة إلى الهجوم على شمال العراق (إقليم كردستان) حتى هددوا أربيل وخرج الناس منها مسرعين ولم يفعل المقاتلون هناك شيئاً لصد الهجوم، بل هرب كثير منهم مع الهاربين، وقام مقاتلو التنظيم بعد الإصرار على البقاء في الموصل وعدم العودة إلى سورية، بالتمدد في باقي الأرض العراقية حتى وصلوا إلى أطراف بغداد، وسارعوا إلى تصفية العناصر المتعاونة معهم من بقايا النظام السابق وحزب البعث الحاكم الذين كانوا يعلنون انسجامهم مع تنظيم الدولة وطروحاته المتشددة، وهي الطائفية «ولم تهتز الإدارة الأمريكية إلا بعدما وصلت قوات داعش إلى حدود إقليم كردستان»، كما ورد في البحث، «آنذاك فقط أرسلت الطائرات الحربية لإبعاد هذا الخطر».

لقد أظهر احتلال الموصل، الذي كان متوقعاً عند الكثيرين قبل وقوعه، زيف المشروع الاحتلالي والجيش الجديد الذي أسسوه على أساس ميليشياوي طائفي، كما بين مقدار هشاشة الإقليم الذي سقط في لحظة استرخاء واحدة أمام الهجوم.

يقول البحث «إن كل ما جرى في العراق لا يخرج عما خططته الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبريطانيا، هذه الأطراف الثلاثة بالذات أرادت عراقاً ممزقاً مشتتاً وضعيفاً»، كما يمكن القول إن داعش كانت تدعم من هذه الدول وبعض المتحالفين معها في المنطقة ما دامت تؤدي دورها المرسوم في مخطط الشرق الأوسط الجديد. كما أشار البحث، إلى أنه لعل أخطر نتائج الهجوم، وهو ما فيه الدليل على التعاون المسبق مع التنظيم، قيام البيشمركه بالتمدد في ما يعرف بالمناطق المتنازع عليها والتصريح من جانب القيادات المسؤولة في شمال العراق أن واقعاً جديداً قد ظهر على الأرض وعلى الجميع الاعتراف به والتعامل معه.

٥ ـ السياسة الطائفية وما تولد منها

يؤكد البحث أن السياسة التي اعتمدتها الولايات المتحدة لتطبيق مخططها كانت طائفية بصورة واضحة وصريحة، وهو يشير إلى دور الميليشيات من الطرفين في تأجيج الصراع ومحاولة إيجاد مناطق من نوع واحد بعدما كانت أغلب مناطق العاصمة مثلاً مناطق مختلطة، مؤكداً نجاح «المشروع الطائفي الذي تبنَّته إدارة الاحتلال في زرع الفتنة بين العراقيين». ويمكن القول إن الساسة الذين جاء بهم الاحتلال، وكانوا مستفيدين من المشروع الطائفي لعدم امتلاكهم قواعد شعبية مؤيدة، فأثاروا العصبيات لتجميع الأنصار بعد إلقاء الرعب والخوف في نفوسهم من باقي الشرائح العراقية، هم الذين عملوا على نشر الفتنة وإنجاح الصراع الطائفي. ولكن هذا الصراع لم يتغلغل إلى داخل النسيج العراقي على نحو كامل وتلقائي، فمع كل جهودهم ومخططاتهم القديمة الجديدة، والأساليب الدموية القاسية، فإن المجتمع العراقي في أغلبيته الواسعة، ما زال متعالياً على الجراح ورافضاً الانزلاق إلى متاهات الطائفية البغيضة، مع الأخذ في الحسبان تأثير المخططات الدموية في استقرار وطمأنينة هذه الأغلبية الواسعة.

في الوقت نفسه كانت العصبية الطائفية والمحاصصة التي استندت إليها سبباً لنشر الفساد ومنع محاسبة القائمين به وتقديم أكثر العناصر ضعفاً وفشلاً لإدارة شؤون البلاد. ويشير البحث في هذا الصدد إلى «أن السرقات والفساد أجّجا صراعات داخلية بين الطائفيين من الطائفة الواحدة ـ صراع شيعي ـ شيعي، وسني ـ سني، وكردي ـ كردي) ليؤكد هذا أن اللافتة الطائفية والعرقية لم تكن إلا للتغطية على المطامع الشخصية للأحزاب والفئات التي لا تأييد لها في الحقيقة، فحاولت الحصول عليه من خلال هذه الروح الشريرة.

وبقيت الطائفية والعرقية والحزبية هي السواتر النهائية التي تخفي خلفها العملاء والمفسدين، حتى إن البحث نقل إشارات خطيرة من عرض رئيس الوزراء على رئيس الجمهورية، أن يقوم الكرد بأخذ الموصل وإراحة فخامته من إزعاجاتها. وسواء تم هذا فعلاً أم برر أنه مزاح خلف الكواليس، فهو يعبر في الواقع عن العقلية الطائفية المصلحية الضيقة لكل الذين تورطوا في مشروع تدمير العراق على يد الاحتلال.

وأكد البحث أن التظاهرات الأخيرة كشفت صورة المجتمع العراقي الحقيقية فهي تظاهرات شعبية عامة، أسقطت الأطروحات الطائفية وسماسرتها في الأماكن التي يزعمون أنها مواقع تأييدهم وقوتهم.

٦ ـ مستقبل المشروع الوطني ـ الوحدوي والديمقراطي في العراق

يؤكد البحث «أن المشروع الوطني الوحدوي الديمقراطي تلقى ضربة قوية بعد الاحتلال نتيجة تفشي النهج الطائفي المقيت وأسلوب المحاصصة...».

وقد وصل الأمر إلى أن بعض العراقيين، ولعلهم الأكثر عدداً، قد خدعوا بأن الاحتلال الأمريكي هو تحرير لهم لن يخلصهم من النظام البعثي فحسب بل إنه سيحقق لهم الديمقراطية والرفاهية، ويستمر في متابعة الحالة، «وربما المؤسف أكثر أن نخباً عربية أخرى لا تزال تفكر بهذه الطريقة رغم كارثة ما حل بالعراق».

وما يأسف له البحث أمر آخر وهو تقبل المجتمع للأفكار الطائفية والإثنية والعرقية والانجرار وراءها ـ مع انحسار تأثير نفوذ الوجوه الوطنية والقومية والعلمانية، إلا أنه لم يقف عند السبب الذي تقف خلفه هذه الحالة ومساهمة العديد من الوطنيين فيه، وهو أن ترك الدين والتوجه إلى اللادينية والعلمانية المنفلتة لن يلغي دور الدين في المجتمع وخصوصاً بين شعوبنا وأمتنا، ولكنه سيمنح الجهات الأخرى، ومنها أجهزة معادية ومنظمات متعددة، الفرصة لاستغلال الدين كسلاح تخريبي أو تخديري، يمكنه أن يستقطب الآلاف من الناس في الاتجاهات الخاطئة الطائفية منها أو التشددية والإرهابية، حتى إن البحث أشار إلى الحملة الإيمانية التي قام بها النظام السابق بعدما تخلّى عن الدين بسنين طويلة، بل حارب التوجهات الدينية الوطنية والواعية، فجاءت حملته أحد أسباب هذا التوجه الديني الخاطئ لأنها لم تبنَ في الأصل على قناعة إيمانية وقاعدة فكرية صحيحة، فكانت أشبه بحبة المهدئ التي يحتاج إليها من أصيب بالصداع، ولكنها لم تكن الحبة الصحية.

ولعل ما تضمنته أحداث العراق في ظل الاحتلال، جعل بعض المفارقات حاضرة في كل متابعة، ومنها هذه الدراسة، إذ كيف أمكن لأحزاب تدعي اليسارية ومحاربة الإمبريالية أن تكون جزءاً من التحالف الذي أسسه الاحتلال، وهذا ينطبق على دعاة الإسلام وحملة رسالته والمجاهدين في سبيله، ويذكر وجود الحزبين الصديقين اللدودين الشيوعي والبارتي في داخل مجلس الحكم ومؤسساته المتفرعة عن مشروع الاحتلال الأمريكي، حتى إن ممثل الشيوعيين في مجلس الحكم عد من الشيعة لإكمال الحصة الخاصة بهم.

الخلاصة أن الوعود بالديمقراطية والرفاهية لم تقدم إلى شعب العراق إلا بلداً تتحكم فيه «ديمقراطية عرجاء مشوهة» كما ورد في البحث، «كما انتشر الفساد والسرقات» حتى عُدّ العراق من أوائل البلاد المبتلاة بالفساد وعصابات السرقة والجريمة.

لقد حاول البعض أن يصور أن عملية تغيير شخص رئيس الوزراء ستشكل وسيلة لإحداث الإصلاح في البلاد، لكن تحكم عملية فساد واسعة، لا يمكن لأحد فيها أن يقوم بالإصلاح ولو دُعم من المتظاهرين والمرجعيات الدينية، وقوى النفوذ الدولي، علماً أن أي سياسي يفكر بالإصلاح سيجد نفسه مواجهاً بشبكة الفساد القانوني المسماة الدستور ومجلس النواب الذي دعا المتظاهرون إلى إلغائه.

٧ ـ الحلول المقترحة والمحتملة

في الفصل الأخير هذا، يسعى الباحث إلى حل لأزمة العراق فينحصر تركيزه بين اتجاهين، حل الخارج وحل الداخل، «حيث يرى فريق أن الأزمة المعقدة لا يمكن حلها إلا باشتراك الأطراف الخارجية»، بينما يؤكد الفريق الثاني «أن الحل لا يمكن أن يأتي إلا من الداخل وبأيدٍ عراقية ومن دون أي تدخل خارجي أو أجنبي».

تبدو الحلول معقدة أو شبه مستحيلة بين من يعتقد أن الإدارة الأمريكية خططت للاحتلال بشكل جيِّد وتركت ما بعد الاحتلال للمقادير وتغيرات الأحداث، وبين من يرى أن كل ما جرى كان ضمن الخطة ومنهم الباحث، وهناك رأي ثالث يقول إن العراق ضاع ودُمِّر بين ساسة أهملوا التفكير حول فترة ما بعد الاحتلال، وبين ساسة يتأثرون باللوبي الصهيوني ويخضعون لمشاريع الكيان الغاصب لفلسطين، وهؤلاء استغلوا غياب وجهل الأوائل ليقوموا بمخطط التدمير الداخلي ضمن أطروحة الفوضى الخلّاقة المعروفة، ولا يوجد عاقل سويٌّ يرى أن الفوضى يمكن أن تكون خلّاقة مثمرة، وهي لن تقدم إلا الدمار والبوار. ويرى المعقب أن هذا الرأي هو الأقدر على تفسير مجموعة أوسع من المعطيات، ولا شك في أن أصحاب النهج التدميري كانوا قادرين على الاستعانة بأجهزة استخبارات وشركات أمن وقوى إعلامية مؤثرة، كما كان من السهل عليهم الاستعانة بالمؤسسات الأمنية والعسكرية والمالية التي جاءت مع الاحتلال.

أمام هذا المشهد المروِّع والمعقّد، ماذا يمكن أن يصنع حلاً، وبأي شكل، للقضية العراقية، وخصوصاً أن موفد الأمم المتحدة الخاص الأخضر الإبراهيمي وصل إلى قناعات مهمة حول وضع العراق، تخالف ما كانت تريده القوى القادمة مع المحتل والتي تمثلت بمجلس الحكم، حيث «كان أعضاء مجلس الحكم يصرون على أن يكون مجلسهم هو الحكومة الانتقالية»؟ أما قناعات موفد الأمين العام فكانت تعاكس هذا تماماً فهو وجد:

١ ـ «أن مجلس الحكم لا يتمتع بأية شعبية أو «مقبولية» وأنه مرفوض من قبل أغلبية الشعب الساحقة ليشكل حكومة انتقالية تستلم السلطة من الاحتلال».

٢ ـ أن الرأي العام العراقي «يمتلك وجهة نظر مماثلة تجاه أغلبية الأحزاب والتنظيمات التي أتت مع الاحتلال». وهذا من بديهيات التاريخ والجغرافيا السياسية، حيث لم تكن هنالك أي حالة في التاريخ الإنساني، رحب بها أبناء البلاد بالمحتلين وبمن جاء معهم، بل حكموا على الآخرين بالخيانة العظمى بسبب تعاونهم مع المحتلين.

٣ ـ من استنتاجات موفد الأمين العام «أن العراق بحاجة إلى حكومة انتقالية تشكل من كفاءات «تكنوقراط» لا يكون بينها أعضاء من مجلس الحكم أو من ممثلي الأحزاب التي جاءت مع الاحتلال».

٤ ـ لا يسمح لأعضاء الحكومة الانتقالية بالترشح للانتخابات المقبلة.

٥ ـ أن العراقيين بما يملكون من كفاءات قادرون على تسلّم السيادة وإدارة البلاد، ومع موجة الشائعات والأكاذيب التي وجهت إلى الإبراهيمي لإسقاطه وإفشال مهمته، بدا الإبراهيمي متفائلاً في البداية في تحقيق هذه المطالب للفترة الانتقالية، وكشهادة مباشرة ومضافة إلى هذا البحث، فإن القوى الوطنية التي كانت تعمل ضمن المشروع الوطني في إطار ما عرف لاحقاً بالمؤتمر التأسيسي أجرت لقاءين مع الإبراهيمي، فتوضحت الاستنتاجات السابقة، بعدما عرضت عليه من المتحدثين العراقيين، فقال إنني مقتنع جداً بهذه النقاط وسأعمل على تحقيقها. ولما سأل الإبراهيمي الحاضرين عن مرشحيهم للفترة الانتقالية كان الجواب أننا لا نرشح أنفسنا ولا من يحسب على خط المعارضة الواضحة للاحتلال، لأن الأمريكيين لا يقبلون به وسيعملون على إفشال عمله، وهذه نظرة واقعية أعجب بها الإبراهيمي كثيراً، ولكن أضيف إليها في المقابل شيء آخر، وهو أن أي مرشح سيأتي وهو محسوب على الاحتلال، فهو سيفشل أيضاً بسبب المعارضة والرفض الشعبي. فلا بد من أكاديمي كفء يمثل الوطنية (المهنية الهادئة) لكي يتمكن من أداء متطلبات المرحلة الانتقالية. ولما سأل الموفد عن الشخصية المثالية لذلك الموقع، بادر اثنان من أعضاء الوفد المختلط طائفياً وعرقياً لأنه يمثل الحالة العراقية، وكانا من أهل السنَّة، إلى ترشيح شخصية بارزة ومن خبراء الاقتصاد والعاملين في الجامعة العربية، وهو وزير سابق وشخصية معروفة للإبراهيمي مباشرة وهو الدكتور عبد الحسن زلزلة، وكانت هذه مفاجأة أخرى سارة تؤكد الموقف الوطني الموحّد، حيث قال إن من حسن حظنا جميعاً أن يتقبل هذا الرجل مثل هذه المهمة أو يتمكن منها بسبب تقدمه في السن.

على أي حال كان موفد الأمين العام متفائلاً جداً وكان أعضاء الوفد يتمنون أن يكون تفاؤله في موقعه مع شكوكهم المسبقة. ولكن الذي حصل هو أن الأمريكان فرضوا شخصاً لهذا المنصب يحسبه العراقيون بوجه عام من أتباع الاحتلال وأدواته، وقد لوحظ على الإبراهيمي الإحباط الشديد وحالة من الاكتئاب في اللقاء الثاني، وهو ما أدى إلى أن يهمس بعض أعضاء الوفد لباقي زملائه، أن ما كنا نخشاه قد وقع، فقد فرضوا عليه شخصاً لا تنطبق عليه المواصفات المطلوبة والمذكورة آنفاً، كان هذا قبل الإعلان الرسمي عن اسم المرشح، ولما وصل أعضاء الوفد إلى بيوتهم سمعنا من الإعلام أن رئيس وزراء المرحلة الانتقالية المعين هو السيد أياد علاوي، وهذا في نظر الكثيرين كان بداية الفشل الخطير في إنقاذ العراق من الاحتلال وآثاره، بعد فترة الاستبداد ومظالمه وطغيانه.

والآن من أين يأتي الحل، من الخارج أم من الداخل؟

لعل من اللازم أن نفرض أن التعاون بين أبناء العراق كافة في الداخل والخارج هو الشرط اللازم لإنجاح أي مبادرة يجري العمل على إقناع دول الإقليم ودول العالم بأهميتها لإنقاذ العراق والمنطقة والعالم. فمن أزمة العراق والحرب اللاقانونية تصاعدت الأحداث القاسية وانتشرت في كل المنطقة، وبدأت بتهديد أوروبا نفسها، ولو بأفواج المهاجرين، كما هددت الولايات المتحدة بأعمال إرهابية مباشرة. هذا طبعاً مع ما يدفعه العراقيون وشعوب المنطقة من ثمن باهظ لهذه

الحروب التي اعترف مؤججوها، وآخرهم توني بلير، بأنها كانت السبب خلف كل هذه المصائب والأزمات.

فما جرت من جهود تراكمية، ومشاريع دراسية واسعة ومتكاملة، ومنها مبادرة مركز دراسات الوحدة العربية، وبإشراف د. خير الدين حسيب، وكل المبادرات من الداخل، وفي مقدمها وأهمها هي ثوابت المؤتمر التأسيسي العراقي، التي أصبحت موضع رضا حتى من الذين حاربوها بالأمس، أو سعوا إلى اتهام حامليها بالإرهاب، كل هذه الجهود يجب أن تفضي إلى عمل من الداخل تتبناه شخصيات معروفة تفرض إرادتها بإذن ربها على كل الظروف القاسية التي صنعها الاحتلال وأذنابه وأتباعه، وليست الدوحة أو غيرها من دول الحرب على العراق تمثل المكان المناسب لعرض هذه المشاريع، ودراستها وليست الطائفية هي الأسلوب الذي يعالج مخطط الطائفيين العملاء، وليس من يحسب على النظام السابق ويتبنى كل مصائبه وأخطائه، ويكررها بالتحالف مع الإرهابيين تارة ومع والطائفيين أخرى، ومن دول العدوان والفتنة، هو المؤهل لأداء هذه المهمة، وإنما يجب أن تكون من الداخل وعلى أيدي الوجوه الوطنية التي لم تلوث بكل هذه الأوبئة قبل الاحتلال وبعده، ولا يمنع من جهادها وجهودها أنها قوى إسلامية ومرجعيات دينية كما اعترض الباحث متوهماً ومتأثراً بأجواء المشروع الاحتلالي المعادي للإسلام، بل على العكس فإن المرجعيات الدينية ما زالت هي المؤثرة والفاعلة رغم كل أخطاء المحسوبين على الدين، بل والمحسوبين على بعض هذه المرجعيات التي بررت المشاركة في العملية السياسية بإدارتها الأمريكية واستنادها إلى القانون الذي رفضته حتى هذه المرجعيات في البداية وبإصرار وقوة، وهو قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، أما المرجعيات الوطنية الدينية التي لم تتردد لحظة في مواجهة الاحتلال ومخططاته، فهي التي تشكل الضمانة للحفاظ على الحالة الوطنية من الاستغلال والالتفاف، ولمنع استغلال الدين مرة أخرى لمصلحة مشاريع لا ترتبط بمصالح العراق والشعب والأمة.

إن أسس المشروع الأول ما زالت هي منطلقات الحركة الوطنية وأسس المشروع الحالي... وتستند إلى الثوابت الثلاثة: (١) وحدة العراق، و(٢) استقلاله، و(٣) هويته العربية الإسلامية.

ويجري الاتفاق على تأليف حكومة كفاءات تشمل أطياف الشعب العراقي ما أمكن، وتعمل على إجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف قضائي عراقي سليم ومراقبة عربية إسلامية ودولية.

هنا سيكون للقوى الإسلامية والمرجعيات الدينية الدور الفاعل في دفع الناس إلى العمل بهذا المشروع بشرط التزامها بالموقف الوطني وعدم التنافس على المناصب والغنائم، بحيث تبدو فاعلة من دور الأبوة وليس من دور الخصام والتسابق على المصالح.

وأوكد هنا أن هذا المشروع لم يتوقف في لحظة من لحظات المواجهة السابقة طوال الفترة الماضية والعمل على ذلك دائب ومستمر. لكن العمل الوطني إن لم يكن من الداخل ويومياً ومتراكماً، ومدعوماً من المخلصين في كل مكان، فمن الصعب أن يصل إلى غاياته المطلوبة، وظروف النجاح تنتظر متغيرات فرض التغيير الاجتماعي والتغيير السياسي كما قالته القوى الوطنية

منذ البداية، وهو أن التدخل الأمريكي ـ البريطاني عدوان وليس تحريراً، وأنه احتلال ومقاومته واجبة ومبررة شرعاً وقانوناً، وهو ما أصبح اليوم بديهية يزايد عليها الكثيرون، فكلمة الحق ستبقى ويجتمع حولها المخلصون حتى تحين فرصة التغيير باجتماع القوى المخلصة من أبناء البلد.

يقول الباحث إن هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا عن طريقين، إما الجيش وهو صعب أو محال في ظروف العراق وجيشه الممزق، وإما حركة شعبية عارمة، تتخذ أسلوب الحكمة واللاعنف، ولعل التظاهرات الأخيرة تشير إلى بدايات هذه النتيجة المحتملة.

إن مشكلة العراق ترتبط بكل المنطقة ومنها كانت الشرارات الأولى وهي أساس الحل، وحلها سيساعد على معالجة باقي المشكلات وخصوصاً في بلاد الشام. كما أن حل تلك المشكلات أو تخفيفها يمكن أن يساعد على حل الأزمة العراقية كما أشار الباحث.

المناقشات

١ ـ أحمد موسى الجياد

أود تسجيل الملاحظات التالية:

أولاً، إنني أتفق تماماً مع الباحث بأن النفط كان من أهم أسباب غزو العراق سواء كان ذلك بشكل معلن صريح أو ضمني وهناك العديد من المصادر التي تؤيد هذا الرأي. ولكن من الناحية الفعلية وقياساً إلى ما تحقق فعلاً لا بد من تسجيل ما يلي:

أ ـ في ما يتعلق بمدى استفادة الشركات النفطية الأمريكية الكبرى (IOCs) وحصولها على مواقع تعاقدية لتطوير الحقول النفطية خلال جولات التراخيص الأربع، فقد فشلت تلك الشركات الأمريكية في الحصول على عقود نفطية باستثناء شركتين هما (أكسن موبل) وبحصة ٣٥ بالمئة وفي حقل غرب القرنة وشركة أوكسدنتال (أوكسي) و٢٣ بالمئة في حقل الزبير والتي من المحتمل أن تغادر العراق حسب آخر الأخبار. هذا مع العلم أن مجموع الشركات النفطية الأمريكية التي تم تقييمها وتأهليها للمشاركة في جولات التراخيص الأربع كان الأكثر عدداً قياساً بعدد الشركات النفطية المؤهلة التابعة للدول الأخرى.

وهذا يعني أن الشركات النفطية الأمريكية لم تحقق نتائج مقارنة بما حققته الشركات النفطية الصينية، والروسية والتي احتلتا المواقع الأولى. والسؤال: لماذا فشلت الشركات النفطية الأمريكية في اختبار المنافسة الدولية ذات الشفافية العالية التي اتسمت بها جولات التراخيص الأربع؟ وهل كانت تلك تتوقع أن تجني «ثمار الاحتلال» من دون منافسة دولية؟

ب ـ وفي المقابل حصلت الشركات النفطية الأمريكية التي فشلت في جولات التراخيص التي قامت بها وزارة النفط العراقية على عقود ومشاركة إنتاج ذات مزايا مغرية تم توقيعها مع حكومة إقليم كردستان العراق.

ج ـ إضافة إلى الشركات النفطية الأمريكية فإن شركات الخدمة الأمريكية في مجال قطاع الاستخراج تؤدي دوراً مهماً في هذا المجال.

ثانياً، أشارت الورقة إلى استشراء الفساد في العراق، وهنا أتفق كذلك مع الباحث في هذا المجال ولكنني أرى من الضروري التعمق في تحديد أنماط الفساد ومجالاته وآثار كل نمط. وحسب دراسة أنجزتها حديثاً فقد توصلت إلى تحديد المجموعات التالية من أنماط الفساد:

(١) الفساد البيروقراطي: وهذه تشمل فساد الخدمات العامة، الفساد الإداري، فساد الحكومات.

(٢) الفساد المتعلق بالأعمال: وهذه تشمل الفساد المتعلق بالنشاط التجاري الخارجي (الاستبداد)؛ الفساد المصرفي؛ فساد أعمال المقاولات.

(٣) الفساد السياسي: وهذا يعتبر ربما من أكثر أنواع الفساد تأثيراً وكارثياً وشيوعاً. وهذا يشمل: المناصب على أساس الولاء بدلاً من الكفاءة؛ تزايد ظاهرة الفساد المشرعن (Kleptocracy) الذي بموجبه يتم منح مزايا ومنافع ومخصصات مالية ومادية للطبقة السياسية المتنفذة؛ انعدام مبدأ العدالة الطبيعية (أو مبدأ تعارض المصالح (Conflict of Interest) مفسدنا مقابل مفسدهم (Our Corrupt - Their Corrupt).

لقد كان الفساد من أحد الأسباب التي أدت إلى تبني مجموعة الإصلاحات مؤخراً. وهذا يقودني إلى الملاحظة التالية على ورقة الدكتور سعد.

ثالثاً، إصلاحات د. حيدر العبادي (رئيس الوزراء): عدة عوامل دفعته إلى إطلاق مجموعة من الإصلاحات وعلى وجبات متتالية: الانخفاض الحاد في عوائد الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط؛ المستوى المتدني جداً لمعدلات «التنمية المنجزة فعلياً» على كل المستويات الخدمية والاستثمارية والبنى التحتية؛ التظاهرات والاحتجاجات المتزايدة في كل المناطق.

ولكن ما هي آفاق نجاح مثل هذه الإصلاحات والمدى الزمني لتحقيقها وجنْي ثمارها.

ولأجل ذلك لا بد من تحليل هذه التجربة الفتية وأرى من الضروري تحديد أطر وأسلوب التحليل المطلوب. ولهذا الغرض أقترح تبني ما يمكن أن أطلق عليه Scor Analysis والذي يتضمن ما يلي:

ـ تحديد عناصر ومكونات «القوة» (Strength) والداعمة للإصلاحات.

ـ ما هي «التحديات» (Challenges) التي تواجهها الإصلاحات؛ مدى قوتها وصلابتها؛ الجهات التي ترتبط بها... إلخ؟

ـ ما هي «الفرص» (Opportunities) المتاحة أمام هذه الإصلاحات من الناحية الزمنية أمنياً وعلى المدى المتوسط والبعيد؟

ـ وأخيراً ما هي طبيعة ونوعية وتعددية «المخاطر» (Risks) التي تواجهها الإصلاحات والتي قد تقود إلى إضعافها، فشلها أو إنهائها وهذا يتضمن المخاطر الشخصية؟

التقييم الأولي الذي قمت بإعداده منذ بداية إطلاق الإصلاحات ولغاية تاريخه يشير بشكل واضح إلى أن تحليل SCOR كان يميل إلى الإصلاحات، إلا أن منحنى التقييم بدأ يميل إلى الاتجاه المعاكس كلما تقدم الزمن بحيث يميل التحليل إلى الوصول إلى نتيجة أن الإصلاحات الآن قد دخلت مرحلة «التوقف» الفاعل وقد يبدأ منحنى التقييم بالانحدار.

٢ ـ عصام الجلبي

أركز على نقطتين أو ثلاث:

ـ هل هناك دولة في الوطن العربي لديها ٣ جيوش يتم تمويلها رسمياً من موازنة الدولة؟ وهي الجيش الرسمي/ويتبع القائد العام للقوات المسلحة، والحشد الشعبي ويرأسه رئيس الوزراء/القائد العام للقوات المسلحة، والبشمركة ـ ميزانية من الدولة (خارج ١٧ بالمئة) التي فرضت عام ٢٠٠٤ كحصة للأكراد... وتتبع البشمركة إلى أوامر رئاسة الإقليم.

ـ المحاصصة المعتمدة على الانتماء المذهبي والعرقي والحزبي هي الأساس في توزيع المناصب، وهناك ٤ تصنيفات للوزارات.

ـ هل هناك دولة في العالم يتمتع فيها المسؤولون من درجة مدير إلى رئيس الجمهورية بجماعات تمول من الدولة برواتبهم وعجلاتهم وأسلحتهم ويصل البعض منها إلى ٧٥٠ فرداً (ويقال أكثر)؟

ـ هل هناك دولة في العالم تتحكم فيها إحدى الأقليات بحق النقض (الفيتو) في تسيير أمور الدولة؟

ثلث العراق وأكثر تحت سيطرة داعش وثلث آخر تحت سيطرة الميليشيات والثلث الأخير تحت حكم إقليم كردستان مسيطراً على أجزاء من محافظات مجاورة على أنها مناطق متنازع عليها. وأخيراً وليس آخراً ولمجرد المقارنة: إيرادات العراق النفطية من ١٩٢٧ إلى ٢٠٠٣ بلغت ٢٨١ مليار دولار والتاريخ يسطر عشرات بل مئات المشاريع التي أنجزت في خمسينيات القرن الماضي (العهد الملكي) والستينيات والسبعينيات وحتى النصف الأول من الثمانينيات. أمّا إيرادات العراق النفطية من الاحتلال في ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا فبلغت ٦٥٠ مليار دولار (عدا المنح والمساعدات والقروض) ومنها ٥٤٢ مليار دولار خلال فترة حكم نوري المالكي ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٤ فهل هناك شواهد على أوجه الصرف لهذه الوفرة من الإيرادات؟ واختتم بالقول حسبي الله ونعم الوكيل.

٣ ـ واثق سالم الهاشمي

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ أدت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في تدمير كبير في الدولة العراقية وكما قال أستاذي الدكتور سعد ناجي جواد فإنه تم تدمير البني التحتية وحل الجيش العراقي وفتح أبواب الوزارات العراقية للسرقة والنهب باستثناء وزارة النفط العراقية والتأسيس للمحاصصة الطائفية البغيضة. المشكلة العراقية **الأولى** تكمن الآن في وجود كيانات

سياسية تتصارع فيما بينها مع ارتباط وثيق بالدول الإقليمية والدولية على نحوٍ أثر سلباً في أي حلٍ جدي للمشكلة العراقية. فاللاعبون البارزون في العراق هم الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أولاً ثم تركيا والسعودية وقطر. وبالتالي ضاعت المصلحة العراقية.

والمشكلة **الأخرى** التي عاناها العراق هي عدم احتضانه من العرب بعد الاحتلال؛ فكانت هناك مواقف عربية معادية للعراق في أحيان كثيرة، يتحمل الحكام العرب جزءاً مما جرى في العراق، ويكمن الحل فيه بالاعتماد على تشكيل حكومة من التكنوقراط تقود البلاد وليس حكومة محاصصة طائفية أو ما يسمى خطأً حكومة الشراكة الوطنية التي لم تبنَ على أساس الكفاءة بل على أساس الحزبية، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة. واحتضان العراق عربياً وتأسيس دولة.

الآن هناك صحوة مهمة تكمن في التظاهرات التي تطالب بالتغيير والإصلاح ومحاربة الفساد، فضلاً عن ظاهرة مهمة أخرى تقف في وجه الطائفية، وهي رفع علم العراق في جميع ساحات التظاهرات ورفض المتظاهرين لكل ما هو طائفي بعد تعدد الأعلام في العراق؛ فالكرد لهم علم والتركمان لهم علم والمسيحيون لهم علم.

٤ ـ هيثم عبد الله سلمان

الواقع أن الباحث سعد ناجي جواد قد أورد في بحثه مجموعة من العبارات التي لا يحبَّذ أن تقال في هذا المحفل العلمي الكبير وهو يضم نخبة متميزة من العلماء العرب. فقد أورد ما يأتي:

١ ـ تدفق أفواج ما كانت تطلق على نفسها المعارضة إلى بغداد، ومصحوبة بميليشيات مسلحة قامت بإرهاب المواطنين. والرد هو أن المعارضة العراقية كانت تسعى إلى القضاء على الحكم الدكتاتوري المستبد وإحلال النظام الديمقراطي الذي يسمح بالحريات وحقوق الإنسان. فضلاً عن أن العمليات التي صاحبت الاحتلال هي عملية السلب والنهب التي ارتكبها مجموعة من المواطنين الفقراء ومن صاحبهم من مجرمين وعصابات إجرامية وليس كما ذكر الباحث.

٢ ـ أما في ما يخص عمليات القتل التي ذكرها الباحث فأساسها مشكلات عشائرية ارتُكبت من قبل مجموعة من المتنفذين من النظام المباد ولا علاقة لها بالانتماء الطائفي.

٣ ـ ذكر الباحث أنه غير موافق على حل حزب البعث الذي تبعه قانون اجتثاث البعث. والجواب أن هيئة اجتثاث البعث في العراق هيئة مستقلة تعمل لفترة محدودة وقد انتهت مهامها. وقد أرجع معظم البعثيين إلى وظائفهم.

٤ ـ وذكر الباحث أن قادة الأحزاب والتحالفات ظلوا يشجعون على إقامة الشعائر الدينية البالية. السؤال الذي يطرح نفسه: هل الشعائر الدينية مثل الاحتفال بمولد النبي وأهل بيته هي شعائر بالية في نظره أم هي الاحتفاء بذكراهم المعطرة؟

٥ ـ ذكر الباحث أن تشكيل ميليشيات الجيش الشعبي، والصحيح هو تشكيل لهيئة الحشد الشعبي الذي يضم مجموعة كبيرة من الأطياف العراقية الحقيقية، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي

والطائفي والديني، فضلاً عن العشائر المجاهدة، فهو يضم الأخ المسيحي والأخ السني والأخ الإيزيدي والأخ الشيعي، والأخ التركماني، والأخ الكردي.. وغيرهم الكثير.

٥ ـ معن بشور

لا بد من الثناء على بحث الصديق العزيز الدكتور سعد ناجي جواد وتعقيب الصديق الشيخ جواد الخالصي ذي المكانة الرفيعة بين الوطنيين داخل العراق وخارجه، ولا بد من الإشادة بهما ومعهما زميلهما في المؤتمر التأسيسي الوطني الدكتور وميض نظمي وإخوانه في المؤتمر لأنهما قدّما نموذجاً للمعارضة الوطنية الصادقة الذي ينبغي اعتماده مع كل معارضة وفي كل زمان ومكان؛ فهما رغم معارضتهم للنظام السابق للاحتلال فإنهم وقفوا منذ اللحظة الأولى ضد الاحتلال مدركين أن الحرب على العراق لم تكن تستهدف نظاماً أو حزباً أو شخصاً فقط، بل كانت تستهدف تدمير العراق دولة ومجتمعاً، جيشاً ومؤسسات، بنى تحتية ومعالم حضارية تاريخية.

الأمر الآخر الذي أود أن أطرحه عليكم وعلى مركز دراسات الوحدة العربية ـ وعلى رأسه شخصية ذات قامة وقيمة كبيرة داخل العراق وخارجه ـ هو الدعوة إلى ندوة جامعة حول مستقبل العراق وكيفية الخروج من الأوضاع المتردية التي يعيشها، خصوصاً أنني أعتقد أن معظم العراقيين باتوا يدركون أن أحداً لا يستطيع أن يلغي أحداً. وأن العراق بحاجة إلى كل أبنائه ومكوناته، ويمكن أن تخرج من هذه الندوة أفكار ومبادرات وصيغ عمل تسهم في إنهاء المأساة التي يعيشها العراقيون التي كانت مصدر مآسٍ عدة عاشها العرب بعد احتلال العراق.

صحيح أن المركز قام بأكثر من ندوة حول العراق، ووضع وثائق بما فيها مشروع ودستور مستقل وحر، ولكن ظروف تلك الندوات لم تكن مهيأة للسير بإنجاح تلك المبادرة، إلا أنني أعتقد اليوم أنها مهيَّأة، وخصوصاً بعد الحراك الشعبي والتظاهرات في بغداد وجنوب العراق ووسطه والتي كشفت بوضوح أن معظم العراقيين بكل مناطقهم ومكوناتهم، هم ضحايا سياسات الاحتلال وإفرازاته.

٦ ـ وداد كيكسو

موقف الحكومة السورية (حافظ الأسد) من الحرب العراقية ـ الإيرانية غرز الانشقاق في اللحمة العربية على أساس طائفي (حل محل النزعة القومية) والذي بدأ عقب الثورة الإيرانية وما صرحت به من تصدير الثورة. وهل أقرب من الجوار العربي لإيران ليكون مكاناً لتصدير الثورة؟ بالأساس ما هو معلوم أن من الأسباب الرئيسية للقطيعة بين كل من العراق وسورية هي حزبية شخصية في أهمها. ولكن هناك ثوابت قومية ملزمة للبلدين التزم بها العراق خلال حربي كل من عام ١٩٦٧ و١٩٧٣ إذ دعم ووقف ظهيراً أساسياً للجيش العربي السوري في حربه مع الجيش الإسرائيلي.

لدى حرب العراق مع إيران ـ كان على الحكومة السورية أن تتخذ موقفاً مشابهاً، وفي أقل تقدير موقفاً محايداً، ولكن طبيعة أهداف وتحالفات النظام السوري دفعته الى اتخاذ موقفه غير الحريص على المصالح القومية.

٧ ـ أحمد حلواني

قدم د. سعد ناجي جواد عرضاً تاريخياً للحالة العراقية منذ الغزو الأمريكي. وهو العرض الموثّق بغالبيته لكنه اختلط مع عواطفه واتجاهاته. إضافة إلى أن الباحث لم يعرض لمستقبل العراق المأمول وما يجب عمله لتحقيقه، وبخاصة أن الباحث جواد هو أستاذ للعلوم السياسية. في حين أن فضيلة الشيخ جواد الخالصي قدّم لتعقيبه بأسباب الوصول إلى الحالة العراقية ولو لماماً. لذلك كنت أتمنى أن نسمع رأي الشيخ الخالصي عن مجالات المستقبل العراقي المفتوحة في ضوء خبرته النضالية، مع تثميني لما قدّمه د. أحمد موسى جياد، مقترحاً إضافتها إلى البحث لتدعيمه علمياً. مع ملاحظة أن نقدي للورقة المقدمة لا يتعلق بشخص الباحث ومكانته.

٨ ـ أمين حطيط

على أهمية البحث لا نوافق الباحث على كثير من العبارات والمصطلحات التي استعملها وقد أهمل أيضاً كما أتصور حقائق كانت قائمة قبل الاحتلال؛ إذ لم يكن العراق قبل الاحتلال في خير، ثم جاء الاحتلال الذي قد يكون عراقياً أو أكثر سهّل له جريمته. لكن لا تتحمل طائفة أو فئة ذلك الاحتلال الذي ضخَّم المآسي فيه إلى حد وضعه على عتبة التلاشي والاندثار وضياع أي فرصة لإقامة دولة وطنية عادلة تحفظ وحدتها وتحفظ أبناءها في وجودهم وحقوقهم. وباتت مأساة العراق من طبيعة استراتيجية قابلة للتصيير لكل الوطن العربي والمنطقة.

لقد نجح الاحتلال في نشر الطائفية في العراق، واستقدم تنظيم القاعدة إليه لتكون أداة العمل، طائفية أضافها إلى النزعة الكردية الانفصالية. وبات العراق تحت تأثير خنجرين يطعنان في وحدته: طائفية مذهبية وقومية عرقية. والعراق اليوم ينازع للتمسك بوحدته وتعتبر أمريكا أن نجاح تفكيك العراق سيكون نموذجاً يحتذى في كل الوطن العربي لأن فيه عاملي التفكيك المعتمدين: الطائفية والعرقية.

والذي يفاقم مأساة العراق ويسهِّل نجاح السياسة الأمريكية التفتيتية فيه هي عوامل داخلية يبقى لها تأثير ما، مهما كان حجمها، لأن مجرد وجودها يشكل مدخلاً تنفذ منه ريح التجزئة، يضاف إليها بيئة إقليمية لا ترتاح إلى وجود عراق موحد لأن وحدته على أساس ديمقراطي سيضع قراره بيد شريحة طائفية لا تناسبها، كما أن تفكيكه يمكنها من الإمساك بجزء منه تلحقه بفضائه الاستراتيجي بعد الفشل في إبقاء العراق كله ضمن هذا الفناء الاستراتيجي.

إن مرض التفكيك هو حالة ينتجها قرار استراتيجي أمريكي، ونزعة عند شرائح داخلية انتهازية، وسياسة لبعض دول الإقليم التي تتصرف بدافع طائفي أو مصلحي آخر.

إن ما سهل على المتدخل في العراق لتفكيكه عمله، هو فشل العراقيين بعد العام ٢٠١١، أي بعد الإعلان الأمريكي عن الخروج العسكري الميداني من العراق؛ فشل العراقيين في بناء دولة، لا بل الفشل في الاتفاق على مشروع بناء دولة على أساس المؤسسات الوطنية الفاعلة، وتفشّي الفساد إلى درجة لا يمكن أن يتصورها عاقل. فبدل أن يكون هدف المعنى بالشأن العام السعي لبناء المرفق الذي أوكل له كان همه بشكل أساسي كيف يسرق المال العام ويجمع ثرواته. وحتى يحصن سلوكه الفاسد لجأ هؤلاء للاحتماء بالطائفة وباتت الطائفة حصناً للفاسد في كثير من الأحيان.

وحتى الآن تراجَع العراق درجة عن مستوى الدولة الموحدة، ففي العراق دولة فدرالية بمقتضى الدستور النافذ ومحاصصة طائفية عرفية. وهذه الفدرالية قابلة للتراجع إلى كونفدرالية أو حتى إلى الانفصال الكلي مع وجود الإرهاب الذي يتحصن بالبيئة السنية لسلخها عن الدولة الأم، وقيام إقليم كردي تجاوز في الكثير من ممارسته ما أعطي له في الدستور وبات على شبه دولة مستقلة تنتظر فقط إعلان انفصالها واعتراف العالم بها.

إن مسؤولية المحافظة على العراق وإقامة الدولة الواحدة فيه هي مسؤولية العراقيين أولاً، وبمساعدة من الجوار؛ فإذا كانت المساعدة هذه مشكوك بتوافرها فإن المسؤولية تتركز على العراقيين خاصة لجهة:

ـ إجراء مصالحة وطنية حقيقية وتجنب سياسات التهميش والإقصاء والانتقام.

ـ التوقف عن المراهنة على الخارج خاصة من لا يتقبلون فكرة العراق القوي الموحد.

ـ بناء المؤسسات الرسمية الوطنية الفاعلة التي تكون للوطن وليس للطائفة أو الفئة.

ـ بناء الجيش الوطني الذي ترفده قوى شعبية وطنية قادرة على احتواء الخطر الإرهابي شرط أن لا تسقط ولا ترمى في كمائن الطائفية.

٩ ـ يوسف مكي

لا يزال العراق، بعد اثني عشر عاماً على الاحتلال الأمريكي له، يعيش إفرازاته. ولن يكون بمقدور العراق تجاوز أزمته، إلا بإلغاء العملية السياسية التي هندس لها المحتل، والقائمة على القسمة بين الطوائف الدينية، والأقليات الإثنية، وتحقيق مصالحة وطنية تنأى عن الإقصاء والتهميش، وبناء جيش وطني قوي، بعقيدة قومية. وذلك أمر لا مناص من تحقيقه إذا ما أريد خلق عراق قوي، وقادر على الولوج في تنمية مستقلة حقيقية.

لقد تميزت ورقة د. سعد ناجي، بثرائها وبقراءتها العميقة، لواقع العراق في ظل الاحتلال، وبالموازنة الدقيقة بين البحث العلمي والموقف الوطني الملتزم. ورغم الصورة السوداوية التي

قدمتها الورقة لواقع العراق، لكنها لم تغفل عنصر التفاؤل، المتمثل بعودة روسيا بقوة إلى أداء أدوار رئيسة في المسرح الدولي. ولا شك في أن هذا الدور، إذا ما تواصل بقوة سوف يخلق حقائق جديدة. فلن يكون في مصلحة أي من القوى الدولية، في عالم متعدد الأقطاب، استمرار مشاريع التفكيك. فكل قوة كبرى، ستعيد ترتيب أوراقها على قاعدة وجود وكلاء أقوياء لها في المنطقة، ولن يكون في مصلحتها استمرار مشاريع التفكيك.

لقد درجت الولايات المتحدة على الحديث عن إعادة النظر، في سايكس ـ بيكو، وخلق بديل منها يعتمد على تجزئة المجزّأ وتقسيم المقسّم، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وفي حينه وردت إشارة عن النية في أن يتضمن النظام العالمي الجديد، المنبثق من ركام الحرب، تغيير خرائط منطقة «الشرق الأوسط». لكن اندلاع الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي فرض حقائق جديدة، ثبَّتت وجود الكيانات القطرية، وأعاقت مشروع صياغة سايكس ـ بيكو الجديدة.

فبعد امتلاك القوة النووية لدى القطبين العظميين، لم يعد بالإمكان أن تحدث بينهما مواجهة عسكرية مباشرة. واستُبدلت الصراعات العسكرية بينهما، بصراعات يشنها الوكلاء بالنيابة، وبرز خلال عقود الحرب الباردة ما عرف بـ وكيل نموذج (Proxy Model).

جرت معاودة الحديث عن مشاريع التفكيك في منتصف السبعينيات من القرن المنصرم، حيث أشارت في حينه بعض مراكز الأبحاث، إلى العراق باعتباره منطقة رخوة، وأن اتفاقية سايكس ـ بيكو لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح المظلومين من الأقليات الدينية والقومية. وقد وضعت تلك المقدمات التنظير الذي برز مع مطالع التسعينيات لمشروع الشرق الأوسط، الذي نظَّر له شمعون بيريز. وجاءت تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكر أثناء انعقاد مؤتمر السلام في مدريد حول ضرورة إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط، لتصب في هذا الاتجاه. لكن مشاريع التفكيك لم تنشط بشكل جدي وسريع، إلا بعد انتهاء الحرب الباردة، ووصول المحافظين الجدد لسدة الحكم بالولايات المتحدة. وفي فترة قصيرة جداً في التاريخ، لكن كوارثها بالنسبة إلى العرب، كانت كبيرة.

عودة التعددية القطبية، تعني حكماً نهاية عقيدة المحافظين الجدد. وعودة الاعتبار لروح اتفاقية ويستفاليا ١٦٤٨، والتي أقرتها عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، حيث جرى تأكيد (في مبادئ تلك العصبة) حق الأمم في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير، وعدم جواز التدخل الخارجي في شؤون البلدان المستقلة.

في يقيني أن السرد التاريخي، لما حدث بالمنطقة بعد الحركة الاحتجاجية التي شهدتها بعض الأقطار العربية، لن يكون كافياً، وسيكون مبتسراً، إن لم يتم ربطه بالتحولات الكونية، التي جرت مؤخراً، والتي من شأنها إنهاء حقبة مشاريع التفكيك.

١٠ ـ سمير حباشنة

أولاً، أعتقد أن اليمين المتصهين في أميركا وإسرائيل كان وراء احتلال العراق. المطلوب رأس العراق مهما كان النظام الموجود في بغداد، كما هو مطلوب رأس سورية بغض النظر عن النظام، ومطلوب رأس مصر أو الجزائر أو كل النقاط المضيئة والمؤثرة في الوطن العربي. لأنه بالخلاصة، مطلوب الانتهاء من الأمة ومن إمكان قيام مشروع نهضوي عربي إنساني كبير. وهناك وقائع كثيرة تؤكد ذلك.

ثانياً، حتى يبدأ العراق مرحلة جديدة إيجابية، ينبغي أن يكون لكل العراقيين؛ لا استثناء أو إقصاء أو تهميش، فلا بد هنا من ثلاث نقاط:

١ ـ إلغاء قانون الاجتثاث بمسمياته المختلفة، فلا يجوز محاكمة الناس على انتمائهم السياسي لحزب حكم نصف قرن وكان جزءاً من حياة العراقيين السياسية والاجتماعية والثقافية.

٢ ـ إلغاء كل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني على اختلافها التي تقوم على أساس ـ ديني مذهبي أو طائفي تدعيماً لوحدة العراقيين.

٣ ـ خطة لحفز عودة الكفاءات العراقية من الخارج لتسهم بإعادة بناء وإعمار العراق الذي يحتاج إلى كل أبنائه.

١١ ـ شيرزاد النجار

مع تقديري لجهود د. سعد ناجي جواد في تقديم وجهة نظر موضوعية حول العراق «من الاحتلال إلى مخاطر التفكيك» فإنني أود أن أقدم توضيحات حول النقاط الآتية:

أورد سعد ناجي جواد بأن «الأحزاب والقيادات الكردية كانت فَرِحة بالتشرذم في العراق، ولم تحاول إصلاح السياسات الخاطئة، بل إنها ساهمت أو غضَّت الطرف عن السرقات وتهريب الأموال... إلخ» وكان همها هو كم سيحصِّل الإقليم من واردات من المركز، وأن لها علاقات مع إسرائيل ومع شركات ومديرين ومستشارين إسرائيليين. إن هذه الصورة المقدَّمة تجافي ما هو موجود في الواقع الذي يقدم لنا صورة أخرى وكالآتي:

أ ـ لم تكن القيادات الكردية فَرِحة بما وقع في العراق بعد ٢٠٠٣، بل إنها حاولت وبكل جهد إقامة نظام ديمقراطي تعددي يضمن حقوق الجميع. وكانت مناقشات مجلس الحكم وإقامة الدستور تجرى بهذا التوجه، ولكن موقف الأحزاب والقوى السياسية الأخرى كانت بالضد من هذا التوجه. وأفرزت تلك المناقشات نظاماً غير مستقر. وقد أثبتت التجربة منذ ٢٠٠٣ والى الآن أن هذا النظام الجديد لم يتمكن من إقامة نظام يعمل ويحقق ما كان يصبو إليه الشعب.

ب ـ إن القول بوجود شركات ومستشارين إسرائيليين في إقليم كردستان العراق هو تجنٍّ على الحقيقة، حيث لا دلائل على هذه المسألة وإنْ يتردد بين فترة وأخرى، وفي الإعلام الغربي تقارير غير دقيقة حول هذا الموضوع.

ج ـ أورد سعد ناجي جواد أن ممثلي الأحزاب السياسية الكردية في لجنة الدستور أصرّوا على امتيازاتهم التي وردت في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤. صحيح جداً أن الأحزاب الكردية في لجنة الدستور لم تطلب أكثر مما ورد في قانون إدارة الدولة، والذي ركز على مسألة الفدرالية وإقرار وضع إقليم كردستان ـ العراق كإقليم فدرالي. هذا لم يكن امتيازاً خاصاً بهم، بل إن العراق أصبح دولة فدرالية وبالتالي فإن إقامة إقليم فدرالي هي عملية دستورية.

د ـ يذكر الباحث أن حكومة إقليم كردستان العراق قد تَشفَّت من هزيمة القوات العراقية في الموصل، وكانت هذه فرصة للتمدد. في هذا القول إهمال لمسألة أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قد هاجم الإقليم وحصل قتال مع مسلّحيه، وهذا مستمر إلى الآن وفي مسافة تتجاوز ١٠٠٠ كم. لذلك فإن «التشفي» على الوضع هو شيء غير دقيق.

١ ـ لا أدري لماذا ربط الأستاذ سعد ناجي جواد حل المسألة العراقية بحل المشكلة السورية بمعنى أنه إذا تم تفتيت سورية فسيتم تفتيت العراق.

٢ ـ المشكلتان هما من أهم مشاكل المنطقة، ولكنهما مختلفتان في الأسباب ولذلك فهما ستختلفان في حلهما.

الفصل الثامن

ليبيا: من «الثورة» إلى «اللّادولة»

مصطفى التير(*)

مقدمة

أصبحت ليبيا ـ عندما استقلت في نهاية عام ١٩٥١ ـ الدولة العربية الثامنة. أُعْلن الاستقلال بناء على قرار من الأمم المتحدة ضمن برنامج معالجة حالة البلدان التي كانت مستعمرة من قبل دول المحور قبل الحرب العالمية الثانية. وكبلد لا يمتلك ثروات طبيعية معروفة، لم يثر الإعلان عن استقلالها حينذاك اهتماماً عالمياً. تغير هذا الوضع حين تبين أن البلاد ترقد على مخزون ضخم من النفط والغاز. ومع ذلك، ظلت بعيدة مما كان يجري في المنطقة من نشاط سياسي تمحور حول حركات التحرر، والقومية العربية، والوحدة العربية.

تغير هذا الوضع في اليوم الأول من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ عندما تسلّم السلطة حفنة من صغار ضباط الجيش بقيادة معمر محمد بومنيار القذافي. بدا واضحاً، منذ الساعات الأولى، أن الانقلاب سيُدخل ليبيا ضمن النشاط السياسي العربي. وبعد رحيل عبد الناصر، رأى القذافي أنه أحق بقيادة ما عُرف بالمشروع الناصري.

ومنذ ذلك التاريخ، دخلت البلاد في صدامات مع دول الجوار، وما يُعرف بالدول العظمى أيضاً. نجح القذافي في أن يكون، باستمرار، في قلب الأخبار العالمية بما دخل فيها من أنشطة ومشاريع تخالف النمط السائد في العلاقات الدولية. وقد تسببت هذه السياسة في تصنيف ليبيا كدولة مارقة، وراعية للإرهاب، ومصدر رئيس لزعزعة الأمن ليس في محيطها العربي والأفريقي فقط، بل في العالم أيضاً.

(*) أستاذ علم اجتماع، أكاديمية الدراسات العليا ـ ليبيا.

لم يتوقع بعض المراقبين أن تستمر سيطرة القذافي على البلد كثيراً، وخصوصاً أن المحاولات بدأت في الشهور الأولى من تاريخ الانقلاب. لكن القذافي، وعلى العكس من ذلك، استمر في الحكم بحيث حصد ألقاباً أصبح يفاخر بها: أقدم الحكام العرب، ثم أقدم حكام أفريقيا. لا يعني هذا أن جميع الليبيين كانوا راضين عن إدارته، وسعداء بوجوده، أو أن جميعهم صدّق مقولاته: ليبيا هي النعيم الأرضي، وهي البلد الوحيد الحر في العالم، وكذلك الديمقراطية المطبقة في ليبيا هي الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في العالم، ومع ذلك ليس فيها مكان للرأي الآخر، ولا تسمح بوجود معارضة معلنة، وعلى من يجاهر بمعارضته النظام إما مواجهة السجن، وإما العيش بعيداً من الوطن. وعلى الرغم من ارتفاع دخل الدولة من بيع النفط الخام، جرب الليبيون الذين عاشوا في الداخل شظف الحياة، وخصوصاً بعد فرض سياسة الاشتراكية المبنية على تأميم جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية. كما تعوّدوا الوقوف في طوابير طويلة، للحصول على أبسط متطلبات الحياة اليومية. وبسبب سياسة القذافي المتهورة، عومل الليبيون في أغلب بلدان العالم كما لو أنهم يحملون فيروساً خبيثاً، وحرموا السفر إلى الخارج عبر الجو مدة من الزمن. ومع ذلك، وجدت فئة متميزة عاشت في مستوى حياة أرفع، انتمى أعضاؤها إلى الدوائر المقربة من القذافي.

اضطر القذافي إلى تغيير بعض سياساته؛ فهادن الغرب، وألغى النظام الاشتراكي، وانْضمَّ إلى مسلسل التوريث العربي بعد أن تبين أن بإمكانه وضع حجر الأساس لبناء أسرة حاكمة. ونظراً إلى خبرة الابن المرشح لتولي منصب أبيه بالثقافة الغربية، فقد بدأ العمل على وضع برنامج (ليبيا الغد) لإحداث إصلاحات تستجيب لبعض طموحات الجيل الجديد، وتُدخل بعض التحسينات على الصورة القاتمة التي ارتبطت بالنظام الليبي. أحاط سيف الإسلام نفسه بكفاءات ليبية متميزة في الاقتصاد والتخطيط والقانون والسياسة، وتقرّب من الشباب ضمن لقاءات جماهيرية، ثم دَخَل في حوار مع أعضاء الجماعات الإسلامية بمن فيهم الموجودون داخل السجون. وبَدَا المشهد، عشية انطلاق انتفاضة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ وكأن الأمور جميعها تحت السيطرة، وتسير في الاتجاه المرسوم مسبقاً. لذلك جاء التحرك الشعبي على نطاق واسع كحدث فاجأ الجميع؛ النظام، والشعب، والمراقبين في الداخل وفي الخارج. كان الموعد متفقاً عليه من قبل شباب الفيسبوك للتظاهر إحياءً لذكرى أليمة، كما كانت المطالب متواضعة لا تتجاوز الإصلاحات التي كان النظام يخطط لمعظمها. وتوقع الجميع أن المظاهرة ستكون مقتصرة على مدينتي بنغازي وطرابلس، وأن لا يتجاوز حجم المتظاهرين بضعة مئات من الشباب. وأكد هذا التوقع أن ما حدث في تونس تجاوز الجارة لتظهر تداعياته في مصر واليمن والبحرين.

حدث ما لم يكن متوقعاً، وخرج الليبيون في حراك شعبي واسع شاركت فيه جميع فئات الشعب، وعمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، ورفعت شعارات بدت غريبة على الشارع الليبي تضمنت: الحرية والديمقراطية وبناء الدولة المدنية، وحتى: الشعب يريد إسقاط النظام. لم يقبل النظام بحراك من هذا النوع، واعتبره كفراً يعاقَب مرتكبه بأقسى أنواع العقاب. وحدثت حرب أهلية دامت زهاء

الثمانية أشهر، تدخلت فيها دول عربية وغير عربية بما في ذلك حلف الناتو. قتل الآلاف، وجرح أضعافهم، وهجر مئات الآلاف، وهرب آخرون إلى دول الجوار، وحتى إلى بلدان أبعد من ذلك. وأخيراً انتهت الحرب بين كتائب النظام الأمنية وما عرف بميليشيات ثورة ١٧ شباط/فبراير. وتوقع السكان، وكذلك المراقبون في الخارج بمن فيهم رؤساء الحكومات الغربية، الذين بادر بعضهم إلى زيارة بنغازي لمشاركة الليبيين فرحتهم في احتفالات النصر، بأن السلام سيعم، وستنطلق أعمال البناء والتعمير.

جرت الاحتفالات في المدن وفي القرى، وبدت صور البهجة والفرحة العارمة في الساحات وفي الشوارع التي ازدانت بالأعلام؛ علم الاستقلال الذي غيبه القذافي منذ اليوم الأول للانقلاب. لكن الفرحة لم تدم طويلاً، إذ دبت الخلافات بين حلفاء الأمس، وبرزت تناقضات بين الفصائل المختلفة تشير إلى تداعيات لا تصب في اتجاه بناء الدولة المدنية. ومع ذلك، فقد نجح المجلس الوطني في تنفيذ المراحل الأولى من خريطة طريق وضعها بهدف بناء الدولة المدنية.

إنّ المظهر الذي سبب أرقاً لمن حاول إدارة الشأن العام هو رفض الميليشيات المسلحة التخلي عن أسلحتها ونفوذها، وتحولت بذلك إلى سلطة عليا. وعندما تحول أصدقاء الأمس إلى قوى متصارعة، ظهرت على السطح صورة تختلف عن التي سادت أثناء الحرب الأهلية. اشتدت حدة التنازع على السلطة، وحاول كل فريق الحصول على أكبر قدر من الغنائم التي اتخذت أوجهاً متعددة: أسلحة، وأموالاً ومباني، وحقائب وزارية ومراكز عالية في الكادر الحكومي، وعلاقات مع الدول الأخرى. وغابت قيم كانت موجودة أثناء الحرب مثل: الإيثار، والتعاون، والكرم، والاحترام، والرحمة، والإحسان، وحلت محلها قيم تعارضها؛ فكثرت الصدامات المسلحة، وأعمال السلب والنهب، والاختطاف والتعذيب والقتل والتخريب، وسادت حال من الفوضى العارمة: أين ذهبت تلك الشعارات التي رُفعت أثناء الانتفاضة؟ لماذا فشل الليبيون في ترجمتها إلى أفعال وأنماط سلوك؟ ما هي الأخطاء التي ارتكبت مِن قبل مَن أوكلت إليهم مهمة بناء الدولة الجديدة: المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، والحكومات المتعاقبة؟ وهل ساهم التدخل الخارجي بنصيب في هذه النتيجة؟ وإلى متى ستظل الميليشيات تتصرف خارج سلطة مركزية؟ وهل سيتمكن الليبيون من الاتفاق على مستقبل واحد، أم أن التقسيم هو المشهد المرشح للاستمرار؟ هذه عينة من الأسئلة التي ستحاول هذه الورقة الاجابة عنها.

أولاً: ليبيا أثناء حكم القذافي: بَدْوَنة الدولة

لا شك في أن سكنى البادية نمط من أنماط الاستقرار البشري له خصائصه وظروفه. وهو نمط عرفته مختلف المجتمعات البشرية خلال مراحل من تاريخها. وكان البدو، باستمرار، أحد أهم مكونات ليبيا السكانية. ومع أن سكنى المدينة هو نمط الاستقرار السائد الآن، إلا أن نسبة كبيرة من الليبيين لا يزالون يحملون بعض خصائص حياة البادية أو الريف. وتنعكس هذه في مظاهر سلوكية

كثيرة؛ لن نستعرضها، بل سنسلط الضوء على صفة واحدة وهي المرتبطة بالتنقل وتغيير المكان. لا تسبب هذه الصفة مشكلة للفرد الذي يعيش في الصحراء سواء على مستوى تغيير المكان؛ فالصحراء فضاء مفتوح ومتسع، أو على مستوى السلوك؛ فالأنماط السلوكية المتاحة محدودة. والعلاقات مع الآخر هي الأخرى محدودة إذا ما قورنت بتلك التي يتيحها فضاء المدينة.

أمضى القذافي جزءاً من طفولته في البادية، فتأثرت شخصيته بخصائص وصفات تلك البيئة. وعندما انتقل إلى الإقامة في المدينة ليكمل تعليمه، وينتسب إلى الكلية العسكرية، تمسك ببعض تلك الصفات التي ظهرت واضحة بعد أن نجح في انقلابه العسكري، إذ رفع شعار «انتصرت الخيمة على القصر»، وحافظ على أن تكون له خيمة باستمرار. أصر على نصب خيمته بجوار المنزل الحديث، وأن تكون الخيمة منصوبة في أي موقع يريد أن يمضي فيه بعض الوقت. كما أصر على اصطحابها في رحلاته الخارجية غير مبالٍ بالمتاعب التي يتسبب فيها هذا السلوك لآخرين. ويفترض أن الذي يتجه إلى الإقامة في المدينة أن يترك نمط الإقامة القديم وراءه. لكن القذاقي اصطحب خيمته، كما أخذ معها ما يتصل بها من طرائق تفكير وأنماط سلوك.

ذكرنا أن خصائص الثقافة البدوية تتطلب فراغاً مفتوحاً، بينما الفراغ الذي توفره المدينة للفرد محدود. فخاصية التنقل بحرية، في فراغ البادية الواسع، لا تتعارض وموجودات الصحراء. لكن عندما يحمل الفرد هذه الخاصية معه إلى المدينة، ستقود تصرفاته إلى أشياء تتعارض وطبيعة حياة الاستقرار الحضري. ستظهر صفة التغيير في مختلف المناسبات والمواقف. وعليه إذا ما دعت الظروف ليغيِّر طبيعة إقامته، فانتقل إلى الإقامة في المدينة، ستظهر خاصية التغيير في مجالات كثيرة كتغيير طبيعة العمل، وعدم الالتزام بالقواعد التي تتطلبها حياة الاستقرار. وعليه إذا تولى تسيير إدارة مكتب أو مؤسسة سيعمل في اتجاه كثرة المقترحات المؤدية إلى التغيير في التعليمات الإدارية والقواعد وحتى القوانين. وهو أمر يهدد استمرارية المؤسسة، التي هي عصب النظام في المجتمع الحديث. ثم إنه أمر يهدد استمرارية مأسسة العلاقات الاجتماعية التي تتصدر خصائص المجتمع الحديث. فمن شروط استمرار الحياة في المجتمع الحديث أن تمر المهام والعلاقات ومختلف أشكال التفاعل الاجتماعي عبر مؤسسات لها قواعد وقوانين وترتيبات، يلتزم بها جميع من لهم علاقة بكل مؤسسة خلال مرحلة زمنية أو تاريخية معينة. وبالطبع يزداد الأمر تعقيداً إذا تولى من أراد الاحتفاظ بنمط البدونة تسيير شؤون دولة، وكان في نفس الوقت دكتاتوراً، لا يقبل الاعتراض على آرائه، لا بل حتى مناقشتها، وهذا هو الذي حدث في حالة المجتمع الليبي.

كان سلوك القذافي، خلال طوال حكمه، مثالاً جيداً لحالة البدونة هذه. ظهر هذا بوضوح بعد خطاب زوارة عندما قرر إلغاء القوانين، وإلغاء الإدارة التقليدية واستبدالها بلجان شعبية تتولى تسيير الأمور من دون علامات واضحة. اتخذ ذلك القرار من دون أن يستشير أحداً، حتى زملاءه أعضاء «مجلس قيادة الثورة». ودخلت البلاد، منذ ذلك التاريخ، في فوضى إدارية وفوضى سياسية. عندما قام بانقلابه، كانت ليبيا مقسمة إدارياً إلى ١٠ محافظات يتبعها عدد من البلديات. استمر هذا

الوضع حتى سنة ١٩٧٥ عندما أجري تعديل على النظام الإداري ألغي بموجبه نظام المحافظات، وانقسمت ليبيا إلى ٤٦ بلدية، وبعد خمس سنوات تقلصت إلى ٢٥، ثم بعد ست سنوات انخفضت إلى ١٣ بلدية، وبعد أربع سنوات إلى ٧ بلديات فقط. ثم اقترح نظاماً جديداً سماه الشعبيات التي تعرضت هي الأخرى، من حيث العدد، للتمدد والتقلص. واستمرت سياسة التغيير الإداري من دون التفكير في حالة الفوضى التي تسببت فيها هذه السياسة. الشيء نفسه حدث في السياسة الخارجية؛ فمن إلغاء النظام الدولي للتبادل الدبلوماسي، الذي أربك العلاقات مع بقية دول العالم، إلى برنامج الاتحاد مع دول أخرى، الذي بدأ بالبلدان العربية، ثم تمدد بحيث شمل القارة الأفريقية بأكملها، وهو برنامج لم ينجح إلا في فتح أبواب واسعة أمام تبديد الثروة.

ثانياً: انتفاضة ١٧ شباط/فبراير: الأسباب، المسيرة، والتداعيات

أكدت الكتابات التي أرّخت لانتفاضة ١٧ شباط/فبراير أن الشباب هم الذين أخذوا بزمام المبادرة، وخصوصاً تلك الفئة النشطة في مجال وسائل الاتصال الاجتماعي[١]. إلا أنه لا بد من التأكيد أن الدعم المبكر الذي جاء من رجال القضاء والمحامين المعتصمين في مدينة بنغازي، ساهم في توسيع مجال المشاركة، بحيث انْضمَّت أعداد من المثقفين والأكاديميين والإعلاميين، وأعطي هذا التحرك الشبابي بُعد أعمق.

كان أمراً متوقعاً أن يكون رد فعل النظام عنيفاً في بلد لا يعرف إلا تظاهرات التأييد للقذافي وثورته. ثم إن انطلاق نشاط «الربيع العربي» قبل الموعد الذي اتفق عليه شباب شبكات التواصل الاجتماعي، ساهم في رفع سقف المطالب، ليصبح: «الشعب يريد تغيير النظام» انسجاماً مع المطالب التي رفعت في كل من تونس ومصر[٢].

لم يتوقع القذافي، الذي حكم البلاد بيد من حديد، أن يأتي اليوم الذي يسمع فيه مثل هذه الصرخة في الشارع الليبي. لذلك، وفي غياب الجيش، أمر كتائبه الأمنية بالتعامل بقوة لمنع طلائع المتظاهرين في المدينة التي شهدت انطلاق الانتفاضة. وبدلاً من أن تقضي القوة المفرطة على بداية التحرك الشعبي، انتشرت التظاهرات الغاضبة، لتعم المدن وقرى البلاد من أقصاها إلى أقصاها. وانْضمَّ إلى الشباب، الذي لم يكن مسلحاً، آخرون من الناقمين على النظام من مختلف شرائح الشعب بمن فيهم الشرطة وبقايا رجال الجيش. بدا المشهد خلال الأسبوع الأول من الانتفاضة، التي أطلق عليها أصحابها ثورة ١٧ شباط/فبراير، وكأن ليبيا في طريقها إلى اللحاق بحالتي تونس ومصر،

(١) يوسف الصواني، «التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٦، العدد ٤١٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، ص ٢٣، ومصطفى عمر التير، **صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤)، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٢) تشجع شاب منذ أول يوم للانتفاضة برفع هذا الشعار، ولم يمر وقت طويل حتى كتب الشعار على اليافطات التي رفعت في مدينة بنغازي وفي بقية مدن الشرق الليبي.

وخصوصاً أن مظاهر النظام كمؤسسات أحرقت، وأشخاص إما هربوا، وإما انسحبوا، وإما انْضمّوا إلى المتظاهرين، وظهر ما يعرف بالمدن المحررة. لكن القذافي أصر على سحق المنتفضين؛ فأمر كتائبه الأمنية باستخدام جميع أشكال القوة، مما أدى الى ارتكاب أفعال تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان. نجح شباب التواصل الاجتماعي، وبمساندة قناة «الجزيرة»، التي سارعت إلى نقل طواقمها من ميدان التحرير بالقاهرة إلى ساحة الحرية في بنغازي، في نشر صور الفظائع التي ارتكبتها الكتائب الأمنية، مما أثار موجة عارمة من الغضب على المستويين الإقليمي والعالمي، قادت في النهاية إلى تدخل القوات الدولية تحت مظلة حماية المدنيين. اقتصر دور التدخل العسكري الدولي على توجيه الضربات الجوية، وتولت الميليشيات المسلحة المحلية مهمة الحرب على الأرض.

رفع شباب الانتفاضة، ذكوراً وإناثاً، ومن انْضمّ إليهم من كبار السن، الشعارات التي أشير إليها آنفاً. انتشرت تلك الشعارات بين جميع المنتفضين بغض النظر عن أماكن تواجدهم. لكن، وقبل أن يمر وقت طويل بعد سقوط النظام، تبخرت هذه الشعارات، لتحل محلها أفعال تعبر عن الولاء القبلي، وتعيد إلى الأذهان عداوات أكل عليها الدهر وشرب، ومستبدِلة قيم الديمقراطية التي تحترم الاختلاف بأخرى تتعصب للرأي الذي تؤمن به فرقة معينة بحكم انتمائها إلى جماعة إسلامية متطرفة، أو لأيديولوجيا بعينها، معلنة، بكل وضوح، أن لا مكان لصاحب الرأي المخالف الذي عليه أن يفر بجلده، أو يواجه الموت المنفذ بعدة وسائل من بينها الذبح على طريقة ذبح الخراف.

وضع «المجلس الوطني الانتقالي» الموقت خريطة طريق، عنوانها بناء الدولة المدنية الديمقراطية، تنجز ضمن مراحل، تبدأ بتنصيب حكومة انتقالية يكون من مهامها وضع قوانين ضرورية، تشمل قانوناً لتنظيم الأحزاب السياسية، وآخر للمجتمع المدني، وثالثاً خاصاً بتنظيم انتخاب مجلس تشريعي يسمى: «المؤتمر الوطني العام»، يبدأ مهامه باختيار حكومة موقتة، وقانون لاختيار لجنة لصياغة دستور؛ وهو أمر افتقدته ليبيا منذ اليوم الأول من انقلاب ما أصبح يعرف بثورة الفاتح من سبتمبر. أنجزت الخطوات الأولى من خريطة الطريق، وتألفت الحكومة الانتقالية ثم الحكومة المؤقتة. تضمنت الحكومتان حقيبتي الدفاع والداخلية، ويفترض أن تكون المهمة الأولى للذين سيشغلون هذه الحقائب بناء الجيش والشرطة. ولكن الجميع فشل في إنجاز هذه المهمة، لأن الميليشيات وقفت ضد تحقيقها، وخصوصاً أن بعض من حصل على حقيبة وزارية، حصل عليها ليس لتمايزه وخبرته في مجال عمله، ولكن لقيادته ميليشيا قوية. وهكذا فرضت الميليشيات سيطرتها على المشهد الليبي، وانحصر نشاط الحكومة، وكذلك «المؤتمر الوطني العام» في تنفيذ رغبات زعماء الميليشيات التي كانت في بعض الأحيان متناقضة، ومتعارضة مع قواعد المنطق والعقل، ودخلت البلاد في حال من الفوضى العارمة، مما شجع بعض المراقبين على وصف ليبيا بالدولة الفاشلة[٣]، تمهيداً للوصول إلى حالة اللادولة.

(٣) John Wright, «Libya Now Officially is a Failed State,» RT, 29/7/2014, <http://www.rt.com/-edge/176 376-libya-officially-failed-state/>, and International Strategic Analysis, «The Threat of Libya as a Failed State,» ISA, 21/9/2014, <http://www.isa-world.com/news/?tx_ttnews%5BbackPid%5D=1&tx>.

ثالثاً: ليبيا بعد القذافي: حالة الفوضى العارمة

مر على رحيل القذافي من المشهد الليبي أربع سنوات، ومع ذلك لم تتخلص البلاد من حال الفوضى العارمة. وهي حال ناقضت توقعات المشاركين في الحراك الشعبي، كما خيبت تنبؤات من تحمس ووصف ذلك الحراك في بداياته بالربيع العربي. ما الذي حدث؟ وكيف سارت الرياح بما لا تشتهي السفن؟ لا بد من أن أخطاء كثيرة حدثت قام بها من تسبب في إطاحة نظام القذافي، ومن تولى إدارة البلاد إذّاك. فهل يمكن التعرف إلى هذه الأخطاء أو، على الأقل، إلى بعض أهمها؟ ومن تسبب فيها؟

١ ـ المساهمون في حملة إطاحة القذافي

يمكن تصنيف الذين ساهموا في العمل لإسقاط القذافي إلى صنفين رئيسين، ليبيين وغير ليبيين. وكل صنف يمكن في ما بعد تصنيفه بناء على أكثر من مؤشر. في هذا الجزء، سيتم تسليط الضوء على الليبيين الذين سيصنَّفون ـ في البداية أيضاً ـ إلى صنفين، مقيمين في ليبيا، وآخرين يعيشون في الخارج. كما يمكن التمييز بين فرق وجماعات مختلفة داخل كل صنف.

ينتمي ليبيّو الداخل، الذين قاموا بدور في إسقاط القذافي، إلى فئات أهمها شباب الفيسبوك، وطلبة، ومثقفون، ورجال قانون وقضاء، وصحافيون ورجال إعلام، وعسكريون من منتسبي الجيش والشرطة، وعمال، وعاطلون من العمل. وينتمي ليبيّو الخارج إلى فئات أهمها شباب الفيسبوك وطلبة ومثقفون ومهنيون.

ذكرنا، في مكان سابق، أن شباب الفيسبوك كان لهم سبق الإعداد لانتفاضة ١٧ شباط/فبراير. فالشباب الذين بادروا، في هذا المجال، هم المتواجدون في الخارج؛ إنّ الذي أنشأ موقعاً في الفيسبوك، ويحمل عنوان ١٧ شباط/فبراير، كان يعيش في سويسرا. لكن التواصل مع هذا الموقع، شارك فيه شباب الخارج والداخل. وعندما بدأت التظاهرات كانت، أولاً، في الداخل، ثم التحق بها شباب الخارج في مسيرات نظموها في المدن التي كانوا يعيشون فيها. وبعد أن تمكن المنتفضون في الداخل من فرض سيطرتهم على بعض المدن، وسموها محررة، التحق بهم من كان في الخارج؛ فنسبة من العائدين التحقت بالميليشيات العسكرية التابعة لما سمي ثورة ١٧ شباط/فبراير، أو أنشأوا ميليشيات جديدة، والنسبة الكبيرة من العائدين من الخارج من مهنيين ومعارضين ورجال دين، فضّلت المشاركة في الأنشطة الاحتفالية التي كانت تجري في الساحات، وخصوصاً ساحة الحرية في مدينة بنغازي. وهي عبارة عن معرض كبير للرسوم الجدارية، عبر بها أصحابها عن بعض آرائهم وتصوراتهم وانتقاداتهم بكل حرية. وبها، أيضاً صور الذين استشهدوا في الحرب، وصور بعض شهداء الحرب ضد الإيطاليين. وبها خيام عبارة عن معارض للكتب أو الصناعات التقليدية، أو معلومات حول فئات أو جماعات بعينها، وأكشاك لبيع الأطعمة والمشروبات. وفي الساحة شاشة عرض كبيرة لمتابعة أخبار الفضائيات، ومنبر للخطابة متاح لكل من أراد أن يدلي برأي أو بيانات أو

معلومات. يتوافد على الساحة جميع فئات الشعب من دون تمييز بين كبار وصغار، أو بين رجال ونساء، ومن كل أطراف البلاد في مهرجان شعبي كبير. كما أنها الساحة التي رحب فيها سكان بنغازي بكبار الزوار. إذ توافد على مدينة بنغازي، منذ بداية الانتفاضة، صحافيون ورجال سياسة ونشطاء في المجتمع المدني، واستقبلت في تاريخ لاحق رؤساء حكومات ووزراء وبرلمانيون. وقد كانت طيلة أيام الحرب مكاناً للتظاهرات وإلقاء الخطب والاحتفالات ليلاً ونهاراً؛ فكانت ساحة للبهجة والفرح ولقاء الأصدقاء. وقد حرص عدد من رجال المعارضة أو العاملين في الخارج على التواجد في الساحة، وإلقاء الخطب كنوع من الحملات الانتخابية، لتولي مناصب في حكومات ما بعد القذافي، أو الترشح لانتخابات المؤتمر الوطني.

لم تستمر مهرجانات الفرح في ساحة الحرية، بعد ما سمي يوم التحرير، إلا لشهور محدودة؛ إذ أدت الانقسامات التي ظهرت بين الميليشيات، فور قتل القذافي، إلى صدامات مسلحة، وأعمال هدم وتخريب، لم تسلم منها الساحة ولا مبنى المحكمة المطل عليها، وكانت رمزاً للثورة، إذ استهدفت بعبوات ناسفة أكثر من مرة، فدمرت أجزاء مهمة منها[٤]. واتخذت أعمال التخريب وجوهاً مختلفة؛ فمثلاً تعرض موقع الفيسبوك الذي حمل عنوان ثورة ١٧ شباط/فبراير للاختراق، واستقبل هاتف صاحبه أكثر من تهديد فاضطر إلى إقفاله، وحتى إلى مغادرة البلاد. كما غادر البلاد عدد كبير من الذين تقدموا الحراك الاجتماعي؛ بينهم أعضاء «المجلس الانتقالي» وأعضاء «المؤتمر الوطني»، ووزراء في الحكومتين الانتقالية والمؤقتة ورجال إعلام ومثقفون. فكيف ولماذا أصبحت ثورة ١٧ شباط/فبراير ورموزها هدفاً للتخريب وللإقصاء؟ من هي القوة التي يهمها تغيير تاريخ الثورة، وإعادة كتابته؟ وهي أفعال تعيد إلى الأذهان ما فعله القذافي في محاولته طمس تاريخ ليبيا الذي سبق تاريخ ما عرف بثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩. بعبارة أخرى، تمكنت فئة معينة من الفئات الكثيرة التي شاركت في عملية إطاحة القذافي من السيطرة على المشهد السياسي في مدينة بنغازي، وقررت إقصاء بقية الفئات.

٢ ـ من أداء المجلس الوطني الانتقالي

ليس الهدف هو تقييم أداء المجلس خلال توليه إدارة الصراع مع القذافي، وإنما سنهتم ببعض القرارات التي أدت إلى تداعيات، ساهمت في انتشار حالة الفوضى العارمة. لا شك في أن «المجلس الانتقالي» نجح في الحصول على ثقة أغلبية الليبيين الذين انضموا إلى النشاط المتعلق بتغيير النظام، كما نجح في الحصول على دعم عربي ودولي بحيث اعترف به كممثل شرعي لنظام حكم جديد في ليبيا. كذلك لا يمكن التشكيك في وطنية أعضائه، ولا في اجتهادهم لتولي المهمة الصعبة في ظروف تحيط بها المخاطر من كل جانب. ويُحسب للمجلس أنه وُفّق في إصدار قرارات

(٤) «للمرة الثانية.. مجهولون يحاولون تفجير محكمة شمال بنغازي»، صحيفة **ليبيا المستقبل**، ٢٠١٢/٧/٢٧، <http:// www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/25006>.

كثيرة كان لها الأثر المهم في توجيه دفة النشاط خلال الحرب التي دارت قبل سقوط نظام القذافي. لكن لا يمنع هذا من إبداء الرأي حول بعض القرارات التي قد تكون فرضتها الظروف الحرجة التي كانت تحيط بالنشاط الحربي، وساهمت تالياً، في تطور حالة الفوضى التي ما زالت تسيطر على المشهد العام في البلد، ويمكن رصد بعضها في ما يلي:

أ ـ ضعف المهنية والتخبط في الأداء

الكيفية التي تكوّن بها المجلس لها دورٌ كبير في بعض مظاهر التخبط في الأداء؛ إذ جاءت بطريقة عفوية وبناء على القرار الفردي للشخص. وهو قرار يعكس درجة عالية من الشجاعة لعدم وضوح الرؤية خلال الأسابيع الأولى. لذلك لم يعلن المجلس عن قائمة أعضائه، واكتفى بعدد محدود ظهر بوضوح في وسائل الإعلام. وضع المجلس لنفسه نظاماً أساسياً ولائحة داخلية، كما تم توزيع عدد من المهام على الأعضاء البارزين إعلامياً. لكن هذا لم يمنع من أن بعض الأعضاء فضل نوعاً من الاستقلال في الحركة، وخصوصاً في مجال الاتصال بالمسؤولين في أقطار عربية وغير عربية، وفي الظهور في وسائل الإعلام. يمكن النظر إلى هذا الأسلوب خلال الأيام الأولى من باب ما يسمى محلياً «الرغاطة»[٥]. فالذين تسابقوا إلى العمل، وخصوصاً في الخارج، لتأييد الحراك الشعبي في الداخل، كان لهم العذر في طلب الدعم من أي جهة. لكن بعد أن قام المجلس بتوزيع المهام على بعض أعضائه، وتعيين مجلس تنفيذي يقوم بمهام مجلس وزراء، أصبحت حرية الاتصالات بالخارج تصب في باب الفوضى وليس في صالح مسيرة الانتفاضة. وقد لاحظت بعض الدول هذه الرغبة عند أعضاء المجلس، وعند الذين تولوا مسؤوليات إدارة الأزمة في مدنهم، فوجهت الدعوة إلى الكثيرين لزيارة عواصمها. وثمّة معلومات عن أن مبالغ مالية قدمت للمدعوين على أساس مصروف جيب، ولكنها رشى، ويتوقع أن ينفذ هؤلاء أوامر صاحب الدعوة وصاحب الرشوة. صرح رئيس المجلس بهذا بكل وضوح عندما قال: «لم يذهب أي شخص إلى قطر، إلا وقاموا بإعطائه مبلغاً من المال، منهم من سلمه للدولة ومنهم من أخذه لنفسه»[٦].

وقد تجلت الرغبة في استقلالية الحركة في التهافت على الظهور في الفضائيات والإدلاء بتصريحات مع أن للمجلس ناطقاً رسمياً. وقد أدى هذا إلى ظهور إشارات متعارضة حول بعض القضايا المهمة؛ فمثلاً انتهت القمة الأفريقية السابعة عشرة في ٢٠١١/٧/٣ بمقترحات لحل الأزمة الليبية قدمت لطرفي النزاع. قبل القذافي بالمقترحات بينما عبر المجلس، من طريق عدد من أعضائه، بردود فعل متناقضة ومتعارضة. مما عكس حالة من التخبط، التي أدى بها المجلس بعض مهامه. وقد برزت عدم المهنية في ما سمي خطاب التحرير الذي ألقاه رئيس المجلس، الذي

---

(٥) الرغاطة كلمة ليبية وتعني التعاون الجماعي التطوعي لإنجاز مهمة يعجز الشخص على إنجازها بمفرده مثل: التعاون في حفر بئر أو بناء منزل ريفي، أو تتعلق بعمل موسمي كالمساعدة في عملية جز الخراف قبل دخول الميكنة.

(٦) «مصطفى عبد الجليل يعترف: «قطر تدس المال في جيوبنا»،» صحيفة **الحدث**، ٢٠١٢/٩/٤، <http://www. alhadathnews.net/archives/39244>.

يفترض أن يكون بمثابة الإعلان الرسمي عن بداية الدولة الجديدة. لم يكن مكتوباً ولا متفقاً عليه من قبل أعضاء المجلس. الذي حدث أنه ارتجل الكلمة، فوردت فيه الأفكار كما اتفق. فظهر في هذا الشأن مقلداً القذافي، كما شدّد على أسلوب التقليد من طريق إصدار أحكام فورية كقوله: «أي قانون مخالف للشريعة الإسلامية هو موقوف فوراً ومنها القانون الذي يحد من تعدد الزوجات». وقد حظيت هذه العبارة بكمٍّ كبير من التعليقات التي اتجه أغلبها نحو توجيه النقد للرئيس: فهل مشكلة ليبيا، في ذلك اليوم، هي الحد من تعدد الزوجات؟ ثم قال أيضا: «وها نحن نعلن اليوم أن هناك ترقية استثنائية لكل العسكريين والمدنيين الذين شاركوا في القتال ضد القذافي»[٧]. هل ناقش المجلس مثل هذه الأمور واتخذ بشأنها قرارات؟ وفي هذه الحالة تعلن بالوسائل الرسمية، أي أن الرئيس ظهر ـ مرة ثانية ـ مقلداً أسلوب القذافي في إدارة الدولة؛ حيث يصبح ما كان يقوله في خطاب جماهيري قانوناً نافذاً حتى ولو تعارض مع قوانين أخرى.

ب ـ عدم وضع ضوابط لمراقبة أداء الميليشيات

لم يكن بالإمكان تنظيم بدء عمل الميليشيات، بما فيها بداية تكوّن كل واحدة، وأسلوب القيام بمهامها. لقد كان هذا النشاط عفوياً وبناء على اجتهادات فردية. ومع أن المدن حاولت تنظيم عمل الميليشيات المنتسبة إليها، إلا أن قادة الميليشيات احتفظوا لأنفسهم بكمّ كبير من حرية التصرف. لم يلتفت المسؤولون إلى الجوانب السلبية التي قد تنتج من استمرار هذا الوضع، حيث تركز الاهتمام ـ أثناء المعارك مع الكتائب الأمنية ـ على النشاط الحربي، على الرغم من حدوث أفعال أكدت مقدار الخطر الذي يمكن أن يحدث من جرّاء هذه الحرية. ولعل الطريقة التي قتل بها من كان يتولى رئيس جيش التحرير الوطني للثوار في ٢٠١١/٧/٢٨ ومرافقوه، واحدة من أهم عثرات هذه الحرية. وقد فشل المجلس في بيان تفاصيل ما أحاط بهذه العملية، مما تسبب في الكثير من اللغط، وتوجيه التهم نحو كل اتجاه، ولم يسلم في هذا الشأن رئيس «المجلس الانتقالي» نفسه.

كان واضحاً، منذ الأيام الأولى، أن بعض من شارك في الحرب ضد القذافي كانت له أجنداته الخاصة، حيث أعلن عنها بصراحة. الشعارات التي رفعها الثوار كان من بينها بناء الدولة المدنية والتحول الديمقراطي. لكن بعض الجماعات ذات التوجهات الدينية المتطرفة، التي لا تؤمن بهذه الشعارات، أعلنت أنها تهدف إلى بعث دولة الخلافة الإسلامية من جديد. ظهر هذا الإعلان في مدينة درنة خلال الأسبوع الثاني من عمر الثورة. وبعد شهرين كان اسم أمير إمارة درنة الإسلامية معروفاً ومتداولاً على مواقع التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، لم ينتبه المجلس للخطر الذي يكمن وراء هذا الإعلان.

---

(٧) المكي أحمد المستجير، «فبراير: بيان نعيها خطاب تحريرها،» صحيفة **ليبيا المستقبل**، ٢٠١٣/١٠/٢٣، <http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/40297>.

ج ـ التسرع في تعيين مسؤولين من دون مراعاة الكفاءة والأهلية

عين أحد رجال الدين في شباط/فبراير ٢٠١٢ ليكون مفتياً، بناء على قانون اعترض على شرعيته بعض رجال الدين[٨]. نشط المفتي في إصدار فتاوى كثيرة تتعلق بما يجري على الأرض من صدام مسلح ونشاط سياسي، لم يراعِ حالة الانقسام التي عليها البلاد، ولم يقدر خطورتها على اللحمة الوطنية. وبحكم مركزه، كان بإمكانه المساهمة في توعية الناس لخطر الانقسام. وبدلاً من هذا، أصدر فتاوى منحازة، رحب بها الطرف الذي انحازت نحوه، وألّبت عليه أطرافاً أخرى. أثارت بعض فتاويه ردود أفعال غاضبة، وفتحت الباب أمام التشكيك في حرفيته كمفتٍ، حيث انحاز بكل وضوح لجماعة «الإخوان المسلمين». أصدر فتوى قبيل انتخابات «المؤتمر الوطني» طالب المنتخبين ألا يصوتوا لتحالف القوى الوطنية. وكمؤشر على فقدان المفتي المصداقية بين أفراد الشعب، فاز التحالف في الانتخابات بنسبة مئوية عالية. وأفتى ـ في مناسبة أخرى ـ بحرمة التظاهر في بنغازي، عندما قرر عدد من نشطاء المجتمع المدني تنظيم تظاهرة بعنوان «بنغازي لن تموت»؛ إذ أراد السكان التعبير عن رفضهم مسلسل الاغتيالات الذي اجتاح المدينة، وليطالبوا بحل الميليشيات وتفعيل الجيش والشرطة.

تعرض المفتي لكمٍّ كبير من النقد وحتى الهجوم المجرح من قبل كتاب يقيمون في أماكن آمنة، بحيث يستطيعون التعبير عن الرأي بحرية. كما أثارت بعض فتاويه علماء الأزهر وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية بمصر. فمثلاً أفتى بأن من ينضم إلى اللواء خليفة حفتر، ويموت معه، يخشى أن يموت ميتة جاهلية، وكل من يقاتله ويموت فهو شهيد في سبيل الله. وأضاف : «نقول للناس الذين يقاتلون مع حفتر إنكم بغاة خارجون على طاعة ولي الأمر الواجبة طاعته شرعاً وخارجين على الشرعية، وأنكم تقاتلون الناس ظلماً، وعلى الناس جميعاً أن يقاتلوكم بأمر الله سبحانه وتعالى لأنكم بغاة، والله تعالى يقول «فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله». واختتم قائلاً: «يجب على الناس جميعاً أن يقاوموه ولا يغتروا بمسألة مكافحة الإرهاب، لأن المراد بمكافحته هو مكافحة الإسلام، فهؤلاء لا يريدون الإسلام، بل يريدون أن ينقضوا على الإسلام».

الشرعية، عند المفتي، هي الحكومة المقيمة في طرابلس، التي لم يعترف بها المجتمع الدولي. أما حكومة البرلمان، المعترف بها دولياً والتي اعتمدت حفتر كقائد للجيش، فاعتبرها غير شرعية. ولكي يتأهل للقيام بدور مفتي ليبيا كان عليه أن يوازن بين الفريقين، ويحاول أن يصلح بينهما، لا أن ينحاز إلى طرف ويعطيه من عنده صكوك الغفران لدخول الجنة. أليس هذا هو الأسلوب الذي تتبعه الجماعات التكفيرية وعلى رأسها داعش؟

ظهرت دعوات من مختلف فئات الشعب بعزل المفتي، من بينها مطالبة اللجنة الوطنية الليبية لحقوق الإنسان، وقد بررت قرارها بأنه: «جاء بعد رصد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لدعوات

---

(٨) «دار الافتاء جدل مستمر حول دورها وشخوصها،» صحيفة **بوابة الوسط**، ٢٠١٤/١٠/٧، <http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/40627>.

صريحه للمُفتي العام للديار الليبية، بالتحريض على ممارسة وإثارة العنف وتصعيده وتحريض على القتل وتعذيب وتمييز وانتهاك حقوق الإنسان من قبل الغرياني عبر وسائل الإعلام، والتي تنذر بحدوث حرب أهلية وتؤثر سلباً على الأمن والسلم الاجتماعي للمجتمع الليبي». بل طالبت بإحالته إلى التحقيق من قبل مكتب النائب العام[٩]. كما انضم رئيس «المجلس الوطني»، الذي كان وراء تعيين الرجل في وظيفته، إلى المطالبين بعزله عندما قال: «فقد المفتي شرطاً من شروط الأهلية، وهي ثقة الليبيين به، بحسب ما نص عليه قانون تعيين منصب المفتي، لذلك يجب إعفاؤه من منصبه»[١٠]. استجاب مجلس النواب إلى هذه النداءات وأعفى المفتي في ٢٠١٤/١١/٩، ولكن في ضوء وجود حكومتين ومجلسين تشريعيين، لا يزال المفتي نشطاً لأنه يقيم في مدينة طرابلس التي لا سلطة لمجلس النواب عليها.

د ـ التباطؤ في تفعيل القضاء والنيابة

تعرض الكثير من مراكز الشرطة للتخريب ممن قاموا بالانتفاضة باعتبارها من رموز السلطة التي تمارس القمع، إلى جانب أماكن تتوافر فيها الأسلحة التي ستستخدم في الدفاع، إذا ما تعرضوا للهجوم. لكن المحاكم، وما يتعلق بها من مكونات، لم تستهدف. كما تمكن عدد كبير من المساجين العاديين من الهرب. ونظراً إلى عدم توقف النشاط الخاص بتكوين الميليشيات، نجح بعضهم في تكوين ميليشيات تحت غطاء ثوار ١٧ شباط/فبراير. تخصصت هذه الميليشيات ـ في ما بعد ـ بأعمال السطو والخطف، بهدف المطالبة بفدية. وكذلك القتل.

لم تستدعَ الشرطة ـ فور انتهاء الصدام المسلح ـ لتولي مهمة حفظ الأمن، بل أوكل «المجلس الانتقالي» هذه المهمة للميليشيات. وهذه غير مؤهلة للقيام بهذه المهمة، فتصرفت كل واحدة منها بما تبين لها أنه الطريق السليم للتعامل مع المخالفين للقوانين. احتلت الميليشيات أماكن عامة وخاصة، وجعلتها مقاراً تزاول فيها هذه المهام الجديدة، بما في ذلك حجرات للتوقيف والتحقيق والسجن. وارتكب بعضهم جرائم يعاقب عليها القانون مثل الاستيلاء على أملاك المواطنين وخصوصاً السيارات، وأعمال التعذيب بما فيها الوحشي الذي أفضى بكثيرين إلى الموت. كما قامت بعض المدن بتنظيم هذا الجانب بطريقتها الخاصة، بحيث أصبح لها قضاء ونيابة ومحامون. وتُجري المحاكمات فتصدر الأحكام ثم تنفذ. ولا تخضع هذه الأنشطة لسلطة مركزية، وإن كان العاملون ـ في الأغلب ـ من الموظفين المتواجدين في المدينة ويتبعون النظام السابق.

جرت محاولات تنظيم جهاز الشرطة، وإعادة العمل بجهازي النيابة والقضاء، وجعل العمل في هذه الأجهزة مركزياً بحيث يتبع وزارة الداخلية ووزارة العدل. لم يرُق هذا الأمر لرجال الميليشيات

---

(٩) اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، «الوطنية لحقوق الانسان تجدد دعوتها بإعفاء المفتي من منصبه،» صحيفة **الوسط**، ٢٠١٤/٨/١٩، <http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/32141>.

(١٠) مصطفى عبد الجليل، «يجب عزل المفتي من منصبه فوراً،» العربية. نت، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤، <http://www.alarabia.net>.

القوية، فاستمرت في التدخل في مجال حفظ الأمن، مما جعل بسط القانون بالوسائل العادية أمراً مستحيلاً. بل إن بعض الميليشيات أصرت على إزالة جميع معالم السلطة الأمنية؛ فقامت بتفجير مبانٍ سليمة لمراكز شرطة ونيابة ومحاكم[١١].

هـ ـ من أداء الحكومات المتعاقبة

تمكّن «المجلس الانتقالي» الموقت من تشكيل حكومة انتقالية حُددت مدتها بسنة، وأوكلت إليها مهام تسيير شؤون الدولة، وإجراء انتخابات لتشكيل هيئة تشريعية تحل محل المجلس، وقد تم هذا. ضمت الحكومة وزيراً للدفاع ووزيراً للداخلية ولم يتمكن كلاهما من تنظيم جيش متماسك، ولا جهاز داخلية يمكنه حفظ الأمن الداخلي، واستمرت الميليشيات المسلحة هي القوة الفعلية على الأرض. ولم تجد السلطتان بُدًّا من الاستجابة لمختلف الأوامر التي تتقدم بها الميليشيات، إضافةً إلى استرضائها بالمال الذي كان متوافراً. وقد ساهم هذا الإجراء في فتح باب الفساد على مصراعيه؛ فقائد الميليشيا يقدم قائمة بأسماء أعضاء ميليشياه التي غالباً ما تضم أسماء وهمية ليستلم المكافآت الشهرية. وهكذا أصبح بعض قادة الميليشيات من أصحاب الثروات. النسق نفسه اتّبعه المسؤولون في قطاعات أخرى، لعل أهمها القطاع الذي تولى علاج الجرحى خارج البلاد، وهو ملف أصبح في ما بعد من أضخم ملفات الفساد[١٢].

عرفت البلاد بعد ذلك حكومة جديدة باسم الحكومة الموقتة، أُجريت خلال مدتها انتخابات لاختيار أعضاء البرلمان، وهو الجهاز التشريعي الذي يفترض أنه سيحل محل الجهاز السابق «المؤتمر الوطني». وقد حدثت انقسامات بين أعضائه تتعلق بمكان انعقاده. يفترض أن مدينة بنغازي هي التي ستكون مكان البرلمان، ولكن نظراً إلى الحرب الدائرة في وسط المدينة، فضلت الأغلبية الانتقال إلى مدينة طبرق في أقصى الشرق الليبي كونها مدينة آمنة. اعترض فريق على هذا القرار، وسمي في ما بعد الفريق المقاطع جلسات البرلمان. وتبين أن أعضاءه من ممثلي التيار الإسلامي الذي لم يحصل على الأغلبية التي كان يتمناها. تسبب هذا الوضع في ارتفاع حدة الفوضى، وهروب رئيس الوزراء، وتولي وزير الدفاع الرئاسة موقتاً، وحرب شعواء مدمرة جرت في طرابلس ودامت ٤٢ يوماً انتهت بهروب الحكومة المؤقتة إلى الجزء الشرقي من البلاد. أعطت الميليشيات التي انتصرت في حرب طرابلس الأمر إلى أعضاء «المؤتمر الوطني» المنتهية ولايته باستئناف العمل، وتعيين حكومة في مدينة طرابلس. استجاب بعض أعضائه واستأنفوا عقد الجلسات لانتخاب حكومة يكون مركزها مدينة طرابلس، سميت حكومة الوفاق الوطني وتغيرت رئاستها ثلاث مرات خلال عام واحد، والسبب الرئيس هو تدخل الميليشيات.

---

(١١) ليبيا: الملف الأمني، «للمرة الثانية... مجهولون يحاولون تفجير محكم شمال بنغازي،» صحيفة **ليبيا المستقبل**، ٢٠١٢/٨/٢٧، <http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/25006>.

(١٢) فاطمة الحمروش، «الصندوق الأسود لوزارة الصحة،» صحيفة **ليبيا المستقبل**، ٢٠١٣/٨/٣٠، <http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/38161>.

لم تتمكن جميع الحكومات المتعاقبة من معالجة جوانب الضعف في أداء المجلس الوطني، التي أشير إليها آنفاً، واستمر تحكم الميليشيات المسلحة في المسرح السياسي. كما سمح بعضهم لنفسه بارتكاب ما يعادل جرائم حرب، ومع ذلك لم تستطع السلطة التنفيذية أن تحرك ساكناً. ارتكبت هذه الأفعال خلال جميع المراحل التي مرت بها البلاد منذ انطلاق الانتفاضة، ولا يوجد ما يشير إلى أنها ستتوقف في المستقبل القريب. حصل بعضها على اهتمام كبير في وسائل الإعلام المحلية والدولية؛ منها على سبيل المثال لا الحصر، التهجير القسري لسكان المدينة، الذين أُجبروا على ترك منازلهم وأمتعتهم لينجوا بأرواحهم. وتوجد اليوم في الجزء الغربي من البلاد أربع مدن صغيرة خالية من السكان؛ ثلاث منها في الجبل الغربي، والرابعة إلى الشرق من مدينة مصراته، وهي بنيت بالوسائل والمواد الحديثة؛ فيها عمارات سكنية ومبانٍ من طابقين، وأخرى أرضية. وتتوافر فيها مؤسسات الخدمات العامة، كالمدارس والمستوصفات والمتاجر والورش. يشاهد المتجول في هذه المدن، أن جميع الأبواب إما خلعت من أماكنها وإما فُتحت وبقيت مشرعة. وهكذا تحولت مدنٌ كانت يوماً عامرة بالحياة إلى مدن أشباح[١٣].

وشهدت البلاد أيضاً، عمليات الاختطاف والتعذيب ثم إلقاء الضحية على قارعة الطريق، وعدد كبير من هذه الحالات موثق. شملت ضحايا هذا النوع من الجرائم عسكريين سابقين، ورجال أمن، وقضاة، ودبلوماسيين. وأيضاً، ذلك الشاب الذي اشتُهر خلال الأيام الأولى للانتفاضة بأنه أول من رفع الصوت عالياً بشعار: «الشعب يريد إسقاط النظام». وقد اختطف في مدينة بنغازي، وبعد يومين عثر على جثته، وعليها آثار التعذيب، في ضاحية خارج المدينة. وكما حدث في كل حالة، فالمتهم بارتكاب هذه الجريمة «مجهولون»[١٤].

و ـ التدخل الخارجي : ليبيا كمسرح لتجاذبات إقليمية ودولية

فور اندلاع الانتفاضة، أصبح ما يجري في ليبيا محط اهتمام الدول العربية والعالمية. واللافت للانتباه أن تصريحات بعض رؤساء الدول حوله بدأت في وقت مبكر؛ منذ اليوم الثاني للانتفاضة، تعاقبت التصريحات والمواقف الرسمية بحيث انْضَمّت إلى جانب الدول الكبرى خلال الأسبوع الأول دول عربية وأفريقية، وأخرى بعيدة جغرافياً مثل أستراليا وعدد من دول أمريكا اللاتينية.

وبعد التصريحات الأولية التي شارك فيها رؤساء دول ووزراء خارجية ومندوبون في هيئة الأمم، بدأ التحضير للتدخل الرسمي. كانت البداية اجتماعاً للجامعة العربية، على مستوى المندوبين، تقرر فيه: تعليق مشاركة ليبيا في اجتماعات الجامعة العربية، وفي المنظمات والأجهزة التابعة لها، إلى حين استجابة النظام لمطالب حددها المجلس أهمها: الوقف الفوري لاستخدام العنف

(١٣) مصطفى عمر التير، «مدن الأشباح وبرامج المصالحة الوطنية: ما العمل؟،» صحيفة **الوطن ليبيا**، ٢٠١١/١٠/٢٨، <http://www.alwatan-libya.com/more-16556-22-28/10/2011>.

(١٤) «مقتل أول من نادى بإسقاط نظام القذافي في بنغازي،» العربية نت، <http://www.alarabiya.net>.

ضد المتظاهرين. وفي ٢٠١١/٣/١٢ علقت الجامعة عضوية ليبيا واعترفت بـ«المجلس الوطني» كممثل شرعي لليبيين، وطالبت المجتمع الدولي بالتدخل لحماية المواطنين. وبعد يومين فقط، قدم الاقتراح إلى مجلس الأمن، وفي اليوم السابع عشر من الشهر نفسه صدر القرار الرقم ١٩٧٣، الذي فتح الطريق أمام استخدام جميع السبل، بما فيها القوة العسكرية، لمساعدة الثورة الليبية. وبدا واضحاً أن الدول التي تبنت فكرة مساعدة الثورة الليبية، تُحركها أهداف ومصالح خاصة، ولم تكن الأهداف المعلنة المتمثلة بحماية المدنيين من بطش الدكتاتور وحدها المحرك للاهتمام. كما تبين، منذ الأيام الأولى لتدخل دول خارجية في الشأن الليبي، أن أهداف تلك الدول ليست واحدة، مما يعني أن البلاد أصبحت ضحية صراع إقليمي ـ دولي، يعمل على تأجيج الخلافات الداخلية، بدلاً من المساعدة في تخفيفها.

اهتمت كل دولة بالتدخل في الشأن الليبي،لأنّها كانت ترغب في الحصول على نفوذ أكبر مما حصلت عليه في السابق. مساحة البلد كبيرة، وعدد سكانه صغير، ومخزونه المعروف من ثروات النفط والغاز، ضخم مقارنةً ببقية البلدان المنتجة هذه الثروة. وكانت لكل بلد خطته؛ فتوجهت أنظار بعضهم مباشرة نحو المكاسب الاقتصادية، بينما اهتم بعضهم الآخر بشكل النظام السياسي الذي سيخلف نظام العقيد، بهدف أن تصبح ليبيا تابعة لتلك الدول. تنافست الدول لحصول شركاتها على نسبة أكبر من عقود النفط والغاز، لذلك تواجد في الفندق الذي أقام فيه أعضاء «المجلس الوطني الانتقالي» ـ إلى جانب سياسيين وعسكريين ـ رجال أعمال لهم علاقة بالشركات العالمية للطاقة والتشييد والبناء، وتركزت أنشطتهم اليومية في التواجد في بهو الفندق، ومحاولة بناء علاقات مع المتنفذين الليبيين الجدد، والدخول في مباحثات حول تنفيذ مهام اقتصادية بعد انتهاء الانتفاضة.

اهتم بعض الكتّاب والباحثين بمتابعة مظاهر التنافس بين بعض البلدان لضمان التبعية السياسية للنظام السياسي الليبي الجديد. يذكر هؤلاء دولاً تتقدمها قطر والإمارات وتركيا، ثم مصر والجزائر، إلى جانب عدد من الدول الغربية كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وبرزت قطر منذ الأيام الأولى كداعم رئيس للمنتفضين، ومن دون حدود، وفي مختلف المجالات السياسة والاقتصادية والعسكرية. لكن توضح كتابات وتصريحات الذين كانوا في قلب الحدث، مثل محمود جبريل وعبد الرحمن شلقم، أن قطر كان لها مشروع، وكانت منحازة لدعم فصيل الإسلام السياسي الذي يطلق عليه بعضهم الإسلام المعتدل[١٥].

لم تحظَ الشعارات التي رفعها شباب الانتفاضة، للمطالبة بالعدل والمساواة وتوطين حقوق الإنسان وبناء الدولة المدنية ونشر الديمقراطية قيماً وممارسة، بالتقدير. لذلك، لم تعطِ الدول التي

(١٥) محمود جبريل، «الدوحة حاولت منذ البداية تنصيب عبد الحكيم بالحاج قائداً للثوار،» صحيفة **ليبيا المستقبل**، ٢٠١٤/٢/١٠، <http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/44759>.

وعبد الرحمن شلقم، **نهاية القذافي: ثورة ١٧ فبراير «يوميات وأسرار وشهادات»** (طرابلس: دار الفرجاني، ٢٠١٢)، ص ٥٦١ ـ ٥٦٢.

شاركت في الحرب إلى جانب المنتفضين، عناية كافية إلى ترتيب الأوضاع بعد انتهاء الصدام المسلح. فانسحبت فجأة، واعتبرت أن مهمتها انتهت بموت القذافي. وتركت الساحة عبارة عن ركام؛ ركام على الأرض يمثله حطام المباني والأسلحة، وركام إداري بعد اختفاء الأجهزة الإدارية للدولة، مما أدى في النهاية إلى أن تنزلق البلاد نحو حالة من الفوضى المدمرة وغير الخلاقة. وبدت الميليشيات التي ترفع شعارات دينية وتعلن عن أفكار متطرفة، أكبر المستفيدين من حال الفوضى، فتمكنت من فرض سيطرتها في البداية على مدينة واحدة، وتتمدد في ما بعد لتصل إلى جميع أطراف البلاد. ولم تخفِ الدول التي انحازت إلى أحد أطراف النزاع الداخلي موقفها، فواصلت دعمها المعنوي والإعلامي والمادي وتوريد السلاح رغم الحظر الذي فرضه المجتمع الدولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠ في ٢٠١١/٢/٢٦. تقدر كميات السلاح المنتشر في ليبيا، بفعل توزيعه من قبل نظام القذافي، أو من طريق استيلاء الثوار عليه، بعشرات الملايين بين ثقيل ومتوسط وخفيف. ومع ذلك، لم يتوقف النشاط الخاص باستيراد السلاح، ولا تزال دول عربية وأخرى غير عربية، تتعاون مع الميليشيات في هذا الشأن(١٦).

إنّ الدول التي سارعت إلى تأييد التدخل العسكري في ليبيا، وشاركت فيه، بررت موقفها حينذاك بحماية المدنيين من بطش دكتاتور متعجرف. حدث هذا على الرغم من أن القذافي ابتعد من سياساته المعادية للغرب الذي رحب به وقبل به شريكاً في مجالات متعددة. لا بل كان من بين رؤساء هذه الدول مَن كان على علاقة خاصة وحميمية بالقذافي. هل حركت، فعلاً مشاهد المآسي ـ الذي استطاع شباب شبكات التواصل الاجتماعي، وبعض الفضائيات تسريبها إلى خارج ليبيا ـ ضمائر هؤلاء الزعماء، فضربوا عرض الحائط بالعلاقات الشخصية في سبيل الوقوف وراء هدف نبيل؟ لكن لماذا لم يتدخل هؤلاء من قبل لإنقاذ الضحايا عندما ارتكب النظام مجازر محلية، وتحدى العالم فأرسل فريقاً لاغتيال معارضيه في شوارع أهم عواصمه؟ ثم هل عادت الضمائر ـ بعد رحيل القذافي ـ إلى نومها؟ فالقتل وفظاعة التعذيب والخطف والتدمير، الذي حدث خلال السنتين الأخيرتين، فاق ما يقابله من تلك التي حدثت في بداية الانتفاضة. كل الذي فعله بعض هؤلاء الزعماء هو الاستمرار في ترديد الاستنكارات التي اتخذت شكل أسطوانة مشروخة. ألا يؤدي هذا إلى إثارة سؤال حول الأهداف والأجندات غير المعلنة؟ فهل سبب التدخل هو إبعاد القذافي من السلطة والقضاء على مشروعه التوريثي؟ أم أن بعض المتدخلين لهم مصلحة خاصة في استمرار الصراع بين الأطراف الليبية المتناحرة؟

أما بالنسبة إلى الدول الغربية، فيبدو الأمر وكأن بعضها يؤيد فكرة استمرار الصراع والتدمير على الأرض، بهدف التخلص من أكبر عدد من المحاربين، الذين قد يشكلون خطراً على أمن أوروبا والولايات المتحدة، ولفتح مجالات أوسع للشركات الغربية التي ستتولى إعادة بناء البنية التحتية.

(١٦) «انتشار السلاح الليبي،» تقارير ـ مركز الجزيرة للدراسات (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/201410216111951157 3.htm>.

فعلاقة السياسة بالاقتصاد علاقة قوية عند نسبة كبيرة من رجال السياسة الغربيين. ثم يوجد مشهد التقسيم؛ وهو، كما يبدو، سياسة موجهة نحو المنطقة العربية كلّها. فمع رعاية الأمم المتحدة الحوار الليبي ـ الذي يبدو في مظهره يهدف إلى الخروج بحكومة توافق ـ فإن علاقات الزعماء الغربيين بالأطراف التي تعرقل هذه المسيرة لم تتوقف، وإن دأب هؤلاء، بين الحين والآخر، على إصدار تصريحات تلوح بفرض عقوبات على القيادات المعرقلة الحوار. ولتكرار هذه التصريحات وعدم ربطها بأفعال، أصبحت مجالاً للضحك والاستهزاء والتندر بين المتابعين الشأن الليبي، داخلها وخارجها.

رابعاً: تأملات حول المستقبل: رؤية لمشروعٍ توحيدي وإصلاحي

لم يتوقع الذين قاموا بالانتفاضة، أو الذين أيدوها من بعيد، أن حال الفوضى التي عليها البلاد الآن، هي النتيجة التي سيصل إليها الوضع بعد أربع سنوات من رحيل القذافي. فهم، وخصوصاً الشباب المتحمس والمتفائل، تصوروا أن الديمقراطية وقيام الدولة المدنية وتوطين حقوق الإنسان، أهداف ستحقق فور غياب القذافي عن المسرح السياسي الليبي. لم يتمكن هؤلاء، وخصوصاً أثناء تزاحم وتسارع الأحداث خلال الحرب التي طالت، ودافع فيها القذافي مستميتاً للمحافظة على مبدأ «نحكمكم أو نقتلكم»، أن يروا ما كان يجري وراء الكواليس من قبل بعض قادة الميليشيات التي شاركت في الحرب على الأرض، ولم يتوقعوا أن يكون لرؤساء الدول، الذين شاركت قواتهم الجوية في الحرب، أو قدموا المساعدات الإنسانية واعتنوا بالجرحى، غير حسن النوايا ومد يد العون، ليتمكن شعب مغلوب على أمره من التخلص من دكتاتور جثم على أنفاسه مدة تجاوزت الأربعة عقود. كما لم يكونوا على علم بترتيبات السياسة الأمريكية تجاه مع ما يشار إليه بالإسلام المعتدل، وعلاقة هذه الترتيبات بالحرب التي تشنها الولايات المتحدة وآخرون على الإرهاب.

لم يقبل معظم قادة الميليشيات بفكرة العودة إلى سابق أعمالهم، أو الانضمام إلى القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية، وخصوصاً أن أطرافاً في «المجلس الوطني» شجعت بقاء الميليشيات بدعوى المحافظة على الأمن. لذلك لم تجد دعوات بعض من تولى تسيير الأمور في الحكومتين الانتقالية والموقتة إلى حل الميليشيات ودمجها في الجيش والشرطة، آذاناً صاغية. إنّ الأغلبية العظمى من الذين تولوا قيادة الميليشيات لم تكن لهم خبرة عسكرية؛ كانوا من بين أفراد الشعب المدنيين، لذلك لم يكن مستغرباً أن يزهو بعضهم باللقب العسكري الذي حصلوا عليه من دون الانتساب إلى كلية عسكرية، أو الخضوع لامتحانات ترقية ليتدرج ضمن سلسلة الرتب العسكرية. كما زوده المركز الجديد بعناصر قوة مادية ومعنوية، فتمسك بما حصل عليه. كان لآخرين أهداف أبعد من هذه؛ فقادة بعض الجماعات الإسلامية كانوا يرغبون الاحتفاظ بمراكزهم لتمكين جماعاتهم من التمركز في المواقع الحكومية المهمة. وهؤلاء هم جماعات الإسلام السياسي المعتدل المدعوم

من الغرب. ثم هناك الجماعات الإسلامية المرتبطة بالفكر التكفيري، ويعلنون ـ بكل وضوح ـ أن الدولة المدنية دولة كافرة، ويعملون لقيام الدولة الإسلامية أي دولة الخلافة. وهؤلاء ليسوا جماعة واحدة، وإن تبنوا الهدف نفسه؛ فمنهم أنصار الشريعة، ومجلس شورى شباب درنة، وجماعة تحكيم الدين، والقاعدة، وداعش. إلى جانب أسباب تمسك قادة الميليشيات بمراكزهم، التي وردت آنفاً، يذكر رئيس وزراء «المجلس الانتقالي» معارضة قطر حل الميليشيات وجمع السلاح[١٧]. وكذلك الدور الذي كانت تؤدّيه قطر في دعم الانتفاضة. لا بد من أن هذا الموقف القطري كان قد وصل إلى القادة الذين عارضوا قرار حل الميليشيات، وخصوصاً أن المسؤولين القطريين، الذين تولوا مهمة التنسيق مع المنتفضين الليبيين، كانوا يتصلون مباشرة بمختلف الأطراف من دون الحاجة إلى التنسيق مع «المجلس الوطني الانتقالي»، ولا عبر أجهزة الحكومة خلال مرحلة الحكومات المتعاقبة ذات التسميات المتعددة. ولا بد من التأكيد أن قطر ليست وحدها التي كان لها اتصالات مباشرة مع الأطراف الليبية، وإنما دول أخرى قامت بالدور نفسه، ولها رجالها المحليون، ولها تأثيرها في ماجريات الأحداث على الأرض. وتشمل القائمة دولاً عربية وإقليمية والدول العظمى. فهل يمكن في هذا البحر متلاطم الأمواج من تدخلات أجنبية، وأجندات داخلية، وولاءات عائلية وعشائرية وقبلية، اقتراح خطة طريق لتوحيد الصف الليبي ضمن دولة عصرية تهتم بتحقيق العدل والمساواة، وتعمل على نشر قيم الديمقراطية، وتضع خططاً لتنمية اجتماعية واقتصادية؟ بالطبع اقتراح تصور يعكس التمنيات الطيبة، أو نموذجاً مثالياً، أمر ممكن وسهل، لكن ما تحتاج إليه ليبيا هو تصور واقعي يمكن تنفيذه فعلاً بعيداً من التمنيات. وفي هذه الحال، لا بد أولاً، من توافر حد أدنى من مؤشرات الاستقرار التي يمكن أن ترتكز على ما يلي:

١ ـ وصول مشروع الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة منذ ٢٠١٤/٩/٢٩ إلى حكومة توافق مبنية على الكفاءة وليس على سلطة الميليشيات والمساومات الجهوية.

٢ ـ استمرار رعاية الأمم المتحدة مشروع حكومة التوافق، وتقديم الدعم اللوجستي الذي يمكّنها من مزاولة أعمالها في مدينة ليبية قد لا تكون طرابلس.

٣ ـ اتفاق الميليشيات التي تؤيد قيام حكومة مدنية، وكذلك الحوار، وتقبل بنتائج صندوق الانتخابات، على خطة طريق توضح الكيفية التي ستزاول بها أنشطتها.

٤ ـ استصدار قرار من مجلس الأمن ينهي تدخل الحكومات الأجنبية في الشأن الليبي، ويتضمن بياناً واضحاً بشأن العقوبات التي ستطبق على الحكومة التي تخالف القرار.

٥ ـ استصدار قرار من مجلس الأمن يحدد بوضوح الأفعال التي تعتبر معرقلة عمل حكومة التوافق، وتحديد العقوبات التي ستصدر ضد مرتكب تلك الأفعال، وبيان آلية توضح الخطوات التي تتخذ لتطبيقها.

---

(١٧) جبريل، المصدر نفسه.

وفي حال توافر الشروط السابقة، عندئذ، يجب أن تتضمن حكومة التوافق وزارة تختص بالمصالحة الوطنية وتنفيذ العدالة الانتقالية، وتكون وزارة سيادية، وتخصص لها أكبر الميزانيات، إذ ستتولى هذه الوزارة مسؤولية إعادة بناء لحمة وطنية مزقتها الحروب والنزاعات السياسية والتجاذبات القبلية. ويفترض أن ينقسم جهاز الإدارة إلى قسمين؛ قسم إداري وقسم فني. يراعى في موظفي الجهاز الإداري التعليم والخبرة، ويوجه منذ البداية لتسهيل عمل الجهاز الفني الذي يتألف من خبراء في مجال العلوم الاجتماعية، وخصوصاً المتخصصين في علوم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة والاقتصاد والإدارة والقانون والتاريخ، إلى جانب فريق من رجال الدين الذين يحملون أفكاراً معتدلة. ويُقسم الجهاز الفني إلى فرق عمل يوكل إليها إعداد تقارير مبنية على أنشطة بحثية، تتضمن خطط عمل في مختلف المجالات التي لها علاقة بإعادة بناء اللحمة الوطنية، منها :

١ ـ تنظيم العلاقة بين الشأنين الديني والمدني، بما يضمن إغلاق أبواب التسلّط على الآخر باسم الدين أو باسم أيديولوجيا معينة.

٢ ـ تنظيم العلاقة بالسلاح بحيث تنحصر حيازته في الأجهزة الرسمية، وإعادة تأهيل أعضاء الميليشيات.

٣ ـ معالجة قوانين الإقصاء التي وجدت قبل ١٧ شباط/فبراير، والتي سُنّت بعد هذا التاريخ.

٤ ـ معالجة المظالم التي وقعت أثناء حكم القذافي، والتي وقعت بعد ١٧ شباط/فبراير على مستوى الأفراد، ومستوى الجماعات الكبيرة.

٥ ـ معالجة مشكلة مركزية الإدارة، والاهتمام بتوزيع المسؤوليات بين جميع أجزاء البلاد.

٦ ـ تنظيم معايير الأداء والمراقبة لضمان حسن القيام بالواجبات والتمتع بحقوق المواطنة، وتأكيد تطبيق مبدأ الشفافية على مختلف المستويات.

٧ ـ وضع معايير لتنظيم أنشطة المجتمع المدني بما يضمن دعمه مشروع التحول الديمقراطي، واعتماده على الموارد المحلية المالية والبشرية، وسد مصادر الاختراقات الأجنبية.

٨ ـ وضع معايير للنشاط الحزبي تراعي الأهداف، وعدد المنتسبين وكيفية الأداء، بحيث تتفادى الفوضى السائدة الآن.

٩ ـ وضع برامج لنشر ثقافة الديمقراطية، ومعالجة عوامل التقوقع المبني على القبلية أو الخلفية الإثنية، وعوامل الإقصاء الاجتماعي.

وفي الختام، وفي ضوء التطورات التي حدثت خلال خمس سنوات من عمر الانتفاضة الليبية، يمكن إثارة عدد آخر من الأسئلة تختلف من التي اعتمدت عليها الصفحات السابقة مثل: هل ما تزال الظروف تسمح بالعودة إلى كيان سياسي اسمه ليبيا؟ أم أن المشهد الأقرب إلى الواقعية هو مشهد التقسيم؟ وهو مشهد يبدو أنه يتوافق من ناحية، مع ما يُخطط له للمنطقة العربية، ومن ناحية

أخرى يلقى هوى عند بعض القيادات الجديدة، التي ترغب المحافظة على المكاسب التي حصلت عليها بعض المدن والكيانات من دون التفكير في وطن. وفي حال التقسيم، هل سيجري على حدود الولايات تماماً كما كان، حين كان النظام السياسي فدرالياً؟ أم أن ١٧ شباط/فبراير وتداعياتها أحدثت تغييرات مهمة على مستوى التحالفات القبلية والتوزيعات الإثنية، ستفرض تصوراً جديداً؟ فعلى مستوى التحالفات القبلية يبدو أن تحالفات جديدة قد تطورت بسبب الانحياز الأيديولوجي على حساب التاريخ. أما التغيير على مستوى الخلفيات الإثنية، فقد أصبح الجنوب الليبي من حيث خصائص السكان مختلفة عمّا كانت عليه الحال قبل انطلاق الانتفاضة. أصبحت الحدود الجنوبية ـ منذ انتفاضة ١٧ شباط/فبراير ـ مفتوحة، وتحت سيطرة الميليشيات التي تخصص بعضها في أعمال التهريب على مختلف أنواعه، ما دفع إلى قيام حركة انتقال واسعة لسكان أفريقيا جنوب الصحراء، باتجاه الشمال، غيّر في نسب التوزيع الإثني للسكان. وقد يقود هذا الوضع؛ إما إلى انسلاخ أجزاء من ليبيا وانضمامها إلى الدول جنوب الصحراء، وإمّا إلى التفكير في كيانات جديدة تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي. ثم، وعلى الجانب الآخر، ماذا عن موقع الطاقة مما يجري من تجاذبات؟ وهل ستكون عامل توحيد، بالنظر إلى الرغبة الشديدة لدى الغرب للحفاظ على مصالحه الحيوية؟ وفي هذه الحال، هل يمكن أن يتم هذا من دون تدخل عسكري؟ وهل يمكن أن يحدث تدخل بلا وفاق دولي؟

وأخيراً، أصبحت البلاد مصدر قلق للفضاء الأوروبي بخاصة، بسبب النمو السرطاني لكل من الهجرة غير الشرعية وداعش؛ فالهجرة غير الشرعية ومصدرها ليبيا، أعادت إلى الأذهان تهديد القذافي الذي قال فيه: «بإمكاني أن أجعل أوروبا سوداء». أما داعش، فقد أصبحت قوة لا بد من أخذها في الحسبان عند التفكير في مستقبل ليبيا. وبناء على المعطيات المحلية والعربية، فإن المستقبل يحمل مزيداً من القوة لداعش وليس العكس. وإذا ما بذلت محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة، آخذة في الحسبان الظروف الحالية، سيبدو أن المشهد الأكثر احتمالاً لن يكون في اتجاه إعادة كيان سياسي اسمه ليبيا، ولا أن يبقى «الربيع العربي» وصفاً مناسباً للحراك الاجتماعي الذي بدأ في السابع عشر من شباط/فبراير ٢٠١١.

تعقيب (١)

عمر خليفة الحامدي(*)

يأتي هذا التعقيب على ورقة مصطفى عمر التير «ليبيا من الثورة إلى اللادولة» في إطار ما خطط له الباحث من عناوين وموضوعات، ونظراً إلى ما احتوى بحثه من مظان وأخطاء وعرض للواقع محمول على رؤية أيديولوجية انحازت إلى أحداث شباط/فبراير ٢٠١١ في إطار ما سمي الربيع العربي. وسأتناول البحث وما اكتنفه من وجهات نظر على مستويين: (١) عرض تتبعي لمسار البحث والإبانة عن بعض المظان والمطاعن، و(٢) إعادة بناء الموضوع في إطار رؤية تعبر عن الواقع ورؤيتي الموضوعية والناقدة.

أولاً: في نقد وتصحيح ما جاء في البحث

١ ـ في المقدمة

أ ـ كان من المفترض أن يقدم الباحث، وهو أستاذ بارز في علم الاجتماع ومثقف إمبيريقي يشار إليه بالبنان، تعريفاً بالمصطلح والموضوعات التي سيبحثها، من قبيل «الثورة» و«النخبة» و«التغيير» و«الوطن» و«السيادة» و«اللادولة»... إلخ.

ب ـ وأتصور أنه كان حرياً به، كمثقف ليبي بارز يناقش حدثاً خطيراً قلب الموازين، أن يهتم بتقديم ليبيا إلى الباحثين تعميماً للفائدة ووضعاً للأمور في نصابها.

ج ـ وكان عليه كعالم اجتماع أن يقدم قراءة واقعية للأحداث، تقدم رؤية موضوعية للأوضاع المحلية والقومية والإقليمية والعالمية، ترتقي إلى مستوى الأحداث وتحدياتها.

د ـ وكان حرياً بقلمه أن يكون فالقاً للحق منندداً بالظلم الذي لحق بليبيا بعد عدوان حلف الأطلسي في العام ٢٠١١، وأن يتحلى بصفات الباحث الموضوعي في الحيدة لكي يتعرف الآخرون إلى حقيقة ما جرى.

(*) حقوقي وكاتب ـ ليبيا. لم يتمكن المعقب من حضور الندوة.

هـ ـ كان يمكنه تقديم رؤية مستقبلية وبدائل لنكبة شباط/فبراير وما جَرّ عليها من كوارث.

و ـ تكشف الورقة نمطاً من التفكير النخبوي الذي يدّعي الليبرالية، وهو في الحقيقة تكريس للتبعية وإعادة إنتاجها كاستلاب ثقافي.

٢ ـ مناقشة المقدمة

اختصر الباحث تاريخ ليبيا في ستة أسطر، وحصره في أنها الدولة الثامنة التي انضمت إلى الجامعة العربية، وأنها استقلّت بقرار من هيئة الأمم المتحدة وأن إعلانها لم يثر اهتماماً عالمياً وإن تغير الوضع بعد اكتشاف النفط. ثم كرس صفحة ونصف الصفحة لثلب مرحلة ثورة الفاتح ولقيام الجماهيرية ١٩٦٩ ـ ٢٠١١ التي لم يرَ فيها سوى انعكاس لثقافة بدوي قام ببدونة ليبيا.

ومن الغريب أنه وصف ثورة الفاتح بحفنة من الضباط، وأنّه كان واضحاً أن «الانقلاب» يدخل ضمن «النشاط العربي»، وأن القذافي قرر أنه أحق في قيادة المشروع الناصري، وأنه منذ ذلك التاريخ دخلت ليبيا في صدامات مع دول الجوار وما يعرف بالدول العظمى، وأن ليبيا خالفت النمط السائد في العلاقات الدولية. وعدّد الباحث مثالب نظام الجماهيرية، بأن ليبيا لم تكن النعيم الأبدي ولا الديمقراطية المطبقة هي الديمقراطية الحقيقية، وأنه ليس فيها مكان للرأي الآخر، ولا تسمح بوجود معارضة معلنة، وأنه على الرغم من وجود النفط فقد عاش الليبيون شطف الحياة، وخصوصاً بعد فرض الاشتراكية. ويعيد صعوبات الحصار إلى القذافي.

وانتقل الباحث إلى الحديث عن سيف الإسلام القذافي ودوره وعلاقته بأحداث ١٧ شباط/فبراير. ثم إلى الحديث عن أحداث ١٧ شباط/فبراير.

سأتوقف هنا عند موضوعين: (١) إن ١٧ شباط/فبراير هو إحياء لذكرى أليمة وأن المطالب كانت لا تتجاوز الإصلاحات التي كان النظام يخطط لها إحياء لتظاهرة شعبه في العام ٢٠٠٦ ضد موضوع الصورة المسيئة للرسول حين هاجم الشعب خلالها القنصلية الإيطالية. (٢) إن ١٧ شباط/فبراير هو حراك شعبي (أي ليس انتفاضة ولا ثورة). لكنه يقفز بشكل مخل ليقول إن النظام لم يقبل بحراك من هذا النوع فحدثت «حرب أهلية» دامت زهاء ثمانية أشهر. للأسف هذا ادعاء لم يقل به أحد، فالعالم يعترف بدور مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن بقراريه ١٩٧٠ و١٩٧٣ وعدوان حلف الأطلسي الذي دام مدة ثمانية أشهر، وليس الحرب الأهلية كما يسوق الباحث. ويضيف أن دولاً عربية وأجنبية تدخلت في تلك الحرب الأهلية بما في ذلك حلف الأطلسي، فقتل الآلاف وجرح أضعافهم. وأخيراً، انتهت الحرب بين «كتائب القذافي» الأمنية وما عرف بميليشيات ١٧ فبراير. وتوقع السكان وكذلك المراقبون في الخارج، بمن فيهم رؤساء الحكومات الغربية، الذين بادر بعضهم إلى زيارة بنغازي لمشاركة الليبيين فرحتهم في احتفالات النصر، أنّ السلام سيعم، وستنطلق أعمال البناء والتعمير.

ويواصل التير أنّ ما سبّب أرقاً لمن حاول إدارة الشأن العام هو رفض الميليشيات المسلحة التخلي عن أسلحتها ونفوذها وتحولها إلى سلطة عليا، وأنه قد غابت قيم كانت موجودة أثناء الحرب ويتساءل ببراءة يحسد عليها: هل ساهم التدخل الخارجي بنصيب في هذه النتيجة؟ يا للبراءة هل القتل والعدوان والتدمير تسمّى قيماً؟

٣ ـ ليبيا أثناء حكم القذافي: في بدونة الدولة

في هذه المرحلة، استنجد الباحث بتخصصه كعالم اجتماع، ولكن كلامه للأسف يشبه كلام المستشرقين الذين وصفوا الليبيين بـ «البدو العصاة» مذ وصل الإسبان إلى طرابلس التي احتلوها عام ١٥١٠. ثم بعد ذلك، خلال الغزو الإيطالي.

تحدث الباحث عن سكنى البادية كنمط من أنماط الاستقرار البشري له خصائصه، إذ كان البدو باستمرار أحد مكونات ليبيا الحديثة، وإن كان سكنى المدينة هو نمط الاستقرار السائد، إلا أن نسبة كبيرة من الليبيين لا يزالون يحملون خصائص حياة البادية إلى اليوم. وهذا الكلام صحيح وسليم.

لكنه، فجأة، يقفز إلى التوظيف غير السليم، وهذا أشبه بأسلوب المستشرقين. يقول «قضى القذافي جزءاً من طفولته في البادية، فتأثرت شخصيته بخصائص وصفات تلك البيئة»، وعندما انتقل إلى الإقامة بالمدينة ليكمل تعليمه، وينتسب إلى الكلية العسكرية، تمسك ببعض تلك الصفات التي ظهرت واضحة بعدما نجح في انقلابه العسكري، إذ رفع شعار «انتصرت الخيمة على القصر»، وحافظ على أن تكون له خيمة باستمرار، واستفاض في القول إن «خصائص الثقافة البدوية تتطلب فراغاً مفتوحاً، بينما الفراغ الذي توفره المدينة للفرد محدود. فخاصية التنقل بحرية، في فراغ البادية الواسع، لا تتعارض وموجودات الصحراء. ولكن عندما يحمل الفرد هذه الخاصة معه إلى المدينة ستقود تصرفاته إلى أشياء وتتعارض وطبيعة الاستقرار الحضاري».

وهناك صفحة كاملة تقطع بأن الباحث لم يستفد من رأي العلامة ابن خلدون في مسألة البدو والحضر. وهذا ما دعاني إلى القول إنه تأثر بالفكر الاستشراقي.

ثانياً: كيف نرى مستقبل التغيير

١ ـ التحديات في ظل واقع يؤطره التخلف والتجزئة والعدوان

موضوعياً لا بد لنا من أن نتفحص الواقع وننتقده في صيرورة الحاضر والماضي حتى ننير الطريق إلى المستقبل.

وواقعياً لا يمكننا الانطلاق مما هو قائم، أي المبني على التخلّف والتجزئة والعدوان والتغريب، إلى التغيير والبناء من غير نقد موضوعي.

وعلمياً لا يمكن خوض معركة التغيير، ونحن على ما نحن عليه، من واقع فاسد يدفع بقوة إلى الانهيار والتفكك، وإذ نشكر لمنظمي هذه الندوة وعيهم وقلقهم على مصير الأمة المهددة في وجودها، فإن الأمر يتطلب إعمال منهج قومي تقدّمي في مواجهة هذا الواقع السيئ للأمة العربية.

بداية، لا بد من توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات، مثل المثقف والثورة والتغيير والسيادة، ولو باختصار شديد؛ فالمثقف ليس هو عالم التقنية بل هو الإنسان الواعي المهتم بقضايا مجتمعه والملتزم بها. والنخبة هي هذا المزيج من المتعلمين والمثقفين، وهم خليط له اهتمامات متعددة، ولا بد من أن نهتم بالنخبة العضوية أي الملتزمة بأهداف الأمة. والمثقفون هم أداة التغيير الذي سيدفع المجتمع في اتجاه أن يكون الانتقال من السيئ إلى الأفضل، ولا بد من أن نعرف أن الثورة هي علم تغيير المجتمع إلى الأفضل. وعند الحديث عن الأمة العربية، لا بد من أن يكون التغيير نحو تحقق الدولة القومية ذات السيادة التي هي تعبير عن سلطة الشعب.

لن أطيل في هذا المجال وألاحظ الآتي:

١ ـ إن المسؤولية القومية تفرض علينا أن ننطلق من الإطار العربي العام كأمة تعرضت منذ عدة قرون للاستعمار والاضطهاد، ومنذ عدة عقود للتفكيك والتقسيم إنكاراً لوجودها وأهدافها. وقد تم فعلاً شطب مسمَّيَي «الأمة العربية» و«الوطن العربي» وإحلال مسمّى «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» مكانهما منذ إطلاق مشروع الشرق الأوسط الجديد خلال مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين، وخلال مرحلة تنفيذ بما سمي الربيع العربي الذي لم يرفع فيها أي شعار قومي عربي. إذاً، لا بد من أن تكون البداية هي الانطلاق من التحديات التي تواجهها الأمة العربية.

٢ ـ وحين ندرس حالات أو وقائع ما يحدث في أي بلد عربي، يجب أن يكون ذلك من خلال رؤية أشمل للأوضاع العربية حتى لا نغرق في التجزيئية حيال قضية عامة للأمة وحتى تكون نظرتنا علمية وموضوعية.

٣ ـ لن أطيل في هذا الأمر، فقد كتبت من قبل ورقة تغطي الموضوع قُدِّمت إلى ندوة نظمت في مكتبة الإسكندرية عام ٢٠١٠ بعنوان «العرب وعصرهم: ضرورة الخروج من الغربيتين».

واختتم بالقول إننا كمثقفين علينا الانخراط في تجديد المشروع الحضاري العربي ـ الإسلامي على الصعيد الفكري في إطار نقدي موضوعي للواقع والتاريخ، والعمل على بناء مشروع مستقبلي ديمقراطي وحدوي تقدمي يلتزم بأهداف الأمة في التحرير والتوحيد وصنع التقدم، في مواجهة الغزو الإمبريالي الصهيوني المتحالف مع القوى الرجعية، وعدم الوقوع في براثن التغريب الذي جسّد اليوم انتهاكاً خطيراً لثقافتنا. والتغريب كما هو معروف العملية الثقافية التي من خلالها يتبنى المجتمع أو جزء منه الثقافة الغربية كلياً أو جزئياً؛ وتتضمن هذه العملية نبذ أو إلغاء مركّبات من الثقافة الأصلية لكي يحل محلها عناصر ومركبات ثقافة غربية[1].

(١) انظر: كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣)، ص ١٧٣.

٢ ـ ليبيا بلد مهم جغرافياً وسياسياً عبر التاريخ

يحتاج حديثنا عن ليبيا من الثورة إلى اللادولة، فضلاً عن ذلك الربط بالواقع العربي، إلى وقفة عند ليبيا لنرى عبر تاريخها ومن خلال إرهاصات واقعها أين تتجه وإلى أين المصير.

إذاً، ما الأمر حقيقة؟

ذكرتُ حين تحدثت عن المقدمة التي وضعها الباحث أنها اختصرت ليبيا في ستة أسطر وأن أهميتها ترجع إلى اكتشاف النفط. وهذا ليس صحيحاً ولا دقيقاً ولا مقبولاً. إن ليبيا بلد مهم جداً في التاريخ والحاضر والمستقبل. لذلك كان لا بد للباحث من أن يعطيها حقها ولو باختصار، ونحن نتحدث عن مرحلة بالغة الخطورة والتأثير. لا بد من أن نعرف أن ليبيا لها دور مفصلي ومؤثر في الجغرافيا والتاريخ، فهي أداة وصل إن أُحسن توظيفها، أو أداة فصل إن لم يحسن. ولا بد أن تعلم أن ذلك حصل عبر التاريخ، وتدور الآن معركة حول الدور السلبي للفصل. لذلك، سأقدم لمحة مختصرة من باب التذكير بأهمية ليبيا ودورها عبر العصور.

١ ـ كانت أهمية ليبيا محط أنظار الإمبراطوريات القديمة، من الإغريق إلى الرومان إلى الفرس... إلخ. ومن يطّلع على آثار تلك المراحل يعرف قيمة ليبيا. وهنا لا بد من أن نذكر أن حضارة اليونان وعاصمتها مدة قرنين كانت ليبيا (سيريناكا)؛ فقد أسس الإغريق مدينة قورينا ـ شحات عام ٦٣١ ق.م[٢]، وكان يانوس الأول أول ملك للمدينة.

٢ ـ بعد الفتح العربي الإسلامي ووصول القائد الصحابي عمرو بن العاص إلى طرابلس عام ٢٢ للهجرة ومعه الصحابي عبد الله بن أبي السرح، دخلت ليبيا في إطار الدولة الإسلامية وأصبحت منطقة الجفرة (هون + سوكنه + ودان) العاصمة الثانية بعد الفسطاط واستمرت كذلك حتى بناء القيروان.

٣ ـ بعد انحسار دولة الخلافة والدول الإسلامية التي قامت في المنطقة، مثل الموحدين والفاطميين، تعرض الساحل الليبي لاعتداءات من دول جنوب أوروبا، حتى تمكّنت إسبانيا، بعد طرد العرب من الأندلس، من احتلال مدينة طرابلس عام ١٥١٠، وهو ما دفع الليبيين إلى طلب المساعدة من الخلافة العثمانية فسيطرت على ليبيا عام ١٥٥١.

٤ ـ على الرغم من السيطرة العثمانية، فقد تفرّد الليبيون بتفجير ثورتين مسلحتين، الأولى في الغرب بقيادة الشيخ غومة المحمودي ١٨٣٨ ـ ١٨٥٨ وفي الجنوب بقيادة الشيخ عبد المجيد سيف النصر في المرحلة نفسها.

٥ ـ تقدم الليبيون في مواجهة العهد العثماني، فأسسوا دولة القرمانليين، وهي أول جمهورية في العالم قبل الثورة الفرنسية وذلك في العام ١٦٦٨، وسادت على منطقة المتوسط ووسط أفريقيا.

---

(٢) باولو بافانيني ونيقولاي ستاريكوف، **تاريخ ليبيا: من عمر المختار إلى معمر القذافي**، ترجمة فوزي ربيع (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص ١٨.

٦ ـ قاوم الشعب الليبي الغزو الإيطالي ١٩١١ ـ ١٩٣١، وقدم نصف سكانه شهداء وأسرى ومهجرين.

٧ ـ أسس الليبيون أول جمهورية عربية في العصر الحديث (الجمهورية الطرابلسية عام ١٩١٨ ـ ١٩٢٢) وكانت قيادتها جماعية لا رئيساً فرداً.

وبعد الحرب العالمية الثانية، نالت ليبيا استقلالها المستحق الذي تم العبث به.

تأسيساً على ما تقدم عرضه، ولو باختصار، فقد اعتقد الغرب الاستعماري أنه قد تخلص من دور ليبيا العروبي والإسلامي كما يفعل اليوم، وأنها خضعت خلال مرحلة الاستعمار الإيطالي. وبعد هزيمة المحور في الحرب العالمية الثانية، تنافست الدول الكبرى المنتصرة في الحرب على السيطرة على ليبيا، وفي مقدمها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ثم التحق بها الاتحاد السوفياتي. وهنا تعقد الموقف أمام تنافس الدول الكبرى وحضور الشعب الليبي من خلال التظاهرات في الشارع والأحزاب التي تكونت، ومنها حزب المؤتمر برئاسة بشير السعداوي الذي كان مهاجراً في الخارج ومؤسساً للجنة الدفاع الطرابلسي البرقاوي في دمشق والقاهرة. وفي المنطقة الشرقية، تأسست جمعية عمر المختار. وكانت هاتان المنظمتان تناضلان من أجل استقلال ليبيا وسيادتها وكانتا تحظيان بتأييد واسع من الليبيين. وشهدت تلك المرحلة عدة مناورات لتعطيل استقلال ليبيا، من أهمها:

أ ـ مشروع بيفن سفورزا لوضع ليبيا تحت الحماية مدة ١٠ سنوات.

ب ـ أعلنت بريطانيا من جهتها منطقة برقة، شرق ليبيا، إقليماً مستقلاً برئاسة الأمير إدريس السنوسي عام ١٩٤٩، مكافأة له على تعاونه معها خلال الحرب العالمية الثانية. لكن الوطنيين واصلوا نضالهم وفعلوا إرادتهم وأرسلوا وفوداً إلى الأمم المتحدة في نيويورك، بعد قيامها سنة ١٩٤٥، ونجحوا بدعم من مصر وباكستان في إدراجها في جدول أعمال الأمم المتحدة. وكانت القضية الليبية من خلال الصدى الذي أحدثته مرحلة الجهاد، التي توِّجت بشنق شيخ الشهداء عمر المختار، ومن خلال وفد رفيع المستوى شارك فيه عدد من قادة الجهاد الذين أصروا على الاستقلال التام. وهنا استخدمت الدول الكبرى، ومنها الاتحاد السوفياتي، نفوذها للمشاركة في وضع ترتيبات تتعلق بمستقبل ليبيا، وكلفوا الأمم المتحدة أن ترعى هذا الموضوع. وقد تمخض الدور الذي قامت به الأمم المتحدة عن تنفيذ إرادة الدول الغربية منح ليبيا استقلالاً مشروطاً:

أ ـ أن تتحول الدولة إلى فدرالية تتكوّن من ٣ أقاليم.

ب ـ أن تكون ملكية.

ج ـ أن يصبح الأمير إدريس السنوسي ملك ليبيا.

أمام ذلك، لم يجد الليبيون بدّاً من القبول بتلك الشروط للحصول على الاستقلال (وهذا يذكرنا بما يجرى اليوم بدور ليون مندوب الأمم المتحدة). للأسف تتكرر الضغوط اليوم للسيطرة على ليبيا.

إذاً حصلت ليبيا على استقلالها بولادة قيصرية غربية أخرجتها الأمم المتحدة في سياق مفروض، وتم تنصيب الأمير إدريس السنوسي ملكاً عليها، وقد قبل ببقاء القواعد الأمريكية والبريطانية والتغلغل الاقتصادي الإيطالي، وسارت الأمور بعد ذلك في إطار دولة ملكية محافظة تدور في الفلك الغربي الأمريكي ـ البريطاني ـ الفرنسي.

وبطبيعة الحال، لم يُرضِ ذلك الشعب الليبي الذي زُوِّرت إرادته في أول انتخابات عام ١٩٥١ وأُلقيت القنابل على موكب الملك الذي كان أول قراراته حل الأحزاب السياسية وطرد الرمز الوطني بشير السعداوي لأنه يحمل جواز سفر سعودياً.

هكذا، بعد قرون من الغزو والتحدي والمقاومة والتضحيات، تم إخضاع ليبيا، بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، لنظام حكم مستقل شكلاً وخاضع للغرب في الواقع. وهو ما رفضه الليبيون وقاوموه على نحو مسجل في التاريخ، وإن لم يحظَ باهتمام التير.

قام نظام الحكم على الفدرالية، لكنه اضطر أمام رفض الشعب والتطورات الاقتصادية أن يقبل بتغيير الدستور وتوحيد أقاليم ليبيا عام ١٩٦٣. وتم تحدي النظام خلال الخمسينيات والستينيات من خلال البرلمان، حيث كانت المعارضة الوطنية ترفض القواعد وتتحدى خضوع النظام. وقد تصدى التيار القومي، ممثلاً بالناصريين والقوميين العرب والبعثيين، لذلك، بتشكيل منظمات وأحزاب كان لها دورها على هذا الصعيد.

ثم تفجرت الحركة الطلابية تجاوباً مع خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذي ندد بالقواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا التي كشف أنها استخدمت ضد مصر، وكانت تظاهرات الطلاب في ١٣ و١٩٦٤/١/١٤ وقُتل فيها وجُرح العشرات.

هكذا جاءت ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ رداً على مظالم العهد الملكي وعبرت على جسر من التضحيات، وتعبيراً عن وعي وطني وقومي عربي ورؤية للعصر ومعسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء، واستمراراً لدور ثورة ٢٣ تموز/يوليو بقيادة جمال عبد الناصر وليس مجرد حفنة من صغار الضباط عنَّ لهم الانقلاب كما جاء في قول الباحث.

٣ ـ ثورة الفاتح ١٩٦٩: أطروحات وإنجازات، وصعوبات

كما ذكرت آنفاً، واصل الشعب الليبي، الذي يتوافر على عناصر قوة معنوية ومادية مارسها عبر تاريخه، تقديم التضحيات حتى بعدما تخلت عنه الخلافة الإسلامية في إسطنبول. ورغم ما فاقمته الحرب من مشكلات، فقد نجح قادته في تأسيس الجمهورية الطرابلسية في مدينة مسلاتة

عام ١٩١٨ لكي تسد الفراغ وتنظم حركة الجهاد وقيادة المجتمع الليبي[٣]. فقد تمكن الاستعمار الإيطالي بصعود الفاشية بقيادة موسوليني من القضاء على حركة الجهاد باستشهاد شيخ الشهداء عمر المختار عام ١٩٣١ لأسباب كثيرة، منها:

أ ـ عدم وجود دعم لحركة الجهاد في ليبيا.

ب ـ الخلافات والتنافس بين القبائل، وبخاصة مصراتة وترهونة وبن وليد.

ج ـ هروب الأمير ادريس السنوسي إلى مصر عام ١٩٢٢ بعدما اتفق الزعماء في طرابلس وبرقة على أن يعهد له برئاسة حركة الجهاد[٤]. ومعروف أن ادريس السنوسي ما إن وصل إلى القاهرة حتى حاول ممارسة الضغط على المجاهدين بطلبه من الشيخ عمر المختار الالتحاق به، لكن الأخير رفض واستمر في المقاومة حتى كتبت له الشهادة في يوم مشهود عام ١٩٣١. ومع ذلك لم يستسلم الليبيون، واستغلوا ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنهم فوجئوا بأن الغرب قرر السيطرة على ليبيا وفرض عليهم نظاماً ملكياً فدرالياً على النحو السابق شرحه (وهو وضع مشابه لما يجرى الآن).

هكذا تواصلت حلقات النضال عبر التاريخ، وجرى الوعي بها جيلاً بعد جيل حتى جاءت هزيمة عام ١٩٦٧ فأفاضت الكأس. وكان لا بد من تحرك للرد على تلك المظالم الوطنية والقومية، ولم يكن غير الجيش أداة للاقتحام بعدما ضربت كل المحاولات السلمية، كما سبقت الإشارة.

هنا جاء الفعل الثوري مزلزلاً في ١٩٦٩/٩/١ ببيان واضح وطني قومي سلمي يعلن تحرير إرادة الليبيين، ولم يكن عملاً لحفنة من العسكريين كما جاء في قول الباحث.

وأمام نخبة من المثقفين العرب، لست مطالباً بأن أقدم تأريخاً أو تسجيلاً لإنجازات ثورة الفاتح ولكنني سأقدم إشارات محددة.

أ ـ على الصعيد الداخلي

تم تغيير البنية المتخلفة اجتماعياً وسياسياً من تعليم وسكن وطرق وكهرباء ومواصلات وإعطاء الموطنين حقوقاً في إطار المساواة والعدالة.

١ ـ تم وضع أسس نظام حكم شعبي قائم على الديمقراطية المباشرة، وهو نموذج ديمقراطي بديل من الديمقراطية التمثيلية، حيث يجلس الشعب في مؤتمرات ليقرر، ويتم تكليف لجان شعبية بالتنفيذ.

٢ ـ شق النهر الصناعي العظيم، وسلّم الفقراء بيوتاً مجانية ورواتب شهرية.

٣ ـ قاوم كل التدخلات والمؤامرات التي خيضت ضد ليبيا طوال أربعة عقود.

وهنا سأتوقف عند نقطتين: البدونة واللادولة.

---

(٣) فؤاد شكري، **ميلاد دولة ليبيا الحديثة** (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٥٧)، ص ٥٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٧٧.

(١) البدونة: سبق أن أشرت إلى أن مجتمعنا ومعظم المجتمعات تتكون من عنصرين: بدوي ومديني. وقد سبقت الإشارة إلى أن العلامة ابن خلدون قد بحث الأمر وأعطى رأياً موضوعياً، وهو أن كلا العاملين مهمان لتقدم المجتمع ـ شرط أن يتفاعلا إيجاباً ـ لأن لكليهما إيجابيات وسلبيات. وأتوقف هنا عند بعد مهم جداً وأتوقع أن يكون التير يعرفه ويفهمه.

(٢) اللادولة: لا بد من أن نتفق على أن مفهوم الدولة اصطلاح يتضمن ثلاثة عناصر: الشعب والأرض والسلطة. وهو غير الحكومة التي تتولى السلطة. من هنا فمفهوم اللادولة، الذي عرف مع المدرسة الفوضوية، هو الوصول إلى صيغة حكم يتم فيها تجاوز الأنساق التقليدية. وهكذا يبدو أن الباحث أورد هذه الكلمة لكي يصم نظام الجماهيرية بأنه لادولة. وفي الحقيقة كانت توجد دولة بأركانها الثلاثة، ولكنها ليست على النمط الغربي وحالياً الصراع على السلطة.

ب ـ على الصعيد العربي

١ ـ الاستمرار في حمل المشروع القومي الذي أرساه جمال عبد الناصر وعمل على تجديده هوية وأهدافاً قومية[٥]. وقد انشغل المثقفون العرب منذ بداية النهضة في القرن التاسع عشر بسؤال الهوية ورؤية العالم متعدد المستويات ومفهوم الهوية الذي لا يخرج في مضامينه الحديثة على الشخصية، أي صورة الذات في مواجهة الآخرين، أي المميز من الأغيار.

٢ ـ الاستماتة في الدفاع عن الأمة العربية والوحدة العربية.

٣ ـ وضع مشروع الاتحاد العربي عام ١٩٨٤ وقدمه إلى الجامعة العربية عام ١٩٩٦.

٤ ـ قدم مشروع الاتحاد الأفريقي وقبله الأفارقة (وثلاثة أرباع العرب أفارقة) في ١٩٩٩/٩/٩.

٥ ـ جعل من ليبيا أرضاً لكل العرب، وأسهم في إقامة عدد من المؤسسات العربية، مثل مؤتمر الشعب العربي وملتقى الحوار العربي، وساهم في تأسيس المؤتمر القومي.

ج ـ على الصعيد الإقليمي

ـ جعلت ليبيا دورها كأداة وصل من المشرق والمغرب العربيين، ومن أفريقيا، والبحر المتوسط وأوروبا. وأصبحت بذلك ثمار الكثير من المبادرات والأنشطة في إطار التحرر والتعاون ومواجهة الاستعمار والصهيونية والرجعية.

ـ أسست ليبيا منظمة الاشتراكيين في البحر المتوسط، شملت كل الأحزاب الاشتراكية الأوروبية ما عدا الحزب الاشتراكي الفرنسي عام ١٩٧٦.

ـ حاضر القذافي في باريس عام ١٩٧٣ بدعوة من جريدة **لوموند** حول حل الصراع العربي ـ الصهيوني.

---

(٥) يذكرها الباحث في سيرة في كتابه **أزمة النهضة العربية**.

ـ عقد مؤتمر الشباب الأفريقي في ليبيا عام ١٩٧٥.

ـ بطبيعة الحال سبق وتمّ ذكر تأسيس الاتحاد الأفريقي عام ١٩٩٩.

د ـ على الصعيد العالمي

ـ دخلت ليبيا منذ بداية السبعينات معركة تعديل أسعار النفط بالتعاون مع الجزائر والعراق وإيران. وحصل ذلك وأسست منظمة الدول المصدرة للنفط.

ـ كانت دولة فاعلة في مجموعة دول عدم الانحياز، ودافعت في قمة بلغراد عام ١٩٨٦ عن وحدة الأمم، منها وحدة ألمانيا.

ـ تعرضت الجماهيرية لضغط دولي خطير بسبب قضية فلسطين والوحدة العربية، كالعدوان الأمريكي عام ١٩٨٦، والعدوان الأطلسي عام ٢٠١١.

ـ قدّمت دعماً حقيقياً ومؤثراً لحركات التحرر في فلسطين وجنوب أفريقيا وآسيا، بل وفي أوروبا والأمريكتين.

ـ حاولت أن تقنع دول العالم بدمقرطة الأمم المتحدة، وخطاب القائد القذافي أمام الأمم المتحدة عام ٢٠٠٩ خير مثال.

ـ وضع القذافي مبادرة حلف الساتو في مواجهة حلف الناتو، قدمها إلى مؤتمر قادة أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، وهذه مبادرة لا بد من متابعتها لأن الغرب لا يقنع إلا بالقوة.

هذه إشارات فقط إلى ما قدمته ثورة الفاتح، فكيف يقول الباحث إنها انقلاب حفنة من الضباط! فهذا تعسف وتعالٍ على التاريخ.

٤ ـ تحرك ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١: توسّل بالعنف واستقواء

بداية لا بد من الانطلاق مما ذكرته في مقدمة الورقة، أن الأمة العربية تعاني واقعاً مركباً من التخلف العام وأوضاع التجزئة والعدوان الخارجي، وتالياً من حق الشعب، لا أن يتحرك بل أن يثور ضد هذه الأوضاع من أجل تغييرها إلى الأفضل، حرية ووحدة وتقدماً على مختلف الصعد. لكن ذلك لم نجده في حراك ١٧ شباط/فبراير الذي يسميه الباحث مصطفى التير الثورة. هنا نقف مع تعريف مهم ذكره إبراهيم الغويل «ليس الأمر أمر ثورة، فالثورة هي شعب بأجمعه يتحرك نحو أن يضع عنه أصر القهر أو الاستغلال أو تنكر للهوية فلا بد من:

١ ـ وجود ظلم.

٢ ـ وعي بهذا الظلم.

٣ ـ مجموعة يتصافّ من حولها الشعب المتحرك ليضع عنه الظلم»[٦].

وهنا أؤكد قول الغويل إن الثورة هي ثورة الفاتح العظيم التي استمرت بقانون استمرار الثورة وقانون استمرار الثـورة (أ) قائد رمز، (ب) استمرار الأهداف والشعارات في الحرية والاشتراكية والوحدة، (ج) تطور هذه الشعارات إلى نظرية؛ وهذا ما قام به القائد القذافي الذي قدم النظرية العالمية الثالثة بأركانها الثلاثة:

أ ـ حل المشكلة السياسية.

ب ـ حل المشكلة الاقتصادية.

ج ـ إرساء الركن الاجتماعي[٧].

لذلك، فإن ١٧ شباط/فبراير بكل المقاييس ليس بثورة، بل إنه:

أ ـ يومي ١٥و٢٠١٥/٢/١٦، تحرك شعبي محدود له مآرب متعددة، محركها الأساسي مجموعة سجناء بوسليم وفيهم من شارك في الأحداث وهو يغتصب السلطة الآن.

ب ـ يوم ٢٠١٥/٢/١٧ وضح الموقف أن الأمر دُبر بليل حين تحركت قوة عسكرية من شرق ليبيا، وتحديداً درنة والبيضاء، ومارست إطلاق النار وقتلت «الجندي الشوشان» وعلقته على الجسر إرهاباً للشعب وزرعاً للفتنة بادعاء وجود مرتزقة أفارقة، وهو مواطن ليبي أسمر من مدينة العجيلات (بلد التير، غرب ليبيا).

ج ـ التدخل الخليجي الذي أوصل الملف إلى الجامعة العربية ومجلس الأمن وبداية العدوان على ليبيا من طريق حلف الأطلسي ٢٠١٥/٣/١٩، الذي دشنته فرنسا قبل دخول قرارات مجلس الأمن حيز التنفيذ. إن عدوان الأطلسي هو جزء من تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد الذي تمت صياغته في إطار ما سمي «النظام العالمي الجديد» لفرض نموذج الحضارة الغربية.

لقد جاء النظام العالمي الجديد ليعيد إنتاج النموذج الاستعماري، وليلقي بالهويات غير الغربية في محرقة العولمة؛ جاء ليقطع أي حركة أو توجه نحو الاستقلال الحضاري والتمايز وتحقيق الذات من جانب الأمم والشعوب غير الغربية[٨].

ونظراً إلى الجهد الذي بذله التير في عشرين صفحة منشغلاً بأوضاع ليبيا بعد ١٧ شباط/فبراير بوصفها ثورة معطياً الشرعية للأطر السياسية التي نصبها عدوان الحلف الأطلسي، فإنني آسفاً لا أريد أن أضيع الوقت في مناقشة أوضاع فرضها العدوان الأطلسي، ولأن ما بني على باطل هو باطل، فإنني أذكر هنا ثلاث وثائق تحيط بالأوضاع ورأيي في الموضوع: الوثيقة الأولى: مذكرة حول تطورات الأوضاع في ليبيا بعد أحداث ٢٠١١/٢/١٧ مقدمة من أنصار الشرعية المهجرين قسراً

(٦) إبراهيم الغويل، **ليبيا ومشروع النهضة**، ص ٣٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٨) عطية الويشي، **الصراع في الفكر الغربي** (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٧)، ص ٢٥٨.

بساحة مصر بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٥، ومقالة بعنوان «استعادة المبادرة الوطنية أو الوقوع في مستنقع التخلف والتبعية»، وأخرى بعنوان «الخيار بين المصالحة الوطنية أو التورط في الحرب الأهلية» ٢٠١٢/٣/٢٨.

والخلاصة أن الأوضاع في ليبيا بعد ١٧ شباط/فبراير هي إطلاق يد المتورطين مع الخارج في شؤون ليبيا، الذين دمروا الدولة وأصبحت مقدراتها غنيمة. ثم حصل خلاف بين المكونين الليبرالي والإسلاموي اللذين تصارعا داخل المؤتمر الوطني، فكانت النتيجة برلمانين وحكومتين وميليشيات مسلحة تحكم العاصمة ومعظم غرب ليبيا تحت سيطرة التيار المتأسلم باسم «فجر ليبيا». وإن اعترف العالم ببرلمان طبرق وحكومته، فهو يتعامل مع حكومة طرابلس التي أخذتها «بالفتح».

ولا بد من أن نقف لا للتنديد فقط بل لنكشف الزيف والعدوان، إذ إن هؤلاء المتصارعين هم أقلية الشعب من الليبيين، وإن أكثر من ٧٠ بالمئة من هذا الشعب تم تجاهلهم وإقصاؤهم ولم يكلِّف مندوب الأمم المتحدة نفسه بعض الوقت للتشاور معهم. لذلك، فليبيا أمام خيارين:

١ ـ إما الحوار والمصالحة الوطنية وإعادة بناء دولة مدنية ديمقراطية.

٢ ـ وإما الدخول في غياهب الحرب الأهلية والتقسيم والصومالة.

٥ ـ خطورة النخب المستلبة المتغربة على ثقافة الأمة ومصيرها

إن إشكالية الربيع العربي، بما فيه ما جرى في ليبيا، هي أن النخبة التي غلّبت مصالحها ومصالح التيارات التي تمثلها، وهي ليست بالأغلبية، فارتمت في أحضان الغرب في البدء من باب الثقافة والتثاقف لكن سرعان ما تحوّل ذلك إلى أخطر ما منيت به الأمة العربية، وهو ارتماء أجزاء من النخب الليبرالية والإسلامية في أحضان الغرب. وهذا أمر ليس بجديد، لكنه تكشّف خلال العقود الأخيرة وأصبح يوجِّه سهامه إلى التيار القومي، وكثر الضجيج عن الحداثة والديمقراطية. ولكي أكون صادقاً فإن أوضاع التخلف الشامل في المنطقة وعدم نجاح التيار القومي في إنجاز مركز قوة تعتمد عليه الأمة، قد فاقم حال خيانات النخبة وتعددت مدارسها وممارساتها. وعلى الرغم من حاجة الأمة العربية إلى الديمقراطية وتغيير الأوضاع، فإن ذلك لن يتم من غير مشروع حضاري عربي تقدمي وآليات شعبية على الصعيدين الوطني والقومي. المهم أن الغرب استطاع احتواء مجموعات كبيرة من النخب التي كان بعضها غافلاً عن الأهداف المخطط لها، والبعض الآخر يعتقد أنه يمارس ما يراه صحيحاً، والفئة القليلة المتورطة في التآمر مع الجهات الأجنبية كما ثبت في أكثر من موقع ومناسبة.

لا بد هنا من القول إننا مع حرية الرأي والاعتناق وعدم الحجر على الآراء وقبول الاختلاف، لكن ما نرفضه هو التآمر والانحياز لأعداء الأمة تحت ذريعة الديمقراطية. وسيظل الموقف العراقي إبان فترة الرئيس صدام حسين وإعدامه، وليبيا أثناء عدوان الأطلسي واغتيال القائد معمر القذافي، دليلاً ساطعاً على التآمر والخيانة القومية. وللأسف تجاوز هذا الموقف الأفراد إلى الجماعات

والأحزاب، كما حصل مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وانحيازه للغرب؛ وما جرى في مصر ويجري في ليبيا وسورية خير مثال. إذاً، لا بد من موقف قومي ناقد وموضوعي عن قضية النخبة وعدم السماح للمتآمرين الحديث باسم الأمة العربية.

٦ ـ المقاومة الوطنية والقومية استعادة خلاقة للمشروع الحضاري العربي ـ الإسلامي

أذكّر بما بدأتُ الحديثَ به من أن الأمة العربية تعاني حال التخلف والتجزئة والعدوان عدة قرون، وأن ذلك أدخلها في أوضاع مركبة وخطيرة فقدت فيها قوة الدفع للمشروع الحضاري وتعرّضت للإذلال والتأثير وتطويع الإرادة بما تراكم من اختراق ثقافي واجتماعي وسياسي، نال من المقومات الأساسية للأمة أهدافاً وقيماً ومصالح.

واليوم، إضافةً إلى المشروع الصهيوني واحتلال فلسطين منذ أكثر من ستة عقود، فقد تفشى الكثير من الأمراض والعيوب التي تنال من تلك المقومات الحضارية، وتم اختراق الكثير من النخب. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، ينفذ مشروع الشرق الأوسط الجديد فصولاً بعدما رسمه الصهيوني برنارد لويس، واعتمدته الإدارة الأمريكية، وفجرته أحداث ٢٠٠١/٩/١١، والذي أوصل إلى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ثم بشّر بالربيع العربي من طريق الإعلام المعولم وأدواته، مثل قناتي الجزيرة والعربية وفضائيات الغرب التي سلطت علينا، وبخاصة مع بداية الألفية الثالثة. وجاء مناخ الربيع العربي لتدمير الدولة الوطنية وإفساح المجال للقبائل والطوائف وإنكار الوجود القومي للأم، ثم إعطاء الإسلام السياسي الفرصة لاقتحام الوطن العربي بالتحالف مع الغرب، الذي تولّدت منه القاعدة وأنصار الشريعة وداعش في وقت لا يزال شعار محاربة الإرهاب خداعاً للرأي العام.

لا يمكن أي وطني أن يحاجج أن أهم صهيونيَّين في العصر الحديث، برنار لويس وبرنار هنري، هما اللذان يقودان الثورة والتحديث والدمقرطة في الأمة العربية، وهذا أمر بالغ الخطورة والدلالة.

إذاً المثقفون والقوى الحية في الأمة مطالبون بوقفة جديدة لتحليل الواقع وإعادة وضع البديل القومي الديمقراطي الوحدوي. هذه هي المهمة العاجلة، نجتهد ونحاور ونقاوم في الوقت نفسه من أجل تحرير الأمة وتوحيدها ونشر الديمقراطية والتقدم فيها.

التحية لشعب الأمة العربية وقيادتها المقاومة، وفي المقدمة الشعب العربي الفلسطيني، في مواجهة الإمبريالية والصهيونية والرجعية، ومشروع الشرق الأوسط الجديد.

تعقيب (٢)

محمود جبريل[*]

قبل خمس سنوات مضت كانت الانتفاضات العربية التي هزت المنطقة والعالم تمثل أملاً للكثيرين بأن موجة الديمقراطية الثالثة بدأت رياحها تهب على بلادنا العربية وكانت عبارات الثناء والمديح تُكال للثورات والثوار أينما ذهبوا وحلّوا. واليوم، وفي ظل مشاهد العنف الدموي والاقتتال والإرهاب الذي يتمدد في كثير من ساحات هذه الانتفاضات، أصبح الكثيرون ممن كانوا يكيلون المديح والثناء ينظرون إلى هذه الانتفاضات على أنها خطأ تاريخي أو مؤامرة نسجت خيوطها في عواصم الغرب والخليج، ولم تسفر إلا عن خراب ودمار واستنزاف ثروات وانتشار إرهاب، ليس هذا فحسب؛ بل إن الكثيرين من أصحاب هذا القول بدأوا ينظرون إلى أنظمة البطش والدكتاتورية التي انهارت بفعل هذه الانتفاضات على أنها أنظمة حققت الأمن والأمان، ومن منظور مقارنتها بما يحدث الآن فقد كانت أنظمة شرعية بامتياز. وبالتالي أصبحنا أمام مفارقة محزنة مضحكة، تؤكد شرعية أنظمة دكتاتورية بعد سقوطها وهي التي عجزت عن تأكيدها إبان سنوات حكمها، ومَن يؤكد شرعية الدكتاتورية هم أولئك المنادون بالديمقراطية والمساهمون في إسقاط هذه الأنظمة.

أما الأصوات التي تتهم هذه الانتفاضات بأنها مؤامرات خارجية تمثل استمراراً للجهود الاستعمارية الهادفة إلى ضرب النظام العربي وتفتيت البلاد العربية، فهي تمثل انعكاساً واضحاً لنظرية المؤامرة التي وجد الكثيرون فيها ملاذاً يبرر عجزهم عن فهم التاريخ أو المشاركة في صنعه... وللأسف احتمى بهذه اللغة الخشبية الكثيرون ممن يتصدرون المشهد الثقافي النخبوي العربي؛ بل لا يتردد هؤلاء في وصف شباب الانتفاضة الليبية بأنهم عملاء للنيتو وأذيال للاستعمار، وكأني بمنظمة النيتو حافلة تقف في محطة تأجير السيارات يستطيع كراءها من يشاء.

وفي السياق نفسه رأت أنظمة عربية أخرى أن التحول الدموي العنيف في مسار بعض هذه الانتفاضات يعد انعكاساً لصواب خياراتها ورادعاً لشعوبها إن فكرت يوماً في التمرد على هذه الأنظمة.

(*) رئيس المكتب التنفيذي التابع للمجلس الوطني الانتقالي الليبي السابق.

ولعلّي لا أبالغ في القول إن هذه القراءات في مجملها خاطئة في فهمها لما حدث ويحدث وتداعياته القادمة، سواء من منظور التاريخ أو من منظور الظروف الموضوعية لشكل ومضمون النظام العربي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

وفي السطور التالية نحاول التأسيس لقراءة للانتفاضات التي حدثت والتداعيات المُحتملة لمسارها.

كان أمام الدولة العربية الناشئة بعد موجات الاستقلال التي تلت الحرب العالمية الثانية تحدِّيان رئيسيان، وهما قضية الانصهار الوطني (National Integration) كشرط لازم لتأسيس المواطنة، وقضية التنمية بمفهومها الشامل سياسياً واقتصادياً وثقافياً ومؤسسياً.

ولعلي لا أجافي الحقيقة إذا قلت إن أغلب البلدان العربية فشلت بامتياز في المجالين، فخلْق الانصهار الوطني وتأسيس المواطنة لا يتحققان من دون المشاركة السياسية وبلا إقصاء، والتوزيع العادل للثروة كناتج لعملية تنموية يشارك في إحداثها أبناء الوطن أنفسهم. والأمران يتحققان فقط عندما يُنظَر إليهما كحقوق طبيعية مكتسبة للمواطن، لا عندما ينظر إليهما كهبة أو منحة أو مكرمة، يمنحها الحاكم متى شاء وكيفما شاء ويحجبها متى شاء وكيفما شاء. بل إن أنظمة عربية كثيرة، وخصوصاً ذات التركيبة الاجتماعية القبلية أو متعددة الإثنيات والطوائف، اكتشفت في هذه التركيبة الاجتماعية أداة أمنية فاعلة لتحقيق أمن النظام، وذلك باستخدام قبائل ضد أخرى، أو طوائف ضد أخرى، أو إثنيات ضد أخرى؛ وهو ما أخر وبشكل قصدي عملية الانصهار الوطني لخلق الهوية المشتركة. ثم كان الحرمان التنموي وانتشار البطالة وازدياد نسبة الفقر في مجتماعات عربية أغلب سكانها من الفئة الشابة عاملاً آخر كرَّس فشل هذه الأنظمة. وجاءت بعد ذلك قضية التوريث لتزيد حدَّة الهوة بين المجتمع والدولة. وبالتالي ليس غريباً بعد سقوط هذة الأنظمة وانهيار مؤسسات الدولة أن تبرز وتتقاتل الأوطان الأصغر كالقبيلة أو الطائفة أو العرق.

ومنذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي وطوال تسعينياته، شهد العالم موجته الحضارية الرابعة، ونسفت ثورة التكنولوجيا أركان مجتمع عصر الصناعة، وتولد مجتمع المعرفة عن ثورة معلوماتية شاملة، فانهارت قيمٌ وثقافات وأنماط سلوك ومناهج فكر، وأصبحت ظاهرة الترابط العولمي (Global Connectivity) تطيح حدوداً وأيديولوجيات ومفاهيم مألوفة، وبدا واضحاً منذ نهايات القرن الماضي عجز الأنظمة والهياكل التي توافَق عليها وأَسسها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية عن إدارة التغير السريع الذي يشكل جوهر العولمة، أو حتى قدرة هذه الأنظمة والهياكل على التأقلم معه. وتغيرت مفاهيم كثيرة للسيادة وللحدود وللشرعية وللاستقلال الوطني وللهوية ذاتها، وأصبح البقاء للأسرع وليس للأقوى، ورأينا دولاً تفتقر إلى أبسط متطلبات التنمية كما حددها عصر الصناعة تجتاز اختبار العبور الحضاري مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها.

وظهر الاقتصاد فائق الرمزية بديلاً للاقتصاد التقليدي، وجاءت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ انعكاساً وشاهداً على عجز منظمات وهياكل ما بعد الحرب العالمية الثانية عن التأقلم مع العصر الجديد.

وعلى المستوى العربي كان عجز النظام العربي اتجاه ما يحدث عجزاً مركباً، فلم تدرك أنظمة عربية كثيرة كنه ما حدث وتداعياته الخطيرة والمدمرة على أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبالتالي لم تدرك الحاجة إلى التموضع داخل هذا النظام الكوني الجديد، في الوقت الذي كانت مجتمعات هذه الأنظمة، وبالذات الفئات الشابة، تتموضع بشكل متسارع داخل هذا العالم المعولم.

فزاد حجم توقعات الشرائح المختلفة لهذه المجتمعات من أنظمتها، وأصبحت المهارات والمعارف والقيم والاتجاهات الشبابية أكثر مواكبة للعصر الجديد، ولم تعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية العربية بالتأثير الذي كانت عليه في السابق، فانكسر حاجز الخوف وظهرت قيم المبادرة والمخاطرة والقدرة على الرفض، وبدأت الأنظمة تفقد السيطرة لأن أدوات سيطرتها المعهودة لم تعد ملائمة للواقع الجديد. فالمنظومات الأمنية التقليدية بفلسفتها وأدواتها القديمة لم تكن مؤهلة للتعامل مع الشكل الجديد للمعارضة السياسية غير المحدودة زماناً أو مكاناً؛ فلا عنوان لها لتدهمه قوى الأمن ولا زمان محدداً لاجتماعاتها. كما أن هذه المنظومات التقليدية لم تكن معدة للتعامل مع انتفاضات بحجم الوطن ولا تعرف للخوف سبيلاً.

تأسيساً على ما سبق، زادت الهوة اتساعاً بين المجتمع والدولة، ولم تعد الأنظمة التقليدية سياسياً واقتصادياً وثقافياً وأمنياً ملائمة لمتطلبات العالم المعولم أو ملبية لحاجات مجتمعاته، وظهر التناقض صارخاً بين ما هو كائن وما يجب أن يكون. تغيرت المجتمعات ولم تتغير الأنظمة، وسقط ذلك من حسابات حكامها فكان الثمن باهظاً.

لقد كان من الممكن تفادي وقوع هذه الانتفاضات من خلال تنمية حقيقية تفرز نمواً مستداماً وتوزيعاً عادلاً للثروة ومشاركة واسعة لا تقصي أحداً، وكلا الأمرين كان يمكن أن يحققا أمن النظام واستدامة شرعيته.

نقطة البدء هي تموضع الاقتصاد الوطني في هيكل ومضمون الاقتصاد العولمي واكتشاف الميزة التنافسية للاقتصاد، وهو ما يؤسس لهويته، يلي ذلك تفكيك وإعادة تركيب أنظمة التعليم والثقافة والإعلام، وتأسيس الفهم الديني الذي يطلق قدرات الإنسان الكامنة وتجعل منه خالقاً على الأرض، وتأسيس قواعد البحث العلمي والتطوير والتدريب ثم النظام السياسي الذي يستوعب ويحقق المشاركة من دون إقصاء، كل تلك الأنظمة الفرعية تصبح مغذية لسد حاجات النمو الاقتصادي المستدام المولِّد للوظائف والثروة فتتقلص مستويات البطالة وترتفع مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي وتزداد شرعية النظام رسوخاً في أعين أفراد المجتمع فيبدأون الانتقال التدريجي من خانة الرعية إلى خانة المواطنة.

يرى الكثيرون أن تحول الانتفاضات العربية إلى عنف دموي وحروب أهلية أسَّس لنهايتها، وأرى أن التشوهات الهيكلية في بنية النظام العربي أعمق كثيراً وأشد أثراً، وستستأنف فعلها المدمر بعد خمود موجات العنف الآنية التي تمثل توقفاً موقتاً لهذه الانتفاضات، إلاّ إذا أدركت النظم العربية أن التغيير قد يكون سر استمرار بقائها واستدامة شرعيتها... وتلك قضية رؤية ثاقبة وإرادة سياسية قوية تقود التغيير بدلاً من أن تتغير.

إن الدرس الحقيقي لهذه الانتفاضات يؤكد بوضوح أن أمن أي نظام يتمثل بتنمية حقيقية تتقاطع مع الاقتصاد المعولم يصنعها أبناء الوطن من خلال باب أوسع للمشاركة يستوعب الجميع من دون إقصاء، وتلك هي الشرعية الراسخة لأي نظام.

تأسيساً على هذا الإطار المرجعي للفهم، يمكن القول إن ورقة مصطفى التير تثير الكثير من التساؤلات المشروعة حول أسباب وكيفية تلاشي الأمل الذي كان يحدو الجميع عند قيام الانتفاضة الليبية في السابع عشر من شباط/فبراير بتحقق حلم الدولة المدنية، الديمقراطية، دولة القانون والمؤسسات. وهي أسئلة أصبحت مطروحة ليس في ليبيا فحسب، بل في الكثير من المنابر السياسية والأكاديمية عربياً وعالمياً.

ولعل حداثة الانتفاضة الليبية وعمرها القصير، وندرة ما كُتب عنها، جعل أغلب الكتابات حول هذه الانتفاضة يغلب عليها الطابع السردي الوصفي لبعض الأحداث التي تخللت هذه الانتفاضة أكثر منها تحليلاً موضوعياً يستند إلى معلومات وبيانات دقيقة من مصادر رئيسية للبحث العلمي.

ولعل طبيعة الانتفاضة نفسها بوصفها حدثاً شعبياً تم بصورة عفوية تلقائية، شارك فيه الألوف من أبناء وبنات الشعب الليبي في مختلف أرجاء ليبيا جعل من مهمة الركون إلى روايات شخوص بعينها شاركت في صنع الحدث أو إدارته مهمة محفوفة بالمخاطر من الناحية البحثية، لأن الانتفاضة لم تكن عملاً مخططاً يحمل أهدافاً محددة (عدا إسقاط النظام)، ولم تمتلك قيادةً موحدة بيدها ناصية القرار كله، وقد كان ذلك واضحاً كما أشار الكاتب نفسه في تضارب المواقف وغياب التنسيق بين أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وبين هذا الأخير والمكتب التنفيذي.

وعليه، فكل من شارك في هذه الانتفاضة يملك جانباً من حقيقة ما حدث، ما يجعل الإلمام بالصورة من كل جوانبها ضرباً من المستحيل.

وبالتالي، لا أستطيع كشاهد عيان على جانب مهم من جوانب الصورة الكلية للانتفاضة وليس كل جوانبها أن أُحمِّل الباحث أو الورقة أكثر مما تحتمل.

تناولت الورقة بحرفية عالية ظاهرة بدْوَنة المدن وبدْوَنة القرار السياسي، وكيف أثرت طفولة القذافي وحياته السابقة في استيلائه على السلطة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، وفي كل قراراته وتوجهاته، وهو جانب مهم من منظور علم الاجتماع السياسي يساعد على فهم تحول ليبيا إلى بلد متخلف على مستوى مؤسساته وبنيته التحتية رغم امتلاكه موارد طبيعية وبشرية تؤهله للعبور

التنموي بكل جدارة. ولعل هذا الحرمان التنموي كان سبباً أصيلاً من مسببات انتفاضة السابع عشر من فبراير.

لعل ظاهرة عسكرة الانتفاضة المبكرة وتساهل المجلس الوطني الانتقالي ورئيسه بالذات مع هذا الأمر؛ بل وتشجيعه له وكذلك تصدّيه وإجهاضه لقرار المكتب التنفيذي بحل الميليشيات والتشكيلات المسلحة خلال الأسبوعين الأولين من سقوط النظام، وكذلك الدور الخارجي المساند للمجلس ورئيسه في هذا الشأن؛ تعتبر من المناحي التي تشكل المنعطف الأخطر في انحراف هذه الانتفاضة عن مسارها المأمول، والتي قد تضيف بُعداً مهماً آخر للصورة التي حاولت الورقة رسمها عن ماجريات الانتفاضة.

كذلك من الجوانب الأخرى التي قد أقترح على الباحث تناولها كأحد مسببات الانهيار السريع للدولة في ليبيا هي محاربة القذافي لمؤسسات الدولة وتدميرها طوال سنيّ حكمه.

ولعلّي لا أجافي الحقيقة بالقول إن الدولة كانت غائبة حتى على مستوى المفهوم في ثقافة الناس ووعيها؛ فمفاهيم المؤسسة والقانون والانضباط الإداري والمساءلة وكل متطلبات الحوكمة كما تجب كانت غائبة حتى قبل السابع عشر من فبراير، بل إن غيابها هو ما سهَّل الانهيار والاندثار السريع لما تبقى من الدولة كمفهوم ومؤسسة.

أقترح على الباحث أيضاً إيجاد علاقة تحليلية بين سرده لماجريات بعض أحداث الانتفاضة وما يقترحه في نهاية ورقته كمخرج للانسداد الأزموي الذي تعيشه ليبيا اليوم، وهو ما قد يُظهر هذه المقترحات كحلول لمشكلات تم تناولها في متن الورقة.

أحيّي مصطفى التير على هذا الجهد، آملاً أن يستكمل هذا العمل بتسليط الضوء على جوانب أخرى من هذه الانتفاضة، وهي جوانب ـ لا شك ـ كثيرة بكل المقاييس.

المناقشات

١ ـ الشيخ جواد الخالصي

لست بقادر على ترك الحديث عن الوضع الليبي وما سمعته من بحوث حوله لتشابه الحال والمقدمات، مع الوضع العراقي. وهنا تساؤل خطير يجب أن نطرحه لنفهم ما جرى بشكل حقيقي: من الذي طلب تدخل الناتو في ليبيا؟ إذا لم يكن الشعب الليبي هو الذي طلب فمن الذي طلب ذلك؟ إذا كانت دول الخليج هي التي طلبت التدخل فلماذا فعلت ذلك؟ ومن الذي أوحى إليها به: هل هي أمريكا؟ فإذا كانت فمن هي أمريكا؟ أصديقة العرب والمسلمين، أم هي العدو الداعم لكل المشاريع المدمرة والممزقة؟ وما هي مراكز الدراسات التي أوصت بتبني الإسلام المعتدل؟ فما هو هذا الإسلام؟ إنه المصطلح الأول (الإسلام الأمريكي) وما يشبهه اليوم من مصطلح يشيع في المناطق الشيعية وفي إيران بالذات رديف للأول إلى جانب الإسلام الأمريكي. هل هو الإسلام المعتدل الذي يريد الأمريكان استخدامه، وهو تشويه صورة الإسلام كدين سماوي منقذ للبشرية ومحقق العدالة لهم، ومحاولة خداع جماهير الأمة الموالية لدينها وعقيدتها، لكي تمرر المشاريع الكبرى لأعدائها؟

مرة أخرى، أن تكون هذه المعارضات مصنعة أو موجهة من قبل الجهات الخارجية التي لا يهمها أمر الشعوب، وإنما مهمها المصالح الخاصة بها وبشركاتها وبنوكها وكارتلاتها الاقتصادية الطاغية.

أمر آخر، وهو الأهم والأخطر، أن أي تدخلات لكي تحدث التغييرات قسراً في المجتمعات المأزومة والحلول المقبلة والمعلبة لن تؤدي إلى حلول حقيقية، وإنما ستنتهي إلى هذه الكوارث التي تعيشها ليبيا اليوم، بل وعموم المنطقة العربية. الحل الوحيد هو أن تستمر حركة الشعوب وبإرادتها الداخلية، لكي تتمكن من إيجاد الحلول لأزماتها، ولكي تتخلص من الاستبداد والتبعية. ولا أجد طريقاً أسرع ولا أنضج لشعوبنا من أن تعود إلى رسالتها وشريعتها المقدسة ليعينها تعالى حتى بالمعجزات التي قال البعض في الجلسة إننا لسنا في عصر المعجزات والحقيقة، نحن في

عصر المعجزات الأكبر، ولكن المعجزة لن تأتي إلا بعد حركة الأمة ورجالها المخلصين ولو كانوا قلة من الواعين.

الأنبياء ذهبوا بالرسالة أولاً، ثم جاءتهم المعجزات بعد أن كذِّبوا، ونحن بحاجة إلى تحرك واعٍ ومستقل ومخلص لإنقاذ شعوبنا وبعدها سنرى هل ستأتي المعجزات أم لا.

فلسطين شاهد على ذلك، فأي شعب يمكنه أن يقاوم آلة الحرب طوال هذه السنين... أليست هي المعجزة؟

٢ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

الملاحظة **الأولى** على هذا البحث ترد على ما ذكر عبر صفحاته حول التدخل الخارجي في ليبيا. يتحدث الباحث عن «حرب أهلية دامت زهاء الثمانية أشهر، تدخلت فيها دول عربية وغير عربية بما في ذلك حلف الناتو».

ثم يذكر في معرض تبيان سياق التدخل: «... موجة عارمة من الغضب على المستويين الإقليمي والعالمي، قادت في النهاية إلى تدخل القوات الدولية تحت مظلة حماية المدنيين... اقتصر دور التدخل العسكري الدولي على توجيه الضربات الجوية، وتولت الميليشيات المسلحة المحلية مهمة الحرب على الأرض». ويتحدث الباحث أيضاً بعد هذا عن «.. اهتمام بعض الباحثين متابعة مظاهر التنافس بين البلدان لضمان التبعية السياسية للنظام السياسي الليبي الجديد.. ويذكر هؤلاء دولاً... إلخ... إلخ».

إن هذا الحديث من الباحث يثير نقطة بالغة الأهمية تتجاوز ما ذكره في بحثه. فالحق أن الحال الليبية تمثل وضعية بالغة الأهمية في سياق الأحداث التي تلت الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١. في هذه الحال، سجلت النخبة السياسية والثقافية الليبية سبْقاً ـ إن صح أن يسمى ذلك سبْقاً ـ في طلب التدخل العسكري الأجنبي من الدول الكبرى ممثلة بحلف الأطلسي بخاصة، من أجل المساعدة على مواجهة الطرف الآخر في معادلة القوة والسلطة الليبية.

إن خطورة هذه السابقة أنها ـ إذْ اتبعت خطى شريحة من النخبة العراقية، ركبت ظهور الدبابات الأمريكية حين دخولها العاصمة بغداد عام ٢٠٠٣ ـ لحقتها حالات مماثلة أبرزها سورية، حيث بدأت تترسخ قاعدة، نرجو لها ألا تكون كذلك، بجواز قيام النخب السياسية والثقافية في قطر عربي ما باستدعاء أطراف دولية ذات مصلحة في الإضرار بقضايا وطنية ـ قومية أساسية، من الدول المسيّرة لحلف الأطلنطي على وجه الخصوص، للمساعدة على مواجهة أطراف داخلية أخرى. نعلم المبررات التي يمكن أن تساق إلى ذلك، ولكنها غير مقْنعة لنا بأي حال.

الملاحظة **الثانية** أن الحدث الليبي عام ٢٠١١ قد اتسم منذ لحظته الأولى بعلامات فارقة عن البلدان العربية الأخرى، أبرزها عسكرة الاحتجاج الشعبي مبكراً جداً، وانبعاث شرارة الاحتراب الأهلي على نطاق واسع، بدءاً من بنغازي حيث تم اقتحام مخازن السلاح للنظام واستخدامها في

القتال. نعلم أيضاً الخلفية الأساسية لما جرى، عبر عدد من الظروف الموضوعية خلال عشرات السنين. ولكنا نلقي الضوء على سمة متميزة للحدث الليبي الاحتجاجي منذ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، ربما خرجت بهذا الحدث على السياق العام للانتفاضات العربية لذلك العام المشهود، وشكلت سابقة خطيرة لما جرى في بلدان عربية أخرى، بعد ذلك تهدّدت بالاحتراب الأهلي العميق.

أما الملاحظة **الثالثة**، فتتعلق بالفجوة غير القابلة للالتئام، إلى حدّ بعيد، بين لحظة الحلم الثوري (ذي الطابع الرومانسي بمعنى معين) وبين الواقع المرير، بفعل افتقاد القيادة السياسية المنظمة للحراك الشعبي. إنها فجوة تمثل دافعاً لنقد الذات واجترار الألم والشعور بالمرارة ـ لدى الإخوة الليبيين ولكنها لم تزل حاضرة بكل عنفوانها وعفويتها لدى شرائح من النخبة المصرية مثلاً، وتدفعها إلى التململ الدائم، وتذهب بها كل مذهبن بعيداً من مقتضيات واقع الحال، في لحظات غير قليلة.

٣ ـ رضوان سليم

هناك ثلاث مسلمات، ليس في هذا البحث فقط، بل أيضاً في عدد من البحوث المقدمة:

١ ـ اختزال النظام السياسي في رئيس النظام وليس في مؤسساته وهيئاته.

٢ ـ إن التحوّل من حركة سلمية إلى حركة مسلحة هو بسبب عدم استجابة النظام للمطالب أو استعماله العنف.

٣ ـ إن طلب التدخل العسكري الأجنبي هو بهدف حماية المدنيين أو الثورة.

وهذه المسلمات لا تصمد أمام الأحداث التاريخية والوقائع السياسية، ومن ثم يجب إخضاعها للتمحيص.

٤ ـ أحمد حلواني

هل ما وصلت إليه ليبيا من تفكك وإشكالات مؤسفة، من نتائج حكم المرحلة السابقة، أم من التدخل الخارجي؟

٥ ـ محمد مصطفى القباج

يعلم زميلاي التير وجبريل أني عايشت الحالة الليبية منذ أواخر العهد الملكي إلى اليوم. لقد كُنّا في المغرب نمثل شباباً ملتزمين في الحركة القومية العربية الوحدوية، فبدا لنا مجيء القذافي دفعةً أخرى للحلم القومي نحو التحقق، لكنّا عاينّا طيلة استبداد القذافي سلسلة من التّراجعات التي أفقدت الرجُلَ رشده، وضخّمت أناه، وأدخلت بلده في متاهات ومآس، عايشنا بعضها ومنها سنوات الحصار، وكان أن حصل ما حصل.

إنّ الانتفاضة الشبابية الليبية وما أعقبها مباشرة جعلت بعض الذين يغارون على الشعب الليبي ويحبّونه يذهبون إلى مخاطبة المجموعة الحقوقية في ليبيا للقيام عاجلاً بمصالحة وطنية تضع حدّاً للميليشيات وتستجمع الأسلحة وتؤمن الأموال الليبية، ولكن محاولتنا لم تجد أي صدى.

أطرح سؤالين على الزميل التير: ألم يقع في ليبيا خطأ تاريخي قاتل ألا وهو إهمال هذه المصالحة قبل مسلسل التوافق كمرحلة انتقالية نحو تثبيت قواعد الديمقراطية ونشر الأمن القومي؟ أليس من الضروري تصحيح الخطأ التاريخي المذكور ليُتاح لمحاولة تحقيق التوافق في الصخيرات المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة أن تبلغ أهدافها، وإن كانت هناك جهات لا تريد أن يأتي الفرج من المغرب؟

إن الفرجَ لن يأتي من السماء، كما قال الزميل التير، ولكن من النخبة الحكيمة المتنوّرة التي عليها أن تفرز عملية سياسية وطنية تقوم بمَهمّة تصحيح المسار.

٦ ـ عبد الإله بلقزيز

بحث مصطفى التير بحثُ رجلٍ أكاديمي مرموق، ومعارِض وطني لا شُبهة في مواقفه. والمؤسف أن المعقّب على بحثه، المناضل عمر الحامدي، لم يحضر وقائع هذه الندوة والجلسة ممّا أفقدها طعماً كنّا سنتحسَّس مذاقَه. لكنّ مَن عقّب على البحث، أعني محمود جبريل، لاَذَ بموقفٍ تبريري لسياسات خاطئة دفَّعَتْ ليبيا الشعب والوطن والدولة ثمناً فادحاً؛ نشهد، اليوم، وقائعَه تمزيقاً لها، واحترابا بين ميليشياتها، وتدميراً لمقدّراتها. وعليَّ أن أقول هنا ـ رفعاً لأيّ التباس ـ إنني كنتُ في جملة من عارض نهج الرئيس الراحل معمّر القذافي في السياسات الداخلية، وإن لم أشكّك، يوماً، في وطنيته. لذلك لست هنا في معرض الدفاع عن عهده، بل في معرض الدفاع عن ليبيا وشعبها في ما تعرَّضا ويتعرضان له من تدميرٍ وتفسيخٍ على يد الحلف الأطلسي، وعملائه الداخليين وميليشياتهم. وعليَّ، ثانياً، أن أشدّد على بعض المسلَّمات الوطنية والأخلاقية في ما نحن فيه:

أ ـ مَن راهنَ على مطرقة حلف شمال الأطلسي مظلةً لِـ«حماية» الشعب الليبي، فاستقدمها، أو لم يعارضها في حينه، لا يملك ما يسوِّغُ الحقَّ له، اليوم، في التحسُّر على ما آلت إليه أوضاع بلده. أَما معاتبةُ «الدول الكبرى» على تركها ليبيا غارقةً في الفوضى، بعد إسقاط النظام واغتيال رئيسه، فليس أكثر من قرينة أخرى على مستوى الانحدار الذي بلغته المعارضة المتعاونة مع الأجنبي.

ب ـ من حَالَفَ الميليشيات، وشرعَنَ وجودَها وعمَلها، وسلَّم لها الأمنَ في البلاد والمؤسسات الرسميةَ، وأطلق جنونها وإرهابَها في جسم المجتمع الذي عاثت فيه فساداً، لا حقَّ له ـ اليوم ـ في التأفُّف من أعمالها الخرقاء، حتى لا نقول إن هذا التأفف لا ينتمي إلى مشاعر الحرص على ليبيا الشعب، وليبيا الوطن والدولة، وإنما هو ناجم عن خيبةٍ أصيب بها جرّاء إخراج هذه الميليشيات له من السلطة ومن المشهد السياسي!

ج ـ مَن قدَّم السُّخرةَ السياسية لِقَطَر، وكان في جملة رجالاتها السياسيين والإعلاميين، ولمَّع صورتها كحاضنةٍ لِـ «الثورة»، وتلقّى منها أنواع الدعم كافة، لا يملك المبرِّر الأخلاقي لمؤاخذتها على الانتصار لفريقٍ من حلفائها ضدّ آخر؛ فقَطَر ـ كأي دولة وكالحلف الأطلسي ـ ليست جمعية خيرية، بل جهةٌ لها حساباتها وأهدافها وجدول أعمالها السياسي تسخّر فيه كلّ مَن أبدى استعداداً لتقديم خدمةٍ مدفوعة.

على مَن يتحدثون بهذه الطريقة أن يحترموا عقول الناس، وأن يتذكروا أنّ للناس ذاكرةً تحفظ ما لَهُم وما عليهم ولا تنسى. لن يفوتني، في هذا المعرض، أن أعبّر عن شعورٍ متزايدٍ لديّ في هذه السنوات العجاف: أخفق قسمٌ من المعارضات العربية في إثبات وطنيته للشعب، فكان نسخة أخرى من المعارضة العراقية العميلة إبّان الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني. في المقابل، سجلت أنظمة عربية أخرى، رغم استبداديتها، نقطة تفوُّق على معارضاتها كَمَنَتْ في أنها ظلت، على الأقل، وطنية (أليس ذلك ما كان سبباً في إسقاط بعضٍ منها ومحاولة إسقاط بعضٍ آخر؟!).

أشكر التير على بحثه الذي لا أشاطره الكثير من مواقفه فيه، وأشكر الغائب/الحاضر المناضل الأستاذ عمر الحامدي على تعقيبه الرفيع.

٧ ـ عصام الجلبي

ـ ليبيا... إلى أين؟ سمعنا وصفاً لما جرى قبل وبعد شباط/فبراير ٢٠١١ وصورة مظلمة عما جرى بعدها من قبل الأخ جبريل.

ـ هل الانقسامات الموجودة تشير إلى أن الحال الذي تسير إليها ليبيا ليست هي الانقسام إلى عدد من الدويلات؟

ـ أمر غريب يتعلق بعمليات إنتاج وتسويق وتصدير البترول! كيف يمكن استمرار جهتين على بيع النفط واستلام ايراداته؟ كيف يتم إدارة ذلك.

ـ هل أن الأمم المتحدة هي طرف في الحل؟ أم أصبحت جزءاً من المشكلة؟

ـ ما هي حقيقة الاتهامات الموجهة إلى ممثل الأمم المتحدة؟ كونه موظفاً في دولة عربية أخرى...

وأخيراً سؤال إلى المعقب محمود جبريل:

ـ إن لم تخني الذاكرة، بعد فترة قصيرة من توليه مسؤولية إدارة الحكومة، قام بزيارة معلنة إلى العراق وذكر في تصريح أنه ذهب لكي وينقل تجربة العراق في الحكم بعد الغزو إلى ليبيا.

فهل ما يجري اليوم في ليبيا هو جزء من عملية نقل تلك التجربة التي أوصلت العراق إلى ما هو عليه من وضع مأساوي؟

٨ ـ واثق سالم الهاشمي

يبدو أن المعارضة العربية في دول الربيع العربي لم تكن صادقة مع شعوبها؛ ففي الوقت الذي كانت تنتقد فيه الأنظمة السياسية الشمولية في بلدانها لتفردها بالسلطة وإقصاء الآخرين وتكميم الأفواه وعدم التوزيع العادل للثروة، نتفاجأ عند تسلُّمها السلطة أنها تدمر البنى التحتية لبلدانها وتتقاتل على المناصب، وتنشر الفوضى. وهكذا نجد قتلاً ودماء وجماعات مسلحة خارجة على القانون... وارتباطاً بالأجنبي وتنفيذاً لأجنداته وضياع مفهوم المواطنة.

والنتيجة أن شعوب دول هذه المنطقة بدأت تقارن بين أنظمة شمولية منفردة كانت تحكمها فرضت النظام، وبين أنظمة «ديمقراطية» جديدة أضاعت الوطن وفقدت الأمن. هل كانت طروحات المعارضة مجرد شعارات؟ أنا لا أدافع عن الأنظمة الشمولية التي تفردت بالسلطة، ولكني مصدوم بالتغيير... تغيير كنا نحلم فيه بغد أفضل... الغريب أن أغلب المعارضين الذين تسلموا السلطة بعد الربيع العربي، كانوا يعيشون في المنافي في دول ديمقراطية غربية. ولكنهم لم ينقلوا تجارب الدول التي عاشوا فيها، بل فعلوا العكس.

٩ ـ سعد ناجي جواد

لقد سبقني الشيخ الخالصي وعصام الجلبي وعبد الإله بلقزيز في الحديث عن بعض الأمور، كنت أود أن أرى الورقة التي تتحدث عن العراق تناقش قبل الأوراق الاخرى، ليس لأنني أنا من كتبها، وإنما لأن ما جرى في العراق ورغم مأساويته، ورغم كفره بكل القيم الوطنية، ناهيك بفشله وتمزيقه العراق، قد استُخدِم ويستخدم في مناطق أخرى. ولا نزال حتى الآن، نسمع ونرى من يطلقون على أنفسهم «نخباً» يتوسلون الأجنبي، وبخاصة الولايات المتحدة طالبين منها التدخل قصد التخلص من الاستبداد، وما تقوم به المعارضة في مناطق عربية مختلفة، خير دليل على ذلك.

إنّ التذرع بأن البلدان العربية والجامعة العربية لم تفعلا شيئاً بشأن ليبيا، أمر غير صحيح؛ فقد جاء تدخل الناتو بناء على طلب دول خليجية وتبنت ذلك جامعة الدول العربية ورفعته إلى مجلس الأمن كي يكون الذريعة لمهاجمة ليبيا. في العراق، وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، قصفت بغداد بصواريخ أعطتها ليبيا إلى إيران وأسلحة سلمتها سورية إلى إيران. ولكننا كعراقيين، لم نحمل ضغينة على ليبيا ولم ندْعُ أو ندعم الأجنبي في قصفه ليبيا أو تمزيقها. ولا نزال نذكر أن ليبيا، أثناء حصار العراق الجائر الظالم اللاإنساني، الذي مارسته دول عربية كثيرة، كانت من الدول القليلة التي زوّدت العراقيين بما يحتاجونه من مستلزمات غذائية حيوية لحياتهم اليومية.

نعم، ملاحظة الجلبي صحيحة بخصوص جبريل. لقد كتب عن زيارته، أنه حضر للاستفادة من التجربة العراقية بعد الاحتلال. ولا أدري ما الذي يمكن أن يستفاد من تجربة الاحتلال التي قتلت اكثر من مليون عراقي ورمّلت ويتّمت الملايين من النساء والأطفال. هذا الاحتلال البغيض خرّب

العراق واتجه إلى تنفيذ التجربة نفسها في ليبيا وسورية واليمن، بصور متشابهة تقريباً. والآن يقول الأمريكان إنهم غير مستعدين للقتال في العراق (أو في مناطق أخرى) نيابة عن العراقيين، في الوقت الذي لم يطلب منهم العراقيون أن يَقْدِموا ليحتلوا ويخربوا بلدهم عام ٢٠٠٣ وينطبق الشيء نفسه على ليبيا. بكلام آخر، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها مستعدون لتدمير البلدان العربية ولكنهم ليسوا على استعداد لإعادة الأمن والاستقرار.

أخيراً، أؤكد أن أسوأ ما في التجربة هو قيام من يدعون الثقافة والعلم باللجوء إلى أمريكا والغرب، لكي يخربوا بلدهم. ومن المؤسف، أن أمثالهم في بعض البلدان العربية لا يزالون يفعلون الشيء نفسه، لكي يستقدموا الأجنبي ويكرروا تجربة العراق.

١٠ ـ محمد جميل منصور

١ ـ إن مشكلة كثير من دول هذه الأمة، هي هذه الثنائية المقيتة؛ إما الاستبداد وإما الفوضى، كأنّ الاستقرار لا يضمنه إلا الاستبداد، والحرية لا بد أن تلازمها الفوضى.. وهذا الانسداد يشرع الباب أمام التدخل الأجنبي تحكماً في القرار أو غزواً بالسلاح.

أمّا الثلاثي، الطغاة/الغلاة/الغزاة، فيبدو أن الخدمة متبادلة بين هذه الأطراف حتى وإن لم تجلس وتتفق وكل منها يفرح بالآخر، لأنه يسوّغ له ما يريده، ويوفر له المبررات.

من بين المثقفين من يفاضل فيختل توازنه: لا خير في الاستبداد، والإرهاب خطر بنيوي. والشر كله في التبعية، لا يقبل استجداء الأجنبي ولكن لا يقبل التباكي على المستبدين.

٢ ـ هذه الصورة التي يصر عليها بعضهم بالقول، إن الجهات الدولية تمكن الإسلام السياسي وتناصر الإخوان المسلمين، وكانت تخطط لهيمنتهم على المنطقة... أحضر لقاءات أخرى، أسمع فيها كلاماً مختلفاً، فهذه الجهات هي التي دبرت أو دعمت الانقلاب العسكري في مصر، وعلى ذلك من المؤشرات الكثير. هذه الجهات هي التي شجعت، لأسباب أمنية وفكرية، تحالفات وائتلافات لإسقاط الإسلاميين من السلطة..

يبدو لي أن الجميع يحب، أو في الحد الأدنى لا يكره، أن يقيم علاقات مع هذه الجهات الدولية والولايات المتحدة في التقرب منهما... ويبدو لي أن الجميع يدرك ما للاتهام من التبعية للخارج من أثر دعائي فيتهم خصمه وينسل...

٣ ـ المشكلة أننا أردنا ـ جميعاً ـ حصاداً قبل أوانه، وبدلاً من تأسيس الدولة على نحو سليم وتوافقي وديمقراطي ظن بعضنا أنه حكم، وظن بعضنا الآخر، أن عليه أن يسقط الحكم.

أشك في أنه في المجتمعات البدوية والقبلية التي حكمتها الأحادية الخاصة للقذافي عقوداً، يصوت الناس على أساس البرامج والمشاريع؟

١١ ـ مصطفى عثمان إسماعيل

إنّ ليبيا مجتمع قبلي، ونظام العقيد القذافي أعطى المجتمع القبلي دوراً في الحياة السياسية كبديل من التعددية السياسية المستندة على الأحزاب السياسية، حيث كان النظام يرفض الحزبية ويرفع شعار «التمثيل تدجيل». جاءت الثورة في ليبيا في هذا الوضع، ومهما بحثنا عن المبررات، فإن أسوأ ما فيها هو تدخل الناتو كمنقذ للثورة من فك القذافي. وكانت الطامة التي سبقت ذلك تبرير الجامعة العربية وإعطائها صك المرور للتدخل الأجنبي في ليبيا.

لقد كانت عملية الإقصاء غير المسبوق الذي حدث في صفوف الثوار، قاصمة الظهر؛ حيث تم إبعاد من ضحّوا بأرواحهم وقادوا الثورة بحجة تعاملهم مع القذافي. بقي نظام القذافي في السلطة أربعين عاماً، وكل الشعب الليبي تقريباً أو أغلبه، تعامل معه. هل يعقل أن شخصاً مثل مصطفى عبد الجيل، الذي كان وزيراً للعدل في نظام العقيد القذافي، وانشق عنه وقاد الثورة إلى أن انتصرت، يتم إبعاده بحجة تعامله في وقت ما مع القذافي؟ وهذا ينطبق على المئات منهم، كمحمود جبريل أول رئيس وزراء بعد الثورة ومحمد المقيرفي رئيس أول برلمان ليبي بعد الثورة. يبدأ الحل في ليبيا بحوار وطني شامل، تتصدّره جهات ليبية مقبولة إقليمياً كالجامعة العربية أو الاتحاد الأفريقي.

١٢ ـ مفيد الزيدي

قضية ليبيا، وما حصل ولا يزال يحصل فيها، هو جزء من المشروع الغربي لإعادة رسم المنطقة على ضوء سايكس ـ بيكو جديد.

إنّ تقسيم ليبيا كدولة كبرى جغرافياً، والغنية بالنفط والغاز الطبيعي، ولها موقع استراتيجي كبوابة نحو إفريقيا، والمطلة على جنوب أوروبا وعلى البحر المتوسط، وما حل بها، يترافق مع بقية المشهد العربي من العراق وسورية واليمن والآن مصر. ولا نعلم من سيكون اللاحق في هذا المخطط الكوني.

والخشية اليوم أن تتحوّل ليبيا أرضاً حاضنة ومستقبلة للإرهاب المتنقل من بيئات عربية أخرى، إذا قرر الغرب إجراء تسويات باسم مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، وبات ينظر إلى ليبيا كمركز تصدير الإرهاب إلى شمال أفريقيا وتحقيق مشروع إضعاف البلدان العربية، الواحدة تلو الأخرى، والهيمنة على مواردها وثرواتها.

وأتفق مع التير بأنه لن يكون هناك اتجاه لإعادة كيان سياسي اسمه ليبيا على الأقل، إن كنا متفائلين على المدى المنظور، حتى حال الحراك الشعبي الذي جاء به الربيع العربي، كما المصطلح الغربي، الذي تطلع فيه ملايين الليبيين نحو التغيير الإيجابي لغد مشرق للأطفال والشباب، والنساء والرجال، والعامة والنخب الاجتماعية والمثقفة، بأن ينعموا بثرواتهم وخيرات بلادهم ويحفظوا وحدتهم ويصونوا استقلالهم وسيادتهم، بات هذا الحراك سراباً تلاشى على إيقاع المصالح والمصارع بين مختلف القوى في الداخل والخارج.

الفصل التاسع

السودان: من الاستبداد إلى التقسيم

مصطفى عثمان إسماعيل(*)

أولاً: في دلالات العنوان

يستهويني تقليب النظر كثيراً في عناوين الأوراق التي يُقترح علي الكتابة فيها.

ولا ينبع ذلك من حقيقة أن العنوان هو مفتاح الأفكار، ومرتكز المنهج، وحسب، لكن لأن العناوين عموماً تأتي وبرفقتها حمولةٌ هائلةٌ من المفاهيم والافتراضات التي تشكل بيئةً نفسية ـ في جانب من جوانبها ـ تكشف عمّا يختلج في صدر واضع العنوان، فرداً كان أو مؤسسة، كما تسرِّب إلى الخاطر الأجواء المحتملة للمنتدى المقصود بالمخاطبة.

ومن العناوين ما يأتي على هيئة تساؤل، ليريح المجيب من مغبّة التصنيف، فهو مجرد سؤال يحتمل الخطأ أو الصواب وفقاً للفرضيات التي يستند إليها من يتصدَّى بالإجابة عن ذلك الاستفسار.. غير أن من العناوين ما يأتي بصيغة «المسلَّمات»، التي تقتضي ركونَ الكاتب نهائياً لمحدِّداتها، وربما بدا هذا العنوان من هذا القبيل الأخير.

وقد بدا لي ـ تأسيساً على ذلك ـ أن أعدِّل في العنوان قليلاً وأحوِّر بما يتفق وقناعاتي الخاصَّة... مثلاً مستقبل السودان بعد التقسيم أو السودان بعد التقسيم جدل الهوية والديمقراطية أو السودان بين التقسيم والتغيير. غير أني رأيت في الالتزام به ضرباً من التحدَّي المجيد، وإبحاراً في معطياتٍ كثيرة ربما تشير إلى أنه عنوان يحتاج إلى كثير من الصبر على حتميَّة مراده.

فالسودان بلدٌ ككل البلدان، يجوز عليه ما يجوز عليها في سياق تطورها علُوّاً وانخفاضاً... والاستبداد مفهومٌ راسخ المدلولات في صفحات علم الاجتماع السياسي وأسانيد التاريخ...

(*) أستاذ العلاقات الدولية ـ السودان.

والتقسيم تطورٌ مشهودٌ يصيب بنية الدول والمجتمعات، كما يصيبها التوحُّد بدرجاته المتفاوتة... كل ذلك صحيحٌ مسلَّمٌ به. لكن المعضلة تبرز حين نضم شتات هذه المفردات كلًا إلى الآخر، ثم نضيف إليها أداتي الظرف والعطف: «بين» و«و»، لتزيد المسافة الفاصلة بينهما من حتمية المسلَّمة وضراوة محدِّداتها... (السودان: بين الاستبداد والتقسيم).

أقول هي معضلة لأن واضع العنوان يسانده بعض الحق وهو ينظر إلى المشهد في نهاياته: بلد يؤول به المآل إلى أن ينشطر إلى جزأين؛ بلد لا يتنسَّم التعددية الليبرالية إلا قليلاً حتى تفاجئه آلة العسكر بإحكام قبضتها... نعم، هو مشهدٌ صحيح بهذا القدر من النظر والإدراك. ولكن المتفحص بعين بصيرة تقول إن وراء المشهد ما وراءه، لا يمكنه أن يركن إلى هذه الصيغة المتسِّمة بشيء من التبسيط، وأرجو ألّا يكون تبسيطاً مخلّاً.

فما هو السودان الذي نتناوله بالاستقراء هنا؟ متى بدأ؟ ومن هم صانعوه؟ وكيف مضت به السنوات؟ ولماذا انتهت به الحال إلى ما هو عليه اليوم؟ وهل هو تطورٌ نهائي لا مزيد منه؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة المفصلية جديرةٌ بأن تضعنا على المحك الصحيح ونحن نرتاد مجاهيل الإجابة عن السؤال الرئيسي الذي يفترعه العنوان.

ثم: الاستبداد: ما كنهه؟ وما هي تجلياته وأنماطه؟ وهل هو رهينٌ بالأنظمة الأحادية الرؤية؟ أم أن له وجوهاً أخرى تحمل جرثومتها أنظمة تلبس الزيّ الديمقراطي وتتحلَّى بمظاهره؟ والتقسيم: أهو تطورٌ لاحق أم أنه أساس؟ وهل هو استحقاق أم ضربٌ من التخلِّي وإيثار للتقوقع؟

ثانياً: السودان اصطناع التكوين

يمكن القول من دون تردد إن السودان بخريطته الشهيرة التي فصمها الانفصال، هو دولة حديثة التكوين بمعيار الوجود الدولي. فالعام ١٨٢١ الذي شهد دخول حملة محمد علي باشا والي مصر لدى الباب العالي، بقيادة ابنه إسماعيل باشا، هو العام الذي يؤَّرخ به لميلاد السودان الحديث. صحيحٌ أن التخطيط الذي انطلق منذ ذلك العام، والجهود الديوانية والعمرانية التي مضت تتمدد تحت إدارة واحدة، اقتضت كلها بعضاً من الزمن لتظهر ملامح الوليد الجديد، لكن لا مندوحة عن القول إن الحملة التي انطلقت لتدخل حدود السودان يومذاك هي ما يؤرخ به لميلاد الدولة الجديدة، استناداً إلى خطة الفتح ذاتها التي نبعت من دافعَين شهيرَين: جلب الذهب، وجلب الرجال (الرقيق)، وكلا الدافعين كانا يسطّران الحدود الجديدة بشكل تلقائي، فالذهب الذي تحول الحديث عن ثروته السهلة المنال من همس الأكواخ البائسة المنتشرة في شرق البلاد وغربها، إلى حلم وهاجس مؤرِّق للباشا محمد علي في القاهرة، كان قد رسم خطى الحملة العسكرية بين خطَّي الطول شرقاً وغرباً؛ شرقاً إلى حدود بني شنقول المتاخمة للحبشة، وغرباً إلى ملتقى حدود كردفان بدارفور التي لم تنضم إلى الخريطة الشهيرة للعام ١٩١٦، بعد إنهاء الإنكليز ملك السلطان علي دينار. أما خطوط العرض، فقد رسمها الدافع الآخر، دافع جلب الرقيق الذي امتدت به أطماع الباشا

ليضم منطقة بحر الغزال إلى سلطته بإذن من الباب العالي في إسطنبول، ليدخل الجنوب ـ وللمرة الأولى ـ مشكِّلاً الخريطة الجديدة بكل مآسيها ومعضلاتها، فهي خريطة مؤسسة على رؤيةٍ مصلحيةٍ لم تستصحب سوى أطماعها وأحلامها بالغنى والثروة: هنا بدأت تتضح حدود الأزمة المختلقة المشهورة في كتب دراسات علم الاجتماع السياسي: دولة تسبق أمَّة.

من الطبيعي أن تسبق الأمة الدولة ليضحي النسيج الاجتماعي عاملاً نهائياً في تشكيل الحدود الجغرافية للدولة، وإلا لما انفصل التشيك عن السلوفاك، حديثاً؛ وكذلك التيموريون عن الوطن الأم إندونسيا، ولما استطاعت ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية التوحد مرة أخرى.

سبقت الدولة الأمة في تشكيل السودان على أيدي الأتراك، إذاً، كما قدمنا، ولم يكن من المستغرب أن يرسّخ من هذا الوضع المستحدث، الوطنيون الجدد في السودان المتمردون على سلطان الباب العالي وسياساته التعسفية، فقد نهض الإمام محمد أحمد المهدي بجنوده في إحدى أكبر الثورات التاريخية التي عرفتها القارة الأفريقية، ولم يكن يقف أمام انتصارات المنقذ الجديد أيٌّ من الحدود، إذ بدا أنه قد قبِل التحدي بخوض غمار المواجهة في كل حدود الدولة الجديدة فأرسل قواته لتبلغ منطقة بحر الغزال المنضمَّة حديثاً إلى التشكيلة المعهودة. فإن الممالك السودانية السابقة وآخرها ـ إلى ما قبل العهد التركي ـ دولة السلطنة الزرقاء وملحقاتها، لم تكن قط قد بلغت حدود الجنوب. وعلى الوتيرة نفسها مضى الإنكليز في حكمهم الثنائي (مع مصر) ١٨٩٦، إذ لم ينظروا أبداً إلى حقائق مكونات الدولة الجديدة، وسارعوا إلى وضع إداراتهم في الجنوب بوصفه أصلاً أصيلاً في الخريطة المستحدثة، ثم مضوا لينهوا حكم سلطان الفاشر (علي دينار) ١٩١٦، لتنضم دارفور بصفة نهائية إلى خريطة دولة السودان كما عهدها العاهدون.

ولئن كانت منطقة دارفور تعجُّ بمفردات التوافق والتعايش التي تجعل منها جزءاً من البلاد، استناداً إلى مقومات اللغة والدين، فقد عزَّ أن يوجد في الجنوب ما يمكن الاستناد إليه في اعتبار مفرداته جزءاً لا يتجّزأ من الدولة السودانية، وقد كانت تلك أولى إشارات التباين العميق الذي أفضى إلى الانقسام: مرةً أخرى: تكوُّنٌ مصطنع غير طبيعي فماذا يكون مآله؟

ثالثاً: الاستبداد: قولة حق لكنها لم تكتمل

لا تغيب عن الأذهان حقيقة أن أكثر الأقطار توحُّداً واستقراراً هي تلك التي تنهض معطياتها الجغرافية على أساس من التراضي والتوافق المجتمعي. تلك حقيقة صادعة لا مجال لإنكارها أو التجادل في شأنها، إذ إن شواهدها ساطعة أمامنا، كما إن كل الدول التي تعاني تشظِّياً وثورات دامية هي تلكم الأقطار التي تشكَّلت تحت وقع الطغيان والمخاتلة المستبدَّة.

على هذا المرتكز من الرؤية غير المختلف حولها، يمكننا النظر إلى السودان بوصفه دولةً أصابها من الحكم الأحادي أكثر مما تمتعت به من الحكم التعددي: الأتراك بدولتهم التي استمرت زهاء ستِّين عاماً (١٨٢١ ـ ١٨٨٠)، والإنكليز الذين امتد حكمهم لستين سنة أيضاً (١٨٩٦ ـ ١٩٥٦)،

ثم حكم الفريق إبراهيم عبّود ذو السنوات الست (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، فحكم المشير جعفر نميري ذو الأعوام الستة عشر، ثم حكم الإنقاذ بقيادة المشير عمر البشير ذو السنوات الست والعشرين التي لا تزال متصلة. ولئن جاز لنا أن نضم العهود الاستعمارية مع العهود الوطنية العسكرية، بقصد لمِّ شتات المفاهيم في إطار أحادية الحكم، فإنه يبدو من العسير أن يجوز لنا القول إن الاستبداد كان هو السمة الأكثر بروزاً لدى تلك الأنظمة. صحيح أن الأنظمة العسكرية الوطنية التزمت التزاماً قاطعاً بتمرير مقولاتها وتنفيذ رؤاها المنهجية الأيديولوجية، ولكن تلك الأنظمة (عبود، نميري، البشير) استطاعت إلى حدٍّ واسع شحذ القيم الوطنية، والاستماتة في سبيل الحفاظ على وحدة الوطن في الحدود التي تضمن صون حقوقه، وذلك على عكس السياسات الاستعمارية التي عمدت إلى تعميق الخلاف بين أطراف النسيج غير المتماسك أصلاً؛ فقد تبنّت سلطة الحكم الثنائي في الخرطوم عدداً من السياسات قادت في نهاية المطاف إلى ما نشهده من مآزق التشظّي في السودان، ومنها:

١ ـ سنّ قانون المناطق المقفولة عام ١٩٢١

وهو القانون الذي قضى بالحد من التواصل الطبيعي بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب، إذ مُنع أيّ شمالي من دخول الجنوب وأيّ جنوبي من العبور إلى الشمال، إلا إذا كان حاملاً رخصة بذلك، ومنع الجنوبيين من اتخاذ أي شعائر أو مظاهر تمتُّ بصلة إلى الشمال، ملبساً وعقيدةً ولغةً، لتبقى المفارقة البيِّنة (دولتان متغايرتان في شكل دولة واحدة).

٢ ـ التخلص من الوجود العربي في الجنوب

وهو الوجود المتمثل بثلاث مجموعات: قوات الجيش المصري المعسكرة في الجنوب؛ الموظفون المصريون والسودانيون؛ والتجار الشماليون. وقد أكّد حاكم منجالا (أوين باشا) في كتاب له إلى الحاكم العام يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩١٨ أنه نجح في إبعاد من أسماهم كل المتعصبين من الجنود أو التجار وأعرب لسلطات الخرطوم عن رغبته في ألا يعودوا أبداً إلى الجنوب.

٣ ـ إعلان بريطانيا إغلاق مناطق جنوبية عام ١٩٢٢

فرضت ثورة ١٩١٩ في مصر تغيرات مهمة على السياسة البريطانية في السودان، وبخاصة في الجنوب الذي كان موضع اهتمام لجنة ملنر (Milner) التي جاءت للتحقيق في أسباب الثورة، وخصت جنوب السودان بثلاث مذكرات:

أ ـ الأولى بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٢٠ بعنوان «اللامركزية في السودان بهدف فصل الزنوج عن الأراضي العربية» بإقامة خط يفصل الزنوج عن الأراضي العربية يمتد من الشرق إلى الغرب ويسير مع أنهار بارو والسوباط والنيل الأبيض وبحر الجبل.

ب ـ المذكرة الثانية التي أعدتها حكومة السودان ورأت أنه في ما يخص الزنوج، فهي على استعداد لقبول اندماجهم في حكومات أملاك أفريقية أخرى، مثل أوغندا وشرق أفريقيا «وإقامة اتحاد لوسط أفريقيا تحت الإدارة البريطانية يضم بالطبع زنوج السودان».

ج ـ آخر هذه المذكرات وأكثرها صراحة كتبت يوم ١٤ آذار/مارس١٩٢٠، وجاء فيها بالنص «إن سياسة الحكومة هي الحفاظ بقدر الإمكان على جنوب السودان بعيداً عن التأثير الإسلامي، ففيه يتم توظيف المأمورين السود، وعندما تقتضي الضرورة إرسال كتبة من المصريين يختارون من الأقباط، وأصبح يوم الأحد هو يوم العطلة بدلاً من يوم الجمعة، وأخيراً تشجيع المشروعات التنصيرية».

يصبح مفهوماً في ضوء هذه المذكرات ما جاء في تقرير اللورد ملنر من أن «الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة، أما السودان فمنقسم بين عرب وسود، وفي كل منهما أجناس وقبائل يختلف بعضها من بعض كثيراً. أما عرب السودان، فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين».

بعد شهور من إصدار الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ شباط/فبراير ١٩٢٢ الذي اعترفت فيه باستقلال مصر، وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه على وجه التحديد صدر أمر «الجهات المغلقة» (Closed Districts) الذي تضمن جدولاً بجهات معيّنة تشمل مديرية بحر الغزال ومديرية منجالا والسوباط ومركز بيبور ومديرية أعالي النيل غرب وجنوب خط يمتد من شركيلة إلى ملاكال ومنها شرقاً إلى حدود المديرية، وتقرر أنه «لا يجوز لأي شخص من غير أهالي السودان أن يدخلها ويبقى فيها إلا إذا كان حاملاً رخصة بذلك، ويجوز للسكرتير الإداري أو مدير المديرية منع أي شخص من أهالي السودان من دخول تلك الجهات أو البقاء فيها».

«القبول باستمرار اللغة العربية في الجنوب سيؤدي إلى انتشار الإسلام، وهو ما يضيف للشمال المتعصب منطقة لا تقل عنه في المساحة».

رابعاً: توصيات ومذكرات فصل الجنوب

١ ـ السكرتير الإداري البريطاني ماكمايكل

في منتصف عام ١٩٢٩ أجرى المندوب السامي البريطاني في القاهرة اللورد لويد جولة في السودان وعاد بعدها ليكتب مذكرة سرية عما أسماه «مشكلة السياسة التعليمية في جنوب السودان»، بدأها بالقول إن هناك مشكلة لغة في المنطقة الواقعة بين خطي عرض ٤ و١٢ شمالاً (الجنوب)، وهي المنطقة التي يعيش فيها السودانيون الوثنيون.

أما طبيعة هذه المشكلة فهي «هل تبقى اللغة العربية لغة تفاهم عام؟» أجاب عن تساؤله من خلال عرض مذكرتين كتب أولاهما المستر ماكمايكل السكرتير الإداري (Civil Secretary)، ووضع الثانية المستر ماثيو سكرتير إدارة المعارف.

ذكرت **المذكرة الأولى** أن القبول باستمرار العربية في الجنوب سيؤدي إلى انتشار الإسلام مما يضيف للشمال المتعصب ـ على حد قوله ـ منطقة لا تقل عنه في المساحة. أما **المذكرة الثانية** فقد أشارت إلى أن اللغة العربية المنتشرة في الجنوب أقرب إلى الرطانة الغامضة، واقترحت تشجيع الموظفين لدراسة اللهجات المحلية، وحيث لا يمكن استخدام هذه اللهجات تحل الإنكليزية محل العربية. وفي ضوء هاتين المذكرتين وضع اللورد لويد توصياته على النحو التالي:

• تشجيع الموظفين في المديريات الجنوبية على تعلّم اللهجات المحلية، ونشر بعض المجموعات اللغوية.

• محاربة اللغة العربية وتشجيع استخدام اللغة الإنكليزية بدلاً منها.

• بذل الجهود لمواجهة الحاجات التعليمية المتزايدة في المديريات الجنوبية بتأسيس مدرسة أو مدرستين حكوميتين في مناطق بعينها، ويمكن تحديد هذه الحاجات بتدريب عدد مناسب من الصبيان للخدمة في الإدارات الحكومية. ويسمح في الوقت نفسه لمدارس الإرساليات القائمة بالاستمرار في عملها.

«إنكلترا كدولة مسيحية لا يمكنها أن تشارك في سياسة تشجيع انتشار الإسلام بين شعب يزيد على ثلاثة ملايين وثني».

٢ ـ وزير الخارجية البريطاني هندرسون

أقرت حكومة لندن هذه المذكرة مع اختلافات بسيطة في الوسيلة لا الهدف، الأمر الذي بينته مذكرة لوزير الخارجية المستر هندرسون الذي رأى الموافقة على مقترحات لويد لسببين:

الأول ديني، لأن إنكلترا «كدولة مسيحية لا يمكنها أن تشارك في سياسة تشجيع انتشار الإسلام بين شعب يزيد على ثلاثة ملايين وثني». **والثاني** سياسي، «فنظراً إلى انتشار خطورة التعصب الديني بين شعوب انتشر فيها الإسلام مؤخراً قد يترتب عليه نتائج مدمرة».

أما الاختلاف في الوسيلة، فقد رأى هندرسون أنه الاقتصار على الجمعيات التنصيرية مع زيادة المعونة الحكومية لها. ورأى أنه «في ظل الظروف الحالية أمام العمل التنصيري في السودان مستقبل غير محدود، ويستطيع المنصرون من خلال تقديم الخدمات الطبية كسب ثقة الأهالي ونشر شكل مبسط من القيم المسيحية والتخلص من الخزعبلات البدائية التي تسيطر على معتقداتهم».

في ضوء هذه الأفكار، وفي يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٩ وضع الحاكم العام للسودان السير في خطة ما لتنفيذها، ذات أربعة جوانب: تشغيل الموظفين من «غير المسلمين» في الإدارة بهيئاتها الكتابية والفنية والإصرار على تعليم الموظفين البريطانيين معتقدات وعادات ولغات القبائل التي يقومون بإدارة مناطقها والتحكم في هجرة التجار الشماليين وسياسة تعليمية محددة، وهو الجانب الذي لقي عناية كبيرة على اعتبارها حجر الزاوية في سياسة «لاتعريب» جنوب السودان.

هناك جانب آخر من جوانب هذه السياسة يتمثل بالتخلص من استخدام اللغة العربية المنتشرة في بعض أنحاء الجنوب، التي وصفها المسؤولون في حكومة السودان بأنها «عربية مهلهلة».

بدأ المسؤولون في حكومة السودان البحث عن البديل، وقد جمع بين استخدام اللهجات المحلية بعد تطويرها على نحو يجعلها لغات مقروءة جنباً إلى جنب مع اللغة الإنكليزية، وهو البديل الذي بدأ المسؤولون اتخاذ الخطوات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ من خلال وسيلتين:

أولاهما، عقد مؤتمر لغوي في مدينة «الرجاف» حضره موظفو حكومة السودان المسؤولون عن التعليم، وقد تم خلاله اختيار عدد من المجموعات اللغوية المحلية ووضع الكتب والمراجع بها.

والثانية، استخدام الإنكليزية محل العربية في المناطق التي لا يعرف موظفو الحكومة الحديث باللهجة المحلية، كما هو حاصل بين القوات الاستوائية وقوات البوليس، وحيث تكون اللهجة المحلية غير قابلة للاستخدام.

٣ ـ إجراءات فصل الجنوب

تمثلت هذه الإجراءات بالآتي:

ـ تشجيع البعثات التنصيرية.

ـ إعداد الموظفين غير الناطقين باللغة العربية.

ـ تشجيع التجار اليونانيين والسوريين المسيحيين على حساب تجار الشمال المسلمين.

ـ إقرار المصطلحات والأوامر باللغة الإنكليزية في الفرقة الاستوائية.

أ ـ خطة بريطانيا لمحاربة التعريب

في كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٠ وجه السكرتير الإداري لحكومة السودان تعليمات إلى مديري المديريات الجنوبية تضمنت الإجراءات التنفيذية للسياسة الجديدة، وقد شملت جانبين:

الجانب الأول، بناء سلسلة من الوحدات العنصرية أو القبلية ذات الهياكل والنظم القائمة على التمايز العنصري والديني. على أن يتم ذلك بإبعاد الموظفين المتحدثين بالعربية ولو كانوا جنوبيين، وجعل الإنكليزية لغة المكاتبات الرسمية بالنسبة للكتبة، وكذلك جعلها لغة الأوامر العسكرية ولغة التخاطب بين العمال والخدم ومعهم، بل تفضيل استخدام المترجمين بدلاً من الاستعانة بالعربية. وحصر هجرة التجار الشماليين وتشجيع التجار اليونانيين والسوريين المسيحيين.

الجانب الثاني، تضمن وسائل قياس التقدم في تنفيذ السياسة المذكورة بإعداد جدول سنوي يوضح في جانب منه عدد المسلمين بالنسبة إلى مجموع موظفي الحكومة في الجنوب، ثم عدد الموظفين البريطانيين الذين أجادوا تعلم اللغات المحلية، يلي ذلك تطور عدد التجار الشماليين في الجنوب، وبعدها عدد المدارس التنصيرية والأموال التي تنفقها الحكومة على التعليم.

بعد وضع خطة «لا لتعريب جنوب السودان» في أدق تفاصيلها بقي تنفيذها الذي تطلَّب أولاً مسح الوجود العربي الإسلامي في الجنوب. وتضمن الجانب الثاني من الإجراءات ما كان متصلاً بالتخلص من الوجود الثقافي العربي. وقد ظلت عملية الفصل نشطة خلال السنوات التالية.

في عام ١٩٢٩ حين بدأ التخطيط بجد لفصل الجنوب من الشمال كان هناك أربع إرساليات تنصيرية تعمل في المديريات الجنوبية تشرف على ثلاث مدارس وسطى و٣٠ مدرسة أولية فيها ١٩٠٧ تلاميذ. وفي عام ١٩٣١ أقامت الإرسالية الكاثوليكية مدرسة لتدريب المعلمين في توريت بمديرية منجالا، وزادت في العام التالي خمس مدارس للبنات، وثلاث مدارس حرفية، ومدرستين لتخريج معلمي المدارس الأولية، هذا فضلاً عما أسماه الإنكليز «مدارس الشجرة» (Tree Schools) التي أقيمت في القرى ويتولّى التدريس فيها معلم من أبناء القرية نفسها.

فضلاً عن ذلك، تم استخدام لهجات الجنوب بعدما تحوّلت إلى لغات مكتوبة، فوضعت أسس قواعد لغات الباري واللاتوكو والشلك والدنكا والنوير. وفي عام ١٩٣١ تم طبع كتابين بلغة الزاندي، ومثلهما بلغة الباري، وأربعة بلغة الدينكا، وواحد بكل من لغات النوير والكريش والمورو واللوتوكو، الأمر الذي استمر في تزايد خلال السنوات التالية.

ب ـ الحصاد المر (١٩٤٩ ـ ١٩٥٥)

اقتنعت بريطانيا بعد التخلف الذي ساد الجنوب بسبب سياستها هناك بأن العوامل الجغرافية والاقتصادية تحتم وحدة الشمال مع الجنوب كي يستطيع الجنوبيون الاعتماد على أنفسهم ويكونوا أنداداً متساوين اجتماعياً واقتصادياً مع شركائهم وزملائهم من الشماليين.

أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد إنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان، كتب مدير المديرية الاستوائية يوم ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٣ طالباً إعادة النظر في السياسة المتبعة في الجنوب، وكتب مدير المعارف في العام التالي ما مؤداه أن سياسة الحكومة في جنوب السودان قد أدت إلى تخلفه إذا ما قورن بالشمال.

في العام التالي، وفي مذكرة وجهها الحاكم العام في السودان إلى السفير البريطاني في القاهرة طالب بضرورة البحث في مصير الجنوب، إما بالاندماج في الشمال وإما بالاندماج في شرق أفريقيا وإمّا دمج بعضه في هذا الجانب ودمج بعضه الآخر في الجانب الآخر.

وفي عام ١٩٤٦ وبعد اتباع سياسة السودنة تألفت لجنة للنظر في إمكان تنفيذها في الجنوب وضعت تقريراً أدانت فيه بشدة سياسة الحكومة الجنوبية، وطالبت «بإلغاء تصاريح التجارة واتباع سياسة موحدة للتعليم في الشمال والجنوب، وتعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب، وتحسين وسائل الاتصال بين الجانبين، وتشجيع انتقال الموظفين بين الشمال والجنوب وتوحيد النظم بينهما»، الأمر الذي يتطلب البحث في الأسباب التي أدت إلى الانقلاب في السياسة البريطانية تجاه جنوب السودان، وهو ما شرحه التقرير بالتفصيل.

يكشف الإمام الصادق المهدي رئيس وزراء السودان الأسبق أن المستعمر البريطاني خطط منذ عام ١٩٢٢ لفصل جنوب السودان من شماله، وأنه خلق للجنوب هوية «مسيحية أنغلوسكسونية»، لكن عوامل جيوسياسية حالت دون تحقيق ذلك المخطط في تلك المرحلة. ويضيف في الجزء الثاني من شهادته لبرنامج «شاهد على العصر» في قناة الجزيرة الفضائية أن البريطانيين حين شعروا أن مشروعهم لم ينجح طرحوا على الجنوبيين في مؤتمر عقدوه في جوبا عام ١٩٤٧ مسألة الاندماج مع الشماليين مع وعود بالحفاظ على خصوصيتهم الجنوبية، من هنا تبلورت فكرة الفدرالية.

٤ ـ الأثر الاستعماري في تقسيم السودان

إضافة إلى ما ذُكر آنفاً من سياسة المناطق المقفولة ومبدأ فرِّق تسُد الذي مارسته الإمبراطورية البريطانية في مستعمراتها تحقيقاً لرغبة الدوائر الاستعمارية في تفتيت السودان امتداداً للسياسة التي تنتهجها القوى التي كانت مستعمرة للقارة الأفريقية، يقول جمال حمدان في كتابه **استراتيجية التحرر والاستعمار** إن ظاهرة التفتيت السياسي ظاهرة صاحبت التحرر، حيث لجأ الاستعمار عامداً قبل خروجه إلى تفتيت مناطقه السابقة ميكروسكوبياً، وفي أفريقيا بالذات تفتيتاً ذرّياً حتى يترك وراءه نسيجاً متهالكاً أقرب إلى الأمثولة والأعجوبة منه إلى الكيان الجيوبوليتيكي الصحي السليم، وهو ما نراه اليوم على الساحة السودانية.

وحديثاً، يوجد الصراع الأمريكي ـ الفرنسي لاقتسام مناطق نفوذ جديدة في القارة، ويأتي السودان على رأس المناطق المستهدفة كونه جسر التواصل بين العالم العربي وأفريقيا. ولا خلاف على أن القوى الغربية تعمل منذ زمن على فك ارتباط العرب بأفريقيا. زد على ذلك الأطماع الغربية في ثروات إقليم دارفور الذي يقال إنه يقوم على بحر من النفط وبداخله احتياطيات هائلة من اليورانيوم وغيره من المعادن النادرة.

ثم هناك الصراع الأمريكي ـ الصيني على ثروة السودان وقيام الولايات المتحدة باستمالة القيادات الجنوبية للحصول على امتيازات في مناطق الجنوب التي ثبت أنها تقوم على بحر من النفط، وفي الواقع نجحت في ذلك.

أضف إلى ذلك التحرك الإسرائيلي في عمق القارة الأفريقية والتركيز على تأجيج الفتنة بين الأعراق ومد الفصائل المتمردة بالمال والسلاح والخبراء لتحقيق أهدافها في الحصول على الخامات والمواد الأولية وفتح الأسواق فضلاً عن تخفيف الضغط الواقع عليها من قبل بعض النظم ومنها السودان... كما أن إسرائيل لا تخفي أطماعها في مياه النيل. وهي بذلك تساند الجنوبيين وتدعم رغبتهم في الانفصال لزيادة الضغط على مصر من ناحية، ولمواجهة حالة الفقر المائي الذي تعانيه من ناحية ثانية.

غير أنه لا ينكر منكر أن الإدارة الاستعمارية، رغم ما تبدَّى من استبداد يدها الباطشة في الحكم، فإنها ظلت الإدارة التي أرست دعائم النهضة الحديثة في البلاد، منذ أول تيار كهربائي أمدت به

القطر، وأول باخرة مخرت عبر النيل جنوباً، وأول قاطرة شيّدت من أجلها الجسور على النيل، وأول سيارة اطّرد خلفها جيلٌ من السيارات قرّبت البعيد من نازح الأصقاع ويسَّرت التواصل... إلخ.

وتلك حقيقة مهمة.. تتابعت وقائعها مع العهود الوطنية العسكرية، إذ بدا أن التنمية المشهودة في السودان هي أمرٌ منسوبٌ كلياً إلى هذه العهود، يشهد بذلك سجل الأرقام ووتائر الاقتصاد في وقت خلت سجلات العهود التعددية من أي إنجاز تنموي.. ولئن قال قائل إن هذه العهود لم تستمر بالقدر الذي يكفل لها تحقيق أيِّ إنجاز تنموي، فإن منطق النسبة والتناسب سيظل يحاكم هذه العهود من خلوِّ صفحاتها التنموية، بل حتى المشاركة السياسية التي هي مرتكزٌ أصيلٌ في التنمية السياسية، شهدت تشوُّهاً واضمحلالاً يجعلها تحسب ألف حساب لتكرار هذه التجربة المحزنة، ومن شواهد ذلك، التي تثبت أن الاستبداد ليس وقفاً على العهود العسكرية، ما يلي:

أ ـ ظلت التجربة التعددية في السودان، منذ منتصف القرن الماضي، رهناً لطوائف محَّددة تبدأ بها الدورة ثم تدخل متاهات اختلافاتها الطائفية لتفضي إلى اخفاق تام يفتح الباب على مصراعيه لتدخل العسكر (عبد الله خليل، الفريق عبود)[1]، الذين ينتفض الشعب عليهم ثم تعود الطوائف القديمة نفسها لتستغل انتفاضات الشعب في التقدم إلى الحكم وممارسة لأخطاء القديمة نفسها لتعود الدائرة الجهنمية إلى وتيرتها الأولى... وهكذا دواليك... فأي استبداد أكثر من هذا التنميط المخل؟

ب ـ نهجت الأحزاب التعددية في السودان منهجاً أستبدادياً داخلياً في بنيتها الذاتية، الأمر الذي قاد إلى تشرذم هذه الأحزاب وتشظيها وخروج النخب تباعاً منها لتأسيس أحزاب جديدة لم تقوَ على مصاولة الأحزاب الأم، ولكنها أقلقت خطاها وأضعفت من مواردها وسياساتها.

ج ـ اتَّبعت الممارسة السياسية التعددية نهجاً في الاستقطاب الحاد جعل المراحل التعددية أزمنة من الفوضى الطاحنة إعلامياً وثقافياً، مع الاعتماد على سياسات الترغيب والترهيب في استقطاب الأصوات المنتخبة.

د ـ منحت عهود التعددية فرصة لتنمية المشاعر القبلية العرقية، وبخاصة في منطقة دارفور، التي شهدت تفشّياً في القتال وتجارة السلاح، وبخاصة خلال مرحلة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩، وهي التوجهات التي قادت بأخطائها الفادحة إلى إشعال فتيل الحرب (٢٠٠٣) استناداً إلى الأسس القديمة الموروثة نفسها من الشرارة الأولى لذلك الاستقطاب القبلي العرقي. بالطبع، ليست العهود العسكرية بريئة في هذا، وبخاصة عهد الإنقاذ بعدما بدأ التحول إلى التعددية السياسية.

هـ ـ شواهد القبض التعسفي على بعض الرموز المناهضين لسياسات رئيس الوزراء، من جانب وزير داخليته المنتمي إلى حزبه، والزج بهم في السجون من دون محاكمة، ولمدىً يقارب الشهرين، من دون أن تكفل لهم حقوق الترافع القضائي الحر.

---

(١) السيد عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة في عام ١٩٥٧، وفي إطار التنافس مع غريمه الحزب الاتحادي الديمقراطي، عندما أحس بأن عملاً يجري لإسقاط حكومته أوعز إلى قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود للاستيلاء على السلطة، وقد فعل.

و ـ تجيير الثروة لمصلحة الأقرباء والأنسباء والموالين، وفتح فرص التجارة أمامهم والاستئثار بالوزارات ذات السَّمت الاقتصادي التجاري لمصلحتهم، وهو ما أفضى إلى ضمور صارخ ومشهود في دورة الاقتصاد الوطني. وهذا النوع من الفساد ليس حصراً على السودان ولا على العهود الديمقراطية وربما كشفه وفضحه أسهل وأفضل في العهود الديمقراطية.

ز ـ إخضاع السياسة الخارجية لرؤى حزبية ضيقة، جعلت سياسة البلاد الخارجية مسخاً مشوَّهاً يتخذ في الموقف نفسه طريقين متباينين وفقاً لتصورات شريكي الحكم.. أو شركائه.

كل هذه الشواهد وغيرها تشير من دون موارية إلى أن الاستبداد ـ وفق كل تعريفاته وتصنيفاته المنهجية ـ لم يكن قط وقفاً على العهود العسكرية، بل يشمل حتى العهود الليبرالية أيضاً. وهذه الشواهد ليست وقفاً على السودان وحسب، فحتى البلاد التي انتجت الليبرالية وصدَّرت مقولاتها وسياساتها، لا يكتم مفكروها والمراقبون حقيقة جرثومة الاستبداد التي تعصف بأنبل ما في الديمقراطية من خصائص: ألا وهي فضيلة المصداقية، وما نموذج اجتياح العراق على وقع أسنة الكذب والخداع إلا شاهد شاخص على الاستبداد، فهل خرجت الملايين الثائرة متظاهرةً في شوارع لندن يومذاك لتؤيد الحرب أم لتحول دونها؟!

قد يقول قائل إنني ذهبت في نقد عهود التعددية السياسية ولم أفعل الشيء نفسه مع العهود العسكرية. والإجابة هي لأنني أرى الأصل في الحكم هو التعددية السياسية التي هي أساس الديمقراطية، لذلك نعمل على نقدها وكشفها بغرض إصلاحها، أما العهود العسكرية فهي حال استثنائية وهي متلاشية مع تطور الحياة السياسية.

٥ ـ التقسيم: ضريبة منتظرة

بكل ما قدَّمنا من معطيات أظهرت هشاشة مفهوم الأمة ـ ومن ثم الدولة ـ في السودان، متماهياً مع السياسات الاستعمارية وإخفاقات العهود الوطنية، يمكننا القول إن الانقسام الذي شهده السودان ـ وأرجو ألا تتدحرج الكرة لتشهده مناطق أخرى ـ كان حتمياً، لأن عوامل كامنة ذات أسبقية لاحقت خريطة البلاد وشيَّعت جزءاً منها إلى حيث استقلَّ بوجوده.

غير أن الاستبداد ـ بأي صورة من صوره ـ يبقي واحداً من الأسباب وإن لم يكن كلها. فقد قدمنا الحديث على عوامل التكوين الهشّة التي لم يكن بمقدورها أن تصوغ خريطةً منطقية تستأهل البقاء على ما هي عليه. كما قدَّمنا الحديث على إسهام الاستعمار في تجذير الخلاف وشحذ مفهوم تباين التكوينات الثقافية والمجتمعية.

يمكننا الإشارة هنا إلى تجليات الاستبداد التي أسهمت مع ذينك العاملين، في ما يلي من تطورات:

أ ـ عجز النخبة السودانية عن استلهام آليات جديدة تصون بها نسيج البلاد، إذ بقيت الخلافات السياسية الداخلية في أروقة هذه النخب معول هدم لا بناء.

ب ـ أدت التجاذبات العروبية ـ الأفريقية إلى استقطاب حاد في الخطاب والممارسة، كما أفضت سياسات المرحلة العسكرية الأولى (عهد عبود ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) إلى مزيد من الاستقطاب، انطلاقاً من قلق النظام وتخوفه من التطورات المتلاحقة المتأتية من أزمة الجنوب.

ج ـ ساهم نظام أيار/مايو، رغم أنه نظام عسكري، أي أنه أدى إلى تفرُّد الرئيس جعفر نميري (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) بالقرارات التاريخية تجاه الجنوب، تارةً بضم مديرياته تحت سلطة واحدة، وطوراً بتفكيك السلطة الواحدة إلى مديريات ومناطقيات، في إثارة النخبة الجنوبية، بما قاد إلى إشعال فتيل الحرب عام ١٩٨٣.

د ـ قاد طموح قادة المعارضة إلى الحكم، وفجورها في الخصومة مع حكومة الإنقاذ، إلى تبني كل السبل التي تبلغ بها سدة الحكم، ولو على حساب مبادئ الوطن الواحد، ومن ذلك تبني المعارضة لمفهوم «حق تقرير المصير» في مؤتمر أسمرا ١٩٩٦، وهو التطور الأخطر الذي اعتمدت عليه النخبة الجنوبية وجعلت منه مرتكزاً أساسياً في التفاوض مع الحكومة السودانية إلى حد الانفصال.

أدَّت محاصرة حكومة الإنقاذ بالعزلة الدولية، المترافقة مع خرق شركاء الاتفاقات من الجنوبيين لبنود اتفاقاتهم تباعاً، إلى ترسُّخ الشعور بجدوى الانفصال مع السلام بدلاً من الاستمرار في الحرب، ولا سيّما مع توالي الضغوط الخارجية خلال المفاوضات في غياب تام من الأصدقاء الذين كان يُتوقَّع مساندتهم الخرطوم في ذلك المنعطف التاريخي... فكان الخيار، إما الوحدة مع حرب استمرت لأكثر من عشرين عاماً قضت على الأخضر واليابس من الحيوان والإنسان والنبات وشوهت صورة السودان وشعبه وجرّت عليه الويلات، وإما الانفصال بالتراضي الذي قد يعود مرة أخرى وحدة بالتراضي.

٦ ـ النخب السودانية وجدل الهوية وتأثيرها في التقسيم

قضية الهُويَّة السودانية من القضايا الشائكة وذات الحضور الكثيف في موائد النُخب المثقفة ودوائر البحث العلمي، لأنها تمثل عاملاً نافذاً في تشكيل حراك المشهد السياسي، وتدافع قواه القطاعية حول قسمة السلطة والثروة، وتنفيذ استحقاقات التحول الديمقراطي الذي ينشده الحاكم والمعارض على حدٍ سواء، وكل يغرد حسب أولويات أجندته السياسية.

ظهرت بواكير الدعوة إلى تشكيل هُويَّة سودانية جامعة في فضاء القومية الخُلاسية (أي عربوأفريقية)، المتأثرة بمخرجات واقعها الأدبي والثقافي، والذاهلة عن خصوصيات القوميات الأخرى. وبهذه الكيفية بدأ سؤال الهوية يتحسس طريقه تجاه منظومة وحدوية الهدف، وثنائية التكوين العروبي والزنجي في السودان.

برزت إشراقات هذا التوجه الوحدوي في «تيار الغابة والصحراء»، الذي اتخذ من شقه الأول رمزاً للعنصر الزنجي، ومن شقه الثاني رمزاً للعنصر العربي، وبلغت هذه الرمزية ذروتها في مشروع

«إنسان سنَّار» الذي نصبَّه محمد عبد الحي ورفاقه الخُلاسيون إنساناً معيارياً لهُويَّة أهل السودان الجامعة، لأن السلطنة الزرقاء من وجهة نظرهم كانت تجسد معالم التلاقح السياسي والاجتماعي الذي حدث بين العبدلاب (العرب) والفونج (الزنوج)؛ إلا أن نجم الغابة والصحراء بدأ يأفل، حين تصاعدت نبرة مصطلح الأفروعربية الذي فرضته إفرازات الصدامات الإثنية داخل السودان وخارجه، وطرحه بعض المتأثرين بتداعيات ذلك الواقع ليكون بمنزلة حلٍّ إثني واجتماعي وسياسي لمأزق الهُويَّة السودانية.

بَيْد أن عبد الله علي إبراهيم لا يرى في المصطلح حلاً ناجعاً لإشكال الهُويَّة القائم في السودان، بل يصفه بالهروبي وينعت أنصاره بـ«تحالف الهاربين»، لأنه بحسب وجهة نظره يتوارى خلف المكوِّن الأفريقي ليبخس قسط الثقافة العربية الإسلامية الأوفر حظّاً في السودان.

وعلى نسق مقابل ترفض النخبة الجنوبية مصطلح الأفروعربية، لأنها ترى فيه اصطلاحاً مخادعاً، لا يلامس أطراف الواقع المعاش في جنوب السودان؛ حيث يحتفظ أهله بأفريقيتهم الخالصة، ولا يريدون أن يعاد تنميطهم في إطار «إنسان سنَّار المعياري»، الذي يمثل من وجهة نظرهم أساس التركيبة الهجينة للسودانيين الشماليين.

وتجاوزاً لإشكالات الأفروعربية ظهر مصطلح «السودانوية» في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، الذي تبنته الحركة الشعبية لتحرير السودان في وثيقة إعلان تأسيسها عام ١٩٨٣، وشرحه جون قرنق دي مبيور في شكل معادلة رياضية، تتكون من: س = أ + ب + ج، حيث تعني «س» الهُويَّة السودانية، و«أ» التنوع التاريخي، و«ب» التنوع المعاصر»، و«ج» المؤثرات الخارجية والتداخل الثقافي العالمي.

وبذلك حاول مُنظِّر الحركة الشعبية أن يخرج من ضيق القوميات وإشكالاتها المصاحبة إلى سعة الإطار الوطني الخالي نسبياً من إيماءات التعقيدات الإثنية. وعلّق منصور خالد على هذا المنحى الإيجابي بقوله: «الحاضنة الثقافية للشخصية السودانية ليست هي العروبة ولا الزنوجة، وإنما السودانوية. كما أن القاع الاجتماعي للوطنية السودانية ليس هو الاستعراب أو التزنج، وإنما هو أيضاً السودانوية. السودانوية نتاج عروبة تنوبت وتزنجت، ونوبة تعربت، وإسلام وشته على مستوى العادات لا العبادات شية من وثنية».

ثم يمضي في الاتجاه ذاته، ويقول: «السودانيون، إذن، ليسوا قومية واحدة بالمفهوم الأنثروبولجي أو السلالي، وإنما هم شعب واحد ـ بالمفهوم السياسي ـ تمازجت عناصره في فضاء جغرافي محدد، وأفق تاريخي معين، ولكل واحد منها مزاج. [...] فالخيار أمام مثل هذه المجموعات هو إما الانتماء للوطن انتماءً مباشراً عن طريق المواطنة ودستورها، أو الانتماء له انتماءً غير مباشر عن طريق هُويَّاتها الصُغرى، دينية كانت، أم عرقية، أو ثقافية.

الانتماء الأخير وصفة لا تنجم منها إلا الكارثة؛ لأن التحصين بالهُويَّات الصغرى يفضي، بالضرورة، إلى إقصاء الآخر الذي لا ينتمي لتلك الهُويَّة، وإقصاء الآخر يقود بالضرورة أيضاً إلى

تقوقعه في هُويَّته المحلية المحدودة، وربما إلى إنكار كل ما هو مشرق في ثقافة من أقصاه، وسعى للهيمنة عليه. فالفريق المقصي لن يرى ـ بمنطق ردِّ الفعل ـ في إبداعات الآخر أكثر مِنْ إنها وجهة من وجوه الهيمنة والإلغاء».

لا مندوحة أن هذا التفضيل النخبوي بين المصطلحات التصالحية يمثل وجهاً من وجوه الأزمة التي تعانيها دولة السودان القُطرية الموحدة ويكشف عن بؤس المصطلحات التصالحية وأزمة الهُويَّة السودانية، لكنه في الوقت نفسه يجسد جهداً في مسالك البحث عن هُويَّة سودانية جامعة، يمكن أن يتواضع عليها أهل السودان باختلاف تشكيلاتهم العرقية والدينية والثقافية.

لذا فإن سؤال الهُويَّة المأزوم والإجابة عنه ما برحا يشكلان قاسماً مشتركاً في عجز النخبة السياسية عن إنجاز مشروع دولة السودان الموحدة، الذي أضحى مصيره مرهوناً بنتائج استفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والذي حُدد بموجبه مصير جنوب السودان إما في عباءة دولة السودان الموحّدة، وإمّا تحت عَلَم دولة مستقلة قائمة بذاتها وقد اختاروا الخيار الأخير، تشارك السودان الشمالي في حدود سياسية متنازع عليها، وفي موارد بشرية وثروات طبيعية مقسمة قسمة متداخلة بين طرفي القطر الواحد الآيل إلى التشظي.

وفي ظل هذا المشهد السياسي المعقد ظهر تياران في الأفق، أحدهما يتبنى طرحاً صدامياً، لأنه يرى في الترويج للهوية «الإسلاموعربية» دعوة إلى تفكيك دولة السودان الموحدة، بينما يقدم التيار الآخر طرحاً وفاقياً، يزاوج بين الهوية والمواطنة، ويستند في توثيق عرى الترابط بين الاثنين إلى التحول الديمقراطي والتنمية المتوازنة.

يأتي في مقدم أنصار الطرح الصدامي حيدر إبراهيم الذي يرى أن «الأزمة ليست في فهم الهُويَّة، ولكن في طرح سؤال الهُويَّة كأولوية في المشروع القومي السوداني»، كما تكمن الأزمة «في الطريقة التي طُرح بها السؤال، والظروف التاريخية التي جاء ضمنها. فالإجابات عن السؤال خاطئة؛ لأن السؤال في أصله خطأ». ومن ثم يرى حيدر إبراهيم علي أن «النسبة إلى عروبة اللسان «حل هروبي»؛ لأنها لا تلبي متطلبات العقل الشعبي الذي نسب نفسه جزافاً إلى العباس، وأن الدعوة للأفريقانية دعوة جوفاء؛ لأنها تتخذ من الجغرافيا واللون أساساً لتعريف ذاتها، «فالهُويَّة الدينكاوية أكثر تماسكاً من أفريقانية بلا ضفاف».

وعليه يرى في وجود السودان على الخارطة السياسية مجرد وجود وهمي؛ لأن السودان من وجهة نظره لم تتبلور هُويَّته المزعومة عبر تراكم ثقافي تاريخي يصب في وعاء الوحدة والتوحد، بل جمع بين ثناياه متناقضات واقعه السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والديني، فضلاً عن أن النُّخبة المتعلمة لم تكن في مستوى ذلك التحدي لتحول «الوهم إلى حقيقة وواقع»؛ لأنها أضاعت فرص المستقبل والانطلاق نحو الغد الأفضل في أكثر من مرة، ويذكر منها: الاستقلال، وثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، وانتفاضة نيسان/أبريل ١٩٨٥، واتفاقية السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كل هذه المناسبات كانت فرصة طيبة للنخب السودانية لتحقيق التمازج المطلوب بوعي

كامل بأهمية المرحلة وضرورة التقارب أكثر بين النخب الشمالية والجنوبية فكرياً ووجدانياً من أجل كيان موحد قوي ومن أجل فهم عميق ومقدرة عالية على التعايش وإدارة مثلى للثراء العرقي الناجم عن التنوع والغنى الذي يمتاز به السودان من التنوع الرائع من الناحية العرقية التي أفرزت ثراءً ثقافياً راقياً وتناغماً في الذواق واللهجات واللغات والثراء الفولكوري والتعاطف الوجداني بين التراكيب المجتمعية المختلفة دونما أي تدخل سياسي؛ النخب السودانية أدمنت الفشل من خلال التركيز على سلبيات بعضها البعض ولم تعمل على الميزات النسبية التي تحمل في طياتها الكثير من الايجابيات والتي لو استغلت بالصورة المثلى لكوّنت لبنة أساسية في بناء مجتمع سوداني مترابط رغم التنوع.. فالتنوع هو في حد ذاته يعد أساساً متيناً لبناء قومي شامخ اسمه السودان من غير عروبة ولا زنوجة، سودان له خصوصية مثلما صنعت دول عظمى خصوصيتها من خلال إدارة التنوع وعلى رأسها الولايات المتحدة والبرازيل والهند والصين وغيرها من الدول التي تضم مجموعات عرقية متباينة لكنها متناغمة ومنسجمة بوعي كبير يعكس مدى العمل الذي قامت به النخب في مثل هذه الدول.

وفي ضوء هذا المشهد الكئيب يصل حيدر إبراهيم علي إلى القول إن «التاريخ لا يعيد نفسه، دعنا نكمل دورة الانهيار بلا نقصان، ونفكر منذ الآن في إعادة البناء، فالموجود الآن لا يمكن إصلاحه». أما التيار التوفيقي فيقسم عدة تيارات ثانوية. يتصدرها؛ **التيار الأول** تيار الدولة الوطنية والتنمية الذي يرفض سدنته صهر الهُويَّة السودانية في بوتقة الوسط التي تمثل بالنسبة إليهم عملة واحدة، لها وجهان، هما: العروبة والإسلام. فثنائية العروبة والإسلام لم تكن من وجهة نظرهم وعاءً جامعاً لاستيعاب قوميات السودان المختلفة في فضاء وحدوي شامل، قوامه المواطنة وسداه احترام الآخر؛ فضلاً عن ذلك فإن هذه الانتقائية قد أفضت إلى تجاهل أهمية العلاقة الجدلية الرابطة بين الهُويَّة الدينامية والتنمية المتوازنة.

علماً أن الحكومات الوطنية المتعاقبة قد تجاهلت وضع سؤال الهُويَّة في نصابه «السوسيولوجي والمعرفي لقياس العلاقة المتبادلة ودرجة الانتماء بين المواطن والدولة، لتحديد نصيب الفرد من الدولة ـ ثروة وسلطة وثقافة ـ ونصيب الوطن من عطاء بنيه؟» وذروة سنام قولهم إن استقصاء كُنه الهُويَّة بهذه الكيفية سيؤدي إلى «تنمية الوطن، والمواطن، والدولة» تنمية مستدامة، ويعزز فُرص التوحد داخل وعاء الوطن الجامع، ويفعِّل تصالح المواطنين مع أنفسهم واعتزازهم بوطنهم الذي ينتمون إليه، بعيداً من سجال النُّخبة المتعلمة حول مفهوم الهُويَّة القائم على ثنائية العروبة والإسلام بوصف السودان بلداً عربياً مسلماً، وهو كذلك نسبياً لكن لا يمكن إغفال الكتلة الزنجية، فإن كانت العروبة لغة فلا شك في أن السودان عربي بامتياز بحسبان أن كل أهل السودان يتحدثون اللغة العربية حتى الذين لديهم لهجاتهم الخاصة. لكن كان لا بد من الاعتراف بالأفريقانية والمسيحية حتى نحافظ على وحدة السودان، إذ إن أزمة الهوية كانت الباب الذي خرج منه الجنوب لعدة اعتبارات، منها أن النخب الجنوبية متشربة للفكر التحرري الذي يرى أن العرب مستعمرون وأن

السودان يجب أن يكون ملكاً لهم أو على الأقل أن تكون لهم كلمتهم فيه وليس أهل الوسط والشماليون.

ويتفق مع هذا الطرح التنموي نخبة من الأكاديميين السودانيين في المهجر، حيث إنها تصف جدل الهُويَّة بتياراته المتخاصمة بأنه ترف ذهني، لا يخدم مشروع الدولة السودانية الموحدة. ومن ثم يرون أن الارتقاء بالوعي الجمعي يجب أن يكون من خلال توسيع قاعدة التعليم بدرجاته المختلفة، والخدمات الاجتماعية الأخرى، والبحث العلمي الذي يؤطر لقيام «دولة حديثة، قوامها العدل والمساواة، واحترام حقوق الإنسان من حيث هو إنسان».

والنتيجة الحتمية لمثل هذا التوجه المعرفي والخدمي ستتبلور، بحسب وجهة نظرهم، في قيام «دولة المواطنة» التي تربو بنفسها عن «دولة العرق، والحسب، والنسب» الموروثة، وانسحاباً على ذلك ستنحسر مشكلة الهُويَّة وترف جدلها الفكري، وتغيب عن الواجهة السياسية حركات الهامش والأطراف المطلبية.

ويتمثل التيار التوفيقي **الثاني** بتيار الهُويَّة والديمقراطية، الذي يعزي أحد أنصاره، عبد العزيز الصاوي، فشل إنجاز مشروع الدولة السودانية في المقام الأول إلى عجز «النُّخبة السودانية في تأسيس مشروع الديمقراطية، الذي هو صنو لمشروع التنمية، كما أثبتت التجارب العالمية في الهند وماليزيا».

ويرى الصاوي أن تمكين الديمقراطية وفق متطلباتها المتعارف عليها يُسهم في ترسيخ «الولاء للدولة السودانية في عواطف وأمزجة الجميع مهما اختلفت هُويَّاتهم، فليست وحدة الهُويَّة شرطاً لازماً للوحدة»، ويعلل هذه الفرضية بواقع الحال في الصومال، حيث تتوافر المقومات الأساسية للهُويَّة الواحدة، لكن مشروع الدولة الصومالية لم ينجز بعد.

أما التيار التوفيقي **الثالث** فيزاوج بين المواطنة والهُويَّة «السودانوية» التي لا تمييز فيها لأحد بسبب العنصر، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة، أو الجهة؛ لأنها بحسب زعمه تمثل البوتقة التي تتفاعل فيها الانتماءات كافة، وتتبلّر الرؤى والمآلات. وبهذا التصور يكون «التنوع مصدراً من مصادر الثراء، وليس سرطاناً ينخر في عظم الأمة، ويفت في عضدها».

تدثرت الآراء المختلفة في شأن الهوية ببعض الإسقاطات الأيديولوجية التي انعكست في اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥، والتي أجابت نظرياً عن كثير من إشكالات الهوية، لكنها في الوقت نفسه اتسمت بالثنائية الإقصائية، وقننت لخيار الانفصال.

لذلك يرى نور الدين ساتي أن «الحلّ النهائي لقضية الهُويَّة هو الانتقال من التركيز المفرط على هذه المسألة كمسألة ثقافية إلى كونها ترتبط عضوياً بالمواطنة التي يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات. ودولة القانون هي الفيصل في ذلك، فالمواطنة حلقة الوصل اللازمة بين الحقوق الثقافية، والدينية، والاجتماعية، وبين الحقوق السياسية، والدستورية، والقانونية. ولذا فإني

أرى أن يأتي الحديث عن الهُويَّة دائماً مرتبطاً بالحديث عن المواطنة، وذلك لأنهما يتكاملان تكاملاً منطقياً، ويدعم أحدهما الآخر».

ويمضي في الاتجاه ذاته ويقول: إذا فشل السودانيون «في توصيف جدلية (الهُويَّة/المواطنة) توصيفاً صحيحاً بوصفها الوحدة البنائية الأساسية للمجتمع والدولة، فإنه يترتب على ذلك انهيار المشروع الوطني لهشاشة العنصر الأول من عناصره الأساسية، ألا وهو ما يمكن أن نسميه الحزمة البنائية (هُويَّة ـ مواطنة)، ولا يجدي بعد ذلك إن كان المشروع جذاباً في صياغته، أو أطروحته الأدبية، أو الأكاديمية، أو في مرجعياته الفكرية، أو المذهبية، أو السياسية إذا كانت تلك لا تستند إلى واقع معاش، أو تعوزها العناصر الأساسية الصالحة للبناء الاجتماعي».

٧ ـ مستقبل السودان بعد التقسيم

هناك عدة عوامل ترسم ملامح مستقبل السودان السياسي والاقتصادي، فرغم قتامة الرؤية تجاه مستقبل السودان في ظل المعطيات المحلية والإقليمية وفي ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، لا نجزم باستمرار الوضع على ذات الشاكلة... فالسودان ظل يخرج من أزمة ليقع في أخرى، إذ إن التركة ثقيلة والهم كبير.

ظل هذا القطر الكبير منذ استقلاله يتجرّع كاسات الحرب والصراع ويقع في حبائل الاستعمار ومكائده التي لم تنتهِ، وهو ما أثقله بالحروب والجراح عبر حقب توالت، لكنها، مسببة في إنهاك وإضعاف انطلاقة المارد الأفريقي وتأخيره عن القيام بدور عظيم، بحسب تصور المراقبين الذين كانوا يرون أن السودان سيكون له شأن كبير ودور ريادي في المحيطين العربي والأفريقي، ولم يكن كلامهم ضرب عشواء إنما كان استناداً إلى ما يتوافر لهذا البلد من إمكانيات طبيعية وبشرية لا تتوافر لأي قطر على مستوى الإقليم.

كانت الحكومات الوطنية المتعاقبة لها نيات صادقة (غير أن النيات وحدها غير كافية) من أجل رسم صورة أفضل لهذا البلد الكبير، صورة تتناسب وموقعه وتاريخه، صورة ظل يرسمها له أهل السودان في مخيلاتهم وتنبؤات المختصين والعالمين ببواطن الأمور وأصحاب التقييم الحقيقي لمقدرات السودان وطاقاته الكامنة، فكان السودان يترجح ما بين القمة والوسط، وإن لم يصل به الأمر إلى القاع، رائداً قائداً لقضايا كثيرة ومحافل جمة. وهو استضاف كثيراً من الفاعليات الإقليمية ذات الصيت الكبير وأفلح فيها بامتياز... ولعل خير مثال على ذلك لاءات الخرطوم الثلاث التي أعقبت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ ودوره في دعم حركات التحرر الأفريقية وإنقاذ الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في أحداث أيلول الأسود في الأردن. لكن... كثير من السلاسل والقيود حدت من انطلاق الرجل الأفريقي الكبير... ففي مرحلة من المراحل عانى السودان كثيراً من التكالب الدولي والإقليمي إبان الحرب الأهلية ضد متمردي جنوب السودان.. حروب أهلية وتجريم دولي واتهامات، لا تخلو من الكيد والفساد، بإيواء الإرهاب، واتهام آخر بانتهاكات حقوق الإنسان

وثالث بتقييد الحريات، وبخاصة في ما يتعلق بالأديان لحساسية كل ما يمس الأديان والمعتقدات وما صاحبه من تأليب للمنظمات الغربية الأمريكية والأوروبية المتخفية خلف أقنعة أممية، وغيرها من أساليب التصفيد الأممية الموجّهة التي حدت من مقدرات هذا السودان القوي، وكيد إقليمي من جوار مضطرب لا يملك قراره، بل تُوجِّهه قوى الصلف عبر أدوات التحكم من بُعد بمقابل لا يُسمن ولا يغني من جوع، ليجني هذا الجوار فرقة واحتراباً وعدم استقرار في محيطه الخاص، لتنوء دول الإقليم بالمجاعات والحروب وهجرات اللاجئين التي لم يكن لها أن تكون لو تعاملت حكومات بلدانها بحرية وحل عن الوصايا الغربية ذات الغرض لتقدم دول الإقليم بصراعاتها ومقاطعتها بعضها لبعض (بما كسبت أيديها) لا بأيدي الغرب لتقدم خدمة جليلة إلى قوى الصلف الغربية التي تتعامل مع العالم بمكاييل مختلفة، وبتطفيف ظاهر في موازينها تهاب القوى وتذل الضعيف.

لقد عانى السودان ما عاناه على المستويات الثلاثة، داخلياً وإقليمياً ودولياً... وخروج السودان من محن كهذه جعله محل استغراب وذهول، إذ كيف لبلد منهك بالحرب والحصار وكيد الأشقاء أن يظل واقفاً لا ينحني، قوياً لا ينكسر، شامخاً لا يركع.. فحسابات الاقتصاديين تتحدث عن انهيار وشيك، وحسابات السياسيين تتحدث وتقول بحرب أهلية لا تبقي ولا تذر وترشح السودان لاستقبال كل مساوئ الربيع العربي في ظل ما يواجهه من إشكالات في البنية المجتمعية والميزان الاقتصادي والتشرذم السياسي.. إلا أن السودان ظل رغم كل هذا صامداً. صحيح أنه لا توجد رفاهية في عيش الناس والخدمات المقدمة إليهم، ولكن بالقدر نفسه لا توجد ندرة أو انهيار.

إنَّ خروج السودان من عنق الزجاجة رغماً عن الخسائر، وأولها وأكبرها الانفصال، مكّنه من تحديد موقعه بدقة ليكون ذلك نقطة البداية وليكون الماضي درساً في الحاضر للعبور إلى المستقبل، فلا بد من الإفادة من مرارات الماضي ودرسه للاعتبار في تلافي أي معيق في رحلة البحار إلى المستقبل... طاقات بشرية، ثروات ضخمة، ثراء ثقافي، تنوع، إرادة قوية، تخطيط، تاريخ غني... هذه هي أدوات السودان للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من العمل على محاور محددة من أجل مستقبل أفضل نحقق فيه الأهداف المنشودة والآمال المرجوة لنعوض به سنوات ضاعت هدراً في الاحتراب والاقتتال والصراع وإقصاء الآخر انتهت بالتقسيم والتجزئة لوطن كان الأكبر في المحيطين العربي والأفريقي: فما هي المشكلة؟

المشكلة ليست مشكلة استبداد فقط، فكم من نظام مستبد حافظ على وحدة الوطن، وكم من دكتاتور أحدث طفرة اقتصادية في بلده، وكم من حاكم مدني تدكتر وخرّب وطنه. المشكلة تتلخص في سوء إدارة الحكم (سواء كان مدنياً أو عسكرياً)، أو، بعبارة أخرى، غياب الحكم الرشيد. هذا لا يعني أنني أفضل الحكم الشمولي على الديمقراطي أو حتى أساوي بينهما، فالديمقراطية بسيّئاتها قد تكون أفضل من الحكم الشمولي، لكن سوء إدارة الحكم الذي هو أساس المشكلة السودانية، صاحب كل الأنظمة المدنية والعسكرية التي تعاقبت على السودان.

فالديمقراطية المستندة والقائمة على حكم راشد هي الحل لمشاكل السودان والحفاظ على ما تبقى من وحدته الترابية وبناء نهضته الاقتصادية والاجتماعية واستعادة دوره الريادي في المنطقة.

هذا يتطلب ترتيب البيت من الداخل. ولعل الحوار الوطني المطروح اليوم، الذي تنادي به كل الأحزاب السياسية السودانية المعارضة والحكومية، له أن يحدث تراضياً وطنياً وإجماعاً وطنياً على الثوابت الوطنية وعلى طريقة حكم السودان، ثم يترك للشعب السوداني، وعبر انتخابات حرة ونزيهة، أن يقرر من يحكم السودان.

لقد أكد الحوار الوطني الذي يجري الآن في السودان حقيقة مهمة، هي أن إدارة أزمات السودان لا يمكن أن تتم بالقوة بل من طريق التراضي الوطني وبمشاركة القوى السياسية (حكومة ومعارضة). على الأقل ثُبت هذا المبدأ سواءٌ نجح هذا الحوار في ما يهدف إليه أو فشل.

خاتمة: هل يمكن أن تكون الديمقراطية التوافقية مناسبة لأوضاعنا الانتقالية في السودان والعالم العربي؟

ظهر مفهوم الديمقراطية التوافقية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي عقب الحرب العالمية الثانية، لتجيب عن سؤال محوري: كيف نجعل النظام السياسي ديمقراطياً ومستقراً وبخاصة في المجتمعات التي تحفل بالصراعات على أسس عرقية وثقافية ودينية وجهوية. وهي مفهوم جديد يطرح بديلاً من الديمقراطية التقليدية التنافسية التي راجت في الدول الغربية حيث المجتمعات متجانسة سكانياً ومتطورة اقتصادياً وتتسم بطبقة وسطى عريضة تتمسك بالديمقراطية وتدافع عنها.

أعتقد أن الديمقراطية التوافقية مناسبة لمرحلة انتقالية في أوضاعنا العربية، حيث تتيح الديمقراطية التوافقية مشاركة الجميع الذين شاركوا في التغيير بمختلف مشاربهم السياسية حتى تستقر الأوضاع تماماً ويكون المجتمع مهيأ لديمقراطية تنافسية. وفي تقديري، لو حدث هذا في بلدان الربيع العربي، لجنبها ما آلت إليه الأوضاع فيها.

كما يتطلب الأمر جواراً إقليمياً آمناً، فالجوار الآمن عنوان لبلد آمن. ومشاكل العصر الحديث هي مشاكل عابرة للحدود، الإرهاب، التطرف، التمرد، اللجوء والنزوح. ثم علاقات دولية موصولة، وبخاصة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث علاقات السودان مأزومة معهما حتى اليوم.

من خلال ما تقدم لا يبدو المستقبل بتلك السوداوية التي تتوشح بها مخيلة بعض الناقمين على السودان، كما لا أقول إنه من اليسر الجزم بسهولة المهمة. لكن المؤكد أن الوضع الماثل اليوم قابل للإصلاح ومناسب للانطلاق ومداواة الجروح ولملمة الأطراف، تسألني هل أنت متفائل؟ أقول نعم، «تفاءلوا بالخير تجدوه».

المراجع

إسماعيل، مصطفى عثمان. **إدارة النزاعات**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٤.

ـــــــــ . **الأمن القومى العربي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩.

ـــــــــ . **الربيع العربي ثورات لم تكتمل بعد**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٣.

إلير، أبيل. **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**. ترجمة بشير محمد سعيد. لندن: شركة ميدلايت المحدودة، ١٩٩٢.

حاج حمد، محمد أبو القاسم. **السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل**. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.

حسين، أحمد الياس. «أصول سكان السودان: الجذور والقواسم المشتركة خلفية تاريخية.» موقع سودانيز أونلاين، <http://sudaneseonline.com>.

خالد، منصور. **مايو: النفق المظلم**. لندن: دار إيدام للنشر، ١٩٨٥.

روبرنسون، جيمس. **السودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال**. ترجمة مصطفى عابدين الخانجي. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦.

زرنوقة، صلاح سالم. **أنماط الاستيلاء على السلطة في المنطقة العربية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢.

زين العابدين، الطيب. «الديمقراطية التوافقية طريقنا للاستقرار السياسي.» ورقة قدمت إلى: **ندوة الديمقراطية التوافقية طريقنا للاستقرار السياسي**. الخرطوم: مركز مأمون بحيري، ٢٠١٢.

شقير، نعوم. **جغرافية وتاريخ السودان**. تقديم فدوى عبد الرحمن. الخرطوم: دار عزة للنشر، ٢٠٠٧.

الشيمي، محمد نبيل. «جنوب السودان.. جذور المشكلة.. وتداعيات الانفصال.» **الحوار المتمدن:** العدد ٣٢٠٩ (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

نجيلة، حسن. **ذكرياتي في البادية**. الخرطوم: دار عزة للنشر، ٢٠٠٥.

ـــــــــ . **ملامح من المجتمع السوداني**. الخرطوم: دار عزة للنشر، ٢٠٠٧.

ياسين، علي محمد. «شعب السودان.. أين موقعه من الربيع العربي؟.» موقع الجزيرة نت، ٢٠١١/١٢/١٧، <http://www.aljazeera.net>.

تعقيب (١)

المحبوب عبد السلام(*)

السودان بلادٌ قديمةٌ، تمازجت شعوبه عبر حقبٍ طويلة، فقبل ميلاد المسيح لقرونٍ ثلاثةٍ، قامت فيه الممالك ذات الحضارات، كوش التي تكرر ذكرها في العهد القديم، وقبلها حضارة كرمة، وبعدها ممالك نوباتيا وعلوة والمقرة، التي امتد نفوذها صعوداً إلى مصر حتى الدلتا، تقف على أرضه شواهد شاخصة من أهرامات البركل، إلى معابد ومعاهد النقعة والمصوَرات؛ وكلما أوغلوا البحث في أرضه فاجأتهم الآثار الباهرة، من التماثيل الفرعونية الشاهقة، إلى تمثال رأس الإمبراطور الإغريقي أوغسطين، حيث اتصلت حضارات السودان بالإغريق عبر مصر وكانت الإغريقية القديمة لساناً سائداً في ربوعه شفاهةً وقراءةً. الكنداكة الملكة الأم ذات النفوذ العظيم في كوش بعثت بوزير خزانتها إلى القدس بحثاً عن دين الإله الواحد، رغم تعدد الآلهة في مصر القديمة وشيوعها في الممالك النوبية، فكان أول واصل من تلك البقاع إلى الأراضي المقدسة في العام الأربعين بعد الميلاد، رغم خطأ المؤرخين الإغريق الذين نسبوه إلى إثيوبيا، تبعاً للخطأ المتواتر الذي شاب الترجمة الأولى للإنجيل من اليونانية الذي خلط بين مملكة أكسوم ومملكة كوش.

ظل السودان لأربعة قرونٍ تسوده الممالك المسيحية، ولكنه تحول خلال قرنٍ إلى الإسلام، في سابقةٍ نادرةٍ، إذ لم يرفع المسلمون سيفاً ولم يدخلوا فتحاً، كما عهدوا في سائر البلاد التي دخلوها وصارت بعضاً من الخلافة، بل تقبلهم الأسلاف من أهل السودان طوعاً ودخلوا دينهم أفواجاً، عبر طبول المتصوفة وأهازيجهم، ومن طريق الدعاة والرعاة والتجار. فكان ذلك أقرب الأمثلة لما أسماه الباحث السوداني فرانسس دينق دينامية الهوية السودانية، إذ هي منفتحة متسامحة متحركة تقبل الآخر وتتشرب وقعه في سماحةٍ ويسرٍ يشبه طباع أهله وأخلاقهم، متى جاءهم مسالماً، فكم صدّوا هجمات جيوش المسلمين الزاحفة عليهم من مصر، حتى أسموهم رماة الحدق متى صوبوا سهامهم أصابوا العيون وردوا الغازي، إلى أن وَقَّع المسلمون معهم عهد (البقط) الذي استمر ثلاثة

(*) سياسي وكاتب سوداني، وباحث في الدراسات الإسلامية ـ السودان.

قرون، وهي كلمةٌ يعود جذرها إلى المفردة الإغريقية (Pact) وهي لا تزال مستعملة اليوم في اللغات الأوروبية وتعني على وجه الضبط الاتفاقية.

كثيراً ما يُختزل الاستبداد ذلك التاريخ وتتجاهله الدكتاتورية، فيردنا بعض النخب إلى تاريخ نشأة دولة السودان بحدودها الحديثة مع محمد علي في العام ١٨٢٠، الباشا الباحث عن الذهب والرقيق. أو يبدأ تاريخ السودان عند آخرين لأسباب سياسية مع ثورة المهدي في العام ١٨٨١، أو يسارع آخرون إلى شجب الاستعمار فيحمله مسؤولية الإخفاق والفشل، ثم التقسيم والتجزئة. والحق الذي بدأ يتبصَّره كثير من الباحثين اليوم، أن فشل النخب المستبدة والليبرالية، إنما يعود إلى اختزال ذلك التاريخ أو تغافله عمداً أو جهلاً، وأن الذي سيصيب النجاح في حكم السودان هو من يقرأ ذلك التاريخ ويدرك كنهه ومغزاه.

يقول الأمير المصري عمر طوسون (١٨٧٢ ـ ١٩٤٤)، سليل أسرة الباشا محمد علي، في مستهل كتابه ذي الأجزاء الثلاثة **تاريخ مديرية خط الاستواء المصري**، وهو يعني ما نسميه اليوم جنوب السودان: «وقد سبق لنا أن قلنا مراراً إن هذه المديرية ألزم لمصر من مدينة الاسكندرية». فإذ محض الأمير مؤلفه الضخم للتحسر على ضياع الأرض المفضية لمنابع النيل واستلابها من الاستعمار الغربي، فإن انفصال جنوب السودان، قد أفقد السودان قيمته الحضارية؛ فرغم أن النيل لا يزال يجري يشق الصحراء، إلا أن الغابة ومن بعدها الجبل التي أسهمت كلها في نسيج الحضارة السودانية، قد انفصلتا بقرار الاستقلال السياسي لدولة الجنوب في تموز/يوليو ٢٠١١، فإذ تدفق من الغرب نوبة الجبل أولوا العرق الأفريقي الخالص عبر سهل البطانة واجتاحوا كوش في لحظة اضمحلالها وامتزجوا ببقاياها وتوحدوا مع لسانها، فإن الشواهد التاريخية تؤكد وصول القبائل النيلية الجنوبية حتى أواسط السودان في عهود قديمة، وتركوا آثاراً بادية اليوم في أسماء المدن والأنهر والأودية. إنّ تبلور العهد الإسلامي عبر دولة الفونج قد أحكم نسيج التماسك الحضاري لثقافة السودان، فهي (أي دولة الفونج) موصولة بممالك تقلى والمسبعات، ممتداً حتى سلطنة دارفور الموصولة بدورها بإمارات غرب أفريقيا عند الداجو ومالي والشنقيط.

إنَّ التاريخ الثقافي لشعوب السودان موصول ولا ريب بسؤال الهوية، فإذ دخل الإسلام الجارة مصر على عهد صحابة النبي في العقد الرابع الهجري، تأخر قيام أول دولة إسلامية في السودان إلى العام ١٥٠٤، أي العام نفسه الذي اكتمل فيه سقوط الأندلس، إذ قامت أول سلطنة إسلامية في السودان يتحدث معظم شعبها اللسان العربي، ولكن تحيط بها شعوب لا تزال على لهجاتها الخاصة، بل إن المسلمين المستعربين ما كانوا ليصعدوا إلى عرش المملكة لولا نظام الإرث النوبي الذي يعهد بالوراثة إلى ابن الأخت. فالغابة والصحراء كانتا تمثلان الجغرافيا الحاضنة للهوية السودانية المتحركة، بين العرب الداخلين بغير سيف أو فتح، والنوبة سلالة الحضارات العريقة، والأحباش النازلين دوماً من الهضبة، ثم تأثير القبائل النيلية الأفريقية المنساب متقطعاً مع النهر،

وأخيراً الأثر الكبير للغرب الأفريقي الذي تفيض موجاته البشرية مع مواسم الحج، وعبر المتصوفة السائحين ومريديهم، ومع شيوخ الفقه والقرآن.

ورغم أن شعوباً كثيرة قد توحدت بالضم العسكري حتى اشتهر في التاريخ عهد السلام الروماني (Paxa Romana)، أو كما هو المثال المرجعي لكثيرٍ من المفكرين الإسلاميين المعاصرين، دولة المدينة التي تأسست على كتاب وتعاهد بين قبائلٍ وملل وشعوب. إلا أن انفصال الدول ظل سُنَّةً ماضيةً في الشعوب ولا يزال، انفصال النرويج عن السويد عام ١٩٠٥، انسلاخ بلجيكا عن مملكة هولندا، استقلال الباكستان عن الهند، ثم انشطار البنغال عنها، ثم زلزال الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا الذي أخرج دولاً متعددةً من دولٍ متعددةٍ، ثم الضفة الأخرى من العالم، انفصال فنزويلا والإكوادور، ثم انفصال بنما عن كولومبيا الكبرى، وانفصال الأورغواي عن البرازيل، ثم انفصال ديلبلاتا لتصبح الأرجنتين. لكن شعب السودان شعب منفتحٌ حُر، لا يكاد يستشعر عصبيةً تجاه الأجنبي البعيد فضلاً عن الجار القريب الذي تصله به وشائج من القربى الثقافية والمصاهرة الاجتماعية والتبادل الاقتصادي. فمهما تكن أطماع الباشا الألباني محمد علي قد وحدته قسراً في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، فقد بعث الاجتماع الجديد وشائج تليدة وغرس فسائل لأخرى طريفة ولكنها منفتحة متحركة. فعند ذهاب الأندلس المفقود قام أندلس موعود، لكنه موصول بقدر تاريخي يجمع أجزاءه ويمنعها من التفكك، وفقاً للرؤية التاريخية للمفكر السوداني محمد أبو القاسم حاج حمد.

لقد حكم الاستعمار البريطاني السودان بالحكمة والموعظة الحسنة، مهما تكن دوافعه وغاياته، إذ جاؤوا يطلبون ثأراً من ثورة مهدويةٍ اندلعت في ربوعه واجتاحت في بضع سنين إرث الباشا الذي توقفنا عنده مرات، بعدما تبدل من سلطان موصول بخلافة الإسلام العثمانية، إلى تحالف مع الأوروبيين ممن دفع بهم حكاماً ومفتشين، كان من بينهم حاكمه العام البريطاني الجنرال غردون، الذي قتله «الدراويش» كما تسميهم أدبيات الإنكليز، وحكموا بعده اثنتي عشرة من السنين. فالمهدية إذ اندلعت بعقيدة من أغوار التاريخ الإسلامي في ذات أوان الإصلاح الديني الذي اشترعه الأفغاني وأرسى قواعده الفكرية والسياسية الإمام محمد عبده، إلا أنها كانت دورة أخرى في نظرية القدر التاريخي لتماسك الأصقاع السودانية، فقد هجمت المهدية على الإمام وفق تعبيره في أواسط السودان، فهاجر بها فوراً إلى غربه حيث صدع بالجهاد، فتداعى إليه مجاهدون من كل السودان، وقامت تناصره بؤرٌ مستقلةٌ في أقصى الشرق ولم يكمل فتح الخرطوم حتى غنّت له قبائل الدينكا في عمق الغابات الاستوائية: المهدي ابن دينق المجيد الذي جاء ليحرر الإنسان.

انتبه الإنكليز فوراً إلى الهويّة المفارقة لجنوب السودان عن شماله، علموا أن الشمال أسلم وتعرّب عبر القرون، وأن السدود والمستنقعات الاستوائية وقفت أمام رحلة البادية العربية كما حالت دون المتصوفة والدعاة من التوغل جنوباً، فاحتفظت قبائل الجنوب بلغاتها وثقافاتها وبيئة

حياتها قبل السياسية، وقد أهدت تلك الحيرة إلى المعرفة الإنسانية، الأعمال المهمة في أنثروبولجيا الشعوب البدائية، للسير إدوارد إيفان إيفانس برتشارد، الذي عمل في وظيفة طريفة («أنثروبولوجي الحكومة»). ورغم أنه نصح تلاميذه في القاهرة وأكسفورد، ألا يشغلوا مثل هذه الوظيفة، إلا أنه بتعلمه لسان قبائل الدينكا والشلك والزاندي، والتعمق في معرفة تقاليدهم وعاداتهم، أهدى للإدارة الاستعمارية البريطانية معرفة عميقة وحكمة في إدارة هذه الشعوب وفي بسط علاقاتها مع جيرانهم المستعربين، الذين يدخلون بقطعان الماشية إلى أراضيهم في رحلة الشتاء ويبلغون أقاصي أعماقها عند جبال الأماتونج، وهو ما عجزت عن إدارته الحكومات الوطنية المتعاقبة، رغم توقيعها للاتفاقيات التي وصفتها بالشمول.

إن أفضل تلخيص للحجج المتساوقة التي يحاول خطاب الاستبداد أن يُحمِّل بها مسؤولية التقسيم إلى الاستعمار البريطاني، كما يقول منصور خالد، هي مقولة محمد علي جناح: نتفرق نحن ليسودوا هم. لقد حكم البريطانيون السودان لعقود، ولكنهم حكموا شعوباً أخرى لقرنين من الزمان في آسيا، مثل الهند التي هي اليوم ضمن مجموعة البريكس (BRICS)، مُرّكب الحروف الخمسة الأولى للدول الأفضل اقتصاداً في العالم، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، بل أين اقتصاد السودان من الاقتصاد الماليزي المستعمرة البريطانية السابقة وذات التركيب الإثني والديني المعقد شأن السودان؟ وقد بدأت نهضتها الاقتصادية مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، ليكون السؤال: ماذا فعلنا لتجاوز آثار المؤامرة الاستعمارية عبر الحكم الوطني الممتد ليبلغ الزمن نفسه الذي استغرقه البريطانيون في حكم السودان؟

يصف القانوني والسياسي الجنوبي أبل أليير العلاقة بين جنوب السودان والنخبة السودانية المستبدة ويسمها بِسِمَتها المائزة التي انتهت بالجنوب إلى الاستقلال وبالسودان إلى التقسيم: التمادي في نقض العهود. فلأول مفاوضات الاستقلال أغفلت النخبة التي تمثل الأحزاب السودانية أن تضم في عضويتها أيّما جنوبي، وحين احتج الجنوبيون دعاهم الساسة الشماليون إلى حلٍ وفاق، أن يضمنوا لهم الحكم الفدرالي في أيّما اتفاق مع دولتي الاستعمار بريطانيا ومصر، ولكنهم عادوا من دونه، بل اعتبروا كل دعوة للفدرالية، صنواً لدعوة الانفصال.

لكن مواجهة الجنوب الأولى للاستبداد وبداية علاقة التقسيم به، بدأت مع حكم الجنرالات بقيادة الفريق إبراهيم عبود الذي انقلب على الحكم التعددي في العام ١٩٥٨، التي وُسمت بالتمرد على الدولة والجيش الوطني، طوّر الجنرالات عقيدة مُنكرة على طبيعة السودان والسودانيين، وهي فرض الهوية العربية الإسلامية عبر التعليم، ثم استهداف الكنائس والقساوسة والمبشرين، فطردوا في يوم واحد سبعمئة منهم إلى بلدانهم، وأضحت العمليات العسكرية أقرب إلى الإبادة، فارتفعت وتيرة القتال لنحوٍ غير مسبوق، فتطورت عقيدة المقاومة الجنوبية من محض المطالبة بالفدرالية إلى شعار الانفصال، وامتدت علاقتها الخارجية لتتوثق مع الغرب وتنشط مع إسرائيل.

أفلح العهد الاستبدادي الثاني بقيادة الجنرال جعفر نميري (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) في ما تفلح الدكتاتوريات عادةً، إصدار القرارات وإنفاذها فوراً، فإذ خَلّف الحكم التعددي السابق مقررات مائدة مستديرة بحثت بعمق في المسألة الجنوبية السودانية وعجزت عن تمام إنفاذها بأسباب من المماحكات الحزبية، اعتمدها النميري في ختام مفاوضات موسعة مع الحركة المتمردة واشتهرت في تاريخ السودان باتفاقية (أديس أبابا ١٩٧٢)، ثم أثبتها بنصها لتكون الفصل الثامن في الدستور. تلك الاتفاقية كانت معلماً إيجابياً في تاريخ أزمة الحكم في السودان وفي صيرورة موضوع الهوية، كما هي معلم في العلاقة بين الشمال والجنوب، فإذ أعطت الجنوب حكماً ذاتياً اعترفت بالتعددية التي تُثري الهوية السودانية، كما أوقفت الحرب ومنحت السودان عشرة أعوام من السلام. ولكن المستبد كما ينسج غزله ينقضه، فاعتدى ذات نهارٍ على دستوره وخرق اتفاقية أديس أبابا بقرارٍ جمهوري، رغم أن الاتفاقية تنص بوضوح على آليات تعديلها، ليسجل الفصل الأسوأ في تاريخ التمادي في خرق العهود والمواثيق، وليدفع الأزمة السودانية إلى مرحلةٍ جديدةٍ، أعاد فيها الهامش تعريف المشكلة السودانية، وفق أفكار قائد التمرد الجديد جون قرنق، فالأزمة ليست في أطراف السودان الواسعة ولكن في الدكتاتور الذي يقبع في الخرطوم وفي النخبة المستبدة بالسلطة والثروة من حوله.

انهارت التجربة الديمقراطية الثالثة بأسباب من تطور وتيرة الحرب في الجنوب، فوفقاً لبيان الانقلاب إنَّ أهم دوافعه هو تمدد التمرد وانحسار الجيش الوطني، فالبلاد تتناقص من أطرافها. وللمفارقة فإن الأنظمة المستبدة التي تعاقبت على الحكم في السودان وحكمت ما يقارب نصف القرن ولا تزال، كانت تستند في بيانها الأول إلى تأزم الأوضاع في الجنوب، إلا أن الثورات التي سبق بها الشعب السوداني الربيع العربي بعقود، والتي أسقطت بنجاح تام تلك الأنظمة، تلك الثورات كانت تقوم بأسباب من ذات أزمة الجنوب. وكما غالط الاستبداد الأول حقائق الوجود وحاول أطر السودانين جميعاً على هويّة واحدة، حاول حكم الإنقاذ الراهن ذلك لأول عهده، فاستعصى عليه الأمر وجلس مرات للتفاوض لمدى عقد ونصف العقد مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، قبل أن يوقع وثيقة نيفاشا التي عُرفت بإتفاق السلام الشامل في العام ٢٠٠٥ والتي مهدت الطريق لانفصال الجنوب، بل وشرعت سُبلاً كثيرة لتجزئة السودان.

لقد كانت نيفاشا شاملةً من حيث عمدها في روحها ونصوصها إلى إعادة تأسيس الدولة السودانية، وفقاً لعقد اجتماعي جديد، يعيد تقسيم السلطة والثروة ويُبدل مظالمة المركز للهوامش التي اتصلت منذ الاستقلال وعبر الحكومات الوطنية إلى معادلة شاملة لكل السودان، بل نصت في أولى فقراتها، تلزم الشريكين اللذين احتكرا التفاوض على مصير السودان، على إجراء مصالحة وطنية شاملة تنتهي إلى حكومة وحدة وطنية وتبسط الطريق إلى التحول الديمقراطي. إلا أن نيفاشا كانت ثنائية في العملية التفاوضية، بين نظام دكتاتوري أحادي وحركة هي جيش يحمل السلاح،

فسرعان ما غرقا في خلافاتهما على السلطة التي تشاركاها، ونُسيت نصوص الاتفاقية، فانصرف المستبد يحمي حكمه من الديمقراطية التي نصت عليها الاتفاقية، وتفرغ جيش التحرير لهدفه غير المعلن وهو الظفر بالاستقلال.

السودان ـ كذلك ـ بلاد شاسعة لا يتيسر لنظام مركزي حكمه، فقسّمه نظام الإنقاذ الحالي إلى ٢٦ ولاية قبل انفصال الجنوب لتغدو اليوم ١٦ ولاية بعد الانفصال. لكن الحكم الفدرالي الاتحادي هو قرين الديمقراطية، بل هو فرعٌ منها بما يبسط من سلطة وثروة وبما يضمن للولايات بالدستور سلطات أصيلة غير مُفوضّة، فهو منطقياً يناقض الاستبداد ومركزيته، فإذ ارتد عليه الاستبداد وتوالت اعتداءاته عليه، حوله من حل ومطلب عزيز لهوامش السودان وأطرافه كافة إلى أزمة، كانت أبرز تجلياتها أزمة دارفور المتصلة منذ أكثر من عشر سنوات، تصفها المنظمات الدولية والإنسانية بأنها أكبر مأساة إنسانية في العالم ويتهم مجلس الأمن الفاعلين فيها بجرائم الحرب والإبادة الجماعية.

السودان ليس جنوباً فقط، ولكن حيثما تحركت من عاصمته شمالاً أو شرقاً أو غرباً تبدت مشكلة الهامش والأطراف، بمظالمها الاقتصادية والثقافية، فإذ ظلت حركات الأطراف تعتمل وتتكون طوال عهود الاستبداد، تظهر بَيّنة عند كل بزوغ لفجر التعددية، فنحو الغرب ظهر اتحاد قوى جبال النوبة ونحو الشرق كانت من قديم جبهة البجة، ثم إلى الغرب الأقصى جبهة نهضة دارفور، كلها كانت تتطلع إلى نصيبها من السلطة والثروة، ثم لمَّا حَمل الجنوب السلاح ونال حقوقه، أغراها ذلك بأنه السبيل الأنجع الأسرع. فالسودان ربما أكثر بلاد المنطقة مُهدداً بالتقسيم رغم ما يتبدى في سطحه من سلام ظاهر، ولا خلاص له إلا في نجاح تسوية سلمية بين أطرافه تمهد للتحول الديمقراطي وتبسط السلطة والثروة.

السودان كذلك بلاد غنية في الموارد، كان حتى قبل استقلال الجنوب الأكبر مساحة في أفريقيا، أغلب أراضيه مسطحة منبسطة خصبة، يشقها النهر الأطول في العالم. كان يمتد من الصحراء الكبرى إلى المناخات الاستوائية ذات الأمطار طوال العام والغابات الكثيفة، بل والمستنقعات التي استعصت على المغامرين قروناً تحول بينهم وبين اكتشاف منابع النيل. إلى باطن الأرض ركاز الثروات من النفط واليورانيوم والمعادن، ثم الذهب الذي يكاد يغطي مساحته الواسعة. تلك سمات ثروة تستقطب الصراع المادي والحضاري، فالسودان من وجه آخر ظل يحمل لقب سلة غذاء العالم قبل عقود من أزمة الطعام التي تهدد العالم اليوم، لكنه كذلك الجسر الواصل بين العرب وأفريقيا، دخله البريطانيون تحت التاج المصري في أوائل القرن الماضي، ووضعوا اللبنات الأولى لدولة حديثة، وكما طبقوا القانون الذي منعوا به الشماليين المستعربين من دخول الجنوب، شرعوا قانون الشركات وقانون الأراضي وقانون الغابات وأسسوا مشروع الجزيرة ليكون أكبر مؤسسة في العالم تحت إدارة واحدة يومئذٍ، كما بسطوا سكة حديد بطول البلاد ووضعوا اللبنة لنظام تعليمي متميز ودربوا الخريجين في أطر خدمةٍ مدنيةٍ فاعلةٍ دقيقةٍ، وغير ذلك مما أتى عليه الحكم الوطني فنقضه

عروةً عروةً، ولا سيّما في العهدين الاستبداديين الأخيرين. لكن تلك أمة قد خلت من المستعمرين، يهمهم في الماضي كما يعنيهم في الحاضر مصالحهم الاقتصادية، لكن تعنيهم على نحو أخطر وجهتهم الحضارية، فالصراع الحضاري من حقائق التاريخ التي كانت تستدعي الانتباه المضاعف من السودان ومن جواره لا سيّما العربي. لقد أعطت اتفاقية السلام الشامل ست سنوات يذهب بعدها أهل جنوب البلاد للتصويت على مصيرهم وحدةً مع بقية البلاد أو استقلالاً، وهو أجل قصير إذا ناسبته إلى نصف قرن من المواجد منذ الاستقلال، تبددت كلها كما أسلفنا في صراعات الاستبداد والقوة، ولم ينتبه فيها الوطن العربي أنه سيفقد لأول مرة بعضاً من أجزائه، بعدما ظل لتاريخ طويل يجمع ويضم، بل إن حركة التوسع العربي الحضارية ارتبطت وثيقاً بالإسلام، بوصفه ديناً منفتحاً مستوعباً يساوي بين الناس، وتلك سنّةٌ لم يتبعها بإحسان حكم الإنقاذ في السودان.

تعقيب (٢)

محمد حسب الرسول(*)

شكّل عنوان الورقة الذي طلبت إدارة الندوة من الكاتب الكتابة فيه عن السودان تحديداً كبيراً له ولغيره من مبتدري النقاش، ليس لأنَّ العناوين عموماً تأتي وبرفقتها حمولة هائلة من المفاهيم والافتراضات، كما أشارت إلى ذلك الورقة فحسب، بل لأنَّ السودان في تاريخه القديم والمعاصر وبتحدياته الاستراتيجية كان ولا يزال بعيداً من معارف وخيال كثير من النخب السودانية والعربية؛ والنظر إلى مآلات الأمور في بلد كالسودان يتطلب قراءة فاحصة في تاريخه لتفسير الحاضر وتؤلاته ولدراسة واستشراف المآلات.

ثمة ملاحظات حول الورقة، **أولاها** هي الإشارة المهمّة التي تحدثت عمّا أسمته ـ وأحسنت التسمية ـ «السودان اصطناع التكوين» حيث أشارت بدقة إلى عام ١٨٢١ بوصفه تاريخ هذا الاصطناع الذي جعل للسودان اسماً جديداً وخريطةً سياسيةً جديدة، من دون مشاركة أهله أو مشاورتهم في المسمى الجديد أو الجغرافية الجديدة. وقد بلورت هذه الحادثة أولى تجليات الاستبداد الذي عرفه السودان منذ ذلك التاريخ. وقد أشارت الورقة إلى ذلك حين ذكرت أنَّ أكثر الأقطار توحداً واستقراراً تلك التي تقوم معطياتها الجغرافية على أساس من التراضي والتوافق المجتمعي، وكأنها تريد بناء قاعدة تفسر بها مآلات حال السودان تحت رايتي الاستبداد والتقسيم.

ابتدر محمد علي باشا رسم خريطة جديدة لوطن أسماه السودان بعد أن قضى على دولة سنار، وفتح بصنيعه هذا الباب أمام تحولات في الجغرافيا السياسية لهذه الدولة الجديدة، فأضيفت دارفور عام ١٩١٦ الى الدولة الجديدة بعد أن كانت دولة قائمة بذاتها وقد كان ذلك على يد الاحتلال الإنكليزي قبيل إعلانه وعد بلفور وبسبب وقوف دولة دارفور ضده في الحرب العالمية الأولى، ثم أعقب ذلك بإضافة جغرافية جديدة لهذه الدولة هي جنوب السودان وكان ذلك في حزيران/يونيو ١٩٤٧ قبيل الإعلان عن قيام دولة الكيان الإسرائيلي.

(*) باحث من السودان.

وجنوب السودان الذي تمت إضافته إلى الخريطة السودانية يتشكل من أراضٍ تخلت عنها يوغندا عام ١٩١٤ تعرف الآن بمناطق بحر الجبل التي تقع ضمنها مدينة جوبا عاصمة الجنوب، وأراضٍ كانت تحتلها فرنسا في الجزء الغربي منه في منطقة تسمى بحر الغزال والجزء الشرقي منه في منطقة قبائل الشلك وعاصمتها فشودة، ومساحة أخرى (منطقة لادو) كانت واقعة تحت سلطة بلجيكا إبان حكم الملك ليوبولد الثاني، وفي ذات الوقت كان منليك الثاني ملك إثيوبيا يهدد بالاستيلاء على وادي نهر السوباط في الشرق، كما ظل يعمل على بناء تحالف بينه وبين الفرنسيين في المنطقة الغربية لعزل المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا ولتعريض حدود مصر الجنوبية للتهديد، كان ذلك قبل أن تبسط بريطانيا سلطانها على الجنوب وتجعله جزءاً من مستعمراتها في شرق أفريقيا، بعد القرار الذي اتخذه سالسبوري في حزيران/يونيو ١٨٩٨ والذي قضى بالاستيلاء على كل الأراضي الواقعة جنوب مصر في توقيت يمكن أن يُقرأ مع بداية تأسيس الحركة الصهيونية، حيث كانت أجزاء من جنوب السودان ويوغندا أحد خيارات ثلاثة اقتُرح قيام دولة للكيان الصهيوني على ترابها في ما عرف حينذاك بمشروع يوغندا (Uganda Project).

أصبح عام ١٩٤٧ تاريخاً جديداً رسم فيه الاحتلال الإنكليزي خريطة سياسية جديدة للسودان جعلته يعزز مكانته الجيواستراتيجية في قلب العالم تقريباً، وأصبح منذ ذلك التاريخ يتمدد في منطقة شرق ووسط أفريقيا، وبهذا التمدد غدا للسودان حدود مع الكنغو (زائير سابقاً) ويوغندا من الناحية الجنوبية التي يتصل عبرها بمنطقة البحيرات العظمى التي ينبع منها بحر الجبل أحد روافد نهر النيل، كذلك أتاحت له هذه الخريطة الجديدة جواراً مع كينيا التي يتصل عبرها بالمحيط الهندي، هذا فضلاً عن جواره التاريخي لإثيوبيا وإرتريا من الجنوب الشرقي الذي يُمكنه من الالتحام بمنطقة القرن الأفريقي حيث ظل يرتبط بهما بعلاقات قديمة قدم ممالك كوش السودانية التي صنعت حضارة وادي النيل حينما حكمت السودان ومصر(٢٤٠٠ق م ـ ٣٠٠م)، وقد حافظ السودان بالطبع على جواره مع السعودية شرقاً عبر البحر الأحمر، وحافظ على حدوده مع مصر وليبيا شمالاً ليتصل بالبحر الأبيض المتوسط عبرهما فضلاً عن جواره لدولة تشاد التي تحادد دارفور من الناحية الغربية. ولقد مكنت هذه الاضافة من جعل السودان طوال هذه المرحلة من حزيران/يونيو ١٩٤٧ وحتى تموز/يوليو ٢٠١١ أكبر دولة عربية بمساحة تبلغ مليون ميل مربع.

كانت تلك أهمَّ الملاحظات في تاريخ السودان لم تجد مكاناً في الورقة مثلما لم تجد المكانة التي تستحقها في الذاكرة السودانية والعربية على حد سواء.

تناولت الورقة في محور خاص قضية الاستبداد وقد أشارت إلى مرحلة الاحتلال العثماني (١٨٢١ ـ ١٨٨٠) والاحتلال الإنكليزي (١٨٩٦ ـ ١٩٥٦)، ثم مدّة حكم الرئيس إبراهيم عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، ثم مدّة حكم الرئيس جعفر نميري (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) ومدّة الرئيس عمر البشير التي ابتدأت عام ١٩٨٩ ولا تزال متصلة، وأسمتها مراحل الحكم الأحادي وأجرت مقاربة بين أداء حكومات الاحتلال والحكومات العسكرية وعملت على كشف سياسات الاحتلال وحمَّلتها

وحدها المسؤولية عن مآزق التشظي في السودان، بالرغم من أن واقع الحال يشير إلى أن الجميع مسؤول عن هذه المآلات ولا يمكن استثناء الحكومات الوطنية جميعها حزبية وعسكرية من هذه المسؤولية التاريخية، والسبب في ذلك هو بؤس الأداء الذي ارتبط بمسيرة الحكم منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، والذي أصبح يزداد سوءاً يوماً بعد يوم بسبب الاستبداد والطغيان الذي كاد أن يصبح صفة لازمة لكل قائد سياسي مدني أو عسكري؛ فأمست المؤسسات الحزبية ـ كما مؤسسات الدولة ـ تقوم على رأي الفرد لا المؤسسة، وعلى مصلحة الحزب لا الوطن؛ فتفنَّنت الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان في صناعة الأزمات والتحديات الواحدة تلو الأخرى، وظل الشعب السوداني يتعامل معها بتسامح الصوفي حيناً وبغضبة الحليم حيناً آخر، كما حدث في ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة نيسان/أبريل ١٩٨٥.

استعرضت الورقة الأسباب التاريخية التي أدت إلى انفصال جنوب السودان وحملت المسؤولية للاحتلال الإنكليزي وأوردت أدلة جيدة تسند ذلك، بيد أنها لم تقدم الصورة الكاملة للأسباب الخارجية التي أسهمت في الانفصال وبشكل خاص التدخلات الإسرائيلية. وفي هذا السياق تجب الاشارة إلى أن إسرائيل ظلت شديدة الاهتمام بالسودان وبجنوبه؛ وحظيت حركات التمرد فيه برعاية ودعم إسرائيليين كبيرين منذ بداية تشكُّلها. ويجيء الاهتمام الإسرائيلي بالسودان في اطار اهتمامها بأفريقيا، وقد تبدى هذا الاهتمام في توجهات ثيودور هرتزل التي حملها كتابه **وطن قومي** والذي وعد فيه بالعمل من أجل ما أسماه «إنقاذ أبناء أفريقيا» بعد أن يحقق خلاص اليهود. ثم محاضرة وزير الأمن الإسرائيلي الأسبق آفي ديختر التي ألقاها بمعهد الأمن القومي الإسرائيلي في عام ٢٠٠٨ حيث قال إن أسباب اهتمام «إسرائيل» بالسودان تتصل بما يلي:

• حين بلورت «إسرائيل» محددات سياستها واستراتيجيتها حيال العالم العربي انطلقت من عملية استجلاء واستشراف للمستقبل، وأن أبعاد هذا الاستشراف والتقييمات تتجاوز المدى الحالي أو المنظور.

• السودان بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه كان من الممكن أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لبلدان عربية رئيسة مثل مصر والعراق والسعودية.

• لكن السودان لم يصبح ذا دور كبير نتيجة أزمات داخلية بنيوية وصراعات وحروب أهلية في الجنوب استغرقت ثلاثة عقود، ثم الصراع الحالي في دارفور، ناهيك بالصراعات حتى داخل المركز في الخرطوم والتي تحولت إلى أزمات مزمنة.

• هذه الأزمات فوتت الفرصة على تحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة، تؤثر في البنية الأفريقية والعربية.

• التقديرات الإسرائيلية حتى مع بداية استقلال السودان في منتصف عقد الخمسينيات تقضي بعدم السماح لهذا البلد ـ رغم بعده عنا ـ أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العام العربي لأن موارده إذا استُثمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منه قوة يحسب لها ألف حساب.

• وفي ضوء هذه التقديرات كان على «إسرائيل» والجهات ذات العلاقة والاختصاص أن تتجه إلى هذه الساحة وتعمل على مُفاقمة الأزمات وإنتاج أزمات جديدة حتى يكون حاصل هذه الأزمات معضلة يصعب معالجتها في ما بعد.

• طالما أنَّ السودان يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر، تجسد هذا المعطى في حرب الأيام الستة عام١٩٦٧عندما تحول السودان إلى قواعد تدريب وإيواء لسلاح الجو المصري وللقوات البرية هو وليبيا، ويتعين أيضاً أن نذكر بأن السودان أرسل قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف التي شنتها مصر منذ عام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠.

• لكل ذلك كان لا بد أن تعمل «إسرائيل» على إضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه منعاً من بناء دولة قوية موحدة تعترف بالتعددية الإثنية والطائفية، لأن هذا من المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي ضرورة من ضرورات دعم وتعظيم الأمن القومي الإسرائيلي.

ويؤسس لهذا الاهتمام نظرية حلف المحيط التي جاءت في المذكرة التي بعث بها دايفيد بن غوريون رئيس وزراء «إسرائيل» إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور عام ١٩٥٨ طارحاً فيها مقترح إنشاء حلف المحيط الذي تنضم إليه إثيوبيا إلى جانب تركيا وإيران بوصفها دولاً مناهضة للعرب وموالية للغرب فضلاً عن علاقاتها التاريخية والأواصر التي تربطها بالشعب اليهودي منذ القدم.

لم تُحِسن الحكومات الوطنية كافة استثمار الجغرافيا السياسية التي صنعها الاحتلال منذ عهده الأول بوصفها فرصة استراتيجية لبناء دولة ذات دور وتأثير إقليمي كبير، كما لم تحسن اغتنام الفرصة نفسها في صناعة التماسك الوطني كما حدث في الدولة السنارية (١٥٠٤ ـ ١٨٢١) التي آخت بين الزنوج والعرب وقدمت تجربة رائدة في بناء الدول القائمة على التنوع والتعدد الثقافي والإثني والديني ضمن ما قدمته من تجارب ناجحة أخرى في مجالات الحكم لم تتوافر في الدولة السودانية المعاصرة برغم توافر كثير من المعطيات المعينة على ذلك.

كل هذا أغفلته الورقة وقدمت قضية الهوية وكأنها السبب الأبرز في حزمة الأسباب التي أدت إلى الانفصال.

لقد كان لاتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) دور عظيم ليس في انفصال جنوب السودان فحسب، بل في التوترات القائمة الآن في أطراف السودان ما بعد الانفصال حيث صنعت مناخاً مواتياً لانقسامات جديدة في كل أطراف الخريطة الجديدة الأمر الذي يشي بتعاظم التحديات الوطنية في حاضر ومستقبل السودان وهو الأمر الذي لم تقف عليه الورقة أيضاً.

طرحت الورقة الديمقراطيةَ التوافقيةَ كرافعة للسودان من واقع يعيشه ومستقبل يرتجيه، بيد أن الديمقراطية التوافقية ليس بمقدورها أداء هذا الدور إلا إذا جاءت نتاجاً طبيعياً لعقد اجتماعي جديد يؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ السودان تقوم فيها دولة الحق والواجب التي تتأسس على قيم الحرية والعدل والشراكة الوطنية، دولة لا مكان فيها للأيديولوجيا ولا للإقصاء، ويتساوى فيها الناس تحت مظلة القانون.

المناقشات

١ ـ محمد الحسن ولد لُبات

لقد لفت انتباهي قولكم المتميز حول الديمقراطية التوفيقية إذ يشكل هذا الموضوع انشغالاً تكرر لدي منذ سنوات. وأنا أُعد كتاباً حول الموضوع. لا مراء في أنني من دعاة إكمال هذا النمط الديمقراطي. إلا أن ذلك لا يمنعني من التساؤل حول مسألتين جوهريتين بشأنه. **الأولى** تتعلق بطبيعته الديمقراطية، إذ قد يؤدي جمع كل القوى في بوتقة واحدة إلى نوع جديد من الحزب الواحد، فيفقده ذلك الطابع الديمقراطي التعددي. أما **الثانية** فتتعلق بالفاعلية حيث سيشكل كل طرف سبب عرقلة للطرف الثاني مما يفقد الجسم السياسي الجديد كثيراً من قدراته على التحرك والتصرف السريع المناسب للأزمة التي هو مدعو للتصدي لها.

الرجاء أن يفيدنا الأخ مصطفى عثمان بمزيد من التنوير حول هذين العنصرين وغيرهما من القضايا التي يثيرها مفهوم الديمقراطية التوفيقية.

٢ ـ الشيخ جواد الخالصي

نظراً إلى وجود تشابه بين حالي المشروع التقسيمي في السودان والعراق، فإنني أقارب الموضوع من هذه النقطة الحساسة مع أهمية القضية بذاتها، وتكون المقاربة وفق أسئلة أطرحها على الموضوع.

أولاً، ما الذي حققه هذا الانفصال للشعب السوداني في الجنوب الذي تاجروا باسمه وبالأمة طويلاً، وما الذي أفرزه لشعب السودان في الشمال؟

ثانياً، هل هنالك اليوم في الجنوب دولة تضمن حقوق البشر، أم هنالك قتال ودمار وتشريد وحرائق لا نهائية مع ملايين الجياع والمشردين؟

ثالثاً، لماذا فرّط الساسة والمثقفون في السودان بهذا العقد المتميز لدولة كبيرة كالسودان وسمحوا بحدوث هذا التقسيم، وما يعطيه من احتمال التقسيمات الأخرى في غرب دارفور والشرق، منابع النيل الأزرق؟

رابعاً، أين الدور الخارجي في عملية التقسيم هذه وغيرها من العمليات المشابهة في البلدان العربية والإسلامية؟ وهنا لا بد من الإشارة الواضحة إلى الدور الإسرائيلي والمشروع الصهيوني ومن يقف خلفه من الداعمين وجوده الظالم، في عملية التقسيم في السودان، وفي كل عملية مشابهة في العالم الإسلامي، وبلاد العرب بخاصة.

٣ ـ محمد جميل منصور

ينبغي أن نعترف أن حال السودان مقلقة، والانفصال كان مؤشراً سالباً في المنطقة العربية وفي المسيرة السياسية للإسلاميين ولا يكفي فيه ولا في تفسيره القول بالتآمر الدولي والضغط الإقليمي وإن وجدوا بقدر آخذ نقطة واحدة في نقاش هذا البحث... وهي مشكلتنا مع المكونات غير العربية: الزنوج في السودان. والأكراد في العراق والشام. والأمازيغ في دول المغرب العربي. ثم الزنوج في موريتانيا وهناك حالات أخرى أقل عدداً وأبعد عن الإعلام. كيف نفسر عجزنا كأمة عن استيعاب هذه المكونات استيعاباً مُطَمْئناً لها تعثر فيه على حقوق المواطنة كاملة؟

سيتصدى بعضهم ويقول إنه تآمر الخارج وتوظيفه الخبيث للتمايز الثقافي واللغوي والاجتماعي.. وفي هذا الكلام شيء من الحقيقة والتاريخ والواقع. ولكن هذا الخارج ـ والذي نضخم دوره كثيراً ونحمله فوق ما يفعل ـ وجد ما يساعده وما يجعل تأثيره وارداً في هذه المكونات.

إن انفصال جنوب السودان باختيار شعبي واسع، واستقلال الأكراد برغبة منهم في العراق، والمشاكل التي ما تفتأ تظهر في الحالات الأخرى في شمال أفريقيا مظاهر لأزمة التعايش العرقي والثقافي واللغوي يلزم بحثها ونقاشها ولا يكفي فيها رفع شعار دولة المواطنة ثم من بعد ذلك ممارسة سلوك دولة الأغلبية ودولة القوم ودولة الغالب.

٤ ـ توفيق المديني

يجمع الخبراء في علم الاقتصاد والتنمية البشرية أن إنشاء دولة جديدة في الجنوب السوداني، بعد أن قرر الجنوبيون التصويت لمصلحة الانفصال، سيجعلها عرضة لتحديات جمة. فهذه الدولة الوليدة ستعتمد بالكاد على الواردات من المبيعات النفطية التي تقدر بنحو ٩٨ بالمئة من ميزانية عام ٢٠١١، بالنسبة إلى جنوب السودان ما يجعل الاقتصاد في الجنوب معرضاً للهزات الاقتصادية الناتجة من عدم استقرار أسعار النفط العالمية. فالمشكلة التي ستواجه هذه الدولة الجنوبية تتمثل بـ «مواصلة استخدام البنيات الأساسية المتواجدة في الشمال، مثل خطوط الأنابيب لتصدير نفطها أو وسائل النقل النهري والموانئ البحرية خصوصاً»، نظراً إلى عدم توافر منافذ بحرية للدولة الوليدة،

ما يجعلها تعتمد كلياً على الدول المجاورة ذات المنافذ البحرية (السودان الشمالي، كينيا...)، وإلا سيكون الجنوب دولة «مغلقة» بالكامل.

وكأي دولة ناشئة تبدأ عملية البناء من الصفر، فإن دولة جنوب السودان الجديدة تفتقر إلى وجود بنيات تحتية بشكل شبه كلي، كما أنها ستواجه كيفية إعادة توطين النازحين واللاجئين من الشمال وتوفير فرص عمل لهم.

وهناك رؤية للخبراء، تعتقد أنه ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية راعية اتفاقية نيفاشا للسلام، وتدعم تشكيل دولة جديدة في جنوب السودان، فإنها ستضغط باتجاه إعفاء هذه الدولة الجديدة من الديون الخارجية، لا سيَّما أن حكومة الخرطوم في الشمال ستطالب دولة الجنوب المستقلة أن تتحمل ثلث أعباء ديون السودان، أي مقدار مشاركتها في السلطة، في حين تصل هذه الديون إلى نحو ٣٥ مليار دولار، من «دون أي ضمانات لحصول الجنوب على جزء من الاحتياطات المالية للمصرف المركزي التي تتجاوز ٧ مليارات دولار».

وفضلاً عن ذلك، فإن الدول الغربية الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية المانحة سوف تقدم قروضاً ميسرة لهذه الدولة الجديدة بهدف مساعدتها على النهوض، وتشييد بنى تحتية جديدة، إضافة إلى التدفقات الكبيرة لاستثمارات الشركات الغربية التي ستوظفها في مجال استخراج النفط وتسويقه، ما دام الجنوب تتوافر فيه احتياطيات نفطية كبيرة، الأمر الذي سيمكن الدولة الجديدة من توفير الموارد المالية اللازمة للعملية التنموية مع الأخذ في الاعتبار قلة عدد السكان الشيء الذي سيمكن الدولة الجديدة من توفير الموارد المالية اللازمة للعملية التنموية مع الأخذ في الاعتبار قلة عدد السكان الشيء الذي يعني ارتفاع معدل دخل الفرد في دولة الجنوب، على الأقل من الناحية النظرية.

وتدعم الولايات المتحدة توجه الانفصال عملياً بنحو ٢ مليار دولار للبنية الأساسية وإعطاء الحركة الشعبية لتحرير السودان وعوداً ضمنية وكذلك غير مباشرة باحتوائها لدولة الجنوب رغم علمها بافتقادها مقومات الدولة وعناصرها.

وللانفصال تداعيات خطيرة على اقتصاد الشمال السوداني، ولا تبدو حظوظه في الانتعاش كبيرة، لا سيَّما مع عامل الإنهاك المستمر بسبب الحروب الدائرة منذ الاستقلال في الجنوب، ثم اشتعالها مجدداً في إقليم دارفور غرب السودان. فالانفصال سيقود إلى تراجع إيرادات الحكومة في الشمال من عائدات البترول (٧٥ بالمئة منه ينتج في الجنوب)، وإلى حدوث فجوة كبيرة نظراً لكون عائدات البترول تشكل نحو ٧٠ بالمئة من الإيرادات في موازنة الدولة.

لا شك في أن هناك تداعيات حول «حق تقرير المصير» لجنوب السودان بعد أن أفضى الاستفتاء الذي جرى في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى الانفصال، الأمر الذي سيقود بدوره إلى تقسيم الدولة السودانية الحالية دولتين، **واحدة** في الشمال، و**ثانية** في الجنوب. والحال هذه، يُعدّ انفصال الجنوب أول سابقة قانونية وسياسية في تاريخ القارة الإفريقية. فهو أول حال انفصال بتقرير

المصير في إفريقيا، حيث لم يسبق لدولة إفريقية أن انشطرت إلى قسمين بتقرير المصير، وذلك لأن الاتحاد الإفريقي تبنى نظرية المحافظة على الحدود القائمة بعد الحقبة الاستعمارية، وهو ما جعل حالة ارتريا في تشكيل دولة مستقلة عن إثيوبيا، فمردّها أن إريتريا لم تكن جزءاً من تاريخ إثيوبيا فحالها إذاً حال استقلال وليس انفصال.

فمنذ العام ١٩٦٣ وإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، بات من المسلّم به أنه لا يمكن الاعتراض على ترسيم الحدود ـ العبثية أحياناً ـ كما فرضته القوى الاستعمارية ما بين العامين ١٨٨٥ و١٩٢٦. لكن تمّ الاعتراف بخرقٍ واحد: وهو استقلال إريتريا في العام ١٩٩٣. لكن هذا الاستثناء ما كان إلا ظاهرياً، إذ تعلّق الأمر بأراضٍ كانت تحت الاستعمار الإيطالي، ثمّ سلّمتها الأمم المتحدة إلى إثيوبيا في العام ١٩٥٢.

ومن جهتهما، اصطدمت محاولتا الانفصال اللتان قامت بهما كاتانغا (الكونغو) في العام ١٩٦١ وبيافرا (نيجيريا) في العام ١٩٦٧ برفض جذري من منظمة الوحدة الأفريقيّة ومن الأمم المتحدة. ومؤخراً في العام ١٩٩١، لم تنجح تطلعات «أرض الصومال» إلى التراجع عن اتحادها مع الصومال الإيطالية (التي تحقّقت في العام ١٩٦٠) في إيجاد مخرجٍ مشروعٍ، بالرغم من استقلالها بحكم الأمر الواقع.

٥ ـ حسين العودات

ألاحظ أن الحركات الانفصالية في البلدان العربية تزداد نمواً وقوة كلما كان النظام السياسي شمولياً، وأعتقد أنه إذا توافر نظام ديمقراطي، يعتبر المواطنة هي المرجعية الأولى ويحرص على المساواة والمشاركة بين كل المواطنين، ستتراجع الحركات الانفصالية، وربما تتلاشى. ولنلاحظ أن ما جرى في السودان (انفصال الجنوب) مرشح للتكرار في بلدان عربية أخرى.

٢ ـ من الملاحظ أن حرمان هذه المكونات من حقوقها وردود فعلها تجاه ذلك، يؤدي إلى زيادة شدة قبضة النظام الشمولي بحجة الحفاظ على وحدة البلد.

٣ ـ في ضوء ذلك، من المؤكد وجود علاقة جدلية بين الأنظمة الشمولية والحركات الانفصالية في البلدان العربية وأن كلاً منها يقوي الآخر.

٦ ـ هيثم عبد الله سلمان

أعتقد أن إدارة الحكم الرشيد هي مفهوم مناقض مفهوم الديمقراطية التوافقية. إذ إن الديمقراطية التوافقية لا ترقى لتكوين أو إنشاء إدارة للحكم الرشيد في أي بلد. إذ إن من المعروف أن إدارة الحكم الرشيد تبحث عن الحلول المثالية للمشكلات بأقل التكاليف وليس لإيجاد حلول ترقيعية تصلح لوقت قصير جداً ولا تصلح لوقت آخر فضلاً عن أنها تصبح بلاء وهماً على النخب السياسية والشعوب معاً وتمتد عقوداً كثيرةً وتبقى الشعوب تتجرع سمومها.

٧ ـ سمير حباشنة

كانت ورقة شاملة وواقعية مازجت بين المعرفة والتجربة الشخصية في إدارة الدولة السودانية. وكان لي ملاحظتان:

أولاهما، أعتقد أن علينا كعرب ومفكرين ومثقفين أن نلغي من قاموسنا مصطلح الأقلية والأكثرية، وأن نغلِّب المواطنة/المساواة والعدالة بكل أوجهها بين مواطنينا، علينا كعرب أن نعلم ونتذكر أن المكونات الثقافية/الدينية والعرقية هي جزء أصيل من هذه الأمة وهي إضافة نوعية وحال تنوع أسهمت في بناء حضارتنا العربية الواحدة منذ فجر الإسلام. الأمازيغ، الأكراد، العرب المسيحيون.. هي مكونات ثقافية مهمّة وقدمت إلى الأمة والوطن كما قدم الآخرون، بل إن العرب والمسيحيين في بلاد الشام أو العراق أو مصر هم العرب الأوائل الذين قطنوا هذه البلاد وكانوا دائماً رقماً بارزاً في تقدمها والدفاع عنها.

أرجو أن نعيد النظر في سلوكنا نحو أبناء جلدتنا وأن نغلِّب المواطنة لأنها سبيل الاستقرار وضمان الوحدة الجغرافية والنفسية لمواطنينا.

و**الثانية**، الاستراتيجية الإسرائيلية واضحة معروفة تسعى إلى تقسيم المقسم حتى تكون الأقوى دائماً.. والسؤال: أين الاستراتيجية العربية في مقابلة ذلك..؟ هل من المعقول أن نبقى في دائرة التحليل.. من دون فعل مكافئ للاستراتيجيات التي تعمل ضدنا..؟!

٨ ـ أحمد حلواني

بحث الوضع في السودان يحمل أهمية خاصة من حيث أهمية موقع السودان ودوره في القارة الأفريقية كجسر تواصل إيجابي مع الشعوب الأفريقية، استطاع فيه تحقيق تواصل ثقافي عربي وإسلامي كبير. كما أن أهميته تكمن في دراسة واقعه الحالي وهو يحاول تمتين وحدة مكوناته بعد انفصال الجنوب، والبلبلة المرافقة نتيجة السياسات الاستعمارية والدكتاتورية المتعاقبة. إن اهتمام النخب السياسية العربية وتقديم المساعدة للسودان وتدعيم التواصل مع نخبه المبدعة والفاعلة، أمر ضروري يتطلب استمراراً وديمومة ودعماً لمصلحة السودان وتطوره وزيادة دوره الإيجابي في أفريقيا.

الفصل العاشر

آثار التفكيك في الجوار العربي(*)

سعد محيو(**)

تمهيد

هل عمليات التفكيك والتجزئة التي تشهدها بعض الأقطار العربية حالياً، والتي قد تتمدد قريباً إلى عدة أقطار أخرى، خصيصة عربية وإسلامية، أم هي جزء من ظاهرة عامة عالمية بدأت تتجلى بأبهى صورها غداة نهاية الحرب الباردة؟ بكلمات أوضح: هل هي مؤامرة أم حصيلة موضوعية؟

سنأتي إلى هذا السؤال بعد قليل. قبل ذلك، وقفة أولاً أمام طبيعة ومآلات الأحداث التي شهدها ويشهدها العالم منذ نحو ٢٥ سنة.

بات معلوماً أن النظام العالمي يمر حالياً بواحدة من أضخم الثورات التاريخية، التي لن تغيّر هذا النظام وحسب، بل ربما أيضاً الطريقة التي عاش بها البشر طوال السنوات العشرة آلاف الماضية. إنها في آن ثورة في التكنولوجيا كما في الأيديولوجيا؛ في الاقتصاد كما في الفكر؛ في الزراعة التي ستنتقل قريباً مع البيوتكنولوجيا من الأرض إلى المختبرات، كما في الصناعة التي بدأت تنتقل هي الأخرى من عالم المادة إلى عالم المعلومات والأفكار والروبطة؛ في الطب العضوي كما في الطب النفسي؛ في مفاهيم القوة كما في نظريات السيادة والدولة ـ الأمة والحدود.

كان حازم الببلاوي مصيباً حين أطلق على هذه الثورة اسم «عصر الانقطاع». فإذا ما كان ظهور الزراعة قبل عشرة آلاف سنة ثورة وانقطاعاً بين نمط حياة القنص والبداوة وبين نمط الحياة الإنتاجي المستقر، وإذا ما كانت الصناعة انقطاعاً ضخماً آخر قلب الحياة البشرية رأساً على عقب، فإن الثورة

(*) نشر هذا البحث ضمن ملف، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، ص ٨١ ـ ١٠٧.

(**) كاتب لبناني. لم يتمكن الباحث من حضور الندوة، فقام كرم الحلو بتلخيص البحث وألقاه نيابةً عنه.

التكنولوجية الثالثة الراهنة المستندة إلى المعلومات والاتصالات والبيوتكنولوجيا والروبطة، ستكون فاتح عصر جديد يمثِّل انقطاعاً كبيراً آخر في نمط الحياة والإنتاج.

العولمة الراهنة تدّعي أنها ليست أيديولوجيا ولا حتى نظاماً، لكنها كذلك في الواقع بسبب تقديسها الشديد للأقانيم الكبرى الثلاثة للرأسمالية: «اليد الخفية» للسوق، والتجارة الحرة، والفردية المطلقة[١]. إنها قوى وشبكات قوى تعد الكرة الأرضية كلها مجال عملها، وهي بدأت تضع للمرة الأولى في التاريخ السلطتين السياسية والاقتصادية في آن مباشرة في يد الرأسمالية.

هنا بالتحديد كان هاردت ونيغري دقيقين في مؤلفهما **الإمبراطورية**، حين أطلقا على السلطة الجديدة اسم «إمبرطوارية العولمة»[٢]، وحين أشارا إلى أن هذه الإمبراطورية تولد مباشرة أمام أعيننا الآن. فخلال العقود القليلة الماضية، وفي حين كانت النظم الكولونيالية تتعرض للإطاحة، ثم تنهار الحواجز السوفياتية أمام السوق العالمية بسرعة كبيرة آخر المطاف، كنا شهوداً على ظاهرة مبادلات اقتصادية وثقافية غير قابلة للمقاومة اتفق على تسميتها العولمة.

فجنباً إلى جنب مع السوق العالمية ودورات الإنتاج العالمية، برز نظام عالمي، ومنطق وآلية جديدان للحكم. باتت الإمبراطورية الجديدة التي تتولى الاضطلاع بمهمة تنظيم هذه المبادلات العالمية، هي السلطة السيادية التي تحكم العالم.

وفي هذا الإطار، لم يكن تدهور سيادة الدول ـ الأمم وعجزها المتزايد عن تنظيم المبادلات الاقتصادية والثقافية، سوى أحد الأعراض الرئيسية لعملية قدوم إمبراطورية جديدة. ويشير هاردت ونيغري إلى أن الانتقال إلى الإمبراطورية الجديدة، لا يأتي إلا من غسق احتضار السيادة الحديثة. فعلى النقيض من الإمبريالية، لا تقوم الإمبراطورية بتأسيس مركز إقليمي للسلطة، كما لا تعتمد على أي حدود أو حواجز ثابتة. ولأنها أداة حكم لامركزية ولاإقليمية فهي تسعى، تدريجياً، إلى احتضان المجال العالمي كله في إطار تخومها المفتوحة المتسعة. وتتولى الإمبراطورية إدارة الهويات الهجينة، والمنظومات التراتبية المرنة، والمبادلات المتعددة عبر شبكة طبقات متباينة من الحكم والقيادة. لقد باتت الألوان المتمايزة لخريطة العالم الإمبريالية متداخلة ومندمجة في قوس قزح العالم الإمبراطوري (قوس قزح العولمة الجديدة)[٣].

بالطبع، فكرة نهاية الإمبريالية وحلول «إمبراطورية شبح» مكانها، تلسع ولا تُرى، حظيت بمعارضة شديدة من سمير أمين والعديد من اليساريين الذين رأوا فيها تسويغاً لكل مقولات الولايات المتحدة عن أنها «إمبراطورية حميدة وغير إمبريالية»[٤]. بيد أن هؤلاء المنتقدين كانوا يعترفون في

---

(١) مجلة **بدائل**، العدد ٤ (٢٠٠٥).

(٢) مايكل هارت وأنطونيو نيغري، **الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة**، ترجمة فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢).

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٤) Samir Amin, «Empire and Multitude: Post-Imperialist Empire or Renewed Expansion of Imperialism?,» *Monthly Review*, vol. 57, no. 6 (November 2005).

الوقت نفسه بأن العولمة في طبعتها النيوليبرالية الراهنة، دكّت بعض أسس الدولة ـ الأمة التي ارتكز عليها النظام الحديث منذ معاهدة وستفاليا العام ١٦٤٨.

لكن، وعلى الرغم من أن العولمة هزّت مقومات الدولة ـ الأمة في بلد المنشأ (الدول الغربية)، إلا أنها لم تُلغ بعض أدوارها الرئيسية. وهذا كان واضحاً بجلاء خلال الأزمة المالية والعقارية الطاحنة التي شهدتها الولايات المتحدة منذ العام ٢٠٠٨، والتي أدت فيها الدولة الأمريكية دوراً حاسماً في إخراج الرأسمالية من ورطتها. كما هو واضح أكثر مع الإطلالة القوية الراهنة للقوميات في شرق آسيا والعديد من مناطق العالم (كما سنرى في الخاتمة)، وإن كانت هذه الإطلالة لم تعن، حتى الآن على الأقل، الانهيار المحتمل للعولمة الأمريكية الراهنة، كما حدث مع العولمة في طبعتها البريطانية التي انفجرت في الحرب العالمية الأولى.

في عالم الدول النامية، عمل كل من نهاية الحرب الباردة وظاهرة العولمة، إضافة إلى عوامل أخرى على رأسها تغيّر المناخ، والدمار الإيكولوجي، وقانون مور (Moore Law) (سلطة الكومبيوتر والإنترنت)، على نسف وجود العديد من الدول نفسها. فمن دون نظام الحرب الباردة، لم يكن من السهل على الدول النامية الضعيفة في العالم توفير الحد الأدنى لمواطنيها في مجالات الأمن والوظائف والصحة والضمانات الاجتماعية. ثم جاءت العولمة عبر شروط «اجماع واشنطن» التي فرضها صندوق النقد الدولي ليسلب هذه الدول ما تبقى من أدوار اجتماعية وتنموية.

كما تكفّلت أُمُّنا الطبيعة في تسريع الانفجار الداخلي لهذه الدول، إذ من الصعب، على سبيل المثال، فهم أسباب انفجار سورية على هذا النحو المروّع، من دون فهم كيفية قيام الجفاف القاسي الذي ضرب البلاد طوال سنوات أربع، والذي كان يرقص على إيقاع انفجار ديمغرافي كبير (طفرة هائلة في أعداد الشباب)، في تقويض أسس الاقتصاد والدولة السوريين. كما لا نستطيع فهم بعض الأبعاد الرئيسية لانتفاضات مصر من دون فهم ما يزعم عن تأثيرات عولمة اليد العاملة الصينية في فرص العمل المصرية، ومن دون أزمة القمح العالمية العام ٢٠١٠، وكذلك من دون دراسة مضاعفات زحف ملوحة البحر على الأراضي الزراعية المصرية التاريخية، التي تهدد الآن بتشريد نحو ١٠ ملايين فلاح مصري (كدفعة أولى)[٥].

وبالمعيار نفسه، لا يمكن فهم أسباب انتشار داعش أو انتفاضات الربيع العربي، من دون قانون مور (التطويرات المتلاحقة في الإنترنت والكومبيوتر) الذي مكّن مجموعات صغيرة من تجنيد الأنصار، وتحدي الدول، وإزالة الحدود[٦].

حصيلة هذه التطورات كانت مذهلة. فقد بدأت سيرورة التفكك السياسي أولاً في أراضي العديد من الإمبراطوريات السابقة، وبخاصة الإمبراطورية العثمانية، ثم انتقلت إلى العديد من

(٥) David Sterman, «Climate Change in Egypt: Rising Sea Level, Dwindling Water Supplies,» Climate Institute (July 2009), <http://www.climate.org/topics/international-action/egypt.html>.

(٦) Thomas Freidman, «The World according to Maxwell Smart,» *New York Times*, 13/7/2014.

البلدان الأخرى، بما في ذلك إحدى القوتين العظميين: الاتحاد السوفياتي. وقبل حلول العام ٢٠٠٠ كان عدد الدول في العالم قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات. فمن إندونيسيا إلى اسكتلندا، ومن الاتحاد السوفياتي السابق إلى السودان، كانت السمة الأبرز لعصرنا هي التفكك، واللامركزية، وحتى التحلل، إذ لم يكن يمر شهر إلا ونسمع عن ظهور دولة جديدة على الخريطة العالمية. وقد أدى هذا التفكك إلى طفرة هائلة في قوة منظمات لادولتية على غرار الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية والإعلام، وبالطبع المنظمات المدموغة غربياً بالإرهاب.

يعتقد الباحث مارتن فان كريفيلد (Martin van Creveld) أن هذه العملية تعود بنا ثانية إلى حقبة القرون الوسطى الأوروبية، لكن بدلاً من الإمبراطور هناك الرئيس الأمريكي، وبدلاً من البابا هناك الأمين العام للأمم المتحدة. وكما في القرون الوسطى، ستتواصل حالة اللامركزية السياسية وستترافق مع تنقلات ضخمة للسكان من وحدة سياسية إلى وحدة أخرى، ومع سلسلة طويلة من الحروب الأهلية والحروب الصغيرة المحدودة، في إطار فوضى تحكمها لاقطبية عالمية[٧].

أولاً: سيرورة ومؤامرة

هذه المعطيات المتقاطعة، قد تدفع إلى الإسراع في الإجابة عن سؤالنا الأول بالقول إن ما تشهده المنطقة العربية الآن من تفكك المفكك وتجزؤ المجزأ، ليس مؤامرة جديدة على العرب، بل هو جزء عربي من كلٍ عالمي؛ كلٌ تعمل فيه في الدرجة الأولى العولمة على تذرير كل الكيانات السياسية الهشة أو الضعيفة، وتسييل باقي الكيانات السياسية في دول العالم الأول الراسخة، بهدف إعادة تركيب الأوطان في سوق قرية عالمية واحدة، وتحويل المواطن إلى مستهلك اقتصادي وثقافي في هذه السوق. وهذا يتطلب (كما في الاتحاد الأوروبي) تفكيك الدول أو تقويض سيادتها، ثم دمجها في سوق إقليمية مرتبطة بالسوق العالمية الجديدة.

هذا صحيح، ولكن جزئياً فقط، إذ على عكس المناطق الأخرى التي تشهد سيرورة التفكيك، تتميز منطقتنا بوجود مخططات غربية ـ إسرائيلية قديمة العهد وُضعت قبل حقبة غير قصيرة من بروز ظاهرة العولمة كقوة تغيير عالمية، وهدفت إلى تذرير هذه المنطقة بهدف إخضاعها استراتيجياً للمركز الإسرائيلي.

كل ما هنالك أن هذه المخططات تقاطعت الآن مع خطط قوى العولمة في المرحلة التاريخية الراهنة، فبات كلٌ منها يتغذى من الآخر ويتعزز بقدراته وإمكاناته. وهذا ما جعل بطن الوطن العربي مفتوحاً على التفكيك دون التركيب (حتى الآن على الأقل)، في إطار حروب دائمة، معيداً بذلك تجارب حرب الثلاثين عاماً الطاحنة في أوروبا.

هل تذكرون هنا السير مارك سايكس؟

(٧) Martin van Creveld, «The New Middle Ages,» *Foreign Policy*, no. 119 (Summer 2000), pp. 38-40.

بالتأكيد. فهو ذلك الدبلوماسي البريطاني الأشهر الذي دمغ مئة سنة من تاريخ الشرق الأوسط بختمه الخاص، أو بالأحرى بقلمه الخاص، الذي قسَّم به المنطقة وزيَّنها باللونين الأحمر(حصة بريطانيا) والأزرق (حصة فرنسا) بعيد الحرب العالمية الأولى.

ذكرى سايكس هذا تنبش هذه الأيام على عجل في الغرب، جنباً إلى جنب مع فتوحات العولمة، وتحاط بهالة تكاد تقترب من القدسية. فهو «الدبلوماسي العبقري» الذي «بنى عالماً جديداً» في المشرق العربي. وهو الشاب الذي لو لم تقضِ الأنفلونزا الإسبانية عليه سنة ١٩١٩ وهو في ريعان الشباب (٣٩ عاماً)، لكان أصبح أشهر وأهم وزير خارجية في تاريخ الإمبراطورية البريطانية. ثم إنه ذلك السياسي الذي «أدخل الرؤى العميقة والخيال الرحب» إلى علم السياسة الذي أسسه نيقولو مكيافيلي قبله بأربعة قرون. هذه الصحوة المفاجئة على عبقرية سايكس، التي ينغمس بها بنشاط الإعلام الإنغلوساكسوني والإسرائيلي، ليست بريئة. إنها كانت على الأرجح تمهيداً لاستيلاد طبعة جديدة من السير سايكس، تكون هي العنوان الجديد للتاريخ في الشرق الأوسط الجديد.

من هم المرشحون لهذا الموقع الخطير؟

هناك مرشح أبرز: الكولونيل الأمريكي المتقاعد رالف بيترز، الذي كان نائب رئيس الأركان لشؤون الاستخبارات في البنتاغون، وأحد أهم الباحثين العسكريين حالياً في الدوريات الاستراتيجية والأمنية الأمريكية.

هذا الكولونيل قفز فجأة من غياهب التقاعد إلى قلب الفعل، حين نشر في ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٦ كتابه **لا تتوقفوا أبداً عن القتال**[٨]، الذي تضمن خريطة «الشرق الأوسط الجديد»، كما فصَلها وشكَلها ولوَنها هو (تماماً كما فعل سايكس).

كان يمكن أن تبقى هذه الخريطة، ومعها الكتاب، مجرد خيال رحب لو أن مجلة القوات المسلحة الأمريكية لم تنشرها، أو لو أن البنتاغون لم يقم بعرضها على اجتماع رفيع لحلف الأطلسي في بروكسل. بيد أن هذين الحدثين، مضافاً إليهما الضجة الإعلامية الكبرى التي رافقتهما، أوحيا بأن المسألة ليست البتة اجتهادات أكاديمية، وأن وراء أكمة الكتاب ما وراءها.

للتذكير، استندت دراسة بيترز إلى المحاور التالية:

ـ حدود الدول الراهنة في الشرق الأوسط هي الأكثر تعسفاً وظلماً، جنباً إلى جنب مع حدود الدول الأفريقية التي رسمها أيضاً الأوروبيون لمصلحتهم الخاصة.

ـ الحدود الجديدة المُقترحة ستحقق العدل للسكان الذين كانوا الأكثر عرضة للخديعة، وهم الأكراد، والبلوش، ثم المسيحيون والبهائيون والإسماعيليون والنقشبنديون، وغيرهم من الأقليات التي تلم شملهم رابطة «الدم والإيمان».

(٨) Ralph Peters, *Never Quit the Fight* (Mechanicsburg, PA: Stackpole Books, 2008).

ـ إعادة رسم الحدود يتطلب تقسيم وإعادة تركيب كل دول الشرق الأوسط تقريباً: من الدول العربية إلى باكستان، ومن تركيا إلى إيران. وهكذا سيتم، على سبيل المثال، تقسيم إيران إلى أربع دول. وتركيا ستفقد أراضي شاسعة في الأناضول. والسعودية ستصبح ثلاث أو أربع دول، وسورية سيتم تقاسمها بين دول مذهبية وعرقية جديدة وبين «لبنان الكبير» الذي سيضم كل «ساحل فينيقيا» القديم. كما ستمنح معظم الأقليات الدينية والعرقية إما الاستقلال أو الحكم الذاتي.

أخطر ما قالته دراسة بيترز وخريطته كمن في ما لم تقله: حصة «إسرائيل» الجغرافية في الخريطة الجديدة. وهي حصة واجبة الوجود لأن الشرق الأوسط الجديد الذي سيرث شرق أوسط بريطانيا وفرنسا، سيكون في الدرجة الأولى أمريكياً ـ إسرائيلياً مع تلاوين أطلسية وأوروبية، ومع الحرص على طرد روسيا والصين منه.

بيد أن الوثائق الصهيونية المُبكّرة منذ مؤتمر السلام بُعيد الحرب العالمية الأولى، سبق أن أوضحت أن حدود «إسرائيل» الطبيعية تشمل، فضلاً عن كل فلسطين، جنوب لبنان ومعه بالطبع نهر الليطاني، وأجزاء واسعة من سورية والأردن والعراق. وأي تغيير في الخرائط لا يشمل حدود «إسرائيل الكبرى» هذه، لن يرى النور بسبب الدور الكبير والحاسم للحركة الصهيونية في النظام العالمي الراهن.

حين نشرت مجلة البحرية الأمريكية هذه الخريطة، سارعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى التنصل منها. لكن مراقبة أنشطة هذه السياسة في السنوات الأخيرة تشير إلى أن واشنطن ربما ترقص بالفعل على إيقاع موسيقى خرائط بيترز، إذ إنها كانت وراء تدمير الدولة الموحّدة العراقية. وهي التي تحاول الآن بشتى الوسائل النفخ في أوار الصراعات المذهبية الإسلامية في المنطقة. كما أنها الراعي الأول للجماعات الأصولية القبطية المتطرفة في الغرب التي تتبنى شعار «الأمة القبطية». هذا ناهيك بأنها كانت القوة الدولية الرئيس الدافعة باتجاه تقسيم السودان.

رالف بيترز، إذاً، ليس صوتاً صادحاً في برّية قفر. إنه بالأحرى مارك سايكس جديد، ولكن بجموح أكبر بما لا يقاس. لكنه جموح له مرتكزات أيديولوجية وجيواستراتيجية قوية.

فـ «المجزرة الجغرافية» الكبرى، إذا ما جاز التعبير، لها بالنسبة إلى الكولونيل بيترز مبرر «أخلاقي». يقول في كتابه: «الحدود الدولية لا تستطيع أبداً أن تكون عادلة. بيد أن درجة الظلم التي تُنزلها بأولئك الذين يفصلون أو يضمون إلى حدود جديدة، تخلق فرقاً كبيراً هو نفسه الفرق بين الحرية والقمع؛ بين التسامح والفظائع؛ بين حكم القانون والإرهاب، أو حتى بين السلام والحرب».

السير سايكس أيضاً أضفى مسحة إنسانية على مجزرته الجغرافية، حين قال مرة إن تفتيته للمنطقة العربية هدفه «إدخال هؤلاء الفقراء العرب إلى العالم الحديث».

حصيلة خريطة سايكس كانت مئة عام من الحروب والنزاعات والجروح التي لمّا تندمل بعد، لأنها (الخريطة) كانت منقطعة الصلة كلياً بالواقع. ومع ذلك، يعاد الاعتبار في الغرب الآن لسايكس بوصفه «بطل الرؤى الإبداعية».

الحصيلة نفسها ستحدث في الغالب مع خريطة رالف بيترز: مئة عام أخرى من الحروب والنزاعات والجروح التي لن تندمل، لكن هذه المرة على نطاق جغرافي أوسع كثيراً يمتد من سواحل قزوين إلى شواطئ سورية، مبتلعاً في طريقه كل مناطق الشرق العربي، وآسيا الوسطى، وآسيا الصغرى، وآسيا الجنوبية وأفغانستان. إنها «لعبة الشطرنج الكبرى» الجديدة التي تحدث عنها زبغنيو بريجنسكي، والتي ستجد في «رؤى» بيترز أولى تطبيقاتها العملية.

١ ـ تقسيم السعودية

يبدو أن خريطة رالف بيترز بدأت تشق طريقها إلى النور. فالعراق تقسّم عملياً. وسورية على الطريق. وكذلك اليمن وليبيا. والسودان المنشطر إلى شمال وجنوب، قد يكون على موعد قريباً مع تشظٍ جديد[٩].

كل هذه التوجهات ستكون لها حتماً مضاعفات على بقية دول الشرق الأوسط العربي ـ الإسلامي بلا استثناء تقريباً.

وإذا ما كان ثمة مرشّح أول للانضمام إلى معمعة التقسيم والتفتيت، فسيكون هو المملكة العربية السعودية. لماذا؟ لعدة أسباب أيديولوجية واستراتيجية ودولية.

فالصراعات التي تخوضها السعودية الآن ليست كتلك التي خاضتها في الستينيات. فهي لا تجري بين إسلاميين وملحدين، أو بين إسلاميين وقوميين، بل في الدرجة الأولى بين إسلاميين وإسلاميين: بين الإخوان والسلفيين الوهابيين، وبين المحافظين والإصلاحيين، وبين الديمقراطيين والسلطويين الإسلاميين، وبين الإسلاميين الليبراليين و«الرجعيين». وبالتالي، السياسة الخارجية الهجومية السعودية الراهنة في المنطقة ستعني في الواقع الانغماس في حرب أهلية إسلامية، على الصعيدين الأيديولوجي والسياسي، وهي ستكون غير مضمونة النتائج.

لماذا؟ لسببين رئيسيين:

---

(٩) في مقابلة خاصة مع كاتب هذه السطور العام ٢٠٠٨، قال الرئيس السوداني عمر البشير إن «خطط تقسيم المنطقة العربية إلى دويلات بدأت توضع موضع التنفيذ»، وأن ما يجري الآن في العراق والسودان وفلسطين «ليس إلا خطوات أولى على الطريق ستشمل كل أو معظم الدول العربية». هذه الخطط «تشمل تقسيم السودان إلى خمس دول: الجنوب، دارفور، شرق السودان، كردفان، ووسط السودان».

وحذّر البشير أيضاً حتى من خطط تقسيم مصر إلى ثلاث دول: «دولة للنوبيين المصريين ينضم إليها النوبيون من السودان بعد تقسيمه، ودولة للأقباط في الأقصر وأسوان، ودولة في دلتا النيل تكون تابعة لإسرائيل الكبرى».

الأول، أنه سيكون على المملكة في مثل هذا الهجوم أن تعتمد على الحركات السلفية. وهذا أمر لم يعد خياراً جذاباً، بعد أن تبيّن أن العديد من هذه الحركات بدأت تتسيس هي الأخرى و«تفتح» على حسابها. كما باتت أيضاً تُستخدم من جانب كلٍ من أجهزة الاستخبارات الإقليمية والدولية ومن «القاعديين» و«القطبيين». هذه الحركات أصبحت إلى حد كبير سلاحاً ذا حدين.

بالطبع، استطاعت ترسانة الأموال السعودية الضخمة أن تؤثّر (في إطار ثورة مضادة) في مصير ومسار عمليات الانتقال إلى الديمقراطية في العديد من الدول العربية، وبخاصة لجهة الحد من التعاون المحتمل بين هذه الثورات وبين الحركات الإصلاحية في المملكة وباقي أنحاء منطقة الخليج. لكنه سيكون في الغالب تأثيراً محدوداً على المديين المتوسط والطويل، ناهيك بأنه لن ينجح في إسقاط الجاذبية الفكرية والثقافية والسياسية لهذه التجارب بالنسبة إلى المعسكر الإصلاحي السعودي والخليجي.

و**الثاني**، أن «الزواج غير المقدس»[١٠] (كما يسميه الكاتب الأمريكي جون كولي) بين الإسلام في طبعته السعودية وبين الغرب، تبدد هباء منثوراً غداة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وحلّت مكانه الآن «أجندة حرية» أمريكية ثابتة كانت هي في أساس قبول الغرب لصعود حركات الإخوان المسلمين إلى السلطة.

ماذا تعني كل هذه المعطيات؟

إنها تعني بوضوح أن السياسة الخارجية الهجومية التي تطبقها السعودية الآن من اليمن والبحرين إلى سورية والعراق، لن تكون كافية وحدها هذه المرة للرد على المخاطر الجسام التي تُحيق بالمملكة. الأمر سيحتاج هذه المرة إلى مقاربة فكرية ـ استراتيجية جديدة تتساوق وتتساوى فيها السياسة الخارجية مع توجهات داخلية إصلاحية.

وهنا تبرز فوراً ثلاث عقبات أمام هذا التساوق:

الأولى هي التركيبة القبلية التي تزال قوية وتركل، حتى بعد بروز ظاهرة التمدين السريع (٧٠ بالمئة من سكان السعودية يقطنون في مدن الرياض والساحل الشرقي والحجاز). وهذه التركيبة طبقية في جوهرها، وهي ترفض أي إصلاحات سياسية واجتماعية قد تضعف دورها في المجتمع والدولة.

العقبة **الثانية** هي بالطبع تمذهب الدولة، أي اعتمادها على نوع محدد من المذاهب السلفية هي الوهابية التي تكفّر كل المذاهب والتيارات الفكرية الأخرى، مُسببة بذلك نزفاً دائماً في كلٍ من النسيج الوطني وفي مشروع الدولة الوطنية. هذه السلفية هي المقاوم الأول للإصلاحات، وتعتبر

(١٠) John K. Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism* (London: Pluto Press, 2000).

الحداثة نفسها ضلالاً وخطراً على طبعتها من الإسلام، كما تعتبر حريات الفرد والمجتمع جريمة لا تغتفر.

ثم هناك **أخيراً** عقبة الدولة نفسها. فهذه الأخيرة وبدلاً من أن تعمل على بناء الشعب السعودي بعد أن بنت الدولة الواحدة، تمارس هواية اللعب على تناقضات المجتمع، ومعها سياسة إدارة الأزمات الاجتماعية والفكرية بدلاً من العمل على حلّها في إطار وطني، وقانوني، وحقوقي. وهذا في الواقع ما يعطي العقبتين القبيلية والمذهبية نفوذهما وزخمهما الحقيقيين.

هذه العقبات زرعت الشك في صدور العديد من الإصلاحيين السعوديين وكادت تدفعهم إلى اليأس من إمكان صلاح وإصلاح البلاد بالطرق السلمية، وبخاصة بعدما تعثّرت طفرة العام ٢٠٠٣ التي شهدت سلسلة متصلة من المطالب الإصلاحية[١١]. بيد أن الإصلاح في السعودية لم يعد في الواقع مجرد خيار «وفق المزاج» (A la Carte)، يمكن للدولة السعودية بقيادة الأسرة الحاكمة أن تأخذه أو تتركه كما تشاء. لماذا؟

بسبب وتائر التغيير في العقود الأخيرة، التي أبدع ابن خلدون في وصفها حين قال: «**إذا** ما تبدلت الأحوال جملة، فكأنما **تبدّل الخلق** من أصله وتحوّل العالم وكأنه **ولد من جديد**»، والتي تتجسّد في توغل الحداثة المادية بكل أشكالها في المجتمع السعودي، وصعود نجم المدينة قلب الحداثة المادية وعقلها، وانقلابات ثورة الاتصالات والإعلام التي نسفت الحواجز الثقافية والمذهبية والأيديولوجية، وبروز «المجتمع الثاني» السعودي عبر الإنترنت.

بيد أن التغيير الأهم، الذي سيكون له دور دينامو التغيير التاريخي، يأتي من قلب النظام الدولي، ومعه كحصيلة تابعة النظام الإقليمي في المنطقة. فبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، صدر قرار أمريكي بتغيير وجه المنطقة العربية عن بكرة أبيها، حتى ولو تطلب الأمر تفكيك الدول الراهنة (كما يجري الآن، وكما أوضحت أعلاه خريطة القوات المسلحة الأمريكية الشهيرة)، أو وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة برعاية أمريكية كاملة، أو نشوب حروب أهلية مذهبية وطائفية وإثنية.

صدام حسين ومعمر القذافي لم يفهما طبيعة هذا القرار، فرفضا إجراء إصلاحات ديمقراطية وإبرام مصالحة تاريخية وطنية داخلية في الداخل تحمي البلاد من مباضع التقسيم الخارجي، فدفعا الوطنين إلى لجج التقسيم والفوضى الراهنين. وبشار الأسد لم يدرك هو الآخر معنى هذا القرار، فكانت الحصيلة ما نرى الآن: احتضار سورية نفسها ككيان سياسي وطني.

المملكة السعودية يمكن أن تدفع ثمناً مماثلاً، أي تكون عرضة للتقسيم إلى ثلاث أو أربع دول، ما لم تسارع الأسرة الحاكمة فيها إلى إنقاذ الدولة الوحدوية عبر وحدة مجتمعية وطنية تستند إلى مرجعية دينية غير تقليدية وغير تكفيرية، وإلى منظومة حقوقية جديدة.

---

(١١) على سبيل المثال، وثيقة «رؤية حاضر الوطن ومستقبله»، وتقريرا «معاً في خندق الشرفاء» و«دفاعاً عن الوطن»، مروراً ببيانات «الهيئة الإصلاحية السياسية في المملكة» التي يرئسها الأمير سلطان بن تركي بن عبد العزيز.

بكلمات أخرى: ما لم تنتقل الأسرة الحاكمة بسرعة قصوى من مرحلة اللعب على تناقضات المجتمع وإدارة أزماته إلى مرحلة البناء الوطني ـ الحقوقي، فسيكون الصاعق الدولي ـ الإقليمي جاهزاً لتحويل الانقسامات المذهبية ـ الاجتماعية السعودية إلى انفجار عظيم يسفر عن تدمير الدولة السعودية الثالثة نفسها، ومعها بالتأكيد سلطة الأسرة الحاكمة.

الخيار الآن هو بين الدولة السعودية الرابعة (دولة المواطنة والدستوروية) وبين اللادولة واللاأسرة. وعلى الرغم من أن أحداً لا يعرف رأي الأمير بندر بن سلطان بهذه الفرضية، إلا أنه الأقدر بالتأكيد، بحكم صلته الوثيقة والمديدة بالمؤسسات الجمهورية الأمريكية الحاكمة، على أن يشرح لبقية الأمراء معنى القرار الأمريكي الذي اتخذ بعد أحداث سبتمبر بفرض «أجندة الحرية» في المنطقة العربية «حتى ولو استغرق هذا الهدف جيلاً بأكمله»، كما أعلن آنذاك الرئيس بوش وبعده عديد من مسؤولي إدارة أوباما، وأن يشرح لهم أيضاً مضاعفات رفض الإصلاح في عراق صدام وليبيا القذافي وسورية الأسد.

أجل. النظام السعودي استفاد طوال مئة عام من انقسامات المجتمع، لذا سيكون من الصعب عليه تغيير عادة كانت ناجحة حتى الآن. لكن تغلُّب العادة على الوعي حيال طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية وحيال ضرورات الإصلاح السريع لـ «درء ذرائع» هذه المتغيرات، سيطبع قبلة الموت على جبين الكيان السياسي السعودي الراهن.

٢ ـ لبنان

السؤال الذي يقضّ مضاجع كل اللبنانيين في هذه المرحلة هو بالطبع: هل يلتحق لبنان أخيراً بالحريق الهائل في المنطقة؟

لنتذكر أولاً أن هذا الوطن الصغير كان طوال زهاء قرن ونصف القرن، أي منذ حربه الأهلية الأولى العام ١٨٤٠، الساحة الرئيسية التي جرى فيها خوض الصراعات الدولية ـ الإقليمية إما لنسف النظام الإقليمي القائم في الشرق الأوسط، وإما لإقامة نظام جديد مكانه.

وحين كانت «حروب الآخرين» هذه تنفجر على أرض لبنان، كانت توفّر على بقية البلدان المجاورة مؤونة دفع أثمان بروز الإمبراطوريات أو زوالها، فتهنأ هي بالهدوء في الوقت الذي يشتعل لبنان بالحروب والأزمات كل عشر سنوات تقريباً. وهذا ما دفع رجل الدولة النمساوي الشهير ميترنيخ إلى وصف لبنان بأنه «هذا البلد صغير، لكنه عظيم الأهمية».

حسناً. الصورة انقلبت الآن للمرة الأولى منذ ١٧٣ سنة. فلبنان لا يزال هادئاً نسبياً (حتى أواخر ٢٠١٥)، والعديد من دول المنطقة إما انفجرت وإما هي في طريقها إلى الانفجار. وهذا بالتحديد ما يجعل اللحظة التاريخية الراهنة في بلاد الأرز مدهشة، ولكن مثيرة للقلق أيضاً: هل يمكن لهذا الاستثناء التاريخي أن يستمر؟

إذا تفجّر العراق مجدداً وانهار الوطن السوري ككيان سياسي موحّد، سيكون هذا بمنزلة عاصفة كاملة لن يستطيع لبنان على الأرجح، مهما فعل، تجنُّب الوقوع في أتونها.

٣ ـ الأردن

في مطالع العام ٢٠١٢ سُرّبت معلومات مفادها أن الإدارة الأمريكية قررت (على جري عادتها الجديدة في الشرق الأوسط) تسليم السلطة في الأردن إلى الإخوان المسلمين، وأن هذا البلد سيشهد قريباً «تطورات جسيمة».

وبعدها بفترة قصيرة، كانت الملكة الأردنية رانيا تتصل بصديقتها السيدة أسمى الأسد، زوجة الرئيس السوري، لـ «الاطمئنان» على الأوضاع في سورية. لكنها فوجئت بأسمى تقول لها: «الأولى أن تطمئنوا أنتم على أوضاعكم في الأردن». وهكذا، جاءت معلومات المصادر لتتطابق مع رد فعل قرينة الرئيس.

فهل يعني ذلك أن النظام الملكي الأردني بات في خطر؟ أم أن هذا الخطر يتعلّق فقط بالملك عبد الله الثاني من دون المَلَكِية أو من دون الكيان السياسي الهاشمي؟ وإذا ما كان الأمر كذلك، لماذا وصلت الأمور إلى هذا المستوى الخطير من التساؤلات للمرة الأولى منذ تأسيس دولة الأردن العام ١٩٢١ تحت مسمى «إمارة شرق الأردن»، قبل أن تتحوّل لاحقاً إلى المملكة الأردنية الهاشمية العام ١٩٤٦؟

في تصريح مفاجئ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أثار مساعد الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر الرعب والغضب، في البلاط الملكي الأردني، حين أعلن أن ثمة «ظمأً للتغيير» في الأردن، وأن للشعب الأردني «مشاغل اقتصادية وسياسية»، وأيضاً «تطلعات».

هذا التصريح دفع مسؤولين أردنيين إلى الحديث في مجالسهم الخاصة عن «مؤامرة تقودها الولايات المتحدة» لإطاحة نظام الملك عبد الله، إذ هم اعتبروا الحديث عن «الظمأ إلى التغيير» بمنزلة ضوء أخضر من الولايات المتحدة لأعداء الملك عبد الله لمضاعفة جهودهم الهادفة إلى إطاحة الملكية، وبخاصة أن واشنطن لم تشر بشيء إلى الهجمات التي تعرّض لها (آنذاك) العديد من المكاتب والمنشآت الحكومية الأردنية التي جُرح فيها العشرات من قوات الأمن، ولا إلى الشعارات التي أُطلقت في التظاهرات التي تطالب بإسقاط الملك عبد الله نفسه.

لكن هنا يجب تذكُّر أمر مهم؛ فكما بات معلوماً، التمخضات والتغيرات العنيفة التي يشهدها الشرق الأوسط هذه الأيام، لا تقتصر على تغيير الأنظمة، بل تتضمن أيضاً التغيير الفعلي للخرائط. والأردن، وبسبب روابطه الوثيقة والمصيرية بالفلسطينيين والقضية الفلسطينية، ربما لا يكون بالضرورة استثناء في هذه القاعدة الجديدة في الشرق الأوسط.

تتحدث خرائط التقسيم الجديدة عن احتمال إنشاء «الأردن الكبير»، كجزء من الترتيبات الإسرائيلية الخاصة في الهلال الخصيب لإغلاق ملف القضية الفلسطينية. لكن مثل هذا السيناريو،

في حال تطبيقه، يفترض بالدرجة الأولى تقويض الكيان السياسي الهاشمي الراهن لتسهيل حدوث هذا الإغلاق. إلا بالطبع إذا ما اكتشفت واشنطن وتل أبيب، في سياق تداعيات انفجار سورية والعراق، أن دور المملكة الأردنية الراهن كحاجز جغرافي وكمحمية إسرائيلية لمّا ينته بعد.

٤ ـ مصر

في العام ٢٠٠٨، نشر المفكر العربي الكبير جلال أمين دراسة قصيرة[١٢]، ركّز فيها على المحاور الرئيسية الآتية:

ـ النظام المصري يمر في أزمة بنيوية عميقة تتعلق بالجذور والأصول، وهو مفلس اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وبدل أن يطبّق هذا النظام خطة الإصلاح الاقتصادي التي اتفق عليها أكبر خبراء الاقتصاد المصريين العام ١٩٨٢، عمد إلى برنامج أُطلق عليه أيضاً اسم الإصلاح الاقتصادي، لكنه فُرض على مصر فرضاً من جانب صندوق النقد الدولي وأدى إلى تدهور معدلات التنمية ومفاقمة الفقر.

ـ ما يحدث في مصر منذ العام ٢٠٠٤ يمكن اعتباره من قبيل «الثورة الشعبية» الشبيهة بما حدث في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، ولكن في إطار شعبي لا في سياق انقلاب عسكري. إنه مجموعة من الانتفاضات الشعبية المتكررة التي تحدث على فترات متزايدة القصر وتتميز بالتلقائية وتنتشر في كل أنحاء الوطن.

ـ للأسف أن هذه الانتفاضات لن تؤدي إلى تغيير جذري في النظام، لأن هذا يتطلب بروز قوة دولية موازية للقوة الأمريكية ومعطلة لإرادتها في مصر. التغيير قد يحدث، لكن في الشكل فقط. وحينها يكون الشعب قد وقع مرة أخرى في فخ خديعة جديدة قد تضيّع من عمره سنوات كثيرة أخرى.

هل كان جلال أمين يقرأ المستقبل في صفحة ثورة يناير بعد ثلاث سنوات، ثم في صفحة الوضع الراهن حيث «تم التغيير في الشكل»، ووقع الشعب المصري مجدداً في «الفخ»؟

أ ـ فشل تجربة الإخوان

الأرجح أن الأمر كذلك. وهذا لا ينطبق على الوضع الراهن وحسب، بل أيضاً على المرحلة الانتقالية الديمقراطية قبل ذلك التي قادتها جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت التمهيد الحقيقي لـ «العود على ذي بدء» في سلطة «الدولة المصرية العميقة»، ولانتصار مفهوم الأمن الأمني وسلطة «طبقة» الاستخبارات على الأمن الإنساني وسلطة الشعب.

---

(١٢) **الرأي الآخر** (تموز/يوليو ٢٠٠٨).

كتبت **فايننشال تايمز**[١٣]: «مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية دائماً ما تكون مضطربة ومشوّشة، لكن مع ذلك أداء الرئيس مرسي كان سيئاً جداً. صحيح أنه ورث انهياراً في الأمن العام، لكنه بدلاً من بناء إجماع يحتاج إليه لمواجهته، سعى هو والإخوان إلى احتكار السلطة والسيطرة على مؤسسات مثل القضاء».

وكتبت **نيويورك تايمز**[١٤]: «المتظاهرون المصريون قالوا إنهم غاضبون من الغياب شبه التام للأمن العام، والحالة اليائسة للاقتصاد المصري، وتفاقم التوترات الطائفية. القاسم المشترك في البلاد هو القناعة بأن السيد مرسي فشل في تجاوز جذوره الإخوانية، وفي أن يكون رئيساً لكل المصريين».

هذه النقطة الأخيرة، أي عجز مرسي والإخوان طوال سنة كاملة عن بلورة إجماع وطني، قد تكون السبب الرئيسي في تحوّل حكم الإخوان من حل أو مدخل لعملية الانتقال إلى الديمقراطية، إلى مشكلة تحتاج إلى حل.

فقد كان واضحاً منذ البداية، وحتى حين فاز مرسي بنصف أصوات المصريين، أن الأزمة الاقتصادية الهائلة في البلاد، حيث نحو نصف الـ ٨٧ مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر ويسيطر ١ بالمئة على معظم مفاصل القطاعات الاقتصادية، تحتاج إلى جهود أسطورية تشارك فيها كل قطاعات المجتمع في إطار خطة تنموية شاملة.

صحيح أن برامج الإخوان المسلمين منذ العام ٢٠٠٥ تتحدث عن الأطر العامة لهذه الخطة، إلا أن مفاوضاتهم مع صندوق النقد الدولي وشروطه، أوحت أنهم قد يتابعون النهج الاقتصادي السابق لنظام مبارك والمستند إلى قطاعات الخدمات والسياحة والعقارات، وليس إلى مجالات الإنتاج الزارعي والصناعي والتكنولوجي.

وبالطبع، الاقتصاد الاستهلاكي غير قادر البتة على توظيف عشرات ملايين المصريين، الذين يُضخ إليهم كل سنة مليون خريج عاطل من العمل.

وكما في الاقتصاد، كذلك في السياسة. فقد أسقط الإخوان من حسابهم الحقيقة أن الانتخابات وأقلام الاقتراع وحدها لا تكفي في المراحل التأسيسية لبناء الدولة ـ الوطن. الإجماع الوطني هنا، مجدداً، هو الأساس، لأنه وحده القادر على تحقيق المقبولية الشعبية للنظام الجديد. لكن الجماعة عمدت، بدلاً من ذلك، إلى محاولة التفرد بالسلطة والمؤسسات، الأمر الذي قسم البلاد فوراً في مرحلة من أدق مراحلها التاريخية، لا بل خلق هذا شرخاً حتى في صفوف القوى الإسلامية نفسها، على سبيل المثال، بين الإخوان وبين الإسلاميين السلفيين والصوفيين والإصلاحيين.

(١٣) Borzou Daragahi, «Tahrir Spirit Gives Way to Protest Fatigue in Egypt,» *Financial Times*, 28/6/2013.
(١٤) Carrie Rosefsky Wickham, «Egypt Missed Opportunity,» *New York Times*, 28/6/2013.

وأخيراً، أثبتت تجربة السنة الأولى من حكم الإخوان (والرئيس مرسي أيضاً، كما دلّت على ذلك خطبه التي تعج بإشارات مرض الارتياب)، أنهم لم يتمكنوا بعد من الخروج من شرنقة العمل السري وما يتضمنه من سيكولوجيا المؤامرة، والتقوقع على الذات، والتعاطي مع من هم خارج تنظيمهم على أنه «الآخر» الذي لا يمكن أن يكون إلا في صف الخصم أو حتى العدو.

هذه مسألة في غاية الخطورة اعترف بها لكاتب هذه السطور مسؤول إصلاحي بارز في جماعة الإخوان، خلال لقاء خاص العام ٢٠١٤ في إسطنبول، حين قال «إن قيادة جماعة الإخوان المصرية لم تتجاوز أبداً الفكرة بأنها تنظيم معارض حتى وهي على رأس السلطة. وهذا ما جعلها تفشل في إقامة التحالفات الضرورية لأي عمل تأسيسي للدولة».

ب ـ أزمة النظام الجديد

سقط حكم الإخوان بالضربة القاضية شعبياً ـ عسكرياً، وجاء حكم الرئيس السيسي محملاً على اكتاف آمال واسعة تمحورت ليس فقط حول «صيانة كيان الدولة المصرية» التي تضرب جذورها عميقاً في التاريخ، سواء في وجه الكيانات الإسلامية التي تجد تناقضاً بين فكرة الأمة وبين مفهوم الدولة ـ الوطن، أو في مواجهة الإرهاب الأصولي، بل أيضاً في تحويل الدولة إلى دولة حديثة وعادلة وتنموية ـ إنتاجية قادرة على تلبية مطالب الأغلبية الكاسحة من الشعب.

بيد أن هذه القفزة التحديثية والتطويرية دونها شروط لازبة وعقبات كأداء، لا يبدو أن النظام المصري الجديد يمتلك المفاتيح الرئيسية لتخطيها:

أولاً، الطفرة الشبابية التي كانت وراء زخم عشرات آلاف الإضرابات وتحركات المجتمع المدني قبل عام ٢٠١١ ثم وراء زخم ثورة كانون الثاني/يناير، قبل أن يصادرها الإخوان ثم المؤسسة العسكرية. هذه الطفرة تعدّ نعمة في الدول الناهضة اقتصادياً، لكنها خطر ماحق في البلدان الفقيرة أو المتعثرة تنموياً.

أورد زبغنيو بريجنسكي تقريراً دولياً صدر العام ٢٠٠٧، أشار إلى أن «طفرة الشباب» كانت حاضرة في ٨٠ بالمئة من النزاعات الأهلية في العالم في الفترة بين ١٩٧٠ و١٩٩٩، وأن مصر والشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع يتضمن أعلى معدلات من بين كل دول العالم في نسبة الشباب. فالعراق وأفغانستان وفلسطين والسعودية وباكستان، كلها لديها أعداد ضخمة من الشباب الذين ينزعون إلى التمرد أو التشدد حين لا تستطيع اقتصادات دولهم استيعابهم.

يضيف بريجينسكي: «في هذه المنطقة الممتدة من شرق مصر إلى غرب الصين، تحتوي اليقظة السياسية المتزايدة [التي يعتبرها هو، إلى جانب توزُّع السلطة العالمية، أهم التطورات التي طرأت على النظام العالمي في السنوات الأخيرة]، على أقوى الاحتمالات للتحوّل إلى انتفاضات عنيفة.

فنسبة الشباب، التي يمكن أن نُطلق عليهم وصف «بروليتاريا القرن الحادي والعشرين»، هي برميل بارود ديمغرافي حقيقي»[١٥].

حسناً. تحتوي مصر الآن على مثل هذا البرميل المتفجر. فمن كل خمسة مصريين، هناك شاب بين ١٥ و٢٤ سنة، ونصف سكان مصر دون سن الـ ٢٥، و٩٠ بالمئة من العاطلين من العمل شبان، و٣٠ بالمئة من الذكور المصريين الشبان بين سن الـ ١٥ و٢٩ قالوا إنهم يريدون الهجرة، و٤٠ بالمئة من الشبان قالوا إنهم لا يحصلون على عمل بسبب الفساد والمحسوبية.

علاوة على ذلك، لا يحصل الشبان على تعليم ملائم يؤهلهم لسوق العمل خارج إطار القطاع العام المتخم أصلاً بالموظفين. فمعظم المواد التعليمية قديمة ولا تتلاءم مع الشروط الاقتصادية الجديدة المتمثلة بالمهارات الحديثة والتفكير النقدي والخلّاق.

ارتفع عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر (أقل من دولار في اليوم) من ١٧ بالمئة العام ٢٠٠٠ إلى ٢٢ بالمئة العام ٢٠١٠. وهو الآن إلى تزايد، و٩٠ بالمئة من الفقراء من الفلاحين. ثم إن الزيادة السكانية في مصر لا تتوقف عن التفاقم، وإجمالي السكان سيصل العام ٢٠٥٠ إلى ١٣٨ مليون نسمة.

هذا في وقت تعاني مصر نقصاً حاداً في المياه، وتآكل جودة التربة الزراعية بسبب زحف المياه المالحة عليها المترافقة مع تغير المناخ، ومع تلوث حاد وخطر في القاهرة وبقية المدن، واختلال التوازن بين الموارد الطبيعية المتاحة وبين التعداد الديمغرافي.

ثانياً، الوضع السياسي ـ الأمني: إلى جانب هذا اللغم الديمغرافي ـ البيئي المتفجر، هناك الوضع الأمني المتفجّر، ليس فقط بسبب العمليات الإرهابية للجماعات المتطرفة، بل أيضاً بسبب التطورات الخطرة التي تحدث في مصر والمتعلقة بمصير جماعة الإخوان المسلمين ومآل سلوكياتها المستقبلية.

أعرب الباحث ناثان براون، المقرّب من جماعة الإخوان، عن اعتقاده أن الجماعة تمر الآن في مرحلة انتقالية نتيجة الضغوط الأمنية الهائلة التي تتعرض لها، وهي بدأت (في رأيه) تبتعد من نهجها القديم في التغيير التدريجي المتمهل الذي يبدأ بالمجتمع، وتتجه إلى نهج «تغيير ثوري» يستهدف الدولة نفسها[١٦].

الحديث السائد الآن بين شبان الإخوان هو عن «الثورة العنيفة» و«الانتقام» وسقوط فكرة إصلاح الدول من الداخل، والجهاد بصورة لا هوادة بها. فبالنسبة إليهم الحديث عن اللاعنف لم يعد له

---

(١٥) Zbigniew Brzezinski, *Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power* (New York: Basic Books, 2012), pp. 30-31.

(١٦) ناثان ج. براون وميشيل دنّ، «جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٥، <http://carnegie-mec.org/2015/08/11/ar-60984/ieij>.

معنى في بيئة من العنف الرسمي المتطرف الذي تمارسه الدولة، وهم يعتبرون أن المرحلة التالية هي مرحلة سيد قطب بامتياز.

ويحذّر بعض شيوخ الإخوان المعتدلين من هذا التوجه، قائلين إن هذا بالضبط ما تريده الدولة التي يسيطر عليها العسكر الآن، وهو الفخ الذي نصبته للجماعة. لكن يبدو أن هذه التحذيرات تسقط على آذان صماء لدى شبان الجماعة وربما على العديد من قطاعاتها، حيث إن الانقلاب على الرئيس المنتخب مرسي وحملة القمع التي تلته، نجحا في تغيير الآراء داخل الجماعة على نحو لم يفعله سيد قطب قط، حول الفكرة بأن إصلاح الدولة المصرية من الداخل مستحيل، وأن المسار الوحيد هو الثورة الشاملة[١٧].

ماذا إذاً؟ هل يلجأ الإخوان المسلمون ككل إلى ممارسة العنف تحت شعار الثورة؟ لا يجزم براون، لكنه كان حريصاً على القول إنه يجب مراقبة التطورات لدى الإخوان بدقة «في الوقت الذي تندفع فيه هذه الجماعة، ومعها مصر، إلى مصير مجهول ستكون تأثيرات تموجاته الصادمة ملموسة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا والعالم الإسلامي»[١٨].

ثالثاً، العقبة الكبرى الثالثة التي سيتعرض نظام السيسي لها، هي الحدود والقيود التي تضعها إسرائيل والولايات المتحدة على مسألة النهوض الاقتصادي والاستراتيجي لمصر.

شهيرة بالطبع قصة ذلك المسؤول الأمريكي الذي التقى الرئيس عبد الناصر في منتصف الخمسينيات، ثم هرع مسرعاً إلى تل أبيب ليبلغ بن غوريون النبأ السار: «ناصر أبلغني أنه ليس لديه طموحات سوى بناء مصر»، فرد بن غوريون سريعاً وبهدوء: «هذا أسوأ خبر سمعته في حياتي».

جاءت حرب ١٩٦٧ واتفاقات كامب دايفيد في جزء أساسي منها لوقف مسيرة التصنيع والتطوير الناصرية ونقل الاقتصاد المصري إلى قطاع السياحة والخدمات، تماماً كما حدث في القرن التاسع عشر مع محمد علي باشا حين تدخلت الدول الأوروبية لضرب النهضة الصناعية والإنتاجية في مصر.

وفي تسعينيات القرن العشرين، تم تمديد شروط كامب دايفيد إلى العولمة، فرفضت مؤسسات هذه الأخيرة المصادقة على أي مشروع إنتاجي جدّي في مصر، وقوّضت كل المشاريع التنموية والإنتاجية التي وُضعت في أوائل الثمانينيات، وحصرت الاستثمارات الدولية في قطاعي الخدمات والعقارات والمضاربات المالية. أما المبرر الذي قدمه أساطين العولمة لهذه الخطوة، فهي أن المشكلة هي في الصين التي امتصت كل الرساميل الإنتاجية ولم تترك لمصر وغيرها شيئاً. وهذا بالطبع تبرير لا يستند إلى أي عقلانية اقتصادية.

(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه.

ج ـ في عنق الزجاجة

هل يتمكن نظام السيسي من تجاوز هذه العقبات الكأداء؟

حتى الآن لا يبدو أن الأمر كذلك؛ فمشاريعه الاقتصادية لا تزال تعتمد على الريوع الخليجية. والخيار الأمني الساحق، تحت شعار حماية الدولة المصرية، لن يحقق في نهاية المطاف الاستقرار الضروري للتنمية الاقتصادية ولمعالجة الطفرة الديمغرافية، ولا الوحدة الوطنية التي يحتاج الوطن المصري إليها بشدة هذه الأيام. هذا علاوة عن أن التوجهات السياسية ـ البرلمانية الراهنة، توحي بأن النظام الجديد على وشك إعادة إنتاج النظام المباركي القديم في الكثير من تفاصيله.

وإذا كان من الصحيح القول إن مصر لن تحذو حذو العراق وسورية فتنفجر داخلياً في شكل انقسامات فئوية وجهوية، بسبب كلٍ من عراقة الدولة المصرية والتماسك المجتمعي المصري المكين، إلا أنه من الصحيح القول أيضاً إن عودة البلاد المحتملة إلى عنق زجاجة الأزمات الشبابية والاقتصادية والاجتماعية الطاحنة، سيقود إلى ثورة شعبية، أو حتى عدة ثورات، تعيد خلط كل الأوراق من جديد. وهذا لسبب مقنع: ما حدث في مصر منذ ٢٠١١ ليس مجرد انتفاضات أو ثورات اجتماعية ـ سياسية. إنه كان بحق أيضاً ثورة ثقافية ـ تاريخية هائلة ستغيّر إلى الأبد شخصية المصريين حتى في إطار «عبقرية المكان». لماذا؟ لأن ثورة الشارع السياسي المصري، أنهت بشطحة قلم سلطة الفرعون التي لم تتوقف عن الوجود، بشتى الأشكال، طوال أكثر من خمسة آلاف سنة.

وإذا ما حدث ذلك، والأرجح أنه سيحدث في حال انحسر الهم الأمني وتراجعت الطفرة الإرهابية ولم تلبَّ مطالب الشباب، ربما قد يغيّر صديقنا المفكر جلال أمين قناعته حول أولوية التغيير الدولي كمدخل للتغيير الجذري في مصر، فتنتقل هذه الأولوية إلى الحراك الجامح للشارع السياسي المصري، بقيادة «بروليتاريا القرن الحادي والعشرين».

٥ ـ تقسيم تركيا وإيران

على الرغم من أن حيز هذه الورقة لا يسمح بالتطرق بتوسّع إلى تأثيرات الزلازل العربية الراهنة في تركيا وإيران، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى هذه المسألة، ولو لماماً، بسبب التلازم الوثيق بين مصير الأقطار العربية وبين مستقبل هاتين الدولتين الإقليميتين الكبيرتين.

أول ما يتبادر إلى الأذهان هنا هو أن تركيا وإيران قد تكونان بمنأى من إعادة رسم الخرائط الراهنة في الوطن العربي. فهما في النهاية، أو هكذا يُفترض، على «لائحة الضيوف» لا على قائمة الطعام في الوليمة الكبرى الجديدة في الشرق الأوسط. هذا إضافة إلى أن إيران مقتنعة بأنها كانت دولة ـ أمة (وإن بأجناس متعددة وفي إطار إمبراطوري) منذ قيام إمبراطوريتها قبل ٢٥٠٠ سنة. وكذا تركيا التي خرجت بُعيد الحرب العالمية الأولى من ثوبها الإمبراطوري لترتدي حلّة الدولة ـ الأمة المكتملة النمو (وإن مع جرح قومي كردي غائر وخطير، كما سنشير بعد قليل).

هاتان الدولتان، إذاً، تبدوان للوهلة الأولى مرشحتين للتوسّع لا للانكماش. وهذا على حال واضح من اللوحة التي ترتسم حالياً في المنطقة، حيث نفوذ إيران تمدد من العراق واليمن إلى سورية ولبنان وسواحل البحر المتوسط، في ما يمكن اعتباره أكبر توسع «إمبراطوري» لها منذ أيام قورش. وتركيا أيضاً تفرد أجنحتها فوق شمال العراق ووسطه، وتطل على كل الشمال السوري، وحتى ما بعده، وتتواصل مع القضية الفلسطينية عبر غزة. وقبل ذلك، كادت أن تُطبق، سياسياً وأيديولوجياً، على كل المنطقة العربية تحت بيارق «العثمانية الجديدة»، حين صعد حلفاؤها الإخوان المسلمون إلى السلطة في مصر وتونس.

كل هذا صحيح. لكن المظاهر قد تكون في كثير من الأحيان مخادعة.

أ ـ إيران

بينما يمكن رؤية الجمهورية الإسلامية الإيرانية حاضرة بقوة إلى طاولة الوليمة الكبرى، وتتبادل العلاقات والتنافسات مع الدول الكبرى المشاركة فيها، فإن المخاطر كبيرة وماحقة في الواقع على الدولة ـ الأمة الإيرانية.

لقد أسفرت ثلاثة عقود من الحروب والنزاعات والعقوبات إلى جعل الاقتصاد الإيراني (كما الاقتصاد السوفياتي قبله) على شفير الإفلاس أو النمو السلبي على الأقل. وجاءت بعد ذلك حرب سورية، ومعها التكاليف الباهظة لسباق التسلح ولتمويل السياسة الثورية الإيرانية الطموحة في لبنان والعراق واليمن والسودان وبقية أنحاء العالم، لتشكّل عبئاً اقتصادياً ثقيلاً من الصعب على دولة كبرى تحمّله، فما بالك بدولة نامية تنتمي إلى العالم الثالث المُفقر؟

هذه التكاليف هي التي دفعت على الأرجح مرشد الثورة علي خامنئي إلى قبول تجرّع سم الصفقة النووية مع «الشيطان الأكبر»، تماماً كما تجرّع سلفه الإمام الخميني سم وقف الحرب مع «الشيطان الأصغر» صدام حسين. وكان الاقتصادُ السببَ في كلا الحالين.

والآن بعد هذه الصفقة، تقف إيران أمام مفترق طرق خطير؛ فهي لن تستطيع (كما يأمل محافظوها) قطف الثمار الاقتصادية لهذه الصفقة، عبر رفع العقوبات الغربية، ثم استئناف نشاطها الطموح المعتاد في السياسة الخارجية. وسيكون على إيران، إذا ما أرادت إنقاذ اقتصادها، أن تعانق «الشيطان الأكبر» وتسمح له بممارسة إغواءاته المتعولمة في الداخل الإيراني، كما فعل مع الصين بعد صفقة ماوتسي تونغ ـ نيكسون العام ١٩٧٢.

أما إذا رفضت طهران ذلك، فالأرجح أن تعود إلى التراقص على حافة الإفلاس، وبخاصة مع حرب أسعار النفط الراهنة التي تشنها أمريكا ـ السعودية على كلٍ من روسيا وإيران. وهذا ما قد يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات الانفجار الداخلي لإيرانٍ، كما سيشرع النوافذ أمام عودة التدخلات الدولية في شؤونها الداخلية.

وهنا، التجارب التاريخية الحديثة تدق ناقوس الخطر بشدة.

فكما هو معلوم، سمحت الانهيارات الداخلية الإيرانية عشية الحرب العالمية الأولى لكل من بريطانيا بالسيطرة على جنوب إيران، ثم لروسيا بالسيطرة على شمال إيران. وجرى تحويل هاتين المنطقتين عملياً إلى شبه مستعمرات تابعة.

وفي العام ١٩٤١ خلال الحرب العالمية الثانية، قام الجيش الأحمر السوفياتي بغزو شمال إيران مجدداً (بينما عاد البريطانيون إلى الجنوب)، وأسس فيها جمهوريتين منفصلتين: الأولى جمهورية أذربيجان الشعبية، والثانية جمهورية مهاباد الكردية. ولولا التدخل الأمريكي والغربي الكثيف آنذاك لحمل ستالين على سحب قواته من هذه المناطق، لكانت إيران سبقت العراق وسورية والسودان في عملية التقسيم والتقاسم.

الحروب العالمية باتت مستبعدة الآن. لكن المخاطر على إيران لا تزال قائمة وضاغطة. فالقوات الأمريكية، وعلى رغم الانسحاب من العراق وجزئياً من أفغانستان، تصول وتجول جواً وبحراً واستخبارياً في طول المنطقة وعرضها. وروسيا العسكرية أطلت برأسها في الشرق الأوسط مجدداً بعد غياب دام نيف وربع قرن، وانضمت إلى حروب سورية. كما بدأت تفرد أجنحتها في العراق واليمن ومصر وليبيا وترفع عقيرة التحدي في وجه النفوذ الأمريكي. ومثل هذا التنافس الدولي الخطر والمباشر سيكون جاهزاً للإفادة من أي اهتزاز داخلي في إيران في إطار التنافس الدولي المعتاد على الفرائس.

ب ـ تركيا

تركيا أيضاً تبدو هي الأخرى في وضع لائحة الضيوف والطعام معاً.

فعلى الرغم من أن الاقتصاد التركي احتلّ في السنوات الأخيرة المرتبة السادسة عشرة عالمياً وبات في عداد مجموعة العشرين الكبرى دولياً؛ وكذلك على الرغم من الآمال الكبيرة التي حملها حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية بإقامة إمبرطورية «عثمانية جديدة» تمتد من البلقان والقوقاز إلى سورية، إلا أن هذه الدولة الإقليمية الكبرى والتاريخية قد تنال نصيبها من مخاطر التقسيم، أو التشظي، أو على الأقل الحروب الأهلية المدمّرة.

في أواخر العام ٢٠١٥، فاجأ الرئيس التركي أردوغان الجميع باتهامه جهات خارجية لم يسمها (وإن كان واضحاً أن سهامه اتجهت إلى روسيا وإيران والنظام السوري) بمحاولة تقسيم بلاده ودعم الإرهاب فيها. قال: « كل ما حدث في تركيا منذ العام ٢٠١٣ لم يكن محض صدفة. فهناك من يعمل على تقسيم تركيا وربطها بما يحدث في سورية والعراق»[١٩].

وكيف قد يتم تقسيم تركيا؟

---

(١٩) **الحياة**، ٢٠١٥/٩/١٦.

هناك بالطبع اللغم الكردي الذي سيكون لغماً دائماً ما لم يتم التعاطي مع أكراد تركيا كأكراد وليس ك «أتراك الجبال»، والذي كلّف تركيا منذ العام ١٩٨٤ (وفق تقارير تركية) نحو ٥٠٠ مليار دولار. وهو مبلغ كان أكثر من كافٍ لتحقيق نهضة شاملة في المناطق الكردية جنوب شرق البلاد.

والآن، وقد باتت الورقة الكردية أحد المداخل الرئيسية لتقسيم العراق وسورية، ومع تحوّل كيان حزب العمال الكردستاني إلى ما يشبه الدولة على حدود تركيا الجنوبية تمتد من جبال قنديل إلى تخوم المتوسط، يبدو ارتياب أردوغان من مخططات خارجية لتقسيم بلاده أمراً واقعياً.

بيد أن الأمر لا يقتصر على اللغم الكردي الذي يفتح على التقسيم. هناك أيضاً اللغم الداخلي.

فحزب العدالة والتنمية، رغم إنجازاته الاقتصادية الواضحة وجهوده لزف الإسلام إلى الديمقراطية، لمّا يستطع بعد حل الإشكال الأيديولوجي بين الأصالة الإسلامية (ومعها التاريخ والإرث العثماني) وبين الحداثة العلمانية الأتاتوركية، ولا تحقيق وحدة وطنية حقيقية في إطار الديمقراطية حول أهداف السياسة الخارجية.

الانقسام حول هذا الشأن كبير وعميق. وهو يشبه إلى حد ما ما حدث في الستينيات والسبعينيات، حين تدفق ملايين القرويين الأتراك على المدن ولم يعمل النظام على استيعابهم أيديولوجياً واقتصادياً واجتماعياً. والحصيلة كانت حرباً أهلية مدمّرة بين اليمين واليسار، راح ضحيتها عشرات الآلاف، واحتاج قمعها إلى ثلاثة انقلابات عسكرية أطاحت كل طموحات التطور والتحديث[٢٠]. والآن، إذا ما تقاطع اللغم الكردي المحلي والإقليمي مع الانقسامات المجتمعية والسياسية الحادة بين «اليمين» الإسلامي و«اليسار» العلماني في الداخل، ستكون مخاطر التقسيم في تركيا على وقع موسيقى التدخلات الخارجية أكثر من واردة.

ماذا تعني هذه المعطيات في تركيا وإيران؟

إنها تعني ليس فقط، كما ألمعنا، أن هاتين الدولتين الإقليميتين الكبيرتين ليستا بمأمن من مباضع التقسيم حتى وهما تبدوان في موقع المشارك في الوليمة، بل تعني أولاً وأساساً أن العامل المقرر والحاسم في مصائر أقطار المنطقة كان ولا يزال هو العامل الدولي. أما الأنشطة الراهنة للقوى الإقليمية فليست سوى لعب في الوقت الضائع خلال فراغ دولي موقت، ما عدا الأنشطة الإقليمية الإسرائيلية التي تبدو وحدها متقاطعة مع لحظة العامل الدولي.

ثانياً: سيناريوهات

هل ثمة مخرج ما من هذا الكابوس التاريخي المديد الذي دخله الوطن العربي والمنطقة؟

حلول الماضي مع الكثير من أثاثها الأيديولوجي والسياسي، التي لم تثبت في أي حال أنها حلول بل أجزاء من المشكلة، لم تعد واردة:

(٢٠) رستم محمود، «تركيا الغارقة في اليمين،» **الحياة**، ٢٠١٥/٩/٣٠.

ـ لا القومية العربية الرومانسية، التي أرادت القفز بجوادها الخيالي والعاطفي المجنّح فوق تراكيب وتناقضات وخصوصيات المجتمعات المحلية العربية؛

ـ ولا الإسلام السياسي المتخبط بين أمة إسلامية عقائدية شاملة (من إندونيسيا وحدود الصين إلى الأناضول واليمن ولا تحوز على أرض الواقع مقومات الدولة السياسية)، وبين مستلزمات الدولة ـ الوطن التي تفرض عليه أجندات (ديمقراطية وتنموية وأيديولوجية) مختلفة وشديدة التنوع والخصوصية؛

ـ ولا الدولة الوطنية العربية التي انغلقت على نفسها وحاولت التصرف كدولة ـ أمة على نسق الدول ـ الأمم الأوروبية، مديرة الظهر بذلك إلى حقيقة هشاشة أي هوية عربية تُسقط من الاعتبار، ليس البعد التوحيدي العميق في الإسلام والعروبة فقط، بل وقائع ومستلزمات عصر الأسواق والتكتلات الاقتصادية الكبرى أيضاً في عصر العولمة.

صحيح، كما يقول عبد الإله بلقزيز[٢١] أن تطور الدولة ـ الوطن في منطقة المغرب العربي يبدو، وبسبب خصوصية معطياتها التاريخية، مختلفاً عن مصائر الدولة ـ الوطن في المشرق، إلا أن المعايير نفسها المتعلقة بالمشروطية التوحيدية في الإسلام والعروبة وآليات صراع البقاء في ظروف العولمة، تنطبق عليها هي الأخرى.

وبالطبع، مشاريع الدويلات الأقوامية المذهبية والطائفية التي بدأت رويداً رويدا تشق طريقها نحو التنفيذ، لن تنجح حيث فشل ما هو أكثر تجذراً منها في التاريخ والاجتماع العربيين. فهي لن تكون قادرة، مهما فعلت، على تجنُّب الحروب الدائمة بين بعضها البعض، ولا على إقامة طبعتها الخاصة من الدولة ـ الأمة، ولا على توفير مقومات البقاء الاقتصادي والأمني والاستراتيجي.

وحتى لو نجحت هذه الدويلات في البقاء، في ظل إعادة إنتاج صيغ الحماية الاستعمارية على الأرجح، ستكون مضطرة في مرحلة ما إلى البحث عن صيغ اتحادية في المنطقة لتوفير ظروف الحياة لها، سواء في شكل نظام إقليمي شرق أوسطي جديد (ستكون الأغلبية فيه عربية اللسان على نحو كاسح بسبب وقائع الديمغرافيا في المنطقة!)، أو حتى في شكل تكتلات إقليمية.

في مرحلة ما أيضاً، حين ستوغل الهويات الأقوامية ما قبل الوطنية والقومية في الوطن العربي في تغوّلها وتوحشها وحروبها، وفي إسقاطها لكل مقومات السيادة والكرامة بفعل استتباعها لإرادة وأوامر السيِّد المُستعمِر الجديد، ستبرز من جديد، وبقوة، الحاجة الماسة إلى العروبة (الجديدة والديمقراطية والحضارية بالطبع) بوصفها المنقذ الوحيد من ضلال حروب الدمار الشامل، وبكونها الجامع المشترك الأول بين مكونات مجتمعات المشرق العربي.

---

(٢١) عبد الإله بلقزيز، **من العروبة إلى العروبة: أفكار في المراجعة** (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٣)، ص ١٦٢ ـ ١٦٦.

وحتى في بلدان المغرب العربي، التي لا تعاني الانكسارات المذهبية والطائفية المشرقية، ستكون هذه العروبة (الجديدة والديمقراطية والحضارية) المدخل إلى كثير من الحلول: مع الأمازيغ، من خلال اعتراف العروبة المنفتحة بالشقيق الآخر في التاريخ والدين وبالأخطاء نحوه؛ ومع الهوية الثقافية ـ التاريخية المتجسدة باللسان العربي التي تحتاج بشدة إلى عروبة المشرق في وجه مخاطر الابتلاع الثقافي الأوروبي، ومع ضرورات التكامل الاقتصادي العربي لتوفير القدرة على البقاء والمنافسة في نظام العولمة.

متى يمكن أن تحدث هذه «اليقظة العربية» الجديدة؟ أو متى ستحدث النقلة «من العروبة إلى العروبة» (بالإذن من عبد الاله بلقزيز)؟

في أي لحظة الآن!

فحين تتكشف أمام أفراد «الهويات القاتلة» ما قبل الوطنية والقومية أي أتون جهنمي دخلوا فيه؛ وحين يشعرون بالتعب من الحروب العبثية والقتل والدمار الشامل، وحين يبدأون بتلمّس الأثمان الباهظة جداً للصفقة الفاوستية مع القوى الخارجية (بما فيها إسرائيل)؛ وحين تتقطع بهم سبل الأمن والعيش، سيجدون أن المنقذ الوحيد من الضلال هو العودة إلى «تفاهم العروبة»، في حلّتها الجديدة المنزهة عن/والمتحررة من أخطاء الرومانسية الخيالية، وخطايا الدكتاتورية، ومصادرة الحريات وحقوق الإنسان.

هذه اللحظة ستأتي أيضاً حين تصل السعودية وإيران وتركيا إلى حالة الإنهاك، أو حين تصل ألسنة اللهب التقسيمية الطائفية والإثنية إلى عقر دار هذه البلدان المتناحرة (وهي ستصل على الأرجح كما أسلفنا)، فتتوقف عن استخدام/وإشعال الورقة المذهبية في المنطقة العربية كعنصر أساسي في سياستها الخارجية، سواء الثورية أو المحافظة، وتبدأ البحث عن القواسم المشتركة لأمن مشترك، واقتصاد مشترك، ونظام إقليمي مشترك في الإقليم.

ثم إن هذه اللحظة للعروبة ستأتي بفعل التغيرات الكبرى المرتقبة في النظام الدولي، إذ يبدو واضحاً الآن أن العولمة، ورغم كونها ذات طبعة نيوليبرالية أمريكية، لا تهتم بوجود «القومية الأمريكية» على عرش هذه الإمبراطورية، ولا يهمها لون قطة النظام العالمي ما دامت تصيد فئران الأرباح والأسواق المفتوحة أمام شركاتها العملاقة.

الدول الكبرى الأخرى، التي تعرف ذلك، والتي بدأت تشم روائح الانحدار الأمريكي حتى في ذروة صعود العولمة الجديدة وانتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة، بدأت بالفعل تعيد النظر بأجنداتها وتخطيطاتها في السياسة الخارجية. لا بل بدأ بعضها ينتقل في هذا المجال من التخطيط إلى التنفيذ:

ـ فاليابانيون، على سبيل المثال، بدأوا يفكرون بإقامة روابط أوثق مع أوروبا.

ـ والهند واليابان تدرسان بلورة تعاون استراتيجي عسكري بينهما.

ـ وأوروبا المتشظية هذه الأيام تشهد اندفاعة من دولها الرئيسية في هذا الاتجاه. فألمانيا وإيطاليا تغازلان روسيا لأهداف اقتصادية في الدرجة الأولى (احتكار عملية تحديث الجغرافيا الروسية الشاسعة) واستراتيجية في الدرجة الثانية. وبريطانيا تخطط للابتعاد من البر الأوروبي والاقتراب أكثر من الشواطئ الأطلسية الأمريكية.

ـ وتركيا تواصل محاولة مد خيوطها وخطوطها نحو أراضي إمبراطوريتها العثمانية السابقة (في إطار عثمانية إسلامية جديدة، ديمقراطية وليبرالية هذه المرة)، في حين تُيمم البرازيل وجهها صوب جنوب نصف الكرة الغربي.

أما الصين، وعلى الرغم أنها ستصبح أكبر اقتصاد في العالم العام ٢٠٢٥ (في حال استمرت وتائر نموها الراهن)، فهي لا تزال حتى الآن تمارس سياسة «الصبر التاريخي»، بانتظار أن تسقط ثمرة الزعامة الأمريكية في حضنها.

١ ـ الانقلاب الروسي

ما سيتحكَّم بكل هذه التطورات ليس «التناغم الدولي» الذي تطرحه الصين الآن كأيديولوجيا لسياستها الخارجية (انطلاقاً من فلسفات التاو وبوذا وكونفوشيوس)، بل الصراعات القومية العنيفة بين كل هذه الدول الصاعدة، على الموارد الطبيعية (النفط والماء أساساً)، والهيمنة الإقليمية، والدور العالمي. لا بل لا يستبعد بريجينسكي نشوب حروب مدمّرة بين الصين والهند واليابان، على غرار الحروب الانتحارية التي وقعت في لججها الدول القومية الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين وأدّت إلى انحدار أوروبا التاريخي.

هذه اللوحة الدولية الجديدة قد تقلّص إلى حد كبير من قوة القبضة الأمريكية ـ الإسرائيلية الخانقة، والمتواصلة منذ حرب ١٩٦٧، على المنطقة العربية (وبخاصة على مصر)، وستوفّر ذلك النوع من الفرصة الدولية التي وضعها جلال أمين كشرط لازب لأي نهضة مصرية وعروبية.

وثمة عامل بارز آخر قد يعزز مثل هذه الفرصة، هو العودة الروسية القوية إلى الشرق الأوسط، أساساً عبر البوابة السورية.

في البداية، وحين بدأت طلائع الجسر الجوي العسكري الضخم الذي أقامته موسكو على عجل بالوصول إلى طرطوس واللاذقية ودمشق في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، سارع القادة العسكريون والاستخباريون الأمريكيون إلى القول بأن هدف هذا الجسر هو مجرد توفير الحماية للقواعد العسكرية الروسية القديمة والجديدة في سورية، والحفاظ على المنفذ الاستراتيجي الوحيد لروسيا في البحر المتوسط، وشد أزر النظام السوري المتداعي.

وللدلالة على هذا «الطابع الدفاعي» للتحرُّك الروسي، ادعى القادة أن الحكومة السورية أرسلت قبل نحو الشهر وفداً إلى موسكو لابلاغ بوتين بأنها قررت الانسحاب من مدينة دمشق، بهدف انقاذ

منطقة الساحل السوري التي باتت عُرضة لهجمات وشيكة من قوى المعارضة في محافظة إدلب الشمالية. وتبعاً لذلك، قرر بوتين التدخل بقوة في بلاد الشام.

لكن، لم تكد تمر أيام قليلة على هذا التقييم، حتى اكتشف الأمريكيون أن الروس توغلوا في العراق، وأقاموا هناك غرفة عمليات أمنية مشتركة مع الإيرانيين والعراقيين والسوريين، مُتدثرّة بغطاء محاربة داعش. وهذا أطلق صفارات إنذار مدوّية في واشنطن، التي بدأت تتلمس قليلاً «ما قد يريده» بوتين من المنطقة ككل (وبخاصة بعد دخوله أيضاً طرفاً مفاوضاً ومؤثراً في حرب اليمن): فتح «جبهة الشرق الأوسط» على مصراعيها في وجه الولايات المتحدة، كرد مباشر وقوي على عملية الخنق النفطي والمالي والاستراتيجي الذي تمارسه هذه الأخيرة ضده في الداخل الروسي وفي شرق أوروبا.

هنا كانت حسابات الأمريكيين مخطئة كثيراً، حين اعتقدوا أن تدخل بوتين في سورية مجرد خطوة تكتيكية لن يكون لها معنى استراتيجي، وهدفها الوحيد إبعاد الأنظار عن أوكرانيا، وإجبار الرئيس الأمريكي أوباما على إنهاء المقاطعة الغربية لروسيا المستمرة منذ أكثر من سنة، سواء في القمم الثنائية معه، أو في مجموعة الثماني، أو حتى في مجموعة العشرين. وذهب الأمريكيون أبعد من ذلك حين تحدث الناطق باسم البيت الأبيض بصلافة عن أن بوتين «مجرد شحاذ لقاءات» مع أوباما، وأنه حين يلتقي هذا الأخير سيكون قد حقق كل أهدافه.

لكن، تبيّن لاحقاً مدى خطأ وخطل كل هذه التقديرات الأمريكية، إذ يبدو واضحاً الآن أن التحرّك الروسي الجديد استراتيجي من الطراز الأول، ويطال كل منطقة الشرق الأوسط برمَّتها وليس سورية فقط. وهو فرض روسيا بالفعل كلاعب رئيسي في كل تطورات المنطقة: فوجود بطاريات الصواريخ أرض ـ جو الروسية في اللاذقية أجهض، أو على الأقل فرمل، كل مشاريع مناطق الحظر الجوي التركية ـ الأمريكية والأردنية ـ الأمريكية في شمال سورية وجنوبها، وبات أي حل سوري لا يمر في موسكو (قبل طهران) هو مجرد حرث في البحر.

وبالمثل، شكّل الدخول الروسي القوي إلى العراق واليمن ومصر وحتى لبنان (عبر حزب الله) رسالة قوية إلى من يهمهم الأمر في الغرب، بأن روسيا عادت إلى المنطقة التي غادرتها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي لتبقى فيها. وهذا التطور حظي على الفور، على ما يبدو، بتصفيق، وإن خافت، من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، التي باتت تخشى من دفق اللاجئين إلى أراضيها، ومن تمدد الإرهاب الداعشي إليها، بفعل سياسة نفض اليد التي تمارسها إدارة أوباما منذ أربع سنوات إزاء الأزمة السورية.

والأهم (وربما الأهم كثيراً برأي كاتب هذه السطور) أن الدخول الروسي القوي إلى المنطقة، ربما يكون هدفه الرئيسي ليس سورية، رغم أهميتها الاستراتيجية الفائقة لموسكو، بل إيران. إذ الأرجح أن الرئيس بوتين يريد أن يكون طرفاً مقرراً في النقاشات الحادة التي تجري الآن في الداخل الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين حول ما بعد الصفقة النووية: بين من يريد الانفتاح على

«الشيطان الأكبر»، وبين من يسعى إلى الحفاظ على استقلالية الثورة الإيرانية وأيديولوجيتها. يريد بوتين على الأرجح أن يرجّح كفة المحافظين كي لا يخسر الورقة الإيرانية إذا ما عادت طهران لتدور في الفلك الأمريكي، كما حدث للصين حين أبرم ماو تسي تونغ صفقته الشهيرة مع نيكسون، والتي قايض فيها سياسته الثورية الخارجية بورقة الانضمام إلى الاقتصاد العالمي.

٢ ـ مفاجأة الغرب

كل هذه المعطيات حول «ما يريد» بوتين حقاً عبر إطلاقه لعبة الشطرنج الكبرى الجديدة في الشرق الأوسط، طفت على السطح بقوة خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس الروسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأيضاً (نسبياً) خلال قمته مع أوباما.

ففي الخطاب، الذي خيّب آمال الكثير من الغربيين الذين اعتقدوا أن بوتين جاء إلى نيويورك حاملاً غصن الزيتون، شنّ بوتين حملة عنيفة على كل أسس وركائز السياسة الأمريكية في العالم، من نظرية الاستثنائية الأمريكية، إلى الثورات الملونة التي اتهم واشنطن بإطلاقها، مروراً بتوسعية حلف شمال الأطلسي. كما ركّز بوتين بقوة على رفض المشاريع الأمريكية ـ الأطلسية الراهنة لتفتيت وتقسيم الدول في العالم «خدمة لمصالح الغرب الخاصة»، على حد قوله.

وفي القمة مع أوباما، ورغم أن بوتين وصفها بأنها كانت «صريحة وبناءة»، كانت شقة الخلافات كانت واسعة بين الطرفين حول كيفية مجابهة داعش؛ فالروس قالوا إن الأولوية هي دعم الرئيس بشار الأسد وجيشه لإلحاق الهزيمة بالدولة الإسلامية، ثم البدء بالحل السياسي للأزمة السورية. في حين شدد الأمريكيون على أن رحيل الأسد هو المدخل إلى هزيمة داعش، من خلال جمع كل السوريين في حكومة وحدة وطنية انتقالية.

أما لماذا تشدد الأمريكيون في مسألة دور الرئيس الأسد، فيما كان وزير الخارجية الأمريكي كيري، ومعه وزراء خارجية ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وحتى رجب طيب أردوغان (قبل تبلّغه موقف أوباما الجديد)، يصدحون بعدم ممانعتهم مشاركته في المرحلة الانتقالية، فالأرجح أن لها علاقة بـ «اكتشاف» واشنطن لمدى العمق الاستراتيجي الذي تحمله الرياح الروسية الجديدة في الشرق الأوسط.

حسناً. إلى أين الآن من هنا؟

سياسة التنافس ـ التعاون بين واشنطن وموسكو التي طُبِقَت منذ نهاية الحرب الباردة، مرشّحة للتواصل، كما تبيّن من الدور الروسي في تسهيل الصفقتين النووية والكيميائية مع إيران وسورية، ومع التعاون المشترك ضد الإرهاب، رغم التنافسات الشديدة مع واشنطن في شرق أوروبا وآسيا الوسطى.

لكن صيغة التنافس قد تطغى حتى إشعار آخر، في ضوء المخاطر الوجودية التي يشعر بها النظام الروسي، بسبب ما يعتبره صفقة أمريكية ـ سعودية لتدمير الاقتصاد الروسي عبر دفع أسعار

النفط إلى الحضيض (كما فعل الطرفان قبل ذلك ضد الاتحاد السوفياتي، وقوّضا اقتصاده وكيانه)، وبسبب ما يشك به من وجود مخطط لشن حرب عملات ضد الروبل الروسي، وحتى للعمل على تقسيم الاتحاد الروسي.

كل هذه التطورات، كما أسلفنا، قد تعزز تبلور فرصة للوطن العربي كي يفلت من القبضة الغربية ـ الإسرائيلية الخانقة، وبخاصة إذا ما تبيّن أن روسيا تستطيع فرملة مشاريع التقسيم والتفتيت الغربية، وأن في وسعها أيضاً (وهنا ربما الأهم) الصمود في وجه محاولات الخنق النفطي والنقدي والاقتصادي الأمريكي لها.

٣ ـ كابوس غير مغلق

كما هو واضح، ليس الكابوس العربي الراهن دائرة مُحكمة الإغلاق لا نفاذ منها. لا بل أكثر: لو كنا قادرين على ممارسة التحليل العلمي البارد، وبالتالي القفز ولو لهنيهة فوق الآلام العاطفية الدامية التي يشعر بها المرء وهو يتابع ما يحدث لناس سورية والعراق واليمن ومصر من كوارث، لقلنا إن هذه النوازل عملية تاريخية متوقعة، تُشبه ما تقوم به أمُّنا الطبيعة من حرائق لتنظيف بيئتها من الأعشاب الضارة تمهيداً لقدوم مولود جديد.

العصبيات المذهبية والطائفية، والدكتاتوريات، ومافيات السلطة والاستخبارات، وسوء التخطيط الاستراتيجي والعلمي والمستقبلي، هي هذه الأعشاب الضارة التي نتحمّل جميعاً مسؤولية تجاهلها، وأحياناً تغذيتها. والمولود الجديد لن يكون إلا عروبة جديدة. هذا هو الخيار الوحيد للأمة العربية إذا ما أرادت البقاء في قيد الحياة وتجنّب الاندثار التاريخي والحضاري.

بيد أن هذه اليقظة العروبية الجديدة، التي قلنا إنها يجب أن تكون واقعية وديمقراطية وحضارية، يجب أن تكون منفتحة على الحقائق الجديدة ليس فقط في العالم بل أولاً وأساساً في إقليم الشرق الأوسط.

فتركيا عادت إلى المنطقة وهي ستبقى فيها، سواء تعثرّت العثمانية الجديدة أم ظفرت. وإيران عادت بقوة هي الأخرى إلى المنطقة، ولن تخرج منها سواء تقدّم النظام الإسلامي فيها أم تراجع. وحتى باكستان التي تبدو غارقة في لجج المواجهات مع الهند في جنوب آسيا، ومع الهند و«الجميع» في أفغانستان وآسيا الوسطى، لا يستبعد أن تكتشف هي الأخرى أن ثمة ضرورة إلى القيام باندفاعة إلى الشرق الأوسط الإسلامي لملء فراغات دولية محتملة فيه ولقطف بعض الثمار النفطية والاقتصادية والاستراتيجية الدولية.

هذه المعطيات تفرض على أي نظرية جديدة، أو مقاربة عروبية جديدة، أن تضع على رأس أولوياتها كيفية التعاطي مع هذه الأطراف الإقليمية الإسلامية الكبرى. صحيح أن الأولوية يجب أن تكون لإعادة بناء الصرح العربي أو العروبي، لكن الصحيح أيضاً أن مثل هذا البناء سيكون صعب المنال من دون وضع هذه التطورات الجديدة في الأجندة التخطيطية، إذ هل يمكن، على

سبيل المثال، تسوية الأزمة السورية، أو العراقية، أو اليمنية، أو اللبنانية، أو الخليجية، من دون إيران وتركيا؟

هذه نقطة.

وثمة نقطة ثانية لا تقل أهمية: يمثّل إقليم الشرق الأوسط وحدة جغرافية ـ إيكولوجية متكاملة. وهذه حقيقة باتت في غاية الأهمية والخطورة الآن، لأن الكوكب الأزرق ككل يشهد خللاً خطيراً في توازناته البيئية، ولأن أُمنّا الأرض لم تعد تحتمل العربدة الإجرامية الراهنة التي يرتكبها البشر بحقها، والتي تُستخدم فيها كل أنواع الأسلحة الملوثة للجو والمدمرة للبيئة وما تبقى من الزرع والشجر والمياه الجوفية. مثل هذه الأسلحة تستعمل الآن بلا أي رادع في كل أنحاء المنطقة، في وقت يتغيّر فيه مناخ الأرض بسرعة غير مسبوقة. وهو تغيّر كان أصلاً أحد الأسباب الرئيسية، كما ألمعنا، لاندلاع العديد من الثورات مؤخراً في بعض البلدان العربية، وبخاصة في سورية والعراق واليمن وحتى في مصر. وما يفاقم من هذه الأزمة الإيكولوجية الانفجار الديمغرافي المنفلت من عقاله هو الآخر، الذي يفرض (بسبب عدم اتساقه مع التخطيط التنموي الاقتصادي ـ الاجتماعي) ضغوطاً هائلة على البيئة.

إقليم الشرق الأوسط الآن يحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث المناطق المهددة بنضوب المياه الكافية لشعوبه فيها. والحروب الراهنة التي تستخدم فيها كل أنواع الأسلحة الكيميائية والإشعاعية تُمعن تخريباً بما تبقى من مياه جوفية وتربة وأجواء صالحة للحياة.

الأزمة البيئية توحّد هذا الإقليم الآن، ولكن بطريقة دفعه على نحو مشترك إلى الهاوية. فكما أن اهتزاز جناحي فراشة بأكثر من اللازم في كاليفورنيا قد يتسبب بزلزال في اليابان، كذلك بات تغيّر المناخ وتلوث البحار والمياه والأجواء في أي بلد في منطقتنا، معطوفاً عليه ضغوط اللاجئين والديمغرافيا، يؤدي إلى كوارث متصلة في بقية بلدان المنطقة.

هذه المخاطر البيئية الجامحة، معطوفاً عليها حروب الدمار الشامل الأهلية الراهنة وضرورات التكامل الاقتصادي في ظل العولمة، يفرض على أي توجّه عروبي انقاذي جديد أن يطرح صيغة لتعاون إقليمي مع شعوب بقية المنطقة من أتراك وإيرانيين وأكراد؛ على أن يكون هذا التعاون بقيادة جماعية (وليس بتفرّد عثماني جديد أو فارسي مستجد أو حتى قومي عربي منبعث).

في إطار حل إقليمي، أو نظام إقليمي، من هذا النوع، يمكن مثلاً للأكراد (الذين هم الآن لغم التقسيم الرئيسي في المنطقة) أن يحققوا طموحاتهم القومية، من دون «حروب استقلال» قد تكون عبثية مع تركيا وإيران والعراق وسورية. كما يمكن لكل الأطراف العربية والتركية والإيرانية القيام بأدوار تكاملية بدل الانسياق إلى مواجهات إقليمية مستنفدة ومدمرة. لا بل يمكن في هذا الإطار العثور حتى على حل لـ «المسألة اليهودية» بعيداً من المشروع الصهيوني الانتحاري.

تعقيب (١)

آمنة الزعبي(*)

إن التساؤل حول ما إذا كانت عمليات التفكيك التي تشهدها بعض الأقطار العربية هي خاصّة عربية وإسلامية أم جزء من ظاهرة عالمية، تساؤل مشروع، لأن الإجابة عنه تضع الأصبع على الأساس النظري لتفسير الأحداث الآخذة في التزايد والتعمق. وبغض النظر عن الخلاف النظري بين من يرى مرحلة ما بعد الحداثة انقطاعاً عن المرحلة السابقة المسماة «الحداثة»، ومن يرى أن ما بعد الحداثة أحد تجليات الحداثة، فإن المقاربات تظل مستندة إلى فرضيات متقاربة.

أما التغييرات الهائلة التي يشهدها النظام العالمي، فيمكن النظر إليها على أنها تسارع مركب (Complex Acceleration) أو على أنها انقطاع تاريخي مفصلي... وهذا يقودنا إلى قانون التغيرات الكمية وتحوله إلى نتيجة كيفية... وبصرف النظر عن التسمية، فإن تضافر عوامل كثيرة من تطور التقانة إلى انفتاح الحدود إلى التغييرات الكبرى في هيكليات الجماعات والنخب إلى التطورات العلمية في مختلف المجالات، كل ذلك هيأ المسرح العالمي لأحداث لم تكن منتظرة من قبل، منها:

١ ـ تزايد الشعور بالاضطهاد لدى الأقليات العرقية والدينية والسعي إلى تأكيد الهويات الفرعية.

٢ ـ نمو منابر جديدة لإبراز الهويات الفرعية، مثل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ووسائط الاتصال الاجتماعية.

٣ ـ ظهور حالة تبدو، أول وهلة متناقضة، وهي سيولة الحدود القومية والأسواق والمعارف، وفي الوقت نفسه الانغلاق والتقوقع داخل هويات صغيرة. وفي الواقع، إن الثانية نتيجة الأولى على الرغم من التناقض الظاهر.

أما إذا كان ذلك كله يمكن أن نطلق عليه أيديولوجيا أم لا، فهذا يقودنا إلى تعقيدات تعريف الأيديولوجيا والدخول في متاهات الجدل النظري الذي لا طائل تحته... ومع هذا يمكن القول إن

(*) مستشارة في قضايا المرأة والتنمية، وعضو برلمان سابق ـ الأردن.

هناك اتفاقاً في التفكير على نطاق واسع، عند مختلف النخب في بلدان العالم كافة، على التسليم بحرية السوق والفردية والتجارة الحرة. وهذا ما رسم الملامح الأولى للعولمة الحديثة التي أعادت تشكيل القوى السياسية والاقتصادية في العالم على حساب المظاهر التقليدية التي استمرت قروناً، مثل الحدود القومية والاستقلال الوطني ومركزية الدولة القومية ووصايتها على مواطنيها أو حتى رعاياها.

وبالتوازي مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، برزت سلطة جديدة للعالم، كان يُظن أنها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ما لبثت الأحداث أن كشفت عنها، وإذا بها شبكة متداخلة ومعقدة من رجال الأعمال والمدراء والإنتليجنسيا والمصارف الكبرى وشركات عابرة للقارات تتداخل أهدافها أحياناً مع أهداف الدول القومية التي تنتمي إليها وتتنافر أحياناً، فأصبحت العلاقات الدولية أكثر تعقيداً وغموضاً لأن بوصلة الدول القومية لم تعد تقود إلى الحقيقة.

وربما قبلت كثير من الدول طائعة أو مرغمة التخلي عن دورها كلياً أو جزئياً أمام هذه الضغوط الجارفة، فظهرت الخصخصة والاتفاقيات الدولية للمشاركة وتزايدت المنظمات غير الحكومية وانتعش التحكيم بموازاة القضاء التقليدي، وأصبحت البنوك تصدر «عملات» من طريق البطاقات المصرفية بكل أوجهها. وربما قبلت الدولة عند هذه المرحلة أن يتم توظيفها لمصلحة التشكيلات الاقتصادية السياسية الجديدة، مقابل المحافظة على الحد الأدنى من حفظ المكونات الأساسية للدولة من خدمات وأمن وتنسيق شؤون المواطنين.

أما أن الإمبراطورية الجديدة لا تقيم مركزاً تحكم من خلاله، فهي ليست بحاجة إلى مركز جغرافي، وعلينا ألّا ننخدع، فما تزال قوى مركزية في خدمة هذه الإمبراطورية (مجلس الأمن، الحلف الأطلسي، الدول الصناعية الكبرى، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية... إلخ)؛ فهذه أدوات نشأت في مرحلة سابقة، ولكن أعيد توظيفها لتخدم الإمبراطورية الجديدة، علما أن تكلفة هذه المؤسسات هي من جيوب دافعي الضرائب، وتالياً، فإن المال العام أصبح في خدمة المال الخاص على نحو متزايد، وهذا ربما يكون أحد منابع الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء.

والخلاصة أن الإمبراطورية المعولمة الجديدة والدولة القومية في تنازع واتفاق متبادلين... وبينهما علاقة اعتماد متبادل، فالدولة القومية تسند الإمبراطورية المعولمة بقدر ما ترتبط مصالح الفريقين، وتتخلى الإمبراطورية عن الدولة القومية إلى الحد الذي يقف عند انهيارها، وهي علاقة معقدة وفي سيرورة مركبة تمزج بين ما هو محلي وما هو إقليمي و/أو عالمي.

وبالطبع، إن هذه العلاقة أكثر نضجاً في دول المركز، منها في الدول النامية ـ دول الأطراف ـ حيث تصبح النخب المعولمة أحياناً أكثر قوة ونفوذاً من الدولة الأم، ولا تعبأ هذه النخب بمصير الدولة الأم ولا يوجد ضوابط تشريعية أو رقابية تحول دون استغلالهم الدولة من أجل مصالحهم المعولمة. أما في المركز، فالأمر أكثر ضبطاً، وربما يصبح مستوى الصراع أعلى وأعقد.

وما من شك أيضاً في أن العوامل الطبيعية أسهمت في الانفجارات المتتالية في البلاد العربية، وهي تكمل بدورها العوامل الاجتماعية، فيأتلف الجفاف والبطالة وسوء الإدارة والفساد وضعف الرقابة والعقلية الريعية التقليدية، مع شح المياه وعجز الدولة عن تلبية المتطلبات المتزايدة لمواطنيها.

وبالطبع، يوجد فرق بين التفكك الاستحقاقي الذي يأتي نتيجة هدم الدولة، كما حدث في الإمبراطوريات القديمة البريطانية والعثمانية وحتى السوفياتية، وهو ناجم أوّلاً عن عجز الدولة المركزية على الحفاظ على حدودها ووحدتها... والسبب أن هناك طريقتين للحفاظ على الوحدة القومية: التنمية والأمن... والدول التي تعجز عن التنمية تلجأ إلى القمع والقوة، وهذا يحافظ على وحدة الدولة إلى حين، ولكن لا تلبث المكونات الاجتماعية أن تتلمس طريقها إلى التحرر، ولو في الاتجاه الخاطئ.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل مهّدت هذه الأجواء الطريق أمام الإرهاب؟ إن التعبير عن الهويات الضيقة يتطلب أحياناً (في الدول التي لا تسمح بالتعبير عن الرأي) العمل السري الذي يتطور ويستغل إلى أن يصبح عملاً مسلحاً. والعمل المسلح لا يعترف بالقانون لأنه أسلوب لأخذ الحق بالعين أو باليد، وتالياً تنفلت الأمور وتصل إلى العنف والعنف المضاد، وتقود إلى الإرهاب الدموي.

ومثلما يقول بريجنسكي، لا بد من المأسسة، فتتدخل أجهزة الاستخبارات العالمية «لتنظم» عمل الإرهاب وتوجهه بحيث لا يؤثر في مصالح الإمبراطورية المعولمة ولا في دول المركز، فيصبح عمل هذه الأجهزة ضرورياً بالتمويل والتضليل وحرف البوصلة... إلخ. لذلك يختلط ما هو تآمري أو استغلالي، بما هو غير ذلك.

والحاصل أن قوى الإمبراطورية الجديدة لا تدافع حقاً عن الديمقراطية بل تريد أن تحرر مواطني العالم الثالث من قبضة حكامهم الطغاة ليصبحوا تحت تصرفها تعيد ترتيبهم جماعات وأفراداً ودولاً بما يتناسب مع مصالحها... وحيث إن هذه الإمبراطورية في طور التشكل وتتكون من مجموعات متضاربة في الأصل، فإن وحدتها غير آمنة، وكل مجموعة تخشى أن يأتلف الآخرون ضدها. لذلك، فإن الانخراط في عمليات مستمرة بلا توقف هو أحد الحلول، الموقتة على الأقل، لتفادي التفكك بين مكونات الإمبراطورية الناشئة. وفي المناسبة، إن دول المركز نفسها ليست بمنأى من التفكك، والإرهاصات آخذة في التزايد والتنامي، من انتخابات إسكتلندا قبل عام تقريباً إلى تصويت كتالونيا وعاصمتها برشلونة للانفصال عن إسبانيا، وهناك دعوة إلى الانفصال في إقليم الباسك الإسباني. ونلاحظ الإرهاصات نفسها في إقليم كوبيك الكندي، وفي قبرص المقسّمة أصلاً. ويبدو أن هذه القوى ما بعد الرأسمالية، لا تناسب مصالحها دول قومية بل لا بد من إعادة صياغتها على شكل تجمعات وأسواق تمكنها من السيطرة والتحكم بها.

هنا، يتم توظيف الرواسب المحلية والإقليمية لتظهر بوصفها ذاتية الانبثاق، ولكنها تخفي وراءها طموحات وخرائط جديدة.

ويجري الحديث عن خرائط معدة مسبقاً، وقد يكون صحيحاً، إنما لا يمثل قرارات مستقرة؛ فالعالم يتغير يوماً بعد يوم. لذلك، فإن أعلى القوى العالمية لا تستطيع التحكم بمآلات الأمور ومجرياتها.

لقد تعودنا، نحن العرب، أن نكون موضوعاً لخرائط، لا شركاء في رسمها: فالعثمانيون يوحدوننا، والإنكليز يقسموننا، والأمريكان يمزقوننا... ولكن القوى الصاعدة حديثاً ربما تحرف الخرائط باتجاهات لا يعلمها إلّا الله؛ إذ إنّ تفلّت القوى الليبرالية من التزاماتها القومية وتغليبها المكاسب العابرة المضمونة، قد يقودها إلى حماقات تصل إلى حد التدمير الذاتي. فلننظر إلى الخصخصة وما أودت به من أمن وسلم اجتماعيين؛ لقد انخفضت، حتى في دول المركز، مستويات الأمن الاجتماعي والتعليم والصحة والخدمات العامة، وازداد التضخم والمديونية وعجز الميزان التجاري والبطالة، وارتفع سن التقاعد، وتم قضم مدخرات الصناديق السيادية. في المقابل، ماذا حقق رجال الأعمال الحديثون؟ نجاحات عابرة وإمبراطورايات زائفة: إن تحويل العالم إلى اقتصاد الكازينو هو ضد الحقيقة الأولى في الاقتصاد، وهي أن هدف السياسة هو التنمية، وأن الاقتصاد الحقيقي هو في القيمة المضافة. أما التبادلات والصفقات والتجارة الإلكترونية، فهي لا تخلق اقتصاداً.

أما عن تزامن التغييرات في القرار الأمريكي وربطها بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فلا أرى في ذلك ربطاً مقنعاً... لقد استعملت ١١ أيلول/سبتمبر ذريعة لإجراءت كانت القوى الصاعدة في أمريكا بحاجة إليها. من هنا، مشروعية التساؤل عما إذا كانت الأحداث المشار إليها مفتعلة، بحيث أدت النتائج التي تلتها إلى إثارة الشكوك حولها. ولا أعتقد أن أي تحولات (ديمقراطية) في العراق أو ليبيا أو سورية كان يمكن أن تنقذ هذه الأنظمة، هذا إن كانت التحولات ممكنة من جهة، وضرورية من جهة أخرى.

فالتحولات الديمقراطية هي استحقاقات لبنى اجتماعية وسياسية ولنظم إنتاج، وليست قرارات يتخذها هذا الحاكم أو ذاك، ثم يعود عنها حين يشعر أنها تصيبه.

ولم تكن الولايات المتحدة تنشد الديمقراطية لشعوب هذه الدول على أي حال، بل كانت تسعى إلى إعادة تشكيلها ـ كما أسلفت ـ بحسب مصالح القوى الإمبراطورية المستجدة.

والدليل على ارتباك القرارات والرؤى، هو ما حدث في العراق وأفغانستان. لقد تم نهب المال العام من دافع الضرائب الأمريكي لمصلحة شركات الأسلحة ونظم المعلومات والنفط وغيرها من المؤسسات الخاصة. وما كانت النتيجة؟ إفلاس الدولة (عجز بمئات المليارات) وركود في القطاع الخاص، فكان لا بد من «فتح أسواق» جديدة للحروب لامتصاص مدخرات الدول... أي اقتصاد هذا؟ وأي قوى إمبراطورية؟ إنها قوى مفلسة فكراً وخُلقاً.

أعتقد أن زمام الأمور في طريقه إلى الانفلات من يد الغرب (بكل أشكاله)، ومن المحتم أن تظهر قوى جديدة، وحتى العولمة سيتم حرفها باتجاهات أكثر عدالة، لأن العالم لا يستطيع أن يحتمل وحشية العولمة أكثر مما احتمل.

وعليه، فإن العالم مرشح الآن لظهور قوى اعتدال في الاقتصاد وفي الفكر والأيديولوجيا. لقد ثبت للعالم أن الليبراليين الجدد الذين يريدون أن يزيلوا الحدود بين الدول القومية، ويحولوا العالم إلى سوق يسمح بانتقال رؤوس أموالهم وبضائعهم باتجاه واحد، بينما لا يسمح بانتقال العمالة الآسيوية والأفريقية إلى مراكزهم الصناعية، لم يقدموا إلا الخراب. وكذلك التكفيريون، لم يقدموا إلا القتل وسفك الدماء، فلا بد من نشوء قوى متميزة تؤمن بالمشاركة والتنمية وتعترف بالآخر... وسيكون هناك صراع بين هذه القوى المأمولة، والقوى الإمبراطورية المتشبثة بنفوذها ربما يمتد عقوداً، لكنه سيحسم بالضرورة لمصلحة الأولى.

أما خرائط التقسيم لتركيا وإيران والسعودية، فهي تهدف إلى تسريب فكرة أن الغرب المركزي قادر وباقٍ. وهذه فكرة بحد ذاتها قابلة للدحض: فنحن نسمع (أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل) منذ سبعين عاماً... فما الذي حدث؟ تحتمي إسرائيل الآن بجدران خرسانية من شعب أعزل... فالتاريخ صراع بين قوى ناجزة وأخرى ناشئة، وما يحسم نتيجة ظروف يستحيل لأي طرف مهما بلغ من قوة أن يستمر في التحكم فيها.

وبدلاً من أن يتجه نضالنا إلى التمسك بخرائط مهترئة... فلنفكر نحن في إعادة رسمها، لا أن نصطف مع أو ضد من يرسمها في مراكز الاستخبارات الغربية.

وفي النهاية، لا بد من القطع مع الاصطفافات التقليدية، وفتح حوار بين المثقفين العرب حول مسائل التنمية والهوية والأقليات والدولة المدنية. وعلينا أن نؤمن أن العالم وحدة واحدة؛ فالبنى التقليدية الريعية الهرمة ما كان لها أن تستمر في الوطن العربي لو لم تكن محروسة بالقوى الإمبريالية الغربية، وبتحالف بين النخب الحاكمة التي قبلت مقابل تثبيتها على كراسي الحكم، الامتثال لمتطلبات قوى الاستغلال العالمية التي نهبت مدخرات الأوطان، وحالت دون التنمية الحقيقية، وأوقفت التاريخ في أكثر من محطة.

ومن المؤسف، أن النخب الحاكمة الحالية عاجزة عن التغيير لأسباب دنيوية وبسبب ارتباطها العضوي بقوى الغرب السياسية والاقتصادية وعجزها عن الانفكاك، وعدم وجود مشروع لديها. وفي الوقت نفسه فهي لا تفسح في المجال أمام غيرها لإكمال المشوار، ولا بالمشاركة، فيصبح النضال مزدوجاً... صحيح أنه صعب، لكنه ضروري قومياً وأخلاقياً.

تعقيب (٢)

محمد عبد الشفيع عيسى(*)

يحاول هذا التعقيب إلقاء أضواء إضافية على الأفكار الأساسية التي تضمنها البحث، والبناء عليها، سعياً إلى تقديم مساهمة في العمل من أجل فهم أفضل للقضايا محل الدراسة.

يقسم التعقيب ثلاثة أقسام: في الإطار العالمي والعربي لعملية التفكيك، وإضافات لدراسة الحالة المصرية، ثم شذرات متفرقات.

أولاً: في الإطار العالمي والعربي للتفكيك

١ ـ في الإطار العالمي للتفكيك: طبيعة التغير الراهن في هيكل النظام الدولي

تشاء مفارقات الأقدار أن تجعل من نقطة النهاية لهيكل النظام الدولي القائم على «القطبية الثنائية»، في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، نقطة البداية المفترضة لمشروع «القوة العظمى الوحيدة» كمنطلق لأوسع اضطراب دولي في التاريخ العالمي الحديث، حيث انطلقت من عقالها القوى التي كمنت داخل (القمقم) طوال مئة عام أو ما يزيد، وإلى جانبها انطلقت نوازع التشدد من أجل إحكام القبضة من جانب «القوة العظمى الوحيدة» في محاولة كبيرة ـ ولعلها الأخيرة ـ من أجل الاحتفاظ بتوازن النظام العالمي في ظل الهيمنة لأطول مدى زمني ممكن.

في مقابل ذلك، كانت هناك مشاريع استراتيجية عظمى تتخلق أو تتطور إعداداً لعصر ما بعد «الهيمنة الأحادية»، سعياً إلى عالم «متعدد الأقطاب» أو «عالم بلا أقطاب» على الأرجح.

وتشاء الظروف مرة أخرى أن تجعل من أبرز أمثلة النجاح التجمعي ـ الاتحاد الأوروبي ـ أمثولة وضحيّة لنجاحه الباهر بالذات، بفعل العجلة لقطف ثمار النجاح، والتوسع غير المدروس بما يكفي، جنوباً وشرقاً، بدفع قوي من الولايات المتحدة الأمريكية، تلك الراعية ـ ويا للتناقض

(*) أستاذ في معهد التخطيط القومي بالقاهرة.

الظاهري!! ـ للعلاقة الأطلسية الجامعة للشتيتيْن الأوروبي والأمريكي على جانبي الشمال من المحيط الأطلسي ومأسستها من خلال الـ «ناتو».

تتجلى العلاقة «شمال الأطلسية» في هذا السياق كعلاقة لها الأولوية، سياسياً وعسكرياً ـ نووياً واقتصادياً بالذات ـ بإزاء العلاقة (الأوروباوية) الجامعة لشتات «القارة العجوز».

هكذا أقيم داخل أوروبا كيان إدماجيّ الطابع وديناصوري هائل، تتفاعل في أحشائه كيانات اقتصادية ديناصورية أيضاً وعابرة للمحيط، هي الشركات الرأسمالية «عبر ـ الوطنية» العاملة على المصالح المشتركة، الأطلسية دائماً، لرأس المال العولمي، المتمركز أوروبياً ـ أمريكياً.

ثم إن هذا الكيان الهائل بأذرعه الأخطبوطية يحفل بالنزوعات المتضاربة للدول القومية، والنزعات ما دون القومية، وفي أحوال أخرى «ما بعد القومية». ويظل هذا الكيان المثقل بأزماته الداخلية، وبخاصة قلبه المالي النابض (منطقة اليورو)، أسير مشكلات الديون على الأطراف (اليونان/أسبانيا والبرتغال/إيرلندا) المتصلة شرايينها بمحور بون ـ باريس، كما ينوء بحمل أعباء مجتمع الشيخوخة السكانية، ويظل أسير نقص إمدادات الطاقة وفشل مساعي الاستقلال النسبي الطاقوي، وفرط الاعتمادية على إمدادات الغاز من روسيا الاتحادية.

وفضلاً عن الأزمات الاقتصادية، تظل الولايات المتحدة حريصة على توريط الكيان الأوروبي في مشكلات سياسية وعسكرية إضافية، رغم التمنّع الألماني والحذر الفرنسي، من جراء محاولات الامتداد بمظلة الاتحاد الأوروبي ومظلة «حلف الأطلسي» على تخوم النطاق الحيوي لروسيا في شرق أوروبا ووسطها (وربما في آسيا الوسطى أيضاً)، من شمال البلطيق إلى أوكرانيا، فضلاً عن زرع أفرع منظومة «الدرع الصاروخية» الموجهة إلى روسيا ولو من بولندا.

هذا في أوروبا. أما في شرق آسيا، فيتجلى المسعى الأمريكي في تصعيد التوترات الآسيوية البينية في كل اتجاه. ففضلاً عن تصعيد التوتر المزمن بين الصين (الأم) وتايوان، وبين الكوريتين الشقيقتين، كل منهما تجاه الأخرى، ينزع المسعى الأمريكي بقوة إلى تصعيد التوتر بين الصين وجاراتها جميعاً، انطلاقاً من تضخيم خطر «التنّين الأصفر»، اقتصادياً ومالياً، وعسكرياً وبحرياً، وبخاصة بمناسبة النزاعات المتبادلة المتكاثرة في شأن دعاوى السيادة في بحر الصين الجنوبي، سواء بين الصين واليابان، حول بعض الجزر غير المأهولة، أو بين الصين وكل من فييتنام والفيليبين حول تقاسم الثروات البحرية والنفطية. ولا ننسى الخلاف الروسي ـ الياباني حول جزر الكوريل.

إنها حرب الجميع ضد الجميع إذاً في آسيا الشرقية، برعاية أمريكية حثيثة، هي جوهر التحول المزعوم لنقطة التركيز الرئيسة للسياسة والاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا أو شرق آسيا، انتقالاً من الشرق الأوسط، في ما يقال ضمن فيضان الدعاية، وما هو بانتقال حقيقي على أي حال.

التكتل والتجمعات العالمية

يبدو المشهد العالمي في مطالع القرن الجديد حافلاً بصراعات المصير، متجسداً في لوحة الصراع حول قضية التجمع والتكتل الاقتصادي بالذات، لتكون صورة جدلية الطابع، قائمة على وحدة المتناقضات ما بين «قوة التجمع والتكتيل، مقابل قوة «التجزؤ والتفكيك»».

والحق، أن عالمنا يموج بمختلف صور التجمعات والتكتلات، منها العالمي العام، أو العالمي المتخصص (اقتصادياً...إلخ) ومنها العابر للأقاليم و«دون الإقليمي» و«الإقليمي الشامل»، عامّاً كان أو مختصاً بالمجال الاقتصادي أو غيره.

وربما يقدم تجمع «بريكس» ـ المكوّن من روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ـ أكثر الأمثلة وضوحاً على الموقع المهم للتكتلات الاقتصادية في النظام الدولي الراهن، في ضوء إمكان التأثير في هيكل النظام العالمي.

ورغم رصيد القوة الشاملة التي يتمتع بها أعضاء البريكس فرادى، إلا أن ذلك لا يعني سعي البريكس إلى المساس الجوهرى بالهيكل الراهن لتوزُّع القوة في إطار النظام الاقتصادي العالمي، والنظام الدولي عموماً. ولا يُستغرب ذلك، نظراً إلى أن القوى المحركة للبريكس على تنوع نظمها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، الصين والهند وروسيا، لا مصلحة لها في زعزعة الأركان المستقرة للنظام الاقتصادي العالمي؛ فالصين أكبر دولة مصدرة للمصنوعات في العالم وأسواقها التجارية والمالية الأساسية، تقع في العالم الرأسمالي الغربي، وبخاصة الولايات المتحدة. أما الهند، فيرتبط تطورها الاقتصادي وفق المسارات الراهنة بالعمل على التوجه التصديري للصناعة بدلاً من التوجه السابق القائم على «إحلال الواردات»، إضافة إلى المشاركة في ثمار التقدم التكنولوجي العالمي، ولا سيّما القمم الحاكمة للتكنولوجيا الرقمية للمعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا النووية، وبحوث الطاقة الجديدة والمتجددة، والتكنولوجيا الحيوية وعلوم الغذاء والطب؛ كما أن الهند ـ في التحليل الأخير ـ هي موئل الكتلة الكبيرة من الفقراء في آسيا والعالم ككل، وذات أكبر حجم للسكان لدولة منفردة على الكرة الأرضية.

أما روسيا، فقد خرجت من دورة «النقاهة» التي أعقبت انهيار «الاتحاد السوفياتي»، وتحاول أن تعالج ما تخلف من جراح، وتداويها بالحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبياً ومستقرة عبر الزمن، من خلال تجارة البترول والغاز الطبيعي مع الدول المستهلكة الكبرى في أوروبا والشرق الآسيوي (على الرغم من انخفاض الأسعار!)، مع محاولة الحفاظ على القوة العسكرية الموروثة من الاتحاد السوفياتي في مجالي الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، ولا سيما الأسلحة النووية المحمولة بالصواريخ البالسيتية عابرة القارات، كأداة ردعية (وربما قتالية) في غمار الأزمات المتجددة، مثل أزمة أوكرانيا والقرم ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥، ثم «الأزمة السورية» ٢٠١٥.

أما البرازيل وجنوب أفريقيا، فهما من «الدول المتوسطة القوة» على مستوى النظام الدولي، ومن القوى الإقليمية الرائدة في المنطقة القارية التي تقع فيها كل منهما، وليست في وارد العمل على تغيير الأسس المستقرة حتى الآن لهيكل النظام الدولي.

كل هذا، مع العلم أن أعضاء البريكس في طليعة القوى المرشحة لتأدية دور عالمي رئيس في المستقبل، لبناء نظام دولي تعددي ومتعدد الأقطاب. وتشير بعض الإسقاطات في هذا المجال ـ علي سبيل المجازفة الفكرية ـ إلى أنه من المتوقع مثلاً أن تحل الصين محل الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٥٠، وأن تلحق الهند بالولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٥٠، وأن يكون الاقتصاد البرازيلي في العام المذكور أكبر من الاقتصاد الياباني، ويصبح اقتصاد روسيا أكبر من اقتصاد ألمانيا.

بيد أن البريكس يواجه تحدياً بالغ الجسامة، يتمثل بالمقاومة التي ستبديها القوى الدولية ذات الصلة في بقاء النظام الاقتصادي العالمي الحالي من دون تغيير يذكر في أسسه الجوهرية، وفي هيكل توزيع القوة داخل النظام الدولي؛ هذه القوى التي توصف بـ «المركز»، المركز الثلاثي المكون من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، إضافة إلى اليابان. وإذا استبعدنا اليابان في مضمار الحركة الدولية الراهنة، كونها «قزماً سياسياً وعسكرياً» كما يقال أحياناً، رغم كونها «عملاقاً اقتصادياً»، فتبقى في الساحة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ولا نقول دول الاتحاد الأوروبي على إطلاقه.

ورغم الثقل المتزايد للدول الأوروبية في الاقتصاد العالمي، وفي النظام النقدي والمالي الدولي، فإن أوروبا ما تزال تعتمد سياسياً وعسكرياً على الولايات المتحدة إلى حد كبير، كما أشرنا.

يمثل المسعى الهادف إلى تعزيز تعاظم القوة الأمريكية النسبية، و«استعراض» هذه القوة، محاولة كبرى لتأجيل «استحقاق» الاضمحلال التاريخي لـ «الإمبراطورية الأمريكية» خلال نصف القرن المقبل، في ما يعبَر عنه أحياناً بمصطلح «الانحدار»، وهو اتجاه تاريخي عام وليس توجهاً مرحلياً بالمعنى الدقيق. ولسوف يشكل ذلك المسعى أبرز التحديات أمام المحاولة الراهنة والمستقبلية المتوقعة لتجمع البريكس أو بعض أعضائه الكبار من أجل تغيير بعض (وليس كل) شروط التبادل والتمويل الدولي.

هكذا تبدو أمام العين الناظرة، عملية التحول التاريخية المنتظرة للتحول من عالم «تجزيئي» و«وحيد القطب» إلى عالم تعددي ـ متعدد الأقطاب، ومن يدري! ربما عالم من دون أقطاب في المستقبل البعيد، لتتحقق «الدمقرطة» الكاملة للعلاقات الدولية. وسوف تشهد هذه العملية حركة زلزالية كبرى تطيح قوى مستقرة على عروشها، وتنصّب أخرى، ولن يكون هذا بلا آلام وجراحات، تتمثل ربما بصراعات كبرى وحروب عابرة للأقاليم، نأمل ألا تكون، بالأسلحة التقليدية «وفوق التقليدية» معاً.

وفي مثل هذه العملية التاريخية الكبرى، سيكون للاقتصاد نصيب في تحديد المراكز النسبية المنتظرة للقوة الدولية المختلفة. ونشير هنا على سبيل المثال إلى بعض الحسابات الإسقاطية التي جرت عام ٢٠٠٨، وتنبأت بأن اقتصادات سبع دول «ناشئة» في العالم النامي بالمعنى العريض، ستكون أكبر بنسبة ٥٠ بالمئة من اقتصادات الدول الصناعية السبع الحالية. هذه الاقتصادات السبعة الناشئة، وفق المصدر المذكور، فيها أربعة من أعضاء البريكس: الصين والهند والبرازيل وروسيا، إضافة إلى المكسيك وإندونيسيا وتركيا، وثلاث عشرة دولة نامية أخرى ليكون المجموع عشرين دولة نامية يقدر لها أن تؤدي الدور الأهم في التطور اللاحق للنظام الاقتصادي العالمي، وهذه الدول الثلاث عشرة هي: فيتنام، نيجيريا، الفليبين، مصر، بنغلاديش، باكستان، ماليزيا، تايلاند، إيران، الأرجنتين، وعضو البريكس الحالي جنوب أفريقيا، والعربية السعودية وبولندا.

٢ ـ في الإطار العربي للتفكيك: المخاض الدموي للعمل السياسي الإسلامي

مخاض دام حقّاً، ذلك الذي يعكس انتقال ديالكتيكية العمل السياسي الإسلامي من «الجهاد الخارجي» ضد غير الشيوعي فالأمريكي، ولكن ليس الإسرائيلي أبداً، إلى جهاد النفس المنقلبة على نفسها، وتالياً من العنف غير المعمّم إلى العنف المسلح بأطيافه العديدة. وأخيراً إلى «العنف الدموي»، كعنف أعمى ومقدس بطبيعة الحال.

في قلب هذا المخاض الدامي، المعمّد بالنار المقدسة، تتصاعد تقلصات الجسد السياسي العربى ـ الإسلامي، الذي أصابه المرض العضال بفعل فاعل أجنبي ومحلي مقيم؛ وقد أخذ منه المرض مبلغه على مهل خلال عشرات السنين. وكانت الحصيلة كياناً سياسياً عربياً فضفاضاً يواجه الآن عاصفة اضمحلال المشروع الإسلامي، في غيبة المشروع القومي القديم، وفي حضور مثير لنبت (ليبرالوي) زاعق؛ ولكن مع ظهور خجول وئيد الخطى لتيار وطني ـ قومي تقدمي في البلدان العربية كافة، يشق طريقه بمشقة وإنْ بثبات أكيد.

وقد تعددت حلقات تسلل المرض العضال، خلال العشريات الأخيرة:

أ ـ انتقال اعتباطي مفروض من «مرحلة ما قبل الدولة» في عدد من البلدان العربية إلى مرحلة «العولمة» ذات المحتوى الغربي ـ الأمريكي، فجأة، ومن دون سابق تمهيد، أي من دون توافر شرط الضرورة التاريخية للانخراط السويّ في تيارات العولمة، وهو شرط تبلور الكيان السياسي المنظم في البلد المرشح للانفتاح، وهو ما لم يتحقق لدينا بطبيعة الحال.

ب ـ بل انتقال مما قبل الدولة بمعناها الصحيح إلى حالة «اللادولة» (No-State)، أي الفوضى العارمة، تحت تأثير عوامل متفاعلة من ضعف الكيان الداخلي والتدخل الاختراقي الهجومي ذي الطابع العدواني للمتغير الخارجي الإقليمي والعالمي، كما هي حال سورية التي تعيش منذ أربع سنوات بين فكّي الكماشة: الضعف المزري للقوى السياسية التي يفترض فيها أن تكون حاملة المشروع المستقبلي، وتدخل فج وفظ لقوى عربية وكذا إقليمية، وبخاصة تركيا.

ج ـ انتقال من حالة «ما قبل الدولة» و«اللادولة» إلى حالة يمكن تسميتها «ضد الدولة» (Anti-State). وفي هذه الحالة يجري الانتقال بالقهقرى سريعاً إلى الوراء، إلى اللوْذ بأحضان الكيانات الفرعية السابقة على محاولات تشكل الدولة الحديثة، التي أدت دورها التاريخي السابق في البناء التدريجي للأمة العربية. وقد أصبحت هذه الكيانات في الظرف المستجد عائقاً يحول دون إمكان تشكل الدولة.. نقصد هنا خطوط الولاءات الهوياتية «قبل الوطنية»، إثنية كانت أو مذهبية أو غيرها.

د ـ أدوار ملتبسة لما يقال له بلغة أبحاث علم السياسة «الفاعلون من غير الدول» (Non-State Actors) حيث منظمات المجتمع المدني ذات الطابع المحلي، أو فروع المنظمات الخارجية، وبخاصة في حقول ما يسمى حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي. وقد تؤدي المنظمات من هذا القبيل دوراً غير إيجابي في الحصيلة النهائية ضمن عملية العبور التاريخي المفترض من «المخاض الدامي» إلى مرحلة تصليب التيار الوطني ـ القومي التقدمي في البلدان العربية.

هكذا إذاً تبدو ملامح واقعنا العربي المعقد في لوحته الحاضرة:

ـ نهاية مشروع تاريخي كامل (المشروع السياسي الإسلامي) استمر زهاء نصف قرن حتى أخذ يقترب رويداً رويداً من نقطة النهاية في مساره وسباقه مع الزمن، حيث «إدارة التوحش»، التي ستتلوها نهاية التوحش ذاته بطابعه (الداعشي) المستجد.

ـ كيانات سياسية مبعثرة غير جاهزة لاستقبال الحدث التاريخي الكبير لاحتضار المشروع الماثل، بفضل مؤثرات فاعلة سلباً خلال عشرات السنين.

ـ تطور وئيد لانبعاث التيار الوطني ـ القومي التقدمي، من قلب الركام، وهو شرط الضرورة لمقابلة حدث الموت البطيء بحدث الولادة المتعسّرة ذات الأفق التاريخي الإيجابي الضروريّ، غير منازع..!

ثانياً: إضافات إلى دراسة الحالة المصرية

١ ـ في الوضع السياسي المصري

لعل ما يمكن التوافق في شأنه، ولو جزئياً، أن «الوضع» السياسي الحالي في مصر، باعتبارها واحة راهنة للأمن والأمان النسبيَّيْن في وسط مضطرب شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً بدرجات مختلفة، يستند بصفة أساسية إلى الموقع المركزي للشخصية القيادية العليا في المنظومة الحاكمة، المتمثلة برئيس الجمهورية المنتخب، أكثر مما يستند إلى بنية مؤسسية متكاملة (كما تبدّى خلال العامين الممتدين من نهايات ٢٠١٣ إلى نهايات ٢٠١٥).

يستند الوضع المركزي لرئيس الجمهورية، في المعنييْن الحقيقي والرمزي، إلى عاملين أساسيين: **أولهما** الرضا العام (Public Content) كدعامة معترف بها للشرعية السياسية، انطلاقاً من

قبول طوعي للوظيفة القيادية من جانب شرائح مجتمعية عريضة، خارج «الإنتليجنسيا». والعامل **الثاني** هو دعم مؤسسة القوات المسلحة القوي رئيس الجمهورية، كابن من أبنائها، وقائدها العام سابقاً.

أما تحديات الشرعية فتنبعث من عدة مصادر، أبرزها بعض فصائل الإسلام السياسي ذات الميل الأساسي إلى العنف كسبيل إلى الوصول إلى السلطة أو إلى استعادتها. ثم بعض فصائل «التيار الليبرالي» ـ يميناً ويساراً ـ التي ترى في «الوضع» القائم انحرافاً سلطوياً ناجماً عن التحويل القسرى للعملية السياسية بعيداً من منطق الاجراءات الديمقراطية، وذلك بإقصاء الرئيس (الإخواني) المعزول من غير الطريق الأساسي الذي رسمه الدستور، وهو الاقتراع العام.

أما أكبر تهديد للشرعية، فهو ذلك المنبعث من واقع الحال الاقتصادي، وما يفرضه من قيود موقتة على مسار العدل الاجتماعي، وبخاصة من جرّاء تبعات الوضع الخاص للشريحة العليا من رأس المال الخاص الكبير، وضعف المركز النسبي للقوى الاجتماعية العريضة محدودة الدخل. يؤدي هذا الوضع المركب إلى تحميل تلك القوى الاجتماعية أعباء التحول الاقتصادي الصعب من دون جني مكاسب تذكر، في المدى القصير، وربما المتوسط أيضاً.

وبالعودة إلى الوضع السياسي القائم، فإن اتجاهاً قوياً في علم «السياسة المقارنة» الغربي يشير إلى إمكان توصيف هذا الوضع ضمن ما يسمى النسق «الشعبوي» (Populist)، حيث يكون في موقع وسط بين النظام «الشعبي» والنظام التسلطي.

والرأي عندنا، أن هذا التوصيف قاصر عن الإحاطة بتلابيب الحقيقة، نظراً إلى انطلاقه من ينبوع الفكر السياسي الغربي التقليدي، الذي يجعل من «الديمقراطية» على النسق الأوروبي ـ الأمريكي، إطاراً مرجعياً يستعمل للحكم على الأنظمة السياسية المختلفة كمعيار حاسم للمقارنة. بعبارة أخرى، إن نمط «النظام السياسي» السائد في الغرب بعامة، يعامل باعتباره «مثلاً أعلى» ينبغي أن تسعى إليه الأنظمة السياسية الأخرى في العالم، وبخاصة من حيث نمط القيادة السياسية، والعلاقة بين السلطات الثلاث الأساسية في الدولة، وهامش الحريات السائدة، ولا سيّما حرية التعبير والتنظيم في مجالات الاعتقاد المختلفة.

لا شك في أن هذا التحيز لنمط المثالية السياسية الغربي يمثل اعوجاجاً في مقياس المقارنة بين الأنظمة السياسية، وتالياً الحكم عليها. وتأسيساً على ذلك، فإن «شخصية» القائد السياسي يمكن، في نظرنا وأنظار الكثيرين، أن تحتل موقعاً خاصاً ذا طابع محوري في إدارة رشيدة لمنظومة السلطة السياسية، من دون أن توصف ـ تقليلاً لشأنها ـ بأنها ذات طابع «شعبوي»، دع عنك القول إنها نواة لنظام تسلطي بالضرورة. ويمكن تالياً ـ تحت شروط معينة ـ أن تمثل «القيادة» في حد ذاتها مصدراً لنمط معين من الشرعية، كما عالجها عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر.

وقد أدّت الزعامة السياسية «الشعبية» بالفعل الدور الأبرز في مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، في إثر «الفراغ السياسي» الذي خلّفه الاستعمار الأوروبي القديم، ولنا أمثلة على ذلك من

الأدوار المتميزة للقادة الكبار، مثل غاندي ثم نهرو في الهند، وماوتسي تونغ في الصين، والسلسلة المصرية: أحمد عرابي، مصطفى كامل، سعد زغلول، جمال عبد الناصر.

فلا تثريب علينا، أن وجدنا في الشخصية القيادية محوراً للتغير السياسي خلال مراحل معينة، مثل المرحلة الحالية في مصر. ومرة أخرى، فشلت المدارس الفكرية الغربية السائدة في حقل (الأنظمة السياسية المقارنة) في فهم طبيعة القيادة السياسية في البلاد النامية، والتي مالت في الكثير منها إلى أن تنحدر من أصول عسكرية، نظراً إلى أن ظروف الخضوع للاستعمار، لم تسمح بتخلّق أبنية اجتماعية حقيقية باستثناء مؤسسة ممارسة العنف والمقاومة المسلحة. وقد أنْحت مدارس علم السياسة الغربي باللائمة على القيادات السياسية (الكارزمية) في «العالم الثالث» السابق، باعتبار أنها ذات أصول عسكرية، فلم تقدِّر حق التقدير الدور الخاص للمؤسسة العسكرية في البناء الاجتماعي والسياسي لكثير من الدول النامية، حيث لها أدوار كبرى، ومنها نبعت أنظمة للاستبداد الخالص أحياناً، وأنظمة للتحول الديمقراطي الاجتماعي، أحياناً أخرى. وفي حالة ثالثة، مثلت تلك المؤسسة رأس الحربة في مشروع وطني ـ تقدمي، ناصب «المركز الغربي» العداء، وناصبه هذا المركز العداء أيضاً، فكان أن اعتبرت «العسكريتاريا» في خاتمة المطاف الغربي شرّاً مطلقاً، وهو ما ترددت أصداؤه في مصر مثلاً، بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بترديد الشعار الساذج «يسقط يسقط حكم العسكر».

يرتبط بما سبق، ضرورة مراجعة الاتجاه السائد في الكتابات السياسية الجارية في الدول الغربية خلال السنوات الأخيرة حول إمكان الاعتماد على ما يسمونه «الإسلام المعتدل» لمواجهة «الإسلام المتطرف العنيف»؛ فالحق أن ضيق الأفق الفكري لكثير من الاتجاهات السياسية الإسلاموية السائدة، يجعل «الاعتدال» ـ في ظروف معينة ـ مرشحاً بالاحتمال للتحول إلى خانة «التطرف»، في حال «التمركز حول الذات» وافتقاد الرؤية التكاملية الواجبة.

وتهدد ممارسة العنف الجاري في مصر بأن تنجرف «جماعة الإخوان المسلمين» مثلاً إلى خندق التنظيمات النخبوية ذات الأجنحة المسلحة المتطرفة التي يمكن تعريفها علمياً بالإرهاب. وإن هذا التهديد بخسارة جماعة في وزن «الإخوان المسلمين» يمثل في «حساب الأرباح والخسائر» النهائي، خصماً من القدرة المجتمعية المصرية والعربية. وبالمثل، فإن نهج العنف المسلح ربما لا يترك أمام السلطة القائمة في مصر من سبيل سوى المضي في محاولات الاستئصال العضوي لتيار العنف، وهو ما يؤدي الي خسارة فادحة أخرى في رصيد هذه السلطة، المعنوي والسياسي معاً. وما أشد حاجتنا إلى تجنب مثل هذا الجرح النازف المتبادل، لو أن دعاة العنف، وجماعات النخبة الإسلاموية المسلحة، عادت إلى رشدها، فنبذت العنف وكفت أياديها عن رجال الجيش والشرطة والقضاء، وفتحت من ثم باباً موصداً لمداواة الجراح وتجفيف منابع الدماء.

وما أشد حاجتنا أيضاً إلى النأي بعيداً من الأجواء «المسمومة» الراهنة التي تصب، قصداً أو بغير قصد، في محاولة ما لتحضير المناخ العام لإحداث انتفاضة غير منظمة في وقت مقبل، يمكن

أن تنال من الجهاز المناعي للجسد المجتمعي المصري حتى أمد جدّ بعيد، وبخاصة مع «الترصد» لنقاط الضعف والخطأ وسوء الإدارة من طرف الوضع الحاكم. وقد يبدو الأمر وكأن هناك الآن ما يشبه حالة من «الهوس الجماعي» أو «الهيستيريا» ـ إذا صح هذا التعبير ـ التي أصابت، بدرجات متفاوتة، بعضاً من أقسام النخبة المصرية، من دون مبررات كافية، في رأينا، ممثلة بموقف غير ودي على الأقل تجاه «الوضع القائم» ورأسه التنفيذي العالي، إن لم يكن موقفاً عدائياً، وهو ما يمكن أن يضع البلاد والعباد في مفترق طرق خطير حقاً.

هذا، وإن من أبرز نقاط الضعف لدى «الوضع القائم»، انعدام جهاز «إعلامي ـ دعائي» فاعل، يقدم لقرارات السلطة بل ويبررها بما تستحقه من مبررات، إن وجدت. وقد تم ترك الفوضى الإعلامية تضرب أطنابها، مع تباطؤ غير مبرر في إصدار التشريعات والمواثيق المنظمة للإعلام والإعلان التجاري. أما أبرز أخطائه، فتقع في ميدان الاقتصاد، وبخاصة عدم الرغبة وعدم القدرة على الضبط المباشر لموجات التضخم السعري الجامحة بمزاعم «الاقتصاد الحر».

أما سوء الإدارة، فظاهر من خلال نقاط فاقع لونها، وبخاصة سوء إدارة الجدل حول ما سمي «قانون التظاهر»، وتشريعات اقتصادية من قبيل «تنظيم الطعن على عقود الحكومة» و«التصالح في جرائم المال العام»، وبعض تشريعات الاستثمار والضرائب واسترداد تكلفة الطاقة، وكذا تشريعات ذات طابع سياسي، وبخاصة القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية والانتخابات. وقبل ذلك، وبعده، عدم إتاحة المعلومات الموجودة بالفعل لدى صانع القرار، في موضوعات مهمة جدّاً، وبخاصة مشروع قناة السويس الجديدة ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة. زد على ذلك سوء إدارة بعض «الأحداث»، مثل ما سمي «الفساد في وزارة الزراعة» في منتصف عام ٢٠١٥.

٢ ـ في الوضع الاقتصادي المصري والرؤية التنموية

يعيش الاقتصاد المصري دورة ركودية ممتدة (Recession Cycle) بدأت قبل ثورة ٢٥ يناير بعامين تقريباً، ممثلة بانخفاض معدل النمو الكلي المسجل خلال المدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨، وانكماش معدل التوسع في فرص التشغيل، وتالياً ارتفاع معدل البطالة التراكمية، وبخاصة في أوساط الشباب من خريجي المرحلتين المتوسطة والعالية من التعليم العام.

وقد ازادت حدة الموجة الركودية ـ التضخمية عقب ثورة يناير، لأسباب متعددة مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي والأمني. واستطالت وتعمقت الموجة الانكماشية، وما يصاحبها من عجز الموازين المالية، وبلغت ذروتها خلال ما يسمى «سنة حكم الإخوان المسلمين» التي تعادل السنة المالية تموز/يوليو ٢٠١٢ ـ تموز/يوليو ٢٠١٣). وقد جاء العون المالي الخليجي عقب الهبّة الشعبية للثلاثين من حزيران/يونيو ٢٠١٣ ليخفف احتقانات الأزمة، ويزيل شيئاً من الاختناقات. وبدأت انطلاقة اقتصادية اعتماداً على التوسع في مشاريع كبيرة للبنية الأساسية والخدمات، ثم مشروعات وطنية كبرى، على غرار قناة السويس الجديدة واستصلاح مليون ونصف مليون فدّان

من الأراضي وغيرهما. وكانت التكلفة الاجتماعية لجهود تخفيف العجز المالي شديدة الوطأة على الفئات المحدودة الدخل على الرغم من الاستمرار في الدعم التمويني الموسع لعدد من السلع الغذائية الأساسية، بما فيها الخبز. ولم تفلح الجهود الجارية على مدى العام أو العامين الأخيرين في تجاوز موجة الركود وتباطؤ معدلات التشغيل، على الرغم من ارتفاع معدل النمو، وبخاصة مع تزاوجها مع التضخم السعري في دورة مركبة مزمنة، نظراً إلى أن الإفلات من قبضة الركود والتضخم يستلزم بطبيعته مدى زمنياً أطول، وهو أمر لا تطيقه الجماهير الثائرة، التي أفلحت ـ مع نخبتها ـ في إسقاط نظامين جبارين خلال عامين، من دون أن ينهار بناء الدولة ونسيج المجتمع المصري، وهو أمر ربما «يفتح الشهية» لدى البعض، كما يبدو، لتجربة المزيد!

وتثار في هذه المناسبة القضية الخاصة بالرؤية التنموية اللازمة.

وقد يكون من المناسب في مقام استكناه الرؤية التنموية المصرية راهناً، البدء باستجماع بعض العناصر المهمة على المستوى الدولي العام.

ويبدو لنا من خلاصات الخبرة المتعلقة بالتجارب الإنمائية ـ الصناعية الكبيرة المعاصرة، في شرق آسيا والقارة اللاتينية، أن محاولات التنمية كلها تقريباً منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات جرت مع ظهور «الضوء الأخضر» ـ على الأقل ـ من جانب الغرب بعامة، والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة. بل يمكن القول إن هذه التجارب والمحاولات تمت من خلال مساهمة نشطة من جانب الغرب وأمريكا، تكاد تصل في بعض الحالات إلى ممارسة دور قيادي ـ وعلى الأقل «ريادي» ـ في مضمار حفز ومواصلة دعم التجارب والمحاولات المذكورة، سواء من خلال أجهزة الدولة لدى الحكومات الغربية أو بوساطة المشاركة القيادية من لدن الشركات «العابرة الجنسيات» المشتغلة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

لذلك، يكمن جانب من تفسير إخفاق المحاولة التنموية المصرية منذ أوائل السبعينيات حتى عام ٢٠١١، وبصورة متواصلة، في أن الولايات المتحدة، على الرغم من العلاقة العضوية التي نسجتها مع النظام السياسي الساداتي فالمباركي، كانت عازفة عن تشجيع قيام تجربة تنموية مصرية. لا بل يمكن القول إنها عمدت إلى حرف المسار الاقتصادي ـ الاجتماعي المصري بعيداً من المفهوم التنموي الحقيقي، ولو في صورته غير المكتملة، في شرق آسيا وشطر من القارة اللاتينية. وكان ذلك مدفوعاً بالتوجه الأمريكي إلى خلق، ثم تأكيد علاقة «عدم التكافؤ الاستراتيجي» بين مصر وإسرائيل، رغم عقد «اتفاقات كامب دايفيد» و«معاهدة السلام»؛ ومن ثم فقد كان الإبقاء على خاصية «الاختلال في التوازن الاستراتيجي» بين الطرفين المصري والإسرائيلي عسكرياً واقتصادياً وعلمياً ـ تكنولوجياً من أهم أركان السياسة الأمريكية في ما يسمى غربياً «منطقة الشرق الأوسط».

لكن الأمر لا يتوقف عند ذلك، فالحق أن طبيعة النظام الحاكم في مصر خلال حقبة السادات ـ مبارك، ونمط الشخصية القيادية في الحالين، رغم اختلافهما، أدت دوراً أساسياً لا يقل في أهميته

عن دور «العامل الخارجي ـ الأمريكي» في تحديد نوع ومسار «العملية الاقتصادية ـ العسكرية» إذا صحّ هذا التعبير.

لقد كان ضيق الأفق الفكري للقيادة السياسية، وانحيازها الاجتماعي الصارخ إلى جانب الشريحة العليا من «أصحاب رؤوس الأموال» وإلى نمط الملكية الخاصة كمحدد للنمو، وكذلك إلى «قوى السوق العمياء» كناظم لتشغيل الآلية الاقتصادية، كان كل ذلك عاملاً موازناً ذا قوة تفسيرية عالية لفهم التواءات التجربة الاقتصادية المصرية. وبالمثل، كان الانحياز «الأعمى» من جانب القيادة السياسية الساداتية فالمباركية، إلى جانب الغرب والولايات المتحدة، على صعيد السياسة الدولية بعامة، وسياسات إدارة الصراع العربي ـ الصهيوني، وسبل حل القضية الفلسطينية بخاصة، ضابطاً صارماً لمسارات الحركة الداخلية والخارجية للنظام المصري الحاكم.

ويبدو تجلّي الإخفاق التنموي المصري واضحاً في ضوء ذلك التفاعل بين العامل الخارجي، ممثلاً بالدور الحاسم للولايات المتحدة في توجيه المسار المعوجّ للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية، وبين العامل الداخلي ممثلاً بنمط القيادة وانحيازها الاجتماعي.

وتبعاً لذلك، يمكن تفسير عملية إقصاء الدور التنموي للدولة اقتصادياً واجتماعياً، وإيكال الأمر إلى مجموعات متناثرة من القطاع الخاص الكبير مما يسمى «أصحاب الأعمال»، كما يمكن تفسير التخلي عن المنهجية التخطيطية كلياً وتفويض إدارة وتشغيل النظام الاقتصادي إلى قوى «العرض والطلب» العمياء خلال أربعة عقود (١٩٧١ ـ ٢٠١١).

كما يمكن تفسير الهدم التدريجي «المنظم» للقطاع العام خلال تلك المرحلة، والتوسع الفوضوي للقطاع الخاص على أنقاض الملكية العامة، انطلاقاً من زعم فاسد بأن نمط الملكية الخاصة، أكفأ بطبيعته من نمط الملكية العامة.

ويمكن أيضاً، تبعاً لما سبق، تفسير التركيز المستمر ـ طوال العشريات الأربع المذكورة ـ على تقوية القطاعات ذات الربحية التجارية المرتفعة، التي سميت ـ قبيل ثورة يناير ـ القطاعات النشيطة! وفي مقدمها تجارة الاستيراد والأنشطة العقارية والإسكانية والتشييدية المرتبطة بها ـ بما فيها الصناعات المعدنية الخادمة للتشييد السكني وبخاصة الحديد ـ وكذا أنشطة التجميع الصناعي للمكونات المستوردة، و«التعبئة والتغليف» للسلع الاستهلاكية من منشأ خارجي، إضافة إلى أنشطة أخرى مستحدثة كالاتصالات الهاتفية المحمولة.

وقد تم ذلك لمصلحة مجموعات ضيقة من القطاع الخاص محتكرة للنشاط في كل قطاع أو قطاع فرعي، وفي جميع المجالات تقريباً. وهذا يعني إهمال تطوير القطاعات ذات العائد الأعلى في المدى الطويل على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى الاجتماعي، وعلى وجه التحديد الزراعة الغذائية، و«الصناعة التحويلية» ـ الممتدة عمقاً إلى إنتاج المكونات الإلكترونية الأساسية وتصنيع الآلات والمعدات، وكذا قطاع الخدمات العلمية ـ التكنولوجية والأنشطة القائمة على «البحث والتطوير» وتنمية القدرة الابتكارية.

يمثل ما سبق كله حصيلة ما جرى طوال أربعين عاماً (١٩٧١ ـ ٢٠١١)، ومن خلاله استبعدت مصر من الحيز العالمي ـ التنموى بصفة كلية، واقتصر دورها علي تأدية دور «مقاول الباطن» للعمليات الكبرى التي يجري إنشاؤها من طرف الغرب وأمريكا، على الصعيدين العالمي والإقليمي.

فماذا نحن فاعلون الآن؟ ولم نزل نعيش ـ للأسف ـ في حقبة متحولة مختلطة المعالم على المستوى الدولي، ويبرز من بين أهم علاماتها تسيّد الولايات المتحدة الأمريكية للمشهد العالمي، ولكنها ليست سيادة عامة أو مطلقة، وإنما تسعى إلى منازعتها قوى كبيرة ذات ميل تاريخي أكيد إلى تقاسم علاقة القوة في هيكل النظام الدولي، وبخاصة روسيا والصين والهند وربما البرازيل. ومن جهة أخرى، تتفاعل التناقضات النسبية للعلاقة التحالفية بين أطراف «المركز الرأسمالي»، سواء العلاقة بين أوروبا الغربية ـ وبخاصة ألمانيا ـ وبعض جوانب السياسة الأمريكية، أوراسياً وعالمياً، وبين بعض دول أوروبا الغربية وبعضها الآخر، وبينها وبين أوروبا الشرقية والوسطى، أو العلاقات اليابانية ـ الأمريكية، وغير ذلك.

في هذا المناخ الدولي المتحول، المضطرب والمليء بالتفاعلات العدائية وغير العدائية، تجري المحاولة التنموية المصرية الراهنة، فكيف ينبغي العمل؟ هذا ما سنحاول معالجته تالياً على المستويين الخارجي والداخلي، وما يتصل بهما من اعتبارات أساسية.

أ ـ على المستوى الخارجي

يبدو لنا أن الرؤية «الضمنية» للوضع القائم في مصر حالياً تجاه التعامل مع المتغيرات الخارجية، تقوم على الدعائم التالية:

١ ـ توسيع مسارات الحركة علي الصعيد الدولي، بحيث لا تظل العلاقات الخارجية الودّية لمصر حكراً على الدول الغربية عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً. ومن ذلك: فتح وتوسيع مسارات العلاقات مع روسيا والصين والهند، وعموم الدول الأفريقية والآسيوية واللاتينية.

٢ ـ الإفادة من تفاوت تقديرات الموقف الدولي والإقليمي بين الدول الغربية الرئيسية، سواء بين الدول الأوروبية الرئيسية وبين بعضها وبعضها الآخر، أو بين أوروبا وأمريكا، من أجل دفع الحركة الإنمائية المصرية، عبر تنمية العمق الصناعي والعلمي ـ التكنولوجي بصورة تدريجية وإن بدت واهنة، وتيسير حلول مشكلات الماء والطاقة والغذاء.

٣ ـ العمل على ابتداء وابتدار مسار جديد للعلاقات على المستوى العربي من أجل إيقاف مسلسل التفتيت والاقتتال الدموي، والعمل على استعادة العافية، ولو نسبياً، لبعض البلدان العربية التي شهدت ما شهدته خلال السنوات الأربع الأخيرة. ومن المأمول أن يتم ذلك وفق نهج استقلاليّ النزعة ورشيد وعابر للأقطار، من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل ببناء حد أدنى من الكتلة العربية الحرجة ذات الوزن الإقليمي والدولي المؤثر، ولو تدريجاً، عبر الزمن. أما على المستوى

الأفريقي، فلعل استعادة علاقات «حسن الجوار» والسعي إلى دعم الصداقة والانتفاع المشترك في إطار «حوض النيل» وبخاصة مع إثيوبيا، تمثل نموذجاً إيجابياً في مضمار إدارة السياسة الإقليمية.

٤ ـ محاولة الإفادة من الطاقات التصنيعية والعلمية ـ التكنولوجية للشركات الدولية العملاقة، العابرة الجنسيات، من أصول أمريكية وأوروبية ويابانية، ومن الصين ومن كوريا الجنوبية، لتنفيذ سلسلة المشروعات الكبرى في مصر، ونأمل أن يتم ذلك بطريقة أكثر رشداً.

ب ـ على المستوى الداخلى

يبدو لنا أن الرؤية «الضمنية» للقيادة السياسية المصرية الحالية تقوم على إعطاء نوع من الأولوية إلى ضرورة حل أو «حلحلة» سلاسل الطاقة والمياه والغذاء بخاصة، إضافة إلى تطوير البنى الأساسية في مجالات النقل البحري والبري والجوي، وشبكات الخزن والتوزيع الداخلي والخارجي، وغيرها.

والرأي عندنا أنه ينبغي استكمال وتعميق هذا التوجه بعمل منسق وشامل على مستوى التصنيع والتعميق الصناعي، والتطوير العلمي ـ التكنولوجي، إضافة إلى استنهاض منظومة التعليم العام الجامعي وقبل الجامعي، ومنظومة الصحة العامة من المستشفيات الحكومية والجامعية، مع العمل على تطبيق نظام وطني فاعل للتأمين الصحي، وكذا فرض رقابة صارمة على مستويات الجودة والأسعار لأداء الخدمات الصحية والتعليمية على اختلاف أنواعها ومستوياتها.

ويتطلب كل ذلك استعادة النهج التخطيطي الوطني ـ الشامل، كآلية لإدارة الاقتصاد الكلي في إطاره المجتمعي القائم على تعدد القطاعات (عام وخاص وتعاوني)، سعياً إلى تأسيس اقتصاد تنموي ممنهج ـ موجّه فمخطط ـ تشرف عليه الدولة الفاعلة وظيفياً، بعيداً من تلك الدعوة الغامضة لوزارة التخطيط المصرية إلى ما سمّته «اقتصاد السوق المنضبط»!

ج ـ من اجتماع المستويين الخارجي والداخلي

يبدو لنا هدفاً **استراتيجياً ضمنياً** للقيادة المصرية الحالية «اللحاق» ـ النسبي ـ بمجموعة الدول «الناهضة» في شرق آسيا والقارة اللاتينية، وبخاصة مجموعة البريكس.

غير أنه، في رأينا، لا يمكن تحقيق «اللحاق» إلا من خلال توسيع وتعميق القاعدة الصناعية ـ التكنولوجية الوطنية بحيث تستفيد وتفيد شبكات البنى الأساسية «وسلاسل الطاقة ـ المياه ـ الغذاء» التي يجري العمل عليها حالياً بهمة عالية.

د ـ انتهاج الطريق التنموي الاستراتيجي

إن انتهاج الطريق التنموي الاستراتيجي على النحو السابق من المأمول أن يؤدي إلى انتعاش اقتصادي تدريجي، يتمثل بارتفاع مستويات النمو الاقتصادي الكلي والتشغيل، وتحسن مؤشرات

الأداء على صعيد المعاملات الخارجية. وهذا ما نتصوره قائماً ضمن الرؤى «الضمنية» للقيادة الراهنة، غير أنه من المهم لضمان فاعلية الأداء على هذا الطريق، أن يترافق الانتعاش الاقتصادي مع تخفيف ثقل القيود المفروضة على مستويات الدخل والقدرة الإنفاقية للطبقات الاجتماعية المنتجة، ثم زيادتها تدريجاً لتواكب ارتفاع تكلفة الحصول على السلع الأساسية، الغذائية والكسائية والسكنية، ومن الوقود والكهرباء والماء، جنباً إلى جنب والضبط المنهجي لتكلفة أداء «الخدمات» التي يؤديها القطاع الخاص، ولا سيما في قطاعَي التعليم والصحة.

ومن المفترض أن يؤدي تزايد الوزن الاقتصادي ـ الاجتماعي للطبقات المنتجة، إلى تزايد ثقلها السياسي، بحيث تستطيع أن تؤدي دوراً مؤثراً في المجتمع بما يتكافأ ودورها الحاكم في العملية الإنتاجية، ويمكن أن تتحقق تالياً حال «التوازن الطبقي» الدينامي المؤدّي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي الحقيقيين على أسس النمو والعدالة والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، في ضوء الاستقلالية النسبية للبلاد على الصعيد الدولي.

هـ ـ اعتماد خيار التنمية الشاملة

إن ما ذكرناه آنفاً يمكن اختزاله وتركيزه في مقولة أساسية هي ضرورة «**التنمية الشاملة**»، التي تعانق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل لمَ لا نقول السياسية والثقافية أيضاً، التي لا تقف عند الحدود التي تبنّتها الأمم المتحدة في وثيقة «أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥ ـ ٢٠٣٠».

وقد قامت وزارة التخطيط المصرية مؤخراً باستعارة الأفكار الأساسية لهذه الوثيقة في سياق إعداد ورقة أو «رؤية» مناظرة، ربما لمجرد التشبّه بما يمكن أن يعدّ بمنزلة «الموضة الدولية» إذا صحّ التعبير، وعلى غرار وثيقة «أهداف التنمية للألفية» عام ٢٠٠٠.

في الخلاصة الخلاصة، إن القيادة السياسية المصرية الحالية ـ ممثلة بالرئيس المنتخب ـ ربما لا تميل إلى إصدار الوثائق المكتوبة التي تجسد «الرؤية»، وهو ما يطالب به الكثيرون، لأسباب تقدرها هذه القيادة. ولا نعلم يقيناً السبب الكامن وراء هذا الموقف، ومن غير المجدي محاولة التفتيش عن مثل هذا السبب أو اتخاذ مواقف حادة بين الطرفين المتباعدين تأييداً أو رفضاً. وقد يكون من الأفضل اعتبار الموقف المذكور «معطىً» إلى حين، حيث لا توجد رؤية «مصرح بها» (Explicit)، بيْد أنه يمكن بالقطع تلمس رؤية ضمنية (Implicit). وهذا ما حاولنا الاجتهاد في شأنه آنفاً.

ونعيد في هذه المناسبة، في الخلاصة الحالية، تأكيد ما يأتي:

١ ـ توجد «**رؤية ضمنية**» للقيادة السياسية تقوم على إحداث انتعاش اقتصادي في المديين القصير والمتوسط، من خلال التركيز على إقامة عدد من المشروعات الكبرى في مجال البنى الأساسية، ومجال سلاسل «الطاقة ـ الماء ـ الغذاء». ولعل الامتداد الطبيعي لهذا الانتعاش في

الأجل الأبعد هو المسعى التنموي الموجّه نحو الصناعة والعلم والتكنولوجيا، ومعه تحديث التعليم والنظام الصحي، على غرار ما تحقق في الدول الناهضة وبخاصة الصين والبرازيل.

٢ ـ إن «التنمية الشاملة» هي العنوان الأفضل لهذا المسعى الاستراتيجي، بدلاً من المقولة الغامضة التي تبنتها وزارة التخطيط المصرية حول «التنمية المستدامة».

٣ ـ إن تحقيق التنمية الشاملة يتطلب بناء إطار أوسع للعلاقات الخارجية، فحواه توسيع مجالات الاختيار الاستراتيجي، وبناء دور إيجابي ملموس، دولياً واقليمياً وعربياً، انطلاقاً من نزعة استقلالية ذات بُعد وطني ـ عروبي أكيد.

٤ ـ يمكن «الالتفاف» حول ما يمكن اعتباره نوعاً من «الفيتو» من جانب بعض القوى الدولية، وبخاصة أمريكا، على تنمية مصر، من خلال توسيع وتعميق وتنويع خريطة العلاقات الخارجية لمصر، حتى يتوافر الإطار المواتي للتنمية المصرية والعربية، في غيبة «ضوء أخضر» كان له حضوره الطاغي في التجارب السابقة لمنطقة شرق آسيا نفسها.

٥ ـ إن تحقيق الاستقرار الاجتماعي المصري والعربي عموماً، على أساس من الديمقراطية الاجتماعية والسياسية، كفيل بتوفير الأساس المتين للتنمية، على أعرض قاعدة مجتمعية ممكنة، مع «تفويت الفرصة» على الأعداء التاريخيين للأمة العربية من أجل التورط في نزاعات مدمرة داخلياً أو عربياً وإقليمياً ودولياً.

ثالثاً: شذرات متفرقات

١ ـ ملاحظة أولى ذات طابع إجرائي

يبدو أن البحث، موضوع التعقيب، لم يقتفِ تماماً أثر مخطط الندوة الذي ذكر ما يلي:

«يتناول هذا البحث بالرصد والمتابعة الآثار الممكنة والمحتملة لعملية التفكيك ـ الجارية في العراق وسورية والسودان وليبيا ـ على جوارها العربي: السعودية والأردن ولبنان ومصر وتونس والجزائر».

وقد لاحظنا أن البحث لم يتتبع موضوع الدراسة وفق المنظور السابق بصورة دقيقة، أي أثر ما حدث ويحدث في العراق وسورية والسودان وليبيا في السعودية والأردن ولبنان ومصر وتونس والجزائر. وهكذا لم يتناول مثلاً أثر ما حدث ويحدث في السودان وليبيا في مصر، وأثر ما يحدث في سورية وليبيا في تونس والجزائر، وأثر ما يحدث في سورية وفي لبنان.

وفي حين اقتصر مخطط الندوة على دراسة حال دول الجوار العربي، فقد تناول البحث الدول غير العربية المجاورة ممثلة بتركيا وإيران، وأفرد لهما حيزاً واسعاً نسبياً.

ونظراً إلى تناول حالة إيران في البحث، فقد عقبنا عليها بقدر من الإيجاز في ما يلي، بالتركيز على «بروز الدور الإيراني».

٢ ـ بروز الدور الإيراني

من أهم المتغيرات المؤثرة في العلاقات الخارجية ودوائر التعاون العربي مع بلدي الجوار مستقبلاً، بروز الدور الإيراني. وقد كان هذا الدور حاضراً دائماً منذ قيام «الثورة الإسلامية» عام ١٩٧٩، ولكن النظام السابق في مصر وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود زمنية ـ قبل ثورة ٢٥ يناير ـ بدا غير معني بهذه الحقيقة، وإن عُنِيَ بها، فمن قبيل المواجهة مع إيران الجديدة، مع استبعاد كامل لخيار التفاهم الإقليمي والتعاون المشترك.

تتمثل طبيعة الدور الإيراني بمجموعة من العوامل المتشابكة، تشتغل عبر الدوائر التالية:

أ ـ تأدية دور إقليمي في العالم الإسلامي ككل، وبخاصة في «المنطقة العربية ـ الإسلامية المركزية» التي تشمل كلاً من غرب آسيا وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا وساحليها الشرقي والغربي.

ب ـ إن العلاقة بالبلدان العربية على الشاطئ الآخر للخليج (الفارسي بالنسبة إلى إيران) بدءاً من شط العرب إلى مضيق هرمز، مروراً بالجزر الثلاث قبالة أبو ظبي، هي المحك الاستراتيجي الرئيس للدور الإيراني.

ج ـ المزج بين دور ريادي في المشرق العربي، انطلاقاً من التصدي النشط للقضية الفلسطينية، ودور نشط في وسط آسيا وغربها وجنوب القوقاز ومنطقة بحر قزوين، انطلاقاً من المتغير الاقتصادي وبخاصة تجارة النفط.

...انطلاقاً من ذلك، تبدو القوى الأكثر اهتماماً بالدور الإقليمي الإيراني ثلاثاً بصفة أساسية: أمريكا، المسيطرة اقتصادياً وعسكرياً على منطقة الخليج العربي، وإسرائيل ذات القوة العسكرية الكبرى في المحيط الإقليمي ككل، والسعودية كزعامة مفترضة ـ ولو جزئياً ـ لبلدان الخليج العربية.

أما القوى المرشحة للتنافس النشط مع الدور الإيراني فهي مصر وتركيا، بصفة أساسية.

وفي حين يهيمن المنظور العدائي على الموقفين الأمريكي والإسرائيلي تجاه الدور الإيراني، فإن الذي يهيمن على الموقف السعودي هو منظور الخشية السياسية ـ الزائدة على الحد المعقول ربما (خوفاً من عقدة «التحكم الأخوي» المحتملة من جانب إيران إزاء بلدان الخليج الصغيرة) والخشية العقائدية (انطلاقاً من هاجس الخلاف السنّي ـ الشيعي) ومزيج منهما يتمثل بزعم «تصدير الثورة الإيرانية» إلى المجتمع السعودي والخليجي بالارتكاز على نوع من الصلة المذهبية لإيران بقسم من المواطنين العرب في كل من السعودية (في المنطقة الشرقية) والبحرين والكويت، ودع عنك الوشيجة السياسية في إطار الصلة المجتمعية بكل من لبنان وسورية.

أما مصر وتركيا، فيبدو أن كلتيهما لم تطورا منظوراً استراتيجياً محدداً للتعامل مع الدور الإيراني، وبخاصة مصر.

وبذلك، لا يبقى سوى أمريكا وإسرائيل في حقل التعامل الاستراتيجي، ذي الطبيعة العدائية، مع إيران.

وقد كانت مزاعم سعي إيران إلى إنتاج القنبلة الذرية، هي بمنزلة «ستار الدخان الكثيف» الذي تستخدمه أمريكا لتقزيم الدور الإيراني، ما أمكن ذلك، وتستخدمه إسرائيل لمحاولة استئصال الدور الإقليمي الإيراني من الأساس.

وقد يكون من المناسب أن نشير في هذا المقام إلى بعض من طبيعة النظام السياسي الإيراني مع مقارنة موجزة جداً بالحالة المصرية.

٣ ـ بين مصر وإيران

يلاحظ الاختلاف البيّن في الظروف بين مصر وإيران، وبخاصة من حيث طبيعة النظام السياسي، فإيران يحكمها نظام سياسي قائم على نظرية «ولاية الفقية»، في الفكر السياسي الشيعي المعاصر حيث «المرشد الأعلى» يمثل أعلى مراتب القيادة في الهيكل الهرمي للسلطة السياسية. ومن بعد المرشد الأعلى، ومن حوله، هيئات دستورية متعددة، في مقدمها رئاسة الجمهورية والبرلمان و«هيئة تشخيص مصلحة النظام». وعدا عن النظام السياسي فإن «نظام الدولة» الدستوري يقوم على الصبغة الدينية (الجمهورية الإسلامية).

أما الحياة السياسية، فهي وإن قامت ـ نظرياً ـ على التعددية الحزبية ضمن الإطار المحدد للدولة والنظام السياسي، لا توجِد أحزاب سياسية كبيرة قائمة على مبدأ التنافس، وإنما توجِد نخبة إسلامية كثيفة تملأ الفضاء الفكري والحركي موزعة على تيارين عريضين، يطلق عليهما في الصحافة الغربية والدولية «المحافظون» و«الإصلاحيون».

خلال العشرية الأخيرة على الأقل، بعد انتهاء ولاية محمد خاتمي، سيطر «المحافظون» على دفة توجيه النظام السياسي، برعاية المرشد الأعلى، وتولى «الإصلاحيون» مهمة «المعارضة الدائمة» لنخبة الحكم الحالية، بينما انصرف التياران الليبرالي واليساري إلى العمل من خارج المظلة الرسمية بصفة أساسية.

بذلك يمكن القول إن نظام الحكم الحالي في جمهورية إيران الإسلامية يعمل من دون ظهير متبلور واضح، مع تمتّعه برضى جماهيري عام، مستمد من الإرث التاريخي للثورة الإيرانية الكبرى (١٩٧٩) وقائدها الإمام الخميني، مع ما يمكن تلمسه من بنى اجتماعية واقتصادية وثقافية متغلغلة مجتمعياً ومستتبة، موالية للنظام السياسي للجمهورية الإسلامية.

إذاً، وجه الشبه بين النظام السياسي في مصر حالياً وإيران، أن كلتيهما تعملان من دون ظهير سياسي وحزبي واسع، مع التمتع بقاعدة عريضة للرضى العام. أما وجه الاختلاف الرئيس، فهو أن

النظام السياسي الإيراني استطاع عبر الزمن أن يقر آلية لتداول السلطة بين التيارين الرئيسين لولاية الفقيه، وأن يفعّل هيكل السلطة الدستوري، بصورة قوية، في حين أن النظام السياسي المصري الحالي، لا يزال وليداً، وئيد الخطى، ولم تتح له الفسحة الزمنية الضرورية لبناء آلية معينة لتداول السلطة وتفعيل هيكل السلطة الدستوري.

يترتب على وجه الاختلاف الرئيس، أن إيران تمكنت خلال عقود، وبخاصة بعد نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٨، من تطوير المنظومة التعليمية والعلمية ـ التكنولوجية تحت وطأة الحصار الغربي والأمريكي شبه المستمر، وبعض الفنون كالفن السابع (السينما)، كما تطورت حركة المجتمع المدني إلى حد كبير، مع بقاء القيود الأساسية المفروضة على حرية التعبير والتنظيم قائمة من دون نقصان تقريباً.

ولا ننسى وجهاً أساسياً للاختلاف في الظرف الموضوعي، الناجم عن امتلاك إيران ثروة نفطية وغازية معتبرة، على العكس من مصر بطبيعة الحال، وهو ما يمكّن النظام السياسي الإيراني من ممارسة الوظيفتين الإنمائية والتوزيعية بسهولة أكبر نسبياً، بما لا يدع مجالاً للمقارنة تقريباً بالحالة المصرية.

٤ ـ ملاحظة أخيرة عن سيناريوات المستقبل

سوف نضرب صفحاً عن ملاحظات متعددة يمكن إبداؤها حول ما ورد في البحث متعلقاً بالحالات المنفردة لكل من السعودية والأردن ومصر، وعبارات أو تعبيرات كنا نحب ألا ترد في هذا العمل الرصين؛ ونكتفي بالإشارة ـ ختاماً ـ إلى النظرة المستقبلية من خلال رسم سيناريوهات بديلة.

في هذا المقام، يدعو البحث إلى ما يسميه «عروبة جديدة حضارية وديمقراطية» في حلتها الجديدة المنزهة عن ـ والمتحررة من ـ أخطاء الرومانسية الخيالية وخطايا الدكتاتورية ومصادرة الحريات وحقوق الإنسان.

وبغض النظر عما يمكن أن يحتمله هذا النص من تحميل أيديولوجيا القومية العربية بوجهها التقدمي والإنساني، وزر بعض المآسي ذات الطابع الكارثي في التاريخ العربي المعاصر، لا دخل لها بها، فإن من الضروري أن نشير إلى الجهد التطويري المهم ـ على الصعيدين الفكري والبحثي ـ الذي قام به «مركز دراسات الوحدة العربية» في مضمار بلورة «مشروع حضاري عربي». ولم نجد أثراً في البحث لإشارة ما إلى هذا العمل الكبير.

المناقشات

١ ـ يوسف مكي

إنّ البحث الذي تقدم به سعد محيو تناول محاور كثيرة، تعرضت لمباضع التقسيم، وتحدث عن أمل بعودة العروبة، في نسخة جديدة. تناول العولمة وتأثيراتها، واستعرض بعض الأدبيات السياسية، التي تنبأت بنهاية الإمبريالية، ونشوء إمبراطورية جديدة، لا تخضع للمبادئ الناظمة للعلاقات الدولية. وقد أخذ استعراض هذه الأدبيات حيزاً لا بأس به من البحث، لكن المهمة الأساسية التي حملها عنوان البحث لم تحظَ باهتمام كبير من الباحث.

حمل عنوان البحث، آثار التفكيك في الجوار العربي، ولكنه بدلاً من تناول ذلك، ركز على السعودية ولبنان والأردن ومصر. ولا أعلم ما دفعه تحديداً إلى اختيار هذه الأقطار العربية، من دون غيرها. بالتأكيد لا يقصد الباحث أنها من دول الجوار العربي. ولا أعلم ما هو القاسم المشترك بين هذه البلدان. هل يقصد أن الأقطار العربية كلها، هي ضمن مخططات التفكيك؟ ذلك أمر واقع، ولكن ماذا عن الجزائر والمغرب وتونس وليبيا واليمن... إلى آخر القائمة؟

كنت أتصور أن الورقة ستركز اهتمامها على دول الجوار، كتركيا وإيران والحبشة، ولكن ذلك لم يحدث أبداً، ولم يجر الحديث عن تركيا وإيران، إلا عند الحديث عن القضية الكردية. وأحسب أن التداخل والاشتباك بين الأمة العربية، ودول الجوار الإقليمي، أكبر وأعقد من ذلك بكثير.

٢ ـ محمود علي الداود

إن بحث سعد محيو بعنوان (آثار التفكيك على الجوار العربي) هو دراسة علمية رصينة للأوضاع العربية الراهنة، وما تشهده المنطقة العربية من تدمير ممنهج لسيادة البلدان العربية واستقلالها من قبل أصحاب القرار في الولايات المتحدة وحلفائها والحركة الصهيونية ودور العولمة. ورغم مرارة الوضع العربي الحالي ومآسيه، فإن الباحث محيو توصل إلى نتائج مهمة، وفي مقدمها أن الطريق إلى (العروبة الجديدة) هو طريق خروج العرب من هذه الأزمة الأخطر في تاريخهم الحديث.

ويحذر الباحث من أن مباضع التقسيم لن توفر السعودية وتركيا وإيران ومن أجل مناقشة الأفكار والمفاهيم التي استعرضها الباحث، لا بد من تقسيم تعليقاتي قسمين: **الأول** يتعلق بمسيرة الصراع الطويل بين الفكر القومي العربي والتحالف الاستعماري الصهيوني، ودعا دائماً إلى تحرر الأقطار العربية من الاستعمار وتأسيس نهضة حديثة وشاملة تؤدي إلى نوع من الاتحاد أو الوحدة. أما التحالف الاستعماري الصهيوني، فكان دوماً يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

١ ـ تقسيم خريطة الوطن العربي، والقضاء على أية محاولة عربية باتجاه الوحدة.

٢ ـ الاستحواذ على فلسطين وبناء كيان يهودي فيها والسعي إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني تدريجياً منها وبناء الدولة اليهودية مع مخططات لامتدادات مستقبلية في المنطقة الواقعة بين قناة السويس ونهر الفرات وتحقيق أفكار جهابذة الاستعمار البريطاني، بأن تكون هذه الدولة عازلة وحاجزاً بين عرب المشرق وعرب المغرب.

٣ ـ العمل على إضعاف البلدان العربية التي نشأت عقب الحرب العالمية الاولى، أو تلك التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وبكل الوسائل السياسية والاقتصادية والاستخبارية، والسعي إلى تدمير القوة الذاتية والبنية التحتية والسيطرة على مقدراتها وسياساتها النفطية واستخدام القوة إذا لزم الأمر لوقف أية محاولة عربية جادة من أجل التنمية والتقدم أو التوجه نحو الوحدة العربية. وفي إطار تنسيق دقيق بين الدوائر الاستعمارية والصهيونية وعلى مدى أكثر من قرن، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية. وإذا كانت قد قبلت بمشروع الجامعة العربية، وهو مشروع وحدوي هش، إلا أنها كانت دوماً تراقب وتعمل على تدمير أي محاولات عربية لتطوير الجامعة العربية إلى أبعد من ذلك أي مشاريع وحدوية عربية، ورغم المنافسات البريطانية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية حول تقسيم مناطق النفوذ، إلا أن المصالح المشتركة بينهما وبين الحركة الصهيونية ووحدة أهدافها في المنطقة، ظهرت بجلاء بإضعاف البلدان العربية داخلياً ووضع العراقيل أمام مشاريعها التنموية وعزلها عن بعضها وعرقلة تحقيق أي مشاريع وحدوية، حتى إذا كانت من بنات أفكار حلفائها في المنطقة. لقد وجهت وزارة الخارجية البريطانية سفاراتها ومراكز استخباراتها في المنطقة ببذل الجهود للوقوف ضد مشاريع الحكم الملكي في العراق، وهي مشروع الهلال الخصيب أو الاتحاد مع سورية أو مشروع سورية الكبرى.

وفي الوقت الذي وافقت بريطانيا على تأسيس الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، وكانت هي صاحبة الفكرة، عارضت وبقوة دخول الكويت في الاتحاد لتحمل بعض نفقاته، علماً أن العراق لم يكن راغباً فيه أو متحمساً له.

ولم تكن معارضة الرئيس أيزنهاور العدوان الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦، هي من أجل عيون مصر، بل لأن الأطراف المشاركة في العدوان لم تبلّغ واشنطن مسبقاً. وبعد قرارات دولية مهينة لدول العدوان صدرت عن مجلس الأمن بتوجيهات أمريكية، اتخذت الولايات المتحدة قرارها الخاص والقاضي بأن تكون هي المسؤولة الأولى عن شؤون

الشرق الأوسط وأمنه. وبعد بضعة أسابيع، انقلب المزاج الأمريكي على مصر واعتبرت إنجازات عبد الناصر في سعيه إلى تأسيس دولة عصرية قوية ومتقدمة خطراً مباشراً على إسرائيل. وبدأت الولايات المتحدة منذ رفضها تمويل السد العالي تضع الخطط من أجل تحجيم الدور المصري، وخصوصاً في ضوء الشعبية الواسعة التي أحرزها عبد الناصر على الساحة العربية من المحيط إلى الخليج، فأصبح رمزاً للنضال العربي في مواجهة الصهيونية والاستعمار ورمزاً للتقدم. وهنا بادرت الولايات المتحدة بالتعاون مع الصهيونية إلى وضع الخطط أولاً لتدمير تجربة الوحدة بين مصر وسورية، وقيام الجمهورية العربية المتحدة، ثم التهيئة لتدمير القوة الذاتية المصرية والسورية من خلال عدوان ١٩٦٧. وكان هذا العدوان مؤامرة صهيونية وأمريكية تم وضع خيوطها في البيت الأبيض واشترك فيها وأشرف على تنفيذها الرئيس جونسون. وكان الهدف تدمير القوة الذاتية العربية الجديدة التي اعتبرتها الولايات المتحدة خطراً على الوجود الإسرائيلي.

وبعد النجاح الكبير الذي حققته القيادة المصرية في إعادة بناء القوات المسلحة بهدف استعادة الكرامة العربية وتحرير الأرض المحتلة، تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً ودبلوماسياً لإنقاذ إسرائيل بعد الانتصار الكبير الذي حققته القوات المسلحة في تحرير سيناء ونجاحها في القضاء على فكرة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر وقد أعاد انتصار حرب ١٩٧٣ الكرامة للجيش المصري وشعب مصر، والشعوب العربية في كل مكان. وهنا، أيضاً سعت الولايات المتحدة وبكل الوسائل، إلى إجهاض هذا النصر العربي الكبير من خلال التدخل العسكري المباشر والضغط على النظام المصري وإجباره على إعادة حساباته، والقبول بالأمر الواقع من أجل التوصل إلى اتفاق كامب دايفيد.

استغلت الولايات المتحدة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لإعادة النظر كلياً في سياستها في الشرق الأوسط وسعت إلى تحقيق الأهداف التالية بالقوة العسكرية والدبلوماسية معاً:

١ ـ تدمير القوى الذاتية العربية تدميراً شاملاً، بما في ذلك البنية التحتية؛ إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال إثارة الحروب الأهلية والخلافات القومية والطائفية والمذهبية. وقد تحقق ذلك من خلال تدمير العراق وسورية. وفي الإطار، وضعت الخطط لتحجيم الفكر القومي العربي، والبدء بتفكيك دول المنطقة وفسْح المجال أمام قيام حروب أهلية دينية وقومية معاً.

٢ ـ السيطرة على الدول النفطية في الجزيرة العربية والخليج العربي، بما في ذلك السيطرة على الإنتاج والتوزيع وأسعار النفط وتمويل معظم العائدات النفطية لتمويل مشاريع تسليح ضخم للدول الخليجية بصورة مبالغ فيها وخارج حدود إمكانات هذه الدول لاستخدامها.

٣ ـ إبقاء الأوضاع العربية الراهنة، وخصوصاً البلدان العربية الغارقة في حروب أهلية وطائفية تدميرية من دون حل، وممارسة سياسة اللاحسم واللامبالاة، والهدف هو التهيئة لخريطة جديدة في المنطقة كلها، مع إعطاء دور أوسع وأهم لإسرائيل.

أ ـ الخيارات العربية: أتفق تماماً مع ما ذكره محيو وهو العودة إلى العروبة كخيار لا بديل منه للخروج من هذا الكابوس التاريخي المرير الذي دخله الوطن العربي.

إن هذه الفكرة الطموحة تحتاج إلى جهود عربية ثقافية سياسية لإعادة ترتيب البيت العربي، وتقع هذه المسؤولية على مركز دراسات الوحدة العربية الذي عليه الدعوة إلى إقامة اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، يأخذ في الاعتبار وضع أسس علمية رصينة لتنمية عربية شاملة على مستويي التقدم العلمي والتكنولوجي، وترصين مبادئ حقوق الإنسان والعدالة في الوطن العربي. وأدعو إلى إحالة الجامعة العربية على التقاعد، لأنها ورغم إنجازاتها في الخمسينيات والستينيات في دعم نضال الأقطار العربية، إلا أنها فشلت ووقفت عاجزة أمام مسألة القضية الفلسطينية، وفشلت أيضاً في إدارة الأزمات العربية منذ عام ١٩٩١ وحتى اليوم. كما سمحت للولايات المتحدة بأن تأخذ زمام المبادرة لرسم الأزمات، ووضع خريطة جديدة تخدم أهدافها الاستراتيجية الخاصة بالتعاون مع الحركة الصهيونية العالمية.

ب ـ آثار التفكيك في الجوار العربي: إن التأثيرات المحتملة لسياسات التفكيك في المنطقة العربية، والتي تقودها الولايات المتحدة بالتعاون مع الحركة الصهيونية في ضوء أجواء الحروب الأهلية والصراعات العرقية والطائفية والمذهبية على دول الجوار وهي تركيا وإيران، يجب أن تدرس في ضوء عوامل الضعف والقوة بالنسبة إلى البلدين، وكذلك في ضوء التجارب التركية والإيرانية مع التاريخ الدولي للامتيازات الأجنبية في المنطقة والصراعات العثمانية والفارسية في ما بينهما، وبين كل واحدة منها والوطن العربي.

بالنسبة إلى **تركيا**، فقد شهدت الدولة العثمانية منذ بداية المسألة الشرقية سلسلة من الإخفاقات في ضوء الهزائم العسكرية، تارة على يد روسيا القيصرية، وتارة أخرى على يد بريطانيا وفرنسا ومجموعة من الأحلاف. وقد بدأ هذا التفكيك في أقطار وسط آسيا، إضافة إلى انحسار النفوذ العثماني في دول نهر الدانوب والبلقان وجزر البحر المتوسط.

وعندما قررت الدولة العثمانية الاشتراك في الحرب العالمية الأولى، كانت دولة ضعيفة ومنهكة ومتخلفة اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، ليس لها ظهير غير العمق العربي. وبعد اندحار الدولة العثمانية، أجهزت اتفاقيات ومعاهدة الصلح وخصوصاً معاهدة عام ١٩٢٣ على وحدة الدولة العثمانية، وجرى تفكيكها كلياً، وتم الاعتراف بحقوق الشعوب التي انسلخت منها، وقيام دول جديدة في الشرق الأوسط. وكان من الممكن أن تتفكك شبه جزيرة الأناضول، آخر معاقل العثمانيين، إلا أن حركة التحرير الوطنية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك، أعادت إلى الأتراك هيبتهم وحققت القوات المسلحة التركية انتصارات باهظة على الحلفاء كافةً، وخصوصاً اليونان التي كانت قواتها في عمق ٥٠٠ كم داخل الأناضول. وفي معركة إينونو، سجلت تركيا الحديثة انتصاراً باهظاً كان من أهم نتائجه قيام الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣ بدعم من القوى

الغربية وبخاصة بريطانيا، وبعد أن أكدت القيادة الجديدة بأنها تتبع سياسة علمانية وتتوجه إلى أوروبا ثقافياً. كما تم إلغاء الخلافة.

رفع أتاتورك شعار «السلام في الداخل والسلام في الخارج»، وتمكنت الدبلوماسية التركية من التعامل مع المشاكل الدولية بتوازن؛ فاستعادت سيادتها الكاملة على المضائق، بموجب معاهدة «مونترو» عام ١٩٣٦ وأعلنت حيادها التام بين الدول المتصارعة، المحور والغرب، وأمنت جناحها الشرقي باتفاق «سعد أباد» وحصلت على لواء الإسكندرونة من سورية، بصفته مع فرنسا وبريطانيا عام ١٩٣٩ وفي ضوء التهديدات الروسية المتوالية، أعلنت تركيا الحرب على المحور في الأشهر الأخيرة من الحرب، وخرجت وهي عضو في الأمم المتحدة، ثم عضو في التحالفات الغربية وخصوصاً حلف الأطلسي عام ١٩٥٢.

وبقيت تركيا بمعزل عن الشؤون العربية، فترة طويلة مع علاقات صداقة وتعاون مستمرة مع العراق. وركزت القيادة التركية على القضية الأمنية، واستفادت من المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية، ووافقت على منح الولايات المتحدة قواعد عسكرية، كان عددها في السبعينيات أكثر من ٢٣ قاعدة. بين ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٢ شهدت تركيا صراعات داخلية قوية بين الأحزاب اليمنية واليسارية، ودخلت الحركة الإسلامية في البرلمان التركي. وشهدت المرحلة صراعات مريرة بين الجيش والقوى الوطنية، وتصاعد دور القضية الكردية مع تصاعد مطالب الشعب، وخصوصاً الشباب بضرورة التغير.

ج ـ تركيا الجديدة: حقق حزب العدالة والتنمية انتصاراً مهماً في انتخابات ٢٠٠٢ وأشر ذلك إلى ظهور تركيا جديدة تعود جذورها إلى التراث الإسلامي، ولمع نجم أردوغان كزعيم شاب، عرف كيف يحرك الشارع التركي بعد نجاحات كبيرة حققها في إسطنبول كرئيس بلدية منتخب. وفي فترة قصيرة، قدم الحزب الجديد إنجازات سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية كبيرة وحققت تركيا تنمية مستدامة في الحقول كافة، وأصبحت الدولة الرابعة عشرة صناعياً. كما أصبحت عضواً في مجموعة العشرين، وارتفع مستوى الدخل القومي ونشأت طبقة وسطى واسعة وغدت تركيا دولة قوية مرموقة داخلياً وخارجياً، وتم حل قضية إشكالية العلاقة بين السلطة والجيش، ووضع أسس مهمة لحل القضية الكردية، فبادرت حكومة أردوغان إلى الاعتراف بالقومية الكردية، وأصدرت عدة تشريعات طمأنت الأكراد من النواحي الثقافية والسياسية. واليوم، ولأول مرة في التاريخ، يدخل الأكراد المجلس الوطني الكبير.

ولكن هذه الصورة الجميلة للوضع في تركيا، تواجه تحديات خارجية وداخلية مستمرة. وكانت التحديات الخارجية هي الأكثر أهمية؛ فالتدخل التركي في سورية قد كلف حزب العدالة والتنمية وتركيا كدولة، الكثير، والسياسة التي رسمها أوغلو وزير الخارجية ورئيس الوزراء لاحقاً في تصفير المشاكل الخارجية قد فشلت، وسقط أردوغان في أحبال السياسة الأمريكية الهادفة إلى تفكيك المنطقة، وكان تدخله في الشأن السوري، وإلى حد ما في الشأن العراقي، خطأً جسيماً.

والسؤال المطروح هو: هل تفكّك تركيا أو تكون عرضة للسياسات الدولية في هذا الشأن؟ والجواب كلا، فإن تركيا دولة قوية عسكرياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً، وهي تمتاز بسرعة البناء الداخلي، وبعد استكمال مشروع الغاب في جنوب شرق الأناضول، ستصبح إحدى الدول الاوروبية والشرق أوسطية المتقدمة.

أما **بالنسبة إلى إيران**، فقد شهدت هي الأخرى صراعات دولية ابتداء من القرن الثامن عشر، وخسرت الكثير من ممتلكاتها في آسيا الوسطى والقوقاس، وتم تقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ، روسية في الشمال وبريطانية في الجنوب، عام ١٩٠٧ كما تم تقسيمها مجدداً في اتفاقية روبنتروب ـ مولوتوف عام ١٩٣٩ بين روسيا وألمانيا النازية وفي عام ١٩٤١ تم إعادة تقسيمها بين روسيا وبريطانيا، وأصبحت جسر عبور المساعدات الأمريكية إلى ساحات القتال في روسيا. وتمكن الشاه محمد رضا بهلوي من إعادة بناء الدولة مفتخراً أنه اصبح شرطي الخليج. ولكن إهمال الشاه مراكز القوى المجتمعية، وخصوصاً قوة المدرسة الدينية، أشعل نار ثورة دينية حقيقية يقودها الإمام الخميني، أطاحت النظام الملكي البهلوي، وواجهت الجمهورية الإسلامية الجديدة الكثير من التحديات الإقليمية والدولية، وفي مقدمها الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وفي آب/أغسطس ١٩٨٨ خرجت جمهورية إيران الإسلامية منهكة وضعيفة من الحرب العراقية ـ الإيرانية التي دامت ثماني سنوات، إلا أن السرعة الكبيرة التي تمكنت إيران بموجبها من إعادة بناء القوات المسلحة وبناء اقتصاد إيراني متين وتوسيع القدرات العلمية والصناعية، وخصوصاً في حقل الطاقة النفطية والغاز واستخدام الذرة للأغراض السلمية، في مدّة لا تتعدى العشر سنوات، جعلت إيران تقفز إلى المعترك الإقليمي والدولي، كدولة مؤيدة متماسكة داخلياً، مع القدرة على الامتداد إلى الخارج.

بالنسبة إلى خطر التفكيك، أعتقد أن إيران أيضاً ليست مرشحة على الأقل في المدى القريب أو حتى المتوسط. وكان توصلها إلى الاتفاقية الأخيرة مع الغرب هو انتصار سياسة خارجية عكست دبلوماسية فاعلة. إلا أن هناك مخاطر لا بد من أن تعالجها إيران، وخصوصاً إقدام بعض المؤسسات الإيرانية على الدعوة إلى الامتداد خارجياً. كما أن القضية الكردية تؤرق صنّاع القرار في إيران، وخصوصاً بعد تأسيس إقليم كردستان في العراق والتقدم الكبير الذي حققه أكراد تركيا، مما دفع الجارين، تركيا وإيران، إلى التنسيق في ما بينهما باستمرار. ورغم ما يظهر من خلافات، هنا وهناك؛ فالعلاقات التركية ـ الإيرانية قوية جداً بسبب وجود مصالح استراتيجية مشتركة، رغم تنافسهما في العراق وسورية.

في الخلاصة: إن دولتي الجوار العربي في المشرق، تركيا وإيران، دولتان قويتان داخلياً وخارجياً، وغير مرشحتين للتفكيك في المدى القريب أو المتوسط، وعلى الأطراف العربية، وخصوصاً العراق وسوريا ودول الخليج العربي، أن تفكر أولاً بمصالحها العربية؛ فقوة العرب ووحدتهم الداخلية وتضامنهم، هو الذي سيحدد مدى التنافس التركي ـ الإيراني في المنطقة العربية. وفي حال توافر

مثل هذه السياسات العربية، فإن ذلك من شأنه أن يحفظ المصالح العربية في التوازن الاستراتيجي بين تركيا والعراق. كما أن التفكك العربي يصب في مصلحة دول الإقليم، مع العلم أن الثورات أو الانتفاضات العربية لا تؤثر بقوة سلباً، في كل من تركيا وإيران.

٣ ـ وليد سالم

أشكر محمد عبد الشفيع عيسى لإشارته إلى أن ما يحدث في المنطقة ناتج من تفاعلات العاملَين: المحلي والدولي. كما الأستاذة آمنة الزعبي لإشارتها إلى أهمية أن نغير نحن طرائقنا، لا أن ننتظر ما يعده الآخرون لنا فقط. في هذا الإطار، أعدت لنا مشاريع أمريكية لإعادة رسم خريطة سايكس ـ بيكو في المنطقة، ومنها أوروبية باسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) أو باسم المتوسطية (مشروع ساركوزي) وغيرها. كما أن هنالك مشروع إسرائيل الكبرى، وعدداً من المشاريع.

يتعلق سؤالي بكيفية انتقالنا، كمفكرين وأكاديميين عرب، من الفكر التشخيصي التحليلي إلى الفكر الذي ينقل الأمة من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل. في هذا المجال **ثلاث خطوات** ضرورية، لا بد من أن نقوم بها بتسلسل:

الأولى: مراجعة تقسيم سايكس ـ بيكو ووعد بلفور الذي نجم عنه من زاوية، السؤال التالي: لماذا حدث تزامن بين صراع مشروع المواطنة الموحدة للمنطقة بنسخته العثمانية/دستور ١٩٠٩ والعربية (مشروع) الثورة العربية الكبرى، وبين طرح مشروع سايكس ـ بيكو لتقسيم المشرق العربي، ومن ثَمَّ ما تلاه من طرح وعد بلفور من أجل إقامة دولة إسرائيل؟ وهل هذا التزامن هو من النوع العرضي، أم أنه تزامن سببي؟ وتنتهي هذه المراجعة باستخلاص الدروس والعبر مما جرى، والإجابة عن هذا السؤال: لماذا استدام تقسيم سايكس ـ بيكو على مدى المئة عام التي مضت عليه حتى الآن؟

الثانية: بناء على الخطوة الأولى، يُصار إلى استشراف آفاق الوضع العربي، وطرح مشروع عربي بديل من عمليات التفكيك الجارية.

الثالثة: يلي ذلك تحويل المشروع الاستشرافي إلى خطة تحويلية (Transformational Plan) تشمل مجموعة من الخطوات المتدرجة التي يجب أن تتخذ وتطبق بشكل متسلسل وبمشاركة شعبية واسعة من أجل الوصول إلى تحقيق المشروع العربي وتنفيذه.

إذّاك، ننتقل من التحليل والتشخيص إلى الاستشراف والتحويل، وهما أمران يتطلبهما الوضع العربي بإلحاح من مفكريه، في ضوء ما يواجهه من تحديات.

المسألة التي أطرحها لها علاقة بكيفية فهمنا سايكس ـ بيكو؛ فيرى البعض أنه مشروع تقسيمي للمشرق العربي فقط، على أنه يتجاوز ذلك، حيث إن سايكس ـ بيكو لم يؤدِ فقط إلى تقسيم الشام، بل أيضاً إلى فصلها عن العراق وبلدان الخليج من جهة، أو بإدارته الظهر لاتفاقات حسين ـ

مكماهون، وفصل الشام عن مصر. كما أن وعد بلفور الذي ترتب عنه، أدى إلى تأسيس إسرائيل التي تشكل تهديداً لكل الوطن العربي، بمشرقه ومغربه، سواء بسواء.

٤ ـ مفيد الزيدي

أ ـ أعتقد أن هناك التباساً منهجياً حول أثر التفكيك في الجوار العربي، إذ ما علاقة التفاصيل حول حال البلدان العربية «مصر والأردن ولبنان والسعودية»، التي سردها الباحث بشكل مُفصّل في بحثه، بقوله إنّ المجال لا يسمح بتناول جوار العرب، تركيا وإيران، في هذا البحث؟!

ب ـ إنّ ما ذكره الباحث عن مصر، تبدو فيه نظرة متشائمة ومبالغة بشكل كبير، وكأنه يُبشّر بسيناريوهات لا تنسجم مع واقع الحال بعد خطوات تسعى فيها مصر، خلال الأشهر الأخيرة، إلى تحقيق إنجازات اقتصادية ومحاولة الاستقرار الأمني والسياسي والحياة البرلمانية، مع معرفتنا جميعاً بحجم المخاطر والتحديات الكبيرة التي تواجه مصر الآن. فهو يطرح سيناريو غير متوقع في هذا الوقت، وهو أن مصر في انحسار يتجه إلى انفجار أو ثورة شعبية من دون إدراك جسامة مثل هذا المشهد الذي يتم الحديث عنه لدى البعض، لا سيما أن مصر بثقلها التاريخي والحضاري ودورها في دعم الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الخارجية، يجب أن لا تُدفع فيها الأمور نحو هذا الخيار الكارثي على مصر، وعلى العرب بعامة.

ج ـ بالنسبة إلى تقسيم تركيا وإيران، أعتقد بأني متفق مع د. محمود علي الداود على أن مسألة تفكيك دولتين كبيرتين إقليمياً لهما مكانتهما الدولي، وهما تركيا وإيران، افتراضات غير واقعية أو موضوعية.

٥ ـ الشيخ جواد الخالصي

هناك عدة ملاحظات حول آثار التفكيك في الجوار العربي:

الملاحظة الأولى: إن الباحثين هنا، يجب أن يتحدثوا بأسلوب علمي رصين، وليس بأسلوب إعلامي يكرر ما تقوله الشاشات والفضائيات، وما فيها من تكرار سبب قيام نظريات متضاربة ومتعاكسة.

الملاحظة الثانية: إن الورقة لم تتحدث عن أصل الموضوع وعنوانه: «آثار التفكيك على الجوار العربي»؛ إذ لم يجرِ التطرق إلى هذه النقطة المركزية، ولي ملاحظة تجيب عن البحث كله، وهي أن التفكيك إذا ما حصل في العراق، فإنه سينتقل فوراً إلى إيران وتركيا، وهذا ما قلناه لأصدقائنا في البلدين وحذرناهم من الدور السلبي الذي يمكن أن تمارسه الدولتان في مشروع التقسيم.

الملاحظة الثالثة: إذا كان شعار «من العروبة إلى العروبة» هو المطروح أمام الكثيرين منا، وهو أمر لا يستفزنا أو يزعجنا، فلماذا لا يُطرَح شعار أهم هو: «**من الإسلام إلى الإسلام**» من الإسلام المزيف إلى الإسلام الحقيقي، ومن الدولة الماركسية المتوحشة إلى الدولة الإسلامية العادلة، ومن

الملك العضوض إلى الخلافة الراشدة. وقد سمعت من أحد الباحثين الكرد، في ندوة رصينة جواباً مثالياً عن مثل هذا الموضوع، حين سئل عن كيفية تعاملهم مع الأقليات غير الكردية، كالمسيحيين والتركمان والإيزيدين، فأجاب إنهم يمكن أن يتم استيعابهم ضمن الجبهة الكردستانية العامة. فسئل إذّاك عن سبب عدم قيامهم بذلك في العراق كله، فأجابه الباحث العربي ـ الكردي برصانة إنّ ذلك صحيح، والأفضل لو فعلوها بتلك الكيفية. فالحركة يجب أن تتجه نحو التوسع والاستيعاب، لا نحو التقوقع والانزواء، لأن الأخيرين هما السبب الأخطر في الوصول إلى حال التفكك، وهي أساس نجاح مساعي التفكيك **المعادية**.

٦ ـ حسين العودات

أعتقد أن ما يجري وربما ما سيجري هو تفكّك وليس تفكيكاً، أي أن أسبابه غالباً هي أسباب ذاتية، ويعود القسم الأكبر منه إلى هذه الأسباب. وإذا وجدت أسباب خارجية، فهي أمر مساعد.

عندما تتحقق المساواة والمشاركة وتطبقان جدياً، يصبح التفكّك، لا بل يصبح التفكيك صعباً جداً، لأن النسيج الوطني، إذّاك، يكون منسجماً ويصعب إضعافه لا بالتفكيك ولا بالتفكك ولا بغيرهما.

إن المساواة والمشاركة تتحققان جدياً في نظام ديمقراطي يعطي للمواطنة المرجعية الرئيسة، ما يجعل المرجعيات الثانوية كالطائفية والعشائرية والإقليمية والإثنية وما يشبهها تتراجع، وتتراجع معها الرغبة في التفكك. وليس ما يحمي المجتمع من التفكك، سوى النظام الديمقراطي.

٧ ـ عصام الجلبي

تفضل كرم الحلو بتلخيص البحث المقدم من سعد محيو، وتالياً لن نصل إلى إجابات مباشرة عن تساؤلاتنا.

أولاً: عنوان البحث هو «آثار التفكيك على الجوار العربي». وحسب مفهومي المتواضع، فإن العنوان يعني أن هناك تفككاً قد حدث، أو أن هناك تفككاً محدد المعالم سيحدث، وليس معتمداً على ما نشر، هنا وهناك، من خرائط لا قيمة لها. كما أنّ هناك الكثير من الأنواع والألوان التي تصدر من جهات مختلفة عن الخرائط المحتملة للوطن العربي. وعندما نقول آثار التفكيك في الجوار العربي، فأنا أفترض أن المقصود هو الدول المجاورة للوطن العربي، وبخاصة تركيا وإيران.

كنت آمل أن أقرأ وأسمع عن تركيا وسياساتها ودورها في العراق وسورية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. فالآن هناك أصوات داخل تركيا تدعو إلى العودة إلى عشرينيات القرن الماضي، مطالبة بولاية الموصل. وهناك دعوة إلى إقامة منطقة آمنة شمال سورية، وإلى إقامة دولة

كردستان، تضم أجزاء من تركيا وسورية والعراق وإيران.. وقد ابتعد البحث عن مناقشة كل ذلك، وغيره.

أما بالنسبة إلى إيران، فحدودها الممتدة من الجانب الشرقي للعراق، ثم مع دول الخليج العربي، وما تدعو إليه من سياسة تصدير الثورة وتغلغلها في البلدان العربية المجاورة وغيرها، لأمر مدوّن ومعلن.

لقد قُدمت نوقشت أوراق عن سورية ومصر، وستُقدم أوراق عن الأردن والعراق، فلماذا استنزاف الجزء الأعظم من البحث في الحديث عنها؟

كانت فرصة أن تناقش الندوة العلاقة مع إيران وتركيا، ولكننا حُرمنا ذلك.

٨ ـ باسل البستاني

عندما بدأ «الحراك العربي» كان من أهم شعاراته المناداة بـ «الحرية.. والعيش»؛ الحرية لتأكيد حق الحياة، والعيش يمثل تمكين هذا الوجود، أي الدور الاقتصادي. هذا الدور لم يعطَ حقه في حوار هذه الندوة. ينصب إطار ملاحظاتي على «مصر العروبة» بين وضع قائم وآخر آتٍ، أقدمها بصورة متتابعة من الفقر:

أ ـ لا يمكن لأي بلد عربي أن يحقق تنمية رصينة بمفرده.

ب ـ يشكل الاقتصاد القيد الحاكم أمام نهضة مصر.

ج ـ نهضة مصر تعني نهضة العرب، وانحسارها يعني انحسارهم.

د ـ حال مصر الاقتصادية اليوم لن تطول. إعلان الاكتشافات النفطية والغازية في البحر المتوسط، والتي من شأنها أن تغير في هذه الصورة الكئيبة خلال سنوات قليلة.

هـ ـ الأمل أنه في عام ٢٠٢٠ حين يبدأ تسويق إنتاجها، ستدخل مصر من دون شك عصراً جديداً من التقدم، والعرب سيكونون رفاق دربها.

٩ ـ محمد جميل منصور

أ ـ يبدو من بعض الأحاديث أن هناك رغبة في إضعاف تركيا أو إيران، وتصور تفككها أو انهيارها، أو انهيار غيرها من دول الجوار، لا يخدمنا.

ب ـ هذه التنبؤات بنهاية التيار القومي أو اليسار أو التيار الإسلامي، واضح أنها تنبؤات وضعية وليست رسالية. هذا خطاب يمارس الإلغاء من باب التمني ليمارسه ـ وقد مارسه ـ في الواقع.

ج ـ تبدو لي أنّ هناك مشكلة عند بعضهم مع العمل السياسي الإسلامي ـ وهو الاسم الذي استقر عليه عند د. عيسى؛ فهو لا يواجه إسرائيل قط، ويمارس العنف المسلح هكذا بإطلاق، ونهايته قد حلت، وهو في مرحلة إدارة التوحش التي ستتلوها نهاية التوحش.

إن صراع أنظمة ـ غالباً ما تكون عسكرية وغير منتخبة ـ مع فصائل من الإسلاميين، لا يجيز هذا النوع من التعميم. إنكم تتكلمون على مكونات وقوى، انتشارها بقدر مساحة الوطن العربي، وهي إما تحوز أغلبية وإما تشكل قوة وازنة في ظروف تهدئة أو في ظروف مواجهة. والكلام على هذا النحو إطلاق وتعميم ونفي، لا ينتمي لأي مستوى من مستويات المعقولية، وهو أقرب إلى مرافعات عن أنظمة وتسويق سياساتها منه إلى طرح فكري مسؤول.

د ـ عوامل التقسيم والتفكك في المنطقة كثيرة ومتنوعة، ويبدو من أهمها التباين الديني والعرقي والمذهبي على المستوى الخارجي.

وواضح أن معاناة الأمة سببُها ـ بغض النظر عن الدرجات والمستويات ـ ثلاثة أطراف:

استبداد صادر الحريات وقتل روح الإنسان؛ **إرهاب وتطرف** يهددان الدولة وينشران الرعب وخطرهما على الحريات بلا حدود؛ **استهداف أجنبي** يوظف جرائم الاستبداد وخطايا الإرهاب. وبالمناسبة، فإنّ نسب هذا الثالوث من الدمار متقاربة.

هـ ـ إن أي معالجة لمظاهر التقسيم والتفكيك التي قدم المحاضر عليها الكثير من الأمثلة في الوطن العربي والمنطقة المحيطة، تقتضي معالجة الأسباب والعوامل واتخاذ موقف متضامن ضدّ الثالوث السابق الذكر. لقد رأينا نتائج الاحتماء بالاستبداد لمقاومة التطرف أو مواجهة الأجنبي، ورأينا حصاد استدعاء الأجنبي لمواجهة الاستبداد وأنظمته، وعايشنا مخاطر التسامح مع الإرهاب بحجة الحرية أو نكاية بعدو مستبد.

١٠ ـ سهام شريف

يبدو أن عنوان الجلسة «آثار التفكيك في الجوار العربي» هو عنوان ملتبس، فقد كنت أتصوّر أنّ الورقة تستعرض بعض التفاصيل من آثار التفكيك ومحاولات التفكيك في البلدان العربية المجاورة بعضها للبعض الآخر؛ فمحاولات التفكيك في العراق تؤثر بشكل مباشر في ما يحدث في سورية، أو في ليبيا بشكل أقل، والخروج بمحاولات التغيير عن مسارها الحقيقي والعكس صحيح. ودعونا نقول إنّ ما يحدث في كثير من بلدان الوطن العربي من انفلات أمني والخروج بعمليات التغيير عن مسارها الذي قامت من أجله، يؤثر بعضها في بعض بطريقة مباشرة وغير مباشرة، والوقت لا يسمح بالكلام بتفصيل عن ذلك. ولكن كل ما يحدث بعامة، يؤثر في ما يحدث بفلسطين من جرأة على التعدي على الفلسطينيين، وعلى الممتلكات الدينية منها بخاصة، أقله ما يعانيه الوضع من تجاهل من الوطن العربي بمستوييه الرسمي وغير الرسمي، وسببه في أكثر الأحيان اهتمام كل قطر بمشاكله الداخلية (محاولات التفكيك التي يتعرض لها).

١١ ـ سليمان عبد المنعم

دعونا نتساءل في ظل مناخ التفكك العربي، والحرب العالمية الصغرى الدائرة في سورية العربية الآن: هل ما زالت هناك قوى صمود عربي ضد تيار التفكك الجاري اليوم على قدم وساق؟ وكيف السبيل إلى دعم قوى الصمود العربي ضد التفكك؟ هذان سؤالان جديران بنقاش عام لأنهما يصبان في القضية العروبية عموماً، وفي المشروع العربي. وهنا يجب أن ينصب النقاش على **خمس قوى** محتملة للصمود هي:

١ ـ الأقليات: نحتاج هنا إلى قراءة النماذج العالمية الناجحة في التعامل مع الأقليات في ظل معادلة: احترام الخصوصية، وكفالة المواطنة، مقابل الانضواء الوطني.

٢ ـ المجتمع المدني: له دور كامن عظيم وهائل، ولكن من حقنا أن نتساءل بشأن موضوع دقيق وحساس هو التمويل. لست أريد التعميم، لكن يظل التساؤل قائماً، ولا سيما أن أكثرية مؤسسات المجتمع الأهلي العربي (في الحالة المصرية تحديداً) دأبت، حتى قبل اندلاع الثورات والانتفاضات، على انتقادات مُرة وقوية لممارسات النظم (العربية الداخلية) لكنها نادراً ما تصدت للممارسات الإسرائيلية، وهي تنتهك حقوق الإنسان وحقوق الشعوب وحقوق الإنسانية. وهذه أجيال ثلاثة مرت بها فكرة حقوق الإنسان.

٣ ـ النخب العربية: وهي لا تزال تحتاج إلى أكبر عملية نقد ذاتي في التاريخ العربي الحديث، إذ ما برحت ثقافة الإقصاء هي المسيطرة على أكثرية النخب العربية من دون أن تتعظ من تجارب الإقصاء المتبادل السابقة كلها.

٤ ـ المؤسسات الوطنية العربية: هنا، يتجلى دور المؤسسة العسكرية بوجه خاص. وقد نجحت المؤسسة العسكرية في مصر نجاحاً ملحوظاً في منع الدولة من الانهيار، لكن كانت هناك آثار جانبية سلبية أخرى.

٥ ـ الجامعة العربية: وهي مؤسسة أحرزت نجاحاً ساحقاً في الفشل!! وأقصد الفشل المتعمد مع سبق الإصرار. لكن هل أصبح فشل الجامعة العربية قدراً محتوماً؟

١٢ ـ شيرزاد النجار

أورد بعض النقاط كتعقيب على ورقة الباحث سعد محيو:

١ ـ بالنسبة إلى العنوان، فقد اختاره الباحث ليدل على أن عملية التفكيك قد انتهت، وأن لها آثاراً ونتائج على الجوار العربي، وهو يبحث في هذه الآثار. كان من الأفضل أن يكون العنوان: آثار احتمالات التفكيك في الجوار العربي.

٢ ـ بالنسبة إلى خطة التفكيك يبحث محيو في معاهدة (سايكس ـ بيكو) ودراسة العقيد المتقاعد (رالف بيترز) حول (خرائط الدم)، بينما ينسى أن هناك دراستين مهمتين قدمتا بهذا الشأن،

وهما: دراسة المفكر برنارد لويس في كتابه **مستقبل الشرق الأوسط** الصادر عام ١٩٩٧[١]؛ ودراسة عن «الاستراتيجية الإسرائيلية في الثمانينيات» والصادرة عام ١٩٨٢[٢].

٣ ـ يتطرق الباحث إلى مكيافيلي على أساس أنه مؤسس علم السياسة قبل أربعة قرون، بينما هو معروف أن أرسطوطاليس ـ المتوفي ٣٢٢ ق.م ـ هو الذي أسس علم السياسة في كتابه الشهير **السياسة**.

٤ ـ يتحدث الباحث عن «اللغم الكردي» بأنه «لغم دائم» وأن «الورقة الكردية» هي أحد المداخل الرئيسة إلى تقسيم العراق وسورية.

هذا الاتهام ظالم لأن الكرد ليسوا مدخلاً أو عامل تقسيم. هم ضحية تقسيم الإمبراطورية العثمانية ويعانون «الإهمال» و«الاضطهاد»، ولا يبحثون سوى عن إطار يحافظ على هويتهم وبنيتهم الاجتماعية.

١٣ ـ أمين حطيط

أعتقد أن الورقة لم تعالج الموضوع الذي جاءت من أجله، وأهملت العناصر الأساسية التي يجب معالجتها:

(١) فهي أغرقت في التاريخ والتوصيف المنفصل عن واقع الحال، وأهملت ما هو قائم حقيقة في الوطن العربي وماهية الدوافع أو الأسباب لما يحصل.

(٢) أهمل الباحث ربط ما يجري لدينا بالصراع الدولي القائم، والنزعة العدوانية التي تحكم تصرف المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، العامل على تنفيذ المشروع الصهيوأمريكي الهادف إلى السيطرة على الوطن العربي والمنطقة. وأمريكا التي يترجّح سعيها بين نهجين : **أولهما**، السيطرة الاستعمارية الشاملة، فإن نجحت في تحقيق ذلك اكتفت، وإن عجزت ـ وهي عجزت ـ عن الأمر. و**ثانيهما**، أنها تلجأ إلى التفتيت والتجزئة وامتلاك ناصية قسم، ومشاغلة القسم الآخر بدماء وأموال القسم الآخر.

(٣) أهمل الباحث دور الجوار العربي وتأثيره في المسألة، وبخاصة أن بعض دول الجوار ترى في التفكيك خطراً عليها، وتالياً تكمن مصلحتها في منع التفكيك حتى تصون حقوقها. هذا في المنطق الاستراتيجي، لكن نجد بعض حكام الإقليم ينخرطون بوجه أو بآخر في خدمة المشروع الصهيوأمريكي.

(٤) كنا نتمنى أن يركز الباحث على دور محور المقاومة في المحافظة على وحدة البلدان واستقلالها وسيادتها، وأن لا يطمس دور العاملين في هذا السياق.

---

(١) Bernard Lewis, *Predictions: The Future of the Middle East* (London: Phoenix, 1997).

(٢) Oded Yinon, «A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties,» translated by Israel Shahak (February 1982), <http://www.monabaker.com/pMachine/more.php?id=A2298_0_1_0_M>.

في الخلاصة، نرى أن الورقة فشلت في الوصول إلى معالجة موضوعها، وجاءت منفصلة من الواقع، وتحدثت عن تاريخ وأفكار، تغيّر من واقعها ومسارها، ولم تعالج واقعنا المحكوم بمواجهة حادة بين جبهتين، إحداهما ترفض التفكك والتفكيك.

١٤ ـ أحمد يوسف أحمد

لاحظت كما لاحظ عدة زملاء، أن معظم البحث، ليس عن دول الجوار العربي، وإنما عن البلدان العربية ذاتها. كنت قد دُهشت من هذه المعالجة عند قراءة البحث، فعدت إلى مخطط الندوة لأجده فعلاً، يكلف الباحث بأن يبحث في ما بحث فيه، وليس في أثر التفكيك في دول الجوار العربي كتركيا وإيران. وهو ما يخالف التقاليد المنهاجية التي جرى عليها المركز منذ مشروع استشراف المستقبل العربي.

إنّ الحل عندي أنه يجب أن يُستغنى عن الجزء الخاص بالبلدان العربية في هذا البحث، وبخاصة أنه تم تناوله في الحالات الدراسية للسعودية ولبنان ومصر، ناهيك بأن مصر لا تتعرض إلى خطر التفكيك، ثم يجري تطوير مُعمق للجزء الخاص بتركيا وإيران.

١٥ ـ عبد الإله بلقزيز

لاحظتُ في مناقشات الإخوة بحث الصديق أ. سعد محيو، أنها انصرفت إلى مؤاخذته على عدم تناوله آثار التفكيك في دولٍ مجاورة، مثل تركيا وإيران وإثيوبيا ومالي والنيجر والسنغال، وغيرها. والحق أن الملاحظة غيرُ ذات موضوع؛ لأن المطلوب من الباحث في هذا البحث ـ طبقاً لمخطط الندوة التفصيلي الموزَّع على المشاركين كافة ـ أن يتناول تلك الآثار في الدول العربية المجاورة للدول التي يقع فيها تفكيكٌ، لا في دول الإقليم. وقد يكون مأتى الالتباس من أننا تعوَّدنا أن نستخدم عبارة «دول الجوار العربي» بينما نقصد بها، خطأً، دول الجوار الإقليمي للوطن العربي (تركيا، إيران...)، والحال إن الفرق كبير بين العبارتين؛ وهو الذي أدركه الباحث، ودفع به إلى الالتزام بالمخطط. يُقصد بدول الجوار العربي، الدول المجاورة لتلك التي يقع عليها التفكيك. وهكذا، فالحديث في هذه، ينصرف إلى الحديث عن المحيط العربي ـ المباشر وغير المباشر ـ للعراق وسورية وليبيا واليمن، بما يدخل فيه من دول مثل السعودية والأردن ولبنان ومصر وتونس والجزائر، بما هي جوار عربي مباشر للبلدان التي يقع عليها التفكيك. هذه واحدة، والثانية أن بحث أ. سعد محيو، ينسجم مع منطق الندوة وموضوعها، أي بما هي ندوة تفكّر ـ حصراً ـ في مستقبل التغيير في الوطن العربي، وليس في ما عسى أن يكون لذلك من آثار في دول الإقليم أو في القوى الكبرى.

القسم الثالث

مطالب التغيير... إلى أين؟
نظرة مستقبلية

الفصل الحادي عشر

الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل(*)

محمد الاخصاصي(**)

مقدمة

تندرج هذه المداخلة في إطار مقاربة واقعية، دقيقة، وفي اتجاه رؤية ماكرو ـ سياسية لدينامية التغيير السياسي، والتحول المؤسساتي لبنية نظام الحكم بالمغرب، وذلك في ظل شروط وظروف وتحديات ما بات يُعرف بـ «الربيع العربي». إن الأمر يتعلق بانخراط البلاد (المغرب) في مسلسل مترابط الحلقات، متواتر التبدلات من الإصلاحات السياسية، والحقوقية، والدستورية، والمؤسساتية التي باتت تترجم وتبلور تحولاً عميقاً في البنى الأساسية لنظام الحكم، يُعبر عنه بمفهوم «الانتقال الديمقراطي». وفي هذا المضمار، يعرف معجم أكسفورد للمبادئ التاريخية مفهوم «الانتقال» بأنه عبور من وضع سياسي مؤسساتي مأزوم، متقادم ومحتقن، إلى وضع آخر متطور تحديثي واعد... إنه «مسلسل» طويل متشابك الحلقات، من التغيرات والتحولات، غالباً ما يكون «محفوفاً بالمجازفات». وتواجه البلدان التي تركب موجة «الانتقال السياسي»، مشاكل متعددة «تتعلق بالتعامل مع الماضي من جهة، وبالتحدي الذي تفرضه التوجهات الجديدة من جهة ثانية، فضلاً عن مشكلة إرساء سلم دائم يسمح بازدهار الديمقراطية والنمو الاقتصادي»[1].

ويتمفصل مدار «الانتقال السياسي» حول مُدخلات الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والحقوقية التي تنبثق من إرادية سياسية، وتعبر عن رؤية مستقبلية، في اتجاه الخروج من شرنقة **الحكم السيئ**،

(*) نشر هذا البحث ضمن ملف، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٤٤ (شباط/فبراير ٢٠١٦).

(**) دبلوماسي، وأستاذ جامعي ورئيس مؤسسة التنمية الجهوية ـ المغرب.

(١) أليكس بورين، «العدالة الانتقالية: مقاربة شمولية،» ورقة قدمت إلى: **أسئلة العدالة الانتقالية بالمغرب في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة (أشغال ندوة)** (بيروت: مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، ٢٠٠٨)، ص ٩.

المتسم بالاستبداد، الفردي أو الجماعي، والفساد الاقتصادي والاجتماعي، نحو فضاء **الحكم الرشيد**، القائم على إرساء دولة الحق والقانون والمؤسسات؛ ذلك أن احترام الحريات الفردية والجماعية، وإجراء الانتخابات وفق معايير الحرية والشفافية والنزاهة، وإرساء مكنة وآليات التداول على السلطة بين الأغلبية والمعارضة، وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الدستورية، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، تشكل في مجموعها عناصر أساسية، في منظومة الإصلاح والانتقال الديمقراطيين.

وإذا كانت مواصفات ومضامين «الانتقال الديمقراطي» متطابقة، متجانسة، من حيث الماهية والبنيان، فإن عملية الإنجاز والبلورة، تتم عبر منهجيتين مختلفتين، في تساوق وتفاعل مع الشروط المجتمعية، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، المؤطرة لكل مجتمع من المجتمعات السائرة في طريق «الانتقال الديمقراطي». فهناك **المنهجية «الثورية»** التي تفرضها طبيعة الأوضاع العامة القائمة في هذا البلد أو ذاك، ويؤججها انفجار التناقضات الكبرى، الطبقية والفكرية والثقافية المستشرية، فتقود نحو تغيير جذري، عاصف، شامل ومتوتر، كما حدث في تونس ومصر في شروط «الربيع العربي». وهناك **المنهجية «الإصلاحية»** التي تتسم بالتدرجية، والسلمية، ويفرزها منطق التراكمية، ويعززها مسار التراصدية، اللذان يطبعان التجربة السياسية، والممارسة النظامية في هذا البلد أو ذاك... وتشكل التجربة المغربية في مسارها السياسي، ومنعطفاتها الحاسمة، وحظوظها المهيكلة، نموذجاً لافتاً في هذا الإطار.

وما لا ريب فيه، أن المنعطف الحاسم الذي أخذته الحركة الإصلاحية، السياسية، بالمغرب، قد ارتبط ظرفياً وموضوعياً، بانبثاق «حركة ٢٠ فبراير» ٢٠١١، وهي حركة سياسية، احتجاجية، شبابية، وثيقة الصلة بالمنطق السياسي لظاهرة «الربيع العربي» في نسخته المغربية، لكنها محكومة المسار بحصيلة التجربة الإصلاحية التي سبقتها، ومحددة الأفق بتجذر الفكر الإصلاحي الذي يطبع المزاج السياسي المغربي[٢].

أولاً: «حركة ٢٠ فبراير»: مطلب الإصلاح أم رهان الثورة؟

نشأت «حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١»، كما هو معلوم، في مناخ الانتفاضات الشعبية التي عمّت تونس ثم مصر، في سياق أحداث «الربيع العربي»، والتي أطاحت أنظمة سياسية موصوفة

(٢) انتهج الفكر الإصلاحي بالمغرب، منذ منتصف القرن التاسع عشر، سبيلاً وسطياً ما بين التقليدانية «السلطانية» باعتبارها إطاراً سياسياً للأصالة الإسلامية، والتحديثية الانتقائية التي تنشد استدماج الحداثة العسكرية والتنظيمية التي يجسدها النموذج الغربي، وباعتبارها السبيل الأقوم لمقاومة ضغوط الغرب واتقاء شر هيمنته وبلاء احتلاله... وفي سياق هذه المقاربة التوفيقية بين النظام المخزني الموروث، والنموذج الغربي الضاغط، سار الإصلاحيون المغاربة، متأثرين بالفكر النهضوي بالمشرق العربي الذي حمل لواءه محمد عبده ورشيد رضا، وقبلهما جمال الدين الأفغاني، من جهة، وواعين، من جهة أخرى، بضرورة حماية أصالة الكيان «الوطني» من مخاطر المد الغربي، الاستعماري المتلاطم. وقد كيفت هذه المقاربة المتبصرة للفكر الإصلاحي المغربي، وعي ونضال الحركة الوطنية المغربية، منذ ثلاثينيات القرن العشرين: فعَملت على إنضاج «ميثاق وطني» بين مؤسسة «السلطان» والمجتمع الأهلي، قوامه التحرير السياسي، والتحديث المجتمعي والإصلاح المؤسساتي.

بالاستبداد والفساد والتبعية...؛ فقد دعا شباب مغربي، عبر مقطع فيديو قصير، إلى التظاهر في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١، سرعان ما تلته دعوات شبابية متتالية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تطالب بإصلاحات سياسية، وتحرض الشعب على النزول إلى الشارع، والتظاهر بكثافة لفرض مطالب التغيير والإصلاح. وقد انضم الآلاف من الشبان المغاربة إلى الحركات الاحتجاجية التي جالت، يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١، العشرات من المدن والمناطق المغربية، رافعة شعار: «حرية، وديمقراطية الآن»، «الشعب يريد التغيير»، «من أجل الكرامة». وفي حمأة هذه الدعوات والتحركات الحماسية، قررت عشرون هيئة حقوقية مغربية، دعم الحركات الاحتجاجية التي دعا إليها النشطاء الشبان عبر موقع فيسبوك يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١، كما انضمت «جماعة العدل والإحسان» الإسلامية إلى الحركة، وهي فريق إسلاموي، معارض، متشدد.

وقد تضمن «البيان التأسيسي» للحركة، الذي أُعلن عنه يوم ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، في مؤتمر صحفي، مزيجاً من المطالب الماكرو ـ سياسية، والإجراءات السوسيو ـ سياسية.

• في ما يتعلق بالمطالب الماكرو ـ سياسية، طالبت الحركة بـ «**دستور ديمقراطي**»، يجسد «الإرادة الحقيقية للشعب»، ويرسي «ملكية برلمانية»، و«حل الحكومة والبرلمان»، وتشكيل «حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب»، وإرساء فضاء «مستقل ونزيه»،... إلخ.

• أما الإجراءات السوسيو ـ سياسية، فقد ركزت على المطالبة بـ «إطلاق كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين»، ومحاربة الفساد و«محاكمة المتورطين» في قضاياه، و«الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، إلى جانب العربية»، و«الإدماج الفوري والشامل للمعطلين في أسلاك الوظيفة العمومية»، و«تمكين عموم المواطنين من ولوج الخدمات الاجتماعية وتحسين مردوديتها»، و«ضمان حياة كريمة، والحد من غلاء المعيشة، ورفع الأجور، وتعميم الخدمات الاجتماعية»... إلخ.

وقد شكلت هذه المطالب المرفوعة، والإجراءات المطروحة، بؤرة استقطاب سياسي، لقطاعات متنامية من الشباب، انخرطت في تظاهرات، ومسيرات، شملت أزيد من خمسين مدينة ومنطقة مغربية، بوتيرة حركة تظاهرية في كل شهر، ثم في كل أسبوع، وذلك في سياق «حركة جماهيرية»، حرصت على «استقلالية» قراراتها وأجنداتها إزاء القوى السياسية والمجتمعية بالبلاد.

وبمقدار ما اتسمت فعاليات «حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١»، بزخم شبابي، جماهيري، في مرحلة الانبثاق «الربيعي»، ـ تفاوتت كثافة الانخراط فيه من منطقة إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى ـ، بمقدار ما عرفت ـ خلال أسابيع قليلة ـ تراجعاً ملحوظاً في مستوى التعبئة، وخفوتاً محسوساً في كثافة الانخراط. ولعل ذلك راجع إلى محددات بنيوية، ذات صلة بتشكيلة «حركة ٢٠ فبراير» ذاتها، وإلى عوامل سياسية ذات صلة بمبادرات الدولة.

في ما يتعلق بالتشكل البنيوي لـ «حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١»، فقد اتسم، منذ المنطلق، بثلاث سمات هيكيلة، كان لها أبلغ الأثر في نسيجها السوسيو ـ سياسي.

فهي، **أولاً**، حركة راديكالية النشأة، استندت في تشكلها على تيارات، فكرية وسياسية، راديكالية النزعة، تمتح من الثقافة «الثورية» لليسار الراديكالي المغربي، وتحاول استدماج أجيال جديدة من الشباب والنساء في نسق الراديكالية الفكرية والسياسية. وهو المحدد السياسي الذي ساهم في إحداث فجوة، فكرية وسياسية وسلوكية، ما بين «حركة ٢٠ فبراير» من جهة، وبين كتلة القوى السياسية الوطنية، ذات التجربة السياسية، والتجذر المجتمعي من جهة أخرى... وينسحب هذا المحدد، بدوره، على واقع «القطيعة» النضالية التي طبعت موقف ومقاربة «حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١» من المجتمع السياسي، الوطني، الموسوم بـ «التقليدانية» و«الانهزامية»... ولعل هذا ما توحي به صيغة النقد الذاتي لتجربة «الحركة»، كما عبَّر عنها أحد نشطائها بقوله: «فهي أولاً حركة شبابية غير منظمة، مما يعني أنها منفلتة من سيطرة بيروقراطية الأحزاب الإصلاحية وبيروقراطية النقابات، لكن غياب التنظيم يعني في نفس الوقت غياب قيادة ممركزة تمتلك برنامجاً واضحاً وتكتيكات عملية وقادرة على استقراء التجارب، والاستفادة من دروس «الثورات» والانتفاضات الشعبية العربية»[٣].

وتتسم «الحركة»، **ثانياً**، بكونها حركة ثنائية التشكل والريادة (Bicéphale)، إذ انخرط في حظيرتها مكونان سياسيان راديكاليان متناقضان في المرجعية الفكرية، والهدفية السياسية، هما: «المكون الراديكالي الماركسي الممثل بتيارات اليسار الراديكالي، والمكون الراديكالي الإسلاموي الممثل بـ «جماعة العدل والإحسان»... وفضلاً عما ترتب عن هذا التشكل «الثوري» الهجين من تأثير سلبي على مستوى الانخراط الجماهيري في «الحركة» ـ حسب تقدير ناشطيها ـ فإن التكتيك الذي تبنته «جماعة العدل والإحسان»، لدى انخراطها في «الحركة»، كان مثار تشكك وتوجس في صفوف فرقائها اليساريين... لقد كانوا «يشاركون بشكل انتهازي»، يقول حلفاؤهم اليساريون، «ففي البداية كانوا يحضرون بشكل هزيل، خاصة عندما تكون الحركة مهددة بالقمع، لكن في كل مكان تمكنت فيه الحركة من تحقيق المكتسبات، وفرضت موازين قوى لصالحها، يخرجون بكثافة لوضع بصمتهم على الحركة»[٤].

وأخيراً، فإن «الحركة» اتسمت، بكونها حركة **ملتبسة التوجه**؛ فمن جهة، وقعت «الحركة» في بؤرة «تجاذب مزدوج»، ما بين سياق عام، هو سياق «الربيع العربي» الذي زعزعت أحداثه أركان «الاستبداد» وجيوب «الفساد» في العالم العربي، وسياق خاص، تمثل بالحركات الاحتجاجية الشبابية، المطلبية، المحكومة بشروط الوضع الوطني. وقد أثر هذا «التجاذب المزدوج»، لـ «الحركة» بين السياقين المتباينين، في مسارها النضالي وفي صيرورتها السياسية. ومن جهة أخرى، فإن الخيط الرابط بين مختلف مكوناتها الراديكالية، اليسارية والإسلاموية، هو خيط رفيع ينصب على منازعة نظام الحكم في مادة «الديمقراطية» و«الدستورانية»، والإصلاح، لكن في غياب **برنامج سياسي مشترك**، واضح المعالم والتوجهات.

---

(٣) <http://www.marxy.com/africa/morocco/print/20 February- and future-revolution.htm>.

(٤) المصدر نفسه.

إلى جانب التناقض المتفجر بين الجناح اليساري والجناح الإسلاموي في «الحركة»، فإن العلاقة ما بين «القوى اليسارية»[٥] المتعايشة داخل «الحركة» لم تكن مندرجة في إطار رؤية مندمجة ولا قائمة على برنامج سياسي مشترك؛ بل الكلمة العليا كانت من نصيب الشعارات الكبرى والعناوين العظمى التي لا تخضع لتحديد أو تدقيق أو تنسيب... ومن ثم فإن «حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١» نشأت، وتدرجت وهي تعاني عجوزات بنيوية، حاكمة.

أولها، عجز أصاب واقع التماسك الداخلي، الفكري والتنظيمي والسياسي، مما جعل «الحركة» غير قادرة على امتصاص التناقضات السياسية، وتدبير التفاعلات الاحتجاجية، بلوغاً إلى ترشيد مسارها السياسي، وعقلنة مبادراتها الاحتجاجية، وإنضاج مقارباتها الاقتراحية.

ثانيها، عجز أصاب الوعي العميق بطبيعة المجتمع المغربي، كما أصاب الإدراك السليم لديناميات السوسيولوجية والسياسية، كما بلورتها تجارب وفصول التاريخ السياسي المعاصر؛ ذلك أن المزاج «الثوري، الذي صاحب ظاهرة «الربيع العربي»، على الصعيد القومي، زج بمسار «حركة ٢٠ فبراير» المغربية في وجهة «ثورية» نمطية، تفتقد الكثير من المقومات الموضوعية الضرورية، السياسية والسوسيولوجية، لمشروع ثوري. ويبدو أن الانسياق وراء هاجس «الثورة»، بحسبانه الذاتي، من دون تقدير لشروطه الموضوعية، قد أوقع «الحركة» في شرك توجه غير ذي موضوع، يروم القفز على منطق الإصلاح الذي تفرضه طبيعة الشروط الموضوعية للمرحلة، للأخذ بمنطق «الثورة» الذي تحمله الرياح العاصفة لظاهرة «الربيع العربي».

ويبدو لنا أن انخراط «حركة ٢٠ فبراير» في هذه الإشكالية السوسيو ـ سياسية، إشكالية الانتقال التعسفي من فضاء «الإصلاح» إلى مربع «الثورة»، من دون تقدير دقيق لشروط هذا الانتقال الإشكالي، قد شكل مصدر «الأزمة» التي ألمّت بـ «الحركة» وزجت بها في مسلسل من التصدعات السياسية والانقسامات الداخلية. ولقد عبر أحد الشباب من مؤسسي «الحركة»، عن منطق «الثورة» في صيرورة «الحركة» بقوله: «لقد لاحظنا أن الشباب المغربي متعطش إلى أن يتكلم، أن يحلل الحياة السياسية؛ لقد شعرنا أن الانتقال إلى حركة مهيكلة، بمطالب محددة، يمكنه إشعال ثورة، كالتي قامت في تونس ومصر»[٦].

ولا غرو، فإن عناصر «الأزمة» التي اعتورت «الحركة»، وعبر عنها العديد من نشطائها، ليست في الحقيقة سوى أعراض تشخيصية لهذه الإشكالية المركزية لمسار «حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١». فقد كتب أحد نشطاء «الحركة»، في إطار من النقد والنقد الذاتي لتجربتها، يقول: «على العموم، كان منطق رؤية الأشياء على أنها [إصلاحية أم ثورية]، وغموض الرؤية عند البعض، وغياب تعريف دقيق لحركة ٢٠ فبراير، وماهيتها (...)، كانت من بعض أسباب إطلاق مبادرات عدة وبروز حركات

(٥) من قبيل: منظمة النهج الديمقراطي، اليسار الاشتراكي الموحد، رابطة العمل الشيوعي، الخ...

(٦) *Maroc Hebdomadaire International*, no. 922 (4-10 mars 2011),
ورد في: Laurent Beurdeley, *Le Maroc, un royaume en ébullition* (Paris: Éditions Non Lieu, 2014), p. 45.

ثقافية واجتماعية وطلابية وفنية، من رحم ٢٠ فبراير، وبروز مبادرات احتجاجية من طرف نشطاء داخل «الحركة» خارج المجموعات العامة، وكذا إعلان بعض الأحزاب الطلاق من «حركة ٢٠ فبراير» (...) وهذا الواقع ساهم في إحداث صدع كبير، رغم أنه ساهم في عزل بعض الانتهازيين ودعاة التغيير...»[٧].

ثانياً: رافعة الإصلاح ومنهجية الاستباق

لئن شكل تجمع ٢٠ فبراير ٢٠١١ حدثاً سياسياً هاماً، لافتاً، بالنظر إلى كونه أوحى باندراج الساحة السياسية المغربية في دينامية «الربيع العربي»، فإن بنيته الشبابية، ونزعته النخبوية، ووجهته السياسية، كانت تؤشر إلى ما تنطوي عليه دينامية «الحركة» من إمكان (Potentialité) التصدع في النسيج الحيوي للمجتمع برمَّته، قبل أن تنال من قوة النظام السياسي، موضوع المنازعة؛ فلقد أكدت الأبحاث والاستقراءات التي أُجريت حول النزوع السياسي لدى الشباب المغربي، شهوراً قلائل قبل أحداث ٢٠ فبراير ٢٠١١، أن الأغلبية الساحقة منهم ـ نحو ٧٥ بالمئة ـ لا يستشعرون أي تعاطف مع الأحزاب السياسية، بل إن ٥٣ بالمئة منهم تحكمهم نظرة سلبية إزاء الفاعلين السياسيين في المجتمع[٨]... وهو ما يفسر روح التحفظ، وسلوك «التجاوز» اللذين طبعا مزاج «الحركة» إزاء القوى التقليدية في المجتمع السياسي بالبلاد.

ووعياً بمخاطر تحول «حركة» احتجاجية، مطلبية، ذات طابع إصلاحي، سياسي ومؤسساتي[٩]، وثيق الصلة بثقافة وتقاليد الإصلاحية المغربية[١٠]، إلى ظاهرة تصدع وتفكك للنسيج المجتمعي الوطني برمته ـ فقد اعتمدت المؤسسة الملكية، في تدبيرها للظاهرة الاحتجاجية، **منهجية استباقية** تقوم على ركائز **أربع**:

أولاها، التزام موقف المصاحبة والمرافقة لفعاليات التظاهر والاحتجاج والمنازعة، بدل موقف المناهضة أو المطاردة. وقد تجلى ذلك في توفير هامش معتبر من حرية التظاهر، وامتناع قوى الأمن العمومي عن التدخل أو اعتراض مسيرات المتظاهرين. وقد أسهم هذا القرار الحكيم في احتواء

---

(٧) ص.ع.، (ناشط بحركة ٢٠ فبراير)، «وجهة نظر: ٢٠ فبراير ومهام اليسار،» مجموعة مامفاكينش (Mamfakinch)، ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٥.

(٨) البحث الوطني حول القيم في «التقرير حول ٥٠ عاماً من التنمية البشرية بالمغرب»/دراسة بعنوان: «انتظارات وتمثلات الشباب من أجل حكامة حيدة للشؤون العامة»، في: *Bledmag*, no. 22 (15 juillet 2010), in: Beurdeley, Ibid., p. 45.

(٩) في حمأة الشعارات المرددة، والمطالب المرفوعة، لم يتعرض شخص الملك، ولا رمزيته السياسية، ولا وضعيته السيادية لأي مساس يذكر.

(١٠) من المعلوم أن ثقافة الإصلاح والتجديد متجذرة في الفكر والممارسة السياسيين، منذ فجر «الحركة الوطنية المغربية» بصفة خاصة. بل إن انبثاق «حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١»، قد أطره السياق الإصلاحي، السياسي والحقوقي والمؤسساتي»، الذي عرفه المغرب في ظل «العهد الجديد».

أسباب التوتر والتصادم في الشارع العمومي ـ إلا فيما ندر من الحالات ـ، وفي الحفاظ على جو التهدئة، وصيانة مقومات الاستقرار الأهلي.

ثانيتها، استعادة زمام المبادرة السياسية، عبر تفعيل **المنهجية الاستباقية** في مجال الإصلاح السياسي والدستوري. وفي هذا المضمار، فقد شكل خطاب ٩ آذار/مارس ٢٠١١، بما تضمنه من عناوين إصلاحية، وإجراءات تحديثية، سياسية ودستورية، انعطافة حاسمة في السيرورة الإصلاحية بالمغرب؛ فقد أعلن الملك، في هذا الخطاب التاريخي، عن **مراجعة عميقة وشاملة للدستور**، من شأنها إحداث نقلة نوعية، دستورانية ومؤسساتية، للنظام السياسي بالبلاد.

وقد كان مضمون هذا الخطاب، وما تلاه من مبادرات وإجراءات، منعطفاً حاسماً في تجربة «الانتقال الديمقراطي» بالمغرب. ففي شهادة للمنصف المرزوقي، الرئيس التونسي السابق، وأحد الفاعلين الأساسيين في خضم «الربيع» التونسي، رصد فيها أبعاد ودلالات مبادرة محمد السادس، غداة تظاهرات «٢٠ فبراير ٢٠١١»، أكد فيها أنه من الواضح، «أن الوحيد الذي التقط اللحظة التاريخية، وفهم أنه يجب التعامل مع منعطف حاسم، هو محمد السادس، والدليل على ذلك هو الدستور الجديد والانتخابات التي جاءت بالإسلاميين إلى الحكم، وهذا هو الذكاء السياسي الذي يؤدي إلى إصلاحات تمنع انفجار البركان»[١١].

أما **المحاور الأساسية** للمراجعة الدستورية الشاملة فقد لخصها الملك في ما يلي:

• ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية، ولا سيما دسترة التوصيات الوجيهة لِـ«هيئة الإنصاف والمصالحة»، والالتزامات الدولية للمغرب.

• الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيداً لسموّ الدستور ولسيادة القانون والمساواة أمامه.

• توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها من خلال: برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيها مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.

• اعتماد حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب.

• تكريس تعيين الوزير الأول (رئيس الحكومة في المتن الدستوري) من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها.

---

(١١) محاضرة للمنصف المرزوقي، ألقيت بالرباط يوم الاثنين ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، بدعوة من «الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان»، تحت عنوان: «نحن في أزمة فكرية وليس أزمة مفاهيم».

• تقوية مكانة الوزير الأول (رئيس الحكومة) كرئيس على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي، إلى جانب دسترة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته.

• تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني.

• دسترة هيئات الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

• التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية كرصيد لجميع المغاربة[١٢].

وقد استقبل هذا الخطاب بـ «حماسة شديدة» من طرف المجتمع السياسي والمدني على حد سواء[١٣].

ثالثتها، استنهاج مقاربة تشاركية في تحديد وصياغة البنيان الدستوري الجديد، انطلاقاً من المحاور الرئيسية التي تضمنها الخطاب الملكي. ولتفعيل هذه المقاربة التشاركية، فقد شكل الملك «لجنة ملكية للمراجعة الدستورية»، ضمت ١٩ شخصية سياسية وجامعية، متخصصة في القانون الدستوري والعلوم الإنسانية، كما ضمت شخصيات حقوقية وثقافية، أنيطت بها مهمة التشاور والتداول مع الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني. كما تم تشكيل جهاز سياسي لمتابعة الإصلاح الدستوري، يضم مسؤولي التشكيلات السياسية والنقابية بالبلاد، يتم عبره إشراك الطبقة السياسية في صياغة وبلورة النص الدستوري الجديد.

وتفعيلاً لهذه المنهجية التشاركية، فقد وصل عدد الأحزاب السياسية والنقابات التي تم الاستماع إليها إلى نحو مئة هيئة حزبية ونقابية، فيما وصل عدد المذكرات الدستورية الإصلاحية التي تم تقديمها إلى هذه اللجنة، إلى **١٨٥** مذكرة، الأمر الذي يسمح بالقول إننا أمام «**دستور توافقي**»، بحيث إن جل الأطراف السياسية، أغلبية ومعارضة، وجل الهيئات المجتمعية، المهنية والشبابية والنسائية والحقوقية، تمكنت من تضمين جانب مهم من مطالبها في صلب الوثيقة الدستورية. وقد وفر الطابع التوافقي حول نص الدستور، مصادقة شعبية كثيفة، واسعة، فقد سجلت نتائج الاستفتاء الدستوري، الذي جرى يوم فاتح من تموز/يوليو ٢٠١١، نسبة ناهزت ٩٨,٤٩ بالمئة من مجموع ٧٢,٦٥ بالمئة من المسجلين في اللوائح الانتخابية.

رابعتها، استثمار مخزون القدرات التكيفية، والاغتراف من رصيد التجارب «الإجماعية» (Consensuels) التي طبعت المنعطفات المصيرية في تاريخ المغرب المعاصر... وفعلاً، فقد

---

(١٢) انظر خطاب الملك محمد السادس، يوم ٩ آذار/مارس ٢٠١١. لرصد محاور الخطاب: انظر: محمد زين العابدين، **الدستور ونظام الحكم في المغرب** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٥)، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(١٣) انظر: محمد الساسي، «قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي لـ ١٧ يونيو ٢٠١١ ونص الدستور الجديد،» في: **الدستور الجديد ووهم التغيير**، تنسيق عمر بندورو، دفاتر وجهة نظر؛ ٢٤ (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١١)، ص ٩ ـ ٥٨.

شكلت آلية «الإجماع الوطني» (Le Consensus national) في مقاربة الإشكاليات الوطنية الكبرى، كإشكالية تحرير البلاد من قبضة الاستعمار[١٤]، ومسألة بناء الدولة الوطنية[١٥]، وقضية تحرير الصحراء المغربية[١٦]، أداة فاعلة، لتعبئة القوى المجتمعية الحية بالبلاد، من أجل كسب رهانات المعارك الوطنية الحاسمة، في مجالات التحرير، كما في مجالات التحديث والدمقرطة والتنمية[١٧].

وقد ترتب ـ ويترتب ـ عن تمسك المؤسسة الملكية بآلية «الإجماع» (Le Consensus) في مقاربة القضايا المصيرية أو الحيوية للبلاد نتائج قانونية، ومؤسساتية، وسياسية، متداخلة. وتُترجم هذه النتائج على المستوى القانوني بواقع تجدد الشرعية الوطنية للمؤسسة الملكية، وعلى المستوى السياسي بسموها، و«هيمنتها» على ما عداها في منظومة المؤسسات الوطنية. ولئن اكتسى تدبير هذه «الهيمنة» المؤسساتية في «سنوات الرصاص»[١٨]طابع **نمط أوتوقراطي** للحكم، يتسم بـ «السلطوية» السياسية، و«الانغلاقية» المؤسساتية ـ فإنه ما لبث أن اكتسى، في «العهد الجديد»[١٩] طابع **نمط ديمقراطي** للحكم، يبدو أكثر ليبرالية وانفتاحاً، وأعمق تشبعاً بقيم الديمقراطية والحقوقية، وأقوى انخراطاً في نهج التغيير والتحديث والتنمية.

وأخذاً في الحسبان هذه المعطيات السوسيو ـ سياسية، التي تؤطر وتميز النظام الملكي بالمغرب، فإن النظرية السياسية، ذات النزعة الأوروبية التمركز (Européocentriste) التي تزعم أن الملكية يمكنها أن تتمخض عن الديمقراطية، ولكن عبر نوع من «الانتفاء للوظيفة الملكية»[٢٠]، تصبح غير ذات موضوع بالنسبة إلى «النموذج» الملكي المغربي؛ ففي سياق هذه الرؤية الإطلاقية، التي ظلت لصيقة بالفكر السياسي لِ مونتسكيو ((Charles de Secondat, baron de la Brède)

---

(١٤) قيادة الملك محمد الخامس للحركة الوطنية المغربية من أجل تحرير البلاد من الاستعمارين: الفرنسي والإسباني: ١٩٣٠ ـ ١٩٥٦.

(١٥) تصدر الملك محمد الخامس لمبادرات ومشاريع بناء الاستقلال، وإرساء أركان الدولة الوطنية، ١٩٥٦ ـ ١٩٦١.

(١٦) مبادرة الملك الحسن الثاني بتنظيم «المسيرة الخضراء»، وهي المسيرة الشعبية ـ التي ضمت ٣٥٠ ألف مواطن ومواطنة ـ التي أرغمت إسبانيا على التفاوض، وتوقيع «اتفاقية مدريد» (١٩٧٥) التي بمقتضاها تم تحرير الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية.

(١٧) تستقطب المبادرات السياسية والتنموية التي يتخذها الملك محمد السادس، انخراطاً شعبياً واسعاً تتجدد في ظله حالة «الإجماع» الوطني. من أمثلة ذلك: مبادرة إنشاء «**هيئة الإنصاف والمصالحة**» لتسوية أوضاع المناضلين السياسيين الذين تعرضوا لـ «الاعتقال التعسفي» و«الاختفاء القسري» (٢٠٠٤)؛ ومبادرة **الإعلان عن إصلاحات سياسية وحقوقية ومؤسساتية، في إطار دستور ٢٠١١؛ ومبادرة تعبئة مرافق الدولة لتنمية المناطق القروية النائية، والهوامش الفقيرة لعدد من الحواضر**. في إطار توظيف المؤسسة الملكية لآلية «الإجماع» (Consensus)، انظر: Frédéric Rouvillois, «Monarchie et consensus,» dans: *L'Exception marocaine*, sous la direction de Charles Saint-Prot et Frédéric Rouvillois (Paris: Ellipses, impr. 2013), pp. 35-49.

(١٨) هو التعبير الشائع لتوصيف السياسة الأوتوقراطية التي طبعت عهد المرحوم الحسن الثاني في المرحلة الممتدة بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٩٦ بصفة خاصة.

(١٩) «العهد الجديد» كناية عن سياسة ومناهج الحكم التي دشنها الملك محمد السادس، منذ مبايعته ملكاً للبلاد.

(٢٠) بعض القراءات «الفقهية» للإصلاحات السياسية والمؤسساتية والدستورية التي تبناها النظام الملكي بالمغرب، تبدو متأثرة بالنظرية السياسية الغربية حول علاقة الملكية بالديمقراطية. وهو ما يفسر نزعة تبخيس هذه الإصلاحات.

(١٦٨٩ ـ ١٧٥٥)، فإن «الديمقراطية هي نقيض الملكية»، طالما أن الأخيرة ـ في الفكر السياسي الإغريقي ـ هي «حكومة الفرد الواحد»، أي حكومة الأرستقراطية، بينما الديمقراطية هي «حكومة المجموع الكلي» أي «حكومة الشعب»[٢١]. وفي هذا المضمار يرى الفقيه الدستوري، الفرنسي، المرموق، جورج فيدل، أن فكرة مونتسكيو، عن كون «الملكية هي حكم الأرستقراطية، حكم الفرد الواحد، قد استنفدت زمانها»[٢٢]، وأن قوام الديمقراطية، في سياق تطور أنظمة حكمها، يقوم على ثالوث «**الشرعية**»[٢٣]، و**تعددية السلط**[٢٤]، و**استقلاليتها**[٢٥].

ولئن كان التشبع بالقيم الديمقراطية، والانخراط في مؤسساتها، واحترام قواعد ممارستها، يشكل القاسم المشترك للأنظمة الديمقراطية بمختلف أشكالها، فإن المعطى التاريخي، والشرط المجتمعي، والسياق السياسي، تشكل عوامل حاسمة في صياغة النمط الديمقراطي في كل مجتمع من مجتمعات العالم الديمقراطي. ومن ثم فإن مقومات الكيان الوطني، كما أرستها صيرورة التاريخ، وكيفتها إرادة التحرر والتقدم، وغذاها الموروث الثقافي والحضاري للشعب، لتشكل بدورها إطاراً ناظماً لمسيرة التطور الديمقراطي. وبالنسبة إلى الكيان المغربي، فإن هذا الإطار الناظم لمسيرته الديمقراطية يستند إلى أركان أساسية ثلاثة: **ركن الأمة** التي تسود إرادتها عبر الآلية الديمقراطية؛ و**ركن المؤسسة الملكية** التي تتجدد شرعيتها عبر آليات «الإجماع» الوطني؛ و**ركن الإسلام** كما يعيشه المغاربة، أي إسلام الطهارة الروحية، وإسلام الانفتاح على عالم التقدم الحضاري والتضامن الإنساني.

وفي سياق هذا المنظور القويم، المستوعب لإشكالية الثابت والمتغير في مشروع الإصلاح والتحديث، يمكن مقاربة ومرافقة تجربة «الانتقال الديمقراطي» بالبلاد. وما لا ريب فيه، فإن مبادرة الإصلاح الدستوري، بمدلولها السياسي، ومحتواها الموضوعي، ومقاربتها المنهجية، بقدر ما كانت محكومة بإكراهات الظرفية السياسية، الوطنية والإقليمية، بقدر ما كانت خاضعة لنواميس التحولات المجتمعية في ترابطها الجدلي مع مقومات وتوازنات البنية الكلية للنظام السياسي.

غني عن البيان أن مبادرة الإصلاح الدستوري في صيغتها الجديدة، المتجاوبة مع المطالب المرفوعة في شباط/فبراير ٢٠١١، قد شكلت نقلة نوعية في مسار التطور الدستوري، بالقياس إلى مبادرة تعديل دستور ١٩٩٦. فلئن كانت مقتضيات دستور ١٩٩٦ تترجم «توافقاً» بين المؤسسة

(٢١) Georges Vedel, «Monarchie et démocratie: Réflexions sur le régime de Mohammed V,» papier présente à: *Mohammed V roi leader*: *Actes du colloque tenu à Rabat du 16 au 20 novembre 1987* (Rabat: Association Ribat al-Fath, 1989).

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) بمعنى أن كل حُكم يتمتع بموافقة المواطنين ويحظى برضاهم فهو شرعي.

(٢٤) بمعنى تبلور وتمايز السلط الأساسية في منظومة الحكم: وهي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.

(٢٥) بمعنى فصل السلط والتحديد المتبادل لصلاحيات كل منها.

الملكية وأحزاب «الكتلة الديمقراطية»[٢٦]، بلورته موافقة المرحوم الحسن الثاني على جزء من التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية التي تضمنتها مذكرات هذه الأحزاب[٢٧]، فإن مضمون مبادرة الإصلاح الدستوري الجديد، كما بلورها خطاب الملك محمد السادس، يوم ٩ آذار/مارس ٢٠١١، يشكل في الحقيقة «**تعاقداً**» **وطنياً** بين المؤسسة الملكية والشعب، في ظل ما انطوى عليه الدستور الجديد من إعادة تحديد لدور المؤسسة الملكية، ومن إعادة هيكلة للسلطات الدستورية الثلاث، ومن تعزيز وتقوية لسلطتي الحكومة والبرلمان، ومن توسيع لمجال الحريات والحقوق الفردية والجماعية، ومن إرساء وتحديث لمؤسسات الحكامة الجيدة... إلخ. بعبارة أخرى، فإن دستور تموز/يوليو ٢٠١١ قد رفع من سقف الإصلاح السياسي والحقوقي ومكن قطاره من سرعته القصوى... وقد انطوت صيغة «التعاقد» الجديد على تعزيز ملموس لـ «شرعية الديمقراطية» على حساب «المرجعية التقليدية»[٢٨]، وإدراج «الملكية الدستورية» في منطق «الملكية البرلمانية»، ووضع المنظومة الدستورية والمؤسساتية برمتهما على سكة التطور الديمقراطي، الحداثي، التنموي المنشود.

بيد أن رهان «التعاقد» الجديد، الذي بلورته مبادرة دستور ٢٠١١، لا يسائل دائرة الحاكمين وحدهم، في مجال تفعيله وأجرأته، بل يسائل القوى الحية في المجتمع كافة، أحزاباً ونقابات وجمعيات؛ ذلك أن دور القوى المجتمعية الحية، السياسية والمدنية والأهلية، في إنجاز «الانتقال الديمقراطي» لا يقل أهمية عن دور الدولة. فبمقدار ما تكون الأخيرة مسؤولة عن تدبير وقيادة التحول الديمقراطي، بمقدار ما يكون المجتمع المدني برمته مسؤولاً عن فعالية انخراطه، وحيوية يقظته، ودوام مساءلته. ولعل من تباشير هذه اليقظة المجتمعية، والمساءلة السياسية، ما صاحب ويصاحب إفراز وتفعيل النص الدستوري الجديد من جدل وسجال حول مسطرة صياغته، وحداثة مقتضياته، وديمقراطية توجهاته. وهي جوانب جديرة بالتأمل والاعتبار.

ثالثاً: جدل المقايسة بين الثابت والمتغير في تجربة الإصلاح بالمغرب

١ ـ في تقييم الإصلاح الدستوري

بقدر ما أشاع خطاب ٩ آذار/مارس ٢٠١١، وما تلاه من إقرار الدستور الجديد، من حماسة وطنية لـ «المبادرة» الملكية، واطمئنان مجتمعي حول أبعادها ودلالاتها، وتطلع شعبي نحو مستقبل

(٢٦) شكلت «الكتلة الديمقراطية» التي تكونت من الأحزاب الوطنية الأربعة: «حزب الاستقلال»، و«حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، و«حزب التقدم والاشتراكية»، و«منظمة العمل الديمقراطي الشعبي»، سنة ١٩٩٢، قطباً سياسياً معارضاً، أدى دوراً حيوياً في إنضاج شرط «التوافق» السياسي مع المرحوم الحسن الثاني، وهو «التوافق» الذي ترجمه دستور ١٩٩٦.

(٢٧) يتعلق الأمر بـ «مذكرات الإصلاح» التي رفعها حزبا «الاتحاد الاشتراكي» و«الاستقلال» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ثم مذكرات «الكتلة الديمقراطية» في نيسان/أبريل ١٩٩٢ وأيار/مايو ١٩٩٢.

(٢٨) من أمثلة تعزيز الشرعية الديمقراطية، على حساب المرجعية التقليدية، إعادة صياغة الفصل ١٩ المتواتر في الدساتير المغربية الخمس، وذلك في اتجاه تحديثي لمقتضياته. وينص هذا الفصل على صلاحيات «إمارة المؤمنين».

البلاد في سياق ديناميتها، بقدر ما أثار ذلك جدلاً صاخباً، وسجالاً متجدداً، سياسياً ودستورياً، حول مدى تجاوب «المبادرة» الدستورية الجديدة مع رهانات التحول الديمقراطي بالبلاد، ومدى تجسيدها لمقتضيات «الخيار الديمقراطي» الذي أصبح «ثابتاً» من الثوابت الأساسية للأمة، كما أقر ذلك الدستور الجديد[٢٩].

وتنحو أطراف السجال حول تقييم المقتضيات الدستورية الجديدة إلى نوع من المقايسة بين روافع التغيير والتحديث، وعناصر المحافظة والتقليد في المتن الدستوري الجديد... وهكذا، فإن المقاربة «التعييرية» للنص الدستوري باتت تتمفصل حول قراءتين متعارضتين له، وتتأرجح بين أطروحتين متقابلتين حول أبعاد ودلالات توجهاته.

أما **القراءة الأولى**، فهي قراءة سياسية ـ تحزبية (Politico-partisane)، ذات منحى راديكالي في مقاربة إشكاليات الشأن العمومي، وفي صدارتها المسألة الدستورية... وتنصب هذه القراءة السياسية ـ التحزبية على عدد من المقتضيات الدستورية التي تندرج ـ بكل تأكيد ـ في **مسلسل التحول الديمقراطي** الذي يشكل الإصلاح الدستوري الجديد إحدى محطاته الحاسمة، وإحدى حلقاته التراكمية.

يقوم التقييم السلبي لهذه المقتضيات على كون البنيان الدستوري الجديد قد أرسى «هيمنة» **المؤسسة الملكية** على غيرها من المؤسسات الدستورية، وذلك اعتباراً للصلاحيات المخولة لها في المجال التأسيسي والقانوني والمؤسساتي، كما في الحقل الديني[٣٠]، كما حاصر الانخراط في الشمولية العالمية لحقوق الإنسان بمبدأ التلاؤم مع المنظومة القانونية الوطنية[٣١]، وقيّد مبادرة التعديل الدستوري عبر احتكار «السلطة التأسيسية الفرعية»، وهو «الاحتكار» الذي يفتح المجال لـ «صلاحية التصرف في نصوص الدستور»[٣٢].

---

(٢٩) أضاف الدستور الجديد إلى دائرة «الثوابت» الجوهرية للأمة، وهي الدين الإسلامي، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والترابية، ثابت «الخيار الديمقراطي» باعتباره خياراً لا رجعة فيه.

(٣٠) لتوصيف هذه «الهيمنة» يُشار عادة إلى مقتضيات الفصلين ٤١/٤٢ في الدستور الجديد: فالفصل ٤١ ينص على الصلاحيات الدينية الحصرية للملك كأمير للمؤمنين، ورئيس للمجلس العلمي الأعلى؛ والفصل ٤٢ ينص على مكانة الملك بصفته رئيساً للدولة، ويمارس، بهذه الصفة، مهامه «السيادية والضمانية والتحكيمية».

ويرى البعض في الجمع بين الصلاحيات والوظائف المخولة للملك في ظل هذين الفصلين، عنواناً لهذه «الهيمنة». انظر: عبد الرحيم العلام، **الملكية وما يحيط بها في الدستور المغربي المعدل**، دفاتر وجهة نظر؛ ٣٣ (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٥)، ص ١٥ ـ ٣٢.

(٣١) تستند هذه المؤاخذة إلى كون الدستور المغربي لا يأخذ بمبدأ «سمو المواثيق الدولية»، طالما أن تصدير الدستور ينص على أن هذا «السمو» يمارس في «نطاق القوانين الداخلية». انظر: الساسي، «قراءة في العلاقة بين نص الخطاب الملكي لـ ١٧ يونيو ٢٠١١ ونص الدستور الجديد،» ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٣٢) يتعلق الأمر، بصدد هذا المأخذ، بمسطرة عرض الملك على البرلمان، بعد «استشارة رئيس المحكمة الدستورية، مشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور، ومصادقة البرلمان، المنعقد بدعوة من الملك، على مشروع المراجعة، بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم». انظر رقية المصدق، في: **الدستور الجديد ووهم التغيير**، ص ٥٩ ـ ٨٤.

وتتقاطع خُلاصات هذه القراءة السياسية ـ النقدية لنص الدستور الجديد، حول إصدار أحكام قطعية، تبلور أطروحة تبخيسية حول الإصلاح الدستوري، مفادها أن النص الدستوري الجديد:

• لا يوفر الحد الأدنى لـ «إحداث القطيعة مع نظام السلطة الدستورية الذي يسود فيه الملك ويحكم»[٣٣].

• لا يؤسس لنظام دستوري يرسي دعائم «الملكية البرلمانية»[٣٤].

• لا يستجيب لمعايير الديمقراطية ودولة الحق والقانون، فهو دستور «يؤطر مختلف المؤسسات من أجل ضمان وخدمة الملكية الحاكمة»[٣٥].

وتشي هذه الأطروحة الافتراضية بأن نهج ومضمون الإصلاح الدستوري لم يتحررا من منطق «الاستمرارية التحكمية»، ولم يغادرا، بعد، مربع ثوابتها السلطوية.

أما **القراءة الثانية**، فهي قراءة سياسية ـ سياقية ترصد المقتضيات الدستورية الجديدة في سياق الشروط التاريخية، والظروف السياسية التي تؤطر دينامية «الانتقال الديمقراطي»، وتستوعب هذه الدينامية عبر سيرورتها التطورية، التدرجية. وفي هذا المضمار، فإن الإصلاح الدستوري لم يتأسس على رؤية سياسية أحادية، بل هو نتيجة توليفة، منبثقة من مصادر أساسية أربعة: **أولها**، الدعائم السبع التي تضمنها الخطاب الملكي ليوم ٩ آذار/مارس ٢٠١١، **وثانيها**، توصيات «هيئة الإنصاف والمصالحة»، **وثالثها**، مضامين الإطار المرجعي للجنة الاستشارية للجهوية[٣٦]، **ورابعها**، مذكرات الأحزاب السياسية والهيئات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، وهي المذكرات التي وفرت أرضاً خصبة في مجال التأصيل الدستوري[٣٧].

ويعكس تعدد المصادر في صوغ البنيان الدستوري، حضور مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والمجتمعيين في إغناء المسلسل التراكمي الذي انبثق عنه النص الدستوري الجديد من جانب، وفي تقاسم مسؤولية التوجهات والاستراتيجيات والخيارات التي انطوت عليها مقتضياته من جانب آخر[٣٨]. ومن جهة أخرى، فإن روحية المضامين الدستورية التي تبناها الإصلاح الدستوري الجديد تبدو مندرجة في منطق التأسيس لـ «**ملكية برلمانية**»، طالما أن نظام الحكم الذي كرسه الدستور، وهو «نظام ملكية دستورية، ديمقراطية، برلمانية واجتماعية»، محكوم بدينامية

(٣٣) عمر بندورو، «العلاقات بين السلط، فصل أم خلط في السلط،» في: **الدستور الجديد ووهم التغيير**، ص ١٠٧ ـ ١٣٢.

(٣٤) محمد مدني، «الدستور الجديد، تركيز السلطة وضعف الضمانات، في: المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ١٠٦.

(٣٥) بندورو، المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٣٢.

(٣٦) زين العابدين، **الدستور ونظام الحكم في المغرب**، ص ١٧٠.

(٣٧) من المعلوم أن عدد هذه المذكرات بلغ ١٨٥ مذكرة، صادرة عن ١٠٠ هيئة مجتمعية، سياسية ونقابية وجمعوية، مما يجسد سعة القاعدة الاجتماعية والسياسية المنخرطة في المقاربة التشاركية لإنجاز الإصلاح الدستوري.

(٣٨) لقد صادق على الإصلاح الدستوري ٢٨ حزباً من مجموع ٣٦ حزباً مغربياً تقريباً. بينما قاطعته ستة أحزاب راديكالية: أربعة يسارية، واثنان محافظة.

تطورية نحو «نظام الملكية البرلمانية»، في إطار من التفاعل والتناغم مع مميزات وخصوصيات، الكيان الدولتي بالمغرب. وما لا ريب فيه، فإن «إقحام مفهوم برلمانية»[٣٩]، «يعيد تقوية الطابع البرلماني للملكية الدستورية، التي ظل يغلب عليها الطابع الرئاسي، لكن دون أن يصل الأمر إلى تكريس ملكية برلمانية»[٤٠].

ومن مقومات النظام البرلماني في النص الدستوري الجديد: «إقرار نوع من التوازن بين مختلف المؤسسات الدستورية: كمنح مجلس النواب سلطة إقالة الحكومة بواسطة ملتمس الرقابة، وفي الوقت نفسه إعطاء رئيس الحكومة حق حل البرلمان»[٤١].

وبالمقارنة مع الدساتير المغربية السابقة، فقد شكل دستور ٢٠١١، تطوراً حاسماً في مادة الحقوق والحريات، إذ أولى «عناية أساسية» لحقوق المواطن، فحمل بين طياته مقتضيات دستورية جديدة، إذ تمت دسترة ضمان الحماية الشخصية للمواطن، وكذا تكريس حرية الرأي والتعبير، وتأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات، وحرية الصحافة، وهو ما يشي بـ «**تقدم**» ملموس في مجال حقوق الإنسان، وحريات المواطنة. وفي هذا الإطار، فإن الإقرار الدستوري بـ «سمو المواثيق الدولية» كما صادق عليها المغرب، على التشريعات الوطنية، يمثل انخراطاً حاسماً في منظومة الحقوق الإنسانية الكونية. ولا يضير هذا الانخراط استدراك أن تكون المصادقة عليها «... في نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة»، طالما أن «العمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة» هو جزء لا يتجزأ من عملية الانخراط في منظومة الحقوق الإنسانية الكونية[٤٢].

وبصفة عامة، فإن الإصلاح الدستوري، بارتباطه بالتحديات التي أفرزتها سيرورة التحول الديمقراطي، يبدو وكأنه محكوم بهاجس التوفيق بين إشكاليتين: إشكالية تقوية دور الحكومة كمؤسسة تنفيذية فاعلة، تتوفر على صلاحيات قيادة وإدارة السياسات العمومية بالبلاد؛ وإشكالية إعادة صياغة دور المؤسسة الملكية، باعتبارها مؤسسة سيادية تسهر على الضبط والتحكيم بين المؤسسات الدستورية، وتضطلع بدور التوجيه الاستراتيجي، وصيانة الاختيار الديمقراطي، وضمان حرية ممارسة الشأن الديني.

---

(٣٩) ينص الفصل الأول من الدستور على أن «نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية، برلمانية واجتماعية». يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة (...)». انظر: **الدستور الجديد للمملكة المغربية**، سلسلة المعرفة القانونية للجميع (الرباط: دار الإنماء الثقافي، ٢٠١١).

(٤٠) زين الدين، المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٤٢) تنص الفقرة الأخيرة من «تصدير» الدستور على ما يلي: «جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة».

ولعل مقاربة هذا التطور ـ الذي أضحى يؤطر البنيان الدستوري الجديد ـ **بمنظور ستاتيكي** هو ما حدا ببعض فقهاء القانون الدستوري إلى الحديث عن «ثنائية» السلطة التنفيذية، وعن «تقاسمها» بين المؤسسة الحكومية والمؤسسة الملكية[٤٣]، مما يوحي بوقوع السلطة التنفيذية في «منطقة رمادية»، ملؤها الغموض والالتباس من جانب، وبارتهان تطور «الملكية الدستورية»، في صيغتها الجديدة، إلى «ملكية برلمانية» من جانب آخر. في حين أن مقاربة هذا التطور الدستوري، **بمنظور جدلي**، تفيد بأن النظام السياسي المغربي، في ظل مكتسبات الإصلاح الدستوري، أمسى منخرطاً في منطق وديناميةٍ تحول بنيوي عميق، يفضي إلى نوع من التماهي المؤسساتي بين صيغة «الملكية الدستورية المتطورة»، وصيغة «الملكية البرلمانية» المنشودة، لكن المتجاوبة مع حقائق وخصوصيات الدولة المغربية ذات العمق التاريخي، والتجذر الشعبي المعروفين.

وتعزيزاً لهذه المكتسبات السياسية، فقد أقر الإصلاح الدستوري الجديد تضميناً لحقوق ذات صبغة اقتصادية جديدة، تصب في اتجاه تكريس مبادئ القانون الدستوري الاقتصادي. وفي هذا الإطار فقد أقر الدستور ضمانات دستورية جديدة كتكريس «مبادئ التنافس الحر، وحرية المبادرة، ودور المقاولة»، مشفوعة بدسترة مؤسسات ذات صبغة اقتصادية، ك «مجلس المنافسة»، الذي يقوم بدور استشاري في كل ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية[٤٤]. ويشي هذا التوجه، في وعي المشرع الدستوري، بأهمية التلازم ما بين الحقوق المدنية والحقوق الاقتصادية، في تعزيز وتفعيل منظومة الحقوق الإنسانية، في إطار دولة الحق والقانون والمؤسسات.

ولئن كرس النص الدستوري الجديد استمرار المؤسسة الملكية كأعلى سلطة دينية في البلاد، انسجاماً مع المرجعية التقليدية لمؤسسة «الدولة الإسلامية» بالمغرب[٤٥]، فإن النص الدستوري الجديد قد تضمن «تغييرات جوهرية»، تكرس إعادة هيكلة الحقل الديني بما يتجاوب ومتطلبات مواجهة التنظيمات الإرهابية، التي أمست تهدد أمن واستقرار وسلامة المغرب ومحيطه القريب والبعيد، وإعادة هيكلة دور العلماء، لما يتمتعون به من رمزية دينية قوية، وتحييد التيارات الإسلاموية المتطرفة التي قد يغريها الطموح السياسي المنفلت لمنافسة المؤسسة الملكية في «صلاحياتها الدينية الحصرية»، وهي الصلاحيات المتجذرة، تاريخياً، في بنية نظام الحكم بالمغرب. ومن هذه الزاوية، فإن حضور المرجعية التاريخية التقليدية في بنية النظام السياسي، في ظل الإصلاح الدستوري الجديد، لا يتناقض البتة مع حضور المرجعية الحداثية، في ظل «تفوق نوعي» للنزعة

---

(٤٣) في سياق التأويل الملتبس لهذا الجانب، انظر: حسن طارق، استجواب في صحيفة **أخبار اليوم**، ٢٠١٥/٧/١٤.

(٤٤) يرى بعض فقهاء القانون الدستوري أن تكريس هذا التلازم بين المجالين السياسي والاقتصادي في منظومة حقوق الإنسان، تشكل نقلة لافتة من «هيمنة المنظور الفرنكفوني في الإصلاح الدستوري، إلى حضور المنظور الأنجلوساكسوني. انظر: زين الدين، المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤٥) تمثل «إمارة المؤمنين» عنصراً عضوياً، تاريخياً، متجذراً في بنية النظام السياسي بالمغرب.

ودرءاً للالتباس الذي كان الفصل ١٩ يمارسه في الدساتير المغربية الخمسة (دساتير: ١٩٦٢/١٩٧٠/١٩٧٢/١٩٩٢/١٩٩٦)، مما حدا بعدد من فقهاء القانون الدستوري إلى اعتباره «دستوراً ضمنياً» في قلب الدستور «الفعلي» ـ فقد عُوض في دستور ٢٠١١ **بمقتضيات تحيينية، تحديثية تضمنها الفصلان ٤١ و٤٢**.

الحداثية، خصوصاً من خلال ربط الحقوق والحريات بمقتضيات المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومن خلال التوجه التحديثي لمقتضيات الفصلين ٤١ و٤٢ من الدستور[٤٦].

واستناداً إلى عناصر هذه القراءة التقديرية لدستور ٢٠١١، تتبلور أطروحة بناءة ترى في الإصلاح الدستوري وجهاً واضح المعالم والقسمات لحقيقة التحديث والتطوير في سياق التحول الديمقراطي الذي تنخرط فيه البلاد... ويعود منشأ المفارقة الصارخة بين الأطروحتين المتقابلتين، التبخيسية والتقديرية، حول تقييم الإصلاح الدستوري الجديد، إلى نوعية المقاربة المعتمدة في التقييم. ويقع في صلب التعارض بين المقاربتين المعتمدتين استحضار أو تجاهل عامل السياق التاريخي، وشرط المسلسل الديمقراطي، اللذين أطّرا مبادرة الإصلاح الدستوري. فالأخير لم يكن وليد ظرفية وطنية طارئة، وإن ساهمت الأخيرة، من دون شك، في التسريع بولادته، بل هو نتاج مخاض سياسي طويل. وتكفي المقارنة ما بين مضامين دستور ١٩٩٦، الذي أطر انطلاق مسلسل الانتقال الديمقراطي بالبلاد، ومقتضيات دستور ٢٠١١، الذي توَّج مسيرة تراكمية من الإصلاحات السياسية والحقوقية والمؤسساتية، على مدى عقدين من الزمن، لكي نُقدر حصيلة المكاسب المتحصلة حق قدرها.

وبصفة عامة، فإن الفهم الدقيق، والتقييم الرشيد لمتغيرات الإصلاح الدستوري، ينبغي أن يستندا إلى معايير موضوعية، عامة وخاصة، تحيط بمختلف المحددات السياسية، الظرفية والاستراتيجية، التي تحكمت في صياغة الإصلاح الدستوري.

أول هذه المعايير (Paramètres) يحيل على السياق السياسي الذي أحاط بمبادرة التعديل الدستوري. وكما هو معلوم، فقد اتسم السياق السياسي، الذي أطر صياغة الوثيقة الدستورية المغربية، بمناخ التوترات السياسية والاجتماعية الحادة التي غشيت بلدان «الربيع العربي»، وطالت ارتدادات موجتها المغرب.

ثاني هذه المعايير يشير إلى أن الإصلاح الدستوري ليس وليد «قطيعة» سوسيو ـ سياسية في الوضع المغربي، بل هو نتاج سيرورة إصلاحية، ومحصلة مكتسبات تراكمية في مسلسل «الانتقال الديمقراطي» الذي انخرطت فيه البلاد منذ عقدين من الزمن.

ثالث هذه المعايير يتصل بانعكاس محصلة المعيارين السابقين على هندسة البنيان الدستوري الجديد. فلقد حرص المشرع الدستوري على إرساء توازن منتج ومحكم بين المؤسسة الملكية ومؤسسة الحكومة، في اتجاه تعزيز مجال التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة الملكية من جانب، وتوسيع مجال الفعل التنفيذي لمؤسسة الحكومة من جانب آخر.

---

(٤٦) نص الفصل ٤١ من الدستور على أن «الملك، أمير المؤمنين، وحامي حمى الملة والدين، **والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية**. يرأس الملك، أمير المؤمنين، المجلس العلمي، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه...». كما نص الفصل ٤٢ على أن «الملك، رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحاكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة».

وبالتالي، فإن القراءة الدقيقة للمقتضيات المسطرة في المتن الدستوري الجديد، لا تشي بحضور منطق «تنازعي» بين المؤسستين، ولا بعلاقة تداخلية، التباسية في ممارسة الصلاحيات المخولة لكليهما، بل إنها تستبطن منطق التوافق والتكامل في إطار منظومة دستورية تنشد التحديث المؤسساتي، دون المساس بالمقومات الأساسية، التاريخية والنظامية والرمزية، التي يستند إليها كيان الدولة الوطنية، المغربية الضّاربة جذورها في أعماق التاريخ.

واستناداً إلى هذه القراءة الموضوعية لروحية ونص الدستور، فإن ما يتكشف من تعثرات في مجرى الممارسة اليومية، لا يعود إلى إشكال دستوري «فطري»، بل مصدرها إشكال سياسي محض، يتغذى من استمرار الفجوة بين مقتضيات النص الدستوري في صيغته الإصلاحية الجديدة من جهة، وبين تذبذبات الفعل السياسي، الميداني، اليومي، المتأرجح ما بين توجه إصلاحي بأفق استراتيجي، وبين توجه إصلاحي بإطار ظرفي، من جهة أخرى. وما لا شك فيه، فإن تدبير هذه الفجوة، على الأمد القريب والمتوسط، يفرض الاعتصام بحبل التوافقات الضرورية بين القوى السياسية الحية، والارتقاء به إلى مستوى المقتضيات الدستورية المسطرة، والتطلعات السياسية المشروعة.

٢ ـ في دينامية التحول الديمقراطي

إن الأخذ بناصية **الرافعة الإصلاحية**، غداة احتجاجات «حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١»، لم ينطلق من أرض قاحلة، جرداء، بل إنه تأسس على قاعدة تراكمية من المكتسبات السياسية والحقوقية والمؤسساتية التي أُنجِزت، تباعاً، عبر محطات سياسية، تاريخية متعاقبة. وفي هذا المضمار، فإن التذكير بالعناصر الأساسية، والمحطات اللافتة لهذا الرصيد التراكمي في مجال الإصلاح السياسي والحقوقي والمؤسساتي بالمغرب، لمن شأنه أن يُموضع محطة الإصلاح الدستوري في سياقها الحقيقي، وهو سياق **الاستمرارية الإصلاحية**، التي أضحت خياراً توافقياً، وطنياً بين المؤسسة الملكية، والمجتمع السياسي المغربي، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وليس في سياق «القطيعة» السياسية، كما ذهبت إلى ذلك بعض القراءات التهافتية للتجربة المغربية[٤٧]. ولئن كان المجال لا يتسع لتحليل شروط ومنطق ومقومات هذه الاستمرارية الإصلاحية، فإن الإشارة إلى فصولها المختلفة، في تواترها، وترابطها، وتفاعلاتها، كفيلة بتأكيد ترجيح كفة «الاستمرارية»، على كفة «القطيعة» في قراءة وتقدير المنجزات الإصلاحية بالمغرب.

وفي هذا الإطار، فقد شكل التصويت «الإجماعي» (Consensuel) على دستور ١٩٩٦، نقطة تحول حاسمة في مسار العلاقات الإشكالية، السياسية والمؤسساتية، بين المؤسسة الملكية والمعارضة الوطنية، وذلك منذ المنعطف السياسي، الذي اتخذته هذه العلاقات، غداة التخالف

(٤٧) من نماذج هذه القراءات التهافتية. انظر: Osire Glacier, *Les Droits humains au Maroc: Entre discours et réalités* (Casablanca: Tarik éditions, 2015), pp. 125-148.

الحاد حول مقتضيات دستور ١٩٦٢؛ فبفضل التوافق السياسي، الذي حصل بين المغفور له الحسن الثاني، و«الكتلة الديمقراطية» التي تضم الأحزاب الوطنية المعارضة، وذلك عبر مفاوضات عسيرة، وفي ظل ظرفية وطنية، اجتماعية واقتصادية بالغة الدقة، استقطب دستور ١٩٩٦ انخراطاً مجتمعياً ومصادقة «إجماعية» على مقتضياته. وقد ذهب بعض فقهاء القانون الدستوري إلى القول إنّ «فاعلية» دستور ١٩٩٦ قد أكدت قدرته على ضمان «قواعد لعبة ديمقراطية مفتوحة»، تفتح الباب وتوسع أفق التطور الديمقراطي بالبلاد[٤٨].

وكما هو معلوم، فقد مهد هذا الإصلاح الدستوري، الذي استدخل إصلاحات حيوية تشمل فصل السلط الدستورية وتوازنها، كما تشمل إرساء منظومة حقوق الإنسان «كما هي متعارف عليها عالمياً»، وغيرها من الإصلاحات الهيكلية، إلى إقدام المعارضة الوطنية، وفي صدارتها حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، على قيادة تجربة «التناوب التوافقي» (فبراير/شباط ١٩٩٨)، بحكومة ائتلافية، ذات برنامج إصلاحي، حقوقي وسياسي ومؤسساتي. وقد ساهمت تجربة «التناوب التوافقي»، من دون منازع، في المضي قدماً نحو تحقيق إنجازات حقوقية ومؤسساتية وثقافية، فكانت بمثابة «القابلة» التي عالجت عُسر المخاض الحقوقي بالمغرب.

وفي شروط الانفتاح الديمقراطي، والتطور الحقوقي، اللذين شكّلا إرهاصاً أولياً لتطور ملموس في بنية النظام السياسي، استقبل المغاربة «العهد الجديد»، في إثر وفاة الملك الحسن الثاني، ومبايعة ولي عهده، الملك محمد السادس، في صيف عام ١٩٩٩، بمزيد من التفاؤل والترقب، والتوثب.

ولقد دشن العاهل الجديد، الذي يجسد، فكراً وثقافة، توليفة مبدعة لجدلية الحداثة والأصالة، «عهداً جديداً» من الإصلاحات السياسية والحقوقية والديمقراطية، برؤية استراتيجية، ومنهجية شمولية، ومقاربة تفاعلية، وسياسية تواصلية. وفي هذا الإطار، فقد أطلق العاهل الجديد مبادرات وطنية هامة، وأرسل إشارات سياسية قوية، طالت وتطول مختلف المجالات السياسية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. ونكتفي، في هذا المقام، بالإشارة إلى بعض العناصر الأساسية في أرصدة الرافعة الإصلاحية.

أ ـ على المستوى الحقوقي

أطلق العاهل المغربي أوراشاً إصلاحية، ذات حمولة سياسية وقيمية وإجرائية قوية، نشير إلى بعضها على سبيل المثال وليس الحصر.

أولى هذه الأوراش، إعلانه عن «المفهوم الجديد للسلطة»، وهو المفهوم الذي يعزز ممارسة السلطة وفق أحكام القانون، ويحيطها بضمانات المراقبة، وربط المسؤولية بالمحاسبة[٤٩].

---

(٤٨) زين الدين، المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٤٩) الخطاب الذي وجهه الملك إلى رجال الإدارة وممثلي المواطنين في الجهات والولايات والأقاليم، بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تم تكرر المصطلح في خطابات لاحقة.

ثانية هذه الأوراش، إقامة «هيئة الإنصاف والمصالحة»، وهي «الهيئة» الوطنية التي أنيط بها «تأصيل التجربة المغربية للعدالة الانتقالية». ويتعلق الأمر، تحديداً، بالكشف عن حقائق «الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، وهي الانتهاكات التي أصابت المناضلين والفاعلين السياسيين والحقوقيين، منذ بداية الاستقلال، ١٩٥٦، إلى صيف عام ١٩٩٩. ويشير تقرير «الهيئة» حول حصيلة إنجازاتها أنه: «من السمات الرئيسية لهذا المسار: القطع مع تلك الانتهاكات، والتأسيس لمرحلة تتسم بسلسلة من القطائع الإيجابية، واعتماد التدرج في مسلسل الدمقرطة، وبناء دولة القانون والمؤسسات، في أفق الانتصار لقيم وثقافة حقوق الإنسان، ضمن استمرارية ثوابت الدولة المغربية، مع تطوير نموذج خاص للانتقال الديمقراطي، بدعم قوى من السلطات العليا للبلاد»[٥٠].

وقد شملت «الانتهاكات»، موضوع اختصاص «الهيئة»: الاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، باعتبارهما أصنافاً من الخروقات للحقوق المدنية والسياسية، تتسم بصيغها المكثفة أو الممنهجة. وقد اضطلعت «الهيئة» بواجب «جبر الضرر»، وفقاً لمبادئ «العدالة الانتقالية»، سواء تعلق الأمر بجبر الضرر على النطاق الفردي أو النطاق الجماعي. وتجدر الإشارة، في صدد هذا الورش الحقوقي الهام، إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة، أشار في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن الدولي حول: «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع»، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، إلى التجربة المغربية، ضمن التجارب الخمس الأولى من بين ما يزيد عن ٣٠ تجربة في العالم.

ثالثة هذه الأوراش، وتصيب انخراط المغرب، بإرادية وتصميم، في منظومة حقوق الإنسان العالمية، وذلك بالتوقيع أو المصادقة على العديد من العهود والمواثيق والاتفاقيات الحقوقية الدولية، إضافة إلى عدد من البرتوكولات الاختيارية (نحو ٢٠ وثيقة حقوقية دولية). ويترجم هذا التوجه الحقوقي الحميد، ما تضمنته المقتضيات الدستورية المغربية، ابتداء من دستور ١٩٩٢، وانتهاء بدستور تموز/يوليو ٢٠١١، مروراً بدستور ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، فقد نص الدستور المغربي الحالي، على غرار الدساتير السابقة، منذ ١٩٩٢، في تصديره على أن «المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات (الدولية) تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دولياً»[٥١]. كما جعل الدستور «الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب (...) تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تطلبه تلك المصادقة»[٥٢].

---

(٥٠) التقرير الختامي لـ «هيئة الإنصاف والمصالحة»، بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ص ٩.

(٥١) الفقرة الثالثة من تصدير الدستور.

(٥٢) الفقرة الأخيرة من تصدير الدستور.

ب ـ على المستوى التنموي

عمل العاهل المغربي على إرساء دعائم «نموذج للتنمية»، يروم تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام، واحتواء ظاهرة الفقر والتهميش والاقصاء، وتحجيم الفوارق الاجتماعية والجهوية، وذلك عبر مشاريع «التنمية البشرية»، واستراتيجية «التنمية المستدامة»، ومخططات «التنمية القطاعية». وبفضل هذا «النموذج التنموي»، الاقتصادي والاجتماعي، أضحى المغرب «من بين البلدان القلائل التي حققت بالكامل أهداف الألفية، والشروع في نهج تحقيق أهداف التنمية المستدامة»(٥٣).

ج ـ على مستوى الحكامة المؤسساتية

تم إرساء شبكة من مؤسسات الحكامة الجيدة شملت مختلف القطاعات الحيوية، الاقتصادية والاجتماعية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، والحقوقية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية)، والتكوينية (المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي)، والإعلامية (الهيئة العليا للسمعي البصري)، وغيرها من مؤسسات الحكامة.

د ـ على مستوى إصلاح «الأحوال الشخصية»

تمت مراجعة مدونة الأحوال الشخصية، بهدف صياغة حلول «متوازنة ومنصفة وعملية» للإشكاليات التي باتت تطرح على صعيد فقه وممارسة «الأحوال الشخصية»، وذلك على قاعدة «الاجتهاد المستنير، المنفتح»، وفي إطار احترام الـ «مرجعيات الدينية» ومقاصدها الرشيدة، و«تكريس حقوق الإنسان والمواطنة للمغاربة نساءً وجالاً على حد سواء»(٥٤).

وفي هذا الاتجاه، فقد كرست المدوَّنة الجديدة، «**مدونة الأسرة**»، حقوق المرأة في إطار الأسرة، في مادة ممارسة حق «**ولايتها**» في الزواج ومساواتها بالرجل في سن الاقتران، وتوسيع حقها في طلب التطليق، وفي «تدبير الأموال المكتسبة» خلال فترة زواجها. كما قننت «المدونة» حالة «التعدد» بوضع «ضوابط صارمة» تحد من تفشيه، كما أرست قواعد للحفاظ على حقوق الطفل، «بإدراج مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في صلب المدونة»، وحماية «حقه في النسب في حال عدم توثيق عقد الزواج»، وغيرها من الواجبات والضمانات التي تصون كرامة وإنسانية المرأة، كما تحمي حقوق الطفل(٥٥).

---

(٥٣) تقرير المندوبية السامية للتخطيط، أمام الجلسة الختامية لأشغال الدورة ٦٠ للمؤتمر العالمي للإحصاء (CMC)، المنعقد بمدينة ريو دجانيرو بالبرازيل.

(٥٤) مقتضيات قانون رقم ٧٠,٠٣ بمثابة مدونة الأسرة. انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد ٥١٨٤، بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ص ٤١٨.

(٥٥) وقد أشار الملك في «ديباجة» «المدونة» إلى «عدم اعتبار المدونة قانوناً للمرأة وحدها، بل مدونة للأسرة، أباً وأماً وأطفالاً، والحرص على أن تجمع بين رفع الحيف عن النساء، وحماية حقوق الأطفال، وصيانة كرامة الرجل...». انظر: **مدونة الأسرة**، إعداد وتقديم امحمد لفروجي (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٠).

وتشكل هذه الأرصدة الزاخرة من الإصلاحات البنيوية، المُهيكلة، أرضية عريضة، لتخصيب المزيد من الإصلاحات والإنجازات التي تفرضها دينامية التحول الديمقراطي المتسارع.

رابعاً: الإصلاحات بين التأصيل والتفعيل

١ ـ في إشكالية التأصيل

إن الرهان الأساسي للإصلاح الدستوري، كما ألمحنا إلى ذلك سابقاً، هو تأصيل مبادئ ومقومات النظام الديمقراطي، كما هو متعارف عليه عالمياً... ومعلوم أن إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام سياسي، لا يتأتى إلا إذا جسد هذا النظام المواصفات **الأربع** التالية:

- احترام الحريات العامة والخاصة.
- إجراء انتخابات حرة وشفافة.
- جعل إمكان التناوب على السلطة متاحاً لكل حزب أو ائتلاف من الأحزاب.
- تكريس الفصل بين السلط الدستورية في إطار العلاقات بينها[٥٦].

وفي سياق تأصيل هذه المبادئ والمقومات الديمقراطية في البنيان الدستوري المغربي، استقر هاجس إرساء توازن بين إشكالية التحديث المؤسساتي الذي يتجاوب ومطلب التحول الديمقراطي المنشود من جهة، وإشكالية الحفاظ على مقومات الهوية، ومقتضيات المواطنة من جهة أخرى. وينسحب مدلول «التوازن» بين الإشكاليتين، الهوياتية والتحديثية، على ضرورة صيانة التعايش بين مختلف القوى المجتمعية التي تتباين اقتناعاتها ومواقفها ما بين قطبَي النسيج القيمي المغربي: التقليداني والحداثي، المحافظ والمنفتح.

وطالما أن منزع المقتضيات الدستورية الجديدة هو إنضاج «تعاقد» مجتمعي جديد، يروم الحفاظ على عوامل التعايش المجتمعي، وتعزيز الاستقرار الأهلي، فإن هاجس المشرِّع انصب على استهداف مستوى توازني مقبول، يراعي ميولات وتطلعات مختلف القوى المجتمعية.

بيد أن خيار التموضع في المستوى الوسطي، الضامن لنوع من التوازن ما بين التوجهات «الراديكالية» والتوجهات «الشعبوية»، ليس بالأمر الهيِّن، فهو شكل ويشكل على الدوام بؤرة توترات مستمرة، متجددة، كما تفيد دروس التجربة الدستورية «الريادية» للثورة الفرنسية[٥٧]. وغالباً

---

(٥٦) Abdelmoughit Benmessaoud Tredano, *Paix, dialogue, tolérance et droits humains: La Voix vers la paix civile: Le Cas du Maghreb et du Moyen-Orient: en hommage à Driss Benali*, Cahiers libres; 1 (Rabat: Ed. de la Revue marocaine des sciences politiques et sociales, 2014), p. 59.

(٥٧) نُشير هنا إلى تجربة «الثورة الفرنسية» في صياغة دستور ١٧٩١، فقد ثار جدل حاد، وتفجر صراع مرير بين دعاة «الأنوار الراديكالية»، وتوجهات النزعة الشعبوية، «اليعقوبية»؛ وهو الصراع الذي دفع كوندورسي (Condorcet Le marquise de Marie Jean Antoine Caritat) (١٧٤٣ ـ ١٧٩٤) وصحبه إلى تبني توجه وسطي، يقوم على فكرة «الأنوار المعتدلة». انظر: Jonathan Israel, «1789, une révolution toujours actuelle,» *Le Monde*: 12/7/2015, et 13/7/2015, p. 20. =

ما تتخذ بؤرة التواترات هذه أبعاداً سياسية، حينما تباشر عملية تفعيل المقتضيات الدستورية، ويُشرع في أجرأتها على أرض الواقع. ومن ثم، فإن مرحلة تنزيل مقتضيات الدستور لا تقل أهمية وحراجة عن مرحلة صوغ مبادئه ومقوماته، بل إنها تستدعي مزيداً من اليقظة، ومزيداً من الحكمة والرصانة في تدبير عملية التفعيل والأجرأة.

٢ ـ في ملابسات التفعيل

أحاطت وتحيط بعملية التفعيل ملابسات، جيوسياسية وسياسية واقتصادية، تضافرت في إحاطة مجهودات تفعيل الإصلاحات المسطرة بالكثير من العُسر والصعوبة.

أ ـ أما **الملابسة الجيوسياسية**، فتعود إلى ارتدادات أحداث «الربيع العربي»، في المحيط الإقليمي، في اتجاه الساحة المغربية[٥٨]، نجم عنها تبلور سياق سياسي يتسم بالتوترات السياسية والاجتماعية، مما استدعى إطلاق موجة جديدة من الإصلاحات العميقة، المتجاوبة مع مطالب الشارع، المتساوقة مع شعارات «حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١». وقد نشأت عن هذا التزامن المزمن بين انتفاضات شعوب بلدان «الربيع العربي»، والحركة الاحتجاجية الشبابية بالمغرب، «عقدة» بسيكو ـ سياسية إزاء قوى وتيارات «الإسلام السياسي»، التي أضحت متحكمة في مسار «الثورات» العربية في أكثر من ساحة عربية.

ولئن أرست أحداث «الربيع العربي»، في الوعي الشعبي العربي، **قواسم مشتركة** للثقافة السياسية الجديدة، تقوم على مطالب: **الحرية**، بطي صفحة الاستبداد، **والنزاهة**، باجتثاث أوكار الفساد العمومي، **والديمقراطية**، بفرض تشارك المجتمع المدني في تقرير وتدبير الشأن العمومي، فإن أثر ومفعول هذه الحركية الاجتماعية، الشعبية، القوية على مستوى كل قطر من أقطار «الربيع العربي»، قد تباينا عمقاً، وقوة، وتمثلاً، وفق الشروط السياسية والمجتمعية الخاصة بكل بلد.

وبالنسبة إلى المغرب، الذي انخرط في مسار التحول الديمقراطي، سنوات قبل هبوب عاصفة «الربيع العربي»، فإن رجع صدى هذه العاصفة في ربوعه قد ظل محدوداً سياسياً واجتماعياً كما سبق التنويه بذلك. لكن يبدو أن أحداثه لم تعدم إنعاش الذاكرة الوطنية لكي تعيد استقراء «اللحظة الصادمة» لوقائع ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ الإرهابية بالدار البيضاء، وتعيد إنتاج التوجسات والمخاوف إزاء تيارات «الإسلام السياسي» التي تسلّمت زمام قيادة التحركات الربيعية» في أكثر من قطر عربي[٥٩]. وعلى الرغم من خصوصية الحالة المغربية، بالقياس على

= مناقشة ومقابلة مع جوناثان إسرائيل مؤلف كتاب: *Revolutionary Ideas: An Intellectual History of the French Revolution from the Rights of Man to Robespierre* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014).

(٥٨) تتجسد هذه الارتدادات في الدور الذي أدّته «حركة ٢٠ فبراير» في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج، ورفع شعارات متناغمة، في مجملها، مع شعارات الإصلاح ومحاربة الفساد التي رفعتها الانتفاضات الشعبية في كل من تونس ومصر بصفة خاصة.

(٥٩) شكلت أحداث ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ الإرهابية منعطفاً حاسماً في الموقف السياسي وفي التوجه العام للسياسات العمومية بالبلاد. ولقد عكس خطاب العرش، شهوراً قلائل بعد أحداث الدار البيضاء الإرهابية، هذا التحول الحاصل في =

مخاض ومآل «الربيع العربي» في المحيط الإقليمي، فإن مفاعيل هذه «العقدة» البسيكو ـ سياسية، القائمة على التوجس، وغياب الثقة إزاء «الحزب الإسلامي» الذي يقود الحكومة، بحكم صدارته السياسية في المشهد السياسي الوطني، عقب الانتخابات التشريعية ليوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قد ظلت مُهيمنة على المزاج السياسي لعدد من مكونات المشهد السياسي المغربي.

وتساهم مفاعيل هذه «العقدة» في «تلويث» مناخ العلاقات السياسية بين الأغلبية الحكومية[٦٠] والمعارضة السياسية، وذلك عبر الانخراط في سجالات سياسية أقرب إلى التنابز المذموم منها إلى الحجاج السياسي المسؤول[٦١]. وفي خضم هذا الجدل العقيم، يغيب منطق التنافس السليم، المستند إلى قاعدة المشاريع المجتمعية المتقابلة، والمتجه نحو تكريس المبادئ الدستورية المسطرة، وتفعيل القيم الديمقراطية المعتنفة[٦٢].

وفي سبيل احتواء مفاعيل هذه «العقدة الربيعية»، التي أضحت تشكل مصدر ريبة وتوجس إزاء «حزب العدالة والتنمية»، فقد سعى الأخير إلى اتخاذ أكثر من موقف سياسي لـ «تبرئة» ذمته من ثقافة التشدد والتطرف التي باتت تسم مواقف وأفعال الكثير من قوى «الإسلام السياسي». وفي هذا الاتجاه يندرج امتناع «حزب العدالة والتنمية» عن المشاركة في التظاهرات الاحتجاجية لـ «حركة ٢٠ فبراير»، أسوة ببقية الأحزاب المغربية الرئيسية، كما يندرج في نفس الاتجاه خطاب الانتقاد الصريح، الذي عبر عنه الأمين العام لـ «حزب العدالة والتنمية»، إزاء قوى «الإسلام السياسي» في العالم العربي ـ الإسلامي التي طغت عليها أهواء السلطة على حساب أهداف الدعوة[٦٣].

= الفكر السياسي الوطني، على صعيد الدولة، كما على صعيد المجتمع السياسي. حول هذه النقطة، انظر: نجيب الحجوي، «قراءة في طبيعة الخطابات الإصلاحية الانتقالية: الخطب الملكية نموذجاً،» ورقة قدمت إلى: **الانتقال الديمقراطي وإصلاح الإدارة العمومية بالدول المغاربية: التفاعلات، الرهانات والآفاق: أعمال الندوة المغاربية الأولى يومي ١١ و١٢ نوفمبر ٢٠١٠**، إشراف عبد الجبار عراش ونجيب الحجيوي (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ٢٠١٢)، ص ٧٥ ـ ٨٢.

(٦٠) تشكل الأغلبية الحكومية في نسختها الثانية من أربعة أحزاب، متباينة المرجعيات الأيديولوجية، لكن متآلفة المواقف السياسية، هي: «حزب العدالة والتنمية»، «حزب التجمع الوطني للأحرار»، «حزب الحركة الشعبية» و«حزب التقدم والاشتراكية».

(٦١) تترصد الصحافة المغربية، المكتوبة والرقمية، هذه السجالات العقيمة، لنشرها، تباعاً، على صفحاتها، مما بات ينال من صدقية الفاعلين السياسيين المنخرطين فيها، ويساهم في إحباط الرأي العام الوطني إزاء الشأن السياسي.

(٦٢) من أمثلة المواقف المنفلتة، في خضم الجدل العقيم، إقحام مسألة «التحكيم الملكي» في قضايا خلافية سياسية، دون مراعاة دقيقة للمقتضيات الدستورية التي تنظم عملية «التحكيم الملكي».

(٦٣) وضع عبد الإله بنكيران، الأمين العام لـ «حزب العدالة والتنمية» ـ في خطاب له أمام أعضاء حزبه المقيمين بالخارج ـ مسافة بينه وبين الحركات الإسلامية، موكداً أن «الروح التي سكنت الحركة الإسلامية بصفة عامة، ودعوني أكون واضحاً معكم، هي روح فيها نوع من الانتقام أو كشخص ضاع منه شيء يريد أن يسترجعه...»، في إشارة إلى ارتباك الحركة الإسلامية، بعد سقوط «الخلافة الإسلامية» عام ١٩٢٤، بسقوط الإمبراطورية العثمانية، مضيفاً أن المغرب لم يكن أصلاً معنياً بنقاش إعادة إقامة الدولة الإسلامية، «لأن الدولة الإسلامية التي كانت في الشرق، كانت ممثلة عندنا في الدولة المستمرة حتى الآن، وهي لم تتخلَّ عن مرجعيتها ولا يمكن أن تتخلى عنها». انظر: **أخبار اليوم** (المغرب)، ٢٠١٥/٨/٤.

إن الأمر يتعلق، في الواقع، بمفارقة تزداد تفاقماً ما بين مستوى التطور الدستوري والتحديث المؤسساتي الذي تنخرط فيه البلاد من جانب، ومنسوب الفعالية السياسية لمنظومة الأحزاب المغربية، في مجال مقاربتها للشأن العام، من جانب آخر.

ب ـ وعلى مستوى **الملابسة السياسية** تتضافر ثلاثة عوامل بنيوية وسياسية وفكرية في الحد من فعالية المجتمع السياسي في سياق التطور الديمقراطي المنشود.

العامل الأول، ذو طابع بنيوي، يتصل بظاهرة «البلقنة» التي تطبع المجتمع السياسي[٦٤]، في حين فإن منطق التطور السياسي الذي تعرفه البلاد، بل إن إحدى روافعه الأساسية، تنصب على ضرورة قيام «قطبية» سياسية، على قاعدة المشاريع المجتمعية أو المرجعيات الأيديولوجية التي تستدمج مجموعة من الكيانات الحزبية الفاعلة[٦٥]. وتشكل ظاهرة «البلقنة» الحزبية بالمغرب أحد مظاهر **الأزمة الحزبية** التي تغدي بدورها المشهد السياسي المغربي. ولئن اندرجت هذه الظاهرة الحزبية في سياق خط استراتيجي تبلور خلال «سنوات الرصاص»، كان يرمي إلى احتواء المشهد السياسي، عبر تقليص وزن التشكيلات الحزبية، الوطنية الرئيسية في البلاد، وعرقلة خط تصاعد نشاطها عن طريق تشجيع انشطارها، فإن هذه الاستراتيجية ما كانت لتحقق أهدافها لولا أنها وجدت في **الثقافة «الأوليغارشية»**، السائدة في حظيرة عدد من التشكيلات الحزبية المغربية، أرضاً خصبة لتغذية ظاهرة الانقسام و«التبلقن». وقد كان من نتيجة التقاطع ما بين العامل الخارجي والعامل الداخلي لظاهرة «البلقنة» الحزبية ميلاد العديد من الكيانات الحزبية الصغرى التي تؤثث اليوم المشهد الحزبي المغربي[٦٦].

---

(٦٤) يزيد عدد الأحزاب السياسية المغربية عن ٣٦ كياناً سياسياً، معظمها لا تتجاوز تمثيليته المجتمعية مستوى جمعية مدنية. ولا يتجاوز عدد الأحزاب الممثلة بالبرلمان حاجز عشرة أحزاب. وقد نشأت التعددية السياسية بالمغرب في كنف الحركة الوطنية التي أفرزت أحزاباً وطنية كبرى... لكن هذه التعددية السوسيو ـ سياسية ما لبثت أن تحولت، منذ بداية الاستقلال، إلى تعددية حزبية كمية، في شروط الصراع السياسي بين الحكم والمعارضة، من جهة، وفي سياق الانشقاقات الداخلية، والكيانات الحزبية الناشئة عنها من جهة أخرى.

(٦٥) يمكن تصنيف مكونات الخريطة الحزبية المغربية، حسب ما يرشح من «أدبيات» حزبية، أو يصرح به من مواقف سياسية، إلى ثلاث مدارس فكرية ـ سياسية عامة: المدرسة الليبرالية، والمدرسة اليسارية، والمدرسة المحافظة. وتنطوي كل مدرسة فكرية من هذه المدارس الثلاث على «تلوينات» أيديولوجية، تتأرجح بين النزعة **الراديكالية** والنزعة **المعتدلة**.

(٦٦) يُرجع بعض الدارسين جذور الظاهرة إلى «النموذج الأنثروبولوجي للقبيلة» التي تنشطر إلى فخذات ثم إلى «مجموعات متناسقة»، إن قليلاً أو كثيراً. بيد أن هذه المقارنة الشكلية ما بين «النموذج الأنثروبولوجي» القديم، والنموذج السوسيو ـ سياسي الحديث، تحتاج إلى مزيد من الفحص والتدقيق، طالما أن الحزب السياسي هو عنوان الحداثة السياسية، والقبيلة هي عنوان التشكيلة السوسيو ـ اقتصادية في مغرب القرن التاسع عشر. انظر: Hassan Zouaoui et Sanae Kasli, «Le Système des partis marocains tenté par la réforme,» dan: *Les Partis politiques au Maroc: Du statu quo à la nécessaire réforme*, publication de la Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales, no. 8, vol. XI (Rabat: Ed. El-Marrif el Jadida, 2015), pp. 69-86.

كما أن فرضية جون واتربوري حول «انقسامية» المشهد السياسي المغربي، تبدو متعسفة، إذ تحاول إخضاع ديناميات المجتمع المغربي، الاجتماعية والسياسية، إلى النظرية «الانقسامية» التي هي ظاهرة إثنولوجية في مجتمعات ما قبل الحداثة. انظر: John Waterbury, *Le Commandeur des Croyants: La Monarchie marocaines et son élite* (Paris: Presses Universitaires de France, 1975).

العامل الثاني، ذو طابع سياسي، يحيل إلى مأزومية المجتمع السياسي، في ظل ما يعانيه بعض كياناته من عجز في أداء وظائفها الحيوية[٦٧] من جهة، وفي سياق هجرة العديد من نخبه الفكرية والثقافية خارج أطرها الحزبية من جهة أخرى[٦٨]. ومن شأن هذا النزيف المتدفق الذي يصيب أحزاباً وازنة في المشهد السياسي المغربي، أن يحيل هذه الأحزاب إلى «كيانات انتخابية» موسمية، يتراجع دورها من مستوى تكوين نخب حزبية تسهم بفعالية في تأطير المجتمع، وتغدي مؤسساته المنتخبة، على الصعيد المهني والجماعي والجهوي والوطني، بأطر كفؤة، قادرة على ترسيخ الممارسة الديمقراطية، وتكريس النجاعة التدبيرية، إلى مستوى المراهنة على «خدمات الأعيان والسماسرة» في أفق «تغطية» دوائر انتخابية، واغتنام «مواقع» تمثيلية[٦٩]. وتعود ظاهرة ضعف المشاركة الشعبية في الاستحقاقات الانتخابية ـ إلى حد ما ـ إلى **تراجع القدرة الاستقطابية الحزبية**، وإلى تآكل الرصيد المجتمعي ـ السياسي للأحزاب السياسية بصفة عامة[٧٠].

العامل الثالث، ذو طابع ثقافي، تكويني، ويشير إلى واقع التراجع الحاصل في التنمية السياسية لفائدة أجيال الشباب الملتحقين بالأحزاب السياسية، مما يتسبب في نشوء « قطيعة»، فكرية وسياسية ونضالية، ما بين مكونات الأسرة الحزبية الواحدة، تنشأ عنها توترات شديدة في الوعي السياسي لدى فئات الحزب الواحد، وتنتج منها تناقضات داخلية، تزيد من هشاشة البنية التنظيمية للحزب، وتنال من صدقيته السياسية.

ج ـ أما حول **الملابسة الاقتصادية**، تكاد الدراسات المختصة حول الشروط الاقتصادية والمالية، التي جاءت في ظلها الحكومة الائتلافية بقيادة «حزب العدالة والتنمية»، أن تُجمِع على حراجة الظرفية الاقتصادية والمالية[٧١]. وقد انصبت هذه الشروط على ثلاثة معطيات لافتة:

---

(٦٧) تتمثل هذه الوظائف الحيوية بإنضاج وصياغة مشروع مجتمعي متوافق عليه، إعداد المرشحين الأكفاء للمهام الانتخابية، المهنية، والجماعية والجهوية والوطنية، وتيسير الاندماج الاجتماعي للمواطنين والمواطنات.

(٦٨) من متجليات مأزومية المجتمع السياسي، عزوف العديد من المفكرين والمثقفين عن الانخراط في العمل الحزبي. وتكاد تصيب هذه الظاهرة مختلف الأحزاب السياسية.

(٦٩) ينص الفصل السابع من الدستور، في موضوع مهام الأحزاب السياسية، على ما يلي: «تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية...».

(٧٠) تشير نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية بالمغرب، ما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ٢٠١١، إلى تراجع مضطرد في مشاركة المواطنين: فمن نسبة مشاركة بلغت ٧٨ بالمئة سنة ١٩٦٣، إلى نسب لا تتجاوز ٥٠ بالمئة سنة ٢٠٠٢، و٣٧ بالمئة سنة ٢٠٠٧، و٤٥ بالمئة سنة ٢٠١١. انظر «الورقة التنظيمية» لندوة: **الأحزاب السياسية في المغرب: متطلبات التطوير وتكريس الاختيار الديمقراطي، تنظيم مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية** (الدار البيضاء: مطبعة البيضاوي، ٢٠١٣)، ص ٧ ـ ١٨.

(٧١) تكاد تجمع مختلف الدراسات والمقاربات حول الوضع الاقتصادي في مرحلة ما بعد «الربيع العربي» ـ سواء الصادرة منها عن أوساط معارضة أو أوساط موالية ـ على حراجة الوضعية المالية ودقة الظرفية الاقتصادية. =

أولها، تفاقم الاختلالات المالية والاقتصادية في مرحلة ما قبل «ربيع» ٢٠١١، مما فاقم «العجز الداخلي والخارجي» للاقتصاد الوطني(٧٢).

ثانيها، انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، منذ سنة ٢٠٠٨، على مقومات وأداء الاقتصاد المغربي.

ثالثها، استمرارية عجز الميزانية العامة للدولة؛ بل اتساع الفجوة بين مداخيل الدولة ونفقاتها.

وقد ترتبت عن هذه الوضعية تحديات اقتصادية وإكراهات مالية ثلاثة:

• تفاقم عجز الميزانية الذي وصل عام ٢٠١١ إلى ٦,٢ بالمئة، وإلى ٧,١ بالمئة سنة ٢٠١٢، قبل أن يتراجع، سنة ٢٠١٣، إلى ٥,٤ بالمئة.

• استفحال الطابع «غير المنتج» للعجز العمومي، من خلال **عجز المداخيل العادية للدولة عن تمويل النفقات العادية لها،** إذ لا تتجاوز نسبة التمويل ٩١ بالمئة، وهو ما يضطر الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية عجز تمويل نسبة ٩ بالمئة تقريباً من نفقاتها العادية من جهة، ولتغطية كامل نفقات الاستثمار من جهة أخرى(٧٣).

• تفاقم المديونية العمومية للدولة، الداخلية منها والخارجية. فقد ارتفعت كتلة دين الخزينة العامة إلى نحو ٥٣ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠١١، قبل أن تناهز ٦٠ بالمئة، سنة ٢٠١٢، وتتجاوز هذه العتبة سنة ٢٠١٣.

أما جاري (l'encours) الدين الخارجي العمومي (غير المسدّد) الذي ناهز نسبة ٢٣,٦ بالمئة سنة ٢٠١١، فقد سجل نسبة ٢٥,٩ بالمئة سنة ٢٠١٢، مما يرفع جاري الدين العمومي (غير المسدّد)، سنة ٢٠١٢، إلى ٧١,٢ بالمئة من الناتج الداخلي الخام.

ويفسر الفريق البرلماني لـ «حزب العدالة والتنمية»، في دراسة حديثة(٧٤)، هذه الحصيلة الاقتصادية التي ورثتها الحكومة الائتلافية، بقيادة الحزب، بتضخم «الإنفاق العمومي» الناجم عن قيام الدولة بـ «الزيادة في الأجور وعلى الإبقاء على نظام الدعم في إطار صندوق المقاصة، وكذا على الرفع من الاستثمار العمومي»(٧٥).

= انظر: نجيب أقصبي، «إصلاحات الحكومة وهمية، وتخفي أزمات مستقبلية خطيرة،» (استجواب)، **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٠١٥/٨/٩، و: Abdelkader Berrada, «Finances publiques au Maroc: bilan à mi-parcours (2012-2013),» dans: «L'Islam politique dans le monde arabe: Islam politique, pouvoir et sécurisation… Islam politique à l'épreuve du pouvoir,» *Revue marocaine des sciences politiques et sociales*, vol. 10, no. 7 (novembre 2014), pp. 301-311.

(٧٢) الفريق البرلماني لـ «حزب العدالة والتنمية»، «نحو رؤية مندمجة للاقتصاد المغربي»، ف.م./٢٥٠٢١٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ص ١٨١.

(٧٣) Berrada, Ibid., pp. 302-303.

(٧٤) الفريق البرلماني لـ «حزب العدالة والتنمية»، «نحو رؤية مندمجة للاقتصاد المغربي»، ص ٤٥.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٩.

كما أن انخفاض مداخيل الدولة، بسبب «خفض الضرائب المباشرة لتنمية الدخُول وتشجيع الطلب الداخلي» من جهة، و«انعكاس تراجع أداء النمو غير الفلاحي، بعد انخفاض الطلب الخارجي الناتج عن الانكماش الاقتصادي في منطقة اليورو» من جهة أخرى ـ قد أفضى إلى استفحال مديونية الخزينة العامة.

٣ ـ في الحصيلة الحكومية

إن تقييماً أولياً لحصيلة الحكومة الائتلافية، التي يقودها «حزب العدالة والتنمية»، ينبغي أن يستند إلى منهجية رصينة، تروم التزام قدر كبير من الدقة في التوصيف، والموضوعية في التقييم، بعيداً من المقاربة السياسوية التي تخضع لمنطق الصراع السياسي، المحكوم بالهاجس الظرفي[٧٦]. وتقتضي رصانة المنهجية التقييمية التقيد بثلاثة اعتبارات موضوعية: **أولها**، النظر إلى حصيلة الحكومة على أنها «حصيلة مرحلة» (bilan d'étape)، طالما أن ولايتها القانونية لم تكتمل بعد. **ثانيها**، أخذ مسافة كافية إزاء الحدين القصويين المتداولين في مقاربة التقييم الجاري للتجربة الحكومية، وهما حد التبخيس، وحد التمجيد. **ثالثها**، اعتماد مقاربة شمولية، دستورية، وسياسية، وجيو ـ سياسية، واقتصادية، واجتماعية لمسارها الحكومي[٧٧]. كما ينبغي أن يتأسس تقييم الحصيلة المرحلية على **ثلاثة** اعتبارات:

أولها، اعتبار الصلاحيات الدستورية التي خولها لها دستور ٢٠١١. وفي هذا الإطار، فقد خول الدستور اختصاصات واسعة للحكومة[٧٨]، تشمل تدبير السياسات العمومية للبلاد، والنظر في السياسة العامة للدولة وفي السياسات القطاعية، وفي مشاريع القوانين والمراسيم والمراسيم التنظيمية، وفي المعاهدات الدولية، قبل عرضها على «المجلس الوزاري». كما خول الدستور لرئيس الحكومة صلاحيات اقتراح الوزراء، وحل مجلس النواب، عبر مشروع مرسوم يُعرض على أنظار «المجلس الوزاري»، كما خول له صلاحية التعيين في الوظائف المدنية، وفي الوظائف السامية وفي المؤسسات والمقاولات العمومية... كما أسندت له مهمة تعيين الكتاب العامين ومديري الإدارات المركزية بالإدارات العمومية، ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، ومديري المؤسسات والمدارس

---

(٧٦) تندرج تجربة الحكومة الائتلافية، بقيادة «حزب العدالة والتنمية»، في سياق دينامية «**التناوب الديمقراطي**» الذي اختارت البلاد الانخراط فيه، بلوغاً إلى إقامة وإنضاج نظام سياسي، ديمقراطي، وفق المعايير المتعارف عليها عالمياً.

ومن هذا المنظور، فإن ملابسات «الربيع العربي»، السياسية ـ الظرفية، لا ينبغي أن تحجب عن النظر موضوعية وفعالية وسيروة هذه الدينامية السياسية.

(٧٧) قليلة هي المقاربات التقييمية التي تأخذ في الحسبان حصيلة العمل الحكومي في مختلف مجالاته. ذلك أن أغلب الانتقادات الموجهة إليه، تركز على عجوزات الحكومة في تفعيل المقتضيات الدستورية وفي علاقة السياسي بالدستوري.

(٧٨) يتناول الباب الخامس من الدستور تحديد صلاحيات «السلطة التنفيذية»، ويحتوي على ثمانية فصول، من الفصل ٨٧ إلى الفصل ٩٤.

العليا، لكن من دون الإخلال بأحكام الفصل ٤٩ من الدستور[٧٩]. وتذهب بعض الدراسات المقارنة لمقتضيات دستور ٢٠١١، إلى أن «٦٠ بالمئة من الاختصاصات التي كانت في المجال الدستوري للملك قد تم تحويلها لفائدة مؤسسة رئيس الحكومة»[٨٠].

ثاني الاعتبارات يحيل إلى مضمون البرنامج الحكومي الذي تمت على أساسه مصادقة البرلمان على تعيين الملك للحكومة[٨١]. «ويجب أن يضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية»[٨٢]. وفي هذا المضمار، فقد التزم البرنامج الحكومي بخمسة محاور، خيارات كبرى، ذات طابع استرتيجي، تؤطر العمل الحكومي خلال الولاية التشريعية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٦. وتنصب هذه المحاور الكبرى على «ترسيخ دولة المؤسسات والجهوية المتقدمة والحكامة الجيدة...»، و«إرساء شروط بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية...»، و«تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصاً التعليم والصحة والسكن...»، و«تعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين بالخارج...»، و«تعزيز الهوية الوطنية الموحّدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات»[٨٣].

ويستشف من دلالات البرنامج الحكومي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والهوياتية، أن توجهات الحكومة تتقاطع بالكامل مع خيارات الإصلاح، ومبادرات التحديث والتغيير التي تتبناها المؤسسة الملكية، كما تندرج في سياق الدينامية الإصلاحية التي شكل الإصلاح الدستوري إحدى محطاتها الحاسمة.

ثالث الاعتبارات، ويتعلق بمستوى الأداء الحكومي في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد، وأجرأة بنود البرنامج الحكومي، الذي نال ثقة مجلس النواب. ويكتسي اعتبار الأداء الحكومي أهميته الاستثنائية من كونه يمثل حلقة الوصل المركزية ما بين ما هو مُسطّر، وما هو مُفعل من جهة،

---

(٧٩) يتناول الفصل ٤٩ من الدستور صلاحيات «المجلس الوزاري» الذي يرئس اجتماعاته الملك.
ويتداول «المجلس الوزاري» في المشاريع والتوجهات ذات الطابع الاستراتيجي للدولة: مشاريع مراجعة الدستور، ومشاريع القوانين التنظيمية، وكذا التوجهات العامة لمشروع قانون المالية، ومشاريع قوانين ـ الإطار، ومشروع قانون العفو العام، ومشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري، وإعلان حالة الحصار.

(٨٠) زين الدين، **الدستور ونظام الحكم في المغرب**، ص ٢١٨.

(٨١) ينص الفصل ٨٨ من الدستور على أنه: «بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه...».

(٨٢) نفس الفصل من الدستور.

(٨٣) نكتفي بالإشارة إلى عناوين المحاور الأساسية، المؤطرة للبرنامج الحكومي، وهي ذات دلالات واضحة في ما يخص طبيعة وتوجهات العمل الحكومي خلال الولاية التشريعية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٦.

ولكونه، من جهة أخرى، يجسد ما أقرته الإصلاحات من «ربط للمسؤولية بالمحاسبة، واعتماد مبدأ الحكومة المسؤولة المنبثقة من صناديق الاقتراع...»[٨٤].

وفي ضوء هذه المحددات المرجعية الثلاثة، يمكن إجراء قراءة أوّلية للحصيلة الحكومية في مجالاتها الأكثر حيوية، وهي مجالات تفعيل المقتضيات الدستورية، واحتواء الإكراهات الاقتصادية، والتجاوب مع المتطلبات الاجتماعية، والتفاعل مع ديناميات المحيط الإقليمي والجهوي.

أ ـ مسألة تفعيل الدستور

شكلت، مسألة تفعيل الدستور، وتشكّل، المجال الأكثر إثارة لانتقادات المعارضة السياسية[٨٥] التي ما انفكت تندد بتباطؤ الحكومة، أو تلكُّئها في أجرأة القانون الأسمى للبلاد، الأمر الذي يحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ويشكل تواضع حصيلة الحكومة في تفعيل العديد من المقتضيات الدستورية، أحد مظاهر التباطؤ الملاحظ في تنفيذ «المخطط التشريعي» الرامي إلى إخراج «القوانين التنظيمية» المفعلة للعديد من المقتضيات الدستورية[٨٦].

كما تشمل الانتقادات الموجهة إلى الحكومة غياب استثمار الأغلبية البرلمانية للآلية الرقابية، الممثلة في «لجان تقصي الحقائق البرلمانية»، للتقصي حول الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الماثلة، وكذا إهمال الأغلبية الحكومية لخيار المراهنة على تعزيز الثقة ما بين الأغلبية الحكومية والمجتمع المدني. كما ينصب الانتقاد على عجز الحكومة وأغلبيتها البرلمانية عن «خلق أعراف دستورية، تسهم في تفسير الدستور أو تعديله أو تكميله، حتى يتحقق التواتر والتراكم»[٨٧].

وبصفة عامة، تقدر المعارضة أن هناك تهافتاً متفاقماً ما بين منطق ومدلول الدستور، من جهة، ومنطق وواقع الممارسة السياسية من جهة أخرى. ومن ثم فإن عنصر الحلقة الوصلية ما بين الإطار الدستوري، والمجال السياسي ـ الحكومي يبدو مفقوداً في المرحلة الراهنة من مسار الانتقال الديمقراطي بالبلاد.

---

(٨٤) خطاب رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران أمام مجلس النواب، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، رئاسة الحكومة، المملكة المغربية، رئيس الحكومة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٨٥) تتشكل المعارضة السياسية البرلمانية حالياً من أربعة أحزاب أساسية هي: «حزب الأصالة والمعاصرة»، و«حزب الاستقلال» و«حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، و«حزب الاتحاد الدستوري».

وبالرغم من التباين الأيديولوجي بين هذه الأحزاب الأربعة ـ التي تتوزع انتماءاتها الأيديولوجية ما بين الليبرالي والمحافظ واليساري ـ، فإن مواقفها السياسية تتقاطع، بل تتآلف، حول خطة المعارضة الممنهجة للائتلاف الحكومي عموماً، ولحزب العدالة والتنمية خصوصاً.

(٨٦) نص الدستور على استصدار نحو عشرين قانوناً تنظيمياً، في اتجاه تفعيل العديد من المقتضيات الدستورية.

وقد وضعت الحكومة «مخططاً تشريعياً» يروم صياغة مشاريع هذه القوانين وعرضها على البرلمان، أنجز منه لحد الآن نحو ٥٠ بالمئة.

(٨٧) رشيد مقتدر، أستاذ القانون الدستوري، استجواب مع صحيفة **أخبار اليوم** المغربية، ٢٠١٥/٨/٤.

بيد أن الأغلبية الحكومة ترى في هذه الانتقادات مجرد تحامل سياسي لا يمتُّ بصلة إلى الواقع المعيش. ذلك أن أداء الحكومة يتجاوز «المعدل»، وهي في منتصف ولايتها، فأزيد من نصف القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور قد «تمت المصادقة عليها»، والبقية ستأتي لا محالة[٨٨]. بل إن المجهود التشريعي قد يبدو بحاجة إلى نفس طويل، وعمل متواصل، إذا نُظر إليه من زاوية ما اشتمل عليه نص الدستور من «تضخم» في تعداد «المؤسسات الدستورية»، المنصوص عليها، وفي تعداد «القوانين التنظيمية» المحال عليها، وهو ما حدا بالفقيه الفرنسي الشهير في القانون الدستوري، موريس دوفرجيه (Maurice Duverger) (١٩١٧ ـ ٢٠١٤)، إلى القول بأن دستور تموز/يوليو ٢٠١١ المغربي هو أكبر من «دستور ـ قانون»، إنه «دستور ـ برنامج».

ويبدو لنا من خلال استقراء خطاب رئيس الحكومة، في مجال تفعيل الدستور، أن «حزب العدالة والتنمية» الذي يقود الحكومة، يتصرف وفق استراتيجية سياسية غير معلنة، تسعى إلى رفع منسوب الثقة مع المؤسسة الملكية، وإلى احتواء «المناورات»، وإحباط «الدسائس» التي قد يلجأ إليها خصوم الحزب «الحاكم» للمساس بتلك الثقة الثمينة، المراهن عليها في ممارسة سلطاته الحكومية. وهذا ما يفسر عنصر «التردد» الذي يشوب العمل الحكومي في مجال تنزيل الدستور بماهيته الديمقراطية[٨٩]. وهو ما يعبر عن نوع من الحراجة السياسية لدى الأغلبية الحكومية في شأن تفعيل الصلاحيات المخولة لها دستورياً.

بيد أن تأمل الطابع العام لتجربة السنوات الأربع، من الولاية التشريعية الجارية، لَيسمح بالاطمئنان على مستقبل المسار الديمقراطي بالبلاد؛ ذلك أن توجهات النظام السياسي الرامية إلى تكريس المكتسبات الدستورية، وتوسيع قاعدة الإصلاحات السياسية، تحثّ على التفاؤل والتحفز نحو المستقبل. كما أن تركز النقاش العمومي، في الحقلين السياسي والمجتمعي، على اعتماد الدستور كمرجعية أساسية، مهيكلة ومؤطرة، تشي بانبثاق وعي سياسي ديمقراطي جديد، رصين، أضحى يشكل ضمانة لاستمرارية وتصاعدية المسار الديمقراطي بالبلاد.

ومهما يكن، فإن الظرف التاريخي الذي يؤطر عملية التغيير السياسي، والتحول المجتمعي داخل نظام سياسي محكوم بالتجذُّر التاريخي والسمو السياسي للمؤسسة الملكية تقتضي، بلا شك، تكريس آلية التوافق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية التي انخرطت في إرساء دعائم الدستور الجديد. والتوافق بهذا المعنى لا يلغي التفاوض، بل وحتى التدافع،

---

(٨٨) تصريح الأمين العام لـ «حزب التقدم والاشتراكية»، المكون اليساري للائتلاف الحكومي، لصحيفة **أخبار اليوم** المغربية، ٢٠١٤/٩/٥.

(٨٩) يصرح عدد من الفاعلين السياسيين في «حزب العدالة والتنمية» ذاته بحالة «التردد» هذه. انظر تصريح آمنة ماء العينين، برلمانية عن «حزب العدالة والتنمية» في صحيفة **أخبار اليوم** المغربية، ١٧ ـ ٢٠١٥/٧/١٩.

ويُفسر هؤلاء هذه الحالة بمحدودية انخراط القوى الشعبية، عبر الآليات الحزبية والإعلامية والثقافية؛ وهو ما يتطلب العمل على تكوين وتأهيل تنخرط فيه كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والتنمية السياسية.

حول كيفية تدبير الدستور الجديد، لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية، ولكنه يستدعي في نفس الوقت تعزيز ثقافة الحوار، واعتماد مناهج الاجتهاد في أجرأة المكتسبات الدستورية الجديدة.

ب ـ الإصلاحات الاقتصادية

في ما يخص الإصلاحات الاقتصادية، فإن الحكومة التي ورثت وضعية اقتصادية صعبة، كما ألمحنا إلى ذلك أعلاه، جعلت من مسألة تقويم «العجز المالي»، ومعالجة الاختلالات الماكرو ـ اقتصادية، واحتواء اختلال التوازنات الخارجية أسبقية حيوية لتقويم الوضع الاقتصادي. وفي هذا الإطار، أقرت الحكومة سياسة تقشفية صارمة، من خلال تقليص نفقات التسيير، والتزام الحدود الدنيا في التوظيف، وإصلاح نظام المقاصة[٩٠]، وهي إجراءات من شأنها الحد من الاختلالات الموازناتية، وخفض نسب العجز.

وبالقياس على نسب العجز المتفاقمة، التي عرفتها سنوات ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، فقد سجلت سنة ٢٠١٥ «انخفاضاً» محسوساً في نسب العجز؛ إذ انخفض عجز الميزان التجاري من ٢٣ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، سنة ٢٠١٤، إلى ١٩ بالمئة، وارتفع معدل تغطية الصادرات للواردات إلى نحو ٥٧ بالمئة، بعد أن كان سابقاً في حدود ٥٠ بالمئة، كما انخفض عجز ميزان الأداءات إلى ٥,٦ بالمئة سنة ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يصل، عام ٢٠١٥، إلى ٣ بالمئة، وهي أرقام تشير إلى «تحسن» محسوس في التوازنات الخارجية. وما لا شك فيه، فإن ظرفية انخفاض أسعار النفط ومشتقاته، وتراجع أسعار المواد الغذائية، ساعدت من جهتها على تحقيق هذا التحسن. ولقد شكل الشروع في إصلاح صندوق المقاصة، الذي كان يلتهم لوحده نسبة ٦,٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، خطوة إصلاحية جريئة، اعتباراً للحساسية الشعبية التي يمثلها دعم الدولة لمواد الاستهلاك الأساسية[٩١].

وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن نسبة النمو الاقتصادي التي سجلت تباطؤاً عام ٢٠١٤، من المتوقع أن تتجاوز نسبة ٥ بالمئة بقليل في عام ٢٠١٥، وذلك بفعل محصول الإنتاج الفلاحي الذي حقق «ارتفاعاً استثنائياً» وتحسن النشاط الإنتاجي في القطاعات الأخرى. واستناداً إلى هذه المؤشرات الدالة، يرى صندوق النقد الدولي أن «الاقتصاد المغربي يواصل مسيرة التعافي، والآفاق الماكرو ـ اقتصادية تبدو مواتية ومشجعة، على الرغم من أنها تظل محاطة بمخاطر

(٩٠) نظام المقاصة هو نظام دعم مواد الاستهلاك الأساسية، عبر آلية «صندوق المقاصة» الذي تموله الدولة من ميزانيتها العامة. وقد بلغت تكاليف تحملاته أزيد من خمسين مليار درهم (نحو خمسة ملايين دولار) سنة ٢٠١٤.

(٩١) أفادت الدراسات المجراة حول الانعكاس الفعلي لدعم الدولة للمواد الأساسية للاستهلاك الشعبي، عبر صندوق المقاصة، أن نسبة ٨٠ بالمئة من دعم الصندوق، تُصرف لفائدة الفئات والمؤسسات والطبقات الميسورة؛ ولا تستفيد الطبقات الشعبية، المستهدفة أصلاً من الصندوق، إلا بنسبة ٢٠ بالمئة من اعتماداته.

التطورات الخارجية»[٩٢] كما يرى الصندوق أنه بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإبقاء النفقات العامة تحت السيطرة، فإن عجز الميزانية يواصل «انكماشه». وفي نفس السياق، لاحظ «الصندوق» أن الدين العام الذي سجل «ارتفاعاً»، حيث بلغ ٦٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، لا يزال في «مستوى يمكن الاستمرار في تحمُّله». لكن من جهة أخرى، فإن «الصندوق» يقر بأن معدل البطالة، وخاصة بين الشباب، يتطلب «جهوداً مهمة» يتعين القيام بها لخفضه[٩٣].

وبصفة عامة، فإن «صندوق النقد الدولي» يُقدر أن «الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات (المغربية) مشجعة ومتساوقة مع خط توصياتها. فقد خفض ـ بكيفية محسوسة ـ إسقاط دعم المنتجات النفطية، هشاشة ميزانية الدولة إزاء تذبذبات الأسعار العالمية، كما سمح بتقليص كلفة الدعم بما يناهز الثلثين، ما بين سنة ٢٠١٢ وسنة ٢٠١٥»[٩٤]. بيد أن هذا **التقدير التفاؤلي**، الدولي، لوضع الاقتصاد المغربي، لا تشاطره «المندوبية السامية للتخطيط»[٩٥]، خاصة في ما يتعلق بـ «معدل نمو الاستثمار»، وبمنهجية إعادة التوازنات الماكرو ـ اقتصادية، وغيرها من المؤشرات الدالّة على مستوى التصور الاقتصادي[٩٦].

وتقدِّر الكونفدرالية العامة المغربية لرجال الأعمال، من جهتها، أن المغرب تمكن من إبداء صمود اقتصادي أمام الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث ظل الاستثمار مرتفعاً، بنسبة ٦٧ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، مما أتاح تدفق الطلب الخارجي واستقرار الصادرات ونمو القطاع السياحي. لكن «المعضلة الاقتصادية الهامة» في بنية الاقتصاد المغربي، هي معضلة تراجع الصناعة، فالأخيرة التي كانت تمثل ١٧ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠٠٨، أمست اليوم لا تمثل سوى ١٤ بالمئة. وهكذا، فإن المغرب قد أصبح مستورداً للمنتجات الصناعية الموجهة

---

(٩٢) بيان بعثة صندوق النقد الدولي، عقب المهمة التي قام بها فريق من الصندوق إلى المغرب، ما بين ٢٨ أيار/مايو و٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥، لإجراء مناقشات مع السلطات المغربية حول المراجعة الثانية لأداء الاقتصاد المغربي، في ظل اتفاق «خط الوقاية والسيولة» الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق في تموز/يوليو ٢٠١٤. صحيفة **أخبار اليوم**، ٢٠١٥/٦/٨.

(٩٣) تسجل البطالة في صفوف فئة الشباب من ١٥ إلى ٢٤ سنة نسبة ٢٠ بالمئة. وترتفع بطالة هذه الفئة في الوسط الحضري إلى ٣٦ بالمئة. وتبلغ نسبة البطالة بالنسبة للفئة العمرية ما بين ٢٥ و٣٤ سنة: ١٣,٢ بالمئة. ويصل معدل البطالة لدى حاملي الشهادات من مستوى عال نسبة ١٨,٨ بالمئة. تقرير وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية في اجتماع الحكومة يوم الخميس ٢ تموز/يوليو ٢٠١٥، صحيفة **أخبار اليوم**، بتاريخ ٢٠١٥/٧/٦.

(٩٤) تصريح السيدة كرستين لاجارد، المديرة العامة لـ «صندوق النقد الدولي» (FMI)، في استجواب مع مجلة: *L'Observateur du Maroc et d'Afrique*, no. 318 (septembre 2015), pp. 15-22.

(٩٥) «المندوبية السامية للتخطيط» مؤسسة عمومية، تتمتع باستقلالية إزاء الحكومة، ويتركز نشاطها على مهام الإحصاء والتخطيط.

(٩٦) رسم أحمد لحليمي، المندوب السامي للتخطيط، **صورة قاتمة** عن آفاق تطور الاقتصاد الوطني خلال العام المقبل، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده بالدار البيضاء، يوم فاتح تموز/يوليو ٢٠١٥. ولقد لاحظ على الخصوص أن «إعادة التوازنات الماكرو ـ اقتصادية خلال سنة ٢٠١٥ تمت على حساب الاستهلاك والاستثمار (...) وبخصوص معدل الاستثمار، فقد أصبح سالباً منذ سنة ٢٠١٣ (...) ونفس التراجع يشهده الاستثمار والنمو الاقتصادي اللذان يعرفان انكماشاً ملحوظاً...» انظر ملخص الندوة في: صحيفة **أخبار اليوم**، ٢٠١٥/٧/١.

إلى الاستهلاك، بسبب اتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع نحو ٣٠ دولة. وبالتالي، فإن إعادة تصنيع البلاد أصبح هدفاً رئيسياً أكثر من أي وقت مضى، فهو «صمام الأمان» ضد أزمات الحاضر، ومفتاحاً للنجاح في المستقبل.

وبالرغم من التباينات، الطفيفة أو الحادة، التي ترشح ما بين التقدير التفاؤلي لـ «صندوق النقد الدولي»، والتقدير الاحترازي لـ «المندوبية السامية للتخطيط»، والتقدير الاستشكالي لـ «الكونفدرالية العامة المغربية لرجال الأعمال»، فإن الجميع مقتنع بضرورة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، في إطار استراتيجية وطنية، مالية واقتصادية واجتماعية، مندمجة، بعيدة المدى. وهو ما عبَّر عنه والي بنك المغرب، منذ تموز/يوليو ٢٠١٣، بقوله إن: «السبيل الوحيد لإعادة التوازنات الاقتصادية للمغرب وضمان استمراريتها، واستعادة الدولة للوسائل الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية، هو تسريع الإصلاحات الهيكلية وتوسيع نطاقها مهما كان ذلك صعباً ولا يحظى بالتأييد الشعبي»، مشدداً على أن تأخير هذه الإصلاحات لن يؤدي إلا إلى زيادة كلفتها الاقتصادية والاجتماعية[٩٧].

ويتعلق الأمر، تحديداً، بالإصلاح التدريجي، لكن الشامل، لنظام الدعم ولآلية تدبيره؛ «صندوق المقاصة»، وإصلاح أنظمة «التقاعد» التي تشهد توازناتها تدهوراً متواصلاً، نتيجة للتحولات الديمغرافية، ولضعف مستويات تغطيتها، وإصلاح النظام الجبائي في اتجاه توسيع الوعاء الضريبي ليشمل القطاعات المستثناة أو الأقل خضوعاً للضريبة، والأنشطة غير المهيكلة، بهدف تعزيز موارد الدولة وضمان قدر أكبر من العدالة الجبائية[٩٨]. وبصفة عامة، تنوه الحكومة بنهجها الإصلاحي في المجال الاقتصادي عبر حزمة من الإجراءات الاقتصادية رامت «الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية»[٩٩]، وإصلاح النظام الجبائي[١٠٠] ودعم القطاع الفلاحي[١٠١]، و«اعتماد التنمية الصناعية كقاطرة للإقلاع الاقتصادي»[١٠٢]، ودعم المقاولة وتنشيط الاستثمار[١٠٣].

---

(٩٧) عرض والي بنك المغرب للتقرير المالي برسم السنة المالية ٢٠١٢، بتاريخ ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٣.

(٩٨) تتقاطع تقديرات المؤسسات الاقتصادية والمالية، الوطنية، وكذا تحليلات الخبراء الاقتصاديين، في شأن **حيوية واستعجالية الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني**. حول ضرورة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، انظر: تقرير «المغرب المتضامن» ٢٠١١، تحت إشراف نور الدين العوفي <http://www.amse.ma>؛ دراسة من إنجاز الفريق البرلماني لـ «حزب العدالة والتنمية»: «نحو رؤية لأنموذج تنموي مندمج»، ٢٠١٠ ـ ٢٠١٦.

انظر أيضاً: أقصبي، «إصلاحات الحكومة وهمية، وتخفي أزمات مستقبلية خطيرة،» (استجواب)، وملاحظات المندوب السامي للتخطيط.

(٩٩) تقليص عجز الميزانية والرفع من احتياطي العملة الصعبة لتغطي خمسة أشهر.

(١٠٠) توسيع الوعاء الضريبي عبر استهداف القطاع الغير المهيكل، وفرض ضرائب جديدة على الأجور العليا وعلى الشركات التي يتجاوز ربحها ٢٠ مليون درهم سنوي (٢ مليون دولار)، وتقليص الضريبة على الأجور المنخفضة.

(١٠١) دعم صغار الفلاحين في مجال تجهيز ضيعاتهم بوسائل السقي الحديثة، وإحياء صندوق التنمية القروية و«تخصيص اعتمادات مهمة له».

(١٠٢) إحداث «صندوق التنمية الصناعية».

(١٠٣) تمكين المقاولات من استرجاع الضريبة على القيمة المضافة وتسريع أداء المتأخرات، وأداء التسبيقات من قبل الحكومة للمقاولات من جهة، وتسهيل المساطر الإدارية أمام المستثمرين، وإرساء لجنة خاصة لدراسة الملفات لدى رئيس الحكومة.

وانطلاقاً من دروس حصيلته المرحلية في مجال الإصلاح الاقتصادي، فقد اعتبر «حزب العدالة والتنمية»، الذي يقود الحكومة الائتلافية، أن «مواطن الإكراهات الكبرى للاقتصاد الوطني»، تنصب على ثلاث إشكاليات مفصلية، هي إشكالية «التمويل»، وإشكالية «الإنتاجية»، وإشكالية «التنافسية». وتشكل معالجة هذه الإشكاليات الثلاث «مداخل كبرى» لتسريع وتيرة النمو، الذي يشكل بدوره مفتاحاً لامتصاص معضلة التشغيل. إن الأمر يتعلق، في منظور «الحزب الحاكم»، بـ «إيجاد حلول متينة وذكية لتمويل الاقتصاد، خصوصاً الاستثمار»، وكذا بـ «اتباع وتفعيل سياسة أفقية متوجهة نحو تحسين إنتاجية الاقتصاد وتنافسيته»[١٠٤]. ويبدو أن فلسفة هذه «الاستراتيجية» الجديدة في مجال تقويم ومعالجة إشكالية التشغيل تعيد الارتباط بنظرية كينز (J. M. Keynes) (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦) الاقتصادية، وهي النظرية التي تقوم على التدخل العمومي للدولة في الحياة الاقتصادية للبلاد[١٠٥].

ج ـ على الصعيد الاجتماعي

إن تحديات الفقر، والبطالة، والهشاشة، لَتُسائِل الحصيلة الحكومية بقوة. ولئن كانت هذه الآفات الاجتماعية تعكس حصيلة تراكمات سلبية في المجال الاجتماعي، وتترجم عجوزات فادحة في السياسات الاجتماعية المتبعة على مدى عقود، خلال مرحلة ما قبل دستور ٢٠١١ ـ فإن المستوى المقلق الذي باتت تعكسه، يضع الحكومة الائتلافية، بقيادة «حزب العدالة والتنمية»، أمام مسؤوليات جسام لجهة مواجهة التحدي الاجتماعي.

بالنسبة إلى **آفة الفقر**، فإن المغرب ما فتئ يحتل رتبة متقدمة ضمن التصنيف الدولي للبلدان الفقيرة. فحسب نتائج التصنيف الذي أنجزته مجلة **غلوبال فينانس** (*Global finance*) الأمريكية، فإن المغرب يُصنف في الرتبة ١١٩ من أصل ١٨٤ دولة شملها التصنيف[١٠٦].

وفي تشخصيه للوضع الاقتصادي بالمغرب، سجل صندوق النقد الدولي أن «الفقر يظل جسيماً، بالرغم من تراجعه، خاصة في المناطق القروية. وخلال السنوات الأخيرة، فقد ازدادت قليلاً التفاوتات الاجتماعية، كما تظل المفارقات الجهوية كبيرة»[١٠٧]. وفي مضمار محاربة الفقر

---

(١٠٤) دراسة من إنجاز الفريق البرلماني لـ «حزب العدالة والتنمية»: «نحو رؤية لأنموذج تنموي مندمج»، ٢٠١٠ ـ ٢٠١٦.

(١٠٥) من أجل تحقيق أو استعادة حالة «التشغيل الكامل» (Le Plein-emploi) يتعين على الحكومة التدخل من أجل توفير الاستثمارات الكافية أو تحفيز الاستهلاك العمومي أو القيام بأشغال كبرى، عامة، يقول كينز. فالسياسة التدخلية للدولة هي مفتاح «التشغيل الكامل»، ومعول الإجهاز على البطالة.

(١٠٦) يظل نصيب الفرد المغربي من الناتج الداخلي الخام ضعيفاً: فقد ناهز ٥١ ألف درهم (٥١٠٠ دولار) سنة ٢٠١١، وقد يتجاوز حاجز ٥٥ ألف درهم (٥٥٠٠ دولار) سنة ٢٠١٣. وقد احتل ـ حسب هذا التصنيف ـ المركز الرابع ضمن البلدان العربية الأكثر فقراً، والمركز ١١٩ عالمياً.

(١٠٧) بيان كريستين لاجارد، «المديرة العامة لـ «صندوق النقد الدولي»، ص ١٦ ـ ١٧.

والهشاشة، فإن المبادرة التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في خطاب العرش الأخير[١٠٨]، لتنمية المناطق القروية المهمشة، والهوامش الحضرية الفقيرة، لتشكل طفرة قوية في السياسة الاجتماعية للبلاد. وفعلاً، فإن المشروع الملكي، المعلن عنه في الخطاب، يستهدف إخراج ساكنة ٢٤ ألف قرية ومنطقة مغربية من مربع الفقر والتهميش، عبر تنفيذ برامج تنموية ذات أبعاد بنيوية ـ مجالية، وصحية، وتعليمية، وثقافية، يتم تنفيذها من طرف القطاعات الحكومية خلال السنوات الخمس المقبلة، بغلاف مالي يناهز خمسين مليار درهم (نحو خمسة مليارات دولار)[١٠٩].

وسيستفيد من هذه الخطة التنموية العملاقة ما يناهز اثني عشر مليوناً من المغاربة في مختلف المناطق المهمشة بالمغرب، وذلك ابتداء من القانون المالي المقبل (٢٠١٥ ـ ٢٠١٦). وقد تضمنت الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة، بخصوص القانون المالي المقبل، توجيهاً لأعضاء الحكومة بتنزيل التوجيهات الملكية بهذا الخصوص، وبـ «تكثيف الجهود لمكافحة الفقر والهشاشة، وسد الخصاص المسجل في المناطق البعيدة والمعزولة، وخاصة بقمم الأطلس والريف والمناطق الصحراوية والجافة والواحات، وببعض القرى في السهول والسواحل، على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، سواء في مجال التعليم أو الصحة أو الماء والكهرباء أو الطرق القروية وغيرها»[١١٠].

وفي ما يخص **آفة البطالة**، فقد ظلت تتراوح ما بين ٩ و١٠ بالمئة على مدى عشر سنوات الأخيرة. وفضلاً عما يمثله معدل البطالة[١١١] الذي تجاوز مؤخراً نسبة ١٠ بالمئة، من تحدٍّ اجتماعي مقلق، فإن طابع الهشاشة الذي يسم واقع التشغيل، وعدم تجاوبه مع شروط الشغل اللائق، كما أقرته المنظمة العالمية للشغل (O.I.T) منذ ١٥ سنة، يزيد من فداحة الآفة، وينال من شروط الاستقرار الاجتماعي[١١٢]. وإزاء ما تمثله «البطالة البنيوية» من تحد جسيم، اقتصادي واجتماعي، فقد اتخذت الحكومة «إجراءات جديدة» في إطار القانون المالي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، لدعم التشغيل

(١٠٨) أعلن الملك عن هذه المبادرة الهامة، في خطاب العرش الأخير (تموز/يوليو ٢٠١٥)، وذلك في سياق دراسة أنجزتها وزارة الداخلية ـ بأمر من جلالته ـ بصفتها وصية على الجماعات المحلية، لتحديد حاجات القرى والدواوير وهوامش المدن الأكثر فقراً. وقد خلصت الدراسة إلى تحديد أزيد من ٢٩ ألف دوار في ١٢٧٢ جماعة تعاني الخصاص، تم ترتيبها حسب الأسبقية. وكشف الخطاب الملكي عن وضع أكثر من ٢٠ ألف مشروع، تستهدف أزيد من ٢٤ ألف دوّار، وبميزانية إجمالية تبلغ حوالى ٥٠ مليار درهم. ودعا الملك الحكومة إلى وضع مخطط عمل مندمج «يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية، والمؤسسات المعنية، لتوفير وسائل تمويل المشاريع، وتحديد برمجة مضبوطة لإنجازها».

(١٠٩) تمول هذه البرامج التنموية من الأموال المتوافرة من إصلاح «صندوق المقاصة»، ومن الأموال التي وفرها انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.

(١١٠) الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة حول القانون المالي المقبل.

(١١١) يخفي **المعدل الوطني** للبطالة (+١٠ بالمئة) المفارقات القائمة ما بين معدل البطالة في المجال الحضري، والذي يناهز ١٤ ـ ١٥ بالمئة، ومعدل البطالة في المجال القروي، والذي يتجاوز ٣,٥ ـ ٤ بالمئة.

(١١٢) توصيف البطالة بالمغرب بكونها «بطالة بنيوية»، من طرف «صندوق النقد الدولي»، إنما يترجم نقداً صارماً لأداء الاقتصاد المغربي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية. وفي هذا المضمار، تشدد كرستين لاغارد، المديرة العامة لـ «الصندوق»، على أن «البطالة البنيوية تظل مرتفعة، خاصة بين الشباب والنساء، ومن الضروري تحسين الولوج إلى العلاج وكذا جودة التربية والتكوين المهني».

ورفع مساهمته في تحسين مستوى النمو الاقتصادي، وذلك في سياق إحداث ثلاث برامج جديدة، «برنامج مبادرة»[١١٣] و«برنامج تأطير»[١١٤]، و«برنامج استيعاب»[١١٥].

لكن يبدو أن فعالية ومردودية هذه «البرامج» لم ترقيا إلى المستوى المطلوب، القمين بامتصاص البطالة، الجدير باحتواء طابعها الهيكلي. لذا عمدت الحكومة إلى وضع «استراتيجية وطنية للتشغيل» (S.N.E.) تقوم على تقويم اختلالات سوق التشغيل، وإطلاق سياسات ماكرو ـ اقتصادية للإقلاع الاقتصادي، تزاوج بين إجراءات ميزانياتية وتدابير نقدية في الآن نفسه. ويتعلق الأمر تحديداً بإحداث ٢٠٠ ألف منصب شغل على الأقل كل سنة من السنوات العشر المقبلة، إذ بهذه العملية وحدها يمكن تحسين معدل النشاط لدى النساء، وتقليص أعداد العاطلين والعاملين في ميدان «الشغل الناقص». وأخذاً في الحسبان تدني مستوى التكوين في صفوف الساكنة النشيطة[١١٦]، وغياب شبكات اجتماعية قادرة على «تخفيف الصدمات» التي يمكن أن يتعرض لها سوق الشغل، فإن مسألة التشغيل تصبح، في ظل هذه الشروط، شأناً مشتركاً بين المقاولة والسلطات العمومية[١١٧].

وارتباطاً بفحوى الحصيلة، المرحلية في الميدان الاجتماعي، فقد ركزت الحكومة على استهداف الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة[١١٨]، عبر إجراءات حكومية ترمي إلى التخفيف من معاناتها وتحسين أوضاعها. وقد طاولت هذه الإجراءات ـ «الإنجازات» قطاعات التعليم والتكوين[١١٩]، والصحة العمومية[١٢٠] وتقاعد القطاع العام[١٢١].

---

(١١٣) «برنامج مبادرة» برنامج يروم تنشيط عملية التشغيل في مختلف مجالات القرب والخدمات الاجتماعية والتربوية.

(١١٤) «برنامج تأطير»، هو برنامج يخص فئة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة الطويلة الأمد، وذلك عبر تخصيصهم بمنحة لإعادة التأهيل، في أفق تأطير وتأهيل ٥٠ ألف متدرب سنوياً.

(١١٥) «برنامج استيعاب» يشكل نظاماً انتقالياً، تحفيزياً لإدماج الاقتصاد غير المهيكل، بما يدعم استقرار التشغيل وتحسين ظروفه.

(١١٦) إحدى الإشكاليات الماثلة في مجال التشغيل، هي إشكالية التكوين: ٦٠ بالمئة من الساكنة النشيطة لا تحمل أي شهادة مدرسية، بل من دون أي مستوى مدرسي كاف.

(١١٧) يشكل هذا التوجه الجديد تغييراً في بارَاديغم سياسة التشغيل، إذ أصبحت مسألة التشغيل «مسؤولية ذات بعد أفقي»، تتعبأ في نطاقه مجموع الدوائر الوزارية، فضلاً عن انخراط المقاولات.

(١١٨) شملت الفئات الاجتماعية المستهدفة الطلبة والأرامل والنساء المطلقات والمتقاعدين، وكذا فئات من الموظفين ذوي الدخل المحدود. انظر وثيقة وزارة الاتصال بعنوان: «بعد ثلاث سنوات من العمل الحكومي، ماذا تحقق؟». تجيب الوثيقة، بالأرقام، باستعراض زهاء ١٣٠ «إنجازاً» حكومياً، هي عبارة عن جرد لحصيلة الحكومة.

(١١٩) شكلت الزيادة في منحة الطلبة وفي عدد الممنوحين، وكذا الزيادة في تعويضات برنامج «تيسير» لدعم تمدرس أبناء وبنات القرى المحتاجين حتى نهاية التعليم الأساسي، ومضاعفة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي ـ أهم الإجراءات ـ «الإنجازات» الحكومية في قطاع التعليم والتكوين.

(١٢٠) شملت الإجراءات الحكومية التحسينية في قطاع الصحة العمومية: تخفيض أسعار الأدوية، وخصوصاً أدوية الأمراض المزمنة، توسيع برنامج التغطية الصحية (راميد) ليصل إلى ٨ مليون منخرط، وتوسيع التغطية الصحية لتشمل الوالدين في القطاع العام، وتعميم مجانية الولادة في المستشفيات العمومية... إلخ.

(١٢١) تم الرفع من قيمة تقاعد القطاع العام إلى ١٠٠٠ درهم شهرياً (مئة دولار تقريباً) كحد أدنى لفائدة ٩٢ ألف متقاعد.

كما طالت تحسين أوضاع الأرامل والمطلقات والسجناء[١٢٢]، وتحسين أجور بعض فئات الموظفين[١٢٣].

كما نوهت الحكومة، في حصيلتها المرحلية، بجهودها الحثيثة في محاربة الفساد. وفي هذا الإطار تم «إلغاء العديد من الإعفاءات الضريبية» التي استفادت منها سابقاً لوبيات[١٢٤]، كما تم «إعفاء العديد من المسؤولين الكبار بالوزارات والمندوبيات والسجون الذين تحوم حولهم شبهة الفساد»، و«عزل ١٨ قاضياً مرتشياً»، و«توقيف العديد من الأطباء المتاجرين في المرضى والشواهد الطبية»، و«التشطيب على المئات من الأشباح من الوظيفة العمومية». كما تم «اعتماد التوظيف بالمباراة لأول مرة بالمغرب»، وإرساء «التعيين في المناصب العليا حسب الاستحقاق والمنافسة وليس الحزبية والموالاة»[١٢٥].

وفي السياق نفسه، تم «إصلاح منظومة القضاء ورقمنة المحاكم»، وكذا «تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية للمواطنين في الحصول على الوثائق»[١٢٦]. بيد أن الحكومة لم تستطع خلال مدة أربعة أخماس من ولايتها، تحقيق تقدم ملموس في معالجة الأزمة البنيوية للقطاعات الاجتماعية والسياسية الحيوية الأربعة: قطاع التعليم والتكوين[١٢٧]، وقطاع التشغيل[١٢٨]، والحد من آفة حوادث السير[١٢٩]، ومنع استعمال المال وشراء الأصوات في الحملات الانتخابية الأخيرة[١٣٠].

---

(١٢٢) يتعلق الأمر ببرمجة تعويض ١٦٠ ألف أرملة، حسب عدد الأبناء، وبتفعيل صندوق التماسك الاجتماعي لفائدة النساء المطلقات المحرومات من النفقة، وبالرفع الطفيف من قيمة منحة السجين، وبإسناد تدبير تغذية السجناء إلى القطاع الخاص بالتدريج.

(١٢٣) تمت الزيادة في الحد الأدنى للأجور لـ ١٥٠ ألف موظف بالقطاع العام و«الآلاف» بالقطاع الخاص. كما تمت الزيادة في أجور القضاة في إطار محاربة الرشوة بالقطاع، وتحسين أجور حراس السجون، والقوات المساعدة.

(١٢٤) وثيقة وزارة الاتصال.

(١٢٥) المصدر نفسه.

(١٢٦) المصدر نفسه.

(١٢٧) أسفرت أشغال «المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي»، مؤخراً، وهو مؤسسة دستورية، عن صياغة استراتيجية جديدة لإصلاح وتجويد منظومة التربية والتعليم والتكوين. وستشكل هذه الاستراتيجية، حالما تمت مصادقة البرلمان عليها، المرجعية الأساسية للسياسة الحكومية في قطاع التربية والتكوين. انظر: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح ٢٠١٥ ـ ٢٠٣٠** (الرباط: المجلس، ٢٠١٥).

(١٢٨) وضعت الحكومة، مؤخراً «استراتيجية مندمجة»، طموحة، في قطاع التشغيل، على إثر فشل الخطط الحكومية السابقة في إصلاح هذا القطاع الحيوي.

(١٢٩) تنوه الحكومة في «تقرير حصيلتها المرحلية، في مجال الحد من آفة حوادث السير»، أن الأخيرة تعرف «تراجعاً» لأول مرة بالمغرب بفضل «الحملات، والتكوين والتشجيع».

(١٣٠) لأول مرة، في تاريخ الانتخابات بالمغرب، تُناط بالحكومة، على مستوى رئاستها، مهمة الإشراف المباشر على عملية الانتخابات، بمناسبة إجراء الانتخابات الجماعية والجهوية (٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥). وبالرغم من التدبير الجيد للعملية الانتخابية، الذي اتسم بحياد السلطات العمومية، فإن الحكومة لم تستطع ـ بقوة القانون، وفعالية تدخل السلطات العمومية ـ القضاء على هذه الظاهرة الانتخابية المؤسفة.

وفي انتظار استكمال الحكومة لولايتها التشريعية، حيث تأخذ حصيلتها الاقتصادية والاجتماعية كل مداها في مجالات الإنجاز والتحقيق، فإن فحص وتأمل بنود الحصيلة المرحلية، يحدوان بنا إلى تسجيل ثلاث ملاحظات أساسية، **أولاها**، ضرورة التلازم والترابط بين تقويم التوازنات الماكرو ـ اقتصادية، ومعالجة التوازنات الاجتماعية، المكرسة والمدعمة للتماسك الاجتماعي؛ **ثانيتها**، المراهنة على الاستثمار الاجتماعي المنتج، وتوفير الحماية الاجتماعية لشرائح المجتمع كافة، في إطار مؤسساتي، وفي استقلالية تامة عن المقاربات ذات الصلة برؤية ومصالح ومقاربة المؤسسات المالية الدولية؛ **ثالثتها**، تدبير السياسة الماكرو ـ اقتصادية ينبغي أن يندرج في نسق الخيارات الاستراتيجية، وأن يتجه إلى ترجمتها إلى واقع ملموس عبر سياسات ظرفية منسجمة مع التوجهات الاستراتيجية المسطرة.

د ـ الملفات الاستراتيجية

ولا تمثل هذه الحصيلة الحكومية، التي أوجزنا بعضاً من معطياتها، سوى جزء من الحصيلة العامة للدولة، في سياق التحديث المؤسساتي والإصلاح الديمقراطي، والتقويم الاقتصادي والاجتماعي؛ فالدولة، بقيادة المؤسسة الملكية، تمارس صلاحياتها ـ بمقتضى الدستور، أو بحكم أعراف دولتية راسخة ـ في إدارة وتدبير ملفات وقضايا ذات طابع استراتيجي. ويندرج في إطار هذه الصلاحيات الدستورية أو العُرفية، تدبير ملفات الفضاء الجيو ـ سياسي، كقضية النزاع المفتعل حول الأقاليم الصحراوية المغربية، وملفات الأمن القومي، المدني منه والروحي، وعدد من ملفات التعاون الجهوي والإقليمي، وفي مقدمتها ملفات التعاون ـ جنوب/جنوب. كما تندرج في هذا الإطار صياغة وتدبير المشاريع والأوراش الكبرى للتنمية الشاملة والمستدامة بالبلاد.

وتعود مشروعية وضع وتدبير المؤسسة الملكية للاستراتيجيات الوطنية الأربع: التنموية والروحية والأمنية والجيو ـ سياسية، إلى كون هذه الاستراتيجيات تنصب على قضايا مجتمعية كبرى، تعكس إجماعاً وطنياً، تتماهى في الاعتصام بحبله مختلف مكونات المجتمع المدني، وأغلبية قوى المجتمع السياسي على حد سواء[١٣١]. وإزاء هذه «الثنائية التنفيذية»، فإن موقفي الأغلبية الحكومية، والمعارضة السياسية التقليدية، يصبان معاً في موقف التفاعلية معها من حيث المبدأ، وموقف التواصلية من حيث الممارسة. وهو ما يعكس «إجماعاً وطنياً» (Consensus national) حول الدور المُواطني للمؤسسة الملكية، كما رسخه الطابع «الرئاسي»، التاريخي لها، وكرسه الدور الاستراتيجي، الريادي الذي تُناط به، وشرعنه النص الدستوري الجديد روحاً ونصاً.

(١٣١) باستثناء قوى **المعارضة الراديكالية**، اليسارية منها والمحافظة، فإن هناك **إجماعاً** وطنياً حول القضايا ذات الطابع الاستراتيجي، وفي مقدمتها: قضية **الوحدة الترابية**، وقضية **الأمن القومي**، **وقضية التعاون الدولي** وغيرها من القضايا الوطنية الكبرى...

خامساً: في تحديات المستقبل

إن مسار التحول الديمقراطي بالمغرب لم يستوعب كل إمكاناته، ولم يأخذ كل مداه، بالرغم من المكتسبات السياسية والدستورية والمؤسساتية والحقوقية المتحصلة؛ فالمغرب لم يحصل بعد على «عضويته الكاملة» في النادي الديمقراطي العالمي؛ بل هو يحتاج إلى المزيد من العمل الإصلاحي، والإنجاز الديمقراطي، لكي يقتحم باستحقاق «نادي» الديمقراطيات العالمية. ولعل صعوبة وطول مدة «المخاض الديمقراطي» في بلد ناهض، كالمغرب، حَدَوَا ببعض الملاحظين «الاجتماعيين» إلى توصيف الوضع السياسي ـ المؤسساتي، الراهن بالمغرب، بكونه واقعاً في منزلة بين منزلتي «الديمقراطية والاستبداد»[١٣٢]. وما لا ريب فيه، فإن تحديات جسام ما انفكت تطارد مسلسل التحول الديمقراطي الجاري، وتسائل مستقبل البلاد في سياق تعاظمها.

أول هذه التحديات، **تحدٍّ سياسي ـ مجتمعي**، يتعلق باستكمال البنيان الديمقراطي، عبر مواصلة الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والحقوقية التي يسطرها النص الدستوري، ويقتضيها استكمال حلقات الانتقال الديمقراطي بالبلاد. وفي هذا الإطار، فإن تفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة على كل المستويات، بكيفية ممنهجة وصارمة من جانب، وإصلاح الإدارة العمومية لتضطلع بدورها الحيوي في تنفيذ قرارات الدولة والحكومة بالفعالية والنزاهة الضروريتين، ولتقوم بواجبها الوطني في خدمة المواطن بالشفافية والسرعة المطلوبتين من جانب **ثان**، وتفعيل سلطة القانون، بكيفية حازمة، شاملة، في محاربة الفساد بمختلف ضروبه وأنماطه من جانب **ثالث**، ومضاعفة الاستثمار في رأس المال البشري الذي يشكل قوام العمل النهضوي، وذلك على مستوى التعليم والتكوين، كما على مستوى التنمية السياسية للنهوض بدور الفاعل السياسي والناشط الاجتماعي في مجتمع ديمقراطي، يتكافل فيه دور الحكومة ودور الأحزاب ودور المجتمع المدني في إعلاء الصرح الديمقراطي من جانب رابع ـ إن إنجاز هذه الأوراش الإصلاحية، المؤسساتية والمجتمعية، لَتشكل مدخلاً أساسياً لاحتواء التحدي السياسي ـ المجتمعي المتربص.

ثاني التحديات، وينصب على **التحدي التنموي** الذي لا يزال قائماً، بالرغم من الجهود المبذولة، والمكتسبات المتحصلة. وفي هذا المضمار، فإن تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، في بعديها الوطني والجهوي، وتطوير «مبادرة التنمية البشرية» لتقتحم مختلف المناطق القروية والحضرية المعوزة، ووضع وتفعيل استراتيجية وطنية مندمجة، اقتصادية ـ اجتماعية، لمضاعفة فرص الشغل، وتوسيع سوق التشغيل، ونهج سياسة اجتماعية جديدة تستهدف الحد من الفوارق الاجتماعية، وتروم إرساء نظام اجتماعي عادل في أبعاده الجبائية والتربوية والخدماتية، توطيداً للتماسك المجتمعي، وتعزيزاً للاستقرار الأهلي ـ لتشكل بدورها مساءلات حادة، على طريق رفع مخاطر التحدي التنموي.

---

(١٣٢) محمد طوزي، استجواب مع مجلة **تل كل** (*Tel quel*) المغربية، العددان ٦٨٠ ـ ٦٨١ (٣١ تموز/يوليو ٢٠١٥): «لا يمكن اعتبار المغرب كدولة استبدادية ولا كدولة ديمقراطية، إنه في السجلين معاً» ص ٢٤. إننا نأخذ هذا التقدير على محمل «المجاز»، وليس من زاوية الواقع السياسي، والتحليل العلمي.

ثالث التحديات، ويتصل بالتحدي **الجيو ـ سياسي** الذي يتجاوز مفعوله نطاق المغرب الأقصى، ليشمل منطقة المغرب العربي برمتها. وفي هذا السياق، فإن تنقية المنطقة المغاربية من النزاعات الجيو ـ سياسية المتقادمة، لمواجهة التحديات الحقيقية التي أضحت تتهدد شعوب المغرب الكبير في ذات أمنها وسلامتها ووحدة أراضيها، وفي مقدمتها: التحدي التكفيري ـ الإرهابي الذي بات يقض مضاجع الأقطار المغاربية الشقيقة ـ إنما يسائل بقوة دول وحكومات هذه الدول في اتجاه استعادة تضامنها، ورص صفوفها لمواجهة التحدي ـ الخطر المشترك. وفي هذا المضمار، فإن تطبيع العلاقات الثنائية المغربية ـ الجزائرية، على قاعدة مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للبلدين من جهة، وإعادة إطلاق دينامية «اتحاد المغرب العربي»، من جهة أخرى ـ إنما يشكلان خطوة هامة على طريق التضامن ورص الصفوف لمواجهة الخطر التكفيري ـ الإرهابي المشترك، تجاوباً مع إرادة ومطامح الشعوب المغاربية الخمسة.

رابع التحديات، ويتصل بإشكالية **التحدي الأمني على الصعيد القومي**. ويتعلق الأمر، تحديداً، بواقع الأزمة العميقة، الفادحة التي تطاول واقع ومفهوم «الأمن القومي» العربي، في أعقاب أحداث «الربيع العربي». ولئن كان المقام لا يتسع لتحليل ظاهرة الانهيار الحاصل في منظومة «الأمن القومي العربي»، كما صاغها «ميثاق جامعة الدول العربية»، وحددت مفعوليتها «اتفاقية الدفاع العربي المشترك» ـ فإن ما يمكن التنويه به في هذا الحيز المتاح، أن سرعة وفداحة الانهيار الذي أصاب «الأمن القومي العربي»، في ظل «العاصفة» الإقليمية «الربيعية» الهوجاء التي ضربت المجال الإقليمي العربي، إنما تشي بطابع الهشاشة البنيوية والتنظيمية، التي كانت تطبع منظومة «الأمن القومي العربي»، كما تشير إلى طغيان التجاذبات السياسية والمذهبية والجيو ـ سياسية على مقومات التضامن والتلاحم، كما كرستها مواثيق «الأمن القومي العربي». وهكذا، ففي خضم هذه «العاصفة» الهوجاء، تراجع الالتزام القومي بقضية التضامن، ولو في حده الأدنى، كما تراجع الاهتمام القومي بالقضية المركزية في ضمير ووجدان البلدان العربية، قضية فلسطين، لتحتل ـ بديلاً منها ـ مكان الصدارة قضايا إقليمية أخرى يختلط في الانشغال الحاد بها ما هو مذهبي أو طائفي بما هو جيو ـ سياسي.

وفي سياق المواقف الشاذة، المرتبطة بهذا المعطى الإقليمي «الطارئ»، أخذت تتشكل تحالفات هجينة، غير متجانسة، بل متناقضة مع الرؤية الاستراتيجية لأهداف وفلسفة وشروط ومقتضيات «الأمن القومي العربي». وفي ظل هذه «الفوضى» السياسية والجيوسياسية التي اكتسحت معظم جغرافيا الوطن العربي، انتعش الإرهاب التكفيري، الذي تحول من حركة تكفيرية إلى «دولة» إرهابية، أمست تهدد حرية وأمن وسلامة ووحدة أراضي الأقطار العربية من دون استثناء.

وفي سبيل عبور هذه المرحلة الدقيقة، الحبلى بجليل الأخطار على المجموع العربي، يتعين البحث عن حلول سياسية إقليمية، انتقالية، انطلاقاً من مراعاة مختلف المصالح القطرية المتضاربة

والمواقف الإقليمية المتصارعة، وفي إطار توافقات سياسية بناءة، تعيد للمنطقة العربية أمنها واستقرارها.

ولئن شكلت ـ ولا تزال ـ ظاهرة الإرهاب التكفيري بمختلف تجلياته الإجرامية، المخزية، «القاعدية»، و«الداعشية»، و«النصروية»، وغيرها، تهديداً متصاعداً، متفاحشاً لـ «الأمن القومي العربي» منذ أربع سنوات بصفة خاصة، فإن ضرورة التعبئة القومية، والتكافل العربي لمحاربته، واجتثات جذوره، تصبح أولوية حيوية، عاجلة، في أفق إنضاج الشروط الضرورية لمراجعة بنية المنظومة الأمنية العربية، وإعادة تكييف آلياتها، وصياغة أهدافها، في ضوء ما يعرفه الفضاء السياسي العربي من تحولات وتواجهه جغرافيته من تحديات، وتواجهه ثقافته من انتكاسات.

ولئن تميز الوضع المغربي باستقراره، في ظل استمرارية إصلاحاته السياسية والدستورية والمؤسساتية والحقوقية، فإن المغرب ليس «جزيرة» معزولة في محيط إقليمي هائج، متلاطم الأمواج، بل هو جزء لا يتجزأ من هذا المحيط، يتأثر إيجاباً أو سلباً بما يجري في خضمِّه من أحداث وتطورات. وبالتالي، فإن صلابة الأرضية التي يستند إليها دوام استقرار المغرب واطّراد تقدمه، تظل محكومة، على المدى المتوسط والبعيد، بسلامة وأمن واستقرار فضاء محيطه.

خاتمة

إزاء حصيلة الإصلاحات السياسية والدستورية والمؤسساتية التي رصدنا بعضاً من ملابساتها وعناصرها من جانب[١٣٣]، وألمحنا إلى إشكالية تأصيلها، وخلاصة تفعيلها من جانب آخر[١٣٤]، تباينت مواقف القوى السياسية الوطنية، وتقديرات الهيئات الدولية، في سياق اتجاهين اثنين:

أولهما، ينصب على التقدير الإيجابي للإصلاح الدستوري، الذي يرى فيه الجميع تطوراً نوعياً لمسار التحول الديمقراطي والتطور الاجتماعي بالبلاد. ويضم هذا الاتجاه الإيجابي التقدير، مغربياً، كلاً من أحزاب الأغلبية الحكومية، وأحزاب المعارضة السياسية الأساسية، باستثناء أحزاب وتيارات المعارضة الراديكالية[١٣٥]؛ كما يضم، عالمياً، العديد من الدول الديمقراطية، والهيئات الحقوقية العالمية[١٣٦].

لكن موقف القوى السياسية المغربية من الحصيلة الحكومية، تحديداً، يتسم بطابع التعارض والتناقض. فبمقدار ما تتمسك الأغلبية الحكومية بموقف التقدير الإيجابي لحصيلتها المرحلية،

---

(١٣٣) المبحث الأول والثاني والثالث من الدراسة.

(١٣٤) المبحث الرابع من الدراسة.

(١٣٥) تمثل أحزاب وتيارات المعارضة الراديكالية: أحزاب وتيارات اليسار واليمين الراديكاليين.

(١٣٦) وفق دراسة أعدها البنك الدولي، نُشرت في تموز/يوليو ٢٠١٥، فإن المغرب جاء في المرتبة الثالثة ضمن البلدان الخمسة الأوائل التي اعتمدت أفضل البرامج ومبادرات العمل ذات النفع العام في العالم. ويأتي المغرب، حسب هذه الدراسة، وراء كل من الهند التي جاءت في المرتبة الأولى، وإثيوبيا في المرتبة الثانية، في حين صُنفت روسيا وبنغلاديش في مراتب خلف المغرب. انظر ملخص التقرير في صحيفة **الأحداث المغربية**، ٢٠١٥/٧/٣٠.

في نهاية السنة الرابعة من ولايتها، بمقدار ما تتبنى المعارضة السياسية تقديراً سلبياً، كلياً، للعمل الحكومي، تدبيراً وحصيلة.

ثانيهما، اتجاه يحيل على ما يعتبره مفارقة ـ تكبر أو تصغر ـ ما بين المُسَطَّر والمفَعّل من الإصلاحات، ما بين المنصوص عليه من جانب، والمنفذ فعلياً من جانب آخر. وحول هذه المفارقة «التناسبية» ما بين المقرّر والمطبّق من الإصلاحات، تكاد تتقاطع مختلف المواقف والتقديرات في معسكر المعارضة، كما في معسكر الأغلبية. وهي مفارقة تبدو «واقعية» طالما أن المسافة بين حديها ـ المسطر والمطبق من الإصلاحات ـ، تظل محدودة الامتداد، ومتوقعة الاحتمال.

وتنضوي في سياق هذا الاتجاه الاحترازي مواقف وتقديرات بعض المنظمات الدولية للمسار الديمقراطي بالمغرب؛ ففي مجال احترام وممارسة الحريات والحقوق، فإن تجربة المغرب في مدى سيادة القانون والأمان، واحترام حرية التعبير، والانفتاح على المجتمع المدني بمختلف مؤسساته، لم ترقَ بعد ـ في تقدير هذه التنظيمات ـ إلى مستوى المعايير المعتمدة عالمياً. ففي تقرير لمعهد «فريرز» العالمي برسم سنة ٢٠١٥[١٣٧]، حصل المغرب على تنقيط دون المعدل الدولي للمؤشر المعتمد لقياس ممارسة الحريات[١٣٨]. فقد حل المغرب على مستوى ممارسة «الحرية الشخصية» مثلاً، في **ترتيب سيئ**، بالرغم من تقدمه على بلدان عربية أخرى[١٣٩]، مما جعل معّدي التقرير يدعون الحكومة إلى العمل لتحسين و«احترام حقوق المغاربة».

وفي مجال **العلاقة التفاعلية** بين المؤسسة الحكومية والمجتمع المدني، فإن الحكومة المغربية لا تزال تفتقر إلى مقومات الأهلية للانخراط في نسق «الشراكة من أجل الحكومة الانفتاحية» وفق المعايير والتجارب الدولية الرائدة. وفي هذا المضمار، فإن التزام الحكومات بالشفافية والتشاركية والتفاعلية مع المجتمع المدني وبقية القوى السياسية الفاعلة، باتت تشكل رافعة قوية للنمو الاشتمالي (Croissance Inclusive)، ولتعزيز ثقة المواطنين في حكومتهم وإدارتهم. بل إن إشراك الساكنة في مسلسل إعداد السياسات العمومية هو السبيل الأنجع لتوفير خدمات عمومية متساوقة مع حاجات الساكنة، ومتجاوبة مع طموحاتهم.

وفي هذا الإطار، فقد أكد المغرب ـ في سياق المقتضيات الدستورية الجديدة (٢٠١١)، المطلقة لدينامية الانفتاح، والمؤطرة لـ «اللبرلة» السياسية ـ نيته وعزمه على الانخراط في «نسق الشراكة من أجل الحكومة الانفتاحية» (Partenariat pour le gouvernement ouvert, O.G.P)،

---

(١٣٧) تراجع المغرب في ترتيب مؤشر الحرية، حسب معهد «فريرز» العالمي في تقريره الخاص بسنة ٢٠١٥، فاحتل الرتبة ١٢١ عالمياً، من بين ١٥٢ دولة شملها التصنيف.

(١٣٨) حصل المغرب على تنقيط ٦,١٧ في الوقت الذي يحدد فيه المعدل الدولي للمؤشر بـ ٦,٩٦. انظر ملخص التقرير في صحيفة **المساء**، ٢٠١٥/٨/٢٨.

(١٣٩) يظل المغرب متقدماً في مجال ممارسة «الحرية الشخصية»، على كل من مصر، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

وهي الخطوة التي من شأنها تتويج جهود الإصلاحات العامة الرامية إلى «ترجمة مبادئ الدستور الجديد إلى سياسات عمومية، وإلى مؤسسات ونتائج قابلة للقياس»[١٤٠].

بيد أن نمط الحكامة الذي تأخذ به الحكومة المغربية، والذي يتسم بـ «التفرد بالحكم» وباتخاذ القرارات في نطاق «السرية»، وكذا التداول في إطار دائرة مغلقة للنخب المشكلة لـ «مركز» الحكومة ـ إنما يقود حتماً إلى «استبعاد الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والمجتمع المدني والمواطنين، عن المشاركة في إعداد السياسات التي تتصل بحياتهم، وكذا تهميش ممثليهم من صفوف المعارضة بالبرلمان»[١٤١]. ومن الأهمية بمكان التذكير، في هذا المضمار، بمقتضيات الفصل الثاني عشر من الدستور، وهي المقتضيات التي تنص على مساهمة الجمعيات المهتمة بالشأن العام، والمنظمات غير الحكومية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية من جهة، وفي تفعيل وتقييم هذه القرارات من جهة أخرى. وهو إقرار دستوري يمكن المجتمع المدني[١٤٢] من المشاركة الفعلية في ممارسة «الديمقراطية المواطنة والتشاركية» التي باتت تشكل أحد مقومات النظام الدستوري للمغرب.

لكن بالرغم من هذه المؤاخذات والانتقادات، فإن الرأي العام الوطني لا يزال يبدي مساندة متزايدة للتجربة الحكومية، من خلال استمرارية، بل تزايد، دعم «حزب العدالة والتنمية» الذي يقودها. فقد تضاعف عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات الجماعية والجهوية الأخيرة، ثلاث مرات[١٤٣]، كما أنه من المتوقع أن يحصد رئاسة ثلث الجهات في الخريطة الجهوية الأخيرة، ويتولى عمودية ما يربو عن ثماني أو عشر مدن كبرى ومتوسطة.

وتعكس هذه النتائج «الباهرة» التي حصدها «حزب العدالة والتنمية» تحولين مجتمعيين ـ سياسيين كبيرين: **أولهما**، تبلور كتلة سوسيولوجية مستجدة، تجمع الفئات الشعبية والطبقة الوسطى في «خندق» سياسي واحد، وتترجم تبرُّماً من الأحزاب التقليدية، بسبب ما لحق بصدقيتها السياسية من تآكل خلال السنوات الأخيرة. وهو التطور الذي يفسر تقدم «حزب العدالة والتنمية» على مستوى النسيج الحضري المغربي بصفة خاصة.

ثانيهما، تحول ديمغرافي جسيم، أصبحت الحواضر بمقتضاه تمثل نسبة ٥٥ بالمئة من الساكنة، وهو ما يجعل كتلتها الانتخابية حاسمة كماً وكيفاً.

---

(١٤٠) تقرير «منظمة التعاون والتنمية بأوروبا» (O.C.D.E.) حول «الحكومة الانفتاحية بالمغرب العربي»، انظر: مصطفى الناصري، صحيفة *L'opinion* المغربية، ٢٠١٥/٩/١.

(١٤١) المصدر نفسه.

(١٤٢) حول الجوانب التفصيلية لهذه النقطة، انظر: أحمد حضراني، «مكانة ودور المجتمع المدني على ضوء دستور ٢٠١١،» في: منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية، عدد خاص **حول الأدوار الدستورية للمجتمع المدني بالمغرب: التجليات ـ الوظائف ـ البناء الديمقراطي**، العدد ٣ (مطبعة الأمنية، ٢٠١٥)، ص ٢٠ ـ ٢٧.

(١٤٣) في الانتخابات الجماعية لسنة ٢٠٠٩، حصل «حزب العدالة والتنمية» على نصف مليون صوت، في الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة ٢٠١٥ حصل على مليون ونصف مليون صوت.

وما لا شك فيه، فإن الانخراط القوي لـ «حزب العدالة والتنمية» ـ الذي يقود الحكومة الائتلافية ـ في الخيارات الوطنية الجوهرية للبلاد، الدستورية والاقتصادية والاجتماعية، واندماجه الكامل في بنية وديناميات التلاحم الشعبي حول نظام «الملكية الدستورية، المواطنة»، وفي مسلسل «الانتقال الديمقراطي»، وخيارات التنمية الشاملة والمستدامة، الوطنية والجهوية، وقدرته اللافتة على التكيف مع متطلبات الحداثة السياسية، ومقتضيات الاعتدال الديني، وشروط الحمية الوطنية، إذ من لا أمانة له على وطنه، لا أمانة له على دينه، وتفاعله مع ضرورات الانفتاح المجتمعي، فضلاً عن تمسكه بشروط النزاهة والمسؤولية في تدبير الشأن العمومي، كل ذلك قد قوى من رصيده الشعبي، وزاد من حظوظه الانتخابية، وذلك بالرغم من مضاعفات أزمة «الإسلام السياسي» في المحيط الإقليمي، العربي، ومن «محدودية» الحصيلة المرحلية لأربع سنوات من تحمله مسؤولية رئاسة الحكومة، ومن حدة وشراسة الخطاب الانتقادي للمعارضة السياسية له.

وليس من المستبعد أبداً أن تكون نتائج هذه الانتخابات مدخلاً لقيام تحالفات حكومية جديدة بين الأحزاب الرئيسية المغربية من المعارضة والأغلبية، تحسباً لرهان الانتخابات التشريعية المقبلة[١٤٤]، طالما أن المصالح الحزبية، السياسية والمجتمعية، غالباً ما تحظى بالأولوية على حساب الاعتبارات الأيديولوجية.

ومن المحتمل، إن لم يكن من المتوقع، أن تعرف الحياة السياسية المغربية، خلال الفترة الفاصلة عن نهاية ٢٠١٦، مزيداً من المشاحنات والمزايدات والسجال، بسبب **جسامة رهان الانتخابات التشريعية المقبلة**: فالمراهنة على حصول سيناريو «تناوب» حكومي جديد، جزئي أو كلي، تظل قائمة، وخاصة في حالة ما إذا طرأت ظرفية سياسية أو جيوسياسية مستجدة على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

من هذا المنظور فإن تطورات القضايا المرتبطة بمحاربة الإرهاب، أو بمآل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، أو بعوامل الاستقرار الاجتماعي... إلخ. ستشكل ولا شك المحدد الحاسم للإطار «التناوبي» الجديد.

وفي كل الأحوال، فإن تقلب التحالفات السياسية، وتراوح التجاذبات والتقاطبات الحزبية سيظلان، بكل تأكيد، محكومين برهان مواصلة الإصلاح والتحديث، في إطار شروط السلامة الوطنية، ومكتسبات الاستقرار المجتمعي.

(١٤٤) من المتوقع إجراء الانتخابات التشريعية في خريف أو شتاء ٢٠١٦، لتبدأ ولاية تشريعية جديدة.

تعقيب (١)

محمد الشيخ(*)

أراد الاخصاصي لمداخلته ـ الضافية الشاملة ـ حول الوضع السياسي في المغرب لعهد ما بعد الثورات العربية أن تتسم ـ من حيث طبيعة المقاربة التي تبنّاها ـ بسمتين اثنتين: سمة «الواقعية» وسمة «الدقة»، مؤلفاً في ذلك بين «رجل السياسة» ـ الذي ينشد «الواقعية» ـ و«الباحث السياسي» ـ الذي يبتغي «الدقة»، إذ ليس من أمر أهم، بالنسبة إلى رجل السياسة المجرّب، من «الواقعية»، وليس من شأن أولى، بالنسبة إلى عالم السياسة الحق، من «الدقة». ذلك بأن رجال سياسة كباراً ومفكرين سياسيين عظاماً ـ من مكيافيلي إلى واكشوت مروراً بهوبز وشميث وغرامشي وغيرهم كثر... حتى لا نذكر منهم إلا من نظر في السياسة النظر العميق ـ دعوا إلى «الواقعية» في السياسة، وما زالوا يفعلون حتى أضحى للنظرة الواقعية إلى السياسة مصطلح يخصها ـ في معناه الإيجابي (Realpolitik).

تُرى إلى أي حد كان الاخصاصي وفياً لهاتين القيمتين العملية والإيبيستمولوجية ـ «الواقعية» و«الدقة» ـ في بحثه؟

أتمنى أن يتسع صدر الاخصاصي لكي يقبل مني إبداء بعض «المفارقات» التي قد يكون أسفر عنها اعتماد هاتين الخاصيتين في التحليل السياسي للوضع القائم في مغرب اليوم. وإذ عد الاخصاصي المغرب «نموذجاً لافتاً»، فإني أود مساءلته، على نحو غير مباشر، حول هذا «النموذج»: ما «اللافت» فيه؟ وما هو غير «اللافت» فيه؟

خذ بنا بداية إلى سمة «الدقة»:

المفارقة الأولى التي تَعِنُّ لي عند أول النظر في ما كتبه الاخصاصي هي:

كيف يمكن الجمع بين الحديث عن «الدقة» في التحليل والحديث عن «المزاج» في السياسة؟ إذ في كثير من المناسبات أثار الأستاذ الاخصاصي في ورقته هذه مسألة «المزاج» تلك. فقد تحدث،

(*) أستاذ جامعي ـ المغرب.

أول ما تحدث، عن «المزاج»، حين الحديث عما سماه «تجذّر الفكر الإصلاحي» الذي رأى أنه «يطبع المزاج السياسي المغربي»، كما أنه تحدث، **ثاني** ما تحدث، عن «المزاج»، لمّا هو تحدث عن حركة ٢٠ شباط/فبراير وعن تأثرها بـ «المزاج الثوري» الذي صاحب ظاهرة «الربيع العربي»، وكان أن تحدث، **ثالث** ما تحدث، عن «المزاج»، لما تحدث عما سماه «العقدة السياسية» القائمة على «التوجس من سيطرة الإسلاميين على السلطة بعد الثورات العربية»، التي ظلت مهيمنة، في نظره، على «المزاج السياسي» لعدد من مكونات المشهد السياسي المغربي.

والحال أنه لئن هو حق أن العلوم السياسية والفلسفة السياسية انتابها، في الآونة الأخيرة، ما يسمى «الأهواء السياسية»، وذلك على نحو ما نجده، على سبيل المثال، في تراث «سيكولوجيا الجموع» ولدى فلهلم رايش، ومؤخراً، مثلاً، عند الباحث الفرنسي بيير أنسار في كتابه **تدبير الأهواء السياسية** الذي يرى فيه أن: «البعد الوجداني للحياة السياسية والأحاسيس المشتركة والأهواء الجماعية التي ترافق الممارسات السياسية يشكل مجال إشكالات، بله مضمار تحد، للمعرفة»، ويتساءل فيه: «كيف يمكن بالفعل فهم وتفسير حدة إحساس جماعي وعواقبه، وبقاء تعلق وعنف كل ود أو كره سياسيين؟» مشيراً إلى أنه عادة ما تم حل هذا الإعضال برفض العلم الوضعي لفحص الأهواء، فلا يحتفظ من «الواقع» السياسي اللهم إلا بما يمكن الترجمة عنه بلغة العقل. لكن ذلك كان، في رأيه، على حساب فهم التجربة السياسية العيانية للفاعلين السياسيين كما يحيونها ويعبرون عنها. وفي المقابل، حذّر من أن التفسير بالهوى وبالمزاج عادة ما كان ينتهي إلى اختزال المحددات التاريخية ورد الأهواء المعقدة المتداخلة إلى هوى واحد[١].

تأسيساً عليه، هل يحق تفسير ما يقع في عالم السياسة بمفهوم «المزاج»؟ وهلّا أمكن الحديث عن «مزاج سياسي»؟ ألا يقودنا مفهوم «المزاج السياسي» إلى ما انتهى إليه ثلاثة باحثين أمريكيين مؤخراً بصدد ما سموه «الأسس البيولوجية والسيكولوجية للتوجهات السياسية»، بعدما مزجوا بين البحوث البيولوجية والبحوث السياسية في مفهوم «المزاج السياسي» لفهم الخلافات بين «المحافظين» و«الديمقراطيين»[٢]؟

هذا في ما يخص مسألة «الدقة»، أما في ما يتعلق بمسألة «الواقعية»، فإنها تطرح أيضاً بعض المفارقات في هذا الصدد:

المفارقة الثانية: ومدارها على ما يسميه الباحث «ثقافة وتقاليد الإصلاحية المغربية»:

إذا ما نحن سلمنا، **أولاً**، بأن «الانتقال الديمقراطي» يتخذ شكلين: ما سماه الاخصاصي «المنهجية الثورية»، وما اعتبره «المنهجية الإصلاحية» ـ وهو يرى أن مناهضي «المنهجية الإصلاحية» إما «متشددون» إذا كانوا في الصف الإسلامي وإما «راديكاليون» إذا كانوا في الصف

(١) Pierre Ansart, *La Gestion des passions politiques* (Lausanne: Editions L'âge de l'homme, 1983), pp. 7-10.

(٢) John R. Hibbing, Kevin B. Smith and John R. Alford, *Predisposed, Liberals, Conservatives, and the Biology of Political Differences* (London: Routledge, 2014).

اليساري ـ وإذا ما نحن سلمنا، **ثانياً**، بأن ثمة ما يسميه الاخصاصي: «الإصلاحية المغربية»، وأن لهذه الإصلاحية «ثقافة وتقاليد» راسخة؛ فإن السؤال الذي سرعان ما يهجس: على فرض أننا اخترنا بالفعل «المنهجية الإصلاحية»: هل لدينا حقاً منهجية إصلاحية؟ وإذ عادة ما يتحدث الاخصاصي عما سماه «تقاليد الإصلاحية المغربية»، على فرض قيامها فعلاً وترسخها عملاً، فإن السؤال الذي يبزغ: ما طبيعة هذه الإصلاحية؟

الذي عندي أن ثمة إصلاحاً «حقيقياً»، وأن ثمة إصلاحاً «شبيهياً». وأخشى ما أخشاه أن يجنح إصلاحنا السياسي إلى الصنف الثاني، إذ أحياناً يُخَيَّلُ إليَّ أننا دخلنا في جحر ما يسميه الفلاسفة «اللامتناهي الفاسد»: الإصلاح وإصلاح الإصلاح وإصلاح إصلاح الإصلاح... حتى كأنني بالنظام السياسي المغربي لا يحسن أن يُصلِح!

والشيء بالشيء يذكر، من بين آليات الإصلاح المهيمنة التي تحظى بالتقدير لدى الاخصاصي: آلية «الإجماع». لا شك في أن الإجماع طموح رجل السياسة المكين في خبرته. لكن قد يتحول الإجماع أحياناً إلى معيق، بحيث يترتب عنه مجتمع منحسر، منسد الأفق (Une société bloquée)؛ فمن شأن الإجماع والتوافق أن يعيقا الإصلاح، أحياناً، بدلاً من أن ييسرا مهمته.

وإذا ما نحن تساءلنا: من يقود هذا الإصلاح على علّاته؟ وجدناه يتمثل بمؤسستين: «المؤسسة الملكية» و«المجتمع السياسي». أما المؤسسة الملكية ـ وهي الاسم الحداثي للمخزن القدامي ـ فحضورها أكثر من فاعل، بل طاغٍ. وفي ما يخص حضورها الطاغي، أعلن منذ نحو عقد من الزمن أحد الزعماء السياسيين المغاربة عن «موت المخزن»، لكن المخزن ما مات، بل شُبِّه له، إذ يبدو لي أن المخزن ينتهي دوماً إلى «دفن» حفاري قبره. لقد عاش المخزن عيشته، ويكاد الزعيم السياسي أن يندحر.

فإذا ما نحن أتينا إلى جوهر عملية الإصلاح هذه، ألفينا أنه منذ بضع سنوات كان قد عقد مركز دراسات الوحدة العربية في مدينة الحمامات في تونس شهر شباط/فبراير ٢٠١٢، ندوة تحت عنوان: «الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي»، وأذكر أنه في تعقيبي على الأستاذ المتدخل من المغرب كنت قد نبّهت على أننا نحن المغاربة أصبحنا من «المُعَبِّرَة» أو من «التأويلية» الذين ما يفتؤون يشرئبون بأعناقهم إلى ملك المغرب حين تصدر منه «إشارة» فنقوم بتعبير الإشارات كما كان يفعل معبِّرو الرؤى في القديم، وما زلنا نفعل حتى أمسينا من فرط إدماننا ذلك مختصين في لغة الإشارات. وأحياناً يكون ما اعتبرناه «إشارات» ـ والاخصاصي يتحدث عن «إشارات سياسية قوية»، وعن «أوراش إصلاحية ذات حمولة سياسية وقيمية وإجرائية قوية» ولربما سمعنا، بعد هذا، الحديث عن «إشارات قوية قوية» أو إشارات قوية من الوضع الأول ومن الوضع الثاني ومن الوضع الثالث... أشبه شيء يكون بجعجعة ولا طحين، أو لعل الأمر أشبه بما كان يقوله أبو العلاء المعري الذي كان إذا سمع شعر ابن هانئ الأندلسي يقول: ما أشبهه إلا برحى تطحن قروناً، لأجل القعقعة، التي في ألفاظه.

أما في ما يمس أمر «المجتمع السياسي»، فإن السؤال الذي يطرح هو: ما وضعه عندنا؟ ذلك بأنه على الرغم من إبراز الاخصاصي الدورَ النشيطَ الذي يقوم به المجتمع السياسي في المغرب، فإني أضم صوتي إلى صوت من يرى أن حال المجتمع السياسي عندنا أشبه ما يكون بحال من دهمته غيبوبة: إما هو شبه غائب (على نحو ما أثبته، سلباً، موقفه من حركة ٢٠ فبراير)، وإذا ما حضر يكون إما هو «شبه تابع» وإما هو «شبه قابع». وأعطي هنا مثالاً ينم عن مفارقة عجيبة: لم تطالب ما تسمى عندنا في المغرب باسم «أحزاب الإدارة» أو «الأحزاب الإدارية» ـ وهي تسمية أطلقها عليهم خصومهم السياسيون ـ أبداً بإجراء إصلاحات دستورية؛ لكن الغريب أن الملك حين يتخذ قراراً بإجراء إصلاحات دستورية، إما بسبب مطالب من بعض الأحزاب وإما بسبب حاجات يراها، فإن هذه الأحزاب «الإدارية» تصوت تلقائياً بنعم للإصلاحات الدستورية، مع أن الأصل أنها، إذ تمتدح الدستور القائم ولا ترغب في إصلاحه، أن تتشبث بالقديم، فتصوت بلا أو على الأقل تقاطع التصويت ما دامت هي مرتاحة إلى الدستور القديم وما دام لا يهمها شأن إصلاحه أو تغييره! وتلك إحدى مفارقات الوضع السياسي العجيب بالمغرب! وما خفي كان أعظم!

فضلاً عن هذا وذاك، يميز الاخصاصي، في المجتمع السياسي، بين قوى سياسية إدارية وبين «كتلة القوى الوطنية» التي يعدّها ذات «التجربة السياسية» و«التجذر المجتمعي». ولا خفاء عندي أن ثمة قطاعاً من المغاربة بقي وفياً لهذه الأحزاب، لكن ما أستشكله حقاً ـ ويستشكله جيل من الشباب في المغرب ـ هو استناد هذه الكتلة إلى «الشرعية التاريخية» ونسيانها أنها ما عادت تخاطب جيل الاستقلال وما بعد الاستقلال، وإنما أمست أمام جيل جديد من الشباب يكاد يجهل كل شيء عن تاريخ المغرب المعاصر.

تعقيب (٢)

نور الدين العوفي(*)

مقدمة

ينبغي أن يتغيَّر كل شيء لكي لا يتغيَّر أيُّ شيء

تستدعي عملية التغيير، في الحالة المغربية على الأقل، توافر شرطين اثنين : شرط التوافق السياسي وشرط الإصلاح الاقتصادي. بالنسبة إلى الشرط **الأول**، من النافل القول إن البناء الديمقراطي يتطلب، من جهة، بلورة توافقات أُفُقية بين الفئات الاجتماعية، عبر تنظيماتها التمثيلية السياسية والنقابية والمهنية والمدنية؛ كما يتطلب، من جهة ثانية، إعادة إنتاج التوافقات العمودية التي نشأت منذ قرون بين المجتمع بكافة مكوناته وبين المؤسسة الملكية، والتي ترتبط بالأساسيات التي عليها تقوم الأمة، وبالثوابت المؤطرة والمقيدة للمتحولات. فالديمقراطية لا تمسي منظومة مكتملة الأركان، و«لعبة» مألوفة سوى حيثما يحصل الإجماع والتراضي على المعمار المؤسسي. الشرط **الثاني** يتعلق بطبيعة الإصلاح الاقتصادي وبأهدافه وبالكيفية الإجرائية المؤدية إليه.

يعرض محمد الاخصاصي بدقة لامتناهية، وبدراية نادرة كل الجوانب المرتبطة بدينامية الثابت والمتحول في الأداء السياسي من جهة، وبجدلية الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية. وحول الخلاصات العامة والهامة التي يتوصل إليها البحث القيم موضوع التعقيب هذا، نورد الملاحظات الثلاث التالية:

أولاً، تتميز السلطة الملكية بالقدرة المتجددة، على مر التاريخ، على ضبط الأزمات، سياسية كانت أم اقتصادية واجتماعية، وعلى التدبير الاستباقي للمخاطر، والتكيف مع التطورات، بل وعلى امتصاص وتجاوز أسباب الاحتقان، كما هو الحال مع «الربيع العربي»، ومع التداعيات الجمة

(*) أستاذ الاقتصاد، جامعة محمد الخامس، وعضو أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

الناجمة منه. لقد جاء خطاب آذار/مارس ٢٠١١ الذي يحمل حزمة غير مسبوقة من الإصلاحات الدستورية ليخمد شرارة «حركة٢٠ فبراير»، ويئدها في المهد قبل أن يمتد لهيبها ويشتد أُوارُها. هذا الضرب من ركوب الموج، وامتلاك ناصيته قبل أن يبلغ السيل الزبى، هو ما يشكل المنهجية الناجعة حتى الآن لضبط ثنائية الإصلاح والاستقرار، أو الاستمرار والاستقرار، التي تسم أداء السلطة السياسية في شقها العمودي. «لكي لا يتغير أي شيء، ينبغي أن يتغير كل شيء»، حسب المقولة الشهيرة لأحد أبطال فيلم «الفهد» للمخرج فيسكونتي.

ثانياً، تتجلى حدود الإصلاح الاقتصادي، في حالة المغرب بالخصوص، ليس فقط في ضعف الموارد المادية وغير المادية، بل أيضاً في الإكراهات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة الليبرالية. لقد سعت حكومة التناوب التوافقي جاهدة، بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢، إلى رفع التحدي، إلا أنها ارتطمت بالحدود المرسومة من طرف المؤسسات المالية الدولية التي تملي بالتقيد بالتوازنات الموازناتية والمالية، ولو كان ذلك على حساب التماسك الاجتماعي، حيث كانت الحصيلة دون حجم الانتظارات الشعبية.

يتميَّز أداء الحكومة الحالية بدوره بقدر كبير من «الواقعية الاقتصادية»، بالرغم من أن البرنامج الحكومي كان يتوخى «الإرادوية السياسية»، والرفع من سقف الأهداف إلى الدرجة القصوى (تحديد معدل النمو في٧ بالمئة على سبيل المثال).

وعلى عكس النظر الذي يجنح إليه محمد الاخصاصي، وهو نظر «تقديري» للحصيلة المرحلية للحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، فإن الأداء الماكرواقتصادي لا يأخذ في النظر «النقدي» إلى الإنجاز الاقتصادي لحكومة عبد الإله بنكيران، من المنظومة الكينزية، كما جاء في الورقة، بقدر ما ينهل، أو بالأحرى ينسخ السياسات الليبرالية التي وضع هندستها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكما سوف أُبيِّن ذلك في النقط التفصيلية من هذا التعقيب، فإن النموذج المعياري، أو الأرثوذكسي للنمو، ليس من غاياته تحقيق الضروري من الإصلاح الاقتصادي، أي تلبية الحاجات الأولية والملحة من تعليم، وصحة، وسكن، وتشغيل، التي تشكل القاعدة الارتكازية للتنمية المستقلة، الشاملة والمستديمة.

ثالثاً، إذا ما سلَّمنا بفرضية الثابت والمتحول في منظومة التغيير بالنسبة إلى حالة المغرب، فإنه من المفيد التمييز بين مستويين من المعمار المؤسسي، ومن جهاز السلطة التنفيذية: مستوى الدولة ويُمثِّلها الملك بمنطوق الدستور من جهة، ومستوى الحكومة التي يقودها رئيس الحكومة من جهة ثانية. المستوى **الأول** يتعلق بالصلاحيات السيادية، والاستراتيجية، والدولية، والتحكيمية، التي هي صلاحيات ثابتة ودائمة ومُسجَّلة في الزمن الطويل، وهي ذات الصلاحيات المُحدِّدة لما يُسمى «الدولة العميقة». فحسب الدستور، «الملك رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات

المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة» (الفصل ٢٤). «يرأس الملك المجلس الوزاري» (الفصل ٤٨). «يتداول المجلس الوزاري في القضايا والنصوص التالية: التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة؛ التوجهات العامة لمشروع قانون المالية؛ التعيين باقتراح من رئيس الحكومة، وبمبادرة من الوزير المعني، في الوظائف المدنية التالية: والي بنك المغرب، والسفراء والولاة والعمال، والمسؤولين عن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي، والمسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية. وتحدد بقانون تنظيمي لائحة هذه المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية» (الفصل ٤٩).

أما المستوى **الثاني** من السلطة التنفيذية فيرتبط برسم السياسات العمومية الظرفية والمحدودة بالمدة التشريعية من طرف الحكومة، وبتدبير البرامج والمشاريع الظرفية منها والهيكلية، أي تلك التي وضعتها الحكومة، وتلك التي هي من تخطيط الدولة العميقة، أو المؤسسة الملكية. هذه الثنائية التنفيذية ليست شاذة في ما تراه المنظومة «الحكومية» الحديثة (بمفهوم ميشيل فوكو (E-gouvernementalit))، بل نجد لها أشكالاً مختلفة في الأنماط الدستورية المعاصرة السائدة في البلدان الديموقراطية.

من هنا نرى أن أي قراءة في الإصلاح أو في الإنجاز الاقتصادي لا بد من أن تأخذ في الحسبان هذه **الثنائية التنفيذية**، وتعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله. إن الضروري من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي هو من هندسة الدولة. ما يسمى «الأوراش الكبرى»، أو «البرامج القطاعية» أو «المخططات المهيكلة» (الإقلاع الصناعي، المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، مشروع «نور» للطاقة الشمسية، مخطط «أليوتيس» للثروة السمكية) هي من تخطيط الدولة، وإنجازها يتم بإشراف من أجهزتها الإدارية. كما أن الاستثمارات ذات الطبيعة الاجتماعية، والمُسْتهدِفة للفئات الفقيرة والمُهمَّشة وذات الاحتياجات الخاصة، والرامية إلى الحد من الفوارق وإلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مؤسسة محمد الخامس للتضامن، برنامج «تَيْسير» لتحسين الولوج إلى التربية، برنامج المساعدة الطبية «راميد»، الصندوق الوطني للتنمية القروية)، هي أيضاً، في الأغلب الأعم، من إعداد الدولة، ولا يجوز. من ثمة، احتسابها ضمن حصيلة الحكومة الحالية سوى في حدود المُنجز خلال المدة التشريعية الجارية.

أما الحكومة فهي محكومة بشروط التناوب، أو التداول الديمقراطي، وبرنامجها مُقيَّد بالزمن التشريعي، ومن ثمة فإن دورها يروم، بالأساس، من بين ما يروم تعبئة الموارد، وتجويد الحكامة، والتوفيق بين الضروري من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وبين الضاغط من الإكراه المالي والدولي من جهة ثانية.

في النقط التالية تفصيل وتصريف لما سبق أن أوجزناه من قول في المقدمة.

أولاً: البنية الأصلية وتبعية الطريق

لا يمكن أن نفهم الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة بمعزل عن السيرورة التاريخية وعن السياقات المؤسسية. يجدر بنا أن نقوم بالحفر في فترة الحماية لكي نعثر على «البنية الأصلية» للاقتصاد الوطني المعاصر. «تبعية الطريق» تبتدئ بالميراث الكولونيالي الذي وسم بلادنا ببنيات ومؤسسات لا تزال آثارها ومخلفاتها جارية إلى اليوم. لقد عرف المغرب في بداية الاستقلال محاولة أولى لفك الارتباط مع البنية الكولونيالية باعتماد سياسة اقتصادية تروم التنمية المستقلة في إطار المخطط الخماسي١٩٦٠ ـ ١٩٦٤، سياسة كان من أبرز ملامحها التصنيع، والإصلاح الزراعي، وتعميم التعليم، وإرساء نظام الضمان الاجتماعي، إلى غير ذلك؛ سياسة تقوم على دور الدولة، أي القطاع العام، في تحريك عجلة الاستثمار والإنتاج والتنمية، وعلى تعبئة الادخار الوطني، وتعبئة الموارد والرساميل المادية منها والبشرية خاصة في القطاع الخاص وتحديداً في المقاولة. نعلم أن التجربة لم تدم طويلاً، حيث تم وأْدُها في سنواتها الأولى، غير أن الآثار التي ترتبت عنها لا تزال حتى الآن فاعلة في البنية الاقتصادية الوطنية. فالصناعات المكونة للنسيج الإنتاجي التي تمكنت من الصمود في الشروط الجارفة للعولمة هي، بالذات، تلك القطاعات التي تم إنشاؤها بفضل إطار مؤسسي مُحفِّز لها في ميدان الاستثمار والتسويق والترويج، ومُدعِّم لتنافسيتها وضابط لأدائاتها على مستوى التنظيم والتدبير، وبالاعتماد على أذرع اقتصادية وتمويلية مثل البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، ومكتب الدراسات والمساهمات الصناعية، ومكتب التنمية الصناعية، وشركة صوماكا لصنع السيارات، والمكتب الشريف للفوسفاط، إلى غيرها.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي: الخيارات والسياقات

كان الجدل النظري، في الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، ينْصبُّ حول استراتيجيات التنمية بصفة عامة، وحول الأنماط الصناعية الأنسب والأنجع والأنفع للبلدان النامية. بعض الدول، مثل الجزائر، جنحت لنموذج الصناعات المُصنِّعة، أي الصناعات الثقيلة أو الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج. بينما انحاز المغرب إلى نمط من النمو يقوم على الموازنة بين الصناعة الخفيفة والاستهلاكية وبين الصناعة الثقيلة والإنتاجية. يتطلب **الأول** استثمارات ضخمة لا يستطيع توفيرها سوى الدولة، الدولة الريعية والنفطية بالتحديد. ويعطي **الثاني** للقطاع الخاص فرصاً للاستثمار في القطاعات التي تتميز بمحدودية حاجاتها التمويلية وبمردوديتها السريعة، كالقطاعات الاستهلاكية والعقارية. لكن، وبالرغم من كل القوانين المُحفِّزة، الجبائية بالأساس، التي سنَّها المغرب منذ الاستقلال، بقيت المقاولة ضعيفة، كمّاً وكيفاً، سواء من حيث المساهمة في الاستثمار، أو من حيث المبادرة في إنشاء المشروعات؛ كما ظلت عاجزة عن خلق فرص الشغل بالمعدل المطلوب، وعلى اقتحام الأسواق الخارجية بالمستوى الذي يتيحه لها الامتياز المقارن المرتبط بالمستوى المتدني للأجور لتحسين تنافسيتها.

إن هذه الحالة المفارقة التي توجد عليها المقاولة المغربية تعود هي أيضاً إلى «البنية الأصلية». كما أن «تبعية الطريق» بالنسبة إلى المقاولة المغربية هي أيضاً ناجمة عن الإرث الكولونيالي الذي شكَّل قسماتها الأولى وترك بصماته على أنماط أدائها وتدبيرها. لم تُفلح سياسة المغربة سنة ١٩٧٣ إلا في إعادة إنتاج هذا الاستتباع. كان من المفروض أن يتطور القطاع الخاص وتنتعش المقاولة في ظل الشروط التي دشَّنها كل من برنامج التقويم الهيكلي سنة ١٩٨٣، وسياسة الخوصصة مع بداية التسعينيات، وكذا استراتيجية التأهيل التي اعتمدتها الحكومة في تلك الفترة. وهي شروط سعت من ورائها المؤسسات المالية الدولية، بالقياس إلى ما انتهت إليه الدُّوكْسا الليبرالية من فرضيات جديدة قديمة، ومن تجريدات نظرية معيارية إلى تقوية دور السوق وتوسيع نطاقه وتعزيز آلياته على حساب الدولة. في الحصيلة، جاءت النتائج عكس الوَصْفات الجاهزة، حيث لم تكتمل قوانين السوق، ولم تتم عملية التأهيل الذاتي للمقاولة؛ بل بقيت دار لقمان على حالها، عاجزة عن القيام بالأدوار الاقتصادية بالرغم من كل التحفيزات.

بيد أن هذه الوضعية تعرف تحوُّلاً تحت حكومة التناوب التوافقي (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢). وهو تحوُّل قد يبدو أنه يُشكِّل من حيث الأهداف، استئنافاً للخيارات التي تمَّ إجهاضها في الستينيات من القرن الماضي. وفي الحقيقة، فإن الاستراتيجيات والرؤى الطويلة والبرامج القطاعية المُهيْكِلة التي هي الآن قيد الإنجاز تعبر عن فشل آليات السوق في ضبط العلاقات الاقتصادية على المستوى الماكرواقتصادي، كما تعبر عن قصور في بنية المقاولة وفي أشكال أدائها؛ وهو قصور موضوعي لا أخلاقي لأن فاقد الشيء لا يعطيه. فخيارات المقاولة هي خيارات فردية وخصوصية بامتياز، وليست خيارات جماعية وعمومية. وللاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) قول مأثور في هذا الشأن: «المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للمقاولة هي تحقيق الربح».

اليوم، نجد أن الأمور تكاد تعود إلى نصابها؛ إذ نلاحظ أن الدولة أخذت تستعيد الأدوار الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها؛ التي هي من صميم الوظيفة التكوينية للدولة الحديثة، خاصة عندما يتعلق الأمر بدولة نامية مثل المغرب. لا شك في أن التقرير الخمسيني حول التنمية البشرية (٢٠٠٦) أسهم إلى حد ما في لفت النظر إلى مستوى التدهور الذي عرفته الأداءات الاقتصادية من جراء الخضوع للإكراهات الخارجية، وإلى استعجالية الإصلاحات لتفادي «السكتة القلبية» التي أشار إليها الملك الراحل الحسن الثاني في إحدى خطبه، ووضع المنظومة الاقتصادية في دينامية جديدة تستهدف **التنمية الشاملة والمستديمة**. أقصد بالتنمية الشاملة (Développment Inclusif) تلك التي تشمل فوائدُها وعوائدُها كل الفئات الاجتماعية، وخاصة الفئات الفقيرة منها، كما تشمل جميع المجالات الترابية، وخاصة المجالات المُهمَّشة. أما التنمية المستدامة (Développment Durable) فتعني الأخذ بعين الاعتبار «الأثر البيئي»، واستيعاب الدينامية الجديدة لـ «الاقتصاد الأخضر»، والاستثمار في الطاقات المتجددة والبديلة. هذه باختصار شديد بعض السياقات العامة التي لا بد من استدعائها

عند كل قراءة موضوعية لوضعية الاقتصاد الوطني، لتقييم أدائه، ولاستشراف الوجهة التي يمضي نحوها.

ثالثاً: شروط الإقلاع الاقتصادي

لا يتم شرط الإقلاع الاقتصادي بمعزل عن الشروط الأخرى المُكوِّنة لعملية التنمية. فالتنمية سيرورة شاملة، اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وفكرية، ومعرفية، وإبداعية. وهي في الجوهر ذاتية الدَّفع، أي أن أداءها يكون، إلى هذا الحد أو ذاك، في منأى عن المؤثرات الظرفية، لاعتمادها أولاً وقبل أي شيء على الموارد الذاتية، أي الوطنية، المالية والبشرية والتدبيرية؛ ولأنها تستقي ديناميتها من قوة العلاقات الاندماجية بين القطاعات، ومن تماسكية المجتمع بكل مكوناته. التنمية لا يضع خططها واستراتيجياتها، خاصة الطويلة منها، سوى الدولة. لا يمكن للسوق، أو للمقاولة أن تبلور الخيارات التي تخص التنمية؛ فالدولة هي المؤسسة الشرعية التي من شأنها تدبير الأفضليات الفردية والجماعية، الخصوصية والعمومية، الاقتصادية والاجتماعية، المحلية والجهوية، المالية والبشرية، كل ذلك بهدف الحفاظ على التوازنات، وصيانة «المشترك» الوطني.

ما من شك في أن دور المقاولة في التنمية دور لا محيد عنه، بل على الدولة العمل على الارتقاء بهذا الدور؛ عليها أن توظب البيئة المؤسسية، التحفيزية والمنعشة للمبادرة الحرة ولإنشاء المقاولات. في المقابل، عليها أن تسعى إلى تنقية مناخ الأعمال من المقاولات الطفيلية والريعية والمارقة. فالمقاولة فضاء جماعي، تشترك فيه أطراف لا تقل أهمية عن أرباب العمل من أطر وكفاءات وعمال؛ أطراف ذات حقوق. لا ينبغي أن يتحكم المؤشر الكمي العددي في عملية إنشاء المقاولات، فحسب؛ ولا يجوز للدولة أن تغُضَّ الطرْف، كما هو الحال، عن واقع الخرْق لتشريعات الشغل بذريعة التنافسية والبطالة المتفشِّية، وبسبب النفور، نفور بعض المقاولات، من كل نشاط نقابي. في غياب المقاولة المؤسَّسية، والمسؤولة أمام القانون، والمتقيِّدة بالقواعد، والمُتَّسِعة للتمثيلية النقابية، ينْتفي شرط أساسي من شروط التنمية التشاركية (Développment Participatif). ومن ثمة، قد يكون هناك إقلاع اقتصادي، لكنه إقلاع ضعيف البنية، و«رخْص العود»؛ ولا يمكن لمثل هذا النمط الرديء من الإقلاع أن يتمخَّض، في الحصيلة، إلا عن نمط من التنمية الرَّثة.

رابعاً: الدولة المُنمِّية ورهان الأوراش الكبرى

إن التصنيع شرط من شروط التنمية المستقلة، وهو يُشكِّل مع البنيات والخدمات الأساسية من طرق وطرق سيارة، ومطارات، وموانئ ولوجستيك، ومدارس ومستشفيات عمومية إلى آخره، القاعدة الارتكازية للإقلاع الحقيقي، الشامل (inclusif). ويكتسي التصنيع، في حالة المغرب بالذات، أهمية خاصة لأسباب كثيرة ومُتشعِّبة. يتعلق **الأول** بمركزية البنية الصناعية في الإنتاج، إنتاج

الثروة، لما للصناعة من آثار جذْب للقطاعات الأخرى وتحريك لعجلة الإنتاج، ولما لها من علاقة تفاعلية مع منظومة الابتكار والاختراع التكنولوجي والبحث والتطوير.

وتاريخياً، كان للثورة الصناعية الدور الرئيسي في نشوء الرأسمالية وفي تطورها، بل إن دينامية التجدُّد الصناعي والتكنولوجي، أو ما يسميه الاقتصادي جوزيف شومبتير (Joseph Schumpeter) «الهدم الخلاق»، كانت دوماً من وراء تجاوز الرأسمالية لأزماتها المتكررة. ويكمن السبب **الثاني** في الآثار الاجتماعية الناجمة من التطور الصناعي. التصنيع، فضلاً عن أنه يُولِّد فرصاً للشغل ليس لها نظير في الأنماط الإنتاجية الأخرى، فهو يؤسس للمجتمع الأَجْري (أي لمجتمع قائم على الأَجْر مقابل العمل). العلاقة الأَجْرية هي الأُسُّ الذي يقوم عليه المجتمع الحداثي، وينبني عليه التقدُّم بالمقارنة مع المجتمعات التقليدية، وإن كان لا يخلو بدوره من علاقات استغلال لا مناص من الحد منها، ومن العمل على ضبطها بالتشريعات الاجتماعية على مستوى المقاولة، وبـ«العقد الاجتماعي» على مستوى أشمل.

أما على المستوى الاستراتيجي، فإن من بين السمات العامة للسيرورة التي أخذت ملامحُها في التشكُّل منذ حكومة التناوب التوافقي، استرجاع زمام المبادرة من طرف الدولة في بلورة الخيارات الاستراتيجية وفي هندسة السياسة التنموية. هناك مؤشرات أخرى دالَّة على هذا التحول في دور الدولة، وفي انتقالها من **الدولة المُحفِّزة** (تحفيز المقاولة، وتفويض مهمة الإنجاز الاقتصادي للسوق) إلى **الدولة المُنَمِّية**. من هذا المنظور، قد تُشكِّل «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، إذا ما توافرت بعض الشروط، صيغة من صيغ **التنمية التشاركية**، أو التنمية من الأسفل، التي ترمي إلى تلبية الحاجات المُلحَّة للفئات المعوزة من طريق خلق مشاريع محلية مُدِرَّة للدخل، وبالاعتماد على مبادرات وإبداعات المجتمع المدني.

بالإحالة على النظرية الاقتصادية المعاصرة، وعلى النظرية المؤسساتية للتنمية على وجه الدقة، فإن المخططات الكبرى والبرامج المهيكلة، التي تمت الإشارة إلى بعض منها في المقدمة، يمكن أن تصُبَّ، من زاوية المنظورية الطويلة، في سيرورة التنمية المستقلة، الشاملة والمستديمة، لكن بتوافر جملة من الشروط: الشرط **الأول**، أن تندرج البرامج القطاعية الضخمة تلك في استراتيجية وطنية مكتملة الأركان، استراتيجية هولستيكية، مندمجة، التقائية، تُعزِّز الآثار المُضاعِفة للاستثمار، وتُكثِّف الآثار المُسارِعة للمبادلات البين قطاعية، وترتقي ببنية الإنتاج والتصدير إلى مستويات أعلى وأعقد من التنويع والتطوير (Sophistication et diversification)؛ ويتعلق **الثاني** بضرورة مواكبة استراتيجية التنمية بإرساء «منظومة وطنية للابتكار» وبمأْسسة بنية التنمية/التطوير وذلك بخلق جسور ممتدَّة بين الجامعة والبحث العلمي من جهة، وبين المقاولة والبنية الإنتاجية من جهة أخرى. أما الشرط **الثالث**، فأن يؤخذ في الحسبان الاستثمار في القدرات، لأنه الطريق الملكي نحو التنمية الشاملة، ولكون رأس المال البشري هو أُمُّ الرساميل.

أخيراً وليس آخراً، هناك شرط الثقة، ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ليس فقط في صدقية استراتيجية التنمية وفي نجاعة آليات أدائها بل أيضاً، في مدى إشراك المجتمع بكل فئاته في تنزيل البرامج على أرض الواقع، وفي مدى استيعابها للفئات الفقيرة والهشَّة وللمناطق المُهمَّشة والمعزولة. التنمية الشاملة والتشاركية عملية بنائية للتماسك الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي هو العمود الفقري للتنمية المستقلة والمستدامة.

خامساً: الإنجاز الاقتصادي: الثنائية التنفيذية

لا بد لكل قراءة في الإنجاز الاقتصادي للحكومة (الحالية أو التي سبقتها)، أن تأخذ في الحسبان ضرورة الفصل بين إنجاز الدولة، وبين ما قد يدخل، حصراً، في نطاق الحصيلة الحكومية. لا يُخْتزل مفهوم الدولة اليوم في مفهوم الحكومة. فالأول أشمل وأعمق، وهو يدل على مجموعة من المؤسسات والأجهزة والأدوات والآليات تتميَّز باستمراريتها، وبتسْجيلها في الزمن الطويل؛ بينما يَتحدَّد الثاني في الأداءات الظرفية، ويتجلَّى في السياسات المرتبطة بالدوْرات الحكومية والتشريعية التي تتَّصف بها الديمقراطيات الحديثة.

في حالة المغرب، الفرق واضح وضوح الشمس، بنص الدستور وبقوة الواقع، بين المجالين؛ مجال الدولة العميق والثابت والمُمْتد، والمجال الحكومي العارض والمُتحوِّل والمحدود الأمد، إذ إن الإنجاز الاقتصادي الاستراتيجي، الذي سبقت الإشارة إلى أهميته وإلى بعض الشروط الضرورية لتطوره نحو استراتيجة وطنية للتنمية الشاملة والمستدامة، هو، بالدرجة الأولى، إنجاز يُحْسب للدولة العميقة، ويتجاوز النطاق الحكومي؛ إنجاز «سيادي» قد لا يكون للحكومة الفضل في بلورته والتخطيط له، وفي تنفيذه وتقييم مراحله. أما بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية والظرفية، التي هي من صميم العمل الحكومي، فإن ما يلفت النظر هو هيمنة التوجهات الليبرالية، الأرثوذكسية والأحادية التي دأبت المؤسسات المالية الدولية منذ الثمانينيات من القرن الماضي، سواء بالضغط أو بالاشتراط، على تطبيقها في بلادنا وفي بلدان أخرى.

ما تُنفِّذه الحكومة اليوم من «إصلاحات»، وأضع كلمة إصلاحات بين مزدوجتين لمحدوديتها، لا يختلف في الجوهر عن التوصيات التقليدية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إصلاح صندوق المقاصة على سبيل المثال خير دليل على ذلك. في التقرير الذي تم إعداده سنة ٢٠٠٩، بطلبٍ من حكومة عباس الفاسي (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١)، التي تبنَّت خلاصاته ومقترحاته، بل وبدأت في أَجْرأتِها[1] نجد نقيض ما يراه البنك الدولي الذي يختزل الإصلاح في وصفة الدعم واستهداف الفئات الفقيرة، مقاربةً شموليةً، وإجرائية براغماتية وتدريجية لإصلاح منظومة المقاصة؛ مقاربة ترمي إلى بلورة سياسة جديدة للحماية الاجتماعية، تهدف إلى ترشيد نفقات الدعم وحصرها في

(١) انظر: *Le Maroc Solidaire: Projet pour une Société de confiance*, sous la direction de Noureddine El Aoufi (Rapport sur la réforme du système de compensation, juin 2011).

مستويات مستديمة، وتُـزاوِج بين الإكراهات الماكرواقتصادية، المالية بالخصوص، وبين شروط التوازن والتماسك الاجتماعي.

لكن الحكومة الحالية، على ما يظهر، جنحت إلى المقاربة التجزيئية، والمُحدَّدة في آلية تحرير أسعار المواد المُدعَّمة. من الزاوية المالية المحضة قد ينجم من تقنية تحرير الأسعار، في الأمد القصير، بعض التقليص من عجز الميزانية؛ غير أنه، في الأمد المتوسط والطويل، المُتوقَّع هو التراجُع في القوة الشرائية، وبخاصة لدى الفئات الفقيرة والمتوسطة. وحتى حينما يوصي البنك الدولي بالدعم المباشر، فهو لا يأخذ في الحسبان الواقع المُركَّب والمُعقَّد لمعضلة الفقر ولديناميته. أين يبدأ الفقر وأين ينتهي؟ أليست الشرائح الدنيا من الفئات الوسطى قاب قوسين أو أدنى من وضعية الفقر؟ وهل الطبقة الوسطى قادرة على التَّحمُّل، تحمُّل المضاعفات الناتجة من «حقيقة الأسعار» في المدة المتوسطة؟

نعرف أن «حقيقة الأسعار» تُفضي، بالضرورة، إلى «حقيقة الأجور» التي تنعكس، بالضرورة، على التنافسية الكُلِّية للاقتصاد الوطني. قد تكون هناك بعض المساعدات والإعانات المالية لهذه الفئة أو تلك (طلبة، أرامل، مُطلَّقات)، غير أنها من قبيل «الصَّدَقة الجارية»، أو المنحة التي لا تُغني ولا تُسمن بمقياس التنمية الشاملة التي تقوم ـ في الاقتصاد المعاصر ـ على الاستثمار الاجتماعي المنتج، وعلى توفير الحماية الاجتماعية لشرائح المجتمع كافة على قاعدة مُؤسَّسية، لكلٍّ حسب حاجاته ومن كلٍّ حسب إمكاناته؛ كما تقوم على بناء القدرات، وعلى التمكين، وعلى الإنصاف والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية. أما الخيارات التي توصي بها المؤسسات المالية الدولية، التي يبدو أن الحكومة الحالية تستأنس بها، فإنها خيارات لا تصُبُّ في هذا الاتجاه، بل تذهب في الاتجاه المعاكس.

خاتمة

إن المطلوب من الحكومة، أياً كانت، هو اعتماد الحكامة الجيدة في تدبير السياسة الماكرواقتصادية والظرفية التدبير الأمثل، في إدراك منها للتحديات الاستراتيجية التي تواجهها الدولة، وللرهانات المرتبطة بإنجاز الضروري من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي؛ سياسة تُتَرْجِم الخيارات الاستراتيجية إلى واقع ملموس من منظور وطني، سيادي، مستقل. سياسة نابعة من الحاجات الضرورية والملِحَّة للعيش الكريم، تُعزِّزها الإرادة السياسية، وتُزكِّيها الشرعية الديمقراطية. في القدرة على التصدِّي للإكراهات، بدل الخضوع لها، تتجلَّى «الشخصية» الحقيقية للحكومة، وتنكشف صدقية أدائها.

على سبيل المقارنة، لقد سبق لحكومة المعطي بوعبيد في الثمانينيات من القرن الماضي أن خضعت لإملاءات صندوق النقد الدولي في ما يتعلق بتطبيق برنامج التقويم الهيكلي. في المقابل، تمكَّنت حكومة عبد الرحمان اليوسفي، إلى حد ما، من ممانعة الإكراهات والاشتراطات الدولية،

ومن مواجهتها بإصلاحات ترمي إلى التخفيف من العجز غير المسبوق الذي طال، بصفة خاصة، مجال التنمية البشرية. هناك إذاً هوامش للفعل المستقل ينبغي استغلالها الاستغلال الأفضل حتى لا تضيع السيادة الوطنية في دوامة العولمة، وحتى لا تستكين الإرادة السياسية وتركن إلى «الواقعية الاقتصادية».

لقد حاولتُ في هذا التعقيب وضع سؤال الإصلاح الاقتصادي بصيغة بدا لي أنها أقرب إلى الوصف والتحليل والبيان منها إلى التقدير والتوقُّع والتحليل الاستقبالي. وباعتبار «تبعية الطريق» أردت أن أُنوِّه إلى التَّسجُّل التاريخي للبنية الاقتصادية، الماكرو والميكرواقتصادية. ثم أَلْمحتُ إلى أهمية التمييز، كيلا يلتبس الأمر، بين الإنجاز الاقتصادي للدولة على المستوى السيادي والاستراتيجي، وبين ما هو من فعل وإنتاج الحكومة في مجال السياسة الاقتصادية الظرفية. كما أنني سعيتُ إلى الكشف عن الوجهة التي أرى أن على الاقتصاد الوطني أن يمضي نحوها، وتوقَّفتُ، ولو سريعاً، عند بعض الشروط المُحدِّدة لذلك، ومن بينها الدَّأَب في الإصلاح والارتقاء بالجاهزية المؤسسية، وتجويد الأداء الحكومي، كل ذلك من أجل تحويل «تبعية الطريق» نحو «خارطة الطريق» المفضية إلى التنمية المستقلة، الشاملة، التشاركية والمستدامة، عبر إنجاز الضروري من الإصلاح الاقتصادي.

المناقشات

١ ـ مفيد الزيدي

إن تجربة المغرب ربما تكون فريدة، وهي جديرة بالدراسة والتحليل في حالة التشظي التي أصابت العديد من البلدان العربية. بعد الربيع العربي، استطاع المغرب بمواءمة بنيت بين السلطة والمعارضة الحفاظ على الدولة ووحدة الوطن، بالاتفاق على الإصلاحات والسير في طريق «الملكية الدستورية»، استطاع النظام أن يواكب رياح التغيير في الجوار المغاربي بتونس وليبيا والحراك النسبي حتى في موريتانيا، وأن يقدم بعض الإصلاحات الملكية التي أسهمت في مشاركة قوى المعارضة الرئيسة في الحياة السياسية.

وكان بيت الحكمة في بغداد أقام ندوة قبل أسابيع عن التجربة المغربية في بناء الدولة وتجاوز حالة الاحتقان والفوضى، وإمكان الاستفادة من هذه التجربة على الصعيد العربي باعتبارها تجربة ناجحة تُجاوِز الإنفاق نحو الآفاق.

٢ ـ رضوان سليم

يتحدد الاختلاف بين النظام الشمولي والنظام الديمقراطي في مسألة جوهرية: التعددية. ومن ثم، فإن التعددية الحزبية والنقابية والإعلامية والمدنية وغيرها هي التي تميز النظام الديمقراطي. هنالك خصائص مرتبطة بهذه الخاصية الجوهرية هي وجود انتخابات حرة ونزيهة، حكومة منتخبة وتناوب على إدارة الحكومة، وصحافة حرة... إلخ. إضافة إلى الحق في التعبير والاحتجاج الفردي والجماعي السلمي.

كان نضال الحركة الوطنية المغربية من أجل إقامة نظام ملكي دستوري ديمقراطي في مواجهة الحكم الفردي الاستبدادي هو الهدف الذي ظلت تسعى إليه وتناضل من أجله التيارات السياسية والفكرية اللاحقة.

٣ ـ محمد رضا الأجهوري

أركّز هذا التعليق في خصوص نقطة أساسية تعرّض لها الباحث د. محمد الأخصاصي منذ المقدمة، هي تهم منهجية إنجاز الانتقال الديمقراطي المؤسس على تطابق الموقف بشأن الماهية والبنيان أو الأهداف. اعتبر الباحث أن عملية الإنجاز تتنازعها منهجيتان: **الأولى** وصفها بالثورية؛ **والثانية** وصفها بالإصلاحية؛ لكن من دون ربط هاتين المنهجيتين المتقابلتين بتحقيق أهداف الانتقال الديمقراطي، رغم أن مضمون المحاضرة انتصر للمنهجية الإصلاحية انسجاماً مع عنوانها الرئيسي. والسؤال المطروح، الذي حسمه في ما أعتقد مضمون المحاضرة، هو أي من المنهجيتين قادر على تحقيق أهداف المرحلة في إنجاز الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات وإنجاح عملية التنمية وتحقيق العدالة والاستقلال؟ وموجب طرح السؤال هو الخروج من متاهة أسلوب التغيير في مجتمعنا العربي والتخلص من أوهام وفوضى الثورية الأيديولوجية. فالمنهجية الثورية تفضي حتماً إلى المبالغة في الاعتقاد بامتلاك الحقيقة سياسياً واجتماعياً، وبالتالي الوقوع حتماً في الاستئثار بالحلول والسعي إلى فرضها، وبالتالي انتهاج إقصاء المخالف باعتباره لا يشترك معها في الرؤية والموقف، وهذا يؤدي إلى إهدار أهداف الديمقراطية بل إجهاض التجربة الديمقراطية. وأمّا المنهجية الإصلاحية فهي تنطلق من تراكمات الواقع وتقترح رؤية إصلاحية بعيدة من احتكار الحقيقة ومن ادعاء سلامة الموقف أو عدم وقوعه في الخطأ.

فمحاولة الإصلاح التي تفترض إمكان الوقوع في الخطأ تجعل منهج الإصلاح في حد ذاته يعترف بإمكان أن يكون الصواب مع الطرف الآخر، وهو ما يسمح بقيام التعايش، رغم الاختلاف ويؤسس للتداول الحقيقي، وكلاهما (التعايش والتداول) جوهر الديمقراطية المناقضة للثورية الأيديولوجية مهما يكن اتجاهها.

وبذلك، فالمنهج الإصلاحي يستهدف تحرير العقليات من الانفراد بامتلاك الحقيقة واحتكارها لممارسة الإلغاء والإقصاء؛ فالبناء الديمقراطي المنشود يبقى بحاجة إلى تضافر جهود الجميع من سلطة حاكمة وأحزاب وقوى وطنية ومجتمع مدني من أجل الصالح العام والحفاظ على الحريات واستقلال القرار الوطني. لذلك جاء مضمون البحث في سياق المنهجية الإصلاحية من خلال التعرف إلى جملة من المسائل التي تهم رافعة الإصلاح وتقييم العملية الإصلاحية على كل الأصعدة الدستورية والحقوقية والتحول الديمقراطي والتحديات التي تواجه مستقبل الإصلاح.

٤ ـ محمد الحبيب طالب

قدم لنا الاخصاصي عرضاً مكثفاً مركباً يمد القارئ العربي بصورة موضوعية عقلانية ومقنعة، تساعده على فهم ما يجري في المغرب، وعلى فك بعض ما قد يظهر له كطلاسم سياسية عصية على النماذج المعروفة، ولا أحتاج إلى أن أثني بالتقدير نفسه على المداخلتين للمعقبين الصديقين.

أريد، هنا، أن أضيف بعض الملاحظات التكميلية في القضايا التالية:

أولاً، حول المؤسسة الملكية: ما قدمه البحث من عرض وتكثيف وتحليل لدستور ٢٠١١ كافٍ ويستحق الإعجاب. وأوافقه على انحيازه للقراءة السياسية الدينامية للدستور التي تخالف القراءة النصية الجامدة، كما أوضح ذلك. ما أضيفه، هنا، وما لا يستطيع بعض الحداثيين والمثقفين العرب فهمه، أن «إمارة المؤمنين» بصلاحياتها الدينية المطلقة، هي في صالح التقدم، إذا ما نظرنا إليها من زاوية الوظيفة المعاصرة (وأخص عهد محمد السادس) لا من زاوية الموروث الثقافي للفقه السياسي. يقوم هذا الدور على الحفاظ على التوازنات الثقافية المتصارعة في المجتمع، لكن في اتجاه التقدم لا التكلس والمحافظة. بل إني أتصور، أن المغرب، حينما تصل ديناميته إلى الملكية البرلمانية الكاملة، ستحتفظ ملكيته بهذا الدور الديني. ولا أريد أن أقيس هذا التصور على الملكية البريطانية، لأني أكره القياسات السهلة على سيرورات معقدة.

وفي كل الحالات، فهذا هو طريقنا ومسارنا نحو العلمانية. ومع ذلك، فإني أرى أن المهمات الرئيسة في هذا المخاض العربي العسير، أن يكون للعرب التقدميين ومثقفيهم (والمغاربة منهم) مشروعهم المتكامل المستقل في «الإصلاح الديني»، في أسسه المعرفية، ومرجعياته الدينية، وفي مختلف ميادين انشغالاته... هذه المهمة التي تجنبها تاريخنا السياسي والثقافي بعد نكوص ما اسميناه النهضة الأولى، وإلا ستبقى ثوراتنا وإصلاحاتنا تدور في حلقة مفرغة، تنتج في كل مرة أصولية متزمتة أو متوحشة.

ثانياً، حول أزمة الأحزاب السياسية التقدمية:

كل ما أورده البحث في تفكك الظاهرة الحزبية التقدمية وتراجعها، صحيح وموضوعي. ولكن يظهر لي أن المسألة عندنا، وفي الوطن العربي عامة، ربما يحتاج إلى تفاصيل أخرى لم يكن سياق البحث يتطلبها بالضرورة. ومع أن هذه الظاهرة صارت عامة في كل الوطن العربي، إلا أنه ينبغي التشديد على أن المغرب، على امتداد المرحلة الطويلة التي ساد فيها نظام الحزب الواحد ثم مع تعددية فرعية وهشة في جناح، وفي الجناح الآخر نظام تقليدي مئة في المئة، تميَّز المغرب، دون غيره، بمجتمع مدني حقيقي، بأحزابه ومنظماته الأخرى، استمر بفعالية قوية وصانعة للمجال السياسي طوال ما أسميناه سنوات الرصاص.

من تلك القضايا التي تحتاج إلى إمعان الفكر:

١ ـ أننا نلوم الأحزاب في هذا الخسوف السياسي، لكننا لا نلتفت إلى علاقة ذلك بالمجتمع وتطور مكوناته الاجتماعية والثقافية السياسية الراسبة فيه، والمستوردة إليه من تبدلات قيمية وغيرها. ومن ذلك الدور الذي باتت تضطلع به المؤسسات الإعلامية العالمية وهي الصانع الأكبر للرأي العام اليوم بدل الأحزاب السياسية كما كان في الماضي.

٢ ـ إن مجتمعاتنا مجتمعات أيديولوجية بامتياز. للأسف تلقف بعض المثقفين مقولة «نهاية الأيديولوجيا»، التي إن كان لها ما يفسرها في المجتمعات المتقدمة، فلا أرضية اقتصادية اجتماعية وتكنولوجية وعلمية لها في بلداننا.

يمكن القول إذاً، إن الحداثة فشلت إلى اليوم في أن تشكل أيديولوجيا اجتماعية معبئة في بلداننا، وهي أصلاً ليست بأيديولوجيا، بينما وجدت الحركة الإسلامية مرتعاً ثقافياً موروثاً وخصباً لما يسمونه المرجعية الإسلامية. والأنكى من ذلك، أن القوى الحاملة للحداثة لا بديل اقتصادياً ـ اجتماعياً معها، كما كانت لبرامج قواها الاشتراكية في السابق، أي قبل العولمة وتراجع الأيديولوجيا الاشتراكية. وغياب هذا البرنامج البديل إلى اليوم هو ما يفسر لنا لماذا بقينا وسنبقى؛ ما نكاد نصلح التوازنات الماكرواقتصادية عبر التقشف حتى ندخل حلقة أخرى لهذه التوازنات الكبرى ولسياسة التقشف، ولكل ما يترتب على ذلك من تفاوتات اجتماعية، وغيرها.

وفي هذا السياق، أشير إلى ثلاث ملاحظات تخص حزب العدالة والتنمية وهو على رأس الحكومة:

الأولى، أن الحزب ساند عن طريق أداته الدعاوية «التوحيد والإصلاح» تدخل النيتو في ليبيا، وساند التمرد وطلب التدخل الخارجي المسلَّحيْن في سورية. ومن يَرْضَ بالعنف في البلدان الأخرى، فأي ضمانة لئلا يرضى به على بلده في ظروف أخرى؟

الثانية، صحيح أن الحزب في السلطة قد خفف كثيراً من تدخلاته المحافظة في الشأن الثقافي والفني. لكنه ما زال هو هو، ويمارس نوعاً من «الإرهاب الفكري»، التهديد بالفتنة الأهلية، وبالثوابت القطعية في الدين، ونحن ندرك ما في هذه الثوابت من تأويلات مختلفة متضاربة، بمجرد أن مجلس حقوق الإنسان طرح في توصياته ما يدعو إلى المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة.

الثالثة، لقد استفادت الحكومة من انخفاض أسعار البترول والموسم الفلاحي الجيد وما كسبته من رفع الدعم على بعض المواد الاستهلاكية (من دون مقابل لذوي الدخل المحدود)، لكن ليس من المستبعد، بل المرجح، انفجار حركة شعبية عفوية، لما ستقوم به الحكومة مجبرة من إجراءات غير شعبية، وإصلاح نظام الثقاعد واحد منها.

خلاصتي **الأخيرة**، إن إهمال كل القضايا التي تتدخل فيها الأيديولوجيا الدينية (المرأة والتعليم والدولة وغيرها) كان نقطة ضعف قاتلة للدعوة السابقة التي نشدت التوافق بين التيارات الكبرى، القومية، والليبرالية، والماركسية، والإسلامية. فهل نستفيد من تجربة الماضي في توافقات قادمة!

٥ ـ عبد الإله بلقزيز

أبدأ بالتنويه بالجهد المبذول في البحث والتعقيبيْن، وأشير ـ سريعاً ـ إلى أنّ التفاعل الإيجابي مع البحث وتعقيبات ومداخلات الباحثين المغاربة المشاركين في هذه الندوة يَفترض أن يأخذ في الحسبان جملةً من الحقائق المعاصرة والتاريخية:

أوّلها، أن هؤلاء جميعاً ينتمون ـ على اختلاف مشاربهم وعناوينهم السياسية ـ إلى مدرسةٍ تؤمن بالتوافق نهجاً في العمل السياسي، وفي العلاقة بين المعارضة والنظام، وفي فضّ المنازعات السياسية الداخلية. ولمن لا يعرفهم أو لا يعرف بعضهم، فهم ـ في أغلبهم ـ باحثون مناضلون من

اليسار: الاشتراكي والماركسي ـ اللينيني؛ المتمسك بالعروبة والقضية القومية. وأكثرُهُم خِّريجَ سجون أو ذاق مرارات المنافي و ـ أحياناً ـ كلاهُما معاً. وما من أحدٍ منهم قدَّم التوبةَ عن ماضيه النضالي اليساري. وفي هذا ما يشهد بأنّ واقعيتهم السياسية ليست ضرباً من التنازل للنظام، بل وعيٌ حادّ للحاجة إلى أخذ حقائق ميزان القوى في الحسبان، وإلى بناء مصيرٍ ديمقراطي مشترك يشارك فيه الجميع، بعيداً من أيّ منزعٍ إلى الإقصاء أو الاحتكار السياسي. وهم، بذلك الوعي، إنما يمثلون استمراراً أميناً لتقاليد الحركة الوطنية والتقدمية المغربية في فهم السياسة وممارستها، وفي التحلّي بأخلاق المسؤولية الوطنية في الحرص على استقرار المجتمع والدولة، وتنميتهما بالمشاركة الإيجابية لا بالمناكفة باسم المعارضة.

وثانيها، أن لفكرة التوافق في المغرب تاريخاً عريقاً بدأ منذ خواتيم القرن الثامن عشر؛ منذ قيام حلفٍ بين السلطان محمد بن عبد الله والعلماء لمواجهة الطرق والزوايا والبدع؛ وهو الحلف الذي استمر طوال القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، قبل أن يصبح حلفاً سياسيّاً بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية في وجه الاحتلال الفرنسي، غداة تقديم الحركة الوطنية «عريضة الاستقلال»، في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤. ونعرف، جميعاً، الثمن الكبير الذي قدّمه الملك الراحل محمد الخامس، ومعه الأسرة الملكية، نفياً وتشريداً في مَدَغشقر بين العامين ١٩٥٣ و١٩٥٥، من جرّاء وطنيته ومحالفته الحركة الوطنية. ولست في حاجة إلى بيان أن ذلك التوافق استمرّ مفعوله في دولة الاستقلال في عهودها الملكية الثلاثة؛ مع محمد الخامس والحسن الثاني ومحمد السادس، ولم ينقطع حتى في اللحظات التاريخية الحرجة التي كان يقع فيها احتكاك أو صِدام. ومعنى ذلك أن المغرب أخضع نفسَه ـ سلطةً ومعارضةً ـ لتمرينٍ تاريخيّ طويل على أسلوب التوافق في العلاقة السياسية الداخلية.

ولستُ هنا أصطنع تاريخاً متخيَّلاً حين أشّدد على هذه الحقيقة التاريخية. ولكني، في الوقتِ عينِه، لا أتجاهل أن تاريخنا الوطني، منذ الاستقلال، شهد فصولاً من المواجهات الحادّة المتبادلة بين النظام والمعارضة: استُعْمِل فيها السلاح والقمع الشديد، والانتهاكات الصارخة للحريات وحقوق الإنسان، وبخاصة في الستينيات وفي النصف الأوّل من السبعينيات. غير أنّ إدراكاً مشتركاً حصل لدى الفريقين بأنّ أحدهما لا يَقْوَى على مَحْو الآخر أو إلغائه بالعنف: فللمؤسسة الملكية قاعدتُها الشعبية العريضة، وشرعيتُها التاريخية: السياسية والدينية، مثل ما للحركية الوطنية والتقدمية شرعيتُها الوطنية وقواعدُها الاجتماعية. ولقد كان ذلك الإدراك في أساس تصنيع خيار التوافق السياسي في مقاربة المسائل الكبرى للبلاد: القضية الوطنية، المسار الديمقراطي، الإصلاح الدستوري، التناوب على السلطة... إلخ، الأمر الذي جنّب المغرب المشاهد الدراماتيكية الجارية في الأغلب الأعمّ من البلاد العربية اليوم.

وثالثها، أن التغيير لا يسلك سبيلاً واحداً هو العنف والقطيعة، وإنما هو متعدّد الوجوه والأساليب. وإذا كانت التجربتان الثوريتان في فرنسا اليعقوبية وفي روسيا البلشفية قد كرّستا، في وعي قسمٍ كبيرٍ

من الناس، فكرة اقتران التغيير بالعنف والقطيعة، فإن تجارب أخرى في التاريخ ـ قديمة وحديثة ـ تُطْلِعنا على إمكانات للتغيير أخرى، على رأسها الانتقال التوافقي أو المُتَعَاقد عليه. هذا، مثلاً، ما حصل في بريطانيا بعد أن تحوّلت الملكية فيها من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، في سياق مواطَأةٍ على الانتقال السلمي الهادئ بين الأرستقراطية والبرجوازية. وهذا ما حصل في إسبانيا بعد حقبة الجنرال فرانكو، وفي بلدان أمريكا اللاتينية بعد حكم الأوليغارشيات العسكرية، ناهيك بالدرس الكبير في التوافق الذي قدّمتهُ تجربةُ جنوب أفريقيا، غداة التفاهم بين نيلسون مانديلا، ومعه «المؤتمر الوطني الأفريقي»، وفريدريك دوكليرك وحكومة البيض، على الانتقال التوافقي من نظام الأبارتهايد إلى نظام الديمقراطية التوافقية. إن في هذه الخبرة التاريخية العريقة من الدروس معيناً لا يَنضب لِمَن أراد أن يبنيَ مصيراً آخر من دون دماء وأحقاد وثارات وألغامٍ قابلةٍ للتفجير.

٦ ـ محمد جميل منصور

ـ لا بد من أن نعترف بالبداية أننا في حالة المغرب أمام حالة فيها قدر من التميز والنجاح، فلا هي من البلدان التي ذهبت بها تطورات الربيع نحو الفوضى والاضطراب والحرب، ولا هي من البلدان التي ارتكست أو تمنعت تجاه عملية التحول السياسي التي اصبحت استحقاقاً لا مناص منه. نحن أمام تجربة حافظت على الدولة والاستقرار والسكينة، في الوقت الذي استجابت لبعض المطالب التي رفعها الناس ونزلوا إلى الشوارع من أجلها. وهي من هذا المنظور ـ بغض النظر عن تقويم مآلات التجربة ومدى تحقق ما أعلن ـ تستحق الاهتمام والمتابعة.

ـ بدا لي، والله أعلم، أن مسار التطور الديمقراطي في المغرب الأقصى تأثر بالربيع العربي؛ فمنطلقه كان تأثراً بانطلاقه.. ومسار التقدم والتراجع تأثر بمسار هذا الربيع. ففي الفترة التي كان فيها الربيع في أوجه جاءت التنازلات وكانت الإصلاحات، وعندما بدأ الربيع في التراجع والارتباك والاستهداف كانت هناك التعثرات وما تطلق عليه بعض الأوساط في المغرب ضعف التنزيل الديمقراطي للدستور وعودة أساليب من التحكم.

ـ يظهر لي أن الحكم في المغرب أو المؤسسة الملكية أو المخزن يستفيد من طبيعة العلاقة بين القوى الأساسية في المجتمع السياسي؛ فالشك المتبادل من هذه القوى بين خائف من الكيد أو خائف من الإضعاف، وفي كثير من الحالات لا يُحب أغلب هذه القوى توتير العلاقة مع المؤسسة الملكية... هناك حاجة جدية إلى اطمئنان متبادل أو نسبة مقدرة منه تمنح القوى المختلفة القدرة على انتزاع الإصلاحات الضرورية وضمانات تنزيلها.

ـ ألا يلفت الانتباه أننا كلما اتجهنا شرقاً اشتدت اللغة وتعاظمت الخصومة وكثر الإلغاء والإطلاق وتكرر الاتهام بالخيانة والفشل والتآمر، وكلما اتجهنا مغرباً هدأت اللغة وكثر استعمال النسبية وتراجع منطق الإلغاء والاتهام؟ لا أدعي أفضلية مغاربية، ففي المشرق الأصل والبعد والعمق، وكلها دعوة إلى الاستفادة من هذا العقل المغاربي الهادئ.

الفصل الثاني عشر

مستقبل الإصلاح في عُمان(*)

بسمة مبارك سعيد(**)

تعيش عُمان في لحظتها التاريخية هذه تأزماً سياسياً يجد جذوره أساساً في طبيعة الدولة التي أسسها قابوس والإشكاليات التي أفرزها نظامه السياسي. فرغم مظاهر الحداثة والتقدم التنموي في البلاد، فإن عملية بناء الدولة التي أطلقها قابوس منذ توليه الحكم لم تنتج دولة مدنية حديثة متصالحة مع مجتمعها، وإنما أفرزت دولة مستلبة كلياً لسلطتها الحاكمة، تدور أجهزة الحكم فيها من مؤسسات ودستور وقوانين وتشريعات حول ذات الحاكم، متأثرةً برؤاه وأفكاره وسماته الشخصية.

وكنتيجة طبيعية لمقدار التماهي هذا بين كيان الدولة وشخص الحاكم، أثار مرض السلطان وغيابه الطويل نسبياً عن البلاد الكثير من القلق والتساؤلات حول مستقبل البلاد واستقرارها، وحول سيناريوهات التغيير المحتملة من بعده. وتنبأ الكثيرون بأنه سيعود من رحلته العلاجية بمشروع إصلاحي يستكمل فيه بناء مؤسسات الدولة وإصلاح بنيتها الدستورية والتشريعية ويضمن بها انتقالاً آمنا للحكم من بعده[1]. إلا أن سبعة أشهر كاملة انقضت منذ عودته، وما زالت الأسئلة تراوح مكانها من دون إجابة.

في هذا السياق، تحاول هذه الورقة استقراء المستقبل القريب وتبحث في احتمالات الإصلاح في عمان، مدفوعة بأهمية اللحظة وحساسيتها، إذ لم يعد من الممكن عملياً، ولا من الآمن، أن يستمر الوضع السياسي المتأزم على ما هو عليه مدّةً طويلةً.

(*) نشر هذا البحث ضمن ملف، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٤٤ (شباط/فبراير ٢٠١٦).

(**) باحثة ومحامية ـ عُمان.

(١) محمد اليحيائي، «عودة السلطان قابوس: تساؤلات المستقبل وضمانات انتقال الحكم،» مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/201548930393899.htm>.

(تاريخ الدخول ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

وحتى نستطيع فهم وتوصيف وضع الدولة العمانية الآن لا بد من فهم ظروف نشأتها.

أولاً: نشوء الدولة العمانية تحت حكم قابوس

تولى السلطان قابوس حكم البلاد في ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٧٠ في إثر انقلاب أبيض، أطاح فيه والده، وأعلن منذ لحظات حكمه الأولى عن بدء عملية تحديث وتطوير شاملة تخرج عمان من عزلتها وتخلفها وتقضي على آثار الجهل والفقر والاستبداد الذي رزحت البلاد تحت وطأته عقوداً طويلة.

لم تكن التركة التي ورثها قابوس من والده سهلة، إذ واجه ثورة مسلحة في ظفار مثّلت أكبر تهديد لحكمه، إضافة إلى التحدي الذي كانت تمثله مؤسسة الإمامة ورغبتها في فصل الداخل عن الساحل، إلى جانب انعدام البنى التحتية وحال الفقر والتأخر الاقتصادي الذي كانت تعيشه عمان آنذاك.

إلا أنه بفضل الثروة النفطية المتدفقة حينها والدعم العسكري الخارجي، تمكن السلطان من مواجهة هذه التحديات جميعها والانتصار عليها وبناء دولة قوية استطاعت اختراق المجتمع وإعادة تشكيل علاقاته والسيطرة على موارده وإعادة توزيعها. فبفضل ريع النفط تمكنت السلطة من تمويل الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية في البلاد ودعم الاقتصاد، وتهميش المؤسسات الاجتماعية التقليدية لمصلحة الدولة المركزية، وبناء التحالفات السياسية وشراء الولاءات؛ وهو ما أدى إلى تعاظم دور الدولة ومركزيتها في حياة الناس، وتغلغلها في تفاصيل حياتهم اليومية كافة، حيث أصبحت هي الموفر للتعليم والصحة والأمن والموظف الأكبر، إضافة إلى تحكّمها في مصادر المال والسلطة.

ولترسيخ هذا الدور وحمايته، عمل السلطان على بناء هوية عمانية موحدة تنصهر فيها مكوّنات المجتمع العماني كافة على اختلافها، وعمدت وكالات الهيمنة الأيديولوجية إلى تعزيز قوة الدولة وسيطرتها الاجتماعية عبر وسائل الإعلام ومناهج التعليم، وذلك بترسيخ خطاب الدولة وتمجيد إنجازاتها وتقديمها ككيان مثالي كامل تتجسد فيه أحلام العمانيين وتطلعاتهم، وتصوير جميع ما تحقق من إنجازات تنموية كهبات ومكرمات مرتبطة مباشرة بشخص السلطان.

ورغم أن بناء الدولة العمانية المعاصرة يمثل في كثير من جوانبه قصة نجاح مشرقة، إلا أنه يطرح أيضاً إشكاليات عميقة وخطرة على المدى البعيد قد تهدد أمن هذا النجاح واستمراره. وقد بدأت هذه الإشكاليات تتجسد واقعاً في حال التأزم السياسي الذي تعيشه البلاد.

ثانياً: محاولة لفهم أسباب التأزم

١ ـ الوضع الصحي للسلطان

يعاني السلطان، البالغ من العمر ٧٥ عاماً، أزمة صحية اضطرته إلى مغادرة البلاد لثمانية أشهر للعلاج في ألمانيا وهي الفترة الأطول التي قضاها خارج عمان مذ تولى زمام الحكم فيه، ولم يحضر

فيها احتفالات العيد الوطني كما اعتاد في السابق. وطوال تلك الأشهر التي غابها عن عمان، لم يظهر سوى مرة واحدة فقط عبر خطاب مسجل مُدته أربع دقائق لطمأنة شعبه، ظهر فيه متعباً مريضاً على غير عادته. وقد كان رد الفعل الشعبي على هذا الخطاب مؤثراً بعدما انتشرت الشائعات حول وضعه الصحي وحقيقة مرضه، واحتمالية عودته.

وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥، عاد السلطان أخيراً إلى البلاد، إلا أن عودته كانت مفاجئة وسط جو شديد من الكتمان. وعلى عكس التوقعات، لم ترافق العودة أي احتفالات أو مراسم، وبدا السلطان خلال هبوطه سلم الطائرة منهكاً، وآثار المرض بادية عليه. ولم يظهر بعدها سوى مرتين: **إحداهما** في صور له وهو يرأس اجتماعاً لمجلس الوزراء؛ و**الأخرى** في وضع حجر الأساس للمتحف الوطني ظهر فيها نحيلاً بالزي العسكري محاطاً بحاشيته ومن دون حضور شعبي. إلا أنه تغيب عن صلاتي عيد الفطر والأضحى ولم يشارك في احتفالاتهما، وسط شائعات تتردد عن احتمال عودته القريبة إلى ألمانيا لاستكمال العلاج.

ورغم أن السلطان كان مقلاً في ظهوره الرسمي خلال السنوات الماضية، مقابلةً بالعقدين الأولين لحكمه، فإن تغيبه عن مناسبات مهمة كان حريصاً عليها في الماضي، كصلاة العيدين، يثير الكثير من القلق والأسئلة حول وضعه الصحي ويترك المجال مفتوحاً للشائعات، وخصوصاً في ظل الصمت الرسمي عن الأمر والتكتم الشديد حوله، كما أنه يظهر التحول في شكل العلاقة بين السلطان والشعب. إذ أدى غياب السلطان المادي طوال مدّة وجوده خارج السلطنة، وغيابه المعنوي حضوراً في مناسبات شعبه، إلى اتساع المسافة بين الشارع ومؤسسة الحكم، إضافة إلى ما يثيره ذلك من إشكالات وأسئلة عملية حول إدارة شؤون البلاد والاضطلاع بالمهمات اليومية للحكم.

٢ ـ مسألة الخلافة

مذ تولى السلطان قابوس الحكم، تم التعامل مع مسألة الخلافة كأمر مسكوت عنه، حتى صدور النظام الأساسي للدولة في عام ١٩٩٦[٢]. وما يجعل مسألة الخلافة شائكة في عمان، عدم وجود ابن للسلطان يخلفه بعد وفاته، وامتناع السلطان عن إبراز وإعداد خليفة من الأسرة المالكة وتهيئة الشعب لتقبله في المستقبل.

وقد أوجد النظام الأساسي للدولة آلية لتنظيم مسألة الخلافة تتلخص في النصوص التالية:

المادة (٥): نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط في من يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين عمانيين مسلمين.

(٢) يرى بعض الباحثين أن إيجاد حل لمسألة الخلافة كان أحد الأسباب التي دفعت السلطان لإصدار النظام الأساسي للدولة في المقام الأول، ولا سيما بعد الكشف عن حركة سرية مناهضة للحكم عام ١٩٩٤ وحادث السير الذي تعرض له السلطان وأودى بحياة أحد مرافقيه.

المادة (٦): يقوم مجلس العائلة المالكة، خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم. فإذا لم يتفق مجلس العائلة المالكة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيسي مجلس الدولة ومجلس الشورى ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنان من نوابه بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة[٣].

المادة (٧): يؤدي السلطان قبل ممارسة صلاحياته، في جلسة مشتركة لمجلسَي عمان والدفاع، اليمين الآتية: (أقسم بالله العظيم أن أحترم النظام الأساسي للدولة والقوانين، وأن أرعى مصالح المواطنين وحرياتهم رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه).

وكما يظهر من القراءة المتأنية للنصوص أعلاه، فإن الآلية تثير من الأسئلة أكثر مما تقدم من إجابات، إذ إن تشكيلة مجلس العائلة غير معروفة للشعب، وآلية التصويت واتخاذ القرار غير محددة في النظام الأساسي. وفي حال عدم اتفاق مجلس العائلة على اختيار السلطان الجديد، فعلى مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيسي مجلس الشورى والدولة ورئيس المحكمة العليا واثنين من أقدم نوابه تثبيت من أشار به السلطان في رسالته. وقد أوضح السلطان في لقاء له مع صحيفة أجنبية، أنه «كتب اسمين، بترتيب تنازلي، ووضعهما في مظروفين مختومين في منطقتين مختلفتين» من مناطق السلطنة. إلا أن أماكن هذين الظرفين وما يتضمناهما من أسماء مجهولةٌ للشعب، إضافة إلى احتمال الصدام بين الأطراف المختلفة المشاركة في العملية أو طغيان دور العسكر عليها. وتالياً تبقى مسألة الخلافة مفتوحة على كل الاحتمالات.

وقد دافع بعضهم عن هذه الآلية بحجة تمشيها مع الإرث السياسي الإباضي في عمان والذي لم يعرف عنه تنصيب ولي للعهد[٤]، إلا أن عملية انتقال السلطة في نظام سياسي أوتوقراطي هي عملية محفوفة أصلاً بكثير من المخاطر، والمفترض العمل على تقليل تلك المخاطر لا مفاقمتها. إضافةً إلى أن الاستشهاد بالإرث السياسي الإباضي، أمر لا يدعو إلى الطمأنينة ولا إلى التفاؤل، فهو إرث حافل بأمثلة عديدة لأزمات الخلافة والتنازع على السلطة. كما أن الوضع السياسي الراهن داخلياً وإقليمياً لا يحتمل المزيد من الأسئلة والاحتمالات، وإنما يستدعي توفير أكبر قدر ممكن من الاستقرار والشفافية والوضوح لضمان انتقال آمن وسلس للسلطة بعد شغور منصب السلطان. وتهيئة الشعب لقبول السلطان الجديد، وإعداد الخليفة المحتمل للمسؤولية الملقاة على عاتقه عامل مهم لضمان أمن العملية وإضفاء المزيد من الشرعية عليها.

والآن، في ظل الوضع الصحي للسلطان، ازدادت هذه الأسئلة أهميةً وإلحاحاً، وسط تكهنات حول شخصية السلطان المقبل.

---

(٣) تم تعديل هذه المادة في ٢٠١١ في إثر حراك الربيع العماني، بإدخال رئيسي مجلس الشورى والدولة ورئيس المحكمة العليا ونائبيه وذلك لمنح ممثلي الشعب والقضاء فرصة للمشاركة في عملية تنصيب السلطان الجديد. ولا سيما بعد الانتقادات التي وجهت للنص السابق الذي قصر مسؤولية تثبيت خليفة السلطان على مجلس الدفاع.

(٤) اليحيائي، المصدر نفسه.

٣ ـ الوضع الاقتصادي

لم تستطع عمان أن تتحرر من نموذج الاقتصاد الريعي السائد في دول المنطقة والمعتمد أساساً على النفط في تمويل نفقات الدولة وموازنتها، إذ بلغت مساهمة النفط ٨٦ بالمئة من إجمالي دخل الحكومة عام ٢٠١٣، وهو ما جعل اقتصادها مرتهناً لتقلبات الأسواق العالمية. لذا، فإن الهبوط الحاد لأسعار النفط، المرشح للاستمرار، سيؤثر بقوة في موازنة الدولة وقدرتها على الحفاظ على مستويات الإنفاق السابقة، حيث سجلت صادرات السلطنة من النفط والغاز في نهاية أيار/مايو ٢٠١٥ انخفاضاً نسبته ٣٩,٤ بالمئة مقابلة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث بلغ متوسط سعر النفط العماني نحو ٦١ دولاراً للبرميل في آب/أغسطس ٢٠١٥[٥]، في الوقت الذي اعتمدت فيه الموازنة العامة للدولة على اعتبار أن سعر البرميل ٨٥ دولاراً. ولو استمر الوضع الاقتصادي على ما هو عليه، فلن تجد الدولة مناصاً من البدء في فرض ضرائب مختلفة للتعامل مع تحديات انخفاض أسعار النفط. وقد بدأ الحديث رسمياً منذ مدّة عن رفع الدعم الحكومي عن المحروقات وأطلق عدد من المسؤولين العمانيين تصريحات استفزت الشارع أثناء غياب السلطان حول احتمال تأثر ترقيات وعلاوات موظفي القطاع الحكومي بتذبذب أسعار النفط، والحديث عن استحداث ضرائب، وهو ما أشعل وسائل التواصل الاجتماعي بالتعليقات والنقاشات الرافضة لأي مساس بدخل المواطن. كل هذا سيفقد السلطة أداة مهمة استخدمتها طويلاً للتأثير في مستوى الرضا الشعبي، وسيغير في ميزان القوى لمصلحة الشعب، وقد يحمل في طياته حلاً للعنة النفط وما تضعه من عقبات في وجه التحول الديمقراطي.

كما أن السلطة تدرك جيداً، أن المستوى المعيشي هو المحرك الأول والأهم لأي احتجاج شعبي ضدها. فأحداث عام ٢٠١١، على سبيل المثال، أشعل فتيلها مجموعة من العاطلين من العمل في صحار، ثم ما لبثت أن انتشرت إلى باقي ولايات السلطنة، وأعطت المجال لدخول قطاعات أوسع من المجتمع، ورفع سقف المطالبات لتصل إلى إصلاح النظام السياسي واستصدار دستور جديد. ولم تتمكن السلطة من تهدئة الاحتجاجات إلا عبر التعامل مع مشكلة البطالة وزيادة الرواتب وتحسين الأوضاع المعيشية. وأي مساس بالظروف المعيشية للمواطنين أو عجز عن تلبية تطلعاتهم في هذا الجانب، بسبب استمرار هبوط أسعار النفط، سيزيد حجم التوتر والاحتقان.

وما يزيد الأمور تعقيداً، أن المجتمع العماني مجتمع فتيٌّ إذ بلغت نسبة من هم دون الخامسة والعشرين في عام ٢٠١٣ ما يزيد على ٥٦ بالمئة من إجمالي السكان العمانيين[٦]، وهؤلاء الشباب بحاجة إلى مقاعد دراسية وفرص عمل واقتصاد قادر على استيعابهم. وفي الوقت الذي يشتكي

---

(٥) إحصاءات منشورة في الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات (تاريخ الدخول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥). <https://www.ncsi.gov.om/Pages/NCSI.aspx>.

(٦) مارك فاليري، «تفاقم الاضطرابات وتحديات الخلافة في عُمان،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، واشنطن (٢٠١٥) <http://ceip.org/1IRt1D2>. (تاريخ الدخول ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

القطاع الحكومي من الترهل، فإن عدد العمانيين العاملين في القطاع الخاص لا يكاد يتجاوز٢٠٠ ألف عامل يتقاضى أكثر من نصفهم رواتب لا تزيد على ٥٠٠ ريال عماني[٧]، في مقابل أكثر من مليون وخمسمئة ألف وافد يعملون في القطاع الخاص[٨].

٤ ـ حكم السلطان المطلق

حكم السلطان قابوس عمان منذ عام ١٩٧٠، كحاكم مطلق تتركز في يديه جميع السلطات، فهو السلطان ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية ووزير الدفاع. وقد صاغت شخصيته ورؤاه المشهد السياسي العماني مهيمنة على أبعاده كافة متدخلةً في أدق تفاصيله. وعلى عكس الدول الخليجية الأخرى التي تحكمها أسر كبيرة متفرعة تتقاسم المناصب والأدوار، لا تؤدي الأسرة المالكة العمانية دوراً محورياً في الحياة السياسية اليومية، ويغلب على مسؤوليات أفرادها الطابع الشرفي ما عدا بعض الاستثناءات المعدودة.

ومنذ تولي السلطان الحكم، انتهج منهج الحكم الفردي الأوتوقراطي، ولم يقبل بأي شكل من أشكال تقاسم السلطة حتى مع أفراد أسرته، ولا سيما بعد تجربة لم تنجح ولم تدم طويلاً عيّن قابوس فيها عمه طارق بن تيمور، الشخصية الكاريزمية الأبرز في أسرة آل بوسعيد آنذاك، رئيساً للوزراء في عام ١٩٧٠ بعد توليه الحكم مباشرة، وانتهت باستقالة طارق بعد ما يزيد على العام بسبب التوتر الذي شاب علاقة الرجلين وتقليص صلاحيات رئيس الوزراء والتدخل في سلطاته. إضافة إلى الخلاف الأكبر بينهما حول مسألة الدستور والانتقال بالبلاد إلى نظام الحكم الدستوري، حيث كان السلطان رافضاً للفكرة، مصراً على استمرار الحكم بالطريقة التقليدية.

وطوال مدة عمله القصيرة كرئيس للوزراء، اشتكى طارق كثيراً من توجه السلطان الأوتوقراطي في الحكم، وقد حاول البريطانيون الضغط عليه لإشراك طارق في شؤون الدفاع، إلا أنه بقي مصرّاً على إبعاده عن قضايا الاقتصاد والموازنة. حيث أصرّ قابوس على أن يتحكم كليةً في عائدات النفط، منتفعاً منها في بناء التحالفات السياسية وتعزيز قبضته على اقتصاد البلاد وتطبيق رؤيته الخاصة.

ومنذ استقالة طارق عام ١٩٧٢، وحتى الآن لم يعين السلطان رئيساً للوزراء واستمر في حكم البلاد حكماً مطلقاً مبعداً أفراد أسرته من المناصب التنفيذية الحساسة، ولم يدخل مطلقاً في أي شكل من أشكال مشاركة السلطة.

كما رفض على نحو صارم وحاسم تعيين ولي للعهد، واكتفى بوضع آلية لانتقال الحكم بعد وفاته مضمنة في النظام الأساسي للدولة، سنأتي على ذكرها تفصيلاً لاحقاً.

---

(٧) إحصاءات منشورة في الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات (تاريخ الدخول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥). <https://www.ncsi.gov.om/Pages/NCSI.aspx>.

(٨) **عمان ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥** (الإصدار السنوي لوزارة الإعلام).

هذا التوجه نحو الحكم المطلق، وتركز السلطة والصلاحيات كلها في يد السلطان، وتهميش أي منافس أو بديل محتمل، أدى إلى إفراز منظومة سياسية معتمدة كلياً على رجل واحد، حيث لا يظهر في المشهد السياسي أي قيادات حقيقية أخرى أو بدائل. فلا رئيس وزراء ولا ولي عهد، ولا شخصية كاريزمية من الأسرة خاضت معترك العمل السياسي العام واستطاعت تكوين قاعدة شعبية لها. فالسلطان هو الشخصية الوحيدة التي يتمحور حولها المشهد السياسي العماني.

وقد عمدت وكالات الهيمنة الأيديولوجية على ترسيخ هذه الفكرة، عبر إحاطة ذات السلطان بهالة من القداسة وتجريم التعرض لها بالنقد واختزال الوطن ـ على اتساعه ـ فيها، وتصوير المشاريع التنموية والخدمات المقدمة إلى المواطنين كهبات ومكرمات منه تستوجب الامتنان.

وجاء التشريع ليرسخ هذه الهالة، حيث ينص النظام الأساسي على أن «السلطان رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع. وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها». بينما تنص المادة ١٢٦ من قانون الجزاء العماني على أن «يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات أو بغرامة من خمسة وعشرين إلى خمسمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب علانية أو بالنشر طعناً في حقوق السلطان وسلطته أو عابه في ذاته».

وجود هذا القدر من الحصانة، خلق إشكالية كبيرة، إذ إن السلطان يشغل عدداً كبيراً من المناصب التنفيذية الحساسة فهو رئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير المالية، ووزير الشؤون الخارجية، ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط، ورئيس البنك المركزي. ومع ذلك، يستحيل نقده أو محاسبته، بحكم القانون، الأمر الذي أدى إلى تزايد المطالبات بتعيين رئيس وزراء منتخب يضطلع بمسؤولية تأليف الحكومة ويتسنى للشعب محاسبته على أدائها[٩].

٥ ـ ضعف مؤسسات الدولة

إن من أهم أمراض الأنظمة التسلطية وأخطرها تضخم السلطة الحاكمة على حساب مؤسسات الدولة، التي تظل خاضعة لصلاحيات الحاكم وتوجهاته، مرتهنةً لإرادته. ورغم أن الدولة العمانية في عهد قابوس تعد دولة قوية في قدرتها على بسط هيمنتها على المجتمع وفرض قواعد اللعبة السياسية، والسيطرة على الموارد وإعادة توزيعها وتوفير استراتيجيات الحياة للمواطنين، فإن كيان الدولة الداخلي ومؤسساتها مستلبة تماماً للسلطة الحاكمة.

لقد «استحوذت السلطة الحاكمة على الدولة بشكل كامل وهيمنت عليها، وسخرتها لخدمة مصالحها وأغراضها، إلى حد تماهت فيه الدولة مع تلك السلطة ولم يعد بالإمكان الفصل بينهما عملياً أو نظرياً. لقد أسس النظام الحاكم دولة هشة وقوية في آن واحد: هشة الباطن وقوية الظاهر.

(٩) المعتصم البهلاني، «قبل أن يسقط البرواز المقدس،» مجلة **الفلق** (١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢)، .<http://www.alfalq.com/?p=3790>. (تاريخ الدخول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

تكمن هشاشتها في أنها مستباحة بشكل كامل للنظام، كعجينة طيِّعة تتشكل وفق رغباته وتتحرك وفق إرادته، بينما تتمثل قوتها في مواجهة المجتمع الخاضع تقريباً بشكل كامل لها ولقواعد اللعبة التي وضعته»[١٠].

ويتجلى ضعف مؤسسات الدولة في قدرة السلطة وأذرعها الأمنية على اختراق تلك المؤسسات والتحكم فيها، فالأمن يحمي السلطة والتشريعات تصاغ لتعزيز مصالحها والإعلام يكرس خطابها ويقصي أي صوت مختلف، والتعليم يغيب تاريخ البلاد وواقعها لحساب الصورة النمطية التي يسعى النظام إلى تكريسها عن ذاته. وأينما التفتنا وجدنا السلطة تحرك أذرع الدولة لمصلحتها[١١].

٦ ـ الجمود السياسي ومصادرة حرية العمل العام

وكنتيجة طبيعية لهيمنة السلطة الحاكمة على مفاصل الدولة، فإن هامش الحريات السياسية والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار ضئيل بسبب حجم القيود المفروضة على العمل العام والحراك السياسي في البلاد، إذ إن تشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية والانخراط فيها مجرّم قانوناً، ولم يسمح حتى الآن بتأسيس جمعيات أهلية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان، كما أن القانون يفرض قيوداً كثيرة على عمل الجمعيات الأهلية الموجودة، إذ لا يمكنها أن تقيم ندوة أو محاضرة أو نشاطاً عاماً ـ على سبيل المثال ـ إلا بإذن من الجهات المختصة، الأمر الذي دفع بالكثير من الشباب إلى تأسيس مبادرات ثقافية وتطوعية خارج إطار قانون الجمعيات الأهلية لتجنب قيوده المجحفة. وحتى هذه المبادرات لم تسلم من قمع السلطة، واضطر كثير منها إلى وقف أنشطته بعد تعرض القائمين عليها للمضايقات الأمنية.

أما وسائل الإعلام، فالرسمية منها والخاصة على وجه سواء، خاضعة للحدود الصارمة التي يرسمها النظام، والتشريعات التي استحدثتها السلطة على مدى السنوات الماضية أحكمت الطوق على وسائل التواصل الاجتماعي، إذ تم اعتقال وملاحقة الكثير من الكتاب ومحاكمتهم بسبب تغريدة في تويتر أو منشور على الفايسبوك. وقد شهدت الأشهر الماضية حملات اعتقال ومضايقات أمنية شملت الكثير من الفاعلين في وسائل التواصل الاجتماعي. وقد دفعت هذه الممارسات الأمنية عدداً من الناشطين إلى مغادرة البلاد طلباً للجوء السياسي في المملكة المتحدة في سابقة خطيرة كان من المفترض أن تنذر السلطة بحجم الإحباط لدى الشباب.

في المقابل، سعت السلطة إلى احتكار المجال العام وتكريس خطابها عبر المؤسسات والمبادرات والأقلام المحسوبة عليها، وإقصاء الأصوات المعارضة ومحاصرتها أو احتوائها في بعض الأحيان مستخدمة سياسة العصا والجزرة، الأمر الذي خلق جواً عاماً يسوده الخوف والإحباط والشعور بالضغط والاختناق، بسبب انعدام هوامش حرية التعبير والتجمع والعمل العام.

---

(١٠) بسمة مبارك سعيد، **التجربة الدستورية في عُمان** (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ٤٤ ـ ٤٥.
(١١) المصدر نفسه.

وكلما أحكمت السلطة الخناق على الشارع زاد خطر انفجاره والعودة مرة أخرى إلى مربع الصدام كما حدث في شباط/فبراير ٢٠١١، ولا سيما أن الانتقادات التي باتت توجَّه إلى السلطة، بالرغم من كل القيود المفروضة، ازدادت حدة وقسوة وباتت تمس رموزاً وقضايا لم تكن مطروقةً من قبل، في مؤشر واضح على حجم الاحتقان الشعبي. ورغم ذلك، تصر السلطة، في كل مرة، على تغليب الحل الأمني، عوضاً من تحرير المساحات العامة وإتاحة الفرصة للشباب للتنفيس ومناقشة القضايا الوطنية التي تؤرقهم.

٧ ـ تفاقم الغضب والاحتجاج الشعبي

شهد العقد الأول من الألفية الثالثة تزايد التذمر الشعبي من الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، ولا سيَّما مع تزايد مستويات التعليم والثورة المعلوماتية التي أتاحت للشباب قنوات متعددة للحصول على المعلومة ونشرها والتجمع والحوار في الفضاء الافتراضي، حيث استثمر الشباب هذه المساحة في إيجاد حراك سياسي وخطاب شعبي مغاير لما فرضه النظام طوال العقود الماضية. إلا أن السلطة قابلت هذا الحراك بالاعتقال والملاحقة الأمنية للكتاب والمدونين، وتجاهلت جوهر المشكلة الذي أفرز هذا السخط والتذمر معرضة عن دعوات الإصلاح والتغيير.

هذان، المعالجة الأمنية والتجاهل الرسمي للمطالب، أدَّيا إلى تفاقم الغضب الشعبي حتى بلغ أوجه في شباط/فبراير ٢٠١١، حين قرر العمانيون كسر حاجز الخوف وطوق الامتنان ونزلوا إلى الشارع في مسيرات واعتصامات حاشدة من صحار ولوى شمالاً حتى ظفار جنوباً، احتجاجاً على البطالة وتدني مستويات المعيشة والفساد الذي استشرى في أجهزة الدولة في حراك لم تشهد البلاد له مثيلاً منذ وصول السلطان قابوس إلى سدة الحكم. وقد امتدت مطالب المحتجين لتشمل الكثير من النقاط ابتداءً من تحسين الأوضاع المعيشية وانتهاءً بإصلاح البنية الدستورية ومؤسسات الدولة. كما تقدم المحتجون بعريضة شكوى إلى الادعاء العام موقعة من سبعة آلاف مواطن لتحريك دعاوى ضد المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد.

إلا أن السلطة لجأت مرة أخرى إلى الحل الأمني، وأسفر الصدام مع الشباب في أيامه الأولى عن مقتل أحد المتظاهرين في صحار، وهو ما أشعل الشارع ووسع من دائرة الاحتجاجات، ولولا تدخل السلطان الحكيم والسريع لتفاقمت الأمور ودخلت البلاد في دوامة لا تحمد عواقبها. وبتدخل السلطان، تم وقف القمع الأمني وأعلن عن حزمة من الإصلاحات التي شملت إقالة مجموعة من الوزراء والمسؤولين، وإيجاد ٥٠ ألف وظيفة لمواجهة أزمة البطالة، ومنح العاطلين من العمل إعانة شهرية، وزيادة رواتب العاملين في القطاع الحكومي، وإعلان استقلالية الادعاء العام وتأليف لجنة لمراجعة وتعديل النظام الأساسي للدولة. وقد أسفرت أعمال هذه اللجنة عن تعديل آلية الخلافة

على النحو السابق بيانه[١٢]، وتوسيع الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس عمان. كما تم فصل القضاء إدارياً ومالياً عن السلطة التنفيذية، وإنشاء مجالس بلدية منتخبة في ولايات السلطنة كافة.

ويلزمنا هنا أن نتوقف لنعالج تلك الإصلاحات بشيء من التفصيل.

ثالثاً: إصلاحات ٢٠١١

١ ـ التعديل الدستوري

أصدر السلطان في غمرة الاحتجاجات مرسوماً سلطانياً قضى بتأليف لجنة فنية من المختصين لتعديل النظام الأساسي للدولة بما يمنح مجلس عمان الصلاحيات التشريعية والرقابية. على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تأليفها.

تكمن أهمية هذه الخطوة في أنها، من حيث الممارسة الدستورية، أكدت قابلية النظام الأساسي للتعديل وقت الحاجة، وأقرت آلية هذا التعديل من الناحية العملية.

إلا أن هذه الآلية كانت مخيبة على أكثر من صعيد؛ فمن ناحية لم يتم الإعلان عن أسماء أعضاء اللجنة أو آلية عملهم، ولم يتح للشعب فرصة المشاركة في هذا التعديل مطلقاً، سواءٌ في الاطلاع على مسودة التعديلات ومناقشتها، أو في طرحها للاستفتاء قبل صدورها. وبهذا ضاعت فرصة أخرى لم يحسَن استثمارها لإشراك الشعب في أمر وطني مهم كتعديل الدستور.

٢ ـ آلية الخلافة

كما سبق أن أشرنا، فقد تضمن التعديل الذي أدخل على آلية الخلافة إشراك رئيسَي مجلس الدولة والشورى ورئيس المحكمة العليا واثنين من أقدم نوابه في عملية تثبيت من اختاره السلطان في رسالته، في حال عدم اتفاق مجلس العائلة المالكة على اختيار سلطان جديد.

هذا التعديل مهم كونه يفتح مجالاً للرقابة الشعبية والقضائية على عملية الخلافة ويقلل من هيمنة العسكر عليها، إلا أنه لم يجب عن الأسئلة الأخرى التي تثيرها هذه الآلية ولم يوضح السلطة التي يمتلكها ممثلو المؤسسة القضائية ومجلس عمان، إذ يبدو وجودهم رمزياً في مقابل مجلس الدفاع الذي يبدو أنه يتحمل المسؤولية الأساسية في الإشراف على عملية نقل السلطة وتنفيذها.

٣ ـ مجلس عمان

إن أهم ما جاء به التعديل الدستوري عام ٢٠١١ هو توسيع صلاحيات مجلس عمان ومسؤولياته التشريعية والرقابية، إذ أضاف التعديل ٤٥ مادة جديدة إلى الدستور تنظم تأليف المجلس وآلية

(١٢) بحيث يشارك رئيسا مجلس الدولة والشورى ورئيس المحكمة العليا واثنان من أقدم نوابه إلى جانب مجلس الدفاع في تنصيب السلطان الجديد.

عمله وتحدد صلاحياته، وهو ما أعلى من مكانته وأسبغ عليه حماية دستورية، مقابلة بوضعه السابق قبل التعديل.

وقد نصت هذه التعديلات على حق المجلس في مراجعة مشاريع القوانين التي تعدها الحكومة واقتراح مشروعات قوانين جديدة ومراجعة خطط التنمية والميزانية السنوية للدولة، والاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتزم الحكومة إبرامها. كما ألزمت جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة على إرسال نسخة من تقريره السنوي للمجلس، ومنحت أعضاء مجلس الشورى الحق في استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم.

من الناحية النظرية، تمثل هذه التعديلات بلا شك نقلة نوعية في دور المجلس، زادت من أهميته ومكانته، إلا أنه من المهم أن ندرك أيضاً محدوديتها، فملاحظات المجلس وتوصياته في ما يتعلق بخطط التنمية وميزانية الدولة ومشاريع الاتفاقيات المعتزم إبرامها غير ملزمة للحكومة، وهو لا يزال دوره استشارياً في هذا الجانب، كما أن توصياته في ما يتعلق بالقوانين والتشريعات غير ملزمة للسلطان، وللسلطان الحق في إصدار مراسيم سلطانية لها قوة القانون بين أدوار انعقاد مجلس عمان، أو في حال حل مجلس الشورى، من دون أن يتم عرضها عليه في دور انعقاده التالي، كما أن حق مجلس الشورى في استجواب أعضاء الحكومة مقتصرٌ على الوزارات الخدمية وتبقى وزارات السيادة مستثناة. أي أن التعديلات، على أهميتها، لم تصل بالمجلس بعد إلى دور البرلمان التشريعي والرقابي المستقل بالكامل.

أما على أرض الواقع، فالتغييرات الإيجابية شملت السماح للمرشحين بإطلاق حملاتهم الانتخابية والإعلان عن برامجهم في الشوارع ووسائل الإعلام، وهو أمرٌ لم يكن ممكناً في السابق.

٤ ـ المجالس البلدية

أصدر السلطان في عام ٢٠١١ مرسوماً قضى بتأليف مجالس بلدية منتخبة في جميع المحافظات، بعدما كان الأمر مقتصراً على مسقط، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن الولايات المختلفة إضافة إلى ممثلين عن الجهات الحكومية. وتختص تلك المجالس بتقديم الآراء والتوصيات المتعلقة بتطوير النظم والخدمات والمرافق العامة في المحافظات في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أجريت أول انتخابات بلدية، شارك فيها نحو نصف الناخبين المسجلين، وسبقها استبعاد ٥٠ مرشحاً ممن شاركوا في أحداث عام ٢٠١١ لأسباب أمنية[١٣].

(١٣) فاليري، «تفاقم الاضطرابات وتحديات الخلافة في عُمان،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

٥ ـ الجانب التشريعي

على الصعيد التشريعي، اتخذت السلطة خطوات متناقضة، إذ من ناحية قامت بإصدار تشريعات مهمة لحماية المال العام ومنع تضارب المصالح، ومن ناحية أخرى عدلت مجموعة من القوانين من ضمنها قانون الجزاء وقانون الإجراءات الجزائية وقانون المطبوعات والنشر، لمنح الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة في الاعتقال والتحقيق، والتضييق على حرية التعبير والتجمع، وتجريم التظاهر[١٤]. وكأنها تحاول إغلاق جميع المنافذ والثغر التي قد تسمح بنشوء حركات احتجاجية مشابهة في المستقبل.

٦ ـ محاربة الفساد

مثلت محاربة الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة مطلباً أساسياً أجمع عليه المحتجون في عام ٢٠١١ وتصدر عرائض مطالباتهم. وقد استجابت السلطة بإصدار قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح، ووسعت من صلاحيات جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وشهدت السنوات الأربع التالية محاكمات متعدّدة لمسؤولين في الدولة وكبريات شركات النفط والمقاولات في البلاد في قضايا فساد ورشوة واختلاس للمال العام.

إلا أن مشكلة التزاوج بين المال والسلطة، وتضارب المصالح ودخول الكثير من النافذين سياسياً في عالم المال والتجارة ما زالت قائمة لم تحلَّ، ومظاهر الفساد ما زالت موجودة والمحاكمات لا تزال بعيدة من كثير من المسؤولين الذين يرى الشعب أنهم، حتى وإن أجبروا على مغادرة السلطة، تبقى ذممهم مشغولة بأموال الوطن وخيراته.

٧ ـ استقلال القضاء

أعلن السلطان في عام ٢٠١١ استقلال الإدعاء العام الذي كان خاضعاً من الناحية الإدارية والمالية للمفتش العام للشرطة والجمارك، ثم أتبع ذلك في عام ٢٠١٢ بمرسومين سلطانيين، أعاد في **الأول** تأليف المجلس الأعلى للقضاء بحيث تقتصر عضويته على أعضاء السلطة القضائية من دون السلطة التنفيذية بعد خروج كل من وزير العدل والمفتش العام للشرطة والجمارك، بينما بقي السلطان رئيساً له؛ ونقل في **الثاني** تبعية المحاكم والإدارة العامة للتفتيش القضائي والإدارة العامة للمحاكم وموظفيها واعتماداتها المالية من وزارة العدل إلى مجلس الشؤون الإدارية للقضاء برئاسة رئيس المحكمة العليا. وبذلك يكون القضاء قد قطع شوطاً كبيراً نحو الاستقلال الكامل في هيكله الإداري عن السلطة التنفيذية.

---

(١٤) ثم في ٢٠١٣ عدلت قانون الجنسية ليسمح لها بإسقاط الجنسية العمانية، ما يشكل سلاحاً خطيراً قد يستخدم ضد الناشطين المحسوبين على التيار المعارض.

أسهمت هذه الإصلاحات حينذاك في تهدئة الشارع وإنهاء الاعتصامات وعودة الاستقرار، على أمل أن تكون تلك الخطوات بادرة إصلاح شامل يشمل بنية النظام ومؤسساته ويخرج بعمان من حال الجمود السياسي والتأخر الاقتصادي ويوسع هامش الحقوق والحريات المدنية والسياسية. إلا أنه بعد أربع سنوات على هذه الإصلاحات، يبدو جلياً لكل من يحاول قراءة المشهد حجم الخيبة والإحباط؛ إذ إن الأثر العملي لهذه الإصلاحات كان ضئيلاً جداً ولم يحقق على الأرض تغييرات ملموسة توازي أحلام وتطلعات العمانيين الذين نزلوا إلى الشارع قبل أربع سنوات يحدوهم الأمل في إطلاق عملية إصلاح جذرية وشاملة تضع عمان بلداً وشعباً في المكانة التي تستحقها.

وقد شهدت الأعوام الأربعة المنصرمة التي تلت الربيع العماني، حراكاً ينبئ بأن مستويات التذمر الشعبي في تزايد مستمر رغم وجود حملات شرسة للأجهزة الأمنية تم فيها اعتقال ومحاكمة الكثير من النشطاء والكتاب والفاعلين في الحراك الشعبي، بتهم مختلفة كالتجمهر وإعابة الذات السلطانية، وصدرت في حقهم أحكام بالسجن وتم نشر صورهم والتشهير بهم في الجرائد ووسائل الإعلام المختلفة. كما تم وقف العديد من الأنشطة والمبادرات الشبابية ومنعها، والتضييق على مؤسسات المجتمع المدني، ومصادرة أدوات ومساحات الفعل والحراك العام.

أما مجلس الشورى الذي وُسعت صلاحياته التشريعية والرقابية في عام ٢٠١١، فلم يتمكن حتى الآن من إحداث فرق حقيقي في المشهد السياسي العماني، والفوز بثقة الشارع وتأدية دوره كممثل للإرادة الشعبية. وما زالت علاقته بالسلطة التنفيذية تراوح مكانها، إذ تجاهلت السلطة قبل أشهر على سبيل المثال طلبه استجواب وزيرة التعليم العالي حول أداء وزارتها. وقامت وزارة الداخلية مؤخراً باستبعاد مجموعة من الناشطين الذين شاركوا في أحداث الربيع العماني من قائمة المترشحين للانتخابات الأخيرة المقرر انعقادها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وقررت المحكمة العليا عدم اختصاص القضاء بالنظر في الطعون الانتخابية. كما يقبع أحد أعضاء المجلس في السجن منذ عامين بسبب مشاركته في مسيرة شعبية ضد التلوث في ولايته[١٥]. أي أنه رغم توسيع النص القانوني صلاحيات المجلس، فإن السلطة تعمل على تقزيم دوره بطرائق ووسائل مختلفة، كاستبعاد المترشحين وسحب الرقابة القضائية على الطعون الانتخابية وتجاهل توصيات المجلس أو ممارسة الضغط المباشر وغير المباشر على أعضائه، وخلق جو من الرقابة الذاتية يمنعهم من تحدي السلطة أو تهديد مصالحها.

كل هذه المؤشرات تدل بوضوح على أن الخطوات الإصلاحية التي اتخذت في عام ٢٠١١ لم تكن سوى معالجة آنيّة لامتصاص الغضب الشعبي آنذاك واحتواء حراك الشارع وشراء مزيد من الوقت، ولا يمكن عدّها مؤشراً حقيقياً يدلُّ على رغبة النظام في الإصلاح والتغيير المستدام، بدليل استمرار وتفاقم الممارسات المناقضة لها على مدى السنوات الأربع الماضية.

---

(١٥) طالب المعمري، عضو مجلس الشورى عن ولاية لوى. صدر في حقه حكم بالسجن بسبب مشاركته في تظاهرة سلمية ضد التلوث البيئي في ولايته. وقد فاز مؤخراً بجائزة الكرامة للمدافعين عن حقوق الإنسان ٢٠١٥.

وقد تعلقت آمال الشارع بعودة السلطان قابوس من رحلة علاجه الأخيرة، وتوقع الكثيرون أنه سيرافق تلك العودة إجراء إصلاحات واسعة النطاق يعيد فيها ترتيب الأوضاع وحل الإشكالات التي برزت في غيابه، ولا سيما بعد انتشار شائعات واتهامات بالفساد شملت مؤسسات مفصلية ومسؤولين كباراً في الدولة. إلا أنه ستمضي سبعة أشهر على عودته من دون أن تلوح في الأفق أي بوادر للتغيير.

رابعاً: البحث عن مخرج

إن الأنظمة الأوتوقراطية القائمة على حكم الفرد أو القلة لا بد من أن تظهر عليها أعراض الضعف والعجز والاستبداد بمرور الزمن وتغير ظروف الداخل والخارج، وحينذاك قد يعمد النظام إلى إجراء إصلاحات من دون ديمقراطية لمحاولة إطالة عمر النظام، إلا أن هذه الإصلاحات الموقّتة سرعان ما تفقد أثرها ويجد النظام نفسه في مأزق سياسي وطريق مسدود يخرج منه موقتاً بتغير رموزه، ثم يعود ليجد نفسه مرةً أخرى في الوضع نفسه يواجه التحديات نفسها بأوجه مختلفة.

هكذا تدور هذه الأنظمة في حلقة مفرغة لا يمكن أن تكسر إلا بالتحول إلى المسار الديمقراطي. هذا التحول قد يكون مدفوعاً بانتفاضة شعبية، أو بوعي السلطة وإدراكها ضرورات هذا الانتقال في اللحظة التاريخية المناسبة.

وكلما زاد حس المسؤولية الوطنية لدى قيادات السلطة وزاد وعيها إمكانيات الديمقراطية، حرصت على أن يكون هذا الانتقال توافقياً آمناً سلساً بعيداً من عنف الثورات وفوضاها[١٦].

ولا يمكن عملياً أن يكون هذا الانتقال دراماتيكياً مفاجئاً، إذ إن رسوخ التجربة الديمقراطية ونضجها ووصولها إلى شكل مستقر ومتوافق عليه يتطلب عقوداً من التجارب والمحاولات وارتكاب الأخطاء وتصحيحها وإعادة المحاولة. والقوى المعادية للديمقراطية لا يمكن أن تنسلخ من جلدها وتتحول بين ليلة وضحاها إلى النقيض. كما أن التحول المفاجئ، من دون استكمال البنى التحتية اللازمة لنجاح الممارسة الديمقراطية، قد يؤدي إلى إفشال المشروع برمَّته والزَّج بالبلاد في نفق آخر أشد عتمة، ولا سيّما حين تكون بنية الدولة ومؤسساتها ضعيفة والاستعداد الشعبي لا يزال في طور التكوين.

إلا أن هذا لا يعني تأجيل الديمقراطية بحجة التمهيد لها، وإنما يعني الدخول فيها بخطوات حذرة مدروسة وبتوافق بين القيادة والشعب وخوض التجربة بوعي واستعداد كامل للعقبات التي ستظهر في الطريق وأهمية توفير ما يمكن من ضمانات لإنجاحها.

---

(١٦) علي خليفة الكواري، معد، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

لذا، وعوضاً من القفز في لجتها، يقترح محمد جابر الأنصاري شروطاً تدرجية دنيا للبدء في عملية الإصلاح الديمقراطي وذلك بالوصول إلى صيغة توافقية ترضي مختلف القوى السياسية الفاعلة في البلاد، من دون أن تهدد الأسر الحاكمة أو تسمح لها بالاستئثار بالسلطة. تتمثل أهم هذه الشروط في استعداد السلطة الحاكمة للاعتراف بالمعارضة وحقها في الوجود والعمل السياسي والمشاركة في صياغة مستقبل البلاد، والتوافق على آلية دستورية لتداول السلطة في ظل ثبات الرمز الحاكم، واعتماد رأي الأغلبية في القرارات السياسية المفصلية، واحترام قواعد العمل الديمقراطي من قبل الجميع[١٧].

١ ـ احتمالات التحول الديمقراطي في عمان

باستقراء الوضع العماني في هذا السياق نجد أن التحديات التي تواجهها السلطة في عمان، متوقعة وحتمية بالنسبة إلى أي نظام أوتوقراطي قائم على حكم الفرد، ولا سيّما حين تبلغ درجة شخصنة النظام وتماهيه مع شخص الحاكم الحد الذي بلغته في عمان.

إن الوضع السياسي والاقتصادي الذي تمر به البلاد والوضع الصحي للسلطان، يضع السلطة أمام مفترق طرق ويوجب عليها اتخاذ قرارات حاسمة، في توقيت حرج. فما هي الخيارات المتاحة أمام السلطة الآن؟

أمام السلطة ثلاثة خيارات:

الخيار الأول، أن تستمر في سيرها على الطريق ذاتها وفق النهج نفسه وبالأدوات نفسها، ويستمر الوضع على ما هو عليه، متجاهلة كل التحذيرات والدعوات إلى الإصلاح. وهذا الخيار ممكن ومتاح، ما دام التأزم لم يبلغ مداه. ولكنه غير آمن ولا مستدام، لعدة أسباب، أهمها:

ـ إن عمر السلطان ووضعه الصحي لا يتيح هذا الخيار على المدى الطويل، وسيكون الاستمرار في هذا الخيار صعباً بعد رحيل السلطان، إذ إن أياً كان من سيخلفه، فلن يستطيع امتلاك قلوب العمانيين وإقناعهم كما استطاع قابوس وسيضطر إلى تقديم الكثير من التنازلات لترسيخ شرعيته.

ـ إن الوضع الاقتصادي وتدهور أسعار النفط وعجز النظام عن تنويع مصادر دخله على نحو فاعل، سيقلص قدرة السلطة على استخدام ريع النفط في بناء التحالفات وتدعيمها، وامتصاص الغضب الشعبي من طريق الحوافز المادية والمشاريع التنموية وتوفير الرخاء المادي والمعيشي، الأمر الذي ما سيضطرها إلى تقديم تنازلات سياسية لإبقاء الوضع تحت السيطرة.

ـ إن ما يفرزه هذا الوضع من تذمر واحتقان وإشكالات قد يرتب عواقب وخيمة على أمن البلاد واستقرارها ووحدها. وقد يعيدنا إلى مربع الصدام من جديد كما حدث في شباط/فبراير ٢٠١١.

---

(١٧) محمد جابر الأنصاري، «الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي،» في: علي خليفة الكواري [وآخرون]، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

واستمرار السلطة في تغليب الحلول الأمنية والتضييق على الحريات ومساحات العمل والحراك العام، سيفاقم الأمور وقد يعجّل في انفجارها.

وعليه، فإن هذا الخيار لن يمثل حلاً للأزمة وإنما إطالةً في أمدها بما يترتب على ذلك من مقامرة بالمستقبل.

الخيار الثاني، أن تقوم السلطة بإصلاحات محدودة وانتقائية عبر طرح حزمة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية وتعيين حكومة جديدة أكثر قبولاً من الشارع من دون تغيير كبير في بنية الدولة الدستورية والمؤسسية.

وهذا الخيار هو الأكثر ترجيحاً، وهو ما اعتادت السلطة في عمان فعله كلما زاد الضغط عليها واحتاجت إلى تخفيف حدته، وهو خيار ينجح دائماً في تهدئة الأوضاع وشراء بعض الوقت. إلا أنه خيار غير مستدام كذلك ولا يعدو كونه مسكِّناً وقتياً يزول أثره بعد حين، إذ ما تلبث أسباب الضغط أن تتراكم مرة أخرى وتعود بالبلاد إلى نقطة الصفر. ويعود الفساد وترهل المؤسسات الحكومية وضعف أدائها وما يسفر ذلك عن مشاكل عملية يعانيها المواطن إلى البروز على السطح، مهدداً بأزمة أخرى. من ناحية أخرى، لا يمكن أن تتقدم السلطة خطوات في اتجاه ما، تشريعياً مثلاً، في الوقت الذي تتخذ فيه خطوات معاكسة على أرض الواقع.

وتعد حزمة الإصلاحات التي قدمتها السلطة في عام ٢٠١١ وما تلاها، خير شاهد على ذلك، إذ إن التعديلات الدستورية التي أُصدرت حينذاك، على الرغم من أهميتها، لم تستطع أن تحدث أثراً عملياً واضحاً في المشهد السياسي في عمان؛ فمجلس الشورى الذي منحته هذه التعديلات مركزاً دستورياً مهماً في العملية السياسية، تم الإضرار به على أرض الواقع بمحاكمة وسجن أحد أعضائه، وبإقصاء المترشحين من الانتخابات بسبب خلفياتهم السياسية. إضافة إلى أن مناخ القمع وتقييد الحريات السياسية والمدنية يجعل عمل المجلس بفاعلية ضرباً من المستحيل بسبب حجم الرقابة الذاتية التي يمارسها المواطن وعضو المجلس على حد سواء، فممارسة أي برلمان دوره الرقابي والتشريعي يتطلب بالضرورة مناخاً سياسياً مفتوحاً يشجع التعبير عن الرأي والحوار ويعترف بوجود الآخر، ويسمح بنمو وازدهار العمل المدني وتشكل جماعات الضغط. وغياب هذه الشروط يجعل العمل البرلماني مفرغاً من جوهره، فاقداً لمصداقيته.

من ناحية أخرى، إن الحوافز الاقتصادية التي قدمت آنذاك وكلفت الدولة أكثر من مليارين ونصف المليار دولار[١٨]، أثبتت عدم جدواها، إذ إن الوظائف الخمسين ألفاً التي تم التعهد بتوفيرها خلقت ضغطاً على القطاع الحكومي وتم استيعاب الكثير من العاطلين من العمل في المؤسسات الأمنية والعسكرية، بينما لم تصل علاوة الباحثين عن عمل إلى جميع مستحقيها. أما الوزراء الجدد الذين جاءت بهم تلك التعديلات، والذين تم انتقاء بعضهم من مجلس الشورى، فلم يصنعوا فرقاً

(١٨) كريستوفر م. ديفيدسون، **ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجية** (بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، ٢٠١٤)، ص ٣٦١.

يميزهم عمّن سبقهم ما عدا بعض الاستثناءات. والآن بعد أربع سنوات على تلك «الإصلاحات»، تواجه السلطة مرة أخرى الأسئلة نفسها!

الخيار الثالث، أن تتخذ السلطة قراراً حاسماً بحل المشكلة من جذورها وإصلاح بنية النظام الدستورية والمؤسسية والانتقال به نحو نظام الحكم الملكي الدستوري وفق صيغة تتفق عليها عمان قيادةً وشعباً. فهذا الخيار يتيح للسلطة كسر الحلقة المفرغة التي تدور البلاد فيها، واستباق أي تصعيد شعبي غير مأمون العواقب، وإيجاد طريق آمن للخروج من عنق الزجاجة نحو فضاء أرحب تستفيد فيه البلاد من الإمكانات التي تتيحها الديمقراطية لتأسيس نظام أكثر استقراراً واستدامة، تكون الغلبة فيه للمصلحة العامة، وتحكمه قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة ويخضع فيه الجميع لحكم القانون وسيادته.

إلا أن هذا الخيار يتطلب وجود إرادة سياسية حقيقية مستعدة لأن تتخلى عن استئثارها الكامل بالنفوذ والسلطة وتعترف بوجود الرأي الآخر وحقه في المشاركة في العملية السياسية وتدخل في حوار وطني معه ومع أطياف المجتمع ومكوناته كافة للوصول إلى صيغة توافقية تترجم في ما بعد على هيئة دستور يقيد السلطة وينظم عملية تداولها من دون أن يهدد الأسرة الحاكمة ووجودها كشبكة أمان تحفظ للنظام توازنه واستقراره[١٩].

هذا الانتقال من حكم الفرد إلى الحكومة الدستورية المقيدة ليس من الضروري أن يتم دفعة واحدة، وإنما يمكن أن ينظم الدستور الجديد عملية الانتقال التدريجية عبر مراحل مختلفة، بحيث يحتفظ السلطان الحالي بصلاحيات واسعة من دون أن يورثها لمن يخلفه، وتستثمر مدّة حكمه المتبقية في استكمال البنى التحتية والمؤسسية اللازمة للعملية الديمقراطية وإصلاح التعليم وتحرير الإعلام ودعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني وزيادة هامش الحقوق والحريات المدنية والسياسية، أي في توفير «الشروط التدرجية الدنيا» لعملية التحول الديمقراطي.

ورغم انحيازي المطلق إلى هذا الخيار، إلا أن ما يحفّه من مصاعب ومخاطر أمر لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه، فعملية الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي في أي مجتمع عملية صعبة وبطيئة، تحتاج إلى الصبر والزمن حتى تنضج وتترسخ، وقد ترافقها في مراحلها الانتقالية الأولى الفوضى والاستقطاب وظهور خلافات وتصدعات لم تكن ظاهرة أو مؤثرة، ولا سيّما في الدول التي لا تتكئ إلى إرث ديمقراطي وثقافة تعددية، وتفتقر إلى تاريخ طويل من التجربة السياسية الشعبية، والتي تكون فيها مؤسسات الدولة ضعيفة وغير متجذرة.

بَيْد أن تأجيل الديمقراطية بحجة عدم الجهوزية لا يعني أنه سيبقي هذه المخاطر والتحديات بعيداً، إذ إن الاستمرار في الوضع الحالي كما سبق وأسلفنا، يقودنا بالضرورة إلى تحديات أكبر

(١٩) محمد اليحيائي، «الإصلاح السياسي والدمقرطة في الخليج: أربع مقاربات ممكنة ومطلوبة،» مركز الجزيرة للدراسات (٥ تموز/يوليو ٢٠١٥)، <http://studies.aljazeera.net/issues/2015/07/2015759175575758.htm>. (تاريخ الدخول ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

وأخطر. إضافة إلى أن التجربة الديمقراطية لا يمكن أن تتشكل لدى أي مجتمع إلا عبر المحاولة والخطأ وإعادة المحاولة.

فهل هذا يعني أننا مضطرون إلى الاختيار بين نارين؛ إما البقاء مرتهنين لنظام أوتوقراطي، وإما الإنزلاق إلى الفوضى السياسية وعدم الاستقرار؟!

الحل المخرج يكمن، من وجهة نظري، في اختيار التوقيت المناسب لبدء عملية التحول الديمقراطي. وهذا لا يعني أن للديمقراطية مواعيد وأوقات لا يمكن أن تمارس فيها، وإنما يعني أن السياق التاريخي في لحظة ما يكون أكثر مواءمة للبدء فيها بحيث يقل فيها حجم المخاطرة وتتوافر فيها من الضمانات بما يكفي لتجنيب البلاد التحديات التي يحدثها تغيير بهذا الحجم.

واللحظة المناسبة لعمان هي الآن، ما دام السلطان قابوس موجوداً. لماذا؟

أولاً، يعد السلطان رمزاً للوحدة الوطنية يجمع عليه العمانيون باختلاف أطيافهم ومشاربهم، إلى درجة لن تتوافر لمن سيأتي بعده. ووجود هذا الرمز الثابت المجمع عليه ضرورة ماسة ليكون الحوار الوطني آمناً، منتجاً، ومؤطراً بمرجعية واضحة.

ثانياً، يمتلك السلطان من الشرعية والقوة المادية والمعنوية، ومن محبة شعبه، ما يجعله الأكثر قدرة على أن يطلق عملية الإصلاح من دون معارضة تذكر من المكونات الأكثر تقليدية في المجتمع أو تلك التي ترى في التغيير تهديداً لمصالحها وأطماعها، وأن يبقي تلك المعارضة في حدودها المقبولة إذا لزم الأمر.

ثالثاً، إن وجود السلطان بكاريزميته الشخصية وحنكته السياسية، يمثل شبكة أمان يعوّل عليها إذا تعثرت العملية أو وصلت إلى منعطف حرج.

أي أنه يمتلك القوة المادية والمعنوية والحنكة السياسية المطلوبة ليعبر بالبلاد إلى بر الأمان ويضمن إلى أكبر درجة ممكنة، تقليص المخاطر وإبقاءها تحت السيطرة. إلا أن هذه الفرصة المؤاتية، وهذه النافذة المفتوحة، بسبب عمر السلطان ووضعه الصحي، وزيادة التذمر والاحتقان الشعبي، تضيق يوماً بعد يوم. وأي انتقال بعده سيكون أكثر صعوبةً وأكثر كلفةً، وأكثر إلحاحاً، لأن من سيخلفه لن يمتلك الشرعية نفسها والرصيد الشعبي الهائل الذي يستند إليه قابوس، ولا القدرة نفسها على فرض إرادته وتنفيذها، وسيضطر إلى الدخول في مفاوضات وتقديم تنازلات حتى يستقر حكمه.

٢ ـ الوضع الإقليمي

إضافة إلى تأزم الوضع داخلياً، فإن الإصلاح ضرورة لا مناص عنها نظراً إلى الوضع الإقليمي غير المستقر.

تعد عمان، بحكم موقعها المطل على مضيق هرمز، ومدخل الخليج العربي، لاعباً استراتيجياً مهماً على المستوى الإقليمي، وقد تعاظمت هذه الأهمية كثيراً على مدى العامين المنصرمين بعدما أدت السلطنة دوراً محورياً في المفاوضات بين إيران ودول ٥+١ (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا)، وما أسفرت عنه تلك المفاوضات من نتائج مبشرة. إضافة إلى تدخل السلطنة المتكرر في حل أزمات رهائن الدول الأجنبية في المنطقة وجهودها الدبلوماسية في هذا المجال.

ورغم أن السياسة العمانية الخارجية معروفة منذ عقود باستقلاليتها الكاملة عن دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن المواقف التي اتخذتها السلطنة على مدى العامين الماضيين وحدّتها جاءت بمنزلة مفاجأة للجميع. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعلنت عمان رفضها الحازم للانضمام إلى مشروع الاتحاد الخليجي الذي تبنته دول مجلس التعاون الأخرى، ولوحت بالانسحاب من المجلس إذا مضت دوله قدماً في مقترحها، وهو ما أدى إلى وأد الفكرة في مهدها. واستمرت في الحفاظ على علاقاتها بإيران ودعم المفاوضات بينها وبين الغرب، رغم الغضب الخليجي من موقفها هذا. في المقابل، التزمت عمان الحياد حيال أحداث الربيع العربي في مصر وسورية وليبيا، رافضة التدخل في ما عدّته شأناً داخلياً لهذه البلدان، على عكس الإمارات والسعودية وقطر التي تدخلت بكل ثقلها، مستخدمة المال والإعلام، والسلاح أحياناً، للتأثير في الأطراف المتنازعة في هذه الدول. ولتزيد الطين بلة، رفضت عمان مؤخراً الانضمام إلى قوات التحالف الخليجي في حملتها العسكرية ضد اليمن، واستدعت سفراء كلٍّ من السعودية والإمارات والبحرين بعدما تعرض منزل السفير العماني في اليمن للقصف، الأمر الذي زاد حدة التوتر في علاقاتها بدول الخليج الأخرى.

هذه المواقف، إلى جانب تأكيدها أهمية عمان الإقليمية، أثبتت قدرة عمان على حماية سيادتها واستقلال قرارها السياسي، وعلى الوقوف في وجه أي محاولة لبسط النفوذ على المنطقة. كل هذا يعني أن عُمان، أهم من أن تُغفل من حسابات الدول الأخرى ذات المصالح المتضاربة في المنطقة، فإيران بحاجة إلى بقاء عمان كحليف استراتيجي، والسعودية والإمارات بحاجة إلى جار أكثر انقياداً وطواعية، والغرب بحاجة إلى أن تبقى عمان صديقةً مستقرة يمكن التعويل عليها وقت الحاجة. ومستقبل اليمن حتى الآن لا يزال مجهولاً. أي أنها في الحصيلة، لن تسلم من محاولات التدخل والتأثير في مواقفها والسعي لاستقطابها، وربما العبث بأمنها والتأثير في ماجريات الأمور في داخلها. وسيعتمد نجاح هذه المحاولات أو فشلها أساساً على مدى متانة الداخل العماني وثباته في مواجهة هذه التحديات. لهذا تكتسب الدعوة إلى الإصلاح في هذا التوقيت أهمية مضاعفة نظراً إلى مستوى التوتر في المنطقة. إن عمان بحاجة ماسة في هذه اللحظة إلى إصلاح بنيانها الداخلي وتدعيمه تحسباً للمقبل حتى تحافظ على قوتها واستقلالها خارجياً.

خاتمة

إن التحديات التي يواجهها النظام السياسي في عمان، كبيرة ومتعددة، ولا يبدو، في الأفق المنظور، أن السلطة تمتلك الإرادة السياسية اللازمة لإطلاق مشروع إصلاحي بهذا الحجم. وبرغم عوامل الضغط السياسية والاقتصادية والشعبية التي ناقشناها أعلاه، فإن السلطة لا تزال تشعر أنها تمتلك من القوة ما يكفي للحفاظ على سيطرتها على المشهد السياسي.

لذا، فإن البدء في إصلاح شامل وجذري يمهد للانتقال نحو الممارسة الديمقراطية والحكم الدستوري المقيد، يبدو أمراً بعيد المنال في هذه اللحظة، وذلك لسببين أساسيين:

أولاً، غياب الإرادة السياسية المستعدة لإطلاق هذا المشروع الطموح، وبما أن السلطان يحكم منفرداً فمن الصعب تصور مقدرة أي جناح من السلطة على الدفع باتجاه التغيير، حتى وإن وجد.

ثانياً، ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتقاعس النخبة، إذ إن القيود المفروضة على العمل السياسي والمدني لم تتح المجال لقيام مجتمع مدني قوي وفاعل ومستقل قادر على تنظيم نفسه. كما أن سياسة العصا والجزرة التي كثفت السلطة من استخدامها عقب أحداث الربيع العماني، آتت أكلها إلى حد كبير واستطاعت تحييد الكثير من الأسماء المؤثرة على صعيد الحراك الشعبي.

وتبقى أكثر الاحتمالات وروداً هو أن يتم الإعلان عن حزمة جديدة من الإصلاحات المحدودة وتأليف حكومة جديدة تتزامن ربما مع انتخابات مجلس الشورى القادمة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر والعيد الوطني في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

تعقيب

سعيد سلطان الهاشمي(*)

تساؤلات تمهيدية

ألا نقع في الإشكال المنهجي نفسه حين نرهن مستقبل بلاد بكاملها في شخص واحد؟ ألسنا واثقين كمواطنين ببقاء الدولة حين يغيب رأس السلطة السياسية؟ هذا الترقب والحيرة قد يكونان مفهومَين عند عموم الناس لوقوعهم تحت تأثير أدوات السلطة السياسية المباشرة؛ لكن أن نجدهما عند النخبة العمانية، ألا يدل ذلك على مأزق حقيقي لدى هذه النخب؟ ألا تتعارض دولة الفرد مع أي مشروع إصلاحي ذي جدوى وأثر في حياة المواطنين؟ إذاً، لِمَ كل هذا التعلق بقرار فوقي ورغبة فردية؟

في مسألة الخلافة بالتحديد، هل من صاغ نظاماً خاصاً له، ستكون لديه رغبة وقدرة في أن يشاركه أحد في هذا النظام؟

قرأتُ هذه الورقة القَيّمة التي قدمتها الأستاذة بسمة مبارك سعيد وأراني متفقاً معها في كثير من نقاطها والمناطق التي تعهدتها بالتغطية. تكتسب هذه الورقة قيمتها من تفصيلها الدقيق، وإحاطتها بجُل التحديات التي تواجه مستقبل التغيير في عُمان بلغة تحليلية رفيعة. وتتضاعف أهمية الورقة كون كاتبتها من طليعة المشتغلين والمناضلين والمنشغلين بالتغيير والإصلاح في أوساط الشباب العُماني في هذه اللحظة الراهنة.

هذا التعقيب يحاول عضد ورقة الأستاذة بسمة لغايات الفهم الأوسع لمستقبل التغيير في عُمان.

أولاً: عن سلطة الدولة أم عن دولة السلطة؟

نقع في الفخ نفسه المنصوب للفهم الجمعي العربي حين نعفي أنفسنا من مهمة التفريق بين مفهومَي الدولة والسلطة السياسية. وعُمان هنا ليست استثناءً على الإطلاق. ومسألة التفريق بذاتها

(*) كاتب وباحث من عُمان.

مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد؛ ليست بسبب ما أنجز من مقاربات علمية ونظرية لفهمها، في العالم عموماً، وفي الوطن العربي خصوصاً، بل نتيجةً لعقود من الممارسات السلطوية الشاملة والمركبة على أدق تفاصيل المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلاد.

هذا الخلط الواقع على مفهوم الدولة، في نظري، ما هو إلا نتيجة متوقعة لما يُمارس على الإنسان في الوطن العربي من فيض السيطرة والتحكم من جانب السلطات الحاكمة تجاه الناس فيه بجميع الوسائل والأطر لضبط الفرد والجماعة. بمعنى أن هذه السلطات تتحكم في مناهجهم التعليمية، وطرائق تفكيرهم وتعبيرهم وتربيتهم، وتحدد شكل تنظيماتهم ولقاءاتهم واجتماعاتهم، وتعمل على توجيهها لخدمة مصالحها، وليس بالضرورة مصالح الفرد والمجتمع، لأنها لا ترى فيهما إلا ذاتها؛ تلك الذات الخاصة ببقاء هذه السلطة ووجودها لا أكثر.

ترتكز هذه السلطة/الدولة على عامل وجودي تروج له وتشتغل لأجله باستماتة؛ ألا وهو تخويف الناس دائماً من أن زوالها، أو حتى تغييرها، أو تبدلها من سلطة تحكُّم وضبط إلى سلطة تداول وتشارك؛ يعني انحلال الوحدة الوطنية، وتفكك منظومات المجتمع الساكنة الراضية وتناثرها.

ولعل أمثلة راهنة كالعراق واليمن وسورية والصومال تُغذي هذا الطرح الذي تتبناه السلطة في عُمان عبر أطروحات خطابها الإعلامي والأمني، الذي يلقى آذاناً مُصغية من الناس، إذ لا يمكن حتى المجادلة في الواقع المرير الذي يعانيه الإنسان في تلك الدول.

إن الدولة بوصفها كياناً يُعبّر عن إرادة جماعة المواطنين داخل الوحدة الترابية التي ارتضوها على أرض محددة، في مرحلة تاريخية معينة، يُسيّرهم فهم سياسي مُؤَطَر بتعاقد واضح، يُيسرّ روابطهم الاجتماعية والقانونية، هي مفهوم لا أجد له قائمة في الواقع العماني اليوم؛ ففكرة أن الشعب هو صاحب السيادة العليا على مؤسساته التنفيذية والتشريعية والقضائية لم تكن مطروحة للنقاش العام عبر وسائل الإعلام، ولا في المناهج التعليمية، الأمر الذي يحتاج، في مقبل الأيام إلى جهد كبير، وحَفر عميق، وتفكيك صبور من جانب المجتمع ليبحث عن مساحاته الطبيعية وعلاقته المتوازنة بالسلطة التي تحكمه.

قد تبدو الدولة كما وصفها كانط بـ «مشروع للسلام الدائم» أنها ليست ملكاً من الممتلكات، وإنما هي مجتمع لا يمكن أحداً التحكم فيه أو استعماله لأي غرض من الأغراض. يبدو هذا الوصف غريباً وغير مفهوم في الواقع العماني اليوم؛ بل إنَّ مجرد ترديدك له ونشرك إياه قد يُعرضك للمساءلة القانونية بتهمة «النيل من مكانة الدولة»!

إن «الدولة فكرة». أما السلطة السياسية فما هي إلا إحدى وسائل الدولة للقيام بوظائفها المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. أزعم أننا في الحال العُمانية أمام «دولة سلطة» أكثر منها «سلطة دولة». والحال هكذا مؤيدٌ بممارسات احتكار السيطرة التي تقوم به السلطة السياسية المركزية وبتحويل هذا الاحتكار إلى مؤسسة قائمة بذاتها: مُنَظَمة، ومُختَرِقة المجتمع، ومُجيدة السيطرة على مكوناته، ومُحيّدة كل محاولات المواطنين للمراقبة والمحاسبة المستقلة الفاعلة، حتى الآن على الأقل.

يقول هنري لوفيفر «إن محافظة السلطة السياسية على نفسها رهين بوجود موارد من البشر والسلاح والمال، مع توفر مجتمع منظم يعيد إنتاج العلاقات التي تكونه، وصياغة ضوابط تكفل لها خرق كل الشروط، وفي الوقت الذي ترتضيه»[1]. وهذا ما تمارسه بذكاء «دولة السلطة» في عُمان منذ أربعة عقود: حُكمُ فردٍ مطلقٌ (السلطان رئيس مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية)، رئيس المجلس الأعلى للقضاء (السلطة القضائية)، رئيس مجلس عمان (السلطة «التشريعية»)، القائد الأعلى للدفاع (السلطة الأمنية والعسكرية)، رئيس المجلس الأعلى للتخطيط، رئيس مجلس المالية وموارد الطاقة، رئيس المجلس الأعلى للدفاع...)؛ وتحكُّمٌ كاملٌ في الثروات الطبيعية عن طريق التملك الشامل للحكومة، المُنتجة لـ «رأسمالية المحاسيب»، والقائمة على المحاباة والفساد، لأنها شراكة بين التُّجار والمسؤولين في السلطة. هم من يوفرون فرص العمل ويتحكّمون في الأجور، بل يُشرّعون القوانين والنظم التي تحفظ منظومة مصالحهم المشتركة؛ وأخيراً قدرةٌ لا ينافسها أحد على إعادة إنتاج الكثير من الروابط الاجتماعية، كالقبلية والمذهبية والثقافية.

لذلك، ليس من العجب في شيء عدم استقرار مفهوم المؤسسات والقانون؛ فمَن يراقب مَن هنا؟ وكيف تتحقق «الغاية الأساسية للدولة وهي الحرية» بحسب سبينوزا؟ وهل تستطيع جماعة المواطنين ممارسة المحاسبة بكفاءة وحياد؟ وهل المال العام محمي ومصان لحاجات اليوم واستحقاقات الغد؟ وهل التشريعات والقوانين القائمة هي حقاً تعبير عن إرادة الناس بوساطة من يمثلهم في مجالسهم النيابية؟

حاولت الحركة الاحتجاجية في العام ٢٠١١ أن تُسلّط الضوء على الكثير من أوجه الخلل البنيوي الذي تعانيه الدولة العمانية المعاصرة في المجمل، وعلى أزمة السلطة السياسية المركزية فيها، والتراكمات المؤجلة لهذا الخلل منذ أربعة عقود. بيد أن السلطة لم تُمهل هذا التحول إلى حين إتمام مهمته، إذ داهمته سريعاً ببعض المعالجات السطحية التي كانت مسكونة بامتصاص الأعراض أكثر من معالجة الأمراض نفسها.

هنا سأحاول بسط بعض الإشكالات لفهم أزمة السلطة السياسية في عُمان في ملفات خمسة، أراها من وجهة نظري أكثر إلحاحاً، على المستويين القريب والمتوسط. هذه الإشكالات لا تعني بالضرورة كل المشكلة، ولا يُعَد تقويمها صكاً مضموناً للإصلاح، بقدر ما هي محاولة للتفكير بصوت مسموع، إذ لا يُخفى على أحد أن طريق التغيير والإصلاح طويل وشاق، ويحتاج إلى اعتراف بالخلل **أولاً**، وبالصبر وبالعمل المخلص الدؤوب على تدارك أخطاء الماضي بالحوار والتفكير في الفضاء الرحب **ثانياً**.

---

(١) هنري لوفيفر، «الدولة والسلطة،» ترجمة حسن أحجيج، مجلة **فكر ونقد** (١٩٩٧)، متاحة على موقع «حكمة» على الرابط التالي <http://hekmah.org/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%87%D9%86%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%81%D8%B1> (accessed on 12 October 2015).

ثانياً: في فهم طبيعة ملفات السلطة السياسية في عُمان وأدواتها

١ ـ ملف الدستور

لم يكفّ العمانيون عن مطالباتهم بدستور يكفل لهم دولة آمنة، وحقوقاً وحريات مستقرة. بخلاف ما يتم ترويجه من صُوَر تنميطية تسطيحية تحاول أن تصنِّف العماني بأنه إنسان بسيط، منعزل يسعى إلى قوت يومه من دون أن يكترث للسياسة وأمور الحكم. وفي المجمل تعاملت السلطة مع هذا الملف؛ إما بالتجاهل وإما بالالتفاف عليه. ففي السنوات الخمسين الماضية على الأقل، يمكننا التوقف عند المحاولات الموثّقة التالية:

ـ في حزيران/يونيو ١٩٥٥ تقدمت مجموعة من العمانيين إلى السلطان سعيد بن تيمور بعريضة تطالبه بتأليف هيئة تأسيسية تمهيداً لوضع دستور «يراعي مصالح الشعب وينظم اقتصاد البلاد ويكفل الحريات السياسية، وحرية القول والتعبير، وإيجاد نوع من الحكم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية»[٢]. إلا أن رد فعل السلطان لم يكشف غير المزيد من التشدد.

ـ ومع تولي السلطان قابوس الحكم في تموز/يوليو ١٩٧٠ وتعيين عمه طارق بن تيمور رئيساً للوزراء جرى الحديث عن وثيقة أُطلق عليها «الدستور المؤقت للمملكة العربية العمانية». إلا أن السلطان لم يقبل بالفكرة محتجاً بعدم جاهزية الشعب لهذه الخطوة[٣].

ـ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أصدر السلطان نفسه مرسوماً بإصدار النظام الأساسي للدولة الذي يعده الكثيرون بمنزلة «دستور» للبلاد.

ـ في مطلع العام ٢٠١٠ نشرت مجموعة من المواطنين العمانيين من شرائح مختلفة، مثقفين ومهنيين، عريضة موجهة إلى السلطان مباشرة تطالبه بتأليف مجلس وطني مهمته صوغ دستور للبلاد «قوامه الشراكة والتعاقد بين الشعب والسلطان».

ـ وفي إثر الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها البلاد في مطلع العام ٢٠١١ والتي كانت من ضمن مطالبها «توسيع صلاحيات مجلس الشورى ليكون مجلساً تشريعياً ورقابياً يحاسب مجلس الوزراء لحين اعتماد الدستور الوطني العماني»[٤]، أصدر السلطان في آذار/مارس من العام نفسه المرسوم الرقم ٢٠١١/٣٩ في شأن منح مجلس عمان الصلاحيات التشريعية والرقابية، وظل هذا المرسوم مبهماً بلا تفاصيل، حتى انحسرت موجة الاحتجاجات وفُضت الاعتصامات. وعشية

---

(٢) سعيد سلطان الهاشمي، **عُمان الإنسان والسلطة: قراءة ممهدة لفهم المشهد السياسي العماني المعاصر**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥)، ص ٥٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: بسمة مبارك سعيد، **التجربة الدستورية في عمان** (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

(٤) مجموعة مؤلفين، **الربيع العماني: قراءة في الدلالات والسياقات**، تحرير سعيد سلطان الهاشمي (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٣)، ص ٣٦٩.

إعلان انتخابات مجلس الشورى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تم إزاحة الستار عن التفاصيل والتعديلات، التي أقل ما يقال فيها إنها كانت مسكنات آنيّة دون الطموحات الشعبية.

يتضح مما سبق أن السلطة السياسية المركزية لم ترغب أو تُتح الفرصة لميلاد مفهوم للدولة ينشأ كنتيجة **تعاقد اجتماعي** بين بشر يُفوضون بإرادتهم الحرة وبين فرد أو جماعة تُدير شؤونهم العامة، وتضمن حرياتهم الفردية. متذرعةً بذريعة «الوحدة الوطنية» تارة (كما حدث إبان حرب الجبل الأخضر عام ١٩٥٨ وثورة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥)، أو بذريعة «النضج السياسي» تارة (كما حدث في مطلع ١٩٧٠)، أو حتى بذريعة «أولويات التنمية» الاقتصادية والاجتماعية. إن هذا التأجيل، رغم كل التقدم المُحرز على مستوى دليل التنمية البشرية[٥]، والذي تحقق نتيجة تعاون الشعب مع القيادة؛ أنتج في المقابل: مؤسسة تنفيذية، أمنية، رعوية، غدت جهازاً مُرعباً لا يحق للناس محاسبته، ولا نقده، ولا التفكير في تطويره. بل استطاع أن يقلب معايير الفهم لدى كثير من الناس؛ فغدا الواجب فضلاً وزيادة، تتكرم به السلطة على «رعاياها».

٢ ـ ملف الأمن

يستحوذ قطاع الدفاع والأمن الوطني على أكثر من ٣٠ بالمئة من موازنة المصروفات السنوية العُمانية، حيث تجاوزت ميزانيّة هذا القطاع منفرداً في العام ٢٠١١ الـ ١,٦٥ مليار ريال عماني (أكثر من ٤ مليارات دولار أمريكي)[٦]. توزعت على صفقات سلاح وتزويد الأجهزة الأمنية العُمانية المختلفة بتقنيات متقدمة للمراقبة والتحكم والتنصت على الفاعلين في المجتمع المدني في الداخل. ومن ناحية صفقات الأسلحة، تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في طليعة الدول المستفيدة من وجود القواعد العسكريّة في الخليج، ومن أبرز المستفيدين الرئيسيين من صفقات الأسلحة وبيع البرامج والتقانة عالية المستوى[٧].

ويصنف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) عُمانَ بأنها من أعلى الدول في العالم إنفاقاً على القطاع الأمني والعسكري من إجمالي ناتجها المحلي[٨]، في بلد محدود الموارد، يعتمد اعتماداً أساسياً على مصدر وحيد (النفط)، ولا تمثّل الإيرادات غير النفطية فيه أكثر من ١٣

(٥) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development* (New York: UNDP, 2010), <http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/270/hdr_2010_en_complete_reprint.pdf>.

(٦) «الخليج ٢٠١٤: الثابت والمتحول،» (مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٤)، <http://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=188&Itemid=444>.

(٧) في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ كشف موقع الوثائق الشهير «ويكيليكس» عن عديد من الوثائق المؤكدة شراء الأجهزة الأمنية العمانية لتقنيات متطورة لأغراض التنصت والتتبع لفعاليات مجتمعية ومدنية. انظر التفاصيل على الموقع الإلكتروني التالي: <https://search.wikileaks.org/?q=Oman>.

(٨) «Military Expenditure as a Share of GDP, 2005-2010 (table),» <http://www.sipri.org/research/armaments/milex/resultoutput/milex_gdp/milex_gdp_default> (accessed on 11 October 2015).

بالمئة فقط من إجمالي الدخل العام. تحرص السلطة السياسية العُمانية على الصرف ببذخ على أذرعها الأمنية المتعددة والنافذة، حتى في أصعب مراحل التقشف العام وتقليل النفقات العمومية، وذلك لضمان بسط السيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛ فهناك جهاز المكتب السلطاني الذي لم يعد دوره مقتصراً على الاستخبارات الخارجية بل بات يغطي الحياة المدنية والعسكرية في الداخل؛ يصوغ السياسات العامة ويضع رجاله الأوفياء في الأماكن الحيوية. وهناك جهاز الأمن الداخلي المعروف بتوغّله في الأمور اليومية والتفصيلية من حياة العمانيين. وهناك «القسم الخاص» ووحدة «المهمات الخاصة» في جهاز الشرطة اللذان أصبحا أداتين محوريتين للتحكم والسيطرة والمراقبة في كل شؤون ممارسة الناس لحقوقهم المدنية والسياسية، كحق التجمع السلمي وحق حرية التعبير. لقد كان لهذه الأجهزة مجتمعة دور مفصلي في محاصرة الحركة الاحتجاجية التي شهدتها البلاد في العام ٢٠١١ وما تلاها من أحداث.

اشتغلت السلطة السياسية المركزية في عُمان على تغييب مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الراسخة، كالبرلمان والقضاء. ولم تسمح إلا بإنشاء هياكل شكلية في القطاعات كافة تحت مراقبة وسيطرة المؤسسة الأمنية والاستخبارات على نحو صارخ وعلني. إضافة إلى دأبها، وبصورة ممنهجة، على تعطيل الإرادة السياسية لدى المواطنين من خلال ضرب الثقة في أي عمل وطني خارج إذنها وسيطرتها. تحكمت في الرأي العام وأجادت تشتيت اهتماماته بتصريحات وقضايا هامشية، وهو أمر تجاوزت فيه هذه الأجهزة دورها الوظيفي القائم على تجفيف منابع التآمر الداخلي والخارجي، إلى أن أصبحت محوراً أساسياً في وضع السياسات وتنفيذها، والاستحواذ على الفرص والثروات، بحيث تُمسك شبكاتها ورجالاتها، المتقاعدون أو من هم على رأس عملهم، بعصب الاقتصاد والإعلام والتعليم والسلك الدبلوماسي والأكاديمي من باب حرية السوق وإتاحة الفرص للجميع، بينما هي، كأجهزة، تمتلك الحماية والانحياز والمعلومات[٩].

٣ ـ ملف التعليم

لا يتجاوز الإنفاق الحكومي على التعليم في عُمان أكثر من ٨,٧ بالمئة كما تظهر أرقام العام ٢٠١٤ الرسمية[١٠]. ورغم النقلات الكمية المشهودة في هذا القطاع خلال أربعة عقود ماضية، كأعداد المدارس والطلبة والمعاهد، وتوزع مؤسسات التعليم المختلفة، فإن المأزق الكبير الذي يواجه البلاد هو في نوع هذا التعليم وجودته لا في كمّه وعدده؛ فإضافة إلى ضعف المناهج وعدم

(٩) انظر: حيدر إبراهيم علي، «تجدد الاستبداد في الدول العربية: الدور المستقبلي للأمنوقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ٥٧ ـ ٨٠.

(١٠) **الكتاب الإحصائي السنوي** (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، الإصدار رقم ٤٣، <https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Statistical_Year_Book_2015_00fad854-a091-4607-ae33-b705bb8f829b.pdf> (accessed on 11 October 2015).

مواكبتها لأسئلة العصر المتجددة، والتقتير على تكوين وتدريب المعلم بوصفه محور العملية التعليمية، تبرز وسائل التحكم والسيطرة التي تمارسها السلطة على هذا القطاع منذ السنوات الأولى للدراسة إلى المراحل الجامعية والدراسات العليا؛ فلا وجود يذكر في المناهج لتعليم ثقافة سياسية، ولا يتم تعليم مواد الفلسفة والمسرح والفنون الحُرة على نظامي نظامي. كما يندر تناول أفكار المواطنة والحرية وثقافة حقوق الإنسان على نحو منهجي في النظام التعليمي العُماني. هذا إضافة إلى غياب أي دور نقابي مُنظّم للمعلمين على المستويات كافة، أو أي نشاط لاتحادات طلابية في الجامعات والكليات المختلفة[١١].

٤ ـ ملف الاقتصاد والشُغل

يعاني الاقتصاد الوطني العماني أزمة هيكلية مُزمنة لاعتماده أساساً على إيرادات النفط التي تمثّل ٨٦ بالمئة من إجمالي دخل الحكومة كما توضحه أرقام المركز الوطني للإحصاء.

وفي ظل الاهتزازات الكبيرة التي تشهدها سوق الطاقة، تراجعت مساهمة إيرادات النفط في الموازنة العامة للدولة بما نسبته ـ ٤٦ بالمئة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أي نحو النصف أسهمت فيه في العام الماضي[١٢]. كما لم تستطع الحكومة بأجهزتها التنفيذية، على مدى أكثر من أربعة عقود، تحقيق تنويع آمن لمصادر دخل أخرى تكفل الاستدامة والأمان.

ويقع المواطن العماني تحت ضغوط اقتصادية متزايدة؛ فمستوى دخله لا يتناسب مع مستويات التضخم المتصاعدة، ويواجه عدم عدالة في توزيع الدخل، إذ يوجد تباين كبير بين نصيب الفرد العماني من إجمالي الدخل القومي وبين مستوى دخله الحقيقي، يصل إلى ثلاثة أضعاف، وهو ما أدى إلى تزايد نسبة الفقر، الأمر الذي يضع مسألة السلم الوطني والعدالة الاجتماعية على المحك[١٣]. وما هي احتجاجات عام ٢٠١١ إلّا مقدمة «سلمية» و«ناعمة» لموجات مقبلة من الاحتجاج والرفض قد تتطور بالتراكم والتجاهل إلى عواقب وخيمة.

أما قطاع العمل وملف البطالة، فيشهد هو كذلك «تشوهات هيكلية»، وتراكمات مؤجلة نتيجة سياسات فاشلة في حُسن استثمار «الهِبة السكانية» التي تتمتع بها البلاد، وبخاصة أن أكثر من نصف

(١١) «هل ستكون «المجالس الاستشارية» الصوت المسموع لطلبة التعليم العالي؟،» **البلد**، ٢٠١٥/١٠/٢٧ <http:// albaladoman.com/22641> (accesses on 12 October 2015).

(١٢) **النشرة الإحصائية الشهرية** (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، المركز الوطني للإحصاء، <https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Monthly%20Statistical%20Bulletin%20%20September%202015_ed7789ed-1046-4007-bbf2-7fb5a763f048.pdf> (accessed on 11 October 2015).

(١٣) في هذا المقام حاولت بعض مؤسسات المجتمع المدني في خلق حال من النقاش العام والتفكير العمومي المسموع لتدارك الكثير من الأخطاء التخطيطية والتنفيذية في الماضي، مثال الجمعية الاقتصادية العمانية ووثيقتها الموسومة «عمان التي نريد» لكنها لم تجد آذاناً مصغية من السلطة. للمزيد هنا رابط الوثيقة: <http://oea-oman.org/Booklet.pdf> (accessed on 11 October 2015).

عدد السكان من الشباب في قوة العمل والعطاء[١٤]. ولم تنجح القرارات اللحظية في استيعاب العمالة الوطنية التي استخدمتها السلطة لامتصاص تمدد الحركة الاحتجاجية في مطلع العام ٢٠١١، بل على العكس تماماً، فقد عمّقت تأزم سوق العمل على المستوى الجذري وانسحبت أعداد كبيرة من المواطنين من القطاع الخاص (الصناعي والحِرَفي على وجه الخصوص)، بل من مقاعد التعليم النظامي (المتوسط والثانوي والعالي) للظفر بالفرص المعروضة وبالرواتب الآمنة. غير أن جُل فرص التوظيف، التي عُرضت، وما زالت، كانت في القطاع العسكري والشُرَطي، وهو ما يعني حلاً سياسياً مؤقتاً وعبئاً مُعقداً على الموازنة العامة أكثر مما هو حل اقتصادي يحقق إضافةً حقيقيةً في اقتصاد وطني مُنتج. فضلاً عن التكلفة الباهظة لعسكرة المجتمع وتجميده في الثكنات، بدلاً من تعليمه وتشجيعه على الحياة المدنية بفضاءاتها الحُرة والمفتوحة على الوعي والثقافة.

كما شهد موقع عُمان تراجعاً كبيراً في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٦/٢٠١٥ وهو، أي المؤشر، دليل محايد، يقيس قوة أي اقتصاد من خلال تنوعه، وقدرته على المنافسة، والثقة في جذب الاستثمار، والتأسيس المُيَسر للمشروعات، وزيادة الإنتاج، وتعزيز مستويات المعيشة للأفراد والمجتمع. فقد جاءت عُمان في المركز الـ٦٢ عالمياً، متراجعة ١٦ مركزاً عن تقرير عام ٢٠١٥/٢٠١٤م و٢٩ مركزاً عن العام الذي سبقه [١٥].

٥ ـ ملف المجال العام

تتجلى أبرز مظاهر الحصار والسيطرة اللذين مارستهما السلطة السياسية المركزية في عمان في المجال العام بكل قطاعاته عموماً.

ورغم استماتة السلطة في عدم الظهور بمظهر القامع للحريات العامة، وحرصها على إظهار صورتها بوجه حضاري، اشتغلت على نحوٍ مُنظم ودؤوب على إعادة الوضع الساكن إلى ما قبل حراك عام ٢٠١١، داعمةً تحركها المضاد، وحصارها الممنهج بنتائج «الثورات المضادة» في بلدان الربيع العربي كمصر وليبيا وتونس واليمن، مذكّرةً المجتمع وأفراده، في خطابها الرسمي الإعلامي والديني والثقافي، بالعواقب الوخيمة التي تعانيها هذه المجتمعات من جرّاء السكوت أو التهاون مع أفكار وممارسات الحراك الثوري التي اجتاحتها. لذلك لجأت السلطة إلى أساليب «مبتكرة» للحد من توسع الحراك المدني والثقافي، وبخاصة في كل ما يتعلق بالشأن الفكري والسياسي. ومن هذه الأساليب:

---

(١٤) **الكتاب الإحصائي السنوي** (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، الإصدار رقم ٤٣، <https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Statistical_Year_Book_2015_00fad854-a091-4607-ae33-b705bb8f829b.pdf> (accessed on 11 October 2015).

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2014-2015/economies/#economy=OMN> (accessed on 11 October 2015).

ـ الاستدعاءات والتحقيقات الأمنية المباشرة والمتواصلة مع أصحاب المبادرات المدنية والأصوات المستقلة، وتهديدهم بأنهم يمارسون نشاطًا غير مرخص، و«يحرّضون المجتمع على الحكومة»، وهو ما سيؤدي بهم إلى المحاكمات والسجون.

ـ جلسات ودية يقوم بها ضباط أمن متخصصون، بحللهم المدنية، مع كل اسم يبرز في منصات الحوار العمومي عبر وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، واتس آب، يوتيوب، انستغرام) يلفتون انتباههم لعواقب مُضيِّهم في طرح الأفكار المختلفة.

ـ اعتقال ومحاكمة كل من يمارس حق التجمع السلمي لدعم قضية عامة، وتوجيه الصحف ووسائل الإعلام التقليدية إلى التشهير اجتماعياً بكل من قام بهذا الفعل وتجريمه.

ـ الضغط على أماكن احتضان الفاعليات الثقافية والمدنية، كالمقاهي والمسارح والمدارس والجمعيات، كيلا تتعاون مع المبادرات الشبابية إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهات «المختصة». ولا يسمح في المنابر الثقافية والإعلامية الرسمية إلا بتناول الموضوعات واستضافة الشخصيات التي توافق عليها السلطة مسبقاً.

ـ تضييق دائرة الدعم المالي ومنع الشركات من دعم أي فكرة خارج المُرخص له من جانب السلطة والموالون لها.

• تتبع كل الآراء المخالفة للرأي الرسمي (داخلياً) وملاحقتها «قانونياً» (وفق قانون المطبوعات والنشر، وقانون الاتصالات، وقانون الجرائم الإلكترونية)، وتخصيص عدد من الموظفين «المتوارين وراء الشاشات والأجهزة اللوحية»، مهمتهم كتابة كل ما من شأنه التقليل من أهمية هذه الآراء، والنيل من شخوص وذوات من يُبديها، تحت مسميات ومعرِّفات وهمية.

كل ما سبق ذكره من أساليب وغيرها، ما هو إلا جهد منظم يراهن على عامِلَي الزمن وخفوت روح العمل والمبادرة لدى الفاعلين في المجال العام، اللذين لا يلبثان أن ينفدا بمجرد تكالب العوائق الذاتية والنفسية الداخلية، مع ضغط العوائق القانونية والاجتماعية، ليركن أفراد المجتمع للسائد الآمن، ويؤثِروا السلامة والهدوء وعدم الاكتراث للشأن العام[١٦].

ثالثاً: بين الرغبة في التغيير والقدرة عليه

إذاً، والحال كما هو بادٍ، ليس بمقدورنا التفكير في سؤال مستقبل التغيير في عُمان بعيداً من إعادة فهم الملفات السابقة، وبصورة جادة وجذرية. لأن إشكال التغيير مرتبط بسؤال الدولة هنا لا بالإجابات الجاهزة التي قدمتها وتقدمها السلطة السياسية عن ذاتها طوال العقود الأربعة الماضية.

(١٦) لمزيد من التفصيل، انظر: سعيد سلطان الهاشمي، «قراءة في مبادرات المجتمع المدني العُماني بعد حراك عام ٢٠١١،» مركز الجزيرة للدراسات (٥ آذار/مارس ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/issues/2014/03/20143594339143167.htm>.

إن هذه الإجابات تحوّلت في الحالة العمانية إلى «دولة سلطة» قائمة، ومهيمنة، إلى الحد الذي باتت تشكل خطراً حقيقياً على راهن المفهوم الكلي للدولة، وتالياً على جماعة المواطنين الذين ينتظرون منها: حماية حرياتهم الفردية، واحترام مجالهم الخاص، وكفالة حقوقهم في المشاركة في صناعة القرار، وصيانة قيم العدالة الاجتماعية والإنصاف والتوزيع العادل للثروات ومعالجة الفساد، وضمان حياة كريمة مستقرة للإنسان في عُمان ولأجياله القادمة.

إن سؤال الدولة يتطلب بالضرورة الإرادة الشعبية. في اعتقادي أن مستقبل التغيير في عُمان، في المرحلة القادمة، مرهون بهذه الإرادة؛ إرادة شعب سيد قراره في بناء دولته الحامية للحريات، الحارسة لحقوق الإنسان، تدار بطرائق ديمقراطية، تراقب سلطاتها بأمانة، وتحاسب مؤسساتها وأفرادها بشفافية ونزاهة، من دون انتظار منح أو مكرمات من فرد أو سلطة، فالتاريخ البشري يقول لنا: لا وجود لمستبد آمَنَ بحق المشاركة في الحكم وأصبح ديمقراطياً من ذات نفسه، ولم تخبرنا التجربة الإنسانية عن تنازل سلطة ما غارقة في الامتيازات والفساد والاستئثار بالثروات من أجل بناء دولة القانون والمؤسسات.

مستقبل التغيير في عُمان اليوم، من وجهة نظري، ليس مرتبطاً **بإرادة** الشعب على التغيير فحسب بل **بالقدرة** على هذا التغيير. إن الهوّة الصعبة بين **الرغبة** و**القدرة** يمكن ردمها بالتالي:

• **دستور وطني**؛ فالسلطة، أي سلطة، تحتاج لكي تحيا وتنجح إلى التوافق، الذي هو أصل وحدتها وقوتها وكفاءتها. من هنا تنبع آلية التعاقد بين الناس لإدارة شؤون الدولة. ولا يمكن السلطةَ السياسية في عمان تجاهلُ المطالبات بدستور وطني، يمثل الشعبُ فيه مصدرَ السلطات، ويمارسها عبر مؤسسات مستقلة، تراقب وتحاسب بعضها بعضاً، وتحمي من خلاله قيمَ المواطنة والعدالة والمساواة والتعددية، وتوفر الاستدامةَ لها سواء على مستوى النصوص أو الممارسات. ولا يمكن ذرائعَ «عدم النضج» أو «الوحدة الوطنية» أو «أولويات التنمية» أن تصمد طويلاً لبلوغ هذه المرحلة. إن الحريات والحقوق الإنسانية لن تكون في حكم المُدرك إن لم تُمارس، ويُساء استخدامها، ويُعاد تدويرها مراراً وتكراراً، ويُراجع النظر في وسائل وطرائق استقرارها. ولن يطمئن الناس لها إلا من خلال التعلّم من التجربة العملية، وعلى الميدان، لا في أوهام رجالات السلطة ولا عبر تمثّلاتهم لوحدهم تجاه المصلحة العامة.

• **أمن إنساني**؛ فالمفهوم التقليدي للأمن، القائم على المراقبة والتحكم والسيطرة واختراق الحياة الشخصية للناس، تجاوزته المجتمعات المتقدمة منذ زمن، إلى مفهوم أوسع وأرحم للأمن الإنساني؛ فالأمن الذي يخدم الدولة ويرقى بها ليس أمن الدولة، إنما هو أمن الإنسان، المنطلق من محورية أن الإنسان قيمة لذاته، تُوفَّر له كل السبل الكفيلة بأمنه الاقتصادي والتعليمي والسياسي والغذائي والصحي والبيئي والثقافي، وحمايته من أي عنف يصيبه، سواء من غيره من الأفراد أو من مؤسسات الدولة نفسها.

• **تعليم عصري**؛ فالبلاد بحاجة إلى تعليم مدني، يضع معايير جودة مخرجاته نصب عينيه، يُكوّن الأجيال المقبلة تكويناً معرفياً على ثقافة السؤال والنقد والبحث العلمي الجاد؛ تعليم يحببهم في الفن والجمال والفلسفة كمعطيات ضرورية لفهم الحياة والوجود؛ يغرس فيهم القيم الأخلاقية الإنسانية الكبرى والمشتركة مع بقية الناس في هذا العالم؛ قيم الحرية والعدالة والمساواة والتعددية والحوار وقبول المختلف من الثقافات والآراء والأديان.

• **اقتصاد قائم على المعرفة**؛ أوضحت تجربة العقود الماضية كارثيةَ الاعتماد الكلي على مصدر أوحد وناضب كالنفط. ولن ينجو أي اقتصاد من مقامرات العرض والطلب والتعرض لمخاطر الإفلاس والكساد والتضخم وسحق حياة البشر إلا بالاستثمار في الإنسان. إن بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة، تأهيلاً وبحثاً وإنتاجاً، يستوجب بالضرورة الإيمان بدولة الحقوق والحريات، التي تصون المال العام، وتحمي تبديده على الامتيازات، وتستثمر فوائضه، وتوجهه توجيهاً راشداً لحياة الناس، وتذلّل كل التحديات من أجل تعليمهم وصحتهم وبحثهم وإنتاجهم.

• **مجتمع مدني فاعل**؛ فالتغيير لا يأتي إلا بالعمل. والتحول الديمقراطي للدول هو نتيجة تراكم مهارات مكتسبة لمجتمعه المدني وأفراده. جميع العوائق الموضوعة من جانب السلطة اليوم في وجه نمو طبيعي وآمن للمجتمع المدني العماني يجب ألّا تتحول إلى معيقات للتقدم والنضال من أجل التغيير. بل هي تحديات تُحفز العاملين في هذا المقام لمواصلة اجتراح أفكار جديدة ومبتكرة ومستدامة من أجل التغيير المنشود.

يدرك العمانيون اليوم أنهم يملكون جملة من المقومات تُعزز محورية إرادتهم الشعبية في مستقبل عملية التغيير في بلادهم؛ فالانسجام والتعايش الذي تعيشه مختلف شرائح المجتمع ـ وسط محيط إقليمي هائج ـ يُمكّنهم من بناء دولتهم المدنية المتسامية على الطائفية والقبلية والمذهبية. فالسلم الاجتماعي، والوئام الوطني، والتنمية البشرية المعقولة، التي عاشها الناس طوال حكم السلطان قابوس على مدى ٤٥ عاماً الماضية، يُمكن البناء عليها كأسس متينة ومستقرة للبدء في تأسيس دولة الحقوق والحريات؛ لا بانتظار قرار فوقي من ذات السلطة، التي تروج أنهم «لم ينضجوا بعد»، ولا بفعل تدخل خارجي لن يكون مجانياً بالتأكيد، ولا بانتظار الفئات المنتفعة نفسها من الوضع الحالي، بل بمواصلة النضال السلمي، وعبر نحت ثقافة سياسية ملتزمة بحقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحماية مصالحه العامة وفرص أجياله المقبلة.

المناقشات

١ ـ محمود علي الداود

إذا ألقينا نظرة على خارطة الوطن العربي أو خارطة العالم الإسلامي بعامة، رأينا أن الأغلبيّة العظمى من هذه الأقطار تئن من ثقل المشاكل الداخلية والخارجية التي تعصف بها، فالكثير منها تعاني الصراعات والحروب الأهلية والتخلف. ويبدو أن النهضة العربية والإسلامية التي بدأت قبل أكثر من قرن قد بدأت تتلاشى شيئاً فشيئاً بفعل الحروب والتطرف وحالات التفكك والضياع التي تسود العالمين العربي والإسلامي. وقد ضاعت فرص كثيرة لبناء دول عربية عصرية تحترم حقوق الإنسان وتؤمن بالعدالة كما ضاعت دول كانت رائدة في الاستقلال الوطني والتقدم وتدريجياً أصبحت فكرة الدولة الموحدة لدى شعوبها مجرد خيال. كما أصبحت معظم الأقطار العربية بيئة طاردة لمئات الألوف من الشباب والشابات الذين يتدفقون إلى الدول الغربية في هجرة غير مسبوقة يسارعون الخطى إلى المجهول.

ومن حسن الحظ أن أقطاراً عربية أخرى ظلت متماسكة بفضل وحدة شعوبها وقوة اعتزازها بتاريخها وتراثها إضافةً إلى حكمة قادتها، وفي مقدمة هذه الدول سلطنة عُمان وذلك بفضل عراقة وتماسك شعبها وحكمة قائدها السلطان قابوس بن سعيد الذي نجح في تأسيس نظام سياسي قائم على أسس المساواة والعدالة وروح التسامح واحترام التراث. وقد أكد منذ بداية النهضة عام ١٩٧٠ أن الرغبة في بناء الدولة العصرية تأخذ بأساليب العلم والتقنية لم تجعل هذا البلد الأصيل يتنكر لتراثه العريق وأمجاده بل سعى دائماً إلى مزج الحداثة بالأصالة.

وعاهد السلطان نفسه في أول خطاب وجهه إلى الشعب العماني عام ١٩٧٠ أن يؤسس دولة عمانية عصرية. وفي حينه، كان الكثير من المراقبين والمختصين في الشؤون الدولية والمطلعين على حقائق الأمور في الأوضاع الداخلية العمانية يشككون في إمكانية تحقيق هذا الحلم الذي حوَّله عهد السلطان قابوس إلى حقيقة واقعة علماً أن التقارير الدولية، وخصوصاً تقارير الأمم المتحدة حين عرض القضية العمانية على الأمم المتحدة في ستينيات القرن الماضي، كانت

تصف سلطنة عُمان بأنها الأكثر تخلفاً بين الدول النامية. من ناحية أخرى، من يدرس تاريخ سلطنة عُمان ودورها الإقليمي والدولي في القرن التاسع عشر، وخصوصاً النصف الأول من ذلك القرن، لا يستغرب تصميم العمانيين وقدرتهم على النهوض في ضوء التراث الضخم لعمان في الحضارة الإسلامية. وأشير بصورة خاصة إلى دور عمان في تقدم الاستكشافات والتجارة والملاحة الدولية بين كل أطراف المحيط الهندي. وكان للتجارة والملّاحين والعلماء العمانيين دور مهمّ في نشر الإسلام وتطوير التجارة وبناء علاقات إنسانية دولية في كل هذه الأصقاع واشير بصورة خاصة إلى العصر الذهبي وهو عهد السلطان سعيد بن سلطان (١٨٠٧ ـ ١٨٥٦) الذي نجح في تأسيس علاقات تجارية وثقافية مع كل أقطار المحيط الهندي. إضافةً إلى تأسيس مراكز تجارية شملت جنوب وجنوب شرق آسيا فقد أسس السلطان نفوذاً سياسياً وتجارياً وثقافياً على طول الساحل الشرقي لأفريقيا بما في ذلك منطقة البحيرات الوسطى وأعالي النيل وجزر المحيط الهندي المحاذية للساحل الشرقي في أفريقيا، ومن عاصمته الثانية زنجبار أسس السلطان سعيد بن سلطان مراكز ثقافية لتعليم اللغة العربية ونشر الإسلام.

وظل الساحل الشرقي لأفريقيا حتى عام ١٩٦٤ متأثراً بالجهود العظيمة التي بذلها العمانيون حتى أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية تقريباً لكل أقوام شرق أفريقيا. وفي منطقة الخليج العربي كانت معظم موانئ الساحل الشرقي هي مراكز تجارية عمانية وفي المحيط الهندي كان الأسطول الحربي والتجاري العماني هو الأكثر نفوذاً بعد الأسطول البريطاني. وأقامت عمان في تلك الحقبة علاقات دبلوماسية مع بريطانيا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال وفرنسا والولايات المتحدة وعلاقات تجارية مع الصين والهند وجنوب شرق آسيا وإيران ومصر. وفي عام ١٨٤٠ زارت سفينة عمانية هي الـ «السلطانة» السلطنة ميناء نيويورك وكانت أول سفينة عربية تصل إلى العالم الجديد. وقد رافقت هذه الجهود العمانية والتي كانت جهوداً سلمية بحتة، هجرة عدد من العلماء إلى أفريقيا وجنوب شرق آسيا بهدف نشر الإسلام جنباً إلى جنب مع الجهود الدبلوماسية والتجارية. هذا إضافةً إلى انتشار الفكر العماني الإباضي في الأقطار الأفريقية، وخصوصاً في الشمال الأفريقي، بما في ذلك الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا.

من هنا نستطيع القول إن سلطنة عُمان الحالية هي سليلة تراث عريق وعلاقات خليجية ودولية واسعة تم تحقيقها سلماً، لا حرباً. ويرجع الفضل إلى العمانيين الرواد في نجاحهم في أوسع حملة فكرية وثقافية في التاريخ لنشر الإسلام من طريق الحوار والثقافة والتجارة.

هذه المقدمة العلمية والتاريخية مهمة لمناقشة بحث بسمة مبارك سعيد بعنوان «**مستقبل الإصلاح في عُمان**». وقد سبق لي أن اطلعت على كتابها القيم **التجربة الدستورية في عُمان** وهو من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠١٣. وفي الوقت الذي أقدر الجهود العلمية المهمة والموضوعية لدراسات بسمة مبارك سعيد التي اعترفت بانعدام البنى التحتية وحال الفقر والتأخر الاقتصادي الذي كانت تعيشه عمان قبل عام ١٩٧٠ أود أن أبيّن الملاحظات التالية:

• **دور السلطان قابوس بن سعيد في قيادة النهضة العمانية:** ذكرت د. بسمة أنه بفضل الثروة النفطية المتدفقة حينها والدعم العسكري الخارجي، تمكّن السلطان من مواجهة هذه التحديات جميعها والانتصار عليها وبناء دولة قوية استطاعت اختراق المجتمع وإعادة تشكيل علاقاته والسيطرة على موارده وإعادة توزيعها. فبفضل ريع النفط تمكنت السلطة من تمويل الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية في البلاد ودعم الاقتصاد و«تهميش» المؤسسات الاجتماعية التقليدية لمصلحة الدولة المركزية وبناء التحالفات السياسية وشراء الولاءات، وهو ما أدى إلى تعاظم دور الدولة ومركزيتها في حياة الناس وتغلغلها في تفاصيل حياتهم اليومية كافة حيث أصبحت هي الموفر للتعليم والصحة والأمن والموظف الأكبر إضافة إلى تملكها في مصادر المال والسلطة.

أعتقد هنا أن تجربة السلطنة في مجال تحقيق مشاريع التنمية كانت ناجحة ورائدة في ضوء التخلف الشامل الذي كان سائداً قبل عام ١٩٧٠. ويعود هذا النجاح بالدرجة الأولى إلى نجاح السلطان في توحيد الشعب وسياسة الانفتاح والمرونة وإصراره على تحقيق فكرة الدولة العصرية. ولم تكن هذه السياسة سهلة في وضع الصراعات القبلية والولاءات المناطقية المتناقضة، ولكن بروح عالية من سياسة التسامح والمصالحة أنجز السلطان تجربة وحدوية فريدة اعتمدت على التراث والحداثة. ورغم العوائد المحدودة من النفط فقد نجح العمانيون في إقامة دولة عصرية في مدّة قياسية رغم الكثير من التحديات الداخلية والخارجية. وأستطيع القول إن النهضة العمانية الحالية هي الأكثر تميزاً في الخليج بحكم التاريخ والتراث والنهضة المعاصرة.

وأويد ما ذهبت إليه د. بسمة من أن السلطان عمل على بناء هوية عمانية موحدة تنصهر فيها مكونات المجتمع العماني على اختلافها. وعمدت وكالات الهيمنة الأيديولوجية إلى تعزيز قوة الدولة وسيطرتها الاجتماعية عبر وسائل الإعلام ومناهج التعليم وذلك بترسيخ خطاب الدولة وتمجيد إنجازاتها وتقديمها ككيان مثالي كامل تتجسد فيه أحلام وتطلعات العمانيين. وأنا شخصياً أعتقد أنه قد تكون هناك مبالغات إعلامية في تجيير كل ما تم إنجازه إلى الشخص الحاكم ومن الضروري إبراز دور المجتمع والمؤسسات العمانية التي تعتبر من أكثر بلدان الخليج تنظيماً وتطوراً.

أرجو أن لا تنسى الدكتورة أن البنية العمانية بنية إسلامية شرقية ومن حق الشعب العماني العريق أن يعبر عن الوفاء العميق بعد عهود من التخلف والعزلة الداخلية والخارجية لعهود طويلة. وأعتقد أيضاً أن التجربة العمانية في هذا الإطار هي اسثناء في المحيط العربي؛ فالكثير من البلدان العربية تفتقر إلى الحاكم الرشيد والحكم الرشيد. وهذا لا يعني أنه لا توجد في سلطنة عمان مشاكل أو تحديات أو أيضاً إخفاقات، ولكن من الضروري تقدير هذه النهضة في مدّة قصيرة من العصر التاريخي لسلطنة عمان.

• **قضية الخلافة**: أولاً بوصفي باحثاً قديماً في الشؤون العمانية وعلى مدى أكثر من نصف قرن تابعت باهتمام أحوال عمان وتطوراتها، وكان لي شرف زيارتها مرات كثيرة وأحمل مشاعر خاصة تجاه الشعب العماني. أنا أقدر هواجس د. بسمة من قضية الخلافة وأذكر بالمادة السادسة من النظام

الأساس للدولة الذي صدر عام ١٩٩٦ التي نصت أن يقوم مجلس العائلة المالكة خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان بتحديد من تنقل إليه ولاية الحكم، فإذا لم يتفق مجلس العائلة المالكة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيس مجلس الدولة ومجلس الشورى ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه بتثبيت من أشار له السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة، وأؤيد ما ذهبت إليه بسمة من أن أياً كان من سيخلفه فلن يستطيع امتلاك قلوب العمانيين وإقناعهم كما استطاع السلطان قابوس، وسيضطر إلى تقديم الكثير من التنازلات لإثبات شرعيته، وأنه يعد رمزاً للوحدة الوطنية يجمع عليه العمانيون باختلاف أطيافهم ومشاربهم إلى درجة لن تتوافر لمن سيأتي بعده ووجود هذا الرمز الثابت المجمع عليه ضرورة ماسة ليكون الحوار الوطني آمناً منتجاً ومؤطراً بمرجعية واضحة.

• **الإصلاحات العمانية لعام ٢٠١١:** جابهت سلطنة عمان نتائج ثورة الربيع العربي بموضوعية وحرص شديدين والإصرار على إعادة صياغة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ودفعت الحكومة عام ٢٠١١ بسلسلة من الإصلاحات المهمة التي شملت كل المؤسسات الدستورية وحاولت التجاوب مع المشاكل الاجتماعية، وخصوصاً تحديات التنمية وتوسيع مجالات المشاركات السياسية ومنح الشباب مجالات أوسع ولا يزال هناك حاجة إلى دور مجتمعي أوسع في مؤسسة اتخاذ القرار وتحتضن عمان كفاءات عالية المستوى في حقول التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والإعلام والثقافة وحقول القطاع الخاص ومجال الشباب والإبداع.

• **العمالة الأجنبية ـ أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** كان بودي أن تتطرق د. بسمة إلى هذه المشكلة الكبيرة التي تواجه سلطنة عُمان وبالتأكيد كل أقطار الخليج العربي وهي تَزايد تدفق الهجرة الأجنبية وخصوصاً الآسيوية، ولا شك في أن وجود العمالة الآسيوية في سلطنة عُمان هو أقدم من وجودها في بقية الأقطار الخليجية بحكم العلاقات التجارية الواسعة التي كانت تسود العلاقات العمانية ـ الآسيوية، ولأن سلطنة عمان هي دولة بحرية بامتياز وبحكم موقعها الجيوستراتيجي فقد احتفظت بعلاقات تجارية وثقافية خاصة مع جيرانها على السواحل الخليجية وسواحل المحيط الهندي، وخصوصاً إيران والهند وباكستان وبنغلادش وسيريلانكا وجنوب شرق آسيا. وقد توسع استخدام العمالة الاجنبية مع النهضة العمانية عام ١٩٧٠ وما رافق ذلك من تنفيذ مشاريع واسعة وطموحة. واليوم تعاني سلطنة عمان هذه المشكلة، علماً أن عدد الجاليات الأجنبية فيها بلغ ثلث عدد السكان أي حوالى مليون نسمة. ولا أشك في أن هذه القضية غائبة عن الاختصاصيين العمانيين في شؤون التنمية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لما تشكله من تداعيات اجتماعية وسياسية وأمنية وستؤثر حتماً في السيادة العمانية في المستقبل. وهنا أشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها النخب والكفاءات العلمية العربية في جميع مجالات التنمية العمانية. ولا يسعني أيضاً إلا أن أشيد بحسن استخدام الموارد البشرية العمانية والنجاح الكبير للأجيال المعاصرة الشابة من الخبرات والكفاءات العمانية التي تقود عملية التنمية والمؤسسات العمانية

بكل جدارة وإبداع ومعظم هذه النخب هم من الشباب الذين يسهمون في استمرار عملية البناء لمستقبل أفضل لعمان.

• **الوضع الإقليمي:** في نهاية البحث قامت بسمة بتقويم السياسة الخارجية العمانية ودور عمان الإقليمي والدولي. وفي خلاصة مركزة نجحت الباحثة وفي ضوء الأهمية الجيوستراتيجية لسلطنة عُمان في استعراض نجاحات السياسة الخارجية العمانية التي اتسمت بالصراحة والوضوح وبالقدرة على التعامل مع كل الأشقاء والأصدقاء في المنطقة والعالم، انطلاقاً من مبادئ الاحترام وحسن الجوار والحرص على تحقيق المصالح المشتركة.

وأوكد أن السياسة الخارجية العمانية هي سياسة مرنة ومستقلة، ورغم أن السلطنة هي عضو في مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية إلا أنها تنتهج سياسة خارجية مستقلة ومتميزة تتصف بالمرونة والتعاون الإقليمي والدولي وبعيدة من التأزم والتشنج. وفعلاً فقد نجحت الدبلوماسية العمانية في تجاوز الكثير من المشاكل والأزمات العربية وأدّت دور الوسيط في حل المشاكل العربية والإسلامية والدولية ومن أجل المحافظة على المصالح العمانية فقد اتسمت سياستها الخارجية بالاعتدال والوسطية ويظهر أن سياستها الداخلية الناجحة قد أثرت في توجهات الدبلوماسية العمانية. وبالنسبة إلى العراق فقد استمرت العلاقات الدبلوماسية العراقية ـ العمانية من دون انقطاع في مختلف المراحل وفي كل الظروف، بما في ذلك إبان الحصار الاقتصادي القاسي والظالم الذي فرض على العراق في الأعوام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣.

٢ ـ مفيد الزيدي

ربما هناك تساؤل مهم بالنسبة إلى الوضع في سلطنة عمان من سيخلف السلطان في الحكم، وما هو واقع البلاد المستقر والآمن بعد مدّة حكم طويلة للسلطان، وهذه هواجس مطروحة بالتأكيد. إن مخاطر انتقال السلطة في عُمان تبدو عملية غير واضحة؛ هل يتم الانتقال «السلس»؟ أم أن تدخلاً إقليمياً أو دولياً سيكون حاضراً في هذا المشهد ليفرض أجنداته على الحكم؟ وهذه تساؤلات مطروحة اليوم بشدة حتى في الدراسات الغربية. إن انتقال السلطة في الممارسة الديمقراطية والحكم الدستوري ربما هي خريطة الطريق الأفضل للانتقال الآمن والسليم بعيداً من أي تحركات أو مُفاجآت غير متوقعة ربما تحصل في هذا البلد أو ذاك، ولا سيَّما في البلد الذي يخضع لحكم طويل الأمد.

٣ ـ مصطفى الفقي

تمتاز السلطنة العمانية بخصائص منفردة قد لا تخلو من الغموض، ولا أزال أذكر بعض مظاهر تفرد سياسة السلطان قابوس خارجياً:

أ ـ لم يفتح مكتباً لمنظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد معظم العواصم الأوروبية والأفريقية.

ب ـ تردد كثيراً في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع نظام القذافي لسنوات طويلة.

ج ـ رفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر طبقاً لقرار قمة بغداد بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

د ـ قطع أشواطاً كبيرة في التقدم العمراني والانضباط ونقل بعض مظاهر الحياة المتقدمة في الفنون والآداب والموسيقى تحديداً.

هـ ـ اعتمد سياسة التوازنات الدقيقة بين العرب وإيران في الجوار الحساس معهما.

يدعونا ذلك إلى دراسة البلدان العربية في إطار مقارن يأخذ كل حال تحت مظلة تعريفات محددة لقضايا أساسية (الهوية ـ الشرعية ـ الحريات ـ الأقليات... إلخ.).

٤ ـ عصام الجلبي

من يقرأ البحث يجد أنه أمام دولة يحكمها دكتاتور متسلط يمسك بزمام الأمور ولا مؤشر يدلّ على من سيخلفه. وقد يحصل ذلك في أي وقت في ضوء الوضع الصحي للسلطان قابوس كما أوضحته الورقة. ولكن عندما نصل إلى الصفحتين التاليتين [الأخيرتين] نجد أن البحث يتوسع في مدح السلطان بما، ربما، يناقض ما تم استنتاجه سابقاً. فالسلطان:

ـ يعد رمزاً للوحدة الوطنية يجمع عليه العمانيون باختلاف أطيافهم ومشاربهم.

ـ يمتلك من الشرعية والقوة المادية والمعنوية ومحبة شعبه ما يجعله الأكثر قدرة على أن يطلق عملية الإصلاح.

ـ بحكم كارزميته الشخصية وحنكته السياسية، فإنه يمثل شبكة أمان يعول عليها إذا تعثرت العملية أو وصلت إلى منعطف حرج. وتضيف، أنه يمتلك القوة المادية والمعنوية والحنكة السياسية المطلوبة ليعبر بالبلاد إلى بر الأمان.

أجد في هذا الوصف نموذجاً نتمنى لو تكرر في بقية الأقطار العربية! وأسأل كذلك:

• ما هو تأثير القوى الخارجية في السياسة العمانية؟ وهل رسم السياسة الخارجية حكرٌ على عمان أم في ارتباطٍ ما بقوة خارجية سواء إقليمية أو دولية؟

• نتذكر ثورة ظفار ونتساءل... هل هناك احتمال قيام مثل هذه الثورة بعد انتقال الحكم إلى شخص آخر يخلف السلطان قابوس؟

• هل ستؤثر فكرة إنشاء مشروع النهر العظيم الذي يتجاوز مضيق هرمز في عُمان اقتصادياً؟ وما هو موقفها من المشروع؟

٥ ـ وداد كيكسو

إن قوة الدبلوماسية في السياسة الخارجية لعُمان رسائل إلى الداخل للإيحاء بالقوة (قوة الدولة) في مقابل إحساس الداخل بالضعف والهشاشة. وهي تكشف بوضوح الاستفادة من تقاليد المدرسة البريطانية في مجال العلاقات الدولية وإدارة الأزمات.

٦ ـ أمين حطيط

أهنئ الباحثة على ما قدمت. وأعتبر أنها ألقت الضوء بشكل موضوعي وجريء على وضع عمان وتكامل معها المعقِّب بشكل متناغم، فلم يعقِّب على ورقتها أو ينتقد بل أضاف ما أغفلته. إنما الاثنان رغم ما قالا عنه من اكتئاب، فإنهما أوجدا أملاً في النفوس بوجود هذه النماذج الناجحة التواقة للإصلاح والجريئة في طرحه.

وبعد هذا العرض المنظم بعنوان مستقبل الإصلاح، نسأل أي إصلاح نقصد؟ هل إصلاح سياسي يقيم حكم القانون والسيادة الشعبية ويضع حداً للحكم المطلق؟ أم إصلاح لا يمس النظام ويكتفي بتقديم ما يلهي الشعب ويشغله؟

فإن كان المقصود الإصلاح السياسي فإننا نعتبر، وبعد العرض الموضوعي الذي قدم، بأنه أمر ليس باليسير. فالإصلاح إما أن يأتي من فوق ويكون شكلياً لا يمس سلطات الحكم المطلق، وإمّا إصلاح تفرضه القاعدة الشعبية. وهو أمر غير متيسر لما أعده السلطان من قوة تحمي النظام أنفق من أجلها ٣٠ بالمئة من ميزانية الدولة. ولا أعتقد أن مَثل البحرين عن الموضوع ببعيد.

أعتقد أن السلطان مطمئن إلى مستقبل الدولة من غير إصلاح جدي، وبخاصة أنه يرتبط بعلاقة وثيقة مع خارج يحمي حالته، كما أن الشعب محبط يائس من الإصلاح وأن الخروج من حال الطمأنينة واليأس تلك قد لا يكون ممكناً إن لم يكن هناك مساعدة ما أو ضغط ما من الخارج يكبح الحاكم إن قمَع، ويشجع الشعب إن جزع وارتدع. وهنا نسأل: هل الشعب العماني مستعد لطلب هذه المساعدة واحتمال أعبائها؟

أعود وأهنئ الباحثة مع تمنياتي أن تأخذ في المستقبل بمنطق الممكن والواقعية حتى لا تكون الهوة واسعة بين ما هو مرغوب به ومأمول، وبين ما هو ممكن وقابل للتحقق في عالم الواقع.

٧ ـ أحمد حلواني

أقدر كثيراً الورقة المقدمة والتعقيب، وما جاء فيهما دليل مهمومية داخلية بمشاعر وطنية طموحة لتطوير عُمان باتجاه الحرية والديمقراطية والعدالة ومواجهة الفساد بجميع جوانبه وميادينه. وهو مشروع وضروري منهما، لكنني كنت أفضّل عدم إهمالهما المواضيع الأخرى في التنمية الداخلية والحضور المجتمعي وفاعليته إضافة إلى الدور السياسي الخاص للدولة العمانية عربياً وإقليمياً.

وأسأل: لماذا انفراد عمان بدور سياسي مميّز من باقي دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيه الموقف من القضية اليمنية أخيراً؟

أثناء تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية في ضوء كامب دايفيد بقيت عمان البلد العربي الوحيد الذي يقيم علاقات دبلوماسية مع مصر ولم يجد حسني مبارك بلداً عربياً لزيارته إلّاه.

٨ ـ سهام شريف

أردت فقط من خلال تدخلي تقاسم شعور الخيبة مع كل من د. بسمة ود. سعيد؛ فكل ما يحدث بعد ما يسمى «الربيع العربي» إلى غاية اللحظة زرع في الشباب العربي خيبة أمل في كل مكان، حتى في تلك الأقطار التي لم تعرف هذا «الربيع العربي»، فهو شعور عام مشترك وبخاصة بين الشباب. والخوف كل الخوف أنه إن لم يتحسن الأمر. وأرى أن ذلك يحتاج إلى معجزة، سيسمينا التاريخ جيل الخيبة قياساً إلى نكبة ٤٨، ونكسة ٦٧. فالخوف كل الخوف أن نكون جيل الخيبة.

٩ ـ محمد مصطفى القباج

تردَّدت في أن أتدخل لمناقشة حال عُمان، ولكن قرّرت التدخّل لاستخلاص تساؤلات ضرورية في ضوء هذه الحال، ولأشكر على ما امتاز به البحث والتعقيب من عمق في التحليل وصدق في توصيف الحال. إن الصورة القاتمة التي رسمها البحث والتعقيب أمامنا تمنع الباحث الأكاديمي من أن يُصدر أحكاماً على الحال وعلى الفاعلين فيها، سلطة وسياسة ومجتمعاً، ولكن تحُثّه على الكشف عمّا في الحال من دلالات تربطها مع الحال العربية العامّة. حال عُمان تطرح علي، وتطرح من دون شكّ على زملائي، تساؤلات محورية وهي التالية:

ـ عندما يصل ضغطُ نظام سياسي ما إلى أقصاه فلماذا لا يَحدث حتماً الانفجار الفاصل كما يعلّمنا تاريخ الثورات في العالم؟

ـ لماذا يكون المجتمع على درجة من العطالة (Inertie) تحول دون القيام بالفعل الجذري وإنما ردود فعل خجولة سرعان ما تخبو؟

ـ لماذا يمتنع وجود تيار تنويري يؤدي إلى إقامة تحالف بين الكفاءات والمجتمع المدني والمجتمع السياسي للإجهاز على انحرافات الأنظمة السياسية؟

الفصل الثالث عشر

مستقبل مطالب الإصلاح والتغيير في البحرين

منى عباس فضل(*)

عرفت البحرين التحركات الشعبية والمطلبية منذ بدايات القرن العشرين، حين كانت محمية بريطانية تحكمها سلطة مركزية خاضعة لحاكم يتم التوافق عليه من عائلة الأمير. وقد تبلورت هذه التحركات وتأثرت بتفاعل عوامل اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة كالوجود الاستعماري، وطبيعة نظام الحكم القبلي، واكتشاف النفط، ونيل الاستقلال، وكل ما فرضته وتيرة التحولات في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتالياً، فإن التحركات لم تأتِ من فراغ أو على نحو مفاجئ أو نتيجة خطط مرسومة، بل جاءت على نحو تدريجيّ، وكردّ فعل على حوادث تاريخيّة معينة أدى فيها البريطانيون والقوى المحليّة السياسية أدواراً مختلفة، وخصوصاً حين اختار البريطانيون البحرين مركز عملياتهم التجارية في الخليج، واضطرارهم إلى القيام بإصلاحات في الإدارة المحلّية[1]، وصاروا في مواجهة تحدّيات تتعلّق بتلبية حاجات المواطنين في توفير الخدمات البلدية والتعليميّة والصحيّة والقانونيّة، كالأوقاف وفرص العمل وغيرها.

تشير الدراسات التاريخيّة إلى أن عمليّة التحول لم تكن سهلة، ولا سيّما إعادة تنظيم الموارد الاقتصاديّة، كإنتاج اللؤلؤ وزراعة النخيل ومصائد الأسماك، وتنظيم الخدمات العامّة، كسياسة الاستيراد والتصدير وعمليّات المرفأ وإعادة تنظيم الخزينة العامّة والحق العام[2]، وهذا ما فَرَضَ

(*) كاتبة وباحثة متفرغة.

(١) فؤاد اسحاق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطوُّر نظام السُّلَطة وممُارسَتها** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣)، ص ١٣٠ ـ ١٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

إلغاء نظام الإمارة والحكومة القبليّة الإقطاعيّة، والبدء ببناء تنظيمات بيروقراطيّة ومؤسّسات للدولة تعد في جوهرها إصلاحات إدارية.

أنشئ «المجلس البلدي» في العام ١٩١٩، وقد شكّل نواة الإدارة العامّة وكان بمنزلة السّلطة التشريعية بما أُعطي من صلاحيّات؛ فقد كان نصفه معيّناً من قبل الحاكم، والنصف الآخر منتخباً من الشعب. وقد تألّف من ثمانية أعضاء، يختار الحاكم أربعة منهم ليمثلوا البحرينيين، بينما يختار المعتمد البريطاني أربعة آخرين ليمثلوا الجاليات الأجنبيّة، بينما تكوّن الجهاز القضائي من محكمتين: **الأولى**، تتولى البت في خلافات التجار، **والثانية**، في خلافات صيادي اللؤلؤ[٣]، إلّا أنَّ ذلك لم يَدُم طويلاً، فعُطِّل المجلس بسبب الصراع السياسيّ بين البريطانيين والحاكم الذي اعتبر سلوكُهم ومواقفهم إضعافاً لنفوذه وامتهاناً للسيادة الوطنية، وتعاظم تدخل الإنكليز في العام ١٩٢٦ بتعيينهم المستشار البريطاني تشارلز بلغريف[٤] الذي يعد الحاكم الفعلي، بينما ظلت السلطة القضائية في أيدي عائلة الأمير.

مع بداية الخمسينيّات من القرن الماضي شهدت البحرين تطوراً ملموساً، ومنعطفاً على صعيد الإصلاحات، وأدّى اكتشاف النفط في العام ١٩٣٢ وإنتاجه إلى حدوث زخم اقتصادي قاد إلى نشوء وظائف ودوائر جديدة كالصحة والنقل والأشغال العامّة والكهرباء والماء وغيرها[٥]، وهذا ما ساهم في تنامي التحرّك الشعبيّ وتشكل الطبقة العمالية وبلورة المطالب الشعبية وتجذرها. بيد أنَّ المحرك الأساسي لهذا التطوّر السياسيّ والإداريّ، لم يقتصر على تأثير اكتشاف النفط فقط، وإنَّما تزامن مع ظهور الحركة الوطنيّة المعروفة بـ «الهيئة التنفيذية العليا»[٦] وهي الهيئة التي اعترفت بها حكومة البحرين والحكومة البريطانيّة رسمياً في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦ كهيئة سياسيّة، وتحت مسمّى جديد هو «هيئة الاتحاد الوطني»[٧] التي اعتبرها الساسة أول حزب سياسي، حيث تقدّمت إلى الحاكم بمطالب سياسيّة كإنشاء مجلس شعبي تمثيلي لإقرار القوانين، وإجراء إصلاحات

---

(٣) حسين محمد البحارنة، **التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية، ١٨٢٠ ـ ٢٠٠٤** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٥)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٤) تشارلز بلغريف (Charles Belgrave) (١٨٩٤ ـ ١٩٩٦)، بريطاني شغل منصب مستشار مدة ٣١ عاماً في خدمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة منذ عام ١٩٢٦، ثم لابنه الشيخ سلمان ولغاية مغادرته البحرين في عام ١٩٥٧ بسبب مطالبة المعارضة بعزله وتسفيره. انظر: تشارلز بلغريف، **مذكرات بلغريف: مستشار حكومة البحرين سابقاً**، ترجمة مهدي عبد الله (المنامة: مكتبة الريف، ١٩٩١)، <http://www.moia.gov.bh/watheekah/iss_45/gurfa_tegarah.htm>.

(٥) الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطوُّر نظام السُّلطة وممُارسَتها**، ص ١٨٢.

(٦) البحارنة، **التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية، ١٨٢٠ ـ ٢٠٠٤**، ص ٤١.

(٧) هيئة الاتحاد الوطني: هي الحركة الوطنية المعروفة باسم «الهيئة التنفيذية العليا»، بدأت نشاطها كحركة في أواخر عام ١٩٥٣، وتبلورت بشكل ملموس خلال السنوات من ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦. تقدمت إلى حاكم البحرين بمطالب سياسية لإصلاح نظام الحكم والإدارة بشكل يشارك فيه الشعب في شؤون الإدارة المحلّية مشاركة فعلية. بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ توحّدت إرادة الحاكم مع المعتمد البريطاني للحدّ من نشاطها، فتدخّل الجيش البريطاني لمساندة الحاكم واعتقل خمسة من قادة الهيئة وسجنهم وحاكمهم وصدر قرار سياسي في ١٩٥٦/١٢/٢٣ بسجن ثلاثة منهم مدة ١٤ عاماً وتمَّ نفيهم إلى جزيرة سانت هيلانة، واثنان منهم أُودعا السجن في البحرين مدة ١٠سنوات. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤٤.

أساسيّة في نظام الإدارة، وخصوصاً في ما يتعلّق بإصلاح المحاكم وإنشاء قضاء مستقل عن السلطة الحاكمة يتولاه قضاة مؤهلّون قانونياً، وإصدار قوانين جزائية ومدنيّة وعماليّة حديثة، فضلاً عن إنشاء نقابة للعمال، ومجلس للصحّة وآخر للمعارف، على أن تكون هذه المجالس منتخبة من الشعب. إلا أن الحكومة والإنكليز رفضوا الاستجابة إلى مطالبها وتم القضاء عليها في العام ١٩٥٦[٨].

وعلى الرَّغم من نجاح الإنكليز وحكومة البحرين في القضاء على الهيئة، فإنه لا يمكن إنكار ما تركته تلك الهيئة من بصمات على بعض الإصلاحات الإداريّة والقضائيّة المحدودة التي تبنّتها الحكومة في السنوات اللاحقة خلال الخمسينيّات والستينيّات من القرن الماضي[٩]، وبتأثير من التحوّلات الكبيرة التي حدثت في اقتصاد البحرين بسبب تغيّر شكل البنية الاقتصاديّة وانحسار قطاع اللؤلؤ وظهور صناعة النفط كأوّل قطاع مساهم في الدّخل القومي.

لا ريب أَنَّ المتغيّرات السابقة أحدثت تحولات نوعيّة في طبيعة الحراك الشعبي والمطلبي وتطوره، وخصوصاً على صعيد إصدار القوانين والتشريعات، فعلى الرغم من امتلاك الحاكم السلطة المطلقة في الإدارة المحليّة وإنشاء المحاكم وتولّي القضاء أو من يمثله، فإنّ إصدار القوانين، غالباً ما حمل تواقيع المستشار بلغريف الذي كان في بعض الأحيان قاضياً في المحكمة ورئيساً للجهاز الإداري والتنفيذي في الوقت نفسه، يصدر قرارات إدارية وإعلانات تحمل قوَّة القانون نفسه. وما تزال بعض تلك الإعلانات واجبة التطبيق في الوقت الحاضر، لأنّها لم تُلغَ أو تُعَدل بقانون لاحق بعد تطبيق دستورَي ١٩٧٣ و٢٠٠٢، واستمرّت المؤسسات الحكوميّة تدار بشكل مركزيّ حتى عهد الاستقلال.

بدأت مرحلة الاستقلال وبناء مؤسّسَات الدولة كحدث تاريخي في بدايّة السبعينيّات، فوُضع دستور للبلاد وبدأت التجربة النيابيّة[١٠]. ويُعدّ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ البداية التّاريخيّة للتحوّل مع عقد المجلس الوطني أوّل جلسة له، واستمرت التجربة حتى عام ١٩٧٥، حيث عُلّق العمل بالدّستور حتى عام ٢٠٠٠، وطبقت في إثرها مجموعة من القوانين التي كانت محط جدل واختلاف بين النظام والقوى السياسية وقوى المجتمع الأهلي، كما حُظر النشاط السياسي لها وللنقابات العمالية[١١]، ومذّاك، تولّى مجلس الوزراء إصدار مختلف التشريعات المدنيّة والجنائيّة، وهو ما يعني أَنَّ السّلطة التنفيذيّة للدّولة المتمثلّة بمجلس الوزراء، كانت ترسم السياسة العامّة بصورة مركزيّة، وتتابع تنفيذها، وتشرف على سير عمل أجهزة الدولة.

---

(٨) عبد الرحمن الباكر، **من البحرين إلى المنفى: «سانت هيلانة»** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢)، ص ١٨٩ ـ ٢٣٠.

(٩) البحارنة، المصدر نفسه، ص ٤٤.

(١٠) بعد انتهاء المجلس التّأسيسيّ الذي كُلّف بمناقشة الدستور من ١٩٧٢/١٢/١٦ إلى حزيران/يونيو ١٩٧٣، بدأت التجربة النيابيّة عام ١٩٧٣ وجرت الانتخابات.

(١١) البحارنة، المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

تم في عهد الإصلاح السياسي، مع بداية الألفية الثالثة، إلغاء قانون أمن الدولة، وأقر العفو العام[١٢]، وصدر ميثاق العمل الوطني في العام ٢٠٠١[١٣]، وهو يعد أهم حدث سياسي توافقي بين المواطنين ونظام الحكم، وتم التصويت عليه في استفتاء شعبي بنسبة (٩٨,٤ بالمئة) في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. تضمن نصُّ هذا الميثاق أبعاداً ديمقراطية تؤسس لإصلاحات إدارية ودستورية، تلبي حاجات المواطن والمطالب الشعبية؛ فنصَّ على إنشاء مجلس تشريعي ونظام حكم ملكي دستوري وقضاء مستقل، وعلى أن تتكون السلطة التشريعية من غرفتين هما مجلس للشورى ومجلس للنواب. وقد أثرت هذه الخطوة في تخفيف الصدامات الأمنية والتوترات التي سادت فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لكن ذلك سرعان ما خفت مع صدور الدستور الجديد في السنة التالية، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وأسس لمرحلة جديدة من الصراع السياسي.

يستند الدستور الجديد إلى ميثاق العمل الوطني في إرساء الإصلاح السياسي والإداري، وقد فَصَل بين السلطات الثلاث، التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة، وأعاد تنظيم أسس الدولة الحديثة، إلا أن المعارضة السياسية اعتبرته دستور منحة جاء بإرادة منفردة، وغير شرعي، لافتقاده ميزة التوافق، وتركيزه السلطات والصلاحيات في يد الحاكم، إلى جانب سلطة تشريعية تتكون من «مجلس وطني» يقسم غرفتين هما مجلس النواب المُنتخب من الشعب وعدد أعضائه أربعون، ومجلس شورى معيّن من جانب الملك وعدد أعضائه أربعون أيضاً، ومدة عضويّة المجلس أربع سنوات، ومن اختصاصه قبول مشروعات القوانين أو تعديلها أو رفضها، وهو مّا يقدّم له من قبل رئاسة مجلس الوزراء السلطة التنفيذيّة، إضافة إلى قضاء مستقل وسلطة تنفيذية. وقد توالى بعدها إصدار القوانين وتعديل التشريعات في إطار العمل بالدستور الجديد، وأشهرت العديد من الجمعيات السياسية[١٤].

وعليه، فإن خطوة التعديل الدستوري المنفردة من طرف الحاكم، كانت كفيلة بإعادة الاضطرابات السياسية والأمنية والتحركات الشعبية للشارع التي تقودها الجمعيات السياسية المرخصة، مطالبة بالعودة إلى مرجعية الدستور القديم وإجراء تعديلات المواد عليه بحسب الآلية المتفق عليها ـ أي من خلال هيئة دستورية منتخبة أو برلمان جديد منتخب ـ، وقد ظلت الحركة الدستورية الاحتجاجية في وضع المراوحة بسبب الانشقاقات وتباين الآراء وارتفاع حدة الخطاب السياسي عند بعض الأطراف. كما ساهم التجنيس السياسي وتردّي الأوضاع المعيشية لفئات عريضة من الشعب وتنامي

---

(١٢) أصدر مرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠١ لإلغاء قانون أمن الدولة لسنة ١٩٧٢، وإلغاء محكمة أمن الدولة بمرسوم رقم (٤) لسنة ٢٠٠١، ومرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠١ بالعفو الشامل عن الجرائم الماسّة بالأمن الوطني، انظر: حسين محمد البحارنة، **البحرين بين دستورين** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٥)، ص ٤٦ ـ ٦٦.

(١٣) ميثاق العمل الوطني: بمثابة العقد الاجتماعي الذي تمّ التصديق عليه بنسبة ٩٨,٤ بالمئة في استفتاء شعبي بتاريخ ١٤ و١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، وصادق عليه الأمير وأصدره في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ بموجب أمر أميري رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١.

(١٤) تخضع الجمعيات السياسية لقانون الجمعيات السياسية الخاضع لرقابة وزارة العدل، ورغم ممارستها العمل العلني، إلا أن ذلك يتم في ظل قيود مفروضة عليها. وقد أقر مجلس النواب قانون الجمعيات السياسية في ٢٠٠٥/٧/١٢، وهو محل جدل ما يزال قائماً.

البطالة والفساد، في استمرارية الاضطرابات والتوترات التي أدت إلى تركز المطالبات على الإصلاح السياسي والاقتصادي، في ظل خطاب وشعارات تراوحت بين السلمية من جانب، والتشدد من جانب آخر.

استناداً إلى ما سبق، فقد عبّرت التحركات الشعبية المطلبية عن وعي سياسي امتاز به شعب البحرين، وخبرة نضالية وطنية تراكمية طويلة في مسيرة النشاط السياسي والحزبي السلمية، وانعكاس لتلاحم مكونات المجتمع الذي لم يكن بعيداً من عمقه العربي وتأثره بما يحدث في ساحات حركات التحرر العربية، كما امتازت مطالباته دائماً بإطارٍ وطني، وخارج الانقسام الطائفي والمذهبي والإثني، وهو ما عكسته الانتفاضة العمالية عامي ١٩٦٥ و١٩٧٢ والتي تركزت مطالبها على قضايا وطنية وحقوق عمالية، ساهمت في انخراط جميع فئات الشعب من العمال والنساء والطلاب في التحركات الشعبية، بحيث تألّفت جمعياتهم واتحاداتهم في سياق تطور التنظيمات السياسية في الداخل والخارج، إذ عبَّرت كل منها عن مطالبها الحقوقية والمهنية. وكان من الطبيعي أن تتأثر هذه التحركات بتنامي المد الديني، وبروز الإسلام السياسي وخصوصاً بعد الثورة الإيرانية وانهيار الاتحاد السوفياتي ودول كتلة أوروبا الشرقية الاشتراكية وطغيان العولمة.

من هنا، فإن الحركة الاحتجاجية الشعبية البحرينية التي جاءت في سياق ثورات وانتفاضات الربيع العربي واتسمت بالحماسة الشعبية والشعارات التي رفعتها، قد وجدت لها أرضاً خصبة ومهيَّأة في البحرين، بسبب الحالة التراكيمة التي خلفتها الاضطرابات وعدم الاستقرار الممتد منذ عقود؛ فقد بلغ اليأس مداه عند فئات متعددة من الشعب بسبب ما تعانيه من تمييز وتهميش وبطالة وفقر، في ظل تصاعد منحى التأزيم والمعالجات الأمنية، وعجز السلطة التشريعية بمجلسيها «المنتخب والمعين» اللذين يمثلان حالة سجالية بسبب طبيعة تكوينهما وسلطاتهما وعلاقتهما بالسلطة التنفيذية، وانسداد أفق التوصل إلى حلول للكثير من الملفات التي تستجيب للمطالب الشعبية، وخصوصاً في ما يتعلق باستشراء الفساد في الأراضي وهدر المال العام. كل هذا وذاك، أدى إلى المزيد من الاحتقان، وعجز النواب عن طرح المبادرات والحلول؛ إذ كانوا منقسمين بين الموالاة للحكم وبين المعارضة، وبطابع اتخذ شكل الخلاف الطائفي «السني ـ الشيعي»، في حين ظل المجلس المعيَّن مُعبِّراً حقيقياً عن تطلعات الحكم وقراراته، وفاقداً الدور الوسطي بسبب فقدانه الثقة الشعبية، الأمر الذي عظّم من حالة الاستقطاب والتوتر. هذا هو المشهد الذي سبق الحراك الشعبي البحريني في الربيع العربي، والذي يمكن تحليله في تصورنا من خلال ثلاثة منعطفات رئيسة تتمثل بالآتي:

المنعطف الأول

انتقلت عدوى الحراك الشعبي العربي سريعاً إلى البحرين، فبدأ حراكاً سلمياً رفعت فيه شعارات سياسية، لم تبتعد من سياق شعارات الحراك السياسي السابقة. إن استشهاد أحد المتظاهرين

برصاص قوى الأمن أول يوم من الحراك، وما أعقبه من سقوط شهداء آخرين بعد الهجوم الأول على ميدان دوّار اللؤلؤة، مركز التجمعات الشعبية الكبيرة في قلب العاصمة المنامة، وسقوط جرحى، قد ألهب الشارع وأدى إلى طرح شعارات ذات سقف عالٍ تحاكي ما تم رفعه من شعارات في تونس ومصر، وهو ما أدى إلى حصول قمع أمني أشدّ، دخلت البحرين معه إلى دائرة العنف والعنف المضاد.

حين سمح باستمرار الحراك مجدداً، تباينت الخطابات بوضوح في ميدان اللؤلؤة، وهي خطابات راوحت بين المطالبة بالإصلاح الدستوري ورفع شعار إسقاط النظام والمطالبة بنظام جمهوري، فقد كانت الحماسة سيدة الموقف ومتجاوزةً ما تم التوافق عليه مع الحكم في مرحلة السنوات العشر الأخيرة. وبرز الاختلاف بين قوى الحراك الشعبي حول خطوة التظاهر في منطقة الرفاع حيث قصر الملك، الذي حدثت أثناءه مصادمات واشتباكات بين بعض جمهور الاحتجاج وبين الموالين من أهالي الرفاع وقوى الأمن، الأمر الذي رفع وتيرة القمع والاضطراب والتوتر، فضلاً عن إغلاق بعض مداخل المنطقة التجارية في قلب العاصمة بالمتاريس. كان للمجموعات التجارية الكبيرة والمتنفذة موقف سلبي ومتحفظ تجاه السماح للحراك برمته، إذ عدّوه تجاوزاً للخطوط الحمر.

في هذا السياق، ساهم الإعلام الرسمي في تسعير الحالة الطائفية وتوظيف خطابات التشدد في تصوير المعارضة، وكأنها حاملة مشروعاً إيرانياً، وهو ما ساهم في اقتناع أغلب قادة السنّة وتخوفهم من أنّ ما يجري سيكون على حساب مصالحهم الطائفية. لهذا، شهدنا بروز «جماعة الفاتح» كحركة سنيّة بشعارات مضادة ومعاكسة، ومتناغمة مع الخطاب الرسمي وممارساته.

كان واضحاً أن هناك اتجاهين في الجانب الرسمي: **أحدهما** يدعو إلى الحسم الأمني، و**الآخر** إلى التفاوض مع المعارضة والتوصل إلى تسوية. وهذا ما برز في المبادرة التي طرحها ولي العهد لإجراء حوار حول بعض النقاط الإصلاحية، فتباينت المواقف حولها والتذبذب إزاء جديتها، في حين رأى البعض أنها فرصة ثمينة كمدخل لإنهاء الأزمة، إذا ما قبلت بها القوى السياسية المعارضة في الحال، ودخلت الحوار. وبعد مرور ثلاثة أيام من الأخذ والرد في شأن جدية المبادرة وجدواها، تمت الاستعانة بـ «قوات درع الجزيرة» بموجب معاهدات الدفاع المشترك لمجلس التعاون لتدخل البحرين في ١٤ آذار/مارس ٢٠١١ وتغير المشهد برمُته، وتحسم جولة الحراك لمصلحة النظام، فأصبحت الأزمة شأناً إقليمياً يتداخل فيه مستوى تأثير قوى الداخل بتأثير الفاعلين الخارجيين في القرار، في مسار التغيير.

لقد كانت الضغوط والنصائح الخارجية أيضاً منقسمة وفق هذين الاتجاهين، حيث كانت وجهة النظر الدولية، بما فيها الأمريكية، تميل إلى التفاوض والتسوية، بينما كان الموقف الإقليمي الخليجي أغلبه أكثر ميلاً إلى الحسم الأمني، ومن بين مسوِّغات ذلك هو إبراز الطابع الطائفي الشيعي للحراك، على حساب طابعه المتنوع الذي ميّزه منذ البداية، وتحويل الصراع من كونه صراعاً سياسياً داخلياً من أجل الإصلاح إلى صراع طائفي، يمثل امتداداً لمشروع إقليمي إيراني ضد

البحرين ودول المنطقة، الأمر الذي ساهم في حشد الكتلة الطائفية الداخلية والإقليمية المقابلة، فأدى إلى تهميش البعد الداخلي للمطالب، وإبراز الحراك وكأنه تعبير عن تدخلات إيرانية في البحرين، واستطراداً في الخليج[١٥].

المنعطف الثاني

بدخول «قوات درع الجزيرة» وفك اعتصام المحتجين بالقوة في ميدان دوار اللؤلؤة وتحطيمه، وإعلان حال الطوارئ وتطبيق قانون السلامة الوطنية، وئدت مبادرة ولي العهد، وبرز انقسام المجتمع بحدة إلى طرفين متقابلين: سني وشيعي، في ظل غلبة الحلول الأمنية الشديدة على الحلول السياسية، والتي أدت إلى حملات اعتقالات واسعة واستشهاد العشرات، ومحاكمة قادة الحراك الشعبي وصدور أحكام راوحت بين الإعدام والسجن المؤبد لعدد منهم، وتسريح الآلاف من المواطنين الشيعة من وظائفهم والتحقيق معهم على خلفية مشاركتهم في احتجاجات الشارع، في ظل حملات الكراهية والإقصاء والتشكيك في الولاء للوطن في كل الساحات الإعلامية الرسمية والطائفية، فدخلت البحرين في نفق العنف المظلم وجحيمه.

وبسبب الضغوط الدولية وتردّي الوضع، أُعلن عن إنشاء «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق» برئاسة السيد «شريف بسيوني»، حيث أعدت تقريراً مفصلاً عُرف باسمه، وكان من أبرز نتائجه أن حكومة البحرين «استخدمت قانون العقوبات البحريني لمعاقبة المعارضة وردعها سياسياً»، وأنّ لدى اللجنة عدداً من بواعث القلق بشأن اتساق تطبيق تلك الأحكام «مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ومع أحكام دستور البحرين»، وأنه جرى تطبيق «المادة ١٦٥» من قانون العقوبات تطبيقاً ينتهك حرية الرأي وحرية التعبير.. و«الآراء التي تدعو إلى تغيير سلمي في بنية الحكم أو نظامه»، كما أشار التقرير في مادته «٤٢٩» إلى أن المجتمع نساءً ورجالاً تعرض إلى حملة من الانتهاكات، والمرأة «كانت متضررة بشكل كبير جداً»، وأن الانتهاكات تضمنت القتل برصاص الشرطة واستنشاق الغازات السامة التي يتم رميها على المتظاهرين، وهناك «ممارسات مهينة للمرأة أثناء القبض على المطلوبين واستيلاء على الأموال والحلي، والتهديد باغتصاب الزوجة والأسرة، والتوقيف والفصل عن العمل وفصل الطلبة من الجامعات والمعاهد، وسحب الجنسية وسحب البعثات التعليمية... إلخ»[١٦]، وفي احتفال رسمي رحب الملك بالتقرير، وأكد أن البحرين ستنفذ التوصيات التي توحي بإمكان وجود مخالفات قانونية بحاجة إلى التحقيق والتعديل.

من أبرز توصيات اللجنة، «أن تتولى جهة مستقلة ومحايدة التحقيق في ادعاءات التعذيب.. وتقديم المرتكبين للمحاكمة»، و«يجب أن يتلقى جميع ضحايا التعذيب أو المعاملة السيئة

(١٥) أديب نعمة، **الدولة الغنائمية والربيع العربي** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤)، ص ١٥٥ ـ ١٥٧ و١٦٣.

(١٦) Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry, <http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf>.

تعويضات»، و«يجب على الدولة ألّا تلجأ مرة أخرى للتوقيف دون أن يكون هناك اتصال فوري بالمحامي.. ويجب أن يخضع التوقيف للمراقبة الفعّالة من جهة مستقلة»، و«يجب أن يقع عبء إثبات أن المعاملة تراعي الالتزام بحظر التعذيب... على عاتق الدولة» وأنه «يجب أن تتلقى قوات الأمن تدريبات على أبعاد حقوق الإنسان عند التوقيف والاستجواب»، وأنه من الضروري «تدريب الجهاز القضائي وأعضاء النيابة العامة على ضرورة أن تكون وظائفهم عاملاً مساهماً في منع التعذيب وسوء المعاملة واستئصالها».

من الواضح أن اللجنة ركزت على الجوانب القانونية والإجرائية بالنسبة إلى الانتهاكات والتوقيف والسجن والمحاكمة، على الرغم من استناده إلى قراءة تحليلية للوضع السياسي والاقتصادي في المقدمة. في السياق تُدعى السلطات الرسمية إلى تنفيذها الكثير من التوصيات، بيد أن الكثير من المنظّمات الحقوقية الدولية الرسمية والأهلية والمحلية ما تزال تطالب باستكمال تنفيذ كامل التوصيات وعدم التعامل معها بانتقائية. كما أن التقرير لم يفلح في إنهاء الحالة الأمنية والحقوقية، فما تزال حالات الاعتقال والتعامل مع السجناء وظروف السجون وإجراءات المحاكم يتم تداولها سنوياً في التقارير الأهلية، وفي اجتماعات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتصدر التوصيات والمناشدات من عشرات الدول في شأنها. كما ظل موضوع عدم تنفيذ كامل التوصيات تتصدر المواضيع المتداولة في الحوارات التي تمت بين ممثلي السلطة التنفيذية وممثلي مختلف القوى السياسية خلال السنوات الأخيرة، وعلى قمة جدول أعمال تلك الحوارات. إن استمرار المراوحة في هذه الحال، يعكس النفَس القصير في ممارسة النشاط السياسي، وعدم الشجاعة في اتخاذ القرارات التاريخية.

في هذا المنعطف، تغير المشهد ومعه التوازنات السياسية، وخصوصاً مع انسحاب أعضاء المعارضة الثمانية عشر من البرلمان الذي يعد أهم ساحة للتعبير السياسي والنضال الوطني، في إثر دخول قوات درع الجزيرة وإعلان حال الطوارئ وزيادة غضب الشارع واحتدام الانقسام الطائفي. وهناك من يرى أنهم تعاملوا مع الموقف من منطلق أخلاقي، وارتكبوا خطأً تاريخياً في ترك ساحة مجتمعية مهمة، بينما يجد تيار عريض معارض أن وجودهم في البرلمان في ظل استمرار الوضع القائم، يعطي شرعية للوضع القائم، ويضعف موقفها ومصداقيتها إزاء قاعدتها الشعبية العريضة.

مع استمرار القبضة الأمنية انحصر نشاط قوى المعارضة في التظاهرات الشعبية التي قل زخمها مع مرور الوقت، كما استمر اعتقال قيادات المعارضة وسيادة حال الإعياء التي وصلت إليها الجماهير، وصعود جماعات شبابية غير متناغمة مع الجمعيات السياسية وقوى المعارضة، تساهم في استمرار الصَّدمات مع قوى الأمن في بعض القرى وأحياء المدن، وتؤدي إلى المداهمات والاعتقالات والمحاكمات، الأمر الذي عقد من وضع أي حوار وحراك سياسي، وأبقى البحرين في حال اللاتوازن واللاستقرار.

المنعطف الثالث

في مسار تعثر التغيير والثورات المضادة الذي شهدته بلدان الربيع العربي، انتقلت البحرين إلى وضع مشابه لبعضها في العثرات والأخطاء والتراجعات، وذلك لأسباب مركبة ومتشابكة وخلفيات متعددة؛ فقد استفاد النظام من الانقسام العمودي في المجتمع على أساس طائفي وحوّله إلى نقطة قوة، وخصوصاً حين استدرجت بعض قوى الحراك التي لم تمثّل أكثرية إلى رفع سقف شعاراتها من الملكية الدستورية إلى إسقاط النظام. وهذا، ساعد النظام على تحويل الصراع من كونه صراعاً سياسياً داخلياً ينشد الإصلاح، ليصبح طائفياً، وكأنه امتداد للمشروع الإيراني ضد البحرين ودول المنطقة[١٧].

إلى جانب ذلك، تلاشى الحديث الدولي عن الديمقراطية وأولوياتها، وحلت محلها قضية مواجهة القوى الإسلامية، وإرهاب الجماعات الجهادية التكفيرية، ولا سيّما بعد تعرض حركات الاحتجاج للارتدادت والثورات المضادة في بلدان الربيع العربي، وتأثيرها في زيادة الاستقطابات الطائفية في المنطقة، وانعكاس تأثير الظاهرة الداعشية وأخواتها. والنتيجة، أنّ الحوار توقّف بين قوى المعارضة والحكم، وحوكم الكثير من قادة الجمعيات السياسية ورؤسائها، وسحبت جنسيات بعض الناشطين في العمل السياسي والحقوقي، ومنعت التظاهرات الأسبوعية، ودخل جانب من النشاط السياسي في دائرة العدمية، بتفجير العبوات والمصادمات العنفية مع قوى الأمن، وقتل الكثير من المواطنين على يد قوى الأمن، والكثير من أفراد قوى الأمن على يد جهات عنفيّة.

بين الوهن والجمود الذي أصاب ساحة العمل السياسي البرلماني باقتصاره على أفراد طارئين على النشاط السياسي، ولا يمثلون المواطنين تمثيلاً حقيقياً بسبب مقاطعة المعارضة الانتخابات، وبين حال الاستقطاب الطائفي والتضييق على الحريات بمنع التجمعات الشعبية المركزية والمسيرات، وحصر النشاط السياسي في إصدار البيانات وعقد المنتديات النقاشية في مقار بعض الجمعيات السياسية، توقفت العملية السياسية، وبات التوتر الأمني والانقسام الطائفي والسياسي سيد الموقف في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية وتأثيرها في حياة المواطن المعيشية، وخصوصاً عند فئة الفقراء ومتوسطي الحال، وطغيان الحديث والقلق من تأثيرات انخفاض أسعار النفط وارتفاع الدين العام للدولة وتنامي الفساد وهدر المال ومن انعكاساته السلبية، والرعب من وجود خلايا عنفيَّة نائمة في مجتمع لطالما عُرف أهله بالتسامح، والتعايش السلمي.

خلاصة

إن إطالة أمد الصراع والتوتر الأمني زمنياً واستمرار حالة اللاتوازن واللااستقرار، لا تعكس بالضرورة حسماً مطلقاً في رصيد من يمتلك قوة الضبط الأمني، ذلك أن استمرار هذا الوضع

(١٧) نعمة، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

وعدم إعطاء الدعوات المستمرة للحوار آذاناً صاغية، مكْلف وغير ممكن سياسياً، وبحاجة إلى مبادرات من الحكم، متوازنة وعادلة وشجاعة، وإلى بلورة اصطفافات لقوى مجتمعية وطنية جديدة تتوافر فيها المرونة وحس المناورة، وتؤمن بضرورة الحوار الصريح والمفتوح كونه الوسيلة الأكثر نجاعة للخروج من الأزمات، ويمثّل قوة تدفع بعملية التحول الديمقراطي إلى الأمام والانتقال إلى الاستقرار المجتمعي وممارسة النشاط السياسي السلمي المشروع، القائم على الحق والحرية والعدالة والمساواة والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع. إن الأمر يستوجب المرونة في العملية التفاوضية عبر موازين القوى السياسية؛ فالأزمة سياسية بامتياز، وتتطلب حواراً ملحّاً بين الحكم وجميع أطراف المعارضة السياسية والديمقراطية، المتعددة ألوانها وأطيافها القائمة، السنيّة منها والشيعية، للتوصل إلى تسويات تاريخية عادلة.

تعقيب (١)

وداد كيكسو(*)

هذه الورقة محاولة متواضعة وموجزة لرصد متغيرَين أساسيَّين وتحليلهما في الساحة المحلية (البحرين) وهما:

١ ـ أداء الحكم أو السلطة وما ترمي إليه.

٢ ـ أداء المعارضة وماهيّة أولوياتها.

من أولى سمات أداء الحكم الاستفراد بالسلطة وتالياً بأية مبادرة للإصلاح، وأن تصدر عنها وبرغبتها من دون غيرها من المؤسسات، بما فيها المؤسسات الدستورية كمجلس النواب. وخير مثال على ذلك، أداء السلطة مع الجمعيات السياسية وغيرها. وخير مثال على ذلك أيضاً، أداء السلطة مع الجمعيات السياسية (التيار الديني) خلال أداء كل من برلمان ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ و٢٠١٠ بعد الميثاق الوطني والمشروع الإصلاحي للملك عام ٢٠٠١، إذ عمدت السلطة إلى تجاهل كل ما من شأنه تنفيذ برامجهم الانتخابية، ونجحت في فرض طابع معين من الأداء على البرلمان مهما ارتفعت حدة سخونته ليتحول البرلمان إلى ظاهرة صوتية تتحكم الدولة في مايكرفون بعض نوابها.

لم تتأخر السلطة في التخلص تدريجاً من سيطرة الإسلاميين على المجلس، بعدما امتصت ميل الناس إليهم، حيث بدأت مرحلة إسقاطهم وإضعافهم عبر إيصال نواب مستقلين كانوا الأقرب إلى تمثيلها منه إلى تمثيل الشعب. وقد ساعدها في ذلك ضعف أداء بعض النواب الإسلاميين في برلمان ٢٠٠٦ كونهم من غير أهل الاختصاص، بل أسقطت عدداً منهم في انتخابات ٢٠١٠ بسبب تبنيهم قضايا، فضحت رؤوساً كباراً في الدولة، حيث أصبح البرلمان تكملة للسلطة التنفيذية لا صوتاً للشعب الذي انسحبت منه جمعية الوفاق من دون ندم أثناء حراك وأزمة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، بل قاطعت انتخابات ٢٠١٤ بعدما امتنعت السلطة عن إعطاء أي مكاسب محفزة أثناء

(*) أستاذة الاقتصاد ـ البحرين.

الحوار الوطني. وكان تبرير جمعية الوفاق موقفها المقاطع، هو انعدام تحقيق أي مكاسب شعبية، وخوفها أن تخسر جمهورها وتالياً، عدم تمكنها من السيطرة على الشارع.

وفي الخلاصة، أن السلطة كانت تهدف إلى إضعاف الجمعيات السياسية وإبقائها في حجم معين يسهل معه السيطرة عليها لكي تبقى هذه السلطة في صورة المرجع والمتصدق والمبادر ولو بما يذر الرماد في العيون.

والحقيقة أن أداء السلطة هذا، ساهم مساهمة كبيرة في تشجيع التيار المتشدد وتقويته على حساب التيار المعتدل في المعارضة، الذي تبنّى العملية السياسية وانخرط فيها، في إثر مشروع الإصلاح الملكي.

لم يختلف أداء السلطة بعد المشروع الإصلاحي منه قبله، وتحديداً بعد الاستقلال في العام ١٩٧١، إذ لم يهنأ الشعب بقطف ثمار الاستقلال طويلاً.

بعد إقرار الدستور من خلال مجلس تأسيسي بأغلبية «منتخبة» وانتخاب أول مجلس وطني (برلمان) في العام ١٩٧٣، أجهضت الحكومة كل مكتسبات الشعب التي حققها عبر نضاله الطويل، بحلها البرلمان في صيف عام ١٩٧٥.

في الحقيقة، إن جوهر ما دفع السلطة إلى حل مجلس ممثلي الشعب عام ١٩٧٥ هو وأد مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم في مهدها، بعدما تبيّنت قوة أدائه وصلابة إرادته وإجماعه حول القضايا الوطنية المحورية، على الرغم من اختلاف التوجهات الأيديولوجية لأعضائه، من اليسار إلى اليمين (جبهة التحرير، والبعث العربي الاشتراكي، وكتلة الوسط، وممثل التيار الديني). وخير مثال على ذلك، موقف البرلمان من قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة، إذ رأى مجلس الشعب فيه إسفيناً من الحكومة للقضاء على التجربة البرلمانية برمتها، حيث تم تأجيل بته شهوراً.

ظلت الحكومة تتحيّن الفرص المواتية لتحقيق هدفها الأساسي حتى جاء ربيع ١٩٧٥ بسخونة أجوائه الإقليمية، باغتيال فيصل بن عبد العزيز، ودخول الجيش الإيراني إلى ظفار لضرب ثورتها، تلاهما في نيسان/أبريل اندلاع الحرب في لبنان، فاستثمرت الحكومة تلك السخونة الأمنية، إضافة إلى عامل اقتصادي مهم هو ارتفاع أسعار النفط وخشيتها من تشديد الرقابة المالية على الميزانية والدخل، فدفعت مجدداً إلى التصويت على قانون أمن الدولة. ولما لمست مجدداً الإجماع على رفضه، امتنع الوزراء عن حضور الجلسة ولم يكتمل النصاب حتى جاء الصيف، وصدر مرسوم قرار حل البرلمان وتبعه صُدور قانون أمن الدولة ومحكمته غير الدستورية وغير الشرعية، وبقي هذا القانون سيفاً مسلطاً على الحياة العامة مدة ربع قرن حتى جاء المشروع الإصلاحي للملك عام ٢٠٠١.

تمثلت مكتسبات الشعب في دستور عام ١٩٧٥، وهو على غرار دستور دولة الكويت، بمبدأ المشاركة في الحكم بسلطة تشريعية كاملة الصلاحيات وبأغلبية منتخبة وفق ما جاء في المادة الأولى من المرسوم في شأن أحكام الانتخابات المجلس الوطني، ووفق إرادة الملك المتمثلة

بخطابه المتميّز عشية افتتاح المجلس الوطني، الذي جاء فيه «أنه بفضل من الله ومن الشعب نلنا الاستقلال، وقد قطعت على نفسي عهداً: أن أُشرك الشعب في الحكم وأن يكون حكماً فاصلاً للسلطات مبيناً للحقوق معيناً على الواجبات».

وقد كان هذا الخطاب بمنزلة إعلان وإقرار عقد شراكة بين الحكم والشعب في تأسيس وإدارة الدولة الوليدة بعد الاستقلال في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧١، الذي ما كان ليحصل لولا الاستفتاء الذي أجراه موفد الأمين العام للأمم المتحدة من خلال الأندية والجمعيات والمؤسسات الأهلية (المدنية) والدينية، إذ كانت مجالس إداراتها منتخبة. وخلص الوفد بتقريره إلى «أن شعب البحرين بغالبيته المطلقة يطالب بالاستقلال التام وإعلان البحرين دولة مستقلة ذات سيادة». وقد أقر مجلس الأمن تقرير الأمين العام وبارك للجهات المعنية، الحكومتين البريطانية والإيرانية وحكومة البحرين، النجاح في حل قضية معقدة كانت معلقة لنحو ١٥٠ عاماً.

في ما يتعلق بأداء السلطة تجاه مبدأين مهمين: هما التوازن الداخلي والوفاق الوطني، لم يكن هم النظام، على مدى عقود طويلة، تحقيق التوازن الداخلي أو أي نوع من العدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب، باستثناء ديكور المناصب الوزارية الموزّعة بحسب ما يعتقده توازناً طائفياً، بعد حفظ حق الأسرة الحاكمة في المناصب والوزارات السيادية.

إن موضوع مبدأ التوازن الداخلي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصلحة السلطة، وليس بالمصلحة العامة. وليس أدل على ذلك من سياسة التجنيس التي انتهجتها السلطة بعد الميثاق الوطني عبر السنوات العشر الماضية وما تزال، والتي أضرَّت بالمصلحة العامة والشعب ضرراً بالغاً، هادفة من خلالها إلى تغيير التركيبة السكانية لمصلحة استقرار النظام بعدما برزت كتلة الوفاق في برلمان ٢٠٠٦، إذ تعذّر استنساخ حل برلمان ١٩٧٣ وكانت النتيجة تضاعف عدد السكان في غضون السنوات الأخيرة إلى درجة أن الشعب كاد يصبح بعد التجنيس، شعباً بلا هوية.

أما مبدأ الوفاق الوطني، فهو يتعارض مع مصلحة السلطة، إذ لم يكن تحت مظلتها على أقل تقدير. وليس أدل على ذلك من أدائها أثناء حراك ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ وما تبعه من تداعيات، أضرّت كثيراً بمبدأ الوفاق الوطني، من خلال تسعير الحملات الإعلامية الرسمية التي اتخذت طابعاً طائفياً ممجوجاً، فساهمت في تشكيل كتلة شعبية أخرى على طرفي نقيض من المعارضة حتى عُرفت بـ «الموالاة»، بعدما رفعت المعارضة سقف مطالبها في إثر تدخل الجيش، الأمر الذي أسفر عن شق عمودي في النسيج الوطني المجتمعي، قد تستغرق مداواته عدة سنوات.

في ما يتعلق بالمتغير الآخر، وهو أداء المعارضة، وتالياً أولوياتها وأهدافها، فعند الرجوع إلى تاريخ المعارضة ونضال الشعب في العقود الماضية، ومنذ الحماية البريطانية، نجده ملتحماً ومجتمعاً على مطالبه في الحرية والاستقلال. مثال ذلك انتفاضة الشعب خلال السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ في أثناء العدوان الثلاثي على مصر، إذ كانت قيادته (الهيئة الوطنية) من الطائفتين الكريمتين، وقد تعرضت جميعها، إما للسجون وإما للنفي. وتوالت مسيرة النضال حتى كانت انتفاضة شهر

آذار/مارس ١٩٦٥، التي كانت وقودَها عناصرُ النخبة كافة من التيارين القومي واليساري، الذين امتلأت بهم السجون وتعرض الكثيرون منهم للنفي القسري هرباً من بطش النظام المدعوم بالقوات والقواعد البريطانية.

بعد الاستقلال، وعقب ما تعرضت له التجربة البرلمانية من خنق وانتكاسة، صاحبتها فترة الطفرة النفطية التي امتدت حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، واصلت المعارضة النضال داخل الساحة المحلية وفي المنافي وتغيرت المعطيات الإقليمية مع قيام الثورة الإيرانية وحرب الخليج الأولى.

ولم تتوقف المطالبة بعودة الحياة النيابية، وهي اتخذت في البداية شكل العرائض النخبوية والشعبية، فاتّبعت السلطة نهجها المعتاد، فأصدرت مرسوماً بإنشاء مجلس شورى بالتعيين عام ١٩٩٢. إلا أن هذه الصيغة لم تلقَ قبولاً أو مصداقية لدى الشعب، الأمر الذي دفع الحياة السياسية إلى مزيد من الاحتقان وأوجد حالاً من الغليان، اتخذت أوجهاً متباينة من العنف استمرت حتى عام ٢٠٠٠ حين صدور ميثاق العمل الوطني الذي عُدّ عقداً اجتماعياً ووثيقة عمل سياسي، تُحدد مسارات العمل الوطني، حاضراً ومستقبلاً.

عندما نقضت السلطة هذا العقد وهذه الوثيقة بتفاصيل لا مجال لذكرها في هذا المقام، قاطعت المعارضة أول انتخابات عام ٢٠٠٢، ولكنها ما لبثت أن شاركت في ما بعد، حتى هبّت رياح الربيع العربي، التي جاءت وكأنها الفرصة الأخيرة للمعارضة، إما لتكسب الجولة وإما لتصمت إلى الأبد. واستطاع المتشددون أن يتصدروا المشهد السياسي ويقودوه بعد نزول الجيش، لذا نزلت المعارضة بمطالب عالية السقف، على رأسها إقالة الحكومة، وبرز فيها الطابع الطائفي تعززه المرجعية الدينية. وبدا أن من أولويات المعارضة الوفاقية التمسك بوحدة الطائفة، فاستفزعت كتلة مضادة على الضفة الأخرى (جمعيات التيار السني) ليحدث الشرخ في اللحمة الواحدة.

خلاصة

١ ـ نشأت أزمة ثقة بين السلطة والمعارضة أو الكثرة من الشعب.

٢ ـ إن أداء المعارضة في الأغلب هو إفرازات لأداء السلطة.

٣ ـ لا تتوافر الإرادة الحقيقية للسلطة للعمل بمبدأ المشاركة الشعبية، وهنا، للأسف، تحضرني مقولة قديمة مغزاها أن حكّام الخليج يحسبون دولهم حدائقهم الخلفية.

٤ ـ إن الشعب يتطلع وبإصرار إلى تحقيق المشاركة بغرض انتمائه إلى هذه الجزيرة الصغيرة، وإلى تحقيق أمن الوطن والمواطن.

٥ ـ إن انتفاضة ١٤ شباط/فبراير وما تلاها من أحداث جسام، استدعت عدة محاولات من النظام للدعوة إلى ما سُمي الحوار الوطني، وذلك **لسببين** رئيسين:

الأول، تخفيف التوتر والاحتقان في الشارع، وفي الساحة المحلية بخاصة.

والثاني، تخفيف الضغوط الخارجية، سواء من دول أو من مؤسسات حقوقية، ومحاولة احتواء مطالبها. وخير مثال على ذلك، لجنة تقصي الحقائق الدولية (لجنة المستشار بسيوني).

أما في ما يتعلق بمبادرة ولي العهد، وتعقيباً على ما ورد في ورقة د. فخرو، فهي للأسف تبدو وكأنها صدرت للتهدئة وبغرض كسب الوقت لاستدعاء قوات درع الجزيرة، إذ لم تصدر عن النظام صراحة أي إشارة إلى هذه المبادرة بجدّ، وكأنها كانت سراباً، مع بقاء المعارضة متمسكة بها على رأس مطالبها. وقياساً على هذه المبادرة (ما سُمي لاحقاً بإعلان ولي العهد للتوافقات السياسية)، ولدى اقتراب موعد انتخاب برلمان ٢٠١٤ في ضوء انسداد أفق الحل أو التوافق وإعلان المعارضة مقاطعتها هذه الانتخابات لعدم جدواها، تم استدعاء عدد من الشخصيات (نحو ٥٠ شخصية) من جانب مكتب ولي العهد على هيئة مجموعات (لا يتعدى عدد المجموعة أصابع اليد الواحدة)، يمثلون بعض العائلات البحرينية، وشخصيات أخرى في غياب المعارضة، ومعظمهم لم يلتقِ بولي العهد، وإنما بموظفي مكتبه. ولدى المغادرة، طُلب منهم التوقيع (على بياض)، فمنهم من وقّع ومنهم من امتنع. وفي الحقيقة كان هذا السيناريو بمجمله موضع استهجان لدى الكثرة من الشعب وليس من المعارضة فقط. وأسفرت نتائج انتخابات ٢٠١٤ عن فوز «أفراد لم يُمارسوا السياسية قط ولا يمثلون إلا عدداً محدوداً إلى أبعد الحدود من المواطنين»، كما أشارت ورقة د. فخرو في هذا الصدد.

أخيراً، يبقى مستقبل التغيير والإصلاح في البحرين رهناً بمدى التغيير في أداء كل من السلطة والمعارضة في اتجاه تجسير وجهات النظر المتباعدة، بقدر ما هو يحتاج إلى بناء الثقة بين اللاعبين السياسيين، ولو أن أساس الحل هو في نظام ملكي دستوري توافقي وفي صيغة الشراكة العقدية بين الحكم والشعب وليس اختزالاً له. إن الساحة المحلية البحرينية، شأنها في ذلك شأن الساحات العربية الأخرى، تزخر بالحراك الشعبي الهادف إلى التغيير نحو الأفضل، وتنشد حقوق المواطنة الكاملة غير المنقوصة، في ظل نظام ديمقراطي يحتكم إليه الجميع. لذا، على الجمعيات السياسية مجتمعة، وإن اختلفت تياراتها يميناً أو يساراً، مهمة قيادة هذا الحراك بحنكة ومسؤولية، وهي قادرة على ذلك بتوافر شرطين أساسيين: **أولهما** ترجيح مصلحة الوطن والمواطن من خلال الإجماع على أهداف مشتركة ولو مرحلية، و**ثانيهما** تغليب الإرادة الحقيقية في هذا الاتجاه.

تجدر الإشارة في هذه العجالة إلى تأثير الأزمة السياسية في الواقع الاقتصادي؛ فثروة البحرين تكمن في شعبها قبل اكتشاف النفط وبعده، وقواه الذاتية الدافعة تمثّل المصدر الأساس للقيم المضافة عبر دينامية العملية الاقتصادية، على الرغم من إغراق السوق باليد العاملة الأجنبية التي جلبتها السلطة تحت ذريعة مرحلة إنشاء البنية التحتية بعد الاستقلال. وكان من إيجابيات مرحلة الطفرة النفطية زيادة الاستثمار في التنمية البشرية، ما حقق نتائج مثمرة على المدى البعيد. لكن من تداعيات الأزمة السياسية تعطّل الأغلبية من هذه القوة البشرية، إما بفصلها من أعمالها، وإما باعتقالها والعودة بعقارب الساعة إلى الوراء، وهو ما سبب عطباً وخسارة في مخزون الثروة البشرية الوطنية.

تعقيب (٢)

محمود علي الداود(*)

في البداية، اسمحوا لي إخواني أن أحيي أخي وصديقي د. خير الدين حسيب، مؤسس مركز دراسات الوحدة العربية، هذا الصرح القومي العربي الثقافي العلمي، الذي احتل مركز الريادة في الثقافة العربية، وفي مختلف مجالات البحث العلمي، وله الفضل في إبقاء جذوة الفكر القومي متّقدة.وقد نجح نجاحاً منقطع النظير في احتضان جهود مئات العلماء العرب الذين وجدوا في مركز دراسات الوحدة العربية الخيمة التي جمعت إبداعاتهم... وتحت هذه الخيمة، وجدوا الفرصة في تبادل الآراء والأفكار في الشؤون العربية، وفي أجواء من الموضوعية والحرية الفكرية واحترام الذات العربية. إن إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية تحتل مركزاً مهماً في المكتبات الوطنية والجامعية، كما أن الأفكار والآراء التي طرحت في المؤتمرات والندوات التي نظمها وجدت طريقها إلى عقول الآلاف من المثقفين وقلوبهم، وأدّت هذه الجهود الإبداعية دوراً مهماً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الدعوة الشعبية إلى الإصلاح والتغيير.

وأستطيع القول، إن إنجازات هذا المركز، فاقت بكثير إنجازات الجامعة العربية التي كان من المفترض أن تستفيد وتنسق مع هذه المؤسسة الفكرية في معالجة المشاكل العربية، واقتراح السبل الآيلة إلى النهوض بالعمل العربي المشترك، ولكنها أضحت مؤسسة عاجزة، تجاوزها الزمن، على الرغم من كل الدعم السياسي والمالي، الذي حظيت به.

ولا بد من أن أشير هنا إلى الجهود القومية الكبيرة التي بذلها د.خير الدين حسيب في بناء هذا الصرح الفكري، والهموم التي حملها بكل جدارة ومسؤولية وحماسة، وإصرار منقطع النظير، للشأن العربي عبر أكثر من ستة عقود، كانت قضية التحرر من الاستعمار وقضايا الحرية والوحدة والتنمية، في مقدمة هذه الاهتمامات.

(*) سفير سابق، ورئيس قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة ـ العراق.

ولم يغب الشأن الخليجي عن تفكيره، وأتذكر جهوده عندما كنا طلاباً في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة لندن، ودوره في اعتصامات الطلبة العرب في أعقاب العدوان على السويس عام ١٩٥٦ وفي أعقاب زيارة سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية إلى البحرين والمعارضة الشعبية التي قوبل بها، والتي أجبرته على اختصار زيارته. وأتذكر أنّ د. خير الدين حسيب، نظم محاضرة خاصة عن البحرين، دعت إلى المحافظة على عروبتها، وفي فترة مبكرة، نبهت الأذهان إلى مخاطر الهجرة الأجنبية إليها، وإلى بقية أقطار الخليج العربي.

وكان العراق في مقدمة البلدان العربية التي اهتمت بالشأن البحريني، إضافةً إلى نشاط مجتمعي واسع بين القطرين الشقيقين، وبادرت إلى تأسيس دائرة خاصة في وزارة الخارجية للشؤون الخليجية عام ١٩٦٠ وساندت الحكومات العراقية المتعاقبة جهود البحرين للمشاركة في اجتماعات المنظمات الثقافية والاقتصادية التابعة للجامعة العربية، إضافةً إلى جهود العراق الدبلوماسية في الأمم المتحدة في الدفاع عن عروبة البحرين.

والبحرين كما وصفها مؤلف عراقي في بداية الستينيات من القرن الماضي (بهجت سنان) عنواناً لكتابه **لؤلؤة الخليج** احتلت مركزاً مرموقاً في تاريخ الحضارة الإنسانية، وكانت مركزاً لحضارة دلمون وصلاتها مع حضارة وادي الرافدين، وازدهرت علاقاتها الخارجية في العصور الإسلامية لأهميتها التجارية والاستراتيجية. وفي العصور الحديثة، شهدت البحرين منافسات إقليمية ودولية متعددة من البرتغاليين والهولنديين والإنكليز والعثمانيين والفرس. ورغم خضوع البحرين للسيطرة البريطانية، فترة قرن ونصف، إلّا أن الملاحظ هو النجاح الكبير الذي حققه شعب البحرين في المحافظة على عروبته وسط صراعات وتحديات إقليمية ودولية هائلة.

وقبل استقلال البحرين عام ١٩٧١ وبعدة عقود، شهدت البحرين تضامناً شعبياً ونهضة قومية متميزة، وذلك بفضل منظمات المجتمع المدني التي عبرت عنها الأندية الوطنية، وبخاصة نادي العروبة، الذي تحمل مسؤولية نشر الوعي الوطني والقومي في آن واحد. وبعد تأسيس الجامعة العربية، كان شعب البحرين في مقدمة شعوب المنطقة في التعاطف مع حركات التحرر العربية، واحتضنت، وفي وقت مبكر، مكتب الجامعة العربية لمقاطعة إسرائيل، واستقبلت عام ١٩٦٤ أول وفد برئاسة الأمين العام للجامعة عبد الخالق حسونة، وعضوية ممثلين شخصيين لرئيس جمهورية العراق، وملك السعودية وأمير الكويت بتفويض من مؤتمر القمة العربية الثاني في الاسكندرية، في مهمة تقصي الحقائق في الخليج مركزة على معالجة قضية الهجرة الأجنبية وتقديم مشروع لتنمية الإمارات الخليجية الفقيرة يومذاك. وهكذا، فإن استقلال البحرين عام ١٩٧١ كان ثمرة جهود شعبية مجتمعية بحرينية، أصرت على الاستقلال في استفتاء أجرته الأمم المتحدة أظهر فيه الشعب البحريني تماسكاً منقطع النظير. وبهذه المناسبة، كانت الدبلوماسية العراقية (التي كانت سبّاقة إلى المطالبة بالانسحاب البريطاني من الخليج) تفضل قيام اتحاد خليجي، يضم البحرين وقطر أيضاً.

إن هذه المقدمة التاريخية المسهبة ضرورية لفهم الأوضاع البحرينية الراهنة والصراعات الداخلية وعودة المنافسات الإقليمية والدولية لبسط النفوذ فيها، والانتقاص من سيادتها وعروبتها.

واليوم، أرحب كل الترحيب ببحث د. منى عباس فضل الموسوم «مستقبل مطالب الإصلاح والتغيير في البحرين»، الذي يتضمن دراسة موضوعية لتطور الحراك الوطني منذ الاستقلال، والعلاقات بين المعارضة والسلطة، وعوامل الصراعات القائمة، والتي مضى عليها قرابة عشر سنوات. وهي كما أطلق عليها المفكر البحريني البارز علي فخرو بحال «اللا حسم وتراجع السياسة». قدمت الباحثة مقدمة تاريخية موفّقة للدعوة إلى الإصلاح، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وتطور مطالب الحركة الوطنية منذ تأسيس هيئة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٦ والتي كانت تتضمن إنشاء مجلس شعبي تمثيلي لإقرار القوانين وإجراء إصلاحات أساسية في نظام الإدارة، وخصوصاً في ما يتعلق بإصلاح المحاكم وإنشاء قضاء مستقل عن السلطة الحاكمة يتولاه قضاة مؤهلون قانونياً، وإصدار قوانين جزائية على أن تكون هذه المجالس منتخبة من الشعب. وقد تم رفض هذه المطالب العادلة والسليمة من الحكومة والإنكليز.

استعرضت الكاتبة التطور الدستوري بعد الاستقلال وصدور دستور عام ١٩٧٥ تم الالتفاف على مضمونه، وتعليق العمل به حتى عام ٢٠٠٠ وصدور ميثاق العمل الوطني عام ٢٠٠١ وقد تضمن الدستور الجديد أبعاداً ديمقراطية تؤسس لإصلاحات إدارية ودستورية، تلبي حاجات المواطن والمطالب الشعبية، ونصّ على إنشاء مجلس تشريعي ونظام حكم ملكي دستوري وقضاء مستقل وإنشاء مجلس للشورى وآخر للنواب. وذكرت الباحثة أن التحركات الشعبية عبرت عن وعي سياسي امتاز به شعب البحرين، وخبرة نضالية وطنية تراكمية في مسيرة النضال السياسي والحزبي، وانعكاس لتلاحم مكونات المجتمع الذي لم يكن بعيداً من عمقه العربي، وتأثره بما يحدث في ساحات حركات التحرر العربية. وإن الحركة الاحتجاجية الشعبية البحرينية (التي تصاعدت في السنوات الأخيرة)، والتي جاءت في سياق ثورات وانتفاضات الربيع العربي واتسمت بالحماسة الشعبية التي رفعتها، قد وجدت لها أرضاً خصبة ومهيأة في البحرين. وبعد دراسة تحليلية موضوعية لتطور الصراع بين السلطة والمعارضة، وخصوصاً بعد تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة السلطة الذي تجاوب مع مطالب الإصلاح إلى حد كبير. وكان أهم المنعطفات التي ركزت عليها الباحثة، تحول الصراع في السنتين الأخيرتين من حال سلمية إلى صراع دموي، كما جرى في أحداث دوّار اللؤلؤة عام ٢٠١١ وانتقال التظاهرات إلى القصر الملكي. وقد طالب بعضها بتغيير النظام، ورفعوا شعارات مهينة لرمز السلطة.

توصلت الباحثة إلى جملة استنتاجات مهمة في ضوء إطالة أمد الصراع والتوتر الأمني واستمرار حالة اللاتوازن واللااستقرار بضرورة الحوار الصريح والمفتوح كونه الوسيلة الأكثر نجاحاً للخروج من الأزمة وأن الأمر يستوجب المرونة في العملية التفاوضية.. للتوصل إلى تسويات تاريخية عادلة.

ويعتقد المفكر البحريني علي فخرو أنه كان بالإمكان استعادة ساحة البرلمان وبخسائر محدودة لو خاضت المعارضة الانتخابات عام ٢٠١٤ ومرة ثانية خافت من فقدانها شارعها لو خاضت الانتخابات، فانكفأت على نفسها، وأن البحرين اليوم تعيش في حال اللا حسم السياسي والتوتر الأمني والانقسام المجتمعي، وتالياً السياسي، والمتاعب الاقتصادية المؤثرة في مستوى المعيشة. ولا يسعني إلا أن أؤيد ما اقترحه، وهو الدعوة إلى مبادرة جريئة متوازنة تصدر عن سلطة الحكم القوية المتماسكة أو عن اصطفافات مجتمعية جديدة وطنية الهوى واللحمة، أو عن الجهتين معاً استجابة لرغبة جماهيرية كبيرة في انتقال هذا الوطن العربي الصغير إلى التلاحم المجتمعي ودور فاعل في المنطقة. وقد عبر فخرو عن أفكاره في الأوضاع السائدة في البحرين في مقالته المتميزة «انعكاس التحركات العربية من أجل البحرين»[1]. وبهذا هناك اتفاق واسع مع الأفكار والآراء السديدة التي طرحتها منى عباس فضل. ولكني أحذر من استمرار حال الاحتقان واللاحسم، كما أنبّه المعارضة إلى ضرورة التصرف بالحكمة المعهودة عند شعب البحرين، وتجنب ما لا يحمد عقباه، حرصاً على استقلال البحرين ووحدتها الوطنية وعروبتها.

وأود أن أضيف هنا، أن البيئة العربية والإقليمية ليست في مصلحة البحرين، وأن تدهور أداء الجامعة العربية وانشغال الدول العربية الرئيسية بهمومها ومشاكلها الداخلية، وما تشهده من صراعات وحروب أهلية وطائفية، وأوضاع التفكك السياسي والاجتماعي السائدة في الوطن العربي، إضافةً إلى التدخلات والأطماع الإقليمية والدولية، يجعل من الضروري إنهاء حال اللاحسم بين المعارضة والسلطة، وبالسرعة الممكنة.

إن غياب الظهير العربي والمنافسات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي، يجب أن يحفز الأطراف البحرينية كافة للتفكير عميقاً والعمل سوية لإعادة الالتحام التعاضدي المجتمعي التقليدي والوحدة الوطنية التي نفتخر أنها كانت عبر السنوات هي الحامية الأولى والأخيرة لعروبة البحرين. وأقول للطرفين بضرورة التفكير بعمق، والسعي إلى تجنيب البحرين أي مغامرات داخلية قد يكون لها تداعيات على مستقبل هذه الجزيرة العربية الجميلة (لؤلؤة الخليج). وأتمنى أن تتغلب الحكمة على الحاكم والمحكوم، وأنا متأكد من ذلك.

وأخيراً، شكراً للباحثة د. منى عباس فضل على مساهمتها البناءة.

---

(١) علي محمد فخرو، «انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٩٠ (آب/أغسطس ٢٠١١)، ص ١١٣ ـ ١١٧.

المناقشات

١ ـ مصطفى الفقي

١ ـ تعهدنا منذ سنوات أن (البحرين) مرشحة لتحول ديمقراطي عصري، عندما جرى تعيين مندوبة بحرينية يهودية في الأمم المتحدة، وسفيرة بحرينية مسيحية سفيرة في لندن، وخصوصاً بعد التحول الدستوري وإعلان النظام الملكي في (المنامة)، ولكن الذي حدث كان مخيباً للآمال.

٢ ـ (البحرين) نقطة تماس بين العرب والفرس. وهو ما أدى إلى تحول المشكلة الداخلية إلى مشكلة إقليمية نتيجة دخول أطراف أخرى، وينعكس الوضع بين العرب وإيران على استقرار البحرين.

٣ ـ النموذج البحريني ـ ونحن في رحاب مركز دراسات الوحدة العربية ـ يدعونا إلى تحديد إطار المواجهة بين السنَّة والشيعة، ورفض هذا الطرح الطائفي الذي وفد على المنطقة مؤخراً، وأصبح يقف وراء كثير من أزمات دول المنطقة. ونحن نرفض ذلك تماماً، ونردد على سبيل المثال أن بلدي مصر ترى دائماً أن الشعب المصري «سني المذهب شيعي الهوى»! وقس على ذلك الأمر بالنسبة إلى دول إسلامية وعربية أخرى.

٤ ـ إن الحلول الأمنية لحل أزمة البحرين لن تجدي أبداً، والعجز عن الحوار مشكلة حقيقية في دولة هي جاذبة الاستثمار الأجنبي والمصارف الدولية. هي ليست دولة نفطية تماماً، ولم تكن أبداً معتمدة على اقتصاد «ريعي».

٢ ـ مفيد الزيدي

تمتاز البحرين بوجود مبكر للوعي الثقافي والوطني، ووجود تيارات سياسية مختلفة جعل الحراك فيها أكثر نضجاً. المسألة الأخرى أن مجيء الأمير عام ١٩٩٩ (الملك في ما بعد) والمشروع الإصلاحي الذي أعلنه، ودستور عام ٢٠٠٢، أحدث تفاؤلاً في هذا الاتجاه بعد سنوات طويلة من

السُبات، (وقد نشرت في عام ٢٠٠١ بحثاً في المستقبل العربي عن البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية تحول في ما بعد إلى كتاب بهذا العنوان). إلا أن مسيرة الإصلاح، بعد مدة ليست طويلة، أُصيبت بالعثرات وعدم الاستمرار. وأعتقد أن هناك عدة عوامل سبّبت ذلك وهي:

١ ـ عدم استيعاب السلطة أو مراكز بالسلطة لقوى المعارضة والمجتمع، ومحاولة دمجها في عملية الإصلاح والتغيير، أو أن يكون لها دورها في عملية صنع القرار والمشاركة السياسية والشعبية (الحقيقية).

وجود ما يُعرف بـ «الحرس القديم» الذي لا يرغب السير في خطوات الإصلاح، يستخدم عثرات المعارضة أو القوى السياسية لكي يشير إلى صعوبة تحقيق المشاركة السياسية في البلاد.

٣ ـ أمين حطيط

أهنئ الباحثة على صراحتها وموضوعيتها بالإجمال، مع أن هناك نقاطاً كان من الممكن التوقف عندها بشكل أكبر.

قد يشكل وضع البحرين النموذج الصارخ للظلم الوطني والإقليمي والدولي المركَّب، حيث يتحرك شعب بشكل سلمي، فيواجَه بالقمع بدعم إقليمي وسكوت دولي، لا بل تشجيع دولي؛ وتالياً يشكل هذا الوضع نموذجاً لرياء المجتمع الدولي حول ما يسمى حقوق الإنسان. ففي البحرين مسائل بالغة الخطورة، يسكت عنها، ولا توجد بارقة أمل من السلطة في الداخل أو الإقليم في الخارج، تشير إلى إمكان الخروج من المأزق حيث تواجه البحرين على يد السلطة ما يلي:

ـ عملية إبادة سياسية تتمثل بإسقاط الجنسية والتجنيس على أساس طائفي من أجل تغيير نسب التركيب الديمغرافي لشعب البحرين لمصلحة أتباع مذهب على حساب آخر.

ـ عملية تمييز على أساس طائفي مذهبي، ما يقود إلى التهميش والإقصاء وحرمان الفرد من حقوق المواطن.

ـ عملية احتلال عسكري تمارسه السعودية تحت عنوان انتشار قوات درع الجزيرة، واستعمال هذه القوة، ليس لكمِّ الأفواه والقمع فحسب، بل لخطف الأنفاس والقتل.

ـ تحصُّن الحاكم بقوى أجنبية، والاتكاء على الناتو وأمريكا وإعطاؤهم ما يريدونه مقابل حمايته حيث يريد.

وبموضوعية نقول، إننا لا نرى اليوم أي محاولة جدية للتغيير أو الإصلاح في البحرين؛ فالحل في نظر الحاكم واحد لا ثاني له هو سكوت الأغلبية الشعبية عن ظلم يلحقها وقبول الأفراد بما يقرره الحاكم، مهما كان ظالماً أو سالباً للحقوق. وفي المقابل، يستمر الشعب في حراكه السلمي ويرفض الانزلاق كما يريد الحاكم إلى أعمال العنف، حتى لا يبرِّر للحاكم اللجوء إلى القوة التدميرية أو إضفاء الشرعية على سياسة القمع الأمني، وتوسع عمل النظام الأمني القامع للحريات.

إننا لا نرى في الأفق، اليوم، حلاً داخلياً لأزمة البحرين لا تغييراً ولا إصلاحاً. لكنّ هذا الأفق المسدود قد يفتح مع انكسار السعودية إقليمياً وتراجعها عن البحرين، ما يفسح في المجال أمام حوار جدي بين الملك والمعارضة، بما يقود إلى حل واقعي، علماً أن الغرب لن يسمح، لاعتبارات مصلحية معروفة، أن يقيم البحرين حكم الأغلبية الشعبية، وفقاً للقواعد الديمقراطية، لأنه يخشى من اتجاهات هذه الأغلبية. لذلك، يبقى أن يبحث عن حل يعيد إلى الفرد بعضاً من حقوقه، ويبعد هواجس اقتلاعه.

٤ ـ جورج جبور

أفدت كثيراً مما سمعت أنّ البحرين حالة مثالية لاستقطاب بين دولتين إقليميتين كبيرتين. ما أحلى أن تجتمع الدولتان، وفي حسبانهما الأول إنهاء آلام البحرينيين!

ذات يوم، طلبت من أحد طلابي دراسة حالَي السنغال والبحرين. في الدولتين المذكورتين شخص أول من فئة معينة غير غالبة. ذلك كان أيام الرئيس سنغور. هل يصلح البحث في هذا الموضوع أساساً للنظر في غير موضوع لبنان؟ التساؤل مشروع والإجابة غامضة، غامضة عندي على الأقل.

ثم إنني أذكر شيئاً عن العلاقة بين دمشق والمنامة. أنشئ في دمشق قبل عقود نادٍ هو النادي العربي. وبعد عام من إنشائه الرسمي المعلن، أنشئ في المنامة نادي العروبة. تعاون الناديان. وقمت قبل نحو من عقدين بإحياء ذلك التعاون الذي خبا. نجحت لأشهر وعاود التعاون سيرته، فخبا مجدداً. كلا الناديين يحتفي بالهوية العربية الجامعة المناهضة للتجزئة.

من بيروت، من ندوتنا هذه، أحيي نادي العروبة البحريني، وأحيي شقيقه الأكبر النادي العربي في دمشق.

٥ ـ أحمد حلواني

أقدر كثيراً مُعِدَّ الورقة والمعقِّبين والتفاصيل الدقيقة التي عرضوها، وأثمن ما توصلت إليه الورقة من أن الأزمة في البحرين سياسية بامتياز، وأن التسوية تحتاج إلى مرونة من الأطراف جميعها، حفاظاً على البحرين دولة ومجتمعاً متوافقاً. ومع تأييدي مداخلة عمار علي حسن فإنني أسأل:

١ ـ إن النظام البحريني متشابه نسبياً مع أغلبية أنظمة دول مجلس التعاون الخليجي، لكن حراك البحرين أكبر: فهل يعود السبب إلى العلاقة، وتأثير الثورة الإسلامية في إيران أم إلى أسباب أخرى؟ وما هي علاقة الحراك بالناشطين السياسيين في دول الخليج بحكم الأخوّة العربية؟

٦ ـ محمد محسن الظاهري

١ ـ أغفل البحث ذكر اليمن، حين حديثه عما سماه «تفجر ثورات وحركات الربيع العربي.. في القطرين التونسي ومن ثم المصري»؛ فأين اليمن؟

٢ ـ يُلاحظ أن النخبة العربية انقسمت حول توصيف حدث «الربيع العربي»؛ فثمة مَن مجّد هذا الربيع، وهناك مَن جرح به ودثره بنظرية المؤامرة الأمريكية التي كما يراها البعض امتداداً للشرق الأوسط الكبير والجديد والواسع. وعلى الرغم من أنني من أنصار مقولة «ثورات الربيع العربي»، إلا أن تساؤلي هنا هو: لماذا انقسمت النخب العربية و(القومية تحديداً) تجاه هذا الربيع؟ ولِمَ تحول «الربيع العربي» كفعل ثوري إلى مفهوم مُشكِل؟

٣ ـ أورد البحث أن «العنف اللفظي بلغ مداه حيث طرح بعض قادة الحراك شعار الانتقال إلى نظام جمهوري». ما لفت نظري في هذا الإطار، أن النظام الجمهوري ما زال يمثل نموذجاً ومطلب بعض الحراكيين العرب (كما ورد هنا في حال البحرين).

نعم، أنا مع حكم الشعب والديمقراطية والحرية والمساواة، ولكن، للأسف، فإننا في الوطن العربي لم نعد نميز نظم الحكم «الملكية» من «الجمهورية». نعم، لقد عشنا ونعيش في أنظمة جمهورية تحولت إلى «أنظمة حكم جمهورية ـ ملكية» أو أنظمة «حكم ملكية بأغلفة جمهورية». نعم، أدرك أن «الحكم الجمهوري» مشتق من «حكم الجماهير» ولكنه في الوطن العربي حُول، بل حُوِّر إلى «الحكم الوراثي المشوه»! نعم، نحن مع الحكم الجمهوري ـ الجمهوري، لا الحكم الملكي ـ الملكي.

ختاماً، ثمة مقولة مفادها أن الحادثة أو الواقعة أو الظاهرة واحدة، لكن فهمها وتفسيراتها تتعدد بتعدد الأطر المرجعية والأيديولوجية لمشاهديها، ومن يتصدى لمهمة تحليلها وتفسيرها. ولكنني أطالب بأن يكون هذا التعدد في الفهم، تعدداً متعايشين، يعترف كلٌّ بالآخر ولا يقصيه، وينتقد ولا يجرّح.

٧ ـ هيثم عبد الله سلمان

نجحت الثورة البحرينية في تجسيد حال السلم الأهلي والتظاهر بشكل بعيد من العنف المسلح، ما أجبر منظمات حقوق الإنسان الدولية على الاعتراف بها كحركة ثورية تنادي بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في ظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم لا بد من احترام هذه الدعوات التي تنادي بالمواطنة وحب الوطن ونكران الذات من أجل كسب ود الشعب البحريني لتحقيق مطالبه وحقوقه الشرعية. أما ما أشارت إليه الباحثة من أخطاء ارتكبت من خلال الانسحاب من مجلس النواب، وعدم المشاركة في الانتخابات عام ٢٠١٤، فهذه كما أعتقد، ليست أخطاء وقعت فيها المعارضة، وإنما هي تحييد لمصداقية الحكومة أمام المنظمات الدولية وحكومات الدول الغربية والأوروبية التي تنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان. إن الحل

النهائي في الانتفاضة الشعبية في مملكة البحرين هو الجلوس على طاولة التفاوض، لا على أساس الربح والخسارة، وإنما على أساس الحقوق والواجبات.

٨ ـ محمد ناصر البخيتي

مشكلة ثورات الربيع العربي، أنها استحضرت الحقوق الفردية، وغيبت القضية الفلسطينية وقضية حرية وكرامة الأمة العربية. فمن غير المنطقي الاكتفاء بالتحرك ضد هيمنة الحكام وتسلطهم، وترك الهيمنة الأمريكية التي تشمل الجميع؛ نكتفي بالتحرك لنيل حقوقنا ونهمل حقوق الشعب الفلسطيني الذي حُرم حقه في العيش على أرضه. إن عدم استحضار القضية الفلسطينية، أدى إلى دعشنة الثورة السورية وتشييع الثورة البحرينية، وأصبح الثوار في سورية أعداء الثوار في البحرين، والعكس صحيح. ولو أن الثورات العربية استحضرت القضية الفلسطينية وجعلتها قضيتها الرئيسة، لتوحدت ثورات الربيع العربي في سياق المصلحة الوطنية والعربية، ولما تمكنت أمريكا من اختراقها وتصنيفها مذهبياً وسياسياً.

على العرب الاستفادة من ثورة اليمن التي استحضرت القضية الفلسطينية، وجعلتها قضيتها الرئيسة. لذلك، استطاعت الصمود في مواجهة «السلطة + عدوان خارجي من إحدى عشرة دولة + داعش والقاعدة». ولو أن بقية الثورات اتخذت المسار، لتوحدت وأحدثت تغييراً شاملاً على مستوى الوطن العربي، ولأصبح مشروع الكيان الصهيوني صفقة خاسرة للغرب.

الفصل الرابع عشر

مستقبل مطالب الإصلاح في السعودية(*)

مضاوي الرشيد(**)

مقدّمة

أدهشت مرونةُ الحكم الملكي السعودي في أثناء الثورات العربية كثيراً من المراقبين؛ فقد شهدت العربية السعودية، كغيرها من البلدان العربية، احتجاجات متفرّقة في أوساط جهات فاعلة محلّية مختلفة خلال الشهور الأولى من سنة ٢٠١١، بيد أن هذه التحرّكات أخفقت في التحوّل إلى حركة شعبية تطالب بإسقاط النظام. فُسّر ذلك وقتئذٍ بأنه صنيع سلطة قابلة للتوزيع في نظام دولة نفطية، ورضى السعوديين عن قيادتهم، ودعم خارجي لقيَه النظام في أوساط حلفائه الغربيين، وفي مقدّمهم الولايات المتحدة. وبالمثل، ضمن الاستخلافُ السلس للملك سلمان في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لمواطني المملكة وحلفائها على السواء عدمَ حدوث صراع على السلطة أو بروز تحدّيات في الأفق. ولا تزال المرونة التي أظهرها النظامُ الملكي مؤخراً موضع تحليل، وبخاصة في ظل ما تشهده بلدان عربية أخرى من حشود شعبية ضخمة منذ سنة ٢٠١١ على نطاق لم تألفه من قبل.

يبقى تحليل سين يُوم وغريغوري غاوز، اللذين نقّحا فيه إطار عمل الدولة الريعية، الأكثر شمولاً للمرونة الملكية[1]، إذ أكّد المؤلّفان أن الدول الملكية الخليجية تظل مكشوفة أمام الخضّات

(*) أدين بالشكر إلى جون تشالْكرافت في كلّية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وإلى مارك لينش من جامعة جورج واشنطن لتعليقاتهما على المسودّات السابقة لهذا البحث. كما أن مايكل هادسون منحني الفرصة لأقدّم أفكاري عن مرونة النُّظُم الملكية في سلسلة حلقات دراسية عن الدولة العربية في مركز بيلْفِر بجامعة هارفارد كيندي في سنة ٢٠١٥. وكان لتعليقاته ورؤاه علاوة على تعليقات ورؤى الحضور قيمة بالغة في تنقيح الحجج التي أوردتها في هذا البحث.

(**) أستاذة زائرة في مركز دراسات الشرق الأوسط، كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية.

(١) انظر: Sean L. Yom and F. Gregory Gause, III, «Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On,» *Journal of Democracy*, vol. 23, no. 4 (October 2012), pp. 74-88, and F. Gregory Gause, III, *Kings for all Seasons: How the Middle East's Monarchies Survived the Arab Spring* (Doha: Brookings Doha Center, 2013). =

الخارجية المنشأ، مثل تقلّب أسعار النفط، لكنّ استقرارها يرجع إلى خيارات تاريخية وموارد مادّية. إن النموذج القديم للريعية راسخ في اقتصاد سياسي بسيط، وتحديداً في دور ريع النفط في استرضاء السكان من خلال ما تمتلكه الدولة من قدرات لإعادة توزيع الدخل ومؤسسات الرعاية، وتالياً لطمس مظاهر الاعتراض أو جعلها بعيدة الاحتمال على الأقل. تتيح الدولة مواردها للَجم المطالبات بالمشاركة السياسية. ويُعزى استقرار العائلات الملكية إلى الثروة النفطية التي تقتضي زيادة هذه الأسَر قوة عبر تحالفات استراتيجية أو مساومات سياسية توطّدها هذه الثروة. بيد أن سين وغاوز يقدّمان تنقيحاً أدقّ للنموذج كونهما يركّزان على وَقْع التحالفات الجامعة وريع مشتقات النفط والرعاية الأجنبية. وبذلك يتشابك النفط مع التعبئة الشعبية لامتلاك المرونة الملكية[٢].

يهتمّ باحثون آخرون بدور التدابير القمعية القانونية والقسرية الجديدة في مرونة النُّظُم الملكية، وهي تدابير تستخدمها الأُسر المالكة لدرء التظاهرات الشعبية وإطالة بقاء الحكم الاستبدادي[٣]. غير أن وسائل القمع المتقدّمة التي أتاحتها الثروةُ النفطية متاحة للبلدان الأخرى أيضاً، وهي لم توفر رادعاً مقْنعاً يحول دون اندلاع احتجاجات واسعة النطاق في الدول ذات النُّظُم الملكية والجمهورية على السواء مع تفاوت هذه الوسائل التي لجأت إليها هذه الدول سواء فيما يتعلّق بنطاقها أو شدّتها. أحد العوامل التي غالباً ما تكون محلّ تجاهل هنا هو أن كل النُّظُم الملكية، من المغرب إلى عُمان، شهدت احتجاجات شعبية، غير أن هذه الاحتجاجات افتقرت إلى الاستدامة، وهو ما سمح باحتوائها إما من خلال وعود بالإصلاح (كما في المغرب والأردن) وإما بالقمع الشامل (البحرين).

غالباً ما تستخدم مقاربات ثقافية كأطر لتفسير قابلية النُّظُم الملكية للبقاء، بالإشارة إلى العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين، وإلى اعتماد السلطات الأُسرية الوراثية والأميرية أجندات إصلاحية حديثة هدّأت السكان. وغالباً ما تعتمد النُّظُمُ الملكية في إدارة المطالبات بالإصلاح على التلاعب بالرموز التي تُمدّ النُّظُم بهيكلية فرص لمواجهة المطالب بالإصلاح[٤]. إضافة إلى ذلك، يُستدَلّ بالأجندات الإصلاحية للسلطات الاستبدادية كوسيلة لتحديث الحكم السلطوي وإطالة عمر النُّظُم الجمهورية والملكية على السواء. فاستمالة المجتمع المدني، والتحرّر الاقتصادي، وتوسيع

= للاطلاع على مناقشة حول النُّظُم الملكية، انظر أيضاً: Marc Lynch, «Does Arab Monarchy Matter?,» in: *Arab Uprisings: The Arab Monarchy Debate: Project on Middle East Political Science* Briefings (Project on Middle East Political Science (POMEPS), 2012), <http://pomeps.org/wp wpcontent/uploads/2012/12/POMEPS_BriefBooklet16_Monarchies_web.pdf> (accessed on 10 April 2012).

(٢) F. Gregory Gause, III, «Oil and Mobilization in Saudi Arabia,» in: Bernard Haykel, Thomas Hegghammer and Stéphane Lacroix, eds., *Saudi Arabia in Transition: Insights on Social, Political, Economic and Religious Change* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2015), pp. 13-30.

(٣) Eva Bellin, «Coercive Institutions and Coercive Leaders,» in Marsha Pripstein Posusney and Michele Penner Angrist, eds., *Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance* (London: Lynne Rienner, 2005), pp. 21-42, and Eva Bellin, «Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring,» *Comparative Politics*, vol. 44, no. 2 (2012), pp. 127-149.

(٤) Mary A. Tétreault, «Political Activism in Kuwait: Reform in Fits and States,» in: Lina Khatib and Ellen Lust, eds., *Taking to the Streets: The Transformation of Arab Activism* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2014), pp. 268-297.

الفضاءات السياسية، وتنوّع الشبكات الدولية، والاندماج في الاقتصادات العالمية عوامل أدّت بمجموعها إلى إطالة عمر الحكم الاستبدادي[٥]، لكنّ هذه الإجراءات السياسية الفنّية استُنفدَت في سنة ٢٠١١ وانطلقت الاحتجاجات الشعبية. وهذا ما يبعث على حيرة المرء حيال وجود فارق حقيقي بين النُّظُم الملكية والنُّظُم الجمهورية، نظراً إلى أن الفريقين كانا منخرطين في تطبيق هذه الاستراتيجيات التحدّيثية. وفي هذا الصدد، حدّدت ليزا أندرسون قبل ذلك كثيراً، في سنة ١٩٩١، العواملَ الخارجية التي شكّلت شبكة دعم حافظت على الحكم الاستبدادي. فالحكم المطلق على صلة مباشرة بالسياسة الإمبريالية البريطانية التي ورثتْها الولاياتُ المتحدة، وهي التي أبقت النُّظُم الملكية[٦]. غير أن كل النُّظُم الاستبدادية الملكية والجمهورية تمتّعت بالدعم الخارجي نفسه في سنة ٢٠١١، حتى الجمهوريات الأشدّ عداوة للغرب، مثل نظام القذافي في ليبيا ونظام الأسد في سورية، فالنظامان حظيا بمرحلة إعادة تأهيل لم تدم طويلاً، إذْ إن المجتمع الدولي اعترف بهما قُبَيل اندلاع الثورات العربية.

لا مفرّ من أن تركّز التحليلاتُ التي تسلّط الضوء على استثنائية النُّظُم الملكية أو على مرونتها على دراسات الحالة كلاً على حدة. وبالمثل، وكما يقترح سين وغاوز، ليس هناك صفات ذاتية في النُّظُم الملكية تعمل كعناصر أمان تقيها السقوط[٧]. ويستحيل فصل النظام الملكي كنوع يحمل صفات بقاء أزلية واستراتيجيات في فنّ الحكم من دون مناقشة الأوضاع الخاصة التي تقوّي مرونته، والتي يمكن ملاحظتها كذلك في الجمهوريات التي لم تشهد انتفاضات خطيرة أو مطالبات بحكومات ديمقراطية تمثيلية، مثل الجزائر والسودان.

وفي سياق تكملة مقاربة سين يوم وغريغوري غاوز التي تركّز على استراتيجيات النُّظُم، والموارد والعلاقات الخارجية، أقترح إضافة أوضاع إضافية أسهمت في مرونة الحكم الملكي السعودي في تلك اللحظة التاريخية التي انتفضت فيها الشعوب العربية. سأركّز هنا على العوامل الدينية والسياسية والاجتماعية المحلّية التي خفّفت وطأة التحدّيات الخطيرة. وعوضاً من التركيز على الدعم الدولي، سأسلّط الضوء على البُعْد الإقليمي الذي أسهم في توطيد استقرار النظام السعودي. تشتمل مقاربتي تحديدَ الأوضاع التي أجهضت فرصة قيام احتجاجات شعبية خطيرة على النظام الملكي.

الأوضاع التي ساعدت على استقرار النظام مترسّخة في طبيعة المجتمع فهو **أولاً**، منقسم وغير قادر على تطوير صور تضامنية أصيلة وعريضة للمطالبة بإصلاح سياسي. فخطوط الانقسام عميقة جداً، وتتجلّى في الشروخ المناطقية والقبلية والطائفية. تقع هذه الشروخ في صميم التفاعل بين الدولة والمجتمع، عوضاً من أن تكون ببساطة انعكاساً لخاصّية سعودية أصيلة.

(٥) Steven Heydemann, «Upgrading Authoritarianism in the Arab World,» Analysis Paper; no. 13 (Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, October 2007).

(٦) Lisa Anderson, «Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East,» *Political Science Quarterly*, vol. 105, no. 1 (1991), pp. 1-15.

(٧) Yom and Gause, III, «Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On».

تترسّخ هذه الانقسامات بسبب دعم النظام لنزعة وطنية دينية شاملة متجذّرة في التعاليم الوهّابية العديمة التسامح مع التنوّع الديني، وبالتالي فهي تُقصي مجموعات مهمة لا تتلاءم أو لا تلتزم بمُثُل دولة الصلاح والتقى. تُسهم هذه النزعة الوطنية الدينية أيضاً في تجريم كل الصور السلمية التي تعبّر عن السخط، بدءاً بالتظاهرات وانتهاءً بالإضرابات، وتالياً تُسهم في إشاعة مناخ يعبق بالخوف والقمع. وفي هذا الصدد، تَجمع الفتاوى الشرعية بين الدعوة إلى الولاء للنظام وتجريم الآراء المعترِضة. كما أن قمع الدولة لمخالفي مبادئ المذهب الوهّابي القائم على طاعة الحكام يضيف بُعْداً مهماً إلى صور إسكات النقد وتخويف المعترضين.

الوضع **الثاني** مرتبط بالسياق الإقليمي والتدخّلات السعودية في هذا السياق بُعَيد اندلاع الثورات العربية. في الواقع، عزّزت الاضطراباتُ التي عمّت المنطقة العربية استقرارَ النظام السعودي الذي باتت حاله متناسبة عكسياً مع مستوى العنف في المناطق المحيطة بالسعودية. إن تنبؤات الكثير من المراقبين بأن يصيب تأثيرُ دومينو الثورات العربية السعوديةَ لم تتحقّق بكل بساطة. اتخذ الانخراط السعودي في المنطقة العربية غداة الثورات طابعاً دبلوماسياً، واعتمد تكتيكات مضادّة للثورة دعماً للنظم القديمة وللتدخل العسكري المباشر؛ وهي استراتيجيات بقاء أريد منها تلافي تأثير الدومينو قبلَ أي شيء آخر. وكانت النتيجة ترويع جماعات معيّنة في المجتمع السعودي إلى حدّ أنها هابت السعر الباهظ للتغيير السياسي. وبدأ كثير من السعوديين بإعادة النظر في حماستهم الأولى للثورات العربية وعلّقوا مطالباتهم بالإصلاح آخر الأمر.

أثبتت الأوضاع التي حافظت على الاستقرار أهمّيتها على المدى القصير، لكن الحكم الملكي السعودي يحتاج على المدى الطويل إلى التعامل مع الخطوط التقسيمية التي منعت المواطنين السعوديين من بلورة أجندة وطنية للإصلاح السياسي. وربما يتبيّن أن توليفةَ الانقسامات المحلّية والاضطرابات الإقليمية شديدةُ الانفجار في المستقبل إذا بقيت بلا حل. كما أن الانقسامات الاجتماعية والأيديولوجية بالغة الخطورة أيضاً في منطقة تتجلّى فيها المظالم السياسية والاقتصادية بوتيرة متزايدة في نزعة طائفية عنيفة، وتفكك الدول ذات السيادة وتفتيت متزايد لوحدة أراضي الدول.

أولاً: الحال السعودية

تُعزى مرونةُ الحكم الملكي السعودي هنا إلى الطابع المقسم للجماعات داخل المجتمع السعودي **أولاً**، الذي أدى إلى تقسيم وتقطيع الاحتجاجات حين بدأت في سنة ٢٠١١. وقد حال هذا التشرذم دون تطوّر ائتلاف سياسي وطني معارِض وتعبئة شعبية. تجلّت الشرذمة في خطوط التقسيم القديمة والانقسامات الأيديولوجية، وهو ما حال دون تطوّر المطالبات الوطنية بالتغيير السياسي وأي تعبئة حقيقية على الأرض.

الأمر **الثاني** أن العلماء الوهّابيين السلفيين المحلّيين أعادوا بَعْث رأي ديني سنّي كلاسيكي متصل بفقه الطاعة، وتوسّعوا في تفسيراتهم متجاوزين النصوص الأصلية التي بُني عليها. استدلّ

هؤلاء العلماء بتفسيراتهم الجديدة لهذه النصوص بالخطب واعتمدوا على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في الوصول إلى جمهور عريض في زمن الثورات العربية. ومع أنه ليس كل الآراء الدينية، حتى تلك الصادرة عن السلطات الدينية العليا في السعودية، يلقى اهتماماً من جانب السعوديين، فقد جُمع بين الدين والقمع لضمان اكتساب تلك الآراء الدينية الشاجبة للاحتجاجات الشعبية منزلة القانون. يفسّر ذلك تردد عامّة السعوديين في تحدي القيادة، ولو بطرائق سلمية، لأن طاعة الحكام واجب شرعي والخروج عليهم حرام استدلالاً بأوامر الله.

الأمر **الثالث** أنه لا بدّ من إدراج وضع إقليمي إضافي في عداد العوامل التي تُسهم في مرونة النظام الملكي السعودي. فالاضطرابات الإقليمية، التي تُذكي نارَها غالباً تدخّلات دول مجلس التعاون الخليجي وقوى إقليمية أخرى مثل تركيا وإيران بعد اندلاع الثورات العربية، قوّت النظام السعودي بدلاً من أن تُضعفه، وأظهرت للسعوديين آخر الأمر التكلفة الباهظة للتغيير السياسي. لذلك، توطّد الاستقرار السعودي الداخلي حين غرقت المنطقة المحيطة في الفوضى. وكان العنف الداخلي غير المسبوق في الدول المجاورة، الذي اقترن بتدخّلات عسكرية عربية وضربات جوية دولية وبتدخل النظام السعودي نفسه في اليمن منذ سنة ٢٠١٥، كافياً لإخافة الشعب السعودي وزيادة الحؤول دون تطور احتجاجات شعبية على شاكلة ما حصل في مناطق أخرى في الوطن العربي.

إن الاستقرار الظاهري للنظام الملكي السعودي بعد انقضاء خمس سنين على الثورات العربية وحصانته من الآراء السياسية والاحتجاجات الشعبية لا يشير بالضرورة إلى أن ذلك أمر جيد في نظر الملك. وأنا أجادل بأن الأوضاع الباعثة على الاستقرار التي تقدمت الإشارة إليها قد تؤدّي في الواقع إلى تشتت السياسة السعودية نفسها. ذلك بأن الأوضاع المحلّية والإقليمية التي تُسهم حالياً في مرونة النظام السعودي واستقراره الظاهري تحمل بذور تفكّك السلطة الملكية في نهاية المطاف. أي أن المصادر المجتمعية المحلّية والإقليمية السابقة هي نفسها مصادر مخاوف مستقبلية خطيرة.

ومع أن هذه ليست المرّة الأولى التي يجد فيها النظام الملكي السعودي نفسه محاطاً بمشكلات محلّية وفوضى إقليمية، فقد شكّلت الثورات العربية تهديداً جديداً، وأعني على التحدّيد الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي اندلعت وتفشّت في المنطقة. تلك كانت لحظة السياسة الجماهيرية عوضاً من أن تكون حقبة انقلابات متخفّية في ثورات كتلك التي اندلعت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي[٨]. وعلى المستوى المحلّي، بات الجمهورُ السعودي

(٨) اتخذ القوميون واليساريون العرب الذين تولّوا مقاليد الحكم في مصر وسورية والعراق مواقف مناوئة للسعودية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وفي حين أحرز اليساريون نجاحاً محدوداً في المملكة، ولا سيما في أوساط عمال شركة أرامكو بقيادة ناصر السعيد، بدت أيديولوجيا القومية العربية أكثر جاذبية في أوساط الناشطين في البلاد. ونخصّ بالذكر جمال عبد الناصر الذي أثّر في المملكة بشخصيته الكاريزمية إبّان حكم الملك سعود الذي رأى فيه تحدّياً حقيقياً لحكمه الملكي. بل إن أمراء سعوديين، مثل طلال بن عبد العزيز افتُتنوا بعبد الناصر وأسسوا تنظيم الأمراء الأحرار الذي طالب بنظام ملكي دستوري. غير أن المملكة استطاعت تلافي التهديد برغم جاذبية الأيديولوجيات القومية العربية في وسط هذه الأقلية السعودية الصغيرة من المفكرين والأمراء والناشطين.

أكثر إحاطة بالاحتجاجات الإقليمية بفضل تعليم راقٍ واستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة[٩]. أفصح السعوديون، أسوة بالعرب الآخرين، عن توقٍ إلى تغيير سياسي وإلى أوضاع أفضل بوجه عام كونهم مواطنين في دولة ثرية غنية بالنفط. وبعد انقضاء أسابيع على الثورات العربية في سنة ٢٠١١، دفع القمعُ وتردّي الخدمات الرعائية، والبطالة ونقص الوحدات السكنية السعوديين إلى صياغة مطالب إصلاحية في أربع مذكّرات طالب جميعها بملكية دستورية، وجمعية عامة منتخَبة، والفصل بين السلطات، وحرّية الرأي، والمجتمع المدني وإخلاء سبيل السجناء السياسيين[١٠]. لكنّ تعبئة الجماهير كانت مسألة مختلفة تماماً.

ثانياً: جمهور سعودي مشرذَم

الوضع المحلّي الأكثر ارتباطاً باستقرار النظام هو تشرذم الجمهور السعودي الذي بقي مقسَّماً على الجهود الكبيرة المبذولة لتطوير قومية دينية سعودية ما، تتشابك مع الولاء للطبقة الحاكمة والالتزام بالنصوص الدينية للمذهب الوهّابي المهيمن الذي تأسس في القرن الثامن عشر. تنصّ القومية الدينية على أن المملكة أُقيمت لإعادة المسلمين إلى طريق الإسلام القويم بحسب مفهوم المشايخ الوهّابيين. وهو يعد ببلورة شعب سعودي متجانس ممتثل لتعاليم مذهبهم الديني.

كانت السعودية منقسمة ومشرذَمة غداة الثورات العربية تبعاً لمحاور قبلية وطائفية وإقليمية. وأنا أرفض في هذا المقام مقولة وجود نزوع فطري لدى السعوديين بخاصة، ولدى العرب بعامة، إلى التمسّك بالهويات البدائية (الطائفة، الجندر، القبيلة، الدين)، وأسعى إلى تحليل سوسيولوجي لا إلى حجج تاريخية خاطئة أُسقطت على الوقائع السياسية المعاصرة. الشرذمة المحفوفة بالمخاطر مكوّن في نظام يتعمّد تعميق الانقسامات في المجتمع برغم كل الخطابات التي تتحدث عن بناء وحدة وهوية وطنية سعودية والاحتفاء بهما. هذا التشرذم ناشئ من فضاءات التفاعل بين الدولة والمجتمع. زد على ذلك، أن القومية الدينية والوهّابية، وإن أريد منها توحيد الناس تحت حكم القانون الإسلامي، أي الشريعة، هي مصدر رئيس للفرقة والشقاق في السكان.

ليس كل السعوديين قبليين، لكنّ الأشخاص الميّالين إلى الانخراط في الدولة انتماءاتهم قبلية. يرتبط أبناء القبائل بالدولة كجزء من مجموعة، ويؤْثر النظامُ التعاملَ معهم عبر وساطة أفراد يتم تعيينهم يسمَّون شيوخ القبائل، ويتقاضى هؤلاء رواتب شهرية من الحكومة بوصفهم رؤساء مجموعة أصلية مغلقة متصوَّرة تُملي فيها القرابةُ والنسبُ العضويةَ. ففي أثناء مراسم بيعة الملك

(٩) وسائل التواصل الاجتماعي شديدة الرواج في أوساط السعوديين. للاطلاع على آخر الإحصاءات المتصلة باستخدام التويتر واليوتيوب والفايسبوك، انظر: «Penetration of Leading Social Networks in Saudi Arabia as of 4th Quarter 2014,» <http://www.statista.com/statistics/284451/saudiarabia-social-network-penetration> (accessed on 18 March 2015).

(١٠) للاطلاع على تفاصيل وافية عن هذه الدولة من المذكرات الإصلاحية، انظر: Madawi Al-Rasheed, *Muted Modernists: The Struggle over Divine Politics in Saudi Arabia* (London: Hurst, 2015).

سلمان في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قدِمَ وليُّ وليِّ العهد الأمير مقرن ووليّ العهد الأمير محمد بن نايف وغيرهما إلى الديوان الملكي للمبايعة في جماعات لا كأفراد، وفي رفقتهم شيوخ قبائلهم. يُتوقَّع أن تُقسم القبيلة المتصوَّرة يمين الولاء عبر ممثلها أو ممثليها الذين عيّنتهم الحكومة. ويُتوقَّع أيضاً أن تتبرّأ القبائل من أبنائها بسبب عصيانهم السياسي. على سبيل المثال، أودع محمد الودعاني الذي دعا إلى تنظيم تظاهرات في مرحلة مبكرة سنة ٢٠١١، في السجن، وتُوُقّع أن تتبرّأ منه قبيلته، وهي قبيلة الدوسري، عبر وسائل الإعلام السعودية[١١]. وبالمثل، تُوُقّع من أعيان الشيعة وعلمائهم أن يتنصّلوا من «أبنائهم المتفلتين والمشاغبين»[١٢]. وتحمّل الدولةُ القبيلةَ بأسرها، أو أعيان الطائفة ومشايخها، في حال الشيعة، المسؤولية عن تمرّد شبابها.

أقيمت مؤسسات تدمج القبائل كمجموعات لا كمواطنين أفراد منذ تأسيس السعودية في سنة ١٩٣٢. مثال ذلك، يتألف الحرس الوطني السعودي من عدة أفواج وكتائب قبلية ومجنَّدين موزَّعين على أرجاء البلاد. الكتائب وحدات عسكرية قبلية خضعت منذ سنة ١٩٦٢ لسلطة أمير، كان آنذاك الأمير عبد الله وهي تتبع الآن سلطة نجله الأمير متعب الذي يتولّى مهمة الموازنة بين فروع الأسرة المالكة المختلفة، وحماية المنشآت النفطية الحيوية ومساندة الأسرة المالكة إذا تمرّدت وحدات عسكرية أخرى[١٣]. غالباً ما يرأس الكتيبةَ القبلية قائدٌ عسكري ينتمي إلى قبيلة أخرى أو مجنّد من أبناء المدن والبلدات من غير القبائل ممن اشتُهروا بولائهم لأسرة آل سعود الحاكمة على مرّ التاريخ. إن حدود القبيلة معزَّزة ومقنَّنة في الحرس الوطني، حيث تواصل الأسر المنتمية إلى مجموعات قبلية متنوعة الخدمة على مرّ الأجيال. يتلقّى أفراد هذه الوحدات رواتب منتظمة وخدمات اجتماعية. وهكذا تعيد الممارسات التي يتّبعها النظام، وبخاصة سياسة تجنيد القبائل في الحرس الوطني، بناءَ الولاءات القبلية وإنتاجها، بحيث تعمل على تقويتها عوضاً من القضاء عليها. وتالياً فإن استمرار النزعة القبلية وقدرتها على تقطيع السكان ليس استمراراً لعصر قبلي غابر بالضرورة، بل هو ظاهرة تقوّيها سياسة الدولة، وبخاصة في المؤسسة العسكرية. تفرض هذه السياسات تضامناً متصوَّراً على قبائل لم تتمتع به في السابق.

أسفر الإنماء غير المتوازن وتهميش مناطق معيّنة، ولا سيَّما المحافظات الشمالية والجنوبية الغربية (عسير التي إليها ينتمي أغلب السعوديين الذين نفّذوا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر) والمناطق الشرقية الشيعية، عن انعدام مساواة خطير والامتعاض من المناطق الوسطى ومناطق أخرى تحظى

(١١) Madawi Al-Rasheed, «No Saudi Spring: Anatomy of a Failed Revolution,» *Boston Review* (1 March 2012), <http://www.bostonreview.net/madawi-al-rasheed-arab-spring-saudiarabia> (accessed on 12 March 2015).

(١٢) Toby Matthiesen, *The Other Saudis: Shiism, Dissent and Sectarianism*, Cambridge Middle East Studies (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014).

(١٣) للاطلاع على تاريخ الحرس الوطني السعودي، انظر: Nadav Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security* (Cambridge, MA: Belknap Press, 1985).

وللاطلاع على تحديث، انظر: «Saudi Arabian National Guard,» [n. d.], <http://www.globalsecurity.org/military/world/gulf/sang.htm>. (accessed on 17 March 2015).

بقدر أكبر من الخدمات والبنية الأساسية والمنشآت العامة[١٤]. ومع حصر معظم المشاريع الإنمائية الكبيرة في المدن الكبيرة، اعتُبرت المناطق الريفية المحيطة في المملكة مصدر أزمات وإحراج في اقتصاد قائم على النفط. وتُبرز الأصوات المعترضة في هذه المناطق انعدام المساواة بين مناطقهم والمدن الرغيدة حيث يقيم أغلب السكان[١٥]. يهيّئ ذلك أوضاعاً مواتية للجهوية وتحديداً وعلى تبلور هوية بديلة مرتبطة بنزعة إقليمية ومطالبات إقليمية منفصلة على أساس الحرمان النسبي للمنطقة وثقافتها المحلّية وطائفتها في الأقاليم التي يتجلّى فيها ذلك (كما في أوساط الشيعة في المنطقة الشرقية وفي أوساط الإسماعيليين في المنطقة الجنوبية).

وبحسب التقسيمات الإدارية السعودية الرسمية، تعتبر المناطق الشمالية والجنوبية مناطق أمنية حدودية: يوجد الآن تهديد أمني خطير في الشمال مصدره **الأول** تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق ومصدره **الثاني** الشيعة جنوب العراق؛ و**آخر** في الجنوب مصدره اليمن المضطرب والحوثيون الزيديون الشيعة. أضف إلى مناطق الشمال والجنوب، المنطقة الشرقية المضطربة التي تقطنها الأقلية الشيعية قريباً من الحقول النفطية والمراكز الصناعية[١٦]. ولطالما كان ولاء تلك المناطق المهمَّشة وسكانها محلّ خلاف، علماً أن لقاطنيها روابط قبلية عابرة للحدود ووشائج نسب في المناطق الحدودية المشتركة بين الأردن والعراق وسورية في الشمال، ومع اليمن في الجنوب، إضافة إلى الصلات الدينية الشيعية عبر الوطنية مع العراق وإيران.

إضافة إلى التقطيع الممتد على محاور قبلية وجهوية، يوجد انقسام آخر منشؤه الطوائف والطائفية. فالقومية الدينية السعودية التي تدمج الولاء لآل سعود مع تأييد التفسيرات والممارسات الدينية الوهّابية تُقصي الشيعة والزيديين والإسماعيليين والصوفيين[١٧]، وهو ما يشجّع هذه الجماعات على الانكفاء إلى مناطق الراحة لطوائفهم كردّ على الخطاب السعودي الوهّابي الذي يشوّههم ويستثنيهم من الخطاب الوطني وحتى الديني، وهو ما يعمّق اختلافهم من بقية السكان[١٨].

---

(١٤) Steffen Hertog, «National Cohesion and the Political Economy of Regions in Post-World War II Saudi Arabia,» in: Haykel, Hegghammer and Lacroix, eds., *Saudi Arabia in Transition: Insights on Social, Political, Economic and Religious Change*, pp. 97-124.

(١٥) لطالما أشار الإصلاحي والناشط السعودي المخضرم البروفسور متروك الفالح إلى الإنماء غير المتوازن وحذّر من انعكاساته على الوئام الاجتماعي، ولا سيما في المناطق الشمالية. وبسبب نشاطه ودفاعه عن حقوق الإنسان صدرت في حقّه أحكام عديدة بالسجن بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨. انظر متروك الفالح، **سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين** (بيروت: بيسان للنشر، ٢٠٠٠).

(١٦) Matthiesen, *The Other Saudis: Shiism, Dissent and Sectarianism*.

(١٧) للاطلاع على المزيد عن القومية الدينية السعودية، انظر: Madawi Al-Rasheed, *A Most Masculine State: Gender, Politics, Religion in Saudi Arabia* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013), pp. 8-22.

(١٨) للاطلاع الفتاوى الوهّابية التي تشوّه الشيعة وآخرين، انظر: Jonathan Schanzer and Steven Miller, *Facebook Fatwa: Saudi Clerics, Wahhabi Islam and Social Media* (Washington, DC: Foundation for Defense of Democracy, 2012).

تقوم هذه القومية الدينية على فرض التجانس عوضاً من الاعتراف بالتنوّع والتعددية ورعايتهما. يحول عدم التسامح مع التنوّع هذا، دون إحساس الأقليات بالانتماء إلى الأمّة. ولا يقتصر الأمر على استبعاد الشيعة عن العديد من مستويات الوظائف، إذْ إن الوهّابيين يصوّرونهم بأنهم مرفوضون أخلاقياً ومجدّفون وفاسدون. وهم محرومون التمثيل في مؤسسات عامّة معيّنة، كهيئة كبار العلماء، ومن المناصب الرفيعة في المؤسسات التربوية والعسكرية. هذه المعاملة للأقليات باحتقار تؤدي إلى تقويض الوحدة والأهداف المشتركة على صعيد العمل السياسي. لذلك، يتمحور الخلاف حول قضايا جهوية وقبلية وطائفية. وهذا ما تجلّى أثناء تظاهرات الشيعة في المنطقة الشرقية في سنة ٢٠١١، التي وصفها النظام بالانتفاضة الطائفية المدعومة من إيران، وهو ما ساعد على منع تمددها خارج المناطق الشيعية. ومع أن السعوديين تخطّوا الخطوط التقسيمية بجمع أعداد كبيرة من التواقيع الداعمة لمذكرات سياسية وطنية منذ سنة ٢٠٠٤، فقد بدا أن الاحتجاجات الشعبية الشيعية مقتصرة على البلدات الشيعية ووسط جماعة واحدة، في حين لم تشارك الأقلياتُ الأخرى في تلك الاحتجاجات، مثل الإسماعيلية في جنوب غرب البلاد[١٩].

نزل الشيعة إلى الشوارع في منطقتهم دعماً لسجنائهم السياسيين في سنة ٢٠١١، ولا سيّما في العوامية والقطيف، في حين نُظّمت تظاهرات صغيرة الحجم في شوارع مدينة بريدة في المنطقة الوسطى بالقصيم للمطالبة بإطلاق سراء السجناء المحلّيين، وبخاصة الأفراد المعتقَلون من دون محاكمة بسبب الاشتباه في ضلوعهم بالإرهاب، في حين انتفى وجود تظاهرات تعمّ المناطق، بسبب الانقسامات بين المناطق المخالفة التي عمّقتها الدعاية الحكومية التي زعمت أن الشيعة طابور خامس موالٍ لإيران، وأن السجناء من أبناء المنطقة الوسطى إرهابيون، حتى قبل إدانتهم[٢٠]، فرسّخ ذلك تشرذم الاحتجاجات وحال دون تحولها إلى صور تضامنية عابرة للمناطق والطوائف.

أضف إلى ما تقدم، الانقسامات الأيديولوجية بين الليبراليين والإسلاميين وهي في السعودية أعمق مما هي في أي دولة عربية أخرى. وهذا يرجع إلى هيمنة السياق الديني السياسي الوهّابي السعودي وإلى الدور التقسيمي الذي يؤديه النظام بطريقة منهجية والذي يستغلّ نقاط الضعف في كِلا المعسكرين. الليبراليون عبارة عن مجموعات مفككة من المفكرين والموظفين الحكوميين والنخب التكنوقراطية والتجارية التي ترعاها الدولة. إنهم يتبعون أجندة الدولة، ولا يمثلون حركة سياسية قائمة بذاتها تسعى إلى الإصلاح. من ناحية أخرى، الإسلاميون متنوعون داخلياً، وينتمون إلى اتجاهات مختلفة، بعضهم سلفيون موالون أو معارضون، وسلفيون جهاديون وإخوان مسلمون

(١٩) نظّم الإسماعيليون مظاهرات مناوئة لمحافظ نجران في مطلع سنة ٢٠٠٠، مطالبين بمزيد من المشاركة وتحسين أوضاعهم المحلّية، لكن لا يبدو أنهم احتشدوا عقب الثورات العربية.

(٢٠) لمعرفة المزيد عن احتجاز الناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان، انظر: *Saudi Arabia's ACPRA: How the Kingdom Silences its Human Rights Activists* (London: Amnesty International, 2014).

وسروريون (وهم أصحاب اتجاه يتوسّط اتجاهي الإخوان والسلفيين)[٢١]. غير أن الاتجاهات الإسلامية المعروفة تنشط من خلال التيار الوهّابي السلفي الرسمي المهيمن أو على هوامشه، في حين تبلور الإسلام السياسي في دول عربية أخرى مثل مصر وسورية والعراق في سياقات اجتماعية وسياسية أكثر علمانية وتنوعاً منذ ستينيات القرن الماضي.

تؤازر الدولةُ السعودية تيارها الإسلامي السياسي الوهّابي السلفي الخاص، لكنها تنتهج كذلك سياسة رعاية جماعات ناشطة كثيرة أخرى إسلامية وغير إسلامية. وعموماً، تعمل الدولة على تأليب هذه الجماعات بعضها على بعض بحسب مصلحة النظام والتهديد الذي يواجهه[٢٢]. تسهم هذه السياسات المتقلبة في لجم تطوّر أرض مشتركة لدى الناشطين المعارضين الذين كانوا سيسعون إلى التعاون لولا ذلك، ولأجندة إصلاحية وطنية مشتركة، أو تطوير برامج سياسية توافقية للحوار والتعبئة.

زد على ذلك أن النظام يتعمّد تعميق الانقسامات بين هذه الجماعات بإيجاد برامج سياسية منفصلة لها، وتوفير الرعاية لها بطريقة انتقائية وإذكاء حرب أيديولوجية بين أتباعها.

لكل من الإسلاميين والليبراليين قضاياهم المفضلة، وهم مختلفون في كل شيء تقريباً بدءاً بحق المرأة في قيادة السيارة وانتهاءً بضمّها إلى مؤسسات الدولة مثل مجلس الشورى[٢٣]. وفسّرت كل واحدة من الجماعات المعارضة المتنافسة أي تنازل من جانب الدولة لأي جماعة أخرى بأنه خسارة.

وهكذا فإن الانقسامات الأيديولوجية ليست ببساطة ترجمة لاختلافات لا يمكن حلّها في الرؤية بين الإسلاميين والليبراليين، بل إنها قويت وترسّخت بفضل جهات حكومية متعددة أوجدت فضاءات منفصلة لجماعات متنافسة ورعت جهات غير حكومية متنافرة تماماً ومسيَّسة. ويسعى الأمراء الذين ينخرطون في هذا النوع من الرعاية المتناقضة إلى امتلاك جماهير وكيلة في أوساط الشعب السعودي تدين لهم بالولاء ويمكنهم تعبئتها دفاعاً عن خطبهم ومقالاتهم وميادين أنشطتهم الأخرى. أي أن المواطنين السعوديين يسبغون على الأمراء الشرعية، بينما يستخدم الأمراءُ المواطنين السعوديين في تعزيز شعبيتهم في القطاعات السكانية الفرعية وفي مواجهة الأمراء المنافسين.

تسعى الجماعات المسيَّسة الليبرالية والإسلامية المتنوعة إلى إزاحة الوهّابيين الموالين للخطاب الرسمي. بينما أثبت هؤلاء الوهّابيون أنهم مُنتجون وازنون لخطاب ديني يسعى باستمرار إلى

---

(٢١) لمعرفة المزيد عن الإسلام السياسي السعودي، انظر: Madawi Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007).

(٢٢) تبنّى النظام الإسلام السياسي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي لمواجهة تهديد القومية العربية. انظر: Stéphane Lacroix and George Holoch, *Awakening Islam: Religious Dissent in Contemporary Saudi Arabia* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011).

(٢٣) نضرب على ذلك مثلاً بالمواقف المختلفة التي تبنّاها السعوديون عندما حُكم على المدوّن الليبرالي رائف بدوي بمئة جلدة. عارض الليبراليون الحكم بينما ابتهج به الوهّابيون. انظر: Madawi Al-Rasheed, «A Thousand Lashes for Raif Badawi, while the West Stays Silent on Saudi Human Rights,» *Conversation* (16 January 2015), <https://theconversation.com/a-thousand-lashes-for-raif-badawi-while-the-west-stays-silent-onsaudi-human-rights-36329> (accessed on 9 March 2015).

التسويق للنظام وتبرير سياساته المحلّية والدولية، والعمل على التحكم في السكان على المستويين الاجتماعي والسياسي، وتشريب السعوديين فقه الطاعة، وكسر شوكة المعارضين في المحاكم حيث يواجهون تهم العصيان التي يشوبها الغموض. ويسعى الوهّابيون المهيمنون الذين يوالون النظام إلى التخلّص من الأشخاص الذين نشؤوا في صفوفهم، وبخاصة العلماء والناشطون المعارضون الذين لم يصلوا إلى حدّ الدعوة إلى مجاهدة الحكام السعوديين، لكنهم يطالبون القيادة بالوفاء بالميثاق الأصلي الذي أبرموه مع الشيخ محمد بن عبد الوهّاب في القرن الثامن عشر. كما أن هؤلاء الوهّابيين المسيطرين أعداء ألدّاء للمشايخ والمفكرين الذين يسعون إلى إعادة تفسير النصوص الإسلامية بحيث تتجاوز الإصرار التقليدي على الطاعة المطلقة لولاة الأمر، مثل مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية[٢٤].

ثالثاً: السعوديون الذين يركزون على الذات

لو وضعنا هذه الانقسامات الأيديولوجية جانباً، لوجدنا أن عامة السعوديين، ولا سيَّما الشباب منهم، تحرروا من الأيديولوجيات التي تقدم الحديث عنها، وهم يسعون إلى تركيز بديل ليطوروا أنفسهم. هذا جيل أسمّيه جيل السعوديين الذين يركزون على الذات، وهم شبان وشابات يكافحون من أجل التركيز على مشاريعهم الفردية للرقي بأنفسهم في التعلُّم وفي سوق العمل. إنهم غير ملتزمين أيديولوجياً وسعداء بالانتفاع من أوقات الازدهار والفرص. ينشد هؤلاء الحصول على منح حكومية للدراسة في الخارج ويكتسبون مهارات قيّمة للحصول على وظائف. وهم أقل ميلاً إلى الانخراط في أي أنشطة معارضة أو في تحدي النظام، أملاً بأن يجلب التطور منافع مادّية لهم. وهم يفضّلون واقعاً أمنياً خانقاً على الحرّية السياسية، مع أنهم ربما يؤيدون تخفيف بعض القيود المفروضة على الحريات الشخصية. وهم يمثلون جمهوراً عريضاً ينتفع من النظام أو يأمل بذلك في المستقبل، وهم ليسوا مستعدين لتحديه جهاراً أو مطالبته بأمور غير واقعية. إنهم يعتمدون التريّث والانتظار.

غير أن هذه النظرة فردية النزعة، وغير الأيديولوجية لدى هذه الجيل، لا تنفي احتمال القيام بنشاط قليل البروز لكن ليس في تحدّ مباشر للنظام. تعرف هذه الفئة الشبابية حدود النشاط في سياق استبدادي كما هي الحال السعودية، وهي تتابع أخبار اعتقال الناشطين السياسيين والحقوقيين، وتتحاشى استفزاز النظام لدفعه إلى مزيد من القمع. غير أنها نشطة جداً على الإنترنت في مؤازرة قضايا كثيرة، بدءاً بالقضايا المحلّية ومروراً بالإقليمية وانتهاءً بالقضايا العالمية.

على الصعيد المحلّي، تنتقي هذه الفئة غالباً قضايا خدمية وصحية وتربوية، منتقدة أداء دولة الرفاه والموظفين الحكوميين. مثال ذلك، أثارت إحدى الحملات التي اكتسبت زخماً بُعَيد الثورات

(٢٤) تأسست هذه الجمعية الأهلية في سنة ٢٠٠٩، ويقضي أعضاؤها المؤسسون أحكاماً طويلة في السجون. انظر: Al-Rasheed, *Muted Modernists: The Struggle over Divine Politics in Saudi Arabia*.

العربية مسالة تدنّي رواتب موظفي الدولة رافعة شعار «الراتب لا يكفي». انطلقت الحملة فور إعلان البلدان الخليجية الأخرى زيادات كبيرة في الرواتب في أثناء الشهور الأولى للتعبئة الجماهيرية التي اجتاحت البلدان العربية في سنة ٢٠١١. شملت الحملةُ السعودية جمهوراً عريضاً من الداعمين، منهم موظفون وسجناء. زد على ذلك أن ضعف أداء نظام الرعاية الطبية في المملكة لفت انتباه هذه الفئة حين سلّطت الضوء على سوء أداء الفرق الطبية في المستشفيات والنقص في أصحاب الكفاءات فيها. وحين عمّت السيول بعض مدن المملكة في السنوات ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣، شرعت حملات كثيرة في انتقاد الفساد على مستوى البلديات في مدينتي جدّة والرياض. وقد تطوّع الكثير من الشباب على الأرض لإنقاذ ضحايا السيول ونظّموا حملات تبرّع خيرية وعمليات إغاثة. ومنذ عهد ليس ببعيد، جرى تبنّي قضايا سجناء الضمير، وبخاصة محنة المعتقلين عقب الثورات العربية في سنة ٢٠١١، واكتسبت حملات كثيرة زخماً على الإنترنت. تساعد هذه الفئة الشبابية في العادة الناشطين المعتقلين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان على إطلاق مثل هذه الحملات التي تزامن آخرها إلى حين هذه الكتابة مع عيد الفطر في تموز/يوليو ٢٠١٥.

يراقب النظام من كثب هذه الحملات التي ينظَّم أغلبها على الإنترنت، ويجري اعتقال عدد قليل من الناشطين على الشبكة من حين إلى آخر عقب تغريدات نقدية تشير إلى الملك أو الأمراء مباشرة. غير أن حملات أخرى تظل نشطة عدة أيام من دون أن تتدخل الحكومة. وما لم ينتقد الشباب الأمراء الذين يشغلون مناصب حكومية رفيعة، وما لم يقوموا بأنشطة تعبوية على الأرض، مثل تنظيم إضرابات وتظاهرات سلمية، فستتجاهلهم السلطات غالباً.

ربما تبدو فئة الشباب السعوديين تالية للأيديولوجيات في توجهها أو ترأب ما يسمى الصدع الليبرالي ـ الإسلامي الذي ميّز التحركات بوجه عام. وهناك شباب أصيبوا بخيبة أمل كبيرة بسبب مواقف أيديولوجية كبيرة، لكن هناك شباب يحاولون إخفاء انتماءاتهم الأيديولوجية، ولا سيَّما حين يجرّم النظامُ هذه الانتماءات فجأة. من الصعوبة بمكان في بلد مثل السعودية إجراء تقييم كمّي لحجم هذه المجموعة الشبابية الناشئة التي إما خاب ظنها في الأيديولوجيا عموماً وإما تُخفي أيديولوجياتها السياسية موقتاً. وبعد مراقبة حملاتها بدءاً بسنة ٢٠١١، يمكن القول بدقة إنها بدأت بتكوين أغلبية معتبرة في أوساط الشُّبان والشابات السعوديين.

رابعاً: طاعة ولاة الأمر المقررة شرعاً

على الضد من مصر التي استمرّ فيها الاستبداد من دون دعم كبير ومتواصل ديني الطابع، ولا سيَّما الدعم الذي يجعل طاعة ولاة الأمر واجباً شرعياً، تعتمد العربية السعودية على التفسيرات والممارسات الدينية التي تربط الانصياع السياسي بالتكاليف والواجبات الشرعية. لذلك، لا بدّ من دراسة المضامين السياسية الخاصة للخطاب الديني عند تحليل مرونة النظام الملكي الديني، بالنظر إلى الطابع الشرعي وحرمة العصيان التي تبرز بقوة في الخطاب الديني.

يُنظَر إلى المعارضين السياسيين في السعودية على أنهم مجدفون خالفوا فقه طاعة ولاة الأمر. يُتَّهم السلمي من هؤلاء بالافتئات على وليّ الأمر، أي تخطي شرعية الحاكم المسلم وسلطته. وبموجب الوصف الرسمي للمعارضة، المعارضون إرهابيون وخوارج العصر لشبههم بمن خان الخليفة عليّ بن أبي طالب في القرن السابع حين رضوا بحكمه أولاً ثم ثاروا عليه، مسجّلين أوّل واقعة عنيفة في التاريخ الإسلامي.

فقه الطاعة ليس اختراعاً سعودياً ولا وهّابياً. إنه قائم على مبدأ شرعي سنّي يحظر تحدي سلطة الحاكم إلّا في حالات معدودة معيّنة مثل إظهاره الكفر في سلوكه أو في سياساته. وأي شيء عدا الكفر البواح لا يبرر الثورة ولا حتى الاعتراض السلمي. غير أن العلماء الوهّابيين برعوا في التوسّع في معنى كل من المخالفة والعصيان ليشمل كتابة المذكرات الإصلاحية، وكشف فساد الأمراء في وسائل الإعلام، وانتقاد الخدمات الاجتماعية المعتلة، والصراع المسلّح بالطبع، إضافة إلى طائفة واسعة من الأنشطة الاعتراضية. يتمسّك الوهّابيون بالمبدأ القائل إن العصيان ليس بالسيف فقط، ولكن يشمل الكلام أيضاً. والأطروحات الدينية الوهّابية عن هذا الموضوع توسّع معنى العصيان ليشمل صور التعبير والاحتجاج الحديثة مثل التظاهر والإضراب عن الطعام والعصيان المدني والاعتصامات، وهي كلها سمات بارزة في الاحتجاجات الشعبية التي عمّت العواصم العربية في سنة ٢٠١١. وعندما يصبّ القمعُ في خانة هذه الآراء الدينية، تزداد فاعلية وتشيع الخوف.

لم يكن لطاعة الحكام المقررة دينياً لتُحدث وقعاً مهماً وتخيف الكثير من السعوديين لولا القمع الشديد. يرجع ذلك إلى أن المؤسسة الدينية ونخبتها المحظية التي ساندت طاعة الحكام قوبلت بتفسيرات دينية مخالِفة وبطائفة من الناشطين والمفكرين الإسلاميين، إضافة إلى الأيديولوجيات الجهادية. ينتقد كثير من السعوديين هذا التوجه الديني لأسباب متعدّدة، إذ يرغب البعض في مزيد من الحريات الشخصية التي يُحرَمون منها بموجب تعاليم المؤسسة، في حين يطالب آخرون بمزيد من الحقوق السياسية والمدنية معتقدين أن الموقف السياسي الوهّابي الموالي الذي يرعاه النظام يؤخر حصولهم على هذه الحقوق. لكنّ القمع يضمن بقاء سيطرة النخبة الدينية كمجموعة، ويظلّ خطابُها مهيمناً فيجري توطيده على نحو متواصل في المساجد والمؤسسات التربوية والمحاكم، ولا سيَّما عند محاكمة الناشطين. بناء على ذلك، لا يمكن تجاهلها كعامل يُسهم في مرونة النظام الملكي السعودي.

خامساً: القوة في عدم الاستقرار الإقليمي

مع توسّع وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، وبخاصة الفيسبوك والتويتر، بات في مقدور الجمهور السعودي مشاهدة دراما الاحتجاجات الشعبية مباشرة في شتى أنحاء العالم العربي، والمساهمة أيضاً بآرائه بشأن خطاب التغيير. وحدها الجهات الرسمية المتنفّذة، وفي مقدّمها الجهات الوهّابية التقليدية الموالية وعلى رأسها مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز آل شيخ، هي التي

تمقت التغيير وتحذّر السعوديين من مغبّة محاكاة الاستراتيجيات السلمية التي انتهجها المتظاهرون العرب[٢٥]. أصدر المفتي فتوى جاء فيها أن «التمرّد» على ولاة الأمر الشرعيين باستخدام وسائل سلمية مثل التظاهرات والاعتصامات والإضراب عن الطعام، محرّم شرعاً من منظور إسلامي. وبسبب حرمان الجمهور السعودي حق التعبير أو تنظيم احتجاجات من دون أن يواجه قمعاً شديداً، فقد تبنّى هذا الجمهور، وبخاصة الناشطون في وسائل التواصل الاجتماعي، قضايا جميع الحركات الاحتجاجية في جميع البلدان العربية، عدا البحرين حيث نجح النظام في تصوير الحركة الشعبية التي انطلقت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ بأنها ثورة طائفية مدعومة من إيران.

أمِل كثير من السعوديين بأن تصل إليهم رياح التغيير، لكنهم افتقروا إلى القدرة على تعبئة شعب منقسم على نفسه. وأخفقت دعوات كثيرة عبر الإنترنت إلى تنظيم تظاهرات في تحريك احتجاجات شعبية بحيث بقيت مقتصرة على جيوب معدودة في البلاد، ورهينة انقسامات طائفية وجهوية وأيديولوجية. فاعتقال الكثير من المتظاهرين والناشطين شكّل عنصر انقسام، إذْ دعا أحد المعسكرين إلى إطلاق سراحهم، فيما ساند المعسكر الآخر قبضة النظام الحديدية مطالباً بتكثيف مراقبتها ومعاقبة المحرِّضين. بدا ردّ المعسكر الثاني شديد الوضوح في حالات الانتفاضات الشيعية في المنطقة الشرقية وفي التظاهرات المحدودة التي نُظّمت في القصيم دعماً للسجناء السياسيين. فالناشطون الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن حقوق السجناء المدنية والسياسية، بصرف النظر عن خلفياتهم الأيديولوجية، اعتُقلوا على الفور وأودعوا السجن. والأشخاص الذين تخطوا هذه الانقسامات اتُّهموا بإثارة الفوضى وتقويض القيادة وتشويه سمعة البلاد في الخارج بالتحدث إلى المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان وإلى وسائل الإعلام.

بعدما تحوّلت الاحتجاجات العربية السلمية بادئ الأمر إلى صراعات عنيفة بين المحتجين والنُّظُم العربية (مصر والبحرين)، وإلى نزاعات أشبه بحروب أهلية (سورية واليمن وليبيا)، وإلى ثورات مضادّة (مصر)، ذُعر الجمهور السعودي من مشاهد القتل والتهجير بدءاً بشمال أفريقيا وانتهاءً ببلاد الشام. وشرع الكثير من السعوديين المتحمّسين الأوائل للاحتجاجات في إعادة النظر في حركة الاحتجاجات السلمية في الوطن العربي. وآلت هذه الحماسة آخر الأمر إلى خيبة أمل وجزع. خاب أمل جمهور الليبراليين لحصول الإسلاميين على أغلبيات برلمانية عقب الثورات في مصر وتونس، في حين تذمّر الإسلاميون السعوديون من تدخل حكومتهم مالياً مؤازرة للنظم القديمة ونجاحها في إعادة تنصيبها، ولا سيما في مصر. كما أن العنف المفرط في الوطن العربي بأسره ثنى السعوديين عن السعي إلى التغيير السياسي ما إن تجلّت تكلفته الباهظة، وزاد في إضعاف المطالبات بالتغيير السياسي لأن النتائج التي ظهرت على المديين

(٢٥) للاطلاع على هذه الفتوى وعلى الردود السعودية الرسمية على الثورات العربية، انظر: Madawi Al-Rasheed, «Saudi Internal Dilemmas and Regional Responses to the Arab Uprisings,» in: Fawaz Gerges, ed., *The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014), pp. 353-379.

القصير والمتوسط، أنزلت كوارث بالدول المعنية. ودفع الخوفُ السعوديين الذين شاهدوا هذه النتائج من بعيد إلى الرضوخ لنظامهم القائم تحت ضغط المحافظة على الأمن على حساب الحرّية.

وما زاد من خوف بعض الجماهير السعودية هو إقامة خلافة جهادية وحشية في كل من سورية والعراق باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد انضم النظام السعودي إلى تحالف دولي مناوئ لتنظيم الدولة في حزيران/يونيو ٢٠١٤ رغم صلات أيديولوجية معيّنة له بالدولة الجهادية، وذلك عقب وقوع هجمات مسلحة متفرّقة على الحدود الشمالية، أوقعت عدة قتلى في صفوف قوى الأمن السعودية. وفي سنة ٢٠١٥، هُوجم الشيعة خارج أحد مساجدهم فأدى ذلك إلى مقتل عدد منهم[٢٦]. وشهدت مساجد الشيعة أعنف الهجمات بعدما اقتحم انتحاريون دور العبادة في أثناء صلاة الجمعة وقتلوا عدداً من المصلين في مدينتي القطيف والدمّام[٢٧]. هذه الهجمات المتفرقة زادت الشيعة خوفاً، وبدا أنهم علّقوا أنشطتهم التعبوية، وربما بعدما أعادوا النظر في معارضتهم النظام لاحتمال أن يكون بديلَه نظامٌ على شاكلة تنظيم الدولة الذي أعلن مسؤوليته عن تلك الهجمات. وطالب الشيعة منذ ذلك الحين الملكَ سلمان باعتماد قوانين «تجرّم خطاب الكراهية»، في تلميح إلى الفتاوى التي تشنّع الشيعة والتي تُبَثّ غالباً عبر أثير محطات تلفزيونية دينية يُعرف أنها لسعوديين.

وفي حين بقيت الأوضاع المتفجرة في المنطقة تسير من سيئ إلى أسوأ، شنّ الملكُ سلمان حرباً على اليمن في آذار/مارس ٢٠١٥، في وقت بلغ فيه تنافس تنظيم الدولة بصفته المدافع الجديد عن المسلمين السنّة في مواجهة التوسّع الإيراني في البلاد العربية ذروته مع تمدد التنظيم على أراضٍ شاسعة في كل من سورية العراق. وقد وعدت الحربُ السعودية الجديدة في اليمن جماهير السعوديين بإعادة الثقة بالنظام وإعادة الرئيس اليمني المنتخَب عبد ربه منصور هادي إلى منصبه في صنعاء التي استولى عليها الحوثيون الشيعة وحليفهم عبد الله صالح. وعلى الفور، ردمت الضرباتُ الجوية السعودية الهوةَ بين الليبراليين والإسلاميين لأن كلا المعسكرين رأى في الحرب فرصة لتسجيل نصر على خصمهم اللدود إيران. وبلمح البصر جرى التغاضي عن الانقسامات الأيديولوجية السابقة التي شابت المعسكرين في السعودية وتعدّاها بالولاء للنظام. أي أن الحرب وحّدت المعسكرَين المتخاصمَين، وأسكتت منتقدي النظام من الإسلاميين، ورعت قومية سعودية فائقة وولاءً للنظام. والظاهر أن القيادة السعودية الجديدة احتاجت إلى هذه الحرب لتعزيز شرعيتها في عيون كثير من نقّادها المحلّيين.

---

(٢٦) Ian Black, «Attack on Shias Fans Fears of Jihadi Blowback in Sunni Saudi Arabia,» *Guardian*, 4/11/2014, <http://www.theguardian.com/world/2014/nov/04/attack-shiasfears-jihadi-blowback-sunni-saudi-arabia> (accessed on 10 March 2015).

(٢٧) BBC News, «Saudi Arabia Attack: Islamic State Claims Attack on Shia Mosque,» BBC News (22 May 2015), <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-32843510>.

استنتاجات

إن الأوضاع التي أشاعت مناخاً من الفوضى في السعودية في أثناء الثورات العربية هي محلّية وإقليمية قبل أي شيء آخر. وانتقال التحليل إلى التشرذم المحلّي والانقسامات الأيديولوجية والردع الإقليمي يتيح فهماً أفضل للاستقرار الظاهري للنظام. لأنه لا يمكن القبول بالعوامل الثقافية المعبَّر عنها بصور الشرعية والعقود الاجتماعية، ولا الموارد النفطية والدعم الخارجي غير المشروط كتفسيرات لهذا الوضع بينما تشهد المنطقة العربية تعبئة جماهيرية ضخمة ومطالبات قوية بتغيير ثوري سياسي. لقد أعاق الانقسام وسط الجماهير السعودية والفوضى الإقليمية تعبئة الجماهير على المدى القصير على الرغم من استمرار إطلاق المطالبات بالإصلاح. وقد ساعدت هذه الأوضاعُ على الإبقاء على الوضع الراهن، أي المحافظة على استقرار النظام على حساب التغيير السياسي.

بيد أنه ربما يتبين أن الأوضاع عينها مدمّرة على المدى الطويل. ربما تكون الشرذمة والاستقطاب والانقسامات أنفع للنظام من أي أمر آخر في هذه اللحظة، لكنّ الأوضاع المواتية لقوة النظام كما هو واضح قد تحمل في طيّاتها في الواقع بذور اضطرابات مستقبلية. الجمهور المقسَّم مواتٍ لسيادة فرّق تسدْ القديمة، لكنها ربما تُبرِز في أوقات الأزمات حركات انفصالية منشقة وتقسيماً وشرذمة مناطقية. ذلك بأن سياسة فرّق تسد القديمة التي انتهجتها القوى الإمبريالية والاستعمارية القديمة قادت إلى التقسيم والحروب الأهلية والتطهير العرقي والإبادة الجماعية بدءاً بفلسطين وقبرص ومروراً بجنوب أفريقيا وانتهاءً بالهند. والظاهر أن العربية السعودية تقتدي بتلك السياسات المشؤومة.

ربما ترْأب حربٌ غير متوقعة في اليمن هذه الانقسامات على المدى القصير، لكنّ انتصاراً عسكرياً سعودياً فورياً بعيد الاحتمال. مضت شهور على البدء بالغارات الجوية، ويبدو أن الحرب فقدت زخمها، وفي ما يظهر فإنَّ المملكة أقحمت نفسها في صراع مديد، تلاشت الغبطة التي رافقت شنّ الضربات الجوية. وستُرغَم القيادة على البحث عن حلّ دبلوماسي آخر الأمر.

سيشمل رأب الصدوع الكثيرة في المجتمع السعودي إقامة مجتمع مدني وطني مستقل يزيل الانقسامات العميقة، ويُنهي تهميش شرائح طرفية سكانية كبيرة في شمال وجنوب غرب وشرق البلاد، ويطوّر صورة مدنية وطنية جامعة تحلّ محلّ القومية الدينية الوهّابية البدائية التقسيمية، وتقلل من تدخل البلاد في المنطقة العربية، ولا سيَّما في شمال أفريقيا والشام واليمن. وإذا كانت النية المعلَنة من وراء هذه التدخّلات إرساء الاستقرار في الدول المعنية، فقد حققت نتائج مختلطة تراوحت بين إذكاء الانقسامات في مصر، وتحويل ثورة سورية سلمية إلى حرب أهلية فتاكة عسكرية الطابع، وقمع المطالبات بالديمقراطية في البحرين، واستمرار التدخل في اليمن. المراد من التدخّلات السعودية الردّ على قوى إقليمية أخرى، وفي مقدمها إيران، لكن يتعيّن حلّ النزاع مع إيران عبر مفاوضات مباشرة لا عبر وكلاء عرب، وهو وضع جرّ المنطقة إلى مزيد من النزاعات المميتة. لكن يظهر في هذه اللحظة أنَّ «كون المرءِ ملكاً نعمةٌ»، وإن كان بقاء ذلك ربما لا يكون مسلَّماً به في المستقبل.

تعقيب

محمد مصطفى القباج(*)

إن القراءة المتأنّية لنص مضاوي الرّشيد أبانت لي عن شجاعة في الرّأي وجرأة في التّحليل، علاوة على ثرائه من حيث المعلومات والأفكار التي تُدرس بعمقِ عقلٍ يمتلك قدرات علميّة فائقة وكفاءة منهجيّة والتزام موضوعي ونظرة شموليّة في تناول الحال السّعودية.

ليس لي أي اعتراض على مجمل محتويات النّص سوى أنه كان من الأفضل تجنّب بعض التّكرارات، والحرص على تنظيم برهنته التّاريخية والمنطقيّة لتبيّنِ دلالات الحال ليتحقّق الفهم الأدقّ لها ولمثيلاتها التي تنتظم في عقد الملكيات الخليجية المُشكِّلة لمجلس التّعاون.

إضافة إلى هذا التّقييم العام يتوجَّب علي التّنبيه إلى أن د. مضاوي الرشيد تنتمي إلى تيّار مُعارض للنّظام السّياسي في السعودية، وهو تيَّارٌ ليس له انتماء حزبي أو جمعوي؛ هو أقرب إلى المعارضة المؤسَّسة على خيارات أيديولوجّية، وبسبب ذلك وجدت نفسي في حيرة بين التعامل مع النصّ أيديولوجياً أو التعامل معه من وجهة نظرٍ علمية اعتباراً لأكاديميَّته التي أضْفَت عليه الصدقية العلمية. وقد حسمت الأمر باختيار منحاه العلمي، لأضع في مرتبة هامشيّة منحاه الأيديولوجي، وبخاصة أن صاحبة النّص أكّدت، ومنذ البداية، أنها تسعى لنهج التّحليل السوسيولوجي وليس التحليل التاريخي. وبالتأكيد فإنها تمتلك من النواحي المعرفية والمنهجية القدر الذي يسمح لها وبدرجة كبيرة من التباعد مع موضوعها، وبما استوعبه تكوينها وهي الحاصلة على الدّكتوراه من جامعة كامبريدج في الأنثروبولوجيا الاجتماعية أهَّلتها للالتحاق بالأطر التعليمية كأستاذة للأنثروبولوجيا الدينية في قسم اللاهوت والدراسات الدينية بجامعة لندن.

أول ما لفت انتباهي في النص هو عنوانه، إذْ ما يَلتزم به ليس مستقبل التغيير في بلادها ولكن، وبتواضع، مستقبل مطالب الإصلاح؛ لأنه وحسب اعتقادي من الصعب تصوّر تغييرات جذرية

(*) أستاذ باحث في الفلسفة وعلوم التربية ـ المغرب.

للنظام السياسي في الملَكيات الخليجية لأسباب متعددة ليس أقلُّها مكانة المذهب الديني والقدرات الماليّة والاقتصادية والمناعة الأمنية والتّحالفات الإقليمية والدّولية.

مما يُحسب للنص أيضاً أنه لم ينطلق في التّحليل من فراغ اصطلاحي، بل بنته على شبكة من المفاهيم الإجرائية، على **رأسها** مفهوم «المرونة» الذي نقلته من دائرته الاصطلاحية إلى مسلك استراتيجي في علاقته بالممارسة السّياسية للنّظام السعودي. وهي مُحقّة في ربط هذه المرونة بالنّظام الملكي، لأنها ـ وِفق تعبيرها ـ «مرونة ملكية» يراوغ بها النظام ماجريات الأحداث المرتبطة بالانتفاضة الشّعبية في كثير من الأقطار العربية سنة ٢٠١١، ولا تتصلّب أمامها في تحدٍّ سافر. وأرى أن في استعمال المرونة بهذه المعاني نبرة من السخرية والتهكّم، لأنه أمام ضغط الانتفاضات الثورية لا يقوى أي نظام على مواجهته.

المفهوم **الثاني** هو «الاستقرار». ففي الحقل السياسي لا يُغطّي المفهوم جانب الحكامة ولكن باعتباره توليفة محلّية وإقليمية ودولية لتأمين الاتّساق في الحياة الاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة والعقديّة ليتحقّق المفهوم الشّامل للأمن الوطني والقومي، والحال أنّ دول المنطقة تعاني الاختلالات والتّفكّكات وتعارُض المصالح والخيارات.

طبعاً في ما يتعلّق بالسّاحة السعودية، فإن الاختيار واضح يتجلّى في التّبنّي الملكي لكلّ العوامل التي تُسهم في تقوية المناعة؛ الذي هو مسلك استبدادي وقمعي لدرء كل ما يهدّد النّظام القائم، وتالياً يُهدد الطّبقة الحاكمة وفي مُقدّمها الأسرة المالكة والشّبكة الواسعة من أُمرائها وخُدّامها؛ حيث يُؤدّي الاختلال في الاتّساق العامّ عاجلاً أم آجِلاً إلى اختلالات لا تكون في غالب الأحيان مُتوقّعة.

إن مفهوم الاستقرار السّياسي المرتبط بالدّول الحديثة يستوجب كذلك حتميّة الارتقاء بوضع السّاكنة من كونها رعيّة إلى اكتساب مُوَاطَنيّة (Citoyenneté) ذات شأن حقوقي وقانوني وسياسي مستقلّ من انتماءات الفرد الإثنيّة أو الطائفيّة أو العَقَديّة، وذلك ما هو غائب في الحال السعودية راهناً.

المفْهوم **الثّالث** والأخير المعتمد في النصّ هو «الاحتجاج» كانتفاضة ضدّ أوضاع غير متطابقة مع مُتطلّبات العصر العولمي، ترتّبت عنها هَبّة شبابيّة أوقدت نارها الشّبكات المعلوماتيّة ومواقعها الاجتماعية بشكل عفوي ومباشر من دون أن تكون لها قيادة أو تطوّرات أيديولوجيّة أو خطط بدائليّة. مطالب الهبّة الشّبابيّة في الشوارع العربية استهدفت عدّة مرام من بينها إسقاط الأنظمة ومحاربة الفساد وتلبيّة الحاجات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. لقد أخاف الاحتجاج السّياسي النّظام السياسي للملكيات الخليجيّة التي سارعت إلى محاولة تأسيس «كتلة تاريخية» تقوم على تحالف بين الأنظمة الملكية في الوطن العربي لدرء اختلالات الأنظمة الجمهورية. تلك هي العلّة المباشرة في استدعاء المغرب والأردن للالتحاق بعضوية مجلس التّعاون الخليجي، لكن هذا المشروع لم يبلغ منتهاه حين تأكّد انطفاء شعلة الاحتجاج السياسي في الشوارع العربية، وتمكّنت الملكيات العربية (من المغرب إلى عُمَان) من احتواء الهبّات الشبابية التي لم ترْقَ إلى قِوى ضاغطة مستدامة،

وذلك إما من خلال وعودٍ بإنجاز إصلاحات شاملة (كما كان في المغرب والأردن) وإمّا من خلال مواجهة الانتفاضات بيد من حديد (كما في البحرين).

من الأكيد أن الرّشيد مُحِقّة حين أشارت إلى أنه من العوامل التي ساعدت على توطيد استقرار الوضع في السّعودية أنَّ المجتمع السّعودي «منقسم وغير قادر على تطوير صورة تضامنيّة أصيلة وعريقة للمطالبة بإصلاح سياسيّ [...] كما تترسّخ الانقسامات بسبب دعم النّظام لنزعة وطنيّة دينيّة شاملة متجذّرة في التعاليم الوهابيّة عديمة التسامح مع التنوع الدّيني [بحيث] أعاد العلماء الوهّابيون السّلفيون المحليّون بعث رأي ديني سُنّي كلاسيكي مُتّصل بفقه الطّاعة».

وهذا السّند الديني هو الذي كان من الدّواعي القويّة لإقصاء الشّيعة الزّيديين والإسماعيليين والصّوفية.

إلى جانب هذه الدّعامة الدينيّة، تشير الورقة إلى الرّيع النّفطي الذي مَكّن النّظام من استرضاء السّاكنة وإعادة توزيع الثّروات وإرشاء الدّول. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن النّظام السعودي واعٍ ضرورة التحكّم في إنتاج وتصدير النّفط والاستفادة السيّاسية منه مصداقا لمقولة شهيرة للدكتور أحمد زكي اليماني مفادها «أن النّفط سلعة من الأهمية بمكان لا يمكن أن تُترك للسّوق». وقد ظلّت السعودية من الدّول التي تستخدم نفطها من أجل تحقيق مكاسب دبلوماسية وعسكرية من الدّول الغربية، وبخاصة الولايات المتّحدة الأمريكية [كما أن المملكة] تميل إلى سياسات تحكمها الاعتبارات السياسيّة وليست الاقتصادية وحسب[1] وبما أن النفط من الثروات ذات العمر المحدود فإن توقع نهايته أو ما يُطلق علية بالذّروة النّفطية ستكون من العوامل التي ستؤدي إلى «إحداث انهيار في مسار الحضارة الإنسانية عامّة»[2] وبالتّبعيّة إلى زعزعة الاستقرار مما سيُفضي إلى تطوّرات غير مُتوقّعة كما تعتقد د. الرّشيد.

اعتماداً على المعطيات التّحليلية المشار إليها في الفقرات السّابقة سيلجأ النظام السّعودي إلى مجموعة من التّدابير الضّامنة لاستدامة الوضع على ما هو عليه. يُشير النصّ إلى أهمّها في ما يلي:

أ ـ ربط الانصيّاع السّياسي للساكنة بالتّكاليف والواجبات الشّرعيّة، وسيكون من المفيد في هذا الصدد إجراء دراسة للمضامين السياسية في الخطاب الديني السعودي.

ب ـ الإقدام على تحديث طفيف للنظام السياسي باستمالة المجتمع المدني وتحقيق الضّغط عليه.

ج ـ الاتجاه نحو تحرير اقتصادي محدود.

د ـ توسيع الفضاءات السّياسيّة.

---

(١) يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥)، ص ٣٦٣.

(٢) انظر تحليلات مستفيضة في هذا الشأن، في: المصدر نفسه، ص ٣٦٣.

هـ ـ سلوك منهج الإصلاحات المُتدَرّجة في المجالين الدّيني والاجتماعي، وبخاصة ما يتعلّق بأوضاع المرأة.

و ـ تعزيز الحاجات الاستهلاكية وتأمينها مدخلاً لتحقيق دولة الرفاه.

ز ـ تأطير الشباب بقبلية مُتَحكّم فيها ممّا يَدْرأ حصول أي انحراف سياسي.

ح ـ تعزيز دائرة أهل الحلّ والعقد من العلماء وأعيان المجتمع الذين يوكل إليهم في العادة إعطاء الشرعية الدينية والتاريخية للملكيات العربية من خلال نظام «البيعة».

ط ـ تعزيز التديّن داخل المجتمع بالحفاظ على شكلانية الأعراف وأنماط التّنشئة الاجتماعية عبر نسق تربوي دمجي غير تحرّري.

مع كل هذه التّدابير الاحتياطية فإنه من غير المضمون أن لا تحدث اختلالات في الأوضاع المحلّية والإقليمية وفي حدوث تفكك مجتمعي. الظاهر اليوم أنّ الأوضاع شبه «مستقرة بفضل طبيعة المجتمع كبنية منقسمة» كما وقعت الإشارة إلى ذلك سلفاً.

إلى هنا تنتهي التحليلات السوسيولوجية للدكتورة الرّشيد، فقدْ تعمّدت ـ من وجهة نظري ـ أن لا تتناول ممكنات المسار لما قد تُؤدّي إليه مطالب الإصلاح. إن غياب هذا المحور الاستشرافي والاكتفاء بتوصيف الوضع الرّاهن يدفعني إلى أن أسأل باحثتنا: لماذا غياب هذا المحور؟ ولماذا لم يكن لمؤسسي «جمعية الحقوق المدنية والسياسية» في السعودية صوتاً مسموعاً؟ ولماذا لم يُسهم مُؤسّسو هذه الجمعية في تكوين رأي شبابي يتجاوز التطلّعات الفردية ليصبح فاعلاً في الشأن العام؟ وعلى هامش ما سمّته الباحثة «رأب الصدع الاجتماعي والسياسي» أسأل كيف لهذا الرأب أن يُقوي مجتمعاً مدنياً وطنياً مستقلّاً يحل محل الانتماء الديني الذي نعتته بالبدائية التقسيمية؟

الاستفهام الأخير الذي أودّ طرحه: ما رأي الباحثة في مجمل ما ورد في كتاب كريستوفر م. ديفيدسون[٣] **ما بعد الشيوخ** الذي يتوقع انهياراً مُقبِلاً للملكيات الخليجية؟ يتوقع هذا الكاتب من خلال ثلاثمئة صفحة من التحليلات كون النظام السعودي ربما «يكون عرضة لانهيار داخلي» في السنتين المقبلتين. وفي ظل استمرار التّظاهرات بغض النظر عن المعونات الماليّة، وإنشاء فرص العمل، ومزيد من استخدام التكتيكات القمعية لكبح حرية التعبير تبدو المملكة اليوم هشّة للغاية [..] وستظهر احتجاجات أكثر جدّية في المنطقة الشّرقيّة التي يسيطر عليها الشّيعة [...] ومن المحتمل أَن يطال التّمرد المجتمعات السّنية ما يمنح حركة الإصلاح القدرة على اكتساب المزيد من الدّعم الذي يتخطى حدود التّجمّعات الشّيعيّة»[٤].

(٣) كريستوفر م. ديفيدسون، **ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجية** (بيروت: منشورات أوال للدراسات والتوثيق، ٢٠١٥).

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

أنهي تعقيبي بالإشارة إلى ما ورد في كتاب **حالة الأمة العربية ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ (الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول)**. يرى المساهمون في تحرير هذا الكتاب المرجعي أن «الملك الجديد في المملكة العربيّة السعودية أتى إلى الحكم في ظلّ تحدّيات داخلية وخارجيّة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وبخاصّة ما يتعلّق بتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التّنمية المتوازنة وترسيخ العدالة الاجتماعية، والارتقاء بالخدمات العامّة، ومكافحة الفساد، وتحصين الجبهة الدّاخليّة في وجه مخاطر التطرّف والإرهاب. أما التحديّات الخارجية الإقليمية والدولية فأبرزها انهيار الأوضاع في اليمن بعد انقلاب الحوثيين، والحرب الدائرة في العراق وسورية ضد تنظيم «داعش»، وتدهور الأوضاع في بلدان عربية أخرى مثلا ليبيا ولبنان، والتحدي الإيراني، وطبيعة الدور الأمريكي في المنطقة ونمط علاقة واشنطن بحلفائها في مجلس التعاون الخليجي، إضافةً إلى التدهور الكبير في أسعار النّفط»[٥]. سؤالي الأخير على هامش هذا الاستشهاد هو التالي: هل سَيَقوْى النظام السّعودي على مواجهة هذه التحديات على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد؟

إن هذا التعقيب في مجمله لا يقلل من قيمة المجهود العلمي الذي بذلته الرّشيد في بحثها الجادّ تحليلاً ومنهجاً. ومن الطبيعي أن أقول في النّهاية إنّني لا أنتظر أجوبة حاسمة لتساؤلاتي، لأني أعتبر أن وظيفة الأسئلة تكمن في مدى ما تُسْهم به في وضوح الرؤية، وإمكانية حلّ الإشكالات المُدوِّخة التي تُواجه الأنظمة العربية مَلَكية أو جمهورية.

(٥) **حال الأمة العربية ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ (الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول)**، تحرير علي الدين هلال، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥)، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

المناقشات

١ ـ جورج جبور

ملاحظتان ثارتا في الذهن إذ استمعت إلى البحث.

الأولى: أحببت ما ذكرته الباحثة عن علاقة السعودية بالدولة التي أنا من مواطنيها. ديمقراطيتنا السورية مشوبة، وكانت لي ولا تزال مواقف معروفة في محاولة الخلاص من الشوائب. لكن، وكما تقول الباحثة، أن تنتقد السعودية الديمقراطية السورية بتهمة أنها استبدادية فهذا أمر مضحك، وقديماً قالت العرب «رمتني بدائها وانسلّت».

الملاحظة الثانية: سمعت الكثير في مؤتمرات كثيرة عُقدت في عواصم عربية عن تأثير الإسلام الشامي في الإسلام الوهابي. مارس هذا التأثير أساتذتنا الأجلاء الذين غادروا سورية طوعاً أو كرهاً وأقاموا في السعودية. في الطليعة د. معروف الدواليبي ود. محمد المبارك وأ. مصطفى الزرقا. فتح الدواليبي القصر الملكي أمام الفاتيكان، أو أنه فتح الفاتيكان أمام الساسة والفقهاء السعوديين. ما آلية هذا التأثير؟ ما مداه؟ ما ردة الفعل عليه؟ في كتاب وزع مجاناً في دمشق ضمن فاعلية لمصارف إسلامية تحت رعاية رسمية قرأت طلب استتابة يوجهه المؤلف ـ ولا أتذكر اسمه الآن ـ إلى الدواليبي بسبب اجتهادٍ قال به الفقيه السوري الكبير بشأن الربى.

وثمة أيضاً **ملاحظة إضافية** لم أذكرها شفهياً، وأحب وضعها أمام قارئ هذه الأسطر. ذات يوم وصلني كتاب هديةً من مؤلف بلغه خبر بحثي عن كتابه. كان واضحاً مما تلقيت أن المؤلف ـ وهو رجل دين سوري له احترامه ـ يحظى بدعم سعودي. في كتابه عن **أعلام دمشق** اقتصر على ذكر أعلام دمشق «**من المسلمين لأننا لا نعرف شيئاً عن غيرهم**». كانت بيني وبين فضيلة الشيخ المؤلف رسائل هي آية في المداراة الحريصة على عدم قطع تلك الشعرة التي عرفها التاريخ باسم شعرة معاوية.

٢ ـ مفيد الزيدي

يبدو أن التجارب العربية أثبتت أن الاحتجاجات الشعبية مرهون نجاحها وفشلها بـ «العالم الخارجي» وتحديداً موقف حلف الناتو والولايات المتحدة بخاصة، إذ شهدنا نجاح هذه

الاحتجاجات (في تجربة ليبيا) مثلاً مع الدعم الخارجي، من جهة أخرى عدم نجاحها في السعودية لأن رغبة التغيير في الحال السعودية غير حاضرة لدى الغرب الآن. شهدنا مسألة تحتسب للنظام في السعودية الانتقال الذي تم للسلطة من الملك عبد الله إلى الملك سلمان وقدرة النظم الملكية الوراثية على (الانتقال السلس) على الرغم من البيئة العربية المتغيرة في النظم الحاكمة التي شهدناها في الربيع العربي منذ عام ٢٠١١.

من العوامل التي أشارت إليها الباحثة حال الاستقرار السياسي والاجتماعي وعدم التفاعل الشعبي في السعودية رغم الربيع العربي حيث يعود النظام الخليجي لورقة (الريع النفطي) وتوزيع الثروات المالية يحقق مثل هذه الأجواء من الاستقرار في هذه الدول.

بالتأكيد طاعة الحكام، كواجب شرعي، أسهمت في عدم إيجاد الزخم الشعبي للاحتجاجات في السعودية، ثم حال الفوضى في بعض البلدان العربية أدت إلى خشية المجتمع السعودي من الثمن الباهظ الذي قد يدفعه جرّاء أي تغيير في البلاد كما حصل في سورية وليبيا وغيرها، وحلّت فيها الفوضى ومخاوف التفكك والتقسيم.

ربما نتفق بأن حال الاستقرار والأمن التي تشهدها بلدان الخليج العربي بالمنظور القصير لا تؤكد بالضرورة إدامة هذا الوضع على المدى البعيد مع بقاء المطالب الشعبية والدعوة والإصلاحات من دون استجابة حقيقية من النظم الحاكمة مما سيؤدي إلى تراكم (ربما) في المستقبل يوّلد كما أشارت الباحثة (الإنفجار) كما حصل في دول أخرى، وستكون مطالبها عالية مقارنة بحال الاستجابة المبكرة من النظم وهذه تنطبق على الحال السعودية.

٣ ـ محمد ناصر البخيتي

أحد أهم عوامل بقاء النظام السعودي هو فكرة طاعة ولي الأمر إلى جانب عاملي: القوة المالية، وعامل أزمة المعارضة السعودية التي لم تستطع الانفكاك من حلقة المحاذير التي وضعتها السلطة.

فالتيار الإسلامي يحمل المنظومة الفكرية نفسها التي تحملها السلطة ويحمل الهاجس نفسه من الآخر. والتيار الليبرالي لا يحمل المنظومة الفكرية نفسها ولكنه يحمل مخاوف من التيار الإسلامي ويحتاج إلى حماية السلطة من أجل بقائه، وهذا يعني بقاء السلطة.

إذاً، كيف تستطيع المعارضة السعودية الانفكاك من حلقة المحاذير التي وضعتها السلطة؟

٤ ـ هشام العوضي

أولاً: يرجع استقرار الأنظمة الخليجية مقارنة ببعض الأنظمة العربية التي سقطت بعد الربيع العربي إلى عدة عوامل ومنها العامل الغربي الذي اعتقد بأنه لا يزال رقماً مهماً في معادلة استقرار الأسر الحاكمة في الخليج، على عكس ما ذهبت إليه ورقة الرشيد. ولا علاقة لهذا الدعم برموز الحكم كأفراد، وذلك لأن الغرب ـ بريطانيا تحديداً من القرن التاسع عشر وصاعداً ـ ساهمت في

إزالة بعض الحكام الخليجيين من السلطة، كما حدث في عُمان والبحرين مثلا، ولكنها لم تستبدل الأسرة الحاكمة بأسرة حاكمة أخرى، فكان التغيير يتم من داخل الأسر وليس من خارجها. وقد عززت بريطانيا دعمها للأسر الحاكمة رسمياً وذلك من خلال المعاهدات التي وقعتها مع حكام المنطقة، والتي لم تكن تعقدها مع شخص الحاكم كطرف ثانٍ في المعاهدة، وإنما معه ومع ورثته في الحكم من أفراد أسرته. ولذلك لم يكن سريان تلك المعاهدات مرتبطاً برحيل الحاكم الذي وقع المعاهدة وإنما مستمرة بطبيعة استمرار أسرته في الحكم.

ثانياً: ركز الكثير من الدراسات التي تبحث أسباب استقرار الأنظمة الخليجية، ولا سيما بعد أحداث الربيع العربي، على مفاهيم الدولة الريعية ودولة الرفاه والنفط ودوره في السياسية التوزيعية للثروة. وهذا كله صحيح ولكنه لا يصف ارتباطات وعلاقات أخرى مهم أن تؤخذ في الحسبان، ونحن ندرس أسباب استقرار الأنظمة الخليجية. ومن هذه العلاقات، علاقات النسب والمصاهرة التي تحدث بين الأسرة الحاكمة في الخليج وبين القوى والزعامات المحلية في الداخل الخليجي. فلمؤسس المملكة السعودية الملك عبد العزيز بن سعود زيجات متعددة ومع مختلف القبائل المهمّة في المملكة، بما فيها مع قبيلة آل الرشيد التي حكمت إمارة حائل حتى سنة ١٩٢١، وللشيخ مبارك الصباح، مؤسس الكويت الحديثة وزيجات وعلاقات مصاهرة مع القبائل المهمّة في الكويت كالعجمان ومُطير. وبطبيعة الحال، فإن هذه العلاقات تخلق ولاءات وتالياً حالاً من الاستقرار تتجاوز مجرد منطق المنفعة المادية التي توفرها الموارد النفطية.

ثالثاً: ويؤدي الخطاب الديني كذلك دوراً في استقرار الأنظمة الخليجية، ولا سيّما في حال العربية السعودية التي تضم الديار المقدسة، وتالياً يؤدي الدين دوراً محورياً في شرعية النظام، والخطاب السلفي تحديداً، الذي ينزع إلى تعزيز استمرار الأمر الواقع عوضاً من التحول إلى مستقبل غير مؤكد يمكن أن تسيل فيه الدماء. فمفاهيم: المصلحة، وحرمة سفك الدماء، وطاعة ولي الأمر ما لم يأتِ بكفر بواح.. إلخ متأصلة في هذا الخطاب.

رابعاً: هذا الخطاب الديني يفرض على الأسر الحاكمة في الخليج سلوكاً معيناً يحول دون أن تتوغل السلطة في المجتمع كما في بعض الأنظمة العسكرية. فحرمة المساكن مصانة، وحتى في القضاء العام الدولة غير حاضرة في المجتمع بعساكرها ودباباتها كما هي الحال في بعض الأنظمة العربية الأخرى. وعدم توغل السلطة في المجتمع، تماشياً مع القيم الدينية والقبلية المحافظة هي من عوامل استقرار الأنظمة الخليجية التي يجب أن تؤخذ في الحسبان.

خامساً: هناك كذلك الشرعية التاريخية للعائلات الحاكمة في الخليج بما في ذلك أسرة آل سعود في الحكم الذي لا يبدأ من عام ١٩٠٢ عندما احتل الملك بن عبد العزيز الرياض أو من عام ١٩٣٢ عندما وحدّ المملكة، ولكن منذ نشأة الدولة السعودية الأولى في عام ١٧٤٥. هذا الوجود التاريخي القديم يعني أن تلك العائلات كانت شاهداً، وأحياناً صانعاً، للكثير من الذكريات التاريخية التي تشكل الذاكرة الجمعية للمجتمع، وتالياً فالأسر الحاكمة ليست مجرد حكام في

سلطة ولكن عائلاتهم تمثل جزءاً من تاريخ الدولة والمجتمع نفسه. وهذا سبب مهم في استقرار تلك الأنظمة.

سادساً: هناك شرعية أخرى أُسميها شرعية القابلية للوصول (Accessibility)، فالأسر الحاكمة في الخليج عملياً ليست بمنعزلة أو مخفية عن المواطن والمجتمع، فأفراد الأسر الحاكمة يسكنون في المناطق السكنية التي يسكنها بقية المواطنين، ويذهبون إلى المؤسسات التعليمية والوظيفية نفسها، وطبيعي أن يترتب على ذلك نشأة علاقات صداقة ونسب وثيقة. كذلك لدى معظم أفراد الأسر الحاكمة مجالس ودواوين يؤمها أي مواطن للسلام والكلام وطلب الخدمات وقضاء الحاجات من هؤلاء الأفراد المتنفذين بعلاقاتهم بالحكومة. كما تعززت أعراف تقليدية كثيراً، كالزيارات بين الحاكم والمحكوم في المناسبات الدينية والسعيدة والحزينة، وكل ذلك يعزز من حال التواصل وتالياً الولاء بدرجة من الدرجات.

٥ ـ مصطفى عمر التير

نجحت السعودية منذ بداية تأسيسها في تحقيق درجة عالية من الاستقرار والاستمرار على الرغم من الهزات التي مرت بها المنطقة وأحدثت تغييرات سياسية مهمّة في بعض بلدان المنطقة. ويبدو لي أن الأسرة الحاكمة نجحت في توظيف وسائل ناجعة للتعامل مع حركات التململ الاجتماعي بحيث لا تصل إلى حركات تغيير على المستوى السياسي. وأشير هنا إلى وسيلتين من هذه الوسائل.

الأولى: تمركز أعضاء الأسرة الحاكمة في أهم مرافق الدولة أَمَّن للنظام مراقبة دقيقة لسير الأحداث والتحركات واتخاذ ما يلزم في ترتيبات استباقية لتفادي المشكلات التي قد تعرض النظام للخطر.

الثانية: شراء السلم الاجتماعي، إذ مكَّنت الموارد المالية العالية للمملكة من توزيع المال بطرائق متعددة ولم تقتصر على توفير مواقع الشغل. وقد وظف النظام السياسي الأسلوب نفسه لضمان تأييد تنظيمات سياسية خارجية بما فيها حكومات البلدان العربية.

والسؤال الذي يمكن أن يرد إلى الذهن: إلى متى ستستمر أهمية هاتين الوسيلتين؟

في ضوء الأزمات الاقتصادية العالمية، وخصوصاً ما يتعلق بتدني سعر النفط الخام والتزايد المستمر في عدد السكان، لا بد من أن يخسر أسلوب شراء السلم الاجتماعي نسبة كبيرة من قدرته وإمكانياته. وكذلك بسبب انتشار التعليم وتطوره وإقبال أعضاء الجيل الجديد على استخدام أحدث تقنيات التواصل الاجتماعي يفتح الباب أمام احتمال ظهور حركات احتجاجية يمكنها أن تنجح في لفت اهتمام أفراد كثيرين، بحيث تتحول إلى نوع من أنواع الحراك السياسي الجماهيري الذي يمكن أن تقود مطالبه إلى تغييرات سياسية مهمّة في شكل نظام الحكم.

٦ ـ سعد ناجي جواد

لدي سؤالان أو استفساران للباحثة.

الأول ما قدرة الإصلاحيين أو المعارضة في العربية السعودية على إجراء تغيير؟ وهل هم قادرون على ذلك أم لا؟

الثاني يتعلق بهذا الانقلاب العنيف في الموقف السعودي من النظام السوري. على مدى العقود الأربعة الماضية أو أكثر كانت السعودية تعتبر سورية والنظام السوري أهم ركيزة لها في المشرق العربي، وكذلك كان الموقف الرسمي السوري من النظام السعودي، الذي كان يعتبره أهم داعم له في المنطقة، حتى وصل الأمر بالرئيس حافظ الأسد إلى أن ينضمّ إلى التحالف الدولي ويرسل قوات عسكرية إلى حفر الباطن لمهاجمة العراق في عام ١٩٩١، على الرغم من أن هذا القرار واجه معارضةً من قواعد وقيادات حزب البعث السوري.

٧ ـ محمد محسن الظاهري

منهجياً عليك ـ يا د. مضاوي ـ أن تصِفي الظاهرة كما هي على أرض الواقع إن أردْتِ فهماً موضوعياً. وأظن أن ما يضر بالمجتمع هو أن نَصِف إشكالياته ومعضلاته، ونسعى إلى تفسيرها على غير حقيقتها؛ تحت مبرر الخوف من الإضرار بالمجتمع، أو بدعوى أنها «فكرة استشراقية».

٨ ـ مصطفى الفقي

١ ـ كنت أود أن يكون منهج الدراسة لندوة «مستقبل التغيير في الوطن العربي» منهجاً موضوعياً وليس مجرد توزيع جغرافي مثلما حدث بالفعل، وخصوصاً أن المركز يحمل اسم «الوحدة العربية». كان يمكن دراسة الموضوعات ومناقشة موضوعات تنسحب على كل البلدان العربية مثل:

الشرعية في الوطن العربي والهوية في الوطن العربي والإصلاح والتنمية في الوطن العربي والجيوش ودورها السياسي عربياً والدين والسياسة في الوطن العربي. وذلك حتى تكون الدراسة (مقارنة) وأكثر عمومية لرؤية شاملة.

٢ ـ موضوع (النفط) ليس أساسياً في تحديد مصدر شرعية الحكم في السعودية ولا تفرقة لتأثيره بين ملكيات وجمهوريات (نموذج الأردن والمغرب في جانب، ثم نموذج الجزائر وليبيا في جانب آخر).

٣ ـ الشرعية في السعودية موجودة على عَلم الدولة (الشهادات والسيف).

٤ ـ الحديث عن «نظام السيسي» في ورقة الرشيد ليس في محله؛ فهو تعبير عن تيار شعبي مصري في لحظة تاريخية معينة.

٥ ـ أي حديث عمّا يسمى المصالحة في مصر يبدأ من جماعة الإخوان، فلا بد أن يغيروا ما بأنفسهم أولاً.

٩ ـ واثق سالم الهاشمي

المفارقة أن بعض الأنظمة السياسية في الخليج العربي تتدخل في شؤون بلدان عربية أخرى وتقدم النصائح حول ضرورة تبني الديمقراطية وإجراء انتخابات مع ضرورة احترام حرية الرأي، وبخاصة مع بلدان الربيع العربي، في حين لا توجد بوادر إصلاح في أنظمتها السياسية هي بما فيها العربية السعودية، حيث لا توجد فيها انتخابات ولا تتبنى الديمقراطية ولا تكفل حرية الرأي، وقد وصل بها الأمر إلى منع النساء من قيادة السيارات في المملكة.

شكوى وخوف من خطر إيراني مقبل، في حين أن باراك أوباما يقول لصحيفة **نيويورك تايمز** إنَّ الخطر على السعودية ليس من إيران بل من الداخل السعودي بسبب سياسة الإقصاء والتهميش. إنها معادلة صعبة، تقول السعودية إنَّها تدافع عن حقوق مسلوبة للسنَّة في العراق وسورية، ولكنها لا تسمح للشيعة بأي حرية. وكذا الحال مع إيران المتصدرة الدفاع عن الشيعة وقيادتهم في المنطقة كما تدَّعي، وتقمع السنة ولا تسمح لهم بأي حقوق. إنها ازدواجية خطرة غير مقبولة لشعوب المنطقة، رغم الأموال التي تصرف على وسائل الإعلام لتجميل الصورة.

١٠ ـ مصطفى عثمان إسماعيل

أولاً: كنت أتمنى من الباحثة أن يكون البحث شاملاً بمعنى أن تبين الإيجابيات والسلبيات. فمثلاً في الجانب الاقتصادي هنالك مشاريع تنموية كبيرة، وبخاصة في التنمية البشرية، فآلاف الطلاب السعوديين ترسلهم الدولة إلى الخارج لتلقي العلم على حسابها، وهذا أوجد طبقة متعلمة تعليماً عالياً، وهي من دون شك ستساهم في مسيرة الإصلاح.

ثانياً: أعتقد أن عدم خروج هذه الشعوب ضمن ثورات الربيع العربي لأن هنالك درجة من الرضا الشعبي حتى ولو كان ذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية المستقرة.

ثالثاً: ما هو موقف القاعدة الشعبية من طلبات الإصلاح مثلاً؟ لا أعتقد أن السلطة الحاكمة في السعودية يضيرها أن تسمح للمرأة بقيادة السيارة سوى أنها تنظر إلى موقف المجتمع، مجتمع تقليدي. في الكويت عندما سُمح للمرأة بالترشح والتصويت أول مرة، صوَّت النساء للرجال ولم يصوِّتن للنساء.

رابعاً: ما هو تصور الإصلاح المطلوب في مجتمع كهذا؟ هل نريد إصلاحاً يقود إلى الفوضى أم إصلاحاً تدريجياً يحافظ على بنية الدولة ومؤسساتها. فالسعودية لها خاصية علينا مراعاتها؛ ففيها قبلة المسلمين ومثوى نبيِّهم. وأي هزّة للوضع في السعودية سينعكس على المنطقة بأسرها.

الفصل الخامس عشر

مستقبل الإصلاح في الإمارات العربية المتحدة وقطر(*)

يوسف خليفة اليوسف(**)

مقدمة

عندما قررت بريطانيا التخلي عن مستعمراتها في شرق السويس، التي كانت الإمارات وقطر جزءاً منها، كانت الشكوك تراود كثيراً من المراقبين حول إمكان تحول هذه المشيخات إلى كيان واحد، وحتى في حال قيام هذا الكيان كانت المراهنات على أنه لن يتصف بالديمومة والاستمرارية، وعلى الرغم من أن أبناء المنطقة كانوا يتطلعون إلى اتحاد تساعي يضم كلاً من البحرين وقطر إضافة إلى الإمارات السبع، إلا أن الإرث التاريخي للخلافات الحدودية مع الدول الإقليمية، ونفوذ القوى العالمية، لم يساعد إلا على ولادة اتحاد سباعي، مكون من أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة والفجيرة وأم القيوين، وذلك في عام ١٩٧١، في الوقت الذي أعلنت كل من قطر والبحرين استقلالهما قبل ذلك.

في هذا البحث سنسلط الضوء على مدى ما حققته كل من دولتي الإمارات وقطر على الصعيدين التنموي والأمني منذ نشأتهما، وطبيعة التحديات التي تواجههما، وكيفية تعامل حكومتيهما مع الربيع العربي، ونختم حديثنا ببعض المرتكزات الإصلاحية للسنوات المقبلة. وفي اعتقادنا أن تحليلنا والاستنتاجات التي سنخرج بها يمكن اعتبارها ذات صلة ببقية البلدان العربية، وبخاصة النفطية منها، لأنها تعبِّر عن مأزق التنمية القطرية. ينقسم البحث إلى مقدمة وخمسة أجزاء وخاتمة. ففي الجزء **الأول** نتوقف عند الولادة المتعسرة لهذين الكيانين في بداية السبعينيات، وفي الجزء **الثاني** نتحدث عن هشاشة البيئة المؤسسية في الدولتين منذ نشأتهما، وفي الجزء **الثالث** نسلِّط

(*) نشر هذا البحث ضمن ملف، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٤٤ (شباط/فبراير ٢٠١٦).

(**) أستاذ اقتصاد سابق، جامعة الإمارات العربية المتحدة، والمشرف الحالي على موقع «دار السلام».

الضوء على قيود وآثار التنمية القطرية في الدولتين، أما في الجزء **الرابع**، فنحاول تحليل تداعيات الربيع العربي عليهما، وفي الجزء **الخامس** والأخير نختم حديثنا باقتراح بعض مرتكزات الإصلاح في الدولتين في السنوات المقبلة.

أولاً: الولادة المتعسرة

جاءت ولادة دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل متغيرات إقليمية وعالمية كان لها أثر في طبيعة المولود الجديد. فقد أعلنت الحكومة البريطانية في ٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٨ عزمها الانسحاب من منطقة شرق السويس التي كانت تسيطر عليها، بما فيها مشيخات الساحل المتصالح كما كان يطلق عليها حينئذ، على أن يتم الانسحاب ومعه تعهدات الحكومة البريطانية الدفاعية لهذه المشيخات مع حلول شهر آذار/مارس عام ١٩٧١. ولم يكن مستغرباً أن يقلق شيوخ الإمارات وقطر نتيجة لهذا القرار ويسعون من غير جدوى إلى الضغط على بريطانيا من أجل التراجع عنه، حتى لو تطلَّب ذلك تكفُّلهم بمصاريف القوات البريطانية في المنطقة نظراً إلى الانعكاسات السلبية لهذا القرار على أمن مشيخاتهم[١].

في البداية شجعت الحكومة البريطانية مشيخات الساحل بما في ذلك البحرين وقطر على تشكيل كيان يملأ جزءاً من الفراغ الذي سيتركه انسحاب القوات البريطانية من المنطقة، ولكن جهود الحكام لتأسيس اتحاد تساعي لم يتكلل بالنجاح لأسباب متعددة يتعلق بعضها بخلافاتهم التاريخية (الحدودية)، وبعضها ناتج من التأثر بالضغوط الإقليمية (من قبل إيران والسعودية)، لأن إيران كانت تطالب بالبحرين وجزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة وجزيرتي طمب الكبرى والصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، بينما كانت السعودية في خلاف مع إمارة أبوظبي على ما عرف تاريخياً بـ«قضية البريمي»، كما أن البعض الآخر من هذه الخلافات كان يعود إلى التدخل البريطاني في مداولات ومشاورات هؤلاء الحكام بعضهم مع بعض واستخدام ورقة نفوذها معهم من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة، ما أدى إلى الفشل في إقامة اتحاد تساعي كانت تمليه الضرورات الأمنية والتنموية لهذه المشيخات[٢].

وبعد فشل الاتحاد التساعي استمرت الجهود من أجل تأسيس اتحاد من غير البحرين وقطر، أي اتحاد سباعي، إلا أن هذا الاتحاد لم تكن ولادته سهلة كذلك لثلاث عقبات ألقت بظلالها على مساره حتى يومنا هذا، مع تفاوتٍ في درجة أهمية كل عقبة، وهي الجزر الإماراتية التي احتلتها إيران ليلة انسحاب القوات البريطانية من المنطقة، وقضية واحة البريمي بين السعودية وأبوظبي، التي تم

(١) Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates* (London: Motivate Publishing, 2004), p. 337.

(٢) رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٣٧ ـ ٣٨ و٩١ ـ ١١٧.

التوصل إلى اتفاق هش حولها عام ١٩٧٤، والإرث الذي خلَّفته بريطانيا، وبخاصة المتعلق منه بقضايا التنمية والأمن. وقد تأكد للباحث من خلال تتبع الوثائق القديمة والحديثة لقضيتي الجزر مع إيران، وواحة البريمي مع الشقيقة السعودية، أن الصراع حولهما وما تبعه من حلول لم تحكمهما الحقوق التاريخية ولا المبادئ، وإنما كان نتيجة لتغيُّر موازين القوى بين الإمارات من جانب، وكل من إيران والسعودية من جانب آخر[٣].

أما قطر فلم تواجه تحديات كبيرة في ما يتعلق بالحدود مقارنة بالإمارات، وإن كانت لا تختلف عنها في طبيعة الإرث الذي تركته بريطانيا؛ فبريطانيا، وعلى عكس ما فعلته في الهند وبقية المستعمرات مثلاً من تأهيل لسكان المستعمرات للاستقلال، كان سلوكها في المشيخات يتصف بالشح والمركزية. فعلى الرغم من أنها مارست وصاية تامة على هذه المشيخات في ما يتعلق بالسياسات الداخلية والخارجية، أو باستخدام الموارد، إلا أنها لم تكن حريصة على إقامة مشروعات تنموية، كالانفاق على التعليم والصحة والطرق، أو تطوير جهاز إداري كما فعلت في الهند، إلا بعد أن بادرت جامعة الدول العربية في ظل المد القومي العربي بإبداء الاستعداد لتقديم المساعدات التنموية بكل أشكالها. وهنا بادرت بريطانيا إلى تقديم بعض المساعدات من باب إبعاد هذه المشيخات من التقارب مع بقية البلدان العربية[٤]. كما أنها لم تهتم بالأمن الداخلي بين المشيخات، وبينها وبين بقية الدول المجاورة لها، إلا عندما تم اكتشاف النفط، فأنشأت ما عُرف بـ «قوة ساحل عمان» في الإمارات لحماية شركات النفط وعمليات التنقيب عنه، وقد أصبحت هذه القوة لاحقاً نواة لجيش اتحاد الإمارات[٥].

ثانياً: هشاشة المؤسسات

تشير أحدث الدراسات الإمبيريقية ودراسات الحالات، إلى أن المؤسسات تتفوق، من حيث أثرها الإيجابي في كل من الاستقرار والازدهار، على بقية محددات التنمية كالموارد البشرية والمادية والتجارة، وحتى تأثير الموارد والتجارة يكون ضئيلاً في غياب المؤسسات النوعية بأشكالها في المجتمع[٦]. غير أن مؤسسات اتحاد الإمارات وقطر اتصفت منذ البداية بالهشاشة والضعف، فهي قد ركزت القرار والثروة في أيدي الحكام وحدهم وهمشت دور المواطنين، ما انعكس سلباً

(٣) يوسف خليفة اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ٦٣ ـ ٨٧.

(٤) سيف بن عبود البدواوي، **مجلس حكام الإمارات المتصالحة** (رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠٩)، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٥) Malcom C. Peck, *The United Arab Emirates: Aventure in Unity* (Boulder, CO: Westview Press, 1986), pp. 44-46.

(٦) Dani Rodrik, Arvind Subramanian and Francesco Trebbi, «Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development,» *Journal of Economic Growth*, vol. 9, no. 2 (June 2004), pp. 131-165.

على الأداء التنموي والأمني لهذين القطرين عبر السنوات الماضية، وسنذكر هنا بعض الأمثلة المتعلقة بإدارة الثروة وبالحقوق السياسية للمواطنين في دستورَي قطر والإمارات على سبيل المثال لا الحصر. ففي قطر التي استقلت عام ١٩٧٠ وَضع «القانون الأساسي» كل السلطات التشريعية والتنفيذية وإدارة الثروة في يد الأمير، كما أن للأمير سلطة مطلقة تقريباً في زيادة أو تقليل نفوذه بمراسيم أميرية. أما المجلس الاستشاري فهو اسم على مسمى، أي أنه ليس له صلاحيات تشريعية أو رقابية، وكل ما يقوم به هو مناقشة الموضوعات التي يقدمها إليه الجهاز التنفيذي التابع للأمير(٧).

أما الإمارات، فقد تبنت عند استقلالها عام ١٩٧١، الدستور الذي كان في الأصل دستوراً مقترحاً للاتحاد التساعي، الذي لم يرَ النور، دستوراً مؤقتاً للاتحاد السباعي، وظل يجدد ثم اعتمد دستوراً دائماً عام ١٩٩٦، وهو دستور يعاني عدة إشكاليات. فالمادة ٢٣ من الدستور، التي تنص على إعطاء كل إمارة السيادة التامة على ثرواتها الطبيعية، أدت إلى ظهور نماذج تنموية على مستوى كل إمارة اتصفت بكثير من الهدر والفساد، كما أنها ساعدت على ظهور فجوة متزايدة في الدخل بين الإمارات الغنية والفقيرة(٨).

أما الحقوق السياسية للمواطنين، فهي تكاد أن تكون معدومة في هذا الدستور، لأن المجلس الوطني الذي يفترض فيه أن يكون تعبيراً عن سيادة المجتمع، يختار أعضاءه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الحكامُ أنفسهم، كما أنه مجلس ليست لديه صلاحيات تشريعية أو رقابية، وإنما هو مجلس يطلب منه الحكام، عن طريق مجلس الوزراء، تقديم الاستشارات في موضوعات مختارة، وللحكام الأخذ بها أو رفضها(٩). وإذا كان هناك من يجد بعض العذر للآباء المؤسسين لتجاهلهم أو تقليلهم من أهمية أخذ إرادة المجتمع في الاعتبار عند كتابة هذه الدساتير، فليس هناك من عذر لإخفاق الجيل الثاني من القيادات السياسية في كل من الإمارات وقطر في تحقيق ذلك، لأن هذا النوع من الشرعية هو وحده قادر على تلبية طموحات الأجيال الصاعدة، وتفعيل دورها في مسيرة التنمية، وذلك بإيجاد مفهوم واحد للمواطنة يتساوى بموجبه جميع أبناء الدولة في الحقوق والواجبات(١٠). بل إن سجل هذه القيادات الجديدة يشير إلى أنها حرصت على تهميش دور أبناء المجتمع، وعملت على مأسسة النظام الوراثي، وإضعاف البيئة المؤسسية، وعدم السماح بتطور مؤسسات المجتمع المدني، والإفراط في اللجوء إلى المؤسسات الأمنية، وبخاصة منذ بداية الربيع العربي مع تفاوت

(٧) Ginluca Paolo Parolin, «Generations of Gulf Constitutions: Paths and Perspectives,» in: Abdulhadi Khalaf and Gacomo Luciani, eds., *Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf* (Dubai: Gulf Research Center, 2006), pp. 57-58.

(٨) Frauke Herd-Bey, «The UAE: A Quarter Century of Federation,» in: Michel Hudson, ed., *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration* (London: I. B. Tauris, 1999), pp. 137-138.

(٩) يحيى الجمل، «الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات العربية المتحدة،» ورقة قدمت إلى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٤ (بيروت: المركز، ١٩٩٩)، ص ٥٨٤.

(١٠) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 1968), p. 140.

في الدرجة طبعاً، وهذه كلها سياسات حولت المجتمع إلى ما يشبه الجسد الذي تعطلت كل أطرافه إلا رأسه[١١].

ثالثاً: قيود التنمية القطرية وآثارها

إن تجارب البلدان العربية خلال الأربعين سنة الأخيرة، تؤكد من غير أدنى شك، من أن التنمية الفعلية والمستدامة لا يمكن تحققها في إطار الدول القطرية الحالية مع تفاوتٍ طبعاً في درجة الإخفاق، ذلك أن التنمية المنشودة تتطلب توافر شروط نادراً ما تجتمع اليوم في دولة عربية واحدة، فالدول ذات الفوائض النفطية كبلدان الخليج العربي تفتقر إلى القوى العاملة وحجم السوق، والدول ذات الأراضي الخصبه كالسودان تفتقر إلى رؤوس الأموال والتقنية، والدول ذات الوفرة السكانية كمصر تحتاج إلى رؤوس الأموال لتدريب وتشغيل هذه المجاميع البشرية، وهكذا دواليك في بقية البلدان العربية، الأمر الذي يستدعي التفكير الجاد في إحياء التكامل الاقتصادي العربي كأحد مداخل التنمية في الوطن العربي خلال السنوات القادمة، وإن تفاوتت درجاته في البداية، ومهما كانت الصعوبات. فالإمارات وقطر مثلاً لا تعانيان غياب البيئة المؤسسية اللازمة لتحقيق التنمية فقط، وإنما تفتقران كذلك إلى واحد من أهم محدات التنمية، أي العمالة التي تؤثر في الاقتصاد من حيث توفير القوى العاملة المدربة، وكذلك من حيث إيجاد سوق يمثل الطلب اللازم لتدوير عجلة الإنتاج. لذلك كان متوقعاً أن يؤدي تجاهل هذه القيود والمضي في تنفيذ المشروعات التنموية إلى إفراز نماذج تنموية مشوَّهة لا تحقق أهدافها المنشودة، وهذا ما حصل فعلاً في هذين البلدين وغيرهما من بلدان مجلس التعاون الخليجي عندما وجدت هذه البلدان نفسها أمام فوائض نفطية فلكية منذ بداية السبعينيات ولم تسِر في درب التكامل.

سنحاول في الفقرات التالية التوقف عند أهم آثار هذا النموذج التنموي القطري الذي أخذت به كل من الإمارات العربية وقطر منذ بداية السبعينيات وهي: نمو من غير تنمية؛ اختلال التركيبة السكانية؛ تفاوت الدخل؛ الهدر والفساد؛ تآكل الأرصدة الأجنبية؛ ونختم حديثنا بمقارنة مختصرة بين النموذج السنغافوري والنماذج الخليجية.

١ ـ نمو من غير تنمية

هناك نمو اقتصادي تنتج منه تنمية ونمو لا تنتج منه تنمية. وهذا النوع الأخير هو الذي لا يزال يتصف به اقتصاد كل من الإمارات وقطر وغيرهما من دول المجلس، ولا يغيِّر من هذه الحقيقة ما ينعم به أبناء المنطقة من مستوى رفاه اقتصادي واجتماعي متقدم، أو حتى معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة أحياناً، لأن هذا الرفاه لا يزال يعتمد على مورد أسعاره متقلبة في المدى

(١١) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص ٣٤٨ ـ ٣٥٠.

القريب، وهو ناضب على المدى البعيد، ما يعني أن هذا الرفاه متذبذب على المدى القصير، وسيتراجع بصورة حادة في حال نضوب النفط وعدم استبداله بمحركات أخرى تحفظ ديمومته، ويمكن تأمل تجارب الدول التي قارب النفط على النضوب فيها كالبحرين مثلاً، وما نتج منه من تراجع في الدخل، وانعكاسات كل ذلك على استقرار المجتمع. فنموذج دبي الذي استنسخته بعد ذلك كل من أبو ظبي والبحرين وقطر هو نموذج نابع من خصوصية إمارة دبي، وقد مر بمرحلتين: **الأولى** منذ نشأة الإمارة عام ١٨٣٣ وكان يرتكز على التجارة بسبب موقع الإمارة وانفتاحها وانخفاض الضرائب فيها، ثم أصبحت له محركات أخرى منذ اكتشاف النفط، منها السياحة والموانئ والتمويل والطيران والألومنيوم والخدمات اللوجيستية المختلفة، وقد كان هذا النموذج حتى بداية الألفية الثالثة نموذجاً ناجحاً في ظل معطيات إمارة دبي التاريخية، ولم يكن استنساخه على مستوى دول المنطقة ممكناً لعدم توافر كثير من شروط النجاح التي توافرت له في مدينة دبي، كما أنه من غير الممكن تكرار المشروعات الخدمية نفسها كالتجارة واللوجيستيك والنقل والموانئ وغيرها في منطقة جغرافية محدودة كمنطقة الخليج، لأن هذا يعني كثيراً من الهدر الناتج من ازدواجية المشروعات[١٢].

غير أن حتى هذا النموذج طرأت عليه تطورات منذ بداية الألفية الثالثة أهمها الاعتماد المفرط على القطاع العقاري كقطاع رائد، بدل أن يكون قطاعاً تابعاً لبقية القطاعات، وقد كانت بداية هذا التوسع في السماح للأجانب في عام ٢٠٠٢ بتملك العقار، ومع هذا التملك تم السماح لهم بالحصول على إقامات طويلة المدى في الإمارات. هنا أخذ النموذج مساراً يصعب الدفاع عنه لأنه أصبح شبيهاً بالنموذج الاستيطاني الذي حصل في القارة الأمريكية عندما هاجر إليها الأوروبيون وهيمنوا على سكانها الأصليين، وإن كانت الهجرة إلى الخليج تتم بقرارات فوقية من دون استشارة الشعوب.

وعلى الرغم من الدعاية التي تروّجها بعض الدوائر الغربية لهذا النموذج، إلا أنه أصبح نموذجاً مشوَّهاً، إذا نظرنا إليه من منظور تنويع الهيكل الإنتاجي للدولة، وتوظيف القوى العاملة المواطنة، وكذلك من حيث أثره في هوية المجتمع. وسنتحدث هنا عن أثره في الهيكل الإنتاجي، ثم نتحدث لاحقاً عن انعكاساته على القوى العاملة المواطنة وهوية المجتمع بحسب ما تسمح به البيانات المتوافرة عن كل من الإمارات وقطر[١٣]. فلو تأملنا أهم المؤشرات المعتمدة في الأدبيات الاقتصادية لحصول تحول في الهيكل الإنتاجي للدولة النفطية، وهي نصيب النفط في الناتج المحلي، وفي الصادرات، وفي الإيرادات الحكومية، فإننا لن نجد ما يشير إلى نجاح النموذج التنموي الإماراتي وكذلك النموذج القطري.

(١٢) International Monetary Fund [IMF], «Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future,» prepared by Tim Callen [et al.] (December 2014), p. 13, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1412.pdf>.

(١٣) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ٢٠٣ ـ ٢١٢.

بحسب آخر البيانات المتوافرة عن الدولتين، لا يزال النفط يشكل حوالى ٣٢ بالمئة من الناتج المحلي في الإمارات و٤٦ بالمئة من الناتج القطري[١٤]. وحتى هذه النسب التي تؤكد وحدها ريعية هذه الاقتصادات بحسب المفاهيم السائدة في الأدبيات الاقتصادية، إلا أنها لا تعبِّر عن الدور الفعلي للنفط في الاقتصادين المذكورين، وذلك لعدة أسباب، منها أن القطاع النفطي يزود القطاع الصناعي بالطاقة والمدخلات المدعمة، وهو مصدر الطاقة الكهربائية وتحلية ماء البحر، وتمثل إيراداته كذلك مصدر تمويل القطاع الحكومي. ومنها أن القطاع الخدمي الذي توسع في السنوات الأخيرة، وأصبح يمثل نسباً متزايدة في الناتج المحلي تصل إلى حوالى ٤٤ بالمئة في الإمارات مثلاً، هو قطاع يعتمد على النفط كمحرك له، سواء تعلق ذلك بالسياحة، أو الطيران، أو الموانئ أو الخدمات اللوجيستية، أو الخدمات التعليمية والصحية أو غيرها. أضف إلى ذلك أن هذا القطاع الخدمي هو قطاع استهلاكي أكثر من كونه إنتاجياً، فهذه الدول مثلاً تستهلك منتجات تقنية المعلومات كالكمبيوترات وبرامجها ولكنها لا تنتجها.

أما القطاع العقاري فهو معتمد كذلك على الفوائض النفطية، وقد أصبح في السنوات الأخيرة أقرب إلى الورم السرطاني، الذي كان سبباً لعدد من الفقاعات المالية وما يتبعها من ديون، إضافة إلى أنه يعمِّق درجة الخلل السكاني، لأنه يعتمد على العمالة الأجنبية لتشييده، وعلى السكان الأجانب لتشغيله، وبالتالي فإن النمو الناتج منه لا يحقق مكاسب تذكر لأغلبية المواطنين، وقد كان معدل النمو السنوي لهذا القطاع خلال السنوات ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧ نحو ٢٤,٥ بالمئة في الإمارات و٣٩,٢ بالمئة في قطر[١٥].

وما ذكرناه سابقاً من إخفاق بلدان المنطقة في تنويع هياكلها الإنتاجية تؤكده تقارير صندوق النقد الدولي، التي تشير إلى أنه على الرغم من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها كل من قطر والإمارات وبقية بلدان المنطقة منذ بداية الألفية الثالثة، إلا أن الإنتاجية بوجه عام لم ترتفع، كما أن إنتاجية العمل قد تراجعت خلال فترة الازدهار، وذلك لأن الأنشطة الاقتصادية تركزت في قطاعات تتصف بنمو منخفض في الإنتاجية كالسياحة والتشييد وتجارة المفرق. ولهذا السبب فإن النمو في هذه القطاعات الخدمية لم يستطع تغطية الواردات الخدمية، وهذا ما يفسر العجز في ميزان الخدمات لدولة الإمارات مثلاً[١٦].

وحتى الخدمات التعليمية المتمثلة بفروع الجامعات الأجنبية هي إما تجارية كتلك التي في دبي، وإما دعائية كتلك التي في أبوظبي وقطر، لأنها تحصل على دعم حكومي باهظ ومساهمة

(١٤) Martin Hvidt, «Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends,» London School of Economics, no. 27 (January 2013), p. 13, <http://www.lse.ac.uk/middleEastCentre/kuwait/documents/Economic-diversification-in-the-GCC-countries.pdf>.

(١٥) عمر هشام الشهابي، **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص ١٠٠.

(١٦) IMF, «Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future,» pp. 13-14.

المواطنين فيها منخفضة، إلا إذا كانت الغاية منها تخريج أجانب لإدارة هذه الدول، كما أن هذه المؤسسات لا تخضع للسياسات التعليمية لهذه الدول. ففي أبوظبي مثلاً تغطي الحكومة تقريباً كل تكاليف فرع جامعة نيويورك، بما في ذلك البعثات التي تقدم إلى الطلبة الأجانب، وأغلبيتهم من الأمريكيين والصينيين والهنغاريين والروس، وهي تكاليف تقدر بمئات الملايين من الدولارات، في الوقت الذي تعاني جامعة الإمارات وغيرها من الجامعات الوطنية شحّاً في الموارد[١٧].

وفي قطر هناك «المدينة التعليمية» التي تحصل على دعم بالمليارات من الدولارات يقدرها البعض بأضعاف مضاعفة لما تحصل عليه جامعة قطر التي تمثل نسبة المواطنين فيها نحو ٧٨ بالمئة، بينما لا تزيد نسبة القطريين في «المدينة التعليمية» على ٢٥ بالمئة من إجمالي الطلبة[١٨]. وتكمن خطورة استمرار اعتماد الناتج غير النفطي الحالي بكل مكوناته على أسعار النفط وإيراداته، ليس فقط في أنه متركز في أنشطة ذات إنتاجية منخفضة، وعدم تحقيقه للتنويع المنشود في الهيكل الإنتاجي، وإنما كذلك لأن حتى هذا الناتج غير النفطي أو الخدمي مهدد بالتراجع في السنوات القادمة بسبب التوقعات ببقاء أسعار النفط منخفضة في أحسن الأحوال أو تراجعها في أسوَئها[١٩].

هذا في ما يتعلق بالمؤشر **الأول** المتعلق بنصيب النفط في النشاط الاقتصادي، أما المؤشر **الآخر** المهم في هذا السياق فهو نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات، لأن تراجع هذه النسبة يدل على حصول درجة من التنويع في الهيكل الاقتصادي، وفي إيرادات الدولة، وفي بناء المهارات الوطنية، غير أن بيانات عام ٢٠١٠ تشير إلى بقاء هذه النسب مرتفعة في الدولتين حيث إنها مثّلت نحو ٦٩ بالمئة من صادرات الإمارات و٩١ بالمئة من صادرات قطر[٢٠]. أما الجزء المتبقي من الصادرات فهو إما إعادة تصدير من موانئ الدولتين، أو منتجات صناعية لا تزيد نسبتها في الإمارات مثلاً على ٤ بالمئة من الصادرات، وهي منتجات المناطق الحرة التي تعتمد على العمالة الأجنبية[٢١].

كل المؤشرات السابقة للتنمية مهمة لأنها تقيِّم الأداء التنموي من زوايا الاقتصاد المختلفة، غير أن صفوة هذه المقاييس هي نصيب الإيرادات النفطية إلى إجمالي إيرادات الدولة، فكلما انخفض هذا المؤشر، كان ذلك دليلاً على تراجع أهمية النفط في اقتصاد الدولة، وزيادة الاعتماد

(١٧) Lisa W. Foderaro, «N.Y.U Abu Dhabi Scours Globe for Top Students,» *New York Times,* 20/6/2010.

(١٨) مقابلة حول كتاب علي خليفة الكواري، **الشعب يريد الإصلاح في قطر... أيضاً**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري، ط ٢ (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤)، ص ٥٥.

(١٩) Bertrand Gruss, «After the Boom-Commodity Prices and Economic Growth in Latin America and the Caribbean,» in: *Regional Economic Outlook: Western Hemisphere: Rising Challenges* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2014).

(٢٠) Hvidt, «Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends,» p. 13.

(٢١) **التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١١**، وزارة الاقتصاد والتجارة، الجدول الرقم (١٧)، ص ٣٠.

على مصادر أخرى للدخل، وبحسب هذا المؤشر فإن الإيرادات النفطية لا تزال تمثل ٧٧ بالمئة و٨٠ بالمئة من إجمالي الإيرادات في الإمارات وقطر على التوالي[٢٢]. كما أن النسب المتبقية من الإيرادات التي تأتي من الجمارك والرسوم وأرباح الاستثمارات وغيرها، هي معتمدة بدورها على النشاط الاقتصادي الذي تولده الإيرادات النفطية[٢٣].

باختصار، إن نتائج جهود تنويع الهياكل الإنتاجية في الإمارات وقطر خلال الحقب الماضية ما زالت ضعيفة، أو كما عبر عنها أحد الباحثين الغربيين بقوله: «ما زالت دول مجلس التعاون في وضع بيع موارد الطاقة في الأسواق العالمية، واستخدام عوائدها لاستيراد كل حاجاتها الحيوية تقريباً، وجزء كبير من العمالة. ومن هذا المنظور فإن استراتيجية تنويع الهياكل قد أخفقت إلى درجة كبيرة»[٢٤].

٢ ـ تشييد الحجر وتهميش البشر

ليس هناك أكثر إدانة للنموذج التنموي القُطري الذي أخذت به الإمارات وقطر وغيرهما من دول المنطقة، ودليلاً على ضعف البيئة المؤسسية والرقابة المجتمعية على صانع القرار في هذه الدول، وغياب الرؤية التنموية السليمة لدى قياداتها السياسية، من الاختلال السكاني الذي وصلت إليه هذه الدول اليوم، والذي جعل المواطنين غرباء في بلدانهم. فمنذ بداية السبعينيات من القرن الماضي تراكمت لدى هذه الدول فوائض نفطية فلكية، وبدلاً من أن تتجه إلى التكامل الاقتصادي ببعديه الخليجي والعربي من أجل رفع كفاءة استغلال مواردها، وتحسين موقفها التفاوضي، وتوسيع نطاق السوق، وتنويع مصادر دخلها، اختارت حكوماتها مسارات تنموية قطرية كان لا بد من أن تعتمد بصورة متزايدة على العمالة الأجنبية.

وهكذا بدأت هذه الدول في بداية السبعينيات بتركيبة سكانية أغلبيتها من المواطنين، ثم انتقلت تدريجياً إلى تركيبة سكانية يشكل فيها المواطنون والعرب معاً نسبة لا بأس بها، ثم جاءت أحداث التسعينيات واحتلال العراق للكويت، وأدت تفاعلاتها إلى انحسار تدريجي لنسبة العمالة العربية، وفي الوقت نفسه لم تستطع العمالة المواطنة أن تؤدي دوراً متزايداً بسبب فشل النظم التعليمية، لأسباب بعضها سياسي يتعلق بتخوف هذه النظم من وعي سكانها وانعكاسات ذلك الوعي على تصحيح موازين القوى معها، وبخاصة في ما يتعلق بإدارة القرار والثروة، وبعضها الآخر اقتصادي مرتبط بحرص رجال الأعمال على الحفاظ على ريع مرتفع نتيجة لتوظيفهم للعمالة الآسيوية الرخيصة بدلاً من العمالة المواطنة أو العربية بوجه عام، ولا سيَّما أن أنشطتهم هي جميعها خدمية تتطلب مهارات منخفضة وإنتاجيتها منخفضة.

---

(٢٢) Hvidt, Ibid., p. 13.

(٢٣) International Monetary Fund [IMF], *United Arab Emirates: Selected Issues and Statistical Annex,* Country Report no.12/136 (Washington, DC: IMF, 2012), p. 29.

(٢٤) Hvidt, Ibid., p. 16.

ها نحن اليوم نرى بعض مظاهر الحصاد المر لهذه السياسات في التركيبة السكانية لهذه الدول[٢٥]. ففي الإمارات كان عدد سكان الدولة عند تأسيسها لا يزيد على ١٨٠ ألف نسمة أغلبهم من المواطنين، ثم أصبح هذا الرقم يزيد على ٨ ملايين عام ٢٠١٠، لا يزيد عدد المواطنين فيهم على ١١ بالمئة، ولا تصل نسبتهم في إجمالي القوى العاملة إلى ٨ بالمئة، ولا تزيد مساهمتهم في القطاع الخاص على ١ بالمئة، وهي نسب تزداد سوءاً مع مرور الوقت لأن درجة التشوُّه في النماذج التنموية تزداد سنة بعد أخرى[٢٦].

ولو تذكرنا أن تقديرات وزيرة الاقتصاد الشيخة لبنى القاسمي للعام ٢٠٠٦ تشير إلى أن متوسط عدد أيام العمل في القطاع الخاص يعادل ٢٧٥ يوماً بينما لا يزيد هذا العدد على ١٨٠ يوماً في القطاع العام الذي تتركز فيه العمالة المواطنة، لأدركنا ضآلة مساهمة العمالة المواطنة في اقتصاد الإمارات[٢٧]. وفي قطر تراجعت نسبة القطريين إلى إجمالي سكان قطر من نحو ٤٠,٥ بالمئة عام ١٩٧٠، إلى نحو ١٣ بالمئة عام ٢٠١١، ولم تزد مساهمة القطريين في إجمالي العمالة على ٥,٨ بالمئة عام ٢٠١٠[٢٨].

وفي بقية بلدان المجلس تشير أحدث أرقام لصندوق النقد الدولي إلى أنه من بين ٥,٤ مليون وظيفة تم توفيرها ما بين عام ٢٠٠٠ و٢٠١٠ في القطاع الخاص، كان نصيب العمالة الأجنبية منها حوالى ٨٨ بالمئة[٢٩].

غير أن المنعطف الذي سارت فيه هذه الحكومات منذ بداية الألفية الثالثة، هو تهميش متعمد للمواطنين وهويتهم وثقافتهم، وكأني بهذه الحكومات تقول لشعوبها: من أجل مصالحي المادية سأغرقكم في محيط من الأجانب حتى لا تفكروا إلا في البقاء. فقد أصدرت أغلب هذه الدول رؤى جديدة (رؤية ٢٠٢١ في الإمارات ورؤية ٢٠٣٠ في قطر) هي أقرب إلى المعلبات التي أعدتها مكاتب استشارات عالمية لا هَمَّ لها إلا الأرباح، وهي بنكهة وصفات صندوق النقد الدولي التي أخفقت في بقية الدول النامية، كما أنها في جوهرها تقوم على استنزاف الموارد النفطية في طفرات عقارية، تواكبها سياسات الباب المفتوح لهجرة الأجانب وأسرهم والإقامة لفترات طويلة، وهو في الحقيقة نموذج استيطاني، ذلك في دول لا تزيد فيها العمالة المواطنة في المتوسط على ٦ بالمئة

---

(٢٥) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ٢٦٣ ـ ٢٨٦.

(٢٦) Michael Herb, *The Wages of Oil: Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE* (Ithaca, CA; London: Cornell University Press, 2014), pp. 113-116, and Ashfaq Ahmed, «Expats Make Up 99% of Private Sector Staff in UAE,» *Gulf News,* 7/4/2008.

(٢٧) Robert Ditcham, «Emiratization Needs Private Sector to Succeed, Says Lumna,» *Gulf News*, 8/6/2006, <http://gulfnews.com/business/economy/emiratization-needs-private-sector-to-succeed-says-lubna-1.240001>.

(٢٨) محمد هلال الخليفي، «الخلل السكانية.. من يوقف كرة الثلج؟!،» في: **الشعب يريد الإصلاح في قطر... أيضاً**، ص ٣٤٧.

(٢٩) International Monetary Fund [IMF], «Labor Market Reforms to Boost Employment and Productivity in the GCC,» prepared by Staff of the International Monetary Fund (5 October 2013), p. 8, <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/100513.pdf>.

من إجمالي العمالة، بحسب بيانات ٢٠١٠ أي قبل تنفيذ هذه الرؤى[٣٠]. ويكفي أن نستشهد هنا بمشروعين لإدراك ضخامة هذه المشاريع والغاية منها، فهناك مشروع «مدينة ريم» في أبوظبي الذي تقدر تكاليفه بنحو ٤٠ مليار دولار ويتسع لنحو ٢٨٠ ألف ساكن؛ وهناك مشروع «واترفرونت» في دبي الذي تقدر مساحته بثلاثة أضعاف مساحة واشنطن دي سي الأمريكية، ويمتد على مساحة قدرها ١,٥ مليار قدم مربع، وقد أعَدَّ مخططه المهندس المعماري الهولندي ريم كولهاس صاحب فكرة «المدينة السائبة»، أي المدينة التي لا تاريخ لها، وهذا كما يبدو هو المصير الذي ينتظر بلدان الجزيرة العربية في مقبل السنوات، إذا استمرت هذه المشاريع العقارية[٣١].

وقد واكبت هذه الرؤى تشريعات تسمح للأجانب بتملك العقار كما ذكرنا سابقاً، ومع هذا التملك حق الإقامة طويلة الأمد مع أعضاء الأسرة، بل إن تملك العقار قد تم ربطه في البحرين بأحقية التصويت في الانتخابات البلدية، وتم العمل به في انتخابات عام ٢٠١٠[٣٢]. وقد بدأت هذه الخطط توضع موضع التنفيذ، وإن كانت الأزمة المالية الأخيرة، قد جاءت على شكل منحة، أدت إلى تأجيل بناء بعض هذه المجمعات العقارية الموجهه في معظمها للجوالي غير العربية؛ حيث إن إحصاءات المشترين في دبي لعام ٢٠٠٦ تشير إلى أن نصيب هؤلاء المشترين يصل إلى ٧٢ بالمئة[٣٣]. وهذه الخطوة بلا شك تشكل منعطفاً خطراً يحمل في طياته كثيراً من الأخطار التي قد تصل إلى حد فصل جزيرة العرب عن محيطها العربي والإسلامي، وتحويلها إلى منطقة متعددة الأعراق والثقافات وطمس هويتها، وهذا أمر جدير بالتأمل من قبل أبناء هذه المنطقة؛ فالمسألة لم تعد قضية تسرب أموال إلى الخارج، أو تَشوُّه محدود للثقافة، أو تنوع وتعدد الجرائم، وإنما أصبحت قضية وجود أو عدمه لأبناء المنطقة. ولا أستغرب إذا استمر هذا المسار التنموي أن يكون مصير أبناء هذه الدول شبيهاً بمصير السكان الأصليين، أو الهنود الحمر، في القارة الأمريكية نتيجة للهجرات الاستيطانية من أوروبا. فلهذا الاختلال السكاني الناتج من هذه الرؤى تكاليف اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية متعددة على أبناء المنطقة فصَّلنا فيها في مكان آخر[٣٤].

٣ ـ تفاوت الدخل

من الطبيعي في ظل حكومات تحتكر القرار والثروة وفي غياب المساءلة، وكذلك في ظل الدساتير الحالية التي تترك لكل حاكم حرية التصرف في موارد الدولة، أن تكون هناك فجوة في الدخل داخل كل دولة وبين إمارات الدولة الواحدة كما في حالة الإمارات. وبما أن بيانات توزيع

(٣٠) الشهابي، **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص ٢٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١١١ و١٢٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣٤) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ٢٥٢ ـ ٢٦٣.

الدخل في كل إمارة من الإمارات وفي دولة قطر غير متوافرة، فإننا سنعتمد على البيانات الشحيحة لتوزيع الدخل بين الإمارات للتدليل على الآثار السلبية للنموذج التنموي الحالي في الإمارات وقطر. فبحسب هذه البيانات الصادرة من صندوق النقد الدولي حول دخل الفرد في الإمارات السبع خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧ فإن هناك فجوة دخل كبيرة بين الإمارات الغنية كأبوظبي وبعدها دبي وبقية الإمارات، وهي وللأسف فجوة في تزايد. ففي الوقت الذي كان فيه دخل الفرد في الإمارات ككل يساوي ٨٦١٣٧ درهماً عام ٢٠٠٠، كان دخل الفرد في أبوظبي يعادل نحو ١٤٣١٦١ درهماً، في حين كان دخل الفرد في عجمان ينخفض إلى حوالى ٢٦٠١٣، أي أن دخل الفرد في أبوظبي كان يعادل تقريباً خمسة أضعاف ونصف الضعف دخل الفرد في عجمان(٣٥).

وتشير البيانات نفسها إلى أن فجوة الدخل بين الإمارات الغنية والإمارات الفقيرة هي في اتساع، حيث أصبح دخل الفرد في أبوظبي عام ٢٠٠٧ أكثر من ستة أضعاف دخل الفرد في عجمان، بعد أن كان يعادل خمسة أضعاف ونصف الضعف. وهذه النتائج يمكن التوصل إليها بمقارنة دخل الفرد في كل من دبي ثاني أغنى إمارة، وأم القيوين لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧(٣٦).

هذا التفاوت المتزايد في الدخل يعود في اعتقادنا لأسباب كثيرة؛ منها تفاوت حجم موارد كل إمارة، ومنها إعطاء كل إمارة الحرية في الحفاظ على مواردها الطبيعية كما تنص المادة ٢٣ من الدستور، ومنها كذلك تراجع دور المؤسسات الاتحادية. ونحن وإن كنا لا ننكر أن تفاوت الموارد بين الإمارات هو هبة من الخالق، ولكن ما نعترض عليه هو أن يتم تقنين هذا التفاوت من خلال دستور الدولة؛ وبخاصة المادة ٢٣، التي تبقي القرارات المتعلقة بهذه الثروة لدى كل إمارة على انفراد، وهي بذلك تقلص موارد المؤسسات الاتحادية وقدرتها على إيجاد تنمية متوزانة تحقق العدالة الاجتماعية بين جميع أبناء الدولة. فهذه المادة وللأسف كانت سبباً في سلوك كل إمارة مساراً تنموياً مستقلاً محركه التوسع العقاري الذي لم يحقق تنويعاً يذكر في اقتصاد الدولة في الوقت الذي أدى فيه إلى إغراق المجتمع في محيط من العمالة الوافدة وتهميش مستوى معيشة الإمارات الفقيرة.

كما أن هذه المادة كانت مبرراً للقيادات المتنفذة في كل إمارة لكي تحول الثروات العامة إلى أملاك شخصية، وفي ظل غياب الرقابة المجتمعية الذي ذكرناه خلال حديثنا عن البيئة المؤسسية الهشة، أدت هذه السيطرة المحلية على ثروات كل إمارة إلى كل أشكال الفساد، فقد شهدت السنوات الأخيرة عملية ردم للبحر في الإمارات وفي كثير من دول المجلس، وقد آلت ملكية هذه الأراضي إلى أهل النفوذ الذين حصلوا عليها مجاناً أو بأسعار زهيدة، ثم استخدموها لإيجاد مجمعات عقارية وبيعها أو تأجيرها لتحقيق مزيد من الثروة على حساب بقية شرائح المجتمع، التي

(٣٥) United Arab Emirates: Statistical Appendix, IMF (October 2007), table 5 and (April 2009), table 3.

(٣٦) Ibid, table 3.

لم يكن لها دور في تحديد ملكية هذه الأراضي، ولم يصلها شيء من المغنم الذي حققته القيادات السياسية ومن يدور في فلكها من هذا التعدي على الأملاك العامة[٣٧].

إضافة إلى تفاوت موارد الإمارات وتركيز سلطة القرار حول الثروات الطبيعية في كل إمارة، تعود فجوة الدخل الحالية إلى تراجع دور المؤسسات الاتحادية مقارنة بالسنوات الأولى من عمر الاتحاد، فقد كان كل من الشيخ زايد والشيخ راشد ـ عليهما رحمة الله ـ أكثر فهماً وإحساساً بقضية عدالة توزيع الثروة داخل كل إمارة وبين الإمارات، وإن اختلفت وسائلهما في تحقيق ذلك[٣٨]. لذلك كان دور المؤسسات الاتحادية التنموي في السنوات الأولى واضحاً في توفير البنية الاجتماعية، كالمدارس والجامعات والمستشفيات والتوظيف وتوفير المكافآت الاجتماعية والدعم بأشكاله، وهي كلها وسائل مباشرة وغير مباشرة للارتقاء بمستوى معيشة المواطن وتقليل فجوة الدخل المعيشية بين أبناء الوطن الواحد.

غير أن هذه الروح الاتحادية خفَّت منذ غياب الجيل المؤسس للدولة وظهور قيادات منغمسة في المصالح الشخصية ومتجهة إلى نماذج تنموية محلية مشوَّهة عمادها التوسع العقاري والمضاربات في الأسواق. ومع هذا التوجه الجديد تراجعت مساهمة إمارة أبوظبي في الميزانية الاتحادية إلى ٣ بالمئة من ناتجها، بينما تراجعت مساهمة إمارة دبي إلى أقل من ١ بالمئة من ناتجها[٣٩]. ومع هذا التراجع في دور الإمارات الغنية في الموازنة الاتحادية، بدأ التراجع في توفير كثير من الخدمات كالصحة والتعليم والتوظيف ودعم الكهرباء والوقود، وكانت هناك بوادر تذمر من هذه التغيرات تم استيعابها بالجزرة والعصا معاً[٤٠]. وقد يكون من أهم الانعكاسات السلبية لهذا التفاوت في الدخل بين الإمارات إضافة إلى التفاوت في نوعية الخدمات، هو تفاوت معدلات البطالة فيها، فبينما يبلغ معدل البطالة في الدولة ككل نحو ١٤ بالمئة بحسب البيانات المتوافرة، فإن هذه النسبة تصل إلى أكثر من ٢٠ بالمئة في بعض الإمارات الشمالية كالفجيرة ورأس الخيمة[٤١].

وفي بداية آب/أغسطس عام ٢٠١٥ قررت حكومة الإمارات رفع الدعم عن وقود السيارات الذي كانت تكلفته السنوية بحسب صندوق النقد الدولي تصل إلى ٧ مليارات دولار[٤٢]. وهناك كذلك توجه لدى الحكومة لفرض ضريبة على القيمة المضافة. ونحن وإن كنا لا نعترض على هذه

---

(٣٧) إبراهيم شريف السيد، «تأثيرات الطفرة النفطية الثالثة في البحرين،» في: إبراهيم شريف السيد [وآخرون]، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٩٥ ـ ١٩٨.

(٣٨) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ١٧٨ ـ ١٨٢.

(٣٩) *The National* (27 June 2010).

(٤٠) Reuters (6 July 2011).

(٤١) Christopher M. Davidson, *After the Sheikhs: The Coming Collapse of Monarchies* (London: Hurst and Company, 2012), p. 130.

(٤٢) انظر: Simeon Kerr and Pilita Clark, «UAE Drops Fuel Subsidies to Boost Finances and Cut Emissions,» *Financial Times*, 22/7/2015, <http://www.ft.com/cms/s/0/18246646-3050-11e5-91ac-a5e17d9b4cff.html>.

السياسات (سواء سحب الدعم، أو فرض الضرائب) لأنها ستؤدي إلى ترشيد الاستهلاك، وتوليد إيرادات، وهي كذلك تمثل لبنات ضرورية في بناء نظام ضريبي تحتاج إليه الدولة؛ وبخاصة مع تراجع دور النفط، إلا أننا نعتقد أن كفاءة هذه الضرائب وعدالتها تتطلب أن تكون هناك شفافية تامة في الموازنات المحلية والاتحادية، ليطمئن المواطن إلى أن إيرادات الدولة ونفقاتها ليست عرضة للعبث والفساد بأشكاله، كما أنه لا بد من التأكد من أن هناك استثناءات للفئات الفقيرة في المجتمع من هذا العبء الضريبي حتى لا تتضرر معيشتها، بينما غيرها يهدر الثروة في وجوه ما أنزل الله بها من سلطان، وكلا المطلبين؛ أي العدالة والكفاءة في السياسات المالية، يصعب تحققهما في ظل حكومات غير مساءلة من جانب مواطنيها[٤٣].

٤ ـ الهدر والفساد

عندما يغيب مفهوم المواطَنة الواحدة في الدستور، وما يعنيه هذا المفهوم من تساوي أبناء المجتمع في الحقوق والواجبات، وضرورة عدم التمييز بينهم إلا على أساس الجدارة والإخلاص، فإنه من الصعب إدارة موارد المجتمع بكفاءة وعدالة تقود إلى تنمية فعلية، بل إنه من المتوقع في بيئة كهذه أن يتفشى الفساد بأشكاله، والهدر بدرجاته، وبخاصة مع وجود فوائض نفطية فلكية[٤٤]. فاليوم وبعد مرور أكثر من أربعين عاماً على تأسيس هذه الدول، لا تزال الأسَر الحاكمة تقتطع مبالغ من الموارد العامة، وهذا الاقتطاع يظهر على شكل فجوة بين صادرات الدولة النفطية، وما يظهر منها في الموازنات العامة، وهو ما يمكن تسميته «مؤشر النهب»، ويقدره علي خليفة الكواري في عام ٢٠٠٧ بنحو ١٤,٦ مليار دولار، أو ١٧,٣ بالمئة من الصادرات النفطية في الإمارات، ونحو ٢٠,٥ مليار دولار، أو ٥٠,٤ بالمئة من قيمة الصادرات النفطية في قطر[٤٥].

أما المظهر **الثاني** للفساد الناتج من غياب مفهوم المواطنة الواحدة فيتعلق بتقلد المناصب الذي لا يعتمد على الجدارة والإخلاص بقدر اعتماده على الانتماء إلى الأسرة الحاكمة أو الولاء لها، حتى ولو تضارب هذا الولاء مع ما تحتِّمه مصلحة الوطن[٤٦].

والمظهر **الثالث** لهذا الفساد هو التداخل غير المقدس بين القطاع العام والقطاع الخاص، فتركز الإيرادات النفطية في خزينة الدولة يدفع القيادات السياسية في غياب الرقابة المجتمعية إلى أن تجعل من هذه الثروات آلية للإبقاء على الأوضاع الراهنة؛ فهي توزع المشروعات على الموالين

---

(٤٣) يوسف خليفة اليوسف، «دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة،» ورقة قدّمت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٥٨٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٧٧ ـ ٦٠٧.

(٤٥) علي خليفة الكواري، «الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٦٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، ص ٣٧ ـ ٤٠.

(٤٦) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص ٨٤ ـ ٨٧.

من رجال الأعمال، كما توزع المناصب الرسمية على المؤيدين من المثقفين والإعلاميين وغيرهم، بل إن نسبة كبيرة من رجال السياسة أصبحوا رجال أعمال، ونسبة كبيرة من رجال الأعمال يتقلدون مناصب رسمية أو شبه رسمية، بينما خريجو الجامعات ينتظرون سنوات للحصول على وظائفهم. لذلك ليس مستغرباً أن يظل القطاع الخاص طفيلياً وغير منتج، وكل ما يقوم به هو دور السمسار الذي يروِّج المنتجات الأجنبية، وليس له دور في تنمية المجتمع من خلال التوظيف أو التدريب أو دفع الضرائب أو استنبات التقنية. وهذا واقع يختلف عن دور رجال الأعمال أيام اقتصاد اللؤلؤ الذي كان فيه دور التجار وشيوخ القبائل هو الدور الأهم، وكانت الأسر الحاكمة تعتمد على طبقة التجار وغيرهم من أبناء المجتمع، وترضخ لإجماعهم في كل الأمور، لأنها كانت معتمدة على هذه الشرائح، ليس فقط في إيراداتها، وإنما كذلك في أمنها وبقائها، ذلك قبل مجيء القواعد الأجنبية طبعاً[٤٧].

أما **المظهر الرابع** لهدر الموارد في هذه البلدان فهو الإنفاق العسكري الذي لا يتم في إطار رؤية أمنية خليجية أو عربية واضحة لطبيعة الأخطار، وإنما هو نتيجة لضغوط الدول الكبرى ورغبة سماسرة السلاح المحليين بتعظيم نصيبهم من الريع النفطي. فأحدث البيانات تشير إلى أنه من بين أكثر عشر دول في العالم من حيث الإنفاق العسكري للفرد الواحد خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١١، هناك خمس بلدان خليجية هي على التوالي: الإمارات، والكويت، وقطر، وعمان، والسعودية[٤٨]. فلو أن هذين البلدين وغيرهما من بلدان المجلس سلكا مسلكاً تكاملياً في رؤيتهما الأمنية، لكان إنفاقهما على التسلح أقل مما هو عليه الآن، ولكانا أكثر أمناً، ولوفرت موارد لتحقيق تنمية فعلية في المنطقة تعالج الفقر والبطالة وتقلل فرص العنف، وتحقق نتيجة لذلك الأمن بمفهومه الشامل.

أما **المظهر الخامس** والأخير من مظاهر الفساد في هذه البلدان فهو حجب المعلومات التفصيلية، وبخاصة حول المتغيرات الهامة المتعلقة ببنود الإنفاق، والتركيبة السكانية، والاستثمارات الأجنبية وغيرها من البيانات، التي يعتبر توافرها شرطاً لتقييم أداء الحكومات، ومدى ما حققته أو أخفقت في تحقيقه. وإذا كان لهذا التكتّم على البيانات أسباب تاريخية في السابق، فإن ندرة هذه البيانات في السنوات الأخيرة تعود إلى قرارات سياسية تهدف إلى كتم الحقائق، وبخاصة المتعلقة منها بحجم السكان الأجانب في هذه الدول، والمتعلقة بإخفاق هذه الحكومات في توطين الوظائف، كما تشير إلى ذلك النسب المتزايدة للبطالة ولا سيَّما بين خريجي الجامعات[٤٩]. كما أن نشر البيانات

(٤٧) F. Gregory Gause, III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994), p. 58.

(٤٨) يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥)، ص ٣٨٢.

(٤٩) Onn Winckler, *Arab Political Domography: Population Growth, Labor Migration and Natalist Policies,* 2nd ed. (Brighton: Sussex Academic Press, 2009), pp. 17 and 37-38.

الأخرى وبخاصة المتعلقة منها بالكيفية التي تنفق بها أو «تنهب» بها ثروات المجتمع. بمعنى أدق، سيكشف حجم الفساد الذي تعانيه هذه الدول ودور النخب الحاكمة فيه[٥٠].

٥ ـ تآكل الأرصدة الأجنبية

من جانب آخر، تعتبر الفوائض النفطية المتراكمة للإمارات وقطر التي تدار من جانب الصناديق السيادية، وسيلة من وسائل تنويع الدخل، ولكنها في الوقت نفسه انعكاس لخلل في السياسات النفطية، حيث كان ولا يزال من الأفضل لهذه الدول أن لا تنتج نفطاً أكثر من طاقتها على استيعاب إيراداته، لأن بقاءه في باطن الأرض يحقق عائداً متزايداً من هذه الثروة، وبخاصة في ظل نضوب النفط في المناطق الأخرى من العالم، وحتى في ظل الاكتشافات من النفط غير التقليدي بأشكاله الذي يمثل في اعتقادنا ظاهرة وقتية لن يزيد عمرها على ٢٥ عاماً على أكثر تقدير بسبب إشكالات المخزون والبيئة والتقنية التي يثيرها هذا النوع من النفط[٥١].

كما أن الفوائض النفطية المتراكمة هي نتيجة المدخل التنموي القطري الذي سلكته هذه الدول وغيرها من الدول النفطية، فلو أن هذه الفوائض استُثمرت في إطار رؤية تنموية عربية شاملة لكان عائدها كبيراً، سواء كان ذلك في الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية بين البلدان العربية، أو بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية التي ترفع إنتاجية الفرد العربي، أو عبر مشروعات عربية مشتركة في الزراعة والصناعة والسلاح وتقنية المعلومات أو غيرها من القطاعات.

لذلك، وفي ظل تحويل الثروة النفطية الناضبة إلى أصول مالية، ومع غياب الرؤية التنموية العربية الموحدة، تم توجيه هذه الأصول إلى أسواق المال الغربية، حيث بقيت هذه الثروة الورقية تحرك الاقتصادات الغربية، وتساعد على علاج أزماتها المالية، وتدار من قبل خبرائه، وتتصف بالسرية والكتمان، ولكنها لا تحقق أياً من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، كما أنها بقيت تتعرض لتقلبات الدولار والتضخم، وانخفاض العائد، وظلت هذه الاستثمارات كذلك مثاراً للشكوك والتخوف من جانب الأوساط الغربية لاعتبارات سياسية وأمنية، الأمر الذي جعلها عرضة لجميع السياسات، التي قد تتبناها تلك الحكومات كالتقييد والتجميد وحتى المصادرة؛ فقد هددت الولايات المتحدة بتجميد الثروات العربية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[٥٢].

وقد تعرضت هذه الاستثمارات الورقية عبر السنوات الماضية لكثير من الخسائر، فبحسب بعض المصادر، فإن جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يعتبر أكبر صندوق سيادي في العالم من حيث

---

(٥٠) Andrzej Kapiszewsji, *National and Expatriates: Population and Labour Dilemmas* (Reading, UK: Ithaca Press, 2001), pp. 27-28.

(٥١) اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**، ص ٤٤٨ ـ ٤٥٣.

(٥٢) Martin Hvidt, «The Dubai Model: An Outline of Key Development –Process Elements in Dubai,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 41, no. 3 (August 2009), p. 407.

حجم الأصول، قد خسر نحو ٤٠ بالمئة من أصوله خلال الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨[٥٣]. وحتى المبالغ الزهيدة التي استثمرتها هذه الصناديق السيادية في بعض البلدان العربية كانت نسبة ٥٠ بالمئة منها في العقارات والسياحة، ولم تتجه إلى مشروعات التنمية الفعلية[٥٤]. واليوم وبحسب بيانات عام ٢٠١٢ ونتيجة للطفرة النفطية الأخيرة، فإن الأصول المالية المستثمرة من قبل الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي الست تقدر بنحو ١٦٥٩ مليار دولار موزعة على النحو التالي: الإمارات ٧٨٣ ملياراً، السعودية ٤٧٨ ملياراً، الكويت ٢٩٦ ملياراً، قطر ٨٥ ملياراً، البحرين ٩ مليارات، وعمان ٨ مليارات، ولن يكون مصيرها مختلفاً عن مصير الأرصدة السابقة إذا استمر المسار التنموي الحالي[٥٥].

٦ ـ النموذج السنغافوري والنماذج الخليجية

يطيب للبعض أن يقارن بين نماذج التنمية الخليجية الحالية وبين النموذج السنغافوري، من غير أدنى تدبُّر للفوارق بين هذين النموذجين سواء في الآليات أو النتائج، وفي اعتقادنا أن هناك فوارق جوهرية بين النموذجين جديرة بالتأمل لتطوير النماذج الخليجية[٥٦]. **أولاً**، إن النموذج السنغافوري تبناه حزب حاكم منتخب، وخاضع للمساءلة من جانب المجتمع، ويعمل في إطار مؤسسات قائمة وفاعلة، أما النماذج الخليجية فقد أقرتها قيادات سياسية ليست عليها رقابة مجتمعية، ولا تخضع لأي نوع من المساءلة، أي أن النماذج الخليجية هي تعبير عن رؤى ومصالح القيادات السياسية وحدها[٥٧].

ثانياً، يقوم النموذج السنغافوري على اقتصاد معرفي يعتمد على المهارات ذات الإنتاجية العالية، وعلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، التي تم استثمارها في مشروعات طويلة المدى، وساعدت على قيام صناعات متنوعة؛ بينما النموذج الخليجي هو نموذج ريعي يعتمد على أموال مضاربة وفرتها الطفرات النفطية، وبالتالي فإن النمو الذي حققه النموذج السنغافوري كان أكثر استقراراً منذ نشأة الدولة، إذ ارتفع متوسط دخل الفرد في سنغافورة من نحو ٤٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٥٩ إلى نحو ٥٦٢٨٦ دولاراً عام ٢٠١٤، بينما ظل دخل الفرد في البلدان الخليجية متذبذباً مع التغيرات في أسعار النفط وإيراداته[٥٨].

---

(٥٣) Brad W. Setser and Rachel Ziemba, «GCC Sovereign Funds: Reversal of Fortune,» Council on Foreign Relations Center for Geo-Economics Studies, Working Paper (January 2009), p. 21.

(٥٤) Edward Burke and Sara Bazoobandi, «The Gulf Takes Charge: The GCC in the MENA Region,» in: Richard Younges, ed., *The GCC in the Global Economy, vol. 2* (London: Gerlach Press, 2012), p. 31.

(٥٥) SWF (Sovereign Wealth Fund) Institute, «Sovereign Wealth Fund Rankings 2011,» (2012), <http://www.swfinstitute.org/fund/-rankings> (accessed on 31 January 2012).

(٥٦) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ٢٠٣ ـ ٢١٨.

(٥٧) مشاري عبد الله النعيم، «المدينة في الخليج العربي بين الطفرة النفطية والأزمة المالية: حالة دبي والمتشبهات بها،» في: السيد [وآخرون]، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص ٣١٠.

(٥٨) <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD>.

ثالثاً، يعتمد النموذج السنغافوري بالدرجة الأولى على تنمية قطاعات صناعية ذات إنتاجية مرتفعة وبأيدٍ عاملة مواطنة ومدرَّبة، أي أن التنمية السنغافورية تمت بتعليم المواطنين وتدريبهم على إنزال النموذج التنموي على أرض الواقع بالممارسة، ولم يتجاوز نصيب العمالة الأجنبية في هذا النموذج ـ في أسوأ الحالات ـ نسبة ٣٢,٨ بالمئة، بينما النماذج الخليجية هي أقرب إلى المشروعات الخدمية ذات الإنتاجية المنخفضة، التي يتم تنفيذها بأيدٍ أجنبية ذات مهارات منخفضة. لذلك استطاعت سنغافورة أن تحدث تحولاً ملموساً في نصيب الصادرات الصناعية والعمالة في القطاع الصناعي، إذ ارتفع نصيب الصادرات الصناعية فيها من ١٦,٦ بالمئة من الناتج المحلي عام ١٩٦٠ إلى ٢٧,٦ بالمئة عام ١٩٩٢، وفي العام نفسه كان القطاع الصناعي يوظف نحو ٢٧,٥ بالمئة من العمالة، بينما لم تزد الصادرات الصناعية للنموذج الإماراتي على ٤ بالمئة عام ٢٠١٠، وهي أغلبها عبارة عن إعادة تصدير، وقد يكون هذا التحول الهيكلي في النموذج السنغافوري هو الذي حال دون تأثر سنغافورة بالأزمة المالية الأخيرة مقارنة بالإمارات[٥٩].

رابعاً، منذ انفصال سنغافورة عن ماليزيا واستقلالها عام ١٩٦٥، ظلت الهوية الصينية طاغية على التركيبة السكانية لسنغافورة؛ فبحسب بيانات ٢٠١٢ تعادل نسبة الصينيين ٧٤,٢ بالمئة من السكان تتبعها الأقلية المالاوية بنسبة ١٣,٣ بالمئة، ثم الأقلية الهندية بنسبة ٩,٢٥، ثم الأقليات الأخرى بنسبة ٣,٣ بالمئة. كما أن السنغافوريين بفئاتهم المختلفة ظلوا مهيمنين في وطنهم خلال تطبيقهم نموذجهم التنموي؛ فبحسب أرقام ٢٠١٢، كان عدد سكان سنغافورة يعادل ٥,٣١ مليون، منهم ٣,٨٢ مليون مقيمون، والبقية أي ١,٤٩ غير مقيمين. أما المقيمون فمنهم ٣,٢٩ مليون مواطن و٠,٥٣ مليون مقيمون إقامة دائمة. هذا يعني أن المواطنين وحدهم يمثلون نحو ٦٢ بالمئة من إجمالي سكان سنغافورة، كما أن حجمهم المطلق يزيد على إجمالي عدد المقيمين بصورة دائمة وغير المقيمين[٦٠]. أي أن سنغافورة نجحت في تنويع هيكلها الإنتاجي بأيدٍ سنغافورية ولم تُحدث خللاً سكانياً، بينما أخفقت الحكومات الخليجية في كل هذه الأمور.

و**أخيراً** اتصف النموذج السنغافوري بالفصل التام بين المال العام والمال الخاص، مقارنة بالنماذج الخليجية كما أثبتت الأزمة المالية الأخيرة[٦١]. فعندما تولى لي كوان يو رئاسة الوزراء عام ١٩٥٩ وكانت دول آسيا بما فيها سنغافورة تعاني شتى أنواع الفساد، لبس هو وأعضاء حزبه البنطلونات والقمصان البيض، ليؤكدوا لشعبهم نيتهم الالتزام بالنظافة والأمانة في سلوكهم العام والخاص، وقد ترجموا هذا الشعار إلى سياسات منها تحديد صلاحيات الموظفين في كل المراتب، حتى لا يُساء استغلال المسؤولية، وتبسيط المعاملات حتى لا تكون مدخلاً للفساد، ودعم موقف جهاز محاربة الفساد، وتركيز المساءلة على المناصب العليا بخاصة، وتضييق الثغرات القانونية

---

(٥٩) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧.

(٦٠) انظر: «Ethnic Composition,» <http://app.singapore.sg/society/our-people/ethnic-composition>.

(٦١) Christopher Davidson, «The Dubai Model Diversification and Slowdown,» in: Mehran Kamrava, ed., *The Political Economy of the Persian Gulf* (New York: Columbia University Press, 2012), pp. 213-217.

التي تعيق إدانة الفاسدين، ورفع الغرامة القصوى للإدانة بالفساد من ١٠ آلاف دولار إلى ١٠٠ ألف دولار عام ١٩٨٩، وعدم التردد في محاكمة كل مسؤول، بما في ذلك بعض أعضاء الحزب والوزراء، حتى لا يكون هناك أحد فوق القانون[٦٢].

لذلك ليس مستغرباً أن تكون سنغافورة اليوم في صدارة دول العالم في عدد من مؤشرات التنمية؛ فبحسب أحد تقارير BBC تعد سنغافورة من بين أقل دول العالم فساداً؛ فهي في المرتبة الخامسة على قائمة الدول الأقل فساداً في العالم؛ وهي من بين أقل دول العالم في معدل الجريمة، وأكثر دول العالم سهولة في تأسيس الأعمال؛ وهي الدولة المتصدرة في صناعة المنصات البحرية للتنقيب عن النفط في دولة لا توجد في أرضها قطرة نفط؛ وهي الدولة التي تنفق ٢٠ بالمئة من دخلها على التعليم، وأخيراً هي أقل دول العالم استعمالاً للمخدرات[٦٣].

رابعاً: تداعيات الربيع العربي

لقد كشف الربيع العربي أن الحكومات العربية، مهما ادَّعت عكس ذلك، وتقنَّعت بالدِّين أو القومية أو الوطنية أو الليبرالية، هي في حقيقتها أقليات سواء كانت طائفية أو أسَرية أو عسكرية تحكم أكثرية، ولها أجندة تتمثل بالبقاء في السلطة والحفاظ على ما يأتي معها من نفوذ وإمكانات، أي أن السلطة بالنسبة إليها هي غنيمة، وقد أثبتت أحداث السنوات الأخيرة أن الخلاف بين هذه الأنظمة في هذه النزعة التسلطية هو خلاف في الدرجة، لا في النوع، سواء تعلق ذلك بالأنظمة الثورية أو بالأنظمة الوراثية، وسواء بتلك التي تدور في فلك دول كإيران وروسيا، أو تلك التي تدور في فلك الغرب، لأن كليهما ساعد على إضعاف الوطن العربي[٦٤]. فالنتيجة التي يُجمع عليها أغلبية المراقبين هي أن الثورات المضادة التي تبنَّتها هذه الحكومات من أجل البقاء في السلطة هي التي دفعت أبناء هذه المنطقة إلى حافة اليأس من التغيير السلمي وكانت سبباً في انتشار العنف؛ وقد عبَّر المؤرخ الفرنسي جان بيير فيليو عن هذا المأزق عندما أطلق على آخر كتاب له حول الثورات المضادة عنوان **من الدولة العميقة إلى الدولة الإسلامية**[٦٥].

لو تأملنا الجذور السياسية والاجتماعية لثورات الربيع العربي، لوجدنا أنها هي في الحقيقة رفض لهذا الاحتكار للسلطة؛ فهذه الحكومات، حرصت خلال السنوات الماضية أن تفرض على شعوبها علاقة تقوم على مصادرة الحريات السياسية، وما يرافقها من رقابة مجتمعية على أداء

(٦٢) Lee Kuan Yew, *From Third World to First: The Singapore Story: 1965-2000* (New York: Harper Collins Publishers, 2000), pp.157-171.

(٦٣) «Why Does Singapore Top So Many Tables?,» BBC, 23 October 2013, <http://www.bbc.com/news/world-asia-24428567>.

(٦٤) يوسف خليفة اليوسف، «عندما تصبح السلطة غنيمة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥١ (أيار/مايو ٢٠٠٨)، ص ٧٠ ـ ٨٧.

(٦٥) Jean-Pierre Filiu, *From Deep State to Islamic State: The Arab Counter-Revolution and Its Jihadi Legacy* (London: Hurst and Company, 2015).

السلطة، مقابل تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية متمثلة بتوفير الوظائف، وتقديم الدعم للمواد الأساسية، كالغذاء، والوقود، والصحة، والتعليم؛ وحتى هذا «العقد الاجتماعي المنقوص»، بدأت تتنصل منه في السنوات الأخيرة، مع تفاوت في الدرجة، بسبب إخفاقاتها التنموية وتفشّي الفساد بين قياداتها السياسية، وهدرها الأموال على الحروب التي أكلت الأخضر واليابس(٦٦).

لقد أدى تراجع حجم ما تقدمه هذه الحكومات من خدمات لشعوبها إلى تذمر شعوب المنطقة وبدرجات متفاوتة، ما دفع بأغلبية هذه الحكومات إلى زيادة وتيرة استخدام عنف الدولة، ومع مرور الوقت أصبح اعتماد بعضها على العصا، وبخاصة الثورية منها، أكبر من اعتمادها على الجزرة، التي ظل حجمها في تناقص. ومع هذا الاستخدام المتزايد للعنف ضد المعارضين، بدأت هذه الحكومات تفقد فاعلية هذا السلاح، حيث بدأت الشعوب تكسر تدريجاً حاجز الخوف من السلطة، وفي ظل هذه المعطيات هبَّت رياح الربيع العربي لتعبر عن طموحات الشعوب العربية في الحرية والعدالة، وإن كانت مظاهره وتداعياته، قد تنوعت بسبب الفوراق الاقتصادية، والسكانية، ودور العامل الخارجي(٦٧). على سبيل المثال، كانت وتيرة التذمر الشعبي في البحرين وعمان والسعودية، أكبر منها في بقية دول المجلس التي كان فيها مستوى الرفاه أكبر، وكانت ليبيا مسرحاً للتدخل الأجنبي الغربي أكثر من سورية، لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى أوروبا. كما أن الدول ذات الكثافة السكانية كمصر وتونس مثلاً، كانت المطالب فيهما أكثر قوة منها في قطر أو الإمارات، حيث تهيمن العمالة الأجنبية على السكان والعمالة. وفي البحرين التي يعتبر مستوى المعيشة فيها أفضل من الأردن، كان ربيعها أكثر عنفاً بسبب التحريض الطائفي الذي مارسته إيران بنزعتها التوسعية في المنطقة(٦٨).

وفي هذا الجزء من الورقة سنحاول تقييم تداعيات الربيع العربي على كل من قطر والإمارات، وذلك من حيث حجم المطالب الشعبية وردِّ فعل الحكومتين على الصعيدين المحلي والخارجي، والأدوات التي استُخدمت، وأثر كل ذلك في استقرار وازدهار الوطن العربي.

١ ـ قطر

كان الشعب القطري أقل الشعوب العربية تأثراً بالثورات التي حصلت في دول الربيع العربي من حيث المطالبة بالتغيير، مع ثلاثة استثناءات هي:

أولاً، حالة الشاعر محمد نجيب النعيمي الملقب بـ «ابن الذيب» الذي نظم قصيدة عبَّر فيها عن مشاعره تجاه الأحداث الدائرة وانتقد فيها حكام الخليج ضمنياً في ما يتعلق بغياب العدالة، وسحب

(٦٦) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص ٣٣٨.

(٦٧) Mehran Kamrava, «The Rise and Fall of Ruling Bargains in the Middle East,» in: Mehran Kamrava, ed., *Beyond the Arab Spring: The Evolving Ruling Bargain in the Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2014), pp. 27-37.

(٦٨) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص ٣٣٧ ـ ٣٧٠.

جنسيات مواطنيها، وإقامة القواعد الأجنبية، فحُكم عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بالسجن ١٥ عاماً[٦٩].

ثانياً، كتاب حول الربيع العربي أصدرته ثلة من أبناء قطر وعلى رأسهم الباحث الخليجي علي خليفة الكواري وكان بعنوان **الشعب يريد الإصلاح في قطر... أيضاً**، نُشر في بيروت من قبل منتدى المعارف.

وثالثاً، كتاب آخر صدر باللغة الإنكليزية لأحد أبناء الأسرة الحاكمة في قطر وهو الشيخ محمد آل ثاني وكان وزيراً سابقاً للاقتصاد والتجارة، ويدعو فيه إلى إصلاحات تدريجية تجنباً للثورات[٧٠].

وقد مُنع الكتاب الأول من التداول في قطر، وحتى محطة الجزيرة، التي تمثل في اعتقادنا ظاهرة إعلامية متطورة في وطننا العربي، والتي طالما رفعت شعارات مثل «الرأي والرأي الآخر» وأنها «منبر من لا منبر له»، لم تتحدث عن هذا الكتاب أو تحاور «النخبة» القطرية التي أصدرته، علماً أن الكتاب يشتمل كما يقول علي الكواري على مجموعة نقاشات «لقاء الاثنين» التي بدأ أولها في آذار/مارس ٢٠١١ وهو لقاء شهري لثلة من القطريين المهتمين بقضايا الإصلاح، وهو لقاء بدعوة خاصة وأحد إفرازات الربيع العربي بلا شك[٧١].

وعلى الرغم من أن قطر قد أصدرت دستوراً متطوراً بعض الشيء عام ٢٠٠٤، مقارنة بالدستور السابق، ويتضمن إنشاء مجلس استشاري منتخب جزئياً وإن كان خاضعاً إلى حد كبير لسيطرة الأمير، إلا أن العمل بهذا المجلس لم يتم حتى اليوم، ما يعني أن النظام السياسي القطري لا يزال يعمل بمجلس الشورى القديم، ولم يحدث أي إصلاح سياسي جاد لمواكبة الربيع العربي، في الوقت الذي أدّت حكومة قطر دوراً هاماً في الوقوف مع أحداث الربيع في بقية البلدان العربية ومساندة شعوبها في تطلعاتها إلى الحرية والعدالة، وهذا موقف فيه ازدواجية لا بد للحكومة القطرية الشابة من أن تردمها في السنوات القادمة لترفع صدقيتها لدى الشعب القطري وشعوب المنطقة بوجه عام[٧٢].

أما آخر تقرير لمنظمة العفو الدولية (Amnesty International) فقد أكد أن «السلطات القطرية تقيِّد حرية التعبير، كما أن القضاء قد أخفق في توفير شروط المحاكمات العادلة»[٧٣]. ويرى بعض الباحثين أن عدم تأثر قطر برياح الربيع العربي يعود إلى مزيج من الأسباب، منها الأمن النسبي الذي يوفره وجود القاعدة الأمريكية في العديد، ووفرة موارد النفط والغاز التي مكّنت الحكومة القطرية

(٦٩) انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=fT29VsnTGz8>.

(٧٠) Mohamed A. J. Althani, *The Arab Spring and the Gulf States: Time to Embrace Change* (London: Profile Books, 2012).

(٧١) **الشعب يريد الإصلاح في قطر... أيضاً**، ص ٤٩ ـ ٦٠.

(٧٢) Herb, *The Wages of Oil: Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE*, pp. 53-54.

(٧٣) Amnesty International, *Amnesty International Report 2014/2015: The State of the World's Human Rights* (London: Amnesty International, 2015), p. 300.

من الإفراط في استخدام الجزرة واستيعاب أي تذمر أو مطالب إصلاحية، وانسجام مجتمعي يخلو من أي احتكاك طائفي يمكن أن تستثمرة بعض الدول الإقليمية كما حصل في البحرين مثلاً، ودبلوماسية الوساطة في الأزمات المختلفة.

وأخيراً هناك من يرى كذلك أن القيادة القطرية قيادة لديها رؤية قائمة على الاهتمام بقضايا العرب والسير مع توجهات الشعوب العربية، واستخدام محطة الجزيرة كذراع لسياساتها الخارجية، وذلك بتغطية أهم أحداث الربيع العربي. وهذه كلها أمور ساعدت على تزايد نفوذ قطر في الساحتين العربية والعالمية لأنها أعطتها قطر درجة من القوة الناعمة مقارنة بالقوة الخشنة لبعض الدول الأخرى[٧٤].

٢ ـ الإمارات

لم تحدث في الإمارات تظاهرات أو أعمال عنف من جانب شرائح المجتمع كما حصل في البحرين والسعودية وعمان. وكان أهم تفاعل بين أبناء الإمارات والربيع العربي هو قيام نخبة من أبناء الإمارات مكونة من ١٣٣ شخصاً بتقديم ما عرف بـ «عريضة مارس ٢٠١١» التي تمثلت بمطالبة رئيس الدولة بتطوير المجلس الوطني المعيَّن، ذي الدور الاستشاري، إلى مجلس منتخب له صلاحيات تشريعية ورقابية، وقد اتصفت هذه المطالبة بأسلوب حضاري وسلمي[٧٥]. غير أن الحكومة لجأت إلى الحل الأمني بصورة مفرطة، وغير متوقعة، ولا تنسجم مع السياسات السابقة لمؤسس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، حيث تم تجريد بعض الناشطين من جنسياتهم، وتم اعتقال ومحاكمة بعضهم بصورة افتقدت الحد الأدنى من الحفاظ على حقوقهم، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن تفاوتت ما بين ٧ و١٥ سنة[٧٦].

وقد أكدت منظمة العفو في تقريرها الأخير أن حكومة الإمارات «تقيد حرية التعبير والتجمع، وتقاضي المنتقدين لها مستخدمة قانون العقوبات، وقانون جرائم الإنترنت الصادر عام ٢٠١٢، كما أن سجناء الرأي لا يزالون رهن الاعتقال بعد محاكمات غير عادلة، قبلت فيها المحكمة أدلة تم انتزاعها بالتعذيب وبمخالفات أخرى لحقوقهم»[٧٧].

هذا على الصعيد الداخلي، أما خارجياً، فقد أنفقت حكومة الإمارات، وفي غياب أي مساءلة مجتمعية، وبالتعاون مع السعودية، مليارات الدولارات، في ما يمكن تسميته «مقامرة الثورات المضادة»، التي انطلقت من الحرص على حماية النظم الوراثية، ومن غير أدنى اعتبار لانعكاساتها على مستقبل الوطن العربي، حيث إنها فاقمت من ضعف نظامه الإقليمي، وحالت دون تحول

(٧٤) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٧٥) انظر: <http://www.cnn.com/2011/WORLD/meast/03/09/uae.petition>.

(٧٦) اليوسف، المصدر نفسه، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٧٧) Amnesty International, *Amnesty International Report 2014/2015: The State of the World's Human Rights*, p. 387.

الثورات العربية السلمية إلى دول شرعية ومؤسسية، تخطو خطى جادة نحو الاستقرار والازدهار[٧٨]. كما أنها مكّنت بعض الدول الإقليمية كإيران من الانقضاض على الوطن العربي، وتمزيقة باستخدام الورقة الطائفية، مثلما استخدم شاه إيران بالتعاون مع إسرائيل في السبعينيات، الورقة الإثنية، عندما حرَّض الأكراد ضد النظام العراقي، وأجبره على توقيع اتفاقية عام ١٩٧٥ في الجزائر تنازل بموجبها عن جزء من شط العرب لإيران[٧٩].

ولم يكن الاختناق الذي عاشته **مصر** بعد الثورة، بحاجة إلى انقلاب عسكري يعيد المجتمع إلى ما قبل ثورة ٢٥ يناير، وإنما كان يحتاج إلى التمرس في ثقافة «التوافق» بين النخب المصرية حتى تدور عجلة التغيير بخطى حثيثة، وبالاعتراف بصناديق الاقتراع كآلية للتغيير والتنمية، وكان يحتاج إلى اقتناع الجيش بأن الشرعية الشعبية لثورة ٢٥ يناير، أصبحت بديلاً لشرعيته التي اتخذت طابعاً استبدادياً، وتلوثت بالمصالح الشخصية لبعض قياداته، التي طالما استغلت نفوذها لتحقيق مكاسب شخصية على حساب نهضة المجتمع[٨٠].

وأخيراً كانت مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير تحتاج إلى أموال الخليج، ولكن ليس لإجهاض عملية التغيير المنشودة، ووضع مصر على طريق مجهول، وإنما كانت تحتاج هذه الأموال لدعم الشرعية من أجل دوران حركة التغيير في أرض الكنانة، لأنها تمثل قاطرة التغيير في الوطن العربي بأكمله[٨١].

أما **اليمن** فقد أهملته دول المجلس وتجاهلته، ولم تقبل به عضواً في نادي الأغنياء الذي يمثله مجلس التعاون، وعندما ثار شبابه بصورة سلمية على نظام علي صالح، الذي مزج بين الوراثة والحكم العسكري، تدخلت حكومات دول المجلس بمبادرتها الخليجية لإنقاذه حماية لنفسها أولاً، ولكن صالح والحوثيين انقلبوا حتى على الشرعية التوافقية التي تلت ثورة شباط/فبراير ٢٠١١ في ظل المبادرة الخليجية. وها نحن اليوم، نرى أن إنقاذ صالح وإعطاءه الحصانة، الذي قامت به الحكومات الخليجية في سياق ثوراتها المضادة، كان سبباً في اختراق إيران لجزيرة العرب، واستنزاف مواردها البشرية والمادية، وإيجاد كارثة إنسانية، أصبح بموجبها نصف الشعب اليمني مهدداً بالمجاعة، وقد مهدت لتجزئة اليمن مرة أخرى، ولكن على أساس طائفي هذه المرة، علماً أن أسباب الصراع، هي سياسية بالدرجة الأولى، سواء بين شرائح المجتمع اليمني، أو بين الدول الإقليمية بعضها البعض، ولم يشهد اليمن صراعاً طائفياً في السابق، حيث عاش اليمنيون شوافعَ وزيوداً في حالة تآلف. وما لم تحسم هذه القضية سياسياً في اتجاه يمن موحد لا يفرض فيه مكوّن

(٧٨) اليوسف، المصدر نفسه، ص ٣٥٦ ـ ٣٦١.

(٧٩) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٨٠) Roger Owen, *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012), p. 67, and Steven A. Cook, *Ruling But Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2007), pp. 18-21.

(٨١) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص ٣٥٦ ـ ٣٦١.

إراداته على الآخر، وجعله جزءاً من منظومة دول المجلس، فإن خيار التجزئة على أساس طائفي، وما يعنيه ذلك من انعكاسات أمنية وتنموية باهظة على المنطقة، أصبح غير مستبعد[٨٢].

ونحن بدورنا نعتقد أن محاولة إجهاض ثورة الشباب اليمني من جانب الحكومات الخليجية، لا تختلف كثيراً، من حيث آثارها السلبية في استقرار ونهضة الوطن العربي، عن استقواء الحوثيين بإيران ليفرضوا إرادتهم بالقوة على بقية مكونات المجتمع اليمني، وهم بذلك علموا أو لم يعلموا، قد أصبحوا أداة خارجية لتجزئة اليمن على أسس طائفية، وهذا هو نوع من العدوان الداخلي، كما وصفه عبد الملك المخلافي[٨٣]. بل نضيف على ذلك أن الحوثيين أصبحوا أشبه بحصان طروادة الذي حركته إيران وفتت به المجتمع اليمني من الداخل، لذلك فليس مستغرباً أن تدَّعي إيران أن ما حصل في اليمن قد مكَّنها من السيطرة على رابع عاصمة عربية بعد العراق ولبنان وسورية. وأخيراً لم يكن التدخل الخليجي في اليمن واضحاً في أهدافه ووسائله فنتج منه تكاليف بشرية مرتفعة بين اليمنيين وكذلك بين أبناء الإمارات والسعودية، وفي غياب هذا الموقف الخليجي الموحد تجاه اليمن ليس مستبعداً أن يتحول اليمن إلى ساحة للصراع بين الدول الخليجية نفسها بدلاً من أن يكون صراعاً في مواجهة إيران وهذا يذكرنا بالصراع المصري ـ السعودي في اليمن في الستينيات.

خامساً: مرتكزات الإصلاح المنشود

انطلاقاً من التشخيص السابق لتجربتي قطر والإمارات العربية المتحدة سنتوقف عند عدد من المرتكزات الإصلاحية التي نعتقد أنها يمكن أن تساعد على تصحيح مسار هاتين الدولتين في السنوات المقبلة، ويمكننا اختصار الإصلاحات المنشودة تحت ثلاثة عناوين رئيسية هي : الحريات الأساسية؛ التنمية؛ والأمن.

١ ـ الحريات

إن النظام الوراثي غير المقيد بضوابط كالنظم الخليجية هو صورة من صور النظم الاستبدادية، لأنه يحصر السلطة في أسرة واحدة من دون بقية أبناء البلد، وهو كذاك نظام غير مستقر، لأنه يفتقر إلى آلية منتظمة لتداول السلطة، حتى بين أبناء الأسرة الواحدة، ما يؤدي إلى استمرارية التنازع على السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة. وتزداد حدة هذا التنازع كلما كثر عدد الورثة وزادت الثروة، وهو ما ينتج منه في نهاية المطاف ـ ليس فقط إضعاف الكيان السياسي وتعطيل مسيرة المجتمع، وإنما كذلك ـ تَفشِّي الفساد بأشكاله ودرجاته.

---

(٨٢) Farea Al-Muslimi, «The Gulf's Failure in Yemen: How Regional Apathy Bred Local Conflict,» *Foreign Affairs* (6 May 2015), <http://www.foreignaffirs.com/articles/2015-05-06/gulfs-failure-yemen>.

(٨٣) انظر الحلقة النقاشية بعنوان: «اليمن... إلى أين؟: حرب ودمار أم تسوية وحوار؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٣٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، ص ١٠٩ ـ ١١٧.

وقد عاشت مجموعة من البلدان الأوروبية في ظل هذا النوع من الأنظمة سابقاً، وعانت ما عانته من الحروب والثورات، ولم تعرف للاستقرار ولا للازدهار معنى، حتى أدركت بعض هذه الأسر، أنه لا خيار لها إذا أردات البقاء، إلا بتحولها إلى نظم وراثية مقيدة بإرادة المجتمع، بدلاً من أن تكون نظماً وراثية مطلقة. أما النظم التي لم تستوعب هذا الدرس، كما في حالة فرنسا، فقد اقتلعتها ثورات دموية. ولا يختلف سِجِل الأنظمة الوراثية الخليجية اليوم كثيراً من حيث الفساد والصراع على السلطة والفشل في تحقيق التنمية الذاتية عن سجل الدول الأوروبية قبل تحولها(٨٤).

ونحن بدورنا نستبعد خيار استمرار الوضع الراهن، وبخاصة بعد أحداث الربيع العربي، فمن جانب أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي بين أبناء المنطقة بمنزلة المنابر السياسية التي ارتقت بوعي الأجيال، وبسقوف مطالبهم السياسية والاجتماعية؛ ومن جانب آخر فإن الوعود بمزيد من العطايا لا تنسجم مع تراجع أسعار النفط، وتوقعات صندوق النقد بظهور عجوز في موازنات هذه الدول في السنوات المقبلة، واستخدام القوة لم يعد رادعاً كما أثبتت تجارب نظامَي بن علي في تونس ومبارك في مصر والقذافي في ليبيا. كما أنه منزلق إلى مزيد من العنف في المنطقة على ما أثبتت تجارب سورية والعراق. ولم تعد مجدية الإصلاحات الشكلية واستخدام أوراق الإرهاب أو الطائفية أو غيرها، إضافة إلى أن الدعم الغربي لم يعد بمستواه السابق، وبخاصة بعد توقيع اتفاق المفاعل النووي مع إيران، والاعتراف لها بدور متنامٍ في إدارة المنطقة(٨٥).

كما أننا نستبعد رحيل هذه الأنظمة كلياً واستبدالها بجمهوريات كما حصل في فرنسا مثلاً، لأسباب كثيرة ليس هنا مكان التفصيل فيها، إلا إذا أصرَّت هذه الحكومات على المضيِّ في استخدام العنف ضد شعوبها ولم تتجه إلى الإصلاح التدريجي. وفي الذاكرة سوابق في زوال أنظمة ملكية عربية بدءاً من ليبيا مروراً بمصر وانتهاءً باليمن، وإن كان سقوط بعض الملكيات الحالية، في حال حصوله، سيكون بسبب تحركات شعبية في الدول التي فيها كتل بشرية كالسعودية وعمان والبحرين، أو من خلال هيمنة العمالة الأجنبية على المجتمع في الدول التي أسقطتها حكوماتها في بحر من العمالة الأجنبية كالإمارات وقطر، وإلى حد أقل الكويت(٨٦).

ومع استبعاد بقاء الأوضاع الراهنة أو الرحيل الكامل، فإن هذا يترك لحكومات المنطقة خياراً وحيداً في مقبل السنوات، وهو خيار التحول السلمي إلى ملكيات دستورية، والتمهيد له بإصلاحات جذرية على المديين القريب والمتوسط مرتكزة على دستور شبيه بالدستور الكويتي إلى حد كبير. وفي سياق دولتَي قطر والإمارات فإن الخطوط العريضة لهذه الإصلاحات السياسية، هي إعادة كتابة دساتيرها بصورة تتناسب مع معطيات الفترة، وتؤسس لعملية انتقال تدريجية إلى ملكيات دستورية في فترة لا تتجاوز ١٥ ـ ٢٠ عاماً، وتكون من بين أهم موادها جعل شعوبها مصدر السيادة والمالك

---

(٨٤) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٨٥) Russell E. Lucas, «The Persian Gulf Monarchies and the Arab Spring,» in: Kamrava, ed., *Beyond the Arab Spring: The Evolving Ruling Bargain in the Middle East*, pp. 313-340.

(٨٦) Herb, *The Wages of Oil: Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE,* pp. 193-206.

الفعلي للثروة، لأن الدساتير الحالية بما في ذلك دستور قطر لعام ٢٠٠٤ لا تتضمن الحد الأدنى المطلوب لسيادة أبناء المجتمع على القرار والثروة، من خلال انتخابات حرة ونزيهة، ووجود برلمان منتخب يمارس التشريع والرقابة(٨٧).

ويمكن تجاوز مخاوف انعاكاسات الانتخابات على المواطنين الأصليين مقابل المتجنسين بتقييد الحق في الانتخاب والترشيح بالمواطنين الذين وجدوا في الدولة قبل سنة محددة، مثلاً عام ١٩٣٠ كما في قطر أو سنة أخرى كما في الكويت، مع إمكان تعديل هذا القيد مستقبلاً(٨٨). وتنبثق من هذه المجالس المنتخبة حكومات تشكلها الكتلة ذات الأغلبية البرلمانية، وتكون خاضعة للمساءلة عن جميع سياساتها التنموية والأمنية، مع التشديد على استقلالية القضاء وحرية الصحافة ودور مؤسسات المجتمع المدني. أما ترجمة ملكية شعب الإمارات للثروة فهي تتطلب أن ينص الدستور على أن ملكية الثروة هي لشعب الإمارات وأن يوضع ما لا يقل عن ٨٠ بالمئة من هذه الثروات الطبيعية لكل إمارة تحت سلطة المؤسسات الاتحادية الخاضعة لرقابة المجتمع والعودة إلى النموذج التنموي الاتحادي بدلاً من النماذج المحلية القائمة على الطفرات العقارية(٨٩).

٢ ـ التنمية

في اعتقادنا أن الأهداف التي تضمنتها الرؤى الاقتصادية لهذه الدول، والتي من أهمها تنويع الهياكل الإنتاجية وتعميق دور القطاع الخاص وتوطين العمالة فيه، لا يمكن تحقيقها عبر هذه الطفرات العقارية، وما يواكبها من تكاليف باهظة على المجتمع، وإنما من خلال العمل على ثلاثة محاور رئيسية تكمل بعضها بعضاً، محلياً وخليجياً وعربياً، مع تكامل دور القطاعين العام والخاص في تنفيذها؛ فالبيئة المؤسسية المعبرة عن إرادة المجتمع، التي رسمنا خطوطها العريضة سابقاً، لا بد من أن تنعكس بداية على ترشيد موارد المجتمع ومحاربة الفساد، وتقليل الازدواجية في المشروعات، والاعتماد المتزايد على القوى العاملة المواطنة.

على سبيل المثال يمكن أن تكون البداية في الإمارات بتقليص النفقات العسكرية، حتى ولو بنسبة ضئيلة في البداية حتى تتم معالجة قضية الأمن في إطار عربي، ثم بإزالة الإزدواجية الحالية في عدد المطارات الدولية وعدد شركات الطيران وغيرها، ووقف تمليك الأجانب للعقار. إضافة إلى هذا الترشيد لا بد من السعي من أجل تصحيح التركيبة السكانية في كل دولة من خلال الارتقاء بمستوى التعليم واللجوء إلى التجنيس الانتقائي، لا العشوائي الذي حصل في السابق؛ وترشيد استخدام العمالة الأجنبية وبخاصة غير العربية، وذلك بضبط الهجرة غير الشرعية، ورفع تكلفة هذه العمالة وكفاءة استخدامها بفرض ضريبة مقطوعة على كل عامل أجنبي سواء في القطاع المنزلي أو القطاع الخاص؛ وتوجيه إيراداتها إلى تدريب الطاقات المحلية والخليجية والعربية. ففي سنغافورة

(٨٧) Parolin, «Generations of Gulf Constitutions: Paths and Perspectives,» pp. 51-87.

(٨٨) Herb, Ibid., p. 54.

(٨٩) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ٣٦٩.

تصل هذه الضريبة إلى نحو ١٠٠ دولار في الشهر على العامل، وخصوصاً من ذوي المهارات المنخفضة. ومن المتوقع أن تواجه الضريبة معارضة من جانب كثر، ولكن لا بد منها كإحدى آليات التعامل مع التركيبة السكانية. وهناك كذلك سياسة فرض حصة متزايدة للموظفين المواطنين في القطاع الخاص مع مشاركة الدولة في جزء من تكاليف تأهيلهم، لأن التنمية المستدامة لا بد من أن تقوم على أكتاف أبناء الوطن[٩٠]. فوجود عمالة مواطنة تتوافر لديها مهارات عالية، هو الذي سيساعد على تأسيس صناعات ذات إنتاجية عالية في القطاعين الخاص والعام، تكون قادرة على تصدير منتجات ذات إنتاجية مرتفعة إلى الخارج، بدلاً من الاستمرار في توجيه موارد هذه الدول إلى قطاعات منخفضة الإنتاجية كالتشييد والنقل، التي لا يمكن أن تستقطب العمالة المواطنة أو العربية نظراً إلى انخفاض إنتاجيتها وأجورها، وهيمنة العمالة الرخيصة عليها. وهذا للأسف ما تحرص عليه في الوقت الحاضر طبقة رجال الأعمال والسياسيين، التي تهتم بالربحية الآنية والسريعة، بدلاً من أخذ بعض المخاطرة والاتجاه إلى الصناعات الموجهة للتصدير، وتعميق دور المواطنين في النشاط الاقتصادي، وتوسيع حجم الطبقة الوسطى، أي باختصار بناء اقتصاد معرفي[٩١]. ولا شك في أن هذا المسار هو أفضل من التعلق بمشروعات دعائية كبرج خليفة في الإمارات واستضافة بطولة كأس العالم في قطر عام ٢٠٢٢، وهي مشروعات ذات تكاليف اقتصادية واجتماعية مرتفعة، بينما عائدها محدود وغير مؤكد بالنسبة إلى أغلبية أبناء المجتمع[٩٢].

بعد ذلك يجب النظر إلى الصناعات التي يمكن أن تسهم في تنويع الهيكل الإنتاجي لهذه الدول والتي يمكن تنفيذها في **إطار خليجي** ومن أهمها صناعة تكرير النفط، والبتروكيميائيات، والصلب والأدوية، والحديد، والألومنيوم، وصناعة البلاستيك، والسيراميك، والزجاج، والإسمنت، والسيارات، وبناء السفن، ومعدات البناء، والإلكترونيات، والكابلات، ومعدات التنقيب عن النفط، والطيران، وغيرها من الصناعات التي يمكن أن تكون بمنزلة العمود الفقري لزيادة مساهمة القطاع الصناعي في كل من الإنتاج والتوظيف وتوطين التقنية في بلدان المجلس. ويمكن أن تكون بدايات هذه الصناعات من خلال مشاريع مشتركة تقوم بها بلدان المجلس ككتلة واحدة مع الشركات الأجنبية التي تحتكر إنتاج وبيع أغلب هذه المنتجات في الوقت الحاضر.

إن ما يحتِّم التعاون الخليجي في تنفيذ هذه الصناعات، هو أنها تستخدم طاقة كبيرة كمدخل إنتاجي، كما أن تكاليفها تقل بزيادة حجم الوحدة الإنتاجية، أي برفع طاقة الوحدة الإنتاجية منها، وبالتالي فلا بد من تنفيذها ضمن خطة خليجية تجعل فرص نجاحها وتطورها وتنافسيتها أكبر سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى العالمي. نذكر هنا أن التنمية المستدامة في الدول الصناعية ودول شرق آسيا لم تتحقق إلا من خلال تأسيس قطاعات صناعية متنوعة المنتجات

(٩٠) Herb, Ibid., pp. 35-44.

(٩١) International Monetary Fund [IMF], «Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future,» pp. 23-24.

(٩٢) Herb, Ibid., p. 210.

وتستخدم تقنية متطورة كان لها دور في تشجيع البحث العلمي وتحفيز القطاعات الخدمية بأنواعها، في المقابل لا تزيد مساهمة دول المجلس مجتمعة في القيمة الصناعية المضافة في العالم على ١ بالمئة بحسب آخر البيانات المتوافرة[٩٣]. وقد يكون أحد الأسباب هو عدم كفاية الإنفاق التعليمي في هذه الدول؛ فبحسب صندوق النقد الدولي كان متوسط ما أنفقته بلدان المجلس على التعليم خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٣ لا يزيد على ٣,٩ بالمئة من الدخل القومي، مقارنة بنحو ٤,٦ بالمئة في بقية العالم، كما أن نوعية هذا التعليم كما تشير إلى ذلك نتائج طلبة هذه الدول في امتحانات الرياضيات والعلوم تعتبر منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي في امتحانات الرياضيات والعلوم[٩٤].

إضافة إلى ترشيد استخدام الموارد محلياً وتعميق دور القطاع الصناعي خليجياً، هناك بعض المشروعات الاستراتيجية التي تحتاج إلى العمل في إطار الدائرة العربية، ومن أهم هذه المشروعات توفير الغذاء وصناعة السيارات والمعدات، وإقامة مشروعات الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، وصناعة السلاح، ولاعتبارات أمنية لا بد من أن تقوم هذه الصناعات الأخيرة منذ البداية بطاقات خليجية وعربية، وإلا سيكون مصيرها شبيهاً بمصير مفاعلات العراق وسورية، وهذه كلها مشروعات تحتاج إلى تكاتف عربي يجمع بين إيرادات النفط والعقول العربية والأراضي الخصبة والموقف التفاوضي للكتلة العربية، من أجل الحصول على التقانة من بقية بلدان العالم وتوفير الأسواق، سواء في الغرب أو في الشرق. وقد تكون الخطوة العملية الأولى في هذا الصدد العمل على تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى التي وقعت عام ١٩٩٨ وظلت متعثرة حتى الآن، ثم الانتقال بعد ذلك إلى مزيد من التكامل الاقتصادي العربي[٩٥].

٣ ـ الأمن

أثبتت التجارب السابقة أن الكيانات الخليجية لن تتمكن منفردة من تحقيق أمنها حتى لو أنفقت كل إيراداتها النفطية على التسلح؛ بل إن غياب رؤية عربية موحدة قد جعل هذه الدول تدور في فلك الدول الغربية والإقليمية على حساب أمنها واستقرارها. فالأمن الحقيقي بمفهومه الشامل يتكون من قوة الجبهة الداخلية، أي وجود حكومة تعبِّر عن إرادة شعبها وتحقق تنمية مستدامة، وهذه الخطوة تعتبر مقدمة ضرورية لا بد من توافرها في كل الحكومات العربية لتوفير شروط التعاون العربي لمواجهة الأخطار الإقليمية والدولية[٩٦]. وهذا البعد الأخير للأمن أي حماية الأوطان، يمكن تحقيقه بعدة وسائل تكمل بعضها البعض. فلا بد أولاً من إيجاد جيش خليجي موحد وذلك بتطوير ما يعرف بـ «درع الجزيرة»، تكمله على المدى القصير والمتوسط قوة عربية مشتركة أقرب إلى قوة

(٩٣) Hans-Georg Muller, «GCC Industrial Development,» in: Giacomo Luciani, ed., *Resources Blessed: Diversification and the Gulf Development Model* (New York: Geralch Press, 2012), pp. 139-141.

(٩٤) IMF, Ibid., p. 22.

(٩٥) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(٩٦) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

الانتشار السريع، تتكون من كل البلدان العربية أو عدة بلدان رئيسية، بما في ذلك دول المجلس، وتكون لديها مرونة الحركة في الوطن العربي، وإسنادها بكل العوامل اللوجيستية من مطارات وقواعد ومخازن للسلاح وغيرها[٩٧]. وفي حال انتقال الوطن العربي إلى وضع أكثر استقراراً من الوضع الحالي، يمكن إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك التي وقعت في الخمسينيات وتعديل بنودها بما يتناسب مع المعطيات الجديدة في الوطن العربي التي نأمل أن تجعل فرص نجاحها أكبر مما كانت في السابق[٩٨].

ولا شك في أن هذه الخطوات مجتمعة ستؤدي إلى تغيير تدريجي في موازين القوى بين البلدان الخليجية مجتمعة مؤيدة من البلدان العربية من جانب، وبين القوى الإقليمية كإسرائيل من جانب، وبينها وبين إيران من جوانب أخرى، وبخاصة في ظل تراجع رغبة الدول الغربية في الدفاع عن الدول الخليجية، وتقاربها المحتمل مع إيران بعد توقيع الاتفاق حول المفاعل النووي الإيراني. كما أن المدخل الأمني الجديد سيقلل تدريجياً من الحاجة إلى التحالف مع البلدان الكبرى، وهذا سيقلل من حجم النفقات العسكرية الحالية التي أملتها المواقف الضعيفة لدول المنطقة، وسيزيل تهمة الاستقواء بالأجنبي، وسيوفر كذلك كثيراً من الموارد التي يمكن توجيهها إلى مشروعات تنموية منتجة في المنطقة العربية[٩٩].

خاتمة

حاولنا في الصفحات السابقة أن نقدم تقويماً مختصراً لتجربتي الإمارات العربية المتحدة وقطر منذ بداية السبعينيات، وبخاصة في ما يتعلق بالتنمية والأمن. وقد تبين لنا أن تجربة كل من الإمارات وقطر تجسد حجم الصعوبات التي تعترض الكيانات القطرية في الوطن العربي لتحقيق هدفي التنمية والاستقرار. ففي الإخفاق **الأول** يمكن القول إنه منذ السبعينيات دأبت كل من الدولتين على اتباع سياسات نفطية تحكمها الاعتبارات السياسية والضغوط الدولية أكثر من اعتبارات الطاقة الاستيعابية المحدودة، ما أدى إلى تراكم فوائض نفطية فلكية، تم تدوير جزء منها إلى أسواق المال العالمية لتتحول إلى ثروة ورقية تآكلت عبر السنوات من خلال تراجع قيمة الدولار، وزيادة معدلات التضخم، والأزمات المالية المتعاقبة، أما الجزء المتبقي من هذه الإيرادات فقد تم توجيهه إلى الإنفاق على البنية الأساسية والارتقاء بمستوى معيشة أبناء الدولة من خلال توفير الخدمات الأساسية، وكذلك ببناء بعض المشروعات الصناعية والخدمية، وقد أدت هذه الجهود مجتمعة إلى تحقيق مستوى مرتفع من الرفاه مقارنة بفترة ما قبل السبعينيات.

---

(٩٧) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٩.

(٩٨) طلعت مسلم، «ورقة عمل تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٣٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٥)، ص ١٢١ ـ ١٤٠.

(٩٩) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

غير أن ديمومة هذا المستوى المعيشي ظلت مرتبطة بحجم إنتاج النفط وأسعاره، وما إن يتراجع أحد هذين المتغيرين حتى تبدأ المؤشرات الاقتصادية كالنمو والتوظيف والموازنة العامة والميزان التجاري في التراجع، ما يؤكد أن الهيكل الإنتاجي لهاتين الدولتين وغيرهما من دول المنطقة لا يزال يعتمد على النفط كمحرك، أي أن هناك إخفاقاً في تنويع مصادر الدخل. أما الإخفاق **الثاني** الذي لا يقل خطورة عن الأول فهو تهميش المواطنين في وطنهم، فمنذ بداية الألفية الثالثة أصبح القطاع العقاري هو محرك التنمية في الدولتين، وقد تمخض عن توسع هذا القطاع تشريعات جديدة سمحت للأجانب بتملك العقار، ومع هذا التملك حرية الإقامة لفترات طويلة، وقد نتج من هذه السياسات تدفق واسع للعمالة الأجنبية إلى دول المنطقة، وهو ما نجم عنه تهميش المواطنين كنسبة من السكان والقوى العاملة حتى أصبحوا من بين الأقليات في أوطانهم، كما أن سيادة هذه الدول على أراضيها ستبدأ في التراجع في ظل هيمنة الأجانب الذين أصبحت إقامتهم دائمة ومطالبهم الاقتصادية وغير الاقتصادية في تزايد.

وكما أن التنمية في كل من قطر والإمارات تتطلب تكامل الجهود الخليجية والعربية وتطوير المؤسسات اللازمة لذلك، فإن أمن هذه الدول وردع أطماع الدول الإقليمية، يتطلب كذلك توحيد الجهود العسكرية، سواء كان ذلك بتطوير درع الجزيرة، أو بإيجاد قوة عسكرية عربية، أو بإحياء اتفاقية الدفاع العربي المشترك، لأن ذلك يمثل ضرورة تحتمها الأحداث في المنطقة. فالإمارات مثلاً لم تستطع أن تردع إيران التي احتلت جزرها الثلاث عام ١٩٧١، بل إن إيران استولت على كامل جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢، وهي الجزيرة التي اضطر الحاكم السابق للشارقة تحت موازين قوى مختلة أن يتقاسمها مع إيران مع إعلان استقلال الدولة. وبهذه السيطرة الكاملة على الجزيرة ونقضها لاتفاقها مع الشارقة، تؤكد إيران نزعتها التوسعية في الوطن العربي، وبالتالي فلا قيمة للشعارات التي طالما سمعناها منها منذ قيام الثورة، ولا بد من الردع.

أما قطر فهي كالإمارات، ليست في مأمن من الأخطار الإيرانية كذلك، وبخاصة أنها تشترك مع إيران في حقول الغاز (حقل الشمال)، وليس مستبعداً أن تطمع إيران في التوسع هنا كذلك إما بافتعال خلافات حول هذا الحقل، كما حصل في حقل «الدرة» على الحدود الكويتية، وإما بمحاولة إثارة القلاقل الداخلية كما في حالة «خلية حزب الله» في الكويت وهي ليست المحاولة الأولى ولن تكون الأخيرة بالتأكيد، وهذا هو الإخفاق **الثالث** في النموذج الخليجي الحالي[١٠٠]. وما يؤكد عدم الثقة بين قطر وإيران هو ما أوردته تسريبات ويكيليكس من تصريحات للمسؤولين القطريين، ومن أهمها ما قاله الشيخ حمد بن خليفة، الأمير السابق، لجون كيري من أنه «على أساس خبرة ثلاثين عاماً من التعامل مع الإيرانيين فإنهم سيعطونك مئة كلمة ولا تثق إلا بكلمة واحدة منها»[١٠١].

---

(١٠٠) انظر: منى الشمري وأحمد السلمان، «استثمار «حقل الدرة» البحري في نفق المجهول،» **القدس العربي**، ٢٠١٥/٩/٥، <http://www.alquds.co.uk/?p=398618>.

(١٠١) Wikileaks, <http://cablegate.wikileaks.org/cable/2010/02/10DOHA70.html>.

وكذلك البرقية السرية التي بعث بها رئيس الوزراء القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني والتي يشبّه فيها الخطر الإيراني بـ «إعصار كاترينا»، ويضيف قائلاً عن علاقة قطر بإيران: «يكذبون علينا ونكذب عليهم»[١٠٢]. هذا يعني أن قطر وبقية دول المجلس في أمسّ الحاجة إلى اتخاذ موقف موحَّد تجاه إيران في السنوات المقبلة بدلاً من السياسات المتضاربة التي تمارسها هذه الحكومات في الوقت الحاضر. ويبقى بعد ذلك السؤال الأهم وهو: هل تدرك كل من الحكومة القطرية وحكومة الإمارات التحديات التي تحدثنا عنها في هذه الورقة وتتعامل معها طبقاً للمقترحات التي طرحناها أم أنها تستمر في مسارها الحالي؟

في الحقيقة لست متفائلاً لأن تاريخ هذه الحكومات يشير إلى أن قراراتها تحكمها أهواء الحكام ومصالحهم المحدودة بدلاً من مصالح مجتمعاتهم، كما أن غياب الكتلة البشرية التي يمكن أن تشكل قوة ضاغطة على هذه الحكومات ليست موجودة. أما العمالة الأجنبية فسيكون لها دور في هاتين الدولتين، وبخاصة الجيلان الثاني والثالث، وستتعدى طموحاتها المكاسب الاقتصادية إلى الحقوق بأشكالها، هذا إذا لم تتدارك هذه الدول الأمر بكيان خليجي موحد تكون فيه السيادة لأبناء المنطقة. باختصار، إن التغيير في هذه الدول سيتحدد بمواقف الحكومات التي تملك القرار والثروة، والعمالة الأجنبية التي تزداد هيمنتها في السكان والقوى العاملة، والمواطنين الذين يتضاءل دورهم يوماً بعد يوم، وكذلك بالمتغيرات الخارجية بأشكالها مثل حصول تغيرات جذرية في الدول ذات الكثافة السكانية كالسعودية وعمان، أو تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة.

(١٠٢) «Secret US Embassy Cables,» <http://cablegate.wikileaks.org/cable/2009/12/09DOHA728.html>.

تعقيب

عبد الخالق عبد الله(*)

إن مهمتي في التعقيب على ورقة يوسف خليفة اليوسف سهلة، وستأخذ بتوصية المركز التي تدعو إلى أن يقدم التعقيب إضافةً إلى الورقة ويبرز ما لم تتمكن الورقة من إبرازه. فورقة اليوسف ركزت في جلها على عيوب وقصور في السجل التنموي والإصلاحي لكل من قطر والإمارات العربية المتحدة بخاصة؛ فهي رأت نقاط الضعف وتجاهلت نقاط القوة في تجربة قطر والإمارات، لذلك إن مهمتي هي إحداث التوازن وتوضيح نقاط القوة في السجل التنموي الغني لدولة الإمارات وقطر. فسجل هاتين الدولتين الخليجيتين عليهما ما عليهما، وهو كثير كما أوضحت الورقة، لكن أيضاً لهما ما لهما وهو أيضاً كثير. لقد تجاهلت الورقة نقاط القوة وجاءت غارقة في الأحادية وتتسم بالانتقائية الشديدة، بما في ذلك الانتقائية في البيانات والأرقام التي جاءت مبتسرة لإطلاق أحكام قاسية وتأكيد موقف أيديولوجي، أكثر منه تقييماً سوسيولوجياً يرى الوقائع بتجرُّد الباحث الموضوعي. علاوة على ذلك، سيركز هذا التعقيب على حالة الإمارات أكثر من تركيزه على قطر، تمشياً مع حقيقة أن الجزء الأهم والأكبر من ورقة اليوسف يتناول تجربة الإمارات بالنقد اللاذع مع بعض الإسقاطات على قطر.

وكما أنه علينا تقبُّل نقد اليوسف بصدر رحب، أتمنى عليه أن يتقبل نقد ورقته بصدر رحب. فالهدف إجراء مراجعة نقدية موضوعية لمسارات التغير وآفاقه لا ممارسة النقد من أجل النقد.

بدءاً من السطر الأول في ورقة اليوسف يمكن معرفة ما يود قوله، ولا حاجة إلى مواصلة القراءة والوصول إلى النتائج النهائية؛ فالعناوين الفرعية تنبئ بما هو قادم في متن الورقة. فبالنسبة إليه، الولادة عسيرة والمسيرة مشوّهة، والمؤسسات هشّة، والفساد والاستبداد هما القاعدة، والسلطة والثروة والبشر والحجر مجرد غنيمة لدى الأسرة الحاكمة، والخلاصة أن السجل التنموي والإصلاحي للإمارات في مجمله إخفاق وفشل ولا مستقبل له.

(*) أستاذ جامعي في العلوم السياسية ـ جامعة الإمارات.

تتحدث الورقة عن الولادة العسيرة للكيان الاتحادي السباعي في الإمارات. لقد كانت ولادة الدولة الاتحادية صعبة وعسيرة، وبخاصة خلال سنوات التأسيس الأولى، لكن المؤلف عالج هذه الولادة في عجالة وفي سطور قليلة ومبتسرة ولم يعطِ تلك الولادة الصعبة حقها من التحليل والتفسير وشرح ظروفها ومعطياتها. لكن ما هو أهم من الولادة العسيرة للدولة الفدرالية/الكونفدرالية الفريدة في المشهد السياسي العربي، أن هذه الدولة الاتحادية تمكنت من البقاء والاستمرار لنحو نصف قرن، وستحتفل بمرور ٤٤ سنة على تأسيسها في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لتصبح بذلك التجربة الفدرالية والاتحادية والتكاملية الخليجية والعربية التي جاءت لتبقى وتستمر وتتجاوز سؤال أن تكون أو لا تكون في بيئة عربية وإقليمية طاردة لأي شكل من أشكال التكامل الإقليمي العربي، بل في ظل أجواء تفكك الدولة الوطنية وسقوط حكومات عربية وتبعثرها إلى دويلات صغيرة قائمة على أسس طائفية وجهوية وعرقية، حيث تشير دراسات غربية إلى احتمال تفكك ٤ بلدان عربية إلى ١٥ دويلة خلال المستقبل المنظور. لذلك، إن تجربة الدولة الفدرالية في الإمارات، علاوة على مسيرة ٣٥ سنة من التعاون الخليجي، رغم كل صعوباته، تستحقان تقديراً خاصاً وبحثاً موضوعياً لاستخلاص الدروس والعبر لبقية دول المنطقة. هذا ما لم تفعله ورقة اليوسف. لقد أشارت الورقة في الجزء **الأول** إلى صعوبة البدايات لكنها لم تقدر المسيرة حق قدرها ولم تعطها ما تستحق من الدراسة المتوازنة.

وتتحدث الورقة في الجزء **الثاني** عن هشاشة المؤسسات في قطر والإمارات، لكن هذا العرض لقيام المؤسسات جاء سريعاً ومبتسراً وغير موفق. فمن البديهيات القول إن بناء دولة المؤسسات في غاية الصعوبة، ليس إماراتياً وقطرياً وخليجياً وعربياً بل هو أمر شائك في معظم دول الجنوب والدول النامية. كذلك هناك سمة مشتركة في جميع هذه الدول، حيث تكون المؤسسة التنفيذية ومؤسسة الرئاسة متضخمة على حساب بقية المؤسسات، وبخاصة التشريعية والقضائية والمجتمعية. لكن المشكلة لا تكمن في هشاشة المؤسسات، التي تحتاج إلى دقة في التعريف والتأصيل، بل في مرونتها وقدرتها على التكيف مع التحولات المتلاحقة، حيث إن الإمارات هي من المجتمعات السريعة التحول والسريعة التحديث والسريعة التعولم. إن المعيار الحقيقي ليس هشاشة المؤسسات بل مرونتها وتكيفها مع متطلبات عصرها، كما يقول صموئيل هنتنغتون. فهل المؤسسات في الإمارات مرنة أم جامدة؟ كل المؤشرات حول أداء المؤسسات التنفيذية والإدارية والسيادية تشير إلى مرونة المؤسسات في الإمارات وقدرتها على مواكبة المستجدات المتلاحقة. لذلك جاءت دولة الإمارات وفق مؤشرات التنافسية والحوكمة والثقة في خدمات الحكومة، وجاذبية بيئتها الاستثمارية وجودة الخدمات التي تقدمها والتقانة التي توظفها، الأولى عربياً وضمن قائمة العشرين عالمياً؛ بل إنها تجاوزت في مقياس الجودة والتقانة والمرونة تجارب عالمية متقدمة كتجربة سنغافورة وعدة دول في أوروبا. صحيح أن دولة المؤسسات لم تتأسس بعد في الإمارات، لكن الحكم فيها، وبحكم طبيعته الفدرالية، أبعد ما يكون من الحكم السلطوي الفاقع في سلطويته.

ثم تعرِّج الورقة على نحو موسع على السجل التنموي لدولة الإمارات مع إشارات طفيفة إلى حالة قطر، وتصفه بالسجل التنموي المشوّه. أما ما هو المقصود بالمشوّه فلا يوجد تعريف لهذه العبارة التي تتكرر كثيراً في الورقة. المؤكد الوحيد أن ما يسرده اليوسف من أرقام وبيانات غير مقنعة على الإطلاق. فوصف السجل التنموي لثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، وأكثرها انفتاحاً وديناميةً وجذباً للاستثمار، وللمواهب والكفاءات العربية وتحوله إلى مركز متقدم لرجال المال والأعمال في المنطقة، بأنه مشوّه، هو وصف غير مقنع ولا يستقيم مع الشواهد والمعطيات العديدة والأكثر دقة وصحة وصدقية التي تشير إلى أن سجل الإمارات التنموي هو الأكثر تنوعاً وبالتالي الأقل «تشوهاً». ذلك بأنه إذا كانت هناك من دولة خليجية نفطية واحدة تمكنت من الابتعاد من الاعتماد المفرط على النفط كمصدر واحد ووحيد للدخل فهذه الحالة هي دولة الإمارات. كنت أتمنى أن تكون الورقة أكثر إنصافاً في ذكر أرقام ذات دلالات تُظهر عكس ما ذهب إليه المؤلف. على سبيل المثال تظهر الأرقام ما يلي:

أولاً، أخفقت الورقة في ذكر أن الإمارات تمكنت خلال السنوات الـ٤٥ الماضية من بناء ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية بأسرها. اقتصاد الإمارات هو الثاني بعد السعودية مباشرة، بإجمالي ناتج محلي تجاوز ٤٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥. أي أن الناتج الوطني في الإمارات يزيد على إجمالي الناتج المحلي لعشر دول عربية من بينها مصر ولبنان والجزائر وتونس والأردن، وأن هذا الاقتصاد كان الأسرع نمواً خلال العقدين الماضيين، وتمكن من تجاوز أزمة مالية عالمية حادة بنجاح مشهود، ليعود إلى النمو من جديد بمعدل ٣ ـ ٤ بالمئة سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية. بل إن اقتصاد الإمارات، على الرغم من تراجع أسعار برميل النفط الخام من ١١٠ دولارات عام ٢٠١٤ إلى أقل من ٥٠ دولاراً عام ٢٠١٥، استمر في النمو بواقع ٣ بالمئة عام ٢٠١٥، ويتوقع صندوق النقد الدولي في آخر تقرير له أن ينمو بمعدل ٣ بالمئة و٣,٤ بالمئة خلال عام ٢٠١٦. إن أكبر نقاط قوة في اقتصاد الإمارات هو القطاع التجاري وحركة الاستيراد والتصدير، حيث إن ٥٠ بالمئة من إجمالي التجارة العربية البالغ أكثر من ٧٠٠ مليار دولار يمر عبر موانئها، وبخاصة ميناء دبي ثالث أكبر ميناء في العالم.

ثانياً، أخفقت ورقة اليوسف في الإشارة إلى أن اقتصاد الإمارات ليس ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية بل هو الاقتصاد الأكثر تنوعاً وانفتاحاً على العالم. لا يمكن أن يسمى سجل الإمارات التنموي مشوّهاً وهو أول اقتصاد يحقق ما عجزت عن تحقيقه بقية الاقتصادات في المنطقة، أي بناء قاعدة صلبة لاقتصاد ما بعد النفط في أقل من أربعة عقود. فبعدما كانت نسبة النفط في إجمالي الناتج المحلي أكثر من ٧٥ بالمئة عام ١٩٧١ تراجع إلى ٥٥ بالمئة عام ١٩٩٥، وأصبح أقل من ٣٠ بالمئة عام ٢٠١٥، وتخطط الإمارات لتصل نسبة مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٠ بالمئة فقط بحلول عام ٢٠٢٥. هذا التنوع في إجمالي الناتج المحلي لا يشير إلى أنه سجل تنموي مشوّه، بل يشير إلى عكس ذلك تماماً، إلى وجود قطاعات منتعشة كقطاع التجارة

والتصدير وإعادة التصدير، والسياحة، حيث استقطبت الإمارات ١٥ مليون سائح عام ٢٠١٥ وتود أن يصل هذا العدد إلى ٢٠ مليوناً عام ٢٠٢٠. أضف إلى ذلك قطاع الطيران، وهو قطاع متكامل ينمو بمعدلات فائقة، والقطاع المصرفي حيث إن الإمارات ليست محطة إقليمية وحسب؛ بل عالمية في شبكة القطاع المصرفي العالمي وهي أصبحت تنافس المراكز المالية الكبرى. ثم يأتي القطاع العقاري الذي أصبح أكثر نضجاً بعد أزمة عام ٢٠٠٩. الملخص المفيد أن اقتصاد الإمارات هو الأكثر تنوعاً في المنطقة ولم يعد يعتمد كلياً على مصدر واحد ووحيد للدخل.

ثالثاً، أخفقت الورقة في ذكر أن أكثر ما يميز السجل التنموي في الإمارات هو الاستثمار الضخم في البنية التحتية بكل مفرداتها لتصبح بنيتها التحتية هي الأحدث في المنطقة وعلى المستوى العالمي ممثلة بموانئ ومطارات وشبكة اتصالات ومدن ذكية ومناطق حرة ومدن حرة متخصصة كمدينة دبي للإنترنت والإعلام التي تنافس أفضل المدن الحرة والموانئ والمطارات وشبكة الاتصال في العالم، بل تمكنت الإمارات من التفوق على دول متقدمة في هذا المجال كسنغافورة التي يشير إليها اليوسف في ورقته كالنموذج القدوة، في الوقت الذي يعرف الجميع أن الإمارات تجاوزت سنغافورة في مفردات البنية التحتية بسنوات. كل ذلك يدل على أن الجزء الأهم من الثروة النفطية لم يذهب هدراً، ولم يتجه نحو الفساد وشراء السلاح، ولم يكن غنيمة لشخص وأسرة وطبقة بعينها، بل ذهب حيثما ينبغي أن يذهب: بناء بنية تحتية حديثة، وتنويع الاقتصاد وجعله جاذباً للاستثمارات الخارجية، وتحويل الإمارات إلى مركز متقدم لرجال المال والأعمال في المنطقة.

رابعاً، أخفقت الورقة في ذكر أن استثمارات ضخمة ذهبت لتطوير بنية التقانة وتقانة المعلومات في الدولة، وتم وضع لبنة مهمة لبناء اقتصاد المعرفة، بمرتكزاته الأربعة: التعليم وتقانة المعلومات والإبداع والبيئة والبنية المؤسسية. إذا كان الأداء المعرفي العربي عموماً ليس في أفضل حالاته والمنطقة العربية تقع ضمن المناطق الأقل استعداداً لإقامة مجتمع واقتصاد المعرفة في العالم، فإن البيانات تشير إلى أن اقتصاد الإمارات هو الاقتصاد الأكثر استعداداً للدخول إلى طور اقتصاد المعرفة، وبخاصة على صعيد مرتكز التقانة التي تتفوق فيه الإمارات ليس على الدول الخليجية والعربية المجاورة وحسب بل تأتي ضمن قائمة الدول العشرين متقدمة على عدد من الدول الأوروبية أيضاً. مثلاً، تحتل الإمارات المركز الأول عالمياً في استخدام تقانة الاتصالات والمعلومات وفاعلية الحكومة، والمركز الأول في أهمية تقانة المعلومات والاتصالات لرؤية الحكومة للمستقبل، والمركز الأول في تأثير تقانة المعلومات والاتصالات في الوصول إلى الخدمات الأساسية، وفي المركز الثاني عالمياً في نجاح الحكومة في تعزيز تقانة الاتصالات والمعلومات، والمركز الثاني في المشتريات الحكومية لمنتوجات التقانة المتقدمة، والمركز الثاني في أثر التقانة في نجاح الحكومة في تعزيز تقانة الاتصالات والمعلومات، وفي المركز الرابع في القوانين المتعلقة بتقانة الاتصالات والمعلومات، وفي المركز السابع عالمياً في معدل انتشار الهاتف المتحرك، والمركز السابع في مستوى استيعاب الشركات للتقانة والسابع في تواصل الشركات مع الشركات الأخرى عبر الإنترنت،

وفي المركز الثامن عالمياً في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي... والقائمة طويلة. لكن المؤكد أن تحقيق هذه المراكز تم بفضل الاستثمار القوي في البنية التقانية لمؤسسات القطاعين الخاص والحكومي، وفي الأسرة والمجتمع، بحيث تم تصنيف مدن الإمارات، أبوظبي ودبي، ضمن قائمة المدن الذكية في العالم. كل ذلك جعل الإمارات الدولة العربية الوحيدة في قائمة الاقتصادات المعتمدة على الإبداع والابتكار للعام السابع على التوالي وتحتل المركز ٢٤ عالمياً. يجب عدم إغفال هذا السجل عند تقييم نموذج الإمارات ومجالات الإصلاح الهيكلي.

خامساً، علاوة على ما سبق، إن أكثر ما يميز نموذج الإمارات ليس قوة اقتصاده وتنوع قطاعاته وبناه التحتية الحديثة، بل البيئة التشريعية المرنة أيضاً، والحياة الاجتماعية المتسامحة القائمة على باقة من الحريات الاجتماعية والفردية التي هي بالأهمية نفسها لحرية التجارة والاقتصاد، وهو ما يجعل الإمارات تعيش حالة فريدة في ظل داعشية خانقة. هذه البيئة الاجتماعية والتشريعية المتسامحة جعلت الإمارات دولة جاذبة للمواهب والكفاءات والطاقات العربية الشابة والمبدعة التي تفضّل العيش والإقامة في الإمارات بدلاً من الهجرة إلى أمريكا وكندا وأستراليا. هذا البعد الاجتماعي الجاذب في نموذج الإمارات جعل الشباب العربي يؤكد للسنة الخامسة على التوالي أن الإمارات هي الدولة المفضَّلة، والنموذج القدوة في المنطقة. ما يراه الشباب العربي في الإمارات لا تراه ورقة اليوسف؟ إذا كانت الإمارات هي خيار الشباب العربي وهي الأمل بالنسبة إليهم بعدما انعدم أمامهم الأمل وانسد الأفق، لماذ تسعى الورقة لقتل هذا الأمل وتعميق الإحساس بالإحباط في منطقة مليئة بالإحباط أصلاً.

كل ذلك لا يعني أن سجل الإمارات التنموي والإصلاحي ناصع البياض ومن دون نقاط ضعف، وبخاصة لدولة لديها طموح يصفه البعض أنه طموح جامح بما في ذلك إطلاق برنامج فضائي للوصول إلى كوكب المريخ بحلول عام ٢٠٢١، أي عندما تحتفل الإمارات بيوبيلها الذهبي. مهما كان الطموح ومهما كانت نقاط قوة تجربة الإمارات التنموية، فإن نقاط ضعف نموذج الإمارات متعددة ويأتي في المقدمة سجلها في مجال التحديث السياسي والإصلاح الديمقراطي الذي لا يواكب التقدم في مجال التحديث الاقتصادي والاجتماعي والتقني. جميع التقارير الدولية المنصفة تشير بوضوح إلى تأخر الإمارات في مؤشرات الحريات وحقوق الإنسان والمشاركة والديمقراطية وحتى استقلالية القضاء ومعاملة العمالة الأجنبية من جانب شركات احتكارية لا تلتزم بقوانين العمل. ويمكن القول إن سقف الحريات تراجع كثيراً في السنوات الأخيرة في الإمارات، كما تراجعت في قطر وبقية بلدان الخليج العربي والمنطقة، بل أصبح سجل بلدان المنطقة أسوأ مما كان عليه قبل الربيع العربي.

كذلك يمكن توجيه النقد لنموذج الإمارات لجهة الخلل السكاني الشنيع الذي نجم عن السير في استراتيجية النمو الفائق السرعة، وتحوّل الآن إلى معضلة وجودية مؤرقة، فقد تراجعت نسبة المواطنية إلى أقل من ٢٠ بالمئة. والمؤسف أنه لا يوجد أي أفق لإصلاح هذا الخلل السكاني،

بل يُتوقع أن يزداد الخلل مع استمرار النهج الراهن من النمو الاقتصادي السريع، وهذا يعني أن نسبة المواطنين ستتراجع أكثر وربما ستصل إلى أقل من ١٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٥، وقد تصل إلى أقل من ١ بالمئة في المدى البعيد. علاوة على ذلك، وكما ذكرت ورقة اليوسف، هناك ملف التفاوت في الدخل بين الإمارات الغنية والفائقة الغنى، والإمارات الأقل غنًى. هذه الفجوة أيضاً هي من نقاط ضعف هذا النموذج. كما يمكن إبداء القلق تجاه بروز الإمارات كقوة عسكرية في المنطقة وإمكان استدراجها إلى صراعات المنطقة وإنهاكها في حروب إقليمية تفوق قدراتها وإمكاناتها البشرية وحتى المادية. جميع هذه النواحي تستحق قراءة نقدية حريصة، لكن كل ذلك لا يستقيم مع خلاصة الورقة التي تصف سجل الإمارات بأنه مشوّه وهش، وأنه كله إخفاق في إخفاق، وكله فساد واستبداد وأن لا مستقبل له.

لا تستقيم هذه الخلاصة مع المعطيات والبيانات والحقائق والوقائع. فتجربة الإمارات ليست بالسوء الذي تصفه الورقة التي تجاهلت مصادر القوة وركزت على نقاط الضعف، وبخاصة أن نقاط القوة موثقة في تقارير عالمية، حيث جاءت الإمارات في أكثر من ١١٠ مؤشرات تقيس الأداء التنموي والسجل الاجتماعي والاقتصادي، في المرتبة الأولى عربياً وضمن قائمة العشرين عالمياً. أذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي: إن الإمارات في قائمة الدولة العشرين في مؤشر التنافسية، وحرية التجارة والثقة في الحكومة وجاذبية الاستثمار، علاوة على أنها الأولى عربياً و٢٥ عالمياً في مؤشر مكافحة الفساد وفق آخر تقرير لمنظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مكافحة الفساد. الإمارات هي الدولة العربية الأقل فساداً وتتقدم باستمرار وبصورة سنوية في هذا التصنيف على الصعيد العالمي خلال السنوات العشر الماضية، الأمر الذي لا يستقيم مع ما جاء في الورقة التي تتحدث عن استشراء الفساد في الإمارات. المؤشرات الدولية ذات الصدقية تقول عكس ذلك تماماً. بل إن ثورات الربيع العربي التي جاءت أساساً ضد الفساد والاستبداد العربي، استثنت كلاً من قطر والإمارات، حيث كانتا من أقل الدول العربية تأثراً بتيار التغيير الذي اجتاح الوطن العربي خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. فالإمارات وقطر من بين الدول التي لم تشهد أي احتجاجات ومسيرات وتظاهرات ومطالبات بالتغيير، عدا تلك الرسالة الإصلاحية التي تناشد رئيس الدولة بتطوير تجربة المجلس الوطني الاتحادي. ولذلك دلالات مهمة على مستوى الرضى والقبول العام بمستوى الرفاهية والخدمات وحسن استخدام سياسة الجزرة والعصا.

لكن إلى جانب توظيف الموارد، فإن المعطيات تُظهر أن الأنظمة الملكية عموماً كانت أكثر مرونة وتكيُّفاً في مواجهة انعكاسات الربيع العربي. لذلك تمكنت الإمارات وقطر ودول الخليج العربي إضافة إلى الأردن والمغرب من الاستجابة سريعاً لمطالب التغيير في حين عجزت النظم الجمهورية العربية عن تحقيق شَرطَي المرونة والتكيف وكانت النتيجة كارثية في بعض الحالات. علاوة على ذلك لم تكن قطر والإمارات الأقل تأثراً بانعكاسات الربيع العربي، بل كانتا من أكثر الدول تأثيراً في مسارات الربيع العربي. فقد قررت قطر، عبر قناة الجزيرة الانحياز إلى تيار الإسلام

السياسي، ممثلاً بالإخوان المسلمين الذين استغلوا الربيع العربي استغلالاً سياسياً يفوق استغلال أي تيار سياسي آخر، وقامت قطر بدعمهم مالياً وإعلامياً ومساندتهم سياسياً. أما الإمارات فقد اختارت الانحياز إلى التيار المدني وقدمت ما استطاعت تقديمه لدعم ومساندة هذا التيار المدني المعارض للبروز المفاجئ للتيار الديني، وهو ما جلب لها العداء من الإخوان وتيار الإسلام السياسي ورموزه وقاعدته الشعبية.

مهما كان الأمر من انعكاسات الربيع العربي، يبقى السؤال لماذا جاءت ورقة اليوسف أحادية وربما متحاملة على الإمارات؟ الأسباب متعددة، ويأتي في المقدمة غياب التأصيل النظري والمنهجي في الورقة. لا يوجد إطار نظري ومنهجي وتحليل علمي يعتد به ليوجه مقولات الورقة وفرضياتها. كذلك تبدو الورقة مليئة بالبيانات الانتقائية، والمقولات العامة، وتنطلق من أحكام مسبقة. لذلك اتسمت القراءة في تجربة الإمارات بكونها قراءة أيديولوجية وليست قراءة سوسيولوجية معمقة. كل ذلك يعكس الموقف الفكري والسياسي المسبق للباحث الذي استسهل إطلاق الأحكام على تجربة تنموية غنية تستحق قراءة سوسيولوجية موضوعية متأنية بدلاً من هذه القراءة الأيديولوجية الانتقائية.

وتقديري أن ورقة اليوسف تعكس قناعاته الفكرية وميوله السياسية الشخصية المعلَنة والمنحازة للتيار الديني والإسلام السياسي ولا تعكس المعطيات والحقائق والوقائع الموضوعية. ورغم أن مواقفه وقناعاته الفكرية هي شأن خاص به، لكن من غير المقبول توظيف قناعاته في ورقة مقدمة لندوة علمية. الورقة مليئة بعبارات منفِّرة على مثل وصف النموذج التنموي القائم في الإمارات بأنه كالورم السرطاني، والنموذج الاستيطاني القائم على التهميش المتعمَّد للمواطنين، والسعي المبيَّت لطمس هوياتهم وثقافتهم. هذه العبارات وغيرها تنم عن موقف فكري متشنّج، وبخاصة أن اليوسف يكثر من الاستشهاد بمراجع أجنبية ولا نرى في هوامش ورقته أي إشارة إلى دراسات وبحوث بأقلام وطنية من الإمارات. إن تجاهل المراجع الإماراتية هو واحد من أبرز نقاط الضعف في الورقة التي يبدو أنها لا تقدّر الإنتاج البحثي الوطني.

المؤكد أن الكاتب لا يخفي الانتماء للتيار الديني والإسلام السياسي الذي أعلن مراراً وتكراراً أن الإمارات عدوه الأول حالياً، والذي يقوم حالياً بشن حملة شعواء عبر منابر عديدة ضد نموذج الإمارات من دون وجه حق، ولسبب واحد ووحيد هو أن الإمارات اختارت أن تقف في صف التيار المدني وتيار الاعتدال والتنوير والتسامح بعيداً من التشدد والتزمُّت والتطرف الديني الذي أنهك الأمة. لقد وضعت الإمارات كل ثقلها المالي والإعلامي والدبلوماسي لدعم التيار المدني العربي، وهو ما جلب لها العداء من تيار الإسلام السياسي، وأظن أن الكاتب يأتي من هذا التراث في قراءته للسجل التنموي في الإمارات. لذلك جاءت ورقته غير علمية، وغير موضوعية، وانتقائية ومنحازة بل ومتحاملة على نموذج تنموي عربي مزدهر ومستقر ومتقدم وواعد نسبياً.

أتمنى على الكاتب إعادة النظر في مقولاته في النسخة الأخيرة المعدلة من الورقة. ذلك بأن الورقة بصيغتها الراهنة تصلح أن تقدم في مؤتمر للمعارضة وليس لدى مركز للبحوث والدراسات، وأمام باحثين وعلماء أجلّاء هدفهم البحث عن الحقيقة. لسنا هنا كمتحدثين لهذا النظام أو ذاك، كما أننا لسنا هنا لتمثيل هذا التيار السياسي أو ذاك، وحتماً لسنا هنا لعرض حقائق بشكل انتقائي لا يخدم تحقيق الهدف العلمي لهذه الندوة.

المناقشات

١ ـ جورج جبور

أهنئ الباحث لإصراره على حتمية العمل العربي المشترك. العمل العربي المشترك ضمانة الاستقرار. قلت في مقالات منشورة في أوائل السبعينيات إن فشلنا في التقدم نحو الوحدة العربية إنما هو نجاح مؤكد لتجزئة الدولة القطرية. إن لم نصعد إلى الوحدة، هبطنا إلى التقسيم.

كنت سعيداً جداً عام ٢٠٠٦ أثناء زيارتي الأخيرة لقطر، لأن المؤتمر القومي ـ الإسلامي (وأفضِّل أن يغيِّر اسمه فيصبح **مؤتمر الاتجاهات القومية والإسلامية**. أعرف أن ثمّة خطاً فاصلاً بين القومي والإسلامي، إلا أن هذا الخط كثيراً ما يختفي، فيوحي اختفاؤه بأمر لم يقصده واضعوه). لأن المؤتمر وافق على اقتراحي بضرورة الاهتمام بالعقد العاشر لوعد بلفور بين ٢٠٠٧ و٢٠١٧. لكن الأمر يتطلب جهداً. يتحمل البلد المضيف شيئاً من المسؤولية رغم أن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق المؤتمر القومي ـ الإسلامي وأعضائه.

هل من الصعب أن يتحول بعض التمويل القطري الخارجي إلى عمل يخدم مسألة حقوق الفلسطينيين؟ تقوم نظرية الاهتمام بمئوية وعد بلفور على أساس أن كل قارئ للوعد الوغد، ما لم يكن منحازاً انحيازاً كاملاً للصهيونية، انحيازاً مستقراً مستمراً، فسوف يغدو بقراءته الوعد، صديقاً لحقوق الفلسطينيين. أقول هذا وأتوقع قبيل اختتام الندوة أن توزع رزمة متواضعة الحجم من الأوراق عن المئوية(*).

أتساءل وتشهد مجتمعاتنا الانشقاقات، بل وقبلها شهدت دولنا الانشقاقات، أتساءل لماذا نسجل فضل البراعة الدبلوماسية لدميستورا في حوارات سوف يجريها في جنيف بين متخاصمين سوريين؟ أمس ناقشنا موضوع سورية، على النحو الذي شهدنا. لن أقف عند ما

(*) لم توزع هذه الرزمة.

قيل. إلا أنني لن أفوِّت فرصة أول كلمة لي في هذه الندوة دون الإشادة بما قالته أمس السيدة حويّك رئيسة جلستنا هذه. وكل المودّة إلى الجالسين على المنصة. كانت إفادتي كبيرة مما سمعت.

٢ ـ وداد كيكسو

هناك نقطة أغفلها الباحث، وهي أنه من أسباب إخفاق الاتحاد التساعي من وجهة نظر دولة البحرين هو الاختلاف على التمثيل في المجلس الوطني، إذ أصرَّت البحرين على طريقة التمثيل النسبي وليس المطلق نظراً إلى حجم السكان في البلاد؛ إذ كانت البحرين أكثر هذه الدول كثافة سكانية بين بقية الإمارات.

٣ ـ سعيد سلطان الهاشمي

أود أن يوضح لي عبد الخالق عبد الله، ويفسر للسادة الكرام، كيف أن الإمارات «واحة حريات»، وأنها تقود فريق «الانحياز المدني» في المنطقة في وجه تيارات التخلف؟! كيف ذلك وسجونها تضجّ بسجناء الرأي والتعبير؛ من أبناء الإمارات ومن جميع مواطني بلدان مجلس التعاون وبقية البلدان العربية لا بقضايا جنائية وإنما بسبب اختلاف في الآراء والتوجهات السياسية لا أكثر؟ ولا أمان أو حصانة لأي فرد من الاختطاف أو الاعتقال أو الاختفاء القسري، ولمدد مفتوحة في سجون ومعتقلات أجهزة الاستخبارات الإماراتية المختلفة والمتنوعة. كيف ذلك والدولة وأجهزتها تكيد حتى لأبناء وأسر من يقبع في السجون خاصة في حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية من تعليم وطبابة وسكن وفرص توظيف؟! كيف هي «واحة حريات» وسجلّها المدني، وبشهادة منظمات متخصصة ومفكرين وأكاديميين ـ من مختلف دول العالم ـ مثار احتجاج بحيث إنها في ذيل ممارسة الحريات الإنسانية على المستوى العالمي؟

ثم أود من أستاذي عبد الخالق، وهو الأستاذ والمتخصص، ويعرف الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية الشاملة ـ التي لا تُجزِّئ الحريات ولا تساوم عليها، بداعي عدم النضج، وفرض الوصاية والتسلط ـ أن يجيب عن سؤالي له: هل النمو الاقتصادي الذي يفاخر به جذري وعميق ويراهن عليه لإحداث تنمية إنسانية تكفل الاستدامة والعدالة والإنصاف للإنسان، أياً كانت جنسيته ودينه ومذهبه وقبيلته، في دولة الإمارات؟

سؤالي للباحث يوسف خليفة اليوسف: ألا ترى، أستاذي الكريم، بأن الشحن الطائفي الذي يمارسه بعض مثقفي الخليج ضد إيران ـ خاصة مِمن يمثلون التيار الديني/السني واستخدامهم فزاعات «التمدد الصفوي والخطر الفارسي والمارد الشيعي»؛ ألا يقعون في الخطأ ذاته الذي يؤاخذون عليه نظراءَهم في الضفة الأخرى من الخليج؟ ألا نحتاج إلى خطاب أكثر وعياً وتعقلاً

لفهم إيران واستيعاب تطلعاتها وسياساتها ومصالحها؟ بدلاً من شيطنة هذا الجار المحوري في التاريخ والحاضر والمستقبل، والنفخ في نيران الصراع والفُرقة؟

٤ ـ سمير حباشنة

أثمِّن الروحية الإيجابية للباحث في اعتبار أن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمة العربية بتاريخها وجغرافيتها ومستقبلها.. وهو الحديث الذي بدأ يخبو في الكثير من الأدبيات العربية بما فيها أدبيات الخليج. على أي حال إن الخطر الذي يهدد بلدان الخليج العربي ومنها الإمارات وقطر، هو خطر ديمغرافي، حيث تبلغ نسبة مواطني الإمارات قياساً على سكان الإمارات ١١ بالمئة وفي قطر ٩ بالمئة وأغلب الوافدين هم من دول آسيوية غير عربية، والكثير منهم يمثلون الجيل الثاني والثالث. وهذا يعني أنها ورقة يمكن استخدامها في أي وقت بحيث نخسر هوية أقطار عربية عبر تجنيس الوافدين الأجانب. لذا أقترح أن تعتمد دول الخليج على العمالة العربية كبديل للعمالة الأجنبية، تحسباً لذلك، وحماية مستقبلية للهوية العربية أمام أي مستجدات.

كما أن إيران جارة ولا نستطيع أن نغيِّر حقائق الجغرافيا، وعلينا أن نعمد إلى الحوار مع الإيرانيين على قاعدة احترام المصالح لكل طرف وتشبيك علاقات من شأنها خدمة المصالح المشتركة وعلى قاعدة عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية واحترام الحدود وتسوية خلافاتنا على الأرض... باتفاق أو باللجوء إلى المحاكم الدولية... وإنني أقول إنه ليس من مصلحة الجميع أن نصعِّد مع إيران وكأنه تمهيد لحرب جديدة إن قامت فإنها لن تبقي ولن تذر وحتماً بلا نتائج مفيدة.

وهذا يقودنا بالضرورة إلى القول إن علينا كعرب أن نعلم أنه لا بد لنا من مشروع عربي، ومن أمن عربي واحد، في مقابل المشاريع التي تتحرك بمنطقتنا وتبحث عن مصالحها وتطمع بأراضٍ عربية، حيث إن لدى الأتراك مشروعهم ولدى الإيرانيين مشروعهم وكذلك الغرب وإسرائيل. أما العرب فبِلا مشروع؛ بحالة تفكك واصطفافات هامشية نضخمها حتى غدت هي الأصل ونسينا التحديات الحقيقية التي تواجه الأمة، وإني أشبههم بدولة تستضيف مباراة كرة القدم كلٌّ لديه فريقه باستثناء العرب الذين يقدمون الملعب (الوطن العربي) وجمهور المشجعين (الشعوب العربية)؛ وإن كان هناك من شغب ملاعب وضحايا فالدم الذي يسيل هو الدم العربي.

أرجو أن نتمكن كعرب من بلورة مشروع عربي واحد يعبر عن مصالحنا ويحمي وطننا ويوقف كوارث الحروب التي اشتعلت بأقطار عربية هامة؛ بل وبلورة مفهوم لأمن العربي، حيث لا أمن حقيقي لأي منا من دون أن يكون هناك أمن عربي واحد لنا يحمينا ويعزز قدراتنا في وجه كل الأطماع.

٥ ـ الشيخ جواد الخالصي

سؤال وجواب أو أجوبة:

للسيد الباحث، والسيد المعقِّب، هل دولة الإمارات نشأت بقرار داخلي من أبناء الإمارات، أم أن مصالح الاستعمار البريطاني المعروف تاريخياً دوره كما في باقي دول الخليج وإماراته المتعددة قضت بذلك؟

هل الجهات المستفيدة من أموال النفط في الخليج الإمارات، قطر، البحرين، هم أبناء تلك المنطقة أم الشركات التي ترتبط بجهات خارجية وبعوائل أرستقراطية في الغرب تتحالف مع عوائل حاكمة في هذه الدول والمستفيدين معهم؟ وأخيراً لماذا لم تتقدم دول الخليج في مشروع مجلس التعاون الخليجي لإنشاء تكتل اقتصادي وسياسي قوي، يمكن أن يحيي المشروع القومي العربي الإسلامي، وأن يوازي المشاريع الأخرى في المنطقة، وأن يحافظ على مصالح الشعب والأمة في مواجهة الهيمنة الاستعمارية القديمة الجديدة اقتصادياً وسياسياً، وأن يكون العرب هم البديل في العمل والكفاءات عن العمالة الأجنبية المهددة للتماسك الاجتماعي في دول الخليج كافة؟

٦ ـ محمود علي الداود

يمتاز بحث اليوسف بالرصانة، وهو دراسة علمية موضوعية امتداداً إلى الكتب والدراسات التي أصدرها ومنها **الإمارات العربية على مفترق طرق** و**مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** و«دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة»، في كتاب **الفساد والحكم الصالح من البلاد العربية** وكتابه المهم **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**، ومقالته الرائعة «عندما تصبح السلطة غنيمة» وكلها من إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية الذي أصدر أول دراسة حول الخليج العربي في كتاب **دولة الإمارات العربية المتحدة ـ دراسة نقدية لتجربة وحدوية** والذي صدر في بيروت عام ١٩٨٠.

المحاور التي أود مناقشتها هي:

أ ـ نشوء دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر عقب قرار بريطانيا الانسحاب من الخليج وتسريع بريطانيا لمراحل المفاوضات مع الإمارات بعد التفاهم مع الشاه على التخلي عن ادعاءات إيران بالسيادة على البحرين مقابل إعطاء الضوء الأخضر لإيران للسيطرة على الجزر العربية الثلاث. وقد اقترح العراق إقامة دولة الإمارات العربية المتحدة من الإمارات التسع. لكن قطر رفضت هذا الاقتراح وفضلت إعلان استقلالها كدولة ذات سيادة، وبادرت البحرين لاتخاذ موقف متشابه. واجهت دولة الإمارات الجديدة الكثير من التحديات في مقدمها اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، واحتلال العراق للكويت والحروب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣. في الشؤون الداخلية للإمارات ورثت الدولة الجديدة المنافسات بين الإمارات؛ رغم أن

الشيخ زايد آل نهيان تكفل بتغطية نفقات الإمارات، ومع ذلك فقد نشأ الاتحاد هشاً يعتمد بالدرجة الأولى على الإمارتين أبو ظبي ودبي. أما في حقل السياسة الخارجية فإن الدبلوماسية الإماراتية تتمدد أوسع كثيراً من إمكانات الدولة الجديدة وقد أقحمت نفسها في العديد من المشاكل العربية مثلاً ليبيا واليمن.

ب ـ محور الهجرة الأجنبية وتداعياتها على الإمارات العربية المتحدة وقطر وتطور الهجرة إلى نسب مرعبة تظهر عدم التوازن بين السكان الأصليين والوافدين الأجانب بحيث أصبحت القضية تهدد الهوية العربية للمجتمعات الخليجية علاوة على احتمالات التأثير سلباً في السيادة خصوصاً. وتعاني الإمارات توسعاً غير مسبوق في الإنفاق المتطرف على الأسلحة المتطورة الحديثة التي تقوم معامل السلاح الأمريكية بتزويد الإمارات وقطر بها من دون أن يكون هناك مجال لاستخدام هذه الأسلحة.

ج ـ رغم التقدم الكبير في مجالات العلوم المعاصرة والتكنولوجيا المتطورة هناك تقهقر اجتماعي مخيف فالثقافة الغربية وأجهزة الإعلام والاتصالات الأمريكية هي العوامل المؤثرة في الإنسان الإماراتي، وخصوصاً الشباب العازفين عن الثقافة العربية. كما أن قسماً كبيراً من أبناء طبقة الحكام والأمراء لا يعملون أصلاً أو ينغمسون في أجواء غير صحية. وتنطبق هذه المؤثرات على دولة قطر أيضاً. وينفتح مجتمع الإمارات العربية على مصراعيه أمام مؤثرات الثقافة الغربية بحيث أصبحت بعض المدن مثل دبي وأبو ظبي تبدو وكأنها منتجعات أوروبية وأمريكية تسلب تدريجياً الهوية العربية الإسلامية لشعب المنطقة.

٧ ـ هيثم عبد الله سلمان

أعتقد أن الاختلال الديمغرافي لدولة الإمارات العربية وارتفاع نسبة القوى العاملة من إجمالي القوى العاملة جاء نتيجة الاختلال ما بين حجم الاقتصاد الإماراتي وحجم سكانه. ومن ثم فإن قدرة الاقتصاد على الاستثمار وفاق قدرة الدولة على توفير القوى العاملة الوطنية. وبالتالي فإن الحاجة إلى القوى العاملة المهاجرة كانت ضرورية وليست خياراً يمكن الركون إليه. بيد أن الخلل الذي واجهته الإمارات في مواجهة هذه المعضلة الكبيرة هو في مضمون السياسة الاقتصادية التي تواجه مشكلة الهجرة، إذ إن السياسة التي اتبعتها الإمارات في مواجهة الهجرة هي فرض بعض القيود أو الشروط الواجب توافرها في المهاجر القادم للدخول إلى أراضيها، ولا تعنى أبداً بالحاجة التي تفرضها حاجة الاقتصاد إلى هذا المهاجر أو ذاك.

٨ ـ يوسف خليفة اليوسف (يرد)

كنت أتمنى أن يكون تعقيب عبد الخالق عبد الله إضافة علمية إلى الموضوعات التي عالجتها ورقتي بالتحليل العلمي النظري المدعَّم بالبيانات والأرقام، وذلك من أجل تعميق الفهم لتجربتَي

كل من الإمارات وقطر خلال السنوات الأربعين الماضية، سواء على صعيد التنمية أو الأمن وتقديم المقترحات لتطويرهما في السنوات القادمة. غير أن ما سمعناه من المعقِّب في الندوة وقرأناه في تعقيبه كان مزيجاً من غياب المنهجية العلمية واختلال في الأولويات التنموية وقصور في فهم مؤشرات التنمية وكيفية قياسها، وتذمر من الإسلام السياسي وجهود التوحد العربي، إضافة إلى نبرة دعائية طالما سمعناها من أجهزة الإعلام الرسمية وهي نبرة عبَّرت عن عدم قدرة صاحبها على الارتقاء إلى المستوى العلمي للنخبة التي شاركت في هذه الندوة الهامة التي عقدها أهم مركز دراسات في منطقتنا العربية بالتعاون مع المركز السويدي بالإسكندرية وفي فترة حرجة في تاريخ هذه الأمة؛ وإليكم بعض الأمثلة التوضيحية على المغالطات التي وقع فيها المعقب:

يقول المعقب: «بدءاً من السطر الأول في ورقة اليوسف يمكن معرفة ما يود قوله، ولا حاجة إلى مواصلة القراءة والوصول إلى النتائج النهائية...» وهذا القول يدل على جهل الكاتب بأساليب البحث العلمي، فأغلبية الأوراق العلمية التي تكتب اليوم تبدأ بملخص لأهم النتائج وبعد ذلك يبدأ الباحث في تفصيل الحيثيات التي جعلته يخرج بنتائجه وكان الأحرى بالمعقب أن يقرأ الورقة بتمعُّن حتى يتأكد له أن عناوين الورقة منسجمة مع بقية أجزائها، ولكن الموقف المسبق للمعقِّب تجاه ما تطرحه الورقة كما يبدو ويتضح من الأمثلة الأخرى هو الذي جعل أحكامه مرسلة ولا صلة لها بمضمون الورقة.

بعد ذلك، وفي الصفحة نفسها، يقفز المعقِّب إلى استنتاج آخر جانَب فيه الحقيقة وتقوَّل فيه على الباحث ما لم يقله. فهو يقول: «والخلاصة أن السجل التنموي والإصلاحي للإمارات في مجمله إخفاق وفشل ولا مستقبل له» وهنا مرة أخرى نرى النبرة الدعائية وغير العلمية للمعقِّب لأن الورقة أوردت كثيراً من إيجابيات النموذج التنموي لمدينة دبي ولكنها كذلك قيَّمت هذا النموذج من منظور الأهداف التنموية بعيدة المدى ولم تكتفِ بالدعاية الممجوجة التي يمارسها المعقِّب وغيره. كما أن الورقة، على عكس ما ادعاه المعقب، لم تكن فيها دعوة لليأس من الإصلاح وإلا فما فائدة كتابتها ونقد هذا النموذج التنموي، وكيف يمكن لباحث لديه الحد الأدنى من الأمانة والموضوعية أن لا يعترف بأن الورقة قد خصصت نحو ثماني صفحات لاقتراح منطلقات لإصلاح هذه الدول على ثلاثة أصعدة رئيسية هي السياسية والتنموية والأمنية؟

إضافة إلى المثالب السابقة في تعقيب عبد الخالق عبد الله نرى أن زاده في فهم قضية التنمية وكيفية قياسها محدود؛ فهو يخلط بين البنية الأساسية للتنمية من طرق ومواصلات وعمر الدولة وبين النتائج الفعلية لعملية التنمية، إذ يتحدث المعقّب عن التنمية بصورة دعائية ضحلة وسقيمة لا تدعيها حتى القيادات السياسية في الدولة نفسها؛ فهو يرى أن استمرار الاتحاد لأكثر من أربعين عاماً والنمو الاقتصادي المتذبذب وهجرة العمالة وحجم الناتج المحلي وغيرها من المؤشرات هي كافية لإثبات حصول التنمية المستدامة. ونحن وإن كنا لا ننكر هذه المؤشرات إلا أن قياس التنمية في الاقتصاد النفطي هو ليس شعارات وكلاماً مرسلاً وإنما هناك مؤشرات كمية يمكن تأملها. وكان

الأجدر بالمعقب أن يتأمل في ما أوردناه من أرقام حول ثلاثة متغيرات أساسية في هذا السياق، وهي نصيب النفط من الناتج ومن الإيرادات العامة للدولة ومن تركيبة صادراتها، وهي جميعها تدل وبشهادات الخبراء والمؤسسات الدولية أن بلدان المجلس بما فيها الإمارات وقطر ما زال نشاطها الاقتصادي (بما في ذلك التجارة والخدمات) هي بسبب الإيرادات النفطية، ولكن جهل المعقب إذا أحسنّا الظن فيه، أو تجاهله إذا أسأنا ذلك الظن، جعله يحلِّق بعيداً من هذه الحقائق ويكتفي بتعميمات لا قيمة لها من منظور علمي دقيق.

وفي سياق التنمية يقفز المعقِّب إلى أحكام مرسلة تؤكد تسرعه في الدعاية للنموذج الإماراتي وعدم أمانته في تقييم التجربة وتزويره للحقائق التي يعرفها القاصي والداني، إذ يقول المعقِّب: «كل ذلك يدل على أن الجزء الأهم من الثروة النفطية لم يذهب هدراً، ولم يتجه نحو الفساد وشراء السلاح، ولم يكن غنيمة لشخص وأسرة وطبقة بعينها...»، فهو ليست لديه الشجاعة العلمية، كما يبدو، أن يعترف بوجوه هدر للثروة باتجاهات مختلفة، كاقتطاع الأسر الحاكمة لمبالغ لا يبررها منطق ولا قانون، وبالمبالغ الباهظة التي تنفق على التسلح لخدمة سماسرة السلاح في هذه الدول ومصانعها في الغرب على حساب حاجات هذه المنطقة التنموية، أو كغير ذلك من وجوه الفساد والهدر التي طالما وثِّقت بالأرقام من قبل المؤسسات المختصة وقد ذكرنا بعضاً منها. وفي الصفحة نفسها يدعي أن نموذج الإمارات تفوَّق على النموذج السنغافوري في مشروعات البنية الأساسية ولكنه لم يبيِّن لنا إذا كانت البنية الأساسية هي التنمية أم أنها مقدمة للتنمية. وهو بذلك يحاول المضيَّ في طرحه غير العلمي بحديث مبتور عن التنمية. وقد بيَّنا في الورقة أن النموذج السنغافوري قد حقق تنمية فعلية بأيادٍ سنغافورية وبتنويع الهيكل الإنتاجي وبالحفاظ على هوية المجتمع، وهذا ما أخفق فيه النموذجان الإماراتي والقطري.

كذلك أظهر المعقب خللاً في تصنيف الأولويات التنموية، إذ مرَّ مروراً سريعاً في نهاية تعقيبه على قضيتي الحرية والتركيبة السكانية وكأنهما لا يعنيانه، بل إن نبرته في التعقيب دلَّت على عدم إدراك أو اهتمام أو صراحة في معالجة قضية التركيبة السكانية وما تعنيه من تهديد لهوية هذه الدول ولا مسألة حريات أبنائه، كما أنه لم يذكر شيئاً عن الخطر الأمني الذي تواجهه هذه الدول نتيجة للتوسع الإقليمي الإيراني. هذا الاختلال في فهم المعقب لأولويات التنمية والأمن أظهره بمظهر اليائس من العمل العربي المشترك الذي نعتبره مخرجاً هاماً لتحديات التنمية والأمن في منطقتنا.

أخيراً يكشف المعقب عن جهل بالحرية وتجاهل للحقائق؛ فبدلاً من أن يدحض الأرقام والحجج الواردة في الورقة تراه يتجه إلى شخصنة الحوار بطريقة تعبِّر عن فقدان المنهجية وحتى القيم، وتذكِّرني بأساليب أجهزة الأمن التي تحاول القفز فوق الحقائق الموضوعية لتشوِّه قائلها، فهو يقول: «وتقديري أن ورقة اليوسف تعكس قناعاته الفكرية وميوله السياسية الشخصية المعلنة والمنحازة إلى التيار الديني والإسلام السياسي ولا تعكس المعطيات والحقائق والوقائع الموضوعية»؛ وأنا أقول بدوري للمعقب إن الحضارة العربية ـ الإسلامية التي أفتخر بالانتماء إليها هي التي كان لها

الدور الرائد في تطور الحضارة المعاصرة؛ وبالتالي فإن منظومة القيم الإسلامية التي يؤمن بها كاتب هذه الورقة هي أفضل مرتكزات علمية وأخلاقية للتأسيس لحضارة عربية معاصرة تستوعب ما لدى الآخر من إنجاز وتبقي على ثوابتها الحضارية لتجنب كثير من المثالب التي وقعت فيها الحضارة المعاصرة.

هذه هي منطلقاتنا الفكرية التي نعترف ونفتخر بها، فهل يمكن للمعقب أن يبين لنا منطلقات الإصلاح التي يؤمن بها كأسس لنهضة هذه الأمة أم إن بضاعته هي كلها شبيهة بالبضاعة الكاسدة والدعائية التي سمعناها منه في المؤتمر وقرأناها في تعقيبه المكتوب والتي يمكن اختزالها في معاداة التوجهات القومية والإسلامية؟ وبإمكاني الاستمرار في ذكر أمثلة على هذا الكلام المرسل الذي لا يرتكز على ما في الورقة من موضوعات وما فيها من بيانات، ويكتفي بحديث عام وإنشائي، إضافة إلى إصدار أحكام تدل على جهل بأدبيات التنمية الاقتصادية، وتجاهل للواقع المشاهَد في هاتين الدولتين. ولا أجد لذلك تفسيراً إلا محاولة المعقب الدفاع عن أمر لا يمكن الدفاع عنه.

أما لماذا هذا الجهل أحياناً، والتجاهل أحياناً أخرى، فإن المعقب نفسه أدرى بأسبابه. وليس لدي شك في أن المتأمل للآراء الواردة في الورقة، وكذلك للتعقيب الوارد عليها، يمكنه التوصل إلى قناعاته الذاتية، كما أن الأيام القادمة جديرة بأن تكشف عن مدى صدقية ما طرحه الباحث وما قاله المعقب. من هنا فقد أبقيت نص الورقة كما هو من غير إدخال أي تعديلات رئيسية واكتفيت بتصحيح بعض الأخطاء الشكلية.

الفصل السادس عشر

مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت(*)

شفيق ناظم الغبرا(**)

مقدمة

على الرغم من عدم حدوث أي تغييرات إصلاحية رئيسة على الساحة الكويتية خلال السنوات الخمس المنصرمة، فإن ذلك لا يعني أن الكويتيين لا يسعون إلى ذلك، أو لم يحاولوا سلوك طريق الإصلاح. ففي عام ٢٠١١، ومع بداية الانتفاضات العربية في المنطقة، دخلت الكويت عصراً جديداً مليئاً بالتحديات المدفوعة من قبل الحركات الشبابية وقوى المعارضة الشعبية التي تنادي بوجوب التزام إجراء إصلاحات حكومية.

ومطالب الإصلاح هذه، تهدف أساساً إلى تحقيق نظام انتخابي يمثل الأطياف المجتمعية، ووضع قانون يجيز عمل الأحزاب السياسية ويسمح لها بالمشاركة في التشكيلة الحكومية، ويضمن استقلالاً أكثر تقدماً للقضاء وفصلاً أكثر وضوحاً بين السلطات. ورغم العقبات التي واجهها الحراك الشبابي والقوى المنادية بالتغيير بسبب الجمود المسيطر على الهيكلية السياسية والاقتصادية، وبسبب رفض النظام الحراك السياسي في الشارع وقمعه، وكذلك بسبب هيكلية التيارات المعارضة غير القادرة على استقطاب كل الأطياف بلا استثناء، لم يصل الموقف من الإصلاح إلى حال الإجماع. غير أن الدولة لا بد من أن تقبل في لحظة تاريخية آتية بمثل هذه المطالب. والأمر مسألة وقت، ليس إلا. لكن التأخر في البدء بمشروع إصلاح جاد، سيرفع من الثمن السياسي والاقتصادي

(*) تستند هذه الدراسة إلى عمل ميداني ومقابلات مطولة ومتابعة للشأن الكويتي خلال عام ٢٠١٢، وقد شملت المقابلات الأساسية عينة أساسية مكوّنة من ٧٠ فرداً وعيّنة منتقاة من فئات مختلفة تعبر عن اتجاهات متناقضة من فئات الحضر والقبائل، الشيعة والسنة، والبدون ونخب سياسية، وتيارات، وممثلي الحركات الشبابية. شكر خاص لدلال الدايل، لترتيب الكثير من المقابلات المفتوحة. نشر هذا الفصل، ضمن ملف، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٤٤ (شباط/فبراير ٢٠١٦).

(**) أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

للإصلاح. ويمكن القول، إن إقرار الإصلاح المتأخر في الكثير من التجارب ثمنه السياسي كما الاجتماعي أكبر، لكنه أفضل من الانتظار المفتوح الذي يولد نتائج أكثر سلبية. يتطلب الإصلاح توقيتاً صائباً وقيادة حكومية مدركة أهميته وضرورة فتح حوار شفاف مع المجتمع وشرائحه وممثليه، وبخاصة المختلفون معها، حول خططه المرحلية.

هناك عدة أسباب لنضوج شروط التغيير والإصلاح في الكويت:

أولاً، تمثل الكويت حالاً خاصة في ما يتعلق بطبيعة الحكم، إذ على الرغم من كونها مَلكية شبه دستورية، فإن الكويتيين يتمتعون بهامش من الحرية لا تتوافر في دول الخليج الأخرى. على أقل تقدير، يوجد في الكويت رأي عام مؤثر، يتحدث في الشأن العام ويؤثر في السياسات. مثل هذه الحرية يمكن رؤيتها في الكيفية التي يعبر فيها الكتّاب والمفكرون الكويتيون عن آرائهم حول أهم الموضوعات التي تهم الشأنين المحلي والإقليمي. إضافة إلى ذلك، يمكن رؤية مثل هذه الحرية من خلال المعارضة الحيوية المكونة من الإسلاميين والليبراليين الذين يمكنهم ممارسة أنواع من الضغوط الجماهيرية المعبرة. حتى في مسائل تتعلق بالمقاطعة ضد إسرائيل، فالرأي العام الكويتي قادر على ممارسة ضغوط لا نجد مثيلاً لها في دول مجلس التعاون الأخرى. مثل هذه الظروف تولدت، جزئياً، من جراء قدرة آل الصباح ـ حُكام الكويت ـ على القبول والتعايش مع دستور ١٩٦٢ شبه الديمقراطي، وإن كان على مضض أحياناً.

ثانياً، إن التغييرات الاجتماعية والثقافية التي طرأت على الكويت خلال العقد الماضي قد أثرت في المجتمع الكويتي إلى حد كبير، وهو ما ساهم في زيادة الوعي المجتمعي لدى الكويتيين؛ فارتفاع مستوى التعليم وسط تنامي عدد السكان الذين يشكل الشباب النسبة الكبرى بينهم ـ حالياً إن ٧٠ بالمئة من المواطنين الذين تجاوز عددهم ١,٢ مليون هم دون سن الـ ٢٩ ـ ساهم في ولادة قوى اجتماعية جديدة[١]. ومن بين هذه القوى الطبقة المتوسطة والشعبية الواعية باضطراد بقضايا سوء الإدارة الحكومية وارتفاع مستويات الفساد ونقص الشفافية الاقتصادية. كما أن الجماعات المهمشة أو التي تشعر به بشكله النسبي، كالشباب والقبائل والبدون والأقلية الشيعية والمرأة، تخلق ضغوطاً على النظام السياسي.

ثالثاً: إن الإرادة السياسية والضغط الذي يشكله العامة الكويتيون لم يصل بعد إلى مستوى الحشد الذي يمكن أن يشكل حرجاً للحكومة. ففي غياب الإصلاح الجاد لمكونات الدولة الريعية التي تعتمد على سلعة نفطية واحدة كأساس للاقتصاد، وفي غياب قدرة دولة الريع على التعامل بمساواة وعدالة مع كل الناس في كل الظروف، فإن التناقضات الاجتماعية والسياسية سوف تعمق الإشكالية الهيكلية، وسيكون هناك المزيد من موجات التعبير السلمي المطالب بالتغيير والإصلاح.

---

(١) بلغ عدد سكان دولة الكويت في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ (بحسب الإدارة المركزية للإحصاء) ٣٢٦٨٤٣١ نسمة تقريباً، منهم ١١٢٨٣٨١ كويتيون.

رابعاً: تحاول الحكومة بوسائل شتى إبقاء الوضع على ما هو عليه، وهي اتبعت في ذلك إجراءات غير ديمقراطية أدت إلى سحب جنسيات من أفراد عرف عنهم المعارضة. كما لاحقت الكثير من المغردين والمعارضين عبر قوانين ومحاكمات بتهم التظاهر وتهديد الأمن وغيره. وقد تم إصدار أحكام قضائية نهائية على شخصيات شبابية معارضة وعلى شخصيات سياسية أبرزها مسلم البراك زعيم المعارضة في الكويت، كما ترك الكويت، وإن بصورة موقتة، عدد من الشابات والشبان قبل صدور الأحكام بحقهم إلى دول كتركيا وبريطانيا وغيرها.

كل هذا يؤسس لعدة ديناميات مرئية وغير مرئية، ويجعل قضية الإصلاح مطروحة عند كل منعطف ومع كل مأزق وفشل وتردٍّ. لكن هذا لا يعني أن البنى السياسية والاقتصادية الرسمية هي الآن جاهزة لتقبل الإصلاح، لهذا يقع الجمود وتتراكم المشكلات السياسية؛ فالوسط العام السياسي في حال تشظٍ سياسي، والقوى المتطرفة تشهد تقدماً. إن غياب مشروع الإصلاح يفتح الباب أمام التطرف في أكثر من اتجاه، كما يؤدي مع الوقت إلى انكسار مرحلي للوسط السياسي العريض القادر على التحالف مع الدولة من أجل إنجاز مشروع الإصلاح.

أولاً: التغييرات المحركة لشرائح المجتمع: القبائل والبدون والشيعة

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ظهرت معارضة سياسية بين الجماعات التجارية المدنية في المناطق الحضرية أساسها الأفكار القومية العربية. في تلك الأثناء، تحالفت النخبة في أسرة الصباح الحاكمة، وبخاصة بعد وفاة الأمير المنفتح عبد الله السالم الصباح عام ١٩٦٥، مع القبائل في محاولة لجعل النخبة التجارية أكثر اعتماداً على المشاريع الممولة من جانب الحكومة. وأُدخلت القبائل من خلال هذه الاستراتيجية (القاطنة في صحراء الكويت ومحيطها) إلى العملية السياسية للحد من مواقف الطبقة الوسطى المسببة للقلق. وفي مقابل دعم القبائل قدم النظام المهيمَن عليه من جانب أسرة الصباح مساعدات مباشرة إلى شيوخ القبائل وأفرادها على هيئة فرص للتوظيف. وشكل اعتماد النظام السياسي على دعم القبائل أحد الأسباب التي مكّنت الحكومة من إعاقة تطور معارضة قوية في صفوف الطبقة المتوسطة، وتأخير نشوء برنامج إصلاحي فاعل. وعلى الرغم من نجاح هذه المعادلة (الصيغة) في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إلا أنها بدأت في الثمانينيات تواجه بعض التحديات، وذلك على الرغم من كونها حالاً متقدمة نسبة إلى أنظمة ملكية خليجية أخرى.

ومع استمرار لجوء أطراف متعددة من القبائل إلى السكن والاستقرار بالقرب من بعضهم البعض حول مدينة الكويت، بدأوا ينسجمون مع الحياة المدنية في الكويت، وتالياً بدأوا يحققون نمواً هائلاً في مقدراتهم ومؤهلاتهم التعليمية والمهنية. وفي تسعينيات القرن الماضي، أصبح العديد منهم أساتذة جامعات، ومهندسين، وأطباء، ومحامين ورجال أعمال مرموقين.

ومع مرور الوقت، أصبحت المناطق التي سكنوها مزدحمة بالسكان، وبدأت تعاني نقصاً في الخدمات[٢].

وبسبب ارتفاع معدلات الولادة بينهم، أصبحت القبائل تمثل نحو ٦٥ بالمئة من إجمالي التعداد السكاني للمواطنين الكويتيين البالغ ٣,١ مليون. لكن، على الرغم من أن أفراد القبائل باتوا يمثلون الأغلبية في التركيبة السكانية للكويت، فقد استمرت هيمنة العائلات المدنية التجارية على القطاعات الاقتصادية من خلال إحكام سيطرتهم على القطاع الخاص. إن التركيز المفرط للثروة بيد العائلات التجارية من جهة، وهيمنة أسرة الصباح، أسوة بالأنظمة الملكية العربية، على العملية السياسية من جهة أخرى، أدى في الحصيلة، وببطء، إلى تسييس القبائل. وهذه نتيجة طبيعية.

إن عدم قدرة القبائل على كسب النفوذ والمنزلة التي تتناسب وأعدادهم، دفع بهم إلى البحث عمن يمثلهم ويملك القدرة على التعبير عن مطالبهم. وكان القبليون يبدون توقاً إلى إيجاد صوت يمثلهم. وقد شكّل هذا التوق ـ على وجه الخصوص ـ المدخل الأساس الذي تمكنت حركات الإسلام السياسي من مدّ النفوذ من خلاله إلى المناطق القبلية، الأمر الذي أدى تالياً إلى بروز شكل جديد من النشطاء القبليين والممثلين البرلمانيين المستقلين عن شيوخ قبائلهم الموالين للحكومة. وأصبح أعضاء البرلمان عن المناطق القبلية أصغر سناً وأعلى تعليماً. ومع مرور الوقت، وبحلول أواخر التسعينيات، أصبحت هذه المجموعة رأس الحربة لحركة المعارضة في الكويت. لذلك، وفر البرلمان الكويتي فرصة للقبائل لتجديد ديناميات الصراع على التأثير والدور والحقوق.

إن تحول القبائل إلى قاعدة للمعارضة السياسية، والاحتجاج الشعبي، والنشاط الاجتماعي، وحركات الشباب، لهو أمر غير مفاجئ إذا ما نظرنا إلى مكانتهم، من حيث كونهم أضحوا من الفئات المحرومة نسبياً في المجتمع الكويتي التي تخلفت عن ركب التعليم والتمتع بالخدمات الحديثة وتمركزهم على هامش المدينة فعلاً ومجازاً. في هذا، نتحدث عن حال من الحرمان النسبي والشعور بالتمايز. إن أي عملية للدمج السياسي والاجتماعي، تستلزم بنى سياسية واقتصادية أكثر عدالة، وتكون مبنية على أساس المواطنة أولاً. لهذا، فللقبائل مصالح في عملية الإصلاح السياسي والمدني التي ستنتهي بتنازلات سياسية تقدمها أسرة الصباح عن بعض من تحكمها في الدولة وأجهزتها. على الأقل، سيسعى أفراد القبائل إلى تحقيق العدالة كمواطنين، واضعين نهاية لشعورهم بالاغتراب وسط الاتهام الدائم لهم بأنهم ليسوا من أصول الكويت، أو من مؤسسيها، وغيرها من ممارسات عنصرية، تدفع إلى الاحتقان الاجتماعي.

ضمن هذا الانقسام الحضري ـ القبلي، تبرز نخبة مثقفة (إنتليجنسيا) متنورة ومسيّسة في المركز الحضري الذي له تاريخ داعم للإصلاح. فالمجموعات الليبرالية التي تحمل موقفاً اجتماعياً إصلاحياً، مثل المنبر الديمقراطي والتحالف الوطني، إضافة إلى المجموعات الإسلامية، تعكس

(٢) انظر: شفيق ناظم الغبرا، **الكويت: دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع** (الكويت: مكتبة آفاق، ٢٠١١)، ص ٢٣ ـ ٣١.

كلها الرغبة في المساواة وإرساء العملية الديمقراطية والمشاركة في تأليف الحكومة. هذا لا يعني أن رؤى الجماعات السياسية المعارضة واحدة، لكنها في العموم أقرب إلى الإجماع على أسس التحول الديمقراطي. وقد كان لمثل هذه القوى قواعد إصلاحية نشطة ضمن المنظمات الشبابية والحركات الشعبية في المناطق القبلية والحضرية على السواء[٣].

وبينما كانت القبائل تخضع لعمليات التجنيس خلال حقبة الستينيات، برز موضوع «البدون»، وهم الأشخاص الذين لا يملكون وثائق قانونية. وصاروا يفرضون مشكلة رئيسة خلال الحقبات التي تلت. ينتمي البدون في الأغلب إلى قبائل هاجرت إلى الكويت من المناطق المجاورة ـ منها العراق والسعودية وسورية ـ للالتحاق بأقاربهم ممن تم تجنيسهم. إلا أنهم، على عكس أقاربهم، وصلوا متأخرين من المناطق المتاخمة للكويت. ويدعي الكثير من البدون أنهم نزحوا من صحراء الكويت، ويقولون إنهم لم يمتلكوا أي وثائق هوية، أو أنهم لم يجددوا وثائق السفر الأصلية، أو أي بطاقات هوية. ونتيجة ذلك، تم رفض طلباتهم للحصول على الجنسية الكويتية.

ومع مرور عقود من الزمن، ازداد أعداد البدون ليصل إلى ٢٠٠ ألف شخص، بينما تقدر أعدادهم اليوم بنحو ١٢٠ ألفاً، أي نحو ١٠ بالمئة من إجمالي عدد سكان الكويت من الكويتيين. ومرد هذا الانخفاض يعود إلى رحيل أعداد كبيرة من البدون، ممن ينحدرون من أصول قبلية عراقية بعد الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ خوفاً من وقوع أعمال الانتقام ضدهم، متى حُررت الكويت.

في وقت من الأوقات، تم اعتبار البدون في الكويت أنهم «كويتيون قيد الانتظار». وهم على ما هو واضح ينقسمون مناصفة بين سنة وشيعة. وكان يتم شملهم ككويتيين في التعداد السكاني السنوي. وكان متاحاً لهم الإفادة من خدمات التعليم الحكومي والعلاج المجاني، وغيرها من الخدمات. لكن مشكلة البدون الحقيقة بدأت في عام ١٩٨٨ حين حرمتهم الحكومة بعض الميزات التي كانوا يتمتعون بها سابقاً. وفي العام ١٩٩١، بعد عودة الحكومة الكويتية وتحرير الكويت من قوات العراق، عوملوا كمقيمين غير قانونيين، ومورست عليهم ضغوط لدفعهم إلى الرحيل عن البلاد.

هذا التغيير في المعاملة له علاقة بحقيقة مفادها أن الحكومة الكويتية ـ بعد عام ١٩٩١ ـ أرادت أن يكون كل مقيم على أراضيها (مواطناً أو غير مواطن) لديه وثائق قانونية. فقررت أن كل من يكون بمرتبة البدون، يُعد مقيماً غير قانوني، وجُب عليه إظهار وثائق دولته الأصلية. وكمقيمين غير قانونيين، مُنع البدون من الحصول على بطاقات الهوية المدنية وشهادات الميلاد، وكذلك من الزواج ورخص قيادة السيارات والوظائف. وأصبحت محنتهم سبباً لبروز احتجاجات وتظاهرات وأنشطة خاصة بحقوق الإنسان.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢٣.

ومنذ العام ٢٠١١ شارك البدون في التظاهرات التي خرجت في الشارع مع المعارضة الكويتية والنشطاء الكويتيين، كما ارتبطت جماعات الإصلاح مع حركة البدون. وما ميّز البدون الذين شاركوا في الاحتجاجات من غيرهم، كونهم من الشباب من الجيل الثالث[٤].

يمثل الشيعة الكويتيون، وهم أقلية أخرى في الكويت، نحو ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من إجمالي السكان. وهم عموماً من الحضر، هاجروا إلى الكويت على مراحل من منطقة شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران. وقد كان للثورة الإسلامية في إيران تأثير في بعض شرائح المجتمع الشيعي في الكويت، وهو ما أدى إلى تكوين جماعات سياسية ذات قاعدة شيعية دينية. كان ذلك التطور في الثمانينيات إيذاناً بنمو طبقة وسطى في الوسط الشيعي. إن سعْي الشيعة نحو الوسط السياسي الديني مثّل سوسيولوجياً إعلان استقلال عن التبعية لكبار تجار الشيعة، ذوي الميول غير الدينية، ممن ارتبطوا بالأسرة الحاكمة على مدى عقود.

وبينما يتطلع الشيعة إلى دور أكبر لهم واحترام أكثر لحقوقهم، فهم شعروا خلال السنوات الأخيرة بأنهم أكثر قرباً من النظام السياسي القائم، وتالياً أقل حماسة من الماضي للانضمام إلى دعوات المعارضة. لذلك لم ينضم الشيعة إلى المعارضة بعد انتخابات ٢٠١٢ إلا أن مواقفهم السياسية تتغير بتغير مواقفهم إزاء حقوقهم الإنسانية والسياسية.

على سبيل المثال، انضم شيعة الكويت في شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى جماعات المعارضة السنية والتيارات الليبرالية في معارضة التصديق على الاتفاقية الأمنية التي اقترحها مجلس التعاون الخليجي خوفاً من أن يخسروا حقوقهم من جراء الإجراءات الأمنية التي قد يفرضها مجلس التعاون. أما قوى المعارضة، فقد رأت أن تلك الاتفاقية الأمنية تتناقض مع بنود الدستور المتعلقة بالحريات والرأي وحقوق الإنسان، وهي البنود التي تجعل من الكويت بلداً متطوراً وقابلاً للتطور.

يبدي شيعة الكويت خشية من بعض شرائح الأغلبية السنية في البلاد، وبخاصة بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تعدّ الشيعة «مرتدّين عن الإسلام». هذا التطرف بين جماعات من السنّة، أدى بالنتيجة إلى تطرف مقابل بين جماعات من الشيعة، والعكس صحيح. وقد انعكس تبادل هذه السلوكيات والمفاهيم السلبية من الجانبين، سلباً على العلاقات التجارية والتعاملات الشخصية.

وقد ازداد التوتر السني ـ الشيعي حدة مع تورط الجهاديين السنّة من جهة، وحزب الله من جهة أخرى في الثورة القائمة في سورية، وقد وقع تفجير كبير قامت به الدولة الإسلامية (داعش) في مسجد الإمام الصادق في الكويت عام ٢٠١٥ قتل وجرح عشرات المواطنين الشيعة. في المقابل ذكرت تصريحات رسمية، أن الدولة اكتشفت في صيف ٢٠١٥ مخابئ أسلحة ومتفجرات بأعداد كبيرة في منازل تعود لأشخاص منظمين لديهم صلات بإيران. كل هذه المسائل تحولت إلى قضايا رأي عام في الكويت. لكنها في الوقت نفسه، أثارت الشكوك حول المستقبل وساهمت في انتشار

(٤) مقابلات موسعة مع شبان ونشطاء وممثلي البدون في الكويت، تم عقد جلسة مطوّلة واحدة وعدد من المقابلات، الكويت ٢٠١٢.

الخوف. وبغض النظر عن هذا، فإن الشيعة في الكويت قد أنجزوا الكثير مقارنة بأقرانهم من الطائفة نفسها في دول الخليج الأخرى، حيث حققوا قدراً من المساواة مع الأغلبية السنية. لكن ذلك لا يكفي في زمن يعي فيه الناس والأفراد حقوقهم الأساسية[٥].

ثانياً: القيود البنيوية السياسية والاقتصادية

أصبحت القبائل والبدون، وبنسبة أقل الشيعة، أكثر جهراً في مطالبتهم بحقوقهم في الوقت الذي ازدادت هيمنة النُخبة الاقتصادية ـ الاجتماعية الحضرية على البنى السياسية والاقتصادية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدولة، وفق الاقتصاد الكويتي الرعوي، هي القوة الاقتصادية المهيمنة، وهي تالياً من يتحكم بالمناقصات لبناء البنى التحتية وتجديدها. وقد لوحظ في العقدين الأخيرين مزيد من تمركز رأس المال، ومن التسييس في إدراج العقود التي تعود إلى المقربين من النظام السياسي، وتحرم الأقل قرباً، وذلك وفق قواعد غير مكتوبة. هذا التمركز بين السياسة ورأس المال والنفوذ لا يختلف عن صيغ الليبرالية الجديدة المنتشرة في الكثير من الدول والمجتمعات العربية. لكن الأهم في هذا الإطار أن الطبقة التجارية تحوّلت مع الوقت إلى فئة أضعف تنتظر المناقصات الحكومية بعدما فقدت معظم القوة التي تمتعت بها حين قادت الرؤى القومية والحركات الإصلاحية، منذ ثلاثينيات القرن العشرين ولغاية سبعينياته.

١ ـ الديمقراطية الجزئية

استناداً إلى الدستور الكويتي الذي تمت المصادقة عليه عام ١٩٦٢، يجب أن يكون أمير البلاد من أسرة الصبّاح، وبخاصة من سلالة الشيخ مبارك الصباح الذي جاء إلى الحكم في نهاية القرن التاسع عشر. وحتى العام ٢٠٠٣ كان ولي العهد يشغل منصب رئيس الوزراء. ونتيجة الضغط الشعبي والاعتلال الشديد لصحة ولي العهد في ذلك الحين، تم فصل ولاية العهد عن منصب رئيس الوزراء، مع احتفاظ الأمير بحقه في اختيار ولي العهد من أسرة الصباح.

يتكوّن مجلس الأمة من ٥٠ عضواً منتخبين من المعارضة ومن جماعات موالية للحكومة، وكذلك من المستقلين. وتُمسك السلطة التنفيذية، الممثلة بأمير البلاد والأسرة الحاكمة بزمام الأمور، بما في ذلك الحق بتأليف الحكومة. والجدير بالأهمية هنا، هو وجود أعضاء الحكومة كقوة مشاركة ومصوتة في مجلس الأمة. لهذا، فالحكومة لديها حق التصويت لـ ١٥ من أعضائها في البرلمان، الأمر الذي يعطي الحكومة أفضلية كبرى في التصويت، ويجعل عدد أعضاء البرلمان يصل إلى ٦٥ عضواً (قد يصل العدد إلى ٦٥ أو أقل متى اختير نائب أو أكثر من أعضاء البرلمان المنتخبين ليكون

(٥) كل ما ذكرته حول الفئات الاجتماعية ارتبط بعدد من المقابلات الميدانية، كان آخرها سلسلة مقابلات حول التجانس الاجتماعي الكويتي قمت بها في ربيع عام ٢٠١٢. وقد اشتملت العينة التي تجاوزت السبعين مشاركاً ومشاركة: المرأة، البدون، القبائل، الشباب، الشيعة، الحضر.

عضواً في الحكومة). لذلك، فإن الصراع بين برلمان ضعيف يملك بعد الصلاحيات وبين حكومة مهيمنة، يُعد سمة أصيلة وتسهم في التوتر في مثل هذه التركيبة.

إن معضلة المعارضة الكويتية هو اختلال التوازن داخل النظام السياسي المتمثل بغياب البرلمان عند تأليف الحكومات، والافتقار إلى المنافسة في الانتخابات التي لا تخوضها أحزاب سياسية. فعمل الجماعات السياسية الكويتية يُعد غير قانوني في غياب قوانين تحكم الأدوار التي يقومون بها أو حقوقهم السياسية. إضافة إلى ذلك، يمكن أي عضو في البرلمان اتخاذ أي موقف يشاء، وهو ما يجعل رسم أي سياسات منسجمة ضمن البرلمان أمراً بالغ الصعوبة.

إن ديمقراطية الكويت الجزئية، رغم أهمية وجودها، هذه من شأنها أن تولد أزمات. وباستثناء قانون منح المرأة حق التصويت والترشّح الصادر عام ٢٠٠٦، وتعديلات حول الدوائر الانتخابية، يمكن القول إن المشكلة الأساسية تكمن في أن الكويت لم تطوّر إرثها الديمقراطي منذ العام ١٩٦٢، ولم تعدّل دستورها لتطور ديمقراطيتها، هذا الركود ولّد خلافات لا يمكن حلها إلا من خلال الإصلاح السياسي. فقد شهد المجتمع تطورات وتغييرات لم تواكبها وتتماشى معها تغييرات في البنى السياسية الحاكمة. هذا المأزق مرشح للاتساع في حال تأخر الإصلاح السياسي.

اعتاد البرلمان على مر الوقت استخدام ما يتوافر لديه من موارد شحيحة إذا ما أراد أن يواجه الحكومة. وعادة ما يقوم أعضاء البرلمان باستجواب الوزراء بحرية، وهو ما يصعّب على الوزراء تنفيذ كل مطالب البرلمان. وخلال السنوات القليلة الماضية، تعرض أشخاص كبار من أسرة الصبّاح، ممن يشغلون مناصب وزارية، للاستجواب، وحتى لحجب الثقة عن بعضهم. وهذا ما أسفر بدوره عن سلسلة أزمات حكومية، أدت إلى حل البرلمان أكثر من مرة، وتالياً إلى تنظيم انتخابات جديدة عقب كل حل. ويجب التنبّه هنا إلى أن البرلمان قادر على إسقاط الوزراء، لكنه غير قادر على حجب الثقة عن رئيس الوزراء.

وما ساهم في تفاقم مشكلات الحكم هذه، هو التنافس السياسي غير العلني بين كبار أفراد أسرة الصبّاح حول الدور، وحول السياسة والتأثير والمرحلة المقبلة. بدأ صراع الجيل الأصغر، وسار في عدّة متعرجات صدامية. ويسعى أفراد الأسرة إلى مزيد من النفوذ من طريق شراء وسائل الإعلام، مثل الصحف والقنوات التلفزيونية. ومع أن مسألة الخلافة موجودة ومطروحة دائماً، إلا أن المنافسة تبدو اليوم أكثر وضوحاً بين الأجيال المتوسطة والشابة من آل الصباح. يحظى بعض هؤلاء بشعبية بين السكان، ولهم حلفاء ومؤيدون وتأثير داخل المعارضة نفسها. مثل هذا التطور في العلاقات بين أطراف من آل الصباح وجماعات المعارضة، قد يعزز أجندة الإصلاح مع مرور الوقت، لكنه قد يكدِّر أجواء البلاد ويفتح الباب أمام صراع تتداخل معه فئات شعبية ومشكلات هيكلية[٦].

---

(٦) لكتابات قيمة حول مأزق الديمقراطية الجزئي، انظر: عبد الله النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر** (لندن: دار طه للنشر، ١٩٧٨)؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ومحمد عبد القادر الجاسم، **الكويت.. مثلث الديمقراطية** (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٢).

٢ ـ اقتصاد الريع الحكومي

تتمثل المشكلة الرئيسة التي تعانيها سوق العمل في الكويت، بأن معظم خريجي الجامعات في البلاد يعملون في وظائف حكومية. وفي الواقع، توظف الحكومة ٩٠ بالمئة من القوة العاملة. وهي نسبة مذهلة. وقد شجع استشاريون دوليون تنمية القطاع الخاص، لكن هذا لم يتحقق إلا بدرجة محدودة جداً. فمعظم الكويتيين يفضلون الوظائف الحكومية المريحة «الجاذبة» ويندفعون نحوها، بسبب ساعات العمل القليلة والرواتب السخية وسياسات العطل الأسبوعية والسنوية والرسمية. لكن هذا الوضع لا يمكن إدامته في المديين المتوسط والبعيد، بل يتحول إلى أحد الأسباب التي تعوق نمو الطبقة الكويتية الوسطى المنتجة.

لكن عدم القدرة على إدامة هذا الوضع، سيفرض مع الوقت تراجعات على الحكومة تجاه سياساتها السخية، وربما يؤدي بها إلى رفع الدعم وإقرار الضرائب، لكن كل هذا سيزيد من الثمن السياسي الذي يعود ويطالب بإصلاحات جوهرية في العلاقة بين الحكومة والبرلمان، وبين الكفاءة والإدارة.

وقد كشفت سلسلة من الأزمات حصلت عام ٢٠١١ قضية اقتصادية أخرى؛ فقد نظّم أساتذة وعاملون في الجمارك، ورجال قانون، وغيرهم من أصحاب المهن، إضرابات للمطالبة بزيادة رواتبهم وفقاً للتضخم الحاصل في البلاد. وأدى هذا الحراك إلى وقوع خسائر كبيرة للبلاد، ولم يكن أمام الحكومة من خيار سوى الموافقة على عدد من مطالب المضربين. ومع افتقار الحكومة إلى تقاليد عمل النقابات المتطوّر، وإلى نظم الموارد البشرية وجداول المرتبات، فإنها مع بيروقراطيتها المتضخمة وجدت نفسها في ورطة عند التفاوض مع نقابات شبه منظمة.

من المهم أن نتذكر أن الكويت تعتمد على سلعة واحدة، وهي النفط. وهي لم تضع بعد استراتيجية للتنويع الاقتصادي. وكان النفط، قبل تراجع أسعاره الكبير عام ٢٠١٥، يشكل ٦٠ بالمئة من دخلها و٨٠ بالمئة من ميزانيتها السنوية لرواتب موظفي الحكومة. ومع السعر المرتفع للنفط، كانت الكويت في حال جيدة، لأنها حققت التوازن في ميزانيتها. لكن كل انخفاض حاد في أسعار النفط، كما حصل في السنوات العشرين الماضي، وكما حصل عام ٢٠١٥، يجعل من الصعب على الكويت تأمين رواتب موظفيها والتزاماتها الأخرى بلا تحديات كبرى. ومع تطور مصادر جديدة للنفط والطاقة في أماكن أخرى، ستغدو مسألة التنويع في مصادر الاقتصاد الكويتي أكثر إلحاحاً.

إن رأس المال الخاص العائد لطبقة التجار هو من أهم عوامل تنمية الكويت في المستقبل. إلا أن أكثر ما يشكوه المستثمرون المحتملون هو البيروقراطية الكويتية والقيود المفروضة على القطاع الخاص، وتسييس المناقصات (حرمان بعضهم وفق البعد والقرب من الموقف السياسي الآني)، وهو ما حوّل القطاع الخاص إلى وضع احتكاري ومغلق يعتمد إلى حد كبير على الحكومة

للحصول على عقود ومشاريع، وباتت معظم العقود تمر عبر العلاقات السياسية، ما فتح الباب أمام تفشي الفساد. وهذا ما دفع بقطاع آخر من المستثمرين الكويتيين إلى البحث عن بلدان أخرى تنتفي فيها العقبات أمام استثمار أموالهم. ونتيجة ذلك، نجد أن الكويتيين هم من بين أكبر المستثمرين في دبي مثلاً، وحققوا إنجازات في الخليج ومصر ولبنان وفي أماكن أخرى. بينما في الكويت، تعاني أنشطتهم من الركود والخمول.

ثالثاً: حركة الاحتجاج وتداعياتها

ما كان مقبولاً ومناسباً في الكويت في ستينيات القرن الماضي، لم يعد كذلك اليوم. والتغييرات التي طرأت في بنية المجتمع الكويتي، وبخاصة التحولات الاجتماعية والتعليمية، لا تنعكس في السياسة أو التسلسل الهرمي الذي يدير البلاد. والسلطات الآن ليست حتى في موقع الاقتراب من إيجاد حل لمشكلة حاجة البلاد إلى التنويع الاقتصادي وإلى الخصخصة، أول واقع الإدارة التي يتفشى فيها الفساد. وتفضل السلطات، بدلاً من ذلك، التعامل مع من تعتبرهم موالين، وتعطيهم الأولوية حتى على حساب من هم أكثر مهارة وكفاءة. هذه الممارسة لا تؤدي إلا إلى تشجيع المواطنين أكثر فأكثر على القيام بردود فعل مختلفة.

١ ـ بذور العاصفة

في العام ٢٠١١، نظّم عدد من المنظمات الشبابية المستقلة، بدعم من أعضاء من المعارضة البرلمانية، وبمشاركة من جماعات إسلامية وأخرى علمانية، حراكاً احتجاجياً غير مسبوق مركّزين شعاراتهم على المطالبة بالإصلاح ومكافحة الفساد وإقالة رئيس الوزراء السابق ناصر المحمد الصباح، الذي كان قد تولّى السلطة منذ العام ٢٠٠٦.

في ذاك الخريف، فُتح «صندوق باندورا» عندما سرَّبت البنوك معلومات كشفت عن حسابات خيالية لنحو ١٥ نائباً، في ما بات يُعرف بـ«قضية الإيداعات المليونية». وقد تضمنت بعض المقتنيات ودائع بملايين الدولارات، لكن من دون توافر دليل على أصول تلك الصناديق. وقد اتهم أعضاء برلمانيون ومواطنون رئيس مجلس الوزراء السابق بدفع رُشى لنواب لشراء أصواتهم. ويبدو أن الصراع السياسي في تلك المرحلة دخل في منعطف جديد أكثر حدة وأكثر زخماً؛ ففي إثر انكشاف هذه الإيداعات قدم وزير الخارجية السابق محمد الصباح، وهو ابن الأمير السابق، وكان سفير الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية استقالته احتجاجاً على تحويل الكثير من المبالغ من خلال وزارته من دون علمه بالأمر.

نظم قادة الحراك، وبوحي من الأحداث المحلية و«الربيع العربي»، تجمعات أسبوعية في ساحة الإرادة المقابلة لمبنى البرلمان. بدأت الاعتصامات في ربيع عام ٢٠١١ وشارك فيها بداية بضع مئات فقط، لكن سرعان ما نمت تلك الاعتصامات في الخريف مع بروز قضية الرشى والإيداعات

المليونية. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قام عدد كبير من الشبان مدعومين من بعض أعضاء البرلمان المعارضين، ومن بينهم النائب مسلم البراك، باقتحام مبنى البرلمان بهدف الضغط على رئيس الوزراء وإجباره على الاستقالة. كذلك تجمع عشرات الآلاف من المواطنين في شوارع مدينة الكويت يرددون المطلب نفسه.

قدم رئيس الوزراء استقالته يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وكانت تلك الاستقالة هي الأولى من نوعها التي تحصل في واحد من بلدان مجلس التعاون الخليجي تحت ضغط جماهيري وشعبي. تبعها حل الأمير البرلمان في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتحديد موعد الانتخابات التشريعية الجديدة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، لكن الاستقالة لم تكن نهاية المطاف، فكل هذا عزز الصراع بين أقطاب في الدولة، وأخرى في الشارع، وبين أقطاب مختلفين سياسياً في الأسرة الحاكمة.

بعد اقتحام مبنى البرلمان، ألقت الحكومة القبض على عدد من الناشطين الشباب. وأدى ذلك إلى تنظيم نساء شابات تجمعات يومية أمام مبنى وزارة العدل للمطالبة بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين. تعلم المشاركون في التجمعات التكتيكات الجديدة باتباع الأحداث الجارية في المنطقة. وقد انخرط عدد من الأساتذة والكتّاب في تلك التظاهرات وشاركوا مع المتظاهرين في نقاشات حول العملية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإصلاح.

شهدت الانتخابات التشريعية في شباط/فبراير ٢٠١٢ فوزاً ساحقة للمعارضة، إذ فاز مرشحوها بـ ٣٥ مقعداً من أصل المقاعد الـ ٥٠ التي يتألف منها مجلس الأمة الكويتي، وهو ما عكس مناخ السخط الذي يسيطر على المجتمع الكويتي. لقد مثلت نتائج تلك الانتخابات سيطرة المعارضة أول مرة على السلطة التشريعية، وشكلت بارقة أمل بإمكان وضع رئيس الوزراء الجديد، جابر المبارك الصباح، الذي عيّنه أمير البلاد وفقاً للدستور، بحيث يصبح تالياً من الممكن القيام بإصلاحات نموذجية تجد حلاً لهذا الوضع المتوتر بين البرلمان والحكومة.

طرح البرلمانيون الجدد، بقيادة مسلم البراك، وبإلهام من الحراك الشبابي في الشوارع، فكرة الحكومة البرلمانية في الكويت، وطالبوا بنصف مقاعد مجلس الوزراء بداية، وذلك عند تفاوضهم مع رئيس الوزراء الجديد. وفي حين أن أياً من هذا لم يتحقق، كان هذا المجلس حازماً أكثر من أي مجلس سبقه في الكويت، في موضوع تشريع قانون يضمن استقلال المحاكم. ومع ذلك، وقبل ثمانية أيام من التصويت على مشروع القانون الخاص بالقضاء في حزيران/يونيو ٢٠١٢، أصدرت المحكمة الدستورية الكويتية، التي تُعد أحكامها نهائية، حكماً قضت فيه بحل مجلس الأمة، الذي تسيطر عليه المعارضة بتنوعها الإسلامي والقبلي، و«ببطلان مرسوم الدعوة الأميرية بعيد استقالة رئيس الوزراء السابق ناصر المحمد إلى انتخابات مجلس الأمة ٢٠١٢ وعودة المجلس المنحل» الذي كان يمثّل فيه الموالون للحكومة أغلبية. هذا الحكم غير

المسبوق، أثار الكثير من الأسئلة في الشارع ووسائط الإعلام، وأدخل البلاد في أزمة سياسية جديدة.

٢ ـ تغيير النظام الانتخابي

بعد حل البرلمان، طلبت الحكومة من المحكمة الدستورية إعادة النظر في دستورية النظام الانتخابي (٥ مناطق و٤ أصوات»، وما إذا كان يمكن الاستمرار في اتباعه في الانتخابات المقبلة. وتالياً أصبح من الواضح أن الحكومة كانت قلقة من تكرار محتمل لانتخابات شباط/فبراير ٢٠١٢ وفوز المعارضة بأغلبية المقاعد.

كان نظام التصويت في الكويت، في ذلك الوقت، نتاج حراك شبابي نشط في العام ٢٠٠٥ كان ينادي بإصلاح العملية الانتخابية، ونجح بجعل الحكومة والبرلمان يوافقان على تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية خمس، ومنح كل ناخب أربعة أصوات. وجرت عدة انتخابات على أساس هذا الترتيب حتى أدركت الحكومة أن مثل هذا النظام الانتخابي من شأنه أن ينتج قوى سياسية معارضة خارجة عن سيطرتها. وتالياً، تصبح هناك خطورة من أن يتشكل برلمان يمهد، وربما يتيح عمل الأحزاب السياسية، الأمر الذي سيكسبه قوة مضاعفة لتولي السلطة على حساب السلطة التنفيذية. ربما كان هذا كله سيقرب النظام السياسي الكويتي من المغربي في قضية المناصفة والمشاركة، لكنه كان سيبعده مسافة أكبر عن الأنظمة السياسية الخليجية المنضوية تحت لواء مجلس التعاون الخليجي.

وعملاً بنظام التصويت «٥ دوائر و٤ أصوات» كان يتم انتخاب عشرة مرشحين في كل دائرة من بين ٧٠ ـ ١٠٠منافس أو أكثر. كل ناخب في الدائرة يعطي صوته ٤ مرات، لأربعة مرشحين مختلفين وهو ما يقترب من وضع التصويت لـ «قائمة». وفي الحصيلة يحصل كل ناخب على مرشح واحد أو أكثر على الأقل من اختياره. وقد قضت المحكمة الدستورية بأن هذا النظام الانتخابي دستوري.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، استخدم أمير البلاد أحد حقوقه الدستورية، وأصدر «مرسوم الضرورة»، الذي سمح له بتغيير النظام الانتخابي من جانب واحد. وبموجب القواعد الجديدة، أصبح يصح لكل ناخب صوتٌ واحدٌ فقط لاختيار مرشح واحد فقط من ٧٠ ـ ١٠٠ مرشح الدائرة الانتخابية الواحدة. وكل دائرة من الدوائر الانتخابية الخمس تواصل العملية الانتخابية لاختيار عشرة ممثلين، حتى يكتمل عدد أعضاء البرلمان لشغل المقاعد الـ ٥٠. ودعا أمير البلاد إلى انتخابات جديدة على أساس هذا القانون الجديد.

أما المعارضة، فقد رأت في المرسوم الأميري خطوة من شأنها تقييد تطور الديمقراطية في البلاد، وأن وجود صوت واحد فقط لاختيار مرشح واحد من بين عشرة فائزين في دائرة انتخابية يتنافس فيها نحو ٧٠ إلى ١٠٠ مرشح، في غياب القوائم الحزبية، لهو إجراء يُراد منه تشتيت الأصوات

وتشجيع التزوير، وتالياً فساد العملية الانتخابية عبر تشجيع شراء الأصوات. كذلك أشارت المعارضة إلى أن اتباع سياسة تقزيم قوة التصويت لدى المواطن، سوف تنتج باستمرار مجلساً تشريعياً موالياً للحكومة؛ فالمرشح عن دائرة انتخابية تضم ١٢٠٠٠٠ناخب يمكن أن يفوز بمقعد بمجرد نيله ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ صوت أو أقل. إن نظاماً انتخابياً كهذا لن يكون قادراً على تمثيل التيارات المجتمعية كافة، وعلى نحو متكافئ داخل البرلمان. وحده الأردن وبعض البلدان الأخرى، وهي نماذج عن الأنظمة غير الديمقراطية، لديها نظام انتخابي يقوم على الصوت الواحد. وبسبب نظام انتخابي كهذا ثارت دعوات إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة، فضلاً عن تصاعد الاحتجاجات في الشوارع.

٣ ـ دورة جديدة من الاحتجاجات

شهدت الكويت من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وحتى أوائل العام ٢٠١٣، تظاهرات لم يسبق لها مثيل في كل تاريخها، سواء تلك المرخص لها أو غير المرخص لها، ضمت عشرات الألوف من المشاركين، أعلنوا جهاراً معارضتهم نظام التصويت الجديد، وطالبوا بإصلاحات من شأنها إتاحة المزيد من الديمقراطية في البلاد(٧). وقد وقعت اشتباكات بين المتظاهرين ورجال الشرطة، فحدث ما يعدّ جديداً وغريباً عن المجتمع الكويتي. تلا ذلك ملاحقات سياسية وأمنية، وكذلك صدرت أحكام بالسجن بحق نشطاء وأشخاص تناوبوا على التحدث من على منابر التظاهرات من الشباب والحركات الشعبية، ومن أعضاء سابقين في البرلمان الذي تم حله مؤخراً.

كان ذلك عصراً جديداً من الاحتجاجات. وقد بدأ مع خطاب شهير لمسلم البرّاك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في ساحة الإرادة القريبة من مجلس الأمة في الكويت انتقد فيه أمير البلاد في مسيرة تظاهرية عامة. والبرّاك هو أول سياسي كويتي، وكذلك أول خليجي، يصدر مثل هذا التحدي العلني ضد أمير يتولى العرش والحكم، والذي يمس في الوقت نفسه القانون الكويتي الذي يُجرم التعرض للذات الأميرية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لكن البرّاك كسر هذا التقليد القديم علناً، الأمر الذي شجّع مئات من الشبان والشابات على أن يحذوا حذوه.

انتقل البرّاك من كونه سياسياً محلياً كان يمثل قبيلته في فترة التسعينيات من القرن الماضي، ليصبح شخصية وطنية يُنظر إليه على أنه مصدر قوة وتمكين للقبائل المهمّشة والفئات الاجتماعية. ومنذ العام ١٩٩٢ استطاع الفوز، وبسهولة، في كل الانتخابات التي خاضها. ولو

(٧) تشير بعض التقديرات إلى أن عدد المشاركين في تظاهرتين منفصلتين تراوح بين ٧٠ ألفاً و٤٠ ألف متظاهر، إضافة إلى نحو ٣٠ ألف شخص شاركوا في تلك التظاهرات وهم يقودون سياراتهم، عندما تعذر عليهم الوصول إلى موقع التظاهر بسبب الحواجز الأمنية التي نصبتها الشرطة. ومن دون أي شك كانت تلك التظاهرات الأكبر في تاريخ الكويت. انظر، على سبيل المثال الفيديو على الرابط التالي: <http://panadol75.blogspot.com/2013/02/blog-post_10.html>.

جرت انتخابات حرة في الكويت لمنصب رئيس وزراء يتم انتخابه من الشعب مباشرة، لكانت القاعدة الجماهيرية والشعبية التي تمتع بها البرّاك، في ذلك الوقت، ضمنتا له فرص الإمساك بزمام المبادرة.

والبرّاك ليس إسلامياً، هو نقابي، وزعيم وطني يتمتع بكاريزما قوية، وهو سياسي، عُرف عنه حدّة النقد للسلوك السياسي. والمعروف عن البرّاك أنه يسعى إلى تحقيق إصلاح يهدف إلى انتخاب رئيس وزراء عبر تنافس حزبي، وتأسيس هيكل أكثر ديمقراطية وانفتاحاً ويشمل الأطياف كافة. لكن قوى رئيسة تخشى من وضوح موقفه وهجوميته في الوقت نفسه. والبرّاك بذلك يعكس التغييرات العميقة التي يشهدها المجتمع الكويتي؛ فلأول مرة تبرز شخصية سياسية من الأغلبية القبلية وليس من النخب التجارية التقليدية التي سبق لها أن أفرزت قوى معارضة تتمتع بالوضوح والجرأة كالخطيب والمنيس والنيباري والقطامي. لكن البراك أكثر شعبوية، بحكم قاعدته القبلية، ويتمتع بقاعدة جماهيرية جعلت أعضاء بارزين من داخل النخب التجارية الكويتية والكثيرمن النخبة السياسية، يخشون صعوده بشدة.

غير أن البرّاك، مع ذلك كله، يشكّل صمّام أمان للنظام السياسي في الكويت. كما أنه من بين عدد قليل من المعارضين الذين يتمتعون بالمصداقية لعقد اتفاق صفقة تسوية مع هيكل السلطة الذي يمثله آل الصباح. تكمن قوته أيضاً، في أنه يقف ـ سياسياً ـ في منتصف الطريق بين السلطات، والحراك الشبابي كما المجتمعي.

لقد تمت معاقبة البرّاك عن أفعاله أمام المحكمة، جنباً إلى جنب مع عشرات آخرين، بينهم أعضاء بارزون من مجلس شباط/فبراير ٢٠١٢ المنحل. وكانت التهم التي وجهت إليهم متعددة: اقتحام مبنى البرلمان (الاتهام شمل ٦٢ شخصاً)؛ وانتقاد الذات الأميرية والتشهير بعظمة الأمير (أكثر من ٣٥ متهماً وعشرات التحقيقات وتهديدات بالسجن خمس سنوات) والتحريض على التظاهرات غير المرخصة (التهمة شملت عشرات الأشخاص). كما أدين بعضهم بتهمة «تكرار الكلمة التي ألقاها البرّاك»، التي كانت بمنزلة رسالة مفتوحة إلى أمير البلاد، انتقد فيها السلطة القضائية. وكان هناك عشرات من الشبّان لديهم قضايا معلقة، وكثير منهم وجهت إليهم اتهامات متداخلة قد يصل مجموعها لأكثر من عقد. وفي تموز/يوليو ٢٠١٣، أصدر أمير البلاد مرسوماً قضى بتبرئة جميع المحكومين بتهم تتعلق بتوجيه انتقاد إليه، ولكن في الوقت نفسه استمرت المحاكم في تنفيذ الأحكام في القضايا الأخرى، ومنها تنظيم تظاهرات غير مرخص لها أو إهانة القضاء.

الجدير بالذكر هنا، أن الكثير من هؤلاء المتهمين لا يستطيعون السفر بأمر من المحكمة، وبعضهم لا يمكنه حتى الحصول على الوثائق الحكومية الأساسية للتوظف أو للدراسة، وعدداً منهم غادر البلاد واستقر كمعارض أو كلاجئ سياسي في تركيا ولندن وعواصم أخرى. كما أن مسَلَّم البراك حُكم، في عام ٢٠١٥ بالسجن مدة ثلاث سنوات.

وللإنصاف، لا بد من القول إن السلطات قد أظهرت بعض الأحيان علامات ضبط النفس، تمثلت بتبرئة المتهمين من تهمة اقتحام مبنى البرلمان. وعلى الرغم من أن أحداث العنف (الضرب وغير ذلك)، التي رافقت المواجهات التي وقعت خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣، تسببت بوقوع إصابات، إلا أنه لم يُسجل سقوط قتلى.

٤ ـ المجموعات الشبابية والسياسة

نتيجة تلك المواجهات والأنشطة خلال الأعوام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٤، اكتسب الحراك الشبابي الكويتي خبرة في تنظيم احتجاجات سلمية (اللاعنف)[٨]. وقد نشأ هذا الحراك بصورة عفوية نوعاً ما، وضم مجموعات متنوعة من المكونات الشبابية، مثل «حدم» (الحركة الديمقراطية المدنية) و«نهج» (تحالف إسلامي يضم الإخوان المسلمين والسلفيين).

لم يكن الإخوان المسلمون في الكويت، الذين شكلوا «الحركة الدستورية»، المحرك الدافع للمعارضة، لكنهم مثلوا قوة مهمة فيها، وكان لهم تأثير مهم في الحراك السياسي. فأعضاء الجماعة والمناصرون لهم يمثلون نحو ثلث الحركة الشعبية. وكذلك الحركة السلفية، فهي ممثلة بالمعارضة، في حين أن المجموعة السلفية «التجمع الإسلامي السلفي» تعتقد أنه لا ينبغي على السلفيين أبداً عصيان الحاكم المسلم. ومع ذلك، عانى هذا التجمع حين شارك قادته في احتجاجات عام ٢٠١٢. وكان هناك كذلك جماعات ليبرالية رئيسة وأخرى عبارة عن مجموعة من الشباب المستقلين، ممن انخرطوا بقوة ونشاط ملحوظ في الحركة الاحتجاجية تلك[٩].

لقد اكتسب هذا الجيل خبرة في العمل السياسي. وحتى الآن، تُعدّ «حدم» من بين الجماعات الأكثر نضجاً سياسياً، فقد وضعت لنفسها برنامجاً خاصاً بها، ونصَّبت نفسها في مركز «أول حزب شبابي في الكويت».

على المدى القصير، إن هدف المجموعات الشبابية هو ببساطة مساءلة الحكومة ومحاسبتها عن أفعالها. لكن المناقشات والجدالات توضح أن الهدف الأكبر هو دفع الكويت إلى اعتماد مبدأ انتخاب رئيس حكومة من الشعب مباشرة، وتأليف مجلس وزراء بناء على قوائم تنافسية بين أحزاب سياسية تكون ممثلة داخل البرلمان، ولكنها في الوقت نفسه، تهدف إلى تعميق الحقوق: حق التعبير وحق المعارضة والحقوق الأساسية. ولعل الأهم هو أن الحراك الشبابي، قبل توقفه عام ٢٠١٤، مارس ضغوطاً على المعارضة التقليدية من أجل السعي نحو تأليف حكومة برلمانية أيضاً.

---

(٨) نشأت حركة الشباب وتطورت قبل الربيع العربي بعدة سنوات، بعدما وظف أعضاؤها وسائل التواصل الاجتماعي والتدوين في البداية ثم تويتر والفايسبوك لمصلحة رؤيتهم وتصوراتهم.

(٩) مقابلات مع نشطاء، ومؤسسي الحركات الشبابية بما فيها مؤسس حدم (الحركة الديمقراطية المدنية)، طارق المطيري، المقابلات في الكويت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥.

٥ ـ استمرارية السياسة الحكومية

على الرغم من موجة التظاهرات التي خرجت في عامي٢٠١٢ و٢٠١٣، وموجة النشاط السياسي التي عمّت الشباب والمعارضة التقليدية، فقد بقيت قرارات النظام سارية المفعول. فتم انتخاب مجلس أمة جديد أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عقب مقاطعة ٦٢ بالمئة من الناخبين. وبات مجلس الأمة الجديد ـ فور تشكيله ـ محطّ سخرية، وهدفاً للمراقبة والمتابعة من قبل المواطنين الذين يتنامى لديهم الحسّ النقدي، وعلى نحو متزايد.

تم رفع نظام الصوت الواحد الانتخابي إلى المحكمة الدستورية للنظر فيه، فأجازته بدورها في حزيران/يونيو ٢٠١٣. وأشارت المحكمة إلى أن العديد من الدول تستخدم هذا النظام، غير أنها لم تذكر أنه لا يمكن تطبيقه على نحو عادل إلا إذا ارتبط بتشريع عمل الأحزاب السياسية، كما الحال في نظام التمثيل النسبي الذي يجعل كل صوت قادراً على إيصال قائمة كاملة للمقاعد البرلمانية. لكن المحكمة قامت في الوقت نفسه بحلّ مجلس الأمة المنتخب في ظل الاحتجاجات والمقاطعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ولأسباب إجرائية أيضاً، ومنحت نفسها القدرة على مراقبة المراسيم الأميرية التي قد تصدر مستقبلاً. وتمثّل هذه الرقابة خطوة صغيرة إلى الأمام في ما يتعلق بالضوابط والتوازنات والمسائل الدستورية.

تمت مقاطعة الانتخابات البرلمانية التي جرت مرة أخرى في ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٣ من جانب عدد أقل من الناخبين بلغت نسبتهم ٣٨ بالمئة. ويعد مرزوق الغانم، رئيس مجلس الأمة الجديد (الحالي)، شاباً ذا شخصية كارزمية من النخبة التجارية في البلاد. ولكن في غياب مشاركة قوى الإصلاح السياسي الرئيسة، فإن مجلس الأمة لم يكن مؤثراً، بالرغم من نشاطه، في مجال التشريع في مجالات مختلفة.

إن الكويت بحاجة ماسَّة إلى الإصلاح وإعادة النظر في نظام التصويت فيها، بغية استعادة مشاركة المعارضة. ومن دون تحقيق ذلك، ستظل معظم قوى المعارضة خارج مجلس الأمة. لذا، من المتوقع عودة الحركة الاحتجاجية الشعبية ردّاً على فضائح جديدة أو على قرار حكومي ربما لا يحظى برضى العامة.

وبدا ذلك التوجه الاحتجاجي جليّاً في سياق التطورات التالية؛ فقد قامت كتلة برلمانية رئيسة، يطلق عليها في مجلس الأمة اسم «كتلة العمل الشعبي»، بقيادة كل من عبد العزيز السعدون، البرلماني المعارض البارز والرئيس الأسبق لمجلس الأمة، ومسلم البرّاك، عام ٢٠١٤، بالإعلان عن تأليف تنظيم سياسي جديد تحت اسم «حشْد». وقد اكتسبت هذه المجموعة الكثير من المؤيدين، على الرغم من افتقارها إلى التنظيم. مع ذلك، فإن تأسيسها قد أعاد إحياء الحركة الإصلاحية بصورة موقتة.

اتخذ تجدُّد هذا النشاط شكلَ مجموعة أكبر كثيراً، هو بمنزلة ائتلاف أطلق عليه اسم «تحالف المعارضة» الذي تم تأسيسه في ربيع عام ٢٠١٤، وهو يتكون من أكثر جماعات المعارضة، بما في

ذلك مجموعات الشباب، و«حشد» و«حدم» و«الإخوان المسلمون». كان الهدف الرئيس والجريء، الضغط من أجل إجراء تعديلات وتغييرات دستورية من شأنها أن تنقل الكويت إلى نظام برلماني، بما في ذلك الإشارة إلى صلاحيات أمير البلاد، وتطوير استقلالية المحاكم.

«حدم» مجموعة من الشباب، كان لها التأثير الأكبر والمباشر في الحراك السياسي الكويتي. في حين انسحب السلفيون من الائتلاف بسبب تمسكهم بالشريعة الإسلامية، التي لم تكن ضمن أولويات أهداف تحالف المعارضة. أما الإخوان المسلمون، فقد قبلوا من جهتهم بكل التغييرات الدستورية المقترحة من جانب المجموعات الشبابية المعارضة، وبخاصة «حدم»، واضعين موقفهم بخصوص تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعديل المادة الثانية من الدستور على الرف، وذلك من أجل أجندة الإصلاح الأهم. ورأت بعض الجماعات الليبرالية أن المطالب التي يطرحها برنامج تحالف المعارضة كانت بعيدة جداً من الواقع، وتركت التحالف. وثمة عوامل أخرى وراء انسحاب الليبراليين من التحالف، منها الروابط بينهم وبين النخبة التجارية، وكذلك خوفهم من تأثير الإسلاميين. أما اليسار، ولا سيّما «الحركة التقدمية»، فقد بقوا في التحالف.

تبرهن هذه التحالفات والانشقاقات على أن مشروع المعارضة والإصلاح في الكويت هو مشروع ممكن. وعلى الرغم من الانقسامات، فإنه لم يسبق أن تصدّر المشهد السياسي من قبل تلك المثل والأهداف التي تضمنها برنامج تحالف المعارضة. وقد ارتفعت وتيرة المعارضة ثانية في عام ٢٠١٤، وبدأت في عملية الحشد، لكن الدولة ردت بقوة عبر اتباع سياسة سحب الجنسيات التي تركت عدة عائلات بلا جنسية. وقد خلق سحب جنسيات عدد من المؤثرين في مشروع المعارضة، حالاً من الإحباط والخوف لدى الكثير من الأوساط القبلية وغير القبلية. وفي حادثة واحدة أدى سحب الجنسية من معارض معروف إلى سحبها من عائلة، زاد عدد أفرادها على الخمسين. وفي حال ثانية، أسفر الأمر عن إغلاق تلفزة المعارضة الأساسية (تلفزيون اليوم). لكن استخدام الدولة هذا السلاح المدمّر عكس قوتها وضعفها في الوقت نفسه، فهي اضطرت إلى فعل أمر لم تكن تفضل اللجوء إليه، لكن بمجرد اللجوء إليه، نجدها وقد تغوَّلت في صراع أكثر خطورة، وعرضة للمفاجآت. فهذا السلاح يخلق تشققات في الولاء الوطني الأوسع، ويثير الخوف في أوساط كثيرة لم تستهدفها عملية سحب الجنسيات.

مع بداية عام ٢٠١٥ هدأت الأحداث الجديدة في الكويت، وتحوّل الوضع السياسي الحكومي المعارض إلى التشظي، وخُلقت الأرضية للقطيعة التي أدت بدورها إلى فقدان البوصلة السياسية الوسطية في الواقع السياسي الكويتي. في أجواء كهذه، سادت الطائفية السنية ـ الشيعية، وتضخمت حال الشك بين الطوائف، كما نشأ فراغ كبير، بينما ارتفعت نسب التطرف السياسي والديني بين أوساط في المجتمع. كل هذا، مشتق بصورة أو بأخرى، من المشكلات الأعمق الناتجة من غياب الإصلاح وتعمق التحديات.

رابعاً: المستقبل: العودة إلى الأساسيات

الكويت ماضية في ما يمكن أن نسميه «ثورة دستورية»؛ فالأحداث تتواصل وتتطور باستمرار من خلال النقاشات المثيرة، والوعي السياسي المتزايد في جميع قطاعات المجتمع، ويزيد الوضعَ احتقاناً ضعفُ الإنجاز الحكومي في عدة مجالات صحية وتعليمية وجامعية وسياسية، كما أن ضعف التعامل مع الفساد يجعل الإطار الإداري للبلاد في موقف يزداد صعوبة. وهذا المستوى من التسييس سيجعل قدرة السلطات الحالية على تعزيز سيطرتها على المدى المتوسط (عدة سنوات) أكثر صعوبة مما كانت عليه في الماضي، كما أن تراجع أسعار النفط يفتح الباب أمام مزيد من الضيق، ويكشف المزيد من أخطاء الإدارة. وتالياً، فإن السبيل الوحيد للتصدي لرغبات الشعب وضمان الاستقرار في الحقبة المقبلة، سيتطلب ترشيد العملية السياسية، والسماح بمزيد من الحريات، وتطوير الممارسة الديمقراطية في البلاد من خلال تعديل الدستور. لكن هذه الأبعاد غير مطروحة الآن، فالحكومة على وشك أن تطرح مشروعاً للإعلام الإلكتروني، مكبِّلاً الحريات وقاتلاً لها. لكن المعارضة في الشارع بين مدارس مختلفة، موالية للحكومة ومعارضة، جعلت المشروع في مرمى الهجوم.

ينخرط الكويتيون، على نحو متزايد وعلني، في مناقشة فكرة تأليف حكومة برلمانية تقوم على المنافسة الحزبية. لقد كشفت فضيحة ٢٠١٠، أو ما بات يُعرف بـ«قضية الإيداعات المليونية»، أي رشوة نواب للتصويت مع الحكومة، عن حقيقة أن رئيس الوزراء (من آل الصباح) يفتقر إلى دعم الأغلبية داخل المجلس التشريعي، الأمر الذي دفعه إلى الالتفاف على ذلك بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية. وهذا سيعني إيصال النظام السياسي إلى مأزق بسبب نقص الدعم لرؤساء الوزراء الذين يختارهم الأمير. بوجه عام، للبرلمان الكويتي تأثير محدود في السياسات، وهو لا يتمتع بأي سلطة تعكس إرادة الأغلبية المنتخبة في برامج الحكومة. هذا يجعل الحكومة والسلطة التشريعية غير قادرين على العمل معاً لتلبية خيارات الناخبين الكويتيين.

يدرك الكويتيون أن تحقيق الشراكة الحقيقية في إدارة بلادهم، لا يمكن أن تحدث بين ليلة وضحاها، ولا بد من تسوية مع النخبة الحاكمة للأسرة أو بعض أهم أعضائها وبقية أركان المجتمع. وتالياً هناك وعي متزايد لأهميةَ إيجاد أرض مشتركة، بدلاً من التورط بلعبة حصيلتها صفر. إنّ الصيغة الجديدة وتطويرها على أرض الإصلاح، سيساعدان الكويت على تجنب التدخل الخارجي في شؤونها، كما يتجنب خلق وضع يشعر فيه بعض عناصر النخبة، وكأنهم محاصرون. كل تدخل خارجي ارتبط تاريخياً بضعف الصيغ الداخلية وتفككها.

لذلك من الخطأ أن نفترض أن حكومة برلمانية ستقوض بالضرورة النظام الأميري ومكانة الأسرة الحاكمة. المجتمع الكويتي، بما في ذلك الحركات الشبابية، بينهم اتفاق جماعي بالرأي في خصوص دور أسرة آل الصباح الحاكمة. ما لا تقبله تلك المجموعات السيطرة المطلقة وغياب الشراكة والتناصف الحقيقي. إن إيجاد توازن بين الديمقراطية ـ مع مجلس الأمة كمصدر للسلطة ـ

ومكانة ودور الأسرة الحاكمة، كما جاء في نص الدستور، يمكن أن يؤدي إلى حكومة برلمانية، ورئيس وزراء منتخب من الشعب، ونظام ملكي دستوري، وتطوير لحقوق المواطن وحقوق الإنسان، هي جوهر المرحلة المقبلة. ولا يمكن تحقيق أي من هذا أو ذاك، من دون إصلاحات ذات مغزى للوضع الحالي، ولدستور ١٩٦٢، فضلاً عن اتفاق مع أمير البلاد على هذه الإصلاحات.

إنّ التحرك نحو التكافؤ السياسي والمساواة، من شأنه أن يعزز حماية حقوق الأفراد والأقليات. وتحقيق ذلك يكون مصحوباً بتطوير واضح وشفاف لعمل القضاء واستقلاليته، ودعم حق الأفراد في اللجوء إلى القضاء، إذا ما تعرضوا لأي إساءة من الأغلبية البرلمانية أو السلطة التنفيذية.

إذا فشلت الحكومة في الشروع في تنفيذ إصلاحات ذات معنى، فمن المرجح أن تمضي المعارضة قدماً وفي مرحلة مقبلة، في ممارسة ضغوطها السلمية على الحكومة من خلال تنظيم التجمعات والتظاهرات السلمية في البلاد. ربما لا يقع هذا في المدى المنظور، لكن هذا البعد ينتظر فرصاً سياسية وحال إجماع شعبي ليست متوافرة في العام ٢٠١٥. إن مجموعات الحراك الشبابي والمعارضة التقليدية ستستمر في مراحل آتية بالسعي بطرائق سلمية شتى، إلى دفع الطبقة السياسية ـ داخل البرلمان وخارجه ـ نحو التغيير. هذا البعد، ومفاده الإجماع على مشروع وطني إصلاحي، هو الوحيد الذي قد يحمي البلاد من مزيد من التشظي والتطرف في كل الاتجاهات.

المناقشات

١ ـ محمود علي الداود

عطفاً على ملاحظة الباحث حول تجربة مقاطعة إسرائيل في الكويت، كنتُ في بداية الستينيات من القرن الماضي، تشرفت بتمثيل بلادي العراق في جهود الجامعة العربية لتأسيس مكاتب مقاطعة إسرائيل في البحرين والإمارات العربية وقطر، وقد سبقتها مكاتب مقاطعة إسرائيل في العراق والكويت. كان النظام العربي لمقاطعة إسرائيل هو السلاح الفاعل والمؤثر والناجح الوحيد في الصراع العربي ضد إسرائيل والشركات الدولية المختلفة المتآلفة مع المصالح الصهيونية. وكنا في وزارة الخارجية العراقية نتلقى رسائل من الكثير من رؤساء دول العالم لممارسة الضغوط والتأثير، مما يعكس الأهمية الكبرى لتأثير المقاطعة العربية لإسرائيل. من المؤسف والمخجل أن هذا السلاح العربي الفاعل تم التخلي عنه وتفكيكه بقرار عربي مع استمرار الادعاء الكاذب أن القضية الفلسطينية هي حجر الزاوية في جدول أعمال الجامعة العربية، ومناهج السياسة الخارجية للدول العربية.

٢ ـ هيثم عبد الله سلمان

١ ـ أشار الباحث إلى أن الاقتصاد الكويتي الرعوي هو القوة الاقتصادية المهيمنة. وأعتقد أن هناك خطأ مطبعياً أو علمياً في استخدام كلمة الاقتصاد الرعوي، وهو يقصد بها الاقتصاد الريعي بكل تأكيد.

٢ ـ ذكر الباحث أن السلطات الكويتية لم تقترب من إيجاد حل لمشكلة حاجة البلاد إلى التنويع الاقتصادي وإلى الخصخصة. والحقيقة أن دولة الكويت قد سعت منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تطبيق برامج الخصخصة في اقتصادها، إلا أنها أخفقت في ذلك لأن برامج الخصخصة التي اتبعتها الكويت هي سياسة تحويل المشاريع الحكومية التي لا تحقق أرباحاً خلال ثلاث سنوات إلى القطاع الخاص، ومن ثم فقد انخفضت كفاءة المشاريع الحكومية في دولة الكويت بقصد من المديرين العامين، وذلك بهدف خصخصتها إلى القطاع الخاص، ودخول المديرين العامين

السابقين للمشاريع بإدارتها من جديد، ولكن من منظور القطاع الخاص. إذ إنّ من الأحرى أن تتبع الكويت سياسة الخصخصة التي طبقت في اليابان، وحققت أرباحاً كبيرة جداً، بدلاً من خصخصة المشاريع التي تحقق خسائر.

٣ ـ محمد محسن الظاهري

أخذت القبيلة، والشخصية الكويتية المعارضة مسلَّم البرّاك حيزاً متسقاً وتركيزاً نسبياً والملاحظة هنا بالنسبة إلى القبيلة؛ حيث تم الحديث عنها ضمن «الجماعات المهمشة» كالشباب والقبائل والبدون والأقلية الشيعية والمرأة. ولكن الباحث أورد في الصفحة التالية أن أسرة الصباح الحاكمة، وبخاصة بعد وفاة الأمير المنفتح عبد الله السالم الصباح عام ١٩٦٥ تحالفت مع القبائل، وأدخلت القبائل من خلال استراتيجية جعلت النخبة التجارية أكثر اعتماداً على المشاريع الممولة من الحكومة، وكذا إدخال القبائل إلى العملية السياسية للحد من مواقف الطبقة الوسطى المسببة للقلق. التساؤل **الأول**، هنا، ما طبيعة الدور السياسي أو الثقل السياسي للقبائل في النظام السياسي الكويتي؟ وهل يمكن الحديث عن كتلة مهمشة أو كيانٍ موحد للقبائل الكويتية مواقف وتحالفات؟ وبخاصة أن البحث أورد استنتاجاً مفاده أن أفراد القبائل باتوا يمثلون الأغلبية في التركيبة السكانية للكويت.

تساؤلي **الثاني**: ما موقف الباحث من مفهوم «الربيع العربي» وبخاصة، وقد تحدثت الورقة عن «الربيع العربي» مجرداً، ولم تسبق «الربيع العربي» لفظة. [ما يُسمى] بالربيع العربي، الذي وسمته بعض الأوراق البحثية التي قدمت في هذه الندوة، وكذا في بعض التعقيبات والمداخلات الشفوية؟ فقد أوردت الورقة بالنص «نظم قادة الحراك» وبوحي من الأحداث المحلية و«الربيع العربي».

تساؤلي **الثالث** والأخير: أسهبت الورقة في الحديث عما وصفته بقيادة مسلّم البرّاك البرلمانيين الجدد. وأن البراك «قد انتقل من كونه سياسياً محلياً كان يمثل قبيلته في فترة التسعينيات من القرن الماضي ليصبح شخصية وطنية يُنظر إليه على أنه مصدر قوة وتمكين للقبائل المهمشة» من أين يستمد مسلّم البرّاك قوته وتأثيره؟ وما دور القبيلة في دعمه وحمايته؟ وهل يمكن تجاوز الوعي القبلي إلى الوعي الوطني، وفقاً لبعض الأطروحات السائدة عن القبيلة بُنيةً وثقافةً؟

لفت نظري استخدام الباحث في توصيفه لما يجري في الكويت عبارة «ديمقراطية جزئية» ويبدو أن هذا المفهوم أدق من بعض المفاهيم الشائعة في بعض الحالات العربية، كالقول بـ «الديمقراطية الناشئة» أو «الديمقراطية الشكلية».

٤ ـ الشيخ جواد الخالصي

لم أكن راغباً في الحديث، ولكن العلاقة العشقية بين الكويت والعراق دفعتني إلى الحديث عن هذا الموضوع، ومستقبل التغيير في بلد الكويت والدول المشابهة، عن إمكانات الدولة الداخلية، والحراك الشعبي لإحداث تغيرات جوهرية، مع علمنا أن الكيان مقيد بما نشأ منه، وهو القبيلة

والعائلة والعلاقات مع القوى الخارجية التي سيطرت على المنطقة، وما زالت تسيطر بسياساتها وبرامجها على كل هذه الدول، مع خروج المال الكويتي من البلد، وتبذير بين أشخاص مقرَّبين من العائلة الحاكمة والتجار المترفين والمخدوعين بمظاهر المال المتراكم والشركات التي تستغل النفط لمصالحها، وهي قوى أجنبية ترتبط بالخارج ومصالحه في الأعمّ الأغلب.

إنني لست من رافعي شعارات الوحدة والاشتراكية، ولكن من الناحية الواقعية لا بد من أساس لكل عملية التغيير في بلادنا العربية كلها، إنها القاعدة التي تنطلق منها العمليات الحقيقية للتغيير، وهي ليست إلا الوحدة.

٥ ـ جورج جبور

أهنئ د.شفيق الغبرا على بحثه الممتاز والصريح. وأبدأ من حيث انتهى الشيخ جواد الخالصي. لا بد من تنسيق عربي، من تعاون عربي، من تكامل عربي. لكل دولة من دولنا مشاكل يمكن أن يجعلها التكامل العربي أكثر قابلية للمعالجة.

في نظم الحكم الوراثية، ثمة وجود دائم للقبلية. بين المواطن والدولة، ثمة القبيلة. هذا أمر يفرض نفسه على الواقع السياسي، رغم أنه غير ملحوظ دستورياً. وإذ أتحدث عن الدستور أذكر للكويت فضل البحث المستمر في الشأن الدستوري. ذلك أمر منشط ومفيد فكرياً وسياسياً. والحق أن تلك المادة في دستور الكويت، والتي تشترك فيها مع عدد كبير من البلدان العربية، والتي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة، إنما هي مادة يجب أن تبحث بكل دقة. عالجت هذا الأمر في محاضرات ألقيتها عام ١٩٧٥ في معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة. من المؤسف أن المعهد لم يقم بنشر تلك المحاضرات، فلم يصل أثرها إلى الوطن العربي بتوقيع صاحبها.

كذلك ثمة أمر دستوري آخر، هو تعبير الأمة العربية. تخلى العراق عن هذا التعبير، وكانت سورية قد كرسته في الدستور، لأول مرة في دستور عربي، عام ١٩٥٠. حذت حذو الدستور السوري دساتير معظم البلدان العربية، كما شرحت ذلك بالتفصيل في كتابي[١].

ما مستقبل تعبير **الأمة العربية؟** هل سيتصاعد استعمال التعبير أم سيتناقص؟ ثم إن لدي فكرة أدافع عنها منذ نصف قرن تقريباً، منذ نيِّف وأربعة عقود، توحي بها المحاضرات السابقة، وقد بلورتها في العقدين الأخيرين على نحو أدق. أدعو إلى إنشاء **جمعية عربية للدراسات الدستورية** تعيننا في معالجة الفوضى الدستورية التي عرفناها قبل أحداث ما يسمى الربيع العربي. ازدادت فوضانا الدستورية بعد الأحداث التي ابتدأت أواخر عام ٢٠١٠.

في عام ١٩٧٣ ألقيت في بيروت بدعوة من **النادي الثقافي العربي** محاضرة طالبت فيها بإنشاء **مؤسسة لدراسات الوحدة العربية.** حركت المحاضرة اقتراحاً كنت قدمته للرئاسة السورية عام ١٩٧١

(١) انظر: جورج جبور، **العروبة والإسلام في الدساتير العربية**، ط ٢ (طرابلس، لبنان: جروس برس، ١٩٩٣).

ثم جعلته دراسة منشورة وعنوانها «مطلوب إنشاء مؤسسة لدراسات الوحدة العربية»[٢]، حركت المحاضرة البيروتية قلم رئيس الجمهورية السورية فشكَّل في نيسان/أبريل ١٩٧٣ لجنة رباعية اقترحتها عليه مؤلفة من رئيس مكتب الثقافة في القيادة القومية ومن وزيرَي التعليم العالي والتربية ومن صاحب هذه الأسطر. لم تنتج لجنتنا الرباعية إلا محاضر وتقارير.

مما يبعث على الارتياح أن مركز دراسات الوحدة العربية أعاد نشر مقال مجلة **المعرفة** في إحدى مجموعاته التوثيقية[٣]. لماذا أذكر هذا الأمر الآن؟ أذكره لأن الخطة التي اقترحتها لعمل المؤسسة تبتدئ بضرورة العناية بالدساتير. ما تزال العناية بالدساتير تنقصنا، نحن العاملين في الحقل الوحدوي.

٦ ـ هشام العوضي

أولاً: من المهم أن نؤكد أن الكويت تشهد حيوية ونشاطاً في مجتمعها المدني، وقد انضم إلى هذا النشاط فئة الشباب الذين يشكلون أكثر من ٦٥ بالمئة من المجتمع، والمرأة منذ أن حصلت على حقوقها السياسية في ٢٠٠٦. وقد تجلى نشاط المجتمع المدني في عدة أشكال لم تكن معهودة في الماضي كما المسيرات وتوزيع المنشورات والتعبير عن الرأي باستخدام أدوات التواصل الاجتماعي.

ثانياً: ولكن التغيير الحقيقي، بمعنى التطورات الفارقة في الإصلاح السياسي في الكويت، حدث عبر مجلس الأمة (البرلمان) وليس عبر الشارع. ففصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، والقوانين التي تكسر احتكار عائلات محددة لامتلاك امتياز الصحف، وتالياً إتاحة فرصة إصدار جريدة لأي مواطن (هناك أكثر من ١٣ صحيفة) والشيء نفسه بالنسبة إلى القنوات الإعلامية الخاصة، وتعديل الدوائر الانتخابية من ٢٥ إلى ٥، بما يتيح درجة أكبر من إيصال الناخب المناسب إلى البرلمان، جميعها تطورات حدثت داخل قبة البرلمان.

وإزاء ذلك المشهد، فإن أمام المعارضة **ثلاثة تحديات** مهمة وهي: **أولاً** أن توازنَ بين تعبئة الشارع باتجاه مصالحها، وبين أن تدرك بأن تحقيق تلك المصالح لن يتم إلا بوجودها، وبقوة، داخل البرلمان وليس خارجه. وإن كانت مقاطعة جزء من المعارضة لانتخابات ٢٠١٣ من المفترض أن تكون أداة ضغط على السلطة لتغيير موقفها، فإن غياب المعارضة عن المجلس أدى إلى حال كمون سياسي حقيقي على مستوى الإنجازات والإصلاحات التي كانت تنادي بها. و**التحدي الثاني** هو أن المعارضة الآن أصبحت معارضة وطنية أكثر مما هي منقسمة على أسس طائفية أو فئوية. والتحدي

---

(٢) مجلة **المعرفة** السورية (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢).

(٣) أعيد نشر مقال مجلة **المعرفة**، في كتاب: **قراءات في الفكر القومي العربي ـ الكتاب الرابع: القومية العربية والثقافة** (بيروت: [د. ن.] ١٩٩٥)، ص٥٩١ ـ ٦٠٦. يعود الفضل في إعادة النشر إلى الأستاذ محيي الدين صبحي (رحمه الله) من سورية، وكان رئيساً لتحرير مجلة **المعرفة** أثناء نشر المقال لأول مرة.

هو أن تحافظ على تلك الوحدة، وأن لا تتفكك أو تتشظى إذا وصلت إلى المجلس. **والتحدي الثالث** هو أن تنتقل المعارضة من أن تكون قائمة على رموز سياسية محددة إلى أن تكون تياراً عريضاً معروفاً بأفكاره ومطالبه الشعبية.

٧ ـ وداد كيكسو

سؤال: هل يقع ضمن المطالب الشعبية والبرلمانية مطلب التدخل في السياسة الخارجية للدولة؟

٨ ـ مفيد الزيدي

لا بد من إدراك حقيقة مهمة وهي أنّ تأخر مشروع الإصلاح في أي بلد تكون تكاليفه أكثر بكثير، لو تم الإصلاح مبكراً لأن الإصلاح الطوعي أفضل من الإصلاح المفروض سواء بضغط الشعب أو التدخل الخارجي، فإن قبول أي نظام ببدء الإصلاح عن قناعة واستراتيجية، يعطي مناعة لهذا النظام ويعزز شرعيته في الداخل ومستقبله أيضاً، وربما الشواهد حاضرة في بعض البلدان العربية في السنوات الاخيرة.

إن إرث الكويت التاريخي بالتجربة الديمقراطية والحريات والدستور، مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، مع وجود التيارات الفكرية والسياسية التي لها تاريخ وطني وعروبي، أسهمت، ربما، في إفلات الكويت من شبح (الفوضى الهدامة) التي أريد للعرب الدخول فيها في السنوات الأخيرة.

ويُطرح تساؤل جدلي منذ عدة سنوات: هل العامل الداخلي أم العامل الخارجي هو المؤثر في عملية التغيير في دول العالم الثالث؟. وقد أشار د. الغبرا إلى «أن كل تدخل خارجي ارتبط تاريخياً بضعف الصيغ الداخلية وتفككها». أي أن شروط نجاح التدخل الخارجي ارتباطه بضعف وتفكك الجبهة الداخلية لكي يعطي الأرضية لأية عملية تغيير، والكثير من الشواهد العربية في السنوات الماضية، أثبتت صدقية هذه الفرضية.

هناك حاجة لكي تدرك الكويت ودول الخليج العربي الأخرى، إلى أن السير في طريق التحول الديمقراطي بإيمان وقناعة، يعزز من قوة وشرعية النظام السياسي والأسر الملكية الحاكمة. ولكن عدم وجود هذا الإيمان الحقيقي بالديمقراطية، سيجعل لعبة شد الحبل بين السلطة أو النظام، والنخب الاجتماعية والسياسية والمجتمع عموماً قائمة، مما يزعزع الأمن والاستقرار، ليس للنظام بل للدولة بأكملها.

أتفق مع د. الغبرا بأن الحل لإشكالية أزمة الديمقراطية في الخليج العربي هو أن تكون خريطة طريق لشكل الحكم مناصفة بين حكومة منتخبة شعبياً، وحق الأسر الحاكمة بالدستور، والتوجه **للملكية الدستورية** التي هي جوهر الإصلاح الديمقراطي.

إن الاستقرار ناتج من مشروع وطني إصلاحي يحمي البلاد كحال الكويت، فالإصلاح المتأخر أفضل من عدم مجيء الإصلاح أساساً.

الفصل السابع عشر

مستقبل الإصلاح في الأردن

هاني الحوراني(*)

مقدمة

يندرج الأردن ضمن الأنظمة الملكية التي شاركت، ولو لبعض السنوات في سياق الربيع العربي، وتأثرت بمناخاته بقوة، كما هي حال المغرب والبحرين. فقد عرف الأردن خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ على وجه الخصوص حراكاً شعبياً وسياسياً عارماً، انخرطت فيه قطاعات واسعة من الشباب والفئات العمالية وموظفي الدولة وفئات اجتماعية مهمَّشة أخرى، ولا سيَّما في المحافظات الطرفية، وفي الأحياء الشعبية والفقيرة من العاصمة.

وعلى الرغم من أن الحراكات الشعبية الأردنية شاطرت الثورات العربية في بلدان الربيع العربي، تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن، الكثير من الشعارات المطالبة بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمنددة بالفساد والتسلط، فإن سقف مطالبها ظل في الغالب الأعم «إصلاح» النظام السياسي لا إسقاطه أو استبداله بنظام سياسي آخر.

لكن هذه المقارنة يجب أن لا تصرف النظر عن التسيّس المتسارع للحراكات الشعبية الأردنية، ولا عن ارتفاع منسوب نقد النظام السياسي والدعوة إلى تطويره إلى ملكية دستورية ناجزة. وبعيداً من العاصمة، حيث تتموضع المعارضة السياسية، انتشرت الحراكات الشبابية بقوة، وبخاصة في محافظات الأطراف، وهو ما أشار بقوة إلى تنامي الفجوة بين النظام السياسي والقواعد الاجتماعية المحسوبة عليه تاريخياً.

(*) باحث ومحلل سياسي، مؤسس مركز الأردن الجديد للدراسات.

شهد الأردن، إبان الربيع العربي، أوسع تحرك شعبي في تاريخه المعاصر، وبوجه خاص منذ انتفاضة نيسان/أبريل ١٩٨٩. فخلال العام ٢٠١١ بلغ عدد التحركات الجماهيرية من اعتصامات ومسيرات ومهرجانات وحالات توقف عن العمل ٣٧٧٠ تحركاً، ثم ارتفع عددها خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٢ إلى ٥١٥٢ تحركاً[١]. لكن هذا الزخم الكبير أخذ في التراجع التدريجي خلال الأشهر والسنوات اللاحقة، تحت تأثير عدة عوامل، سنتناولها بالعرض والتحليل في الفقرات التالية من الدراسة.

ومع أن موجة الإصلاح السياسي في الأردن لم تستكمل بعد أجندتها المعلنة، وبخاصة مع عدم معرفة مصير قانون الانتخاب الجديد[٢]، فإن هذه الورقة تحاول الإجابة عن عدد من الأسئلة المهمة المرتبطة بهذه العملية، التي لا تزال تشغل اهتمام مختلف العاملين في الحقل السياسي بما فيهم القوى المعارضة والنشطاء والأكاديميين، وفي مقدمها:

١ ـ خلفيات الحراك الإصلاحي في الأردن، مطالبه الأساسية، وصولاً إلى «النسخة الأردنية من الربيع العربي».

٢ ـ تطور الحركات الاحتجاجية الاجتماعية وتحولها إلى حراكات مطلبية وسياسية.

٣ ـ الرد الرسمي على مطالب الشارع وضغوطه، حدود الاستجابة وطبيعتها.

٤ ـ دور المعارضة السياسية في الحراك الإصلاحي والمطلبي.

٥ ـ أسباب تعثر الحركة المطلبية الإصلاحية وتراجعها.

٦ ـ الإصلاحات السياسية المتحققة ومستقبل الحراك الإصلاحي في الأردن: مهمات استكمال الإصلاحات السياسية واستدامتها.

أولاً: خلفيات الحراك الإصلاحي في الأردن

يؤرخ لانطلاق سلسلة الحراكات الشعبية التي عرفها الأردن إبان الربيع العربي، بحراك ذيبان، البلدة الريفية التي تقع إلى جنوب عمّان، في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بوصفه «الشرارة التي أشعلت الحراك الشعبي الأردني»[٣]. والواقع أن هذا الحراك، والكثير من الحراكات التي انتشرت مثل النار في الهشيم في محافظات الأردن المختلفة، لم تكن وليدة ظروف عارضة، أو مجرد استنساخ لانتفاضات تونس ومصر التي كانت قد اندلعت للتو، بل هي امتداد نوعي للتحركات

(١) الأرقام مصدرها مديرية الأمن العام الأردنية. نشرت في: **التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢** (عمّان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٣)، ص ١١٧.

(٢) تتمثل العملية الإصلاحية في الأردن في التعديلات الدستورية وإصلاح قوانين الأحزاب، انتخاب مجلس النواب، البلديات واللامركزية الإدارية.

(٣) هاني حوراني، «في الحراكات الأردنية،» صحيفة **الدستور** (عمّان)، ٢٠١٢/٢/٧.

المطلبية التي شهدها الأردن خلال النصف الثاني من العقد الماضي، تلك التحركات التي مزجت ما بين المطالب الاجتماعية والسياسية وغطت قطاعات واسعة من المجتمع الأردني.

تصدرت الاحتجاجات ذات الطبيعة العمالية والمعيشية بقية التحركات المطلبية والشعبية الأخرى. وقد بلغت ذروتها عام ٢٠١٠، عشية اندلاع موجات «الربيع العربي»، حيث وصل عدد الاحتجاجات العمالية إلى ١٤٠ احتجاجاً، كان ٣٠ منها من الموظفين في مؤسسات القطاع العام، أي حوالى الربع، وهو رقم لافت للنظر في قطاع كان يوصف بأنه أكثر استقراراً من القطاع الخاص(٤).

وواقع الأمر أن عمال المياومة، ولا سيّما في وزارة الزراعة ووزارة الأشغال، خاضوا نضالاً طويلاً وعلى مدار سنوات لتحسين أجورهم الشهرية المتدنية وتحقيق الأمن والاستقرار الوظيفي لهم ولأسرهم، على أن فئات أخرى عاملة في المؤسسات الحكومية، مثل الأطباء والممرضين والمهندسين الزراعيين وغيرهم، قاموا، بدورهم، بإضرابات واعتصامات عديدة، بحثاً عن تحسين أوضاعهم المعيشية. وقد برز على هذا الصعيد معلمو المدارس الحكومية الذين وحَّدوا صفوفهم وراء مطلب قيام نقابة عامة للمعلمين، كمدخل لتعزيز وضعهم التفاوضي(٥). إلى جانب التحركات المطلبية العمالية، اندلعت تحركات اجتماعية أخرى من جانب طلبة الجامعات والعاملين في وكالة غوث اللاجئين، فضلاً عن العاملين في البلديات والجامعات وميناء العقبة(٦).

ظل الاقتصاد الأردني ينمو بوتائر ضعيفة خلال العقد الأخير، ولا سيَّما بعد أزمة عام ٢٠٠٨ الاقتصادية العالمية، إذ لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني في نهاية العقد الماضي الـ ٢,٥ بالمئة بالأسعار الثابتة، أي ما دون معدل الزيادة السكانية السنوية، وهو ما يعني تراجعاً في الدخل الفردي للمواطن الأردني(٧). وأدى ارتفاع عجز الموازنة الحكومية وتراجع معدلات الاستثمار لدى القطاع الخاص إلى زيادة معدلات البطالة. وفي حين كان المعدل العام للبطالة ١٢,٥ بالمئة عام ٢٠١٠، فقد بلغ هذا المعدل لدى الشباب مقدار الضعفين (أي ٢٥ بالمئة)؛ أما لدى النساء فقد قارب ضعفَي هذه النسبة الأخيرة(٨).

---

(٤) المرصد العالمي، **تقرير الاحتجاجات العمالية الأردنية خلال عام ٢٠١٠: «صرخة لمن يريد أن يسمع»**، سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني (عمّان: مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بالتعاون مع مؤسسة فريدرش إيبرت، ٢٠١١).

(٥) تمتع المعلمون، مثل موظفي الدولة الآخرين بحق التنظيم النقابي لسنوات قليلة في منتصف الخمسينيات، لكنهم فقدوا هذا الحق مع إقالة حكومة سليمان النابلسي وحل الأحزاب السياسية وفرض الأحكام العرفية في نيسان/أبريل ١٩٥٧. ومنذ ذلك الحين كانت مطالبة المعلمين بنقابة عامة لهم تظهر في مراحل الانفراج السياسي، وبخاصة بعد عودة الحياة النيابية في نهاية ١٩٨٩. وقد تعاظمت تحركات المعلمين الحكوميين في أواخر العقد الماضي، واتخذت شكل إضرابات ومسيرات متكررة، وسط حملة تأييد وتعاطف واسعة.

(٦) صحيفة **الغد** الأردنية، ٢٠١٢/٩/٧.

(٧) **نشرة مالية الحكومة العامة**، وزارة المالية، مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية (آذار/مارس ٢٠١٤)، جدول رقم (١)، أهم المؤشرات الاقتصادية، ص ١٠.

(٨) جواد العناني، مقدمة المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، في: **التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢**، ص ١١.

من ناحية أخرى، حافظت نسب الفقر على ثباتها خلال العقد الأخير، لتراوح ما بين ١٤,٢ بالمئة لعام ٢٠٠٢ و١٣,٩ بالمئة لعام ٢٠٠٨. لكن المصادر الرسمية توقعت ارتفاع نسبة الفقر عن ذلك مع نهاية العقد الأخير[٩]. وما يؤكد ذلك أنه من أصل ٣٢ جيباً للفقر تم رصدها في عموم المملكة الأردنية، فإن ١٤ جيباً دخلت إليها في عام ٢٠٠٨، مقابل أربع مناطق خرجت من جيوب الفقر في ذلك العام. هذا وتبلغ نسبة الفقراء في هذه الجيوب ٣١,٧ بالمئة من إجمالي سكانها[١٠].

وحسب بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام ٢٠٠٨ فإن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المطلق، والبالغ ٧٨٠ ديناراً سنوياً، وصلت إلى ١٣,٣ بالمئة على المستوى الوطني العام. لكن الفروق على صعيد المحافظات كانت كبيرة جداً. إذ بينما سجلت محافظة العاصمة أقل نسبة فقر، وهي ٨,٣ بالمئة تليها محافظتا الزرقاء (١١,٢ بالمئة) والعقبة (١١,٨ بالمئة)، فإن نسبة الفقر في محافظة المفرق سجلت النسبة الأعلى بين جميع المحافظات إذ وصلت إلى ٣١,٩ بالمئة، لتليها محافظتا معان والطفيلة بنسب بلغت ٢٤,٢ بالمئة و٢١,١ بالمئة على التوالي[١١].

إلا أن هذا لم يحل دون أن تكون العاصمة، رغم كونها الأقل من حيث نسبة الفقر كمحافظة، هي مكان إقامة النسبة الكبرى من الفقراء، إذ تصل نسبتهم إلى ٢٥ بالمئة من إجمالي عدد الفقراء في المملكة، وذلك لكبر وزنها السكاني من إجمالي السكان. ويلي محافظة العاصمة من حيث تركز الفقراء في كل من محافظة إربد (٢٠,٥ بالمئة) ثم المفرق (١١,٩ بالمئة) والزرقاء (١١,٧ بالمئة) ثم البلقاء (٨,٧ بالمئة)[١٢].

وبالمثل فإن البطالة سجلت معدلات متفاوتة على صعيد المحافظات، إذ بينما بلغت ما نسبة ١٢,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٩ على المستوى الوطني، فإن محافظة العاصمة سجلت المعدل الأقل وهو ١١,٢ بالمئة، في حين بلغت في محافظات جنوبية ثلاثة أعلى معدلات بطالة في المملكة، إذ بلغت ١٧,٧ بالمئة في معان، و١٦ بالمئة في الكرك و١٥,٦ بالمئة في الطفيلة[١٣].

والواقع أن معدلات البطالة الأعلى كانت في صفوف الشباب **أولاً** ثم في صفوف النساء **ثانياً**. إذ تظهر البيانات الرسمية لعام ٢٠٠٩ أن نصف المتعطلين من العمل كانوا من فئة الشباب، فقد بلغت نسبة المتعطلين لدى فئة السن ١٥ ـ ٢٤ سنة ٤٨,٨ بالمئة، وبين فئة السن ٢٥ ـ ٣٩ سنة ٣٩,٦ بالمئة. هذا يعني أن الجزء الأكبر من العاطلين من العمل هم من خريجي الجامعات أو كليات المجتمع أو من المتسربين من المدارس[١٤].

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٧١٠.

(١٠) جيوب الفقر هي تلك المناطق التي تزيد فيها نسبة الفقر على ٢٥ بالمئة من السكان. وقد ارتفع عددها في الأردن من ٢٢ منطقة عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٣٢ منطقة عام ٢٠٠٨. انظر: المصدر نفسه، ص ٧١٧ ـ ٧١٩.

(١١) **تقرير حالة سكان الأردن ٢٠١٠**، المجلس الأعلى للسكان، عمّان، تموز/يوليو ٢٠١١، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(١٢) المصدر نفسه، جدول (٥/٢)، ص ٦٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩٣

واللافت للانتباه أن النسبة الكبرى من المتعطلين خلال العقد الماضي كانوا ممن سبق لهم العمل، حيث تتراوح نسبتهم ما بين ٦٠ بالمئة عام ٢٠٠٥ و٥٨ بالمئة عام ٢٠١٠. وهذا يعني أن سوق العمل كان يشهد حراكاً سلبياً في الأردن، فهو عدا عن عدم خلقه فرص عمل كافية، يعمل على طرد ذوي الخبرات أيضاً من أعمالهم[١٥]. وفوق ذلك فإن نسبة كبيرة من المتعطلين من العمل في عام ٢٠١٠، تصل إلى ٢٠,٢ بالمئة منهم، مر على تعطلهم مدة تتراوح ما بين عام وعامين. وإضافة إلى هؤلاء فقد بلغت نسبة من قضَوا أكثر من ٢٥ شهراً عاطلين من العمل ١٤ بالمئة من إجمالي المتعطلين[١٦]. أما البطالة بين الإناث فقد شهدت ارتفاعاً مضطرداً من ٢١ بالمئة عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤,١ بالمئة عام ٢٠٠٩، أي عكس الاتجاه العام المتعلق بالذكور. وعموماً تكاد تصل نسبة بطالة النساء إلى ضعف المتوسط العام للبطالة بين السكان[١٧].

تحت تأثير هذه المعطيات الخاصة بالفقر والبطالة فلا عجب أن تشير الدراسات الأكاديمية إلى تنامي عدم المساواة في الأردن حتى عندما كان الاقتصاد الأردني ينمو والإنفاق يزداد. فالنمو الاقتصادي وزيادة دخل الفرد وإنفاقه كان يترافق مع عدم مساواة متزايدة بين فئات السكان.

ولقد أظهرت دراسة أجرتها الجامعة الأردنية، عام ٢٠٠٨، أن أغنى ٣٠ بالمئة من السكان يستحوذون على ٥٨,٨ بالمئة من إجمالي الدخل الوطني، في حين يحصل ٤٠ بالمئة من السكان يمثلون الطبقة الوسطى، على حصة متناقصة قدرها ٢٩,٩ بالمئة عام ٢٠٠٦ (مقابل ٣٠,٦ بالمئة عام ٢٠٠٢). كما انخفضت حصة أفقر ٣٠ بالمئة من السكان لتحصل على ١١,٤ بالمئة من الدخل للعام نفسه. تظهر الدراسة المذكورة أيضاً أن أغنى ٢ بالمئة من السكان يحصلون على نحو ١٣ بالمئة من إجمالي الدخل الوطني لعام ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٢ بالمئة تقريباً عن حصة هذه الفئة عام ٢٠٠٢[١٨].

وبكلمات أخرى، فإن المؤشرات المارة تقول إن الأردن كان عشية انفجار «الربيع العربي» يجلس على فوهة بركان جراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر واتساع الفجوة الدخلية وعدم المساواة بين الفئات المختلفة للمجتمع.

ولعل المعطيات المارة تفسر انتشار الحركات في المحافظات الطرفية ولا سيّما في جنوب الأردن، أي في المناطق التي ترتفع فيها نسبة السكان من أصول شرق أردنية، وتقل فيها نسبة السكان من أصول فلسطينية، حيث يتركز الأخيرون في العاصمة والمدن الكبرى أساساً[١٩].

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.

(١٨) **المجتمع المدني المعاصر في الأردن: الخصائص، والتحديات والمهام** (عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠١١)، ص ٩٧.

(١٩) كما هي الحال في التطورات السياسية الكبرى في الأردن فقد ظهرت هذه المرة قراءات قائمة على التمييز بين أدوار الأردنيين في الحراكات السياسية على أساس الفرز ما بين المواطنين الأردنيين «الأصليين» وبين المواطنين الأردنيين من أصول فلسطينية. حتى على صعيد الحراكات ذاتها ظهرت مخاوف التوطين والوطن البديل على سطح =

إن ارتفاع العجز الحكومي، سنة بعد سنة، بعيد اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تحت تأثير تراجع الإيرادات المحلية والخارجية، قد رفع المديونية إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بلغت ما نسبته ٧٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢[٢٠]. وقادت فجوة الموارد هذه إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات المختلفة، والأهم من ذلك إلى إضعاف قدرتها على استيعاب المزيد من الشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل.

ومع استمرار بطالة الشباب بعد تخرجهم لعدة سنوات، فقد تحول هؤلاء إلى قوة احتجاجية متزايدة الإحباط، لم تتردد في اللجوء إلى أساليب الاحتجاج الشرعية منها وغير الشرعية، مثل قطع الطرق الخارجية ومهاجمة المرافق الحكومية، بل التطاول على هيبة الدولة ورموزها[٢١].

من ناحية أخرى، ترافق انتقال الولاية إلى الملك عبد الله الثاني مع وقوع عدة تطورات إقليمية، بما فيها الحرب على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعيد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. كانت في مقدم هذه التطورات اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لِيَليَها هجوم منظمة «القاعدة» على برجَيْ مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن، وهو ما وضع الحرب على الإرهاب على رأس الأجندة الأمريكية والغربية وقاد إلى الحرب الأفغانية. ثم تمثل الحدث الإقليمي الثالث بالاحتلال الأمريكي للعراق والذي بدأ في آذار/مارس ٢٠٠٣.

وبذريعة مواجهة تداعيات هذه التطورات والأحداث الإقليمية على الأمن والاستقرار الداخلي، وضعت الحكومة قانوناً موقتاً للاجتماعات العامة في آب/أغسطس ٢٠٠١، في غياب البرلمان.

= النقاشات والمواقف المعلنة، انطلاقاً من واقع انكفاء عملية السلام وهيمنة نزعة التوسع والتطرف اليميني على الحياة السياسية الإسرائيلية. كما ثار جدل يقوم على افتراض وجود «محاصصة» ما بين الأردنيين من أصول فلسطينية الذين اتهموا بالانكفاء عن المشاركة في الفاعليات الاحتجاجية، لتنهض بذلك الحراكات على أكتاف الشرق أردنيين. والواقع أن هذه القراءات تنم عن تبسيط وربما عن سوء نية في التحليل، فمن جهة هناك حراكات شبابية وشعبية كان مسرحها الرئيس المحافظات خارج العاصمة، حيث الشرق أردنيون هم مادتها السكانية الرئيسة. وهذا مفهوم متوقع جراء تركيز المعدلات الأعلى للبطالة والفقر فيها، وتراجع قدرة الدولة المالية على الحد منهما. هذا فضلاً عن نشوء أجيال شابة متعلمة متحررة من العلاقة الزبونية مع مؤسسة الدولة. لكن من ناحية اخرى، فإن حضور المواطنين من أصول فلسطينية في الحراكات ظاهر بقوة من خلال الأطر والتجمعات السياسية والحزبية والمهنية والنقابية والطلابية والنسائية التي كان دورها بارزاً في بلورة المطالب الرئيسة للحراك الإصلاحي. على أنه يجب القول إن بوادر تحركات ذات طابع مطلبي وسياسي ظهرت في بعض المخيمات الفلسطينية، مع بدايات «الربيع العربي»، غير أن شخصيات سياسية أردنية من أصول فلسطينية سعت مع التنظيمات الفلسطينية في المخيمات إلى عدم تشجيع هكذا حراكات، حتى لا يساء فهمها أو استغلالها كحجة لإجهاض مسار الحراكات ذات الطابع الوطني الأردني. انظر: جهاد الرنتيسي، «الأردن بين محاصصة الحراك ومحاصصة الهوية،» الإصلاح نيوز، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

انظر أيضاً: أنيس القاسم، «الوضع القانوني للأردني من أصل فلسطيني،» عين نيوز، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

(٢٠) **التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٢**، ص ٩. علماً بأن نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن لا تتجاوز ٦٠ بالمئة، حسب قانون الدين العام.

(٢١) هوجمت مخافر الشرطة والمراكز الأمنية وسيارات الدرك، وطالت الاعتداءات صور الملك عبد الله الثاني الموضوعة على واجهة بعض المباني الحكومية.

وقد استخدمت هذا القانون الموقت (تم بعد ذلك إقراره من جانب البرلمان في عام ٢٠٠٤ وتحول إلى قانون دائم) على نطاق واسع في السنوات التي تلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لكبح التظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة ذات الطبيعة السياسية.

وبخلاف القانون السابق للاجتماعات العامة فقد منع القانون الرقم ٧ لسنة ٢٠٠٤ بموجب مادته الثالثة تنظيم أو عقد الاجتماعات العامة من دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من جانب الحاكم الإداري (المحافظ أو المتصرف)، على أن يقدم الطلب قبل عقد الاجتماع أو تنظيم المسيرة بثلاثة أيام، وأن يتضمن أسماء الطالبين وعناوينهم وتواقيعهم وتحديد الغاية من التجمع ومكانه وزمانه.

وبموجب القانون المذكور زجت الحكومة بالمئات من النشطاء في السجون بسبب مشاركتهم في نشاطات لم تحظ بموافقة الحكومة، واستخدم القانون بصفة خاصة ضد نشاطات النقابات المهنية وأحزاب المعارضة والإسلاميين. بل إن القانون استخدم أيضاً لمنع المؤتمرات والنشاطات ذات الطابع الفكري أو الثقافي أو الأكاديمي، والتي تعقد عادة في قاعات الفنادق، وليس فقط لمنع المسيرات أو الاعتصامات في الفضاءات العامة[٢٢].

كما وضعت الحكومة قانوناً آخر لمنع الإرهاب (الرقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦)، الذي يعطي بموجب مادته الرابعة صلاحيات واسعة للمدعي العام أو محكمة أمن الدولة، من شأنها ملاحقة أشخاص أو مجموعات من الأشخاص للاشتباه بعلاقتهم بنشاطات إرهابية. وتتضمن هذه الصلاحيات فرض الرقابة على أماكن تواجدهم وإلقاء الحجز التحفظي على أية أموال تعود لهم يشتبه بعلاقتها بالإرهاب[٢٣].

وكما هي الحال بعد توقيع اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، حين عادت السلطات الحكومية والأجهزة الأمنية لاستئناف رقابتها المسبقة وتدخلاتها في جوانب عمل منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، تجددت هذه الممارسات بعيد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. وتجلى هذا في تشديد التشريعات الخاصة بحقوق التجمع والتنظيم مثل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية الرقم ٣٣ لسنة ١٩٩٦ الذي أدخلت عليه زادت في تعقيد إجراءات تسجيل الجمعيات، ومنعت الجمعيات من إدخال تعديلات على نظامها أو على عضوية الهيئة الإدارية بدون موافقة الوزير المعني الخطية.

وذهب القانون المذكور إلى حد منع الجمعيات من عقد اجتماعات ذات طبيعة سياسية داخل مقارّها. ورغم أن قانون الشركات الرقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ نص على حق المواطنين في إنشاء شركات غير ربحية، واعتُبر في حينها مكسباً مهماً للمنظمات غير الحكومية. لكن الحكومة عادت فأصدرت

---

(٢٢) هاني الحوراني، «حالة المجتمع المدني في الأردن: التحديات والمعيقات،» في: **الدفاع عن المجتمع المدني: التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رؤى قادة المجتمع المدني** (الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٤٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤١.

نظاماً لتنظيم عمل هذه الشركات غير الربحية (الرقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧)، تضمن قيوداً على حصولها على التمويل من الجهات غير الأردنية وكذلك على التبرعات المقدمة إليها من الأردنيين أنفسهم. وبموجب ذلك النظام طلبت دائرة مراقبة الشركات من ١٧٠ شركة غير ربحية تصويب أوضاعها[٢٤]. وفي خطوة اعتُبرت نكسة للتنمية السياسية رفع قانون الأحزاب السياسية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ عدد المؤسسين للحزب السياسي من ٥٠ شخصاً إلى ٥٠٠ شخص، واشترط فوق ذلك أن تكون مقار إقامة هؤلاء موزعة على خمس محافظات على الأقل[٢٥].

وبدعوى دراسة أوضاع الجمعيات والشركات غير الربحية والاستعداد لإعداد قانون جديد للجمعيات بادرت كل من وزارتي التنمية الاجتماعية والصناعة والتجارة إلى تجميد قبول تسجيل جمعيات أو شركات غير ربحية جديدة خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وفضلاً عن ذلك شرعت هاتان الوزارتان بإحالة طلبات تسجيل المنظمات الجديدة على وزارة الداخلية (أو الحاكم الإداري)، حيث تقوم الأخيرة بدورها بإرسال طلبات تسجيل المنظمات الجديدة إلى دائرة المخابرات العامة التي لها أن توصي بقبول أو رفض الطلب. علماً بأن هذه الإجراءات التي تذكِّر بالفترة العرفية، تستهلك مراحل طويلة من الوقت قد تصل إلى عدة أشهر، قبل الحصول على الموافقات اللازمة[٢٦].

هذا، وقد شهد النصف الأخير من العقد الماضي رقماً قياسياً في إلغاء أو حل الجمعيات الأهلية، وقد تمثلت ذروة هذه الإجراءات بحل الهيئة الدارية للاتحاد العام للجمعيات الخيرية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وشكلت لجنة تحقيق في اتهامات بالفساد فيه، علماً بأن الاتحاد المذكور هو أكبر منظمة أهلية أردنية، حيث كانت تضم حينها ١١٧٠ جمعية[٢٧]. وقبل ذلك بأشهر قليلة (تموز/يوليو ٢٠٠٦) قامت الحكومة بحل جمعية المركز الإسلامي الخيرية، كبرى مؤسسات جماعة الإخوان المسلمين في الأردن. وهو ما فجَّر أكبر أزمة سياسية مع هذه الجماعة. وقد أُخضعت الجمعية المذكورة للتحقيق بدعوى وجود شبهات فساد. ويذكر أن جمعية المركز الإسلامي الخيرية تمثل الذراع المالي والاقتصادي لجماعة الإخوان المسلمين، حيث تزيد قيمة أصولها على المليار دينار أردني، وتعود إليها شبكة واسعة من المستشفيات والمؤسسات التعليمية والمراكز الصحية ومراكز دعم الأيتام[٢٨]. وخلال العام الثاني (٢٠٠٧)، أقدمت وزارة الثقافة على حل ١٧ جمعية ثقافية، كما وتوسعت الحكومة في ملاحقة فروع الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في محافظتي العاصمة وإربد، ما أدّى إلى شل أعمال الجمعيات التابعة لهما[٢٩].

---

(٢٤) «١٧٠ شركة غير ربحية تحجم عن تصويب أوضاعها وفق قانون الشركات،» **أخبار الأردن**، ١٢ تموز/يوليو ٢٠١١.

(٢٥) قانون الأحزاب السياسية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧، من موقع وزارة الداخلية الأردنية: <http://www.moi.gov.jo>.

(٢٦) إجراءات تسجيل الجمعيات، من موقع وزارة التنمية الاجتماعية: <http://www.mosd.gov.jo>.

(٢٧) خالد بني هاني، «الدور المفترض لوزارة التنمية الاجتماعية في تعزيز الفساد في القطاع التطوعي الأردني،» جفرا نيوز، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢.

(٢٨) «جمعية المركز الإسلامي أمام المدعي العام،» عمّان نت، ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٦.

(٢٩) الحوراني، «حالة المجتمع المدني في الأردن: التحديات والمعيقات،» ص ٤١.

وعلى صعيد آخر سجل المركز الوطني لحقوق الإنسان ورود شكاوى إليه من تدخل المخابرات العامة لمنع عدد من أعضاء الأحزاب المعارضة من التعيين في وظائف حكومية وشركات خاصة وجامعات، أو من تدخل الدائرة المذكورة لمنع تجديد رخص عمل أفراد على خلفية انتمائهم لأحزاب سياسية معارضة. كما أفاد المركز بوقوع حالات عرقلة لسفر قادة ونشطاء سياسيين على نقاط الحدود. وهي ممارسات كانت قد اختفت بعد إلغاء الأحكام العرفية في مطلع التسعينيات[٣٠].

أولى الملك عبد الله الثاني في بداية عهده اهتمامه الأكبر بتحقيق اختراقات في المجال الاقتصادي، حيث تكثفت في سنواته الأولى عمليات الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية والانخراط في العولمة، لا سيّما من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتوقيع عدة اتفاقيات مع الولايات المتحدة للتجارة الحرة، إضافة إلى التوسع في عمليات خصخصة المؤسسات والشركات المملوكة للحكومة؛ لكنه بادر في العام الثالث لولايته إلى إطلاق أولى مبادراته الرامية إلى تحقيق إصلاحات سياسية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، التي حملت اسم «الأردن أولاً»[٣١].

ورغم انبثاق عدة لجان عن هذه المبادرة وخروجها بمجموعة كبيرة من التوصيات فقد طويت جانباً لتطلق بعدها مبادرة ثانية تحت مسمى «الأجندة الوطنية» في شباط/فبراير ٢٠٠٥، شارك في أعمالها نحو ٢٠٠ شخصية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتوزعوا على ثماني لجان لتخرج بأوسع برنامج للإصلاح الوطني، بما في ذلك الإصلاح السياسي[٣٢]. لكن مخرجات محور التنمية السياسية لم يلقَ رضى مراكز القوى في المملكة، فكان أن طويت لتطلق بعدها مبادرة ثالثة تحت مسمى «كلنا الأردن» في تموز/يوليو ٢٠٠٦. ومع أن المبادرة الأخيرة أُطلقت برعاية مباشرة من الديوان الملكي، فإن هذا لم يشفع لها بنهاية أفضل من المبادرتين السابقتين[٣٣].

يبقى أن نشير إلى أن السنوات القليلة التي سبقت «الربيع العربي» لم تخلُ من بعض الإنجازات التي تندرج في إطار تعزيز المشاركة السياسية والشفافية والحكم الرشيد؛ من ذلك إنشاء وزارة متخصصة بالتنمية السياسية، أدَّت دور الجسر الواصل ما بين الدولة والمجتمع السياسي، كما اعتمدت كوتا خاصة بالمرأة في قانون الانتخابات بدءاً من عام ٢٠٠٣. وقد زيد عدد المقاعد المحجوزة للمرأة من ٦ مقاعد في المجلس المنتخب عام ٢٠٠٣، إلى ١٢ امرأة في انتخابات عام ٢٠١٠. وتحقيقاً لتوصيات المبادرات السياسية المارَّة فقد تم **أولاً** تشريع قانون مكافحة الفساد،

---

(٣٠) «بيان صادر عن المركز الوطني لحقوق الإنسان حول الحريات العامة والإصلاح السياسي المنشود،» <http:// www.nchr.org.jo>.

(٣١) **التقرير الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، الفصل الأول: الإصلاح السياسي في الأردن، ص ٣٠ ـ ٣٥.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٥

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٥.

وقانون **آخر** لإشهار الذمة المالية، و**ثالث** لمكافحة غسيل الأموال، و**رابع** لإنشاء ديوان المظالم، كما وضع لأول مرة قانون خاص لضمان حق الحصول على المعلومات[٣٤].

لكن هذه الإنجازات التشريعية لم تترك آثارها المرجوة على المناخ السياسي الداخلي، وبخاصة في ضوء التخبط والمراوحة في المكان على صعيد القوانين الأكثر مساساً بالمشاركة السياسية، مثل قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات النيابية لمجلس النواب وقانون البلديات وقانون الاجتماعات العامة. فضلاً عن ذلك، خيمت على البلاد أجواء الانقسام السياسي، وبخاصة مع التجميد المتكرر لمبادرات الإصلاح السياسي.

ومع نهاية العقد الماضي، زادت حدة الأزمات الداخلية عقب انفجار عدد من الفضائح المرتبطة بالفساد الحكومي وإساءة استخدام المال العام[٣٥]، وسوء تطبيق عمليات خصخصة شركات القطاع العام، وهو ما قاد إلى مضاعفة منسوب الاحتجاج والاستياء الشعبي، حيث شملت الاحتجاجات المتقاعدين العسكريين، وعمال ميناء العقبة، وعمال قطاع الاتصالات، إضافة إلى الشركات التي شملتها عمليات الخصخصة، مثل الفوسفات والبوتاس، والإسمنت، وعمال المياومة في وزارة الزراعة ووزارة الأشغال، ومعلمي الحكومة وفئات مهنية أخرى.

ولم يلبث أن تَحوَّل التخبط الحكومي إلى حال من عدم الاستقرار السياسي؛ فعشية الربيع العربي وإبّانه، تعددت المجالس النيابية التي لم تكمل مدتها، وهو ما كان يقود إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة، كما في عامَي ٢٠١٠ و٢٠١٣. كما تتالت التغييرات الحكومية، حتى إن ثلاث حكومات تعاقبت على الحكم خلال عام واحد[٣٦].

ثانياً: تطور الحركات الاحتجاجية الاجتماعية وتحولها إلى حراكات مطلبية وسياسية

خلال السنوات القليلة الأخيرة من العقد الماضي بلغ الاحتقان الشعبي ذروته، ليتلاقى مع اندلاع ثورات الربيع العربي في عدد من البلدان العربية ونجاحها في إحداث تغييرات سياسية

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣٥) ظهر جلياً أن تعزيز البنية التشريعية والمؤسسية لمكافحة الفساد، من خلال إنشاء هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم، وصدور قانون لهما، لم يَحُلْ في الأردن دون انتشار الممارسات الفاسدة. ورغم أن هيئة مكافحة الفساد بادرت إلى التحقيق في عدد من قضايا الفساد في القطاعين العام والخاص ورغم إحالة عدد من المسؤولين الكبار إلى القضاء، إلا أنه لم تصدر قرارات إدانة بحق مسؤولين كبار إلا في حالات استثنائية للغاية. ولذلك فإن شعوراً عاماً يسود المواطنين بأن المتورطين في أعمال فساد لا يلقون العقوبات المناسبة. وعموماً فإن استطلاعات الرأي العام أظهرت منذ عام ٢٠٠٦ وجود قناعة واسعة بأن ظاهرة الفساد في القطاعين العام والخاص هي في تزايد، وأن هناك «تقبلاً» اجتماعياً لبعض أنواع الفساد، مثل الواسطة والمحسوبية واستغلال المنصب الوظيفي. انظر: **المجتمع المدني المعاصر في الأردن: الخصائص، والتحديات والمهام**، ص ٩٢.

(٣٦) انظر: مرصد الإصلاح الأردني، **تقرير عن الإصلاح السياسي ٢٠١٢**.

سريعة، ولا سيّما في تونس ثم في مصر، حيث شكلت مصدر إلهام لنشطاء الحراكات. هكذا انطلقت شرارة الموجات الأولى من الاعتصامات والاحتجاجات في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولما كانت القطاعات العمالية الأكثر تنظيماً وخبرة، فقد كانت تحركاتها هي الأبرز والأوضح في بدايات «الربيع العربي».

على سبيل المثال، كانت الاحتجاجات العمالية في الأردن قد وصلت خلال عام ٢٠١٠، وهو العام الذي سبق «الربيع العربي»، إلى ١٤٠ احتجاجاً عمالياً (كان نحو ٢٥ بالمئة منها يعود إلى العاملين في القطاع العام، والممنوعين قانوناً من حق الانتظام في نقابة). لكن خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١١ قارب عدد التحركات العمالية المئة. وما إن انتهى العام نفسه (٢٠١١) حتى كان مجموع الاحتجاجات العمالية قد وصل إلى أرقام غير مسبوقة، إذ بلغ ٨٢٩ تحركاً احتجاجياً[٣٧].

تركز العدد الأكبر من هذه الاحتجاجات في مؤسسات القطاع العام حيث بلغ عددها ٤٨٥ تحركاً، أو ما نسبته ٥٨,٥ بالمئة من الإجمالي، في مقابل ٣٠٩ احتجاجات لدى العاملين في القطاع الخاص أو ما نسبته ٣٧,٣ بالمئة. ونفذت الاحتجاجات الباقية من قبل العاطلين من العمل وعددها ١٣٥ احتجاجاً، أو ٤,٢ بالمئة[٣٨].

يُعَد تصاعد نضالات العاملين في القطاع العام تطوراً فارقاً في تاريخ الحركات المطلبية النقابية في الأردن. ويعود ذلك إلى تفاقم أوضاع عمال المياومة والبلديات، إضافة إلى دخول فئات مهنية مثل المعلمين والأطباء والممرضين والصيادلة العاملين في القطاع العام إلى مضمار النضال المطلبي. والأمر اللافت للنظر أيضاً هو أن الأغلبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية (بنسبة ٩٨ بالمئة) نفذت على أيدي مجموعات عمالية ليس لها علاقة بالجسم النقابي العمالي الرسمي، ما يشير إلى عزلة الاتحاد العام لنقابات العمال عن القسم الأكبر من القطاعات العمالية[٣٩].

من ناحية أخرى، ظهر خلال العام الأول لموجة التحركات الشعبية، ما يزيد على ١٣٠ حراكاً توزعت على سائر المحافظات، لتمثل مختلف الجماعات والفئات الاجتماعية والعمرية المنخرطة في الاحتجاج والتحركات المطلبية، وهي سرعان ما تبنت مطالب تدعو إلى إصلاحات سياسية عميقة، تشمل الدستور ونظام الحكم وقانون الانتخاب والتصدي للفساد، وذلك جنباً إلى جنب مع قضايا مطلبية ذات طابع فئوي أو مناطقي[٤٠].

---

(٣٧) المرصد العالمي: **تقرير الاحتجاجات العمالية الأردنية خلال عام ٢٠١٠: «صرخة لمن يريد أن يسمع»**، ص ٨، و**تقرير الاحتجاجات العمالية في الأردن خلال ٢٠١١**، ص ٨.

(٣٨) **تقرير الاحتجاجات العمالية في الأردن خلال ٢٠١١**، ص ٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٠) هاني الحوراني، «في الحراكات الأردنية،» صحيفة **الدستور** الأردنية، ٢٠١٢/٢/٧.

وعموماً فقد وصل عدد التحركات المطلبية والاحتجاجية خلال عام ٢٠١١ إلى ٣٧٦٩ تحركاً، شملت مختلف أنواع النشاط الجماهيري مثل الاعتصامات والتجمعات العامة والمسيرات والمهرجانات وحالات التوقف عن العمل، كما يظهر الجدول الرقم (١٧ ـ ١).

الجدول الرقم (١٧ ـ ١)

التحركات والتجمعات الاحتجاجية والمطلبية خلال عام ٢٠١١

عدد الاعتصامات والتجمعات	عدد المسيرات	عدد المهرجانات	عدد التوقف	المجموع الكلي
١٩٦٧	١٤٥	٨٨٤	٧٧٣	**٣٧٦٩**

على أن إجمالي التحركات ارتفع خلال الأشهر التسعة اللاحقة من عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٥١٥٢ تحركاً، أي بزيادة قدرها ٣٧ بالمئة، علماً أن الأرقام تمثل تسعة أشهر فقط من عام ٢٠١٢. وبهذا المعنى، مثلث تحركات الأعوام ٢٠١٣/٢٠١١ الشعبية الاحتجاجات الأخطر والأوسع التي عرفها الأردن منذ اندلاع انتفاضة نيسان ١٩٨٩. (انظر الجدول الرقم (١٧ ـ ٢)).

الجدول الرقم (١٧ ـ ٢)

التحركات والتجمعات الإحتجاجية والمطلبية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٢

عدد الاعتصامات	عدد المسيرات	عدد المهرجانات	عدد التجمعات	عدد التوقف	المجموع الكلي
٢٠٠٤	٦٩٣	٤٤٤	٧٤٩	١٢٦٢	**٥١٥٢**

وبحسب مصادر الأمن العام في الأردن فقد بلغت التحركات والاحتجاجات ذات الطابع السياسي خلال العام الأول (٢٠١١) ٤٢٩ تحركاً، كان أكثر من نصفها على هيئة اعتصامات في أماكن عامة، و١٣٧ تحركاً اتخذ منحى مسيرات (أو ٣٢ بالمئة منها) وباقي التحركات (٧٤) على هيئة مهرجانات وتجمعات[٤١].

الجدول الرقم (١٧ ـ ٣)

التحركات والتجمعات المطالبة بالإصلاح السياسي خلال عام ٢٠١١

عدد الاعتصامات	عدد المسيرات	عدد المهرجانات والتجمعات	المجموع الكلي
٢١٨	١٣٧	٧٤	**٤٢٩**

(٤١) الأرقام المارة تعود لمديرية الأمن العام، نشرت في: **التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢**، ص ١١٧.

وإذا صحت هذه الأرقام فإن التحركات ذات الطابع السياسي الصريح مثّلت ما لا يزيد على ١٠,٢ بالمئة من إجمالي الاحتجاجات العامة لعام ٢٠١١. ومع ذلك فقد كوّنت هذه التحركات، التي شملت عموم محافظات الأردن ومدنه، قوة ضغط هائلة على النظام السياسي، دفعته إلى التحرك للتعاطي مع مطالب الإصلاح بجد وسرعة قصوى.

وبالنظر إلى ضخامة عدد التحركات والاحتجاجات وتنوع قضاياها وعوامل تفَجُّرها، فهي لا تشبه أي من الحركات أو الهبّات الشعبية السابقة، وإنما تتسم بالتنوع والتعقيد. وعند محاولة تصنيفها فإننا سنجد أنها ضمت مجموعة كبيرة من الحراكات الشبابية والشعبية في مختلف المحافظات الأردنية، حيث تأثر تركيب هذه الحراكات ببنية هذه المحافظات الاقتصادية والاجتماعية، وبالمشكلات والتحديات البنيوية والمزمنة في كل منها.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الحراكات شكلت تعويضاً عفوياً عن ضعف الأحزاب السياسية وتفكك المجتمع المدني، إلا أنها ضمت في صفوفها مزيجاً من النشطاء السياسيين والحزبيين ونشطاء المنظمات الأهلية، لكن الطابع الشبابي غلب على الوجهة العامة للحراكات في مختلف المحافظات، كما أن لغة الحراكات ابتعدت عن اللغة السياسية «الناعمة» للأحزاب السياسية ونشطاء المجتمع المدني. فهي أظهرت تمسكها بتحقيق إصلاحات نوعية عميقة للنظام السياسي، بمحاسبة المتورطين في جرائم الفساد، كما دعت هذه الحراكات إلى تطوير الحياة الحزبية والنظام البرلماني وقيام حكومات منتخبة وإلى فصل تام بين السلطات (انظر الجدول الرقم (١٧ ـ ٤)).

إلى جانب عن الحراكات الشبابية والشعبية في المحافظات ظهرت حراكات شبابية جديدة على شكل ائتلافات وطنية وذات أجندات سياسية واضحة مثل الحركة الوطنية للتغيير (جايين)؛ حركة دستور ١٩٥٢، ائتلاف كرامة؛ تيار الـ ٣٦؛ حركة ٢٤ آذار؛ حركة ١٥ نيسان؛ شباب من أجل التغيير، حملة «مقاطعون من أجل التغيير». هذا إلى جانب أطر شبه حزبية، مثل اتحاد الشباب الديمقراطي الأردني والائتلاف الشبابي والشعبي للتغيير. كما ظهرت حراكات ركزت على القضية الفلسطينية وإلغاء معاهدة وادي عربة وطرد السفير الإسرائيلي من عمّان، مثل تجمع «جك»، وحركة شباب مايو و«الانتفاضة الثالثة».

وعلى الصعيد الوطني صعدت أيضاً عدة أُطر جبهوية وائتلافات حزبية وسياسية متنوعة الاتجاهات. من هذه الأطر والحركات: حركة اليسار الاجتماعي الأردني؛ تيار الوسط الاجتماعي، الجبهة الوطنية للإصلاح، الجمعية الوطنية للتغيير، الجبهة الأردنية للإصلاح، التجمع الشعبي للإصلاح، حركة أبناء العشائر الأردنية للإصلاح، الحملة الوطنية للدفاع عن الخبز والديمقراطية، ومبادرة الملكية الدستورية... إلخ.

وكان أحد تجليات الحراك الأردني ظهور عشرات الأطر والمبادرات والتجمعات ذات الطابع المهني والمطلبي المحدد، علماً بأن بعض هذه الأطر ظهرت قبل انفجار ثورات الربيع

العربي، مثل: اللجنة الوطنية لإحياء نقابة المعلمين، لجنة عمال المياومة، حركة «ذبحتونا» الطلابية. ومن الأطر الجديدة التي ظهرت في موجة حراكات الربيع العربي: تجمع صحفيون من أجل التغيير وتجمع الطلبة الأحرار؛ التيار الوطني الشبابي للمهندسين الأردنيين والتجمع النقابي الإسلامي ولجنة معلمي عمّان الحرة والحملة الوطنية للدفاع عن عمال الأردن والتجمع الأردني للمتعطلين من العمل والتجمع النقابي المهني العمالي واتحاد النقابات العمالية المستقلة والكثير من اللجان التنسيقية لعمال قطاعات مناجم الفوسفات والكهرباء والبناء والكوابل والغزل والنسيج.

وبالمثل ظهرت حراكات نسائية: «حركة حرائر الأردن»؛ «أردنيات من أجل الإصلاح»؛ حملة «أمي أردنية وجنسيتها حق لي»، وبيئية وثقافية وتضامنية... إلخ. وفي مقابل هذه الحراكات، ظهر الكثير من التجمعات التي أخذت على عاتقها التمسك بشرعية الحكم والالتفاف حول العرش والمحافظة على الأمن والاستقرار والدعوة للحوار بدلاً من النزول إلى الشوارع «وعدم ركوب موجة ما يجري في المنطقة العربية».

وبإشارة سريعة إلى التداعيات الاقتصادية لثورات الربيع العربي على الاقتصاد الأردني، فإن الربيع العربي ترك آثاراً سلبية فاقمت من مشكلات الاقتصاد الأردني، من ذلك ضرب أنابيب نقل الغاز المصري عبر سيناء إلى الأردن، وهو الأمر الذي أجبر الحكومة على التحول نحو الوقود الثقيل من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية. وهكذا تراكمت ديون الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء لتصل إلى نحو خمسة مليارات دولار. وكان على الحكومة أن تدفع فروق أسعار النفط المستورد، الأمر الذي رفع بدوره العجز المالي لديها وزاد ديون الأردن الخارجية[٤٢].

ومع انفجار الوضع في سورية وانتقال المواجهات إلى العنف المسلح، فقد أدى ذلك إلى إغلاق الحدود بين الأردن وسورية، وتعطلت معه حركة المسافرين والتجارة بين البلدين، وكان لهذا بدوره انعكاساته السلبية على الاقتصاد الأردني الذي فقدَ السوق السورية، إضافة إلى حركة الترانزيت البرية عبر سورية إلى لبنان وتركيا والبلدان الأوروبية[٤٣].

والأهم من ذلك أن الأردن تحول خلال مدة قصيرة إلى أحد البلدان الرئيسة المستقبلة للسوريين الهاربين من ويلات الحرب الداخلية، الذين زاد عددهم على ١,٥ مليون لاجئ سوري، مع ما ترتب على ذلك من ضغوط على الخدمات العامة، ومن مضاعفة الأعباء على الحكومة والبلديات والمحافظات الشمالية المحاذية للحدود السورية[٤٤].

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٤) انظر: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الأردني** (عمّان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٥).

الجدول الرقم (١٧ ـ ٤)

الحراكات الشبابية والشعبية ذات الطابع المحلي

	اسم الحراك	المحافظة	طبيعة الحراك
١	لجنة الحراك الشعبي والشبابي في الكرك	الكرك	ائتلاف يضم ممثلين عن عدة حراكات شبابية وشعبية
٢	لجنة أحرار الطفيلة	الطفيلة	ائتلاف مكون من تيارات شبابية وشعبية وحزبية ونقابية
٣	لجنة شباب ذيبان والحراك الشعبي في مأدبا	مأدبا	
٤	الحراك الشعبي في معان	معان	مطالبة بإصلاح النظام ومحاسبة الفاسدين؛ توفير فرص عمل للشباب؛ إنشاء مشاريع اقتصادية في المحافظات الجنوبية وجيوب الفقر.
٥	تجمع شباب عشائر جبل عجلون	عجلون	إصلاحات دستورية حقيقية ومكافحة الفساد وحكومة منتخبة من الأغلبية البرلمانية؛ الفصل بين السلطات؛ وكف يد الأجهزة الأمنية عن الحياة المدنية.
٦	اللجنة التنسيقية لحراك ذيبان	مأدبا	تضم لجنة العز والكرامة ولجنة شباب لواء ذيبان.
٧	تجمع شباب السلط	البلقاء	تجمع شبابي لإسماع صوت السلط الإصلاحي تجاه مختلف القضايا الوطنية.
٨	حراك لواء الشوبك الشبابي	الشوبك	تأميم الشركات التي تمت خصخصتها وإلغاء معاهدة وادي عربة والإسراع في الإصلاح السياسي.
٩	تنسيقية الحركات الشبابية والشعبية في محافظة المفرق.	المفرق	تضم عشرة تجمعات عشائرية وشبابية وبيئية وسياسية في محافظة المفرق.
١٠	تجمع بني حسن للإصلاح	المفرق	يضم ٢٢٠ شخصية ويطالب بتعديلات جوهرية في الدستور ومحاكمة الفاسدين وإلغاء المحاكم الاستثنائية وإنشاء محكمة دستورية.

يتبع

تابع

١١	حركة شباب سحاب للإصلاح	ـ	محاربة الفساد والاستمرار في المسيرات والاعتصامات من أجل استكمال الإصلاح.
١٢	الحراك الشبابي للواء الوسطية	أربد	تأييد الحراكات المطالبة بالإصلاح.
١٣	حراك خرجا الشعبي	أربد	دعم استمرارية الحراك وسلميته وتوزيع عادل لمكتسبات والمحاسبة على الإثراء غير المشروع ودعم تعديل الدستور.
١٤	ائتلاف جرش الإصلاحي	جرش	يضم ثلاثة حراكات في جرش وسوف والعياصرة.
١٥	اللجنة التنسيقية لأحرار الشمال	أربد	تضم ١٣ حراكاً شعبياً وشبابياً محلياً في عجلون، كفرنجة، خرجا، كفر سوم، الوسطية، الرمثا، جرش، جامعة اليرموك، إضافة إلى عشائر العبيدات والمومني وأحرار الجنيد والجبل.
١٦	تجمع أبناء قبيلة بني حميدة	مأدبا	تطالب بإصلاح النظام ومكافحة الفساد.
١٧	أحرار بصيرا	الطفيلة	مطالب إصلاحية عامة.
١٨	تجمع أبناء جرش	جرش	محاربة الفساد ومطالبة بحقوق جرش المهضومة.
١٩	تجمع أبناء عشائر الدعجة	عمّان	إصلاح سياسي ومحاربة الفاسدين ومعاقبتهم، عدالة اجتماعية ومساواة أمام القانون.
٢٠	تجمع شباب حي الطفايلة عمّان	عمّان	تجمع مطلبي للحي.
٢١	ائتلاف شباب التغيير والإصلاح	معان	ائتلاف بطبيعة سياسية يطالب بالتغيير والإصلاح وضمان حقوق المواطن الأساسية ويحقق الكرامة والحرية والعدالة.
٢٢	شباب سلفية محافظة معان	معان	حراك ذو طابع ديني يدل عليه اسمه

ثالثاً: الرد الرسمي على مطالب الشارع وضغوطه: حدود الاستجابة وطبيعتها

كانت أولى محاولات السلطات الانفتاح على الحراكات والضغوط الشعبية هو إقالة حكومة سمير الرفاعي الذي كان موضع اعتراض قوى سياسية وشعبية واسعة، وذلك بعد أقل من شهرين على إعادة تأليف حكومته الثانية. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١١ أعلنت الحكومة الجديدة التي حلت محلها، برئاسة معروف البخيت، عن تأليف لجنة الحوار الوطني من ٥٢ عضواً يمثلون طيفاً سياسياً وعقائدياً واسعاً. لكن حزب جبهة العمل الإسلامي وبعض الرموز القومية قاطعت اللجنة أو اعتذرت عن عضويتها فيها[٤٥]. وقد أنيط باللجنة إجراء حوار وطني مكثف للتوصل إلى صيغة توافقية لقانونَي الانتخاب والأحزاب. وطلب إلى اللجنة، التي ترأسها طاهر المصري رئيس الوزراء الأسبق، إنجاز هذين القانونين خلال ثلاثة أشهر.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل ألّفت الحكومة لجنة ملكية من عشرة أعضاء لمراجعة الدستور، كما أقدمت في أواخر الشهر نفسه على تأليف لجنة أخرى للحوار الاقتصادي ضمت ٣٧ عضواً.

ومع نهاية أيار/مايو ٢٠١١ توصلت لجنة الحوار الوطني إلى صياغة وثيقة تتضمن الإطار العام للإصلاح السياسي ومسودة قانونَي الانتخاب والأحزاب، كما أعلنت أنها أوصت بإنشاء محكمة دستورية. وقد انتهت لجنة الحوار الوطني في ما يخص قانون الانتخاب إلى التخلي عن نظام الصوت الواحد الذي كان موضع رفض واسع، لصالح اعتماد النظام المختلط القائم على القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة، إلى جانب قائمة نسبية صغيرة على المستوى الوطني. أما على صعيد قانون الأحزاب، فقد خفّض المشروع الذي اقترحته اللجنة عدد مؤسسي الحزب من ٥٠٠ عضو مؤسس إلى ٢٥٠ عضواً، ودعا إلى اعتماد الهيئة المستقلة للانتخابات كمرجعية للانتخابات والأحزاب بدلاً من وزارة الداخلية[٤٦].

لقد اتسمت التظاهرات والاعتصامات الشعبية إبان «الربيع العربي» بالطابع السلمي عموماً، لكن هذا لم يمنع من وقوع محطات من الصدام، حيث لم تتردد الحكومة والسلطات الأمنية في استخدام قبضتها الحديد في مواجهة التظاهرات والاعتصامات الشعبية عندما كانت تخرج على الحدود المقبولة من جانبها، ففي يوم ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ تدخلت قوات الشرطة والدرك لتفريق المعتصمين في دوار الداخلية، معبِّرة عن رفضها أي محاولة للتماثل مع النموذج المصري القائم على الاعتصام في ميدان التحرير والساحات العامة[٤٧]. كما تدخلت قوات الشرطة لتفريق

(٤٥) سمت الحكومة ثلاث شخصيات عن جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمون) في لجنة الحوار الوطني، لكنهم اعتذروا عن المشاركة. كما اعتذر أحد الرموز القومية عن عضوية اللجنة. انظر: **التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢**، ص ٣٧.

(٤٦) انظر: وثيقة لجنة الحوار الوطني، الصادرة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١.

(٤٧) انظر: **الغد**، ٢٠١١/٣/٢٥.

المتظاهرين في الزرقاء يوم ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، الأمر الذي أدى إلى وقوع إصابات كثيرة في صفوف الشرطة والمواطنين والجماعات المعتصمة[٤٨].

كذلك تصدت قوات الأمن بعد ذلك بأشهر لاعتصام الحراكات الشعبية في ساحة النخيل بعمّان؛ ففي ١٥ تموز/يوليو ٢٠١١ اتهم وزير الداخلية المعتصمين بالانتقال بالحراك الشعبي من الدعوة إلى إصلاح النظام إلى الدعوة إلى «إسقاط النظام». ووصف الاعتصامات المفتوحة بأنها بداية «عصيان مدني على الدولة»، وقال إن سقف الإصلاح معروف ولن يسمح لأحد بتجاوزه، و«على الجميع أن يفهم ذلك»[٤٩].

وبالنتيجة أدت الضغوط الشعبية والحوارات الرسمية مع قوى المعارضة ورموز المجتمع المدني، التي وُجد ممثلون عنها في لجنة الحوار الوطني والعديد من اللجان المماثلة، إلى تحقيق عدد من النتائج الملموسة التي يمكن وصفها بأنها «وجبة» الإصلاحات الناجمة عن مرحلة الربيع العربي.

فمن ناحية **أولى**، أدت موجة التحركات الشعبية إلى إعادة إحياء مناخ الحوار الوطني الذي افتقده الأردن مدّةً طويلةً، وقد تجلى ذلك في تأليف لجنة الحوار الوطني بعضوية واسعة من ممثلي التيارات السياسية المختلفة والمثقفين والإعلاميين وممثلي المجتمع المدني. وعلى الرغم من محدودية النتائج التي خرجت بها اللجنة، فقد فتحت أعمالها الباب لأول مرة للبحث الجدي عن بدائل لقانون «الصوت الواحد»، ولإجراء تمارين عملية حول سيناريوهات الإصلاح الانتخابي، بحضور خبراء دوليين ومحليين. كما فتحت حوارات اللجنة الباب لتطوير قانون الأحزاب السياسية ولتقديم توصيات إصلاحية شاملة تتعلق بالدستور الأردني والنظام السياسي بعامة.

ومما لا شك فيه أن محدودية نتائج أعمال لجنة الحوار الوطني، وفشل السلطات في إقناع الحركة الإسلامية في الانضمام إليها، كانا نتاج «فجوة» الثقة ما بين النظام السياسي والمعارضة، وهي فجوة تتعدى العلاقة ما بين النظام السياسي والإسلاميين لتشمل شرائح ونخب سياسية كثيرة اختارت الانسحاب من الحياة السياسية والعمل العام[٥٠].

على أن المكتسب الأهم على صعيد المناخ السياسي الوطني هو تبلور شكل جديد من الأطر التنظيمية حمل اسم «الحراك»، وهو أمر يختلف من الحركات السياسية والاجتماعية التقليدية

---

(٤٨) **الغد**، ٢٠١١/٤/١٦.

(٤٩) انظر تصريح السيد مازن الساكت وزير الداخلية في الصحف اليومية الأردنية بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ٢٠١١.

(٥٠) عند المقارنة ما بين المناخ السياسي الذي رافق الموجة الأولى من الإصلاحات السياسية (١٩٩٣/٨٩)، حيث انخرطت مختلف النخب الاجتماعية في العملية السياسية، وأقبلت على تأسيس أحزاب سياسية لأول مرة، وبين المناخ السياسي الذي ساد العقد الماضي، حيث تردت الثقة ما بين النظام السياسي والنخب على اختلافها، يتبين حجم الخسارة الوطنية والهدر اللذين نجما عن تراجع عمليات الإصلاح، والتي ترتب عليها إضافة إلى نفور النخب السياسية القديمة وإحجامها عن المشاركة السياسية، وإنما أيضاً تباطؤ عملية تجديد النخب جراء تردي المناخ العام وتعطل آليات توليد نخب جديدة.

والمعروفة تاريخياً، من حيث إنها تعبر عن تحرك مطلبي أو احتجاجي مفتوح لهذه الفئة أو الشريحة الاجتماعية أو تلك، أو لتجمعات يوحدها الانتماء إلى فئة اجتماعية أو عمرية محددة (كالشباب مثلاً)، أو إلى تجمع ينتسب إلى منطقة أو مدينة محددة، ويتخذ شكل التجمع السلمي، سواء من خلال الاعتصام أو المهرجان أو المسيرة.

وعلى الرغم من أن أغلبية الحراكات والأطر التنظيمية المماثلة التي شهدها الأردن إبان سنوات الربيع العربي (٢٠١١ ـ ٢٠١٣) قد انحسرت أو تلاشت، فإن انخراط الآلاف من المواطنين في الأنشطة الأسبوعية (وأحياناً اليومية) لهذه الحراكات برهن على تعطش أبناء المحافظات، ولا سيّما الشباب، للمشاركة السياسية، وشكّل في الوقت نفسه تمريناً جماعياً للمواطنين على ممارسة العمل السياسي الجماعي.

لكن، في المقابل تمكن الكثير من الفئات الاجتماعية التي بلورت حراكاتها الخاصة، وكانت مسلحة برؤية واضحة لمصالحها ومطالبها، من انتزاع الاعتراف بها، قوة اجتماعية منظمة وذات شرعية. وهذه هي حال حراكات معلمي المدارس الحكومية التي حققت مطلبها الأبرز، وهو تأسيس نقابة مهنية للمعلمين في عام ٢٠١٢، وهو المطلب الذي قاومته الحكومات المتعاقبة منذ أواسط الخمسينيات في القرن الماضي حتى سنوات قليلة. هذا، وتضم نقابة المعلمين اليوم ما يزيد على ١٠٠ ألف عضو[٥١].

كذلك هي حال الحراكات العمالية المطالبة بنقابات مستقلة عن الاتحاد العام لنقابات العمال، إذ أُسّس اتحاد جديد بعيداً من الوصاية الحكومية والأمنية، وبادر هذا الاتحاد إلى عقد مؤتمره التأسيسي في الأول من أيار/مايو ٢٠١٣. يضم اتحاد النقابات المستقلة قطاعات عمالية لم تكن تتمتع بحق التنظيم النقابي، مثل العاملين في القطاع العام، كما يضم فئات عمالية أخرى تسعى إلى تحقيق التعددية النقابية، ولا ترى نفسها ممثلة بالقائمة. ويذكر أن عدد النقابات العمالية المستقلة تجاوز العشر نقابات، وهي، تستمد مشروعيتها من نضالاتها الذاتية[٥٢]. التي تستند بدورها إلى مرجعية الدستور واتفاقيات العمل الدولية، وليس من أي وضع قانوني لها.

لقد أدت الضغوط والنضالات التي مارسها معلمو المدارس الحكومية من ناحية والحراكات العمالية من ناحية أخرى، إضافة إلى مناخات الربيع العربي، إلى مراجعة التفسيرات الدستورية التي كانت تحول دون قيام نقابات خاصة بموظفي الدولة، الخاضعين لنظام الخدمة المدنية. ففي ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٣ ردت المحكمة الدستورية على طلب مجلس الأعيان الداعي إلى تفسير المادة ٢/٢٣ والمادة ١٢٠ من الدستور، وما إذا كانتا تجيزان للموظفين في أي وزارة أو دائرة أو هيئة أو مؤسسة حكومية إنشاء نقابة خاصة لهم، أجابت المحكمة الدستورية بجواز ذلك حتى لو كانوا من

(٥١) انظر موقع نقابة المعلمين الأردنيين على الشبكة <http://www.jts.org.jo>.

(٥٢) يذكر أن موقف النقابات المستقلة قد تعزز بالتعديلات الدستورية الأخيرة، حيث أضيفت كلمة النقابات إلى المادة ١٦ من هذه التعديلات، حيث أعطاها نفس وضعية الأحزاب والجمعيات في الدستور.

الموظفين التابعين لنظام الخدمة المدنية؛ وبغض النظر عما إذا كان لهم مثيل في القطاع الخاص خارج إطار الحكومة أم لا، على أن يتم ذلك بموجب تشريع أو تشريعات تصدر لهذه الغاية.

وبهذا، فقد بات من حق مختلف فئات موظفي الحكومة أن ينشئوا نقابة خاصة بهم، وهو ما بادر إليه الأئمة والوعاظ في وزارة الأوقاف الإسلامية مؤخراً. وقبل ذلك قام المجلس العالي لتفسير الدستور بتغيير موقفه من دستورية تشكيل نقابة للمعلمين والعاملين الحكوميين في مهنة التعليم، حيث أفاد في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ بجواز ذلك أسوة بغيرهم من أصحاب المهن الأخرى، علماً بأن المجلس المذكور رد في قراره سنة ١٩٩٤ بعدم جواز ذلك(٥٣).

من ناحية **أخرى**، أسفرت الحوارات السياسية ومناخات الربيع العربي عن نشوء مؤسستين جديدتين كان من المتعذر قيامهما من دون تبدل المناخ السياسي الداخلي وتأثيرات الربيع العربي، وهما الهيئة المستقلة للانتخاب والمحكمة الدستورية، وقد تشكلت كل منهما بموجب قانون. هذا، وباشرت الهيئة المستقلة للانتخاب دورها في إدارة انتخابات مجلس النواب السابع عشر في عام ٢٠١٣. وكذلك هي حال المحكمة الدستورية التي مارست دورها اعتباراً من العام نفسه.

من ناحية **ثالثة** قادت مناخات الربيع العربي النظام السياسي الأردني إلى اعتماد قائمة من التشريعات المهمة ذات الصلة بالإصلاح السياسي والإداري، وقد افتتحت هذه الإصلاحات بتأليف لجنة ملكية لتعديل الدستور، تمخَّض عنها تعديلات شملت ثلث مواد الدستور الأردني. وخلال السنوات الأخيرة أخضعت القوانين التالية (أو ما زالت تخضع) لإصلاحات جوهرية، بوصفها التشريعات الناظمة للحياة السياسية: قانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخاب لمجلس النواب، وقانون البلديات، وقانون اللامركزية؛ إضافة إلى قانون الهيئة المستقلة للانتخابات وقانون المحكمة الدستورية اللذين أشير إليهما آنفاً.

وفي ما يلي نبذة عمّا تحقق على صعيد التعديلات الدستورية:

على الرغم من أن ٤٢ مادة من الدستور الأردني قد تعرضت للتعديل، أي نحو ثلث مواد الدستور، إلا أن الآثار الإيجابية الحاسمة المترتبة على هذه التعديلات قليلة جداً. ومن المواد المهمة التي أصابها التعديل المادة ٧٣ التي ألغت صلاحية الملك بتأجيل الانتخابات النيابية لآجال غير محددة في حال الظروف القاهرة. وبموجب تعديل المادة ٧٨ تم تمديد مدّة الدورة العادية لمجلس الأمة إلى ستة أشهر بدلاً من أربعة(٥٤).

وقلصت التعديلات الدستورية (المادة ٩٤) من صلاحية السلطة التنفيذية في وضع قوانين موقتة، وحصرتها في المراحل التي يكون فيها مجلس النواب منحلاً. علماً أن الحكومة كانت تستخدم صلاحيتها في إصدار القوانين الموقتة: في المراحل الفاصلة بين دورتي انعقاد المجلس

(٥٣) انظر: أيمن هلسا، «المحكمة الدستورية الأردنية تفسير الدستور الجديد،» مفكرة قانونية، ٢٠١٣/٧/٣١، <http://legal-agenda.com/article.php?id=460&folder=&lang=ar>.

(٥٤) **التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢**، الفصل الثاني، ص ١١٢.

النيابي أو حين لا يكون منعقداً على وجه العموم. ومن جراء ذلك وصل عدد القوانين الموقتة التي أقرتها حكومة المهندس علي أبو الراغب إلى أكثر من مئتي قانون خلال سنة ونصف السنة فقط، وبدورها شرّعت حكومة سمير الرفاعي نحو خمسين قانوناً موقتاً خلال عام ٢٠٠٩[٥٥].

من ناحية أخرى، أدى تعديل المادة ٥٦ من الدستور الأردني إلى نزع صلاحية الضابطة العدلية من مجلس النواب في ما يخص محاكمة الوزراء، لكنه أبقى على صلاحية المجلس في ما يخص إحالة الوزراء إلى النيابة العامة إذا ما صوت لمصلحة ذلك بأغلبية أعضائه. وهنا يشار إلى أن التعديل القاضي بمحاكمة الوزراء أمام المحاكم النظامية على جرائم ناتجة من تأدية وظائفهم (المادة ٥٥) من شأنه أن يعزز دور السلطة القضائية. لكن بعضهم يرى أن إبقاء صلاحية إحالة الوزراء إلى القضاء بيد مجلس النواب، يعد «تجاوزاً» من جانب السلطة التشريعية، وقد يؤدي إلى تسييس عملية الإحالة[٥٦].

والواقع أن أبرز التعديلات الدستورية كان النص على إنشاء محكمة دستورية (المادتان ٥٨ و٥٩) يكون اختصاصها الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة، إضافة إلى تفسير الدستور نفسه. وبذلك وفرت المحكمة الدستورية آلية للرقابة على عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، من هنا نظر إليها بوصفها تطوراً إيجابياً باتجاه المشروعية الديمقراطية. لكن، من ناحية أخرى لم توفر الانتقادات طريقة إنشاء المحكمة الدستورية، حيث إنها صممت لتكون سلطة قضائية مستقلة عن بنية السلطة القضائية. وقد حصر حق الطعن بدستورية القوانين أمام المحكمة بمجلسي النواب والأعيان ومجلس الوزراء، أي الجهات ذاتها التي تشرع القوانين الأردنية[٥٧]!

يتم تعيين قضاة المحكمة الدستورية بإرادة ملكية تصدر بموافقة الملك وتوقيع رئيس الوزراء والوزراء المختصين. وقد حَرَم التعديل الدستوري الخاص بإنشاء المحكمة الدستورية مؤسسات مهمة، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، حقَّ الطعن في دستورية القوانين أمامها، لكنه سمح بالطعن غير المباشر في دستورية القوانين للمتقاضين في القضايا المنظورة أمام المحاكم، على أن السلطة التقديرية للنظر في الطعن يعود للمحكمة التي تنظر في الطعن، فهي لها أن تحيله إلى المحكمة الدستورية أو لا تحيله إليها[٥٨].

ومن التعديلات الدستورية المهمة ما نصت عليه المادة ٦٧ فقرة ٢ من الدستور التي توجب إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، بحيث تقوم هذه الهيئة بإدارة الانتخابات النيابية وأية انتخابات أخرى تطلب الحكومة إدراتها والإشراف عليها، وذلك بدلاً من وزارة الداخلية. إن قيام إدارة مستقلة

(٥٥) انظر: «النسور يكشف المستور ويهاجم حكومتي أبو الراغب والرفاعي،» وكالة رم للأنباء، ٢٠١٠/١٢/١. انظر أيضاً: الحقيقة الدولية، ٢٠١٢/٦/٤.

(٥٦) **التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢**، ص ١١٤.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١١٤.

للانتخابات من شأنه أن يعزز الثقة بالعملية الانتخابية، لكن طريقة تأليف الهيئة المستقلة للانتخابات من طريق التعيين تحد من هذه الثقة، ولا توفر الضمانات اللازمة لنزاهة وحرية الانتخابات[٥٩]. وعموماً، لم تؤسس التعديلات الدستورية، على الرغم من أهمية بعض موادها، لحال أو وضع إصلاحي جديد يعتد به، فهي لم تحدث أي تغيير إيجابي على بنية النظام السياسي، إذ إنها، على صعيد السلطة التشريعية أبقت على نظام المجلسين: الأعيان والنواب. كما أبقت على آلية تأليف مجلس الأعيان عن طريق تعيينه من جانب الملك، ولم تتجاوب مع مطالب الحراك الشعبي الداعي إلى انتخاب مجلس الأعيان مباشرة من الشعب، وتعديل أسس تأليفه[٦٠].

أخيراً، لا بد من التنويه إلى أن التعديلات الدستورية لم تُحدث أي تغيير في بنية السلطة التنفيذية، بحيث أبقت على صلاحية الملك المطلقة في تعيين الحكومة، كما أبقت التعديلات على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وعلى النظام السياسي بكامله[٦١].

من ناحية أخرى، واستكمالاً لحزمة تشريعات الإصلاح السياسي المذكورة أعلاه، أُقرّ قانون جديد للأحزاب السياسية من قبل مجلس الأمة في حزيران/يونيو ٢٠١٥، لِيَلِيَهُ في آب/أغسطس الانتهاء من مناقشة قانون البلديات وإقراره، ثم أَقر مجلس الأمة في أيلول/سبتمبر قانون اللامركزية. وفي ٣١ آب/أغسطس قدمت الحكومة مشروع قانون جديداً لانتخاب مجلس النواب، ما زالت لجان المجلس التشريعي تتدارسه حتى كتابة هذه السطور[٦٢]. علماً أن الملك عبد الله الثاني لم يُصدر الإرادة الملكية بعد بإقرار أي من القوانين الأربعة المذكورة.

رابعاً: دور المعارضة السياسية إبان الحراك الإصلاحي

أدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية الواسعة إبان الربيع العربي إلى تغيير المناخ السياسي الداخلي وإلى نشوء اصطفافات اجتماعية وسياسية جديدة أسهمت في تغيير توازنات القوى المحلية لمصلحة قوى المعارضة والحراك الشعبية.

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٦٠) دعا العديد من الحراكات إما إلى إلغاء مجلس الأعيان وإمّا إلى انتخابه مباشرة من الشعب على أساس تمثيل كل محافظة بعدد متساوٍ من الأعيان، لكن لم يؤخذ بهذه المطالبات وبقي مجلس الأعيان على حاله معيناً من قبل رأس السلطة التنفيذية، أي الملك.

(٦١) هذا بالضبط ما خلص إليه الفصل الثاني من **التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢**، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٦٢) أبرز ما تضمنه مشروع قانون الأحزاب الجديد هو خفض عدد مؤسسي الحزب من ٥٠٠ عضو إلى ٢٥٠ عضواً. أما مشروع قانون الانتخاب الجديد لمجلس النواب فقد تخلى لأول مرة عن نظام الصوت الواحد المجزوء الذي اعتمد عام ١٩٩٣، وساهم في تدمير الحياة الحزبية وإفراغ البرلمان من مضمونه وأدواره الرقابية والتشريعية. هذا وقد شرعت رئاسة مجلس النواب مع اللجنة القانونية بإجراء سلسلة واسعة من جلسات الاستماع للخبراء وممثلي المجتمع المدني، والأحزاب والنقابات المهنية وغيرها، كما تجري جولة مناقشات ثانية حوله في مختلف المحافظات قبل النظر فيه من جانب مجلس النواب.

فحتى مطلع ٢٠١١ كانت قوى المعارضة السياسية المنظمة، تتمثل بالحركة الإسلامية والتيارين القومي واليساري والشخصيات السياسية المستقلة. وإلى جانب هذه القوى والشخصيات تشكلت حلقة فضفاضة من الجماعات السياسية التي يوحدها الانتماء الأيديولوجي أو الخلفيات الحزبية المشتركة، والتي تعبِّر عن حضورها السياسي من خلال النقابات المهنية أو من خلال منتديات فكرية أو ثقافية ذات ألوان أيديولوجية محددة[٦٣].

دخلت في السنوات القليلة الماضية تعديلات على الخريطة السياسية الأردنية، من خلال ظهور بعض التشكيلات السياسية ذات الخلفية العسكرية، مثل «حركة المتقاعدين العسكريين»، أو ذات الخلفية العشائرية والجهوية، مثل «الحركة الوطنية الأردنية»[٦٤]، حيث نشطت هذه التشكيلات في التعبير عن نفسها من خلال بيانات ومذكرات تحمل تواقيع مؤيِّديها للاحتجاج على ممارسات أو مواقف منسوبة للدولة أو رموزها.

ومع انطلاق الحراكات الشعبية في شباط/فبراير ٢٠١١ تنامى عدد الحراكات ذات الطبيعة السياسية، الأمر الذي أدخل تعديلات ملموسة على خارطة القوى المعارضة، حيث باتت تضم عشرات الأطر والمبادرات والتجمعات السياسية، بل الشبابية أيضاً، التي تعمل على المستوى الوطني، أو في نطاقات محلية. ومن بين هذه الأطر: «الجمعية الوطنية للتغيير في الأردن» وحركة «دستور ١٩٥٢»، «حركة ١٥ نيسان»، و«الحركة الوطنية للتغيير ـ جايين»، و«حركة اليسار الاجتماعي الأردني»، و«التجمع الشعبي للإصلاح»، و«الملتقى الوطني للإصلاح»، إضافة إلى عشرات الحراكات السياسية التي تسمَّت بأسماء مدن أو محافظات أو عشائر تنتمي إليها.

على أن التطور الأبرز في هذا الإطار كان توحُّد المعارضة الأردنية في إطار جبهوي واسع تحت اسم «الجبهة الوطنية للإصلاح»، التي ضمَّت إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة، عشرات الشخصيات المهنية والنقابية والثقافية. وقد اختير رئيس الوزراء الأسبق، أحمد عبيدات، أميناً عاماً للجبهة التي تأخر تأسيسها إلى آب/أغسطس ٢٠١١، أي بعد ستة أشهر على انطلاق الحراك الإصلاحي في الأردن.

---

(٦٣) في عام ٢٠١٣ ارتفع عدد الأحزاب السياسية المسجلة إلى ٢٧ حزباً، ينتمي أغلبها إلى التيارات الوسطية. أما أحزاب المعارضة فتتمثل في حزب جبهة العمل الإسلامي، الحزب الشيوعي، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي التقدمي، حزب الشعب الديمقراطي الأردني ـ حشد، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي، الحركة القومية الديمقراطية المباشرة. وخلال العقدين الماضيين نشأت عدة منتديات سياسية تمثل التيارات القومية والاشتراكية والديمقراطية والليبرالية تضم نشطاء حزبيين سابقين في التيارات المارة، أو تعمل على إعادة توحيد هؤلاء في أطر مشتركة.

(٦٤) تحولت حركة المتقاعدين العسكرين من إطار اجتماعي مطلبي للمتقاعدين العسكريين إلى قوة سياسية غير رسمية منذ انتخابات ٢٠٠٧ النيابية، حيث تبنت دعم بعض المرشحين، وتصدت منذ أواخر العقد الماضي بالنقد للفساد الحكومي وسوء التصرف بأملاك الدولة. أما «الحركة الوطنية الأردنية» التي تزعمها لبعض الوقت النائب السابق د. أحمد عويد العبادي، وهو ضابط سابق في الأمن العام، فإنها تهدف إلى «إصلاح النظام واقتلاع الفساد ومحاسبة الفاسدين» وتتبنى الحركة المذكورة لغة سياسية شعبوية، وهي تقتصر في عضويتها على الشرق أردنيين من دون المواطنين من أصل فلسطيني، كما إنها تهوِّل من خطر «الوطن البديل» الذي صار «مخطط تنفيذه في مراحله النهائية» حسب تعبيرها.

شددت «الجبهة الوطنية للإصلاح» في برنامجها السياسي على أولوية إنجاز إصلاح دستوري مرتكزه الأساسي أن الشعب مصدر السلطات، وعلى ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث، وعلى تلازم السلطة والمسؤولية، كما دعت إلى اعتماد نظام انتخابي مختلط يجمع ما بين نظام القائمة النسبية المغلقة على مستوى الوطن ونظام الأغلبية للقائمة الحرة المفتوحة على مستوى الدوائر الانتخابية. واستخلصت أن مجلساً نيابياً منتخباً على هذه الأسس، بحيث تتشكل فيه أكثرية نيابية، تجتمع حول برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي واضح، وتنبثق منه حكومة تمثل الأكثرية، يعد امتثالاً لإرادة الناخبين(٦٥).

من ناحية أخرى وصف رئيس الجبهة الوطنية للإصلاح التعديلات الدستورية التي خرجت بها اللجنة الملكية بأن بعضها تضمن مقترحات إيجابية، إلا أنها بمجملها لم ترقَ إلى المستوى الذي تتطلبه المرحلة، ولن يكون لها الأثر المطلوب في تطور الحياة السياسية والحزبية وتفصيل النظام النيابي. وعرض باستفاضة انتقادات الجبهة لهذه التعديلات الدستورية(٦٦).

وفي مناسبة أخرى دعت الجبهة الوطنية للإصلاح إلى ضرورة الربط ما بين الإصلاح السياسي واجتثاث الفساد بكل أوجهه وتطبيق حكم القانون وملاحقة المسؤولين عن الفساد، وعلى رأسهم الذين تسببوا في إهدار المال العام والاستيلاء على أراضي الدولة بغير حق، أو كانوا مسؤولين عن تزوير نتائج الانتخابات البلدية والنيابية.

وقد دعت الجبهة الوطنية للإصلاح إلى مقاطعة الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣، بسبب اعتراضها على قانون الانتخاب «الجائر»، ووجود مؤشرات كافية على بداية تدخل جهات رسمية في الانتخابات (...) وللتأثير في نتائجها. وبعد إجراء الانتخابات المذكورة أصدرت الجبهة بياناً وصفت فيه هذه الانتخابات بـ «المسرحية»، وقالت إن «طغيان المال السياسي الأسود كان السمة الرئيسة والعامل الأول في تشكيل القوائم وشراء المرشحين». وسجل البيان انتشار ظاهرة شراء الأصوات في الدوائر الفردية، وقال إن التلاعب شمل معظم مراحل عملية الانتخاب وإن كان أكثر وضوحاً في مرحلة التسجيل والترشيح وكذلك مرحلة فرز الأصوات وإعلان النتائج(٦٧).

وقد نشطت الجبهة الوطنية للإصلاح في تسيير المسيرات السياسية في العاصمة والمحافظات، إضافة إلى عقد الندوات والمحاضرات السياسية، وقد نظمت هذه المسيرات غالباً بالتعاون مع الحركة الإسلامية واللجنة الوطنية العليا لأحزاب المعارضة وبعض الحراكات الشبابية والشعبية.

بعد عام على انطلاق الحراكات الشعبية الأردنية، أي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعلنت ستة أحزاب قومية ويسارية عن ائتلاف جديد يضمها ويتبنى رؤية إصلاحية مشتركة، وهي الحركة القومية

(٦٥) صحيفة **العرب اليوم** (عمّان)، ٢٠١١/١٠/٨.
(٦٦) عمان نت، ٢٠١١/٨/٢٠.
(٦٧) بيان صادر عن الجبهة الوطنية للإصلاح، ٢٠١٢/١٠/٢٢.

للديمقراطية المباشرة، حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، حزب الوحدة الشعبية، حزب البعث الاشتراكي، حزب البعث التقدمي، والحزب الشيوعي الأردني.

دعا الائتلاف المذكور إلى استكمال التعديلات الدستورية، بتفعيل المبدأ الدستوري، القائم على أن الشعب هو مصدر السلطات، وإلغاء النصوص القانونية المقيِّدة لهذا النص الدستوري، مطالباً بإقرار قانون انتخاب ديمقراطي يعتمد التمثيل النسبي وبمراجعة القوانين الناظمة للحريات العامة. كما دعا إلى إصلاح ضريبي شامل يقوم على الضريبة التصاعدية وانتهاج سياسة تحقق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، واستعادة المؤسسات والشركات التي تمت خصخصتها إلى ملكية الدولة، كونها تمثل حقوقاً وممتلكات عامة. وطالب أيضاً بانتهاج سياسة خارجية وطنية سيادية مستقلة مناهضة للسياسات الأمريكية الصهيونية، واعتماد سياسة التكامل مع الوطن العربي[٦٨].

أما الحركة الإسلامية، فقد بادرت في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى الإعلان عن رؤيتها للإصلاح في وثيقة موسعة، وقالت إن مشروعها الإصلاحي يهدف «إلى تحقيق إصلاح وطني شامل، ينهض بالأردن على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية، ويعمق انتماءه لهويته العربية الإسلامية. كما أنه يهدف إلى تمكين الدولة الأردنية من القيام بواجباتها الوطنية والقومية والإسلامية، وإحداث نقلة نوعية نحو تعزيز الشورى والديمقراطية، وإكساب الأردن المزيد من القوة والمنعة والاستقلال، في مواجهة الاستهدافات والتهديدات الإقليمية والعالمية وفي مقدمها استهدافات المشروع الصهيوني الاستعماري التوسعي ومشاريع الاحتلال والهيمنة الأجنبية»[٦٩].

واظبت الحركة الإسلامية على امتداد العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ على تنظيم مسيرات أسبوعية، بعد صلاة الجمعة، تنطلق من المسجد الحسيني في العاصمة الأردنية ومن المساجد الأخرى في المدن الكبرى للمحافظات، حيث تنتهي بخطابات لرموزها ورموز شركائها في المعارضة السياسية. كما أدت الحركة الإسلامية أدواراً مباشرة في تأطير الحراكات الشعبية والتأثير فيها سياسياً من خلال دعوتها إلى عقد اجتماعات تنسيقية وبلورة برامج عمل مشتركة بينها. وقد اصطدمت جهودها هذه في بعض المحافظات (ولا سيَّما في محافظة المفرق) بالقوى العشائرية النافذة، ما أدى إلى مواجهات عنيفة أحياناً.

على أن قوى المعارضة الأردنية لم تلبث أن انقسمت على نفسها جرّاء الموقف المطلوب من الثورة السورية، إذ بينما ذهبت الحركة الإسلامية وقوى معارضة أخرى وحراكات شعبية وشبابية إلى التعبير عن تضامنها مع الشعب السوري من خلال تأليف لجان لمناصرته وتسيير تظاهرات

---

(٦٨) **الرأي** (عمّان)، ٢٠١٢/١/٢٩. يشار هنا إلى أن إعلان الائتلاف بين القوى القومية واليسارية، جاء بعد ظهور خلافات بين القوى المشكلة للجنة العليا للأحزاب المعارضة، ولا سيَّما مع الحركة الإسلامية، ويشكل الموقف من أحداث سورية إحدى نقاط الخلاف الرئيسة.

(٦٩) انظر: «رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح»، ٢٠١١/٤/٢٨، موقع حزب جبهة العمل الإسلامي على الشبكة.

احتجاجية متكررة أمام السفارة السورية بعمّان[٧٠]، قامت قوى قومية ويسارية، عمادها البعث «الاشتراكي» والبعث «التقدمي»، وشخصيات ثقافية ومهنية أخرى بإرسال وفود إلى دمشق لتقديم الدعم، باسم الشعب الأردني، إلى الرئيس بشار الأسد. كما اعترضت القوى المؤيدة لدمشق على استخدام مقارّ مجمع النقابات المهنية لتنظيم فاعليات مساندة لـ «الثورة» السورية[٧١].

كما وقع انقسام آخر في صفوف المعارضة، لكن هذه المرة على أساس الموقف من الانتخابات النيابية المقررة في عام ٢٠١٣؛ إذ في الوقت الذي دعت الحركة الإسلامية والجبهة الوطنية للإصلاح إلى مقاطعة هذه الانتخابات، تمسكت بعض الأحزاب اليسارية والوسطية بمشاركتها في هذه الانتخابات، رغم معارضتها قانون الانتخاب الذي قامت الانتخابات على أساسه. وهو ما دفع قيادة الجبهة الوطنية للإصلاح إلى اتخاذ قرار بفصل الأحزاب والشخصيات المشاركة في الانتخابات من صفوف الجبهة.

على أن السمة العامة لدور المعارضة السياسية الأردنية إبان الربيع العربي هي التماهي مع المناخ الشعبي الناهض، والانخراط في الحراكات المحلية والوطنية، والمشاركة في فاعلياتها والعمل على توجيهها وقيادتها حيثما كان ذلك ممكناً. على أن قوى المعارضة المنظمة لم تُفلح في تحويل الحراكات الشعبية إلى أطر منظمة وداعمة العمل السياسي في المحافظات، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى انحسار هذه الحراكات شيئاً فشيئاً إلى حد تلاشيها.

خامساً: أسباب تعثّر الحراكات الإصلاحية

وصل عدد الحراكات الشعبية في الأردن خلال العام الأول من الربيع العربي إلى نحو ١٣٠ حراكاً كما أشرنا سابقاً، ثم ارتفع عددها في العام التالي (٢٠١٢) إلى نحو ١٥٠ حراكاً. غير أن السنوات اللاحقة شهدت انحساراً، أو حتى اختفاءً، لهذه الحراكات.

دل الانتشار الواسع للحراكات في المحافظات الطرفية، على عمق الهوة الفاصلة بين السياسات الرسمية للدولة وبين سكان المحافظات البعيدة من العاصمة. وفسر الطابعُ الشبابيُ للحراكات، كما دلت عليها أسماؤها وطبيعة خطاباتها ومطالبها، تبلور قاعدة اجتماعية واسعة متحررة نسبياً من الهيمنة الأبوية للقيادات التقليدية والعشائرية، تبحث عن حلول حقيقية لمشاكلها، ولا سيّما البطالة وتضاؤل فرص العمل، من خلال وسائل الضغط القاعدي والمباشر، وهو ما كان يدفعها أحياناً إلى تجاوز حدود الاحتجاجات السلمية والمشروعة.

وبقدر ما أحرج نمو عدد هذه الحراكات في مختلف محافظات الأردن، القوى المحافظة الموالية تقليدياً للسلطات الحكومية، فإنه شكّل تحدياً للأحزاب السياسية وأظهر «تقاعسها» وعجزها عن

(٧٠) شكلت الحركة الإسلامية وقوى سياسية ونقابية وإعلامية «الهيئة الأردنية لنصرة الشعب السوري»، وأطلقت حملة «ليسوا منا».

(٧١) ردت القوى السياسية المساندة للنظام السوري بتشكيل «اللجنة الشعبية الأردنية لمساندة سوريا ضد المؤامرة».

استقطاب هذه الطاقات الشبابية، التي لم تخفِ تطلعها إلى المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية المعارضة ورغبتها في إحداث تغيير عميق في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية[٧٢].

وقد أظهرت بعض النقاشات السياسية التي دارت مع بدايات تبلور الحراكات الشعبية والشبابية، تحفُّظ بعض القوى السياسية، بل تَخوُّفها من انتقال زمام المبادرة إلى هذه التشكيلات الجديدة[٧٣]. كما انتقدت قوى أخرى ضعف الحراكات على المستوى السياسي وعدم تبلور برامج واضحة لها. وذهب بعضهم إلى دعوة الحراكات إلى مأسسة نفسها، إما «بالاندماج في الأحزاب القائمة، وإمّا من طريق إنشاء أحزاب جديدة لتقدم نفسها للرأي العام وللناخبين بصورة صحيحة». أما الخيار الآخر، فهو تَحول هذه الحركات الاجتماعية إلى «منظمات ضغط مدنية». ومن دون ذلك، فإن «هذه الحركات الشبابية والاجتماعية سوف تخسر مكتسباتها»[٧٤].

يعود الانحسار السريع للحراكات الشبابية والشعبية الأخرى بعد عام ٢٠١٣، إلى الطابع العفوي والموقت لأغلبية هذه التحركات، فهي ظهرت كموجة من الاحتجاجات التي هدفت بالأساس إلى إسماع أصوات الفئات الشبابية وأبناء المناطق المهملة تنموياً وخدمياً إلى الحكومة؛ وهي بهذا المعنى حققت الهدف الكامن وراء قيامها، لكن انحسارها واختفاء معظمها لا يعني اختفاء الخميرة التي أدت إلى إطلاقها، كما تثبت الانفجارات الاجتماعية والمطلبية التي تنطلق بين الحين والآخر، في هذه المحافظة أو تلك[٧٥].

ومن ناحية أخرى، فإن انحسار الكثير من الحراكات الشبابية التي انطوت على توجهات فكرية وبرامجية، يعود بالأساس إلى تعرضها لأشكال من الملاحقات الأمنية والضغوط البوليسية والاجتماعية ما أدى إلى تفكيك هذه الحراكات وإلى عزل العناصر القيادية فيها[٧٦].

---

(٧٢) انظر: باتر وردم، «هل تتحول الحراكات الشعبية إلى أحزاب؟،» **الدستور** (عمّان)، ٢٠١١/٩/١٩.

(٧٣) سجلت ندوة عقدتها «الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة» قلق عدد من النشطاء السياسيين والوزراء السابقين، فقد انتقد المهندس الحباشنة رئيس الجمعية المذكورة «تلطيخ» الحراكات «للبلد بقوائم الفساد»، وحذر الوزير السابق د. عبد الحافظ الشخافية من «ابتزاز الدولة في الظروف الصعبة»، وقال محيي الدين المصري وهو دبلوماسي سابق «لا يمكن أن نسّلم هذا الوطن لأناس بلا مشروع ولا برنامج سياسي». انظر: «الحراك الشبابي والشعبي على طاولة حوار الأردنية للعلوم والثقافة،» جراسيا نيوز، ٢٠١٤/٢/١٤.

(٧٤) وردم، المصدر نفسه.

(٧٥) على مدار السنوات الثلاث الأخيرة لم تتوقف الصحف عن نشر وقائع عن تحركات مطلبية أو اعتصامات أو إضرابات في مختلف المحافظات والقطاعات الاقتصادية. ولعل أبرز هذه التحركات تلك التي ظلت مدينة معان مسرحاً لها، إضافة إلى تحركات عمال ميناء العقبة، معلمو المدارس الحكومية، طلبة الجامعات...الخ

(٧٦) على الرغم من أن السمة العامة لتعامل قوات الأمن والدرك مع اعتصامات ومسيرات الحراكات هي تفادي العنف، إلا أن هذا لا يمنع من الإشارة إلى الممارسات المفرطة في العنف ضد المعتصمين في دوار الداخلية بعمّان يوم ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، والتي ترتب عليها وقوع عشرات الجرحى والمصابين على يد قوات الدرك وأشخاص يرتدون الزي المدني، كما تكررت المضايقات الأمنية والاعتداءات اللفظية والجسدية على الناشطين السياسيين واستهدافهم بالتهديد والرشق بالحجارة أثناء الاعتصامات، وأحياناً بالضرب. وقد وصل الأمر إلى حد الاعتداء بالطعن على ناشطة سياسية في عمّان وناشط سياسي في الكرك، كما سجل الكثير من حالات الاعتداء على الصحفيين، ومحاولات متكررة لتشويه =

غني عن البيان أن المآلات التي انتهت إليها ثورات الربيع العربي في سورية ومصر وليبيا واليمن مثّلت عامل إحباط لنشطاء الحراكات الشبابية والشعبية. ذلك أن فشل ثورات الربيع العربي في معظم البلدان التي كانت مسرحاً لها، وما خلّفه هذا الإخفاق من صراعات دامية وتصفيات سياسية وحروب مذهبية، قد خلق عامل تنفير للمواطنين الأردنيين من مواصلة المشاركة في فاعليات الحراك الشعبي. وبذلك تحرر النظام السياسي من الضغوط الإقليمية التي كانت تمثلها ثورات الربيع العربي وكذلك من الضغوط الداخلية للحراكات نفسها.

لكن من جانب آخر، لا بد من التذكير ثانية بأن الحراكات التي استندت في قيامها إلى قواعد مهنية أو اجتماعية واضحة، مثل حراكات معلمي المدارس الحكومية وحراكات القطاعات العمالية التي تنطلق من قاعدة مطلبية راسخة، مثل عمال المياومة، والقطاعات العمالية الأخرى المطالبة بنقابات مستقلة، قد نجحت في تحقيق مطالبها، وإن بعد سنوات طويلة من النضال، حيث بلورت نفسها في أشكال شرعية ودائمة، كما هي حال النقابة العامة للمعلمين، أو فرضت نفسها واقعياً مثل اتحاد النقابات العمالية المستقلة، الذي يضم اليوم أكثر من عشر نقابات.

إن أحد الإنجازات المهمة التي حققتها حراكات «الربيع الأردني» هو كسرها القيود المفروضة على حريات الاجتماع والتنظيم، التي ظلت تحميها القوانين الرسمية؛ فقد كرّست هذه الحراكات حقوقاً مكتسبة تتضمن إمكانية الاعتصام وتنظيم المسيرات والتظاهرات والمهرجانات من دون الحاجة إلى طلب الموافقة المسبقة، شريطة أن تكون سلمية وأن لا تهدد السلم والأمن أو تعرقل سير الحياة اليومية[٧٧].

سادساً: الإصلاحات السياسية المتحققة: مهمات استكمال الإصلاحات السياسية واستدامتها

استغرقت عملية الإصلاح السياسي في الأردن وقتاً قياسياً، إذ تجاوزت ربع القرن (١٩٨٩ ـ ٢٠١٥)، حيث انطلقت الموجة الأولى من الإصلاحات في السنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣، بينما تمثلت الموجة الثانية في الجهود الإصلاحية للملك عبد الله الثاني، خلال العقد الأول من الألفية الثالثة[٧٨].

= سمعتهم. وقد تواترت إبان ذلك حالات اعتقال الناشطين السياسيين، حيث أحيل عدد منهم على محكمة أمن الدولة. انظر تقرير: **الإصلاح في الأردن ٢٠١٢** (عمّان: مرصد الإصلاح الأردني ومركز هوية، ٢٠١٣)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٧٧) يجب الإشارة هنا إلى أن قانون الاجتماعات العامة لعام ٢٠١١، والذي أُقر في نيسان/أبريل ٢٠١١ تضمن تعديلات مهمّة على القانون الرقم ٧ لعام ٢٠٠٤، من بينها عدم اشتراط الحصول على موافقة مسبقة من الحاكم الإداري لتنظيم الاجتماع العام واكتفاء القانون في مادته الرابعة بتقديم إشعار بعقد الاجتماع العام قبل موعده بـ ٤٨ ساعة على الأقل. ويعد هذا التعديل أحد المكتسبات المهمّة للحال التي تولدت عن تصاعد موجة الحراكات عشية الربيع العربي وفي أثنائه.

(٧٨) ينطلق هذا التقييم من أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن مرّت بثلاث مراحل رئيسة **أولها** إصلاحات (١٩٩٣/١٩٩٨)، لتليها مرحلة ركود وحتى تراجع عن بعض مكتسبات الموجة الأولى للإصلاح (١٩٩٣/١٩٩٩). أما =

ولا شك في أن الأردن يختلف اليوم عما كان عليه في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، حين كانت تخيم عليه الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية ويفتقر إلى الحياة البرلمانية والانتخابية وإلى التعددية الحزبية والسياسية، فضلاً عن افتقاره إلى الحريات العامة وحرية الصحافة والتعبير عن الرأي. وتظهر أي مراجعة للجهود الإصلاحية التي بذلت خلال المراحل السابقة، أنها أسهمت في تطوير الكثير من الأطر التشريعية والقانونية الناظمة لعمليات التنمية السياسية، وفي بناء الكثير من المؤسسات الراعية أو الداعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والمساءلة.

غير أن هذه المنجزات، على أهميتها، ظلت في إطار التراكم «الكمّي» الذي لم يصل، في أي مرحلة من المراحل السابقة، إلى درجة خلق حالة معيارية جديدة تحدث الفرق المطلوب لإشعار الأغلبية الساحقة من القوى الاجتماعية والسياسية بأن هذه الإصلاحات ستقود إلى تحقيق اختراق نوعي في بنية النظام السياسي، وإعطاء الإصلاح السياسي معناه وترجماته العملية الواضحة.

هذا، وتُحاجج الأوساط الرسمية في تبرير الإخفاق في تحقيق اختراق نوعي في عملية الإصلاح خلال ربع القرن الماضي، بالحديث عن «تراكمية الإصلاح السياسي في الأردن»، وبأن بناء ديمقراطية فاعلة هو «عملية تدريجية ومستمرة»، وهي تربط تحقيق ذلك بمتطلبات متعددة، تجعل من الإصلاح عملية تاريخية طويلة الأمد[٧٩].

إن هذا النوع من المحاججات كان يمكن أن يُقبل لو أن عملية الإصلاح بدأت قبل سنوات قليلة لا قبل ربع قرن وأكثر. ويخُشى أن يمثل ذلك نوعاً من الغطاء لمواصلة إحداث تحسينات جزئية وغير جوهرية على صعيد الإصلاحات التشريعية أو المؤسسية، التي ثبُت أنها رغم كثرتها لم توفر الضمانات الدستورية والمؤسسية الكافية لعدم الارتداد إلى الخلف، فضلاً عن التقدم إلى الأمام في ما يخص بلوغ هدف «الدولة المدنية الديمقراطية التشاركية». لذلك، فإن ما تحقق حتى الآن لم يُقنع القوى الاجتماعية والسياسية الوازنة بحدوث إصلاح يعتد به في البلاد. وهكذا فإن عمليات الإصلاح الجزئية والانتقائية الجارية حالياً لن تحدث التغيير المتوقع في المزاج السياسي العام، ولن يحدث النقلة المطلوبة لاستعادة الزخم إلى العملية السياسية.

ومن ناحية أخرى، فقد دأب الملك عبد الله الثاني، منذ عام ٢٠١٣ على نشر أفكاره في أوراق نقاشية، صدر منها حتى الآن خمس أوراق، تنطوي على محاولة للتوصل إلى «عقد اجتماعي»

= المرحلة **الثانية** (١٩٩٩/٢٠١٠) فهي التي مثلت الجهود والمبادرات الإصلاحية التي شهدها العقد الأول من حكم الملك عبد الله الثاني. وتمثل السنوات ٢٠١١/٢٠١٥ المرحلة **الثالثة** من الإصلاحات التي عرفها الأردن، والتي جاءت تحت تأثير مناخات الربيع العربي.

(٧٩) يجسد التقرير، في فصله الأول هذا النوع من النزعة التبريرية للطابع الجزئي للإصلاحات الأردنية تحت مسمى «تراكمية الإصلاح السياسي في الأردن»، انظر: **التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣** (عمّان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٤)، ص ٢٣ ـ ٦٣.

إصلاحي جديد. وقد جمعت هذه الأوراق، مع حصيلة النقاشات التي دارت حولها في كتاب صدر مؤخراً[٨٠].

إن أهمية هذه الأوراق ناجمة عن كونها تمثل التزاماً معلناً من رأس الدولة الأردنية بإحداث إصلاح سياسي في النظام السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار. وقد قصد من طرحها وإثارة النقاش حولها أن يضع ثقله، كرأس للسلطة التنفيذية، لتعزيز مصداقية جهود الإصلاح التي يقودها.

لكن الأمر المؤكد أن هذه المحاولات والجهود رغم أهميتها الرمزية، لم ولن تبدِّد الاستعصاء القائم في المجتمع، كما لن تبدِّد حال الفتور واللامبالاة التي تسود الحياة السياسة؛ إذ ليس خافياً على أحد انكفاء النخب السياسية والمهنية والثقافية عن المشاركة في المجال السياسي، وهو انكفاء تعمَّق وازدادت مؤشراته خلال السنوات الأخيرة، ولا سيّما بعد الربيع العربي. ولا يعود هذا الانكفاء إلى اتساع نطاق الانقسام والاستقطاب في الحياة السياسية فقط، وإنما إلى ارتفاع حال عدم الرضى العام عن منسوب الإصلاحات وطبيعتها المعيارية أيضاً. فهي حال تكاد تشمل الأغلبية الساحقة من القوى والفاعليات السياسية والحزبية بما فيها القوى الوسطية.

ولا يمكن كسر جمود الحياة السياسية وإعادة الثقة «بخارطة طريق» الإصلاح السياسي التي عبَّر عنها الملك عبد الله في أوراقة النقاشية، إلا من خلال ما وصفه الملك بنفسه بـ «التجديد الذاتي للأنظمة السياسية»، تجديداً يعكس انتقالها إلى حال إصلاحية أرقى. ولعل «التجديد الذاتي الأردني» يتطلب:

١ ـ رعاية الدولة لعملية بناء توافق وطني جديد بهدف بناء «الدولة الوطنية الديمقراطية»، كهدف نهائي لعملية الإصلاح الأردني. إن الدولة المنشودة يجب أن تستهدف سيادة القانون، وإرساء مجتمع قائم على المواطَنة والتعددية وحقوق الإنسان والحريات الشخصية لعموم المواطنين وتطوير حقوق متساوية للمرأة وحماية حقوق مختلف مكوِّنات المجتمع.

٢ ـ مراجعة وتعديل الدستور الأردني تعديلاً نوعياً يترجم المبدأ الديمقراطي الذي ينطلق من أن الشعب هو مصدر السلطات. وهو ما يتطلب إعادة تعريف «الملكية البرلمانية» كنظام حكم، بما يعزز دور الحكومة، المسؤولة أمام البرلمان، باعتبارها صاحبة الولاية دستورياً، ويحقق الفصل ما بين السلطات الثلاث. وفي الوقت نفسه، يحفظ للملك مكانته السامية، باعتباره الحَكَم العادل بين السلطات الثلاث وحاميَ الوحدة الوطنية الأردنية والمقدسات الإسلامية في القدس الشريف ووارثَ راية الثورة العربية الكبرى.

---

(٨٠) صدرت الورقة الخامسة والأخيرة تحت عنوان: «تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، المنجزات والأعراف السياسية» في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد جمع منتدى الفكر العربي الذي يقوده الأمير الحسن بن طلال هذه الأوراق ومناقشاتها في كتاب صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بعنوان: **اللقاءات الحوارية حول الأوراق النقاشية الملكية**.

٣ ـ الإسراع في إرساء الأرض اللازمة لقيام حكومات برلمانية، ولأخذ الحكومة دورها كاملاً كممثلة للسلطة التنفيذية وأداتها الرئيسة. إن هذا يتطلب تطويراً جذرياً لقانونَي الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية، وبناء علاقة تكاملية بين القانونين. وإذا ما أُدمجت الأحزاب في بنية النظام السياسي واعتُبرت آلية رئيسية للمشاركة السياسية وتداول السلطة التنفيذية، كما هي حال البلدان المتقدمة ديمقراطياً، فإن النخب السياسية وعموم المواطنين سوف ينفضون عنهم حال الإحباط والانكفاء، وسيستجيبون لدعوات المشاركة في التغيير والإصلاح السياسي.

٤ ـ قوننة المؤسسات التابعة للعرش، وفي مقدمها الديوان الملكي الهاشمي، الذي لا يخضع لقانون بعينه، والذي تحول مع مرور الوقت إلى «حكومة موازية» للحكومة الدستورية؛ لذلك تضخمت الأجهزة والدوائر التابعة له دونما وجود لآليات تضمن له الشفافية المالية وتحقيق الإفصاح والرقابة أو المساءلة. وعليه فالمطلوب أيضاً إخراج عمليات صنع القرارات العليا من «مؤسسات الظل» وإعادتها إلى المؤسسات الدستورية، وفي مقدمها مجلس الوزراء، مع إضفاء الشفافية على هذه العمليات.

٥ ـ تطوير وتحديث قانون المخابرات العامة، وإخضاع دائرة المخابرات العامة والأجهزة الأمنية (والقوات المسلحة عامة) لآلية رقابة مناسبة من مجلسي النواب والأعيان.

٦ ـ الإعلان عن مخصصات الملك وأفراد الأسرة المالكة في بنود واضحة في الموازنة العامة للدولة، والمبادرة إلى وضع مدونة ملكية تنظم دور أعضاء الأسرة المالكة في ممارسة المسؤوليات التنفيذية عند إدارة المؤسسات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية، على أن تتوافر للأخيرة آليات تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.

٧ ـ تعزيز استقلالية وأدوار المؤسسات التي قصد من إنشائها تعزيز وتقوية الديمقراطية والشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان، مثل المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخابات وديوان المظالم والمركز الوطني لحقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد، ومراجعة آليات تأليف مجالسها المعنية، بهدف التأكد من مدى تحقيقها الأهداف المتوخاة منها.

٨ ـ مراجعة وتطوير قانون الجمعيات بهدف تعزيز استجابته للأدوار المتجددة لمنظمات المجتمع المدني، ولا سيّما في نشر القيم المدنية وثقافة حقوق الإنسان وتحقيق المشاركة والمساءلة والرقابة على مؤسسات القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تعظيم دورها في التنمية البشرية والاجتماعية.

إن تفعيل حركة المجتمع المدني في الأردن في هذه العمليات على المستوى الوطني يتطلب بلورة إطار تنسيقي يعمل على توحيد وتعبئة طاقات مختلف أنواع التنظيمات المدنية، وعلى تمثيل القطاع الأهلي وتنسيق أدواره مع بقية القطاعات الرسمية والشعبية الأخرى.

تعقيب

ناهض حتّر(*)

بدأ الحراك الشعبي الأردني قبل الربيع العربي، متجسداً في تيار وطني اجتماعي يعبّر عن احتجاج الخاسرين من التحوّل نحو اقتصاد السوق المعولَمة. لذلك، كان الحراك الأردني بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، ذا مضمون اجتماعي بالدرجة الأولى، بينما صارع الإخوان المسلمون والليبراليون لاستخدامه وجرّه إلى مشروع الإصلاح السياسي المستحيل.

أولاً: ملاحظات أولى

الجهد المبذول في ورقة الباحث هاني حوراني، يستحق التحية، **أولاً**، لأنه قدّم عرضاً شاملاً للتطورات الأردنية في حقبة الحراك الشعبي ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣، **وثانياً**، لأنه سعى، من دون التباس أو ادِّعاء، إلى بناء سردية ليبرالية صافية عن تلك التطورات، تقوم على اتجاه أيديولوجي صريح يحدد الهدف الأسمى لحركة التاريخ بالتقدم نحو «الدولة المدنية الديمقراطية»؛ تلك التي أُنجز القليل من مضامينها في عملية الإصلاح الجارية حتى الآن.

هاتان الميزتان سوف تتيحان لنا الشروع في تقديم سردية أخرى، أعرضها، تالياً، من موقعين، بوصفي مشاركاً ميدانياً في الأحداث، وبوصفي دارساً لاتجاهات المجال الاجتماعي السياسي الأردني.

على أنني، قبل ذلك، آخذ على ورقة حوراني، ما يلي:

أولاً، تجاهل الباحث أدبيات الحراك الأردني من بيانات وشعارات وأهازيج... إلخ. وهو، بذلك، حرم نفسه تحليل مواد غنية في تنوّعها ودلالاتها. وقد يكون السبب في هذا النقص، سيطرة التطلّع الأيديولوجي المسبق لدراسة الحراك، وهي سيطرةَ تحذف كل ما يعارضها من وقائع مضادة.

(*) كاتب وصحافي من عمّان.

ثانياً، هذا النقص يصبح فادحاً، حين يشمل تجاهل وجهات النظر الأخرى التي تضمنتها مقالات وكتابات مواكبة للحراك، نُشرَتْ في منابر أردنية وعربية. ومنها، مثلاً، التغطيات الكثيفة للحراك، منذ العام ٢٠١٠، في موقع «كل الأردن» الإخباري، الذي كان منبراً رئيساً للتفاعل الفكري والسياسي لقوى أساسية في الحراك الأردني.

ثالثاً، على الرغم من أن الباحث جاء على ذكر معظم الحراكات والتيارات الفاعلة في الحراك، إلا أنه أوردها مترادفة، من دون تحقيب زمني لنشوئها ودورها، ومن دون تعريف بأفكارها واتجاهها. وهذان، التحقيب والتعريف، ضروريان من أجل فهم لوحة الصراعات، ومنظورات القوى الاجتماعية والسياسية، المكوّنة للحراك. على سبيل المثال، لم يتوقف الباحث عند الانطلاق المبكّر لـ «حركة اليسار الاجتماعي» التي تأسست في العام ٢٠٠٧، لتعبّر عن ائتلاف نشطاء يساريين من أبناء المحافظات أو المرتبطين بها، وحركة عمال المياومة وموظفي ومعلمي القطاع العام، والاتجاهات النقابية، العمالية والمهنية، الأكثر تجذّراً، والأوساط الشبابية المتمردة على اليسار التقليدي.

واللافت للنظر أن «حركة اليسار الاجتماعي» التي خرج من معطفها حراكيون وحراكات (مثل حركة «جايين») انطلقت، بالأساس، من رفض البرنامج الليبرالي لليسار التقليدي، المتمحور حول قضايا الإصلاح السياسي، لمصلحة برنامج يتمحور حول قضايا الصراع الاجتماعي؛ وقد شنت الحركة حملة سياسية وإعلامية وجماهيرية، على الخصخصة والفساد وإفقار الريف، وظهّرت وأطّرت الاحتجاجات الاجتماعية لفئات عمالية وكادحة وشبابية. وقف النائب والكاتب الليبرالي، جميل النمري، عند تنامي حركة اليسار الاجتماعي، وتصاعد دورها السياسي، وقتذاك، وفسّره بأن الحركة قدمت «مزيجاً متجانساً من الوطنية والديمقراطية الاجتماعية والليبرالية الثقافية».

رابعاً، لم يتوقف الباحث، عند محورية ظواهر الانشقاق الحاصلة في القاعدة الاجتماعية التقليدية للنظام، وأبرزها حركة «الضباط المتقاعدين» التي أعلنت عن نفسها في ربيع العام ٢٠١٠، في بيان غير مسبوق من حيث ارتفاع سقفه السياسي، ركّز، خصوصاً، على فضح ملفات الفساد، والعلاقات مع إسرائيل، ومشروع الوطن البديل. وتكمن أهمية هذه الحركة التي سيطرت على الجو السياسي الأردني، طوال النصف الثاني من العام ٢٠١٠، في أنها مثّلت الصوت الاحتجاجي الأكثر جذرية في صفوف القوات المسلحة، من عاملين ومتقاعدين، والأوساط العشائرية التي ينتمون إليها.

خامساً، لم يلاحظ الباحث، ولم يتتبع الصراع الذي احتدم، مبكراً، وبالتحديد منذ اعتصام ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، بين التيارات الوطنية الاجتماعية والتيار الإسلامي. وهو ما سنتوقف، عنده، لاحقاً، بوصفه **العامل الأول** الذي فكك الحراك، وأدى، في النهاية، إلى أفوله.

سادساً، يتمثّل **العامل الثاني** لأفول الحراك بالصراع حول الموقف من الحرب السورية. وهنا، أخطأ الباحث خطأ جلياً، حين اعتبر أن القوة الرئيسة التي وقفت إلى جانب الدولة السورية، تتمثل بحزب البعث، بجناحيه العراقي والسوري. في الواقع، انضم البعث العراقي إلى الإسلاميين في

الحملة على نظام الرئيس بشار الأسد، بينما كان جناح البعث السوري قد تراجع تأثيره منذ وقت بعيد. إلا أن الحراك الأردني انقسم فعلاً حول الموقف من سورية؛ فالإسلاميون والليبراليون وقفوا إلى جانب معارضي الأسد، بينما ناصرته حراكات المحافظات والعشائر والمتقاعدين العسكريين ونشطاء يساريون وقوميون مستقلون، إضافة إلى أحزاب اليسار التقليدي، الأقل فاعلية.

إن الوقوف على هذا الانشقاق، ومضامينه، كان ليمنح الباحث فرصة ثمينة لفهم اللوحة الجديدة للتيارات الاجتماعية السياسية الأردنية، ودوافعها؛ غير أن إلحاحه على تقصّي محور الإصلاح السياسي، فوّت عليه هذه الفرصة.

ثانياً: نشوء الخط الوطني الاجتماعي ومساره في الأردن

في العام ١٩٨٨ تضافر عاملان أدَّيا إلى تغيير الأجندة السياسية في البلاد، من التمحور حول القضية الفلسطينية إلى التمحور حول الشأن الداخلي؛ يتمثل العامل **الأول** بصدور قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، وهو ما فتح أبواب السجال حول هوية الدولة وبنية النظام السياسي وآلياته. ويتمثل العامل **الثاني** بانفجار أزمة المديونية وهبوط قيمة الدينار، وتالياً تقلّص قدرة دولة الرعاية الاجتماعية عن القيام بدورها، وتراجع المستوى المعيشي للموظفين والجنود. وقد تفاعل هذان العاملان، بأكثر ما يكون، في المحافظات، وخصوصاً في منطقة الجنوب الأكثر حرماناً. ومن جرّاء هذا التفاعل انفجرت هبَّة نيسان/أبريل ١٩٨٩ التي أطاحت الأحكام العرفية والدولة الأمنية. وهي نتيجة أفادت منها حركة الإخوان المسلمين والأحزاب اليسارية والقومية التقليدية والشخصيات الاجتماعية والمهنية التي تمكنت من اختراق نادي الحكم والسياسة؛ ذلك النادي الذي كان مغلقاً على البيروقراطية الحكومية والأمنية. إلا أن القوى الشعبية التي تحركت، وواجهت العسف، وقدمت الشهداء في صدم الدولة الأمنية، لم تحقق جل مطالبها.

ولدى تحليل وثائق هبَّة نيسان/أبريل، يمكننا أن نلاحظ أنها تقسم قسمين: **الأول**، صادر عن لجان شعبية، وهو يركّز على الفساد والفقر وتراجع الخدمات العامة؛ و**الثاني**، صادر عن أحزاب ونقابات مهنية وشخصيات، ويركّز على الإصلاح السياسي. ومنذ تلك اللحظة، ظل انقسام الخطاب السياسي مهيمناً على السجال الوطني.

يمكننا، بالطبع، أن نربط بين أولوية ملف الإصلاح السياسي ومصالح النخب الطامحة إلى تحسين شروطها في العلاقة مع النظام الحاكم، لكن الظاهرة التي تعترضنا، هنا، هي قدرة النخب الإسلامية، على نقيض الليبرالية، على حشد فئات اجتماعية مفقرة، وراء شعارات الإصلاح السياسي. هناك أكثر من تفسير لهذه الظاهرة؛ منها الطابع القطيعيّ لجمهور الإسلاميين، ومنها الروابط الخيرية والمصلحية التي تقيّد ذلك الجمهور بنخبه. غير أننا لا نستطيع أن نغفل نقطة التقاء أخرى بين الجانبين، تتجسد في مظلومية الأردنيين من أصل فلسطيني، الذين يمثّلون القوام الأساس

للحركة الإسلامية الأردنية، ممن يشعرون أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، بحيث تغدو قضية الإصلاح السياسي قضيّتهم، رغم أنها لا تعبّر عن واقعهم الاجتماعي ومطالبه.

كانت أحداث التسعينيات الممتدّة إلى العام ٢٠٠٣ قد أوهنت عملية الفرز السياسي بين التيارات الأردنية؛ فتفكُّك الاتحاد السوفياتي، والعدوان الأمريكي على العراق، ومحاصرته، عدا البوابة الأردنية، والهجرة المعاكسة من الكويت إلى الأردن، وتوقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ ومعاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤، كلها أدت إلى تجمّع القوى المعارضة، من دون تمييز، للدفاع عن النفس، خلال مرحلة النكوص التي استمرت حتى الاحتلال الأمريكي للعراق، وما تلاه من هجرة عراقية واسعة إلى البلاد، وبروز معالم النظام الجديد، مع تولي الملك عبد الله الثاني الحكم، وسيطرة نظرية اقتصاد السوق النيوليبرالي ومصالح رجال الأعمال على القرار الاقتصادي، في أوسع وأعتى منظومة فساد شهدها الأردن في تاريخه.

كان الاتجاه إلى تفكيك دولة الرعاية، واتباع نهج الخصخصة والنيوليبرالية، قد أطلّ بمشروع متكامل في أواسط التسعينيات، بما في ذلك جانبه السياسي القاضي بإنهاء العلاقات مع نظام صدام حسين، بل والعمل مع الأمريكيين لإسقاطه. لكن انتفاضة آب/أغسطس ١٩٩٦، المعروفة بانتفاضة الخبز، أدت إلى وقف هذا المشروع، ووضعت حداً له حتى رحيل الملك حسين في العام ١٩٩٩.

ثالثاً: تحولات اجتماعية: توسّع نطاق الكتلة العمالية

تسارعت في الحقبة النيوليبرالية التي أرساها نظام الملك عبد الله الثاني، التحولات الاجتماعية؛ فأصبح العاملون بأجْرٍ يمثّلون نحو ٨٤ بالمئة منها (إحصاء عام ٢٠٠٩). ويتقاضى هؤلاء أجراً شهرياً بمعدل نحو ٦٠٠ دولار في القطاع العام، و٥٠٠ دولار في القطاع الخاص، في حين أن معدل خط الفقر يدور حول ٧٠٠ دولار، ولا يتقاضى سوى نحو ١٠ بالمئة من العاملين بأجر، أجراً يزيد على خط الفقر هذا.

يواجه جمهور العاملين بأجر هذه المعادلة المضنية من خلال التضامن الأسري بين الزوجين أو العائلة الممتدة وحوالات المغتربين، لكن من خلال آليات ما يعرف بـ «المناورة الاجتماعية» بوجه خاص، أي العمل التجاري أو الخدمي الصغير أو العمل الإضافي العشوائي... إلخ. وتعرقل هذه الأنماط من الدخول الإضافية تبلورَ الوعي الاجتماعي السياسي للعاملين بأجْر، وتعوق نشاطهم النقابي النضالي ووعيهم بأنفسهم كجزء من الكتلة العمالية. لكن، نظراً إلى ضعف حوالات المغتربين في المحافظات الأردنية، وضحالة السوق المحلية فيها، وخضوع أبنائها لقيود ثقافية تحدُّ من المناورة الاجتماعية، وتنامي مصاعب الفلاحة الصغيرة، فإن قوى المعارضة الاجتماعية تتبلور، هنا بالذات، وتتسع وتحتدّ. ففي عام ٢٠٠٨، كانت نسبة الفقر في العاصمة نحو ٨ بالمئة، بينما كانت في العقبة ـ الأكثر تحديثاً! ـ ٣٧ بالمئة، وفي المفرق نحو ٢٨ بالمئة وفي الكرك نحو ٢٦

بالمئة وفي الطفيلة ومعان وعجلون نحو ٢٠ بالمئة وفي الزرقاء نحو ١٧ بالمئة وفي البلقاء نحو ١٤ بالمئة وفي مادبا وإربد نحو ١٢ بالمئة. وليس من دون دلالة أن الحركة الاجتماعية الراديكالية، إذاً، تتركز في المحافظات.

عملت التغييرات النيوليبرالية الحادة والسريعة التي شهدها الأردن على تدمير الأنماط التقليدية والوسيطة من العمل المهني والحرفي والتجاري. فقد تآكلت المؤسسات الشخصية والصغيرة لحساب الشركات الكبرى، كذلك حلت المتاجر الكبرى والسلاسل الكومبرادورية من المولات والمطاعم والصيدليات... إلخ، محل المنشآت الفردية والعائلية. وأريد أن أتوقف، هنا، عند ظاهرة تبلتر (من بروليتاريا) المهنيين الجامعيين من أطباء ومهندسين ومحامين وصيادلة ومحاسبين... إلخ، ممن كانوا يمثّلون قوة مجتمعية فاعلة مستقلة للحركة القومية واليسارية. أصبح هؤلاء وتعبيراتهم الحزبية اليوم من الماضي، ولم يبقَ منهم سوى جيل يتآكل، بينما المتخرجون الجدد في هذه المهن، يعانون البطالة أو يعملون بالأجر لدى الغير في شركات كبرى ومتوسطة رأسمالية من المستشفيات وسلاسل الصيدليات وشركات المحاماة والهندسة... إلخ. وإلى جانب هؤلاء، تبلتر أيضاً جمهور العاملين في المصارف وشركات التأمين والجامعات والتعليم والخدمات والقطاع العام والجيش.

تتوزّع قوة العمل الأردنية على المجالات التالية: الصناعة والصناعة التحويلية والمناجم، نحو ١٩ بالمئة، والنقل والتخزين، نحو ١٦ بالمئة، أي أن ٣٥ بالمئة من قوة العمل الأردنية تعمل في القطاعات العمالية التقليدية، وربما نضيف إليهم كذلك ١٧ بالمئة من العاملين في التجارة والخدمات والحرف، ليكون المجموع نحو ٥٢ بالمئة.

النيوليبرالية دمرت الزراعة الفلاحية، وأحلت محلها زراعة الشركات الرأسمالية وزراعة التصدير القائمة على استيراد المدخلات والعمالة. لذلك، لم يعد يوجد في الأردن قضية فلاحين، بل قضية الفلاحة التي في إحياء أنماطها التقليدية، الرفيقة بالبيئة والمعدّة للحاجات الاستهلاكية، الداخلية مجال خصب لتوليد فرص عمل إنسانية في الريف. وهذه قضية أساسية بالنسبة إلى الكتلة العمالية التي لها مصلحة مباشرة في تأمين سلة غذاء جيدة النوعية وقليلة التكلفة في آن. وينتظم جمهور الفلاحين المبعَد من نشاطه التقليدي والمفقَر، في العشائر، كمنظمات سياسية ـ اجتماعية، وأعلى شكل تنظيمي لهذا الجمهور هو الجيش.

في القطاعات الحديثة، يعمل نحو ٢ بالمئة في قطاع المعلومات والاتصالات، وأكثر من ٢ بالمئة قليلاً في القطاع العلمي والتقني، ونحو ١٢ بالمئة في قطاع التعليم. ويعمل نحو ٢٤ بالمئة في الإدارات الحكومية والقوات المسلحة. ولدى تفحّص هذه الفئة الأخيرة، نلاحظ أن بين هؤلاء عمالاً بالمعنى التقليدي، منهم عمال زراعة ونقل وخدمات، وعاملون في القطاع الصحي والاجتماعي... إلخ، وقد بدأ الحراك العمالي في صفوف عمال المياومة الحكوميين بالذات منذ العام ٢٠٠٧، بينما عبّر المتقاعدون العسكريون، منذ العام ٢٠١٠، عن تردي دخول ومستوى معيشة العسكريين.

رابعاً: انتشار الاحتجاجات: أولوية الدوافع الاجتماعية

كان العام ٢٠٠٧ علامة فارقة في نمو الاحتجاجات الاجتماعية؛ الاعتصامات هي الخبر المحلي اليومي في الأردن: إضرابات عمال الشركات المنجمية المخصخصة، وتجمعات عمال المياومة المطالبين بحقوقهم الوظيفية، ومسيرات الطلاب الجامعيين المطالبين بخفض الرسوم والأقساط، وغضبة مربِّي الماشية الذين قطعوا طريق المطار، عدة مرات، احتجاجاً على إزالة الدعم عن الأعلاف، ووقفات موظفي الجامعات للحصول على مقاعد جامعية لأبنائهم، وهبَّة أهالي بلدة مليح، جنوب عمان، للاحتجاج على ارتفاع الأسعار في الجمعة الأولى من رمضان... إلخ.

على هذا المهاد، تنادت قيادات يسارية للبحث في صيغة نضالية تستجيب للتطورات الحاصلة؛ فالأحزاب اليسارية التقليدية كانت قد انتظمت في خطاب ليبرالي يهتم بالإصلاح السياسي بالدرجة الأولى، بينما فقدت القدرة على تنظيم التحركات الجماهيرية. وجدت تلك القيادات أن اليسار ينبغي، الآن، أن يكون اجتماعياً، لا أيديولوجياً، وهو ما يسمح باستقطاب الفئات المفقرة والمحتاجة، الآتية من بيئات تقليدية. وقد تم، بالفعل، تأسيس «حركة اليسار الاجتماعي» من ممثلي تلك الفئات بالذات، إضافة إلى كادرات يسارية متمردة أو مستقلة.

كسرت الحركة ذلك التواطؤ الحاصل بين المعارضة التقليدية والنظام، لجهة حصر الأنشطة السياسية في المقارّ ـ باستثناء أنشطة التضامن القومي، المسموح بها تقليدياً ـ ونظراً إلى عدم اهتمام الإخوان المسلمين، أصلاً، بالاحتجاجات الاجتماعية، تمكنت حركة اليسار الاجتماعي من التوسع في تنظيمها وأنشطتها وتحركاتها. وقد استعادت الحركة، وطورت الخط الوطني الاجتماعي العائد إلى انتفاضة نيسان/أبريل ١٩٨٩. وكانت أول تنظيم سياسي أردني يستخدم وسائل الاتصال الاجتماعي على نطاق واسع في التحريض والتنظيم. وأدت الحركة، دوراً مثابراً في تنظيم الفئات العمالية الجديدة، بما في ذلك عمال القطاع العام والمعلمون، وفي إعادة إحياء الذاكرة الوطنية، في أنشطة جماهيرية، كما حدث في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، الذكرى الخمسين للنكبة، وفي ٢٥ تموز/يوليو ذكرى انعقاد المؤتمر الوطني الأردني الأول، وفي تأسيس جمعية الإخاء الأردني ـ السوري.

وعلى الرغم من تراجع الحركة تحت ضغوط أمنية وسياسية، وما عصف بها من خلافات، فقد أمَّنت تواصل الخط الوطني الاجتماعي من خلال موقع إخباري شهد انتشاراً واسعاً، وأصبح منبراً للحركة الوطنية، هو موقع «كل الأردن»، كما حافظت الحركة على علاقات مع قيادات عشائرية وعسكريين متقاعدين، انتقلوا، في ربيع العام ٢٠١٠، من النشاط المطلبي إلى النشاط السياسي، وتحوّلوا إلى قوة رئيسة في المعارضة الوطنية.

تصدت جهتان لبروز حركة الضباط المتقاعدين: **أولاهما**، السلطات التي شنت حملة ضغوط أمنية ومعيشية على الضباط والمتعاونين معهم؛ **وثانيتهما**، ائتلاف جمع كل عناصر المعارضة التقليدية من الرئيس أحمد عبيدات إلى الإخوان المسلمين إلى الأحزاب القومية واليسارية التقليدية. وكان ذلك إيذاناً بالانشقاق الذي سيشهده الحراك الشعبي في العام التالي عام ٢٠١١.

خامساً: الحراك الأردني ٢٠١١ ـ ٢٠١٢

لم يكن الحراك الأردني ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ مجرد صدى يتفاعل مع التطورات التونسية والمصرية، وإنما كان نتيجة متوقعة لثلاثة عوامل:

أولها، تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية. نقف هنا عند إضراب عمال وموظفي ميناء العقبة ـ المخصخص ـ احتجاجاً على طردهم من مساكنهم الوظيفية، في خريف العام ٢٠٠٩. وجرى، في هذا الإضراب، ما سيكون له، لاحقاً، أثر مباشر في كسر السلطة الأمنية، وانحسار الخوف من المواجهة معها؛ إذ قامت السلطات الأمنية باستخدام الدرك لفض اعتصام المضربين بالقوة، وهو ما تسبب بسقوط جرحى، وطارد الدركيون، نشطاء الإضراب في مدينة العقبة، قبل أن يتدخّل قائد المنطقة العسكرية، لينذر قوات الدرك بفض الحصار عن العمال، والانسحاب من المدينة. كانت تلك تجربة عملية أعطت للمحتجين إشارة جلية تؤكد عدم قدرة السلطات، بعد، على استخدام المؤسسة العسكرية في قمع الاحتجاجات الاجتماعية.

ثانيها، انتشار الخطاب الوطني الاجتماعي الراديكالي على نطاق غير مسبوق، مسيساً فئات أوسع فأوسع في المحافظات، يبثه نشطاء محليون، شاركوا في هذه أو تلك من التظاهرات والاحتجاجات. وبالحصيلة، كان الخطاب والكادر متوافرين لانطلاق حراك شعبي.

ثالثها، افتضاح حجم هائل من ملفات الفساد في عمليات الخصخصة التي أقدمت عليها السلطات في السنوات القليلة السابقة، وهو ما نزع آخر ورقة توت عن هيبة النظام، ووضع نخبه في دائرة الاتهام.

في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اعتصم ممثلون عن العمال والمتقاعدين العسكريين وقوى المعارضة الجديدة، مع نشطاء المعلمين الداعين إلى تأسيس نقابة خاصة بهم، أمام مجلس النواب. كانت حكومة سمير الرفاعي الثانية، قد حصلت على الثقة من ١١١ نائباً من أصل ١٢٠. وهذا يعني أن نخب النظام لم تكن تتوقع التطورات اللاحقة، ولم يكن شعار إسقاط الحكومة مطروحاً، لكن صوتاً عمالياً ارتفع بذلك الشعار الذي انتشر على كل شفة ولسان خلال الأسبوعين التاليين.

في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ نظّم شباب ذيبان مسيرةً واعتصاماً تحت ذلك الشعار. وكانت هذه مقدمة لنجاح الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة في تنظيم مسيرات جماهيرية ضخمة، في الرابع عشر من الشهر نفسه، في عمان والكرك وإربد وذيبان. نجحت التحركات، وكذلك نجحت الثورة التونسية في اليوم نفسه. وحتى ذاك، لم تكن حركة الإخوان المسلمين قد شاركت في أي تجمع احتجاجي؛ لكنها وقد أيقنت اتجاه الريح، بادرت إلى تنظيم مسيرة جماهيرية في عمّان، في يوم الجمعة التالي، تحت شعار إصلاح النظام، أي إصلاح النظام سياسياً. وعلى الرغم من أن الإسلاميين لم يتمكنوا، فوراً، من إزاحة الحراك الشعبي عن محوره الوطني الاجتماعي إلى المحور

الإصلاحي، فإن التقاطع الحاصل بينهم وبين الأحزاب القومية واليسارية التقليدية أعطاهم نوعاً من الشرعية للانقلاب التدريجي على الخطاب الوطني الاجتماعي وقواه.

في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، كانت المعارضة التقليدية بقيادة الإسلاميين والمعارضة الاجتماعية الجديدة، اللذين كانا ما يزالان يعملان معاً؛ وقد رتّبت لجنة مشتركة إقامة اعتصام مفتوح في ميدان وزارة الداخلية الحيوي في عمان. جرى الاتفاق على بيان يمثل خطاً وسطاً بين برنامج الإصلاح السياسي وبرنامج وقف الخصخصة ونهج اقتصاد السوق ومحاكمة الفساد والاعتراف بالمطالب الاجتماعية للفئات الشعبية؛ غير أن ذلك الاتفاق لم يكن سوى خديعة؛ لم يكن الإسلاميون واثقين من إمكانية السيطرة على الميدان، والشروع في الاعتصام؛ فلم يحضروا إلا بعدما تمكن شباب الحركة الوطنية من فرض الأمر الواقع في مواجهة القوى الأمنية. أحضر الإسلاميون سيارة مكبرات الصوت ونشروا في الميدان شبكة من العتاة، ومنعوا أي تعبير لا يوافقون عليه. وحين قرأوا بيان الاعتصام، كانوا قد شطبوا الاتفاق، وأحلّوا مطالبهم للإصلاح السياسي، بما فيها التوسع في سياسات التجنيس، وإقرار زيادة التمثيل السياسي للأردنيين من أصل فلسطيني، بينما تعالت الهتافات المؤيدة لحماس في صراعها مع النظام الأردني.

في إثر ذلك، انسحبت حركة «جايين» اليسارية ومجموعات شبابية وعمالية وعشائرية أخرى، احتجاجاً على خديعة الإخوان المسلمين الذين لم يتمكنوا من الصمود في الميدان. ويمكن عدّ ذلك اليوم، مفصلياً، في الحراك الأردني، على مستويين: **أولهما**، خروج الأردن من دائرة ما سُمي «الربيع العربي»، بما في ذلك انخفاض سقف التغييرات الممكنة، أو تمكين الإسلاميين من تصدّر المشهد السياسي؛ و**ثانيهما**، انشقاق الحراك، نهائياً، بين تيارين.

لجأ التيار الوطني الاجتماعي إلى حواضنه في المحافظات، بينما استمر نشاط المعارضة الإسلامية والتقليدية في عمان، ونسبياً في الزرقاء. وانطلاقاً من محافظة الطفيلة، تم تجديد الأنشطة الجماهيرية على أساس أولوية المعركة مع منظومات الفساد ولتحقيق مطالب اجتماعية ومحلية ووطنية، ورفض تفكيك الدولة ومواجهة العدو الصهيوني والتصدي لمشروع الوطن البديل... وكلها دارت مداراً سياسياً من خلال وعي تشابك المهمات.

بذل النشطاء اليساريون جهوداً مثمرة في نشر وعي جديد في صفوف جماهير الحراك الشعبي، بالنظر إلى المعركة ضد الفساد بوصفها معركة مع نهج اقتصادي ـ اجتماعي ـ سياسي كامل، هو نهج اقتصاد السوق المعولمة، الذي أدى إلى تفاقم المديونية العامة والعجز وتدني قدرة الحكومة المركزية على إدارة ملفات التنمية والخدمات العامة. وقد ساعدت على نجاح هذه التعبئة نظرة جماهير الحراك إلى الثروات التي راكمتها النخبة، سواء بالفساد الجنائي أم بالخصخصة... إلخ، تبلورت على أساس أن تلك الثروات مسلوبة منها بالذات، وهو ما جعلها تصب غضبها على قائمة سوداء علنية من كبار الفاسدين. واستحضر المحتجون تراث الأهازيج الشعبية للتعبير عن مواقفهم

الاجتماعية والسياسية. ومن أشهر تلك الأهازيج، جوفية «علي بابا والأربعين حرامي» التي طالت الملك نفسه، إضافة إلى أبرز رموز النخبة الحاكمة.

في الواقع، إن أي دارس محايد لأدبيات الحراك الشعبي الأردني، يستطيع التفريق النوعي، في ميدان المواجهة مع الفساد مثلاً، بين الوعي الشعبي الاجتماعي الراديكالي، القائم على منظور يرفض الاعتراف بشرعية الثراء عموماً، وبين وعي المعارضة التقليدية القائم على منظور ليبرالي حقوقي يميّز ثراءً مشروعاً من آخر غير مشروع، ويدور صراعه مع الفساد مداراً قانونياً بحتاً.

سادساً: «الجبهة الوطنية للإصلاح»: علامة فارقة

يمثّل مسعى رئيس الوزراء الأسبق، أحمد عبيدات، لتوحيد المعارضة التقليدية، الإسلامية واليسارية والقومية والنقابية، في جبهة واحدة، ذروة حركة الإصلاح السياسي في الأردن، من وجهة نظر برجوازية متماسكة، تهدف إلى بناء دولة ليبرالية.

أصبح للبرجوازية الأردنية ـ بما فيها الفئات العليا من الطبقة الوسطى ـ، منذ وقت غير قصير، ثقل اقتصادي متنام، وشبكة علاقات إقليمية، ومصلحة في إقامة دولة الحق والقانون لحماية المنافسة الاقتصاديةً من التدخل البيروقراطي، ولحماية البرجوازيين من هيمنة الإدارة والجهاز الأمني، وتمكين البرجوازية من المشاركة الفعلية في الحكم بواسطة التنافس الانتخابي والحكومة البرلمانية وربط السلطة بالمسؤولية.

ويمكننا القول هنا إن هذا هو ملخص برنامج عبيدات؛ فهل يتطابق هذا البرنامج مع الضرورات الوطنية؟

تجاوزت المديونية العامّة ـ مع العجز ـ الناتج الإجمالي المحلي، ووصلت البطالة الحقيقية إلى نحو ٢٠ بالمئة، والفقر إلى ٤٠ بالمئة من السكان، والفقر المدقع إلى ٢٠ بالمئة منهم. والمحافظات في حال تآكل بنيوي؛ والبيئة في حال انهيار متفاقمة. وبات رأس المال الخليجي والأجنبي يسيطر على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية والقطاع العقاري الكبير. ويسيطر هذان القطاعان على الاقتصاد الوطني، الخاضع بدوره لنتائج الخصخصة المدمرة. وفرص العمل التي تولدها الاستثمارات الكومبرادورية تستهلكها العمالة الوافدة وبضعة آلاف من الديجيتلز. والفئات الوسطى تتآكل تحت ضغوط التضخم الهيكلي، أما الفئات الشعبية فهي التي تموّل الموارد الضريبية المستوفاة من طريق ضريبة المبيعات، بينما ينجو البرجوازيون بثرواتهم من خلال نظام لضريبة الدخل يحابي الشركات والمستثمرين والأثرياء. ومن البديهي أن البلاد وصلت إلى هذا المأزق الذي يشل استقلالها السياسي، ويخضعها للدول المانحة، من جرّاء الاستئثار الاستبدادي بالقرار من جانب مجموعة حاكمة ليس لها مضمون تمثيلي، بوساطة دوس الأصول الدستورية وسيادة القانون بالأقدام. لكن تجهيز إطار دستوري وقانوني ليبرالي لا يمس النموذج الاقتصادي

الاجتماعي المسيطر، لن يغير شيئاً، ولا يعدو كونه إطاراً لتنظيم المنافسة «النزيهة» بين فئات النخب الحاكمة.

رفض مؤسس «الجبهة الوطنية للإصلاح» كل مماحكة أيديولوجية من شركائه، وخيّرهم بين التوقيع أو الانصراف؛ ولم يكن أمام الأحزاب القومية واليسارية الملبررة من بديل. أما الإخوان المسلمون؛ فكعادتهم وقّعوا، وهم يضمرون استخدام عبيدات كمحطة نحو التمكين.

ألحّ عبيدات، انسجاماً مع جِدِّ برنامجه المتماسك، على استبعاد القوى الوطنية الشعبية الجديدة، الناشئة، في مجرى الحراك، من دائرة تشكيل الجبهة التي اقتصرت أهدافها، بوضوح ودقة، على إحداث إصلاح سياسي عميق لمصلحة الفئات البرجوازية ككل؛ ولم يكن يلائمها، والحال هذه، التحالف مع قوى تريد إطاحة الفئات الكومبرادورية وإعادة توزيع الثروة وتمكين المحافظات اقتصادياً وخلق ديناميات تنموية فيها تتعارض مع النموذج النيوليبرالي المسيطر. وعلى خلاف الممارسة السياسية المائعة الحدود في البلاد، كان عبيدات حازماً في تحديد جبهته بوصفها حزباً سياسياً للبرجوازية الأردنية.

إلا أن جِدّية عبيدات لا تعني أن برنامجه كان قابلاً للحياة. **أولاً**، تعاني الفئات البرجوازية الأردنية الوهن الشديد في تركيبتها الاقتصادية ـ الاجتماعية، والعجز عن الاستقلالية السياسية عن النظام الحاكم. وهي تكوَّنت، في معظمها، من خلال الاستزلام الاجتماعي أو السياسي والتعهدات الحكومية والامتيازات والضروب المتنوعة من الفساد والإفساد والمضاربات المالية والعقارية والوكالات التجارية؛ **ثانياً**، إن الاعتماد على يساريين وقوميين انتقلوا إلى الليبرالية، لا يكوّن حزباً ليبرالياً حقيقياً؛ فهؤلاء، وقد قطعوا صلات التمثيل السياسي مع القواعد الشعبية، لا يحظون بثقل سياسي وازن يمكّنهم من اجتراح مهمة تكوين حزب برجوازي. وما له دلالة في هذا الصدد أن معظم القيادات التي ركن إليها عبيدات، شاركت، في الوقت نفسه، في لجان حكومية أو شغلت مناصب عُرضت عليها أو أدارت، وحدها، حواراً مع السلطات؛ **ثالثاً**، إن القوة الرئيسة التي اعتمد عليها عبيدات ـ أعني الإخوان المسلمين ـ لها برنامجها الخاص بها للتمكين السياسي، ولها صلاتها الدولية والإقليمية وشبكاتها، وهي تستخدم الآخرين ولا تمكّن أحداً من استخدامها إلا الإمبراطوريات الاستعمارية؛ **رابعاً**، إن الإصلاح السياسي المدعوم من الولايات المتحدة والغرب، في الأردن، له مضمون واحد هو تجنيس المزيد من اللاجئين وتوطينهم سياسياً ومنعهم من الانخراط في نضال وطني من أجل التحرير والعودة. ويدرك الغرب أن برنامجاً إصلاحياً على مقاس الحاجات الغربية ـ الإسرائيلية، لا يمكن تنفيذه إلا بقوة القصر وأجهزته الأمنية.

ملاحظات ختامية

١ ـ إذا كنّا لا ننكر واقع التذرر الاجتماعي في الأردن؛ فإن عملية تفتيت الحراك الأردني إلى حراكات محلية وعشائرية... إلخ، لم تكن تلقائية كلها؛ فقد أدت الأجهزة الأمنية من جهة، والإخوان

المسلمون من جهة أخرى، دوراً رئيساً في هذه العملية. واستخدم الطرفان قدراتهما اللوجستية والمالية والتنظيمية لبث الانقسامات.

٢ ـ على الرغم من أن حراك المحافظات لم يطرح إسقاط النظام، فإن أدبياته توضّح مدى النقمة الشعبية إزاءه. كذلك هي تلحّ، بضراوة، على التفريق بين الهوية الأردنية والهوية الهاشمية، وقد وصلت ذروة هذا الإلحاح في الردود القاسية للحراكيين على الأمير حسن، لدى مفاضلته بين آباء الهاشميين وآباء الأردنيين.

٣ ـ على العكس من الحراكات العربية التي تجاهلت القضية الفلسطينية، وصمتت إزاء السياسات الإمبريالية الأمريكية، كان العداء لإسرائيل والولايات المتحدة حاضراً في أدبيات الحراك الأردني الذي لم يوفّر السفارتين الإسرائيلية والأمريكية من اعتصاماته الغاضبة.

المناقشات

١ ـ عصام الجلبي

اتخذ البحث والتعقيب منحى بالتركيز على الجوانب السياسية والحراكات الشعبية؛ إلا أنهما أهملا جوانب وعوامل خارجية واقتصادية أثرت وما زالت تؤثر بشكل مباشر في الواقع الأردني؛ فمن الناحية الجغرافية: من الغرب يحدّه الكيان الصهيوني؛ من الشرق داعش؛ من الشمال جبهة النصرة؛ وأترك للمستمع والقارئ ما يعنيه ما تَقَدَّم أمنياً واقتصادياً وسياسياً.

أما من الناحية الاقتصادية، فلا موارد طبيعية في الأردن باستثناءات محدودة كالبوتاش والفوسفات. الأردن يستورد جميع حاجاته من النفط وتشكل فاتورة النفط ثقلاً كبيراً على الموازنة وبخاصة بعد قطع المساعدات من العراق عام ٢٠٠٣ حيث إن ما قُدِّم بعدها لا يمثل سوى قطرات في بحر. أما في ما يتعلّق بالمساعدات، فهناك مساعدات خليجية مبرمجة ومتلكّئة، وصندوق النقد الدولي الذي يقدم قروضه بشروط صعبة جداً.

أما موضوع اللاجئين ـ وهنا أتحدث عن الهجرات منذ عام ١٩٩٠ ـ فمن العراق زاد العدد بعد غزوه عام ٢٠٠٣ حيث وصل عدد العراقيين اللاجئين إلى أكثر من مليون شخص، ثم هبط عددهم لاحقاً، ولكن المجموع العام زاد بعد قدوم أكثر من ١,٥ مليون سوري. وما يَرد إلى الأردن من مساعدات لا يسدّ ما ينفقه.. فقط نذكر أن الأردن أحد أفقر أربع دول في العالم من حيث الموارد المائية... كان الله في عونه.

كما أتحفّظ عمّا قاله المعقّب ناهض حتّر من ادعاءات واتهامات بعيدة من الصحة والواقع... سامحه الله.

٢ ـ وليد سالم

أخي ناهض حتّر: إنني أتفقُ معك بالرأي أن المشروع الليبرالي بتركيزه على حقوق الفرد قد اختزل عربياً المشروع للمحاصصة والسعي إلى المشاركة في نظام الحكم لأفراد على حساب

المشاركة الشعبية وتوسيعها؛ وأنا أتفق معك على أن المشروع الإسلامي قد انتهى أيضاً إلى المآل ذاته. غير أنني أضيف ثلاث نقاط هي التالية:

النقطة **الأولى**، أن المشروع الاشتراكي عانى هو الآخر مشكلة وإن كانت مقلوبة قياساً على المشروعين الآخرين، حيث تركيزه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من دون الحقوق السياسية والمدنية يحوِّله إلى مشروع رعائي يعمل من أجل الناس وليس مع الناس، أي أنه يقصي المواطنين والمواطنات إلى موقع المتفرِّجين والمتفرِّجات على فعله بدلاً من انخراطهم معاً في فعل التحويل.

في ضوء دروس انهيار الاتحاد السوفياتي، فقد أصبح هذا الدرس معروفاً، والأمر هنا يتعدى ضرورات التغيير نحو المشاركة في إطار حركة التحرر الوطني الذي أشار إليه د. عمار حسن في مداخلته، ليصبح عنصراً مهماً من أجل بناء المواطنة المتجاوزة للانقسامات الإرثية وما بعد الإرثية، وهو بناء لا بد من أن يسهم المشروع الاشتراكي فيه.

النقطة **الثانية**، لها علاقة بموضوع اللاجئين الفلسطينين في الأردن، حيث يطرح التيار الأردني «مشروع العودة السياسية» لهم ما يعني نزع الجنسية عنهم، وفي هذا الإطار يبدو أن الحكم الهاشمي استطاع الحفاظ على التوازن بين الأردني والفلسطيني، فيما يدعو التيار الأردني لفسخ هذا التوازن. لذا أدعوك إلى تعديل نظرتك بهذا الخصوص حفظاً لكرامة اللاجئين الفلسطينيين.

اما النقطة **الثالثة**، فهي أن هنالك مشكلات مشتركة نشأت في بلاد الشام بعد تقسيمها نتاجاً لاتفاقيات سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، لذا أقترح أن يصار إلى إعادة طرح فكرة وحدة الشام وبلاد الرافدين وإلى تشكيل تيار سياسي ـ فكري يسعى ويعمل من أجل ذلك، وذلك كمقدمة للتأسيس للوحدة العربية الشاملة.

٣ ـ سمير حباشنة

ما من شك في أن البحث قد احتوى على الكثير من الجوانب الموضوعية... بما فيه السرد التاريخي ومحطات التحول والإصلاح السياسي والاجتماعي/الاقتصادي في الأردن. ولي هنا بعض الإضاءات على تلك التحولات:

١ ـ إن الميثاق الوطني الأردني عام ٩١/٩٠ قد نتج من مصالحة وطنية شاملة بين قوى المعارضة السياسية القومية واليسارية والإسلامية وبين النظام السياسي في الأردن، وكان النتاج أن حصلت هذه القوى وأحزابها ومنظماتها السياسية على الوجود الشرعي والقانوني. وبالمقابل، أقرت هذه القوى بالنظام الهاشمي. وكانت تلك أهم محطة إصلاحية. أدى ذلك إلى مشاركة هذه القوى، وإن لم تكن مشاركة واسعة، في مواقع القرار المختلفة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وأعتقد أن الميثاق الوطني الذي شاركت فيه تلك القوى والاتجاهات النشطة في الأردن يمثل تجربة يمكن أن تُحتذى في أقطار لها إشكالية عدم الاعتراف بين قواها المختلفة؛ تلك التي تمتلك السلطة، وتلك التي تقف في صفوف المعارضة.

٢ ـ من الظلم أن يتم التشكيك في موقف الأردن من حرب الخليج الثانية؛ فالأردن لم يؤيد احتلال الكويت، بل طالب بالحل في الإطار العربي، خوفاً من التدخل الأجنبي الاحتلالي. وهو مع الأسف ما جرى لاحقاً. وكان يمكن للأردن أن يدفع ثمناً كبيراً لقاء عدم مشاركته في التحالف الأجنبي ـ العربي الذي أدى إلى إخراج العراق من الكويت، وما ترتب عليه من خلل ودمار واستنزاف للثروة العربية.

٣ ـ يقسم الوجود الفلسطيني في الأردن إلى نوعين: **الأول**، الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الفلسطينية، وهؤلاء هم في عداد اللاجئين والنازحين الذين ينتظرون العودة إلى فلسطين؛ أما النوع **الثاني** وعدده يزيد على ٣ ملايين، فمواطنون أردنيون بجنسيات أردنية وهم نتاج وحدة الضفتين الأردنية والفلسطينية مع بداية الخمسينيات، وأني أعتقد أن العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية غير قابلة للانفصام ولا بد، وبعد أن يتم المشروع الفلسطيني الوطني وقيام الدولة، من وحدةٍ ما يحدد مضمونها وشكلها الشعبان الشقيقان، ولا أعتقد أن لدينا مشكلة بين الأردنيين والفلسطينيين، إنما هي تخرّصات نخبوية تتمركز بطموحات شخصية تسعى مع الأسف إلى توظيف مسألة الوحدة الوطنية بصورة غير واقعية ولا منطقية.

٤ ـ الأردن بلد عربي لا يستطيع أن يتخلى عن واجباته تجاه أشقائه، وتالياً فإن استقبال الأشقاء العراقيين أو السوريين حين حلت بهم الكوارث إنما هو واجب تجاه الأشقاء العرب، ولا يسجَّل على الأردن إنما يسجَّل له.

٥ ـ أما الموقف مما يجري في سورية فأرجو أن يقدِّر الإخوة حجم الضغوط التي مورست على الأردن ليكون متورطاً في الحرب الدائرة. ومع ذلك فإنه ظل متمسكاً بموقفه وهو ضرورة وجود حل سلمي في سورية باعتبار استحالة الحل العسكري، والشعب الأردني والأردن الرسمي ومؤسسات المجتمع الأردني لا تتوقف عن المطالبة بذلك. بل إن عريضة من شخصيات أردنية وقّعها ما يزيد على ١٠٠ شخصية عربية سُميت «النداء العربي» إنما تدفع باتجاه الحل السلمي والتوافق الوطني في سورية، وغيرها من الأقطار العربية (العراق، ليبيا، اليمن). وقد تم توزيعه عليكم.

٦ ـ إني أرجو، حين يتم مناقشة الوضع الأمني، أن تجدوا للأردن المقدرة فهو محاط من كل الاتجاهات بحروب وعدم استقرار وقوى إرهاب على حدوده تجعل من الأمن مسألة ذات أولوية، وصدقوني أن المرء حين يتسنَّم مسؤولية فإنه يعي الفرق بين حديث المفكر والمثقف، وبين الواقع الذي يحتاج إلى أدوات وقرارات يتخذها صانع القرار أحياناً، من غير أن يكون مقتنعاً بها.

٧ ـ أرجو الانتباه إلى وضع الأردن الاقتصادي وضرورة دعمه عربياً بدوره المهم وجغرافيته الحساسة وكونه الآن واحة آمنة، كم نحتاج إليها في زمن الحروب والكوارث المشتعلة في أهم الأقطار العربية. وإنّي أؤيد كل ما ذهب إليه الجلبي خلال حديثه عن الواقع الأردني وضرورة مساندته.

٤ ـ معن بشور

لم أكن أنوي أن أتحدث في هذه الجلسة المهمّة حول الأردن، لا سيَّما بعد إعجابي بالمداخلات الموضوعية لهاني حوراني. وبالمشاركات الجميلة لناهض حتّر. لكن مداخلة عمار علي حسن حول الليبرالية كبديل من كل الأفكار، دفعني إلى طلب الكلام. أنا كنت أعتبر نفسي ليبرالياً خلال وجودي في قيادة حزب البعث حتى عام ١٩٧٥، عام خروجي من تنظيمات البعث مع عدد من إخواني بسبب اعتراضي على النقص الفادح من الديمقراطية في أداء نظامَي البعث في سورية والعراق. ولكنني مع مرور الأعوام، وبعد أن لاحظت أن «الليبرالية» استُخدمت كحصان طروادة لاحتلال العراق ثم لتدمير سورية، والكثير من الأقطار، جعلني أميل إلى ربط الليبرالية بمضمون وطني وقومي لا أن تكون بديلاً من الوطنية والقومية؛ فليبرالية البريطاني أو الفرنسي أو الأمريكي لم تُستخدم مرة للتحلل من الانتماء والالتزام الوطنيين.

وما أثارني أيضاً في كلام عمّار هو إعطاؤه لأحكامه الليبرالية مفعولاً رجعياً، فيمتدح مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ تمّوز/يوليو ليدين الثورة وقائدها جمال عبد الناصر الذي لم ينكر شخصياً وجود ثغرات وأخطاء في نظام حكمه، لكن ثورة تمّوز/يوليو قدمت لمصر والأمة العربية إنجازات كبرى، لا يمكن لأحد إنكارها.

الفصل الثامن عشر

مستقبل الإصلاح في لبنان

معن بشور(*)

حين طلب مني د. خير الدين حسيب، رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، قبل شهرين إعداد ورقة حول «مستقبل التغيير في لبنان»، تراءى لي أنني أمام مهمة من العالم الافتراضي، لأن لا شيء في لبنان يشي بإمكان إحداث أي تغيير في بلد طالما فاخر الكثير من مواطنيه بنصيحة خبير أوروبي قال يوماً بعد دراسته الأوضاع في لبنان: «اتركوا أمور بلدكم على حالها فليس بالإمكان أفضل مما كان».

منذ تلك «النصيحة» الشهيرة قبل أكثر من نصف قرن، نرى الطبقة السياسية والاقتصادية وامتداداتها الثقافية والإعلامية «مطمئنة» إلى حاضر لبنان ومستقبله؛ تختلف في معظم الأمور، داخلية وخارجية، اقتصادية وسياسية، قانونية وإدارية، لكنها سرعان ما تتحول إلى كتلة حديدية صمّاء بوجه كل من يحاول إحداث التغيير في النظام أو في بعض ركائزه الأساسية.

وعلى الرغم من أن كل ما يحيط باللبنانيين ويعيشونه (من أخطاء تصل إلى حد الخطايا أحياناً، ومن ثغر تصل إلى حد الفضائح)، يحرّض على التغيير، فإن ما كان بادياً على السطح يوحي أن النظام كان يزداد تماسكاً في وجه دعاة التغيير، وإن دعاة التغيير (الذين نجحوا في أواسط السبعينيات من القرن الماضي في الوصول إلى مستوى من الفعل والتأثير اهتزت معه يومذاك ركائز النظام وفلسفته وآليات استمراره) يواجهون اليوم تراجعاً مخيفاً في دورهم، بعدما امتص النظام معظمهم، وخصوصاً أن النظام اللبناني لديه قدرة هائلة على امتصاص كثر من المتمردين عليه، فيخلعون تاريخهم حين تتراقص أمامهم الامتيازات التي يغريهم بها النظام. أما المتمردون العاصون على «الاستيعاب»،

(*) أمين عام سابق للمؤتمر القومي العربي، ورئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

المتمسكون بالمبادئ التي نشأوا عليها، فمصيرهم العزل والإقالة، إذا ما وصلوا إلى مواقع رسمية، والتهميش والإقصاء إذا لم يحظوا بمثل هذه المواقع.

فهل من صورة تفضح عجز هذا النظام اللبناني وأداءه، وتبرز الحاجة إلى التغيير اليوم، أكثر من حال الشغور الرئاسي المستمر منذ أيار/مايو ٢٠١٤، والتعطيل المتواصل للمجلس النيابي المترافق مع الشغور الرئاسي، وتجميد العمل الحكومي منذ أسابيع، والعجز المريب عن حل الأزمات الحياتية والخدماتية المتفاقمة وصولاً إلى احتلال النفايات الشوارع والأحياء على امتداد الجغرافيا اللبنانية؟!

لكن الحراك الشبابي والشعبي والمدني (الذي انطلق من قلب العاصمة اللبنانية وعدد من المناطق والأرياف منذ أواخر آب/أغسطس عام ٢٠١٥، والذي نجح في استقطاب عشرات الآلاف من اللبنانيين في أكثر من اعتصام وتظاهرة واستمر بجملة من الاعتصامات أمام مرافق حيوية، يشوب أداءها الكثير من الملاحظات) أعاد الثقة إلى العديد من القوى الحية بإمكان التغيير. وتالياً، بدا أن لهذه الورقة ما يبرّرها، بل أن تكون جزءاً من رؤية تسهم في إغناء مسار التغيير الدائر في لبنان هذه الأيام.

أولاً: في التطورات التاريخية لحركة التغيير وعوائقها في لبنان

١ ـ المحطات التاريخية

١ ـ منذ تأسيس دولة لبنان الكبير في أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، كانت الدعوة إلى التغيير تنمو باستمرار، سواء عبر أدباء وكتاب ومفكرين في الوطن والمهجر معاً، أو عبر أحزاب وحركات ونقابات ومنتديات كانت ترفع مطالب التغيير سواء في المجال السياسي أو في المجالات الأخرى، وكانت تحقق أحياناً بعض مطالبها، كما كانت كثيراً ما تخفق في حراكها، وإن كانت تحدث تراكماً كمياً على مستوى الأفكار والأحزاب والحركات بانتظار التحول النوعي المفترض.

لم تتوقف نداءات التغيير وحركاته في لبنان منذ الاستقلال عام ١٩٤٣، وإنما استمرت أيضاً بأوجه متعددة، بما فيها الثورة الشعبية المسلحة التي حاول الحزب السوري القومي الاجتماعي إطلاقها عام ١٩٤٩ والتي لم يكتب لها النجاح بل جرى إعدام زعيم الحزب أنطون سعادة بعد صفقة بين نظام حسني الزعيم في سورية والنظام اللبناني. يومذاك، سلم حسني الزعيم سعادة إلى السلطات اللبنانية التي قامت بمحاكمته صورياً وبإعدامه خلال ٢٤ ساعة بعد تسليمه، وصولاً إلى ما سمي «الثورة البيضاء» في أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ التي أطاحت، آنذاك، رئيس الجمهورية.

إذاً، حركة التغيير في لبنان كانت حاضرة باستمرار في الحياة السياسية والشعبية منذ أن بدأ يتضح حجم التعثر في قدرة النظام اللبناني على تلبية طموحات الشعب الوطنية والسياسية والاجتماعية،

الذي وصل إلى ذروته في السنوات الأخيرة ولا سيّما مع استمرار الشغور والجمود والتعطيل في مؤسساته الدستورية.

شهدت هذه الحركة محطات متعددة منذ استقلال لبنان عام ١٩٤٣، فقامت ثورة بيضاء أطاحت بشارة الخوري، أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال عام ١٩٥٢، بعد ما يشبه العصيان المدني الذي دعت إليه كتلة نيابية تضم عشرة نواب فقط (كمال جنبلاط، عبد الله اليافي، كميل شمعون، حميد فرنجية، عادل عسيران، أنور الخطيب، غسان تويني، عبد الله الحاج، إميل بستاني، بيار إده)، من أصل ٥٥ نائباً أطلقوا يومذاك، من بلدة دير القمر الكتلة الاشتراكية الوطنية. ثم قامت ثورة مسلحة عام ١٩٥٨ حالت دون التجديد للرئيس الثاني (كميل شمعون)، ودون ارتباط لبنان بسياسة الأحلاف والمشاريع الاستعمارية (حلف بغداد، مشروع أيزنهاور)، وصولاً إلى الأزمة الوطنية الكبرى المتمثلة بالحرب في لبنان وعليه، بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠، التي وإن ارتبطت في نظر كثيرين بالتباين حيال الموقف من المقاومة الفلسطينية، كانت أيضاً تتويجاً لسلسلة من الانتفاضات ذات الطابع السياسي والاجتماعي.

كان لبنان قد شهد منذ أواسط الستينيات جملة تحركات شعبية وطلابية كمهرجان «التفاح» في بتخنيه عام ١٩٦٦، وإضرابات طلابية وصلت إلى ذروتها في مطلع عام ١٩٦٩ حيث نفذ طلاب لبنان من كل المشارب والبيئات والتيارات ما يشبه الانتفاضة على مدى ستة أسابيع وفي جميع الجامعات بعد العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت وتدمير الأسطول التجاري الجوي في ١٩٦٩/١٢/٢٨، كما شهد في أواخر الستينيات ما عُرف بثورة الفلاحين في عكار التي تداخل فيها المحلي مع الإقليمي.

وشهدت بداية السبعينيات تصعيداً في الحراك الشعبي ذي الطابع الاجتماعي أساساً، تمثل بجملة إضرابات وانتفاضات، كانتفاضة مزارعي التبغ عام ١٩٧٣، وسبقها إضراب عمال معمل غندور وإضراب المعلمين عام ١٩٧٢.

في شباط/فبراير ١٩٧٥، وخلال انتفاضة الصيادين في صيدا أطلقت عناصر من الجيش اللبناني النار على نائب صيدا السابق الزعيم الشهيد معروف سعد، الذي يرى الكثيرون أن اغتياله كان الشرارة التي أشعلت الحرب في لبنان وعليه في نيسان/أبريل ١٩٧٥، كما رأى كثيرون هذه الانتفاضة تتويجاً لتلازم الوطني والاجتماعي في النضال الشعبي اللبناني. فمعروف سعد كانت له حيثيته الوطنية والقومية (أحد المجاهدين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨) إضافة إلى حيثيته الشعبية والمحلية في مدينة صيدا التي انتخبته نائباً عنها لأربع دورات متتالية (١٩٥٧، ١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨).

كل هذه الانتفاضات كانت بمنزلة إرهاصات أدت إلى قيام الحركة الوطنية اللبنانية برئاسة الشهيد كمال جنبلاط، التي أعلنت برنامجها المرحلي عام ١٩٧٦، الذي ربطت فيه بين التوجهات والمهمات القومية (حماية الثورة الفلسطينية وصون عروبة لبنان) والتوجهات والمهمات الوطنية المتمثلة بإصلاح سياسي اجتماعي مدخله نظام انتخابي يقوم على النسبية في إطار لبنان دائرة

انتخابية واحدة، وهو المدخل الذي يمثّل اليوم في نظر قوى التغيير المفتاح الرئيس لأي إصلاح حقيقي في البلاد.

٢ ـ عوائق التغيير

إن حركة التغيير في لبنان لم تغب طوال سنوات ما بعد الاستقلال، رغم تعدد المداخل إلى الإصلاح بين فئة وأخرى، وتباين الرؤى بين الأحزاب والحركات، ورغم ضخامة العوائق التي وقفت في وجهها والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

العائق الأول: الواقع الطائفي المتجذّر في النظام والمجتمع في آن، وهو واقع برعت الطبقة الحاكمة في ترسيخه في مجالات الحياة اللبنانية السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية كافةً، كما برعت في إعادة إنتاجه نظاماً وعلاقات وعصبيات متنافرة على نحو جعل المستفيدين من التغيير يواجهون بعضهم بعضاً في الشوارع، كما في الخنادق، بل نجحت هذه الطبقة بوجهها الجديد بعد انتهاء الحرب الأهلية (١٩٩٠)، في تحويل النزاع الطائفي إلى نزاعات مذهبية، فتعطلت أي بوادر حراك شعبي مع نجاح أجنحة الطبقة الحاكمة وتدخلها في منظومة الصراع الطائفي والمذهبي بحيث تمكنت من تغطية كل فسادٍ وهدر وانحراف عبر منظومة التقاسم الطائفي والمذهبي، وهو ما أدى إلى استحالة محاسبة أي فاسد بسبب الحماية الطائفية والمذهبية له.

العائق الثاني، تداخل الشأن الوطني اللبناني مع الظروف العربية والدولية المحيطة ولا سيَّما في ظل رؤيتين توزعت بينهما قوى التغيير حين اعتقد بعضها في **الرؤية الأولى** أن في إمكانه عزل القضية اللبنانية عن القضية العربية، فسقط هذا البعض في أسر منظومة فكرية تعددت تعابيرها بين مرحلة وأخرى، يميناً ويساراً، حتى وصلت في أواسط العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى رفع شعار «لبنان أولاً» التقى حوله «يمينيون» و«يساريون»، فدخل لبنان في تعقيدات جديدة، وانقسامات حادة، لم تؤدِّ إلى تعطيل حركة التغيير فحسب، بل إلى تعطيل الحياة السياسية نفسها وإلى اشتعال صراعات طائفية ومذهبية ما يزال لبنان، كما الكثير من البلدان المجاورة، يعاني آثارها المدمرة.

أما الرؤية الثانية، فقد كانت تبالغ في الاعتماد على العامل الخارجي، عربياً كان أم إقليمياً، فأهملت الخصوصيات اللبنانية التي هي مبرر وجود الكيان اللبناني المتنوع في انتماء مكوناته الدينية والمذهبية التي تحمل بدورها جملة هواجس تاريخية تعزز الإحساس بالخوف لدى بعضهم، والإحساس بالغبن لدى بعضهم الآخر، حتى وصلنا إلى يوم أصبح فيه كل لبناني يحس بالخوف والغبن في آن معاً.

وإذا كان للرؤية الأولى بعض المبررات بسبب التكوين التاريخي للكيان اللبناني الذي سُمي دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، مع بداية عهد الانتداب الفرنسي، وهو الدولة التي قامت على وحدة بين «جبل لبنان» ذي الوضع الخاص في العهد العثماني، وبين بيروت وبعض مدن الساحل التي

كانت جزءاً من ولاية بيروت عشية الحرب العالمية الأولى، وبين الأقضية الأربعة التي تم سلخها عن ولاية دمشق (بعلبك، البقاع الغربي، راشيا، وحاصبيا)، فحمل كل جزء من الكيان الجديد معه جملة هواجس ومطالب شكلت بمجموعها ما سمي الهواجس اللبنانية أو الخصوصيات اللبنانية التي كانت مصدراً «للإشعاع اللبناني» أو «الرسالة اللبنانية»، كما لانقسام دائم داخل المجتمع اللبناني يحول حتى دون كتابة تاريخ موحد يدرسه طلاب لبنان، بما يرسخ لديهم الانتماء الوطني الواحد...

هذه الرؤية الأخرى، «الفوق ـ اللبنانية»، رغم إهمالها تعقيدات الواقع اللبناني أو القفز فوقها، كانت تستند إلى تجربتين مهمتين، **أولاها** العهد الشهابي المستمر عملياً منذ عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٠ (عهد الرئيس فؤاد شهاب وخلفه الشهابي المتميّز ضمن جماعته الرئيس شارل حلو)، وهو عهد وفر قدراً من الاستقرار في بلد يألف التوترات والاهتزازات، وقدراً من الإصلاح عبر مؤسسات يرى الكثير من اللبنانيين أن إحياءها اليوم والعمل بها هو أحد مداخل التغيير في لبنان وتحويله إلى دولة ديمقراطية وعصرية (ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية... إلخ).

فمعظم المحللين الموضوعيين يقرون أن العهد الشهابي ما كان له أن يؤمّن قدراً من الاستقرار والإصلاح، لولا ظروف عربية محيطة متمثلة بمدّ قومي تحرري في المنطقة كان يقوده جمال عبد الناصر، ولا سيّما بعد الوحدة العربية ـ السورية في مطلع عام ١٩٥٨، وهما البلدان اللذان كانا تاريخياً الأكثر تأثيراً في السياسة اللبنانية، ولولا تلك المعادلة الذهبية التي اعتمدها فؤاد شهاب، والتي وصفها المفكر اللبناني العروبي المعروف الراحل منح الصلح في محاضرة شهيرة له عام ١٩٦٦، بـ «مسايرة العروبة في الخارج لمواجهتها في الداخل» فترسخ على هامش هذا العهد، ولا سيما في نسخته الثانية مع الرئيس شارل حلو، نظام أمني يتدخل في كل جوانب الحياة السياسية والحزبية اللبنانية، وهو ما دفع الكثير من القوى إلى الاجتماع لإسقاطه عام ١٩٧٠ عبر إسقاط مرشحه للرئاسة الأولى الرئيس الياس سركيس، مستفيداً من الوهن الذي أصاب حركة التحرر العربية وقائدها آنذاك جمال عبد الناصر في حزيران/يونيو ١٩٦٧ والذي شاءت الأقدار أن يغيب بعد أيام على ما رأه اللبنانيون «انقلاباً برلمانياً» بصوت واحد على النهج الشهابي (يوم فاز الرئيس سليمان فرنجية بصوت واحد على الرئيس المدعوم من النهج الشهابي الياس سركيس).

أما **التجربة الثانية** فكانت تجربة ما يسميه كثير من اللبنانيين مرحلة الوصاية السورية التي بدأت مع التفويض العربي ـ المدعوم دولياً ـ للقوات العربية السورية أن تدخل إلى لبنان في إطار قوات الردع العربية فتوقف حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) في لبنان بعد أن نجح الجهد السوري قبلها في توفير انتخاب مبكر لرئيس جديد للجمهورية اللبنانية هو الرئيس الياس سركيس (أيار/مايو ١٩٧٦)، كما في توفير هدوء ما لبث أن اهتز بعد أقل من عامين في إثر زيارة أنور السادات إلى الكنيست (خريف ١٩٧٧)، ثم توقيعه اتفاقيات كامب دايفيد التي أخرجت مصر من الصراع مع الكيان الصهيوني، وسمحت له باجتياح جنوب لبنان واحتلال قسم كبير منه في آذار/مارس ١٩٧٨، وإعلانه دولة «لبنان الحر» في الشريط الحدودي المحتل بقيادة سعد حداد وخلفه أنطوان لحد،

وهي «الدولة» التي لم تسقط إلا مع اندحار الاحتلال الإسرائيلي عن الشريط الحدودي في أيار/ مايو ٢٠٠٠ بعد تصاعد ضربات المقاومة لقواته وعملائه.

إنّ تجربة الوجود السوري في لبنان نجحت استراتيجياً من دون شك، في دعم المقاومة اللبنانية للاحتلال حتى دحر المحتل عام ٢٠٠٠، وفي ردع عدوانه عام ٢٠٠٦، ولكن النجاح نفسه لم يحالفها في إدارة الملف الداخلي اللبناني، فاعتمدت بوجه عام على قوى ذات تكوين طائفي ومذهبي، أو ذات رؤى رأسمالية ليبرالية رافضة لأي مضمون اجتماعي تحاول محاكاة ما سمي «الليبرالية الجديدة» التي باتت أيديولوجية عالمية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

بل إن الإدارة السورية للشأن اللبناني كثيراً ما كانت تستخدم نفوذها وسطوتها، وبطلب من الحكومة اللبنانية، لإجهاض أي تحرك ذي طابع إصلاحي أو نقابي أو شعبي يستهدف التغيير، فتعثرت حركة التغيير في لبنان مجدداً.

وبدا واضحاً أن البلاد باتت أسيرة تحالف يحاصر قواها الشعبية ويجوّف قواها الحزبية والنقابية، بعدما كانت قد أدت دوراً تاريخياً في مقاومة الحرب والتقسيم والأزمة المعيشية معاً. وقد أدى يومذاك، الاتحاد العمالي العام ومنظمات المجتمع المدني وقوى التغيير الشعبية دوراً كبيراً في انتفاضة الخبز والسلم الأهلي والوحدة الوطنية التي وصلت إلى ذروتها في مسيرة ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، حين التقى عشرات الآلاف من اللبنانيين من غرب العاصمة وشرقها على «معبر» المتحف وحاولوا بأظافرهم إزالة متاريس الرمل، الفاصلة بين شطري العاصمة. وهو تحالف يضم «الليبرالية الفاسدة والمفسدة» من جهة، وقوى ذات تركيب طائفي مذهبي، من جهة أخرى، لا تملك القدرة على التغيير بسبب تكوينها وثقافتها، وإن كان بعض قادتها يدّعون امتلاك الرغبة في إحداث هذا التغيير.

العائق الثالث هو **فشل القوى السياسية اللبنانية** بكل اتجاهاتها **في المواءمة بين برنامج الإصلاح وبرنامج المقاومة**؛ ففي مواجهة مطامع صهيونية مدعومة أمريكياً وغربياً إلى حد كبير، وهي مطامع وصلت إلى احتلال أجزاء كبيرة من لبنان، بما فيها عاصمته بيروت عام ١٩٨٢، كما لا تخفي رغبتها في وضع يدها على مياهه ونفطه وخيراته، وتريد تدمير صيغة العيش الواحد بين مكونات دينية ومذهبية متنوعة، بما يناقض الكيان الصهيوني كفكرة وأيديولوجية، لا يستطيع بلد كلبنان إلى هذه المواجهة سبيلاً إلا عبر المقاومة.

وفي بلد كلبنان يواجه أزمات داخلية متعددة، تطل برأسها حرباً أهلية كل بضع سنوات، لا يمكن أيضاً أن يجري تجاهل الملفات الداخلية فيه والاكتفاء بملف المقاومة التي كثيراً ما تضطر إلى مهادنة قوى متضررة من أي تغيير جذري من أجل مواجهة ما يُحاك حولها من مؤامرات ومخططات وصلت إلى حد إعلان الحروب المتتالية عليها، وعلى لبنان بأسره، شعباً وجيشاً، وبنى تحتية ودوراً اقتصادياً وثقافياً.

لم تنجح المقاومة رغم اتساع قوتها، وتحولها إلى عامل مؤثر إلى درجة كبيرة في المعادلة الإقليمية والدولية، في أن تتحول إلى قوة دفع مؤثرة في طريق التغيير المطلوب، رغم أن في برامجها ونيات قادتها إرادة ورغبة بهذا التغيير.

فالمقاومة التي هي، موضوعياً، بنت بيئة من البيئات اللبنانية، تستطيع أن تحرز في أحيان كثيرة ما يشبه الإجماع اللبناني حين يكون الأمر متعلقاً بمقاومة إسرائيل، لكنها في الشأن الداخلي تواجه اعتراضات من بيئات أخرى متعددة، فتضطر إلى عقد تسويات معها على حساب مشروع التغيير أو حتى مشروع الإصلاح.

ربما كان المطلوب من حزب الله تحديداً، وبعد التحرير التاريخي عام ٢٠٠٠، أن يسعى إلى قيام تحالف يضم قوى التغيير كلّها، على غرار ما فعله كمال جنبلاط في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي مستنداً إلى زعامته التاريخية في الجبل، وداخل بيئة لبنانية ذات دور مهم في قيام الكيان اللبناني، وقبله في قيام جبل لبنان. لكن مثل هذا التحالف لم يقم رغم أكثر من محاولة، وهو أمر لا يقع اللوم فيه على حزب الله وقائده فحسب، بل هناك عوامل أخرى محلية، وعربية وإقليمية أدت دوراً في الحؤول دون قيام صيغة لبنانية جامعة عابرة للطوائف والمذاهب والمناطق، تنجح في تحقيق التكامل بين تحرير الأرض ومقاومة العدوان من جهة، وبين تغيير جذري في النظام ومناهضة الفساد، من جهة ثانية.

العائق الرابع: يكمن في عجز قوى التغيير في لبنان، لأسباب موضوعية وذاتية، عن صياغة برنامج متكامل للتغيير ووضع آليات عمل وأطر تكامل بين هذه القوى؛ إذ اشتدت المعارك في وجهها، وتباينت الأولويات لدى هذه القوى، وتضخمت «الأنا» الحزبية أو الفئوية أو حتى الشخصية على الذات الوطنية والاجتماعية الكبرى، واشتد الصراع بين التيارات المتعددة، كما داخل كل تيار، وصولاً إلى صراعات وانشقاقات داخل الحزب الواحد، وهو ما أدى إلى تفاقم عجز قوى التغيير، ما غطى على عجز النظام ذاته ومنحه قوة استمرار.

إن وجود هذا البرنامج لا يعني تعداد مطالب سياسية أو اقتصادية، اجتماعية أو تربوية فقط، بل يعني أساساً الوصول إلى رؤية تحليلية عميقة لمجمل الأوضاع الداخلية وترابطها بالأوضاع العربية والإقليمية والدولية، فالقضية الوطنية اللبنانية بكل فروعها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقضية العربية خصوصاً، والقضايا الإقليمية والدولية عموماً.

العائق الخامس والأهم هو وجود ما يمكن تسميته «المجتمع العميق» أو «النظام العميق» في لبنان، على غرار «الدولة العميقة» في بعض البلدان التي كانت تقف حاجزاً أمام قوى التغيير فيها.

لقد كانت العقبة الرئيسة التي تواجه قوى التغيير هي أن المجتمع اللبناني، بحكم تكوينه وطبيعة العلاقات القائمة بين مكوناته، مجتمع محافظ تبدو على سطحه مظاهر الاستعداد الكبير للتغيير، لكنه في أعماقه غير مؤهل أو مستعد لخوض معركة التغيير إلى النهاية. وأكثر ما يعبّر عن هذه الظاهرة هو أن اللبناني يبقى أربع سنوات محتجاً ومعترضاً على الطبقة الحاكمة ليعود إلى انتخابها

ذاتها، مع بعض التغييرات الطفيفة، بما يسمح لهذه الطبقة أن تعيد إنتاج هيمنتها وتسلطها، وتصبح العملية الانتخابية وفق القانون الحالي مجرد «تعداد طائفي ومذهبي»، كما وصفها يوماً وزير الداخلية السابق بشارة مرهج.

وما يقال عن «المجتمع العميق» يقال عن «النظام العميق» الذي تنهار الدولة بكل مؤسساتها (كما حصل خلال الحرب ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، ولكن النظام يبقى، ويزداد قوة، بجناحيه «الإقطاع الطائفي» و«الإقطاع المالي الاحتكاري». وهذا ما تجلّى خصوصاً في العقدين الأخيرين حيث وقع لبنان بين براثن رأسمالية ربوية احتكارية متوحّشة، من جهة، وبين زعامات أحزاب وقوى تحتكر تمثيل طوائفها، من جهة أخرى.

٣ ـ في الحراك المدني الأخير

في النصف الثاني من شهر آب/أغسطس، وتحديداً في ٢٢ منه، فوجئ كثيرون بحجم التجاوب الشعبي مع دعوة حملة «طلعت ريحتكم»، المرتكزة أساساً على بضعة جمعيات بيئية (تعرّف اللبنانيون إلى أعضائها، خلال اعتصامات محدودة ضد التمديد للمجلس النيابي وأنشطة ذات طابع بيئي)، إلى اعتصام احتجاجي في وسط العاصمة بعد شهر على تفاقم أزمة النفايات التي امتلأت بها شوارع العاصمة والكثير من المدن والبلدات اللبنانية، بعدما توقف عمل الشركة المكلفة بجمع النفايات وإرسالها إلى مطمر الناعمة في إثر خلاف حكومي على تجديد العقد معها، وفي إثر رفض أهالي البلدة والبلدات المحيطة وجود المطمر في منطقتهم، بما لذلك من تأثيرات بيئية وصحية خطرة.

شكل هذا التجاوب الشعبي حافزاً لأصحاب المبادرة المدنية للتوسع في حراكهم، كما شكل حافزاً لجهات كثيرة، بينها أحزاب وجمعيات وشخصيات، لتنظيم حملات مماثلة لحملة «طلعت ريحتكم» تتكامل معها، بل وتقدم أهدافاً مضافة إلى أهداف الحراك عبر ربطه بمطالب جديدة أبرزها محاسبة الفاسدين والمفسدين في الدولة لأنهم المسؤولون الرئيسيون عن حال التردي السياسي والاجتماعي والإداري والبيئي الذي يعيشه لبنان، وكان من أبرز هذه الحملات حملة «بدنا نحاسب» و«جاي التغيير» و«الشعب يريد» و«حِلّوا عنا»، وغيرها من الحملات ذات الطابع المناطقي (الجبل، البقاع، الجنوب، عكار... إلخ).

امتاز الحراك الأخير بأنه تتويج لجملة حراكات مطلبية وتغييرية شهدها الشارع اللبناني في السنوات الأخيرة، أبرزها من دون شك المسيرات الضخمة والإضرابات الواسعة التي دعت إليها وقادتها «هيئة التنسيق النقابية» بمكوناتها المتعددة، من معلمين وموظفين وعسكريين سأموا مماطلة المسؤولين في التجاوب مع مطالبهم المحقة، لكن عدة عوائق واجهت تحركات تلك الهيئة وأدت إلى تغييرات في قياداتها، ولا سيّما التربوية منها (علماً أن قطاع المعلمين كان من القطاعات الأنشط والأكثر مثابرة في الهيئة).

كما شهد الشارع اللبناني في ربيع عام ٢٠١١، وفي محاكاة لتظاهرات ما سمي «الربيع العربي» في عدة أقطار عربية، مسيرات شبابية بدت محدودة في أول الأمر ثم تزايد عدد المشاركين فيها بصورة لافتة للنظر وتحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي»، إلا أن هذا الحراك لم يكتب له الاستمرار لأسباب داخلية وخارجية لا مجال هنا لتحليلها.

ولم يكن الشارع اللبناني أيضاً يخلو في السنوات الأخيرة من تحرك هنا، أو حراك هناك، على أساس قضايا مطلبية وقطاعية سياسية واجتماعية، بعضها متصل بأزمات أصابت قطاعات واسعة من المواطنين كأزمة (تعاونيات لبنان) التي جرى فيها افتراس حقوق ٢٣ ألف مواطن من الطبقات الوسطى والدنيا، كما جرى تعطيل تنفيذ كل القوانين والمراسيم المتصلة بحلها، وكأزمة القانون الجديد للإيجارات الذي يهدد بتشريد أكثر من ١٥٠ ألف مستأجر قديم (وجلّهم تجاوز العقد السابع من عمره) من بيوتهم وفق قانون أقر بمادة وحيدة في جلسة يتيمة عقدها مجلس النواب، وفيه مخالفات دستورية طعن بها المجلس الدستوري نفسه. لكن نفوذ الاحتكار العقاري الذي يريد التهام حقوق قدامى المستأجرين والمالكين معاً، نجح في دفع بعض القضاة إلى إصدار قرارات قضائية بموجب قانون مطعون بدستوريته في أبرز مواده. إذّاك، شهد الشارع اللبناني تحركات لقدامى المستأجرين الذين يخشون الطرد من بيوتهم، ولقدامى المالكين الذين يطالبون بإنصافهم وتأمين حقوقهم.

طبعاً، لم يخل الشارع أيضاً من اعتصامات لمياومين يريدون تثبيتهم (ولا سيمّا في مؤسسة كهرباء لبنان) أو لرفض التمديد للمجلس النيابي، أو لجمعيات أهلية تطالب بوقف العنف ضد النساء وبمنح الزوجة حق منح أولادها الجنسية اللبنانية، أو لمزارعين في الأرياف يواجهون أزمات في تصريف منتوجهم الزراعي، ولا سيّما بعد الأزمة السورية.

ومن يراقب الإعلام اللبناني، على مدى سنوات، يلاحظ حجم التحركات التي طالت معظم قطاعات الإنتاج اللبناني، فلم تخل منطقة من الاعتصامات، ولم يخل قطاع صناعي أو زراعي أو سياحي من الإضرابات، ولم تتخلّف جامعة أو مدرسة أو ثانوية أو حتى مدرسة ابتدائية عن حراك مطلبي للأساتذة أو المعلمين.

كانت البطالة أساساً، والهجرة بكل مخاطرها، شرعية كانت أم غير شرعية، تالياً، تقفان في قلب الاحتقان الذي كان يعصف بمعظم اللبنانيين ممن لم يحظوا بفتات الثروات التي تتكدس في خزائن أهل السطوة والسلطة ومصارفهم.

بهذا المعنى، أتى هذا الحراك المدني الشبابي الشعبي الأخير لتحصين كل هذه التحركات وأهلها فجاء متميزاً مما سبقه من تحركات، وتتويجاً لها في الوقت نفسه.

١ ـ يعتبر هذا الحراك الأطول زماناً، والأكثر اتساعاً في جماهيريته، وتالياً، الأكثر تأثيراً في حياة اللبنانيين والأكثر مدعاة للاستبشار.

٢ ـ شكّل هذا الحراك العابر للطوائف والمذاهب والمناطق نقيضاً كاملاً للواقع المهيمن على الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية في لبنان، وتالياً، شكل إنذاراً لميلاد حركة لبنانية وطنية جامعة تحمل ميزات الحركة التي قادها يومذاك، الشهيد كمال جنبلاط في أواخر ستينيات القرن الماضي، ولكنها مع ظروف تسمح بتجاوز القصور الذي واجه تلك الحركة.

٣ ـ شكّل هذا الحراك بالحضور الشبابي المتميّز فيه ضخاً لدماء جديدة في حركة التغيير في لبنان، التي بدا وكأن دعاتها أصبحوا مشدودين إلى «حنين» لماضٍ جميل أكثر منهم مندفعين إلى تشكيل واقع جديد.

٤ ـ شكّل هذا الحراك، بشجاعة شبابه وقادته، كسراً لحاجز اليأس لدى كثيرين من إمكان التغيير في لبنان، بعدما سدت معظم منافذه لأسباب متعددة. ومع انكسار حاجز اليأس انكسر أيضاً حاجز خوف (لم يكن بالقوة التي كان عليها في بلدان عربية أخرى) كان عائقاً إلى حد كبير دون انطلاق حركة التغيير. والخوف هنا ليس من السلطة الحاكمة وأجهزتها فقط، بل من أهل السلطة الفعلية أيضاً داخل الطوائف والمذاهب المتربصين بأهل التغيير والقادرين على محاصرتهم وعزلهم وتجويعهم وحرمانهم من الوظائف ودفعهم إما إلى الهجرة، وإما إلى الرضوخ.

٥ ـ رفع هذا الحراك الغطاء عملياً عن كل فضائح النظام وركائزه، وعن حجم الفساد والهدر المعشش في الكثير من المؤسسات فيه، بما يفسح في المجال أمام تحديد مكامن الخلل والعجز والفساد في جوانب الحياة اللبنانية كلها.

٦ ـ أسقط هذا الحراك باستمراريته، وانضمام الكثير من المواطنين والقوى الحية في المجتمع إليه، كل المحاولات التي سعت منذ البداية إلى التشكيك في أهدافه، وشيطنة بعض المبادرين إليه، والتهويل من مخاطره (ولا سيّما أن في جوارنا مشاهد تثير كل أنواع المخاوف من حركات شعبية ومطالب محقة تم استخدامها لخدمة أجندات مشبوهة ومخططات دموية وأخطار تدميرية متوحشة).

٧ ـ ربط هذا الحراك، والكثير من محركيه الأساسيين، بين أزمة النفايات التي كانت الشرارة التي أطلقت الحريق الشعبي، وبين كل الأزمات الحياتية والمعيشية والخدماتية الأخرى في البلاد، فانضوت تحت لوائه معظم الفئات المتضررة من الواقع الراهن.

٨ ـ امتاز هذا الحراك باتساع قاعدة المشاركة فيه، فكان للمرأة اللبنانية دور شجاع وواضح في كل محطاته، بما يؤكد أن المرأة تنتزع حقوقها بالانخراط في النضال الوطني والشعبي العام (تجربة المرابطات في الأقصى) وتسقط كل محاولات حجب دورها بهذه الذريعة أو تلك، كما امتاز بالمشاركة الكثيفة لفنانين وإعلاميين ومثقفين ومبدعين لبنانيين، وهو ما أعطاه بعداً «إبداعياً» تمثل بالهتافات المؤثرة والشعارات الصارخة المحركة للمشاعر.

كما ربط هذا الحراك بأغلب مكوناته، بين تلبية المطالب الحياتية، وبين الإصلاح السياسي. كما بين الإصلاح السياسي وتعديل القانون الانتخابي، بما أعطاه أهمية مضاعفة ولا سيّما حين أسقط، من ضمن ما أسقط، كل مشاريع قوانين الانتخاب التي ترسخ النظام الطائفي والمذهبي وتحوّل لبنان إلى فدرالية انتخابية، مثل قانون يدعو إلى انتخاب كل طائفة ممثليها بكل ما يحمله مثل هذا القانون من مخاطر على وحدة لبنان **أولاً**، كما على سلمه الأهلي **ثانياً**؛ فهو يعزل اللبناني عن شريكه الآخر في الوطن، كما يشجع داخل كل طائفة الخطاب الأكثر تطرفاً وتحريضاً وإثارة للغرائز الطائفية والمذهبية.

إن تمسك معظم أهل الحراك بالنسبية في قانون الانتخاب، وبلبنان دائرة انتخابية واحدة، من شأنه أن يضع البلاد على طريق الإصلاح السياسي الحقيقي، ويخرج المجتمع من قوانين عززت وتعزز الطائفية والمذهبية وكل الهواجس التي تسكن اللبنانيين.

لكن هذه الإيجابيات المتعددة، التي أثمرت ضغطاً على أهل السلطة لإجراء حوار بين «المتخاصمين» منهم، لا تخفي وجود ملاحظات نعتقد أن لفت الانتباه إليها، من شأنه تحصين هذا الحراك وتعزيزه وإدامته وتطويره إلى حركة شعبية مؤثرة.

أ ـ الحرص على أن يحافظ هذا الحراك على طابعه الشعبي العريض، وعلى آلياته السلمية الديمقراطية القادرة على كشف عزلة السلطة من جهة، كما على استقطاب أوسع قوى التغيير الشعبية.

وقد يبرر بعضهم لجوءه إلى ممارسات تثير اعتراضات وملاحظات عند الكثير من جمهور الحراك إلى كون هذه الجمهور لا يتجاوب دائماً مع نداءات الحراك للتحرك المستمر، فيضطر بعض الناشطين إلى تصعيد الموقف للتعويض من ضعف التجاوب... لكن من قال إن الجماهير الواسعة قادرة على أن تنزل كل يوم إلى الشارع. إنّ الحكمة تقتضي أن تتم الدعوة إلى اعتصامات كبيرة بين الفينة والأخرى (كل أسبوع أو أسبوعين مرة)؛ فمثل هذه الاعتصامات الضخمة (كمسيرة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥)، تهز أهل السلطة وقوى الفساد، ربما أكثر مما تفعله مناوشة هنا مع قوى الأمن أو اشتباك هناك، علماً أن المزاج الشعبي العام يؤيد بقوة الحراك والتغيير لكنه يخشى الفوضى والانفلات الأمني.

ب ـ رغم التجاوب الشعبي غير المسبوق مع هذا الحراك المدني، الشبابي والشعبي، فإن بعض أهل الحراك قد فاتهم قوة «المجتمع العميق» في بلد كلبنان، حيث يمكن أن ينحاز المواطن إلى مطالب محقة، لكن شرائح واسعة من هؤلاء المواطنين تبقى مشدودة بحكم عصبيات طائفية أو مذهبية أو اعتبارات مصلحية طاغية في نظام يقوم على الزبونية، وتالياً، لا تتجاوب مع الحراك إذا أحرجها في علاقاتها ومصالحها الظرفية المرتبطة بهذه الزعامات أو الأحزاب.

لا شك في أنه من الضروري أن يكون هذا الحراك مستقلاً في قراره وتوجهاته عن أي من القوى المهيمنة على السلطة في البلاد، ولكن ليس من الحكمة أن تتم شخصنة مطالب الحراك بما يسمح

لهذه القوى أن تستنفر غرائز ومصالح واسعة في مواجهة الحراك، فيبدو أن في الأمر صراعاً أهلياً وليس إجماعاً شعبياً على مطالب محقة.

وفي لبنان، أكثر من مثال على نجاح القوى المهيمنة على النظام في استدراج حراك شعبي صافٍ، عابر للطوائف والمذاهب والمناطق، إلى مواقف تؤدي به إلى الدخول في اصطفافات أهلية، وخنادق صراعية داخل الوطن الواحد.

ج ـ في حراك يتسم التجاوب الشعبي فيه بالصدق والعفوية إلى حد كبير، يبدو من الطبيعي أن تتعدد روافده الشعبية، وأن تتحرك في فضائه أكثر من حملة تعكس التعدد الذي إذا أحسنت إدارته يصبح قوة وغنى للحراك، لكن إذا تعثر التنسيق الجاد بين مكوناته يتحول إلى نقطة ضعف كبيرة بل إلى ثغرة ينفذ من خلالها كل ما تضرر من الحراك بكل ما يملكونه من وسائل وإمكانات وتزداد خطورة تعثر التنسيق بين مكونات الحراك (علماً أن أغلبية المشاركين هم خارج هذه المكونات) حين تنعكس في غياب أولويات حاكمة لمطالب هذا الحراك، وفي التباين بين رؤى وآليات عمل هذا الحراك.

فصاحب الخلفية العقائدية أو الحزبية مثلاً يتعامل مع هذا الحراك بطريقة مختلفة ممن بادر إليه، أو شارك فيه، أو تحمس له من منطلق مطلبي محق (كأزمة النفايات أو الكهرباء أو المياه). من هنا، تبرز أهمية تأكيد التكامل بين الرؤى على قاعدة أن الجميع يسير في قطار واحد، وتنزل كل مجموعة في محطة، بينما تكمل المجموعات الأخرى رحلتها، فلا فرض رأي ولا إكراه ولا محاولة إبعاد أو إقصاء.

د ـ لا يمكن لأي حراك شعبي ذي طابع ديمقراطي أن يقوم من دون أحزاب وتنظيمات وحركات تمدّه بالاستمرارية والديمومة والفاعلية والرؤى والخبرات، لكن في بلد بالغ التعقيد في تركيبته السياسية والاجتماعية، على هذه الأحزاب والتنظيمات أن تحاذر في منح المتضررين من الحراك فرص الانقضاض عليه تحت شبهة ارتباطه بحزب من هنا، أو من هناك، أو حتى بطائفة من هنا أو من هناك، ولا سيّما مع ارتباط الكثير من أحزابنا اللبنانية بطوائف أو مذاهب، وارتباط عدد من الطوائف والمذاهب بأحزاب وحركات.

إن الحضور الحزبي في مثل هذه الحراكات، ينبغي أن يشبه الفيتامين C في حبة البرتقال، أي موجود فيها بقوة ولكنه غير ظاهر، فنجاح الحراك في تحقيق الحد الأدنى من أهدافه، هو نجاح الحركة الشعبية بكل أحزابها وتنظيماتها وتجمعاتها، بينما تعثره أو فشله، سينعكس سلباً عليها جميعاً.

هـ ـ ما يقال عن الأحزاب والتنظيمات، يمكن أن يقال عن وسائل الإعلام أيضاً، إذ إن مواكبة إعلامية للحراك ضرورية من دون شك، لكن المبالغة الإعلامية في الحراك لكي يبدو وكأنه محتضن من هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك، بكل ما لها من علاقات وارتباطات، يلقي بظلال من الارتياب حول دوافع الحراك نفسه، ولا سيّما إذا أدركنا اننا نعيش في مجتمع تسوده شكوك الجميع بالجميع.

كما أن المبالغة الإعلامية تقود أيضاً إلى تفتيت الحراك نفسه، وإلى التنافس في الظهور للأفراد أو المجموعات أو اللافتات أو الشعارات، بما يؤدي إلى حال خطيرة، وهي أنه بدلاً من أن يكون **الإعلام في خدمة الحراك**، يصبح **الحراك في خدمة الإعلام**، ويصبح الحراك مسؤولاً عن أي تصريح عابر لمواطن عابر، أو عن أي صورة استفزازية يرفعها مواطن مجروح أو ربما موتور.

إن إيراد هذه الملاحظات هدفه تحصين الحراك والسعي إلى تطويره بما يخدم أهدافه النبيلة، وبما يؤكد تاريخيته ودوره الكبير في الحياة اللبنانية المعاصرة، وبما يجعله قدوة لحركات التغيير في الوطن العربي بأسره. وهو ما يمكن أن تستند إليه أي رؤية مستقبلية لحركة التغيير في لبنان.

ثانياً: السبيل إلى التغيير

بعد هذا العرض لمراحل تطور حركة التغيير في لبنان وصولاً إلى اللحظة التاريخية الراهنة المتمثلة بالحراك المدني، الشبابي والشعبي، لا بد من إطلالة على سبل التغيير وآلياته والإفادة من كل التجارب والخبرات السابقة.

١ ـ لا بد من كتلة تاريخية لبنانية تضم كل قوى التغيير في لبنان وتلتقي حول برنامج عمل موحد يتجاوز الاصطفافات التقليدية والنزاعات الأهلية الموروثة.

٢ ـ تتوجه كتلة التغيير التاريخية إلى الطبقات والشرائح الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير ولا سيّما في الطبقة الوسطى، التي يتلاشى حجمها وتأثيرها تدريجاً، كما في الطبقات الشعبية الفقيرة في المدن، كما في الأرياف (ولعل بروز عكار النائية في الحراك الأخير هو أحد الأمثلة الواضحة على عمق تجاوب الريف مع الحراك المدني).

٣ ـ تجري دراسة معمّقة لمختلف تجارب حركات التغيير في لبنان في العقود الماضية على نحو يستخرج إيجابياتها لتطويرها، ويتوقف أمام سلبياتها لتجاوزها، وتنعقد لهذه الدراسة ندوات وحلقات نقاش ومؤتمرات تضم ممثلين عن أجيال متعاقبة شاركت في حركات التغيير، بحيث يكون النقاش شاملاً ومفتوحاً، لا إقصاء فيه، ولا حساسيات حزبية أو شخصية تتحكم فيه.

٤ ـ السعي إلى إطلاق حوار داخل الأحزاب والقوى الكبيرة المشاركة في السلطة، التي تنتمي إلى جذور تاريخية منذ تأسيسها، من أجل مناقشة دور هذه الأحزاب والقوى في مواجهة التحديات الراهنة، في ضوء موازنة دقيقة بين الاعتبارات الضاغطة على السلطة، وبين الحاجات الملحة لأغلبية اللبنانيين.

٥ ـ وضع خطة تفصيلية ودقيقة لمواكبة المطالب الحياتية والخدماتية الملحة، ولتصعيد النضال ذي الطابع الشعبي على المستوى السياسي (قانون انتخاب عصري يتمثل باعتماد النسبية في إطار لبنان دائرة انتخابية واحدة)، وعلى مستوى مناهضة الفساد المستشري في البلاد (عبر ملاحقة قضائية وشعبية بكل ملف من ملفات الفساد التي تزكم روائحها الأنفاس، وعبر تطبيق فوري لقانون «من

أين لك هذا؟»، وعبر إعادة الاعتبار للمجالس البلدية ودورها من خلال فصل وزارة الداخلية (عنوان المركزية) عن وزارة البلديات (عنوان اللامركزية) وإعادة أموال البلديات.

٦ ـ الوصول إلى رؤية متكاملة توائم بين الحركات الداخلية للتغيير في لبنان وبين المؤثرات العربية والإقليمية والدولية، على قاعدة رفض الدعوة باسم القضية القومية إلى تأجيل المطالب الاجتماعية والإصلاحية الملحة، كما ترفض باسم الخصوصية اللبنانية أن تدرك الترابط بين البُعدين، الوطني والقومي، للقضية اللبنانية.

تعقيب (١)

أديب نعمة(*)

تمهيد

إنّ ورقة الباحث معن بشور سياسية بامتياز، سواء من حيث مضمونها أو أسلوبها. فهي أقرب إلى إعلان موقف، منها إلى البحث. كما أنها، إضافة إلى العرض التاريخي وتحليل السياقات، لا تحاذر تناول تطورات راهنة جداً، لا بل محايثة، أي الحراك الشعبي اللبناني الذي بدأ خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٥ وما يزال مستمراً، وهو أمر لا يغامر في تناوله إلا من يغلِّب بصورة واضحة الهم السياسي والانتماء ـ ولو بالموقف والانحياز الأخلاقي ـ إلى الحراك. ليس في ما أقول أي حكم قيمي ـ وأنا بدوري منحاز إلى الحراك أيضاً ـ ولكن ذلك يبين طبيعة النص الذي طلب إلي التعقيب عليه، وهو أمر يجعل التعقيب أكثر حساسية وصعوبة في آن.

هيكلية النص بسيطة؛ فبعد مقدمة مختصرة، تناول القسم الأول التطورات التاريخية لحركة التغيير في لبنان، والثاني عوائق التغيير، وخصص الثالث للحراك المدني الأخير في لبنان، والرابع والأخير للخلاصات والاستنتاجات تحت عنوان «السبيل إلى التغيير».

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لا يناقش هذا التعقيب طبيعة النص كونه نصاً سياسياً يخاطب هموماً عملية تصبح أقرب إلى اقتراح مهمات للتغيير، بل يسعى إلى القيام بقراءة موازية للإشكاليات التي يتعامل معها، من منظور الموضوع المطروح على بساط البحث، أي مستقبل الإصلاح في لبنان، مساجلاً في مدى ملاءمة التناول المقترح للموضوع، ومدى اتساقه الداخلي ومع موضوعه.

أولاً: العنوان: بين الإصلاح والتغيير

تطرح ازدواجية العنوان تساؤلاً مشروعاً. ففي حين تشير ورقة الغلاف إلى عنوان البحث عن «مستقبل الإصلاح في لبنان»، فإن العنوان الداخلي هو «مستقبل التغيير في لبنان».

(*) مستشار الإسكوا ـ لبنان.

الاختلاف هنا ليس شكلياً: فالنص يمتنّع عن أي إشارة إلى تعريف الإصلاح أو الإشارة إلى المعنى الذي يقصده الباحث، وهو يذهب مباشرة إلى صلب الموضوع مفترضاً ضمناً ان المقصود هو التغيير، الذي لا يوضح وجهته ومضمونه أيضاً؛ إلا أنه يمكن استخلاص المضمون والوجهة ـ وإن بشيء من الغموض ـ من خلال النص نفسه الذي يحمل انحيازاً إلى تراث الحركة القومية ثم الحركة الوطنية (بما هي تشكيل سياسي في السبعينيات ولا سيَّما خلال الحرب)، مع افتراض ضمني باعتبار خيار «المقاومة» الحالية بصيغتها الإسلامية وحزبها، كأنها امتداد لهذا الخيار نفسه. وهذا أيضاً تجلٍ للطبيعة السياسية وتغليب الموقف و«مهام التغيير» المفترضة على وظائف النص الأخرى.

في اعتقادي، لا يمكن اعتبار التغيير مرادفاً للإصلاح، أو على العكس، بغض النظر عن تحديد ما يميز كلاً من الاستخدامين، حتى من منظور عملي وبراغماتي، ومن منظور الموقف أيضاً، وهو ما سألتزم به أيضاً في هذا التعقيب الذي لا أزعم أنه تعقيب من منظور أكاديمي، بل هو يتشارك مع الورقة إلى حد ما المقاربة نفسها، وإن بأدوات ومضامين مختلفة.

فالتغيير ـ ونحن نتحدث عن التغيير السياسي أساساً هنا ـ هو إشارة إلى اختلاف في وضع النظام السياسي في لحظة ما، مقارنة بوضعه في لحظة مرجعية نقارنه بها. ولا يهم هنا وجهة التغيير ومضمونه، بل مجرد حصول الاختلاف بين وضع الانطلاق ووضع الوصول كافٍ لنقول، إن تغييراً قد حصل (طبعاً لا نتحدث هنا عن تغيير تفصيل هنا وهناك ليست له أهمية). لا يستخدم الكاتب مصطلح التغيير هنا بهذا المعنى المحايد، بل يحمله ضمناً معنى إيجابياً، إذ التغيير المقصود هو تغيير تقدمي في النظام السياسي وابتعاد من ما يمتاز به من طائفية وزبائنية وخلل في أدائه وظائفه.

بهذا المعنى، فإن الخطاب هنا موجه لمن يتشارك مع الكاتب الوعاء الفكري أو الباراديغمات نفسها، فيكون النص أقرب إلى المونولوغ منه إلى محاورة الأفكار والوقائع والبحث في خيارات المستقبل، التي تبدو مرسومة في المنظومة الفكرية المحددة مسبقاً، وإن بشكل عام.

بهذا المعنى أيضاً، فإن عدم تحديد مضمون الإصلاح وأساليبه، يتغافل عن الواقع القديم والجديد خصوصاً، بعد الربيع العربي، الذي أعاد طرح أسئلة ابتدائية عن التغيير والثورة والإصلاح والانقلاب والدولة الوطنية والانتماء القومي والديني وقوة الأيديولوجيا وتحول منظومة القيم... إلخ.

في هذا السياق، ومن دون توغل في بحث أكاديمي وفي التعريفات والمصطلحات، يمكن افتراض أن كل إصلاح يؤدي إلى تغيير ما، وأن التغيير هو مآل مفترض لعملية الإصلاح في حال نجاحها. لكن ليس كل تغيير إصلاحاً. فالإصلاح لا يتحدد إلا نسبة إلى إطار معياري محدد في ذهن المعنيين، ويفترض أن يستجيب لثلاثة معايير رئيسة هي التالية:

١ ـ الإصلاح يعني تغييراً إيجابياً في النظام السياسي، من المنظور المعياري الذي نتبناه بحيث تكون خصائص النظام بعد الإصلاح أقرب إلى النموذج، أو المبادئ التي نرى فيها صيغة أفضل وأكثر تطوراً وتقدماً من الحال الحالية ـ السابقة.

٢ ـ الأسلوب الإصلاحي يشير ـ من حيث المبدأ ـ إلى تغير/تحسن يتم وفق مسار تراكمي ومتدرج وسلمي عموماً، مقابل المسار «الثوري» الذي يغلب القطع الفجائي، سواء كان سلمياً أو عنيفاً، الذي قد ينتج منه تغيير إيجابي أو إصلاح للنظام. إلا أن نقطة الاختلاف هنا، تتعلق بالمسار نفسه وطبيعته السلمية، وانطلاقه من استخدام كل أدوات النظام نفسه لإصلاح النظام أو تجاوزه.

٣ ـ أخيراً، لا يمكن التحدث عن حركة إصلاح أو مسار إصلاح، إلا إذا كان الأمر يتعلق بعملية واعية وممنهجة، تشمل البعد السياسي والنظام السياسي نفسه (كوننا نتحدث عن الإصلاح السياسي تحديداً)، من خلال جملة من الخطوات والإجراءات والأفكار المنظمة المترابطة التي تستجيب لمشكلات الواقع، وللتصورات والنماذج والمبادئ التي يحملها الناس عن مستقبلهم الذي يسعون إليه. بهذا المعنى، فإن المطالبة المتفرقة، هنا وهناك، أو بين الحين والآخر، أو المطلب المنفرد بحق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو حتى المطلب الإصلاحي السياسي المعزول، ليس هو المقصود بالدرجة الأولى البحث في الإصلاح (السياسي).

هذه النقاط ذات صلة مباشرة بموضوعنا، إذ إن الكاتب يستعرض ما يسميه «الدعوة إلى التغيير... ونداءات التغيير» في لبنان منذ تأسيس دولة لبنان الكبير، ويدرج تحت هذا العنوان مظاهرة عمالية مطلبية، ونشاط ثقافي، ومحاولة انقلاب، ومقاومة ضد الاحتلال، والمشروع الإصلاحي للحركة الوطنية، أو التجربة الشهابية... إلخ. وإذا كان ذلك يصح من منظور سياسي بالمعنى المباشر الهادف إلى إظهار مجالات الاعتراض على النظام وامتدادها التاريخي، بقصد تأكيد فكرة فساد النظام الطائفي وضرورة تجاوزه، فإنه بالتأكيد غير كافٍ من الناحية المعرفية للبحث في مستقبل الإصلاح في لبنان، لا بل قد يكون مضللاً.

ثانياً: تعريف وظيفي مقترح للإصلاح

في نصي هذا، أميز الإصلاح من الحركة المطلبية، كما أميزه من الحركات السياسية والأحزاب، لا أعتبر كل مطالبة إصلاحاً أو تغييراً. واقصد بالإصلاح وجودَ حزمة مترابطة من الأهداف والوسائل والفاعليات، لها طابع سياسي، وتهدف إلى إحداث تغيير في الوضع/النظام السياسي القائم في وجهة محددة بشكل قصدي قياساً على نموذج أكثر تقدماً أو تطوراً مما هو قائم، تسعى الحركة الإصلاحية أو عملية الإصلاح إلى بلوغه على نحو تراكمي وتدريجي من خلال استخدام أدوات متنوعة (انتخابات، عمل بحثي، صحافة، استخدام القضاء، عمل كتل ضغط، حركة شعبية... الخ).

قد يكون الجانب المعياري مكتملاً، ومعبَّراً عنه بنموذج بديل من النموذج القائم، بل قد يتخذ الأمر شكل مجموعة من القيم والمبادئ أو المعايير الإصلاحية، التي توجه الحركة الإصلاحية من دون أن تقيدها بنموذج مسبق. وتشير هذه المبادئ إلى النموذج المضمر بطريقة أو بأخرى، بحيث تكون ملامح هذا النموذج على درجة من الوضوح النسبي من حيث الطبيعة والوجهة، وإن لم تكن التفاصيل محددة.

كما أن اعتبار الإصلاح عملية قصدية، وتتكون من خطوات وإجراءات وأفكار على درجة من الترابط، لا يعني التقييد التنظيمي والأيديولوجي الشديد لتعريف الإصلاح. فقد بيَّن الحراك الشعبي العربي في موجة الربيع العربي في بداياته التأسيسية، أن الحركة الإصلاحية يمكن أن تمتاز فترة من الزمن بقدر كبير من العفوية حيث تتحول الأفكار الكبيرة إلى الرابط الأكثر قوة بالهدف، الذي بدوره يوجه الحركة ويحقق الترابط بين أجزائها، من خلال أوجه متعددة من التشبيك والتواصل المرن في حقل مشترك، أكثر من الأشكال والأدوات التنظيمية التقليدية.

في حال الربيع العربي، فإن الهدف المعلن المشترك للحراك الشعبي في كل البلدان العربية، وهو «الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة»، يمثل بمعنى ما المبادئ الإصلاحية والنموذج الإصلاحي البديل من الغنائمية في تجلياتها المتنوعة داخل البلدان العربية (الشعار المشترك: الشعب يريد إسقاط النظام ـ أي إسقاط النظام الغنائمي بحسب قراءتي، وهو ما يشكل الخاصية المشتركة بين الأنظمة العربية). بهذا المعنى، تتوافر في الربيع العربي معايير الحركة الإصلاحية، بما في ذلك الطابع السلمي والشعبي للحراك، وحيث تشكل أيام الفعل الثوري في الشارع لحظة من لحظات المسار الأكثر تعقيداً، والتراكمي متى نظرنا إليه في امتداده الزمني الذي يتجاوز الأيام والأسابيع، وإن أطلقته لحظة قطع ـ ثورة فرضها انعدام مرونة الأنظمة بالدرجة الأولى، والسعي إلى تأبيد السلطة بتجليات مشخصنة متطرفة.

ثالثاً: في معنى الإصلاح في لبنان

بمعزل عن أي حكم قيمي في هذه اللحظة من التحليل تحديداً، تجمع أغلبية الباحثين على وصف النظام السياسي اللبناني، الذي تشكل بين الانتداب والاستقلال (واستمر في صيغته نفسها تقريباً حتى ١٩٧٥)، بأنه نظام يقوم على حكم تحالف بين العائلات السياسية التي تتوارث النفوذ التقليدي محلياً في مختلف المناطق اللبنانية منذ القرن التاسع عشر، وبين فئة من رجال الأعمال الرأسماليين الذين تشكلوا في الفترة نفسها في سياق تطورات الاقتصاد اللبناني الداخلي ضمن السلطنة العثمانية، وفي إطار الارتباط باقتصادات الدول الغربية التي ازداد نفوذها تدريجاً مع ضعف السلطنة العثمانية. وفي لغة اليسار اللبناني، لا بل بما يتجاوز ذلك، تم التعبير عن ذلك بوصف هذا التحالف الحاكم بأنه تحالف بين الإقطاع السياسي (العائلات السياسية النافذة تاريخياً)، وبين

ممثلي رأس المال الكبير. وهو وصف موضوعي، بغض النظر عن الاختلافات في الخلفيات النظرية والأيديولوجية.

من الناحية السياسية وإدارة الدولة، فإن هذا النظام السياسي يشكل وفق صورة طائفية، اتخذت شكل توزيع مناصب الدولة السياسية والإدارية وفق حصص موزعة شكلاً على الطوائف، وفعلاً على أصحاب النفوذ والسلطة الفعلية من زعماء العائلات التقليدية (التي لها انتماءات طائفية ـ عائلية ـ مناطقية/محلية متداخلة)، وعلى غيرهم من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي، الذين لم يخرجوا بدورهم على المنطق الطائفي الذي كان له مضمون اجتماعي ـ مناطقي أكثر مما كان له أي مضمون آخر. لذلك وصف النظام بأنه طائفي، والطائفية بأنها طائفية سياسية، وتشكلت أجهزة الدولة على قاعدة التوزيع الطائفي كصفة عامة، وعلى قاعدة الولاء للزعيم المحدد بشكل فعلي، وتوزعت مراتب الحكم ووظائف الإدارة على مراكز القوة والنفوذ، في ظاهرة زبائنية معممة. وليس من قبيل المبالغة أن النظام وإدارته، لا بل دولته كلها قد وصفت من قبل أركان النظام نفسه بأنه دولة مزرعة (وبقرة حلوب). وفي وصفنا الراهن، نرى أنها اقرب إلى الدولة الغنيمة والدولة الغنائمية، وهي حال متطرفة قياساً على ما كان قائماً.

باختصار، نصِف النظام اللبناني التقليدي (الدولة) بأنه نظام غنائمي، هو في صيغته اللبنانية غنائمية طائفية زبائنية، تقوم على التوزيع المعمم للمنافع على المحاسيب من قبل أصحاب السلطة الفعلية الذين يتقاسمون الدولة نفسها، وموارِدها. كما أن هذا النظام يمتاز بضعف الدولة المركزية في مواجهة الزعامات التقليدية، وأصحاب السلطة من كبار رجال الثروة، بحيث تكون الدولة المركزية وأجهزتها (بما هي مساحة مدنية موضوعياً، وبما هي إدارة لشؤون المواطنين) هي الطرف الأضعف في مواجهة الطوائف السياسية، والأصح هي الطرف الأضعف في مواجهة أصحاب السلطة الفعلية الذين يستمدونها من مصادر مختلفة، من ضمنها استغلال جهاز الدولة نفسه، مع تموضع السلطة الفعلية أكثر فأكثر خارج مؤسسات الدولة نفسها. يعود ذلك إلى اتباع نظرية الدولة الدنيا منذ الاستقلال، بما في ذلك في المجال الاقتصادي والاجتماعي (دور رجال الأعمال)، كما في المجال السياسي (دور الزعامات التقليدية الذين يهيمنون على جهاز الدولة نفسه ويتحكمون بأدائه).

إذاً، عندما نتحدث عن الإصلاح السياسي في لبنان، نقصد إصلاح هذا النظام الطائفي ـ الزبائني وهذه الدولة الضعيفة تجاه الطوائف والزعامات التي تمتلكها.

والآن نسأل، هل حصلت عمليات ممنهجة نسبياً لإصلاح النظام؟ وبأي وجهة (البعد المعياري)؟ وما هي الحركات (أو اللحظات ـ التجارب) التي تشكل محاولات إصلاحية (في هذه الوجهة أو تلك) في تاريخ لبنان المعاصر (تحديد النطاق الزمني للتحليل)؟

رابعاً: الإطار المعياري: وجهات «الإصلاح» في التجربة اللبنانية

لأبدأ بتحديد انحيازي، تلافياً لأي التباس، وذلك من باب الأمانة، وكذلك من باب تنبيه القارئ إلى وجهة الانحيازات غير الواعية التي يمكن أن تطبع النص.

أنا منحاز لمشروع إصلاحي شامل ومتدرج وسلمي يقود إلى بناء «الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة»، بديلاً من الدولة الغنائمية السائدة حالياً. وأنا بهذا المعنى أتبنى الهدف المعلن للربيع العربي، وأعتبر أنه جواب تاريخي صحيح وواقعي على تناقضات النظم الغنائمية في البلدان العربية، وأرى أن وجهة الإصلاح في لبنان يجب أن تذهب في الاتجاه نفسه.

بعد هذا التوضيح، أضيف أن هذا يمثل واحداً من اتجاهات التغيير في النظام اللبناني الطائفي ـ الزبائني... إلخ، ولا يختزلها كلها. فما هي الحركات «الإصلاحية» أو التي سعت إلى تغيير على درجة من التكامل في النظام السياسي (سواء اعتبرناها جديرة بأن تعتبر إصلاحية أم لا بحسب خياراتنا الخاصة)، خلال العقود الماضية. وهي في رأيي الاتجاهات التالية:

١ ـ إعادة إنتاج صيغة النظام نفسها

يسعى أصحاب هذا الاتجاه إلى إعادة إنتاج صيغة النظام نفسها (أو تقريباً) باعتبارها صيغة ناجحة والأكثر ملاءمة لطبيعة لبنان. والمقصود صيغة النظام الطائفي التقليدي الذي يحتل المكون العائلي المحلي والمتحالف مع كبار رجال الأعمال وأصحاب الثروة مواقع القرار، ويتوزعون المنافع والريع المادي والسياسي وفق توازنات قابلة للتعديل، مع استمرار النسق الزبائني والولاءات المتعددة في تكوين جهاز الدولة، وضعف التمييز بين الوظائف السياسية والوظائف الإدارية لهذا الجهاز. يسوغ أصحاب هذا الاتجاه وجهة نظرهم بمقارنة وضع النظام «أيام العز» مع الوضع الذي نشأ خلال الحرب وبعدها وحالياً، ويرون في العودة إلى هذا النظام خطوة كبيرة إلى الأمام تتعزز بنظريات الديمقراطية التوافقية، وتعددية المكونات، والتعايش بين الطوائف، وتحاول أن تجد مشروعية متجددة لها بمستوى تدهور الأداء الداخلي للنظام، ومستوى الفوضى والتفكك والعنف المحيط بلبنان في المرحلة الأخيرة، بحيث يجري تقديم النموذج اللبناني التقليدي بصفته حلاً لمشكلات اليوم.

إنّ القوى السياسية ـ العائلية ذات النفوذ المحلي هي الحامل الأساس هذه الفكرة: على سبيل المثال، سليمان فرنجية في زغرتا، الياس سكاف في زحلة، زعامات سياسية من الطائفة السنية تراجع دورها نسبياً في مناطق مختلفة، مثل آل كرامي في طرابلس، وسلام في بيروت، وبعض الشخصيات التقليدية التي انضوت في التكتلات السياسية الكبرى. تقع الزعامة الجنبلاطية جزئياً في هذه الفئة (هناك طبيعة مركبة ثلاثية لهذا الزعامة، لذلك سوف نرى أنها تنتسب إلى أكثر من اتجاه، تغلب أحدها على الاتجاهات الأُخرى بحسب الظروف)، كذلك زعامة الرئيس بري وحركة

أمل (تنتسب أيضا إلى اتجاه ثانٍ)، وحزب الكتائب الذي يصبح أكثر ميلاً إلى هذا التوجه رغم التحولات التي لحقت بتوجهاته خلال الحرب وبعدها، ولكن تعود هذه الاتجاهات إلى البروز داخله في ضوء التوازن الجديد الذي نشأ بينه وبين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، الأمر الذي دفعه إلى التمايز بالعودة إلى نسق التوجهات التي درج عليها تقليدياً قبل الحرب، والتي تقربه من الصيغة التقليدية للنظام قبل ١٩٧٥.

هل يجوز أن نطلق على هذا التوجه صفة الإصلاحي؟ أي أنه يحمل بُعداً تغييرياً باتجاه نموذج للنظام مختلف من وضع نقطة الانطلاق؟ الجواب ملتبس هنا، فهذا التوجه هو أقرب إلى ترميم النظام، والعودة إلى صيغة النظام الأصلية، منه إلى التغيير سواء كان إصلاحياً أم غير إصلاحي. إنه أقرب إلى فكرة ماضوية، تريد تغيير الصيغة الحالية للنظام الطائفي التي تعدلت وتبدلت خلال الحرب وبعدها، إلى ما يشبه أكثر، صيغته التقليدية السابقة.

٢ ـ التجربة الشهابية

تنطبق على التجربة الشهابية صفة أنها مشروع إصلاحي بنسبة كبيرة لتوافر المعايير التي سبقت الإشارة اليها. فهي مشروع أطلق حركة تطوير أو تغيير في النظام من داخله، وفق خطوات مترابطة، توجهها رؤية وأهداف على درجة من الوضوح والاتساق، وفق خطوات قصدية هادفة تسعى إلى الوصول إلى صيغة مختلفة للنظام الذي كان قائماً.

نترك الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمشروع جانباً، على الرغم من أهميته، وهو في جوهره مشروع للتوسع الأفقي الرأسمالي من لبنان المركزي إلى الأطراف. لكن في الجانب السياسي، يتمثل المشروع الاصلاحي الشهابي بكونه سعى إلى تعديل العلاقة بين أطراف التحالف الحاكم، أي العائلات السياسية التقليدية ورجال الأعمال، لمصلحة الطرف الأخير تعبيراً عن متطلبات التوسع الرأسمالي الأفقي ومواكبة التطور «الطبيعي» في التنظيم الاقتصادي والسياسي. كما أنه في جانب ثان، كان سعياً إلى تعديل علاقة العائلات السياسية التقليدية (الطائفية طبعاً) بالدولة نفسها وبأجهزتها.

جوهر هذا المشروع الأخير هنا يتمثل بمحاولة بناء دولة مركزية وأجهزة تحاكي هيكلية الدولة الحديثة، الأمر الذي يتطلب التوسع في بناء الدولة وأجهزتها المركزية، وتطوير دورها بوصفها مساحة مدنية تعبر عن المصلحة العامة (هذه كلها مفاهيم نسبية طبعاً، لا نرى حاجة إلى توضيح معناها)، والفصل بين الوظائف السياسية العامة للدولة والوظائف الإدارية، وخصوصاً لجهة تقليص قدرة القيادات التقليدية على التأثير في قراراتها، وإضعاف ولاء الموظفين لرعاتهم من خلال وضع آليات توظيف محايدة ومبنية على اختبارات الكفاءة (مجلس الخدمة المدنية).

هذه كلها قضايا نسبية بالتأكيد، لكن وجهتها العامة كانت محاولة بناء إدارة محايدة إلى حد ما، ولاؤها للدولة المركزية المدنية، وتقليص دور القيادات العائلية ـ الطائفية التقليدية لمصلحة الدولة

المركزية ولمصلحة متطلبات النمو الاقتصادي والتوسع الرأسمالي الأفقي في لبنان. بهذا المعنى، كانت الشهابية مشروعاً إصلاحياً لأنه حمل عناصر تغيير واضحة عن الصيغة السائدة، وحصلت مواجهة بينه وبين القوى التقليدية التي تكتلت ضده (لأسباب متعددة منها ما ذكره الباحث بشور في بحثه، والذي كان بمثابة الشعرة التي قصمت ظهر المشروع الشهابي الذي اتخذ مظهراً امنياً). ويعتبر باحثون كثر، عن حق في رأينا، أن التجربة الشهابية كانت أهم تجربة إصلاح للدولة من داخل الدولة حصلت في لبنان الحديث.

٣ ـ مشروع الحركة الوطنية الإصلاحي

اندلعت الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ نتيجة أسباب داخلية وخارجية، يخرج عرضها وتحليلها على نطاق بحثنا هنا. وفي السنة الثانية من هذه الحرب، أطلقت الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط في حينه، برنامج الإصلاح السياسي الذي حاولت من خلاله إبراز الوجه الإصلاحي الوطني لمشروع الحركة الوطنية، وإبراز الوجه اللبناني للصراع السياسي الذي اتخذ منحىً عنفياً، وخصوصاً أن هذا الوجه اللبناني الإصلاحي كان باهتاً مقارنة بالبعد الوطني ـ القومي (بحسب مفردات ذاك الزمان)، الذي كان من تجلياته الكبرى الانقسام الكبير في الموقف من القضية الفلسطينية ومن الوجود الفلسطيني والعمل الفدائي في لبنان، والموقف من العروبة بمعناها السياسي بالدرجة الأولى، وما نتج منه من تداخل العوامل الفلسطينية والسورية والعربية والدولية والإسرائيلية في الحرب الدائرة، وفي الانقسامات والتحالفات القائمة بين كل الأطراف.

إنّ إطلاق الحركة الوطنية في حينه برنامجها الإصلاحي كان محاولة منها لتأكيد لبنانيتها، وتوجهها الإصلاحي الهادف إلى بناء دولة ديمقراطية، وإلغاء الطائفية السياسية، وتحديث الدولة والقوانين والتشريعات، وعلى رأسها قانون انتخابات على أساس النسبية، يطور العمل الحزبي الوطني، إضافة إلى أفكار إصلاحية في المجال الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي... إلخ. وقد استند هذا المشروع إلى مجمل مسار الحركة المطلبية، النقابية العمالية والمهنية والطلابية والثقافية والسياسية وغيرها، التي ازدهرت في العشرية التي سبقت اندلاع الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، وقدمت نفسها بصفتها تطويراً ممنهجاً لهذا الحركة والتعبير عنها في مشروع إصلاح سياسي برنامجي مكتمل.

المبادئ الموجهة لهذا البرنامج، ونموذج النظام الذي كان يدعو إليه، يحمل بحسب المعايير أعلاه مواصفات المشروع الإصلاحي كونه يسعى إلى إحداث تغيير واضح في النظام القائم في وجهة أكثر حداثة وديمقراطية وأقل طائفية بالتأكيد. وبهذا المعنى، هو مشروع إصلاحي بالتأكيد، وقد تسمى بهذا الاسم بشكل صريح. إلا أنه بقي مشروعاً على الورق، ولم يتح للحركة الوطنية فرصة العمل على تحقيقه بتكامل، كما أنه لم يؤثر في مجرى الحرب واتجاهاتها الكبرى، التي بقيت محكومة بالصراعات الإقليمية وبأهداف تتجاوز لبنان، لا بل إن هذا الطابع غير اللبناني قد

تضخم إلى حد كبير بعد عام ١٩٧٦، ولا سيما بعد اغتيال كمال جنبلاط، ودخول القوات السورية إلى لبنان.

٤ ـ اتفاق الطائف

صحيح أن اتفاق الطائف فرضته حالة الإنهاك العامة التي أصابت كل أطراف الصراع الأهلي في لبنان، في ظل تدخل دولي ـ إقليمي فرض وقف الحرب واستعادة المسار السياسي والمؤسسي في لبنان اعتباراً من عام ١٩٨٩؛ إلا أن مثل هذه التسوية ما كان يمكن أن يكتب لها الحد الادنى من فرص الحياة، ما لم تستجب لبعض المشاكل الداخلية في عمل الدولة والنظام، وعلاقات أطرافه والتوازنات في ما بينهم، لتوفير الحد الضروري من عمل المؤسسات نفسها ومن اشتغال النظام. لذلك تضمن اتفاق الطائف اقتراحات تشمل بعض التعديلات على صيغة النظام، استعارت بعض المطالب الإصلاحية، وكذلك بعض المطالب المرتبطة بتعديل مواقع أطراف النظام داخل الدولة وداخل النظام، انطلاقاً من التغيرات التي حصلت على الأرض خلال سنوات الحرب وقبلها.

إلا أن اتفاق الطائف كان محكوماً بالتسويات القائمة على موازين القوى بين الأطراف والمصالح، لذلك لم يكن متسقاً؛ فهو لجهة الطائفية كرس بالنص التوزيع الطائفي للرئاسات (وهو ما كان عُرفاً)، لكنه في المقابل، اقترح آلية لتجاوز الطائفية من خلال تأسيس مجلس شيوخ طائفي يسبق تحرير مجلس النواب من الكوتا الطائفية، إضافة إلى الدعوة إلى تأسيس هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية. كما أنه تعدّل التوزع الطائفي بين المسيحيين والمسلمين من معدل ٥/٦ إلى المناصفة، وحرر ـ على الورق ـ التعيينات، دون المدير العام، من التحاصص الطائفي. وفي مجال مؤسسات الدولة، أنشأ المجلس الدستوري والهيئة الخاصة بمحاكمة الرؤساء والوزراء، وقلص صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة الحكومة، وحصّن موقع رئيس مجلس النواب. كما شدد على الإنماء المتوازن، وعلى إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي... إلخ. أما الممارسة، فذهبت في الاتجاه المعاكس تماماً، في أغلب هذه النقاط.

ما قام به الطائف هو أنه اختار انتقائياً، واستناداً إلى توازنات القوى، مجموعة من المطالب الإصلاحية والمطالب السياسية التي كانت قد تقدمت بها مختلف الأطراف على امتداد السنوات السابقة، ووضع الكل في صيغة اتفاق الطائف الذي تحول مضمونه إلى دستور البلاد الجديد. إنّ الذي حصل هو تغيير في صيغة النظام، وهو تغيير حقيقي بغض النظر عن موقفنا منه، وقد تضمن أيضاً بعض المطالب الإصلاحية بشكل انتقائي من دون تبني الخلفية الإصلاحية أو المشروع الإصلاحي الذي يشكل الإطار العام لهذا المطلب أو ذاك. كما أنه استجاب لمطالب سياسية تتعلق بإعادة توزيع النفوذ ومراكز القوة داخل النظام.

هل يمكن أن نسمي ذلك إصلاحاً؟ ربما بعض البنود تحمل هذا البعد، ولكن حتى من يعتقد بذلك، قد لا يوافق على إطلاق وصف المشروع الإصلاحي من المنظور المعياري، على مجمل مضمون اتفاق الطائف. أما في التطبيق، فالأمر مختلف مرة أخرى، ذلك أن هذا الجانب الإصلاحي الداخلي كان هامشياً جداً، إذ إن نظام الطائف الذي طبق فعلياً، ذهب في وجهة مختلفة، وجعله أقرب إلى «الاتفاق الثلاثي» الذي تم برعاية سورية في جنيف في وقت سابق وفشل في وقف الحرب. أما الذي أتاح هذا التحول، فهو العملية العسكرية السورية، المجازة إقليمياً ودولياً، التي تمت ضد العماد ميشال عون عام ١٩٩٠، والتي وضعت لبنان تحت الوصاية السورية بشكل كامل، وهو ما أدى إلى دفن أي مضمون إصلاحي لنظام الطائف الذي ذهب في وجهة مخالفة لاتفاق الطائف نفسه، على ما عليه من ملاحظات. في مرحلة نظام الطائف، مرحلة الوصاية السورية، أصبح نظام الطائف هذا، هو صيغة النظام المطلوب إصلاحها أو تغييرها، وفقد في الممارسة أي بُعد إصلاحي.

٥ ـ مشروع رفيق الحريري

هل يمكن اعتبار مشروع الرئيس رفيق الحريري مشروعاً إصلاحياً؟ مرة أخرى، وبعيداً من الموقف من مضمون السياسيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يحملها هذا المشروع، لا بد من العودة إلى المعايير في تقييمه.

أولاً، تتوافر في مشروع الحريري خاصية وجود مشروع على درجة من الشمولية والتكامل، والعمل بشكل قصدي على إدخال بعض التعديلات على بنية النظام وتوازن العلاقات بين أطراف السلطة (الداخلية والخارجية المتداخلة في زمن الطائف ـ الوصاية السورية). ففي الشق الخارجي، غالباً ما تم وصف المرحلة الحريرية وعلاقتها بالوصاية السورية، بأنها كان قائمة على توزيع الأدوار بين البعد السياسي ـ الأمني الذي كان اختصاصاً سورياً في الخارج، واختصاص حلفاء سورية الخلَّص في الداخل؛ وبين البعد الاقتصادي الذي كان اختصاصاً حريرياً (مع امتداداته الإقليمية والدولية بصفته منتسباً إلى تيار العولمة النيوليبرالية). في الممارسة السائدة، كان هذا التوازن راجحاً لمصلحة الشق السياسي ـ الأمني، حيث كان البعد الاقتصادي هو البعد المهمين عليه، وذلك في سياق نسق استخلاص الريع السائد في المنطقة، وكذلك في سياق نسق الدولة الغنائمية (النيوبترمونيالية) السائد أيضاً، حيث الأولوية للفاعلية السياسية.

إلا أن المشروع الاقتصادي كان يحتاج إلى حيز من الحرية والاستقلالية النسبية، ولو بعد حين، لكي يستطيع أن يحقق أهدافه، وهو ما تطلب أن يجري التعبير عنه في مشروع سياسي، تمثل باحتلال الحريري، وتيار الحريرية السياسية، مباشرةً، المواقع الأولى في الجهاز التنفيذي للدولة (أي الحكومة) بعد عام ١٩٩٢، وهو تبدّل واضح مقارنة بالنهج السابق على الطائف، وبدايات

الطائف نفسه، حيث كان الغالب في احتلال مواقع القرار لزعامات تنتسب إلى نادي الزعامات التقليدية. وقد عبر ذلك عن نزوع مزدوج:

ـ في الشق الخارجي، نزوع لدى المشروع الاقتصادي للتحرر نسبياً من الهيمنة الشديدة للبعد الأمني (السوري ـ اللبناني) عليه، أو لإعادة صياغة هذه العلاقة، وتوسيع هامش الحرية والاستقلالية النسبية إزاءه الذي اتخذ شكل تناقض متزايد مع الوقت مع الوصاية السورية.

ـ في الشق الداخلي، عبر المشروع الحريري أيضاً عن تبدل في توزع السلطة الاقتصادية (وحتى السياسية) بين الأطراف اللبنانية، لمصلحة رأس المال الجديد المعولم إقليمياً ودولياً، على حساب رأس المال اللبناني التقليدي، مع تراجع أهمية قطاعات وشرائح، وإعادة هيكلة بعض الأنشطة الاقتصادية لمصلحة القطاعات الناشئة (الاتصالات، أنشطة جديدة في المجالين المصرفي والعقاري مقارنة بالسابق... إلخ)، وكذلك مع نشوء علاقات ترابط عضوية ومتداخلة وتحول في الاتجاهين بين الاقتصاد والميليشيا، داخل مؤسسات الدولة وخارجها.

بهذا المعنى، فإن المشروع الحريري حمل بعدين مهمين يؤشران إلى تغيير في وجهة محددة، انطلاقاً من حاجته إلى هذا التغيير: **الأول**، هو السعي إلى التحرر من الوصاية السورية الأمنية والسياسية انطلاقاً من متطلبات النمو الاقتصادي المنشود. و**الثاني**، هو الحاجة إلى تطوير هياكل الدولة والمؤسسات بما يجعلها أكثر عصرنة وفاعلية، انطلاقاً من الحاجات نفسها للنمو الاقتصادي، وهو أيضاً ما يدخل في تناقض من النسق الزبائني السائد، من موقع الخصخصة والتوجهات النيوليبرالية. أي أن المشروع الحريري كان على تناقض مع صيغة «الدولة المزرعة» انطلاقاً مما يسميه بعضهم «الدولة الشركة»، وهو بحكم ذلك كان يتأرجح بين تقديم التنازلات الخارجية والداخلية، ويسعى إلى المساومة على أفكاره الخاصة لتمرير الوقت إلى أن تنضج الظروف التي تسمح بتحقيق تغيير أكثر وضوحاً.

بهذا المعنى، فإن المبادئ النيوليبرالية، في صيغتها العربية واللبنانية التي هي أكثر تخلفاً، والتي تشكل خلفية مشروع الحريرية السياسية في ما يتعلق ببناء الدولة، حملت عناصر تغيير في العلاقة مع الدولة والإدارة (ليس أقلها الخصخصة والتعاقد الوظيفي وتشكيل الوحدات الإدارية الموازية... إلخ)، يمكن أن نجد فيها بعداً إصلاحياً بالمعنى المعياري من منظور العصرنة والتحديث، والتخفيف من الغلو الزبائني التقليدي والاستحواذ الغنائمي الفظ على الريع من خلال جهاز الدولة، لمصلحة تغليب آليات السوق والاستحواذ على الريع في سياق العلاقات الاقتصادية.

إنّ أبرز تجليات هذا الإصلاح الحريري النيوليبرالي، تمثلت بالتعديلات التشريعية والتنظيمية لقطاع الأعمال والتجارة، لتسهيل الاندماج في العولمة، ولتعزيز دور وموقع القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية المتزايدة، وكذلك في طريقة التعامل مع الدولة وجهازها وعصرنته، وإن من منظور تقني. هذه التوجهات دخلت في مواجهات مزدوجة من منظور اجتماعي مع

الفئات التي تحمل توجهات اجتماعية مختلفة من منطلقات مخالفة للتوجهات النيوليبرالية نظراً إلى انعكاساتها الاجتماعية السلبية؛ كما دخلت في مواجهة ذات طابع سياسي، من منظور الحفاظ على مستوى إخضاع الاقتصادي للسياسي ـ الأمني السوري ـ اللبناني، ومن منظور الدفاع عن المصالح المتكونة ضمن منطق الدولة المزرعة. وما من شك في أن هذا المشروع، وهذا البعد بالذات في المشروع، قد تآكل مع الوقت، ولا سيَّما مع اغتيال الحريري وصولاً إلى الوضع الحالي.

هل يمكن اعتبار هذا المشروع إصلاحاً؟ في وجهة نظري، إن هذا جائز لتوافر المعايير الرئيسة، وكونه يحمل ابتعاداً عن نموذج الطائفية العائلية التقليدية وتحاصص الدولة، وعن نموذج سلطة الطائف، ولا سيَّما بالنسبة إلى سعيه إلى هامش من الحرية أكبر عن شكل الوصاية السورية الذي كان سائداً قبل عام ٢٠٠٥. بهذا المعنى، هو مشروع إصلاح كونه يتجه نحو نماذج أكثر عصرنة من السابق، وذلك بغض النظر عن الخيارات التي يفضلها الإصلاحيون من المعارضين توجهات العولمة النيوليبرالية.

٦ ـ مشروع التحول إلى طائفية راديكالية شمولية

خلال الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، وفي مرحلة ما بعد توقيع اتفاق الطائف (١٩٨٩)، حصلت تبدلات في موازين القوى الداخلية والخارجية، وصعدت مشاريع وانهارت أخرى، وتبدلت التحالفات والمشاريع السياسية. حصل بعض ذلك تحت عنوان الإصلاح أو التغيير أو الثورة... إلخ، من مواقع مختلفة. وقد بدأت هذه التغيرات خلال سنوات الحرب نفسها، حيث حصلت تطورات على الخلفيات الأيديولوجية لمواقف الأطراف، دفعت مشاريعها السياسية الإصلاحية والتغييرية في وجهة أكثر راديكالية.

كان هناك **أولاً** التحول في الأيديولوجية السياسية الطائفية نفسها، حيث تراجعت أهمية الطائفية التي كانت في جوهرها وعاء خارجياً لنفوذ محلي للعائلات السياسية التقليدية، لمصلحة الطائفية الحزبية على امتداد لبنان كلّه، أي إضعاف الطابع المحلي، والطابع التقليدي العائلي لمصلحة الطابع الشامل لكل الطائفة على امتداد لبنان، مع تزايد أهمية المكون الحزبي (تم ذلك بشكل متفاوت). في هذا السياق، يمكن وضع تنامي نفوذ حركة أمل وكذلك حزب الكتائب، واعتبار ذلك من العلامات البارزة على تحول الطائفية السياسية من طابعها المحلي إلى النطاق الطائفي الوطني، وسط عملية انتقال من تعدد القيادات داخل الطائفة نفسها إلى انحصار القيادة في شخص أو شخصين (المسألة نسبية ومتفاوتة أيضاً). ولكنه تحول جذري في بنية الطائفية السياسية ترك تبعات خطيرة على اشتغال النظام السياسي، ومن تجلياته، الأزمة الراهنة لعجز الصيغة الطائفية المتجددة للنظام عن تأمين اشتغال المؤسسات وإعادة تكوينها.

ثانياً، هذا التحول الذي بقي على صلة نسب قوية بالأيديولوجيا الطائفية، وبتمازجه مع عسكرة المواجهات والحرب المعممة، ولّد صيغاً أكثر تطرفاً وراديكالية انطلاقاً من نقد النظام الطائفي السابق نفسه. فمن رحم تجربة الكتائب ولدت القوات اللبنانية التي حملت مشروعاً أكثر راديكالية، بما في ذلك على مستوى التحول من الخطاب الطائفي إلى الخطاب الديني (المسيحي)، وإلى تغليب أكثر وضوحاً للإطار الحزبي والفئات والقيادات الشابة والجديدة والميليشياوية على الزعامات التقليدية. وهو تحول نحو خطاب شمولي، يقدم نفسه بصفته مشروعاً ثورياً تغييرياً راديكالياً على أساس ديني، باعتباره التطور الطبيعي المطلوب للطائفية السياسية اللبنانية، وأيام عز المارونية السياسية.

من رحم هذا المناخ نفسه، ولدت أيضاً الزعامة العونية حاملة مشروعاً راديكالياً شمولياً ايضاً، يراه أصحابه مشروعاً ثورياً إصلاحياً تغييرياً (وهو ما يتجلى في اسم التكتل: الإصلاح والتغيير)، لكنه يستند إلى حساسية شعبية تجاه الميليشيات، لذلك استمد عناصر قوته الشعبية من انبثاقه عن المؤسسة العسكرية (الجيش)، مع محافظته على انتسابه إلى الأيديولوجية الطائفية (أكثر منها الدينية التي كانت ابرز عند القوات اللبنانية). هذا المشروع يحمل ملامح صيغة من دكتاتورية عسكرية يرأسها المستبد العادل الذي سوف ينقذ البلاد من الفساد والمهانة. وهذا هو البعد الإصلاحي الذي يقول إنه يتبناه.

في الجانب الآخر، تمثل تجربة حزب الله تجربة مشابهة لتجربة القوات اللبنانية، سواء لجهة انبثاقه من رحم توسع حركة أمل خلال الحرب الأهلية (من ضمن عوامل ومكونات أخرى)، وكذلك في انتقاله الأشد وضوحاً وراديكالية هنا، من الأيديولوجيا الطائفية (التي ما تزال تميز حركة أمل) إلى أيديولوجيا دينية خالصة، مصحوبة ببراغماتية سياسية، وحاملة مشروع دولة دينية في المدى البعيد، توظيف مباشر لأي إجراء أو موقف موقت في خدمة المشروع الراديكالي. وجوهر الإصلاح المنشود بالنسبة إلى هذا المشروع، هو بناء الدولة وفق النموذج الإسلامي الذي يتبناه الحزب. من الناحية العملية، المآل المنطقي للمشروع الأقوى الذي يحمله حزب الله، هو الذهاب نحو صيغة جديدة كلياً للنظام، وكل إصلاح أو تعديل حالي هو موقت على هذا الطريق.

إنّ الأطراف الأخرى الراديكالية (أشرنا إلى القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر)، هي في موضع أكثر ضعفاً ولا تملك رفاهية التفكير في تحقيق مشروعها الراديكالي، لذلك نجد خطابها يتردد بين دعوات إصلاحية في اتجاه مشروعها المعلن، وبين تسويات وإصلاحات تحاول العودة التي تطبيق الطائف، كما هو، بديلاً من نظام الطائف والتوازن الحالي هو خروج على الطائف الأصلي، مع بعض التعديل في مواقع القرار لمصلحة استعادة بعض صلاحيات الرئيس (أي الصيغة الطائفة التقليدية السابقة على الحرب)، مع الإشارة إلى أن التيار الوطني الحر يتقاطع مع دعوات القوات هذه، وإن من موقع رفض الطائف لا تطبيقه. ومن اللافت للنظر، أن الأطراف الحزبية الثلاثة، القوات والتيار الوطني الحر والكتائب، اتفقت كلها على تأييد مشروع «إيلي الفرزلي» الانتخابي الذي سمي المشروع الأرثوذكسي، وهو ما يؤكد أن لهذا التوافق هدفاً مشتركاً، هو إضعاف إضافي

للزعامات المسيحية المحلية لمصلحة الزعامات الحزبية الوطنية، وهو ما يتوافق مع تحليلنا، ويكشف طبيعة هذا الإصلاح الانتخابي المطلوب.

من جهتهما، فإن حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، وينضم إليهما حزب الكتائب في جانب من موقفهم المركب والمتعدد المستويات، يجمعان بين النفوذ العائلي التقليدي والحزبي الميليشيوي والتمثيل الطائفي على مستوى كلية الطائفة المعينة وطنياً. لذلك، فموقفهما أكثر تركيباً وتعقيداً، ونراهما يتعاملان مع أفكار واقتراحات التغيير من منظور تطبيق الطائف الأصلي (جنبلاط) أو المحقق فعلياً (بري)، بما في ذلك بعض ما لم ينفذ من بنوده. لذلك تتخذ دعوات الإصلاح عندهما شكل الدعوة إلى تطبيق الطائف نفسه، مع اختلافات في التفسير. كما أن هذا التصور يشتركان فيه مع قوى أخرى، بما في ذلك تيار المستقبل، وقوى مستقلة، تجد في اتفاق الطائف تسوية واقعية لم تتح لها فرصة التحقق خلال السنوات السابقة.

هل يمكن اعتبار ذلك مشاريع إصلاحية؟ تتوافر في معظم الحالات مشاريع سياسية واضحة وأهداف بعيدة المدى ونماذج... إلخ. لكن الممارسة الفعلية تتسم بقدر كبير من البراغماتية، وتغليب السياسي المباشر والنفعي بشكل كاسح على ما عداه. ثم إن القوى المعنية هنا، هي غالباً القوى الموجودة في السلطة (إضافة إلى تيار المستقبل) وهي المسؤولة جماعياً ـ على الرغم من اختلاف درجة المسؤولية ـ عن مسار تدهور الدولة ومؤسساتها وتدهور الخدمات والسياسية والثقافة والتعليم... إلخ، خلال السنوات الماضية التي تعاقبت عليها حكومات مختلفة ضمت كل الأطراف المعنية، كما تمت في ما بينها تسويات داخل هيئات الحوار الوطني وخارجها على امتداد سنوات. فالإصلاح المطلوب هو إصلاح الوضع وتتحمل هذه القوى مسؤولية الوصول إليه. ولا يكفي أن يكون لهذا الطرف أو ذاك تصريح هنا أو موقف هناك، فالأمر يتعلق بالممارسة العملية المستمرة على امتداد سنوات، والتي كان لها نتائج كارثية. فالإصلاح هو عملية موجهة ضد نتائج ممارسة وسياسات هؤلاء، هذا هو المعنى السياسي لعملية الإصلاح، لذلك سوف يكون هناك صعوبة كبيرة بوصف هذه الأطراف بأنها تحمل اليوم مشاريع إصلاحية، وهي تمسك برقبة السلطة والحكم إلى حد اختناق البلاد والناس. وإلا لما كان هناك معنى للإصلاح أصلاً. هذا بالمعنى العملي والسياسي، ناهيك بتقييم هذه الطروحات من منظور معياري، ومن منظور مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان مثلاً!

٧ ـ مشروع الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة

لم يكن من قبيل الصدفة أن يكون الهدف النهائي المعلن للحراك الشعبي العربي من المغرب إلى اليمن، قد تم في وجهة بناء «الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة»، كغاية نهائية. فهذا الفكرة الإصلاحية ـ التغييرية هي التي حركت الملايين في البلدان العربية، وأطلقت شرارة تغيير سياسي لم تقدر عليه التيارات السياسية والأيديولوجية الممأسسة، القومية والاشتراكية والإسلامية. ويشكل

تجاوز الدولة الغنائمية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، ومن ضمنها المكون السياسي الليبرالي المعبَّر عنه في ديمقراطيات دستورية، جواباً تاريخياً صحيحاً على تحديات المرحلة. أعتقد أن ذلك يعبر عن جوهر المشروع الإصلاحي (والتغييري) الواقعي القادر على تحقيق إصلاح فعلي، وفي الوجهة الصحيحة في البلدان العربية، وفي لبنان الذي لا يخرج على السياق العام.

يشكل بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، مضافاً إليه المضمون الاجتماعي الملازم تحت عنوان «العدالة الاجتماعية»، مشروعاً إصلاحياً بديلاً من المشاريع الأخرى التي جرى عرضها في الفقرات السابقة، أي:

• مشروع إعادة النظام الطائفي التقليدي نفسه أو بصيغ مجملة.

• ومشروع الإصلاح النيوليبرالي المتمحور على النمو الاقتصادي المندمج بالعولمة.

• ومشروع/مشاريع التغيير الشمولية الدينية أو السياسية، أو مشاريع الدكتاتوريات الصريحة أو المقنعة باسم الإصلاح.

وأضيف أن استعادة المشروع الشهابي، وكذلك استعادة المشروع الإصلاحي للحركة الوطنية، هما أقرب إلى حنين ماضوي تجاوزه الزمن.

لكل مشروع ـ متحقق أو كامن ـ تاريخه العام والخاص. ومثل هذا المشروع الإصلاحي المؤدي إلى الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة في لبنان، إنما ينهل من تاريخ المشاريع والأفكار والحركات السياسية والاجتماعية السابقة، لكنه لا بد من أن يكون توليفاً أصيلاً ومبدعاً في الوقت نفسه. كما أن لهذا المشروع قوى ما تزال مبعثرة غالباً بعد تشتت الحركات السياسية خلال الحرب وما بعدها، وما طرأ عليها من عسكرة وتحولات ميليشيوية، إلا أنها موجودة كامنة أحياناً كثيرة، ومعلنة أحياناً أخرى، تبرز من خلال تحركات منفردة أو منعزلة، وثمة خيط رفيع يجمعها ويربط في ما بينها.

وفي هذه السياق، فإن الحراك المدني الشعبي الأخير هو علامة بارزة لتمتعه بعناصر تجعله ينفتح على إمكان التحول إلى مشروع إصلاح الدولة والنظام في لبنان.

ففي قراءة العوامل التي حركت الناس للنزول المتكرر إلى الشارع، والذي بلغ ذورته في تظاهرة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥ في ساحة الشهداء في بيروت، حيث شارك ما يقارب المئة ألف متظاهر، في أكبر تجمع شعبي بهذا الحجم منذ عام ٢٠٠٥، خارج الاستقطاب حول ثنائية ٨ و١٤ آذار، لا بل ضد هذه الثنائية التي صادرت الحياة السياسية في البلد على امتداد عشر سنوات، وأقصت الناس بالكامل عن الفعل السياسي، إلا بوصفهم جمهوراً يصفق لأحد الائتلافين السياسيين. وهذا هو الجديد النوعي الذي حصل، ولهذا أهميته الكبيرة (شعار كلن يعني كلن).

تحرك الناس في الشارع تعبيراً عن رفض مثلث:

١ ـ أزمة النفايات التي اتخذت حجوماً كارثية، والتي كشفت عمق عجز النظام والدولة. وأهمية أزمة النفايات قياساً على أزمات أخرى (الكهرباء على سبيل المثال)، هو استحالة إيجاد حلول

فردية لمسألة النفايات (بالنسبة إلى الكهرباء تم التعويض عن انقطاع الكهرباء بحل فردي هو المولد الخاص)، ولا بد من أن يكون حل أزمة النفايات حلاً جماعياً، ويتطلب دوراً قيادياً للدولة المركزية (والهيئات اللامركزية ـ البلديات). لذلك كان التحرك **أولاً** حتمياً.

٢ ـ كان التحرك **ثانياً** ضد الدولة الفاشلة، التي فشلت في حل أزمة النفايات كما غيرها، والتي فشلت في إعادة تشكيل مؤسسات الحكم.

٣ ـ كان التحرك **ثالثاً** ضد الدولة الغنائمية. أي ضد الدولة التي تحولت إلى غنائم، وضد المسؤولين الذي يتصرفون بالدولة والموارد، وبكل شيء يقدرون على التحكم به، كأنه غنيمة يستحوذون عليها أو على ريعها، ويتقاسمونها في ما بنيهم، في مستوى يتدنى أحياناً عما كان يقوم به قادة القبائل بعد غزواتهم. وهذا الرفض الذي تم التعبير عنه شعبياً تحت مسمى «رفض الفساد والمحاصصة».

هذا الرفض المثلث للدولة الفاشلة والدولة الغنائمية، معطوفاً على أزمة النفايات (وأي أزمة محددة أخرى)، هو الذي يفتح نافذة للإصلاح في وجهة التوصل إلى دولة تتوافر فيها المواصفات التالية:

ـ **أولاً**: أن تكون دولة فاعلة، أي توفر الخدمات والحقوق للناس.

ـ **ثانياً**: دولة ديمقراطية دستورية، أي تعيد تجديد مؤسساتها وتفعلها وتضع السلطة في مؤسسات الحكم والدولة لا خارجها، وتكون خاضعة للمساءلة والمحاسبة، لا أن تكون عصية على ذلك.

ـ **ثالثاً**: دولة يحكمها مبدأ علوية الحق وسيادة القانون، تكون مساحة مدنية محايدة نسبياً، تميز الإدارة من السياسة، وتحول دون توحش الغنائمية وعقلية المحاصصة.

في حال لبنان، هذه مكونات أساسية في الإصلاح الملموس المطلوب، وهي مكونات كانت حاضرة في مجمل ما عبر عنه الحراك المدني (بمعنى استقلاله عن المجتمع السياسي) والشعبي (بمعنى اتساع مشاركة الناس فيه خلافاً لما جرى في حالات سابقة حيث بقيت المشاركة الشعبية محدودة جداً).

لذلك وجد كثر في هذا الحراك ومضة لمشروع إصلاحي كامن وممكن، وأعطى مثالاً على إمكانية تحريك الاستنقاع السياسي الذي فرضته ثنائية ائتلافين سياسيين يختلفان في أمور كثيرة، ويلتقيان على مصادرة فعل الناس.

أخيراً، هذا المشروع الكامن، هو المشروع الإصلاحي الذي أشرت إلى انحيازي إليه في البداية، والذي ينحاز إليه كثيرون في لبنان، من مختلف الأوساط. وهو المسار البديل ـ الذي يبدو المسار الإصلاحي الأكثر واقعية ـ مقارنة بالمسارات الأخرى التي إما تحققت، وإما هي تدفع البلاد نحو تفاقم الأزمات في حال نجحت في تأجيل أو إعاقة الإصلاح المنشود (انظر الشكل التوضيحي أدناه).

مخطط توضيحي لمسارات الإصلاح المحتملة في لبنان

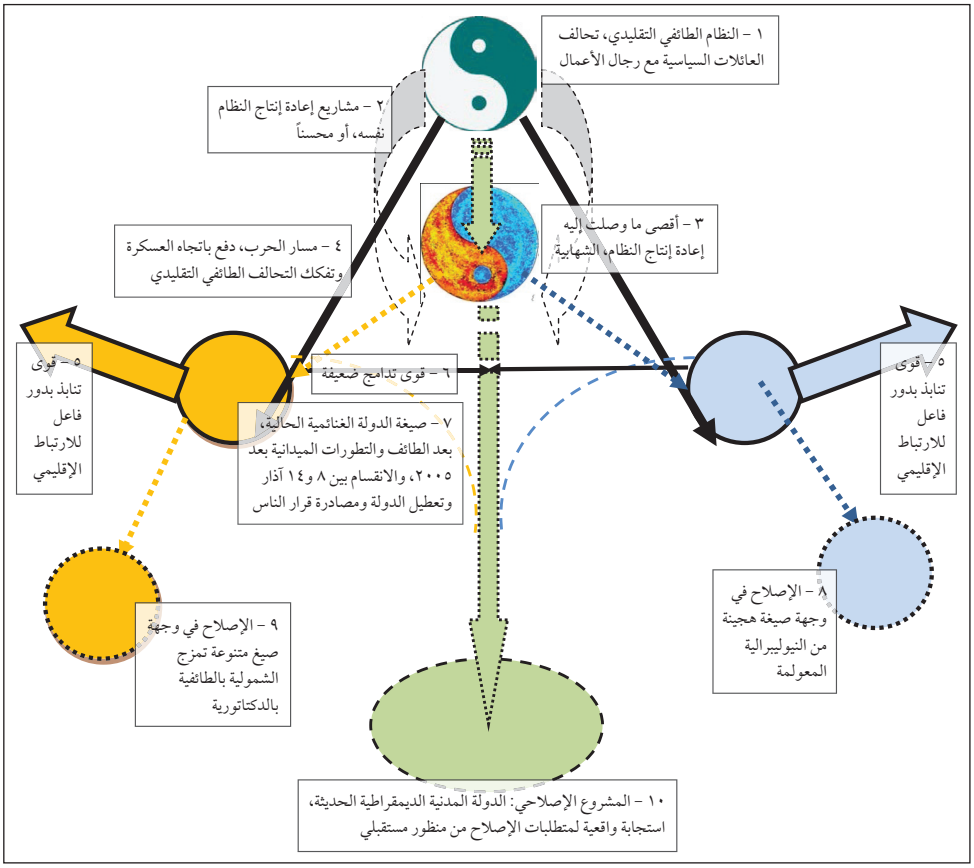

تعقيب (٢)

شربل نحاس(*)

قرأت بحث معن بشور بتلذذ، لأنه استطاع جمع محطات التاريخ الحديث للبنان في سردية شديدة التماسك واللباقة. ولكن لا يجوز النظر إلى هذا البحث منفرداً والغوص في خصوصيات الأوضاع اللبنانية، لأن هذا البحث يندرج في سياق ندوة تجمع حضوراً متميزاً من كل البلدان العربية. والعناوين التي وضعت لكل من جلسات هذه الندوة متقاربة؛ فالأبحاث تستعرض مجموعة حالات، حال كل بلد على حدة، ثم الأخرى. لذا سوف أحاول، في معرض التعقيب على بحث بشور عن لبنان، ألا أقتصر بالكلام على لبنان، لأنني أعتقد أن تصميم الندوة على شكل استعراض حالات تلك البلدان، يرمي، في الحد الأدنى، إلى وضع مقارنات، وإذا أمكن، إلى استخلاص منهجية معالجة معالم الظرف العام في المنطقة بأسرها، المحكوم بالقلق وبالتدمير وبالدم.

يتضمن هذا التعقيب **ثلاث ملاحظات**: الملاحظة **الأولى** تتعلق بكلمة «التغيير»، والملاحظة **الثانية** تتعلق بالوضع الراهن، أما الملاحظة **الثالثة** فتتناول الأدوات، والخطاب تحديداً.

أولاً: كلمة التغيير

ترد مفردة «التغيير» في عنوان الندوة وتتكرر في عنوان أغلبية الأبحاث، وهي تأتي دائما مقرونة بـ «ال» التعريف، كأن التغيير أمر محدد، وترد في الأغلب معطوفة على مفردات مثل «إصلاح» و«مرحلة انتقالية» وما شابه بما يوحي أن التغيير أمر مرغوب ومرتجى.

أعتقد بداية أن علينا التمييز لغوياً بين التغيّر والتغيير؛ فالأوضاع تتغير والمجتمعات تتغير وأنظمة السلطة تتغير. أما التغيير فشيء آخر، لأنه يتضمن فعلاً إرادياً أو أقله ادعاء به: أنا أغيّر، أو هذا

(*) وزير سابق ـ لبنان.

الشخص أو هذا الطرف يغيّر... وعلينا أيضاً ألا ننسى أن من يدعي التغيير سوف يزعم حكماً أنه يقوم بإصلاح، إذ لا أحد ينادي على زيته عكراً، ولن يقول إنه يقوم بإفساد. لذا يبدو من خلال سياق هذه الكلمات متى جمعت معاً وكأن هناك مقياساً أخلاقياً ثابتاً ومعمماً للجيد والسيئ، فيأتي التغيير وكأنه وجهة السير أو البوصلة التي تهدي إلى الطريق. لا أعتقد صراحة أن هذه العدة المفهومية تسمح بالتعامل الفعلي مع الوقائع.

فالمعاينة المباشرة لما حصل ويحصل من «تغيّرات» في كل من الدول المتشكلة في هذه المنطقة، أو عموماً عبر الزمن، تظهر بوضوح أن لكل ظرف ومرحلة خصوصيتهما. وتصبح تالياً العناوين، عناوين القابضين على السلطة وناقديها معاً، عناوين مرحلية يجب تقدير مدلولاتها من ضمن معطيات المرحلة التاريخية التي تطرح فيها.

أما من وجهة نظر الفاعلين «المغيّرين» أو الساعين على الفعل «التغييري»، فهم يقومون بعمل عام، سواء صوّروا على أنهم سياسيون أو مثقفون، وهم تالياً، مطالبون، مثل كل القائمين بعمل عام، باتخاذ مواقف وبصياغة خطب، إنما هذه المواقف والخطب مرتبطة بالظرف المرحلي وتقوم على محاكاته واستيعابه أو استغلاله، كما أسلفنا. بعض الناس يظنون أن من وراء الموقف والخطاب عقيدة، وأن العقيدة، متى التقت بالظرف المحدد، تولد الموقف. إنما يتبين أيضاً، في الواقع، أن هذه العقائد تتبدل، إما صراحة وإما تأويلاً، ومن هنا ينتقل النظر إلى مرتبة ثالثة، خلف الطبقة العقائدية، أو الوشاح العقائدي، وهي المنهج الفكري الذي يقوم العامل في الساحة العامة بالاستدلال من خلاله على الموقف والخطاب والتبرير العقائدي لهما، إذا لزم الأمر، لحاجة لديه أو لحاجة يقدّرها لدى جمهور من يخاطب.

إذا ما عدنا إلى مفهومي التغيّر والتغيير، ونظرنا إلى كل منهما، نرى أن الاثنين يسيران على خطين تغييريين متوازيين؛ فالمجتمعات تتغير، وخطاب السياسيين والمثقفين يتغير أيضاً، بمعزل عن ادعائهم شبه الدائم أنه تغييري. التغيّر يحصل على الخطين: خط المجتمع وخط الخطاب، إنما لا يكون التقدم على الخطين متطابقاً، فنشهد ظروفاً قد تمتد مراحل طويلة يكون خلالها المجتمع الواقعي يشهد تغيراً مستمراً بينما يبقى الخطاب حيث هو يتكرر، ونرى أيضاً، على العكس، في مراحل معينة، تغيراً وتطوراً وتقلباً في الخطاب في حين أن المجتمع الواقعي يبقى كما هو، إلى أن تأتي لحظات تنطلق فيها شرارة بين الخطين، فيزول الافتراق بينهما؛ إما أن يقفز الخطاب ليلحق بالتغير المجتمعي السابق، فيبدو القيمون على هذا التغير في الخطاب في أعين بعضهم، وكأنهم خونة بينما يدّعون أنهم واقعيون وعمليون، وإمّا أن ينقلب الواقع المجتمعي لينسكب في أحد السياقات الخطابية التي تكون قد سبقته، أو ليبدو كذلك، فإذا بالخطاب السابق يصب وكأنه سبّاق، أو كأنه كان نذيراً بالتغيّر فبات تغييرياً.

ثانياً: الوضع الراهن

إنّ المجتمع اللبناني تبدل بشكل هائل خلال العقد أو العقدين الماضيين؛ طاولت الهجرة حوالى ٢٠ بالمئة من السكان، واستقدم عدد موازٍ من الأجانب، وأضيف، بحكم النزوح السوري، حوالى ٢٥ بالمئة من المقيمين. لم يعد المجتمع لا بتكوينه العمري، ولا لناحية نسبتي المواطنين والأجانب بين المقيمين، ولا بمستويات التعلم فيه، ولا بشروط الانخراط في العمل الاقتصادي، ولا بمستويات تركز الدخل والثروة، فلم يعد يشبه بأي وجه من الأوجه ما كان قائماً حتى منذ عشرين سنة. وهذا تغير عميق وسريع جداً.

في المقابل، تبدلت أيضاً صياغة السلطة والخطاب. كان هناك توافق إقليمي أوكل إلى الاستخبارات السورية الحكم في هذا البلد، على مستوى إدارة الحركات المجتمعية والسياسية، وأوكل إلى المندوب السعودي إدارة التدفقات المالية والمصالح الاقتصادية، في وئام شديد بينهما. وهما أدارا معاً، بالتفاصيل، هذا التغير في المجتمع، إلى أن انفرط العقد بينهما، فتعطلت الآلية الشكلية للسلطة ومعها خطابها، بصورة مفاجئة. لكن المجتمع بقي يتغير من دون توقف. حصل إرباك شديد، فحاول بعضهم ترميم النظام، وجعله يستمر على رغم الصدمة، في الاتفاق الرباعي أولاً، ثم في اتفاق الدوحة، ولم يفلحوا، فأصبح التعطل نهائياً.

لذلك راح الذين يصرون على قيادة هذه السيارة المترهلة إلى ابتداع صيغ جديدة وإلى القيام بتغييرات في النظام لتكييفه وفق الشكل الذي يحافظ على ما أمكن من مرتكزاته، ومنها طبعاً مواقعهم فيه. وهو تغيير، سواء كان يرضينا أم لا، يقوم على إلغاء الانتخابات، وعلى التوقف عن وضع موازنات وحسابات لإنفاق المال العام، وعلى اختراع ما سمي «مرجعيات»، بما يلغي كلياً الانتظام العام الوارد في الدستور المكتوب، وصولاً إلى اقتراح صيغ من صنف ما سمي «القانون الأرثوذكسي»، حيث تنتخب كل طائفة نوابها، وإلى «طاولة الحوار» التي يحوز «أقطابها» حق نقض أي قرار ضروري، والتملص من أي موجب تفرضه المؤسسات الشكلية للسلطة. وهذا كله، يندرج في سياق متكامل، لا يعود معه من مبرر ولا دور لموقع رئيس الجمهورية.

إنّ محاولات الصياغة الجديدة للنظام قائمة وحثيثة، وعملية التغيير فعلية، وهي تجري أمام أعيننا. في مقابلها، وبنتيجة التخبط ومخاض إعادة الصياغة، حصل الحراك الشعبي. المرحلة إذاً مرحلة انتقالية وهي محفوفة بالمخاطر، وهي مرحلة تغيير، مفتوحة على إمكانات متعددة.

إذا ما عدنا إلى المراحل السابقة، وبقدر ما يسمح الوقت، فإن التعقيب يستدعي بضع ملاحظات. إنّ التغيير الأساسي الذي حصل في لبنان، وفي بلدان المنطقة عموماً، يتعدى تقلبات المواقف والخطابات وأجيال الحكام، وهو يعود إلى **صدمتين** كبيرتين: الصدمة **الأولى** كانت موجة النزوح من الريف والانتقال الديمغرافي، وقد حصلت في لبنان بأسبقية على سائر البلدان العربية تقارب ثلاثين سنة؛ فالبنية العمرية في لبنان في السبعينيات، كانت تشبه البنية العمرية الحالية في

البلدان العربية التي شهدت الانتفاضات، بينما لم يعد اليوم في لبنان كتلة شبابية ضاغطة، أقله من اللبنانيين. والصدمة **الثانية** كانت تضخّم واردات النفط والريوع النفطية التي ضُخّت في شرايين كل دول المنطقة، فغيّرت كل العلاقات، ليس الاقتصادية فقط، وإنما الإعلامية والفكرية والثقافية والسياسية أيضاً. فمن حركة فتح في السبعينيات، إلى معظم الحركات الناشطة في لبنان حتى اليوم، باتت التنظيمات السياسية تتلقى تحويلات من عائدات النفط، وتنشئ مؤسسات وتمول بالأجور جزءاً كبيراً من المنخرطين فيها، ومن مؤلفي خطاباتها وصائغي مواقفها. وهذه التغيرات واقعية وعميقة التأثير.

ثالثاً: الأدوات

نحن هنا من جماعة صناعة الخطاب، نسعى من خلال الاستنهاض إلى ممارسة الضغط على ماجريات الأحداث. أبرز الأستاذ معن وجوهاً تاريخية متعددة، وأسبغ على معظمها صفات إيجابية، وإنما وردت في أماكن أخرى من بحثه لفتات، لبقة أيضاً، إلى من تركوا مواقعهم وبدلوا في خطابهم، أي إلى من يمكن وصفهم، إن لم نبحث عن اللباقة، بالمرتدِّين أو الخونة.

لا أظن أن بين البشر الكثير من الشياطين، ولا بينهم الكثير من القديسين.ولست أعرف إن كان هناك أصلاً شياطين وقديسون. علينا، من باب الاجتهاد، أن نحاول فهم أسباب السلوك وليس الاكتفاء بإسقاط الصفات. ومن قال إن حركة سياسية تجمع ألوفاً، وربما مئات الألوف من الناس في ظرف معين، يكون هؤلاء المنضوون ضمنها كلهم، فرداً فرداً، مدركين الموقف والعقيدة والمنهج، ويكون تالياً، المآل السياسي الذي تطمح إليه هذه الحركة أو تؤدي إليه منسجماً مع دوافع تحركهم. أقول إن ذلك، إن حصل، يكون استثناء خارقاً؛ فالذين يندفعون في حركة معينة، في أغلب الأحيان، لا ينطلقون من منطق تغيير النظام، بل من منطق تحسين شروطهم ضمن النظام، والتسلق على سلّم النظام، من مواقع وفي مسائل مطلبية، وإن غلفوها بخطابات وشعارات من وحي الموسم والجمهور. ما علاقة المسائل المطلبية بتغيير النظام؟ الموقف المطلبي بطبيعته يؤبّد النظام وإن كان يحشره لأنه، بالمطالبة، يقر بشرعية السلطة التي يطالبها، وينخرط ضمن آلياتها. مسألة الافتراق هذه بين دوافع تحرك الأفراد والجماعات والمسارات التاريخية التغييرية التي تتخذها الأمور، مسألة تستدعي جهداً نقدياً، هو في صلب اهتماماتنا وواجباتنا.

أنهي بلفتة بسيطة إلى مثال عن تسلل بعض المفردات، وتالياً، المفاهيم، إلى منهجية فكرية معينة فتحرفها. درج مثلاً في لبنان، منذ زمن غير بعيد، عطف مفردتين على بعضهما: طوائف ومذاهب، أو طائفيّ ومذهبيّ. ليس هناك في الانتظام الحقوقي في لبنان شيئان منفصلان اسمهما الطائفة والمذهب. الطائفة والمذهب شيء واحد، والكلمتان مترادفتان. هناك ١٨ جمعية أقر لها القانون اللبناني، أو العُرف في بعض الأحيان، بكيانية معينة على صعيد إدارة الأحوال الشخصية لأتباعها،

وهي طوائف ومذاهب. ليس هناك بهذا المعنى من مسلمين ومسيحيين في منظور الدولة اللبنانية. والطائفة أصلاً، تعريف خلدوني سياسي لا يتصل بعامة بمذهب ديني، بل قد تكون الطائفة متصلة بعرق أو نسب أو لغة، وإن كانت في الحال اللبنانية تقتصر على أتباع مذهب ديني معين. لماذا أصبحنا نستخدم كلمتي طوائف ومذاهب بتلازم شبه تلقائي؟ لأن الفكر السياسي بمختلف روافده، القومية والليبرالية واليسارية، تراجع أمام الفكر الديني، فاضطر إلى تحوير معنى الطائفة لإعطائها معنى الدين، ولكون المذاهب تقع ضمن حدود الأديان ومنطقها، بات ممكناً لبعض الطوائف، أو بالأحرى لبعض زعماء الطوائف، أن يدّعوا الانتماء إلى منظومة دينية كي يكتسبوا جزءاً من الشرعية التي باتوا يتوسلونها من الفكر الديني. مجرد استخدام هذه المفردات يدل على الالتباس والانهزام في الفكر السياسي.

تعقيب (٣)

حياة الحويك عطية(*)

في الخطوط العريضة لا تفترق رؤيتي للبنان عن رؤية الباحث معن بشور، من هنا لن تكون هناك اختلافات كبيرة حول البحث المقدم منه.

كلانا يؤمن بأنه بالأمكان أفضل مما كان ومما هو قائم، حتى ولو كان القائم جاهزاً للتحول إلى كتلة حديد في وجه التغيير. ولذلك ما زلنا نقاتل لأجل هذا الأفضل. يعززنا في ذلك أن الحاضر القاتم، لم يفتأ يفاجئنا من عقد إلى آخر، ومن سنة إلى أخرى باشعاعات تعيد الأمل لمن فقده. فمن كان يظن مثلاً أن خالد علوان سيتحرك غداة دخول الإسرائيليين إلى بيروت، وأن المقاومة ستجبر هؤلاء على الانسحاب، بعد سنوات قليلة، من جنوب لبنان وستفشّل حرب إطلاق الشرق الأوسط الجديد من بيروت في تموز ٢٠٠٦؟ ومن كان يظن أن الارهاب الجديد سيقف عند حدود لبنان، ويعجز عن إشعال بؤره رغم إشعاله حرائق التفجيرات والسيارات المفخخة من مكان إلى آخر؟ هي نماذج لبنانية لكنها لا تقتصر على لبنان.

إذا كان الفساد الداخلي، السياسي والاقتصادي والطائفي، يبدو أحياناً أصعب على الهزيمة من الاحتلال الإسرائيلي، فإن تحرك شباب لبنان بشكل عابر للطوائف والأحزاب والمذاهب هو إطلالة جديدة للأمل. إطلالة، علينا، مع ثقتنا بها، الحذر من اختراقها وتحويل مجراها. وهذا ما سأعود إليه.

١ ـ أبدأ بما يسميه البحث النظام وركائزه. وأعتقد أن ما لدينا في لبنان هو صيغة لا ترتقي إلى مستوى النظام إلا بتعبير سائد. صيغة قامت منذ التكوين على شراكة طائفية لا تسمح بتشكل مواطن ولا ـ تالياً ـ بقيام وطن ونظام. شراكة كانت مارونية ـ سنية، تترك الباقين على الهامش، إلى أن جاءت الحرب الأهلية واتفاق الطائف ليعيد المسيحيين إلى الوراء ويكرس نظام المحاصصة الطائفية التي أصبح مصطلح اللبننة اسماً لها. وأعتقد أن أول من استعمل هذا المصطلح كدلالة

(*) أستاذة جامعية ـ كاتبة، باحثة وخبيرة إعلامية ـ الأردن.

عامة هو جان بيير شفينمان في كتابه عن فرنسا وحرب الخليج حيث خصص فصلاً كاملاً بعنوان: لبننة العراق[1].

وهنا أسأل: هل كان ما قام في أواسط السبعينيات سعياً فعلياً في اتجاه التغيير ـ كما يقول البحث؟

ربما كانت هناك شرائح كبيرة تتحرك بهذا الدافع وهذا الاتجاه، ولكن لو لم تكن رواسب الطائفية والإقطاعية والفساد قائمة في المنطلقات وفي الآليات، لما كنا شهدنا تحوّل الحرب من مواجهة بين قوى وطنية وتقدمية، من جهة، وقوى انعزالية طائفية، من جهة أخرى، إلى صراع عنقودي بين قوى طائفية وقوى طائفية أخرى، صراع أعادنا إلى ما قبل أي تطور أو تغيير، ربما مئة سنة إلى الوراء. ألم يكن الحس الطائفي والمذهبي المعلن لدى المارونية السياسية موجوداً، كموناً، لدى المعسكر الآخر؟ ألم يكن الحس الانعزالي لدى القوى المعروفة كامناً أيضاً لدى قوى لبنانية وفلسطينية مثلاً؟ بحيث وجد العلمانيون واللبنانيون والقوميون وكل المؤمنين بالتغيير والعاملين لأجله، أنفسهم في مأزق الحرب الأهلية والاحتلال؟ أقول ذلك بعيداً من أي مزايدة، فأنا واحدة من ضحايا الانعزالية الطائفية.

٣ ـ بالحديث عن القوميين، أشكر الباحث لإعطائه ثورة أنطون سعادة حقها وريادتها في المرحلة الحديثة. ولا أقول أشكر لأنني من تلامذة الرجل، بل لأن في هذه الإشارة، من قومي عربي عريق، دلالة تغييرية ثورية ومهمة على صعيد الجبهة التقدمية الحقيقية، وعلى صعيد الاعتراف بالمواطن الآخر، والحزب الوطني الآخر، الذي قد تختلف معه في تفاصيل، ولكنك تلتقي معه في المواطنة والمصير، وتالياً، في الجبهة، لأن هذا التغييب بيننا كثوريين ديمقراطيين كان في أساس تكالب الرجعيات علينا.

وهنا، اسمح لي أن أشير إلى أن سبب تكالب حسني الزعيم والحكومة اللبنانية (تنفيذاً) ومن ورائهما الإسرائيلي والغربي (قراراً) على قتل أنطون سعادة بهذه الطريقة ـ الاغتيال، إنما تعود إلى ما بنى عليه هذا المفكر دعوته: المواطنة والمجتمع ـ الإنسان. لقد جاء يهز عروش الطائفية والإقطاعية والمناطقية، يهز الصيغة، إضافة إلى كونه يهز «سايكس ـ بيكو»، و«بالفور»، فكيف لا يُغتال؟

٤ ـ الهزات المتتالية التي تحدث عنها الباحث، إنما هي تعبير عن اختلال التركيبة، بينما هو أكبر من كونه تعبيراً عن محاولة الإصلاح: القمع والفساد يتلازمان مع خوف الانهيار، فيرتفع مستوى الأول حفاظاً على البقاء.

٥ ـ أشير إلى اللعبة الاستعمارية في رسم سايكس ـ بيكو، (كما في رسم الإعلان الخليجي) حيث تعمدت إبقاء كيان صغير ومجتزأ إلى جانب كيان كبير، بحيث يستمر إحساس الصغير

(١) جان بيير شوفينمان، **أنا وحرب الخليج**، ترجمة حياة الحويك وبديع عطية (عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٩٢).

بالخطر، والكبير بالأحقية والغبن، بينما يزكي الحساسيات والصراعات، من دون أن يستطيع فصل ترابط الحياة، وبخاصة الأمن بين الكيانين (أو أكثر)، وبذا تفسر إشكالية العلاقة اللبنانية مع سورية، بل وإشكالية العلاقة مع المقاومة الفلسطينية.

٦ ـ ننتقل إلى العوائق: في هذا المجال يؤكد البحث خطورة ثقافة التفتيت: طائفية مذهبية أو إقطاعية عشائرية أو مناطقية، ويطرح الحل في قانون النسبية البرلمانية الذي قد يشكل مدخلاً إلى تشكل الدولة الحديثة. هنا، تفترق المصالح؛ فالمستفيدون من ثقافة التفتيت والقيمون عليها، لا يجدون مصلحة في التغيير في مجالاته كلها، بما فيها قانون انتخاب على أساس النسبية، وبخاصة عندما يتداخل الواقع المحلي مع الواقع العربي والإقليمي، وعندما تؤجج لأجل ذلك الهواجس التاريخية، ما يدفع الأطراف باتجاه التبعية لا التداخل فحسب. وهنا، يصبح للوضع الآسن حماته الإقليميون والدوليون، لعدة أسباب، من أهمها أن هذه التبعية تندرج في سياقين:

ـ سياق الهيمنة السياسية الإقليمية والدولية.

ـ وسياق الاندراج الليبرالي في اقتصاد السوق العولمي والمترجم إقليمياً، سياق يسحق الجميع ويفسدهم، ويحاصر القوى الشعبية، وبخاصة الطبقة المتوسطة المعرضة للإلغاء.

هنا، تبدو الأحزاب السياسية هي الأقدر على مقاومة هذا المد، أو على الأقل الحفاظ على المصالح الوطنية ضمنه. ولذا نرى واقعاً يتجه إلى «تجويف الأحزاب السياسية الحقيقية»، من دون أن يعني ذلك إعفاء هذه الأحزاب نفسها من المسؤولية عن خرابها الداخلي أو عن تقلص دورها.

٧ ـ في موضوع المقاومة: أستذكر قولاً لمفكر أفريقي: عندما تنزل إلى الغطس لا تخف من أسماك القرش لأنك تراها بل عليك أن تخاف من قناديل البحر التي لا تراها. إنه ما يسمونه بلغة الفنون: المسكوت عنه ولعل هذا المسكوت عنه في موضوع المقاومة هو الانقسام العميق بشأنها، منذ أن كانت مقاومة للاستعمار إلى أن أصبحت في المشرق مقاومة فلسطينية (والأصح القول: مقاومة لأجل فلسطين)، إلى أن وصلنا إلى حال المقاومة اللبنانية بوجه إسرائيل. مسكوت عنه يتخذ أحياناً شكل المواجهة الصريحة، ويكتسي غالباً شكل المراوغة التي تبلغ حد التكاذب. ما يقع الالتفاف عليه؛ إما بالتحالف وإما بالانكفاء. أعطي مثلاً من المعسكر المؤيد وآخر من الخصم. تفضل الباحث بالإشارة إلى القائد التقدمي كمال جنبلاط: لقد أعطت الصورة التقدمية لكمال جنبلاط صاحبها بُعداً وزعامة تعدت بكثير ما يمكن أن تعطيه إياه طائفته ضمن التوزيع الطائفي القائم. بل وجعلته يتخطى المحلي إلى الإقليمي فالدولي. لكننا لا يمكن أن ننكر بأنه صاحب شعار «عزل المسيحيين» وحزبه لم يستطع التخلص من مصطلح «الميليشيات الدرزية» في المرحلة الثانية من الحرب، ولا أن يمنع حرب الجبل.

في المعادي: كان بشير الجميل واضحاً في عدائه للمقاومة الفلسطينية ودعوى الصفاء اللبناني والعلاقة الطيبة مع إسرائيل، وكان في آخر أيامه واضحاً أيضاً في ارتداده على الإسرائيلي في ما يخص لبنان الـ (١٠ آلاف وأربعمئة واثنين وخمسين كلم٢). لكن كثيرين ممن يعتبرون اليوم أكثر

اعتدالاً من بشير لم يكونوا أقل تشدداً ولا أقل دموية وإنما أقل كلاماً. هذه حال تنطبق على حال العداء ـ بعد احتلال الـ ٨٢ ـ إزاء المقاومة اللبنانية التي حمت البلد من إسرائيل ومن التكفيريين، وبخاصة بعد لجوء هذا الشرخ بين محور المقاومة ومحور العداء لها، إلى لبوس المذهبية.

ومن هنا، أتفق مع الباحث أبو حسنة عندما يرفض القول بإجماع عربي على المقاومة في فلسطين، وأسحب ذلك على الإجماع اللبناني على المقاومة لأجل لبنان، فكيف بالأحرى لأجل سورية ولأجل فلسطين. في متلازمة ثلاثية لا يجهل استحالة فصل أي من هذه الثلاث عن الآخريين.

في العائق الخامس عشر، يتناول البحث قضية «النظام العميق» في لبنان، وأعتقد أن المشكلة الكبرى تكمن في المجتمع العميق، لأن النظام قد يتخذ معنى «نظام الشكل»، وهذا قابل للتغيير، لكن المشكلة في نظام الجوهر. وهنا، نصل إلى الأفكار والمفاهيم العميقة التي تحدد الانتماء. بما يغيّب مفهوم المجتمع = الـ «نحن» الوطنية، ليس عن نظام الشكل فحسب، وإنما عن نظام الجوهر. قد يكون لتغيير القوانين، بما فيها قانون الانتخاب والنسبية، دور في البدء بمعالجة عبر مباشرة بناءِ نظام جديد يختلف من النظام العميق الكامن في القائم[٢]. لكن التغيير الحقيقي لا يقتصر على أثر القوانين، وإنما يجب أن يعبُر إلى ما يبني الأفكار، إلى ما يبني الشباب. وهذا ما لا يمكن أن يحصل إلا بتغيير المناهج التربوية باتجاه برنامج علماني موحد، وبإصلاح المؤسسات الإعلامية، بشكل يحفظ التوازن بين العقلية التجارية الباحثة عن المعلن وجمهوره، وبين العقلية الحريصة على مستوى من المعرفة، من الثقافة الجوهرية، من القيم الوطنية والاجتماعية. أقول ذلك، وأنا لا أعني إطلاقاً التجهّم؛ فأكثر الرسائل جدية، يمكن أن تحمّل لبرنامج منوعات وأكثر الرسائل سياسية وفكراً يمكن أن يحملها موضوع ثقافي يطرح ويجادل ولا يملي. هنا، نعود مرة أخرى إلى دور الأحزاب السياسية الفكرية.

وهنا، أعبُر أيضاً إلى مسألة اجتماعية ـ نفسية (سوسيولوجية ـ سيكولوجية)، وهي علاقة انتماء الفرد إلى الدولة بدور الدولة كحامية. يحتاج الفرد إلى حماية، لمصالحه، لأمنه، لحقوقه. فإذا ما كانت الدولة قوية أمنّتها، واتجه انتماؤه إليها في علاقة وثيقة تلقائية أو واعية، وتشكلت شخصيته الفردية وخياراته (الأنا= الفرد، النحن= الدولة). أما إذا غابت الدولة أو ضعفت قدرتها على الحماية في أي من المجالات المصيرية الثلاثة، فإن الفرد يجد نفسه في عالم صعب قاس ويجد «النحن» والحماية في المجموعات أو التكتلات الفرعية التي يتخذها هوية وانتماء، ويتبعها بغرائزية جماعية على أساس ما ولد عليه لا ما اختاره بعقله الناقد الواعي. هذه الغرائزية التي تتخذ في حال لبنان اصطفافاً طائفياً تحول دون أي تشكل للذات الفردية «الأنا» الواعية حقوقها ومصالحها وأمنها. كما تحول دون تشكل الدولة التي تتحوّل إلى مجموعات تتضخم، تتنافس، تتقوقع، تتصادم ولا يعوقها

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن تعبير «النظام الجديد» هو مصطلح ـ شعار أساسي في فكر أنطون سعادة واسم إحدى الصحف التي أطلقها حزبه.

إلا توازن هش بين كتلها. توازن يحوّل هذه المعتقلات الطائفية أسواراً تحمي الفساد بكل أوجهه، سواء بوهم أنه يؤمّن قوة لهذه «النحن» الجزئية، أو بسكوت مكتوم خوفاً من انهيار السور.

هل هناك أمل في تراجع قوة هذه الأسوار، عندما تتراجع قوة الخوف المسيطر في مرحلة المواجهة الحالية في المنطقة؟

هل اهتز عرش هذه المعادلات في واقع الحراك الشعبي القائم؟

يبدو الباحث متفائلاً جداً بهذا الحراك، ورغم متابعتي الحثيثة كل تفاصيله، فإن واقع كوني أعيش خارج البلد، وهو على تماس مباشر مع الحراكيين، يجعلني أتنازل لرأيه، من دون أن أتنازل عن الملاحظات التالية، علماً أن البعيد قد يتمكن أحياناً من رؤية أوضح:

أ ـ من المؤكد أن عبور الحراكيين للمعتقلات الطائفية هو مكسب، وكذلك تناول القضايا المطلبية الأساسية والمهمة، قبل العبور إلى الإصلاح السياسي الذي قد يفرّق الحشد، وهو ما يزال في أوله.

ب ـ من الضروري، وفق المنطق، ووفق كل التجارب التي تدور حولنا، أن يحافظ الحراك على طابعه المدني السلمي، وأعتقد أن كل من يخالف ذلك هو إما ناقص الوعي، وإما متآمر على الحراك نفسه.

ج ـ اذا ما حاولنا رسم معادلة لما يجري وفقاً لقراءة ألسنية للبحث، فإنها ترتسم معنا وفق التالي:

قدامى المستأجرين ـ مياومين ـ تعاونيات ـ تعليم ـ مزارعين ـ نساء. مقابل مجلس نيابي ـ أهل السلطة والسطوة.

وهو ما يجعلنا نسأل: من الذي ينتخب المجلس النيابي؟ أليس كل هؤلاء الذين جاؤوا في الشق الأول من المعادلة؟ هل سيغيرون ماجريات تصويتهم في المرة المقبلة؟ أم أن الاصطفاف الطائفي والجهوي والتبعي المستزلم والمال السياسي ستعيد إلينا الوجوه جميعها، كما هي وتعود المعادلة كما هي؟

ألا يفترض أن يتجه عمل الحراك الشعبي الموسع، وبالذات من قبل الواعين في قياداته نحو المعركة الانتخابية المقبلة، بدءاً من البلديات ووصولاً إلى المجلس النيابي، وفق الشروط ـ المطالب، ووفق المطلب الأول: محاربة الفساد، وأفسد الفساد الطائفية.

د ـ لا يجوز أن يأخذنا كل الاحتقان المشروع، وكل الرغبة في العدالة المشروعة، إلى الخلط بين الحراكيين الحقيقيين، وبين من يمكن أن يركب ظهر الحراك، وبخاصة المنظمات الممولة أجنبياً، والتي تدّعي الحرص على الحرية والديمقراطية، في حين تدمر كل مقومات الحياة التي تسمح بهما، ولا تنفذ إلا أجندات خارجية سواء في السلم أو في الحراك. وإذا كان المجال لا يتسع هنا لمناقشة كل ملفات هذه المنظمات التي تنتحل صفة المجتمع المدني، فإن أسبقياتها في البلدان

العربية تدل عليها. كما أن ما حصل في مصر وفي سورية وحتى في ليبيا من التفاف على الحراكيين الحقيقيين السلميين، يجب أن يكون مثالاً لنا.

هـ ـ لا يجوز أن يأخذنا كل ما ذكرت من مبررات إلى المساواة بين من يرتع في الفساد ماصاً دماء الناس، وبين من يدفعون الدماء للمحافظة على الأمن والحياة والحرية والبقاء. لا يجوز أن يشوه النموذج الحق لمصالح مساواة ظالمة: لا ليس «كلهم سواسية». ويكفينا أن نسأل: هل كان بإمكان الحراك أن «يتحرك» لو أن المقاومة هُزمت أمام التكفيريين في سورية، أو أمام إسرائيل أو أمام المد الامريكي؟

فهل نريد لمن يقاتل على الجبهة، أن يستظل مدفعاً ليتناول ورقة، ويعدل قانون الانتخابات؟ إن للآخرين دوراً في حماية هذا البلد وإصلاحه.

أخيراً وليس آخراً، أتوقف عند مقولة بشور حول الإعلام: بين إعلام لخدمة الحراك وآخر يضع الحراك في خدمته. وأشدد، كمتلقية وإخصائية، على خطورة الدور الذي قد يؤّديه الإعلام في تأجيج كل الفتن، وفي السعي إلى تنفيذ أجندات مخربة على ظهر الشعوب، بمحاولة الظهور بمظهر الحامل التطلعات والمطالب الشعبية. هذا نفاق إعلامي سياسي، وسوء استعمال السلطة الإعلامية لحساب دور تخريبي لا يحصل مصادفة. وليس أسهل للاستدلال عليه من البحث عمّن يمول الوسيلة المعنية، مباشرة أو من طريق الإعلان أو من طريق الهبات المستورة. لكن لهؤلاء عبرة، في أن كبريات الفضائيات التي كانت رائدة في تأدية هذا الدور «التهويشي» الفتنوي، تسجل اليوم هبوطاً عنيفاً في نسبة المشاهدين، وتتراجع من موقع الصدارة إلى مواقع قد تؤدي إلى استبدالها بأخرى. هذه الأخيرة، كانت وسيلة تنفيذ استراتيجيات حكوماتها في تدمير البلدان العربية المعنية، ودولها هي صاحبة عقود في الاستراتيجية الأمريكية ـ الصهيونية. فإلامَ تطمح الوسائل اللبنانية التي تحاول الاقتداء بها؟

المناقشات

١ ـ عبد الإله بلقزيز

يفاجئني ما قاله المعقب على بحث الأستاذ معن من أنه لا يعتقد أنّ كلّ مَن وقَف ضد أمريكا وإسرائيل على صواب. يحزنني أكثر أن نفهم الرسالةَ بقلب المعادلة على وجهيْن: «كل مَن وقف مَع أمريكا وإسرائيل على صواب»، أو؛ «كل مَن لم يقف مع أمريكا وإسرائيل ليس على صواب»! لا أبغي مماحكةً، وإنما أمارس فعْلَ الاستغراب من هذا القدر من الجرأة على الثوابت الوطنية التي هي في صميم كيان كلِّ شعب أو أمّة. أعرف ترّهات الخطاب الليبرالجي العولمي، الذي يردّد مفردات المنظمات «الدولية» الـ «المحايدة»، لكنّي ما تصوَّرت أنّه يمكن أن يذهب بيقينياته الجديدة إلى حدود احتقار مشاعر شعبه، والمساواة بين الضحية والجلاد!

٢ ـ وداد كيكسو

في معرض المداخلة حول ورقة الباحث معن بشور، والإخوة المعقبين، نعلم أن الطائفية متجذرة في لبنان منذ نشوء دولته عام ١٩٢٠. والسؤال: ما مدى مساهمة العامل الخارجي في تكريس النظام الطائفي، ومدى قبول اللبنانيين بهذا الانكشاف للخارج؟

٣ ـ جورج جبور

لدي نقاط سوف آتي إليها بعد توجيه التهنئة إلى الباحث على ورقته هي علمية مهذبة. لا تخلّ علميتها بتهذيبها، ولا يخلّ تهذيبها بعلميتها.

أولاً: الإصلاح والتغيير مطلوبان دائماً وبإلحاح. وتبقى ديمقراطية لبنان أفضل من ديمقراطيات عربية متعددة. ثم إذا أمعنا النظر في ديمقراطيات العالم، نجد أن في كثير منها جذراً لبنانياً، أي جذراً يراعي الديانات والطوائف والمذاهب باسم التعددية الثقافية. قرأت عن الوزارة الكندية الجديدة

في جريدة **نيويورك التايمز**، الصادرة في ٢٠١٥/١١/١٣، التي ضمت اثنين من الكنديين الأصليين وثلاثة من السيخ، وكندياً وهو رائد فضاء سابق، واثنين من المعوقين، ونصفها من النساء.

ثانياً: لبنان حجة للتكامل العربي. لا استقرار للبنان من دون تكامل عربي، أو تنسيق عربي. لا يستطيع لبنان فصل نفسه عن ظروفه.

ثالثاً: ثمة مستويان مهمان آتيان عربياً، لهما صلة بالعلاقة بين سورية ولبنان: إنهما مئوية المؤتمر السوري العام الذي انعقد في ١٩١٩ وكان للبنانيين وغيرهم من بلاد الشام دورهم الكبير فيه. وثمة مئوية لبنان الكبير الذي ولد عام ١٩٢٠. من حق اللبنانيين، من حقهم عليّ، أن أذكرهم، أن لبنان الكبير ولد بعد أسابيع من معركة ميسلون واستشهاد البطل يوسف العظمة. من حق لبنان بالطبع الاحتفال بمئوية لبنان الكبير، ومن المناسب في الوقت نفسه الأخذ بالحسبان ما تثيره هذه الحفاوة. من المفيد النظر إلى التاريخ كما هو، والنظر إليه أيضاً بعيون المستقبل.

٤ ـ الشيخ جواد الخالصي

ملاحظتي حول موضوع لبنان، تتجلى في السؤال الذي يشمل كل الأنظمة التي تحكم وطننا العربي، وهو: ما هي هذه الأنظمة التي يتفق الجميع على أنها علَّة الأزمة، ويجب رفضها وتغييرها، ثم يتفق هذا الجميع على العيش في ظلها ـ بل والمحافظة عليها؟ وهنالك فهم لما طرحه أحد السادة المعقبين، حيث قال إنه لا يكفي أن تكون عدواً لأمريكا وإسرائيل لكي تكون مصيباً في كل المواقف الأخرى. وكما فهمت، فإنه إن كان يقصد عدم سريان الصواب إلى كل المواقف الأخرى، فإن هذا معنى مقبول وصحيح. ولكن مع التأكيد أن صواب الموقف المعارض لأمريكا وإسرائيل يبقى ثابتاً في كل المواقف المتعلقة بأصل الموضوع، وهو معارضة السياسية الرسمية الأمريكية والغربية، ومخططات أداتها التنفيذية في المنطقة. ويبقى أمر خطير في لبنان كما في غيره من البلدان، وهو تحديد ماهيّة العدو لكي نجابهه ونحاربه، وماهيّة الصديق الذي يجب أن نصادقه ونتعاون معه لدرء الأخطار عن لبنان، وكل بلداننا.

٥ ـ محمد العجاتي

تركز مداخلتي على ثلاث نقاط نربط فيها النظري بالواقع اللبناني الراهن، وننتقل منه إلى الوضع العربي ككل، في ما يتعلق بالحراك الذي بدأ منذ نهاية عام ٢٠١٠ في المنطقة.

أولاً: تتحدث النظرية الماركسية عن أن الدولة أداة الطبقة للسيطرة والهيمنة على المجتمع واستغلاله، لكن التطور الذي شهدته البلدان العربية، ما بعد دولة الاستقلال، يثبت أن الدولة في حد ذاتها تنتج طبقاتها التي تبدأ في تغير مسارها لمصلحتها، وأحيانا تحل محل الطبقات القديمة. وهو ما تؤكده تجربة النظام الطائفي في لبنان، إذ إنّ النظام الطائفي الذي يقوم على زعماء يمثلون الطائفة، وتالياً، يستمدون شرعيتهم من أبناء الطائفة، فيعملون على إرضائهم، تحول هذا النظام مع الوقت

ليشكل طبقة سياسية عابرة للطوائف، ويستمد أفرادها شرعيتها من كونهم جزءاً من هذه الطبقة، وانعزلوا حتى عن طوائفهم... وتالياً لم يعد إرضاء الطائفة محل اهتمامهم، إنما تقاسم الغنيمة مع طبقتهم السياسية الجديدة، ففقد النظام الطائفي سبب وجوده الأساسي (Raison d'être)، وعليه يجب إعادة صياغة العلاقات السياسية وهيكل الدولة اللبنانية ليتلاءم مع مطالب الحراك التي تعبر عن المستقبل بديلاً من النظام الحالي، والذي تجاوزه الزمن بفعل آليات من داخله، أكثر من عوامل من خارجه.

ثانياً: جرى الحديث حول الإصلاح والتغيير. في الحقيقة، ما نشهده منذ عام ٢٠١١ ليس إلا عمليات أو محاولات إصلاح، إذ إن التغيير لا يكون على الوجه، وإنما من الجذور، وجذور الدولة الوطنية العربية فيها خلل أساسي وهو أنها بنيت من أعلى عبر مخططات خارجية، أو أنه كان هناك حكام مستنيرون يريدون بناء دولة حديثة، فأخضعوا المجتمع لهندسة فوقية لبناء هذه الدولة، وأخضعوا المجتمع لمصلحة مشروع التحديث، فأصبحت العلاقة مبنية على عقد إذعان وليس على عقد اجتماعي، كما هي الحال في أوروبا. هذه البنية تعد معوقاً أساسياً لأي تحول ديمقراطي حقيقي، وأي تغيير لها لن يتم بإصلاحات من أعلى كما يسعى بعضهم، ولا بإسقاط الدولة ككل كما يدعي بعضهم الآخر، وإنما بعملية سياسية تفسح في المجال العام أمام المجتمع من خلال تنظيماته وتمثيلياته لتعيد صياغة هذا التعاقد بين السلطة والمجتمع. ولعل الديمقراطية التشاركية التي نقلتها دساتير المغرب وتونس من التجربة اللاتينية، مدخل إلى تصحيح بنية الدولة العربية، لتكون من أسفل إلى أعلى بدلاً من البنية المقلوبة حالياً.

ثالثاً: ما بعد تجربة التغيير في إسبانيا والبرتغال (التي تمثل منطقة جنوب غرب أوروبا)، إلا أنه منذ ذلك الحين عندما نتحدث عن تغيير، فإننا نتحدث عن تغييرات في أقاليم جغرافية وليس بلداناً؛ من التحول الديمقراطي في شرق أوروبا، إلى الموجة الديمقراطية في أفريقيا، أو التحول السياسي والاقتصادي في أمريكا اللاتينية. وتالياً، ما حدث من نهاية عام ٢٠١٠ هو حراك إقليمي بجدارة، والتحول سيكون إقليمياً وليس قُطرياً بكل تأكيد. والحراك الجاري في لبنان وشقيقه في العراق، يمثل تحولاً في هذا الحراك. وهو ما يبشر بحراك جديد يمس جوهر العلاقة بين السلطة والمجتمع، وهي حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية بما يمثله ذلك من فرصة في إصلاح بنية الدولة التي سبق أن أشرنا إليها.

٦ ـ باسل البستاني

بالنسبة إلى ورقة البحث، أود أن أشير إلى نقطتين مركزيتين هما:

أولاً، المنهجية والمضمون.

١ ـ **المنهجية**: على خلاف الكثير من الأوراق التي قُدّمت في هذه الندوة، والتي استهلكت ذاتها في عرض أحداث الماضي، فإن الورقة المقدمة قد تجاوزت ذلك بالتركيز على حاضر الأحداث وامتدادها المستقبلي، وقد تجلى ذلك واضحاً في النص.

٢ ـ **المضمون**: بعثت الورقة الأمل فينا، حين وضعتنا في محراب دينامية حيوية، مرّت سريعة على ماضي ما حدث، مؤكدة أبعاده الراهنة والمستقبلية. كان هذا بارزاً في تأكيده ماهية الحراك الجاري حالياً، ومقدماً مقترحات لتعزيزه.

ثانياً: هذا المقطع المبشر بالخير، فإنه يواجه تحديّات كثيرة أهمها:

(١) المحافظة على ديمومته بما يدفع إلى ترسيخه مجتمعياً مع انفتاح الفرصة لتوليد قيادات مستقبلية واعدة.

(٢) استمرار تأكيد محتواه ليكون وطنياً وليس مطلبياً. يدعم ذلك السعي المتواصل، قاعدة تحركه ليغطي الأبعاد الاقتصادية المتمثلة بالتنمية الوطنية والعادلة، إضافة إلى الأبعاد السياسية (الديمقراطية والمشاركة) ـ والاجتماعية (المرأة والشباب إضافة إلى المجالات التقليدية في التعليم والصحة).

ثالثاً: في ما يتعلق بموضوع الليبرالية الذي ورد في التعقيب من حيث أهمية جوانبها المتعلقة بالحرية المطلوبة، فإن هذه الجوانب تم احتواؤها وتطويقها. فهي في تأكيدها الجوانب المادية فقط في إطار مجرد النمو (وهي الإنتاج والدخل)، أهملت، وبصورة حاسمة، بقية الأبعاد الجوهرية المتمثلة بالتنمية البشرية وبُعد الاستدامة الحيوي.

٧ ـ أحمد يوسف أحمد

أشكر معن بشور على ورقته القيمة التي تستند كعادته إلى الاعتبارات الوطنية والقومية الصادقة وتوخي الموضوعية، ولديّ سؤال محدد عن الحراك المدني الشبابي الأخير في لبنان، فقد راهنّا عليه في إمكان إحداث تغيير حقيقي في لبنان، في الوقت الذي تجابهه القوى المستفيدة من استمرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية الراهنة في لبنان. وسؤالي يتعلق بمدى شعبية هذا الحراك، لأن قدرته على التأثير في تقديري، تتوقف على درجة شعبيته، وقد لاحظت أن سلاسة إطاحة الحكام ارتبطت إيجابياً بهذه الدرجة، ففي تونس ومصر، تمت هذه الإطاحة في مدة زمنية قصيرة جداً بالمنظور التاريخي، بينما تعثرت في اليمن وليبيا وسورية على النحو الذي أدى إلى تدخلات خارجية وحروب أهلية وغياب الدولة. سؤالي إذاً عن الآفاق المستقبلية لشعبية هذا الحراك، ولعلنا لاحظنا أن تحركاً مشابهاً قد بدأ في العراق، لكنه واجه عقبات جسيمة.

٨ ـ سليمان عبد المنعم

عن الملاحظة أقول:

امتازت الحال اللبنانية إجمالاً، وبصرف النظر عن سجالاتها الداخلية، بأمرين:

أولهما: الالتقاء العروبي الإسلامي... ربما أسهمت في هذا الالتقاء دواعي المقاومة ضد الكيان الصهيوني. لكن بصرف النظر عن ظرفية هذا الالتقاء، كان يمكن للالتقاء العروبي الإسلامي أن

يكون بداية يمكن تعميقها والبناء عليها. إنّ الحوار الإسلامي ـ القومي يجب أن يتواصل ويستمر، مهما كانت الآلام والصعاب.

ثانيهما: أن التجربة الديمقراطية في لبنان قبل ١٩٧٥ كانت تثير قلق بعضهم، وحرج بعضهم الآخر. كان القلق يصيب الكيان الصهيوني الذي قامت دعايته على اعتباره واحة الديمقراطية في صحراء العرب، وكان نجاح الديمقراطية في لبنان واستمرارها كفيلاً بدحض هذه المقولة. أما الحرج، فكان من نصيب البلدان العربية التي لم يكن يسمع فيها للديمقراطية صوت خلال هذه المرحلة. ولأن ديمقراطية لبنان كانت تمثل قلقاً لإسرائيل وحرجاً للأشقاء العرب، فقد جاءت الحرب الأهلية لتريح الأعداء وربما الأصدقاء (الأصدقاء أنظمةً وليس الأصدقاء شعوباً بطبيعة الحال). المفارقة أن الذين كانوا يخيفون شعوبهم بالأمس من الفوضى اللبنانية ذهبوا أو كادوا يذهبون، وبقي لبنان يراقب الدول وهي تتفتت وتتشظّى وتنهار!

عن السؤال:

رأينا منذ سنوات حركة شبابية إصلاحية عابرة للطوائف... هل ترون إمكاناً موضوعياً لنشوء حركة فكرية أساسية عابرة للطوائف في لبنان؟ ومتى نرى ذلك؟

٩ ـ محمد الحبيب طالب

في السبعينيات، وقبلها، من بين الأطروحات اليسارية وقتذاك، أنه لا إمكان لثورة في لبنان، لارتباطه بالمحيط العربي، الشرق الأوسطي. واليوم، يبدو أن ثمة إشباع **بالكيانية اللبنانية**. فهل هذا الإشباع حقيقي، لأن غياب رئيس الجمهورية الذي تعجب له الدكتور العماري، ليس في حقيقته إلا نتيجة لتبعية الكيان للخارج. فلا عجب في ذلك؛ فالمسألة مرتبطة **بالتوازنات الخارجية**، وليست نتيجة **لأعجوبة داخلية**.

١٠ ـ أحمد حلواني

كنا نقول إن لبنان هو سويسرا الشرق، فهل هناك بعد فشل النظام الطائفي:

١ ـ تحويله إلى نظام كانتونات فدرالية سياسية؟

٢ ـ طريقة الاتحاد السويسري؟

ما رأي السادة المتحدثين؟ وشكراً.

١١ ـ عصام نعمان

أغلبية اللبنانيين الساحقة ساخطة، ثائرة، مجمعة على إدانة شبكة حاكمة تدير بالمحاصصة نظاماً فاسداً، متعفّناً ومتهاوياً، فإلى متى يحاول المكابرون إحياء العظام وهي رميم؟

إلى متى تمدّد سلطة العجز لنفسها في جميع المؤسسات والمرافق العامة؟ وهل أضحى العجز في مفهوم الشبكة الحاكمة طريقة حياة؟

لا غلوّ في الجهر بأعلى الأصوات، أنّ إسقاط سلطة العجز بات استحقاقاً شعبياً ودستورياً في آن، وأن الوفاء به يكون بالشارع وبالشعب وبتدابير استثنائية لا تتعارض مع أحكام الدستور الأساسية.

نعم، هو استحقاق شعبي بدلالة «العاميات» المنتفضة في شتى مناطق البلاد احتجاجاً على سلطةٍ لا تتورع، بعد ١٧ عاماً من الفشل الذريع في معالجة مشكلة النفايات، عن اعتماد «حلول» لها من طراز المزيد من الشيء نفسه مع الحرص، طبعاً على تقاسم الأرباح، وفق صيغةٍ للمحاصصة، مقدسة.

هو استحقاق دستوري لأنه يستلهم إرادة الشعب وروح الدستور وأحكامه الأساسية، حتى لو اضطر الناهضون به من أبناء الشعب وقواه الوطنية إلى التمرد والعصيان. فالشبكة الحاكمة، بتنافسها المحموم على المكاسب والمغانم والأسلاب، عطّلت مؤسسات نظام يُفترض أن يكون قائماً بموجب الفقرة «هـ» من الأحكام الأساسية للدستور، على «مبدأ الفصل بينَ السلطات وتوازنها وتعاونها». والحال أن لا سلطات قائمة، وإن قامت شكلاً، فهي شاغرة فعلاً أو معطّلة: رئاسة الجمهورية شاغرة منذ منتصف أيار/مايو ٢٠١٤ ومجلس النواب عاجز عن ملء شغورها بشتى الأعذار، بل هو عاجز عن التشريع بفعل شتى الاجتهادات والتخريجات، ومجلس الوزراء عاجز عن التقرير بفعل تضارب المصالح، والاختلاف على تقاسم الحصص والمغانم، والمجلس الدستوري معطَّل ومهمَل، والقضاء بطيء وعرضة لشتى الضغوط، والمرافق العامة معطَّلة أو مقصّرِة في توفير خدماتها.

باختصار، إنّ النظام متهرّئ ومتهالك وآيل إلى السقوط، واللبنانيون بمختلف مذاهبهم ومشاربهم كفروا بالشبكة الحاكمة، وباتوا أكثر قابلية للتمرد والعصيان.

رغم مشروعية إسقاط سلطة العجز وضرورته الماثلة، ثمة خيارٌ بديل ألطف وقعاً يمكن اعتماده إذا قدّم أهل السلطة الحكمةَ والمصلحة الوطنية على المكابرة والمصالح الشخصية. إنه خيار إجراء الانتخابات بالسرعة الممكنة بعد إقرار معجّل التنفيذ لمشروع قانون الانتخابات على أساس النسبية الذي أحالته حكومة نجيب ميقاتي على مجلس النواب منذ أكثر من ثلاث سنوات.

تجري الإنتخابات، فيقوم برلمان جديد، ينتخب رئيس الجمهورية الجديد، وتنبثق منه حكومة جديدة قادرة على اتخاذ قرارات وإجراء إصلاحات وتعيينات مستحقة واستثنائية.

إذا رفضت الشبكة الحاكمة إجراء الانتخابات لأي سبب من الأسباب، يكون الشعب وقواه الوطنية والإجتماعية الحية في حلٍّ من احترام سلطة عاجزة وممعنة في التزام سياسة التأجيل والتسويف والتمديد ومخالفة الدستور والقانون، ويكون إسقاطها بالتمرد والعصيان مشروعاً ومتوافقاً مع روح الدستور وأحكامه الأساسية ذات الصلة، كما يكون بمأمن من تدخلاتٍ ميدانية للقوى الخارجية بسبب انشغالها بأزماتها وحروبها على مستوى المنطقة برمتها.

مع إسقاط سلطة العجز، يعلن صانعو الحدث قيام **مؤتمر وطني للحوار والقرار**، ويكون مؤلفاً من أعضاء البرلمان (الراغبين في المشاركة)، وأغلبية وازنة من ممثلي القوى الوطنية الحية لمختلف الشرائح الاجتماعية في البلاد.

في ظروف استثنائية كهذه، لا بد من اتخاذ تدابير استثنائية. لذلك، يقرّ **المؤتمر الوطني للحوار والقرار** قانوناً ديمقراطياً للانتخابات على أساس التمثيل النسبي في دائرة واحدة تشمل البلاد برمتها، وذلك تطبيقاً لروح المادة ٢٧ من الدستور، وتنبثق من البرلمان الجديد المنتخب ذي الطابع التأسيسي، حكومة وطنية موقتة، تكون مهمتها تطبيق أحكام الدستور، ولا سيما المادة ٢٢ التي تقضي بأنه «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لاطائفي يُستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية»، وتطبيق المادة ٩٥ التي تقضي باتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية، وفق خطة مرحلية. كذلك يكون في وسعها إجراء حزمة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتعيينات الإدارية والأمنية المستحقة.

لا يجوز بعد كل ما جرى ويجري من انحرافات وارتكابات وسرقات ومفاسد واستبداد وانتهاك للحريات وحقوق الإنسان، أن نعالج الأزمات المزمنة المتناسلة بمزيد من التسويات والمحاصصات والصفقات الشائنة.

فلنحطم قيود الطائفية البغيضة، ولنهدم تقاليد المحاصة بلا هوادة، ولنشيّد ركائز الدولة المدنية الديمقراطية بإرادة حرة وصبرٍ وتصميم، مرةً وإلى الأبد.

١٢ ـ معن بشور (يرد)

أشكر الأساتذة المعقبين والمعلقين من المشاركين في الندوة. وأقر أنني استفدت منها كثيراً، بل وهي إغناء للورقة وإثراء وتصحيح، لا بد من الأخذ به.

بداية، لفتني الصديق الأستاذ أديب نعمة، أنه في مطلع تعقيبه وصف مقالتي بأنها نص سياسي بامتياز، وكنت أتمنى أن يوضح المقصود بهذا الوصف، وهل هو سلبي أم إيجابي؟ كما لفتني أيضاً إشارته إلى تجنّب النص أي حديث عن الحراك المدني في لبنان. ويبدو أن وقت الأستاذ نعمة لم يسمح له بأن يقرأ الورقة كاملة؛ فنِصْفُ الورقة، محاولة لتقييم هذا الحراك وسبل تحصينه مع انحياز الورقة بوضوح إلى هذا الحراك. أما وصف الورقة باللباقة أو الدبلوماسية، فليس لي من رد أفضل من مثل مصري جميل «ما لقوش بالورد عيب قالوا يا أحمر الخدين».

من يقرأ البحث بدقة يلاحظ أنه لم يتجاهل أحداً، ولكنه تجنب التحامل والتهجم والشتائم، لأنني من المدرسة العاملة بالمثل اللبناني المعروف «أكل العنب لا قتل الناطور» وبالمثل الذي جاء على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت أو الزعيم الصيني الكبير ماو تسي تونغ: «تكلم بصوت خفيض واضرب بعصا غليظة». ولكننا بتنا مثل الكثيرين ممن يتحدثون بصوت غليظ، ولكنه يضرب بعصا رقيقة. هذا إذا ما استخدم عصاً يوماً.

الفصل التاسع عشر

مستقبل الإصلاح في الجزائر

الزبير عروس(*)

تواجه الجزائر تحديات كبرى وتمر بمرحلة تاريخية حاسمة نظراً إلى الأزمة المتعددة المستويات التي ترجع خلفيتها التاريخية إلى بداية سنوات الاستقلال(١). إنها أزمة هيكلية، ميزتها استمرارية أصول أسبابها وتَعدد أحداثها، وهو أمر يجعل قضاياها مرتبطة أشَد الارتباط بطبيعة النظام الذي قام على الغلبة العسكرية واستراتيجياته المتكلة على الزبونية في تسيير الشأن العام وفق منطق الاستحواذ والإقصاء خدمة لمصالح مجموعات أوليغارشية متنوعة الانتماء المؤسسي(٢)؛ تهيمن على مقدرات البلاد بقوانين شمولية(٣)؛ مستهترةً بمطالب الإصلاح والتغيير الموصل إلى إقامة نظام ديمقراطي، كون قيم هذا النظام في الحقيقة، تخرج على أصول الانتماء التاريخي وثقافة زمرة النظام وشرائحه التي حكمت الجزائر بمنطق الشرعية الثورية العسكرية منذ عام ١٩٦٢ وتعضّدت سلطتها بعد ما سمِّي «التصحيح الثوري» سنة ١٩٦٥.

تحوّلت أزمة النظام الجزائري هذه إلى أزمة مجتمع تمظهرت في الممارسة السياسية الجانحة مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وكان من نتائجها، وليس سبباً لها، الأحداث التي ارتبطت بتوقيف المسار الانتخابي بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وعنفها المأسوي الذي أصاب كل شرائح المجتمع، وكاد يأتي على أركان الدولة، وأضرَّ بانسجام فئات مكوّنات المجتمع، وعطّل قيم أنساق مؤسساته الأساسية.

(*) أستاذ التعليم العالي ـ جامعة الجزائر.

(١) هذه الأزمة في مراحلها الأولى، عالج قضاياها بنظرة استشرافية الرئيس المغتال محمد بوضياف في كتاب صدر في بداية الستينيات تحت عنوان: **الجزائر إلى أين؟**

(٢) تتشكل سوسيولوجيا منظومة الفئات الاجتماعية للنظام من ضباط الجيش، وأصحاب الوظائف العليا، والتكنوقراط وتعاضدهم بحكم المصالح بعض من فئة المقاولين الخواص.

(٣) أول قانون لحال الطوارئ كان سنة ١٩٦٣.

تعبّر عن خطورة هذه المرحلة التاريخية، دعوة أحد الذين يسعون إلى تجزئة الوطن وإعادة هيكلته جغرافياً وثقافياً[٤] حين قال: «لا بد من تجاوز الجزائر للعيش في حرية، وما دام هناك جزائر فلن يكون حكم ذاتي أو فدرالية ولن تكون هناك سوى الدكتاتورية، لأن الجزائر كيان وراثي مناقض لحرية شعوبنا، هذا الكيان هو العقبة الرئيسية أمام الديمقراطية»[٥].

هذا الموقف في حقيقة الأمر، يتعارض من ناحية الوعي الجماعي مع الحس الوجودي للمواطن الجزائري، لكن بالرغم من عدم شعبيته ومحدودية عناصره يجد تبريراً له في طبيعة المسار المتعثر للإصلاحات السياسية التي تبادر إليها السلطة عادة والتي لا تتمشى مع ضرورات ومتطلبات التغيرات الحادة التي يعرفها المجتمع، وهي كذلك ليست في مستوى مطالب المعارضة على الرغم من ضعف وحدتها وتناقضاتها؛ إنها إصلاحات يمتاز حالها في الجزائر بالكثير من خصوصيات التفرّد، وبخاصة من ناحية طبيعة نظام الحكم الغامضة وكثافة المبادرات إلى جانب طبيعة أحداثها وسيرورتها التاريخية، فضلاً عن تنوّع أوجه كتل أحزاب المعارضة التي تتضارب أهدافها ونهجها في التعامل مع قضية التغيير؛ زد على ذلك الوضع العام المتأزم اجتماعياً، وغير المستقر أمنياً على مستوى الأضلاع الثلاثة لموقع الجزائر الجغرافي من الناحية الشرقية، والناحية الغربية، والناحية الجنوبية بوجه خاص.

هذه الحال تجعل من موقف رئيس حركة «الماك» الذي يطالب بـ «حق تقرير المصير» وبضرورة الانفصال وتقسيم الوطن إلى كيانات، وبإعادة تشكيله وفق الخصوصيات الثقافية اللغوية والإثنية ذات الطابع العنصري، موقفاً لا يستمد خطورته من بنيته اللفظية فقط، بل من الممارسة الفعلية لأصحاب هذا الاتجاه ومن طبيعة الجهات الداعمة له، وبخاصة في ظل الأحداث التي شهدتها الجزائر في المناطق المختلفة في جنوب مجالها الجغرافي الواسع، الذي انتقلت النزاعات فيه من الطابع الأنثروبولوجي القائم على «التدافع» ـ بالمفهوم التراثي ـ على وسائل العيش، إلى الطابع الاجتماعي المتذمّر ثم إلى طابع الصراع الديني المتمظهر بالاختلاف المذهبي والعقائدي حيناً وبخصوصية القيم والسبق الحضاري الإثني أحياناً، وهو الأمر الحاصل اليوم في منطقة وادي مزاب الذي ربما يتحول إلى وضع عام وإلى قضية وطنية تتجاوز خطورته هذه المنطقة بعينها.

يوفر نهجُ السلطة ومشاريع إصلاح النظام المتكررة القائمة على الترقيع، أرضاً خصبة لهذه الفتنة؛ إصلاح يهدف في حقيقته إلى إعادة تأهيل السلطة وتجديد نخبها الأوليغارشية على اختلاف

---

(٤) فرحات مهني، صاحب حركة مطلب الحكم الذاتي (Le Leader du MAK) هاجمه الأمين العام لرئاسة الجمهورية والأمين العام لحزب التجمع الديمقراطي في ندوة للحزب يوم الجمعة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ واتهمه مباشرة بالعمالة للصهاينة في مسعاه إلى تفتيت الوطن وقال في السياق نفسه: «إن الجزائر كانت ضمن قائمة الدول المستهدفة بما يسمى الربيع العربي». انظر: Algerie-focus, 19/7/2015.

(٥) المقصود بمصطلح «شعوبنا» عند فرحات مهني هو مكونات الذات المنسجمة التي تجمعها محن التاريخ من ناحية، ولغة التبادل ونشاط الحياة اليومية في كل أبعاده من ناحية ثانية، بالرغم من اختلافات لغة الأم؛ ومنها الترقية، الشاوية، المزابية والقبائلية التي يرجع المرتبط بمطلب ترسيمها إلى سنة ١٩٤٧ في ما عرف في لحظته بالأزمة البربرية.

مستوياتها من أجل الاستخلاف لا التغيير الجذري الذي أصبح ضرورة استراتيجية من أجل تجنّب هول الأحداث ومشاريع التقسيم التي تعرفها المنطقة العربية منذ بداية ثوران شعوبها سنة ٢٠١١.

كل ذلك يدفعنا إلى التوقف، من جهة، عند مسيرة الإصلاحات التي تبادر السلطة إليها بصيغة مشاريع أُسست لها جملة من اللجان الوطنية التي لم تسفر أعمالها عن أي تحوُّل على مستوى الممارسة الميدانية؛ ويدفعنا، من جهة أخرى، إلى مناقشة وتقويم مطالب التغيير التي تناضل من أجلها أحزاب المعارضة في الجزائر على تنوع برامجها السياسية وخطابها الأيديولوجي وتأصيلها التاريخي؛ وهي معارضة، رغم اختلاف مرجعياتها، بات موقفها موحداً[٦] تجاه خيار التغيير من طريق العنف، كونها متنبّهة إلى مخاطر هذا الطريق المعرقل لإمكانيات التحول الديمقراطي ولمبادرة الانفتاح السياسي ما بعد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، على الضد مما كان عليه موقفها أثناء ندوة الوفاق الوطني التي دعي إليها اليامين زروال بوصفه رئيساً للجمهورية، والتي عقدت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٤ من أجل استرجاع السلم الأهلي وفق مجموعة من الآليات، منها تحديداً: (أ) نبذ العنف كوسيلة للتغيير؛ (ب) عدم استعمال الدين لأغراض حزبية؛ (ج) إعادة الاعتبار لوظيفة الدولة؛ (د) مراجعة الإصلاحات الاقتصادية.

لقد فشلت هذه الندوة التي كانت بمبادرة من النظام، لجملة من الأسباب الموضوعية؛ منها تحديداً استبعاد أهم أطراف النزاع وبخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لذا تطلَّب الأمر تنظيم لقاء خارج الجزائر في سانت جديو في روما سنة ١٩٩٥ شاركت فيه رموز من الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى جانب قيادات كل من: حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة عبد الحميد مهري؛ وجبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد؛ والحركة الديمقراطية الجزائرية بزعامة أحمد بن بلة؛ وحركة المجتمع الإسلامي التي كان على رأسها محفوظ نحناح؛ وحركة النهضة بقيادة سعد جاب الله، وحزب الجزائر المعاصرة الذي كان على يرئسه أحمد بن محمد؛ إلى جانب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان برمزية مناضل حقوق الإنسان علي يحيى عبد النور.

أسفرت هذه الندوة عن وثيقة تضمّنت مجموعة من المبادئ هدفها الأول استرجاع السلم الأهلي ومسعاها الأسمى الإصلاح السياسي. من هذه المبادئ:

١ ـ رفض تدويل الأزمة الجزائرية.
٢ ـ احترام مبادئ وثيقة الأول من تشرين الثاني/نوفمبر.
٣ ـ التداول السلمي على السلطة.
٤ ـ الاعتراف بالأمازيغية.
٥ ـ احترام عناصر الهوية الوطنية وهي الإسلام واللغة العربية والأمازيغية.
٦ ـ إبعاد الجيش من السلطة.
٧ ـ إطلاق سراح المعتقلين وبخاصة قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ.
٨ ـ إعادة الاعتراف بالجبهة الإسلامية كحزب سياسي رسمي.

(٦) عكس الموقف الذي كانت عليه سنة ١٩٩٥.

هذه المبادرة التي كانت أول بصيص أمل على خط طريق استرجاع السلم الأهلي، أجمعت على رفضها منظمات المجتمع المدني والأحزاب التي كانت توصف عادة بالديمقراطية. أما النظام فكانت له كلمة دخلت لاحقاً في قاموس لغة الحياة اليومية للشعب الجزائري، إذ وصف وزير الخارجية في حينه[٧] اجتماع روما ونتائجه بـ «لا حدث».

أولاً: تصاعد ظاهرة العنف والتطرف في المجتمع الجزائري

أدى الموقف المستهتر الإقصائي في نهج السلطة إلى زيادة حدة العنف درجاتٍ، ورفع عدد الاتجاهات الراديكالية والمنظمات الجهادية الممارسة له أضعافاً. عنفٌ مارسته وشرعنت له جماعات بخطاب يشحن العواطف ويدعو إلى استرجاع الماضي المجيد وبناء مجتمع الفضيلة والنظام السياسي العادل المتحاكم إلى شرع الله لا شريعة الإنسان. تم هذا من دون الحس بمسؤولية هذه الممارسة وعدم البصيرة بما أنتجه هذا العنف من مآسٍ وخسائر على مستوى الأرواح والأملاك، وانسجامية معالم الحياة الاجتماعية ومؤسساتها البنيوية، إلى جانب استفحال الأمراض الاجتماعية وتنوعها[٨]؛ عنفٌ مست آثاره الجميع ولم يخص فئة اجتماعية وقوى تنظيمية من دون الأخرى[٩]. من هذه **الجماعات** التي اختارت العنف منهجاً للتغيير، والسلاح وسيلة نسردها في ما يلي:

١ ـ جماعة التكفير والجهاد

تُعرف هذه الجماعة في الأدبيات الصحافية وكذا في كتابات المختصين من بعد في المسألة الجزائرية بـ «جماعة الهجرة والتكفير»[١٠]. لكن هذه التسمية ليس لها مصداقية، وبخاصة إذا اعتمدنا على ما يسمى رسائل تأصيل عقائد هذه الجماعة المشرعنة لأنشطتها المسلحة التي صاغها أحد مؤسسيه[١١]، إلى جانب جملة من رسائل المباهلة والتكفير[١٢]، كذا الكتب المرجعية المعتمدة لديها مثل كتاب **الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو**[١٣]. ومن أهم زعمائها كان نور الدين صديقي، صاحب رسالة **كشف الظنون عن عقيدة خير القرون**، وكذا أحمد بوعمرة، المعروف

(٧) أحمد عطاف أحد قيادات حزب طلائع الحريات المعارض.

(٨) تبقى الإشارة ضرورية إلى أن ظاهرة الإرهاب أدت إلى استفحال الجريمة المنظمة كنتيجة منطقية لتركيز جهود المؤسسات الأمنية على هذه الظاهرة من دون غيرها في مرحلة زمنية تجاوزت العشر سنوات.

(٩) مست كل مكونات المجتمع، النخبة بصرف النظر عن توجهاتها الفكرية والسياسية إلى جانب الفئات الاجتماعية الأخرى على اختلاف درجات موقعها في السلم الاجتماعي. ومن مآسي هذه الممارسات استفحال ظاهرة الأيتام، والنساء المغتصبات والأرامل، والعائلات النازحة، والمفقودين، إلى جانب هدر الإمكانيات المادية للوطن.

(١٠) هو الاسم الأمني الذي أطلق على حركة جماعة المسلمين في مصر التي أسسها شكري مصطفى على أساس جملة من الأفكار لا تقول بها الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر.

(١١) أحمد بوعمر المكنّى بـ «الدكتور أحمد».

(١٢) وجهت إلى قادة الجبهة الإسلامية إلى الإنقاذ وبخاصة إلى علي بن الحاج والهاشمي سخنوني وهما من رموز السلفية الجزائرية بكل خصائصها التاريخية والسوسيولوجية.

(١٣) محمد سرور بن نايف زين العابدين، **الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو** (برمنغهام: مكتبة دار الأرقم، ١٩٨٨).

بأحمد الباكستاني، صاحب رسالة «الحجج الجلية في كفر أتباع الجبهة الإسلامية وكل من زاول دين الديمقراطية». هذه الجماعة هي التي أصدرت رسائل المباهلة التي تكفّر فيها قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهي جماعة أسسها قدامى محاربي أفغانستان. وظهر هذا التنظيم في الجزائر مع بداية سنة ١٩٩٠، ونذكر من مؤسسيها كمال أصامير، وأحمد بوعمرة ونور الدين صديقي وآخرين. اتخذت هذه الجماعة منهج الصراع المسلح منذ تأسيسها ونفّذت جملة من العمليات المسلحة في سنة تأسيسها، منها العمليات على المناجم للحصول على مواردها، وتكررت العملية ذاتها غربَ الجزائر العاصمة بمنطقة زرالدة، لكن عمر هذه الجماعة كان قصيراً نتيجة هجرة بعض عناصرها إلى جماعات مماثلة في التوجه الأيديولوجي إلى جانب التناحر الداخلي الذي يعتبر ميزة الجماعات المتطرفة، فضلاً عن اعتقال بعضهم الآخر أو تصفيتهم من طرف قوات الأمن.

٢ ـ الجماعة الإسلامية المسلحة

وهي أكثر الجماعات دموية في تاريخ الجزائر المعاصر، ظهرت سنة ١٩٨٩ كفكرة سلفية تكفيرية تتكون من جماعات الأحياء، وبخاصة في الجزائر العاصمة، بعد عودة الأفغان الجزائريين بكثافة سنة ١٩٩٠، ودخلت العمل المسلح الدموي المنظم بعد توقيف مسار الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع بداية سنة ١٩٩٢.

٣ ـ حركة الدولة الإسلامية

أنشأها أحد قياديي الجبهة الإسلامية للإنقاذ[١٤] وتمركزت أنشطتها في منطقة الوسط الجزائري، منها منطقة القبائل الكبرى والصغرى وكانت نهايتها مثل نهاية ما كان يسمى جماعة الهجرة والتكفير بالانضمام إلى الجماعة الإسلامية المسلحة في شكل وحدة بين جملة من التنظيمات والعناصر المتناقضة[١٥].

٤ ـ الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح

تأسست هذه الجماعة من طرف أعضاء تيار الجزأرة سنة ١٩٩٣، الذي كان يجمع بين السلفية الإصلاحية كانتماء تأصيلي تاريخي وبين حداثة مالك بن نبي كمشروع مجتمعي مستقبلي. المجموعة دفعتها إلى تأسيس هذا التنظيم الظروفُ التي نتجت من توقيف المسار الانتخابي، وكانت متخصصة في اغتيال المثقفين والفنانين والسياسيين، انضمّت في أيار/مايو ١٩٩٤ إلى

(١٤) هو السعيد مخلوفي بمعية جملة من قيادات الحركة الإسلامية المسلحة خلفيتها التاريخية ترجع إلى سنة ١٩٨٥ ومن أبرز قيادتها الميدانية عبد القادر شبوطي وعز الدين باعة.

(١٥) بعد نداء الوحدة الذي دعا إليه أمير الجماعة الإسلامية المسلحة في ذلك الوقت شريف قوسمي (أبو عبد الله أحمد) وكان ذلك يوم ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤.

الجماعة الإسلامية المسلحة بعد نداء الوحدة، ومنذ ذلك الحين تغيّر اسمها إلى سريّة الإقدام، ثم انشقّت عن الجماعة المسلحة سنة ١٩٩٥.

٥ ـ الجماعات المسلحة المستقلة

ظهرت عدة جماعات مستقلة بعد سنة ١٩٩٢ في مناطق الشرق الجزائري ولكنها كلها موحّدة من حيث توجه عناصرها السياسي وانتمائهم الحزبي إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، قبل توقيف المسار الانتخابي مع نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢.

٦ ـ الرابطة الإسلامية للدعوة والقتال

كانت تنشط بالأساس في المنطقة الجبلية بولاية المدية وكان الهدف الأساسي من تأسيسها هو محاولة جمع المنشقين عن تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة بعد الانحرافات الخطيرة التي عرفتها من جهة الفعل والغلو في الفكر.

٧ ـ الجماعة السنية للدعوة والجهاد

بعد تأسيس **الرابطة الإسلامية للدعوة والقتال**، ونتيجة التناحر بين الجماعات، أسست هذه الجماعة أحد أعوانه عبد القادر صوان في قصر البخاري غرب الجزائر العاصمة.

٨ ـ جماعة «المهاجرون لمنطقة الوسط»

هذه الجماعة هي من الجماعات الأوائل التي أعلنت انشقاقها عن تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة، واجتهدت في التحذير منها ومن أعمالها في الداخل والخارج. كانت جماعة «المهاجرون لمنطقة الوسط» تتكون من مجموعة من الكتائب المتفرقة، منها كتيبة مفتاح التابعة لولاية البليدة وكتيبة تابلاط التابعة لولاية المدية، وكتيبة الشرارية التابعة لولاية الجزائر العاصمة، وقد وقعت مشادات عنيفة بين كتيبة مفتاح وبين المنطقة الثانية التابعة للجماعة الإسلامية المسلحة التي كانت تحت قيادة أبي حمزة حسان حطاب، ووصلت تلك المشادات العنيفة إلى الاقتتال بين المنطقتين إلى أن أعلنت المنطقة الثانية انشقاقها عن الجماعة المسلحة.

٩ ـ كتيبة «الفدا»

كانت تتكون من عناصر **الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح** التي انضمت سابقاً إلى الجماعة الإسلامية المسلحة سنة ١٩٩٤ تحت تسمية سرية «الفدا» ثم غيرت الاسم إلى «سرية الأرقم»، وهي تعمل داخل جسم الجماعة الإسلامية المسلحة، لتخرج عن تنظيم «الجيا» اتخذت تسمية «الفدا» ثم قسمت سنة ١٩٩٦ قسمين: **الأوّل**، حافظ على تسمية «كتيبة الفدا»، وفي الوقت نفسه حافظ على

فكر الجماعة الأولى ومنهجها (فكر الجزأرة). وقد أصبحت تابعة تنظيمياً للرابطة الإسلامية للدعوة والقتال. أما القسم **الثاني**، فقد اتخذ تسمية «أنصار السنّة» وفق المنهج الوهابي.

١٠ ـ الجماعة السلفية للدعوة والقتال

التأسيس الرسمي للجماعة السلفية للدعوة والقتال كان يوم ١٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٨، والتي ستتحول لاحقاً إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

١١ ـ القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

تعود محاولات إنشاء تنظيم في المغرب العربي شبيه بـ «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» إلى أوائل عام ٢٠٠٥، بغرض إنشاء تنظيم يستقطب الجهاديين من المغرب العربي وشمال أفريقيا والساحل الأفريقي، ممن يَتُوقون إلى تنفيذ مشروع «القاعدة» في منطقتهم باستهداف المصالح الغربية والأنظمة المحلية التي تحاربهم. دخلت الجماعة السلفية للدعوة والقتال على خط هذا التوجه بتغيير اسمها إلى «تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي» وكان ذلك في بيان نشر يوم الأربعاء ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٧، وقد أقامت في أواخر عام ٢٠٠٤ اتصالات مع أبي مصعب الزرقاوي (أمير قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين)، وكانت قد أعلنت سابقاً ولاءها لتنظيم القاعدة في بيان صدر بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣ (بيان نصرة).

وأبرزت الجماعة في بيان تغيير التسمية الذي يحمل تاريخ الأربعاء ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٧ أن «الجماعة تعلن لكافة المسلمين في داخل الجزائر وخارجها أنها تخلت نهائياً عن التسمية القديمة، وتعلمهم أنها ابتداءً من هذا التاريخ، فإن كل بياناتها وإصداراتها ستظهر مُوَقَّعة بالاسم الجديد»، وحمل البيان توقيع زعيم الجماعة عبد المالك دروكدال المدعو حركياً «أبو مصعب عبد الودود»، وورد في البيان أن الجماعة استشارت بن لادن في قضية تغيير الاسم، بعد انضمامها إلى «القاعدة» رسمياً منتصف شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٦، حيث قال: «لقد كنا حريصين على هذا الأمر منذ اليوم الأول لإعلان الانضمام، ولم تمنعنا من الإقدام عليه إلا استشارة بن لادن، وإذنه واختياره، وقد زالت اليوم هذه العقبة، وعليه فإن الجماعة تعلن لكل المسلمين في داخل الجزائر وخارجها أنها تخلت نهائياً عن التسمية القديمة وتعلمهم أنها ابتداء من هذا التاريخ، ستظهر كل بياناتها وإصداراتها موقعة باسم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي»[١٦].

لم يبقَ من هذه الجماعات المسلحة في شمال الجزائر على مستوى التنظيم والممارسة الميدانية المحدودة إلا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بخلاف الجماعات النشطة على امتداد

(١٦) ملاحظة: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي نفسها الجماعة السلفية للدعوة والقتال من حيث القيادة والعناصر المجندة، وتغيير اسمها لا يعبر عن انضمامها العضوي ولا يمكن أن تكون جزءاً من الهيكل العام لتنظيم القاعدة. وتغيير التسمية من الناحية العملية، يدخل في إطار الاستراتيجية الإعلامية للجماعة السلفية للدعوة والقتال فقط.

أقصى الحدود الجنوبية للجزائر؛ ومنها حالياً «جماعة التوحيد» التي تتكون من «جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا ـ كتيبة الملثمين» إلى جانب تنظيم «المرابطون الذي بايع البغدادي أمير ما يعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»[١٧].

ازدادت خطورة نشاط هذه الجماعات في الجنوب الجزائري، جراء الوضع الاجتماعي الصعب في المنطقة الذي أصبح مفتوحاً على جميع الاحتمالات، بما فيها احتمال تَفَكُك اللُحمَة الوطنية نتيجة ظهور الخلافات القَبلية والعِرقِيَة والجِهوية التي تسكن جسم المجتمع، والتي يمكن أن تتحول إلى فعل مفجّر بمجرد أن تتاح لها الظروف السياسية المحلية أو يحفزها توتر الأوضاع[١٨] على المستوى الإقليمي المجاور.

هذا الحذر يبرر الضرورة الملحة إلى مشروع تغيير جذري أعلى من وعود الإصلاح وتطبيقاتها الظرفية، مشروع يتجاوز إجراءات استبدال رموز النظام المنتهية الصلاحية[١٩] التي تدخل في حقيقة الأمر ضمن استراتيجية عملية استبدال الوجوه المتقاعدة أصلاً بحكم الجيل البيولوجي بالمفهوم الديمغرافي، ومن ثم إعادة هيكلة بعض مؤسسات النظام العضود بإزاحة من كان مسؤولاً عنها عدة مراحل؛ ولا يمكن تصنيفها ضمن «فوبية» صراع الأجنحة[٢٠] التي يروّجها إعلامياً من دون سند مؤكد[٢١]. وعليه يمكن القول إن عملية استبدال الرموز حتى لو كانت عسكرية، لا تؤدي بالضرورة إلى تمدين النظام السياسي وفق مبدأ الفصل الفعلي بين السلطات والحزم القانوني المانع لتدخل الجهات الأمنية والعسكرية في تقرير طبيعة الموازين السياسية خارج ما تفرزه نزاهة العلمية الانتخابية.

إن الإصلاحات المروَّجة بفعل تغيير الأشخاص، لا تؤدي إلى إعادة الهيكلة الجذرية لمنظومة الحكم ومؤسساته المساندة، سواء كان هذا الأمر على المستوى المركزي، أو على المستوى الجهوي أو المحلي المنفّذ. وتالياً هذا الاستبدال للأشخاص ما هو إلا تدوير للسلطة وإعادة ترتيب لمراكز القرار ولا يدخل ضمن إطار التغيير الفعلي بمفهومه السوسيو. سياسي، كما هي عليه الحال في الأنظمة غير المأزومة التي يتم التغيير والإصلاح فيها على أساس ما تفرزه العملية الانتخابية

---

(١٧) لم نذكر قصداً تنظيم جند الخلافة الذي بايع البغدادي وينشط على مستوى المناطق الجبيلية على مستوى حدود بلاد القبائل الصغرى والكبرى هذا التنظيم نال شهرة إعلامية بعد اختطافه رعية فرنسية ولكن قوات الأمن قضت على معظم عناصره القيادية.

(١٨) انظر: ورقة سفيان جيلالي، رئيس «جيل جديد» في المؤتمر التأسيسي لحزب «طلائع الحريات»، الجزائر العاصمة، في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

(١٩) مثل حالة قائد الاستخبارات الذي أحيل على التقاعد، والذي ترى رموز المعارضة، أن تنحيته أمر غير مهم، كما قال رئيس حركة مجتمع السلم: «نحن لا يهمنا تغيير الأشخاص بقدر ما يهمنا تغيير المنظومة التي تحكم البلد والعقلية الأحادية التسلطية السائدة داخل المؤسسات الحاكمة».

(٢٠) انظر: «L'après général Toufik: Des hauts responsables en disgrâce,» Algerie Focus, 16/9/2015.

(٢١) انظر: عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني سابقاً، «مرحلة بوتفليقة وصلت إلى نهايتها،» **الخبر**، ٢٠١٥/١٠/١١.

من نتائج لمصلحة هذه القوة السياسية أو تلك والتي يرجع فشلها أو نجاحها إلى الحصيلة الكلية للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت على رأسها وتعهدت بتنفيذها هذه القوة أو تلك وفق برنامجها الإصلاحي المقترح على الرأي العام.

لا يمكن أن يتم الإصلاح ـ حتى لا أقول التغيير ـ على أساس التدوير البيولوجي بتعويض الرموز للرموز بأطر متطابقة معها من حيث الملمح السوسيولوجي ومن مهماتها المحافظة على استمرارية منظومة السلطة المأزومة، وتقوم ممارساتها التنفيذية على منطق خارج التاريخ ومتطلبات رهانات واقع أزمات الوطن الآنية المتعدّدة الأوجه. فبحكم المنطق الداخلي لهذه الزمرة، وبحكم نشأتها التاريخية اللذين يجعلان مشروع بناء دولة القانون ومؤسساتها الضامنة قيم مجتمع الحرية يخرج من دائرة تصوراتها وجدول أعمالها، وتالياً يصبح التغيير المنشود الموصل إلى إقامة النظام الديمقراطي صعب المنال إلا إذا توافرت الإرادة السياسية الفعلية (لدى هذه الزمرة) بحسب تصور الأصوات الفردية التي كانت تنتمي إلى تلك الزمرة عضوياً وأصبحت تنادي بإصلاح النظام من الداخل بحكم مواقع المسؤولية التي كانت على رأسها. وهو إصلاح لا تغيير حسب كتل المعارضة، التي ترى أن التغيير لا يمكن أن يتم إلا برؤية واضحة المسلك، مضبوطة المراحل، قائمة على آليات مساعدة ناجعة وصارمة تضمن الخروج الفعلي من النظام الأحادي (من حيث طبيعة الممارسة) والتعددي (من حيث أشكال التنظيم الصورية والخطاب الأيديولوجي الديماغوجي الموجّه) الذي يميز الحياة السياسية العامة والمشرعن لأشكال التنظيم السياسي والنقابي وهياكل منظمات المجتمع المدني الصورية التي لم تخرج وظيفتها الفعلية عن إطار ممارسات ومهمات التسميات الديماغوجية التي كانت تسمى بها في فترة السبعينيات.

يحتاج النظام السياسي في الجزائر إلى إرادة سياسية تنشد التغيير الفعلي وتهدف إلى عتق الممارسة السياسية من تقاليد عقلية الهيمنة الأبوية التي تخلط بين مهمات السلطة التنفيذية المحددة بالنص الدستوري ومهمات السلطة التشريعية التي أصبح التشريع بالمراسيم هو القاعدة في ممارستها التي يعززها منصب «القاضي الأول». كل ذلك يجعل الحديث عن استقلالية المنظومة القضائية حديثاً في مكانٍ آخر، لأنه جهاز، من حيث الممارسة الفعلية، يدخل ضمن الاتجاه المعمم في تسيير الشأن العام وفق نسق المركزية الإدارية المفرطة التي جعلت من المؤسسات الاقتصادية مراكز للتشغيل العشوائي والطفيلي والتي ـ بدورها ـ حولت مهمتها الأصلية المتمثلة بإنتاج الثروة إلى مؤسسات اجتماعية موزّعة للريع في شكل أرباح وهمية لتسكين حركات مطالب التغيير على تعدد قضاياها. حركات تتَّخذ شكل التكتل الحزبي المعارض[٢٢] تارة، وأخرى تأخذ شكل التحركات الجماهيرية المؤطرة من طرف بعض منظمات المجتمع المدني ذات الاستقلالية النسبية، كل منها يسعى إلى تغيير النظام سلمياً للخروج من حال الاختلال في التوازن بين المؤسسات الدستورية

(٢٢) بعض من أحزاب كتل المعارضة غير متعاضد من ناحية تقاليد الممارسة السياسية وينقصها العنصر النضالي الملتزم بالمبادئ، والانضباط الحزبي والنشاط الميداني.

وهيمنة صورة تفوّق العسكري، ولو من الناحية المعنوية على حساب المدني كوسيلة من وسائل المحافظة على ديمومة الوضع القائم في غياب مشروع مجتمع متكامل ناجع من الناحية الاقتصادية، ديمقراطي تعددي من ناحية التوجهات السياسية، متفتح ومتنوع من الناحية الثقافية.

ثانياً: السلطة والموالاة وسياسة الإصلاحات المتواترة

يرجع الاختلال الذي يعانيه النظام السياسي في الجزائر ـ في جزء منه ـ إلى طغيان ذهنية الأحادية على الممارسة بالرغم من التعددية الحزبية الشكلية، إلى جانب ترجيح كفة العسكري على حساب المدني من الناحية السياسية واعتماد خطط للتنمية غايتها الرعاية الاجتماعية القائمة على منطق توزيع الريع النفطي على حساب العمل المنتج. لقد تحوّل هذا التوجه إلى انسداد سياسي وأزمة متعددة الأوجه ذات طابع اجتماعي مع تراجع أسعار المحروقات الحاد، وهو ما أدى إلى عجز مالي تحول إلى أزمة اجتماعية تمظهرت في الندرة غير المسبوقة للمواد الغذائية الأساسية التي مثلت الفعل المفجّر لأحداث تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٨ المطالبة ضمناً بالتغيير الجذري على الرغم من طابعها الاجتماعي الظاهر والتساؤلات التي تثار حول القوى السياسية التي كانت تقف وراء تحريكها[٢٣].

تُعَدُّ أحداث تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٨ أول هزة جماهيرية جادة في مسيرة المطالبة بنظام سياسي بديل. كان من نتائج هذه الأحداث المباشرة الانتقال الحاد وغير المحسوب من سياسة الحزب الواحد إلى نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية التي تمت دسترتها سنة ١٩٨٩. لكنها كانت تعددية جانحة، زادت نتائجها الانتخابية المحلية سنة ١٩٩٠ في جنوح ممارسة القوى السياسية التي فازت بها ودفعتها إلى الغرور في التعبير عن طبيعة المشروع المقبل، بل المبالغة في المطالب بمناسبة الإعداد للانتخابات التشريعية لسنة ١٩٩١، التي كانت نتائج دورتها الأولى (خرجت عن ترتيبات السلطة وتوقعاتها) الحجة التي بررت توقيف مسارها بداية سنة ١٩٩٢، وهو ما أدى إلى فراغ دستوري وسيادة منطق الاقتتال والتناحر باسم الدين والديمقراطية معاً. لقد مكّن هذا كله النظام من الأحزاب السياسية، وجعل معظمها على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية تعمل في الخط المرسوم من طرف أجهزته، الأمر

(٢٣) يتم تصنيفها في الكثير من الأحيان كمؤامرة قام بها الجناح المحافظ في جبهة التحرير ضد التوجهات الإصلاحية التي كان على رأسها مولود حمروش، أحداث كان من نتائجها: «التعددية الحزبية والانفتاح السياسي المزعوم»، حسب تقييم رئيس الحكومة الأسبق سيد أحمد غزالي، الذي يضيف: «إن الحديث عن الإصلاحات في الجزائر يعود بالذاكرة إلى التاريخ، وتحديداً إلى المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث حمل شعاره صورة الراحل بومدين وحولها عبارة «الاستمرارية والوفاء»، لكن ما وقع بعد ذلك خالف الخيار المعلن، فقد أوعز فريق الرئيس الجديد بضرورة هدم المنجزات السابقة وتجاوزها، حتى يظهر اسم الشاذلي بن جديد خارج عباءة هواري بومدين بضرب آثاره حتى يبرز هو كرئيس إصلاحات، ويكتسب كاريزما جديدة تعوّض الصورة النمطية للزعيم محمد بوخروبة، الانفتاح السياسي المنبثق عن دستور ١٩٨٩ مهندسه الحقيقي مولود حمروش الذي تعتبر كل مشاريعه الإصلاحية تدخل ضمن سياسة محاولة التخلّص من تداعيات أحداث تشرين الأوّل/أكتوبر وهي إصلاحات من صنع النظام، بدليل أنّه لم يحترمها وخرقها بالجملة». انظر: **الشروق**، ٢٠١٥/١٠/١٠.

الذي انعكس سلباً على طبيعة الممارسة السياسية، فانفضَّت الموجات البشرية عن تنظيماتها وفتر التجنيد الجماهيري حول جل المبادرات التي تدعو إلى التغيير والبناء الديمقراطي المنصف. كما كثر العنف، الذي جعل الاستحقاقات الانتخابية المتعددة تزيد خصوبة قوة النظام في إعادة إنتاج ذاته، وتكرّس مسعاه إلى المحافظة على الوضع القائم وفق آليات محسوبة كان للأحزاب السياسية فيها دور معلوم الثمن تجسّد في التنافس على المقاعد الانتخابية الموصلة إلى مناصب الريع.

إن هذا الدور غير الطبيعي، جعل الناخب المحق يُسقط أسباب الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على هذه الأحزاب ويجعلها شريكاً مسؤولاً في الصراعات التي تعرفها مختلف البؤر الاجتماعية والسياسية. وكانت النتيجة جواً معمماً من فقدان الثقة وعدم الاستقرار الحذر الذي تعرفه مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الاستراتيجية، حتى تلك التي تدخل ضمن الأمن العام لمؤسسات الدولة، وليس أجهزة النظام[٢٤] التنفيذية والتشريعية فقط. بيد أن هذا لم يمنع من أن يكون للنظام، على تعدد فئاته الأوليغارشية (Oligarchie)، تصوره للإصلاح لا للتغيير، تشارك في آلياته أحزاب الموالاة.

١ ـ الإصلاحات الدستورية المتكررة وآليتها المؤسسية

تعتمد آليات النظام لعملية الإصلاحات، على التعديلات الدستورية المتكررة، الغابرة والمرتقبة منها، التي ترى فيها جملة أحزاب الموالاة أنها أولى أولويات الإصلاح السياسي، في حين أنها كانت في حقيقة الأمر مجرد تعديلات دستورية ذات طابع قانوني وظيفي على مستوى السلطة التنفيذية ولا ترقى إلى مستوى الأمل بالتغيير ومستوى التعديلات الجوهرية التي تشرعن لفلسفة الإنسان المزدهر التي تتضمنها عادة ديباجة دساتير الأنظمة الديمقراطية بمختلف نظمها المؤسسية. وعلى الرغم من هذا، فإن مختلف أحزاب الموالاة[٢٥] تعتبر هذه التعديلات أولى الأولويات في مسيرة الإصلاحات المتعثرة التي تعتمد عادة من طرف «سلطة القرار المبهمة». على النقيض من ذلك تتفق كتلة أحزاب المعارضة على عدم جدوى التعديلات الدستورية في ظل الانسداد السياسي الذي تعرفه الجزائر، وترى في الإصلاحات الدستورية المتكررة ـ باستثناء دستور ١٩٨٩ ـ مراوغة سياسية في نهج النظام لا تمس جوهر مطلب تغييره، وذلك لعدة أسباب، منها أن أجهزة السلطة هي صاحبة المبادرة في كل التعديلات والإصلاحات الدستورية التي كانت تشرعن من طريق المؤسسة التشريعية الصورية وبواسطة آلية الاستفتاء التي تنظمها دوائر وزارة الداخلية وتشرف عليها اللجان التي توصف بالمستقلة، لكن غير المعترف بشرعيتها من طرف المعارضة، مع العلم وعجب المفارقة أن جل أحزاب المعارضة هذه هي جزء منتخب من المؤسسة التشريعية التي جاءت بها العملية الانتخابية الموصوفة.

---

(٢٤) أول تظاهرة للشرطة على اختلاف رتبها كانت في العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(٢٥) توصف عادة بـ «الوطنية»!

الحصيلة أن أسلوب التعديلات الإصلاحية الدستورية هذا ـ وليس التغيير ـ هو المرسّخ تاريخياً. وهذا ينطبق على جملة مبادرات للإصلاح لم ترقَ في الحالة الجزائرية إلى مستوى القطيعة من ناحية الشرعية الانتخابية، حتى مع المراحل السياسية ما قبل سنة ١٩٨٩، بمعنى أنها لا تمثل فارقاً بين المراحل التاريخية للممارسة السياسية وآلياتها التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال. إنها إصلاحات دستورية توظّف من طرف النخب الحاكمة من أجل إعادة إنتاج ذاتها ومن ثم خلق توازنات مطعّمة للمحافظة على النظام وضمان استمراريته. وهي إصلاحات لا تهدف إلى إعادة بناء دولة القانون والحكامة الراشدة ومن ثم تفعيل الآليات القانونية للخروج من الممارسات السياسية المعتلة وتخطي قيم الكبح والفساد التي رسختها الممارسة السياسية التي تعمل وفق منطق رؤية تداخل السلطات وميوعتها.

إن أوضح مثال على ذلك هو التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٨، الذي يدخل في سياق الإصلاحات الدستورية التي عرفتها المنطقة العربية، باستثناء التجربة التونسية وإلى حد ما التجربة المغربية ذات الطابع الوقائي الاستشرافي التي تمت في إطار الاستمرارية لا في إطار الاستجابة لشعار التغيير الذي رُفع بداية «ثوران الشعوب العربية» سنة ٢٠١١، والذي كان مصحوباً بجدل معمَّم قديم/جديد، ولا يزال قائماً في حال الجزائر، حول طبيعة الإصلاحات الدستورية، وماهية الآيات والمؤسسات التي تشرف عليها[٢٦].

لا يمثل هذا الجدل، في مضمونه الحالي، استثناءً من الناحية التاريخية؛ فقد عرفته الجزائر أول مرة سنة ١٩٦٣ حول فلسفة «الدستور المؤسس» وشكل الدولة وطبيعة النظام، وكذا حول شكل الهياكل المشرفة على عملية الصياغة الدستورية والمصادقة عليها. وقد تحول هذا الجدل لاحقاً حول مشاريع إصلاحات السلطة الدستورية وحول المؤسسات التي يجب أن تشرف عليها، مقارنة بمؤسسات إعادة التأسيس التي تطالب بها كتل المعارضة وترى أنها الأنجع للإشراف على مسار الإصلاحات الدستورية الموصلة إلى الهدف الأعلى (التغيير الجذري المنشود) الذي يتطلب، بحسب رؤى مختلف كتل المعارضة[٢٧]: إلغاء الدستور المعدَّل لسنة ١٩٩٧ والعودة إلى دستور ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ للعمل به خلال مدة انتقالية[٢٨] متفق عليها، ريثما يتمّ وضع دستور جديد من جانب برلمان تأسيسي منتخب يؤدي إلى التغيير الجذري للنظام ونخبه. لكن هذا الموقف

(٢٦) يشار إليها في الأدبيات السياسية تارة بالمجالس التأسيسية وأخرى بالجمعيات التأسيسية. وقد انقسمت مواقف المعارضة حول هذه المسألة بين رأيين بارزين، أحدهما لا يزال يتبنى فكرة المجلس التأسيسي، وهو مطلب تنادي به جبهة القوى الاشتراكية منذ سنة ١٩٦٣، والآخر تبنى أسلوب اللجنة التقنية المكونة من شخصيات تكنوقراطية وسياسية قبل أن تحسم السلطة الأمر أخيراً في بيان مجلس الوزراء المؤرخ في ٢ أيار/مايو ٢٠١١ الذي جعل مسلك التعديل وإجراءاته مسألة تقنية وتم التشديد على ذلك باعتماد «اللجنة ذات الاختصاص» التي أعلن رئيس الجمهورية عن تعيينها في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٢٧) نذكر منها موقف حركة الحرية والعدالة الاجتماعية غير المعتمدة التي يمثلها أنور نصر الدين هدام القيادي السابق في الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

(٢٨) حركة حمس تشدد على ضرورة وجود حكومة انتقالية للإشراف على عملية الإصلاحات الدستورية.

لا تتفق معه بعض رموز المعارضة الفردية التي ترى إمكان إصلاح النظام من داخله لا من خارجه في مقابل مطالب بالتغيير الجذري[٢٩].

مهما يكن، فإن موقف السلطة والمعارضة من الإصلاحات الدستورية متلازمان زمنياً ومرتبطان تاريخياً، إذ عرفت الجزائر جملة محاولات إصلاحية للانتقال من نظام اجتماعي وسياسي إلى نقيضه وفق نص دستوري مؤسس يحدِّد توجهات النظام التنموية وشكل وطبيعة مؤسسات الدولة المشرفة عليها؛ فقد عرف النص الدستوري المؤسس لسنة ١٩٦٣ جملة من الإصلاحات الجوهرية سنتي ١٩٧٥ و١٩٨٩. وعرف النص كذلك جملة تعديلات جزئية تخص طبيعة السلطة التنفيذية ومسؤولياتها ولا تؤثر في جوهر ديباجته التي تحدد فلسفة مشروع المجتمع التي توصف عادة بدستور الدساتير.

لكن التعديلات الكلية لسنتي ١٩٧٥ و١٩٨٩، وكذا التعديلات الجزئية للمواد الدستورية ذات الطابع التنفيذي، لم تؤدِّ إلى إصلاح وتغيير راشدين على مستوى طبيعة نظام الحكم؛ ومن ثم لم تليّن من حدة الجدل حول نجاعة الإصلاحات الدستورية التي تبادر إليها عادة سلطة القرار في الجزائر، كما لم تليّن من مطالب المعارضة من أجل التغيير الجذري للنظام ومن ثم إعادة صياغة توجهاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للخروج من حال الانسداد المكلّس للأزمة السياسية في الجزائر. ولا ترى المعارضة إمكانيّة تجاوز حالة التكلّس هذه بالإصلاحات الدستورية المرتقبة؛ لأن الهدف الجوهري منها في ظل النظام القائم لا تتعدى كونها إصلاحات ذات طبيعة وظيفية تخص السلطة التنفيذية؛ وتالياً من غير المنتظر أن ترقى إلى مستوى التعديلات المبدئية التي تشرعن للتعدد بالمنطق الكلي والذي يمكن أن يترجم في شكل قيم تضمنها عادة ديباجة الدساتير ذات الروح الديمقراطية. هذا التوجس من طرف المعارضة يرجع كذلك إلى كون السلطة هي صاحبة المبادرة في كل التعديلات والإصلاحات الدستورية التي يتم تمريرها من طريق مؤسساتها الصورية.

إذاً، التعديلات الدستورية المقبلة، لا يمكن عزلها عن تجارب المراحل التاريخية الأخرى، لأن نهج[٣٠] هذه السلطة في هذه المسألة بالذات، ثابت بالرغم من تطمينات رئيس الجمهورية

(٢٩) من أمثال رئيس الحكومة الأسبق ميلود حمروش مهندس إصلاحات دستور ١٩٨٩، الذي أصدر في شباط/فبراير ٢٠١٤، بيانين سياسيين مهمين، يمكن اعتبارهما، أوّل مبادرة صريحة لإصلاح النظام من الداخل.

(٣٠) قد نستثني من هذا النهج الملتبس للسلطة، الآلية التي اعتمدها الرئيس اليامين زروال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لتعديل دستور ١٩٨٩، إذ سلك استراتيجية الاستشارة الموسعة التي شملت جل الأحزاب السياسية وكذا جمعيات المجتمع المدني إلى جانب الشخصيات المستقلة على مستوى الرأي والانتماء الحزبي. وكانت الاستشارة الموسعة هذه مصحوبة بعملية شرح وتوعية على المستوى الشعبي، وإن كان الهدف منها محاصرة التيار الإسلامي وتقليص استخدام الدين في السياسة من طريق منع الاستعانة بالمخزون العاطفي للألفاظ الدينية في تسمية الأحزاب وصياغة المشاريع السياسية، هذا الدستور المعدل يعكس بحق توجس النظام من تكرار الفوز العريض الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحركة جماهيرية في انتخابات ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ولكنه لم يؤسس لنظام سياسي ومشروع مجتمع تعددي على المستوى الثقافي وحقوق المواطنة وعلى رأسها المساواة بين الجنسين، لأنه دستور مكبل للحريات والتعددية الفعلية بالمواد التي تركز على تفوق قيم الخصوصية الثقافية وتفوق الرموز التاريخية المرتبطة بثورة التحرير على غيرها من القيم والرموز الإنسانية.

في خطاب متأزم في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، عقب الحركة الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر[٣١]، إذ أعلن أنه يسعى إلى تعديل دستوري جذري بالمفهوم الإصلاحي، لكن في الوقت نفسه خارج المؤسسات الدستورية القائمة على ضعفها.

غير أن هذا المسعى يتعارض مع منطق التعديل الدستوري الذي قام به هو نفسه سنة ٢٠٠٨ والذي مكّنه من تولّي عهدته الثالثة والرابعة لاحقاً (المشكوك في شرعيتها من حيث أهليته الصحية على الأقل). وهذا يعطي نوعاً من الموضوعية للرأي الذي يشكك وينظر بحذر إلى هذا النوع من التعديلات المرتقبة، لأن آلياتها ثابتة والهدف منها محدد مركزياً مسبقاً، إصلاحات شعارها المأثور الشعبي القائل: «شاورهم وخالفهم» بصرف النظر عن الجدة المعلنة المتمثلة بصبغة الخبرة المحددة قانونياً ومؤسسياً. كما يتجسد في لجنة **أولى** من الخبراء التي نصبت لصياغة مواد الدستور، تلتها لجنة **ثانية** استشارية تُعرف بلجنة بن صالح، رئيس الغرفة البرلمانية الثانية، و**ثالثة** اتخذت صفة الاستشارات الموسعة قام بها أحمد أويحيى الأمين العام لرئاسة الجمهورية مع الأحزاب المعتمدة وما يسمى الشخصيات الوطنية الرمزية المختلف على ماضي[٣٢] طبيعة ممارساتها السياسية.

٢ ـ المجلس الدستوري والشرعية المفقودة

يمكن القول إن جل التعديلات التي توصف بالإصلاحات والتي أدخلت على الدستور بعد سنة ١٩٩٩، تمت كلها خارج المؤسسات التشريعية، وتعبِّر عن حاجة رأس هرم السلطة التنفيذية، وإن عالجت بعض المسائل الجوهرية، مثل التعديل الذي أدخل على الدستور سنة ٢٠٠٢ والذي تم بموجبه دسترة اللغة الأمازيغية واعتبارها لغة وطنية، لكنه لم يصل إلى ما وصل إليه الدستور المغربي في فصله الخامس وبقيت الحال على ذاتها في الدستور المعدل سنة ٢٠٠٨ الذي كان في حقيقة الأمر استجابة لحال خاصة تتعلق بمدة منصب الرئاسة وعدد إمكان الترشّح.

جعلت المادة ٧٤ من دستور عام ٢٠٠٨ منصب الرئاسة مفتوحاً من حيث المدة وعدد العهدات المتاح له الترشح فيها، وهي التي أنتجت واقع الحال القائم على مستوى رأس السلطة التنفيذية. لقد أعاد هذا التعديل الأخير ـ ولو جزئياً ـ تنظيم السلطة التنفيذية، إضافة إلى دسترة ما يعرف في الأدبيات السياسية الجزائرية بـ «رموز الثورة»، وكذا التشديد على مواد الخصوصية الثقافية التي قد تتعارض وأمل مشروع مجتمع الإنسان المزدهر.

مر التعديل المذكور بتزكية برلمانية مأمور بها، وبموافقة المجلس الدستوري الذي تشكك المعارضة في استقلاليته ونزاهته. وكان الهدف الجوهري للتعديل تمكين رئيس الجمهورية من

(٣١) سميت أحداث «الزيت والسكر» وكادت أن تأخذ مسار وعنف أحداث أكتوبر سنة ١٩٨٨.

(٣٢) تقترح جبهة العدالة والتنمية، التي يترأسها سعد جاب الله، تنصيب هيئة وطنية تمثل التيارات السياسية الموجودة، بمشاركة متخصصين في القانون الدستوري لإعداد وثيقة تعالج اختلال الدستور الحالي، هذا الدستور يتكون من ١٩٢ مادة وبحسب ذا المنطق لا يمكن الاحتفاظ إلا بـ٨٠ مادة صالحة.

الترشّح لعهدة رئاسية ثالثة لأن دستور عام ١٩٩٦ المعدّل لم يكن يتيح له ذلك بنصه صراحة، على أن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية لا يجوز إلا مرة واحدة، ولذا تمت العودة إلى دستور عام ١٩٨٩ في هذه المسألة بالذات دون سواها، لأن الدستور المذكور ترك عدد العهدات مفتوحاً، وهذا أمر لم يقنن إلا في دستور عام ١٩٩٧. كل هذا تم بموافقة المجلس الدستوري الذي أفتى بشرعية: فتح مواد الدستور لعدد عهدات الترشح بحجة دعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه وفي الوقت نفسه تعزيز السير العادي للنظام الديمقراطي الذي يقتضي بأن من هو حائز عهدة رئاسية ملزم بأن يعيدها عند انقضائها إلى الشعب [هكذا]. والشعب بحسب هذا الطرح الديماغوجي هو: «الذي يملك دون سواه سلطة التقدير بكل سيادة كيفية تأدية هذه العهدة ويقرر بكل حرية تجديد الثقة في رئيس الجمهورية أو سحبها منه» بدون ضابط زمني دستوري.

هذا المجلس الدستوري الذي تُشكك المعارضة في استقلاليته وتقول بعدم صدقيته، يقرر أن «السير العادي للنظام الديمقراطي التعددي يقتضي بأن رئيس الجمهورية الذي انتخب على أساس برنامج سبق والذي حظي بموافقة الشعب، من واجبه أن يجسد هذا البرنامج طبقاً لليمين الذي يؤديه، بصرف النظر عن المدة التي يقضيها كرئيس والتي قد تطول»[٣٣]، هذا التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٨، أعاد تنظيم السلطة التنفيذية وقوّى مكانة رئيس الجمهورية على مستوى السلطة ذاتها، إذ جعل منصب وزير أول مجرد مكلف بتنسيق عمل الحكومة قصد تنفيذ برنامج الرئيس بحجة عدم إمكانية الجمع بين رئيس منتخب على أساس برنامج وحائز ثقة الأغلبية المطلقة للناخبين، فالشرعية الانتخابية بهذا المنطق الدستوري المحير لرئيس الوزراء لا يمكن أن تتجاوز شرعية الرئيس المنتخب شعبياً! تم هذا في ظرف يتميز بعجز المعارضة عن طرح دستور بديل (متفق عليه كحصيلة لعمل مشترك مفكَّر فيه) يُعرض على الرأي العام على الأقل من أجل بث الأمل في البديل الذي أصبح بعيداً كل البعد من مخيلة المواطن، الذي ترسخت القناعة لديه بعدم جدوى هذه التعديلات الدستورية، وفي غمرة التذمّر العام الذي غدا لا يسمح بإكساب الشرعية لها، سواء لجهة المشاركة، أو لناحية الاهتمام وأمل التغيير.

ثالثاً: واقع حرية التنظيم والتجمع بين الحق الدستوري وكبح سلطة الإدارة

تكثّفت في التعديل الدستوري المقبل المواد المتعلقة بالحريات التي لا تعد أولوية من ناحية مطلب التغيير، لأن الحصيلة الكلية للمواد ذات الصلة في كل الدساتير التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال مكثفة وتشدد على هذه المسألة، وهي حال قانونية دستورية تعد استثناءً وتخرج على منطق طبيعة النظام الجزائري ونخبه السياسية المستحوذة والمستبدلة ذات الملمح السوسيولوجي

(٣٣) انظر: مشروع الإصلاحات السياسية أو تعديل الدستور بمفهومه الموضوعي، مجلة **الفكر البرلماني**، مجلس الأمة الجزائر.

المتطابق من حيث القيم والأجيال بالمفهوم السوسيولوجي عند يورغن هابرماس. إذ إن كلا الجيلين لا تدخل الديمقراطية والحريات العامة المرتبطة بها ضمن منظومته الثقافية[٣٤]، وتالياً فإن حاجة التعديل المرتقب إلى مواد جديدة حول الموضوع ذاته ليست أولوية ولا ملحَّة لحاجة التغيير المنشود الذي قد يساعد، من الناحية الشكلية، على الدفع نحوه تطبيقُ القوانين العضوية التي أنتجها دستور سنة ١٩٨٩ وكذا الدستور المعدل سنة ١٩٩٧، اللذان يعدان النسخة الأصل للبقية اللاحقة من الدساتير المعدلة.

تنص ديباجة دستور عام ١٩٩٧ على أن: «الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية»؛ بل تنص مادته الثالثة والثلاثون (٣٣) على حق «الدفاع الفردي أو عن طريق الجماعة عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية» على خلاف طبيعتها، إضافة إلى المادة الحادية والأربعين (٤١) التي تنص صراحة على: «حريات التعبير، إنشاء الجمعيات، والاجتماع المضمونة للمواطن». هذه المبادئ يضمنها كذلك القانون العضوي لسنة ١٩٩٠ الذي ينظم أشكال التنظيم الجمعوي وفق روح ليبرالية غير معهودة بالنسبة إلى طبيعة النظام الجزائري. وقد تم التراجع عن الكثير من أحكام هذا القانون احترازاً من المآل الذي وصل إليه مسار الثوران الذي تعرفه المنطقة العربية منذ بداية سنة ٢٠١١.

قانون سنة ١٩٩٠ الذي ينظم أوجه التنظيم الجمعوي بسمحة ليبرالية مرجعيتها الأصل قانون الجمعيات لسنة ١٩٠٥، تم تعويضه بنص قانوني معدل صدر في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، وهو نص تُجمع كل تنظيمات المعارضة على اختلاف تياراتها السياسية إلى جانب نشطاء منظمات المجتمع المدني المستقلة نسبياً، على ضرورة تعديله والرجوع إلى المرونة القانونية التي كان يتميز بها قانون ١٩٩٠ في ما يخص إنشاء الجمعيات ونشاطها وتدبير شأنها المستقل. ومن المقترحات التي تطالب بها المعارضة، المرفوضة من طرف وزارة الداخلية، مقترح السماح بعقد جمعيات تأسيسية في أي مكان لائق يختاره المؤسسون، وهو مطلب قوبل بالرفض من طرف السلطة بحجج أمنية ترى أن الموافقة عليه تؤدي إلى عدم احترام المادة ٤ من القانون المتعلق بالاجتماعات والتظاهرات العمومية، التي تلزم الناشطين بالحصول على رخصة مسبقة، وهو ما سيؤدي وفق المنطق السياسي الاحترازي ذاته إلى الفوضى في تنظيم الاجتماعات مع كل ما قد يترتب عليه من آثار سلبية في النظام العام. بل إن مطلب التعديل هذا بالنسبة إلى السلطة، يخالف أحكام المادة ٢٤ من الدستور، التي تنص على أن الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات. وهو يخالف أيضاً، بالنسبة إلى وزارة الداخلية، أحكام المادة الثانية من قانون الجمعيات التي تتيح للسلطات حق النظر في نوع الجمعيات ومكان عقد نشاطها؛ وتالياً فإن مطالب التعديل ترى فيها السلطة

(٣٤) دحو ولد قابلية، وزير الداخلية الأسبق ورئيس جمعية قدماء وزارة التسليح والاتصال العام (MALG) الجهاز الأصلي لجهاز الاستخبارات DRS صرح قائلاً لمجلة **كل شيء عن الجزائر** (*Tout sur l'Algérie (TSA)*): «أن الديمقراطية ليست من ضمن ثقافة رئيس الجمهورية وعليه يمكن قياس موقف نخبة النظام من ذات المسألة».

مناورة من المعارضة، وبخاصة في ما يتعلق بمطلب إلغاء المادتين ١٨ و١٩ من قانون عام ٢٠١٢، «لحرمان الإدارة من معرفة التغيرات التي تعرفها الجمعيات في قوانينها الأساسية وهياكلها»، مبدية تخوفها من أن يؤدي ذلك إلى «انقطاع أي اتصال بين الإدارة والحركة الجمعوية». ومن مطالب أحزاب المعارضة كذلك تعديل المادة ٤٠ التي تنص على حق السلطة الإدارية في اللجوء «لتعليق أو لحل الجمعية في حال عدم احترامها للقانون أو المساس بالسيادة الوطنية»، مبررةً سلطة إدارة وزارة الداخلية رفضها تعديل هذه المادة بحجة سعي المعارضة إلى «تجريد الجهاز التنفيذي من الصلاحيات التي تمكّنه الحفاظ على النظام العام»، ومراقبة الجمعيات الأجنبية ومنعها من «التدخل في الشؤون الداخلية أو المساس بالسيادة الوطنية»، وهذا الموقف على خطورته، غير مستغرب ويدخل ضمن البنية الأصلية لخطاب النظام السياسي في الجزائر الذي يوظّف «الوطنية» للتصنيف على مستوى الوعي العام للمجتمع.

مهما يكن، يعدّ قانون الجمعيات، الذي أدخل حيّز التنفيذ سنة ٢٠١٢ بعد المصادقة عليه مباشرة، من أكثر القوانين انتقاداً من قبل المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية على حد سواء، إضافة إلى أحزاب المعارضة التي تعدّه من أهم مؤشرات التراجع عن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ إقرار دستور سنة ١٩٨٩، والتي تجسّدت في جزء منها في القانون العضوي لسنة ١٩٩٠ المنظِّم لأشكال التنظيم الجمعوي. وهذا التراجع يعدّ من أهم مؤشرات قياس درجة عدم رغبة السلطة في المضيِّ نحو إصلاحات سياسية حقيقية موصلة إلى التغيير المنشود.

وفي ضوء ذلك يمكن الحكم على طبيعة مواقف نشطاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إضافة إلى منظمات حقوق الإنسان، المحلية والدولية، التي ترى أن فشل الإصلاحات السياسية التي يبادر إليها النظام واضح ويتجسد في قانون الجمعيات الجديد لسنة ٢٠١٢[٣٥]، الذي تم التراجع بموجبه عن «النظام التصريحي» إلى جانب المادة ٣٩ التي تسمح بتوقيف أو حل أي جمعية بسبب «تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة أو المساس بالسيادة الوطنية». وطبقاً لهذه المادة، يمكن للإدارة منع أي مواطن من إبداء رأيه في تسيير الشؤون العامة، المحلية أو الوطنية.

إلى جانب ذلك، ترى منظمات المجتمع المدني أن هذا القانون ينتهك حرية تأسيس الجمعيات وحق الجمعيات في التعاون في ما بينها والانضمام إلى جمعيات في الخارج[٣٦]؛ كما يمنعها من حق التمويل؛ حيث أقرت الحكومة البند المتعلق بمنع «التمويل الخارجي» للجمعيات، لأسباب ترجع إلى الوضع الذي تمر به المنطقة العربية ودور منظمات المجتمع المدني فيه بوجه عام. مع

(٣٥) يعدّ قانون الجمعيات الجديد هذا، الأكثر إثارة للجدل، إذ وقّع نحو ٢٢ جمعية وطنية ومحلية وعشرات الأساتذة الجامعيين والإعلاميين والمحامين، عريضة المطالبة بإلغائه بمبادرة من «الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان» وساندتها في ذلك المنظمات الدولية، على غرار «العفو الدولية» و«هيومن رايتس ووتش» كونه لا يستجيب لالتزامات الجزائر الدولية وكونه يتناقض مع الدستور ويعد تراجعاً عن المبادئ الديمقراطية المتعلقة بتأسيس الجمعيات.

(٣٦) وهي النقطة التي أثارتها رابطتا حقوق الإنسان في الجزائر (الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان)، وكانت محل انتقادات شديدة من المنظمات الجمعوية الجزائرية ككل.

العلم أن هذا البند يناقض المادة ٤١ من الدستور الجزائري التي تضمن للمواطن حرية التعبير وحرية الجمعيات والتجمع، وكذلك المادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية المصادق عليه من طرف الجزائر في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

رابعاً: الانتخابات وأمل الانتقال الديمقراطي

من أهم مطالب أحزاب المعارضة التي تؤلف ما يعرف بالتنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي (C.L.T.D)، تنصيبُ هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات والإشراف عليها[٣٧]، للخروج من حال الحذر والشعور العام السائد بعدم صدقية ونجاعة الانتخابات كوسيلة من وسائل التغيير السلمي. هذا الشعور ناتج لدى المواطن من واقع الجو التنظيمي العام ونتائج سلسلة الانتخابات المتكررة التي عرفتها الجزائر، والتي لم تؤدِ إلى التغيير المنشود رغم كثرة عددها، باستثناء انتخابات تقرير المصير سنة ١٩٦٢ من حيث حماسة المشاركة. وهذا الاعتقاد الذي أصبح إحدى سمات الوعي العام للمجتمع على اختلاف فئاته، تعمق أكثر نتيجة الظروف التي جرت فيها الانتخابات التشريعية سنة ٢٠١٢ والانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٤ التي كرست الموقف القائل إن الانتخابات التي يتم تنظيمها بشكل مسرحي لا يمكن أن توصل إلى التغيير السلمي ولا إلى البديل الديمقراطي، إلا إذا توافرت الإرادة السياسية لدى زمر النظام من أجل إرساء حال قانونية وإدارية تضمن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة موصلة إلى تحقيق التداول السلمي على السلطة وتنجي الوطن من مخاطر مسالك التغيير بالعنف الذي لا يؤدي إلى التغيير وإقامة نظام ديمقراطي، بل يساعد على تجميد الانفتاح السياسي وتفريخ تيارات العنف السياسي على اختلاف منابعها الأيديولوجية وارتباطاتها الخارجية، ومنها التيارات الجهادية والانفصالية، وهو أمر قد يساعد عليه اختلال التوازن على مستوى العدالة الاجتماعية التي تعبِّر عن حدتها أوجه التذمر والاحتجاج الاجتماعي الذي بلغ درجة عالية من الحدّة لم تعد تنفع معها إجراءات التسكين الديماغوجية التي تسعى إلى شراء السلم الاجتماعي حتى لو وصلت أسعار المحروقات إلى أعلى المستويات[٣٨] لأن الأزمة هيكلية متعضدة في طبيعة النظام وليست أزمة أسعار.

المخرج هو التغيير الشامل والراديكالي على المستويات كافةً، ومن آلياته بحسب أحزاب المعارضة، تنظيم انتخابات وفق معايير متفاوض ومتفق عليها، تشرف عليها حكومة توافقية موقتة تتولى مهمات إدارة الشؤون العادية إلى حين تجسيد الانتقال الديمقراطي، وهو تصور مرفوض جملة وتفصيلاً من السلطة، ومن غير المتوقع أن تحل عقدته جملة مبادرات الإصلاح والتغيير التي ترفعها الأحزاب السياسية التي دجّنت السلطة معظمها وجعلتها تتنافس حول المقاعد الانتخابية

(٣٧) انظر أرضية الندوة الأولى للحريات والانتقال الديمقراطي الصادرة عن ندوة زرالدة في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤.

(٣٨) Sid-Ahmed Ghozali, «Je crains l'effondrement généralisé de l'Algérie,» même avec un baril à 200 dollars, *El Watan*, 28/9/2015.

انظر المشروع السياسي للاتحاد الديمقراطي الاجتماعي.

الموصلة إلى مناصب الريع، وهو ما جعل الناخب المحق، يُسقط أسباب الانهيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على هذه الأحزاب ويجعلها شريكاً في أسباب التذمر والصراع اللذين تعرفهما مختلف البؤر الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي عمّم جواً من عدم الثقة وعدم الاستقرار على مستوى مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الاستراتيجية حتى تلك التي تدخل ضمن الأمن العام للنظام[٣٩] ذاته.

يعطي التكرار اللافت للانتخابات بصنوفها الثلاثة[٤٠] الانطباع بأن النظام السياسي في الجزائر وصل إلى مثالية ترسيخ عملية الانتخابات العامة كوسيلة من وسائل التغيير السلمي المفضي إلى التداول الدوري السلمي على السلطة وفق ما تمليه قواعد الانتخابات الحرة والنزيهة [٤١] التي تمكّن الشعب من الاختيار المباشر لممثليه على المستوى المحلي والجهوي والوطني. بل أوحى هذا التكرار بعد سنة ١٩٨٩ بأن هناك ديمقراطية تعددية تقوم على تنوع التنظيمات الحزبية والبرامج والمشاريع التي تطرح على الناخب في إطار الإصلاح المتواتر تكيفاً مع التطور الذي يحتاج إليه الحقل السياسي ومختلف تشكيلاته الصاعدة.

إن هذا التكرار المستمر والمكثف لعملية الاقتراع، قد ميّع الموقف الشعبي العام من الانتخابات وجعل المواطن ينظر إليها بفطرة كآلية من مجموع الآليات المعتمدة من طرف سلطة القرار من أجل إعادة إنتاج النخب السياسية نفسها المطعّمة، لا البديلة، تمشياً مع متطلبات التوازنات المستجدة، وذلك للمحافظة على استمرارية بنية النظام السياسية والاقتصادية، مع تغيير مضبوط في المجالات التي تعرف أزمة، بما فيها المنظومة الدستورية، للمحافظة على التركيبة السياسية للقوى الحاكمة، أو المستفيدة من استمرارية نظام الحكم على حاله، في ظل استراتيجية تقوم على مبدأ التغيير الكلي في إطار المحافظة على جوهر النظام القائم.

خامساً: الجيش والبترول والانتخابات الرئاسية المقبلة

«لا حديث عن الرئاسيات إلا بعد ٢٠١٩». هذا الموقف الحاسم الذي تضمنه تصريح الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، نشر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، هو، بالرغم من آنيته، ردٌّ على الدعوات المتكررة لأحزاب المعارضة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، آخرها دعوة هيئة التنسيق والمتابعة المنبثقة من تنسيقية الانتقال الديمقراطي؛ وهو، أي الموقف، في الوقت نفسه، رفض مطلق وصريح لتطبيق المادة ٨٨ من دستور سنة ٢٠٠٨[٤٢].

---

(٣٩) خرجت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أول مرة تظاهرة للشرطة في العاصمة.

(٤٠) الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية الولائية.

(٤١) «الاستفتاء طريق الديمقراطية،» مجلة **الفكر البرلماني** (مجلس الأمة، الجزائر)، العدد ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

(٤٢) نصها: «إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامّه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدّستوري وجوباً، وبعد أن يتثبّت من حقيقة هذا المانع بكلّ الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التّصريح بثبوت المانع». =

لكن هذا الموقف لا يقلل من حدة الجدل المعمم حول توقعات ما بعد اللحظة المحتومة، أي ما بعد مرحلة بوتفليقة، التي وصلت إلى نهايتها[٤٣] بحكم الوضع الصحي للرئيس وكذلك بحكم موضوعية نهاية المرحلة التاريخية للجيل الذي ينتمي إليه من الناحية البيولوجية، جيل حكم الجزائر باسم الشرعية الثورية. فعلى عهد هذا الجيل كانت السياسة ترسم في الثكنات ويرسم معها الطريق الموصل إلى السلطة من طرف الجيش، والمؤشر الأبرز على نهاية هذه المرحلة والنهج السياسي المرتبط بها، قد يكون التغييرات التي مسَّت القيادات المركزية للجيش وإعادة هيكلة الجهاز الأمني باستبدال رموزه وإعادة تنظيم هياكله، وهي تغيرات وصفت بالإصلاحات العادية في البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية الجزائرية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ إذ على الرغم من التركيز على أن هذه التغييرات تندرج ضمن «هيكل تنظيمي تم وضعه منذ ربع قرن ويهدف إلى تعزيز قدرة ونجاعة مصالح الاستعلام الجزائرية وتكييفها مع التحولات السياسية الوطنية» [هكذا]، فإن إخراجها في هذا الوقت يجعلنا نعتقد أنها في الحقيقة وقاية من الإفرازات التي قد تترتب على اللحظة المحتومة، وهو ما يضع الجزائر في لحظة تاريخية حاسمة استدعت أن يتخلى الجهاز الأمني ظاهرياً عن الدور السياسي الذي كان يؤديه.

وليست هذه التغييرات أيضاً نتيجة صراع بين مجموعات زمر النظام كما يصوّرها الخطاب الإعلامي المشحون الذي يذكر أن الإصلاحات التي مسَّت مؤسسة الجيش والاستخبارات تدخل في إطار الصراع بين الرئاسة وقيادة الاستخبارات. يشير الخطاب الإعلامي هذا ـ من دون أي سند ـ إلى وجود تنازع بين الحكومة ومن يساندها من أثرياء الصفقات العمومية الجدد[٤٤] ذوي العلاقة المبهمة بشقيق الرئيس وبين رجال الأعمال أصحاب المؤسسات المنتجة لثروة من خارج مخزون الريع النفطي، الذين كان لهم موقف من ترشّح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة، بالرغم من حالته الصحية، فانتهى الصراع بحسب الخطاب الإعلامي «بإقالة الفريق محمد مدين»[٤٥].

هذا التقييم الإعلامي ينفيه رئيس البرلمان الأسبق عبد العزيز زياري ويتفق معه في هذا النفي كل من مولود حمروش وسيد أحمد غزالي اللذين يقولان بعدم وجود صراع عصب، لكن في الوقت ذاته

= يعلن البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (٣/٢) أعضائه، ويكلّف بتولّي رئاسة الدّولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون (٤٥) يوماً، رئيس مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة ٩٠ من الدّستور.

(٤٣) انظر تحليل رئيس المجلس الشعبي الوطني سابقاً، عبد العزيز زياري، في: **الخبر**، ١٠ ـ ٢٠١٥/١٠/١١.

(٤٤) الجنرال المتقاعد حسين بن حديد يؤكد أن شقيق الرئيس السعيد بوتفليقة هو من فرض علي حداد على رأس منتدى المؤسسات، مشدداً على أن شقيق الرئيس هو الذي تخلص من الفريق محمد مدين قائد جهاز الاستخبارات السابق، وأنه توجد إلى جانبه مجموعة من رجال الأعمال المستفيدين من الوضع الحالي، وأنهم يحاولون أن تكون لهم الكلمة العليا في تعيين خليفة الرئيس بوتفليقة، مع العلم أن علي حداد الذي صعد نجمه بشكل سريع خلال سنوات حكم بوتفليقة هو أحد الذين موّلوا حملات الرئيس.

(٤٥) يرى عبد العزيز زياري، رئيس البرلمان السابق، أن الجنرال توفيق رحل طواعية عن رئاسة الاستخبارات، ويرجح أن يكون السبب عدم انسجامه مع التغييرات التي أجرتها الرئاسة في مؤسسة الجيش.

هذه المجموعة التي كانت متعضّدة في أجهزة النظام لا تنفي كون هذه التغييرات تدخل في إطار الترتيبات لمرحلة ما بعد بوتفليقة من أجل تفادي الصراع المحتمل في المستقبل وتالياً المحافظة على الطريقة نفسها في اختيار الرئيس التي كان فيها للجيش دور حاسم. هذا يعني بالمطلق أن لا شيء سيتغيَّر في النظام، تغيير لا يمكن الحديث عنه إلا إذا فتح المجال للعبة سياسية نزيهة يسمح فيها للشعب بالاختيار الحر على أساس شرعية القدرة المتفتحة لا شرعية سلاح الماضي والحاضر التي كانت لها أسبابها وظروفها الموضوعية. والسؤال هو: كيف سيحدث ذلك؟ ومن هو البديل المعَد والمرجح؟

قد يكون هناك خلفاء محتملون كثر، بغض النظر عمَّن يتم اختياره، فالقدرة على إجراء إصلاحات حقيقية ودائمة لا تقع على عاتق الرئيس وحده، بل هناك أطراف أخرى يجب أن توافق على أي أجندة للإصلاح والتغيير الحقيقيين، وبخاصة أصحاب وسماسرة السلطة غير المنتخبين، من المدنيين والعسكريين، وهو أمر قد يرجعنا إلى ظروف إصلاحات الشاذلي بن جديد، التي أدت إلى أزمة أحداث سنة ١٩٨٨ وتالياً قد يفلت زمام الأمر من قبضة أولئك الذين يؤيدون من هو على نموذج بوتفليقة كونه الوحيد الذي مكّن ـ بإعادة انتخابه ـ من المحافظة على استقرار البلد وأمنه في منطقة يسودها الاضطراب والفوضى. وهذا في الحقيقة موقف المستفيدين ممن يسعون إلى إبقاء النظام على حاله بصرف النظر عن مواقعهم في سلّم هيكل السلطة. هذه الزمرة على اختلاف درجاتها وتنوع نفوذها تعَدّ منذ إعادة انتخاب بوتفليقة صاحبة القول الفصل على مستوى كل مؤسسات الدولة ونظامها التنفيذي الذي عجز عن معالجة أسباب الضغط والتذمر الاجتماعي الذي يتزايد على نحو مكثّف على المستوى الوطني.

السؤال الوثيق الصلة بهذه الحال هو: كيف يمكن النظام مواجهة التحديات الكثيرة التي تقف أمامه، وبخاصة تلك المتعلقة بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة يشهد فيها إنتاج وتصدير النفط والغاز تراجعاً مقلقاً نتيجة أزمة الانخفاض الحاد في الأسعار غير المعدّ لها، وهي أزمة تذكرنا بالوضع الذي كانت عليه الحال في منتصف الثمانينيات وأدت إلى أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ التي أفرزت تجربة سياسية كانت نتائجها مدمرة على مختلف المستويات، إذ بلغ الأمر إلى حد إمكان تفكك الدولة في حد ذاتها؟

ربما لا يصل الأمر إلى إعادة التجربة نفسها، لكن هذا لا يمنع من القول بخطورة صدمة ثانية ناجمة عن تراجع أسعار المحروقات التي تمثل ٩٨ بالمئة من عائدات التصدير وأكثر من ٦٠ بالمئة من واردات الميزانية العامة، وهو ما جعل الحكومة تنظر في إعادة تكييف القانون المالي التكميلي على أساس السعر المرجعي ٤٥ دولاراً للبرميل، وهو أيضاً ما يؤثر في القدرة على تغطية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وتالياً يؤثر في السياسة التي كانت تسعى إلى شراء السلم الاجتماعي بتوزيع عائدات الريع النفطي[٤٦]

(٤٦) إنتاج الجزائر لا يتعدى المليون و١٠٠ ألف برميل يومياً، في الوقت الذي لم يتجاوز معدل أسعار النفط في الأسواق الدولية ٥٠ دولاراً للبرميل.. علماً أن إيرادات الجزائر من صادرات البترول والغاز تراجعت إلى غاية الآن بأكثر من =

في ظل حال التذمر العام الذي تعرفه جل مناطق الوطن من الناحية الاجتماعية وحتى على المستوى الأمني، وبخاصة في الجنوب الجزائري. مع العلم أن تراجع العائدات النفطية لا يرجع إلى انخفاض الأسعار فقط بل إلى تضاؤل الاحتياطيات كذلك، بسبب الحقول الناضبة مقابل بطء عملية اكتشاف آبار جديدة نتيجة الانخفاض الحاد في التنقيب بسبب قوانين الاستثمار الأجنبي التي تقوم على قاعدة ٥١/٤٩ بالمئة، وهي قاعدة لا تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في قطاعي النفط والغاز[٤٧].

وفي غياب استراتيجيةٍ لاقتصاد سليم، فإن استمرار الانخفاض الحاد في أسعار النفط والغاز، يمس شرعية النظام التي من ركائزها تمويل الاستحقاقات الاجتماعية المتنامية بالريع النفطي، والتي قد يكمن المخرج منها في التغييرات الأخيرة التي أدخلت على قيادات الجيش والأجهزة الأمنية التي تعتبرها الأصوات المنادية بالإصلاح من الداخل السبيل الذي يمكن أن يمهد لانتخابات رئاسية تتمخض عمّا تحتاجه الجزائر في هذه اللحظة الحرجة.

إن الجزائر الآن بحاجة إلى من يؤمن بضرورة التغيير الجذري ويعمل من أجل إرساء نظام دولة ونهج تسيير يعتمد أصول الحكامة السياسية الراشدة بعيداً من النفخ الأيديولوجي، يسعى إلى بناء نظام اقتصادي عقلاني جديد بديل من النظام الذي يقوم على توزيع الريع النفطي المفسد لأخلاق العمل المنتج والمبدد لثروة الأجيال.

في الخلاصة، الجزائر الآن بحاجة إلى انتخابات رئاسية هدفها الأسمى مشروع استراتيجي متجانس، فاعل ومجنّد للرأي العام، لمواجهة الآثار المدمرة لأزمة الطاقة العالمية، وقد تكون التغييرات التي مست القيادات المركزية للجيش وإجراءات إعادة هيكلة الجهاز الأمني، الخطوات الأولى على هذا الطريق. لكن يبقى السؤال مفتوحاً على كل الاحتمالات في الحال الجزائرية.

= ٥٠ بالمئة، حيث توقع قانون المالية التكميلي لهذه السنة أن ينزل الريع النفطي إلى ما قيمته ٣٤ مليار دولار، مقابل ٦٨ مليار دولار خلال سنة ٢٠١٤.

(٤٧) انظر عز الدين العياشي من سيخلف الرئيس المريض عبد العزيز بوتفليقة؟، جامعة «سانت جون»، موقع وورلد برس ريفيو، <http://www.worldpress.org>.

تعقيب (١)

مصطفى نويصر(*)

ينحصر تعقيبي في بعض الملاحظات السريعة على ورقة أ. الزبير عروس القيّمة، نظراً إلى ضيق الوقت.

أوّلاً، حصر الباحث أسباب الأزمة الجزائرية التي اندلعت مطلع تسعينيات القرن الماضي، ولا تزال آثارها وتفاعلاتها مستمرّة إلى اليوم، في ثنائية المعارضة الإسلامية ـ المعارضة المسلحة تحديداً ـ من جهة، والنّظام من جهة أخرى؛ إذ ركّز كثيراً على الحركات والتنظيمات «الجهادية» التي ظهرت بعد توقيف المسار الانتخابي، وفصّل فيها كثيراً حتى بدا البحث وكأنّه بحث خاص بهذه التّنظيمات الإسلامية، وخارج على سياقه.

ينطبق الأمر نفسه على ما يسمى «الحركة من أجل الحكم الذاتي لبلاد القبائل» (الماك)، للفنان القبائلي فرحات مهني، بحيث تـمّ التّركيز عليها كثيراً من الباحث الذي عدّها حركة انفصالية خطيرة تهدّد وحدة الوطن والمجتمع الجزائري، ورأى أنّها قد تجرّ معها مناطق أخرى من التراب الجزائري. لكنّني لا أتّفق معه في مخاوفه وهواجسه من حركة الماك، وأتّفق معه في ما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلاً.

إنّ حركة الماك هذه لا تشكّل في حدّ ذاتها، خطراً كبيراً على الوحدة الوطنية للجزائر، كونها حركة معزولة في منطقتها، في ظاهرها على الأقل. لكن خطرها الآن بدأ يبرز ويظهر للعيان بعدما ربطت نفسها بحركات وتنظيمات أخرى مماثلة لها في الطّرح والأيديولوجيا، تقوم على التمايز الإثني أو العرقي أو حتّى المذهبي، ليس في الجزائر فقط، بل في بعض أقطار المغرب العربي الأخرى أيضاً، حيث أصبحنا نرى ونسمع اليوم عن «الحركة من أجل الحكم الذّاتي لبلاد الريف المغربي» في المغرب، و«الحركة من أجل الحكم الذاتي لبلاد ميزاب» بقيادة المدعو كمال الدين

(*) أستاذ جامعي، باحث في التاريخ العربي المعاصر ـ الجزائر.

فخار في الجنوب الجزائري. والقائمة مفتوحة، لأنّ العمل قائم على قدم وساق في هذا الإطار في مناطق متعددة، والتّنسيق محكم ومتواصل في ما بينها.

وما زاد الأمور تعقيداً أنّ بعض التّيارات والأحزاب والجمعيات التي تسمي نفسها «أمازيغية» في الجزائر أصبحت مهيكلة ومؤطّرة في تنظيم إقليمي واسع يتجاوز حدود الجزائر، وهذا التّنظيم هو «الكونغرس الأمازيغي العالمي»، الذي تأسس منذ عشريتين من الزمان (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، ويضمّ اليوم جلّ الجمعيات الثّقافية والاجتماعية «الأمازيغية» التي تأسّست للدّفاع عن ما يسمّيه حقوق الأمازيغ المهضومة، ودسترة «اللّغة الأمازيغية»... وغيرهما من المطالب. ولهذا التّنظيم اليوم فروع في الكناري والمغرب والجزائر وتونس وليبيا والنيجر ومالي. من هنا، فإنّ الخطر الحقيقي يكمن في الأهداف المعلَنة وغير المعلَنة التي يسعى إليها هذا التنظيم الإقليمي، لأنّ برنامجه يشمل كامل المنطقة لا الجزائر فقط، وحركة فرحات مهني هي جزء من هذا الكلّ، وهنا تكمن الخطورة حقّاً، وبخاصة علاقاتها مع بعض الجهات الأجنبية المشبوهة.

إنّ الكونغرس الأمازيغي العالمي يعمل بوتيرة متسارعة ومُحكمة على جبهتين: **الأولى**، إثارة «الأقليات» ودفعها إلى المطالبة بحقوقها الثّقافية والسياسية المهضومة من خلال الحكم الذّاتي أو ما شابه، والعمل في هذا الإطار قائم على قدم وساق والتّنسيق جار ومحكم بين أطراف هذه الجبهة، جبهة المطالبة بالحكم الذاتي لمناطق معيّنة في الجزائر وكامل المنطقة المغاربية. أمّا الجبهة **الثانية**، فهي لا تقلّ خطورة عن الأولى، وتتمثّل بالمساعي الجارية إلى خلق هوية جديدة للمنطقة بديلة من الهوية العربية ـ الإسلامية بزعم أنّ هذه الهوية تُقصي شريحة واسعة من سكان البلاد الذين لا يحسبون أنفسهم عرباً أو جزءاً من الأمّة العربية.

ثانياً، إنّ ما ينبغي تأكيده أنّ الإصلاحات التي يتحدّث عنها النّظام الجزائري وسلطته منذ سنوات لا تزال في نظرنا مرتبطة ارتباطاً عضوياً بطبيعة النّظام نفسه، وبخاصة بعد انقلاب عام ١٩٩٢، حين قام بعض الجنرالات «الفارّين» من الجيش الفرنسي بالاستيلاء على الحكم ووقف المسار الانتخابي بالقوّة... وهم الذين يطلَق عليهم عادة اسم «ضباط فرنسا».

إنّ إجهاض التّجربة الديمقراطية هذه كان خطأ فادحاً وغير محسوب العواقب، لأنّ الساحة الإسلامية يومذاك كانت تضمّ اتّجاهين متعارضين: **الأول**، وتمثّله «أقلّية»، كان يرى أنّ «الجهاد» وحده هو الكفيل بإحداث التّغيير بإقامة الدّولة الإسلامية وإعادة الخلافة؛ أمّا **الثاني**، ويمثّل الأغلبية الساحقة من جمهور الحركة الإسلامية، فقد كان مقتنعاً بالانتخابات، وأنّ التغيير يمكن أن يتمّ بالوسائل السلمية والديمقراطية.

وعليه، فإنّ إجهاض هذه التّجربة كان بمنزلة تزكية للفريق المتطرّف، حيث احتلّت الساحة تنظيمات وحركات تدعو إلى «الجهاد» كحلّ وحيد لإحداث التّغيير المنشود في الجزائر، وقد فصّلت الورقة كثيراً فيها.

لكن هذا العنف تطوّر واتخذ أبعاداً خطيرة؛ فإلى جانب عنف هذه الجماعات المسلحة المعروف منها وغير المعروف، اتّبعت السلطة هي الأخرى سياسة قائمة على العنف والتّطرّف متصوّرة أنّ هذه السّياسة ـ سياسة الحل الأمني ـ هي المخرج الوحيد للأزمة التي تعصف بالبلد. وأصبح الخطاب الأمني الاستئصالي، الذي حملت لواءه بعض القوى، هو سيد الموقف من خلال نظرية «يجب نقل الخوف إلى الطّرف الآخر».

ومن الأمور التي ينبغي التّذكير بها في هذا الإطار أيضاً، ولم تتطرّق الورقة إليها، أنّ سياسة الاستئصال التي تبنّتها السلطة، أعقبتها سياسة أخرى مكمّلة لها، وهي الإقصاء. فالسلطة التي قامت بعد إلغاء المسار الديمقراطي كانت تعمل، بموازاة سياسة الاستئصال وتتمّة له، على إقصاء كلّ قوّة سياسية تطرح رأياً بديلاً من سياستها ورؤيتها، ثمّ تطوّر هذا الإقصاء المادي إلى إقصاء فكري مقنن، بحيث أصبح الدّستور المعدل وقانون الأحزاب يرمي إلى تكريس هذا الإقصاء بمنع الأحزاب والجمعيات من تبنّي أيّ توجّه عروبي أو إسلامي شكلاً ومضموناً، وطلب منها شطب كلّ ما يرد في أدبيّاتها أو في برامجها من ذكر للإسلام أو العربية أو العروبة، وما زال هذا الأمر سارياً إلى اليوم.

كما ينبغي التّذكير بشيء يغفل عنه الجميع في تحليلاتهم الأزمة الجزائرية التي اندلعت في أوائل التّسعينيات، وهو القرار الخطير الذي اتُّخذ بعد انقلاب كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ مباشرة، حيث استغلّ المجلس الاستشاري الذي تأسّس بعد الانقلاب، الفرصة للإجهاز على قانون تعميم استعمال اللّغة العربية، الذي كان من المفروض أن يدخل حيّز التّطبيق في تموز/يوليو ١٩٩٢، وقام بتجميده، ولا يزال ذلك التّجميد قائماً إلى يومنا هذا.

خلاصة القول، إنّ ما حدث في العام ١٩٩٢، كان عملاً مزدوجاً: توقيف المسار الانتخابي الديمقراطي وتجميد قانون تعميم استعمال اللّغة العربية في الجزائر.

تعقيب (٢)

سهام شريف(*)

أثار الزبير عروس عدة نقاط مهمة حول محاولات التغيير أو الإصلاح في الجزائر، من خلال الإشارة إلى منعطفين مهمين في تاريخ الجزائر؛ **أولهما**، التصحيح الثوري في العام ١٩٦٥، **وثانيهما**، الأحداث التي تلت توقيف المسار الانتخابي في العام ١٩٩٢. هذان الحدثان المهمان كانا سبباً في إنتاج ظواهر اجتماعية وسياسية جديدة على المجتمع الجزائري وهي التي كانت سبباً برأيي في حدوث أمرين آخرين يؤكدهما د. الزبير وهما:

أ ـ إن الاختلال الذي يعانيه النظام السياسي في الجزائر يرجع في جزء منه إلى ترسُّخ وطغيان ذهنية الأحادية على الممارسة بالرغم من التعددية الحزبية الشكلية، إلى جانب ترجيح كفة العسكري على حساب المدني من الناحية السياسية واعتماد خطط للتنمية غايتها الرعاية الاجتماعية القائمة على منطق توزيع الريع النفطي على حساب العمل المنتج.

ب ـ من تصورات وآليات النظام لعملية الإصلاحات، التعديلات الدستورية المتكررة، الغابرة والمرتقبة منها، التي ترى فيها جملة أحزاب الموالاة أنها أولى أولويات الإصلاح السياسي، في حين أنها كانت في حقيقة الأمر مجرد تعديلات دستورية ذات طابع قانوني وظيفي على مستوى السلطة التنفيذية.

هذا ما دفع بالنظام القائم إلى الخوض في إصلاحات دستورية غير محسوبة العواقب أولها دستور ١٩٨٩ الذي نقل النظام السياسي من نظام أحادي إلى نظام تعددي من دون التمهيد لذلك وكان بمنزلة المجازفة، ثم توالت محاولات الإصلاح التي تعدّ دائماً محاولات سطحية غير عميقة وقد مست في عمومها نصوص الدساتير.

١ ـ المرحلة الانتقالية

يمكن تأريخ بداية المرحلة الانتقالية التي عاشتها وما تزال تعيشها الجزائر منذ أواخر الثمانينيات؛ فقد عرفت تغييراً جذرياً بعد الحراك الشعبي الدامي الذي يعرف بأحداث ٥ تشرين الأول/أكتوبر

(*) أستاذة باحثة في علم الاجتماع ـ الجزائر.

١٩٨٨، والتي فسرتها الكثير من الأدبيات السياسية على أنها نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في تلك المرحلة بسبب انخفاض سعر النفط (ما زالت الدراسات جارية والتساؤلات مستمرة حول الأسباب الحقيقية لتلك الأحداث)، وهو ما أدى إلى تغيير جذري ـ على الأقل هذا ما ظهر عليه الأمر آنذاك ـ وإلى تعديل الدستور في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩[١] (ربما العكس هو الصحيح)، ليقوم على مبادئ جديدة تماماً، منها: التعددية الحزبية بدلاً من نظام الحزب الواحد؛ والاتجاه نحو اقتصاد السوق بدلاً من الاشتراكية. ولم يكتب لهذا المسار الاستمرار طويلاً، فبعد نجاح حزب إسلامي في الانتخابات المحلية والتشريعية عُلِّقت العملية وأُلغيت نتائج الانتخابات، وبادر رئيس الجمهورية إلى حل المجلس الشعبي الوطني الذي انتهت عهدته في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩١ ثم قدم استقالته في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢؛ ليجتمع المجلس الدستوري ويقر بأن دستور عام ١٩٨٩ لم يحتوِ على نص يبيِّن الهيئة المكلفة برئاسة الدولة حينما يقترن شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الاستقالة مع شغور المجلس الشعبي الوطني بسبب الحل، ليعلن بذلك حال فراغ دستوري. وحتى لا تظل البلاد من دون مؤسسات أنشأ المجلس الأعلى للأمن (وهو هيئة استشارية) هيئة أسندت إليها مهمة رئاسة الدولة، هي المجلس الأعلى للدولة، واختير رئيس جديد للبلاد وأعلن في إثرها حال الطوارئ في شباط/فبراير عام ١٩٩٢ واغتيل في حزيران/يونيو عام ١٩٩٢.

دخلت الجزائر في أزمة أمنية. وفي هذه الحقبة نلاحظ مواصلة العمل بالمبادئ الدستورية الجديدة أي دستور عام ١٩٨٩، إلى أن تم تكريسها مرة أخرى وتدعيمها في الدستور الساري المفعول حالياً المعتمد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٦[٢] وجميع تعديلاته، والذي تضمن تنظيماً جديداً للسلطات. ولعل السمة الرئيسية التي تميز بها هذا الدستور هو استحداث مجلس الأمة: الغرفة الثانية في السلطة التشريعية.

عرف هذا الدستور تعديلاً سنة ٢٠٠٢[٣] بدسترة اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية ثانية، إلى جانب اللغة العربية، وهو تعديل لم يحصل إلا بعد أحداث منطقة القبائل. أما تعديل العام ٢٠٠٨[٤] فقد شمل عدة نقاط، أهمها تلك المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة[٥]، وبالعهدة الرئاسية.

---

(١) بناء على استفتاء شعبي أجري بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩. راجع محضر إعلان نتائج الاستفتاء المنشور بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٨٩ في **الجريدة الرسمية** الرقم ٩ للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للعام ١٩٨٩.

(٢) بناء على الاستفتاء الشعبي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أعلنت نتائج الاستفتاء في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ص ٣ وما بعدها.

(٣) انظر **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرقم ٢٥ الصادرة بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ص ١٣.

(٤) القانون رقم ٠٨ ـ ١٩ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم ٦٣ المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

(٥) القانون العضوي رقم ٣ ـ ١٢ المؤرخ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية الرقم ١، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ص ٣٩.

٢ ـ إصلاحات... بعد الربيع العربي

لم تتأثر الجزائر كثيراً بالربيع العربي الذي اختبرت ما يشبهه في الثمانينيات، لكنها عايشت احتجاجات متعددة ومتناوبة مع مراحل هدوء. وازدادت تلك الاحتجاجات حدة في مطلع العام ٢٠١١ واستمرت عدة أيام أدت إلى رفع حال الطوارئ[٦] التي أعلنت منذ العام ١٩٩٢ في شباط/فبراير ٢٠١١ في وقت سابق. ثم في خطاب لرئيس الجمهورية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، أعلن عن مشاريع إصلاحات سياسية وعن تعديل مرتقب لدستور البلاد «من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية ». لم تمس الإصلاحات الدستور لكنها تضمنت اعتماد البرلمان مجموعة من قوانين عضوية: القانون الرقم ١ ـ ١٢ المؤرخ في ١٢ كانون الثاني/يناير٢٠١٢، المتعلق بنظام الانتخابات[٧]؛ والقانون الرقم ٣ ـ ١٢ المؤرخ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخب[٨]؛ والقانون الرقم ٤ ـ ١٢ المؤرخ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والمتعلق بالأحزاب السياسية[٩]؛ والقانون الرقم ٥ ـ ١٢ المؤرخ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والمتعلق بالإعلام[١٠]؛ والقانون الرقم ٦ ـ ١٢ المؤرخ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والمتعلق بالجمعيات[١١]، والقانونال رقم ٢ ـ ١٢ المؤرخ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الذي يحدد حالات التنافي مع التفويض البرلماني.

٣ ـ المجتمع المدني ينقد الإصلاحات

يرى جزء من المجتمع المدني الناشط في الساحة السياسية الجزائرية أن هذه الإصلاحات، بدلاً من أن تستجيب لمنطق الانفتاح والديمقراطية الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية، فهي عكست تراجعاً في الحريات العامة، الأمر الذي يتناقض مع الالتزامات الدولية التي قطعتها الجزائر على نفسها، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بل هي تفرض المزيد من القيود على المجتمع المدني والحياة السياسية، وهو ما يمكن أن يعزز السيطرة على المجتمع الجزائري. فالتناقض بين التصريحات الرسمية والممارسات كان واضحاً منذ البداية؛ إذ جاء رد فعل الحكومة غير متناسب في مواجهة المسيرات السلمية الأولى في شباط/فبراير ٢٠١١[١٢]. إن رفع حالة الطوارئ، خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي كان واحداً من المطالب الرئيسة للمتظاهرين،

---

(٦) لكن الرئيس بوتفليقة قال إن حظر تنظيم المسيرات والتظاهرات في العاصمة سيبقى سارياً إلى أجل غير مسمى رغم رفع حال الطوارئ.

(٧) **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية، الرقم ١ (١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ٨.

(٨) المصدر نفسه، الرقم ١ (١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ٣٩.

(٩) المصدر نفسه، الرقم ٢ (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ٩.

(١٠) المصدر نفسه، الرقم ٢ (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ١٨.

(١١) المصدر نفسه، الرقم ١ (١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ٢٨.

(١٢) تقرير مشترك بين الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، وائتلاف عائلات المفقودين في الجزائر (CFDA)، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، والنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية =

لم يُؤدِ إلى ضمان ممارسة الحقوق والحريات الأساسية على نحو أفضل، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتظاهر؛ فثمة أساليب متعددة ما زالت تستخدم باستمرار لإضعاف المجتمع المدني وإعاقة عمله، بما في ذلك المضايقات التي يتعرض لها الناشطون على يد عناصر الأمن، والحظر غير المبرر للتظاهرات والتجمعات العامة، والممارسات الإدارية التعسفية التي تعرقل عملية تأسيس الجمعيات[١٣]، والتي يصعب تجنّبها؛ فرغم طبيعة ونوعية نصوص القوانين، لا تزال تجاوزات الإدارة في ممارستها تشكل عقبة أمام إنشاء الجمعيات أو الأحزاب السياسية، بوجه خاص مع النصوص الجديدة. وعلى الرغم من أن القانون ينص على وجوب تبرير الرفض، فليس هنالك ما يلزم السلطات الإدارية بهذا النص[١٤].

إذاً تبقى الضمانات غير كافية لتطبيق النصوص الجديدة التي اكتُسبت في إطار الإصلاحات الأخيرة، إضافة إلى استخدام مصطلحات شديدة الغموض وغير دقيقة، مع زيادة صلاحيات وامتيازات السلطة التنفيذية[١٥]، وإعطاء هامش تدخل أوسع للسلطة التنفيذية في تنظيمات المواطنين السياسية والاجتماعية (الأحزاب والجمعيات)[١٦]، إضافة إلى عدة نقائص في القوانين العضوية؛ مثلاً، القانون العضوي الجديد الذي يحدد آليات زيادة فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة لا يجبر على التناوب بين الرجال والنساء في القوائم[١٧]، على الرغم من أنه جاء في مشروع القانون الذي ناقشه مجلس الشعب، وبخاصة أن إدماج هذا الإجراء بنظام الحصص (الكوتة) هو الذي يسمح للنساء بأن تكون في مناصب مؤهلة للحصول على قدر أكبر من

= بالجزائر (SNAPAP)، إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع، وللمجال السياسي في الجزائر؟ «تحليل نقدي»، نيسان/أبريل ٢٠١١، ص ٦

(١٣) تقرير الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان: «خدعة رفع حالة الطوارئ في الجزائر: ممارسة حريات التجمع والتنظيم والتظاهر في الجزائر» (شباط/فبراير ٢٠١٢). انظر: <http://www.euromedrights.org/ar/publications/emhrn-publications/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-2012/11270.html>.

(١٤) تقرير مشترك بين الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، وائتلاف عائلات المفقودين في الجزائر (CFDA)، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH) والنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية بالجزائر (SNAPAP) إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع، وللمجال السياسي في الجزائر؟ «تحليل نقدي»، نيسان/أبريل ٢٠١١، ص ٨.

(١٥) بعدما كان من الضروري صدور قرار قضائي لتعليق عمل جمعية أو حزب سياسي في الماضي، بات القرار الإداري كافياً بموجب أحكام القوانين الجديدة.

(١٦) يجوز حلّ جمعية جزائرية «في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو تقويض السيادة الوطنية». لكن، ألا يقضي أحد أهداف الجمعيات الجزائرية بالاهتمام بالشؤون الداخلية لبلدها، كما قد تكون الحال بالنسبة إلى جمعية معنية بمكافحة الفساد أو الدفاع عن حقوق الإنسان؟ إذاً يحظر القانون الجديد بشكل ملموس على الجزائريين الأعضاء في جمعية جزائرية بمعالجة أي مسائل تعنيهم مباشرة.

(١٧) تنص المادة ٦٩ من القانون العضوي الجديد للانتخاب على أن «توزيع المقاعد بين المترشحين في قائمة يجب أن يتوافق مع ترتيب المرشحين علي تلك القائمة. قوائم المترشحين لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية ينبغي أن تصنف بالترتيب». نفس الشيء للانتخابات النيابية، حيث تنص المادة ٨٨ على أن «المقاعد توزع علي المترشحين حسب ترتيبهم في كل قائمة».

التمثيل في الهيئات المنتخبة. في غياب هذا الإجراء، يُكتفى بوضع حصة للنساء في آخر القائمة (في مراتب غير مؤهلة)، وهو أمر لا يضمن حصول المرأة على مناصب مهمة في المجالس المنتخبة[١٨].

٤ ـ التعاطي السطحي للسلطة مع عملية الإصلاح

قال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في خطابه الأخير في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بمناسبة الذكرى الـ٦١ لاندلاع ثورة التحرير، إن الدستور المقبل سيتضمن آلية مستقلة لمراقبة الانتخابات، لتأكيد الرغبة في الشفافية وضمانها، مشيراً إلى أن التعديل الدستوري المرتقب سيرى النور قريباً، مع تأكيده الاستمرار في الحكم إلى غاية نهاية ولايته الرئاسية الحالية، مع التذكير أن الشعب الجزائري انتخبه لولاية رئاسية تستمر حتى عام ٢٠١٩.

استجاب الرئيس بوتفليقة ضمنياً في خطابه هذا لواحد من المطالب التي ترفعها المعارضة منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٤، المتعلقة بتأليف هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات. لكن هذا المطلب الذي ترفعه المعارضة يأتي في المقام الثاني على سلم مطالبها، علماً أنها تؤكد ضرورة تنظيم انتخابات مبكرة، رئاسية وبرلمانية ومحلية، وأن تشرف على هذه الانتخابات هيئة مستقلة لمراقبتها. وأوضح الرئيس أن الدستور الجديد يتطلع إلى تعزيز الوحدة الوطنية حول التاريخ والهوية والقيم الروحية الحضارية للجزائريين، مشيراً إلى أن التعديل سيأتي بضمانات جديدة، من أجل تعزيز احترام حقوق المواطنين وحرياتهم، وفضلاً عن استقلال القضاء، وكذلك تعميق الفصل بين السلطات وتكاملها، وفي الوقت نفسه إمداد المعارضة البرلمانية بالوسائل التي تمكّنها من أداء دورها بكل فاعلية، بما في ذلك إخطار المجلس الدستوري.

وأضاف بوتفليقة في رسالة إلى الشعب الجزائري بمناسبة هذه الذكرى الوطنية أنه يأمل أن تسهم مراجعة الدستور في تعزيز دعائم ديمقراطية هادئة في سائر المجالات، وفي مزيد من الانفتاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد خدمة لمصالح الشعب. وتحدث أيضاً عن الأزمة التي تمر بها البلاد، مؤكداً أن الجزائريين والجزائريات يجب أن يعوا رهانات المرحلة الحالية، وعدم الارتباك أمام التحديات، التي كثيراً ما يتم تهويلها، لتخويف الشعب، في إشارة إلى ناقوس الخطر الذي تدقه المعارضة وقطاع من الإعلام، حول المخاطر التي تتهدد الجزائر بسبب تراجع أسعار النفط بقوة، في غياب اقتصاد حقيقي مبني على الإنتاج والنمو، مشدداً على أن الحكومة عازمة

(١٨) تقرير مشترك بين الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، وائتلاف عائلات المفقودين في الجزائر (CFDA)، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH) والنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية بالجزائر (SNAPAP) إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع، وللمجال السياسي في الجزائر؟ «تحليل نقدي»، نيسان/أبريل ٢٠١١، ص ٣٦.

على مواصلة جهود التنمية على الرغم من أزمة تراجع أسعار النفط، وهي الأزمة التي قال إنها كلفت البلاد نصف إيراداتها الخارجية، والتي قد تدوم مدة من الزمن بسبب جملة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية. وأعرب الرئيس بوتفليقة عن ثقته «بقدرة الشعب الجزائري المتمرس على مقارعة الخطوب ومواجهة التحديات في تجاوز المرحلة الحالية الحبلى بالأزمات، مرتكزاً في ذلك على ما عرف به من ثبات وصبر وحبه الوطن، والدفاع عن مقدساته ومقدراته، والذود عن حرية وسيادة قراره، مهما اشتد الظرف وعظم الخطب».

هذا الإصرار على التغييرات السطحية للقوانين والنصوص والدساتير هو هروب إلى الأمام من المشكلة الحقيقية، وهي فقدان المواطن الجزائري الثقة بمؤسساته السياسية وبالأحزاب المعارضة والموالية على السواء، وتُرك هذا المواطن وحده لإيجاد مخارج لمشاكله الاجتماعية والاقتصادية وكذا تركه بمواجهة جهات مشكوك في أمرها توجّه آراءه السياسية.

المناقشات

١ ـ عبد المجيد المناصرة

أود التأكيد في البداية على جدية وإحاطة البحث الذي تقدم به د. عروس الزبير. وأتفق مع كثير مما جاء فيه مع أنه يحتاج إلى بعض التدقيق في بعض معطياته.

طرح د. الزبير في ختام بحثه سؤالاً جوهرياً: «كيف يمكن النظام مواجهة التحديات الكثيرة التي تقف أمامه، وبخاصة تلك المتعلقة بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية»، ولكنه لم يقدم إجابة توضح لنا مسارات مستقبل الإصلاح والتغيير في الجزائر وهو عنوان الورقة وموضوع الندوة.

والجزائريون بطبيعتهم يرددون كثيراً سؤال المستقبل «الجزائر... إلى أين؟»، وسؤال يستوي في طرحه السياسي والمواطن، المثقف والعام وأحياناً يطرحه حتى المسؤول وزيراً كان أو جنرالاً، وقد طرحه الرئيس المغتال محمد بوضياف بعد حوالي سنتين من استقلال الجزائر وجعله عنواناً لكتابه *Où va l`Algérie* ومنذ ذلك اليوم والسؤال يتردد من حين إلى آخر. وهذه الأيام يزداد طرحه بجدية ولكنه سؤال مشحون بالاستنكار والقلق ومحرَّك بالخوف مما هو آت.. الخوف من المستقبل.

الدافع وراء هذا السؤال وهذه الحال التساؤلية هو ما آثاره تراجع أسعار البترول بأكثر من ٥٠ بالمئة مما تسبب في تراجع احتياطي العملة الصعبة إلى حوالى ١٤٠ مليار دولار نهاية هذه السنة بعدما كان ٢٠٠ مليار دولار السنة الماضية، وتراجع في صندوق ضبط الموارد متوقع أن يصل في سنة ٢٠١٦ إلى ٢٥ مليار دولار.

وتزداد أهمية السؤال في ظل ارتباك في قمة السلطة بعد مرض الرئيس الذي سبب تراجعاً في الحضور وقصوراً في التحرك وتدنياً في الأداء الحكومي مع الإقدام على تغييرات اعتُبرت مهمة، كبيرة في جهاز الاستخبارات. هذه الحال دفعت بعض المقربين من الرئيس إلى التقدم بطلب علني للمقابلة (مجموعة ١٩) تشككاً في كونه هو صاحب القرارات.

وهذا إضافةً إلى اشتعال الحدود الجزائرية الشرقية والجنوبية بالتوترات الأمنية وعبور الإرهاب والسلاح. أيضاً فإن ما أضفى على السؤال طابعاً حساساً هو الحضور الفرنسي الواضح المبالغ فيه والمستفز في المشهد الجزائري السياسي والاقتصادي والثقافي.

قبل المغامرة في تقديم إجابة عن هذا السؤال، أريد الإشارة إلى ثنائية حاكمة في السياسة الجزائرية هي ثنائية «الثورة والثروة» أي «الجيش والنفط».

ـ فقد تحولت الثورة إلى شرعية للحكم وهذه الشرعية لم يرثها حزب جبهة التحرير كما يظن بعضهم أو المجاهدون بل ورثها الجيش الذي يوصف بـ «الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني» والجيش هو من يضفي الشرعية على الرئيس اختياراً وتعييناً. ولكن بمجرد أن يتولى الرئيس شؤون الحكم والرئاسة يتحول الجيش إلى أداة حكم في يد الرئيس (الذي هو غالباً وزير للدفاع أيضاً). والرئيس يحكم بالجيش ويمكنه أن يجري التغييرات في الجيش كما يشاء. ولكنه إذا اختلف مع الجيش كمؤسسة وليس كأشخاص فإن الغلبة للجيش ويتم حل المشكلة بالانقلاب (مع أحمد بن بلة) أو بالاستقالة (مع الشاذلي بن جديد) أو بتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة (مع اليامين زروال).

ولذلك التغييرات التي أجراها بوتفليقة في جهاز الاستخبارات وفي الجيش لا يمكن أن تؤخذ على أنها تغيير في النظام ولا حتى في السياسات بل هو تغيير رجال برجال مع تغييرات هيكلية اقتضتها التطورات.

ـ تتمثل الثروة بالبترول الذي يمثل ٩٧ بالمئة من صادرات الجزائر، وثلثي الإيرادات الجبائية وثلث الناتج المحلي الخام. فالاقتصاد الجزائري اقتصاد تابع بالكلية للبترول، ومثله كمثل طائرة بمحرك واحد إذا توقف سقطت الطائرة. لذلك فالتراجع الكبير في أسعار البترول له انعكاسات كبيرة على حاضر الجزائر ومستقبلها والجميع يستحضر في ذاكرته أحداث ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ التي جاءت بعد الأزمة البترولية في عام ١٩٨٦ وما قدمته من تضحيات نتيجة الصدام في الشارع (سميت انتفاضة أكتوبر) بين الشباب وقوى الجيش والأمن تجاوزت ٥٠٠ شخص، وما أعقبها من إصلاحات تمثلت في دستور تعددي في شباط/فبراير عام ١٩٨٩ فتح المجال لإنشاء الأحزاب والترخيص للجرائد الخاصة وتنظيم انتخابات تعددية في ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

ـ واليوم يتعمق عند الجزائريين الخوف من المستقبل عندما يتابعون ما حصل ويحصل من تغيرات في هذه الثنائية (الثورة والثروة أو الجيش والبترول). فإذا كانت الثورة شرعية الحكم بيد الجيش فإن الثروة (البترول) هي أداة لاستمرار شرعية الحكم عمره أكثر من ٥٣ سنة من جهتي يمكنني تلمس ٣ سيناريوهات محتملة للتطورات في الجزائر على ضوء كيفية تعامل السلطة مع مطالب التغيير والاصلاح وهي:

أ ـ **سيناريو السكون:** يعني بقاء الأوضاع على ما هي عليه من دون تغيير وإصلاح بعض التعديلات التزينية الديكورية في الدستور والقوانين والأشخاص من دون تغيير في النظام وطبيعته ولا في السياسات والمؤسسات. وتعتقد السلطة أنها قادرة على السيطرة وتجاوز الأزمات. ويعود هذا السيناريو إلى طبيعة السلطة الشائخة ويفوت عليها الفرصة.

ب ـ **سيناريو التحول:** يتوقع هذا السيناريو أن تغير السلطة من عاداتها بعدما يتبين لها صعوبة وكلفة الاستمرار على السياسة نفسها، وتالياً تفتح المجال للحوار الحقيقي مع المعارضة من أجل البحث في تحول ديمقراطي توافقي أساسه سيادة الشعب من دون تحايل ولا تزييف، تحولٌ ينجح في بناء دولة حديثة تبنى بالحوار والتوافق وتدار بالقانون والديمقراطية وتهدف إلى تحقيق التنمية والرفاهية لشعبها.

ج ـ **سيناريو الفوضى:** يريد بعضهم إثارة الشارع واستغلال الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد بينما ينتظر بعضهم الآخر الفرصة من أجل التقسيم والتبعية.

ويستند أصحاب هذا السيناريو إلى إمكانية تكرار أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ وإلى رفض السلطة التجاوب مع مطالب التغيير والإصلاح وعدم قدرتها على الاستجابة لمطالب الشعب الملحَّة في العيش بعدما اعتادت أن تغدق عليه المال شراءً للسلم الاجتماعي. بعضهم يشبه بهذا السيناريو لأن الشعب لا يزال يحفظ في ذاكرته القريبة آثار المأساة الوطنية. مهما تعددت السيناريوهات المحتملة فإن الأكيد أن مستقبل الجزائر بيد الجزائريين؛ فإما يصنعونه معاً وإما يتصارعون عليه. المهم أن تتاح لهم حرية الاختيار ليمتلكوا وطناً حراً. ومن جهتي، فإنني أتمنى السيناريو الثاني وأتوقع السيناريو الأول وأتخوف منه.

٢ ـ محمد عبد الشفيع عيسى

دفعتني قراءة هذا البحث إلى إبداء عدة ملاحظات مقارنة، وبخاصة في مجال التأمل المقارن للحالين الجزائرية والمصرية، من حيث أوجه الاختلاف والتشابه.

تتعلق الملاحظة **الأولى** بدور النخبة العسكرية أو ذات الأصول العسكرية. إن ظروف انبثاق الثورة الجزائرية المسلحة دفعت إلى إعطاء دور مركزي لجيش التحرير الجزائري وقيادته العليا في تقرير مستقبل الجزائر ودولتها الوليدة بعد الاستقلال في الخامس من تموز/يوليو عام ١٩٦٢. تأكد هذا الدور بعد تغير السلطة عام ١٩٦٥ ولكن الوضعية القيادية ذات الطابع الكارزماتي للرئيس بومدين تكفلت بتحجيم الظاهرة وتسييرها تحت سقف محدد لا تعلوه إلى حد بعيد.

بعد وفاة بومدين، برزت فرصة لوضع العسكريين في موضعهم المناسب، ولكن هذا لم يحدث بسبب ضعف الشخصية القيادية الذي خوَّل قادة أركان الجيش الجزائري سلطة فعلية استثنائية بأكبر مما كانت عليه الحال في عهد بومدين. جاءت أحداث عام ١٩٩٢ وما ولدته من انهيار شبه كامل للدولة الجزائرية لتجعل الجيش بمنزلة المؤسسة الوحيدة تقريباً في المجتمع، فصالَ وجال، ممثلاً في قيادته العليا. ومن داخل الجيش أتى الرئيس اليامين زروال، ثم تولت النخبة العسكرية في شريحتها العليا عملية (صنع الرؤساء) اعتباراً مما بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بو تفليقة. ما يلفت النظر هنا أن العصبة العسكرية لا تمارس فقط تأثيراً أو نفوذاً على الحياة السياسية، إنما هي التي تقرر مصير (نظام الحكم) و(النظام السياسي) بصورة عامة. ثم إن الدور المركزي للعسكريين في النظام السياسي تبعه دور مركزي في تقرير مصيرَي النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ما جعل ظاهرة «الفساد» ذات طابع معمّم ومعمّق، بحيث أصبح اقتلاعه يتطلب جهد الجبابرة إذا صح التعبير.

أما في مصر، في حقبة السادات ومبارك، فقد جرى تحييد الجيش عن العملية السياسية، في صورتها المباشرة، بينما المؤسسة الأمنية هي التي مثلت الجهاز المتداخل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدرجة أكبر.

الملاحظة **الثانية** تتعلق بما ذكره الباحث مراراً وتكراراً عن أهمية توافر «الإرادة السياسية» لدى الجماعة الحاكمة، كشرط ضروري وربما كافٍ لإحداث التغيير السياسي المنشور.

هذا يجرّنا إلى بحث الحال المصرية، حيث نلاحظ ضعف النخب السياسية وتشرذمها وبخاصة بعد ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وحيث جرى الحديث من البلدين عن التغيير السياسي وكأنه «عطية» من أعلى وليس نضالاً مجتمعياً متشعباً عبر الزمن لرفع سويّة القدرة السياسية للطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير.

أما الملاحظة **الثالثة**، فتتصل بما جرى في كل من مصر والجزائر، في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي، حيث نُحِّيَت التجربة التنموية ـ التصنيعية ـ التكنولوجية جانباً وجرى العمل في حال مصر على إقامة منظومة بديلة منذ السبعينيات قائمة على تهميش القوى الاجتماعية المنتجة وإعلاء الدور للفئات ذات النصيب الأعلى من الداخل وبناء منظمة مجتمعية من الفساد والمصمم والمعمق. بينما في الجزائر فمنذ أوائل الثمانينيات استُخدمت الإيرادات من المحروقات كمهماز لنظام «رعائي ـ رعوي» يستبعد متطلبات التنمية، ويعمل على ترسيخ ما يمكن تسميته «الرشوة المجتمعية» إذا صح التعبير، في إطار منظومة معينة للفساد.

٣ ـ محمد رضا الأجهوري

يرتبط الحديث عن مستقبل الإصلاح في الجزائر بجزائر قوية موحدة ومستقلة؛ ولذا فإن الإصلاح ـ وإن يكن شأناً وطنياً داخلياً ـ فإنه ليس بمعزل عن الوضع الإقليمي والدولي الذي يتميز

بفرض معركة حضارية غير متكافئة ترمي إلى استمرار الإخضاع والإذلال والتبعية. فالإصلاح يعني خياراً ضرورياً، سياسياً ومجتمعياً، من أجل الحفاظ على وجود الجزائر وعلى استقلال قرارها الوطني في مواجهة الأخطار المحدقة التي تهدد هذا الوجود وهذا الاستقلال. وأعتبر أن وصف د. الزبير عروس للحال الجزائرية بأنها قائمة على الانسجام التاريخي عنصر مهم في الانطلاق من هذه الحقيقة الاجتماعية، لتوفير المناخ الملائم لإنجاز الإصلاح السياسي والمجتمعي تصدياً لفوضى الانفلات ولهيمنة الفساد. ولا بد حينئذ، من انسجام بين جميع مكونات المجتمع وبينها وبين النظام السياسي من أجل إبعاد شبح التهديد بالتدمير والتمزيق، ومن أجل أن تبقى الجزائر دولة قوية وموحدة ومستقلة.

٤ ـ محمد جميل منصور

• ها نحن مرة أخرى أمام بلد عربي كبير، من المفترض ـ نظراً إلى تاريخه وإمكاناته وموقعه ـ أن يكون له دور ريادي في الأمة ولكنه مشغول بنفسه، مقيد بالعثرات المؤثرة التي شهدها تطوره السياسي. والجزائر من أكثر البلدان التي عوقها ثنائي الاستبداد والتطرف أو الارهاب وأنهكها إلى حد بعيد.

• لقد وُفق الباحث د. الزبير عروس في تلخيص الحال الجزائري « يرجع الاختلال الذي يعانيه النظام السياسي في الجزائر ـ في جزء منه ـ إلى ترسخ وطغيان ذهنية الأحادية على الممارسة بالرغم من التعددية الحزبية الشكلية، إلى جانب ترجيح كفة العسكري على حساب المدني من الناحية السياسية واعتماد خطط للتنمية غايتها الرعاية الاجتماعية القائمة على منطقة توزيع الريع النفطي على حساب العمل المنتج».

• في ما يتعلق بموضوع الأمازيغ «في الجزائر بل وفي المنطقة المغاربية على اختلاف الدرجة والحدة» أوافق على أن مصطلح الأقلية هذا غير مناسب ويحمل بعض القدح ويعلي من شأن الانتماءات العرقية والعصبية على حساب الانتماء للوطن والمواطنة. ولكن دعونا نتحدث عن مكوّن مهم في الجزائر ومن حولها: لديه مشكلة ما تفتأ تظهر وأحياناً بحدة وليس من المناسب تجاهل ذلك ولا يكفي في تفسيره القول بالعامل الخارجي وتدخل الأجنبي... لنعترف بالواقع لحل مشكلة التعايش على نحو جدي ومقنع وحينذاك سيجد الأجنبي صعوبة في استغلال ملفات تَمَّ نزع فتيلها.

• القضية الأكثر حساسية وأثراً هي قضية الجيش، حين يتحول الجيش إلى متحكم أو مؤثر في العملية السياسية. فحين يصبح الجيش أو قادته أو بعضُهم نافذين في الاقتصاد منافسين في سوق الأعمال والمال، تصبح الأمور شديدة الصعوبة. فالعسكر لا ينافسون وإنما يَغلبون أو يُغلبون.

الجيش مؤسسة جمهورية يجب أن تظل موقع إجماع وتقدير من الجميع، فإذا نافست أو أيدت أو تاجرت يتغير الحال. هذا الموضوع يستحق اهتماماً؛ فالمصلحة تقول إن إبعاد الجيش من

السياسة والسلطة ضرورة والواقع يقول بصعوبة ذلك. ما بين ما نريده وما نستطيعه ينبغي بلورة رؤية ومقاربة تهدف إلى ما نريده وتشتغل بمنطق ما نستطيع.

٥ ـ وداد كيكسو

كيف تسير عملية التعريب في الجزائر؟ أهي متعثرة أم مستمرة؟

كيف يتجاوب جيل القرن الواحد والعشرين مع التعريب؟ ما هو دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني حيال عملية التعريب تلك؟

٦ ـ علي الدين هلال

إن الاطلاع على التجربة الجزائرية ومقارنتها بحالي مصر وتونس تثير أهمية فهم الاقتصاد السياسي لعملية الانتقال إلى الديمقراطية أو الاقتصاد السياسي للتغيير، وأنماط تفاعلات العوامل السياسية والاقتصادية لكي تؤدي إلى دعم عملية الانتقال أو تعويقها. وعلى سبيل المثال، ففي الحالات الثلاث، تمت الإشارة إلى موضوع الفساد، وفي الحال الجزائرية أشيرَ إلى دور النفط، وهذا يطرح السؤال حول كيفيّة نجاح الدولة الجزائرية في احتواء الحراك السياسي الذي نشأ فيها.

أعتقد أن المطلوب هو إعادة النظر في اعتبار غياب الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة تقصيراً؛ فتوافر الإرادة السياسية للحكام تجاه موضوع معين أو غيابها لا يحدثان في فراغ؛ فالإرادة تلك لم تهبط من السماء أو تنشق عنها الأرض، وهي أيضاً لا يمكن فهمها كتعبير عن مزاج للحكام؛ ذلك أن وجود الإرادة السياسية أو غيابها هما نتيجة لتفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتعكسان توازن القوى بين العناصر الداعية إلى التغيير في المجتمع، وتلك الحريصة على إبقاء الأمور على ما هي عليه، أو بأقل قدر من التغيير. كلما ازداد نشاط العناصر الداعية إلى التغيير، وازدادت استجابة المواطنين لها، فإن ذلك يوجِد المناخ الموضوعي لظهور الإرادة السياسية.

الفصل العشرون

مستقبل مطالب الإصلاح في موريتانيا

محمد جميل منصور(*)

• أدرك أن للموقف والموقع تأثيرهما في الشخص وأنه يصعب عليه التحرر منهما على نحو كامل يعطي للموضوعية والموضوعية وحدها السلطة على ما يقول ويقرر.. ومع ذلك سأبذل جهداً لاتخاذ مسافة من موقفي وموقعي لأتناول مستقبل مطالب الإصلاح في موريتانيا على نحو يقدم المعلومات بتكاملها من دون اجتزاء وتخيُّر، ويناقش المواقف والمقاربات بقدر من الإنصاف والتوازن بعيداً من الأحكام القيمية الجاهزة أو المصادرات القبلية المغلقة.

ولأننا نتناول مستقبل مطالب الإصلاح في موريتانيا، فسنحتاج إلى قدر من التقديم والتمهيد؛ فالمستقبل يقتضي ماضياً وواقعاً يُستشرف على ضوئهما.

• معروف أن موريتانيا ـ وهي بلد عربي أفريقي مسلم ـ تصل شمال القارة بغربها؛ سكانها لا يتجاوزون ٤ ملايين نسمة، وخيراتها أكثر من احتياجاتها وواقع سكانها لا يعكس ذلك.

ومعروف أنها بعد الحكم المدني الأول (مع الرئيس الراحل المختار ولد داداه)، شهدت حكماً عسكرياً، تعاقبت عناوينه ولجانه على البلد[1] وكان أكثرها استمرارية عهد الرئيس معاوية ولد الطايع الذي حكم البلاد، منذ عام ١٩٨٤ وحتى ٢٠٠٥ أي عشرين عاماً. كان أغلبها بالعنوان الديمقراطي، وأن هذا النظام الذي يصفه معارضوه بالاستبداد، تعاقَبَ في عهده، كثير من السياسيين على السجون، وتجرأ على إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني، خلافاً لمزاج أغلبية الموريتانيين

(*) كاتب موريتاني ورئيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) ـ موريتانيا.

(١) شكل العسكريون في موريتانيا منذ وصولهم إلى السلطة في انقلاب ١٩٧٨ مجالس وهيئات متعددة كان منها: اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني، اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، تصحيح ١٢/١٢... إلخ.

ومواقفهم[٢]. وقد تعرّض لمحاولات الإطاحة منذ سنة ٢٠٠٠ وهو ما دفع دائرته العسكرية الضيقة إلى قرارها بالانقلاب في آب/أغسطس عام ٢٠٠٥ واضعة حداً لحكم كاد يطبع حياة الموريتانيين بطابعه الخاص.

وقد بادر الحكام الجدد، فأعلنوا أنهم لم يأتوا من أجل الحكم وإنما لتصحيح المسار، وإعادة الديمقراطية الحقيقية. والملاحظ أن انقلاب عام ٢٠٠٥ لم يجد صعوبة كبيرة في القبول به سياسياً وشعبياً؛ فالقوى المعارضة التي أنهكها النظام رحبت بذلك، والإسلاميون الأشد حينذاك، ضد النظام، تفهموا الانقلاب أيضاً، ودوائر السلطة التقليدية سايرت وتكيفت... وبررت حال الناس العامة أملها في القادمين الجدد، لعلهم يخففون وضعاً أو ينقصون أسعاراً أو يحدّون من بطالة أو يهتمون بالمحتاجين والمعدمين من عامة الناس.. وحتى أصحاب المظالم الكبرى والملفات الحساسة طالهم بعض الأمل. وأعني هنا، مظالم حقوق الإنسان وملف الاسترقاق.

كان تعامل العسكريين الذي انتظموا في المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية موحياً أنهم إلى الجدية أقرب؛ أطلقوا سراح المعتقلين السياسيين (الإسلاميين) والأمنيين (فرسان التغيير)، وأعلنوا خريطة طريق تؤدي إلى انتخابات ديمقراطية وطلبوا دعم القوى السياسية وتزكيتها عند الجهات المهتمة بالديمقراطية خارجياً[٣].

وبدت الأمور كما لو كنا أمام تحول ديمقراطي استثنائي، وبدا العسكريون في صحوة ضمير لا يشجعها تاريخ الانقلابات في البلاد، ولا العقلية السائدة عند أغلب القيادات في الجيوش العربية والأفريقية. لكن الحقيقة كانت شيئاً آخر، إذ إن المجموعة الصلبة للمجلس العسكري، كانت تفكر في أمر آخر، وتخطط للسيطرة على الوضع اللاحق على المرحلة الانتقالية، وقد ساعدها في إرادة التحكم هذه **عاملان مهمان**:

الأول: غلبة العقلية الانتخابية العاجلة عند أغلب القادة السياسيين، فاستعجلوا قطف ثمار الديمقراطية قبل أن يوظفوا اللحظة لتثبيت أركانها.

أما **الثاني**، فهو خلو المحيط الإقليمي والعربي من العوامل المساعدة؛ لم تكن الأوضاع السياسية مشجعة على ترك حال ديمقراطية تنجح في محيط يسوده التحكم والتغلب وشيء غير قليل من الأحادية، وهكذا لم تجد المجموعة الخاصة في المجلس العسكري صعوبة كبيرة في التدخل لتوجيه العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية سواء في مرحلة الانتخابات البرلمانية والبلدية، أو في مرحلة الانتخابات الرئاسية، حيث عملت على تشكيل كتلة برلمانية، أغلبيتها من

(٢) أكد الموريتانيون طيلة مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني رفضهم له، وهو أمر عبر عنه العلماء والأئمة، الأحزاب والمنظمات المدنية، النقابات العمالية والاتحادات الطلابية، وشكلت لمقاومة التطبيع هيئات عديدة.

(٣) احتاج المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية الذي قاده الرئيس (اعل ولد محمد فال) إلى تزكية الأحزاب السياسية المعروفة لدى جهات أجنبية، وفي هذا السياق جاءت أسفار بروكسل لقادة هذه الأحزاب للتأثير في الاتحاد الأوروبي.

المستقلين ودعم مرشح مدني مختار تجاوز الشوط الأول متقدماً على المُعارض الأشهر أحمد بن داداه، ثم كسب النزال في الشوط الثاني... وهكذا حدث التحول... أجريت انتخابات كانت الأنزه في تاريخ البلاد السابق ثم اللاحق[٤]، وأصبح هناك رئيس مدني؛ أكد من خلال سلوكه وتعاطيه مع الملفات الوطنية، ومع القوى السياسية المختلفة عقليته الديمقراطية والمدنية؛ وهو أمر أدى، ضمن عوامل أخرى، إلى توتر العلاقة بين الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله وداعميه العسكريين الذين أظهروا (أو أظهر العنصر الأبرز فيهم) إصراراً على منهجية التحكم والتوجيه؛ وهكذا بدأت المشاكل وظهرت على السطح توترات الطرفين ثم منافستهما.

ولم يجد العسكريون صعوبة في حسم المعركة لمصلحتهم مرة أخرى، حيث ساعدتهم مواقف أحد الأطراف الرئيسة للمعارضة من الرئيس[٥]، ووقف إلى جانبهم كثير من عناصر ومنتخبي حزب الرئيس، ويبدو أن جهات خارجية لم تكن بعيدة منهم[٦]. ومع أن الرئيس حاول في الوقت الضائع أن يتخلص من هذه المجموعة بإقالتها، إلا أنها ردت بسرعة ونظمت انقلاباً (آب/أغسطس ٢٠٠٨) أطاح التجربة المدنية القصيرة[٧] وشُكل المجلس الأعلى للدولة بقيادة العناصر التي دبرت انقلاب ٢٠٠٥ وتولى الجنرال محمد بن عبد العزيز حينذاك، رئاسته.

ومرة أخرى أعلن العسكريون أنهم فعلوا ما فعلوه لإنقاذ الديمقراطية وإزاحة الرئيس وعائلته ووجدوا مرة أخرى، تفهماً ودعماً من أوساط سياسية (أغلبية الرئيس المطاح به، حزب التكتل الذي كان يتولى زعامة المعارضة، أوساط صحفية ومدنية أخرى)، ولكنهم من ناحية أخرى، واجهوا تحالفاً سياسياً واسعاً عُرف باسم «الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية»[٨].

وكان واضحاً لمتابعي الشأن السياسي والأمني، أن جهات فرنسية نافذة تنسق مع حكام نواكشوط الجدد، وهو ما سيترك تأثيره لاحقاً في فرنسا الرسمية والسياسية[٩].. ولم يفت القيادة العسكرية الجديدة أن ترفع شعارات مغرية، وأن تقدم على خطوات تحسن الصورة وتوفر دعماً شعبياً مقدراً

(٤) العارفون بانتخابات ما قبل ٢٠٠٥ والعارفون بالانتخابات اللاحقة على انقلاب ٢٠٠٨ (رغم أن الأخيرة أحسن من الأولى) يدركون كم كانت انتخابات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ متميزة وشهدت مستوى كبيراً من النزاهة والشفافية.

(٥) هو تكتل القوى الديمقراطية الذي يقوده أحمد ولد داداه.

(٦) وردت معلومات عديدة وعززتها مؤشرات عن جهات فرنسية أمنية وغيرها نسقت مع الانقلابيين وربما سهلت لهم في بعض الأوساط.

(٧) كان عهد الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله من آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨ (أقل من سنة ونصف).

(٨) الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية FNDD إطار تشكل مباشرة بعد انقلاب ٢٠٠٨ (اليوم الموالي) وضمت عدداً من الأحزاب السياسية (عادل ـ تواصل ـ التحالف ـ تقدم، وعدد من الأحزاب الأخرى)، وكانت رئاستها دورية، وقد نظمت تظاهرات وتجمعات كبيرة في الشارع الموريتاني.

(٩) هذا التأثر بدا واضحاً في موقف الرئيس الفرنسي حينها نيكولا ساركوزي وحكومته؛ فبعد التهديد القوي الذي وجهوه للانقلاب ٢٠٠٨ وما علّق عليه البعض من أمل كان المنحنى في تراجع سريع حتى أصبحت الإدارة الفرنسية متفهمة الانقلاب وأحياناً مسهلة له.

وسمعة في أوساط خارجية معينة[١٠]. هكذا وفر النظام لنفسه جواً مساعداً لم يتأخر في استغلاله للإعلان عن نواياه الحقيقية بإرادة السلطة والبقاء فيها، وهو ما وتَّر علاقته مع الطرف المعارض الذي وقف معه أو تفهمه، ودفع به إلى الاصطفاف مع أشد معارضيه.

ومع إنهاك المعارضة التي حاولت أكثر من مرة التنغيص على النظام وتعبئة الشارع ضده ومع تفهم جهات خارجية كثيرة النظام الجديد بعد إدانته والصدود عنه، ظهرت بوادر حوار العاصمة السنغالية دكار[١١] والذي انتظم بين الأطراف الثلاثة الرئيسة حينذاك (النظام، الجبهة، التكتل). وكان طبيعياً أن تكون نتائجه انعكاساً لميزان القوة على الأرض والتي كانت الكفة فيها تميل إلى النظام، وهكذا خرج اتفاق داكار بشكل ظاهره التوازن مع فقرات وفترات، رجحت الكفة لمحمد بن عبد العزيز وأصحابه[١٢]. وقد تضمن اتفاق داكار الحديث عن مرحلة انتقالية وفيها تشكل حكومة وحدة وطنية، توزع فيها الحقائب الوزارية بشكل متساوٍ بين طرفي الصراع. وتضمن اتفاق داكار كذلك، موضوع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتركيبتها ومهامها، وحدد جملة إجراءات للتهدئة وبناء الثقة بين مختلف الأطراف، ثم أتى على دور مجموعة الاتصال الدولية، التي رعت الاتفاق، والتي يشرف عليها الاتحاد الأفريقي وتضم الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ومنظمة الفرنكفونية والاتحاد الأوروبي والأعضاء الأفارقة الدائمين في مجلس الأمن الدولي. وبطبيعة الحال، لم يكن الدبلوماسيون الغربيون وخصوصاً من فرنسا وأوروبا والولايات المتحدة بعيدين عن المجموعة. ويخلص اتفاق داكار إلى فقرة ختامية ستظل لاحقاً موضع جدل وخلاف كبيرين «مواصلة الحوار الوطني الجامع».

واللافت هنا هو قصر عمر المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تعالج فيها الاختلالات القائمة (من ٦ حزيران/يونيو إلى ١٨ تموز/يوليو). وتختتم هذه المرحلة بانتخابات رئاسية، أجريت في تموز/يوليو ٢٠٠٩ ليفوز فيها المرشح محمد بن عبد العزيز، وفي الشوط الأول، مستفيد من دون شك من إسناد الدولة وأجهزتها ـ رغم حكومة التوافق التي تولت فيها المعارضة الداخلية والدفاع والإعلام والمالية ـ وتوظيف قادة المؤسسة العسكرية فضلاً عن خطاب شعبوي أثر في قطاع من الناس. ويرى معارضون أن العملية الفنية نفسها، كانت متحكماً فيها بتزوير نوعي لا سابق له[١٣].

---

(١٠) من أهم هذه القرارات: قطع العلاقات مع إسرائيل، خفض أسعار المواد الأساسية، رفع شعار الحرب على الفساد، الوقوف مع الفقراء،...

(١١) جاء حوار (دكار) بعد محاولات أخرى كان من أبرزها محاولة الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، والتي وصفت على نطاق واسع بالانحياز للانقلاب والعمل على حل المشاكل في طريقه.

(١٢) كانت هناك مراحل زمنية قصيرة يستطيع النظام المستعد الاستفادة منها وهناك فقرات تحصن القرارات والتعيينات السابقة على اتفاق دكار مما يعني بقاء إدارة الانقلاب ومتنفذيه (في الفقرة الأولى المتعلقة بحكومة الوحدة الوطنية: «وذلك دون المساس بالقرارات السابقة التي اعتمدتها الحكومة»).

(١٣) تحدثت أطراف من المعارضة عن تزوير تقني عالي المستوى بموجبه تحول أصوات من جهة إلى أخرى باعتبار إشارات تختفي (التصويت المقصود) وأخرى تظهر (تصويت مسبق). وعلى كل حال، لم تكن هذه الملاحظة محل اتفاق بين معارضي ولد عبد العزيز لغياب الدليل عليها بالنسبة إلى بعض هؤلاء.

وبعد الانتخابات، اعترف بها حزب «تواصل»، وحزب «التحالف من أجل العدالة والديمقراطية/ حركة التجديد» (AJD/MR). ورفض أبرز مرشحي المعارضة النتائج، ولكن أغلبهم لاحقاً سلم بنتائج الانتخابات، وتعاطى مع مخرجاتها.

ومع استقرار الأمر بيد الرئيس ولد عبد العزيز الذي جاء بانقلاب، شرّعه لاحقاً، بانتخاب، بدأت معالم مشهد سياسي، لم يخلُ من مفارقات، وإن ظل مظهره الأبرز ثنائية النظام والمعارضة؛ يتقاربان فيتحاوران، يتنازعان فيتدابران، ومع استثناءات في المسار السياسي للإسلاميين (تواصل) نظر إليها المعارضون بالتوجس والريبة (المعارضة الناصحة، المشاركة في الانتخابات)، فإن الحدية ظلت الحال الغالبة على العلاقة بين السلطة ومعارضيها... ومع أنه كان من مخرجات حوار داكار، انطلاق حوار شامل لحل المشاكل العالقة كلها، فإن المعوقات ظلت مانعة من الحوار؛ فالنظام يريده بسقف معين ولاستيعاب المعارضين، والمعارضة تريده لتحقيق إصلاحات جوهرية تضمن إمكان التداول على السلطة أو بعبارة أخرى، فإنّ النظام يريده لتكريس ما هو قائم، والمعارضة تريده لتغيير ما هو قائم... لذلك، لم تسجل محاولات الحوار قبل تشريعيات ٢٠١٣ وقبل رئاسيات ٢٠١٤ أي تقدم، فبعد اللقاءات الأولى، والصور الأولية، والتصريحات الموحية بأمل، يتوقف كل شيء ثم يفشل كل شيء وينفض سائر المتحاورين... كان الاستثناء هو حوار عام ٢٠١١ الذي باشرت به أحزاب من المعارضة[١٤]، اثنان منها من أعضاء منسقية المعارضة الديمقراطية.

وقد خلص هذا الحوار إلى عدد من الإصلاحات الانتخابية المهمة من دون أن تعالج جوهر التحيز في العملية السياسية، أو أن تُتبع بآليات تضمن التنفيذ والتنزيل على أرض الواقع. وهذا ما ترك أثره في انتخابات عام ٢٠١٣ التي استمر فيها قدر كبير من الانحرافات في تسيير العملية السياسية والانتخابية، مما حدّ من مكاسب المعارضة التي شاركت فيها. وكان حزب «تواصل» وحده من منسقية المعارضة الديمقراطية، قد شارك مع المعارضة المحاورة في هذه الانتخابات، وهو ما لم يستسغه شركاؤه رغم المبررات التي قدمها والدفوع التي دافع بها.

وسيكون من الخلل المنهجي تجاهل أثر الربيع العربي أو الديمقراطي على موريتانيا، ولعل منها، أن المعارضة استحضرت أجواءه، وكان من دون شك عاملاً من عوامل ارتفاع سقف مطالبها وشعاراتها التي وصلت أوجها مع شعار الرحيل الذي رفعته عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ وسيرت لشرحه وفرضه عدداً من المسيرات والتظاهرات ومحاولات الاعتصام، ما اجتذب أعداداً كبيرة من الناس...

(١٤) باشرت هذا الحوار أحزاب: (١) التحالف الشعبي التقدمي الذي يقوده مسعود ولد بلخير. (٢) حزب الوئام الذي يقوده بيجل ولد هميد، وهما حزبان كانا عضوين في منسقية المعارضة الديمقراطية. (٣) حزب الصواب الذي يقوده عبد السلام ولد حرمه.

ولكن اختلاف الأوضاع الموريتانية من أوضاع عرفت حالات ثورية[١٥] وعدم قدرة المعارضة على التناغم عملياً مع شعار الرحيل من حيث الفاعلية النضالية والمضاء الثوري، وخوف قطاعات واسعة من الناس من مآلات هذا النوع من المسارات... كل ذلك، جعل التأثر بأجواء الربيع يتراجع، والجدل حول تقويمه بين الإيجاب والسلب يتصاعد.

لا يكتمل هذا المهاد إلا بالحديث عن المواضيع والملفات الحساسة التي رافقت هذا الحراك السياسي، وألقت بظلالها عليه أحياناً، ولعل من أهمها موضوع التعايش العرقي وموضوع العبودية أو الاسترقاق.. أو ما يعبَّر عنه في بعض الأوساط بالملف العرقي أو الإثني والملف الحقوقي أو الفئوي.

يعتبر الوجود السياسي لبعضهم مرتبطاً بهذين الملفين، كما يحضران بنسب تتفاوت عند معظم القوى السياسية[١٦]. فحركة (إيرا) مثلاً ومخرجاتها، تركز على الموضوع الحقوقي ومحاربة كل مظاهر الاسترقاق والدفاع عن شريحة (الحراطين)، وحركة (فلام) ومخرجها الأساس حزب القوى التقدمية للتغيير، تجعل من موضوع التعايش وحقوق الزنوج جوهر برنامجها ورؤيتها.

لقد عاد الموضوع العرقي إلى الحضور بعد مسيرة نظمها المبعدون العائدون من السنغال من إحدى المدن الرمزية عند الشريحة الزنجية (بوكي) نحو العاصمة، والتي أرادوها تذكيراً بمشاكلهم ودعوة إلى حلها، وعززه لاحقاً تكتل مجموعة من الأحزاب التي يقودها رؤساء ينحدرون من هذه الشريحة وإصدارها وثيقة تحدد مطالب هذا المكون من وجهة نظرهم.

أما الموضوع الاجتماعي أو الحقوقي، فقد عرف تطوراً واضحاً بتأسيس «ميثاق الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحراطين» وهو تجمع تداعى له ناشطو هذه الشريحة من مختلف المنظمات والأحزاب، وأصدروا وثيقة جامعة شخصوا وضع الشريحة وقدموا عدّة اقتراحات لتجاوزه[١٧]، ونال هذا الميثاق دعم أحزاب المعارضة الأساسية وناشطين من محيط الموالاة... كما دفعت الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤ ـ والتي قاطعتها أحزاب المعارضة من حلفي المنتدى والمعاهدة باستثناء حزب الوئام ـ بهذا الموضوع إلى الواجهة، عندما ترشح رئيس حركة (إيرا) بيرام ولد الداه ولد اعبيدي الذي حل في المرتبة الثانية، وقاد حملة نشطة ليتحول لاحقاً إلى

(١٥) لم تكن أوضاع الحريات ولا مستوى التغول في الدولة العميقة ولا عمليات القمع والمطاردة كما عرفتها تونس أو مصر أو ليبيا قبل الربيع مثل موريتانيا.. كما أن مستويات الانقسام الاجتماعي والعرقي الموجودة في البلد لا تساعد على مسار كهذا المسار وإن ساعدت على مثله كانت المآلات المتوقعة خطيرة.

(١٦) هناك أحزاب تهتم بهذه الملفات وأصدرت في شأنها مقاربات ووثائق وما فتئت تقدم جديداً في شأنه على المستويين النظري والعملي، وهناك أحزاب يحضر في وثائقها وأثناء مؤتمراتها من دون أن تلحظ استمراراً في ذلك الحضور في النشاط السياسي والاهتمام اليومي لهذه الأحزاب.

(١٧) تضمن ميثاق الحراطين تشخيصاً مفصلاً لوضع الحراطين ومستوى حضورهم في أجهزة الدولة وقطاع المال والأعمال ووجودهم في المؤسستين العسكرية والأمنية... كما تضمن اقتراحات مفصلة لتجاوز هذه الحال، وجعل شريحة الحراطين في المكانة المناسبة لها.

هدف للنظام، وهو ما تُرجم باعتقاله، ثم محاكمته وإصدار حكم نافذ عليه بسنتين وهي المدّة التي يقضيها الآن في سجن ألاك وسط البلاد.

أولاً: مطالب الإصلاح وإشكال الحوار

• هناك مستويات متعددة في مطالب الإصلاح لعل أهمها، مطالب الإصلاح السياسي والديمقراطي وهي مطالب بطبيعتها أدعى للإجماع والتوافق خلافاً للمطالب الخاصة أيديولوجية كانت أو عصبية.

لقد ظهرت مطالب الإصلاح الديمقراطي أيام الرئيس معاوية ولد الطايع، عندما قدمتها المعارضة في عدة مناسبات، وظل النظام متمنعاً تجاهها، إلا ما كان من إجراءات محدودة على المستوى الانتخابي. وما إن حدث انقلاب عام ٢٠٠٥ حتى برزت هذه المطالب بقوة وتبنت السلطات الانتقالية معظمها ـ من دون أن تلتزم بذلك في جوهر الأمور كما أشرنا سابقاً ـ وكان وارداً بل مؤشراته ظاهرة، أن يتطور الأخذ بالمطالب الديمقراطية مع دخول البلاد المرحلة المدنية بانتخاب الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله عام ٢٠٠٧ غير أن انقلاب عام ٢٠٠٨ وضع حداً لذلك، وعاد بالبلاد إلى الشكل الديمقراطي مع استمرار عقلية التحكم ومنطق التوجيه.

لا بد أن نعترف أن كثيراً من مظاهر العملية الديمقراطية أصبح موجوداً في الحالة الموريتانية، وأن التزوير المباشر والمتعلق بصندوق الاقتراع تصويتاً وفرزاً، لم يعد متاحاً كما كان، وإن حدث، فبشكل غير واسع وخارج المناطق الحضرية الكبرى.. كما يلزم الاعتراف أنه خلال الحملات الانتخابية وحتى قبلها تتاح مستويات مقدرة من حريات التعبير والتجمع والتعبئة من دون أن ننسى طبعاً، الحرمان الذي ما زالت بعض القوى تعانيه. ويتعلق الأمر هنا بـ:

ـ حزب «الرك» وهو الحزب الذي أسسته منظمة (إيرا) معبراً عنها وعن مشروعها السياسي.

ـ جبهة الأصالة والتجديد، وهو الحزب المعبر عن جزء من التيار السلفي أراد أن يكون طرفاً في العملية السياسية.

ـ حزب القوى التقدمية للتغيير: وهو المعبر عن حركة (فلام)[١٨] بعد قرارها الأخير التحول إلى حزب سياسي يشارك غيره العملية السياسية القائمة.

غير أنه مع هذا التسليم بهذا التحسن الفني العائد في جوهره إلى إصلاحات المرحلة الانتقالية، تبقى الأمور المتعلقة بجوهر العملية الديمقراطية وهي التي شكلت مضمون المطالب الديمقراطية

(١٨) حركة (فلام) هي حركة تحرير أفارقة موريتانيا وقد تأسست في الثمانينيات تنظيماً سياسياً ـ عسكرياً وحاولت في بعض الفترات حمل السلاح ثم عادت لتنشغل بالسياسة وكان لها مهجرون كثر في فرنسا والولايات المتحدة والسنغال، ثم انفصلت إلى تيارين (فلام) و(فلام ـ التجديد)، و**الأول** قرر أخيراً التحول إلى حزب سياسي «القوى التقدمية للتغيير» و**الثاني** انضم لحزب التحالف من أجل العدالة والديمقراطية ـ حركة التجديد.

التي ظلت حاضرة في خطاب الأحزاب والقوى والجهات المهتمة بالتحول الديمقراطي، وأدبياتها. يتعلق الأمر هنا بـ:

• حياد الإدارة وأجهزة الدولة في العملية السياسية وجعل الخدمات العامة في متناول المواطنين بعيداً من التوجيه والتحكم والابتزاز. وفي هذا السياق تبرز عناوين «الحكومة السياسية» و«حكومة الوحدة الوطنية»، أو غير ذلك من الإجراءات التي تضمن حياد الوسائل العامة والخدمات العامة والصفقات العامة في معركة التنافس السياسي.

• ضمان الفرص المتساوية لمختلف الأطراف وتخفيف الضغط والتحكم، خصوصاً في قطاع المال والأعمال الذي يلزم أن لا يجيَّر لمصلحة طرف بعينه.

• ولوج حقيقي ومستمر وبآليات توافقية وضمانات جدية للأطراف والأحزاب كافةً إلى وسائل الإعلام العمومية.

• إبعاد المؤسسة العسكرية من الصراع السياسي والتوظيف الانتخابي، وجعلها إطاراً جمهورياً خالصاً يضمن الولوج إليه لمكونات الوطن كافة، وينتصب حامياً للوطن لا مطمع له في سلطة ولا مطمح لأحد في تجييره لمصلحته.

لقد جرى حوار سياسي عام ٢٠١١ بين النظام ومجموعة المعاهدة من أجل التناوب السلمي المتكونة حديثاً[١٩] وانتهى إلى نتائج لم تلبِّ المطالب الجوهرية ذات الصلة بضمان التداول وإنجاز التحول الديمقراطي المطلوب؛ فعلى مستوى توازن السلطات، اكتفى بأن أصبح برنامج الوزير الأول خاضعاً لاقتراع من الجمعية الوطنية، وعلى المستوى الدستوري أقر ذكر التنوع الثقافي في الديباجة، ونصّ على إدانة الاسترقاق والتعذيب وأشكال المعاملات المذلة والمهينة كافة. وتضمنت النتائج كذلك مواضيع القضاء، والمجال السمعي والبصري، ووضع المعارضة، ودور الجيش الوطني ومكانته، وحياد الإدارة ومهنيتها، من دون التحديد اللازم والحسم المطلوب، وبتركيزها على المدونة الانتخابية تضمنت نتائج الحوار أموراً كثيرة تتعلق بلجنة الانتخابات والإجراءات الانتخابية وباللوائح ونظام الاقتراع وبتمويل الأحزاب ومنع الترحال السياسي، ثم ختم الاتفاق بمصفوفة الأنشطة والجدولة الزمنية المعتمدة.

وهكذا كانت نتائج هذا الحوار في أغلبها متعلقة بتحسين العملية الانتخابية، وهو ما صدرت في شأن أغلبه قوانين. ولكن عدم تطبيق بعض مخرجات هذا الحوار، وسوء تطبيق مخرجات أخرى فضلاً عن كونه لم يعالج بعض الإشكالات الجوهرية أو عالجها من دون اتخاذ آليات للتنفيذ والتنزيل.. كل ذلك، حدّ من قيمة هذا الحوار، ولم يجعل منه حلاً للمشكل السياسي القائم... وقد

(١٩) المعاهدة من أجل التناوب السلمي تضم الأحزاب الثلاثة التي دخلت حوار ٢٠١١ وذكرت سابقاً، وقد قررت أخيراً تغيير اسمها إلى (المعاهدة من أجل الوحدة الوطنية والتناوب السلمي).

أدت الأجواء اللاحقة على هذا الحوار، وما تمخض عنه، ثم انتخابات عام ٢٠١٣ وما ترتب عليها، إلى عودة موضوع الحوار من جديد.

ـ تطالب به المعارضة التي قاطعت المسار كله أو بعضه، والمنضوية في إطار «المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة»[٢٠]. وتضع لذلك ضوابط وممهدات مبدية حذراً أسسته على ماضي التجربة وتقويم الطرف الآخر (السلطة).

ـ تطالب به السلطة، وتقول إنها مستعدة له من دون شروط أو مقدمات أو محاذير أو أسقف.

ـ تطالب به المعارضة المنضوية في المعاهدة من أجل الوحدة الوطنية والتناوب السلمي (هو اسمها الجديد) والتي حاورت عام ٢٠١١ وتعتبره لازماً لحل مشاكل البلد في تعبير عن عدم الرضى عن تطبيق أثر ذلك الحوار.

ومع أن مختلف هذه الأطراف تتفق كما هو ظاهر على مبدأ الحوار، إلا أنها تجد دائماً صعوبة في الجلوس لإطلاق الحوار نظراً إلى اختلاف المقاربات، وتباين زوايا النظر، ونظراً إلى ضعف أو انعدام الثقة، وخصوصاً بين السلطة والمنتدى.

وبعد كثير من تردد الطرفين وتوجسهما، دشن النظام ممثَّلاً بوفد مشترك من الحكومة والأحزاب المؤيدة لها، والمنتدى ممثلاً بمختلف أقطابه، بعض الاتصالات قصد إطلاق المرحلة التمهيدية من الحوار على لغة المنتدى. وجرت عدة لقاءات بين الوفدين لم تكن في أغلبها إيجابية وانتهت بتسليم المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة لوثيقته عن الحوار ممهدات وصيغاً ومضامين لوفد الحكومة وأغلبيتها، وقد حرص المنتدى على أن يقدم في هذه الوثيقة مقاربة للحوار من مرحلتين: **أولاهما**، تمهيدية وتتضمن إجراءات لاستعادة الثقة بلغت عشرة واتفاق إطار يمثل ضمانات ضرورية للانتقال إلى المرحلة الثانية، وهي الحوار الرسمي والعلني. وكان واضحاً في مضامين المرحلتين أن المنتدى يركز على ما من شأنه فتح الباب أمام تحرير الوسائل العامة والشأن العام من التحكم والتوجيه ليتوافر جو تتساوى فيه الفرص، ويمكن فيه تحقيق التناوب على السلطة. وقد قدم وفد الحكومة بعد مدّة من تسلم الوثيقة رداً شفوياً، فيه من الغموض والتباين أحياناً، ما دفع الطرف الآخر (المنتدى) إلى طلبه مكتوباً حتى يتسنى له تقويمه والحكم عليه... وهكذا بدأت مشكلة الرد الذي أصر الطرف الرسمي على عدم كتابته معتبراً الكتابة شرطاً جديداً وتعقيداً لمسار الحوار. وفي المقابل، أصر المنتدى على الرد المكتوب معتبراً أنه الحد الأدنى من الاحترام والتعبير عن حسن النية، وموضحاً أن من يصعب عليه هذا الرد، سيصعب عليه ما هو أهم وأكثر جوهرية في مسار الحوار... واستمرت الحال على هذه الوضعية، حتى فاجأ النظام الجميع ـ منتدى ومعاهدة

(٢٠) المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة (FNDU) هو ائتلاف ضم أربعة أقطاب هي: القطب السياسي ويضم ١٧حزباً سياسياً معارضاً، والقطب النقابي ويضم أهم المركزيات النقابية، والقطب المدني ويضم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية، وقطب الشخصيات المستقلة ويضم وزراء وسفراء سابقين وأطرافاً لا ينتمون إلى الأحزاب والمنظمات القائمة.

وبقية القوى الوطنية ـ بدعوته إلى جلسات مفتوحة في قصر المؤتمرات (في إحدى أهم قاعات العاصمة) ووسع الدعوة فيها إلى كل المجتمع المدني والنقابات والشخصيات، وحاول اجتذاب بعض الشخصيات والعناصر من الأحزاب المعارضة المعروفة. وأمام هذا المستجد، رفض المنتدى دعوة النظام مطالباً بالعودة إلى مسار اللقاءات التمهيدية التي كانت متوقفة عند الوثيقة وجوابها المنتظر... أما «المعاهدة»، فوجدت نفسها في وضعية صعبة نسبياً؛ فهي متوجسة من المنتدى الذي فهمت في خطواته محاولة لإبعادها وغير واثقة في جدية النظام الذي سبق لها معه تجربة في حوار عام ٢٠١١. وهكذا، قررت أن تطلب من النظام تأجيل جلساته الحوارية، وهو ما كان باسم أحد قادة أحزابها ولم يستجب له من قبل السلطة، لا قبل انطلاق الأيام ولا أثناءها ولا بعدها... وأمام ظهور أيام النظام عاجزة عن إقناع الرأي العام الوطني والرأي العام الخارجي بأنهما أمام حوار، ومع وصف بعضهم، بأنه حوار النظام مع نفسه، وفي ما يبدو انسجاماً مع خطها وما أعلنته تحركت المعاهدة من أجل التناوب السلمي في وساطة ما تزال في مراحلها الأولى عند كتابة هذه الورقة. هذا، وقد صدر عن تظاهرة النظام بيان ختامي، استعاد وقائع الأيام والنقاشات، وحدد جملة عناوين هي مضامين الحوار المنتظر.

إن هذا المسار كله، أكد عدة حقائق يحس بها عموم الموريتانيين:

• أن البلد ليس في حال صحية، وأنه يعيش أزمة رغم الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٣ والانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤، وأن أطرافاً مهمة في المشهد السياسي خارج البرلمان الحالي، وأن الثقة بين النظام ومعارضيه ـ سواء من منهم في البرلمان أو خارجه ـ تكاد تكون معدومة.

• أن الحوار السياسي الجدي والحقيقي هو السبيل الأفضل لحل مشاكل البلاد وتجاوزها وضعها الحالي، وأنه على الجميع بذل الجهد المطلوب لإقامة هذا الحوار وإنجاحه، وتزداد آكدية الحوار مع الشعور بمخاطر الإرهاب وجماعات الغلو الموجودة في المنطقة، وبآثار التدخلات الإقليمية والدولية في بلد رخو بطبيعته وعمر الدولة فيه، واتساع مساحته. هذا فضلاً عن تركيبته العرقية والاجتماعية ذات الطابع الانقسامي[٢١].

• إن مسألتَي الجيش والسياسة تحتاجان حلاً؛ فالمؤسسة العسكرية هي الأكثر تنظيماً في البلد، وقد دخلت السياسة منذ انقلاب عام ١٩٧٨، ثم تعمق ذلك لاحقاً، واستمرأ قادتها الحكم والتحكم. ولا يختلف اثنان حول اهتمام سياسي ونشاط سياسي لكبار القادة في الجيش الموريتاني، وأن النظام الحالي متأتٍ من هذه المؤسسة، ومعتمده الأساس عليها... وتبدو الدعوة إلى إبعاد المؤسسة العسكرية عن الشأن السياسي مفهومة ديمقراطياً، وتعكس المبدأ القائل إن السياسة تفسد الجيش والجيش يفسد السياسة، وصلاحهما في انفصالهما. ومع ذلك، قد لا يكون سهلاً فض تداخل استمر أكثر من خمسة وثلاثين عاماً.

---

(٢١) تتمايز القوميات المشكلة لموريتانيا في اللسان وشهد تاريخها ـ خصوصاً في ظل الدولة الوطنية ـ احتكاكات شديدة كادت تؤدي بمستوى التعايش وغذت على نحو واسع دواعي الانقسام.

ثانياً: موضوع الهوية وتحديات الانقسام

إن مطالب الإصلاح في موريتانيا لا تقتصر على المسألة السياسية وما تفضي إليه من إصلاح نظام الحكم وضمان إمكان التداول السلمي بناء على المعطيات الديمقراطية، وإنما تتجاوزها نحو ما يسميه كثير من الموريتانيين بالمسألة الوطنية المتعلقة بالتعايش العرقي، والتخلص من الممارسات الاسترقاقية ومخلفاتها الاجتماعية.

معروف أن موريتانيا بلد متعدد الأعراق والإثنيات؛ ففيه عرب وبولار وسوننكي وولف[٢٢]، وأن هذه التركيبة ظلت تلقي بظلالها على أوضاع البلد منذ الاستقلال وربما قبله... ورغم الإسلام الجامع لكل هذه المكونات التي كان لها جميعها دور في التمسك به والدفاع عنه، فإن التمايز الثقافي واللساني واختلاف الألوان والعادات كان له تأثير على مجتمع يحضر فيه داعي العصبية بسهولة، ويتداعى الناس تحت رايته بيسر... وهكذا، رافقت مشكلة التعايش العرقي الدولة الوطنية منذ نشأتها في موريتانيا، وظلت حاضرة في الأدبيات السياسية المختلفة أياً كانت زاوية النظر ونوع المقاربة المعتمدة لهذا الطرف أو ذاك.

ومنذ أحداث ١٩٦٦ التي كانت أول شرارة أبانت عن حجم المشكل في تاريخ الدولة الموريتانية، والموضوع يُطرح ويعاد طرحه ويظهر في جملة من المطالب الإصلاحية التي تتفاوت حسب الخلفيات الأيديولوجية لجهاتها وحسب الشعور بحجم المشكل ومستواه... وسيتخذ الموضوع عدّة عناوين، غذت الجدل السياسي والثقافي طوال زمن الدولة الموريتانية:

ـ عنوان التعايش والاطمئنان المتبادل بكل ما يقتضيه من إعلاء معنى المواطنة على الانتماءات القومية والإثنية.

ـ عنوان اللغة بين حرص على إبقاء اللغة الفرنسية عنصر التواصل المشترك في ظل تخويف وخوف مستمر من اللغة العربية وسيادتها وضعف ملحوظ للمستوى الذي وصلته اللغات الوطنية الأخرى أي البولارية والسوننكية والولفية. ومع التقدم الكبير الذي حققته اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للبلد، فإن في الموضوع إشكالات ما تزال قائمة منها ما هو موضوعي ومفهوم، ومنها ما يعكس تأثيراً خارجياً سالباً.

ـ عنوان السلطة والثروة والدعوات التي ما فتئ بعضهم يطرحها حول تقاسمها، بناء على قاعدة التعدد العرقي، وهو أمر تحكمه ثنائية الخوف من هذا النوع من القواعد في التعامل مع السلطة والثروة والمخاطر التي ترتبت عنه في تجارب مماثلة من ناحية، ومظاهر غمط الحقوق وشيء من التهميش، اللذين لا تخطئهما عين المتابع حال الدولة في موريتانيا، من ناحية أخرى.

---

(٢٢) ذكرت هذه المكونات ولم أرد أن أدخل في نقاش حول وجود البربر، لأن العاملين الثقافي واللغوي يساعدان في تجاوز نقاش تاريخي حول أصول، هي في النهاية متساوية... وهناك من يضيف «بمبارا» كمجموعة صغيرة توجد في بعض الأطراف الموريتانية.

ولقد شهدت الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠ و١٩٩١[٢٣] من القرن الماضي تطورات خطيرة في هذا الملف، وذلك عندما تعرض المكون الزنجي، خصوصاً البولاري لاستهداف صريح ومؤذٍ من النظام الموريتاني، حينذاك، خلّف كثيراً من القتلى والمبعدين، وصودرت فيه الممتلكات، وأُبعد العمال والموظفون، وهي الأزمة التي ما تزال آثارها مستمرة وضحاياها يعانون منها إلى اليوم.

يستمر الجدل في هذا الموضوع، وتتباين مختلف الأطراف في النظر إليه؛ بين من يعتبره مشكلاً كبيراً وقضية تحتاج رؤية وتتطلب مبادرة بعيداً من كل أشكال التجاهل أو التأجيل، وبين من يخفف منه إلى حد التجاهل أحياناً مستمرئاً حالاً قائمة، أو خائفاً على وحدة تفتقد أهم عناصر الاستمرار والتجذر، ألا وهو العدل.

وإلى جانب مشكلة التعايش العرقي، تبرز مسألة العبودية أو الاسترقاق باللغة الأكثر وضوحاً، وما ترتب عليها من آثار ومخلفات اجتماعية؛ ليس خافياً على كل عارف تاريخ موريتانيا، أن ظاهرة الرق كانت منتشرة في عصر ما قبل الدولة، ولدى المكونات العرقية كلها. ولكن الاختلاف في اللون والحجم الديمغرافي، اللذين ميَّزا الرقيق في المجموعة العربية أبرزاه، بل جعلاه العنوان الأوضح، وربما الأوحد لظاهرة أسالت مداداً كثيراً، وخلقت الكثير من الأزمات، وخصوصاً في الثلاثين سنة الأخيرة. ولا يغيب بطبيعة الحال العامل الخارجي ـ سلبياً كان أم إيجابياً، سياسياً أو حقوقياً ـ في إثارة الموضوع، وإعطائه من الحجم ما يناسب أجندة الجهة المهتمة.

لقد كان إنشاء حركة «الحر»[٢٤] حركة سياسية ذات أهداف اجتماعية تحررية، الحدث الأبرز في تطور هذا الموضوع. صحيح أنه تم تناوله من قبل حركات يسارية وقومية قبل ذلك[٢٥]، لكن الدرجة التي اتخذها الموضوع مع حركة تحرير وانعتاق الحراطين كانت أقوى، والمنحنى الذي سيشهده تطور الخطاب حوله أوضح وأكثر تحديداً.

ظل الجدل حول المسألة متمحوراً حول **نقطتين**:

الأولى: وجود ظاهرة الاسترقاق كممارسة فعلية بين النظام الحاكم خلال كل المراحل تقريباً[٢٦] والدائرين في فلكه أو الخائفين على ما يعتبرونه مصالح عصبتهم من ناحية، والحركات الحقوقية والأحزاب السياسية الأساسية ـ على تفاوت ـ من ناحية أخرى؛ فالأولون ومن شايعهم ينكرون وجود

---

(٢٣) في سنة ١٩٨٩ حدثت الأزمة المشهورة بين موريتانيا والسنغال وكان من انعكاساتها أزمة داخلية في موريتانيا تضرر منها المكون الزنجي والبولاري على وجه الخصوص ستزداد خطورة في ١٩٩٠ و١٩٩١ السنتين الأكثر إيلاماً في هذه المحنة.

(٢٤) هي حركة تحرير وانعتاق لحراطين أمّها عدد من أطر هذه الشريحة وينحدر منها أغلب القادة السياسيين المنتمين لهذه الشريحة (في الموالاة وفي المعارضة).

(٢٥) اشتهر عن الحركة الوطنية الديمقراطية اهتمامها بهذا الموضوع وطرح تحرري لم تسبق له، ومثلها في ذلك حزب الكادحين.. كما أعطى البعثيون اهتماماً لهذا الموضوع وترجموه في وثيقتهم «البعث والحراطين».

(٢٦) حتى الرئيس المختار ولد داداه في مذكراته أكد خوف الدولة من الاعتراف بهذا الموضوع رغم إدراكها وجوده وسعيها أحياناً إلى حله.. وقد درجت أنظمة المتعاقبة على خطاب الإنكار رغم استثناءات محدودة وبعضها خرج مشوهاً (أعني القانون الذي صدر أيام الرئيس محمد خونا ولد هيداله الذي يتحدث عن التعويض للأسياد).

الممارسة ويركزون على المخلفات ولا يترددون في اتهام الآخرين بالتجارة بالموضوع والمزايدة فيه، والآخرون ومن سايرهم يقرون بوجود الظاهرة ـ مع تحفظ بعضهم على الحجم والمستوى ـ ويضيفون إليها المخلفات والآثار ويعتبرون خطاب الإنكار مكابرة، ومنطق الاتهام هروباً إلى الأمام.

الثانية: حول وضعية مجتمع الحراطين، وهم الأرقاء السابقون وما زال أغلبهم يعيش أوضاعاً اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة، وقد تناول الجدل حولهم إنصافهم والتمييز الإيجابي لصالحهم في الخدمات والفرص. وفي أكثر من مرة أثير موضوع هوية الحراطين: هل هم جزء من المجتمع العربي ويشهد على ذلك اللسان والثقافة أم يجمعون مع ذلك صفات أفريقية لا تخفى أم هم مستقلون عن هؤلاء وأولئك؟

وقد أصبح الموضوع بجانبيه حاضراً بقوة في المشهد الوطني سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وصدرت فيه رؤى وأطروحات من عدة جهات ومنظمات وأحزاب، واتخذ منحى أكبر بعد تأسيس ميثاق الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٢٧] في السنوات الأخيرة، فضلاً عن عدة منظمات تهتم بالقضية، من خلفيات مختلفة طبعاً[٢٨].

إن مجتمعاً مثل المجتمع الموريتاني يعرف هاتين القضيتين (إشكال التعايش العرقي، ومسألة الاسترقاق والحراطين)، ويعرف كذلك تأثير الانتماءات الجهوية والقبلية التي ما تزال حاضرة عند الناس، وتعتمدها الأنظمة المتعاقبة غالباً أساساً للحظوة والاستفادة من خدمات ووظائف الدولة، لجدير به بحث مسألة الهوية ومخاطر الانقسام، وجدير بمطالب الإصلاح فيه، أن يتقدمها مطلب المواطنة المتساوية التي ترتفع بالجميع عن ضيق انتماءات العرق والفئة والجهة والقبيلة نحو سعة انتماء الوطن الجامع. وهنا، يبرز مستوى من التلازم بين مطالب الإصلاح السياسي التي تحل مشكل السلطة والتداول فيها، ومطالب الإصلاح الوطني أو الاجتماعي التي تفتح الأفق نحو العدل والمساواة اللذين بدونهما، تصبح الديمقراطية في جانب كبير منها تعبيراً عن الغالبين والأقوياء وذوي النفوذ والهيمنة.

ثالثاً: أيّ أفق لمطالب الإصلاح في موريتانيا؟

• يرى كثيرون أن التأثيرات الخارجية ـ دولية أو إقليمية ـ تؤدّي دوراً كبيراً في تحديد أولويات البلد، واهتمامات النظام أي نظام فيه. ويرى هؤلاء أن فرنسا المستعمر السابق، ومعها في ذلك أغلب النخب الحاكمة في الغرب، والمهتمة بموريتانيا، تريد موريتانيا مستقرة تمثّل دوراً أمنياً متقدماً

(٢٧) ميثاق الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية هو إطار جامع أسسه ناشطو شريحة الحراطين من مختلف الأحزاب والجهات، قاده الوزير محمد سعيد ولد همدي الذي وافاه الأجل في الأشهر الماضية عليه.

(٢٨) هناك عدة منظمات تطرح موضوع الرق من أبرزها «نجدة العبيد» التي يقودها السيد ببكر ولد مسعود، و«إيرا» التي يرأسها السيد بيرام ولد اعبيدي، كما توجد هيئات أخرى كثيرة؛ بعضها قريب من المعارضة، وبعضها الآخر في محيط النظام.

في الحرب على الإرهاب، وتوفير الأمن في المنطقة. ولا تظهر الديمقراطية في مقدمة اهتمامات هؤلاء بالحالة الموريتانية، كما في سلوك فرنسا والغربيين تجاه الانقلابات المتعاقبة وخصوصاً انقلاب عام ٢٠٠٨ على أول رئيس مدني منتخب ديمقراطياً، ويظهر التركيز على التنسيق الأمني والتعاون العسكري، وقد لفت بعضهم إلى حجم الزيارات التي يقوم بها قادة عسكريون أمريكيون وفرنسيون وغربيون إلى البلاد، وإلى تأسيس مجموعة الخمسة إطاراً للعمل الأمني في الساحل، رغم الطابع التنموي والاقتصادي الظاهر له[٢٩].

أما على المستوى الإقليمي، فلا تبدو موريتانيا الديمقراطية والمطبقة للإصلاح السياسي أولوية عند أنظمة المنطقة التي تتوزع بين خائف من ذلك، أو غير راغب في المنافسة على الصورة والتميز.

ولعل التأثيرات الخارجية ـ رغم ما يقال ويعلن ـ لن تدفع في اتجاه الإصلاح الديمقراطي، وذلك تحد من أشد التحديات في بلد معروف الضعف أمام ضغوط الآخرين.

ولكن التحديات لا تقف عند هذا الحد، فالبلد في منطقة تعيش اضطرابات جيواستراتيجية واضحة وتواجه بلدانها مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية وتجارة المخدرات. وهي ملفات أصبحت تشكّل مخاطر حقيقية في منطقة الساحل وجواره. ولا شك في أن تأثيراتها السلبية على بلد رخو واسع المساحة، ستزيد من تهميش مطالب الإصلاح السياسي عند بعضهم، يضاف إلى ذلك السلوك السياسي لكثير من أحزاب البلد وقادته، وسهولة توظيف التناقضات الذاتية والفكرية بينهم لينشغلوا عن فرص الإصلاح أو كسب استحقاق ديمقراطي.

وتشكل الوضعية الاقتصادية الصعبة والحال الاجتماعية المشار إليهما سابقاً تحديات أخرى، لا تشجع الأمل الديمقراطي. مع ذلك، هناك أفق للإصلاح، وهناك احتمال للتوافق. ولعل أهم شروط ذلك:

• التخلي عن عقلية المراحل السابقة (التجيير لمصلحة النظام ـ حزب الحاكم ـ احتكار الدولة) وإدراك أن العالم تغير، والمنطقة جزء منه.

• فهم اللحظة التاريخية، واستيعاب حجم التطور الحاصل في وعي الناس وأساليب التواصل، وأن ما كان يُسكت ويُهدئ في الماضي، لم يعد كذلك، وإدراك أن الديمقراطية أصبحت مطلباً مجتمعياً، ولم يعد خيار جزء من النخبة فقط.

• إدراك أن منطق التوافق والتنازل المتبادل، هو وحده الكفيل بإنجاح الحوارات المفضية إلى الانتقالات الديمقراطية، وأن مسؤولية الطرف الحاكم بارزة في هذا الصدد لأنه حاكم.

---

(٢٩) مجموعة ٥ هي إطار إقليمي يضم (موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر) توضح اتفاقيتاها المؤسستان طابعها الاقتصادي والتنموي، ولا تخفى على المهتمين الأولوية الأمنية في عملها واهتمامها.

• الحرص على أن يتناول أي حوار أصول الأمور أو الكليات التي تتجاوز الإجراءات الانتخابية نحو قواعد وأسس، توفران المساواة في الفرصن وحياد القوة العمومية، وحرية الناس في الاختيار ابتداء، بعيداً من كل أشكال الضغط والإكراه.

إن حاجة موريتانيا إلى الإصلاح مؤكدة، وأن يكون ذلك بوساطة الحوار والتوافق ظاهرة... وأن يشمل ذلك كل المواضيع والملفات الكبيرة، لا ريب فيها... وحاجة موريتانيا إلى سلطة ونخبة تفكر في مستقبلها ولا يحجبها ماضٍ ولا حاضر عن رؤيته بيّنة. أملنا أن تُقدر هذه الحاجات، وأن يفتح حوار جدي ومسؤول الأفق نحو موريتانيا متصالحة مع نفسها، أصيلة وديمقراطية وحرة وكريمة.

تعقيب

محمد الحسن ولد لُبات(*)

اطّلعت على الوثيقة القيمة شكلاً ومضموناً، التي أعدها د. جميل منصور. ولا غرابة في أن تكون الورقة محررة بلغة عربية جزيلة، وبأسلوب رفيع المستوى؛ فكاتبها أستاذ وخطيب متميز، ومناضل سياسي منذ نعومة أظافره. إنّ الرجل غني عن التعريف في بلده من دون شك، ولربما الحال كذلك في بقاع معتبَرة على امتداد الساحتين الإسلامية والعربية؛ فهو قائد حزب سياسي وازن في البلد، ونائب سابق في مجلس النواب، وعضو في نوادٍ ومحافل فكرية وسياسية إسلامية وعربية وحتى دولية.

ورغم ذلك كله، ولغير ذلك من الاعتبارات والخصوصيات، فإنني أشعر بحرج كبير في تقييم دراسته، والسماح لنفسي بمناقشة عرضه لعدة أسباب، أذكر منها، مثالاً لا حصراً:

أنني لا أظنني بالمستوى الذي يخولني مناقشة د. جميل في ميدان في صلب تخصصه ومجال نشاطه وانشغاله منذ عقدين أو ما يزيد.

ينضاف إلى ذلك، أنني قد اعتزلت، منذ سنين، الانشغال بالسياسة في بلدي، لأسباب وظروفٍ، مضيعةٌ للوقت ذكرُها في جمعٍ بمستوى جمعنا الموقر هذا.

لقد رفضت ـ طوال المرحلة ـ طلب الكثير من المنابر والمنتديات ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والافتراضية، الحديث في الشأن السياسي الداخلي الموريتاني.

لقد بقيت طوال تلك السنوات، يحدوني أمل كبير في أن تتبلور دينامية جديدة، تدفع بالفاعلين السياسيين من معارضة وأغلبية نحو نوع من المصالحة الوطنية المؤسِّسة، مدفوعة بإرادة صلبة، صادقة، متنورة في جمع الشمل من دون وأْد التنوع الفكري والسياسي والثقافي المحفز على بذل التضحيات اللازمة لاستقرار البلاد، وحماية حوزتها الترابية وتأمينها من مطبات العنف والتطرف المتفشية في منطقتها الأفريقية وفضائها العربي، تشجيعاً على مكافحة الفقر فيها، ودعماً لتطورها

(*) بروفيسور في موريتانيا.

الاقتصادي، والذود عن مكتسباتها الديمقراطية، في جو تطبعه الحرية في الرأي والتعددية السياسية والاحترام العميق بين الفرقاء السياسيين.

وتشبُّثاً بهذا الحلم الأخّاذ، ورغم ما أكنُّه من احترام وتقدير عميقين لرأي د. جميل في الأمور السياسية البحتة التي أثارها عرضه، فإنني سأغض الطرف كلية عن التعقيب على تلك الجوانب من الدراسة؛ ففيها ما يلامس قطعاً بعض أحاسيسي ملامسة ملحوظة، وأيضاً ما يثير لديَّ تحفظاً ذا بال.

ومع ذلك، سألتمس العذر لضميري الطيِّع لإثارة بعض المسائل باختصار شديد جداً متجنِّباً تكييفها تكييفاً اجتماعياً أو سوسيولوجياً لا «سياسوياً». فهل، يا ترى، سيليق بالمقام تسطير كلمات مختصرة في هذا السياق أم أن هذه لن تعدوَ كونها مجرد نافلة قول على قول؟ فليكن... كرِّر، ففي التكرار مزية التأصيل والنقش في حجارة الأذهان! وعليه تترتب تراتيلنا المقتضبة هذه على نحو مربَّع يسعى إلى تساوي أضلاعه التالية:

ـ مسألة الهوية.

ـ مسألة الديمقراطية الجمعوية.

ـ مسألة الجيش والديمقراطية.

ـ مسألة الحوار الوطني.

أولاً: حول الهوية

إن نظرة سريعة إلى الساحة العربية تظهر في ما تظهر من وقائع وأحداث وحقائق اجتماعية، أن كثيراً من البلدان العربية تعاني قضايا ذات صلة قوية بمسألة الهوية.

فالعراق مثلاً، يطرح فيه الأكراد في مواجهة لا تمل المقارعة مع الانتماء العربي التليد للبلد، وإن انتابها هدوء نسبي من حين إلى آخر. وغني عن البيان، أن المقارعة تلك تتواصل بالطرائق نفسها تقريباً مهما اختلفت المشارب والمرجعيات الدينية والعقائدية للزعامات العربية التي تتصدر زمام الأمور في ذلك البلد. فلقد ظلت مسألة الهوية تمثّل عبر التاريخ المعاصر للعراق مصدر انشغالات كبيرة لهم جميعاً.

وإن كان الأكراد تمتعوا بالحكم الذاتي وإدارة شؤونهم بأنفسهم في إطار العراق الموحد، فإن ذلك الحل الذي يعد أبعد حد بلغته دولة عربية مع أقليتها، فإنه لم يقضِ على تأثير مسألة الهوية في المآل العراقي، وظلت مسألة الهوية العربية الجامعة للعراقيين، على الرغم من هوياتهم الخصوصية التي تشكّل موضع أخذ ورد، إلى يومنا هذا.

أما في سورية، فلا أحد ينكر دور الهويات المتعددة، كردية أو غيرها، في تعقيدات الحال السورية، وما يترتب عن وجود ألوان الهويات من تأثيرات سلبية في وحدة البلد وتعايش أبنائه في سلام. فلا غرابة إذاً، في أن تكون مسألة الهويات في الحال السورية الراهنة مصدراً من مصادر

التشظي الأليم الذي تعانيه سورية اليوم، والذي يُضاف إلى مصادر لا يقل عنها خطورة، كاستفحال العنف وبشاعته، وتعدد الجماعات الإرهابية، والتطرف، وفظاعة الظلم والعسف والحرمان، والتسلط والحيف الذي يخضع له الشعب السوري. يستبعد كثير من المراقبين للشأن السوري التوصل إلى حل سياسي مستدام للكارثة السورية، ما لم تجد مسألة الهوية والأقليات مكانها في رزمة العناصر المكونة للحل السياسي النهائي الشامل.

وامتداداً للملاحظة حول الشأن السوري بصدد الهوية، يلقى الوضع في لبنان أضواء (أو ظلالاً) من زاويته الخاصة على مسألة الهوية الدينية والاجتماعية على المآل اللبناني وعلى صيرورة استقرار البلد وسلامته.

وفي مصر تذكّرنا حال الأقباط بما تكتسيه مسألة الهوية من أثر بالغ الخطورة إذا ما أعدنا إلى الذاكرة شدّة حساسية وضع الأقباط في مصر، داخلياً وخارجياً. وكذلك شدّة تشابك الخيوط التي ما انفكّت تُنسج حولها بعواطف جيّاشة تارة، وشيطنة مهوِّلة تارة أخرى.

وتعدّ مطالب البربر في الجزائر، وحتى في المغرب، مسألة تشغل بال الساسة والمفكرين انشغالاً كبيراً، إذ يترتّب الاستقرار المجتمعي ـ من المنظور الاستراتيجي ـ في هذين البلدين على المقاربة المتبعة في تسيير خصوصية الهوية في رافعتَي المغرب العربي هاتين. ولا يترك التوبو وغيرهم في ليبيا هذا البلد العربي خارج الصخب القائم حول الهوية في الساحة العربية.

لا غرابة إذاً، والحال هذه، أن تكون لموريتانيا، كغيرها من شقيقاتها العربية مسألة هوية، وهي البلد العربي الرابط بين المغرب العربي وجنوب الصحراء الزنجية ـ الأفريقية، وهو ما يعيد إلى الذاكرة تساؤلات الهوية في أحايين متكررة من تاريخ البلد الحديث.

خلاصة القول، إن مسألة الهوية مسألة شبه عامة في الوطن العربي، وليست داءً عضالاً ينخر جسم هذه الدولة العربية من دون غيرها أو يُخجل هذه الدولة أو تلك. وعليه، فالغاية من إثارتها هنا ليس تحليلها ولا وضع منظور لحلها، فلا مؤهلات صاحب الملاحظة ولا المكان، يعطيان الفرصة للتعرض لهذين البعدين بالقدر المطلوب من الصدقية والحصافة.

إنما المراد من إثارة مسألة الهوية هنا، هو الدعوة الملحة إلى دراسة المسألة من منظور قومي شامل يتجاوز الخصوصيات في هذا البلد أو ذاك، لتأسيس منظومة فكرية تؤطر مبدئياً لحل المسألة بما يضمن سيادة الانتماء العربي للبلدان العربية ويكرِّس، في الوقت ذاته وبالصرامة نفسها، حقوق الأقليات كاملة في حيز الدولة وسيادتها، تركيزاً على مفهوم المواطنة قبل غيره من المفاهيم والمرجعيات.

وفي هذا السياق، ستجد مظاهر اللامساواة والظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، التي قد تتعرض لها، في هذا البلد العربي أو ذاك، هذه الفئة أو تلك، الردود الشافية المؤصَّلة تأصيلاً

يضمن أمن البلد القائم على العدل، أساس الدولة (ابن خلدون) و ـ تبعاً ـ شروط التنمية السلمية المستدامة.

وإنه لمن دواعي الاعتزاز أن تشكل مطالب فئة الحراطين في موريتانيا إجماعاً وطنياً لا غبار عليه حول ضرورة التصفية الجذرية لمخلفات الاسترقاق ومظاهرها، أياً كانت، إن تأكدت، بعيداً من كل ضجيج وشيطنة وتهويل يصرخ بها لحاجات في نفوس يعاقبة غير منزهين ولا معصومين، على العكس من نبي رب العزة عليه السلام. وقد يكون من الوجيه جداً هنا، أن يرافع كل ذي ضمير نظيف أو عقل سليم من أجل اعتماد منهج يقوم على أساس التميز الإيجابي لمصلحة هذه الفئة من المجتمع العربي الموريتاني. فلا ضرر أن يأخذ البلد في هذا المنحى بكل ما يفيد من التجارب الإنسانية ذات الصلة، مثل تجربة جنوب أفريقيا من خلال تقوية الاقتصاد الأسود (Black Economic Empowerment (BEE))، في وضع السياسات والاستراتيجيات التي تستوجبها من دون أدنى تردد، متطلبات النهضة المرجوَّة. وقد يمثّل اعتماد النمط الجمعوي للديمقراطية خير إطار مؤسسي للأخذ بهذه المهمة الملحة.

ثانياً: مسألة الديمقراطية الجمعوية

اتسمت الساحة العربية طوال عقود، بل قرون، برتابة وجمود مؤسسين ظلت الأحكام الشمولية خلالهما تتحكم في الفضاء السياسي. فبينما شهدت أمريكا الجنوبية، ما عدا كوبا، تحولات مؤسسية أفضت بعد حِراكات وانكسارات أليمة (تشيلي) إلى ظهور أنظمة مدنية ديمقراطية، وبدأت جُل دول القارة عهداً جديداً من الحرية والتداول السلس للسلطة والنمو الاقتصادي وتأدية دور مرموق في الأسرة الدولية، تجلى من خلال مساهمتها في حفظ السلام العالمي ورعاية البيئة والصعود الاقتصادي، حيث أصبحت البرازيل واحدة من البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا).

أما في أفريقيا، فقد توجهت أغلبية الدول الأفريقية إلى أنماط مختلفة نوعياً من الدمقرطة، والتأمت في عدد منها مؤتمرات وحوارات وطنية، سعت بدرجات متفاوتة إلى وضع أسس متفق عليها لبناء المشروع الديمقراطي الجديد، فخرجت بنين وبورندي والكونغو الديمقراطية وغينيا ومالي والنيجر وساحل العاج ونيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا وناميبيا وموزمبيق وجزر الرأس الأخضر وموريس وتنزانيا ومدغشقر... إلخ، نهائياً من الأنظمة الشمولية، كما قبلت أنظمة عسكرية أخرى بمبدأ التعددية الحزبية وحرية الانتخابات، وهو ما وضع تلك البلدان على سكة قطار الدمقرطة. وفي آسيا، ما عدا الصين وكوريا الشمالية، فإن جل البلدان الآسيوية الأخرى، أخذت إلى حد بعيد بالمثل الديمقراطية.

وعلى العكس من ذلك كله، ظلت جل البلدان العربية تمانع بصورة متشددة كل إصلاح ديمقراطي إلى أن تم الانفجار الذي سمي الربيع العربي، فاتسم بالفجائية والارتجال إذ لم ترتب له

الأنظمة ولم تستعد له النخب المطالبة بالدمقرطة. فلا غرابة إذاً، فشل هذا الربيع في إفراز ثمار يانعة وسائغة لمستهلكي المشروع الديمقراطي. ولقد دلَّ الاستثناء التونسي على أن الخروج من عنق الزجاجة يقتضي اتباع مقاربة جديدة. فلقد أثبت التونسيون أمام العالم أنهم بلغوا ـ على اختلاف أطيافهم السياسية ـ درجة من الرقي العقلي والتمدن السياسي جعلاهم يقبلون، ولو مرحلياً، بمفهوم الديمقراطية الجمعية التي يتسع حيزها للجميع وتزج بكل طاقات الأمة من دون استثناء أو إقصاء في معركة التجدد الحضاري المرجوة. وفي هذا المنحى، يستحق حزب النهضة وقائده الغنوشي إشادة، وبخاصة لما تشبث به من مسؤولية وسمو عن إقصاء الآخر والاستئثار بالسلطة، وإن سمحت موازين القوة الظرفية له بذلك في وقت ما...

وأكثر من هذا وذاك، تدل التجربة التونسية على أن الوطن العربي بحاجة كبيرة إلى تصور مرحلة انتقالية قد تطول عقوداً، بل أكثر، تنطبع بقواعد ومبادئ الديمقراطية الجمعية وترتِّب للخروج بسلاسة من ميراث الأحكام الشمولية وتعِد النخب الفكرية والسياسية والدينية لإعمال نظام ديمقراطي يؤصل في العقل والمخيال الجمعي للثقافة الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون ودولته.

ولعل علاقة الجيوش العربية بجدلية الدمقرطة هذه، تشكل مسألة في غاية الدقة لمكانة المؤسسة العسكرية في الصيرورة العربية في تاريخنا العربي الحديث.

ثالثاً: الجيش والديمقراطية

يمثّل الجيش في نظام الدولة أياً كانت، العمود الفقري للسلطة، فمكانته، حتى في الدول الديمقراطية، وإن لم تكن تطفو على السطح، فهي مكانة أساسية. وفي الوطن العربي، أدت الجيوش دوراً متميزاً في جل المآلات السياسية، وقد يتساءل البعض عن مكانة القوة والسلطان القوي في المخيال العربي بهذه الظاهرة، إلا أن المكان والظرف لا يسمحان بالخوض في هذا التساؤل. يكفينا فقط أن نذكّر أن الثورات والانقلابات الكبرى في أغلبية البلدان العربية، قادها الجيش أو جماعات تعاملت مع الجيش وحرّكته. وتتخذ مكانة الجيش أهمية قصوى في الدول ذات البنى الاجتماعية الهشة، أو التي تجد نفسها مقحمة في ظروف جيوسياسية معقدة أو متسمة بالاضطراب. ينتج مما سبق ضرورة النظر بجدية ومسؤولية في ثنائية الجيش والديمقراطية، وفق مقاربة تضمن أن يظل الجيش حاضراً حضوراً متميزاً في المآلات السياسية، ويبقى للنخب السياسية والشعب الحرية في اختيار قيادة هذا البلد أو ذاك، وسنّ سياساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولتطبيق مبادئ الديمقراطية الجمعية أدوار تنويرية في تطوير علاقة جدلية بين الجيش والشعب والنخب السياسية في ظل منظومة قيَمية قائمة على الوفاق والتصالح والاحترام المتبادل. وغني عن البيان في هذا الصدد، ذكر ما يعترض هذا المنظور من صعاب ناتجة من الموروث السلبي والمصالح الأنانية والتدخلات الأجنبية والعقليات الفاسدة من تشبث بالقبيلة والفئة والمنطقة والمذهب الأيديولوجي لهؤلاء أو أولئك من الفاعلين. لا مراء إذاً في أن القول بهذا الرأي أسهل كثيراً من العمل به، لكن

لن يتأتى العمل به إلا بعد معاناة فكرية عسيرة لتصوره وتأسيسه وإقناع النخب المدنية والعسكرية والدينية بوجاهته.

وقد تكون هذه الزاوية هي المدخل الذي يعطي للحوار ـ كآلية متحضرة لبلورة هذا التصور ـ أهم مسوغاته.

رابعاً: الحوار الوطني

يقتضي إعمال العقل بكل ما أوتِي من موهبة في بلورة الحلول للمعضلات المتشابكة، كسب القناعة بأن كل عملية معقدة أو مركّبة، لا تكون مقاربة حلها مجدية، ما لم تعتمد منهجية منطقية شاملة ناظمة مشجعة، لاستنهاض الطاقات والمصادر الذهنية. فبتلك الرؤى تكون، ومن دونها لا تتأتى، لا تكون... فالإصلاح الذي تتوق إليه الأفئدة هو عملية معقدة شاملة تستدعي الغوص في الأعماق بحثاً عن سُبل الحشد والتأمل والتساؤل والفرز والتخطيط والبرمجة.

كما أنه لا يؤتي ثماره، تماماً مثل نباتات الظل، إلا في مناخ تزدهر فيه تنقية الأجواء وتذويب طبقات الجليد وما يكتنفها من الشبهات والريبة والأحكام المسبقة. إن عملية الإصلاح في الوطن العربي ستظل عملاً عبثياً تماماً، ما لم تعبّأ كل طاقات الأمة. فلقد جربنا كثيراً في ما مضى عمليات الاستنهاض الفردي أو المقتصر على جماعات مؤدلجة ضيقة، فضاعت الفرص وبقيت الأمة شظايا وأشلاء جسمها، تبحر في أعماق وعلى سطح أنهار دمائه المتدفقة... دعونا إذا نجرب درباً غير الذي فقدت فيه أخيلتنا فروسيتها، واسودّت سدرته في منتهى أفقه القاتم!

لقد عشناها الثورات والانتفاضات والتمرُّدات والانقلابات التي أكلت حشاشة أجسامنا وبقايا عظامنا النَّخرة، وتجرَّعنا تجرُّع الهيم كأس رحيقها، والتهمنا أشجارها، وإن من زقُّوم، برضى بعضنا نادراً وبرفض جُل القوم غالباً.

فلنا إذاً أن نجرب مساراً آخر. فيبدو اقتباساً من تجربة غيرنا واستحضاراً لموروثنا الديني والتاريخي أن نقبل بمبدأ التحاور. وهنا تُطرح جملة من القضايا يصعب من دونها إنجاز حوار وطني مثمر. أولى هذه القضايا مبدئي؛ فلا يثمر الحوار، إلا إذا انطلق من مبدأين أساسيين:

المبدأ الأول: توافر الإرادة السياسية لدى الفرقاء، فما دام يعتقد أحد الفرقاء أنه يمكن أن يحصل على أغراضه من دون اللجوء إلى الآخرين والاتفاق معهم ولو جزئياً، فلن يكون هناك حوار مثمر، إذ سيدخل كل طرف في العملية غير مؤمن بالأطروحة السابقة إلى الحوار كمناورة ليس إلا، فليس من المهم أن يكون هذا الطرف حكومة أو حزباً أو كتلة من الأحزاب.

المبدأ الثاني: الاحترام المتبادل، إذ لا يثمر الحوار ولم يثمر في أي بلد إلا حين يتوافر الاحترام للطرف الآخر. ولا يعني الاحترام قبول أو تبني أطروحات الطرف الآخر، ولكنه يعني أن يعترف كل

طرف للطرف الآخر بدور لا غنى عنه اطلاقاً في خلاص الأمة في ظرف تاريخي معين. إنه التقدير القائم، ليس على حب الآخر وإنما على التقدير البراغماتي للآخر.

من الضروري أن يحدِّد الحوار تحديداً دقيقاً الأطرافَ المتحاورة؛ فلقد كان عدم تحديد الأطراف سبباً في إخفاق حوارات على مستويات كونية، مثل الحوار المسيحي ـ الإسلامي، أو حوارات أعمق صلة بالسياسة وفض النزاعات، كالحوار السوري مثلاً والحوار الليبي والحوار اليمني، إلى غير ذلك من الحوارات، قريبة العهد في الساحات العربية.

يلزم ـ في ظرف يدفع فقه الحوارات إلى الجامع منها (Inclusif) ـ أن يتم تمييز اللاعبين الأساسيين في عملية الحوار من الثانويين في العملية نفسها؛ فلا يجوز التقليل من دور الفريق الأول ولا إقصاء الثاني، بحجة ضعفه أو قلة وسائله أو تأثيره. وأخيراً، يُستحسن أن يتم الحوار برعاية طرف ثالث محايد. فكل طرف له علاقة أو دور في العملية نفسها، يجب أن يبتعد من الإشراف على المسلسل. إن الطرف الثالث، وسيطاً كان أو مسهلاً أو راعياً، يلزم أن يتحلى بعدّة صفات تتمحور حول ثقة الأطراف به ومصداقيته الوطنية والدولية وتوافره على الكفاءات اللغوية والثقافية والفكرية والخلقية والتجريبية. هذه صفات وميزات ضرورية كلها لتأدية المهمة المعقدة التي يسندها ـ بالتساوي ـ المتحاورون إليه أو إليها؛ إذ يرى بعضهم أنّ فضائل المرأة في الوساطة والتسيير، تفوق ملكات الرجال في هذين الحقلين، والله أعلم.

و**خاتمة** القول، إن كل دراسة تقدم في هذا المنتدى رفيع المستوى، وإن ركزت بحق على خصوصية الوضع في بلد ما، يُستحسن أن تربط النظر في ملف ذلك البلد بالوضع الإجمالي في فضاء الأمة عموماً؛ فإدراج تأمل قطري في فضائه القومي يعطيه مجالاً لتأثير أكبر وفائدة أعم، ويبعده من التأثيرات السياوسية الظرفية في هذا البلد أو ذاك.

فعلى هذا المدار أعطي د. جميل مثلاً جميلاً (فلكل شيء حظ من اسمه) بما اتسم به قوله من اعتدال ووسطية، أضفت على المعاني والرسائل جلباب هيبة ووقار تشكر للمؤلف وتحسب له حسنات سياسية.. أما من باب الجوهر، فتظل مساهمة منصور لافتة للانتباه حقاً، لما قدمت من أفكار سردية ومحاولات تحليلية ومجهودات تأويلية، تستحق الثناء وإن لم يغب عنها نفَس الزعيم السياسي المتلهف للتغيير والإصلاح... والانحياز كذلك.

المناقشات

١ ـ أحمد حلواني

موريتانيا، أو شنقيط كما كنا نسميها، لها أهمية كبيرة في التاريخ العربي، ولا سيما في المجال الثقافي والتواصل الأفريقي والنشاط البحري مع شبه الجزيرة الأيبيرية. من هنا، أشكر الباحث والمعقب المحترمين والمنظمين بالطبع، على ما قدموه من معلومات عن هذا القطر المهم. كنت أتمنى أن يركز البحث على إمكانات الدور الموريتاني في الحوار العربي الأفريقي مع الحديث عن إمكان المساعدة في تطوير البنية الموريتانية التنموية والتحديثية، ولا سيما في المجالات العلمية والجامعية، وبخاصة من الدول القادرة، مع تسهيل عملية دوام التواصل بين الأقطار العربية وموريتانيا بالوسائل كافة، وتفعيل دورها في الجامعة العربية، بعد تطوير الجامعة المأمول، في ظل الحراك العربي العام. أدعو مركز دراسات الوحدة العربية إلى عقد ندوة علمية في موضوع دول الأطراف العربية في الشأن السوري. لم تكن هناك مشكلة في مفهوم الهوية في سورية، لكن التعصب والأنانية وتشجيع الجهات الخارجية المعادية للأمة العربية على إنعاش الحالات الطائفية والعنصرية، يمكن مجابهته بالوعي وتأكيد أنّ المواطنية، ونماذج العالم الحديث والقديم في مجال المواطنية، والاعتراف بالتعددية، هي نماذج حيّة وقابلة للتطبيق.

٢ ـ حسين العودات

١ ـ من مهمات الجيش الأساسية الدفاع عن البلاد وهو جيش الدولة. والملاحظ أنه في البلدان العربية غدا جيش السلطة، وبدلاً من أن يكون حامي الديار، يصبح حامي السلطة السياسية.

٢ ـ أقترح أن يعقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة عن دور الجيش في الوحدة العربية، وقيام أنظمة ديمقراطية (سلباً وإيجاباً)، ودوره في التنمية، وبخاصة أنه يستهلك بين ثلث موازنة الدولة ونصفها. ثم علاقته بالبيروقراطية بعد توليه السلطة.

٣ ـ مصطفى عثمان إسماعيل

أولاً: الشكر والتقدير للأخ محمد جميل على هذا البحث القيّم والعرض السلس. وأكرر الشكر للزميل د. محمد الحسن ولد لبات.

ثانياً: هنالك الكثير من التشابه بين السودان وموريتانيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، من حيث التنوع السياسي والإثني، حتى من حيث تَعاقب السلطة العسكرية والمدنية على الحكم. فالمشكلة تتراوح ما بين فساد الحكم التعددي، واستبداد الحكم العسكري. باعتبار أن الحكومات العسكرية إلى زوال مع تطور الأوضاع في بلداننا، يبقى الأصل هو الحكم المدني. إن المشكلة تتلخص في عبارة واحدة هي «سوء إدارة الحكم في بلداننا»، فيصبح السؤال: كيف يمكن أن نصل إلى الحكم الراشد أو الرشيد؟ فعمر بن الخطاب لُقّب بالحاكم العادل، على الرغم من أنه جاء بالتعيين من قبل أبي بكر الصديق، وعمر بن عبد العزيز لُقّب بالخليفة الراشد الخامس، وقد جاء بالتعيين أيضاً.

ثالثاً: الهوية لا بد من أن ترتبط بالمواطنة المتساوية، وهذه جزء من الحكم الراشد القائم على عدالة توزيع الثروة والسلطة.

رابعاً: أشكر د. محمد الحسن على ما جاء في تعقيبه عن الديمقراطية التوافقية في المرحلة الانتقالية. وأتمنى من مركز دراسات الوحدة العربية ود. خير الدين حسيب أن يفرد ندوة للمزيد من التعمق في هذا العنوان.

خامساً: أتمنى من الأحزاب السياسية في موريتانيا أن تعلي من شأن الوطن في حوارها الذي يجري هذه الأيام في موريتانيا. فإذا نجح هذا الحوار، وكذلك الحوار الذي يجري في السودان، نكون قد أعطينا نموذجاً لحل مشكلات عضال في بلداننا العربية.

٤ ـ المحبوب عبد السلام

أُقارب هذا البحث من مدخل قضية الهوية، فموريتانيا تشبه السودان في وجود مكونين، عربي وأفريقي، ولكن موريتانيا تتمايز فيها المكونات على نحوٍ واضح، والسودان تتدرج فيه المكونات، من العربي شبه الخالص، وبخاصة لدى المجموعات التي هاجرت في القرن الأخير، إلى مجموعة أفريقية ـ كذلك ـ شبه خالصة، وبين أولئك وهؤلاء يتدرج السودانيون.

وإذ أفضل كلمة المكوّن الأفريقي في موريتانيا، بدلاً عن كلمة المكون الزنجي، فإني لا أنفي الأفريقية عن بقية الموريتانيين، ولكن أستعملها على وجه الحصر، وأعني الذين هم أفارقة فقط، أو كما اتفق عليه المصطلح في الولايات الأمريكية فهو (أوفرو أمريكان) وليسوا (الامريكيين السود) أو الـ (Black American)، فإن الموريتانيين الأفارقة هم مهمشو المهمشين، باعتبار أن موريتانيا مثل السودان من عرب الأطراف، ومن دول التخوم العربية. ولئن اعتبرنا الهوية متحركة ومنفتحة، فلا بد من أن نعتبر بالتاريخ العربي، ولا سيّما في القارة الأفريقية، حيث كان الوطن العربي يتسع

والمسلمون يستوعبون مكونات هذه القارة بشكل سمح لها بأن تساهم في إثراء هوية واحدة ولكن منفتحة ومتحركة. ولعل انفصال جنوب السودان يمثل أول سابقة؛ إذ فقد العالم جزءاً كان رسمياً بعضاً منه. قد لا تحتاج موريتانيا إلى نظام حكم لامركزي فيدرالي (اتحادي)، لانها ليست كبيرة المساحة كما كان السودان، ولكنها يمكن أن تقدم أنموذجاً في إدارة التنوع بالانحياز الايجابي لصالح مهمشي المهمشين، فلا يكفي فقط الاعتراف بهم، كما يقول القرآن ﴿**وجعلناكم شعوباً وقبائل لِتَعارفوا**﴾ [الحجرات: ١٣]، ولكن دفع مزيد من السلطة والثروة والتنمية.

في منتصف الثمانين، كنت أدرس في فرنسا، وكانت تستفزني الندوات التي تعقد في جامعات باريس عن الرق، وكان الحديث يصوب نحو موريتانيا والسودان. كنت أعتقد أن القوانين تساوي بين المواطنين، وذلك يكفي، لكن في السودان نفسه، في العام ١٩٨٧، أصدر الحزب الإسلامي الرئيس (الجبهة الإسلامية القومية) وثيقة أطلق عليها (ميثاق السودان)، تؤسس العلاقة في الدولة على المواطنة وليس الشريعة، وهذا ما تحتاجه الأطروحة العربية في موريتانيا.

٥ ـ شيرزاد النجار

أشار د. ولد لبات إلى مسألة الهوية في العراق، وإلى أن هناك مقارعة مع الانتماء العربي للبلد. هذه الإشكالية (أي إشكالية الهوية) شغلت بال رجال الدولة والفكر في العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١. وتجنباً لهذه الإشكالية، فإن القانون الأساسي (الدستور) العراقي لعام ١٩٢٥ لم يذكر أي هوية للدولة، ولكن هذا لم يمنع من إقامة اتحاد عربي هاشمي بين العراق والأردن عام ١٩٥٨. مع قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨ وإعلان دستور موقت في ١٩٥٨/٧/٢٧ أشارت المادة (٢) منه إلى أن العراق هو جزء من الأمة العربية مع التأكيد في المادة (٣) منه، أن العراق هو شراكة ما بين العرب والأكراد. استمر التشديد على الهوية العربية للعراق في الدساتير الموقتة اللاحقة في الأعوام ١٩٦٣/١٩٦٤/١٩٦٨/١٩٧٠. إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بدأ تغييراً جوهرياً في مسألة تحديد هوية العراق، حيث إن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤ غيّر شكل الدولة العراقية إلى دولة فدرالية، ولكن أغفل عن ذكر هوية الدولة، واستمر دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على هذا المنوال، إلا أنه نظراً إلى مطالبات قوية من القوى السياسية لتأكيد الهوية العربية للعراق ووجود معارضات لهذا التوجه، تم التوصل إلى صيغة «الحل الوسط» لمسألة الهوية، حيث اكتفى الدستور بالإشارة إلى أن العراق عضو فاعل في جامعة الدول العربية. ولكن إذا كان ميثاق جامعة الدول العربية يؤكد أن العضوية في الجامعة مفتوحة للدول العربية فقط، فمعنى ذلك، بصورة غير مباشرة، أن العراق دولة عربية كونها عضواً في جامعة الدول العربية.

٦ ـ عبد الحسين شعبان

الباحث د. محمد جميل والمعقب د. محمد الحسن اللُبات قدّما إضاءة مهمة على مسألة التغيير في موريتانيا وآفاق المستقبل، وأعتقد أن بلداً مثل موريتانيا يستحق من جانبنا اهتماماً أكبر، على

الرغم من المشكلات التي يعيشها كل بلد عربي وعلى المستوى القومي، ولا سيّما نكوص قضية الوحدة والتراجع في القضية الفلسطينية، واتساع نار الاحتراب الداخلي، وارتفاع منسوب الافتراق الخارجي، والتدخل الأجنبي الدولي والإقليمي.

تستوقفني ثلاث قضايا في الوضع الموريتاني، أود أن يساهم الباحث والمعقب في تسليط ضوء أكبر عليها، ولا سيّما ارتباطها بمسألة التغيير وضروراتها باعتباره جزءاً من المشهد السائد والموجة الدولية القائمة للتغيير بعد ما حصل من تغيير في أوروبا الغربية في أواسط السبعينيات، ولا سيّما في اليونان والبرتغال وإسبانيا. بعد أن كان التحول الديمقراطي في هذه البلدان استعصاءً بعد الحرب العالمية الثانية، ثم كانت الموجة الثانية من التغيير التي شهدتها أوروبا الشرقية وأنظمتها الشمولية في أواخر الثمانينيات، وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

المسألة **الأولى**: هي موضوع الهوية، وهي جزء من معضلة كونية، حيث برزت بعد انهيار أنظمة أوروبا الشرقية، والمسألة لها علاقة بالإقرار بالتنوع والتعددية، وأسأل بخصوص موضوع بعض بقايا الرق، وعلاقة ذلك بموضوع المواطنة.

المسألة **الثانية**: أرجو تنوير الندوة بأسباب إقامة العلاقة مع إسرائيل، ودور واشنطن في هذه الفوضى، وأتفهم الحرج في مثل هذا الموقف، وكذلك موضوع قطع العلاقة مع إسرائيل بعد العدوان على غزة.

والمسألة **الثالثة**: تتعلق بالمصالح الوطنية والحوار بين أطرافها، أقصد أنه سبق لي أن ساهمت في مبادرة لتطبيع العلاقات بين الأطراف المختلفة، حيث تم الاتصال بالرئيس الحالي الذي قاد انقلاباً عسكرياً، محمد بن عبد العزيز، وسمح لنا بزيارة الرئيس المحتجز.

وأقول لمن لا يعرف موريتانيا إنها بلد المليون شاعر، وإن مجتمعها، على الرغم من محافظته، منفتح والمرأة كانت متميزة فيه. وأعتقد أن مبادرة د. خير الدين حسيب يمكن أن تعمم، بخصوص الجامعات والتعليم والصحة وغير ذلك.

٧ ـ عبد الإله بلقزيز

تُطْلِعنا هذه الجلسة ـ بحثاً وتعقيباً ـ على المستوى الرفيع للنخبة الثقافية والسياسية والموريتانية. وهذه حقيقة لا تُلْحَظ ـ من أسفٍ شديد ـ خارج بلاد المغرب العربي، ولي أملٌ كبير في أن يقع تصحيح هذه الحال من التجاهُل العربي، غيرِ المبرّر، للمجتمع الثقافي وللمجتمع السياسي في موريتانيا. سأَحصر حديثي في مسألتين أثارتهما الورقة والتعقيب عليها:

الأولى؛ وتتصل بالهوية وعلاقاتها بالسياسة والنظام السياسي، وما ينجم عن التفكير في هذه المسألة من التباسات. لم أتوقف شخصياً، ومنذ عدّة سنوات، عن التشديد ـ في ما أكتبُه ـ على خطورة الدفاع عن وجوب اشتقاق النظام السياسي من النظام الاجتماعي والثقافي، بزعْم أنّ ذلك من مقتضيات الديمقراطية والتمثيل الديمقراطي الصحيح للمجتمع! ليس هذا من الدولة الوطنية

الحديثة في شيء ولا من الهندسة السياسية للنظام الديمقراطي؛ إنّ القول به تسويغٌ لنظام العصبيات أو للنظام العصبوي، وهو النظام الذي شهدنا طبعةً جديدةً منه في العراق على يد مهندسه سيّئ الصيت: بول بريمر. الدولة الحديثة لا تقوم على هويات؛ الدولة الحديثة تقوم على مبدإ المواطنة، وهو أفقيّ عابر للطبقات والجماعات الأهلية، وعابر للانقسامات العامودية. والمواطنة، بما هي مساواةٌ كاملة في الحقوق السياسية، ووحدها تكفل حقوق الجماعات والأفراد، وتحفظ لهم خصوصياتهم الثقافية والدينية والأقوامية داخل الكيان الوطني الجامع. لو كان على الدولة أن تقوم على مقتضى الهويات، لكان على الولايات المتحدة، مثلاً، أن تنقسم إلى دويلات بعدد أعراقها وأديانها وطوائفها ومذاهبها.

الثانية؛ أن الغائب الكبير من ثقافتنا السياسية هو فكرة التوافق؛ نتيجة تصورات لدينا خاطئة للديمقراطية أو للسلطة. المثال الأصرخ لذلك الغياب ما فعلناه جميعاً، بدرجات مختلفة، أثناء ما سُمِّي «الربيع العربي»، وبخاصة بعد أن بدأ موسم استلام السلطة من زيدٍ ومن عمرو. تَصرَّف المنتصرون في انتفاضات العام ٢٠١١ بعقل استئثاري إقصائي، فاستبعد الفريقُ الواحدُ منهم حليفه من مؤسسات السلطة الانتقالية. وبدلاً من تأسيس المرحلة الانتقالية على الشراكة والتوافق، ذهب الجميع إلى منافسةٍ مبكّرة لإنتاج أغلبية حاكمة وأقلية معارضة، وكأننا نعيش أحوالاً طبيعية، وكأن قواعد المنافسة الديمقراطية استتبَّتْ عندها وترسَّخت! هكذا فضلنا سبيلَ ما أسمّيه الداروينية السياسية ـ حيث الغلبةُ للأقوى ـ على خيار التوافق. والنتيجةُ أننا أضعنا جميعاً فرصةً تاريخية لبناء انتقالٍ توافقي متفَاهَم عليه.

٨ ـ مصطفى الفقي

١ ـ زرت موريتانيا مرتين: أولاها عام ١٩٨٩ عند قيام الرئيس المصري الأسبق باعتباره رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية بالوساطة بين (نواكشوط وداكار)، واكتشفت تجذر مفهوم العروبة لدى شعب موريتانيا ووضوح سلاسة اللغة العربية والحفاوة بها لدى شعب الشعراء والأدباء والمفكرين. ولكن لدى موريتانيا مشكلة ازدواج الهوية: العربية والزنجية.

٢ ـ حديث د. محمد الحسن ولد لُبات عن (الأقباط) في مصر حديث فيه تعميم، لأن المسيحيين العرب مرتبطون بأوطانهم عبر آلاف السنين وهوية (الأقباط) كمسيحيين مصريين ليست محل جدل، هم أقلية عددية فقط وليسوا أقلية بالمفهوم الغربي أو الأمريكي تحديداً مثل (الزنوج) في الولايات المتحدة.

٣ ـ تحدث د. محمد جميل ولد منصور مشيراً إلى ما أسماه (الانتكاسة المصرية): فهل يقصد بذلك طعناً في شرعية الوضع القائم، رغم استناده إلى دعم شعبي، أدى إلى التحول الذي جاء بالرئيس (السيسي) إلى السلطة؟!

الفصل الحادي والعشرون

تداعيات الحراك العربي على القضية الفلسطينية

عبد الستار قاسم(*)

بداية أشير إلى أنني كنت حريصاً منذ بداية الأحداث في تونس على تسمية ما يجري «الحراك العربي» لا «الربيع العربي». كان أحد الأمريكيين واسمه إريك قد أطلق على ما جرى في تونس ومصر اسم الربيع العربي وذلك في مجلة **فورين بوليسي** (*Foriegn Policy*)، وبما أنه أمريكي فقد غلبَت تسميتُه تسميات العرب. أطلقتُ عليه اسم الحراك العربي لحفظ خط الرجعة، إذ ربما لا يكون ربيعاً، ولا ضرورة إلى التورط في تسمية ربما لا تتطابق مع الواقع.

تفاءل كثيرون، وكنت أنا أحدهم، بالحراك العربي في تونس ومصر وبقية البلدان العربية لما حمله الحراك من تفاؤل في التخلص من الحكام العرب الذين أذاقوا المواطن العربي مر العذاب وقادوا شعوبهم إلى الفقر والجهل والهروب من معالجة هموم الأمة العربية. وربما كان في ذلك الحراك نسيم الحرية التي طالما تطلع إليها العربي. تفاءل العربي بالحراك على أمل أن يتخلص من الظلم والاستعباد، ومن ملاحقات الأجهزة الأمنية العربية، وعلى أمل أن يستطيع التعبير عن نفسه بحرية حول مختلف القضايا العامة. وظهر تفاؤل كبير على الساحة الفلسطينية عسى أن يفرز الحراك قيادات عربية جديدة لا تكذب على الشعب الفلسطيني وتتوافر لديها النية لمواجهة إسرائيل قولاً وعملاً. أصيب الفلسطينيون بيأس كبير أفقدهم الثقة بالأنظمة العربية، وجلهم على قناعة بأن الأنظمة العربية عبء على القضية الفلسطينية وليست رصيداً لها، وأن كل ما سمعه عبر وسائل الإعلام العربية عبر السنوات الطويلة لم يكن معبراً عن الحقيقة. فظن الفلسطيني أن التخلص من القادة والحكام قد يؤدي إلى المشاركة الشعبية في الحكم واتخاذ القرار، الأمر الذي سيخدم كل القضايا والهموم العربية. فالشعوب أكثر صدقاً وانتماء للأمة من حكامها، ومن المحتمل أن

(*) بروفيسور في العلوم السياسية.

تشهد القضية الفلسطينية مدّاً شعبياً عارماً على مستوى الوطن العربي رفضاً لإسرائيل وتأييداً لجهود الفلسطينيين في استعادة حقوقهم الوطنية.

إنما بعد سنوات من الحراك العربي، أخذ المواطن العربي ومعه الفلسطيني يراجع نفسه، إذ إن تطورات الحراك العربي لم تسِر وفق التطلعات الجماهيرية، وغرقت بعض العواصم العربية بالدماء والقتل والدمار. وأخذ الفلسطيني يشعر بعد سنين أن الحراك العربي ابتعد كثيراً من الهموم العربية، وأخذ منحى غير وحدوي ويهدد وحدة الأقطار العربية التي شهدت حراكاً. وبدا لكثير من الناس أن الربيع تحول إلى خريف، وأن الآمال التي بنيت على الحراك قد جرى استنزافها. فهل من بقية تنعكس بتداعيات إيجابية على القضية الفلسطينية فترفع من مكانتها على الساحة الدولية وتعزز صمود الشعب الفلسطيني نحو استعادة حقوقه الوطنية الثابتة؟ للإجابة عن هذا السؤال تناقش هذه الورقة العناوين التالية التي تشكل مبنى بحثياً:

١ ـ البيئة السياسية والوطنية التي كانت قائمة في الساحة العربية قبل تطور الحراك في كل من تونس ومصر.

٢ ـ مكانة القضية الفلسطينية في الساحات الدولية والعربية والفلسطينية، ومدى تفاعل الشعوب العربية مع مسار الأحداث على الساحة الفلسطينية.

٣ ـ انعكاسات الاتفاقيات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وتطبيقاتها على الالتزام الشعبي العربي بالقضية الفلسطينية (استحقاقات أوسلو على الفلسطينيين).

٤ ـ طغيان الهموم القطرية والخاصة على الهموم القومية والعامة.

٥ ـ الفتن وحَرف اهتمامات الشباب والشابات.

٦ ـ التركيبة الاجتماعية العربية والتقوقع على الذات والقبيلة.

ينطلق هذا البحث من فرضية أنه لم يكن من المتوقع أن يحقق الحراك العربي الذي حصل في عدد من البلدان العربية النتائجَ المرجوة والمتمثلة بإقامة أنظمة سياسية حديثة تحرص على حرية الإنسان ومشاركته في اتخاذ القرار إلى نجاح بسبب عدم توافر البيئة السياسية والوطنية والاجتماعية داخلياً وخارجياً المناسبة للنجاح، ولم يكن من المتوقع أيضاً تعزيز مكانة القضية الفلسطينية والاهتمام بها بسبب هذه البيئة التي لم تعد تلتزم بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

أولاً: البيئة السياسية والوطنية

لم تعد بيئة الخمسينيات والستينيات موجودة على الساحة العربية، وتلك القضايا الحيوية الكبيرة التي كان يجتمع العرب شعوباً حولها لم تعد على الألسنة، والحديث فيها أضحى غريباً

ومستهجناً أحياناً. ركز العرب في الخمسينيات على قضايا كبيرة حملها جمال عبد الناصر ومجمل القيادة المصرية، وهي: التحرر من الاستعمار، وتحقيق الوحدة العربية، وتحرير فلسطين. كان لهذه القضايا وقع عظيم في النفوس العربية حين كان للعرب تطلعات فسيحة يرجون تحقيقها. تطلع العرب إلى التحرر من الاستعمار وقدمت بعض الشعوب العربية الكثير من التضحيات من أجل إقامة الدولة العربية المستقلة مثلما فعلت الجزائر وليبيا. كان الاستعمار همّاً مرعباً لأنه عمل على طمس الهوية العربية في عدد من البلدان، ومارس كل أنواع القمع والتنكيل بالناس من أجل إنفاذ سياساته التي تضمنت فكرة الضم وإنهاء الهوية العربية تماماً.

كان لدى العربي حلم في الزمن الغابر، وهو رؤية دولة عظيمة تأخذ مكانها في الساحة العالمية وتساهم مباشرة في تكوين الحضارة الإنسانية. وقد بلغ التشريب الثقافي العربي إلى حد أن أغلب أفراد العرب يحملون خلف رؤوسهم الزمن القديم الذي شهد عظمة الأمة وقيادتها للحضارة العالمية، ويتمنى أن يقيم دولة مجيدة تعيد الحياة للتاريخ. يحن العربي إلى الأيام الغابرة، وما زال يرى أنه يمكن استعادتها، وبخاصة إذا كان من المسلمين المتطلعين إلى قيام دولة الخلافة أو ما شابهها.

لهذا لم يكن لدى العربي الاستعداد للاستسلام للاستعمار الغربي وهو الذي يرى في نفسه الحصيلة الحضارية المؤهلة لقيادة العالم. من هنا وقف العرب شعوباً مع جمال عبد الناصر فهو كان يعبِّر عما بداخلهم من رغبة في الاستقلال والسير قدماً وفق إرادة سياسية عربية حرة.

كان العرب يدركون أن تحقيق حلمهم التاريخي لا يمكن أن يتم من دون الوحدة العربية، لأنها تعبِّر عن إرادة جماعية تجمع كل الجهود والطاقات التي من المفروض أن تنهض بالأمة لتصبح في مصافِّ الأمم القوية والمتقدمة في مختلف مجالات الحياة. لم يكن من السهل على شخص لا يؤمن بالوحدة العربية التعبير عن رأيه في حينه، ليس خوفاً من الحكام وإنما من جماهير الناس التي تعلقت بالفكرة واحتضنتها. وقد انعكس ذلك على قضية فلسطين. احتلال فلسطين إحلالياً شكل قمة الهرم الاستعماري في البلدان العربية، ومسألة تحريرها كانت تقف على سلم الأولويات في طرد الاستعمار وتحقيق الوحدة العربية. لهذا ركز الحكام العرب في بدايات حكمهم على مخاطبة الناس في كل أنحاء الوطن العربي بتحرير فلسطين، إلى درجة أن فلسطين أخذت تسمية قميص عثمان. فكل حاكم يبحث عن تأييد جماهيري كان يمسك بالقضية الفلسطينية لينال التأييد والمبايعة[1]، أو التقدير من قبل جماهير الأمة.

كانت فلسطين وقضيتها شغلاً شاغلاً لوسائل الإعلام العربية الرسمية، وطالما تم تطوير برامج في مختلف الإذاعات العربية حول فلسطين، وكم انشدّ الناس العاديون إلى هذه البرامج لمتابعة آخر تطورات القضية الفلسطينية. وبعد حرب عام ١٩٦٧ وهزيمة الأنظمة العربية، لم يجد الفلسطينيون

(١) انظر كلمة محسن صالح، «العالم العربي والقضية الفلسطينية،» في ندوة «قضية فلسطين ومستقبل السلام»، منتدى الجزيرة التاسع، الدوحة، ٥ أيار/مايو ٢٠١٥.

عناءً في كسب تأييد العرب للمقاومة الفلسطينية، وأقبلت جماهير الأمة على التبرع بالأموال للمقاومين الفلسطينيين، ومن العرب من قرر التطوع في صفوف هذه المقاومة[٢]. آمن الناس عموماً في كل الأقطار العربية بالكفاح المسلّح في حركات المقاومة، وتفاعلوا مع هذه الحركات على مختلف المستويات العسكرية والثقافية والفكرية والدعائية، وأصبحت المقاومة عنواناً ورمزاً للكرامة العربية.

لم يكن يجرؤ حاكم عربي على التفوُّه بالصلح مع الكيان الصهيوني أو التفاوض معه، أو مجرد الإشارة إليه من بعيد. كان هناك التزام نظري على الأقل بقدسية القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

كان المزاج العربي العام مختلفاً عمّا هو عليه الآن، إذ سادت إلى حد كبير روح التعاون بين الناس، وكانت الثقة المتبادلة بينهم بارزة في علاقاتهم الاجتماعية. تميز الناس بروح العمل الجماعي والتعاون المتبادل، والتفاعل مع الأحداث بحلوها ومرِّها. غلبت على الأخلاق العربية قيم تقليدية تميز بها العرب عموماً، مثل الحميّة والشجاعة ونصرة المظلوم والكرم وإثبات الذات بالأفعال وليس فقط بالأقوال[٣]. أي أن المجتمعات العربية تميزت بمنظومة قيمية متماسكة وحريصة على التآلف والمحبة والود المتبادل، فكان المجتمع متماسكاً ومعرفاً بهذه المنظومة القيمية المحترمة من قبل السواد الأعظم من الناس. وانعكس هذا على التعليم والبرامج التربوية التي حرص واضعوها على تدعيم القيم الأخلاقية والوطنية والقومية، وعلى الالتزام بمصالح المجتمع والأمة. ولم يبتعد التعليم من هموم الوطن العربي، بل كان مواكباً للتحديات التي يواجهها العرب كأمة وكأقطار منفصلة. نشأ الفرد العربي إلى حد ما واعياً لقضايا الأمة حريصاً على البحث عن حلول لمشاكلها والتحديات التي تواجهها. أي أن الفرد كان جزءاً من الأمة ولم يكن منفصلاً عنها ومشاركاً في الأنشطة القليلة التي كانت تسمح بها الأنظمة العربية.

١ ـ انقلاب الوضع العربي

لم تعد قضايا الأمة كبيرة ومنتشرة على مساحة الوطن العربي. لم تعد قضية الوحدة العربية تؤرق الناس، بل هناك نفر لا بأس به من الناس، وبخاصة في أوساط المثقفين، أخذوا يهزأون بفكرة الوحدة العربية ويسخرون منها على اعتبار أنه لا يمكن تحقيقها، وأن الفجوات الثقافية بين الأقطار العربية كبيرة جداً يصعب معها توحيد الناس. والأمر بالنسبة إلى الموقف من الاستعمار ليس مختلفاً، إلى درجة أننا نستدعيه الآن ليتدخل في شؤوننا الداخلية وليحل لنا مشاكلنا. أما تحرير فلسطين فأصبح موضوعاً للتندُّر والمزاح الساخر. سقطت عزيمة الناس، ولم تعد هناك حميّة تدفع

(٢) «المقاومة الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧،» <http://blogs.najah.edu/staff/emp-2092/article/article/file/ch10.pdf>.

(٣) صور التعاون العربي في خمسينيات القرن العشرين.

المرء نحو البحث عن العزة والكرامة، وبات الرضوخ للكيان الصهيوني والقوى الاستعمارية التي تدعمه نوعاً من أنواع الحكمة والعقلانية.

المشكلة الكبيرة تتمثل الآن بقيام الأنظمة العربية بصناعة ثقافات قطرية غير موحّدة لجماهير الأمة العربية. حرص كل نظام عربي على صناعة ثقافة خاصة بالقطر الذي يحكمه بحيث لم يعد لدينا ما يمكن أن نصفه بالثقافة العربية، وإنما هناك ثقافات عربية متعدّدة يصعب جمعها معاً في بوتقة واحدة. ولم يكن لهذه الثقافات القطرية[٤] أن تتطور إلا بصناعة هموم خاصة لكل شعب من شعوب الأمة العربية. صنع الحكام هموماً خاصة لشعوبهم ليتلهوا بها على حساب القضايا الكبيرة. فبعض الأنظمة سارت في طريق الفتنة المذهبية، وأخرى ميزت بعض الفئات السكانية على حساب فئات أخرى، وأنظمة احتكرت الوظائف والمناصب وسلمتها لمناصريها وحرمت الآخرين، وسلطت كل الأنظمة العربية أجهزة أمنها على المواطن العربي بهدف شله والحؤول دونه والمشاركة السياسية وإبداء الرأي. لقد عاثت الأجهزة الأمنية في الأرض الفساد بحيث قتلت النفسية العربية وأبعدت الناس عن الاهتمام بشؤون الأمة.

أخذ لسان العربي يقول إنه إذا كان ثمن الاهتمام السجن والتعذيب وسحب جواز السفر والمنع من السفر أو الطرد من الوظيفة فمن الأسلم ألّا يتدخل المرء بشؤون أمته. انسحب الناس من حلبة المشاركة، وأخذت تسيطر عليهم العلاقات القائمة على الشك. لقد جندت الاستخبارات العربية أعداداً هائلة من المرتزقة الخونة الذين قبلوا على أنفسهم التجسس على الناس بهدف محاصرة أنشطتهم وضبطها، فوقع الشك بين الناس مع الزمن لأنه أصبح كل فرد يخشى الذي أمامه من بني جلدته ظناً منه أنه مخبر أو جاسوس يمكن أن يشي به إذا أبدى رأيه. غابت الثقة بين الناس فتأثر النسيجان الاجتماعي والأخلاقي سلباً، وهو ما أتاح الفرصة للتفسخ الاجتماعي. لم تعد هناك علاقات اجتماعية تقوم على الثقة المتبادلة، وإنما على الشك المتبادل؛ فانتفى العمل الجماعي إلى حد بعيد وحلت محله المصالح الفردية التي لا يهمها إلا الذات دون مصلحة الأمة. انهارت المنظومة القيمية ومعها انهار التعليم وانخفض مستوى الوعي، وفرط عقد الجماعة لمصلحة الفردية المفرطة. أصبح لسان العربي يقول اللهم نفسي ولا علاقة لي بغيري إلا إذا كان من جواسيس السلطان الذين عادة يحشرون أنفسهم في كل نشاط لتتبع ما يقول الناس وما يفعلون.

٢ ـ الخصومات العربية الداخلية

الأمرّ في كل التطورات أن الحكام العرب دفعوا بخصوماتهم في ما بينهم إلى الحروب البينية. فحصلت حرب بين مصر والسعودية في اليمن، ودخلت المغرب في حرب مع الجزائر، واجتاح الجيش السوري شمال الأردن، واستنجد بعض قادة لبنان بالأمريكيين لدخول لبنان عسكرياً لحل

(٤) David Storey, *Territory: The Claiming of Space* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 2003).

أزمات داخلية، واقتتل اللبنانيون في ما بينهم، وكادت مصر والسودان أن تتصادما عسكرياً، والعراق دخل عسكرياً إلى الكويت وقرر ضمها... إلخ. لقد عادى الحكام العرب بعضهم بعضاً بطريقة همجية وفي غاية الانحطاط، إلى درجة أنهم كانوا يستعملون السباب والشتائم بعضهم ضد بعض، وكانت الإذاعات العربية صروحاً للدعايات الإعلامية مع أنظمة ضد أخرى، ولم تكن الساحة الإذاعية العربية في فترة ما إلا مجرد مكلبة لا تتوقف عن النباح.

تطورت أعمال الحكام العرب بحيث أخذت تبث مشاعر الكراهية والبغضاء والأحقاد بين الشعوب العربية. لقد وصل العرب إلى درجة أن اللبناني يكره السوري، والجزائري يكره المغربي، والأردني يكره الفلسطيني، والكويتي يكره العراقي، والسوداني يكره المصري، وجمهور عربي واسع يكره الخليجيين... إلخ. عمَّت الكراهية المتبادلة الشعوب العربية والسبب أن الحكام عملوا على جرّ شعوبهم إلى خصومات لا ناقة لها فيها ولا بعير، لكن المستبِّدين لا يبالون في توريط الشعوب بممارسات قبيحة تخدم أغراض الحكام أنفسهم وتلحق الضرر الكبير بالشعوب. لماذا مثلاً يكره الفلسطيني الأردني؟ أو لماذا يكره الأردني الفلسطيني؟ ذلك بأن منظمة التحرير أرادت السيطرة تماماً على الشعب الفلسطيني من دون أي تدخل من جهات عربية فبثت مشاعر الكراهية في صفوف الشعب الفلسطيني، والقيادة الأردنية أرادت أن تضمن ولاء الأردنيين للملكية فخوفتهم بالفلسطينيين.

ضربت أعمال الحكام العرب جذور الجماعية العربية ومشاعر الوحدة العربية، وبدلاً من أن يتجه العرب نحو الوحدة لبناء المستقبل المشترك، اتجهوا نحو التمزق والتفتت والاقتتال ليصبح الاستعمار البطل الذي يمكن أن يقدم حلولاً للمشاكل العربية الداخلية[٥]. وفي وقت ما تدخلت إسرائيل لإصلاح ذات البين بين الأردن ومصر، أو بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. لم يعد العدو التقليدي للأمة العربية عدواً صرفاً، وإنما أصبح فيه بعض الخير للأمة. كما أن الاقتتال البيني، ومشاعر الكراهية التي أخذت تفوح رائحتها تغذت على فكرة الاهتمام بالقضايا العربية عموماً. إذا كان جاري العربي يحاربني ويريد السيطرة عليَّ فلا ضرورة إلى حمل همّ هذا الجار. أي أن سياسات الأنظمة العربية غرّبت العرب بعضهم عن بعض، وتقلص اهتمام العربي لهموم أخيه العربي تدريجاً إلى أن وصل إلى ما وصلنا إليه الآن. لم يصل اهتمام العربي بهموم أخيه العربي إلى الصفر لكنه يقترب منه مع الأيام.

٣ ـ هزيمة عام ١٩٦٧

منيت مصر وسورية والأردن بهزيمة عسكرية نكراء عام ١٩٦٧ على يد الجيش الصهيوني. لم تتوقف هذه الدول يوماً عن الحديث عن القضية الفلسطينية والتزامها بالتحرير، وفجأة وخلال

(٥) «الجامعة العربية: تاريخ من التدخل الأجنبي،» الميادين، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٥.

ساعتين كانت جيوشها قد هربت من ميدان المعركة. لقد هُزم رائد القومية العربية جمال عبد الناصر، وهُزم حزب البعث القومي الوحدوي ومن دون قتال. لقد أصيب العربي بالذهول لهول الهزيمة، وأخذ يتساءل: إذا كان رواد القومية العربية قد ثبت عدم إعدادهم واستعدادهم للقتال من أجل تحرير فلسطين فذلك يعني أن الحكام العرب يكذبون، ولا يفعلون وفق ما يقولون. وطالما طرح الناس السؤال حول القومية العربية، وهل هي فعلاً موجودة؟

لقد وجَّهت هزيمة ١٩٦٧ ضربة قوية لفكرة الوحدة العربية وللقضية الفلسطينية لأن الكثير من الناس ارتدُّوا وفقدوا الأمل في تحقيق إنجازات في مجالَي الوحدة العربية والقضية الفلسطينية[٦]. هُزم جمال عبد الناصر الذي ملأ الدنيا صراخاً حول التزام مصر بالقضية الفلسطينية وتحرير فلسطين، وتحلل العدد الأكبر ممن آمنوا به من التزامهم بالقضية الفلسطينية.

٤ ـ حرب عام ١٩٧٣ وزيارة السادات للكيان الصهيوني

اهتز الكيان العربي بعد حرب تشرين ١٩٧٣ حين رأوا على شاشة التلفاز رئيس أركان الجيش المصري يصافح رئيس أركان الجيش الصهيوني. لقد كانت مصافحة صاعقة على رؤوس العرب الذين اهتزت ثقتهم بأنفسهم وبما يسمعون من قادة العرب. مثلت المصافحة مرحلة جديدة من مراحل الصراع ضد الكيان الصهيوني، وبات العديد من العرب على يقين بأن البلدان العربية تتجه نحو التسليم لإسرائيل والتخلي عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. لم يقتصر الأمر على المسؤولين العرب الذين كانوا يحضرون أنفسهم لهذه المرحلة الجديدة وإنما امتد إلى الإنسان العربي العادي ليبدأ هو بمراجعة نفسه وحساباته.

أصبحت المراجعة ملحَّة عندما أعلن الرئيس المصري أنور السادات أنه سيزور القدس، أي إسرائيل بوجود ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي لم يُبدِ اعتراضاً على الإعلان، وكأنه كان موافقاً على الزيارة، وأنه علم مسبقاً بنيات الرئيس المصري. ذهب السادات إلى القدس، وأصبحت الزيارة رمزاً للاستسلام العربي واعترافاً بإسرائيل وحقها في الوجود. وقَّع السادات معاهدة صلح مع إسرائيل والتزم بالدفاع عن الأمن الإسرائيلي ضد الذين يمكن أن يتسللوا إليها من الجانب المصري، وقبل ترتيبات أمنية مشددة، منها منع الجيش المصري من المكوث في سيناء شرق الكيلومتر ٥٨، والقبول بوجود قوات متعددة الجنسيات في الممار الاستراتيجية في سيناء، وإعطاء مصر حق وجود قوات محدودة العدد والعدة شرق قناة السويس.

توالت الخطوات العربية باتجاه إسرائيل بعد زيارة السادات للقدس، وكان في مقدمها التحرك الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الذي بدأ بفك الطوق العربي الذي كان مفروضاً على مصر بسبب

(٦) إبراهيم أبراش، «المشروع القومي العربي: الوحدة العربية والقضية الفلسطينية،» ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

اتفاقية كامب دايفيد. زار ياسر عرفات الرئيس المصري حسني مبارك في الإسماعيلية[٧] منتهكاً بذلك القرار العربي بمقاطعة النظام المصري. وبمجرد أن قام عرفات بهذه الخطوة، حذت عدة بلدان عربية حذوه حتى قال معلِّقون مصريون إن نبوءة السادات قد تحققت وهي أن العرب سيعودون لمصر لأنهم لا يملكون نيّات وقدرات لمواجهة إسرائيل. وفي هذا كان رسالة واضحة إلى الشعوب العربية وهي أن الحكمة تكمن في البحث عن حلول سلمية مع إسرائيل لأن هزيمتها عسكرياً غير واردة. أخذت الشعوب العربية تستسلم لأمرين: **الأول**، أن إسرائيل ذات منعة عسكرية لا يمكن للعرب أن يُلحقوا بها هزيمة؛ و**الثاني** أن العرب عجزة لا طاقة لهم على دولة صغيرة كإسرائيل. فمن ناحية تطور تمجيد العدو وقوته، ومن ناحية أخرى تولد استهزاء بالذات والقدرات الذاتية للعرب. وفي هذا ما يوسع الفجوة المعنوية على الأقل بين العرب وإسرائيل. فتزداد مشاعر الدونية التي يشعر بها العرب أمام الصهاينة ويرتفع منسوب الصلف الإسرائيلي.

وأتت مبادرة الملك فهد لعام ١٩٨٢ التي عرضت على القمة العربية في مدينة فاس، وأقرت على شكل مبادرة السلام العربية في بيروت عام ٢٠٠٢[٨]. والأكثر وقعاً على العرب كان اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣. داس الفلسطينيون على كل ثوابتهم وشعاراتهم وميثاقهم الوطني الفلسطيني في تلك الاتفاقية وارتضوا لأنفسهم القيام بمهمات أمنية دفاعاً عن الأمن الإسرائيلي.

خذلت اتفاقية أوسلو جزءاً كبيراً من الشعب الفلسطيني ومن أبناء الأمة العربية، وفتحت الأبواب أمام الأنظمة العربية للقيام بأنشطة سياسية تجاه إسرائيل، وفتحت عدد من الدول مكاتب تجارية لإسرائيل على أراضيها، وقامت موريتانيا بإقامة علاقات دبلوماسية مع الصهاينة.

باختصار، تطورت أجواء سياسية ودبلوماسية على الساحة العربية لا تشكل أرضية صالحة لالتزام العرب بالقضية الفلسطينية. الجو العام على الساحة العربية أخذ يميل باتجاه الاعتراف بإسرائيل وإقامة معاهدات صلح معها، كما أن التثقيف العربي سواء في المدارس أو الجامعات أو وسائل الإعلام تقلص بصورة حادة مما أثر في وعي الإنسان العربي بالخطر الصهيوني الذي يتهدد الجميع. لم تعد وسائل الإعلام العربية تعطي القضية الفلسطينية وتطوراتها الأوقات والمساحات المتناسبة مع مكانة القضية. فضلاً عن أن التعبيرات التقليدية حول التحرير وعودة اللاجئين الفلسطينيين وحتمية زوال إسرائيل أخذت تنحسر لمصلحة لغة السلام والقبول بإسرائيل كجزء لا يتجزأ من المنطقة. وبدل التحرير لكامل التراب الفلسطيني، أخذ قادة العرب ووسائل الإعلام العربية والفلسطينية يركزون على إقامة دولة فلسطينية، ووُضعت قضية اللاجئين على الرف إلى حد كبير.

---

(٧) محمد خليل، «مبارك وعرفات،» سما الإخبارية، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=172158>.

(٨) انظر النص الكامل لمبادرة السلام العربية: <https://www.google.ps/?gws_rd=cr,ssl&ei=3EwWVvbTA4qfygOTxpfoCA#q=>.

تتمثل مشكلة الفلسطينيين الأولى في ملايين اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات على مدى عشرات السنوات وليس في مسألة إقامة دولة. المفروض أن إقامة دولة فلسطينية مشمولة في حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤. عندما يحصل الفلسطينيون على تقرير المصير، هم يقررون بأنفسهم الدولة التي يريدونها. أما الطرح الذي أخذ قادة فلسطين والعرب يقدمونه حول إقامة دولة فيعني إقامة دولة على أرض تسيطر عليها إسرائيل وبدون سكان لأن الفلسطينيين منتشرون في مخيمات اللجوء في الأردن وسورية ولبنان. ولا يوجد في الإعلام العربي من يناقش كيفية إقامة دولة بلا سكان وبلا أرض.

المعنى أن الشباب العربي الذين مارسوا الحراك ضد أنظمة عربية لا يتوافر لديهم الوعي الكافي بالقضايا العربية وبالأخص القضية الفلسطينية. لقد غيبت الأنظمة العربية هموم العرب والتحديات التي يواجهونها ومعها وسائل الإعلام حتى بات العربي غير آبه بهموم لا يعرف عنها سوى النزر اليسير. ولد أغلب هؤلاء الشباب في مرحلة التراجع العربي عن الهدف العربي القائل بتحرير فلسطين، ووجدوا أمامهم الكثير من التطبيع مع إسرائيل والبحث عن السلام معها[٩].

هؤلاء جيل مؤتمر مدريد الذي تخلى فيه العرب عن موقفهم الجماعي وذهبوا إلى المؤتمر فرادى وليس كفريق عربي واحد. وولد هؤلاء في عهد مبادرة السلام العربية التي ترفض إسرائيل حتى نقاشها. أي أنهم ولدوا في مرحلة وضعت فيها القضية الفلسطينية على الرف، وغاب الوعي بها إلى حد كبير. وإذا كان الوعي بالقضية قد غاب إلى أبعد حد عن شباب فلسطين الذين يعيشون على أرض فلسطين فكيف بالشباب العرب الذين خبروا حراكاً عربياً دبلوماسياً متجاوباً مع إسرائيل ومتعايشاً معها؟

البيئة السياسية والثقافية على اتساع مساحة الوطن العربي ليست صحية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولا يمكن أن نتوقع مواقف شبابية ليست منسجمة مع المظهر العام الذي تبدو فيه القضية الفلسطينية. هؤلاء شباب يتأثرون ببيئتهم كما يتأثر غيرهم وربما أكثر. البيئة وضعت القضية الفلسطينية في حالة تراجع، ولم يكن غريباً أن تكون القضية غريبة في عقول ووعي الشباب. هذا فضلاً عن أن وسائل وأساليب وفرص الأنشطة الشبابية قد ازدادت وارتفع مستواها، وهي لها ثقل على نفسيات الشباب وأنشطتهم. مغريات الحياة والرفاه الشخصي تشعب وأصبحت متعددة الجوانب، وهي تشكل عامل إغراء للشباب تحولهم عن الهموم العامة، سواء كان داخل القطر العربي الواحد أو خارجه على اتساع الوطن العربي.

(٩) «التحول المصري وفضاء القضية الفلسطينية،» وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وإبراهيم أبراش، «نحو تصويب البعد القومي تجاه القضية الفلسطينية،» وكالة سما الإخبارية، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=249669>.

ثانياً: مكانة القضية الفلسطينية عربياً ودولياً

لم تعد القضية الفلسطينية تتمتع بالمكانة المرموقة التي كانت تحتلها قبل سنين، ولم يبدأ تدهور هذه المكانة مع بداية الحراك العربي، وإنما بدأ قبل سنواتٍ منه، وربما نعيد الأمور إلى الأسباب التالية:

١ ـ تتابع الهزائم العسكرية العربية

أثبت العرب والفلسطينيون معهم أنهم ليسوا أهلاً لميادين القتال الحربي، وليسوا على مستوى النشاط الدبلوماسي العالمي. لقد هزمت إسرائيل العرب عدة مرات، وربما شذت حرب تشرين ١٩٧٣ قليلاً في أن العرب حاربوا من دون أن ينتصروا ويحققوا أهداف الحرب التي تمثلت بإزالة آثار عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧. لقد كان من المخجل أن تتفوق إسرائيل حربياً على العرب وهي الدولة الصغيرة مساحة وسكاناً وتهزمهم شر هزيمة عام ١٩٦٧. لقد تحول العرب إلى أضحوكة على المستوى الأممي بسبب عجزهم عن حتى الهرب من ميدان المعركة بصورة منظمة. والمؤسف أن الأنظمة العربية اعتبرت كل هزيمة نصراً. فمثلاً هزيمة ١٩٦٧ حولها المصريون إلى نصر لأنهم، وفق مذيع صوت العرب، عرفوا حقيقة أنفسهم. أما مذيع إذاعة دمشق فاعتبر الهزيمة نصراً لأن حزب البعث لم يسقط وبقيت الحكومة السورية قائمة.

هذا ناهيك بحرب تشرين ١٩٧٣ التي لا تزال مصر وسورية تحتفلان بذكراها على اعتبار أنها كانت نصراً للعرب. العرب خسروا المزيد من الأراضي في حرب تشرين، والجيوش العربية لم تحافظ جيداً على المناطق التي حررتها من قبضة الصهاينة. لقد أدت حرب تشرين إلى تفكيك المواقف العربية، وإلى اللقاءات المصرية ـ الإسرائيلية التي أدت في النهاية إلى كامب دايفيد. والمسألة ليست متعلقة بما نقول نحن لأننا انتصرنا في كل هزيمة، ولكن المهم ماذا يقول العالم وكيف تنظر إلينا أمم الأرض التي أضحت تتخذنا مثلاً للهروب من المعارك وعدم القدرة على تنظيم الهزائم.

أفقدتنا صورتنا التي هي صورة الضعيف العاجز الكثير من الاحترام على الساحة الدولية وأصبحنا موضوعاً للتندر والسخرية. وإذا كانت الصورة العربية غير مشرفة، وتثير السخرية فإن القضايا التي يطرحها العرب لن تحظى بالاهتمام اللازم ولا بالاحترام. لهذا نرى أن اكتراث العديد من الدول بالطرح العربي أو القضايا المتعلقة بالمستقبل العربي لا تثير الكثير من الاهتمام، وتشهد تلكؤاً كبيراً في إجراءات التداول العالمي. وكلما تقلصت مكانة العرب تقلصت معهم مكانة القضية الفلسطينية. لهذا نشهد الآن العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعالج قضايا ناشئة على الساحة الدولية وتتجاوز القضية الفلسطينية. لم تعد القضية الفلسطينية ذات أولوية في الأنشطة الدبلوماسية والسياسية على الساحة الدولية.

٢ ـ انعدام الثقة بين الأنظمة العربية

تميز التاريخ العربي المعاصر بكثرة المشاكل التي تنشأ بين الأنظمة السياسية العربية، وبكثرة التحالفات والتحالفات المضادة التي تتبلّر تبعاً لذلك. لا يوجد لقطر عربي أصدقاء محددون، ولا حلفاء ثابتون، وإنما التحالفات على الساحة العربية متموجة وأصدقاء اليوم هم أعداء الغد، والعكس صحيح. وبسبب تجارب الأنظمة العربية البينية لا توجد ثقة متبادلة بين هذه الأنظمة، وكل نظام يبقى حذراً من تآمر الأنظمة الأخرى عليه. ومن المحتمل أن تغدر الأنظمة بعضها ببعض حتى في حالة الحرب مثلما حصل في حربَي حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر.

والمقلق جداً أن الأزمات التي تنشأ بين الأنظمة العربية يعجز العرب عن حلها ويستنجدون بالخارج من أجل التدخل لفرض حل. حروب تنشأ بين البلدان العربية، وفي الغالب لا تسعى الأنظمة للتفكير علمياً وعملياً في الحل بل تلجأ إلى دول أوروبية استعمارية للتدخل، وإذا كنا نقاوم الاستعمار حرصاً على استقلالنا فإننا نستنجد به أيضاً من أجل الهيمنة علينا في النهاية.

وينطبق هذا العجز على الجامعة العربية التي تصنف في الكثير من الأحيان على أنها أضعف منظمة عالمية لأنها أعجز من أن تقدم حلولاً للهموم العربية. فشلت الجامعة العربية في الآونة الأخيرة في سورية واليمن وليبيا، وهي التي استدعت التدخل الأجنبي في ليبيا لتحول ليبيا إلى جامع للإرهابيين الذين سفكوا الدماء ودمروا المنشآت. رئيس الجامعة العربية ضعيف، وميثاق الجامعة يحول دون اتخاذ قرارات ملزمة لكل الأنظمة العربية، وهي جامعة لا تحترمها الدول التي تنتسب إليها. وعلى صعيد القضية الفلسطينية، لا تملك الجامعة العربية سوى الإدانات والاستنكارات، ولا تستطيع أن تتجاوز ميثاقها لتشكل قوة عربية تدافع عن الحقوق العربية. وإذا كانت الدول الأعضاء في الجامعة العربية لا تحترم الجامعة، فكيف للعالم أن يصغي لهذه الجامعة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟

ثالثاً: فشل العرب في مختلف ميادين الحياة التعليمية والثقافية والعلمية والتقنية. لقد استطاعت كوريا الشمالية، التي تعد من الدول الفقيرة، أن تطور قدراتها العلمية والتقنية في حين أن الأقطار العربية المعروفة بثرائها الفاحش ما زالت تظن أن الله قد سخر لها أهل الغرب ليكتشفوا ويخترعوا ويقدموا لها أحدث الأدوات التي تسهل حياتها. أهل الغرب يعملون ويكدون ويتعبون ويصنعون، ونحن ما زلنا نرى فيهم خداماً لنا بسبب ما نملك من أموال نفطية هائلة.

التعليم لدى العرب متدهور إلى حد كبير. فالمدارس تعاني الفوضى والاسترخاء الشديد، والمناهج التعليمية ما زالت تركز على الصم دون التفكير العلمي والمنهجية العلمية. والوطن العربي ما زال يستورد نحو ٧٠ بالمئة من حاجاته الغذائية، وهو ما يشير إلى أننا نعاني الكسل وعدم الرغبة في الحركة والنشاط الزراعي والصناعي[١٠]. كما نعاني الاستبداد والطغيان، وتحكّم الفاسدين من

(١٠) عبير فؤاد أحمد، «العرب يستوردون نصف احتياجاتهم.. مصر الأولى في إهدار الأغذية،» **الأهرام**، ٢٠١٤/١١/٢٦.

الحكام برقاب الناس؛ حتى إننا لم نقبل الديمقراطية إلى الآن، وحيثما حصلت انتخابات لم يفز فيها الحزب الحاكم عملنا على إطاحة الديمقراطية كما حصل في الجزائر وفلسطين ومصر والسودان وموريتانيا.

باختصار، تمارس أنظمة العرب مختلف الأنشطة أو تمتنع عن القيام بالأنشطة التي تؤدي إلى التقدم مكتفية بنعمة النفط وتوافر الأموال. وبالتأكيد ساهمت هذه الأمور مع سلوكيات أخرى بالإساءة إلى صورة العرب، وهو ما أثّر في قدرتهم على التأثير في الساحة الدولية؛ فانعكس هذا بالطبع على القضية الفلسطينية سلباً.

٤ ـ فساد السلطة الفلسطينية

أعطت السلطة الفلسطينية صورة غير جيدة عن الفلسطيني الذي من المفروض أن يعمل ما في وسعه لتحرير أرضه وإقامة العدل بين الفلسطينيين. أثبتت السلطة الفلسطينية فساداً كبيراً منذ اليوم الأول الذي تشكلت فيه، ولم يكن هذا الفساد خفياً على العالم. والسؤال الذي كان على الشعب الفلسطيني أن يواجهه حيثما ذهب: كيف لكم أن تقيموا دولة فلسطينية محترمة بالفساد؟ لقد نشرت السلطة الفلسطينية الفساد في كل ركن وزاوية، وكان هناك من ساعدها في ذلك من أجل الإساءة للفلسطينيين[١١]. كانت أمريكا والدول الغربية وإسرائيل ترى الفساد لكنها كانت تغذيه لأنها رأت في الفاسدين أفضل العناصر الفلسطينية لتطبيق اتفاق أوسلو والتعامل مع إسرائيل والحرص على الأمن الإسرائيلي. كان للغرب مصلحة في الفساد، وكان للشعب الفلسطيني دمار فيه.

وَجدت عدة دول غربية في الفساد فرصةً لحشر نفسها في الأمور الداخلية الفلسطينية من حيث إنها صارت تصر على صرف أموالها في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ بنفسها وعلى المشاريع التي تقرر هي أنها مفيدة للشعب الفلسطيني. قالت الجهات المانحة إن السلطة الفلسطينية غير مؤتمنة على الأموال ولن تسلمها تبرعاتها، بل هي ستقوم بالإشراف على مختلف الأنشطة؛ فأدى هذا الإشراف إلى رفع منسوب التجسس على الشعب الفلسطيني من حيث إن المعلومات متوافرة لدى الجهات المانحة ومن الممكن أن تزود إسرائيل بكل ما يلزمها من معلومات. وكذلك أخذت الدول المانحة تشترط على الفلسطينيين التطبيع مع الإسرائيليين وإلا فإن الأموال لن يتم صرفها للمؤسسات والجمعيات غير الحكومية. مثلاً تشترط الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) توقيع وثيقة لمعاداة الإرهاب، بينما تعمل دول أخرى على إقامة أنشطة شبابية يشارك فيها فلسطينيون وإسرائيليون، وتشترط أيضاً المشاركة في مؤتمرات يشارك فيها إسرائيليون[١٢].

---

(١١) «فساد السلطة الفلسطينية بالأرقام،» القدس توك، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، <http://www.alqudstalk.com>.

(١٢) مجدي حمايل، «مؤسسات التمويل الأجنبي وأثرها على المجتمع الفلسطيني وثقافته الوطنية،» وطن للأنباء، ٢٠١٣/١٢/٢٨، <http://www.wattan.tv/news/82843.html>.

إذا كان الفلسطينيون يتهاونون في التطبيع مع إسرائيل، ولا يحرصون على مصالح شعبهم، وينشرون الفساد في مؤسساتهم، فلماذا يطلب من غيرهم أن يحمل هَمّ القضية الفلسطينية؟ تراجعت مكانة القضية الفلسطينية على الساحتين الدولية والإقليمية لأن الفلسطينيين تراجعوا، ولم يعد النضال الفلسطيني هو عنوان المرحلة. انعكس هذا الأمر على وعي الشباب العرب، وعلى مزاجهم الثوري في تحدي الاحتلال الصهيوني. غابت قدسية القضية الفلسطينية عن أذهان جزء كبير من الشعب الفلسطيني، وهي تغيب تبعاً لذلك عن أذهان الشباب العربي.

ثالثاً: استحقاقات أوسلو

فرض اتفاق أوسلو على الفلسطينيين اقتراف الموبقات الوطنية بحق قضيتهم، وحول جزءاً كبيراً منهم إلى مجنَّدين أمنيين وعسكريين للدفاع عن الأمن الصهيوني. بدايةً، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بالكيان الصهيوني، الأمر الذي يشكل وفق أدبيات منظمة التحرير الفلسطينية خيانة عظمى يعاقَب مقترفها بالإعدام رمياً بالرصاص[١٣]. ولم يقدم اتفاق أوسلو بالمقابل أي شيء إلى الفلسطينيين في ما يتعلق بحقوقهم الوطنية الثابتة. تم تأجيل مختلف القضايا التي تمس الحقوق الوطنية، وهي القدس واللاجئون والمستوطنات والحدود، إلى ما يسمى مفاوضات الوضع النهائي. حصل الفلسطينيون فقط على سلطة فلسطينية كانت مطلباً إسرائيلياً منذ عام ١٩٦٨، ولم تكن أبداً مطلباً فلسطينياً. أرادت إسرائيل التخلص من صورتها أمام العالم كدولة احتلال، والتخلص من أعباء إدارة شؤون السكان الفلسطينيين المدنية واليومية، وبحثت من أجل ذلك عن سلطة عربية أو فلسطينية تقوم بأعمال الإدارة. وجدت ضالتها في منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تقول دائماً إن القبول بالحكم الذاتي خيانة عظمى.

وفرض اتفاق أوسلو على الفلسطينيين التطبيع من خلال إقامة لجان مشتركة قانونية وصحية وأمنية، ومن خلال التعامل اليومي بين المؤسسات الفلسطينية والمؤسسات الإسرائيلية، وأصبح الشعب الفلسطيني بذلك أكثر الشعوب العربية تطبيعاً. كما أن الاتفاق أقام دوريات عسكرية مشتركة تسير في شوارع رئيسية في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان منظر الجنود الفلسطينيين مثيراً للاشمئزاز وهم يقفون جنب إلى جنب الجنود الصهاينة.

كان على السلطة الفلسطينية أن تقوم بمقاومة الإرهاب، لهذا وقفت في وجه الشعب الفلسطيني، وجمعت السلاح ومنعت المقاومة، وفتحت السجون للفلسطينيين الذين يمكن أن يهددوا الأمن الصهيوني.

أما من الناحية الاقتصادية والمالية فقد وضعت السلطة الفلسطينية لقمة خبز الفلسطينيين بأيدي أعدائهم، سواء الصهاينة أو الدول الاستعمارية الغربية. وأخذ الأعداء يمولون السلطة الفلسطينية

(١٣) القانون الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٩.

ويقيمون لها المؤسسات، وأصروا على تغيير المناهج التدريسية بهدف صهيَنة المفاهيم الفلسطينية وتدمير المنظومة القيمية الوطنية[١٤] التي كانت سائدة. وعملت السلطة الفلسطينية من خلال فسادها على تجزئة الشعب الفلسطيني وأحدثت انقساماً وتمزيقاً اجتماعياً، وأخلَّت بالقيم الأخلاقية التي كانت تعزز تماسك الناس وتقيم بينهم علاقات قائمة على الثقة المتبادلة.

لم تبخل وسائل الإعلام المختلفة في نقل صورة التطورات الجديدة في الساحة الفلسطينية، وبدأ الشباب العربي يعي ثقل هذه التطورات ومخالفتها لكل القيم الوطنية. وجد الشباب العربي نفسه على الأقل حائراً بما يجري بعدما كان يظن أن القيادات الفلسطينية قيادات ثورية وأن الشعب الفلسطيني لا يصبر على ظلم. لقد رأى كيف اعتدى الفلسطينيون على ميثاقهم الوطني، وكيف جنَّدوا أنفسهم في صف الاحتلال. إذاً، هو سيدافع عن من، وهل يكون ملكياً أكثر من الملك؟ لقد انفضت الشعوب العربية عن القضية الفلسطينية وبدأت تغيب عن وعي الأجيال، أو تنهار مكانتها رويداً رويداً. فهل مطلوب من شباب العرب أن يحملوا هم القضية الفلسطينية في الوقت الذي شهد هبوطاً وطنياً فلسطينياً؟ ولهذا ليس غريباً أن يستمر الحراك في البلدان العربية من دون تركيز على القضية الفلسطينية وغيرها من الهموم العربية. لم يهتم الحراك العربي بالقضية الفلسطينية إلا ما ندر، ولم يكترث كثيراً لمسألة الوحدة العربية أو التنمية الاقتصادية أو كيفية المحافظة على مياه النيل. أسقط الحراك العربي إلى حد كبير قضايا العرب الكبيرة، وركز على قضايا ثانوية لا تمس الأبعاد العربية العامة إلا بالقليل.

رابعاً: الهموم القومية والهموم القطرية

كما سبقت الإشارة، صنعت الأنظمة العربية هموماً خاصة لكل قطر عربي، من شأنها ألّا تجمع الناس. فتراجعت تلك الهموم القومية الكبيرة ولم تعد على ألسنة الناس، وحلت محلها هموم قطرية خاصة لا تعني إلا شعب ذلك القطر. غرق السودان في مشاكله العرقية وحروبه الداخلية، والجزائر غرقت في حرب داخلية وقتال وتفجيرات، أما الأردن فلا مياه ليشرب الناس، وسورية قتلتها المذهبية، والعراق لم يختلف ووقع تحت الاحتلال، وعلى ذلك قسْ. حتى هموم الحياة اليومية اختلفت من قطر عربي إلى آخر، وكل شعب، بل كل فرد، انشغل بهمومه الخاصة على حساب الهموم العامة[١٥]. الإنسان العربي المظلوم الذي لا يجد وظيفة ويعاني الفقر والجوع وضنك الحياة، ويعاني استخبارات وطنه والأجهزة الأمنية ويقع تحت الاستبداد والقمع والتهميش والخذلان والهزائم، لا مجال عنده ليفكر بالقضية الفلسطينية. عليه أن يتخلص من أعدائه الداخليين الذين سببوا له الآلام والأحزان قبل أن ينظر إلى فلسطين. هموم شباب العرب كثيرة وكبيرة، والأنظمة السياسية لم تعمل بجد على إيجاد

(١٤) سماح عرار، ««إسرائيل» جارة تتربع على منهاج «التربية الوطنية».. والتربية ترد،» زمن بريس، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، <http://zamnpress.com/news/82275>.

(١٥) صالح بن عفصان، «الهم العربي هم قطري،» **الراية**، ٢٠٠٩/٣/٣٠.

حلول لها، الأمر الذي اضطر الشباب إلى ركوب البحر هاربين وباحثين عن مصدر رزق. وطن يدفع بشبابه إلى الهروب منه لا يمكن أن يقدم الوعي لهؤلاء الأبناء للدفاع عن قضايا أمتهم.

لم يتحرك شباب الأمة من أجل فلسطين أو النِّيل أو وحدة السودان، وإنما تحركوا بسبب الظلم والاستعباد والاستحمار التي ألحقتها بهم الأنظمة العربية. وما زاد الأمور سوءاً أن الشباب تحركوا في مختلف الأقطار العربية من دون قيادة. لم تكن الأحزاب بدايةً جزءاً من الحراك الشبابي، وهي لحقت بهم في ما بعد. خرج الشباب إلى الشارع من دون رؤية للوضع المستقبلي ومن دون برنامج سوى إسقاط النظام. لم تتوافر لديهم نظرية سياسية أو برامج يعملون على تطبيقها. لو كانت الأحزاب جزءاً من الحراك العربي لوضعت برامج ووجّهت الحراك العربي نحو النجاح ونحو القضايا العربية.

خامساً: الفتن

انحدر الوضع العربي من تلك الحماسة العارمة باتجاه الوحدة العربية، إلى الرجاء بتوحيد الحارتين الشرقية والغربية في القرية العربية. كان ذلك الزمان الذي كانت تهتف فيه الجماهير العربية بالوحدة العربية والحلم العربي في أن يصبح العرب أمة واحدة رائدة لها وزنها في الساحة الدولية وذات مساهمات كبيرة في الحضارة الإنسانية، وحل مكانه الآن زمان تتكاثر فيه الانقسامات والحزبيات التعصبية والانشقاقات ومفرخات الجماعات من كل طيف وصوب والتي تتغذى على النسيجين الاجتماعي والأخلاقي العربي، وتؤْذن بمزيد من الأحزان والآلام التي قد تقهر المواطن العربي.

هناك من يحمِّل القوى الاستعمارية العالمية مسؤولية تمزيق العرب وتفتيت الوطن العربي، لكننا لا نستطيع حقيقة أن نهرب من مسؤولياتنا في هذا الصدد؛ فالقوى الاستعمارية تتدخل، وهي معنية دائماً بإضعاف العرب وتطويعهم والسيطرة على حكامهم ومقدراتهم وسَوْقهم بالطريقة التي تشتهي؛ لكن الاستعمار ما كان ليتمكن منا لولا الثغَر الكبيرة الموجودة أصلاً في نسيجَينا الاجتماعي والأخلاقي. وتتمثل أهم هذه الثغر بأعمدة الفتنة في الوطن العربي الذين يسهرون ويصرون على تمزيق الأمة وإبقائها متخلفة ضعيفة مطْواعة خدمة لمصالحهم ومصالح الأجنبي الذي يوفر لهم الأمن ويمدهم بالقوة الكافية للاستمرار في سياساتهم. هؤلاء المفتنون هم الذين أثاروا الفتن الداخلية في البلدان العربية التي شهدت حراكاً بهدف إفشال الشباب وتحويلهم إلى متاهات فتنوية تعصف بالحراك وتحوِّله عن اهتمامات الشباب. وهنا أفصِّل حول رؤوس الفتنة في الساحة العربية التي لا تزال تعمل وتعرقل النجاحات الشبابية التي كانت متوقعة. لقد ألهى أهل الفتنة الناس وأبعدوهم من المحن الحقيقية التي يجب التركيز عليها لتحسين وضع الأمة على المستويين القومي والقطري.

١ ـ الحكام

الحكام هم الذين يملكون السلطة وأسباب القوة والإمكانات المالية والمؤسسات والعسكر وقوى الأمن. لقد أفسد هؤلاء الحكام بسياساتهم القائمة على التمييز بين أبناء الوطن الواحد أو

الدولة الواحدة، وتصنيفهم إلى موالٍ وغير موالٍ، وإغداق الوظائف والعطايا على الموالين وحرمان غير الموالين، وتمزيقهم إلى قبائل متنافسة ومتصارعة أحياناً، وإلى عربي وغير عربي، ومسلم ومسيحي، وشيعي وسني، وكاثوليكي وأورثوذكسي من أجل أن تبقى الصراعات مستمرة وتُطَمئن الحاكم أن عرشه بعيد من الاستهداف.

استعان هؤلاء الحكام بالمنافقين والمخادعين والكاذبين، ولم يبخلوا عليهم بمال أو هبات، وكان همهم دائماً الاستمرار في الحكم ولو بتخريب البلاد والعباد، فضربوا النسيج الأخلاقي للأمة وأذلُّوا الناس وحولوهم إلى مطايا لأجهزة الاستخبارات، وهدموا النسيج الاجتماعي ليتحول الناس إلى فئات اجتماعية ضيقة تكرس جهودها لحماية نفسها من أطماع أبناء الوطن واعتداءاتهم. والحصيلة كما نراها الآن هي تخلف الأمة عن باقي الأمم، وهزيمتها في مختلف المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية والفكرية... إلخ. لقد ظَلَم هؤلاء الحكام واستبدّوا ونهبوا الأموال وبذّروها، وسلطوا الجاهل على العالم، والمنافق على المؤمن، والكاذب على الصادق، والأزعر (البلطجي) على المحترم، والظالم على العادل، والخائن على الأمين، والجبان على الشجاع، والمتسيِّب على المنضبط، والنذل على الأبي، والفهلوي على المفكر، والدّعي على الحكيم، والمستهتر على الحريص، والغبي على الفطن، والأرعن على الرزين، والفاشل على المبدع، والكسول على المجتهد، والأحمق على الذكي، والمتهوِّر على المتزن، والجاسوس على الوطني، والاستخبارات على الناس. لقد عاثوا في الأرض فساداً وإفساداً.

٢ ـ رجال دين

لا يوجد رجال دين في الإسلام، لكنهم فئة تطورت مع الزمن لأسباب متنوعة، وهي موجودة الآن بألوان مختلفة. وللحق، لا بد من القول إن من رجال الدين من يعرفون الله ويتقونه، ويحاولون إيصال الدعوة بالكلمة الطيبة وهدوء واحترام وحسنى، ويحرصون على التعامل الجيد مع الناس، ويستعملون أساليب محببة وغير منفرة في علاقاتهم العامة. هؤلاء يعطون صورة طيبة عن الإسلام والمسلمين، لكن الساحة الإسلامية تنطبع بسلوك الآخرين الذين يمكن تصنيفهم وفق الأمور التالية:

أ ـ رجال دين السلطة الذين لديهم الاستعداد لبيع آخرتهم بدنياهم، وإصدار الفتاوى التي تبرر للحاكم سوء صنيعه. إنهم شركاء الحاكم في فتنة الناس وإغوائهم وتضليلهم. هؤلاء هم الذين يفتون بحرمة الخروج على الحاكم الظالم لأن الفتنة، بحسب قولهم، أشد من القتل، وهم لا يعلمون أن الظلم فتنة تؤدي إلى التفسخ والضعف والتدهور الأخلاقي، وتنتهي باقتتال بين الناس. إسلامياً، من المفروض التخلص من الحاكم الظالم قبل استفحال خطره ونشوب اقتتال بين المسلمين.

ب ـ من الملاحظ أن رجل الدين بصورة عامة وليس مطلقة قد فرض حول نفسه غالباً هالة أو جواً معيناً جعلته يتميز بحيث يُقبل عليه بعض الناس ويتجنبه آخرون. هناك من يقبلون عليه قناعة

منهم أو ظناً أنه يهدي إلى سواء السبيل، وهناك من ينفرون منه بسبب ما اعتاده من إصدار أحكام مطلقةٍ وغلظةٍ في الحديث وتعصُّبٍ.

ج ـ يحمل العديد من رجال الدين مفاتيح الجنة والنار بأيديهم أو جيوب ملابسهم، ولديهم الاستعداد لتصنيف الناس بحسب مكانتهم يوم القيامة. يتدخل العديد منهم في الإرادة الإلهية ويصدرون قرارات حول مصير الشخص يوم القيامة، أو يصدرون أحكاماً حول الحسنات التي يمكن أن يجنيها المرء لقاء أعمال معينة، والسيئات التي يمكن أن تلحق به نتيجة أعمال أخرى. وقد صنع هؤلاء لأنفسهم ما يشبه التفويض الإلهي الذي ساد في القرون الوسطى الأوروبية. إنهم يتطاولون على الذات الإلهية.

د ـ احتكار الجنة الذي يعني أن الآخرين الذين لا يتبعون ذات الدين أو المذهب كافرون لا يملكون الحقيقة ويجب أن يتم التعامل معهم وفق أحكام شرعية قاسية ترفض الآخر جملة وتفصيلاً. أهل الجنة هم وحدهم الذين يملكون الحقيقة التي لا حقيقة بعدها، وضل غيرهم وسقطوا في الهاوية. لهذا مزقوا الناس وفق سلوكهم الديني في الدنيا، وتبعاً لمكانتهم المحددة سلفاً في الآخرة، وزرعوا بذور الفتنة والفساد والاقتتال. تحولت الأخلاق الدينية إلى انغلاق وتعصب وسوداوية، وانقلب المجتمع إلى متدينين من مذهب أو دين معين، مقابل فاسقين وملحدين وكافرين، وبدلاً من أن يكون الدين سمحاً ولطيفاً ورحيماً أخذ يتحول بالنسبة إلى عدد كبير من الناس إلى كابوس يصعب التعايش معه.

هـ ـ التضييق الديني من خلال اتساع رقعة الحرام وتعقيد الدين الإسلامي. يسهب أصحاب هذا التوجه في الأمور الفقهية التي ربما لا تستند إلى مبرر إسلامي، ويعزفون عن الفكر الإسلامي. دفع هؤلاء الناس إلى زاوية الكهنوت المثقل بالطقوس بدلاً من النهوض بهم نحو العلم والتفكير العلمي والنقدي. ومن شأن هذا في النهاية أن يضعف القدرات الفكرية اللازمة لبناء أمة إسلامية متماسكة.

٣ ـ قادة القبائل

عمل قادة القبائل تاريخياً على تمزيق المجتمع العربي والوطن العربي، لأن السلطة بالنسبة إليهم أهم كثيراً من المجتمع الأوسع ومن وحدة الوطن؛ فوحدة الوطن والشعب تؤثر سلباً في سلطانهم وجاههم وقدراتهم على نهب أموال القبيلة والناس، أما التقدم والنهوض فيزحفان تدريجاً على العقلية القبلية التعصبية اللازمة لتغييب الوعي واستمرار الخنوع للتقاليد البالية، ومن المناسب أن يبقى المجتمع متخلفاً حتى يبقى المتخلفون في القيادة.

خلق الله الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا، أي ليتعاونوا ويتضامنوا، لكن قادة القبائل العرب أصروا في أغلب مراحل التاريخ على الانغلاق، وتمسكوا بقيم لا تخدم الوحدة والتقدم على مستوى الأمة مثل المفاخرة والاعتزاز المفرط بالذات، وحب الجاه والسلطان والعلو على الآخرين. على الرغم من أن دور قادة القبائل قد تعرض لهزات بين الحين والآخر، لكن نفوذهم ما زال قائماً، ومنهم

الحكام الذين يهيمنون على مقدرات مناطق عربية واسعة. وبسبب الثقافة القبلية التعصبية وما تحمله من قيم يفضل الاستعمار الغربي ـ كما فضل عبر عقود من الزمن ـ التعامل مع رجال القبائل والوجهاء أكثر من آخرين. وقد رأينا في تاريخنا المعاصر كيف يطوِّع القبلي إرادة الناس للاستعمار أو لإسرائيل مقابل البقاء في الحكم.

٤ ـ أغلب قادة الأحزاب

لا يختلف أغلب قادة الأحزاب العربية عن قادة القبائل العربية، لأن سلوكهم يتشابه إلى حد بعيد مع السلوك الوجهي القبلي التقليدي. من الملاحظ أن أغلب قادة الأحزاب العرب يستمرون على رأس الحزب مدى الحياة كما الحاكم العربي والشيخ القبلي، ويركزون على أنشطة إعلامية دون تلك الأنشطة التي تدفع نحو التغيير. وفي كثير من الأحيان يحتفظ قائد الحزب بعلاقات وثيقة مع السلطة الحاكمة التي يمكن أن ينتقدها في وسائل الإعلام مثل الفصائل الفلسطينية التي ترفض اتفاق أوسلو وتغازل السلطة الفلسطينية باستمرار وتحصل منها على أموال.

وقد لاحظنا أن الثورات العربية قد قادها الناس، ولحقت بها بعد ذلك الأحزاب. من المفروض أن تقدم الأحزاب التضحيات من أجل التغيير نحو الأفضل، لكن قادة الأحزاب في الدول التي حصلت فيها ثورات لم يتحركوا إلا بعدما اطمأنوا إلى أن اللحاق بالجماهير لن يكلفهم ثمناً مثل الاعتقال أو الطرد من الوظيفة. وبسبب حرص هؤلاء على الوجاهة والمناصب ظهرت في البلدان العربية أحزاب كثيرة، على الرغم من أن أغلبها لا يملك برامج مميزة وطروحاً فكرية جديدة لإقناع الناس بها.

٥ ـ مثقفون وأكاديميون

إن عدداً لا بأس به من المثقفين والأكاديميين العرب يخدمون الفتنة، وبخاصة أولئك الذين يخدمون الأغراض الغربية والإسرائيلية من خلال مؤسساتهم غير الحكومية. انسلخ أغلب هؤلاء عن الرؤية العربية، التي تظل ضبابية بانتظار جهود الأكاديميين والمثقفين لتوضيحها، وفضلوا الانخراط في الرؤية الغربية لترتيب العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وفكرياً. العديد من هؤلاء سماسرة معرفة يقدمونها إلى الغرب لقاء بعض المال، فتمكّن أهل الغرب وإسرائيل من اتخاذ السياسات المناسبة لاستمرار الهيمنة على العرب واحتلال الأرض العربية.

طبعاً هناك مثقفون عرب وأكاديميون مخلصون وغيارى على مصلحة الأمة، لكن هؤلاء مهمشون من قبل الحكام ورجال الدين غير المؤمنين والقوى الخارجية التي تعمل دائماً على استمرار هيمنتها على العرب، وعدد منهم ملاحقون من قبل أجهزة الأمن العربية. الغلبة الآن في الساحة الثقافية والفكرية ليست للملتزمين بمصالح الأمة، وإنما للذين أبهرهم المال والجاه والسلطان، الذين يرتبطون في الوقت ذاته مع دوائر الحكام العرب.

٦ ـ كبار الرأسماليين

يرتبط كبار الرأسماليين العرب بالنظامين الاقتصادي والمالي العالميين اللذين يسيطر عليهما أهل الغرب، ومن شاء أن يبقى ضمن النظام عليه أن يلتزم بقواعد النظام. من المتوقع من كبار الرأسماليين أن ينخرطوا بالحركة الماسونية العالمية، أو ألّا يقفوا ضدها، وألّا يقبلوا مبدأ المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل، وأن يقاطعوا الدول الواقعة تحت العقوبات الاقتصادية... إلخ. أي عليهم أن يضعوا أسس البناء الرأسمالي فوق الاعتبارات الوطنية والقومية والإسلامية إذا أرادوا الاستمرار في مجتمع الثراء الفاحش.

سادساً: ملة الفتنة ملة واحدة

ليس من الصعب أن نرى التحالف بين الحكام الذين هم رأس الفتنة، والعديد من رجال الدين وقادة القبائل وقادة أغلب الأحزاب العربية وأكاديميين ومثقفين عرب ورأسماليين. هؤلاء جميعاً أصحاب مصالح شخصية أو قبلية طاغية، وهم لا مفر متحالفون بعضهم مع بعض، وعلى الأمة أن تتكيف مع مصالحهم. فئات إسلامية منفّرة لا تدخل ضمن هذا التحالف، لكنها تعطيه زخماً وقوة من خلال عدم تقيدها بالأخلاق الإسلامية، واتباعها سياسات غبية ومفرطة تسيء للفكرة الإسلامية ولتوجه الوحدة العربية. وعلى الرغم من هذه القوى الفتنوية، فالأمة العربية غنية بقوى الوحدة والإصرار على النهوض والتقدم، وستقلب الشعوب موازين القوى الداخلية، وستتغلب إرادة الخير والعطاء في النهاية على قوى الفتنة والتبعية والهزيمة والاستهتار.

لقد أساء رؤوس الفتنة هؤلاء للحراك العربي، واجتمعوا في النهاية لصناعة أجواء فتنة شريرة في الساحتين العربية والإسلامية، ولم يكن للشباب العربي من حيلة للسيطرة على الوضع ومحاصرة الفتنة بأشكالها المذهبية والقبلية والعرقية والطائفية كافة. بل إن بعض الشباب العربي تساوق مع الفتنة وتبناها وأخذ يروِّجها، ويتوعد الذين يقفون على الطرف الآخر. دخلت الفتنة في صفوف الشباب وتشتت الهدف المتمثل بتحرير الإنسان العربي، وتحول إلى أهداف وضيعة عنوانها الوقيعة بالخصوم الداخليين، فتمزقت الجهود وتبعثرت وتحول الحراك في عدد من البلدان إلى صراعات داخلية.

سابعاً: الحراك العربي

١ ـ العراقيل الاجتماعية أمام الحراك العربي

هناك من استاء من نتائج الحراك العربي فأخذ يسمِّيه الخريف العربي كنقيض لتسمية الربيع العربي، وكثيرون هم الذين يتمنون عودة الماضي ليخلِّصهم من شرور الحاضر. وتتساءل نسبة كبيرة من جماهير الأمة الآن حول مستقبل الأمة ووجهتها، والمصير الذي سينتهي بها. لقد تفاءلت

الملايين مع بداية الحراك العربي في شمال أفريقيا وامتداده إلى المشرق العربي، لكن درجة التفاؤل أخذت بالانحسار تدريجاً إلى أن وصلت إلى درجة الإحباط والشعور باليأس. بالتأكيد هناك عدة أسباب تفسر ضبابية الرؤية الشعبية العربية والتشكك بمستقبل الأمة وانبثاقها من جديد، لكن يبدو لي أن العقبات والعراقيل الاجتماعية كانت وما زالت من أهم عوامل تأرجح الحراك العربي وفشله في عدد من المواقع العربية. المشكلة أن الأوضاع الاجتماعية العربية في مختلف البلدان العربية لم ترتقِ بعد إلى درجة استيعاب تحولات سياسية واجتماعية وثقافية جوهرية، وبقيت متخلفة عن متطلبات التغيير لتكون هي ذاتها كابحاً قوياً للتغيير الذي يتطلع إليه الناس الذين يبحثون عن التغيير في مختلف مجالات الحياة، لكنهم حتى الآن لا يتمتعون بالعقلية أو الثقافة المتناسبة مع متطلبات تحقيق التغيير، وفي ما يأتي توضيح هذه الفرضية:

٢ ـ شبابية الحراك العربي

حمل شباب العرب الحراك العربي، وسيطروا على الشارع وأجبروا أنظمة سياسية على الرحيل. هذا يعبر عن قوة الشباب العربي، وعن عزمهم على إحداث التغيير الذي يمكن أن يصنع من الأمة العربية أمة حية قادرة على النهوض والتقدم ومواجهة الأعداء. لكن الشباب، على الرغم من حرصهم على مصالح الأمة لا يملكون الرؤية الواضحة حول كيف يمكن ترتيب الأوضاع الداخلية بطريقة سلِسة وهادئة وتسييرها نحو أهداف واضحة يمكن أن يحتشد جمهور الناس خلفها. فالشباب يتسلحون بالحوافز الكافية للحرص على الأمة والدفاع عنها[١٦]، لكنهم لا يملكون المعرفة العلمية الكافية ولا التجربة لإدارتها.

انطلق الحراك العربي بشباب سبقوا الأحزاب السياسية والمؤسسات الاجتماعية. تخلفت أحزاب الوطن العربي عن حركة الشارع وما زالت متخلفة، وهي غير قادرة على القيادة حتى الآن. تملك الأحزاب برامج اجتماعية وسياسية وثقافية واجتماعية واضحة، وكان بالإمكان إدارة الحراك العربي بصورة أكثر فاعلية لو التزمت قياداتها بمسؤولياتها. قادة الأحزاب العرب جبناء إجمالاً، ويحاولون تجنب الاعتقالات والإجراءات القمعية التي تمارسها السلطات الرسمية، وهم غير مستعدين للتضحية بمصالحهم من أجل مبادئهم وبرامجهم، ومن هؤلاء القادة من تم استيعابه من جانب النظام السياسي فأصبح متكرِّشاً لا يقوى على عمل شيء سوى التنظير وإصدار البيانات الواهية.

للشباب تطلعات متباينة ومتعددة، ويعانون ضبابية الصورة، فوقع الحراك العربي بفوضى وتنابز وتفرق ما أدى في النهاية إلى التمزق والتهجير ونزيف الدماء.

(١٦) صفاء فيصل، «شباب الربيع العربي من الثورة للسياسة،» بي بي سي، ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130603_arab_youth_revolution_politics>.

هنا يخطرني مثالان من الواقع: **أحدهما** الثورة الإيرانية التي تميزت بقيادة متجذرة وقوية عُرفت بمواجهتها لشاه إيران غير عابئة بكل الإجراءات التي كان يتخذها الشاه بحقها. سارت الثورة على وتيرة واحدة ضمن رؤية شمولية، واستطاع الثوار هزم الشاه؛ **وثانيهما** الانتفاضة الفلسطينية لعام ١٩٨٧ التي قام بها الشباب من دون رؤية أو برنامج واضحَي المعالم والأهداف. قامت القيادة الفلسطينية إبان الانتفاضة بالاعتراف بإسرائيل، وهو أمر مناقض للتطلعات الوطنية الشبابية، لكن هؤلاء الشباب أنفسهم خرجوا يحتفلون بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ابتهاجاً والتي كان من ضمنها الاعتراف بإسرائيل.

سابعاً: التركيبة الاجتماعية العربية

ما زالت التركيبة الاجتماعية العربية واهية التنظيم ممزقة الأوصال ومبنية على أسس الافتراق والتنافس الإسقاطي الذي يعرقل البناء والتقدم. هذه التركيبة مبنية على النظام القبلي التعصبي الذي يتميز بمشاعر التفوق على الآخرين والتحوصل الاجتماعي وضعف الرغبة بالتعاون مع الآخرين. تركز القبلية التعصبية دائماً على مصالحها القبلية من دون مصالح المجتمع الأوسع، وإذا تناقضت مصالحها مع مصالح المجتمع الأوسع فإنها تختار مصالحها وتضرب مصالح المجتمع الأوسع بعرض الحائط. لا ترى القبلية التعصبية في القبائل الأخرى إلا منافسين على الزعامة والقيادة، وهي لا تقبل أن تنقاد خلف قبائل أخرى إلا بالقوة، وليس لديها الاستعداد للاعتراف بزعامة الآخرين أو قدراتهم[١٧]. حتى إن شيخ القبيلة التعصبية لا يعترف بقدرات أبناء القبيلة نفسها لأنه هو المفروض العارف بكل شيء ولا يجوز لابن القبيلة العادي أن يوجّه شيخ القبيلة.

لا تؤمن القبلية التعصبية بالمنافسة السياسية والاجتماعية، وهي لا تؤمن بالرأي الآخر ولا باستقلالية الشخص. لا كبير إلا شيخ القبيلة، ولا صاحب رأي سديداً إلا هو، وهو الآمر الناهي، ولا رأي إلا رأيه، والآراء الأخرى اعتداء على هيبة الشيخ العظيم ومقامه. أما أفراد القبيلة التعصبية فهم مجرد أدوات يسمعون ويطيعون. فمن أطاع شاركته القبيلة بالنعم التي لديها، وأما من عصى وتمرد فيخرج من رحمة الشيخ ويفقد الحماية ولقمة الخبز. الفرد فاقد الشخصية ولا يستطيع إلا أن يكون كذلك، وسرعان ما يحاصَر كل من يحاول أن تكون له شخصية مميزة ورأي في مختلف مواضيع الحياة. وبما أن كل قبيلة تحمل الثقافة ذاتها فإن القيادات تتعدد من دون توافق في ما بينها، وتستثمر كل قبيلة جهودها وأوقاتها لمنازعة القبائل الأخرى وإثبات ذاتها فوق الجميع. وحيث إن أحداً لا يحسب نفسه أقصر قامة من الآخرين فإن سياسات التآمر والفساد والإفساد من أجل إسقاط مشايخ القبائل الأخرى ستسود. أي أن ثقافة القبائل التعصبية افتراقية ولا تؤمن بالوحدة والتعاون

(١٧) «العصبية القبلية.. عودة للجاهلية بأبشع صورها!،» موقع عبد الله الطريقي، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، <http://www.alukah.net/web/triqi/0/31576>.

والعمل الجماعي. ولا غرابة أن العرب افتراقيون في تراكيبهم الاجتماعية التي تنبثق في النهاية من هذه القبلية.

لم تشذ الأحزاب العربية عن القبلية التعصبية، وحمل قادة الأحزاب، نتيجة لثقافتهم القبلية، كل المنتجات السلبية للقبلية، وتحولت الأحزاب إلى قبائل عصرية لا تختلف في سلوكياتها عن القبائل التقليدية إلا بالمظهر والتنظير الفارغ من المحتوى. ومثلما كانت القبائل غائبة عن الحراك العربي، أو مشاركة في الصراع الدموي، أخذت الأحزاب مواقع مشابهة وساهمت مساهمة مباشرة في إفساد الحراك العربي. ربما اختلفت حركة النهضة التونسية عن غيرها لكنها كانت شاذة مقارنة بممارسات الأحزاب العربية الأخرى.

لا يختلف الوضع جذرياً في المؤسسات العربية المختلفة، وسلوكيات المسؤولين فيها. مسؤول المؤسسة شيخ قبيلة يظن أن المؤسسة ملكية خاصة له، وله الحق بأن يملأها بموظفين من أقاربه وأصدقائه وفق معايير الوساطة التي من شأنها قتل شخصية الموظف ليكون مطواعاً خانعاً وعبداً للراتب. وعندنا نحن العرب نعرف المؤسسة بالمسؤول عنها فتصبح مؤسسة الكهرباء مؤسسة ابن البيطار، ومؤسسة المياه مؤسسة جوعان غير شبعان... إلخ. وفي أحاديثنا الجانبية والخاصة نحن نقبل هذه التسميات والتوصيفات لأن بنيتنا الثقافية والاجتماعية تستوعبها وتستسيغها.

ثامناً: التفكير الديني

على الرغم من أن الفكر الإسلامي لا يأخذ منا حيِّزاً واسعاً في الدراسة والتمحيص، فإن فكرنا الديني ينحصر دائماً في الأحكام الفقهية. نحن لم ندرس الفكر الإسلامي بعد، وما زالت هناك ثغرة كبيرة في أبحاثنا ودراساتنا امتدت على مدى أكثر من ألف وأربعمئة عام هجري. مشكلتنا مع هذه المسألة هي أننا نعتبر كل الأحكام الفقهية مطلقة، وهي وحدها التي تنطق بالحقيقة، وكل ما عداها خطأ ويدخل ضمن منطقة الكفر ويجب استئصاله. نحن في أحكامنا الفقهية قلَّما نأخذ في الحسبان ظروف الزمان والمكان، ولا تطور القيم الإنسانية والحضارات العالمية.

بما أن أحكامنا مطلقة، فإن كل ما يقوله الآخرون مرفوض إلا إذا توافق معنا، وبما أنه مرفوض، وتعدُّه أحكامُنا كفراً فإن محاربته واجبة ومفروضة. وعليه فإن الآخر الذي لا يتفق معنا كافر ولا حق له بالوجود بين ظهرانينا، فإما نقتله أو نطرده. هذا لا ينطبق على أمم أخرى أو أناس خارج مجتمعنا فقط، وإنما ينطبق أيضاً على أبناء جلدتنا والمواطنين الذين يعيشون معنا على مدى الأيام وربما كان أجدادهم هنا قبلنا. إنه ينطبق على الماركسي والقومي والبعثي والاشتراكي والرأسمالي، وعلى كل الأحزاب التي لا تتخذ من الفقه الإسلامي منطلقاً لها، وعلى العديد من تنظيمات المقاومة ضد إسرائيل مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. والحكم بالكفر ينسحب أيضاً على كل المذاهب التي لا تتبع مذهبنا، وكل الطوائف الأخرى، وربما القوميات الأخرى.

هذه أفكار دينية افتراقية تفرِّق ولا تجمع، وتقود إلى الهلاك والدمار. وهي ليست أفكاراً طارئة أو مستحدثة وإنما هي مبنية في التدريس الديني الذي يتلقاه العربي منذ الصغر. يؤمن أصحاب الفقه هذا بأن الجنّة حكر لهم، وأن رحمة الله لا تشمل غيرهم، والحُور العِين مخصصة لهم دون غيرهم. فهل يمكن أن يقبل عربيٌّ يتمسك بهذا الفقه عربياً آخر مسلماً لا يتوافق معه ببعض الأمور؟ واضح أننا مستعدون لخوض معارك طاحنة طويلة بعضنا ضد بعض على نمط البَسوس وداحِس والغبراء.

تاسعاً: الاستعانة بالأجنبي

إذا كانت الشيخة (تزعُّم القوم) على أبناء الوطن مطلوبة، وإذا كانت العقلية القبلية لا تقبل الآخر وتصر على بقائها في الصدارة دون الآخرين، فإن العقلية القبلية تستقبل المناصرين والداعمين والمساندين من خارج الأمة أو المجتمع أو الشعب. ما دامت مصلحة الوطن والمواطن ليست العليا، فإن التضحية بها واردة في الحسبان باستمرار حتى لو كان ذلك في مصلحة الأعداء أو مصالح قوى خارجية. العدو هو الذي يعادي القبيلة، والصديق هو الذي يمد يد العون للقبيلة، ولا عدو إلا المنافس الداخلي الذي يحاول مطاولة القبيلة والقفز عنها. فإذا مدَّت إسرائيل يد العون إلى قبيلة فلسطينية فلا تتوانى تلك القبيلة عن دعم سياسات إسرائيل، والأمر نفسه ينطبق على الفرد، ما دامت جهود إسرائيل تدعمه في أن يكون وجيهاً أو قائداً أو زعيماً. ولا يختلف الأمر في بلدان عربية أخرى. وبما أن الأجنبي معني بإضعاف الأمة لتسهل السيطرة عليها فإن الكثير من علاقات الأنظمة العربية الخارجية تسهِّل للدول القوية الهيمنةَ واستغلال الثروات ومنع وحدة العرب والسير في طريق البناء والتقدم.

عاشراً: التغيير سابق لأوانه

إن الحراك العربي ضد الأنظمة العربية ضروري وحتمي، ولا يمكن للأمة العربية أن تقف على أقدامها ما دامت الأنظمة العربية السائدة حالياً تعتلي كراسي الحكم. أغلب الأنظمة العربية قبلية بما فيها الأنظمة الجمهورية، وتعمل دائماً على تدعيم حكمها بمختلف وسائل القمع وشراء الذمم والاعتماد على الدول الاستعمارية في توفير الأمن والحماية، لكن الشعوب العربية ليست جاهزة حتى الآن لاستيعاب التغيير وليست مهيأة ثقافياً واجتماعياً للسير في ركب التغيير الذي لا بد من أن يخالف ما اعتادت عليه. كلمة العادات والتقاليد والتثقيف الضيق المتحوصل ما زالت هي العليا، والشعوب العربية تنحو في النهاية نحو التقليد على الرغم من مطالبتها بالتغيير. لهذا نرى الاستقرار يبتعد من البلدان العربية التي شهدت حراكاً، وترتفع وتيرة الكراهية والبغضاء، وبدلاً من أن يؤدي الحراك العربي إلى التضامن والتكاتف، أدى في أغلب الأحيان إلى مزيد من الصراعات والتنافسات الإسقاطية. وإذا كان لحراك عربي أن ينجح فلا بد من تطوير بيئة ثقافية اجتماعية مختلفة عما هو قائم.

تعقيب (١)

نافذ أبو حسنة(*)

كان مقرراً أن يتولى التعقيب على هذه الورقة د. مصطفى البرغوثي، وهو قدم اعتذاراً في اللحظات الأخيرة قبيل انعقاد الندوة، فتلقيت تكليفاً بإعداد التعقيب في وقت متأخر. عليه فقد سعيت قدر ما وسعني الجهد والوقت، كي أعدَّ جملة من الملاحظات على بحث د. عبد الستار قاسم، والذي حمل عنوان: «آثار التغييرات العربية في قضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي».

ربما لأن ما حدث ويحدث، قد جاء مجافياً تماماً لما هو عليه الربيع في الواقع، فسيكون من الملائم التوافق تماماً مع د. قاسم في تسمية ما جرى بالحراك، حتى لا يكون هناك تورط في ما هو أبعد، مع مسميات تحتل عناوين بارزة في عدد من الوسائط الإعلامية.

لم يذهب د. قاسم، في ورقته، نحو رصد التأثيرات المباشرة للحراك العربي على القضية الفلسطينية، بل قدم عرضاً مسهباً للبيئة السياسية التي كانت قائمة في الساحة العربية قبل تطور الحراك في كل من مصر وتونس، ومكانة القضية الفلسطينية عربياً قبل الحراك، ليخلص مبكراً إلى أن تلك البيئة السائدة ما كان لها أن تنتج حالاً أفضل بعد الحراك، لا بل إن هيمنتها هي التي خلفت خيبة كبيرة لدى من توقعوا انعكاساً إيجابياً للحراك على القضية الفلسطينية بهذه النسبة أو تلك. وهو يعرض هنا الأسباب التي خلقت تلك البيئة سواء تلك الناتجة من مسلك الحكام العرب وسياساتهم، وطبيعة التركيبة الاجتماعية العربية، أم تلك التي يتحمل مسؤوليتها الفلسطينيون أنفسهم.

على مدى السنوات الأربع المنصرمة كانت فلسطين شبه غائبة عن المشهد العربي العام. لم تكن الرغبة سبب هذا الغياب، ولكن التحولات العاصفة والمتسارعة، وسيل الدم الكبير في عدد من الأقطار العربية، جعل الغياب منطقياً بنظر الكثيرين. وما بين تعويل جزء من الفلسطينيين على نتائج الحراك مدفوعين بانتماءات أيديولوجية، ومراقبة جزء آخر له ما بين العطف والخوف، تحول

(*) المدير التنفيذي لتلفزيون «فلسطين اليوم»ـ فلسطين/لبنان.

الجميع إلى حالة تقف على الهامش وتتلقى ما لا تتوقعه من نتائج. ولو أن فلسطين ظلت حاضرة في ساحة الاشتباك مع العدو الذي يحتل الأرض لاختلف الأمر كثيراً. لقد غرقت قوى فلسطينية في توقع الكثير من الحراك العربي، ثم رأينا في النتائج الأولية، أن أحزاباً وقوى وجماعات طالما ثابرت على إفهامنا بأن ما يعيقها عن العمل من أجل فلسطين، يكمن في قمع الأنظمة القائمة لها، لم تكن مستعدة حتى لإعادة إنتاج الموقف اللفظي أو اعتماد الخطاب العربي المعروف حول فلسطين وقضية فلسطين.

سوف أسعى اختصاراً إلى تقسيم ملاحظاتي على الورقة إلى جزأَين أساسيين:

الأول، يتضمن ملاحظات على عرض د. قاسم؛ **والثاني**، يتناول ما افترض أنه تأثيرات مباشرة للحراك على القضية الفلسطينية والفلسطينيين.

أولاً: ملاحظات على العرض

أعتقد أن التعامل مع النظام الرسمي العربي ومع الأحزاب والعرب جميعاً بوصفهم كتلة واحدة ينطوي على كثير من الظلم المعمم. والحال أن قضية فلسطين لم تكن في أي وقت من الأوقات قضية العرب جميعاً. ولا القضية المركزية للأمة على نحو ما يتردد في أدبيات كثيرة. بل كانت منذ النشأة مدار انقسام، ففي حين جاء المتطوعون العرب من كل مكان للقتال في فلسطين ضد الغزوة الصهيونية، كان الملوك والأمراء يطالبون شعب فلسطين بالهدوء والركون إلى وعود الصديقة بريطانيا العظمى. وفي حين كان قطاع كبير من الفلسطينيين منخرطاً في الصراع الدامي بمواجهة البريطانيين والصهاينة، كان هناك من يشكل «سرايا السلام» لمواجهة الثورة الفلسطينية، بفلسطينيين أيضاً.

ومن يراجع جلسات جامعة الدول العربية في بداياتها الأولى، ومراسلات عبد القادر الحسيني معها مثلاً، أو تعاملها مع مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني يمكن أن يخرج باستنتاجات كثيرة حول الموقف العملي، والذي كان يتبنى منذ البدء فكرة تقسيم فلسطين، ويناهض تالياً الكيان الفلسطيني، ويريد أن يكرِّس انطباعاً عاماً بالعجز عن المواجهة. المثال الأبرز على ذلك هو الحديث عن سبعة جيوش تريد تحرير فلسطين وهي لا توازي في عديدها وعتادها ثلث ما لدى منظمة الهاغاناه الصهيونية.

بعد النكبة عام ١٩٤٨، بدأ يتضح تصارُع محاور عربية. لم يكن غائباً قبل ذلك، ولكنه أخذ شكلاً أكثر تحديداً. وكانت فلسطين موضوعاً حاضراً بدرجة كبيرة في هذا التصارع. وعليه لا يمكن الحديث بالتوصيف ذاته عن الموقف العربي الرسمي، عندما نذكر دولاً بعينها. كما أن غالبية الأحزاب العربية بأيديولوجياتها المختلفة كانت تلتقي في نقاط مشتركة كثيرة عندما يتعلق الأمر بفلسطين.

لم يتقاتل الحكام العرب مثل ديكة في ساحة صراع. نشأت صراعات على خيارات كبرى، وتصادمت مشاريع لم تكن كلها نتاجاً عربياً خالصاً. فلم يكن العرب في جزيرة معزولة عن عالم تتطاحن فيه قوى كبرى، وفي منطقة فيها النفط و»دولة إسرائيل».

مطلع الستينيات وبعد سقوط الوحدة المصرية ـ السورية، ونجاح جبهة التحرير الوطني الجزائرية في دحر الاستعمار الفرنسي، بدأ الحديث يكثر عن إنهاض كيانيةٍ وطنيةٍ فلسطينية. وبقدر ما كانت هناك حاجة موضوعية لإبراز الوطنية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإلغائي على الأرض الفلسطينية (وفق رؤية عبر عنها الرئيس عبد الناصر، وحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية والعراق) كانت هناك إشكالية عميقة في كيفية فهم تكريس الهوية الوطنية، من ضمن إطار قومي عام يحمل هدف تحرير فلسطين بوصفه واجباً مترتباً على الأمة كلها.

وهكذا ولدت منظمة التحرير الفلسطينية، لتؤدي ولادتها إلى نشوء سياقين متعاكسين؛ سياق من رأى في وجودها فرصة لإيجاد طليعة قومية مقاتلة من أجل تحرير فلسطين (عليه أقيمت معسكرات تدريب لجيش التحرير في سورية ومصر والعراق. تدربت في هذه المعسكرات لاحقاً طلائع فتح والجبهة الشعبية، بعد إضافة معسكرات في الجزائر أيضاً)؛ وسياق من رأى أن نهوض الكيانية الفلسطينية المعنوية يزيح العبء الفلسطيني نحو الفلسطينيين وحدهم، ليتولوا أمورهم بأنفسهم. مع وجود سياق ثالث تفرد به الأردن، وهو مناهضة الوطنية الفلسطينية من نقطة البدء.

انطلقت الثورة الفلسطينية المسلحة عام ١٩٦٥، بتعاطف رسمي وشعبي محدود، لكنها بعد وقت قصير بدت بمنزلة رد على هزيمة حزيران ١٩٦٧، وحظيت بعد معركة الكرامة عام ١٩٦٨ بتعاطف هائل على كل الصعد، خصوصاً في صفوف الأحزاب، والقطاعات الجماهيرية، دون أن يحدث تغيير جوهري في الموقف الرسمي الذي ثابر على عاداته القديمة، منقسماً حول قضايا كثيرة، وبضمنها قضية فلسطين.

مع الوقت، وبسبب رغبة القيادة الفلسطينية في التكيف مع أفكار التقسيم والتسوية، والتي لا تناهضها الرسمية العربية من حيث المبدأ، انتصر السياق الثاني المتطلع إلى التخفف من أعباء القضية الفلسطينية وسط ضوضاء هائلة حول مفاهيم الممثل الشرعي الوحيد، والقرار الوطني المستقل.

في الوقت نفسه، وبالتوازي مع هذا التحول، توسع أكثر نطاق السرديات المتداولة عن الفلسطينيين بوصفهم مثيري قلاقل ومشكلات وصدامات. يُعرض للصدام في الأردن ولبنان تالياً بوصفهما نتاج الأخطاء الفلسطينية. لست أريد الدخول في تفاصيل شائكة. لم يكن الفلسطينيون مجموعة من الملائكة، لكنهم لم يكونوا مجموعة من الشياطين أيضاً. لقد تطلع البعض منهم إلى هانوي عربية، ولكنه وقع في منطقة الصدام المتوقع بين منطقَي الدولة والثورة، فكان ما كان.

تأسس على ذلك شعور فلسطيني بالاستفراد والـ «يا وحدنا» وشعور عربي بالنفور من مسبِّبي المشكلات وأعداء الاستقرار. جذَّر ذلك أن إيماناً عربياً جمعياً بحقيقة الحق القومي في فلسطين لم يكن متوافراً أبداً. حملته قوى صادقة، وناهضته قوى قادرة.

انتهت حقبة طويلة من الصراع بمشروع تسوية كارثية، وبانسحاب عربي شبه كامل من القضية الفلسطينية ومترتباتها. جاء مشروع التسوية الكارثي بعد انتفاضة شعبية كبيرة، وبعد انهيار النظام الرسمي العربي في آن معاً. هذه مفارقة تستحق الدراسة، فالنظام الذي لم يُجمع على مشروع التحرير، شكَّل على نحو ما، ومن داخل توازناته ضمانة في وجه السقوط الكامل والمدوي.

بعد سبع سنوات من تطبيقات أوسلو فجَّر الفلسطينيون انتفاضة ثانية عام ٢٠٠٠. ولكن بعد انهيار عربي إضافي تمثل بسقوط بغداد، كانت أمامهم خارطة طريق مع مشروع رسمي عربي يُسقط حق العودة، ويعرض التطبيع مقابل التسوية. هنا كانت هناك محاولة لاستعادة دور النظام الرسمي. وأيضاً هنا ثمة مفارقة تستحق الدراسة. كان النظام مفتقداً التوازن. تسمية الأشياء بمسميات واضحة تعني القول بغلبة المحور الذي لم يؤمن يوماً بفكرة الحق القومي للعرب في فلسطين، وسخر من مشروع التحرير، ومن تعيين إسرائيل عدواً تاريخياً للعرب.

كان المشهد عشية الحراك العربي مليئاً بتناقضات كبيرة: لم يكن العرب حقيقةً أمة من المهزومين والخائبين طوال الوقت. في لبنان اندحر الاحتلال عام ٢٠٠٠. وفجَّر الفلسطينيون انتفاضة الأقصى. وعام ٢٠٠٥ اندحر الاحتلال عن قطاع غزة جزئياً. عام ٢٠٠٦ أنجزت المقاومة في لبنان نصراً قيَّد الأداة العدوانية الصهيونية. عام ٢٠٠٩ انكسر الاحتلال على أعتاب غزة. لم تعنِ هذه الانتصارات أو الإنجازات إن أردتم انقلاباً كبيراً في الوعي. لقد تظاهرت الجماهير العربية في أمكنة كثيرة فرحاً. وفي أماكن عربية كثيرة كان يجري العمل بشكل حثيث على تطويق الفوز.

خسر الفلسطينيون الكثير بسبب الإصرار من قبل قيادتهم وكثير من نخبهم السياسية على المضي في مشروع التسوية. وخسروا جرَّاء الانقسام الذي وصل حد الاقتتال. لم يكن من السهل البحث عن تعاطف عربي كبير في هذه الأجواء.

في الوقت نفسه كانت الخلافات العربية تتصاعد، والفتنة المذهبية تضرب في كل اتجاه، والسعي وراء عيش لائق يشغل بالَ قطاعات كثيرة من الأمة أنهكها الفقر والفساد والجهل.

عشية الحراك العربي لم تكن فلسطين حاضرة على نحو كبير، باستثناء مواسم جولات العدوان على غزة. وفي خطابات المناسبات الحزبية. وإلى حد كبير كانت أخبار اللقاءات مع قادة الاحتلال لمتابعة طريق التسوية البائسة، وجهود مصالحة الفلسطينيين، هي ما يتلقاه المتابع العربي عن فلسطين وقضيتها. ليس في الموضوعين ما يستحق أي تعاطف. وكان الفلسطينيون موجودين في جانبَي الانقسام العربي التقليدي، واللذين حملا في تلك السنوات عنوانَي الممانعة والاعتدال. لم يكن هذا غير طبيعي، ولا خارج السياقات المعتادة.

ثانياً: الفلسطينيون والحراك العربي

الفلسطينيون جزء من الأمة. ولكن البعض يتعامل معهم وكأنهم قادمون من كوكب آخر. والفلسطينيون شعب مثل كل الشعوب، فيه اتجاهات وآراء مختلفة. لكن البعض يتعامل معهم بوصفهم كتلة واحدة.

يخلِّف هذا الواقع إشكالية كبيرة. لقد انقسم الفلسطينيون مثل كل أبناء الأمة حول الموقف من الحراك. سجلت قوى وجماعات منهم انحيازات قوية بسبب الانتماء الأيديولوجي، حتى كان هناك استقواء على أطراف فلسطينية أخرى عندما ظهرت نتائج أولية للحراك. وانتصرت قوى وجماعات أخرى لتموضعها في المحاور العربية القائمة قبل الحراك. وفي الحالين جرى التعامل مع الفلسطينيين بوصفهم كتلة واحدة دون تمييز. وانقلبت قوى أخرى على تموضعها السابق.

يمكن تسجيل ثلاثة انعكاسات مباشرة للحراك على الفلسطينيين والقضية الفلسطينية:

الأول، يتصل بمكانة القضية الفلسطينية: فضَّل د. قاسم في ورقته حول هذا الموضوع قبل الحراك، وأضفنا ملاحظات أخرى حول النقطة نفسها. ومن المفهوم أنه قد حدث تآكل إضافي في مكانة القضية الفلسطينية. وانتهت حالة الانقسام التقليدي، ومواقف المحاور التقليدية ليتشكل ما يشبه الموقف العام من قضية فلسطين، ويتمثل بالانسحاب الكامل من أي اهتمام بها، حتى مع احتفاظ البعض بمواقف لفظية قديمة تجاه فلسطين.

يمكن الاتفاق مع د. قاسم حول أن القضية الفلسطينية لم تكن حاضرة في الحراكات العربية. باستثناء شعار رُفع لبعض المرات في تونس: «الشعب يريد تحرير فلسطين»؛ لم يكن هناك ربط واضح بين نكبة فلسطين، والصراع العربي ـ الصهيوني عامة، وبين الحراكات العربية.

ظهرت مؤشرات لافتة في تونس نفسها عندما أكد راشد الغنوشي (وحزبه في السلطة)، أن تونس ليست معنية بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وأن لديها ما يكفيها من المشكلات، في حين يتوجب على الفلسطينيين والإسرائيليين حل مشكلاتهم بأنفسهم. وفي حين غيَّر الإخوان في مصر كل خطابهم السابق بشأن فلسطين خلال فترة حكمهم القصيرة في مصر، يتعامل النظام الجديد مع الفلسطينيين بوصفهم ملفاً أمنياً. وتبدو الجلسات حول فلسطين في جامعة الدول العربية فلكلورية وبائسة أكثر من أي وقت مضى.

الثاني، شيطنة الفلسطينيين: لفترة ما اتُّهم الفلسطينيون بعد النكبة مباشرة بأنهم باعوا أراضيهم لليهود، ورحلوا عنها إلى البلاد العربية. لكن هذه الدعاية على خطورتها لم تخلّف بيئة طاردة للفلسطينيين. وفي بعض محطات الصدام كانت تمر موجات شيطنة للفلسطينيين. عندما اتخذت قيادة المنظمة موقفاً مؤيداً للرئيس صدام حسين، كتب صحافيون كبار عن شعب من الطابور الخامس. وجرى طرد مئات آلاف الفلسطينيين من الكويت. كانت محاولات الشيطنة تنتشر مع كل صدام، ثم تزول نسبياً مع الوقت، وبعد أن تكون قد حفرت مساحة إضافية في الجرح.

بعد سقوط بغداد اتُّهم الفلسطينيون اللاجئون في العراق بأنهم كانوا من مؤيدي النظام السابق، بل وأداته القمعية الرئيسية. لم ينتبه أحد إلى حقيقة أن أعداد هؤلاء من الرجال والنساء والشيوخ لا تتجاوز الثلاثين ألف نسمة. لا يصلح هؤلاء لتشكيل أداة قمعية فاعلة حتى لو أرادوا، ثم انتهوا إلى الطرد، وتوزعوا على عدد من البلدان وصولاً إلى تشيلي والبرازيل.

بعد الحراك العربي، صار المشهد أكثر فداحة بكثير مما سبق. وسيطر مشهد مؤلم مضحكٌ ومبكٍ في الوقت عينه. في ليبيا إذا قلت كلمة «فلسطين» اتُّهمت بأنك من أنصار القذافي. وأشك في أن فلسطينياً يجرؤ اليوم على التصريح بجنسيته في مصر. ويتحدث جرحى الجماعات المسلحة السورية الذين يتلقون العلاج في دولة الاحتلال الإسرائيلي، عن التضليل الذي جعلهم يعتقدون أن إسرائيل هي العدو.

سوف يقول البعض إن انحياز حماس إلى الإخوان في مصر قد خلّف استياءً أو غضباً مصرياً. ولكن الفلسطينيين إجمالاً هم من يدفع الثمن. أثناء حكم الرئيس مرسي، كان الإعلام المصري يتهم حماس بتأييده، وكان بعض قيادات الإخوان يتهمون محمد دحلان بدعم «الفلول». وهكذا جرى تعميم الاتهام للفلسطينيين. ولاحقاً شن الإعلام حملة ضارية جرى توظيف الجهل والتجهيل فيها، لتكون النتيجة شيطنة كاملة. وهكذا لم يتحرج مقدمو برامج على بعض المحطات المصرية من المطالبة بضرب الفلسطينيين بالطائرات، أو القول إن زوالهم من الوجود يمثل خبراً جيداً للإنسانية.

قاد الإعلام المصري حملة الشيطنة، ونجح إلى حد كبير في تحويل الفلسطينيين إلى مجموعة من الإرهابيين الحاقدين على مصر والمستهدفين لها. حتى إن مطالبة بفتح معبر رفح لانتقال أبناء قطاع غزة، صار قضية أمن قومي من الدرجة الأولى. ثم امتد المشهد إلى أماكن أخرى؛ ففي تونس حملت بعض الصحف عناوين مثيرة عن حفر أنفاق بين غزة وتونس.

في سورية التي مثلت حضناً دافئاً للفلسطينيين، شن معارضون بارزون حملة قاسية على الفلسطينيين الذين نالوا حقوقاً مدنية واجتماعية في سورية، وجرى اتهامهم بأنهم يأخذون فرص السوريين في العمل، سواء في الوظيفة العمومية، أم في أشغال القطاع الخاص. ثم تطور الاتهام إلى اعتبارهم أداة في يد النظام.

لاحقاً ظهر انقسام فلسطيني واضح وكبير. انحازت قوى إلى جانب الدولة الوطنية السورية، وانحازت قوى أخرى إلى صفوف مجموعات المعارضة المسلحة، ونفذ فلسطينيون منتمون إلى جماعات إرهابية تكفيرية عمليات انتحارية ضد مراكز ومؤسسات في سورية ولبنان. وشارك آخرون في التراشق المذهبي المتبادل، وانتهت الحصيلة إلى تشكيل بيئة طاردة جديدة، وأيضاً جرت هنا عمليات شيطنة.

في هذه البيئات خسر الفلسطينيون أنماطاً من التعاطف التقليدي معهم ومع قضيتهم، وبنى البعض على إرث متراكم (كما في لبنان مثلاً) ليعيد تصدير خطاب عن شعب عديم الوفاء. مرة أخرى واجه الفلسطينيون قسوة التعميم.

الثالث، انهيار ديمغرافيا اللجوء الفلسطيني: بعد تهجير الكتلة الفلسطينية الكبيرة في الكويت، والكتلة الفلسطينية الصغيرة في العراق، تعرض مجتمع اللجوء الفلسطيني لضربة قاسية جداً بانهيار الكتلة الفلسطينية في سورية، وتضرُّر الكتلة الفلسطينية في لبنان.

ويمكن الافتراض بأن أقسى ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨، حتى الآن هو ما حدث لهم في سورية، وذلك لأسباب عديدة؛ ففي هذا البلد نشأت كتلة نشطة من اللاجئين، استفادت من القوانين الناظمة لوجودهم والتي جعلتهم يتمتعون بحقوق المواطن السوري، ما عدا حق الترشح والانتخاب. وكانت مجانية التعليم في المراحل الثانوية والعليا، تكمل ما تقدمه وكالة الغوث في المراحل الابتدائية والإعدادية، وبمنزلة فرصة كبيرة لارتفاع مستويات التعليم على نحو لافت، ناهيك بمجانية الطبابة التي أمنت للعائلات الفقيرة علاجاً مجانياً أسوة بالسوريين.

يضاف إلى ذلك الحق في العمل السياسي وصيانة الهوية الوطنية. فعندما حصل الفلسطينيون على هذه الحالة من المساواة، اقترن ذلك بالمحافظة على هويتهم الوطنية، وهو ما لم يتحقق في أقطار أخرى. ففي الأردن لم يكن ممكناً ولا يزال غير ممكن، التصريح بالهوية الوطنية أو الاحتفاظ بها، بل حدث ما يشبه الدمج الكلي للفلسطينيين. وفي لبنان تقابل الاحتفاظ بالهوية الوطنية مع الحرمان من الحقوق المدنية والاجتماعية.

عندما نتحدث عن كتلة نشطة هنا، فنحن نشير إلى جماعة فيها أعداد كبيرة ممن حصلوا على شهادات عليا، ومن الناجحين في الحقل العلمي، وفي الحقل الاقتصادي، والناشطين ثقافياً وسياسياً أيضاً. ولذلك لم يكن غريباً على مخيمات سورية أن ترفد فصائل المقاومة الفلسطينية بآلاف الكوادر، وأن تشكل عنواناً للتمسك بحق العودة.

في ٢٠١٢/١٢/١٧ دخلت المجموعات المسلحة إلى مخيم اليرموك وهجَّرت سكانه من الفلسطينيين والسوريين. كان هذا التاريخ إيذاناً بانهيار الكتلة الفلسطينية في سورية. لا تتوافر إحصاءات دقيقة تماماً حول أعداد الفلسطينيين الذين ركبوا البحر، أو اجتازوا الحدود خارج سورية. ولكن هناك من يتحدث بشكل غير رسمي عن مئتي ألف تبقوا في الجمهورية العربية السورية من أصل نحو ٦٠٠ ألف لاجئ فلسطيني.

طاولت حمَّى الرحيل والهجرة المخيمات الفلسطينية في لبنان، والتي كانت تعرضت لنزف كبير في فترة الحرب، والموجودة في بيئة طاردة أصلاً، فالتحق الآلاف من فلسطينيي لبنان بأخوتهم من فلسطينيي سورية في طرق الهجرة إلى أوروبا. وغيرها.

ربما تجمل هذه النقاط الثلاث أخطر الانعكاسات المباشرة للحراك على فلسطين وقضيتها. نفترض أن التفاعلات لم تنته بعد. ونفترض أن الانتفاضة الفلسطينية الجديدة، قد تنجح في رسم تفصيلات جديدة في المشهد. غالباً ما تحضر فلسطين بدم أبنائها.

تعقيب (٢)

كمال خلف الطويل(*)

حصر الباحث د. عبد الستار قاسم ورقته في ركن التحليل الوصفي لدواعي غياب مردودٍ فلسطيني للحراك العربي، وأصاب مجملاً في تقديم صورة واقعية ـ أي سلبية ـ لتلك الدواعي ـ والفلسطينية ذاتها كانت في الطليعة منها حتى مؤخراً ـ وأولها ضعف البيئات العربية لجهة الثقافة السياسية والوعي الجمعي، واستغراقها تلواً في همومها المحلية دونما هادٍ جديرٍ يضبط البوصلة، محلياً كان أم عبر الحدود.

والحال أن التوصيف هذا، على صحته وضرورته، يقصُر عن تلمُّس إجابة سؤال **ما العمل**.. فلسطينياً أكان، أم قومياً كما ينبغي؟ ثم أنه، على عموم صحته، يدلف إلى نطاق جَلد الذات بأكثر مما يصح، سيَّما لجهة تعليق الأمل بنهوض مأمول على تبدل ثقافة البيئات إلى ما هو واجب وكان ناموساً حتى عقود أربع خلت... ثم أن تعميم المسؤولية يقترب من حد تعميتها عمن هم أسّ البلاء.

على أن ما يشغلني تعقيباً هو مجموعة نقاط تنطلق من حيّز الوصف إلى فضائي الاستدلال ثم الاستقراء، أضعها تحت عنوان: **القاسم المشترك الأدنى في فلسطين.**

لزهاء نصف قرن والجسم السياسي الفلسطيني يتوزع على مدارس شتى في تصور أي مآل يبغيه لقضية فلسطين، بل وبلغ من تباين مداراتها أن وقعت في أفخاخ نصبتها لها جهات غربية بل وإسرائيلية، ومصائد «عربية».. لكن أسوأ الأسوأ كان ما أوقعت به نفسها من مصائب.

وعلى سبيل المثال، فعوضاً من أن تصر القيادة الفلسطينية على مسؤولية مصر والأردن في استعادة ما احتُلَّ من فلسطين عام ١٩٦٧، بحكم مسؤوليتهما في فقدانه، رقصت طرباً لفخّ قمة الرباط ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ في إيكال مسؤولية استعادة فلسطين حصراً لها... بما يعنيه من إعفاء المتسببين في ضياع آخر ما بقي منها عربياً من عبء استردادها، وإلقاء التبعة على عاتق من لا ذنب له في ضياعها وليس في وسعه تحريرها منفرداً.

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

مثالٌ آخرُ كان قبولها قرار ٢٤٢، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، تتويجاً لرحلة استرضاءٍ مديدة لواشنطن بدأت غداة حرب تشرين، ثم استعرت نوازع التذلل عندها أكثر بعد قبوله... وكله دون أي طائل.

ثم تتالت موجات تسونامي مدريد، فأوسلو، فتوابعه تضرب ما توافق عليه الناس من ثوابت، فألبسها لبوس لزوم ما لا يلزم، طالما الرضا من «الراعي» كفيل بالحد الأدنى، أي ١٩٦٧.

والحال أن الفكرة المركزية التي تاهت من القيادة الفلسطينية بعد تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، وسيَّما عقب أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، كانت أن ما ينبغي أن يكون أسّ حركتها وأساسها هو تعظيم قوتها لتكون شريكاً فاعلاً في معادلة إقليمية ـ كونية تفرض «طبش» موازين القوى لمصالحها، أمرٌ بذاته كفيلٌ بانتزاع فلسطين ١٩٦٧ من براثن محتلها دون قيد.

انحبست «فلسطين» في معزلٍ أشبه ببلديةٍ كبيرة تحت السيطرة الإسرائيلية أرضاً وسماءً وماءً وبشراً وحدوداً وقدساً، بل ومحرَساً لها من بَنيها وبِهم.

وطيلة قرابة نصف قرنٍ المنصرم لم تتلمس واشنطن «ضرورة» أن تملي على إسرائيلها الانسحاب من فلسطين ١٩٦٧، بل كانت تبغي تأجيله حتى يصل الفلسطينيون إلى خط النهاية مسلّمين بشرائطها ومستسلمين لرغائبها، وحتى يصل عرب الطوق ومن خلفَهم إلى ذات المآل فيرتضون بإسرائيل تلك شريكاً رئيساً في منظومة أمن وتعاون إقليمية تتبع المتروبول الأطلسي.

خلال تلك العقود تحولت إسرائيل بالتدريج إلى حالٍ مزدوج القسمات، فتأمركت وتديّنت لتغدو ـ مع حياة الدعة والهناء ـ غير قادرة على تعب الحروب وعنائها من جهة، ومتيبسة ـ بإصرار عقائدييها ـ على الجمود على موجود حيازتها لمنهوب فلسطين ـ ٦٧، من جهة أخرى... فذهب صانعها وراعيها، تلواً، مذهب أنها مجرد امتداد عضوي له منزرع في الشرق ينبغي ضمان أمنه ونمائه، لا رصيداً وظيفياً يلعب دور مسدس مصوّب إلى رؤوس مخالفيه في الإقليم وما بعده، كما كان الحال ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٩٩.

من هنا محاولة واشنطن الدؤوبة استحصال تنازلٍ فارقٍ من الفلسطينيين: **يهودية إسرائيل**، بما تعنيه من إسقاط السردية الفلسطينية ـ العربية ـ الإسلامية لصراع المئة عام، والاعتراف بـ«حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره على أرضه التاريخية» (وهو تعريف من هو الصهيوني)، أي قبول السردية الصهيونية للصراع واستبطان صهيونية «فلسطينية ـ عربية» لا تكتفي بالمسالمة بل تطمحها بالتماهي، وكله معطوفٌ على أمل أن ضعف سورية الراهن يزيد توقع الخضوع للمطلَب، مثلما هو تعويضٌ من خفوت فرصة الفوز في سورية ذاتها، سيَّما ونَوس واشنطن بين الإرهاق والأفول يستلزم إنقاذ إسرائيل من شططها الجغرافي طالما الشرط أعلاه قيد النَيل، أو هكذا الظن.

نحن الآن عند منعطف سؤال: هل بمقدور الشعب الفلسطيني اختطاط سبيلٍ يعيد شطر ٦٧ إليه من دون أن يفرّط بشطر ٤٨، له وللعرب؟

بتكثيفٍ شديدٍ، يمهد السبيل لحوار واسع، أضع تصوري واستشرافي في النقاط التالية:

١ ـ إن هناك سبيلاً متسقاً مع طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني، وأبعاده الأطلسية، هو «**إزالة آثار عدوان ٦٧**» **دون المس** «**بملف ٤٨**»، أي الإصرار الفلسطيني ـ الذي يتوجب ألّا يلين أو ينكسر بأي حال من الأحوال ـ على الانسحاب التام والشامل من كل سنتيمتر من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ـ وبضمنها القدس الشرقية، وإزالة الاستيطان والجدار، ووقف استباحة الماء والسماء، وفك الارتباط الاقتصادي والخدمي بين إسرائيل والأراضي المحتلة... كلها مع إحياء اتفاقات الهدنة لعام ١٩٤٩... لا شيء أقل ولا شيء أكثر.

٢ ـ إن استعادة أراضي ٦٧ بالكامل ـ بما فيها القدس الشرقية ـ أمرٌ قابل للإنجاز بالقطع، ولا تحُول دونه موانع ـ ثابتة كانت أم متحركة: السور للإزالة أو الانزياح إلى الحد... المستعمرات للإخلاء أو التفكيك... المياه الجوفية لمن فوقها... والسماء لمن تحتها... والقدس لآخر بوصة (مع ترتيبات قوافل عبادة لحائط البراق).. ونقطة آخر السطر.

ولعل أهم إشارات انتفاضة القدس هي حمولتها الدالّة على قدرة قوى الشعب الفلسطيني على كامل أرض فلسطين التاريخية، إن تجمعت على هدف الاستقلال والتحرير، على دحر احتلال فلسطين الوسطى ١٩٦٧، ودفع المحتل إلى نقطة اليأس من القدرة على مواصلة الهيمنة عليها.

٣ ـ تنفيذاً لما سلف: يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بجدولة الانسحاب الإسرائيلي، مصحوباً بتفعيل لجان الهدنة بين الجهة الفلسطينية المحلية وبين إسرائيل، على أن لا تزيد مدة الانسحاب عن شهور ست.

السبيل هذا لا يفترض مسبقاً إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، لكنه لا ينفي احتمالها... الأساس هنا ألّا يكون هناك أي اتفاق مباشر بين دولتين، **واحدة** قائمة و**الثانية** تقوم، وإنما ترتيباتٌ غير مباشرة ـ عبر الأمم المتحدة ـ للهدنة بين دولتين، **إحداهما** إسرائيل و**الثانية** فلسطين ١٩٦٧ أو كيان عربي اتحادي أوسع يشمل الضفة والقطاع مع (سورية و/أو الأردن و/أو مصر).

٤ ـ تتم خلال ذلك عملية فك اقتصادية شاملة وتامة عن إسرائيل، من أول الارتباط الكهربي لآخر الجمارك وتحصيلها... المراد هو بتر حبل السرّة، وإخراج فلسطين الصغرى من فلك إسرائيل المعاشي، ثم توجيه وجهتها شطر عمقها العربي... سيتأتى من جراء ذلك القضاء على مصالح الكومبرادور الفلسطيني المتعامل مع المحتل، معطوفة على مناشط فيلق «الأنجزة» المؤلف من نخب ابتيعت.

٥ ـ إن ملف ٤٨ (العودة والتعويض والحدود والاعتراف) محذورٌ ومحظورٌ لا يمسّه أو يلمسه كائنٌ من كان، مطّهرون أم سواهم، هو مؤجلٌ لعمر جيل أو زهائه... بالتالي، فلا اعتراف بـ «حق» إسرائيل في الوجود ولا «قانونياً» بوجودها، ولا تفاوض مباشر معها، ولا صلح... إن أحداً لا ينبغي له أن يقع في فخ غواية أو ترهيب الانجرار إلى قبول شرط الاعتراف بـ «حق» إسرائيل في الوجود، بل

إن اللهفة على كسب رضا الأطالسة واعترافهم وتعاملهم ذات مردود عكسي بالقطع؛ فالعلاقة طردية بين التمسك بالثوابت وبين احترام القوى الدولية الفاعلة واضطرارها إلى التعامل معها، وفق منطق الضرورة.

٦ ـ إن مردود المشروع الوظيفي الإسرائيلي لصاحبه الأطلسي في تناقص متسارع لا تخطئه عين.

... ولقد بدأت الشريحة المتعقلة في المؤسسة الحاكمة في تحضير الأرضية والمناخ لتحول نوعي وكمي يتخفف من أعباء استثمار خاسر بلا قاع منظور.

إن قدرة المشروع الوظيفي وردعيته وهيبته تعرضت وتتعرض لذوبان يكاد يفتك بها ويلقيها في جبٍّ عميق... وكلما احتاج «الفرع» إلى عنف فائق الشدة كلما تأكدت شكوك «الأصل» في تضاؤل فعاليته، بل وتحوله إلى مصدر لهبّات الانتقام.

٧ ـ إن قدرة «الراعي» الأكبر على إملاء إرادته وتمكين مشروع وكيله الإقليمي تتآكل كل يوم، ولن تجد طريقها للترميم عودةٌ إلى ما كانت عليه العشرية الأخيرة من القرن العشرين والعشرية الأولى من الحادي والعشرين.

إذاً... فتشبثٌ مُصرٌّ على شَرطَي إخلاء ٦٧ وعدم التفريط بـ ٤٨ واقعيٌّ بامتياز، ناهيك بمبدئيته... إن العاصم والخميرة والشرط هي كلها في أن تتم ترتيبات الانسحاب في إطار الصراع، متفاوت الوتائر، بين الخيمة الأوراسية ـ البريكسية، متعددة الأوتاد، وبين الخيمة الأطلسية (ليس منها الرأي العام الغربي)، أي بانضواءٍ فلسطينيٍ بيّنٍ تحت ظل الأولى، ونأي فلسطيني جازم عن حتى شبح الثانية.

أخلص للقول إن سيناريو «الدولتين» يشمل في طياته الاعتراف المتبادل والتطبيع وباقي المشتقات، فيما «الدولة الواحدة» سيناريو ملتبس لا يعرف فيه أحدٌ ماهية الدولة.. أعربية أم صهيونية أم هي في منزلة بين المنزلتين؟ ثم أنه، حتى مع التغاضي عن التباسه، يفوق قدرة الجيل الراهن من الشعب، بل والأمة، على إنجازه.. اللهم إلا بتحقق أحد شرطين: وحدة عربية أو انهيار أمريكي.

واجب اليوم هو تحرير ٦٧ وعدم المس بحقوق ٤٨، وهما ـ لعمري ـ في نطاق الممكن، شرط صحة العزم وصلابة الإرادة.

تعقيب (٣)

أحمد يوسف أحمد

أشكر الباحث عبد الستار قاسم على بحثه القيِّم، ولعل غيابه عنا اليوم خير شاهد على الأوضاع المأسوية التي يمر بها الشعب الفلسطيني المحاصر في وطنه وكذلك على التقصير العربي في نصرة هذا الشعب ومعاونته لاسترداد حقوقه، وأرجو أن يعتبر عبد الستار قاسم تعقيبي هذا إما متضمناً لأفكار إضافية لبحثه القيم أو تمنيات ببعض التدقيق في نقاط معينة وردت بالبحث، ولدَيَّ في هذا الصدد أربع نقاط عن تقسيم البحث وفرضيته والانتفاضة الحالية للشباب الفلسطيني، وأخيراً بعض الملاحظات الجزئية.

أولاً: حول تقسيم البحث

انقسم النص إلى عدة نقاط؛ منها ما يقع في صلب موضوع البحث، ومنها ما يتعلق بالإطار المجتمعي والسياسي للموضوع كخلفية عامة للبحث، فضلاً عن الإسهاب في تفصيل عناصر هذه الخلفية التي خصص لها أكثر من ثلث البحث، وفي هذه الصفحات لم تتم الإشارة إلى موضوع البحث إلا مرتين: **أولاهما**، عندما أشير في سياق تناول كبار الرأسماليين كشريحة اجتماعية سياسية في سطر واحد إلى أنه من المتوقع من كبار الرأسماليين ألّا يقبلوا مبدأ المقاطعة مع إسرائيل؛ و**الثانية**، تحت عنوان «الاستعانة بالأجنبي» عنما أشير في سطرين إلى أنه «إذا مدت إسرائيل يد العون إلى قبيلة فلسطينية فلا تتوانى تلك القبيلة عن دعم سياسات إسرائيل، والأمر نفسه ينطبق على الفرد ما دامت جهود إسرائيل تدعمه في أن يكون وجيهاً أو قائداً أو زعيماً»، وبالمناسبة أعتقد أن هذه الظاهرة ليست اجتماعية أي تتعلق بقوة اجتماعية ما وإنما فردية ترتبط بحالات العمالة، وهي موجودة في كل المجتمعات التي مرت بظروف مشابهة، وليست خاصة بالحالة الفلسطينية؛ ربما مع فروق في الدرجة للظروف الخاصة لهذه الحالة. وأقترح على الباحث أن يختصر النقاط الثلاثة الأخيرة في تقسيم البحث ويدمجها في النقطة

الأولى المعنونة «البيئة السياسية والوطنية التي كانت قائمة في الساحة العربية قبل تطور الحراك في كلٍ من تونس ومصر».

ثانياً: حول فرضية البحث

ذهبت هذه الفرضية إلى أنه لم يكن من المتوقع أن يعزز الحراك العربي مكانة القضية الفلسطينية والاهتمام بها بسبب البيئة السياسية العربية التي لم تعد تلتزم بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وأرى أنه كان يجب مد هذه الفرضية إلى أبعاد أخرى مثل: لماذا لم ينتشر الحراك إلى الشباب الفلسطيني في حينه؟ لأن البحث يتحدث فيما بعد عن الفلسطينيين كمتلقّين للحراك وتوقعاتهم الإيجابية منه وليس كمشاركين محتملين فيه، وقد كانت هناك إرهاصات لحراك فلسطيني لكنها لم تتطور، فهل يعود هذا إلى أولوية القضية الوطنية على الإصلاح السياسي؟ مع أنه بالتأكيد آلية مهمة لدعم الحراك على الصعيد الوطني التحرري، أم أنه يعود إلى الانقسام الحاصل بين فتح وحماس والذي قد يجعل الأولوية لنصرة الفصيل على نصرة الإصلاح أو حتى الوطن ؟ أم تراه يعود إلى ما ذهب إليه كتّاب إسرائيليون من أن الفلسطينيين وبالذات في الضفة أصبح لديهم ما يخشون فقدانه وبالتالي فهم محصَّنون ضد الانتفاض؟ وهو ما تكذِّبه بوضوح الانتفاضة الحالية للشباب الفلسطيني.

وفي ضوء هذه الانتفاضة أرجو أن يراجع الباحث ما ورد في أن الوعي بالقضية قد غاب إلى أبعد حد عن شباب فلسطين الذين يعيشون على أرض فلسطين، كما أرجو مراجعة ما ورد بما نصه: «إذا كان الفلسطينيون يتهاونون في التطبيع مع إسرائيل ولا يحرصون على مصالح شعبهم وينشرون الفساد في مؤسساتهم فلماذا يُطلب من غيرهم أن يحمل هَمَّ القضية الفلسطينية»، وأرجو تصحيح العبارة باستبدال كلمتي «السلطة الفلسطينية» بكلمة «الفلسطينيون».

ثالثاً: حول الانتفاضة الراهنة للشباب الفلسطيني

من المحتمل أن يكون البحث قد كتب قبل الانتفاضة الراهنة للشباب الفلسطيني لأنه خلا تماماً من أي حديث عنها على أهميتها، وقد أشار إلى ذلك الدكتور مصطفى البرغوثي في تعقيبه، ودلالات هذه الانتفاضة بالغة الأهمية لأكثر من سبب:

ـ فهي **أولاً** تكذب فرضية أن الشباب الفلسطيني قد فترت عزيمته وأصبح لديه ما يخاف أن يفقده فيبعد عن أي سلوك يستفز سلطات الاحتلال، وهي مقولة إسرائيلية فاسدة، وليس أبلغ في الدلالة على ذلك من الحياة التي يضحي بها الشباب الفلسطيني عن طيب خاطر الآن.

ـ وهي **ثانياً** تؤكد أن الصراع باقٍ في ظل السياسة الإسرائيلية الراهنة، وأنه لن ينتهي إلا بحل سياسي وليس بالإكراه الاستعماري العسكري والمعنوي.

ـ وهي **ثالثاً** وأخيراً الأداة الرئيسية بيدنا الآن في ظل ما أوضحه البحث بخصوص البيئة العربية اجتماعياً وسياسياً لتحسين وضعنا في الصراع وصولاً إلى إكمال المسار الحتمي لحركات التحرر الوطني وهو الانتصار.

رابعاً: ملاحظات متفرقة

١ ـ أشار البحث بحق إلى الحروب البينية العربية، ولكني أتمنى التمييز بين الحروب «الاستنزافية» كما أسميها والحروب التي كانت تنطوي على صراع من أجل مستقبل أفضل كما في الصراع من أجل نصرة الثورة اليمنية في ستينيات القرن الماضي. ومن الأمانة الإشارة إلى أن البلدان العربية المتصارعة كانت تتوحد فيما بينها رغم الصراعات كما في ستينيات القرن الماضي (١٩٦٣ و١٩٦٧)، وهي خاصية افتُقدت لاحقاً كما في الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣.

٢ ـ أشار البحث أيضاً إلى ظاهرة الكراهية والبغضاء بين الشعوب العربية بفعل أفعال الحكام العرب، ولا شك في أن لهذه الأفعال آثارها السلبية في العلاقة بين الشعوب العربية لكن التعميم لا يجوز.

٣ ـ أتمنى أن يذكر لي أ. عبد الستار مثالاً واحداً على ما ورد في أن إسرائيل قد تدخلت لإصلاح ذات البَين بين مصر والأردن وكذلك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٤ ـ تحدث البحث عن هزيمة مصر وسورية والأردن في عدوان ١٩٦٧، وذكر تحديداً «هزم جمال عبد الناصر الذي ملأ الدنيا صراخاً حول التزام مصر بالقضية الفلسطينية»، والملاحظة **الأولى** على هذه الجملة أن هزيمة عبد الناصر لا تعني ضعف التزامه بالقضية الفلسطينية، و**الثانية** أن الباحث لم يشر بكلمة واحدة إلى الجهد الخارق الذي بذله عبد الناصر عقب الهزيمة في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، وهو ما أثمر **أولاً** في حرب الاستنزاف اعتباراً من ١٩٦٨، و**ثانياً**، في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ التي لم يمتد به العمر ليراها، وعندما أشار إلى هذه الحرب اكتفى بأن يذكرنا بالمشهد المؤلم لتوقيع اتفاقية فض الاشتباك الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ دون أن يشير بحرف إلى ما أُنجز في الحرب.

٥ ـ ورد تعبير «وأتت مبادرة الملك فهد (وصحتها الأمير) التي عرضت على القمة العربية في فاس وأقرت على شكل مبادرة السلام العربية في بيروت عام ٢٠٠٢»، والحقيقة أنهما شيئان مختلفان أقرت الأولى في قمة فاس ١٩٨٢ بمبادرة من الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك تحت اسم «مبادرة فاس»، ثم أقرت مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك أيضاً في قمة بيروت ٢٠٠٢ أي بعد عشرين سنة، وتضمنت تنازلات أكثر لإسرائيل، وكلاهما لم يحظ بأي نصيب من التطبيق.

٦ ـ أوافق الباحث على أن اهتمام الحراك العربي بالقضية الفلسطينية كان ضعيفاً، لكنه لم يغب تماماً، وفي الحالة المصرية على الأقل التي عايشتها رُفعت الشعارات المناصرة للقضية الفلسطينية من قبل التيارين القومي وتيار الإخوان المسلمين على أدنى تقدير وهاجم الشباب المصري السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وأنزل العلم الإسرائيلي المرفوع على مقرها، أما ضعف الاهتمام بالقضية فهو منطقي ولا يعكس إهمالاً لها ولكنه يتسق مع كون بؤرته هي إطاحة الحكام المستبدين، وبالتالي فلم تكن القضايا العربية وقضايا السياسة الخارجية بصفة عامة محوراً أساسياً له.

٧ ـ أشار البحث إلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية على الساحتين الإقليمية والدولية، والواقع أن القوتين الإقليميتين الرئيسيتين وهما إيران وتركيا يبديان اهتماماً معتبراً بالقضية وإن أمكن القول بأن ذلك يأتي في جانب كبير منه من باب التوظيف السياسي. كذلك لا يمكننا على الصعيد الدولي أن نتجاهل تقدم القضية كما يبدو من صدور قرارات عن عدد من برلمانات الدول الأوروبية المهمة اعترفت بالدولة الفلسطينية وأوصت حكوماتها بذلك واعتراف السويد بها ومعها عدد من دول أمريكا اللاتينية فضلاً عن عضوية فلسطين في اليونسكو والعضوية المراقبة في الأمم المتحدة ورفع علمها في ساحتها، والأهم من ذلك كله اتساع حركة المقاطعة الأكاديمية الدولية لإسرائيل، ومعظم هذه المؤشرات رمزي، ولكنها على الأقل خطوة على الطريق تجب الإشارة إليها والعمل على تقويتها والاستفادة منها.

٨ ـ ذكر البحث أن الشباب الفلسطيني قد قام بانتفاضة ١٩٨٧ من دون رؤية أو برنامج واضح المعالم والأهداف، وأن القيادة الفلسطينية قد قامت إبان هذه الانتفاضة بالاعتراف بإسرائيل؛ وبالنسبة إلى الرؤية والأهداف يكفي الانتفاضة الاستناد إلى منطق التحرر الوطني، أما الاعتراف بإسرائيل فلم يحدث إلا مع توقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ وليس في ظل الانتفاضة.

وأخيراً أود الإشارة إلى ما ذكره أ. نافذ أبو حسنة في تعقيبه القيِّم بخصوص الدور القيادي للإعلام المصري في شيطنة الفلسطينيين، وأتمنى عليه أن يعدل صياغته إلى «دور قيادي لدوائر إعلامية مصرية» لأن هذا الدور الذي تحدث عنه يرتبط بدوائر إعلامية محددة معروفة بانتماءاتها المشبوهة وتنشط في أوقات الأزمات التي يكون الفلسطينيون طرفاً فيها، وهي لا تعبِّر بحال عن التيار الرئيسي في الإعلام المصري الذي يضع القضية الفلسطينية في القلب والعقل معاً.

المناقشات

١ ـ سمير حباشنة

يتضامن الشعب العربي بكليته مع القضية الفلسطينية وحق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس. إلا أن العرب منشغلون بقضاياهم داخل أقطاره، بل إن الأقطار المعوَّل عليها عربياً هي الآن بأضعف حالاتها، ولا تستطيع أن تقدم لفلسطين سواء على الصعيد المادي أو حتى المعنوي.

لذا فإني أعتقد أن العامل الذاتي الفلسطيني والقوى الذاتية للفلسطينيين هي المحدد اليوم لضمان حيوية القضية وإعادة إبرازها كقضية ذات أولوية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وحتى يتوحد الشعب الفلسطيني في السير نحو هدفه المشروع فإن على كل القيادات الفلسطينية أن تؤجل خلافاتها الداخلية وانقساماتها غير المبررة في هذه المرحلة مهما كانت مهمة.. وأن تعيد توحيد صفها في إطار م. ت. ف. وأخص بالذكر الأخوة في السلطة الفلسطينية وفي حماس؛ لا مبرِّر لهم أن يبقوا هكذا وعليهم أن يرتقوا إلى مستوى طموح الشعب الفلسطيني واستعداده للتضحية كما نرى هذه الأيام.

أعتقد أن الحرب الباردة الجديدة اليوم بين روسيا وأمريكا يمكن أن تكون المكان الذي يجب أن يوضع الملف الفلسطيني فيه على أجندة الكبار، ووقف مقولة أن ١٠٠ بالمئة من حل القضية الفلسطينية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ حيان حيدر

في البداية، لا بدّ من توجيه تحية حارة وصادقة إلى كلّ من د. عبد الستّار قاسم ود. مصطفى البرغوثي بصفتهما المميّزة: مقاوم عربي بامتياز، بالقناعة والنهج والممارسة، بعد الانتباه إلى أننا، نحن العروبيين هنا، المتابعين بإعجاب لنضال أمثالهما ونحن خارج نطاق نيران ونيْر الصهيوني

الغاصب المباشر، وبالتالي ليس علينا أن نقيّم أداء هؤلاء الأبطال المعاندين بل كلّ ما يجدر بنا قوله وعمله هو تقدير مدى مواجهة أمثالهما ودعم هذا المسار.

وبعد الاعتراف بأن أفكاري قد تبدو مشوّشة لكون معلوماتنا باتت مبعثرة وغير مترابطة، أبدي ملاحظاتي في مجالات ثلاثة أثيرت حتى الآن:

١ ـ بالعودة إلى موضوع التغيُّر الذي نوقش سابقاً، ومع الأخذ بالاعتبار دقّة تسميتها وتمييز معانيها، فالتغيُّر والتغيير يحصلان دوماً، لا فرق، مع أو من دون تدخّل من قبلنا أو من قبل الغير.

إلّا أن أهمّها حصل في التاريخ ويحصل حالياً وهو مرشح، مع الأسف، أن يستمر ويتفاقم بواسطة الحروب وما يتبعها من دمار للحجر والبشر وفي النفوس وتهجير داخلي وخارجي وتبعات اللجوء إلى الخارج وما يغيّره كلّ ذلك في الديمغرافيا العالمية العابرة للدول والشعوب والقارات. وهذا مدمّر للحضارة العربية بكل معانيها ومنحنياتها.

٢ ـ لاحظت غياب التركيز على مفهوم «الجهد والنتيجة» إذ إن الوطن العربي مقسوم بشكل مبسّط جدّاً إلى مجموعة من دول ريعية حيث الجهد البشري قليل بنتيجة مالية كبيرة، مقابل مجموعة من الدول، كثيفة السكان بالمقارنة، حيث جهد بشري كبير، وقد يكون في اتجاه غير مُجدٍ، ولكن مع نتيجة مادية ومالية ضئيلة.

لذا، أقترح أن ينظر إلى هذا الأمر بجدّية أكبر. ومن هنا أرى أن أسهل الطرق ـ المتاحة حاليّاً ـ إلى وحدة عربية ما، طبعاً بعد التشبّث باللغة العربية الصحيحة التي تكاد تصبح المشترك الوحيد الحتمي فيما بيننا، وهي تحتاج إلى حماية ودراية دائمة، أن أسهل طريق متاحة إلى وحدة في أي نوع هي وضع نظم وبرامج وإجراءات اقتصادية وتجارية ومالية تقرّب فيما بين مختلف الأقطار والمجتمعات والثروات والطاقات العربية.

ج ـ بنظري، لقد أهملت، وبشكل كبير، الأبحاث والنقاشات من ذوات الأثر السلبي جداً لكلّ ما يمكن أن يقال عن العدو الصهيوني، في مقابل التركيز على الأثر من وعلى إيران وتركيا، كما أغفلت أيضاً دور دول الحوار مثل إثيوبيا وسائر دول منابع النيلين الأبيض والأزرق على أكبر دولة عربية، عَنيتُ مصر، الدولة المفصل في أمّة العروبة فيما بين مشرقها ومغربها، ناهيكم بالأثر على السودان.

هذا، وقد أغفل النقاش المسلَّمة التاريخية بوجود قوميات العرب والفرس والأتراك الرئيسية في المنطقة منذ ما قبل نشوء الديانات السماوية، مقابل القبول، وهنا يكمن المعنى التطبيعي المرفوض للأمر والكلمة، لقومية يهودية (ولو من دون المجاهرة بها) لم تكن مجموعة في العالم أساساً في أي من بقعه الجغرافية.

٣ ـ محمد ناصر البخيتي

استمعنا جميعاً إلى أ. عبد الستار وأ. مصطفى البرغوثي من فلسطين وما ذكراه هو خطورة تغييب القضية الفلسطينية عن الحراك الشعبي العربي وعن أهمية استخدام المقاطعة الاقتصادية كسلاح. نقول لإخواننا الفلسطينيين إن القضية الفلسطينية حاضرة في ثورة اليمن، وهي القضية الرئيسية، كما إن الثوار اليمنيين يقاطعون البضائع الأمريكية والإسرائيلية بشكل صارم والشعب اليمني يتحمل اليوم أعباء هذا الموقف ويواجهه عدوان (صهيوعربي داعشي).

نحن لا نطلب من أحد الوقوف إلى جانبنا، فنحن قادرون على تأديب هذا التحالف (الصهيو ـ عربي ـ داعشي) ولكن أطلب أن نعمل جميعاً من أجل أن تكون قضية فلسطين حاضرة في أي تحرك شعبي عربي كقضية رئيسية. وكما رفعنا شعار «إسقاط النظام» يجب أن نرفع قبل ذلك «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل»، أو على الأقل «تسقط أمريكا تسقط إسرائيل» كوسيلة لرفع حالة العداء الشعبي ضد أمريكا وإسرائيل، لأنه لا يمكن تحقيق المقاطعة الاقتصادية على المستوى الشعبي والرسمي إلا برفع مستوى حالة العداء.

٤ ـ الياس مطران

إن جماهير الشعب العربي الذي انتفض على الأنظمة المتعفنة والهرمة والتي أذاقته كل أنواع القهر والفقر والتجويع أدركت منذ اللحظة الأولى أن مطالبها الاجتماعية لا يمكن أن تكون مفصولة عن البعد القومي؛ فالحرمان والقمع المفروضان على الشعب العربي هما استجابة من الطغاة والديكتاتوريين لأوامر المشروع والمخطط الصهيو ـ أمريكي الهادف إلى ترسيخ الكيان الصهيوني وتعزيز دوره في إطار الهيمنة الاستعمارية الكبرى. هذا الوعي العفوي عند أبناء الوطن العربي الذي ظهر في مختلف الساحات الثائرة والمنتفضة تعرَّض سريعاً لعمليات الاحتواء والقمع وحرف الثائرين عن أهدافهم من قبل الأنظمة الأمنية السائدة في كل قطر عربي ولا سيَّما في البلدان التي شهدت الثورات حتى يمكن القول إننا أمام عودة مقنّعة لأنظمة ونهج وقوى من المفترض أنها سقطت.

إن حرق السفارة الصهيونية في القاهرة ورفع الأعلام الفلسطينية والدعوات إلى وقف كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني هو خير دليل على ما نقوله. إلا أن الهجمة الشرسة المعاكسة وعمليات الاحتواء والاستغلال وركوب الموجة من قبل بعض القوى الانتهازية والمنافقة حرفت الأهداف عن مسارها الحقيقي وبتنا أمام أنظمة قمعية مستنسخة بوجوه جديدة استمرت في ممارسة القمع لكن بالرغم من كل ذلك بقي البعد القومي حاضراً وبقوة.

إن التلازم بين القومي والوطني هو الأساس لأي مواجهة مع أي سلطة قمعية. ولا بد من التأكيد أن الشعب العربي يدرك جيداً أنه لا استقرار ولا ازدهار ولا كرامة من دون التحرر وهزيمة المشروع الصهيوني في فلسطين التي كانت وستبقى قضية الأمة المركزية. أما غياب ذلك عن

بعض الشاشات المأجورة والموظفة لخدمة المشروع المعادي فلا يمكن الاعتداد به. لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن النخب القومية لم تؤدِّ الدور المطلوب منها لتأطير هذا الحراك بالاتجاه القومي المطلوب.

٥ ـ وليد سالم

حبَّذا لو كتب د. عبد الستار قاسم ورقة بحثية أكثر مما كتب مقالة رأي، وقد عالج د. مصطفى البرغوثي بعض ثغراتها بإشاراته إلى أثر التغييرات العربية في فلسطين، وهي إشارات أتفق معها يمكن أن أضيف عليها ما يلي:

بدا مع بدء التغييرات العربية أن فلسطين قد تنقل إلى وضع جديد يعيد العافية للمشروع الوطني التحرري الفلسطيني بحيث يصبح مشروعاً وطنياً ديمقراطياً تشاركياً، وعبر ذلك عن نفسه بالحراك الشبابي الفلسطيني الذي شمل الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية والمسيرات العابرة للحدود عام ٢٠١٢، والذي طرح أفكاراً تدعو إلى عقد وطني اجتماعي جديد ولإلغاء التنسيق الأمني مع إسرائيل ومعه العودة للاجئين وغير ذلك من القضايا. ولكن أمام القمع من حماس ومن السلطة الفلسطينية ووقف المغامرات العابرة للحدود، فإن هذا الحراك الشبابي سرعان ما توقف بعد شهور قليلة على بدئه، وبعد توقفه تعزز الانقسام الفلسطيني وتمأسس، كما استمر تعمق المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. واليوم تقف فلسطين أمام ثلاث معضلات جوهرية:

المعضلة الأولى، تتمثل بالفجوة بين ارتفاع وتنامي الدعم الدولي الفلسطيني وبين تراجع مكانها عربياً.

المعضلة الثانية، تتمثل بالفجوة بين تنامي الدعم الدولي الفلسطيني وبين فقدان الفلسطينيين للأرض من تحتهم أمام توسع المشروع الاستعماري الاستيطاني.

المعضلة الثالثة، تتمثل بأنه في حالة استمرار المعضلتين الأولى والثانية، فإن الصراع بين المشروع الاستعماري والاستيطاني وبين الوجود الفلسطيني في أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ سيعود إلى ذروة تدفعه نحو إما نكبة فلسطين جديدة كخيار أولي، وإما إلى إنهاء المشروع الاستعماري الاستيطاني حسب النموذج الجزائري كخيار ثانٍ، علماً أن الحالة الفلسطينية العربية في حال استمرارها ستؤدي أكثر إلى الخيار الأول.

الأمل بمنع تحقيق الخيار الأول هو الشباب الفلسطيني الذي نزل مجدداً إلى الشارع هذا العام، فهو قد يغيِّر المسار بعد أن أعلن العودة إلى طريق الكرامة، والاعتماد على الذات من أجل تحقيق الحرية والاستقلال.

٦ ـ سهام شريف

كان الاهتمام بالوضع الفلسطيني حاضراً في احتجاجات ما يسمّى بالربيع العربي وهو حاضر دائماً في الوعي العربي الشعبي. ولعل حضوره مثلاً في الوعي الشعبي الجزائري هو مطالبة الشباب من الجهات الرسمية بفتح الحدود والسماح لهم بالسفر إلى فلسطين.

والجزائر ربما هي البلد العربي الوحيد الذي يتفق فيه الرأيان الرسمي والشعبي حول هذه القضية، فهي لم تعترف بدولة إسرائيل وبالنسبة إلينا إسرائيل كدولة غير موجودة وإنّما هي كيان صهيوني محتل وهذا ما نقوله عندما نتحدث عن هذا الكيان، سواء رسمياً أو شعبياً. نعم إن الجزائر لا توجد لها لا سفارة ولا مكاتب ولا أي وجود للكيان الصهيوني أياً كان نوعه. وهي لا تستقبل بأي شكل كان المتجنّس بجنسية هذا الكيان. والفلسطيني لا يعيش في الجزائر كلاجئ في المخيمات، بل كمواطن كامل الحقوق.

لكن كل هذه الجهودات غير مجدية نفعاً بمعزل عن باقي البلدان العربية وكذا مع الفلسطينيين أنفسهم.

٧ ـ يوسف مكي

ابتداءً أرى استبدال كلمة «الإسرائيلي» بالصهيوني. لأن الصراع في فلسطين، في جوهره لا يرتبط بالكيان المعروف بـ «إسرائيل» والذي لم تعترف الحركة القومية بشرعية وجوده، والذي هو بالأساس التجسيد العملي لبرنامج الحركة الصهيونية.

بالنسبة إلى ورقة د. قاسم، لم تكن موفقة، وأحسب أن الكثير ممن شاركوا في الندوة يشاطروني ذلك. فالباحث لم يتناول مطلقاً الموضوع الذي أوكل إليه.

الفصل الثاني والعشرون

العرب... إلى أين؟ نحو خطة طريق للخروج من المأزق العربي الراهن(*)

خير الدين حسيب(**)

مقدمة

نظراً إلى موقع الوطن العربي الاستراتيجي، وإلى موارده الطبيعية المهمة من نفط وغاز، فهو موضع اهتمام بالغ للغرب بالدرجة الأولى، ولغيره أيضاً، وهو شريان مهم للحياة في العالم. لذلك خضع الوطن العربي لهيمنة مصالح القوى الخارجية، منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، وبدرجات، ومن جانب لاعبين أساسيين مختلفين بين مرحلة وأخرى(١). وقد ساهمت هذه المصالح

(*) تم إعادة النظر في الورقة الأصلية المقدمة إلى الندوة، حيث تم إضافة بعض التوضيحات والتوثيق لها بعد انتهاء الندوة. وتعتمد هذه الورقة على نتائج الدراسات المختلفة التي قام بها المركز حول مواضيع تطرقت إليها، وما توصلت إليه تلك الدراسات من مقترحات. ولكنها تشمل أيضاً مقترحات أخرى تمثل وجهة نظر الكاتب واجتهاداته التي توصل إليها بعد جهد فكري وممارسات عملية تجاوزت الخمسين عاماً، وهو وحده يتحمل مسؤوليتها. ونُشر هذا الفصل ضمن ملف، في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، ص ١٠٨ ـ ١٢٧.

(**) رئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

(١) تشير الدراسات الوثائقية التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية حول «موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية» منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الوقت الحاضر، وبالاعتماد على الوثائق الرسمية التي أفرجت عنها هذه الدول كلما توافر ذلك، إضافة إلى مراجع أخرى، إلى أن الدول الكبرى، وبخاصة الغربية منها، كان لها موقف ثابت ومستمر، مع تبادل الأدوار أحياناً، ضد وحدة هذه الأمة بأقطارها المختلفة، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ومصادر الطاقة فيها كما تراها هذه الدول الكبرى. انظر: علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)؛ علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ يونان لبيب رزق، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)؛ علي محافظة: **ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)؛ **فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، و**بريطانيا والوحدة** =

والتدخلات، إضافة إلى عوامل داخلية وبنى هيكلية متخلفة في الكثير منها، في تجزئة الوطن العربي واستمرار انقسام البلدان العربية وتخلفها وعدم وحدتها[٢].

هذا إضافة إلى العلاقة المباشرة لقضية العرب الأولى، وهي القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، بالوضع الدولي والموقف من هذه القضية في وضعها الراهن أو حول مستقبلها.

لذلك ليس من الممكن موضوعياً بحث الواقع العربي الراهن ومستقبله بمعزل عن التطورات الحاصلة والمتوقعة في النظام الدولي، وبخاصة المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بما فيها الحرب الباردة، وبوجه خاص التطورات التي حصلت في النظام الدولي منذ العام ١٩٩٠ وحتى الوقت الراهن، وهو ما سيتناوله القسم الأول من الورقة، ثم نعرض في القسم الثاني منها الواقع العربي الراهن، ثم نتناول في قسم ثالث مقترحاتنا لخطة طريق للخروج من المأزق العربي الراهن، ولأن هذه الورقة هي جزء من أوراق أخرى مقدمة إلى الندوة، فإنها لم تتضمن تفاصيل مواضيع واقتراحات تناولتها أوراق كثيرة في الندوة، واقتصرت على العموميات من دون الدخول في التفاصيل إلا حين وجدت ذلك ضرورياً في الحالات التي لم يرد ذكر ذلك في الأوراق.

أولاً: النظام الدولي

يمكن تلخيص المظاهر الرئيسة للتطورات التي حصلت في النظام الدولي منذ العام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر، والتي تهمنا لأغراض هذه الورقة، بما يلي:

١ ـ إن النظام الدولي، بما فيه مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة عموماً، ما عاد يخضع لهيمنة أو توجيه قوة كبرى بعينها، كما كانت الحال بعد أوائل التسعينيات وانتهاء الاتحاد السوفياتي وانفراد

= **العربية، ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٥**، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية. مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)؛ نورهان الشيخ، **موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية: منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم**، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية. مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ومحمد علي حلة، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية، ١٩١٨ ـ ٢٠٠٨**، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية. مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).

ويقوم علي الدين هلال حالياً، بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية، بإعداد كتاب تجميعي واحد لكل الدراسات، بعنوان **موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية ١٩١٨ ـ ٢٠١٠**. ومن المتوقع الانتهاء من إعداده ونشره في أوائل العام القادم.

(٢) حول دور الاستعمار في تجزئة الوطن العربي. انظر أيضاً: أحمد طربين، **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وصدرت ط ٢ (٢٠٠٣). حيث يشرح بتفصيل مدى ارتباط التجزئة العربية بالهيمنة الاستعمارية، إضافة إلى العوامل الداخلية.

انظر أيضاً: محمد جابر الأنصاري، **العرب والسياسة: أين الخلل؟**، ط ٣ (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٥)، ص ٥٤، حيث يقول: «**وللمقارنة الإيضاحية، فإن موقع اليابان في جانب قصي من العالم جنّبها الكثير من مؤثرات التمزيق والتجزئة وأتاح لها الانسجام والتماسك القومي الذي نلحظه في تكوينها. فموقع اليابان نعمة من هذه الزاوية أما موقع العرب في الجغرافيا الطبيعية والسياسية في العالم فليس أقل من اختبار صعب مستديم لا يمكن أن تصمد فيه إلا إرادة جماعية قوية توحّد هي جسمها الجغرافي أكثر مما يوحدها كما هو الحال في اليابان...**».

الولايات المتحدة وسيطرتها على النظام الدولي كالقوة الكبرى الوحيدة. لذلك لم يعد في إمكانية أي منها استخدام الأمم المتحدة لتبرير استخدام القوة المسلحة في حل المشاكل الدولية أو تحقيق أطماعها.

فقد انتهى الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ كقوة كبرى في مواجهة الولايات المتحدة، وأصبحت الولايات المتحدة القوة الكبرى الوحيدة في العالم، أي أننا دخلنا مرحلة القطبية الواحدة، إلا أن روسيا الاتحادية بدأت تدريجاً منذ أوائل القرن الحالي في استعادة مكانتها الاقتصادية والعسكرية، ثم بدأ النظام الدولي يتحول تدريجاً من نظام ذي قطب واحد إلى نظام يتجه إلى أن يكون متعدد الأقطاب.

لذلك، لم يعد ممكناً استخدام القوة في حل المشاكل في العالم، لأن الدول الكبرى، ولا سيّما الولايات المتحدة وروسيا، لديها أسلحة نووية، وأي استعمال لهذه الأسلحة من جانب أي طرف يؤدي إلى قتل الطرف الآخر مرتين (وأكثر)! ذلك أن تلك الإمكانية موجودة لدى الطرفين، وتالياً لم يعد ممكناً استخدام القوة المسلحة كما ذكرت سابقاً.

وهكذا لم يعد ممكناً استعمال ما يسمى «**القوة الخشنة**» (الحروب والتدخلات العسكرية... إلخ) وأصبح اللجوء متزايداً إلى استخدام ما يُسمى «**القوة الناعمة**».

٢ ـ ولعل من أفضل ما يشار إليه في تأييد ما ذهبنا إليه، هو ما قاله مؤخراً الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر[٣].

---

(٣) يؤكد ذلك:

أ ـ ما قاله بوتين في خطابه في نادي «فالداي ـ Valdai» أنه «بظهور الأسلحة النووية، أصبح واضحاً أنه لا يمكن أن يكون هناك رابح في نزاع عالمي. هناك نتيجة واحدة فقط: تحطيم متبادل مضمون. وقد حدث أن البشرية في محاولتها لإنشاء أسلحة أكثر دماراً، قد جعلت أي حرب كبيرة عديمة الجدوى». انظر: خطاب بوتين في اجتماع نادي مناقشة فالداي الدولي يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ المنشور على الموقع التالي: /<http://valdaiclub.com/opinion/highlights vladimir-putin-meets-with-members-of-the-valdai-discussion-club-transcript-of-the-final-plenary-sess/?sphrase_id=1063>.

ب ـ انظر أيضاً ما جاء في المقال الهام التالي: ادمون صعب، «حول صناعة الإرهاب في سوريا وتشكّل نظام دولي جديد»، جريدة **السفير** اللبنانية، ٢٠١٥/١١/٧، ص ١٤. علماً بأن ما جاء في المقال يجمع بين الاستشهاد والتفسير والاستنتاج من قبل الكاتب لما جاء في المصدرين السابق والتالي. ويقول إدمون صعب في مقاله: «والآن، وخلافاً لما قيل إن روسيا قد «علقت» في المستنقع السوري، يبدو أن أميركا وحلفاءها، ولا سيما السعوديين منهم، هم الغارقون في هذا المستنقع، وما كانوا ليواجهوا مثل هذا المأزق لو أخذوا بنصيحة كبير الأساتذة الاستراتيجيين هنري كيسنجر الذي أنهى الفقرة الأخيرة من كتابه الصادر حديثاً «نظام عالمي»، بعبارة «إن التاريخ يشبه النهر الذي تتغيّر مياهه باستمرار، لذلك لا يستطيع المرء أن يخوض مرتين في النهر الواحد»، وكأني به يقول لأميركا: ما كان يجب أن تكرري أخطاء أفغانستان، وتعتمدي الإرهابيين لإسقاط نظام الأسد في دمشق.وينصح كيسنجر الغرب بالاعتراف بحصول تبدُّل في ميزان القوى في العالم، وبالتخلي عن السلاح لحل النزاعات لأن «السلاح يلغي الحضارات والقيم، ويعبث بالتوازن». كما يوحي كيسنجر أن بوتين اتخذ القرار الصائب باعتباره الميدان السوري المكان المثالي للبحث في نظام دولي جديد، إذ يقول إن «ديناميات الأحداث قد تشجّع السياسيين على انتظار قضية ما، أكثر من استباق الأحداث واتخاذ قرارات منعزلة، للقيام بخطوات تعتبر مكمّلة للمسار التاريخي»، محذّراً من «خطر اعتماد التضليل الإعلامي بدلاً من جعل التفكير أداة لاستكشاف الحلول =

٣ ـ كما يتطور وينتقل معيار تحديد من هي القوة (أو القوى) الكبرى في العالم، وعلى نحو متزايد، من «**معيار القوة العسكرية**» كمعيار أول وأساسي لتحديد القوى الكبرى كما أشرنا إليه سابقاً، إلى أن يأخذ «**المعيار الاقتصادي**»، بأوجهه المختلفة، أهمية متزايدة كمعيار أساسي. ووفقاً لهذا المعيار أصبح الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والهند والبرازيل لها وزنها وثقلها في المعيار الدولي لتحديد القوى الكبرى في العالم، من دون أن يفقد المعيار العسكري وزنه كلياً، ولكن المعيار الاقتصادي بدأ يؤدّي دوراً متزايداً ومزاحماً للمعيار العسكري.

٤ ـ وأيّاً كانت ملاحظاتنا وتحفظاتنا على النظام الدولي ومواقفه وممارساته في الوطن العربي، فإنه من الأفضل أن نظل متمسكين به، رغم نواقصه وعثراته، لأن العمل خارج هذا النظام الدولي يضعنا في غابة تكون السيطرة والغلبة فيها للأقوياء، ومن دون حدود وضوابط.

ثانياً: المأزق العربي الراهن

١ ـ يمكن، وباختصار شديد، وفي حدود الحاجة إلى توصيف الوضع العربي الراهن تمهيداً لوضع تصور مستقبلي له، أن نُميز بين **المراحل التالية التي مرّت بها الأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الآن**، كما يلي[٤]:

أ ـ في ما عدا السعودية واليمن الشمالي، كانت بقية أجزاء الوطن العربي **خاضعة** لنوع أو آخر من الاستعمار المباشر أو الانتداب أو الضم عند انتهاء الحرب العالمية الأولى.

ب ـ انتهت الحرب العالمية الأولى بانتهاء الخلافة العثمانية وبانفصال الأجزاء التي كانت تابعة للخلافة عنها.

ج ـ تم تقسيم المشرق العربي، وبموجب اتفاقيات سايكس ـ بيكو، بين بريطانيا وفرنسا، حسبما أملتها مصالحهما، وبغض النظر عن الوعود التي قطعاها للعرب قبل ذلك، ووقعت أجزاء من الوطن العربي تحت الانتداب البريطاني والفرنسي، إضافة إلى الأجزاء التي كانت خاضعة لهما قبل ذلك.

= السياسية»، ومضيفاً أن «هدف عصرنا يجب أن يكون إنجاز التوازن، بينما نكبح كلاب الحرب»». انظر: Henry Kissinger, *World Order* (New York: Penguin Press, 2014), p. 374.

ج ـ انظر أيضاً ما جاء في المحاضرة التي ألقاها غسان سلامة في بيروت بمناسبة تكريمه بدعوة من «جمعية أعضاء جوقة الشرف في لبنان»، والمنشور معظمها في جريدة **السفير**، ٢٠١٥/١١/٢١ ص ١٥، والمنشور نصها الكامل على الموقع الإلكتروني للسفير <http://assafir.com/Article/217/457801/AuthorArticle> وفيها ما يشير إلى الاستنتاج السابق نفسه.

د ـ انظر أيضاً: Stratfor, «A New High for U.S.-China Military Ties,» 4 December 2015, <http://www.stratfor.com/sample/analysis/new-high-us-china-military-ties>.

(٤) حول تفاصيل هذه المرحلة، انظر الفصل الأول من هذا الكتاب بعنوان: «**مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي**»، وبخاصة ما جاء فيها حول «**دروس الخبرة الماضية**»، **منشور** في هذا العدد.

د ـ حقق العراق ومصر «استقلالهما» الشكلي عن الدول المستعمرة خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي وقبل الحرب العالمية الثانية.

هـ ـ تم بعد الحرب العالمية الثانية استقلال ليبيا من الاحتلال الإيطالي بقرار من الأمم المتحدة، كما حصلت سورية ولبنان والأردن على «الاستقلال» بعد الحرب العالمية الثانية.

و ـ حققت تونس والمغرب استقلالهما في الخمسينيات من القرن الماضي، كما حققت الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢، وتبعها في ما بعد اليمن الجنوبي وموريتانيا.

ز ـ قامت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، التي ضمت «الدول» العربية «المستقلة» حينئذ، وبدعم من بريطانيا حينذاك، وذلك لإجهاض المحاولات العربية الجادة للاتحاد بين بعض هذه الدول، ثم انضمت إليها لاحقاً جميع «الدول» العربية التي حصلت على «استقلالها».

ح ـ قررت بريطانيا، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانحسار نفوذها ودورها كقوة كبرى في العالم، وبدخول الولايات المتحدة المسرح العالمي كقوة كبيرة منتصرة وصاحبة نفوذ، انسحابها من الخليج العربي بعد أن قسمته حسب مصالحها، فحصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦٠، وبقية الإمارات (عدا السعودية) في أوائل السبعينيات من القرن الماضي.

ط ـ تم تأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» عام ١٩٨٢، الذي ضم السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية وعُمان.

٢ ـ يمكن التمييز بين مرحلتين مختلفتين للتطورات التي حصلت عربياً بعد الحرب العالمية الثانية، وما يُطلق عليها مع بعض التجاوز:

١ ـ مرحلة «**الثورة بدون ثروة**» وهي مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وهي التي شهدت بعد قيام جامعة الدول العربية، قيام ثورة ٢٣ تمّوز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، وثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، والاتحاد بين مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، و«استقلال» البلدان العربية في المغرب العربي الكبير (ليبيا وتونس والمغرب والجزائر).

٢ ـ مرحلة «**الثروة بدون ثورة**» وهي المرحلة التي أعقبت غياب جمال عبد الناصر في أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠، وبعد حرب عام ١٩٧٣ وما تلاها من توقيع مصر السادات **اتفاقية كامب دايفيد**، وتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية وانتقال مقرها موقتاً إلى تونس، وما تبعه من خروج مصر عملياً من النظام الإقليمي العربي.

٣ ـ وقد زاد الطين بلّة، بالنسبة إلى النظام الإقليمي العربي، دخول العراق في حرب مع إيران بدافع من طموحات نظامه حينذاك، وبتشجيع من الولايات المتحدة وبعض بلدان الخليج العربي. وكان يجب أن تكون تلك الحرب، في رأيي، الحل الأخير لمعالجة المشاكل التي قامت بين البلدين (العراق وإيران) بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وكان يجب أن يكون «آخر الدواء الكي» وليس

«أول الدواء الكي»، وما ترتب على ذلك من انقسام عربي حول الموقف من تلك الحرب واستنزاف العراق اقتصادياً وعسكرياً.

٤ ـ كما كانت الضربة القاصمة للنظام الإقليمي العربي «غزو العراق للكويت» عام ١٩٩٠، خلافاً للمواثيق والاتفاقات العربية، وما ترتب على ذلك من شرخ كبير بين الأنظمة العربية ودخول بعضها في تحالف دولي عسكري تقوده الولايات المتحدة لتحرير الكويت من الغزو العراقي في أوائل عام ١٩٩١.

٥ ـ وكان من أهم المصائب ما حصل من احتلال أمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، من دون قرار دولي وبتشجيع وتسهيل من الأنظمة العربية الخليجية ومصر والأردن، وخلافاً لميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك.

٦ ـ وكانت خاتمة المصائب حتى الآن ما أعقب «**الربيع العربي**» وما حصل ويحصل في ليبيا وسورية واليمن بوجه خاص، بما في ذلك ما يسمى «الدولة الإسلامية ـ داعش»، حيث دخلت أطراف عربية، وبدرجات مختلفة، في إذكاء الخلافات داخل كل من هذه البلدان، خلافاً لميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك أيضاً[٥].

٧ ـ يعاني النظام الإقليمي العربي الشلل، منذ خروج مصر من دورها الفاعل فيه بعد اتفاقية **كامب دايفيد** وتجميد عضويتها في الجامعة العربية، وعدم استطاعة أي نظام عربي آخر أو مجموعة أنظمة عربية (سورية، العراق، السعودية، الجزائر أو غيرها) منفردة أو مجتمعة أن تحل محل دور مصر، الأمر الذي أدى إلى شلل هذا النظام. وزاد في هذا الشلل والتخبط محاولة بعض الأنظمة العربية الخليجية (السعودية وقطر بوجه خاص) الهيمنة عليه، وهو ما أدى إلى كوارث عربية كثيرة لا نزال نعانيها.

٨ ـ وكان لكل ذلك انعكاساته على الأمن القومي العربي، حيث قام عدد من هذه الأنظمة، والخليجية منها بشكل خاص، بعقد اتفاقات أمنية مستقلة مع أطراف من خارج النظام الإقليمي العربي، وأقامت فيها قواعد وترتيبات عسكرية مع عدد من الدول الغربية الكبرى[٦].

---

(٥) تنص المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية، الذي تم توقيعه عام ١٩٤٥، والذي وافقت وانضمت إليه كل «الدول العربية» التي استقلت بعد ذلك، على أن «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها».

(٦) وذلك خلافاً **لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري:**

أ ـ إذ تنص المادة الثانية منه على أن «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً ـ ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما. وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات». انظر: جامعة الدول العربية، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية**، ص ٣٣.

بعد كل هذه الصورة القاتمة لما نحن عليه الآن، من حقنا جميعاً أن نسأل عن كيفية الخروج من المأزق العربي الراهن، وهو ما سيكون موضع بحث القسم الأخير من هذه الورقة.

ثالثاً: نحو خطة طريق للخروج من المأزق العربي الراهن

يبقى بعد هذا كله سؤال ملح، وهو: ما العمل للخروج من هذا المأزق؟ سنركز في هذا الجزء وفي حدود الوقت والمساهمة المتاحين، على عدد من الأمور المهمّة والأساسية، وهي: الوحدة العربية، والنظام الإقليمي العربي، والأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية.

١ ـ الوحدة العربية

تشير **الدراسات المستقبلية** إلى أن المستقبل ليس قدراً محتوماً، وأن هناك **بدائل مختلفة من هذا المستقبل**، وأن بعضها أفضل من بعضها الآخر، وأن لكل منها ثمن مطلوب دفعه، وأن اختيار الأفضل منها يعتمد على **مدى رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب** لخيارنا المفضل.

ـ ومن أجل القيام بدراسة علمية لهذا المستقبل العربي، قام مركز دراسات الوحدة العربية خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، بتنفيذ مشروع طموح حول «**استشراف مستقبل الوطن العربي**»[٧] لمدة ٣٠ عاماً وحتى عام ٢٠١٥. ونشر المركز تقريره النهائي للمشروع بعنوان «**مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات**» عام ١٩٨٨، وتلا ذلك نشر الدراسات الفرعية للمشروع.

ب ـ كما تنص المادة العاشرة من المصدر السابق (ص ٣٦) على أن «**تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة**». وأكبر دليل صارخ على خرق هذه المادة هو القواعد العسكرية الأجنبية التي أقامتها بعض أنظمة الخليج العربي بالاتفاق مع دول أجنبية والتي استعملت للاعتداء على العراق.

(٧) انظر: **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق [وآخرون]، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨). وصدرت ط ٢ (٢٠٠٢).

المجتمع والدولة في الوطن العربي، سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨). وقد صدرت ط ٢ (١٩٩٦)، وط٣ (٢٠٠٥).

العرب والعالم، علي الدين هلال [وآخرون]، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «العرب والعالم». (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

التنمية العربية، إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل [وآخرون]. مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور «التنمية العربية» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وقد صدر للكتاب ط ٢ (١٩٨٩)، وط ٣ (٢٠٠٨)؛ غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وقد صدر للكتاب ط ٢ (١٩٩٩)، وط ٣ (٢٠٠٨)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. =

وبعد أن درس المشروع «**معطيات استشراف المستقبل: ماضٍ وحاضر وعالم متغير**»، حيث درس إرث الماضي ودروسه؛ والحاضر بإيجابياته وسلبياته؛ والآفاق العالمية والخروج إلى القرن الواحد والعشرين، تبنى المشروع ثلاثة مشاهد «سيناريوهات» للمستقبل العربي مستندة إلى الواقع، والممكن، والمقدرة على دفع الثمن. وتضمنت هذه المشاهد الثلاثة:

أ ـ «**مشهد التجزئة: محدودية الآفاق واحتمالات التفتت**»، وتضمن هذا المشهد دراسة كل من النسق العالمي والإقليمي، التطورات الاقتصادية في إطار المشهد، التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية، تداعيات المشهد على مستوى المجتمع والدولة، الحصيلة، والسياسات الممكنة: صراع من أجل البقاء.

ب ـ «**مشهد التنسيق والتعاون: مصاعب الصمود وسط المعطيات**»، الذي درس الملامح العامة للمشهد، عوامل تزايد التحدي والاستجابة الفاعلة، القوى الدافعة للتعاون العربي، التطورات الاقتصادية في إطار هذا المشهد، الإطار العالمي والإقليمي، التداعيات الاجتماعية للمشهد، الحصيلة، والسياسات والآليات.

ج ـ «**مشهد الوحدة العربية: إرادة التحول وعالم الكيانات الكبيرة**»، وتضمن هذا المشهد دراسة كل من شروط قيام المشهد، والملامح العامة للمشهد وتداعيات المجتمع والدولة في المشهد، بما في ذلك التحول الديمقراطي وتلاحم المجتمع العربي وأنساق قيم جديدة ووجه الدولة الجديدة وطبيعتها، والدولة الاتحادية العربية في مواجهة العالم الخارجي، بما فيها الدول الكبرى وإسرائيل ودول الجوار، والآفاق التنموية لدولة الوحدة العربية، والمتطلبات بما فيها الطرق إلى دولة الوحدة، وحول السياسات وآليات دولة الوحدة العربية.

وقد درس المشروع هذه المشاهد الثلاثة من خلال ثلاثة محاور هي:

(١) محور العرب والعالم.

(٢) محور المجتمع والدولة.

(٣) محور التنمية العربية.

كما قام المشروع بإعداد «نموذج» لاستعماله في المقارنة بين المشاهد الثلاثة، وقياس متطلبات ونتائج كل منها، وانتهى نظرياً إلى خيار المشهد الثالث (الوحدة الاتحادية).

٤ ـ وقد انتهى المشروع إلى بيان أن المشهد الأول (مشهد التجزئة) هو أسوأ المشاهد الممكنة للمستقبل العربي، فهو مشهد واقع التجزئة، وقبول هذا الواقع وتكريسه. وقد جرت محاولات

= محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وصدرت للكتاب ط ٢ مزيدة ومنقحة (١٩٩٢)، وط ٣ (١٩٩٩).

انظر أيضاً: عبد المنعم سعيد: **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «العرب والعالم» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، **والعرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «العرب والعالم» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

مستمرة لتحديه وتغييره حتى أوائل السبعينيات، ولكن الذي حدث في السبعينيات والثمانينيات هو أن واقع التجزئة قد تعمق وتكرس. والأخطر من ذلك أنه أصبح إلى حد كبير مقبولاً نفسياً ورسمياً، على المستويين الحكومي والشعبي. والأخطر من هذا وذاك، أن القوى الرافضة مشروع التجزئة قد ضعفت أو تهمشت تدريجياً وحتى الآن.

إن هذا المشهد في أقل حالاته سوءاً، يعني بقاء الدولة القطرية الحالية على ما هي عليه في بداية فترة الاستشراف ١٩٨٥، من دون مزيد من التجزئة والتفتيت، ولكن مع زيادة ضعفها الاقتصادي و/أو العسكري، ثم زيادة تبعيتها للخارج وهيمنة إحدى الدول العظمى أو الإقليمية عليها، مع زيادة عدم الاستقرار والصراعات الداخلية، الطبقية والإثنية، يمكن أن يتفاقم مشهد التجزئة ويصيب الدولة القطرية نفسها.

وقد أطلق المشروع على هذا المشهد اسم «المشهد الإسرائيلي»، ليس فقط لأنه يمثل أقصى حالات الضعف العربي ويتيح لإسرائيل أن تصبح القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، بل لأنَّه يحمل في طياته المزيد من التجزئة، تجزئة وتفتيت الكثير من الأقطار العربية الحالية، ولأن ذلك يتطابق مع المخططات المعلنة لإسرائيل والمخططات غير المعلنة لبعض دول الجوار. وإذا كان هذا التفتيت يمكن أن يكون تفتيتاً «قانونياً» معترفاً به من بعض القوى الدولية، فإن بوادره الفعلية بدأت تظهر بالفعل في عدد من الأقطار العربية.

وهذا المشهد (مشهد التجزئة) هو الذي توقعه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي لعام ٢٠١٥، وهو ما نراه حالياً.

٥ ـ **أما مشهد التنسيق والتعاون**، وعلى أساس تجمعات إقليمية أو وظيفية، فقد نشأ، بعد نشر نتائج المشروع، عام ١٩٨٨، تجمعان إقليميان هما «**الاتحاد المغاربي**» الذي ضم المغرب والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، و«**مجلس التعاون العربي**» الذي ضم العراق والأردن ومصر واليمن. كما كان قد نشأ قبل ذلك في عام ١٩٨٢ «**مجلس التعاون لدول الخليج العربية**». وقد تعثر «**الاتحاد المغاربي**» بسبب الموقف من «موضوع الصحراء» والخلافات حولها بين المغرب والجزائر، ودخول ليبيا طرفاً في الموضوع، ولم يستطع أن ينجز أمراً مهمّاً في ما عدا إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني الاتحاد في دول أعضائه، كما انهار «**مجلس التعاون العربي**» بعد غزو العراق الكويت، ولم يستطع «**مجلس التعاون لدول الخليج العربية**» أن يحقق أي إنجازات تذكر رغم مضي أكثر من ثلاثين سنة على قيامه، إضافة إلى نشوء الخلافات السياسية بين بعض أعضائه، وهكذا فشلت هذه الصيغة في التطبيق.

٦ ـ كما انتهى مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي إلى أن «**مشهد الوحدة العربية الاتحادية**» هو المشروع المفضّل، كما بين شروط قيام هذا المشهد، وملامحه العامة، وتداعيات المجتمع

والدولة فيه، وفي مواجهة العالم الخارجي، والآفاق التنموية لدولة الوحدة العربية، والطريق إليها، وإلى سياساتها وآلياتها[٨].

٧ ـ كما انتهى مشهد الوحدة العربية الاتحادية، إلى الحاجة إلى إعداد **مشروع نهضوي عربي**[٩]، يقوم على أساس الأهداف الستة التالية:

ـ الوحدة العربية[١٠]

ـ الديمقراطية[١١]

ـ العدالة الاجتماعية[١٢]

---

(٨) عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة كبيرة خلال عام ١٩٨٩ في صنعاء باليمن، حول «**الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها**»، تناولت، إضافة إلى أمور أخرى، بعض التجارب الوحدوية في العالم، مع مشروع دستورين، أحدهما حول «**اتحاد فدرالي عربي**» والثاني «**اتحاد كونفدرالي عربي**». انظر: كتاب: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ١٩٨٩، ١١٥٢ ص. كما قام المركز بدراستين ميدانيتين حول «**اتجاهات الرأي العام العربي حول مسألة الوحدة**» عام ١٩٧٩ وأخرى عام ٢٠١٠، وظهر في الحالين أن أغلبيّة الشعوب العربية التي شملتها الدراستين تؤيد بأغلبيتها «الوحدة العربية». انظر: سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، وصدرت ط ٢ (١٩٨١) وط ٣ (١٩٨٥) وط ٤ (١٩٩٢).

انظر أيضاً: يوسف الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)**، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).

(٩) انشغل مركز دراسات الوحدة العربية خلال السنوات العشرين التي أعقبت الانتهاء من «**مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**» في إعداد الدراسات اللازمة لاستكمال الإعداد للمشروع النهضوي العربي، وشكل عدداً من اللجان لهذا الغرض. كما عقد ندوة كبيرة في فاس المغربية عام ٢٠٠١ لهذا الغرض بعنوان «**نحو مشروع حضاري نهضوي عربي**». وشارك في الندوة نحو ١٠٠ باحث ومفكر من التيارات الفكرية الرئيسة في الأمة: التيار القومي العربي، والتيار الإسلامي الديمقراطي، والتيار اليساري الديمقراطي الوحدوي. ونُشرت وقائعها في كتاب بعنوان: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، صدرت (ط ٢) منه عام ٢٠٠٥ ومثلت وقائع هذه الندوة الخلفية الأساسية للمشروع العربي النهضوي.

(١٠) حول الدراسات التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية والمشاريع التي طرحها، انظر هامش (٩).

(١١) انشغل مركز دراسات الوحدة العربية منذ إنشائه بموضوع «**الديمقراطية في الوطن العربي**»، وأعد ونشر أكثر من ٤٧ كتاباً حول الموضوع وجوانبه المختلفة، بما فيها دراسة ميدانية حول «**اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية**». كما كان من بينها وأهمها ندوة «**أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**» التي اضطر المركز إلى عقدها في ليماسول بقبرص عام ١٩٨٣ لتعذر عقدها في أية عاصمة عربية. انظر: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤). وقد نشر المركز ثلاث طبعات من الكتاب (ط ١، ١٩٨٤)، (ط ٢، ١٩٨٧)، و(ط ٣، ٢٠٠٢) وتمخض عن تلك الندوة أيضاً «**إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان**». وكان لنشاط المركز في مجال الديمقراطية تأثير واسع في تبني التيار القومي العربي لموضوع الديمقراطية. كما كان له تأثير في التيارات الأخرى، وبخاصة التيار الإسلامي.

(١٢) أعد ونشر المركز عدداً من الدراسات حول الموضوع كجزء من التحضيرات للمشروع النهضوي العربي منها: ندوة «**دولة الرفاهية الاجتماعية**»، التي عقدت عام ٢٠٠٥ بمدينة الإسكندرية، ونُشرت وقائعها في كتاب صدر عن المركز: **دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، إضافة إلى دراسات أخرى ومقالات حوله في مجلة **المستقبل العربي**.

ـ الاستقلال الوطني والقومي[١٣]

ـ التنمية المستقلة[١٤]

ـ التجدد الحضاري[١٥]

٨ ـ وقد انشغل مركز دراسات الوحدة العربية على مدى أكثر من عشرين عاماً بإعداد هذا المشروع النهضوي العربي، وعقد الكثير من الندوات وورش العمل لهذا الغرض. وانتهى من إعداده والإعلان عنه في شباط/فبراير عام ٢٠١٠، وصدرت منه ثلاث طبعات حتى الآن، وقد أُطلق عليه «المشروع النهضوي العربي ـ نداء المستقبل»، وقد تضمن إضافة إلى العناصر الستة المشار إليها سابقاً، قسماً عن «آليات تحقيق المشروع».

٩ ـ ويمكن أن نضيف الآن إلى ما جاء في ذلك المشروع وتلك الندوة ما يلي:

ـ يتجه العالم عموماً، وبخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن، إلى قيام تكتلات اقتصادية كبيرة[١٦]، إذ ما عادت معظم الدول المتوسطة وصغيرة الحجم وحتى الكبيرة منها أحياناً، تستطيع وحدها المنافسة اقتصادياً في السوق العالمية، ولذلك اتجهت إلى تكتلات اقتصادية لا تقل عن ٣٠٠ مليون نسمة، كما حصل ذلك مع الاتحاد الأوروبي[١٧]، والنافتا (NAFTA) (بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك) والبريكس (BRICS) وتجمع شنغهاي وغيرها.

---

(١٣) حول الاستقلال الوطني والقومي، نشر المركز العديد من الدراسات، منها ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. انظر: هامش رقم (٢٥).

(١٤) نشر المركز دراسات كثيرة حول الموضوع، كان منها كتاب ندوة فكرية: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ١٠٠٢ ص. ومنها أيضاً: سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، وصدرت ط ٢ (١٩٩٩)، ويوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الإعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢) (٣١٧ ص)، وإبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، محرران، **التنمية العربية**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(١٥) كان موضوع التجدد الحضاري موضع اهتمام المركز، كجزء من متطلبات «**المشروع النهضوي العربي**»، وكان منها الندوة الفكرية التي نظمها المركز في القاهرة خلال عام ١٩٨٤ بعنوان: «التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة)»، ونشر المركز وقائعها عام ١٩٨٥، وصدرت ط ٢ عام ١٩٨٧. انظر: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥) (٨٧٢ ص).

(١٦) قام محمد محمود الإمام، بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية، بدراسة تجارب التكامل العالمية والدروس المستفادة منها للتكامل العربي. انظر: محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

(١٧) قام حسن نافعة، بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية، بدراسة تجربة الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة منها عربياً. انظر: حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤). ٦٢٦ ص.

ـ إن ما يجمع بين الأقطار العربية هو أكثر كثيراً مما يجمع بين دول التكتلات الأخرى في العالم، التي كان بعضها قد دخل في حروب مع البعض الآخر، والتي تتكلم لغات مختلفة في معظمها، ولها تاريخ مختلف عن بعضها. ولكنها وبدوافع «المصلحة المشتركة» و«ديمقراطية أنظمتها» تجاوزت كل ذلك الماضي. ولذلك، يمكن القول وبدون قدر كبير من التعسف، إن غياب الديمقراطية في الأقطار العربية، وحرص الحكام العرب عموماً وبدرجات مختلفة على الاستئثار بالسلطة، هو أهم عائق أمام قيام اتحاد عربي فاعل وديمقراطي.

ـ لا بد في أية محاولة توحيدية جزئية أو شاملة، من الانطلاق من الدولة القطرية نفسها، التي أعلن مشروع **استشراف مستقبل الوطن العربي**، وبصراحة وجرأة، المصالحة معها، وأنه ما عاد من الممكن تجاهلها بعد تكاثر عددها وتجاوزها في البقاء مراحل طويلة مختلفة.

ـ يجب أن لا يشترط قيام وحدة تشمل جميع الأقطار العربية، بل يمكن أن تشمل أي قطرين عربيين أو أكثر يتوافر فيها نظام ديمقراطي ورغبة شعبية في الاتحاد في ما بينها.

ـ يجب استبعاد «القوة» في تحقيق أي وجه من أوجه الوحدة العربية، إلا في الحالات التي يثبت بما هو قاطع توافر رغبة شعبية عارمة في أي قطر عربي بالوحدة مع بلد عربي أو أكثر، وأن حاكم ذلك البلد العربي يحول دون ذلك بالعنف وبالبطش.

ـ الاهتمام بالمشاريع العربية المشتركة التي تحقق التواصل الجغرافي والأمني والاقتصادي، والسكاني بين الأقطار العربية، مثل **مشروع السكة الحديد العربية، ومشروع الطريق البري** الذي يربط البلدان العربية، والتي سبق لـ «**الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**» أن أعد مشاريع لهذا الغرض، وأن تتولى البلدان العربية النفطية تمويل تكاليفه التي تقع على عاتق البلدان العربية الفقيرة، إما من خلال قروض بدون فائدة، وإمّا من خلال المشاركة في ما بينها لتوفير تلك التكاليف[١٨].

ـ يجب أن لا ننسى «**الفرص الضائعة**» للوحدة، فقد سبق أن أشرنا إلى مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، وكانت هناك فرص سانحة ولكنها ضاعت. كما حصل في فشل الاتحاد بين مصر وسورية والعراق عام ١٩٦٣، وبين أقطار عربية أخرى في فرص أخرى، منها مشروع إقامة اتحاد فدرالي بين العراق وسورية والأردن وفلسطين في أواخر عام ١٩٩١[١٩]، وهي فرص لا تتكرر غالباً وقد لا تعود أبداً.

ـ إن «الدولة» لا يمكن أن تقوم على أساس مصدر طبيعي واحد قابل للنضوب، كالنفط والغاز، مهما كان عمر هذا المصدر، وحتى إذا بلغ أو تجاوز الخمسين عاماً. فالدولة يجب أن تقوم على مقومات طويلة الأجل، ويدلنا التاريخ على أن هناك مدناً في القارة الأميركية نشأت حول مناجم

(١٨) لعلّ من المفيد أن نذكّر بدور السكة الحديد في توحيد الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٩) انظر: خير الدين حسيب، «العرب... إلى أين؟: المصارحة والمصالحة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٣٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٥)، ص٧ ـ ١٧.

الذهب، وكان بعضها أكثر مساحة وأكثر سكاناً من بعض بلدان الخليج العربي الحالية، ولكنها اختفت من الخريطة الآن، بعد أن انتقلت ثروتها إلى مناطق أخرى أكثر ديمومة.

ـ كما أودّ أن أنتهي بالقول إنني لست الآن ممن يعتقدون بـ «حتمية الوحدة» كما كنا نقول، وأعتقد الآن أنها «ليست حتمية بالضرورة» **ولكنها يمكن ويجب أن تقوم**، وأنه ليس هناك حتمية إلا الموت. وقيام الوحدة العربية يعتمد على مدى **رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب لقيامها**.

٢ ـ النظام الإقليمي العربي

أما بالنسبة إلى **النظام الإقليمي العربي**[٢٠]، وباختصار شديد، فإن إعادة الحياة إليه وتفعيله تتطلب ما يلي:

أ ـ من الواضح أن خروج الكثير من الأنظمة العربية على ميثاق جامعة الدول العربية وعدم التزامها به، لم يحقق لأي منها طموحاتها غير المشروعة، كما أن استمرار بعض الدول العربية في سياساتها الحالية سينتهي بها جميعاً إلى صيغة خاسر/خاسر ـ يكون فيها الجميع خاسرين، وإن بدرجات مختلفة من الخسارة. لذلك، وانطلاقاً من مصالحها القطرية البحتة، فإنها بحاجة إلى تبني الصيغة الثانية التي تُعرف بصيغة رابح/رابح، بحيث يخرج الجميع رابحين، وبدرجات مختلفة، إذ يربح هذا أو ذاك في مجال معيّن ويخسر في مجال آخر. وتحتاج هذه الصيغة، وبخاصة في الأنظمة العربية التي تفتقد المؤسسات الدستورية والرقابة الشعبية، وحتى انطلاقاً من المصالح الذاتية لتلك الأنظمة نفسها على الزمن القصير والمتوسط، إلى قدر معقول من الرشد والعقلانية.

ب ـ **يجب استعادة دور مصري فاعل في النظام الإقليمي العربي**، وتوفير الإمكانيات المالية والاقتصادية اللازمة له عربياً لتمكين مصر من القيام بهذا الدور. هذا، إضافة إلى الحاجة إلى انتقالها إلى وضع ديمقراطي حقيقي لاستكمال مقوماتها الديمقراطية حتى تصبح نموذجاً يُقتدى به. هذا مع العلم أن مصر، حتى بعد عودتها الفاعلة إلى النظام الإقليمي العربي، لن تستطيع القيام بالدور نفسه الذي كانت تقوم به في الخمسينيات والستينيات لأن بعض الفوارق بينها وبين البلدان العربية الرئيسة الأخرى تقلص الكثير منها، ولكن يتبقى لها دور أساس في لملمة هذا النظام الذي لن يستطيع غيرها من الأعضاء القيام به[٢١].

---

(٢٠) انظر أيضاً ما جاء في الفصل الأول من هذا الكتاب عن «**بنية النظام العربي**».

(٢١) لست من المقتنعين بنظرية «الإقليم ـ القاعدة» التي طرحها نديم البيطار في كتابه: **من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١٧ ـ ١٣١. وقد صدرت خمس طبعات منه (ط ٢، ١٩٨١؛ ط ٣، ١٩٨٢؛ ط ٤، ١٩٨٣، ط ٥ عام ١٩٨٦). وقد أشار إلى ذلك علي الدين هلال في تعقيبه على هذه الورقة أثناء تقديمها في ندوة المركز عن «**مستقبل التغيير في الوطن العربي**»، التي عُقدت في بيروت بين ٩ و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ـ ولكن يبقى لمصر دورها الأساسي والفاعل في النظام الإقليمي العربي، شرط أن تتوافر لها وفيها المقومات اللازمة لذلك.

ج ـ تعاون وتنفيذ وتقيد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بما توقعه من اتفاقيات في ما بينها، لأن الأنظمة العربية، وبدرجات مختلفة، وباستثناءات أقل من القليل فيها، لم تلتزم بالاتفاقيات والمواثيق العربية التي وقعتها وبتنفيذها. وهناك اتفاقات وقّعها ممثلوها ولكن لم تتم المصادقة عليها، كما هناك اتفاقات وقعتها بعض الأطراف وصادقت عليها ولكنها لم تنفذها.

د ـ هناك خطر مصيري يواجه بعض أقطار الخليج العربي، فقد بلغت نسبة العمالة الأجنبية في معظمها، عدا السعودية، نحو ٩٠ بالمئة من مجموع سكانها ونحو ١٠ بالمئة من مجموع القوى العاملة فيها، وحتى في السعودية بلغت نسبة العمالة الأجنبية فيها نحو ٤٠ بالمئة من مجموع سكانها. وأغلب ما يسمى «العمالة الأجنبية» هي عمالة غير عربية. وهناك خوف حقيقي على مصير هذه البلدان الخليجية، حيث من المتوقع أنه إذا ما استمرت أوضاع العمالة الأجنبية غير العربية على ما هي عليه الآن، وانطلاقاً من الاتفاقيات الدولية وشرعة حقوق الإنسان العالمية وباسم حق تقرير المصير، فإن هذه العمالة الأجنبية غير العربية ستحصل على حق الجنسية في تلك البلدان، وستشكل حينئذ أغلبية سكان هذه البلدان وتصبح أغلبية السكان في كل منها غير عربية ويصبح سكانها العرب الحاليون أقليات فيها وستفقد هويتها العربية، وستشكل مشكلة عربية أكبر من مشكلة فلسطين[٢٢]. ومن بين الحلول التي يمكن طرحها لتجاوز هذا المستقبل المحتمل، هو **ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي**، والاستفادة من حجم سكانه الكبير، وبعد القيام بالإعداد والتدريب اللازمين له، وحسب حاجات بلدان الخليج. كما هناك حاجة لتدارك هذا الخطر إلى النظر والبحث بجدية في مشروع تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد فدرالي لبلدان الخليج العربي.

هـ ـ **تفعيل جامعة الدول العربية وتعديل ميثاقها**[٢٣] من خلال:

(١) إقرار التعديلات المقترحة على الميثاق قبل عودة الجامعة إلى القاهرة، والتي لم تقرها مؤتمرات القمة العربية حتى الآن.

---

(٢٢) أ ـ حول موضوع العمالة الأجنبية في بلدان الخليج العربية وأمنها القومي، انظر: الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب، وما أشار إليه حول «**تشييد الحجر وتهميش البشر**» وحول «**الأمن**».

(٢٣) ب ـ انظر أيضاً أحمد يوسف أحمد، «بنية النظام العربي..» مبحث «ثانياً» في فصله المنشور أيضاً في هذا الكتاب.

(٢٤) كان موضوع «جامعة الدول العربية» محل اهتمام مكثف ومستمر من قبل مركز دراسات الوحدة العربية.

انظر الندوة التي عقدها المركز في تونس عام ١٩٨٢، وصدرت في كتاب تحت عنوان: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ١٠٠٣ ص، وقد صدرت ط ٢ عام ١٩٩٢.

انظر أيضاً الندوة التي عقدها المركز في بيروت تحت عنوان: **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ٧٥٥ ص. وقد صدرت ط ٢ عام ٢٠٠٥.

(٢) تعديل نظام التصويت في ميثاق الجامعة العربية، فلا يمكن أن يُعطى حق التصويت لدولة سكانها ٢٥٠ ألفاً كحق التصويت لدولة تعدادها ٩٠ مليوناً. وقد عالج الاتحاد الأوروبي هذا الموضوع عبر توزيع نسب التصويت (التي تفاوتت بالنسبة إلى الدول الأعضاء استناداً إلى معايير معينة، وبحيث لا تنفرد دولة أو دولتان في السيطرة على الاتحاد). كما يتطلب تعديل نظام التصويت أن يقتصر طلب الإجماع على أمور أساسية فقط.

(٣) إنشاء **محكمة عدل عربية**، لمعالجة المشاكل العربية سلمياً، ويوجد بهذا الخصوص مشروع متكامل لإنشاء المحكمة وجاهز للمصادقة عليه، ولكنه يؤجل من قمة إلى أخرى. ويعني قيام محكمة العدل العربية هذه أنه بدلاً من أن نذهب إلى مؤسسات دولية، يجب أن نحاول حل مشاكلنا بالتحكيم في ما بيننا أو من خلال محكمة العدل العربية. وإذا تعذَّر أمر حلها ضمن الإطار العربي، فيمكن أن نذهب عندئذ إلى محكمة العدل الدولية.

(٤) الاستفادة من تجربة «**الاتحاد الأفريقي**» الذي قام بعد قيام جامعة الدول العربية، ولكنه تقدم عليها في ما قطعه من خطوات وآليات تجعل منه أكثر فاعلية وقدرة على الحركة، مقارنة بجامعة الدول العربية.

٣ ـ الأمن القومي العربي

يمكن إبداء الملاحظات التالية حول هذا الموضوع:

أ ـ ليس في استطاعة أي قطر عربي، أو مجموعة أقطار فيه وبخاصة بلدان الخليج العربية، أن تحقق أمنها الوطني إلا من خلال الأمن القومي العربي، لأن حجم سكانها، والعمالة الأجنبية فيها التي تمثل في معظمها نحو ٨٠ بالمئة من مجموع السكان المقيمين فيها، ونحو ٩٠ بالمئة من القوة العاملة فيها، لا يمكنها من ذلك.

ب ـ لقد مثلت اتفاقية الدفاع العربي المشترك، الإطار القومي العربي لتحقيق الأمن القومي العربي، والتي تقول[٢٤]:

«إن أي دولة عربية تتعرض لاعتداء خارجي، فإن جميع الدول العربية ملزمة بالدفاع عنها، كما لو كان الهجوم عليها هي نفسها. إذاً، هناك التزام باتفاقية الدفاع العربي المشترك يفرض على الدول

---

(٢٤) تنص اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وبخاصة المادة الثانية منها على أن: «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها اعتداء عليها جميعاً. ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات». انظر: جامعة الدول العربية، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية**، ص ٣٣.

العربية بأن تدافع عن الخليج، لكن هذا يحتاج إلى **إنشاء جيش عربي موحد** وقد بدأ الحديث عن هذا الأمر مؤخراً، غير أن هذا الجيش، وهذه القوة العربية الموحدة، يجب أن تكون على غرار حلف الأطلسي مثلاً، كما يجب أن تتناول الخطة حلّ جميع هذه المشاكل المتضمنة في إعداد هذه القوة العربية بما فيها الجانب الأمني، وتالياً فمن طريق اتفاقية الدفاع العربي المشترك، ومن طريق إنشاء جيش عربي موحد[٢٥]، يتكون عندنا «**أمن قومي عربي**» يضم بلدان الخليج وبقية الأقطار العربية، وتصبح هذه القوة العربية المشتركة هي المسؤولة عن الدفاع عن الخليج. ولا تحتاج بلدان الخليج عندئذ إلى شراء الأسلحة التي تصرف عليها المليارات، وإلى بناء هذه الجيوش التي أكثرها من غير المواطنين.

ج ـ ويجب أن تعقب ذلك خطوة أخرى هي إقامة اتفاق بين الدول العربية مجتمعة وإيران لإقامة «**أمن خليجي عربي ـ إيراني**» وتصبح الأقطار العربية جميعها مسؤولة عن الدفاع عن الخليج. كما يمكن الاستفادة عربياً من التقدم الذي حققته إيران في مجال «التصنيع العسكري».

د ـ ويجب النظر وفي إطار الأمن القومي العربي، إلى إيران، وبغض النظر عن موقفها المرفوض عربياً خلال الاحتلال الأمريكي للعراق وبعده، إلى أنها تُمثل عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية، وأنه يجب التعامل معها على أساس أنها «صديق محتمل وليس عدواً محتملاً» مع الاحتياط والحذر منها وعلى أساس «**اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً**»[٢٦].

---

(٢٥) تقوم جامعة الدول العربية بجهود متعثرة ببحث مشروع إقامة «قوة عسكرية عربية مشتركة». ويقوم مركز دراسات الوحدة العربية بإعداد دراسة مفصلة حول الموضوع يعدها اللواء المتقاعد طلعت مسلم، ويُتوقع الانتهاء منها ونشرها خلال العام ٢٠١٦. كما عقد المركز حلقة نقاشية في بيروت حول الموضوع ونشر وقائعها تحت عنوان: «نحو تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك (حلقة نقاشية)»، **المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٣٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٥). ص ١٢٠ ـ ١٤٠.

انظر أيضاً: ياسين سويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، وصدرت طبعة (٢) عام ٢٠٠٦، ٢٦٢ ص.

انظر أيضاً: طلعت أحمد مسلم، **التعاون العسكري العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ٢٨٩ ص.

(٢٦) اهتم مركز دراسات الوحدة العربية بالعلاقات العربية ـ الإيرانية، بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وبادر إلى تنظيم ندوة كبيرة حول الموضوع في الدوحة بقطر عام ١٩٩٥، وكانت أول ندوة عربية في نوعها. وقد نُشرت وقائعها باللغتين العربية والإنكليزية وكان من المفروض أن تنشر بالفارسية أيضاً، ولكن الجانب الإيراني لم يتمكن من نشرها لصعوبات داخلية تتعلق به. انظر: **العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ط ٢ (٢٠٠١) ١٠٠٦ ص. كما نشر المركز أبحاث الندوة باللغة الإنكليزية، انظر: *Arab-Iranian Relations*, edited by Khair el-Din Haseeb (Beirut: Centre for Arab Unity Studies, 1998), 2nd ed. published in 2015. p. 561.

كما عقد المركز ندوة ثانية حول الموضوع في طهران عام ٢٠٠٢ بعنوان ندوة «تطوير العلاقات العربية ـ الإيرانية»، ولم يتمكن المركز من الحصول من الجانب الإيراني على أوراق الندوة التي قدمها الجانب الإيراني في الندوة لترجمتها ونشرها مع أبحاث الندوة الأخرى، ولكن الجانب الإيراني نشر كتاباً عن الندوة بالفارسية من دون استشارة المركز، وقد حصل المركز عليه عرضاً، إلا أن المركز لا يتحمل مسؤولية ما جاء فيه.

انظر أيضاً: نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١). وصدرت ط (٢) عام ٢٠٠٢. =

كما يجب أن نأخذ في الحسبان موقفها المتقدم، بتياراتها الرئيسة، حول «القضية الفلسطينية»، التي لا تزال متمسكة به وهو موقف متقدم على الموقف العربي عموماً، وكذلك ما تقوم به من تدريب وتسليح لأطراف المقاومة الفلسطينية.

٤ ـ القضية الفلسطينية

لا مجال في هذه الورقة لمتابعة تطور القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ والمراحل التي مرت بها حتى الوقت الراهن.

وقد انشغل مركز دراسات الوحدة العربية، كما هو واجبه، بهذه القضية منذ قيامه حتى الآن، وكانت العلامة الفارقة في هذا النشاط هي الندوة الكبرى التي عقدها المركز، بعد تحضير واسع، بين ١٠ و١٣ آذار/مارس ١٩٩٨ عن «**العرب في مواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل ونحو استراتيجية وخطة عمل**»[٢٧].

وقد حددت هذه الاستراتيجية وخطة العمل الموقف أولاً، ثم الأهداف ثانياً، والأفكار ثالثاً، والسياسات رابعاً، و الخطط خامساً. وتُمثل هذه الاستراتيجية وخطة العمل مفخرة فكرية وسياسية للعقل العربي، بحيث كانت وما تزال صالحة للعمل بها.

وفي رأيي، وفي ضوء التطورات التي حصلت حول هذه القضية خلال الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة، وفشل اتفاق اوسلو وحل الدولتين، فإن ما قدمته هذه الندوة من «استراتيجية

= ومع ذلك هناك حاجة إلى توضيح الموقف الإيراني من القومية العربية لأنه إضافة إلى ما أشير إليه حول موقفها المعلن من القضية الفلسطينية، إلا أن هناك أكثر من اتجاه داخل إيران حول موقفها من العرب والقومية العربية. وهناك في داخلها من يتبنى الاتجاه المذهبي ونشر المذهب الشيعي، الذي يثير إشكاليّات كبيرة في العلاقات العربية ـ الإيرانية. فعلى الجانب العربي، درس وأوضح مركز دراسات الوحدة العربية هذا الموضوع من خلال الندوات والدراسات التي قام بها حول الموضوع، فرغم أنه يعتبر أن الدين كدين ليس مقوماً من مقومات العروبة والقومية العربية، إلا أنه يعتبر «**أن المحتوى الحضاري الإسلامي يمثل مكوناً رئيسياً من المحتوى الحضاري للقومية العربية، وأن هذا المحتوى الحضاري الإسلامي شارك فيه عرب مسلمون ومسيحيون، كما شارك فيه إسلاميون عرب وغير عرب**». انظر: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠) (ط ٢، ١٩٨٠)، و(ط ٣، ١٩٨٤)؛ **الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، معدّو أوراق العمل طارق البشري [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩) (ط ٢، ٢٠٠٧)، و**المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت خلال جمادى الأولى ١٤١٥ هـ ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

(٢٧) شارك في هذه الندوة ١١٤ مشاركاً من المفكرين والممارسين العرب، من المختصين والمنشغلين بهذا الصراع. وقد نُشرت وقائع هذه الندوة تحت عنوان: **العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، في مجلدين: المجلد الأول: **تضمن الدراسات الأساسية**، ١٣١٩ ص، والمجلد الثاني: **تضمن استراتيجية وخطة عمل**. وصدرت ط ٢ من الكتاب عام ٢٠٠٨، ١٨٠٠ ص.

وخطة عمل» للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني لا يزال من أفضل وأعمق وأشمل ما قُدم حتى الآن حولها[٢٨].

وقد حددت هذه الاستراتيجية وخطة العمل **الهدف النهائي** للاستراتيجية بما يلي:

أ ـ إعادة توحيد فلسطين في ظل نظام سياسي ديمقراطي يحقق عيشاً مشتركاً لكل الفلسطينيين واليهود من أهلها على قدم المساواة.

ب ـ كفالة حق العودة لجميع الفلسطينيين إلى منابتهم في فلسطين.

ج ـ إقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع سكان فلسطين بغض النظر عن الدين أو الجنس أو غيره.

د ـ إقرار مبدأ المواطنة الكاملة لجميع سكان فلسطين.

هـ ـ إعادة الممتلكات والأراضي الفلسطينية إلى أصحابها الشرعيين وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

و ـ كفالة حق العودة لمن يرغب من اليهود العرب إلى أوطانهم العربية الأصلية[٢٩].

ز ـ إعادة توحيد الأرض الفلسطينية ونزع الطابع الاستيطاني عنها.

كما تضمنت الأهداف اقتراح **ضمانات دستورية وقانونية، وضمانات سياسية واقتصادية، وضمانات بالنظر إلى الأبعاد الدولية للمشكلة اليهودية.**

وهكذا يتبين أن هذه الاستراتيجية وخطة العمل قد تبنت حل «**الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة**» وشملت كل متطلبات تحقيقها وإمكانياتها، مما لا يتسع المجال للتفصيل حولها في هذه الورقة.

وقد تلا ذلك «**مؤتمر حل الدولة الواحدة**»، الذي عُقد في مدينة بوسطن بولاية ماساتشوستس الأمريكية خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وتولى تنظيمه معهد الأبحاث العربية (TARI) تحت عنوان «**حل الدولة الواحدة للصراع العربي ـ الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه**». وقد نشر مركز

---

(٢٨) ومن حقنا أن نتساءل ونسأل حكومات عربية وبعض المفكرين والسياسيين العرب، الذين يطالبون ويسعون إلى «حل الدولتين» لماذا لم يقيموا دولة فلسطينية على الضفة الغربية وغزة قبل احتلالها عام ١٩٦٧ من جانب إسرائيل، حيث كانت تحت سيطرتهم؟

(٢٩) هناك من يدعو إلى أن يتضمن الحل النهائي للقضية الفلسطينية وإنشاء الدولة الفلسطينية الواحدة، عودة اليهود والمهاجرين إلى إسرائيل إلى أوطانهم التي جاؤوا منها، وهو اقتراح غير إنساني، ويخالف القانون الدولي، وغير عملي أيضاً. فعلى فرض تحقق الدولة الفلسطينية الواحدة الديمقراطية، الآن أو في مستقبل قريب، فإن جيلين تقريباً من اليهود المقيمين حالياً في إسرائيل قد ولدوا فيها بعد عام ١٩٤٨، وهم غير مسؤولين عن هجرة آبائهم وأجدادهم إلى إسرائيل، كما قد لا يملكون جنسية الآباء والأجداد من البلدان التي جاؤوا منها. لذلك يجب التمسك، للاعتبارات التي أشرنا إليها، بالمعايير الإنسانية والدولية، أو الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، في أي حل ديمقراطي للقضية الفلسطينية.

دراسات الوحدة العربية وقائع هذا المؤتمر عام ٢٠١٢ باللغة العربية[٣٠]، كما نُشر بالانكليزية عام ٢٠١٣ بالاشتراك بين معهد الأبحاث العربية ومركز دراسات الوحدة العربية[٣١].

وقد بيَّنت الإستراتيجية وخطة العمل التي وضعتها ندوة المركز المشار إليها سابقاً **الموقف ثم الأهداف، ثم الإمكانيات، والسياسات، والخطط اللازمة لتحقيق أهدافها** وما يمكن إضافته مرحلياً على الأقل هو الآتي:

(١) التمسك بالأهداف المعلنة في «استراتيجية وخطة العمل» للصراع العربي ـ الإسرائيلي، بجميع أقسامها المشار إليها سابقاً، وما يتطلبه ذلك من إعادة نظر وتصحيح لبعض المواقف العربية.

(٢) استبعاد إمكانية الحل العسكري لتحقيق هذه الأهداف، لاعتبارات مبدئية وعملية.

---

(٣٠) **حل الدولة الواحدة للصراع العربي ـ الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه**، إعداد وتحرير هاني فارس؛ ساهم في ترجمة فصول من هذا الكتاب سعد محيو، غزوان حميد، هاني أحمد فارس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٢).

(٣١) Hani A. Faris, ed., *The Failure of the Two-State Solution: The Prospects of One State in the Israel-Palestine Conflict* (London: I. B Tauris, 2013).

ويعرب ناحوم برنياع عن فشل كل المحاولات الدولية، وبخاصة الأمريكية منها، في إقناع إسرائيل بـ «حل الدولتين». وظهرت مؤخراً أصوات أمريكية وإسرائيلية تعترف بذلك، حيث يقول: «ثمة شيء ما في السباق للرئاسة في الولايات المتحدة يغلف المرشحين بهالة ما، هالة رئاسية. هذا لم يحصل بعد للمرشحين في الجانب الجمهوري، ولكن لهيلاري كلينتون، المرشحة الرائدة في الجانب الديمقراطي، هذا حصل. فقد ألقت كلينتون أمس الخطاب الذي أنهى مداولات منتدى سبان في واشنطن. أبدت مرجعية، طلاقة، خبرة في التفاصيل، تجربة، برغماتية. ما قالته في المواضيع على جدول أعمال الشرق الأوسط لا يقول الكثير عن قراراتها إذا ما أصبحت رئيسة الولايات المتحدة. فهي ليست هناك بعد. وإذا ما كانت، فإنها سترى من هناك أموراً لا تراها من هنا».

انظر: ناحوم برنياع، «دولتان وخدعة واحدة: حل الدولتين مات وهذا ما يعرفه الأمريكيون وعندما يتحدث نتنياهو عنه فإنه يضلل،» **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٥/١٢/٧، والذي يختتم مقاله بالقول «في نهاية هذا الأسبوع تعلّم رجال الإدارة الأمريكيون من الإسرائيليين درساً مهمّاً: من ناحية حكومة إسرائيل حل الدولتين مات. عندما يتحدث نتنياهو عنه فإنه يضلل. نفتالي بينيت وأفيغدور ليبرمان قالا الأمور بهزل ما، بوجي هرتسوغ وتسيبي لفني بأسى. ولكن الإجماع كان عاماً».

انظر أيضاً نص المقال بالإنكليزية: Nahum Barnea, «The Two States Bluff,» *Yedioth Ahronoth*, 7/12/2015.

وإن الانطباع الذي يعطيه ناحوم برنياع عن أن هيلاري كلينتون يائسة من حل الدولتين، ليس دقيقاً. فخطابها في منتدى سابان في مركز بروكينغز، والذي كان «خطاباً انتخابياً» بامتياز، ولم تترك فيه مجالاً لدعم إسرائيل إلا قالته وأيدته من دون أية إشارة إلى مظالم الفلسطينيين، وكان جزءاً مهماً من خطابها الانتخابي حول «كيفية محاربة الجهاديين المتطرفين» وقدمت فيه أفكاراً مهمة. ولكنها أشارت في خطابها إلى أنه «فقط حل الدولتين يمكن أن يوفر للفلسطينيين الاستقلال والحكم والكرامة ويوفر لإسرائيل دولة يهودية ديمقراطية وبحدود معترف بها ومؤمنة، وأنه ليس سراً أن الجهود التي بذلت أخيراً للتقدم في مفاوضات مباشرة لم تثمر تقدماً ملموساً»، ولكنها تبقى مقتنعة بأنه من المهم أن يظل الجميع مقتنعين بأن السلم ممكن. وأضافت في خطابها الانتخابي «إنني أرفض التخلي عن هدف حل الدولتين لشعبين، ومهما كان أمر ما يبدو أنه غير قابل للحصول كلياً كما يبدو في اللحظة الراهنة، فإن على الإسرائيليين والفلسطينيين أن لا يتخلوا عنه كذلك». وتضيف قائلة «إن حل الدولة الواحدة ليس حلاً، إنه وصفة لصراع مستمر». انظر: The Brookings Institution, «Saban Forum 2015-Israel and the United States: Yesterday, Today, and Tomorrow,» Keynote Address: Former U.S. Secretary of State Hillary Rodham Clinton, <http://www.brookings.edu/events/2015/12/04-saban-forum-2015-israel-us-yesterday-today-tomorrow>.

وفي حين تكلمت ضد امتلاك إيران أسلحة نووية وتحدثت عن أن سياسة أمريكا «عدم الثقة والتفتيت» ـ (Distrust and Nerf)، لم تكن هناك أية إشارة في خطابها إلى الأسلحة النووية التي تملكها إسرائيل، وموضوع نزع أسلحة الدمار الشامل نهائياً من الدول في منطقة الشرق الأوسط.

(٣) إعادة الاعتبار والأهمية للقضية الفلسطينية لتأخذ مكانتها السابقة كقضية العرب الأولى.

(٤) إن التطورات الحاصلة حتى الآن، والمتوقعة، في النظام الدولي، والتغييرات في إنتاج واستهلاك الطاقة في العالم، تمكن العرب إذا ما اتفقوا وعقدوا العزم، من حرية أكبر في العمل من أجل القضية الفلسطينية وتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

(٥) تجميد التطبيع المعلن وغير المعلن مع إسرائيل وبعض الأقطار العربية.

(٦) تجميد اتفاقيات الصلح المعقودة بين بعض البلدان العربية وإسرائيل، تمهيداً لإلغائها.

(٧) تشديد المقاطعة العربية، وغير العربية، لإسرائيل وتوسيعها.

(٨) هذا، إضافة إلى أمور أخرى تتضمنها هذه الاستراتيجية وخطة العمل، التي ليس من المصلحة الإعلان عنها الآن، ولكنها تبقى ضمن المعايير المبدئية والأخلاقية التي أشارت إليها الاستراتيجية، وخطة العمل المشار إليها أعلاه.

خاتمة

كان كل ما سبق وقيل في هذه الورقة المتواضعة هو محاولة للتذكير بكل ما تم وأُنجز، وما فشل لسبب أو لآخر، خلال السنوات السبعين الأخيرة، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. ورغم الإحباطات الحالية والظروف الصعبة والبالغة الخطورة التي تمرّ بها الأمة العربية اليوم، فإن هذا التاريخ يحفل بالكثير من الأمل، وبالتفاؤل بأن ما نمر به هو مرحلة انتقالية، من مراحل أخرى مررنا فيها، كان فيها إنجازاتها، وهي تعطينا الأمل، رغم تشاؤم العقل، بتفاؤل الإرادة، وقد أثبتنا ذلك في تاريخ أمتنا القريب، وأن المستقبل يعتمد على خياراتنا، وعلى مدى رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب لتحقيق المستقبل الأفضل والمنشود.

تعقيب (١)

علي الدين هلال(*)

إن الأمة في أزمة خانقة، وهناك أخطار وتهديدات داهمة تحاصرها، وهو ما يفرض التفكير في الاستراتيجية أو خطة الطريق للخروج من هذه الأزمة، مع إدراك أن هذه الخطة سوف تختلف في تفصيلاتها وأولوياتها من بلد عربي إلى آخر وفقاً لظروفه وأوضاعه.

لقد أحسن د. خير الدين حسيب صنيعاً عندما استخدم مناسبة كتابته هذه الورقة في عرض إسهامات مركز دراسات الوحدة العربية في دراسة واقتراح الأسس العلمية لمثل هذه الخطة، وإشارته إلى مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الذي تم في النصف الأول من حقبة الثمانينيات، ثم العمل المضطرد لصياغة المشروع النهضوي العربي. ويمكن أن أضيف إليه الاهتمام الرائد للمركز بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، والدعوة إلى ندوة «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» التي انعقدت في مدينة ليماسول، وأسفرت عن إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وأوافق على التوجه العام الوارد في الورقة وأركِّز في هذا التعقيب على بعض الأفكار المتعلقة بعملية التغيير، ثم ببعض عناصر خطة الخروج من الأزمة.

أما في ما يتعلق بعملية التغيير، فهي عملية تطورية تراكمية، ولا تحدث بين ليلة وضحاها، بل تظل مسبباتها تتكاثر وتتراكم حتى يحدث التغيير. وهي عملية صراعية بالضرورة، وينشب الصراع بين القوى الداعية إلى التغيير وتلك القوى القابضة على زمام الحكم والرافضة له. وهذا الصراع يدور بين أفكار ومصالح، وتزداد إمكانية التغيير بازدياد الوعي بضرورته وإمكانية حدوثه.

وهكذا، فإن سرعة أي عملية تغيير ومضمونها هي نتاج التفاعل بين العوامل المؤيدة للتغيير وتلك المعوقة له. فعلى جانب العوامل المؤيدة يمكن الإشارة إلى انتشار التعليم والوعي، والانفتاح على الخارج، ورغبة الأجيال الجديدة من الشباب في تحقيق ذواتهم، وثورة التوقعات، والآثار المترتبة على الإقصاء أو التهميش السياسي والاقتصادي. وإلى جانب العوامل المعوقة توجد آليات

(*) أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

إعادة إنتاج النظام القائم ودور القيم الثقافية والقوى الاجتماعية المستفيدة من النظام في ذلك. وهذا الصراع لا يحدث في مختبر معزول أو في فراغ، ولكن في سياق بيئة إقليمية ودولية لها سياسات ومصالح، وتتداخل العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية للتأثير في مسار التفاعلات المرتبطة بالإسراع في عملية التغيير أو الإبطاء منها.

وفي ضوء كل ما تقدم، فإن أي استراتيجية أو خطة للتغيير تتعامل مع أسئلة: «ماذا نغيِّر؟» (أي مضمون التغيير وهدفه وحدوده)؛ و«كيف نغيِّر؟» (أسلوب التغيير وأدواته)؛ و«من يقوم بالتغيير؟» (القوى القادرة على قيادة التغيير).

وإذا انتقلنا إلى النقطة الثانية والخاصة بخطة التغيير، فمن الضروري بادئ ذي بدء، التشديد على منطلقين أساسيين لها: **الأول**، أن تكون عربية المحتوى والأطراف بمعنى أنها تتعلق بالأمة العربية أو الوطن العربي وليس بأطر أخرى كالشرق الأوسط الإسلامي أو الكبير أو الموسع؛ و**الثاني** أن تنطلق من إرادة عربية تحررية تنهض على الاستقلال الوطني والقومي، ولا تكون جزءاً من مخططات دول أخرى.

على المستوى الدولي، يتمثل العنصر الأساسي في الخطة بأن تكون جزءاً من حركة تغيير النظام الدولي ومن السياسات والجهود التي تهدف إلى بناء نظام عالمي يقوم على تعدد الأقطاب أو الدول الكبرى. ويمكن أن تأخذ المشاركة العربية في هذا السعي عدّة أوجه، مثل بناء شبكة أكبر من المصالح والعلاقات مع الاتحاد الروسي والصين والدول البازغة في النظام الدولي. يمكن العمل بما هو أكثر كثافةً لدى أوساط الرأي العام الأوروبي في مجال القضية الفلسطينية وإظهار الوجه الحقيقي لإسرائيل.

وعلي المستوى الاقليمي، يتطلب الأمر إدارة العلاقات مع دول الجوار الأساسية إيران وتركيا وإثيوبيا على أساس من المصالح المتبادلة، وإعطاء مزيد من الاهتمام بدول جوار أخرى في أفريقيا مثل التشاد ومالي ودول الساحل.

وعلى المستوى العربي، أصبح من الأهمية بمكان، مراجعة فكرة «القيادة الاقليمية» والحنين إلى «الدولة القائد»؛ فقد أثبتت الخبرة عدم إمكانية أن تقوم أي دولة عربية بمفردها بهذا الدور، ناهيك بأن سعي دولة ما إلى القيام بهذا الدور عادة ما يؤدي إلى نزاعات وصراعات عربية ـ عربية، والأحرى بنا السعي إلى تحالف عربي يكون له دور الريادة والمبادرة. ومن الضروري بمكان أيضاً، إعادة الاعتبار لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو أحد المبادئ التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية. وفي ضوء تفاقم التهديدات الأمنية لأقطار المنطقة، فمن المهم إعادة إحياء مشروع القوة العربية المشتركة، وبحث الأسباب التي أدت إلى وأد المشروع في آب/أغسطس ٢٠١٥.

وعلى المستوى الداخلي، من المطلوب حماية كيانات البلدان العربية الراهنة، والمطالبة بإصلاحها في الوقت نفسه، والذين يتحدثون عن سايكس ـ بيكو جديدة يهدفون إلى مزيد من تفتيت الكيانات العربية وتفكيكها أو، على أحسن تقدير، إضعاف السلطات المركزية فيها. ينبغي

التأكيد أن أحد الأسباب الرئيسة في ضعف البلدان العربية الراهنة، هي أنها ليست دولاً بالمعنى السيسيولوجي الحديث، وأنها لا تقوم على أساس المواطنة والمساواة بين جميع مواطنيها في الحقوق والواجبات، وأنها دول يحكمها أشخاص لا قوانين ومؤسسات. لا بد من أن تشعر المكونات الاجتماعية والثقافية في دولة ما، بأن مصالحها ممثلة بمؤسسات الدولة، وأن النظام السياسي يقوم على الإدماج والاحتواء وليس على الإقصاء والتهميش.

والمهمة العاجلة لحماية كيان البلدان العربية، هو وقف نزيف الدم، ووقف الحروب الأهلية والتدخلات الخارجية؛ فمن الواضح أنه لا يوجد حل عسكري لأي من بؤر التوتر المسلح وأنه لا بد من التفتيش عن حلول سياسية ودبلوماسية ومن طرح مبادرات عربية حكومية وشعبية. من المهم أيضاً، الاهتمام بموضوعات الإغاثة الإنسانية في هذه البلاد.

وفي الحالات كلّها، من الضروري أن لا تفقد الطليعة المثقفة إيمانها بأمتها وبمستقبلها، وأتذكر في هذا الشأن ما قام به المفكر الألماني يوهان فيخته (١٧٦٢ ـ ١٨١٤) والذي عاش مرحلة هزيمة بروسيا والاحتلال الفرنسي لها، فكان يذهب كل أحد إلى مسرح أكاديمية برلين ليلقي محاضرة عامة يدعو فيها الألمان إلى تذكر ماضيهم المجيد وإعادة احترام الشعب لذاته، والعمل على الخروج من النفوذ الأجنبي، وأن الشعب الألماني بتاريخه وفلسفته ومصادر قوته الذاتية قادر على ذلك، وأن السبيل إلى ذلك هو إصلاح التعليم والتركيز على الجوانب الأخلاقية والمعنوية، لأن الثورة الحقيقية هي تنوير العقول... وفي ما بعد تم تجميع هذه المحاضرات في كتاب باسم **خطابات إلى الأمة الألمانية**، وهو مترجم إلى اللغة العربية لمن يشاء الاطلاع عليه[1].

(١) انظر: يوهان غ. فيخته، **خطابات إلى الأمة الألمانية**، ترجمة سامي الجندي (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٩).

تعقيب (٢)

جورج جبور(*)

يقدم لنا د. حسيب في بحثه خطة طموحةً للخروج من المأزق العربي الراهن. وهي خطة مهمّة بما تتضمنه، وأيضاً لأن صاحبها اشتهر بدأبه الفكري والعملي منذ ما يتجاوز نصف القرن. بل وربما أنني قبل نحو من نصف قرن أحببت كتابه بعنوان **مصادر الفكر الاقتصادي في العراق**، فكتبت عنه مراجعة لمجلة **المعرفة** السورية. في العادة لا أحب كتابة مراجعات للكتب. لكنني تبينت في كتاب حسيب ملامح كاتب جادٍ في العلوم الاجتماعية، فأحببت التعريف به.

يعالج الباحث موضوعه مبتدئاً: بالنظام الدولي، فالمأزق العربي الراهن، ليخلص إلى خطة الطريق الموصوفة للخروج من المأزق.

في معالجته للمأزق العربي الراهن ترد تواريخ ثلاثة للضربات القاصمة، هي خروج مصر بعد اتفاقيات كامب ـ ديفيد، ثم غزو العراق الكويت عام ١٩٩٠، ثم غزو أمريكا العراق عام ٢٠٠٣. ألاحظ تنافساً بين هذه الأعوام وغيرها لدى الباحثين في التواريخ القواصم. بعضهم يضيف عام ١٩٦٧، ومنهم من يعود إلى عام ١٩٤٨ ولا يزال ١٥ أيار/مايو من كل عام يوم النكبة. منهم من يعود إلى عام ١٩٦١، وفيه كان انفصال سورية عن مصر. لمصلحة أي من الأعوام نحسم «التنافس» بين الأعوام؟ عندي أن عام ١٩٧٧ هو الأخطر بين الضربات القواصم، وهو عامٌ ـ ابنٌ ـ شرعيٌ لأيام صعبة من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، انقطع فيها التنسيق بين الجيشين العربيين: السوري والمصري. ندخل ـ لا نزال ـ حذرين إلى تاريخ حرب تشرين. إلا أن صراحةً أكبر قد تقودنا إلى فهم أفضل لما جرى بعد ذلك. وحين أعود إلى مذكرات مقدمة إلى رئيس الجمهورية العربية السورية، منذ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، أكتشف أنني كنت على إدراك واضح مؤداه، أن في التخطيط لحرب تشرين، ثم في تنفيذها، ما يوجب التأمل الجاد.

(*) عضو مجلس الشعب السوري، ومستشار رئاسي. رئيس الرابطة السورية للأمم المتحدة سابقاً، وأستاذ محاضر في كلية الحقوق، جامعة حلب.

كانت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ مقدمة ضرورية لزيارة الرئيس السادات القدس عام ١٩٧٧، وما تبعها من اتفاقية في كامب دافيد ومن معاهدة في العام ١٩٧٩. النص الحاكم في كامب دايفيد وفي المعاهدة إقرار بأن ما بين مصر وإسرائيل يتفوّق على ما بين مصر وأي التزامات أخرى، بما في ذلك التزامات مصر إزاء جامعة الدول العربية. إذاً، لا بد من اعتبار عام ١٩٧٧ عام الانحدار العربي الأكبر، يتفوق في انحداره بنا إلى الهوّة على كل الأعوام الأخرى المنافسة. وأعبّر هنا عن رأيٍ عارض (Obiter Dictum) وليس حقاً بعارض. حبذا لو تكون ثمة مقارنات أعمق بين الأعوام المتنافسة في محاولة لإنتاج مزيدٍ من «وحدة القص» (Narration) في الفكر السياسي العربي.

آتي إلى خطة الطريق المقترحة. يعالج د. حسيب أربع مسائل: هي الوحدة العربية؛ النظام الإقليمي العربي؛ والأمن القومي العربي؛ والقضية الفلسطينية. لا أعترض على جعل مسائلنا الكبرى أربعاً. لكنها هي عندي اثنتان هما جوهر ما عرفت به «دعوتي إليه باسم: **العلم العربي للسياسة**». عندي أن العلم العربي للسياسة علمان: علم الوحدة العربية، وعلم ما ينقضها وهو الاستعمار الاستيطاني. تلك خلاصة ممتازة عن محاضرتي في المؤتمر التأسيسي للجمعية العربية للعلوم السياسية، وسرَّني قبل عقود أنها ظهرت في مجلة **المستقبل العربي**. أما النص، فلم يظهر أبداً في منشورات الجمعية، رغم أنه تسبب في تعديل نظامها الداخلي. التصنيف الناصع ضرورة علمية. المسائل الثلاث الأولى في بحث د. حسيب متداخلة لا تنفصل واحدة منها عن زميلتيها.

في مبحث الوحدة العربية، تُحدثنا الورقة حديثاً مفيداً عن مشروع جميل، نفذه مركز دراسات الوحدة العربية هو مشروع **استشراف المستقبل العربي**. تنتهي هذه الجزئية بقول ما ورد في أننا وحدويون بمقدار رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب.

ذكَّرني هذا القول بما ختمت به محاضرةً عام ١٩٧٥ بعنوان «**خواطر حول مستقبل الوحدة العربية**». كأنني لمحت من تلك المحاضرة ملمحاً في اسم مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، وملمحاً ثانياً من تلك المحاضرة. أما مشروع استشراف المستقبل فكأنه أتى إجابة عن الأسئلة التي حاولت الإجابة عنها في محاضرة كانت مناسبتها العلاقة سريعة التطور بين السادات وحكام إسرائيل. أفلا يدل هذا على وحدة الهموم العربية، على وحدة هم المنشغلين بالهمّ العربي؟

من بحث الوحدة، ينتقل د. حسيب إلى النظام الإقليمي العربي. أقف هنا عند نقطتين بارزتين: **الأولى**، دور مصر في جامعة الدول العربية. يطالب الباحث باستعادة الدور المصري الفاعل في الجامعة. أؤيده. أقول، وليهمس بهذا القول في آذان قادة مصر من يشاء من الأخوة المشاركين. تكاد إحدى الدول الأخرى تُحسب الأولى في الجامعة، مكان مصر. كل الاحترام لكل دولة عربية، ولكن الثقة بمصر أولى بين العرب، على حد ما أرى. ولن أدخل في التفاصيل. النقطة **الثانية** بارزة بغيابها. لم يرد في جزئية البحث هذه، ولا في البحث كله، أهم ما صنعته الجامعة، ـ بل القمة ـ في مجال الحكم الرشيد، داخلياً وإقليمياً، وهو الميثاق العربي لحقوق الإنسان. أين هو الميثاق الذي

دخل حيّز النفاذ منذ زمن؟ كيف احتفلنا به في يومه خلال عامنا هذا، عام ٢٠١٥؟ هل أهملناه لأنه تحدث عن العنصرية الصهيونية؟ لا أدري.

أتقدم إلى القضية الفلسطينية. أفرحني أن العمل الضخم الذي هو ندوة **العرب في مواجهة إسرائيل** والتي عقدت عام ١٩٩٩[١]، وجد طريقه إلى أمريكا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. أن يصل العمل متأخراً خير من ألّا يصل أبداً. وسوف يزداد الفرح إن تابعنا، وبجدية أكبر وبتواتر أسرع. قضية فلسطين هي الآن قضية الإنسانية الأولى. هي تشهد تقدماً يومياً في أذهان أعداد متصاعدة من سكان العالم. الحل الذي اقترحته الندوة لقضية فلسطين منسجم الانسجام كله مع نظرتي إلى الموضوع كما بينتها بالتفصيل في كتابي بالإنكليزية[٢]. كذلك ينسجم هذا الحل الانسجام كله مع ما تقضي به الأحكام الآمرة في القانون الدولي.

تبقى **ملاحظتان واقتراح** كما يلي:

١ ـ البحث وثيقة مهمّة عن نشاط يُهنّأُ عليه المركز في متابعة مهامه. حواشيه الدقيقة المفصّلة الموشّاة كالسجاد العجمي إضافة ببليوغرافية ثمينة. ومن دواعي السرور أن مطبوعات المركز واسعة الانتشار في البلدان العربية كافة، على نحو ما أقدّر.

٢ ـ والبحث أيضاً رؤية قوميّ عربيّ اشتهر بصفته تلك، واستحق التقدير على متابعته تلك الرؤية بكل ما أوتي من عزم وقدرة. الرؤية واضحة، إلا أن سبل تنفيذها لا تتمتع بالوضوح نفسه.

أما **الاقتراح** فكما يلي:

حبذا لو يكلف المركز جهة خارجية ـ شخصاً أو مجموعة أشخاص أو مؤسسة ـ لعملٍ لا بد منه في التقاليد العلمية الراسخة السائدة حالياً. هذا العمل هو إجراء تقييم عام لإنتاج المركز طيلة عمره الحافل الذي تجاوز العقود الأربعة.

---

(١) **العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

(٢) George Jabbour, *Settler Colonialism in Southern Africa and the Middle East*, Palestine Books; no. 30 (Khartoum: University of Khartoum; Beirut: Palestine Research Centre, 1970).

المناقشات

١ ـ أحمد يوسف أحمد

كنت في هذه الجلسة قد طلبت نقطة نظام ذكرت فيها أن الوقت قد تأخر للغاية وأن الزمن المتاح للمداخلات والتعقيب النهائي للدكتور خير الدين حسيب وكذلك المعقبين د. علي الدين هلال و د. جورج جبور قليل للغاية. ولذلك، أقترح إنهاء الجلسة على أن يكتب كل من طلب الكلمة نص ما كان يريد قوله، ثم يكتب الدكتور خير الدين حسيب تعقيبه على هذه المداخلات، وقد تم التصويت على اقتراحي وقُبل، وفي ما يلي نص ما كنت أنوي قوله في مداخلتي وقد كنت أول طالبي الكلمة:

أشكر د. خير الدين حسيب على ورقته القيِّمة كعادته، وكذلك المعقبين الفاضلين اللذين أثريا هذه الورقة الممتازة. وأنوه أولاً بما ذكَّرنا به د. حسيب بخصوص نتائج مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الذي نفذه المركز في ثمانينيات القرن الماضي، وكيف يتجسد أمامنا الآن للأسف مشهد تفاقم التجزئة الذي أسماه المشروع بحق «المشهد الإسرائيلي»، فكل ما يدور على الأرض العربية حالياً، إنما يعمل لمصالح إسرائيل على الأقل، لما أدى إليه من تراجع واضح للقضية الفلسطينية على جدول أولويات النظام العربي، ولدي بعد ذلك نقاط ثلاث أود الإشارة إليها:

١ ـ أشار البحث إلى تفعيل الجامعة العربية، وأنا متشائم للغاية بخصوص إمكانية الأخذ بالتوصيات الثاقبة والضرورية التى قدمها د. حسيب في المدى القصير، فجنون السيادة القطرية ما زال على ما هو عليه ودور مراكز القوى المالية ما زال طاغياً، ومن ثم فإن ما أسميه بآلية «وأد التطوير» ما زال قائماً. والأمثلة على ذلك لا تعدّ ولا تحصى. وقد ذكرت بعضها في بحثي، وتحديداً ما يتعلق بمحكمة العدل العربية وتكوين قوة عسكرية عربية مشتركة، وليس ما أذكره الآن من قبيل الإحباط، وإنما قصدت أن ألفت إلى صعوبة مهمة تفعيل الجامعة، ومن ثم ضخامة الجهد المطلوب لتحقيق هذه الغاية.

٢ ـ في تناول الورقة للقضية الفلسطينية استبعد إمكانية الحل العسكري «لاعتبارات مبدئية وعملية»، وأتمنى حذف كلمة مبدئية. كما أتمنى الإشارة إلى أهمية المقاومة بكل أوجهها. وكذلك الإشارة إلى حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل؛ سواء على الصعيد الأكاديمي أو الاقتصادي، وقد باتت ذات آفاق واسعة في المعركة الممتدة لاستعادة الحقوق الفلسطينية.

٣ ـ في الإجابة عن سؤال «ما العمل؟» قدم د. حسيب اقتراحات ممتازة لكنها خارج إطار قدرتنا على الفعل كنخبة ومواطنين، ومع ذلك يتعين علينا أن نضغط من أجل الأخذ بها. وأضيف إلى ذلك، أن ثمة مهام يمكننا أن نكون أكثر فاعلية بشأنها مثل متابعة انتهاكات حقوق الإنسان في الصراعات الدائرة الآن على الأرض العربية وفضحها عربياً ودولياً، سواء على الصعيد الإعلامي أو على صعيد المنظمات الدولية المعنية. ومن هذه المهام أيضاً العمل بشتى السبل على تكثيف جهود الإغاثة الإنسانية وتفعيلها، والانشغال من قبل النخبة الأكاديمية والمثقفة بوضع مشروعات تفصيلية لحل الصراعات الراهنة الدائرة على الأرض العربية وترويجها بكل السبل، على أساس التبصير بأنه لا حلول عسكرية لهذه الصراعات، ويجب أن لا نستخف بقدراتنا في هذا الصدد؛ فإذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي قد ساعدت على تفجير انتفاضات الشعوب العربية فلماذا لا نكون قادرين على استخدامها لتجنيب الأمة ويلات الصراعات الدائرة؟

٢ ـ مصطفى عثمان إسماعيل

الشكر والتقدير لأستاذنا الباحث د. حسيب وللمعقبَين الكريمَين. هذا البحث في مكانه تماماً كخاتمة لهذه الندوة، وبدونه كانت الندوة ستكون ناقصة.

كما ذكر الباحث النظام العالمي بعد عام ١٩٩٠ (انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وعصر القطبية الثنائية (حلف الناتو وحلف الأطلسي)، انتقل العالم إلى نظام أحادي القطبية (أمريكا وحلف الأطلسي). يقول الباحث إن النظام الأحادي القطبية بدأ مسيرة الانحسار، وبدأنا نتجه نحو نظام تعددي؛ من مظاهره صعود قوى أخرى كروسيا والصين.

أتفق مع الباحث أن نظاماً متعدد الأقطاب أفضل للعرب من النظام أحادي القطبية. غير أنني أتساءل: هل سياساتنا واستراتيجيتنا كعرب (إن كانت لدينا استراتيجية) تدعم صعود المجموعة الصاعدة تجاه نظام تعددي؟ أم تدعم المجموعة المنحسرة أو المتراجعة ليستمر النظام أحادي القطبية لأطول وقت (اقتصادياً، وسياسياً، عسكرياً وأمنياً)؟

ملاحظة أخرى؛ كنت أتمنى ألّا يغيِّر د. حسيب من موقفه الداعم حتمية الوحدة العربية، فهذا موقف نذر له حسيب كل حياته العامرة بالنشاط، ونحن عشنا على هذا الحلم، فلماذا لا نترك الأجيال المقبلة أن تعيش عليه علَّها تنجز ما عجزنا عنه نحن؟

وأخيراً، ينتابني إحساس قوي بأن مصر ستعود أقوى مما كانت عليه في السابق، وستقود الأمة العربية إلى أمجادها وانتصاراتها؛ فهي أكبر من الأحزاب وأكبر من الإرهاب وأكبر من المؤامرات.

فلنتحرك ولنتخلص من حال الإحباط ونمضي إلى الأمام بالعمل، فبعد هزيمة حزيران/يونيو صنعت هذه الأمة نصر «أكتوبر» العظيم.

٣ ـ أحمد حلواني

من محاسن تنظيم هذه الندوة العربية المهمّة، أن تكون الجلسة الأخيرة والختامية لـ د. خير الدين حسيب بعنوان: «العرب.. إلى أين» بعد أن سبقتها جلسة عن فلسطين، القضية المركزية للأمة العربية الأمر الذي يؤكد الموقف الوطني والقومي لمنظمي مَحاور الندوة:

لقد عبّر النضال من أجل تحقيق وحدة عربية منذ انهيار الدولة العثمانية عن بوصلة طموح أبناء الأمة لإقامة دولة ذات سيادة تحقق لهم حياة حرة كريمة ودوراً في بناء حضاري متطور، يستطيعون به إقامة علاقات إيجابية مع دول العالم على طريق السلام والتعاون والتقدم العالمي لمصلحة البشرية وبيئتها المحيطة.

وقد بقي هذا النضال الموجّه في كل نشاط جيلنا وتوجهاته، وشكل القاعدة الرئيسة لتربية الأجيال الناشئة، على طريق المواكبة العالمية المعاصرة ولتحقيق القوة والفاعلية. ومن هذا المنطلق، نفهم دور مركز دراسات الوحدة العربية وأهداف هذه الندوة بحضور هذه الكوكبة من الباحثين والمشاركين العرب من مختلف أقطار العروبة.

لقد استمعت باهتمام إلى ما قدمه الإخوة المغاربة (الذين أقدّر خُطوَتهم في المواكبة الثقافية المتنوّرة والمعاصرة) متمنياً عليهم عدم حصر جهدهم التنويري بقضايا أقطارهم فقط وتشميلها لقضايا الأمة كلها بأقطارها المشرقية والمغاربية. مثمّناً دور الكثيرين منهم في هذا المجال (والأسماء معروفة وكبيرة).

لقد أصيب جيلنا بنكبات متنوعة في مسيرته النضالية، بسبب أخطاء وقصور في الفهم السياسي وتغليب المصلحة القطرية والخاصة على المصلحة العامة (خلافاً للقيم العربية الأصلية). وهذا الجيل مطالَب بالاعتراف بأخطائه وقصوره أمام الأجيال الناشئة، الأمر الذي يشكل حاجزاً لهم لتفجير طاقات جديدة بأسلوب حضاري معاصر يؤكد الثقة بأمتنا وقدرتها على بناء حياة تحقق الأهداف المأمولة بالتحرير والعدالة والارتقاء المعيشي والأمان والتوصل إلى صيغة وحدوية ملائمة مستفيدين من تجارب العالم في هذا المجال وبخصوصيتنا العربية بتقاليدها وقيمها السامية. إن الجامعة العربية التي أقامتها البرجوازية الوطنية منذ سبعين عاماً، كانت وفق طموحاتهم بداية الطريق العربي الوحدوي، لكن المعوقات أمام تطويرها كانت أكبر من طموحات أبناء الأمة، والجميع صامت للأسف.

أخيراً، ومع تقديري الكبير للأفكار المقدمة من د. خير الدين حسيب ود. علي الدين هلال، فإنني أعتقد أن فكرة قيادة العمل العربي الرسمي، لا بد من أن تتحملها جهة رسمية لها نظام ومسؤولية وهي الجامعة العربية شرط تطوير نظامها، وجعله أكثر فاعلية وإلزاماً.

٤ ـ نور الدين عوفي

سؤال «خطة الطريق للخروج من المأزق العربي الراهن» الذي طرحه د. خير الدين حسيب في ورقته أعادني إلى مناقشاتنا حول التغيير، وحول مستقبل الإصلاح في البلدان العربية، التي تردَّدت فيها جملة من المفردات، ومن المفاهيم المؤطِّرة لزوايا النظر، ومنها مفهوم الدولة، ومفهوم السلطة، ومفهوم النظام. أرى أننا في حاجة إلى «خطة طريق» أخرى لا تقل أهمية، لم يرد ذكرها في الورقة؛ خطة طريق معرفية، للخروج من المأزق الفكري والثقافي الذي نحن فيه. إذ لا يجوز أن نستمر في اجترار بعض المفاهيم الخاطئة، وكأنها تحصيل حاصل، أو كأنها مُخرجات علمية قابلة للاستهلاك أياً كان الزمان أو المكان.

لدي ثلاث ملاحظات سريعة:

الأولى منهجية، علينا القيام بعملية تفكيك للمفاهيم المتداولة بيننا، وهو نوع من التفكيك محمود، وإعادة بنائها بالنظر إلى التجارب السياسية العربية المختلفة. مفهوم الدولة على سبيل المثال لا ينبغي سحبه على مفهوم السلطة؛ كما لا ينبغي تذويبه في مفهوم النظام. فالدولة هي المؤسسة الأصل. أما السلطة السياسية، والسلطة التمثيلية، والسلطة المدنية، فهي فروع، أو دوائر ضمن دائرة الدولة الحاوية لها.

الثانية تاريخية؛ الدولة في الوطن العربي ليست وليدة الأمس الاستعماري، وليست منظومة مستوردة، بل هي، على الأقل بالنسبة إلى بعض البلدان العربية، مؤسسة قديمة، ضاربة في التاريخ. ولعل تاريخانيتها هي ما سمح لها، إلى الآن، بالصمود أمام محاولات التفكيك، وبالاستمرار في ظل الاستقرار، ولو أنه استقرار نسبي، وقابل للاهتزاز، بل وللانهيار في أي لحظة. أما في البلدان الأخرى، فإن الدولة حديثة العهد من حيث البنى المؤسسية والأجهزة الوظيفية، ولم تكد أركانها تكتمل، حتى باغتتها «المحطة الخامسة» من «التفكيك الكولونيالي المتجدد»، حسب التحقيب الذي صاغه د. عبد الإله بلقزيز في ورقته.

الملاحظة الثالثة سياسية؛ إن الأغلب الأعم من مطالب التغيير، إذ تستهدف «إسقاط النظام»، أو تفكيك السلطة القائمة، فإنها تدفع، من حيث لا تدري، إلى إسقاط الدولة، وإلى تفكيك أركانها. في مثل هذه الحال، ليس غريباً أن يتدحرج التدافع السياسي الطبيعي على السلطة، إلى اقتتال واحتراب، وأن تتحول شروط **التفكيك** من الخارج، للدولة وللمجتمع، إلى أسباب موضوعية **للتفكُّك** من الداخل، وللتَّساقُط الذاتي للكيان وللأمة، بيدنا لا بيد عمرو.

كلمة الختام

بيتر فايدرود

المشاركون الكرام

لقد كان شرفاً لي، بوصفي الممثل الأوروبي الوحيد، أن أكون معكم وأناقش وأستمع إلى جميع الأوراق والتعقيبات والمناقشات التي عرضت في هذه الندوة.

وإنني ممتن لكل كلمات التقدير التي تفضلتم بها وأشعر بثقة كبيرة تجاه السويد والمعهد السويدي في الإسكندرية لسماحهما لنا بأن نحظى بهذا الدور المتميّز في التعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية. وإنني بفضل المترجمين تمكنت من المشاركة.

لقد تعلمت الكثير في ما يتعلق بالوضع والتطورات والتحديات في كل بلد عربي على حدة. كما أنني تعلمت عن الاهتمامات والأولويات في المنطقة، إضافة إلى الخيبات والصعوبات والآمال.

أنتم تمثلون مجموعة فريدة من المثقفين وصانعي السياسات في المنطقة. وباستطاعتي أن أرى أهمية الاجتماع ومناقشة بعضكم بعضاً للتقييم والتفكير ملياً وتحديد سبيل ممكن لمضي الوطن العربي قدماً في هذه الأوقات العصيبة.

وأحد مبررات هذه الاجتماعات هو بالطبع وجود تحديات معيّنة في المنطقة لا بد من أن تعالج فيها. بالرغم من ذلك، فإن الكثير من التحديات السياسية اليوم، لا تتوقف عند حدود الوطن العربي بل تتخطاها. والإجابة عن هذه التحديات لا بد من أن تكمن في رد سياسي يتخطى دول ومناطق منفردة.

في كلمتي الافتتاحية، ذكرت البطالة وسط الشباب وتغير المناخ والهجرة وأقلمة الدين والهوية والثقافة كأمثلة لتحديات ينبغي معالجتها عبر التعاون. وإي جهود لعزل أنفسنا في مواجهة هذه التحديات، لا بد أن تلقى الفشل، علاوة على ذلك قد تتسبب بمشاكل جديدة.

لهذا السبب فإن الحوار مهم جداً.

أنتم باحثون. ولكنكم ترغبون في أن تؤثر نتائج أبحاثكم في التطورات السياسية.

أنا هنا كدبلوماسي سويدي. ومع ذلك، عندما توليت مهمة المعهد السويدي في وقت سابق من هذا العام، أنهيت عشرين عاماً من العمل الفعلي كسياسي سويدي في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، منها الأعوام العشرة الأخيرة التي كنت فيها عضواً في اللجنة التنفيذية لحزبي.

من هنا، أود أن أختتم بأن أشارككم بعض الملاحظات العامة، كسياسي سابق، عن دور السياسة اليوم.

ملاحظتي **الأولى** هي أنَّ الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي هو الحزب الأكثر نجاحاً في العالم، في الإطار الديمقراطي، وفي خوضه انتخابات حرة ونزيهة. فمذ حصل كل سويدي على حق التصويت في عام ١٩٢١، كنا نحظى بما بين أربعين إلى خمسين بالمئة من الأصوات في كل الانتخابات حتى عام ١٩٩٤. وكنا الحزب الحاكم في معظم هذه السنوات.

وأعتقد أن ثمانين بالمئة من السويديين يتفقون على أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان الأفضل للسويد خلال سنوات التحديث هذه ـ على مستوى الاقتصاد والتعليم والخدمات الاجتماعية، والصحة، والثقافة، والسياسة الخارجية، وأي موضوع آخر ذي صلة بالسياسة.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تراجع حزبنا. ففي الانتخابات الماضية، حصلنا على ثلاثين بالمئة من الأصوات فقط. وقد تمكنّا من العودة إلى الحكومة، ولكن بسلطة محدودة.

إن للتاريخ أهمية محدودة في المجال السياسي؛ فالناس يصوتون للمستقبل، وليس للماضي. فعلى السياسة أن تتجدد وتتغير، وأن تكون موضع اهتمام كل جيل جديد. فالناس يصوتون لتحقيق أحلامهم بنيل الشرعية والحصول على حكم الشعب.

ملاحظتي **الثانية** تتعلق بطبيعة السياسة وهي أنني أحب السياسة بشغف وأراها بمنزلة موسيقى ولكنها موسيقى يجب أن تعزف على **ثلاثة أوتار** مختلفة.

الوتر الأول هو **الرؤية**؛ فكما قام الزعيم السابق لحزبي، أولوف بالمه، بوصفها: «السياسة هي المشيئة». يتوجب توافر رؤية واضحة للاتجاه السياسي.

الوتر الثاني هو **المصلحة**. اعتاد المتحدث الديمقراطي السابق في الكونغرس الأمريكي، تيب أونيل، القول إن «كل السياسة محلية» لا بد لها من أن تمثل الشعب. قد تكون المصلحة اقتصادية أو عرقية أو اجتماعية أو جغرافية أو غيرها من المصالح، ولكن السياسة لا بد من أن تترسخ في مكان ما.

الوتر الثالث هو **القدرة** على اغتنام اللحظة المؤاتية. هي القدرة على قراءة مؤشرات الزمن، واستشعار جهوزية الناس للتغيير وتوافر الشجاعة اللازمة لاتخاذ الإجراءات والمبادرات.

لا بد من استخدام كل الأوتار لعزف موسيقى السياسة. فاستخدام أحد هذه الأوتار أو اثنين منها، سيصدر موسيقى ناشزة. فتوافر المشيئة في غياب المصلحة واستيعاب اللحظة المؤاتية سيؤدي إلى اختزال السياسة بالأخلاقية. وتوافر المصلحة في غياب المشيئة واستيعاب اللحظة المؤاتية سيؤدي إلى اختزال السياسة بالقبلية. والتركيز على اللحظة المؤاتية في غياب المشيئة والمصلحة سيؤدي إلى اختزال السياسة باالشعوبية. ولكن جمع كل من المشيئة والمصلحة واللحظات المؤاتية معاً، سيخلق موسيقى تستطيع أن تمنح الأمل للناس، وتؤدي إلى نمو الديمقراطية وحدوث التغيير.

أنتم باحثون، ولستم سياسيين. ولكن للتأثير في السياسة، من المجدي أن تفكروا ملياً بالطريقة التي تُفهم فيها الأفكار وتُتَلقى.

من الطبيعي أن سياق الوحدة العربية يركز إلى حد كبير على المصلحة، وأن التعليق على هذا الأمر في هذه الندوة هو كمن يضيء مصباحاً وسط نهار مشمس. ولكن اسمحوا لي بأن أعلق بإيجاز على ضرورة المشيئة، وفهم اللحظة المؤاتية.

إن بعض الرؤى في الوطن العربي هي أقوى مقارنة بموضوعات أخرى؛ فإقامة دولة فلسطينية تتوافر فيها مقومات البقاء هي مثال واضح لمثل هذه الرؤى. وعلى الرغم من ذلك، فإنني أعتقد حقاً أن الأحلام العربية بالحصول على حياة طيبة هي شبيهة جداً بالأحلام في بلدي.

إنّها تتعلق بالكرامة التي يمكن توفيرها لحياتي الشخصية وحياة عائلتي. هي أيضاً مستقبل مشرق للجيل المقبل. هي مشاركة ومساهمة في المجتمع. هي احترام لهويتي. نحن نتحدث عن قيم إنسانية أساسية تتعلق بالديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وتوافر الإمكانيات لأي شخص لعيش حياة كريمة، حتى لو لم يكن ينتمي هذا الشخص إلى الأغلبية بحسب جنسه أو دينه أو لغته أو أي صفة أخرى، يتم التمييز بينه وبين الآخرين بناءً عليها.

إن فهم اللحظة المؤاتية اليوم هو أكثر صعوبة مما كان عليه الأمر قبل عشرين عاماً، نتيجة التكنولوجيا الجديدة، وتغير مبادئ وسرعة التواصل. في نظري، إن النساء أقدر على فهم هذا الجانب من الرجال. كما أن الشباب يفهمونه بصورة أفضل من كبار السن. كوني رجلاً في منتصف العمر، أفضل أن أكون متواضعاً عند التفكير في هذا الموضوع.

إن الربيع العربي يوفر فرصة لإعادة النظر والتفكير في طبيعة اللحظات المؤاتية في البلدان العربية منفردة، وكذلك في المنطقة. لهذا، من المهم مواصلة التفكير في ذلك الأمر، وفهم الأسباب الكامنة وراءه ومحاولة فهم الطريقة التي يتوجب فيها التعامل مع اللحظات المؤاتية في المستقبل.

شكراً، مرة أخرى على التجربة المحفزة بالعمل معكم. آمل أن أتمكن من رؤيتكم، مرة أخرى، في المستقبل القريب في الإسكندرية، أو في أي مكان آخر في المنطقة.

البرنامج النهائي للندوة

الأحد ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	
١٩:٠٠ ـ ٢١:٠٠	حفل استقبال يقيمه **مركز دراسات الوحدة العربية** و**المعهد السويدي بالإسكندرية**، على شرف السادة المشاركين في الندوة، في فندق «Ramada Plaza»، الروشة ـ بيروت.
اليوم الأول: الاثنين ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	
٨:٣٠ ـ ٩:٠٠	**تسجيل المشاركين والصحافيين والمراقبين**
الجلسة الصباحية الأولى	
٩:٠٠ ـ ٩:٣٠	**افتتاح الندوة** كلمة الدكتور خير الدين حسيب، رئيس اللجنة التنفيذية في مركز دراسات الوحدة العربية. كلمة Mr. Peter Weiderud ـ مدير المعهد السويدي بالإسكندرية
الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة: أ. محمد فائق**
٩:٣٠ ـ ١١:٠٠	**البحث الأول: مدخل عام إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي الراهن** **الباحث: د. أحمد يوسف أحمد** **المعقبان: د. عبد الحسين شعبان، د. رضوان سليم** **مناقشة عامة**
١١:٠٠ ـ ١١:٣٠	**استراحة**

المحور الأول: ما بعد المرحلة الانتقالية ـ نظرة مستقبلية	
الجلسة الصباحية الثالثة	**رئيس الجلسة: د. محمد مصطفى القباج**
١١:٣٠ ـ ١٣:٠٠	**البحث الثاني: ما بعد المرحلة الانتقالية في مصر** **الباحث: د. عمار علي حسن** **المعقبان: أ. حسين عبد الغني، د. سليمان عبد المنعم** **مناقشة عامة**
١٣:٠٠ ـ ١٥:٠٠	**فترة الغداء**
الجلسة المسائية الأولى	**رئيس الجلسة: أ. ضياء الفلكي**
١٥:٠٠ ـ ١٦:٣٠	**البحث الثالث: ما بعد المرحلة الانتقالية في تونس** **الباحث: د. محمد رضا الأجهوري** **المعقبان: د. توفيق المديني، د. حسن نافعة** **مناقشة عامة**
المحور الثاني: مشروع التفكيك ومساراتُه: الوقائعُ والاستراتيجيات البديلة	
الجلسة المسائية الثانية	**رئيس الجلسة: د. حسن نافعة**
١٦:٣٠ ـ ١٨:٠٠	**البحث الخامس: آلياتُ التفكيك وظواهرُهُ في الوطن العربي** **الباحث: د. عبد الإله بلقزيز** **المعقبون: أ. محمد الحبيب طالب، د. طلال عتريسي، د. محمد نور الدين** **مناقشة عامة**
١٨:٠٠ ـ ١٨:٣٠	**استراحة**
الجلسة المسائية الثالثة	**رئيس الجلسة: د. صفية سعادة**
١٨:٣٠ ـ ٢٠:٠٠	**البحث السادس: سورية ـ من مطالب الإصلاح إلى مخاطر تفكيك الكيان** **الباحث: د. عماد فوزي شعيبي** **المعقب: أ. حسين العودات** **مناقشة عامة**

اليوم الثاني: الثلاثاء ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	
الجلسة الصباحية الأولى	رئيس الجلسة: د. سليمان عبد المنعم
٩:٠٠ ـ ١٠:٣٠	البحث التاسع: السودان ـ من الاستبداد إلى التقسيم الباحث: د. مصطفى عثمان اسماعيل المعقبان: أ. المحبوب عبد السلام، د. محمد حسب الرسول مناقشة عامة
الجلسة الصباحية الثانية	رئيس الجلسة: د. باسل البستاني
١٠:٣٠ ـ ١٢:٠٠	البحث الثامن: ليبيا ـ من «الثورة» إلى اللاّدولة الباحث: د. مصطفى التير المعقب: د. محمود جبريل مناقشة عامة
١٢:٠٠ ـ ١٢:٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثالثة	رئيس الجلسة: أ. حياة الحويك عطية
١٢:٣٠ ـ ١٤:٠٠	البحث الرابع عشر: مستقبل الإصلاح في قطر والإمارات العربية المتحدة الباحث: د. يوسف خليفة اليوسف المعقب: د. عبد الخالق عبد الله مناقشة عامة
١٤:٠٠ ـ ١٦:٠٠	فترة الغداء
الجلسة المسائية الأولى	رئيس الجلسة: د. عبد الله النيباري
١٦:٠٠ ـ ١٧:٣٠	البحث الرابع: المرحلة الانتقالية وآفاقها في اليمن الباحث: د. محمد محسن الظاهري المعقب: أ. محمد البخيتي مناقشة عامة
١٧:٣٠ ـ ١٨:٠٠	استراحة

المحور الثالث: مطالب التغيير... إلى أين؟ نظرة مستقبلية	
الجلسة المسائية الثانية	**رئيس الجلسة: د. عصام الجلبي**
١٨:٠٠ ـ ١٩:٣٠	**البحث الثاني عشر: مستقبل مطالب الإصلاح في السعودية** **الباحث: د. مضاوي الرشيد** **المعقب: د. محمد مصطفى القباج** **مناقشة عامة**
اليوم الثالث: الأربعاء ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	
الجلسة الصباحية الأولى	**رئيس الجلسة: د. جاك قبانجي**
٩:٠٠ ـ ١٠:٣٠	**البحث السابع عشر: مستقبل الإصلاح في لبنان** **الباحث: أ. معن بشور** **المعقبون: أ. أديب نعمة، د. شربل نحاس، د. حياة الحويك عطية** **مناقشة عامة**
الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة: د. رضوان سليم**
١٠:٣٠ ـ ١٢:٠٠	**البحث الثالث عشر: مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت** **الباحث: د. شفيق ناظم الغبرا** **المعقب: د. عبد الله النيباري** **مناقشة عامة**
١٢:٠٠ ـ ١٢:٣٠	**استراحة**
الجلسة الصباحية الثالثة	**رئيس الجلسة: د. نور الدين العوفي**
١٢:٣٠ ـ ١٤:٠٠	**البحث العشرون: مستقبل مطالب الإصلاح في موريتانيا** **الباحث: د. محمد جميل ولد منصور** **المعقب: د. محمد الحسن ولد لُبات** **مناقشة عامة**
١٤:٠٠ ـ ١٦:٠٠	**فترة الغداء**

الجلسة المسائية الأولى	**رئيس الجلسة: د. يوسف مكي**
١٦:٠٠ ـ ١٧:٣٠	**البحث العاشر: آثار التفكيك على الجوار العربي** **الباحث: أ. سعد محيو** (ألقى البحث د. كرم الحلو) **المعقبان: أ. آمنة الزعبي، د. محمد عبد الشفيع عيسى** **مناقشة عامة**
الجلسة المسائية الثانية	**رئيس الجلسة: أ. ستناي الشامي**
١٧:٣٠ ـ ١٩:٠٠	**البحث الخامس عشر: مستقبل الإصلاح في عُمان** **الباحث: د. بسمة مبارك سعيد** **المعقب: د. سعيد سلطان الهاشمي** **مناقشة عامة**
١٩:٠٠ ـ ١٩:٣٠	**استراحة**
الجلسة المسائية الثالثة	**رئيس الجلسة: د. منى عباس فضل**
١٩:٣٠ ـ ٢١:٠٠	**البحث السادس عشر: مستقبل الإصلاح في الأردن** **الباحث: د. هاني حوراني** **المعقب: أ. ناهض حتّر** **مناقشة عامة**
اليوم الرابع: الخميس ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	
الجلسة الصباحية الأولى	**رئيس الجلسة: د. علي الدين هلال**
٩:٠٠ ـ ١٠:٣٠	**البحث السابع: العراق ـ من الاحتلال إلى مخاطر التفكك** **الباحث: د. سعد ناجي جواد** **المعقبان: الشيخ جواد الخالصي، د. فالح عبد الجبار** **مناقشة عامة**
الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة: الشيخ جواد الخالصي**
١٠:٣٠ ـ ١٢:٠٠	**البحث التاسع عشر: مستقبل الإصلاح في الجزائر** **الباحث: د. الزبير عروس** **المعقبان: د. مصطفى نويصر، د. سهام شريف** **مناقشة عامة**
١٢:٠٠ ـ ١٢:٣٠	**استراحة**

الجلسة الصباحية الثالثة	**رئيس الجلسة: د. عبد الحسين شعبان**
١٢:٣٠ ـ ١٤:٠٠	**البحث الحادي عشر: مستقبل مطالب الإصلاح والتغيير في البحرين** **الباحث: د. منى عباس فضل** **المعقبان: د. وداد كيكسو، د. محمود علي الداود** **مناقشة عامة**
١٤:٠٠ ـ ١٦:٠٠	**فترة الغداء**
الجلسة المسائية الأولى	**رئيس الجلسة: د. محمود علي الداود**
١٦:٠٠ ـ ١٧:٣٠	**البحث الثامن عشر: الإصلاحات في المغرب ـ الحصيلة والمستقبل** **الباحث: د. محمد الأخصاصي** **المعقبان: د. محمد الشيخ، د. نور الدين العوفي** **مناقشة عامة**
الجلسة المسائية الثانية	**رئيس الجلسة: د. سماح إدريس**
١٧:٣٠ ـ ١٩:٠٠	**البحث الواحد والعشرون: آثار التغييرات العربية في قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي** **الباحث: د. عبد الستار قاسم** **المعقبون: أ. نافذ أبو حسنة، د. كمال خلف الطويل، د. أحمد يوسف أحمد** **مناقشة عامة**
١٩:٠٠ ـ ١٩:٣٠	**استراحة**
الجلسة المسائية الثالثة	**رئيس الجلسة: د. مصطفى الفقي**
١٩:٣٠ ـ ٢١:٠٠	**البحث الثاني والعشرون: العرب... إلى أين؟ نحو خطة طريق للخروج من المأزق العربي الحالي** **الباحث: د. خير الدين حسيب** **المعقبان: د. علي الدين هلال، د. جورج جبور** **مناقشة عامة**
٢١:٠٠ ـ ٢١:١٥	**اختتام الندوة** ـ كلمة مركز دراسات الوحدة العربية ـ د. خير الدين حسيب ـ كلمة المشاركين في الندوة ـ الشيخ جواد الخالصي

فهرس

ـ أ ـ

آل الشيخ، عبد العزيز: ٦٨٣
آل ثاني، حمد بن جاسم: ٧٢٩
آل ثاني، محمد: ٧١٩
آل سعود، سلمان بن عبد العزيز: ٦٧١، ٦٨٥، ٦٩٣
آل سعود، عبد الله بن عبد العزيز: ٥٠، ٥٤، ٦٧٧، ٦٩٣، ٩٦٩
آل سعود، فهد بن عبد العزيز: ٩٤٠، ٩٦٩
آل سعود، فيصل بن عبد العزيز: ٦٥٨
آل سعود، محمد بن نايف بن عبد العزيز: ٢٢٩
آل مكتوم، راشد بن سعيد: ٧١١
آل نهيان، زايد بن سلطان: ٧١١، ٧٢٠
الإباضية: ٦٣٩
إبراهيم، حيدر: ٤٥٤
الإبراهيمي، الأخضر: ٣٦٣-٣٦٤، ٣٨١-٣٨٢
ابن أبي السرح، عبد الله: ٤١٩
ابن بلة، أحمد: ٨٦٩، ٨٩٩
ابن جديد، الشاذلي: ٨٩٩
ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: ٢٢٣، ٢٣٢، ٤١٧، ٨٥٢، ٩٢٣
ابن صالح، أحمد: ١٥٠
ابن علي، زين العابدين: ١٤١-١٤٢، ١٤٤-١٥٥، ١٦٥، ١٦٧، ١٧١، ١٨٠-١٨١، ١٨٦، ١٨٨-١٨٩، ١٩١-١٩٢، ١٩٥، ٢٠٤، ٧٢٣
ابن كيران، خطاب: ١٢٢
ابن محمد، أحمد: ٨٦٩
ابن نبي، مالك: ٨٧١
ابن هانئ الأندلسي: ٥٨٩
ابن يوسف، صالح: ١٤٣
أبو بكر البغدادي: ٨٧٤
أبو حسنة، نافذ: ٩٥٦، ٩٧٠
أبو الراغب، علي: ٧٩١
أبو الغار، محمد: ١١٨
أبو القاسم الشابي: ٢٠٣
أبو مصعب الزرقاوي: ٨٧٣
أبو مصعب عبد الودود: ٨٧٣
أتاتورك، مصطفى كمال: ١٧٦، ١٧٩، ٢٨٩، ٥٣٠

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (المغرب): ٥٦٠
الاتحاد الأفريقي: ٤٢٣-٤٢٤، ٤٤٠، ٩٠٨، ٩٩١
ـ القمة الاستثنائية (٢٠٠٣): ٦٠
الاتحاد الأوروبي: ٦٣، ١٨٥، ٢٩٣، ٤٨٠، ٥٠٩-٥١٠، ٥١٢، ٥٣٠، ٩٨٠، ٩٩١
الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية: ١٨٢
الاتحاد العام التونسي للشغل: ١٥٠، ١٨٢
الاتحاد المغاربي: ٩٨٥
الاتحاد الوطني الحر (تونس): ١٨٢
الاقتصاد الريعي: ٧١٥، ٧٤٣
اتفاق ١٧ أيار (لبنان، ١٩٨٣): ٢٥٩
اتفاق الرياض التكميلي (٢٠١٤): ٥٤
اتفاق سعد أباد (١٩٣٩): ٥٣١
اتفاق الطائف (١٩٨٩): ٨٣٩
الاتفاق النووي الإيراني (٢٠١٥): ٥٠٠، ٧٢٧
اتفاق واحة البريمي (١٩٧٤): ٧٠٠
اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣): ٥١، ٢٦٠، ٨٠٥، ٩٣٤، ٩٤٠، ٩٤٥، ٩٦٤، ٩٧٠
اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢): ٤٦٥
اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (١٩٩٢): ٩٨٧
اتفاقية الجزائر (١٩٧٥): ٣٧٤، ٧٢١
اتفاقية روبنتروب ـ مولوتوف (١٩٣٩): ٥٣٢
اتفاقية روما (١٩٥٧): ٦٠
اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦): ٧٥، ٢٥٤-٢٥٦، ٢٧١، ٢٩٠، ٢٩٤-٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٦-٣٠٧، ٣٦٩-٣٧٠، ٣٩٢، ٤٤٠، ٥٣٣، ٥٣٨، ٨٥٤، ٩٨٠، ٩٩٨
اتفاقية سيفر (١٩٢٠): ٢٩٢
اتفاقية فض الاشتباك الأولى بين مصر وإسرائيل (١٩٧٤): ٤٩
اتفاقية فض الاشتباك الثانية بين مصر وإسرائيل (١٩٧٥): ٤٩
اتفاقية كامب دايفيد (١٩٧٨): ٤٩، ٧٦، ١٢١، ٢٥٩، ٤٩٢، ٨٢١، ٩٤٠، ٩٤٢، ٩٨١، ١٠٠٠
اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى (١٩٩٨): ٧٢٦
اتفاقية نيفاشا (٢٠٠٥): ٤٥٤، ٤٦٥، ٤٧١، ٤٧٤
الأجهوري، محمد رضا: ١٤١، ١٧٤، ١٧٩، ١٨١، ٦٠٢، ٩٠١
الأحادية القطبية: ٨٩، ٣١٦، ١٠٠٤
الاحتجاجات الأردنية (٢٠١١): ٧٧١-٧٧٢، ٧٨٢-٧٨٣، ٧٨٧-٧٨٨، ٧٩٣، ٨٠٣، ٨٠٨-٨٠٩
الاحتجاجات البحرينية (٢٠١١): ٦٥٢، ٦٥٧، ٦٥٩-٦٦١، ٦٦٤، ٦٦٨
الاحتجاجات السعودية (٢٠١١): ٦٧١، ٦٧٣، ٦٧٩، ٦٨٤، ٦٨٨، ٦٩٢
الاحتجاجات الكويتية (٢٠١١): ٧٤٧، ٧٥٦، ٧٥٩
الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣): ١٩، ٤٩-٥١، ٥٥-٥٦، ٥٨، ٨٩، ٢٦٠-٢٦٢، ٢٧٠، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٥-٣٠٦، ٣٤٠، ٣٥١، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٣-٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٢٧، ٧٤١، ٧٧٦-٧٧٧، ٨٠٥، ٨١٣، ٩٢٩، ٩٦٩، ٩٨٢، ١٠٠٠
الاحتلال الإنكليزي للسودان (١٨٩٦ ـ ١٩٥٦): ٤٦٩

الاحتلال العثماني للسودان (١٨٢١ ـ ١٨٨٠): ٤٦٩
أحداث ١١ أيلول/سبتمبر (٢٠٠١): ٢٣٧، ٢٦١، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٧٣، ٤٢٧، ٤٨٤-٤٨٥، ٥٠٧، ٥٢٩، ٦٧٧، ٧١٤، ٧٧٦-٧٧٧
أحداث أيلول الأسود (الأردن، ١٩٧٠): ٤٥٧
أحداث تشرين الأول/أكتوبر (الجزائر، ١٩٨٨): ٨٧٦، ٨٨٧، ٨٩٢، ٨٩٩-٩٠٠
أحداث الجزائر (١٩٩٢): ٩٠١
أحداث شباط/فبراير (البحرين، ٢٠١١): ٧٢١
أحداث شباط/فبراير (سلطنة عمان، ٢٠١١): ٦١٥، ٦١٧، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٩، ٦٣٢، ٦٣٤
أحداث محمد محمود (مصر، ٢٠١١): ١١٥
أحداث موريتانيا (١٩٦٦): ٩١٥
أحمد، أحمد يوسف: ٤٧، ٦٧-٦٨، ٧١، ٧٩، ٨٧-٩٠، ٩٢، ٩٤، ٢٤٢، ٨٦٢، ٩٦٧، ١٠٠٣
أحمد، حسين أيت: ٨٦٩
الأحمر، حميد: ٢٤١
الأحمر، عبد الله: ٢٢٢
الاخصاصي، محمد: ٥٤٣، ٥٨٧-٥٩٢، ٦٠٢
الإخوان المسلمون: ١٩، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ١٠١-١٠٦، ١٠٩، ١١٣، ١١٥-١١٧، ١٣٢، ١٣٤-١٣٥، ١٣٨، ٣١٣، ٤٢٧، ٤٨٤-٤٨٥، ٤٨٧-٤٩١، ٥١٦-٥١٧، ٦٨٠، ٦٩٧، ٧٣٦، ٧٦١، ٧٦٣، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١١، ٩٧٠
الإخوان المسلمون (الأردن): ٤٨٧
الإخوان المسلمين (تونس): ١٨٢
إده، بيار: ٨١٩
أربكان، نجم الدين: ١٣٣
أردوغان، رجب طيب: ١٣٣، ٢٩٠، ٤٩٥-٤٩٦، ٥٠١
أرسطو: ٥٣٩
الإرهاب: ٢٢، ٤٧، ٥٢-٥٣، ٦٠-٦٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٩٠-٩٣، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١٢، ١١٦، ١٢٩، ١٣٥، ١٣٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٩، ٢٠١، ٢٢٥-٢٢٦، ٢٣٨، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٤-٢٨٦، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٥٦، ٣٧٨، ٣٩١، ٤٠٥، ٤١١، ٤٢٧، ٤٤٠، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٩٠، ٤٩٥، ٥٠٠-٥٠١، ٥٠٦، ٥٣٧، ٥٨٢-٥٨٣، ٥٨٦، ٦٠٤، ٦٥٥، ٦٨٥، ٧٢٣، ٧٧٦-٧٧٧، ٨٩٩، ٩١٤، ٩١٨، ٩٤٤-٩٤٥، ١٠٠٤
الإرياني، عبد الرحمن: ٢٣٢
الإرياني، عبد الكريم: ٢٢١
الأزمة الإيكولوجية: ٥٠٣
أزمة الديمقراطية: ٧٧٠، ٩٩٧
الأزمة السورية (٢٠١١ ...): ١٩، ١٣٩، ٢٦٦، ٣١٦-٣٢٣، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٢، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥١١، ٧٩٥، ٨٠٣
أزمة القمح العالمية (٢٠١٠): ٤٧٩
الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨): ٤٣٠، ٤٧٩، ٥٦٨، ٥٧٤، ٧٠٩، ٧١٦، ٧٧٣، ٧٧٦
أزمة النفايات (لبنان، ٢٠١٥): ٨٢٧-٨٢٨، ٨٤٦، ٨٦٤
استضافة قطر لبطولة كأس العالم (٢٠٢٢): ٧٢٥
استفتاء تقرير المصير (الجزائر، ١٩٦٢): ٨٨٤
استقلال إريتريا (١٩٩٣): ٤٧٥
استقلال الإمارات (١٩٧١): ٦٩٩، ٧٠٢، ٩٨١
استقلال الباكستان عن الهند (١٩٤٧): ٤٦٣
استقلال البحرين (١٩٧١): ٦٥٩، ٦٦٣

استقلال تونس (١٩٥٦): ١٤٢
استقلال الجزائر (١٩٦٢): ٨٧٨، ٩٠٠
استقلال قطر (١٩٧٠): ٧٠٢
استقلال الكويت (١٩٦٠): ٩٨١
استقلال لبنان (١٩٤٣): ٨١٨
استقلال ليبيا (١٩٥١): ٩٨١
الأسد، بشار: ٤٨٦، ٥٠١، ٧٩٦، ٨٠٤
الأسد، حافظ: ٦٩٦
أسعار النفط: ٧٦٤
الإسلام الحزبي: ٢٢، ٢٦٣
الإسلام السياسي: ٥١، ٧٤، ٨٢، ٨٩، ١٠٣، ١١٦-١١٧، ١٢٣، ١٣٠، ١٦٨-١٦٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٦، ١٩٩، ٤٠٩، ٤١١، ٤٢٧، ٤٣٩، ٤٩٧، ٥٦٤-٥٦٥، ٥٨٦، ٦٥١، ٧٣٥-٧٣٦، ٧٤٣-٧٤٤
الإسلام المعتدل: ٥١٦
إسماعيل، مصطفى عثمان: ٨٩، ٩٥، ٣٣٧، ٤٤٠-٤٤١، ٤٧٢، ٦٩٧، ٩٢٨، ١٠٠٤
أصامير، كمال: ٨٧١
الإصلاح الانتخابي: ٧٨٨
الإصلاح الديني: ٦٠٣
الإصلاح السياسي: ٢٣، ٢٢١، ٦٤٤، ٦٥٠-٦٥١، ٦٥٨، ٦٧٣-٦٧٤، ٧٢٣، ٧٥٤، ٧٥٧، ٧٧٢، ٧٧٩-٧٨٠، ٧٨٥، ٧٩٠، ٧٩٢، ٧٩٤، ٧٩٨-٨٠٥، ٨٠٧، ٨٠٩-٨١١، ٨١٤، ٨٢٧، ٨٣٢-٨٣٣، ٨٣٥، ٨٣٨، ٨٤٥، ٨٥٧، ٨٦٩، ٨٧٧، ٨٨٠، ٨٩٢، ٩٠٢، ٩١١، ٩١٧-٩١٨، ٩٦٨
العقد الاجتماعي: ٨٦١
إعلان الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨): ٩٨١
إعلان حالة الطوارئ (الجزائر، ١٩٩٢): ٨٩٣
الإعلان الدستوري (اليمن، ٢٠١٥): ٢١٦
إعلان دولة لبنان الكبير (١٩٢٠): ٨١٨، ٨٢٠، ٨٣٣، ٨٥٩-٨٦٠
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): ٣٩، ١٦٣، ٩٩٠
اغتيال رفيق الحريري (لبنان، ٢٠٠٥): ٢٦٢، ٢٦٦، ٨٤٢
اغتيال شكري بلعيد (تونس، ٢٠١٣): ١٥٧، ١٨٠، ١٩٦
اغتيال محمد البراهمي (تونس، ٢٠١٣): ١٥٧، ١٨٠، ١٩٦
الأقباط: ٤٤٥
الاقتصاد الأخضر: ٥٩٥
الاقتصاد الأسود: ٩٢٣
الاقتصاد الريعي: ٦٦٦، ٦٩٣، ٧٥٥، ٧٦٦
اكتشاف النفط في البحرين (١٩٣٢): ٦٤٨
الحرب بالإنابة: ٢٣٥
العدوان الثلاثي (مصر، ١٩٥٦): ٥٢٨
إلغاء الخلافة الإسلامية (١٩٢٤): ٤٢١
الإمبريالية: ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٢-٢٨٣، ٣٤٧، ٣٨٠، ٤٢٧
الأمم المتحدة: ٣٩، ٦٣، ٧٥، ١٤٣، ٢١١، ٢٢٦، ٢٤٤، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٩٧، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٦٣-٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٥-٣٧٧، ٣٨١، ٣٩٥، ٤١١-٤١٢، ٤١٦، ٤٢٠-٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٦-٤٣٧، ٤٧٥، ٥٣١، ٦٣٨، ٩٠٨، ٩٧٨-٩٧٩، ٩٨١
- قمة (٢٠٠٥): ٣٩
- مجلس الأمن
  - القرار الرقم (٢٤٢): ٩٦٤
  - القرار الرقم (١٤٨٣): ٣٥١
  - القرار الرقم (١٥٥٩): ٢٧٠
  - القرار الرقم (١٩٧٣): ٤٠٩

ـ القرار الرقم (٢٠١٤): ٢١٥
ـ القرار الرقم (٢١٤٠): ٢١١، ٢٢٦
ـ القرار الرقم (٢٢١٦): ٢٤٦
ـ مجلس حقوق الإنسان: ٦٥٤
ـ وكالة غوث اللاجئين: ٧٧٣
الأمن الإسرائيلي: ٩٣٩-٩٤٠، ٩٤٤
أمن الخليج العربي: ٥٤، ٩٩٢
الأمن القومي: ٥٨٠
الأمن القومي الإسرائيلي: ٤٧١
الأمن القومي العربي: ٥٨٢-٥٨٣، ٩٨٢، ٩٩١-٩٩٢، ١٠٠١
أمين، جلال: ٤٨٨
أمين، سمير: ٤٧٨
إنتاج اللؤلؤ (البحرين): ٦٤٧
الانتخابات البرلمانية التونسية (٢٠١١): ١٨١-١٨٢، ١٨٦، ١٩٥
الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠١٤): ٣٦١
الانتخابات البرلمانية الكويتية (٢٠١٣): ٧٦٢
الانتخابات البرلمانية الليبية (١٩٥١): ٤٢١
الانتخابات البرلمانية المصرية (٢٠١١): ١١٥
الانتخابات البرلمانية اليمنية (١٩٩٣): ٢١٢
الانتخابات التشريعية الجزائرية (١٩٩٢): ٨٧١-٨٧٢، ٨٧٦، ٨٩٢-٨٩٣
الانتخابات التشريعية الكويتية (٢٠١٢: ٧٥٢، ٧٥٧
الانتخابات التشريعية الموريتانية (٢٠١٣): ٩٠٩، ٩١٣-٩١٤
الانتخابات الرئاسية التونسية (١٩٨٩): ١٤٦
الانتخابات الرئاسية التونسية (٢٠١١): ١٨١
الانتخابات الرئاسية التونسية (٢٠١٤): ١٨٧
الانتخابات الرئاسية الجزائرية (٢٠١٤): ٨٨٤، ٨٩٦
الانتخابات الرئاسية الفرنسية (٢٠٠٢): ١٤٧-١٤٨
الانتخابات الرئاسية المصرية (٢٠١٤): ١٢٨
الانتخابات الرئاسية الموريتانية (٢٠٠٩): ٩٠٨
الانتخابات الرئاسية الموريتانية (٢٠١٤): ٩٠٩-٩١٠، ٩١٤
انتخابات مجلس الشورى (سلطنة عمان، ٢٠١٥): ٦١٩، ٦٢٦
الانتخابات المحلية الجزائرية (١٩٩٠): ٨٧٦
الانتخابات النيابية الأردنية (٢٠١٣): ٧٩٤
الانتخابات النيابية البحرينية (٢٠٠٢): ٦٥٧
الانتخابات النيابية البحرينية (٢٠٠٦): ٦٥٧، ٦٥٩
الانتخابات النيابية البحرينية (٢٠١٠): ٦٥٧
الانتخابات النيابية البحرينية (٢٠١٤): ٦٥٧، ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٩
انتفاضة الخبز (الأردن، ١٩٩٦): ٨٠٥
انتفاضة الصيادين (لبنان، ١٩٧٥): ٨١٩
الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧): ٥١، ٣٤٦، ٩٧٠
الانتفاضة الفلسطينية الثانية (٢٠٠٠): ٥٠-٥١، ٩٥٩
انتفاضة كانون الثاني/يناير (مصر، ١٩٧٧): ١٠٠
انتفاضة نيسان/أبريل (الأردن ١٩٨٩): ٧٧٢، ٧٨٢، ٨٠٤، ٨٠٧
انتفاضة نيسان/أبريل (السودان، ١٩٨٥): ٤٥٤، ٤٧٠
الانتقال الديمقراطي: ١٥٩، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٥-١٨٦، ١٩٩، ٥١٤، ٥٤٣-٥٤٤، ٥٤٩، ٥٥٢-٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٨، ٥٦١، ٥٧١، ٥٨١، ٥٨٦، ٥٨٨، ٦٠٢
الانتقال السياسي: ٥٤٣

انخفاض أسعار النفط: ٣٨٦
أنسار، بيير: ٥٨٨
أنصار الله (اليمن): ٢١٥-٢١٨، ٢٢٧، ٢٣٨-٢٤١، ٢٤٣-٢٤٤، ٢٤٧
أنصار الشريعة (تونس): ١٨٠
النعيمي، محمد نجيب: ٧١٨
إنغلز، فريدريك: ١٦٧
الانفجار الديمغرافي: ٤٩١، ٤٩٣، ٥٠٣
انفصال بلجيكا عن هولندا (١٨٣٠): ٤٦٣
انفصال بنما عن كولومبيا (١٩٠٣): ٤٦٣
انفصال جنوب السودان (٢٠١١): ٣٧١، ٤٥٤، ٤٧١-٤٧٢، ٤٧٤، ٩٢٩
انفصال فنزويلا والإكوادور عن كولومبيا (١٨٣٠): ٤٦٣
انفصال النرويج عن السويد (١٩٠٥): ٤٦٣
الانقلاب العسكري (موريتانيا، ١٩٧٨): ٩١٤
الانقلاب العسكري (موريتانيا، ٢٠٠٥): ٩٠٦، ٩١١
الانقلاب العسكري (موريتانيا، ٢٠٠٨): ٩٠٧، ٩١١، ٩١٨
انقلاب كانون الثاني/يناير (الجزائر، ١٩٩٢): ٨٩٠-٨٩١
أوباما، باراك: ١٠٣، ١٥٥، ٤٨٦، ٥٠١، ٦٩٧
أوديرنو، ريموند: ٢٧٢
أوغلو، أحمد داود: ٥٨
أولبرايت، مادلين: ٣٤٥
الأوليغارشية: ٢٨، ٥٦٦، ٦٠٦، ٨٧٧
أوين باشا: ٤٤٤
أيزنهاور، دوايت: ٤٨، ٤٧١، ٥٢٨

- ب -

باول، كولن: ٣٧٥
بايدن، جو: ٢٧٢، ٣٦٩
الباي الصادق: ١٧٥
البلاوي، حازم: ٤٧٧
بحاح، خالد: ٢٠٩
البخيتي، محمد ناصر: ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٦-٢٤٧، ٦٧٠، ٦٩٣، ٩٧٣
البرّاك، مسلّم: ٧٤٩، ٧٥٧، ٧٥٩-٧٦٠، ٧٦٢، ٧٦٧
البراهمي، محمد: ١٥٧
براون، ناثان: ٤٩١
البرجوازية الأردنية: ٨١٠-٨١١
البرغوثي، مصطفى: ٩٥٦، ٩٦٨، ٩٧١، ٩٧٣-٩٧٤
بريجنسكي، زبغنيو: ٤٨٣، ٤٩٠، ٤٩٩، ٥٠٦
بريمر، بول: ٢٦١، ٣٤٩-٣٥٤، ٣٧٣، ٣٧٧
بري، نبيه: ٨٣٦، ٨٤٤
بستاني، إميل: ٨١٩
البستاني، باسل: ٣٤٠، ٥٣٦، ٨٦١
بسيوني، شريف: ٦٥٣
بشور، معن: ٣٠٤، ٣٨٩، ٨١٦-٨١٧، ٨٣١، ٨٤٨، ٨٥٨-٨٥٩، ٨٦٢، ٨٦٥
البشير، عمر: ٢٥٨، ٤٤٤، ٤٦٩
البطالة: ٣٨، ٧١٣، ٧٧٣-٧٧٥، ٧٩٦، ٨٠٦، ٨١٠، ٨٢٥، ١٠٠٧
بلزاك، أونوريه دو: ٣٢٨
بلعيد، شكري: ١٥٧
بلغريف، تشارلز: ٦٤٨-٦٤٩
بلقزيز، عبد الإله: ١١، ٢٥١، ٢٧٥، ٢٧٧-٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٠،

٢٩٣-٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٠٧-٣٠٨، ٤٣٦، ٤٩٧-٤٩٨، ٦٠٤، ٨٥٩، ٩٣٠
البلقنة: ٥٦٦
بلير، توني: ٣٦٩، ٣٨٣
البناء الديمقراطي: ٢٢، ١٧٠
البنّا، جمال: ١٢٢
بن غوريون، دايفيد: ٤٧١
البنك الدولي: ٢٠١، ٥٩٢، ٥٩٨
بهلوي، محمد رضا: ٥٣٢
بوتفليقة، عبد العزيز: ٨٨٦-٨٨٧، ٨٩٦-٨٩٧، ٨٩٩
بوتين، فلاديمير: ٤٩٩-٥٠١، ٩٧٩
بورقيبة، الحبيب: ١٤٢، ١٤٤-١٤٦، ١٤٩-١٥٥، ١٦١، ١٦٥-١٦٧، ١٧١، ١٧٥-١٧٨، ١٨٧-١٩٤، ٢٠٢، ٢٠٤
البوسعيدي، تركي بن سعيد بن سلطان: ٦٠٩
البوسعيدي، سعيد بن تيمور: ٦٣٠
البوسعيدي، سعيد بن سلطان: ٦٣٩
البوسعيدي، طارق بن تيمور: ٦١٢
البوسعيدي، قابوس بن سعيد: ٦٠٧-٦٠٨، ٦١٢-٦١٣، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٢٤، ٦٣٠، ٦٣٧-٦٣٨، ٦٤٠-٦٤١، ٦٤٣
بوش، جورج (الابن): ٢٣٧، ٢٦١، ٣٠٣، ٤٨٦
بوضياف، محمد: ٨٩٨
بوعزيزي، محمد: ١٩٥
بوعمرة، أحمد: ٨٧٠
بول، هيدلي: ٣١٨
بومدين، هواري: ٩٠٠-٩٠١
بو، نيكولا: ١٤٨
بيترز، رالف: ٩٠، ٤٨١-٤٨٢
بيرل، ريتشارد: ٢٦١
البيروقراطية: ٣٨٦، ٧٥٥، ٨٠٤، ٩٢٧
بيغن، مناحيم: ٣٧٣
بيكر، جيمس: ٣٩٢
بيكو، جورج: ٢٥٤

- ت -

تجارة اللؤلؤ: ٧١٣
التجربة الشهابية (لبنان): ٨٣٧
التجمع الأردني للمتعطلين من العمل (الأردن): ٧٨٤
التجمع الإسلامي السلفي (الكويت): ٧٦١
التجمع الشعبي للإصلاح (الأردن): ٧٩٣
تجمع صحفيون من أجل التغيير (الأردن): ٧٨٤
تجمع الطلبة الأحرار (الأردن): ٧٨٤
التجمع النقابي الإسلامي (الأردن): ٧٨٤
التجمع النقابي المهني العمالي (الأردن): ٧٨٤
التجنيس السياسي: ٦٥٠
التحالف الإخواني ـ الصالحي: ٢١٥، ٢٤١
التحالف الحوثي ـ الإيراني: ٢٢٧
التحالف الحوثي ـ الصالحي: ٢٠٩، ٢١٦، ٢٤٧
التحالف الدولي ضد داعش: ٥٧-٥٨
التحالف الرباعي: ٣٦٨
التحالف الشيعي (العراق): ٣٦١
تحالف فجر ليبيا: ٤٢٦
التحالف من أجل العدالة والديمقراطية (موريتانيا): ٩٠٩
تحرير جنوب لبنان (٢٠٠٠): ٥٠، ٨٢٣، ٩٥٩
التحوّل الديمقراطي: ٧٠، ٧٧-٧٨، ٨١، ١٩٤، ٤١٣، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٥-٤٦٦، ٥٥٦، ٥٥٨-٥٥٩، ٥٦٣-٥٦٤، ٦٠٢، ٦٢٠-

٦٢١، ٦٢٣، ٦٥٦، ٧٥١، ٧٧٠، ٨٦٩، ٨٨٥، ٩١٢، ٩٣٠
التحوّل السياسي: ٢٠٦
تداول السلطة: ١٦، ٢٧، ١٠٣، ٢٠٦، ٨٠١، ٨٦٩، ٨٨٥، ٩١٢-٩١٤
التدخل الإنساني: ٧٥
التدخل الروسي في سورية (٢٠١٥): ٣٢٤، ٣٣٧-٣٣٨، ٤٩٩
التربية الدينية: ٧٧
تشيني، ديك: ٣٦٩
التصحيح الثوري (الجزائر، ١٩٦٥): ٨٦٧، ٨٩٢
تظاهرات حزيران/يونيو (مصر، ٢٠١٣): ٥٢، ٥٤، ١٠٠، ١٠٨، ١١٠، ١١٢-١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٢٠-١٢١، ١٢٣، ١٣١
التعايش السلمي: ١٦٤، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ٦٥٥-٦٥٦
التعددية الثقافية: ٨٥٩
التعددية الحزبية: ٧٩٩، ٨٩٣
التعددية السياسية: ٢٠٩، ٢١٧
التغذية الخلفية: ٣١٠-٣١١، ٣٢٨، ٣٣٠
تغيّر المناخ: ١٠٠٧
التفاوت في الدخل: ٧١١، ٧٣٥
تفكك الاتحاد السوفياتي (١٩٩٠): ٥٠، ٨٢، ٦٥١، ٨٢٢، ٩٧٩، ١٠٠٤
تفكك الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٦١): ٤٩-٥١، ٩٥٨
تفكك اليمن (١٩٩٤): ٥٠
تقسيم العراق: ٣٤٤، ٣٥٤، ٣٦٩-٣٧٠، ٣٧٣
تكافؤ الفرص: ١٠٣، ١٧٧، ٧٦٥
التكامل الاقتصادي العربي: ٦١
التلمساني، عمر: ١٢٢
تنظيم حشد (الكويت): ٧٦٣
تنظيم داعش: ٥٢-٥٣، ٥٧-٥٨، ٦٣، ٧٥، ٩٣، ٢٣٩-٢٤٠، ٣١٣، ٣١٧-٣١٩، ٣٢٢-٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٥٠، ٣٥٦-٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٨٧، ٣٩٤، ٤١٤، ٦٩١، ٩٨٢
تنظيم القاعدة: ٢١٩-٢٢٠، ٣١٦، ٧٧٦
تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي: ٨٧٣
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري: ٢١٨
التنمية البشرية: ٥٨١، ٦٠٠
التنمية التشاركية: ٥٩٦-٥٩٧، ٦٠٠
التنمية الشاملة: ٥٢٢-٥٢٣، ٥٩٥، ٥٩٨
التنمية المستدامة: ٥٢٢-٥٢٣، ٥٦٢، ٥٩٥، ٥٩٨، ٦٠٠، ٧٠٣، ٧٢٥-٧٢٦، ٧٤٣
التنوع المجتمعي: ٢٠٦
تهجير الفلسطينيين من مخيم اليرموك (٢٠١٢): ٩٦٢
التوريث السياسي: ٢٠٦، ٤١٠، ٤٢٩، ٧٠٢، ٧٢٠، ٧٢٢
تونر، مارك: ٤٨٧
تويني، غسان: ٨١٩
التيار الإسلامي: ١١١، ١٣٠، ١٣٥-١٣٦، ١٩١، ١٩٤، ٢٤٤، ٨٠٣
التيار الوطني الشبابي للمهندسين الأردنيين: ٧٨٤
التيار الديني: ١١٢، ٢٠٢، ٧٣٦، ٧٣٩، ٧٤٤
التيار السلفي: ٢٣٧-٢٣٨
التيار القومي الناصري: ١٣٥، ٢٤٤
التيار الليبرالي: ٢٤٤
التيار الماركسي: ٢٤٤
التيار المدني: ١٠٩-١١١، ١٢٥، ١٣٥، ١٧٩، ٢٠٢، ٧٣٦
التيار الوطني الحر (لبنان): ٨٤٣

التير، مصطفى: ٣٠٤، ٣٩٥، ٤١٥، ٤٣٢، ٤٣٥، ٦٩٥

- ث -

الثروة النفطية: ٧١٤، ٧٤٤
الثنائية القطبية: ٣١٦، ٥٠٩، ١٠٠٤
ثورة ١٤ تموز/يوليو (العراق، ١٩٥٨): ٤٨، ٩٢٩
ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر (اليمن، ١٩٦٢): ٢١٦
ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر (اليمن، ٢٠١٤): ٢١٦، ٢٣٩-٢٤٠
ثورة ٢٣ تموز/يوليو (مصر، ١٩٥٢): ٤٨، ١٠٩، ١٣٤، ٤٢١، ٤٨٨، ٨١٦، ٩٨١
ثورة ١٩١٩ (مصر): ٤٤٤
ثورة ١٩٥٨ (لبنان): ٢٦٦
الثورة الإسلامية (إيران، ١٩٧٩): ٥٠١، ٥٢٤-٥٢٥، ٦٥١، ٦٦٠، ٦٦٨، ٧٥٢، ٩٨١
الثورة البلشفية (روسيا، ١٩١٧): ١٦، ٦٠٥
الثورة البيضاء (لبنان، ١٩٥٢): ٨١٨
ثورة التحرير الجزائرية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢): ٨٤، ٨٦٧، ٨٩٦
ثورة تشرين الأول/أكتوبر (السودان، ١٩٦٤): ٤٥٤، ٤٧٠
ثورة تونس (٢٠١١): ١٢-١٣، ٥١، ١٢٧، ١٤١، ١٦٥، ١٧٤، ١٧٩، ١٩١، ١٩٥، ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٤، ٢٣٨، ٢٤٢، ٧٧٢
ثورة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥): ٦٣١
ثورة شباط (اليمن، ٢٠١١): ٢١٤، ٢٢٠-٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٨-٢٤٠
ثورة ظفار (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥): ٦٥٨
الثورة العربية الكبرى (١٩١٦): ٢٨٩، ٥٣٣
ثورة الفاتح (ليبيا، ١٩٦٩): ٤٠٠، ٤٠٢، ٤١٦، ٤٢١-٤٢٢، ٤٣١
الثورة الفرنسية (١٧٨٩): ١٦، ٨١، ٤١٩، ٥٦٣، ٦٠٥
الثورة الفلسطينية المسلحة (١٩٦٥): ٩٥٨
ثورة ليبيا (٢٠١١): ١٩، ٦٢، ٣٩٦-٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١-٤٠٢، ٤٠٦، ٤١٣-٤١٦، ٤٢٤-٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٧
ثورة مصر (٢٠١١): ١٣، ٩٩-١٠٢، ١٠٤، ١٠٩-١١٠، ١١٢-١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٢٠-١٢١، ١٢٣-١٢٤، ١٢٧-١٣١، ١٣٥، ٢٠٤، ٢٣٨، ٢٤٢، ٤٩٠، ٥١٦-٥١٧، ٥٢٤، ٧٢١، ٧٧٢، ٩٠١

- ج -

جاب الله، سعد: ٨٦٩
جامعة الدول العربية: ٤٨، ٥٧، ٥٩-٦٣، ٨٩، ١٣٤، ٣١٦، ٣٣٢، ٣٨٢، ٤٠٨، ٤١٦، ٤٣٨، ٤٤٠، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٨، ٥٨٢، ٦٦٣، ٩٠٨، ٩٢٧، ٩٤٣، ٩٥٧، ٩٨١-٩٨٢، ٩٨٩-٩٩١، ٩٩٨، ١٠٠١
الجبالي، حمادي: ١٩٦
جبريل، محمود: ٩٥، ١٣٦، ٣٠٦، ٤٢٨، ٤٣٥-٤٣٧، ٤٤٠
الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (الجزائر): ٨٧١-٨٧٢
الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الجزائر): ٨٦٩، ٨٧١
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ٩٥٤
الجبهة القومية الإسلامية (السودان): ٢٥٨

الجبهة الوطنية للإصلاح (الأردن): ٧٩٣-٧٩٤، ٨١١
جبور، جورج: ٦٦٨، ٦٩٢، ٧٣٨، ٧٦٨، ٨٥٩، ١٠٠٠، ١٠٠٣
جرائم حرب: ٤٠٨
جرائم ضد الإنسانية: ١٧٢
الجعفري، إبراهيم: ٣٥٨
الجلبي، عصام: ٣٠٧، ٣٨٧، ٤٣٧-٤٣٨، ٥٣٥، ٦٤٣، ٨١٣
الجماعة الإسلامية المسلحة (الجزائر): ٨٧١-٨٧٢
جماعة التكفير والجهاد (الجزائر): ٨٧٠
الجماعة السلفية للدعوة والقتال (الجزائر): ٨٧٣
الجماعة السنية للدعوة والجهاد (الجزائر): ٨٧٢
جماعة العدل والإحسان (المغرب): ٥٤٥
جماعة المهاجرين لمنطقة الوسط (الجزائر): ٨٧٢
جمعية الإخاء الأردني ـ السوري: ٨٠٧
جمعية المركز الإسلامي الخيرية (الأردن): ٧٧٨
الجمعية الوطنية للتغيير في الأردن: ٧٩٣
الجمعية الوطنية من أجل التغيير (مصر): ٩٩، ١١٠
الجميل، بشير: ٨٥٥-٨٥٦
جناح، محمد علي: ٤٦٤
جنبلاط، كمال: ٨١٩، ٨٣٨
جنبلاط ، وليد: ٨٤٤
جواد، سعد ناجي: ٣٤٣، ٣٨٧-٣٩١، ٣٩٣-٣٩٤، ٤٣٨، ٦٩٦
جوسبان، ليونيل: ١٤٧-١٤٨، ١٩١
جونسون، ليندون: ٥٢٩
الجياد، أحمد موسى: ٣٨٥

- ح -

حاج حمد، محمد أبو القاسم: ٤٦٣
الحاج، عبد الله: ٨١٩
الحافظ، ياسين: ٧٢
الحامدي، عمر خليفة: ٤١٥، ٤٣٦-٤٣٧
حباشنة، سمير: ٩١، ٣٠٣، ٣٩٣، ٤٧٦، ٧٤٠، ٨١٤، ٩٧١
حبيب، فيليب: ٢٥٩
حبيب، محمد: ١٢٣
حتّر، ناهض: ٨٠٢، ٨١٣، ٨١٦
الحداثة: ٤٨٥، ٤٩٦، ٥٠٤
حداد، سعد: ٨٢١
الحراك الاجتماعي: ١٣، ١٨-١٩، ٢٦
الحراك الثوري: ١٢٩
الحراك الجنوبي (اليمن): ٢١١، ٢١٨-٢١٩، ٢٣٨-٢٤٠
الحراك الشبابي: ٧٤٧، ٧٥٧، ٧٦١، ٧٦٥
الحراك الشعبي: ٢٧٧-٢٧٨، ٣٠٤، ٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤٤٠، ٦٢٦، ٦٣٤، ٦٤٩، ٦٥١-٦٥٣، ٧٥٨، ٧٦٧، ٧٧٢، ٧٨٥، ٧٩٢، ٧٩٨، ٨٠٢-٨٠٣، ٨٠٧-٨١١، ٨١٣، ٨١٨-٨١٩، ٨٢٦-٨٢٨، ٨٣١، ٨٣٤، ٨٥٠، ٨٥٧
الحراك العربي: ٩٣٣-٩٣٤، ٩٤٢، ٩٤٦-٩٤٧، ٩٥١-٩٥٢، ٩٥٤-٩٥٥، ٩٥٧، ٩٥٩، ٩٦١، ٩٦٨، ٩٧٠
الحراك المدني: ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٢٩، ٨٤٥-٨٤٦، ٨٥٧، ٨٦٢، ٨٦٥
حرب الاستنزاف: ٩٦٩، ٩٨٥
حرب الانفصال (اليمن، ١٩٩٤): ٢٣١

الحرب الأهلية في العراق (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥): ٢٦٦
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠): ١٥، ٢٥٧، ٢٦٦، ٦٥٨، ٨١٩-٨٢١، ٨٢٤، ٨٣٧-٨٣٨، ٨٤٢، ٨٥٣-٨٥٤، ٨٦٣
الحرب الباردة: ٣٧، ٢٥٨، ٢٦٧-٢٦٨، ٢٨٤، ٢٩٩، ٣٩٢، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٩٨، ٥٠١، ٩٧١، ١٠٠٤
الحرب بالوكالة: ٢٦٨
حرب الجبل الأخضر (سلطنة عمان، ١٩٥٨): ٦٣١
حرب الجبل (لبنان، ١٨٤٠): ٤٨٦
حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ٤٩، ٥٨، ٢٨٢، ٣٠٠، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٧٤، ٤٣٨، ٥٢٦، ٥٣٢، ٦٦٠، ٧٤١، ٩٨١
حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١): ٤٩، ٥٥-٥٦، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٩٩، ٣٤٥، ٣٥٩، ٣٧٤-٣٧٥، ٦٩٦، ٧٤١، ٧٥١، ٨١٥، ٩٨٢، ٩٨٥، ١٠٠٠
حرب داحس والغبراء (٤٩٤ م): ٣٢٠
الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨): ٢٥٣-٢٥٥، ٣٠٦-٣٠٧، ٣٤٩، ٣٧٠، ٣٩٢، ٤٦٨، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٩٣، ٤٩٥، ٥٣٠، ٦٦٤، ٨٢١، ٩٧٧، ٩٨٠
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥): ٣٨، ٢٣٩، ٢٩٢، ٣٠٥، ٣٢٣، ٣٩٥، ٤٢٠-٤٢٢، ٤٢٩، ٤٥٩، ٤٩٥، ٥٢٨، ٩٧٨، ٩٨١، ٩٩٦
الحرب العربية ـ الإسرائيلية
ـ (١٩٤٨): ٩٥٧، ١٠٠٠
ـ (١٩٦٧): ٤٨-٤٩، ٥٥، ٩٠، ٩٥، ٢٥٩، ٢٦٥، ٣٨٩، ٤٥٧، ٤٧١، ٤٩٢، ٤٩٩، ٥٢٩، ٨٢١، ٩٣٥، ٩٣٨-٩٣٩، ٩٤٢-٩٤٣، ٩٥٨، ٩٦٣-٩٦٦، ١٠٠٠
ـ (١٩٧٣): ٤٨-٤٩، ٩٥، ٢٥٩، ٢٦٥، ٣٨٩، ٥٢٩، ٩٣٩، ٩٤٢-٩٤٣، ٩٦٤، ٩٦٩، ٩٨١، ١٠٠٠-١٠٠١
ـ (لبنان، ١٩٧٨): ٢٦٥
ـ (لبنان، ١٩٨٢): ٤٩-٥٠، ٨٢٢
ـ (لبنان، ٢٠٠٦): ٥٠، ٢٥٩، ٢٦١-٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٩٨-٢٩٩، ٨٥٣
ـ (غزة، ٢٠٠٩): ٥٠، ٢٦٧، ٢٩٩
حركة ١٥ نيسان (الأردن): ٧٩٣
حركة ٢٠ فبراير (المغرب): ٥٤٤-٥٤٨، ٥٥٩، ٥٦٤-٥٦٥، ٥٨٨، ٥٩٠
حركة أردنيات من أجل الإصلاح: ٧٨٤
الحركة الإسلامية (الأردن): ٧٩٥
حركة التحرير الوطنية (تركيا): ٥٣٠
حركة أمل (لبنان): ٨٤٢-٨٤٤
حركة الجهاد (ليبيا): ٤٢٢
حركة حدم (الكويت): ٧٦٣
حركة حرائر الأردن: ٧٨٤
حركة الحر (موريتانيا): ٩١٠، ٩١٦
حركة حماس: ٢٧٤
حركة دستور ١٩٥٢ (الأردن): ٧٩٣
الحركة الديمقراطية الجزائرية: ٨٦٩
الحركة الشعبية لتحرير السودان: ٤٥٣، ٤٦٥، ٤٧٤
حركة فلام (موريتانيا): ٩١١
حركة كفاية (مصر): ٩٩، ١١٠
الحركة الماسونية العالمية: ٩٥١
حركة الماك (الجزائر): ٨٦٨
حركة المتقاعدين العسكريين (الأردن): ٧٩٣
حركة المجتمع الإسلامي (الجزائر): ٨٦٩

حركة النهضة (تونس): ١٥٥-١٥٦، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٨-١٦٩، ١٧٩-١٨٣، ١٨٥-١٨٩، ١٩٤، ١٩٦-١٩٧، ٢٠٣، ٩٢٤، ٩٥٤
الحركة الوطنية الأردنية: ٧٩٣
الحركة الوطنية للتغيير (الأردن): ٧٩٣، ٨٠٣، ٨٠٩
حركة اليسار الاجتماعي (الأردن): ٧٩٣، ٨٠٣، ٨٠٧
حروب صعدة في اليمن (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠): ٢٣١
الحروب القبلية: ٢٣١-٢٣٢، ٢٣٤
الحريري، رفيق: ٨٤٠-٨٤١
حزب آفاق تونس: ١٨٢
الحزب الاتحادي الديمقراطي (السودان): ٢٥٨
الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي: ١٠٠٨
الحزب الاشتراكي الفرنسي: ٤٢٣
الحزب الاشتراكي اليمني: ٢٢٤
حزب الإصلاح اليمني: ٢٤٤
حزب القوات اللبنانية: ٨٤٣
حزب الله: ٥٣، ٢٢٨، ٣٢٧، ٥٠٠، ٨٢٣، ٨٤٣
حزب الأمَّة السوداني: ٢٥٨
حزب البعث الاشتراكي: ٧٩٥
حزب البعث التقدمي: ٧٩٥
حزب البعث العربي الاشتراكي: ٥٥، ٣٤٣، ٣٤٧-٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٨-٣٦٠، ٣٦٥-٣٦٦، ٣٧٤، ٣٨٨، ٦٩٦، ٨٠٣
حزب البعث القومي الوحدوي: ٩٣٩
حزب التجمع الدستوري (تونس): ١٨٠-١٨١، ١٨٦، ١٨٨
حزب التجمع اليمني للإصلاح: ٢١٦، ٢١٨
الحزب التقدمي الاشتراكي (لبنان): ٢٦٧، ٨٤٤
حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (تونس): ١٥٩، ١٨٢
حزب جبهة التحرير الوطني (الجزائر): ٨٦٩، ٨٨٥
حزب جبهة العمل الإسلامي (الأردن): ٧٨٧
حزب الجزائر المعاصرة: ٨٦٩
الحزب الحر الدستوري (تونس): ١٧٤
حزب الحرية والعدالة (مصر): ١٠٤، ١١٠
الحزب الدستوري الجديد (تونس): ١٧٨
حزب الدعوة الإسلامية (العراق): ٣٦١-٣٦٢
الحزب السوري القومي الاجتماعي: ٨١٨
الحزب الشيوعي الأردني: ٧٩٥
الحزب الشيوعي التونسي: ١٧٧
الحزب الشيوعي العراقي: ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٩
حزب العدالة والتنمية (تركيا): ٥٣١
حزب العدالة والتنمية (المغرب): ٥٦٥، ٥٦٧-٥٦٨، ٥٧٢، ٥٨٥-٥٨٦
حزب العمال الكردستاني: ٣٧٦
حزب الكتائب (لبنان): ٨٤٢، ٨٤٤
حزب المؤتمر الشعبي العام (اليمن): ٢١٣، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٣-٢٢٤، ٢٣٩
حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (تونس): ١٥٩، ١٨٢
حزب المؤتمر الوطني (ليبيا): ٤٢٠
حزب المبادرة الوطنية الدستورية التونسية: ١٨٠
حزب مستقبل وطن (مصر): ١١٨
الحزب المصري الديمقراطي: ١١٨
حزب المصريين الأحرار: ١١٨
حزب نداء تونس: ١٨١-١٨٣، ١٨٥-١٨٩، ١٩٦-١٩٧
حزب النور (مصر): ١١٠، ١١٦
الحزب الواحد: ١٠٦، ١٧٦، ٤٧٢، ٥٦٧، ٦٠٣، ٨٢٣، ٨٧٦، ٨٩٣

حزب الوحدة الشعبية (الأردن): ٧٩٥
حسب الرسول، محمد: ٤٦٨
الحسن الثاني (ملك المغرب): ٥٥٣، ٥٦٠، ٥٩٥، ٦٠٥
حسن، عمّار علي: ٩٩، ١٣٥، ١٣٧، ٨١٤
حسونة، عبد الخالق: ٦٦٣
حسيب، خير الدين: ٣٢، ٣٥، ٣٨٣، ٦٦٢-٦٦٣، ٨١٧، ٩٢٨، ٩٣٠، ٩٧٧، ٩٩٧، ١٠٠٠-١٠٠١، ١٠٠٣-١٠٠٦
حسين، صدام: ٢٦٧، ٣٠٦، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٧٧، ٤٢٦، ٤٨٦، ٤٩٤، ٨٠٥، ٩٦٠
الحسيني، أمين: ٩٥٧
الحسيني، عبد القادر: ٩٥٧
حصار العراق (١٩٩١): ٣٤٦
حطيط، أمين: ٨٧، ١٣٨، ٢٤٥، ٣٠٢، ٣٣٦، ٣٩٠، ٥٣٩، ٦٤٤، ٦٦٧
حق تقرير المصير: ٤٥٢، ٤٧٤، ٨٦٨، ٩٤١
حق العودة: ٩٩٤
حقوق الإنسان: ٣٩، ٦١، ٧٢، ٧٥-٧٧، ١٢٠، ١٣٦، ١٤٦، ١٦٢، ١٨٢، ٢٤٣، ٣٤٦، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١١، ٤٥٦-٤٥٧، ٥٠٤، ٥١٤، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣٨، ٥٤٩-٥٥٠، ٥٥٦-٥٥٨، ٥٦٠-٥٦٢، ٦٠٤، ٦١٤، ٦٣٣، ٦٣٨، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٨٢، ٦٨٤، ٧٣٤، ٧٥٧، ٧٦٥، ٧٧٩، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٦٥، ٨٦٩، ٨٨٣، ٩٠٦، ١٠٠٩
حقوق الشعب الفلسطيني: ١٢٦، ٩٣٤، ٩٣٦، ٩٤٥، ٩٦٨
حقوق المرأة: ١٩٦، ٣٤٦، ٨٩٣
حقوق المواطنة: ٤٧٣، ٦٢٣، ٦٦١، ٦٨٨
الحكم الرشيد: ٦٤٠، ٨٠١
حلف بغداد: ٤٨، ٩٥، ٨١٩
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٢٧٠، ٢٩٢، ٣٠٧، ٣٢٥، ٣٤٠، ٤١٥-٤١٦، ٤٢٤-٤٢٥، ٤٣٣-٤٣٤، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٨١، ٥١٠، ٥٣١، ١٠٠٤
حلواني، أحمد: ١٣٦، ٢٠٣، ٣٣٧، ٣٩٠، ٤٧٦، ٦٤٤، ٦٦٨، ٨٦٣، ٩٢٧، ١٠٠٥
حلو، شارل: ٨٢١
حمدان، جمال: ٤٤٩
حمروش، مولود: ٨٨٦
حملة أمي أردنية وجنسيتها حق لي: ٧٨٤
حملة بدنا نحاسب (لبنان): ٨٢٤
حملة جاي التغيير (لبنان): ٨٢٤
حملة حِلّوا عنا (لبنان): ٨٢٤
حملة الشعب يريد (لبنان): ٨٢٤
حملة طلعت ريحتكم (لبنان): ٨٢٤
الحوار الوطني الموريتاني (٢٠١١): ٩٠٨-٩٠٩، ٩١٢-٩١٤
الحوثي، حسين: ٢٣٧
الحوثي، عبد الخالق: ٢٢٧
الحوثي، عبد الملك: ٢١٨
الحوثيون: ٥٧، ٢١٥-٢١٦، ٢١٨-٢١٩، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٤٧، ٧٢١-٧٢٢
الحوراني، هاني: ٧٧١، ٨٠٢، ٨١٦
الحويك عطية، حياة: ٣٣٨، ٨٥٣
حيدر، حيان: ٩٧١

- خ -

خالد، منصور: ٤٥٣، ٤٦٤
الخالصي، جواد: ٣٦٩، ٣٨٩-٣٩٠، ٤٣٣، ٤٧٢، ٥٣٤، ٧٤١، ٧٦٧-٧٦٨، ٨٦٠

خامنئي، علي: ٤٩٤
الخديوي توفيق: ١١٩
الخطاب الديني: ٦٨٢، ٦٨٩، ٦٩٤
الخطيب، أنور: ٨١٩
الخلافة الإسلامية: ١٩٢، ٢٩٥، ٣١٤، ٤٠٤، ٤٦٣
الخلافة الراشدة: ٢٥١، ٢٧٨
الخلافة العثمانية: ٥٨
خليل، عبد الله: ٤٥٠
الخميني، روح الله: ٥٢٥
الخوري، بشارة: ٨١٩

- د -

الداروينية السياسية: ١٥
الداود، محمود علي: ٩٢، ١٣٤، ٣٠٧، ٥٢٧، ٥٣٤، ٦٣٨، ٦٦٢، ٧٤١، ٧٦٦
دحلان، محمد: ٩٦١
الدستور العراقي الدائم (٢٠٠٥): ٣٥٢
دكتاتورية البروليتاريا: ١٤٦
الدمقرطة: ٥١٢، ٩٢٣-٩٢٤
الدواليبي، معروف: ٦٩٢
دوفرجيه، موريس: ٥٧٢
دوكليرك، فريدريك: ٢٨
دول البريكس: ٢٨٤، ٣١٦، ٥١١-٥١٣، ٥٢١، ٩٢٣، ٩٦٦، ٩٨٧
دول التحالف: ٢١٧
الدولة الفاشلة: ٤٠٠، ٨٤٦
دول عدم الانحياز: ٤٢٤
ديختر، آفي: ٤٧٠
ديفيدسون، كريستوفر: ٦٩٠
الديلمي، عبد الوهاب: ٢٤١
الديمقراطية التشاركية: ٨٦١
الديمقراطية التمثيلية: ١٨٤
الديمقراطية التوافقية: ١٨١، ١٨٣-١٨٥، ٤٥٩
الديمقراطية الناشئة: ٧٦٧
دينق، فرانسس: ٤٦١

- ر -

الرابطة الإسلامية للدعوة والقتال (الجزائر): ٨٧٢
الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان: ١٨٢
الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: ٨٦٩
رامسفيلد، دونالد: ٢٦١، ٣٧٥
رايس، كوندوليزا: ٢٦١، ٢٩٨، ٣٦٩
رايش، فلهلم: ٥٨٨
الربيع الأردني: ٧٩٨
الربيع العربي: ١١-١٤، ١٧-١٨، ٢٠-٢٢، ٢٤-٢٦، ٣٠-٣١، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٧، ٥١-٥٢، ٥٦-٥٧، ٦١، ٦٨-٦٩، ٧٣-٧٤، ٧٨-٧٩، ٨٩-٩١، ٩٣-٩٤، ١٤٨، ١٧٤، ١٨٩، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٢-٢٠٣، ٢٤٥، ٢٦٢-٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٩١، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٩٩، ٤١٤-٤١٥، ٤١٨، ٤٢٦-٤٢٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٥٨، ٤٧٩، ٥٤٣-٥٤٤، ٥٤٦-٥٤٨، ٥٥٨، ٥٦٤-٥٦٥، ٥٨٢، ٥٨٨، ٥٩١، ٦٠١، ٦٢٥، ٦٣٤، ٦٤١، ٦٤٥، ٦٥١، ٦٦٠، ٦٦٩-٦٧٠، ٦٩٣-٦٩٤، ٦٩٧، ٦٩٩-٧٠٠، ٧٠٢، ٧١٧-٧٢٠، ٧٢٣، ٧٣٤-٧٣٦، ٧٥٦، ٧٦٧-٧٦٨، ٧٧١-٧٧٣، ٧٧٥، ٧٧٩-٧٨١، ٧٨٣-٧٨٤، ٧٨٧-

٧٩٠، ٧٩٢، ٧٩٦، ٧٩٨، ٨٠٠، ٨٠٢،
٨٠٩، ٨٢٥، ٨٣٢، ٨٣٤، ٨٧٨، ٩٠٩،
٩٢٣، ٩٣٣، ٩٥١، ٩٧٥، ٩٨٢، ١٠٠٩
الربيع العماني: ٦١٩
الرشوة المجتمعية: ٩٠١
الرشيد، مضاوي: ١٣٥، ٦٧١، ٦٨٧، ٦٨٩-
٦٩١، ٦٩٣
الرفاعي، سمير: ٧٨٧
الرقابة المجتمعية: ٧١٢، ٧٢٤
روبنسان، دانيال: ١٦٧
روحاني، حسن: ٥٧
روزفلت، فرانكلين: ٨٦٥
الريع النفطي: ٨٧٦، ٨٨٦-٨٨٨، ٨٩٢، ٩٠٢
ريغان، رونالد: ٢٦٧

- ز -

الزرقا، مصطفى: ٦٩٢
زروال، اليامين: ٨٦٩، ٨٩٩، ٩٠١
الزعبي، آمنة: ٢٠١، ٥٠٤
الزعيم، حسني: ٨١٨، ٨٥٤
زغلول، سعد: ١١٩، ٥١٦
زلزلة، عبد الحسن: ٣٨٢
الزنداني، عبد المجيد: ٢٤١
زهران، جمال: ٨٧
زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة (١٩٧٧):
٨٢١، ٩٣٩، ١٠٠١
زياري، عبد العزيز: ٨٨٦
الزيدي، مفيد: ٩١، ٤٤٠، ٥٣٤، ٦٠١، ٦٤٢،
٦٦٦، ٦٩٢، ٧٧٠

- س -

السادات، أنور: ٤٩، ١١٨-١٢١، ١٣٥، ٢٥٩،
٢٦٦، ٥١٨، ٨٢١، ٩٠١، ٩٣٩، ٩٨١،
١٠٠١
ساركوزي، نيكولا: ٥٣٣
سالسبوري، روبرت: ٤٦٩
سالم، وليد: ٥٣٣، ٨١٣، ٩٧٤
سايكس، مارك: ٢٥٤، ٤٨٠-٤٨٣، ٥٣٣، ٥٣٨
السبسي، الباجي قائد: ١٥٢، ١٥٥، ١٦٥-
١٦٦، ١٨٣، ١٨٦-١٨٩، ١٩٦
السبسي، حافظ قائد: ١٨٨
سبينوزا، باروخ: ٦٢٩
سرايا السلام (فلسطين): ٩٥٧
سركيس، الياس: ٨٢١
سعادة، أنطون: ٨١٨، ٨٥٤
السعداوي، بشير: ٤٢٠
سعد، معروف: ٨١٩
سعيد، إدوارد: ٣٥٣
سعيد، بسمة مبارك: ٦٠٧، ٦٢٧، ٦٣٩-٦٤١
سقوط جدار برلين (١٩٨٩): ٨٢، ١٦٧
سقوط السلطنة العثمانية (١٩١٨): ١٠٠٥
سكاف، الياس: ٨٣٦
سلمان، هيثم عبد الله: ٢٠١، ٤٧٥، ٦٦٩،
٧٤٢، ٧٦٦
سليم الأول (السلطان العثماني): ٢٩١
سليم، رضوان: ٧٩، ٩٤، ١٣٨، ٢٠٢، ٣٣٩،
٦٠١
السنوسي، إدريس: ٤٢٠-٤٢٢
سياسات الإصلاح في المغرب (٢٠١١): ٢٠
السيسي، عبد الفتاح: ١٠٢، ١٠٩، ١١٢، ١١٦،
١١٩، ١٢١، ١٩٩، ٤٩٣، ٩٣١

سيف النصر، عبد المجيد: ٤١٩

- ش -

شرف الدين، رضا: ١٨٥
الشرفي، محمد: ١٤٥-١٤٦، ١٩٣
شريف، سهام: ٥٣٧، ٦٤٥، ٨٩٢، ٩٧٥
شعبان، عبد الحسين: ٦٧، ٩١، ٩٤، ٩٢٩
شعيبي، عماد فوزي: ٣٠٩، ٣٣٧-٣٣٨، ٣٤١
الشغور الرئاسي في لبنان (٢٠١٤ ...): ٨١٨
شفينمان، جان بيير: ٨٥٤
شمعون، كميل: ٢٦٦، ٨١٩
شهاب، فؤاد: ٨٢١
شوفانمان، جان بيار: ١٤٨
شومبتير، جوزيف: ٥٩٧
الشيخ، محمد: ٥٨٧
شيراك، جاك: ١٤٧

- ص -

صالح، علي عبد الله: ٢١٢-٢١٥، ٢٢٠-٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٠، ٦٨٥، ٧٢١
الصاوي، عبد العزيز: ٤٥٦
الصباح، جابر المبارك: ٧٥٧
الصباح، عبد الله السالم: ٧٤٩، ٧٦٧
الصباح، مبارك: ٦٩٤، ٧٥٣
الصباح، محمد: ٧٥٦
صديقي، نور الدين: ٨٧١
صراع الحضارات: ٣٧-٣٨
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٥١، ٥٣، ١٣٥، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٧٤، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٤٥، ٤٢٣، ٩٥٦، ٩٦٠، ٩٦٥، ٩٧٨، ٩٩٤-٩٩٥
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي: ٣٣٥، ٩٦٠
صفقة نيكسون ـ تونغ (١٩٧٢): ٤٩٤
الصلح، منح: ٨٢١
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: ٩٨٨
صندوق النقد الدولي: ٢٠١، ٤٧٩، ٤٨٨-٤٨٩، ٥٧٣، ٥٩٢، ٥٩٨، ٧٠٥، ٧١١، ٧٢٦
الصيد، الحبيب: ١٨١، ١٩٦

- ط -

الطائفية: ٨٢٠، ٨٢٧، ٨٣٢، ٨٣٥، ٨٣٧-٨٣٩، ٨٤٢-٨٤٣، ٨٥٣-٨٥٥، ٨٥٧، ٨٥٩، ٨٦٣، ٨٦٥
الطالباني، جلال: ٣٥٨
طالب، محمد الحبيب: ٢٧٥، ٣٤١، ٦٠٢، ٨٦٣
طالب، نسيم: ٣١٣
الطفرة الشبابية: ٤٩٠
الطفرة النفطية: ٢٨٥
الطويل، كمال خلف: ٩٦٣

- ظ -

ظاهر العمر (والي فلسطين): ٢٨٩

الظاهري، محمد محسن: ٩٢، ٩٤، ١٣٤، ٢٠٤-٢٠٥، ٢٣٦، ٢٣٩-٢٤٢، ٢٤٦، ٣٤١، ٦٦٩، ٦٩٦، ٧٦٧

- ع -

عاصفة الصحراء (١٩٩١): ٢٥٩، ٢٦٧
عاصفة الحزم (٢٠١٥): ٥٤، ٦٠، ٢١٧، ٢٤٤
العبادي، حيدر: ٣٥٠، ٣٦١-٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٨٦
عباس، محمود: ٢٧٠
عبد الله، عبد الخالق: ٩١، ٣٠٧، ٧٣٠، ٧٤٢-٧٤٣
عبد الحي، محمد: ٤٥٣
عبد السلام، المحبوب: ٤٦١، ٩٢٨
عبد الغني، حسين: ١١٥
عبد المنعم، سليمان: ١٢٦، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٤٤، ٣٤٢، ٥٣٨، ٨٦٢
عبد الناصر، جمال: ٥٥، ١١٨-١١٩، ١٢٢، ١٤٣، ١٦٩-١٧٠، ١٧٦-١٧٧، ٢٣٦، ٢٦٧، ٣٩٥، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٩٢، ٥١٦، ٥٢٩، ٨١٦، ٨٢١، ٩٣٥، ٩٣٩، ٩٥٨، ٩٦٩
عبد النور، يحيى: ٨٦٩
عبده، محمد: ٤٦٣
عبّود، إبراهيم: ٤٤٤، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٤، ٤٦٩
عبيدات، أحمد: ٧٩٣، ٨١٠
عتريسي، طلال: ٢٩٥
العثمانية الجديدة: ٢٨٦، ٤٩٤-٤٩٥
العجاتي، محمد: ٨٦٠
العدالة الاجتماعية: ١٢، ١٧، ٤٨، ٥٠، ٧٣، ١٠٢، ١٠٩، ١١٨، ١٢٤-١٢٥، ١٢٨، ١٥٩، ٦٢٣، ٦٣٠، ٦٣٣، ٦٥٩، ٦٩١، ٧١٨، ٧٧١، ٩٨٦
العدالة الانتقالية: ١٧١، ٥٦١
العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت (١٩٦٩): ٨١٩
العدوان الثلاثي (مصر، ١٩٥٦): ٤٨، ٩٥، ٢٥٩، ٢٦٤، ٦٦٣
عدوان حلف شمال الأطلسي على ليبيا (٢٠١١): ٤٢٤-٤٢٥
عرابي، أحمد: ١١٩، ٥١٦
عرفات، ياسر: ٩٣٩-٩٤٠
عروس، الزبير: ٨٦٧، ٨٨٩، ٨٩٢، ٨٩٨، ٩٠٢
عريضة مارس (الإمارات، ٢٠١١): ٧٢٠
عسيران، عادل: ٨١٩
عصبة الأمم: ٣٩٢
العصبية القبليّة: ٢٠٧
عصر النهضة: ٩٣، ١٧٨
العصيان المدني: ٦٨٣
العظمة، يوسف: ٨٦٠
العقد الاجتماعي: ٥٩٧، ٦٧٢، ٧٩٩
العقلية التآمرية: ٢٧٥-٢٧٧
العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية: ٨١٥
العلاقات الإسلامية ـ المسيحية: ٢٥٧-٢٥٨، ٢٩٢، ٩٢٦
العلاقات الأمريكية ـ الروسية: ٥٠١
العلاقات الأمريكية ـ الصينية: ٤٤٩
العلاقات الأمريكية ـ اليابانية: ٥٢٠
العلاقات الإيرانية ـ التركية: ٥٣٢
العلاقات الجزائرية ـ المغربية: ٢٦٦
العلاقات الروسية ـ اليابانية: ٥١٠
العلاقات السعودية ـ المصرية: ٥٥، ٢٦٦، ٧٢٢
العلاقات السعودية ـ اليمنية: ٢٢٩
العلاقات السودانية ـ الأمريكية: ٤٥٩

العلاقات السورية ـ البحرينية: ٦٦٨
العلاقات السورية ـ اللبنانية: ٢٦٦، ٨٥٥، ٨٦٠
العلاقات العراقية ـ الكويتية: ٢٦٦
العلاقات العربية ـ العربية: ٤٩، ٥٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٩٣٧
العلاقات الليبية ـ التونسية: ٢٦٦
العلاقات المصرية ـ الخليجية: ٥٤
العلاقات المصرية ـ السورية: ٢٦٦
العلاقات المصرية ـ العربية: ٤٩
العلاقات المصرية ـ الليبية: ٢٦٦
العلاقات مع إسرائيل: ٥٠
العلاقاقت العراقية ـ العمانية: ٦٤٢
العلاقة بين الدولة والمواطنة: ٨١
علاقة الجيش بالشعب بالنخب السياسية: ٩٢٤
علاوي، إياد: ٣٥٨، ٣٨٢
علمنة التعليم في تونس: ١٧٦
علوان، خالد: ٨٥٣
علي دينار (سلطان دارفور): ٤٤٢-٤٤٣
العمالة الأجنبية: ٦٤١، ٧٠٥، ٧٠٧-٧٠٨، ٧١٦، ٧١٨، ٧٢٣-٧٢٤، ٧٢٩، ٧٣٤، ٧٤٠-٧٤١، ٩٩٠
العمالة المواطنة: ٧٠٧-٧٠٨، ٧٢٥
عمر بن عبد العزيز: ٩٢٨
عمرو بن العاص: ٤١٩
العمل العربي المشترك: ٧٣٨، ٧٤٤
عملية ثعلب الصحراء (١٩٩٨): ٢٦٧
عناقيد الغضب (لبنان، ١٩٩٦): ٢٦٥
عنان، كوفي: ٣٩، ٣٦٣، ٣٧٦
العنف السياسي: ١٨٣، ٢٠٨
العنف المجتمعي: ٢٣٤
العودات، حسين: ٣٣٧-٣٣٨، ٤٧٥، ٥٣٥، ٩٢٧
عودة الحياة الحزبية (مصر، ١٩٧٦): ١٠٩
العوضي، هشام: ٦٩٣، ٧٦٩
العوفي، نور الدين: ٨٨، ٥٩١، ١٠٠٦
العولمة: ٦٩، ١٨٥، ٢٨٢، ٣٠٦، ٣٠٨، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٧٨-٤٨١، ٤٩٢، ٤٩٧-٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٨، ٥١٣، ٥٢٧، ٦٠٠، ٦٠٤، ٦٥١، ٦٨٨، ٧٧٩، ٨٤٠-٨٤٢
عون، ميشال: ٨٤٠
عيسى، محمد عبد الشفيع: ٣٠١، ٤٣٤، ٥٠٩، ٥٣٣، ٩٠٠

- غ -

غارانغ، جون: ٢٥٨
غارنر، جي: ٣٤٨، ٣٧٦
الغانم، مرزوق: ٧٦٢
غاوز، غريغوري: ٦٧١، ٦٧٣
الغبرا، شفيق ناظم: ٧٤٧، ٧٧٠
غردون، تشارلز جورج: ٤٦٣
غزالي، أحمد: ٨٨٦
الغزو الأثيوبي للصومال (٢٠٠٦): ٤٩
الغزو الأمريكي لأفغانستان (٢٠٠١): ٧٧٦
الغزو الإيطالي لليبيا (١٩١١): ٤١٧، ٤٢٠
الغنوشي، راشد: ١٢٢، ١٦١، ١٨٣، ٢٠٠، ٩٢٤
الغنوشي، محمد: ١٥١-١٥٢، ١٩٥
غونزالس، راوول: ٣٧٦
الغويل، إبراهيم: ٤٢٤

- ف -

الفاسي، عباس: ٥٩٨

فايدرود، بيتر: ٣٦-٣٧، ١٠٠٧
الفجوة بين الفقراء والأغنياء: ٥٠٥
الفجوة الدخلية: ٧٧٥
فخار، كمال الدين: ٨٩٠
فخر الدين المعني: ٢٨٩
فخرو، علي: ٦٦١، ٦٦٤-٦٦٥
فرانكو، فرانسيسكو: ٢٨، ٢٤٥، ٦٠٦
الفرزلي، إيلي: ٨٤٣
فرنجية، حميد: ٨١٩
فرنجية، سليمان: ٨٢١، ٨٣٦
الفرنكوماركسية: ١٤٥-١٤٧، ١٥٥-١٥٦، ١٩٣
فريدمان، ميلتون: ٥٩٥
الفصل بين السلطات: ٧٩٤
الفصل بين السلطة والدولة: ٢٨١
فضل، منى عباس: ٦٤٧، ٦٦٤-٦٦٥
الفقر: ٧٧٤، ٧٨٥، ٨٠٥
الفقي، مصطفى: ٦٤٢، ٦٦٦، ٦٩٦، ٩٣١
الفوضى الخلاّقة: ٢٦١-٢٦٢، ٢٧٤، ٣٤٠
الفوضى العمياء: ٣١٤، ٣٤٠
فوكو، ميشيل: ٥٩٣
فوكوياما، فرانسيس: ٣٠٥، ٣٤٥
فيبر، ماكس: ٥١٥
فيخته، يوهان: ٩٩٩
فيدل، جورج: ٥٥٢
الفيلالي، مصطفى: ١٥٠
فيلدمان، نوح: ٣٥٣
فيليو، جان بيير: ٧١٧

- ق -

قاسم، عبد الستار: ٩٣٣، ٩٥٦، ٩٦٠، ٩٦٣، ٩٦٧، ٩٦٩، ٩٧٤
القاسمي، لبنى: ٧٠٨
قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين: ٨٧٣
القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: ١٨٠
قانون مور: ٤٧٩
القباج، محمد مصطفى: ٢٠٠، ٦٤٥، ٦٨٧
القبلية: ٤١٣-٤١٤، ٧٥٠-٧٥١، ٧٦٠، ٧٦٣، ٧٦٨، ٩٤٩-٩٥٠، ٩٥٣-٩٥٥
القذافي، سيف الإسلام: ٤١٦
القذافي، معمّر: ٢٦٧، ٣٩٥-٤٠٤، ٤١٠-٤١١، ٤١٣-٤١٤، ٤١٦-٤١٧، ٤٢٣-٤٢٦، ٤٣٢، ٤٣٥-٤٣٦، ٤٤٠، ٤٨٦، ٦٤٣، ٦٧٣، ٧٢٣، ٩٦١
القروي، حامد: ١٨١
قضية الإيداعات المليونية (الكويت، ٢٠١٠): ٧٥٦، ٧٦٤
قضية الجزر الإماراتية: ٢٢٨، ٧٠٠، ٧٢٨
قضية الصحراء المغربية: ٥٥١
القضية الفلسطينية: ٥٣، ٦١، ٢٣٩، ٥٢٤، ٦٧٠، ٧٦٦، ٨٠٤، ٨١٢، ٨٣٨، ٩٣٣-٩٣٦، ٩٣٨، ٩٤٠-٩٤٦، ٩٥٦-٩٦٠، ٩٦٨، ٩٧٠-٩٧١، ٩٧٣، ٩٧٨، ٩٨٣، ٩٩٣-٩٩٤، ٩٩٦، ٩٩٨، ١٠٠١-١٠٠٢، ١٠٠٤
القضية الكردية: ٥٣١
قمة بلغراد (١٩٨٦): ٤٢٤
القوة الخشنة: ٩٧٩
القوة الناعمة: ٩٧٩
قيام الجمهورية التركية الحديثة (١٩٢٣): ٥٣٠

قيام دولة الوحدة اليمنية (١٩٩٠): ٢١٢

- ك -

كامل، مصطفى: ٥١٦
كامو، ألبير: ٧١
كتيبة الفدا (الجزائر): ٨٧٢
كريفيلد، مارتن فان: ٤٨٠
كسينجر، هنري: ١٢١
الكواري، علي خليفة: ٧١٢، ٧١٩
الكواكبي، عبد الرحمن: ٢٣٢
الكوتا الطائفية (لبنان): ٨٣٩
كوكس، برسي: ٣٧٣
كولهاس، ريم: ٧٠٩
الكولونيالية الجديدة: ٢٥٦، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٤
كولي، جون: ٤٨٤
كيري، جون: ٧٢٨
كيسنجر، هنري: ٩٧٩
كيكسو، وداد: ٣٨٩، ٦٤٤، ٦٥٧، ٧٣٩، ٧٧٠، ٨٥٩، ٩٠٣

- ل -

اللاجئون الفلسطينيون: ٨١٤، ٩٤٠، ٩٤٥، ٩٦١-٩٦٢
لاغارد، دومنيك: ١٤٨
اللبننة: ٨٥٣-٨٥٤
لحد، أنطوان: ٨٢١
لقاء سانت جديو (روما، ١٩٩٥): ٨٦٩-٨٧٠
لوبان، جان ماري: ١٤٧
لويد، جورج: ٤٤٥
لويد، سلوين: ٦٦٣
لويس، برنارد: ٤٢٧، ٥٣٩
الليبرالية الجديدة: ٨٢٢
ليند، آنا: ٣٨

- م -

مؤتمر أسمرا (١٩٩٦): ٤٥٢
مؤتمر جنيف ٢ (٢٠١٥): ٢٢٧، ٢٣٥
مؤتمر جوبا (١٩٤٧): ٤٤٩
مؤتمر حل الدولة الواحدة (بوسطن، ٢٠٠٩): ٩٩٤
مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠): ٣٠٧
المؤتمر السوري العام (١٩١٩): ٨٦٠
مؤتمر الشباب الأفريقي (ليبيا، ١٩٧٥): ٤٢٤
المؤتمر العربي الأوّل (١٩١٣): ٢٥٥
مؤتمر القمة العربية (١: ١٩٦٤: القاهرة): ٦٠
مؤتمر القمة العربية (٧: ١٩٧٤: الرباط): ٩٦٣
مؤتمر القمة العربية (١٢: ١٩٨٢: فاس) (الدورة المستأنفة): ٩٦٩
مؤتمر القمة العربية (١٤: ٢٠٠٢: بيروت): ٩٤٠، ٩٦٩
مؤتمر القمة العربية (٢٤: ٢٠١٣: قطر): ٦٢
مؤتمر القمة العربية (٢٦: ٢٠١٥: شرم الشيخ): ٦٠
المؤتمر القومي ـ الإسلامي: ٧٣٨
مؤتمر مدريد (١٩٩١): ٢٦٠، ٢٩٩، ٩٤١، ٩٦٤
المؤتمر الوطني الأردني الأول (٢٠٠٨): ٨٠٧
ماركس، كارل: ٨٠، ١٦٧
الماركسية: ٦٨-٦٩، ٧٤، ٧٧، ٨١، ٨٦٠
المارونية السياسية: ٨٤٣

ماكمايكل، هارولد: ٤٤٥
المالكي، نوري: ٣٥٦-٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٨٧
مانديلا، نيلسون: ٢٨، ٦٠٦
ماو تسي تونغ: ٢٧٣، ٥٠١، ٨٦٥
مبادرة بيروت (٢٠٠٠): ٥١
مبادرة السلام العربية (٢٠٠٢): ٩٤٠، ٩٦٩
مبادرة الملك فهد (١٩٨٢): ٩٤٠
مبارك، جمال: ١١٩
مبارك، حسني: ١٩، ١٠٠-١٠١، ١٠٥-١٠٦، ١٠٨، ١١٠-١١١، ١١٨-١٢٢، ١٢٤، ١٣٥، ٥١٨، ٩٠١، ٩٤٠
المبارك، محمد: ٦٩٢
مبدأ حسن الجوار: ٥٢١، ٥٨٢
المبزع، فؤاد: ١٥٢
المجتمع المدني: ٢٣، ٢٥، ٧٧، ١٠٣، ١٥٠، ١٥٩، ١٧٥-١٧٦، ١٧٨-١٧٩، ١٨٣، ١٩٢، ١٩٤-١٩٥، ٢٠٠-٢٠١، ٢٠٣، ٢٤٣، ٣٣١، ٣٩٣، ٥٨٥، ٦٣٢، ٦٤٥، ٦٧٢، ٦٧٦، ٧٠٢، ٧٢٤، ٧٦٩، ٧٧٧، ٧٨٣، ٧٨٨، ٧٩١، ٨٠١، ٨٢٢، ٨٥٧، ٨٧٠، ٨٧٥، ٨٨٢-٨٨٣، ٨٩٤-٨٩٥، ٩٠٣، ٩١٤
مجلس تعاون الدول الخليجية: ٥٠، ٥٤، ٤١٦، ٦٢٥، ٦٤٥، ٦٥٢، ٦٦٨، ٦٨٨، ٦٩١، ٧٠٣، ٧٠٧، ٧١٥، ٧٢١، ٧٢٥، ٧٣٩، ٧٤١، ٧٤٤، ٧٤٨، ٧٥٢، ٧٥٧-٧٥٨، ٩٨١، ٩٨٥، ٩٩٠
المجلس الوطني الانتقالي (ليبيا): ٤٣٢
المحادثات الثلاثية (١٩٦٣): ٩٨٨
المحافظون الجدد: ٢٦١-٢٦٢، ٣٠٨، ٣٤٥، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٩٢
محمد الخامس (ملك المغرب): ٦٠٥
محمد السادس (ملك المغرب): ٥٤٩، ٥٥٣، ٥٧٧، ٦٠٣، ٦٠٥
محمد علي باشا: ١١٩، ٢٥٤، ٢٨٩، ٤٦٣
المحمد، ناصر: ٧٥٧
المحمودي، غومة: ٤١٩
محيو، سعد: ٤٧٧، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣٥، ٥٣٨
المختار، عمر: ٤٢٠، ٤٢٢
المديني، توفيق: ١٧٤، ٢٠١، ٤٧٣
المذهب الوهابي: ٦٧٤، ٦٧٦، ٦٨٣، ٦٨٩، ٦٩٢
المرحلة الانتقالية: ٩٧، ٩٩، ١٠٢، ١٣٤-١٣٥، ١٣٧-١٣٨، ١٤١-١٤٢، ١٤٩، ١٥٣-١٥٤، ١٧٣، ١٧٩، ١٨١-١٨٣، ١٩١-١٩٢، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٤-٢١٥، ٢١٨، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٤٥-٢٤٦، ٣٨٢، ٤٨٨، ٥٠١، ٥٧٣، ٨٤٨، ٨٩٢، ٩٠٦، ٩٠٨، ٩١١، ٩٢٨، ٩٣١، ١٠١٢-١٠١٣
المرحلة ما بعد الانتقالية: ١٤١-١٤٢، ١٤٩-١٥٠، ١٥٩، ١٧٠-١٧٣، ١٠١٢
مرزوق، محسن: ١٨٦-١٨٧، ١٨٩
مرسي، محمد: ١٠٢، ١١٢، ١٢٢، ٤٨٩-٤٩٠، ٩٦١
مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت): ٢٩، ٣٢، ٣٥-٣٦، ٢٠٢، ٣٢٨، ٣٨٣، ٣٨٩، ٦٦٢، ٧٦٩، ٨١٧، ٩٢٧-٩٢٨، ٩٨٣، ٩٩٣، ٩٩٥
- ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ليماسول، ١٩٨٣): ٩٩٧
- ندوة الحوار القومي - الإسلامي (الإسكندرية، ٢٠٠٧): ٣٢
- ندوة الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي (تونس، ٢٠١٢): ٣٠-٣٢

ـ نـدوة الـديـن والـدولـة في الـوطـن العـربـي (تونس، ٢٠١٢): ٣٠، ٣٢
ـ ندوة مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي (بيروت، ٢٠١٣): ٣٠، ٣٢
مسألة دارفور: ٢٨٣، ٤٥٠
مسألة كتالونيا في إسبانيا: ٥٠٦
المسؤولية الاجتماعية: ٥٩٥
المستيري، أحمد: ١٥٠، ١٩٢
مسحن، علي: ٢٤١
المشاركة السياسية: ١٣١، ١٩٧، ٢٠٦، ٣٨٣، ٤٥٩، ٥٨٥، ٦٦٧، ٦٧٢، ٧٣٤، ٧٧٩-٧٨٠، ٨٠١، ٨١٠، ٩٣٧
مشاركة المرأة: ٨٢٦
المشروع الأرثوذكسي (لبنان): ٨٤٣، ٨٥٠
مشروع أيزنهاور: ٩٥، ٨١٩
مشروع بيفن سفورزا: ٤٢٠
مشروع الشرق الأوسط الجديد: ٢٦١-٢٦٢، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٩٨-٢٩٩، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٨١
مصدق، محمد: ٢٣٦
مطران، الياس: ٩٧٣
المظلومية: ١٠٤-١٠٥، ١٢٣
معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠): ٤٨، ٦٠، ٧٢٧، ٩٩١-٩٩٢
معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية (١٩٩٤): ٢٦٠، ٨٠٥
معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٩): ٤٩-٥٠، ٥٦، ٦٤٣، ٩٣٩
معاهدة الصداقة العراقية ـ السوفياتية (١٩٧٢): ٣٤٣
معاهدة مونترو (١٩٣٦): ٥٣١
معاهدة وستفاليا (١٦٤٨): ٤٧٩
معركة إينونو (١٩١٩ ـ ١٩٢٢): ٥٣٠
معركة شناق قلعة (١٩١٥): ٥٨
معركة ميسلون (١٩٢٠): ٨٦٠
معهد الأبحاث العربية: ٩٩٤-٩٩٥
معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة): ٧٦٨
معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي: ٦٣١
المعهد السويدي بالإسكندرية: ٣٢، ٣٦-٣٨، ١٣٦، ١٠٠٧
المقاومة العراقية: ٥٠، ٣٥٠، ٣٥٢
المقاومة الفلسطينية: ٥٠، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٩٦، ٣٣٨، ٨١٩، ٨٥٥، ٩٣٦
المقاومة اللبنانية: ٥٠، ٢٧٣، ٢٩٨، ٨٢٢، ٨٣٢، ٨٥٥
المقيرفي، محمد: ٤٤٠
مكافحة الإرهاب: ٥٣، ١٠٢، ١١٢، ١٢٩، ٣٣٥، ٧٧٦-٧٧٧، ٩١٨، ٩٤٤-٩٤٥
مكافحة الفساد: ٦٩١، ٧٣٥، ٧٧٩، ٨٠١
مكيافيلي، نيقولو: ٤٨١، ٥٣٩
مكي، يوسف: ٣٩١، ٥٢٧، ٩٧٥
الملتقى الوطني للإصلاح (الأردن): ٧٩٣
الملك فؤاد (ملك مصر): ١١٩
الملك فاروق (ملك مصر): ١١٩
المناصرة، عبد المجيد: ٨٩٨
منصور، عدلي: ١١٦
منصور، محمد جميل: ٩٠، ٩٥، ٤٣٩، ٤٧٣، ٥٣٦، ٦٠٦، ٩٠٢، ٩٠٥، ٩٢٠-٩٢١، ٩٢٦، ٩٢٨-٩٢٩، ٩٣١
منظمة الاشتراكيين في البحر المتوسط: ٤٢٣
منظمة إيرا (موريتانيا): ٩١٠-٩١١
منظمة التحرير الفلسطينية: ٢٦٥، ٦٤٢، ٩٣٨-٩٤٠، ٩٤٥، ٩٥٨، ٩٦٩
المنظمة العربية لحقوق الإنسان: ٩٩٧

منظمة العفو الدولية: ٧١٩
المنظمة الفرنكفونية: ٩٠٨
منظمة المؤتمر الإسلامي: ٩٠٨
منظمة الهاغاناه الصهيونية: ٩٥٧
منظمة الوحدة الأفريقية: ٤٧٥، ٩٣١
المهدي، محمد أحمد: ٤٤٣
مهري، عبد الحميد: ٨٦٩
المواطنة: ١٠٥، ١٢٢
الموروث الديني: ٩٢٥
موسوليني، بينيتو: ٤٢٢
موسى، عمرو: ٣٨
مونتسكيو، شارل لوي: ٥٥١-٥٥٢
ميترنيخ، كليمنس فون: ٤٨٦
ميثاق السودان (٢٠١٣): ٩٢٩
الميثاق الوطني اللبناني (١٩٤٣): ٢٥٧
ميلنر، ألفرد: ٤٤٤

- ن -

النادي الثقافي العربي (بيروت): ٧٦٨
الناصرية: ٨٤، ١٦٩، ٢٧٧
نافعة، حسن: ١٩٠، ٢٠١
النجار، شيرزاد: ٩٥، ٣٠٥، ٣٤٠، ٣٩٣، ٥٣٨، ٩٢٩
نحاس، شربل: ٨٤٨
النحاس، مصطفى: ١١٩
نحناح، محفوظ: ٨٦٩
النخب الثقافية التونسية: ٢٠٢
ندوة العرب في مواجهة إسرائيل (١٩٩٩): ١٠٠٢
النزاعات ضمن الطائفة الواحدة: ٣٥٨، ٣٧٩
النزاع السني ـ الشيعي: ٨٩، ٣٠٠، ٣٥٧، ٦٥١، ٧٥٢، ٧٦٣
النزوح السوري إلى لبنان: ٨٥٠
النصّار، ناصيف: ٢٨٩
نظام الأبارتهايد (جنوب أفريقيا): ٢٨
النظام القبلي: ٦٤٧
نظرية الدومينو: ٣٢٧، ٦٧٤
نعمان، عصام: ٨٥، ٨٦٣
نعمة، أديب: ٩٣، ١٩٩، ٣٠٥، ٨٣١، ٨٦٥
النفوذ الإيراني: ٥٠، ٥٧، ٢٢٧-٢٢٨، ٣٢٤، ٣٤٨، ٣٦٦-٣٦٧، ٥٢٤-٥٢٥، ٦٨٥، ٧٢٩، ٧٣٩، ٧٤٤
نميري، جعفر: ٢٥٨، ٤٤٤، ٤٦٥، ٤٦٩
النهضة العربية: ٦٣٨، ٦٤٠
نور الدين، محمد: ٢٨٨، ٣٠٧
نويصر، مصطفى: ٨٨٩
نيكسون، ريتشارد: ٥٠١

- هـ -

هابرماس، يورغن: ٨٨٢
هادي، عبد ربه منصور: ٥٧، ٢٠٩، ٢١٢-٢١٣، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٤١-٢٤٢، ٦٨٥
هاس، ريتشارد: ٣١٥
الهاشمي، الحسين بن طلال: ٨٠٥
الهاشمي، سالم: ٤٣٨
الهاشمي، سعيد سلطان: ٢٠٢، ٦٢٧، ٧٣٩
الهاشمي، عبد الله الثاني بن الحسين: ٤٨٧، ٧٧٩، ٧٩٢، ٧٩٩، ٨٠٥
الهاشمي، واثق سالم: ١٩٩، ٣٨٧، ٦٩٧
هبة فلسطين (٢٠١٥): ٩٦٢، ٩٦٧-٩٦٨

الهجرة: ٣٨، ٧٠٤، ٧٢٤، ٧٣٤، ٧٤٢، ٨١٣، ٨٢٦، ٨٥٠، ١٠٠٧
الهجرة اليهودية: ٢٥٥
هرتزل، ثيودور: ٤٧٠
الهلال الخصيب: ٤٨٧
الهلال الشيعي: ٢٢٧
هلال، علي الدين: ٥٦، ٨٩، ١٣٧، ٩٠٣، ٩٩٧، ١٠٠٣، ١٠٠٥
هنتنغتون، صموئيل: ٣٧، ٣٤١
هندرسون، آرثر: ٤٤٦
هولبورك، ريتشارد: ٢٢٩
هيئة الاتحاد الوطني (البحرين): ٦٤٨
الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين: ١٨٢

- و -

الواقعية السياسية: ٥٨٧-٥٨٨، ٥٩٢، ٦٠٠
وثائق ويكيليكس: ٢٢٩، ٧٢٨
الوجود السوري في لبنان (١٩٧٦ ـ ٢٠٠٥): ٨٢١-٨٢٢، ٨٤٠-٨٤٢
وحدة السودان: ٤٥٥
الوحدة العربية: ٣٧، ٤٧-٤٨، ٥٠، ٥٥، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٨، ٦٩٦، ٨١٤، ٩٣٥-٩٣٦، ٩٣٨-٩٣٩، ٩٤٦-٩٤٧، ٩٥١، ٩٨٣-٩٨٩، ٩٩٣، ٩٩٥، ٩٩٧، ١٠٠١، ١٠٠٤-١٠٠٥، ١٠٠٧، ١٠٠٩
الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١): ٤٨، ٥٥
الوحدة اليمنية (١٩٩٠): ٥١، ٢٣١
الودعاني، محمد: ٦٧٧
وعد بلفور (١٩١٧): ٢٥٤-٢٥٥، ٣٠٧، ٤٦٨، ٥٣٣، ٧٣٨، ٨٥٤
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: ٩٤٤
ولاية الفقيه: ٥٢٦
ولايتي، علي أكبر: ٢٢٨
ولد اعبيدي، بيرام ولد الداه: ٩١٠
ولد داداه، أحمد: ٩٠٧
ولد داداه، المختار: ٩٠٥
ولد الشيخ أحمد، إسماعيل: ٢٢٧
ولد الشيخ عبد الله، أحمد: ٩٠٧
ولد الشيخ عبد الله، محمد: ٩١١
ولد الطايع، معاوية: ٩٠٥، ٩١١
ولد عبد العزيز، أحمد: ٩٠٧-٩٠٩
ولد لبات، محمد الحسن: ٢٤٤، ٤٧٢، ٩٢٠، ٩٣١
ولسن، أرنولد: ٣٧٣
وولفوفيتز، بول: ٢٦١
ويدرود، بيتر: ٣٢، ١٣٦

- ي -

اليافي، عبد الله: ٨١٩
يانوس الأول (ملك قورينا): ٤١٩
ينون، عوديد: ٣٤٤، ٣٧٣
اليوسف، يوسف خليفة: ٣٠٧، ٦٩٩، ٧٣٠-٧٣٢، ٧٣٦، ٧٣٩، ٧٤٢-٧٤٤
يُوم، سين: ٦٧١، ٦٧٣
يونسي، علي: ٥٧